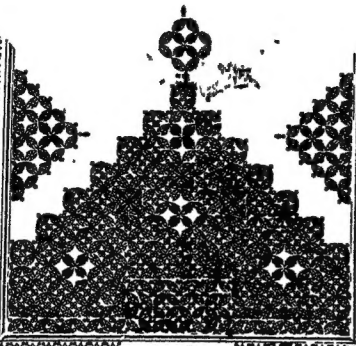


2067

• فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن عابد بن علي الدر الحداد •

صفحة	كتاب الزكاة	صفحة
باب السكاة في الركاح ٤٨٩	باب الساعة ٢٢	
باب المهر ٥٠٨	باب نصاب الابل ٢٤	
باب نكاح الرقيق ٥٧٢	باب زكاة البقر ٢٦	
باب نكاح الكافر ٥٩٥	باب زكاة الفقم ٢٧	
باب النسم ٦١٤	باب زكاة المال ٤٢	
باب الرماع ٦٢٢	باب العاشر ٥٧	
كتاب الطلاق ٦٤٠	باب الركاز ٦٦	
باب الصريح ٦٦٢	باب العشر ٧٣	
باب طلاق غير المدحول به ٧٠١	باب المصرف ٨٩	
باب النكاحات ٧١٧	باب صدقة الفطر ١٠٨	
باب تفويض الطلاق ٧٢٣	كتاب الصوم ١٢٢	
باب الاصر باليد ٧٤٣	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده ١٤٩	
فصل في المشقة ٧٥٠	فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم ١٧٧	
باب التعليق ٧٦١	باب الاعتكاف ١٩٧	
باب طلاق المريض ٨٠٣	كتاب الحج ٢١٢	
باب الرجعة ٨١٧	باب الاسرام وصفة المفرد بالحج ٢٤٠	
باب الايلاء ٨٤٢	باب القران ٢٩٣	
باب الحلع ٨٦٠	باب الفتن ٢٩٩	
باب الطهار ٨٨٧	باب الجنائيات ٣٠٧	
باب الكفارة ٨٩٤	باب الاحصار ٣٥٩	
باب اللعان ٩٠٤	باب الحج من الغير ٣٦٣	
باب العنن وغيره ٩١٦	باب الهدى ٣٨٣	
باب العدة ٩٢٤	كتاب النكاح ٣٩٨	
فصل في الحداد ٩٥٣	فصل المحرمات ٤٢٧	
فصل في ثبوت السب ٩٦٣	باب الولى ٤٥٦	
باب الحضانة ٩٧٨		
باب النفقة ٩٩٥		

نزهة اطفال من رقة الحمار على الدر
الحمار الى متن - ويرالايها
بعضه ابن حامدين
نزهة من الله
حاليه
امين



بسم الله الرحمن الرحيم

• (كتاب الزكاة) •

أما قوله في العنوان العشر وغيره لانه داخل فيه فليسا أو نعا فاستأى (قوله قرنها)
 بصيغة المصدر مبتدأ وقوله دليل الخ خبر ط وما صله أن القياس ذكر الصوم عقب الصلاة
 كما فعل قاضيان لانه بدى بمعنى مثلها الا ان أكثرهم قتموا الزكاة عليه اقدم بكتاب
 الله تعالى فوح ولانها أفضل العبادات بعد الصلاة فاستأى قلت وهو موافق لما
 في التحرير وشرحه أوائل الفصل الثاني من الباب الاول من أن ترتبها في الاشارة
 بعد الايمان هكذا الصلاة ثم الزكاة ثم العيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعسكاف
 وتعلم الكلام عليه هنالك (قوله في اثنين وثمانين موضعا) كذا عزاء في البحر الى
 المناقب البرازية ونسبه في النهر والمنع قال ح وصوابه اثنين وثلاثين كما عته شيئا السيد
 رحمه الله تعالى (قوله قبل فرض رمضان) هذا مما يحسن تقديمها على الصوم ط
 (قوله ولا تجب على الايمان) لأن الزكاة طهرت من عساة أن يتدنس والايمان مبرر وطهرته
 وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا فالمراد بها زكاة النفس من
 الرذائل التي لا تليق بمقامات الايمان عليهم الصلاة والسلام أو أوصاني بتليغ الزكاة
 وليس المراد زكاة القطر لأن مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين
 زكاة المال والبدن كذا أقاده الشبرا ملي (قوله الطهارة) هذا أنسب بما في بعض
 النسخ من ابداه بالنظافة (قوله والنجاة) أي الزيادة وله ما مع آخر البركة يقال زكت
 البقعة اذا بول فيها والملاح يقال زكى نفسه اذا مدهسها والثناء الجليل يقال زكى الشاهد

• (كتاب الزكاة) •

قوله في الصلاة في اثنين وثمانين
 موضعا في التنزيل دليل على كمال
 الاتصال بينهما وفرضت في السنة
 التالية قبل فرض رمضان ولا
 تجب على الايمان اجاعا (أي أفضة
 الطهارة والنجاة)

إذا أثنى عليه بجر وكها أو سجد في المعصي الشرعي لانهما تطهر مؤذيهما من الذنوب ومن
صفة الجبل والمال باثاق بعضه وإذا كان المدفوع مستقذرا خرم على آل البيت خدم
أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهمها وتغنيهم بالخلف وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ويربي
الصدقات ومما تهلل البركة لا يتقص مال من صدقة ويعدج بها الدافع ويثنى عليه بالجبل
والذين هم للزكاة فاعلون قد أفلح من تركي (قوله وشراعتك الخ) أي انها اسم للمعنى
المصدرى لوصفها بالوجوب الذي هو من صفات الأفعال ولا في موضوع علم الثقة فعل
المكلف ونقل القهستاني أنها شرعا التقدير الذي يصرجه إلى التقدير قال وفي الكرماني
أنها في التقدير مجاز شرعا فانها آية ذلك التقدير وعليه الحققة وإن كان في المعصيات وهو
القابل للنعوان وبالأشترال قال الشيخ شري وابن الأثير اه وقوله تعالى آتوا الزكاة
ظاهره التقدير الواجب ويحمل تأويل الآية بانها أخرج الفعل من المصدم إلى الوجود كما في
أقروا الصلاة (تنبيه) هذا التعريف لا يدخل فيه زكاة السوائم لانه يأخذها العامل
ولوجوبه لا يوجد التملك من المزكي الآن يقال إن السلطان وأعماله بمنزلة الوكيل عنه في
صرفها مصارفيها وتخليتها أو عن الفقراء فتأمل (قوله خرج الإباحة) فلا تنكفي فيها وأما
الكفارة فلم يخرج بقيد التملك لأن الشرط فيها التمكن وهو صادق بالتمليك وإن صدق
بالإباحة أيضا نعم فخرج بقوله شرع الخ فافهم (قوله إلا إذا دفع إليه المطعوم) لانه بالدفع
إليه بنية أن كاتملكه فصيرا لا من ملكه بخلاف ما إذا أطعمه معه ولا ينبغي أنه بشرط
كونه فقيرا ولا حاجة إلى اشتراط فقريه أيضا لأن الكلام في التيم ولا إباحة فافهم (قوله
كالوصية) أي كما يجوز له لو كساه (قوله بشرط أن يعقل القبض) قد في الدفع
والكسوة كليهما وفسره في التبع وغيره بالنزول لا يربى به ولا يصد عنه فان لم يكن عاقلا
فقبض عنه أو وهب أو وصيه أو من يعوله قريبا أو أجنبيا أو ملقطه صح كافي البحر والنهر
وعبر بالقبض لأن التملك في التبرعات لا يحصل إلا به فهو جزء من ماله فهو ملقطه فلهذا لم يقبض به
أولا كما أشار إليه في البحر فتأمل (قوله إلا إذا حكم عليه بنفقة) أي نفقة الإتيان والأولى
أفراد الصهر لأن مرجعه في كلامه مفرد أي إذا كان التيم من تلمذه نفقة وقضى عليه
بها أي فلا يجوز له عن الزكاة لانه استغنى من المستغنى الذي هو أيت وهذا إذا كان
بحسب المؤقت إلى من النفقة أما إذا احتسبه من الزكاة فيعززه كافي البحر عن
الوالمالية ومثله في التارة خاتبة عن العيون فكان على الشارح أن يقول واحتسبه منها
كما أفاضه قلت والظاهر أنه إذا احتسبه من الزكاة تسقط عنه النفقة المقررة لا كسوة
التيم بها المصير جوابه من أن نفقة الأقارب يجب باعتبار الحاجة ولذا سقط بعض
المدة ولو بعد القضاء لوقوع الاستغناء عما مضى وهنا كذلك فتأمل (قوله خلافا للثاني)
أي أبي يوسف فسنده يصح وعبرة البرازة قضى عليه بنفقة ذي رجه الحرم فكساه
وأطعمه بنوى الزكاة صح عند الشارح زاد في الخاتمة وقال محمد بن جويري الكسوة

وشراعتك (تخليك) خرج الإباحة قال
أطعم شيئا ما وبأ الزكاة لا يجوز إلا
إذا دفع إليه المطعوم كالوصية
بشرط أن يعقل القبض إلا إذا
حكم عليه بنفقة ثم (جزء مال)
خرج النفقة

قوله خلافا لما في هذا بطله ولا
وجود لما في نسخ الشارح التي
يذكر وليعززه اه

ولا يجوز في الاطعام وقول أبي يوسف في الاطعام خلاف ظاهر الرواية اه قلت هذا اذا
 كان على طريق الاباحة دون التقليل كما يشعره لفظ الاطعام ولذا قال في التاتر خاتمة عن
 الحط اذا كان يقول يتعيا ويصعل ما يكسوه ويطعمه من زكاة ما له في الكسوة لاشك في
 الجواز لو جرد الركن وهو التقليل واما الطعام فبإدفعه اليه يده يجوز ايضا لما قلنا
 بخلاف ما يأكله بلاد دفع اليه (قوله فلو أسكن الخ) عز في البحر الى الكسوة الكبير وقال
 قبله المال كما سرح به أهل الأصول ما يتوزل ويتخلل الحاجة وهو خاص بالاعيان فخرج
 به تعلق النافع اه (قوله عينه) أي الجزء أو المال وقول الشارح وهو ربع عشر نصاب
 صالح لهم ما فان ربع العشر مع والنصاب معناه أيضا فافهم (قوله وهو ربع عشر نصاب)
 أي أو ما يقوم مقامه من صدقات السوان كما أشار اليه في البحرط (قوله شرح النافلة
 الخ) لانها غير معنية أاما النافلة فظاهر وأما القطرة فلائها وان كانت مقدرة بالصاع من
 فخر غرأ وشعر وبضعة من مخور أو زبيب فليست معنية من المال لوجوبه في الذمة
 ولذا لو هلك المال لا تسقط كسبائي في بابها بخلاف الزكاة ولذا تجب من البر وغيره
 وان لم يكن عنده منه شيء أما ربع العشر في الزكاة فلا يجب الا على من عنده تسعة
 أعشار وغيره والحاصل أن الفرق بينهما بالتعيين والتقدير هذا ما ظهر في فافهم (قوله من
 مسلم الخ) متعلق بتقليل واحترز بجميع ما ذكر عن الكافر والغني والهائشي وولاه
 والمراد عند العلم بحالهم كسبائي في المصروف قال في البحر ولم يشترط الحر لأنه لا يدفع
 الى غير المحتجأ كسبائي في بيان المصروف (قوله ولو معنوها) في المغرب المعنوه ناقص
 العقل وقيل المدهوش من غير جنون اه وفيه التفصيل المار في الصبي كما في التتارخانة
 وفي عامة كتب الأصول أن حكمه كالصبي العاقل في كل الاحكام واستثنى الدوسي
 العبادات فصب عليه احتسبا ورتبة أبو اليسر بانه نوع جنون فيمنع الرجوع وفي أصول
 البسقي أنه لا يكلف بأدائها كالصبي العاقل الا انه ان زال عنه فوجبه عليه الخطاب
 بالاداء حاله وبضما ماضى بالاحرج فقد صرح بأنه يقضى القليل دون الكثير وان لم يكن
 محتاطا فيصا قبل كالتام والمغني عليه دون الصبي اذا بلغ وهو أقرب الى التحقيق كذا
 في شرح المغني للهندى اسمعيل لمخصا (قوله أي معتقه) يشفع التاء والضمير للهائشي (قوله
 وهذا) أي ما عرّف به المصنف (قوله أي المعهود) إشارة الى ما أجاب به في التبر عن اعتراض
 المدعي على الكثرة أي قوله فذلك المال يتناول الصدقة النافلة فتراد قوله عينه الشارح كما فعل
 المصنف لئلا يراجعها وحاصل الجواب أن كل في المال لتعهد وهو ما عينه الشارح (قوله مع
 قطع) متعلق بقوله وقول من كل وجه متعلق بقطع ط (قوله فلا يدفع لاصله) أي وان علا
 وفرعه وان شغل وكذا لزوجه وزوجها وعبد ومكاتبه لانه لا يدفع اليهم من قطع المنفعة
 عن المالك أي المترك من كل وجه (قوله الله تعالى) متعلق بتلك أي لاجل امتثال أمره
 تعالى (قوله بيان لا شترط النية) فانها شرط بالاجماع في مقاصد العبادات كلها لبحر (قوله

فلو أسكن فقصر ادا او سنة فلو با
 لا يجز به (عينه الشارح) وهو ربع
 عشر نصاب حوى تخرج النافلة
 والقطرة (من مسلم فقير) ولو معنوها
 (غيرهائشي ولا مولاه) أي معتقه
 وهذا معنى قول الكتكتك المال
 أي المهود اخر اجبه شرعا (مع
 قطع المنفعة عن المالك من كل وجه)
 فلا يدفع لاصله وفرعه (قوله تعالى)
 بيان لا شترط النية (ويشترط
 اقتراضها

مطلب
 في أحكام المعنوه

عقل وبلوغ) فلا تجب على مجنون وصي لانها عبادة محضة وليس اعطاطين بها وواجب
 النفقات والغرامات لكونها من حقوق العباد والعشر وصدقة الفطر لان فيها ما معنى
 الموت ولا خلاف انه في المجنون الاصل "يعتبر ابتداء الحول من وقت افاقته كوقت بلوغه
 أما العارضي فان استوعب كل الحول فكذلك في ظاهر الاربعة وهو قول محمد ورواية
 عن الثاني وهو الاصح وان لم يستوصه لغا عن الثاني انه يعتبر في وجوبها افاقاً أكثر
 الحول نهر ولم يذكر المعتوه هنا والظاهر ان فيه هذا التفصيل وانه لا تجب عليه في حال
 العتمة لما عرفت من أن حكمه كالصبي العاقل فلا تلزمه لانها عبادة محضة كما عرفت الا اذا لم
 يستوعب الحول لان المجنون يلقوه معه فالبعض بالاولى وأما في القسم الثاني من قوله
 فتجب على المعتوه والمغني عليه ولو استوعب حوله كما في فاضل خان اه ففيه أني راجعت
 نسختين من فاضل خان فلم أراه ذكر حكم المعتوه وانما ذكر حكم المجنون والمغني ولو وجد فيه
 ذلك فهو مشكل فتأمل (قوله واسلام) فلا زكاة على كافر لعدم خطابه بالشرع سواء كان
 أصلياً أو مرتدّاً فلا أسلم المرتد لا يضابط بشئ من العبادات ايام ردة ثم كما شرط للوجوب
 شرط لبقاء الزكاة عند ناحي لو ارتد بعد وجوبها سقطت كما في الموت يجرى عن المخرج
 (قوله وحزبه) فلا تجب على عبده ولو مكاسباً ومستسماً لان العبد لا ملك له والمكاتب
 ونحوه وان ملك الآن ملكه ليس تاماً نهر (قوله والعلمية) أي بالاقتراض ح وانما لم
 يذكره المصنف لانه شرط لكل عبادة وقد يقال انه ذكر الشرط العامة هنا كالاسلام
 والتكليف فنبهني ذكره أيضاً نهر (قوله ولو حكا الخ) فلا أسلم الحر في ثم ومكت ستين وله
 سوانم ولا عدله بالشرائع لا تجب عليه زكاتها فلا يضابط بأدائها اذا خرج الى دارنا
 خلافاً لفریدانعم (قوله ملك نصاب) فلا زكاة في سوانم الوقت وانجس المسئلة لعدم
 الملك ولا فیهما آخره العتق قد ادرهم لانهم ملكوه بالاحراز عندنا خبلاً قال الشافعي بدائع
 ولا في بادون النصاب * ثم اعلم ان هذا جعل في الكثر شرطاً واعترضه في الدرر بأنه
 سبب وأجاب عنه في النهر بأنه أطلق على السبب اسم الشرط لاشتراكهما في أن كلامهما
 يضاف اليه الوجود لا على وجه التأثير فخرج العلة وتبني السبب عن الشرط باضافة
 الوجوب اليه أيضاً ودون الشرط كما عرفت في الاصول اه أقول ولا حاجة الى ذلك فقد ذكر
 في البدائع من الشروط الملك المطلق قال وهو الملك بدارقة وقال ان السبب هو المال
 لانها واجبت شكر النعمة المال ولذا اتضاف اليه يقال زكاة المال والاضافة في مثله
 السبعة كصلاة الظهر وصوم الشهر ورج البيت اه وعليه فلك النصاب حيث جعل
 شرطاً كما في عبارة الكثر: يكون من اضافة المصدر الى مفعوله وحيث جعل سبباً كما
 في عبارة المصنف يكون من اضافة الصفة الى الموصوف أي النصاب المملوك وبه علم انه
 لا يصح تفسير عبارة الكثر بهذا خلافاً لما عرفت في النهر فلا يحتاج الى الجواب بما مر من
 البحر وانه لا يصح تفسير عبارة المصنف بما فسرناه عبارة الكثر فافهم (قوله نصاب)

عقل وبلوغ واسلام وحزبه
 والعلم به ولو حكا ككونه في دارنا
 (وصيه) أي سبب اقتراضها ملكاً
 نصاب حولي

مطلب
 الفرق بين السبب والشرط والعلة

هو انصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة من المقدار المبنية في الابواب الآتية وهذا
شرط في غرض كذا الزرع والخمار اذا لا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول كجاسيا في باب
العشر (قوله نسبة السول) أي الحول القمري لا الشمس كجاسيا في متنا قبيل زكاة
المال (قوله لولاه عليه) أي لان حولان الحول على النصاب بشرط لكونه سببا وهذا
عله لتقسمة وسمى الحول حول لان الاحوال تتحول فيه اولاه يتحول من فصل الى فصل
من فصوله الاربع (قوله تخرج مال المكاتب) أي تخرج بالتقيد به لان المراد بالتام
المملوك رقبة ويدوم ملك المكاتب ليس تمام لوجود المتاف ولانه دائر بينه وبين المولى فان
اذى مال الكتابة سلم له وان هجر سلم للمولى فكما لا يجب على المولى نفسه شي فكذا المكاتب
كافي الشريعة لانه قتل وتخرج ايضا نحو المال المتقود والساقط في بحر ومغصوب لانه
عليه ومدفون في بركة فلا زكاة عليه اذا عاد اليه كجاسيا لانه وان كان مملوكا له رقبة
لكن لا يذله عليه كإفاده في البدائع وتخرج به ايضا كافي البصر المشهورة ترى التصاريح قبل
القبض والاين المعدل لتجارة (قوله أقول الخ) حاصله انه لا حاجة الى قوله تام وفيه
نظر لانه في صدقة يعسر بسبب الوجوب ولا بد في التعريف من كونه جامعا ما قلنا فلو أطلق
المالك عن قيد التمام لورد عليه ملك المكاتب وذكر الحزب في بيان الشرط لا يخرج تعريف
السبب عن كونه ناقصا فحينئذ لا بد من ذكره مماثل (قوله على الخ) زيادة ترقى بيان
الاستغناء عن قيد التمام أي ولو فرض أن مال المكاتب لم يخرج باشتراط الحزب وقصد
إخراجه واخراج غيره عما تقدم بعض ما أطلق الملك لأصرفه الى الكمال والمالك الكامل
هو التام فلا حاجة الى التصريح به لكن لا يخفى أن هذه عبارة يعتد بها عند عدم
التصريح بالقصد فعلا الاعتراض المعترض فان المطلق كثير ما يراد منه إطلاقه بل هو
الاصل فيه كافي كتب الاصول فالصريح بالقصد حيث لم ير إطلاقا احسن ولا سيما
في مقام التفهيم وتعليم الاحكام الشرعية وقصد الاحتراز به عن غيره ولذا ذكر في المتن
المنية على الاختصار كالتفرع والمطلق وغيرها (قوله ودخل) أي في ملك النصاب
المذكور ونحو (قوله مملك بسبب خيب الخ) أي على قول الامام لان خطا دواحه
بذراهم غيره عنده استهلاك اعمالى قوله ما قلنا ضمان فلا يثبت الملك لانه فرع الضمان
فلا يورث عنه لانه مال مشترك وانما يورث حصه الميت منه فتح وفي القهستاني ولا زكاة
في المغصوب والمملوك شرافا سدا ١١ والمراد بالمغصوب ما لم يتخلط بغيره لعدم الملك وأما
المملوك شرافا سدا فهو مشكل لانه قبل قبضه غير مملوك وبعد مملوك ملكا تاما وان كان
مستحق الفسخ فتأمل وقيد بما اذا كان له غيره الخ لانه اذا لم يكن له غيره يكون مشغولا
بالدين المغصوب منه فلا لزوم زكاة ما لم ير منه والمراد بالغير ما يجب فيه الزكاة
في السراج لا يصرف الدين الملك آخر لا زكاة فيه والتقييد بالانفصال غير لازم وسيأتي تمام
الكلام على مسئلة النصب في باب زكاة الغنم (قوله فارغ عن دين) بالجزء صفة نصاب

نسبة السول لولاه عليه (تام)
الربع صفة ملك تخرج مال المكاتب
أقول انه تخرج باشتراط الحزب
على أن المطلق يصرف الكامل
ودخل مملك بسبب خيب
كقصد دخله اذا كان له غيره
منفصل عنه يوفى دينه (فارغ عن دين)

دين

والمطلقة فشمّل الدين العارض كما يذكره الشارح ويبقى يساهم وهذا إذا كلن الدين
 في ذمته قبل وجوب الزكاة فلو لحقه بعد لم تسقط الزكاة لأنها ثبتت في ذمته فلا يسقطها
 ما لحق من الدين بعد ثبوتها جوهرية (قوله له مطالب من جهة العباد) أي طلبا واقعا
 من جهتهم (قوله سواء كان) أي الدين (قوله له زكاة) فلو كان له نصاب حال عليه
 حولان ولم يكن فيه ما لا زكاة عليه في الحول الثاني وكذا لو استهلك النصاب بعد الحول
 ثم احتفا ذنبا آخر ومال عليه الحول لا زكاة في الاستفادة لاستتغال خمسة منه بدين
 المستهلك أما لو هلك بركى الاستفادة لسقوط زكاة الأول بالهلاك بجر والمطالب هنا
 السلطان تقدير الآن الطلب له في زكاة السوائم وكذا في غيرها لكن لما كثرت الاموال
 في زمن عثمان رضى الله عنه وعلم أن في تبعتها شروا بأصحابه رأى المصلحة في تفويض
 الاداء اليهم بإجاء العصابة فصار أرباب الاموال كالو كلاءه عن الامام ولم يطل حقه عن
 الاخذ ولذا قال أصحابنا لو علم من أدخل بلدة أنهم لا يؤذون زكاة الاموال الباطنة فانه
 يطالبهم ولا خلاف لاختصاصه الاجماع بدائع (تبيينه) ما وقع في صدور الشريعة من أن دين
 الزكاة لا يمنع سهوكاتبه عليه ابن كمال وغيره (قوله له وتراج) في البدائع وقولوا دين
 انخراج يمنع وجوب الزكاة لانه يطالب به وكذا اذا صار العشر دينيا في النعمة بأن ألتف
 الطعام العشري صاحبه فاما وجوب العشر فلا يمنع لانه متعلق بالطعام وهو ليس من
 مال التجارة بجر (قوله له والعبد) معطوف على قوله الله تعالى (قوله له ولو كفاية) مبالة
 في دين العبد قال في المحيط لو استقرض ألفا فنكفل عنه عشرة وأكل ألف في يته ومال
 الحول فلا زكاة على واحد منهم لشغله بدين الكفاية لان له أن يأخذ من أيهم شاء بجر
 قال في الشريعة لانه وهذا الفرع ظاهر على القول بأن الكفاية شتم ذمة إلى ذمة في الدين
 أما إلى الصحيح من أنها في المطالبة فقط فقهه تأمل اه قلت لاشك أيضا على القول بانها
 في المطالبة يكون لرب المال أخذ الدين من الكفيل وجبته اذا امتنع فيكون الكفيل
 محتاجا إلى ما في يده لقضاء ذلك الدين وان لم يكن في ذمته دفعه للملازمة وأوليس عنه وقد
 علوا وسقوط الزكاة بالدين بأن المدبون محتاج الى هذا المال حاجة أصلية لان قضاء الدين
 من الخوايج الأصلية والمال المحتاج اليه حاجة أصلية لا يكون مال الزكاة تأمل (قوله
 أومو جلا الخ) عزاء في المخرج الى شرح العساوى وقال وعن أبي حنيفة لا يمنع وقال
 الصدوق الشهيد لا ريب فيه ولكل من المتع وعدمه وجه زاد القهستاني عن الجواهر
 والصحيح أنه غير مانع (قوله ونفقة) بالنصب عطفا على كفاية بتقدير مضاف فيها أي
 دين كذا تؤدين نفقة ط (قوله له زكاة قضاء أومو) أي بقضاء القاضي بها وتراضيها
 على قدر معين لأنها بدون ذلك تسقط بعض المتقوانما تصير شيئا أحدهما لكن في نفقة
 الزوجة مطلقا أما نفقة الاقارب فلا تصير شيئا الا اذا كانت المدة قصيرة ودون شهر
 أو استدان القريب النفقة بأن القاضي كلياً في ان شاء الله تعالى في بابها (قوله

لمطالب من جهة العباد سواء
 كان لله كزكاة خراج أو للعبد
 ولو كفاية أو موجلا ولو صدق
 زوجته أو قبل الفراق ونفقة
 رسته بقضاء أومو

بخلاف دين نذر) كما اذا كان له ما تذاودهم ونذر ان تصدق بجماعة منها فاذا حال الحول
عليها تازمه زكاتها ويصدق النذر بقدر درهمين ونصف لانه استحق بجماعة الزكاة فيسقط
النذر فيه ويصدق بقي المائة ولو تصدق بكلها للنذر وقع عن الزكاة درهمان ونصف
لتعينه تعيين الله تعالى فلا يسلطه تعيينه ولو نذر ما مطلقا قصد بجماعة منها النذر يقع
دروهم ونصف للزكاة ويصدق بثلثها للنذر كما في المخرج عن الجامع (قوله وكفارة)
أي بأقوالها ح وكذا لا ينعى دين صدقة الفطر وهدي المتعة والاضحية بحر (ثمة) قالوا
عن المبيع وفاء ان بقي حولا فزكاته على البائع لانه ملكه وقال بعض المشايخ على المشتري
لانه بعد ما لا موضوعا عند البائع فهو اخذ بجماعته بدائع وذكر في الفخرية ان زكاته
عليها للتعيين المذكورين قال وليس هذا الجواب الزكاة على شخصين في مال واحد
لان الدراهم لا تعين في العقود والقسوخ وهكذا ذكر في الدرر الزكاة على شخصين في مال واحد
ايضا في شرح الجامع اه ومثله في البرازة بقلت يعني زكاتها على المشتري فقط على
القول الذي عليه العمل الآن من أن يسع الوفا مثل مثله الزكاة وعليه فيكون الثمن
دساعى البائع تأمل (قوله ولا ينعى الدين وجوب عشر وخراج) برقع الدين ونصف
وجوب والكلام الآن في موانع الزكاة لا يمكن لما كان كل من العشر والخراج زكاة
الزروع والثمار وقد ينعى أن الدين ينعى وجوبها منه على دفعه وذكر الكفارة استطرادا
فاقهم (قوله لانها مائة الاوثر النامية) حتى يجب في الارض الموقوفة وأرض
المكاتب بدائع (قوله وكفارة) أي أن الدين لا ينعى وجوب التكفير بالمال على الامع
بحر عن الكشف الكبير قلت لا يمكن قال صاحب البصر في شرحه على المنار والاشياء
والنظار انه صحيح في التفرغ من وجوبها بالمال مع الدين كزكاة اه ويوافقه ما ساقى
في زكاة الغنم من قصة أمير بلخ (قوله وفادغ عن حاجته الاصلية) أشار الى انه معطوف
على قوله عن دين (قوله وفسره ابن مالك) أي فسر المشغول بالحاجة الاصلية والاولى
فسرها وذلك حيث قال وهي ما يدفع الهلاك عن الانسان تحققا كالنقطة ودورا السكتي
والات الحرب والتهاب المحتاج اليها دفع الحار والبرد وتقديرها كالدائن فان المديون
محتاجون الى قضاء بما في يدهم من النصاب دفعاعن نفسه الحس الذي هو كالهلاك وكالات
الحرقه وأثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم اهلها فان الجهل عندهم كالهلاك فاذا
كان له درهم مستحقه بصرها الى تلك الخواص صلحت كالمعدومة كأن الماء المسحق
بصرفه الى العطش كان كالمعدوم ويازعه التيمم اه وظاهر قوله فاذا كان له درهم الخ
أن المراد من قوله وفادغ عن حاجته الاصلية ما كان نصبا من التقدير أو أحدهما فارغا
عن الصرف الى تلك الخواص لكن كلام الهداية يشعر بأن المراد به نفس الخواص فانه
قال وليس في دور السكتي ونصاب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة
وسلاح الاستعمال زكاة لانها مشغولة بحاجته الاصلية وليست بشمية أيضا اه وبه

مطلبه
في زكاة غن المبيع وفاء

بخلاف دين نذر وسكفارة
وج عدم المطالب ولا ينعى الدين
وجوب عشر وخراج وكفارة
(و) فارغ (عن حاجته الاصلية)
لان المشغول بها كالمعدوم وفسره
ابن مالك بما يدفع عنه الهلاك
تحقيقا كتابه أو تقديره اكد فيه
قوله لانها مائة الاوثر الخ هكذا
بجسطه ولا وجود لتلك في نسخ
الشاح التي يلى اه معصمه

بشعر كلام المصنف الا في ايشاوا شار كلام الهداية الى انه لا يضر كونها غير نامة ايضا
اذ لا مانع من خروجهما مرتين كما خرج الدين لما يقوله فارغ عن حوائجه الأصلية ونحوه
بالذكر كما قال القهستاني لما فيه من التفصيل قلت على أنه لا يعترض بالتدريج الا حق على
أدبنا في الاخص فان الحوائج الأصلية اعم من الدين والتمائم من غيرها لا يخرج به كتب
العلم لغير أهلها وليس من الحوائج الأصلية لكن قد يقال المتون موضوعه للاختصاص بما
قائمة اخراج الحوائج مرتين ثم تظهر اذ التدقيق في ذكر القيد على ما قلناه من ان كل من أن
المراد بالاول الصواب من أحد التقدين المستحق الصرف اليها فيكون التقيد بالتمام
احترازا عن أعينها والتعديدا للحوائج الأصلية احترازا عن اغنائها فاذا كان معه دراهم
أسكنها بنية صرفها الى حاجته الأصلية لا يجب الزكاة فيها اذا حال الحول وهي عنده
لكن اعترضه في البصر بقوله ويخالفه ما في المعراج في فصل زكاة العروض أن الزكاة
تجب في القدر فما أسكه لقائه أو للتفتة وكذا في البدائع في بحث الزكاة لتقديري اه
قلت وأتوقى النهر والنسبة لبلية وشرح المقدسي وبسمر حبه الشايح أيضا وقوله
في السراج سواء أسكه للجار أو غيرها وكذا قوله في التارخية نوى التصارة ولا لكن
حيث كان ما قاله ابن مفلح موافقا لظاهر عبارات المتون كما علمت وقال انه الحق فلا يرى
التوفيق بحمل ما في البدائع وغيرها على ما ذا أسكه لينفق منه كل ما يحتاجه فقال
الحول وقد بين معه منه نصاب فانه يركب الباقي وان كان قصده الاتحاق منه أيضا
في المستقبل لعدم استحقاق صرفه الى حوائجه الأصلية وقت حلول الحول بخلاف
ما اذا حال الحول وهو مستحق الصرف اليه لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وبين ما حال
الحول عليه وهو محتاج منه الى أداء دين كفارة أو ندوا ويحتاج منه الى أيضا البراءة
ذمته وكذا ما ساقى في الحج من أنه لو كان له مال ويحتاج العزوبة يلزمه الحج به اذا خرج
أهل بلده قبل أن يتزوج وكذا لو كان محتاجا لشراء دار أو عبد فليأمل والله أعلم (قوله
فام ولو تقديرا) النفاذ في اللغة بالزيادة والنقص بالهز خطا يقال نفي المال نفي غناه
ويغنى أو أعماه الله تعالى فكذا في المقرب وفي الشرح هو نوعان حقيق وتقديري
فالخقيقي الزيادة بالتوالي والتناسل والتجارات والتقديري تمكنه من الزيادة بكون
المال في يده أو يد نائبه بجر (قوله الاستفهام) أي طلب التوق (قوله فلاز كتلة على مكاتب)
أي ولا على سببه كما في الشريعة لئلا يجر عن البرهنة فلاز كتلة في كسب مكاتب لكان
أولى ح (قوله لعدم الملك التام) أي لعدم التدقيق حتى السيد وعدم ملك الرقبة في حق
المكاتب ثم ان رجوع المال للمولى بالتجيز والمكاتب بأداء بدل الكتابة لا يركب من
السبب المحاسبة بل يستأخذ حولا جديدا اه ح وكان الاولى بالشارح تأخير التعليق الى
آخر المسائل الثلاث التي ذكرها فانه عليه لها أيضا لان الحقود فيها ما عدم البدء وعدم
ملك الرقبة وقد مر أن المراد بالملك التام المملوك وبقية وبدا (قوله ولا في كسب ما دون)

(بام ولو تقديرا) بالقدرة على
الاستفهام ولو بنائبه فمخرج على سببه
بقوله فلاز كتلة على مكاتب لعدم
الملك التام ولا في كسب ما دون

اى اى عليه ولا على سبب ما دام في يده أما اذا أخذه السيد فانه يركبه للمضى من السنين
 على الصبي وقبل بلوغه الا اذا قبل الاخذ وهذا اذا لم يكن على المأذون دينه مستغرق فان
 كان لا يذم السيد اذا لمضى لقبل الاخذ ولا بعده كذا في البصر وكان على الشارح
 أن يقول ولا في كسب مأذون قبل قبضه كما قال في المشتري لصاولة بل ربما يتوهم من كلامه
 أن قوله بعد قبضه المذكور في مسئلة الرهن نظير مسئلة المأذون أيضا (قوله ولا في
 مرهون) أى لا على المرتين لعدم ملك الرقبة ولا على الرهن لعدم اليد وإذا استردته
 الرهن لا يترك عن السنين الماضية وهو معنى قول الشارح بعد قبضه ويدل عليه قول
 البصريين من موانع الوجوب الرهن ح وظاهره ولو كان الرهن أن يضمن الدين ط قلت
 لكن أرجع شيخنا شيخنا السامحاني الضمير في قول الشارح بعد قبضه الى المرتين
 كما رأيت به بخطه في هامش نسخة وزيده أن عبارة البصر هكذا ومن موانع الوجوب
 الرهن اذا كان في يد المرتين لعدم ملك اليد اه وليس فيما ما يدل على انه لا يركبه بعد
 الاسترداد لكن قال في الخاتمة السابقة اذا غصبها وسعها عن المالك وهو مقر ثم ردّها عليه
 لازمة على المالك فيلغى وكذا لو غصبها باق وله ما لا يملك الحال على الرهن
 في يد المرتين يركب الرهن ما عند من المال الألف الدين ولا زكاة في غم الرهن لانها
 كانت مضروبة بالدين فرق بين الدراهم المضمومة والساعة فانه يركب الدراهم اذا قبضها
 دون الساعة ولو الغاصب محقرا اه وظاهر ما لا فرق في الرهن بين الساعة والدراهم
 فلنأمل (قوله قبل قبضه) ما بعده فيركبه حامض كما فهمه في البصر من عبارة المحيط
 فراجع له لكن في الخاتمة رجل لم ساعة اشتراها رجل للسباسة ولم يقبضها حتى حال
 الحول ثم قبضها لازمة على المشتري فيلغى لانها كانت مضروبة على البائع الغنى اه
 ومقتضى التعليل عدم الفرق بين ما اشتراها السباسة والقبضة فتمام (قوله ومدونون
 للعبد) الاولى ومدونون بدين بطالبه العبد ليشعل دين الزكاة والخراج لانه لله تعالى مع
 انه يمنع لان لمسطا بالامن جهة العباد كما مر ط (قوله بقدر دينه) متعلق بقوله فلا
 زكاة (قوله وعروض الدين) أى المستغرق في أثناء الحول ومثله المنقص للتصاب ولم يتم
 آخر الحول وأما الحادث بعد الحول فلا يعتبر اتفاقا ط (قوله ووجه في البصر) وبما روي
 وعند أبي يوسف لا يمنع غزاة نقصانه وتقدم قول محمد بن بشر بترجيحه وهو كذلك
 كما لا يخفى وقائمة الخلاف تظهر فيما اذا أبرأه فمضى محمد بن سنان فحو لا جديد الا عند
 أبي يوسف كما في المحيط اه أقول ان كان مجزأ التقديم يقتضى الترجيع فقبضه فقدم في
 الجوهرة قول أبي يوسف وأشار في الجمع الى انه قول أبي حنيفة أيضا وأخرى شرحه
 دليله ما عن دليل محمد فاقضى ترجيع قوله لان الدليل المتأخر ضمن الجواب عن
 المتقدم بل ما مره الى محمد عزاه الى البدائع وغيرها الى زفر وفي البصر آخر باب زكاة
 المال عن المجتبى الدين في خلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستغرقا وقال زفر

ولا في مرهون بعد قبضه ولا فيما
 اشتراه بجاوة قبل قبضه (ومدونون
 للعبد بقدر دينه) فيركب الزكاة
 بلغ نصابا وعروض الدين كالهلال
 عند محمد ووجه في البصر

يقطع ١١ وجرم به الشارح هنا قبل قول المصنف وقية العرض تضم الى التين فقد
ظهر لك ما في ترجيح البصر قد برر ثم ما في البحر أو جبه لأن الدين مانع من ابتداء الحلول
فينتج من يقاض بالاولى لأن البقاء اهل تأمل ولعل القول بعدم المنع مسمى على ما اذا
كان التصاب تاما في آخر الحلول أيضا بانك ما في الدين من غير التصاب تأمل (قوله
ولو له نصيب الخ) كأن يكون عنده دراهم ودينارين وروض البصرة وسواهما يصرف الدين
الى الدراهم والدينارين ثم الى العروض ثم الى السوائم كافي البحر (قوله ولو اجتمعا)
أي ولو كانت السوائم التي عنده اجتمعا بان كل في أربعين من الفهم وثلاثون من البقر
وخمسة من الابل صرف الدين الى الفهم أو الابل دون البقر لان التسعة فوق المائة يصير
ثم قال هكذا أطلقوا وقصد في المبسوط بأن يحضر الساعي والافان ليرب المال ان
شام صرف الدين الى السائمة وأدى الزكاة من الدراهم وان شاء عكس لان ما في حقه
سواء ١١ (قوله خبر) لأن الواجب في كل منهما مائة واحدة قال في البحر وقيل يصرف
الى الفهم نصيب الزكاة في الابل في العام القابل ١١ أي لانه اذا دفع من الفهم واحدة
يبقى تسعة وثلاثون لا تجب زكاة ما في القابل (تقنة) بقی ما اذا كان للدينون مال
الزكاة وغيره من عبادة الخدمة وثياب البنية ودوا السكن فيصرف الدين أولا الى مال
الزكاة لاني غيره ولو من جنس الدين خلافا لفرغ من لوز فخرج على خادم بغيره واما ما
درهم وخادم صرفه من المهر الى المائتين دون الخادم عندنا لا غير مال الزكاة
يستحق الخواص ومال الزكاة فاضل عنها فكان الصرف اليه ابسرا وتقريرا برباب
الاحوال ولهذا لا يصرف الى ثياب البنية وقوته ولو من جنس الدين قال محمد في الاصل
أرايت لو تصدق عليه أليكن موضع الصدقة ومعناه ان مال الزكاة تقول بالدين
فالصق بالعدم ومالك الدار والخدم لا يجرم عليه أخذ الصدقة فكان فقيرا ولا زكاة على
الفقير وأما اذا اليكن له مال زكاة يصرف الدين الى عروض البنية ثم الى العقارات لان الملك
عمما يتحدث في العروض ساعة فساعة أما المصارف فلا فيها ثياب اوسع أقول والظاهر
أن قوله يصرف الدين الى عروض البنية الخ كلام استطرادي مفروض فما اذا أراد
القاضي بيع ماله عليه في قضاء دينه كما مر سواه في الجمل في مسألة الزكاة اذا القرض
انه ليس له مال زكاة فأى شيء يركبه ولو كان له مال زكاة فقد صرح قبله بأن الدين يصرف
الى مال الزكاة دون غيره وعليه فلا يستقرض ما في درهم ومالها الحلول عنده وليس له
الاثياب البنية ونحوها مما ليس مال الزكاة زكاة زكاة عليه ولو كانت الاثياب بقي بالدين
لان الدين الذي عليه يصرف الى الدراهم التي عنده دون الثياب وقد صرح في السراج
أيضا بأنه لا يصرف الدين للثأر لا زكاة فيه وفي الزيلعي أيضا ولا يتحقق الفهم بالمال
المستقرض ما في قبض (قوله المحتاج اليها الخ) اغتياق من ملك بذلك لانه أراد ان
الحوائج الاصلية كما تقدمت عنه أما كلام المصنف هنا فلا حاجة الى تيسير ذلك وكان

ولو نصيب صرف الدين لا يسرها
قضاء ولو اجتمعا صرف لأقلها
زكاة فان استويا كاربين
شدة ونسب ايل خبر (ولا في ثياب
البلد) المحتاج اليها لمقع المحتر
والبردين ملك

المشارع أراد أن قوله ولا في ثياب البدن محتمة وقوله عن حاجته الأصلية لتقدمه فقيده بذلك
 وجعل غير المحتاج اليها من محتمة زات القيد الذي بعده وهو قوله نام ولو تقدير أمرعاة
 لترتيب القيود تأمل (قوله وأما المثل الخ) محتمة وقوله نام ولو تقدير أمرعاة وقوله ويحتمل
 أي كنياب البدن الغير المحتاج اليها وكل الحيوان والعقارات (قوله وان لم تكن
 لاهلها) أشار إلى أن تقيد الهداية بقوله لاهلها غير معتبر المفهوم هناك قد يقال أراد
 إخراجها بقوله وعن حاجته الأصلية وجعل التي لغيرها لاهلها خارجة بقوله نام كقوله نام
 في ثياب البذلة والمراد بأهلها من محتاج اليها التدريس وحفظ وتصحيح ما يعلم عما يأتي عن
 التفت (قوله غير أن الأهل الخ) استدلوا على التعميم بما أخذ من قوله وان لم تكن
 لاهلها أي أن الكتب لا تكون لاهلها ولا غيرهم من أي علم كانت لكونها غير نامة
 وإنما الفرق بين الأهل وغيرهم في جواز أخذ الزكاة والمنع عنه فمن كان من أهلها إذا
 كان محتاجا اليها للتدريس والحفظ والتصحيح فانه لا يخرج بها عن القفر فله أخذ الزكاة
 ان كانت فقهاً وحديثاً وتقديره ولم يفضل عن حاجته نسخ نسخاً أو ناسياً كان يكون
 عنده من كل نصف شخصان وقيل ثلاث لأن النصفين يحتاج اليهما التصحيح كل من
 الأخرى والاختار الأول أي كون الزائد على الواحدة فاضلاً عن الحاجة وأما غير الأهل
 فأنهم يهرمون بالكتب من أخذ الزكاة تعلق الحرمان بذلك فدر نصاب غير محتاج اليها
 وان لم يكن ناسياً أو ما كتب الطب والصورة للصوم فغيره في المنع مطلقاً وقص في الخلاصة
 على ان كتب الأدب والمصنف الواحد ككتب الفقه لكن اضطرب كلامه في كتب الأدب
 فصرح في باب صدقة القطر بأنها كالتبعية والطب والصوم والذي يقتضيه النظر ان
 نسخة من الصور وأصحتين على الخلاف لأصحتين من النصاب وكذلك أصول الفقه
 والكلام غير المخلوط بالآراء بل مقصور على تحقيق الحق من مذهب أهل السنة الآن
 لا يوجد غير المخلوط لأن هذه من الحوائج الأصلية أفاد في فتح القدير قلت والذي يقتضيه
 النظر أيضاً انه ان أريد بالأدب الطرافة كما في القاموس وذلك ككتب الشعر والروض
 والتاريخ ونحوه تمنع الأخذ وان أريد به آداب النفس كما في المغرب وهو المسمى بعلم
 الأخلاق كالاحياء للفراني ونحوه فهو كالصفة لا يمنع وان كتب الطب لطبيب يحتاج إلى
 مطالعتها ومراجمها لا تمنع لانها من الحوائج الأصلية كالآلات المحترفين وان الأهل اذا
 كان غير محتاج اليها فهو كغير الأهل كما يعلم مما مر وكذا حافظ قرآن له مصحف لاحتاجه لان
 المناط هو الحاجة (قوله أو تزيد على نصفين) سواء على نسخة لان المختار هو كون
 الزائد على نسخة واحدة فاضلاً عن الحاجة كما تقدمت من التفت ومثله في النهر (قوله
 وكذلك آلات المحترفين) أي سواء كانت مما لا تسعك عينه في الانتفاع كالقدوم
 والمبرد أو تسعك لكن هذا منه ما لا ينبغي أن يرضه كما هو وحرض لفساد ومنه ما ينبغي
 كعصم وزعفران لصباغ ودهن ونحوه لا ينبغي أن يرضه فلا فرق في الأولين لأن ما يأخذ من

(وأما المثل ودور السكنى
 ونحوها) وكذا الكتب وان لم
 تكن لاهلها اذا لم تنو لتجارة غير
 أن الأهل له أخذ الزكاة وان
 ما عن نصاب الآن تكون غير نامة
 وحديث وتقديره أو تزيد على
 نصفين منها هو المختار وكذلك
 آلات المحترفين الا ما يقع أثره فيه

الاجرة بقبالة العمل وفي الاخير ان كان اذا اسال عليه الحول لان المأخوذ بقبالة العين كافي
 الفتح قال وقوارير العطارين ولم الخليل والحمية المشتراة للصارة ومقاودها وحلاها ان
 كان من فرض المشتري معها ما يقبض الزكاة والا فلا (قوله كالعصر) الاولى كالعصر
 كافي بعض النسخ لانه المناسب لقوله فديع الجلد (قوله وان حال الحول) أي ولم ينوبها
 التجارة بل أمسك لمقرته (قوله قباغة) أي يبيعها القاضى على بيعها لقضاء الدين وان
 أي باعها عليه (قوله ولا في مال مقفود الخ) شروع في مسئلة مال الضمار كما يأتي (قوله
 بعدها) أي بعد سنين (قوله فلو لم يمتدحج لم يمتدحج) أي يجب الزكاة بعد قبضه من
 الغاصب لما مضى من السن قال ح و فبقي أن يجري هنا ما يأتي في معصا عن محمد من انه
 لاز كاذبه لان البيئة قد لا تقبل فيه اه قال ط والظاهر على القول بالوجوب أن حكمه
 حكم الدين القوي اه أي يقبض عند قبض أربعين درهما (قوله فلا يجب) لعدم تحقق
 الاسامة ط (قوله عند غير معارفه) أي عند الأجانب فلو عند معارفه يجب الزكاة
 لتعريضه بالنسيان في غير محله بصر (قوله في حرز) كذا ره أو دار غيره بصر وقبل اذا كانت
 الدار عظيمة فلها حكم العصر اه جعل عن البرجندى (قوله واختلف في المدفون الخ)
 فقيل بالوجوب لان مكان الوصول وقيل لا لانها غير حرز بصر (قوله ولا يمتدحج عليه) هذا
 على أحد القولين المعصين كما يأتي (قوله ثم صارت) أي البيئة (قوله بعدها) أي
 السنين (قوله وقد الخ) أي قيد عدم الوجوب في المجموع وعند عدم البيئة بما اذا حقه
 عند القاضي خلف أم قبله فقبض لاحتمال نكوة وهذا اقله في غرض الادراك بلطف وعن
 أبي يوسف ثم لا يمتدحج انه على التحصين الا فمن عدم الوجوب ولو مع البيئة يقتضى أن
 لا يجب قبل التليف الاولى كما أفاده ط عن أبي السعود (قوله وما أخذ مصادرة)
 المصادرة أن يامر به بأن يأتي بالمال والغصب أخذ المال مباشرة على وجه القهر فلا يكرر
 هذا مع قوة ومقصود لا يمتدحج عليه أفاده ح (قوله ثم وصل اليه) أي المال في جميع هذه
 الصور (قوله لعدم الخ) على لقوله ولا في مال مقفود الخ أفاده أنه من محترقات قوله
 نام ولو تقدير الا انه غير ممكن من الزيادة لعدم كونه في يده أو يد نائبه (قوله حدث على)
 كذا عزاه في الهداية الى على وليس معروف وانما ذكره بسط ابن الجوزى في أنار
 الانصاف عن عثمان وابن جرير كذا في شرح التقاية للناعلى القارى (قوله لا زكاة في مال
 الضمار) الضمار بالضاد المجهول وزن جار قال في الصبر وهو في اللغة الغائب الذي لا يرجى
 فاذا رجع فليس بضمار وأصله الاضمار وهو التقيب والاختفاء ومنه أخبر في قلبه شيئا
 (قوله لم يمتدحج) فعيل بمعنى فاعل هو الفنى ط وفي المحيط عن المتنى عن محمد لو كان لمدن
 على وال وهو مقره الا انه لا يعطيه وقد طالبه بياض الخليفة فلم يعطه فلا زكاة فيه ولو حارب
 غريمه وهو بقدر على طلبه أو التوكيل بذلك فعليه الزكاة وان لم يقدروا على ذلك فلا زكاة
 عليه اه (قوله وأعلى معسر) الا صوب اسقاط على لانه عطف على ملىء نصبت لقرأ أيضا

كالعصر فديع الجلد فقيه الزكاة
 بخلاف ما لا يبق كما هو يساوى
 نصا وان حال الحول وفي الاشياء
 الفقه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج
 اليها الا في دين العباد قباغة
 (ولا في مال مقفود) وحده بعد
 سنين (وساقط في بصر) اختصره
 بعدها (ومقصود لا يمتدحج عليه)
 فلو لم يمتدحج لم يمتدحج
 الساقط فلا يجب وان كان الغاصب
 مقرا كما في الخاتمة (ومدفون بيرة)
 نفس مكانه ثم ذكره وكذا الوديعة
 عند غير معارفه بخلاف المدفون
 في حرز واختلف في المدفون في كرم
 وأرض ملوكة (ودين) كان
 بجده المدفون سنين) ولا يمتدحج
 عليه (ثم صارت) بأن أقر
 بعدها عند قوم) وقيد في مصرف
 الخاتمة بما اذا حلف عليه عند
 القاضي أم قبله فقبض لما مضى
 (وما أخذ مصادرة) أي طلبا (ثم
 وصل اليه بعد سنين) لعدم الفرق
 والاصل فيه حديث على لا زكاة
 في مال الضمار وهو ما لا يمتدحج
 الانتفاع به مع بقاء الملك (ولو كان
 الدين على مقتر على أو) على (معسر
 أو مقلس)

لامقابل لانه لو كان غير مقر فهو المستله المتقدمة والاخصر قول الدر على مقر ولو
 معسرا (قوله أي محكوم بالقلاسه) أفاد أن قوله مفلس مستند القلام وقيد به لانه محل
 الخلاف لان الحكم به لا يصح عند أي حيفه فكان وجوده كعدمه فهو معسر ومتر
 حكمه ولولم يقبله القاضى وبجبت الزكاه لاتفاق كافى العناية وبغيرها لان المال غاد
 ورايح (قوله وعن محمد لا زكاه) أي وان كان له حيفه بحر (قوله وهو العيص) صحه في
 النصفه كافي غاية البيان وصحه في الخاتمة ايضا وعزاه الى السرخسى بحر وفي باب
 المصرف من التهر عن محمد القرائد غيبى أن يقول عليه قلت ونقل الباقى تصحيح
 الوجوب عن الكافى قال وهو المعتمد الى المال غير الاسلام اه ولذا جزم به في الهداية
 والغرر والمثقى وتبعهم المصنف والمحلل أن فيه اختلاف التصحيح وأتى غلمه في باب
 المصرف (قوله لان البينة الخ) ولان القاضى قد لا يبدل وقد لا يظفر بالخصومة بين يديه
 المانع فيكون أي الدين في حكم الهالك بحر (قوله سيمى) أي في كتاب القضاء ط (قوله
 عدم القضاء) أي عدم حصه قضاء القاضى اعتمادا على علمه فلو علم بالجمود وقضى به لم يصح
 ولا يصح أن يزكى لمضى (قوله فوصل الى ملكه) أقول من ذلك ما في المحيط
 له أنه فعلى معسر فاشترى منه بال نقد بشاراهم وهبته له بشارفعليه زكاه لالف
 لانه صار قابضا لها بالدينار اه ومنه ما فى الواو الجنبه وهب دينه من رجل وركه
 بقبضه فوجب فيه الزكاه ثم قبضه الموهوب له فازكاه على الواهب لان القابض
 ويكمل منه القبض له أولا وأقول أيضا الوصول الى ملكه غير قيد لانه لو أبرأ
 مدونه المورث لم يملكه لان زكاه استهلاك كاذ كرمه عند تفصيل الدين فيقول باب العاشر
 وسأنى الكلام فيه (قوله وينفصل الدين) الى أي قوى ووسط وضيف والاخير
 لا يزكى لمضى أصلا وفي الأولين تفصيل سأنى فيه اشارة الى أن ما هنا ليس
 على إطلاقه (قوله وسبب الخ) هذا هو السبب الحقيقى وما تقدم من قوله وسببه ملك
 نصاب الخ هو السبب الظاهرى كزوال الظاهر ط (قوله وجهه انططاب) أي انططاب
 المتوجه الى المكلف بالاعراب لاداء ط (قوله وشرطه الخ) ما تقدم في قول المصنف
 وشرط اقتراضها عقل الخ شرط في رب المال وما هنا شرط في نفس المال المزكى ط (قوله
 وهو ملكه) أي والحال أن نصاب المال في ملكه التام كالمزك والشرط تمام النصاب
 في طرفي الحول كما سأنى وقتئذ أن الحول لا يشترط في زكاه الزرع والخار (قوله
 ولولتفتة) تقدم الكلام في ذلك فلا تغفل (قوله بقدها الاق) هو اكتفا بما راعى
 في اكراسه قصد الحد والنقل وأمث الضمير اشارة الى أن المراد بالسوم الاسامة
 اذ لا يقبضه من قيمته لان السائمة تصلح لغير الحد والنقل كالجل والركوب ولا تعتبر هذه
 النية عام تفصل فعل الاسامة كافي البحر (قوله كما يحصى) أي في آخر هذا الباب
 وبأنى بيانه (قوله أو يواجر دار الخ) قال فى البحر لكن ذكر في البدائع الاختلاف

أي محكوم بالقلاسه (أو) على
 (يا حذره منة) وعن محمد لا زكاه
 وهو العيص ذكره ابن ملك وغيره
 لان السنة قد لا تقبل (أو عليه فاض)
 سيمى أن المتقى به عدم القضاء يعلم
 القاضى (فوصل الى ملكه) لم
 زكاه ماضى) وينفصل الدين
 فذكر كذا المال (سبب لزوم أدائها)
 لوجهه انططاب) يعنى قوله تعالى
 أو الزكاه (وشرطه) أي
 شرط اقتراض أدائها (حولان
 الحول) وهو فى ملكه (وتفتة
 المال كالداراهم والدينار) تصعبها
 للتصان بأصل الخلفه فتأزم الزكاه
 كيفما أمسكها ولو لتفتة (أو
 السوم) بقدها الاق (أو تبة
 القارة) فى العروض اما صريحا
 ولا يضمن مقارنتها العقد التبعة
 كاسميه أو دلاله بأن يشترى عنها
 بعض التبعة أو يواجر داره التى
 للتبعة بعض تصدير للتبعة بلانية
 صريحا

في بدل منافع عين معدة للتجارة ففي كتاب زكاة الاصل انه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية وصح منافع بلعرواية الجامع لان العين وان كانت للتجارة لكن قد قصد بدل منافعها المنفعة فتوجب الزكاة لتعلق عليها والدار للعبادة فلا تصير للتجارة مع التردد الابالية اهـ وقيد بقوله التي التجارة اذ لو كانت للسكنى مثلا لا يصير بدلها للتجارة بدون النية فاذا نوى بصح ويكون من قسم الصريح (قوله واستثنوا الخ) ذكر في النهراة يعني جعله من النية دلالة فلا حاجة الى الاستثناء (قوله مطلقا) أي وان لم ينوها أو نوى الشراء للنفقة حتى لو اشترى عبدا جال المضاربة ثم اشترى لهم كسوة وطعاما للنفقة كلف الكل للتجارة وتجب الزكاة في الكل بدائع (قوله لانه لا يملك بجماله غيرها) أي جال التجارة وغيرها بخلاف المالك اذا اشترى لهم طعاما أو ثيابا للنفقة لا يكون للتجارة لانه يملك الشراء لغير التجارة به (ان) (قوله ولا تصير نية التجارة الخ) لانها لا تصح الا عند عقد التجارة فلا تصح فيما لم يشرع به كارت وقصوه كاسياقي وشلها الخارج من أرضه لان المالك يثبت فيه بالنياب ولا اختيار له فيه واذا اقال في البحر وخرج أي بقيد العقد اذا دخل من أرضه حصة بل بلغ قيمتها انصبا ونوى أن يملكها ويبيعها فاما سكرها حولا لا تجب فيها الزكاة كافي الميراث وكذا لو اشترى بذرا للتجارة وزرعها في أرض حشر استأجرها كان فيها العشر لا غير كذا لو اشترى أرض خراج أو عشر للتجارة لم يكن عليه زكاة التجارة انما عليه حق الارض من العشر وانخرج (قوله أو المستأجرة أو المستعارة) يعني وكسكات الارض عشرة فان العشر على المستعارة فاقا وعلى المستأجرة على قولها المأخوذة وأما اذا كانتا خارجيتين فان الخارج على رب الارض فاذا نوى المستعير أو المستأجر في الخارج منها للتجارة يصح لعدم اجتماع الحقين أفاده ح قلت يتعين فرض المسئلة فيما اذا اشترى بذرا للتجارة فذره ليصح التعليق بعدم اجتماع الحقين اما لو نوى التجارة فيما خرج من أرضه فقد علمت انها لا تصح لعدم العقد فلم يصح الخارج مال تجارة فلا زكاة فيه فافهم (قوله لا لا يجمع الحقان) علمت ما فيه (قوله وشرط صحة أدائها الخ) قد علم اشتراط النية قوله أول الله تعالى لكن ذكرت هنا لبيان تفصيلها أفاده في البحر (قوله نية) أشار الى انه لا اعتبار للتسمية فلو سماها حبة أو قرصا تجز به في الاصح والى انه لو نوى الزكاة والتوقع وقع عنها عند الثاني لانية الفرض أقوى وعند الثالث يقع عنه والى انه ليس للشقير أخذها بل اعلمه الا اذا لم يكن في قرابته أو قبيلته أو حرج منه فيجوز حكما لانية والى أن الساعي لو أخذها منه مكرها لا يسقط الفرض عنه في الاموال الباطنة بخلاف الظاهر وهو الحق به والى انها لا تؤخذ من تركته لفقد النية الا اذا روى فتعتبر من الثالث وتعلمه في البحر زاذ في الجوهرية أو تبرع ورثته قلت ولعل وجهه انهم فاقون مقامه فتكني بينهم قتائل (قوله هاربة) هو الاصل كما في سائر العبادات وانما اكنى بالنية عند العزل كما سبأني لان الدفع يتقضى فيخرج باستحضار النية عند كل دفع فاكتفى

واستثنوا من اشتراط النية
المضاربة فانه يكون للتجارة مطلقا
لانه لا يملك بجماله غيرها ولا تصح
نية التجار فيما خرج من أرضه
العشرة أو الخراج أو المستأجرة
أو المستعارة ولا يجمع الحقان
(وشرط صحة أدائها بمقارنة له)
أي الاداء (ولو) كسكات
المقارنة (حكما) كمال دفع بلانية
ثم نوى

بذلك العرج جبر والمراد مقارنتها بالدفع الى التقدير وأما المقارنة للدفع الى الوكيل فهي
 من الحكمة كما يأتي ط (قوله والمال فاقم في ذ الفقير) بخلاف ما ذكرنا من بعده هلاكه
 جبر وفاعله ما كان المراد بقضائه في ذ الفقير بقاؤه في ملكه لا البدل المحقة وأن النسبة تنزيهه
 ما دام في ملك الفقير ولو بعد أيام (قوله أو دفعها الذي) شبه على القرابين الزكاة والحج
 لأن الزكاة عبادة ملزمة بحضة تصنع فيها انابة الذي وإن لم يكن من أهل النسبة لأن الشرط
 فيهاية الأمر بخلاف الحج لأنه عبادة مرصصة من المال والبدن فتشترط فيه أهلية
 المأمور بالنسبة (قوله لأن المستعينة الأمر) عمله للمستعين (قوله وإذا) أي لكون
 المستعينة الأمر (قوله لو قال) أي عند الدفع الى الوكيل (قوله ثم نواه من الزكاة)
 أي ولم يعلم الوكيل بذلك بل دفع الى الفقير فمضة التطوع أو الكفاية (قوله ضمن وكان
 متبرعا) لأنه ملكه ما خلط وصار وقديما مال نفسه قال في التأسيسية الا اذا وجد الاذن
 أو أجاز المالك ان اه أي أجاز قبل الدفع الى الفقير ما في الصبر لو أدى زكاة غيره بغير
 أمره قبله فاجاز لم يجز لانها وجدت نفاذا على المصدق لانها ملكه ولم يصبر نائبا عن غيره
 فنصدق عليه اه لكن قد يقال تجزى عن الأمر مطلقا لبقاء الاذن بالدفع قال في الصبر
 ولو صدق عنه بأمره ياز ويرجع عما دفع عند أبي يوسف وعند محمد لا يرجع الا بشرط
 الرجوع اه تأمل ثم قال في التأسيسية أو وجدت دالة الاذن بالخلط كما جرت العادة
 بالاذن من أسباب الخلطة بخلاف عن الغلات وكذلك التوفى اذا كان في يده أو قافى بحفلة
 وخلط غلاتها ضمن وكذلك الحصار اذا خلط الاغان والبيع اذا خلط الامتعة بضمن
 اه قال في التبيين ولا عرف في حق الهامة والبيع بضمن غلات والامتعة اه
 ويحل بهذا العالم اذا سأل الفقراء شيئا وخلط بضمن قلت ومقتضاه انه لو وجد العرف
 فلا ضمان لوجود الاذن حيثئذ دالة والقاهر أنه لا بد من علم المالك بهذا العرف ليكون
 اذنا منه دالة (قوله الا اذا أوكاه الفقراء) لأنه كمل قبض شيئا ملكه وصاروا لعلاهم
 بعضهم بعض ووقع زكاة عن الدافع لكن بشرط أن لا يبلغ المال الذي يد الوكيل نصا
 فلو بلغه وعلم به الدافع لم يجزه اذا كان الاخذ وكيلا عن الفقير كافي الصبر عن الظهيرة
 قلت وهذا اذا كان الفقير واحدا فلو كانوا متعددين لا بد أن يبلغ لكل واحد نصا باق
 ما في الوكيل مشترك بينهم فاذا كانوا ثلاثة وما في يد الوكيل يبلغ نصاين لم يصبر وأغنياء
 فقير الزكاة عن الدافع بعهده إلى أن يبلغ ثلاثة أنفس اه الا اذا كان وكيلا عن كل واحد
 بأمره فحينئذ يصبر لكل واحد نصا على حدة وليس له الخلط بل اذ انهم فلو خلط اجزا
 عن الدافعين بضمن للموكلين وأما اذا لم يكن الاخذ وكيلا عنهم فقير وان يبلغ المقبوض
 نصا كثيرة لانهم لم يملكوا شيئا في يده (قوله لو انه الفقير) واذا كان ولده صغيرا غلبت
 من كونه هو فقيرا ايضا لان الصغير بعد غنيابتي أبيه أفاده ط عن أبي السعود وهذا
 حيث لم يأمره بالدفع الى معين اذ لو شاء فقير قولان حكاهما في القنية وذكر في الصبر

والمال فاقم في ذ الفقير أو نوى
 عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل
 بلائحة أو دفعها الذي لم يدفعها
 للفقراء اجاز لأن المستعينة الأمر
 وإذا قال هذا التطوع أو عن كفارة
 ثم نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل
 صح ولو خلط زكاة موكليه ضمن
 وصح ان منبذها الا اذا أوكاه
 الفقراء والوكيل أن يدفع لولده
 الفقير

أن القواعد تشهد للقول بأنه لا يضمن لقولهم لو نذر الصدقة على فلان أنه أن تصدق على غيره اه أقول وفيه نظر لأن تعيين الزمان والمكان والدرهم والقيمة غير معتبر في النذر لأن الداخل تحتها ما هو قربة وهو أصل الصدقة دون التصديق بل وتلزم القربة كاستحوا به وهذا الوكيل إنما يستفيد التصرف من الموكل وقد أمر ما يدفع إلى فلان فلا يملك الدفع إلى غيره كما لو أوصى زيد بذلك ليس للموصي الدفع إلى غيره فتأمل (قوله وفي وجهه) أي الفقيرة (قوله ولو تصدق الخ) أي الوكيل يدفع الزكاة إذا أسكت دراهم الموكل ودفع من ماله ليرجع بدلها في دراهم الموكل صرح بخلاف ما إذا أخفها أو لأعلى نفسه مثلاً ثم دفع من ماله فهو متبرع وعلى هذا التفصيل الوكيل بالانفاق أو بقضاء الدين أو الشراء كما سأتى إن شاء الله تعالى في الوكالة وفيه إشارة إلى أنه لا يشترط الدفع من عين مال الزكاة ولذا لو أمر غيره بالدفع عنه جاز كما قد متنا ولكن اختلف فيما إذا دفع من مال آخر شيث قال في البحر وظاهر الفتية ترجيح الإبراء استدلالاً بقولهم مسلمة خرفوا كل ذمتها فبها من ذمى فلمسلم صرف عنها عن زكاة ماله (فرع) للوكيل يدفع الزكاة أن يوكّل غيره بلا إذن بصر عن الخاتمة وسأتى في الوكالة (قوله بعزل ما واجب) في نسخة لعزل باللام وهي أحسن لوافق المحطوف عليه (قوله ولا يخرج عن العهد بالعزل) فلو ضاعت لا تسقط عنه الزكاة ولو مات كانت ميراثه بخلاف ما إذا ضاعت في يد الساعي لأن يده كسد الفقراء بصر عن المحط (قوله أو تصدق بكاه) بالرفع عطف على قوله في وأقابه سقوط الزكاة ولو نوى نفلًا أو لم يوافق لأن الواجب جزمه وإنما تشترط التيقن بالدفع المزاجم فلما أدى الكل زالت المزاغة بصر (قوله إذا نوى الخ) في التعبير بالصدق أي إياه إلى هذا الاستثناء كما في النهر (قوله فيصير) أي عما نوى (قوله لا تسقط حصته) أي لا تسقط زكاة ما تصدق به فتبصر كانه وزكاة الباقي (قوله خلا فالثلث) أشار بذلك تعالى المتلقى إلى اعتدال قول أبي يوسف ولذا أقدمه فاضيان وقد أخره في الهداية مع دليله وعادة تأخيرها اختار عنده على عكس عادة فاضيان وصاحب الملقى فافهم (قوله وأطلقه) أي أطلق التصديق (قوله حتى الخ) تنزيه على شئوة الدين ح وقيد بالفقير لانه لو كان غنيا فوجهه بعد المحل نفسه روايتان أحدهما الضمان بصر عن المحط أي ضمان زكاة ما وجهه لانه استلزمه بعد الوجوب (قوله صرح وسقط عنه) أي صرح الإبراء وسقط عنه زكاة نوى الزكاة ولا للميرز ولو أبرأ من البعض سقطت زكاة دين الباقي ولو نوى به الإبراء من الباقي بصر (قوله واعلم الخ) المراد بالدين ما كان ثابتاً في الذمة من مال الزكاة والعين ما كان قائماً في ملكه من نقود وعروض والقيمة رباعية لأن الزكاة إما أن تكون ديناً أو عيناً والمال المزكى كذلك لكن الدين إما أن يسقط بالزكاة أو يبقى مستحق القبض بعدها فتصريحه فيجوز الإبراء في ثلاثة الأولى أداء الدين عن دين سقط بها كما مل من إبراء الفقير عن كل التصلب الثانية أداء العين عن العين كنفه حاشي

وزوجه لا لنفسه إلا إذا قال
رجل ما به استثنى ولو تصدق
بدراهم نفسه أجزأ أن كان على
نية الرجوع وكانت دراهم الموكل
قائمة (أو) مقابلة (بعزل ما واجب)
كأنه وبخسه ولا يخرج عن
العهد بالعزل بل بالأداء للفقراء
(أو) أو تصدق بكاه) إذا نوى نذراً
أو واجباً آخر فيصير ويضمن
الزكاة ولو تصدق بعينه لا تسقط
حصته عند الثاني خلا فالثلث
وأطلقه ففهم العين والدين حتى
لو أبرأ الفقير عن التصاب صرح
وسقط عنه وأعلم أن أداء الدين
عن الدين والعين عن العين وعن
الدين يجوز وأداء الدين عن العين
وعن دين سيقبض لا يجوز

عن نقد أو عرض حاضر الثالثة أداء العين عن الدين كنفذ حاضر عن نصاب دين وفي
 صورتين لا يجوز الأولى أداء الدين عن العين يجعله ما في ذمة مدينه فانه كقوله الحاضر
 بخلاف ما إذا أمر بقرض دين له على آخر عن زكاة عين عنده فانه يجوز لانه عند
 قبض الفقير يصير عنفا فكأن عينها عن الثالثة أداء دين عن دين سيقبض كما تقدم
 عن الجبر وهو الأول وأما الفقير عن بعض النصاب فأوليه الأداء عن الباقي والله بأن الباقي
 يصير عينها بالقبض فيصير مؤذيا الدين عن العين اهـ وإذا أطلق الشارع الدين الأول لأن
 التقيد بالسقوط وقوته بعدمه سيقبض (قوله وحيله الجواز) أي فيما إذا كان دين على
 معسر وأراد أن يجعله مؤذيا عن عين عنده وعن دين له على آخر سيقبض (قوله أن
 يعطى مدينه الخ) قال في الاشياء وهو أفضل من غيره لأنه يصير مدينه إلى براءة ذمة
 المدين (قوله لكونه ظفر بجف من حقه) نقل العلامة البري في آخر شرح الاشياء أن
 الدواهم والدناير جف واحد في مسئلة القنور (قوله فأن حقه الخ) وحيله إذا خالف
 ذلك ما في الاشياء وهو أن يوكل المدين بخدم الدائن بقبض الزكاة ثم يقبض منه بقبض
 الوكيل صار ملكا للموكل ولا يسل المالك للوكيل الا غيبة المدين لاحتمال أن يبرئه
 من وكلة فتشاهد منه حال القبض قبل الدفع اهـ وفيها وإن كان للدائن شرك في الدين
 يخاف أن يشارك في المقبوض فالحيلة أن يتصدق الدائن بالدين ويجب المدين ما قبضه
 للدائن فلا مشاورة (قوله ثم هو) أي التقدير يكفينا والظاهر أنه أن يقبض امره لانه
 مقتضى صحة التملك كإساق في باب المصروف بها (قوله فيكون الثواب لهما) أي ثواب
 الزكاة للمزكي وثواب التكفير للفقير وقد يقال أن ثواب التكفير ثبت للمزكي أيضا
 لأن الدال على الخير كفاحه وإن اختلف الثواب كما وكيفا ط قلت وأخرج السموطي
 في الجامع الصغير لو مرت الصدقة على يدى مائة لكان لهم من الاجر مثل أجر المبتدئ
 من غير أن ينقص من أجره (قوله وكذا) الاشارة الى الحيلة (قوله وقوله الخ) هو
 ما تقدمناه من الاشياء (قوله واقتراضا عمرى) قال في البدائع وعلمه عامة المشايخ ففي أي
 وقت أتى يكون مؤذيا للواجب ويتعين ذلك الوقت للرجوع واذ لم يؤذ الى آخر عمره
 يتعين عليه الوجوب حتى لو لم يؤذ حتى مات ياتم واستدل المصنف به عن عليه الزكاة إذا
 هلكت نصابه بعد تمام الحلول والتسكن من الأداء انه لا يضمن ولو كانت على الفور يضمن
 آخر صوم شهر رمضان عن وقته فان عليه القضاء (قوله وصحبه الباقي وغيره) نقل
 تخصيصه في التاتريحية أيضا (قوله أي واجب على الفور) هذا ساقط من بعض النسخ
 وفيه ركاكة لا يجوز أن قولنا اقتراضا واجب على الفور مع أنها قرينة محكمة باللائل
 القطعية وقد يقال ان قوله اقتراضا على تقدير مضاف أي اقتراض أدائها وهو من
 إضافة الصفة الى موصوفها فيصير المعنى أدائها المقرض واجب على الفور أي أن اصل
 الاداء فرض وصحبه على الفور واجب وهذا ما حقه في فتح القدير من أن المختار

وحيله الجواز أن يعطى مدينه
 الفقير كأنه ثمر ياخذها عن دينه
 ولو امتنع المدين عن دينه وأخذها
 لكونه ظفر بجف من حقه فان
 مانعه وقعه لقاضي وحيله
 التكفير بما التصق على فقير
 هو يكف من فيكون الثواب لهما
 وكذا في تعمير المسجد وقبضه
 في حيل الاشياء (واقتراضا
 عمرى) أي على التراخي وصحبه
 الباقي وغيره (وقيل فوري) وعلمه
 أي واجب على الفور (وعلمه
 القنوي) كما في شرح الوهبانية

في الأصول أن مطلق الامر لا يقتضي القبول ولا التراخي بل مجرد الطلب فصوره للمكلف كل
 منه ما لكن الامر هناك مقرر في القبول والخ ما يأتي (قوله فاشترى تأخيرها الخ) ظاهره الامر
 بالتأخير ولو قل كيوم أو يومين لانهم فسروا القبول بأول أوقات الامكان وقد يقال المراد
 أن لا يتوخر الى العام القابل لخالف البدن عن المتفق بالتون اذ الميزان في معنى حوران
 فقد أساء وأثم اه فتأمل (قوله وهي) أي القرينة أنه أي الامر بالصرف (قوله وهي
 مجعلة) كذا عبارة الفتح أي حجة القصة مجعلة أي حاصلة (قوله وقيل في الفتح)
 حيث قال بعد ما تفتكون الزكاة فريضة وفوريتهما واجبة فليزم تأخيرها من غير
 ضرورة الامر كما صرح به الكرخي والحاكم الشهيد في المتن وهو عن ما ذكره الامام
 أبو جعفر عن أبي حنيفة أنه يكره ما كان كراهة التصرف في الحمل عند اطلاق اسمها وقد
 ثبت عن اثنتي عشرة الثلاثة وجوب فوريتهما واما قوله ابن شجاع عنهم من أنها على التراخي فهو
 بالنظر الى دليل الاقتراض أي دليل الاقتراض لا وجوبها وهو لا يتق وجود دليل الإيجاب
 وعلى هذا قولهم اذا شئت هل زكي أو لا يجب عليه أن يزكي لان وقتها العمر فالتشكك حثيث
 كالشك في الصلاة في الوقت اه لمضار (تتبع) في الفتح أيضا اذا أخر حتى مرض يؤذي
 سر من الورثة ولو لم يكن عنده مال فأودان يستقرض لاداء الزكاة كان أكبر أياه
 أنه بقدر على قضاءه فالفضل الاستقرار والافلا لأن خصوصه صاحب الدين أشد اه
 (قوله أي عبد) خصه بالذكر ليناسب قوله فنوى خدمته وأشار بقوله مثلا الى أن العبد
 غير عبد لكن الأولى أن يقول بعده فنوى استعماله لعم مثل الثوب والهداية ولا بد من
 تخصيصه بما تضمنه فيه التجارة لغيره من الواشترى أرضا خراجية أو غيره ليصرفها
 قائما لا يتجرب فيها الزكاة التجارة كما يأتي ونبه عليه في الفتح (قوله فنوى بعد ذلك خدمته)
 أي وأن لا يلقى للتجارة بل في الخدمة عبد التجارة اذا أراد أن يستغنى به مستثنى فاستخدمه
 فهو للتجارة على حاله الا أن ينوي أن يخرجه من التجارة ويحصل للخدمة اه (قوله ما لم
 يبعه) أي أو يوجره كما في التبرع وغيره وله من قسم الدين الوسط فعبته ما مضى أو يعتبر
 الحول بعد قبضه على الخلاف الآتي في بيان أقسام الدين (قوله يبيع ما فيه الزكاة)
 فالودعه لأمراه أنه في مهرها أو دفعه بصلح عن قودا ودفعته تلحق زوجها لا زكاة لان هذه
 الاشياء لم تكن جنس ما فيه الزكاة ط (قوله والفرق) أي بين التجارة حيث لا تتحقق
 الابانقل وبين عدمها بان فداء للخدمة حيث تحقق بمجرد النية ط (قوله فبيعت بها) لان
 التبرع كلها يكتفي فيها بالنية ط وتقدر ذلك القيم والمساكن والكافرو والعاقبة والساعة حيث
 لا يكون مسافرا ولا مقفرا ولا مسلما ولا سائما ولا عاقبة بمجرّد النية وتثبت عند اذها
 بمجرد النية فليكن لكن صرح في النهاية والفتح بأن العاقبة لا تصير ساعة بمجرد النية
 بخلاف العكس ووفق في البحر يحصل الاقل على ما اذا نوى أن تكون الساعة عاقبة
 وهي باقية في المرى اذ لا يثبت العمل وهو اخراجها من المرى لا العلف وحمل الثاني

(فأشترى تأخيرها) بلا عذر
 (وتزدها نية) لأن الامر بالصرف
 الى الضمير معه فريضة القبول
 وهي أنه لا يقع حاجته وهي مجعلة
 فحق لم يقبل على الفور لم يحصل
 المقصود من الإيجاب على وجه
 التمام وقامه في الفتح (لا يلقى
 التجارة ما) أي عبد مثلا (اشترى
 لها فنوى) بعد ذلك (خدمته ثم)
 مانوا للخدمة (لا يصير للتجارة
 وان فاء لها ما لم يبعه) يبيع
 ما فيه الزكاة والفرق أن التجارة
 عمل فلا تتم بمجرد النية بخلاف
 الاقل فانه ترك العمل فبيعت بها
 (وما اشترى لها) أي للتجارة

على ما ذكرنا في بقية ما ذكرنا من إجماعهم (قوله كان لها الخ) لأن الشرط في التجارة مقارنتها
 لعقدها وهو كسب المال بالمال بعقد شراء وأجرة أو استقراض حيث لا مانع على
 ما يأتي في الشرح مع بيان المحترزات ثم ان نسبة التجارة قد تكون مصرية وقد تكون
 دلالة فالأول ما ذكرنا والثاني ما تقدم في الشرح عند قول المصنف أمانة التجارة (قوله
 لا ماوراءه) قال في التهر ويطبق بالارث ما دخلهم من حبوب أرضه فنوى أمسا كمال التجارة
 فلا يجب لو باعها بعد حصوله (قوله أي ناويا) قال في التهر يعني نوى وقت البيع مثلا
 أن يكون بنية التجارة ولا تكفيه النية السابقة كما هو ظاهر ما في البحر (قوله نصب
 الزكاة) أي إذا حال الحول على البذل (قوله نواه ولا) أي نوى الدوم أولا لأنها
 كانت سابقة فبقيت على ما كانت وإن لم ينو خالية (قوله وما لم يكسبه الخ) أي ما كان
 متوقفا على قبوله وليس بمبادلة مال بمل كهذه العقود إذا نوى عند العقد كونه للتجارة
 لا يصير لها على الأصح لأن الهبة والصدقة والوصية ليست بعبادة أصلا والمهر وبذل الخلع
 والصلح عن دم العمد بمبادلة مال بغير مال كافي البدائع قال في فتح القدير والحاصل أن نية
 التجارة فيما يشتره نصح بالاجماع وفيما يره لا بالاجماع وفيما يلزمه قبول عقد محاذر
 خلافه (قوله أن كساح أو خلع) أي لو تزوجها على مبدع متلافوت كونه للتجارة
 أو خالصة عليه فنوى كذلك (قوله أو صلح عن قود) أي إذا نوى عند عقد الصلح التجارة
 بالبدل وفي الخالية لو كان عبد للتجارة فقتله بعد عدم فصول من القصاص على القاتل
 لم يكن القاتل للتجارة لأنه بدل عن القصاص لأن المقتول (قوله كان المدفوع
 للتجارة) أي بلا نية ح وذلك لأنه بدل عن المقتول وقد كان المقتول للتجارة فكذلك بدله
 فكانت بمبادلة مال بماله ومثله فيما يظهر لو اختار سيد الخاني القدا بغير من لم يقتل ولا يتناه
 ما يأتي عن الأشياء فافهم (قوله فانه يكون لها) لأن حكم البذل حكم الأصل خالية
 فسيأتي تمام الكلام على استبدال مال التجارة في باب زكاة الغنم (قوله كاسر) أي
 في شرح قوله أمانة التجارة ح (قوله والاصح أنه لا يكون لها) لأن التجارة كسب
 المال ببدل هو مال والقول اكتساب بغير بدل أصلا فلم تكن النية مقفأة على التجارة
 بدائع (قوله وفي أول الأشياء) أي بنية تأيد الاصطلاح (قوله ولو باعها) كاللحل
 والباقوت والرمز وأمثالها دد عن الكافي (قوله وان ساوت ألقا) في نسخة ألوقا
 (قوله ما عدا الجبرين) هذا على الغلبة على الذهب والفضة وطوقه والسواك بالنصب
 عطفًا على الجبرين وما عدا ما ذكر كالجواهر والعقارات والمواشي الملقوفة والبيد
 والسياب والامتعة ونحو ذلك من العروض (قوله المؤدى إلى الثمن) هذا وصف في معنى
 العلة أي لا زكاة فيها نواه للتجارة من نحو أرض عشيرة أو خراجة لتسليبوذي إلى
 تكرار الزكاة لأن الشراء والنزاج زكاة أيضا والثمن بكسر الشاء المثلثة وفتح التون في
 آخره المصنوعة وهو أخذ الصدقة مرتين في عام كافي القاموس ومنه كافي المغرب

(كان لها) لمقارنة النية للعقد
 التجارة (لا ماوراءه ونواه لها) لعدم
 العقد إلا إذا تصرف فيه أي ناويا
 نصب الزكاة لاقتزان النية بالعمل
 (الذهب والفضة) والساعة
 لما في الخالية لو ورث ساعة زكته
 زكاتها بعد حصول نواه أولا (وما
 لم يكسبه كسبه أو وصية
 أو كساح أو خلع أو صلح عن قود)
 قيد بالقود لأن العبد للتجارة إذا
 قتله بعد خطأ ودفع به كان المدفوع
 للتجارة خالية وكذا أكل ما قوبض
 به مال التجارة فانه يكون لها بلا
 نية كاسر (ونواه لها) لأن يكون
 الثاني والاصح أنه (لا يكون
 لها بغير عن البدائع وفي أول
 الأشياء ولو كانت النية ما ليس
 بدل مال بمال لا تصح على الصحيح
 (لا زكاة في الأول في الجواهر)
 وان ساوت ألقا انصافا (الأن)
 تكون للتجارة (والاصل أن ما عدا
 الجبرين والسواك إنما يركب نية
 التجارة بشرط عدم المانع المؤدى
 إليه الثاني

قوله صلى الله عليه وسلم لا شيء في الصدقة (قوله) وشرط مقارنتها) بالمرع عقد على شرط
الآول ومن المقارنة ما ورثه ناولها ثم قصر فيه ناولها ايضا لان المقصود هو التينة المقارنة
للتصرف بالبيع مثلا كما يمكن ان يكون فيه الغنى بغيره التينة المقارنة لعقد الشراء فافهم
(قوله) أو اجابة) كأن اجردا بغيره ناولها بالبيعة ولو كانت الدار التجارية يسير
بذلك التجارة فلا ينافي لوجود التجارة دلالة كما مر وفيه خلاف قد مرناه (قوله) أو استقرض
لان القرض يتطلب معاوضة المال بالمال في العاقبة وهذا قول بعض المشايخ والمه
أشار في الجامع أن من كان له ما يتأدروهم لآمال فغيرها فاستقرض من رجل قبل حلول
الحول خمسة أشهر فغير التجارة ولم يستهلك الاقترضة حتى حال الحول لاز كاتعليه وبصرف
الدين الى مال الزكاة دون الجنس الذي ليس بمال الزكاة فقله امير التجارة دليل انه
لو استقرض للتجارة يصير له وقال بعضهم لا وان فوى لان القرض اعارة وهو تبرع
للتجارة بدائع وعلى الاقل مشى في الصبر والنهر والمخ وتبعهم الشارح لكن ذكر في الفخيرة
عن شرح الجامع لشيوخ الاسلام أن الاصح الثاني وان معنى قول محمد في الجامع لغير
التجارة انها كانت عند المقرض لغير التجارة وفادته انها اذا رقت عليه عادت لغير التجارة
وانها لو كانت عند المقرض لغير التجارة فعدت عليه عادت للتجارة اهـ واظهار ان الثاني مبيح على
قول ابي يوسف ان المستقرض لا يملك ما استقرضه الا بالتصرف وعندهما عليه بالقبض
حتى لو كان قائما في يده فباعه من المقرض يصح عنده لا عندهما ولو باعه من اجنبي يصح
اتفاقا كما ساقى فغيره في بابه ان شاء الله تعالى وعلى قوله ما قال لوجه الاول نأمل لا يقال
يشكل الاول بان المستقرض صار مديونا بغير ما استقرضه والمديون لاز كاتعليه بقدر
دينه فما عاتبه صحة تينة التجارة فيه لا ناقول فادتهما ضم قيمته الى التصاب الذي معه
للمسألي من أن قيمة عروض التجارة تضم الى التقدين فاذا كان له ما يتأدروهم فقط
واستقرض خمسة أشهر للتجارة قيمتها خمسة دواهم مثلا كان مديونا بقدرها وبقي له تصاب
نام فزكه بخلاف ما اذا لم تكن التجارة فانه لاز كاتعليه أصلا لان الدين يصرف الى مال
الزكاة دون غيره كما مر في تقيص تصاب الدواهم الذي معه فلا يركبه ولا يركى الاقترضة فافهم
(قوله) ولو فوى الخ) محترز قوله وشرط مقارنتها لعقد التجارة ح (قوله) كما لو فوى الخ) خرج
بأشراط عقد التجارة وهذا ملحق بالميراث كما مر عن النهر فلا يصح تعليله باجماع الحقين
كأقطة مناه فافهم (قوله) كما مر قبيل قوله وشرط صحة ادائها ح (قوله) وكما لو اشترى الخ)
محترز قوله بشرط عدم المانع الخ (قوله) وزرعها) قيد للشرع بمتعلق العشر بالخارج
بخلاف الخراج الا اذا كان خراج ساقية لا موطئا ومنه فهمه أنه اذا لم يزرعها تجب زكاة
التجارة فيها لعدم وجوب العشر فلم يوجد المانع أما الخراجة فالمانع موجود وهو النقي
وان علمت (قوله) اقسام المانع وهو النقي ومقادير التعليل أنه لو زرع البذر في أرضه
المالوكة تجب فيه الزكاة ويضافه ما في البحر حيث قال في باب زكاة المال لو اشترى بذرا

وشرط مقارنتها لعقد التجارة
وهو كسب المال بالمال بعقد
شراء أو اجابة أو استقرض
ولو فوى التجارة بعد العقد
أو اشترى شيئا للتينة ناولها ان
وجد ربحا بعه لا زكاة عليه كالأول
نوى التجارة فيما خرج من أرضه
كما مر وكما لو اشترى أرضا خراجية
ناولها التجارة وزرعها
أو بذرا التجارة وزرعها لا يكون
للتجارة لقيام المانع

للتجارة وزرعها فإنه لا زكاة فيه وإنما فيه العشر لأن بذره في الأرض أبطل كونه للتجارة
فكانت ذلك كنية الخليفة في عبد الصبار بل أولى ولو لم يزرعه تجب اه فان مفاده سقوط
الزكاة عن البذر بل زكاة مطلقاً أهله ط (تنبيه) مذكروا الشارح من عدم وجوب
الزكاة في الأرض المشرقة للتجارة وإنما فيها العشر أو الخراج للمانع المذكور قال في
البدائع هو الرواية المشهورة عن أصحابنا وعن محمد بن قيس الزكاة أيضاً لأن زكاة التجارة
تجب في الأرض والعشر يجب في الخراج وهما متصفان فلا يجمعان في مال واحد
وجه ظاهر الرواية أن يجب الوجوب في الكل واحد لأنه يضاف إليها فيقال عشر الأرض
وغيرها وزكاة كلها والكل حق الله تعالى ويحرقه تعالى المتعلقة بالأموال النامية
لا يجب فيها حقان منها بسبب مال واحد كزكاة السائمة مع التجارة اه فافهم

• (باب السائمة) •

بالإضافة أو بالتوزيع على أنه مستد أو خبره فوليان حقيقة ما بعده لبيان حكمها وإن
لم يقدر مضافاً أي صدقة السائمة قال في التهريب أحمد في تنصيص أموال الزكاة بالسوائم
أخذوا بكتبه عليه الصلاة والسلام وكانت كذلك لأنها إلى العرب وكان جل أموالهم
السوائم والأبل أنفسهم عندهم فبدأ بها (قوله في الرامة) أي لفظة يقال سامت المنيعة
رعت وأسماها بها اسامة كذا في المغرب سميت بذلك لأنها تنسم الأرض أي تلعها ومنه
شعره فيسمون وفي مناهج الخوام السائمة الخال الراعي نهر (قوله وشرا المكتسبة
بالرعي الخ) أطلقها فمثل المتولدة من أحملى ويحتمل لكن بعد كون الأم أهلية
كلها متولدة من شاة وتطلى ومخر وحش وأحملى فوجب الزكاة بها ويكمل بها التصاب عندنا
خلافاً لما في بدائع (قوله بالرعي) يضيغ الرام مصدر ويكسرهما الكلا نفسه
والمناصب الأتزل أنزل لجل الكلا التي في البيت لا تكون سائمة بحر قال في النهر وأقول
الكسر هو المتداول على السنة ولا يلزم عليه أن تكون سائمة لوجهها الأول أطلق
الكلا على المتفصل ولما نزل منه بل ظاهر قول المغرب الكلا هو كل مارعه الدواب
من الرطب واليابس يفيد اختصاصه بالقضام في حصده ولم تكن به سائمة لأنه ملكه بالحوز
قد تراه اه قلنا لكن في القاموس الكلا كجمل العشب رطبه وبابه فلم يقبه بالرعي
(قوله ذكره الثمني) أي ذكر التصيد بالمباح قال في الحر والنهر ولا يمنه لأن الكلا
يشمل غير المباح ولا تكون سائمة لكن قال القدسي وفيه نظر قلت لعل وجه منع شموله
لغير المباح حديث أحمد السلون شر كما في ثلاث في الماء والكلا والشاة فهو مباح
ولو في أرض مملوكة كما سيأتي في فصل الشرب إن شاء الله تعالى (قوله ذكره الزيلعي)
أي ذكر قوة قصد الدر والنسل تعال صاحب النهاية (قوله والسمن) عطف تفسيره
(قوله ليسم الذكور) لأن الدر والنسل لا يظهر فيها ط (قوله فقط) أي الذي كوراً المنية
وليس المراد أنه يم الذي كوراً ليسم غيرها اه ح وحاصله أنه قيد كوراً ليسم (قوله

• (باب السائمة) •
(في) الرامة وشرا (المكتسبة)
بالرعي المساح ذكره الثمني (في)
أكثر العام قصد الدر والنسل
ذكره الزيلعي وذكره في العبط
(والزيادة والسمن) ليس المذكور
فقط

لكن في البدائع الخ) استدلل على حالي المصطنع من اعتبار السمن والجواب أن مراد
 المصطنع أن السمن لا لأجل اللحم بل لقرض آخر مثل أن لا تخوف في الشئ من البرد
 فلا تنقض بين كلاً في البدائع والمحيط اهـ ح ويحصل على اختلاف الرواية والمشايع ط
 وبه جزم الرسمى أقول صيانة البدائع هكذا أنصاب الساعة له صفات منها كونه معدة
 للاسامة للذرة والنسل لما ذكرنا أن مال الزكوة هو المال الثاني والمال الثاني في الحيوان
 بالاسامة أنه يحصل النسل فزاد المال فان أحبت العمل والركوب أو العمل فلازكاً فيها
 أنه فقد أفاد أن الزكوة تنوط بالاسامة لأجل التفرغ الزيادة في عمل الاسامة لأجل السمن
 لأنه زيادة دفعها ثم يقرعه على ذلك باخراج ما إذا أصبحت العمل والركوب أو العمل يعلم منه
 أنه لم يرد اللحم السمن والا كان كلاً ما مضى لأن العمل زيادة ولا يجره أحد أن ذلك يسمي
 على رواية أخرى لأنه في حد كلام واحد قد عرفت أن المراد بالعمى الأكل أي إذا أسامها
 لأجل أن يأسكل لها هو وأضياه فهو كما لو أسامها للعمل والركوب إذ لا بد من قصد
 الاسامة للزيادة والنقوض ما ظهر في ثم رأيت في المراجعات أنه غنم للتجارة فوى أن تكون
 اللحم فذبح كل يوم شاة أو سائمة أو ما لم يسهل فهي اللحم والحول عند محمد اهـ وفيه نص في
 حرث والله تعالى أعلم (قوله كما لو أسامها للعمل والركوب) لأنها تصير ككتاب البدن
 وعبدان السمة (قوله ولم يسهل ثم كذا ذلك) أي ترك أصحاب المتن من تعريف الساعة
 ما زاده المصنف تعالى على والمحيط تصير بهم أي تصير مع التاركين لذلك بالحكمين
 أي يصحكم ما وفى به التجارة من العروض الشاملة للسوا فأن وبحكم الساعة للعمل
 والركوب وهو وجوب زكوة التجارة في الأول وعندى في الثاني فلا بد على تعريفها بأنها
 المكتسبة بالرى في أكثر العلم أنه تعريف بالاعم أفاده في الجرح ما سأل أن القسدين
 المذكورين في الزبلى والمحيط ملحوظان في تعريف المذكورين بقرينة التصريح بالزبور
 فلا يكون تعريف بالاعم على أن التعريف بالاعم إنما لا يصح على رأى المتأخرين من علماء
 الميزان ولا لاقتحامون وأهل الفقه على جوازهم وبه اندفع قول النهران هذا غير دفع
 إذا التعريف بالاعم لا يصح ولا يتفق فمذكر الحكمين بعده اهـ فأقول (قوله للشك في
 الموجب) بذكر الجرم وهو كونها سائمة فانه شرط لكونها سائمة الموجب قال في فتح القدير
 العلف اليسر لا يزول به اسم السوم المستلزم للحكم وإذا كان مقابله كثيراً بالنسبة كان
 هو يسيراً والنصف ليس بالنسبة إلى النصف كثيراً ولا به يقع الشك في شئ من سبب الإيجاب
 فافهم (قوله محققاً أن قدراً وريباً) لأن القدر وفي حال التجارة ربع العشر وفي السوائم
 ما يأتي يانه والسبب فيه ما هو المال الثاني لكن بشرط نية التجارة في الأول ونية الاسامة
 للذرة والنسل في الثاني فالأختلاف في الحقيقة في القدر والشرط لكن لما كانت السببية
 لا تتم إلا بشرطها حله من الاختلاف في السبب فافهم (قوله فلو اشترى) يقرع على
 البطان (قوله كالو باع الساعة) قيد بها لأن عروض التجارة إذا استبدلت لا يقطع

لكن في البدائع لو أسامها
 اللحم فلازكاً فيها كالو أسامها
 العمل والركوب ولو للتجارة ففهم
 زكوة التجارة ولعلمهم تركوا ذلك
 لتصرعهم بالحكمين (قوله معطفاً
 نفسه لا تكون سائمة) فلازكاً
 فيها لك في الموجب (ويصل
 حول زكوة التجارة بعملها للسوم)
 لأن زكوة السوائم وزكوة التجارة
 محققان قدراً وريباً فلا بد من حول
 أحدهما على الآخر (قوله فلو اشترى
 لها) أي للتجارة (ثم جعلها ساعة
 أصغر) أول (الحول من وقت
 الجعل) للسوم كالو باع الساعة

الحول قلت ومثل العروض الدراهم والدينار عندنا خلافا للشافعي فلازكاة على الصرقي
 في قياس قوله كما في البدائع (قوله في وسط الحول) يسكون السين وهو أفيد لأنه اسم بلز
 منهم بل في طرفي الشيء بخلاف حجر كما فاته اسم بلز متساوي بعده عن طرفي الشيء فيكون جزأ
 معينان الحول وليس بمراد اح (قوله أو قبله) أي قبل الحول على تقدير مضاف أي
 قبل استقامتهم والمراذبة مطلق الزمان ولو ساعة وهو من عطف الخاص على العام فاته
 قد يكون با وكما في الحديث ومن كانت حجرة إلى ديني يصيبها أو امرأة يتزوجها وفاته مع
 أنه داخل في الوبط التقيمه على بطلان الحول بالبيع وان مضى من ماله ودفع فوهم
 أن المراد بالوسط الجزء المعين فافهم (قوله ولا تعد عنده) أما لو كان عنده فقد فاته
 يضم اليه ويركبه معه بلا استقبال حول وكان الأولى أن يقول ولا تصاب عندئذ
 ما إذا عاها بجنبها أو بقية في الجوهره ولو باع المشية قبل الحول بدراهم أو عيشة
 ضم الثمن إلى جنبه الإجماع أي يضم الدراهم إلى الدراهم والمشيئة إلى المشية
 (قوله المسئلة) أي المجهولة ليقارن عليها في سبيل الله تعالى بوقت أو وصية وهذا
 التفصيل عند الامام ما عندنا فلا شيء في الخيل مطلقا كما يزيد (قوله ولا في المواشي
 الصبي) تنقل في الظهيرة في الصبي روايتين وعندنا يجب كما لو كان غنيا عن مهر وجرم
 في العبر في الباب الا في بالوجوب فيما والذي يظهر أنه ان تحقق فيه السوم وجبت والا
 فلا دليل للتعليل واقعة علم

(باب)

بالتنوير مبتدأ حذف خبره أو بالعكس ونصاب مبتدأ وخبره والذي في المنع نصاب
 الابل بقية باب ط (قوله نصاب الابل) أطلقه فعمل الذكور والانات ولو أبوه وشبابه
 أن كانت الأم أهلية وشغل الصغار بشرط أن لا تكون كلها كذلك لما بصريحه فالصغار
 تبع للكاروشة لا لعي والمرض والاصح لكن لا يؤخذ في الصدقة وشغل السمان
 والجفاف لكن يجب شاة بقدر الجفاف ويأته في الجمر (قوله مؤنة) قال في ذيل المغرب
 كل جمع مؤنث الاعمصاص أو والنون فيعلم تقرب جوارح الرجال والنساء وحيات الرجال
 والنساء وأسماء الجوع مؤنثوا الابل والذود والخيل والقتن والوحش والعرب والجم
 وكذا كل ما يفرق منه وبين واحد ما له أو ياء النسب كثر وتقل ودوم ويحق
 وبحث اح فافهم (قوله بفتح الباء) كقوله في النسبة إلى سلة أي يكسر اللام على بالفتح
 لتوالي الكسرات مع الباء بجر (قوله لأنها تول على أنفادها) فيه إشارة إلى أن بينهما
 اشتقاقا كبيرا وهو اشتراك الكلمتين في أكثر الحروف مع التناسب في المعنى كما هنا فان
 الابل مهيوز وبال أجوف ح (قوله بحث) بالزبدل من قوله إلى خمس وعشرين
 والأولى نصبه على التمييز وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بضمصر) بضم الباء
 يسكون الخاء المعجمة وفتح التاء المتناهية فوق والنون والصاد المهملة المشددة في آخره

في وسط الحول أو قبله يوم
 بجنبها أو بغير جنبها أو بغير
 ولا تعد عنده أو بغير عرض ونوى
 بها التجارة فاته يستقبل حول آخر
 جوهره وفيها ليس في سواها الوقت
 والتدليل المسئلة زكاة لعدم المالك
 ولا في المواشي الصبي ولا مقطوعة
 القوائم لأنها ليست ساعة

(باب نصاب الابل)

يكسر الباء وتسكن مؤنة لا واحد
 لها من ثقلها والنسبة إليها إلى
 بفتح الباء حيث به لا تم بحلول
 على الخنازير (خمس مؤنث من
 كل خمس منها) إلى خمس وعشرين
 بحث جمع يحق وهو ما هنا
 منسوب إلى بضمصر لأنه أول من
 جمع بين العربي والعجمي قوله فيها
 وقد أصحى بجنبها

علم كبر تركيب مزيج على ملك ح وفي القاموس يستعمل بالاشتداد أصله بوخت
ومعناه ابن نصر كبرتهم صم وكان بعد عند الصم ولم يعرف له أب فكتب اليه شرب
القدس اه (قوله أو عراب) جمع عربي للبهائم وللأناس عرب فقرأوا بينهم ما في الجمع بحر
(قوله لمسة) ذكرنا كنه أو أخرج بحر وفي الشرب بلالة عن الجوهره قال اغثندي لا يجوز
في الزكاة الا التي من الفضة فصاعدا وهو ما في عليه سول ولا يؤخذ المذبح وهو الذي
أتى عليه ستة أشهر وإن كان يبري في الأضحية اه (قوله غفر) مصدر بمعنى اسم المفعول
أي غفرا الشارب عنه فلم يوجب فيه شيئا ط (قوله بنت مخاض) قد بينا أنها لا يجوز دفع
الذكور فيها الا بطريق القيمة كأياني والواجب في المأخوذ الوسط كما سبق في باب الفضة
(قوله بنته الخ) قال في المغرب غنخت الحامل غنضا وحنضا أخذا وارجع الولادة
ومنه فأبناها الحاض الى جذع الغنظة والحاض أيضا التوق الحوامل الواحدة خلقه
ويقال ولادها إذا استكمل ستة ودخل في الثانية ابن حنض لأن أمه لحقت بالحنض
من التوق اه وشبهه في القاموس فافهم (قوله غالباً) لأنها قد لا تحصل وأشار الى
أن المراد بنت حنض وكذا بنت لبون السن لأن تكون أمها حنضا أو لبو وهو مخرج
مخرج العادة لا يخرج الشرط كما في الجرح من الزيلعي في فصل عزمات السكاح وهذا مع
ما مر من المغرب يدل على أن هذا معنى لغوي أيضا لا شرعي فقط كما مر في الجرح من
عبارة الزيلعي المذكورة فافهم (قوله وهي التي طغت في الثالثة) أي ولوبن من يسر
كبوم فلا يخالف ما في القهستاني من أنها التي أتى عليها استئان أعاده ط (قوله لا تروى)
أي لبنت أخرى ط (قوله وحسن ركوبها) بيان لطعة التسمية كما في القاموس (قوله كذا
كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم) كتب مبتدأ مضاف وكذا خبره وأبي بكر عطف
على المضاف اليه ح وفي عاقبة النسخ التي أبي بكر أي الواسلة اليه ففي القنن عن رواية
الزهرى أنه صلى الله عليه وسلم كتب ذلك الصدقة ولم يخرجها الى عامله حتى وقى فأخرجها
أبو بكر من بعده ففعل بها حتى تم ثم أخرجهما عن فعل بها الخ قلت وانما ذكر الشارح
هذه الجلة هنا لم يؤخرها الى آخر الكلام لوقوع الخلاف لاختلاف الروايات فليبعد
المائة وانما نحن كأشأنا عليه بقوله الا في عندنا أماد ومنها فلا خلاف فيه إلا ما ورد من
على أنه قال في خمس وعشرين من الأبل خمس شيا وقامه في الزيلعي (قوله عندنا)
وقال الشافعي واحد إذا زاد على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون الى مائة
وثلاث ففيها أحقة وثلاثون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وعن مالك
قولان أحدهما كذبهما والاخر كذهب الشافعي اسمعيل (قوله ثم في كل مائة خمس
وأربعين) الأصوب إسقاط كل لموافق ما في المنع والدرود وغيرها ولا يهاه أنه ان تكرر
هذا الصلح مرتين تكرر هذا الواجب مرتين وإن تكرر ثلاثا فثلاث وليس ذلك جراد
والأصوب أيضا العطف بالواو بدل ثم لأن هذا ليس استئنافا آخر بل هو من جملة

(أو عرابية) وما بين التماسين
صغوا (وهي أي الخمس وعشرين
بنت لمخاض وهي التي طغت في
السن الثانية) سميت به لأن أمها
غالباً تكون حنضا أي حاملاً بأخرى
(وفي سن وثلاثين) الى خمس وأربعين
(بنت لبون وهي التي طغت
في الثالثة) لأن أمها تكون
ذات لب لا تروى غالباً (وفي سن
وأربعين) الي سن (حقة) الكسر
(وهي التي طغت في الرابعة) وحسن
ركوبها (وفي إحدى وستين) الى
خمس وسبعين (جذعة) بفتح الذال
المجبة (وهي التي طغت في الخامسة)
لأنها قد نزع أي قلع أسنان اللبن
(وفي سن وسبعين) الى تسعين
(بنت لبون وفي إحدى وتسعين
سنتين الى مائة وعشرين) كذا
كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر رضي الله عنه (ثم
تستأنف القريضة) عندنا (فمؤند
في كل خمس شاة) مع الحقين (ثم
في كل مائة وخمس وأربعين

الاستئناف الذي قبله (قوله بنت مخاض وسحان) فالسحان في المائة والعشرين وبنت
مخاض في الخمسة والعشرين الزائدة عليها (قوله ثم في كل مائة وخمسين) الاصول اسقاط
كل لاسم وعطفه ثم لا بالواو لان مقتضى الاستئناف في ابعاد المائة والعشرين أن يجب
في ست وثلاثين بعدها بنت لبون مع الحقتين لكن ليس في هذا الاستئناف بنت لبون
بخلاف الاستئناف الذين بعدهم (قوله ثم في كل خمس وعشرين) أي بعد المائة والخمسين
والاصول أيضا اسقاط كل والعطف فيه وفيما بعدهما الواو وبنت لمخر (قوله أربع
سحاق) منها ثلاث ويجب في المائة والخمسين والرابعة ويجب في الست والأربعين الزائدة
عليها والى هنا انتهى حكم الاستئناف الثاني فلا يجب فيه جذعة (قوله الى مائتين) وهو
في المائتين بنات اوان شاء دفع أربع سحاق من كل خمسين حقة أو خمس بنات لبون
من كل أربعين بنت لبون كما في المخط والمبسوط والخاتمة اجميل (قوله كما تستأنف
في الخمسين التي بعد المائة والخمسين) فعبه احتراز عن الاستئناف الاول يعني الذي بعد
المائة والعشرين ان ليس فيه ايجاب بنت لبون كما قلناه ولا ايجاب أربع سحاق لعدم
نصابها لانه لم يزد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة
وأربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الحقتين فلما زاد عليها خمس وصار مائة وخمسين وجب
ثلاث سحاق دور (قوله حتى يجب في كل خمسين حقة) كذا في صدر الشريعة والهدر
والمراد في كل ست وأربعين الى الخمسين كما عرفت في النقاية قال في البحر فاذا زاد
على المائتين خمس شياء ففيها سحاق الأربع سحاق أو الخمس بنات لبون وفي عشر شاتان
معها وفي خمس عشرة ثلاث شياء معها وفي عشرين أربع معها فاذا بلغت مائتين وخمسا
وعشرين ففيها بنت مخاض معها الست وثلاثين بنت لبون معها الست وأربعين
ومائتين ففيها خمس سحاق الى مائتين وخمسين ثم تستأنف كذلك ففي مائتين وست وتسعين
ست سحاق الى ثلثمائة وهكذا اهـ (قوله للاناث) نعم القيمة أي القيمة السكينة للاناث
ح (قوله فان المائتين) لعدم فضل الاقوة قيمها على الذكورة ط

• (باب زكاة البقر) •

قدمت على الفهم لقربها من الابل في الضميمة حتى تعلها اسم البدينة بجر (قوله
كأنور والخب) هو ذكر البقر طاموس أي كاجهي الثور وورالنه شير الارض أي يحرقها قال
في المغرب وأما في الارض حرقها ووزعها وحببت البقرة الثمينة لانها شير الارض اهـ
(قوله والتم للوحدة) أي لالتئام قبيل الذكر والاتي كافي البحر (قوله والجاموس)
هو نوع من البقر كما في المغرب فهو مثل البقر في الزكاة والخصبة والربا ويكمل به نصاب
البقر وتؤخذ الزكائن أغلبها وعند الاستوايم يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى فهو على
هذا الحكم البنت والعراب والضأن والمهر ابن مائ (قوله بخلاف عكسه) أي التور
من أعلى ووحشية لان المعتبر الائم (قوله ووشى) بالزعة على عكسه (قوله فانه

بنت مخاض وسحان ثم في كل مائة
وخمسين ثلاث سحاق ثم تستأنف
القرينة بعد المائة والخمسين
(ففي كل خمس شاة) مع الثلاث
سحاق (ثم في كل خمس وعشرين
بنت مخاض) سبع السحاق (ثم
في ست وثلاثين بنت لبون) معهن
(ثم في مائة وست وتسعين أربع
سحاق الى مائتين ثم تستأنف
القرينة) بعد المائتين (ابدا كما
تستأنف في الخمسين التي بعد المائة
والخمسين) حتى يجب في كل
خمسين حقة ولا تجزى ذكورة
الابل الا بالقيمة للاناث بخلاف
البقر والضم فان المائتين
(باب زكاة البقر)

من البقر بالسكون وهو الشق
سمى به لانه يشق الارض كلثور
لانه يشير الارض ويشير به برة
والتم للوحدة (نصاب البقر
والجاموس) ولو متولدا من وحش
وأهلية بخلاف عكسه ووشى
بقر وضم وغربها فانه

لا يعقد النصاب) لانه لم يخلق خلافا للجسد الواحد الوحي وان ألف فيما يتنازل بلحق
بالأعلى حتى يرقى حلال الكل بصر (قوله ثلاثون) ذكر كورا حركات أو أمانا وكذا
الجواميس كما في البرهني اسمعيل (قوله ساعة) نعت ثلاثون فهو مرفوع ويجوز
النسب على التقييد فلا عار في ذلك كما فيها الا اذا كانت العبارة فلا يعتبر فيها التعديل
القيمة (قوله غير مشتركة) فلو مشتركة لازم نقصان نصيب كل منهما من النصاب
وان حصص الخلطة فيه كجاسائي يانه في باب زكاة المال (قوله وفيها بيع) نص على الذكر
ثلاثتهم اختصاصه بالاشي كالل ابل (قوله كاملة) قبله ليوافق قول غيره ويطعن
في الثانية لانه اذا تمت السنة لم يطعن في الثانية فلا يخالفه آخاذه الشيخ اسمعيل (قوله
مسن) يضم الميم وكسر السين ما خوذ من الاسنان وهو طالع السن في هذه السنة
لا الكبيرة مستأنى من ابن الأثير ط (قوله بصباه) أي لا يكون غفرا بل يصب إلى سنين
في الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي الثلث نصف عشر مسنة درر (قوله بصر من
البناسيع) عزاء في البحر إلى الاستبصار وتصح القدوري وليس فيه ذكر البناسيع
وفي التنوير هي أعدل كافي المصط وفي جوامع الفقه المختار قولهما وفي البناسيع والاستبصار
وعليه الفتوى اه (قوله في كل ثلاثين الخ) فيعتبر الواجب بكل عشرة في سبعين يبيع
وسنة وفي مائتين مسنات وفي تسعين ثلاثا تبعة وفي مائة تسعين وسنة فعلى ما ذكره
مدار الحساب على الثلاثينات والأربعينات ط هن القهستاني (قوله الا اذا اخلا)
أي التبعات والمسنات بأن كان العدد يصح أن يعطى فمن هذا وهذا ط (قوله
وهكذا) أي الحكم على هذا المتوال في مائتين وأربعين ثلثة تبعة أو ست مسنات

• (باب زكاة الغنم) •

الغنم محرمة الشاة الواحدة لها من لفظها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث للجنس يقع على
الذكور والاناث فاموس وفيه الشاة الواحدة من الغنم للذكر والاشي وتكون من الضأن
والعز والقطباء والبقر والغنم وجرا الوحش والمرامجة شاة وشياه وشوا الخ (قوله
مشتق من الغنمية) أي بينهما اشتقاق أكبر كما مر في الابل فاقهم وذكر الضير وان كانت
الغنم مؤنثة كما علمت لان المراد هنا القتل (قوله لانه الخ) على مقدمة على معاولها وقوله آفة
الدفاع أي الدفاع عن نفسها ولا ينافي وجود آفة لها غير دافعة كقرونها ط (قوله ضانا
أو عزرا) يسكون الهزاة والعين وقصها جميع ضائق كذا في القاموس والكشاف وهو
مذهب الاخفش والعصم مذهب سيويه أن كلامهما اسم جنس يقع على القليل والكثير
والذكر والاشي والضأن ما كان من ذوات الصوف والمزمن ذوات الشعر قهستاني ط
(قوله فانهم ماسوا) لان النقص ودياسم الشاة والغنم وهو شامل لهما من غير (قوله
في تكميل النصاب) فاذا انقص نصاب الضأن وعند من المزما يكملها بالعكر ويجب
فيه الزكاة وكذا لو كان المزما يابا ما تعجب فيه (قوله والاضحية) أي تجزئ منهما

لا يعقد النصاب (ثلاثون ساعة)
غير مشتركة (وفيها بيع) لانه يبيع
أتمه (دوسنة) كاملة (أو تسعة)
أشاه (وفي أربعين مسن ذوسنتين
أو ستة وفيما زاد) على الأربعين
(بصباه) في طاهر الرواية عن
الامام وعنه لا شيء فيها زاد (أي
ستين ففيها ضعف ما في ثلاثين)
وهو قولهما والثلثة وطالبه
القدوري بصر من البناسيع وتصح
القدوري (في كل ثلاثين يبيع
وفي كل أربعين مسنة) الا اذا
تداخلا كانتا وعشرين فيضربين
أربع تبعة وثلاث مسنات
وهكذا

(باب زكاة الغنم)

مشتق من الغنمية لانه ليس لها
آفة الدفاع فكانت غنمية لكل
طالب (نصاب الغنم ضانا أو عزرا)
فانهم ماسوا في تكميل النصاب
والاضحية

وفي الاناث الوجوب وأجروا أنهما لو كانت للعمل والركوب أو علوفة فلا شيء فيها وإن الامام
لا يأخذها جبراً غير (قوله وعليه الفتوى) قال الطحاوي هذا أحب القولين البينا
وروجه القاضي أو يزيد في الاسراف في البناء وعليه الفتوى وفي الجواهر والفتوى
على قوله بما في الصكافي هو المختار والفتوى وتبعه الزيلعي والبرزاني بما في العلامة
وفي الخاتمة قالوا الفتوى على قوله بما في الصحيح العلامة فاسم قلت وبه جزم في الكفر لكن
رجح قول الامام في التفرع وأجاب عن دليلهما المارحاً للهداية بأن المراد منه فرس الغازی
وحقق ذلك بما لا مزيد عليه واستدل للامام بالادلة الواضحة ولذا قال تلميذه العلامة فاسم
وفي النسخة المصحيح قوله ووجه الامام السرخسي في الميسوط والقصد دور في التعبير
وأجاب عما عليه ويرد على دليله وصاحب البدائع وصاحب الهداية وهذا القول أقوى
هجة على ما شهده التعبير والميسوط وشرح شيخنا اهـ (قوله الاصح) وقيل ثلاث وقيل
خمس فهمتاني (قوله ليست الصبغة) أي هذه الثلاثة (قوله فلا كلام) أي لا كلام
يتعلق بنقطة الصبغة ما يوجد اهـ جـ (قوله ولا في عوائل) أي التي أعدت للعمل
كأثارة الارض بالمرأثة وكالسقي ونحوه واذ في الدرر الخواصل وهي التي أعدت للعمل
الانقال وكان المصنف يفتقر الى أن العوائل تشملها (قوله وعلوفة) بالفتح ما يمتص من
الغنى وغيرها الواحد والجوع سواء مغرب قال في المروية فمتنعن الغنية أنه لو كان له ابل
عوامل يعمل بها في السنة أربعة أشهر وربعها في الباقي فبني أن لا يجب فيها زكاة اهـ
(قوله ما لم تكن العلوفة للصبغة) قيداً للعلوفة لأن العوامل لا تكون للصبغة وإن نواها لها
كما في النهر أي لا تنها مشغولة بالخدمة الأصلية (قوله وحل وفصل ويقول) في النهر الجبل
ولد الشاة في السنة الاولى والفصل ولد الناقة قبل أن يصير ابن مخاض والجهول ولد البقرة
حين تضعه أمه الى شهر كما في المغرب (قوله وصورة الخ) أي اذا كانت ههنا كما روي
نصاب بمشقة أشهر متلا فقلت أولادهم ماتت وتم الحول على الصفا ولا يجب الزكاة
فيها عند هذا وعند الثاني يجب واحدة منها والمراد من النصاب خمس وعشرون ابلا
وثلاثون بقراً أو أربعون غنماً أو مائة دون خمس وعشرين بطلا فلا شيء منه اتفاقاً لأن الثاني
أوجب واحدة منها ولا يتصور فعدون هذا المقدار وقيل في الاختيار وفي التمهتاني
عن النسخة المصحيح قوله ما (قوله الابعال الكبير) قال في النهر والخلاف أي المذكوراً اتفاقاً
مقبهاً إذ لم يكن فيها كبار فإن كان كما اذا كان لمع سبع وثلاثين جملاً مسنً وكثلث
في الابل والبق كانت الصغار تعال الكبير ووجب اجمالاً كذا في الدرر اهـ (قوله ويجب
ذلك الواحد ولو ناقصاً فوجد ايام الوسط) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ويجب ذلك
الواحد ما لم يكن جيداً فأيام الوسط وهذه النسخة أحسن (قوله وهلاكه يسقطها)
أي لو هلك الكبير بعد الحول بطل الواجب عندهما وعند الثاني يجب في الباقي نفعه
وثلاثون جزءاً من أربعين جزءاً من جل نهر ولو هلك الجملان وبقي الكبير وبوخذير من

وعليه الفتوى خاتمة وقدها
ثم عند الامام هل لها صاحب
مقدراً الاصح لا العمل النقل
بالقدح (و) لافي (يقال وجبر)
ساعة اجمالاً (ليست الصبغة)
فولاه فلا كلام لانها من العروض
(و) لافي (عوامل وعلوفة) ما لم تكن
العلوفة للصبغة (و) لافي (حل)
ينقض ولد الشاة (وفصل) ولد
الناقة (ويحول) بوزن سنو وولد
البقرة وصورة أن يهوت كل الكار
ويتم الحول على أولادها الصغار
(الابعال الكبير) ولو واحداً
ويجب ذلك الواحد ولو ناقصاً فلو
جدا يازم الوسط وهلاكه
يسقطها

أربعين جزءاً منه جائع (قوله ولو تعدد الواجب الخ) بيانه اذا كان له مستثنان ومائة وتسعة عشر رجلاً فانه يجب مستثنان في قولهم أما لو كان له مائة وعشرون رجلاً وجبت مائة واحدة عندهما وقال الثاني مائة وجعل على هذا لو كان له تسعة وخمسون رجلاً ولا يبيع خبر عن غاية البيان (قوله ولا في حق) هذا قوله وما هو ان الواجب في التصاب لافي العفو وقال محمد وزفر الواجب عن الكل وأثر الخلاف يظهر في ملك نسامين الأول فهلك بعد الحول منها أربعة لم يسقط شيء على الأول ويسقط على الثاني أربعة أتباع شاة وكذا لو كان له مائة وعشرون شاة فهلك منها غناتون يسقط على الثاني ثلثا شاة ونحوه في الزبي (قوله ونحوه بالسوائم) أي خصص صاحبان العقوبتها دون النقر ولأن ما زاد على ما تقي درهم لا عقوبة عندهما بل يجب فيما زاد بحسبه أما عند أبي حنيفة فان الزائدة عليها عتقوا لم يبلغ أربعين درهما ففيها درهم آخر كسباين (قوله ولا في حالت الخ) أي لا يجب الزكاة في تصاب هالته بعد الوجوب أي بعد سقوط الحول بل تسقط وإن طلبها الساعي منه فامتنع حتى هلك التصاب على الصحيح وفي الفقه انه الاشبه بانقلع له مال رأى في اختيار محل الادامين العين والقيمة والرأى يستدعي ثمانية (قوله ومنع الساعي) عطف على وجوبها ح (قوله لم تعلقها بالعين) لأن الواجب جز من التصاب فيسقط بماله محله كدفع العبد للثانية يسقط بهلاكه هداية (قوله وان هلك بعضه) أي بعض التصاب سقطت خطه أي حظ الهالك أي سقط من الواجب فيه بقدر ما هلك منه (قوله ويصرف الهالك الى العفو الخ) أقول أي لو كان عنده ثلاث تصاب مثلاً وثني زاد بها ليبلغ تصاباً باعافها هلك بعض ذلك يصرف الهالك الى العفو لأن لا كان الهالك بقدر العفو يبقى الواجب عليه في الثلاث تصاب بشمله وان زاد يصرف الهالك الى تصاب يليه أي الى التصاب الثالث ومنه سكتي عن التصابين فان زاد الهالك على التصاب الثالث يصرف الزائد الى التصاب الثاني وهكذا الى أن ينفسي الى الأول ويقضي ما مر أنه اذا نقص التصاب يسقط منه خطه ويزي من الباقي بقدره تأمل ثم ان هذا قول الامام رضي الله عنه وعند أبي يوسف يصرف الهالك بعد العفو الاول الى التصاب شاة وعند محمد الى العفو والتصاب للمتر من تعلق الزكاة بهم جماعة عند قال في الملق وشرحه للشارح فلهذا بعد الحول أربعون من ثمانين شاة تصاب شاة كاملة عندهما وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من أربعين يعني انجب بقدره من الامام أن الامام يصرف الهالك الى العفو ثم الى تصاب يليه ثم ومنه عند أبي يوسف خمسة وعشرون جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً من بنت مخاض لئلا يصرف الهالك بعد العفو الاول الى التصاب وعند محمد نصف بنت لبون وقته للمتراته يعلق الزكاة بالتصاب والعفو وفي العمر ظاهر الرواية عن أبي يوسف كقول الامام (قوله بخلاف السمك) أي فضل رب المال مثلاً (قوله بعد الحول) أمثاله لو استهلكه قبل علم الحول فلا زكاة عليه لعدم

ولو تعدد الواجب وجب الكل
نقط ولا يكمل من الصغار خلافاً
لثاني (و) لافي (عفو وهو ما بين
النصب في كل الاموال ونحوه
بالسوائم (و) لافي (هالك بعد
وجوبها) ومنع الساعي في الاصح
لعلقها بالعين لا بالذقة وان هلك
بعضه سقط خطه ويصرف الهالك
الى العفو لأن الزكاة في التصاب يليه ثم ومنه
(بخلاف المستهلك) بعد الحول

قوله من بنت مخاض صوابه من
يتلبون كذا في خمس نسخة
المؤلف اه

الشرط وإذا قلته حيلة لدفع الوجوب كأن استبدل ثياب السائمة بأخر أو أخرجه عن ملكه ثم أدخله فيه قال أبو يوسف لا يكره لأنه امتناع عن الوجوب لا بإبطال حق الغير وفي المحيط أنه الأصح وقال محمد بكره واختاره الشيخ جيد الدين الضرير لأن فيه اضراءاً بالقرض وإبطال حقهم مما لا ردكذا الخلاف في حيلة دفع الشفعة قبيل وجوبها وقيل الفتوى في الشفعة على قول أبي يوسف وفي الزكاة على قول محمد وهذا انفصيل حسن شرح دور البزار قلت وعلى هذا التفصيل مني المصنف في كتاب الشفعة وعزاه الشارح هناك إلى الجوهرة وأقره وقال ومثل الزكاة الملح وآية السبعة قوله لوجود التعدي) على قوله بخلاف المستهلك فإنه بمعنى تحب فيه الزكاة (قوله ومنه الخ) أي من الاستهلاك المعهود من المستهلك قال في التهر وهو أحد قولين والقول الآخر أنه لا يضمن لأنه لو فعل ذلك في الوديعة لا يضمن فكذا هنا والتوى يقع في نفس ترجيع الأول ثم رأته في البدائع جزم به ولم يصب غيره اه قلت ومن الاستهلاك ما لو أبرأ مدونه المومر بخلاف المعسر على ما سبق في قبيل باب العاشر (قوله والتوى) بالتصر أي الهلاك مبتدأ خبره هلاك (قوله بعد القرض والاغارة) الأصوب الاقراض قال في القرض واقرض النصاب الدراهم بعد الحول ليس باستهلاك فالقوى المال على المستقرض لا تجب أي الزكاة ومنه اعارة قوب التجارة اه والتوى هنا أن يجهد ولا يئنه عليه أو يموت المستقرض لآخر تركه (قوله واستبدال) بالجزم عطف على القرض اه ح لأن المعنى أنه لو استبدل مال التجارة بمال التجارة ثم هلك البديل لا تجب الزكاة لأنه ليس باستهلاك فعلى هذا الأصح كونه مرفوعاً عطف على التوى لاستزامه أن يكون نفس الاستبدال هلاكاً وليس كذلك لقيام البديل بمقام الأصل وما مرى إلى النهر من أنه هلاك لم أوه فيه بل المصرح به فيه وفي غيره أنه ليس باستهلاك ولا يلزم منه أن يكون هلاكاً في البدائع وإذا حال الحول على مال التجارة فخرج عن ملكه بالدراهم أو الدنانير أو بغيره من التجارة بمثل قيمته لا ببعض الزكاة لأنه ما أتلف الواجب بل فسخه من محل إلى مثله إذا المصنف في مال التجارة هو المعنى وهو المالية لا الصورة فكان الأول قائماً معنى فسبق الواجب ببقائه وبسقوط جهلاكه وما إذا باعه وحاشي يسير فكذا ذلك لأنه مما لا يمكن التعرض عنه فكان عفواً وإن ساقى بما لا يخاف أن الناس فيه ضمن قدور كذا الحماية وزكاة ما بقي يتحول إلى العين فسبق ببقائه وبسقوط جهلاكه انتهى والامتناع قبل الحول كذلك في البدائع أيضاً لو استبدل مال التجارة بمال التجارة وهي العروض قبل تمام الحول لا يطل حكم الحول سواء استبدلها بنفسها أو بخلافه بخلاف تعلق وجوب زكاتها بمسحق المال وهو المالية والقيمة وهو باق وكذا الدراهم أو الدنانير إذا باعها بنفسها أو بخلافه كدراهم بدراهم أو دنانير وقال الشافعي يقطع حكم الحول فعلى قياس قوله لا تجب الزكاة في مال الصيارفة كما إذا باع السائمة بالسائمة ولنا ما قلنا أن الوجوب في الدراهم تعلق بالمعنى لا بالعين والمعنى قائم بعد

لوجود التعدي ومنه ما لو جسيها
من العلف أو الماء حتى هلك
فيتم بدائع والتوى بعد القرض
والاغارة واستبدال مال التجارة
بمال التجارة

الاستبدال فلا يطل حكم الحول بخلاف استبدال السائمة بالسائمة فان الحكم فيها يتعلق
 بالغير فيبطل الحول المتعدد على الاول ويستأخذ الثاني حولا اه فافهم (قوله هلال)
 كذا في بعض النسخ وفي بعضها يبعد هلا حكا (قوله وبغير مال التجارة) متعلق بمبتدا
 محذوف دل عليه المذكور أي واستبدال مال التجارة بغير مال التجارة استهلاك فيضمن
 زكاته قال في التهر وفيه في الفتح بما اذا قوى في البذل عدم التجارة عند الاستبدال
 اما اذا لم يرفع البذل للتجارة اه قلت أي واذا وقع البذل للتجارة فلا يكون الاستبدال
 استهلاكا فلا يضمن زكاة الاصل لو كان بعد غم الحول ولا ينقطع حكم الحول لو كان
 الاستبدال قبل غلمه بل يتحول الوجوب الى البذل فيبقى بقاءه ويستطيع لاه كما قلناه
 صريح البذل انما يفتل من أنه لا يجب زكاة البذل بهذا الاستبدال بل يعتبره حول
 جديد خطأ صريح فافهم (تبينه) مثل قوله وبغير مال التجارة ما لو استبدله بغير مال ليس
 بمال أصلا بان تزقي عليه امرأه وأما ما لم يرد من دم العمد أو اختلعت المرأة أو بغير
 هو مال لكنه ليس مال الزكاة بان باعه بعد الخدمة أو شأب البذلة أو استأجر به عينا
 فيضمن الزكاة في ذلك كله لانه استهلاك وكذا لو باع مال التجارة بالسواثم على أن يتركها
 سائمة لا يختلف الواجب فكان استهلاكا وقلمه في البذل (تبيين) حكم العقود مثل
 مال التجارة في الفتح راجل له أفسد حوله فاشترى به أحد التجارة فمات أو عرضا
 للتجارة فماتت بطلت عنه زكاة الاصل ولو كان العبد للخدمة لم تسقط عنه وقلمه فيه
 (قوله والسائمة بالسائمة) الاولى اسقاط غروره بالسائمة ليكمل استبدالها بغير سائمة قال
 في فتح القدير واستبدال السائمة استهلاك مطلقا سواء استبدالها بسائمة من جنسها أو من
 غيره وبغير سائمة دواهم أو عرضا لتعلق الزكاة بالعين أو لا وبالذات وقد سبق قلت فاذا
 هلكت سائمة البذل قب الزكاة ولا يفتي أن هذا اذا استبدل بم يبعد الحول اما اذا
 باعها قبله فلا حتى لا يجب الزكاة في البذل الا بحول جديد أو يكون له دواهم وقد باعها
 بأحد التقديرين اه أي فيثبت يضمن ثمنها الى ما عتده من الدراهم ويركبه معه بلا استقبال
 حول جديد وكذا لو باعها بسائمة وعند سائمة فانه يضمنها اليها كما تقدمناه في فصل السائمة
 عن الجواهر (قوله ويجاز دفع القيمة) أي ولو لمع وجود المصروف عليه مهرج فلوا دى
 ثلاث شياه سمان عن أربع وسطا وبعض يفتل برون عن بنت مخاض جاز وقلمه في
 الفتح ثم ان هذا مقيد بغير المثل فلا تنظر القيمة في نصاب كيلي أو وزني فاذا أدى أربعة
 مكاييل أو دواهم جسد عن خمسة ديشة أو زيرف لا يجوز عند علمنا الثلاثة الا عن
 أربعة وعطه كيل أو دواهم آخر خلا لا زير وهذا اذا أدى من جنسه والا فالعالم به هو
 القيمة انما فالقوم الجود في المال الروي عند المقابلة بخلاف جنسه ثم ان المعتبر عند
 محمد الاتع المقيمين القدر والقيمة وعندهما المقدرا فاذا أدى خمسة أقره ديشة عن
 خمسة جبد لم يجز عنده حتى يؤدى غم قيمة الواجب ويجاز عندهما وهذا اذا كان المال

هلال وبغير مال التجارة والسائمة
 بالسائمة استهلاك (ويجوز دفع القيمة)

جدا وأتى من جنسه ردينا أما إذا أتى من خلاف جنسه فالقيمة معتبرة اتفاقا وإذا
 أتى جنسه جيدة من خسة رديئة متا اتفاقا على اختلاف التصريح وقلمه في شرح رد
 البحار وشرح النجم (قوله في زكاة الخ) قيد بالذكور لأنه لا يجوز دفع القيمة في النصاب
 والهدايا والعقود لأن معنى القرية أراقة الدم وفي الفتوى في الرق وذلك لا يتقوم بحر من
 غاية البيان ثم قال ولا يخفى أنه مقيد بقاء أيام الضرر ما يصددها فيجوز دفع القيمة كما عرف
 في الأنصبة اهـ (قوله وخارج) ذكره في الشربلالية بمثلها لكن نقله الشيخ جاعل من
 الخلاصة (قوله ونذر) كأن نذر أن تصدق بهذا الدين أو تصدق بقدره وراهم أو بهذا
 النذر فتصدق بقيته جاز عندنا كذا في فتح القدير وفيه لو نذر أن يهدي شيئا أو يصنع
 عديدين وسطين فأهدى شيئا أو عتق عبدا يراى كل منهما وسطين لا يجوز لأن القرية
 في الأراقة والضرر وقد اترام اراقتين ويحرم من فلا يصح من العهدة واحد بخلاف
 النذر بالتصدق بشاثنين وسطين فتصدق بشاة بقدرهما جاز لأن المقصود اغناء الفقير وبه
 تحصل القرية وهو يحصل بالقيمة ولو نذر أن يصدق بغيره فدل تصدق بنفسه جيدا
 يساوى قلمه لا يجوز به لأن الجودة لا قيمة لها حاله بربويه وبالقابلية بالجنس بخلاف جنس
 آخر لو صدق نصف فقير منه يساويه جاز اهـ (قوله وكفاية) بالتسوين وغيره لا يتحققه
 وليذكره في الاستثناء في الهدايا والصكوك والتعيين والكافي وذكره في غاية البيان
 كإقتضائه من الإلزام معنى القرية بقية انلاف الملك وفي الرق وذلك لا يتقوم شربلالية
 قلت وبني في استثناء الكسوة أيضا لما في البصر من الفتح بخلاف ما لو كان كسوة بأن
 أتى فباعتل ثوبين لم يميز إلا عن ثوب واحد لأن الثمن من عليه في الكفاية مطلق
 الثوب لا يقيد الوسيط فكان الأعلى وغيره داخل تحت النص اهـ (قوله وهو الأصح) أي
 كون المعتبر في السواثم يوم الاداء أجماعا هو الأصح فانه ذكر في البدائع أنه قبل أن المعتبر
 عنده في يوم الوجوب وقيل يوم الاداء اهـ وفي المحيط يعتبر يوم الاداء بالاجماع وهو
 الأصح اهـ فهو صحيح القول الثاني الموافق لقولهما وعليه فاعتبار يوم الاداء يكون
 متعاقبا عنده وعندهما (قوله ويقوم في البلد الذي المال فيه) فلو بيعت عبد القارة
 في بلد آخر يقوم في البلد الذي فيه العبد بحر (قوله في أقرب الامصار إليه) أي إلى
 المقارن ذكر الضمير باعتبار الموضع وعبارة الفتح إلى ذلك الموضع قال في البحر في الباب
 الثاني وهذا أولى بحال التبيين من أنه إذا كان في الحاضرة يقوم في المصر الذي يصير
 إليه (قوله والمصدق) بتقصيف المصاد وكسر الدال المشددة هو الساقى أخذ
 الصدقة وأما المالك فالمنهور فيه تشديدهما وكسر الدال وقيل بتقصيف المصاد
 شربلالية عن العناية (قوله لا يأخذ إلا الوسيط) أي من السن الذي وجب خلقه وجب
 بخت لكونه لا يأخذ بخياره فيكون ولا بد بينهما بل يأخذ الوسيط لقوله صلى الله عليه وسلم
 لعنه حين بعته إلى اليمن يا ليتك رأيت أموالهم رواد الجملة ولأن في أخذ الوسيط نظرا

العقل محض كالأرداء الترتاموس
 اهـ منه

في زكاة وعشر وخارج وفطرة ونذر
 وكفاية غير الاضاق وتعتبر القيمة
 يوم الوجوب وما لا يوم الاداء في
 السواثم يوم الاداء أجماعا وهو
 الأصح ويقوم في البلد الذي المال
 فيه ولو في حاضرة فتفي أقرب الامصار
 إليه فتح (والمصدق) لا يأخذ
 إلا (الوسط) وهو أعلى الأدنى
 وادنى الأعلى

للقراء ورث المال من على القاري وفي الخاتمة ولا تؤخذ الرمي والأكله والماضى وغل
 الفتم لانهم من الكرائم اه والري يضم الراء المشددة وتشديد الباء مقصورة وهي التي
 ترى ولدها مغرب وفي البدائع قال محمد الرمي هي التي تربي ولدها والاكلة التي تسمن
 للاكل والماضى هي التي يبطنها ولدها ومن الناس من طعن فيه وزعم أن الرمي هي المربة
 والاكلة المأكولة وطعنه من دود عليه وكان عليه تقلد محمد اذ هو امام في اللغة أيضا
 واجب التقليد فيها كما في عبيدوا الاصمعي وانخليل والكناني والقرافي وغيرهم وقد قلده
 أبو عبيد مع جلالة قدره واحتج بقوله وكذا أبو العباس وكان ثعلب يقول محمد عندنا من
 أقران سيبويه فكان قوله محجة في اللغة اه ونسأله فيها (قوله ولو صكه جدها محمد) في
 القهبرية له تحت لي تربي وتدخل قال الامام يؤخذ من كل لغة حصتها من القم وقال محمد
 يؤخذ من الوسط اذ كانت أصناف ثلاثة جدد ووسط ووردي اه وهذا يقتضي أن أخذ
 الوسط انما هو فيما اذا اشتغل المال على جدد ووسط ووردي وعلى مستغنيين منها اما لو كان
 المال كله جديا كما في بعض شأنا كقوله فيجب شقة من الكرائم لاشارة وسط عند الامام خلافا
 لمحمد كما لا يخفى يحرم في التمر عن المراج ولم يكن فيها وسط يستبرأ افضلها ليكون الواجب
 بقدره (قوله كذا تسله الشائصة) وعلموه بيان الحمل حيوانا كما في شرح ابن حجر
 (قوله قلما يرجع) لا يقال تقدم أنه لا تؤخذ الماخذ لان المراد هنا ما اذا كان النصاب
 كله كذلك ولا يقال صرحوا بأنه لازمة في العوامل والحوامل لان المراد بها المصنعة
 للحمل على ظهرها والمراد هنا ما في بطنها واد لكن اذا كان النصاب كله كذلك فالمانع
 من أخذها وان كانت حيوانا كما لو كانت كلها كقوله فانه يؤخذ من كونها من الكرائم
 التي عن أخذها وقول البصر المارة أن تصيب شاة من الكرائم يشغل الحمل فتأكل
 (قوله فالتباعد اتفاق) كذا في البرودر البصار وغيرهما لكن ظاهر ما في البصر عن
 المراج أنه انه في التلبسة الى اداء القيمة فانه قال واداء القيمة مع وجود المصنوع عليه
 جائز فعند اه فتأكل (قوله لمن ذات سن) أشار بتقدير المضاف تبع للتميز الى أن المراد
 بالسن معناها الحقيقي واحدة الانسان لكن قال في المغرب السن هي المعرفة ثم هي بها
 صاحبها كلنا بالمسنة من التوقي ثم استعبرت لغيره كان الخاص وابن البون اه زاد
 في الدرود ذلك انما يكون في الدواب دون الانسان لانها تعرف بالسن اه أي سميت
 بذلك لان عمرها يعرف بالسن بخلاف الادعي ومقتضاه أنه يحذف في اللغة عن اطلاق
 اسم البص على الكل كقربة على الملوحة فلا يلحقه الى تحذف مضاف الآن زيد الاشارة
 الى الحيوان كونه من جملة الحذف تأكل (قوله الادني) أي ومثما ورسنا وكذا قوله
 أو الاعلى (قوله مع الفضل) أي ما يزيد من قيمة الواجب على المدفوع (قوله لانه دفع
 بالقيمة) أي لا يسع حقدنا في الجبر (قوله ورثة الفضل) أي استوفته ولم يقدروه عندنا
 بشئ لانه يصحب بصب الاوقات غلا ورخصا وقد زده الشافعي بشائين أو عشرين

مطلب
 محمد امام في اللغة واجب التقليد
 فيما من أقران سيبويه
 قوله أبو العباس الظاهر انه المبردة
 اه منه

ولو كان جديا جدي (وان لم يجد)
 الحق وكذا ان وجد فالقيد
 اتفاق (ما وجب من) ذات (من)
 دفع (المالك الادني مع الفضل)
 جبر على الساعي لانه دفع بالقيمة
 (أو) دفع (الاعلى ورثة الفضل)
 قوله كذا تسله الشائصة وقوله
 قلما يرجع هكذا في نسخة السامح
 بضمه ولعل ذلك في نسخة السامح
 التي كتب عليها والا فلا وجوده
 في نسخ السامح التي يمدى اه

محمده

درهما كما يسطه في العناية وغيرهما السجيل (قوله بلا جبر) كذا في الهداية وبه جزم
 الكمال والزاوي على روى التهر عن المصنف أنه الصحيح وقيل انباء الساجي ذكر محمد في الاصل
 ويرى عليه القدوري واختاره الاسيحي وقيل للمالك في الصورتين وهو ظاهر المتن
 كالنكح والدور والمتن وجهه في الاختيار وذكر في النهاية والمعراج أنه الصواب
 ومضى عليه في البصر وعزاه الى المبسوط واتصرف في التهر لا اقل فلذا جزم به الشارح
 (قوله جاز) أي بخلاف المتسل كما قدمناه موصفا (قوله والمستفاد) السين والشاء
 زائدان أي المال المتبادر (قوله ولو بهيمة أو أوث) أو دخل فيه المفاد بشرأ أو مبرأ
 أو وصية وما كان حاصل من الاصل كالأولاد والريح كما في التهر (قوله الى نصاب) فذهب
 لانه لو كان النصاب ناقصا لكل المستفاد فان الحول يستفاد عليه عند الكمال بخلاف
 ما لو كان بعض النصاب في أثناء الحول فاستفاد ما يكمله فانه يضم عندنا أو أشار الى أنه لا بد
 من بقاء الاصل حتى لو ضاع استأنف له - فتقدم حولا من ذلك فان وجد منه شيأ قبل
 الحول ولو يوم ضمه وذكر الكل وكذا لو وصية أو تم فاستفاد منها في الحول ثم رجع
 الواهب بقضاء ما استأنف حولا للقائمة وشمل كلامه ما لو كان النصاب ديناً فاستفاد ما
 فأنها تضم اجماعا غير أنه لو تم حول الدين فعند الامام لا يلزمه الاداء من المستفاد ما لم
 يقبض أربعين درهما لومات المديون فاستفاد عنه زكاة المستفاد وعند هياجيب اه
 من الجبر والظهر (قوله من جنسه) سيأتي أن أحد التقدين يضم الى الآخر وأقروا من
 التماز تضم الى التقدين للجنسية باعتبار قيمها واحترز من المستفاد من خلاف جنسه
 كالابل مع الشياه فلا تضم بهر (قوله ولو أدى الخ) هذا بمنزلة الاستثناء عما في المتن
 كأنه قال يضم المستفاد الى جنسه ما لم يمنع منه مانع وهو التي المتن يقول عليه الصلاة
 والسلام لا تفي في الصدقة (قوله لا تضم) أي الى ساعة عنده من جنس الساعة التي
 اشتراها بذلك النقد المزكي أي لا يزكيها عند تمام حول الساعة الاصلية عند الامام للمانع
 المذكور عند هياجيب ومن كذا الخلاف لو باع الساعة المزكاة بتدبير خلاف ما لو أدى
 عشر طعام أو أرض أو صدقة فطر جده ثم باع حيث تضم اثمانها اجماعا والفرق للامام أن
 عن الساعة بدل مال الزكاة والبدل حكم المبدل منه فلو ضم لأدى الى التقي وكذا لو جعل
 الساعة علفة بعد ما زكاه ثم باعها أو جعل عبد التصار المودى زكاة للخدمة ثم باعهم
 ثم رجع عن مال الزكاة فصار كالآخر وقامه في البصر (قوله كمن ساعة من كاه) أي
 وكما قرع المذكور قبله فقيه لو ورث ساعة من جنس الساعتين تضم الى أقربهما أيضا
 (قوله ضمت) أي الالف الموروثة الى أقربهما أي أقرب الاقربين حولا لخال
 في البصر لانها استوبى في حله الضم وترجع أحدهما باعتبار القرب لانه أنفع للفقراء (قوله
 ويرجع كل الخ) قال في البر ولو كان المستفاد بجأ وولاد اخيه الى أهله وان كان أبعد
 حولا لانه يرجع باعتبار التفرع والتولد لانه تبع وسكن التبعية لا يقطع عن الاصل (قوله

بلا جبر لانه شراء فبشرط عليه
 الرضا هو الصحيح معراج (أ) دفع
 (القبة) ولو دفع ثلاث شياه حمان
 عن أربع وسط جائز (والمستفاد)
 ولو بهيمة أو أوث (وسط الحول)
 يضم الى نصاب من جنسه (فذكر به
 جعل الاصل ولو أدى زكاة
 فذهب ثم اشترى به ساعة لا تضم ولو له
 نصابان مما لم يضم أحدهما كمن
 ساعة من كاه وألف درهم وورث
 ألفا ضمت الى أقربهما حولا
 ويرجع كل يضم الى أصله

(أخذ البغاة) والى السلطين الجاهلة
(زكاة) الاموال القاهرة

(السواثم والعشرون الخراج)

لا إعادة على أربابها ان صرف

المأخوذ (في محله) الا قد ذكره

(والا) يصرف فيه (فعلهم) قوما

بينهم وبين الله (إعادة غير الخراج)

لأنهم مصارفه واختلف في الاموال

الباطنة في الولوالجية وشرح

الوجهانية المقتضى بعدم الاجزاء

مطل

فيما نوصد والسلطان وحلفائوه

بذلك أداه الزكاة اليه

مطل

فيما نوصد والسلطان وحلفائوه

بذلك أداه الزكاة اليه

أخذ البغاة الاخذ ليس قيدا احترازا حتى لو لم يأخذوا منه ذلك سنين وهو عندهم لم يؤخذ
منه شيء أيضا كما في العروة والشرنبلالية عن الزيلعي والبغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة
الامام الخديزيان ظهر وفاقا أخذوا ذلك شهر ويظهر في أن أهل الحرب لو قبلوا على يقتلهم
بلادنا كذلك تعليلهم أصل المسئلة بأن الامام لم يصحهم والجباية بالجباية وفي العروة
لوا سلم الحرب في في ذهاب الحرب وأقام فيلستين ثم خرج الستالي بأخذ منه الامام الزكاة لعدم
الجباية فوضه بأدائها ان كان على الجواحيب والافلاز كقتله لان الخطاب لم يلفه وهو
شرط الوجوب اه وصافي متنا في باب العاشرة انه لو مر على عشر الخواص فحضره ثم مر
على عشر أهل العدل أخذ منه ثانيا أي تقتصره مرة وبهم (قوله والخراج) أي خراج
الارض كما في غايه البيان والقاهران خراج الروس كذلك شهر قلتما استظهر صرح به
في المراج (قوله الا قد ذكره) أي في باب المصروف (قوله ففعلهم الخ) أي جباية كما في بعض
النسخ قال في الهداية وأفتوا بأن يعيد وهادون الخراج اه لكن هذا غيبا أخذ البغاة
تعليلهم بأن البغاة لا يأخذون بطريق الصدقة بل بطريق الاستغلال فلا يصرفونها الى
مصارفها اه أما السلطان الجائر فله ولاية أخذها به يبقى كما ذكره قريبا عن أبي جعفر ثم
ذكر في المراج من كثيرين شايخ بلخ أنه كالباغاة لا يصرفه الى مصارفه وفي الهداية
أنه الاحوط (قوله إعادة غير الخراج) موافق لما نقلناه من الهداية قال في الشرنبلالية
وعليه اقتصر في الكافي وذكر الزيلعي ما يصدق منه حيث قال وقيل لا تقتبها إعادة الخراج
(قوله لأنهم مصارفه) على المذهب فتدبره أما الخراج فلا يقتبها إعادة لانهم مصارفه اذ
أهل البني يقاتلون أهل الحرب والخراج حتى المقاتلة شرح الملتقى ط (قوله واختلف في
الاموال الباطنة) هي النقود وعروض التجارة اذا لم يجر بها على العاشر لانهم بالانخراج
تلقق بالاموال القاهرة كما يأتي في باب الاموال القاهرة هي التي يأخذ زكاتها الامام
وهي السواثم ومافيه العشر والخراج وما يترتب على العاشر وبهم من كلام الشارح أنه
لا خلاف في الاموال الظاهرة مع أن فيها خلافا أيضا قال في التخصيص والولوالجية
السلطان الجائر اذا أخذ الصدقات قبل ان نوى بأدائها اليه الصدقة عليه لا يؤمر بالاداء
ثانيا لانه فقر حقيقة ومنهم من قال الاحوط أن يقتضى بالاداء ثانيا كما لو لم يزل لا تمام
الاختيار الصحيح واذا لم يؤمر منهم من قال يؤمر بالاداء ثانيا وقال أبو جعفر لانكون
السلطان له ولاية الاخذ فليسقط عن اداء الصدقة فان لم يضعها موضعها لا يطل أخذ
وبه يبقى وهذا في مدخل الاموال القاهرة أما لو أخذ منه السلطان أموالا مصادرة
ونوى أداء الزكاة اليه فعل قول المشايخ المتأخرين يجوز والاصح انه لا يجوز وبه يبقى
لانه ليس لتمام ولاية أخذ الزكاة من الاموال الباطنة اه أقول يبقى واذا لم يكن له ولاية
أخذها لم يصح الدفع اليه وان نوى الدفع به التصديق عليه لا تمام الاختيار الصحيح
بخلاف الاموال الظاهرة لانه لما كان له ولاية أخذ زكاتها لم يضر انعدام الاختيار ولذا

تجزئ به سواء نوى التصديق عليه أو لا هذا وفي مختارات التوازل السلطان الجائر إذا أخذ
 الخراج يجوز ولو أخذ الصدقات أو الجبايات أو أخذ ما لمصادرة نوى الصدقة عند
 الدفع قبل يجوز أيضاً وبقي وكذا إذا دفع إلى كل جائز نية الصدقة لأنهم على علمهم من
 التبعات صاروا فقراء والأحوط الإعادة اه وهذا موافق لما صححه في المبسوط وتعه في
 الفتح فقد اختلف التصحيح والاتقاء في الأموال الباطنة إذا نوى التصديق بها على الجائر
 وحلت ما هو الأحوط قلت وشمل ذلك ما يأخذه المكاس لانه وإن كان في الأصل هو
 العاشر الذي شبهه الإمام لكن اليوم لا ينسب لأخذ الصدقات بل لسلب أموال الناس
 ظالمين حايه فلا تسقط الزكاة بأخذه كما صرح به في الزاوية فإذا نوى التصديق عليه كان
 على اختلاف المذكور (قوله لأنهم على علمهم الخ) على قوله قبله الأصح الصحة وقوله على علمهم
 متعلق بقوله فقراء (قوله حتى أتى بالبنا) للمجهول والمفتي بذلك محمد بن سلة وأبو بليغ
 هو موسى بن عيسى بن ماهان وإلى خراسان سأله عن كفارة عينة فأفتاه بذلك فجعل يسأل
 ويقول لحشده أنهم يقولون في ما علمت من التبعات فوق ما لمت من المال فكفارتك كفارة
 عينة من لا يعلم شأ قال في الفتح وعلى هذا وأوصى بثلاث ماله للفقراء عند دفع إلى السلطان
 الجائر سقط ذكره فأنشأت في الجامع الصغير وعلى هذا فأنكارهم على يحيى بن يحيى تلذ
 حالت حيث أتى بعض مالوك المغاربة في كفارة عليه بالصوم غير لازم لجواز أن يكون
 للاعتبار المذكور لا لكون الصوم أشق عليه من الاعتاق وكون ما أخذ خطبه ماله بصحت
 لا يمكن تمييز فليترك عند الإمام غير مضر لأشغال ذمته بماله والمديون بقدر ما في يد فقير
 اه خلاصاً قلت وأفتاه ابن سلة مبنى على ما صححه في التقرير من أن الدين لا يمنع التكفير
 بالمال أعل على ما صححه في الكشف الكبير ويرى عليه الشارح فيما مر من البحر والنهر
 فلا (قوله لم تقمز) كانت في بعض النسخ لم تقمز كاهة وعزاهذا في العبر إلى الجحيط ثم قال
 وفي مختصر الكرخي إذا أخذها الإمام كرها فوضعه لموضعها أبرأ لأنه ولاية أخذ
 الصدقات فقام أخذ مقام دفع المالك وفي التنبية شبه أشكال لأن التبعة فيه شرط ولم توجد
 منه اه قلت قول الكرخي فقام أخذ الخ يصلح للبواب تأمل ثم قال في البحر والمفتي به
 التفصيل إن كان في الأموال الظاهرة يسيطر انقضض لأن السلطان أو نائبه ولاية أخذها
 وإن لم يضعها لموضعها لا يسلط أخذها وإن كان في الباطنة فلا اه (قوله وفي التنبيس)
 في بعض النسخ لكن يدل الواو وهو استدراك على ما في المبسوط وقد أجمعنا ذلك أنما
 ما في التنبيس وقد بدى عدم الخاتمة بينهم ما جعل ما في التنبيس على ما إذا دفع إلى
 السلطان مال المكس أو المصادرة ونوى به كونه زكاة لمصر فنه السلطان في مصادره ولم ينو
 بذلك التصديق به على السلطان ويؤيد هذا الحل قوله لأنه ليس له ولاية أخذ الزكاة من
 الأموال الباطنة فلا يتأني ذلك قول المبسوط الأصح أن ما يأخذه ظلمة زكاة من الجبايات
 والمصادرات يسقط من أرباب الأموال إذا نواها عند الدفع التصديق عليهم لأنهم على علمهم

وفي المبسوط الأصح الصحة إذا
 نوى الدفع لظلمة زكاة الصدقة اه
 لأنهم على علمهم من التبعات فقراء
 حتى أتى ابن بلخ بالسياح لكفارة
 عن عينة ولو أخذها الساعي جبرا
 لم تقص زكاة لكونها بلا اختيار
 ولعن جبر الجليس ليؤذي
 بنفسه لأن الإكراه لا ينافي الاختيار
 وفي التنبيس المفتي به سقوطها
 في الأموال الظاهرة لا الباطنة
 (ولو خط السلطان مال المصوب)

من التبعات فغراه فليأكل (قوله بما له) متعلق بمحطه وأما موطئه فمصرف آخر فلا
 زكاة فيه كما ذكره في قوله كالأول كان الكل خبيثا (قوله لأن المخلط استلزام) أي بمنزلة
 من حيث أن حق الغير يتعلق بالذمة لا بالاعتيان (قوله عند أي خفيفة) أي ما على قوله ما
 فلا ضمان وحسنه فلا يثبت الملك لأنه فرع الضمان ولا يورث عنه لأنه مال مشترك وإنما
 يورث عنه حصته المستتمه فمع (قوله وهذا الخ) الإشارة إلى وجوب الزكاة الذي تضمنه
 قوة قبض الزكاة فيه (قوله متفضل منه) الذي في النهر عن الحواشي يحمل ما ذكره وما إذا
 كان له مال غير الماستهلك بالمخلط يقبل عنه فلا يحيط الدين بماله اه أي يقبل عنه بما
 يبلغ نصابا (قوله كالأول كان الكل خبيثا) في القسمة لو كان الخبيث نصابا لا يزره الزكاة
 لأن الكل واجب التصديق عليه فلا يضد إيجاب التصديق به اه ومثله في البرازية
 (قوله كافي النهر) أي أول كتاب الزكاة عند قول الصكك ومثل نصاب حولي ومثله
 في الشريانية وذكره في شرح الوهابية بصارفي الفصل العاشر من التاترانية عن
 فتاوى اللجنة من مثل أموال الأغربة طيبة أو غصب أموالا وخطها ملكها بالمخلط ويصير
 ضامنا وإن لم يكن فسواها نصاب فلا زكاة عليه فيها وإن بلغت نصابا لأنه مدين ومال
 المدينون لا ينفق سببا لوجوب الزكاة عندنا اه فأما بقوله وإن لم يكن فسواها نصاب الخ
 أن وجوب الزكاة مقيد بما إذا كان له نصاب سواها به يدفع ما استشكله في البحر من
 أنه وإن ملكه بالمخلط فهو مشغول بالدين فيفسى أن لأجب الزكاة اه لكن لا يفتي أن
 الزكاة حينئذ إنما تجب فيما زاد عليها لأنها لا يخال يمكن أن يكون له مال سواها مما لا زكاة
 فيه كدور السكن وثياب البذلة مما يبلغ مقدرا عليه أو يزيد قبض الزكاة فيها من غير أن
 يكون له نصاب آخر سواها لا تقول أنه لما خلط ملككم أو صار مثلها ديناً في ذمته لأعنيها
 وقمنا أن الدين يصرف أو لا إلى مال الزكاة دون غيره حتى لو تزوج على خادم بغير عبته
 وله ما سادهم وخادم صرف دين المهر إلى الماتنين دون الخادم أي فلو حال الخو على
 الماتنين لا زكاة عليه لأشغاله بالدين مع وجود ما يفي به من نفسه وهو الخادم ومنا
 كذلك ما لا يملك نصابا زائدا ثم تظهر الثمرة فيما إذا أبرأ المصوب منهم كما نقله في البحر عن
 المتقي بالغين المجمة وقال وهو قيد حسن يجب حفظه اه وإذا صلح غرامه على عقار
 مثلا فبقي ما غصبه سالم من الدين قبض زكاته وقد يجب عن الأشكال كما أفاده
 شيخنا بأن المراد ما إذا لم يعلم أصحاب المال المصوب لأن الدين إنما يجمع وجوب الزكاة إذا
 كان لمطالب من جهة العباد ويجهل أصحابه لا يبقى لمطالب فلا يجمع وجوبها قلت
 لكن قد تمنع القسمة والبرازية أن ما وجب التصديق بركة لا يقيد التصديق به لأن
 المصوب إن علت أصحابه أو ورثتهم وجب ردّه عليهم والأرجح التصديق به وأما ما فقد
 مزان الأمر فقرأ على اسم من التبعات ولا شك أن غالب غراماتهم مجهولون وقد تم
 أيضا أن الوصي به لا ينفق ولو دفعه إلى السلطان الجائر لم يقط لجوارأ أخذ مال زكاة فقره

بما ملكه قبض الزكاة فيه ويورث
 عنه لأن المخلط استلزام إذا
 لم يكن غصبه عند أي خفيفة وقوله
 أرفق أدقلا يضاف مال من قبض
 وهذا إذا سكن له مال غير الماستهلك
 بالمخلط متفضل منه بولي دينه
 والأفلا زكاة كالأول كان الكل
 خبيثا كافي النهر عن الحواشي
 السعدية

يتأق وجودها عليه وان جازاً أخذها مع وجودها عليه لصلته أخرى كعدم وصولها الى حاله
 كان السبل ومن فدين، وتيل تأمل (قوله وفي شرح الوهبانية الخ) فيه دفع لما عسى
 ويرد على قول المتن فقبب الزكوة فيه من انه مال خبيث فكيف يزك منه لكن علت أنه
 لا يجز ذلك الا اذا استبرأ من صاحبه او صالح عنه فيزول خبثه ثم لو أخرج زكوة المال
 الحلال من مال حرام ذكر في الوهبانية أنه يجزى عند البعض ونقل القولين في القتيبي وقال
 في البرازية لو نوى في المال الخبيث الذي وجبت جدته أن يقع عن الزكوة وقع عنها اه
 أي نوى في الذي وجب التصديق به لجهل أربابه وفيه تقييد لقول الظهيرية رجل دفع الى
 فقير من المال الحرام شيئاً برجوه الثواب بكفر ولو علم الفقير بذلك فدعا له وأتى المعطي
 كفر اجماعاً وقطعه في الوهبانية وفي شرحها ينبغي أن يكون كذلك لو كان المؤمن أجنبياً
 غير المعطي والقاض وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه واقعون اه قلت
 الدفع الى التفرغ بغير قيد بل مثله فيما يظهر لو بي من الحرام دينه مسجداً ونحوه مما يرجوه
 التقرب لأن القلة رياء الثواب فيما فيه الاحتساب ولا يكون ذلك الا باعتقاده (قوله اذا
 تصدق بالحرام القطعي) أي مع رجاء الثواب الناشئ عن استهلاكه كما مر فافهم (قوله
 لا يكفر) اقتصر على نفي الكفر لأن التصرف به قبل أداءه لا يجعله وان ما حكمه بطلان
 كما علة وفي حاشية الجوزي عن الذخيرة مثل النقبة أبو جعفر عن اكتب ما له من أمراء
 السلطان وجمع المال من أخذ القرامات المحترقات وغير ذلك هل يعمل لمن عرف ذلك أن
 يأكل من طعامه قال احب الى أن لا يأكل منه ويضعه سكران يأكله ان كان ذلك
 الطعام لم يكن في اليد الملع غسباً أو رشوة اه أي ان لم يكن عين القصب أو الرشوة لانه
 لم يملكه فهو نفس الحرام فلا يجعل له ولا يصير وذكروا البرازية هنا أن من لا يجعل له أخذ
 الصدقة فالأفضل له أن لا يأخذ جازرة السلطان ثم قال وكان الصلابة يحوزهم لا يأكل
 من طعامهم وبأخذ حوزتهم فقبل له فيه فقال تقديم الطعام بكوى باحة والمباح له
 يتلقه على ملك المسيح فتكون الاطعام النظام والجازرة تملك فينتصرف في ملك نفسه اه
 قلت واهله يعني على القول بأن الحرام لا يتعدى الى ذمتين وسأقي تحقيق خلافه في البيع
 القامد والخمر والاباحة (قوله لانه ليس بحرام بعينه الخ) يوهم أنه قبل ان يخلط حرام
 بعينه مع أن المصرح في كتب الأصول أن مال الغير حرام لشبهه لالعنه بخلاف علم
 الميتوان كانت حرمة قطعية الا أن يجاب بأن المراد ليس هو نفس الحرام لانه ملكه
 بالخلط وانما الحرام التصرف فيه قبل أداءه ففي البرازية قيل كذب الزكوة ما يأخذ
 من المال ظلاماً ويخلطه به وبما لم يخلطه من غيره يصير ملكاً للموئيل قطع الحق فلا
 يكون أخذ من عندنا من احمائهم لا يباح الاتعاف به قبل أداء البذل في الصبح من
 المذهب اه لكن في شرح الصفات النفسية استعمال المعصية كفر اذا ثبت كونها
 معصية بديل قطعي وعلى هذا فترع ما ذكر في الفتاوى من انه اذا اعتقد الحرام حلالاً

مطلب
 في التصديق من المال الحرام

وفي شرح الوهبانية من البرازية
 انما يكفر اذا تصدق بالحرام
 القطعي اه اذا أخذ من انسان
 مائة ومن آخر مائة وشلطهما
 ثم تصدق لا يكفر لانه ليس بحرام
 بعينه بالقطع لاستهلاكه بالخلط

مطلب
 استعمال المعصية القطعية كفر

فإن كان حرمته لعنه وقد ثبت بدليل قطعي بكفره والانقلاب أن تكون حرمته لعنه أو ثبت
بدليل قطعي وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعنه ولغيره وقال من استحل حراما قد علم في دين
التي عليه الصلاة والسلام تحريمه كشكاح المحارم فكافرا قال شارحه الحق ابن
القرن وهو التحقيق وقائدة الخلاف تظهر في كل مال الغير على ما به يكفر مستحله على
أحد القولين اه وحاصله أن شرط الكفر على القول الأول شيان قطعة الدليل وكونه
حراما لعنه وعلى الثاني بشرط الشرط الأول فقط وحلت ترجمه وما في البراءة تبسني
عليه (قوله ولو جهل ذو نصاب) قيد بكونه ذا نصاب لأنه لو لم يكن أقل منه فجهل خمسة عن
ماتين ثم تم الحل على ماتين لا يجوز وفيه شرطان آخران أن لا يقطع النصاب في اثنا
الحول فلو جهل خمسة من ماتين ثم جهل حافيه الأدرهما ثم استقدم الحل على ماتين
بأنما جهل بخلاف ما لو جهل الكل وأن يكون النصاب كاملا في آخر الحول فلو جهل شاة
من أربعين ومال الحول وعنده تسعة وثلاثون فإن كان دفعه ما للخصم وقت نفلا وان
كانت قائمة في يد السامى فالتأخير كاف في الخلاصة وقوعها زكاة وتعلمه في التهر والبر
(قوله للسنين) بأن كان له ثلثمائة درهم دفع منها مائة درهم عن الماتين عشرين سنة
وقوله أو لتبصرونه أن يدفع المائة المذكورة عن الماتين وعن تسعة عشر نصابا
سعدت لحدثة في ذلك العام مع وان حدثت في عام آخر فلا يقلها من زكاة على حدة
كما صرح به في البصر لكن المائة التي يجهلها تقسم زكاة عن الماتين عشرين سنة
وبه يكون من المسئلة الأولى فقد قال في التهر وعلى هذا فتخرج ما في الخاية لو كان له
خمس من الأبل الحوامل فجهل شاتين عنها وعافى بطونهم ثم تبصرت خصما قبل الحول
أبشرا وان جهل عاقصا في السنة الثانية لا يجوز اه وذلك لأنه لما جهل عاقصا فجهل
في السنة الثانية لم يوجد المجهل عنه في سنة التجهيل فله عافى التجهيل عنه وهذا
أراد لاثني الجواز مطلقا لأنه يقع عافى ملكه في الحول الثاني فيكون من المسئلة
الأولى لأن التحمين في الجنس الواحد لقوى والولوية لو كان عنده أربعة أدرهم
فأدى زكاة خمسة مطلقا فإنما كذلك لأن له أن يحسب الزيادة للسنة الثانية لأنه لا يمكن
أن يقبل الزيادة قبل اه ويقيد البصر بكون الجنس متداخلا لأنه لو كان له خمس من
الأبل وأربعون من الغنم فجهل شاة من أحد السنتين ثم هلك لا يكون عن الآخر ولو كان
له عين ودين فجهل عن العين فهلك قبل الحول يازع الدين ولو بعده فلا والدرهم
والدنانير وروض البشارة جنس واحد اه (قوله لوجود السب) أي سب الوجوب
وهو ملك النصاب النسي فيصير زكاة التجهيل لسنة أو أكثر كما إذا كفر بعد الجرح وكذا
النصب لأن النصاب الأول هو الأصل في السببية والزيادة عليه تابع له قال في البصر ولا يفتي
أن الأفضل عدم التجهيل للاختلاف فيه عند العلماء ولم أره متقولا (قوله وكذا الوجهل)
التشبيه راجع إلى المسئلة الأولى وهي التجهيل لسنة أو سنتين لأنه إذا ملك نصابا أخرج

(ولو جهل ذو نصاب) زكاة
(السنين أو تبصرونه) لوجود
السبب وكذا الوجهل عشرين سنة
أو غيره

زكاته قبل أن يحول السلول كان ذلك تجهيلا بعد وجود السب لكونه أداء قبل وقت
 وجوبه وهنا كذلك لأن وقت أداء العشر وقت الادراك فإذا أتى قبله يكون تجهيلا عن
 وقت الاداء بعد وجود السب وهو الارض النائية بالخارج حقيقة ولا يصح ارجاعه الى
 المسئلة الثانية لأن صورتها أن يؤدى زكاة تصب مستحقة في عامه زائدة على ما في ملكه
 وقت الاداء المراد هنا أداء عشر ما خرج في ملكه وقت الاداء قبل وقته لا عشر
 ما يحدث بعد الخروج وقوله بعد الخروج قبل الادراك دليل على ما قلنا وليس في البصر
 ما يقيد خلاف ذلك فضلا عن التصريح به فافهم (قوله بعد الخروج) أي خروج الزرع
 أو الفرة (قوله قبل الادراك) أي ادراك الزرع أو الفرة انتهى هو وقت أداء العشر لكن
 ذكر في البصر في باب العشر أن وقته وقت خروج الزرع ونظير الفرة عند أبي حنيفة وعند
 أبي يوسف وقت الادراك وعند محمد عند التقية والجاذاه وعليه فيحقق التجهيل
 على قوله ما على قول الامام ثم رأيت ابن الصمام يه على ذلك هناك (قوله واختلف
 فيه قبل النبات وخروج الفرة) الاخير أن يقول واختلف فيه قبل الخروج أي
 خروج النبات والفرة وقاد أن التجهيل قبل الزرع أو قبل الفرس لا يجوز اتفاقا لانه قبل
 وجود السب كاللوجعل زكاة المال قبل ملك النصاب (قوله والاعلر الجواز) في نسخة
 عدم الجواز وهي الصواب قال في النهر والاعلر أنه لا يجوز في الزرع قبل النبات وكذا
 قبل طلوع الفري فظاهر الرواية ١٤ (قوله وكذا اللوجعل خراج رأسه) هذا القشيه أيضا
 راجع الى المسئلة الاولى قال ح فان من جعل خراج رأسه لستين صاع كما سبأ في قباب
 الجزية وذلك لوجود السب وهو رأسه وكذا اللوجعل خراج أرضه عن سنين جاز كما ذكره
 الفهستاني في باب العشر والخراج وعليه بوجود السب وهو الارض النامية لكن
 يجب حمل كلامه على الموقوف لتعلقه بالقدرة على النماء فيكون سببه الارض النامية
 بإمكان النماء لا بصحته كالعشر وخراج المقاسمة تأمل (قوله وقته في النهر) حيث قال
 ولو ذكر صوم يوم معين فجعله جاز عند الثاني خلافا لحمد وعلي هذا الخلاف الصلاة
 والاعتكاف ولو ذكر يوم سنة كذا فأتى به قبلها جاز عندهما خلافا لحمد كذا في السراج اه
 ح (قوله قبل تمام الحول) أي أو قبل ملك النصب التي جعل زكاتها في المسئلة الثانية
 كما يؤخذ من التعليل (قوله لأن العتبر كونه مصر فاوقت الصرف اليه) فصح الاداء اليه
 ولا ينتقص بهذه العوارض بجز (قوله ولوغرس الخ) هذه مسئلة استسرها وحملها
 العشر والخراج ط (قوله تمام يتم) أي يغزوه بعرق بعض التسخ (قوله كان عليه
 خراج الزرع) لأن في غرسه الكرم تعطيل الارض ومن عطّل أرض الخراج يجب
 عليه خراجها وقد كانت حاله لا زرع فيؤدى خراجها حتى يفر الكرم فطبعه خراج
 الكرم ويسقط عنه خراج الزرع لوجوده بخلاف خراج الزرع صاع ودرهم في كل جريب
 فيؤدى الى أن يتم الكرم فيؤدى عشر دراهم حتى (قوله ولا تثنى في مال سبي تغلبى)

بعد الخروج قبل الادراك
 واختلف فيه قبل النبات وخروج
 الفرة والاعلر الجواز وكذا اللوجعل
 خراج رأسه وعلمه في النهر (وان)
 وحليق (أيسر النظر قبل تمام الحول
 أو مات أو أن تذل ذلك لأن العتبر
 كونه مصر فاوقت الصرف اليه)
 لا بعد ولوغرس في أرض الخراج
 كرمها لم يتم الكرم كان عليه
 خراج الزرع يجمع القتاوى (ولا
 تثنى في مال سبي تغلبى)

أى فى مال الزكاة بخلاف الخراج فى أرضه العشرية من الزروع والثمار فبعضه ضعف
 العشر كما يجب العشر فى أرض الصبي المسلم كما يأتى فى باب (قوله لبقى قلب) الأولى
 حذف فى أن النسبة تغلب وهو أبو القيلة كما فى المنحط وقد يقال لا مانع من النسبة
 إلى القيلة النسبة إلى أبيها (قوله يوم الخ) قال فى الفتح يغلب عرب نساوى هم عرب
 رضى الله عنه أن يضرب عليهم الجزية بما أودعوا والحن عرب لا تؤذى ما يؤذى المصم
 ولكن خفتمنا ما يأخذ بخصم من بعض بضون الصدقة فقال عمر لا هذه فرض المسلمين
 فقالوا فو دعائمت بهذا الاسم لا باسم الجزية فتعل وترضى هو وهم أن يضعف عليهم
 الصدقة وفى بعض طرقه هى جزية سموها ما شئتم اه (قوله ما على الرجل منهم) وهو نصف
 العشر (قوله ويؤخذ الوسط) سكر مع قوله فيما تقدم والمصدق يأخذ الوسط
 ح (قوله الآن يميز الورثة) أى إذا أوصى بها وازدت على الثلث لا يؤخذ إلا إذا كان
 يميز الورثة (قوله) لو زادت على الثلث وأراد أن يؤذى فى مرضه يؤذيه بأسر آمن وورثته
 وإن لم يكن عنده مال استقرض من أسر وأذى الزكاة أن كان أكبر ربه أنه يقدر وعلى
 قضاء مخان أجم ولم يقدر حتى مات فهو معذور كذا فى مختارات النوازل وغيرها ونظاها
 قوله بأسر ٣ أن الورثة أن علموا بذلك كان لهم أخذ الزكاة قضاءه وأن ما قبله الموت جاز
 دابة لكونه مضطرا إلى أداء الفرض كما علم به فى شرح الكافي قاطلا وهو الصحيح قال
 فى شرح الوهبية ويمكن التوفيق بين القولين بالقضاء والدابة أى بحمل القول باعتبارها
 من الثلث المقابل للصحيح على أنه فى القضاء والأول على الدابة وهو مؤيد لما قلنا (قوله
 وسبى الفرق فى العنين) صبان مع القن وأجل سنة قريبة بالأهلة على المذهب وهى
 ثلثا تقارب ربع وخسون وبعض يوم وقيل خمسة بالأيام وهى أزيد بأحد عشر يوما أه ثم
 إن هذا أغلظ إذا كان المالك فى ابتداء الأهلة فلو ملكه فى أثناء الشهر قبل يعتبر
 بالأيام وقيل يكمل الأقل من الأخير ويصير ما بينهما بالأهلة تطر ما قالوه فى الأصدة ط
 (قوله لأن وقتها المهر) قال فى الصرع الواضعات فرق بين هذا وبين ما إذا اشك فى الصلاة
 بعد حجاب الوقت أصلا حال ما لا الفرق أن العمر كله وقت لإداء الزكاة فاصل هذا بتمتة
 شك وقع فى أداء الصلاة وقتها ولو كان كذلك يصيد اه قال فى الجبر وقت حادثة
 هى أن من شك هل أدى جميع ما عليه من الزكاة أم لا بان كان يؤدى متفرقا ولا يضبطه
 هل يزمه أعادتها ومقتضى ما ذكرنا لزوم الإعادة حيث لم يغلب على غلبه دفع قدر معين لانه
 نائب فى خدمته يمين فلا يضر من العهد بالشك اه قلت وحاصله أنه يعجز فى تقدير
 المؤدى كالوشك فى عدد الر كفات فغلب على غلبه أنه إذا سقط عنه وأدى الباقي وإن لم
 يغلب على غلبه شئ أدى الكل والله تعالى أعلم

• (باب زكاة المال) •

(قوله أل فيه للمعهود الخ) جواب عما يقال إن المال اسم لما يتناول فيقولون السوائم

أيضا

بفتح اللام وتكرسة لبقى قلب
 بكسر هاء قوم من نساوى العرب
 وعلى المراد ما على الرجل منهم
 لأن الصلح وقع منهم كذلك
 (ويؤخذ) فى زكاة السائمة
 (الوسط) لا الهرم ولا الكرام
 (ولا تؤخذ من تركه بغير وصية)
 فقد شرطها وهو النية (وان
 أوصى بها اعتبر من الثلث) الآن
 يميز الورثة (وبولها) أى الزكاة
 (قوله) يميز من الغنية (لا تسمى)
 وسبى الفرق فى العنين (شك أنه
 أدى الزكاة ولا يؤذيه) لأن وقتها
 العمر أشبه
 (باب زكاة المال)

أل فيه للمعهود فى حديثها
 وبيع عشر أموالكم

أيضا قال في الترويه هذا الجواب استغنى عما قيل المال في عرفنا يتبادر الى التقدير
والعروض اه اقول الجواب الاول ذكره الزيلعي وتبعه في الدرر والثاني ذكره في الفتح
وتبعه في الصروية يظهر لي انه أحسن لأن سادس الذهن الى المهور وفي العرف أقرب من
تبادره الى المذكور في الحديث تأمل (قوله غير مقدّمه) أي ربع العشر (قوله
عشرون مثقالا) فإدوين ذلك لازم كتفه ولو كان نقصا نابسا يدخل بين الوزنين لانه وقع
الثلث في كمال النصاب فلا يحكم بكمالهم الثلث بصر عن البدائع والمثقال لغة ما وزن به
قليل كان أو كثيرا وعرفنا بأن ط (قوله كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل) اعلم
أن الدرهم كانت في عهد عمر رضي الله عنه مختلفة فيها عشرة دراهم على وزن عشرة
مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فاحذر عمر رضي الله تعالى
عنه من كل نوع ثلثا لا تقدر انصومة في الاخذ والصلاء فثلث عشرة ثلاثة وثلاث
وثلاث ستة اثنان وثلاث خمسة درهم وثلثان فالجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع
فيكون احدى وعشرين فثلث المجموع سبعة وإذا كانت الدرهم العشرة وزن سبعة وهذا
يجري في كل شيء حتى في الزكاة ونصاب السرقة والمهور وتقدير الديات ط عن المنع لكن
قوله تعالى الدرر وثلث الخمسة درهم وثلثان صوابه مثقال وثلثان (قوله والديار)
أي الذي هو المثقال كما في الزيلعي وقوله قال في الفتح والظاهر ان المثقال اسم للمقدار
المقدّره والديار اسم للمقدّره بقدر ذهبيته اه وحاصله أن الديار اسم للقطعة من
الذهب المضروبة المقدّرة للمثقال فاحدها من حيث الوزن (قوله والدرهم أربعة عشر
قيراطا) فتكون المائتان التي قيراطا وثمانمائة قيراط واعلم أن هذا هو الدرهم الشرعي
والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطا ووزنه الزبال اقرب نحى بالدرهم المتعارف تسعة دراهم
وقيراط وبالدرهم الشرعي عشرة دراهم وخمسة قيراطا وثلثمائة وخمسة وأربعون
قيراطا فيكون النصاب من الزبال تسعة عشر واثلاثمائة درهم وثلثة قيراطا اه ط
مع بعض زيادة وتصحيح غلط وقع في عبارته فاقهم ومقتضاه أن الدرهم المتعارف أكبر من
الشرعي وبه صرح الامام السروجي في النهاية بقوله درهم مصر أربع وستون حبة وهو
أكبر من درهم الزكاة فالنصاب منه مائة وثمانون وحبتان اه لكن نظريه صاحب الفتح
بأنه أصغر لا أكبر لأن درهم الزكاة سبعون شعيرة ودرهم مصر لا يزيد على أربعة وستين
شعيرة لأن درهمه مقدّر بأربع خرايب والخروبة أربع فصارت وسط اه قلت والظاهر أن
كلام السروجي مبني على تقدير القيراط بأربع حبات كما هو المعروف لأن فاذا كان
الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطا يكون ستة وخمسين حبة فتكون الدرهم العرفي أكبر
منه لكن المعتز في قيراط الدرهم الشرعي خمس حبات بخلاف قيراط الدرهم العرفي قال
بعض المحققين الدرهم الآن المعروف بحكة والمديشة وأرض الجباز هو المسمى في عرفنا
بالمثقال بالقال والقام على وزن قرة وهو ست عشرة خروبة كل خروبة أربع شعيرات أو

فان المراد به غير الساعة لأن زكاته
غير مقدّمه (نصاب الذهب عشرون
مثقالا والفضة مائتا درهم كل
عشرة) دراهم (وزن سبعة
مثاقيل) والديار عشرون
قيراطا والدرهم أربعة عشر
قيراطا والقيراط خمس شعيرات
فيكون الدرهم الشرعي سبعين
شعيرة والمثقال مائة شعيرة فهو
درهم وثلث أسباع درهم

أربع قصات لانا اختبرنا المتوسطة مع القصعة المتوسطة فوجدناهما متساويتين
والقيراط عرفنا الآن هو انطوية فيكون الدرهم الحرفي أربعاً وستين شعيرة وهو ينقص
عن الشري بـ ست شعيرات والمثقال المعروف الآن أربع وعشرون خروية فهو ست
وتسعون شعيرة فينقص عن الشري بأربع شعيرات فالأثنان من الدراهم الشريجة
ما نأقله ونمن عشرة قفلة وثلاثة أرباع قفلة وزكاتها خمسة دراهم عوفية وسبعة
خرايب ونصف خروية والعشرون مثقالاً الشريجة أحد وعشرون مثقالاً عوفية إلا
أربع خرايب وزكاتها اثنا عشر خروية ونصف خروية اه وما ذكره من أن المثقال
الحرفي ست وتسعون شعيرة موافق لما نقله الشارح في شرح الملتقى عن شرح التريب من
انه بمصر الآن درهم ونصف وذكر الرحي عن السيد محمد أسعد مفتي المدينة المنورة أنه
وقب على عدة دنابر قديمة منها هو مضر وب في مشاقفة بن أمية ومنها في خلافة بني
العباس ٧٩ سنة وفي خلافة عبد الملك بن مروان ٨٣ سنة وفي خلافة الرشيد ١٨٥ سنة
ومنها ١٩٨ سنة ومنها في زمن المأمون ودنابر آخر متعلقة ومتأخرة وكلها امتساوية الوزن
كل دينار درهم وربيع دراهم المدينة المنورة كل درهم منها ستة عشر قيراطاً والقيراط
أربع حبات حطة اه قلت وهذا موافق لما ذكره الشارح من كون الدينار الشري
عشرين قيراطاً لكن يخالفه من حيث اقتضاه أن القيراط أربع حبات والمثقال
ثمانون حبة والمذكور في كتب الشافعية والمناظرة أن درهم الزكاة ستة دنانير والدانق
ثمان حبات شعيرة وخمسة حبات الدرهم وخمسون حبة وخمسة مثقالاً اثنان وسبعون
شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها مادي وطال وهو لم يتغير حالية ولا اسلاماً ومضى
نقص منه ثلاثة أعشار كان درهما ومضى في درهم ثلاثة أسباعه كان مثقالاً اه
قلت وعليه فالدرهم اثنان عشر قيراطاً كل قيراط نصف دانق أربع حبات وخمسون حبة
والمثقال سبعة عشر قيراطاً وحيثان وذلك لأن ثلاثة أسباع الدرهم على قدر درهم أحد
وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة فإذا زيد ذلك على الدرهم وهو وخمسون حبة وخمسة
حبة بلغ اثنتين وسبعين حبة وقد ذكر في مكب الانهر أقوالاً كثيرة في تحديد
القيراط والدرهم بناء على اختلاف الاصطلاحات والمقصود تحديد الدرهم الشري وقد
سمعت مافيه من الاضطراب والمثمن وعندنا ما ذكره الشارح اه علم أن الدراهم
والدنابر المتعامل بها في هذا الزمان أنواع كثيرة مختلفة الوزن والقيمة ويتعامل بها
الناس عدداً بدون معرفة وزنها ويخربون زكاتها عدداً أيضاً العسر ضبطها بالوزن
ولاسيما لمن كان له ديون فانه ان قدرها بالانقل وزنا بلغت قدرا وان قدرها بالانقل
بلغت دونه فيضربون عن كل أربعين قرشاً منها قرشاً وعن كل مائتين خمسة وهكذا مع أن
الواجب فيها الوزن كما ترى أو يأن فينبغي أن يكون ما يخرجه من جنس القروش الثقيلة
أو الذهب الثقيل حتى لا ينقص ما يخرجه بالعدد عن ربع العشر فتراثته يبين بخلاف

ما إذا أخرج من الخلف فقط أو منه ومن التقبل فانه قد لا يبلغ ربع عشر ماله إلا إذا
 كان جميع ماله من جنس الخفيف وغالب أصحاب الاموال عن هذا غافلون فليكتب له
 (قوله وقيل يبقى في كل بلد وزنهم) جزم به في الولا الجسة وعزاه إلى الخلاصة إلى ابن
 الفضل وبه أخذ السرخسي واختاره في المجتبى وجمع النوازل والصون والمخراج
 والخاتمة والفتح وقال بعده الأتقن بقوله ينبغي أن يقيد بما إذا كانت لا تنقص عن أقل
 وزن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وهي ما تكون العشرة وزن خسة اه بحر ملخصا
 زاد في التبر عن السراج إلا أن كون الدرهم أربعة عشر قيراطا عليه الجزم الصغير والجمهور
 الكثير والطباق كتب المتقدمين والمتأخرين (قوله وسحقه الخ) الذي حقه هنالك
 لا يتحقق بالركن بل بالمقدور فإذا أطلق اسم الدرهم في العقد انصرف إلى المتعارف وكذلك
 إذا أطلقه الواقف ح (قوله والمعتبر وزنهما أدام) أي من حيث الاداء يعني يعتبر أن
 يكون المؤدى قدر الواجب وزنا عند الامام والثاني وقال زفر تعتبر القيمة واعتبر محمد
 الانفع للقرع افعلا أي عن خمسة خبذة خسة زوفا قيمتها أربعة خبذة خبذة خبذة خبذة
 وقال محمد زفر لا يجوز حتى يؤدى الفضل ولو أربعة خبذة خبذة خبذة خبذة خبذة لا يجوز الا عند
 زفر ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيته ثلثمائة أن أذى خمسة من عينه فلا كلام
 أو من غيره جاز عندهما مالا خلافا لمد زفر إلا أن يؤدى الفضل وأجبروا أنه لو أدى من
 خرف جفه اعتبرت القيمة حتى لو أدى من الذهب ما يبلغ قيمته خمسة دراهم من غير
 الامام لم يجز في قولهم تقوم الجردة عند المقابلة بخلاف الجفس فان أدى القيمة وقعت عن
 التقدر المستحق كذا في المخرج نهر (قوله ووجوب) أي من حيث الوجوب يعني يعتبر
 في الوجوب أن يبلغ وزنهما نصابا نهر حتى لو كان له ابريق ذهب أو فضة وزنه عشرة
 مثاقيل أو ما قدرهم وقيته لصا حقه عشرون أو مائتان لم يجب فيه شيء اجماعا فاستأنى
 (قوله لا قيمتهما) ثم يقول زفر باعتبار القيمة في الاداء وهذا أن لم يؤد من خلاف الجفس
 والاعتبرت القيمة اجماعا كما علمت وكان على الشارع أن يرد ولا الانفع نقبا تقول محمد
 رحمه الله اه ح (قوله مضروب كل منهما) أي ما جعل دراهم تعامل بها أو دنانير ط
 (قوله ومعمولة) أي ما جعل من نحو حلقة سب أو منطقة أو لحام أو سرج أو الكواكب
 في المصاحف والواني وغيرها إذا كانت تخلص بالاداء به بحر (قوله ولو تبرأ التبر الذهب
 والفضة قبيل أن ينافعا بحر عن ضياء العلوم ولذا قال ح لا يصح الاتيان به هنالاه
 لا يصدق عليها المضروب ولا المعمول بل كان عليه أن يقول بعد قوله مطلقا وتبره بخلاف
 عبارة الصككتين فالتبر يصدق ما تقي درهم وعشر مائة دينار أربع العشر ولو تبرأ فانه
 داخل فيما قبله (قوله أو حلما) يضم الحاء وكسرها وتشديد اللام جمع حل يفتح الحاء
 واسكن اللام ما تولى به المرء من ذهب أو فضة نهر قلت ولا يتعين ضبط المتبصرة الجمع
 فانه يحتمل المفرد بل هو الأنسب بقول الشارع مباح الاستعمال حيث ذكر الصغير إلا أن

وقيل يبقى في كل بلد وزنهم
 وسحقه في شققات البيوع
 (والمعتبر وزنهما أدام ووجوب)
 لا قيمتهما (واللازم) مبدأ
 في مضروب كل منهما (ومعمولة
 ولو تبرأ أو حلما مطلقا)

يقال انه عائذ الى المذبح من المعول والحق (قوله اولاً) كصاتم الذهب الرجال
والاولى مطلقا وليس قضية (قوله ولولا التوصل) أي التزين به مافي البيوت من غير
استعمال ط (قوله والتفتة) فسمعة نافذة لقول ابن المثل اذا كانت مشغولة بغيرها
فلزكاة فيها كما قد سناه في أول كتاب الزكاة فارجع اليه ح (قوله وهو هنا ليس بقدر)
كذا فسر في المغرب وقتله في البصر من ضياء الحليم وفي الدرر العرض بسكون الراء متاع
لا يدخله كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا كذا في الصحاح وما يقتضها قناع الدنيا
ويتناول جميع الاموال ولا وجه له هنا بل جعله مقابلا للذهب والقضية اه أي مفتوح
المراد غير مراد هنا للتناوله جميع الاموال مع أن التقدير غير داخلين فيه هنا غير أنه القابلة
فتبين ان واحد قساكن الرامكن على مافي الصحاح يضح عنه الدواب والمصكيات
والمرزونات مع انها من عروض التجارة اذا فاضلها قلذ اقال الشارح هو هنا ما ليس
بقدر أي أن المناسب المراد هنا الاقتصاد على تفسيره بذلك ليدخل فيه ما ذكر (قوله وأما
عدم صحة التبع الخ) جواب عما أورده الزيلعي من أن الأرض الخارجة لا يجب فيها
الزكاة وان قوى عنده شرائها التجارة مع انها من العروض والجواب ما تقدم قيل باب
السائق من قوله والاصل أن ما عدا الجبرين والسواثم انما يركب فيه التجارة بشرط عدم
المانع المؤدى الى الثاني (قوله لان الأرض الخ) ودعى مافي الدرر رحمت أجاب عما
أورده الزيلعي بأن الأرض ليست من العرض بناء على ما تقدم من الصحاح قال في البحر
وهو مردود لما علمت من أن السوابب تفسيره هنا ما ليس بقدر اه وقد أورده الزيلعي
أيضا ما اذا اشترى أرض عشر ورعها واشترى بذرا التجارة وزرعها فانه يجب فيه
العشر ولا يجب فيه الزكاة لانها لا يجتمعان اه ويجب عنه بما ذكره الشارح من قيام
المانع وأجاب في الدرر تبعه في البحر بأن عدم وجوب الزكاة في البذر انما يحدث بعد
الزراعة وذلك لا يضر لأن تجزئية الخدمة اذا أسقط وجوب الزكاة في البذر انما يحدث بعد
لتجارة كما مر فلا بد من سقوطه التصرف الاقوى من التبعة اولى اه (قوله من ذهب
أورق) بيان لقوله نصاب وأشار بما اولى انه مخبر ان شاء قومه بالقضية وان شاء الذهب
لان التبيين في تقدير قيم الاشياء بهما سواء بصر ليعكس التفسير ليس على إطلاقه كما يأتي
(قوله فاناد) فترجع على تفسير الورق بالقضية المضروبة ط (قوله بالمسكوك) بالبن
المجمله أي المضروب على السكة وهي حليذة منقوشة يضرب عليها الدراهم فأوص
ووجه الاعادة تظاهر من الورق أما الذهب فلا كما لا يفتي الآن قال لما اقترن بالفضرب
من القضية كان المراد به المضروب اه ح (قوله عما لا يعرف) فان العرف التقوم
بالمسكوك بصر وهو له لقوله أفاد (قوله قوما بأحد هما) تكرار مع قوله من ذهب
أورق لان أول معناها التفسير ويحل التفسير اذا استوفى فاضلا أما اذا اختلفا قوم بالانفع اه
ح وقدم الشارح عند قوله وبما يدفع القيمة أنها تعتبر يوم الوجوب وقال يوم الاداء كما

يباح الاستعمال أو لا ولولا التوصل
والنفقة لانها خلقا ألما فبذلك
كيف كانا (و) في (عرض تجارة)
قيته نصاب) الجمله صفة عرض
وهو هنا ما ليس بقدر أو ما علم
صحة التبعة في نحو الأرض
الخارجة فليعلم المانع كما قد سناه
لان الأرض ليست من العرض
فتبعه (من ذهب أورق) أي قضية
مضروبة فاناد أن التقوم انما يكون
بالمسكوك عما لا يعرف (مقوما
بأحدهما)

ط (قوله ويلفت) أي بالقيمة كما في الجبر (قوله من ادق الخ) فسر الادق في البدائع
 بالتدقيق عليها القضية قلت ونسب تفسيرها إلى السوي على ما اختاره المستحسن
 وجوبه فيه كما ذكره قريبا (قوله فغلب) أي فغلب غشيه إذا قوى فيه الصبغة
 أو لم يتولد ولكن يخلص منه ما يبلغ نصابا أو لم يخلص ولكن كان أعما نارا فغلبت قيمته
 نصابا وقوله والأفلا أي وإن لم يوجد شيء من ذلك فلا تجب الزكاة وحاصله أن ما يخلص منه
 نصاب أو كان ثمنه نصابا تجب زكاته سواء قوى الصبغة أو لا لأنه إذا كان يخلص منه
 نصاب تجب زكاة الخالص كما مر حبه في المحررة وعن المتقدمين لا يحتاج إلى نية الصبغة
 كما في الشئ وغيره وكذا ما كان غنارا لا يحتاج إلى اشتراط النية لما سوى ذلك هذا ما يعطيه
 كلام الشارع ومنه في الجبر والتمهل لكن في الزيلعي أن الغالب غشيه أن نواه الصبغة تعتبر
 قيمته مطلقا والأفان كانت قيمة تخلص فيه نصابا تجب زكاته إذا كانت نواه الصبغة تعتبر
 إلى غيرها اه ومقاده اعتبار القيمة فيما نواه الصبغة وإن تخلص منه ما يبلغ نصابا ويظهر له
 عدم النفاذ لأنه إذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا تجب زكاة ذلك الخالص وحده كما مر عن
 المحررة لا إذا قوى الصبغة فغلب الزكاة فيمككه باعتبار القيمة وإذا تأملت كلام الزيلعي
 تراء كل من عرج فيما ذكره فافهم (فرع) في الشرئ ليلية القلوب إن كانت أعما نارا تجب
 أو ملها الصبغة فغلب الزكاة في قيمتها والأفلا اه (قوله واختار زويما) أي الزكاة ولو من
 غير نية الصبغة وقيل لا تجب نهر قال في الشرئ ليلية عن البرهان والأظهر عدم الوجوب
 لعدم الغلبة المشرطة للوجوب وقيل يجب درهمان ونصف نظرا إلى وجهي الوجوب
 وعدمه اه وظاهر الدور اختيار الأول تعاقبية والصلامة قال الصلابة فوجوه
 اختياري لأن الاحتياط في العبادة واجب كما مر حواه في كثير من المسائل منها ما إذا
 استوى الدم والبراق يتخذ الوضوء احتساطا اه تأمل (قوله ولذا) أي للاحتياط
 وفي نسخة وكذا بالكاف وجهه في الجبر والمنع وقوله لا تباع الأول أي الصخر من الزبا
 اه ط (قوله وأما الذهب الخ) محض زكوة وغالب القيمة الخ فإن ذلك معروف من فيما إذا
 كان الخالص غشا ط (قوله فإن غلب الذهب الخ) اعلم أن الذهب إذا خلط بالفضة فاما
 أن يكون غالباً ومساوياً ومساوياً وعلى كل ما أن يبلغ كل منهما نصاباً والذهب فقط
 أو الفضة فقط أو لا ولا فهي امتناع صورة منها صورتان محتملتان فقط وهما أن يبلغ
 الفضة وحدها نصاباً والذهب غالب عليها ومساوياً والعشر ثمانية إذا عرفت هذا
 فتقوله فإن غلب الذهب فذهب فيه أربع صور يلزم كل منها نصابه وعدمه بلوغ
 الذهب فقط وبلوغ الفضة فقط لكن الرابعة متعنة كما عرفت لأنه متى غلب الذهب على
 الفضة الباقية نصاباً لم يلزم بلوغه نصاباً بل نصاباً بين حكم الثلاثة الباقية بقوله فذهب أما الأولى
 والثالثة فظاهر لأن الذهب فيه ما يبلغ بغيره نصاباً فكانت القضية تعاقبية سواء بلغت نصاباً
 أيضاً كما في الأولى ولا كما في الثالثة فذكر في زكاته وكذلك الثانية لأن الذهب متى غلب كان
 هو المعتبر لاه أعز وأعلى كما يأتي فإذا بلغ مجموعهما نصاباً زكى زكاة الذهب وقوله والأي

وبلغت نصاباً من أدنى نصاب
 زكاته فغلب والأفلا
 (واختلف في) الفس (المساوي)
 والختار لم يوهما احتساطاً ثانية
 ولذا لا تباع الأول وأما الذهب
 الخ لوط بقضية فإن غلب الذهب
 فذهب والأفان بلغ الذهب
 أو الفضة نصاباً وجبت

قوله وإذا تأملت الخ وجهه أن
 قول الزيلعي فإن نواه الصبغة
 تعتبر قيمته أي قيمة ما غلب فيه الفس
 سواء تخلص منه نصاباً ولا
 وقوله والأفان كانت قيمته تخلص
 وجبت فيها الزكاة أي وجبت
 في الفضة التي تخلص منه دون
 باقيه من الفس تأمل اه منه

وان لم يقلب الذهب بأن غلبت الفضة أو تساوى بقيه ثمانية صور يلوغ كل منهما نصابه
وعدمه ويلوغ الذهب فقط أو الفضة فقط أو الفضة أو التساوى لكن يلوغ الفضة
فقط مع التساوى متجتمعة كما علمت في سبعة وتقسيد يلوغ الذهب أو الفضة نصابه مخرج
اسويين منها وهما ما إذا لم يلوغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوى وسنذكر
حكمه ما في خمس صورتان في التساوى وثلاثة في غلبة الفضة وقوله فان يلوغ الذهب
أي يلوغ نصابه وحده أو مع الفضة عند غلبة الفضة أو التساوى فهذه أربع صور وقوله
أو الفضة أي أو بلغت الفضة وحدها نصابه عند غلبتها على الذهب فهذه الخامسة وقوله
وجبت أي زكاة البالغ النصاب فان بلغه الذهب وجبت زكاة الذهب في الصور الأربع
المذكورة لانه لما بلغ النصاب وجب اعتباره لانه أعز وأعلى وتصير الفضة تبعاله ولو بلغت
نصابه معه وان كان البالغ هو الفضة الغالبة عليه دونه وجبت زكاة الفضة ترجيحاً لها
يلوغ النصاب فيحصل كاهضة لكن على تفصيل فيه سنذكره وقد علم حكم ما ذكرناه
في تقرير كلام الشارح في الصور الثلاث الأولى والخمس الأخيرة من عبارة الشئ وبعبارة
الزبلي: «أما عبارة الشئ» فهي قوله ولو سلك الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصابه زكى
الجميع زكاة الذهب سواء كان غالباً أو مغلوباً لانه أعز وان لم يلوغ الذهب نصابه فان بلغت
الفضة نصابه زكى الجميع زكاة الفضة اهـ وأما عبارة الزبلي فهي قوله والذهب المغلوب
بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب
الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبية وأما اذا كانت مغلوبية فهو
كله ذهب لانه أعز وأعلى قيمة اهـ وكل من هاتين العبارتين مؤداهما واحد وما قرأه
في كلام الشارح من أحكام الصور السبع يؤخذ منها فقول الشئ سواء كان غالباً
أو مغلوباً يشمل ما اذا بلغت الفضة نصابه أو لا بدليل قوله بعده وان لم يلوغ الذهب نصابه
فان بلغت الفضة الخ فانه لم يعتبر زكاة الجميع زكاة الفضة الا اذا لم يلوغ الذهب نصابه فاذا
أن قوله قبله فان بلغ الذهب نصابه الخ انه يجعل الكل ذهباً اذا بلغ الذهب نصابه سواء
بالبقية الفضة أيضاً أو لا وكذا قول الزبلي وان بلغت الفضة الخ أي ولم يلوغ الذهب نصابه
بدليل المقابلة فانه اعتبر أو لا الكل ذهباً حيث بلغ الذهب نصابه وأطلقه فتأمل ما اذا بلغت
الفضة أيضاً نصابه أو لا فقل أنه لا يعتبر الكل فضة الا اذا لم يلوغ الذهب نصابه فان بلغ كان
الكل ذهباً فزكى زكاة الذهب لانه أعز وأعلى قيمة وكذا لو غلب الذهب وبلغ بضم الفضة
اليه نصابه كما علم من قوله وأما اذا كانت مغلوبية فهو كله ذهب الخ وهذا ما عبر عنه الشارح
بقوله فان غلب الذهب فذهب ودخل في قول الشئ سواء كان غالباً أو مغلوباً **حكم**
المساواة الأولى وهو مفهوم أيضاً من إطلاق الزبلي قوله ان بلغ الذهب نصاب الذهب
الخ فقد ظهر أنه لا تخالف بين العبارتين ولا بينهما وبين عبارة الشارح لكن قول الزبلي
وهذا اذا كانت الفضة غالبية لا حاجة اليه لان الفضة اذا بلغت وحدها نصاباً لا بد أن

تكون غالبية على الذهب الذي لم يبلغ تسليماً ولا المذكر المسمى وكان الزبلي ذكره ليبي
 عليه قوله وأما إذا كانت مغلوقة هذا ما ظهر في تقرير هذا المجلد والله أعلم فانهم
 • (تبيح) • قال في التارخية وإذا كانت الفضة غالبية والذهب مغلوقة مثل أن يكون
 الثلثان فضة أو أكثر لا يجعل كفضة لأن الذهب أكثر قيمة فلا يجوز زججه تعالاهودونه
 بخلاف ما إذا كان الذهب غالباً ١١ ومقاده أن ما مر من أنه إذا بلغت الفضة تسليماً ولم يبلغ
 الذهب نصابه يجب زكاة الفضة مع عدم الإتيان بالذهب الذي خالطها أكثر قيمة منها
 والأكثر الكحل ذهباً وهذا التفصيل الموهود به ذكره وفي عبارة الزبلي المارة إشارة إليه
 ويؤخذ منه حكم الصورتين الباقيتين من السبع وهما إذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع
 غلبة الفضة أو تساوى وعلى هذا فيمكن دخولهما في قول الشافعي أن غلب الذهب
 فذهب بأن يراد غلبته على ما مضى من الفضة وزناً أو قيمة ولكن قال في المحيط والبدائع
 الذناب والغالب عليها الذهب كالموهود به حكمها حكم الذهب والغالب عليها الفضة
 كالموهود به والمروية أن كانت غناراً نجماً والتجارة تعتبر قيمتها ولا يعتبر قدر ما فيها من
 الذهب والفضة وزناً لأن كل واحد منهما مخصص بالأدب ١١ وهذا كالصريح في أن
 الذناب المسكوكة المخلوطة بالفضة حكمها حكم الفضة المخلوطة بالنفوس فإذا كان الذهب
 فيها غالباً كانت ذهباً كالفضة الغالبة على الفس وإذا كانت الفضة غالبية عليها كانت
 كالفضة المغلوقة بالنفوس فتقوم فإن بلغت قيمتها تسليماً أو كانا تسليماً راجحة أو نوى
 فيها التجارة والأعتبر ما فيها من الذهب أو كان عنده ما تم به تسليماً أو كانها وال
 فلا تعلم أن مذكر المسمى مع الزبلي والمسمى في غير الذناب المسكوكة أو المسكوكة التي
 ليست للتجارة ولا تسليماً أو نجماً وهو قول آخر فليست له والله تعالى أعلم (قوله) وشروط كمال
 النصاب (الخ) أي ولو حكم ما في البصر والنمل لو كان له غنم للتجارة تساوى نصاباً كانت قبل
 الحول فديع جلودها وتم الحول عليها كان عليه الزكاة أن بلغت نصاباً ولو تخسر عصبه
 الذي للتجارة قبل الحول ثم صار خلاصته الحول عليه وهو كذلك لأن كفة عليه لأن النصاب
 في الأول باق لبقاء الجلود فتقوم به خلافه في الثاني وروى ابن جماعة أنه عليه الزكاة
 في الثاني أيضاً (قوله) لا تعقاد أي تعقيد السبب أي يتحقق بذلك النصاب ط (قوله)
 للرجوب أي تصحق الوجوب عليه ط (قوله) فلو هلك كله أي في أثناء الحول بطل
 الحول حتى لو استغاد فيه غيره استأنف له حولا جديداً وتقضى حكمه هلاكه بعد تمام الحول
 في زكاة الفم قال في التهرمينه أي من الهلال لما لو جعل السائمة مغلوقة لأن زوال الوصف
 كزوال العين (قوله) وأما الدين (الخ) قدم الشارح عند قول المصنف فلا زكاة على
 مكاتب ومدونين للبعد بقدره أنه أن عرض الدين كالهلال عند محمد ورجحه في البحر ١١
 وقتنا هذا التزجيج ما هنا فرجعه والخلاف في الدين المستغرق للنصاب كالموهود به ما في
 الجوهرة فلا يمكن التوفيق بحمل ما في البحر على غير المستغرق فانهم (قوله) وقيمة العرض

(وشروط كمال النصاب) ولو ساقطة
 (في طرق الحول) في الابتداء
 لا تعقاد وفي الانتهاء للوجوب
 فلا يضر قصانه بينهما فلو هلك
 كله بطل الحول وأما الدين فلا يقطع
 ولو مستغرقاً (قيمة العرض)
 للعبارة (تضم إلى الفسخين) لأن
 الركن للتجارة

(الخ) قد تقدم قريباً تقوم العرض اذا بلغ نصيباً وما هنا في بيان ما اذا لم يبلغ وعند من
 الثمنين ما يتم به النصاب وفي التهر قال الزاهدى وله أن يقوم أحد التقدين ويضيه الى قيمة
 العروض عند الامام وقال لا يقوم التقدين بل العروض ويضعها وقاله تقيهم في
 حيلة التجارة قيمتها مائة درهم وخمسة ذناب قيمتها ما تعجب الزكاة عنده خلافاً لما
 (قوله وضعا) راجع للثمنين وقوله ويجعل رابع العرض والمحق ان الله تعالى خلق
 الثمنين ووضعهما للتجارة والعبد يجعل العرض للتجارة اهـ ح أى لانه لا يكون للتجارة
 الا اذا وى به العبد التجارة بخلاف النقود (قوله ويضم الخ) أى عند الاجتماع أما
 عند انفراد أحدهما فلا تعتبر القيمة اجماعاً بدائع لان المتبر وانه اداه ووجوباً كما مر
 وفي البدائع أيضاً أن ما ذكر من وجوب الضم اذا لم يكن كل واحد منهما نصيباً بأن كان أقل
 فلو كان كل منهما نصيباً تاماً دون زيادة لا يجب الضم بل ينبغي أن يؤدى من كل واحد
 زكاة فلو ضم حتى يؤدى كلهم من الذهب أو الفضة فلا بأس به عندنا ولكن يجب أن يكون
 التقويم بما هو أرفع للقرارد واجابوا يؤدى من كل منهما رابع عشرة (قوله وبكسه)
 وهو ضم الفضة الى الذهب وكذا يصح العكس في قوله وقمة العرض تضم الى الثمنين عند
 الامام كما مر من الزاهدى وصرح به في المحيط أيضاً ولو أسقط قوله يجعل القيمة لصح
 رجوع الضمير في عكسه الى المذكورين المستثنين ويمكن ارجاعه اليه ولا يضره بيان
 الغلة في أحدهما (قوله قيمة) أى من جهة القيمة فن لمائة درهم وخمسة مثاقيل قيمتها
 مائة عليه زكاة ما خلا قالهما ولوله ابرقضة مائة وقمة بمصاغته مائة مثاقيل لا يجب
 الزكاة باعتبار القيمة لان الخوذة والصنعة في أموال الرابا لقيمة لها عند انفرادها ولا عند
 المقابلة يقيسها ثم لا فرق بين ضم الأقل الى الاكثر كما مر وبكسه كالوكان مائة
 وخمسون درهما وخمسة ذناب لا تساوى خمسين درهما تعجب على الصحيح عند من يضم
 الاكثر الى الأقل لان المائة والخمسين بخمسة عشر ديناراً وهذا قليل على أنه لا اعتبار
 بشامل الاجزاء عنده وانما يضم أحد التقدين الى الآخر قيمة ط عن البصرقت ومن ضم
 الاكثر الى الأقل ما في البدائع أنه روى عن الامام انه قال اذا كان لرجل خمسة وتسعون
 درهما ودينار يساوى خمسة دراهم انه يجب الزكاة وذلك بأن تقوم الفضة بالذهب
 كل خمسة منها دينار (قوله وقال الاجزاء) فان كان من هذا ثلاثة أرباع نصاب ومن
 الآخر ربع ضم أو انصف من كل أو الثلثين أحدهما والثلثان من الآخر فيخرج
 من كل جزء بمصابه حتى انه في صورة الشارح يخرج من كل نصف وربع عشرة كما ذكره
 صاحب البحر (قوله وخمسة عندهما) تبع فيه صاحب التهر وفيه نظر لانه اذا اعتبر
 عندهما الضم بالاجزاء يجب في كل نصف ربع عشرة كما مر من البحر وعزاه الى المحيط
 وحسبنا فيخرج من العشرة الذناب التي قيمتها مائة وأربعون ربيع ديناراً قيمته ثلاثة
 دراهم ونصف فاذا اراد دفع قيمته يكون الواجب ستة دراهم عندهما أيضاً يقال ان

وضعا ويجعل (و) يضم (الذهب
 الى الفضة) وبكسه يجعل القيمة
 (قيمة) وقال الاجزاء فلو مائة درهم
 وعشرة ذناب قيمتها مائة وأربعون
 خمسة عنده وخمسة عندهما

فافهم (ولا يجب) ان كافة عندنا
(في نصاب) مشترك (من ساعة)
وما تجارة (وان صحت الخلطة فيه)
باعتدال أسباب الاسماء التسعة التي
يجمعها اوص من يشفع ويانه
في شروح الجمع وان تعدد النصاب
يجب ابطاله بتراجع النصاب
ويانه في الحاروي

اعتبار الضم بالاجزاء أي بالوزن عندهما مبني على أنه لا اعتبار بالجوذة لعدم تقويمها شرعا
فلا تعتبر القيمة بل الوزن والدينار في الشرع عشرة دراهم كاعتداله وزيادة قيمته هنا
للبجوة فلا تعتبر لانا نقول ان عدم اعتبار البجوة قائمها عند المقابلة بالنفس اما عند
المقابلة بخلافه فاعتبرا اتفاقا كاعتداله عند قوله والمعتبر وزنها قاتل (قوله فافهم)
أشار به الى رد ما قاله صاحب الكافي من انه عند تكامل الاجزاء كالمو كان له مائة درهم
وعشرة ذنانير فمهما أقل من مائة درهم لاعتبار القيمة عنده فلنا أن لا يجب ان كافة فيها
لتكامل الاجزاء لا باعتبار القيمة وليس كاطن بل الايجاب باعتبار القيمة من جهة كل من
التقديرات من جهة أحدهما عينا فانه ان لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالقصة يتم باعتبار قيمة
القصة بالذهب والمائة درهم في المسئلة متقومة بعشرة ذنانير فوجب فيها الزكاة لهذا
التقويم ط وعام يانه في البصروغ القدير (قوله في نصاب مشترك) المراد ان يكون
بلوغه النصاب بسبب الاشتراك ونم أحد المالين الى الآخر بحيث لا يبلغ مال كل منهما
بأنفراده نصابا (قوله وان صحت الخلطة فيه) أي في النصاب المذكور وأشار بذلك الى
خلاف سيدنا الامام الساقعي فانها يجب عنده اذا صحت الخلطة وصحتها عنه بالشروط
التسعة الآتية ولنا قيدا لها الشارح بقوله بالاعتدال الخ فافاد أنه اذا لم يوجد هذا الشرط
لا يجب عندنا بالاولى وسماها أسبابا مع انها شروط اطلاقا لأم السبب على الشرط
كما أطلق بالعكس وقد سنا وجهه أول الباب عند قوله ملك نصاب فافهم (قوله اوص من
من يشفع) فالهمزة لاهلية كل منهما للوجوب الزكاة والواو لوجود الاختلاط في أول
السنة والصاد لقصد الاختلاط والميم لانحداد المخرج بأن يكون ذهابهما الى المخرج من
مكان واحد والنون لالتصاف الاناء الذي يصب فيه والياء لاختداد الراي والشير للقيمة
لاتحاد المخرج أي موضع الشرب والفاء لاتحاد الفعل والعين لالتصاف المخرج وهذه
شروط الخلطة في الساعة وأما شروطها في مال التجارة فذكر في كتب الشافعية منها
أن لا يجرالد كان والحارث ومكان الحفظ كخزانة (قوله وان تعدد النصاب) أي بصت
يلغ قبل الضم مال ككل واحد بأنفراده نصابا فانه يجب حينئذ على كل منهما مائة زكاة
نصابا فاذا أخذ الساعي زكاة النصابين من المالين فانه نساويا لا يجوز للاحدهما على
الاستخراج كانه غائبين شاة لكل منهما أربعون وأخذ الساعي منهما شاتين والاتراجعا
كما يأتي يانه وهذا مقابل قوله في نصاب (قوله ويانه في الحاروي) يانه فاضنان بأنتم
في الحاروي حيث قال صورته أن يكون لهما مائة وثلاث وعشرون شاة للاحدهما
الثلاثون وللاخر الثلث قالوا يجب شاتان فيأخذ من كل منهما شاة فيرجع صاحب
الثلاثين بالثلاثين من الشاة التي دنهها صاحب الثلث ويرجع صاحب الثلاث بالثلاثين
شاة دفعتها صاحب الثلاث فقام ثلثه في مقام ثلث من الثلاثين المطالب بمساوي ثلث
شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال اط و به ظهر أن التراجع من الجانبين فالتفاعل على

بابه فافهم (قوله فان بلغ الخ) كالمو كانت عماون شاتين رجلين اثنان فافهم المصدق
منها شاة من كاة صاحب الثلث فلصاحب الثلث ان يرجع عليه بقية الثلث لانه لازكاة
عليه يحيط (قوله ولو يذنه الخ) في التبعيض عماون شاة بين اربعين رجلار رجل واحد
من كل شاة نصفها والنصف الاخر لباقيين ليس على صاحب الاربعين صدقة عند ابي
حنيفة وهو قول محمد ولو كانت بين رجلين تجب على كل واحد منهما شاة لانه مما يقسم
في هذه الحالة وفي الاولى لا يقسم اه اى لان قسمة كل شاة بينه وبين من شاركها فيها
لا يمكن الا بالتلافيف بخلاف قسمة الثمانين نصفين (قوله عند الامام) وعندهما الذين
كلهما سواء تجب زكاتها ويؤتى من قبض شاة قليلا وكثيرا الا الذين الكفاة والسعاية
والدية في رواية جهر (قوله اذا تم نصيبا) الضمير في تم يعود للدين المفهوم من الدين
والمراد اذا بلغ نصيبا بنفسه او بمساعدة محاييم به لتصاب (قوله وحال الحول) اى ولو قبل
قبضه في القوى والمتوسط وبعده في الضعيف ط (قوله عند قبض اربعين درهما) قال
في المحيط لان الزكاة لا تجب في الكسور ومن التصاب الثاني عنده ما يبلغ اربعين للخرج
فكذلك لا يجب الاداء ما يبلغ اربعين للخرج وذكر في المتن رجل له ثلثة درهم دين
حال عليها ثلاثة احوال قبض ما تين ففسد ابي حنيفة بركي للسنة الاولى خمسة والثانية
والثالثة اربعة اربعة عن مائة موشين ولاشي عليه في الفضل لانه دون الاربعين اه (قوله
كقرض) قلت الظاهر ان من مال المرصد المذموم وفي ديوانه لانه اذا اتفق المستأجر لدار
الوقت في عمارتها الضرورية بأمر القاضي للضرورة الداهية اليه يكون بمنزلة
استقراض المتولى من المستأجر فاذا قبض ذلك كله او اربعين درهما منه ولو باقطاع
ذلك من اجرة الدار تجب زكاته لما مضى من السنين والناس عنه غافلون (قوله فكلما
قبض اربعين درهما يلزمه درهم) هو معنى قول الفتح والبصر و يترأى الاداء الى ان
يقبض اربعين درهما فقبض درهم وكذا فيما زاد فقبض اه اى فيما زاد على الاربعين
من اربعين ثالثة وثالثة الى ان يبلغ ما تين فقبض خمسة دراهم واذا عبر الشارح بقوله
فكلما الخ وليس المراد ما زاد على الاربعين من درهم او أكثر كما توجه عبارة بعض
المحققين حيث زاد بعد عبارة الشارح وفيما زاد بحسبه لانه لو فهم ان المراد مطلق الزيادة
في الكسور وهو خلاف مذهب الامام كماله على مقتضاه اتفاق المحيط فانهم (قوله اى
من بدل مال لغير تجارة) اشار الى ان الضمير في قول المصنف منه عائد الى بدل وفي لغيرها
الى التجارة ومثل بدل التجارة لغير قرض (قوله كفى مائة) جعلها من الدين المتوسط تعا
للفتح والبصر والتهر لغير فهمه بما هو بدل مال ليس للتجارة وجعلها من ملك في شرح النجم
من القوى ومثله في شرح درر البصائر وهو مناسب لما في غاية البيان حيث جعل الدين
الذي هو بدل من مال قسمين اما ان يكون ذلك المال لو بقي في يده تجب زكاته ولا يكون
كذلك اه فبدل القسم الاول هو الدين القوي وبدل فيه عن الساعة لانها لو بقيت

فان بلغ نصيب احدىهما انما زكاة
دون الاخر ولو بينه وبين ثاتين
وجلا عماون شاة لاشي عليه لانه
مما لا يقسم خلافا للثاني سراج (و)
اعلم ان الدين عند الامام ثلاثة
قوى ومتوسط وضعيف (تجب)
زكاتها اذا تم نصيبا وحال الحول
لكن لا فو رابل (عند قبض اربعين
درهما من الدين) القوي كقرض
وبدل مال تجارة فكلما قبض
اربعين درهما يلزمه درهم (و) عند
قبض ما تين منه لغيرها (اى من
بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط
كفى ساعة وعيد خدمة ونحوهما)
معلمه وشحول

مطلب
في وجوب الزكاة في دين المرصد

في يده تجب كذا قولهم في المحيط الذين القوي ما يملكه بدلا عن مال الزكاة تأمل
 (قوله بجواز حبة الاحلية) فذهب اعتبارا بجاهلوا الاخرى بالعاقل أن لا يكون عنده سوى
 ما هو مشغول بجواز حبه والا فلا يس للتجارة يدخل فيه ما لا يحتاج اليه كما أفاده بما بعده
 (قوله وأما ملاك) من صفى العام على الخاص لأنه جمع ملك بكسر الميم بمعنى مملوك وهذا
 بالنظر إلى القصة أما في العرف فخاصة بالعقار فيكون مطلقا من ١٥ ح وهو معطوف
 على طعام أو على ما في قوله مما هو (قوله ويعتبر ما مضى من الحول) أي في الذين المتوسط
 لأن الاختلاف فيه أما القوي فلا خلاف فيه لما في المحيط من أنه تجب الزكاة فيه بحول
 الاصل لكن لا يلزمه الاداء حتى يقبض منه أربعين درهما وأما المتوسط ففيه روايتان
 في رواية الاصل تجب الزكاة فيه ولا يلزمه الاداء حتى يقبض مائتي درهم فذكرهما وفي رواية
 ابن جماعة عن أبي حنيفة لا زكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه الحول لأنه صار مال الزكاة
 الآن قصار كالحادث ابتداء ووجه ظاهر الزكاة بالانقضاء على البيع صير للتجارة
 فصار مال الزكاة قبيل البيع ١٥ ملخصا والحاصل أن معنى الاختلاف في الذين المتوسط
 على أنه هل يكون مال زكاة بعد القبض أو قبله فعلى الأول لا بد من مضى حول بعد قبض
 النصاب وعلى الثاني ابتداء الحول من وقت البيع فإله آثم من دين متوسط مضى عليها
 حول ونصف قبضها من غيرها من الحول الماضي على رواية الاصل فإذا مضى نصف حول
 بعد القبض زكاه أيضا وعلى رواية ابن جماعة لا زكاة من الماضي ولا عن الحال الا
 بعض حول جديد بعد القبض وأما إذا كانت الات من دين قروي فيجب حول عروض
 التجارة فان ابتداء الحول هو حول الاصل لا من حين البيع ولا من حين القبض فإذا قبض
 منه نصابا أو أربعين درهما زكاه على مضى بيا على حول الاصل فلو ملك عرضا للتجارة
 ثم بعد نصف حول باعه ثم بعد حول ونصف قبض منه فقد تم عليه حولان فزكاهما وقت
 القبض بلا خلاف كما يعلم مما نقلناه عن المحيط وغيره فواقع للمعش من هنا من التسوية
 بين الذين القوي والمتوسط وأنه على الرواية الثانية لا زكاة في الات ثانيا الا إذا مضى حول
 من وقت القبض فهو خطأ لما علمت من أن الرواية الثانية في المتوسط فقط ولأنه عليها
 لا زكاة في أول الحول الماضي خلا لما يفهمه لفظ ثانيا فافهم (قوله في الاصح) قد علمت
 أنه ظاهر الرواية وبعبارة الفتح والحرر في صحيح الرواية قلت لكن قال في البداية أن رواية
 ابن جماعة أنه لا زكاة فيه حتى يقبض المائتين ويحول الحول من وقت القبض هي
 الاصح من الروايتين من أبي حنيفة ١٥ ومثله في غاية البيان وعليه حكاهم حكم الذين
 الضعيف الا في (قوله ومثله ما لو ورث دينار على رجل) أي مثل الذين المتوسط فيعزم
 ونصابه من حين ورثه حتى يورثه أنه كالضعيف فتح ويجزى والاول ظاهر الرواية ومثل
 ما إذا وجب الدين في حق المورث بدلا عما هو مال التجارة أو بدلا عما ليس لها تفرخانية
 لأن الوارث يقوم مقام المورث في حق الملك لا في حق التجارة فأنشبه بدل مال ليس للتجارة

بجواز حبة الاله لمة طعام وشراب
 وأما ملاك ويعتبر ما مضى من الحول
 قبل القبض في الاصح ومثله
 ما لو ورث دينار على رجل (و) عند
 قبض (ما) تنجم حولان الحول
 بعده أي بعد القبض (من) دين
 ضعيف وهو (بدل غير مال) كغير
 ودية وبدل كاتبة وخلع

يحيط وفيه وأما الدين الموصى به فلا يكون نصا قبل القبض لأن الموصى له ملكه ابتداء
من غير عوض ولا قائم مقام الموصى في الملك فصار كالو ملكه بمسبة ١٠ أي فهو كالدين
الضعيف (تسبه) يقتضي ما من من أن الدين القوي والمتوسط لا يجب أداءه من كونه الأبعد
القبض أن المورث لو مات بعد من قبل قبضه لا يلزمه الإيصاء بالخارج زكاه عند قبضه
لأنه لم يجب عليه الأداء في حياته ولا على الورث أيضا لأنه لم يملكه إلا بعد موت مورثه
فابتداء حوله من وقت الموت (قوله إلا إذا كان عند ما يضم إلى الدين الضعيف)
استثناء من اشتراط حوالان الحول بعد القبض والاولى أن يقول ما يضم الدين الضعيف
إليه كما أفاده ح والحاصل أنه إذا قبض منه شيئا وعنده نصاب يضم المقبوض إلى النصاب
ورب كنه يحوله ولا يشترط له حول بعد القبض ثم اعلم أن التقيد بالضعيف عزاه في البحر
إلى الوالدية والظاهر أنه اتفاق إذا فرق بظهوره وبين غيره كما يقتضيه إطلاق قولهم
والمستفاد في أثناء الحول يضم إلى نصاب من جنسه ويدل على ذلك أنه في البدائع قسم
الدين إلى ثلاثة ثم ذكر أنه لا زكاة في المقبوض عند الإمام ما لم يكن أربعين درهما ثم قال
وقال الكرخي أن هذا إذا لم يكن له مال سوى الدين والاختصاص منه فهو بمنزلة المستفاد
فيضم إلى ما عنده ١٠ وكذلك في المبط فإنه ذكر الدين الثلاثة وقرع عليها فروا آخرها
أجر ذرا وأوسع التصارة قال أن فيها روايتين في رواية لا زكاة فيها حتى قبض ويحول
الحول لأن المنفعة ليست بحال حقيقة فصار كالمهر وفي ظاهر الرواية يجب الزكاة ويجب
الداء إذا قبض نصابا لأن المنافع مال حقة لكنها ليست بحال لوجوب الزكاة لأنها
لا تصلح لنصابا إلا بتسنة ثم قال وهذا كله إذا لم يكن له مال غير الدين فإن كان له غير
ما قبض فهو كالأدنى فيضم إليه ١٠ فهذا كالصرح في نحوه لأقسام الدين الثلاثة ولعل
التقيد بالضعيف ليدل على غيره بالاولى لأن المقبوض منه يشترط فيه كونه نصا جامع
حولان الحول بعد القبض فإذا كان يضم إلى ما عنده وبقط اشتراط الحول الجديف
لا يشترط فيه ذلك يضم بالاولى تأمل (تسبه) ما ذكرناه من المحيط صريح في أن أجر عبد
التجارة إذا دار التجارة على الرواية الاولى من الدين الضعيف وعلى ظاهر الرواية من
المتوسط ووقع في البحر من التفتحه كالقوى في صحيح الرواية ثم رأيت في الوالدية
الصرح بأن فيه ثلاث روايات (قوله كأمز) أي في قوله والمستفاد في وسط الحول
يضم إلى نصاب من جنسه والمراد أن ما هاتين أفراد تلك القاعدة يعلم حكمه منها والاقلم
يصرح به هناك (قوله وقيد) أي بقيد عدم الزكاة فيها إذا أبرأ الدين ط (قوله
بالمعسر) أي بالدينون المعسر فكان الأبراء بمنزلة المهلك ط (قوله فهو اسم لملك) أي
فقيم زكاه ط (قوله وهذا ظاهر الخ) أي قول المعسر وقيد الخ ظاهر في أن مراده أنه
تقيد للاطلاق المذكور في قوله سواء كان الدين قويا ولا الشامل لأقسام الدين الثلاثة
أي أن سقوط الزكاة بابرأ المعسر عنه بعد الحول في الدين الثلاثة مقيد بالمعسر احترازا

الإلا إذا كان عنده ما يضم إلى
الدين الضعيف كما مر ولو أبرأ
الدين الدينون بعد الحول فلا زكاة
سواء كان الدين قويا أو لا خاتمة
وقيد في المحيط بالمعسر ما لموسر
فهو اسم لملك فليست بحال
وهذا ظاهر في أنه تقيد للاطلاق
وهو غير صحيح في الضعيف كما لا يخفى

عن المومنان المديون اذا كان موسرا و ابراء الدائن لا تسقط الزكاة لانه استهلاك وهذا
غير صحيح في الدين الضعيف لانه لا يجب زكاته الا بعد قبض نصاب و حولان الحول عليه بعد
التبضع فقبله لا يجب فيكون ابراءه استهلاكا قبل الوجوب فلا تبضع زكاته ومثله الدين
المتوسط على ما قد مر من تعميم الدائع ونفاة البيان وكان الاوضح في التعبير ان يقول
وهذا انما هو في ان ابراء المديون المومنين استهلاكا مطلقا وهو غير صحيح الخ ثم ان عبارة المحيط
لاخبار عليها انها في الدين القوي ونصها ولو باع عرض التجارة بعد الحول بالدارهم
ثم ابراءه من غنمه والمشتري موسر تبضع الزكاة لانه صار مستهلكا وان كان معسرا او
لا يدري فلا زكاة عليه لانه صار دينا عليه وهو فقير فصار كانه وجبه منه ولو وجب الدين من
عليه وهو فقير تسقط عنه الزكاة وفيه ولو كان في آلف على معسر فاستوى منه بها
دينا ثم وجبه منه فقبله زكاة الآلف لانه صار باضاليا بالدين (قوله ويجب عليها الخ)
صورتها تزويج امرأة بألف وقبضها وحال الحول ثم طلقها قبل الدخول فقبلها رد نسقها
اتفاقا لكن زكاة النصف المردود لا تسقط عنها خلافا لفرش الجمع (قوله لمن نقد)
هو الذهب والفضة احترازا عما لو كان المهر سائمة او عرضا في المحط انما تركي النصف
لانه استحق عليها نصف من النصاب والاستحقاق بمنزلة الهلاك اه وكان الاولى بالشرح
استقاطه لانه يغني عنه قول المصنف من آلف (قوله لمن آلف) متعلق بقوله نصف مهر
على انه صفته وقوله ثم ردت النصف لاحاجة اليه به بد قوله مردود وقوله لطلاق متعلق
بقوله مردود ونظرا للمتنط (قوله لاتبين الخ) أي فلم يجب عليها أن ترد نصف ما قبضته
بهته بل مثله والدين بعد الحول لا يسقط الواجب ولو ابلجه ثم قال ولا يركي الزوج شيئا لأن
ملكه الآن عاداه قلت بقي ماذا لم يقبض المرأة شيئا وسال الحول عليه في يد الزوج
ثم طلقها قبل الدخول ولم يؤمن صرح به والظاهر أنه لا زكاة على أحد أمّا الزوج فلا نه
مديون بقدر ما في يده ودين العباد مانع كما مر واستحقاقه لنفسه اغلعه بسبب عارض وهو
الطلاق بعد الحول فصار بمنزلة ملك جديد وأمّا المرأة فلا زكاة مهرها على الزوج من نصف
وقد استحق الزوج نصفه قبل القبض فلا زكاة عليها ما لم يمس حول جديد بعد القبض
للباق ناقل (قوله في العقود والقسوخ) أي عقود الماء واثبات من يسع واجارة وعقد
النكاح وفي القسوخ كفسخ النكاح بالطلاق قبل الدخول ونحوه ونجما في أحكام
التقدم الاشياء (قوله لو ردد الاستحقاق الخ) لأن الرجوع في الهبة فسخ من كل وجه
ولو بغير قضاء والدارهم عامتين في الهبة فاستحق عين مال الزكاة من غير اختيار فصار كما لو
هلك ولو ابلجه وبه ظهر الفرق بين الهبة والمهر (قوله فسيده) أي بقوله عن موهوب له
(قوله اتفاقا لعدم الملك) لأن ملك الواهب انقطع بالهبة وأشار بقوله اتفاقا إلى أن
في سقوط ما عين الموهوب لم خلافا لأن زفر يقول بعده ان رجوع الواهب بلا قضاء لانه
لما بطل ملكه باختياره صار ذلك كهبة جديدة وكسبه لا يقتلها بل هو غير مختار لانه لو امتنع

(ويجب عليها) أي المرأة (زكاة)
نصف مهر (من نقد) مردود بعد
مضى (الحول من آلف) كانت
قبضته مهرًا ثم ردت النصف
(لطلاق قبل الدخول) فتركى الكل
لما تقر أن النكاح لا تبين في العقود
والقسوخ (وتسقط) الزكاة (عن
موهوب له في نصاب) (رجوع)
فيه (مطلقا) سواء رجع قضاء أو غير
(بعد الحول) لو ردد الاستحقاق
على عين الموهوب ولذا الرجوع بعد
هلاكه قبله لانه لا زكاة على الواهب
اتفاقا لعدم الملك

عن الردأ جبر بالقضاء خصار كانه هل شرح در راجع (قوله وهي من الحبل) أى هذه المسئلة من حبل اسقاط الزكاة بأن يجب التصاب قبل الحول يوم مشا ثم يرجع في هبته بعد غلام الحول واظهاره لو يرجع قبل غلام الحول تسقط عنه الزكاة أيضا لبطلان الحول بزوال الملك تأمل وقد تمنا الاختلاف في كراهة الحيلة عند قولهم ولا في حاله بعد وجوبه باجتماع المسئلة (قوله وبه الخ) لكن لا يمكن الرجوع في هذه الهبة لكونها التي ربح محرم منه فم ان احتياج البهقه الاتفاق منه على نفسه بالمعروف واقه أعلم

• (باب العاشر) •

أخقه بالزكاة تساعا المديوط وغيره لأن بعض ما يؤخذ زكاة وليس متعصفا فلذا أخره عما تمم وقدمه على الزكاة لما فيه معنى العبادة مأخوذ من عشرت القوم أعشرهم عشر بالضم فمعها إذا أخذت عشر أموالهم نهر (قوله ذكر سعدى) أى في حاشية الغاية حيث قال المأخوذ ربع العشر لا العشر الآن يقال اطلق العشر وأراد به ربه بجهاز من باب ذكر الكل وإرادة جزمه أو يقال العشر صار على ما يأخذه العاشر سواء كان المأخوذ عشر القوي أو ربه أو نفسه فلا حاجة الى أن يقال العاشر تسعة الشيء باعتبار بعض أحواله كما لا يخفى اه وفسر الشارح تعالى الله وأعلم الجنسي اذ لا شك انه ليس علم شخص والا قرب كونه اسم جنس شرعى اذ لا دليل على علمية لأن العلم لما رواه العرب فرق بين اسامة وأسد الموض وعين لما به الحيوان المفترس بأجرانهم أحكام الاعلام على الاول من نحو منع الصرف وجواز يحيى الحال منه وعدم دخول آل عليه حكموا على الاول بالعلمية الجفيسة دون الثاني وفرقوا بينهما بقيد الاستخار عند الوضع وعدمه كما بين في محله وليس هنا ما يقتضى عليه العشر حتى يعدل عن تنكيره الاصل على أن ادعاء التصرف والنقل في العشر ليس بأولى من ادعاء في العاشر بل المتبادر من قول الكثر وغيره من نصبه الامام يأخذ الصدقات من التبر أن العاشر اسم لذلك نقل شرعا إليه اذ لو كان التصرف وقع في العشر لكان حقه بيان معنى العشر المتقول اليه لا بيان العاشر أو بين كلامهما فنقول هو من نصبه الامام يأخذ العشر الشامل لربه ونصفه وأيضا لما تعارف اطلاق العاشر على من يأخذ العشر وغيره دون اطلاق العشر على نفسه وربه فتأمل وأجاب في النهاية وتجمع في المقع والصر بأنه لما كان يأخذ العشر أو نصفه او ربه معى عاشر الدوران اسم العشر في متعلق أخذه وهذا مؤيد لما قلنا وواقه أعلم (قوله هو حر مسلم) فلا يصح أن يكون عبد العدم والولاية ولا يصح أن يكون كافرا لانه لا يلى على المسلم بالآية بجر عن الغاية والمراد بالآية قوله تعالى ولي يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (قوله بهذا الخ) أى بشرائط الاسلام للآية المذكورة

وهي من الحبل ومنها ان يهبه لطفله

قبل التمام يوم

(باب العاشر)

قبل هذا من تسمة الشيء باسم

بعض أحواله ولا حاجة اليه بل

العشر على ما يأخذه العاشر مطلقا

ذكر سعدى أى علم جنس (هو

حر مسلم) ثم اذ يعلم حرمة تولية

اليه وعلى الاعمال (غيرها شئ)

مطلب
لا يجوز اتخاذه الكافر في ولاية

للمنفعة من شبه الزكاة (قادر على
الحماية) من اللصوص والقطاع
لان الجباية بالحماية (نصبه الامام
على الطريق) للمسافرين خرج
الساعي فانه الذي يسعى في القبائل
ليأخذ صدقة المرواشي في أماكنها
(ليأخذ الصدقات) (تقليد العباد
على غيرها (من القبائل) بوزن
بطار (الملايين بأموالهم) الظاهرة
والباطنة (عليه) وما ورد من ذم
العشار بمحول على الاخذ ظاهرا

قوله لاشي عليهم الاعادة الخراج
كما مر اي متنا والذي مر متنا أخذ
البغلة زكاة السوائم والعشر
والخراج الاعادة على أربابها ان
صرف في محل ولا تغلبهم عادة
غير الخراج اه وهو زيادة لفظ
غير أقول وهو الصواب وله هنا
ساقط من علم سيدي المؤلف ويدل
عليه كاشيه عليه ثمة عند قول
المصنف اخذ البغلة الخ اه محمد
علاء الدين ابن المؤلف

مطلب
ما ورد في ذم العشار

زاد في البحر ولا شك في حرمة ذلك أيضا اه لا في ذلك تعظيمه وقد تصوا على حرمة
تعظيمه بل قال في الشريعة لا يسهل وما ورد من ذمه أي العاشر فمحول على من يظلم كرماتنا
وعلم محاذ كرمات حرمة تولية الفسقة فصلا عن الهدى والذكاة اه قلت وذكر في شرح
السير الكبير أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص ولا تتخذ أحد من المشركين كتابا على
السبلين فانهم يأخذون الرشوة في دينهم ولا رشوة في دين الله تعالى قال وبه نأخذ فان
الوالي ممنوع من أن يتخذ كتابا من غير المسلمين لقوله تعالى لا تتخذوا ابطالا من دونكم اه
(قوله لانه من شبه الزكاة) أي وهو من جهة المصارف فيعطى كفايته منه تظهر عليه
ولذا هو ذلك ما جعله لاشي له كما صرح به الزيلعي فكان فيه شبه الابرة وشبه الصدقة ثم علم
أن هذا الشرط اعني كونه غير هاشمي عزاء في الصرا في الغاية ولم أر من ذكر غيره وهو
مخالف لما ذكره في النهاية وغيره في باب المصرف من انه اذا استعمل الهاشمي على الصدقة
لا ينبغي له الاخذ منها ولو عمل ووزق من غير هاشم فلا بأس به اه ومراده بلا ينبغي لا يحصل
كما صرح به الزيلعي هناك وهذا كالصريح في جواز نصبه عاملا فيحصل ما ضاع على انه شرط
لحل أخذ من الصدقة ويدل عليه تعميل صاحب الغاية بقوله للمنفعة من شبه الزكاة فان
مقاده انه يجوز كونه هاشمي اذا جعل له الامام شيئا من بيت المال أو كان متبرعا أو كان
لا يأخذ شيئا عما يأخذ من المسلمين وسند ذكر في باب المصرف غلظه (قوله لان الجباية
بالحماية) أي جباية الامام هذا المأخوذ بسبب حمايته للأموال ولذا أولئك الخوارج
على مصر وقرية وأخذوا منهم الصدقات لاشي عليهم الاعادة الخراج صحت ما مر (قوله
للمسافرين) أي طريق القربى لاجل الحماية ولذا قال في الشريعة لا يسهل لاشي
من اللصوص الى قبل لا بد منه ذكره في الميسر وهو ان يأمن به الصار من اللصوص
ويحجمهم منهم (قوله خرج الساعي) في البحر عن البدائع والمصدق بتضيق الصاد
وتشديد الدال اسم جنس لهما (قوله تغلب الخ) دفع لما يقال ان ما يأخذ من الكافر
ليس بصدقة (قوله التاجر هو الباطن) فان مال الزكاة نوعان ظاهر وهو المرواشي وما يميز به
التاجر على العاشر وباطن وهو الغيب والفضة وأموال التجارة في واضعها مصر
ومراده هنا بالباطنة ما عدا المرواشي بقرينة قوله المار بن أموالهم والافضل ما مر به
على العاشر فهو من نوع الظاهر وسماها بباطنة باعتبار ما كان قبل المروا بالباطنة التي
في بيته لو أخبر بها العاشر فلا يأخذ منها كما صرح به في البرورة أي متناهية أو أثار بهذا
التعميم الى زعماء العناية وغيرهم ان المراد هنا الأموال الباطنة لان ظاهرة وهي
السوائم لا يحتاج العاشر فيها الى مرور صاحب المال، لانه يأخذ عشرها وان لم يمر
صاحب المال عليه اه فانه كافي التبرم على عدم التفرقة بين العاشر والساعي وقد
علمت التفرقة بينهما بجملة وهي مذكورة في البدائع (قوله وما ورد من ذم العشار الخ)
من ذلك ما رواه الطبراني ان الله تعالى يذون خلقه أي برحمته وجوده وفضله فيغفر

لمن شاء الا بقى فقرحها أو عشار وما رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والحاكم عن
عقبة بن عامر رضى الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل
صاحب مكس الجنة قال يزيد بن هرون يعنى العشار وقال البقوي يريد بصاحب
المكس الذى يأخذ من التجار أو زمر أو عليه مكسا باسم العشار أى الزكاة قال الحافظ
المندزرى أما الآن فانهم يأخذونه مكسا باسم العشار ومكسا آخر ليس له اسم بل شئ
يأخذونه حراما ويصنأوا بآكونه فيطونهم ناراً يجتهم فيه داحضة عند ربهم وعليهم غضب
ولهم عذاب شديد كذا فى الزواجر لابن حجر ثم قال وأما الآن بعض فقة التجار يظن أن ما
يؤخذ من المكس بحسب عنه إذا نوى به الزكاة وهذا ظن باطل لا مستندة فى منذهب
الشافعى لأن الامام لا ينسب المكسين لقبض الزكاة بل لاخذ عشورات مال ويجدوه قتل
أو كثر وجبت فيه الزكاة ولا اه وتعامه هناك قلت على أنه اليوم صار المكس يقاطع
الامام بشئ يدفعه اليه ويصير يأخذ ما يأخذ لنفسه ظاهراً وعدواً أو يأخذ ذلك ولو لم ي
التاجر عليه أو على مكس آخر فى العلم الواحد مراراً متعده ولو كان لا يقب عليه
الزكاة نعم أيضاً لا يجب من الزكاة عندنا لأنه ليس هو العاشر الذى ينسبه الامام
على الطريق ليأخذ الصدقات من المازين وقدمت أيضاً أنه لا يمتن شرط أن يأمن به
التجار من المصوص ويجمعهم منهم وهذا يقعد على أبواب البلدة ويؤذى التجار أكثر من
المصوص وقطاع الطريق ويأخذ منهم قهراً وإذا قال فى البرازية إذا نوى أن يكون المكس
زكاة فالصحيح أنه لا يقع عن الزكاة كذا قال الامام السرخسى اه وأشار بالصحيح الى
القول بأنه إذا نوى عند الدفع التصديق على المكس جاز لأنه فقير بما عليه من التبعات وقد
مر الكلام عليه (قوله فى أنكر قلم الحول) أى على ما فى يده وعلى ما فى يده فلو كان فى
يده مال آخر قد حال عليه الحول ومات به لم يحل عليه الحول واتحد الجنس فان العاشر
لا يلتفت اليه لو جوب الضم فى متحد الجنس الا لما منع بصر (قوله أو قال لم أنو التصارة) أو
قال ليس هذا المال بل هو دية أو بضاعة أو مضاهية أو أنا جبر فيه أو مكاتب أو عبد
مأذون زبلى وكذا أو قال ليس فى هذا المال صدقة فانه يستحق مع يمينه كفى الميسوط
وان لم يمين سبب الذى بصر (قوله أو على دين) أى دين لم يطالب من جهة العباد لأنه المانع
من وجوب النصاب كما مر قال فى البروقد قلنا أن منه دين الزكاة (قوله لا نأى يأخذ
زكاة) أى فلا فرق فى ذلك بين كون الدين محطاً ومنقصة النصاب والمراد ما يأخذ منها أما
ما يأخذ من الذى والحرف فيه على حكم الزكاة هنا وان كان يترتب ويصرف فى مصادفها
كما يافى (قوله وهو الحق) أى ما ذكر من تعميم الدين بقوله محطاً ومنقصة لأن المنقص
النصاب مانع من الوجوب فلا فرق كفى المعراج بصر وهو رذ على ما فى النجارية وغاية
الميلان من التقيد بالحيط والظاهر أنهم أرادوا به الاحتراز عما لا يفضل عنه نصاب لاعت
المنقص أيضاً فلا يشأى إطلاق الكثر كإطلاق المصنف ولا ما صرح به فى المعراج من عدم

(فمن أنكر قلم الحول أو قال)
لم أنو التصارة أو (على دين) محط
أو منقصة للنصاب لأن ما يأخذ
زكاة من راج وهو الحق بصر ولا
أطلقه المصنف (أو) قاله (أدب)
العاشر آخر وكان عاشر آخر

الفرق وما في الشريعة من أن المنطوق لا يعارضه المفهوم فيه نظر لما علت من
 التصريح في المراجع بخلاف هذا المنطوق ومن تأويله بما ذكرنا قدبر (قوله محقق)
 فلو لم يدور على هذه المسألة لم يصدق كافي السراج لأن الأصل عدمه نهر والمراد
 بالعاشر هنا عشر أهل العبد فلو لم يزل على عاشر الخوارج عشر ناسيا كاسياني (قوله أوقال
 أدبت إلى الفقراء في مصر) لأن الاداء كان مقوضا إليه فيه بحر (قوله لا بعد الخوارج)
 أي لو قال أدبت زكاتها بعد ما أخرجهم من المدينة لا يصدق لأنها بالخراج التصق
 بالاموال الظاهرة فكان الأخذ فيها إلى الإمام زليخى وفي شرح الجامع لقاضيان
 وانما تشتت ولاية المطالبة للإمام بعد الخراج إلى المفاضة إذ لم يكن أذى بنفسه فاذا أدى
 ذلك فقد أكرهت حق المطالبة فكان القول بقوله مع البين اه (قوله لم ياتي) أي
 فمرسافي قوله بعد اخرجها (قوله وحطب) القياس أن لا يمين عليه لأنها عبادة ولا يمين
 فيها ووجه الاستحسان أنه منكر وكذب وهو العاشر فهو مدعى عليه معنى فلو أقر به لزمه
 فيعطى لربها التحويل بخلاف باقي العبادات لأنه لا يكذب نهر (قوله في الكل) أي
 في أنكار تمام الحلول وما ذكر بعده (قوله في الأصح) كذا في الكل وهو ظاهر الرواية
 كافي البسائط وشروط اخرجها روية الأصل واختفى في اشتراط البين معها كافي
 المراجع (قوله لا تشبه الخلق) لأن الخلق يشبه الخلق وقد ذكر وقد لا يأخذ البراءة فقله
 منه وقد قيل بعد الأخذ فلا يمكن أن يجعل حكما فعبر قوله مع يمينه كافي (قوله وعدت
 عدما) قد يقال أنه دليل كذب وهو نظير ما ذكره الخالد الرابع وعطفيه فإنه لا تنفع
 الدعوى وإن جازت كما لا أن قال أنها عبادة بخلاف حقوق العبادات المحضة بحر وعلمه
 في التهر (قوله أخذت منه) لأن حق الأخذ ثابت فلا يسهط البين السكاذبة بحر وهذا
 في غير الحربي أم فيه فسيأتي أنه إذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لما مضى اه
 ح (قوله لا في السوائم الخ) استقنا من قصدية في قوله أدبت إلى الفقراء أي فلا يصدق
 في قوله أدبت زكاتها بنفسى إلى الفقراء في مصر لأن حق الأخذ لسلطان فلا يعل
 إطلاعه بخلاف الاموال الباطنة بحر قلت ومقتضاه أنه لو أدى الاداء إلى السبي يصدق
 (قوله والاموال الباطنة) أي والافاق الاموال الباطنة وقوله بعد اخرجها أي اخرج
 الاموال الباطنة متعلق بأدبت المقدار المدلول عليه الاستثناء والماء فلو أدى أنه أدى
 زكاة الاموال الباطنة بنفسه بعد اخرجها من البلد لا يصدق ولا يصح تطهقه بالاموال
 الباطنة لقاضيا كما هو ظاهر ولا معنى يعل أنه صفة وأحوال لا يعمه أنه لا يصدق بعد
 اخرجها سواء قال أدبت قبل الخراج أو بعدهم أنه بعد ما أدى بها على العاشر لو قال
 أدبت إلى الفقراء في مصر يصدق كما مر في المتن فافهم (قوله فكان الأخذ فيها للإمام)
 كافي الاموال الظاهرة وهي السوائم (قوله والاول ينقلب نقلا) هو الصحيح وقيل
 الثاني سبيل وهذا الإتيان اتصاخ الاول ووقع الثاني سياسة بادى تأمل كذا

محقق (أو) قال (أدبت إلى
 الفقراء في مصر) لا بعد الخوارج
 لم ياتي (وحطب محقق) في الكل
 بلا اخراج برادى في الأصح لا تشبه
 الخلق حق أو أفي بها على خلاف
 اسم ذلك العاشر وحطب صدق
 وعدت عدما ولو ظهر كذب بعد
 سنين أخذت منه (لا في السوائم
 والاموال الباطنة بعد اخرجها
 من البلد) لأنها بالخراج التصقت
 بالاموال الظاهرة فكان الأخذ
 فيها للإمام فيكون هو الزكاة
 والاول ينقلب نقلا
 مطلب
 لا تسقط الزكاة بالرفع إلى العاشر
 في زكاتها

في القبح ولو لم يأخذ منه ثابسا لعله بأدائه في برامقته اختلاف المشايخ وفي جامع أبي
 اليسر أو أجاز أعطاه فلا بأس به لأنه لو أذن له في الدفع جاز وكذا إذا أجاز دفعه خير
 (قوله) ويأخذها منه بقوله (أي يأخذ منه العاشر الصدقة بقوله قال في البحر من
 المبسوط إذا أخبر الساجر العاشر أن متاعه مروي أو هروي واتهمه العاشر فيه وقبحه
 ضرر عليه حلقه وأخذته الصدقة على قوله لأنه ليس له ولاية الاضرار به وقد نقل عن عمر
 أنه قال لأسماءه ولا تغشوا على الناس متاعهم اهـ (قوله لا تبتشوا) التبتشوا التبرأوا
 المستور وكشف الشيء عن الشيء فأمرس وبابه نصر كذا في جامع الفوائد والذى
 قتمناه عن البحر لا تغشوا بالفاء هو قرب منه (قوله وكل ما صدق) في بعض النسخ
 وكل مال والمناسب هو الأولى لأن ما غير واقعة على المال وإذا فيها بقوله محرم أي من
 انكار الحول وما بعده (قوله لا تأكلهم مالنا) أي فرائضهم تلك الشرائع قطع
 الحول والنصاب والقرع من الدين ذكره للتجارة فإن قيل إذا ألحقوا بالمسلمين وجب أن
 يؤخذ منهم ربع العشر كالمسلمين قلنا المأخوذ من كراهة حقيقة والمأخوذ منهم كالجزية
 حتى يصرف إلى مصارفها لا كالأمانات المحرمة وليسوا من أهلها ويقام في العكسية
 (قوله لعدم ولاية ذلك) فإن ما يؤخذ منه جزية وفيها لا يصدق إذا قال أذيتهم إلا أنقرأ
 أهل الذمة ليسوا بمصرقاتها وليس له ولاية الصرف إلى مصارفها وهو مصالح المسلمين
 زيل في البحر أنه ليس يجوز به بل في حكمها الصرف في مصارفها حتى لا تسقط جزية
 وأسه تلك السنة كائن عليه الاستيصال اهـ قلت صرح في شرح درر البحار بأنه
 جزية حقيقة وأما ظاهره أن أراد أنها جزية في ماله كما يسمى خراج أرضه جزية وعطيه
 فالجزية أنواع جزية بمال وجزية أرض وجزية رأس ولا يلزم من أخذ بعضها سقوط
 باقية كما لا يخفى (قوله لا يصدق في ماله) هو جزية رؤسهم وإذا قال في البحر
 إذا أخذ العاشر ما عليهم سقطت منهم الجزية لأن عمر صالحهم من الجزية على الصدقة
 المضاعفة (قوله لا يصدق حري) أي لا يلتفت إلى قوله ولو ثبت صدقة بينة عدا له أفاده
 الكلام ط (قوله في شيء) بيان للمستثنى منه المحذوف ط عن الجوى أي في شيء مما
 لعدم القاطنة في تصدقه لأنه لو قال لم يتم الحول في الأخذ منه لا يصير الحول لأن اعتبار
 لتكميل الحماية ليحصل النفع وحماية الحربي تتم بالأمان من السيوف والقال على دينها
 عليه في داره لا يطالب به في داره وإن قال المال بضاعة فلا حرمة لصاحبها ولا أمان وإن
 قال ليس للتجارة كذب الظاهر وإن قال أذيتها أنا كذبه اعتقاده ويقام في العناية (قوله
 إلا في أم ولده الخ) فإنه يصدق في دعواه أن الجارية التي معه أم ولده لأن أفرادها نسب
 من في يده صحيح فكذلك أمومة الولد نهر وبعبارة الجامع الصغير والهداية إلا في الجوارى
 يقول هن أمهات أولادى وفي البحر فلا أثر بتدبير عبده لا يصدق لأن التدبير في دار الحرب
 لا يصح (قوله لفلان) أي ليس بباب النسب من غيره ولم يكذب على قياس ما ذكره في شرب

ويأخذها منه بقوله لقول
 لا تبتشوا على الناس متاعهم لكنه
 يحلقه إذا اتهم (وكل ما صدق فيه
 مسلم) محرم (الأي قوله أذيت
 أمهاتهم مالنا) لعدم ولاية ذلك (لا
 يصدق حري) (في شيء) (الأي أم
 ولده وقوله لفلان) (أي ليس له)

النسب ط (قوله هذا ولدي) فلو قال أئني لا يصح لانه اقراره بسببه على الاب وثبونه
 يتوقفه على تصديق الاب فيه فخذ عشرة كذا ظهر لي ولم أره صرح بمقتضى رأيت في شرح
 السير الكبير لم يترقب فقال هؤلاء احوالهم بعشر لانه ان كان صادقا فاهم احوالوا لا تقدر
 صاروا احوالوا بقوله (قوله لتفقد المالية) عليه للمستثنى أى والاخذ لا يجب الامن المال
 ط عن النهر قال النهر الرمي أقول منه يعلم حرمة ما به عليه العمال اليوم من الاخذ على
 رأس الحربي والذي خاربا عن الجزية حتى يمكن من زيارة بيت المقدس (قوله وعشر)
 بالتصنيف أى اخذ عشرة (قوله لانه أئني بالعتق) لأن قوله هذا ولدي لا يكون سنا محجاز
 عن حرز عند أى حنفية (قوله فلا يصح في حق غيره) أى في ابطال حق العاشر وهو
 أخذ العشر لقاء المالية في حقه حكما (قوله فلا يؤذى الى استئصال المال) عليه للاستثناء
 أى لانه لو لم يصح في ذلك لزم انه كلما رعى على عاشر اخف منه العشر فيؤذى الى استئصال ماله
 أى اخذه من أصله (قوله جزم به مثلا خسرو) كذا في بعض نسخ البحر بزيادة قوله في شرح
 الدروري في نسخة أخرى مثلا شيخ في شرح الدروري هو الصواب فان عبارة مثلا خسرو
 كعبارة الكثرة لا تامة والعبارة التي ذكرها الشارح لا لامام محمد بن محمد بن محمود البصري
 الشهير مثلا شيخ في كتابه المعنى غرر الاذكار شرح درر البحار للامام محمد بن يوسف القنوي
 (قوله والفاية) بعد في غاية البيان للاتقافى والا لافا لفاية للسروحي وهي شرح الهداية
 أيضا (قوله ورجمه في النهر) أى بقوله الآن كلام أهل المذهب أقوم ما الله يذهب اه أى
 لانه هو مقتضى صرح صاحب الكنز بقوله لا الحربي الا في أم ولده وكذا عبارة الدروري
 والجامع الصغير لم يحرر المذهب الامام محمد وعبارة الهداية كما قد مناهما قاردا بأهل المذهب
 الناقولون لكلام صاحب المذهب وأما السروحي ومن تبعه كالعتبي وان يظلي وشارح
 درر البحار فقد ذكروا ذلك بطريق الصحت كما يشعر به لفظ ينبغي فانهم نعم قد يقال ان ما
 ذكره السروحي وغيره يعلم حكمه مما ذكره غيرهم أيضا وهو ما ساقى من انه اذا أخذ من
 الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانيا الخ وصح ذلك قال الزبلي فانه لو لم يصح فيه يؤذى الى
 استئصال المال وهو لا يجوز على ما يبيحه اه فالخسر في كلام الهداية والكنز وغيرها
 اضاف صرح فيه بأحد المستثنين وسكت عن الآخر اعتقادا على ما صرح جوابه بعد ذلك
 من فقد وسلك بكن كلام السروحي ومن تبعه مخالفا لالمذهب بل هو تحقيق له على ما هو
 عادة الشراح من تقييد المطلق وبيان التخصيص واظهار الخلفي ونحو ذلك وأما ما ذكره
 في العناية وتوجيه البيان فهو جوي على ظاهر عبارة الهداية فان كان صريحه منة ولا عن
 صاحب المذهب فلا كلام والا لافا التحقيق خلافا فاهم واقه تعالى أعلم (قوله وأخذنا
 الخ) بالبناء على الجوهل كما يدل عليه آخر العبارة وطما أخذ من المسلم زكاة ومن غيره جزية
 بصرف في مصارفها ولكن تراعى فيه شروط الزكاة من الحول ونحوه كما قد مناه (قوله
 بذلك) أى بهذا لا اقسام الثلاثة أمر عمر بعائنه ط (قوله لان مادونه عفو) أى ما في المسلم

طلب
 ما يؤخذ من النصارى لزيادة بيت
 المقدس حرام

هذا ولدي لتفقد المالية فان
 لم يولد عشق عليه وعشر لانه
 أئني بالعتق فلا يصح في حق
 غيره (و) الا في قوله أئني
 الى عاشر آخره عاشر آخره لا
 يؤذى الى استئصال المال جزم به
 مثلا خسرو وذكره الزبلي تبعا
 للسروحي بلفظ ينبغي كذا تفعله
 المستغنى عن الصراح لكن جزم
 في العناية والفاية بعدم تصديقه
 ورجمه في النهر (وأخذنا ربيع
 عشر ومن الذي) سواء كان
 قلبيا أو لم يكن كما في البرجسندى
 من الظاهرية (ضعفه ومن الحربي
 عشر) بذلك أمر عمر (بشرط كون
 المال) لكل واحد نصا (لان ما
 دونه عفو

والذي فظاها وما في الحرب قلعدم احتياجه الى الحماية لقلته نهر (قوله وبشر طاحنا
 الخ) هذا خاص بالحربي فقط بشرته قولا مأخذا وما في أهل الحرب كما هو ظاهر فليس
 في عطفه على ما بين الثلاثة إيهام أصلا فافهم (قوله قدر ما أخذوا منا) قال البرجستاني
 ظاهر العبارة يدل على أن الاختصاص بالموأخوذ مجهول ويقص من ذلك أنه لو لم يكن
 أصل الاختصاص بالموأخوذ من شيء أه قال الشيخ جعل لكون المجهول من اناعة
 صاحب القبح وغيره عدم الاختصاص بعرفة عدم الاختصاص أنه يؤخذ منهم عند عدم العلم
 بأصل الاختصاص بل أه وهو الظاهر كما يظهر من ريسا (قوله مجازاة) أي الاختصاص بكسبة
 خاصة بطريق المجازاة لا أصل للاختصاصه حق منا وباطل منهم فالجواب أن دخوله
 في الحماية لا يجب حق الاختصاص ثم إن عرف كسبة ما يأخذون منا أخذنا منهم مثله مجازاة
 الا إذا عرف أخذهم الكل وإن يعرف كسبة ما يأخذون فالعشر لانه قد ثبت حق الاختصاص
 بالحماية فتعدرا عبارة المجازاة فتعدر بضع ما يؤخذ من الذي لانه أخرج الى الحماية منه
 وقامه في القبح قلت ويعلم من قوله لانه قد ثبت الخ أنه لو لم يعلم أصل أخذني منا أنه يؤخذ
 منهم العشر لتقصي سببه ولأن أخذ غيره انما هو بطريق المجازاة ومع عدم العلم أصلا
 لا بمجازاة ولا بغير الاختصاص أصلا عند العلم بعدم أخذني انما هو ليستوعا عليه ولأن
 أحق بالمكالم كما يأتي وهو في الحقيقة بمعنى المجازاة حيث تركاها كما تركوا ليس مثله
 عدم العلم بأصل الاختصاص سبب أخذ العشر ودخوله في الحماية وعدم تحقيق المانع
 بخلاف قصد المجازاة فانه مانع من إيجاب العشر بعد تحقق سببه فقد تأيد ما ذكره الشيخ
 اسمعيل قدس بر (قوله ولا تأخذ منهم شيئا الخ) تصرف بمفهوم قوله بشرط كون المال
 نصا باح (قوله لانه ظلم) فيه أن جميع ما يأخذونه منا ظلم الآن يقال إن الاختصاص
 القليل ظلم يعرفه كل ذي عقل لأن القليل عدل للفقرة غالبها والاختصاص مخالف لقضي
 الامان الواجب الوفاء به حتى عندهم مثل ما لو أخذوا الكل (قوله ليستوعا عليه) أي
 على عدم الاختصاص (قوله لا يؤخذ منه ثيابا) لأن حكم الامان الاول باق والاخذ
 في كل مرة امتصاص نهر (قوله بلا يتجدد حول أو عهد) لكن لا يمكن من المقام في دارنا
 حول كما لا يلزم بقوله الامام حين دخوله إن أقمت ضرت عليك الجزية فان أقام
 ضرتها لم يمكن من العود غير أنه ان تركه بعد الحول ولم يكن له علم بجماعه - ولا عشره
 فأيما روبرو اله وورد الى دارنا فنع (قوله حتى دخل دار الحرب) أي بعد أن دخل دار
 الاسلام وخرج منها ط (قوله بخلاف المسلم والذي) أي إذا امتز ولم يعلم بها العاشر
 حيث يؤخذ منهما نهر (قوله من قيمة خير) يميز خير بلا توين لضافته الى كافر على - إذ
 قول الشاء بين ذراعي وبهمة الاسد قال في الصروق القاية تعرف قيمة الخمر بقول
 فاسقن ثابا أو ذمين أسلموا في الكافي يعرف ذلك بالرجوع الى أهل التهمة أه وفي سائبة
 نوح عن شرح الجمع أن الاول أولى (قوله وجعلو مدينة كافر) كذا في المراجع عن

(و) بشرط جهتها قدر ما أخذوا
 متافان علم أخذ مثله مجازاة لا
 إذا أخذوا الكل فلا تأخذ به
 تنزل له ما يلغى ما منه باق لا لالمان
 ولا تأخذ منهم شيئا إذا لم يبلغ ما لهم
 نصا باح وإن أخذوا وما في الاصح
 لانه ظلم ولا متابعة عليه (أدلم
 يأخذوا منا) ليستوعا عليه ولأن
 أحق بالمكالم (ولا يؤخذ) العشر
 (من مال مسبي حربي الآن
 يكونوا يأخذون من أموال
 صيانتا) أشياء كما في كافي الحاكم
 (أخذ من الحرب مرة لا يؤخذ
 منه ثيابا في تلك السنة الا إذا عاد
 الى دار الحرب) لعدم جواز الاخذ
 بلا يتجدد حول أو عهد (ولو لم
 الحرب يبعأ شرو ولم يعلمه) العاشر
 (حتى دخل) دار الحرب (ثم يخرج)
 ثيابا (لم يعثر لمناضي) اسقطه
 بانقطاع الولاية (بخلاف المسلم
 والذي) لعدم المسقط ذكره
 الزيلعي (ويؤخذ نصف عشر من
 قيمة خير) وجعلو مدينة (كافر)

قوله ولم يكن له علم الخ أي ثم علم بعد
 ذلك أه منه

المجوبى انه ذكر ما بالثرواية عن الكرخى وعلمه بأنها كانت مالا فى الابتداء وتسمى
مالا فى الانتهاء بالبيع فكانت كالمراه ونقله فى الصراخ واستشكله ح بأن الجلة
قیمی وبسبب أن أخذ قیمة القیمی كما أخذ عینه وكونه مالا فى الابتداء وبصير مالا فى الانتهاء
بما لا أثر له فى الحكم لانهم لم يحصلوا ذلك على عشر النحر وانما جعلوا العمل كونه مثلبا
اه وأجاب الرقى بأن الجلة مثلى لا قیمی بدلیل جواز السلم فيه فكان كالتخزیر لا كالمراه
قلت سبأنى فى الغصب التخصيص على انه قیمی وجواز السلم لا بدل على انه مثلى لجوازه
في غيره وأجاب ط بأنه فى الصرا على النحر به ثلثة وهى أن حق الاخذ منها الصعابة تقابل
منه فى جلود المستة قلت لكن هذا لا يدفع الاشكال بأن أخذ قیمة القیمی كما أخذ عینه
وقد يصح بالفرق بين قیمة مالا يتحمل أصلا وهو نفس العين كالتخزیر وقیمة ما هو قابل
للتحول والانتفاع بجلود المستة ولذا قالوا فساكن كالمراه تأمل (قوله كذا أقول المصنف منه
فى شرحه) اعلم أن المتن المذكور فى شرح المصنف هكذا وبوخذ نصف عشر من قیمة
آخر كافر للتبصرة لامن تخزیره فیکون قوله وبوخذ عشر القیمة من حرق من كلام الشارح
وكأنها بالاجرة فى بعض النسخ غلط وابتدأت فى متن مجزئ ماضيه وبوخذ نصف عشر من
قیمة خرزى وعشر قیمة من حرقى للتبصرة لامن تخزیره وكل مما خرزوه ورجع عنه خطأ أما
ما خرزوه فقلناه باطلا قیمة الكافر صرح فى أن الماخوذ من الحرى الذى والحرى نصف عشر وانه
يشترط ثلثة التبصرة فى حق كل منهما مع أن الماخوذ من الحرى عشر ولا يشترط فى حق ثلثة
التبصرة وأما ما رجع عنه فقلناه يقتضى اشتراط ثلثة التبصرة فى حق الحرى ولذلك حمل
الشارح الكافر على الذى قصار المصنف ما كان الحرى فذكره الشارح بقوله
وبوخذ عشر القیمة من حرقى الخ اه ح (قوله وبلغ نصبا) أى وحده أو بالضم الى مال آخر
معه ولكن لما كان ظاهر المتن انه ليس معه غيره وانه يعسر مطلقا أطلق العبارة ولم یکتف
بمجرد من قوله ولان أخذ منهم شيئا اذ لم يبلغ ما لهم نصبا هذا ما طهرى (قوله لامن تخزیره)
أى الكافر ح (قوله مطلقا) أى سواء مؤنثه وحده أو مع الخرج عندهما وقال الثانى ان
مترجما عشر مكانه بجله تعال النحر ولم يعكس لانها اظهر مائة اذ هى قبل التضر مال وكذا
بعده بتقدير التضر وليس التخزیر كذلك نهر (قوله فاخذ قیمة كعنه) أى كما أخذ عینه لأن
قیمة الحيوان لها حكم عینه واهذا التورق امرأه على حیوان فى القیمة ان شاء دفع عینه
وان شاء دفع قیمة امأهية النحر فليس لها حكم عين النحر ولهذا التورق الذى امرأه على خر
فانها باقیها لا یجبر على القبول فامكن أخذ العشر من قیمة الامن عینا لان المسلم ممنوع
عن قتلها اشرح الجامع لقاضیان (قوله بخلاف الشفعة الخ) جواب عما قبل ان القیمة
ليس لها حكم العين بدلیل أن النبی لو باع دار من ذی ما تخزیر ونفعها سلم بأخذها
بقیمة التخزیر وحاصل الجواب أن الجواز هنا ضرورى حتى العبد لا يحتاجه ولا ضرورة
فى حق الشرع لاستغنائه عما یسطه فى المراءى من الكفاى وأجاب فى التهر تعلقا عن

كذا أقول المصنف منه فى شرحه
لور (التبصرة) وبلغ نصبا وبوخذ
عشر القیمة من حرقى بلاثی تبصار
ولا یوخذ من المسلم شیء انصافا
(لا) وبوخذ من تخزیره مطلقا
لا قیمة فاما أخذ قیمة كعنه بخلاف
الشفعة لانه لو لم يأخذ الشفع
بقیمة التخزیر یطل - قه - أصلا
فیضرر وموضع الضرورة
مستتاة ذكره سبأنى

الغاية بأن القيمة لم تأخذ بحكم العيب في الاعطال له موضع ازالة وتجدد قلت وحاصل
الفرق بين اخذها ودفعها وفيه نظر فإن في دفعها الذي غلبها والمسلم انتهى عن غلبها
وغلبها (قوله في شبه) الضعيف يرجع الى من مزع على العاشر معلوماً وقتاً أو حراً كما
صرح به الشارح في قوله مطلقاً ح (قوله ولا من مال بضاعة) هي لغة القطعة من المال
واسطلاحاً ما يدفعه المالك لآسان يسبق فيه ويقبر ليكون الربح كله للمالك ولا شيء للعامل
يجر عن المغرب ولوعبر المحسن بالامانة كصدور الشريعة لاغناء محاسبه (قوله الا ان
تكون طري) الاولى تأخير هذا الاحتجاج عن المضاربة لقول الزبلي وان ادعى بضاعة
أو نحوها فلا حرج له صاحبها ولا اماناً وانما الامان للذي في يده ٨١ ويظهر من هذا ان
المال الحربي وذو اليد حربي أيضاً فعشر باعتبار امان فني البد وان لم يصبه المالك
باعتبار كونه في بلد الحرب والظاهر ان ذا اليد لو كان مسلماً والمالك حرياً لم يعشر لانه
لا امان للمالك ولا لذي اليد ولو كان العكس فكذلك فيما ينظر لان ذا اليد غير مالك ومافي
يده مال مسلم لا يحتاج لامان فليست اقل (قوله له عاله ورفقه) انما يقيد به لانه محل الخلاف بين
الامام وصاحبه فعنده لا يملك مولاه ما في يده من كسبه وعندهما ملك كما يملك رقبته
بلا خلاف فله شذذه عنه عبد من كسب المأذون عنه وعندهما يتخذ كما سبق في كتاب
المأذون فاذا مزع العاشر والحال في هذا لا يؤخذ منه سواء كان معه مولاه ولا اما اذا
كان مولاه معه فلا نكاح له المولى عنده ولشغل بالدين عندهما كما في الجبر وأما اذا
لم يكن معه فظاهر ٨٢ مع تفسير فافهم (قوله أو مأذون غير مدبون) أو مدبون بغير
محيط بل هو أولى فأفاده ح (قوله ليس معه مولاه) أما لو كان معه ولم يكن عليه دين
أو عليه دين لم يصب بكسبه عشر الفاضل من الدين اذا بلغ نصاباً كما في المخرج والحاصل
كما قال ط أن المأذون اما ان يكون مدبونا بمحيط أو بغير محيط أو غير مدبون أصلاً وفي كل
امان ان يكون معه مولاه ولا في الاول لا شيء عليه مطلقاً وكذا في الاخيرين ان لم يكن معه
مولاه وان كان عشر حربي حتى بعد وفاة الدين نصاب (قوله على الصحيح في الثلاثة) كذا
في الجبر وقال في المخرج وذكر في الاسلام في جامع بعد ذكر المضارب والمستضع والعبد
لا يؤخذ منه هؤلاء ٨٣ هاهو الصحيح لانعدام المالك ٨٤ ونحوه في الزبلي لكنه ذكر أن لا
أنه باحقيقة كان يقول بعشر المضاربة وكسب المأذون ثم يرجع في سماعي الصحيح لعدم
المالك وظاهره انه لا خلاف في البضاعة (قوله لعدم ملكهم) أي الثلاثة وهم المضارب
والمستضع والعبد قال في المخرج وفي الايضاح يشترط للاخذ من المالك والمالك جميعاً
فلو تزاملت بلا مال لا يأخذون من مال بلا مال لم يأخذ أيضاً (قوله ولا من جدد) هذه
مسئلة المأذون المتقدم ربحي (قوله ومكاتب) لانه لا ملك له فانه اذا جبر فإن يعجز نفسه
فكأن ما يده المولى ط (قوله بخلاف ما لو غلبوا على بلد) تقدمت المسئلة في باب ذكر كاذب
التمتع والظاهر ان شتمها الواضحة الى المروء عليهم قليلاً (قوله مزع صاحب وطاب) أي

(و) لا يؤخذ من بضاعة من (مال في يده)
مطلقاً (و) لا من مال (بضاعة)
الا ان تكون الحربي ولا من مال
مضاربة الا ان يرجع المضارب
فيشر نصيبان ببلغ نصاباً (و)
لا من (كسب ما ذون مدبون) (و) ما ذون
(محيط) عاله ورفقه (و) ما ذون
غير مدبون لكن (ليس معه مولاه)
على الصحيح وقد لا يؤخذ العشرين
ملكهم وقد لا يؤخذ العشرين
الوصي اذا قال هذا مال القيم
ولا من جدد ومكاتب (مزع)
عاشر الخواص فيشره ثم مزع
عاشر أهل العدل اخذ منه ما لا
لنقصه جبره وبهم بخلاف ما لو
غلبوا على بلد (فرع) مزع صاحب
وطاب لنقصه كطبع ونقصه
لا يشره عند الامام الا اذا كان
عند العاشر فقراً

عالم لا يقي حول حال في الشر بل لية صورة المسئلة أن يشتري بصاب قرب حفنى الحول عليه
 شيامن هذه النضر اوات القصار تقيم عليه الحول ففند لا يأخذ الركة لكن يأخذ
 المالك يادها بنفسه وقال ياخذ من جنبه لدخوله تحت حاية الامام كذا فى البرهان
 وقال الكمال فى تعطيل قول الامام لا يؤخذ منها لانها تصد بالاستيقا وليس عند العامل
 فترافى البريدفع لهم فاذا اقيمت ليجدهم فسدت فيقوت التصود فلو كان عنده أو أخذ
 ليصرف الى عماله كان له ذلك اه (قوله نهر بختا) ليس فى عبارة النهر ما يشعر بأنه
 بحث على انه مذكور فى كلام الكمال كما هلث وليس فى عبارة الكمال ايضا ما يشعر بالبحث
 على أن ما ذكره الكمال مذكور فى شرح المنظومة مع زيادة أنه لو رضى أن يعطيه القنية
 أخذها فى العناية من باب العشرة اذ تراى النضر اوات على العاشر وأراد العاشر أن
 يأخذ من جنبه لاجل الفقراء عند اباء المالك من دفع القنية لا يأخذ وانما قلنا لاجل
 الفقراء لانه لو أخذ من جنبه ليصرف الى عماله جاز وانما قلنا عند اباء المالك من دفع
 القنية لانه اذا أعطى القنية لا كلام فى جواز أخذه اه ومثله فى النهاية فافهم والله أعلم

• (باب الركة) •

فياخذ ليدفع لهم نهر بختا
 (باب الركة)
 الحقوه بالزكاة لكونه من الوظائف
 الملية (هو) القنية من الركة
 الايات بمعنى المكون وشرا
 (مال) مذكور تحت ارض اعتر
 (من) كون واكره الخالق أو الخلق
 فلذا قال (معتمد خلق) خلقه
 الله تعالى (ومن) (كذا) أى مال
 (مدفون) بنفسه السكاه لانه
 الذى يضمن

(قوله الحقوه الخ) - وبسؤال تقديره مكان حتى هذا الباب أن يذكر فى السير
 لأن المأخوذ فيه ليس ركة وانما يصرف مصارف القنية كما فى التهرح وقدم على العشر
 لأن العشر مونة فيها معنى القرية والركزة قرية محضة ط (قوله من الركة) أى مأخوذه
 لا مشتق لأن أسماء الاعيان جامدة ط (قوله بمعنى المكون) خبر بمدخر الضعراى
 هو مشتق من الركة وهو معنى المكون فليس فصلا للابنات كما لا يخفى ح قلت ويحتمل كونه
 حالا من الركة يعنى انه مأخوذ من الركة مراد به اسم المفعول وهذا أولى بناء على أن الركة
 اسم جامد لا مصدر (قوله وشرا الخ) ظاهر أنه ليس معنى لغويا وفى المنع من المغرب هو
 المحدث أو الكثرة لان كلاهما مذكور فى الارض وان اختلف الزاكر اه وظاهر انه
 حقيقة فيها معاملة اشترى كما معنوا وليس خاصا بالدين اه قال فى التهرح على هذا فيكون
 متواطئا وهذا هو الملامح لترجمة المصنف ولا يجوز أن يكون حصة فى المحدث مجازا فى الكثر
 لا امتناع الجمع بينهما بامتناع واحد والباب معقول لهما اه ط (قوله فلذا) أى لاجل عمومته
 ط (قوله من معدن) بفتح الميم وكسر الدال وقصها اسم جعل عن الثوبى من المعدن وهو
 الاطمة وأصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتترى نفس الاجزاء المستقرة
 التى ركبها الله تعالى فى الارض يوم خلق الارض حتى صار الانتقال من اللفظ اليه مستقرا
 بلا قرينة فتح (قوله خلق) بكسر الهمزة وقصها نسبة الى الخلقة أو الخلق ح (قوله
 وكثر) من كثر المال كثر من باب شرب جمعه تسمية بالمصدر كما فى المغرب (قوله لانه الذى
 يضمن) يعنى أن الكثرة فى الاصل اسم للمثب فى الارض بقدر انسان كما فى الفتح وغيره
 والانسان يشغل الثوبى أيضا لكن خصه الشارح بالكثرة لان كثره هو الذى يضمن أما كثر

المسلم فلنقطه كما يأتي (قوله وبعد مسلم أودى) خرج الحربي وسيأتي حكمه متنا (قوله ولوقنا صغرا اتى) لما في التبر وغيره انه بيع ما اذا كان الواجد حراً أولاً بالغا أولاً ذكراً أولاً مسلماً أولاً (قوله فقد) أي ذهب أو فضة بجر (قوله وشقو حديد) أي حديد ونحوه وهرين عطف العام على الخاص ح (قوله وهو) أي نحو الحديد كل جامد ينطبع أي يطين بالنار (قوله ومنه الزيق) بالياء وقد تميز ومنهم حيث تفنن بكسر الموحدة بعد الهمزة كذا في النسخ وهو ظاهر في أنها اذا لم تهمز قصت ثم هذا قول الامام آخر وأقول محمد وكان أولاً يقول لا شيء عليه وفيه قال الثاني آخر الامة بغيره القبر والنقط يعني المياه ولا جنس فيها ولهما انه يستخرج بالعلاج من صهه وينطبع مع غيره فكان كلفضة نهر أي فان القصة لا تنطبع ما لم يخالطها شيء فتح قال في التبر والخلاف في المصاب في معدنه أما الموجود في خزائن الكساف فيه الجنس اتفاقاً (قوله فخرج المائع) أي بالتقييد بجامد وقوله وغيره المنطبع أي بالتقييد ينطبع فلا يفسد شيء من هذين القسمين وبه ظهر أن المعدن كافي القصة الثاني وغيره ثلاثة أقسام منطبع كالذهب والفضة والرماس والنحاس والحديد ومائع كلما هو الملم والقبر والنقط وبالس شيأ ما كاللؤلؤ والقبرين والكميل والزاج وغيرهما كافي الميسوط والفضة وغيرهما لكن الميززي حقه بالجرين والظاهر أنه في الأصل اسم لمرکز كشيء اه (قوله كنفط) بكسر التون وقد تنقح خاموس وهو دهن يعالو الماء كما يد كره الشاخر في باب العشر ح (قوله واد) القادو القبر والراغث شيء يطلى به السفن ح (قوله كمعادن الاحجار) كالجنس والتوبة والجواهر كاللواقيت والقبرين والرماس فغلاشي فيها بجر (قوله في أرض خراجية أو عشرية) متعلق بوجد وسيأتي بيانها في باب العشر وانخرج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى قال ح واعلم أن الأرض على أربعة أقسام مباحة ومملوكة لجميع المسلمين ومملوكة لعين ووقف فالأول لا يكون عشرياً ولا خراجياً وكذا الثاني كالأرض مصر القبر الموقوفة فانها وان كانت خراجية الأصل لأنها آلت الى بيت المال لموت المالك من غير وارث كما صرح به صاحب المعرى الصفة المرفوعة في الأراضي المصرية والثالث والرابع اعمشري أو خراجي ثم ان الجنس في المباحة لبيت المال والباقي لواجد أو أماً الثاني وهو المملوكة لغير معين قل أرسمه والذي يظهر لي أن الكل لبيت المال أما الجنس فظاهر وأما الباقي فلو بود المالك وهو جميع المسلمين فيأخذ وكلهم وهو السلطان وأما الثالث وهو المملوكة لعين فالنس فيه لبيت المال والباقي للمالك وأما الرابع وهو الوقف فالنس فيه لبيت المال أيضاً كما قلته الجوى بن البرجسدى ولم يهمل من عبارته حكم باقيه والذي يظهر لي أنه الواجد كافي الأول لعدم المالك فليصر اه قلت وفيه بحث من وجوه أما أولاً فقوله ان المباح لا يكون عشرياً ولا خراجياً فيه نظير لما صرح به في الخلية والخلاصة وقبرهما من ان أرض الجبل الذي لا يصل اليه الماشعشرة وأما ثانياً فان قوله والثالث

(وبعد مسلم أودى) ولوقنا صغراً
(اتى) معدن خدوم (نحو حديد)
وهو كل جامد ينطبع بالنار ومنه
الزيت يخرج المائع كنفط وقادو
وقبر المنطبع كمعادن الاحجار
(في أرض خراجية أو عشرية)

والرابع اما عسري أو خراجي فبه نظر فقد ذكر الشارح في باب العشر والخراج أن
 الارض المسترا تمين بيت المال اذا وقفها مسترحيا أو لم يوقفها فلا عسري فيها ولا خراج
 لكن فيه كلام ذكره في الباب الاخر وأما ثالثا فجعله الموقوفة كالباحية في كون الباقي
 عن الخس للراجل فيه نظرا أيضا لأن الوقف هو جيب العين على ملك الواقف عند الامام
 أو على حكم ملك الله تعالى عندهما والتصدق بالمنفعة وليس المصدق بمنفعة بل هو من
 أجزاء الارض التي كانت ملكا للواقف ثم حبسها فهو بمنزلة تقضي الوقف وقد صرحوا
 بأن التقضي يصرف الى عمارة الوقف ان احتاج والاقتطاع للاحتياج ولا يصرف بين
 المستحقين لأن خسرهم في المنافع لا في العين فاذا لم يكن فيه حق المستحقين فكيف يملكه
 الاجنبي الا أن يذهب الفرق بين المصدق والتقضي قلنا لا وأما رابعا فانما يجابه الخس
 في المملوك لعين مخالف للمشي عليه المستغنى عنه لأنه لا شيء في الارض المملوكة كما يأتي
 (تبيين) قال في فتح القدير قيد بالخراج والعشيرة ليخرج الدار فانه لا شيء فيها لكن ورد
 عليه الارض التي لا طريقة فيها كالمقبرة اذ يقتضي انه لا شيء في الماخوذ منها وليس كذلك
 فالصواب أن لا يجعل ذلك قصد الاسترا قبل التخصيص على أن يظن بما المستقرة لا تمنع
 الاخذ بما يوجد فيها اه وأجاب في التبر بما يشترطه الشارح وهو انه يصح جعله
 للاحتراز عن الدار ويحكم الحاقه بالاولى لانه اذا وجب في الارض مع الوظيفة فلا أن
 يجب في الخالية عنها اه واولى اه وأقول يمكن الجواب بأن المراد بالعشيرة والخراجية
 ما تكون وظيفة العشر أو الخراج سواء كانت بحد أو لا فتشمل المقار وغيرها بدليل
 ما قلناه من ان الخراجية أن أرض الجبل عشيرة تبيع كون المراد الاحتراز بها عن دار
 الحرب ويدل عليه انه في متن درر البصائر عبر معدن غير الحرب فعلم أن المراد معدن أرضنا
 ولهذا قال القهستاني بعد قوله في أرض خراج أو عشر الا خسر في أرضنا سواء كانت
 جبلا أو سهلا مواتا أو ملكا واحترازه عن داره وأرضه وأرض الحرب اه ثم رأيت
 عين ما قلته في شرح الشيخ اسمعيل حيث قال ويحتمل أن يكون احتراز ارباعا وحبس دار
 الحرب فان أرضها ليست أرض خراج أو عشر والمراد بأرض الخراج والعشر أهم من
 أن يكون مملوكا لاحد أو لسلطة للزراعة أولا فيدخل فيه الخافق وأرض الموات
 فانها اذا جعلت صالحة للزراعة كانت عشيرة أو خراجية اه قلت وعلى هذا فيدخل
 في الخراجية والعشيرة جميع أقسام الارض المارة فان في معدنها الخس لكن سيصريح
 المستغنى بالخراج الموقوف على داره أو أرضه فانه لا خسر فيه فانهم (قوله خرج الدار
 لا المقطرة الخ) إشارة الى ما قلناه من أن تقاضى الثمر وعلى ما قلناه لا حاجة الى دعوى
 الاولوية ولا الى التعرض لخراج الدار لأن المستغنى منه على آخرها على انه كان
 عليه حيث تعرض للدار أن يتعرض للأرض فانها وإن كانت مملوكا لم تكن خراجية
 أو عشرية فبمع انه لا خسر في معدنها كما يأتي الا ان يقال تركه لأن قيمه اربعين تأمل (قوله

خرج الدار لا المقطرة لمخولها
 بالاولى

(خس) صنف للعبه ول من خمس القوم اذا أخذ خمس أموالهم من باب طلب بجر من
 الغريب (قوله محققا) لأن التشديد غير سديد اذ لا معنى لكونه يعطيه خمسة أخاس فقط نهر
 أى لأن المراد أخذ الخمس من المحدث لا يجر بجعله أخاسا (قوله حديث الخ) أى قوله
 عليه الصلاة والسلام ابجه جبار والثر جبار والمحدث جبار وفى الركاز الخمس أخرجه
 الستة كذا فى الفتح وقال فى بيان دلالاته على المطلوب ان الركاز بم المحدث والكسرة على
 ما حققناه فكان ايجابا فيه حاولوا بوجوه عدم ارادة المحدث بسبب عطفه عليه بعد افادة
 انه جبار أى عدم لاشئ فيه للتناقض فان الحكم المعلق بالمحدث ليس هو المعلق به فى ضمن
 الركاز ليشتمل على السلب والايجاب اذ المراد به ان احلاكه أو الهلاك به للاجبار المحقرة
 غير مضمون لانه لاشئ فيه نفسه والايم يصيب شىء أصلا وهو خلاف المتفق عليه على انه
 أفت المحدث بمضمونه حكم انفس على خصوص اسمه ثم أفت الحكم آخر مع غيره فغير
 بالادم التى يعمله بالثبت فيها اه ملخصا ونقله فى التبرأ أيضا فافهم (قوله وباقية
 للمالكه الخ) كذا فى اللقى والوقاية والنقاية والدرود والاصلاح ولم يذكره فى الهداية
 وشروحها ولا فى الكتوز وشروحه ولا فى دور المصار والمواهب والاختيار والجامع الصغير
 وهذا هو الظاهر فان من ذكر هذه العبارة قال بعدها وفى أرضه روايتان أى فى وجوب
 الخمس فهذا يدل على أن المراد بالخراجية والعشرة غير المملوكة وأعرب من ذلك أن
 المصنف اقتصر على رواية عدم الوجوب فقال ولا شئ فيه ان وجدته فى داره وأرضه
 فنناقض أول كلامه آخره فان أرضه لا يخرج عن كونها عشرين أو ثمانية كما يأتى وقد
 جزم أولا بوجوب الخمس فيها والحاصل أن معدن الأرض المملوكة تجعله المالك سواء
 كان هو الواجد أو غيره وهذا رواية الأصل الآتية وفى رواية الجامع يجب فيه الخمس
 وباقية للمالك مطلقا فتقوله ولا شئ فى أرضه يتأق قوله وباقية للمالكه قلدا قال الرضى أن
 صدر كلامه سبق على إحدى الروايتين وأخره على الأخرى قلت وقد كرر نحوه القهستاني
 وروايت فى حاشية السيد محمد فى السعود أن الصواب حمل المملوكة هنا على المملوكة لغير
 الواجد فلا يتأق ما بعده لأن المراد به الأرض المملوكة للواجد اه قلت ويؤيد هذا تعبير
 المصنف كصاحب الكتوز وأرضه فانه يفيد أن المراد أرض الواجد لكن يتأق انه صاحب
 الدائع لم يعبر بالخراجية والعشرة بل قال ابتدا مقان وجدته فى دار الاسلام فى أرض غير
 مملوكة يجب فيه الخمس وان وجدته فى دار الاسلام فى أرض مملوكة أو دارا ومنزلا وساقوت
 فلا خلاف فى ان أربعة أخاس لصاحب المثل وجدته هو وغيره لأن المحدث من وقابع
 الأرض لانه من اجرائها واذا ملكتها المخططة بقليل الامام ملكها بجميع اجرائها
 فتقتل عنه الى غيره بتواضعها ايضا واختلف فى وجوب الخمس الخ فتقوله فلا خلاف الخ
 صريح فى انه لا فرق بين المملوكة للواجد أو غيره فان قوله هو وأرضه يرجع الى الواجد فكل
 من الخلاف فى وجوب الخمس والاتفاق على ان الباقي للمالك انما هو فى المملوكة للواجد

قال الامام أبو يوسف فى كتابه
 السهم بالخراج حدثني عبد الله بن
 سعيد بن أبي سعيد المقبري قال
 كان أهل الجاهلية اذا عطب
 الرجل فى قلب جعلوا القلب
 عقله واذا قتله دابة جعلوا عقله
 واذا قتله معدن جعلوا عقله فقل
 ومول الله صلى الله عليه وسلم عن
 ذلك فقال الصوامع جبار والمحدث
 جبار والثر جبار وفى الركاز
 الخمس فقل ما الركاز بارسل الله
 فقال الذهب والفضة التى خلقته
 الله تعالى فى الأرض يوم خلقت
 اه منه

(خس مختلفا) أى أخذ خمسة
 لحديث وفى الركاز الخمس وهو يوم
 المحدث كاس (وباقية للمالكه
 ان ملكك

أو غيره ولا وجه لوجوب انفس اذا كان الواجد غير المالك وقد معاذاً كان هو المالك
 لاتحاد الملة فيهما وهي كون المالك ملكها فيجتمع أجزائها ووقع التعبير بقوله هو
 أو غيره في عبارة الصرا أيضاً وسند كفي توجيه الروايتين ما هو كالصريح في عدم الفرق
 واقعة تعالى اعلم (قوله ولا تجبل وغاية) جده ذلك معاهدات الارض العشرية
 وانخراجية يصح على جوابنا السابق بأنه أراد بها ما تكون وظفتها العشر أو انخراج اذا
 استعملت فافهم (قوله والمعدن) قيد به احترازاً عن الكنز فإنه ينحصر ولو في أرض
 مملوكة لاحد أو في داه لانه ليس من اجزائها كما في البدائع وباقى (قوله في داه
 وماتوه) أي عند أي حنفية خلافاً لما ملق (قوله في رواية الاصل الخ) راجع
 لقوله وأرضه قال في غاية البيان وفي الارض المملوكة روايتان عن أبي حنيفة فعلى رواية
 الاصل لا فرق بين الارض والدار حيث لا شيء فيهما إلا أن الارض لما انتقلت اليه انتقلت
 بجميع أجزائها والمعدن من تربة الارض فلم يصب فيه الجنس للملكة كالقنينة اذا باعها
 الامام من ائسان سقط عنها حق ما تراث الناس لانه ملكها يبدل كذا قال الجصاص وعلى
 رواية الجامع الصغير بينهما فرق ووجهه أن الدار لا مونة فيها إلا ما لا يملك فخصص فصار الكل
 للواجد بخلاف الارض فان فيها مونة انخراج والعشر فخصص اهـ (قوله واختارها
 في الكنز) أي حيث اقتصر عليها كالصنف وأراد بذلك بيان أنها الاربع لكن
 في الهداية قال عن أبي حنيفة روايتان تذكروهما الفرق بين الارض والدار على رواية
 الجامع الصغير ولم يذكر وجه رواية الاصل ورجحنا شرعاً باختار رواية الجامع
 وفي حاشية العلامة فوح أن القياس يقتضي ترجيحها لآخرين الاول أن رواية الجامع
 الصغير تقدم على غيرها عند المعارضة الثاني أنها موافقة لقول صاحبين والاخذ بالتشقق
 عليه في الرواية أولى والحاصل أن الامام فرق في وجوب انفس بين المعدن والكنز وبين
 المضافة والدار وبين الارض المباحة والمملوكة وهذا ما لم يفرق بين ذلك في الوجوب (قوله
 وزمن) فالمضمت وتشديد الراء هو ما زال المجهة آخره الزبد كما في القاموس (قوله
 وفيه ربح) مرئب فهو ربحاً جوده الازرق الصافي اللون لم يرقط فيد قبل وتماه في اسمعيل
 (قوله ونحوها) أي من الاجزاء التي لا تنطبق (قوله أي في معادنها) أي الميسورة فيها
 بأصل الخلقة فاجبل غير قيد (قوله ولو وجدت) محترق في معادنها وقوله دفن حال
 يعمى مدفون واحتراز دفن الجاهلة عن دفن الاسلام وقوله أي كنزاً أشار به الى
 أن حكمه ما ياتي في الكنز (قوله لكونه غنية) فإنه كان في ابدى الكفار وجوهه أبدنا
 بحر (قوله كيف كان) أي سواء كان من جنس الارض أو لا بعد أن كان مالا مستقوماً
 بحر ويستثنى منه كنز البحر كما ياتي (قوله ان كان بناسخ) أما المانع وما لا ينطبق من
 الاجزاء فلا ينحصر كما مر (قوله هو مطر الربيع) أي أصله منه قال القهستاني هو
 جوهر مضي مصطفاه الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدف الذي قبل انه حيوان

والا تجبل ومغارة (قوله واجد
 والمعدن) (لا شيء) فيه (ان وجدته
 في داه) وماتوه (وأرضه)
 في رواية الاصل واختارها في
 الكنز (ولا شيء في ياقوت وزمن)
 وفيه ربحاً ونحوها (وجدت
 في جبل) أي في معادنها (ولو)
 وجدت (دفن الجاهلة) أي كنزاً
 (جنس) لكونه غنية والحاصل
 أن الكنز ينحصر كيف كان
 والمعدن ان كان ينطبق (ولا في
 لؤلؤ) هو مطر الربيع

من جنس السمك يخلق الله تعالى للزواني فيه كافي الكرماني (قوله حشيش الخ) قال
 الشيخ داود الاطفاحي في تذكرة الصبح انه مبرون بقصر البصر تحذف دهنه فاذا غارت
 على وجهه الما بعدت فلقها الصبر على الساحل ٨١ (قوله ولوزها) لو وعلية وقوله كان
 كثر انفت لقوله ذهباً أي ولو كان ما يستخرج من البصر ذهباً استكنوز البصر العباد في قصر
 البصر فانه لا خمس فيه وكله للواجد والظاهر ان هذا مخصوص بفعل ليس عليه علامة
 الاسلام ولم أره قتائل (قوله لانه لم يرد عليه القهر الخ) حاصله ان محل الخمس الغنية
 والغنية ما كانت للكفرة ثم نصير للمسلمين بحكم القهر والغلبة وباطن البصر لم يرد عليه قهر
 أحد فلم يكن غنية فاضيان (قوله سعة الاسلام) بالكسر وهو في الاصل أنز الكو
 والمراد بها العلامة وذلك ككتابة كلمة الشهادة أو قضى آخر معروف للمسلمين (قوله
 نقدا أو غيره) أي من السلاح والآلات وأثاث المنازل والقصور والقماش بصر
 (قوله فلقطة) لان مال المسلمين لا يفتن بدائع (قوله سبي حكمها) وهو أنه ينادى عليها
 في أبواب المساجد والأسواق الى ان يظن عدم الطلب ثم يصرفها الى نفسه ان فقيرا ٢
 والا فالى فقير آخر بشرط الضمان ح (قوله سعة الكفر) كفتش صنم أو اسم ملك من
 ملوكهم المعروفين بصر (قوله خمس) أي سواء كان في أرضه أو أرض غيره أو أرض
 مباحة كفاية قال فاضيل وهذا بلا خلاف لان الكفر ليس من أجزاء الأديان فمكن
 ايجاب الخمس فيه بخلاف المعدن (قوله أول القمح) ظرف للمالك أي المحقة وهو
 من خسه الامام بتقليد الارض حين فتح البلد (قوله على الاوجه) قال في التهرقان لم
 يعرفوا أي الورقة قال السرخسي هو أقصى مالك للأرض أو لورثته وقال أبو البسر
 يوضع في بيت المال قال في القمح وهذا أوجه للمأتمل ٨١ وذلك لما في البصر من أن الكثر
 مودع في الارض فاما ملكها الأول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها من ملكه يجعلها كملكه
 في جوفها درة (قوله وهذا ان ملكك أرض) الاشارة الى قوله وياقيه للمالك وهذا
 قولهما وياظهرا الهداية وغيره اذ جبهه ملك في السراج وقال أبو يوسف الباقي للواجد
 كافي أرض غيره ملكه وعليه الفتوى اه قلت وهو حسن في زماننا لعدم استقامت
 المال بل قال ط الظاهر ان يقال أي على قولهما ان للواجد صرفه حينئذ الى نفسه
 ان كان فقيرا كما قالوا في بنت الحق انها تقدم عليه ولورضا وبذل عليه ما في البصر من
 المبسوط ومن اصاب ركزا وسعه ان يصدق بنفسه على المسكين واذا اطعم الامام على
 ذلك امضى له ما مضى لان الخمس حق الفقراء وقد اوصى الى مسخقه وهو في اصابة الركاز
 غير محتاج الى الجاهة فهو ركاز الاموال الباطنة اه (تبينه) في البصر من المراج على
 الخلاف ما اذا لم يبقه مالك الارض فان ادعى أنه ملكه قال قوله اقصا (قوله
 والا للواجد) أي وان لم تكن ملكه كالجبال والمخازن فهو كالمعدن يجب خسه وياقيه
 للواجد مطلقا بصر (قوله لانهم من أهل الغنية) لان الامام يرضخ لهم رضى (قوله

(وعنه) حشيش بطلع في البصر أو غيره
 دابة (وكذا جميع ما يتخضع من
 البصر من حلبة) ولو ذهب
 سكان كثر في قصر البصر لانه
 لم يرد عليه القهر فلم يكن
 غنية (وما عليه سعة الاسلام من
 الكوز) نقدا أو غيره (فلقطة)
 سبي حكمها (وما عليه سعة
 الكفر خمس وياقيه للمالك أول
 القمح) أو لورثته لو حيا والافليت
 المال على الاوجه وهذا (ان
 ملكك أرضه والا للواجد) ولو
 ذمنا قصيرا أي لانهم من
 أهل الغنية (خلاص في سمان)
 فانه يسترقعه ما أخذ

٢ قوله الى أن يظن الخ قال في الكفاية
 وذلك يختلف بقوله المال وكثره
 حق قالوا في من يرداهم فصاعدا
 يعرفها حولا وفيها دونها الى
 الثلاثة شهر او فمداون الثلاثة
 الى الدرهم جملة وفيما لا يرد
 وفي غلس ونحوه ينظر غنة ويسرق
 ثم يضعه في كسافيه اه منه

بمختلف ما إذا اشتري رجل شياً شرعاً فأسدأتم باعه فأنه يطيب المشتري الثاني لا مباح
 النسخ. **سئل** ح عن العير قلنا **م** (قوله ولا يضمن) إلا إذا كفر أو أجماع ذوى
 منعة ليكون غنمة كما تقدم بها (قوله للمز) أى من أنه كالتلصص كما فى الدرر من
 غاية البيان (قوله وما فى التقاية أى المصق صدر الشريعة) وكذلك فى الوقاية
 بلغة تاج الشريعة وعبارة الوقاية وإن وجد ركاز مشاعهم فى أرض منها لم يملك
 خمس اه قال فى الدرر انه غير صحيح لمصرح به مشراح الهداية وغيرهم ان الخمس انما
 يجب فيما يكون فى معنى الغنمة وهو فيما كان فى بدها ل الحرب ووقع فيه المسلمون بالبيع
 الخليل والمذكور فى الوقاية ليس كذلك لان المستأمن كالتلصص والارض من دار
 الحرب لم تقع فى أيدي المسلمين فالصواب أن يقطع لفظ وجددها عليه وقرأ على البناء
 للمفعول وترك لفظ منها وتضاف الارض الى المسلمين اه وأجاب فى التبريلانية
 بأن وجددها للمفعول وناصب فاعله محذوف أى ذرو منعة لالمستأمن والتقدير بقوله
 لم تملك يعلم منه المسلوكة بالاولى اه (قوله الآن يصح الخ) هذا الجمل صحيح
 فى عبارة التقاية لانه ليس فيها لفظ منها أى من دار الحرب بخلاف عبارة الوقاية لايعا
 مر عن التبريلانية والحاصل أن المسئلة فى عبارة الوقاية مفروضة فيما إذا كان
 المتاع فى أرض غير مملوكة من دار الحرب والواجب وذو منعة فيصيب الخمس وفى عبارة
 التقاية فيما إذا كانت الارض من دار الاسلام والواحد رجل منا ولا يصح أن يكون
 فاعل وجدده المستأمن لان مستأمنهم لا يستحق شيئاً إلا بالشرط كما مر والمسلم لا يكون
 مستأمن فى دار الاسلام ثم ان هذه المسئلة على العبارتين قد حلت علمت وقاعدة ذكرها
 ما أشاء واليه الشارح أولاً وصرح به فى العناية وغيرها وهو أن وجوب الخمس لا يتفاوت
 بين أن يكون الرصاص من التقددين أو غيرهما كالتناع وهو كفى العقوبة ما يتبع به
 فى البيت من الرصاص والخصاص وغيرهما (قوله لنفسه) أى ان كان محتاجاً ولا لنفسه
 الاربعة الاشخاص بان كان دون المائتين أما اذا بلغ مائتين فلا يجوز له تناول الخمس بجر
 عن البدائع قلت لكن فيه أنه قد يبلغ مائتين فأكفر ولا يقضى كمدون بمائتين مثلاً
 فالاولى الاقتصار على الحاجة وفى كفى الحاكم ومن أصاب ركزاً أو صعه أن يصدق
 بنفسه على الساكن فإذا اطلع الامام على ذلك أمضى له ما صنع وإن كان محتاجاً الى
 جميع ذلك ومعاً أن يسكنه نفسه وإن تصدق بالخمس على أهل الحاجة من آباءه وأولاده
 جائز ذلك وليس هذا بمنزلة عشر الخمار من الارض اه

• (باب العشر) •

هو واحد الاجزاء العشرة والمراد به هنا ما يجب اليه لتلحل القرعة نصف العشر ووضعه
 حوى وذكره فى الزكاة لانه منها قال فى الفتح قيل ان تسميته زكاة على قوله لما
 لا شراطهما النصاب والبقاء بخلاف قوله وليس بشئ إذ لا شك أنه زكاة حتى يصرف

ولا يضمن للمز بلا فرق بين
 متاع وغيره وما فى التقاية من أن
 ركاز متاع أرض لم يملك بنفس
 سهو إلا أن يصح على متاعهم
 الموجد وفى أرضنا (فرع) الموجد
 صرف الخمس لنفسه وأصله
 وفرعه وأجنبى بشرط فقرهم
 • (باب العشر) •

مصادرها واختلافهم في اثبات بعض شروط البعض أنواع الزكاة ونفها لا يخرج منه
عن حكمه زكاة ٨١ واستظهر في التهر قول العناية أن تسعته زكاة بمجاز وأيد
الشيخ الحجيل الأول بأنه يجب فيها لا يؤخذ منه سواء ولا يجمع الزكاة وتبعته
في الحديث صدقة واختلافهم في وجوبه على الفور أو التراخي كما في الزكاة ٨١
والكلام هنا في عشرة مواضع بسطها في المجر (قوله يجب العشر) ثبت ذلك
بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول أي بفرض لقوله تعالى وأوفاه يوم
حصاده فإن عامة المفسرين على أنه العشر أو فسفه وهو يحمل ينه قوله على
أقعله ولم يثبت الساعفة العشر وما سقى قريب أو أود البقية نصف العشر واليوم
ظرف للمعنى لا لإشياء فلا بد أنه لو كان المراد ذلك فزكاة الحبوب لا يخرج يوم الحصاد
بل بعد التقية والسكريل يظهر مقدارها على أنه عند أي خيفة يجب العشر في
الخضر أو أن يخرج حتما يوم الحصاد أي القطع بدائع مخلصا (قوله في عدل) يفسر
توحيث فإن قوله وان قل معترض بين الحاض والمضاف إليه ولا حاجة إليه فإن قوله بلا
شرط فصاب من عنه كما تبين عليه بقوة راجع لكل ح ومصرح بالعدل إشارة إلى
خلاف ما قل والشاخي حيث قال ليس فيه شيء لأنه متروك من حيوان فأشبهه الأبريسم
وذلك ما سوط في الفخ (قوله أرض غير النراج) أشار إلى أن المانع من وجوبه كون
الأرض خراجية لأنه لا يجمع العشر والنراج فتشمل العشرية وبالسنة عشرية
ولانخراجة كليل والمقارنة لكن قد متنا عن الثانية وغيرها أن الجبل عشرية وقد متنا
أيضاً أن المراد أنه لو استعمل فهو عشرية وهذا وقيد الخبر الرمي الأرض انخراجية
بأنخراج الموضع لأنه المراد عند الإطلاق قال طويج في أرض خراج المقاسة فيه مثل
ما في الترمذ موجود فيها ٨١ لكن الكلام هنا في نفي وجوب العشر وهو غير واجب في
انخراجية مطلقاً كما أفاده الرضى واستفيد أن انخراج شعير من خراج مقاسة وهو
ما وضعه الإمام على أرض قصها ومن على أهلها بها من نصف انخراج أو ثلثه أو ربعه
ونراج ونظيفة مثل الذي وقفه عمر رضي الله تعالى عنه على أرض السواد لكل جريب
يلقه الماء ساعراً وشعير كاسياً تفصيله في الجهاد أن شاء الله تعالى وبأقربنا بعض
أحكامهما (قوله في غرة جبل) يدخل فيه القطن لأن التمر اسم شئ متفرع من أصل
يصلح للأكل واللباس كما في الكرماني وفي القلوس أنه اسم لثمن الشجر والمنهور
ما في المقررات أنه اسم لكل ما يستعمل من أجل الشجر ويجب العشر ولو كان الشجر
غير ملوك ولم يعالجه أحد ونرج غرة شجر في دار وجبل ولو يستأق داره لأنه تبع
لدار كذا في النفاطة ط عن القهستاني (قوله أن حله الإمام) الضمير عائذ المذكور
وهو العسل والقررة والظاهر أن المراد الحمايق من أهل الحرب والبقاء وقطاع الطريق
لأن كل أحد كان غراباً لمباح لا يجوز منع المسلمين عنه وقال أبو يوسف لا شيء فيها

(يجب) العشر (في حبل) وإن قل
(أرض غير النراج) ولو غير
عشرية كليل ومقارنة بخلاف
النراجية لتلا يجمع العشر
والنراجية (و) كذا (يجب) العشر
(في غرة جبل) أو مقارنة أن حله
(لإمام)

يوجد في الجبال لان الارض ليست مملوكة ولهما ان المقصود من ملكها الماء والمحمول
 اه ح (قوله لانه مال مقصود) أي مقصودا لا مملوكا بالملء ط أو مقصود بالاشتد فلذا
 تشترط حمايته حتى يجب عليه العشر لان الحياة بالجماعة فهو على الاشتراط الجماعية أو من
 جنس ما يقصده استغلال الارض فهو على الوجوب تأمل (قوله أي مطر) أي حتى بذلك
 مجازا من شدة الشئ باسم ما يعاوده أو جعل فيه نهر (قوله وسبح) بالسبح والحمد
 المهلين فيهما من شدة خشية قال في القريب ساحت الماء سباحا جرى على وجه الارض ومنه
 ساحت سباحا يعني ماء الانهار والادوية اه (قوله بلا شرط نصاب وقام) فيجب فمادون
 النصاب بشرط أن يبلغ صاعا وقل نصفه في النضراوات التي لا تبي (وهذا قول الامام
 وهو الصحيح) كافي الصفقة وقال لا يجب الا في الجملة غير متعلقة بشرط أن يبلغ خمسة أوسق
 ان كان محمولين والوسق ستون صاعا كل صاع أربعة أمثاله والحق فيبلغ قيمة نصاب من
 أدنى الموسوق عند الثاني واعتبر الثالث خمسة أمثاله بما يقدره فوجهه في القطن خمسة
 اسهل وفي العسل افراف وفي السكر أمثاله وفي النهر (قوله وحولان حول) حتى
 لو أخرجت الارض صرازا وجب في كل مرة لا إطلاق النصوص عن قيد الحول ولأن
 العشر في الخارج حقيقته في فكرت تكرره وكذاخراج القاصحة لانه في الخارج فاما
 خراج الوطية فلا يجب في السنة الامرة لانه ليس في الخارج بل في القمة بدائع (قوله
 لان فيه معنى المونة) أي في العشر معنى مونة الارض أي أجرتها وليس بعبادة تحتمط ط
 (قوله أخذ جبرا) يستحق من صاحب الارض كالوادي بنفسه الا أنه اذا أدى بنفسه
 بناب نواب العبادة واذا أخذ الامام يكون نواب ذهاب ماله في وجه الله تعالى بدائع
 (قوله وفي أرض صغير ويحنون ومكاتب) من مدخول الله فلا يشترط في وجوبه
 العقل والبولوج والحزنة (قوله وفي وقت) أعاد أن ملك الارض ليس بشرط الوجوب العشر
 وانما الشرط ملك الخارج لانه يجب في الخارج لا في الارض فكان ملكه لها عدمه
 سواء بمانع قلت هذا ظاهر فبما اذا زرعها أهل الوقت ما اذا زرعها غيره هي الاجرة
 فيغيره في اخلافه الا في الارض المستأجرة وفي حكم ذلك أراضي مصر والشام
 السلطانية قائم في الاصل كانت خراجية اما الآن فلا تعد مصر في فتح القديري في أرض
 مصر بأن المأخوذ لا تنهأ اجرة لاخراج قال لا ترى أنها ليست مملوكة فلا راع كأنه
 لموت المالكين بلا وارث فخصان ثبتت المال اه وكذا أراضي الشام كافي جهاد شرح
 الملتقي لكن في كونها كلها صارت لبيت المال بحث سنذكره في باب العشر والخارج ان
 شاء الله تعالى ويجب حارث لبيت المال سقط عنها الخراج لعدم من يجب عليه وهل على
 زراعتها عشر أم لا فتكلم عليه في هذا الباب ثم اعلم أنه اذا باعها الامام بشرطه لم يجب
 على المشتري خراج لانه بعد اخذ الثمن لبيت المال لا يمكن أن تكون المنفعة كلها أو
 بعضها ولأن الملم لا يجوز فوضع الخراج عليه ابتداء وان جاز بقائه ولأن الساقط لا يعود

لانه مال مقصود لان لم يحمله لانه
 كالسبل (و) يجب (في معنى مونة)
 أي مطر (وسبح) كبر (بلا شرط)
 نصاب (واجمع للكل (و) بلا شرط
 (بقام) وحولان حول لان خمسة
 معنى المونة ولما كان للامام أخذ
 جبرا ويؤخذ من التركة ويجب
 مع الدين وفي أرض صغير ويحنون
 ومكاتب وما ذون وقت

مطلق
 موقوف في حكم أراضي مصر
 والشام السلطانية

كذا قال ابن خنيم في القصة المرضية وقال أيضا انه لا يجب فيها العشر أيضا قال لاني
لم أرتقلا في ذلك قلت وفيه نظر لم يحل أن الشرط ملك الخارج لا يجب فيه لاني
الأرض حق وجب في الخارج من أرض الصغير والمجنون والمكاتب والوقف ولأن
سببه الأرض النامية بالخارج فحقها ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالأرض سقوط
العشر المتعلق بالخارج والحق المأخوذ لبيت المال هو بدل الأرض لا بدل الخراج على
أنه قد يتراع في سقوط الخراج حيث كانت من أرض الخراج أو بقيت بما عديله أن
الغازي الذي اختطه الإمام دار الأئمة عليه فيها فإذا جعلها بسنة أو سقاها بعباءة العشر
فعلية العشر أديها الخراج فعليه الخراج كما يأتي فان وضع الخراج عليه ابتداء بالتزامه
باجز ولا يلزم من سقوطه حين صارت لبيت المال لعدم من يجب عليه أن لا يجب حين
وجد التزام المشتري بقبه ما اشترا بعباءة الخراج لأن ذلك بسبب حادث كمن أجراه
رجل مدة ثم انقضت المدة فأن أجرتها لخط لعدم من يجب عليه فإذا أجره الآخر يجب
الأجرة تأمينا وعلى فرض سقوط الخراج لا يسقط العشر فان الأرض المعدة للاستغلال
لا تخلو من إحدى الوظيفتين لئلا ذكرنا من مسئلة الدار وحيث تحقق السبب والشرط
مع قيام ما قد منه من ثبوته بالكاتب والسنة والاجماع وهو دليل الوجوب الشامل
للأرض المشتراة المذكورة ومع إطلاق قول الفقهاء يجب العشر في مسعى مما وسع
وقصده في مسعى غريبه الية فلا حاجة الى نقل في خصوص ذلك حيث تحقق ما ذكرنا
فيه بل القول بعدم الوجوب يحتاج الى نقل سريع وسباق تمام الكلام على ذلك
في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله مجاز) تقدم
الكلام فيه (قوله الأفعيا لا يقصد الخ) أشار الى أن ما اقتصر عليه المصنف كالكثر
وغيره ليس المراد به ذاته بل كونه من جنس ما لا يقصده استقلال الأرض غالبا وأن
المدار على التصديق لو قصده ذلك وجب العشر كما مر به بعده (قوله وقصب) هو
كل نبات يكون مائه أنابيب وكعوبا والكعوب العقد والابوي ما بين الكعبين واستقر
بالقاضي من قصب السكر وقصب الذريرة وهو قصب السبل فقصه العذرة كما في
الجوهرة وفي الخراج قصب الصل يجب العشر في عمله دون خشبه شربلية (قوله
وتين) بالياء الموحدة قال في التمهيد أنه لو قبل لقبل انعقاد الحب وجب العشر فيه لأنه
صار هو المقصود ومن محمد في التين إذا ليس العشر (قوله وسف) يفتح السين والعين
المهملتين وفي جريد النخل الذي يقضمه الزنبيل والمراحي وقد يقال للبريد نفسه
والواحد نسخة مغرب (قوله وقطران) يفتح القاف أو كسر هاء مع سكون الطاء المهمل
و يفتح الصاد وكسر الطاء عصاة الأرض وقهوه والأرز يفتح الهمزة وتضم شجر
الصنوبر والتعريين شجر الأرنج تاموس (قوله وسطى) بت طيب الرعي يفرج
بالعراق ط (قوله واشنان) بضم الهمزة وكسر هاء تاموس (قوله وشجر قطن)

وتسببه زكوة مجاز (الاقب) مالا
يقصده استقلال الأرض (نحو)
طوبى (قوله) (وشش)
وتين وسف وجمع وقطران
وسطى واشنان وشجر قطن

أما اتقن نفسه فيه العشر كما مر ط (قوله وبأذنه) عطف على فان فلا يجب فيه نحره
ويجب في الشارح منه ط (قوله وبزر بطبخ وقتاه) أى كل حسب لايصلح للزراعة كزهر
البلطخ وقتاه لكونها في مقصود في نفسها بحر أى لانه لا يقصد زراعتها لمخالفة
بل لمليحرج منه وهو النضراوات وفيها العشر كما مر ط قال في البدائع النضراوات
كالقنول والراطاب والخباز والبصل والثوم ونحوها اه وفي البحر ويجب في العشر
والكثبان وبزرة لأن كل واحد منها مقصود فيه (قوله وأدوية) في الخلبة ولا يجب
العشر فيها كان من الأدوية كاللوز والهيلج ولا في الكسندر اه (قوله كخلة) بضم
الحاء وشونيز بضم الشين الخلة السوداء قاموس (قوله حتى لو أشغل أرضه بما يجب
العشر) فلا يستحق أرضه بقوائم اختلاف وما أشبهه أو بالقبض أو بالحشيش وكان
يقطع ذلك ويبيعه كأن فيه العشر غاية البيان ومثله في البدائع وفيها قال في الشريعة
ويبيع ما يشطعه ليس يقيدوا إذا أطلقه فاشيئان اه قال الشيخ أصحبل ومثل الخلاف
الحول والمهملين والمصنف في بلادنا اه والخلاف ككتاب وتشديد الحن مفسرين
المصنف وليس به قاموس (قوله غرب) بفتح المجهمة وسكون الزاء (قوله ودالية)
بالدال المهملة (قوله أى دولا ب) في المغرب والدولا بفتح المصنوع التي تدبرها الدابة
والتأخرة ما يدبرها الماء والدالية جذع طويل يركب تركيب مداق الاوز وفي رأسه
مغرفة كبيرة يستقي بها اه وفي القاموس الدالية المصنوع والتأخرة وهي نصف من
خوص يشد في رأس جذع طويل والمصنوع الدولا ب يستقي عليه اه (قوله لكثرة
المؤنة) على الوجوب نصف العشر فيلزم ك (قوله وقواعدنا) كذا نقله الباقر
في شرح المثنى عن شيخه البهسي لأن العلة في العدول عن العشر إلى نصفه في مسق
غرب ودالية هي زيادة الكلفة كما علمت وهي موجودة في شراء الماء ولعلمهم لم يذكر ذلك
لأن المقعد عندنا أن شراء الشرب لا يصح وقيل ان تعارفه صح وهل يقال عدم شرائه
يجب عدم احتسابه أم لا تأمل لنم لو كان محمرا بائنا فاته بثلث فلو اشترى ماء بالقرب أو في
حوض ينبغي أن يقال بنصف العشر لأن كثرته وجمته يدل على المسق يقرب أو دالية (قوله
اعتبر الغالب) أى أكثر السنة كما مر في السائفة والعسوفة زيلى أى إذا أسامها
في بعض السنة وعطفها في بعضها باعتبار الأكثر (قوله ولو استويا نصفه) كذا
في القهستاني عن الاختيار لانه وقع الشك في الزيادة على النصف فلا يجب الزيادة
بالشك (قوله وقبل ثلاثة أرباعه) قال في النهاية قال به الأئمة الثلاثة فيؤخذ نصف كل
واحد من الوظيفتين ولا نظير فيه خلافا اه أى لأن نصفه مسق تسع ونصفه مسق
غرب فيصير نصف العشر ونصف نصفه وربع الزيلى الاقول قياس على السائفة إذا
عطفها نصف الحول فانه تردد بين الوجوب وعدمه فلا يجب بالشك قال في المعقونية
وفيه كلام وهو أن الفرق بينهما ظاهر لان في الاصل أى المقيس عليه سبب الوجوب ليس

وبأذنه وبزر بطبخ وقتاه
كلية وشونيز حتى لو أشغل أرضه
بما يجب العشر (م) يجب نفسه
في مسق (عرب) أى دولا ب
(ودالية) أى دولا ب لكثرة المؤنة
وفي كتاب الشافعية أو شافعية
اشترى وقواعدنا أو قواعدنا
سبيلوا لانه اعتبر الغالب ولو
استويا نصفه وقيل ثلاثة أرباعه

شابت يقيناً وحاسبه فاب يقيناً والشك في نقصان الواجب وزيادة باعتبار كثرة المؤنة
 وقتها فاعتبر النسيان شبه القليل وشبه الكثير فليست أمه قلت فيه نظر لأن سبب
 الوجوب في السائمة موجود أيضاً وهو ملك نصيبها وانما الشك في الأمانة وهو شرط
 الوجوب لا يسببه كما مر أول كتاب الزكاة وهذا أيضاً وقع الشك في شرط وجوب الزكاة
 على التصنع مع تحقق سبب أصل الوجوب وهو الأرض التامة الخارج تحفة فاعتدبر
 (قوله بلا دفع مؤن) أي يجب العشر في الأول ونصفه في الثاني بلا دفع أجره العمال
 ونفقة البكر وكذا لا نهار وأجرة الحافظ وهو ذلك دور قال في الفتح يعني لا يقابل بعدم
 وجوب العشر في قدر الخارج الذي يجادل المؤنة بل يجب العشر في الكل لأنه عليه
 الصلوات والسلام حكم تفاوت الواجب لتفاوت المؤنة ولو وقعت المؤنة كان الواجب
 واحداً وهو العشر دائماً الباقي لأنه لم ينزل إلى نصفه إلا لصيغة والباقى بعد دفع المؤنة
 لا مؤنته فكان الواجب دائماً العشر لكن الواجب قد تفاوت شرعاً فلهذا لم يعتبر
 شرعاً عدم عشر بعض الخارج وهو اقتدار المساواة المؤنة أصلاً اهـ وقام فيه (قوله
 وبلا خارج البذر الخ) قبل هذا إذا زاد صاحب الحد وعلى حافى الاعتبار وقم نظر اهـ
 وجوابه أنه داخل في قولهم وبذلك الذي تقدم عن الحد وفي التبر وظاهر قول
 الكتبة وتوقع المؤن أنه لا فرق بين كون المؤنة من عين الخارج أو لا قال الصديقي ويظهر
 أنها إذا كانت جزءاً من الطعام أن تجعل كالهالك ويجب العشر في الباقي لأنه لا يشترط أن
 يتولى ذلك بنفسه فهو مضطر إلى إخراجها لكن ظاهر كلامهم الإطلاق اهـ (قوله
 تصرعهم بالعشر) أي ونصفه وضعفه ط (قوله ويجب ضعفه) أي ضعف العشر
 وهو الخمس نهر لأن بني تغلب قوم من العرب لصاري تصالح عمر بنى الله عنه معهم على
 أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ منكم كما قد مناه قبيل بآب فذكر المال ط ولم ينسوا ما بين
 كون الأرض مسقية بغيرها وسبغ ومقتضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم ضعف
 ما يؤخذ منكم مطلقاً اهـ قلت يؤيده قول الامام قاضيان في شرحه على الجامع الصغير
 في تعليق المسئلة لأن ما يؤخذ من المسلم يؤخذ من التغلبي ضعفه (قوله وان كان طفلاً
 أو أختي) بيان للإطلاق لأن العشر يؤخذ من أراضى أطفالنا ونساءنا فؤخذ ضعفه
 من أراضى أطفالهم ونسائهم اهـ فوح قال ح وسواء كنت الأرض للتغلي أو أصالة
 أم موروثة أو تدانيتها الأيدي من تغلي إلى تغلي (قوله أو أسلم) أي التغلي وفيه ملك
 أرض تضعيفاً فأنها تبقى وتليقها عند ما وعند أبي يوسف تعود إلى عشر واحد ولو
 المعنى إلى التضعيف وهو المكسور اهـ ح ويشبهه يقال فيما إذا ابتاعها مسلم ط
 (قوله أو ابتاعها من مسلم) أي إذا اشتري التغلي أرضاً عشر يضمن مسلم تصير
 تضعيفاً عند ما وعند محمد تنق عشره لأن الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اهـ ح (قوله
 أي ذى) أي إذا اشتري التغلي أرضاً تضعيفاً من التغلي تنق تضعيفاً (خارج قبيلة)

(بلا دفع مؤن) أي كغير (الزروع)
 وبلا خارج البذر تصرعهم
 بالعشر في كل الخارج (و) يجب
 (ضعفها) أرض عشرية تغلبي
 مطلقاً (ان) كان طفلاً أو أختاً أو
 (أسلم) أو ابتاعها من مسلم أو ابتاعها
 من مسلم أي ذى (لأن التضعيف
 كل خارج

تخصيص الثمن بالذكر متى على القالب أو الفحل ما فيه اتفق المالك فكذلك في الحكم
 - حصل من البر خدي - (قوله فلا يقبل) هذا في الخراج مطلقا اتفاقا وفي التصف
 كذلك لا عند أبي يوسف فيما إذا اشتراها المسلم وأسلم فأنها تعد عشرين بقصد الداعي
 كالتصحيح (قوله وأخذ الخراج) حاصل هذه المسائل كافي البصر أن الأرض إنما
 عشرية أو ثمانية أو نصفية والمشركون مسلم وذوي يقطي فالمسلم إذا اشترى العشرية
 أو الثمانية بقيت على حالها أو التصفية فكذلك عندهما وقال أبو يوسف ترجع إلى
 عشر واحد وإذا اشترى التظلي الخراجية بقيت خراجية والتصفية فهي نصفية
 أو العشرية فمن مسلم شترى عليه العشر عندهما خلافا لما إذا اشترى ذي يقطي
 خراجية أو نصفية بقيت على حالها أو عشرية صارت خراجية إن استقرت في ملكه
 عنده (قوله من ذي) أي عندهما أما عند محمد فتبقى عشرية لأن النسخة لا تغير
 عنده بتغير المالك كالتصحيح (قوله غير تقبل) فبقية لأن العشرية نصف عليه
 عندهما خلافا لما (قوله وبقيتها منه) فبقية لأن الخراج لا يجب إلا بالتمكن من
 الزاوية فالتأليف بغير (قوله الثاني) عمله لقوله وأخذ الخراج به في أمواج
 الخراج لا العشر لأن في العشر معنى العيادة والكفر بتأنيح (قوله لتصل الصفقة
 إليه) أي إلى الشيع فكل ما اشتراه من المسلم بغير وغيره وأعرض بأنه لو كان كذلك
 لما رجع الشيع بالعيب على المشتري إذا قبضه منه وأوجب بات الرجوع عليه لوجود
 القبض منه كافي الوكيل بالبيع حتى لو كان قبضه من البائع يرجع عليه لأعلى المشتري
 حصل واختصه أيضا الخبر الرمي بأنهم صرحو بأن الأخذ بالشفعة شراء من
 المشتري ولو الأخذ بعد القبض والافق البائع والكلام هنا بعد القبض فهو شراء من
 الذي قال ويمكن الجواب بما في الشيا من نوادر زكاة الميسر لو اشترى كافر عشرية
 فعليه الخراج في قول الإمام ولكن هذا بعدما انقطع حق المسلم عنه لمن كل وجه حتى
 لو استخفها مسلم وأخذها مسلم بالشفعة كانت عشرية على حالها ولو وضع عليها الخراج
 لأنه لم يقطع حق المسلم عنها (قوله أودعت عليه) معطوف على أخذها أي إذا
 اشتراها الذي من مسلم شراء فاستقرت عليه لفساد البيع فهي عشرية على حالها
 قال في البصر لا بالرذو الصبح جعل البيع كأن لم يكن لأن حق المسلم وهو البائع لم يقطع
 بهذا البيع لكونه مستحق الرذ (قوله وأيضاً شرط) أي البائع كما قد سده فاضحان
 في شرح الجامع وقال لأن خيار البائع يمنع زوال ملكه (قوله وأدوية) لأنه نسخ خصار
 البيع كأن لم يكن كالمز (قوله مطلقاً) أي سواء كان قبضه أو لا وفيه رد على ظاهر عبارة
 الدرر حيث على قوله لا قبضه بقوله ردت (قوله لأنه أهلة) أي لأن الرقبه قبضه
 أهلة وهي نسخ في حق المتعاقدين ببيع جديد في حق غيره ما وهو مستحق الخراج خصار
 شراء المسلم من الذي بعد ما صارت خراجية فتبقى على حالها كافي التبع قال في البصر

فلا يقبل (وأخذ الخراج من ذي)
 غير تقبل (اشترى) أو (عشرية)
 من مسلم (ولم يبقها منه لفساد البيع)
 أخذ العشر من مسلم (أخذها منه)
 من الذي (شفعة) لتصل الصفقة
 إليه (أودعت عليه لفساد البيع)
 أو (بشرط أدوية) مطلقاً
 أو (بغير قبضه) ولو (بغير قبضه)
 خراجية لأنه أهلة لا يفسخ

واستقيمين وضع المسئلة أن الذي أن يرتعاب يجب تقديم ولا يكون وجوب الخراج
عليها باحد ما لا يرتفع بالتسخ ولا يمنع الرد (قوله جعلت بستانا) هو أرض
يحوط عليها حائط وقفا أشجار متفرقة كذا في المراج قيد يجعلها بستانا لا لو يجعلها
بستانا وفيها نخيل نقل أن كذا لا شيء فيها يجر وكذلك غريستان الفار لانه تابع لها كما في
فاضيضان فهو بستان (قوله مطلقا) أي سواء مضافا بماء العشر أو الخراج لانه أهل الخراج
للعشر يجر (قوله بساتنه) أي ماء الخراج وهو ماء أو بساتنه يجرها الهيم وكذا سيحون
وجيخون ودجلة والفرات خلافا لمحمد وماء العشر هو ماء السقاء والبئر والعين والبصر
الذي لا يدخل تحت ولاية أحد كذا في الملتقى وشرحه والحاصل أن ماء الخراج ما كان
للكفرة يدر عليه ثم حوينا فهو ماء أو ماء أو عسري لعدم ثبوت اليد عليه فلم يكن غنمية
وأورد أن هذا ظاهر في ماء البصار والامطار أما الآبار والعيون فهي خراجية لانها
غنمية حيث حورتها فتراهم وأجاب في الفتوى بأنه لا يلزم ذلك في كسل عين وبئر فان
أكثر ما كان من خراج الكفرة قد دثر وماتراه الآن امام علم الحديث بعد الاسلام
وأجوبه في الحال فيجب الحكم فيه بأنه اسلامي إضافة للعدالت الى أقرب وقية المحكين
اه (قوله رضاء) جواب عما استشكله الثاني من أن فيه وجوب الخراج على
المسلم ابتداء متى نقل فحابة البستان أن الامام الرضعي ذكر في كتاب الجامع
أن عليه العشر بكل حال لانه أحق بالعشر من الخراج وهو الاظهر اه وجوابه أن
المشروع وضع الخراج ابتداء عسريا أما ما احتجنا فيصير وقد احتجنا هنا حيث ساء
بماء الخراج فهو كما إذا أحيا أرض لم يسه بآذن الامام وسقاها بماء الخراج فإنه يجب
عليه الخراج يجر وأجاب في الفتوى بأن المسلم اذا سقى بالماء الخراجي يتقل الماء بوظيفته
الى الارض فليس فيه وضع الخراج عليه ابتداء بل هو انتقال ما بوظيفته الخراج اليه
بوظيفته كما لو اشترى أرضا خراجية اه وأصله للزيلي (تنبيه) مقتضى تطبيق
الحكم بالماء أنه لا اعتبار بكونها في أرض عشر أو خراج وهو خلاف ما مضى عليه
في الثانية ومثله لو أحيا أرض لم يسه ما كان المستبر المادون الارض على خلاف فيه
سباني فميريه ان شاء الله تعالى في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد (قوله
بساتنه) أي ماء العشر وقوله أو بساتنه أي بساتنه العشر والخراج قال ط ظاهره ولو كان
ماء الخراج أكد (قوله لانه النبي) أي لان العشر أنسب بماء المسلم لم فيه من
معنى العبادة (قوله ولا شيء في دار) لانه عررضي الله تعالى عنه جعل المساكين
ضوا و عليه اجاع العصابة ولانها لا تستفي وجوب الخراج باعتباره وعلى هذا المقابر
زيلي وظاهر التعطيل أنه لا فرق بين القديمة والحديثة لكن صرحوا بأن أرض الخراج
لو قطها صاحبها عليه الخراج وفي الثانية اشترى أرض خراج لقطها دارا وفي
فيما بناء مكان عليه خراج الارض كما لو قطها اه وذكر مشقة في الأخيرة ثم قال

(أو أشد خراج من دار بجلت
بستانا) أو مزرعة (ان) كانت
(الذي) مطلقا (أو ليس) وقد
(سقاها بماء) (أو سقاها) (و) أخذ
(عشران سقاها) المسلم (بساتنه)
(أو بساتنه) النبي (ولا شيء في)
دار (أو مزرعة)

وفي فتاوى أبي الليث إذا جعل أرضه انخراعية مقبرة أو خاناً للغة أو مسكناً للفقراء سقط
 الخراج اهـ ويمكن بناء الثاني على أن فيه منقعة عامة فليأتل (قوله ولوله) دخل
 المسلم بالاولى وعرف المهداية بالجموسى لانه أبعد من الذي عن الاسلام طرحة منا كخته
 وزيحته فالوعر الشارح به لكان أولى (قوله ولا في عين غير) لانه ليس من ازال الارض
 وانما هو عين فوانه كعين الماء فلا عشرين ولا خراج بصر (قوله ونظ) بالفتح والكسر
 وهو أفصح بصر وكذا الخ كافي الكافي والنهاية استجبل (قوله في حريمها) حريم الدار
 ما يضاف اليها من حقوقها وما اقتضاها موس (قوله لانها) أي لاق نفس العين وقال
 بعض المشايخ يجب فيها وهو ظاهر الكثر كافي البصر (قوله لتعلق الخراج بالتكن) علة
 اقوله الصالح لها وهذا الغا يظهر في الخراج المونظ وأما خراج المقاعة فحكمه كالشرط
 (قوله لتعلقه بالخارج) فلا يكتفى لوجه التكن من الزراعة ط (قوله ويؤخذ العشر
 الخ) قال في الجوهره واختلّفوا في وقت العشر في النصارى والزروع فقال أبو حنيفة وزفر
 يجب عند ظهور الثمرة والامن على امن الفساد وان لم يستحق الحصاد اذا بلغت حداً يتقعر
 بها وقال أبو يوسف عند استقصا الحصاد وقال محمد اذا حصلت وصارت في الجرب
 وفادته فيما اذا كل منه بعد ما صار جهيشاً وأطم غير منه بالعرف فانه يضمن عشر
 ما كل وأطم عند أي حنفة وزفر وقال أبو يوسف ومحمد لا يضمن ويحتسب به في تكميل
 الاوسق ولا يحتسب به في الوجوب يعني اذا بلغ الما كول مع الباقي خسة أوسق ويجب
 العشر في الباقي لا غير وان كل منه لم يبلغ ما بلغت الحصاد قبل أن تصد ضمن عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف ولم يضمن عند محمد وان كل بعد ما صارت في الجرب ضمن اجماعاً
 وما تقي بغيره من بعد حصاده أو رفق وجب العشر في الباقي لا غير اهـ والكلام في العشر
 ومنه فيما يظهر خراج المقاسمة لانه جزء من الخراج أما خراج الوظيفة فهو في الذمة لاني
 الخراج فلا يقتل حكمه بالاكل وعنده تأتل (قوله ولا يجل لصاحب أرض خراجية)
 قبل المراه خراج المقاسمة فقط لان خراج الوظيفة يجب في الذمة لتعلقه بالحصل وقيل
 ان خراج الوظيفة كذلك لان الامام حتى جسد الخراج للخراج حتى أكله انطال حقه
 كذا في الذخيرة فافهم قال ط وفي الواقع ان البرازية لا يجل الاكل من الغلة قبل أداء
 الخراج وكذا قبل أداء العشر اذا كان المالك عازماً على أداء العشر اهـ وهو تقيد
 حسن ومنه يعلم أخذ الفرق من الزرع قبل أداء ما عليه فلا يجوز (قوله ولا يجل كل الخ)
 لو قال أو عشره بعد قوله خراجية لاستغنى عن هذه الجملة فانه في كل من العشر وخراج
 المقاسمة لا يجل الاكل ولو كل ضمن اهـ وفي شرح الملتقى عن المضمرات اذا اُصكل
 قلبا بالعرف لاشي عليه قال الفقيه وبه نأخذ ط (قوله للخراج) أي المونظ لتبونه
 في الذمة فيستعين على أخذ ما بالمال الخراج بخلاف خراج المقاسمة فانه ثابت في العين
 كالعشر واذا كان العشر يزخجيراً كما تقدم قل الباب لما فيه من معنى المؤنة فخراج

قوله جهيش شام أرعنى الجهيش
 فارجع اهـ منه
 ولوله (و) لاني (عن غير) أي
 زفت (ونظ) دهن يسلو له
 (مطلقاً) أي في أرض عشر أو
 خراج (و) لكن (في حريمها) الصالح
 للزراعة من أرض الخراج خراج
 لانها لتعلق الخراج بالتكن من
 الزراعة وأما العشر فيجب في حريمها
 العشرى ان زرعه والا لا تعلقه
 بانذار (ويؤخذ) العشر عند
 الامام (عند ظهور الثمرة) وبدق
 صلاحها برهان وشروط في النور
 أمن فسادها (ولا يجل لصاحب
 أرض) خراجية (أكل غلتها قبل
 أدائها) راجعاً ولا يجل كل من طعام
 العشر حتى يؤدى العشر وان كل
 ضمن عشره جميع الفتاوى وللإمام
 حبس الخراج للخراج

المقاسمة أو إلى ح زيادة قلت وفي البسائط أن الواجب في الخراج بر من الخراج لانه
عشر الخراج أو نصف عشره وذلك جزؤه لأنه واجب من حيث انه مال لا من حيث انه
جزء عند فاحي يجوز إذا فقهه اه والمتبادر منه أن المراد بخراج المقاسمة فإذا كان له أداء
القيمة لا يكون للامام الاخذ من عين الخراج جبراً فيبقي تعميم الخراج في عبادة الشارع
(قوله ومن منع الخراج من الخ) ذكر المسئلة المصنف في كتاب الجهاد في باب الجزية
أيضا فقال ويسقط الخراج بالتدخل وقيل لا وقال الشارع هناك وقيل لا يسقط كالعشر
ويبقى ترجيح الاول لأن الخراج عقوبة بخلاف العشر بحر قال المصنف أي في المنع عزاه
في الخاتمة لصاحب المذهب فكان هو المذهب اه ما ذكره الشارع هناك وأقول وهذا
موافق لما ذكره صاحب الخاتمة في هذا الباب وفيه في الذخيرة وأما ما ذكره في كتاب
الجهاد من الخاتمة في باب خراج الارض فنصه هكذا فان اجتمع الخراج فلم يؤخذ من عند
أي حنفية يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط ذلك عنه
كما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن
الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل اه أقول بجزء بالقول الثاني في الملتقى في باب
الجزية والقاهر أن قول الخاتمة وهذا اذا عجز الخ توفيق بين القولين يجعل الخلاف لفظيا
بحمل الاول على ما اذا عجز عن الزراعة والثاني على ما اذا لم يعجز اذ لا يعني أن الخراج
لا يجب الا بالتسكين من الزراعة كما هو منصوح عليه في باب فلا يصح ارجاع اسم الاشارة
الى القول الثاني فمما بل هو راجع الى القولين توفيقا بينهما كما قلنا فقد ظهرا أن ما عزاه
الشارح هنا الى الخاتمة محمول على حالة العجز بدليل عبارة الخاتمة الثانية هذا ما ظهر لي
واقفه تعالى أعلم وسبقني تمام تحقيق ذلك في باب الجزية وأن المعتقد عدم سقوط قوله
والاول ظاهر الرواية) أقول قال في الذخيرة ولا يسقط العشر بموت من عليه في ظاهر
الرواية وروى ابن المباركة عن أي حنفية أنه يسقط ثم قال بعد ورقتين ويسقط خراج
الارض بموت من عليه اذا كان خراج وغلبة في ظاهر الرواية وروى ابن المباركة أنه
لا يسقط فوق القرب بين الخراج والعشر على الروايتين اه ويظهر من تقييده السقوط
بخراج الوظيفة أن خراج المقاسمة لا يسقط كالعشر في ظاهر الرواية فافهم (قوله وجب
الخراج) أي الموقوف أما خراج المقاسمة فلا يجب كما سيذكره المصنف في باب العشم
والخراج أي لتعلقه بالخارج كما قدمناه (قوله ويسقطان) أي العشر وخراج المقاسمة
لتعلقهما بعين الخراج أما الموقوف فان هذا الخراج قبل الحصاد يسقط وبعده لا
عن الهندية عن السراج والخاتمة وفي البرازية هلاله الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقيل
يسقط لو باقية لا تدفع كالغرق والحرق وكل الجراد والحز والبرء اما اذا أكلته الدابة
فلا لا كان الحظف عنها غالباً هذا اذا هلك الكل أما اذا بقي البعض ان مقدار قفيز يز
ودرهمن وجب قفيز ودرهم وان أقل يجب نصفه وانما يسقط اذا لم يبق من السنة

ومن منع الخراج سنين لا يؤخذ
للمنفى عند أي حنفية خاتمة
(و) فيها (من عليه عشر أو خراج
اذا مات أحد من تركه وفي
رواية لا) بل يسقط بالموت والاول
ظاهر الرواية (فروغ) يمكن ولم
يزرع وجب الخراج دون العشر
ويسقطان جهالة الخراج

ما يمكن فيمن زراعة ما اه اى من زراعة اى متى كان نجما وشعبا وغيرهما (قوله)
وانخراج على الفاصب) قال في الخاتمة ارض خراجها ونطقة اغتصبها غاصب باحد اولا
ينسب للمالك ان لم يزرعها الفاصب فلا خراج على احدث وان زرعه الفاصب ولم تنقصها
الزراعة فانخراج على الفاصب وان كان الفاصب مقر الفاصب وكان للمالك سنة ولم
تنقصها الزراعة فانخراج على رب الارض اه قلت وفي الذخيرة قال بعض المشايخ على
المالك وقال بعضهم على الفاصب على كل حال اه ثم قال في الخاتمة وان نقصها الزراعة
عند ابي حنيفة على رب الارض قل النقصان او كثر كانه آجره لمن الغاصب بضم
النقصان وعند محمد على الفاصب فان زاد النقصان على الخراج يدفع الفضل الى المالك
وان غصب عشر مرة فزرعها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على المالك وان نقصها فالعشر
على المالك كانه آجره بالنقصان اه قال ح وظاهر ان حكم ذات خراج المقاسة
كالعشر به (قوله في بيع الوفاء) هو المسمى ببيع الطاعة وهو المشرع عليه رجوع
المبيع للبائع متى رد الفئ على المشتري وسياق مع الاقوال فيه آخر اليسوع قبيل كتاب
الكفاة ان شاء الله تعالى (قوله على البائع ان يبقى فيده) اتمنا اذا قبضه المشتري وزرع
فيه واخذ الفلح فانخراج عليه لانه في الحقيقة رهن فصيل الزراعة غاصبا اذ ليس للرهن
الاتقاع بالرهن فيكون كسلة الغصب على السواء ويحسب كون في وجوبه على البائع
أو المشتري الخلاف المذكور وفي الغصب كذا في الذخيرة وفي البرازية بعد القابض ان
لم تنقصها الزراعة فالعشر على المشتري وان نقصها فعلى البائع انخراج والعشر لانه بمنزلة
الرهن والمترهن لا يملك الزراعة فاشبهه الغصب ولا يتفاوت ما اذا سكن الخراج أقل
أو أكثر كافي الاجابة اه (قوله ولو باع الزرع الخ) الظاهر ان حكم خراج المقاسة
كالعشر كما يعلم مما مر ثم هذا اذا باع الزرع وحده وشمل ما اذا باعه وزعه المشتري باذن
البائع حتى اذ لم يتعددهما عشره على المشتري وعند ابي يوسف عشرة قيمة التصيل على
البائع والباقي على المشتري كافي الفتح وبنى ما لو باع الارض مع الزرع أو بدونه قال في
البرازية باع الارض ولها للمشتري ان يبقى مدة يتمكن المشتري فيها من الزراعة فانخراج
عليه والا فعلى البائع والقشوى على تقدير المدة بثلاثة أشهر هذا لو باعها فارعة ولو فيها زرع
لم يبلغ فعلى المشتري بكل حال وقال أبو الليث ان باعها زرع انقصة دجه وبلغ ولم يبق مدة
يتمكن المشتري من الزرع فانخراج على البائع ولو باع من آخر والمشتري من آخر وآخر
حتى مضى وقت التمكن لا يجب انخراج على أحد اه ملخصاى بأن لم يبق في بدأ أحد من
المشتري مدة يتمكن فيها من الزراعة قبل دخول السنة الثانية (قوله والعشر على المؤجر)
أى لو أجرة الارض العشرية بقا للعشر عليه من الاجرة كافي التارخية وعند محمد على
المستأجر قال في فتح القدير لهما ان العشر منوط بالخارج وهو المستأجر وله انما تستثنى
بالزراعة تستثنى بالاجرة فكانت الاجرة مقصودة كالثمرة فكان التامه معنى مع ملكه

• وانخراج على الفاصب ان زرعهما
وكان باحدا ولا ينسب لربها
وانخراج في بيع الوفاء على البائع
ان يبقى فيده • ولو باع الزرع ان
قبل ادراكه فالعشر على المشتري
ولو بعد فعلى البائع والعشر على
المؤجر

فكان أولى بالإيجاب عليه اه (قوله كخراج موقوف) فانه على الموقوف اتفاقا فالتعاقه
 يمكن الزراعة لاجل حقيقة الخارج وأما خراج المقامعة وهو كون الواجب جزأه من
 الخراج كثلث ومسدس ونحوهما ففي الخلاف كذا في شرح درر البصائر وكذا الخراج
 الموقوف على المعبر ذخيرة أي اتفاقا فإدفع أمان العشر على المستعبر كما يأتي (تبيينه) قال
 في الخاتمة وان استأجر أو استعار أرضا فصلح للزراعة ففرض فيها كرمًا ووطبا فالخراج على
 المستأجر والمستعبر في قول أبي حنيفة ومحمد لأنها صارت كمنفراجهما على من جعلها
 كرمًا اه قال الرمي مفاده اشتراط كونه مقلب الانبعاث بحيث لا يصلح ما بين الانبعاث
 للزراعة فان صلح فالخراج على المالك اه والحاصل أنه يجب الخراج على المؤجر والمعبر
 ان بقيت الارض سالحة للزراعة والافقلى المستأجر والمستعبر (قوله كستعبر مسلم)
 وأوجه زفر على المعبر لأنه لما قام المستعبر مقامه لزمه كالمؤجر قلنا حصل للمؤجر الاجر
 الذي هو كالخارج معنى بخلاف المعبر وقيد بالمسلم لأنه لو استعارها ذي فالعشر على المعبر
 اتفاقا فتغويته حق المقر اما الاغارة من الكافر كذا في شرح درر البصائر أي لكونه ليس
 أهلا لعشر لكن في البدائع لو استعارها كافر فعندهما العشر عليه وعن الامام روايان
 في رواية كذلك وفي رواية على المالك اه تأمل (قوله وفي الحاموي) أي القدسي ح
 (قوله ويقولهما تأخذ) قلت لكن أفق يقول الامام جماعة من المتأخرين كالمؤجر الرمي
 في فتاواه وصح كذا تأليذا شارح الشيخ اسمعيل الحائث مفتي دمشق وقال حق نفسه
 الاجارة باشتراط خراجها وعشرها على المستأجر كما في الاشياء وكذا احدهما أفندي
 العمادي وقال في فتاواه قلت عبارة الحاموي القدسي لاتعارض عبارة غيره فان
 فاضيجان من أهل الترجيع فان من عادة تقديم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام
 فكان هو المعتمد وأفتي به غيره واحدهمهم زكريا أفندي شيخ الاسلام وعطاء الله أفندي
 شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في الاسعاف والنصاف اه قلت لكن في زماننا عاتمة
 الاوقاف من القرى والمزارع رضا المستأجر بفعل غراماتها وموئمتها يستأجرها بدون
 أجر المثل بحيث لا تبقى الاجرة ولا أضعافها بالعشر أو خراج المقامعة فلا ينبغي العدول عن
 الاتفاق بقوله ما في ذلك لانهم في زماننا يتقدمون أجرة المثل بناء على أن الاجرة سالمة لجهة
 الوقت ولا شيء عليه من عشر وغيره أما لو اعتبر دفع العشر من جهة الوقت وأن المستأجر
 ليس عليه سوى الاجرة فان أجرة المثل تزيد أضعافا كثيرة كما لا يخفى فان امكن أخذ
 الاجرة كله فحق يقول الامام والافقوله ما لما يزن عليه من الضرر والواضع الذي
 لا يقول به أحد والله تعالى أعلم (تم) في التنازلية السلطان اذا دفع أراضي لأمالك
 لها وهي التي تسمى الاراضي المملوكة التي يقوم ليعطوا الخراج جاز وطريق الجواز أحد
 شئين اما فامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون
 المأخوذ منهم خراجا في حق الامام أجرة في حقهم اه ومن هذا القبيل الاراضي المصرية

خراج موقوف ولا على المستأجر
 كستعبر مسلم وفي الحاموي ويقولهما
 تأخذ

والشامية كما قد مناه ويؤخذ من هذا أنه لا عشر على المزارعين في بلادنا إذا حكانت
أراضيهم غير محلوكة لهم لأن ما يأخذ منهم نائب السلطان وهو المسمى بالزعيم أو التجاري
إن كان عشر افلاشي عليهم غيره وإن كان خراجا فكذلك لأنه لا يجمع مع العشر وإن كان
أجرة فكذلك على قول الامام من أنه لا عشر على المستأجر وأما على قوله ما اظهر أنه
كذلك لمعالمات من أن المأخوذ ليس أجرة من كل وجه لأنه خراج في حق الامام تأمل
(قوله وفي المزارعة الخ) قال في التمر ولودفع الأرض العشرية بغير زراعة إن البذر من
قبل العامل فعلى رب الأرض في قياس قوله لتصادها وفي الزرع لصحتها وقد اشهر
أن القسوى على النصفة وإن من قبل رب الأرض كان عليه أجزاؤه ومثله في النصفة
والفتح والحاصل أن العشر عند الامام على رب الأرض مطلقا وعندهما كذلك ولو البذر
منه ولومن العامل فليجاء به بظهر أن ما ذكره الشارح هو قوله ما اقتصر عليه لمعالمات
من أن القسوى على قوله ما بصحة المزارعة فافهم لكن ما ذكر من التفصيل بمقتضاه ما في البصر
والجنتي والمغراج والسراج والخفاتي والظهير وبغيرها من أن العشر على رب الأرض
عنده وعليها عندهما من غير ذلك هذا التفصيل وهو الظاهر في البدائع من أن
المزارعة جائزة عندهما والعشر يجب في الخارج والخارج بينهما فيجب العشر عليها
وفي شرح رد الصار عنبر جميع الخواارج على رب الأرض عنده لأن المزارعة فاسدة
عنده فالتأجير له اما تحقضا أو تقدير الان البدوان كان من قبله لجميع الخارج له
وللمزارع أجر مثل عمله وإن كان من قبل المزارع فالتأجير له ولرب الأرض أجر مثل
أرضه الذي هو بمنزلة الخارج إلا أن عشر حصته في عين الخارج وعشر حصة المزارع في
ذمة رب الأرض وفائدة ذلك سقوط بالهلاك إذا نيط بالعين وعدمه إذا نيط بالذمة
وأوجبوا معهما رد العشر عليها بالحصول لسلامة الخارج لهما حقيقة اه فكان
يجب للشارح متابعة ما في أكثر الكتب ثم اعلم أن هذا كله في العشر أما الخراج فعلى رب
الأرض اجماعا كما في البدائع (قوله ومن خط) أي نصيب في بيت المال في أي بيت من
البيوت الاربعة الأخيرة مع بيان مستحقها في النظم ط قلت وهذه المسئلة ذكرها
المصنف متنا في مسائل شتى آخر الكتاب وقلمها ابن وهبان في منظومته وقال ابن
النصفة في شرحها ومن له الخط هم القضاء والعمال والعلماء والمثاقلة وذو ارجهم والقندر
الذي يبيعونهم أخذوا كفايتهم قال المصنف وكذلك طالب العلم والواعظ الذي يفتي الناس
بالحق والذي يعلمهم اه قلت لكن هؤلاء لهم حظ في حديث بيت المال وهو بيت الخراج
والجزية كما يأتي قريبا وظاهر كلامه أن لاحدهم الاخذ من أي شيء وجده وإن لم يكن من
مال البيت المقدس وهو خلاف الظاهر من كلامهم والآن يتبقى فائدة لحمل البيوت الاربعة
نعم يأتي أنه لا لام أن يستقرض من أحد البيوت ليصرفه للاسترخاء ثم ردهما استقرض فانه
يقضى جوازا يدفع من بيت آخر للضرورة في مستلثان كان يمكنه الوصول الى حقه

مطلب
هل يجب العشر على المزارعين
في الأراضي السلطانية

وفي المزارعة إن سكن الزبون
رب الأرض فعليه ولومن العامل
فعلينا بالحصة ومن له خط في بيت
المال ونظير

ليس له الاخذ من غير به الذي يستحق هو منه والا كما في زمانا يجوز للضرورة اذ لو لم
يجز اخذ الامن يشترط ان لا يفي حق لاحد في زمانا لعدم اقرار كل بيت على حدة بل
يصلحون المال كله ولو لم يأخذوا فطر به لا يمكنه الوصول الى شيء فليست امل (قوله بجاهر
موجه) أي بشئ يتوجه لبيت المال أي يستحق له والذي في شرح الوهبية عن القنية
عن الامام البري من لمس في بيت المال فطر بمال وجه لبيت المال فله ان يأخذ ديانة
وللا امام اختيار في المتع والاعطاء في الحكم أي في القضاء اه قلت أي له الخيار في اعطاء
ذلك للواجد اذا علم به ليعطيه حقه من غيره اذ ليس له الخيار في منع حقه من بيت المال
مطلقا كما لا يخفى (قوله والمودع الخ) قال في شرح الوهبية وفي الزاوية قال الامام
الساوفا اذا كان عنده ودعة فبات المودع بلا وارث له ان يصرف الودعة الى نفسه
في زمانا هذا الا انه لو اعطاها لبيت المال لصاح لانهم لا يصرفون مصادره فاذا كان من
أهل صرفه الى نفسه وان لم يكن من المصارف صرفه الى المصارف اه وقوله وان لم يكن
من المصارف يؤيد ما قلناه ان صاحب أطلق المصارف ولم يشد لها بمصارف هذا المال
فشمع المصارف البيوت الاربعة تأقل (قوله دفع النانية والظلم عن نفسه أو الخ)
النانية ما يوجب من جهة السلطان من حق أو باطل وأغبره كما في القنية عن البردوي
والمراد دفع ما كانت به يفسد حق ولذا عطف الظلم تقبيرا وقبائح من ثمر الأثم المرسى
توجه على جملة جباية بغير حق فلبعضهم دفعها عن نفسه اذ يحمل حسنة على
الباقين والا فاولى أن لا يدفعها عن نفسه ثم نقل صاحب القنية عن شيخه بديع أنه
فيه اشكال لان اعطاء مائة للظالم على ظلمه فان أكثر النوائب في زمانا بطريق الظلم فمن
تمكن من دفع الظلم عن نفسه فذلك خيرا اه ملخصا عليه مشي ابن وهبان في منظومته
وأجاب ابن الشحنة بان الاشكال مدفوع بما فيه من أنواع الظلم على الضعيف العاجز
بواسطة دفعه عن نفسه اه قلت فيه ظن فان ما حرم أخذ حرم اعطاه كما في الاشياء أي
الضرورة فاذا كان الظالم لا يقمن أخذ المال على كل حال لا يكون العاجز عن الدفع
عن نفسه آتيا لاعطاء بغير خلاف القادر فانه باعطائه ما يصحم أخذه يكون معناه على الظلم
باختاره تأقل (قوله حصنة) مفعول تحمل ويقوم فاعله أي باقي جماعته (قوله ونص
الكفالة بها) أي بالناتبة سواء كانت بحق ككبرى النهر المشتركة للعامة وأجرة الحارس
للصلة المسمى به بأمر من الفقير وما وقف للامام ليحوزه الجيوش وفداء الاسارى بأن
اتاج المالك ولا يمكن في بيت المال شيء فونلف على الناس ذلك والكفالة به جائرة اتفاقا
أو كانت بغير حق كجبايات زمانا فانها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو أخذت من
الاكارف في الارض مالك الارض وعليه القنوى وقبده ثمن الأثم بما اذا أمر به
طاعة ولو تكره حافي الأمر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الشارح وصاحب النهر في الكفالة
ط قلت ومعنى صفة الكفالة بالناتبة التي بغير حق أن الكفيل اذا كفل غيره بها بأمره

بجمله وموجبه له أخذ ديانة
• والمودع صرف ودعة مات
• ربه ولا وارث لنفسه أو غيره من
المصارف • دفع النانية والظلم
من نفسه أو لا اذا فصل
حسنة باقيهم ونصح الكفالة بها

كانه الرجوع عليه بما اخذه النظام منه لا يعني انه ثبت للنظام حق المطالبة على الكفيل
فلا رد ما قبل ان الظلم يجب اعدامه فكيف تصح الكفالة به كاستحقاقه في محله ان شاء الله
تعالي (قوله ويؤجر من قام توز بهما بالعدل) أي بالمعادلة كما عبر في القنية أي بأن
يحصل كل واحد بقدر طاقتة لانه لو توزل توز يعها الى النظام لم يحصل بعضهم ما لا يطيق
فصير نظاما على ظم في قيام العاروف توز يعها بالعدل لتقليل الظلم فلذا يؤجر وهذا اليوم
كالكميت الاجر يل هو اندر (قوله وهذا يعرف الخ) المشار اليه غير مذكور في كلامه
وأصله في القنية حيث قال وقال أبو جعفر البجلي ما يضر به السلطان على الرعية مصلحة
لهم يصير دينا واجبا وخاسما مستحقا كالفراج وقال متاجنا وكل ما يضر به الامام عليهم
لمصلحة لهم فالجواب هكذا حتى اجرة الجزاين لحفظ الطريق والموصون ونصب الدروب
وأبواب السكك وهذا يعرف ولا يعرف خوف القنية ثم قال فعل هذا ما يؤخذ في خوازم
من العاقلة لاصلاح مسنة الجيوش أو الرضى وهو من مصالح العامة دين واجب
لا يجوز الاستناع عنه وليس بظلم ولكن يظلم هذا الجواب للعمل به وكف المسان عن
السلطان ومعاذ فيه لا تشتمه حتى لا يتجاسروا في الزيادة على القدر المستحق اه قلت
وينبغي تعقيد ذلك بما اذا لم يوجب في المال ما يكتفي لذل المسياقي في الجهاد من أنه
يكبره ليعلم ان وجد في (قوله يجوز ترك الخراج للمالك الخ) سياقي في الجهاد متنا
وشرحا ما نصرت السلطان أو نأبه الخراج لرب الارض أو وجه ولو بشقاعة باز عند
الثاني وحل له لو مصرفا ولا تصدقه به بقى وما في الحامى من ترجيح له لفقر المصرف
خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه الفقهاء سراج خلافا لما
في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزاة للراية فتلقه اه قلت والى
في الاشياء عن الراية اذا ترك العشر لمن عليه باز غنيا كان أو فقيرا الصكن ان كان
المترولا له فقرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر لفقرا من
يت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه قلت وما في الاشياء ذكر منه في الذخيرة عن شيخ
الاسلام بقوله لو غنيا كان له باز من السلطان ويضمن مثله من بيت الخراج لبيت
الصدقة ولو فقرا كان صدقة عليه فيجوز كالأخذ منه ثم صرفه اليه وإذا قالوا بأن
السلطان اذا أخذ ان كان من صاحب المال فافتقر قبل صرفها للفقراء كان له أن يصرفها
اليه كما يصرفها الى غيره (قوله وتلقها ابن الشعنة) هو محمد وال شارح المنظومة عبد
البر والنظم من بحر الوافر (قوله بيت المال أربعة) سياقي في آخر فصل الجزية عن
الزبلى أن على الامان أن يجعل لكل نوع يتلخصه وله أن يستقرض من أحد اليصرفه
للآخر ويعطى بقدر الحاجة والفسدة والفضل فان قصر كان اقله تعالى عليه حسيبا اه
وقال الشري تلاقى في رسالته ذكره وانما يجب عليه أن يجعل لكل نوع منها يتلخصه ولا
يخلط بعضها ببعض وأنه اذا احتاج الى مصرف خزائنه وليس فيها ما يفي به يستقرض من

ويؤجر من قام توز يعها بالعدل
وان كان لاخذ ما لا وهذا يعرف
ولا يعرف مستحقا لما لا نظم
يجوز ترك الخراج للمالك لا العشر
وسعى في تمامه مع بيان بيت المال
ومصارفها في الجهاد وتلقها ابن
الشعنة فقال
بيت المال أربعة كل

مطلب
في بيان بيت المال ومصارفها

خزائنه غير هاتم اذا حصل للتي استقرض لها مال يرذالى المستقرض منها الا ان يكون
 المعروق من الصدقات او ينسب الغنائم على اهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرشأ
 لاستحقاقهم للصدقات بالفقرو كما في غيره اذا صرفه الى المسكين (قوله اكل مصارف)
 أى لكل بيت محلات بصرف اليها (قوله فأولها الغنائم الخ) أى أول الاربعية من أموال
 الغنائم فهو على حذف مضامين وكذا يقال فيما بعده ط ويسمى هذات مال النمس
 أى خمس الغنائم والمعادن والركاز كافي التنازخانية فقوله الركاز وفي نسخة ركازونا
 من عطف العام بحذف حرف العطف (قوله وبعدها الصدقاتونا) مبتدأ وخبر والاولى
 وبعدها بالذكية أى بعد الاول الآن يقال ان أولها الكتب المتأني من المضاف اليه
 أو أعاد الضمير على الغنائم وما عطف عليها لانها خمس الاول أى وثانيها من أموال
 الصدقات أى زكاة السوائم وعشور الاراضي وما أخذها العاشر من تجار المسلمين المخرين
 عليه كافي البدائع (قوله وثالثها الخ) قال في البدائع الثالث خراج الاراضي وجزية
 الروس وما صولح عليه بنو تخران من الخلل وبنو قليب من الصدقة المضاعفة وما أخذ
 العاشر من تجار أهل النخعة والمستأمنين من أهل الحرب اه زاد الشرنبلاني في رسالته
 عن الزبلي وهدية أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال وما صولحوا عليه لترك القتال
 قبل زول العسكر بأسحتهم فقوله مع عشور المراد ما يأخذها العاشر من أهل الذمة
 والمستأمنين فقط بقرينة ذكره مع الخراج لانه في حكمه أو هو خراج حقيقة كما قدمناه
 في باب خلاص ما يأخذ منها فانه زكاة حقيقة ادخله في قوله الصدقات كما مر في فهم وقوله
 وبأية هم أهل النخعة لأن عمر رضي الله تعالى عنه أجلاه من أرض العرب كافي القاموس
 أى اخرجهم منها ثم صار يسعمل حقيقة عرقية في الجزية التي يأخذها العاملون أى على
 أمرها عمل الامام وكان الناطم ادخل فيها ما بنو خنمن بن تخران وبني قليب وما
 أخذ من أهل الحرب من هدية أو صلح لاسحق في معنى جزية رؤسهم (قوله الضوائع)
 جمع ضائعة أى القلطات وقوله مثل ما لا الخ أى مثل تركه لا وارث لها أصلاً وأولها وارث
 لا يرثه عليه ككاحد الزوجين والظاهر رحمه الله مطلقاً على الضوائع باسقاط العاطف
 لان من هذا النوع ما نقله الشرنبلاني دية مقتول لا ولله لعل الله يرضى عنه من جهة تركه
 المقتول وقد انقضى منه دونه كاصحوا به تمل (قوله منحصر الأولين الخ) ينقل
 حركة الهجزة الى اللام لضرورة الوزن أى بيت النمس وبيت الصدقات والنس في الاول
 قوله تعالى واعلموا أن ما نغمم الآية وسأني يائه في الجهاد ان شاء الله تعالى وفي الثاني قوله
 تعالى انما الصدقات للفقراء الآية وبأن يائه فرياً (قوله وثالثها حواصمقاتونا) الذي
 في الهداية وجماعة الكتب المعتبرة انه يصرف في مصالحنا كذا الثغور وبنو القناطر
 والجسور وكفاية العلماء والقضاة والعمال ورزق القنائل وذرائعهم اه أى ذرائع
 الجميع كإساق في الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله ورابعها منحصر جهات الخ) موافق

قول المتن وبعدها المتصدقون
 الذي في البيت بغير واو

مصروف ينشأ العالمونا
 فأولها الغنائم والركوز
 ركاز بعدها المتصدقون
 وثالثها خراج مع عشور
 وبأية عليها العالمونا
 ورابعها الضوائع مثل ما لا
 يكون له آناس وارثونا
 منحصر الأولين أى ينس
 وثالثها حواصمقاتونا
 ورابعها منحصر جهات

لما انفصل ابن النسياء في شرح الغزوة عن الزدوى من أنه يصرف إلى المرضى والزمنى والقطيع وعمارة القنطرة والرباطات والتفريج والمساجد وما أشبه ذلك **هـ** ولما كتبه عن الخلفاء الهداية والزبلي أن أهله الشربلاني أي فان الذي في الهداية وعامة الكتب أن الذي يصرف في مصالح المسلمين هو الثالث كما مر وأما الرابع فمصرفه المشهور هو القبط الفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم فمعي منه ثقتهم وأدويتهم وكفهم وعقل جنابهم كما في الزبلي وغيره وحاصله أن مصرفه العابر من الفقر مخلوذكرا التألم الرابع مكان الثالث ثم قال وثالثها حواء عاجزونا وواجبها مصرفه الخ لو ائق ما في عامة الكتب (قوله تساوى) فعل ما مضى والتفع منصوب على التمييز ~~كتبت~~ كتبت النفس أي تساوى المسلمون فيها من جهة التفع **هـ** واقدم تعالى أعلم

• (باب المصرف) •

(قوله أي مصرف الزكاة والعشر) يشير إلى وجه مناسبه هنا والمراد بالمرص ما نسب إليه كما مر فيمثل العشر ونصفه المأخوذ من أرض المسلم ورصه المأخوذ منه إذا مر على العاشر فأحد **هـ** وهو مصرف أيضا صدقة الفطر والكفارة والتذوي وغير ذلك من الصدقات الواجبة كما في التمهستان (قوله وأما خمس المحدثين) بيان لوجه اقتصاره على الزكاة والعشر وأنه لا ينسب ذكره معهما وإن ذكره في العناية والمراجيح الأولى كما قال **ح** وأما خمس الركاز فيمثل أكثر لأنه كاللحد في المصرف (قوله هو فقير) فقهه تعالى لا به ولا في الفقر شرط في جميع الأصناف إلا العامل والمكاتب وابن السبيل **ط** (قوله أدنى شيء) المراد بالشيء النصاب النائي وبأدنى ما دونه فاقبل التفصيل ليس على باب كما أشار إليه الشارح ولا يظهر أن يقول من لا يعلّق نصابا ناميا يدخل فيه ما ذكره الشارح وقد يقال إن المراد التمييز بين الفقير والمسكين لهما قبل أنهما صنف واحد لا بينهما وبين الفقير بل يصدق عدم الغنى فيما أي عدم ملك النصاب النائي فذكر أن المسكين من لا شيء له أصلا والفقير من يملك شيئا وإن قل فاقصاره على الأدنى لأنه غاية ما يحصل به التمييز والحاصل أن المراد هنا الفقير لما قبل المسكين لا للفقير (قوله أي دون نصاب) أي نام فاضل عن الدين فلم يردوا فمصرف كما يأتي (قوله مستغرق في الحاجة) ~~ك~~ كذا في السكتي وعبيد الخدمية ونصاب البدلة وآلات الحرفة وكتب العلم للحصاح البهادر يسا وحفظا وتوصيفا كما مر أول الزكاة والحاصل أن النصاب فحمان موجب للزكاة وهو النائي الخالي عن الدين وغيره موجب لها وهو غيره فإن كان مستغرقا بالحاجة لمالكة أيا **ح** أخذها ولا حرمة وأوجب غيرها من صدقة الفطر والاختصة وثقة القريب المحرم كما في العر وغيره (قوله من لا شيء له) فاستأجر إلى المسئلة فتوة وما وارى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الأقل ويحل صرف الزكاة لمن لا يملك له المسئلة بعد كونه فقيرا فتح (قوله على المذهب) من أنه

تساوى التمتع فيما المسلمون

• (باب المصرف) •

أي مصرف الزكاة والعشر وأما

خمس المحدثين فمصرفه كالقسائم

(هو فقير وهو من له أدنى شيء)

أي دون نصاب أو قد رخصا

غير نام مستغرق في الحاجة

(ومسكين من لا شيء له) على

المذهب

أسوأ حال من التقير وقيل على العكس والاقول أصح يمر وهو قول عامة السلف اسمعيل
وأفهم بالعطف أنهم ما صنفان وهو قول الامام وقال الثاني صنف واحد وأثر الخلاف
يظهر فيما إذا أوصى ثلث ماله يزيد والفقراء والمساكين أو وقف كذلك كان يزيد
الثلث ولكل صنف ثلث عنده وقال الثاني يزيد التحف ولهما التصف وتعلمه في النهر
(قوله لقوله تعالى أو مسكينا إذا مترية) أي الصق جلده بالتراب بمحض فاحرقه جعلها
ازاره لعدم عاواريه أو الصق بطنه به من البلوع وتعلم الاستدلال به موقوف على أن
المسقة كلشقة والاكثر خلافه فيصل عليه وتعلمه في الفسخ (قوله وآية السقينة للترحم)
جواب عما استدله القائل بأن انقصر أسوأ حال من المسكين حيث أثبت للمسكين
سقينة والجواب أنه قيل لهم مسكين ترجعوا جيب أيضا بأنهم لم يتمكن لهم بل هم أجراء
فيها أوعار منهم فتح أي فالام في كانت مساكين للاختصاص بالملك (قوله يم
الساحي) هومن يسمى في القبائل جمع صدقة السوانم والعاشر من نفسه الامام على
الطريق لباخذ العشر وشحوم من المائة (قوله لانه فرغ نفسه) أي فهو يستحقه جملة
الآثرى أن أصعب الاموال لو حلقوا الزكاة الى الامام لا يستحق شيئا ولو هلك ما جمعه من
الزكاة لم يستحق شيئا كلفاضايب اذا هلك مال المضاربة الآن فيه شبهة الصدقة بديل
سقوط الزكاة عن ارباب الاموال فلا تجل للعامل الهاشمي تنزهها لقراءة النبي صلى الله
عليه وسلم عن شبهة الوسخ وقيل لاغنى لانه لا وازى الهاشمي في استحقاق الكرامة فلا
تعتبر الشبهة في حقه بل على أن منع العامل الهاشمي من الاخذ صريح في السنة كما
يسطر في الفسخ قال في النهر وفي النهاية استعمال الهاشمي على الصدقة فأجرى لمسه نازق
لا ينبغي له أخذه ولو عمل ورزق من غيره فلا بأس به قال في البحر وهذا يفيد صحة توليته
وأن أخذه منها مكر ولا حرام اه والمراد كراهة التصريح لقوله لم لا يصل لكن ما مر من
أن شرائط الساعي أن لا يكون هاشميا بما رضه وهذا الذي ينبغي أن يعزل عليه اه مافى
النهر أقول الظاهر أن الإشارة في قوله وهذا الى ما ذكره من صحة توليته وجهه أن
ما ذكره وهما صريح في عدم حل الاخذ مما جمعه من الصدقة لامن غيره فلا دليل حينئذ
على عدم صحة توليته عاملا اذا رزق من غيره واقنعنا أن اشتراط أن لا يكون هاشميا نقله
في البحر عن الغاية ولم أره لغيره على أنه في الغاية على ذلك بقوله لما فيه من شبهة الزكاة كما
علوا به فانهم أن ذلك شرط لحل الاخذ من الصدقة لالصدقة التولية فلا يعارض ما هنا
كما فتننا هناك والله تعالى أعلم (قوله فيحتاج الى الكفاية) لكن لا يراد على نصف
ما قبضه كما يأتي ولا يستحق لو هلك ما جمعه لان ما يستحق منه اجرة عماله من وجه كما مر
قال في المراج لان عماله في معنى الاجرة وأنه يتعلق بالحل الذي عمل فيه فاذ هلك سقط
حقه كالضارب اه قلت وهذا مفاد التصريح على قوله لانه فرغ نفسه لهذا العمل فانه
يفيد أن ما يأخذه ليس صدقة من كل وجهه بل في مقابلته عمله فلا ينافى ما مر من أن له شبيه

قوله تعالى أو مسكينا إذا مترية
وآية السقينة للترحم (وعامل)
يم الساعي والعاشر (يعمل)
ولو قبلنا الهاشمي لانه فرغ نفسه
لهذا العمل فيحتاج الى الكفاية
والفق لا يمنع من تناوله عاشر
الحاجة كأمين السيل يمر من
البدائع وهذا التحليل يتوى

فاقهم (قوله مانسب للواقعات) ذكر المصنف أنه رأى بخط ثقة سحرى بالها قلت ورأيت
 في جامع الفتاوى ونسبه في المتوسط لا يجوز دفع الزكاة عن من يملك نصاباً إلا على طالب
 العلم والقاضي ومنقطع الحج لقوله عليه الصلاة والسلام يجوز دفع الزكاة لطالب العلم وإن
 كان لثقة أربعين سنة اهـ (قوله من أن طالب العلم) أى الشرعى (قوله إذا قترغ
 نفسه) أى عن الاكتساب قال ط المراءاه لا تعلق به بغير ذلك فغرض البطالات المصلحة
 وما يجلبه القضاة من مذهبات العموم لا يشأى التفرغ بل حرسى في أسباب التوصل
 (قوله واستفادته) لعل الواو بمعنى أو الماتعة المخلوط (قوله ليجزى) على نحو ما لا يخط
 (قوله والحاجة داعية الحج) الواو للمحال والمعنى أن الإنسان يحتاج إلى أشياء لا يملكها
 عنها فيكتنزها إذا لم يجزى لم يقبل الزكاة مع عدم اكتسابه اتفاقاً معنده وممكناً مما
 فنقطع من الأفادة والاستفادة فضعف الذين لعدم من يصله وهذا الشرع مخالف
 لأطلاقهم المرمية في الحق ولم يعتقد أحد ط قلت وهو كذلك والأوجه تقديمه للتصغير
 ويكون طلب العلم مخرجاً لجزائرها من الزكاة وغيرها وإن كان قادراً على اكتساب
 أذنبه ولا يصلح له السؤال ككسبائى ومذهب الشافعية والحناابلة أن القدرة على
 الاكتساب تمنع التفرغ فلا يصلح له الأخذ فضلاً عن السؤال إلا إذا اشتغل عن طلب العلم
 الشرعى (قوله ما يكتفيه وأعوانه) بيان لقوله بقدر عمله وقدر ما يعطى ما يملك
 المال والأبطال حالته ولا يعطى من بيت المال شيئاً كافى البصر في الجزاءة أخذ حالته
 قبل الوجوب أو القاضي رزقه قبل المتعجز والفضل عدم التجهيل لا احتشال أن لا يعين
 إلى المنة اهـ قال في النهر ولم أر ما لو ملك المال في يده وقد نهى حالته وتظاهر أنه لا يسترده
 (قوله بالوسط) فيجزم أن يتبع شهوته في المأكول والمنسرف لاه اسراف محض وعلى
 الإمام أن يعين من يرضى بالوسط بحر (قوله لكن الحج) أى لو استقرت كفايته الزكاة
 لا يزال ادعى التصف لان التنصيف بين الأنصاف بحر (قوله ومكاتب) هذا هو المعنى
 بقوله تعالى وفي الرقاب في قول أكتما أهل العلم وهو المروى عن الحسن البصرى أطلقه
 ثم مكاتب الحق أيضاً وقيد الحدادى بالكبرى أما الصغير فلا يجوز وفيه نظر إذ صرحوا
 بأن المكاتب يملك المدفوع اليه وهذا ما أطلقه يوم الصغير أيضاً خبر قلت قد يجب بيان
 مراد الحدادى بالصغير من لا يقبل لأن كتابته استقلالاً لا بغير محبته أو لانه لا يصح قبضته
 تأمل ثم قال في النهر وعلى هذا القول دل عليه وفيما بعده عن اللام إلى في بلد لا على أن
 الاستصقاq البهة للزبية والأولاد أن بأنهم أرحم في استصقاq التصديق عليهم من غيرهم
 لأنهم لا يملكون شيئاً كائناً الآن براد لا يملكونه ملكاً مستقراً وهل يجوز للمكاتب
 صرف المدفوع اليه في غير ذلك الوجه لم أره لهم اهـ والضيق فيهم لا يمتنا وأصل التوقف
 لصاحب البصر فانه نقل عن الطبرى من الشافعية ما يفيد أن المكاتب ممن يعده لغير
 لهم صرف المال في غير الحاجة التي أخذوا لإبطلانهم لا يملكونه ثم قال وفي البدائع أنما

مانسب للواقعات من أن طالب
 العلم يجوز له أخذ الزكاة ولو غنيا
 إذا قترغ نفسه لأفادة العلم
 واستفادته ليجزى من الكسب
 والحاجة داعية إلى ما لا يقبضه
 كذا ذكره المصنف (وقدر عمله)
 ما يكتفيه وأعوانه بالوسط لكن
 لا يزال ادعى نصف ما يقبضه (ومكاتب)

جاز دفع الزكاة الى المكاتب لانه غليلك وهو ظاهر في أن الملك يقع للمكاتب فبقية الاربعة
 بالطريق الاولى لكن يبقى هل لهم على هذا الصرف الى غير الجهة اه قال الخبير الرملي
 والذي يقتضيه نظر القبة الجوازا اه قلت وبه جزم العلامة المتقدي في شرح نظم
 الكثرة (فرع) وذكر الزبلي في كتاب المكاتب عند قوله ولو اشترى أباه أو ابنة مكاتب
 عليه أن للمكاتب مـكسبا وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهذا
 لو اشترى زوجته لا يصدق نكاحه ويحوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كتر اه كذا في شرح
 الكثرة العلامة ابن السلي شيخ صاحب البصر قلت وهو مصرح في جواز دفع الزكاة اليه
 وان ملك مـكسبا بائنا على بطل الكتابة وشذو كرم من القهستاني ما يفيد (قوله لتغير
 هاشمي) لانه اذا لم يحوز دفعها لعتق الهاشمي الذي صار حرا يدا ورغبة فمكاتبه الذي يبقى
 مملوكا ورغبة بالاولى وفي العرصن المحبط وقد قالوا انه لا يجوز لمكاتب هاشمي لأن الملك
 يقع للعرفي من وجه والشبهة ملطقة بالحقيقة في حقهم اه أي أن المكاتب وان صار حرا يدا
 حتى يملك ما يدفع المملوك رغبة فيه شبهة وقوع الملك لولاء الهاشمي والشبهة
 معتبرة في حق لكرامته بخلاف العتق كما مر في العامل فلذا قد بقوله في حقهم أي
 حق في هاشم وأنت خبير بأن ما ذكر من التعليل مسوق في كلام البصر لعدم الجواز
 لمكاتب الهاشمي لالتصم تصرف المكاتب في المسئلة التي توفى في حكمها أو لا بل
 لا يبعد التعليل المذكور ذلك أصلا فافهم (قوله حل لولاء) لانه انتقل اليه بملك
 حادث بصد مملوكه المكاتب لانه لو ادعى انتقال الملك بغيره تسقط العرف وفي الحديث
 العقيم حولها صدقة ولنا هدية (قوله فقيرا استغنى) أي وفضل معه شيئا أخذ
 حالة الفقر لأن المعتبر في كونه مصرفا هو وقت الدفع وكذا يقال في ابن السبيل (قوله
 وسكت عن المؤلفة فلو بهم) كانوا ثلاثة اقسام قسم كفار كلن عليه الصلاة والسلام
 يعطهم لبنا ففهم على الاسلام وقسم كان يعطهم ليدفع شرهم وقسم أسلوا وفيهم ضعف
 في الاسلام فكان يتأقهم لينتوا وكان ذلك حكما شرعيا تابا بالناس فلا حاجة الى
 الجواب بما قال كيف يجوز صرفها الى الكفار بأنه كان من جهاد الضمارة في ذلك
 الوقت أو من الجهاد لانه نارة بالناس وتارة بالاحسان فأداه في الفتح (قوله لسقوطهم)
 أي في خلافة الصديق المنتقم عن مرضى الله تعالى عنهما وانقصد عليه اجماع
 العصاة ثم على القول بأنه لا اجماع الا عن مستدعيب علمهم بدليل أفاد نسخ ذلك قبل
 وفاته صلى الله عليه وسلم وأقتصد الحكم بحياته أو كونه حكما مغيبا انما احلته وقد
 اتفق انهاؤها بعد وفاته وقيل في الفتح لكن لا يجب علنا نحن بدليل الاجماع كما هو
 مقرر في محله (قوله اما بـزال الصلة) هي اعزاز الدين فهو من قبيل انتهاء الحكم
 لانها علمته القائمة التي كان لا يجلها الدفع فان الدفع كان للاعزاز وقد أعزاه الله الاسلام
 وأغنى عنهم بصر لكن مجرد التعليل يكونه معلا بـله انتهت لاصح دليل على في الحكم

لقد هاشمي ولو يجرى حل لولاء ولو
 غنيا فقيرا استغنى وابن سبيل
 وصل لاله وسكت عن المؤلفة
 كلامهم لسقوطهم اما بـزال الصلة

المحل لأن الحكم لا يحتاج في بقاءه إلى بقاء محله لاستغنائه في البقاء عنها كما علم في الرق
والاضطباع والرمل فلا يمتن دليل يدل على أن هذا الحكم مما شرع عقدا بقاءه
يقاها لكن لا يلزمنا تعينه في محل الإجماع فنحكم بثبوت الدليل وإن لم يظهر لنا على
أن الآية التي ذكرها عز وجل في ذلك وهي قوله تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن
ومن شاء فكفر وقامه في الفتح (قوله) ونسخ قوله صلى الله عليه وسلم الخ) أي هو
مستند الإجماع فالنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم بالحديث المذكور الذي سمع أهل
الإجماع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعاً بالنسبة إليهم فبمع نسخة الكتاب
ويجعل في البحر مستند الإجماع الآية التي ذكرها عز وجل في الله تعالى عنه وأعلم يجعل
الإجماع تاماً لأنه خلاف الصحيح لأن النسخ لا يكون إلا في حياته صلى الله عليه وسلم
والإجماع لا يكون إلا بعده كما هو نص المصنف في المنع (قوله) وروى في قرائتهم في نسخة
على قرائتهم ولفظ الحديث على ما في الفتح من رواية أصحاب الكتب الستة المتساق
قوماً أهل كتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوا
لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وسبعة طائفة فأنهم أطاعوا لذلك
فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على قرائتهم الخ اه وأما
باللفظ الذي ذكره الشارح تعالى هذا ففي حاشية نوح عن الحافظ ابن حجر أنه يرى في شيء
من المسانيد اه وضمير قرائتهم للمسلمين فلا تدفع إلى من كان من المولفة كافراً أو غنياً
وتدفع إلى من كان منهم مسلماً فقرا بوصف الفقر لا كونه من المولفة فالنسخ العموم
أو بخصوص الجهة تأصل (قوله) ومدون) هو المراد بالغارم في الآية وذلك في الفتح
ما يقتضي أنه يطلق على رب الدين أيضاً فإنه قال والقادم من زمدين أو دين على الناس
لا يقدر على أخذه وليس عنده نصاب وفيه فقر لما قال القتيبي القادم من عليه الدين
ولا يجبر وفاء وأما ما في الصحاح من أن الغريم قد يطلق على رب الدين فليس مما الكلام
فيه لأن الكلام في القادم إلا في الغريم وأما ما زاد في الفتح فأنما جاء الدفع
إليه لأنه فقير إذا كان السبل كما علم به في الحط لآلته غارم وأما قول الزيلعي والغارم
من زمدين ولا يعلم نصاباً فلا ضل من دينه أو كان له مال على الناس ولا يمكنه أخذه اه
فليس فيه ما علمه إطلاق الغارم على رب الدين كما لا يخفى لأن قوله أو كان له مال معطوف على
قوله ولا يعلم نصاباً فافهم وكلام النزهة غير محقق (قوله) لا يعلم نصاباً) فبعبه لأن
الفقر شرط في الاستيفاء كلها إلا العامل وابن السبل إذا كان في وطنه مال عن غيره الفقير
بحر ونقل ط عن الجوزي أنه بشرط أن لا يكون هاشمياً (قوله) وأولى منه التقير) أي أولى
من الدفع للفقير الغير المدون لزيادة احتياجه (قوله) وهو متقطع القرائة) أي الذين همزوا
عن السوق جيش الإسلام لفقرهم بذلك النفقة والداية وغيرها ففضل لهم الصدقة
وإن كانوا كاسين إذا اكتسب يتعدهم عن الجهاد فمتساق (قوله) وقيل الخ (الحج) أي

أونسخ قوله صلى الله عليه وسلم لعاد
في آخر الأمر خذها من أغنيائهم
وردها في قرائتهم (ومدون
لا يعلم نصاباً فلا ضل من دينه) وفي
التلخيص الدفع للمدون أو أولى منه
للقير (وإلى سبل الله وهو متقطع
القرائة) وقيل الخ

منقطع الحاج قال في المقرب الحاج يعني الحاج كالسائر بمعنى السماوى قوله تعالى
 سائرهم يومئذ يخرجون وهذا قول محمود الاول قول أى يوسف اختاره المصنف تعالى للكثر قال
 في التهر وفي غاية البيان انه الظاهر وفي الاستيعاب انه الصحيح (قوله وقيل طلبه العلم)
 كذا في الظهيرية والارغيفاني واستبعده السروجي بأن الآية تزلت وليس هناك قوم
 يقال لهم طلبه العلم قال في الشرح نبالة واستبعاده بعيد لان طلب العلم ليس الاستفاضة
 الاحكام وهل يبلغ طالب رتبة من لازم محبة النبي صلى الله عليه وسلم لتلقى الاحكام
 عنه كاصحاب الصفقة والتفسير يطلب العلم وجهه خصوصاً وقد قال في البداية في سبيل
 الله جميع القريب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات اذا كان محتسباً
 اه (قوله وغيره الاختلاف الخ) يشير الى أن هذا الاختلاف انما هو في تفسير المراد
 بالآية لا في الحكم وإذا قال في التهر وانطلق لفظي لا يتحقق على أن الاصناف كلهم سوى
 العاملين يعطون بشرط الفقر فنقطع الحاج أى وكذا من ذكر بعده يعطى اقتضاه وعن
 هذا قال في السراج وغيره فائدة الخلاف تظهر في الوصية بمعنى ونحوها كالاوقاف
 والنذور وعلى ما مر اه أى تظهر فيما لو قال الموصي ونحوه في سبيل الله وفي العصر
 النهاية فان قلت منقطع القران والجمع ان لم يكن في رتبته مال فهو فقير والافواه
 السبيل فكيف تكون الأقسام سبعة قلت هو فقير لأنه زاد على الاقطاع في عبادة
 الله تعالى فكان محققاً للفقير المطلق الخالي عن هذا التقيد (قوله وابن السبيل) هو
 المسافر سعى به لزمه الطريق زيلعي (قوله لمن له مال لاعم) أى سواء كان هو في غير
 وطنه أو في وطنه وقد دون لا يشترط على أخذها كما في التهر عن التقاية لكن الزيلعي
 جعل الثاني ملحقاً به حيث قال وألحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلده لأن
 الحاجة هي المستمرة وقد وجد سبيل لانه فقير إذا وان كان غنياً ظاهراً اه وتبعه في الدرر
 والقبح وهو ظاهر كلام الشارح وقال في القبح أيضاً ولا يصل له أى لابن السبيل أن يأخذ
 أكثر من حاجته والاولى له أن يستقر من أن قدر ولا يلزمه ذلك لجزأه من الاداء
 ولا يلزمه التصديق بما فضل في يده منه قدره على ماله كالفقير اذا استغنى والمكاتب
 اذا هجز وعندهما من مال الزكاة لا يلزمهما التصديق اه قلت وهذا بخلاف الفقير فإنه يصل
 له أن يأخذ أكثر من حاجته وهذا فرق ابن السبيل كما تقدم في الذخيرة (قوله ومنه
 ماله) لو كان ماله مؤجلاً أى اذا احتاج الى الثقة يجوز له أخذ الزكاة قدر ثمانية الى سائل
 الاجل نهر عن الخاتمة (قوله أو على غائب) أى ولو كان حاله عدم تمكنه من أخذ ط
 (قوله أو معسر) فيجوز له الأخذ في أصح الأقاويل لأنه بمنزلة ابن السبيل ولوموسرا
 معتزلاً لا يجوز كما في الخاتمة وفي القبح دفع الى فقيرة لها مهر دين على زوجها يبلغ نصفاً وهو
 موسر يصح لو طلبت أعطائها لا يجوز وان كان لا يعطى لو طلبت جاز قال في البحر المراد
 من المهر ما تعرف بهجته والانهودين مؤجل لا يمنع وهذا مقيد لعدم ما في الخاتمة

وقيل طلبه العلم وغيره في البداية
 بجميع القريب وغيره الاختلاف
 في نحو الاوقاف (وابن السبيل
 وهو) كل (من له مال لاعم)
 ومنه ماله مؤجلاً وعلى
 فائب ومعسر ويجاهد

ويكون عدم إعطائه بمنزلة إعساره ويترك منه وبين سائر المديون بأن يقع الرجوع للقاضي
على الباقي للبراءة بخلاف غيره ولكن في البراءة أن مومرا والمجمل قدرا لتصاب لا يجوز
عندهما به يبقى احتسابا وعند الامام يجوز مطلقا اه قال في السراج والخلاف سبق
على أن المهرق الذمة ليس بنصاب عنده وعندهما نصاب اه نهر قلت ولعل وجهه الأول
كون دين المهرق بناتبة لانه ليس بدل مال ولهذا لا تجوز كانه حقيق يقض ويحول
عليه حول جديده فهو قبل القبض لم يشعده نصابا في حق الرجوع فكذا في حق جواز
الاخذ لكن يلزم من هذا عدم الفرق بين مجمله ومؤجله فتأمل (قوله ولوله ينفع في الاصم)
فعل في التبرع عن الخساسة أنه لو كان باحدا والدائن بنعة عادلة لا يجعل له أخذ الزكاة وكذا
ان لم تكن البنعة عادلة ما لم يحلفه القاضي ثم قال ولا يجعل في الاصل الدين المجموع نصابا
ولم يحصل بين ما اذا كان له بنعة عادلة أو لا قال السررسي والصحيح جواب الكتاب أي
الاصل اذ ليس كل فاض يعدل ولا كل بنعة تقبل والحق بين يدي القاضي ذلك وكل أحد
لا يختار ذلك وينبغي أن يقول على هذا كما في عقد القرائد اه قلت وقدمنا أول الزكاة
اختلاف التصحيح فيه ومال الرشي إلى هذا وقال بل في زماننا يتبرع المديون بالدين وبجلاؤه
ولا يقدر الدائن على تحصيله منه فهو بمنزلة العدم (قوله لان آل الجنسية) أي الدالة على
الجنس أي الحقيقة قال ح وهذا اقتبس بطوارفا لاقتصار على فرد من كل صنف من
الاصناف السبعة أو ما جواز الاقتصار على بعض الاصناف فعلته أن المراد بالآلية بيان
الاصناف التي يجوز الدفع اليهم لا تعيين الدفع لهم بجر اه ط ويسان الاستدلال على
ذلك بسبوط في الفقه وغيره (قوله عليك) فلا يكتفى فيها الاطعام الا بطريق التملك ولو
أطعمه عنه دفنا وبالزكاة لا يكتفى ط وفي التملك اشارة الى أنه لا يصرف الى مجنون
وصبي مجنون اه ان اذا قبض له ما من يجوز له قبضه كالأب والوصي وغيرهما يصرف
الى امرأته يعقل الاخذ كما في المحط فهاستأى وتقدم تمام الكلام على ذلك أول الزكاة
(قوله كما مر) أي في أول كتاب الزكاة ط (قوله فهو مسجد) كبناء القنطرة والسقايات
واصلاح الطرقات وكري الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تخليق فيه زيلعي (قوله ولا إلى
كفن ميت) لعدم صحة التملك منه ألا ترى أنه لو اقرضه سبع كان الصكن المتبرع
لا الورثة نهر (قوله وقضا دينه) لأن قضاء دين الحى لا يقتضى التملك من المدين بدليل
أنهم لا يقضون ما في الدائن والمدينون أن لا دين عليه يستردقه الدافع وليس للمدينون أن
ياخذوا زيلعي أي وقضا دين الميت بالاولى وانما يستردقه الدافع ما دفعه في مسئلة التصديق
لانه ظهر به أن لا دين للدائن فقد قبض ما لا حق له به لانه قبضه عن ذمة مدينونه وقوله
وليس للمدينون أن ياخذوا أي لانه لم يملكه أيضا وقيد في الجرم بما اذا كان الدفع بغير أمر
المدينون فلا يأمر به فهو عليك من المدينون فيرجع عليه لعل الدائن اه أي لأن من قضى
دين غيره بأمره فإن يرجع عليه بلا شرط الرجوع في الصحيح فيكون عليك من المدينون على

ولوله ينفع في الاصم (بصرف)
الترك (الى كلهم أو) (الحق بعضهم)
ولو واحد من أي صنف كان لأن
آل الجنسية سطل الجمعية بشرط
الشافعي ثلاثة من كل صنف
ويشترط أن يكون المصروف
(تلك) لا باحة كما مر (لا يصرف)
(التيه) فهو (مصحف) لا إلى
(كفن ميت وقضا دينه) ما دين
الحى التقبر

سبل القرض ثم هذا إذا لم ينو النعم الزكاة على المدين والافلا يرجع له على أحد كما
 يذكره قريسا فاقهم (قوله فيجوز زلوا بآمره) أي يجوز زكاة على أنه عليك منه والظاهر
 بقبحه يصحك النيابة عنه ثم يصير أيضا لنفسه فتح (قوله فاطلاق الكتاب) يعني الهداية
 أو القصد ويرى حيث أطلق الدين الميت عن التقيد بالامر وأصل الميت لا ينال الهام
 في شرح الهداية يتبعه قال وفي الغاية عن الميت والمقتصد لو قضى به دين حتى أوفيت
 بآمره جاز وظاهر الخلية بواقته لكن ظاهر إطلاق الكتاب بفسد عدم الجواز في الميت
 مطلقا وهو ظاهر الخلاصة أيضا حيث قال لو قضى دين حتى أوفيت بغير إذن الحق
 لا يجوز تقبيل الحق وأطلق الميت اه (قوله وهو الوجه) لانه لا يتم كونه تملكيا وهو
 لا يقع عند امره بل عند أداء المأمور وقضى الثابت وحيث لم يكن المدين اهلا
 للتملك لونه وعلى هذا فإطلاق مسئلة التصديق السابقة يحول على ما إذا كان الوفاء بغير
 أمر المدين أم لا ولو كان بآمره فبني أن يرجع على المدين ان غاية الامر أنه ملك فقيرا
 على ظن أنه مدين وظهور عدمه لا يوزع عدم التملك بعدم وقوعه لله تعالى كذا في التبر
 وهو ملخص من كلام الفتح لكن قوله فينبغي أن يرجع على المدين ليس في عبارة الفتح
 وهو سبق قل لأن هذا فيما إذا لم ينو النعم الزكاة كما قدمناه والكلام الآن فيما إذا نواها
 بدليل التعليل وحيث لا يرجع على أحد لو وقع عن كونه بغيره فبني أن يرجع به المدين
 على دأبه لأن الدائن قبض نيابة عنه ثم نفسه وقد تبين بالتصديق عدم صحة قبضه لنفسه
 فبقى على ملك المدين ثم رأيت العلامة المقدسي اعترض ما جئته في الفتح بأن الدفع وقع
 نيابة عن المدين لو فادينه وإذا لم يكن دين لم يعتبر ذلك التوكيل الضمني في القبض لانه
 ثبت ضرر وذل للدين ولادين فلا قبض فلا ملك للفقير اه قلت وفيه نظر لأن امره بالدفع الى
 دأبه لم يطل بظهور عدم الدين كما امره بالدفع الى أجنبي فيكون وكلا بالقبض فصددا
 لا ضمنا تأمل (قوله يعني) أي يستحقه الذي اشتراه بركة ماله أو يفتق عليه بأن اشترى بها
 أو أملا (قوله لعدم التملك) على البيع (قوله وهو الركن) أي ركن الزكاة بالحق
 المصدرى لأنها كما تملك المال من فقر مسلم الخ وتجبته وكما تبعا الهداية بتوجيهها
 ظاهر بخلاف ما في الدرر من تسجيته شرط (قوله وقد قلنا) أي قبل قوله واقتراضها عرى
 (قوله أن الحيلة) أي في الدفع الى هذه الاشياء مع صحة الزكاة (قوله ثم بآمره الخ)
 ويكون له جواب الزكاة للفقير وباب هذه القرب بحر وفي التعبير ثم إشارة الى أنه لو أمره
 أو لا يجوز لانه لا يكون وكلا عنه في ذلك وفيه نظر لأن المعترضة الدافع ولذا جازت وان
 سماها قرضا أو هبة في الاصح كما قدمناه فاقهم (قوله والظاهر نعم) البحث لصاحب النظر وقال
 لانه مقتضى صحة التملك قال الركن والظاهر أنه لا شبهة فيه لانه ملكه إياه من زكاة ماله
 وشرط عليه شرطا فاسدا والهبة والصدقة لا يفسدان بالشرط القاسد (قوله والحق من بينهما

فيجوز زلوا بآمره ولو اذن فبات
 فإطلاق الكتاب بفسد عدم الجواز
 (قوله لا إلى (من ما)
 وهو الوجه من
 أي من (يعني) لعدم التملك وهو
 الركن وقد قلنا أن الحيلة أن
 تصدق على الفقير بآمره بفعل
 هذه الاشياء وهل أن يضال
 أمره لم أروا والظاهر نعم (قوله لا إلى
 من بينهما)

قوله والحق من بينهما الخ فكذا
 بطله ولعله سقط من قلبه كلمة
 لتأمل اه معصيه

ولاد) أي بينه وبين المدفوع إليه لا تمنع الاملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التعلق على
الكال هدابة والولاد بالكسر مصدر ولدت المرأة ولادته ولاد ما مغرب أي أصله وأصله
كأنه وأجداده وجدانه من قبله ما وفره وان شغل يقع القاسم باب طلب والضم
خطأ لأنه من الغلة وهي الحساسة مغرب كأن ولاد الأولاد ونحو الولاد بالفتح
والساق فلا يدفع إلى ولده من الزنا ولا إلى من نكاه كلباني وكذا كل صدقة واجبة
كالقطرة والسدور والكفارات أما التطوع فيجوز بل هو أولى كافي البدائع وكذا
يجوز خمس المصادن لأنه حبه لنفسه إذا تمقنه الأوبعة الأخماس كافي البصرين
الاسميني وقد بالولاد لغيره بلعبة الأكارب كالأخوة والأعمام والأخوال الفقراء
بل هم أولى لأنه صلة وصدقة وفي الظهيرة ويبدأ في الصدقات بالأكارب ثم الموالي
ثم الجيران ولودفع زكاته إلى من نكته واجبة عليه من الأكارب إذا لم يصحها من
الثقة بصر وقمنامه موصلاً أول الزكاة ويجوز دفعه للزوجة أيه وابنه وزوج ابنته
تاريخية وفي الفتنة أختا - في المريض إذا دفع زكاته إلى أخيه وهو واثقه قبل صبح
وقبل لكن أوصى بالخمس ليس للوصي أن يدفعه إلى قريب المبتل لأنه وصية وقيل للورثة
الزكاة اعتبارها اه وتظهر كلامهم بشهد الأول غير وهكذا اه - تظهر في البصر قلت
ويظهر في الأخير وهو أنه يقع زكاته بغيره وبين الله تعالى والورثة أن علموا به الزكاة
باعتبار أنها في حكم الأوبعة للورث وشهد ما قد مناه قبل باب زكاة المال عن المختارات
وغرها من أنها لو أضافت على الثلث وأراد أن يؤتيها في مرضه يؤتيها سراً من الورثة
وقد مناه أن يظهر قولهم سر أن الورثة لو علموا بذلك لهم أخذ ما زاد على الثلث وقد يفرق
بين المستقين بأن المريض هنا المضطر إلى أداء الزكاة على الثلث لقروح عن مذهبها
بضلاف أدائه إلى ورثته تأكل (فرع) يكره أن يمتثل في صرف الزكاة إلى والده
المعسرين بأن تصدق بها على فقير ثم صرفها الفقير إليها كافي الفتنة قال في شرح
الوهبانية وهي شهيرة مذكورة في غالب الكتب (قوله ولو علموا كالفقير) قد راجعت
كتبا فلم أجد من ذكر ذلك وهو مشكوك فإن الملك يقع للمولى الصغير ثم رأيت الرحمن قال
حكمه الشلبي في حاشية التبيين قبل فقال وقيل في الوالد الرقيق والزوجة كذلك اه أي
لا تدفع لهم الزكاة اه ثم رأيت عبارة الشلبي يعني في المعراج ومقتضى التعبير قبل
منعه لما قلنا والله أعلم (قوله ولو لم يأنه) أي في العدة ولو ثلاث ثم عن معراج الدرابة
(قوله ولا إلى عمول المزكي) وكذا عمول من بينه وبينه وشبهه ولاداً وزوجة لم يأنه
في البصر والفقير إن المدفع لم يأنه في البصر ولا في غيره كالفقير لا يأنه (قوله ولو لم يأنه)
أو مدبراً لعدم التعلق في العبد والمدبر وإن دفع في كسبه مكانه حقاً زليلاً واعترض
الشريفة في حاشية العمول شامل المكاتب بأنهم صرحوا بأنه لو قال كل عمول حتى
لا يتناول المكاتب لأنه ليس عمولاً مطلقاً لأنه ماله يد أقلت وقد يجب بأن لا يتناولها هناك

ولاد ولو علموا كالفقير (أو) بينهما
(زوجة) ولو لم يأنه ولا تدفع هي
(زوجة) ولو لم يأنه (أو) لا إلى (المزكي)
ولو لم يأنه ولا تدبر (أو) لا إلى (المزكي)

شبهة انصراف المطلق الى الكامل فليفتق لأن الشبهة تصلح للدفع للاثبات ولا مقتضى
 هنا مراعاة هذه الشبهة (قوله اعني المزكي بعينه) اعلم أن حكم معتق البعض عند الامام
 أن العبدان كان كل للمعتق عتق بقدر ما عتق وله استعماؤه في قيمة الباقي أو بقصره وان
 كان مشتركا كان العتق موسرا فليشر بكم استعما العبد في قيمة حصته أو بغيره
 العتق ويرجع عما ضمن على العبد أو بعق ببقية وان كان معسرا استسمى العبد بالغير
 وعند هذان اعتق بعض عبده عتق كله ولا يسمى وان اعتق بعض المشترك فليس إلا
 الا لضمان مع البسار والسماية مع الاعسار ولا يرجع العتق على العبد وسأني مقام
 الاحكام في باب (قوله معسرا) حل من الاب وليس شيئا احترازي (قوله لا يدفع له)
 ذكره لعل له ولا يفتق منه قول المصنف ولا الى عبده ط (قوله لانه مكاتبه) ومكاتب
 (ابنه) لانه على تقدير أن يكون مكاتبه أو يكون منه وبينه وان كان وسرا واختار الابن
 تضمنه ويرجع الاب على العبد عما ضمن فهو مكاتبه وان كان معسرا أو كان موسرا
 واختار الابن الاستبام فهو مكاتب ابنه ومكاتب الاب لا يجوز دفع الزكاة اليه كالا يجوز
 دفعها الى الابن فافهم وبما ترون اظهر أن قوله معسرا ليس شيئا احترازي كما قلنا ولعل
 فأنه وجوع عتق التعليل الى المستثنى على سبيل القبول والشرع المرتب ثم انه مما مكاتبه
 لانه يشبه في السعاية وان خالفه من بعض الوجوه كعدم الرضا الى الرق (قوله وأما
 المشترك الخ) قال في الجرو لو كان بين اثنين أجنيين فاعتق أحدهما حصته وهو معسر
 واختار الساكت الانسواء فليفتق الدفع لانه مكاتب بشر بكم وليس للساكت الدفع
 لانه مكاتبه وان كان العتق موسرا واختار الساكت تضمنه فليساكت الدفع الى العبد
 لانه أجني عنه وليس للمعتق الدفع اذا اختار بعد تضمنه استعماؤه اه (قوله لانه اما
 مكاتب نفسه) أي فيما اذا كان المزكي هو الساكت المستعنى وكان العتق معسرا
 أو كان المزكي هو المعتق الموسر واستسمى العبد بعد أن ضمنه الساكت وقوله وأما غيره أي
 فيما اذا كان المزكي هو المعتق في الصورة الاولى أو الساكت في الثانية كما علمت من قوله
 أن نفع العرفي المستثنى الاولين لا يجوز الدفع اليه لانه مكاتب نفسه كما علم من قوله
 ولا الى ماله المزكي ولو مكاتبه في الاخيرين يجوز لانه مكاتب غيره كما علم من قول المتن
 سابقا ومكاتب فقله لانه الخ لتعليل لقوله فحكمه علم مما مر وهو ظاهر فافهم قال في التبر
 فان قلت كيف يتصور دفع الزكاة من المعسر قلت يتصور بان يكون زكته مال مستهلك
 قبل الاعتاق ويكون وقت الاعتاق فقيرا (قوله مطلقا) أي سواء كان العتق موسرا
 أو معسرا والعبد كله أو مشترك بينه وبين ابنه أو أجني (قوله لانه حر كله) أي غير
 مدبون وهو فيما اذا كان كل العبد للمعتق أو بعينه وهو موسر وضمنه الساكت (قوله
 أو مدبون) أي فيما اذا كان العتق معسرا فان العبد يسمى الساكت وهو حر (قوله
 فافهم) أشارة الى انه حر والمراد على وجه لا يرد عليه ما أوردته في الدرر على عبادة

اعني المزكي بعينه) سواء كان
 كله أو بينه وبين ابنه فاعتق الاب
 سقطه معسرا لا يدفع له لانه مكاتبه
 أو مكاتب ابنه وأما المشترك بينه
 وبين أجني فحكمه علم مما مر
 لانه اما مكاتب نفسه أو غيره وقال
 يجوز مطلقا لانه حر كله أو حر
 مدبون فافهم

الهداية وان تكلف شرحها الى تأويلها كما يعلم عراصة ذلك (قوله ولا ينفق)
 استثنى منه القهستاني المحسب كاتب وابن السبيل والعاقل ومقتضاه جواز انفاقه الى
 المكاتب وان حصل نصا بازا نذاعلى بدل الكتابة وقدمنا نحوه عن شرح ابن النقيب وأما
 دفعه الى السلطان فتقدم الكلام عليه أول الزكاة وكذا الرجوع وجعل فقير زكمت
 جماعة (قوله فارغ من حاجته) قال في البدائع قدرا لحاجة هو ما ذكره الكرخي في
 مختصره فقال لا بأس أن يعطى من الزكاة من لم يكن له مسكن وما يثبت به في منزله وخادم وقوس
 وسلاح وثياب البدن وكتب العلم ان كان من أهله فان كان له فضل عن ذلك تبلغ قيمته
 ما تقي درهم حرم عليه أخذ الصدقة الماروي عن الحسن البصري قال كانوا يعطون الصدقة
 عطون من الزكاة ثلث عشرة ألف درهم من السلاح والقرى والمدار والخدم
 وهذا لان هذه الاشياء من الخواتم اللازمة التي لا بد للانسان منها وذكر في الفتاوى
 فبين له حوائج ودور ولقمة لكن غلبت لاحتججه وماله انه فقير ويعمل له أخذ الصدقة
 عند محمد وعند أبي يوسف لا يحل وكذا قوله كرم لان كتمه غلبه ولو عنده طعام للقوت
 يساوي ما تقي درهم فان كان كفاية شهر يحل أو كفاية سنة قبل لا يحل وقيل يحل لانه
 مستحق الصرف الى الكفاية فيطبق بالعدم وقد أذخر عليه الصلاة والسلام لنفسه قوت
 سنة ولو له كوة الشتاء وهو لا يحتاج اليها في الصيف يحل ذكر هذه الجمل في الفتاوى
 اه وظاهر تعليق القول الثاني في مسئلة الطعام اعتمادا وفي التاويلية عن التهذيب انه
 الصحيح وفيها عن الصغرى له ادراكها لكن تزيد على حاجته بأن لا يسكن الكل يحل له
 أخذ الصدقة في الصيف وفيما سئل محمد في أرض يزرعها وأما وت يستغلها أو دار غلها
 ثلاثة آلاف ولا تسكن لنفسه ونفقة عياله سنة يحل له أخذ الزكاة وان كانت قيمته تبلغ
 الوفاة وعليه القوي وعند هذا لا يحل اه ملخصا قلت وسئلت عن المرأة هل تصبر غنية
 بالحجاز الذي ترف به الى بيت زوجها والذي يظهر مما قرأت ما كان من أمثال الممثل
 وثياب البدن وأواني الآمتة عمال بما لا بد لامثالها منه فهو من الحاجة الأصلية وما زاد
 على ذلك من الخي والاراني والامتعة التي يقصدها الزينة اذا بلغ نصا تصبر به غنية
 ثم رأيت في التاويلية في باب صدقة الفطر سئل الحسن بن علي عن لها جواهر ولا تسكن
 ثلثه ما في الاعباد وتزين بها الزوج وليست للتجارة هل عليها صدقة الفطر قال نعم اذا
 بلغت نصا برسئل عنها عمر الحافظ فقال لا يجب عليها شيء اه وحاصله ثبوت الخلاف
 في أن الخي غير التقديري من الخواتم الأصلية والله تعالى أعلم (قوله كما جزم به في البصر)
 حيث قال ودخل تحت النصاب النامي النسي من الابل فان ملكها أو نصا من السوائم
 من أي مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء كان يساوي ما تقي درهم أو لا وقد صرح به
 شراح الهداية عند قوله من أي مال كان اه (قوله ما في الوهبانية) أي في آخرها عند
 ذكر الالفاظ (قوله لكن اعتمد في الثمر بلالية الخ) حيث قال وما وقع في البحر خلاف

(و لا الى غنى) علق قد نصاب
 فارغ من حاجته الأصلية من أي
 مال كان كمن له نصاب ساعة لا تساوي
 ما تقي درهم كما جزم به في البصر
 والنهر واكثر المصنف قائلا به
 يظهر ضعف ما في الوهبانية
 وشرحها من انه فصل له الزكاة
 وتزيد الزكاة اذ كان اعتمد
 في الثمر بلالية ما في الوهبانية
 وحزروا جزم بأن ما في البصر درهم
 (و لا الى عاقله)

مطلب
 في جهاز المرأة هل تصبر به غنية

مطلب
 في الخواتم الأصلية

هذا فهو وهم فليقبله لم يقدّر كخلافه في ألفاظ الاشياء والانتظام وقد نأخض نفسه ولم أر
أحد من شراح الهداية صرح بما اتعاهل به من عبارتهم فيد خلافاً غير أنه قال في العناية
ولا يجوز دفع الزكاة الى من ملأ نصاباً سواء كان من النفوس أو السوائم أو العروض أو
قائدهم ما في البحر وهو مدقوع لأن قول العناية سواء كان الخ مقيد بتقدير النصاب بالقيمة
سواء كان من العروض أو السوائم لما أن العروض ليس نصابها إلا ما يبلغ قيمته ما بقي
درهم وقد صرح بأن المستمرة دار النصاب في التبيين وغيره واستدل به في الكافي بقوله
سلي الله عليه وسلم من مال له ما يقبضه فقد مال الناس الخ إذا قيل وما الذي يقبضه قال
ما تادرهم وأعد لها اه فقد شمل الحديث اعتبار الساعة بالقيمة لاطلاقة وقد نص على
اعتبار قيمة السوائم في عدة كتب من غير خلاف في الاشياء والسراج والوهبانية
وشرحها والنفخاترا الشريفة وفي الجوهرية قال المرغشاني إذا كان له من من الأبل
قيمة أقل من ما بقي درهم فصل له الزكاة تجب عليه وبهذا ظهر أن المعتبر نصاب التقدم
أي مال كان بلغ نصاباً من قبضه أو لم يبلغ اه ما نقله عن المرغشاني اه ما في الشريعة لئلا
ملصوا ووفق ط بأنه روي عن مجدد وايتان في النصاب المزمع الزكاة هل المعتبر به القيمة
أو الوزن ففي المخط عنه الأول وفي الظهيرة عنه الثاني وتظهر الفرة فبين له تسعة عشر
ديتاراً قيمتها ثمانية درهم مثلاً فيخرج أخذ الزكاة على الأول لا على الثاني والظاهر أن
اعتبار الوزن في الموزونين ثمانية فيه اه المحدث كالساعة فيعتبر فيها العدد على الرواية
الثانية وعليها يحمل ما في البحر وعلى رواية المخط من اعتبار القيمة فيحمل ما في الشريعة لئلا
وغيرها به يتدفع التناهي بين كلامهم اه أقول وفيه نظر فإن قوله اه المحدث كالساعة
فيعتبر فيها العدد هو مسلم في حق وجوب الزكاة أما في حق حرمه أخذها فهو محل النزاع
فقد يقال إذا كان اختلاف الرواية في الموزون يكون المحدث معتبراً بالقيمة إلا اختلاف
كما تعتبر القيمة اتفاقاً في العروض وقد علمت أن ما ذكره في البحر لم يصرح به شراح
الهداية وانما صرحوا بما مر عن العناية وقد علمت تأويله مع فصرح المرغشاني بما
يزيل الشبهة من أصلها فلم يحصل التناهي بين كلامهم حتى يقصم التوفيق البعيد وانما
حصل التناهي بين ما فهمه في البحر وبين ما صرح به غيره والواجب الرجوع الى
ما صرحوا به حتى يرى تصریح آخر منهم بخلافه يحصل به التناهي فحينئذ يظلم منه
التوفيق فانهم (قوله أي الغني) احتزبه عن علوة القسري فيصير دفعها اليه كما في نسبة
المنقح ط (قوله ولو مدبراً) مثله أم الولد كما في البحر (قوله أو ذمتنا الخ) أي ولا يجد
ما يتفق به في الذخيرة (قوله على المذهب) أي حيث أطلق فيه العبد وهذا راجع
الى قوله أو ذمتنا قال في الذخيرة وروى عن أبي يوسف جواز الدفع اليه اه قال في الفتح
وفيه نظراً لا يفتي وقوع المثلث لولاه بهذا العارض وهو المانع وغاية ما فيه وجوب
كفايته على السيد وتأتي به بركة واستصحاب الصدقة النافعة عليه وقد يجاب بأنه عند

أي الغني ولو مدبراً أو ذمتنا ليس
في حال العولاد أو كذا هو لا غائباً
على المذهب لأن المانع وقوع
المثلث لولاه

غير مولا الفتي وعدم قدرته على الكسبة لا ينزل عن حال ابن السليل اه قال في البحر
وقد يقال ان الملك هنا يقع للمولى وليس بمصرف واما ابن السليل فمصرف قالوا في
الاطلاق كما هو المذهب اه قلت مراد صاحب الفتح الحاقه بابن السليل في جوارز الدفع
اليه للجمع قيام المانع كما الحق به من له مال لا يقدر عليه كما مر فاذا جاز في جمع تحقق
غنا فتي العبد العاجز من كل وجه اولى لكن قد ينزع في صحة الحلق بان الزكاة لا بد
فيها من التملك والعبد لا يملك وان ملك فتي ابن السليل وقصوره وقع الملك في محل العجز فاذا
الدفع وفي العبد وقع في غير محل العجز لان الملك يقع للمولى الا ان يدعى وقوره للعبد هنا
اجبا لمهجنه حيث لم يحدد تيمنا (قوله غير المكاتب) أي مكاتب الفتي (قوله بمصدا)
أي بدين محبط أي مستغرق رقبته ولما في يده (قوله فيصون) جواب بشرط مقتضى
أما المكاتب والمأذون المذكور فيصون دفع الزكاة اليهما أما المكاتب فمقدم وأما
المأذون فله قدم ملك المولى اكسابه في هذه الحلة عند الامام خلافا لهما كما في البحر
(قوله ولا يطلعه) أي الفتي بمصرف الى البالغ ولو ذكر احمصيا فمستأني فافاد ان
المراد بالطفل غير البالغ ذكر ان كان أو تقي في عيال أي به ولا على الاصح لانه بعد غنا بفناه
نهر (قوله بخلاف ولده الكبير) أي البالغ كما مر ولو زمان قبل فرض نطقه اجابا
وبعد عند محمد خلافا لثاني وعلى هذا بقية الاقارب وفي بحث الفتي ذات الزوج خلاف
والاصح الجواز وهو قولهما ورواية عن اثنائي نهر (قوله وطفل الغنية) أي ولو لم يكن
له أب جبر من الغنية (قوله لا تنفاه المتاع) علة للجمع والمآثم أن الطفل بعد غنا
بغنى أبيه بخلاف الكبير فانه لا بعد غنا بغنى أبيه ولا الاب يغني عنه ولا الزوجة بغنى
زوجها ولا الطفل بغنى أمه عن البحر (قوله وبني هاشم الخ) اعلم أن جسدنا ف
وهو الاب الرابع لثني على اقص عليه وسلم أعقب أربعة وهم هاشم والمطلب وفوقه وبعد
شمس ثم هاشم أعقب أربعة انقطع نسل الكل الا بعد المطلب فانه أعقب اثني عشر
تصرف الزكاة الى أولاد كل اذا كانوا مسلمين فقرا الا ولدا عباس وبارت وأولاد أبي
طالب من علي وبجعفر وصفيق فاستأني به علم أن الحلق بني هاشم مما ينبغي اذ لا تحرم
عليهم كما هو على بعضهم ولهذا قال في الحواشي السعدية ان آل أبي لهب جسدوا أيضا
الى هاشم وتصل لهم الصدقة اه وأجاب في التهر بقوله وأقول قال في التنازع بعد ذكر بني
هاشم الامن ابطال النص تيمنا به يعني بقوله على اقص عليه وسلم لا تراه يني وبين أبي لهب
فانه أشر علينا الا بغيره وهذا صريح في انقطاع نسبته عن هاشم وبه ظهر أن في انقضاء
النصف على بني هاشم كناية فان من أسلم من أولاد أبي لهب غدا اخل لعدم قرابته وهذا
حسن جدا لم أر من نهى عنه فتدبر اه (قوله بنو لهب) في بعض النسخ بنو أبي لهب
وهي أصوب (قوله فتصل لهم) هذا ما جرى عليه جمهور الشارحين خلافا لما في غاية
البيان كما في البحر والنهر (قوله لبني المطلب) أي لمن أسلم منهم وهو أخوه هاشم كما مر

(غير المكاتب) والمأذون المدينون
بمحيط فيصون (و) لا الى (طلعه)
بخلاف ولده الكبير وأيه وامرأته
الفقر او مطلق الغنية فيصون ولا تنفاه
المانع (و) لا الى (بني هاشم) الا
من ابطال النص تيمنا به وهم بنو لهب
فصل لمن أسلم منهم كما تحل لبني
المطلب ثم ظاهر المذهب

قوله فتصل لهم هكذا بطله ولعلها
نسخة والا فالتى في نسخ الشارح
فصل لمن أسلم منهم وهو أصرح
بالمراد اه محصه

(قوله اطلاق المتع الخ) يعني سواء في ذلك كل الايمان وسواء في ذلك دفع بعضهم لبعض
ودفع غيرهم لهم وروى أبو عصمة عن الامام أنه يجوز الدفع الى بني هاشم في زمانه لان
عوضها وهو خمس النخس لم يصل اليهم لاهمال الناس أمر الغنائم وايصالها الى مستحقها
واذا لم يصل اليهم العروض عادت الى الموقض كذا في البحر وقال في التبريد وروى أبو يوسف
دفع بعضهم الى بعض وهو رواية عن الامام وقول العيني والمهناشي يجوز له أن يدفع زكاته
الى هاشمي مثله عند أي حنيفة خلا لا يوجب صرفه ليجوز ولا يصح حمله على اختيار
الرواية السابقة عن الامام لم ين تأمل اه ووجهه أنه لو اختلفت الرواية ما صح قوله
خلا لا يوجب صرفه لما علمت من أنه موافق لها وفي اختصار الشارح بعض ايهام احم (قوله
فأرقا وهدم أولى) أي بالمتع لان تحريك الرقيق يقع لمولاه بخلاف العبيق قال في التبريد
بموالهم لان مولى القبيح يجوز دفعه اليه (قوله لم يثبت) مولى القوم منهم) رواه أبو داود
والترمذي والقسائي بل يفتى مولى القوم من أنفسهم وأبناؤه لنا الصدقة قال الترمذي
حسن صحيح وكذا صححه الحاكم فتح وهذا في حق حل الصدقة وحرمة الا في جميع الوجوه
الآتية أنه ليس يكف ملهم وأن مولى المسلم اذا كان كافرا أو خذ من الجزية ومولى التغلبي
لا تؤخذ منه المضاعفة بل الجزية نهر قلت سألني في باب الكفاة في النكاح أتمعت
الوضيع ليس يكف باعتقة الشريف (قوله لسائر الانبياء) أي لباقيهم (قوله) واعتقد
في التبريد الخ) هو اعتقاد لثاني القولين الا في نقله سامع المسوق وفي حواشي مسكن
عن الحموي عن شرح البضاوي لابن بطال اتفق الفقهاء على أن أزواجه مسلمي الله عليه
وسلم لا يدخلن في الذين حرمت عليهم الصدقة ثم قال الحموي وفي الفقه عن عائشة رضي
الله عنها أنها آتت محمد لا تحمل لنا الصدقة قال فهذا يدل على نهر بها علمين اه تأمل (قوله
وبازرت التطوعات الخ) فقدم المخرج بقية الواجبات كالتذوق والعشر والكفارات
وجزاء الصد الاخير الرخص كما زفاه يجوز صرفه اليهم كافي النهر عن السراج (قوله
كاحققة في الفتح) أقول نقل في البحر عن عدة كتب أن النفل جائز لهم اجماعا وذكر أنه
المذهب وأنه لا فرق بين التطوع والوقف كافي الخطوط كافي النسب وأن الزبطي أثبت
الخلاف على وجه يشعر بجرمة التطوع عليهم وقواه في الفتح من جهة الدليل اه قلت
وذكر في الفتح أن الحق اجراء الوقف يجري النافعة لان الواقف متبرع ووجوب الدفع
على الناظر لوجوب اتباعه لشرط الواقف لا يصير به واجبا على الواقف ونقل ح مبارته
بطولها وما سلمت ارجع منع الوقف عليهم كالثانية وبه يظهر ما في كلام الشارح فان
مفاده أن كلام الفتح في الوقف فخط وانما يصل لهم لكن وقع في نسخة كتب عليها ح زيادة
وقيل لا مطلقا قبل قوله على ما هو الحق ويجابسح الكلام ومقطعت هذه الزيادة وما بعدها
في بعض النسخ الى قوله ولا تدفع الى ذي (قوله لكن في السراج وغيره) عزاه في البحر
الى شرح الطحاوي وغيره (قوله وجعله محشي الاشياء) أي الشيخ صالح الغزي ابن

الطلاق المتع وقول العيني والمهناشي
يجوز له دفع زكاته مثله سواء
لا يجوز غيره (ولا الى) (موالهم)
أي متقاتلهم فأرقا وهدم أولى لم يثبت
مولى القوم منهم وهل كانت تحمل
لسائر الانبياء خلاف واعتقد
في التبريد لاقربائهم لاهم (وبازرت
التطوعات من الصدقات) وظل
(الادوات لهم) أي لبني هاشم
سوا ما هم الواقف ولا على ما هو
الحق كاحققة في الفتح لكن
في السراج وغيره ان سماهم جائز
والا قلقت وجعله محشي الاشياء

المستف وكذا البرى شارح الاشياء والضمير الى ما فى السراج وغيره ط (قوله يحمل
 القولين) أى يحمل القول بالجواز على ما اذا سماهم وبعده على ما اذا لم يسهم كما اذا وقف
 على الفقر او لم يسهم أنه حيثن يكون صدقة من كل وجه فلا يجوز الدفع الى فقراتهم
 بخلاف ما اذا سماهم لانه يكون تبرعا وصله لاصدقة فهو كالوقوف على جماعة غنياء ثم على
 الفقراء ويؤيد به ما فى خزائن المحققين لو قال ما لى لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وهم
 يحصون جاز لان هذه وظيفة وليست بصدقة ويصرف الى اولاد فاطمة رضى الله عنها اه
 (قوله ثم نقل عن صاحب الجراح) هذا موجود فى بعض النسخ والاصوب اسقاطه
 لتكرره بقوله المار وهل كانت تحمل الخ (قوله لحديث معاذ) أى المار عند قوله
 ومكانه اذا خلا ف ان الضمير فى اغنيائهم يرجع للمسلمين فكذا فى فقراتهم معراج
 (قوله غير العشر) فانه ملحق بالزكاة ولذا سموه زكاة الزرع وأما الخراج فليس من
 الصدقات اتى الكلام فيها ومصرفه مصالح المسلمين كما مر ولذا لم يستثنى الكفر والهداية
 الا الزكاة (قوله خلا للثاني) حيث قال ان دفع سائر الصدقات الواجبة اليه لا يجوز
 اعتبارها بالزكاة وصرح فى الهداية وغيرها بان هذا رواه عن الثاني وظاهره ان قوله
 المشهور تركه ولهما (قوله وبقره يفتى) الذى فى حاشية الخبير الرمى عن الحاموى وبقره
 تأخذ قلت لكن كلام الهداية وغيرها يقتضى جميع قوله لما عليه المتون (قوله وأما
 الحارثي) محترز الامي (قوله عن الغاية) أى غاية البيان وقوله وغيرها أى النهاية فانهم
 (قوله لكن جزم الزيلعي بجواز التطرق له) أى المستأمن كما قصده عبارة التهرثم ان هذا
 لم يأت فى الزيلعي وكذا قال ابو السعود وغيره مع انه مخالف لدعوى الاتفاق لكن وابت
 فى المحيط من كتاب الكسب ذكر محمد فى السير الكبير لايأس المسلم أن يعطى كافر حريا
 أو ذميا وأن يقبل الهدية منه لم يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خمسة من بني تار الى
 مكة حين خطبوا وأمر بدفعها الى أبي سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليقرضاه فقرأه
 أهل مكة ولا نفع له الرمح محروقة فى كل دين والاهداء الى الفدر من مكافئ الاخلاق الخ
 وسند كرمم الكلام على ذلك فى أول كتاب الوصايا (قوله دفع بقره) أى اجتهد وهو
 لغة الطلب والانتفاء وبادفعه التوشى الآن الاول يستعمل فى الحملات والثاني
 فى العبادات وعرفا طلب الشيء بالغالب الفتن عند عدم الوقوف على حقيقة نهر (قوله
 لمن ينظنه مصرفا) أما لو تفرق فندفع لمن ينظنه غيره مصرف أو شك ولم يتصور له يجوز خطبه وأنه
 مصرف فيجوز به فى الصحيح خلاف ما فى المتن عدة وتعلمه فى التهر وفيه واعلم أن المدفوع
 اليه لو كان جاساى صف الفقراء لم يمنع منهم أو كان عليه زعيم أو ماله فأعطاه كانت
 هذه الاسباب بمنزلة التعزير كذا فى المبسوط حتى لو ظهر غناه لم يعد (قوله فإن أنه عبده)
 أى ولو لم يدر أو أم ولد نهر وجوهرة وهو فاد من مقابلته بالكتاب وانما لم يجز لانه
 لم يخرج المدفوع عن ملكه والتقليد ركن (قوله وأما كتابه) لان فى كسبه مخالفة لم

قوله غير العشر هكذا يخطه
 بدون واو والذى فى نسخ الشارح
 وغير العشر بالواو والما ل واحد
 تأمل اه مصححه

حمل القولين ثم نقل عن صاحب
 البحرين المبسوط وهل فصل
 الصدقة لسائر الايتام قبل ثم وهذه
 خصوصية لئلا يأتى الله عليه وسلم
 وقيل لا بل فصل لقرابهم ففى
 خصوصية لقرابة نبيها كراما
 واظهار الفضيلة صلى الله عليه
 وسلم فليحفظ (و) لا تدفع الى (ذمى)
 لحديث معاذ (وجان) دفع غيرها
 وغير العشر) والخراج (الى) أى
 الذى ولو وجبا كسدر وكفاة
 وفطرة خلا للثاني وقوله يفتى
 حاوى القلمى وأما الحارثي ولو
 مستأنا لجميع الصدقات لا تقبوز له
 اتفاقا من غير الغاية وغيرها لكن
 (جزم الزيلعي بجواز الطوق له)
 دفع بقره لمن ينظنه مصرفا (فبان)
 اه عبدا ومكتابه

التقليد زبلي والمستحق كالكتاب عنده وعندهما حرم يدون بصر عن البدائع (قوله
أوحري) قال في البحر وأطلق أي في الكثير الكفر فتجمل الذي والحري وقد صرح
بمعاني المبني وفي الحط في الحري وروايتان والفرق على أحدهما أنه لم توجد صفة
القرية أصلاً والحق المتم في غاية البيان عن النصف أجبراً أنه إذا ظهر أوحري ولو
مستأنساً لا يجوز وكذا في المعاري مما لا بد أن ملته لا تكون بترأش عاقله الميزان التطوع
المعلم يقع قرية اه أقول يتأنيبه ما قد تمناه قريباً عن المحيط من السراير الكبير من أنه
لأبأس أن يعطى حرياً الآن يقال إن معناه لا يصرم بل تركه أولى فلا يكون قرية فتأمل
وفي شرح الكثير لابن الشلق قال في كفاية البيهقي دفع الحري خطأ من تسين جاز على
رواية الأصل ودوى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يجوز وهو قوله اه قال الاقطع
وقال أبو يوسف لا يجوز وهو أحد قولَي الشافعي وقوله الاخر مثل قول أبي حنيفة قال
في مشكلات خوارزمي زاد الإجماع معناه أنه لو كان مستأنساً أوحرياً يجب الإعادة اه
ونص في المختار على الجواز وإطلاق الكفر يدل عليه اه كلام ابن الشلق قلت وكذا
إطلاق الهداية والملتق الكافر يدل على الجواز وما نقله عن الاقطع يدل على أنه قول
إمام المذهب حكاية الإجماع على خلافه في غير محلها (قوله للمامز) أي قوله لجميع
السدقات لا تجوزة اتفاقاً (قوله أو كونه ذنباً) عدل من تغيير الهداية وغيرها بالكفر
بما على مامز (قوله لا يبعد) أي خلافاً لابي يوسف (قوله لانه أي بمافي وسعه) أي أي
بالتقليد الذي هو الركن على قدر وسعه اذ ليس مكلفاً اذ دفع في ظلمة مثلاً بأن سأل من
القباض من أنت وبقولنا أي بالتقليد يندفع ما قد يقال أنه لو دفع إلى عبده أو مكناته
يكون آتياً بمافي وسعه لكن برده عليه الحري يحصل التقليد وهذا يؤيد مامز من عدم
وجوب الإعادة فيه والتحليل لعدم وجود صفة القرية محل نقل قد بر (قوله لو دفع بلا
تقصر) أي ولا شك كما في القصر وفي القهستاني بأن لم يخطر بباله أنه مصرف بيا له أو لا وقوله
لم يجز أن خطأ أي إن تسينه أنه غير مصرف فلم يظهر شيء فهو على الجواز وقد ما ملو
شك فلم يصر أوحري وظل على ظنه أنه غير مصرف (تبيينه) في القهستاني عن الزاهد
ولا يستقر منه لو ظهر أنه عبداً أوحري وفي الهاشمي روايتان ولا يستقر في الولد والغنى
وهو يلبي بطلبه فمختلف وإذا لم يطلب قبل تصدق وقيل برز على المعطى اه (قوله وكره
اعطاء فقير نصاباً أو أسكر) وعن أبي يوسف لأبأس اعطاء مقدار النصاب وكرهه لا أكثر لأن
جزأ من النصاب مستحق لحاجة لجمال والباقي دونه معراج وبه ظهر وجه معاني الظهيرة
وغيرها عن هشام قال سألت أبا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسعون درهماً اقتصدت
عليه بدوهمين قال يأخذ واحد أو رتو أحدا اه خافى البحر والنهر هنا غير محرز وقد بر
وبه ظهر أيضاً أن دفع ما يكمل النصاب كدفع النصاب خال في النهر والظاهر أنه
لا فرق بين كون النصاب ناصباً أولاً حتى لو أعطاه عروفاً تلغ نصاباً فذلك

أوحري ولو مستأنساً أعادها (ما
مز) وان بان غشاه أو كونه ذنباً
أو أنه أوجأ أو أنه أو امرأته أو هاشمي
لا يبعد لانه أي بمافي وسعه حتى
لو دفع بلا تقصر لم يجز أن خطأ (وكره
اعطاء فقير نصاباً أو أسكر) (الانذار)
كان المفقوع البسه (مدوناً أو)
كان (صاحب محال)

قوله ولو دفع بلا تقصر هكذا بخطه
والذي في نسخ الشارح حتى
لو دفع الخ اه معصيه

ولا ين كونه من التقوى أو من الحيوانات حتى لو أعطاه خصام من الأهل لم يبلغ فيها نصابا
 كره لما رواه وفي بعض النسخ يبلغ بدون لم والاسبب الأول (قوله بحيث لو تزقه عليهم)
 أي على الصيالي فهو راجع إلى قوله أو كان صاحب عيال قال في المراجيح لأن التصديق عليه
 في المعنى تصديق على عياله وقوله أو لا يفضل مخطوف على قوله لو تزقه وهو راجع إلى قوله
 مديون فإنه لم يشر فيه من رتب وقوله نصاب تنازع فيه بين بعض وفضل فافهم (قوله
 وكره نقلها) أي من بلد إلى بلد آخر لأن فيه رعاية حتى الحيوان فكان أولى زبلي والتبادر
 منه أن الكراهة تنجزية تأمل فلو نقلها جاز لا أن المصروف مطلق التفراد دور ويعتبر في
 الزكاة مكان المال في الروايات كلها واختلف في حدة النظر كما يأتي (قوله بل في التهمة
 الخ) اضطراب استثنائي عن عدم كراهة نقلها إلى القرابة إلى تعيين النحل لهم وهذا أفضل
 في مجمع القوائد معز باللاوسط عن أبي هريرة مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 يا أمة محمد والنبي بعثني بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة محتاجون إلى صلته
 ويصرفها إلى غيرهم والنبي نفسي يده لا ينظر الله إليه يوم القيامة اه روي والمراد
 بعدم القبول عدم الأمانة عليها وإن سقطها القرض لأن المقصود منها استئصال المحتاج وفي
 القرض جمع بين الصلة والصدقة وفي القهستاني والأفضل أخوته وأخواته ثم أولادهم
 ثم أعمامهم وعماة ثم أخواله وخالاته ثم ذؤ وأرحامه ثم جيرانه ثم أهل سكنته ثم أهل بلده
 كما في التلهم أقلت وتظم ذلك المقدسي في شرحه (قوله أو من دار الحرب الخ) لأن
 فقراء المسلمين الذين في دار الإسلام أقل من فقراء دار الحرب بمر قلت فبقي استثناء
 أسارى المسلمين إذا سكن في دفعه العانة على فك رقابهم من الأسر تأمل (قوله
 وفي المراجيح الخ) تعلم عبادة وكذا على المديون المحتاج (قوله أفضل) أي من الجاهل
 الفقير قهستاني (قوله خلاصة) عبادة كما في البر لا يكره أن يتقل زكاة ماله المجهلة
 قبل الحول الفقير غرضه حوج ومديون (قوله ولا يجوز صرفها لأهل البدع) عبادة البرازية
 ولا يجوز صرفها للكرامة الخ فالمراد هنا بالبدع المكفرة تأمل (قوله كالكرامة) بالفتح
 والتشديد وقيل بالتضيق والأول الصحيح المشهور وقوله من المشبهة نسبت إلى عبد الله
 محمد بن كرام وهو الذي نص على أن عبوده على العرش استقر أو أطلق اسم الجواهر
 عليه تعالى الله عما يقول المبطلون علوا كبيرا (قوله وكذا المشبهة في الصفات) هم
 الذين يجوزون قيام الحوادث به تعالى فيصليون بعض صفاته حادثة كصفات الحوادث ط
 (قوله لأن صفات المعرفة الخ) العبارة مقابلة وعبارة البرازية وغيرهم أي غير الكرامة
 من المشبهة في الصفات أقل حالهم لأنهم مشبهة في الصفات والختار أنه لا يجوز الصرف
 إليهم أيضا لأن صفات المعرفة من جهة الصفات ملحق بصفات المعرفة من جهة الذات (قوله
 كاللا يجوز دفع زكاة الخ) مثل الزكاة كل صدقة واجبة الانسار كالزكاة عن حاشية
 الاشهاد لا بالسود (قوله وكذا الذي قلناه) كوله أم الولد إذا انقضاء كذا في البرور و

بحيث (لو تزقه عليهم لأبخص كلا)
 أو لا يفضل بحدوده (نصاب)
 فلا يكره دفع (قوله) نقلها إلى
 قرابة بل في التهمة لا تقبل
 صدقة الرجل وقرابته محال
 حتى يبدأ بهم فيستحاجتهم (أو)
 أحوج أو أعلم أو أدفع أو أرفع
 للمسلمين (أو من دار الحرب إلى
 دار الإسلام أو إلى طالب علم)
 وفي المراجيح التصديق على العالم
 الفقير أفضل (أو إلى الزهاد)
 أو كانت محله قبل غلام الحول
 فلا يكره خلاصة ولا يجوز صرفها
 لأهل البدع كالكرامة
 لأنهم مشبهة في ذات الله وكذا
 المشبهة في الصفات في المختار لأن
 صفات المعرفة من جهة الذات
 يلحق بصفات المعرفة من جهة
 الصفات مجمع الفتاوى كاللا يجوز
 دفع زكاة الزاني لو أنه منه أي
 من الزنا وكذا الذي قلناه

قوله نسبت إلى عبد الله محمد الخ
 هكذا جملته ولعله سقط من قوله لفظ
 أي في الصباح وكرام بفتح الكاف
 منقول والذائي عبد الله محمد بن كرام
 المشبه الذي أطلق اسم الجواهر
 على الله تعالى الخ ما قاله فليصر
 اه معصية

المنى بالعمان كإباني في بابه وهل مثله ولد قنته إذا سكنت عنه أو نقضه فليراجع ح (قوله احتياطاً) عليه لقوله لا يجوز (قوله إلا إذا كان الولد الخ) عليه في العمادية بيان القسب ثبت من النسب الصحيح وقد ذكر في الصوفية بيان ولهم من الزنا ثبت القسب من الزوج لأمن الزاني في الصحيح فلو دفع صاحب القرائن زكاته إلى هذا الولد يجوز ولو دفع الزاني لا يجوز عندنا خلافاً للشافعي اهـ فقد صرح بعدم جواز الدفع إلى ولده من الزنا وإن كان لها زوج معروف رضى عن الجوى وهذا مختل لما ذكره المصنف وتصور المسئلة بالزنا مع العلم بأنما ذات زوج يلزم ما إذا لم يعلم ذلك لكون الوطء محتملاً وشبهة لازماً وإذا قال في البصر وخرج ولداً للمنى إليها فبجها إذا تزوجت ثم ولدت ثم جاء الأول حياً فإن على قول الإمام المرحوم عنه الأول انقلاص ومع هذا يجوز دفع زكاته إليهم وشهادتهم له كذا في المراجيع لعدم الفرعية ظاهر وعليه فبينى أن لا يجوز ذلك للثاني لوجود الفرعية حقيقة وإن لم يثبت النسب منه لكن المتفق في الولو الجلية جواز ذلك له على قول الإمام وروى رجوعه وعليه الفتوى وعليه فلا قول الدفع إليهم دون الثاني اهـ (قوله والكل) أى كل الفروع المذكورة من قوله لا يجوز دفعها لأهل البدع إلى هنا (قوله ولا يصلح أن يسأل الخ) فيد بالسؤال لأن الأخذ بدونه لا يحرم بجرم وقد بقوله بشأن القوت لأنه سؤال ما هو محتاج إليه غير القوت كنوب شرعية لا بد وأن كان له أذى ركبته ولا يقدر على الكسب قال ظهر الدين لا يصلح له السؤال إذا كان يكفه ما دونها معراج ثم قيل ما يدل على الجواز وقال هو أوسع وبه يفتى (قوله كالصغير المكتسب) لأنه قادر بصرته واكتسابه على قوت اليوم بجرم (قوله ويأثم معطيه الخ) قال الأكل في شرح الماشرق وأما الدفع إلى المشتري هذا المسائل علماً بجاهلته في حكمه في القياس لأنه لا عانة على الحرام لكن يصح له وبالمهمة للفقهاء ولكن لا يصح كون محتاجاً إليه لا يكون أنما اهـ أى لأن الصدقة على الفقير حبة كما أن الهبة للفقير صدقة لكن فيه أن المراد بالفقير من عاك نصاً بأما الفقير بقوت يومه فلا تكون الصدقة عليه حبة بل صدقة مما أثرته وقعه فيه أفاده في التهر وقال في البصر لكن يمكن دفع القياس المذكور بأن الدفع ليس أعانة على المحرم لأن الحرمة في الابتداء إنما هي بالسؤال وهو متقدم على الدفع ولا يكون الدفع أعانة إلا لو كان الأخذ والمحرم فقط فليست اهـ قال المقدسي في شرحه وماتت خبر بأن الظاهر أن مرادهم أن الدفع إلى المشتري هذا يدعى إلى السؤال على الوجه المذكور ويطلب ربحاً يتوب عن مثل ذلك فليست اهـ (قوله للكسوة) ومنها ما أبرق المسكن ومرة البيت الضرورية لا ما يشتري به يتأفم يظهر (قوله أو لا يشتغله من الكسب بالمهاد) أشار إلى أن له السؤال وإن كان قوياً مكتسباً كما صرح به في البصر عن غاية البيان (قوله أو طلب العلم) ذكره في البصر يحتمل بقره وبني أن يلحق به أى بالغازي طالب العلم لا يشتغله من الكسب بالعلم ولهذا قالوا إن نفقته على أهله وإن كان محيماً مكتسباً

احتياطاً (الإذا كان الولد من)
ذات زوج معروف فصولين
والكل في الأشياء (ولا يصلح أن
يسأل) بشأن القوت (من له
قوت يومه) بالفضل أو بالقوة
كالصغير المكتسب ويأثم معطيه
إن علم بجاهلته عانة على التزيم
(ولو سأل للكسوة) أو لا يشتغله
من الكسب بالمهاد أو طلب العلم
(جاء) لوجوبها

كما لو كان زمنا (قوله واعتبروا له الخ) أشار إلى أنه ليس المراد دفع ما يقبضه في ذلك اليوم
 عن سؤال القوت فقط بل عن سؤال جميع ما يحتاجه فيه لتفدية وعياله وأصل العبارة
 للشريلاني حيث قال قوله وندب دفع ما يقبضه عن سؤال يوم ظاهره تعلق الاعتناء بسؤال
 القوت والوجه أن يتطرق إلى ما يقبضه المال في كل فتر من عماله وواجبة أخرى كدفع
 ونوب بركام منزل وغير ذلك كما في الفتح ١٥ وتعلمه فيها فافهم (قوله والمعتبر في الزكاة
 فقراء كان المال) أي لا مكان المزكي حتى لو كان حور في بلد وماله في آخر يفرق في موضع
 المال ابن كمال أي في جميع الروايات بغير وظاهر أنه لو فرق في مكانه نفسه يصح
 كما في مسئلة نقلها إلى مكان آخر بغير هاتين ثم أنه وهو أنه لو كان له مال مع مضارب بفساد
 في بلد وحال عليه الحلول هناك ثم جاء المضارب بالمال إلى بلدة رب المال وكان له يخرج
 زكاة فهل يخرجها إلى قريته أو إلى قريته البلد التي كان فيه المال فلهما جميع (قوله
 وفي الوصية مكان الموصي) أقول كذا في الجوهرة عن الفتاوى لكن ذكر في وصايا شرح
 الوهبية عن الخلاصة أو مسمى بأن يصدق بثلاث ماله في قريته بل الأفضل أن يصرف إليهم
 وإن أعطى خبرهم جازوه هذا قول أبي يوسف وبه نفي وقال محمد لا يجوز ١٥ (قوله مكان
 المؤذي) أي لا مكان الرأس الذي يؤذي عنه (قوله وهو الأصح) بل صرح في النهاية
 والعناية بأنه ظاهر الرواية كما في الشريلانية وهو المذهب كما في الصرف كان أولى بما
 في الفتح من تصحيح قوله ما باعتبار مكان المؤذي عنه قال الراسمي وقال في المنع في آخر باب
 صدقة الفطر الأفضل أن يؤذي عن عبده وأولاده وحشمه حسنتهم عند أبي يوسف
 وعليه الفتوى وعند محمد حسنتهم ١٥ تأمل قلت لكن في التنازلية يؤذي عنهم حيث
 هو وعليه الفتوى وهو قول محمد ومثله قول أبي حنيفة وهو الصحيح (قوله إلى صيدان
 أقاربه) أي العقلاء والأفلاصيح إلا دفع إلى ولي الصغير (قوله برسم عبده) أي عادة
 عبده ح (قوله أو مهدى الباصورة) هي الفترة التي تدركها أولا قاموس وقبده
 في التنازلية بالتي لا تساوي شيئا ومغفومها أنها لو لها قيمة لم يصح عن الزكاة لأن المهدى
 لم يدفعه إلا للعرض فلا يجوز أخذها إلا بدفع ما يرضى به المهدى والرائد عليه يصح عن
 الزكاة ثم رأيت ما ذكرته وهذا الآن ينزل المهدى منزلة الواهب ١٥ أي لأنه لم يقصد
 بها أخذ العرض وإنما جعلها وسيلة للصدقة فهو متبرع بما دفعه وإذا اعتدما بأخذها
 عوضا عن مال صدقة لكن لا أخذ قولم بعطه شيئا لأرضي بتركها فلا يصلح له أخذها
 والذي يظهر أنه لو فرق ما دفعه الزكاة حسنته ولا يفرق ذمت مشغولة بقدر قيمتها أو أكثر
 إذا كان لها قيمة لأن المهدى وصل إلى غرضه من الهدية سواء كان ما أخذ كذا أو صدقة
 نافلة ويكون حسنته ذراعيًا بترك الهدية قبل تأمل (قوله إلا إذا نص على التعويض)
 يعني أن يصح من ماله القول بأنه إذا نصي الزكاة فزالت النص وتقدم أن العقد
 خلاصه وعليه فيبقى أنه إذا نواها حسنته وان نص على التعويض الآن يقال إذا نص على

• (فروع) •

يستدفع ما يقبضه يومه من
 أسرار واعتباراته من حاجة
 وصال والمعتبر في الزكاة فقراء
 مكان المال وفي الوصية مكان
 الموصي وفي الفطرة مكان المؤذي
 عند محمد وهو الأصح لأن رؤسهم
 سبع لرأسه • دفع الزكاة إلى
 صيدان أقاربه برسم عبده أو إلى
 مبشر أو مهدى الباصورة أو إلى
 إذا نص على التعويض

التمريض يصير عقد معاوضة والمطعم له في العقود هو الاقفاط دون النسة المخرجة
والصدقة تسمى قرضا مجازا مشهورا في القرآن العظيم فيصح اطلاقه عليها بخلاف لفظ
العروض اذ لا عمل للنية المخرجة مع القسط الغير الصالح لها واذا فصل بعضهم فقال ان تأول
القرض بالزكاة يؤول الاقفاط تأمل (قوله ولودفعها لاخته الخ) قدمننا الكلام عليها عند
قوله وابن السبل (قوله والا) أي لأن المدفوع يصحكون بنية العروض ط ونسبه
أن المدفوع الى مهدى اليها كونه كذلك فينبغي اعتباره بالنية وتظهر ما مر في أول كتاب
الزكاة فيما لودفع الى من قضى عليه بنقمتين أنه لا يجوز به عن الزكاة ان احتسبه من
الثقة وان احتسبه من الزكاة يجوز به وقيل لا كافي التنازلية لكن فيها أيضا قال محمد
اذا هلكت الودعة في يد المودع وأدى الى ما سبها ضمتها ونوى عن زكاتها قال ان
أدى يدفع الخسومة لا تجز به عن الزكاة اه فتأمل وفيها من صدقة الفطر لودفعها الى
الطيب الذي يوقظهم في الصبح يجوز لأن ذلك غير واجب عليه وقد حال مشابهة الاحوط
والا بعد عن التهمة أن يقدم اليه أو لا ما يكون هدية ثم يدفع اليه الحنطة (قوله جاز)
ويكون عليهما كالمهر والنية سابقة عند العزل وكذا اذا لم ينوى بعد اتها به وهو قائم
في يد الفقراء كما تقدم نظيره قلت وفيه قيد بما اذا كان الاتهاب رضاه لاشتراط
اختيار المدفع في الاموال الباطنة كما مر في مسئلة البغاة ويدل عليه المسئلة الآتية
(قوله ان كان يعرفه) أي يعرف خصمه لا يكون عليه كالمجهول لانه اذا لم يعرفه بأن جاء الى
موضع المال فلم يجده وأخبره أحد بأنه دفعه فله لا يعرفه ورضي المالك لذلك لم يصح
لانه يكون باحة والشرط في الزكاة الخليل تأمل (قوله والمال فائم) لانه لو رضى بذلك
بعد ما استهلك الفقير المال لم تصح نيته كما مر (خاتمة) اعلم أن الصدقة تسحب بقا ضل
عن كتابته وكفاية من يرضه وان قصد قبلا يتقص مؤنة من يرضه ثم ومن أراد التصديق
بماله كله وهو يعلم من نفسه حسن التوكل والصبر عن المسئلة فله ذلك والا فلا يجوز ويكره
لمن لا صبره على الضيق أن يتقص نفقة نفسه عن الكفاية الثانية كذا في شرح دور البهار
وفي التنازلية عن المحيط الافضل لمن تصدق فلا أن ينوى لجميع المؤمنين والمؤمنات
لأنه اتصل اليهم ولا يتقص من أجره شيء اه والله تعالى أعلم

• (باب صدقة الفطر) •

وجه تناسبها بالزكاة أن كلا منهما من الوظائف المالية وأوردتها في المبسوط بعد الصوم
باعتبار ترتيب الوجود وأوردتها المحقق حنارعاية بجانب الصدقة ووجهه لأن المقصود
من الكلام المضاف الى المضاف الى خصوصا اذا كان المضاف اليه شرطا وصفها أن تقدم
على العشرين مؤنة فيها معنى العبادة وهذه بالعكس الا أنه ثبت الكتاب وهي يجزى
الواحد من أنه من أنواع الزكاة المراد بالقطر وماله الفطر القوي لانه يكون في كل ليلة
من رمضان وصحت صدقة وهي العطية التي يراد بها التوبة من الله تعالى لأنهم تظهر صدق

ولودفعها لاخته ولها على زوجها
مهر يطلع نسا او هو على سفر ولو
طلبت لا يمنع عن الاداء لا يجوز
والاجاز ولودفعها المسلم للفقير
ان كان يجبت بعمل له ولو لم يصطه
صنع والا ولو رضعها على كفه
فاتهاها الفقراء جاز ولو سقط
مال فرغته فقير فرضي به جاز ان
كان يعرفه والمال فائم خلاصة
• (باب صدقة الفطر) •

مطلب
الافضل أن ينوي بالصدقة جميع
المؤمنين والمؤمنات

الرجل كالمصدق يظهر صدق الرجل في المراءى معراج (قوله من إضافة الحكم لشرطه)
 المراد بالحكم وجوب الصدقة لانه الحكم الشرعي فيكون على حذف ضفاف والمراد
 بالوجوب وجوب الاداء لانه الذي شرطه الفطر لا نفس الوجوب الذي سناطه وجود
 السبب وهو الرأس ح وفي البصر والاضافة فيها من إضافة الشيء إلى شرطه وهو مجاز لأن
 الحقيقة إضافة الحكم إلى سببه وهو الرأس اه أي لانها على الأول لانها مناسبة مثل
 كوكب النور فأوعى الثاني بمعنى اللام الاختصاصية (قوله والفطر لفظ اسلامي)
 اصطلح عليه الفقهاء كانه من القطرة بمعنى الخلقة كذا في الصريح القزيلي والظاهر أن
 مراده أن الفطر المضاف إليه الصدقة الذي هو اسم اليوم المخصوص بلفظ شرعي أي
 إطلاقه على ذلك اليوم بخصوصه اصطلاح شرعي اذ لا شك أن الفطر الذي هو سنة الصوم
 لغوي مستعمل قبل الشرع أو مراده لفظ الفطر بالتأخيرية التعليل في النهار
 شرح الوقاية أن لفظ القطرة الواقع في كلام الفقهاء وغيرهم مولى حتى عند بعضهم من
 لحن العلة اه أي أن الفطرة المراد بها الصدقة غير لغوية لانها تأت بهذا المعنى وأما
 ما في القاموس من أن الفطرة بالكسر صدقة الفطر والخلقة فاعتز به بعض المحققين بأن
 الأول غير صحيح لأن ذلك المخرج لم يعلم الا من الشارع وقد عذر من غلط القاموس بما يقع
 كثيرا من غلط المحققين الشرعية القولية اه لكن في المغرب وأما قوله في المختصر
 الفطرة تلفظ صاع من بزئجها صدقة الفطر وقد جاءت في عبارات الشافعي وغيره وهي
 صحيحة من طريق اللغة وان لم أجدها في ما عني من الأصول اه وفي خبر النووي هي
 اسم مولى لعلها من الفطرة التي هي الخلقة قال أبو محمد الأبهري معناها زكاة الخلقة
 ككأنها زكاة البدن اه وفي المصباح وقوله يجب الفطرة الاصل يجب زكاة الفطرة
 وهي البدن فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه واستغنى به في الاستعمال عنهم
 المعنى اه ومضى عليه القهستاني ولهذا قيل بعضهم أنها تسمى صدقة الرأس وزكاة
 البدن والحاصل أن لفظ الفطر بالتأخيرية التعليل في لغوته ومعناه الخلقة وانما الكلام
 في إطلاقه مراد به المخرج فان أطلق عليه بدون تقديره واصطلاح شرعي مولى وأما
 مع تقديره فالحاصل المراد به المعنى اللغوي ولعل هذا وجه العصة الذي أراد صاحب
 المغرب وأما لفظ الفطر بدون تأخير كلام في أنه معنى لغوي وبهذا قل ما في كلام الشارع
 تباعثهم فافهم (قوله وأمر بها) أي بأخراجها وفي حاشية فوج والحاصل أن فرض
 صيام رمضان في شعبان بعد ما حوت القبلة إلى الكعبة وأمر التي على اقله عليه وسلم
 بزكاة الفطر قبل العيد يومين وذلك قبل أن تفرض زكاة الاموال هذا هو الصحيح ولهذا
 قيل انها منسوخة بالزكاة وان كان الصحيح خلافه اه (قوله وكان عليه السلام الخ)
 أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد الله بن نبلية قال خطب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قبل يوم الفطر يوم أو يومين فقال أدوا صاعا من زرع أو قمح بين اثنين أو صاعا من زرع

من إضافة الحكم لشرطه والفطر
 لفظ اسلامي والفطر مولى
 قبل لحن وأمر بها في السنة التي
 فرض فيها رمضان قبل الزكاة
 وكان عليه السلام بخطيب قبل
 الصلوة يومين يأمر بأخراجها
 ذكره الشافعي

أوشعر عن كل حرز وعبد صغيراً وكبيراً فتح قال ط وهذا يتقوى ما بهتبه صاحب البصر
 سابقاً في باب صلاة العبد من أنه ينبغي أن يقدم أحكام صدقة الفطر في خطبة قبل يوم
 العبد لأجل أن يتمكن من إخراجها قبل الذهاب إلى المصلى (قوله وحديث فرض الخ)
 جواب عما استدل به الشافعي رحمه الله على فرضيتها من حديث عمر بن العيصين أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس مسلماً أو غير
 أو صاعاً من شعير على كل حرز وعبد كرا أو أحمق المسكين فتح (قوله معناه قد راجح)
 أي فإنه أحسن معاني القرض كقوله تعالى خفف ما فرضتم ويقال فرض القاضي النفقة
 وهذا الجواب ذكره في البدائع وأجاب في التفتيح بأن الثابت بطلان الجواب وبأنه
 لا خلاف في المعنى لأن الاقتراض الذي يشبهه الشافعية ليس على وجه يتغير بأحده فهو
 معنى الوجوب عند نفاذ الأمر أن القرض في اصطلاحهم أهم من الواجب في عرفنا
 فأطلقوه على أحد جزأيه والاجتماع على الوجوب لا يدل على أن المراد بالقرض ما هو
 عرفنا أي ما لا يتغير بأحده لأن ذلك إذا فصل الاجماع وأما أن يكون قطعاً أو كان من
 ضروريات الدين كالنفس لا إذا كان ظاهراً وقد صرحوا بأن منكر وجوبها لا يتغير فكان
 المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا أنه ملصقاً وقد يجب بأن قول العصامي فرض
 يراد به المعنى المصطلح عندنا للقطع به بالنسبة إلى من سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
 بخلاف غيره مما يرسل إليه بطريق قطعي فتكون مثله ولهذا قالوا أن الواجب لم يكن
 في عصره صلى الله عليه وسلم كالأضحية في حواشي شرح المنار (قوله وهو الصحيح)
 هو ما عليه المتون بقوله لم وضع لوقته وأخر (قوله مطلق) أي من الوقت فثبت
 في مطلق الوقت وانما يتعين تعيينه فصيلاً أو آخر الصبر في أي وقت أتى كان مؤثراً
 لأخصاً كما في سائر الواجبات الموسعة فغير أن المستحب قبل الخروج إلى المصلى لقوله
 عليه الصلاة والسلام أغنوهم عن المسئلة في هذا اليوم بدائع (قوله كما تم) عند قول
 المتن وأغناهم عن المصلى الخ (قوله جاز) في الجملة إذا مات من عليه زكاة أو فطرة
 أو كفارة أو ندب لم تؤخذ من تركته عندنا إلا أن يترجح ورثته بذلك وهم من أهل التسريح
 ولم يجبروا عليه وإن أوصى بتعين الثلث اه (قوله وقيل مضيقاً) قابل الصحيح وهو
 قول الحسن بن زياد أن وقت أدائها يوم القطر من أوله إلى آخره فإذا لم يؤد حتى مضى
 اليوم سقطت كالأضحية بدائع ومثله في شروح الهداية وغيرها ورجح المصنف ابن الهمام
 في التصرير بأنها من قبيل المقتد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم
 في هذا اليوم عن المسئلة فبعد قضاء وجه العلامة ابن نجيم في جبره لكنه قال في شرحه
 على المنار أنه ترجح لما قابل الصحيح اه قلت والظاهر أن هذا قول ثالث خارج عن المذهب
 لأن وقوعها فاضاً بمعنى يومها غير القول بسقوطها به وقد وردت العلامة المقدسية بأنها من
 كانوا يجاهلون في زمنه صلى الله عليه وسلم وأنه كان يأذنه وعلمه صلى الله عليه وسلم كقوله

(تجب) وحديث فرض رسول
 الله عليه السلام زكاة الفطر
 معناه فقد الاجماع على أن منكرها
 لا يتغير (ومعنى الصبر) عند
 أحصابنا وهو الصحيح بمصر من
 البدائع معلل بأن الأمر بأدائها
 مطلق كزكاة على قول كماله ولو
 مات فأتاها أو ارتبها (وقيل
 مضيقاً في يوم القطر منها)

ابن الهمام نفسه قد دل ذلك على عدم التقيد باليوم اذ لو تقيد به لم يصح قبله كافي الصلاة
 وصوم رمضان والاضحية اه وما قيل في الجواب انه تفصيل بمقدور الوجود السبب فيصور
 كتحليل الزكاة بصلوات النصاب فهو مؤكدا لا اعتراض له لانه على جواز التحليل وعلى
 عدم التوقيت اذ لو كان مؤقدا لم يجز تفصيله قبل وقته وان وجد سببه لان الوقت شرطه
 كالايجوز تفصيل الخبز قبل وقته وان وجد سببه وهو اليقيني ان قاس تفصيل القنطرة
 على الزكاة لا يصح لان حكم الامر مخالف للقياس كما سئل كره عن الفتح فافهم والامر
 في حديث اغنوه بمحول على الاستحباب كما يشير اليه ما قد تمتناه عن البدائع وصرح
 في الظهيرية بعدم كراهة التأخير في قهرما كافي التهر وسما في لقوله صلى الله عليه وسلم
 من اذا هاجل الصلاة فخير من كرامة مقبولة ومن اذا هاجل الصلاة فخير صدقة من الصدقات
 رواه ابو داود وغيره اى نقصان نواها نصارت كغيرها من الصدقات كافي الفتح واذا
 ايضا ان هذا لا يدل على قول الحسن بن زباد بسقوطها لان اعتبارها بظاهره يوقى الى
 سقوطها بعد الصلاة وان كان الاداء في باقي اليوم وليس هذا قوله فهو مصر وفعله عنده
 اى لانه يقول بسقوطها بعض اليوم لا بعض الصلاة كما مر (قوله فيمنعه بكون قضاءه)
 قد علمت ان المراد بالتضييق هو قول الحسن بسقوطها بعض اليوم كما اشار اليه في الهداية
 وصرح به شرعا وغيرهم وان هذا قول ثالث لم أر من قال به سوى ابن الهمام وعلمت
 ما فيه في هذا التورع نظر (قوله على كل حال مسلم) فلا يجب على رقيق لعدم تحقق
 الخلق منه ولا على كافر لا تقربه والكفر سابقا غير ولا يجب على الكافر ولو لم يجد
 مسلم او لم يجد مسلم بصر (قوله ولو صغرا بمجنونا) في بعض النسخ او بمجنونا بالعطف بأوفى
 بعضها بالواو وهذا لو كان له مال قال في البدائع وأما العقل والبلوغ فليسا من شرائط
 الوجوب في قول أبي حنيفة وأبي يوسف حتى يجب على الصبي والمجنون اذا كان لهما
 مال ويحضرهما الولي من مالهما وقال محمد وزفر لا يجب فيضهما الاب والوصي لو ادياها من
 مالهما اه وكما يجب فطرتهما كما يجب فطرة وقيمةهما من مالهما كافي المندية والبرص من
 الظهيرية (قوله حتى لو لم يحضرهما وليسما) اى من مالهما في البدائع ان الصبي الغني
 اذا لم يخرج رليه عنه على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف انه يلزمه الاداء لانه يقدر عليه
 بعد البلوغ اه قلت قلنا كما يقدر من يجب عليه سائل على من يحضرهما كايان والظاهر
 انه لو لم يوجداهما عنهما من ماله لا يلزمهما الاداء بعد البلوغ والافتاة لعدم الوجوب عليهما
 (قوله بعد البلوغ) اى وبعد الافتاة في المجنون ح (قوله وان لم يكن) بقالغني
 وينو كذا في الاستطاع فهو مجزوم بحذف الماء والواو ط (قوله كما مر) اى في قوله
 وغنى يملك قدر نصاب وقد مناه عنه (قوله تحرم الصدقة) اى الواجبة اما النافذة
 فانما تحرم عليها اذا كان النصاب المذكور مستغرا بما حاجته فلا تحرم عليه
 الصدقة ولا يجب به ما بعدها (قوله كما مر) اى في قوله ايضا وغنى (قوله وثقة المحارم)

فيمنعه بكونه غنيا او اختاره الكمال
 في تحريره ووجهه في تنوير البصائر
 (على كل حال) حر (مسلم) ولو صغرا
 بمجنونا حتى ولو لم يحضرهما وليسما
 وجب الاداء بعد البلوغ (أدى)
 نصاب فاضل عن حاجته الاصلية
 كدينه وحواليج حاله (وان لم يكن)
 كما مر (وبه) اى بهذا النصاب
 (بحرم الصدقة) كما مر (وتجب)
 الاضحية ونفقة المحارم على الراعي

أى القتراء العاجزين من الكسب أو الأناث إذا كن قدرات وقديهم لاخراج الاويز
 القديرين فإن القتراء أنه يدخلها فى نفقته اذا كان كسوا **(قوله)** هى ما يجب بمجرد
 القمكن من الفعل اعترض بأن هذا تعريف للواجب المشروط بالقدره الممكنة بكسر
 الكاف المشددة وعرفها فى التوضيح بأدى ما يمكن به المأمورين أداء ما رزى من غير
 سرح غالباً فسر هاء صلاصة الاسباب والالات وقيد بقوله من غير سرح غالباً لانهم
 جعلوا منها الزاد والراحلة فى الجمع فانه من الالات التى هى رابطة لصول المطلوب
 مع أنه يمكن من الجمع بدونها لكن يجرى عظام فى الغالب كفى التلويح وكذا النصاب
 الغير التام فى القطرة فانه يتحصن من اخراجها بدونها لكن يجرى فى الغالب حال فى
 التلويح وهذه القدرة شرط لاداء كل واجب فخلا من الله تعالى لأن القدرة التى يمنع
 التكليف بدونها هى ما يكون عند مباشرة الفعل فشرط ملازمة الاسباب والالات
 قبل الفعل يكون خلاصته تعالى **(قوله)** فلا يشترط بقاؤها أى بقاء هذه القدرة وهى
 النصاب هنا حتى لو هلك بعد فجر يوم النحر لانسقط القطرة وكذا هلال المال فى الجمع
 كما يأتى **(قوله)** لانها شرط محض أى ليس فيه معنى العلة المؤثرة بخلاف القدرة المبسرة
 كما يأتى **(قوله)** مبسرة بضم الميم وكسر السين المشددة **(قوله)** هى ما يجب الخ) فيه
 ما تقدم من الاعتراض وهى كفى التلويح ما يوجب سراً الاداء على العبد بعد ما ثبت
 الامكان بالقدرة الممكنة فهى كرامة من الله تعالى فى الدرجة الثانية من القدرة الممكنة
 ولهذا اشترطت فى أكثر الواجبات المالية التى أدائها اشق على النفس عند العامة وذلك
 كالفاء فى الزكاة فان الاداء يمكن بدونها إلا أنه يصيبه بأسرحت لا يتصل أصل المال
 وانما يقوت بعض الفداء ثم القدرة الممكنة لما كانت شرطاً للممكن من الفعل واحداً
 كانت شرطاً لمحض اليس فيه معنى العلة فلا يشترط بقاؤها للبقاء الواجب اذ البقاء غير
 الوجود وشرط الوجود لا يلزم أن يكون شرطاً للبقاء كالحجود فى التكاح شرط للانحداد
 دون البقاء بخلاف المبسرة فانها شرط فى معنى العلة لانها غيرت صفة الواجب من العسر
 الى اليسر اذ جاز أن يجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر انزوت فيه القدرة
 المبسرة أو وجبت بصفة اليسر فيشترط دوامها تقترأ الى معنى العلية لأن هذه العلة مما
 لا يمكن بقاها لحكم بدونها اذ لا تصور اليسر بدون القدرة المبسرة والواجب لا يبق بدون
 صفة اليسر لانه لم يشترع الا تلك الصفة فلهذا اشترط بقاء القدرة المبسرة دون الممكنة مع
 أن ظاهر النظر يقتضى أن يكون الامر بالعكس اذا الفعل لا يتصور بدون الامكان
 ويتصور بدون اليسر اه **(قوله)** فغيره الخ) أى باعتبار أنه كان يجوز أن يجب بصفة
 العسر أى بمجرد القدرة الممكنة كما مر فلا يوجب بالقدرة المبسرة فكانه تفسير من العسر
 الى اليسر **(قوله)** لانها شرط فى معنى العلة أى والحكم بدور مع علته وجوداً وعلماً
(قوله) ثم ترفع عليه أى على ما ذكر من القدرتين **(قوله)** فلا تسقط القطرة لانها

(و) انما لم يشترط الترتل
(وجوبها بقدره ممكنة) هى
ما يجب بمجرد القمكن من الفعل
فلا يشترط بقاؤها للبقاء الواجب
لانها شرط محض (لا) قدرة
(مبسرة) هى ما يجب بعد القمكن
بصفة اليسر فغيره من العسر
الى اليسر فغيره شرط بقاؤها لانها
شرط فى معنى العلة وقد حذرناه
فما علقناه على التاخر ثم ترفع
عليه (فلا تسقط) القطرة

لم يجب بالمسيرة بل بالمكنة كما مر (قوله وكذا الحج) لأن شرطه وهو الزاد والراحلة
 قدرة ممكنة إذ المسيرة لا تحصل إلا بك وأعاون وخدم وليست شرطاً للأبجاع ط
 (قوله كما لا يطل التكاح الخ) أشار إلى ما يقتضيه من أن المكنة شرط
 للأداء لا للبقاء كالشهود في التكاح فلا يسلط الواجب بزوالها بخلاف المسيرة (قوله
 بخلاف الزكاة) فانه لا يقطع بها المال بعد الحول يمتنع من الأداء أم لا
 لأن الشرع علق الوجوب بشدة وميسرة والمعلق بقدره ميسر لا ينعى بدونها ط عن
 الجموي والقدره الميسرة هنا هي وصف النماء لا التصلب وقيد بالسلامة لأنها لا تسقط
 بالاستهلاك وان استفت القدرة الميسرة لبقائها فقد راز جراً فمن التعدي وفطر الفقراء
 كفاف التسليم (قوله والخراج) أي خراج المقاسمة فهو كل عشر لأن شرط الأرض
 النامية تصفها بخلاف الخراج الموقوف فانه يجب بغيره فيمكن من الزراعة ولا يملك
 به سلاك الخراج لوجوبه في الدفعة لا في الخراج بخلافهما كما مر بيانه في باب (قوله
 لا شرطاً لبقاء المسرى) وهي وصف النماء وهذه اكلة للثلاثة (قوله عن نفسه الخ)
 بيان السبب والاصل فيه رأسه ولا شك أنه يمونه ويلى عليه فليحق به ما هو في معناه من عبونه
 ويلى عليه ويقامه في التبر (قوله وان لم يصم لعذر) الظاهر أنه قيد به بناء على ما هو حال
 المسلم من عدم تركه الصوم إلا بعد ذلك كقد تقدم تعليل في باب قضاء الفوائت حيث لم يقل
 المتروك لأننا بالمسلم خيراً فغنى عن تعقيب الفطرة وان أفطر عايد الوجود السبب وهو الرأس
 الذي يمونه ويلى عليه ولو لم يصم كالفطر الصغير والصبي الكافر ثم رأيت في البسائر
 ما يشعر بذلك حيث قال وكذا وجود الصوم في شهر رمضان ليس بشرط لوجوب الفطرة
 حتى ان من أفطر لكبراً أو مرضاً أو سفر يزمه صدقة الفطر لأن الأمر بإدائها مطلق عن
 هذا الشرط اه فافهم (قوله وطفله) احتزبه عن الجنين فانه لا يسمى طفلاً كذا
 في البرجندي إذ العاقل هو الصبي حين يسقط من يملأ أمه إلى أن يحتلم وبإبارة مطلق
 وطفله كذا في المغرب اسميل فانه هم وأشار إلى أن الأم لا يجب عليها صدقة أولادها
 الصغار كما في منية الحق (قوله الفقير) قيد به لأن الغنى يجب صدقة فطره في ماله إلى
 ما لم يعلم وجوب نفقته نهر (قوله والكبير الخ) أي الفقير أما الغنى ففي ماله
 عندهما كما مر وفي التتارخانية عن المحيط أن المصنوع والجنون بمنزلة الصغير سواء كان
 الجنون أصلياً بأن بلغ مجنوناً أو عارضاً وهو الظاهر من المذهب اه (قوله ولو تعدد الأبناء)
 كما لو أدهى رجلان لقطاً أو ولداً ممتزجة بينهما (قوله فعلى كل فطرة) أي كلمة
 عند أي وصف لأن البنوة ثابتة من كل منهما كلا وشوب النسب لا ينجز وكذا لو مات
 أحدهما كان ولداً للباقي منهما وقال محمد لم يم مصادقة واحدة لأن الولاية لهما والمؤنة
 فكذا الصدقة لأنهما طائفة للتميز كالقوة ولو كان أحدهما معسراً فعلى الموسر صدقة
 تامة عندهما فتح (قوله ولو زوج طفله) أي الفقيرة إذ صدقة الغنية في ماله ما تزوجت

وكذا الحج (بم سلك المال بعد
 الوجوب) كما لا يطل التكاح
 بعون الشهود (بخلاف الزكاة)
 والعشر والخراج لا شرطاً لبقاء
 المسيرة (عن نفسه) متعلقاً بوجوب
 وان لم يصم لعذر (وطوله الفقير)
 والكبير الجنون ولو تعدد الأبناء
 فعلى كل فطرة ولو زوج طفله

أولاح (قوله الصالحة لخدمة الزوج) كذا في التهرن القنية وفيه عن الخلاصة
 الصغيرة تولست زوجها لا يحب فطرته على أيها العدم المؤنة اه فأقاد تقيد المستقلة
 بقيد من صلاحيتها للخدمة وتسلها للزوج وإذا قال الشارع في باب النفقة فيجب
 نفقتها على الزوج وكذا صغيرة تصلح للخدمة أولا لا تستأنس ان أسكنها في بيته عند الثاني
 واختاره في النفقة اه وهو صريح بأنها لو لم تصلح لذلك لا يحب نفقتها على الزوج وغايره
 ولو أسكنها في بيته فحب على أيها فافهم (قوله فلا فطرة) أماعليها ففسرها وأما على
 زوجها فلما سألني في قوله لآعن زوجته وأما على أيها فلا لا يعونها وان ولي عليها ح
 (قوله كما اختار في اختيار) هذا رواية الحسن وهو خلاف ظاهر الرواية من أن
 البعد كالأب الابن مسائل ستأتي آخر الكتاب منها هذه واختاره أيضا في فتح القدر لصحت
 وجود السب وهو الرأس الذي يجمونه وعلى عليه ولاية مطلقة وقد ما قبل من أن الولاية
 غير تامة لا تنقلها اليمن الأب فكأن كولاية الوصي بأنه غير سيد لأن الوصي لا يجمونه
 من ماله فضلا بل البعد إذا لم يكن للصغير مال فانه يجمونه من ماله كالأب ونازعه في الصريح
 وقد عليه المقدسي وصاحب التهرن إذا اختار الشارع رواية الحسن قلت لكن في الخاتمة
 ليس على الحد أن يؤذى الصدقة عن أولاد ابنه المحسر إذا كان الأب حيا باضاف
 الروايات وكذا لو كان الأب ميتا في ظاهر الرواية اه فعلم أن رواية الحسن فيما إذا كان
 الأب ميتا لكن مقتضى كلام البدائع ان الخلاف في المستثنى نعم لتعليل الفتح لا يظهر إلا في
 الميت تأمل (قوله وبه نخدمه) احتراز عن عبد العمار فأنما لا يحب كى لا يؤذى الى
 الشناز بل أي تعقد الوجوب المالى في حال واحد وفي النهاية عبد التجارة لا يساوى نصابا
 وليس له مال الزكاة لا يحب صدقة فطر العبد وان لم يؤذى الشناز لا سب وجوب الزكاة
 فيه موجود والمعتبر بسبب الحكم لا الحكم اه بجر (قوله ولومديونا) أي بدین مستغرق
 بدائع (قوله ومستأجرا) أي اجرة للغير (قوله إذا كان عنده) أي الزاخر وفاء
 بالدين أي وفضل بعد الدين نصاب كافى الهندية والمراد نصاب غير العبد لانه من حوائجه
 الأصلية حيث كان للخدمة شربلا لية وإذا لم يكن كذلك لا يلزم أحد افطرته لأن المرتبة
 أحق به حتى إذا هلك هلك بدنه والفرق بين المديون والمروهن حيث لا يشترط في المديون
 أن يكون عند المولى وقام الدين أن الدين على العبد وفي المروهن على السيد عن الزبلى
 (قوله كالعبد العارية والوديعة) فان صدقته على المالك (قوله والجاني) أي عسدا
 أو خطانا ملك المالك انما يزول بالدفع الى الجاني عليه مقصودا على الحال لا قبله خاتمة
 (قوله وقول الزبلى) راجع الى قوله وأما الموصى بخدمته وعبرة الزبلى والعبد
 الموصى برقبته لا تسكن لا يحب فطرته اه ط (قوله سبق قل) يمكن حمل كلامه على نفى
 الوجوب عن الإنسان الموصى به بخدمة العبد فلا يتأى الوجوب على مالك الرقبة
 ثم رأيت ط ذكره وقال وجهه الشبلى محشى الزبلى على ما إذا مات السيد الموصى

الصالحة لخدمة الزوج فلا فطرة
 والجد كالأب بعد فقده أو فقده
 كما اختاره في الاختيار (وبه نخدمه)
 ولومديونا ومستأجرا
 أو مرونا إذا كان عنده فوا بالدين
 وأما الموصى بخدمته لواحد
 وبرقبته لا تحرف فطرته على مالك
 رقبته كالعبد العارية والوديعة
 والجاني وقول الزبلى لا يحب سبق
 فلم فتح (وبه يرد وأما ولده

ولم يقبل الموصى له ولم ير أه تأمل (قوله ولو كان عبده كافرا) المراد بالعبد ما يشبه
 المدبر كالأواني وأم الولد لصفة استلاد الكافر ولو غير مكنته لأن عدم حمل وطه
 الجوسية لا يستلزم عدم صحة استلادها كالأمة المشتركة فلما رجع أفاده ح (قوله وهو
 وأس عينه) أي مونة واجبة كاملة مطلقه فخرج بالاقسامونة الأجنبية لوجه الله تعالى
 وبالثالث العبد المشترك وبالثالث الزوجة فانها ضرورية لأجل انتظام مصالح النكاح
 ولهذا لا يجب عليه غير الرواتب فهو الأدوية كافي الزيلعي أفاده ح (قوله وبلى عليه)
 أي ولاية مال لا انكاح فلا يراد بالمال إذا كان زوجا لأن ولايته ولاية انكاح اه ح (قوله
 لأن زوجته) لتصور المونة والولاية لا يلبى عليها في غير حقوق الزوجة ولا يجب عليه
 أن يعينها في غير الرواتب كالدراة غير (قوله وولده الكبير العاقل) أي ولو زمتنا
 في عياله لانعدام الولاية جوهرية واحتراز بالعاقل عن المقنوع والجنون فحكمه كالصغير
 ولو جنونه عارضا في ظاهر الرواية كما مر خلافا لما عن محمد في العارض بعد البلوغ من أنه
 كالكبير العاقل لزال الولاية بالبلوغ وأشار إلى أنه لا يجب أيضا على الابن عن أبيه ولو
 في عياله الا إذا كان فقيرا فنجونا كافي البصر والنهر وعبر عنه في الجوهرة بغير وعزاء
 في الغلبة إلى الشافعي لكن حكم في جامع الصغار الاجماع على الوجوب معلا بوجود
 الولاية والمونة جميعا اه وهو ظاهر (قوله ولو أذى نفسها) أي عن الزوجة والولد
 الكبير وقال في البصر وظاهر الظهيرة أنه لو أذى عن في عياله بغير أمره جاز مطلقا
 بغير تعييد بالزوجة والولد اه (قوله جزأ استحصانا) وعليه الفتوى ثانية وأفاده بقوله
 لأن من عادته في وجود التمسك والافتقار من في البدائع بأن الفطرة لا تأتي بدون
 التمسك تأمل (قوله أي لو في عياله) انظر هل المرامن تلزمه نفقته أو أعم ظاهر ما مر من
 البصر الثاني وهو مفاد التعليل أيضا تأمل (قوله وعنده الآتي) لعدم الولاية القائمة ط
 (قوله والمأسور) فنروجه عن يده ونصرفه فأنشبه المكاتب بمرقت ولو كان قنا
 ملكة أهل الحرب يضر عن ملكة بخلاف المدبر وأم الولد (قوله ان لم تكن عليه
 مينة) مقتضى الصحيح الذي سرق في الزكاة أن لا يجب ولو كانت عليه مينة لأنه ليس كل فاض
 بعدد ولا كل مينة تقبل ط (قوله لا بعد عوده) واجمع إلى الآتي كافي النهر والمنع وإلى
 المقصوب أيضا كافي الصرق قال ح والظاهر أن المأسور كذلك ولذا قدره الشارح معطيا
 حكم قرنيه قلت هذا إذا لم يملكه أهل الحرب (قوله فوجب لمضى) أي من السنين
 فمستأنى قال الحق ولم يجبروا الزكاة لمضى في مال الضمارة كما تقدم فليست الفرق
 (قوله لأن ما فيه لولاه) ادلائك حقيقة لأنه بعد ما بقي عليه درهم والعبد مملوك فلا
 يكون ماله كبدائع (قوله وعنده مشتركة) لتصور الولاية والمونة في حق كل واحد
 من الشريكين وهذا قول لا مام والاعلى كل واحد منهما من الرأس دون الأشخاص
 كإلى الهداية فلو كانوا أربعة أعيد يجب على كل واحد من اثنين ولو ثلاثة فجب عن

ولو كان عبده (كافرا) لتعلق
 السب وهو رأس عينه وبلى عليه
 (لأن زوجته) وولده الكبير
 العاقل ولو أذى نفسها بلا إذن
 جزأ استحصانا لأن من عادته
 لو في عياله ولا فلا فمستأنى عن
 المحط فليقتض (وعنده الآتي)
 والمأسور والمقصوب المحجور
 ان لم تكن عليه مينة خلاصة (الا
 بعد عوده فوجب لمضى) لأن
 (مكاتبه ولا يجب عليه) لأن
 ما في يملولاه (وعنده مشتركة)
 الا إذا كان عبدين اثنين وتم أيا
 قوله وأفاده بقوله الخ هكذا بقطعه
 ولعل الانسب وأشار كما يشعرو
 قوله إلى وجود التمسك تأمل اه
 محصه

اثني دون الثالث وفي المحيط ذكر أيا يوسف مع أبي حنيفة وهو الأصح كما في الحقائق والقبح
 وفي المحقق هذا في عبيد الخدمة ولا يجب في عبيد التجارة اتفاقا كما لا يجعل أي تسلا
 يجمع الحقائق في مال واحد (قوله ويجد الوقت) أي وقت الوجوب وهو طوع غير يوم
 القطر (قوله قيب في قول) أي ضعيف كما في بعض النسخ فخالقته لعدم إطلاق
 المترن والشروح رعتي قلت وهذا الفرع قلته في شرح الجمع وشرح درر البصائر عن
 الحقائق ووجه ضعفه قصور الولاية بدليل أن أحد هما لا يعلو تزويجه وقصور المؤنة
 أيضا فان تفتحه عليهما وساق في كتاب القسمة لوافقا على أن تفتحه كل جسد على الذي
 يخدمه جازا استصفا باختلاف الكسوة اه أي المساخنة في الطعام عادة دون الكسوة
 (قوله ووقوف الخ) لأن الملك والولاية متروكان فكذا ما ساق عليهما بجر (قوله
 بخيار) أي البائع أو المشتري أو لهما لأن الملك منزل فان لم يكن خيار وقبض بعد
 يوم القطر وجبت على المشتري وانما قبل القبض لم يجب على أحد وان رد قبل القبض
 بخيار عيب أو روية فعل البائع وان بعده فعل المشتري خاتمة وقامه في البصر (قوله
 فإذا متر يوم القطر) أو ودعاه أن مضيه ليس يلزم بل وجود الخيار وقت طلوع الفجر
 كلف على ما بين في الكفاية ولذا قال في العناية هذا من قبيل إطلاق الصكول وأرادة
 البعض وما قبل هذا لا يراد على من قال متر بل على من قال مضى كادورلان المحقق يقتضي
 الانتضاء بخلاف المروفرقة نظر لما في القاموس مزايا زده (قوله على من
 بصريه) أي يستقر ملكه له لشغل البائع إذا كان لتجارته واختار الفسخ لأن ملكه بزل
 (قوله أودقيقه أو سويقه) الأولى أن يراه في قسمه القدر والقيمة احتسابا وان نص
 على الدقيق في بعض الأخبار هداية لأن في أسناده سليمان بن أرقم وهو متروك الحديث
 فوجب الاحتياط بأن يعطى نصف صاع دقيق بزا وصاع دقيق شعير يساوي نصف صاع
 بزا وصاع شعير أقل من نصف يساوي نصف صاع بزا وأقل من صاع يساوي صاع شعير
 والنصف لا يساوي نصف صاع بزا أو صاع لا يساوي صاع شعير فمع وقوله فوجب
 الاحتياط بخلاف تصدير الهداية والكافي بالاولى إلا أن يعمل أحدهما على الآخر
 تأمل (قوله وحلاء كالقر) أي في أنه يجب صاع منه (قوله وهو رواية) أي من أبي
 حنيفة كما في بعض النسخ (قوله وصحهما الهنسي) أي في شرحه على المتق والمراد
 أنه حكى تصحهما والأفهل ليس من أصحاب التصحيح قال في البصر وصحهما أو البصر
 ورجحهما المحقق في فتح القدير من جهة الدليل وفي شرح الثقات والاولى أن يراعى
 في الزبيب القدر والقيمة اه أي بأن يكون نصف الصاع منه يساوي قيمة نصف صاع بزا
 حتى إذا لم يصح من حيث القدر يصح من حيث قيمة البركن فقه أن الصاع من الزبيب
 منصوص عليه في الحديث الصحيح فلا تعتبر فيه القيمة كما يأتي تأمل (قوله أو شعير)
 ودقيقه وسويقه مثله خبر (قوله ولوردنيا) قال في البصر وأطلق نصف الصاع والصاع

ويجد الوقت في نوبة أحدهما
 قيب في قول (وقوف) الوجوب
 (أو) كان المالحا (مبها بخيار)
 فإذا متر يوم القطر وانليار باق
 تارم على من بصريه (نصف صاع)
 فاعل يجب (من بزا أودقيقه أو
 سويقه أو زبيب) وحلاء كالقر
 وهو رواية من الإمام وصحهما
 الهنسي وشعبه وفي الحقائق
 والشريلاية عن البرهان وبه
 يقتضى (أو صاع غر أو شعير) ولولا
 ردينا

قوله الآن يحمل الخ أي بأن يراد
 بالوجوب الثبوت أو يراد بالاولى
 الأربيع بطريق الوجوب اه منه

ولم يقصد بالجلبد لانه لو ادى نصف صاع روى ميازان ادى عشا او عصب ادى النقصان
وان ادى قيمة الردى ادى الفضل كذا فى الظهيرة اه ونقل بعض المحشين عن حاشية
الزىلى عن كتابه الشعبى لو كانت الخنطة مخلوطة بالشعر فلوالقبة للشعر فليس صاع
ولو بالعكس فنصف صاع (قوله ومالم ينص عليه الخ) قال فى البدائع ولا يجوز اداء
المقصود عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان الذى ادى عنه من جنسه او من
خلاف جنسه بعد ان كان من المنصوص عليه فكما لا يجوز اخراج الخنطة عن الخنطة
باعتبار القيمة بان ادى نصف صاع من خنطة جديدة عن صاع من خنطة وسط لا يجوز
اخراج غير الخنطة عن الخنطة باعتبار القيمة بان ادى نصف صاع غريب قيمته قيمة نصف
صاع من خنطة عن الخنطة بل يقع عن نفسه وعليه تكميل الباقي لان القيمة انما تعتبر
فى غير المنصوص عليه اه (تبيه) يجوز عندنا تكميل جنس من جنس آخر من
المنصوص عليه فى البصر عن النظم لو ادى نصف صاع شعر ونصف صاع غمرا ونصف صاع
غمرا ومنا واحدا من الخنطة او نصف صاع شعر وربع صاع خنطة جاز خلافا لما فى
(قوله وخبر) عدم جواز دفعه الا باعتبار القيمة هو الصحيح لعدم ورود النص به فكان
كالذرة وغيرهما من الحبوب التى لم يرد بها نص وكالاقط بجر (قوله وهو أى الصاع الخ)
اعلم ان الصاع اربعة امداد والمد والدرهم اثنان والطن نصف من والطن بالدرهم مائتان
وستون درهما وبالاستار اربعون والاستار بـ كسر الهمزة ثمانون درهم ستة ونصف
وبالمقابل اربعة ونصف كذا فى شرح درر البحار فالمد والطن سواء كل منهما ربع صاع
وطلان بالعراق والطن مائة وثلاثون درهما وفى الزىلى والفتح اختلف فى الصاع فقال
الطرفان غمانية اوطال بالعراق وقال الثانى خمسة اوطال وثلاث قبل لا خلاف لان الثانى
قد ربه بطل المدينة لانه ثلاثون استارا والعراقى عشرون واذا تأملت غلبة بالعراقى
بخمسة وثلاث بالمدينى وجدتهم سواء وهذا هو الاشبه لان محمد المذكر خلاف أى يوسف
ولو كان ذكر لانه أعرف بمذهبه اه وقامه فى الفتح ثم اعلم ان الدرهم الشرعى اربعة
عشر قيراطا والمتعارف الاثنى عشرة فاذا كان الصاع ألقاوا ربعين درهما
شرعيا يكون بالدرهم المتعارف تسعائة وعشرة وقد صرح الشارح فى شرحه على
المحقق فى باب زكاة الخراج بأن الرطل الشامى سقائة درهم وأن المد الشامى تساعان
وعليه فالصاع بالرطل الشامى رطل ونصف والمد ثلاثة اوطال ويكون نصف الصاع من
البرزق مد شامى فالمد الشامى يجرى عن أربع وهكذا رآته أيضا محتررا بـ شيخنا شيخنا
ابراهيم السامحاني وشيخنا شيخنا حلاعى التركمانى وكفى به مادة لكفى حررت
نصف الصاع فى عام ست وعشرين بعد المائتين فوجدته ثمانية وثلاثون قيراطا وثلاثة
ربيع مد محسوم من غير تكويم ولا يخالف ذلك ما مر لان المد فى زماننا أكبر من المد
السابق وكذا الرطل فى زماننا لأنه الآن يزيد على سبع مائة درهم وهذا بناء على تقدير

ومالم ينص عليه كذرة وخبر يعتبر
فيه القيمة (وهو أى الصاع المعبر
بما يبيع ألقاوا ربعين درهما من
ماتن أو عدس)

مطلب
فى تقرير الصاع والمد والطن والرطل

مطلب
فى مداد القطرة بالمدا الشامى

الصاع بالمش أو العدم أو ما على تقديره بالخطة أو الشعر وهو الاحوط كما يأتي
 قريبا في نصف الصاع على ذلك فالاحوط اخراج ربع مدشأى على التمام من الخطة
 الجيدة والله تعالى أعلم قال طوقد بعض مشأى نصف الصاع بقدر وسدس
 بالمصرى وعن الذنرى تقديره بقدر وثلاث وعطيه فالربع المصرى يكفى عن ثلاث (قوله
 انما قدرهما) أى قدر الصاع بما يسع الوزن المذكور منهما أى من مجموعهما أى من أى
 نوع منهما لان كل واحد منهما يتساوى كليه ووزنه اذ لا يختلف أفرادها وتغلا وكبرا فاذا
 ملأت انا من مش ووزنه ألف وأربعون درهما ثم ملأته من مش آخر يكون وزنه مثل
 وزن الاولى لعدم التفاوت بين مش وماش آخر وكذا لو فعلت بالعدم كذلك بخلاف
 غيرها كالبر مثلا فان بعض البر قد يكون اقل من البعض فيصنف كليه ووزنه فلذا قدر
 الصاع بالمش أو العدم فيكون ميكا لا محزرا يكال به ما اراد اخرجه من الاشياء
 المنصوصة بلا اعتبار وزن لانك لو كنت به شعرا متلائم ووزنه لم يبلغ وزنه ألفا أو بعين
 درهما ولو اعتبر الوزن لكان ما يسع ألفا أو بعين درهما من الشعرا كبر من الصاع
 الذى يسع هذا القدر من المش أو العدم وقد اعتبروا الصاع جسا قطعناه لا اعتبار
 بالوزن أصلا في غيرهما وبديل على ذلك أيضا قول الذخيرة قال الطساوى الصاع ثمانية
 أرباط مما يستوى كليه ووزنه ومخا أن العدم والمش يستوى كليه ووزنه حتى
 لو وزن من ذلك ثمانية أرباط ووضع في الصاع لا يزيد ولا ينقص وما سوى ذلك تارة يكون
 الوزن أكثر من الكيل كالحبر وتارة بالعكس كالخم فاذا كان المكيال يسع ثمانية
 أرباط من العدم والمش فهو الصاع الذى يكال به الشعر والقر والخطة اه وذكر
 شعوه في القمح ثم قال وبهذا يرتفع الخلاف في تقدير الصاع كيلا أو وزنا ومراعاة الخلاف
 ما ذكره قبله حيث قال ثم يعتبر نصف صاع من بر من حيث الوزن عند أى حنفية لانهم لما
 اختلفوا في أن الصاع ثمانية أرباط أو خمسة وثلاث اجماعا منهم انه يعتبر بالوزن
 وروى ابن رستم عن محمد أنه انما يعتبر بالكيل حتى لو وضع أربعة أرباط لا يجر به لجواز
 كون الخطة ثقيلة لا تبلغ نصف صاع اه وفي ارتفاع الخلاف بما ذكرنا قل فان المتبادر
 من اعتبار نصف الصاع بالوزن عند أى حنفية اعتبار وزن البر وشعوه على يد اشرافه
 لا اعتبار بالمش والعدم والظاهر أن اعتبارهم بما صبح على روايته محمد وأن الخلاف
 متحقق وعن هذا ذكر صدر الشريعة في شرح الوفاية أن الاحوط تقدير الصاع بشأية
 أرباط من الخطة الجيدة لانه ان قدر بالمش يكون اصغر ولا يسع ثمانية أرباط من
 الخطة لانه اقل منها وهى اقل من الشعر فالمكيال الذى يملأ بثمانية أرباط من المش
 يملأ بأقل من ثمانية أرباط من الخطة الجيدة المستترة اه قلت وبهذا يخرج عن
 العهدة يتبين على رواية تقدير الصاع كيلا أو وزنا قلنا كان أحوط ولكن على هذا
 الاحوط تقديره بالشعر ولهذا اقل بعض المحققين عن حاشية الزيلعي للسيد محمد أمين ميرغنى

انما قدر جسا ألفا وبعين
 وزنه

أن الذي عليه مشايخنا الحرم الشريف المكي ومن قبلهم من مشايخهم وبه كانوا يفتنون
تقديره بثمانية ارطال من الشعر ولعل ذلك ليصا طواف الخروج عن الواجب يقين لما
في ميسوط السرخسي من أن الاخذ بالاحتياط في باب العبادات واجب اه فاذا قدر
بذلك فهو يسع ثمانية ارطال من العدم ومن الخطئة ويرد عليها البتة بخلاف العكس
فلذا كان تقدير الصاع بالشعر احوط اه ولهذه اقدما أن الاحوط في زماننا اخراج
ربيع مذشاي تام (قوله ودفع القيمة) اطلاقا فتشمل قيمة الخطئة وغيرها خلافا لمحمد قال
في التتارخانية من المحيط واذا اراد أن يعطى قيمة الخطئة أو الشعر أو الفرو يؤدى قيمة أى
الثلاث شاء عندهما قال محمد يؤدى قيمة الخطئة (قوله أى الدراهم) ربحا شعر أنها
المراعاة القيمة مع أن القيمة تكون أيضا من الفلوس والمروض كافى الدائم والجوهرة
ولهذا اقتصر على الدراهم بها قال بليل لبيان أنها الأفضل عند ارادة دفع القيمة لأن العلة
في افضلية القيمة كونها أعون على دفع حاجة الفقير لاحتمال أنه يحتاج غير الخطئة مثلا
من ثياب وهو يحتاج دفع المروض وعلى هذا فالمراد بالدراهم ما يشعل الدنانير تأمل
(قوله على المذهب المغني) مقابله ما في المغيرات من أن دفع الخطئة أفضل في الأحوال
كلها سواء كانت أيام شدة أم لا لأن في هذا موافقة السنة وعليه الفتوى من فقد احتلف
الاتقاء ط (قوله وهذا) أى كون دفع القيمة أفضل (قوله كما لا يخفى) بوجه أنه بحث
من منع أنه عزاء في التتارخانية إلى محمد بن مسلمة وقال في التهر وهو حسن (قوله بطاوع
الغبر) أى الغبر الثاني وعند الشافعي فغروب الشمس من آخر يوم من رمضان بدائع
(قوله منه لى يجب) أى المذكور أو لباب (قوله لا تجب عليه) لأنه وقت الوجوب
ليس بأهل غير وكذا لو اقر قبله أو أبسر بعده كافى الهندية (قوله علا بآمره) وفعله
عليه الصلاة والسلام) روى الحاکم من حديث ابن عمر كابسه في الفتح (قوله
أو آخره) قدّمنا الكلام عليه أقبل الباب (قوله اعتبارا بالزكاة) أى قياما عليها
واعترضه في الفتح بأن حكم الأصل على خلاف القياس فلا يقاس عليه لأن التقديم وإن
كان بعد السب هو قبل الوجوب وأجاب في البحر بأنها كزكاة بمعنى أنه لا فرق لانه
قياس اه وفيه نظر والاولى الاستدلال بحديث البضارى وكذا يعطون قبل الفطر يوم
أو يومين قال في الفتح وهذا مما لا يخفى على النبي صلى الله عليه وسلم بل لا يتم كونه ما ذن
سابق فإن الاسقاط قبل الوجوب مما لا يعقل فلم يكونوا يقدمون عليه الا سبع اه (قوله
فكان هو المذهب) نقل في البحر اختلاف التعصّب ثم قال لكن تأيد التعصّب حول الشهر
بان الفتوى عليه فليكن العمل عليه وخالفه في التهر بقوله وتابع الهداية أولى قال
في الشربلالية قلت وبعضه أن العمل بجماعه الشروح والمقنن وقد كرم مثل نصيب
الهداية في الكافي والتبيين وشروح الهداية وفي البرهان وابن كمال باشا وفي البرزاة
العصيم جواز التعجيل لسنتين روى الحسن عن الامام اه وكذا في المحيط اه قلت وحيث

(ودفع القيمة) أى الدراهم أفضل

من دفع العين على المذهب المغني

جوهرة ويصير عن الظهيرة وهذا

في السنة أمانى السنة قدفع

العين أفضل كما لا يخفى (بطاوع

غير الفطر) متعلق بيب (فمن مات

قبله) أى الغبر (أو لم يعد

أو أسلم لا تجب عليه ويستحب

اخراجها قبل الخروج إلى المصلى

بعد طالع غير الفطر) علا بآمره

وفعله عليه الصلاة والسلام) (ومح

أو آخره) إذا قلتم على يوم الفطر

موجود أذهو الرأس (بشرط

دخول رمضان في الأول) أى

مسألة التقديم هو الصحيح وبه

يقضى جوهرة ويصير عن الظهيرة

لكن عامة المقنن والشروح على

صحة التقديم مطلقا وهم غير

واحد ورجه في التهر ونقل عن

الولولبية أنه غلط الرواية قلت

فكان هو المذهب (مبازدفع

كل شخص فطره

كان في المسئلة قولان مصححان بخبر المقتضى بالعمل بأيهما الا اذا كان لاحدهما مرجح
 ككونه ظاهر الرواية أو متى عليه أصحاب التوفيق أو الشروح أو أكثر المشايخ
 كابن طهارة أو الكتاب وقد اجتمعت هذه المرححات هنا للقول بالاطلاق فلا يبدل عنه
 فانهم (قوله المكيين) يثنى عنه ما بعده فلهما بالاولى ط (قوله فكان هو المذهب)
 كذا قال في البصر رداعلى ظاهر ما في الزبلي هنا والفقهاء من أن المذهب المنع وأن القائل
 بالجواز لا يخلو الكرخى اه وكذا في العلامة فوج بأن الامر بالعكس فان المتعين جمع
 يسير والمؤثرين بهم فقير والاعتقاد على ما عليه الختم الكثير (قوله والامر في حديث
 أغنوم) هو ما أخرجه النجاشي وابن عدى والحاكم في علوم الحديث عن ابن عمر يفظ
 أغنوم عن الطوفي في هذا اليوم فوج وهذا جواب عما قال ان الاغناء لا يحصل الا
 بدفعها لغيره فوجب علما بالامر والجواب أن الامر للندب والام يجوز التقديم والتأخير وقد
 مر الدليل على جواز ما أتى الباب وذلك قرينة على أن الامر هنا للندب بخلافه لا يكره
 تنوع ما يلحقها ويفصل من هذا الجواب أن الدفع الى متعدد مكره تنوعها ككره
 التأخير لأن يفرق بينه وآخر الناس عن اليوم لم يحصل الاغناء أصلا بخلاف ما لو تفرقا
 لمصول الاغناء مجموع كاعل به الكرخى فليكن محالفا لامر الندب لانه أمر للمجموع
 لا للأفراد بقرينة أن العيال لا يستغنى بغيره شخص واحد ولا يوم ذلك الواحد
 باغناؤه فأقل وما في البصر من أن التصديق انه بالتأخير يكون قاضيا للمؤديات فانه الحديث
 تبع فيه صاحب الفتح وقد مرنا قول الباب ترجيح خلافه فانهم (قوله يعتد به) لصح
 لنفي المصنف الخلاف تبع البصر بأن المراد في خلاف خاص لانه قد صرح في مواهب
 الرحمن بالخلاف في المستثنين بقوله ويجوز أخذ واحد من جمع ودفع واحد لجمع على
 الصحيح فيما اه قلت ولعل محل الخلاف هنا ما اذا اخطأ الجماعة صدقاتهم ودفعوها
 لواحد أم لا ودفع كل واحد بانفراد له الواحد فيعدي جريان الخلاف في الجواز وعدمه
 فليتأمل (قوله امر هاز وجها) أقاد أم ان أدت عنه بدون اذنه لم يجزه ط عن أبي
 السعود (قوله بغير اذن الزوج) أم لا بدونه لا تملك ما يخطأ فيجزئ منه ط (قوله
 لا عنه) لانه أمر هاز بالدفع من ماله وقدمت كنهه بالخاطب بدون اذنه فكانت متبرعة ولم يها
 ضمان خطئته قلت وينبغي تقييده بما اذا لم يجز الزوج ما فعلت أو لم توجد دلالة الاذن
 لما في الفصل التاسع من زكاة التنازلية دفع رجلان لرجل دواهم يتصدق بهما عن
 زكتهما فخطبها ثم دفعها ضمن الا اذا جدد الاذن أو اجازها للمكان أو وجد دلالة الاذن
 بالخطأ كجبرت العادة الاذن من أرباب الخطئة يخطئ عن الفلانة وكذا العلمان ضمن
 اذا اخطأ خطئة الناس الا في موضع يكون مأذونا بالخطأ عرفا اه ملخصا (قوله للممر)
 أي قبل باب زكاة المال (قوله فيجوز ان اجاز الزوج) أي يجوز منه أيضا ولا حاجة
 الى التقييد بالاجازة بقوله أولا امر هاز وجها الآن قال انه اشار الى الجواز وان لم

(الى) مكيين أو (مساكين على)
 ما عليه الأكثر وبه جزم
 في التولية والندبية والبدائع
 والمبد وتبعهم الزبلي في الظاهر
 من غير ذكر خلاف وصحه
 في البرهان فكان هو (المذهب)
 كغيره في الزكاة والامر في حديث
 أغنوم للندب في نقد الاولوية
 ولذا قال في التمهيد لا يسكره
 التأخير أي غير مما كان قد دفع
 صدقة جاعة الى مسكين واحد بلا
 خلاف يعتد به (خطئ) امرأة
 امر هاز وجها بأداء خطئته (خطئته)
 بصنطتها بغير اذن الزوج ودفع
 الى فقير بغير اذنه (لم امره أن
 الاغلاط ضد الامام اسم لملك
 يقطع حق صاحبه ويضلها
 لا يقطع فيجوز ان اجاز الزوج
 ظهريه

يوجد الامر ابتداء لكن لا بد في جواز الاجازة من كون الحنطة قائمة في يد الفقير في
 التنازلية مثل البقال فمن تصدق بطعام الفقير صدقة القطر قال توقف على اجازة
 المالك فتعتبر شرطا لها من قيام العين ونحوه فان لم يصح من ١٠ وفيها من الفصل التاسع
 أيضا عن شرح الطحاوي تصدق بجاهه عن رجل بلا امره باز عن نفسه وان اجاز
 الرجل ولو جعل الرجل فان اجازته والمال قائم اجازته ولو حاله ككساج عن المتطوع
 (قوله ولو بالعكس) بأن امره باء فغيرها غلط حنطها بجنطه ط (قوله وقد قضى
 ما من) أي من قوله ولو أذى عنها بلا إذن أجزأ - خصوصا ما لا إذن عادة فانه يدل على جواز
 أدائه عنها من ماله وإذا غلط حنطها بجنطه في مستثنى ما سارت عليه فيعوز عنه وعنهما
 ومنهما في التنازلية وغيرهما رجل له أولاد وامرأة كلوا الحنطة لأجل كل واحد منهم
 حتى يعطى صدقة القطر جمع ودفع إلى الفقير جيتهم - يجوز عنهم ١٠ قلت لكن قد
 يقال إن دفعها الحنطة اليه من ماله اقر ينقل إليها أودت أداء الفطرة من ماله التنازل
 فصلة الصدقة وذلك ينافي انتهائهما عادة النفع من ماله فينبغي عدم الجواز حيث أرادت
 ذلك (تبيه) ما قلنا من التنازلية دليل على جواز الجمع وأنه لا يلزمه إفراز كل فطرة
 عن غيرها عند النفع ولكن يستلزم أن الإفراز لا يشترط أم لا بل يكفيه دفع متساوي مثلا
 بجملة واحدة عن أربعة ويكون قوله كالحنطة الخ ياتى الواقع بأنه وفي الثاني
 لحصول القصد وشي قال فيما أراد دفع قبة الحنطة عنه وعن عياله والأحوط إفراز
 كل واحدة حتى يرى نقل صريح في المسئلة والله أعلم (قوله ولا يثبت الخ) في الحديث
 الصحيح انه جعل أباه يرعى صدقة القطر فكأن يقبل من جابه بصدقة من غير أن
 يذهب اليهم رضى قلت فالمراد أنه لا يثبت عاملا كعمل الزكاة يذهب إلى القبائل بنفسه
 فلا ينافي ما في الحديث تأمل (قوله في المصارف) أي المذكورة في آية الصدقات إلا
 العامل الفقير فيما يظهر ولا تصح من جنسها ولأوز وجبة ولا إلى غنى أو هانئ
 ونحوه من مرقى باب المصرف وقتنايان الأفضل في التصديق عليه (قوله وفي كل
 حال) ليس المراد تخصيص الأحوال بمقتضى كل وجه فان لكل شرطاً ليست للأخرى
 لانه يشترط في الزكاة الحول والتصاب النامي والعقل والبلوغ وليس شيء من ذلك شرطاً
 هنا بل المراد في أحوال الدفع إلى المصارف من اشتراط النية واشتراط التملك فلا تنكح
 الإباحة كما في البدائع هذا ما ظهر في تأمل (قوله) (قوله) فتنساق إلى المصرف عن التنازلية
 ودفع الفطرة إلى الطالب الذي يوقلهم وقت السحرجا إلا أنه لا يحوط والابصعين
 الشبهة أن يقدم اليهم قرصان هدية ثم يعطيه الحنطة ١٠ (قوله إلا في جواز الدفع إلى
 الذي) في الخلقة جاز ويكره وعند الشافعي واحد الروايتين عن أبي يوسف لا يجوز
 تنازلية وقدم عن الحارثي أن القنوي على قول أبي يوسف ومز الكلام فيه (تبيه) -
 ينبغي استثناء العمل كما قلنا أم لا لأنه ليست من عمله (قوله وقدمت) كل من

ولو بالعكس قال في التبر لم أره
 ومقتضى ما من جواز عنهما بلا
 اجازتها ولا يثبت إلا ما على صدقة
 القطر ما عدا لانه عليه السلام
 لم ينفه بدائع (صدقة القطر كل كاذب
 في المصارف) وفي كل حال (الأي)
 جواز (الدفع إلى الذي) وعدم
 سقوطها بجلد المال وقدمت (ولو
 دفع صدقة فطره إلى زوجة عليه
 جاز)

المستثنى أما الأولى ففي باب المصروف وأما الثانية ففي هذا الباب ح (قوله وإن كانت
تفتتها عليه) أي على الدافع باعتبار التزامه بذلك تبرعاً وجعلها إياها من جلة عمله والا
فتفتتها على زوجها وإذ ألتها بهما وقد يقال إنها على السبب حكماً لأن العبد ملكه فإذا
كان لها بهما ماوت كانتا واجباً في ماله ويحتمل أن يرجع الضمير إلى العبد ووجه
المبالغة أنها إذا كانت تفتتها عليه وهو ملك لسيده بما تبرع به علم الجواز فافهم (قوله
واجبات الاسلام سبعة) عزاء صاحب الجوهرة إلى الامام المحمدي وقد تقرر في الاصول
أن العدد لا مفهوم له أو يقال أن واجبات خير مقدم وسبعة مستند مؤخر والمعنى أن هذه
السبعة من واجبات الاسلام ولعل لها خصوصية اشتركت فيها من بين سائر الواجبات
فلا يرجع ما في ط من أنه أن أراد المشرع منها ففرس لم لأنه فاته صلاة الصلدين والجماعة
وغيرهما وإن أراد مطلقاً واجب في الصلاة والنج وغيرهما واجبات لا تقصى ومراعاة
بالواجب ما يميز الواجب ديناً كخمس المراتل زوجها والقرض العمل كالوتر وهذا العبرة
منها بما على القول بوجودها وبياناً اختلاف التصحيح فيه والله تعالى أعلم

«بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصوم»

قال في الايضاح اعلم أن الصوم من أعظم أركان الدين وأوثق قوانين الشرع المتين به
فهر النفس التامة بالسوء وأنه مركب من أهمال القلب ومن المنع عن المأكول
والشارب والمتامع عاقبة يومه وهو أجل انحصال غير أنه اشق التكليف على النفوس
فاقتضت الحكمة الالهية أن يبدأ في التكليف بالخش وهو الصلاة ثم يتلوا للمكلف
ورباضة ثم يثني بالوسط وهو الزكوة يثالث بالاشق وهو الصوم والله وقعت الإشارة
في مقام المدح والترتيب والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين
والصائمات وفي ذكر مباني الاسلام واقام الصلاة واية الزكوة وصوم شهر رمضان
فاقتدت أئمة الشريعة في مصنفاتهم بذلك اه كذا في شرح ابن النجاشي (قوله قيل)
قائله صاحب الجرح (قوله ما في الظهيرة الخ) وجه الاستنباط أن هذا الفرع
يدل على أن الصيام جمع أقله ثلاثة أيام كافي الآية فان فدية العين صوم ثلاثة أيام فكان
التعبيرية أولى لثلاثته على التعدد فان الترجمة لأنواع الصيام الثلاثة أعنى القرض
والواجب والفعل (قوله وتعقب الخ) المتعقب صاحب النهر وباصل كلام الشارح
أن الصوم اسم جنس له أنواع وهي الثلاثة المذكورة فثبت عبرته بالصوم أو الصيام
برادته أنواعه المترجم لها الثلاثة أيام فكثير قال في المغرب يقال صام صوماً وصياماً
فهو صائم وهم صائمون وصياماً اه فأقارن مدلول كل من الصوم والصيام واحداً ولا
دلالة في أحدهما على التعدد ولذا قال القاضي في تفسير قوله تعالى ففدية من صيام أنه
بيان لجنس الفدية وأما قدرها فينبه عليه الصلاة والسلام في حديث كتب اه نعم بأن

إن كانت تفتتها عليه هذه الفتاوى
لشهادة (خاتمة) واجبات
الاسلام سبعة الفطرة وثيقة ذي
روح ووتر وأخصية وعمر وخدمة
أبويه والمرألة زوجها حدادي
«كتاب الصوم»

عمل لو قال الصيام لكان أولى
ساقى الله بري لو قال لله على صوم
لزمه يوم ولو قال صيام لزمه ثلاثة
أيام كافي قوله تعالى ففدية من
صيام وتعقب بأن الصوم له أنواع
على أن ال يتل معنى الجمع

الصيام جعل الصائم كما علمه لكن لا تصح اودته هنا ولا في الآية كما لا يصح ولو سلم
 أن الصيام جمع لانفراد الصوم فلا قوة في العدول اليه لأن الالجبسية بطل
 مصفى الجمعية فتساوى التعبير بالصوم وبالصيام هذا تقرير كلام الشارع على
 وفق ما في التهر فافهم وعلى هذا فيشكل ما مر من الظهيرة وان قال في التهر لعل
 وجهه أنه أريد بلفظ صيام في لسان الشارع ثلاثة أيام فكذا في النذر وجعلن
 المدة بخلاف صوم اه يعنى أن لفظ صيام وان لم يكن جعلالكنه لما اطلق في آية
 القصدية مراد به ثلاثة أيام كما بين اجماله الحديث فيراد في كلام الناظر كذا ذلك
 احتياطاً قاتل (قوله والاصح الخ) قال بعضهم الصبيح ما رواه محمد بن مجاهد ولم يكن
 خلافة أنه كره أن يقال بانه رمضان وذهب رمضان لانه اسم من أسماء تعالى وعادة
 المشايخ انه لا يكره لجهته في الاحديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم من صام
 رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وعمره في رمضان تعدل حجة ولم يثبت في
 المشايخ كونه من أسماء تعالى ولئن ثبت فهو من الاسماء المشتركة كالحكم كذا في
 الدراية واعلم انهم اطلقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه
 شهر رمضان ويردع الاول والاخر بخلاف شهره انما قيل حذف بعض الكلمة الا أنهم
 جوزوه لانهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف اليه حيث اعمروا الجزأين
 كذا في شرح الكشاف للسعد نهره مقتضاه أن رجب ليس منها خلافاً للصالح الصفي
 ويجمع من قال

ولا تفت شهر القنط شهر • الا الذي أوله الرا قادر

ولما زاد بعضهم قوله

واستن من ذار جبا فتع • لانه فيمار ورو ما مع

(قوله اسما لمطلقاً) أى عن طعام أو كلام وظاهره أنه حقيقة لقوية في الجميع وهو
 ما يفيد عبارة الصحاح وفي المغرب هو اسما لا انسان عن الأكل والشرب ومن مجاز
 صام القرس اذا لم يتصف وقول النافعة • خيل صيام وخيل غير صائمة • نهر (قوله
 عن المظترات الآية) أشار بالآية الى أن العهد وأن المراد الاشياء المعدودة
 المدونة في باب مسندات الصوم فلا توقف معرفتها على معرفته فلا دور فافهم (قوله
 فانه محتمل حكماً) لحكم الشارع بعدم اعتبار ذلك الاكل مثلاً (قوله وهو اليوم) أى
 اليوم الشرعى من طلوع الفجر الى الغروب وهل المراد أقل زمان الطلوع أو انتشار الضوء
 فيه خلاف كالتلاف في الصلاة والاقول أحوط والثاني أوسع كما قال الحلواني كما في الخط
 والمراد بالغروب زمان شيو به جرم الشمس بحيث تظهر الظلثة في جهة الشرق قال حلى
 الله عليه وسلم اذا قبل الليل من ههنا فقد أظطر الصائم أى اذا وجدت الظلثة حاصية جهة
 المشرق فقد ظهر وقت القطر وأما قطرات الحكم لان الليل ليس ظراً للصوم وانما

والاصح انه لا يكره لقول رومان
 وفر من بعد صرف القبلة الى
 الكلمة لغير في شعبان بعد الهجرة
 بسنة ونصف (هو) لغة اسما
 مطلقاً وشراً (اسما) من
 المظترات) الآية (حقيقة أو
 حكماً) كن أكل ما يافاته محتمل
 حكماً (في وقت مخصوص) وهو
 اليوم

لبعضهم

ان حادى عشر من شهر جمادى
 في كلام الشهود بلن قبيح
 ذكر والشهر وهو مع رمضان
 والربعين غير ذلك لم يصحوا
 وتعدوا في حذف واو وايا
 ثلثون والعكس حكم صحيح
 قال ذاك الحق ابن هشام
 بادموا صوب غيت فسيح
 اه منه

أدى صورة الخبر غيباً في تجهيل الافتراض كما في فتح الباري فهتأى (قوله مسلم الخ) بيان
 للشخص المخصوص (قوله كائن في دار الخ) أنت خبير بأن الكلام في بيان حقيقة
 الصوم شرعاً أي ما يمكن أن يتحقق به ولا يفتى أن الصوم الذي هو الأساس عن المخطرات
 نهراً أيته يتحقق من المسلم الخلق عن جفن ونفاس سواء كان في دار الإسلام أو دار
 الحرب يعلم بالوجوب أو لا على أن الكلام في تعريف الصوم قرناً أو غيره والعلم بالوجوب
 أو الكون في دار الإسلام إنما هو شرط لوجوب رمضان كالعلم بالبلوغ والشرط للصحة
 فلما نسب الافتراض على قوله طاهر الخ ثم رأيت الرخصي ذكر نحو ما قلته فافهم (قوله
 أو ما بالوجوب) أي وكائن في غير دارنا علم بالوجوب فلا يكون دار الإسلام موجب
 للصوم وإن لم يعلم بوجوبه إذ لا يبعد ما يجهل في دار الإسلام بخلاف من أسلم في دار الحرب
 ولم يعلم به فإنه لا يجب عليه ما لم يعلم فإذا علم ليس عليه قضاء ما مضى إذ لا تكلف بدون العلم
 غنة للعدو بالجهل وانما يحصل له العلم الموجب بانخبار رجلين أو رجل واحد أو امرأتين مستورين
 أو واحد عدل وعندهما لا تشترط العدالة ولا البلوغ والحزبية كما في إمداد الفتاح (قوله
 طاهر عن جفن ونفاس) أي سأل عنهما والافتقار من جفنهما غير شرط (قوله
 اليهودية) هي نية الشخص المنسكوك والصوم في وقتها لا في بيته (قوله وأما البلوغ
 والافتقار الخ) جواب عما قد يقال لم تقصد الشخص المخصوص بالبلوغ والافتقار من
 الجنون أو الأكله والتوم وبيننا الجواب أن الكلام في تعريف الصوم الشرعي وذلك
 يذكر ركسه وهو الأساس المذكور في كرمات توقف عليه محته وهي ثلاثة الإسلام
 والطهارة عن الخمر والنفاس والنية كما في البدائع ولم يذكر في الفتح الإسلام لاختلافه
 النية عنه إذ لا تصح بدونه وليس البلوغ والافتقار من شروط الصحة لصحته بدونهما كما ذكره
 نعم ههنا من شروط وجوب رمضان وهي أربعة ثالثها الإسلام ورابعها العلم بالوجوب
 أو الكون في دارنا فلا يحصل التشديد على أن الكلام في تعريف مطلق الصوم
 لا خصوص صوم رمضان كما مر وإذا لم يذكر شروط وجوب أداته وهي ثلاثة الصحة
 والافتقار والخلو من جفن ونفاس (قوله وحكمه) أي الأخرى أما حكمه الذي يرى
 فهو سقوط الواجب إن كثر موالاتها بمر (قوله ولومنيب عنه) كصوم الأيام الخمسة
 إذا تهيأ لمحي مجاور وهو الأعراس عن ضيافة الله تعالى وهو يفيد أن في صومها تواها
 كالمصلاة في الأرض المصوبة ذكر في التهر وأداعل البصر قوله أنه لا تواب في صوم الأيام
 المهمة ككلام الشارح بحث لمصاحب التهر ط قلت صرح في التلويح بأن الخلاف بيننا
 وبين الشافعي في أن التهي يقتضي الخمسة عندنا بمعنى استحقاق الثواب وسقوط التقصير
 وموافقة أمر الشارع ثم نقل عن الطريقة المصنفة ما صله أن الصوم في هذه الأيام ترك
 للمفطرات الثلاث وأعراس عن الضيافة من حيث الأول يكون عبادة مستحسنة ومن
 حيث الثاني يكون منهي لكن الأول بخلاف الأصل والثاني بمنزلة التابع فينبى مشروعا بأصله

(من شخص مخصوص) مسلم كائن
 في دارنا أو عالم بالوجوب طاهر من
 جفن أو نفاس (مع النية) اليهودية
 وأما البلوغ والافتقار فليس من
 شرط الصحة لصحة صوم المسي
 ومن جن أو أجنبي عليه بعد النية
 وانما يصح صومه ما في اليوم
 الثاني لمسلم النية وحكمه منيل
 الثواب ولومنيب عنه كافي الصلاة
 في أرض مخصوصه (وسبب صوم)
 المنفعة والتقدم والذو صحت شهر
 وصام شهر قبله منه أجزاء فوجوب
 السبب

غير مشروع وبمقه ١١ لكن بحث بحسبه الفتوى في اعادة استحقاق الثواب بل المراد
 ما سواها والصحة لا تقتضي الثواب كالوضوء بلبانة والصلاة مع الرياء ١٢ فلتو يؤيده
 وجوب النظر بعد الشروع ونصرهم بانه مصيبة (قوله ويلقوا التعيين) من هذا
 يؤخذ انه لو نذر صوم الاثنين والخميس من كل اسبوع بصوم غيرهما عنهما ط قلت
 وهذا في غير النذر المطلق لمسا في قبيل الاعتكاف من قوله والنذر غير المطلق لا يختص
 بزمان ومكان ودرهم وغيره بخلافه المعلق فانه لا يجوز تبجيله قبل وجود الشرط ١٣ أي
 لأن المعلق على شرط لا ينعقد سببا للعالم وسيا في تمام الكلام على هذه المسئلة هناك
 (قوله والكفارات) أي سبب صومها الحنث والقتل أي قتل النفس خطأ وقتل السيد
 محرما والاولى قول الفتح وسبب صوم الكفارات أسبابها من الحنث والقتل ١٤ لأن
 منها العزم على العود في الظهار والافطار في غطر رمضان والحلق في حلق الحرم لعذر
 (قوله على المختار) اختياره السرخسي بجر (قوله وغيره) كالامام الديوبسي وأبي
 اليسر بجر (قوله الذي يمكن انشاء الصوم فيه) وهو ما كان من طوع الغبر الصادق
 الى قبيل النضرة الكبرى أما الليل والنضرة وما بعد ما فلا يمكن انشاء الصوم فيه ما
 والموجود في الليل مجرد لنية لا انشاء الصوم ط لكن صرح في الصبر بأن السبب هو
 الجزء الذي لا يقصر من كل يوم فقيب بمقدار اياه ١٥ وهذا يقتضي أنه الجزء الاول من
 كل يوم كما صرح به غيره ايضا وصرح به في فصل العوارض عند قول الكثر ولو بلغ
 صبي أو أسلم كافر الخ ودفع ما أورده ابن الهمام من أنه يلزم مقارنة السبب للوجوب
 أو تقدم الوجوب على السبب بأنه يجوز مقارنته للضرورة كالوشرع في الصلاة في أول
 جزء من الوقت فانه يسقط اشتراط تقدم السبب على الوجوب المسبب للضرورة
 كما صرح به في الكشف الكبير وتمام الكلام هناك فتأمل (قوله حتى لو أفاق المجنون
 في ليله) أي من أول الشهر أو وسطه ثم جن قبل أن يصبح ومضى الشهر وهو مجنون بجر
 وقوله وفي آخر أيامه بعد الزوال كذا وقع في البحر وغيره والاحسن قول الامداد أرفقا
 بعد الزوال من يوم منه ومثله في شرح الضرري وفي نووالا بضحاح ولا يلزم هنا ما فاقته
 لئلا يؤتمرها بعد فوات وقت النية في الصبح قلت ولعل التقييد بآخر يوم منه مبنى على
 أن المراد الافاقة التي يبعثها جنون فانه اذا كانت في وسطه لاشك في وجوب القضاء
 والمراد بعباده الزوال ما بعد نصف النهار الشرعي أي ما بعد النضرة الكبرى كما مر أيضا
 أو هو مبنى على قول الله وري كما يأتي فخر به فافهم (تنبيه) تفريع هذه المسئلة على
 ما ذكر من الاختلاف في السبب بصفاته ما في الهداية حيث جمع بين القولين بأنه لا منافاة
 فتنهم وجز منه سبب لمكة ثم كل يوم سبب وجوب أدائه غاية الأحرار أنه لا يتركز بسبب
 وجوب صوم اليوم باعتباره خصوصه ودخوله في ضمن غيره كافي الفتح وبقره بما قلناه قول

ويلقوا التعيين والكفارات
 الحنث والقتل (و) رمضان شهود
 جزء من النهار
 على المختار كافي الحيازة واختار
 نفي الاسلام وغيره أنه الجزء الذي
 يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم
 حتى لو أفاق المجنون في ليلة أو
 في آخر أيامه بعد الزوال لا لقائه
 عليه وعليه الفتوى

ابن نجيم في شرح المنار ولم اذكر لهذا الخلاف ثمرة في القروع اه تأمل (قوله كافي
 المجتبى) ونسبه ولو افاق أول ليلة من رمضان ثم أصبح مجنونا واستوعب كل الشهر اختلف
 آفة بخاري فيه والقنوي على أنه لا يلزمه القضاء لأن الليلة لا يصام فيها وكذا افاق في
 ليلة من وسطه وفي آخر يوم من رمضان بعد الزوال وقبل الزوال يلزمه اه (قوله وصحبه
 غيروا احد) كصاحب النهاية والظاهرية يجر وقاضيان والعناية غير نيلية ومنى عليه
 الاستيعاب وجد الدين الضرير من غير حكاية خلاف شرح الضرير ومنى عليه في نور
 الايضاح قلت وكذا نقل تعصمه في الذخيرة لكن نقل أيضا صحيح لزوم القضاء ومنى
 عليه في التفتيح قائلا لا فرق بين افاقه وقت السنة أو بعده وفي شرح الملتقى للبنسي أنه
 طاهر الرواية نقلت ومنه في شرح الضرير عن الكشاف وعزاه في البستانغ الى أصحابنا
 ولم يحك غيره وكذا في السراج وحزمه الزبلي وهو ظاهر القدوري والكز والهداية
 حيث اطلق لزوم القضاء افاقه بعض الشهر وكذا في الجامع الصغير قال وان افاق شيا
 منه قضاء وعبر في الملتقى بافاقه ساعة وفي المراجح لو كان ميقنا في أول ليلة منه ثم جرت
 وأصبح مجنونا في آخر الشهر فضله كله بالافاق غير يوم ثلث الليلة ثم نقل بداية المجتبى
 المادة والحاصل أنهم قولان معصمان وأن المختلف الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون
 (قوله وهو أقسام غلينة) فرض معين وغير معين وواجب كذلك ونقل مسنون
 أو مستحب ومكروه تزجيا أو غيرهما (قوله معين) أي له وقت خاص (قوله لكنه)
 أي صوم الكفارات (قوله تعالى الكمال) حيث قال في ايضاح الاصلاح وصوم
 التذوق والكفارة واجب لم يستعذرا لاجماع على فرضية واحد منهما بل على وجوبه أي
 ثبوته عللا علما ولهذا لا يكفر باحده اه وحاصله أنه وإن ثبت لزوم كل منهما عللا
 بالكتاب والاجماع لكن لم يثبت لزومهما علم بحيث يكفر باحده فرضيتهما كما هو شأن
 القروم القطعية كرمضان ونحوه وعلى هذا فكان المناسب ذكر الكفارات في قسم
 الواجب كما فعل ابن الكمال لأن الفرض العملي الذي هو أعلى قسم الواجب ما يفوت
 الجواز بقونه كالزوم وهذا ليس منه (قوله كالنذر والعين) أي بوقت خاص كندر
 صوم يوم الخميس مثلا وغيره العين كندر صوم يوم الثلاثاء الواجب صوم التطوع بعد
 الشروع فيه وصوم قضاء عند انقضاء صوم الاعتكاف (قوله وأما قوله تعالى الخ)
 أي ان مقتضى ثبوت الامر به في الآية القطعية كونه فرضا والجواب أنه خص منها
 النذر بالعينة بالاجماع فصارت غلينة الدلالة فتصد الوجوب وقد بحث لصاحب العناية
 مذکور مع جوابه في النهر (قوله فاته الاكل) فيه أن الاكل مقرر في العناية
 الوجوب الآن يكون وقع في غير هذا الموضع والذي في البر وغيره أن فاته الكمال قلعله
 سبق قلم الشارح لتشابه التفتين فأده ح وكلام الكمال في التفتح حاصله ان القرضية
 مستفادة من الاجماع على لزوم الامن الآية لتقصها كما علت (قوله لكن تعصمه

كما في المجتبى والنهر عن الرواية
 وصحبه غير واحد وهو الحق
 كافي الغاية (وهو) أقسام غلينة
 (فرض) وهو نوعان معين كصوم
 رمضان (وغير معين) كصومه
 (قضاء) وصوم الكفارات (لكنه
 فرض عللا اعتقادا ولذا لا يكفر
 باحده فاته البنسي تعالى
 الكمال (وواجب) وهو نوعان
 معين كالنذر المعين وغيره
 كالنذر المطلق وأما قوله تعالى
 وليوفوا نذورهم فدخله المنع من
 كالنذر بصفة فليس قطعيا (وقيل)
 فاته الاكل ونحوه واعتصمه
 الشرب لا يمكن تعصمه

سعدى الخ) أى فى حاشية العناية فانه نقل عبارة القبح ثم اعترضه بأنه ليس على ما ينبغي
لما فى أوائل كتاب السبعين المحيط بالرهالى والخذية الفرق بين القرينة والواجب
ظاهر نظرا الى الأحكام حتى ان الصلاة المندوبة لا تؤتى بعد صلاة العصر وتضيق
القوات بعد صلاة العصر ١٥ واحمله أن ما ذكره صريح فى أن المندوب واجب لا فرض
(قوله يعنى جملة) هذا صريح بما لا ريب فيه ان الحسنان فان المستل على فرضيته بالآية أراد به
أنه فرض قطعى كما صرح به فى الدرر لا قطعى وإذا اعترض فى القبح الاستدلال بالآية
بأنها لا تقيد القرينة للمؤمنين فخصها وعقل عنه كصدور الشريعة الى الاستدلال
بالاجماع (قوله) كأنه خسر (أى فى الدرر) حيث أجاب عن قول صدر الشريعة
أن المندوب فرض لأن روميه ثابت بالاجماع فيكون قطعى الثبوت بأن المراد بالفرض
ههنا الفرض الاعتقادي الذى يكفر بأحد كما تدل عليه عبارة الهداية والقرينة بهذا
المعنى لا تشب بطلق الاجماع بل بالاجماع على القرينة المتقوله بالتواتر كما فى صوم رمضان
ولما ثبت فى المندوب نقل الاجماع على فرضيته بالتواتر فى خمسة الوجوب فان
الاجماع المنقول بطريق الشهرة أو الاحاد بعيد الوجوب دون القرينة بهذا المعنى ١٥
قلت ونظائر كلامه وجود الاجماع على فرضية المندوب ولكن لما نقل منواتر ابل بطريق
الشهرة أو الاحاد أقاد الوجوب والظاهر ما مر من ابن السكال من أن الاجماع على
ثبوته عملا لا علما والحاصل أن العلم أجمع على لزوم الكفارات والمندوبات
الشريعة ولا يترتب ذلك القرينة القطعية اللازم منها كفارة الجاحل ١٥ (تنبه)
فى شرح الشيخ اسمعيل عن ذخيرة العقبي اعلم أنه قد اضطرب كلام المؤلفين فى كل من
التدوير والكفارات فصاحب الهداية والوفاء به فرض ومصدر الشريعة واجب وإن يلى
الاول واجب والثانى فرض وإن ملك بالسكر وتوجيه كل ظاهر الا الأخير (قوله)
ونقل) أراد به المعنى القوي وهو الزيادة لا الشرع وهو زيادة عبادة شريعة لا أعلنها
لأنه أدخل فيه المكرره بشيعة وقد يقال ان المراد المعنى الشرعى لما قلناه من أن
الصوم فى الأيام المكره من حيث نفسه عبادة مستحسنة ومن حيث تغنيها الا حراض
عن الشيافة يكون منها فى مشروعا بأصله دون وصفه تأمل (قوله يوم السنة) قد بنا
فى بحث سنن الوضوء بتحقيق الفرق بين السنة والمندوب وأن السنة ما واطب عليها التى
صلى الله عليه وسلم أو خلفاؤه من بعده وهى تسعة سنن الهدى وتر كها واجب الاسامة
والكرامة كلبانة والاذان وسنة الزوائد كسائر التى صلى الله عليه وسلم فى لباسه
وقيامه وقعوده ولا يوجب تركها كراهة والظاهر أن صوم عاشوراء من القسم الثانى
بل سماه فى الخاتمة مستحباً فقال ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء بصوم يوم قبله أو يوم
بعده لكونه مخالفاً لاهل الكتاب ونحوه فى البدائع بل مقتضى ما ورد من أن صومه
كفارة للسنة الماضية وصوم عرفة كفارة للماضية والمستقبله كون صوم عرفة أكد

سعدى بالفرق بأن المندوبة لا تؤتى
بعد صلاة العصر بخلاف الفاتحة
(هو فرض على الاظهر) كالكفارات
بهى جملا لان مطلق الاجماع لا يفيد
الفرض القطعى كما بسطه خسرو
(ونقل كفهري) يوم السنة كموم
عاشوراء مع التاسع

منه والارام كون المستحب افضل من السنة وهو خلافه الاصل تأمل (قوله والمندوب)
 بالنصب عطف على السنة وليذكر المستحب لعدم الفرق بينهما وبين المندوب عند الامولين
 وهو ما رواه علي بن ابي حمزة عن ابيه عليه وسلم وان لم يفعله بعد ما وجب اليه كما في الحرير وعند
 الفقهاء المستحب ما فعله صلى الله عليه وسلم من تركه اخرى والمندوب ما فعله مرة
 او مرتين قطعا للبراز وعكس في الحيط وقول الامولين اولى الشهوة ما رغب فيه ولم يفعله
 كما ذكره في الحرير من كتاب الطهارة لكنه فرق بينهما هنا فقال ينبغي ان يكون كل صوم
 ورغب فيه الشارع صلى الله عليه وسلم لم يحصره مستحبا وبما سواه مما لم يترك كراهته يكون
 مندوبا لا لقتل الان الشارع قد رغب في مطلق الصوم فترتب على فعله الثواب بخلاف
 التثنية المقتضية ثلثية فان ظاهره يقتضي عدم الثواب فيه والا فهو مندوب كما لا يخفى اه
 قلت وهذا وادعى ما في القتح حيث جعل الثقل مقابلا للمندوب والمكروه (قوله كايام
 البيض) أي ايام البياض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر سميت
 بذلك لكامل ضوء الهلال وثمة البياض فيها امداد وفيه تماثل للفتح وغيره المندوب صوم
 ثلاثة من كل شهر وينب كونها البيض (قوله ويوم الجمعة ولو مفردا) صرح به في التهر
 وكذا في الحرير فقال ان صومها مفردا مستحب عند العامة كالاثني والخميس ذكره الكل
 بعضهم اه ومنه في الحيط معللا بان هذه الايام فضيلة ولم يكن في صومها تشبه بغير اهل
 القبلة تخاف الاشياء وتبغ في نور الابصار من صكراة اقراده بالصوم قول البيض
 وفي الثانية ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد لما روي عن ابن عباس أنه كان
 يصوم ولا يضطر اه وظاهر الاستنباط لا اثر ان المراد بلا بأس الاحتياط وفي التبيين
 قال ابو يوسف با حديث في كراهته الا أن يصوم قبله وبعده فكان الاحتياط أن يصوم
 اليوما آخر اه قال ط قلت ثبت بالسنة طلبه والتمهي عنه والا حرمهما انتهى
 كما أوضحه شرح الطحاوي الصغير لان فيه وظايف فله اذا ما ضعف عن فعلها (قوله
 لم يضعه) صفة لحي أي ان كان لا يضعه عن الوقوف بمرقات ولا يخل بالمرعوات محيط
 فلا يضعه كره (قوله والمكروه) بالنصب عطف على السنة وبالرفع على الابتداء وخبره
 قوله كالعبدين وحيتدة لا يحتاج الى التكلف المثل في وجه ادخاله في التفضل على أن
 صوم العبدين مكره وعمر عا ولو كان الصوم واجبا (قوله كالعبدين) أي ايام التثنية
 نهر (قوله وعاشوراء وحده) أي مفردا عن التاسع وأعن الحادي عشر امداد لانه
 تشبه باليهود محيط (قوله ومبت وحده) للتشبه باليهود مجبر وهذه العلة تفيد كراهة التعرير
 الا أن يقال انما ثبت بقصد التشبه كما تقرر ط قلت وفي بعض النسخ وأحديده قوله
 وحده صرح في التثنية فقال ويكره صوم التيرود والمهرجان اذا تعمد ولم يوافق
 يوما كان يصومه قبل ذلك وهكذا قبل في يوم السبت والا احد اه أي يكره تعمد صومه الا
 اذا وافق يوما كان يصومه قبل كالموافق كان يصوم يوما ويضطر يوما وكان يصوم أقول الشهر

والمندوب كالايام البيض من كل
 شهر ويوم الجمعة ولو مفردا وعرفة
 ولوطايج لم يضعه والمكروه غير ما
 كالعبدين وتزجها كعاشوراء
 وحده ومبت وحده

قوله وعاشوراء هكذا يفعله والذي
 في الشارح كعاشوراء بكاف
 التثنية وهو الاوافق بما قبله اه
 معجمه

مختلفا فاقربا من هذه الايام وأقاربه وحده أنه لو صام معه يوما آخر فلا كراهة لأن
 الكراهة في نفسه بالصوم للتشبه وهل إذا صام السبت مع الأحد تزول الكراهة محل
 ترد لأنه قد يقال إن كل يوم منهم أعظم عند طائفة من أهل الكتاب في صوم كل واحد
 منهم تشبه بطائفة منهم وقد يقال إن صومهما معا ليس فيه تشبه لأنه لم يتفق طائفة منهم
 على تعظيمهما معا ويظهر في الثاني دليل أنه لو صام الأحد مع الاثنين تزول الكراهة
 لأنه لم يعظم أحد منهم هذين اليومين معا وإن عظمت النصارى الأحد وكذا الصوم مع
 عاشوراء وما قبله وبعد مع أن اليهود تعظمه ويظهر من هذا أنه لو صام عاشوراء يوم الأحد
 أو الجمعة لا يكره صوم السبت معه وكذا لو كان قبله أو بعده يوم المهرجان أو النور وظهر
 لعدم صومه بمصومه وإقته تعالى أعلم (قوله ونور) بفتح النون وسكون الباء موضع الراء
 معرب نور وزعمناه اليوم الجديد فتعرب عن الجديد ووزعني اليوم والمراد منه يوم
 تحصل فيه الشمس برج الحمل ومهرجان معرب مهران والمراد منه أقل حلول الشمس
 في الميزان وهذا يومان عيدان لقمرس ١١ ح (قوله إن تصمده) كذا في المحيط ثم
 قال والمختار أنه إن كان يوم قبله فالأفضل له أن يصوم والأفضل أن لا يصوم لأنه تشبه
 تعظيم هذا اليوم وأنه حرام (قوله وصوم صحت) وهو أن لا يتكلم فيه لأنه تشبه بالجوس
 فانهم يفعلون هكذا محط قال في الأمداد فعليه أن يتكلم بخير وبعبارة صحت اليه
 (قوله ووصال) فسره أبو يوسف ومحمد بصوم يومين لا فطر بينهما يجر وفسره في الخلفاء
 بأن يصوم السنة ولا فطر في الأيام الثمينة وفي الخلاصة إذا فطر في الأيام المنيمة المختار أنه
 لا بأس به (قوله وان افطر الأيام الخمسة) أي العيدين وأيام التشريق (قوله وهذا عند أبي
 يوسف) ظاهره أن صاحبه يقولان يخلطه ويظهر البدائع أن المختار من غير أهل
 المذهب فإنه قال وقال بعض الفقهاء من صاحب الدر والقطر يوم الفطر والأضى وأيام
 التشريق لا يدخل تحت نهي الوصال وروى عليه أبو يوسف فقال وليس هذا عندى كما قال
 هذا أقدم صام الدهر كأنه أشار إلى أن النهي عن صوم الدهر ليس لصوم هذه الأيام بل لما
 يضافه من الفرائض والواجبات والكسب الذي لا بد منه ١١ (قوله ففى خمسة
 عشر) فترجع على قوله يوم السنة والحدوب والمكره أى فصار جله ما دخل في قوله
 وقبل خمسة عشر يجعل العيدين اثنين وجعل يوم الاحد منها على ما في كثير من التسع
 فافهم لكن ينق عليه من المكر وهو عا أيام التشريق وصوم يوم الشك على ما يأتي تفصيله
 ومن المكره أيضا صوم المرأة العبد والاجر بلا ذن الزوج والمولى والمستاجر وسائر
 سائر قبيل قول المتن ولو نوى مسافر الفطر ومن المندوب صوم الاثنين والخميس وصوم
 داود عليه السلام والسمن شوال على ما يأتي قبيل الاحتكاف (قوله وأنواعه) أى
 أنواع الصيام اللازم (قوله سبعة متتابعة) عذها في الجر سبعة أيضا لكن أسقط صوم
 الاحتكاف وذكر بدله صوم البين العين كأن يقول والله لا صوم من رجبا متلا وكان

ونور يومه ورجان إن تصمده وصوم
 دهر وصوم صحت ووصال وان
 افطر الأيام الخمسة وهذا عند أبي
 يوسف كافى المحيط فهو خمسة
 عشر وأنواعه ثلاثة عشر سبعة
 متتابعة رمضان وقطار رمضان ونذر
 معين واحتكاف واجب

الشارح أدخله تحت النذر المعين بجماع الإيجاب قولاً ثم قال في البر ويطلق به النذر
 المطلق إذا ذكر فيه التتابع أو نواه ذكر أنه إذا أفطر يوماً فمما يجب فيه التتابع لا يلزمه
 الاستقبال أن كان التتابع مأموراً به لاجل الوقت وهو رمضان والنذر المعين والعين
 بصوم معين وأن كان مأموراً به لاجل الفعل وهو الصوم يلزمه الاستقبال كالسنة الباقية
 قلت ومن الأولى ما زاد الشارح وهو صوم الاحتكاف تأمل (قوله وستة بغيره) كذا
 عذاه في العرصة أيضاً لكن أسقط النفل لأن الكلام في أنواع الصيام اللازم وذكره
 صوم العين المطلق مثل واقعه لا صوم شهر أو كان الشارح أدخله تحت النذر المطلق فظهر
 ما مر (قوله وصوم متعة) أي وقرآن إذا لم يجد ما يذبح له ما فانه يصوم ثلاثاً قبل الحج
 وسبعاً إذا رجع ط (قوله وفدية ساق وجزاء صيد) أي إذا اختار الصيام فيها ط
 (قوله ونذر مطلق) أي من التقييد بشهر كذا وعن ذكر التتابع أو نيته (قوله فيصم
 إذا صوم رمضان الخ) قيد بالاداء لأن قضاء رمضان وقضاء النذر المعين أو النفل الذي
 أفسده بشرط فيه التيسر والتعين كما يأتي في قول المصنف والشرط للباقي الخ (قوله
 والنذر المعين) فهو في حكمه ضمان تعيين الوقت فيها (قوله والنفل) المراد به ما عدا
 الفرض والواجب أعني من أن يكون سنة أو مندوباً أو مكروهاً بجر ونهر (قوله فدية)
 قال في الاختيار النية شرط في الصوم وهي أن يعلم عليه أنه يوم ولا يخلو مسلم عن هذا
 في الباقي شهر رمضان وليست النسبة بالسان شرطاً ولا خلاف في قول وقته وهو غروب
 الشمس واختلاف في آخره كما يأتي اه وسأني سلك ما يظنها وفي البرعين الظهريه أن
 التسعيرية (قوله فلا تصم قبل الغروب) فالنوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون ما غاب
 غداً ثم لم يأوئ عليه أو غفل حتى زالت الشمس من القدر يجوز أن نوى بصد غروب
 الشمس جازحاً وفيها وإن نوى مع طلوع الفجر جاز لأن الواجب قرآن النسبة بالصوم
 لا تمتقهما (قوله إلى الضميمة الكبرى) المراد بها نصف النهار الشرعي والنهار الشرعي
 من استطارة الضميمة في أفق المشرق إلى غروب الشمس والفاية غير داخله في المعنى كما أشار
 إليه المصنف بقوله لا ضحاها اه وعمل عن تعبئة القدوري والجمع وغيرهما بالزوال
 لضعفه لأن الزوال نصف النهار من طلوع الشمس ووقت الصوم من طلوع الفجر كما في
 البرعين المبسوط قال في الهداية وفي المجمع المصنف قبل نصف النهار وهو الأصح لانه
 لا يذم وجود النية في استحسان النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر إلى وقت الضميمة
 الكبرى لا وقت الزوال فتشترط النسبة فيها لتحقيق في الأكثر اه وفي شرح الشيخ
 أصحيل ومن صرح بأنه الأصح في العناية والوقاية وعزاه في المحط إلى السرخسي وهو
 الصحيح كما في الكافي والتبيين اه وتظهر مرة الاختلاف فيما إذا نوى عند غروب الزوال
 كما في التاخرية عن المحيط وبه ظهر أن قول البحر والظاهر أن الاختلاف في العبارة
 لا في الحكم غير ظاهر (تنبيه) قد علم أن النهار الشرعي من طلوع الفجر إلى الغروب

وستة بغيره مثل وقته رمضان
 وصوم متعة وفدية ساق وجزاء
 صيد ونذر مطلق إذا فطر هذا
 (فيصم) أداء (صوم رمضان)
 (والنذر المعين والنفل) نية من
 القبل فلا تصم قبل الغروب ولا
 ضحاها (إلى الضميمة الكبرى لا)
 بعد ما ولا (منها) اعتباراً
 لا تكر اليوم

قوله ومن صرح الخ كذا في الأصل
 والناسب حذف من اه

واعلم أن كل قطر نصف نهار قبل زواله بنصف حصة فخره في كان الباقي للزوال أكثر
من هذا النصف صح والافلاقه مع النية في مصر والشام قبل الزوال بنحس عشرة درجة
لوجود النية في أكثر النهار لأن نصف حصة النية لا تزيد على ثلاث عشرة درجة في مصر
وأربع عشرة ونصف في الشام فإذا كان الباقي إلى الزوال أكثر من نصف هذه الحصة ولو
بنصف درجة صم الصوم كذا حرمه شيخ مشايخ الساماني رحمه الله تعالى (تحفة) .
قال في السراج وأذا نوى الصوم من النهار بنوى أنه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال
أنه صائم من حين نوى لأن أوله لا يصير صائماً (قوله وبطلق النية) أي من غير قصد
بوصف القرض أو الواجب أو السنة لأن رمضان معياره لم ينزع فيه صوم آخر فكان
متبعاً للقرض والنية لا يحتاج إلى التعيين والتذرعين معتبراً بإيجاب الله تعالى إيجاب
كل عطلق النية أمداد (قوله فألبدل عن المضاف إليه) كذا في بعض النسخ قال ط
فلا يقال إن عطلق النية يصدق بنية أي عبادة كانت كما توجهه البعض فاعترض (قوله
لعدم المزاحم) إشارة إلى ما ذكرناه من الأمداد (قوله وبطلق وصف) كذا وقع في
عباراتهم أصولاً وفروعاً أن رمضان يصح مع الخطأ الوصف فذهب جماعة من المشايخ
إلى أن نية التعل فيه مصروفة في يوم الثلاثاء بان شرع هذه النية ثم ظهر أنه من رمضان
ليكون هذا التعل معقوداً ولا ينشئ عليه الكفر كذا في التقرير وفي النهاية ما رده وهو أنه
لما غايت التعل لم تحقق نية الأعراس والحاصل أنه لا ملازمة بين نية التعل واعتقاد عدم
القرضية وظنه إلا إذا انضم إليها اعتقاد التغلب فيكفر أو ظنها فينشئ عليه الكفر بحر
مخلصاً بهذا أظهر لك أن المراد بالخطأ الوصف وصف رمضان بنية تعلق أو واجب آخر خطأ
لأنه يبعد عن المسلم أن يعتمد وليس المراد بنية الواجب فقط فقول المصنف بما للدر
وبنية تفصل وبطلق وصفه نظر فانه كان عليه الاقتصاء على الثاني أو بانه واجب
آخر لأن فائدة التعبد بالخطأ في الوصف التباعد عن تعبدية التعل وبعد التصريح بقوله
وبنية تعلق لم يبق فائدة للتعبير بالخطأ في الوصف وإن أريد به الواجب كما فسره الشارح
هذا ما ظهر ولم أر من يبه عليه (قوله فقط) أي دون التعل والتذرعين فلا يصح
بنية واجب آخر بل يقع عما نوى كما يأتي ط (قوله تعيين الشارع) أي في قوله عليه
الصلاة والسلام إذا نسخت رمضان فلا صوم إلا رمضان بخلاف التذرع فاجعل بولاية
التأذير وإبطال صلاحية ما ط عن المنع (قوله إذا وقعت النية) أي نية التعل
أو الواجب الآخر في رمضان فهو استئنا من قوله وبنية تفصل وبطلق وصف (قوله
حيث يحتاج أي المريض أو المافر وأفراد الضمير للضمير ما والى لاحد الشئتين أو الضمير
لصوم ويؤيده عود الضمير عليه في قوله تعيينه وفي يقع (قوله لعدم تعيينه في حقهما)
لأنه لما سقطت عنهما وجوب الاداء رمضان في حق الاداء كتحسين (قوله من فصل
أو واجب) أما لو أطلقنا النية كل من رمضان على جميع الروايات ح عن الأمداد

(و بطلق النية) أي نية الصوم
فإن بدل عن المضاف إليه (وبنية)
نقل لعدم المزاحم (و بطلق)
وصف كنية واجب آخر (في)
أداء رمضان فقط لتعيينه بتعيين
الشارع (ال) إذا وقعت النية
(من مريض أو مافر) حيث
يحتاج إلى التعيين لعدم تعيينه في
حقه فلا يقع عن رمضان (بل)
يقع عما نوى من نقل أو واجب

(قوله على ما عليه الأكثر) يمر وهو
 وهو أحد ثلاثة أقوال كإبائى أما فى حق المسافر فإن نوى واجبا آخر يقع عنه عند الامام
 وإن نوى النقل أو أطلق فمعه روايتان أحدهما وقوعه عن رمضان لأن قائمة النقل
 الثواب وهو فرض الوقت أكثر وقال وينبئ وقوعه من المريض عن رمضان
 فى النقل على الصحيح للمسافر اهـ وحاصله أن المريض والمسافر لو نوى واجبا آخر وقع
 عنه ولو نوى اختلا أو أطلقا من رمضان ثم فى السراج صحيح رواية وقوعه عن النقل فيما
 وعليه يتشكى كلام المستف والدور (قوله الصحيح وقوع الكل عن رمضان الخ) المراد
 بالكل هو ما ذكره فى المريض النقل أو أطلق أو نوى واجبا آخر وما ذكره فى المريض كذلك
 الا اذا نوى واجبا آخر فانه يقع عنه لاعتنا رمضان لأن المسافر له أن لا يصوم فله أن يصومه
 الى واجب آخر لأن الرخصة متعلقة بحقيقة الجهر فانه لا يسفر وذلك موجود بخلاف
 المريض فانها متعلقة بحقيقة الجهر فاذا صام بين أنه غير عاجز واستشكل صدور الشريعة
 فى التوضيح بأن المريض هو المرض الذى يزاد الصوم لا المرض الذى لا يقدر به على
 الصوم فلا نسلم أنه اذا صام ظهر فوات شرط الرخصة فال فى التلويح وجوابه أن الكلام
 فى المريض الذى لا يطبق الصوم وتعلق الرخصة بحقيقة الجهر وأما الذى يضاف فيه
 ازدياد المرض فهو كالمسافر لا خلاف على ما يشعر به كلام شمس الاتمة فى المبسوط من أن
 قول الأكثرى بعدم الفرق بين المسافر والمريض سهواً وموقلاً بالمرض الذى يطبق الصوم
 وكان منه ازدياد المرض اهـ (تنبيه) تلخص من كلام البراءة فى المريض ثلاثة أقوال
 أحدها ما فى الاشياء المذكورة واختاره غير الاسلام شمس الاتمة وجع ومحصه
 فى الجميع ثانياً ما مر من المتن أنه يشع عمافى واختاره فى الهداية وأكثر المشايخ وقيل
 انه ظاهر الرواية وينبئ وقوعه عن رمضان فى النقل كالمسافر كما مر تألفها التمسيل بين أن
 يضمر الصوم فتتعلق الرخصة بضموف الزيادة فصار كالمسافر يقع عمافى وبين
 أن لا يضمر الصوم كفساد الهضم فتتعلق الرخصة بحقيقته فيقع عن فرض الوقت
 واختاره فى الكشف والتحرير اهـ وهذا القول هو ما مر من التلويح وبجمله فى شرح
 التحرير يحمل القولين وقال انه محقق يحصل به التوفيق بحمل ما اختاره غير الاسلام
 وغيره على من لا يضمر الصوم وحمل ما اختاره فى الهداية على من يضمره ونقشب الاكل
 فى التقرير هذا القول بأن من لا يضمر الصوم لا يرضى له الفطر لانه صحيح وليس الكلام
 فيه قلت وأجبت عنه فيما علمته على الجهر بحاصله ان الصوم نارة يزاد به المرض مع
 القدرة عليه كمرض العين مثلاً ونارة لا يضمره كمرض بفساد الهضم فان الصوم لا يضمره
 بل ينفعه فالأول متعلق الرخصة فيه بخلاف الثانية والثانى بحقيقة الجهر بأن يصل الى حالة
 لا يمكنه معها الصوم فاذا صام ظهر عدم هضمه فيقع عن رمضان وإن نوى غيره لانه اذا
 قدر عليه مع كونه لا يضمره لا يقول عاقل بأنه يرضى له الفطر هذا ما ظهر لى وأقاه أعلم

(على ما عليه الأكثر) يمر وهو
 الاصح سراج وقيل بأنه ظاهر
 الرواية فلذا اختاره المستف تبعاً
 للدرر لكن فى أوائل الاشياء
 الصحيح وقوع الكل عن رمضان
 سوى مسافر نوى واجبا آخر
 واختاره ابن السكال وفى
 الترمذى لابن البرهان أنه
 الاصح

(قوله والتذرع المعن الخ) تصريح بمقتضى قولهم من قولهم في رمضان فقط (قوله بنسبة واجب آخر) كقضاء رمضان أو الكفارة أو النوى النفل فإنه يقع عن التذرع المعن سراج ثم نقل عن الكرخي أن محمد أقال يقع عن النفل وأبا يوسف عن التذرع (قوله يقع عن واجب نواً مطلقاً) أي سواء كان صحيحاً أو مريضاً مقبلاً أو مسافراً وإذا وقع مما نوى وجب عليه قضاء التذرع في الأصح كافي البصر عن الظهيرية (قوله ولو لم يجله) زاد لفظة ولو لم يدخل غراً لجاهل لا يمكن الأولى إسقاطه لأن العالم تقدم قرسافي قوله وبخطا في وصف ط وأفاد أن الصوم واقع في رمضان وليد كذا إذا جهل شهر رمضان كالأسير في دار الحرب فحزى وصام عنه شهر أو يسانه في الصروفية أيضاً لو صام بالقرى سنين كثيرة ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فهل يجوز صومه في الثانية عن الأولى وفي الثالثة عن الثانية وهكذا قيل يجوز وقيل لا ويصح في المحيط أنه أن نوى صوم رمضان بمهاجروه عن القضاء وإن نوى عن السنة الثانية مفسراً لا يجوز اهـ (قوله فلا صوم إلا من رمضان) أي لا يتحقق فيه صوم غيره ويحله فيمن تعين عليه فلا يرد المسافر إذا نوى واجبا آخر ط (قوله عن العادة) أي عادة الأساك حجة أو لعذر ط (قوله وقال زفر وما لك تكنيئة واحدة) أي من الشهر كله ويرى عن زفر أن المقيم لا يحتاج إلى التنية ولو مسافر لا يجوز حتى ينوي من الليل ويعد على التنية الثلاثة لا يجوز أن التنية جسيمة لكل يوم من الليل أو قبل الزوال مقبلاً أو مسافراً سراج (قوله فتنا الخ) أي في جواب قياسه الصوم على الصلوات صوم كل يوم عبادة بنفسه بديل أن فساد البعض لاوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (قوله والشرط للباقي من الصيام) أي من أنواعه أي الباقي منها بعد الثلاثة المتقدمة في المتن وهو قضاء رمضان والتذرع المطلق وقضاء التذرع المعن والنفل بعد فساد الكفارات السبع وما ألحق به من جزاء الصيد والخلق والمثقة نهر وقوله السبع صوابه الأربع وهي كفارة الظهار والقتل والعين والافطار (قوله القبر) أي لا تلجز منه ط (قوله ولو لحكما الخ) جعل في الصراقران في حكم التثبيت وأنت خبير بأن الأنسب ما سلمه الشارح من العكس إذا قرآن هو الأصل وفي التثبيت قرآن حكما كافي النهر (قوله وهو) الضمير راجع إلى القرآن الحكيم ح (قوله ثبت التنية) فنوى تلك الصيامات نهراً كان نفلها أو تمامه مستحب ولا قضاء بافطاره والتثبيت في الأصل كل فعل دبر ليل ط عن التهتائي (قوله للضرورة) على ذلك كما قرآن الحكيم إذ حزى وقت القبر عما يتق والخرج مدفوع اهـ ح (قوله وتعيينها) هو النظر إلى مجزأ المتعطف على تثبيت والنظر إلى عبارة الشرح معطوف على قرآن كالأيتي والمراد بتعيينها تعيين النوى بها فهو مضاف إلى فاعله المجازي (قوله لعدم تعين الوقت) أي لهذه الصيامات بخلاف أداء رمضان والتذرع المعن فإن الوقت فيها متعين وهكذا النفل لأن جميع الأيام سوى شهر رمضان

(والتذرع المعن) لا يصح بنسبة واجب آخر ط (ضع عن واجب نواه) مطلقاً فإن تعين الشارع والعبد (ولو صام مقيم عن غير رمضان) ولو (لجهله) أي بزمان (فهو عنه) لا عما نوى لحديث إذا جاز رمضان فلا صوم إلا من رمضان (ويحتاج صوم) كل يوم من رمضان إلى تنية ولو صحيحاً مقبلاً فمميز للعبادة عن العادة وقال زفر وما لك تكنيئة واحدة كالصلاة فتقضاء البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (والشرط للباقي من الصيام قرآن التنية للقبر ولو حكماً وهو) تثبيت التنية للضرورة (وتعيينها) لعدم تعين الوقت

وقته (قوله والشرط فيها الخ) أي في السنة المعينة لا مطلقا لأن ما لا يشترط له التعيين
 يحكمه أن يعلم قلبه أن يصوم فلا منافاة بين ما هنا وما اقتضاه من الاختيار وأما قد ح
 أن العلم لازم للسنة التي هي نوع من الإرادة إذ لا يمكن إرادته شيء إلا بعد العلم به (قوله
 والسنة) أي سنة المشايخ لا التي على الله عليه وسلم لعدم ورود النطق بها عنه ح (قوله
 أن يتلقاها) فيقول ثبت أصوم غدا أو هذا اليوم إن قوى نهار الله عز وجل من
 فرض رمضان سراج (قوله ولا تبطل بالمشقة) أي استصعابها وهو الضيق لأن البس
 في معنى حقيقة الاستثناء بل للاستعانة بطلب التوفيق حتى لو أراد حقيقة الاستثناء
 لا يصير صائما كافي التارخانية (قوله بأن يعزم ليل على القطر) فلو عزم عليه ثم أصبح
 وأمسك ولم ينو الصوم لا يصير صائما سارخية (قوله ونية الصائم القطر) أي نية
 ذلك نهارا وهذا تصرع بمفهوم قوله بأن يعزم ليل على التارخانية نوى القضاء فلما أصبح
 بجهة قطر لا يصح (قوله لأن الجهل الخ) جواب عما في الفقه من قوله قبل هذا أي لزوم
 القضاء إذا علم أن صومه عن القضاء لم تصح نيته من النهار أما إذا لم يعلم فلا يلزم بالشرع
 كلفظون قال في العروة روي في التبر الذي يظهر ترجيح الإطلاقات فإن الجهل بالأحكام
 في دار الإسلام ليس بمعتبر خصوصا أن عدم جواز القضاء ينشأ منها واستغنى عنه فيما
 يظهر فليس كلفظون اه وما اقتضاه عن القهستاني مبيح على هذا القيل (قوله فلم يكن
 كلفظون) إذا كلفون أن يظن أن عليه فضا يوم فشرع فيه بشرطه ثم تبين أن لا صوم
 عليه فإنه لا يلزمه إتمامه لأنه شرع فيه مستغلا لا متزما وهو معذور بالتساقط فلا يفسده
 فورا لا قضاء عليه وإن كان الأفضل إتمامه بخلاف ما لو مضى فيه بعد عمله فإنه يصير ملتزما
 فلا يجوز قطعه فلو قطعه لم يسه قضاؤه وأملن نوى القضاء بعد العصر فإن ما نواه عليه لكنه
 جهل لزوم التثبيت فلم يذو صرح شرعه فلو قطعه لم يسه قضاؤه روي (قوله ولا يصام يوم
 الشك) هو استواء طرفي الأدلة من النفي والاثبات بجر (قوله هو يوم الثلاثاءين من
 شعبان) الأولى قول نورا لأبشاح هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان أي لأنه لا يلزم
 كونه يوم الثلاثاء لاحتمال كونه أول شهر رمضان ويمكن أن يكون المراد أنه يوم الثلاثاءين
 من أشداء شعبان فمن ابتدائية لا حصرية تأمل ه (تنبه) في القصر وغيره لو وقع
 الشك في أن اليوم يوم عرفة أو يوم النحر فالأفضل فيه الصوم فافهم (قوله وإن لم يكن
 حله الخ) قال في شرحه على الملقى وبه اندفع كلام القهستاني وغيره اه أي حلت فيه
 بما لا يخفى هلال شعبان فلم يعلم أنه الثلاثاءين من شعبان أو الحادي والثلاثون أو غم هلال
 رمضان فلم يعلم أنه الأول عشرا أو الثلاثاءين من شعبان أو راء واحد أو فاسقان فردت
 شهادتهم فلو كانت السامعية ولم يره أحد فليس بيوم شك اه ومتله في المعراج عن
 الجبتي زيادة لا يجوز صومه ابتداء لا فرضا ولا قتلا وكلامهم مبني على القول باعتباره
 اختلاف المطالع كما أخذ كلام الشارح هنا (قوله بعدم اعتباره اختلاف المطالع) سقط

والشرط فيها أن يعلم قلبه أي
 صوم يصومه قال الحنفية
 والسنة أن يتلقاها ولا تبطل
 بالمشقة بل رجوع عنها بأن
 يعزم ليل على القطر ونية الصائم
 القطر لغروية الصوم في الصلاة
 صحيحة ولا تصحها بل لا تقبل ولو
 نوى القضاء نهارا صار خلا
 فقصه لو أقسمه لأن الجهل
 في دارنا غير معتبر فلم يكن كلفظون
 بجر (ولا يصام يوم الشك) هو يوم
 الثلاثاءين من شعبان وإن لم يكن
 حله أي على القول بعدم اعتباره
 اختلاف المطالع

مجب
 في صوم يوم الشك

من أصح النسخ لهذا اعتبار ولا يثبت من قدره لانه لا كلام في اختلاف المطالع وإنما الكلام في اعتباره وحده كما يأتي بيانه (قوله طوار الخ) أي فليزمن البلدة التي لم يرفعها الهلال (قوله ولا يصام أصلاً) أي استداً لا فرضاً ولا خلا كما تقدمناه اتفاقاً من المجتبى لانه لا احتياط في صومه للموافق بخلاف يوم الشك فم لو وافق صوماً يعتاده فالأفضل صومه كما أفاده في المجتبى بقوله استداً فافهم (قوله الاختلاف) في نسخة قطعوا (قوله ويكرهه غيره) أي من فرض أو واجب بنية معينة أو مترددة وكذا إطلاق النية لأن المطلق شامل للقسايد كما في المراج (قوله لو اجب آخر) كسذرو كفاة وقضاً سراج (قوله كره تنزيهاً) سذكر وجهه (قوله كره تنزيهاً) للتنبيه بأهل الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه جل حديث النسي من التقم بصوم يوم أو يومين بجر (قوله ويقع عنه) أي من الواجب وقيل يكون نقلاً عما داه (قوله ان لم تظهر رمضانته) في السراج اذا صامه بنية واجب آخر لا يسطع عليه بلوازان يكون من رمضان فلا يكون قضا ما لثك اه فأفاد أنه لو لم يظهر الحلال لا يكتفي عما نوى فكان على المستنف أن يقول كما قال في الهداية ان ظهر أنه من شعبان أبرأه عما نوى في الأصح وان ظهر أنه من رمضان يجوز له لو جرد أصل النية اه (قوله فعنه) أي من رمضان (قوله لو وقعها) قبل لقوله كره تنزيهاً ولقوله فعنه قال في السراج ولو كان مسافراً نوى فيه واجباً آخر يكره لأن أداها من رمضان غير واجب عليه فلم يشبه صومه أو يادة ويقع عما نوى وان بان أنه من رمضان وعندهما يكره كلقيم ويجزى عن رمضان ان بان أنه منه (قوله ان وافق صوماً يعتاده) كما لو كان عادته أن يصوم يوم الخميس أو الاثنين فوافق ذلك يوم الشك سراج وهل ثبت العادة بجزء كما في الحنفى ترد فيه بعض الشافعية قلت الظاهر نعم اذا قل ذلك مرة وعزم على فعل مثله بعدها فوافق يوم الشك لأن الاعتداء بشعر بالسكران لانه من العود مرة بعد أخرى وبالعزم المذكور يحصل العود حكماً ما بدونه فلا تأمل (قوله لحديث الخ) هو ما في الكتب الستة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تقسموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجل كان يصوم صوماً فليصمه والمراد به غير التطوع حتى لا يراد على صوم رمضان كما زاد أهل الكتاب على صومهم توقيعاً بينه وبين ما أخرجه الشافى عن عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل هل سمعت من مرر شعبان قال لا لاله اذا افطرت فصم يوماً كانه سرور الشهر بفتح السين المهملة وكسرهما آخره كذا قال أبو عبيد وجوه وأهل الثقة لاستمرار القمر فيه أى اختفاؤه وربما كان ليلة أو ليلتين كذا أفاده نوح في حاشية الدرر واستدل أحد بحديث السر على وجوب صوم يوم الشك وهو عندنا محمول على الاحتياط لانه معارض بحديث التقم توقيعاً بين الأدلة ما أمكن كما أوضحه في القم هذا وقد سرح في الهداية ونثر وسها وغيرهما بأن النهى عنه هو التقم على رمضان بصوم رمضان

بلواز تحقق الرتبة في بلدة أخرى
وأما على مقابل بغلس يشك
ولا يصام أصلاً شرح الجميع للعيني
عن الزاهد (الاختلاف) ويكرهه
غيره ولو صامه لو اجب آخر كرهه
تنزيهاً ولو يزعم أن يستحسن من
رمضان كرهه غيراً ويقع عنه
في الأصح ان لم تظهر رمضانته
والا (بان ظهرت) فعنه (لومعياً
(والتمثل فيه أحب) أي أفضل
اتفاقاً (ان وافق صوماً يعتاده)
أوصام من آخر شعبان ثلاثة فأكثر
لا أقل لحديث لا تقسموا رمضان
بصوم يوم أو يومين وأما حديث
من صام يوم الشك فقد عصى أبا
القاسم

ووجه تخصيصه يوم أو يومين أن صومه عن رمضان إنما يكون غالباً عند نوم النقصان
 في شهر أو شهرين فيصوم يوماً أو يومين عن رمضان على غلبته أن ذلك احتياط كما أفاده
 في الامداد والسعدية وقال في الفتح وعليه فلا يكره صوم واجب آخر في يوم الشك قال
 وهو ظاهر كلام النصف حيث قال وقد ظالم الدليل على أن الصوم فيه عن واجب آخر وعن
 الطوق مطلقاً لا يكره فثبت أن المكروه ما قلناه في صوم رمضان وهو غير بعيد من كلام
 الشارحين والكافي وغيرهم حيث ذكر وأن المراد من حديث التقديم هو التقديم بصوم
 رمضان قالوا ويقضاه أن لا يكره واجب آخر أصلاً وإنما كره لصورة النهي في حديث
 الصان الآتي وتصح هذا الكلام أن يكون معناه بترك صومه عن واجب آخر
 وتزاعاً والابتعاد وجوب كون المراد من النهي عن التقديم صوم رمضان كيف يجب
 حديث الصان منع غيره مع أنه يجب أن يحصل على ما حل عليه حديث التقديم لا يفرق
 بينهما اهـ مافي الفتح مضافاً في الترخية تصح عدم الكراهة أي الصبر على خلافه في
 أن التورع تركه تزيهياً وفي المحيط كان ينبغي أن لا يكره بقية واجب آخر إلا أنه وصف
 بنوع كراهة احتياطاً فلا يؤثر في نقصان الثواب كالمصلاة في الأرض الموصوبة اهـ (قوله
 فلا أصل له) كذا قال الزيلعي ثم قال ويرى موقوفاً على ما بين يديه وهو في مثله
 كما نرى اهـ قلت ويبقى حل في الأصلية على الزعم كحل بعضهم قول النووي
 في حديث صلاة النهار هما أنه لا أصل له على أن المراد لا أصل له وهو لا يفتد ويدموقوقاً
 على مجاهد وأبي حنيفة وكذا هذا وأورده النووي معلقاً بقوله وقال صلى عن عمار من صام
 الخ قال في الفتح وأخرجه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم وصححه المتردد من صلى بن زفر
 قال كأخذ عمار في اليوم الذي يشك فيه فأن بشاة مسلمة فتضي بعض القوم فقال عمار
 من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم قال في الفتح وكأنه فهم من الرجل المتضي أنه
 قصد صومه عن رمضان فلا يبارض ما من وهذا بعد حله على السماع من النبي صلى الله
 عليه وسلم واقع سبحانه أعلم (قوله والايصومه الخواص) أي وإن لموافق صوماً يعتاده
 ولا صام من آخر شعبان ثلاثة فأكثر استحب صومه للخواص قال في الفتح وقيد في النصف
 بكونه على وجه لا يعلم العوام ذلك كيلا يعتادوا صومه فينقله الجهال زيادة على رمضان
 وبدل عليه قصة أبي يوسف المذكورة في الامداد وغيره حاصلها أن أسد بن عمر وسأله هل
 أنت محقر فقال له في أنه أنما صام في قوله يصومه الخواص إشارة إلى أنهم يصومون
 صائحين لا متواضعين بخلاف العوام لكن في الظاهر مرة الأفضل أي يتلوم غير كل ولا شارب
 ما لم يتقارب اتصاف الثمار فإن تقارب مقامه المشايخ على أنه ينبغي للقضاء والمفتين أن
 يصوموا تلو عوا يقتوا بذلك خاصتهم ويقتوا العامة بالافطار وهذا يشهد أن التلوم أفضل
 في حق الكل كما في التبر لكن في الهداية والمحيط والخاتمة وغيرهما أن استئثار من يصوم
 الفتي بنفسه أخذاً بالاحتياط وبقي العامة بالتلوم إلى وقت الزوال شيئاً لا فطاروا التلوم

فلا أصل له (والايصومه الخواص)

الاستقرار كما في المغرب (قوله بعد الزوال) في العزيمة عن خط بعض العلماء في حملش
 للمهداية انما يقل بعد الخضرة الكبرى مع أنه محذور سابقا لأن الاحتياط هنا التوسعة
 (قوله نصا التمسعة التمس) أي حديث لا تقتسموا رمضان كذا في شرحه على المتيقن
 فهو حلة لقوله ويفطر غيرهم (قوله والنية الخ) بيان للكيفية (قوله فكم كمت) أي
 في قوة الصوم أسبابا وانفق صوابا بقاءه (قوله ولا يضطره الخ) معطوف على
 قوله ينوي وهو تفسير لقوله على سبيل الجزم والمراد أن لا يرتد في النية بين كونه فضلا
 أن كان من شعبان وفرضا أن كان من رمضان بل يجزم بينه فلا محذور ولا يضطره محذور
 احتمال كونه من رمضان بعد جزمه بنية النقل لأنه يصوم احتياطا لذلك الاحتمال حال
 في غاية البيان وانما تفرق بين المتيقن والعاقة لأن المتيقن يعلم أن الزيادة على رمضان لا تقبوز
 فلذا يصوم احتياطا احترازا عن وقوع التطرف في رمضان بخلاف العاقة فإنه قد يقع
 في وهيم الزيادة فلذا كان فطرهم أفضل بعد التلوم (قوله ذكره أخى زاده) أي
 في حاشيته على صدر الشريعة وذكره أيضا المحقق في فتح القدير وكذا في المراج وغيره
 (قوله وليس صائم الخ) تكميل لأقسام المسئلة المذكورة في الهداية وهي خمسة تقدم
 منها ثلاثة وهي الجزم بنية النقل أوفية واجب أوفية رمضان وحلت أحكامها والرابع
 الاضمار في أصل النية والخامس الاجماع في وصفها قال في المغرب التخصيص في النية
 هو التردد فيها وأن لا يتحاشى في الضم في الأمر إذا هو فيه وقصر وأسلم من الضبوع
 (قوله لعدم الجزم) في العزم تقدمت ركن النية لكن هذا إذا يقصد النية قبل نصف
 النهار فإن جددناها زما على الصوم جاز كما رأيت بخط بعض العلماء على حملش الهداية
 وهو ظاهر (قوله كما أنه الخ) تنقل تلك المسئلة بهذه وبعبارة الهداية قصار كما إذا نوى
 الخ (قوله غداة) بالذين المجهة والذال المهملة محدودا (قوله مع الكراهة) أي
 التزجية لأن كراهة الترميم لا تثبت الا إذا جزم أنه عن رمضان صكما أعاده الشارع
 سابقا (قوله وبصر صائما) أي يلزمه بنية الصوم وان ردد في وصفه بين فرض
 وواجب آخر أو فرض ونقل (قوله للتردد الخ) علة لكراهة في المستلحق على طريق
 التصو القدر المرتب في الأولى التردد بين مكروهين وهما الفرض والواجب وفي الثانية
 بين مكروهين وغير وهما الفرض والنقل (قوله ففته) أي يقع عن رمضان لوجود أصل
 النية وهو كلف في رمضان لعدم لزوم التحسين فيه بخلاف الواجب الآخر كما مر (قوله
 غير مضمون بالقضاء) ينبغى على الحالة أي لا يلزمه قضاءه لو أقصد (قوله لعدم
 التثقل قضاء) لأنه فاعد للأقسام من وجه وهو نية الفرض فصار كالمظنون بجماع أنه
 شرع فيه مسقطا لا مقترنا كما مر (قوله كل التلوم) أي المتأمل في نصف النهار في يوم
 الثلث (قولا) كما كنهه بها فلما ظهرت مضايقة ونوى الصوم بعد الأكل جاز لأن كل
 الناس لا يفطره وقبل لا يجوز كما في الفتية وبجزم في السراج والشرعية لا يسيان

ويفطر غير بعد الزوال) به يفتي نفي
 لثمة التمس (وكل من علم كيفية
 صوم الثلث فهو من الخواص والأ
 فن العوائق والنية) العبرة هنا (أن
 ينوي التطوع) على سبيل الجزم
 (من لا يصوم ذلك اليوم) أما
 الضاد فكم كمت (ولا يضطره الخ)
 أما أن كان من رمضان ففته) ذكره
 أخى زاده (وليس بصائم لو) ردد
 في أصل النية بأن (نوى أن يصوم
 غذا أن كان من رمضان والأفلا)
 أصوم لعدم الجزم (كما) أنه ليس
 بصائم (لأنه نوى أنه أن لم يعد غدا
 فهو صائم ولا يقطر وبصر صائما
 مع الكراهة لو) ردد في وصفها
 بأن (نوى أن كان من رمضان ففته
 والافتن واجب آخر وكذا) يكره
 (لأنه قال) أيا صائما أن (صكمان من
 رمضان والافتن نقل للتردد بين
 مكروهين ومكروهين وغير يكره
 فان ظهر رمضان ففته ففته والا
 تنقل نفي) أي الواجب والنقل
 (غير مضمون بالقضاء) لعدم
 التثقل قضاء (كل التلوم ناسيا
 قبل النية كما كنهه بها وهو
 الصريح شرح وعبارة

تمام الكلام عليه في أول الباب الثاني (قوله رأى مكلف) أي مسلم بالغ عاقل
ولو فاقا كما في البصر من الظاهر يتلجب عليه لو صيدا أو مجنوناً أو شغل ما لو كان الزاني
أماماً فلا يأمر "أما بالصوم" ولا بالفطر إذا رآه وحده يصوم هو كما في الامداد وأما الخمر
الرملي "أوله" كما في إجماعه ورويت شهادتهم لعدم تكامل الجمع العظيم فالحكم فيهم كذلك
(قوله دليل شرعي) هو ما انفقه أو غلطه غير وفي القهستاني يشقه لو السامع متعبد
أو فترده لو كانت محصة (قوله صام) أي صوماً شرعاً لا اله المراد حيث أطلق شرعاً وبديل
عليه ما بعده وفيه إشارة إلى رد قول القسبة أي جفران معناه في هلال الفطر لا يأكل
ولا يشرب ولكن ينسب أن يشده لأنه يوم عيد عنده وإلى رد قول بعض مشايخنا من
أنه يطر فيه صراً كما في العروة إليه أشار الناشر بقوله مطلقاً أي في هلال رمضان والفطر
هـ (تنبيه) لو صام رافق في هلال رمضان وأكل العذمة بغير الامع الإمام لقوله عليه
الصلوة والسلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون رواء الترمذي وغيره
والناس لم يطر رافق مثل هذا اليوم فوجب أن لا يطر غير (قوله وجوباً وقيل نبأ) قال
في البدائع المحققون قالوا لا يوجب وجوب الصوم عليه وإنما الرواية أنه يصوم وهو
محمول على الندب احتياطاً اهـ قال في القسبة يجب عليه الصوم وفي المبسوط عليه صوم
ذلك اليوم وهو ظاهر استدلالهم في هلال رمضان بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر
فليصمه وفي العيد احتياطاً غير وما في البدائع مخالفاً في كتمان المستبرأت من
التصريح بالوجوب نوح قلت والظاهر أن المراد بالوجوب المطلق لا القرض لأن
كونه من رمضان ليس قطعياً وإن أساغ القول بسبب صومه وسقطت الكفارة بظهوره
ولو كان قطعياً لزم الناس صومه على أن الحسن وابن سيرين وعطاء قالوا لا يصوم الامع
الإمام كما نقله في البصائر فاتهم (قوله قضى قط) أي بلاكفارة (قوله لشبهة الرد) علمه
لما تضمنه قوله من عدم لزوم الكفارة أي إن القاضي لما رد قوله بديل شرعي
أورد شبهة وهذه الكفارة تندرج في الشبهات هداية ولا يفتي أن هذه علمه لسقوط
الكفارة في هلال رمضان أما في هلال الفطر فكونه يوم عيد عنده كما في النهر وغيره وكأنه
ترك لظهوره (قوله قبل الرد لشهادته) وهكذا أول من شهد عند الإمام وصام ثم فطر
كما في السراج (قوله لا تمارأ الخ) يرى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر الذي قال رأيت
الهلال أن يمسح حاجبيه بالماء ثم قال له أين الهلال فقال فقدته فقال شعرة قامت بين
حاجبي فكسبها هلالاً لسراج قال ح وهذا إنما يصلح قطعياً لعدم الكفارة في هلال
رمضان أما في هلال شوال فائماً لا يجب لأنه يوم عيد عنده على نسق ما تقدم (قوله
وأما بعد بقوله) أي في هلال رمضان ط (قوله في الأصح) لأنه يوم صوم الناس فلا كان
عدلاً ينبغي أن لا يكون في وجوب الكفارة خلاف لأن وجه قطعها كونه من لا يجوز
القضاء بشهادته وهو منتف بغير عن القهر وقوله من لا يجوز أي لا يصلح لأن القضاء

(رأى) مكلف (هلال رمضان)
أو الفطر ورد قوله دليل شرعي
(صام) مطلقاً وجوباً وقيل نبأ فان
أفطر قضى قط فبعضها شبهة
الرد (واختلف) المشايخ لعدم
الرواية عن المتضمنين (فيما إذا
أفطر قبل الرد) لشهادته (والراجح
عدم وجوب الكفارة) وحده
غير واحد لأن ما رآه يحصل أن
يكون شبهة لا هلالاً وأما بعد
قبوله فبعض الكفارة ولو فاقا
في الأصح

بشهادة القاضى صحيح وان أتم القاضى (قوله وقبل الخ) هذا أولى من قول الكثر
وقيت رمضان لما فى الضر من أن الصوم لا يتوقف على الثبوت وليس يلزم من رؤيته
شبهة لان مجبته لا يدخل تحت الحكم وفي الجوهره لو شهد عند الحاكم رجل ظاهره
العدل والخبره بوجوب عليه الصوم لانه قد وجد انظر الصحيح قلت وأما قوله فيسألى أن
وطريق اثبات رمضان الخ فالمراد اثباته ضمنيا لا جمل أن ثبت ما علق عليه من الوكالة
ولذا يلزم فيه الدعوى والحكم والمتى دخوله تحت الحكم قصدواكم من شئ ثبت ضمنيا
لا قيدا كما فى بيع الشرب والطريق فليس اثباته لا جمل صومه ~~سكنا~~ وهم (قوله
لانه خبر لا شهادة) قال فى الهداية لانه أمر ديني تأشبه رواية الأخبار (قوله خبر عدل)
العدالة ملكة تحصل على ملازمة التقوى والمروءة والشرط أذاها وهو ترك الكفار
والأصنام على الصغار وما يحل بالمروءة ويلزم أن يكون مسلما عاقلا بالغاً بغير (قوله
على ما يحصيه البرزنى) وكذا يحصيه فى المراج والعنيس وقال فى القبح وهو رواية
الحسن وبه أخذ الحلوانى ومضى عليه فى نور الابصار وأقول انه ظاهر الرواية أيضا فقد
قال الحاكم الشهيد فى الكفاى الذى هو مرجع كلام محمد فى كتبه التى هى ظاهر الرواية
مانته وقبل شهادة المسلم والمسئلة عدل لا كان الشاهد أو غير عدل ١٥ والمراد بغير العدل
المستور كما سبأنى قريبا (قوله لا فاسق اتفاقا) لأن قوله فى البيانات غير مقبول أى
فى التى يتيسر تلقيها من العدل كرواية الأخبار بخلاف الأخبار بظهور الماله وبقياسه
ونحوه حيث يتصرى فى خبره فيه أذ قد لا يقدر على تلقيها من جهة العدل وقول الطحاوى
أو غير عدل محمول على المستور كما هو رواية الحسن لأن المراد بالعدل من ثبت عدالته
ولاثبوت فى المستور ما مع تين الفسق فلا قائل به عندنا وعمله تفرع ما لو شهد وفى آخر
رمضان برؤية حاله قبل صومهم يوم ان كانوا فى المصر ردت لتركهم الحصة وان جاؤا من
خارج قبلت من القبح مفسدا (قوله وهل له أن يشهد الخ) قال الخلاف يلزم العدل
ولو أمة أو محدثة أن يشهد فى بيته كى لا يصحوا مغيرين وهى من فروض العين وأما
القاضى ان علم أن الحاكم جمل إلى قول الطحاوى وقيل قوله يجب عليه وأما المستور
ففيه شبهة الروايتين معراج قلت وقوله ان علم الخ مبنى على ظاهر قول الطحاوى من
قبول ظاهر الفسق فإذا كان اعتقاد القاضى ذلك يجب أن يشهد وقول الشارح وهل له
يفيد عدم الوجوب بناء على عدم علمه باعتقاد القاضى كما هو مفاد التعليق بقوله لأن
القاضى وبما قبله تأمل (قوله على المذهب) خلافا للإمام الفاضل حيث قال انما يقبل
الواحد العدل اذا أفسر وقال رأيت خارج البلدى الصرا أو يقول رأيت فى البلدة من
بين شغل السحاب أما بدون هذا التفسير فلا يقبل كذا فى التمهيد بغير (قوله وقبل
شهادة واحد على آخر) بخلاف الشهادة على الشهادة فماتر الاحكام حدث لا تقبل
ما لم يشهد على شهادة كل رجل ورجل وأمر أن ح (قوله كعبوا شئ) أى

(وقبل بلا دعوى و) بلا (اللفظ)
(أشهد) وبلا حكم ومجلس قضاء لانه
خبر لا شهادة (للموم مع عليه كقيم)
وعبار (خبر عدل) أو مستور على
ما يحصيه البرزنى على خلاف ظاهر
الرواية لا فاسق اتفاقا وهل له أن
يشهد مع علمه بشقه قال البرزنى
نعم لأن القاضى ربما قبله (ولو) كان
العدل (قدا أو شئ أو محددا
فى خلف تاب) بين كيفية الرؤية
أو لا على المذهب وقبل شهادة
واحد على آخر كعبوا شئ

ليحيا كاحته اذ لا يصح حكمه لنفسه ويدل على ذلك أنه وقع في بعض النسخ نائب بدل
 شاهد (قوله بخلاف العبد) أي هلال العبد لا يكتفي فيه الواحد (قوله ولا عبرة بقول
 الموقنين) أي في وجوب الصوم على الناس بل في المراح لا يستبرقون لهم إلا جوع ولا يجوز
 للصائم أن يعمل بحساب نفسه وفي التبرق لا يلزم بقول الموقنين أنه أي الهلال يصح
 في السجدة كذا وان كانوا عدوا في الصبح كما في الأيضاح والامام السبكي الثاني
 تألف مال فيه إلى اعتماد قولهم لأن الحساب يخطئ اهـ ومثله في شرح الوهانية قلت
 ما قاله السبكي وقد متأخرو أهل مذهبه ومنهم ابن حجر والزملي في شرح المنهاج وفي
 فتاوى الشهاب الزملي الكبير الشافعي مثل من قول السبكي لو شهدت بينة برؤية الهلال
 ليلة الاثنين من الشهر وقال الحساب بصدح اسكان الرؤية تلك الليلة حمل يقول أهل
 الحساب لأن الحساب يخطئ والشهادة ظنية وأطال في ذلك فهل يعمل بما قاله أم لا وفيما
 إذا رأى الهلال نهرا قبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت
 بينة برؤية هلال رمضان ليلة الاثنين من شعبان فهل تقبل الشهادة أم لا لأن الهلال
 إذا كان الشهر كاملا فيسبب لبساً وإنما يصيب ليلة أو ثاب الهلال الليلة الثالثة قبل
 دخول وقت العشاء لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العشاء ليقط القمر الثالثة هل
 يعمل بالشهادة أم لا فأجاب بأن المعمول به في المسائل الثلاث ما شهدت به البينة لأن
 التمسد نزلها الشارع منزلة البين وما قاله السبكي مردوده عليه جماعة من المتأخرين
 وليس في العمل بالبينة مخالفة لصلاته صلى الله عليه وسلم ووجه ما قلناه أن الشارع لم
 يعتمد الحساب بل ألفاه الكلية بقوله نحن أمّة أشية لا تكتب ولا تصب الشهر هكذا
 ومعك كذا وقال ابن دقيق العبد الحساب لا يجوز الاعتقاد عليه في الصلاة انتهى
 والاحتياط لا يذکرها السبكي بقوله ولأن الشاهد قد يشتم عليه الخ لا نزلها شرعا
 لما كان وجودها في غيرها من الشهادات اهـ (قوله وقيل نعم الخ) وهم أنه قبل بأنه
 موجب للعمل وليس كذلك بل الخلاف في جواز الاعتقاد عليهم وقد سكت في القضية
 الأقوال الثلاثة منقل أو لا عن القاضي عبد الجبار وصاحب جمع العلوم أنه لا بأس
 بالاعتقاد على قولهم ونقل عن ابن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتد على قولهم إذا اتفق عليه
 جماعة منهم ثم نقل عن شرح السرخسي أنه يصيد عن شمس الأئمة الخوافي أن الشرط
 في وجوب الصوم والأطوار الرؤية ولا يؤخذ فيه بقولهم ثم نقل عن مجد الأئمة الترمذاني
 أنه اتفق أصحاب أبي حنيفة إلا التادر والشافعي أنه لا اعتقاد على قولهم (قوله وقبل
 بلاعه) أي أن شرط القول عند عدم علمه في السجدة هلال الصوم أو القصر أو غيرها
 كما في الامداد وسبأ في غم الكلام عليه أخبار جمع عظيم فلا يقبل خبر الواحد لأن
 التمسد من بين الجمل القديمة بالرؤية مع توجيههم طالعين لما يوجه هو أنه مع فرض عدم
 المانع وبلاعة الأبصار وإن تفاوتت في الحجة ظاهري غلطه بصر قال ح ولا يشترط

مطلب

لا عبرة بقول الموقنين في الصوم

مطلب

ما قاله السبكي من الاحتياط على

قول الحساب مردود

بخلاف العبد كما في المحورة

ولا عبرة بقول الموقنين ولو عدوا

على المذهب قال في الوهانية

وقول أبي التوقيت ليس بوجوب

وقيل نعم والبعض أن كان يكثر

(وقيل بلاعه جمع عظيم)

ففيهم لاسلام ولا العدالة كما في امداد الفتاح ولا الحرية ولا المعوى كما في القهستاني ١٥
قلت حازم انما الى امداد لم ارفع وفي عدم اشتراط الاسلام نظرا لانه ليس المراد هنا بالجمع
العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب للعلم القطعي حتى لا يشترط لذلك بل ما يوجب غلبة
الظن كما يأتي وعدم اشتراط الاسلام لا بد منه من نقل صريح (قوله بفتح العلم
الشري) أي المصطلح عليه في الاصول فيشمل غالب الظن والا فالعلم في فن التوحيد
أي الشري ولا يعرف بالظن هناك (قوله وهو غلبة الظن) لانه العلم الموجب للعمل
لا العلم بمعنى اليقين لص عليه في المنافع ونهاية البيان ابن كمال ومثله في البصر عن الفتح وكذا
في المعراج وقال القهستاني فلا يشترط خبر اليقين الناشئ من التواتر صكما أشار اليه
في المغترات لكن كلام الشرح مشبه اليه ١٥ ومراده شرح صدور الشريعة فانه قال
الجمع العظيم جمع يقع العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم توابعهم على الكذب ١٥ ونسبه في
الدرر ورده ابن كمال حيث ذكر في منهواته أخطأ صدور الشريعة حيث زعم أن المفسر
ههنا العلم بمعنى اليقين (قوله وهو مقوض الخ) قال في السراج لم يقدر لهذا الجمع
تقدير في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف خسون رجلا كالسامة وقيل أكثر أهل الحلة
وقيل من كل مسجد واحدا واثنان وقال خف بن أيوب خمسمائة يبلغ قليل والعصم من
هذا كله أنه مقوض الى رأى الامام ان وقع في قلبه صحة ما شهد به وبه وتكررت الشهود امر
بالصوم ١٥ وكذا صححه في المواهب بوجه الشري بل وفي البصر عن الفتح والحق ما روى
عن محمد وأبي يوسف أيضا أن العدة لم يء الخبر ورواؤه من كل جانب ١٥ وفي النهرا أنه
موافق لما صححه في السراج تأمل (قوله واختاره في الجبر) حيث قال وبنى العمل على
هذه الرواية في زماننا لان الناس تكاسلت عن ترائي الأهل فأتى قولهم مع توجيههم
طالبين لما توجه هو اليه فكان التفرد غير ظاهر في الغلط ثم أيد ذلك بأن ظاهر الأولوالية
والظهيرية يدل على أن ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لا الجمع العظيم والعدد يصدق
بأثنان ١٥ وأقره في النهروانخ ونازعهم محشمه الرمي بأن ظاهر المذهب اشتراط الجمع
العظيم فيعين العمل به لغلبة الظن والاقتراء على الشهر الخ أقول أنت خير بما كثيرا
من الأحكام تغيرت لتغير الأزمان ولو اشترط في زماننا الجمع العظيم لزم أن لا يصوم الناس
الابدين لثبوت ثلث شهاداتهم تكاسل الناس بل كثيرا ما رأينا شقوق
من يشهد بالشهر ويؤذونه ويستغفرون في شهادة الاثنان تفرد من بين الجمل الغفير حتى
يظهر غلط الشاهد فاستقت على ظاهر الرواية تعين الاقتناء بالرواية الأخرى (قوله
وصح في الاقضية الخ) هو اسم كتاب واعقده في الفتاوى السقري أيضا وهو قول
الطحاوي وأشار اليه الامام محمد في كتاب الاسفان من الاصل لكن في الخلاصة
ظاهر الرواية أنه لا فرق بين المصر وخارج مصر معراج وغيره قلت لكن قال في النهاية عند
قوله ومن رأى هلال رمضان وحده مسلم الخ وفي المبسوط وانما رواية الامام شهادته

يقع العلم الشري وهو غلبة الظن
(بضمهم وهو مقوض الى رأى
الامام من غير تقدير بعدد) على
المذهب وعن الامام أنه يكتفى
بشاهدين واختاره في الجبر وصح
في الاقضية الاستثناء بواحد ان
جاء من خارج البلد أو كان على
مكان مرتفع واختاره ظاهر الدين

إذا كانت السماء مهيبة وهو من أهل المصر فأما إذا كانت متعبة أو جاد من خارج
المصر أو كان في موضع ضيق فانه يقبل عندنا أنه قوله عندنا يدل على أنه قول أئمتنا
الثلاثة وقد جزم به في المحيط وغيره من مقابله فيقبل ثم قال وجه ظاهر الرواية أن الرقبة
تختلف باختلاف صفو الهواء وكثافته وباختلاف انهباط المكان وارتفاعه فان هواء
المصر أصفى من هواء المصر وقد يرى الهلال من أعلى الأماكن لا يرى من الأسفل
فلا يكون تقزده بالرؤية بخلاف الظاهر بل على موافقة الظاهر أنه فقيه التصريح بأنه
ظاهر الرواية وهو كذلك لأن المسوطة من كتب ظاهر الرواية أيضا فقد ثبت أن كلام
الروايين ظاهر الرواية ثم رأيت أيشافي كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتب
ظاهر الرواية فانه وقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلا كان الشاهد أو غيره عدل بعد أن
يشهد أنه رأى خارج المصر وأنه رأى في المصر وفي المصر حلة تنسج العاتقة من التساوى
في رؤيته وإن كان ذلك في مصر ولا على في السماء يقبل في ذلك إلا الجماعة أنه ويظهر
أنه لا منافاة بينهما لأن رواية اشتراط الجمع العظيم التي عليها أصحاب المتون موجهة على
ماذا كان الشاهد من المصر في غير مكان من قطع تكون الرواية الثانية مقيدة لا إطلاق
الرواية الأولى بدليل أن الرواية الأولى على غير هذه الشهادة بأن التسفير وظاهر في الغلط
وعلى ما في الرواية الثانية لم يوجد حلة أو رقبة أو قال في المحيط فلا يكون تقزده بالرؤية
بخلاف الظاهر المرد على هذا الخافي خلاصة وغيره ما من أنه لا فرق بين المصر وخارجه
مبق على ما هو المتبادر من إطلاق الرواية الأولى والله تعالى أعلم (قوله أن يدهي)
بالنساء للجهول وللمعلوم وقوله ضمير المذهب المفهوم من فعله أي بأن يدهي مدح على
شخص حاضر بأن فلانا الغائب عليه كذا من الدين وقد قال في إذا دخل رمضان
فأنت وكيلي قبض هذا الدين ومثل ذلك ما لو ادعى على آخر دين له عليه مؤجل إلى
دخول رمضان فمقر بالدين وشكر الدخول (قوله فيسقر) أي الحاضر بالدين والوكالة
واستحالة الخبر الرمي بأن هذا إقرار على الغائب قبض المذموم منه فلا ينفذ أو قول
لا إشكال لأن الدين تنقضي بأمنها فقد أثبت ثبوت حق القبض في ملك نفسه بخلاف
ما لو كانت الدعوى بعين كوديعة لأن إقرارها إقرار بثبوت حق القبض للوكيل
في ملك الموكل فلا يصح وبخلاف ما لو أقر بالوكالة ويحده الدين فانه لا يصح خصما بإقراره
حق يقيم الوكيل اليقظة على وكالته كما في شرح أدب القضاء للشافعي (قوله فيقبض)
عليه أي بثبوت حق القبض (قوله وينتدخول الشهر ضمنا) لأنه من ضروريات
صفة الحكم قبض الدين فقد ثبت في ضمن إثبات حق العبد لا قصد ولهذا قال في البحر
عن الخلاصة بعدما ذكره الشافعي هنا لأن إثبات محبي رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى
لو أخبر رجل عدل القاضى محبي رمضان يقبل ويأمر الناس بالصوم يعني في يوم القيم
ولا يشترط لفظ الشهادة وشرائط القضاء أمافي العيد فيشترط لفظ الشهادة وهو يدخل

قالوا وطريق إثبات رمضان
والصيد أن يدهي وكالة معلقة
بدخوله قبض دين على الحاضر
فقتر الدين والوكالة وشكر
الدخول فيشهد الشهود برؤية
الهلال فيقبض عليه به ويثبت
دخول الشهر ضمنا لعدم دخوله
تحت الحكم

فتح الحكم لانه من حقوق العباد اه قلت والحاصل ان رمضان يجب صومه بلا شوت
بل يجزى الاخبار ولا من البيانات ولا يلزم وصوب صومه بثبوته كما روي عنه في الفائدة
اشابه على الطريق المذكور وعدم توقفه على الجمع العظيم لو كانت السامعة مصيبة لان
الشهادة هنا على حلول الواقعة بدخول الشهر لا على رؤية الهلال ولا شك ان حلول
الوقلة يتكفي فيها بشاهدين لانها مجزى حق عبدا ولا ثبت الاثبات بدخول واذا ثبت
دخوله فمما وجب صومه وتظهر ما سئله في الوقت عدد رمضان ولم ير هلال القطر لليلة
يصل القطر وان ثبت رمضان بشهادة واحد ثبتت القمار تبعا وان كان لا يثبت قصد
الا بالعدد والعدالة هذا ما ظهر في (قوله شهدوا) من اطلاق الجمع على ما فوق الواحد
وفي بعض النسخ شهدا بصيغة التثنية وهو أولى (قوله شاهدان) أي يشبه على أنه كان
بالساعة اه أو كان القاضي يرى ذلك فانزع بحكمه الخلاف أهلى الرواية التي اختارها
في البحر كما ترى (قوله في ليلة كذا) لا بد منه لبيان الالتزام بصوم يومها (قوله وقضى)
أي وأنه قضى فهو عطف على شهد (قوله ووجد استصاع شرائط الدعوى) اه كذا
في النسخة من مجموع النوازل وكأني سميت على ما قلته من الغاية من بحث شرائط
الدعوى على قياس قول الامام وان يكون شهادته على القضاء بدليل التعديل بقوله لان قضاءه
القاضي حجة لانه لا يكون قضاءه الا عند ذلك والظاهر ان المراد من القضاء به القضاء
كما تقدم طريقه والافتدحلت أن الشهر لا يدخل تحت الحكم (قوله أي جاز) الظاهر ان
المراد بالجاز الصفة فلا ينافي الوجوب تأمل (قوله لانه سكاية) فانهم لم يشهدوا بالرؤية
ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا برؤية غيرهم كذا في فتح القدير قلت وكذا لو شهدوا
برؤية غيرهم وأن قاضي تلك المصرا أمر الناس بصوم رمضان لانه سكاية لفعل القاضي
أيضا وليس بحجة بخلاف قضائه ولذا قد بقوله ووجد استصاع شرائط الدعوى كما
قلنا تأمل (قوله نعم الخ) في النسخة قال شمس الأئمة الخوافي الصريح من مذهب أصحابنا
أن التمسرا إذا استفاض وتحقق قياسي أهل البلدة الاخرى يلزمهم حكم هذه البلدة اه
ومثل في التمسرا ليقض المقتضى ووجه الاستدلال أن هذه الاستفاضة ليس فيها
شهادة على قضاء قاض ولا على شهادة لكن لما كانت غلبة الخبر المتواتر وقد ثبت بها أن
أهل تلك البلدة صاموا يوم كذا لم يلزم العمل بها لأن البلدة لا تلتزم بحكم شرعي خاصة فلا بد
من أن يكون صومهم مبنيا على حكمها حكمهم الشرعي فكانت تلك الاستفاضة بمعنى
نقل الحكم المذكور وهو أقوى من الشهادة بان أهل تلك البلدة رأوا الهلال
وصاموا لانها لا تفيد اليقين فلا يتم قبل الا اذا كانت على الحكم أهلى الشهادة
غيرهم لتكون شهادة معتبرة والافهم مجزى اخبار بخلاف الاستفاضة فانها تفيد
اليقين فلا ينافي ما قبله هذا ما ظهر في تأمل (تبيه) قال الرضوي معنى الاستفاضة أن
تأني من تلك البلدة جماعات متقدون كل منهم يصبر عن أهل تلك البلدة أنهم صاموا عن

(شهدوا أنه شهد عند قاضي)
مصر كذا شاهدان برؤية
الهلال في ليلة كذا
(وقضى) القاضي (بوجود)
استصاع شرائط الدعوى قضى
أي جازا لهذا (القاضي) أن يصدر
(بشهادتهما) لان قضاء القاضي
حجة وقد شهدوا به لالوشهدوا
برؤية غيرهم لانه سكاية نعم
لو استفاضت البلدة الاخرى
لزمهم على الصريح من المذهب
يجب وغيره

رؤية لا يجد الشيوخ من غير علم عن أشاعه كما قد تشيع أخبار يتحدث بها سائر أهل
 البلدة ولا يعلم من أشاعها كما ورد أن في آخر الزمان يجلس الشيطان بين الجماعة فيسلكهم
 بالكلمة فيخذلهم ويقولون لا ندري من قالها فقل هذا لا ينبغي أن يسمع فضلا من أن
 يثبت به حكم اه قلت وهو كلام حسن ويشير إليه قول المنذرة إذا استقصا وتحقق
 فإن المتحقق لا يوجد مجزأ الشيوخ (قوله حل القطر) أي اتفاقا كان كانت لديه الحدا
 والثلثين متفقة وكذا الومضية على ما صحه في الدواية والخلاصة والبرازية ووجه
 عدمه في مجموع النوازل والسبد الامام الاجل ناصر الدين كافي الامداد ونقل العلامة
 نوح الاتفاق على حل القطر في الثانية أيضا عن البدائع والسرائح والجوهرة قال والمراد
 اتفاق اثنتي عشرة الثلاثة وما حكي فيها من اختلاف انما هو لبعض المشايخ قلت وفي النص
 القسري على حل القطر وفي التحقيق ابن الهمام كما نقله عنه في الامداد بأنه لا يعد قول
 قائل ان قبلهما في العصور أي في هلال رمضان وتم العدد لا يفترون وان قبلهما في غيب
 أقطر والتحقيق زيادة القوة في الثبوت في الثاني والاشتراف في عدم الثبوت أصلا في الأول
 فصار كشهادة الواحد اه قال ح والحاصل أنه اذا غم شوال أقطر واتفاقا اذا ثبت
 رمضان بشهادة عدلين في الغيب أو العصور وان لم يتم فقبل يفترون مطلقا وقيل لا مطلقا
 وقيل يفترون ان غم رمضان أيضا والالا (قوله حديث يهود) حجة تقيد أي بأن قبله
 لقاضي في الغيب أو في العصور وهو ممن يرى ذلك تنق أي بأن كان شافيا أو يرى قول
 الطحاوي فيقول شهادته في العصور اذا جاز من العصور أو كان على مكان مرتفع في المصر
 وقدمنا ترجمه وما هنا ترجمه أيضا فقد قال في التحقيق في قول الهداية اذا قبل الامام
 شهادة الواحد وصاموا الخ هكذا الرواية على الإطلاق (قوله وغم هلال القطر) بالجملة
 حالية فذهبوا لانهم لا خلاف على ما ذكره المصنف (قوله لا يصلح) أي القطر اذا لم
 ير الهلال قال في الدرر ويعبر بذلك الشاهد أي لظهور كذبه (قوله لكن الخ) استدراله
 على ما ذكره المصنف من أن خلاف محمديا اذا غم هلال القطر بأن المصر حبه في المنذرة
 وكذا في المعراج عن النبي أن حل القطر هنا محل اتفاق وانما الخلاف فيما اذا غم ولم
 ير الهلال فعند ما لا يصلح القطر وعند محمد يصلح كما قاله في الخمس الاثمة الخواني وحزبه
 الشريفي في الامداد قال في غاية البيان وجه قول محمد وهو الاصح أن القطر ما ثبت
 بقول الواحد ابتداء بل بناء وتعاكم من شيء ثبت ضمنا ولا يثبت تعدد أو مثل عنه محمد
 فقال ثبت القطر بحكم القاضي لا يقول الواحد يعني لما حكم في هلال رمضان بقول الواحد
 ثبت القطر بناء على ذلك بعد تمام الثلاثين قال خمس الاثمة في شرح الكافي وهو تفسير
 شهادة القاطلة على التسبب فانها تقبل ثم يرضى ذلك الى استحقاق المبرات والمبرات لا يثبت
 بشهادة القاطلة ابتداء اه (قوله وفي الزيلعي الخ) نقله لبيان فائدة تعلم من كلام
 المنذرة وهي ترجيح عدم حل القطر ان لم يتم سؤال لظهور وظل الشاهد لأن الاشبه من

(ويعد صور ثلاثين بقول عدلين
 حل القطر) الباء متعلقة بيسوم
 وبعدم متعلقة بحل لوجود نصاب
 الشهادة (م) لوصاموا (يقول
 عدل) حيث يهود وغم هلال
 القطر (لا يصلح) على المذهب
 خلافا لمحمد كذا ذكره المستفاد لكن
 نقل ابن الكمال عن المنذرة أنه
 ان غم هلال القطر حل اتفاقا
 وفي الزيلعي الاشبه ان غم حل
 والا لا

الجمعة المذكورة أول الشهر فيصير صومه أن كان رمضان ويجب غفره أن كان شوالا
وأما عندهما فلا يكون للماضية مطلقا بل هو المستقبلة وليس كونه للمستقبلة ثابتا
برؤيته نهائيا لأنه لا عبرة عندهما برؤيته نهائيا وإنما ثبت بأكمال العدة لأن الخلاف
على ما صرح به في السدائع والفتح إنما هو في رؤيته يوم الشك وهو يوم الثلاثاء من
شعبان أو من رمضان فإذا كان يوم الجمعة المذكور يوم الثلاثاء من الشهر ورؤي
فيه الهلال نهائيا فاعتد أي يوسف ذلك اليوم أول الشهر وعندهما لا عبرة لهذه الرواية
ويكون أول الشهر يوم السبت سواء وجدت هذه الرواية أو لا لأن الشهر لا يرد على
الثلاثين فلم تعد هذه الرواية شأنا وحيث ذكروا أنهم هو ليلة المستقبلة عندهما بيان
الواقع وتصريح بمخالفة القول بأنه للماضية فلا منافاة حيث ذكروا قولهم هو للمستقبلة
عندهما وقولهم لا عبرة برؤيته نهائيا وعندهما وإنما كان الخلاف في رؤيته يوم الشك
وهو يوم الثلاثاء لأن رؤيته يوم التاسع والعشرين لم يقل أحد فيها أنه للماضية
لأنهم إن يكون الشهر ثمانية وعشرين كائن على بعض المحققين وشك قولهم
لا عبرة برؤيته نهائيا ما إذا روي يوم التاسع والعشرين قبل الشمس ثم روي ليلة
الثلاثين بعد الغروب وشهدت بنشره بذلك فإن الحكيم صرح برؤيته ليلة كما هو
فصل الحديث ولا يلتفت إلى قول المتبين أنه لا يمكن رؤيته صباحا ثم ساق في يوم واحد
كما تقدم من فتاوى الشمس الرملة الشافعي وكذا الوثيق رؤيته ليلة ثم زعم زاعم أنه
رأى صبيها فإذن القاضي لا يلتفت إلى كلامه كيف وقد صرح أئمة المذاهب الأربعة
بأن الصحيح أنه لا عبرة برؤية الهلال نهائيا وإضا المعتبر رؤيته لسلاوانه لا عبرة بقول
المتبين ومن جهابذة الدهر ما وقع في زعمائنا من أربعين بعد الحائنين والالف وهو أنه
ثبت رمضان تلك السنة ليلة الاثنين التالية لثعب وعشرين من شعبان بشهادة جماعة
وأول من منافاة جامع دمشق وكانت السماء متغمة فأثبت القاضي الشهر بشهادتهم بعد
الدعوى الشرعية فزعم بعض الشافعية أن هذا الإثبات مخالف للعقل وأنه غير صحيح
لأنه أخبر بعض الناس بأنه رأى الهلال نهائيا الاثنين المذكور ثم تصاعد مع جماعة ممن
أهل مذهبه على نقض هذا الحكم فلهذا ردوا وأوقعوا التشكيك في طلب العوام ثم
صاروا يوم عيد الناس وعدوا في اليوم الثاني حتى خطأهم بعض علمائهم وأطاعهم
القول الصريح من مذهبهم فاعتد بعضهم بأنهم فعلوا كذلك من إعاة المذهب
الخفية وأن الخفية لم يضموا مذهبهم ولا يعني أن هذا العذر أقم من الغيب فإن ربه
الافتقار على أئمة الدين لترويج الخطأ الصريح ففسد ذلك بادئ إلى كتابته رسالة حافظه
جميعا تنبيه القافل والوسنان على أحكام هلال رمضان ببحث فيها أصول المذاهب
الأربعة الدالة على أن الخطأ الصريح هو الذي ارتكبه وأن الحق الصحيح هو الذي
اجتنبوه (قوله واختلاف المطالع) جمع مطالع بكسر اللام موضع الطالع بجر من ضياء

(واختلاف المطالع)

في اختلاف المطالع

الحلوم **قوله** ورؤية ثمنه اوالخ) مرفوع عطف على اختلاف ومعنى عدم اعتبارها انه
لا يشتمل على حكمين وجوب صوم أو فطر فلذا قال في الحديث فلا يصام ولا يفطر وأما
وان علم بحاجته ليضد أن قوله عليه السلام لا يشتمل على الروية بل ثبت ضرورة كمال الغنة
كما ترونه فافهم **قوله** على ظاهر المذهب) أعلم أن نفس اختلاف المطالع لا ترفع به حتى
أنه قد يكون بين البلدين بعد بحيث يطلع الهلال ليسه كذا في إحدى البلدين دون
الآخرى وكذا مطالع الشمس لأن اتصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف
الارتفاع حتى إذا زال الشمس في المشرق لا يلزم أن تزول في المغرب وكذا طلوع النجم
وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فطلع طلوع فجر لقوم وطلوع شمس
لا تحرك في غروب لبعض فلفليل لغيرهم كافي الزيلي وقد روي البعد الذي تصدق به
المطالع مسيرته شرقاً كثر على ما في القهستان عن الجوهر اعتباراً بقصة - لمعان عليه
السلام فانه قد انتقل كل غدق ورواح من إقليم إلى إقليم وبينهما شهران ولا يفتي
ما في هذا الاستدلال وفي شرح المنهاج للحلومي وقد نبهه الناج التبريري على أن اختلاف
المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرسخاً وأقربه الواو والوجه أنها تعديدية
كما أتت به أيضاً اه فليحفظ وانما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى أنه هل يجب
على كل قوم اعتبارهم ولا يلزم أحداً العمل بطلع غيره أم لا يصح اختلافها بل
يجب العمل بالأسبق رؤية حتى لو روي في المشرق قبله الجمعة في المغرب ليس له السبب
وجب على أهل المغرب العمل بعمارة أهل المشرق قبله بالاول وعنده الزيلي وما صاحب
القبض وهو الصحيح عند الشافعية لأن كل قوم مخاطبون بما عندهم كافي أوقات الصلاة
وأية في الدرر مما ترون عدم وجوب المشاء والوتر على فاقده وقهما وظاهر الرواية
الشأن وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والخاتبة تتعلق الخطاب عاماً بطلق الروية
في حديث صوم الروية بخلاف أوقات الصلوات وتقام تقريره في مسائل المذكرة
(فيه) يفهم من كلامهم في كتاب الحج أن اختلاف المطالع فيه مستبعد فلا يلزمه شيء ولو علم
أنه روي في بلدة أخرى قبلهم يوم وهل يقال كذلك في حق الاضعة لغيرها طبعاً لم أره
واقطعهم لأن اختلاف المطالع إنما يستعير في الصوم لتعلقه بطلق الروية وهذا بخلاف
الاضعة فالظاهر أنها كالوقائع الصلوات يلزم كل قوم العمل بما عندهم فتعزى الاضعة في
اليوم الثالث عشر (٣) وان كان على رؤيا غيرهم هو الرابع عشر والله أعلم **قوله** فلزم
فأعله صغير يعود إلى ثبوت الهلال أي هلال الصوم أو الفطر وأهل المشرق مضطرون
أو يلزم بعضهم البلاء من الإلزام مبق للصهيول وأهل المشرق نائب الفاعل وروى يمتثل
يلزم **قوله** بطريق موجب) كأن يعمل انسان الشهادة أو يشهدا على حكم القاضين
أو يستفيض الخبر بخلاف ما إذا أخبر أن أهل بلدة كذا رآه لانه كناية ح **قوله** كما
تر- أي عند قوله شهدا أنه شهد ح **قوله** يكره) ظاهره ولو قصد دلالة من لم يره وظاهر

ورويته بما روي قبل الزوال ويحله
(غير معتبر على ظاهر المذهب)
وعليه استحسانه المشايخ وعليه
الفتوى بغير من الخلاصة (فيلزم)
أهل المشرق رؤيته أهل المغرب
إذا ثبت عندهم رؤيته أهل المغرب
بطريق موجب كما ترونه وقال الزيلي
الاشبه أنه يعتبر بأكبر حال
المكالم الاختصاص فطاهر للرؤية
أحوطه (فرع) إذا رآه أهل الهلال
يكره أن يشهدوا إليه لانه من عمل
الجاهلية كما في السراجية وكرهه
البرانية

(٣) قوله الثالث عشر صوابه الثاني
عشر وقوله هو الرابع عشر صوابه
الثالث عشر لأن اليوم الثالث
عشر من ذي الحجة هو اليوم الرابع
من عبد الاضعة والاضعة في ذلك
اليوم لا تصح عندنا ولا على جناب
سببى الوالد المؤلف أراد أن
يكتب في اليوم الثالث عشر هلاله
فكتب الثالث عشر تأمل حظه
أفقر الورى محمد علاء الدين ابن
المؤلف عنهما آمين

للعلم أن الكراهة تنزيهية ط والله أعلم

باب ما يقصد الصوم وما لا يقصد

المقصد هنا قسمان ما يوجب القضا حفظ أو منع الكفارة وغير المقصد ههنا أيضا ما يباح فعله أو يكره (قوله الفساد والبطلان في العبادات سيان) أي أما في المعاملات فإن لم يترتب أثر المعاملة عليهم فهو البطلان وإن ترتب فإن كان مطلوب التفاسخ شرعا فهو الفساد والا فهو المصحة عن البريئة ولو باع مئة فإن أثر المعاملة هنا وهو الملك غير مرتب عليها ولو باع عبدا بشرط فأدوس لم يملكه المشتري فاسد وهو واجب التفاسخ ولو بدون شرط يملكه موصيا (قوله إذا أكل) شرط جوابه قوله لا قبل يفطر كاستيفائه عليه الشارح (قوله ناسيا) أي صومه لأنه ذكر الأكل والشرب والجماع معراج (قوله في القرض) ولو قضا أو كفارة (قوله قبل التوبة أو بعدها) قدم الشارح هذه المسئلة عن شرح الوهبانية فقبل قوله رأى مكلف هلال رمضان الخ وموردنا في المتلوم نجما للوهابية وشرعها الكونه في معنى الصائم إذا ظهرت رخصة ضائفة اليوم بعد ما كل ناسيا ثم قوى فيصوم رمته التسيان أي نسيان تلوم له لاجل الصوم بخلاف التثفل فإنه لو أكل قبل التوبة لاسي ناسيا وكذا في صوم القضاء والكفارة فظهر تصور التسيان في أداء رمضان والمثدور والعين (قوله على الصحيح) متصل بقوله قبل التوبة وقد نقل قصصه أيضا في التاتارخانية عن العناية وقيل إذا ظهرت رخصة ضائفة لا يجوز به جزء في السراج وتبعه في التاتارخانية وقلم ابن وهبان القولين مع حكاية التصحيح للأقل وأقره في الجبر والنهر فكان هو المقصد فافهم (قوله إلا أن يذكر) أي إذا أكل ناسيا فذكره الإنسان بالصوم ولم يذكر فأكل فسد صومه في الصحيح خلافا لبعضهم ظهيرة لأن خبر الواحد في الديانات مقبول فكان يجب أن يقتل إلى تأمل الحال لوجود المذكر بغير قلت لكن لا كفارة عليه وهو المختار كما في التاتارخانية عن النصاب وقد نسوا هذه المسئلة إلى أي يوسف ونسب إليه القهستاني فساد الصوم بالنسيان مطلقا لم أره لغيره وسأني ما رده (قوله وبذكره) أي لزوما كافي الوالولية فيكره تركه عموما بغير وقوله لو قوبأ إلى قنوع على انقضاء الصوم بلا ضعف وإذا احتسب بضعف الصوم ولو أكل يتقوى على سائر الطاعات يسعه أن لا يصبره فتح وعبارة غيره الأولى أن لا يصبره وتفسير الزيلعي بالنسب والشيخ يبرى على الغالب ثم هذا التفصيل جرى عليه غيره واحد في السراج عن الواقعات المختار أنه يذكره مطلقا نهر قال ح عن شخصه ومثل أكل الناسي المتوم عن صلاة لأن كلامهم ماصية في نفسه كما صرحوا أنه يكره السهر إذا خاف فوت الصبح لكن الناسي التام أو التام غير قادر فقط الاتم عنهم لكن وجب على من يعلم حاله ما ذكره الناسي وإيقاظ التام إلا في حق الضعيف عن الصوم مرحمة اه (قوله وليس) أي التسيان عند

باب ما يقصد الصوم وما لا يقصد

الفساد البطلان في العبادات

سيان إذا أكل كل الصائم أو شرب

أو جامع حال كونه ناسيا

في القرض والتفل قبل التوبة

أو بعدها على الصحيح بغير عن

القنية إلا أن يذكر فلم يذكر

ويذكر لو فربا أو لا وليس

في حقوق العباد أو دخل حقه

غبار أو قذيب أو دحان ولو ذكر

مطلب

يكره السهر إذا خاف فوت الصبح

في حقوق العباد أي من حيث ترتب الحكم على فعله فلا كل الودية ناسيا ضعفا ما من
 حيث المؤاخضة في الآخرة فهو عذر مسقط للاثم كما في حقوقه تعالى وأما من حيث
 الحكم في حقوقه تعالى فإن كان في موضع ذكر ولادى البسه كاكل المصل لم يسقط
 لتقصيره فإن ساق المصل مذكرة وطول الوقت الداعى الى الأكل غير موجود بخلاف
 سلامة في القعدة الاولى وكل الصائم فانه ساقط لوجود الداعى وهو كون القعدة محل
 السلام وطول الوقت الداعى الى الطعام مع عدم المذكر وبخلاف ترك الخاضع التسمية
 فإن ساقه الفرج منفرة لا مذكرة مع عدم الداعى فتسقط أيضا من الصرم زيادة (قوله
 استحسانا) وفي القياس يفسد أي يدخل الثياب لوصول القطر الى جوفه وإن كان
 لا ينفذ في كالترايب والحصة هداية (قوله لعدم امكان الصرم عنه) فأشبهه القبار
 والدخول لدخولها من الانث إذا طبق الصم كافي للفتح وهذا بعيد أنه إذا وجد بدامن
 تعاطى لم يخل غبار في حلقه أفسد لو فعل شربا لبالة (قوله ومفاده) أي مفاد قوله
 دخل أي بنفسه بلام منع منه (قوله انه لو أدخل حلقه الدخان) أي بأنى محرومة كان
 الإدخال حتى لو تضر بصورقا وإاء الى نفسه واشقه ذكر الصوم أنه لم ينظر لامكان الصرم عنه
 وهذا مما يفضل عنه كثير من الناس ولا يتوهم أنه كشم الورود ومائه والمسك لوضوح
 الفرق بينه هو ان تطيب بريح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفضله امداد
 وبه علم حكم شرب الدخان وقلمه الشرب ليلالي في شرحه على الوهابية بقوله
 ويمنع من بيع الدخان وشربه • وشاربه في الصوم لا يثقل بفطر
 ويلزمه التكفير لو نطق بلفظا • كذا اذا عاشه شوات بطن ففتروا
 (قوله وان وجد طعمه في حلقه) أي طعم الكحل أو الدهن كافي للسراج وكذا الورق
 فوجد لونه في الأصم يهر قال في التهر لأن الموجد في حلقه اثره داخل من المسام الذي
 هو خلل البدن والمقطراتها هو الداخل من المنافذ للاتفاق على أن من اغتسل في ما فوجد
 برده في باطنه انه لا يفطر وانما كره الامام الدخول في الماء والتلف بالتوب المبلول لما فيه
 من اظهار الخضوع في إقامة العبادة لانه مظهر اه وسأقي أن كلام من الكحل والدهن غير
 مكروه وكذا الجبامة اذا كانت تفضضه من الصوم (قوله أو يسكر) عطف على قوله
 ينظر (قوله أو يبق بل في فيه بعد المضمضة) جعل في الفتح واليد أنه شبه دخول الدخان
 والقباب ومقتضاه أن العلة فيه عدم امكان الصرم عنه وبني اشتراط البصق بعد دمج
 الماء اختلاط الماء بالصاق فلا ينجى بغير دمج ثم لا يشترط المبالغة في البصق لأن الباقي
 بعده غير ذي بطل وطلوبه لا يمكن الصرم عنه وعلى ما قلنا غنبي أن يحصل قوله في البرازية
 اذا بقي بعد المضمضة ما يابس عليه بالبراق لم يفطر لعدم الاحتراز تأمل (قوله كظم ادويه)
 أي لو قد دواها فوجد طعمه في حلقه لم يطق وشربه وفي القهس حتى طعم الادوية ويرى
 العطر اذا وجد في حلقه لم يفطر كافي المحيط (قوله ومص اهليلج) أي بأن مضغها اندخل

استحسانا لعدم امكان الصرم عنه
 ومفاده أنه لو أدخل حلقه الدخان
 أفطر أي دخان كان لو عود أو
 هذا لو ذكر الامكان الصرم عنه
 فليتبناه كما يسقطه الشرب ليلالي
 (أو أدهن أو أو أكل أو أو حصيد)
 وإن وجد طعمه في حلقه (أو قبل)
 ولم ينزل (أو احتلم أو أو نزل ينظر)
 ولو الى غيرها مرارا (أو يسكر)
 وإن طال جعجه (أو يبق بل في فيه)
 بعد المضمضة وانما مع الريق
 كظم ادوية ومص اهليلج بخلاف
 فهو سكر

البصاق حلقه ولا يدخل من عينها في جوفه لا يفسد صومه كما في التارتارية وغيرها وفي
 المغرب الهلج معروف عن الشوكذا في القانون وعن أبي عبد الاطلبية يكسر اللام
 الاخرة ولا تغل حليقة وكذا قال القزوا ١٠١ (قوله وان كان يفسد) اختاره في البداية
 والتسني وصححه في المحيط وفي الوولجية انه المختار وفصل في النطية بأنه ان دخل لا يفسد
 وان أدخله يفسد في الصميم لانه وصل الى الجوف يفسد فلا يعتبر فيه صلاح البدن ومثله
 في البرازية واستظهره في القمع والبرهان شرنا لاية ملته والحاصل الاتفاق على القطر
 بسبب المحن وعلى عدمه بدخول الماء واختلاف التصحيح في ادخاله فوح (قوله
 كالوجك اذنه الخ) جعله منها لما في البرازية أنه لا يفسد بالاجاع والتفاهر ان المراد
 اجاع أهل المذهب لانه عند الشافعية مفسد (قوله لانه تبع لرقه) عبارة الصرا لانه
 قليل لا يمكن الاحتراز عنه فجعل غزاة الرقي (قوله كاسي) أي قبيل قوله وكوله ذوق
 شيء ميان في تفاصيل المسئلة هنا (قوله يعني ولم يصل الى جوفه) ظاهر اطلاق المتن أنه
 لا يقطر وان كان الدم غالبا على الرقي وصححه في الوجيز كما في السراج وقال وجهه أنه
 لا يمكن الاحتراز عنه عاده قصار غزاة ما بين اسنانه وما ينقي من أثر المضمضة كذا في ايضاح
 الصبري ١٠١ ولما كان هذا القول خلاف ما عليه الاكثرون التمسك حاول الشارح
 تعال المصنف في شرحه يحمل كلام المتن على ما اذا لم يصل الى جوفه لئلا يتحقق ما عليه
 الاكثرون قلت ومن هذا يعلم حكم من قطع ضرسه في رمضان ودخل الدم الى جوفه في النهار
 ولو نائم فليجيب عليه القضاء الا ان يقر بدمه اسكان الضرر عنه فيكون كالذي الذي
 عاد بنفسه فليراجع (قوله واستحسنه المصنف) أي تعال الشرح الوهبانية حيث قال فيه
 وفي البرازية قيد عدم الفساد في صورة غلبة البصاق بما اذا لم يجد طعمه وهو حسن ١٠١
 (قوله وهو ما عليه الاكثرون) أي ما ذكر من التفصيل بين ما اذا غلب الدم أو تساوا
 وغلب البصاق هو ما عليه أكثر المشايخ كما في النهر (قوله وسببه) أي ما استحسنه
 المصنف حيث يقول وأكل مثل مسحة من خارج يفسد اذا امتزج بهت ثلاث فيفه
 الا ان يجد الطعم في حلقه ١٠١ ولا يعني ما في كلامه من تشتت الضمائر كما علت (قوله
 وان بقي في جوفه) أي بقي زجه وهذا ما صححه جماعة منهم فاضبان في شرحه على الجامع
 الصغرى حيث قال وان بقي الزج في جوفه لم يذكري في الكتاب واختاروا فيه قال بعضهم
 يفسد كما لو أدخل خشبة في دبر وغشها وقال بعضهم لا يفسد وهو الصحيح لانه لم يوجد منه
 الفعل ولم يصل اليه ما فيه صلاحه ١٠١ وحاصله ان الافساد متوطعا اذا كان فعله أو فيه
 صلاحه وينتظر أيضا استقراره داخل الحرف فيفسد ما خشية اذا غلبها وجود الفعل
 مع الاستقرار وان لم يقبها فلا يفسد الاستقرار يفسد أيضا في لو أو سكرها أو نائم
 كما سبأ في لان فيه صلاحه (قوله كالو التي جبر) أي لقاء غيره فلا يفسد لكونه بغير
 فعله ليس فيه صلاحه بخلاف ما لو أدى الى الحاققة كما سبأ في (قوله ولو بقي النصل

(أو يدخل الماء في اذنه وان كان
 بقوله) على المختار كالوجك اذنه
 يعود ثم أخرجه وعليه دين
 ثم أدخله ولو سارا (أو تباع
 ما بين اسنانه وهو دون الحصة)
 لانه تبع لرقه ولو قدرها فطر
 كما سببه (أو خرج الدم من
 بين اسنانه ويدخل حلقه) يعني ولم
 يصل الى جوفه أما اذا وصل فان
 غلب الدم أو تساوا يفسد والا
 لا الا اذا وجد طعمه بزازية
 واستحسنه المصنف وهو ما عليه
 الاكثرون سببه (أو طعن برشح
 فوصل الى جوفه) وان بقي في جوفه
 كالو التي جبر في الحاققة أو نفض
 السهم من الجانب الآخر ولو بقي
 النصل

في جوفه فسد) هذا على أحد القولين إذا لفرق بين فصل السهم وفصل الرمح فقد صرح
 في فتح القدير بأن الخلاف جاونهم ما وبأن عدم الاطوار محتمل جماعة اه وقد جزم
 الزبلي بالصحيح فيسأوه علم ما في كلام الشارح حدث جرى أو لا على الصحيح وثنا على
 مقابله فانهم (قوله وان غيبه) أي غيب الطرق أو العود بحيث يترتب منه شيء في الخارج
 (قوله وكذا الوا تلغ خشبة) أي عودا من خشب ان غاب في حقه فطر والا فلا (قوله
 مفاده) أي مفاد ما ذكر متناوئرا وهو ان ما دخل في الجوف ان غاب فيه فسد وهو
 المراد بالاستقرار وان يقبل بل يترتب طرف منه في الخارج أو كان متصلا بشيء خارج
 لا يفسد لعدم استقراره (قوله أي دبره أو فرجها) اشار الى أن تذكرة الضمير العائد الى
 المتعذر لكونها في معنى الدبر وشعره والى ان فاعل أدخل ضمير عائد الى الشخص الصائم
 الصادق بالذکر واللاتي (قوله ولو سبته فسد) لبقا من معنى السب في الداخل وهذا
 لو أدخل لاصح الى موضع الحقنة كما يعلم مما بعده فالطريقه اذا كان ذا كرام الصوم
 والا فلا فساد كما في الهندية عن الرازي اه وفي الفتح خروج صرمه ففسده فان قام قبل
 أن يشغله فسد صرمه والا فلا لأن الماء اتصل بظاهره ثم زال قبل أن يصل الى الباطن
 بعور الحقنة (قوله حتى بلغ موضع الحقنة) هي دواء يصل في خريطة من آدم قال
 لها الحقنة مغرب ثم في بصر السبع الحقنة تالم وهي أولى قال في الفتح والحذاقي يتعلق
 بالوصول اليه الفدا والحقنة اه أي قد واصل اليه رأس الحقنة التي هي آلة
 الاحتقان وعلى الأول فالمراد بالموضع الذي ينسب منه الدواء الى الامعاء (قوله عند
 ذكره) بالضم ويكسر عنى التذكر كما موس (قوله وكذا عند طالع الغبير) أي وكذا
 لا يضطر لوجامع عائد قبل الغبير ونزع في الحال عند طلوعه (قوله ولو لم يصبك) أي
 في مسئلة التذكر ومثله الطلوع (قوله حتى أمي) هذا غير شرط في الفساد وإنما
 ذكره لبيان حكم الكفارة امداد (قوله وان حركت نفسه قضى وكفر) أي اذا أمي
 كما هو فرض المسئلة وقد علمت أن تنقيده بالامناء لاجل الكفارة لكن جزم هنا بوجوب
 الكفارة مع أنه في الفتح وغيره حكى قولين بدون ترجيح لاحدهما وقد اعترضه ح بأن
 وجوبها مختص بالخاص في من أنه اذا أكل أو جامع ناسا فكل عدل الكفارة عليه على
 المذهب لشبهة خلاف ما لا يه يقول بفساد الصرم اذا أكل أو جامع ناسا اه قلت
 ووجه نفي الفداء انه اذا لم يجب الكفارة في الاكل عدا بعد الجماع ناسيا بزم منه أن
 لا يجب بالاولى فيما اذا جامع ناسيا فقد كرمك وحركت نفسه لان القضاة بالتصريح انما
 هو لكون التعريف بمنزلة اشتداد امجاع والجماع كالاكل واذا أكل أو جامع عدا بعد
 جماعه ناسيا لا يجب الكفارة فكذلك لا يجب اذا حركت نفسه بالاولى لكن هذا ايضا خلاف
 مسئلة الطلوع ثم يؤيد عدم الوجوب فيها أيضا إطلاق ما في البدائع حيث قال هذا أي
 عدم الفساد اذا نزع بعد التذكر أو بعد طلوع الغبير ما اذا لم ينزع وبني عليه المقضاه

في جوفه فسد) أو أدخل عودا
 وشعره في مقدمه وطرفه خارج
 وان غيبه فسد وكذا الوا تلغ
 خشبة أو سبطا ولو فيه لقطة
 مربوطة الآن يفصل منها شيء
 ومفاده ان استقرار الداخل
 في الجوف شرط للفساد بدافع
 دخول أصبعه اليه (قوله
 أي دبره أو فرجها ولو لم يصبك فسد
 ولو أدخلت قطنه ان غاب فسد
 وان بقى طرفها في فرجها الخارج
 لا ولو بالغ في الاستئصال حتى بلغ
 موضع الحقنة فسد وهذا قبل يكون
 ولو كان في موضعها عظيما أو نزع
 الجوامع حال كونه ناسيا
 الحال عند ذكره) وكذا عند طلوع
 الغبير وان أمي بعد النزع لانه
 كالا حلالا ولو لم يصبك حتى أمي ولم
 يهرك نفسه فقط وان حركت نفسه
 قضى وكفر

ولا كفارة عليه في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف وجوب الكفارة في الطلوع فقط
لأن ابتداء الجماع كان عدواً واحداً ابتداءً وانتهاءه بالجماع العمدي وجهاً في التذكر
لا كفارة وبوجه الظاهر أن الكفارة انما تجب باقتدار الصوم وذلك بعد وجوده وبما
في الجماع منع وجود الصوم فاستحال إفساده فلا كفارة اهـ فهذا يدل على أن عدم
وجوبه في التذكر منقطع عليه لأن ابتداءه لم يكن عدواً وهو فعل واحد قد خلقت فيه الشبهة
ولأنه شبهة بخلاف ما قلنا كاعتل وانما الخلاف في الطلوع وبما وجهه ظاهر الرواية
يدل على عدم الفرق بين تعريض نفسه وعلمه هذا وفي نقل الهندية عبارة البداة
سقط فافهم (قوله كالوزن ثم أوجب) أي في المسئلة لما في الخلاصة والوزن حين
تذكر ثم عاقب الكفارة وكذا في مسئلة الصبح اهـ لكن في مسئلة التذكر ينبغي عدم
الكفارة لما علمت من شبهة خلاف مالك ولعل ما علمت في على القول الآخر بعدم
اعتبار هذه شبهة تأمل (قوله وبعد لام) أي لاستقذارها وهذا هو الاصح كما في شرح
الرواية من المحط وفسه عن الظاهرية أن قبل أن تبرد كفو وبعد لام عن ابن الفضل
أن كانت لقمة نفسه كفراً والأفلا اهـ قلت والتعليل للاصح بالاستقذار يدل على تقديمه
بأن تبرد فيه يجمع القول الثاني لقوله من أن القسمة الحارة يجر جهاتياً كلها إعادة
ولا يباعها لكن هذا مبيى على أن الفداء الموجب للكفارة ما يميل إليه الطبع ويتقضى به
شهوة البطن لا ما يبعد دفعه إلى صلاح الدين والشايع فيما سألني في عقد الثاني وسألني
الكلام فيه وذكر في الفتح فيما لا كل لحاين أسنانه قدر الحصة فأكثر عليه الكفارة
عند زفر لا عند أبي يوسف لأنه يعافه الطبع فصار بمنزلة التراب قتال والتحقق أن الحق
في الوقائع لا بد منه من ضرب اجتهد ومعرفة بأحوال الناس وقد عرف أن الكفارة تقتصر
إلى كمال الجنابة فيمنظر في صاحب الواقعة أن كان من يعاف طبعه ذلك أخذ بقول
أبي يوسف ألا أخذ بقول زفر (قوله ولم ينزل) أمالوا أنزل قضى فقط كما سألته المستفت
أي بكفارة حال في الفتح وعمل المرائين كعمل الرجال جماعاً أيضاً فعدون الفرج
لا قضاء على واحدة منهما إلا إذا أنزلت ولا كفارة مع الانزال اهـ (قوله يعني في غير
السيلين) أشار لما في الفتح حيث قال أراد بالفرج كلاس القبل والدرغادونه حينئذ
التفتيح والتبطين اهـ أي لأن الفرج لا يشمل الدرغادونه وان شمله حكاه في المغرب الفرج
قبل الرجل والمرأة اتفاق أهل اللغة ثم قال وقوله القبل والدرغادونه ما في معنى في الحكم
اهـ (قوله وكذا الاستنماء بالكف) أي في كونه لا يفسد لكن هذا إذا لم ينزل أم إذا أنزل
فصله القضاء كما يصح به وهو المختار كما يأتي لكن المتبادر من كلامه الانزال بقرة
ما عليه فيكون على خلاف المختار (قوله ولو خاف الزنا الخ) الظاهر أنه غير قديد لوعين
انخلاص من الزنا وبجبه لانه أخف وعبارة الفتح فان غلبت الشهوة ففعل أراد تكميلها
به فالرجاء أن يباعب اهـ زاد في معراج الرواية وعن أحمد والشافعي في التقديم الترخص

كالوزن ثم أوجب (أورد في اللقمة
من فيه) عند ذكره أو طلوع القمر
ولو ابتلعها قبل إخراجها كثر
وبعد لا (أدجم فمادون الفرج
ولم ينزل) يعني في غير السيلين
كسرة ونحوه وكذا الاستنماء بالكف
وان كرهه فعمل الحديث فأكسبه البد
مليون ولو خاف الزنا يرجح أن لا
وبال عليه

مطلب
هو المتفق في الوقائع لا بد منه من
ضرب اجتهد ومعرفة بأحوال
الناس

في حكم الاستنماء بالكف

ففيه وفي الجدي يصرم ويحور أن يستغنى بسد زوجته وخادمته اه وسيدكر الشارح
 في الحدود عن الجوهره أنه يكره لعل المراد به كراهة التزويج فلا يتأق قول المراجع يحور
 تأمل وفي السراج ان أراد بذلك تسكين الشهوة المقرطة الشاغلة للقلب وسكان عزيا
 لازوجته ولألمة أو كان لأنه لا يقصد وعلى الوصول المبالغة قال أبو البتاه أوجو
 أن لا يزال عليه وأما إذا فعله لاستجلاب الشهوة فهو آثم اه بنى حاشي وهو أن هذه الآثم
 هل هي كون ذلك استتعاها بالجزء كما يقيد به الحديث ويقيدهم كونه بالكف ويطلق به
 ما لو أدخل ذكره بن لخبه متلاحق أم هي منع الماتوت مع الشهوة في غير محلها بغير
 عذر كما يقيد قوله وأما إذا فعله لاستجلاب الشهوة فالخ لم أر من صرح بشئ من ذلك
 والتأخر الآخر لا يفصل بسد زوجته وهو حافظه منع الماء لكن بالاستتعا يجوز مباح
 كما لو أنزل بتخفيض أو تطين بخلاف ما إذا كان يكفه ويقوم وعلى هذا فلا يدخل ذكره
 في حائله ويحرم حتى أمي أو استغنى بكفه بمقابل يمنع الحرارة يأم أيضا يدل أيضا على
 ما قلنا ما في أن يلبي حيث استدل على عدم حله بالكف بقوله تعالى والغين هم لقروجهم
 حاقطون الآية وقال فلم يبع الاستتعا إلا بهما أي بالزوجة والأمة اه فأما عدم حل
 الاستتعا أي قضاء الشهوة بغيرها هذا ما ظهر في واقع سعادته أعلم (قوله من غير أنزال)
 أما به فليبه التضايق كما سألني (قوله أو قبلها) عطف على من فهو فصل ما من من
 التقبيل (قوله فأنزل) وكذا لا يقصد صومه بدون أنزال الماء أو ينقل في البصر وكذا
 الزنا يأتى وغيره الإجماع على عدم الإفساد مع الأنزال واستشكك في الإمداد بمسألة
 الاستتعا بالكف قلت والفرق أن هناك أنزال مع مباشرة القرح وهذا دونها وعلى هذا
 فالأصل أن الجماع المتصل للصوم هو الجماع صورة وهو ظاهر أو معنى فقط وهو الأنزال عن
 مباشرة بفرجه لا في فرج أو فرج غير مشتهى عادة أو من مباشرة بفرجه في محل مشتهى
 عادة ففي الأنزال بالكف أو تخفيض أو تطين وجدت المباشرة بفرجه لا في فرج وكذا الأنزال
 بعمل المراتين فأنها مباشرة بفرج بفرج لا في فرج وفي الأنزال بوطعية أو بهمة وجدت
 المباشرة بفرجه في فرج غير مشتهى عادة وفي الأنزال بمس أدى أو تقبيله وجدت المباشرة
 بغير فرجه في محل مشتهى أما الأنزال بمس أو تقبيل بهمة فأنه لم يوجد فيه شئ من معنى الجماع
 فصار كالأنزال بطرق أو شكر فلذا يشهد الصوم اجاعا لهذا ما ظهر في من قبض الفتح
 العلم (قوله على المذهب) أي قول أبي حنيفة ومحمد في الأنظر وقال أبو يوسف يضر
 والاختلاف مبني على أنه هل بين المثانة والحوى منفذ أو لا وهو ليس باختلاف على
 التصديق والأظهر أنه لا منفذ وإنما يجمع البول فيها بالترشيح كما يقول الأطباء زيلعي
 وأما أنه لو ثبت في نفسه الذكر لا يقصد اتفاقا ولا شك في ذلك وبه بطل ما نقل عن خزانة
 الأكل لو شاذ ذكره بقطعة فقيها أنه يقصد لأن العلم من الجانبين الوصول إلى
 الحوى وعدمه بما على وجود المنفذ وعدمه لكن هذا يقتضي عدم التصديق في حشو الدبر

(أو أدخل) ذكره (في جملة)
 أومية (من غير أنزال) أومس
 فرج بهمة أو قبلها فأنزل (أو أظفر
 في أحله) ماء ودنها وان وصل
 إلى المثانة على المذهب

وفريقها الداخل ولا يخلص الا باثبات أن المدخل فيها تجذبه الطبيعة فلا يعود الامر
الخارج المعتاد وتعلمه في القبح قلت الا قرب التخص بأن القرب والقرح الداخل من
الجوف اذا حاجب بينهما وبينه فمهما في حكمه والقيم والاتق وان لم يكن بينهما وبين
الجوف حاجب الا أن الشارع اعتبرهما في الصوم من الخارج وهذا بخلاف نجاسة الذكر
فان النجاسة لا تمتد لهما على قولهما وعلى قول أبي يوسف وان كان لهما امتداد الى الجوف
الا أن المتخذ لا يخر المتصل بالنجاسة منطبق لا ينفق الا عند خروج البول فلم يعط للنجاسة
حكم الجوف تأمل (قوله فغدا جاعا) وقيل على الخلاف والاول اصح فخرج عن المبسوط
(قوله او دخل انقه) الاولى وانزل الى انقه (قوله وان نزل رأس انقه) ذكره
في الشريفة لا يأخذ من اطلاقهم ومن قولهم يعدم الضرير براق امتد ولم يتقطع من فقه
الى ذقنه ثم ابتلع بجذبه ومن قول الظهيري وكذا الخطأ والبراق يخرج من فيه وانقه
فاستشفه واستشفه لا يفسد صومه اهـ ثم قال لكن يضاهيه في القنينة نزل الخطأ الى
رأس انقه لكن لم يظهر ثم جذبه فوصل الى جوفه لم يفسد اهـ حيث قيد بعدم الظهور
(قوله فاستشفه) الاولى لجذبه لان الاستشفاق بالانف في نسخ فاستشفه بتمامه فوقية وفاء
أي جذبه بشفيه وهو ظاهر ط (قوله فنبني الاحياط) لان مراعاة الخلاف مندوبة
وهذه القاندية عليها ابن النخبة ومفاده أنه لو ابتلع البليغ بعد ما تخلص بالشفع من حلقه
الى فيه لا يضر عندنا قال في الشريفة لا ولم أره وله كالمخاط قال ثم وجدته في التراجمة
سئل ابراهيم عن ابتلع بطما قال ان كان أقل من مل فقه لا يتقض اجماعا وان كان مل
فيه يتقض صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا يتقض اهـ وسد كذا الشارح ذلك
أيضا في بحث التي (قوله وان كره) أي للعذر كما يأتي ط (قوله وكذا لو قتل الخطيئ براقه
مرارا الخ) يعني اذا أراد قتل الخطيئ وبه براقه وأدخله في فقه مرارا لا يفسد صومه وان
بقي في الخطيئ عقيد البراق وفي التظم للزندوسي أنه يفسد كذا في القنينة وحكي الاول
في الظهيري عن خمس الائمة الجوابي ثم قال وذكر الزندوسي اذ قتل السلعة وبها
بريقه ثم أمرها ثانيا في فقه ثم ابتلع ذلك البراق ففسد صومه اهـ ثم لا يخفى أن الحكمي ممن
شمس الائمة مقيد بما اذا ابتلع البراق والافلا فائنة في التنبيه على أنه لا يفسد صومه فهو
محمول على ما صرح به في التظم فكان مراد صاحب الظهيري أن ذلك المطلق محمول على
هذا المقيد فها مسألة واحدة خلافا لما استظهره في شرح الوهبانية من أنهم ما سئلان
يصل الاولى على ما اذا لم يتلع البراق والثانية على ما اذا ابتلعه اذ لا يبي خلاف حيث سئل
أصلا كما لا يخفى وهو خلاف الفهم من القنينة والظهيري (قوله مكرز) مبتدأ وقوله
بالريق متعلق بيل وقوله بادخاله متعلق بضمير المبتدأ الذي هو قوله لا يتضرر ووجهه أنه
يخرجه الريق على فقه اذ لم يتقطع كما في شرح الشريفة ط (قوله بعدا) أي بعد تكرار
ادخاله في فيه (قوله يضر) أي الصوم ويفسده لان اخرجه بخرجه انقطاع البراق المتدلى

وأما في قبله انفسد اجماع الامة
طالقة (أو أصبح جنباً) وان بقي
على اليوم (أو اشتاب) من القنينة
(أو دخل انقه خطا فاستشفه
فدخل حلقه) وان نزل رأس انقه
كما لو ترب شفته بالزاق عند
الكلام ونحوه فابتلعه أو سأل وجهه
الى ذقنه وسكا الخطيئ ولم يتقطع
فاستشفه (ولو عددا) خلافا
للشافعي في القادر على بيع النجاسة
فينبغي الاحياط (أو اذا قسباً
بشمه) وان كره (لم يضر) جواب
الشرط وكذا لو قتل الخطيئ براقه
مرارا وان بقي فيه مقدار البراق الا
أن يكون مصبوحا وظاهر لوجه
في رجه وابتلعه اذ اكرامه ابن
النخبة فقال

مكرز يزل الخطيئ بالريق فاعلا
بادخاله في فيه لا يتضرر
وعن بعضهم ان يلج الريق بعدا
يضر كمنبغ لوجه فيه يظهر

كذا في شرح الترمذ لآية ط (قوله كصبغ) أي كما يضر ابتلاع الصبغ وهذا محال
 خلاف فيه وقوله لونه أي الصبغ وفيه أي الرق متعلق بظهر ط (قوله وإن أضر خطا)
 شرط جوابه قوله لا في قضى فقط وهذا روع في القسم الثاني وهو ما يوجب التضام دون
 الكفارة بصدف راعه محال لا يوجب شيئا والمراد بالخطي من قد صومه بقطعه المقصود دون
 قصد الفساد نه عن القبح (قوله فسبغه الماء) أي بصدف صومه إن كان ذكرا ولا خلاف
 لانه لو شرب حسنته بصدفه هذا أولى وقيل إن تخمض ثلاثا لم يفسد وإن زاد فسد
 بدائع (قوله أو شرب نائما) فيه أن النائم غير متعلق له دم قصد الفعل ثم صرح في النهي
 بأن المكره والنائم كالخطي اه وليس هو كالنسي لأن النائم إذا ذهب العقل لم يؤثر
 ذبيحته وتوكل في يمين نسي القسيمة بهر عن الخلية قال الرحي "ومعناه أن النسيان
 اعتبر عذرا في تركه التهمة بخلاف النوم والجنون فكذا اعتبر عذرا في تناول القطر
 لأن النسيان غير نادر الوقوع وأما التقيح وتناول القطر في حال النوم والجنون فتأخر
 يلحق بالنسيان (قوله أو تسمر أو جامع الخ) أقادان الجماع قد يكون خطأ وبه صرح
 في السراج فقال ولو جامع على ظن أنه يليل ثم علم أنه بعد الفجر فزعم من ساعته فصومه
 فاسد لانه خطي ولا كفارة عليه لعدم قصد الاضداد اه وبه يستقضى عن التكليف بصوير
 الخطي في الجماع عاذا ما شرها مباشرة فاحشة فتورات حشفتة أقاده في التهرافهم
 ومسئلة التسمر ستأ في نفسه (قوله أو أوجر مكرها) أي صب في حلقه منقش والابصار غير
 قد خلوا بقطر قوله أو يروا في قول المتن أومكرا معطوفا على قوله خطأ لكان أولى ليشمل
 ما لو أكل أو شرب بنفسه مكرها فانه بصدف صومه خلافا لغيره والثاني يكافي البدائع
 ويشمل الاضداد بالأكسرا على الجماع قال في القبح واعلم أن ما حقيقه كان يقول أولا
 في المكره على الجماع عليه التضام والكفارة لانه لا يكون الا باقتضالا لا فائدة في إماره
 الاختصاص ثم رجس وقال لا كفارة عليه وهو قولهما لأن فساد الصوم ينقض بالإباح
 وهو مكره فيه مع أنه ليس كل من تشرب آتته يجمع اه أي مثل الصغرة والنائم (قوله
 أو نائما) هو في حكم المكره كما في القبح وسيأتي ما لو جمعت فاحشة أو مجنونة (قوله
 وأما حديث الخ) هو قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
 عليه وهذا جواب عن استدلال الشافعي على أنه لا يطر ولو كان محظنا أو مكرها
 لأن التقدير رفع حكم الخطأ الخ لنفس الخطأ برفع الحكم نوعان ديني وهو الفساد
 وأخرى وهو الاتم فيقا ولهسا والجواب أنه حسنت قدر الحكم بتصحيح الكلام كان ذلك
 مقتضى القبح وهو لا عموم له والاتم مراد من الحكم بالاجماع فلا تصح ارادة الآخر
 واتملم قصد صوم الناس مع أن القياس أيضا الفساد وصول المطر إلى الجوف لقوله
 صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليصومه مائتا مرة طعمه الله وبه قام
 وتعلم تقريره في العلوات (قوله جازئة) أي محضلا كما في شرح التحرير (قوله فأكل

(وإن أضر خطا) لأن تخمض
 فسبغه الماء أو شرب نائما أو تسمر
 أو جامع على ظن عدم التعبير (أو
 أو يجر (مكرها) أو نائما وأما
 حديث رفع الخطأ فالمراد رفع الاتم
 وفي التعبير المأخوذة بالخطأ جازئة
 عندنا خلافا للمعتزلة (أو أكل)
 أو جامع (نائما) أو أحتمل وأنزل
 بظن أو دعه التي لا تعلق أنه أضر
 فأكل

عمداً) وكذا لو جامع عمداً كما في نور الإيضاح فالمراد بالكل الاغتطار (قوله شبهة) حله
 للكل قال في الصبر وانما يقب الكفارة باقتطاعه عمداً بعد آكله أو شربه أو جماعه
 ناسياً لا غنى في موضع الاشتباه بالتغير وهو الأكل عمداً لأن الأكل مضاد للصوم ما حيا
 أو عمداً غافاً ورث شبهة وكذا في شبهة اختلاف العلماء فان مالكاً يقول بفساد صوم من
 أكل ناسياً وأطلقه فشمع ما لا يظن أنه لم يظطره بأن يظنه الحديث أو التقوى أولاً وهو قول
 أبي حنيفة وهو الصحيح وكذا في الوضوء التي وطلق أنه يظطره فأنظر فلا كفارة عليه لو جرد
 شبهة الاشتباه بالتغير فإن التي والاستقاء متشابهان لأن مخرجهما من الفم وكذا الواحتم
 للتشابه في قضاء الشهوة وإن علم أن ذلك لا يظطره فغلبه الكفارة لأنه لم يوجب شبهة
 الاشتباه ولا شبهة الاختلاف اهـ (قوله الا في مسئلة الثمن) وهي مالواً كل وكذا لو جامع
 أو شرب لأن علمه عدم الكفارة خلاف مالك وخلافه في الأكل والشرب والجماع كاف
 الزبلي والهداية وغيرهما ح (قوله مطلقاً) أي علم عدم فطره أولاً (قوله خلافاً لهما)
 فقد جمعا عليه الكفارة إذا علم بعدم فطره في مسئلة الثمن قلت وهذا يرتفع ح عن
 القهستاني أقول الباب من أن من أخطأ ناسياً بفساد صومه اذ لو سلم نفيه الكفارة
 إذا أكل بعده عمداً أو لم يدر من ذكر هذا غيره وكذا يرتفع ما قلناه من البدائع عند قوله
 وإن حرّك نفسه ثم تقاعص أي يوقف ما تقدم من أنه لو ذكر فطره فسد صومه وكان
 هذا منشا الوهم فافهم (قوله فيسقط الثمن) أي في قول المتن فظن أنه أخطأ انما هو ليبيان
 محل الاتفاق على عدم لزوم الكفارة إلا للاحتراز عن العلم (قوله وأحقن أو استسقط)
 كلاهما بالبناء للفاعل من حق المريض داوياً بالمحقنة وأحقن بالضم ضرب بآثر وانما
 الصواب حقن أو عرج بالمحقنة والسعوط الدواء الذي صب في الأذن وأسطحها ياء
 ولا يقال استسقط ميباً للمفعول معراج وعدم وجوب الكفارة في ذلك هو الأصح لأنهما
 موجب الاظهار ضرورة ومعنى والصورة الاستلاع كافي الكافي وهي متقدمة والتقع
 المجرى عنها واجب القضاء فقط اعداد (قوله وأأقطر) في المغرب قطر الما حية قطرها
 وقطره مثله قطر أو أقطره لغة اهـ وعلى هذه اللفظة يفرج كلامهم هنا وحسبنا قطع بناؤه
 للفاعل وهو الأولى لتنفق الأفعال وتتنظم الضمائر في ملك واحد ويصعب بناؤه للمفعول
 ونائب الفاعل قوله في أنه غير معين الأول في عبارة المستف على الأصح لنذكره
 المفعول الصريح وهو قوله قد نهضت صبراً (قوله دحنا) قيد به لأنه لا خلاف في فساد
 الصوم به ولأنه منى أن لا يفسد وإن كان يصنع ويمر الكلام عليه (قوله
 أو داوى باقية أو أمة) الحاققة الطعنة التي بلغت الحنوف وأفضته ولا تتمن أمنه
 بالصلوات من بالطلب إذا ضربت أتم رأسه وهي الجلدة التي تصبغ الصباغ وقيل لها أمة
 أي مائة وبأمومة على معنى ذات أتم كعبته وأضحية وليست مزودة برجمها أو أتم
 وبأمومة من عقرب (قوله فوصل الدوا مسقية) أشار إلى أن ما وقع في ظاهر الرواية من

عمداً) شبهة ولو علم عدم فطره لم يسه
 الكفارة الا في مسئلة الثمن فلا
 كفارة مطلقاً على المذهب لشبهة
 خلاف مالك خلافاً لهما كاف
 الجمع وشروحه نقد الظن انما
 هو بيان الاتفاق (أو أحقن
 أو استسقط) في أفضهياً (أو أقطر
 في أذنه دحنا أو داوى باقية
 أو أمة) فوصل الدوا مسقية

تقييد الانسان بالدواء الربط بينه على العادة من انه يصل والا فالمتبرحققة الوصول
حتى لو علم وصول اليابس انفسه او عدم وصول الطرى لم يفسد وانما الخلاف اذا اذ يصل
يقينا فانسد بالطرى حكما بالوصول نظرنا الى العادة ونضاه كذا افاده في الفتح قلت ولم
يقيدوا الاحتقان والاستعاط والاقطار بالوصول الى الجوف لظهوره فيها والا فلا بد
منه حتى لو بقي السعوط في الاقب لم يصل الى الرأس لا يضر ويمكن أن يكون الدواء
راجعا الى العكس كقائل (قوله الى جوفه ودماغه) قد وتشر مرتب قال في البحر
والصديق أن ين جوف الرأس وجوف المعدة منفذا أصليا فما وصل الى جوف الرأس
يصل الى جوف البطن ه ط (قوله أو ابتلع حصة الخ) أي فيجب القضاء لوجود صورة
القطر ولا كثارة لعدم وجود معناه وهو اصيل ما فيه نفع البدن الى الجوف سواء كان
محاطا به أو غير محاط به ففصرت الجناية فاشتت الكفارة وتوغلته في الفهر وسما في
الخلاف في معنى التغذي (قوله أو يستقذر) الاستقذار سبب الاعاقة فما لكما واحد
وإذا اقتصر في التعميم على المستقذر وسبب كل القصة بعد ارجاعها على ما هو الاصح
كأثر (قوله فني) القاضاة والجار والمجرور متعلق بقوله بهجر والتكفير مبتدأ أخيره
الجله بعده والجله خبر المبتدأ الذي هو مستقذر وجزاء الاندماج مع أنه نكرة لقصد
التعميم وبهجر مرادف للفق أي لا يجب فيه كفارة ط (قوله مع الامساك) قبله
ليقار بالمسئلة التي بعده (قوله لشبهة خلاف زفر) فان الصوم عندئذ يتأذى من الصبيح
المقيم بهجر الامساك ولو بلا يتحقق أو اضرر منه عدم الزم الكفارة عند كماله صرح به
في البدائع وأما عندنا فلا بد من النسبة لأن الواجب الامساك بجهة العبادة ولا عبادة
بدون نسبة فالواحد لا يكون صائما ولا زمه القضاء دون الكفارة أما لزوم القضاء
فلا عدم تحقق الصوم لتقذر طه وأما عدم الكفارة فلا نه عند زفر صائم لم يوجد منه
ما يضر فخط عنه الكفارة لشبهة الخلاف وان كان يسمى مفطرا شرعا والاولى
التعليل بعدم تحقق الصوم لأن الكفارة إنما يجب على من أنفسه صومه والصوم هنا
معدوم وانفسا له معدوم متفصيل وانما يحسن القسك بالشبهة بعد تحقق الأصل كافي
المسئلة الاتية بل الاولى عدم التعرض للكفارة أصلا وإذا اقتصر في الكثر وغيره على
بيان وجوب القضاء كالاعفاء والجنون القهر المقتضاه وقد استشكل بعض شراح
الهداية وجوب القضاء هنا بأن المعنى عليه لا يقضى اليوم الذي حدثت الاعفاء في ليلته
لوجود النسبة منه ظاهر اقلاب من التقييد هنا بأن يكون مريضا أو مسافرا لا ينوي شيئا
أو متسكنا اعتاد الأكل في رمضان فلم يكن حاله ليسلا على عزيق الصوم ووقف في الفتح بأنه
تملكه مستغنى عنه لأن الكلام عند عدم التنية ابتداء بالأمر بوجوب القسيان ولا شك
انه أدري بحاله بخلاف من أنعم عليه فان الاعفاء قد يوجب نسبته حال نفسه بعد
الافاقية في الأخر فيه على الظاهر من حاله وهو وجود التنية (قوله قبل الزوال) هذا

الى جوفه ودماغه (أو ابتلع حصة)
وتفصروا عما لا ياكله الانسان
أو يهاضمه ويستقذره وقلمه ابن
الشنينة فقال
ويستقذر مع غيره ما كسول مثلنا
فني اكله التكفير يلحق به بغير
(أو لم يشوف رمضان كله صوما
ولا فطر) مع الامساك لشبهة
خلاف زفر (أو أصبح غير نياو
لصوم فاكل هذا) ولو بعد التنية
قبل الزوال

عند أبي شنفعة وعندهما كذلك أن كل بعد الزوال وإن كان قبل الزوال يقب
 الكفارة لأنه فوت إمكان التفصيل صار كغائب الغائب بجر أي لأنه قبل الزوال
 كان يمكنه إنشاء النية وقد فوته بالكلية بخلاف ما بعد الزوال والاول ظاهر الرواية كاف
 البدائع ثم المراد بالزوال نصف النهار الشرعي وهو الضميمة الكبرى أو هو على القول
 الضعيف من اعتبار الزوال كما مر بيانه (قوله لشبهة خلاف الشافعي) فإن الصوم
 لا يصح عنده بنية النهار كما لا يصح علق النية اهـ وهذا تطيل لوجوب القضاء دون
 الكفارة إذا كل بعد النية أمالوا كل قبلها فالكلام فيه ما علمته في المسئلة المارة
 (قوله ومضاده الخ) تغلف في البحر عن الظهيرة بلفظ غشي أن لا تلازم الكفارة لما كان
 الشبهة ومثل ما ذكر إذا نوى في مخالفة فيما يظهر ط (قوله مطر أو نلج) فيفسد في الصبح
 ولو بظرة وقيل لا يفسد في المطر ويفسد في النلج وقيل بالعكس برأيه (قوله بنفسه)
 أي بأن سبق إلى حلقه فإنه ولم يتلعه صنفه امداد (قوله والقطرتين) معطوف على
 العباد أي وبخلاف فهو القطرتين فأكثر مما لا يجيد ملوخته في جميعه (قوله فان
 وجد اللوحة في جميعه الخ) بهذا دفع في التبر ما يشبه في القمع من أن القطرة يجيد
 ما لو حقا فالاولى الاعتبار بوجدان اللوحة للصحيح الحس اذا شروى وتبقى أكثر من ذلك
 ولذا اعتبر في الخاية الوصول إلى الحلق ووجه الدفع ما قاله في التبر من أن كلام
 الخلاصة ظاهر في تعليق القطر على وجدان اللوحة في جميع القم ولا شك أن القطرة
 والقطرتين ليسا كذلك وعليه يعمل ما في الخاية اهـ وفي الامداد عن خط القمدي أن
 القطرة تلتصق ما لا يجيد طعمها في الحلق لتلا شها قبل الوصول وبشبه ذلك ما في الواقعات
 للصدر الشهيد اذا دخل المذوع في فم المسام ان كان قليلا فهو القطرة أو القطرتين
 لا يفسد صومه لأن التبرز عنه غير ممكن وإن كان كثيرا حتى وجد ملوخته في جميعه
 وابتلعه فسد صومه وكذا الجواب في عرق الوجه اهـ ملنا وبالتعليل بعدم إمكان
 التبرز يظهر الفرق بين التمع والمطركا أشار إليه الشارح قد برئتم في التعبير بالقطرة
 إشارة إلى أن المراد التمع النازل من ظاهر العين أما الواصل إلى الحلق من المسام
 فانه ظاهر أمثل الرين فلا يطهر وإن وجد طعمه في جميعه فأملى (قوله أو طوى امرأه
 الخ) اغتم يقب الكفارة فيه وفيما بعده لأن المحل لا بد أن يكون مشتهى على الكمال
 بجر (قوله أو صغيرة لا تشتهى) حكى في الفتية خلافا في وجوب الكفارة بوطئها وقيل
 لا تجب بالاجماع وهو الوجه كما في التبر قال الرمي وقالوا في الفسل ان الصحيح أنه متى
 أمكن وطؤها من غير انفاضها من غير مجامع مثلها والا فلا (قوله أو قبل) فقد يكونه
 قبلها لانها لو قبلته ووجدت لذة الانزال ولم تر بلا فسد صومها عند أبي يوسف خلافا
 لمحمد وكذا في وجوب الفسل بجر عن المراجع (قوله ولو قبله فاحشة) ففي غير الفاحشة
 مع الانزال لا تجب الكفارة بالاولى (قوله بأن يدغدغ) لعل المراد به بعض الشفة

لشبهة خلاف الشافعي ومضاده
 أن الصوم بطلق النسبة كذلك
 (أو دخل حلقه مطر أو نلج) بنفسه
 لا مكان التبرز عنه بنصفه بخلاف
 فهو القطار والقطرتين من دمومه
 أو مرقه وأما في الأكثر فان وجد
 اللوحة في جميعه واجتمع في
 كثير وابتلعه فطره والا خلاصة
 (أو طوى امرأته) أو صغيرة
 لا تشتهى نهر (أو جبهة أو غدا
 ويطأ أو قبل) ولو قبله فاحشة بأن
 يدغدغ أو يعض شفتيها

ونحوها أو قبيل الفرج وفي القاموس المدخنة حركة وانفعال في نحو الابط والبضم
والانحصار (قوله أولس) أي لمس آدمي المرأة لم يمس فرج حمة فأنزل لا يقصد صومه
وقد تمناؤه بالاتفاق وفي المصريح المراجع ولو سمت ذروها فأنزل لم يقصد صومه وقيل
أن تكلفه فسد اه قال الرمي فبقي ترجيح هذا لأنه أدى في سبب الانزال تأمل (قوله
ولو يجائل لا يمنع الحرارة) تضمن ما بعد ولو وهو عدم الحائل المذكور أو لم يسكن وهو
وجوب القضاء لكن لا يظهر الأولوية بالنظر إلى عدم الكفارة مع أن الكلام فيما يجب
القضاء دون الكفارة وقيد الحائل بكونه لا يمنع الحرارة لما في المصريح ولو سها وراء الشباب
فأمسى فإن وجد حواشيها فسد والا فلا (قوله بكفه) أو بكف امرأته سراج (قوله
أو بجاشرة فاحشة) هي ما تكون بقاس القريش والتظاهر أنه غير قيد هنا لأن الانزال
مع المس مطلقا بدون حائل ينسب الحرارة فوجب للإفساد كماله وانما يظهر تنقيدها
بالفاحشة لأجل كراهتها كما يأتي تفصيله تأمل (قوله ولو بين المراتين) وكذا الأجوب
مع المرأة وعلى (قوله كأمز) أي عند قوله أو جامع فيبدون الفرج ولم ينزل الخ (قوله
أو أفسد) أي ولو بأكل أو جامع (قوله غير صوم رمضان) صفة لموصوف محذوف دل
عليه المقام أي صوما غير صوم رمضان فلا ينحل ما لو أفسد صلاة أو بها وعبادة الكثر
صوم غير رمضان وهي أولى أفاده ح (قوله أداه) حال من صوم وقيد به لأدائه
الكفارة بإفساد قضاء رمضان لأن في القضاء أيضا إفساد (قوله لا اختصاصها) أي
الكفارة وهو على التقييد بالتفسيرية في الأداة وقوله يمسك رمضان أي يفرق صوم شهر
رمضان فلا يقبض بإفساد قضاؤه أو إفساد صومه غيره لأن الإفطار في رمضان يبلغ في الجنابة
فلا يلحق به غيره لو ردها فبقي على خلاف القياس (قوله أو وطئت الخ) هذا بالنظر إليها
وأما الواطئ فقبله القضاء والكفارة إذ لا فرق بين وطئه عاقلة أو غيرها كما في الأشباه
وغیرها (قوله بأن أصبحت صائمة فغنت) جواب عن سؤال حاصله أن الجنون ينافي
الصوم فلا يصح تصوير هذا القرح وحاصل الجواب أن الجنون لا ينافي الصوم انما
يشافى بشرطه أمضى التوبة وهي قد وجدت في هذه الصورة ط قال ح ومنها ما إذا نوت
غنت بالبلل فخاصتها ما كان في النهر وكذا الوتوت ثم اقبل الضميمة الكبرى غنت
لجامعها اه (قوله أو تسر الخ) أي يجب عليه القضاء دون الكفارة لأن الجنابة
قاصرة وهي جنابة عدم التثبت لأجنابة الإفطار لأنه لم يقصدوه ولهذا صرحوا
بعدم الائتم عليه كما هو في القتل الخطأ لا في شبه والمراد أنه القتل وصرحوا بأن
فيه اتم ترك العزيمة والمبالغة في التثبت حالة الرمي يجر عن التمتع قلت لكن الظاهر
عدم الائتم هنا أصلا بدليل عدم وجوب الكفارة هنا ووجوبها في القتل الخطأ
لوجود الائتم فيه لانها مكفرة للأثم (قوله أي الوقت الخ) إطلاق اليوم
على مطلق الوقت الشامل الليل بحاز مشهور مثل ارجع كعب يوم يأتي الله بدق

(أولس) ولو يجائل لا يمنع الحرارة
أو استقى بكفه أو بجاشرة فاحشة
ولو بين المراتين (فأنزل) قبله لكل
حتى لو لم ينزل لم يفطر كأمز (أو أفسد
غير صوم رمضان أداه) لا اختصاصها
بمسك رمضان (أو وطئت فغنت
أو مجنونة) بأن أصبحت صائمة
لغت (أو تسر أو أفطر ينافي
اليوم) أي الوقت الذي أكل فيه

والداعي اليه هنا قوله أو تضر (قوله لئلا) ليس بقيد لانه لو ظن الطلوع أو كل مع ذلك
ثم تبين صحة غلته فخطبه القضاء ولا كفارة لانه بنى الأمر على الأصل فلم يكمل الحنابلة فقلوا
قال غلته لئلا أو نهى الكفن أولى وليس له أن يأكل لأن غلبة الظن كاليقين بحر وأجاب
في التهرئة أنه قبله بالسبل ليطابق قوله أو تضر اه قلت مراد الصر أنه غير قيد من حيث
الحكم والتضر وإن كان الأكل في الصر لكن سعى به باعتبار احتمال وقوعه فيه والألزم
أن لا يصح التعبير به ولو ظن بقائه السبل لأن فرض المسئلة وقوعه بعد الطلوع والأكل
بعد الطلوع لا يسمى مهورا فقلوا الاعتبار بالمذكور لم يصح قوله أو تضر فتدبر (قوله) ف
وتضر أي مر تب كما في بعض النسخ (قوله ويكني) أي لاستقام الكفارة الشك في الأول
أي في التضر لأن الأصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك أمه ادفعنا على الحق أن نجعلها
بالشك كما قال في نورا الأيضاح أو تضر أو جامع شاك في طلوع القمر وهو طالع ثم يقول
أو ظن الغروب قال في التهرئة لا يصح أن يراد بالظن هنا ما يعم الشك كما زعم في الصر لعدم
صحته في الشك الثاني فإنه لا يكتفي فيه الشك فالصواب إبقاء الظن على باب غلبة الأمر أن
يكون الحق ساكنا من الشك ولا ينفيه اه ح أقول في وجوب الكفارة مع الشك
في الغروب اختلاف المشايخ كاتخذ في الصر من شرح الطحاوي ونقل أيضا من البدائع
تصحيح عدم الوجوب فيما إذا غلب على رايه عدم الغروب لأن احتمال الغروب قائم فكان
شبهة والكفارة لا تجتمع الشبهة اه ولا يخفى أن هذا يقتضي تصحيح القول بعدم
الوجوب عند الشك في الغروب بالأولى لكن ذكر في الفتح أن مختارا لنفسه أي جعفر بن روم
الكفارة عند الشك لأن الثابت حال غلبة الظن بالغروب وشبهة الإباحة لا يثبتها في
حال الشك دون ذلك وهو شبهة الشبهة وهي لا تقطع العقوبات ثم قال في الفتح هذا إذا لم
يبين الحال فإن ظهر أنه كل قبل الغروب فعليه الكفارة ولا أعلم فيه خلافا اه ولا يخفى
أن كلامنا في الثاني وبه تأييد ما في التهرئة أن شبهة الشبهة إذا لم تقتصر عند الشك في الغروب
بلزم عدم اعتبارها عند غلبة الظن بعدمه بالأولى وبه يضاف في البدائع من تصحيح
عدم الوجوب وإذا جزم الزم يلزم القضاء والكفارة وكذا في النهاية (قوله) عملا
بالأصل فيما) أي في الأول والثاني فإن الأصل في الأول بقاء الليل فلا تجب الكفارة
وفي الثاني بقاء النهار فتجب على إحدى الروايتين كما علمت (قوله) ولولم تبين الحال) أي
فيما لو ظن بقاء الليل أو شك فتضر وهذا ما قبل قوله والحال أن التضر طالع فإن المراد به
التبين حتى لو ظن على غلته أنه كل بعد طلوع القمر لا قضاء عليه في أشهر الروايات بحر
فهذا إذا دخل في عدم التبين (قوله) لم يقض) أي في مسئلة الظن أو الشك بقاء الليل لأن
الأصل بقاءه فلا يخرج بالشك بحر وأما مسئلة الظن أو الشك في الغروب مع التبين
أو عدمه فسنذكرها (قوله) في ظاهر الرواية) فيه أنه ذكر ما زعمه وما صاحب الصر بلا
حكاية خلاف وهذا وهم سري اليمين بمسئلة ذكرها الزم يلزم وهي ما إذا غلب على غلته

(لئلا) الحال أن (القمر طالع
والشمس لم تغرب) فب وتضر
ويكني الشك في الأول دون الثاني
علا بالأصل فيما ولو لم تبين
الحال لم يقض في ظاهر الرواية
والمسئلة

طالع القمر فأكل لم يبين شي فانه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضى احتسابا
 فأما ح (قوله تنزع الستة وثلاثين) هذا على ما في التبر قال لانه اما أن يغلب على ظنه
 أو يظن أو يشك وكل من الثلاثة اما أن يكون في وجود الميع أو قيام المحرم فهي سنة وكل
 منها على ثلاثة اما أن يبين له صفة ما ياله أو يطلانه أو لا ولا وكل من الثلاثة عشر اما أن
 يكون في ابتداء الصوم أو في انتهاء مطلق ستة وثلاثون ٥١ وفيه نظر لانه فرق في التقسيم
 الاول بين الظن وظنه ولا فائدة لاتحادهما حكما وان اختلفا فقهيا فان مجرد ترجيح
 أحد طرفي الحكم عند العقل هو اصل الظن فان زاد ذلك الترجيح حتى قريب من اليقين
 يسمى غلبة الظن وكبارا رأى فلذا جعلها في البصر أربعة وعشرين ويرد عليها ما آله
 لاروجه لجعل الشك نارة في وجود الميع ونارة في وجود المحرم لان الشك في أحدهما شك
 في الآخر لا يستواء الطرفين في الشك بخلاف الظن فانه انما يصح تعلقه بالميع نارة
 والمحرم أخرى لانه نسبة مخصوصة الى أحد الطرفين فاذا تعلق الظن بوجود الليل
 لا يكون متعلقا بوجود النهار وبالعكس فالنظر في التقسيم أن يقال اما أن يظن بوجود
 الميع أو بوجود المحرم أو يشك وكل من الثلاثة اما أن يكون في ابتداء الصوم أو في انقضاء
 وفي محله من الستة اما أن يبين وجود الميع أو وجود المحرم أو لا يبين فهي ثمانية عشر
 تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انقضاء ويشهد بذلك أن الربيع لم يذ كر غير ثمانية عشر
 وذ كر أحكامها وهي انه ان تسعر على ظن بقاء الليل فان تبين بقاء ما لم يبين شي فلا شيء
 عليه وان تبين طالع القمر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في الطالع وان تسعر على
 ظن طالع القمر فان تبين الطالع فعليه القضاء فقط وان لم يبين شي فلا شيء عليه في ظاهر
 الرواية وقيل يقضى فقط وان تبين بقاء الليل فلا شيء عليه فهذه تسعة في الابتداء وان ظن
 غروب الشمس فان تبين عدمه فعليه القضاء فقط وان تبين الغروب أو لم يبين شي فلا شيء
 عليه وان شك فيه فان لم يبين شي فعليه القضاء وفي الكفارة وايتان وان تبين عدمه
 فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه وان ظن عدمه فان تبين عدمه
 أو لم يبين شي فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه وهذه تسعة
 في الانتهاء والحاصل أنه لا يجب شي في عشر مروي ويجب القضاء فقط في أربع والقضاء
 والكفارة في أربع فأما ح (قوله في الصوم كلها) أي المذكورة تحت قوله وان
 أشهر خطأ الخ لاصور التوزيع (قوله فقط) أي بدون كفارة (قوله كمالونهم الخ)
 أي فلا كفارة لعدم الجنابة لانه اعتمد على شهادة الايات ط (قوله لان شهادة النبي
 لا تعارض الايات) لان البيئات للايات لالتي فتقبل شهادة المتبني لا الثاني بغير
 أي لان المتبني معه زيادة علم واذا ثبت التاقية بقيت المثبتة فتوجب الظن به ان دفع
 ما أورد ان قمارضها موجب الشك واذا شك في الغروب ثم ظهر عدمه تجب الكفارة كما
 مر لكن قال في الفتح وفي النفس منه شي يظهر بأدنى تأمل قلت ولعل وجهه أن شهادة

تنزع الستة وثلاثين محلها
 المطولات (قوله في الصوم كلها
 فقط) كما لو شهد أصل الغروب
 وآثر ان على عدمه فأفطر فظهر
 عليه ولو كان ذلك في طالع القمر
 قضي وحكمه لان شهادة النبي
 لا تعارض شهادة الايات واعلم
 أن كل ما اتى فيه الكفارة محله
 ما اذا لم يقع منه ذلك

التي انما تقبل في الحقوق لان الاصل العدم فلم يقدس بأزانه بخلاف المثبتة لكن حاشا
 الثانية تورث شبهة فينبغي أن تسقط بها الكفاية وفي البرازية ولو شهد واحد على
 الطلوع وآخران على عدمه لا كفارة اه تأمل (تقنة) في تصدير المصنف كغيره بالفتح
 اشارة الى جواز التسجور والافطار بالتصري وقيل لا يصري في الافطار والى انه يتصور
 بقول عدل وصحة يضرب الطبول واختفى الميت وأما الافطار فلا يجوز بقول
 الواحد بل بالثني وظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان عدلا صدقه كما في الزا هدى والى
 أنه لو أفطر أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاء ظانين انه يوم العيد وهو لغیره لم
 يكفروا كما في المنية فهم سائقون مقتضى قوله لا بأس بالقطر يقول عدل صدقه انه
 لا يجوز اذا لم صدقه ولا بقول المستور مطلقا وبالاولى جماع الطبل أو المدفع الحادث
 في زمانها لاحتمال كونه لغیره ولا في الغلب كون الضارب غير عدل فلا بد حيث ضمن
 التصري فيجوز لان ظاهر مذهب أصحابنا جواز الافطار بالتصري كما نقله في المراج عن شمس
 الأئمة السر حسي لان التصري يفيد غلبة الظن وهي كالتيقن كما تقدم فلو لم يصري لايصل له
 القطر لما في المراج وغيره ولو شك في القرب لايصل له القطر لان الاصل يشاء النهار اه
 وفي الخبر عن البرازي لا يلاقطر ما لم يقطر على ظنه القرب وان أدن المؤذن اه وقد يقال
 ان المدفع في زمانها يفيد غلبة الظن وان كان ضاربه فاسقا لان العادة أن الوقت مذهب
 المدار الحسك آخر النهار فحينه وقت ضربه ويصينه أيضا الوزير وغيره واذا ضربه
 يكون ذلك بمراقبة الوزير وأهوانه الوقت المين فيقطر على الظن جهته القرائن عدم
 الخطا وعدم قصد الانساد والارام تأييد الناس وإيجاب قضاء الشهر بقوله عليهم فان
 غالبهم يقطر بغير مدح الم دفع من غير قصر ولا غلبة ظن والله تعالى أعلم (قوله مرة بعد
 أخرى الم) ظاهره انه بالمرّة الثانية نصب عليه الكفارة ولو حصل فاسل بايام وأنه اذا لم
 يقصد المصيبة وهي الافطار لا تجب ط (قوله والاخيران) أي من قسرا أو أفطر بظن
 الوقت لئلا الخ وقد تبع المصنف بذلك صاحب الدرر ولا وجه تخصيصه كما أشار اليه
 الشارح فيما يأتي (قوله على الاصم) وقيل يستحب فم وأجروا على انه لا يجب على
 الحائض والنفساء والمرضى والمسافر وعلى زوجته ان أفطر خطأ أو عدا أو يوم الشك
 ثم بين انه ومضان ذكره فاضحان شرعا ليلية (قوله لا القطر) أي تناول صورة القطر
 والا فالصوم فاسد قطره وأشار الى قاسم من الشكل الاول ذكره في مقتنا القياس
 وطويت فيه النتيجة وتقرره هكذا القطر قبيح شرعا وكل قبيح شرعا تركه واجب فالقطر
 تركه واجب فافهم (قوله كافر أثم) أي بعد نصف النهار وقبله بعد الاكل أما
 قبلها فيجب عليه الصوم وان كان نوى القطر كما ساق متنافي الفصل الا في والاصل
 في هذه المسائل أن كل من صار في آخر النهار بصفة لو كان في أول النهار عليها الزم
 الصوم فعليه الامساك كما في الخلاصة والنهاية والعناية لكنه غير جامع اذا لا يدخل فيه

في جواز الافطار بالتصري

مرة بعد أخرى لاجل قصد المصيبة
 فان فصله وجبت جراه بذلك
 أفنى الله الامصار وعليه الفتوى
 قنية وهذا حسن شهر (والاخيران)
 يمكن بقية يومهما وجوباً على
 (الاصم) لان القطر قبيح وثمة
 القبيح شرعا واجب (كسافر)
 أقام وحائض ونفساء

من أكل في رمضان عند الآن الصبرورة للصوم ولا امتناع ما يليه ولا يتحقق التقاديس ما فيه نهر أي لأنه لم يتجدد حالة بعد فطره لم يكن عليها تقبله وكذا لا يدخل فيه من أصبح يوم التشكيط أو تسحر على ظن الليل أو أفطر كذلك وإذا ذكر في البدائع الأصل المذكور ثم قال وكذا كل من وجب عليه الصوم لوجوبه الوجوب والأهلية ثم نفى عنه المضى بأن أفطر متعمداً أو أصبح يوم التشكيط أو تم تين أنه من رمضان أو تسحر على ظن أن التفسير يطلع ثم تيز طلوعه فإنه يجب عليه الامساك تشبهاً به فقد جعل لوجوب الامساك أصلياً تنقزع عليه ما القروع وقد حاول في التفتيح جمع الأصل الأول فأقبل صار يتحقق لكنه في بلوا الامتناع قلتم بما أراه كما أفاده في الصبر والنهر (قوله طهرنا) أي بعد التجرار ومعه فتح (قوله ويجتنبون أفاق) أي بعد الأكل أو بعد فوات وقت النيابة والأفاد أن نوى صومهم كما يأتي وأما ظاهر وجوبه عليه كالتساقط (قوله ومطر) عبارة إشارة إلى أنه لا فرق بين مطر ومطر وأنه لا وجه لقول المصنف والآخران بمسكان كما مر أفاده ح (قوله وإن أفطر) أخذ من قول الجرسوا أفطروا في ذلك اليوم وصاماه لكن لا يفتي أن صوم الكافر لا يصح لتقصيره وهو النيابة المشروطة بالسلام فالمراد صومه بعد إسلامه ما إذا أسلم في وقت النيابة (قوله لعدم أهليتهما) أي لأصل الوجوب بخلاف الحائض فأهلها ولا تحاسط عنها وجوب الاداء فلذا وجب عليها القضاء ونظما المسافر والمريض والمجنون (قوله وهو السبب في الصوم) أي السبب لصوم كل يوم وهذا على خلاف ما اختاره السرخسي ومشي عليه المصنف أول الكتاب من أنه شهود بر من الشهر من ليل أو نهار وقيد بالصوم لأن السبب في الصلاة الجزاء المتصل بالاداء وإلهذا لو بلغ أو أسلم في أثناء الوقت وجبت عليه لوجوب الأهلية عند السبب وهي معدومة في أول بر من اليوم فلذا لم يجب صومه خلافاً لفرقنا ورد في التفتيح أنه لو كان السبب فيه هو الجزاء الأول زمن أن لا يجب الامساك فيه لأنه لا بد أن يتقدم السبب على الوجوب والارزاسم على الوجوب على السبب وأجاب في الجرس بأن اشتراط التقدم هنا سقط للضرورة وقام تحقيقه فيه وقد مناشأ منه أول الكتاب (قوله لكن لو نوى الخ) أي الآخران وهو استدلال على ما فهم من امساكهما وهو أنه لا يصح صومهما فأفاد أنه لا يصح عن الفرض في ظاهر الرواية بخلاف الأولى ويقتضي بجمع فلا نوى ما قبل الزوال حتى لو أسفده وجب قضاءه وجه ظاهر الرواية بما في الهداية من أن الصوم لا يتجزى وجوباً وأهلية الوجوب معدومة في أوله اه ثم إن محقة النقل خصها في الجرس عن الظهيرة بالصبي بخلاف الكافر لأنه ليس أهلاً للتطوع والصبي أهل له وذكر في التفتيح أن استكراه المشايخ على هذا الفرق ومثله في النهاية فتأخروا في البعض (قوله قبل الزوال) المراد به قبل نصف النهار وهذه العبارة وقعت في أغلب الكتب في كثير من المواضع تسامحاً أو على القول النعيف (قوله مع عن الفرض) لأن الجنون الغير المستوجب بغيره

طهرنا ويجتنبون أفاق ومريض صحيح
ومطر ولو مكرهاً أو خطأ (ومضي)
بلغ وكافر أسلم وكاهن مختون
ماقاتهم (الآخرين) وإن أفطر
لعدم أهليتهما في الجزاء الأول من
اليوم وهو السبب في الصوم لكن
لو نوى قبل الزوال كان نقلاً عن
بالإسناد كما في الترتيبات من
انتهاء ولو نوى المسافر والمجنون
والمرضى قبل الزوال مع من
الفرض

المرض لا يمنع الوجوب بشرط نيل الية وحسب كل من المسافر والمرضى أهل الوجوب في أول الوقت وإن سقط عنهم وجوب الأداء بخلاف من بلغ أو أسلم كإقضاءه (قوله ولو نوى الحائض والتقصاء) أي قبل نصف النهار إذا ظهر تأجيله (قوله لم يصح أصلاً) أي لا فرضاً ولا تفلاً بشرط نيل الية (قوله للشافعي الخ) أي كان كلاً من الحيض والتقصاء مناف لصفة الصوم مطلقاً لأن فقد هاتين شرط لصحة الصوم وعادة واحدة لا يتميز إذا وجد المتنافي في آية تحقيق حكمه فيها به وانما يصح النقل عن من بلغ أو أسلم على قول بعض المشايخ لأن الصباغي منافاً أصلاً للصوم والكفر وإن كان منافاً لكن يمكن رفعه بخلاف الحيض والتقصاء وهذا ما ظهر لي وعلى قول أكثر المشايخ لا يحتاج إلى الفرق (قوله ويؤمر بالصبي) أي يأمره وليه أو وصيه وانما ظهر منه الوجوب وكذا ينهى عن المنكرات ليألف الخير ويتلذذ الشر ط (قوله إذا أطاعه) يقال أطاعه وطاعه مطوعاً إذا قوبل عليه والاسم الطاعة كافي القاموس قال ط وقد وسع والمجاهد في صيان زماناً تعمد أطاعهم الصوم في هذا السن اه قلت يتحقق ذلك باختلاف الجسم واختلاف الوقت صيفاً وشتاءً والظاهر أنه يؤمر بقدر الإطاعة إذا لم يطق جميع الشهر (قوله ويضرب) أي يبدل بالخشبة ولا يجاوز الثلاث كإقبله في الصلاة وفي أحكام الاسترواق الصبي إذا أخذ صومه لا يقضي لانه يلحق في ذلك شقة بخلاف الصلاة فإنه يؤمر بالاعادة لانه لا يلحقه شقة (قوله وإن جامع الخ) شروع في القسم الثالث وهو ما يجب القضاء والكفارة ووجوبها مقيد بما يأتي من كونه عمداً لا مكرهاً ولا يطرأ معيق لفطر كحبس ومن سقتر صنعه وما إذا نوى لبلا (قوله المكلف) خرج الصبي والجنون لعدم خطابهما (قوله آدميا) خرج الجنين أبو السعود والظاهر وجوب القضاء بالانزال والا فلا كالأبواب الفصل بدونه (قوله مشهري) أي على المكال فلا كفارة بجماع جمعة أو ميسة ولو أنزل بمجرى ولا قضاء ما لم ينزل كما مر وفي الصغيرة خلاف وقيل لا تجب الكفارة إلا بالجماع وقتئذ انما الوجه (قوله في رمضان) أي نهياً ورفه إشارة إلى أنه لو طلع القمر وهو مواقع فترع لم يكثر كالوجامع ناسياً ومن أبي يوسف إن نبي بعد الطلوع كفر وإن نبي بعد ذلك لا وطبع القضاء فمستأنى وقتئذ ماضياً (قوله إذا) يغني عنه قوله في رمضان لأن المراهبة الشهر وكأثره إرادته الصوم ليكمل التقصاء ويحتاج إلى أخرجه تأمل (قوله لم يمس) أي من أن الكفارة انما وجبت له تلك حرمة شهر رمضان فلا تجب باقضاء قضائه ولا باقضاء صوم غيره (قوله وأجود) يشمل ما لو جامعها وزجها الصغيرة كما هو مقتضى الخلاف قسم وتصر يصحهم ووجوب الفحل عليها بدونه إقاده الرمي وفي القهستاني في الرجل يجماع المشبهة بكفر كالمرأة بالصبي والجنون وفي الصوريين اختلاف المشايخ كافي الترتاشي اه (قوله وتوارت الخشفة) أي غابت وهذا بيان لحقيقة الجماع لانه لا يكون إلا بذلك ط (قوله في أحد السيلين) أي القبل أو الدبر وهو

ولو نوى الحائض والتقصاء لم يصح
أصلاً لأنها في أول الوقت وهو
لا يتميز ويؤمر الصبي بالصوم
إذا أطاعه ويضرب عليه إن عثر
كل صلاة في الأصح (وإن جامع)
المكلف آدمياً مشهري (في رمضان
أداء) لم يمس (أو جود) وتوارت
الخشفة (في أحد السيلين)

الصحى في البر والخيار انه بالاتفاق ولو الجسدية لتكامل الحناية لقضاء الشهوة بجر
 (قوله انزل اولاً) فان الانزال شبع وقضاء الشهوة يتحقق بدونه وقد وجب به الحد
 وهو عقوبة محضه فالكفارة التي فيها معنى العبادة أولى بجر (قوله ما يتغذى به) أى
 ما من شأنه ذلك كالنخلة والخبز والتم واما عذبة الماشية وهو لا يفقد ولا ساطته لانه
 معين الغذاء فمستأنى (قوله وما تفسد الشرب لئلا) حيث قال في حاشيته اختلقوا
 في معنى التغذية قال بعضهم أن يميل الطبع الى أكله وتنقض شهوة البطن به وقال
 بعضهم هو ما يمد يده الى صلاح البدن وفائدة فيما اذا مضغ لقمة ثم أخرجهام اطلعها
 فعلى الثاني يكثر لاعلى الاول وبالعكس في الحشيشة لانه لا تنفع فيها البدن وربما تنقص
 عقله ويميل اليها الطبع وتنقض شهوة البطن اه ملخصاً وقال في التهرانه بعد من
 التحقيق اذ يتقدر يكون قولهم اودوا ومشوا والذى ذكره المحققون ان معنى القطر
 وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف اعم من كونه غذاء اودوا يقابل القول الاول
 هذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه اقول وحاصله أن الخلاف في معنى القطر
 لا التغذية يمكن ما قلناه من التحقيق لا يلزم منه عدم وقوع الخلاف في معنى التغذية
 ولكن التحقيق أنه لا خلاف فيه ولا في معنى القطر لانهم ذكروا أن الكفارة لا تقب الا
 بالقطر ضرورة ومعنى في الاكل القطر ضرورة هو الابتلاع والمعنى كونه مما يصلح به البدن من
 غذاء اودوا فلا تجب في ابتلاع فهو الحصة لوجود السورة فقط ولا في نحو الاحتقان
 لوجود المعنى فقط كما عطف على الهداية وغيره اذ كرفى البدائع أنها تجب بايصال ما يقصده
 التغذية اودوا والتدوى الى جوف من اللحم بخلاف غيره فلا تجب في ابتلاع الحوزة او اللوزة
 العصية اليابسة لوجود الاكل صورة لا معنى لانه لا يعاد اكله فصار كالحصة والنواة
 ولا في كل عين اودق لانه لا يقصده التغذية والتدوى ولو اكل ورق خبز كان
 مما يؤكل عادة وجبت والاوجب القضاء فقط وكذا لو خرج الزقاق من فمه ثم ابتلعه وكذا
 برائق غيره لانه مما يعاف منه ولو برائق حبيبه اودق منه وجبت كما ذكره الحلواني لانه
 لا يعافه ولو اخرج لقمة ثم اعادها قال ابو الليث الاصم انه لا كفارة لانها صارت بهال
 يعاف منها اه ملخصاً ويظهر من ذلك أن من ادغم بما يتغذى به ما يكون فيه صلاح
 البدن بأن كان مما يؤكل عادة على قصد التغذية اودوا والتدوى او التلذذ بالعصير والدقيق
 وان كان فيه صلاح البدن والغذاء لكنه لا يقصد ذلك واللحمة المخرجة كذلك لانها
 لم يافتها خرجت عن السلاحيه حكما كما لو افيال وذروه التي وعاد بنفسه لا يفطر لانه
 ليس بما يتغذى به عادة لعاقبه بخلاف برائق الحبيب لانه يتلذذ به كما قاله في اواخر الكثر
 فصار ملحقاً بعاقبه صلاح البدن ومثله الحشيشة المسكرة يؤيد بما قلنا ايضاً ما في المحط
 حيث ذكرنا أن الاصل أن الكفارة تجب حتى اظفر بما يتغذى به لانها التزجروا واما
 يتصلح التزجروا مما يؤكل عادة بخلاف غيره لان الامتناع عنه ثابت بطبيعة كشر

انزل اولاً اكل وشرب غذاء
 يكسر الفين والذال المجهين والذ
 ما يتغذى به (اودوا) ما يتدوى به
 والصابغ وصول ما فيه صلاح بدنه
 لجوفه ومنه مدق حبيبه فكسر
 لوجود معنى صلاح البدن فيه
 دواية وغيره وما تفسد الشرب لئلا
 عن الحقادى رقه في التهر

الخرب فيه الحد لانه يحتاج الى الزيادة بخلاف شرب البول والهم ثم كل ما يؤكل عادة
 مقصود أو أجنبيا غيره فهو مما يتغذى به وأما غيره فخلق بما لا يتغذى به وإن كان في نفسه
 مغذيا والدواء مطلق بما يتغذى به لمنافيه من صلاح البدن ثم ذكر القروع الى أن قال
 في القصة وإن أخرجهما أعادها فلا كفارة وهو الأصح لانها صارت بحال تستقدر
 ويعاف منها فدخل التصديق في الغذاء اه ملخصا ولكن يشكل على ذلك وجوب
 الكفارة بأكل اللحم التي مولو من ميتة الا اذا أتت ودق فأنى لم أر من ذكر فيه خلافا مع
 أنه أشد عياقة من القصة المفريضة اللهم إلا أن يقال اللحم في ذاته مما يقصده التغذي
 وصلاح البدن بخلاف القصة المذكرة والكورة والخبث و بخلاف ما اذا قد لانه يؤذى البدن
 فلا يحصل به صلاحه هذا ما ظهر في قصير هذا المحل والله تعالى أعلم (قوله عدا)
 خرج الخطي والمكره بجر قلت وكذا الناس لان المراد قصد الانقار والناسي وإن
 نعد استعمال المقطر لم يعتمد الانقار (قوله راجع لكل) أى كل ما ذكر من الجماع
 والاكل والشرب (قوله أى فعل الخ) أشار الى أن الحكم ليس قاصرا على الجملة ط
 واحترزه بمما لو فعل ما ينظر الفطر به كالواكل أو جامع ناسيا أو احتلم أو أنزل بنظر
 أو ذرعه التى فتن أنه أفطر فأكل عدا فلا كفارة للشبهة كما مر (قوله بلا انزال) أما
 لو أنزل فلا كفارة عليه بأكاه عدا لانه كل وهو مقطر ط (قوله وأدخل اصبع) أى
 يابسة كما تقدم ح فلو قبله فلا كفارة لانه بعد تصديق الانقار بالبله ط (قوله وشقو
 ذلك) كما بعه قبله بشهوة ومضاجعة ومباشرة فاحشة بلا انزال امداد (قوله
 في الصور كلها) أى المذكورة في قوله وإن جامع الخ (قوله وكفر) ترك بيان وقت
 وجوب القضاء والكفارة اشعارا بأنه على التراخي كما قال محمد وقال أبو يوسف انه
 على الفور وعن أبي حنيفة روايان كافى الترتاش وقيل بين مضامين وقال الكرخي
 والائرل الصحيح وكذا لا يكره قله كافى الزهدى وانما تقدم القضاء اشعارا بأنه ينبغي أن
 يقضه على الكفارة ويستحب التتابع كافى الهداية فمستأنى (قوله لانه الخ) عله
 لقوله أو احتبم الخ (قوله حتى الخ) تفرع على مفهوم قوله لانه نلن في غير محله أى فلو
 كان النلن في محله فلا كفارة حتى لو أنما الخ ط (قوله يعتمد على قوله) كتلى يرى الجملة
 مقطرة امداد قال في الصرلان العلى يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه
 ثم قال وقد علم من هذا أن مذهب العالى أقوى من غيره غير تقييد بذهب ولهذا اقال
 في الفتح الحكم في حق العالى أقوى من غيره وفي النهاية ويشترط أن يكون الملقى عن يوجز
 منه القصة ويعتمد على فتواه في البلدة وستند تصور قواه شبهة ولا معتبر فده اه وبه يظهر
 أن يعتمد مبنى الجبول فلا يكتفى اعتماد المستفتى وحده فافهم (قوله أو مع حديثا)
 كتوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم وهذا عند محمد لأن قول الرسول صلى الله
 عليه وسلم أقوى من قول الملقى فأولى أن يورث شبهة وعن أبي يوسف خلافة له على

(عدا) راجع الكل (أو احتبم)
 أى فعل فلا ينظر الفطر به كقصده
 وكل وليس وجامع بهيمة بلا انزال
 أو إدخال اصبع في دبر وهو ذلك
 (فتلن فطره فأكاه عدا قضى)
 في الصور كلها (وكفر) لانه نلن
 في غير محله حتى لو اقتناه مضى يعقد
 على قوله أو ومع حديثا

العاثي الاقتداء بالحقها لعدم الاخذاء في حقها الى معرفة الاحاديث زبلي (قوله ولم يعلم تأويله) اما ان علم تأويله ثم كل تجب الكفارة لاستفاء الشبهة وقول الاوزاعي انه يضطر لادب وشبهة لمخالفته القياس مع فرض علم الاصل ككون الحديث معروفا ثم تأويله انه منسوخ او ان الذين قال فيه ماصلي الله عليه وسلم ذلك كانوا يتباينون وقلمه في القبح وعلى الثاني فالمراد بذهاب الثواب كما يأتي (قوله ولم يثبت الاثر) عطف على اخطأ الملقى أي وان لم يثبت الاثر اه ح والمراد في حديث الحاجم والمجموع فانه ثابت صحيح واما احاديث فطر المختاب فكلها مدسولة كافي القبح وفيه من البدائع ولو لمس أو قبل امرأة بشهوة واضاجعها ولم ينزل فظن أنه انظرنا كل هذا كان عليه الكفارة الا اذا تأول حديثنا واستغنى فحقا فطر فلا كفارة عليه وان اخطأ الفقه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث بصير شبهة اه (قوله الا في الادهان) استثناء من قوله لم يكفر يعني أنه ان اذهن ثم كل كفر لانه متعمد ولم يستند الى دليل شرعي لانه لا يعتد بقنوى القبية أو بتأويل الحديث هنا لان هذا لا يشتبه على من له خبرة من القسقة فقله الكمال عن البدائع لكن يخالفه ما في الخاتمة من أن الذي كحل أو دهن نفسه أو شارب به ثم كل متعمد عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فأنق به انظر اه قال في الامداد فقل هذا يكون قولنا الا اذا اقامت نفسه شاملا لمصلحة دهن الشارب اه وهو كما ترى مرجع لعدم الاستثناء فالاولى للشارح تركه ح قلت لكن ما ذكره عن الخاتمة وغرها في القبية يؤيد ما في البدائع (قوله وكذا القبية) لان القطر بها يضاف القياس والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ثلاث فطر الصائم مؤثر بالاجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث اطعمة فان بعض العلماء أخذ بظاهره ومثل الاوزاعي وأحمد امداد ولم يصنف بخلاف الظاهرية في القبية لانه حديث بغير ما مضى السلف على تأويله بما قلنا فنع وفي الخاتمة قال بعضهم هذا واطعمة سواء وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال لان العلماء أجبروا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا أروا به جواب الاخر فليس في هذا قول معتبر فهذا ظن ما استند الى دليل فلا يثبت شبهة اه ونحوه في المراجع وكذا في القبح عن البدائع وجرمه في الهداية أيضا وشروها قال الرضوي واذا بعد الحديث والفتوى شبهة في القبية فعلى دهن الشارب أولى اه قلت واذا سوى بينهما في القبح عن البدائع وكذا في المراجع عن البسوط (قوله الشبهة) قد علمت أن ما خالف الاجماع لا يورث شبهة والعمل على ما عليه الاكثر والله تعالى أعلم (قوله كفارة المظاهر) مرتبط بقوله وكفر أي مثلها في الترتيب فيصق أولا فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع أطعم سنتين مسكينا حديث الاعرابي المعروف في الكتب الستة فلو انظر ولو لعذر استأنف الاعذار الحصى وكفارة القتل بشرط في صومها التسابع أيضا وهكذا كل كفارة شرع فيها العتق نهر وتقام فروع المستله في البروفيه أيضا ولا فرق في وجوب

ولم يعلم تأويله لم يكفر للشبهة وان
أخطأ الملقى ولم يثبت الاثر لافي
الادهان وكذا القبية عند العاتية
زبلي لكن جعلها في الملقى
كاطعمة ووجه في البروفية
(ككفارة المظاهر) الثابتة
بالكتاب وما هنك في السنة

معدل
في الكفارة

الكفارة بين الذكر والانس والحر والعبد والاطلاق وغيره ولهذا اصرح في البرازية
بالوجوب على الحارمة فبالاخرت سيد هاجم مد طالع القبر عامة بطول وجهه فاجامعها مع
عدم الوجوب عليه وبأنه اذا زمت السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه تسعة
لأدب يقتضي باعتناق الرقبة وقال أبو نصر محمد بن سلام يقتضي صيام شهرين لأن المقصود من
الكفارة الأثر الجار ويسهل عليه اخطار شهر واعتناق رقبة فلا يحصل الزجر اهـ (قوله
ومن ثم) أي من أجل ثبوت كفارة الظهار بالكتاب وثبوت كفارة الاظهار بالسنة
شبهوا الثانية لكونها أدنى حالا بالاولى لقوتها بثبوتها بالكتاب ط ومقتضاه الاكفار
بانكار هادون الاولى بوجه أنه في الفتح ذكر ان سعيد بن جبير ذهب الى أنها مقسومة
عنه (فيها) وفي التشبيه اشارة الى أنه لا يلزم كونها مثلها من كل وجه فان الميسر في أثنائها
يقطع المتتابع في كفارة الظهار مطلقا عما ونسبنا البلاء أو أنها رالالة بخلاف كفارة
العزم والقتل فإنه لا يقطع فيه ما الا فطر بعذر أو بقصر عذر فتأمل فقد زلت به بعض
الاقدام في هذا المقام رمي ونحوه في القهستاني وأراد بقصر العذر ما سوى الحيض
والحاصل أنه لا يقطع المتتابع هنا لوله ليل اعداؤها وانما راناسيا بخلاف كفارة الظهار
(قوله ان نوى لبلا) أي بة معينة لما مر من خلاف الشافعي ففيمافكان شبهة لسقوط
الكفارة (قوله ولم يكن مكرا) أي ولو على الجماع كما مر ولو كانت هي المكروه زوجها
عليه وعليه الفتوى كما في الظهير بة خلافا لما في الاختيار من وجوبها عليها لو اذكراه
منها كما في بعض نسخ البصر (قوله ولم يطرأ) أي بعد افطاره عدا مقبلا أو باللبا لئيب
الكفارة لولا المسقط (قوله مسقط) أي ما سوى لاصنع فغيبه ولا في سببه رجعي (قوله
كروض) أي مبيح للأفطار (قوله والمعتذر ومها) أي بعد ذلك لانه فعل بعد الاول
أن يقول عدم سقوطها لأنها كانت لازمة والخلاف في سقوطها وقيد بالسر مكرهاذا
لو سافر طاعا بعد ما افطر اتفقت الروايات على عدم سقوطها أما لو افطر بعد ما سافر لم يقب
نهر أي وان حرم عليه لو سافر بعد القبر كما يأتي (قوله وفي المعتاد) عطف على قوله فيما
وهو اسم مفعول فيه ضمير هو نائب الفاعل عائذ على الموصوف أي الشخص المعتاد وهي
بغير تنوين فعول به منصوب بفحضة مقدرة على ألف التأييد المقصورة وحضام مطوف
عليه أي واشتد في الشخص الذي اعتاد حجي وحضوا والواو بمعنى أو وفي بعض النسخ
وبعض فيقتل أنه مرفوع أو مجرور ولكن الجز غير جائز لأن اضافة الوصف المفرد الى
معمولة الجز من آل لا يجوز وأما الرفع فعلى اسناد المعتاد الى الحجي والحيض أي الذي
اعتاده حجي وحض والاصوب النصب وقوله والمتن اسم فاعل مجرور بالظف على
معتاد وقاتل مفعول (قوله لو افطر) أي ككل من المعتاد والمتن (قوله والمعتد
سقوطها) كذا صححه في البرازية وقاضيان في شرح الجامع الصغير في المعتاد حجي وحضا
وشبهه بن افطر على ظن القرب ثم ظهر عدمه وعليه مشي الشرنبلالي وهو يخالف لما

ومن ثم شبهوا هاجم اثم انما يكفر
ان نوى لبلا ولم يكن مكرا ولم يطرأ
مسقط كروض وبعض واختلف
ففيما لو مرض بغير نفسه أو
سوف به مكرا والمعتذر ومها
وفي المعتاد حجي وحضوا المتن
قال عدم لو افطر ولم يعمل العذر
والمعتذر سقط عليها ولو تكررت فطره

في الصريح قال وإذا أظفرت على ظن أنه يوم حيضها فمحض الظاهر وجوب الكفارة
كالواظن على ظن أنه يوم مرضه اهـ وكتب فيما علقته عليه جعل الثانية مشهاها لانهما
بالاجماع بخلاف مسئلة الحيض فان فيها اختلاف المشايخ والصحيح الوجوب كما نص على
ذلك في التتارياية اهـ وإذا جزم بالوجوب في المستثنى في السراج والقض والحاصل
اختلاف الصحيح فيهما ولم أر من ذكر خلافا في سقوطها عن يقين قتال عدو والفرق
كافي جامع الفصولين أن القتال يحتاج الى تقديم الاطوار ليتقوى بخلاف المرض (قوله)
ولم يكفر للاول (أما لو كفر فعليه أخرى في ظاهر الرواية للعلم بأن الزجر لم يحصل بالاول
بحر (قوله وعليه الاعتقاد) فله في البر عن الاسرار وقبل قبله عن الجوهرة لوجبا مع
في رمضان فعليه كفارتان وان لم يكفر للاول في ظاهر الرواية وهو الصحيح اهـ قلت فقد
اختلف الترجيح كما ترى ويتقوى الثاني بأنه ظاهر الرواية (قوله ان الفطر ان شرطية
ح (قوله والالام) اي وان كان الفطر المتكزري يومين يجوع لاستدخال الكفارة وان لم
يكفر للاول لعظم الحنانية ولذا أوجب الشافعي الكفارة به دون الاكل والشرب (قوله)
وعليه في شرح الوهبانية) قال في الوهبانية

ولو أكل الانسان عدا وشهرة • ولا عذريته قبل القتل يؤمر

قال الشرب لاني صورتهما تعم من لا عذره الا اكل جهارا يقتل لانه مسهم في الدين
او منكرو ثابت عنه الضرورة ولا خلاف في حل قتله والامر به تقبيرا المؤلف بقيل ليس
بلازم النصف اهـ ح (قوله وان ذرعه المني) أي غطيه وسبقه فاموس والمثلية تنزع
الى أربع وعشرين صورة لانه اما أن يبقى أو يستقي أو في كل اما أن يمسح القم أو دونه
وكل من الأربع امة اما أن يخرج أو يعاد أو أعاده وكل امة اذا كرر صومه أولا ولا فطر
في الكل على الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط المل مع التذكير في المني (قوله)
ولو هو مل القم) أي يلومع أن مادون مل القم مفهوم بالاول لاجل التخصيص عليه
لان المعطوف عليه في حكم المذكور فاقسم وأطلق في مل القم فعمل ما لو كان متفرقا
في موضع واحد بحيث لو جمع ملا القم كافي السراج (قوله لا يفسد) أي عند محمد
وهو الصحيح لعدم وجود الصنع وعدم وجود صورة الفطر وهو الابتلاع وكذا اعتنا لانه
لا يتقضى به بل النفس تصان به بحر (قوله وان أعاده) أي أعاد ما فاه الذي هو مل القم
(قوله) أو قدر حصته منه فأكثر) أشار الى أنه لا فرق بين اعادة كله أو بعضه اذا كان
أصله مل القم قال الحدادي في السراج معنى الخلاف أن أبا يوسف يعتبر مل القم ومحمد
يعتبر الصنع ثم مل القم له حكم الخارج وما دونه ليس بخارج لانه يمكن ضبطه وفائده
تظهر في أربع مسائل احدها اذا كان أقل من مل القم وعاد أو شئ منه قدر الحصه
لم يقطر اجماعا ما عند أبي يوسف فانه ليس بخارج لانه أقل من المل وعند محمد لا يصنع له
في الادخال والثانية ان كان مل القم وأعاده أو شئ منه قدر الحصه فصاعدا فطر اجماعا

ولم يكفر للاول بكتبه واحدة ولو
في رمضان عند محمد وعليه الاعتقاد
برأية ويجتبي وغيرها واختار
بعضهم القسوى ان الفطر يفسد
الجماع تدخل والا ولا يفسد
عدا شهرة بلا عذر قتل وعمله
في شرح الوهبانية (وان ذرعه المني)
وخارج ولم يعد (لا يفسد مطلقا)
• لا (ولا فان عاد) بلا صفة (و) لو
(هو مل القم مع ذكره للصوم
لا يفسد) خلافا للثاني (وان أعاده)
أو قدر حصته منه فأكثر حدادي
(أفطر اجماعا) ولا كفارة

لانه خارج أدخله خوفه ولو جرد الصنع والثالثة اذا كان أقل من ملء القم وأعاد
 أو شامنه أظفر عند محمد للصنع لا عند أبي يوسف لعدم الملء والرابسة اذا كان ملء القم
 وعاد بنفسه أو شق منه كالحصة فصاعداً أظفر عند أبي يوسف لوجود الملء لا عند محمد لعدم
 الصنع وهو الصحيح اهـ فتمثلنا الاعادة وهما الثالثة والثالثة واولها الجماعية وهي
 التي ذكرها المصنف بقوله وان أعاده الخ والاخرى خلافية وهي التي ذكرها المصنف
 بقوله والا لا ولا فرق فيما بين اعادة الكل أو البعض فافهم (قوله ان ملأ القم) قيد
 لافطاره اجاعاً بالاعادة لئلا يفتقر حصته منه (قوله والا لا) أي وان لم يجلأ القم
 وأعاد كله أو بعضه لا يفسد صومه عند أبي يوسف ولا ينافي ما تقدم من أنه لو أعاد قدر
 حصته منه أظفر اجاعاً لأن ذلك فيما اذا كان القم ملء القم لانه صار في حكم الخارج لان
 القم لا يشبث عليه وما كان في حكم الخارج لا فرق بين اعادة كله أو بعضه يصنع به خلاف
 مادونه لانه في حكم الداخل فلا يفسد الا اذا أعاده ولو قد را حصة منه يصنع به عليه أن
 كلام الشارع صواب لا خطأ فيه بوجه من الوجوه فافهم (قوله هو المختار) وفي الثانية
 هو الصحيح وصححه كثير من العلماء روى (قوله أي منذ كرا الصوم) أشار به الى الرد على
 صاحب غاية البيان حيث قال ان ذكر الصمد مع الاستقناء كيد لانه لا يكون الا مع
 العمد وحاصل الرد أن المراد بالعمد ذكر الصوم لا تعمد القم فهو يخرج لما اذا قل ذلك
 فاسا فانه لا يضر أفاده في الضرر ط وحاصل ما ذكره العمد لبيان تعمد القم بكونه ذا كرا
 لصومه والاستقناء لا يفسد ذلك بل يثبت تعمد القم (قوله مطلقاً) أي سواء عاد أو أعاده
 أو لا ولا ح قال في القم ولا ينافي فيه تفريع المود والاعادة لانه أظفر بمجرد القم قبلهما
 (قوله وان أقل لا) أي ان لم يعد ولم يبعده بدليل قوله فان عاد بنفسه الخ ح (قوله وهو
 الصحيح) قال في القم صححه في شرح الكوكب رأى الزبلي وهو قول أبي يوسف (قوله
 لم يضر) أي عند أبي يوسف لعدم الخرج فلا يتحقق الدخول فغ أي لأن ما دون ملء
 القم ليس في حكم الخارج كما مر (قوله فقبه روايتان) أي عن أبي يوسف وعند محمد
 لا ينافي التفريع لما مر (تبيينه) لو استقامه رآه في مجلس ملء فسه أظفر لان كان
 في مجلس أو غداة ثم غف النهار ثم عشي كذا في الخزانة وتقدم في الطهارة أن محمد
 يعتبر افساد السبب لا المجلس لكن لا ينافي هذا على قوله هنا خلافاً لما في الضر لانه يضر
 عند ما دون ملء القم فاني في الخزانة على قول أبي يوسف أفاده في النهر (قوله وهذا كله)
 أي التفصيل المتقدم ط (قوله أو مرة) بالكسر والتشديد وهي الصفراء أحد الطبائع
 الاربع كما ترقى الطهارة (قوله أو دم) الطاهر أن المراد به الجلود والافا الفرق بينه
 وبين الخارج من الانسان اذا لم يصبه حيث يضر ولو غلب على الزقاق أو ما واه أو وجد طعمه
 كما مر أول الباب (قوله فان كان بقلعا) أي صاعداً من الجوف أو ما اذا كان نازلاً من
 الرأس فلا خلاف في عدم افساده الصوم كالاخلاف في عدم نقضه الطهارة

(ان ملأ القم والا لا) هو المختار
 (وان استقامه) أي طلب القم
 (عامداً) أي منذ كرا الصوم (ان
 كان ملء القم فسد بالاجاع)
 مطلقاً (وان أقل لا) عند الثاني
 وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية
 كقول محمد أنه يفسد كافي القم
 عن الكافي (فان عاد بنفسه لم يضر
 وان أعاده فقبه روايتان) أحدهما
 لا يفسد صحبة (وهذا) كله في قوله
 طعام أو ماء أو مرة أو دم (فان
 كان بقلعا فغير مقسد)

في الشرئ لانه مقتضى اطلاقه أنه لا ينقض سواء كان مل القم أو دونه وسواء عاد
أو عاده وأولاً ولا نقلاً عن بعض هذا الاطلاق وبسبب قياسه على الطهارة فلا يرجع ح
(قوله لمطلقاً) أي سواء قام أو استقام وسواء كان مل القم أو دونه وسواء عاداً أو عاده وأولاً
ولا وفي هذا الاطلاق أيضاً تأمل ح (قوله خلافاً للثاني) فانه قال ان استقام مل القم
فد ح (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال وقول أبي يوسف هنا أحسن وقوله لما
بعد من النقض به أحسن لان القطر انما يطبع على دخل أو بالي بعد من غير نظر إلى طهارة
وبحسب ما فلا فرق بين البقم وغيره بخلاف نقض الطهارة اه وأقره في البحر والتهرر
والشرئ لانه وهو مراد الشارح قوله وغيره فانهم لما أقره فقد استحسنوه وقول ابن
الهمام لان القطر انما يطبع على دخل أو بالي بعد الخ يوجب النظر الذي قدّمناه في اطلاق
الشرئ لانه واطلاق الشارح فلي تأمل بعد الاطاحة بتعليل الهداية ح (قوله ان مثل
حصة) هذا ما اختاره المصدر والشهد واختار المدعي بتقدير ما يمكن أن يتلعه من غير
استعانة بريق واستحسنه الكمال لان المنفع من الاطارة لا يسهل الاحتراز عنه وذلك
فيما يجري بقسمه مع الرقيق لا فيما يجري في ادائه اه (قوله لان النفس تعالقه) فهو
كالقعة الخرجة وقدّمنا عن الكمال أن التصديق بقصد ذلك يكونه عن يعاف ذلك (قوله
الا اذا مضى الخ) لانها تتصلق بأسنانه فلا يصل إلى جوفه شيء ويصير بالها بقية معراج
(قوله كأمز) أي عند قوله أخرج دم بين أسنانه (قوله وهو) أي وجود الطعم
في الخلق (قوله في كل قليل) في بعض النسخ في كل شيء والاولى أولى وهي الواضحة
؟ لساعة الكمال (قوله وكذا الخ) الظاهر أن الكراهة في هذه الاشياء تنزيهية وملي
(قوله فانه العتيق) ونسبه في التهر وقال وجعله الزلي قدما في الثاني فقط والاولى أولى
اه (قوله ككون زوجهما الخ) بيان للعدوى في الاول قال في التهر ومن العذر في الثاني
أن لا يتبع من يضع أصبعهما من حائض أو قاض أو غيرهما من لا يسوم ولم يتعد طبعهما (قوله
ووفى في التهر) عبارة وبنيت على الاول أي القول بالكراهة على ما اذا وجد في الثاني
على ما اذا لم يجد وقد خشي القبح اه فقد قيد الكراهة بأن يجب بداهة من شره أي سواء
خاف الفتن أو لا تفعل البشارح ولم يفت غنياً لما قلنا في التهر وقوله والاولى وان لم يجد
بداً وخاف غنياً لا يكره موافق للتهر فانهم ومنعوه أنه اذا لم يجد بداً ولم يفت غنياً يكره
وهو ظاهر (قوله وهذا) أي الحكم بكمراهة الذوق أو المصغ بلا عذر ط (قوله لا النقل)
لانه يحاسبه القطر بالعذر اتفاقاً وبلا عذر فرداً وبه الحسن والثاني فاذ ذوق أولى بعدم
الكراهة لانه ليس باضطرار بل يحصل أن يصير بالذوق وغيره (قوله وفيه كلام) أي لصاحب
البحر وحاصله أن الكلام على ظاهر الرواية من عدم حل القطر عند عدم العذر كان
تعزيزاً للقطر بكمراهة ما على ظاهر الرواية بقوله وسأني انها اشادة اه وأجيب في التهر بأنه
يمكن ان يقال انما لم يكره في النقل وكذا في العرض انما لم يتفاوت الرقيقتين اه وأجاب

مطلقاً خلافاً للثاني واستحسنه
الكمال وغيره (ولو) ككل لما بين
أسنانه ان مثل حصة فما كثر
(نقض فقط وفي أقل منها لا) ينظر
(الا اذا أخرجه) من فقه (فأكله)
ولا كراهة لان النفس تعالقه
(وأكل ككل مثل حصة) من
شارج (ينظر) ويكره في الأصح
(الا اذا مضى بحث ثلاث في فقه)
الأن يجد الطعم في حلقة كأمز
واستحسنه الكمال فاما لا وهو
الاول في كل قليل مضى (وكذا)
(ذوق شيء) كذا (مضى بلا عذر)
فقد مضى فانه العتيق ككون
زوجهما أو سيد هاسي الخلق فذاقت
وفي كراهة الذوق عند الشراء
قولان ووفى في التهر بأنه ان يجد
بداً ولم يفت غنياً كره والا وهذا
في العرض لا النقل كذا قالوا
وفيه كلام لحكمة التطرف به بلا عذر
على المذهب فتنبى الكراهة

؟ مطلبه
فيما يكره للصائم

الرمي أيضا بأنه انما يكره في الفرض لقوته فيجب حفظه وعدم نسيه الفساد فكره
فيه ما يحتمل منه الانضاء اليه ولم يكره في التثفل وان لم يخل حقيقة القطر فيه لانه في أصله
مختص بقطر وع التلوع أمر فيه اشتباها فجلت مرتبة عن الفرض بعدم كراهة فعل
ربما أفضى الى القطر من غير غلبة ظن فيه قال وهذا أولى مما في النهر لأن هذا يطل العلة
المد كونه قاتل اه (قوله ذكر مضغ علك) نص عليه مع دخوله في قوله ذكره ذوق
شي ومضغه بلا عذر لأن العذوبة لا يمتنع فذكر مطلقا بلا عذر احتمالا رمي قلت ولأن
العادة مضغه خصوصا للسلالة سوا كهن كما يأتي فكان مظنة عدم الكراهة في الصيام
لنهم أن ذلك عذر (قوله أيضا الخ) قيد بذلك لأن الاسود وغير المضغ وغير المقتن
يصل منه شيء الى الجوف وأطلق محمد الحنفية وجعلها الكمال تعال المتأخرين على ذلك قال
لقطع بأنه مطلق بعدم الوصول فان كان مما يصل عادة حكم بالفساد لانه كالمبتلى (قوله
ذكره للمطهرين) لأن الدليل اعني التشبه بالنساء يقتضي الكراهة في حشهم خالبا عن
المعارض فتح وظاهره أنه تقريرة ط (قوله الا في الخلقة بعد) كذا في المعارج عن
البيروني والجبوري (قوله ونيل رياح) هو قول الخراساني حيث قال في كلام محمد اشارة
الى أنه لا يكره لغير الصائم ولكن يستحب الرجال تركه الا لعذر مثل أن يكون في فم مضغ
اه (قوله لانه سوا كهن) لان بينهما ضبيعة فلا تشمل السؤال فضتي على الفتنة
والسن منه فتح (قوله ذكره قبله الخ) جزم في السراج بأن الفتنة الفاحشة بان يمتنع
شتمها تسكره على الاطلاق أي سوا أمن وألا قال في النهر والمعاينة على التفصيل
في المشهور وكذا المباشرة الفاحشة في ظاهر الرواية عن محمد كراهتها مطلقا وهو رواية
الحسن قبل وهو الصحيح اه واختار الكراهة في الفتح ووزمها في الولوالجية بلا ذكر
خلاف وهي أن يعاقبها وهما محذوران وجب فرجه فرجها بل قال في الفتنة أن هذا
مكروه وبلا خلاف لانه يقتضي الى الجماع غالبا اه وبه علم أن رواية محمد بيان لتكون مافي
ظاهر الرواية بمن كراهة المباشرة ليس على إطلاقه بل هو مجمل على غير الفاحشة
وانا قال في الهداية والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد أنه كره المباشرة
الفاحشة اه وبه ظهر أن ما مر من النهر من اجراء الخلاف في الفاحشة ليس بما ينبغي
ثم رأيت في التتارخية عن المحيط التصريح بمحاذرتهم من التوفيق بين الروايتين وأنه
لا فرق بينهما حواشي الحد (قوله ان لم يامن المقصد) أي الاتزال أو الجماع اعداد (قوله
وان أمن لا يامن) ظاهره أن الأولى علمها لكن قال في الفتح وفي المحققين أنه عليه
الصلاة والسلام كان يقبل ويأشروا وهو صائم وروى اوداود باسناد جيد عن أبي هريرة
أنه عليه الصلاة والسلام له رجل عن المباشرة للصائم فرخص له وأما أنه آخرتها فاذا
التي تخصه شيخنا في النهي شاب اه (قوله لادعن شاربو كل) بفتح القامص مدرين
وبعضها اسمين وعلى الثاني فالنهي لا يكره استعمالهما الآن الرواية هو الاقل وقامه

(د) كره (مضغ علك) أيضا
المضغ مضموم والامضغ مكره
المضغين الا في الخلقة بعد وقبل
ح ويستحب النساء لانه سوا كهن
فتح (د) كره (قبله) ومن معاينة
بمباشرة فاحشة (ان لم يامن)
لقد وان أمن لا يامن (لا يكره)
ادعن شاربو (لا) كل

في النهر وذكروا في الاسناد اقول الباب انه يؤخذ من هذا انه لا يكره للصائم شرب رائحة المسك
والورد ونحوه مما لا يكون جوهرا متصلا كالدخان فانهم قالوا لا يكره الا كتحال
بصال وهو شامل للعطيب وشعره ولم يخصصه بنوع منه وكذا دهن الشايب اه (قوله
اذ لم يقصد الزينة) اعلم انه لا تلازم بين قصد الجمال وقصد الزينة فاقصد الاول لدفع
الشيخ واختمه ما به الوفاق وانظر ان العتس كرا الاخر هو ارباب النفس وشهواتها
والثاني اترضعها وقالوا بانخصاب وودت السنة ولم يكن لقصد الزينة ثم بعد ذلك ان
حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد طوبى فلا يضرمه اذ لم يكن ملتقنا اليه فغلب وهذا
قال في الولو الجسدية ليس الشيايب الجلية مباح اذا كان لا يتكبر لان التكبر حرام وتفسيره
ان يكون معها كما كان قبلها اه بحر (قوله لم يطول اللبسة) أي بالدهن (قوله وصرح
في النهاية الخ) حيث قال وما وراء ذلك يجب قطعه هكذا نحن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه كان يأخذ من اللبسة من طولها وعرضها اوردته أبو عيسى يعني الترمذي في حياته اه
ومثله في المراجيع وقد نقله عنها في الفتح واقره قال في النهر وسعت من بعض أعزاء الموالى
أن يقول انها يجب بالحلة المهضمة ولا بأس به اه قال الشيخ اسمعيل ولكنه خلاف
الظاهر واستعمالهم في مثله يستحب (قوله الآن يعمل الوجوب على الثبوت) بقوله
أنما استدلل به صاحب النهاية لا يدل على الوجوب لما صرح به في البحر وغيره أن كان
يفعل لا يقتضي التكرار والدوام ولا حذف الزيل لفظ يجب وقال وما زاد يقص
وفي شرح الشيخ اسمعيل لا بأس بأن يقبض على لحية فاذا زاد على قبضته شيء جزه
كأفي المنية وهو سنة كأفي المبتنى وفي المحتجب والنيايع وغيرهما لا بأس بأخذ أطراف
اللبسة اذا طالت ولا يتف الشيب الا على وجه التزين ولا بالاختمن حاجبه وشعر وجهه
ما لم يشبه فعل الخشنين ولا يخلق شعر حقه وعن أبي يوسف لا بأس به اه (قوله وأما الاخذ
منها الخ) بهذا وفق في الفتح بين ما مر وبين ما في المحققين عن ابن عمر عنه صلى الله عليه
وسلم اخوا الشواب واعفوا النبي قال لانه صرح عن ابن عمر راوى هذا الحديث انه
كان يأخذ الفاضل عن القبضة فان لم يحصل على التسخ كاهر أصناف على الراوى على
خلاف مروي به مع أنه روى عن غير الراوى وعن النبي صلى الله عليه وسلم يعمل الاعتناء
على اعتنائها من أن يأخذ غاليتها وكما هو فعل المجوس الاعاجم من حلق لحاهم وبقده
ما في مسلم عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم جزوا الشواب واعفوا النبي خالفوا
المجوس فهذه الجلة واقعة موقع التعليل وأما الاخذ منها وهي دون ذلك كما يفعل بعض
المغاربة ومحنة الرجال فلم يصبه أحد اه ملخصا (قوله وحديث التوسعة الخ) وهو من
وسع على عباده يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها قال جابر بن عبد الله بن عامر
يختلف ما يحدث الاكصال هو ما رواه البيهقي وضعفه من اكصل باليوم عاشوراء
الميرمدا أيضا ورواه ابن الجوزي في الموضوعات من اكصل يوم عاشوراء لم يرد عنه

مطلب
في الفرق بين قصد الجمال وقصد
الزينة
اذ لم يقصد الزينة أو يطول اللبسة
اذا كانت بقدر المسنون وهو
القبضة وصرح في النهاية بوجوب
قطع ما زاد على القبضة بالضم
ومقتضاه الاثر تركه الآن
يجعل الوجوب على الثبوت وما
الاخذ منها وهي دون ذلك كما يفعله
بعض المغاربة ومحنة الرجال
فلم يصبه أحد واخذ كلها فعل جود
الهند ومجوس الاعاجم فتح
وحدث التوسعة على الصال يوم
عاشوراء صحيح وأحدث الاكصال
فيه ضعيفة لا موضوعة
مطلب
في الاخذ من اللبسة

مطلب
في حديث التوسعة على العيال
والاكصال يوم عاشوراء

تلك السنة فتح قلت ومناسبة ذكر هذا هنا أن صاحب الهداية استدلل على عدم كراهة
 الاكحال للصائم بأنه عليه الصلاة والسلام قد نيب إليه يوم عاشوراء وإلى الصوم فيه
 قال في النهر وتعبه ابن العزيم بأنه لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه
 وانما الرافض لما ابتدئوا إقامة المأتم وانظروا الحزن يوم عاشوراء لم يكونوا الحسنين قتل
 فيه ابتدئ جعله أهل السنة انظروا السرور واتخذوا الجيوب والاطعمة والاكحال
 ورووا أحاديث موضوعة في الاكحال وفي التوسعة على العمال ١٥ وهو محدود
 بأن أحاديث الاكحال فيه ضعيفة لا موضوعة كيف وقد شترجها في القم ٢٢٢ قال في هذه
 عدة طرق ان لم يخرج واحدا منهم اقل مجموعهم به لتعدد الطرق وأما حديث التوسعة فرواه
 الثقات وقد أقره ابن القرافي في بسو شترج فيه ١٥ ما في النهر وهو مأخوذ من الخواشي
 السعدية لكنه زاد عليها ما ذكره في أحاديث الاكحال وما ذكره من القم وفيه نظر فانه
 في القم ذكر أحاديث الاكحال للصائم من طرق متعددة بعضها مقبولة بعضها شرواه وهو
 ما قد ساء عنه وبعضها مطلق فخراده الاختصاص بمجموع أحاديث الاكحال للصائم ولا
 يلزم منه الاختصاص بحديث الاكحال يوم عاشوراء وكيف وقد جزم وضعه الحافظ
 السخاوي في المقاصد الحسنة وتبعه غيره منهم من لا يفي في كتاب الموضوعات
 ونقل السيوطي في الدرر المنتزعة عن الحاكم أنه منكر وقال الجراحي في كشف الخفاء
 ومزيل الالباس قال الحاكم أيضا الاكحال يوم عاشوراء لم يرد عن النبي صلى الله عليه
 وسلم في أثر وهو بدعة ثم حديث التوسعة ثابت صحيح كما قاله الحافظ السموطي في الدرر
 (قوله كما زعمه ابن عبد العزيز) الذي في النهر والخواشي السعدية ابن العزيم وهو
 صاحب التكت على مشكلات الهداية كما ذكره في السعدية في غيره هذا المثل (قوله ولا
 سوائه) بل ليس للصائم كغيره صرح به في النهاية للعموم قوله صلى الله عليه وسلم لو لآن
 أشق على لا أمرتهم بالسوا عند كل وضوء وعند كل صلاة أتاتاه الطهر والعصر
 والمغرب وقد تقدم احكامه في الطهارة بجر (قوله ولو عسبا) أي بعد الزوال (قوله
 على المذهب) وكذا الثاني المبول بالماء لما فيه من ادخاله فممن غير ضرورة وبأنه ليس
 بأقوى من المخفضة أما الرطب الأخضر فلا بأس به انشاقا كذا في الخلاصة نهر (قوله
 وكذا لا تكروه بحمامه) أي الطهارة التي لا تضعف عن الصوم ويبنى لأن يؤخرها إلى
 وقت الغروب والقصد كالجلمة وذكر شيخ الاسلام أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه
 إلى النظر كافي الترتيبية امداد وقال قبله وكروه لم فعل ما ظن أنه يضعف عن الصوم
 كالقصد والحمامه والعمل الشاق لما فيه من تعريضه للانفاد ١٥ قلت ويلحق به طائفة
 المكث في الحمام في الصيف كالمظهر (قوله ومضضة أو استنشق) أي لغرض وضوء
 أو اعتسال نور الإيضاح (قوله للتبرد) راجع لقوله وتقف وما بعده (قوله وبه يغني)
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم سب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر رواه

كما زعمه ابن عبد العزيز (ولا سوائه)
 وقول عسبا أو رطباً بالماء على
 المذهب وكراهه الشافعي بعد الزوال
 وكذا لا تكروه بحمامه وتقف
 شوب سبيل ومضضة أو استنشق
 أو اعتسال للتبرد عند الثاني
 وبه يغني شرب ليلية من البرهان

أوداد وكان ابن عروضي الله عنهم ايل الثوب وبقعه عليه وهو مائة ولان هذه الاشياء
 بها عون على العبادة ودفع الضرر الطبيعي وكرهها أو خشيعة لما فيها من اظهار الغرير
 في العبادة كما في البرهان احد (قوله) يستحب السجود لما رواه الجماعة الا ابدا ود
 عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعروا ثيابكم في السجود بركة قبل المراء
 بالبركة حصول التقوى على صوم القدا وزيادة الثواب وقوله في النهاية انه على حذف
 مضاف أي في كل السجود يعني على ضبطه بالضم جمع سجروا لا عرف في الرواية الفتح
 وهو اسم لما كثر في السجود وهو السجود الاخمين البيل كالوضوء بالفتح ما يتوضأ به
 وقيل يعني الضم لان البركة تنزل الثواب انما يحصل بالفتح لا بتقس المأ كقول فتح ملخصا
 قال في البحر ولم أدر صفا في كلامهم أنه يحصل السنة باله وحده وظاهر الحديث يقيد
 وهو ما رواه أحد السجود كله بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فإن الله
 وملائكته يصلون على المتسحرين (قوله وتأخيره) لان معنى الاستعانة فيه بأمره بالغ
 ومحل الاستعانة ما إذا لم يشك في بقاء الليل فإن شك كره الاكل في الصبح كما في البدائع
 أيضا (قوله وتجهيل القطر) أي الا في يوم غيم ولا يقطر ما لم يقبل على ثلثة غروب الشمس
 وأن أذن المؤذن بصر من الزاوية وفيه من شرح الجامع لقاضيان تجهيل السجود قبل
 اشتياك اليوم (تثنية) قال في الفيض ومن كان على مكان مر تقع كسرة اسكندرية
 لا يقطر ما لم يقرب الشمس عنده ولا هل البلدة القطر ان غرت عندهم قبله وكذا
 المعرف في الخلع في حق صلاة الغدير والمصور (قوله لحديث الخ) كذا أو روي الحديث
 في الهداية قال في الفتح وهو على هذا الوجه الله أعلم به والذي في مجمل الطبراني ثلاث
 من أخلاق المرسلين تجهيل الاقطار وتأخير السجود ووضع العين على الشمال في الصلاة
 اه واستشكل بأنه كيف يكون من أخلاق المرسلين ولم يكن في ملتهم حل أكل السجود
 وأجيب بجمع أنه لم يكن في ملتهم وإن لم فعله ولو لم فلا يلزم اجتماع الخصال الثلاث فيهم
 اه من المعراج ملخصا (قوله لا يجوز الخ) مراده في الصرا في التثنية وقال في التارضية
 وفي الفتاوى سئل على من أحسن التعرف إذا كان يعلم أن ما لو اشتغل بمرقته يلققه مرض
 يسبب القطر وهو محتاج للتفتة هل يباح له الاكل قبل أن يمرض ثم من ذلك أشد المنع
 وهكذا حكمه من استأذنه الوبري وفيه مسائل أحسنه من خياض يصف في آخر النهار هل
 أن يعمل هذا العمل قال لا ولكن يصير نصف النهار ويستريح في الباقي فان قال لا يكتفي
 كذب بأيام الشتاء فانما أقصر عما يشغلها فيفعله اليوم اه ملخصا وقال الرمي وفي جامع
 الفتاوى ولو ضعف عن الصوم لاشتغاله بالعبادة أنه أن يقطر ويطم لكل يوم نصف صاع
 اه أي إذا لم يدرك عتق من أيام أثر عيكة الصوم فهو الاوجب عليه القضاء وعلى هذا
 الحصاد إذا لم يقدر عليه مع الصوم وبعث الزرع بالثأخر لا شك في سواها القطر والقضاء
 وكذا الخبز وقوله كذب الخ فيه قطر فان طول النهار وقصره لا دخل له في العبادة

ويستحب السجود وتأخيره
 وتجهيل القطر لحديث ثلاث من
 أخلاق المرسلين تجهيل الاقطار
 تأخير السجود والسؤال (فروع)
 لا يجوز أن يعمل على يصل به الى
 الضيف فيض نصف النهار
 ويستريح الباقي فان قال لا يكتفي
 كذب بأيام الشتاء

فقد يظهر صدقه في قوله لا يكسبي فيفوض اليه جلاله على الصلاح تأكل ١١ كلام
الرملي - أي لأن الحاجة تختلف صفاتها وظواهرها وقلة أعمال وفدتها ولكن
ماتقه عن جامع الفتاوى حوّر في ثوبها البياض وضيق من تدرصوم الأبد ويؤيده إطلاق
قوله يضر ويظلم وكلامنا في صوم رمضان والذي ينبغي في مسئلة المتفرغ حيث كان
التظاهر أن ما من من تقهات المشايخ من منقول المذهب أن يقال إذا كان عنده
ما يكفيه وصلاه لا يصل له الفطر لأنه يحرم عليه السؤال من الناس فافطر أولاً والأقل
العمل بقدر ما يكفيه ولو أذاه إلى الفطر يصل له إذا لم يمكنه العمل في غيره ذلك مما لا يؤيده
إلى الفطر وكذا الوضوء فحلك زرعاً وسرقة ولم يجد من يصل له بأجرة المثل وهو يقدر
عليه إلا أنه قطع الصلاة أقل من ذلك لكن لو كان أجره في العمل مقدرة معاملة
رمضان فالتظاهر أن الفطر وإن كان عنده ما يكفيه إذا لم يرض المستاجر بضمح الإجارة
كما في الفتاوى فإنه يجب عليها الأرضاع والعقد ويصل له الألف إذا خافت على الولد فيكون
خوفه على نفسه أولى تأمل هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (قوله فإن أجهد المخرج)
قال في الوهبية

فإن أجهد الإنسان بالتفكير نفسه • فافطر في التكفير قولين سطر و
قال الشرنبلالي - سورته ما أمب نفسه في عمل حتى أجهد العيش فافطر زنته
الكفارة وقبل لا به أنقى البقاء وهذا بخلاف الامتداد أجهد نفسه إلا ما معدودة
تحت قهر المولى ولها أن تنسج من ذلك وكذلك العبد أح ح وظاهره وهو الذي
في الشرنبلالية عن المستتر جميع وجوب الكفارة ط قلتة ضي قوله ولها أن تنسج
زوم الكفارة عليها بضاً لو فطعت تخافه فيكون ما قبله محمولاً على ما إذا كان بغير اختيارها
بدليل التمليل والله أعلم

• (فصل في العوارض) •

جمع عارض والمراد به هنا ما يحدث للإنسان مما يبيح له عدم الصوم كما يشرب إلى السلام
الشراخ (قوله المبيحة لعدم الصوم) عدل عن قول البدائع المسقط للصوم لما أورد
عليه في التهرن أنه لا يشعل السفرة أنه لا يبيح الفطر وإنما يبيح عدم الشروع في الصوم
وكذا إباحة الفطر لمرض الكبر في الصوم فيه ما لا يفتي (قوله خمسة) هي السفر
والجبل والارضاع والمرض والكبر وهي تسع تظمها بقول

وعوارض الصوم التي قد يفتقر • لمرض فيها الفطر نسع نستطر
حمل وارضاع واسكر أسفر • مرض جهاد جوعه عطش كبر
(قوله وفي الأكره) ذكر في كتاب الأكره أنه لو أكره على كل ميتة أو دم أو لحم خنزير
أو شرب خمر بطيئ كبس أو ضرب أو قيد لم يصل وإن بطيئ قتل أو قطع عضواً أو ضرب

فإن أجهد النفس العمل حتى
مرض فافطر في كفارته قولان
قصة وفي التزانية للصوم يجوز
القائم صام وصلى فاعدا جامين
العبادتين

• (فصل في العوارض) •

المبيحة لعدم الصوم وقد ذكر
المستف من نسخة وفي الأكره

ميرح حل - فان صبر فقتل أم وإن أكره على الكفر بغيره ونحوه له إظهاره وقلبه مطعون
 بالإنجاء ويؤجر لو صبر ومثله سائر حقوقه تعالى كالتساموم وصلاة وقتل مسدود
 أو في إحرام وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب اه وانما أم لو صبر في الأولى لأن نكاح الأنثى
 مستترة عن الحرمة في حال الضر ورقول الاستئذان من الحرمة حل - بخلاف إجراء كلمة
 الكفر فان حرمت لم ترفع وانما رخص فيه لسقوط الإثم فقط ولهذا اقل هنا في البحرين
 البدائع الفرق بين ما إذا كان المكروه على القطر مريضاً أو مسافراً وبين ما إذا كان مريضاً
 متعجباً به أو لم يمنع حتى قتل أم في الأول دون الثاني (قوله وخوف هلاك الخ) كالامة
 إذا خضعت من العمل وخشيت الهلاك بالصوم وكذا الذي ذهب به متوكل السلطان
 إلى العمارة في الأيام الحارة والعمل حيث إذا خشي الهلاك أو نقصان العقل وفي
 الخلاصة الغازی إذا كان يعلم قتيلاً أنه يقاتل العدو في رمضان ويضرب الضعفاء لم يفسد
 أفطر شهر (قوله ولسعة حسية) عطف على عطش المتعلق بقوله وخوف هلاك الخ أي فله
 شرب دواء يخفه (قوله مسافر) خبر عن قوله لا في الفطر وأشار بالإلام إلى أنه مخير
 ولكن الصوم أفضل إن لم يضركه كإسأني (قوله مسافر عيماً) أي مقدماً في الشرح
 لقصر الصلاة ونحوه وهو ثلاثة أيام ولياليها وليس المراد كون السفر مشروطاً بأصله
 ووصفه بقرينة ما بعده (قوله ولو بحسية) لأن التبع المباح ولا يعدم المشروعية كما
 قدمه الشارح في صلاة المسافر (قوله أو حامل) هي المرأة التي في بطنها حمل يفتح
 الحاء أي ولد وحده التي هي على ظهرها أو أسفل بطنها بغير حملها شهر (قوله أو مرضع)
 هي التي شأها الارضاع وإن لم تبشره والمرضة هي التي في حال الارضاع ملقحة تنجبها
 الصبي شهر عن الكشاف (قوله أما كانت أو فطر) أما العترة ذن الارضاع واجب
 عليها بالعقد وأما الإثم فلو جوبه بانه مطلقاً وقضاء إذا كان الأب معسراً أو كان الولد
 لا يرضع من غيرها وبهذا انفتح ما في الذخيرة من أن المراد بالمرضع الظئر لا الأم فان الأب
 يستأجر غيرها بجر ونحوه في الفقه وقد ورد الزبلي أيضاً ما في الذخيرة بقول القصد ورد
 وغيره إذا اخفقا على قسمهما أو ولدهما إذا ولد للمستأجرة وما قبل أنه ولدهما من الرضاع
 ودة في الشهر بانه انما يمتد أن لو أرضعه والحكم أعز من ذلك فأنما يجوز العقد ولو خافت
 عليه جاز له الفطر اه وأما أبو السعود أنه يحل لها الإفطار ولو كان العقد في رمضان
 كافي البرجندی خلافاً لما في صدر الشريعة من تعييده له بما إذا صدر العقد قبل
 رمضان اه (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية ط (قوله بطلان الطعن) يأتي بيانه
 قريباً (قوله أو ولدها) المسدود منه كما عرفت أنه المراد بالمرضع الإلام ولدها حقيقة
 والارضاع واجب عليها بانه كافي الفتح أي عند عدم تعيينها والأوجب قضاء أيضاً كما مر
 وعليه فيصير كون شهوة الظئر بطريق الإلحاق لوجوبه عليها أيضاً بالعقد (قوله وقيد
 البهني الخ) هذا سبق على ما مر عن الذخيرة لأن أصله أن المراد بالمرضع الظئر لوجوبه

وخوف هلاك أو نقصان عقل ولو
 به طش أو جوع شديد لسعة حسية
 (المسافر) مسافر عيماً ولو بحسية
 (أو حامل أو مرضع) أما كانت
 أو فطر على الظاهر (خافت)
 بطلان الطعن (على نفسها أو ولدها)
 وقيد البهني بما لا ينالك
 بما إذا تعينت للارضاع

عليها ومنها الام اذا عنت بان لم يأخذ ثدي غيرها أو كان الاب معسر الله حقت واجب
عليها وقد علت أن ظاهر الرواية خلافه وأنه يجب عليها دابة وإن لم تأمل (قوله خاف
الزيادة) أو إبطاء البرء أو فساد عضو بصري أو وجع العين أو حرجة أو صداع أو غيره ومثله
ما إذا استكانت يرض المرضي لهستاني ط أي بان يعولهم ويلزمهم صومه ضيقا عنهم
وهذا كهم لضيقه عن القيام بهم إذا صام (قوله وصح خاف المرض) أي بقلبة القن
كما يأتي في شرح المجمع من أنه لا يضر بحمل على أن المراد بالخوف مجرد الوهم كما في البصر
والشر بلالة (قوله وخافه) في القهستاني عن الخزائنة ما نصه أن الخنزير الخلد
أو الصبد أو إذا هب لسد الثور أو كره إذا اشتد الخنزير وخاف الهلاك فله الاطلاق بحركة أو أمة
ضعف الطنج أو غسل الثوب اه ط (قوله بقلبة القن) تنازع خافه الذي في القن وخاف
وخاف اللتان في الشرح ط (قوله بأمانة) أي عسامة (قوله أو بغيره) ولو كانت
من غير المرض عند اتحاد المرض ط عن أبي السعود (قوله ساذق) أي معرفة تامة
في الطب فلا يجوز تقليد من لا أدنى معرفة فيه ط (قوله مسلم) أما الكافر فلا يعقد على
قوله لا احتمال أن غرضه إفساد العبادة كسمل شرع في الصلاة بالتيتم فوعده بإعطاء الماء
فانه لا يقطع الصلاة لقلنا بجر (قوله مسنون) وقيل عداته شرط وجره به الزيلعي
وظاهر ما في البحر والنهر ضعفه ط قلت وإذا أخذ بقول طبيب ليس فيه هذه الشرط
وأظهر فالظاهر لزوم الكفارة كالأظهر دون أمانة ولا بغيره لعدم غلبة الظن والتسلسل
عنه فافان (قوله وأفاد في النهر) أخذ من تعطيل المسئلة السابقة باحتمال أن يكون
غرض الكافر إفساد العبادة وعبادة البحر وفيه إشارة إلى أن المرض يجوز له أن يستطب
بالكافر فيما عدا إبطال العبادة ط (قوله فأنى) أي فكيف يتطبب بهم وهو استتبعهم
بمعنى التقى قال ح أي ذلك شيئا جامعاً من الدر المنثور والعلامة السبكي ط من قوله
صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر يعمل إلا عن على قتله (قوله للامة أن تتسبح) أي لا يجب
عليها امتثال أمره في ذلك كالوضاء وقت الصلاة فتقدم طاعة الله تعالى ومقتضى ذلك
إنها لو طاعته حتى أظهرت لرسمها الكفارة وبقيده ما ذكره الشارح من التحليل وقتنا
نصروه قبيل الفصل (قوله الا لسفر) استثناء من عموم العذر فإن السفر لا يمنع الضرب يوم
العذر (قوله كاسبي) أي في قول المتن يجب على من غلبه يوم منه سفر في ح (قوله
وقضوا) أي من تقدم حق الحامل والمرضع وغلب الذكور فأن بعضهم ط (قوله
بلا فدية) أشار إلى خلاف الامام الشافعي رحمه الله تعالى حيث قال بوجوب القساة
والفسدية لكل يوم بمدة حنطة كما في البدائع (قوله وبلا ولا) بكسر الواو أي هو الالة
بمعنى المتابعة لا طلاق قوله تعالى فعدت من أيام أخر ولا خلاف في وجوب التتابع في أداء
رضاء كالأخلاف في ذنب التتابع فيما لم يشترط فيه وبغلبه في النهر (قوله لانه) أي
قضاء الصوم المقهور من قضاؤه إذا لم يلقه من قوله وبلا ولا من عدم وجوب القنور

(أو مرض خاف الزيادة) لمرضه
وصح خاف المرض وخافه خاف
الضعف بقلبة القن بأمانة وبغيره
أو بأمانة وبغيره خافه خافه
وأفاد في النهر بغيره خافه
الطبيب بالكافر فيماليه فيه
إبطال عبادة قتل وقته كلام لأن
عندهم نعم المسلم كفر فأنى
يتطبب بهم وفي البحر من الظهيرة
للامة أن تتسبح من امتثال أمر
المولى إذا كان يعجزها عن إقامة
القرائن لا نهية بقائه على أصل
الخبرة في القرائن (القطر)
يوم العذر الا لسفر كاسبي
(وقضوا) لزوما (ما قصدوا ولا
فدية وبلا ولا) لانه لا يلقى القنور

(قوله إذا تطوع قبله) ولو كان الوضوء على الفور لكره له لا يكون تأخير الواجب
 عن وقته المضيق بجم (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أي فانه على الفور لقوله صلى الله
 عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا في جزءا الشرط لا تأخر عنه
 أبو السعود وظاهره أنه يكره التفل بالصلاة لمن عليه الفوائت ولم أنه نهى قلت قدما
 في قضاء الفوائت كراهته إلا في الرواتب والركائب فليراجع ط (قوله قدم الأداء على
 القضاء) أي ينبغي في ذلك والالتفات قدم القضاء وقع عن الأداء كما نهى قلت بل الظاهر
 الوجوب بملأه أول الصوم من أنه لو نوى النقل أو واجب آخر يحسن عليه الكفر تأمل
 (قوله لم يلزم) أي من أنه على التراخي (قوله خلافا للشافعي) حيث أوجب مع القضاء
 لكل يوم طعام مسكين ح (قوله لا أفضل تضييل) لاقضائه أن الإفطار فيه خير من أنه
 مباح وفيه أنه ورد أن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه وحببه الله
 تعالى ترجع إل الإجابة فيه بأن رخصة الإفطار فيها ثواب لكن العزيمة أكثر ثوابا ويمكن
 حمل الحديث على من أتت نفسه الرخصة ط (قوله إن لم يضرمه) أي باليس فيه خوف هلاكه
 والواجب الفطر بجم (قوله فأنشق عليه الخ) أشار إلى أن المراد بالضرر مطلق المشقة
 لا خصوص ضرر البدن (قوله أو على ريفته) اسم جنس يشمل الواحد والآخر وفي
 بعض النسخ ريفته فإذا كان ريفته أو عامتهم مظهرين والنفقة مشتركة فإن الفطر أفضل
 كما في الخلاصة وغيرها (قوله ولو ائقفة الجماعة) لأنهم يشق عليهم قسمة حصته من النفقة
 أو عدمها وقتها لهم (قوله فأنما أو الخ) ظاهر في رجوعه إلى جميع ما تقدم حتى
 الحامل والمرضع وقضية صنيع غيره من المتون اختصاص هذا الحكم بالمرض والمسافر
 وقال في الصر لم أر من صرح بأن الحامل والمرضع كذلك لكن يتناولهما عموم قوله
 في البدائع من شرائط القضاء القدرة على القضاء فعلى هذا إذا زال الخوف أياما لم يزل
 بقدره بل ولا خصوصية فإن كل من أفطر لعذر وما من قبل زواجه لا يلزمه شيء فيدخل المكره
 والأقسام الثابتة له مطلقا من الرجعي (قوله أي في ذلك العذر) على تقدير مضاف
 أي في مبدئه (قوله لعدم ادراكهم الخ) أي فلم يلزمهم القضاء وجوب الوصية فرفع لزوم
 القضاء وانما يجب الوصية إذا كان له مال صكما في شرح المسمى ط (قوله يضر
 ادراكهم الخ) ينبغي أن يستثنى الأيام المنبهة لما سأل أن أداء الواجب لم يضر فيه أهستأني
 وقد يقال لأجابه إلى الاستثناء لأنه ليس بقادر فيها على القضاء شرعا بل هو أجزء فيها من
 أيام القرو والمرض لأنه لو صام فيها أجزاء ولو صام في أيام المنبهة لم يجزه رجعي (قوله
 فوجوه بها عليه بالأولى) ردنا في التفهستي أن أن التقييد بالعذر بعيد عدم الأجزاء
 لكن ذكر بعده أن في دياحة المستصفي دلالة على الأجزاء قلت ووجه الأول أنه إذا
 أفطر لعذر وقد وصيت عليه الوصية ولم يتركها فعلا فوجوه بها عند عدم العذر أولى فانهم
 قال الرحمن ولا يشترطه أدراك زمان يقضى فيه لأنه كان يمكنه الأداء وقد فوته بدون

وإذا جاز التطوع قبله بخلاف قضاء
 الصلاة (و) لو جاز رمضان الثاني
 (فقدم الأداء على القضاء) ولا فدية
 لم يلزم خلافا للشافعي (ويشدد
 لمسافر الصوم) لا ية وأن الصوموا
 وان لم يعنى البر لا أفضل تضييل
 (ان لم يضرمه) فأنشق عليه أو على
 ريفته فالنظر أفضل لما نقلته
 الجماعة (فأنما أو فيه) أي في ذلك
 العذر (فلا يجب) عليهم الوصية
 بالقدية (لعدم ادراكهم عذرتهم
 أيام آخر) ولو ما توأ بعد زوال
 العذر وجبت الوصية بقدر
 ادراكهم عذرتهم أيام آخر وأما
 من أفطر عدا فوجوه بها عليه
 بالأولى

عذر (قوله وفدى عنه وليه) لم يقل عنهم ولهم وان كان ظاهر السياق اشارة الى ان المراد بقوله فان ما ماتوا موت أحدهم أيا كان لاموتهم جلة (قوله لزوما) أي فداء لازما فهو مقصور مطلق أي يلزم الولي الفداء عنهم الثلث اذا وصى والا فلا يلزم بل يجوز قال في السراج وعلى هذا الزكاة لا يلزم الوارث اخراجها عنه الا اذا وصى الا أن يترفع الوارث باخراجها (قوله الذي يصرف في ماله) أشار به الى أن المراد بالولي ما يشعل الوصي كما في البصرح (قوله قدرا) أي التسمية بالقطرة فمن حيث القدر اذا لا يشترط التمثيل هناك بل يكفي الإباحة بخلاف القطرة وكذا هي مثل القطرة من حيث الجنس وجواز أداء القيمة وقال التمهتاني وأطلاق كلامه يدل على أنه لو دفع الى فقير جلة جاز ولم يشترط المعدول المقدار لكن لو دفع اليه أقل من نصف صاع لم يعتبه وبه يقتضيه أي بخلاف القطرة على قول كاتر (قوله بعد قدرته) أي الميت وقوله وفوته مصدر معطوف على قدرته والفرق متعلق بقوله وفدى والمسمى أنه انما يلزمه الفداء اذا مات بعد قدرته على القضاء وفوته بالموت (قوله فلو فاته الخ) تقر ببعث على قوله بقدر ادراكهم أرعى قوله بعد قدرته عليه فاته يشيرون الى أنه انما يفدى عما أدركه وفوته دون ما لم يدركه وأشار به الى رد قول الطحاوي أن هذا قول محمد وعندهما تحبب الوصية والفداء عن جميع الشهر بالتقدي على يوم فان الخلاف في التذريق كما يأتي بيانه آخر الباب أما هنا فلا خلاف في أن الوجوب بقدر القدرة فقط كما به عليه في الهداية وغيرها (قوله لمن الثالث) أي ثلث ماله بعد تجهيزه وايضا مدون العباد فلو زادت التقدي على الثلث لا يجب الزائد الا لما جاز الوارث (قوله وهذا) أي اخراجها من الثلث فقط لوله ووارث لم يرض بالرائد (قوله والا) أي بان لم يكن له وارث فتخرج من الكل أي لو بلغت كل المال فتخرج من الكل لأن منعه الزيادة لحق الوارث فثبت لا وارث فلا منعه كالوكان وأجاز وكذا لو كان له وارث ممن لا يرثه عليه كاحد الزوجين فتقتل زيادة على الثلث بعد أخذ الوارث فرضه كما ساقى بيانه آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله جاز) ان أريد بالجو انما صدقة واقعة موقعا لها وان أريد بمقروط واجب الايصاء عن الميت مع موته مصرّا على التقتير فلا وجهه والاخبار الواردة فيه موقلة اسمعيل عن المجتبى أقول لا مانع من كون المراد به مقروط المطالبة عن الميت بالصوم في الاخرة وان بقي عليه اثم التأخير كما لو كان عليه دين محدود ما طلبه حتى مات فأوفاه عنه وصيه أو غيره موقوف به تعلق الجواز بالمشيئة كاتر تركه وكذا قول المنتف كغيره وان صام أو وصى عنه لأحد معناه لا يجوز قضاءه عما على الميت والا فلا يجعل له ثواب الصوم والصلاة يصح كما ذكره فملم أن قوله جاز أي عما على الميت لتضمن المقابلة (قوله ان شاء الله) قيل المشيئة لا ترجع للجواز بل للقبول كما في العبادات وليس كذلك فقد جزم محمد رحمه الله في ذمة الشيخ الكبير وعلق بالمشيئة فيمن الحق به كن أظفر بعذرا وغیره حتى صار قانيا وكذا من مات وعليه قضاء

(وفدى) لزوما (عنه) أي عن الميت (وليّه) الذي يصرف في ماله (كأنقطرة) قدرا (بعد قدرته) عليه أي على قضاء الصوم (وفوته) أي فوت القضاء بالموت فلو فاته عشرة أيام فقد رعى خمسة قداه فقط (بوصيته من الثلث) متعلق بخدي وهذا لوله وارث والآخر الكل قسمته (وأن) لم يوص و (تبرع) وليه به جاز ان شاء الله

رمضان وقد أفطر بعد ذلك لأنه قرأ في القضاء وأما علق لأن النص لم يرد بهذا كإثابة
 الاتفاق وكذا علق في غيبة الصلاة ذلك حال في الفتح والصلاة حكم الصوم باستئذان
 المشايخ وجهه أن المأثلة قد شئت شرعا بين الصوم والأطعام والمأثلة بين الصلاة
 والصوم ثابتة ومثل مثل الشيء جاز أن يكون مثلاً لذلك الشيء وعلى تقدير ذلك يجب
 للأطعام وعلى تقدير عدمها لا يجب فالاحتياط في الإيجاب فإن كان الواقع ثبوت المأثلة
 حصل المقصود الذي هو السقوط والا كان لم يمتد إلى أصل ما جابا للثبوت ولذا قال محمد
 فبمجهز به أن شاء الله تعالى من غير حزم كما قال في تبرع الواوثة بالأطعام بخلاف إيجابه
 عن الصوم فإنه يوزم بالإجزاء اهـ (قوله ويصكون الثواب لأولواختيار) أقول الذي
 رأيته في الاختيار هكذا وإن لم يوصى لا يجب على الواوثة للأطعام لأنها عبادة فلا تؤولى إلا
 بأمره وإن فعلوا ذلك جائز ويكون له ثواب اهـ ولا شبهة في أن الصغير له الميث وهذا هو
 الظاهر لأن الوصي إنما تصدق عن الميت لا عن نفسه فيكون الثواب للميت لما صرح به
 في الهداية من أن لا تأسان أن يحصل ثواب عمله نفسه وصلاته وأوصوا أو صدقة وغيرها
 كما سبأ في باب الحج عن الغير وقد تمنا الكلام على ذلك في الجواز ترقيس باب الشهيد
 فتذكر ما بالراجحة ثم ذكر ما خالفناه لو تصدق عن غيره لا ينقص من أجره شيء (قوله
 الحديث القسائي الخ) هو موقوف على ابن عباس وأما ما في الصحيحين عن ابن عباس
 أيضا أنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن أمي ماتت وعليها صوم شهر
 أفأفحمه عنها فقال لو كان علي أتأكد براء كنت فأفحمه عنها قال نعم قال فدين الله أحق
 فهو مشوخ لأن فتوى الراوي على خلاف مذهبنا روايته للناسخ وقال مالك ولم
 أجمع عن أحسن العصاة ولا من أتابعين بالمدينة أن أحد منهم صر أحد يصوم من أحد
 ولا يصلي من أحد وهذا مما يؤيد النسخ وأنه الأمر الذي استقر الشرع عليه وقامه
 في الفتح وشرح التقاية لقوا (قوله بكفارة يمين أو قتل الخ) كذا في الزيلعي والدرر
 والبحر والهر قال في الشرع لا لبسة أقول لا يصح تبرع الواوثة في كفارة القتل بشيء لأن
 الواجب فيها البتة اعتق رقبة مؤمنة ولا يصح اعتاق الواوثة عنه كذا في الصوم فيها
 بدل عن الاتفاق لا تصح فيه القدية كما سبأ في وليس في كفارة القتل الطعام ولا كسوة
 لجعلها مشاركة لكفارة العين فمما سهر اهـ وشبه في العزمية وأجاب العلامة الأقصرى
 كما نقله أو السعد في حاشيته من أن صرأدهم بالقتل قتل الصيد لا قتل النفس لأنه
 ليس فيه أطعام اهـ قلت ويرد عليه أيضا أن الصوم في قتل الصيد ليس أصلا بل هو بدل
 لأن الواجب فيه أن يشتري بيمينه هدي يذبح في الحرم أو طعام تصدقه به على كل فقير
 نصف صاع أو يصوم عن كل نصف صاع يوما فأنهم قلت وقد يفرق بين القدية في الحياة
 وبعد الموت ليليل ما في الكافي النسق على معسر كفارة يمين أو قتل ويجز عن الصوم لم يجز
 القدية كقطع يجز عن الدم والصوم لأن الصوم هنا بدل ولا بدل للبدل فإن مات وأوصى

ويكون الثواب لأولواختيار
 وإن صام أو صلى عنه الولي (لا)
 الحديث الثاني لا يصوم أحد
 عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد
 ولكن يعلم عنه وليه (وكذا)
 يجوز (وتبرع عنه) وليه (بكفارة)
 يمين أو قتل (بالطعام أو صكوة)
 (فبدل عاق)

بالتكفير من ثلثه وصح التبرع في الكسوة والأطعام لأن الاعتاق بلا إحصاء الزام
 الأولاد على الميت ولا الزام في الكسوة والأطعام اه فتقوله فان مات وأوصى بالتكفير صح
 ظاهر في الفرق المذكور وبه يتخصص ماسياقي من أنه لا تصح القدية من صوم هو بدل
 عن غيره ثم إن قوله وأوصى بالتكفير شامل لكفارة اليمين والقتل لصحة الوصية بالاعتاق
 بخلاف التبرع به ولذا أقدمه صحة التبرع بالكسوة والأطعام وصح بعدم صحة الاعتاق
 فيه وهذا أمر من ظاهره على أن المراد التبرع بكفارة اليمين فقط لأن كفارة القتل ليس فيها
 كسوة والأطعام فخلص من كلامه **الصلوات** أن العابر عن صوم هو بدل عن غيره
 كافي كفارة اليمين والقتل لو فدى عن نفسه في حياته بأن كان شيخا قانيا لا يصح
 في التكفيرين ولو أوصى بالقدية يصح فمما لو تبرع عنه ولله لا يصح في كفارة القتل لأن
 الواجب فيها العتق ولا يصح التبرع به ويصح في كفارة اليمين **لكن** في الكسوة
 والأطعام دون الاعتاق لاختلافها كذا ينبغي أن يفهم هذا المقام فاعتقه فقد رلت فيه
 أقسام الأقسام (قوله لما فيه الخ) أي لأن الأولاد لمكة كلمة النسب على أن ذلك ليس
 تنصا محض لأن الموتى يصير عاقلة عشقه وكذا أصحبه بعد موته ولا يردها من الهداية
 من أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره وهو شامل للعتق لأن المراد هنا اعتاقه على وجه
 النيابة عن الميت بدل عن صباه بخلاف ما لو أعتق عبده وجعل ثوابه للميت فان الاعتاق
 يقع عن نفسه أصالة ويكون الأولاد وإنما جعل الثواب للميت بخلاف التبرع عنه
 بالكسوة والأطعام فإنه يصح بطريق النيابة لعدم الإزام (قوله كما راج الخ) تنقسم
 هناك بيان ما إذا لم يكن الميت مال أو كان الثلث لا يفي بماعليه مع بيان كيفية فعلها
 (قوله على المذهب) وما روى عن محمد بن مفضل أن أولاد من أبيه يطعم عنه لصلوات كل يوم
 نصف صاع كصومه رجع عنه وقال كل صلاة فرض كصوم يوم وهو الصعيح سراج
 (قوله وكذا الفطرة) أي فطرة الشهر يشامه كصوم يوم وفيه أن هذا علم من قوله
 أولا كالفطرة ويمكن عند التشبيه إلى مسئلة التبرع وقال ح قوله وكذا الفطرة أي
 يخرجها الوصي ويصيته (قوله يطعم عنه) أي من الثلث لزومات وأوصى بالأجزاء وكذا
 يقال فيما بعده وفي القهستاني أن الزكاة والحج والكفارة من الواو تبرع به بلا خلاف
 اه أي ولو بدون وصيته كما هو المتبادر من كلامه أما الزكاة فتقتضاه قبله من السراج
 وأما الحج فيقتضي ماسياقي في كتاب الحج عن الفتح أنه يقع عن القاعل والميت والثواب
 فقط وأما الكفارة فتدبر مرتنا (قوله والماله) الأولى أو مالية وكذا قوله والركب
 الأولى أو مركبة (قوله والشيخ الثاني) أي التي ضمت قوته أو أشرف على الفناء ولذا
 عزفوه بأنه الذي كل يوم في نقص إلى أن يموت خبر ومثله ما في القهستاني عن الكرماني
 المريض إذا تحقق اليأس من الصحة قطبه القدية كل يوم من المرض اه **وسكذا**
 ما في البصر لو نذر صوم الأبد فنصف عن الصوم لاستغفاله بالميت أنه أن يطعم ويغفر له

لما فيه من الزام الأولاد للميت بلا
 رضاه (وقدية كل صلاة ولو وزرا)
 كما رت في قضاء القوائت (كصوم
 يوم) على المذهب وكذا الفطرة
 والاعتكاف الواجب يطعم عنه
 لكل يوم **كالفطرة** ولو بالنية
 والحاصل أن ما كان عبادة دينية
 فان الوصي يطعم عنه بعد موته
 من كل واجب كالفطرة والماله
 كالأكل يخرج عنه القدر الواجب
 والركب كالحج يصح عنه رجلا
 من مال الميت بغيره (والشيخ الثاني)

استيقن أنه لا يقدر على القضاء (قوله العاجز عن الصوم) أي مجزأه متراكمًا يأتى أم لا ولم
يقدر عليه لشدة الحر كان له أن يطره ويغيبه في الشتاء (قوله) ويغدى وجوبا (لا)
عذره ليس بعرضي للزوال حتى يصير إلى القضاء فوجبت القدية نهر ثم عبارة الكفر
وهو يغدى إشارة إلى أنه ليس على غيره القداء لأن نحو المرض والفرق عرضة الزوال
فيجب القضاء وعند العجز بالموت يجب الوصية بالقدية (قوله ولو في أول الشهر) أي
يجزئ بين دفعها في أوله وآخره كما في البحر (قوله) وبلا تعدد فقير) أي بخلاف نحو كفارة
العين للنص فيها على التعدد فلا أعطى هنا مسكنًا ما عمن يومين جائز لكن في البحر عن
الفتية أن من أبي يوسف فيه روايتان وعند أبي حنيفة لا يجزئ به كما في كفارة العين وعن
أبي يوسف لو أعطى نصف صاع من تمرين يوم واحد لمساكين يجوز قال الحسن وبه نأخذ
أما ومثله في الفتاوى (قوله) ولم يورأ) بقوله يغدى وجوبا (قوله) ولا يستغفر
الله هذا ذكر في القنق والبحر عقيب مسئلة تدرأ إذا اشتغل عن الصوم بالمعيشة
فالتظاهر أنه راجع إليهما دون ما قبلهما من مسئلة الشيخ القاني لأنه لا تقصير منه بوجه
بخلاف الناذر لأنه يشتغف بالمعيشة عن الصوم ويحصل منه نوع تقصير وإن كان
اشتغاله بها واجبًا فيمضى ترجيح حفظه فلتأمل (قوله هذا) أي وجوب القدية
على الشيخ القاني ونحوه (قوله) أصلا نفسه) ذكره ضامن وقضاه والثاني كما مر فحين نذر
صوم الإبدوكذا لو نذر صوما معينا فلم يصم حتى صار قانيا جائز له القدية بغير (قوله) حتى
لوزمه الصوم (المخ) تفرج على مفهوم قوله أصلا نفسه وقيد بكفارة العين والقتل
استقرا على كفارة الظهار والظهار إذا ججز عن الاعتاق لأصاره وعن الصوم لكبره فله
أن يداهم سبعين مسكينا لأن هذا صار بدلا عن الصيام بالنص والاطعام في كفارة العين ليس
يدل عن الصيام بل الصيام بدل عنه سراج وفي البحر عن الغشاة وغاية البيان وكذا
لو حلق رأسه وهو محرم عن أذى ولم يجد مسكينا بدله ولا ثلاثة أصع حنطة يقرتها على
سنة مساكين وهو قان لا يستطيع الصيام فأطعم عن الصيام لم يجز لأنه بدل (قوله) لم يجز
القدية) أي في حال حياته بخلاف ما لو أوصى بها كما مر تحريره (قوله ولو كان) أي
العاجز عن الصوم وهذا تقرير على مفهوم قوله وشوط بدأته (قوله) لم يجب الإيصاء
عنه الشرع بقوله قبل لم يجب لأن القاني يخالف غيره في التصف لأى التخلط
وذكر في البحر أن الأولى الجزم به لاستفادته من قولهم إن المسافر إذا هدره عدة
فلأش عليه إذا مات ولعلها الست صريحة في كلام أهل المذهب فلم يجز موابها (قوله)
ومنى قدر) أي القاني الذي أنظر وغدى (قوله) شرط التلقية) أي في الصوم أي كون
القدية خلقا عنه قال في البحر وانما قيد بالصوم ليجزئ التيمم إذا قدر على الماء لاحتل
الصلاة المؤداة التيمم لأن خلقه التيمم مشروطة بمجرأ البحر عن الماء لا بقيد دواحه وكذا
خلقته الأشهر عن الأقراء في الاعتداء مشروطة بانقطاع الدمع من العين لا بشرط

العاجز عن الصوم الفطر وغدى)
وجوبا ولو في أول الشهر وبلا
تعدد فقير كالقنطرة لوموسر والا
فيستغفر الله هذا إذا كان الصوم
أصلا بنفسه وشوط بدأته حتى
لوزمه الصوم لكفارة عين أو قتل
ثم يجزئ بغير القدية لأن الصوم هنا
بدل عن غيره ولو كان مسافرا فمات
قبل الإتمام لم يجب الإيصاء ويق
قد رضى لأن استقرار العجز
شرط التلقية

دوامه حتى لا يطل الانكحة الماضية يعود الدم على ما قدمناه في الحيض (قوله المشهور
ثم) فان ما ورد بلفظ الاطعام جائز في الاباحة والتفصيل بخلاف ما يلفظ الاداء والاباحة فانه
للقبح كافي المضمرات وغيره فاستأنى (قوله فلا قضاء) يرد عليه ما لو نوى صوم القضاء
نهارا فانه يصوم مشغولا وان افطر يلزمه القضاء كما اذا نوى الصوم ابتداء وقدم جوابه قبيل
قول المتن ولا يصام يوم الشك فانهم (قوله تجنبس) نفس عبارته اذا دخل الرجل في الصوم
على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فلم يخطئ ولكن مضى عليه ساعة ثم افطر فعليه القضاء
لانه لم يضح عليه ساعة صار كأنه نوى في هذه الساعة فاذا كان قبيل الزوال صار شارعا
في صوم التطوع فيصيب عليه اه والتاخر ان فيه مضى الصائم وضيع عليه الصوم وان ساعة
منصوب على القرينة أي اذا تذكر ومضى هو على صومه ساعة بأن لم يتناول مفطرا
ولا عزم على الفطر صار كأنه نوى الصوم فصار شارعا اذا كان ذلك في وقت النية ولو كان
ساعة لم يرفع على انه فاعل مضى كما هو ظاهر تقرير الشارح يلزم انه لو مضت الساعة بصير
شاوعا وان عزم وقت التذكر على الفطر مع ان عزمه على الفطر يتأني كونه في معنى التأني
الصوم وان كان لا يتأني الصوم لان الصائم اذا نوى الفطر لا يفطر لكن الكلام في جعله
شارعا في صوم بعد الايقانه على صومه السابق ولذا اشترط كون ذلك في وقت النية
هذا ما ظهر في واقعه تعالى أعلم فانهم (قوله له أي يجب اقله) تفسيره لوقته ولم يلقه
اداء ط (قوله ولو بمرض حيض) أي لا فرق في وجوب القضاء بين ما اذا أقصد
قضاء او اخلاف فيه أو بلا قصد في أصح الروايتين كافي النهاية وهذا يعكس على ما في الفتح
من نقله عدم اخلاف فيه (قوله وجب القضاء) أي في غير الايام الخمسة الا نية وهذا
راجع الى غلبة قضاء ط (قوله لا يلزم) أي لا اداء ولا قضاء اذا أقصد (قوله فيصير
مر تكالفي) فلا تجب مساته بل يجب ابطاله ووجوب القضاء ينشئ على وجوب
الصيانة فلم يجب قضاء كالم يجب اداء بخلاف ما اذا نذر صيام هذه الايام فانه يلزمه ويقضيه
في غير هالاته لم يصير ينشئ التذمر بتكالفي وانما التزم طاعة الله تعالى والمعصية بالفعل
فكانت من ضرورات المباشرة لامن ضرورات ايجاب المباشرة منع مع زيادة ط (قوله
أما الصلاة) جواب عن سؤال حاصله أي ينشئ أن لا تجب الصلاة بالتذمر في الاوقات
المكروهة حكما يجب الصوم في هذه الايام وحاصل الجواب أن لا يلزم هذا القياس
فانه لا يكون مباشر المعصية بمجرد شروع فيها بل الى أن يستحيل ليل من حلق انه
لا يصل فانه لا يستحيل ما لم يستحيل بخلاف الصوم في تلك الايام في مباشر المعصية بمجرد شروع
فيها منع وفيه أنهم عدوا مشارعا فيها بمجرد الاحرام حتى لو أقصد حياضه وجب قضاءه وقد
تحقق بمجرد شروع وأما مسئلة الميز فمضى من قبيل على العرف ط قلت صحة شروع
لاستلزام تحقق الحاشية المركبة من عدة أشياء فتعذر حوايا أن المركب قد يكون جزؤه
كالحل في الاسم كلمة وقد لا يكون كالحيوان والصوم من القسم الاول لانه مركب

وهل تنكح الاباحة في القدي تقولان
المشهور ولم واعتده الكمال (وزم)
تدل شرع فيه قصدا كما ترى
الصلوة فتؤخر ظنا فانظر أي
فورا فلا قضاء أو لم مضى ساعة
لزمه القضاء لانه مضى اصار كأنه
نوى المضى عليه في هذه الساعة
تجنبس ويحتمل (اداء وقضاء) أي
يجب اغامه فان فسد ولو بمرض
حيض في الاصح وجب القضاء
(اد في الصدين وأيام التشرين)
فلا يلزم لصيرورته صائغا بنفس
الشروع فيصير من تكالفي أي
المصلحة فلا يكون مصليا ما لم يستحيل
بدليل مسئلة الدين

من امساك متقنة الحقيقة كل منها صوم بخلاف الصلاة فان ابعاضها من الصيام
والركوع والسجود والقعود لا تسمى صلاة ما لم يتجمع وذلك بان يسجد لها لها العدة
قبل ذلك طاعة محضة وما بعده جهتان وتعلم نقر بهذا المصل يطلب من التلويح
في اقول فصل النهي وأما ما مسئلة المين على العرف فيحتاج الى اثبات العرف في ذلك
(قوله وهي العصية) وهي ظاهر الرواية كما في المنع وغيرها فلا يحسن أن يعبر عنها برواية
بالتسكير لا شاعها بجهاتها وصحان حتى الصلاة أن يقول الا في رواية فيقر ظاهر
الرواية ثم يحكى غيره بل قد التسكير كما يفيد قول الكتز ولم يمتطوع القطر في عذر في رواية
فأفاد أن ظاهر الرواية غير هار حتى (قوله واختارها الكمال) وقال ان الأدلة تظافرت
عليها وهي أوجه (قوله وتاج الشريعة) هو جحد صدر الشريعة وقوله وصدرها أي صدر
الشريعة معطوف عليه وقوله في الوفاية وشرحها قلت وتشر مرتب لانه الوفاية لتاج
الشريعة واختصرها صدر الشريعة وسماه نقابة الوفاية ثم شرحه فالوفاية بخلافه
فافهم والشرح وان كان للنقابة لكن لما كانت مختصرة من الوفاية صم جعله شرحا لها ثم
ان الشارح قد تابع في هذه الصلة صاحب النهر وقد أورد عليه أن ما نسب الى الوفاية
وشرحها لم يوجد في ما كان في الوفاية ولا يطر بلا عذر في رواية وقال في شرحها أي
اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الاضطراب بلا عذره لا بطل العمل وفي رواية أخرى
يجوز لأن القضاء خلقه اه قلت وقد يجاب بأن قوله في رواية يفهم أن معظم الروايات
على خلافها وأنها رواية شاذة وأن محتمل خلافها لا شعاع هذا اللفظ بما ذكرنا ولو كانت
هي محتارة لم يلزم بها ولم يقل في رواية ولما تبعه صدر الشريعة في النقابة على ذلك أيضا
وتزكلا في الشرح ولم يتعنه بشئ علم أنه اختارها أيضا (قوله والضايفة عذر) بيان
لبعض ما دخل في قوله ولا يطر الشارح في نفل بلا عذره أو فاد تقبيده بالنقل انما البست
بعذر في القرض والواجب (قوله الضيف والمضيف) كذا في الصريح شرح الوفاية
وقوله عن القهستاني أيضا ثم قال لكن لم توجد رواية المضيف قلت لكن جزمها في العذر
أيضا ويشهد لها قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه والمضيف في الأصل صدره مرفقة
أضيفه ضيفا وضيفة والمضيف بضم الميم من أضاف غيره أو دفعها أو أصله مضموف
(قوله ان كان صاحبها) أي صاحب الضيفة وكذا اذا كان الضيف لا يرضى الابا كله
معه ويتأذى بتقديم الطعام اليه وحده حتى (قوله هو الصحيح من المذهب) وقيل هي
عذر قبل الزوال لا بعده وقيل عذران وثق من نفسه بالقضاء دفعا للاذى عن أخيه المسلم
والا فلا فالشعبي الأئمة الحلواني وهو أحسن ما قيل في هذا الباب وفي مسئلة المين يجب
أن يكون الجواب على هذا التفصيل اه بحر قلت ويتعين تقيد القول الصحيح بهذا
الاخير اذا لاشك انه اذا ثبت من نفسه بالقضاء يكون منع نفسه عن الوقوع في الأثم وفي
من مراعاة جانب صاحبه وأفاد الشارح بقوله الا في هذا اذا كان قبل الزوال الخ

(ولا يطر) الشارح في نفل (بلا
عذر في رواية) وهي العصية وفي
أخرى يحمل بشرط أن يكون من
نفسه القضاء واختارها الكمال
وتاج الشريعة وصدرها في الوفاية
وشرحها (والضايفة عذر) المضيف
والمضيف (ان كان صاحبها) من
لا يرضى بمجيء دخوله ويتأذى
بتزكلا الاضطرار فيطر (والالا)
هو الصحيح من المذهب ظهري

قبيد الصبح بالقول الآخر أيضا به حصل الجمع بين الاقوال الثلاثة تأمل (قوله
 ولو حلف) بأن قال امرأته طالق ان لم تقطر كذا في السراج وصدق قوله على الطلاق
 لتفطر فانه معنى تعلق الطلاق بكسائي يانه في محله ان شاء الله تعالى (قوله انظر)
 أي الموقوف عليه نداء فاعل تأذي أخيه المسلم (قوله ولا يجننه) أعاد أنه لو لم يقطر بحث
 الحالف ولا يبرح بغير قوله أنظر سواء كان حلفه بالتحقيق كإمرأ أو بوضو قوله والله لتفطر
 وأما ما صرح به من التفصيل والفرق بين ما عاكف وما لا يملك فذلك أيضا إذا قال لا تركه
 يفعل كذا كالجوف لا يترك فلا يندخل هذه الدار فان لم تكن الدار ملك الحالف يبرح
 بمنعه بالقول ولو ملكه أي منصرفا فيها فلا بمن منعه بالفضل واليمين فيه ما على العلم حتى
 لو لم يملك لا يجنن مطلقا وأما لو قال ان دخل دارى فهو على الدخول علم ولا تركه ولا وكذا
 لو قال ان تركت امرأتى تدخل دارى أو دارى فلا يندخل فهو على العلم فان علم وتركها حلفت والا
 فلا ولو قال ان دخلت فهو على الدخول كما يظهر ذلك لمن راجع أيمان البصر وغيره ثم وقع
 في كلام الشارع في وانحر كآب اليمين عبارة موهبة خلاف ما صرح به كسائي
 بغير هذا إن شاء الله تعالى فاقههم (قوله بزانية) عبارة ان فلا أنظر وان حنساء
 لا ولا اعتدائه يقطر فيه ما ولا يجننه اه وقد نقلها في التهر أيضا بهذا اللفظ فاقههم (قوله
 وفي التهر عن الذخيرة) قال في ذكر في الذخيرة مسئلة الضافة ومسئلة الحلف وما فيه ما
 من الاقوال ثم قال وهذا كله اذا كان الاقرار قبل الزوال المخوب علم أنه جار على الاقوال
 كلها لا قول مخالف لها فتأيد ما قلنا من حصول الجمع فاقههم (قوله قبل الزوال) قد
 ذكرنا أن هذه العبارة واقعة في أكثر الكتب والمراد بها قبل نصف النهار وعلى أحد
 القولين فاقههم (قوله الى العصر لا بعده) هذه الغاية عزها في النهر الى السراج ولعل
 وجهها أن قرب وقت الاقرار برفع ضرر الاستظار وظاهر قوله لا بعده أن الغاية بذاته
 لكنه في السراج لم يقل لا بعده (قوله لوصاعما غير قضاء رمضان) أما هو فبكره فطره لأن
 له حكم رمضان كافي الظهيرة وظاهر اقتضائه عليه أنه لا يكره الاقتراف صوم الكفارة
 والتذبر بعد الضافة وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال
 القهستاني عند قول المتن ويقطرف النفل بعد الضافة في الكلام إشارة الى أنه في
 غير النفل لا يقطر كافي المحيط وعن أبي يوسف أنه في صوم القضاء والكفارة والتذبر يقطر
 اه فأنتم تراهم يستثنون قضاء رمضان وأما من المصنف انه جرى على رواية أبي يوسف
 فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان جوى على الاشياء تصرف ط (قوله ولا تصوم
 المرأة نفلا الخ) أي يكره لها ذلك كافي السراج وأما طهران لها الاقتراف بعد الشروع
 دفعا للصحة فهو عذر وبه تظهر مناسبة هذه المسائل فتأمل وأطلق النفل فتشعل
 ما أصله نفل لكن وجب عارض وإذا قال في البصر عن الفتية للزوج أن يمنع زوجته عن
 كل ما كان الايجاب من جهتها كالتطوع والتذبر واليمين دون ما كان من جهته تعالى

(ولو حلف) رجل على الصائم
 (بطلاق امرأته ان لم يقطر أنظر
 ولو) مكان صاعها (قضاء)
 ولا يجننه (على المقد) بزانية
 وفي التهر عن الذخيرة وغيرها هذا
 اذا كان قبل الزوال أما بعده فلا
 الا لا حد أبويه الى العصر لا بعده
 وفي الاشياء دعاه أحد ادخونه
 لا يكره فطره لوصاعما غير قضاء
 رمضان ولا تصوم المرأة نفلا الا
 بان الزوج

كفّاه رمضان وكذا العبد الا اذا اظهر من امره انه لا يمنع من كفارة الظهار بالصوم
 لتعلق حق المرأة اه (قوله) لا اعتد عدم الضربة بان كان مريضاً وسافراً وبجرماً
 يوجب أو محرراً فليس له منعهما من صوم التطوع ولها أن تصوم وإن نهاه لانه لا يمنعها
 لا يتقاسم من الوطء وأما في هذه الحالة فتصومها لا يضرب مقلات من المنع سراج وأطلق
 في القهيرية المنع واستظهر في البصر بان الصوم يهزلها وإن لم يكن الزوج يطؤها الا أن
 قال في النهر وعندي أن احالة المتع على الضرر وعدمه على علمه أولى للقطع بان صوم يوم
 لا يهزلها فترى الامتناع وطها وذلك اضرا به فان اتى بان كان مريضاً وسافراً
 جاز اه (قوله) ولو فطرها الخ) أفاد أن ذلك كإمركها في العبد وفي البصر عن الخاتبة
 وإن أحرمت المرأة تطوعاً أي بالحلم بلا ذن الرضى له أن يصلها وكذا في الصلوات (قوله)
 ابعد البيوت) أي الصغرى والكبرى ومفهومه أنها لا تقضى في الرضى ولو نزل هنا
 كما فصل في الحدان من كون الرجعة مرجوة ولا لكان حسناً (قوله) وما في حكمه
 كالامة والمدبر والمدة وأما الولد بائع (قوله) لا يجوز أي يكره قال في الخاتبة الا اذا كان
 المولى غائباً ولا ضرره في ذلك اه أي فهو كالأمة لكن في المحيط وغيره وإن بضره لأن
 منافعه مملوكة للمولى بخلاف المرأة فإن منافعه غير مملوكة للزوج وانما له حق الاستمتاع
 بها اه واستظهر في البصر لان العبد يبيع على أصل الحرية في العبادات الا في الضرر
 وأما في التوافل فلا اه وليذكر الاجمعي في السراج ان كان صومه بضر بالمستأجر ينقص
 الخدمة فليس له أن يصوم تطوعاً الا بانه ولا فله لأن حقه في المنفعة فاذا لم ينقص لم يكن
 له منعه وأما بيت الرجل وأمه واخته فيستوعن بانه لا فله لاحقه في منافعه اه قلت
 وينبغي أن أحد الوالدين اذا نهى الولد عن الصوم خوفاً عليه من المرض أن يكون الأفضل
 اطاعته أخذاً من مثله الخلف عليه بالافطار وتأمل (قوله) لا يبيع (قوله) أشار الى قول
 المصنف كغيره في الفطر غير قيد وانما هو إشارة الى انه لو لم ينو الفطر في وقت النية قبل
 الاكل فالحكم كذلك بالاولى لانه اذا صم مع نية المنافع فمع عدمها أولى كما في البصر
 ولأن نية الافطار لا عبرة بها كما افاده بقوله الا في ولو نوى الصائم الفطر الخ (قوله) قبل
 الزوال) أي نصف النهار وقبل الاكل (قوله) صم) لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب
 ولا صحة الشروع بغير (قوله) مطلقاً) أي سواء كان تفلأ ونذر أم عينا أو أداء من رمضان
 ح وبه علم أن محل ذلك في صوم لا يشترط فيه التيمم فلو نوى ما يشترط فيه التيمم وقع
 فلا كما تقدم ما يشترط وإن أريد بقوله صم صحة الصوم لا يشيد كونه عسافاً فالمراد
 بالاطلاق ما يشمل الجميع (قوله) ويجب عليه الصوم) أي انشاؤه حيث صم منه بان
 كان في وقت السبق ولم يوجعنا بنافيه والواجب عليه الامساك كما قض طهرت ومجنون
 أفاق كما ذكر (قوله) كما يجب على مقب الخ) لما تقدمناه أول الفصل أن السفر لا يبيع الفطر
 وانما يبيع عدم الشرع في الصوم فلو سافر بعد التجبر لا يبيع الفطر قال في البحر وكذا

لا اعتد عدم الضربة ولو فطرها
 ويجب القضاء بانه او بعد البيوت
 ولو صام العبد وما في حكمه
 بلا ذن المولى لم يجز وإن فطره قضى
 بانه او بعد الفطر ولو نوى مسافر
 الفطر) او لم ينو (فأقام ونوى
 الصوم في وقتها) قبل الزوال (صم)
 مطلقاً (ويجب عليه) الصوم
 (لو) كان (في رمضان) لزوال
 المرحض (كما يجب على مقب الخ) انما
 صوم (يوم منه) أي رمضان (سافر
 فيه) أي في ذلك اليوم

لنوى المسافر الصوم ليلاً وأصبح من غير أن ينقص عنه قبل الغبر ثم أصبح صائماً
 لا يحل فطره في ذلك اليوم ولو أفطر لا كفارة عليه اه قلت وكذا لا كفارة عليه بالاولى
 لنوى نهائياً ففعله ليلاً غير قيد (قوله فيه ما) أى في مسئلة المسافر اذا أقام ومثله
 المقيم اذا سافر كما في الكافي النسائي وصرح في الاختيار بلزوم الكفارة في الثانية قال
 ابن الشلي في شرح الكزويني في التعويل على ما في الكافي أى من عدمه فيه ما قلت بل
 مراده في الشر تبليغاً الى الهداية والعناية والفتح أيضاً (قوله للشبهة في آوله وآخره)
 أى في أول الوقت في المسئلة الاولى وآخره في الثانية فهو لو فطر ونشر مرتب (قوله فانه
 يكفر) أى قياساً له مقيم عند الاكل حيث رخص سفره بالعود الى منزله وبالقصاص
 نأخذ اه خاتمة فتزاد هذه على المسائل التي قدم فيها القصاص على الاستحسان حوى
 وقدمتانه لو أن كل المقيم ثم سافر أو سافر ثم مكثه لا تقط الكفارة والظاهر اه لو أكل
 بعد ما جاوز يوم مصره ثم وجع فأكل لا كفارة عليه وان حزم على عدم السفر أصلاً
 بعد ما أكله لأن أكله وقع في موضع الرخص ثم يجب عليه الاستحسان لهذا وفي البدائع
 من صلاة المسافر لو أحدث في صلاة فطم بعد ما قبل دخوله على أربعاً لانه بالنية صار مقياً
 مقبلاً من ساعته وان لم يدخل فلو بعد ما قبل دخوله على أربعاً لانه بالنية صار مقياً
 اه قلت ومقتضاه انه لو أفطر بعد النية قبل الدخول يكفر أيضاً تأمل (تنبيه) المسافر
 اذا نوى الإقامة في مصر أقل من نصف شهر هل يجعل له القطر في هذه المدة كما يجعله قصر
 الصلاة ستلت عنه ولم أذكر مصر بها وانما رأيت في البدائع وغيرها لو أراد المسافر دخول
 مصره أو مصر آخر سوى فيه الإقامة بذكره أن يطر في ذلك اليوم وان كان مسافراً في
 آوله لانه اجتمع الحزم للقطر وهو الإقامة والمبعض أو المرحض وهو السفر في يوم واحد
 فكان الترجيح للحزم احتياطاً وان كان أكبر ما دام لا يتفق دخوله المصر حتى يقب
 الشمس فلا يباس بالقطر فيه اه فتعديه نية الإقامة بهم انه يدونه بإيصاله القطر
 في يوم دخوله ولو كان أول النهار اعدم الحزم وهو الإقامة الشرعية وكذا في اليوم
 الثاني مثلاً والحاصل أن مقتضى القواعد الجواز لم يوجد دخل صريح بخلافه تأمل
 (قوله كما تم) أى قبيل قوله ولا يصام يوم الشك الاقطر عاح (قوله قال وفيه خلاف
 الشافعي) شهر قال ابن السكنة واستشكل بأن الكلام ناسباً لا يفسد الصلاة عند
 الشافعي فكيف يفسد ما يجوز نية الكلام قلت فرق بين الكلام ناسباً ونية الكلام
 العبد فان العبد قاطع الصلاة ثم رأت ط اجاب بما ذكرته من الفرق ثم قال والمحققين
 مذهبه عدم القساد (قوله لتدرة امتداده) لأن بقاء الحياة عند امتداده طر لا يلاً كل
 ولا شرب نادراً ولا خروج في التوادر كما في الزيلعي (قوله فلا يقضيه) لأن الظاهر من حاله
 أن ينوي الصوم ليلاً جلا على الاكل ولوحده ذلك شهر ارا أمكن حله كذلك بالاولى
 حتى لو كان متهكاً بعد الاكل في رمضان أو مسافراً قضى الكل كذا قالوا وبسفي

مطلب
 يقدم هذا القياس على الاستحسان

(و) لكن لا كفارة عليه لو أفطر
 معاً (الشبهة في آوله وآخره الا اذا

دخل مصر لشيء نسيه فأفطر
 فانه يكفر (ولونوى الصائم القطر

ليكن منظرًا كما) ستر كما (لونوى
 التكلم في صلاة ولا يتكلم) شرح

الوهابية قال وفيه خلاف
 الشافعي (وقضى أيام انما نوى ولو)

كان الانحط (مسافرًا للشهر)
 لتدرة امتداده (سوى يوم حدث

الانحط فيه أو في ليلته) فلا يقضيه

أن يقيد بمسافر يضرم الصوم أو ممن لا يضرمه فلا يقضى ذلك اليوم جملاً لا مراً على
 المصالح لمجرد أن صومه أفضل وقول بعضهم إن قصد صوم التقى البالي من المسافة
 ليس بظاهر ممنوع فيما إذا كان لا يضرمه غير قلت هذا المنع غير ظاهر خصوصاً من
 كان يقطر في سفره قبل حدوث الانغماس هو ظاهر فيمن كان يصوم قبله أو كان عادته
 في أمثاله تأمل (قوله إذا علم الخ) قال الثمني وهذا إذا لم يذكر أنه نوى أو لا إذا علم
 أنه نوى فلا شك في العصة وإن علم أنه لم يشق لا شك في عدمها وكلامه ظاهر في أن فرض
 المسئلة في رمضان فالوحدت لذلك في شعبان قضى الكل غير أي لأن شعبان لا تصح
 فيه سنة رمضان (قوله وفي الجنون) يتعلق بقضى الآتي ط (قوله لجميع ما يمكنه إنشاء
 الصوم فيه) وهو ما بين طلوع الفجر إلى نصف النهار من كل يوم فالأفاقة بعده هذا الوقت
 إلى قبيل طلوع الفجر ولومن كل يوم لا تقصر ط أي لأنهم وإن كانت وقت النية لكن
 إنشاء الصوم بالتعلل لا يصح في الليل ولا بعد نصف النهار ثم هذا خلاف إطلاق الاصنف
 الاستعاب فإنه يقتضي أنه لو أفاق ساعة منه ولوليل أو بعد نصف النهار أنه يقضى
 والأفلا وقد منّا أول كتاب الصوم فقرر الخلاف في ذلك وأنهم ما قولان صحيحان وأن
 المعتمد الثاني لكونه ظاهر الرواية والتمتد (قوله في ما ذكر) أي عند قوله بسبب صوم
 رمضان شه وودج من الشهر ح (قوله لا يقضى مطلقاً) أي سواء كان الجنون أصلياً
 أو عارضاً بعد البلوغ قبل هذا ظاهر الرواية وعن محمد أنه فرق بينهما لأنه إذا بلغ مجنوناً
 التقى بالهي فأنقصد الخطاب بخلاف ما إذا بلغ عاقلًا فجرح وهذا احتياط بعض المتأخرين
 هذه به قال في العناية بهم أو بعد الله الجرجاني والامام الرستغقي والزاهد الصفار اه
 وفي الشر بلائية عن البرهان عن المبسوط ليس على الجنون الأصلي قضاء ما مضى في
 الأصح اه أي ما مضى من الأيام قبل أفاقته (تنبيه) لا يقتضي أنه إذا استوعب الجنون
 الشهر كله لا يقضى بخلاف مطلقاً ولا أفاقته الخلاف المذكور وفقره مطلقاً هنا بما للدور
 في غير محله وكان عليه أن يذكره عقب قوله أن لم يستوعب قضى ما مضى ليكون إشارة إلى
 الخلاف المذكور وكتبته (قوله ولو نذر الخ) شروع فيما يوجب العبد على نفسه بعد ذكر
 ما أوجبه الله تعالى عليه قال في شرح المتن والتدريج على اللسان وبشرط صحته أن لا يكون
 معصية كشراب الخمر ولا أوجب عليه في الحال كأن نذر صوماً أو صلاةً وجبت عليه ولا
 في المال كصوم وصلاة سيجبان عليه وإن يكون من جنسه واجب لعنه مقصود
 ولا مدخل فيه قضاء القاضي اه وسأني أن شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك مع
 بقية أبحاث التذري في كتاب الإيمان (قوله أو صوم هذه السنة) أشار به إلى أنه لا فرق
 بين أن يذكر المني عنه صريحاً كصوم الصرم مثلاً أو تعاماً كصوم غد فاذا هو يوم الصرم
 وهذه السنة أو سنة متتابعة أو بدأ بكافي ح عن التهستاق (قوله مع مطلقاً) أي سواء
 صرح بذكر المني عنه أو لا كما في البصر وهو ما قد ناه عن التهستاق وسواء

إذا علم أنه لم ينو (وفي الجنون)
 أن لم يستوعب الشهر (قضى)
 ما مضى (وإن استوعب) لجميع
 ما يمكنه إنشاء الصوم فيه على ما ذكر
 (لا) يقضى مطلقاً البصر (ولو نذر
 صوم الأيام المتتابعة) صوم هذه
 السنة (مع مطلقاً)

مطلب
 في الكلام على التذري

قصد ما تعلق به أولا ولهذا قال في الولوبالية رجل أراد أن يقول لله على صوم يوم بغري
 على لسانه صوم شهر كان عليه صوم شهر بحر ٨١ ح وكذا لو أراد أن يقول كلاما بغري
 على لسانه التذذ لزمه لأن عزل التذذ كالجذ كالطلاق فقع (قوله على التفتاد) وروى
 الثاني عن الإمام عدم العصبة وبه قال زفر وروى الحسن عنه أنه إن عين لم يصح وإن قال
 غدا فوافق يوم التفرصح قياسا على ما لو نذرت يوم حضيضها حيث لا يصح فلو قالت غدا
 فوافق يوم حضيضها صح وقد صرحوا بأن ظاهر الرواية أنه لا فرق بين أن يصرح بذكر
 المنهي عنه أولا ولا ثاني بين العصبة ليظهر أثرها في وجوب القضاء والحرمة للأعراض
 عن الضائفة بغير (قوله بأن نفس الشروع معصية) لأنه يصح صحتها بنفس الشروع
 كما قلنا تقريره فيجب تركه لكونه معصية فلا يجب قضاؤه وأما نفس التذذ فهو طاعة
 (قوله فصيح) الأولى فانه لأن هذا الفرق بين يومه بالتذذ وعدم لزومه بالشروع أما
 نفس العصبة فهي ثالثة فيها ما لوذا لوصافها بجزأه ولو لم يصح لجزئه أفاده الرجعي
 (قوله ووجوب) وقوله في النهاية الأفضل النظر في سهل بحر (قوله تخامسا عن المعصية)
 أي المجاورة وهي الأعراض عن إجابة دعوة الله تعالى ط (قوله وقضاها الخ) وروى
 مسلم عن حديث زيار بن جبير قال جاء رجل إلى ابن عمر فقال اني نذرت أن أصوم يوما
 فوافق يوم أخصي وأظفر فقال ابن عمر أمر الله بوقاه التذذ ونهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن صيام هذا اليوم والمعنى أنه يمكن قضاؤه فيخرج به عن عهدة الأمر والنهي شرح
 الوقاية للقاري (قوله خرج عن العهدة) لأنه إذا ما التزم بحر (قوله وهذا) أي فضاه
 الأيام المنبهة في صورة نذر صوم السنة المعينة ط (قوله فلويعد لها) بأن وقع التذذ منه
 ليلة الرابع عشر من ذي الحجة مثلا فافهم (قوله باقي السنة) وهو تمام ذي الحجة (قوله على
 ما هو الصواب) وهو الذي حققه في الفتح فإن سلب الغاية لما قال يلزمه ما نفي قال
 الزبلي هذا سهل لأن هذه السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت النذر إلى وقت التذذ
 ورد في الفتح بأنه هو السهل لأن المسئلة كافي الغاية منقولة في الخلاصة والاختلاف في هذه
 السنة وهذا الشهر وهذا لأن كل سنة عربية معينة عبارة عن مدة معينة فإذا قال هذه
 فاعني بقيد الإشارة إلى التي هو فيها الحقيقة كلامه أنه نذر المدة الماضية والمستقبله فلفظ
 في حق الماضي كما يلفظ في قوله لله على صوم أمس كذا في التبرح (قوله وكذا الحكم)
 الإشارة إلى ما في المتن من حكم السنة المعينة (قوله فيقطرها) أي الأيام المنبهة قال ح
 وأن صلاها يخرج عن العهدة لأنه إذا ما كالتزمها (قوله ولكنه يفسخها متتابعة)
 أي موصولة بآخر السنة من غير فاصل تحقيقا للتتابع بقدر الاستحسان ح عن الجبر
 وأشار إلى أنه لا يجب عليه قضاء شهر عن رمضان كما لا يجب في المعينة لأنه لما أدرك لم يصح
 نذره أنه مستحق عليه بإيجاب الله تعالى فلم يقدر على صرته إلى غيره بخلاف ما إذا
 أوجبه ومات قبل أن يذرك حيث يجب عليه أن يوصي بأطعام شهر لأنه لما لم يدر كذا صار

على التفتاد وقوانين التذذ والشروع
 فيما بأن نفس الشروع معصية ونفس
 التذذ طاعة فصيح (و) لكنه
 (أفطر) الأيام المنبهة (وجوبا)
 تخامسا عن المعصية (وقضاها)
 استقام الواجب (وأن صلاها)
 خرج عن العهدة مع الحرمة
 وهذا إذا نذر قبل الأيام المنبهة
 فلويعد لها لم يقض شيئا وإنما يلزمه
 باقي السنة على ما هو الصواب
 وكذا الحكم لو تكرر السنة وأضرط
 التابع فيقطرها لكنه يفسخها
 ضمان متتابعة

كاجباب شهر غيره سراج (قوله ويصعدوا فطر يوما) أي بعيد الايام التي صامها قبل اليوم
 الذي أفطر فيه ح أي ولو كان آخر الايام ط (قوله بخلاف المعينة) أي فانه لا يجب
 عليه قضاء الايام المنية فيها متتابعة لان المتابع فيها ضروريه تعين الوقت ح ولذا لو أفطر
 يوما فيها لا يلزمه الاقتصار ط (قوله ولو لم يشترط) أي في المنكرة (قوله بعض خمسة
 وثلاثين) هي رمضان والخمسة المنية ح أي لان صومه في خمسة ناقص فلا يجزيه عن
 الكل ولشهر رمضان لا يجب كون الاعنه فيجب القضاء بقدره ويثبت أن يصل ذلك بما
 مضى وان لم يصل يخرج من العهد على الصحيح بحر (قوله في هذه الصورة) أي بخلاف
 المعينة أو المنكرة المشروطة فيها المتابع لانها لا تخلو عن الايام الخمسة فيكون ناذرا
 صومها أما المنكرة بلا شرط متابع فانها اسم لايام معدودة ويمكن فصل العدودة عن
 رمضان وعن تلك الايام كما افاده في السراج (قوله فتشمل العين) أي مصاحبة للذکر
 ومنفردة عنه ط (قوله يذره) أي بالصيغة الدالة عليه ط (قوله فقط) أي من غيره ومن
 العين نصا واشياءها والمراد بقوله دون العين بخلاف المسئلة التي بعدها فانه تعرض لنفي
 العين ط (قوله عملا بالصيغة) أي في الوجه الاول وكذا في الثاني والثالث بالاولى
 لتأكيد التذرية العزلة مع ما في الثالث من زيادة نفي غيره (قوله عملا بتعيينه) لان قوله
 قه على كذا يدل على الالتزام وهو صحيح في التذرية فعمل عليه بلائيه وكذا مما بالاولى
 لكنه اذا نوى أن لا يكون نذرا كان عينا من اطلاق الا لازم وارادة المزمع لانه يلزم من
 ايجاب ما ليس واجب فحريم تركه وتحرير المباح عين (قوله لا به صوم المجاز وهو
 الوجوب وهذا جواب عن قول الثاني أي أي يوسف انه يكون نذرا في الاول عينا في
 الثاني لان التذرية في هذا المقطع حقيقة والعين مجاز حتى لا يتوقف الاول على التبة ويتوقف
 الثاني فلا يتوقف هاتم المجازية عين فبینه وعندنا ينتمى ترجح الحقيقة ولو سألناه لنتناق بين
 الجهتين أي جهتي التذرية والعين لانها يقتضيان الوجوب الآن التذرية تقتضيه لعينه
 والعين لغرضه أي لسانته الله تعالى لجمعنا بينهما عملا بالدليلين كما جعلنا بين جهتي التبرع
 والمعاوضة في الهبة بشرط العوض كذا في الهداية وقام الكلام على هذا الدليل
 في الفتح وكتب الاصول (قوله ونقد الخ) ذكر هذه المسئلة بين مسائل التذرية غير
 مناسب وان تتبع فيه صاحب الدرر (قوله على المتأخر) قال صاحب الهداية في كتابه
 القينس ان صوم التبعيد الفطر متتابعة منهم من ذكره والمختار أنه لا بأس به لان
 الكراهة انما كانت لانه لا يؤمن من أن بعد ذلك من رمضان فيكون تشبها بالنصاري
 والآن زال ذلك المعنى اه ومثله في كتاب النوازل لابي الليث والواقعات للحسام
 الشهيد والمحيط البرهاني والفتحية وفي النهاية عن الحسن بن زياد انه كان لا يرى بصومها
 بأسا ويقول في يوم التطر فأتينهن وبين رمضان اه وفيها ايضا علة المتأخرين
 لم يروا به بأسا واختصوا اهل الافضل التبريق والتتابع اه وفي الحقايق صومها متصلا

ويصعدوا فطر يوما بخلاف
 المعينة ولولم يشترط المتابع
 يقضى خمسة وثلاثين ولا يجزيه
 صوم الخمسة في هذه الصورة واعلم
 أن صيغة التذرية تشمل العين فلذا
 كانت صيغة صور ذكرها بقوله (فان
 لم يشترط) يذره الصوم (شيأ أو نوى
 التذرية فقط) دون العين (أو نوى
 التذرية ونوى أن لا يكون عينا كان)
 في هذه الثلاث صور (تذرية فقط)
 اجماعا عملا بالصيغة (وان نوى العين
 وأن لا يكون نذرا كان) في هذه
 الصورة (عينا فقط اجماعا عملا
 بتعيينه وعليه كفارة) عين (ان
 أفطر لحنته (وان فو اجماعا أو)
 نوى (العين) بلان في التذرية (كان)
 في الصورتين (تذرية وعينا حق
 لو أفطر يجب القضاء للتذرية
 والكفارة للعين) عملا بصوم
 المجاز خلافا للثاني (وقد يفرق
 صوم الست من شوال) ولا يكره
 المتابع على المختار خلافا للثاني
 حاوي

مطلب
 في صوم الست من شوال

يوم القدر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وإن اختلف مشايخنا في الأفضل وعن أبي
يوسف أنه كرهه متتابعاً واختار لأبأس به اه وفي الوافي والكناف والجهني يكره عند
مالك وعندنا لا يكره وقام ذلك في رسالة نحرر الأقال في صوم الست من شوال للعلامة
قاسم وقد رتبنا على ما في منظومة النبائي وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً إلى أبي
حنيفة وأنه الأصح بأنه على غير رواية الأصول وأنه صحيح ما لم يبقه أحد إلى قصصه
وأنه صحيح الضعيف وعدنا لا تعطيل ما فيه الثواب الجزيل يدعو كاذبه بل دليل ثم ساق
كتاب من لصوص كتب المذهب فراجعها فافهم (قوله والابحاج المكره الخ) العبارة
لصاحب البدائع وهذا تأويل لما روي عن أبي يوسف على خلاف ما فهمه صاحب
الحقائق كافي رسالة العلامة قاسم لكن ما مر من الحسن بن زياد يشري أن المكره عند
أبي يوسف متابعها وإن فصل يوم القدر فهو مؤيد لما فهمه في الحقائق تأمل (قوله
ولو نذر صوم شهر الخ) ويلزمه صومه بالعدد لا بالأيام والشهر المعين هلالي كما سيجي عن
المخ عن نفاطره ط (قوله متتابعاً) أفاد لزوم المتتابع أن صرح به وكذا إذا نواه أما إذا
لم يذكره ولم يشأه تابع وان شاء فزق وهذا في المطلق أما صوم شهر بعينه أو أيام بعينها
فيلزمه المتتابع وإن لم يذكره سراج وفي البصر أو واجب على نفسه صوماً متتابعاً فصامه
مشتقاً لم يجوز على عكسه جازاه وفي المخ ولو قال قلعي صوم مثل شهر رمضان إن أراد
مشتقاً في الوجوب قلعي أن يفترق وإن أراد منه في التتابع فعليه أن يتابع وإن لم يكن لهنية قلعي
أن يصوم متتابعاً ط (قوله فاطر) عطف على محذوف أي فصامه وأفطروما ط
(قوله لانه أدخل بالوصف) وهو المتتابع ط (قوله مع خلوشه عن أيامهم) جواب
عما يقال أنه لو كان من الأيام المنية فالقصر ضروري لتوجيه فيبقى أن لا يستقبل بل
يقبض عقبه كما مر فيما لو نكر السنة وشرط المتابع والجواب أن السنة المتابعة لا تخلو
عن أيام منية بخلاف الشهر وعلى هذا ما في السراج من أن المرأة إذا كان طهرها شهراً
فأكثر فأنها تصوم في أول طهرها فلو صامت في أيامها فحاضت استقبلت ولو كان حاضها
أقل من شهر تقضى أيام حاضها متصلة (قوله لا يقع كله في غير الوقت) لانه وإن كان
لا يتعين بالتحسين كما يأتي إلا أن وقوعه بعد وقته يكون قضاءً ولو اشتراطه ثبت البية كما مر
والأداء من غير القضاء تمسكه بقوله كله أعني أظهره كما قال ط فيما إذا أفطر اليوم الأخير
من الشهر أم لا أفطر العاشر منه مثلاً فلا يلا لانه لو استقبل الصوم من الحادي عشر
وأتم شهر الزم وقوع بعضه في الوقت وبعضه خارجه (قوله ولو لميعنا) أي بواحد من
الاربعة الأتمية فغير المعين لا يخص بواحد منها بالاولى كالوئذ التصديق بدهم منكر
وأطلق (قوله فلو نذر الخ) مثال التحسين في الكل على القشر المرتب ط (قوله فخالفت)
أي في بعضها أو كلها بأن تصدق في غير يوم الجمعة يلد آخر بدهم آخر على شخص آخر
وإنما بالزلات الدخول تحت التذرية ما هو قربة وهو أصل التصديق دون التعيين فبطل

والابحاج المكره أن يصوم القدر
وخسته بعد أو أفطر القدر يكره
بل يستحب عرس ابن كمال (ولو نذر)
صوم شهر غير معين متتابعاً فاطر
يوماً ولو من الأيام المنية (استقبل)
لانه أدخل بالوصف مع خلوشه
عن أيامهم غير شهر بخلاف السنة
(لا يستقبل في) نذر شهر
(معين) لا يقع كله في غير الوقت
(والنذر) من اعتكاف أو حج
أو صلاة أو صيام أو غيره (غير)
المطلق ولو لميعنا (لا يخص بزمان
وسكان ودهم وقبيل) فلو نذر
التصدق يوم الجمعة بكذا
الدهم على فلان خالف جاز

التعين ولزمته القرية كما في الدرر وفي المعراج ولو نذر صوم غد فأخبره إلى ما بعد الغد جاز
وربما يخفى أن لا يكون مسياً كمن نذر أن تصدق ب درهم الساعة فتصدق بعد ساعة اه
(تنبيه) ذكر العلامة ابن نجيم في رسالته في الشريعة بالصدقة أنه ذكر في الخاتمة أنه لو عين
التعبد ب درهم فملك سقط النذر قال وهذا يدل على أن قولهم وألفنا تعين الدينار
والدرهم ليس على الإطلاق فيقال لا في هذه فأنالو ألفنا مطلقاً لكان الواجب في ذمته
فإذا هلك المعين لم يسقط الواجب وكذا قولهم ألفنا تعين الفقير ليس على الإطلاق لما في
البدائع لو قال لله على أن أطم هذا المسكين شيئاً حمداً ولم يصنع فلا بد أن يعطيه الذي سمي
لأنه إذا لم يعين المذكور ما تعين الفقير مقصود فلا يجوز أن يعطى غيره اه هذا وفي
الحوى عن العمادية لو أمر رجل أن تصدق بهذا المال على مسكين أهل الكوفة
فتصدق على مسكين أهل البصرة لم يجز وكان شامناً في المتن لو أمرى فقراء أهل
الكوفة بكذا فاعطى الوصي فقراء أهل البصرة جاز عند أبي يوسف وقال محمد بن
الوصي اه قلت وجهه أن الوكيل يضمن بمخالفة الأمر وأن الوصي هل هو بمنزلة
الاصل أو الوكيل تأمل (قوله وكذا لو جعل قبله) هذا داخل تحت قوله فخالف (قوله
صح) أي خلافاً لمحمد وزفر غير أن محمداً لا يجيز التحجيل مطلقاً وزفر إذا كان الزمان المجهل
فيه أقل فقبله كما في التتميم (فرع) نذر صوم رجب فسام قبله تسعة وعشرين يوماً واجباً
رجب كذلك فيخفى أن لا يجب القضاء وهو الأصح كما في السراج أما الواجب ثلاثين بقضى
يوماً (قوله أو صلاة) بالتثنية ويوم منصوب على الظرفية ح ولو أضافه لزمه مثل صلاة
اليوم غير أنه يتم المغرب والوتر أربعاً وقد تقدمت ط (قوله لأنه يجزى بعد وجوب
السبب) أي فيصور كما يجوز في الزكاة خلافاً لمحمد وزفر فتح (قوله فيبلغوا التعين) بناء على
لزوم المنذور بما هو قرية فقط فتح وقد سناه عن الدرر أي لأن التعين ليس قرية مقصودة
حتى يلزم بالنذر (قوله بخلاف النذر المعلق) أي سواء علقه على شرط يريده مثل أن قدم
غائباً أو شئ مريضاً ولا يريده مثل أن زنت فقله على كذا لكن إذا وجد الشرط في
الأول وجب أن يوفي بذره وفي الثاني بغيره وبين كفارة عين على المذهب لأنه نذر ظاهره
بين جهناه كما سيأتي في الإيمان أن شاء الله تعالى (قوله فانه لا يجوز تحجيله إلخ) لأن المعلق
على شرط لا يستدعي الحال بل عند وجود شرطه كما تقرر في الأصول فلو جاز تحجيله لزم
وقوعه قبل وجود سببه فلا يصح ويظهر من هذا أن المعلق يعين فيه الزمان بالنظر إلى
التحجيل أما تأخيره فيصعب لا تقاد السبب قبله وكذا يظهر منه أنه لا يعين فيه المكان
والدرهم والفقير لأن المعلق إنما ترفى تأخير السببية فقط فامتنع التحجيل أما المكان
والدرهم والفقير فهي بالية على الأصل من عدم التعين لعدم تأثير المعلق في شئ منها فإلذا
اقتصرت كسب في بيان وجه مخالفة بين المعلق وغيره على قوله فانه لا يجوز تحجيله فأداهمة
التأخير وتبدل المكان والدرهم والتغير كما في غير المعلق وكان له لظهور ما تقررناه لم نسوا

وكذا لو جعل قبله فلو عين شهرًا
لا احتكاف والصوم فيجعل قبله
منه صوم وكذا لو نذر أن يصوم سنة
كذا فجاء سنة قبلها صوم أو صلاة يوم
كذا فصلاها قبله لأنه يجزى بعد
وجوب السبب وهو النذر فيلغو
التعين بشرط لا يسه فليصنف
(بخلاف) النذر (المعلق) فانه
لا يجوز تحجيله قبل وجود الشرط
كما سيأتي في الإيمان (ولو قال
مريض فقله على أن أصوم شهرًا
فكان قبل أن يصوم لاني عليه
وان صم) ولو (يوماً)

عليه وهذا مما لا شبهة فيه لن وقف على التوجه فافهم (قوله ولم يصمه) أما لو صامه فبأن
 قريسا (قوله على الصحيح) هو قوله ما قال محمد لزم الوصية بقدر ما فاته كافي قضاء
 رمضان وأوصيه في السراج حيث قال إذا نذر شهر غير معين ثم أقام بعد النذر يوما أو
 أكثر بقدر على الصيام فلم يصم فعندهما يلزمه الإيصاء بالاطعام لجميع الشهر ووجهه على
 طريقة الحاكم أن ما أدركه صالح الصوم كل يوم من أيام النذر فإذا لم يصم جعل كالقادر
 على الكل فوجب الإيصاء كالوثنى شهرا صحبا ولم يصم وعلى طريقة الفتاوى النذر لزم
 في النعمة الساعة ولا يشرط إمكان الأداء وغرة الخلاف فيما إذا صام ما أدركه على الأول
 لا يجب عليه الإيصاء بالباقي وعلى الثاني يجب وكذا فيما إذا نذر ليلا ومات في الليلة لا يجب
 على الأول لعدم الأدان ويجب على الثاني الإيصاء بالكل اه ملخصا وتقتصر في الذات
 وغرة على طريقة الحاكم ثم اعلم أن هذا كله في النذر المطلق أما المعين في السراج أيضا
 ولو أوجب على نفسه صوم وجب ثم أقام يوما أو أكثر ومات ولم يصم ففي الكرخي أن مات
 قبل وجب لأشئ عليه وهو قول محمد خاصة لأن المعين لا يكون سببا قبل وقته وعندهما
 على طريقة الحاكم يوصى بقدر ما قدره ولا نذر بسبب ملزم في الحال الآتية لا يقين القكن
 وعلى طريقة الفتاوى يوصى بالكل لأن النذر لزم بلا شرط لأن اللزوم إذا لم يظهر في حق
 الأداء يظهر في خلقه وهو الإطعام وأما أن صام ما أدركه أو مات عقب النذر فعلى الأول
 لا يجب الإيصاء بشئ وعلى الثاني يجب الإيصاء بالباقي ولو دخل وجب وهو مريض ثم صم
 بعده يوما مثلا فلم يصم ثم مات فعليه الإيصاء بالكل أما على الثاني فظاهر وكذا على الأول
 لأن بفرج الشهر المعين وصحته بعده يوما فلا يجب عليه صوم شهر مطلق فإذا لم يصم
 فيه وجب الإيصاء بالكل كافي النذر المطلق إذا بقي يوما أو أكثر بقدر على الصوم ولم يصم
 اه ملخصا (قوله ومات قبل تمام الشهر) أي ولم يصم في ذلك وصداؤه غيره ومات بعد يوم
 وثني ما إذا صام ما أدركه فهل يلزمه الوصية بالباقي أم لا ينبغي أن يكون على الطريقتين
 المذكورتين في المريض وصرح بالزوم في بعض نسخ البصر لكن نسخ البصر في هذا المثل
 مضطرب ويحتمل تحريمه فافهم (قوله بخلاف القضاء) أي فيما إذا فاته رمضان
 لعذر ثم أدركه بعض العدة ولم يصمه لزمه الإيصاء بقدر ما فاته اتفاقا على الصحيح خلافا
 لما ذهبه الطحاوي أن الخلاف في هذه المسئلة ح (قوله بخلاف القضاء) جواب عن
 قياس محمد النذر على القضاء ويانه أن النذر سبب ملزم في الحال كما مر أما القضاء فان سببه
 أدراة العدة ولم يوجد فلا تجب الوصية لا بقدر ما أدركه واعتراض بأن القضاء يجب بما
 يجب به الأداء عند المحققين وسبب الأداء شهرد الشهر فكذا القضاء وأوجب بغيره
 خفا فافهم النهر (قوله بل إن صام حنت) لأن المضارع المثبت لا يكون جواب القسم
 الأمر كدأ بالتون فأدركه لم يجد وجب تقدير الثاني اه ح لكن سذكر في الأيمان عن
 العلامة المقدسي أن هذا قبل تغير اللغة أما الآن فالعوام لا يعرفون بين الإثبات والنفي

ولم يصمه (لزم الوصية بجميعه)
 على الصحيح كالصحيح إذا نذر ذلك
 ومات قبل تمام الشهر ولم يصمه
 الوصية بجميعه بالإجماع كافي
 انلبان بخلاف القضاء فان سببه
 أدراك العدة (فروع) قال والله
 أصوم لأصوم عليه بل إن صام
 حنت كما سجي في الأيمان فندرك
 صوم وجب فدخل وهو مريض
 أنطر ونفي

الابو جرد ولا يعد مهانفو كاصطلاح لفظة الفرس وغيرها في الايمان (قوله رمضان) أي
 بوصل أفضل دود (قوله أو صوم) عطف على صوم رجب ح (قوله وكفر) أي فدى
 (قوله كما ترمز) أي في الشيخ القاضي من أنه يطعم كل فطرة (قوله أو الزوال) يعني نصف
 النهار كما ترمز ارا (قوله قضى عند الثاني) قلت كذا في الفتح لكن في السراج ولو قال
 لله على صوم اليوم الذي يقدم فلان فيه أبدا فقدم في يوم قد أكمل فيه أيامه صومه
 وبلغه صوم كل يوم فيما يستقبل لأن التأخير عند وجود الشرط يصير كالتكلم بالجووب
 فيصير كأنه قال لله على صوم هذا اليوم وقد أكمل فيه فلا يلزمه قضاءه وقال زفر عليه
 قضاءه اه وشعرو في البحر بلا حكاية بخلاف وهو مخالف لما هنا وأما قوله يلزمه صوم
 كل يوم الخ فهو من قوله أبدا (قوله خلافا للثالث) قال في النهر ولو قدم بعد الزوال
 قال محمد لاشئ عليه ولا روا بقية من غيره قال السرخسي والظاهر التسوية بينهما اه
 أي بين التقدم بعد الأكل والتقدم بعد الزوال فالشارح جرى في الفرع الثاني على ذلك
 الاستظهار ط (قوله فلا قضاء اتفاقا) لأنه حين أن تدره وقع على رمضان ومن نذر
 رمضان فلا شئ عليه ح أي لاشئ عليه إذا أدركه كما تقدمنا عن السراج (قوله كفر
 فقط) أقول لأوجهه وما قيل في توجيهه لأنه صامه عن رمضان لأعينه لأوجه له أيضا
 لأن النية في فعل الحلو في غير شرط الماصر حوايه من أن فعله مكرا أو ناسيا سواء
 والحلو في عليه الصوم وقد وجد ثم ظهر أن في عبارة الشارع اختصارا مختلص فيه
 النهر وأصل المسئلة ما في الفتح وغيره ولو قال الله على أن أ صوم اليوم الذي يقدم فيه
 فلان شكر الله تعالى وأراد به البين فقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كفارتين
 ولا قضاء عليه لأنه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل أن ينوي فغوى به
 الشكر لأعن رمضان بربانية وأجواء عن رمضان ولا قضاء عليه اه وبه يضع بقية
 كلامه فافهم (قوله يلزمه كمالا) ويقصده شئ بالعدل لاهلالي والشهر المعين هلالي
 كذا في اصكاف فتح القدير ح (قوله بقبته) أي بقية الشهر الذي هو فيه لأنه ذكره
 معزافا فيصرف الى المعهود بالخضور فان نوى شهر فاعلى ما نوى لأنه محتمل كلامه فغ عن
 التمسيس وتقدم الكلام في ذلك (قوله الآن نوى اليوم) أفاد أن لزوم الاسبوع
 يكون فعلا ذنوى أيام جمعة أو لم نوسيا لأن الجمعة يذكرها يوم الجمعة ويأتم الجمعة
 لكن الأيام أغلب فانصرف المطلق اليه بقبته قال ح وينبئ أنه لو عرف الجمعة
 أن يلزمه بقبته على قياس السنة والشهر فان مبدأ الاحد وآخرها السبت فراجع اه
 قلت في الجرد ولو قال صوم أيام الجمعة فعليه صوم سبعة أيام اه فتأمل (قوله بخلاف
 الاول) أي فان السبت يتكرر فيه فأريد التكرار في العدد المذكور كأنه قال السبت
 الكائن في غيبة أيام وهو سبتان قال في المنع ولا يخفى أن هذا إذا لم تكن ليلة أم اذا
 وجدت يلزمه ما نوى اه ط (قوله تقربا اليهم) كأن يقول يا سيدي فلان أن تدعاني

كرمان أو صوم الأبد خضعف
 لاشتغالها بالعبادة أظرو وكفر كما ترمز
 أو يوم يقدم فلان فقدم بعد
 الأكل أو الزوال وأوجه ما قضى
 عند الثاني خلافا للثالث ولو قدم
 في رمضان فلا قضاء أيضا قالو لعنى
 به البين كفر فقط إذا أقدم قبل
 بقبته فوام عنه بربانية ووقع من
 رمضان ولو نذر شهر الزم كمالا
 أو الشهر بقبته أو جمعة فالاسبوع
 الآن نوى اليوم ولو نذر يوم السبت
 صوم غيبة أيام صام سبتين ولو قال
 سبعة فسبعة است وافتقر
 أن السبت لا يتكرر في السبعة
 لحمل على العدد بخلاف الاول
 وأعلم أن النذر الذي يقع للاموات
 من أكثر العوام وما يؤخذ من
 الدراهم والشع والزيت وشعورها
 الى ضرائح الاولياء الكرام تقربا
 اليهم

مطل
 في النذر الذي يقع للاموات من
 أكثر العوام من شئ أؤذيت
 أو نحو

أوعى مريضى أوقضت حاجتى فلك من الذهب أو النضة أو من الطعام أو الشمع أو الزيت كذا بصر (قوله باطل وحرام) لوجوه منها أنه نذو مخلوق والنذر المخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن النذو لم يمت والميت لا يملك ومنها أنه ان ظن أن الميت يصرف في الأمور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر اللهم إلا أن قال بالله إنه نذر تلك إن شئت مريضى أو وددت غائبى أوقضت حاجتى أن أعلم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو الامام الشافعى أو الامام الملت أو أشتى حصرا المساجد لهم أو زينا لوقودها أو دواهم لن يقوم شعائرها إلى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء أو النذر لله عز وجل وذكر الشيخ انها محل تصرف النذر لمستحقه القاطنين برابطه أو مسجده فبجور هذا الاعتبار ولا يجوز أن يصرف ذلك لفق ولا لشريف منصب أو زنى نسب أو علم لا يمكن فقيرا ولم يشتر في الشرع جواز الصرف للأغنياء للاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا ينعقد ولا تشتعل النضة ولا حرام بل حصت ولا يجوز لقدام الشيخ أخذه إلا أن يكون نفسه أو له عيال فقرا عاجزون فأخذونه على سبل الصدقة المتبذرة وأخذوا أيضا مكر ومال يقصد الناذر التقرب إلى الله تعالى وصرفه إلى الفقراء ويقطع النظر من نذر الشيخ بصر مخصصا عن شرح العلامة فاسم (قوله ما لم يقصدوا الخ) أى بأن تكون صيغة النذر لله تعالى للتقرب إليه ويكون ذكر الشيخ مراد به فقرا وكما ذكر ولا يمتنى أنه الصرف إلى غيره كما ترى سابقا ولا بد أن يكون النذو مجامع به النذر كالصدقة بالدراهم ونحوها ما لا يذو زينا لا يحد قنديل فوق صريح الشيخ وفى المائة كما يفعل النصارى من نذر زينت لسيدي عبد القادرو وقد فى المائة جهة المشرق فهو باطل وأصح منه النذر بقراءة الموقوف المتار مع اشتغال على الفناء والحب واجاب نواب ذلك إلى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولا سيما فى هذه الاعصار) ولا سيما فى مولد السيد أحمد البدنى غير (قوله ولقد قال الخ) ذكر ذلك خافى التهر ولا يمتنى على ذوى الأنعام من اراد الامام بهذا الكلام انها ودتم العوام والتباع عن نسبتهم إليه بأى وجه يرام ولو باسقاط الولاية التامة الانبرام وذلك بسبب جهلهم العلم وتغيرهم لكثير من الاحكام وتغيرهم بجاهو باطل وحرام فهم كالانعام يتغير بهم الاعلام ويتروون من شنائعهم العظام كما هو دأب الانبياء الكرام حيث يتروون من الابعاد والارحام يخافتهم الملك العلام فانهم ما ذكرناه والسلام

• (باب الاعتكاف) •

(قوله وجه المناسبة له والتأخير) أى وجه مناسبة الاعتكاف للصوم حيث ذكر معناه ووجه تأخيره عنه أن الصوم شرط فى بعض أنواع الاعتكاف وهو الواجب والشرط يتقدم على المشروط وأما الاعتكاف بطلبه كذا فى العشر الاخيرين ومكانه فيتم الصوم فتناسب ختم كتاب الصوم بذكر مسأله (قوله هو لفظة الملت) أى الملك

فهو بالاجماع باطل وحرام ما لم يقصدوا صرفه للفقراء الامام وقد اقبل التام بذلك ولا سيما فى هذه الاعصار وقد بسطه العلامة فاسم فى شرح درر البصار واقد قال الامام محمد لو كان العوام يمتنى لاعتقهم وأسقطت ولاق وذلك لانهم لا يمتدون فالكل بهم يتعمدون • (باب الاعتكاف) •

وجه المناسبة له والتأخير اشتراط الصوم فى بعضه والطلب الا كذا فى العشر الاخير (هو) لفظة الملت وشرا (لمت) بفتح اللام وتضم المكث

في أي موضع كان وجس النفس فيه قال في البحر هو لغة اقتعال من عكف إذا دام من
 باب طلب وعكفه حسه ومنه والهدى معكوف فاجي به هذا النوع من العبادة لانه اقامة
 في المسجد مع شرائط مغرب وفي النهاية مصدر التحدى العكف ومنه الاعتكاف
 في المسجد اللازم العكوف ومنه يعكفون على أمتان لهم (قوله ذكر) قديبه وان
 تحقق اعتكاف المرأة في المسجد يسلا الى تعريف الاعتكاف المطلوب لان اعتكاف
 المرأة فيه مكروه كما يأتي بل ظاهر ما في غاية البيان أن ظاهر الرواية عدم حصته لكن صرح
 في غاية البيان بأنه صحيح بخلاف كما في البحر وقد يقال قديبه نظرا الى شرطية مسجد
 الجماعة فانه شرط الاعتكاف الرجل فقط والاول أولى لقوله بعده أو امرأة في مسجد
 بيتها تأمل (قوله ولو عجزا) قال بوغريس بشرط كما في البحر عن البدائع وشمل العبد
 فيصع اعتكافه باذن المولى ولونه فله مولى منعه ويقضي به بعد العتق وكذا المرأة لكن
 ليس له منعها بعد الاذن بخلاف العبد لانه ليس من أهل الملك وأما الكتاب فليس للمولى
 منعه ولو تعلق عاقبته في البحر (قوله أذيت فيه) انفس أولا صرح بهذا الاطلاق
 في العناية وصدق في النهروان الشيخ اسمعيل الى الفيض والبرازية في ترجمة الفتاوى
 والخلاصة وغيرهما وفيهم أيضا وان لم يصرح به من تعقيب القول الثاني فتاسعا للهداية
 فانهم (قوله وصحبه بعضهم) نقل تصحبه في البحر عن ابن الهمام (قوله وصحبه
 السروي) وهو اختيار الطحاوي قال انصار الرمي وهو ليس خصوصا في زماننا
 فينبغي أن يقول عليه وأقته تعالى أعلم (قوله وأما الجامع) لما كان المسجد يشمل
 الخاص كسجد الحلة والعمامة وهو الجامع كما موى دمشق مثلا أخرجه من عموم تعبا
 للكافي وغيره لعدم الخلاف فيه (قوله مطلقا) أي وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها ح
 عن البحر وفي الخلاصة وغيرها وان لم يكن غنجا حجة (تنبيه) هذا كله لبيان العصة قال
 في النهروان والفتح وأما أفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه
 وسلم ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قبل إذا تمكن صلى فيه بصحابة فان لم يكن ففي
 مسجده أفضل للتباحث الى الخرج ثم ما كان أهله أكثر أم (قوله في مسجد بيتها)
 وهو لعل لصلاتها الذي يندب لها ولكل أحد اقتضاه كما في البرازية نهر ومقتضاه انه
 يندب للرجل أيضا أن يختص موضعان منه لصلاته النافله أما القرصة والاعتكاف
 فهو في المسجد كما لا يخفى قال في السراج وليس لزوجه أن يبطأها إذا أذن لها لانه ملكها
 منافعه فان منعها بعد الاذن لا يصح منعها ولا يبنى لها الاعتكاف بلاذنه وأما الامة
 فان أذن لها كره الرجوع لانه يخطف وعده ويزال لانه لا يملك منافعه (قوله ويكره
 في المسجد) أي تنزيها كما هو ظاهر النهاية نهر وصرح في البدائع بأنه خلاف الأفضل
 (قوله كما إذا لم يكن فيه مسجد) أي مسجد يتوفى فينبغي انه لو أهذه له الصلاة عند
 إرادة الاعتكاف أن يصح (قوله وهل يصح الخ) البعث لصاحب النهج (قوله

(ذكر) ولو عجزا (في مسجد جماعة)
 هو ماله امام وقد ذن أذيت فيه
 انفس أو لا وعن الامام اشتراط
 أداء انفس فيه وصحبه بعضهم
 وقال لا يصح في شكل مسجد وصحبه
 السروي وأما الجامع فيصع فيه
 مطلقا اتفاقا (أو) ليت (امرأة)
 في مسجد بيتها ويكره في المسجد
 ولا يصح في غيره موضع صلاتها
 من بيتها كما إذا لم يكن فيه مسجد
 ولا تخرج من بيتها إذا اعتكفت
 فيه وهل يصح من الخنثى في بيته
 لم أره

والظاهر لا) لانه على تقدير ائتمته يصح في المصنوع الكراهة وعلى تقدير كونه
 لا يصح في المستباح قلت لكن صرحوا بأن ما ترتدين الواجب والبدعة ينفق به
 استحبابا وما ترتدين السنة والبدعة يتركه الآن يقال المراد بالبدعة المكره صريحا
 وهذا ليس كذلك ولا سيما إذا كان الاعتكاف مندوبا (قوله قال ثبت هو الركن) فيه أن
 هذا حقيقته القوية أما حقيقته الشرعية فهي البتة مخصوص أي في المسجد تأمل
 (قوله من مسلم عاقل) لأن النية لا تصح بدون الاسلام والعقل فهما شرطان لها وبه
 يستغنى عن جعلهما مشرتين للاعتكاف المشروط بالنية كما أفاذ في البصر (قوله طاهر
 من جنابة الخ) جعل في البدائع الطهارة من هذه الثلاثة شرطا للاعتكاف قال في التبر
 ويخفى أن يكون اشتراط الطهارة من الحض والتفاس فيه على رواية اشتراط الصوم في
 تحله أما على عدمه فيجب أن يكون من شرائط الحل فقط كالطهارة من الجنابة فلم يرد
 تعرض لهذا اهـ والحاصل أن الطهارة من الثلاثة شرط للعقل ومن الاولين شرط للصحة
 أيضا في المندوب وكذا في النفل على رواية اشتراط الصوم فيه بخلاف الجنابة لصحة الصوم
 معها ويصح فيه الرجوع بمجر صوابه من أن المقصد الأصلي من شرعية الاعتكاف
 استظهار الصلاة بالجماعة والحائض والنفساء ليسا بأهل للصلاة أي فلا يصح اعتكافهما
 بخلاف الجنب إذ يمكنه الطهارة والصلاة اهـ ويلزمه أن الجنب لو لم يتطهر وبطل لا يصح
 منه ويلزمه أيضا أن يكون من شروط صحته الصلاة بالجماعة ولم يقل به أحد تأمل (قوله
 شرطان) خبر المبتدأ وهو الكون وما عطف عليه (قوله بلسانه) فلا يمكن لأجابه النية منع
 عن شمس التاعة (قوله وبالشرع) تحله في البصر البدائع ثم قال ولا يخفى أنه مفزع على
 ضعف وهو اشتراط زمن للتطوع وأما على المذهب من أن أقل النفل ساعة فلا اهـ وسأفي
 قرنا يضم جوابه (قوله وبالتعلق) عطف على قوله بالنذر وهذه أقرب سنة على أنه أراد
 بالنذر النذر المطلق كما يشهد به في البدائع فلا يرد أن صورة التعلق نذرا أيضا وان مقتضى
 العطف خلافه ثم اظهر أن يقول واجب بالنذر مفعلا أو مفعلا كما عبر في الجبر والاحداد
 فانهم (قوله أي سنة كناية) فظهرها أقامة التراويح بالجماعة فإذا قام بها البعض سقط
 الطلب عن الباقي فلم يأثموا بالمواظبة على الترك بلا عذر ولو كن سنة عن لا تأثموا بترك
 السنة المؤكدة اعتمادا ثم ترك الواجب كما مر بانه في كتاب الطهارة (قوله لا قرائن الخ)
 جواب عما ورد على قوله في الهداية والصحيح أنه متعمد كذا لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم واجب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة اهـ من أن المواظبة
 بلا ترك دليل الوجوب والجواب كافى العناية أنه عليه الصلاة والسلام لم يشتر على من تركه
 ولو كان واجبا لا تذكر اهـ وحاصله أن المواظبة اعتمادا تصد الوجوب إذا اقتربت بالانكار
 على التارك (قوله هو معنى غير المؤكدة) مقتضاه أنه يسعى سنة أيضا ويدل عليه أنه وقع في
 كلام الهداية في باب الوتر اطلاق السنة على المستحب (قوله وشرط الصوم لصحة الاول)

والظاهر لا احتمال ذكره
 (نية) قال ثبت هو الركن والكون
 في المسجد والنية من مسلم عاقل
 طاهر من جنابة وجنح وتخاص
 شرطان (وهو) ثلاثة أقسام
 (واجب النفل) بلسانه وبالشرع
 وبالتعلق ذكره ابن الكمال
 (وسنة مؤكدة في العشر الاخير
 من رمضان) أي سنة كناية
 في البرهان وغيره لا قرائن لعدم
 الانكار على من لم يفعله من
 العباد (ومستحب في غيره من
 الايام) هو معنى غير المؤكدة
 (وشرط الصوم) صحة (الاول)
 انما (نقط)

أي التذرع حتى لو قال الله على أن اعتكف شهر أو بغير صوم فعله أن يعتكف ويصوم بحر
عن الظهيرية (قوله على المذهب) راجع لقوله فقط وهو رواية الأصل ومقابله رواية
الحسن أنه شرط للتطوع أيضا وهو مبنى على اختلاف الرواية في أن التطوع مقدري يوم
أو لا في رواية الأصل غير مقدور فلم يكن الصوم شرطه وعلى رواية تقدير يوم وعلى
رواية الحسن أيضا يكون الصوم شرطه كما في البدائع وغيرها قلت ومقتضى ذلك أن
الصوم شرط إضافي الاعتكاف المستوفى لأنه مقدور بالعشر الأخير حتى لو اعتكف بلا
صوم لم يرض أو يفرغ في أن لا يصح عنه بل يكون تعلقا فلا تفصل به إقامة سنة الكفاية
ويؤيده قول الكثرين ليس في مسجد يصوم ونية فانه لا يمكن حمله على التذرع لتصرحه
بالسنة ولا على التطوع لقوله بعد وأقله فلا سعة فتعين حمله على المستوفى سنة مؤكدة
فقدل على اشتراط الصوم فيه وقوله في البحر لا يمكن حمله عليه لتصرحه بأن الصوم إنما هو
شرط في التذرع فقط دون غيره فيه نظر لأنهم انما صرحوا بكونه شرطا في التذرع وغير شرط
في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المستوفى لظهور أنه لا يكون إلا بالصوم عادة ولهذا اقسام
في متن الدرر إلى الاعتكاف إلى الأقسام الثلاثة التذرع والمستوفى والتطوع ثم قال والصوم
شرط لصحة الأول لا الثالث ولم يتعرض للثاني لما تناقروا وكان مرادهم بالتطوع ما يشمل
المستوفى لكان عليه أن يقول شرط لصحة الأول فقط كما قال المصنف فعبارة صاحب الدرر
أحسن من عبارة المصنف لما علمه هذا ما ظهر لي (قوله وإن نوى معها اليوم) أما التذرع
اعتكاف اليوم ونوى الليلة معه زماه كما في البحر (قوله والفرق لا يفتي) وهو أنه في
الأول لم يجعل اليوم بعبارة الليلة وقد بطل نذره في المتبوع وهو الليلة بطل في المتابع وهو
اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم مجازا من سلا عبرتين حيث استعمل المقيد وهو
الليلة في مطلق الزمن ثم استعمل هذا المطلق في المقيد وهو اليوم فكان اليوم مقصودا اه
ح قلت لكن هذا الفرع مشكل فإن الجائز هو إطلاق التذرع على مطلق الزمان دون
إطلاق الليل ولو ساغ الإطلاق المذكور بعبارة الإطلاق والتقيداً وغيره ساغ إطلاق
السماع على الأرض أو التعلق على شيء مطول غير الإنسان مع أن المصريح في كتب
الاصول عدمه وأيضاً صرحوا بأنه إذا نوى بالتعلق الإطلاق صح لأن التعلق وضع لازماً لملك
الرقبة والطلاق لازماً لملك المتعة والأولى سبب الثانية فصع الجواز بخلاف ما لو نوى
بالطلاق التعلق فانه لا يصح مع أنه يمكن فيه ادعاء الإطلاق والتقييد فليأتل (قوله لانه
يدخل الليل تبعاً) ولا يشترط التبع ما يشترط للاصل بحر (قوله لا يجزئه المشروط قصداً)
أي لا يشترط إيقاعه مقصوداً لأجل الاعتكاف المشروط كما لا يشترط إيقاع الطهارة
قصداً لأجل الصلاة بل إذا حضرت الصلاة وكان متوضئاً قبلها فغيرها ولو التبريد يكفيه
لها (قوله فلو نذر اعتكاف شهر رمضان) الظاهر أن مثلها ما إذا نذر صوم شهر معين ثم نذر
اعتكاف ذلك الشهر ونذر صوم الأبد ثم نذر اعتكافاً فليأتل ويراجع اه ح قلت

على المذهب (فلو نذر اعتكاف
ليلة لم يصح) وإن نوى معها اليوم
لتصم عليه اعتباراً بالصوم أم لو نوى بها
اليوم صح والفرق لا يفتي (بخلاف
ما لو قال) في نذره (باليوم) فإنه
يصح وإن لم يكن الليل محلاً
لصوم لانه (يدخل الليل تبعاً
وه) أعلم أن (الشرط) في الصوم
مراعاة (وجوده) لا إيقاعه
للمشروط قصد (فلو نذر اعتكاف
شهر رمضان لم يصح)

ووجه التأتل ما ذكره ومن أن الصوم المقصود للاعتكاف انما سقط في رمضان لشرف
 الوقت كما يأتي تهريره والشرف غير موجود في الصوم المنذور (قوله لكن قالوا الخ)
 قال في الفقه من التفرعات أنه لو أصبح ما غامت طوعاً وغبرنا للصوم ثم قال قد عني أن
 اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت تصح منه الصوم لعدم استيعاب النهار
 وعند أبي يوسف قلده أكثر النهار فان كان قلة قبل نصف النهار لمسه فان لم يعكفه قضاءه
 اهـ وقد ظهر أن حله عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف للنهار لا لعدم جعل التطوع
 واجبا وأنه لا يحل للاعتكاف المخاد بل يمكن بل هي مسئلة مستقلة لا تتعلق لها بما في المتن
 اهـ قلت ما عله الشارح عله في التنازلية والتجسس والولوجية والعراج
 وشرح در البصار فيكون ذلك أنه آخر لعدم صحة التذرية به يصح الاستدراك على
 قوله الشرط وجوده لا يبيحاه فان الشرط هنا وهو الصوم موجود مع أنه لم يصح التذرية
 بالاعتكاف والحاصل أنه لم يصح لعدم استيعاب النهار الاعتكاف وعدم استيعابه بالصوم
 الواجب وبه علم أن الشرط صوم واجب بذراعتكاف أو غيره ذكر رمضان ويمكن دفع
 الاستدراك بهم إذا فهم (قوله قضى شهر غيره) أي متتابعاً لأنه التزم الاعتكاف في شهر
 بعينه وقد فاته فيقضيه متتابعاً كما إذا أوجب اعتكاف رجب ولم يعكفه فيه بدائع
 (قوله سوى قضاء رمضان الأقل) أي ما قصر رمضان الأقل فإنه انقضاء متتابعاً واعتكف
 فيه جاز لأن الصوم الذي وجب فيه الاعتكاف باق فيقضيه ما بصوم شهر متتابعاً بدائع
 أي لأن القضاء مختلف عن الأداء على حكمه كما أشار إليه الشارح (قوله وتحقيقه
 في الأصول) وهو أن التذرية كان موجبا للصوم المقصود ولكن سقط لشرف الوقت ولما
 لم يعكف في الوقت ما ذلك التذرية تذر مطلقاً عن الوقت فعاد شرطه إلى الكمال بأن
 وجب الاعتكاف بصوم مقصود لزوال المانع وهو رمضان فان قلت على هذا كان ينبغي
 أن لا يتأذى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كالوذر مما قلقت العلة الاتصال
 بصوم الشهر مطلقاً وهو موجود فان قلت الشرط راعي وجوده ولا يجب كونه مقصوداً
 كالوقتية للتدبير فهو ربه الصلاة ورمضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوث صفة
 الكمال منسحب الشرط من مقتضاه فلا بد أن يكون مقصوداً اهـ ح شرح المختار لابن
 مالك (تبيين) في البدائع لو أوجب اعتكاف شهر بعينه فاعتكفه شهر قبله أجزأه عند
 أبي يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في التذرية بصوم معين فصام قبله أي بناء
 على أن التذرية المعلق لا يختص بزمان ولا مكان كما تفرع عن اختلاف المعلق وقد تمأن أن الخلاف
 في صحة التقديم لا التأخير والظاهر أنه لا فرق بين تذر اعتكاف رمضان أو شهر معين غيره
 فيصح اعتكافه قبله وبعده في القضاء وغيره سوى رمضان آخر غير أن ما أنه قلة في غير
 رمضان الأقل أو قضاؤه لا يقدح في صوم مقصود كما هو صريح المتن وليس في كلامهم
 ما يدل على أنه لا يصح في غيرهما مطلقاً وانتم في الفرق بينهما وبين غيرهما بأنه لو قضيه ما

وأجزأه (صوم رمضان عن صوم
 الاعتكاف) لكن قالوا لو صام
 تطوعاً تذر اعتكاف ذلك اليوم
 لم يصح لأنه أدم من أوله تطوعاً
 فقد رجم له وأجابه (وان لم يعكف)
 رمضان العبد (فقضى شهر) غيره
 (بصوم مقصود) له وشرطه إلى
 الكمال الأصلي فلم يجر في رمضان
 آخر ولا في واجب سوى قضاءه
 رمضان الأقل لأنه خلف عنه
 وتحقيقه في الأصول في بحث الأمر
 (وأقله فلا ساعة) من ليل أنهار
 عند محمد وهو ظاهر الرواية عن
 الإمام ابنه التمسك على المسألة
 وبه يفيق والساعة في عرف الفقهاء
 جزء من الزمان لا جزء من أربعة
 وعشرين كما يقوله المصنفون
 كذا في غرر الأذكار وغيره

اغنى عن صوم مقصود للاعتكاف بسبب شرف الوقت وخلقه وفي غيره ما لا بد من صوم
مقصود له وهذا ظاهر لا يخفى فيه فانهم (قوله ثم قطعه) الاولى ثم تركه ولكن سجاء
قطعا فترا الى رواية الحسن بتقديره يوم (قوله لانه لا يشترط له الصوم) الاولى التعليل
بانه غير مقدر بعد فاعلمته علمنا ان الاختلاف في اشتراط الصوم له وعدمه مبني على
الاختلاف في تقديره يوم وعدمه وكلامه بخلاف العكس تأمل (قوله وما في بعض
المعتبرات) كالبدائع وتبعه ابن كمال ~~كما نقله~~ الشارح عنه فيلمز (قوله مفرغ
على الضعيف) أي على رواية الحسن أنه مقتدر يوم أو لم يكن بعد ما صرح صاحب
البدائع بزمومه بالشروع ذكر رواية الحسن ووجهها وهو أن الشروع في التطوع
موجب للاعتكاف على أصل أصحابنا سيما لما يؤدى عن البطان ثم ذكر رواية الأصل أنه
غير مقتدر يوم وأجاب عن وجه رواية الحسن بقوله وقوله الشروع فيه موجب مسلم
لكن يشترط ما اتصل به الأداء ولا يخرج فاوجب الا ذلك التقدير فلا يلزمه أكثر من ذلك اه
فعلم أن قول البدائع أولا أنه يلزم بالشروع مراد به ما اتصل به الأداء لا لزوم يوم فهو
مفرغ على رواية الأصل التي هي ظاهر الرواية فانهم (قوله وحرم الخ) لانه ابطال
للعادة وهو حرام لقوله تعالى ولا تبغوا أموالكم بدائع (قوله أما التفضل) أي الشامل
للسنة المؤكدة ح قلت قد منّا ما يجد اشتراط الصوم فيها على أنها مقدره بالشر
الاخر ومفاد التقدير أيضا لزوم بالشروع تأمل ثم رأيت المحقق ابن الهمام قال وقد قضى
النظر لشرع في المسنون أعني العشر الاواخر فيه ثم أفسده أن يجب قضاءه بغيرها
على قول أي يوسف في الشروع في ثقل الصلاة أو أيأربما على قوله ما اه أي يلزمه
قضاء العشر كله لو أفسد بعضه كما يلزم قضاء أربع لو شرع في ثقل ثم أفسد الشفع الاول
هنا أي يوسف لكن صحح في الخلاصة أنه لا يقضى الا ركعتين كقولهما ثم اختار في شرح
المنية قضاء الأربع اتفاقا في الرتبة كالاربعة قبل الظهر والجمعة وهو اختيار الفضلي
ومحمه في التصاب وقدم علمه في التوافل وظاهر الرواية خلافه وعلى كل فظهر من
بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف المسنون بالشروع وأن لزوم قضاء جميعه أو بانه يخرج
على قول أي يوسف أما على قول غير يقضى اليوم الذي أفسده لاستقلال كل يوم بنفسه
وانما قلنا أي بانه بناء على أن الشروع ملزم كالنذر وهو لو نذر العشر يلزمه كله متتابعا
ولو أفسد بعضه قضى باقيه على ما مر في تدو صوم شهر معين والحاصل أن الوجه يقتضى
لزوم كل يوم شرع فيه عندهما بناء على لزوم صومه بخلاف الباقي لأن كل يوم بمنزلة شفع
من النافلة الرابعة وان كان المسنون هو اعتكاف العشر بتمامه تأمل (قوله لانه منه)
اسم فاعل من أنهى اه ح أي مقبل التفضل (قوله كما مر) أي من قول المصنف وأقله
تفلا ساعة (قوله الخروج) أي من معتكفه ولو مسجد البيت في حق المرأة ط فلو
خرجت عنه ولو إلى بيتها بطل اعتكافه الواجبا وانتهى وقتها بجر (قوله الاحتاجه

(فالشرع في ثقله ثم قطعه لا يلزمه
قضاؤه) لانه لا يشترط له الصوم
(على الظاهر) من المذهب وما في
بعض المعتبرات أنه يلزم بالشروع
مفرغ على الضعيف فانه المصنف
وغیره (وحرم عليه) أي على
المصنف اعتكافا واجبا أما
التفضل فله الخروج لانه منه له
لا يبطل كما مر (الخروج الاحتاجه

الانسان الخ) ولا عتكت بعد فراغ من الطهور ولا يلزمه أن يأتي صدقته القريب
واختلف فيما لو كان له بيتان فأقرب البعدين ما قبل صدوقه لا وينبغي أن يخرج على
القولين ما لو ترك بيت الخلا والمسجد القريب وأقرب منه ولا يعد الفرق بين الخلاف
وهذه لأن الانسان قد لا يلبس غيره حتى أي فإذا كان لا يلبس غيره بأن لا يستمره
الأي بشفة فلا يجد الجواز بلا خلاف وليس كذلك بعدهما لو خرج لهما ثم ذهب لعبادة
مرض أو صلاة جنازة من غير أن يكون خرج لذلك فقد افانه جاز كما في الصرع
البدائع (قوله طبعية) حال أو خبر كان مذكورة أي سواء كانت طبعية أو شرعية
وفسير ابن النجاشي الطبعية بما لا يمتنعها وما لا يقضى في المسجد (قوله وغسل) هذه من
الطبعية تعال الاختيار والنهر وغيرها وهو وافق لما علمته من تفسيرها ومن هذا
اعترض بعض الشراح تفسير الكثر لها بالبول والغائط بأن الأولى تفسيرها بالطهارة
ومقدمتها لدخول الاستنجاء والوضوء والفصل لمشاركتها في الاحتياج وعدم
الجواز في المسجد أنه فافهم (قوله ولا يمتنع الخ) فلو أمكن من غير أن يتلوث المسجد
فلا بأس به بدائع أي بأن كان فيه بركة ماء أو موضع معتل للطهارة أو اعتقل في أناه بحيث
لا يصيب المسجد الماء المستعمل حال في البدائع فإن كان بحيث يتلوث الماء المستعمل يمنع
منه لأن تخفيف المسجد واجب اه والتقييد بعدم الامكان يفسد أنه لو أمكن كما قلنا
نخرج أنه يفسد وهل يجزئ فيه الخلاف الماز فيها لو كان له بيتان فأقرب البعدين ما قبل
تظن لأن ذلك بعد الخروج وقرئ به وبين ما قبله دليل ما مر من أنه بعده الذهاب لعبادة
مرض لكن قول البدائع لا بأس به وربما يشيد الجواز فتأمل (قوله أو شرعية) عطف
على طبعية ولفظة أو من المتن والواو في الجملة من الشرح اه ح (قوله وبه) أعاد
حصة التذنب بالاعتكاف في الأيام الخمسة المنية وفيه الاختلاف السابق في تدرصومها
لأن الصوم من لوازم الاعتكاف الواجب فعل رواية محمد عن الامام صنع لكن يقال له
أقضى في وقت آخر ويكره العين أن أرادها وان اعتكف فيها صوم وأما وعلى رواية أبي
يوسف عنه لا يصح تدره كالنذر بالصوم فيها بدائع (قوله ولو ذنا) هذا قول ضعيف
والصحيح أنه لا فرق بين المؤذن وغيره كما في البحر والامداد ح (قوله وباب المنارة خارج
المسجد) أما إذا كان داخله فكذلك الأولى قال في الصرع ومعهذا المأذنة أن كان بابها
في المسجد لا يفسد والا فكذلك في ظاهر الرواية اه ولو قال الشارح وأذان ولو غير
مؤذن وباب المنارة خارج المسجد لكان أولى ح قلت بل ظاهر البدائع أن الأذان أيضا
غير شرط فاته قال ولو بعد المنارة لم يفسد بخلاف وان كان بابها خارج المسجد لانها
منه لأنه يمنع فيها من كل ما يمنع فيه من البول ونحوه فأشبهه زاوية من زوايا المسجد اه
لكن ينبغي فيما إذا كان بابها خارج المسجد أن يفسد إذا خرج للأذان لأن المنارة وان
كانت من المسجد لكن خروجها إلى بابها للأذان خروج منه بلا عذر وهذا لا يكون

الانسان طبعية كبول وفحاش
وغسل لو احتلم ولا يمتنع الاغتسال
في المسجد كما في النهر (أو شرعية)
كصيد وأذان ومؤذن وباب المنارة
خارج المسجد (والجملة وقت
الزوال ومن بعدهم) أي معتكفه
(خرج في وقت يدركه)

قوله وعبد هكذا بضمه والذي
في نسخ الشارح كعبد وهو
الانصب بشوكة أو لا كقول اه
معه

كلام الشارح مفترضا على الضعيف ويكون قوله وباب الخ جلة حالية معتبرة
المفهوم فافهم (قوله مع منها) أي ومع الخطبة كما في البدائع وليذكره للعلم به لأن
السنة تكون قبل خروج الخطيب وليذكره كتحية المسجد أيضا مع ذكرهم لها حاله
ضعيف إذ صرحوا بأنه إذا شرع في القرينة حين دخل المسجد أجزأه من تحية المسجد
لحصولها بذلك فلا حاجة إلى تحية غيرها وكذا الوتر ع في السنة كذا في الصريح مع الفتح
لكن نقل الخبر الرئي عن خط العلامة المقدسي أنه لا شك أن صلاة التيمم بالاستقلال
أفضل من الاتيان بها في ضمن القرينة ولا يفتي أن من يعتكف ولازم باب التكرير
أعبروم ما وجبه مزيد التفضيل والتكرير اه فافهم (قوله على الخلاف) أي
أرباعا عنه وسأعندهما بدائع قال في الصريح يظهر بهذا أن الأربع التي تلي بعد
الجمعة سنة آخر ظهر عليه لأصل لها في المذهب تصهم بناء على أنه لا يسلط إلا السنة
البعيدة ولأن من اختارها من المتأخرون اختارها للشك في سبق حجته بناء على عدم
جواز اعتدائها في مصر وقد نص الامام السرخسي على أن الصحيح من المذهب الجواز فلا
ينبغي الانقضاء بها في زمانها لأنهم قلزموا منها إلى التكامل عن الجمعة ونظروا أنها غير فرض
وأن الظاهر كاف عنها واعتقاد ذلك كثر اه ملخصا قلت وفي هذا الظهور وخفاء لأن
الأصل عدم تعدد الجمعة وليس في كل البلاد فليكن اقتدارهم على بيان السنة بناء على
ذلك ولأن المعتكف لا يلزم أن يأتي بها في مسجد الجمعة بل يأتيها في معتكفه وكون
الصحيح جواز الاعتدال يأتي استحباب تلك الأربع خروجها من خلاف القوى الواقع
في مذهبا ومذهب الفهر وقد منا في باب الجمعة التصريح عن التيمم وغيرها به لا شك
في استحبابها وكون الأولى أن لا يفتي بها في زمانها المذكور لا يلزم منه عدم الاتيان بها
من لا يفتي منه ذلك كما مر هنا لمبسطا عن المقدسي وغيره قد ذكره المراجعة فافهم
(قوله ولو مكث أكثر) كيوم وليه أو أتم اعتكافه فيه سراج (قوله لأنه محل له)
أي مسجد الجمعة محل للاعتكاف وفيه إشارة إلى الفرق بين هذا وبين ما لو شرع لبول
أو غائط ودخل منزله ومكث فيه حيث يفسد كما مر في البدائع وما روى عنه صلى الله
عليه وسلم من الرخصة في عبادة المربض وصلاة الجنائز فقد قال أبو يوسف ذلك محمول على
الاعتكاف التطوع ويجوز حل الرخصة على ما لو شرع لوجه مباح كحاجة الإنسان
أو الجمعة وعدم رضا أو صلى على جنازة من غير أن يخرج لذلك قصد أو ذلك جائز اه وبه
علم أنه بعد التطوع لوجه مباح اعتماد المكث لو في غير مسجد لغير عبادة (قوله لخالفه)
ما التزمه) أي من الاعتكاف في المسجد الأول لأنه لما ابتدأ الاعتكاف فيه فكأنه عنه
ذلك فيكره تحرقه عنه مع إمكان الاقام فيه بدائع قلت ولعل لم يمتنع بناء على أنه لا يتعين
الزمان والمكان في التذكير كما مر وعدم جواز الخروج منه بلا عذر لا يتعنه بل لأن
الخروج مضاد لحقيقة الاعتكاف التي هو البت والاطامة اه (تم) لم يذكر جواز خروجه

مع منها يحكم في ذلك رايه وروى
بعدها أربعا أو ستا على خلاف
ولو مكث أكثر ففسد لأنه محل له
وكره تيممها لخالفه ما التزمه بلا
ضرورة (فالخرج) ولو ناسب
(ساعة) زمانية لا دالية كما مر بلا
عذر فسد

لجسده ولتدفع من الثمر والفقر ما يقدره أو يأتي في كلامه ما يشده أيضا وفي الجوع من
 البدائع لو أصرم جميع أو مرة أو عام في اعتكافه إلى فراغه منه فإن شاف فوت الحج يحج
 ثم يستقبل الاعتكاف لأن الحج أهم وأما يستقبله لأن هذا الخروج وإن وجب شرعا
 قائما بوجوب بعثه وعقد لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى في الاعتكاف اهـ (قوله
 فقتضيه) أي لو واجبا بالذم أو ما التطوع لو قطعه قبل تمام اليوم فلا الأقوى رواية الحسن
 كما هو يقتضي التذرع مع الصوم غير أنه لو كان شهرا معينا يقتضي قدر ما قد وال
 استقبله لأنه لزمه متابعا ولا فرق بين فساد بعثه بلا عذر كالجساع مثلا إلا الزدة أو لعذر
 كالترويع لمريض أو بغير صنعه أصلا كخض وجنون وانحماط طويل وأما حكمه إذا فات
 من وقته المعين فإن فات بعضه قضاء لا غير ولا يجب الاستقبال أو كونه قضى الكل متتابعا
 فإن قدر ولم يقض حتى مات أو صلى لكل يوم بطعام مسكين وإن قدر على البعض فكذلك
 إن كان حيا وقت التذرع والأقارن صرح وما قل في الاشتلاف المار في الصوم والأفلاشي
 عليه بدائع ملخصا (قوله إذا أفسده بالردة) لأنها تسقط ما وجب عليه قبلها بإيجاب
 الله تعالى أو إيجابه والتذرع من إيجابه اهـ ح أي وليس عليه باقيا لأنه التذرع وقد قال
 في الفتح أن نفس التذرع بالقرعة قرعة فيبطل بالردة كسائر القرب اهـ وإذا بطل سببه
 لم يجب قضاء بخلاف الحج والصلاة الوقتية لبعائهما (قوله قالوا وهو الاستحسان)
 لأن في القتل ضرورة كذا في الهداية بدون نقطة قالوا المشعة بالخلاف والضعف ولكنه
 أقي بهاملا إلى ما بهتبه الكمال (قوله ويبحث فيه الكمال) حيث قال قوله وهو استحسان
 يقتضي ترجحه لأنه ليس من المواضع المعدومة التي يرجح فيها القياس على الاستحسان
 ثم منع كونه استحسانا بالضرورة بأن الضرورة التي ينافيها التخييف هي الضرورة
 اللازمة أو الغالبة الوقوع مع انهما أي الامرين يميزان الخروج بغير ضرورة أصلا لأن
 فرض المسئلة في خروجه أقل من نصف يوم لحاجة أو لا بل للعب وألا أشك في أن من
 خرج من المسجد إلى السوق للعب والقهو والقمار إلى ما قبل نصف النهار ثم قال يارمول
 الله لمعتكف قال ما أبعدك عن المعتكفين اهـ ملخصا وقد أطال في تحقيق ذلك كما هو
 دأبه في التحقيق وجه الله تعالى به علم أنه لم يعلم كونه استحسانا حتى يكون مباحا فيه
 القياس على الاستحسان كما أفاده الرجح فافهم (قوله وهو ما من) أي من الحاجة
 الطبيعية والشرعية (قوله والالكان التسان أو لي الخ) لأنه قد ثبت شرعا اعتبار
 العصة معه في بعض الأحكام فتح أي كافي كل الصائم ناسيا وصحة الوقتية عند نسيان
 الفائتة (قوله كما حقه الكمال) حيث قال والذي في الخلية والخلاصة أنه لو خرج
 ناسيا أو مكرها أو لبلول لحبسه القريم ساعة ولمرض فسد عنده وعطل في انقضاء المرض
 بأنه لا يظلم وقوعه فلم يصير مستثنى عن الإيجاب فأفاد الفساد في الكل وعلى هذا يقصد
 لولا إعادة مريض أو شهود جنازة وإن تعبت عليه إلا أنه لا يأتى كافي المرض بل يجب

فقتضيه إذا أفسده بالردة
 واعتبر أكثر النهار قالوا وهو
 الاستحسان ويبحث فيه الكمال
 (و) أن يخرج (بعد يقاب وقوعه)
 وهو ما من لا غير (لا) يفسد وأما
 ما لا يثبت كالحاجة فمرفق وانهدام
 مسجد فمستقط للزم للبطالان
 والالكان التسان أو لي بعدم
 الفساد كما حقه الكمال

قوله لولا إعادة مريض هكذا يفتضله
 ولعل صوابه لولا إعادة مريض
 اهـ معصية

كافي الجمعة ولا يفسد بها الا انها معلوم وقوعها فكاف مستثناة وعلى هذا اذا خرج لا خاذ
 غريق أو سرق أو وجهاد عم فغيره فقد ولا يأتهم وكذا اذا انهدم المسجد ونص عليه في
 الخيانة وغيرها وكذا اتفرق أهلها وانقطاع الجماعة منه ونص الحاكم في الكافي فقال وأما
 قول أي حنفية فاعتكفوا فاسد اذا خرج ساعة فغير غائط أو بول أو جمعة ١١ مطلقا
 (قوله خلافا لمصلحة الزيلعي) حيث جعل الخروج لصلاة المريض والخائفة وصلاتها
 والجهاد الغريق والحرث والجهاد اذا كان النحر عانا وأداء الشهادة مقسدا بصلاح
 خروجه الى مسجد آخر بانهدام المسجد أو تفرقا أهلهم لعدم صلوات النجس فيه واخراج
 ظالم مكرها وخوفه على نفسه أو ماله من المكابر ينوشى في نور الابيضاح على هذا
 التفصيل لاعلى ما يأتى عن التهر فاتهم (قوله لكن في التهر) حيث قال صرح في البدائع
 وغيره بان عدم الفساد في الانهدام والاكرام استسكان لانه مضطر اليه لانه يفسد
 الانهدام خرج من أن يكون معتكفا لانه لا يصل بالجماعة الصلوات النجس وهذا بخلاف
 عدم الفساد بتفريق أهل ١١ وفي الشرع لانه لا يفسد على الاستسكان في ذلك في المحظ
 والمبني وبالجملة نقلت وكذا في المنسحب والسراج والتاريخية وبهذا سقط ما ذكره
 أبو السعود محض مسكين من أن تعافى البدائع وغيرها قول صاحبين وأن الزيلعي
 ومسكين والشرع لانه لا يفسد غيرهم خلطوا أحد القولين بالأخر وأطال فيه بما لا يجدي اذ
 لو كان قول صاحبين فله معنى الاستسكان في بعض الاعذار دون بعض وهما يقولان
 بعدم الفساد بان خروج أقل من نصف نهار بلا هذا أصلا وأيضا لو كان ذلك قوله لما نقله
 واحد منهم بل صرح في البدائع في مستأنق الانهدام والاكرام بأنه لا يفسد اذا دخل
 مسجد آخر من ساعته استسكانا فقولهم من ساعته صريح في أنه على قول الامام والحاصل
 أن مذهب الامام الفساد بالخروج الا بول أو غائط أو جمعة كما مر التصريح به عن كافي
 الحاكم وعليه ما مر عن الثانية والخلاصة والفتح وأن بعض المشايخ استسكن عدمه
 في بعض المسائل وكأني في الخلفية لم يره هذا الاستسكان وجهيا لان انهدام المسجد
 لا يضر جمع من كونه معتكفا بانه على القول بأن إقامة النجس فيه بالجماعة غير شرط كما مر
 أول الباب ولان الخروج لمرض وحض ونسبان اذا كان مقسدا مع أنه من قبل من له
 الحق سبحانه وتعالى فيكون للاكرام الذي هو من قبل العبد مقسدا بالاول ولعل الحق
 ابن الهام يفتقر الى هذا اقتبس المتقول في كافي الحاكم الذي هو تلخيص مكتب ظاهر
 الرواية وفي الخلفية وغيرهما ونحوه صاحب البر واعدده صاحب البرهان حيث اقتصر
 عليه في منتهى مواهب الرحمن وتبعهم المصنف أيضا وكذا العلامة القندوسي في شرحه وان
 خالفه في الشرع لانه لا يفسد (قوله وفي التاريخية) ومنه في التمهاني (قوله لو شرط)
 فيه اجماع الى عدم الاستسكان الثانية أبو السعود (قوله بما نقلت) قلت يشر الى قوله
 في الهداية وغيره اعمد قوله ولا يخرج الاحكام لان الانسان لانه معصوم وقوة فلا يمتن

خلافا لمصلحة الزيلعي وغيره ولكن
 في التهر وغيره جعل عدم الفساد
 لانهدامه وبطلان جماعته
 وانراجه كراه استسكانا وفي
 التاريخية عن الجملة لو شرط وقت
 النذر أن يخرج لمادة مريض
 وصلاة جنازة وخروج مجلس علم
 جائز ذلك فليفتد

الخروج فصر مستثنى اهـ والحاصل أن ما قبل وقوعه يصير مستثنى حكما وإن لم يشترطه
والا فلا إذا اذ اشترطه (قوله ونحو المعتكف بأكل الخ) أي في المسجد والباب مائة
على المقصور عليه بمعنى أن المعتكف مقصور على الأكل ونحوه في المسجد لا يصلح له
في غيره ولو كانت دخلة على المقصور كما هو المتبادر برده على أن النكاح والزنا صغير
مقصورين عليه لعدم كراهتهما للغير في المسجد واعلم أنه كما لا يكره الأكل ونحوه
في الاعتكاف الواجب فكذلك في التطوع كافي كراهية جامع الفتاوى ونفسه يكره
النوم والاكل في المسجد لقبح المعتكف وإذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف
فدخله في ذلك فذكر الله تعالى بقدر ما نوى أو صلى ثم فعل ما شاء اهـ (قوله فلو تبصرة كره)
أي وإن لم يضر الصحة واختاره فاضل ودوجه الزيلعي لأنه منقطع إلى الله تعالى فلا
ينبغي له أن يشتغل بأمور الدنيا بصر (قوله ورجعة) مصطوف على أكل لا على بيع الأكل
بتأويل العقد بما يشمله (قوله لعدم الضرورة) أي إلى الخروج حيث جازت في المسجد
وفي الظهيرة وقيل يخرج بعد القروب للاكل والشرب اهـ وينبغي جده على ما إذا لم يجد
من يأتيه به فحينئذ يكون من الحوائج الضرورية كالبول بغير (قوله احضار مبيع
فيه) لأن المسجد محرم عن حقوق العباد وفيه مشغله بما يدل تعطيلهم أن المبيع لو لم يدخل
البقعة لا يكره احضاره كدراهم بيرة وكأطباق ونحوه بغير لكن مقتضى التعديل الأزل
الكرهية وإن لم يشغل من قبل التعديل واحد ومعناه أنه محرم عن مشغله بحقوق العباد
وقولهم وفيه مشغله بالتيقن التعديل وإذا بد في المراجحة فبكر مشغله بها فافهم
وفي البصر وأفاد إطلاقه أن احضار ما يشترطه على كراهية مكرهه وينبغي عدم الكراهة
كما ينبغي اهـ أي لأن احضاره ضروري لأجل الأكل ولأنه لا يشغل به لأنه يسرع وقال
أبو السعود نقل الجوى عن البرجندى أن احضار الخبز والمبيع الذي لا يشغل المسجد
جائز اهـ (قوله مطلقا) أي سواء احتاج إليه لنفسه أو لغيره أو كان للتبصرة أو حضره أو لا
كما يعلم عما قبله ومن الزيلعي والبحر (قوله لا تنهى) هو ما رواه أصحاب السنن الأربعة
وحسنه الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد
وأن يندفبه ضالة أو يندفبه شعر ونهى عن التعلق قبل الصلاة يوم الجمعة (قوله
وكذا أكله) أي غير المعتكف (قوله لكن الخ) استند الزيلعي ماقى الأشباه وعبارة
ابن الكمال عن جامع الاسمي جاني لقبح المعتكف أن ينام في المسجد مقيما كان أو غريبا
منظيما أو متعكفا رجلا إلى القبلة أو إلى غيرهما فالمعتكف أولى اهـ ونقله أيضا
في المراجع وبه لم تقصر الإطلاق قال ط لكن قوله رجلا إلى القبلة غير مسلم لما صوا
عليه من الكراهة اهـ ومعناه كلام الشارع ترجيح هذا الاستدلال والظاهر أن مثل
النوم الأكل والشرب إذا لم يشغل المسجد ولم يفته لأن تخلقه واجب كما مر لكن قال
إن من الوجوب ما لكل أي المعتكف ويشرب وينام ويبسح ويشتري فيه لا غيره قال

(ونحو) المعتكف (بأكل
وشرب ونوم وعقد احتاج إليه)
لنفسه أو لغيره فلو تبصرة كره
(كبيع ونكاح ورجعة) فلو خرج
لأجله فله عدم الضرورة
(وكره) أي تعريما لا نهيا
إطلاقهم بغير (احضار مبيع
فيه) كما ذكره فيه مما يهتج
غير المعتكف مطلقا انتهى وكذا
أشبهه ونومه الاقرب أشباه
وقد تيسر قبل الوتر لكن قال
ابن كمال لا يكره الأكل والشرب
والنوم فيه مطلقا ونحوه في الجنبي

من لا يفي في شره أي لا يفعل غير المعتكف شيئا من هذه الأمور في المسجد اهـ ومثله
 في التمهني ثم نقل ما مر عن الجني (قوله وصحت) عدل عن السكوت للفرق بينهما
 وذلك أن السكوت ضم الشفتين فان طال سمي صمتا نهر وانما كره لأنه ليس في شرفنا
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا يمت بعد احتلام ولا صلات يوم إلى الليل رواه أبو داود
 وأسنده أبو حنيفة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
 صوم الوصال وعن صوم الصمت فتح (قوله ويجب) لم يقل يفرض لبطل الواجب فان
 الكلام قد يكون سراما كالقبية مثلا وقد بكرة كفتاد شعر فبيع وكذا كرتويج ملحمة
 فالصمت من الأول فرض وعن الثاني واجب فافهم (قوله وتكلم بالبحر) فيه
 التبريغ في الإيجاب الآن يقال انه قد بقي معنى ط من الحوى أي لا نكره بمعنى لا يفعل
 كما قيل في قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره وقوله وانها الكبيرة الأعلى الخاشعين لأنه
 بمعنى لا يريد معنى لا تسهل كما ذكره ابن هشام في آخر المغني ويحتمل كون الاعمى غير
 كما لو كان فيهما آلهة إلا الله لقد نادى يدخل عليا سرف الجزيل فخطاها لمبا بعد ما
 لأنها على صورة الحرفية والاولى جعل الجاز متعلقا بجمدوف والاستثناء من تكلم
 المذكور والمعنى وكه تكلم الانكلم بغير فخذ المتعلق الخاص للقرينة فيكون الاستثناء
 من كلام تأتمم ويب تأمل (قوله ومنه المباح الخ) أي بما لا فيه وهذا ما استظهره
 في التمهني أخذ من الضامة وبه رد على ما في الصرم أن الأولى تفسير الخبر بمقابلة ثواب
 فيكره للمعتكف التكلم بالمباح بخلاف غيره أي غير المعتكف اهـ بأنه لا شك في عدم
 استثناءه من المباح عند الحاجة اليه فكيف بكره مطلقا اهـ والمراد بمحتاج اليه من
 أمر الدنيا إذا لم يقصده القرية والافقه ثواب (قوله وهو) أي المباح عندهم الاحتياج
 اليه ط (قوله انه مكره) أي إذا جلس له كإقبعه في الظهيرة ذكره في المصريح للوز
 وفي المخرج عن شرح الاشارة لآياس في الحديث في المسجد إذا كان لا فاما أن يقصد
 المسجد الحديث فمغلا اهـ ونظرا للوحدان الكراهة فيه تحريرية (قوله في فرج)
 أي قبل أو بعد (قوله ولو كان وطوا خارج المسجد) عمة تعال قدر وإشارة إلى رد ما في
 العناية وغيرهما من أن المعتكف انما يكون في المسجد فلا ينهاه الوطء قال وآلو بوبانه
 جاز له الخروج للحاجة الإنسانية فعند ذلك يصح عليه الوطء وذكر في شرح التأويلات
 أنهم كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم في الجامع ثم يبقون فيرجعون إلى معتكفهم فقول
 قوله تعالى ولا تمشروهم وأنتم عاكفون في المساجد اهـ قال الشيخ اسمعيل وفيه نظر
 لا يمكن الوطء في المسجد وان كان فيه حرمه من جهة أخرى وهي حاول الحنبل فيه على
 أنه يحتمل أن تكون الزوجة معتكفة في مسجد بيتها نائبا عنها في زوجها فيسقط اعتكافها
 اهـ (قوله في الأصح) قال في الترتيب لالة ولم يقصد الشافعي بالوطء ناسيا وهو رواية
 ابن جماعة عن أصحابنا اعتبارا بالصوم كذا في البرهان اهـ (قوله لأن حاله مذكرة)

(و) بكرة بغير مباح (صحت) اطاعته
 قرينة والا لا حديث من صحت بها
 ويجب أي الصمت كما في غير الأذكار
 من شرطه بغير حرم الله أمر أنكم
 ففهم أو صحت فسلم وتكلم بالبحر
 وهو ما لا فيه ومنه المباح عند
 الحاجة اليه لا عند عدمها وهو
 جعل ما في الفتح أنه مكره في المسجد
 يأكل الحسنات كأنما كل النار
 الخطب كما حققه في التمهني
 (كقراءة قرآن وحديث وعلم)
 وتندريس في سائر الرسول عليه
 السلام وقصص الأنبياء عليهم
 السلام وكتابات الصالحين وكتابة
 أمور الدين (ويطو بوط في فرج)
 أنزل أم لا (ولو) كان وطوء خارج
 المسجد (بلا) أي أنها را طامدا (أو)
 ناسيا في الأصح لأن حاله مذكرة

تعليل للاصح بيان الفرق بينه وبين الصوم بأن المعتكف له صلة تذكره فلا يقتصر نسيانه
 كالغير والمحل بخلاف الصائم (قوله وبطل ما زال الخ) لانه بالانزال صار في معنى الجماع
 نهر (قوله لم يطل) لعدم معنى الجماع وإنما يقسبه الصوم (قوله وان حرم الكل) أي
 كل ما ذكر من دواهي الوطء اذ لا يميز من ردم البطلان بها سلبها لعدم الخرج قال في
 شرح المجمع فان قلت لم يصرم الدواهي في الصوم وحالة الحيض كما حرم الوطء قلت
 لأن الصوم والحيض يكفر وجودهما فلو حرم الدواهي فيهما لوقعوا في المخرج وذلك
 مدفوع شرعا (قوله ولا يأكل ناسيا الخ) والاصل أن ما كان من مخلوقات الاعتكاف
 وهو ما منع منه لأجل الاعتكاف لأجل الصوم لا يمتنع فيه العمد والسهو والنهار
 والليل كالجماع والخروج من المسجد وما كان من مخلوقات الصوم وهو ما منع منه لأجل
 الصوم يمتنع فيه العمد والسهو والليل والنهار كالاكل والشرب بدائع (قوله وروته)
 وإذا بطل به لم يجب قضاءه كما تقدم (قوله ان داما أيا ما) المراد بالايام أن يفوته صوم
 بسبب عدم اسكان النية وبقيته في الاغلة كالجنون ط (قوله سنة) عبارة
 البدائع وغيرهما سنين والمراد بالمبالغة يقضي في الأقل بالاولى (قوله استخسانا)
 والقياس لا يقضي كما في صوم رمضان وجه الاختسان أن سقوط القضاء في صوم رمضان
 انما كان لدفع الحرج لان الجنون اذا طل قلبه يزول فيستكر عليه صوم رمضان
 فيخرج من قضائه وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف فتح (قوله وروته بالسالي)
 أي اعتكافها مع الايام (قوله بلسانه) فلا يكتفى بمجرد نية القلب فتح وقدم (قوله)
 اعتكاف أيام) كعشر مثلا (قوله ولاه) حال من البالي والاصل أنه متى دخل الليل
 والنهار في اعتكافه فإنه يارزبه متتابع ولا يميز بالوقت فيجر وكذا لو نذر اعتكاف شهر غير
 معين لزمه اعتكاف شهر أي شهر كان متتابع في الليل والنهار بخلاف ما اذا نذر صوم شهر
 ولم يذكر التتابع ولا نواه فإنه يغير ان شاء فترق لان الاعتكاف عبادة تامة ومبناها على
 الاتصال لانه باسبوا قامة والبالي غايه ذلك بخلاف الصوم وعلمه في البدائع (قوله)
 كعكسه) وهو نذر اعتكاف البالي فترقه الايام ط (قوله بلفظ الجمع) كثلثين يوما
 أو ليلة وكذا ثلاثة أيام فانه في حكم الجمع وإذا اتبع به الجمع كرجال ثلاثة وان أراد بالعدد
 المعدودين يكون التميز في المثال الاول في حكم الجمع لوقوع تميزا وبنايات الجمع أعني
 الثلاثين فافهم (قوله وكذا التثنية) فانه في حكم الجمع فيلزمه اعتكاف يومين
 بلتين ما وهذا عندنا وقال أبو يوسف لا تدخل الليلة الاولى بدائع وأقاد أن الفرد
 لا تدخل فيه الليلة كما يأتي (قوله تناول الاخر) أي يحكم العرف والمادة فتقول كما
 عند قلات ثلاثة أيام وتريد ثلاثة أيام ومباذا انها من البالي وقال قتالي ثلاث ليال سوبا
 وثلاثة أيام الا مرافع بر في موضع بلسم البالي وفي موضع بلسم الايام والقصة واحدة
 فالمراد من كل واحد منهما ما هو بانما صاحبه حتى انه في الموضع الذي لم تكن الايام فيه

(و) بطل (ما زال قبله اوله)
 أو تفقد ولو لم ينزل لم يطل وان
 حرم الكل له دم الحرج ولا يطل
 ما زال بفكر أو قطر ولا يسكر لئلا
 ولا يأكل ناسيا لبقاء الصوم بخلاف
 أنه هدا وروته وكذا انما هو
 وجنونه ان داما أيا ما كان دام
 جنونه سنة قضاء استخسانا (ولزمه
 البالي ينقذ) بلسانه (اعتكاف
 أيام ولاه) أي متتابعة وان لم يشترط
 التتابع (كعكسه) لان
 ذكر أحد العددين بلفظ الجمع
 وكذا التثنية يتناول الآخر

العشاء والصبح وبراهمان المؤمنين من شاء الله تعالى وعن المهلبين المالكية لا يمكن
رويتهما على الحقيقة وهو غلط وينبغي لمن برأها أن يكتبها ويدعو الله تعالى بالاخلاص ٨١
اللهم أنت ألسنة الاخلاص في القول والعمل وحسن الختام عند انتهاء الاجل والعون
على الاعمال يا ذا الجلال والاكرام الحمد لله التي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

«(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج)»

لما كان من كان من المال والبدن وكان واجبا في العمرة ومؤثرا في حديث في الاسلام
على خمس آخره وختم به العبادات اى الخالصات والافصا التكاليف والعناق والوقف يكون
عبادة عند النبي لكنه لم يشرع لقصد التصدق فقط ولذا صرح بلاية بخلاف أركان الاسلام
الاربعة فانها لا تكون الاعادة لا اشتراط التيق فيها هذا ما ظهر روى وأورد في التهر على
قولهم مركب انه عبادة بذمة محضة والمال انما هو شرط في وجوده لانه جزء مفهومة ٨١
وفيه أن كونه عبادة مركبة مما اتفقت عليه كلهم اصولا وفرعا حتى أوجبوا الحج عن
البيت وان فات عمل البدن لبقاء الجزء الآخر وهو المال كما سيجي تقريره وليس قولهم
انه مركب نفي لبيان ماهيته حتى يقال ان المال شرط فيه لاجزائه مفهومة بل المراد
يسئل أن التعبد به لا يتوصل اليه غالبا بالاعمال البدن وانفاق المال لاجله والصلاة
والصوم وان كانتا لا يقدرا من مال كتوب يستعونه وطعام يقيم به فانه ذلك ليس
لاجلها بمعنى أنه لو اهما لم يفعله لاذ لا يعمل المال من شرطها وجعل من شرطه
وأضاف ان المال في ما سبب لا مشقة في انفاقه بخلاف المال في حج الا فاق فانه كثير
فناسبا أن يكون مقصودا في العبادة ولذا اوجب الله الى النائب عند العجز الحائث
عن الافعال ولم يجب الحج على الفقير القادر على المشي ووجب الصلاة والصوم على
العاجز من السائر والصور هذا ما ظهر في فاهوم (قوله بضع الحاء وكسرها) بما قرئ
في السبع وقيل الاول الاسم والثاني المصدر عن المنع والتهر (قوله كما تلته بعضهم)
هو الزايل في اطلاق كثير من كتب اللغة وتقل في الفقه تقييده بالنظم من ابن السكيت
وكذا اقتد به السد الشريفي في تعريفه وكذا في الاختصار (قوله وشرعا بارة الخ)
اعلم أنهم عرفوه بأنه قصد البيت لاداء ركمن من أركان الدين فبمعنى اللغة واعتزتهم
في التعريف بأن أركانه الطواف والوقوف ولا وجود للمشخص الا بآثاره المشخصة وماهية
الكلية متفرعة عنها وتعرفه بالقصد لاجل الاعمال يخرج لها من المفهوم اللهم الآن
يكون تعريفها احياء برحمتي فهو تعريف مفهوم الاسم عرفا لكن فيه أن التبادر من
الاسم عند الاطلاق هو الاعمال الخمسة لا قصد الخروج لها من المفهوم مع أنه
فاقد في نفسه فانه لا يشترط الحج التقل والتعرف انما هو للتعريف مطلقا كتعريف الصلاة

•(كتاب الحج)•

(هو) بضع الحاء وكسرها
القصد الى مقام لا مطلق القصد
كما تلته بعضهم وشرعا (بارة) أي
طواف ووقوف (ممكن)
مخصوص أي الكعبة وعرفة
(في زمن مخصوص) في الطواف
من غير التمر الى آخر العمرة في
الوقوف من زوال شمس عرفة
لتغير النحر

والصوم وغيرهما لا يفرض فقط ولانه حينئذ يحتاج الى سائر اسماء العبادات فانها اسماء
 للافعال كالمسألة للقيام والقراءة والحج والصوم للاسئلة الخ وان كان كذا لاداء المال فليكن
 الحج ايضا عبارة عن الافعال الست عند الميت وغيره كعرفة اه مختصا بقدر الشارح
 عن تفسير الزبلي الزيادة بالقصد الى تفسيرها بالطواف والوقوف بها البحر ليكون اسما
 للافعال كسائر اسماء العبادات ولما ورد عليه أنه يكون قوله بفعل مخصوص حينئذ
 اذا المراد به كاقالوا هو الطواف والوقوف فخلص عنه بتفسيره بان يكون محرما للحج قبل
 ولا يفتي ما فيه لانه يلزم عليه ادخال الشرط أي الاحرام في التعريف فلو انقضى الزيادة على
 معناها اللغوي وهو الذهاب وفسر الفعل المخصوص بالطواف والوقوف لكان أولى اه
 وفيه أن الزيادة ايضا ليست ماهية الحقيقية فربما ماز في تفسيره بالقصد على أن الاحرام
 وان كان شرطا ابتداء فهو في حكم الركن انتهاء كما يصح حبه الشارح ولو سلم فذكر
 الشرط لا يخل بالتعريف بل لا يمتنع لانه لا يتحقق المعنى الشرعي بدون كنه صلى لا
 طهارة ولذا ذكروا التنية في تعريف الزكاة والصوم فافهم والتحقق أن تفسيره بالقصد
 لا يخرج عن ثلثا من اسماء العبادات لان المراد بالقصد هنا الاحرام وهو جعل القلب
 واللسان بانية والتلبية أو ما يقوم مقام التلبية من تقليد البدن مع السوق كما سبأ في
 فيكون عمل الجوارح ايضا ولأن قوله بفعل مخصوص الباقية للملابسة والمراد به
 الطواف والوقوف فهو قصد معتق بهذه الافعال لا مجرد القصد بل يخرج عن كونه فعلا
 مخصوصا كسائر اسماء العبادات ثم فرقوا بين الحج وسائر اسماء العبادات حيث جعلوا
 القصد فيه أصلا والفعل تبعاً وكسوا في غيره لأن الشائع في المعاني الاصطلاحية المتقولة
 عن المعاني القوية أن تكون أخص من القوية لامتيازها ولما كان الحج لغة
 هو مطلق القصد الى معظم خصوصاً يكون قصد الى معظم معين بأفعال معينة ولو جعل
 اسماء الافعال المعينة أصالة لبان المعنى القوي المنقول عنه بخلاف نحو الصوم فانه في
 اللغة مطلق الاسماء فخصوه بكونه اسماً كعن القطرات فيقمن الليل وكذا الزكاة
 في اللغة الطهارة وتزكية الشيء فخصه وتزكية المال المسماة زكاة شئت على كونه
 فانه طهارة له لقوله تعالى تطهرهم وتزكهم بها فهي تطهير مخصوص بفعل مخصوص وهو
 التخليق فلهذا جعل القصد أصلاً في تعريف الحج شرعاً دون غيره وان كان القصد شرطاً في
 الشكل وصح كذا جعل أصلاً في تعريف التيمم فانه في اللغة مطلق القصد وعززه شرعاً
 بأنه قصد الصعيد الطاهر على وجه مخصوص وهو الضربان فهو قصد معتق بفعل فلم
 يخرج عن كونه اسماً لفعل العبد وهذا معنى قول الزبلي جعل الحج اسماً لخصصه مع
 زيادة وصف كالتيه اسم لطلق القصد ثم جعل في الشرع اسماً للقصد خاص بزيادة وصف
 اه هذا ما ظهر في تحقيق هذا الحمل (قوله سابقاً) أي على الوقوف والطواف أما
 كونه من الميقات فواجب ط (قوله لئلا) اما لأن الآية ترتب بعد فوات الوقت

(فبفعل مخصوص) بان يكون
 محرماً بقية الحج سابقاً كما سبأ
 لم يقل لاداء وكن من أركان الدين
 ليمتج النقل (فرض) سنة
 تبع وانما أخره عليه الصلاة
 والسلام لئلا يفتي

أو تخوف من المشركين على أهل المدينة أو تخوفه على نفسه صلى الله عليه وسلم أو كره
مخالطة المشركين في نسكهم إذ كان لهم عهد في ذلك الوقت زيلجي وقدم الأول لما في
حاشيته للتبليغ عن الهدي لابن القيم أن الحج فرض في أوخر سنة تسع وأن آية
فرضه صلى الله عليه وسلم قوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي زلت عام الوفود وأخر سنة تسع وأنه
صلى الله عليه وسلم لم يؤخر الحج بعد فرضه عاموا حاداً وهذا هو اللائق به وحاله صلى
الله عليه وسلم وليس يدين آدمي بتقديم فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل
واحد ونافية ما احتج به من قال سنة ثمان أن فيها نزل قوله تعالى وأتموا الحج والعمره لله
وهذا ليس فيما سدا فرض الحج وإنما فيه الأمر بانتمائه إذا شرع فيه فأين هذا من
وجوب ابتدائه اهـ (قوله مع علم الخ) جواب آخر غير متوقف على وجود العذر وحاصله
أن وجوبه على الفور لا احتياطاً في تأخيرته بغير بضائع القواف وهو متوقف في حقه صلى الله
عليه وسلم لأنه كان يعلم قاصحاته إلى أن يعلم الناس مناسكهم تكميلاً للتبليغ لقوله تعالى
لقد صدق الله رسوله الرؤيا لاية فهذا أرقى في التعليل ولذا جعل الأول تأييداً فهو
كقولك أكرم زيد لأنه محسن اليك مع أنه أولي (قوله لأن سببه البيت) بدليل الإضافة في
قوله تعالى وقم على الناس حج البيت فإن الأصل إضافة الأحكام إلى أسبابها كما يتكرر في
الأصول ولا يتكرر الواجب إذا لم يتكرر سببه ولهذا يثبت مسلم بأبها الناس قد فرض عليكم
الحج لمجرد اقتضائه لرجل كل عام باربعين سنة فكذلك حتى قاله ثلاثاً فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أولفتكم لوجبت ولما استطعتم قال في النهي والآية وإن كانت كافية
في الاستدلال على نفي التكرار لأن الأمر لا يمحله إلا أن إثبات النفي يقتضي النفي أولى
(قوله وقد يجب) أي الحج وهذا عطف على قوله فرض (قوله كما إذا جاوزا المقات بلا
أحرام) أي فإنه يجب عليه أن يعود إلى المقات وبلى منه وكذا يجب عليه قبل الجاوزة
قال في الهداية ثم الاتفاق إذا انتهى إلى المواقيت على قصد دخول مكة عليه أن يحرم
قصد الحج أو العمرة ههنا ولم يقصد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز لأحد المقات
العمره ما ولو لعبارة ولأن وجوب الأحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فبأنه في
التأخر والمعتز وغيرهما اهـ قال ح ففصل من هذا أن الحج والعمره لا يكونان قتلاً
من الاتفاق وإنما يكونان قتلاً من البساق والحرم اهـ قلت وفيه نظر فإن حرمة
مجاوزه بدون أحرام لا تدل على أن الأحرام لا يكون الواجب من الاتفاق لأن الواجب
كونه متلبلاً بالأحرام وقت الجاوزة سواء كان الأحرام بجمع قتل أو غيره لأن الأحرام
شرط طل الجاوزة والشرط لا يلزم فصله مقصوداً كما مر في الاعتكاف ونظيره أيضاً أن
الجنب لا يهل به دخول المصعد حتى يقتل فإذا اعتسل لسنة الجمعة مثلاً ثم دخل جاز
مع أنه إنما تولى الفضل المسنون وإنما يجب إذا أراد الدخول ولم يقتسل لغيرة وهذا إذا
أراد مجاوزة المقات وكان قاصداً للتسك وأحرم بفسك فرض أو منذور أو قتل قتله

مع علمية أحبابه ليس كمثل
التبليغ (مرة) لأن سببه البيت
وهو واحد والزائدة متفرعة وقد
يجب كما إذا جاوزا المقات بلا أحرام

الحصول المقصود في تعظيم البقعة فان لم يكن فاصداً لذلك بان قصد الدخول لتعظيمه مثلاً
 لحينئذ يكون احرامه واجباً وتطهيره تحية المسجد تندرج في أي صلاة صلاها فان لم يصل
 فلا بد في تحصيل السنة من صلاتها على المخصوص هذا ما ظهر لي وعن هذا والله تعالى
 أعلم فرض الشارح تعالى الجهر والنهر تصوير الوجوب بما اذا جاوز المقات بلا احوام فانه
 يجب عليه العود الى المقات ويبلغ منه ويكون احرامه حينئذ واجباً اذا كان لاجل
 الجوارزة اما لو اصرم قبلها بفسك فرض أو نذر أو نضل فهو على ما فوي من فرض أو غيره
 ولا يجب عليه احرام خاص لاجل الجوارزة وحينئذ فلا رنة في عبادة فافهم (قوله كما
 سيجي) أي قبيل فصل الاحرام وكذا قبيل فصل الاصهار (قوله فان اختار الحج
 انصف بالوجوب) فيكون من قبيل الواجب الغير أي وان اختار العمرة انصفت
 بالوجوب واعتزكه لعدم اقتضاء المقام اياه اهـ ح (قوله كالخج عمل حرام) كذا في
 البصر والاولى التقبل بالخج رياء وسعة فقد يقال ان الخج نفسه الذي هو ذبارة مكان
 مخصوص الخليس حرام بل الحرام هو اتساق المال الحرام ولا تلازم بينهما كما أن
 الصلاة في الأرض المقصورة تقع فرضاً وانما الحرام مشغل المكان المقصود لامن حيث
 كون الفعل صلاة لان الفرض لا يمكن اتصافه بالحكمة وهنا كذلك فان الخج في نفسه
 مأمور به وانما يحرم من حيث الاتساق وكأنه أطلق عليه الحرمة لان المال دخل فيه فان
 الخج عبادة مركبة من عمل البدن والمال كما تقدمناه ولذا قال في البصر ويجهد في تحصيل
 نفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة الحرام كالوراء في الحديث سمع أنه يقط الفرض عنه معها
 ولا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يثبت لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الخج اهـ
 أي لان عدم الترتيب يثبت على الصفة وهي الاتيان بالشروط والاركان والقبول المقرب
 عليه الثواب يثبت على أشياء كل المال والاخلص كالوراء مراثياً أو صلماً واختاب
 فان الفعل صحيح لكنه بلا ثواب والله تعالى أعلم (قوله بمن يجب استئذانه) كما حدد
 أبوه المحتاج الى خدمته والاجداد والجدات كالأبوين عند قدحهما وكذا القريم
 لدبون لاملاله يقضي به والكفيل لو بالاذن فيكره خروجه بلا اذنهم كما في الفقه وظاهره
 أن الكراهة قصرية ولذا عذر الشارح بالوجوب وذا في البصر عن السرد وكذا ان
 كرهت خروجه زوجة ومن عليه نفقة اهـ واطاهر أن هذا الم يكن له ما يدفعه النفقة
 في غيبته قال في البصر وهذا كله في حج الفرض أما حج الفل فطاعة الوالدين أولى مطلقاً
 كما سرحه في الملقط (قوله حتى يلتقي) وان كان الطريق مخوفاً لا يخرج وان التقي
 بغير التوازل (قوله على القرب) هو الاتيان به في أول وأوقات الامكان ويقابله قول
 محمد انه على التراخي وليس معناه تعين التأخير بل بمعنى عدم لزوم القرب (قوله وأصح
 الروايتين) لا يصلح عطفه على الثاني فهو خبر مستند محذوف أو قوله عند الثاني خبر مستند
 محذوف أي هذا عند الثاني فتقوله وأصح عطف عليه فافهم (قوله ومالك واحد) عطف

فمن حج عمال حرام

فانه كما سيجي يجب عليه أحد
 التمسكين فان اختار الحج انصف
 بالوجوب وقد يصف بالحكمة
 كالحج بمال حرام وبالكراهة
 كالحج لا اذن ممن يجب استئذانه
 وفي التوازل لو كان الابن صبيحاً
 فلا بد منه حتى يلتقي (على
 القرب) في العام الا ان عند الثاني
 وأصح الروايتين من الاحام ومالك
 وأحمد

على الامام فنفذ اختلاف الرواية عنها أيضا وجار نشرح دورا لجان تشييده أيضا حيث
قال وهو اصح الروايات عن أبي حنيفة ومالك وأحمد فافهم (قوله أي سنينا الخ) ذكره
في البحر معناه أي بسنين منوثة لأنه قد يجري مجرى حين وهو عند قوم معطرد (قوله الا
بالاصرار) أي لكن بالاصرار فهو استثناء منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المزح ثم
لا يفتي أنه لا يلزم من عدم الفسق عدم الاثم فانه يأثم ولو بجزء وفي شرح التار لابن نجيم
عن التقرير لا كل أن حد الاصرار أن تسكر ومنه تسكر را بشرطه المبالغة فيه اشعار
او كتاب الكبيرة بذلك ١٥ ومقتضاه أنه غير مقدر بعد بل مقوض الى الرأي والعرف
والظاهر أنه يجوز أن لا يكون اصرازا وإذا قال أي سنينا فقوله في شرح المتق فبسق وترد
شهادته بالتأخير عن العلم الاقل بلا غير محتمل لأن مقتضاه حصوله بجزء واحدة فضلا
عن المرتين فافهم (قوله ووجهه الخ) أي وجهه كون التأخير صغيرة أن القورية واجبة لانها
غلظة لظننة دليلها وهو الاحتياط لأن في تأخيرها تعريضه للقرات وهو غير قطعي فكون
التأخير مكرها وتحتار بالاحرام لان الحرمة لا تثبت الا بقطعي ككتابها وهو القرنية وما
ذكره سبق على ما قاله صاحب البحر في رسالته الموقوفة في بيان المعاصي أن كل ما كره عندنا
فهر يافهم ومن الصغار لكنه عذبه من الصغار ما هو ثابت بقطعي كوطا الظاهر منها قبل
التكبير والبيع عند أذان الجمعة أو قبل (قوله كأن اداه) أي وسط عنه الاثم اتفاقا كما
في الصريح قبل المراد اثم تقويت الحجج لاثم التأخير قلت لا يفتي ما فيه بل الظاهر ان الصواب
اثم التأخير اذ بعد الاداء لا تقويت وفي الفتح ويأثم بالتأخير عن أول سعي الاكساق فلو وج
بعده ارتفع الاثم ١٥ وفي الفهستاني فأتى عند الشيخين بالتأخير أي غيره بلا عذر الا اذا
أذى ولو في آخر عمره فانه رافع للاثم بلا خلاف (قوله وان اثم بوجوه قبله) أي بالاجماع كما
في الزبلي أما على قوله حافظا وهو ما على قول محمد فانه وان لم يأثم بالتأخير عنه لكن
بشرط الاداء قبل الموت فاذا مات قبله ظهر أنه اثم قبل من السنة الاولى وقبل من الأخيرة
من سنة رأى في نفسه الضعف وقبل يأثم في الجملة غير محكوم بعين بل حله الى الله تعالى كما
في الفتح (قوله ووجهه أن يستقرض الخ) أي جازة ذلك وقبل يلزمه الاستقراض كما في باب
المنازل قال من لا على الفاري في شرحه عليه وهو رواية عن أبي يوسف وضعفه ظاهر فان
تصل حقوق الله تعالى أخف من ثقل حقوق العباد ١٥ قلت وهذا يدعي القول الاول
أيضاً أن كان المراد بقوله ولو غير قادر على وقائه ان يعلم أنه ليس له جهة وفاء أصلاً ما لو علم
أنه غير قادر على الحلال وعل على ظنه انه لو اجتهد قدر على الوفاء فلا يردوا الظاهر أن هذا
هو المراد أخذنا ما ذكر في الظهيرة أيضاً في الزكاة حيث قال ان لم يكن عنده مال وأراد أن
يستقرض لاداء الزكاة فإن كان في أكبر ما به إذا اجتهد بقضائه قدر كان الأفضل
أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضائه حتى مات يرجح أن يقضى الله
تبارك وتعالى دينه في الآخرة وان كان أكبر ما به انه لو استقرض لا يقدر على قضائه

ويفسق وترد شهادته بتأخير ما
منه لان تأخير صغيرة وباركتابه
سنة لا يفسق الا بالاصرار جبر
ووجهه أن القورية غلظة لان
دليل الاحتياط قطعي وإذا
اجمعوا أنه لو تأخر كان أداه وان
أثم بوجوه قبله وقالوا لم يصح حتى
أثقف ما له ووجهه أن يستقرض
ويصح ولو غير قادر على وقائه
ويرجح أن لا يؤخذ الله بذلك
أي لو تأخر ما وقاه إذا قدر كما قبله في
الظهيرة

كان الافضل له عدمه اه واذا كان هذا في الزكاة المتعلق بهما حق القراءة في الحج
 اولى (قوله على مسلم الخ) شروع في بيان شروط الحج وجعلها في الباب اربعة انواع
 • الاول شروط الوجوب وهي التي انا وجدت بقلمها وجوب الحج والا فلا وهي سبعة
 الاسلام والعلم بالوجوب بل قد ارا الحرب والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة
 والوقت أي القدرة في أشهر الحج أو في وقت خروجه من اهل بلده على ما يأتي • والتوسع
 الثاني شروط الاداء وهي التي ان وجدت تمامها مع شروط الوجوب وجب اداؤه بنفسه
 وان فقدته ضمها مع تحقق شروط الوجوب فلا يجب الاداء بل عليه الاجابح أو الابصاع عند
 الموت وهي خمسة سلامة البدن وأمن الطريق وعدم الخس والمحرمة والزواج للمرأة
 وعدم العدة كلها • النوع الثالث شرائط صحة الاداء وهي تسعة الاسلام والاحرام
 والزمان والمكان والتميز والعقل ومباشرة الافعال الابصار وعدم الجماع والاداء من
 عام الاحرام • النوع الرابع شرائط وقوع الحج عن القرض وهي تسعة أيضا الاسلام
 وضأوه الى الموت والعقل والحرية والبلوغ والاداء بنفسه ان قدروا وعدم نية النفل وعدم
 الافساد وعدم النية عن الفجر (قوله على مسلم) فلو ملك الكافر ما به الاستطاعة ثم أسلم بعد
 ما افتقر لا يجب عليه شيء تلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلما لم يجمع حتى افتقر
 حيث يتقرر وجوبه دينيا في ذمة فتح وهو ظاهر على القول بالقوبة لا التراخي خبر قلت
 وفيه نظر لان على القول بالتراخي يتحقق الوجوب من أول سنن الاسكان ولكنه يتغير في
 أدائه في بعده كما في الصلاة يجب بأول الوقت موعده والارزاق لا يتحقق الوجوب الا
 قبل الموت وأن لا يجب الاجابح على من كان مريضاً ثم مرض أو عوى وأن لا يأثم المفرط
 بالتأخير اذ مات قبل الاداء صل ذلك خلاف الاجماع فتدبر (قوله وقد حققناه
 الخ) حاصل ما ذكره هناك ان في تكليفه بالعبادات ثلاثة مداخل مذهب الحنابلة
 غير مخاطب بها أداء واعتقاد والجزاء بين مخاطب باعتقاد فقط والعراقيين بمخاطب
 بهما • عاقب عليهم قال وهو المعتقد كما حزن ابن نجيم لان ظاهر آرائه ومن يشهد لهم
 وخلافه تأويل ولم ينقل عن أبي حنيفة وأصحابه شيء يرجع اليه اه ولا يخفى أن قوله في
 حق الاداء يفهم أنه مخاطب بها اعتقاد فقط كما هو مذهب البصريين وهو ما صححه
 صاحب المنازل لكن ليس في كلام الشارح ان ما ذهبا هو ما اعتقده هناك وما قيل ان ما ذهبا
 خلاف المذهب فيه نظر لما علمت من أنه لا نص عن أصحاب المذهب فانهم (قوله حر)
 فلا يجب على عبده مديرا كان أو مكاسا أو مبعضا أو مأذونا به ولو بمكة أو كانت أم ولد
 لعدم أهلية له ذلك الزاد والراحلة ولذا لا يجب على عبده أهل مكة بخلاف اشتراط الزاد
 والراحلة في حق الفقير فإنه ليس له التيسير للراحلة فوجب على فقرا مكة وهذا المقرر يظهر
 الفرق بين وجوب الصلاة والصوم على المبدون الحج خبر وهو وجود الأهلية فيهما
 لأبيه والمراد أهلية الوجوب والا فالعبد أهل للداء فيقع له نقلا كما يأتي (قوله مكلف)

على مسلم لأن الكافر غير
 مخاطب بفروع الايمان في حق
 الاداء وقد حققناه فيما علقناه
 على التمسك (حرم مكلف) عالم
 بفرعيته

أي بالغ عاقل فلا يجب على مسي ولا يحنون وفي المعتود خلاف في الأصول فذهب الحنـ
 الاسلام الى أنه بوضع الخطاب منه كالصبي فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب
 الربيعي الى أنه مخاطب بها احتياطاً بغير وقدمنا الكلام على المعتود في قول الزكاة
 فراجعه • (تنبيه) • ذكر في البدائع أنه لا يجوز أداء الحج من يحنون وصبي لا يستقل
 كالا يجب عليهما اه ونقل غيره صحة حجهم ما ووفق في شرح الباب بالفرق بين من له
 بعض ادراك وغيره فقلت وفيه نظر بل التوفيق يحمل الاول على أدائها بنفسهما والثاني
 على فعل الولي في الولولية وفيه نظر بل التوفيق يحمل الاول على أدائها بنفسهما والثاني
 وهما عاقلان كما مرهما بنفسهما اه وسما في غامه (قوله اما لا يكون في دارنا)
 سواء علم بالقرضية أم لا نشأ على الاسلام فيها أم لا بغير أو باخبار عدل الخ هذان
 أسلم في دار الحرب فلا يجب عليه قبل العلم بالوجوب في لو أتى قبله ذكر القطعي في
 مناسكه بمنه أنه لا يجوز عن القرض ونوزع بان العلم ليس من شروط وقوع الحج عن
 القرض كما علم عمارة وبان الحج يصح بطلق التوبة بلا تصديق القرضية بخلاف الملاحظة بأنه
 يصح عن ثنائي دارنا وان لم يعلم بالقرضية كما علمته (قوله أو مستورين) افاد ان الشرط
 أحد شرطى الشهادة العدد والمدة كافي التهر (قوله صحيح البدن) أي سالم عن
 الآفات المانعة من القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب على مقعد ومفروح وشيخ كبير
 لا يثبت على الراحة نفسه وأعي وان وجد قائداً ومحبوس وناقص من سلطان
 لا يأتسهم ولا النيابة في ظاهر المذهب عن الامام وهو رواية عنهم وظاهر الرواية عنهما
 وجوب الاجحاج عليهم ويميزهم ان دام المحزون زال أعادوا بأنفسهم والحاصل أنه من
 شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء عندهما وغيره الخلاف يظهر في وجوب
 الاجحاج والابصاء كما ذكرنا وهو مقيد بما اذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر ثم عجز
 قبل الخروج الى الحج تقرر في سابق ذمته فإلزامه الاجحاج فلو خرج ومات في الطريق
 لم يجب الابصاء لانه لم يخرج بعد الاجحاج ولو تكلفوا الحج بأنفسهم سقط عنهم وظاهر
 التعفة اختيار قولهما وكذا الاصيلان وقراء في القح ومشى على أن العفة من شرائط
 وجوب الاداء اه من البحر والنهر وحكي في الباب اختلاف التعصم وفي شرحه
 أنه مشى على الأقل في النهاية وقال في البحر العمين أنه المذهب الصحيح وان الثاني صحبه
 خاضعان في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (قوله بصير)
 فيه الخلاف المتأخر كعلمته (قوله غير محبوس) هذان من شروط الاداء كما مر والظاهر أنه
 لو كان حسيماً لمع حقاً قادراً على أدائه لا يقطع عنه وجوب الاداء • (تنبيه) • ذكر
 في شرح اللب لبين خمس الاسلام أن السلطان ومن يمنه من الامراء ملحق بالمحبوس
 فيجب الحج في ماله الخلقى عن حقوق العباد وتعلمه فيه ولا يفتي أن هذا ان دام عجزه
 الى الموت ولا فيجب عليه الحج بنفسه بعد زوال عذره وهو مقيد أيضاً بما اذا كان

اما لا يكون دارنا واحداً يا خبار
 عدل أو مستورين (صحيح البدن)
 (بصير) غير محبوس

قادرا على الحج ثم هزوا لافلا يزمه الاجحاج على الخلاف المذكور آقا (قوله يمنع منه)
 أى من الحج أى الخروج إليه ط (قوله ذى زاد وراحلة) أفادته لايحب الابل
 الزاد ومثل آخر قال راحلة فلا يجب بالراحلة أو العارية كفى البحر وشيئنا به (قوله
 محصية به) فلا يكتفى لوقد وعلى راحلة مشتركة تركها مع غيره بالمعاقبة شرح الباب (قوله
 وهو المحصى بالقتب) يضم الميم اسم مفعول أى ذو القتب وهو كفى القاموس الا كاف
 الصغير حول السنام ح وذكر ضمير الراحلة باعتبار كونها مركوبا (قوله والا) أى ان لم
 يقدر على ركوب القتب (قوله على الهامة) هى شبه الهودج قاموس أى على شق منها
 بشرط أن يجده معادلا كما صرح به الشافعية ومافى الصرمن أنه يمكنه أن يضع فى الشق
 الآخر أمتعة رفته انظر الى الرمي وفي شرح السباب ما يركب راحلة أى محبب أو يشق
 مجمل وأما المحصية فمن مستعدات المترفة فليس لها عبرة اه والتظاهر أن المراد بالمحصة
 التفت المعروف فى زماننا الممول بين جلين أو بقلين السكن اعترضه الشيخ عبد الله
 الصفي فى شرح منسكه بأنه من شأنه التزود من أنه يقتضى كل ما يلقى به عادة وعرفا
 فمن لا يقدر والاعطيا اعتبر فى حقه بلا رتاب وان قدر بالهمل أو القتب فلا يصدر ولو كان
 شريفاً وذاترة اه (قوله لا لا فاقى) مر سط بقوله وراحلة لا بقوله فتشترط لايامه
 ان غيرا لا فاقى بشرط له القتب فلا يناسب قوله لا لى يستطيع المشى والحاصل أن
 الزاد لا يقتضيه ولو لم يكن كما صرح به غيره واحد كصاحب الينابيع والسرير ومافى الغلبة
 والنبايه من أن المكي يلزمه الحج ولو فغير الزاد لم يظفر فيه ابن الهمام الآن برادعا اذا
 كان يمكنه الاكتساب فى الطريق وأما الراحلة فتشترط لا فاقى دون المكي القادر
 على المشى وقبل شرط مطلقا لان ما بين مكة وعرفات أربع فراسخ ولا يقدر كل أحد على
 مشيا كفى المحيط وصح صاحب السباب فى منسكه الكبير لا قبل وتظرف فيه شامحه
 القارى بأن القادر قادر ومبسى الاحكام على الغالب وحده المكي عندنا من كل داخل
 المواقب الى الحرم كذا ذكره الكرمافى وهو بعدا جارا بل الظاهر مافى السراج وغيره
 أنه من ينعم بين مكة أقل من ثلاثة أيام وفى البحر الزاخر واشترط الراحلة فى حق من ينه
 ويبرز مكة ثلاثة أيام فصاعدا أما ما دونه فلا اذا كان قادرا على المشى وتعلمه فى شرح
 الباب ه (تنبيه) فى الباب القدر لا فاقى اذا وصل الى بهجات فهو كالكي حال شارحه
 أى حيث لا تشترط فى حقه الزاد والراحلة ان لم يكن عاجزا عن المشى ونفى أن يكون
 النقي لا فاقى كذلك اذا عدم الركوب بعد وصوله الى أحد المواقب فالقييد
 بالقييد لظهوره من المركب وليقيد أنه تجزى عليه أن لا يتوى فغلا على زعم أنه لا يجب
 عليه لقوله ما كان واجبا وهو آفاقى فلما صار كالكي وجب عليه فلو زعم فلا زعمه
 الحج نائبا اه مخصا وتظهر ما سنذكره فى باب الحج من الغيرين أن الأمر بالحج اذا
 وصل الى مكة لم أن يكتل ليحج القرض من نفسه لكونه صار قادرا على ما فيه كما

ونائب من سلطان يمنع منه
 (ذى زاد) يمنع به منه فالعقد
 للعبور نحوه اذا قدر على خبر وجب
 لا يبعد قادرا (وراحلة) محصية
 به وهو المحصى بالقتب ان قدر
 والاقتسرة القدرة على الهامة
 لا فاقى بالزاد والراحلة

سئل عن شاة الله تعالى (قوله لم يشبهه بالشيء الى الجملة) أي في عدم اشتراط الراحة فيه (قوله وأفاد) أي حيث عبر بالاحلة وهي من الابل خاصة وهو الموافق للهداية وشروطها ولما في كتب اللغة من أنها المركب من الابل ذكرنا كان أو أتى وما في القسستان من تفسير ما بأنها لما يصله ويحمل ما يحتاجه من طعام وغيره وأنها في الأصل البعير القوي على الاسفار والاحال اه لا يصل ذلك لأن غير البعير لا يحمل الانسان مع ما يحتاجه في المسافة البعيدة وقد صرح في المجتبى عن شرح الصباغى بأنه لو ملك كرى جبار فهو عاجز عن النفقة اه والذي ينبغي ما قاله الامام الاذرى من الشافعية من اعتبار القدرة على البغل والحمار فيمنه وبين مكة امر احل به بركة دون البعده لأن غير الابل لا يقوى عليها قال السدي في منكره الكبير وهو تفصيل حسن جداً ولم أر في كلام اصحابنا ما يخالفه بل ينبغي أن يكون هذا التفصيل مرادهم اه فافهم (قوله وانعلم صحو الكراهة) أي التنزيهية كما استظهره صاحب الصبر بدليل افضلية مقابلة ط (قوله به يفتى) لعزل وجهه أن فيه زيادة النفقة وهي مقصودة في الجمع وإذا اشتهر في الجمع عن الفران يجرى كما إذا اتسعت النفقة حتى لو جمع ما شاولوا به رخص كما صرح به في الباب لكن ساقى أن ترك كالب الجمع أن من نذر بها ما شاولوا به رخصه في الأصح وعليه المتون وعليه في الهداية وغيرها بأنه التزم القرب بصفة الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم من جمع ما شاولوا به رخصه من حسنات الحرم قبل وما حسنات الحرم قال كل حسنة بسبع مائة ولاه أشق على البدن فكان أفضل وقباه في شرح الجامع الثاني وقال في القمع فان قيل كره أبو حنيفة الجمع ما شاولوا به فيكون صفة كمال قلنا نعم كرهه إذا كان منقطة هو الخلق كأن يكون صانعاً مع المشي أو لا يطيقه والافلا شك أن المشي أفضل في نفسه لأنه أقرب الى التواضع والتذلل ثم ذكر الحديث المار وغيره قلت وأما مسئلة الجمع عن القبر فعمل وجهها أن الميت لم يجر من احدى المشقتين وهي مشقة البدن ولم يتدبر الا على الاخرى وهي مشقة المال صارت كأنه على المقصودة فلم الايمان بها كملته ولذا وجب الاجماع من منزل الامر والانتفاء من ماله ولم يجره تبرع غيره عنه لعدم حصول مقصوده فليأتل (قوله والمقتب أفضل من المصاره) لأنه صلى الله عليه وسلم كذلك ولأنه أبعد من الرياء والسعة وأخف على الحيوان (قوله وفي اجارة الخلاصة الخ) قال الخبير الرزلى أنه في الخلاصة عن الفتاوى الصغرى ولعمري هذا الجحاف على الجمار وانصاف في حق الجبل فتأمل وذكر في الجوهره أن المنة ستة وعشرون أو قسمة والاوقية سبعة مثاقيل وهي عشرة دراهم والمائتان وأربعون مثاقيل الوسق وهي قنطار مد مثق تقريباً (قوله ويظهره أن البغل كالجمار) كذا في النهر وكأه أراد الجمار القوي المدة لجل الاتصال في الاسفار فانه كالبغل والافا أكثر الجير دون البغال بكثير فافهم (قوله ولو ذهب الاب لابنه الخ) وكذا

لا يمكن يستطوع المشي أشبه
بالشيء المصنعة وأفاد أنه لو قدر
على غير الراحة من بقل أو جوار
يجب قال في العروة لم أنه صريحاً
وانما صرحوا بالكراهة وفي
المراجعة الجمع وأما أفضل منه
ما شاولوا به والمقتب أفضل
من المصاره وفي اجارة الخلاصة
حمل الجبل مائتان وأربعون مثاقيل
والجمار مائة وخمسون مثاقيل
أن البغل كالجمار ولو ذهب
الاب لابنه لا يبيع به ليجب
قبوله لأن شرائط الوجوب
لا يجب تفصيلها

عكسه بحيث لا يجب قبوله مع أنه لا يمتنع أحدهما على الآخر يعلم حكم الاجنبي بالأولى
ومراده افادة أن القدرة على الزاد والراحلة لا بدفعها من الملك دون الإباحة والعسارية
كما قدمناه (قوله وهذا) أي المذكور وهو القدرة على الزاد والراحلة (قوله خلافا
للأصولين) حيث قالوا أنهم من شروط وجوب الاداء وتعامه في الضرر وفصل عقابته عليه
(قوله كما ترى الزكاة) أي من شأن ما لا بد منه من الحوائج الأصلية كفرسه وسلاحه
ونشائه وعبيد خدمته وآلات حرقته وأثاثه ونضادونه وأصدقته ولوموطة **كما**
في اللباب وغيره والمراد قضاء ديون العباد وإذا قال في اللباب أيضا وإن وجد ما لا عليه حج
وزكاة فيجب به قيل الآن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة فيصرف إليها **هـ**
(تنبيهه) ليس من الحوائج الأصلية ما عبرت به العادة المحدثه برسم الهدية للزاد
والاصحاب فلا يهذر بترك الحج لجهز من ذلك **كما** أنه عليه العمدى في منكره
وأقره الشيخ السمعاني وعزاه بعضهم إلى منكر الحق ابن أمير طنج وعزاه السعد
أبو السعود إلى مناسك الكرماني (قوله ومنه المسكن) أي الذي يسكنه هو أو من يجب
عليه مسكنه بخلاف الفاضل عنه من سكن أو عبدا ومناعا أو كتب شرعية أو آلة
كمرية أو ما نحو الطب والقبور وأمثالها من الكتب الرياضية فثبت بها الاستطاعة
وان احتاج إليها كما في شرح اللباب عن الترخائية (قوله فانه لا يزمه بيع الزاد)
لانه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه ولو كان عنده طعام سنة ولو أكثر لم يزمه بيع الزاد
ان كان فيه **و** **كما** في الباب وشرحه (قوله والاكتفاء) بالحز عطا على بيع
(قوله لا يزمه) يبيع في عز وذلك إلى الخلاصة ما في البحر والنهر والذي رأيته في الخلاصة
عكذا وإن لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعند مدواهم تبلغ به الحج وتبلغ عن مسكن
وخادم وطعام وقوت وجب عليه الحج وإن جعلها في غيره أتم **هـ** لكن هذا إذا كان
وقت خروج أهل بلده **كما** صرح به في الباب اما قبله فيشترى به ماشاء لانه قبل
الوجوب كما في مسئلة التزويج الآتية وعليه يعمل كلام الشارح قدس (قوله يشترط
بقائه رأس مال لمرقته) كآثار ودهقان ومن أزع كافي الخلاصة ورأس المال يختلف
باختلاف الناس بمرقلت والمراد ما يمكنه الاكتساب بقدركفايته وكفايتها لا أكثر
لانه لا يمتنع **هـ** (قوله وفي الاشياء) المسئلة منقولة عن أبي حنيفة في تقديم الحج على
التزويج والتقصيل المذكور ذكره صاحب الهداية في التبيين وذكرها في الهداية
مطلقة واستشهد بها على أن الحج على الفور وعنده مقتضاه تقديم الحج على التزويج
وان **كان** واجبا عند الترتيب وهو صريح ما في العناية مع أنه حيث نذر الحوائج
الأصلية وإذا اعترض ما من كمال ما شافى شرحه على الهداية بأنه حال الترتيب مقدم على
الحج اتفاقا لا في تركه أمرين تركا للقرض والوقوع في الزنا وواجب أي حنيفة في غير
حال الترتيب **هـ** أي في غير حال تحقق الزنا لانه لو تحققه فرض التزويج أمالوا خافه فالتزويج

وهذا منها باتفاق الفقهاء خلافا
للأصولين (فلا عا لا يمتنع)
كما ترى الزكاة ومنه المسكن
ومرته ولو كبيراً بكنه الاستقناء
يخصه والحج بالتفاضل فانه لا يزمه
بيع الزاد نعم هو الأفضل وعلم به
عدم لزوم بيع الكل والاكتفاء
بمسكن الاجارة الأولى وكذا
لو كان عنده ما لا يشترى به مسكناً
وخادماً لا يبيعه بعده ما يكفي للحج
لا يزمه خلاصة وحز في النهر أنه
يشترط بقائه رأس مال لمرقته ان
احتلج ذلك والا لا وفي
الاشياء مع ألف وخاف العزوبة
ان كان قبل خروج أهل بلده فله
التزويج ولو وقته لزومه الحج

واجب لا فرض فيقدم الحج الفرض عليه فافهم (قوله وبضلاع نفقة عياله) هذا
 داخل تحت ما لا يمتنه فهو من عطف الخاص على العام اهتماماً بشأنه نهر والنفقة تشمل
 الطعام والكسوة والسكنى ويصير في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تمييز ولا تقييد
 بصر أى الوسط من حاله المعهود ولا أعقبه بقوله من غير تمييز إلا ما بين نفقة النفس
 والنفقة فلا يرد ما في البحر من أن اعتباراً للوسط في نفقة الزوجة خلاف المقتضى به والقوى
 على اعتبار حالهما كما سبق أن شاء الله تعالى ١٥ لأن المراد بالوسط هناك المعنى الثاني
 والمراد هنا الأول فافهم (قوله لتقدم حق العبد) أى على حق الشرع لانتهاؤها بحق
 الشرع بل لحاجة العبد وعدم حاجة الشرع ألا ترى أنه إذا اجتمعت الحدود ودفعها حق
 العبد سيداً بحق العبد لانتهاؤها لانه ما من شيء إلا والله تعالى فيه حق فلو تقدم حق الشرع
 عند الاجتماع بطل حقوق العباد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان وأما قوله عليه
 الصلاوة والسلام قد بين الله أحق فالظاهر أنه أحق من جهة التعظيم لا من جهة التقديم
 وإذا اقتضى الاستمرار لصح إلا إذا قدر على الوفاء كما مر وكذا جاز قطع الصلاة وتأخيرها
 لخوفه على نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله كتحريف القابلة على الولد ولو لم يرد
 أعمى وخوف الرامي من الذئب وأمثال ذلك كإظهار الضيف (قوله إلى حين عوده)
 متعلق بقوله فضلاً أو بما لا يمتنه لانه معنى ما يحتاجه أو نفقة أى فلا يشترط بقاء نفقة
 بعد عودده وهذا ظاهر الرواية (قوله مع أمن الطريق) أى وقت خروج أهل بلده
 وإن كان مخفياً في غيره بحر وقتئذ من الباب أنه من شروط وجوب الاداء وفي شرحه أنه
 الأصح ووجهه في الفتح وروى عن الإمام أنه شرط وجوب فعل الأقل قب الوصية به إذا
 مات قبل أمن الطريق أما بعده فتجب اتفاقاً بحر (قوله بغلبة السلامة) كذا اختاره
 الفقيه أبو الليث وعليه الاعتماد واختلف في سقوطه إذا لم يكن بثمن ركوب البحر فقبل
 يسقط وقال الكرمانى "أن كان الغالب فيه السلامة من موضع جرت العادة ركوبه يجب
 والافلا وهو الأصح بحر قال في الفتح والذي يظهر أنه يعتبر مع غلبة السلامة عدم غلبة
 الخوف حتى لو غلب وقوع النهب والغلبة من المهارين مراراً وسعوا أن طائفة
 تعرضت للطريق ولها شوكه والناس يستضعفون أنفسهم منهم لا يجب وما أفتى به الرازي
 من سقوطه عن أهل بغداد وقول الاسكاف في سنة ست وثلاثين وسقاه لا أقول أنه فرض
 في زماننا وقول الطنجى ليس على أهل خراسان منذ كذا كذا سنة حج انما كان وقت
 غلبة النهب والخوف في الطريق ثم زال وقه المنة (قوله على ما حققه الكمال) حيث قال
 وقول الصغار لا يرى الحج فرضاً منذ عشرين سنة من حين خربت القرامطة لانه لا يتوصل
 إليه إلا بأوسلتهم فتكون الطاعة سب المعصية منه نظر لأن هذا لم يكن من شأنهم انما
 شأنهم استغلال قتل الانفس وأخذ الاموال وكانوا يغلبون على أما كن يترصدون فيها
 للعباج وقد هجموا عليهم مرة في مكة فقتلوا خلقاً في الحرم وهدموا الكرخى عن لا يجب

مطلب
 في قولهم يتقدم حق العبد على
 حق الشرع

(و) فضلاً عن نفقة عياله من
 تازمه نفقته لتقدم حق العبد
 (الى) حين عودده وقبل بعده
 يوم وقبل يشهر (مع أمن
 الطريق) بغلبة السلامة ولو
 بالشرع على ما حققه الكمال

خوفهم فقال ما سلت البادي من الاقات أي لا تخلو بين الماء وهيجان السموم
وهذا يجيب عنه رحمه الله تعالى ومجده انه رأى أن الغالب اندفاع شرهم عن الجراح
وتقديره فالأثم في مثله على الأخذ على ما عرفت من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء اه
ملخصا واعتضه ابن كمال يشارف شرحه على الهداية بأن ما ذكر في القضاء ليس على إطلاقه
بل فيما إذا كان المعطي مضطرا بأن لزمه الاعطاء ضرورة عن نفسه أو ماله أما إذا كان
بالاقتراض منه فبالاعطاء أيضا يأثم وما نحن فيه من هذا التيسيل اه وأقره في النهر
وأجاب السيد أبو السعود بأنه هنا مضطر لاسقاط الغرض عن نفسه قلت ويؤيده ما يأتي
عن القنية والمجتبي فان المكس والخفارة رشوة ونقل ح عن الجيران الرشوة في مثل
هذا جازة ولم أر فيه ظمرا راجع (قوله ان قتل بعض الجراح) أي في كل عام أو في غالب
الاعوام ويجب ذلك لتكون السلامة غالبه اه ح قلت فيه نظرا فان غلبة السلامة ليس
المراد به لكل أحد بل العجسوع وهي لا تقتضي الاقتل الا كثيرا والكثير أما قتل
المصوص لبعض قليل من جمع كثير سيما إذا كان يفر بوجه نفسه ويروجه من بينهم
فالسلامة فيه غالبه نعم إذا كان القتل بمحاربة القطاع مع الجراح فهو عذر إذا غلب
الخوف لمخرج من الخلق من أنه يشترط عدم غلبة الخوف الخ على أنه قد سمعت أخصا
جواب الكرخي في شأن القرامطة السخيلين لقتل الجراح وأيضا فان ما يحصل من
الموت بقتل الماء وهيجان السموم أكثر مما يحصل بالقتل بأضغاف كثيرة فلو كان عذرا
لزم أن لا يجب الجرح الأعلى الاقرب من مكة في أوقات خاصة مع أن الله تعالى أوجب على
أهل الافاق من كل فج عظيم مع العلم أن سفره لا يخلو عما يكون في غيره من الاسفار من
موت وقتل وسرقة قافهم (قوله من المكس والخفارة) المكس ما يأخذه العشار
والخفارة ما يأخذه الخفيرو وهو الجسر ومثله ما يأخذه الاعراب في زماننا من الصر المعين
من جهة السلطان نصره الله تعالى إذ دفع شرهم (قوله والمعتدلا) وعليه القنوي
شرح البابا عن المنهاج (قوله وعليه) أي على كون المعتد عدم كونه عذرا فاستحب
الخ ح (قوله كافي مناسك الطرابلسي) وعزاه في شرح البابا الى الكرماني (قوله
ومع رزق أو محرم) هذا وقوله ومع عدم عده عليها شرطان محتملان المراد فلذا قال
لا مرأ ومقابلهما من الشروط مشترك والمحرر من لا يجوز له مناسكتها على التأيد
بقراءة أو رضاع أو صهرية كافي النصفة وأدخل في الظهيرة بنت موطأ فمن الزناحت
يكون محرما لها وفيه دليل على ثبوتها بالوطأ الحرام وبما ثبتت به حرمة المعاهرة كذا في
الغانية نهر لكن قال في شرح البابا ذكر قوام الدين شارح الهداية أنه إذا كان محرما
بالزنا فلا تسافر معه عندهم والذهب القدوري وبه تأخذ اه وهو الاحوط
في الدين والابن النجاة اه (قوله ولو عدا) راجع لكل من الزوج والمحرر وقوله
أوذى أو برضاع يجتمع بالحرم كالأبني ح لكن نقل السيد أبو السعود عن نفقات

وسمي آخر الكتاب ان قتل بعض
الجراح عذر وهل ما يؤخذ في الطريق
من المكس والخفارة عذر قولان
والمعتدلا كافي القنية والمجتبي
وعليه فيصحب في القاضل عما
لا يضمنه القدوري على المكس
ويحرم كافي مناسك الطرابلسي
(و) مع رزق أو محرم ولو عدا

البزائية لاسفار بأخيه مرضاعاً في زمانها ١٥ أي لقلب الفساد قلت ويؤيده كراهة
 الخلوة بها كالمهره الشابة فيبقى استثناء الصورة الشابة هنا أيضاً لأن السفر كخلوة
 (قوله كافي النهر بحث) حيث قال وينبغي أن يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد
 اشترط في المحرم العقل والبسوخ ١٥ لكن كان على السراح أن يؤخره عن قوله عاقل
 وهذا البحث نقده القهستاني عن شرح الطعاري ح (قوله والمرافق كالغ)
 اعتبار بين الدعوت ح (قوله غير محبوس) يختص بالمحرم ألا يتزوج في زوج الحاسبة
 أن يكون مجوسياً ح (قوله ولا فاسق) يعم الزوج والمحرم ح وقيد في شرح الباب
 بكونه ما جازاً لاسي (قوله اعدم حفظهما) لأن المجوسى يفتنى عليها منه لاعتقاده - ل-
 نكاح محرمه والفاقد الذي لا مرؤة له كذلك ولزوجها ترك المصنف نصب المحرم بكونه
 ما مونا لا غنا ما ذكره عنه فاقهم (قوله مع وجوب النفقة الخ) أي فيشترط أن تكون
 قاذرة على نفقة ونفقته (قوله محرمها) قيد به لأنه لو نزع معها زوجها فلا نفقة له
 عليها بل هي لها عليه النفقة وإن لم يخرج معها فكذلك عند أبي يوسف وقال محمد لا نفقة
 لها لأنها ما نفقة نفسها بغيرها سراج (قوله لأنه محبوس عليها) أي حبس نفسه لاجلها
 ومن حبس نفسه لغيره فنفقته عليه (قوله لا مرؤة) متعلق بمحذوف صفة لزوج أو محرم
 أو متعلق بفرض (قوله حرة) يستدل لأن الكلام فيمن يجب عليه الحج وقد علم اشتراط
 الحرية فيه لكن أشابه إلى أن ما استقصى المقام من عدم جواز السفر للمرأة
 الأزواج أو محرم خاص بالحرة فيعوز لامة والمكاسة والمدينة وأتم الولد السفر بدونه
 كافي السراج لكن في شرح الباب والفتوى على أنه يكره في زمانها (قوله ولو هوذا)
 أي لاطلاق النصوص بمر قال الشاعر

لكل ساقطة في الحى لاقطة • وكل كاسدة يومها ساقطة

(قوله في سفر) هو ثلاثة أيام ولياليها فيباح لها الخروج إلى ما دونه لحاجة بغير
 محرم يجر ويؤى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة
 يوم واحد وينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان شرح الباب ويؤيده حديث
 العيصين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع
 ذي محرم عليها وفي لفظ مسلم مسيرة ليلة وفي لفظ قوم لكن قال في الفتح ثم إذا كان
 المذهب الأقول فليس للزوج منعها إذا كان مكان بينهما وبين مكة أقل من ثلاثة أيام
 (قوله قولان) هما مبنان على أن وجود الزوج أو المحرم شرط وجوب أم شرط
 وجوب أداء والفتى اختاره في الفتح أنه مع العصة وأمن الطريق شروط وجوب
 الأداء فيجب الإبقاء أن يمنع المرض أو خوف الطريق أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب
 عليها التزويج عند فقد المحرم وعلى الأول لا يجب شي من ذلك كافي الجرح وفي النهر
 وصحح الأول في البدائع ورجح الثاني في النهاية تبعاً للقاضيجان واختاره في الفتح ١٥

(بالغ) قبل لهما كافي النهر بحث
 (عاقل والمرافق كالغ) جوهرية
 (غير محبوس ولا فاسق) لعدم
 حفظهما (مع) وجوب النفقة
 (لهمها) (عليها) لأنه محبوس عليها
 (الامرأة) حرة ولو هوذا (في حفر)
 وهل يلزمها التزويج قولان

قلت لكن جزم في الباب بأنه لا يجب عليها التزويج مع الله مشى على جعل الحرم أو الزوج شرطاً إذا زوج هذا في الجوهرة وابن أمير حاج في المناسك كما قاله المستف في ضمنه قال ووجهه أنه لا يحصل غرضها بالتزويج لأن الزوج له أن يتزوج من النروج معها بعد أن يملكها ولا تقدر على انخلاص منه ورجع لا يوافقه اقتضت زمنه بخلاف الحرم فإنه ان وافقه أفتت عليه وإن امتنع أمكت ففتها وقد كت الخج اه فافهم (قوله وليس عبداً محرم لها) أي ولو يجبروا وأنصبا لانه لا يحرم نكاحها عليه على التأييد بل مادام جاز كالمها (قوله وليس زوجها منها) أي إذا كان معها محرم والا فلا منعها كما يمنعها من غير جهة الاسلام ولو واجبه بمنعها كالتزويج والحق أحرمت بها افتاتها وتصلت منها بصحة فلا تنقضها إلا بانه وكذا لو دخلت مكة بعد مجاوزة المفات غير محرمة لأن حق الزوج لا تقدر على منعه فعملها بل بإيجاب الله تعالى في هذه الاسلام رجعي وإذا منعها زوجها فمما يجاملك تصبر بحصة كاسيا في فبابه ان شاء الله تعالى (قوله مع الكراهة) أي التحريمية للهي في حديث العيصين لانسار امرأتنا الاومها محرم زانسلم في دوايه أو زوج ط (قوله ومع عدم عدة الخ) أي فلا يجب عليها الخ إذا وجدت كما في شرح المجمع والباب حال شارحه وهو مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن أمير حاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر (قوله أمة عدة كانت) أي سواء كانت أمة وفاة أو طلاقاً ما بين أو رجعي ح (قوله الماتعة من سفرها) أما الواقعة في السفر فإن كان الطلاق رجعي لا يفاؤها زوجها أو بالثاخان كان الى كل من يلهها ومكة أقل من مدة السفر فخصرت أو الى أحدهما سفر دون الآخر تعين أن تصير الى الآخر أو كل منهما سفر فإن كانت في مصر قررت فيه الى أن تنقض عتتها ولا تخرج وإن وجدت محرماً خلافاً لما هو كان كانت في قرية أو مكاناً لا تأمن على نفسها فلها أن تنقض العدة ووضع أمن ولا تخرج منه حتى تنقض عتتها وإن وجدت محرماً عنده خلافاً لهما كذا في فتح القدير (قوله وقت) نظرف متعلق بمخدوف خبر العدة أي ثمانية وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الخج لعد المسافة ط (قوله وكذا سائر الشرائط) أي يعتبر وجودها في ذلك الوقت (تمة) ذكر صاحب الباب في منسكه الكبير أن من الشرائط اسكان السر وهو أن يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه الى الخج على السير المعتاد فإن احتاج الى أن يقطع كل يوم أو في بعض الأيام أكثر من مرحلة لا يجب الخج اه وذكر شارح الباب أن منها أن يتصك من أداء المكتوبات في أوقاتها قال الكرمانى لانه لا يليق بالحكمة ايجاب فرض على وجه يفوت به فرض آخر اه وتماه هناك (قوله فلا يحرم من الخ) نفري على اشتراط البلوغ والحزب (قوله أو لم يهرم عنه أبوه) المراد من كان اقرب اليه بالنسب فلو اجتمع والذواخ يحرم الوالد كافي الخاتمة والظاهر أنه شرط الاولوية لباب وشرحه (قوله ويخفى الخ) قال في الباب وشرحه ويخفى لوليه أن يجنبه من محظورات الاحرام كلبس الخيط

وليس عبداً محرم لها
وليس زوجها منها من جهة
الاسلام ولو وجبت بلا محرم جاز
مع الكراهة (و) مع عدم عدة
عليه اصطفاً أمة عدة كانت ابن
ملك (والعبرة بوجوبها) أي
العدة الماتعة من سفرها (وقت
تزوج أهل بلدها) وصكدا
سائر الشروط بغير (فأما حرم
صبي عاقل) أو أحرم عنه أبوه
صاحبه وما ينبغي أن يجزئ عده قبله
ويلبسه انزاهاً ورتاء ميسوط

والطيب وإن ارتكبتها الصبي لاشي عليهما (قوله وظاهره) أي ظاهر قول الميسر
 أو أحرم عنه أو بإعادة الضم إلى الصبي العاقل لكن تأمله مع قول الباب وكل ما قدر
 الصبي عليه بنفسه لا يجوز فيه النيابة اهـ وكذا ما في جامع الاسترويش عن النخعي قال
 محمد في الأصل والصبي الذي ينجح له أبوه يقضي المناسك ويرى الجار وإنه على وجهين
 الأول إذا كان صبياً لا يعقل الأداء بنفسه وفي هذا الوجه إذا أحرم عنه أبوه جاز وإن
 كان يعقل الأداء بنفسه يقضي المناسك كلها فعل مثل ما فعله البالغ اهـ فهو كالصريح
 في أن أحرامه عنه أنما يصح إذا كان لا يعقل (قوله قبل الوقوف) وكذا بعده لا أولى
 وهو راجع لقوله بلغ وعق (قوله لا انعقاد نقلاً) وكان القاضي أن يصح فرضاً ولو في
 حجة الاسلام حال وقوفه لأن الأحرام شرط كما أن الصبي إذا أظهر ثم بلغ فإنه يصح أداء
 فرضه بتلك الطهارة لأن الأحرام لم يشبه بالركن لا تسأله على التنية فحتم لم يعد له يصح
 كالوشرع في صلاة ثم بلغ بالن فأن جنداً حراماً وفوقها القرض يقع عنه والأفلا
 شرح الباب (قوله فلو جند الخ) بأن يرجع إلى ميقات من المواقب ويصعد التلبية
 بالهيج كما في شرح المتقي قلت وظاهره أن الرجوع ليس يلزم لأن إنشاء الأحرام من
 المقات واجب فقط كما يأتي ط (قوله قبل وقوفه بعرفة) قبل عبارة الماتني ولو أحرم
 الصبي أو المجنون أو الكافر ثم بلغ أو أفاق ووقت الحج باق فأن جندوا الأحرام يجوزهم
 عن حجة الاسلام اهـ ومقتضاه أن المراد بما قبل الوقوف قبل فوات وقته كما به من لا على
 القاري في شرحه على الوفاة والباب لكن نقل القاضي عبيد في شرحه على الباب عن
 شيخه العلامة الشيخ حسن العجمي المكي أن المراد به الكيفية يعرف حتى لو وقف بها بعد
 الزوال لحظة فبلغ ليس له التبديد وإن بقي وقت الوقوف وأيد الشرح عبد الله العفيف
 في شرح منسكه بقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه
 وقال وقد وقع الاختلاف في هذه المسئلة في زماننا فتمهم من أفتى بحجة تبديده الأحرام
 بعد ابتداء الوقوف ومنهم من أفتى بعدمها ولم يفرقها من غيرها اهـ فلهذا قلت وظاهر
 قول المصنف تعالى للرد وقيل وقوفه أن المراد حقيقة الوقوف لا وقته فهو مؤيد لكلام
 العجمي (قوله لم يجزه) أي عن حجة الاسلام ط (قوله لا انعقاد) أي أحرام العبد نقلاً
 لازماً فلا يمكنه الخروج عنه بجر ط (قوله بخلاف الصبي) لأن أحرامه غير لازم لعدم
 أهلية الزوم عليه وإذا ألوا أحصر ويصل لادم عليه ولا قضاء ولا جوار عليه لأن كتاب
 المخطوبات فتح (قوله والكافر) أي لو أحرم فاعلم فحتم الأحرام حجة الاسلام أجزاء
 لعدم انعقاد أحرامه الأول لعدم الأهلية ط عن البدائع (قوله والمجنون) أي لو أحرم
 منه وليه ثم أفاق فحتم الأحرام قبل الوقوف أجزاء عن حجة الاسلام شرح الباب وفي
 النخعي قال في الأصل وكل جواب عرقته في الصبي يحرم عنه الأب فهو الجواب في
 المجنون اهـ وفي الولو الجبسة قبيل الاحصار وكذا الصبي ينجح به أبوه وكذا المجنون

وظاهره أن أحرامه منه مع عقله
 صحيح فتح علمه أولى (فبلغ أو بعد
 فعتق) قبل الوقوف (فحتم)
 كل على أحرامه (لم يسقط فرضهما)
 لا انعقاد نقلاً (فأوجب جند الصبي)
 الأحرام قبل وقوفه بعرفة وروي
 حجة الاسلام أجزاء (ولو فعل)
 العبد (العشق ذلك) التبديد
 المذكور (لم يجزه) لا انعقاد
 لازماً بخلاف الصبي والكافر
 والمجنون

يقضى التماسك ويرى الجاهل أن أحرام الاب عنهما وهما عجزان كحرامهما بنفسهما
 اه وفي شرح المقدسي من البحر العميق لاج على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا ج بنفسه
 ولكن يحرم عنه ولله اه فلهذا القول صريحة في أن المجنون يحرم عنه ولله كالصبي
 وبه اندفع ما في البحر من قوله كيف يتصور احرام المجنون بنفسه وكون وليه أحرم عنه
 يحتاج الى نقل صريح يثبت أنه كالصبي اه (قوله فرضه) عبره ليشمل الشرط والركن
 ط (قوله الاحرام) هو النية والتلبية أو ما يقوم مقامها أي مقام التلبية من الذكر
 أو تقلد البدنة مع السوق لباب وشرحه (قوله وهو شرط ابتداء) حتى صم فقدجه
 على أشهر الخرج وان كره كاسيا في ح (قوله حتى لم يجز الخ) تفرغ على شبهه بالركن يعني
 أن قامت الحج لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه التصل بعمره والقضاء من قابل كإبائي
 ولو كان شرطاً محضاً لحازت الاستدامة اح و يتفرع عنه أيضاً ما في شرح اللباب من
 أنه لو أحرم ثم ارتد والعياذ بالله تعالى بطل احرامه والافادة لاسطر الشرط الحقيقى
 كالطهارة للصلاة اه وكذا ما قد تمناه من اشتراط النية فيه والشرط المحض لا يحتاج
 الى نية وكذا ما مر من عدم سقوط القرص عن صبي أو عبد أحرم فبلغ أو عتق ما لم يجتهد
 الصبي (قوله لبعضى من قائل) أي بهذا الاحرام السابق المستدام ط (قوله فأوانه)
 وهو من زوال يوم عرفة الى قبيل طلوع فجر النحر ط (قوله ومعظم طواف الزيادة)
 وهو أربعة أشواط وباقية واجب كإبائي ط (قوله وهما مكان) يشكل عليه ما قالوا ان
 المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيادة فانه يكون مجزئاً بخلاف
 ما اذا رجع قبله فانه لا وجود للصبي الا بوجود ركنه ولم يوجد فينبغي أن لا يجزى الاصر
 سواء مات المأمور أو رجع مجر قال العلامة المقدسي يمكن الجواب بأن الموت من قبل
 من له الحق وقد أتى بوجهه وقد ورد الحج عرفة بخلاف من رجع اه وأما الحاج عن نفسه
 فسند كرم عن اللباب انه اذا أوصى بإتمام الحج تجب بدنة تأقل (تمة) بلى من فرائض الحج
 نية الطواف والترتيب بين الفرائض الاحرام ثم الوقوف ثم الطواف وأداء كل فرض في
 وقته فالوقوف من زوال عرفة الى فجر النحر والطواف بعده الى آخر العمر ومكانه أى من
 أرض عرفات للوقوف ونفس المصعد للطواف والحق جاز لك الجامع قبل الوقوف لباب
 وشرحه (قوله وواجبه) اسم جنس مضاف فيم وسيأتى حكم الواجب (قوله لينف
 وعشرون) أى اثنان وعشرون خاتماً زاده الشارح أو أربعة وعشرون ان اعتبر الأخير
 وهو المحظوظ وثلاثة وأوصلها الى اللباب الى خمسة وثلاثين فزاد أحد عشر أخرى
 الوقوف بعرفة جراً من الليل ومتابعة الامام في الاقامة أى بأن لا يخرج من أرض عرفة
 الا بعد شروق الامام في الاقامة وتأخير المغرب والعشاء الى المزدلفة والامتنان بما زاد
 على الاكتفى طواف الزيادة قبل ويستوته جرم من الليل فيها وعدم تأخير يومى كل يوم الى
 ثانيه ويرى القارئ والمتبع قبل الذبح والهدى عليهما وذبحهما قبل الحلق وفي أيام النحر

مطلب
 في فروض الحج وواجباته

(و) الحج (فرضه) ثلاثة
 (الاحرام) وهو شرط ابتداء
 وله حكم الركن اتها حتى لم يجز
 لقائت الحج استدامت لبعضى به
 من قابل (والوقوف بعرفة) في
 أوانه سميت به لأن آدم وحوا
 تعارفا فيها (و) معظم (طواف
 الزيادة) وهما مكان (واجبه)
 نف وعشرون

قبل وطواف القدوم اه قلت لكن واجبات الحج في الحقيقة خمسة الاولى المذكورة في المتن والربع اما الباقي فهي واجبات له بواسطة لانها واجبات الطواف ونحوه (قوله وقوف جمع) يفتح فسكون أي الوقوف فيه ولو ساء بعد الفجر كافي شرح الباب (قوله سميت بذلك) أي يجمع ويترد في نفسه بشار هذا الى ما فوق الواحد كقوله تعالى عوان بين ذلك فافهم (قوله لكل من حج) أي آفاقا وغيره قارنا ومتعنا أو مفردا وهو واجب لجميع ما قبله وانخذ كونه لا يتوهم رجوع قوله لا فاق الى الجميع والافاضة من الواجبات الائمة لكل من حج (قوله وطواف الصدر) يفتحن بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى ومشيديد والناس اشتاوا ولذا يصح طواف الوداع بفتح الواو وتكسر لموداعته اليه شرح الباب فتقول التارخ أي الوداع على حذف ضفاف أي طواف الوداع فهو تفسير لطواف الصدر لا تفسير للصدر الا باعتبار الزوم لان الوداع بمعنى التردد لازم للصدر بمعنى الرجوع تأمل (قوله لا فاق) اعترض النور في التهذيب على قطعها في ذلك بان الافات النواحي واحدة أفق يفتحن وبساكن الفاء والنسبة اليه افق لان الجمع اذ الرسم به فالتسمية الى واحدة واجبات في كشف الكشاف بأنه صحيح لانه أريد به الخارج أي خارج المواقف فكان بمنزلة الاضار في وقامه في شرح ابن كمال والتمهات في (قوله غير الحائض) لان الحائض يسقط عنها كما سأل (قوله والحلق أو التقصير) أي أحدهما والحلق أفضل للرجل وفيه ان هذا شرط للنزول من الاحرام والشرط لا يصح كون الاقرضا واجبات في شرح الباب بأن وجوده من حدث ابقاه في الوقت المشروع وهو ما بعد الزم في الحج وبعد السعي في العمرة قلت وفيه ان هذا واجب آخر سألنا فالحسن الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج من الاحرام عليه أن يكون فرضا قطعيا فقد يكون واجبا كوقوف الخروج من الاحرام من الصلاة على واجب السلام تأمل ثم رأيت في الفتح قال ان الحلق عند الشافعي غير واجب وهو عندنا واجب لان الصل لا واجب لا يكون الا به ثم قال بعد كلام غير أن هذا التأويل غلط فثبت به الوجوب لا القطع (قوله من المقات) يشعل الحرم للحكم ونحوه كتتمع لم يسق الهدى ط والتقصير به للاحتراز عما بعده ولا يفصو وقيل بل هو أفضل بشرطه كافي شرح الباب (قوله في الغروب) لم يقل من الزوال لان اشداه من الزوال غير واجب وانما الواجب ان يعتد به بعد تحققه مطلقا الى الغروب كما افاده في شرح الباب (قوله ان وقف نهرا) اما اذا وقف ليل فلا واجب فيه حتى لو وقف ساعة لا يلزمه شيء كافي شرح الباب ثم يكون نادى سكوا واجب الوقوف نهرا الى الغروب (قوله على الاشبه) ذكر في المطلب الثماني شرح الكثر أن الاصح انه شرط لكن ظاهر الرواية انه ستة بكرة تركها وعليه عامة المشايخ وصححه في الباب وذكر ابن الهمام أنه لو قيل انه واجب لا يبعد لان الواظبه من غير تركه من دليل الوجوب اه وبه صرح في المنهاج عن الوجيز

(وقوف جمع) وهو المزدلفة
سميت بذلك لان آدم اجتمع بها
وانزلت اليها ايدنا (والسعي)
وعند الائمة الثلاثة هو ركز
(بين الصفا) سمي به لانه جلس
عليه آدم مخوفا لله (والمرق)
لانه جلس عليها امرأته وهي حواء
ولذا أنشد روي الجليل لكل
من حج (وطواف الصدر) أي
الوداع (لا فاق) غير الحائض
(والحلق أو التقصير) وانشاء
الاحرام من المقات ومنه
الوقوف بعرفة الى الغروب ان
وقف نهرا (والبداء) فبالطواف
من الجبل الاسود على الاشبه
لما اظنه عليه عليه الصلاة
والسلام وقيل فرض وقيل سنة

وهو الاشبه والاعدل فينبغي أن يكون عليه المعقول اه من شرح الباب (قوله والتيامن فيه) وهو أخذ الطائف عن عين نفسه وجعله البيت عن يساره ليا (قوله في الأصح) صرح به الجهم وروى عنه سنة وقيل فرض شرح الباب (قوله والمشي فيه الخ) فلو تركه بلا عذر أعاده والأفضل عدم المشي واجب عندنا على هذا نص المشايخ وهو كلام محمد ومافي الخاتمة من أنه أفضل تساهل أو يحول على التافه لا يحال بل ينبغي في النافذة أن تجب صدقة لأنه اذا شرع فيه وجب فوجب المشي لأن الفرض أن شرعه لم يكن بصفة المشي والشرع انما يوجب ما شرع فيه كذا في القتح (قوله لزمه ماشيا) قال صاحب الباب في منسكه الكبير ثم ان طافه زحفا أعاده كذا في الأصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه يجوز به لأنه أدى ما أوجب على نفسه وقامه في شرح الباب (قوله) فحشيه أفضل أشار الى أن الزحف يجز به ولعدم عليه لكن يحتاج الى الفرق بين وجوبه بالشرع ووجوبه بالتسديد على رواية الأصل ولعل أن الإيجاب بالقول أقوى منه بالفعل فيجب بالقول كمالا ثلاثا يكون ندرا بمصيبة كما لو زحفا عكفا فدون صوم لزمه به ويلغو وصفه بالنقصان والواجب بالشرع وهو ما شرع فيه وقد شرع فيه زحفا فلا يجب عليه غيره والواجب بنفسه موجب تأمل (قوله من التماسه الحكيمه) أي الحدث الأكبر والاسفر وان اختلفا في الأثم والكفارة (قوله على المذهب) وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها سنة شرح الباب للعاري (قوله من ثوب) الاولى ثوب أو ثوب ط (قوله) ومكان طواف لم ينقل في شرح الباب الصحيح بالقول بوجوبه وانما قال وأما طهارة المكان فذكر العزيز بن جماعة عن صاحب القاية أنه لو كان في مكان طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يقيدني الشرط والقرينة واحتمال ثبوت الوجوب والسنة اه (قوله) والاكثر أنه) أي هذا النوع من الطهارة في الثوب والبدن سنة مؤكدة شرح الباب بل قال في القتح ومافي بعض الكتب من أن نجاسة الثوب كله يجب الدم لأصله في الرواية اه وفي الدائع أنه سنة فلو طاف وعلى ثوبه نجاسة أكثر من الدرهم لا يلزمه شيء بل يكره لدخول النجاسة المسجد اه (قوله وسرا العورة فيه) أي في الطواف وفائدة هذه وجباها منع أنه فرض مطلقا لزم الدم به كاعتد من سنن الخطبة في الجمعة بمعنى أنه لا يلزم تركه فساده أو الألفاسنة تأين الفرض لعدم الإختراكمها من هذا ما ظهر لي وقد مناه في الجمعة (قوله فأكثر) أي من الربيع فلو أقل لا يمنع ويجمع المتفرق لباب (قوله كما في الصلاة) أي كما هو القدر والماتع في الصلاة (قوله يجب الدم) أي ان لم يعدد والامتنع وهذا في الطواف والواجب والالتجيب الصدقة (قوله في الأصح) مقابله ما قاله الكرماني أنه يعتقد به لكنه يكره ترك السنة وتجب أعادته ذلك الشوط لتكون البداية على وجه السنة ومشى في الباب على أنه شرط لصحة السعي فعدم الاعتدال بالشروط الأولى يتنوع عليه وعلى القول بالوجوب لأن المراد بعدم الاعتدال به

(والتيامن فيه) أي في الطواف
في الأصح (والمشي فيه لمن ليس له عذر) ينهيه منه ولزحفا طوافا
زحفا لزمه ماشيا ولو شرع
مستقلا زحفا فحشيه أفضل
(والطهارة فيه) من النجاسة
الحكيمه على المذهب قيل
والحقيقة من ثوب وبدن ومكان
طواف والأكثر على أنه سنة
مؤكدة كما في شرح لباب
التماسك (وسرا العورة) فيه
وبكشف ربيع العضوف أكثر كما
في الصلاة يجب الدم (وبدأة
السعي بين الصفا والمروة من
الصفا) ولو بدأ بالمروة لا يصفق
بالشوط الأولى في الأصح (والمشي
فيه) في السعي (لمن ليس له عذر)

لزم إعادة أول يوم الجزاء على تقدير عدمها وانما الفرق من حيث انه اذ لم يعد الشوط
 الاول يلزمه الجزاء وترك السعي على القول بالشرطية لانه لامعة المشروط بدون شرطه
 وترك الشوط الاول على القول بالوجوب الذي هو الاصل المختار من حيث التعليل
 كما في شرح الباب وقد يقال انه اذ لم يعد الاول حصل البداء بالصفا بالناسخ وقد وجد
 الشرط ولا يمتد بتركه وانما يكون تاركاً لا خيراً لاشواط الا اذا أعاد الاول وكون
 ذلك شرطاً لا ينافي الوجوب اذ لا يلزم من كون الشيء شرطاً لا خيراً توقف عليه صحته
 ان يصح كون ذلك الشيء فرضاً كما قدمناه في الحلق خلافاً لما فهمه في شرح الباب هنا
 وفي الحلق ولو كان فرضاً لم يفرضه السعي أو فرضية به وهو وجوب باق معه انه كله واجب
 يصير بدم وحيث تدعى القول بالوجوب اذ لا غرة تظهر على القول بالشرطية كما نص عليه
 في المنسك الكبير وان استغربه القاري في شرح الباب واقفه تعالى أعلم بالصواب (قوله
 كما ترى) أي في الطواف (قوله قبل دم) ضعفه هنا وان جزم به في شرحه على المتن لانه جزم
 بخلافه صاحب الباب فقال ولا يخص أي هذه الصلاة بزمان ولا يمكن أي باعتبار
 الجوارح والعصاة ولا تنقض أي الامالوت ولو ترك كما لم يجز بدم أي انه لا يجب عليه الايام
 بالكتابة وذكر شارحه ان المسئلة خلافة في البحر العميق لا يجب الدم وفي الجوهرة
 والبحر الزاخر يجب وفي بعض المناسك الا تكمل على انه لا يجب به قال الشافعية وقبل يلزم
 (قوله والترتيب الا في بيانه الخ) أي في باب الجنائبات حيث قال هناك يجب في يوم النحر
 أربعة أشياء الرمي ثم الذبح لقدر المقدوم الخ الحلق ثم الطواف لكن لا شيء على من طاف قبل
 الرمي والحلق نعم يكره لباب كما لا شيء على المقدوم اذا حلق قبل الرمي لأن ذنبه لا يجب اه
 وبه علم انه كان ينبغي للمصنف هنا تقديم الذبح على الحلق في الذكر لوافق ما ينبغي لمسلم
 الترتيب في نفس الامر وأن الطواف لا يلزم تقديمه على الذبح أيضاً لانه اذا جاز تقديمه على
 الرمي المتقدم على الذبح جاز تقديمه على الذبح بالاولى كما قاله ح والحاصل ان الطواف
 لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ولذا لم يذكر هنا وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح
 ثم الحلق لكن المقدوم لا يذبح عليه فبق عليه الترتيب بين الرمي والحلق (قوله في يوم) تقدم
 في الاعتكاف ان السبيل سبع الايام في المناسك (قوله ورواء الحطيم) لان بقية من البيت
 كما يأتي بيانه (قوله وكون السعي بعد طواف معتد به) وهو ان يكون أربعة أشواها
 فأكثر سوا طوافه طاهر أو محدثاً أو جنباً واعادة الطواف بعد السعي فيما اذا فعله محدث
 أو جنباً لجبر النقصان لا لتنازع الاول ح عن الصريح ان كون هذا واجباً لا ينافي
 ما في الباب من عدم شرط العصة السعي كما علمه سابقاً (قوله بالمكان) أي الحرم ووفق في
 معنى والزمان أي أيام النحر وهذا في الحلي وأما المعترف لا يتوقف حلقه بزمان كما سبأه
 في الجنائبات (قوله وترك المظنون) قال في شرح الباب فيه ان الاجتناب عن المزمع
 فرض وانما الواجب هو الاجتناب عن المكروهات التحريمية كما حققه ابن الهمام الا اذا

كما ترى (وذهب الشافعية للقارن
 والمتنع وصلاة ركعتين لكل
 اسبوع) من أي لطواف كان فهو
 تركها هل عليه دم قبل ثم يعمى
 به (والترتيب الا في بيانه (ين
 الرمي والحلق والذبح يوم النحر)
 وأما الترتيب بين الطواف وبين
 الرمي والحلق فسنه فلوطاف قبل
 الرمي والحلق لا شيء عليه ويكره
 لباب وسجيء ان المقدوم لا يذبح عليه
 ويضعفه (وقيل طواف الاقضية)
 أي الزبارة (في يومين) أيام
 النحر ومن الواجبات كون
 الطواف ورواء الحطيم وكون
 السعي بعد طواف معتد به
 وتوقيت الحلق بالمكان والزمان
 وترك المظنون

فصل المحظورات وترك الواجبات لما شتر كما في يوم الجزاء ألحق بها في هذا المعنى
 (قوله كالجماع بعد الوقوف الخ) قيل للمحظورات وقيد بجماع الوقوف لانه قبله مفسد
 والمراد هنا غير المقصد تأمل (قوله والضابط الخ) لما يستوف الواجبات كما علمه
 مما ذكرناه من الباب ذكر هذا الضابط وليقيد بعكس القضية حكم الواجب لئلا يتعكس
 عكسا منطقيا لا نقول بل يقال بعض ما هو واجب يجب تركه لا لاسكتل ما هو واجب
 لأن ركعتي الطواف لا يجب تركهما الدم وكذا ترك الواجب بعد فعل ما سجد في أول
 الجنائز لكن في الأول خلاف تقدم فعل القول بوجوب الدم فيه مع تعبد الترك
 بلا عذر يصح العكس كذا (قوله وغيره الخ) فله انه ليستوف الواجبات وان كان مراده
 ان غير الترائض والواجبات سنن وآداب فغير مقيد (قوله كان يتوسع في التفتة الخ)
 أقاد بالكاف انه بقي منها اشياء لم يذكرها لانها تنافي كطواف القدوم فلا طاق ولا ابتداء
 من الجهر الاسود على أحد الأقوال وانقلب الثلاث والخروج يوم التروية وغيرها
 محسب (قوله وعلى صون لسانه) أي من المباح والمكروه تنزهها والافهه واجب
 (قوله وليستأنذ أبو اله) أي اذا لم يكنوا محتاجين اليه والافكره وكذا بكرة بلاذن
 دائمه وكسبه والظاهر انها تصرفية لا طلالههم الكراهة ويدل عليه قوله فيما ترقى فتنبه
 للبيع المكروه كالجب بلاذن مما يجب استئذانه فلا يفني عنه ذلك من السنن والآداب
 (قوله يرفع القاف وتكسر) أي مع سكن العين وحكي القمع مع كسر العين (قوله)
 وتفتح) عزاه الشيخ اجعل الى شمر الامام النورى وقال خلافا لما في شرح الشرح من
 انه لم يسمع الا الكسر (قوله وعند الشافعي ليس منها يوم الضر) هو رواية عن أبي
 يوسف أيضا كافي النهر وغيره وظاهر المتن بواقفه لا يذكر العدد فكان المراد عشر ليال
 لكن اذا حذف التميز جاز التذكرة فيكون المعنى عشرة أيام فأداه ح عن القهستاني
 وقيل ان العشر اسم لهذه الأيام العشرة فليس المراد به اسم العدد حتى يصير فيه التذكير
 مع المؤنث والعكس تأمل (قوله ذو الحجة كله) مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها ح
 (قوله علا بالآية) أي قوله تعالى الحج أشهر معلومات (قوله قلنا اسم الجمع الخ)
 الاضافة يائية أي اسم هو جمع والا فاشترى صيغة جمع حقيقة وهذا أحد جوابين
 للزعم بغيري حاصله انه يجوز في إطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لعللاقة معنى
 الاجتماع والتعدد تأييدها أن يجوز في جمل بعض الشهر شهره رافعا لاشهر على الحقيقة
 واعترض الأول بأن فيه اخراج الشهر عن الارادة فلو وجه عن الشهرين وأجب بانه
 داخل فيما فوق الواحد وهذا كله على تقدير الحج ذو أشهر ما على تقدير الحج في أشهر
 فلا حاجة الى القول لأن الظرفية لا تقتضى الاستعمال لكن بين المراد الحديث الواحد
 في تفسير الآية بما يشتمل الى ذوالقعدة وحضر ذي الحجة (قوله وقائدة التآقت الخ)
 جواب عن اشكال تقرير ان التوقيت بها ان اعتبر القوافل أي ان أفعال الحج لو أخرت

كالجماع بعد الوقوف
 وليس القبط وتفضلة الرأس
 والوجه والضابط أن كل ما يجب
 تركه فهو واجب صريحه في
 الملتقى ويستضعف في الجنائز
 (وغيره سنن وآداب) كأن يتوسع
 في التفتة ويحافظ على الطهارة
 وعلى صون لسانه ويستأنذ أبو اله
 ودائمه وكسبه ويؤدع المسجد
 بركعتين ومعارفه ويستحلهم
 ويلبس دعامهم ويصدق
 بشئ عند خروجه ويخرج يوم
 النجس قميصه يخرج عليه السلام في
 حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة بعد
 التوبة والاستغارة أي في أنه هل
 يشترى أو يكتري وهل يسافر را
 أو يصر او هل يرافق فلانا أو لا لأن
 الاستغارة في الواجب والمكروه
 لا محل لها وقامه في النهر (وأشهره
 سؤال وذوالقعدة) فتح القاف
 وتكسر (وعشر ذي الحجة بكسر
 الحاء وتفتح وعند الشافعي ليس
 منها يوم الضر وعند مالك وذوالحجة
 كله علا بالآية قلنا اسم الجمع تركه
 فيه ما وراء الواحد وقائدة التآقت
 أنه لو فعل سألن أفعال الحج
 خارجها لا يجزئ

عن هذا الوقت بقوت الحج لقوته بتأخير الوقوف عن طلوع فجر العاشر يلزم أن لا يصح الطواف الركن بعده. وإن خصص القواف بقوت معظم أركانه وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العاشر منها كما هو رواية عن أبي يوسف وإن اعتبر التوقيت المذكور لاداء الأركان في الجبله يلزم أن يكون ثاني الصر وثالثه منها بطواف الطواف فيها وأجاب الشارح بطلان الصر وغيره بما قد اختصارا لا خير وذلك بأن فائدة أن شيئا من أفعال الحج لا يجوز إلا في أحدها حتى لو صام المتعم أو أقام ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز وكذا السعي عقب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج إلا في أحدها حتى لو فعله في رمضان لم يجز ولو اشتبه عليه يوم عرفه ففوتوا فإذا هو يوم الصر جاز وقوعه في زمانه ولو ظهر أنه الحادي عشر لم يجز كما في الباب وبغيره قال القهستاني ولا ينافيه إجماع الأحرار قبلها ولا إجماع الرعي والحلق وطواف الزياره وغيرها بعد هذا لأن ذلك محرم فيه اه قلت فيه نظر لأن طواف الزيارة يجوز في يومين بعد شري الحج كاعتلته وإن كان في أوله أفضل فالتناسب الجواب عن الاشكال بأن فائدة التوقيت ابتداء عدم جواز الأفعال قبله وانتهاء القواف بقوت معظم أركان مكانه وهو الوقوف ولا يلزم خروج اليوم العاشر لما علمت من جواز فقه عند الاشتباه بخلاف الحادي عشر هذا ما ظهر في فقههم (قوله وأنه يكره الأحرار الحج) عطف على قوله أنه لو فعل وهو ظاهر في أنه أراد أفعال الحج غير الأحرار فلا ينافي إجماع الأحرار مع الكراهة فتقوله لا يجزيه واقع في محزه فافهم نعم في كون الكراهة فائدة التوقيت شفا ولعل وجهه كون الأحرار شيئا بالركن تأتلى (قوله قبلها) أفاد أنه لو أحرم فيها حجج ولو لم تأمل لا يكره ولا قال في الذخيرة لا يكره الأحرار بالحج يوم الصر ويكره قبل أشهر الحج قال في التبرير ينبغي أن يكون مكرها بحيث لم يأمن على نفسه وإن كان في أشهر الحج (قوله لشبه بالركن) عطف لقوله يكره أي ولو كان ركنا حقة لم يصح قبلها فإذا كان شيئا يكره قبلها شبهه وقربه من عدم الصلة بحج (قوله كما مر) أي عدمه وقوله الأحرار (قوله وإطلاقها) أي الكراهة بضد الصر وبه قد بدا القهستاني ونقل عن التبعة الإجماع على الكراهة وبه صرح في الصر من غير تفصيل بين خوف الوقوع في محذور أو لا قال ومن فصل كما صاحب الظهير بقيا ما سئل المسائل المكاني فقد أخطأ لكن نقل القهستاني أيضا عن المحيط التفصيل ثم قال وفي النظم عنه أنه يكره الاعتدالي يوسف (قوله والعرفة بالعمرة سنة مؤكدة) أي إذا أتى بهامة فقد أتم السنة غير مقيد بوقت غير ما ثبت انتهى عنها فيه الاتهام في رمضان أفضل هذا إذا أقردها فلا ينافيه أن القرآن أفضل لأن ذلك أمر يرجع إلى الحج لا للعمرة فالجواب أن من أراد الاتيان بالعمرة على وجه أفضل فيه فبان بقرن معه عمرة فتح فلا يكره الاكتفاء بها خلافا لما لا يكتفى به على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من الطلوع كعمرة نشر الباب (قوله وصح في الجوهره وجوبها)

(و) أنه يكره الأحرار له قبلها
وإن آمن على نفسه من المحذور
لشبهه بالركن كما مر وإطلاقها بضد
الصريم (والعمرة) في العمرة
(سنة مؤكدة) على المذهب وصح
في الجوهره وجوبها

استكمال العمرة

قال في الصبر واختاره في السبائح وقال انه مذهب أصحابنا ومنهم من أطلق اسم السنة
وهذا الأثر في الوجوب اه والنظر من الرواية السنية فان محمد انص على أن العمرة
تقطع اه وبالم إلى ذلك في القبح وقال بعد سوق الأدلة تعارض مقتضيات الوجوب
والنقل فلا تثبت ويبقى مجردة له عليه الصلاة والسلام وأصحابه والتابعين وذلك وجوب
السنة قلنا بها (قوله قلنا المأمور بالخ) جواب عن سؤال محقق وأورد في غاية البيان دليلا
على الوجوب ثم أجاب عنه بما ذكره الشارح ثم هذا مبن على أن المراد بالانعام تقسيم
ذاتها أي تيمم أفعالها أما إذا أريد به اكتمال الوصف وعليه ما نقله في الصبر من أن
العصاة فسرت الانعام بأن يحرم بهما من دورته أهلها من الأماكن الفاصلة فلا ساجنة
إلى الجواب للاتفاق على أن الانعام بهذا المعنى غير واجب فالأمر فيه للندب أجماعا فلا
يدل على وجوب العمرة فافهم (قوله وحلق أو تقصير) لم يذكره المصنف لأنه محل مخرج
منها بجر (قوله وغيرهما واجب) أراد بالغير من المذ كورات هنا وذلك أقل أنواع
الطواف والسعي والحلق أو التقصير والأفهام سن وعجرات من غير المذ كورها فافهم
وأشار بقوله هو المختار إلى ما في التفصيص حيث جعل السعي ركنا كالطواف قال في شرح
اللباب وهو غير مشهور في المذهب (قوله ويفعل فيها كفضل الحاج) قال في الباب
واحكام أحوالها كاحرام الحج من جميع الوجوه وكذا حكم فرائضها وواجباتها وسننها
ومحرماتها ومفسدها ومكرهاتها واحكامها جميعا أي بين عمرتين واضافتها أي إلى
غيرها في السنة وروضاها حكمها في الحج وهي لا تتخالفه إلا في أمور منها أنه ليست بفرض
وأنها لا وقت لها معين ولا تقوت وليس فيها وتوف بعرفة ولا زلفة ولا يرى فيها ولا جمع
أي بين صلاتين ولا خطبة ولا طواف قدوم ولا مدر ولا تعبد بدنة بانسائها ولا بطوافها
جنباً أي بل شاة وأن سقاتها الحل لجميع الناس بخلاف الحج فان سقاته للمكي الحرم
اه (قوله ويجازت) أي هجت (قوله ونذبت في رمضان) أي إذا أفردتها كأمير من القبح
ثم الندب باعتبار الزمان لأنها باعتبار ذاتها سنة مؤكدة أو واجبة كأمير أي أنها سنة
أفضل منها في غيره واستدل في القبح بما عن ابن عباس عمرة في رمضان تعدل حجة وفي
طريق السلم تقضى حجة أو حجة مسمى قال وكان السلف رحمنا الله تعالى بهم يسعون في الحج
الأصغر وقد اعتمر صلى الله عليه وسلم أربع عمرات كلهن بعد الهجرة في ذي القعدة على
ما هو الحق وقوله فيه (تنبه) قل بعضهم عن المتألف في وسائله المسماة الأدب في
رجب أن كون العمرة في رجب سنة بان فعلها عليه الصلاة والسلام أو أمر بها لم يثبت
فهم روى أن ابن الزبير لما فرغ من تعبد دينه الكعبة قبيل سبعة وعشرين من رجب
غمر بالاذبح قرابين وأمر أهل مكة أن يعقروا حيث تشكروا الله تعالى على ذلك ولا شك
أن فعل العصاة حجة ومازاة المسلمون حسناً فهو عند الله حسن فهذا وجه تخصيص أهل
مكة العمرة بشهر رجب اه ملخصاً (قوله فريما) صرح به في القبح واللباب (قوله

قلنا المأمور به في الآية الانعام
وذلك بعد الشروع وبه نقول
(وهي احرام وطواف وسعي)
وحلق أو تقصير فالاحرام شرط
ومعظم الطواف تركن وغيرها
واجب هو المختار ويفعل فيها
كفعل الحاج (ومجازت في كل
السنة) ونذبت في رمضان
(وكرهت) فريما

يوم عرفة أي قبل الزوال وبعده وهو المذهب خلافا لما عن أبي يوسف أنه لا تكروه فيه
 قبل الزوال بحر (قوله وأربعة) بالنصب والتوسيع والاصل أربعة أيام بعدها أي بعد
 عرفة أي بعد يومها (تنبيه) يراد على الأيام الخمسة مافي الباب وغيره من كراهة فعلها
 في أشهر الحج لأهل مكة ومن غيرها أي من المقيمين ومن في داخل المقاط لأن القالب
 عليهم أن يصحوا في منتهى فيكونوا مجتمعين وهم من التمتع بمنزلة ومن الأقاليم للمكي عن
 العمرة المقررة في أشهر الحج إذا لم يجمع في تلك السنة ومن خالف فعله البيان شرح
 الباب ومثل في البحر وهو رد على ما اختاره في الفتح من كراهة للمكي وإن لم يجمع ونقل
 عن القاضي عبيد في شرح المسك أن ما في الفتح قال السلامة فاسم أنه ليس بمذهب
 لعلمائنا ولا للأئمة الأربعة ولا خلاف في عدم كراهة لأهل مكة اه قلت وسياق غلام
 الكلام عليه في باب التمتع أن شاء الله تعالى هذا وما قبله ح عن السرخس أنه من
 تقييده كراهة العمرة في الأيام الخمسة بقوله أي في حق الحرم أو مراد بالحج يقتضي أنه
 لا يكره في حق غيره ما لم أر من صرح به فليراجع (قوله أي كراهة إنشاءها بالأحرام)
 أي كراهة إنشاء الأحرام لها في هذه الأيام ح (قوله حتى يلزمه دم وإن رفضها) سألني
 الكلام عليه أن شاء الله في آخر باب الجنائز (قوله لأدأوها) عطف على إنشاءها ح
 (قوله كقائنه الحج) لوقال كما في المعراج كقائنه الحج لثقل التمتع (قوله وعليه)
 أي على ما ذكر من أن المكروه الإنشاء إلا إذا ما بإحرام سابق (قوله فاستثناء الخالية
 الحج) حيث قال تكره العمرة في خمسة أيام لغیر القارن اه ووجه الانقطاع ما علمته من
 أن المكروه إنشاء العمرة في هذه الأيام والقارن أحرم بها بإحرام سابق على هذه الأيام
 فهو غير داخل فيما قبله فاستثناءه منقطع فافهم (قوله فلا يختص الحج) نرى على قوله
 منقطع لأن حاصله أنه لما لم يكن منسباً للأحرام فيها لم يكن داخلين في تكره عمرته فيها
 وحديثه فلا يختص بجواز عمرته يوم عرفة فافهم (قوله كما توهمه في البحر) حيث قال
 بعد قول الخالية لغیر القارن ما فيه وهو تشديد حسن ويذني أن يكون راجعاً إلى يوم
 عرفة لا إلى الخمسة كما لا يخفى وإن يعلق المقسم بالقارن اه قال في النهر هذا ظاهر في أنه
 فهم أن معنى ما في الخالية من استثناء القارن أنه لا بد من العدة ليعين عليها أفعال الحج
 ومن ثم خصه يوم عرفة وهو غفلة عن كلامهم فقد قال في السراج وتكره العمرة في هذه
 الأيام أي يكره إنشاءها بالأحرام أما إذا أداها بإحرام سابق كما إذا كان قادراً ففاته الحج
 وآدى العمرة في هذه الأيام لا يكرهه وعلى هذا فالاستثناء الواقع في الخالية منقطع
 ولا اختصاص ليوم عرفة اه أقول لا يخفى عليك أن المتبادر من القارن في كلام الخالية
 المدونة لأفادت الحج بخلاف ما في السراج وحديثه فلا شك أن عمرته لا تكون بعد يوم
 عرفة لأنها تطلق بالوقوف كما سألني في بابه وليس في كلام البحر تعرض لمن فاته الحج ولا
 لأن الاستثناء متصل أو منقطع فمن أين جاءت الغفلة قتيبه ورافهم (قوله والمواقيت)

(يوم عرفة وأربعة بعدها) أي
 كراهة إنشاءها بالأحرام حتى يلزمه
 دم وإن رفضها لا أدأوها فيها
 بالأحرام السابق كقائنه فاته
 الحج فاعترضه لم يكره سراج
 وعليه فاستثناء الخالية القارن
 منقطع ولا يختص يوم عرفة كما
 توهمه في البحر (والمواقيت) أي
 المواضع التي لا يجاوزها

في المواقيت

جمع ميات بمعنى الوقت المحدود واستعمل سكان أسمى مكان الاحرام كما استعمل المكان
 الوقت في قوله تعالى هناك استلج المؤمنون ولا يناقسه قول الجوهري المقات موضع
 الاحرام لانه ليس من رأيه التفرقة بين الحقة والمجاز كما في البر استند الى ظاهر
 ما في الصحاح فزعم انه مشترك بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني وأعرض عن
 كلامهم السابق وقد علمت ما هو الواقع خبر ثم اعلم ان المقات المكاني يختلف باختلاف
 الناس فانهم ثلاثة أصناف آفاني وحلي أي من كان داخل المواقيت وسرى وذكرهم
 المصنف على هذا الترتيب (قوله من يذمك) أي ولولغرضك كجارية ونحوها كما يأتي
 (قوله الاحرام) أي ينجح أو يمر (قوله بضم فتح) أي وسكون اليا مصغر الحقة بالفتح
 اسم بنت في المامع معروف (قوله على ستة أميال من المدينة) وقيل سبعة وقيل أربعة
 قال العلامة القطبي في نسكه والحز من ذلك ما قاله السيد نور الدين على السهمودي
 في تاريخه قد اختبرت ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوي المعروف باب السلام
 الى عتبة مسجد النجدة بذي الحليفة تسعة عشر ألف ذراع بتقدير المثانة القوقبية
 وسبعة عشر ذراع بتقدير السين واثنين وثلاثين ذراعاً ونصف ذراع بذراع اليد اه قلت
 وذلك دون خمسة أميال فان الميل عندنا أربعة آلاف ذراع بذراع الحديدة المستعمل
 الآن والله أعلم (قوله وعشر مراحل) أو تسع كما في البر (قوله وهو كذب) ذكره
 في البر عن مناسك الحق ابن أمير حاج الحلبي (قوله وذات عرق) في منسك القطبي
 حيث بذلك لانتها عرقا وهو الجبل وهي قرية قد خربت الآن وعرق هو الجبل المشرف
 على الدقيق والعقيق واديسيل ماؤه الذي غوري تسلمة قاله الأزهري اه ولهذا قال في
 الباب والافضل أن يحرم من العقيق وهو قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين (قوله
 على مرحلتين) وقيل ثلاث وجمع بأن الاقل نظر الى المراحل العرفية والثاني الى
 الشرعية (قوله وبجفة) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة سميت بذلك لأن السيل نزلهما
 وجفت أهلها أي استأصلها واسمها في الاصل هبة لكن قيل انها قد ذهبت اعلاهما
 ولم يبق جبالا رسوم خفيفة لا يكاد يعرفهما الاسكان بعض الوادي فلذا والله تعالى أعلم
 اختار الناس الاحرام احتياطاً من المكان المسحي رابض وبعضهم يجعله للعين لانه قبل
 الجفة نصف مرحلة أو قريب من ذلك بحر وقال القطبي ولقد سألت جماعة عن له
 خبر من عمر بن الخطاب فأروني آية بعد ما رحلتان رابغ الى مكة على جهة العين على
 مقدار ميل من رابغ تقريباً (قوله وقرن) بفتح القاف وسكون الراء جبل مطل على
 عرفات لا اختلاف في ضبطه هذا بين رواة الحديث والقة والقة وأعجاب الاخبار
 وغيرهم خبر عن تهذيب الاسماء للغات (قوله وقع الرام خطا الخ) قال في القاموس
 وغلط الجوهري في تحريكه وفي نسبة أويس القرني اليه لانه منسوب الى قرن بن رومان
 ابن ناجة بن مراد أحد أجداده (قوله ويلم) بفتح المثانة الخصية واللامين واسكان

من يذمك الاحرام خمسة (ذو
 الحليفة) بضم ففتح مكان على ستة
 أميال من المدينة وعشر مراحل
 من مكة تسع العوام أي يار على
 رضى الله عنه بزعمون أنه قائل
 الجبل في بعضها وهو كذب وذات
 عرق بكسر فسكون على مرحلتين
 من مكة (وبجفة) على ثلاث
 مراحل بحر رابغ (وقرن) على
 مرحلتين وفتح الرام خطا ونسبة
 أويس اليه خطا آخر (ويلم)

الميم ويقال لها ألم بالهمزة وهو الاصل والياء تسهيل لها (قوله جبل) أي من جبال
تهامة مشهور في زماننا السعدية قاله بعض شراح المناسك قال في الصروة هذه المواقيت
ما عدا ذات عرق ثابتة في الصحيحين وذات عرق في صحيح مسلم وسنن أبي داود (قوله
والعراق) أي أهل البصرة والكوفة وهم أهل العراقين وكذلك أهل المشرق وقوله
والشام عنه المصري والمصري من طريق تولد لباب ويشرحه (قوله النصارى الممارين
بالمدينة) يعني أن كون ذات عرق للعراق وبجدة للشام إذا كانا غير مآدين بالمدينة
أما لو تراجعا فمقتضىهما أن ذي الحليفة وهذا شأن للافضل لأنه لا يجب عليهما
الاحرام من ذي الحليفة كالمدني كما يأتي تحريره فافهم (قوله بقرنة ما يأتي) أي في قوله
وكذا هي لمن تزيها من غيرها لها ح (قوله والتجدي) أي تجدي العين وتجد الحجاز وتجد
تهامة لباب (قوله والبيني) أي باقي أهل اليمن وتهامة لباب (قوله ويجمعها الخ) جمعها
أيضا الشيخ أبو البقاء في البحر العميق بقوله

مواقيت آفاق يمين وتجدة • عراق وشام والمدينة فاعلم
يلزم قرن ذات عرق وبجدة • حليفة بمقات النبي المكرم

(قوله وكذا هي) أي هذه المواقيت الخمسة (قوله قاله النووي الشافعي وغيره) سقطت
هذه الجملة من بعض النسخ وهو الخلق لأن هذه المسئلة مصرح بها في كتب المذهب معنونا
وشرحا قلده في نقلها عن النووي رحمه الله تعالى ح وأجب بأنه ينبغي أن أنها
اتفاقية (قوله وقالوا) أي علماءنا الحنفية (قوله ولو لم يمتقنا) كالمديني يترى ذي الحليفة
ثم بالحقيقة فاحرامهم من الأبعد أفضل أي الأبعد عن مكة وهو ذو الحليفة لكن ذكر في شرح
الباب عن ابن أمير الحاج أن الأفضل تأخير الاحرام ثم وفق بينهما بأن أفضلية الأول لما
فيمن الخروج عن الخلاف وسرعة المسارعة إلى الطاعة والثاني لما فيه من الأمن
من قلة الوقوع في المظهورات لقساد الزمان بكثرة العصيان فلا ينافي ما مر ولا ما في
البداية من قولهم جاء زمينا تايلا احراما إلى آخر جازا لأن المستحب أن يحرم من
الأول كذا روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة أتمزوا بها فجاوزوها إلى
الحقة فلا بأس بذلك وأحب أني أن يحرموا من ذي الحليفة لأنهم لما وصلوا إلى المقامات
الأول لم يزموا بحفظ حرمة فكير ولهم تركها اه وذكروا أنه قد روي في شرحه الآن
في قول الامام في غير أهل المدينة أشادة إلى أن المديني ليس كذلك وبه يجمع بين الروايتين
عن الامام بوجوب الدم وعدمه بحمل رواية الوجوب على المديني وعدمه على غيره اه
قلت لكن نقل في الفتح أن المديني إذا جاوز إلى الحقة فاحرم عنده فلا بأس به والأفضل
أن يحرم من ذي الحليفة ونقل قبله عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلامي بحمد في كتب
ظاهر الرواية ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر فاحرم منه أجزاء ولو كان أحرم من
وقته كان أحب إلى اه قالوا صريح والثاني ظاهر في المديني أنه لا شيء عليه فعلم أن

جبل على مرحلتين أيضا (المدني
والعراق والشام) الغير المأثر
بالمدينة بقرنة ما يأتي (والنجد
والبيني) نف ونشر مرتب
ويجمعها قوله
عرق العراق يلزم البيني
وبذي الحليفة يحرم المديني
للشام بحقة أن مرتبها
ولا هل بعد قرن فاستبين
(وكذا هي لمن تزيها من غيرها لها ح)
كالشام يترى بمقات أهل المدينة
فهو بمقاته قاله النووي الشافعي
وغيره وقالوا لو لم يمتقنا بين فاحرامه
من الأبعد أفضل

قول الامام المار في غير أهل المدينة اتفاقاً لا احترازي وأنه لا فرق في ظاهر الرواية بين
 المدني وغيره وأما قول الهداية وفائدة التأقيت أي بالمواقيت الخمسة المنع عن تأخير
 الاحرام عنها لانه يجوز التقديم بالايجاع فاعترضه في القبح بأنه يلزم عليه أنه لا يجوز تأخير
 المدني الاحرام عن ذي الخلقة والمسطور وخلافه نعم روى عن الامام أن عليه وما لکن
 الظاهر عنه هو الاول قال في التهر وال جواب أن المنع من التأخير مقيد بالمقات الاخير
 وعلمه فيه (قوله على المذهب) بمقابله رواية وجوب الدم (قوله وبعبارة الباب بسقط
 عنه الدم) مقتضاها وجوبه بالمجازة ثم سقطه بالاحرام من الاخير وهو محال قبل المسطور
 كما علمه والظاهر أنه مبنی على الرواية الثانية (قوله ولو لم يتر بها الخ) كذا في الفتح
 ومفاده أن وجوب الاحرام بالمجازة انما يقتضي عند عدم المروء على المواقيت أموالاً
 عليها فلا يجوز له مجازة آخر ما يتر عليه منها وان كان يحاذي بعده ميقاناً آخر وبذلك
 أجاب صاحب الصرعاء ورد عليه العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي حين اجتماعه
 في مكة من أنه ينبغي على مدعاكم أن لا يلزم الشافعي والمصري الاحرام من رابع بل من
 خليف لمجازة لا آخر المواقيت وهو قرن المنازل وأجابه بجواب آخر وهو أن مراده
 المجازة القريبة ومجازة المار من قرن بعدة لأن بينهم وبينه بعض جبال لكن نازعه
 في التهر بأنه لا فرق بين القريبة والبعدة (قوله تحترى) أي غلب على ظنه مكان المجازة
 وأحرم منه ان لم يجد عالماً به (قوله اذا حاذى أحدها) في بعض النسخ اذا حاذاه
 أحدها (قوله وأبعدها) أي عن مكة (قوله فان لم يكن الخ) كذا في الفتح لكن
 الاصول قول الباب فان لم يعلم المجازة قلنا قال شارحه انه لا يتصور عدم المجازة اه أي
 لأن المواقيت تم جهات مكة كلها فلا بد من مجازة أحدها (قوله فعل مرحلتين) أي
 من مكة فتح وجهه أن المرحلتين أوسط المسافات والا فلا حسيب الزيادة مقدس
 (قوله وحرم الخ) فعمله العود الى ميقات منها وان لم يكن ميقاته ليصر منه والاقطع دم
 كما سبأني بيانه في الحنانيات (قوله كلها) زاده لاجل دفع ما ورد على عبارة الهداية كما
 قدمنا متافاً (قوله أي لا قاق) أي ومن الحق به كل مرة والحق اذا خرجنا الى المقات
 كما يأتي فتقديده بالا قاق للاستراز عملوا يضفي مكانها فلا يجرم كما يأتي (قوله بعض
 الحرم) أي الآتي تحديده قريبالا خصوص مكة وانما قيد بها لأن الغالب قصد دخولها
 (قوله غير الحج) كجهد الزوية والزهة والتجارة فتح (قوله أمالوقصد موضع من الحل
 الخ) أي بما بين المقات والحرم والمعتبر القصد عند المجازة لا عند الخروج من بيته كما
 سبأني في الحنانيات أي قصداً أولياً كما اذا قصد ملبس أو شراء وأنه اذا فرغ منه يدخل
 مكة ثانياً اذ لو كان قصده الاقرب دخول مكة ومن ضرورية أن يمر في الحل فلا يلزم له
 (قوله فله دخول مكة بلا احرام) أي ما لم يرد فسكا كما يأتي قرياً (قوله وهو الحيلة الخ)
 أي القصد المذكور وهو الحيلة تن أراد دخول مكة بلا احرام لكن لا تتم الحيلة الا اذا

ولو أخره الى الثاني لاشئ عليه
 على المذهب وبعبارة الباب سقط
 عنه الدم ولو لم يتر بها تحترى
 وأحرم اذا حاذى أحدها وأبعدها
 أفضل فان لم يكن يصح يحاذى
 فعلى مرحلتين (وحرم تأخير
 الاحرام عنها) كلها (لمن) أي
 لا قاق (قصد دخول مكة) يعني
 الحرم (ولو الحاجة) غير الحج أمالو
 قصد موضع من الحل كخليف
 وبعد حل له مجازته بلا احرام
 فاذا حل به التصريح به فله دخول
 مكة بلا احرام وهو الحيلة لمريد

ذلك

كان قصد لموضع من الحل قصداً أولياً كما قررنا ولم ير ذلك مستند دخول مكة كما يأنى
 قرياً وسياً في تمام الكلام على ذلك في آخر الخبايا إن شاء الله تعالى (قوله) إلا ما مور
 بالحج للخاصة ذكره في العري بجهت قوله وينبغي أن لا يجوز هذه الحيلة للمأمر بالحج لانه
 يستلزم بكن سفره للحج ولا ما مور بحجة آفاقية وإذا دخل مكة ففرا حرام صارت حجة
 مكة فكان محل الفاء وهذه المسئلة بكثر وقوعها فيمن يسافر في العري للحج وهو مأور بالحج
 ويكون ذلك في وسط السنة فهل له أن يقصد البندر المعروف بحجة ليندخل مكة بفرا حرام
 حتى لا يطول الاحرام عليه لو أحرم بالحج فان المأور بالحج ليس له أن يحرم بالعمره اه ثنى
 لانه اذا اعتزم أن يحرم بالحج من مكة بصريح الفاء في قولهم كافي التنازلة عن المحيط وهل
 مخالفت لكونه جعل سفره لفرا الحج المأور به أو لكونه لم يجعل حجة آفاقية وعلى الثاني
 لو اعتزم أو قبل الحيلة بأن قصد البندر ثم دخل مكة ثم تخرج وقت الحج الى المقات فأحرم
 منه لم يكن مخالفاً لأن حجة صارت آفاقية أما على القول فهو مخالف ويحتمل أن لفظة
 لكل من العتيقن كما يقصد أول عبارة البحر المذكورة تقتضي لفظة بالهـ لا على
 لكن ذكر العلامة القاري في بعض رسالته مسئلة اضطرب فهم افتتاحها معسره وعلى أن
 الاتفاق الحاج عن الغير اذا جاوز المقات بلا احرام بالحج ثم عاد الى المقات وأحرم هل
 يصح عن الأخر قبل لا وقبل ثم ومال هو الى الثاني فان وأقبحه الشيخ قطب الدين
 وشيخنا سنان الروي في منسكه والشيخ على المقدسي قلت وهذا يقيد جواباً لما ذكرنا
 المذكورة له اذا عاد الى المقات وأحرم والجواب عن قوله لا أن سفره حينئذ لم يكن للحج أنه
 اذا قصد البندر عند الجواز لم يقصد به إلا ما يبيع أو شرا منه لا لم يدخل مكة ثم يخرج عن
 أن يكون سفره للحج كما لو قصد مكاناً آخر في طريقه ثم التقله عنه والله تعالى أعلم ذ فهم
 وأما لو أحرم بالحج من المقات وأقام بمكة حراماً فانه لا يحتاج الى هذه الحيلة لمكة بكره
 تقديم الاحرام على أشهر الحج أى يحرم كما قدمناه قبل أحكام العمرة (قوله) بل هو
 الأفضل) قدما تفسير الصحابة الاتمام بالاحرام من دورة أهلهم ومن الاماكن القاصية
 قال في فتح القدر وإنما كان التقديم على المواقيت أفضل لانه أكثر تعظيماً وأوفر مشقة
 والاجر على قدر المشقة وإذا كانوا يستحبون الاحرام بهم من الاماكن القاصية روى
 عن ابن عمر أنه أحرم من بيت المقدس وعمران بن الحصين من البصرة وعن ابن عباس أنه
 أحرم من الشام وابن عسود من القادسية وقال عليه الصلاة والسلام من أهل من
 المسجد الاقصى بعمره وأجبة فخر الله له ما تقدم من ذنبه رواد أحمد بن حنبل وأبو داود
 (قوله) ان في أشهر الحج) أما قبلها فمكره وإن أمن على نفسه الوقوع في المنطورات
 لشبه الاحرام بالركن كما مر (قوله) وأمن على نفسه) والا فالاحرام من المقات أفضل بل
 تأخيرها الى آخر المواقيت على ما استاره ابن أمير حاج كما قدمناه (قوله) وحل لاهل
 داخلها) شروع في الصف الثاني من المواقيت والمراد بالداخل غير الخارج فيشمل

الاما مور بالحج للخاصة (لا يحرم)
 (التقديم) للاحرام (عليها) بل
 هو الأفضل ان في أشهر الحج
 وأمن على نفسه (وحل) لاهل
 داخلها

من فعم انفسها ومن بعدها فانه لا فرق بينهما في المتخصص من الرواية كما صرح به في القبح
والبر وغيرهما وينبغي ان يراد داخل جميعها يخرج من كان بين بينة اثنين كن كل منزلة
بين ذى الخليفة والخليفة لانه بالنظر الى الخليفة خارج المقات فلا يصل له دخول الحرم بلا
احرام تأتلى (قوله يعني لكل الخ) أشاوا الى أن المراد بالاهل ما يصل من قصدهم من
غيرهم كما أفاده قبله بقوله أفعالهم موضعهم الحل الخ (قوله غير محرم) سال من أهل ولم
يجمعه نظر الى انقطاع أهل فانه مفرد وان كان معناه جمعا (قوله ما لم يردنسا) أما ان أراد
وجب عليه الاحرام قبل دخوله أرض الحرم فحقته كل الحل الى الحرم فتح وعن هذا أفعال
القطعي في منسكه وما يجب التسقط لمكان جنة بالجيم وأهل حدة المهمة وأهل الأودية
القرية من مكة فانهم غالبا يؤتون مكة في سادس وأربعين ذى الحجة بلا احرام ويحرمون
لجيم من مكة فعليهم دم تجاوزة المقات بلا احرام لكن يندرجهم الى عرفة ينفي سقوطه
عنهم ويوصلهم الى أول الحل ملين الآن يقال ان هذا لا يعد عودا الى المقات لعدم
قصدهم العود لتلاقي مالزمهم بالجواز بل قصدوا التوجه الى عرفة اه وقال القاضي
محمد بن عبد في شرح منسكه والظاهر السقوط لأن العود الى المقات مع التلبية سقط لهم
الجواز وان لم يقصد حصول المقصود وهو التغلب (قوله للخرج) عليه قوله وحل الخ
(قوله كالجواز الخ) يحتمل عود الهاء الى مكة فتكون الكفاية القبول لأن المكى اذا
خرج الى الحل الذى داخل المقات التحق بأهله كما مر آتفا بشرط أن لا يبيعوا زمينات
الآفاق ولا فهو كالأفاق لا يصل له دخوله بلا احرام كما ذكره في البر ويحتمل عودها
الى المواقيت فالكفاية للتغير المنق في قوله ما لم يردنسا فان من أراد من أهل الحل
لا يدخل مكة بلا احرام وتقليد المكى اذا خرج منها وجاوز المواقيت لا يصل له العود بلا
احرام لكن احرامه من المقات بخلاف مريد التسك فانه من الحل كما علمه (قوله فهذا)
الاشارة الى أهل داخلها بالمعنى الذى ذكرناه فالحرم حدة في حقه كالمقات فلا
يدخل الحرم ان قصد التسك الا محرما بجر (قوله يعني الخ) أشار الى ما في البر من قوله
والمراد بالمكى من كان داخل الحرم سواء كان مكة أولا وسواء كان من أهلها أولا اه
فيشعل الآفاق المقرب بالعمرة والتعميم والحلال من أهل الحل اذا دخل الحرم الحاجة كافي
الالباب (قوله ليتحقق نوع سفر) لأن أداء الحج في عرفة وهي في الحل فيكون احرام المكى
بالجيم من الحرم ليتحقق نوع سفر بتبدل المكان وأداء العمرة في الحرم فيكون احرامه
بما من الحل ليتحقق نوع سفر من السفر شرح النفاية للقارى فلو عكس فأحرم الحج من الحل
أولعمره من الحرم لزمه دم الا اذا عاد مليا الى المقات المشروعة كافي الباب وغيره
(قوله والتعميم أفضل) هو وضع قريب من مكة عند مصب عائشة وهو أقرب موضع
من الحل ط أى الاحرام منه للعمرة أفضل من الاحرام لها من الجعرانة وغيرها من الحل
عندنا وان كان صلى الله عليه وسلم أحرم منها لأمه عليه الصلاة والسلام بعد الرحمن

يعنى لكل من وجد في داخل
المواقيت (دخول مكة غير محرم)
ما لم يردنسا للخرج كالجوازها
حطابو مكة فهذا (بقائه الحل)
الذى بين المواقيت والحرم
(و) المقات (لن مكة) يعنى من
يدخل الحرم بالحج والحرم
الحل ليتحقق نوع سفر والتعميم
أفضل

بأن يذهب بأخته عائشة إلى التمتع لحرمته والدليل القوي مقدم عندنا على القلي
وعند الشافعي بالعكس (قوله وتطم حدود الحرم ابن الملقن) ومن علمه الزانية
وتقل عن شرح المذهب لتروى أن ناظم الآيات المذكورة القاضي أبو الفضل
التوري أن على الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه فيها إبراهيم الخليل عليه
السلام وكان جبريل يرمي مواضعها ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتبديلها ثم عمر
ثم عثمان ثم معاوية وهي الآن نائمة في جميع جوانبه الأمن جهة بركة وجهه
البعرة فأنها لم يرفعها أنصاب اه ملخصا (قوله وسبعة أميال الخ) لو قال
ومن بين سبع عراق وطائف • لاستوفى واستغنى عن البيت الثالث المذكور
في الجوهرو

ومن بين سبع بتقديم سبها • وقد كلفت فاشكر لربك احسانه
أفاده ح عن الشرنبلالية (قوله جمراته) بكسر الجيم وتشديد لاء والرفع امكان
العين وتضعيف الراء وتعامه في ط

• (فصل في الاحرام) •

حساسة ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز لسان أن يجاوزها زنا أو عمارا وانته وهو
لغة ممدود أحرم إذا دخل في حرمة لا تهنك وربيل حرام أي محرم كذا في الناح ومنه
الدخول في حرمان مخصوصة أي التزامها غير أنه لا يحتاج شرعا للإبادة مع ذكره
الخصوصية كذا في الفقه فهما شرطان في تحققه لا جزم أمارة كما هو في المحرر حيث
عرفه بنية النفس من الحج والعمر مع الذكر أو الخصوصية نهر والمراد بالكرامية
وتحويها وبالخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدى أو تقليد البدن فلا يقمن التلبية
أو ما يقوم مقامها فلا يؤى ويلب أو بالعكس لا يصح محرم أو دل به بمحرما بنية والتلبية
أو بأحد هما بشرط الآخر المقتضا ذكره الحساب الشهيد أنه بالنسبة لكن عند التلبية
كما يصح شرعا في الصلاة بالنسبة لكن بشرط التكبير فذكر التكبير كما في شرح للباب
ولا يشترط لصحة زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حالة فلا أحرم بنية العبط أو بجامعا فقد
في الأقل صحها وفي الثاني فاسدا كما في الباب (قوله وصفة الفرد بالحج) أي والوصاف
التي يفعلها الحج المرد بعد تحقق دخوله فيه بالاحرام فهو عطفة به فهم وقدم
الكلام في الفرد على القارن والمتع لأنه بمنزلة الفرد من المركب (قوله الدار) أي
العبادة ثم غلب على عبادة الحج أو العمرة (قوله كسبية الافتتاح) المراد بها ذكر الأركان
عن الدعاء لأن لفظ التكبير واجب لاشترط (قوله فالصلاة الخ) زاد في التزيم قوله وتقبل
لتأكد المناجاة وتحليل الصلاة بالسلام ونحوه وتقبل الحج بالخلق والطواف على
ماسبا (قوله ثم الحج أقوى) أي من الصلاة ويقل أفضل لما قد مره أول كتاب

قوله أن على الحرم
النسبة وله وأن اه

وتطم حدود الحرم ابن الملقن فقال
والحرم الصديقين أرض طيبة
ثلاثة أميال إذا رست اتفاقه
وسبعة أميال عراق وطائف
وبقية عشر ثم تسع جمراته
• (فصل في الاحرام
وصفة الفرد بالحج) •

(ومن شاء الاحرام) وهو شرط
صحة النسك كسبية الافتتاح
فالصلاة والحج لها من غير تحليل
بجلاف الصوم والزكاة ثم الحج
أقوى

الزكاة عن التبرير وشتر من أن الأفضل الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة
 والجهاد والاعتكاف (قوله من وجهين الخ) الأولى تقديم الثاني على الأول كأن فعل
 في البحر (قوله ولو قلنا) بيان للأطلاق فلو أحرم بالحج على من أن عليه ثم ظهر
 خلافه وجب المضي ونسبه والقضاء أن يبطل بخلاف المتن في الصلاة فانه لا قضاء
 لو أنفذه بمجردواستقروا في وجوب قضاءه على المحصر والاسع الوجوب أيضا كما سذكره
 في باب (قوله لا يخرج عنه الخ) بخلاف الصلاة فانه يخرج عنها بكل ما ينافيها وأنه يخرج
 عليه المضي في فاسدها وما ألحق فيجب المضي في فاسده بجميعا قبل الوقوف كما يحبه
 (قوله لا يعمل) استثناء من مقتدوا الأصل لا يخرج عنه في حالة من الأحوال يعمل
 من الأعمال لا يعمل الخ وقوله الأوقات والأحوال استثناء من حالة المقدرة
 فالاستثناء الأول من أعم القاروف والثاني من أعم الأحوال فانه هم (قوله يعمل
 العمرة) أي يتحل عنه بعدة القاروف الوقت وعنده الطهر من قابل (قوله يذبح الهدى)
 أي يتحل عنه بعد ذبح هدى في الحرم (قوله وغسله) لأنه سنة مؤكدة والوضوء
 يقوم مقامه في حق إقامة السنة المستحبة لا الفضيلة أي لأفضلية السنة المؤكدة لباب
 وشرحه لكن في الفهستائي عن الاختصار والمطابق ما مستحبان (قوله وهو) أي
 الفحل كما هو المتبادر وصرح كلام غير واحد (قوله فيص) أي يطلب استحبابا وهذا
 يؤيد ما في الفهستائي الآن يفرق بين الحائض والتفشاء وغيرهما أو يكون المراد يجب
 يسر لأن المسنون محبوب بالشارع تأمل (قوله في حق) نفس ونفساء أي قبل انقطاع
 نهما بقرينة التفرغ اذ بعد لا تقطع يكون طهارة ونطافة والمراد من التفرغ بيان
 ضرورة لا توجد فيها الطهارة له. لم أنه لا يشترع لأجلها فقط (قوله وصي) صرح به في
 الفتح وغرر يمكن الصبي أن كل عاقل لا يكون غسلا طهارة لأنه ليس المراد بها طهارة
 الجنابة بل طهارة الصلاة فان غسل الجمعة والعبدن للطهارة والنطافة كما في التبرع
 أنه يسر لغير الجنب وحيث تذهب الصبي على الحائض وهم أن غسلا لا يصحكون
 إلا لنطافة فتبين أن راديه غير العاقل هنا فيكون ذكره إشارة لقول التبرع وأعلم أنه ينبغي
 أن يندب الفضل أيضا لمن أهل عنه ونفقه أو أبوه لمخرجه لقولهم إن الأحرام طاهر بالمضي
 عليه والصغير لا يوجب غسله من أحراره عن نفسه وقد استعز به لكل محرم اه
 فانهم (قوله ليس بشرع) حرمه غير واحد كالزبي والبر والنهر والفتق وقبحه ودعى
 ما في منسك العماد من أنه ان يخرج عنهما تيمم الآن يحمل على ما إذا وأد صلاة الأحرام
 (قوله بخلاف الجمعة والعبد) قال في البحر يعني أن الفضل فيهما الطهارة لا للتنظيف
 ولهذا بشرع التيمم لهما عند الجمز (قوله لكن سوى) أي في عدم مشروعة التيمم
 (قوله وبه في النهر) حيث قال أنه العقيق وكذا العتري في البحر على الزبي بأن
 التيمم لا يشترع لهما عند الجمز إذا كان طاهرا عن الجنابة ونحوها والكلام فيه لأنه ملوث

من وجهين الأول أنه يقتضي مطلقا
 ولو ملوثا بخلاف الصلاة الثاني
 أنه إذا أتم الأحرام بجميع أجزائه
 لا يخرج عنه إلا العمل ما أحرم به
 وإن أنفذه الأوقات قبل العمل
 العمرة والأحوال فيص
 له بدى وضوءا وغسله أحب وهو
 لأن طهارة لا الطهارة (فيص)
 بجميعا موطئة (في حق حاض
 ونفساء وصي) والتيمم له عند
 الجمز من الماء ليس بشرع
 لأنه ملوث بخلاف جمعة وعبد
 ذكره الزبي وغيره لكن سوى
 في الكافي بينهما وبين الأحرام
 وجه في النهر

وعبر لكن جعل طهارته ضرورة اداء الصلوات لا ضرورة فيه ما ولهذا سوى المستثنى
 المكافئ بين الاحرام وبين الجمعة والعيدين اه (قوله وشرط الخ) بالبناء المجهول أى لانه
 انما شرع للاحرام حتى لو اغتسل فأحدث ثم أحرم فتوضأ ثم غسل كذا فى البناء معزيا
 الى جوامع الفقهاء (قوله وكذا يستحب الخ) أى قبل الغسل كما فى القهستاني والالباب
 والسراج وفى الزيلعي عقيب الغسل مماثل لالازالة شاملة لغسل الاظفار والشارب
 وحلق العانة أو شتمها أو استعمال الثوب وكذا استباح الاطباء والعامة الشعر القريب من
 فروج الرجل والمرأة ومنها شعر الذبر بل هو أولى بالازالة لتلايق به شئ من الخارج عند
 الاستنجاء بطهر (قوله وحلق رأسه ان اعتاده) كذا فى البحر والنهر وغيرهما لا فالماضى
 شرح القاب حديث جعله من فعل العانة (قوله و ما منع) الواو والال (قوله و ليس
 ازار) بالاضافة وفى بعض النسخ ازارا بالنصب على أن لبس فعل ماض ثم هذا فى حق
 الرجل (قوله من السرة الى الركبة) بيان لتفسير الازار والغاية داخل لان الركبة من
 العورة (قوله على ظهره) بيان لتفسير الرداء قال فى البحر والرداء على الظهر والكنتف
 والصدر (قوله فان ذره الخ) وكذا الوشدة بجبل ونحوه شبهة محتملة بالخط من جهة أن
 لا يحتاج الى حفظه بخلاف شد الهمة فى وسطه لانه يشترط الازار عدا فاده فى فتح
 التقدير أى فبكن القصده حفظ الازار وان شدة فوقه (قوله وبس أريد خله الخ)
 هذا بضم اضطباعا وهو مخالف لقول البحر والرداء على الظهر والكنتف ولله ردها
 عزاء القهستاني للنهاية وعزاه فى شرح الباب للبرجندى عن الخزانة ثم دل وهو موهم
 أن الاضطباع يستحب من أقل أحوال الاحرام وعليه العوام وبس نذرة فى محله
 المسنون قبل الطواف الى انتهاء لا غير اه قال بعض المحققين وفى شرح المرشدى على
 مناسك الكثر أنه الأصح وأنه السنة وقطعه فى المناسك الكبير للسندى عن الغاية ومناسك
 الطرابلسى والفتح وقال ان أكثر كتب المذهب ناطقة بأن الاضطباع يستحب فى الطواف
 لا قبله فى الاحرام وعليه تدل الأحاديث وبه قال الشافعى اه وكذا نقل القهستاني عن
 عدة المناسك لصاحب الهداية أن عدمه أولى (قوله جديدين) أشار بقدمه الى أفضلته
 وكونه أيضا أفضل من غيره وفى عدم غسل العتيق ترك المنصب بصر (قوله ككنتين
 الكفاية) التثنية فى العدد والصيغة ط (قوله وهذا) أى لبس الازار والرداء على هذه
 الصفة بيان للسنة والافترار العورة كما فى فيروزى وبواحد أو أكثر من نوبين وفى
 أسودين أو قطع خرق مخطئة أى المسحة مرقعة أو أفضل أن لا يكون فيها اختلاط لالباب
 بل لو لم يصدر عن الخط أصلا بنعت احرامه كما قدمناه عن اللباب أيضا وان زامه دم
 ولو لهذا زاد معنى عليه يوم وليلة والاضدقة كما بأتى فى الجنايات (قوله وطيب بدنه) أى
 استحبنا باعتماد الاحرام زيلعى ولو جاتى عينه كالمسك والغالية هو المشهور (قوله ان
 كان عنده) أى أنه لو لم يكن عنده لأطبعه كما فى الغاية وأنه من حق الزوال لا الهدي كما

وشرط تلبيل السنة أن يحرم وهو
 على طهارته (وكذا يستحب)
 لمزيد الاحرام ازالة طهره وشربه
 وعجته وحلق رأسه ان اعتاده
 والافيسر جمع (بجام زوجه)
 أو جاد به لومعه ولا مانع
 منه كحصى (وليس ازار) من
 السرة للركبة (ورداء) على
 ظهره ويسن أن يثبت له تحت عتيقه
 ويلتصه على كتفه الا بصر فان
 ذره أو تخلله أو عقه أساء
 ولادم عليه (جديدين أو غسيلين
 طاهرين) أى يمين ككنتين الكفاية
 وهذا بيان السنة والافترار
 العورة كاف (وطيب بدنه)
 ان كان عنده ملائمة

في السراج نهر (قوله بما سبق عينه) والفرق بين الثوب والبدن أنه اعتبر في البدن تابعا
 والمتعل بالثوب منفصل عنه وأيضا المقصود من استنائه وهو حصول الاتفاق حالة المتع
 منه حاصل بما في البدن فأعني عن تجويزه في الثوب نهر (قوله نديا) وفي النهاية أنه سائت
 نهر وبه جزم في البحر والسراج (قوله بعد ذلك) أي بعد البس والتطيب بجر (قوله يعني
 ركعتين) يشير إلى أن الأولى التعبير بها كاقفل في الكتولان الشفع بسجل الأربع (قوله
 وتجزيه المكتوبة) كذا في الزبلي والفتح والبحر والنهر والباب وغيرها وشبهها بعبدة
 المسجد وفي شرح الباب أنه قياس مع الفارق لأن صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة
 الاستخارة وغيرها مما لا ثوب المفروضة منها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فإنه
 ليس لها صلاة على حدة كالحققة في فتاوى اربعة مناهج بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فإنه
 بعضهم أنه رده عليه الشيخ حنيف الدين المرشد (قوله بلسانه مطا بقائلنا) أي قلبه
 يعني أن دعاءه بطلب التيسير والتقبل لا بد أن يكون مقرونا بصدق التوجه إلى الله تعالى
 لأن الدعاء بمجدد اللسان عن قلب غافل لا يفيد وليس هذا بقية الحج كانه كترى فافهم
 (قوله لمشقة الخ) لأن أداه في أربعة متفرقة وأمكنة متباينة فلا يعبرى عن المشقة غالبا
 فمسأل الله تعالى التيسر له المسير كل مسير بلبي (قوله لقول ابراهيم واسمعي) عليهما
 السلام لتعليل لقوله تقبله مني لانها ما طلبا ذلك في بناء البيت فاسب طلبه في قصده للحج
 إليه فان العبادة في المساجد عارة لا فافهم (قوله وكذا المعقر) لوجود المشقة في العمرة
 وأن كانت أدنى من مشقة الحج (قوله والقان) فيقول اللهم اني أريد الحج والعمرة
 قال ح وزل المتع لأنه يفرد الاحرام بالحج ويفرده بالعمرة فهو داخل فيما قبله (قوله
 وقيل عزاء في التحفة والخفية إلى محمد كافي النهر (قوله وما في الهداية أولى) كذا في النهر
 قال الرجعي ولكن ما أعظم السلاة وما أصعب ادائها على وجهها وما أحرى طلب
 تيسرها من الله تعالى فلذا أحمله الزبلي سيما القديم من الأئمة (قوله ناوياها الحج) قال
 في التهرية أيما إلى أنها غير حاصله بقوله اللهم اني أريد الحج الخ لأن التبرأة أمر آخر وراء
 الإرادة وهو العزم على الشيء كما قال البرزني وقد أفهم عن ذلك ما قاله الراغبان
 دواحي الإنسان لفعل على مراتب السالح ثم الخاطر ثم الفكر ثم الإرادة ثم الهمة
 ثم العزم ولو قال بلسانه نوب الحج وأحرمت به ليك الخ مكان حسن الصنيع القلب
 واللسان كذا في الزبلي قال في الفتح وعلى قياس ما قلناه في شروط الصلاة انما يجب
 إذا لم يجتمع عزيمته لا إذا اجتمعت ولم نعلم أن أحدا من الرواة تنسكه صلى الله عليه وسلم
 وروى أنه سمعه يقول نوب العمرة ولا الحج ولهذا قال مشايخنا أن الذكر باللسان حسن
 لطابق القاب اه قال في البحر الخاصل أن التلفظ باللسان بالنسبة بدعة مطلقة في جميع
 العبادات اه لكن اعترضه الرجعي بما في جميع البضاري عن أنس رضي الله تعالى عنه
 سمعته يصرخون بها جميعا وعنه ثم أهل هج وعمرة وأهل الناس بها إلى غير ذلك مما هو

بما سبق عينه هو الأصح (وصلى)
 نديا بعد ذلك (ثقفا) يعني ركعتين
 في غير وقت مكرره وتجزيه
 المكتوبة (وقال المعرد بالهيم)
 بلسانه مطا بقائلنا (اللهم اني
 أريد الحج فيسره) لمشقة
 وطول مدته (وتقبله مني) لقول
 ابراهيم واسمعي ربنا تقبل منا
 وكذا المعقر والقان بخلاف
 الصلاة لأن مدتها بسيرة كذا في
 الهداية وقيل يقول كذلك في
 الصلاة وعنه الزبلي في كل
 عبادة وما في الهداية أولى (ثم لي
 دبر صلاته ناوياها) بالتلبية
 (الحج)

مصرح بالتعلق بما يشيّد معنى النية ولم يقل أحد ان النية تمن بلفظ مخصوص لا وجوباً
ولا نداء فكيف يقال انهم لا توجد في كلام أحد من الرواة فتأمل اه قلت قد يجاب بأن
المراد في التصريح بلفظ نيت الحج وأن ما ورد من الإسهال المذكور هو ما في ضمن
الاعتناء بالتيسر والتقبل وقد علمت أن هذا ليس بنية وإنما النية في وقت التلبية كما أشار
إليه المصنف كغيره بقوله ناوباً وهو ما يذكر في التلبية في الباب وشرحه وإن ذهب أن
يذكر في أهله أي في رفع صوته بالتلبية ما أحرم به من حج أو عمره فيقول بدن حجة ومنه
في البدائع تأمل (قوله بيان لكل) راجع إلى قوله تنوي بها الحج كما في البحر (قوله)
بمعلق النية من إضافة الصفة للموصوف أي بالنية المطلقة عن التقيد بالحج بان نوى
النسك من غير قصد حج أو عمره ثم إن عين قبل الطواف فيها والاسراف بقعة كما يأتي حال
في الباب وقصين النسك ليس بشرط فمعهم ما أحرم به الغير ثم قال في وضع آخر ولو
أحرم بما أحرم به غيره فهو معهم فليزمه حجة أو عمره وقد شارحه بما لا يبعد له أحرم به اه
اه وكذا لو أطلق نية الحج صرف للقرض وبأنه قرض فقبل قوله ولو أشركه (قوله)
ولو قبله) لأن ذكر ما يحرم به من الحج أو العمره بالنسك ليس بشرط إنما في الضرورة هي
(قوله بذكر قصدية التعظيم) أي ولو لم يشرب الماء على الصبح شرح أسباب وفي
الخاتمة ولو قال اللهم ولم يزد قال الإمام ابن القفل هو على الاختلاف الذي ذكرنا في
الشروع في الصلاة والحاصل أن إقرار النية بخصوص التلبية ليس بشرط بل هو
السنة وإنما الشرط اقتصرنا بها في ذكر كان وأذاني فلا بد أن تكون بالنسك قال في
البيان فعذرنا بقلبه لمقتضاها والآخرس يلزمه تقريره لسانه وقبل لا بل يستحب اه
ومال شارحه إلى الثاني لأن الأصح أنه لا يلزمه التصريح في القراءة للصلاة فهذا أولى لأن
الحج أوسع ولأن الزيادة فرض قطعي متفق عليه بخلاف التلبية (قوله ولو بالفاووسة)
أي وأ غيرها كالتركية والهندية كما في الباب وأشار إلى أن العربية أفضل كما في الخاتمة
(قوله وإن أحسن العربية والتلبية) أي بخلاف الصلاة لأن باب الحج أوسع حتى قام
غيره ثم قامه كتقليد البدن من الشرع بلالية وفيه أن الشروع في الصلاة يتحقق
بالتقارص ولو مع القدرة على العربية وقدمه الشارح هناك فيه على ما وقع للشرع بلالية
وعين من الاستدانة حيث جعلوا الشروع كالقراءة ط (قوله وهي ليك اللهم تليك) أي
أنت تليها كما في الآية بعد أخرى وأجبت دعائه أجابة بعد أخرى ووجهه اللهم بمعنى يا الله
معترضة بين المؤخر كدالمو كد شرح السلب فالنتيجة لا عادة التكرار كما في راجع البصر
كترين أي كرات كثيرة وتكراراً لفظاً وتكراراً بوجداني بعض السمع بعد اللهم
ليك ليك تزيين وهو الموافق لما في الكفر والهداية والبحرورة والباب وغيره فانتكون
عادة فالتألف التأكيد قال بعض المحققين وقد استحسن الشافعية لو وقف على ليك
الثالثة ولم أره لا تخشاً فراجع اه قلت قد ينفي ما في نهج شافعية الوقت على الثانية

قوله تنوي بها عبارة المصنف
ناوباً لها عبارة غير المصنف
بيان لكل والاصح الحج
بمعلق النية ولو قبله لكن بشرط
مقارنته بذكر قصدية التعظيم
كتسبيح وتهلل ولو بالفاووسة
وان أحسن العربية والتلبية
على المذهب (وهي ليك اللهم
ليك لا شربك بالليك)

فانه تكلم على قوله ليك اللهم ليك ثم قال ليك لا شريك لك استئناف فانه مقادير أن
الاستئناف بقوله ليك التثنية لا بقوله لا شريك لك وهو مقادير ما في شرح الباب أيضا
(قوله بكسر الهمزة وتفتح) والاول افضل قال في المحيط لانه عليه الصلاة والسلام فعله
وردة في البداية بأنه لم يعرف ثم على أكثرهم الافضلية بأنه استئناف للتثنية فكأن
التثنية للذات بخلاف الفتح فانه تعطيل للتثنية أي ليك لأن الحديث والتسمية والمالك
وتعلق الاجابة التي لانها لها بالذات أولى منه باعتبار صفة واعتراض بأن الكسر
يجوز أن يكون تعطيلًا مستأنفًا أيضا ومنه وصل عليهم أن صلاتك سكن لهم انه ليس من
أهلك ومنه علم انك العلم ان العلم بافعه وأجيب بأنه وإن جاز فيه كل منهما إلا أنه يحمل
هنا على الاستئناف لا لورثته بخلاف الفتح اذ ليس فيه سوى التعطيل وحكي الشراح عن
الامام الفتح ومن محمد والكسائي والقراء الكسر الآن المذكور في الكشف أن
اختيار الامام الكسر والشافعي الفتح وهو الذي يسطبه ظاهر كلامهم ثم (قوله
بالفتح) الا صوب بالنصب لانه معرب لامبني وعمارة النهر بالنصب على المشهور ويجوز
الرفع الخ (قوله أو مبتدأ) وخبره لك وعليه خبران محذوفان لانه ما بعده عله والاولى
جعل لك خبران وخبر المبتدأ محذوف كما تجزروا الوجهين في قوله تعالى ان الذين آمنوا
والذين هادوا والصابغون والنصارى من امة واحدة فافهم (قوله والمالك) بالنصب
ويجوز الرفع وعلى كل فالخبر محذوف واستحسن الوقت عليه ثلاثيهم أن ما بعده خبره
شرح الباب ونقل بعضهم انه مستحب عند الامعة الاربعة (تنبيه) في الباب
وشرحه ويستحب أن يرفع صوته بالتثنية ثم يخفضه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
ثم يدعو بعاشا من المأثور اللهم اني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار
وفيه أيضا وتكرارها سنة في المجلس الاول وكذا في غيره وعند تقدير الحالات مستحب
مؤكد او الاستحسان ومطلقا عند وب يستحب أن يكثرها كلما شرع فيها ثلاثا على
الاولاد ولا يقطعها بكلام (قوله وزد فيها) ولا تستحب الزيادة من غير المأثور كما في العناية
خدا قال في النهر فافهم ثم في شرح الباب ما وقع مأثورا يستحب أن يقول ليك
وسعديك والتسليم كاه يديك والرياء اليك الله انطلق ليك بحجة حقا تعبد اور قال ليك ان
العيش عيش الآخرة وما ليس مرويا بخائز وحسن (قوله أي عليها) فالنظر بمعنى
على كما قاله الرطبي قال في النهر لأن الزيادة إنما تكون بعد الاتيان بها في خلالها كما في
السراج اه فليتم من ليك وسعديك الخ ونقله في النهر عن ابن عمر يأتي به بعد التلبية
لا في ثنائها فافهم (قوله ثم يقرأ القولهم انهم امرؤ شرط) تبع فيه النهر محققا للبر ولا
يعني مانه فانه ان أراد أن الشرط خصوص الصفة المارة ففهم أن ظاهر المذهب كما
في الفتح أنه يصير محرما بكل شئ وتسبح وقدم وإن أراد به مطلق الذكر فلا يبعد مدحاه
وهو كراهة نقص هذه الصيغة ثم بما فالحق ما في البر من أن خصوص التلبية سنة

ان الحمد بكسر الهمزة وتفتح
(واللهمة لك) بالفتح أو مبتدأ
وخبر (والمالك لا شريك لك وزد)
نبا (فما) أي عليها في خلالها
(ولا تنقص) منها فانه مكروه أي
تقصير ما قولهم انهم امرؤ شرط

فأذا تركها أصلاً أو تكبراً حراًة التقرية فإذا انقصر عنها فكذلك بالاولى وإن غول الكفاي
 التثني لا يجوز فيه ظن ظاهر وقول من قال إنه شرط مراده ذكر مقصده التعظيم
 لخصوصها ٨١ (قوله والزيادة سنة) أي تكبراً أو كما قد مناه عن الباب وأما الزيادة
 على الصيغة المارة فتقدم أنها مندوبة وهو معنى ما في الكفاي وغيره أنه يستحب فافهم
 (قوله ويترك دفع الصوت بها) أي بالتلبية وبمقتضاه أن الرفع سنة وبه صرح في النهر
 عن المحط وهو خلاف ما قد مناه وصرح به في الصرح والفتح من أنه مستحب لكن ذكر في
 الصرح في غير هذا الموضع أن الالاء دون الكراهة فلا يلزم من قول الشارح تبعاً للصيغة
 أنه يكون مستحباً بتركه أن يكون سنة مؤكدة تأمل (قوله وإذا لم يأتوا) قبل الأولى
 أن يقول وإذا أتوا فليأتوا بحسب ما لا بد من تعبد أنه يصير شرطاً بالتلبية بشرط النية والواقع
 عكسه ٨٢ أي على ما هو قول الحسام الشهيد كما تكرر في الباب والجواب كما في التثني
 للزبلي أن هذه العبارة لا يستقامتها إلا أنه يصير شرطاً عند النية والتلبية أما أن
 الاحرام هما أو بأحدهما بشرط الآخر فلا اعتباران على حد سواء كما ذكر في النهر
 فافهم (قوله فكذا) أي معينا كنج أو عورة أو ميسم المأزور أي أيضاً أن هذه الاحرام
 لا توقف على نية التكب أي على تعيينه وليس المراد أنها لا توقف على نية فكذلك أصلاً
 فافهم (قوله وأما الهدى الخ) بيان لما يقوم مقام التلبية من الأفعال ~~صدا~~
 يأتي لكن لو حذف هذا واقتصر على قوله أو قل بدنية الخ كما فصل في الكبر للكن أن يفسر
 وأظهر لأن الهدى يشمل القدم بخلاف البدنة فانهم اقتصر الأيل والبقر وإذا قلداشة
 لم يكن محرماً وإن ساقها كما صرح به في الجرح وسأقي ولذا اعترض في شرح الباب على
 قوله ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية بأن حقه أن يصير بالبدنة بدل الهدى وحاصل
 المسئلة كما في شرح الباب أن لأقامة البدنة مقام التلبية شرائط فقامت النية ومنها سوق
 البدنة والتوجه معها أو الأدراك والسوق إن بعث بها ولو توجه معها إلا بدنة القدمة
 وانقران فلو قلده هديه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه ثم توجه بعد ذلك يريد التكب
 فإن كانت البدنة تقبل القدمة وانقران لا يصير محرماً حتى يلقها فإذا أدركها وساقها صار
 محرماً (قوله أي ربط الخ) وكيفيته أن يقتل خطاً من صوف أو شعر ويربطه بثلاً
 أو عروة من مادة وهي السقرة من جلد أو لحاء شجرة أي قشرها أو يقرن ذلك مما يكون
 علامة على أنه هدي لتلايم عرض أحدهم ولتلايم كل منه غنى إذا عاين وذبح (قوله
 أوقف احرام سابق) قيد به لأن هذا الاحرام لا يتم شرعه فيه إلا بهذا التقليد ط (قوله
 ونحوه) أي نحو جزاء الصيد من الدماء الواجبة (قوله بكنسائه) أي في السنة
 الماضية تدبر (قوله وتوجه معها) أي سائقها قال الصكر مالى ويستحب أن يكبر
 عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الهدى شرح
 الباب (قوله ير يد الحج) إذا لم يجمع ذلك من النية على الصواب كما صرح به

مطلب
 فيما يصير به محرماً

والزيادة سنة ويكون مسيئاً
 يتركها ويترك دفع الصوت بها
 وإذا لم يأتوا فليأتوا بكنسائه أو ساق
 الهدى أو قلده أي ربط قلادة
 على عنقه بدنة مثل أوزياءه (ميد)
 قلده في الحرم أو في احرام سابق
 (ونحوه) بكنسائه يذود سنة
 وقران (وتوجه معها) والحال
 أنه يريد الحج

الاصحاب شرح الباب (قوله ينبغي ثم) البحث الثماني وثلاثون عبارة شرح الباب ناويا
الاحرام باحد التمكن صريحة في ذلك (قوله أو بعثتها ثم توجه) يحلف على قوله وتوجه
معها فأقارن الشرط بأحد التمكن أما أن يسوقه أو توجه معها وأما أن يبعثها ثم يلحقها
وتوجه معها وهذا الشرط لغیر التمتع والقران فلا يشترط فيما توجه معها ولا لحاقها
كما أفاده بقوله بعده أو بعثتها للتمتع الخ فافهم (قوله ولحقها) اقتصر على ذكر العوق لانه
شرط بالاتفاق وأما السوق بعده فمختلف فيه ففي الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه في
الاصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال نحر الاسلام ذلك أمر اتفقا وإنما الشرط أن
يلحقه وفي الكافي قال شمس الأئمة السرخسي في المتوسط اختلفت العصابة في هذه
المسئلة منهم من يقول إذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول إذا توجه في أثرها صار محرما
منهم من يقول إذا أدركها فسادها صار محرما فآخذنا بالتسليم من ذلك وقتنا إذا أدركها
وساقها صار محرما بالاتفاق العصابة على ذلك شرح الباب (قوله لزمه الاحرام بالتلبية
الخ) لانه حين وصل الى الميقات لم يكن محرما بالتقليد لعدم ملحق الهدى ولا يجوز له
الجموزة بدون الاحرام فزعم الاحرام بالتلبية رجحى (قوله أو قران) صرح به زيادة
الاضاح والافقوال المصنف لثمة شمل التمتع العرفي والقران كما وضعه في الجبر (قوله
والتوجه) أشار به الى أن الاولى للمصنف تأخير قوله في أشهره عن قوله وتوجه بنية
الاحرام ط (قوله في أشهره الخ) لأن تقليد الهدى في غير أشهر الحج لا يعتد به لانه فعل
من أفعال التمتع وأفعال التمتع قبل أشهر الحج لا يعتد بها تكون تطوعا وفهدى
التطوع ما لم يدرك أو يسرعه لا يصح محرما كما في شرح الجامع الصغير لقاضيان
زيلي (قوله والابصر الخ) أي بأن لم يوجد البعث والتوجه في الأشهر أو وجد
التوجه دون البعث وقوله حتى يلحقها أي قبل الميقات ط (قوله وتوجه بنية الاحرام)
أفاده أن هذه الأشياء انما قامت مقام المذكور دون التمتع ط (قوله فقد أحرم) جواب
قوله وإذا الى ناويا الخ (قوله مختص بالاحرام) احتريزه عما لو أشعرها أو جعلها الى آخر
ما يأتي (قوله لا توقف على نية تنك) أي معين قال في الجبر وإذا أجهم الاحرام
بأن لم يعين ما أحرم به جاز عليه التحين قبل أن يشرع في الأفعال فان لم يعين وطاف
شوطا كان للعمرة وكذا إذا أحصر قبل الأفعال ففعل يدمه من للعمرة فيجب قضاؤها
لاقتضاها وكذا إذا جامع فأفقد وجب المضي في حرة (قوله صرف للعمرة) أما
الحج فلا يصرف اليه إلا إذا عينه قبل أن يشرع في الأفعال كما في الجبر لكن في الباب
وشرحه لو وقف بعرفة قبل الطواف تعين إحرامه للعمرة ولو لم يقصد الحج في وقوفه
(قوله ولو أطلق نية الحج) بأن نوى الحج ولم يعين فرضا ولا نفلا (قوله ولم يعين نفلا
فتفعل) وكذا لو نوى الحج عن الغير أو التذرك كان عانوى وان لم يحج للقرض كذا ذكره
غير واحد وهو الصحيح المقتضى القول الصحيح عن أبي سنيقة وأبي يوسف من أنه

وهل العمرة كذلك ينبغي ثم أو
بعثتها ثم توجه ويلحقها قبل الميقات
فلا بعده لزمه الاحرام بالتلبية من
الميقات (أو بعثتها للتمتع) أو قران
وكان التقليد والتوجه في
أشهره ولا لم يصح محرما حتى
يلحقها (وتوجه بنية الاحرام
وان لم يلحقها) استسأنا (فقد
أحرم) لأن الاجابة كما تكون
بكل ذكر فطعن فيكون بكل فعل
مختص بالاحرام ثم جهة الاحرام
لا توقف على نية تنك لانه لو
أجهم الاحرام حتى طاف شوطا
واحدا صرف للعمرة ولو أطلق
نية الحج صرف للقرض ولو عين
تفلا فضل وان لم يكن حج القرض
شريبا لية عن التمتع

لا يتأذى القرص بنية الثقل وروى عن الثاني وهو مذهب الشافعي وقوعه عن حجة
الاسلام وكأنه قاسمه على الصيام **لكن** القرقي أن رمضان معار له وم القرص
بجلاف وقت الحج فانه موسع الى آخر العمر وتظهره وقت الصلاة شرح الباب ثم
وقت الحج شبه بالسيار باعتبار عدم حمة بحيثين فيه فاذا يتأذى بطلق النية بجلاف
فرض الظاهر مثلاً فان وقت غفر من كل وجه **(قوله يجرح سنامها)** الباء للتصوير
وهو **م** وروى عنه الامام لان كل أحد لا يحسنه فيلق الحيوان به تهذيب ط
وأشهر المصنف الى أن الاشعار خاص بالابل **(قوله بوضع الجدل)** أى على ظهرها
وهو بالضم والفتح ما تلصقه القرس تصلحه قاموس **(قوله لا تمتعه وقران)** وكذا
لؤلؤه سابق لاشهر الحج رضى **(قوله كاتر)** أى لحوا كلاله وق الفذ مؤ وهو
كونه قبل المقات وهذا محتمز قوله ولحقها ط **(قوله أو قلداشة)** محتمز قوله بدن
ط **(قوله لعدم اختصاصه بالنسك)** لان الاشعار قد يكون لداواة والجلد دفع
الحز والرد والاذى ولانه اذا لم يكن بين يديه هدى يسوقه عند التوجه لم يوجد
الا بجزء النية ولا يصح محرمات تقليد النساء ليس بمعارف ولا سنة رضى **(قوله)**
بلامهله **(يشير الى أن الاصول أن يقول فيبقى بالنساء كافي القدورى والكثرة)** هذا
وقى النهر واعلم أنه يؤخذ من كلامه ما لا يفهمه في قوله صلى الله عليه وسلم من
فقرىفت ولم يفسق خرج من ذنوبه **م** يحرم ولله أنه ان ذلك من ابتداء الاحرام لانه
لا يسمى حاجباً له اه **(قوله أى الجماع)** هو قول الجمهور وشرح الباب لقوله تعالى
أحل لكم بله الصيام الرقت الى نساكم بحر **(قوله أو ذكره)** بضمزة النساء هو
قول ابن عباس وقيل ذكره ودواعيه مطلقاً قبل وهو الاصح شرح الساب
وظاهر صنيع غير واحد ترجيح ما بن ابن عباس نهر قلت والظاهر قبول النساء للجلد
لانه من دوايى الجماع تأمل **(قوله أى الخروح)** اشارة الى أن لفسوق مصدر لا يرجع
فسق كعلم وعلوم كما اشعر به تفسيرهم له بالمعاشى واختاره لمنااسبة للرفث والجدال ولأن
النسب عنه مطلق القسقى مفرداً وجماعاً فادعى النهر **(قوله والجدال)** أى انه ومة
مع الرفق فاحترام المكارين بحر وما عن الاعشى ان من تمام الحج ضرب الجبال فتدل
في تأويله انه مصدر مضاف الفاعل لكن في شرح التقاية ورد أن الصدوق رضى الله عنه
ضرب بجاله لتصديق الطريق اه قلت وجبت في ضرب بالجدال بل لتأنيده وارشاده
الى مراعاة الحفظ والعمل الواجب عليه حيث ينزجر بالكلام وبذلك يصح كونه من
تمام الحج لكونه امرأ بحر ونيابته عنك تأمل **(قوله فانه)** أى ما **م** من
الثلاثة وفيه اشارة الى وجه التخصيص علمنا بتعالله به كلبس الحرى فانه حرام ما عطف
وقى الصلاة **اشنع** **(قوله وقتل صيد البر)** أى صيده اذ لو اربيه لمصدر وهو الاصطاد
لماصح استناد القتل اليه بحر وعبر بالقتل دون الذبح لانه تعالى في الحرم غالباً وهذه

مطلب
فيما يحرم بالاحرام وما لا يحرم

مطلب
من حج ولم يرف الخ أى من وقت
الاحرام

(ولو اشعرها) يجرح سنامها
الابسر **(أو جلها)** بوضع الجدل
(أو بعثها) لا تمتعه وقران **(ولم)**
يلحقها **(كاتر)** أو قلداشة لا يكون
بحر لعدم اختصاصه بالنسك
(وبه) أى الاحرام بلامهله
(تبقى الرقت) أى الجماع أو ذكره
بضمزة النساء **(والفسوق)** أى
الخروج عن طاعة الله **(والجدال)**
فانه من الحرم **اشنع** **(وقل صيد)**
البر

كذلك حتى لو ذكاه كان مسته (قوله لا البحر) ولو غرما كقول لقوه تعالى أحل لكم
 صيد البحر الآية (قوله والدلالة) بالكسر في المحسوسات وبالفتح في المعقولات وهو
 الفصحى بمعنى (قوله في الغائب) أغابته وبقوله في الحائضين الفرقين الإشارة والدلالة
 قلت والفرق أيضا أن الأولي باليد وهو حار والثاني باللسان وهو بارد كذا ذهب إليه (قوله
 إذا لم يعلم الحرم) كذا في النهر والمراد به المدلول والاصوب بالتعبير به قال في السراج
 ثم الدلالة انما تحصل إذا اتصل بها القبض وأن لا يكون المدلول عالما بتمكن الصيد وأن
 يصدقه في دلالته ويتبعه في اثره أما إذا كذب ولم يتبع أثره حتى دله آخر وصنقه وأتبع
 اثره فقتله فلا جرم على الدلالة اه (تسمية) في حكم الدلالة انما كان عليه كعارضة مسكن
 ومناولة زرع وسوط وكذا غيره وكسر يخرجه وكسر قوائمه وحنائه وحيطه وبعمه وشراؤه
 وأكله وقتل الفسدة ورعيها ودفعها للغير والأحرى بقتلها والإشارة إليه ان قتله المشار
 إليه والقاء ثوبه في الشمس وغسله لهما باب (قوله وان لم يقصده) قبل عليه
 التطيب معمول لقوله يتق ولا حتى لا مر غير المقاصد بالاحتياط باب أن المراد غير مقاصد
 للتطيب بل مقاصد للتدبير ومع ذلك يكون محظورا على من فعله انما هو (قوله وكذا
 تيم) أي قطع فلا شيء عليه كفي الخاتمة وبهذا يشير إلى أن المراد بالتطيب استعماله
 في الثوب والبدن وغالوا أوليس إذا راعى الأثر عليه لانه ليس يستعمل جزئ من الطيب
 وانما حصل مجرد الراحة ومن ثم قال في الخاتمة لودنه لينا قد يغفره واتصل بثوبه
 شيء منه لم يكن عليه شيء (قوله وقلم الظفر) أي قصعه ولو واحد ابتغى أو غيره
 بأمره أو قلم ظفر غيره إذا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به طرأ القهستاني (قوله
 كاه أو بعضه) لكن في تقطيع كل الوجه أو الرأس يوما أو ليلة دم والربع منهما
 كالكل وفي الأقل من يوم أو من الربع صدقة كافي للثياب وإطلاقه فعمل المرأة
 في البحر عن غاية البيان من أنها لا تغلى ويدها اجامها اه أي وانما استر وجهه وعن
 الاجانب ما بد الشيء متعافى لا يمس الوجه كإسباقي خر هذا الباب وأما ما في شرح
 الهداية لابن السكال من أنها الهامة بلحفة وتجار وانما المنهى عنه ستره بشئ فصل على
 قدره كالقالب والبرقع فهو بحيث يجب أو نقل غريب مختصلا بجمعه من الاجماع ولما
 في البحر وتضمن في آخر هذا الباب ثم رأيت بخط بعض العلماء في حاشي ذلك الشرح أن هذا
 مما تقدمه المؤلف والمفطور على علمه اخلافه وهو وجوب عدم عاسة شيء لوجهها اه
 ثم رأيت نحو ذلك تعلقا عن ذلك القطبي فافهم (قوله نعم في الخاتمة الخ) استدلال على
 قوله أو بعضه لانه يؤهم ان هذا المختار مع أنه عذره في الثياب من مباحات الاحرام وأما
 كفاية لا بأس فانها لا تدل على الكراهة وانما هو منه قوله لا في قريسي كرهه والافلا بأس به
 فافهم (قوله والرأس) أي رأس الرجل ما المرأة فتستره كإسباقي (قوله بخلاف الميت)
 يعني إذا مات من حرام حديث بقطي رأسه ووجهه لم يطلان احرامه بموته لقوله صلى الله عليه

لا البحر (والإشارة إليه) في الحاشية
 (والدلالة عليه) في الغائب
 ومحل تحريره ما إذا لم يعلم الحرم أما
 إذا علم فلا في الاصح (والتطيب)
 وان لم يقصده وكذا منه (وقلم
 الظفر وستر الوجه) كاه أو بعضه
 كفه وذقنه من الخاتمة لا بأس
 بوضع يده على أنفه (والرأس)
 بخلاف الميت

وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والا سرام - ٤ - فهو مشقوع وله الا يني
 المأمور بالحي على اسرام الميت اتفاقا وأما الاعرابي الذي وقسته فانه قتل صلى الله
 عليه وسلم لا يتجر وأراسه ولا وجهه - فانه يمت يوم القيامة لملياقه ومخضوص من ذلك
 بأخبار النبي صلى الله عليه وسلم يقاطع حرامه وهو موقوف في غيره فقلنا بانقطاعه بالموت
 أفاده في البصر وغيره وبه يحصل الجمع بين الحديثين وبإياديه ان قوله فانه يمت الخ واقعة
 حال ولا عموم لها كما تقرر في الاصول فلا يدل على أن غير الاعرابي منسبه في ذلك (قوله
 وبشمة البدن) بالجر عطف على الميت أى وبخلاف سترية البدن سوى الرأس والوجه
 فانه لا شيء عليه لوجهه ويكره ان كان يتجر عذرا لباب وفي شرحه ويبيى استثناء الكفين
 لمتنعه من لبس القفازين اه قلت وكذا القدمين مما فوقه - فقد استثنى من لبس
 الجوارب بين كفاي الأمان يكون مراده بالستر النقطة بحال لا يكون لبس بستر اليد
 أو الجوارب بالقفازين أو الجوارب لبس قنائل (قوله ما لم يمتد يوما وليلة الخ) لو اوجهى
 أو لا ق لبس المتعاد يوما وليلة موجب للدم فغير المعاص كذا موجب - لصدقة ط قالت
 لكن ينظر من أين أخذ الشارح ما ذكره فان الذي رأيته في عدة كتب أنه لو نرى ربه
 بغير معتاد كالعبد ونحوه لا يراه شي فقد أطلقوا عدم لزوم وقد عقدت في الباب من
 مباحات الاحرام نعم في النهر عن الخلية لوجع الحرج على رأسه شيأ بلبسه الناس كونه
 لا يباين كان لبسه الناس كالاجابة ونحوها فلا يكرهه بغيره ولو فعل ذلك
 يوما وليلة كان عليه صدقة اه والظاهر ان لاشارة لتعصب ويزن الشارح اريد بها
 العمل أيضا تأمل (قوله وقالوا الخ) نص عليه في الباب وغيره وكذا نص على أنه يكره ب
 وجهه على وسادة بخلاف خذبه قال شارحه وكذا وضع رأسه عليها فانه وان لم يمسه قطعة
 بعض وجهه أو رأسه الا أنه الهمة المستحبة في النوم بخلاف كب الوجه اه (قوله كره
 ظاهر اطلاقه أنها تحريرية ط (قوله بالطمى) بكسر الخاء ثبت خبر والمراد القمل
 بما عرج فيه كما في القهستاني (قوله لانه طيب الخ) أشار الى الخلاف في علته وجوب
 اتقائه فالوجوب يستحق عليه وانما الخلاف في علته وفي موجهه فيتنبه عند الامام لانه
 وانما طيبة وان لم تكن زكية وموجبها دم وعندهما لانه يقتل الهوام ولبس الشعر
 وموجبها صدقة ونشأ الخلاف الاشتباه به وادخال بعضهم لخالق في طمى العراق
 لانه رائحة طيبة أفذه في النهر (قوله بخلاف صابون) في جنائبات الفم لونه غسل
 بالصابون والخرش لا روايته وقوله لا شيء عليه لانه ليس بطيب ولا يقتل اه وفيه معنى
 التعليل عدم وجوب ادم والصدقة اتفقوا - اقول في الظاهر به وجوه اثنان لا شيء عليه
 اه ومنه في البصر وكذا في الله - ثانی عن شرح الطحاوى فافهم (قوله ودلوله) يقع
 الدمان قيل هو ثبت بأرض الجازع وف كاشان غير أنه اسود وانما ثلث يضر بربط
 البدر ويزيل الحكمة والحرب (قوله واثنتان) قيل هو ضم لاهزة وحده - سهره

وبشمة البدن ولو حل على رأسه
 شيأ كان قطعة لاجل عدل وطبق
 ما لم يمتد يوما وليلة قلزمه صدقة
 وقالوا لو دخل تحت ستر الكعبة
 فصاب رأسه أو وجهه كره
 والا فلا بأس به (وفصل رأسه
 ولبسته بضمي) لانه طيب أو
 يقتل الهوام بخلاف صابون
 ودلوله واثنتان اتفاقا زاد
 في الجوهرة

كافي القاموس ويسمى رضاً أيضاً (قوله وسدر) هو ورق التقيق (قوله وهو مشكل) فان السدر كان غطى يقتل الهوام ويلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة عندهما كافي الخ والمصابون والاشنان فيها ذلك أيضاً رخصي زاد غيره أن المصابون طيب رائحة قلت وفيه نظر فقد علمت الاتفاق على أن لا شيء فيه دم ولا صدقة لانه ليس يطب ولا يقتل فانه هم (قوله وحلق رأسه) وكذا رأس غيره ولو لا الباب (قوله وأزاله شعر بدنه) أي بقية بدنه كالشارب والابط والعانة والرقبة والمخارج كافي الباب قال في البحر والمراد إزالة شعره كغسله ما كان حلقاً وصدقة نأوتورا وأحر أقام أي يمكن كان من الرأس والبدن مباشرة أو عكسياً (قوله أي كل) همول الخ) اشار به الى أن المراد انزع عن ليس الخط وتماثل من المذكور في حديث وفي البحر عن مناسك ابن أمير حاج الحلي أن ضابطه ليس كل شيء همول على قدر البدن أو بعضه بحيث يحيط به بجزء طاة أو تلزق ببعضه بعض أو غيرهما يستحق عليه ينس ليس مثله إلا المكعب اه قلت يخرج ما حفظ بعضه من لا ينجس يحيط بالبدن مثل المرقعة فلا بأس بلبسه كما قلناه وأما قوله اه وبعضه حرمة ليس التفاز بين في يدي الرجل وبصرح السندي في منسكه الكبير وشبهه القاري في شرح الباب واما المرأة فيسند لبها عدها كافي البدائع وقامه فيها لقائه على البحر (قوله كزردية) هي الدرع الحديد كما يفهم من القاموس وفيه البرزخ بالضم قلنسوة طوله أو كل ثوب رآه منه أي كآني يلبسه المغاربة يسترن الرأس الى القدم (قوله وقباء) بالفتح المنفرد من امام ط (قوله ولولا يدخل الخ) في الباب من المكروهات القاء القباء والعباء ونحوهما على منكب من غير ادخال يديه في كمينه وفيه من فصل الجبايات ولولا أني القباء على منكبيه وزره وما عليه دم وان لم يدخل يديه في كمينه وكذا لو لم يزره ولكن ادخل يديه في كمينه ولو أناء ولم يدخل يديه في كمينه لا شيء عليه سوى الكراهة اه وفي شرحه ان ادخل احدى اليدين في الكمين كاليدين فتقوله جاز المراد به في الجزاء ما علمت من كراهته وبؤده قوله عندنا أي عندنا ثمننا الثلاثة خلافة لفرحيته قال عليه دم كافي شرح الباب واعترض على الباب حيث ذكره في مباحات الاحرام بعدما ذكره في مكروهاته ومن قال فالصواب أن يقول والقاء القباء ونحوه على نفسه وهو مضطرب كاذر في الكبير اه والحاصل ان المضروع عنه ليس الخطط ليس المضاد ولعل وجه كراهة القاء ونحو القباء والعباء على الكتفين انه كذا ما ليس كذلك تأمل (قوله وعمامة) بالضم وقلنسوة ما يلبس في الرأس كالعرقية والتاج والعربوش ونحو ذلك (قوله وخفين) أي للرجال فان المرأة تلبس الخيط والخفين كافي فاضليان فهم تاتى (قوله الآن لا يجد نعلين الخ) أفادته لوجودهما لا يقطع لمانه من اتلاف المال بفرض حاجة فاده في الضرر وما عزي الى الايام من وجوب القصدية ذاقطه مله وجود النعلين خلاف المذهب كافي شرح الباب

وسدر وهو مشكل (وقصها)
أي اللحية (وحلق رأسه) إزالة
(شعر بدنه) الا الشعر التاب في
العين فلا شيء فيه عندنا (وليس
قبص وسراويل) أي كل معمول
على قدر بدن أو بعضه كزردية
وبرنس (وقباء) ولولا يدخل يديه
في كمينه عندنا الا ان يرتديه
أو يخله ويمسح به
بقميص وجبة أو يفضله في نوم
وغیره الخ (وعمامة) وقلنسوة
(وخفين الآن لا يجد نعلين)

(قوله فيقطعهما) أما لو سهما قبل القطع بوما قبله دم وفي أقل صدقة لباب (قوله اسفل من الكعبين) التي في الحديث وليقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين وهو أفصح عما هنا بن كمال والمراد بقطعهما بحيث يصير الكعبان وما فوقهما من السابق مكشوراً ولا قطع موضع الكعبين فقط كما لا يخفى والنعل هو المداس يكسر الميم وهو ما يلبسه أهل الحرمين على شراك (قوله عند مفعد الشراك) وهو المفضل الذي في وسط القدم كذا روى هشام عن محمد بن خلفه في الوضوء فإنه العظم الثاني أي المرتفع ولبعدين في الحديث أحدهما لكن لما كان الكعب يطلق عليه ما جعل على الأزل احتياطاً لأن الأحوط فيما كان أكثر كشفاً بجر (قوله فيجوز الخ) فربيع على ما فهم بمقابلة وهو جواز ليس ما لا يغطي الكعب الذي في وسط القدم والسرة ورتة قيل هو المعنى بالباب. وذكروا أن الظاهر أنها التي يقال لها الصرمة قلت الظاهر الأول لأن الصرمة المعروفة الآن هي التي تشق الرجل من العقب وأستره والظاهر أنه لا يبروز ستره فجب إذاً الدسها أن لا يشدها من العقب وإذا كان وجهها أو وجهه البارز طويلاً بحيث يسترا الكعب الذي في وسط القدم يقطع الزنا السائر أو يمشو في داخله خرقه بحيث يمنع دخول القدم كلها ولا يصل وجهه إلى الكعب وقد فعلت ذلك في وقت الإحرام أحرازاً عن قطع وجهه البايوج لم يفسد من الاتفاق (قوله ورتة) بالجر عطفها على في ص وفي بعض النسخ ونوبا بالنصب عطفها على حمل في ص وأنته فمثل الخطب وغيره كان ليس الخطب المطيب تتدفعه التدبيرة على الرجل كما في آيات (قوله بانه طيب) أي رائحة طيبة (قوله وهو السكرم) فيه تظرف في الصالح السكرم لزعفران وفيه يند واورس ثبت أصغر يكون باليمن فتدفعه العفورة للوجه وفي النهاية عن القانون الورس ثم أحرر فاني وبه صحيح الزعفران وهو محبوب من العين (قوله في الأصم) وقبل بحيث لا يتأثر وهو غير صحيح لأن العفورة للتطيب لا للتأثر لا ترى أنه لو كان ثوب مصبوغ له رائحة طيبة ولا يتأثر منه شيء فإن الحرم يمنع منه كافي المستحق بجر (قوله لا يتيق إلا - فمما الخ) شروع في فباعت الإحرام وفي شرح المناب ويستحب أن لا يزيل الوضوء بأي ماء كان بل بقصد الطهارة أو رفع الثياب والخبرة (قوله لم يتيق إلا - فمما الخ) ذكر النووي أنه ضعيف جداً وقال ابن حجر في شرح الشفاء لموضوع باتفاق الحفاظ ويعرف الإحرام ببلادهم الزهد موصى إلى الله عليه وسلم (قوله والاستغلال الخ) أي قصد الاستيعاف بظلال من شمس أو مدروى ومحل تمنع الميم الأولى وكسر الثانية أو عا - (قوله كما ت) أي في شرح قوله يسترا وجهه وأزاس (قوله ويستدعيان) هو شيء يشبه تلك السراويل يشد على الوسط ويضع فيه الدراهم ثم يقي وفي قاموس هو التسكة والمنطقة وكسر للنفقة يشق في الوسط ولا يفرق بين كون النفسقة أو أنه مرة كما في شرح اللب ولا بين شدة فوق الأزار أو تحتها لم يقصده حفظ الأزار بخلاف ما إذا تزاره بحبل منه

فيقطعهما اسفل من الكعبين
عند مفعد الشراك فيجوز ليس
الزبدية ولا الجوربين (ووب
صبر عاله طيب) كورس وهو
السكرم وصفر وهو زهر القرام
(الابعد زواله) بحيث لا يفرج
في الأصم (لا) يتيق (الاستحمام)
لم يتيق أنه عليه الصلاة
والسلام دخل الحمام في الجمعة
(والاستغلال بيت ومحل لم يصب
رأسه أو وجهه فلا يصاب أحدهما
نزه) كما ت (وشتدعيان) يكسر الهاء
(في وسطه)

كأقمتاه (قوله ومنطقة) يكسر الميم وفتح الطاء وتسمى بالقارسية كركا في الصبي
 (قوله ويسبق) أي ويشتبه أي شحاته في وسطه (قوله وسلاح) تميم بعد
 تخصيص وهو ما يقال به فلا يدخل فيه الدرع لأنه ليس (قوله ونختم) أو كمال عطف
 على ما قبله فيصير التقدير ولا يتقيد بتخصيصه واستكمال ولا معنى له إلا أن يراد بالثبوت
 الاستعمال من باب ذكر المقتد وإرادة المطلق مجازاً وهو لا وقال ونختمه أو أكمله لئلا
 من هذا ح ويمكن غاويه أيضاً بلز على الجوار أو بالرفع على الابتداء ونحوه محذوف
 أي كذلك (قوله لعدم التغطية واللبس) الأقول راجع للاستقلال باللبس والميل والثاني
 لما بعده (قوله فعليه صدقة) المراد بها عند إطلاقهم نصف صاع بحر (قوله ولو كثيراً)
 أي بلا ثاقاً كثيراً شدة المقابلة واستظهاره في شرح الباب فالمراد بالصدقة في العمل
 لا في نفس الطبيب الخاطيء فلا يلزم الدم بمرة واحدة وإن كان الطبيب كثيراً في العمل
 كما تراه في النسخ من الخنايا (قوله وقصد) أي وإن لم تعصب الشدة فغناء من أن
 تعصب غير الوجه والرأس إنما يكبره لو يقع عذر (قوله وبجامة) أي بلا زلة شعر لباب
 ولا فعل لعدم كسائتي (قوله يتصدق بشئ) أي تكفروا وسرقة شئ (قوله وفي الثلاث)
 أي من الشعر والقيل وأما أكثر فسيأتي في الخنايا (قوله ولو نفل) كذا في البدائع
 ونحوه الطحاوي بالمتكوبين دون التوافل والتواثف فأجروا ما جرى التكبير في أيام
 التبريق والتعصيم أو في فتح وهو الصحيح المعتقد الموافق لظاهر الرواية شرح للباب
 (قوله أو علاشرفاً) أي صعدت كما مر قصاً (قوله جمع ركب) أي اسم جمع وهم
 أصحاب الأبل في الشعر ولا يطلق على مائة من العشرة شهر (قوله دخل في الشعر) هو
 الدس الأخير من الليل (قوله كالتكبير في الصلاة) فكأن التكبير في الصلاة يوفى
 عند الانتهاء من حال إلى حال كذلك التلبية ح ولذا قال في الباب ويستحب أن تكون
 قائماً أو عارداً أو كائناً أو قائفاً أو سائراً أو معجداً أو معجداً أو معجداً أو معجداً أو معجداً
 والأزمان وعند إقبال الليل والتهار وعند كل ركوب وقول وإذا استنقذ من النوم
 أو استعطف واحتجته وقال أيضاً فيجب تكرارها في كل مرة ثلاثاً على الأقل ولا يقنعها
 بكلام ولورية السلام في خلالها جاز ويكره لمعه أن يسلم عليه وإذا كان واجبة لا يفتي
 أحدها على تلبية الآخر بل كل إنسان يلبس نفسه ويبي في مسجد مكة ومسي وعرفات
 لأن الطواف وسعى العمرة (قوله وأما صوتهما) لأن يكون في مصر أو امرأة لباب
 فإذا شابهه أو في المسجد لا يشترط على الصلوات الصائتين (قوله استئذاناً) ذكر تركه
 كان شيئاً ولا يفتي عليه ففتح وقيل أصحها أو المحدث الأقل شرح للباب (قوله بلاجهد)
 بفتح الجيم وبالدال أي تعب النفس بقاء برفع الصوت كي لا يضر رولة تتأني بين هذا
 وبين ما يافضل الحج العجمي والتج أي أفضل أفراد الحج بحيث يفتي على هذا الأفضل أفصاه
 إذا الطواف والوقوف أفضل منهما أو الحج رفع الصوت بالتلبية والتج أسالة الدم بالارافة

ومنطقة وسف وسلاح ونختم
 زيلتي لعدم التغطية واللبس
 أو أكمل بغير مطيب) فلو أكمل
 بطلب مرة أو مرتين فله صدقة
 ولو كثيراً فعليه دم سراجية
 (و) لا يتقيد اختار وقصد أو بجامة
 وقطع درهمه وجبر كسر وحل
 ربه وبه) لكن يرفق أن خاف
 سقوط شعره أو فقهه فان في الواحدة
 يتصدق بشئ وفي الثلاث كف
 من طعام غرواد كالد أو أكثر
 المحرم (التلبية) يندبها حتى صلى
 ولو نفل أو علاشرفاً أو عبطاً وإذا
 أدلى بكياً جمع ركب أو جماً
 مشاة وكذا الخلق بعضهم بعضاً
 (أو أجمع) دخل في الشعر إذا
 التلبية في الأحرام كالتكبير
 في الصلاة (رافعاً) استئذاناً
 (صوتهما) بلاجهد

مطلب
 في حديث أفضل الحج العجمي والتج

في دخول مكة

لأن الإنسان قد يكون جهولاً بالصوت طبعاً فيصير الرفع العالي مع عدم تبعه به غير
 (قوله كما يقصده العوام) غشيل المنق وهو المسجد لالتحق ح (قوله وإذا دخل مكة)
 المستحب دخولها أنهاراً كما في الخليفة من باب المعلى ليكون مستقبلاً في دخوله باب البيت
 نعتياً وإذا خرج من المعلى بجر (قوله أنهاراً) قبل الدخول مكة كما عرفت لكن لما كان
 دخول المسجد مستحباً دخول مكة صحيح كونه قيداً أيضاً (قوله ملياً) هو قيد لدخول
 مكة أيضاً قال في الباب ويكون في دخوله ملياً داعياً إلى أن يصل باب السلام بعداً
 بالمسجد (قوله لدخولها) أي مكة بدليل تأنيث الضمير وعبرة الجرح في ذلك ح
 (قوله نصيب) بالهاء المهملة ح (قوله ومعناه الله أكبر من الكعبة) هكذا في غاية
 البيان والاولى من كل ما سواه بجر وكأن الشارح رجع الاول لاقتضاء المقام له كما أن
 الشارح في شيء إذا سمي الله تعالى يلاحظ التبرع باسمه تعالى فيما سطر فيه (قوله وهل)
 عبارة الفتح كبر وهل ثلاثاً وعبرة ابن السكيت كبر ثلاثاً وهل ثلاثاً (قوله لتسابق
 نوع شرك) أي بتوهم الجاهل أن العبادة للبيت قال في الجرد وليد كفي المتن الذي عند
 مشاهدة البيت وهي غفلة عما لا يغفل عنه فاه عنده مستجاب ومحمد روحه الله تعالى
 لم يعين في الأصل للمشاهد الطبع شيئاً من الدعوات لأن التوقيت يذهب بارقة من أثره
 بالمقول منها حسن كذا في الهداية وفي الفتح من أمم الادعية طلب الجنة بلا حرج
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانس أمم الأذكار كما ذكره الخليل في ما سلك
 اهـ (تبيين) قال في الباب ولا يرفع يده عند رؤية البيت وقيل يرفع يده عن ان يرى
 في شرحه أي لا يرفع ولوال دعائه لانه لم يذكر في المشاهير من كتب أصحابه إبل فاه
 السروجي المذهب تركه وصرح الطحاوي بأنه يكره عند اغتناله ذلك (قوله فانه قد
 بالطواف) فان كان سلافاً لطواف النية أو محرماً بالطواف فطواف القدوم هذا إذا
 دخل قبل الصبح فان دخل فيه أغنى طواف القرص عن النية أو بالجمرة فطوافها اول
 طواف قدوم لها كذا في الفتح غير وأنما إطلاقه أنه لا يكره الطواف في الاوقات التي
 تكره فيها الصلاة كما صرح به في الفتح قال الا انه لا يصل ركعتيه فيم إبل يصبر إلى أن يدخل
 ما لا كراهة فيه (قوله لانه تحية لبيت) أي لمن أراد الطواف بخلاف من لم يرده وأراد
 أن يجلس فلا يجلس حتى يصل ركعتين تحية المسجد الآن يكون الوقت مكرهاً للصلاة
 شرح الباب لله أرى وفي شرحه على التثنية قد لم يكن حراماً طواف تحية لقواهم تحية
 هذا المسجد الطواف وليس معناه أن من لم يركب طوافاً صلى تحية المسجد فافهمه بعض
 العوام اهـ قلت لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف يشهد أنه لو صلى ولم يطف
 لا يحصل النية الآن يحضر بترك الطواف بلا عذر دفع لعذر يحصل النية بالصلوة
 ثم رأيت في شرح الباب أيضاً ما يدل على ذلك حيث قال في موضع آخر تحية هذا
 المسجد بخصوصه هو الطواف الا إذا كان له ما أتى في تحية المسجد لم يكن وقت

كما يقصده العوام (وإذا دخل مكة بدأ بالمسجد الحرام بعد ما يأمن على استقامته داخل من باب السلام ثم رآه بالمسجد استواصاً شامعاً ما لاحظاً جلالة البقعة بين الفضل لدخولها وهو للفظافة يجب الحائض ونساء) وجنبتا هـ
 لم يمت كبر) ثم رآه معناه الله أكبر من الكعبة (وهل) لتلايق نوع شرك (ثم) أتته بالطواف لانه تحية لبيت

كرامة اه (قوله ما لي بصف الخ) أي قد تم كل ذلك على الطواف أي طواف القصة
 وغيرها لباب وشرحه ثم يطوف بغير وهذا يحد أن هذه الصلوات لا تحصل بها القصة
 مع أنها تحصل في بقية المساجد وليس ذلك إلا لأن قصته على الطواف دون الصلاة
 بخلاف باقي المساجد ولهذا حال به من العلماء أن القرض من وجهين أحدهما أن الصلاة
 جنس فتاب بعضها تاب بعض وليس الطواف من جنسها والثاني أن صلاة القرض
 في المسجد تحية المسجد والطواف تحية البيت لا تحية المسجد (قوله فوت المكتوبة)
 يعني أن يكون المراد فوت وقتها المستحب لأنه يقطع به الترتيب على أحد القولين
 المحسنيين فالأولى ما هنا تأمل وزاد في شرح الباب فوت الحنائة وزاد في الجهر والنهر
 ما إذا دخل في وقت من أمان من الطواف أو كان عليه فائتة مكتوبة اه وذكر
 الأخير في الباب وقيد شارحه بما إذا كان صاحب ترتيب قلت والظاهر أن المراد
 بالقائنة التي فوتها بعد أو وجب قضاءها فوراً والافتقار إلى الطواف عليها لا يضر إلا إذا
 خاف فوت المكتوبة الوقتية إذا قدم عليها الطواف وقضاء القائنة وحسنه فذكر
 المكتوبة الوقتية يعني من ذكر القائنة فافهم (قوله فاستقبل الجبر الخ) أي أتوا بالقاء إلى
 أنه ينوي الطواف قبل الاستقبال للمسجد كرهه أنه يترجم جميعه على جميع الجبر
 وهذا قال في الباب ثم يفتق - تقبل البيت بجواب الجبر الأول ودع على الركن الثاني
 بحيث يصير جميع الجبر من يمينه ويكون منكبه الأيمن عند طرف الجبر فينوي الطواف
 وهذه الكيفية مستحبة والثنية فرض ثم عني ما را إلى عينه حتى يحاذي الجبر فيقتضيه الله
 ويستقبله ويسلم ويكبر ويحمد ويصل ويدعو اه قل شارحه أي يقول بسم الله
 وأقبحه أكبر الله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله اللهم آمين ذلك وقتاً بعد ذلك وأثناء
 لستة نيك محمد صلى الله عليه وسلم (قوله رافعا يديه) أي عند التكبير لا عند الثنية فإنه
 بدعة لباب وقال شارحه القاري في موضع آخر بعد كلامه واما أصل أن رفع اليدين في غير
 حالة الاستقبال مكروه وأما الالتئام من غير رداء أو مكره ومقرع أو قزم يهاتما
 على الأقوال عند ما من أن الإزداء بالجبر فرض أو واجب أو سنة وأما المنصب الابتداء
 بالنية قبل الجبر للرجوع عن الاختلاف (قوله فك الصلاة) أي حذاء أذنيه وقدم
 في كتاب الصلاة أنه في الاستلام وعند الجبر يرفع حذاء منكبيه ويجعل باطن ما نحو الجبر
 والكعبة اه وعزاه القهستاني إلى شرح الطحاوي وصححه في البدائع وغيرها ومثله
 في النقا وغيره على الأول وصححه في غاية البيان وغيرها فقد اختلف التعديج (قوله
 واستله) أي بعد أن يرسل يديه كما في النهر عن التحفة قال في الباب وصفة الاستسلام أن
 يضع كفيه على الجبر ويضع فم بين كفيه ويقبله (قوله قبل ثم) يترجمه في الباب وقال اه
 مستحب ويكره مع التدليل ثلاثاً حال شارحه وهو وافق لما نقله الشيخ رشيد الدين
 في شرح الكثر وكذا نقل السجود عن أصحابنا العرب جماعة لكن قال قوام الدين

ما لي بصف فوت المكتوبة أو ما عنيها
 أو الزيادة سنة رافعة (قوله فاستقبل الجبر
 مكبراً أهلاً رافعا يديه) كالصلاة
 (واستله) بكفيه وقوله بلا صوت
 وهل يجزئ عليه قبل ثم (بلا إيداء)
 لا لاسنة

الكافي الأولى أن لا يصح عند العدم الرواية في المشاهير اه وظاهره ترجيح ما قاله
الكافي في المعراج وهو ظاهر القبح وإذا اعترض في النهي على قول الجرائد ضمه فبيان
صاحب الدار أدري أي أن الكافي من أهل المذهب الماهرين وهو أدري بالمذهب
من غيره فلا ينبغي تضعيف ما نقله قلت لكن استند الكافي إلى عدم ذكره في المشاهير
وهو لا ينبغي ذكره في غيرها وقد استند في البراءة أنه فعله عليه الصلاة والسلام والقاروق
بعده كما رواه الحاكم وصححه واستند لذلك من لا على في شرح النقاية على ما مر من
الكافي وأيده ما نقله ابن جماعة عن أصحابنا ثم رأيت نقلا عن غاية السروجي أنه كره
مالك وحده السجود على الحجر وقال أنه بدعة وجهه ورأى أهل العلم على استنباطه والحديث
عنه عليه اه أي على مالك وغيره ما يترجح في الخبر والابن من الاستنباط فلا يفتي أن
السروجي أيضا من أهل الدار فهو أدري والاستنباط قاله موافقا لما هو معروف والحديث
أول وأخرى فافهم (قوله وترك الأبداء واجب) أي لا يترك الواجب لفعل السنة وإنما
النظر إلى العودة لاجل الختان فليس فيه ترك الواجب بفعل السنة من النظر لادون في
الضرورة (قوله فان لم يقدر) أي على تقبيله للأبداء وهو طلاقا مع به عليه
ثم قبلهما أو يضع أحدهما والأولى أن تكون أي لأنها المستحيلة فيجب فيه شرف ولو
فعل من البر العميق من أن الحجر عين الله يصافح بها عباده وإصانة ابن (قوله والما
يكنه ذلك) أي وضع يديه أو أحدهما (قوله يس) يضم قوله وسرنا به من الله - امر
كأبيه بالسلام للام الشارح الآتي (قوله عنهما) الأولى عنه أي الله - اس لا يحرر
عن الاستسلام ذكره بقوله واليس (قوله مشيرا إلى باطن كفيه) أي بأن يرفع يديه
حذاء أذنيه ويجعل باطنهما نحو الحجر مشيرا به ماله وظاهرهما نحو به هذه المأثور
بحر وفي شرح النقاية للقاري هذا من كفيه أو أذنيه وكانه حكاية لقول ابن كثير
(قوله ثم قبل كفيه) أي بعد الإشارة المذكورة قال في الفتوح ويغسل كل شوط يمشي
رأسه الأسود ما مضى في الأبداء اه وبأقنومه عند قول المستنف وكلمة زياد
فعل ما ذكر (قوله فالكعبة) أو لقبه كما سجد كره لكن الأقول ظاهر الرواية كما سجدت
(قوله طواف القدوم) يسى أيضا طواف القيمة وطواف القاموطواف أول عهد
بالباب وطواف أحداث العهد بالبيت وطواف الوارد والورد شرح الباب وبفتح هـ
أضواف - سدوم من المقدس بالحج وإن لم يشك أنه للقدوم أو يذبح غيره فانه وقع في محله قال
شاه ابن تيمية المهرم من - بالحج وقع طوافه هذه القدوم وإن سجد فربما العمرة
ومعها وقار واقع عن طواف العمرة فانه لا غيره وعلى القائل أن بطواف طواف آخر
القدوم اه أن - بالحج فربما من سجد في العمرة فإلى باب وأول وقت حين
شكوه مكة - حره من وقوفه بمرقة فانه وقف فندفات وقته وإن لم يقف على طواف طواف
نحر (قوله لا فاق) أي لا - بفتح لا يس لأمكي ولا لاهل المواقف ومن دونها إلى

وترك الأبداء واجب فان لم يقدر
بضعهما ثم قبلهما أو أحدهما
(والا) يمكنه ذلك (يس) بالحج
(شأنه) ولو عسا (ثم قبله) أي
لشئ (وان سجد عنهما) أي الاستسلام
وانه من (استقبله) مشيرا إليه
يا طاف إليه شانه وأصعها عليه
(ترروا) وجد الله تعالى وصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم
ثم يقبل كفيه في بقية ورفع في الحج
يجعل كفيه مضمعا إلى عند الحجرين
فلكعبة (وطاف بالبيت طواف
القدوم ويس) هذا الطواف
(فلا فاق) لانه القامد

في طواف القدوم

مكة سراج وشرح الباب الاثنى عشر المكي اذا خرج للاداء فخرج من عده ما لم يطلع فقلعه طواف
 القدوم لباب فهذا خلاف ما في القسمة من انه يسكن لاهل المواقيت وادخلها فافهم
 (قوله عن يمينه) أي بين الطائف والجبر وقوله عمالي الباب أي باب الكعبة تأكيده
 وهذا واجب في الاسم كما مر (قوله ولو عكس) بان اخذ عن يساره وجعل البيت عن
 يمينه وكذا الواستقبل البيت بوجهه أو واستدبره وطافه فترضا كما في شرح الباب وغيره
 (قوله فلو رجع) أي الى بلدته قبل اعادته (قوله وكذا لو ابتداء من غير الجبر) أي بصدده
 والافعله دم وهذا على القول بوجوبه كما أشار اليه بقوله كما مر أي في الواجبات (قوله
 قالوا الخ) قال في الجبر ولما كان لا بد من الجبر واجبا كان الابتداء في الطواف من
 الجهة التي فيها الركن الثاني فترى ان الجبر الاسود متعينا ليكون مازا بجميع يده على
 جميع الجبر الاسود وكثير من العوام شاهدناهم يندثون الطواف وبعض الجبر خارج
 عن طوافهم فاحذر اه قلت قد متنا هذه الكيفية عن الباب وانها مستحبة لا متعينة
 وبه ربح في فتح القدير ايضا فالتفصيل عليه وفيه القاري في شرح الباب للبروج عن
 خلاف من يشترط المرور على الجبر بجميع يده وفي الكرماني انه الاكل والافضل
 ثم قال القاري والافلاستقبل الجبر مطلقا وتوى الطواف كتي عندنا في أصل المقصود
 الذي هو الابتداء من الجبر سواء قلنا انه سنة أو واجب أو فريضة أو شرط اه وفي
 الشرنبلالية بعد ملزم عن البرور إذا لم يكن في قيامه مسامحة للجبر بأن وقف جهة
 الملتزم ومال بعض جسده ليقبل الجبر أو آمن قام مسامحة جسده الجبر فقد دخل في ذلك
 شيء من الركن الثاني لأن الجبر وركنه لا يبلغ عرض جسده المسامحة وبه يحصل
 الابتداء من الجبر اه قلت لكن لا يحصل به المرور بجميع البدن على جميع الجبر لكن
 قد حملت أنه غير لازم عندنا وأصل الشارح أشار الى ضعفه بلفظه لو لم يمتعه فافهم
 (قوله قبل شروعه) أي من حين تجزئه للأحرام بناء على ما قدمه عند قول المصنف
 وليس اذا أرادوا الخ لكن قد متنا تصحيح خلافه ولذا قال في الفتح وينبغي أن يضطجع
 قبل شروعه في الطواف قبل اه فلو قال الشارح قبل شروعه لكان أصوب فافهم
 هذا في شرح الباب واعلم أن الاضطجاع سنة في جميع أشواط الطواف كما صرح به ابن
 الصفاء فاذا فرغ من الطواف تركه حتى اذا صلى ركعتي الطواف مضطجعا يكره
 لكشفه منكبه ويأبى الكلام على انه لا اضطجاع في السي اه (قوله استئنا) أي
 في كل طواف بعده سي كطواف القدوم والعمرة وكطواف الزيارة كان آخر السي
 ولم يكن لاباقي من ليس الخيط لعمد هل يستحب له التمسك به لم يتعرض له أصحابنا وقال بعض
 الشافعية يتعدى في حقه أي على وجه الكمال فلا يتأني ما ذكر بعضهم انه قد يقال يشترط
 وان كان المكسب مستورا بالخط فبعد قلت والظاهر فقله شرح القاب مختصا (قوله
 وراء الخطيم) ويسمى خطية التحميل وهو البقعة التي تحت الميزاب على ساجد كصف

(وأخذ) الطائف (عن يمينه مما يلي
 الباب) فتصير الكعبة عن يساره لأن
 الطائف كالقائم بها وأما ما يقف
 عن بين الامام ولو عكس أعاد ما دام
 بمكة فلو رجع فقلعه دم وكذا لو ابتداء
 من غير الجبر كما مر قالوا ويترجم جميع
 به على جميع الجبر (جاعلا) قبل
 شروعه (رداه) تحت الباطن
 ملتصقا برفقه على كتفه الايسر
 استئنا (وراء الخطيم) وجوبا

دائرة بينها وبين البيت فريحة سمى بالحطيم لانه حطم من البيت أى كسر وبالبحر لانه بحر
منه أى منع (قوله لانه ستة أذرع من البيت) لفظة منه خبر أن مقدّم وسنة اسمها
مؤخر ومن البيت صفة ستة والتقدير لانه ستة أذرع كأنه من البيت ثمانية منه أو منه
حال من ستة مقدّم عليه ومن البيت خبر وهو جاز كقوله • لم يمت موحشاً طلل • ط قلت
والثاني أظهر فافهم قال فى الفتح وليس البحر كله من البيت بل ستة أذرع منه فقط لحديث
عائشة رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ستة أذرع من البحر من البيت
وما زاد ليس من البيت رواه مسلم (قوله لم يمت) بفتح الميم وثمة ثلثه من الجوارى بمعنى
الحل لانه ستة أو بضم أوله وسكون ثلثه من الأجزاء أى على وجه الكمال قال القارى
فى شرح النقاية ولوطاف من الفريحة لا يجوز به فى تحقيق كماله ولا بد من إعادة الطواف كنه
لتحققه وإن أعاد من الحطيم وحده أجزاً بأن يأخذ على يمينه ذراعاً من البحر حتى ينتهى إلى
آخره ثم يدخل البحر من الفريحة ويخرج من الجانب الآخر ولا يدخل البحر وهو أفضل
بأن يرجع ويتدبّر من أول البحر هكذا يفعل مع مرات وقضى صلاته من رمل وغيره
ولو لم يمدح طوافه وجب عليه دم اهـ (قوله كاستقباله) أى فانه إذا استقبله
المحلى لم تصح صلاته لأن فرضية استقبال الكعبة ثبت بالذهن القطعى وتكون الحطيم
من الكعبة ثبت بالأحاد قسار كانه من الكعبة من وجه دون وجه فكان الاحتياط
فى وجوب الطواف وراءه فى عدم صحة استقباله وانتميه يمكن تصحيحه على الوجهين
الذين ذكرناهما فى قوله لم يمت مع قطع النظر عن القهوم فافهم (قوله وبه فاعمل
وهاجر) عزاء فى البحر إلى غاية البيان وذكر بعضهم أن ابن الجوزى أورد أن فاعل
فما بين الميزاب إلى باب البحر القربى • (تنبية) • لم يذكر الشاذروان وهو الأفرز المسنن
الخارج عن عرض جد البيت قد نرى ذراعاً من البيت من البيت بقى منه حين عمرته
قربى كالحطيم وهو ليس منه عندنا لكن ينبى أن يكون طوافه وراءه خروجه من
الخلاف كما فى الفتح والمباب وغيرهما (قوله بسبعة أشواط) من البحر إلى البحر شوطاً
وهذا بيان الواجب للعرض فى الطواف لمّا مرّ أن أقلّ الأشواط السبعة واجبة بقبر
بالم فلو كنّا كرهاً بحر لكن الظاهر أن هذا فى العرض والواجب قد صرحوا بأنه
لوتركوا أكثر أشواط الصدور من دم وفى الأقل لكل شوط صدقة وأما القدوم فلم يصرحوا
بإلزامه لوتركه بعد الشروع وبعت السنن فى منسكه الكبير أنه كالصدور ونازعه
فى شرح المباب بأن الصدور واجب بأصله فلا يقبل عليه ما يجب بشروعه فالظاهر أنه
لا يلزمه بتركه سوى التوبة كصلاة الفل اهـ ملخصاً وقد يقال وجوبه بالشروع
بمعنى وجوب الكمال وقتها بما هو عليه يلزم منه وجوب الاتيان بواجبه كصلاة النافلة
حتى لو ترك منها واجباً واجباً أعادتها والاتيان بما يصير تركه منها كالصلاة الواجبة
ابتداءً وهنا كذلك لو ترك الله يجب فيه صدقة ولو تركه تركه يجب فيه دم لانه الجابر

لانه ستة أذرع من البيت فافهم
طاف من الفريحة لم يمت كاستقباله
احتياطاً به فاعل وجب
(سبعة أشواط) فقط

لترك الواجب في الطواف كصعود السهو في ترك الواجب في النافلة وانه تعالى أحل
 (قوله لمع عليه) أي بأنه ثامن لكن فعله بناء على الرفع أو الوضوء لاعتقاده دخول
 طواف آخر فانه يستدعيه ما ذكره في التعليل بقوله لا يفتي في الخلاف فيها
 لو قصد الدخول في طواف آخر أيضا (قوله لا يشرع) مسقطا لما ذكرنا أي لانه شرع فيه
 لاسقاط الواجب عليه وهو اتم السبعة لا ما ذكرنا من شرطه حتى يجب عليه
 اكمل السبعة لأنه ثامن (قوله بخلاف الحج) فانه اذا شرع فيه مسقطا لما ذكرنا اتمه
 بخلاف بقية العبادات يجر والحاصل أن الطواف كغيره من العبادات مثل الصلاة
 والصوم لو شرع فيه على وجه الاسقاط بأن ظن انه عليه ثم تبين خلافه لا يلزمه اتمه الا
 الحج فانه يلزمه اتمامه مطلقا كما مر في أول الفصل (تبيينه) لو شك في عدد الاشواط
 في طواف الركن اعاده ولا يفتي على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقيل اذا كان يكثر ذلك
 يقتضى ولو أخرجه عدل بعدد يستحب أن يأخذ بقوله ولو أخرجه عدل وجب العمل بقوله
 لباب قال شارحه ومفهومه انه لو شك في اشواط غير الركن لا يصيد بل يفتي على غلبة
 ظنه لأن غير الفرض على التوسعة والظاهر أن الواجب في حكم الركن لانه فرض على
 اه (قوله مكان) بالنصب على انه اسم ان فهو اسم مكان لا ظرف مكان لأن ظرف المكان
 لا يقع اسم الا لان اسمها مستد في الاصل وقوله داخل بالرفع على انه خبر ما قوله لا أخرجه
 عطف عليه ويجوز فيها النصب على الظرفية والمتعلق خبران فيكون من ظرفية الاخص
 في الاعم فافهم (قوله ولو رواه زمزم) أو المأقام أو السورى أو على - طبعه ولو مررتما
 على البيت لباب (قوله لا بالبيت) لأن حيطان المسجد تحول بينه وبين البيت يجر عن
 المحيط ومفهومه انه لو كانت الحيطان متقدمة بعض وحقق في الفتح أن هذا المفهوم غير
 معتبر أخذ من تعليل المسبوط (قوله بنى) أي على ما كان طائفه ولا يلزم الاستقبال فتح
 قلت طاهره انه لو استقبل لاشي عليه فلا يلزمه اتمام الأقل لان هذا الاستقبال لا كمال
 بالموالاتين الاشواط ثم رأيت في الباب ما يدل عليه حيث قال في فصل مسحبات
 الطواف ومنها استئناف الطواف لو قطعه أو فقه على وجه مكره قال شارحه لو قطعه
 أي ولو بعد ذلك واطاهر انه مقيد بما قبله ايمان أكره اه بنى ما اذا حضرت الجنازة
 أو المكتوبة في أثناء الشوط هل تمه أو لا أم من صرح به عندنا وبنى عدم اتمام اذا
 خاف فوت الركن فمع الامام واذا عاد البناء يفتي من محل انصرافه أو يفتي الشوط
 من الحجر والظاهر الأقل قياسا على من سبقه الحدث في الصلاة ثم رأيت بعضهم نقله عن
 جميع البضارى من عطاء بن أبي رباح التابعي وهو ظاهر قول الفتح في على ما كان طائفه وانه
 أعلم (تبيينه) اذا خرج لغير حاجة كره ولا يطل فقد قال في الباب ولا مقيد للطواف
 وعدم مكره وانه تفرقه أي الفصل بين اشواطه تفرقا كثيرا وكذا قال في السبي بل
 ذكر في منسكه الكبير لو فرغ السبي تفرقا كثيرا كان سعى كل يوم شوطا أو أقل لم يطل

(فلوطاف للمناع عليه) فالصحيح

أنه يلزمه اتمام اشواط السبع (الشروع)

أي لانه شرع فيه مطلقا بخلاف

ما لو ظن أنه سابع لشرعه مسقطا

لا يلزمه بخلاف الحج واعلم أن مكان

الطواف داخل المسجد ولو رواه

زمزم لا أخرجه أصروا نه طائفا

بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه

أو من السبي إلى جنازة أو مكتوبة

أو تعبد وضوء ثم عاد بنى

سعيه ويستحب أن يتأنف (قوله ويجازفهما كل وسيع) المصرح به في الباب كراهة
 البيع فيما وكراهة الأكل في الطواف لا السبي ومثل البيع الشراء وعده الشرب فيها
 من المباحات (قوله لكن الذكر أفضل منها) أي من القراءة في الطواف وهذا ما نقله
 في النسخ عن التبيين وقال وفي الكافي للساجم الذي هو جمع كلام محمد بكراهة أن يرفع صوته
 بالقراءة لنفسه ولا بأس بقراءته في نفسه وفي المتن عن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ
 في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى ولا يغموا ذكره في التبيين عمدا كراهة لما كان لا بأس
 في الأكثر لخلاف الأولى اه أي ومن غير ذلك قول المتن ولا بأس بذكر الله تعالى
 ثم قال في النسخ والمصادر أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولم يثبت عنه
 في الطواف قراءة قبل الذكر وهو المتأثر من السلف والجمع عليه في مسكنات أولى اه
 (قوله فلا يرجع) أقول الحاصل من هذه النقول التي ذكرناها آتقاناً أن القراءة تختلف
 الأولى وأن الذكر أفضل منها ما تورا أولا كما هو مقتضى الإطلاق لأن يراد بالكمال
 وهو المأثور وفيوافق ما نقله الشارح عن النووي واستحسنه في شرح الباب لكن كون
 القراءة أفضل من غير المأثور ينعونه قول المتن لا ينبغي أن يقرأ في طوافه به بشرا
 بالمتع عن القراءة تنزيها وانفاها عن عدم المتع عن ذكر غير المأثور يدل عليه ما سلفه من
 الهداية من أن محمدا رجه الله لم ينع في الأصل المشاهدة الحسنة من الدعوات لأن
 التوقيت يذهب بركة وان تزلزل بقوله منها حس اه وهذا يبعد أن المراد به كراهة
 مطلقة كما هو قضية إطلاقهم على خلاف ما فعله النووي فليتأمل (تنبيه) ورواه
 صلى الله عليه وسلم قال بين الركبتين ربنا آتاني الدنيا حسنة الخ ولا ينبغي ما رواه لأن
 الظاهر أن المراد المتع عن قراءة ما ليس فيه ذكر وقوله على قصد ذلك وليان ما رواه
 تأمل (قوله ويرسل) أي في كل طواف بعد دعاءه والافلا لا لا يطابع بدائع قال
 في التهرؤ في الغاية لو كان ما رواه وقد رمل في طواف العمرة لا يرمل في طواف القدوم
 وفي المحيط طواف التلبية بعد ما روى بعده كان عليه أن يرمل في طواف الزيارة ويرسي
 بعده لحصول الأول بعد طواف ناقص وإن لم يبعده فلا شيء عليه (قوله ومن كثره) مصدر
 مجرور به عطوف على تقارب وهو أقرب من جعله فلا معطوف على شيء (قوله استقانا)
 ففي مسلم وأبي داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رمل به ولما صلى الله
 عليه وسلم لم يرمي الحجر إلا ما رمى أو بعد فتح وقال ابن عباس يسن ويه أخذ بعض
 المشايخ كافي مناسك الكرماني خبر (قوله روى الثلاثة الخ) قال في النسخ ولومشي
 شوطا ثم تذكر لا يرمل إلا في شوطين وإن لم يذكر في الثلاثة لم يرمل بعد ذلك اه أي لأن
 ترك الرمل في الأربعة سنة فلورمل فيها كان نارا كالسنتين وتركه أحدا عسما أصل يهر
 ويورمل في الكل لا يلزمه شيء ولو ألبس يسن أن يكره تركه بالخلاف السنة بغير (قوله
 رقت) وفي شرح الطحاوي يسن حتى بعد الرمل وهو ظاهر لأن وقوفه بالخلاف السنة

فجاء فيه ما أكل وسيع واقنا
 وقراءة لكن الذكر أفضل منها وفي
 منسكنا خوي الذكر المأثور أفضل
 وأما في غير المأثور فالقراءة أفضل
 فلا يرجع (ورسل) أي شيء بسرعة
 مع تقارب الخطا وهن كتفيه
 (في الثلاث الأولى) استقانا (قط)
 فلو تركه أو نسبه ولو في الثلاثة
 لم يرمل في الباقي ولو روجه الناس
 وقف حتى بعد فدية قبل يختلف
 إلا تلازم

فأرى على التقاية وفي شرحه على الباب لأن الموالاة بين الاشواط واجزاء الطواف سنة
 متفق عليها بل قيل واجبة فلا يتركها السنة تحل فيها ١٠ قلت ينبغي التوصل بها بين
 القولين بأنه ان كانت الرخصة قبل الشروع وقبل الان المباداة الى الطواف مستحبة
 فتركها سنة الرمل المؤكدة وان حصلت في الانتهاء فلا يقبل ثلاثت الموالاة (قوله)
 لأن له بدلا وهو الاشارة الى الطبر والرميل لا بد له (قوله من الجرا الى الجبر) لاني الركن
 اليماني كما قيل (قوله في كل شوط) أي من الثلاثة (قوله وكلامه) أي في الاشواط
 السبعة (قوله من الاستلام) فهو سنة بين كل شوطين كما في غاية البيان وذكر في المحيط
 والرواية أنه في الابتداء والانتهاية وفيما بين ذلك أدب بحر ووفق في شرح الباب
 بأنه في الطرفين آكد ما بينهما قال وكذا ليس بين الطواف والسعي ١٠ وفي الهداية
 وان لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهلل على ما ذكرنا قال في الفتح ولم يذكر المصنف
 رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في كل مبدأ شوط واعتقادي أن عدم الرفع هو
 الصواب ولم أر عنه عليه الصلاة والسلام خلافه (قوله واستلم الركن اليماني) أي
 في كل شوط والمراد بالاستلام هنا مسكه بكتفه أو بيده دون يساره بدون تقبيل وسجود
 عليه ولا يابيه عنه بالاشارة عند العز عن له للزعة شرح الباب (قوله والدلائل
 تؤيده) أي تؤيده بكونه سنة وبأنه يقبله لكن في شرح الباب ان ظاهر الرواية الاقل
 كما في النكافي والهداية وغيرهما وفي الكرماني وهو الصحيح وفي النجاشي ما عن محمد بن
 جذا وفي البدائع لا خلاف في أن تقبيله ليس سنة وفي السراجية ولا يقبله في أصح
 الاقوال (قوله ويكره استلام غيرهما) وهو الركن العراقي والشامي لانها ليسا
 ركعتين حقيقة بل من وسط البيت لان بعض الحليين من البيت بدائع والكرامة فترية
 كما في البحر (قوله ثم صلى شقما) أي ركعتين يقرأ فيهما الكفرون والاخلاص اقتداء
 بقوله عليه الصلاة والسلام نهر ويستحب أن يدعو بعد ما دعاء آدم عليه السلام ولو
 صلى أكثر من ركعتين جاز ولا يجرى الممسكوبة ولا المنذورة عنهما ولا يجوز اقتداء
 صلحا بمثل لان طواف هذا غير طواف الآخر ولو طاف يصلي لا يصل عنه (باب قوله)
 في وقت صباح قيد الصلاة فقط فمكره في وقت الكراهة بخلاف الطواف والسنة
 الموالاة بينهما وبين الطواف فيكره تأخيرها عنه الا في وقت مكرره ولو طاف بعد العصر
 يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف ثم سعة المغرب ولو صلاها في وقت مكرره قبل صحت مع
 الكراهة ويجب قطعها فان مضى فيها فالواجب أن يعيدها (باب وفي الاطلاق نظر لما تروى
 في اوقات الصلاة من أن الواجب ولو لم يركع ركعتي الطواف والنذر لا تعتد في ثلاثة من
 الاوقات المحمية أعني الطلوع والاستواء والقروب بخلاف ما بعد التبر وصلاة العصر
 فانها تنضم مع الكراهة فيهما (قوله على الصحيح) وقيل ليس قهستاني (قوله بعد
 كل أسبوع) أي على التراخي ما يردان بطواف أسبوعا آخر فعلى القول بحر

لأن له بدلا (من الجرا الى الجبر) في كل
 شوط (وكلامه) الجبر فعل ما ذكر
 من الاستلام (واستلم الركن اليماني
 وهو مندوب) لكن لا تقبل وقال
 محمد بن وهبة وقبله والدلائل تؤيده
 ويكره استلام غيرهما (وشرح
 الطواف باستلام الجبر استانام
 صلى شقما) في وقت صباح (يجب)
 بالجيم على الصحيح (بعد كل أسبوع

وفي السراج يذكره عندهما الجمع بين اسبوعين أو أكثر بلا صلاة بينهما وإن انصرف من
وتر وقال أبو يوسف لا يكره إذا انصرف من وتر كسلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة
والخلاف في تيقن وقت الكراهة ما قبله فلا يكره اجتماعه يؤخر الصلاة إلى وقت صباحه
وإذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل الصلاة لكل اسبوع ركعتين قال في البحر
لم أره ويبقى الكراهة لأن الأسابيع حينئذ صارت كاسبوع واحد اهـ ولونذكر ركعتي
الطواف بعد شروعه في آخر فان قل غمام شوط نفسه والائتم الطواف وعليه لكل
اسبوع ركعتان لباب وأطلق الاسبوع فقبل طواف الفرض والواجب والسنة والنفل
خلافا لمن قيد وجوب الصلاة بالواجب قال في الفتح وهو ليس بشيء لا إطلاق الأدلة اهـ
والظاهر أن المراد بالاسبوع الطواف لا العدد حتى لو ترك أقل الأنواط لعد ومثلا
وحبت الركعتان وعليه موجب ما تركه فليراجع وأما قوله في شرح الباب يجب بعد كل
طواف ولو أدى ناقصا فيصير نقصان العدد نقصان الرصد كالتواف مع الحدث
والجناية والظاهر أن مراده الثاني (قوله عند المقام) عبارة الباب خلف المقام قال
المراد به ما يصدق عليه ذلك عادة وعرفا مع القرب من ابن عمر رضي الله عنهما أنه إذا
أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام مصفاً أو صفين أو ثلاثة ولا يركع وراءه عند
ارتزاق اهـ (قوله بجادة الخ) ذكره في البحر عن تفسير القاضي لكن عبر به بالآثار
وأنه الموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا الناس إلى الحج وحز بعض العلماء بالإعلام
أن المظهر الذي في المقام ارتفاعه من الأرض نصف ذراع وربع وغن وأهلا مربع من
كل جانب نصف ذراع وربع وعمق غوص القدمين سبع قراريط ونصف (قوله قولان)
لم أر من حكى القولين سوى ما توجه به عادة النهر وفيها نظر والمشهور في عادة الكتب أن
صلاتها في المسجد أفضل من غيره وفي الباب ولا يختص بزمان ولا مكان ولا ثوبت فلو
تركها لم يتغير بدم ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز ويكره ويستحب
مؤكداً إذا دخل خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميراب ثم كل ما قرب من الحرم
بأقرب الحجر ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لأفضله بعد الحرم بل الإساءة (قوله)
ثم التزم الملتزم (الخ) هو ما بين الحجر الأسود إلى الباب هذا وفي الفتح ويستحب أن يأتي زمزم
بعد الركعتين ثم يأتي الملتزم قبل الخروج إلى المشاويقيل يأتي الملتزم ثم يصلي ثم يأتي زمزم ثم
يعود إلى الحجر ذكره السروجي اهـ والثاني هو الأسهل والأفضل وعليه العمل شرح
السبب وما ذكره الشارح بخلاف القولين ظاهراً لكن الواو لا تمتنع الترتيب فيصل على
التنول الأول وقد ذكر في شرح الباب في طواف الصدقة أنه هو المشهور من الروايات وهو
الأصح كما صرح به الكرماني وإن يلى اهـ وقال هنا وليد كوفي كثير من أسكتب أئمان
زمزم والملتزم فباين الصلاة والتوجه إلى الصفا ولعله لعدم تأكده (قوله أن أراد السبي)
أفاد أن العود إلى الحجر إنما يستحب لمن أراد السبي بعدهم والأفلا كافى البحر وغيره وكذا

عند المقام (جاءه تطهر فيها أنتر قدى
الخليل) أو غيره من المسجد وهل
يتمين المسجد قولان (ثم) البرم
الماتم وشرب من ماء زمزم (و) عاد
إن أراد السبي (و) استلم الحجر وكعب
وهالي وشرح

الرمل والاضطباع تابسان لطواف بعدد مسمى كما تقدمناه وأشار إلى ما في التبر من أن
 السعي بعد طواف القدوم وخصة لاشتغال اليوم الضر بطواف القرص والذبح والرمي
 والأفانيل تأخيرها إلى ما بعد طواف الفرض لأنه واجب لجعله تعالى فرض أولى كذا
 في التصة وغيرها اهـ لكن ذكر في الباب خلافا في الأفضلية ثم قال والخلاف في غير
 القارن أثناء القارن فالأفضل لتقديم السعي أو يسبق اهـ وأشار أيضا إلى أن السعي بعد
 الطواف فلو عكس أعاد السعي لأنه تسع له وصريح في المحيط بأن تقديم الطواف شرطا
 لصحة السعي وبه علم أن تأخير السعي واجب وإلى أنه لا يجب بعده فورا والسنة الاتصالي به
 بحر فان آخره لعذر أو وليست يرجع من نصب فلا بأس ولا فقد أساء ولا شيء عليه ليل (قوله)
 من باب الصناديق) كذا في السراج لم يرد منه عليه الصلاة والسلام وفي الهداية أن
 خروجه منه عليه الصلاة والسلام لأنه كان أقرب الأبواب إلى الصفا لأنه سنة (قوله)
 فبعد الصفا الخ) هذا الصعود وما بعده سنة فذكره أن لا يبعد عليه بما بحر عن المحيط
 أي إذا كان ماشيا بخلاف الزاكب كما في شرح المرحشي وأعلم أن كثيرا من درجات
 الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها
 الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما بعده بعض أهل البدعة
 والجهلة من الصعود حتى يلتصقوا بالجدار بخلاف طريقة أهل السنة والجماعة شرح
 الباب (قوله وكبر الخ) في الباب فبعد الله تعالى ويقتى عليه ويكبر ثلاثا ويصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين لنفسه بمشاه ويكبر الذي كرم التكبير ثلاثا
 ويصل المقام عليه اهـ أي قد رما قرأ سورة من الفصل كما في شرحه عن العدة صاحب
 الهداية (قوله بصوت مرتفع) اقتصر في الخلية على ذكر التكبير والتلليل وقال يرفع
 صوته بهما اهـ وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد قدمنا في دعاء التلبية أنه
 يخفض صوته بها فيصنل أن يكون هنا كذلك تأمل (تبيينه) في الباب ويلى
 في السعي الحلاج لا للحرق زاد شارحه ولا اضطباع فيه مطلقا عندنا كما حقه في رسالة
 خلافا لشافعية (قوله ورفع يديه) أي هذا مكبيه ليل وبحر (قوله لختم العبادات)
 قال في السراج واتخاذ كالدعاء منها وليذكره عند استلام الحجر لأن الاستلام حالة ابتداء
 العبادات وهذا حالة ختمها لأن ختم الطواف بالسعي والدعاء يكون عند التراجع عنها لا عند
 ابتدائها كما في الصلاة اهـ وفيه أن هذا ابتداء السعي لا ختم الطواف لأن ما قبله من
 السعي انما يتحقق عند التزويعن الصفا أما الصعود علم وقد تحقق عند ختم الطواف
 لقصد الانتقال عنه إلى عبادات أخرى تابعة له فتأمل (قوله لأنه يذهب برقة القلب) أي
 لأنه بسبب حفظه لا يبرى على لسانه بل يحضر قلبه وهذا بخلاف الدعاء في الصلاة فإنه
 ينفي الدعاء عما يحفظه فلا يبرى على لسانه ما يشبه كلام الناس فتدبر حاله كما تقدم
 ط عن الوالدية (قوله وان تبرك بالأنور غسن) أي في هذا الموضع وغيره من مناسك

مطلب
 في السعي بين الصفا والمروة
 من باب الصفا (قوله الصفا)
 بحيث يرى الكعبة من الباب
 واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى
 على النبي صلى الله عليه وسلم بصوت
 مرتفع خاتمة (ورفع يديه) نحو
 السماء ودعا لختم العبادات (عاشاء)
 لأن محمد النبيين سألانه يذهب برقة
 القلب وان تبرك بالأنور غسن

الحج وقد ذكر ذلك في رسالتى بقية الناسك في ادعية الناسك (قوله ثم مشى نحو المروة)
 قال في الباب ثم جبط نحو المروة تساعداً كما مشى على هبته حتى اذا كان دون المبل
 المعلق في ركن المسجد قبل نحو ستة اذرع حتى سبعا شديداً في بطن الوادى حتى يجاوز
 المبلين ثم مشى على هبته حتى يأتى المروة بسحب أن يستريح السبعين المبلين فوق
 الرمل دون العدو وهو في كل شوط أى بخلاف الرمل في الطواف فانه يخص بالثلاثة
 الاول خلافاً لمن جعله مثله فلو تركه أو هو رولى في جميع السبعين فقد أساء ولا شئ عليه وان
 عجز عنه صبر حتى يجد فرجة والاشبه بالسبعين في حركته وان كان على دابة سرحها
 من غير أن يذرى أحداً اه وقوله قبل نحو ستة اذرع قال شارحه هو يسحب ثوبه
 وذكر أيضاً في بعض الناسك لاصحابنا اه قلت ونقله في المراجع عن شرح الوجيز
 وقال ان المبل مكان على بين الطريق في الموضع الذى يبتدأ منه المشى فكان
 يسد السبل فيرفعه الى أعلى ركن المسجد ولذا سمي معلقاً فوق منأخر من
 ابتداء المشى بستة اذرع لانه لم يكن موضع ألق منه والمبل انما هو قمل يد ارباب
 اه وقوله في الشرب ليلية أيضاً واقره ونقله بعض المحققين من ذلك ابن الجوزي
 والطرابلسي والبحر المصنوع وغيرهم قلت ولا افسد قول المتن ما بين ليلتين
 الانباء ارباب الاصل (قوله المتخذين) في نسخة المتوفين (قوله وصعد عليها) كتابته
 الركن الاول أما الاثنان وقف على الدرجة الاولى بل على رصاصة يصدق ان طلع إليها
 شرح القلب (قوله وفعل ما فعله على الصفا) أى من الاستقبال بأن يميل اليه
 اذنى ميل يتوجه الى البيت والا فليت لا يدور اليوم عليه بانين دون التذخير وذكر
 والدعاء المشغل على الصلاة والثناء شرح الباب (قوله يد بالبناء الخ) فيه إشارة الى
 أن الذهاب الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط وهو الصحيح وحال لطلوع
 ان الذهاب والعود شوط واحد كالطواف فانه من الجرائى شوط وغمامه في الفتح
 وغيره (قوله فلا يد بالمرقة الخ) قد مر الكلام عليه في الواجبات (قوله ونسب الخ)
 ذكره في الخاتمة وغيره وقوله نسبت الطواف ليكون ختم المشى كتم الطواف كان
 مبدأه جازاً لاستلام قال في الفتح والحاجة الى هذا القياس انه نص وهو ما روى
 المطلبين في رواية قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سبعة جارات
 حتى اذا حذى الركن فلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين أحداً
 رواه جد وابن مناصه وابن حبان وقال في روايته رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلى حذو الركن الاسود والرجال والنساء يزرون بين يديه ما بينهم وبينه دبرة وقامه فيه
 تنبيه اه قال العلامة قطب الدين في منسكه رأيت بخط بعض تلامذة الشيخ كمال بن
 الهمام في حاشية الفتح اذ صلى في المسجد اخرا منى أن لا يمنع المارة لهذا الحديث
 وهو محمول على الطائفتين لأن الطواف لا يضار ركن بين يديه صفوف من المبلين اه

(ثم مشى نحو المروة تساعداً بين
 المبلين الاخضرين المتخذين في
 جدار المسجد وصعد عليها وقيل
 ما فعله على الصفا فعل هكذا سمي
 يد لانه اذا جثم الشوط السابع
 (المر) فلا يد بالمرقة يعني لا يد
 هو ان يصعد ركب شجرة ركعتين في
 المسجد اتم الطواف

في عدم منع المارة بين يدي المصل
 عند الركعة

وقال ثم رأيت في البحر العميق حكى عز الدين بن جماعة عن مشكلات الآثار للصارى
 أن الروم بين يدي المصلي بحضرة الكعبة يجوز أنه قال وهذا فرع غريب فليحفظ
 (قوله ثم سكن بمكة محرماً) انما عبر بالسكن دون الإقامة لايهاها الإقامة الشريعة وهي
 لا تصح لما في البحر من باب صلاة المسافر اذا دخل الحاج مكة في أيام العشر ونوى الإقامة
 نصف شهر لا يصح لانه لا يثله من الخروج الى عرفات فلا يتحقق اتحاد الموضع الذي هو
 شرط صحبة الإقامة ط (قوله بالمحج) انما ذكره وان كان القلن والمتنع الذي ساق
 الهدى كذلك لأن الباب معقود المفرد ط (قوله ولا يجوز الخ) الأولى التفريع بالقائه
 على قوله محرم بالمحج كما فعل في الجرائد لا يجوز أن يفسخ فيه الحج بعد ما أحرم به ويقطع
 أفعاله ويجعل أحرامه وأفعاله معمرة بسبب وأما أمره عليه الصلاة والسلام بذلك
 أحصاه الامن ساق الهدى مخصوص بهم وأمنسوخ خبر وقد أضع المقام للمحقق ابن
 الهمام (قوله بلارمل وسى) لأن الرمل وكذا الاضطباع تابعان لطواف بعد مسى
 والسعى وما جعلت الحج والعمر فقط وهذا الطواف تطوع فلا سعى بعده قال في
 التشريلالة عن الصحابي أن التثليل بالسعى غير مشروع (قوله وهو) أى الطواف
 (قوله ينبغي تقييده) أى تقييد كون الصلاة النافلة أفضل من طواف التطوع حتى
 المكي بمن الموسم لأجل التوسعة على القرباء وقوله مطلقاً أى للمكي والآفاقى في غير
 الموسم وقد أفترعه على هذا البعض في التبركك لكن يحالقه ما في الولوجية وقصة الصلاة
 بمكة أفضل لأهلها من الطواف والقرباء الطواف أفضل لأن الصلاة في نفسها أفضل من
 الطواف لأن النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالبيت بالصلاة الحسن القرباء
 لو اشتغلوا به فاتهم الطواف من غير ما كان التدارك فكان الاشتغال بما لا يمكن تداركه
 أولى اه (تنبيه) في شرح المرشدى على الكثر قوله ان الصلاة أفضل من الطواف
 ليس مرادهم أن صلاة ركعتين مثلاً أفضل من أداء أسبوع لأن الأسبوع مشتمل على
 الركعتين مع زيادة بل مرادهم به أن الزمن الذي يزدي فيه أسبوعاً هل الأفضل فيه أن
 يصرفه للطواف أم يشغله بالصلاة اه وتظهر ما أجاب به العلامة القاضي ابراهيم بن
 ظاهرة المكي حيث سئل هل الأفضل الطواف أو العمرة من أن الأراج تفضل الطواف
 على العمرة اذا شغل به مقدار زمن العمرة الا اذا قل انها لا تقع الا فرض كفاية فلا يكون
 الحكم كذلك (تنبيه) مكنت المصنف عن دخول البيت ولا شك أنه مندوب
 اذا لم يشغل على ايذاء نفسه أو غيره وهذا مع الرحمة قلباً يكون نهى قلت وكذا اذا لم يشغل
 على دفع الرشوة التي يأخذها خطبة كالأشوا ليسه من لا على وسبأ في علم الكلام على
 الدخول عند ذكر الشارح في القروع آخر الحج (قوله أول خطبة الحج الثلاث) ثانياً
 بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين ثالثاً ما في في اليوم الحادى عشر فينصلى بين كل خطبة
 يوم وكلها خطبة واحدة بلا جلسة في وسطها الا خطبة يوم عرفة وكلها بعد ما صلى الظهر

(ثم سكن بمكة محرماً) بالمحج ولا
 يجوز فسخ الحج بالعمره عندنا
 (وطاف بالبيت نظلاً ماشياً) بلا
 رمل وسعى وهو أفضل من الصلاة
 نافلة ثلاثاً في قلبه للمكي وفي
 العمر ينبغي تقييده بمن الموسم
 والأقالطواف أفضل من الصلاة
 مطلقاً (وخطب الامام) أولى
 خطب الحج الثلاث (سابع ذى
 الحجة بعد الروال و) بعد صلاة
 الظهر

مطلب
 الصلاة أفضل من الطواف وهو
 أفضل من العمرة

مطلب
 في دخول البيت الشريف

الابرة وكهاينة لباب وليذكر المصنف ولا الشارح الخطبة الثالثة في موضعها (قوله)
 وركه قبله) أي قبل الزوال سراج (قوله وعلم فيه المناسك) أي التي يحتاج إليها يوم عرفة
 من كيفية الاحرام والخروج إلى منى والمبيت بها والرواح منها إلى عرفة والصلوات بها
 والوقوف فيها والافاضة منها وغير ذلك وأجمع ما يحتاج إليه الحاج إلى العلم به وإن كان
 بعدها خطب لانتها كيد خير (قوله فإذا صلى بمكة الفجر الخ) كذا في الهداية وقال
 الكمال ظاهر هذا الترتيب اعتقاد صلاة الفجر بالخروج إلى منى ودخولها سنة
 واحدة. ن في المحيط كونه بعد الزوال وليس بشي وقال الميرغنياني بعد طلوع الشمس وهو
 الصحيح (قوله يوم التروية) سمي به لانهم كانوا يرون آبائهم فيه استعدادا للوقوف يوم
 عرفة إذ لم يكن في عرفات ماء يتركها لتأخر سراج الباب (قائدة) في مناسك التروية
 يوم التروية وهو الثامن واليوم التاسع عرفة والعائرا نحر والحادي عشر التزييع القاف
 وتشييد الراية لانهم يقرءون فيه بين والثاني عشر يوم النحر الأول والثالث عشر آخر
 الثالث (قوله ومكث بها إلى فجر عرفة) إذ دُخل المبيت بها فانه سنة كما في المحيط وفي
 المسبوحا يستحب أن يصل الظهر يوم التروية يعني ويقسمها إلى صبيحة عرفة اه ويصل
 الفجر بها لوقتها المختار وهو زمان الاسفار في السنة بفلس فكله فانه على غير ما دللنا
 وانه كثر على الأقل فهو الأفضل شرح الباب وفي مناسك التروية اه ما شمله الناس
 في هذه الايام من دخولهم أرض عرفات في اليوم التاسع خطب خلف المسنة
 ويقوم بهم بسبب سن كثيرة منها الصلوات بين والمبيت بها والتوجه بها إلى نحر والتزول
 بها والخطبة والصلوة قبل دخول عرفات وغير ذلك اه وقوله والتوجه منها إلى نحر
 والتزول به تحبه عندنا كلام يافى قريبا (قوله ثم بعد طلوع الشمس) لما كانت عبارة
 المصنف موهمة كعبارة الكثر من الاف المراد قد هذا بذلك تعالى له ونسبه من شروح
 الهداية قال في غاية البيان دمر به في شرح الطحاوي وشرح الصكرخني والايضاح
 ودهيا قال في الايضاح واذا خلعت الشمس يوم عرفة خرج إلى عرفة لانه عليه الصلاة
 والسلام فعل كذلك ثم قال وان دفع قبله بازوال الأقل أولى اه وشمله في السراج فافهم
 (قوله راح إلى عرفات) قال في المعراج وبطل يعرف في أي موضع شاء الا الطريق
 وقرب جبل الرحمة أفضل وقال الاذنة الثلاثة في نحر فضل التزول عليه الصلاة والسلام فيه
 قلنا نحر من عرفة ونزوله عليه الصلاة والسلام فيه لم يكن من قصد اه وهذا ما قلنا في
 افق م السنة أن ينزل لاماد بيرة ولما قلوه على الامام رشيد الدين من أنه ينبغي أن
 لا يدخل عرفة حتى ينزل بنحر عرفة من مسجد في زوال الشمس ووفق في شرح الباب
 بن هذا بالنسبة إلى الامام لان غيره أو بان التزول أولا بنحر ثم يقرب بجبل الرحمة تأمل
 (قوله على طريق ضب) يقع الضد النجدة وتشبه الموحدة وهو اسم للعسل الذي يلي
 مسجد الخيف شرح الباب (قوله كه موقت) بكسر الميم أي موضع وقوفه

وتركه قبله (وعلم فيه المناسك) فذا
 ص إلى مكة الفجر يوم التروية
 (فان التمر يخرج إلى منى) فترية
 من الحرم على فرسخ من مكة
 (ومكث بها إلى فجر عرفة ثم بعد
 طلوع الشمس) راح إلى عرفات
 على طريق ضب (د) عرفت
 (كها موقت)

مطل
 في الزواجر إلى عرفت

(قوله لا يظن عنة) فلا يصح الوقوف بها على المشهور كما ساقى (قوله يفتح الرأى) أى مع ضم العين كهمزة قاموس (قوله فبعد الزوال خطب الخ) أى فإذا وصل إلى عرفة ومكث بها أدعياء صلواتها ~~ك~~ راملها فإذا زالت الشمس اغتسل أو قوضا والغسل أفضل ثم سار إلى المسجد أى مسجد عرفة فلا تأخير فإذا بلغه صعد الإمام الأعظم أو نائبه المنسوب ويجلس عليه ويؤذن المؤذن بين يديه فإذا فرغ قام الإمام فخطب خطبتين فيصعد الله تعالى وينثى عليه ويلبى ويهلل ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويعطف الناس وبأمرهم وينهاهم ويعلمهم المسائل كالوقوف بعرفة والمزدلفة والجمع بينهم والرمي والفرج والخلق والطواف وسائر المناسك التي إلى الخطبة الثالثة ثم يدعوا الله تعالى وينزل لباب فان ترك الخطبة أو خطب قبل الزوال أبرأ وقد أساء جوهرة وقول الزبلي "بإزاء يصح مع الكراهة شريلاية" (قوله وبعد الخطبة صلى بهم) ظاهره عدم تأخير الصلاة وهو صحيح قول السيد أنه إذا زالت الشمس صعد الإمام المنبر فإذا فرغ من الخطبة أقام المؤذنون ويصلى الإمام الخ وشعوه في اللباب وفي العصر عن المعراج أنه يؤخر هذا الجمع أو آخر وقت الظهر وهو في شرحه ضيقان على الجمع الصغير قال في شرح اللباب وقفه أنه يلزم منه تأخير الوقوف وشاق حديث جابر رضي الله تعالى عنه حتى إذا زاغت الشمس فان ظاهره أن الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخره (قوله بأذان) أى واحد دلالة للاعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله وأقامتني أى بقيت للظهور ثم يصلها ثم يقبض العصر لأن الأقامة لبيان الشروع في الصلاة (قوله وقرا مقسرية) لأنها مصلاتها نهارا كسائر الأيام سراج (قوله ولم يصل بينهما شيئا) أى ولا السنة الراسية قال في اللباب وإن أخر الإمام صلاة العصر لا يكره للمأموم القطوع بينهما إلى أن يدخل الإمام في العصر (قوله على المذهب) وهو ظاهر الرواية شريلاية وهو الصحيح فلو فعل كره وأعاد الأذان العصر لا تضاعف فوره فصار كالاشتغال بينهما فعل آخر يجرى كأي كاسل وشرب فانه بعيد الأذان سراج وما في التذكرة والهيكل والكافي من استئناسه الظاهر بخلاف الحديث وإطلاق المشايخ فتح (تبيه) أخذ من هذا العلامة السيد محمد صادق بن اسجد بادشاه أنه يترك تكبيرا لتشريق هنا وفي المزدلفة بين المغرب والعشاء لمراعاة القنوية الواردة في الحديث كما نقله عنه الكاظمي وفي فتاواه قلت وفيه نظر فان الواردة في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أقام صلى العصر ولم يلبس بينهما شيئا ففيه التصريح بترك الصلاة بينهما ولا يلزم منه ترك التكبير ولا يقاس على الصلاة لوجوب دونها ولا مذمة بسيرة حتى لم يعد فاصلين الفرضية والرأية والحاصل أن التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يقطع هنا الإبدليل وما ذكر لا يصلح للدلالة كعلمته هذا ما ظهر لي واقفه تعالى أعلم (قوله ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر) سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وعزاهافي الشريلاية إلى شرح الوجانية

الابن عنة) يفتح الرأى
من الحرم غربي مسجد عرفة (فبعد
الزوال قبل صلاة الظهر خطب
الإمام في المسجد خطبتين
كالجمعة وعلم فيها المناسك) وبعد
الخطبة (صلى بهم الظهر والعصر
بأذان وإقامتين) وقرا مقسرية
ولم يصل بينهما شيئا شاع على المذهب
ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر

لابن الشحنة (قوله وشرط لصحة هذا الجمع الخ) اختلف في هذا الجمع هل هو سنة أو مستحب وما قيل ان تقديم العصر عند الامام واجب لصحابة الجماعة فينبغي جله على ما في ثبت شرح الباب (تنبه) ما اقتصر من الشروط على الامام والاحرام وزاد في الباب تقديم الظهر على العصر حتى لو تبين للامام وقوع الظهر قبل الزوال أو بغير وضوء والعصر بعده أو بوضوء أعادهما جميعا والزمان وهو يوم عرفة والمكان وهو عرفة وما قرب منها والجماعة فالشروط ستة قلت لكن الاخير داخل في الاول فان معنى اشتراط الامام اشتراط صلاته بهم لا وجوده فيهم على أنه في البحر قال ان الجماعة غير شرط حتى لو لم يكن الناس فز على الامام وحده الصلاتين جاز بالاجماع على الصحيح كذا في الوجيز ثم نقل عن البدائع ان الجماعة شرط الجمع عند أبي حنيفة لكن في غيره الامام لا في حق الامام ثم قال غافى التقاية والجمهور والجمع من اشتراط الجماعة ضعيف واعتزله في النهر بأنه نقله غير احد وصححه الا سيصاحي وبأن الجواز في مثله النزع للضرورة اه قلت ما مر من البدائع يصلح وقتها بين الكلايين والتصحيح قدس بر يكتفي ادوات الجز من الصلاتين مع الامام حتى لو أدرك بعض الظهر ثم قام بقضى ما فات ثم أدرك الباقي من العصر معه يكتفي كما أفاده في البحر والباب (قوله الامام الأعظم) أي انما في صلاة بغير وقوله ونا به أي ولو بعد موت الامام فانه يجمع ما به أو صاحب شرطه ان التوبة لانه لو لم يجز ان يظلم بغيره وأطلق الامام فمثل المقيم والمسافر لكن لو كان مفديا كصلاة مكة صلى بهم صلاة المقيمين ولا يجوز له العصر ولا العتبات الا قدس به قول الامام الجواني كان الامام التسي يقول العجب من أهل الموقف يتبعون امام مكة في العصر فاني يستجاب لهم أم أو يرضي لهم واخبر صلاتهم غير جائزة قال نفس الامعة كنت مع أهل الموقف فاعتزلت وصلحت كل صلاة في وقتها وأوصيت بذلك اصحابي وقد حسنا أنه يتكلف ويصرح به في سفر ثم ياتي عرفات فلو كان هكذا فالعصر جائزا ولا فيجب الاحتياط اه ملخصا من التنازلية عن الخط (قوله والاصل واحدانا) يوجه جواز صلاة العصر في وقت الظهور وعدم جواز الجماعة لو صلت العصر في وقتها وليس عبر ادخال الصواب قول الزيلعي صلاوا كل واحدة منهما في وقتها أفاده ويمكن الجواب بأن وحدانا حال من مذعول صلاوا لمن فله أي صلاوا الصلاتين وحدانا أي غير مجموعات بل بشكل واحدة في وقتها غاية أن فيه اطلاق الجمع على ما فوق واحد فانهم (قوله والاحرام بالجمع فيهما) احتزبه عن غيرهم بالعرة فلا يجوز الجمع ولو أحرم بالجمع قبل صلاة العصر كالأول يمكن محرمنا وأشار في أن الشرط حصوله عند أداء الصلاتين ولو أحرم بعد الزوال في الأصح وفي رواية لا يثبت وجوده قبيل الزوال كما في النهر وقوله فيهما متعلق بقوله الامام وقوله الاحرام ولذا فزع عليه المصنف بقوله فلا يجوز وقوله ولان على الخ على طريق القبول والتمسك المرتب (قوله لم يصل العصر مع الامام) أي بل يصلها في وقتها ومثله ما لو صلى الظهر فقط مع الامام

مطلب
في شروط الجمع بين الصلاتين
بعرفة

(قوله لصحة هذا الجمع (الامام)
الاعظم أو نائبه والاصل واحدانا
(والاحرام) بالجمع (فيهما) أي
الصلاتين (فلا يجوز العصر
للمتفرق في احدهما) فلو صلى
وحده لم يصل العصر مع الامام

لا يصح العصر الا في تباح (قوله قبل احرام الحج) بأن لم يحرم أصلاً أو أحرماً بالعمره
فقط كما مر (قوله ثم أحرم) أي بالحج قبل أداء العصر (قوله الا في وقته) أي العصر
ط (قوله الا للاحرام) فهو شرط متفق عليه عندنا والحصر بالاضافة الى المذكور هنا
أي فلا يشترط عندهما الاقتداء بالامام أو تأييده والا فاشترط الزمان والمكان وتقديم
الظهر على العصر متفق عليه عندنا كما أعاد في شرح الباب (قوله وهو الاظهر) لعله
من جهة الدليل والاخلاقون على قول الامام ومحمده في البدائع وغيرها ونقل نصحه
العلامة قاسم عن الاسياني وقال واعتمد بهان الشريعة والتسني (قوله ثم ذهب)
أي الامام مع القوم من مسجد غمرة الى الموقف أي مكان الوقوف بعرفة (قوله بفصل)
متعلق بقوله صلى وقوله ذهب قال القهستاني أي جمع بين الصلاتين وذهب به حال كونه
مقتضى لا في وقت الجمع والذهب فيكون سالماً من فاعل جمع وذهب والاول في ثلاثة المقتنين
والثاني في الصكافي اه وقوله من بالبناء للصهيول صفة غسل (قوله ووقف الامام
على ناقته) في الخلية والافضل للامام أن يقف راجلاً ولا يركب اه ونفاهه أن
الركوب للامام فقط وهو مفهوم كلام المصنف كالهداية والبدائع وغيرها ويؤيد قول
السراج لانه يدعو ويدعو الناس بدعائه فان كان على راحته فهو أبلغ في مشاهدته به
اه لكن في القهستاني الافضل أن يكون ركاباً في سائر الامام اه ومثله في من المثنى
ونقل بعضهم من السراج عن منسأ ابن الجعي يكره الوقوف على ظهر الهابة الا في حال
الوقوف بعرفة قبل هو الافضل للامام وغيرها اه ولم أره في السراج (قوله بقرب جبل
الرحمة) أي الذي في وسط عرفات ويقال له الال كهلل وأما صعوده كما يشعله العوام فلم
يذكر أحد عن يعتد به فيه فضيلة بل حكمه حكم سائر أراض عرفات وأدعى الطبري
والماوردي أنه مستحب وروى النووي بأنه لأصله لانه لم يرد فيه خبر صحيح ولا ضعف
نهر (قوله عند المضرات الكبار) أي الطهرات السوداء المخروشة فانها مظنة موقفة صلى
الله عليه وسلم شرح الباب وفي شرح الشيخ السمعيل عن منسأ القاضي قال فأنى
القضاة بعد الدين وقد اجتمعت على تعيين موقفته صلى الله عليه وسلم ووافقت عليه بعض
من يعتقد عليه من محدثي مكة وعلى شافعي حصل التوقيف عليه وأنه الصورة المستعملة
المشرفة على الموقف التي عن يمينها وورائها حفرة متصلة بمضرات الجبل وهذه الصورة
بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي الى الجبل أقرب بتليل بحيث يصحكون الجبل
قبالة بين اذ المستقبل القبلة والبناء المربع عن يساره بتليل وراءه اه ونقله في
الباب أيضاً اختصار قال القاضي محمد سعيد والبناء المربع هو المعروف بمجمع آدم
ويعرف بمجذاته حفرة مخروقة تتبع هي وما حولها من تلك المضرات المخروشة
وما وراءها من المضرات السوداء المتصلة بالجبل (قوله والقيام والنية) مبتدأ ومطوف
عليه وقوله فيه متعلق بكل من القيام والنية وقوله ليست بشرط خبر المبتدأ والا لولى أن

ولا يجوز العصر (لمن صلى الظهر
جميعاً) قبل احرام الحج (ثم
أحرماً الا في وقته) وقال لا يشترط
لحصة العصر الا احرام وبه حالت
الثلاثة وهو الاظهر شريفاً لية عن
السراج (ثم ذهب الى الموقف
بقرب جبل الرحمة) عند
المضرات الكبار (مستقبلاً)
لقبلته (والقيام والنية) أي
الوقوف (ليست بشرط ولا
واجب

وليس بالثنية وتقلب المذهب على المؤنث فكل من القيام والنية متسبب كما
 في الباب وإنما كانت النية شرطاً في الطواف دون الوقوف لأن النية عند الأحرام
 تضمنت جميع ما به عمل فيه والوقوف يفعل فيه من كل وجه فاكثرت فيه تلك النية
 والطواف يفعل في بعض وجه دون وجه لانه يفعل بعد التمام الأول فاشتراطه أصل
 النية دون تعيينها عملاً بالشرطين شرح التقاية للقارى لكن هذا الفرق لا يثبت طواف
 العمرة لانه يفعل قبل التمام وسد كذا آخر الباب بفرق آخر (قوله لان الشرط الكينونة
 فيه) أى فى عمل الوقوف المعلوم من المقام قال فى شرح الباب والظاهر أن هذا ركن لعدم
 تصور الوقوف بدونه نعم الوقت شرط اه أى مع الأحرام قلت ولعله أراد ما للشرط ما لا يثبت
 منه يفعل الركن تأمل والمراد بالكينونة الحصول فيه على أى وجه كان ولو تأملاً أو به
 يكونه عرفاً أو غير صراح أو مكرهاً أو جنباً وأما التسرع (قوله يجتاز) أى ما غير
 واقت (قوله ودعاهجها) ولا يخرط في الجهر بصوته لباب أى بحيث يتعب نفسه لكن
 قد شارحه الجهر بكونه في التلبية وقال وأما الادعاء والأذكار فاما تلكه وأى اه قلت
 ويؤيده قوله في السراج ويجتهد في الدعاء والسنة أن يمتحن صوته لقوله تعالى ادعوا
 ربكم خضعوا وخضعت اه (قوله يجهد) متعلق بدعاء باجتهاد والحاح في المسئلة وقد
 ورد خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت وأو التبيون من قبل لانه لا اله الا الله وحده
 لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شى قدير ورواها الترمذى وأحمد وغيرهم
 شرح التقاية للقارى وقيل لابن عينة هذا شأنه فلم يحد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دعاء فقال التثنية على الكريم دعاء لانه يعرف حاجته فتح قلت يشترط هذا الى خبر من
 شعله ذكرى عن مسئلتى أعطيه أفضل ما أعطى السائلين ومنه قول أمية بن ندى العلف
 في مدح بعض الملوك

أأذكر حاجتى أم قد كفانى • شاولاً أن شبتك الحبا

إذا أتى عليك الدهر يوماً • كفاه من تعسر سرك التثنية

(قوله وهو) أى هذا الموقف من مواضع الاجابة أى المواضع التى تكون الاجابة أرى
 مهيأ من غيرها كما أفاده في النهر (قوله وهي مكة) أى وما قرب منها لأن الموقفين وهى
 والجبل رابست في مكة (قوله وهي خمسة عشر موضعا الخ) كذا ذكرها في الفتح عن رواية
 الحسن البصرى قال ابن حجر المكي والحسن البصرى تابعي جليل اجمع يجمع من
 الصحابة ولا يقول ذلك الا عن توقيف اه ونقلها عنه هم عن القشاش المنسوبة نسبه
 مقيدة بأوقات خاصة والحسن أطلقها وذلك بعضهم نقلها من قوله عن شربة ليلية
 فراجعهما (قوله بكعبة) أى فيها (قوله ولوقفين) أى عرفة والمكة والحرام في
 المزدلفة (قوله طواف) أى مكاته والاولى أن يقول الخطف وهو ما كان في زمنه صلى
 الله عليه وسلم مسجداً والاقام مسجد الحرام كما مطاف بمعنى انه يجوز فيه الطواف شرح

قالوا كان جالساً وجهه
 ذلك لان الشرط الكينونة
 فيه فصع وقوف يجتاز وهارب
 وطاب غريم ونائم ومجنون
 وسكران (ودعاهجها) يجهد
 (وعلم) اهك ووقف الناس خلفه
 بقدر خمسة قبلين القبلة سامعين
 لتوابعه شاشعين باكين وهو من
 مواضع الاجابة وهي مكة خمسة
 عشر نمطها صاحب النهر قال
 دعا ابراهيم صاحب بكعبة
 وما نزم والموقفين كذا الجهر

مطلب
 التثنية على الكريم دعاء

مطلب
 في اجابة الدعاء

الباب (قوله وسعى) أي بين الصفا والمروة لاسيما فيما بين الميئين شرح الباب (قوله مروتين) أي الصفا والمروة فقه قلبه ولعله غلب الموتى على الذكر بناء على أحد القولين للعلماء وهو أن المروة أفضل من الصفا (قوله مقام) أي خلقه كافي الباب (قوله جاردا) أي الثلاثين بذلك بلغت خمسة عشر لكن اعترض بأنه لادعاء في جملة العتبة بل في الأولى والوسطى (قوله زاد في الباب الخ) أي لباب التماسك الشيخ ووجه الله السندى تليد المحقق ابن الهمام اختصره من منحه الكبير واختصره أيضا غفلس أصغر منه فافهم (قوله وعند السدرة) فيه أنه لم يذكركها في الباب بل ذكرها في الشرح لئلا يسهو وهي سدرة كانت يعرفه وهي الآن غير معروفة ذكره بعض المحققين عن تاريخ مكة للعلامة القطبي وكذا عزماء بعض مشايخ مشايخنا ابن تيمية الحق الملكي في فضائل مكة (قوله وفي الجبل) فيه أن هذا هو وقت الميزاب كافي الشرح لئلا يسهو الفتح (قوله ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر من ذي الحجة التي يزلزل فيها الآن ما قلت وقد ألفت هذه النسخة نظما بنظم صاحب النهر فقلت

ورؤية بنت ثم هجر وردرة • وركن يمان مع منى ليلة القمر

(قوله وإذا ضربت التمر الخ) بيان للواجب حتى لو وقع قبل الغروب فأن باوجود عرفت أنه مدمم الآن بعد قبلة ويدفع بعده فيسقط خلافا لغير بخلاف ما لو عاد بعده ولو مكث بعده ما فاض الامام كثيرا بلا عذر أساء ولو بطأ الامام ولم يقض حتى ظهر الليل أفاضوا لأنه أخطأ السنن من الجرو والنهر (قوله أنى) أي أفاض الامام والناس وعليهم السكينة والوقار فاذا وجد فرجة أسرع المشى بلا إداة وقيل لا يسر الاضاع أي لا يسر في زمانها لكثرة الايداء غلبا وشرحه (قوله على طريق المازمين) أي لا على طريق ضرب والمأذم جملة بعد الميم الأولى ويجوز تركها كافي رأس وزاى مكسورة وأصله المضيق بين جبلين ومرااد الفقهاء الطريق التي بين الجبلين وهما جبلان بين عرفات ومنزلة دقة اسعيل وعزماء بعضهم العز بن جماعة وأما نقله عن الحب الطبرى ورتبه قول التنوير ان المراد به ما بين العيدين الذين هاجد الحرم وقال انه قريب ويحصل العوام على الزجعة بين العيدين وليس لذلك أصل (قوله ماشيا) أي اذا قرب منها يدخلها ماشيا تأذبا وواصحا لانهم الحرم المحترم شرح الباب (قوله الا وادى محسر) يضم الميم وفتح الحاء المحملة وكسر السين المهملة المشددة والراء والاستثناء منقطع لانه ليس من منى كما أشار إليه الشارح (قوله ليس من منى) صواب ليس من منى دقة لانها محل الوقوف اهـ (قوله أو يطن عرنة) أي الذي قريب عرفات حكاهما (قوله لم يجر) أي لم يصح الاقل عن الوقوف من دقة الواجب ولا الثاني عن وقوف عرفات الركن (قوله على المشهور) أي خلافا لما قيل البدائع من جواز فيه ما فتح (قوله والاصح أنه المشعر الحرام) وقيل هو من دقة كلها (قوله وعليه ميقدة) قيل هي اسطوانة من حجارة مدورة تدويرها

في المدف من عرفات

طواف وسعى مروتين ومنزلة

مقام ويميزاب جاردا فستبر

زاد في الباب وعند روية الكعبة

وعند السدرة والركن الثاني وفي

الجبل وفي منى في نصف ليلة البدر

واذا غربت الشمس أنى على

٣ طريق المازمين (مزدلفة)

وحد هامن مازنى عرقة الى مازنى

محسر) وتحتب أن بأنتها ماشيا

وأن يكبر ويهل ويصعد ويهلي

ساعة فصاعدا (المزدلفة) كلها

موقف الا وادى محسر) هو واد

بين منى ومنزلة دقة فلو وقف به أو

يطن عرنة لم يصح على المشهور

(ونزل عند جبل قرح) يضم فتح

لا تصرف للعلية والعدل من

قارح عنى مرفق والاصح أنه

المشعر الحرام وعليه ميقدة قيل

كانون آدم

قوله ليس من منى ليس في نسخ

الشارح التي بأيدينا اهـ

أربعة وعشرون ذراعا وطولها اثنا عشر وفيها خمسة وعشرون درجة وهي على خشبة مرتفعة كان يوقد عليها في خلافة هرون الرشيد الشمع لئلا تنطفئ وكان قبله وقد بالخطب وبعده بمصباح كبار (قوله وصلى العشاء من الخ) أي في أول وقت العشاء الأخيرة فمستأنف ويضئ أن يصلي قبل حط رحله بل يذبح جالسه ويعقلها وأنا ولي أنه لا تطرح عنهم ما لو سئموا كدة على الصحيح ولو تطرح أعاد الأمامة كما لو اشتغل بهم ما يعمل آخر حجر قال في شرح الباب وصلى حنة المغرب والعشاء والوتر بعدها كما صرح به مولانا به الرحمن الجالبي قدس الله سره السامي في منكره اه وأما قول الشارح قبيل باب الاذان يذكره التنفل بعد الصلاة في الجمعة من فضله كلام قدّمناه هناك (قوله لان العشاء في وقتها الخ) عليه للاقتصار هناك على الأمامة واحدة بخلاف الجمع في معرفة فانه باتمامين لأن الصلاة الثانية هناك أقوى في غير وقتها تنقطع الحاجة الى الأمامة أخرى للاعلام بالشروع فيها أما الثانية هنا ففي وقتها تستغنى عن تجديد الاعلام كالوتر مع العشاء مدائع (قوله كما لا احتياج هنا للأمام) فلو صلاهما منفردا جاز خلافا لما في شرح النقاية لغير جندى فانه خلاف المشهور في المذهب شرح الباب وذكر في الباب أن الجماعة سنة في هذا الجمع ثم قال وشرائط هذا الجمع الاحرام بالجموع وتقديم الوقوف عليه والازمان والمكان والوقت الخ قال شارحه فلا يجوز هذا الجمع لغير المحرم بالجموع وأما ما ذكره المحبوبي من أن الاحرام غير شرط فيه فغير صحيح لعدم مجعته بأن هذا الجمع جع فسك ولا يكون نسكا بالاحرام بالجموع اه وبه ظهر صحة ما جعته في التهريقوله وبني اشتراطه لكونه في المغرب مؤذيا اه وظهر أن ما في النهاية والهندية من عدم اشتراطه مبني على قول المحبوبي فانهمس (قوله ولو صلى المغرب والعشاء في بعض النسخ أو العشاء أو في بعضها للاقتصار على المغرب) فقال لما في الكنز وغيره وهو أولى لأن المراد التنبه على وجوب تأخير المغرب عن وقتها المتصادق بفهم منه بالاولى وجوب تأخير العشاء الى المزدلفة ثم عبارة لسبب ولو صلى الصلاتين أو أحدهما (قوله أعاده) أي أعاد ما صلى قال العلامة الشهير في منكره هذا فقام اذا ذهب الى المزدلفة من طريقها أما اذا ذهب الى مكة من غير طريق المزدلفة جازة أن يصلي المغرب في الطريق بلا توقف في ذلك ولم أجده أحد صرح بذلك سوى صاحب النهاية والعناية ذكره في باب قضاء الفوائت وكلام شارح الكمر أيضا يدل على ذلك وهي فائدة جليلة اه وكذا صرح به في التنبه في الباب المذكور أيضا اه ذكره بعض المحققين عن خطب بعض الخلفاء وقت يؤخذ هذا من شرائط المكان لصحة هذا الجمع كما مر ويأتي فانه يجب أنه لو لم يجر على المزدلفة لزم صلاة المغرب في الطريق في وقتها لعدم الشرط وكذا الويات في عرفات فتنبيه (قوله الصلاة أمامك) الجملة في محل جتز بدل من الحديث وتخطب به صلى الله عليه وسلم أسامة لما نزل عليه السلام بالشعب فبال وتوضأ فقال أسامة الصلاة يا رسول الله ومعنى الحديث وقتها

(رُصِيَ الشَّاهِدِينَ بِأَذَانٍ وَاقَامَةٍ)
لَمْ يَنْعَشُوا فِي وَقْتِهَا لَمْ يَخْرُجْ
عَلَيْهِمْ كَلَامُ اللَّهِ حَتَّى يَخْرُجَ هَذَا لِلْإِمَامِ
وَلَوْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ (فِي)
مَدِينَةِ الْمَدِينَةِ أَوْ فِي عَرَفَاتٍ أَعَادَهُ)
بِأَرْبَعِينَ وَالْمَكَانَ وَالْوَقْتَ

الجواز أو مكانها ط (قوله ليله النحر) جعلها بذلك جوا على الحقيقة الشرعية
والشرعية وأما ما مر في آخر الاعتكاف من تعينها اليوم الذي قبلها فذلك النظر إلى
الحكم كما سقناه هناك فافهم (قوله والمكان مزدقة) يراد به ما في البحر من
الخط لوصلاهما بعد ما جازوا المزدقة جازاه وعزاه في شرح الباب إلى المتقي لكن
قال بعده وهو خلاف ما عليه الجمهور (قوله والوقت) الفرق بينه وبين الزمان هنا أن
الثاني أعم (قوله تصليح لفرا من وجوه) أي تصليح هذه المسئلة فيقال أي فرض
لا تطلبه الإقامة فالجواب عما المزدقة إذا لم يفصل بينها وبين المغرب فاصل ويقال
أي صلاة تصلي في غير وقتها وهي أداء وأي صلاة إذا صليت في وقتها وجبت أعادتها
فالجواب مغرب المزدقة وأي صلاة يجب أن تفعل في مكان مخصوص فالجواب المغرب
والعشاء في المزدقة فتأمل واستخرج غيرها ح زاد ط وأي عشاء أذيت قبل المغرب
من صاحب ترتيب ومحت فالجواب عشاء المزدقة وزاد الرجعي وأي صلاة يختلف
وقتها في زمان دون زمان وهي مغرب المزدقة وقتها ليلة العيد غير وقتها في بقية الأيام
وأي صلاة يختلف وقتها في حالة دون حالة هي هذه يختلف وقتها في حالة الإحرام بالنج وأي
صلاة فاسدة إذا خرج وقت التي بعدها نقلت صهيبة وأي صلاة يكره الايمان بينها
هي هذه (قوله فبعدوا إلى الجواز) أي المغرب أو ما صلا من غروب وعشاء في الوقت
قبل المزدقة ومفهومه أنه قبل طلوع الفجر يميز وهذا قوله ما وقال أبو يوسف يميز به
وقد أساء هداية أي لأن المغرب التي صلاها في الطريق أن وقت صهيبة فلا يجب أعادتها
لأن الوقت ولا بعده وإن لم تقع صهيبة وجبت فيه وبعبارة أي أن لم يؤدّها فيه وجب
تصاؤها بعده لأن ما وقع فاسدا لا يتقلب صهيبا بغير الوقت وأجيب بأن الفساد
موقوف بظهور أثر في نافي الحال حكم ما مر في مسألة الترتيب كذا في العناية نقلت هذا
صريح في أن المراد بعدم الجواز عدم العصة لعدم الحل خلافا لما فهمه في البحر وقام
الكلام فيما علقناه عليه (قوله وهذا) أي عدم جواز ما صلا في طريق المزدقة
المفهوم من قوة أعاده ما لم يطلع الفجر فافهم (قوله صلاها) لأنه لو لم يصلها ما سارتا
قضاء (قوله عاد العشاء إلى الجواز) قال في الظهيرة وهذه مسئلة لا يثبت معرفتها
وهذا كما قال أبو حنيفة فمن ترك صلاة الظهر ثم صلى بعدها خسا وهوذا كالمتركة لا يميز
فإن صلى السادسة عاد إلى الجواز اه واستشكل حكم المسئلة الخبير الرمي بأن فيه
تفريق الترتيب وهو فرض يفوت الجواز بفوته كترتيب الوتر على العشاء قال الآنف
يحمل على ساقط الترتيب وعلى عبودا إلى الجواز إذا صلى شيئا بعدها اه وهو
تأويل بعيد بل الظاهر سقوط الترتيب هنا بغيرية التطهير بقوله في الظهيرة وهذا
كما قال أبو حنيفة الخ وعن هذا قال السيد محمد أبو السعود لا فرق في هذا بين أن يكون
صاحب ترتيب أو لا فتراد عنه على مسقطات وجوب الترتيب اه (قوله ويترى المغرب

فإن كان ليلة النحر والمكان مزدقة
والوقت وقت العشاء حتى لو
وصل إلى مزدقة قبل العشاء لم
يعمل المغرب حتى يدخل وقت
العشاء فتصلي لفرا من وجوه (حالم)
يطلع الفجر فبعدوا إلى الجواز
وهذا إذا لم يصف طلوع الفجر في
الطريق فإن شافه صلاهما (ولو)
صلى المغرب ثم أعاد العشاء فإن لم
يعد حتى ظهر الفجر عاد العشاء
إلى الجواز) ويترى

أداءه) كذا في النهر عن السراج وفيه رد على قول الصراحي قضاء مع أنه صرح بعده بأن وقتها وقت العشاء (قوله ويترك سنه) الموافق لما تقدمناه عن الجبلي أن يقول ويؤخر سنه (قوله ويصحبها) يعني ليلة العديان يشغل فيها أو في معظمها بالعبادة من صلاة أو قراته أو ذكره أو دراسة علم شرعي ونحو ذلك وقوله فأنه أفضل الخ قال ح أي في سنهاتها لا في حق من كان بمنزلة (قوله كما أتت به صاحب النهر وغيره) عبارة النهر وقد وقع السؤال في شرعها على ليلة الجمعة وكنت ممن مال إلى ذلك ثم رأيت في الجوهر أنها أفضل ليالي السنة اه وكلامه كما ترى في تفضيلها على ليلة الجمعة لا على ليلة القدر قدم مقام الجوهر فتأمل ليلة القدر لكن هذا القدر لا يسوغ أن يقال أتت به صاحب النهر اه ح (قوله ويترك الخ) تأييد لما قبله من حيث أن الأكثر على أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فإذا كان عشر ذي الحجة أفضل منه لم تفضل على ليلة القدر وليلة العيد أفضل ليالي العشر فتكون أفضل من ليلة القدر قال ط وذكر المذاوي في شرحه الصغير حديث أفضل أيام الدنيا أيام العشر ما تمه لاجتماع أهمها انجبات فيه وهي الايام التي أقسم الله تعالى بها بقوله ولتعبر وليال عشر فمضى أفضل من أيام العشر الاخير من رمضان على ما أقضاه هذا الخبر وأخذ به بعضهم لكن الجوهر على خلافه وقال في شرحه الكبير وغيره الخلاف في نظر زعماء المذاهب فلو طلاقاً فذكرنا أفضل الاعشار وألواياهم قال ابن القيم والصواب أن ليالي العشر الاخير من رمضان أفضل من ليالي ذي الحجة لأنه أعظم فضل ليوحي الضر وعرفة وعشر رمضان أعظم فضل ليلة القدر اه قلت ونقل الرحي من بعضهم ما يشهد التوفيق وهو أن أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام عشر رمضان وليالي الثاني أفضل من ليالي الاول لأن أفضل ما في الثاني ليلة القدر وبها ازداد شرفه وأزداد شرف الاول بيوم عرفة اه وهذا مع ما مر عن ابن القيم كالصريح في أفضلية ليلة القدر على ليلة النحر ويلزم منه تفضيلها على ليلة الجمعة لمعسر عن النهر من تفضيل ليلة النحر على ليلة الجمعة ولا يرد على هذا حديث مسلم خبر يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة لأن الكلام في تسليم الايام ويومها وقد ذكر الشارح في آثرها بالجمعة عن التنازلية أن يومها أفضل من لياليها أي لأن فضيلة الليالي الصلاة الجمعة وهي في اليوم (تمه) في المراج وقد صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة ذكره في تجريد الصالحات بعلامه الموطا اه وسأقي الكلام عليه آخر الحج ونقل ط عن بعض الشافعية أن أفضل الليالي ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة التصف من شعبان ثم ليلة العيد (قوله وصلى القبر بطرس) أي طلبة في أول وقتها ولا بد من ذلك عندنا للاهنا وكذا يوم عرفة فمضى على ما مر عن الشافعية وقد سألنا أن الأكثر على خلافه (قوله لاجل الوقوف) أي لاجل امتداده (قوله

مطلب
في المناظرة بين ليلة العيد وليلة
الجمعة وعشر ذي الحجة وعشر
رمضان

المفسر أداه ويترك سنه
ويصحبها فأنه أشرف من ليلة
القدر كما أتت به صاحب النهر
وغيره ويترك شرح الجبلي
القسطاني بأن عشر ذي الحجة
أفضل من العشر الاخير من
رمضان (وصلى القبر بطرس)
لاجل الوقوف

ثم وقف) هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة والبيتونة بزدلفة سنة مؤكدة الى النجر
لا واجبة خلافا للشافعي فنهما كافي الباب وشرحه (قوله ووقته الخ) أي وقت
جوازها قال في اللباب وأقل وقته طلوع النجر الثاني من يوم النحر وآخره طلوع الشمس
منه في وقت بها قبل طلوع النجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به وقد رويوا واجب منه ساعة
ولو لطفة وقد استند الوقوف الى الاستسار جدا وأما ركعه فكيفونه بزدلفة
سواء كان بفعل نفسه أو بفعل غيره بأن يكون محمولا بأمره أو بفعل أمره وهو قائم أو مضى
عليه أو يجنون أو سكران نواه أو لم يعلمها أو لم يعلم لباب (قوله ركعة) عبارة الباب
الا إذا كان لهلة أو ضعف أو يكون أمر أو تخاف الزحام فلا شيء عليه اه لكن قال
في النجر ولم يقصد في المحيط خوف الزحام بل أراد بل أطلقته فشمع الجبل اه قلت وهو
شامل لخوف الزجة عند الرمي فقتضاه أنه لو دفع ليلال يرمى قبل دفع الناس وزجهم
لا شيء عليه لكن لا شك أن الزجة عند الرمي وفي الطريق قبيل الوصول اليه أمر محقق
في زمانها فليزمنه سقوط واجب الوقوف بزدلفة قالوا في تقييد خوف الزجة بالمرأة
ويحصل إطلاق المحيط عليه لكون ذلك عندا ظاهرا في ستهاي سقط به الواجب بخلاف
الرجل أو يحصل على ما إذا خاف الزجة لتصور مرض وإذا خاف في السراج الا إذا كانت به
عله أو مرض أو ضعف تخاف الزحام فدفع ليلال فلا شيء عليه اه لكن قد يقال ان غيره
من مناسك الحج لا يصلح من الزجة وقد صرحوا بأنه لو أقاض من عرفات لخوف الزحام
وجاز زجره ودعا قبل الغروب لزمه دم ما بعد قبله وكذا لو بدعه بغيره فبعبه كما صرح به في القبح
على أنه يمكنه الاحتراز من الزجة بالوقوف بعد النجر لحظة فيحصل الواجب ويدفع قبل
دفع الناس وفيه ترك مذ الوقوف المسنون لخوف الزجة وهو أسهل من ترك الواجب
الذي قبل بأنه تركي وقد يجب بان خوف الزحام لتصريح مرض أو غابا لوعدها
لحديث أنه صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله ليل ولم يجعل عذرا في عرفات فليأخذه من
اظهار مخالفة المشركين فانهم كانوا يدعون قبل الغروب فليستأمل (قوله لا شيء
عليه) وكذا كل واجب إذا تركه بعد ولا شيء عليه كافي الصرأي بخلاف فعل المخطويعذر
كليس المحيط ونحوه فان العذر لا يسقط الدم كما سيأتي في الجنائيات وبه سقط ما ورد في
الشريعة ليلال بقوله لكن يرد عليه ما نص الشارع بقوله فمن كان منكم مريضا أو به أذى
من رأسه ففدية اه نعم يرد ما قمتنا اتصال النقص من أنه لو جاوز عرفات قبل الغروب
لندب بغيره أو نطوف الزجة لم يدمم وقد يجب بجمليسي في شرح الباب في الجنائيات عند
قول الباب ولو فاته الوقوف بزدلفة باجسار فعليه دم من أن هذا عذر من جاب المخالف
فلا يؤثر اه لكن يرد عليه جعلهم خوف الزجة مشاهدا في ترك الوقوف بزدلفة
وعلت جوابه فتأمل (قوله ودعا) واقعا يذهب الى السجاء ط عن الهندية (قوله وإذا
أسفر هذا) فاعل أسفر اليوم أو الصبح وناعله عما لا يذكر ذكره قرا حصارى قال الجوى

(ثم وقف) بزدلفة ووقته من
طلوع النجر الى طلوع الشمس
ولو ما إذا كافي مرة لكن لو تركه
بعد ركعة لا شيء عليه (وكبر
وهلل ولي وصلى)
(ودعا وإذا أسفر) جدا (آي
من) مهلا مصلبا

ولم ألق على أنه محال إذ كرفي من كتب النجوم واللغة وفسر الامام الاسفار بحيث لا يرقى
 الى طلوع الشمس الاستعداد ما يسلي ركعتين وان دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يسلي
 الناس القبر فقد أساء ولا شيء عليه هندية ط وما وقع في نسخ القدوري وإذا طلعت
 الشمس أفاض الامام قال في الهداية أنه غلط لان النبي صلى الله عليه وسلم دفع قبل
 طلوع الشمس وقامه في الشرنبلالية (قوله فاذا بلغ بطن محسر) أي أول واديه
 شرح اللباب وفي البحر وادي محسر موضع فاصل بين مدينتين ومن دقة ليس من واحدة
 منهما قال الأزرق وهو خمسة اذراع ونحوه وأربعون ذراعاً اه (قوله لانه موقف
 النصارى) هم أصحاب الفيل ح عن الشرنبلالية (قوله ودي جرة العقبة) هي
 ثالث الجرات على حدة مدينتين من جهة مكة وابست من مدينتين ويقال لها الجرة الكبرى والجرة
 الاخرى قساف ولا يرى بوضوحها ولا يقوم عندها حتى يأتي منزله ولوالجبة (قوله
 ويكره تنزيهاً من فوق) أي فيزيه لان ما حولها موضع النسل كذا في الهداية الا أنه
 خلاف السنة فطعمه عليه السلام من أسطهاسه لانه المتعين ولا ثبت روى خلق كثير
 في زمن الصحابة من أعلاها ولم يأمر وهم بالعادة وكان وجه اختياره عليه السلام لذلك
 هو وجه اختياره حتى الخذف فانه يتوقع الاذى اذا مرهم من أعلاها لم ينزلها فانه
 لا يصلح من روي الناس فيصيرهم بخلاف الرمي من أسفل مع الحاذرين من قوقها ان كان
 كذا في النسخ ومقتضاه أن المراد الرمي من فوق الى أسفل لاقه موضع وقوف الرمي فوق
 ومقتضى تعليل الهداية بأن ما حولها موضع ذلك ان المراد الثاني الا ان يقول كما
 أفاده بعض الفضلاء بأن المراد موضع وقوف الناس لا موضع وقوع الحصى (قوله
 سبعاً) أي سبع ميات بسبع حصيات فلور ما هادعة واحدة كل عن واحدة شهر
 (قوله خذفاً) نصب على المصدر شرنبلالية فهو فعول مطلق لبان النوع لان الخذف
 نوع من الرمي وهو رمي الحصى بالاصابع كما أشار اليه الشارح (قوله بمجمتين)
 يقال الخذف بالصبا والخذف بالحصى فالأول بالحصى المهمل والمثنى بالمجمعة شرح
 النقاية للقاري (قوله أي برؤس الاصابع) قيل كيفية الرمي أن يضع طرف اجهامه
 البتي على وسط السبابة ويضع الحصى على ظاهر الابهام كأنه عاقد سبعين فيرميها وقيل
 أن يحلحلي سبائنه ويضعها على مفصل اجهامه كأنه عاقد عشرة وقيل يأخذها بطرفي
 اجهامه وسبائنه وهذا هو الاصح لانه الاسير المعناد فبحسب كذا اصحه في النهاية
 والولوالجبة وهو مراد الشارح فاقهم والخلاف في الاولوية والمختار أنهم مقتدا واللباب
 لباب أي قدرا والقوله وقيل قدرا والجسمه أو التواتر أو الامتلاء قال في النهر وهذا لبان المندوب
 وأما الجواز فيكون ولو بالأكبر مع الكراهة (قوله ويكون بينهما) أي بين الرمي
 والجره فيجعل مدينتين عن يمينه والشمكة عن يساره لباب (قوله خمسة أذرع) أي أراً ثم
 ويكره الأقل لباب لان مادونه وضع فلا يجوز وأطرح فيجوز ذلك مسمى نحو الفقه السنة

مطلب
 في رمي جرة العقبة

فاذا بلغ بطن محسر أسرع قدر
 رمية حجر لانه موقف النصارى
 (وروي جرة العقبة من بطن الوادي)
 ويكره تنزيهاً من فوق (سبعاً خذفاً)
 سبعين أي برؤس الاصابع
 ويكون فيهما خمسة أذرع ولو
 وقعت على ظهر رجل أو رجل أو
 وقعت بنفسها تبارك الجرح تبارك

قصة تاني (قوله والا) أي وان لم تقع من على ظهره بنفسه ايل يتحرك الرجل أو الجمل
أو وقعت نفسها لكن يصعد من الجرة ح (قوله لا) قال في الهداية لانه لم يعرف
قربه الا في مكان مخصوص اه وفي الباب ولوقعت على الشخص أي اطراف الميل
الذي هو علامة البصرة اجراءه ولو على قصة الشخص ولم تنزل عنه أنه لا يميز بالبعد
وان لم يدبر أنها وقعت في المرمى بنفسها أو ينفض من وقت عليه وتحرر منه نفسه
اختلاف والاحتياط أن يصعد وكذا الدورى ويثقل وقوعها مرفوعها فالاحتياط أن
يبعد (قوله وثلاثة أذرع الخ) أي بين الحصة والجرة وهذا سائلا لاجله بقوة قرب
الجرة لكن قدرا القرب في الفتح بذواع وقهوه قال ومنهم من لم يقدره اعتمادا على
اعتبار القرب عرفا وضد البعد (قوله وكبر بكل حسنة) ظاهر الرواية الاقتصار
على الله اكبر فإنه روى عن الحسن بن زياد أنه يقول الله اكبر غملا للشيطان وحربه
وقيل يقول أيضا اللهم اجل حتى مبرورا ومعنى مشكورا وذني مغفورا فتح (قوله
وقطع التلبية بأولها) أي في السج الصبح والقاسد مفردا أو متعصا أو فارنا وقيل
لا يقطعها الا بعد الروال ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والفتح قطعها
وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرى الآن تغيب الشمس ولو ذبح قبل الرمي
فان كان فارنا أو متعصا قطع ولو عددا لالباب وقيد بالهرم بالحج لان المحترق يقطع التلبية
اذا استلم الحجر لان الطواف ركن العمرة فيقطع التلبية قبل الشروع فيها وكذا قالت الخ
لانه يشغل بصرة فصار كالحقير والمحصر يقطعها اذا ذبح حديه لان الذبح يقتل والقارن
اذا فاته الحج يقطع حين يأخذ بالطواف الثاني لانه يشغل بعده بحر (قوله جاز) أي
ويكره لباب (قوله لا لورى بالاقبل) لانه اذا ترك أكثر السبع لم يدم كالأول لم يرم أصلا
وان ترك أقل منه كـ ثلاث غداوتها فعليه لكل حسنة صدقة كما ساق في الحنبلات
• (تنبيه) • لا يشترط الموالاة بين الرميات بل يسن فیکهتر كما لباب (قوله بكل
ما كان من جنس الارض) كذا في الهداية واعتزله السراح بالقبور ورج والساقوت
فانهم امن اجزاء الارض حتى جاز التيمم بها ومع ذلك لا يجوز الرمي بها وأجاب في
العناية تعالى انها بأقل الجواز مشروط بالاستئذان بربها وذلك لا يحصل بربها اه
وباصله أن هذا الشرط يخص لصوم كلام الهداية فيضرح منتمقوا الصبر ورج
والساقوت لكن قال في التاتريزية ان هذه الرواية أي رواية اشتراط الاستئذان مخالفة
لما ذكر في المحيط وكذا قال في الفتح وأجاب بعضهم بشاعلي في ذلك الاشتراط ومن ذك
جوازها القاضي في مناسكه اه ومغاد كلامه ترجيح الجواز وإبقاء كلام الهدا
على عمومها ولذا اعترض في السعدية على ما في العناية بما في غاية السروي في وشر
الزبلي من أنه يجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض كالحجر والمدروا والط
والحرة والثورة والزرنيخ والابواب النقية كالباقوت والزيتون والجنس وقهرهاوا

والا لا وثلاثة أذرع بعيد وما دونه
قريب جرة (وكبر بكل حسنة)
أي مع كل (منها وطلع التلبية
بأولها فلو رمى بأكثر منها) أي
السبع (جاز لا لورى بالاقبل)
فالتقييد بالسبع لمنع النقص
لا الزيادة (وجاز الرمي بكل
ما كان من جنس الارض)

ويحصى عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله هذه الجواهر التي
 نرى بها كل عام فتنسب أنها تنقص فقال ان ما يقبل منها رقع ولولا ذلك لرايتها أمثال
 الجبال شرح النقاية للقاري وفي الفتح عن حبيب بن جبير قلت لابن عباس ما بال الجواهر ترمى
 من وقت الخليل عليه السلام ولم تصر ضربا بأي تلافة الا فاق فقال أما علمت أن من
 يقبل به يرفع حصاه **اه** قال في السعدية لك أن تقول أهل الجاهلية كانوا على
 الاشرار ولا يقبل على اشرار **اه** وأجيب بأن الكفار قد تقبل عبادتهم ليعازروا
 عليهم في الدنيا قال ط ويؤيده ما رواه أحمد ومسلم عن أنس رضي الله تعالى عنه أنه
 صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة يعطى عليها في الدنيا وثواب عليها في
 الآخرة وأما الكافر فيقطع حسنة في الدنيا حتى إذا أفضى الى الآخرة لم يكن له حسنة
 يعطى بها شيئا **اه** قلت لكن قديدي تفضي ذلك بأفعال البر دون العبادات
 المشروطة بالنية فان النية شرطها الاسلام الآن يقال ان هذا شرط في شرهنا فقط
 تأمل (قوله يقين) أما بدون تيقن فلا يكره لان الاصل الطهارة لكن يشدب غلها
 لتكون لها رتبها مشقة كذا كرم في البحر وغيره (قوله ووقته) أي وقت جواز اداء
 من الغبير أي غير الضر أي غير اليوم الثاني قال في البحر حتى لو أخره حتى طلع الغبير في
 اليوم الثاني لزمه عدم عقده خلافا لهما ولوروى قبل طلوع غير الغبير يصح انفاقا (قوله
 ويسن) كذا عبر في مجمع الروايات عن المحيط ووافقه في النهروين والعيني بالانحباب روى
 (قوله ذكاه) من أسماء الشمس (قوله ويساح لغروبها) أي من الزوال الى القرب
 وجهله في الظهور بمن المكروه والاكترون على الاول بحر (قوله ويكره للغبير) أي
 من الغروب الى الغبير وكذا يكره قبل طلوع الشمس بحر وهذا عند عدم العذر فلا ساءة
 برى الضعفة قبل الشمس ولا يرى الرعاة لئلا كافي الفتح (قوله لانه مفرد) تعليل
 لما استفيد من التفسير بقوله ان شاء والذبح له أفضل ويجب على القارئ والمتعم ط وأما
 الاضحية فان كان مسافرا فلا يجب عليه والا لكل في قبب كما في البحر (قوله ثم قصر)
 أي وأطلق كابد عليه قوله وحلقه أفضل قال في الباب ويستحب بعده أي بعد الحلق
 أو التفسير أخذ الشاب وحس التظفر ولوقص أظفاره أو شاره أو وليه أو طيب قبل
 الحلق عليه موجب جنائبه وغلم تحقيقه في شرحه (قوله بأن يأخذ الخ) قال في البحر
 والمراد بالتقصير أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤس شعروا من الرأس مقدار الأتلة كذا
 ذكره الزيلعي ومراحه أن يأخذ من كل شعرة مقدار الأتلة كما صرح به في المحيط وفي
 البدائع قالوا يجب أن يزيد في التقصير على قدر الأتلة حتى يستوفي قدر الأتلة من كل
 شعرة برأه لأن أطراف الشعر غير متساوية عادة قال الحلبي في حنبله وهو حسن **اه**
 وفي الشريفة لية يظهر أن المراد بكل شعرة أي من شعر الرية على وجه الزوم
 ومن الكل على سبيل الاولوية تلاخفة في الاجزاء لان الرية كالكل كافي الحلق **اه**

**(و) يكره أن يلتقط حجرا واحدا
 فيكسر سبعين حجرا صغيرا وأن
 يرى بمقتضى يقين ووقته من
 القبر الى الغبير ويسن من طلوع
 ذكاه زوالها ويساح لغروبها
 ويكره للغبير (ثم) بعد الرية ذبح
 ان شاء لانه مفرد (ثم قصر) بأن
 يأخذ من كل شعرة قدر الأتلة
 وجوبا وتقصير الكل مندوب
 والرية واجب**

فقول الشارح من كل شر تأتى من الرب لا من الكل والناقض ما بعده وقوله وجوبه باقيد
بقدر الحاجة فلا يشكر مع قوه والرب واجب والانعكاض الهمة والمهم وضيق الميزان
مشهوره من خطأ رابض فقد أخطأ واحد الا كامل يعرف تهذيب اللغات للتورى
الاملل أطراف الاصابع وقال أبو عمر والشياقي والسجستاني وأبو جري **لصكل**
اصبع ثلاث اغلات **(قوله)** ويجب اجراء موسى على الاقرع **(هو)** الفتاكى الزلجى
والبحر والباب وغيرها وقبل استنباطه قال في شرح الباب وقيل استثنانا وهو الاظهر اه
(قوله) والاسقط **(أى)** وان لم يكن اجراء موسى عليه ولا يصل الى تقصير سقط عنه وحل
بجزالة من خلق والاحسن له أن يؤخر الاسلال الى آخر الوقت من أيام النحر ولا يثنى عليه
أن لم يؤخر ولو لم يكن به قروح لكنه خرج الى المدينة فلم يجد آلة أو من يحلقه لا يجرئه الا
الحلق أو التقصير وليس هذا بعدد فخرج لان صيانة الآلة مرجوة في كل ساعة بخلاف
بره القروح ولأن الآلة لا تختص بالموسى أفاده في البحر **(قوله)** ومضى فعد
أحدهما **(أى)** الحلق والتقصر قال ط والاحسن تأخير هذه الية عن
قوله وحلقه أفضل اه **(قوله)** ولوليد الخ مثال لتأخير التقصير ومثله
ما لو كان الشعر قصيرا فيعين الحلق وكذا ان كان معقوبا أو مضطوبا كما عرى
الى المبسوط وجهه أنه اذا اقتضى تناثر بعض الشعرة دون جناية على امرائه قبل
أن يصل منه فيعين الحلق لكن قد يقال ان هذا التناثر غير جناية لانه في وقت جواز
ازالة الشعر حلق أو غيره ولو توافقه أن غيره كما يأتى فيبقى ما في المبسوط مشكوكا تأمل
ومثال تعدد الحلق مع امكان التقصير أن يشق آلة الحلق أو من يحلقه أو يضمره الحلق
لنقصه أو قروح برأسه وتقدم مثال تعدد هاجعا في الاقرع وذى قروح شعره
قصير **(قوله)** وحلقه أفضل **(أى)** هو مسنون وهذا في الرجل وبكره للمرأة لأنه مثله
في حقه كحلق الرجل لحته وأشار الى أنه لو اقتصر على حلق الربع جاز كافى التقصير
لكم مع الكراهة لتركه السنة فان السنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه كما في شرح
الكتاب والتهستاقى قال في التهر وإطلاقه **(أى)** إطلاق قول **الكل** من الحلق أحب بشيد
أن حلق النصف أولى من التقصير ولم أره اه قلت ان أراد أنه أولى من تقصير الكل فهو
موعى عقلت أو من تقصير النصف أو الربع فهو ممكن **(تنبيه)** هذا في غير المحصر
اما المحصر فلا يلقى عليه كاستاقى بدائع **(قوله)** بصوفية كحلق وتقب وكذا قال غيره
فتنه جراً عن الحلق قصد افق **(تنبيه)** قالوا يتدب البداع بين الحلق والاعلاق الا
أن ما في الصبيح يشيد العكس وذلك أنه صلى الله عليه وسلم قال للعلاق خذ وأشار الى
الجناب الايمن ثم الايسر ثم جعل يبطيه الناس قال في الفتا وهو الصواب وان كان خلاف
المذهب اه وأقول بواقفه ما في المتن عن الامام حلقه رضى خطاى الحلق في ثلاثة
أشياء له أن جلست قال استقبل الله له واولته الجناب الايسر فقال أبدأ باليمن

ويجب اجراء موسى على الاقرع
وذى قروح ان أمكن والاسقط
وقيل يجرئه لو لم يكن
اه شعره يصبغ فيحلقه
تقصر به الحلق بحر (نسخة)
هل (نسخة) ولو أزاله بدو
به ردة جز

فلما أردت أن أذهب قال ادفن شعرك فرحمت فدفنته اه نهر أى فهدأ بفرد رجوع
 الامام الى قول الخيام ولذا قال في الباب هو المختار قال شارحه كما في منسك ابن الجهمي
 والصبر وقال في النضة وهو الصحيح وقد روي رجوع الامام عما نقل عنه الاحباب فسمع
 تصحيح قوله الاخير وان دفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ وقال السرويني وعند الشافعي
 يدأ بين الملقوق وذ ك كذلك بعض اصحابنا ولم يميزه الى أحد والسنة اولى وقد صرح بادة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يثنى رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعده
 كلام وقد أخذ الامام يقول الخيام ولم يشكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه اه ملخصا
 ومثله في المراجيع ونهاية البيان (قوله وحل له كل شيء) اه من محظورات الاحرام كلبس
 الخفض وقص الاظفار ما زاد انه لا يحل له بالرى قبل الخلق شيء وهو المذهب عندنا
 كما في شرح اللباب للقاري عن القاري وفي شرحه على النخاية والرى غير محتمل من
 الاحرام عندنا في المشهور ويحتمل عند مالك والشافعي وفي غير المشهور عندنا قد نص
 على التحلل بالرى عندنا في شرح البسيط لخوارزمية وفي شرح الجامع الصغير لقاضيان
 بقوله وبعد الرى قبل الخلق حل له كل شيء الا النساء والطيب وعن أبي يوسف انه يحل له
 الطيب ايضا اه (قوله الا النساء) أى جماعهن ودواصيه (قوله قبل والطيب والسيد)
 تبع في ذلك صاحب التهرقيد عزاه الى انصارية استثناء النساء والطيب وإلى أبي الليث
 استثناء السيد وهو غير صحيح فان قاضيان قال في فتاواه فاذا حلقت أو قصرت حل له كل
 شيء الا النساء وبعد الرى قبل الخلق يحل له كل شيء الا الطيب والنساء الخ ومنه ما قد عناه
 عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى الطيب من الاحلال لرى لمن الاحلال
 بالخلق وهو موصى على خلاف المشهور كما علمته آنفا وقد ذكر الشربلاني عبادة الخليفة ثم
 قال ويوم ذابعد لم يطلان ما نصب لقاضيان من أن الخلق لا يحل به الطيب اه قلت
 ورويه قوله في البدائع وأما حكم الخلق فهو صيرورته حلالا لياح له جميع ما حظر عليه
 الا النساء وهذا قول اصحابنا وقال مالك الا النساء والطيب وقال الليث الا النساء والسيد
 اه ومثله في المراجيع والسراج ونهاية البيان قد عثرنا الاول الى الامام مالك فقط والثاني
 الى الليث بن سعد احدى الائمة المهتدين فاني في التهرقيد من عزوه الى أبي الليث وهو السموقندي
 أحد مشايخه ذهبنافهوا لعصف فافهم (قوله ثم طاف للزيارة) أى لفعل طواف الزيارة
 الذي هو ثاني ركعتي الحج قال في السراج ويسمى طواف الافاضة وطواف يوم النحر
 والطواف المفروض اه وشرايطه خمسة الاسلام وتقديم الاحرام والوقوف والنية
 واتيان آكته والزمان وهو يوم النحر وما بعده والمكان وهو حول البيت داخل المسجد
 وكونه بنفسه ولو بمجول لا لا يجوز النيابة الا في عيده وواجبانه المشي للقادر والتباعد
 واتمام المسبقة والظهارة عن الحدث واستراة العورة وفعله في أيام النحر وأما ترتيب منه
 وبين الرى والخلق فسنة ولا قدس له ولا نوات قبل المات ولا يجوز عته البذل الا اذا

(وحل له كل شيء الا النساء) قبل
 والطيب والسيد (ثم طاف للزيارة)
 يومان (أيام النحر) الثلاثة بيان
 لوقته الواجب

طواف الزيارة

مات بعد الوقوف برفة وأوصى باتمام الحج فحب البنية لطواف الزيارة وجانجه باب
 (قوله سبعة) أي سبعة أشواط كما تزيته (قوله بيان الاكمل) أي الطواف الكامل
 المشتق على الركن والواجب فيه على ذلك ثلاثون مرة أن السبعة وكن كما بقوله الائمة
 الثلاثة وان وافقهم المحقق ابن الهمام بصفاته خلاف المذهب فلا يتابع عليه (قوله
 ان كان سعي قبيل) لم يقل ان كان رمل وسعي قبيل اشارة الى أنه لو كان سعي قبل رمل
 لا يرمل هنا لأن الرمل انما يشرع في طواف بعده سعي كما مر ولا سعي هنا كافى العناية
 وكذا في الباب وفيه وأما الاضطباع فساقت مطلقا في هذا الطواف اهـ سواء سعي قبله
 أولا (قوله ولا انقلعها) اي وان لم يكن سعي قبيل رمل وسعي وان رمل قهـ ستاني أي
 لأن رمله السابق بلا سعي غير مشروع كما علمته فلا يعتبره (تبينه) قال اظهر الرمي ولو لم
 يقطعهما في طواف القدوم وطواف الزيارة قطعهما في طواف الصدر لأن السعي غيره وقت
 كما يصرح به في الجنايات وصرحوا بان الرمل بعد كل طواف بعقب سعي فيه يعلم أنه يأتي
 بهما في الصدر ولو لم يقطعهما لم أر صرحا وان علم من اطلاقهم (قوله لان تكرارهما)
 عليه لقوله بلا رمل وسعي الخ ط (تبينه) في قول الشرنبلالية قدمنا ان الاصل تأخير
 السعي الى بعد طواف الاضحية وكذلك الرمل لصراجهما للفرص في وقت السنة
 كافي الجهر وقدمنا أيضا أنه لا يعتد بالسعي بعد طواف القدوم الا أن يكون في أشهر الحج
 ما يتبناه فانه مهم اهـ قلت وكذا لا يعتد بالسعي الا بعد طواف كامل فلو طاف للقدوم
 جنبا أو بعد ما رمل فيه وسعي بعده فطعمه أعادتهما في الحديث مذابوا في اجنبية عادة السعي
 حتما ولزم سنة لباب (قوله بعد طلوع الفجر) فلا يصح قبله لباب (قوله وينتد وقته)
 أي وقت حصته الى آخره من فلو مات قبل قطعه فقد ذكر بعض المحققين عن شرح الباب
 نقضه محمد بن عبد الله بن الجبر العتيق أهم قالوا ان عليه الوصية يدينه لانه جاء العذر من
 قبل من له الحق وان كان انما بالثأخير اهـ تأمل (قوله وحل له النساء) أي بعد الركن
 منه وهو أربعة أشواط يحرم ولو لم يطف أصلا لا ليجل له النساء وان طال وضعت سنون
 باجماع كذا في الهندية ط (قوله بالخطى السابق) أي لا بالطواف لأن الخطى هو المخل
 دون الطواف غير أنه أخرجه في حق النساء الى ما بعد الطواف فاذا اطاف على الخطى عمله
 كالطلاق الرجعي أخرجه الابانة الى انقضاء العدة لحاجته الى الاسترداد زبني تقسمة
 بعضهم الطواف محللا آخر عجزا باعتبار أنه شرط فانهم (قوله قبل الخطى) أي ولو بعد
 الرمي على المشهور عندنا كما مر تقريره (قوله كان جنابة) أي ولو قصد به التعليل ط
 (قوله لانه لا يخرج الخ) فصرح بجنايتهم من التبرع بقصد الرذلة على القول بان الرمي
 محلل كما مر (قوله ولياها منها) مبتدأ وخبر والمراد بطله كل يوم من أيام النحر لليلة
 التي تعقب ذلك اليوم في الوجود كما أن لليلة يوم عرفة الليلة التي تعقبه في الوجود حـ قلت
 هذا على اطلاقه ظاهر في حق الرمي فانه ذا لرميها من أيام النحر يرمى في الليلة التي

(سبعة) بيان للاكمل
 والظاهر ان أربعة (بلا رمل
 ولا) سعي ان كان سعي قبل هذا
 الطواف (والا فقلعها) لأن
 تكرارهما لم يشرع (و) طواف
 الزيارة (أول وقت بعد طلوع
 الفجر يوم النحر وهو قبيل) أي
 الطواف في يوم النحر الأول
 (أفضل) وينتد وقته الى آخر
 النهار (وحل له النساء) بالخطى
 السابق حتى لو طاف قبل الخلز لم
 يجعل له شيء فلو لم يظفره مثلا كان
 جنابة لانه لا يخرج من الاحرام
 لا بالخطى (فان أخره عنها) أي
 يوم النحر ولياها منها

تعقب ذلك النهار ويقع أداً مختلف ما إذا أخره إلى النهار الثاني فإنه يقع قضاء ويلزمه دم
 كما سنفكره وأما في حق الطواف فالمراد به السبيل المتصلة بين أيام الصلوة إذا غربت
 الشمس من اليوم الثالث الذي هو آخر أيام التصريف بقدر عدم كفايته في مسلة الحائض
 فالدلالة التي تعقب الثالث ليست تابعة في حق الطواف والالكان فيها أداءه بل لزوم دم
 كافي إلى غدير (قوله كره تحريم الخ) أي ولو أخره إلى اليوم الرابع الذي هو آخر
 أيام التشريق وهو الصحيح كافي الفاية وإيضاح الطريق وفي بعض الحواشي وبه بقي
 وهو المذكور في المبسوط وقاضيان والسكاف والبدائع وغيرها خلافاً للمذكور
 القدوري في شرح مختصر الكرخي من أن أخره آخر أيام التشريق ونسعه الكرخي
 وصاحب النامع والمستصفي شرح الباب به (تنبيه) في السراج وكذلك أن أخر الحائض من
 أيام التصريف دم أيضاً عند أبي حنيفة لأن الحائض يحض عنده زمان وهو أيام التصريف
 وهو الحرم (قوله وهذا) أي الكراهة وجوب الدم بالتأخير ط (قوله ان قدر أربعة
 أشواط) أي ان بقي إلى غروب الشمس من اليوم الثالث من أيام التصريف طواف
 أربعة أشواط والظاهر أنه يشترط مع ذلك زمن يسع خلع ثيابها واعتسائها وإرجاعه ح
 وعلى قياسه ينبغي أن يشترط زمن قطع المسافة أن لو كانت في مائة ط قلت وبالأخير
 صرح في شرح الباب وذلك كلفه فهم من قول الجرجاني المحط إذا طهرت في آخر أيام
 التصريف أمكنها الطواف قبل الغروب ولم تفعل فعلياً دم لتأخير وان لم يكن لها طواف
 أربعة أشواط فلا شيء عليها اه فان إمكان الطواف لا يكون إلا بعد الاعتساف وقطع
 المسافة وفي الجرجاني أيضاً لو حاضت بعد ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت
 لزومها الدم لأنها مقصورة بتفريطها اه أي بعد ما قدرت على أربعة أشواط زادت في الباب
 فقرولهم لا شيء عليها لتأخير الطواف مقيد بما إذا حاضت في وقت لم تقدر على أكثر
 الطواف أو حاضت قبل أيام التصريف فطهرت لا بعد مضيتها لكن إيجاب الدم فيها لو حاضت
 في وقت بعد ما قدرت عليه مشكل لأنه لا يلزمها فعله في أقل الوقت ثم يظهر ذلك فيما لو حلت
 وقت حاضها فأخرته عنه فأفعل (تنبيه) نقل بعض المحققين من منسك أن أمر سراج لو هم
 الركب على القفول ولم تطهر فاستفتت هل تطوف أم لا قالوا بصل إليها ليعمل ثم تدخل
 المسجد وإن دخلت وطقت أمت وصم طوافك وعليك ذبح بدنة وهذه مسألة كثيرة
 الوقوع بغيرها النساء اه وتقدم حكم طواف التيممة في باب المسح راجعه (قوله ثم
 أتى منى) أي بعد ما صلى ركعتي الطواف وسكان ينبغي التصريح به كما تفعل صاحب
 الهداية وابن الكمال شربلاًلة (تنبيه) ذكر في الباب أنه يصلي الظهر بعد ما رجع إلى
 منى وهو مروى في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر
 بمكة ثم مال المسح الفتح وقال في شرح الباب أنه أظهر قتلاً ومثلاً وقامه فيه وأما صلاة
 الجمعة فقال في الباب ويجمع بين إذا كان فيه أمر كره وأجازاً والخليفة وأما أمير

(كره تحريم) (وجوب دم) (اتركه)
 الواجب وهذا عند الأئمة
 طهرت الحائض ان قدر أربعة
 أشواط ولم تفعل لزوم دم والا
 (ثم أتى منى)

مطلب
 في حكم صلاة العيد والجمعة في منى

الموسم وليس لهذا الا اذا استعمل على مكة اهـ وأما صلاة الصلوة في شرح مناسك
الكثير لمرشدي عن المحيط والخبرة وغيرهما أنه لا يصلح لهم اختلاف الجمعة وفي شرح
المنية للجلي أنه لا يصلح لها اتفاق الا لشغال فيه بأموال الحج اهـ أي لان وقت الصلوة
وقت معظم أفعال الحج بخلاف وقت الجمعة ولأن الجمعة لاتقع في ذلك اليوم الا نادرا
بخلاف الصلوة قال في شرح الباب وأراد بالاتفاق الاجماع اذ لا خلاف في المسئلة بين علماء
الامة اهـ وفي شرح الاشياء البديرة من كتاب الصلوة أن متى موضع يجوز فيه صلاة العبد
الا أنه سقطت عن الحلح ولم يتر في ذلك نقل لأمم كثره المراجعة ولا صلاة العبد بمكة يوم
الاضحى لا ما من أدركه من المشايخ لم نقلها بمكة واقعة تعالى أعلم ما السبب في ذلك اهـ
قلت ما عدم صلاتها بمن فقد علت نقلها وما بمكة فقلل سببه أن من له إقامة العبد يكون بمن
حاجبا واقعة تعالى أعلم (قوله فيصيت بها الري) أي لسالي أيام الري هو السنة فلو لم يتغيرها
كره ولا يلزمه شيء لباب (قوله وبعد زوال ثاني النحر) قال في الباب ثم اذا كان اليوم
الحادي عشر وهو ثاني أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس
فيها كخطبة اليوم السابع يعلم الناس أحكام الري وما من من أمورا المتبادلة وهذه الخطبة
سنة وتر كما نقله الخطبة اهـ (قوله يبدأ استئنافا) حاصله أن هذا الترتيب مستنون
لاستعين به صريح في الجمع وغيره واختاره في الفتح وقال في الباب والاكثر على أنه سنة
وعزاه شارحه الى البدائع والكرمانى والمحيط والسرانية ونقل في الصرح كدام المحيط ثم
قال وهو صريح في الخلاف وفي اختيار السنة اهـ وكذلك اختاره أصحاب المتن
في مسائل متنوعة آخر الحج كما سيأتي وما في النهر من أن صريح ما في المحيط اختيار التبعين
فيه فظهور جعل التبعين رواية عن محمد قد بر قال في الباب فلو بدأ بجمرة العقبة ثم
بأوسطى ثم بالاولى ثم تذكرك في يومه فانه بعيد الوسطى والعقبة حقلا وسنة وكذا في قوله
الاولى ويرى الاخيرة في فانه يرى الاولى ويستقبل الباقي ولو يرى كل جمرة ثلاث أتم
الاولى بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع وان يرى كل واحدة بأربع أتم
كل واحدة ثلاث ثلاث ولا بعيد اهـ أي لان فلا كتر حكم الكل فكانه يرى الثانية
والثالثة بعد الاولى (قوله بما يلي مسجد الخيف) وحدها من باب مسجد الخيف الكبير
اليها ذراع الحديد عدد ١٢٥٤ وسدس ذراع ومنها الى البصرة الوسطى عدد ٨٧٥
ومن الوسطى الى جمرة العقبة عدد ٢٠٨ كما نقله القسطلاني في شرح البصائر عن
القرافي المالكي ونحوه في كتب الشافعية فيافي القهستاني سبق نقل فانهم (قوله
الوسطى) يدل من ماح (قوله ويكبر بكل حسنة) أي قائلا باسم الله الله أكبر كما تكرر (قوله
قد قرأه البقرة) زاد في الباب وأتلاه أحزاب أي ثلاثة أرباع من الجزء أو عشر من آية
قال شارحه وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (قوله بعد مقام
كل ري) لا عند كل حسنة لباب (قوله فلا يقرب بعد الثالثة) أي جمرة العقبة لانها

فيميت بها الري (وبعد الزوال ثاني)
النحر ري الجبل الثالث يبدأ
استئنافا (بما يلي مسجد الخيف
ثم بالعقبة) الوسطى (ثم بالعقبة
سبعين سبعا وروى) حامدا مهلا
مكبرا معلى قد قرأه البقرة (بعد)
تتم كل ري بعد ري فقط فلا
يقرب بعد الثالثة

مطلب
في ري الجبل الثالث

قوله ويكبر بكل حسنة ليست في
نسخ الشارح التي بأيدينا هنا بل
تقدمت في عبارة المصنف قوله
ورى جمرة العقبة من يعنى
الوادى سبعا خذوا كبريكل
حسنة

ليس بعد هاري في كل يوم قال في الباب والوقوف عند الاولين سنة في الامام كلها وقوله
ولا بعد يوم الصرا في فيه بالواو عطفا على ما ذكره في التفرغ اشارة الى ما في عبارة المتن
من التصور (قوله ودعا) عطف على قوله ووقف ساعدا (قوله نحو السماء والقبلة)
حكاية لقول قال في شرح الباب برغم من حذو من كسبه ويجعل باطن كسبه نحو القبلة
في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء واختاره فاضلان وغيره والظاهر الاول اه
(قوله ثم روى غد) أي في اليوم الثالث من أيام النحر وهو المقلب يوم النحر الاول فانه
يجوز له أن يتفرقه بعد الرمي واليوم الرابع آخر أيام التشريق يسمى يوم النحر الثاني فتح
(قوله كذلك) أي مثل الرمي في اليوم الذي قبله برغم من اجتماع ما ذكره (قوله)
ان مكنت) بقيد قوله ثم بعده كذلك فظ لا في قوله ثم غدا كذلك أيضا اه قال في التبر
أي ان مكنت الى طلوع فجر الرابع في الظاهر عن الامام وعنه الى القريب من اليوم
الثالث (قوله وهو واجب) اقتداء به عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى في تعجل
في يومين فلا تأثم عليه الآية فالتصيين الفاضل والافضل كلكم في رمضان حيث خیر
بين الصوم والافطار الاول أفضل ان لم يضره اتفاقا من (قوله جاز) أي صح عند
الامام استحسانا مع الكراهة التزمية وقال لا يصح اعتبار ايسر الايام نحر (قوله)
فان وقت الرمي فيه) أي في اليوم الرابع من التغير للغروب أي غروب شبه ولا تبعه
ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام والمراد وقت جواز في الجملة فان ما قبل الزوال
وقت مكروه وما بعده مسنون وغروب الشمس من هذا اليوم يفتوت وقت الاداء
والقضاء اتفاقا فشرح الباب (قوله عن الزوال لطلوع ذكاه) أي الى طلوع الشمس
من اليوم الرابع والمراد أنه وقت الجواز في الجملة قال في الباب وقت رمي الجار
الثلاث في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله في المشهور وقبل
يجوز والوقت المسنون فيه ما يعتد من الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى الطلوع
وقت مكروه واذا طلع النحر أي فجر الرابع فقد نكثت وقت الاداء وبقى وقت القضاء الى
آخر أيام التشريق فلو أخره عن وقته أي المعينة في كل يوم فعليه القضاء والجزاء ويفتوت
وقت القضاء بغروب الشمس في الرابع اه ثم قال ولو لم يرم يوم النحر الثاني والثالث
رماه في الليلة المقبلة أي لا يتخلل من الايام الماضية ولا شيء عليه سوى الاسامع
يكن بعدد ولوروى ليلة الحادي عشر وغيره ما عن غدها لم يصح لان الليالي في الحج في حكم
الايام الماضية لا المستقبل ولو لم يرم في الليل رماه في النهار قضاء وعليه الكفارة ولو أخر
رمي الايام كلها الى الرابع مثاقضاها كلها فيه وعليه الجزاء وان لم يقض حتى غربت
الشمس منه فأت وقت القضاء وليست هذه الليلة تابعة لما قبلها اه والحاصل أنه لو أخر
الرمي في غير اليوم الرابع برمي في الليلة التي تلي ذلك اليوم الذي أخره به وكان أدائها
تابعة له وكذا تركه السنة وان أخره الى اليوم الثاني كان قضاء ولزمه الجزاء وكذا لو أخر

و (لا بعد رمي يوم النحر) لانه
ليس بعده رمي (ودعا) لنفسه
وغیره واقفا كسبه نحو السماء
أو القبلة (ثم) رمي (غدا) كذلك ثم
بعده كذلك ان مكنت وهو واجب
وان قدّم الرمي فيه) أي في اليوم
الرابع (على الزوال جاز) فان
وقت الرمي فيه من التغير للغروب
وما في الثاني والثالث من الزوال
لطلوع ذكاه

الكل الى الرابع ما لم تقرب شمسها فوغرت سقط الرى ولم يدم وقد ظهر بما قرئناه
 أن ما ذكره الشارح تعالى الصبر وغيره من أن اتهامه الى طلوع الشمس ليس بآثار الوقت
 الادامه قبل شيل وقت القضاء لأن ما بعد غرار اربع وقتى الرابع أدام الرى غيره
 من الأيام الثلاثة فافهم (قوله وله النقر) يسكون الغاء أى الرجوع سراج (قوله
 قبل طلوع غرار اربع) ولكن يتقرب قبل غروب الشمس أى خمس الثالث فان لم يتقرب
 غربت الشمس بكماله أن يتقرب رى فى الرابع ولو تغرب من الليل قبل غرار الرابع لاشئ
 عليه وقد أساءه وقيل ليس له أن يتقرب بعد الغروب فان تغرب منه دم ولو تغرب بعد طلوع القمر
 قبل الرى لم يدم الغم اتفاقا لباب ولا فرق فى ذلك بين المكى والا قافى كفى الصبر (قوله
 وجاز الرى وما كان الخ) عبارة المثلث أخضر وهى وجاز الرى وما كان وغيره ركب أفضل
 جرة العقبة اه روى الباب الاصل أن رى جرة العقبة ركا وغيره ما شأ فى جميع أيام
 الرى اه وقوله لانه يتقرب أى للدعاء بعد رى الاويسين فى الأيام الثلاثة بخلاف العقبة
 فى اليوم الأول وفى الثلاثة بعده فانه لا داعى بعد ما وضابط أن كل رى يقف بعده فانه
 ربه ما شأ وهو كل رى بعده رى كامل وما لا فلاح هذا التفصيل قول أبى يوسف وله
 حكايته مشهور ذكرها وغيره وهو مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكافى
 والبدائع وغيرهم وأما قولهم فاذكر الصبر أن الاصل الركوب فى الكل على ما فى الخاتمة
 المشى فى الكل على ما فى الظهيرة فقال فصل أن فى المسئلة ثلاثة أقوال (قوله ورجعه
 السكال) أى بأن أدام ما شأ أقرب الى التواضع انشروع وخصوصا فى هذا الزمان
 فان عاتقه لم يلزم شاذى جميع الرى فلا يؤمن من الذى بالركوب ينهم بالزجة ورميه
 عليه الصلاة والسلام ركا عما هو ليظهر فعله ليعتدى به كطوافه ركا اه قال
 فى الصبر ولو قيل بأنه ما شأ أفضل الا رى جرة العقبة فى اليوم الاخير لكان له وجه لانه
 ذاهب الى مكة فى هذه الساعة كما هو الصلاة وغالب الناس ركب فلا يذاه فى ركوبه
 مع تفصيل فضله الاتباع له عليه الصلاة والسلام اه قلت لكن فى هذا الزمان يصبر
 ركوبه بعد رى العقبة ورجا ضل عنه عمله لكثرة الزحام فلو قيل انه فى اليوم الاخير رى
 الكل ركب لكان له وجه أيضا مع تفصيل فضيلة الاتباع فى الكل بالضرر عليه
 ولاعلى غيره لان اعادة أن الكل يركب من منازلهم سائرهم الى مكة وأما فى غير اليوم
 الاخير فرى الكل ما شأ (قوله يفتن الخ) وبكسر التاء وفتح القاف المصدر ويسكونها
 واحدا الاثقال نهر (قوله أذهب لعرفة) فى بعض النسخ بالواو بدل أو وهو تصرف
 والاضح أن يقول أوتركه فيها وذهب لعرفة اذ لا يصلح تسلط قدم هنا البأويل (قوله
 كره) لا قرأ بشية عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما من قدم ثقله قبل النقر فلا يجزى أى
 كمالا لانه يوجب شغل قلبه وهو فى العبادة فكيره والظاهر أنها تنزيهية بجر واعتزله
 فى النهر بأن عمر رضى الله عنه كان يمنع منه ويوقب عليه وهذا يؤذن بأنها تحريرة وفيه

(وله النقر) من متى (قبل طلوع
 فجر الرابع لابعده) لدخول وقت
 الرى (وجاز الرى) كله (راكا
 و) لكنه (فى الاولين) أى الاول
 والوسطى ما شأ أفضل) لانه يقف
 (لا فى الاخرة) أى العقبة لانه
 يصرف والركب أقدر عليه
 وأطلق أفضلية المشى فى الظهيرة
 ورجعه السكال وغيره (ولو قدم
 ثقله يفتن مناعه وخلفه) الى
 مكة (وأقام معنى) أذهب لعرفة
 (كره) ان لم يأمن

تقر فانه كان يوقب على ترك خلاف الاولى تأمل (قوله لان أمن) بحث صاحب البحر
 وشبهه أخوه أخذ من مفهوم التعليل يشغل القلب ط (قوله وكذا الخ) قال في السراج
 وكذا يذكره الانسان أن يجعل شيأ من حوائجه خلقه ويصلي مثل الثعل وشبهه لانه يشغل
 خاطره فلا يتفرغ لعبادة على وجهها اه (قوله ولو ساعة) يقف فيه على راحتك مدمو
 سراج فيصلي بذلك أصل السنة وأما الكمال فذكره الكمال من أنه يصلي فيه التضرع
 والعصر والمغرب والعشاء ويجمع جمعة ثم يدخل مكة بجر وفي شرح النقايا للقاري
 والظاهر أن يقال انه سنة كفاية لأن ذلك الموضع لا يسع الحاج جمعهم وفيه لاهراء
 الحج وكذا أخبرهم أن يتزولوا فيه ولو ساعة انظرها للطاعة (قوله لا يطرح) ويقال له أيضا
 البطحاء وتليف قاري قال في الفتح وهو قمامة حدة ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر إلى
 الجبال المتعاقبة لذلك مصداق النسق الايسر وأنت ذاهب إلى متى حرقتنا عن بطي
 لودى (قوله ثم إذا أراد السفر) أي ثم وما بعده إشارة إلى ما في النهر وغيره من أن
 أول وقتك بعد طواف الزيارة إذا كان على عزم السفر حتى لو طاف كذلك ثم أطال
 الإقامة بمكة ولم يتخذ هذا واجاز طوافه ولا آخره وهو مقيم بل لو أقام عامًا لا ينوي الإقامة
 فلأنه يطوف ويقع إذا نهم المستحب إيقاعه عند إرادة السفر اه وفي القلب انه لا يستحب
 فيه الإقامة ولوسنين ويسقط فيه الاستيطان بمكة أو بحار لها قبل حل السر الأول أي
 قبل ثالث أيام الضر ولونوى الاستيطان بعده لا يسقط وان نواه قبل السفر ثم اه انطروج
 لم يجب كما هي إذا خرج اه (قوله أي الوداع) يقع الواو وهو اسم لهذا الطواف
 أيضا يسمى أيضا طواف آخر العهد وأما الصدر فهو بخصيص وجوع المسافر من مقصده
 والشايب من مودعه كافي القهستاني (قوله بلا رمل وسى) أي أن كان عليه ما في طواف
 القدوم أو الصدر كما مر من الخبر الرضى (قوله وهو واجب) فلو نفر ولم يطف ووجب عليه
 الرجوع ليطوف ما لم يجاوز المقات فيضربن ارقاة الدم والرجوع بأجره جدي بعمرة
 - بتدناطوا فها ثم بالصدر ولا شيء علمه تآخيره والاول أولى في راعله وتقام الفقراء
 نهر ولباب (قوله الأعلى أهل مكة) فأد وجوبه على كل حاج آفة مفرد أو متعمق أو قارن
 بشرط كونه مدركا ككفا غير معذوف ولا يجب على المكى ولا على المعتمر مطلقا وثبت الحج
 والمحصر والمنحون والصبي والمجانس والتفاس كافي الباب وغيره (قوله ومن في
 حكمهم) أي من كان داخل المواقب وكذا من نوى الاستيطان قبل حل السفر كما مر
 (قوله فلا يجب الخ) قال في النهر والنتي منهم انما هو وجوبه لانيه وقد قال الثاني أحب
 إلى أن يطوف المكى طواف الصدر لانه وضع نطم أفعال الحج وهذا المعنى موجود
 في حكمهم (قوله كن مكت بعده) لأن المستحب إيقاعه عند إرادة السفر كما مر (قوله
 فلو طاف) أي دار حول البيت ولم يحضره التبة أصلا (قوله أو طابا) أي نفرم وضوءه
 (قوله ولكن يكنى أصلا) أي أصلية الطواف بلا روم تعيين كونه للصدر وغيره

لان أمن وكذا يدره المعلى جبل
 نحو زمله خلقه لشغل قلبه (وإذا
 نفر) الحاج إلى مكة (نزل) استأنا
 ولو ساعة (بالمحصب) بضم
 الابطح وليست المقبرة منه (ثم)
 إذا أراد السفر (طاف للصدر)
 أي الوداع (سجدة أشواط بلا رمل
 وسى) وهو واجب لأعلى أهل
 مكة (ومن في حكمهم) لا يجب بل
 يشدب كن مكت بعده ثم التبة
 للطواف شرط فلو طاف هاربا أو
 طابا لم يكن تكفى أصلا

مطلب
 في طواف الصدر

ولاثنين وجوباً وقرضية (قوله فلو طاف الخ) الحاصل كما في الفتح وغيره أن من طاف طوافاً في وقت وقع عنه فواجبه أولاً أو في طواف آخر من فروعه لو قدم معتمراً وطاف وقع عن العمرة وأحياناً وطاف قبل يوم النحر وقع للقدوم أو عازراً وطاف طوافين وقع الأول عن العمرة والثاني للقدوم ولو كان في يوم النحر وقع للزيارة وبعد ما حل النحر بعد ما طاف للزيارة فهو للصدر وإن نواه للتحطع فلا تعدل النية في التقديم والتأخير إلا إذا كان الثاني أقوى كالوترك طواف الصدر ثم عدا بإحرام حصة فتبديأ بطواف العمرة ثم الصدر وغناه في الباب (قوله ثم بعد ركعتيه) أي بعد صلاة ركعتي الطواف وتقدم الكلام على ما تقدم أيضاً أنه قيل أنه يلزم الملتزم أولاً ثم يصل الركعتين ثم يأتي زمزم وأنه الأسهل والأفضل وعليه العمل وأن ما ذكره عن من انتزيع هو الأصح المشهور ويؤيد على في التضع حاله وعبر عن الآخر بقيل لكن يزعم بالتقيل هنا (قوله شرب من ماء زمزم) أي فأنما استقبلاً القبلة متخططاً منه متتافيه من أرائنا طراً في كل مرة إلى البيت ما صح به وجهه ورأه وجده ما آمنه على جسده إن أهـمكن كما في الصروغ وغيره وقد عقد في الفتح لذلك فصلاً مستقلاً فارجع إليه وسأقي بعض الكلام على زمزم آخر الحج (قوله وقيل العتبة) أي ثم قبل العتبة المرتفعة عن الأرض قهستاني (قوله ووضعه) أي ثم وضع قهستاني (قوله ووجهه) أي تحته الأيمن ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب (قوله وثبت) أي تعلق كما يتعلق عبدليل بطرف ثوب ملوئي جليل قهستاني (قوله ودعا) أي حال نشته بالاستاء وتضرعاً تخشعاً مأكبراً له لا مصلياً إلى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويرجع قهقري) كذا في الهداية والجمع والمقايه وغيرها وفي سنن الترمذي أن ذلك مكروه لأنه ليس فيه سنة حروية ولا أثر محكي وما لأثره لا يرجح عليه اهـ وتبعه ابن الكمال والطرابلسي في مناسكه لكنه قال وقد فعله الأصحاب يعني أصحاب مذهبن وقال الزيلعي والمادة به جارية في تعظيم الأكابر والمنكر لذلك كبار قال في الجركنة يفعل على وجه لا يحصل منه عدم أو وطء لاحد (تنبه) في كلامه إشارة إلى أنه لا يجاور بمكة ولهذا قال في الجمع ثم يعود إلى أهله والمجاورة بمكة مكروهة أي عنده خلافاً لما وبه قال الخائفون والمتحاطون من العلماء كما في الأحياء قال ولا ينفق أن ركاه القيام أقض فضل البقعة لأن هذه الركاهة علمها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في الفتح وعلى هذا فيجب كون الجوار في المدينة المنورة كذلك يعني مكروهاً عنده فإن تضاعف البيات وتعاظمها ان فقد فيه اتخاذه السامة وقلة الأدب المفضي إلى الإخلال بوجوب التوقير والإجلال قائم اهـ نهره (حجة) قال السيد القاسمي في شفاء الغرام تحصل من طرق حديث ابن الزبير ثلاث روايات أحدها أن الصلاة في المسجد الحرام تغفر على الصلاة بمسجد المدينة بمائة صلاة الثانية بألف صلاة الثالثة بمائة ألف صلاة كما في مسند الشافعي وأتحاف ابن عساكر

فلوطاف بعد اعادة الشرف في
التطوع أجزاء من الصدر كما
لو طاف نية التطوع في أيام النحر
وقوع عن الفرض (ثم) بعد ركعتيه
(شرب من ماء زمزم وقيل العتبة)
تخطها للكعبة (وضعه صدره
وجهه على الملتزم وثبت بالاستاء
ساعة) كالتضع بها ولو لم يثبها
بضع يديه على رأسه لم يثبت
على الجدار فالتحسين والتعق
بالجدار (ودعا بمكة أو يركب)
أوتيناك (ويرجع قهقري) أي
إلى خلفه (حتى يخرج من المسجد
وبصره ملاحظاً للبيت

مطلبه
في حكم الجوار بمكة والمدينة

مطلبه
في مضاعفة الصلاة بمكة

وعلى الثالثة حسب النقاش المقصر الصلاة بالمسجد الحرام قبلت صلاة واحدة فمهر
ما تقي سنة وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة. والصلوات الخمس عمر ما تقي سنة وسبع
وسبعين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة قال السيد وأبى الشيخ أبى الدرداء بن الصاحب
المصري أن الصلاة فمهر ادى بمائة ألف وجماعة بالي ألف وسبع مائة ألف والصلوات
الخمس فيه ثلاثة عشر ألف ألف وخمسة مائة صلاة وصلاة الرجل منفردا في وطنه غير
المسجدين في المظلمين كل مائة سنة نسبة بمائة ألف وخمسين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف
ألف صلاة وبمائة ألف صلاة قلخص أن صلاة واحدة جماعة في المسجد الحرام بفضل
توابها على ثواب من صلى في بلدته فرادى حتى يبلغ محروق عليه السلام بفرضه الضعف اه ثم
ذكر أن العمل اختلاف في هذا الفضل هل يتم الفرض والتقل أو يخص بالفرض وهو
مقتضى مشهور ومذهبنا أي المالكية ومذهب الحنيفة والتعميم مذهب الشافعية
واختلف في المراد بالمسجد الحرام قبل مسجد الجماعة وأيده الحب الطبري وقيل الحرم
كله وقيل الكعبة خاصة وبما ت أحاديث تدل على أن تفضل ثواب الصوم وغيره من
الفرائض بمكة إلا أنه في الثبوت ليست كأحداث الصلاة فيها اه باختصار وذكر ابن حجر
في الفقه أنه صح في الأحاديث بذكر أرا ألف ثلاثا كذا كتبه بعض المحققين وذكر البيهقي
في شرح الأنبياء في أحكام المسجد أن المشهور عند أصحابنا أن التضعيف يتم بجميع مكة
بل جميع حرم مكة الذي يحرم عبده كما يحرم التوى (قوله ومقط طواف القدوم
الخ) هذه مسائل شتى عنوان لها في الهداية والكتف بفضل وذكر في الجهر أن حقيقة
السطر لا تكون إلا في اللازم فهو هنا مجاز عن عدم سنته في حق ما لا منه ما شرع إلا
في ابتداء الأفعال فلا يكون سنة عند التأخر ولا شيء عليه بتركه لأنه سنة وأما لاق طواف
الزبارة أغنى عنه كالقصر يغنى عن قصة المسجد ولذا يمكن للعمرة طواف قدوم لأن
طوافها أغنى عنه فبعد بطواف القدوم لأن القارن إذا لم يدخل مكة وقت عرفات صار
رافضا للعمرة فليزومه دم فرضها وقضاؤها كما ساقى في آخر القرآن اه (قوله وأسأه) أي
تركه السنة وقدمنا أن الاسم دون الكراهة أي التحريم (قوله عرفية) أي في عرف
الغرة والأوضح أن يقول لغوية أو شرعية كما يعرف شرح الباب (قوله وهو اليسر) ذكر
الضمير مما عاينته كبر الخبر (قوله لمن فزال الخ) متعلق بمحذوف صفة لساعة لا وقت
لفساد المعنى باعتبار الغاية فتدبر (قوله أو استأز) أي حر وقوله سر حال أشار به إلى
أن هذه الساعة السيرة يمكن منها هذا المقدار من الوقوف فإن المسرع لا يتلو عن
وقوف يسير على قدم عند نقل القدم الأخرى ولذا صح اعتد كفاه كما مر في باب (قوله
أو ناعما ومضى عليه) ويشير إلى أن الوقوف بعرفة يصح بلائيه كما سمرح به بخلاف
الطواف قال في الصبر والفرق أن الطواف عبادة متقصودة ولهذا يتقل به فلا بد من
اشتراط أصل التوبة لا يمكن غير محتاج إلى تميزه كما مر وأما الوقوف فليس بعبادة

(وسط طواف القدوم من
وقت بعرفة ساعة قبل دخول
مكة ولا شيء عليه بتركه لأنه سنة
وأسأه) ومن وقت بعرفة ساعة
عرفية وهو اليسر الزمان وهو
الحل عند الخلاف (من
زوال يومها) أي عرفية (ال
طواف فجر يوم النحر أو اجتاز
مسرا أو ناعما ومضى عليه

مقصودة ولذا لا يتقبل به فوجود التنية في أصل العبادة وهو الاحرام يقتضي عن اشتراطه في الوقوف اه لكن ورد عليه في التبر القراءات في الصلاة فانها عبادة مستقلة بدليل انه يتقبل بها مع انه لا يشترط لها التنية قال ولم اراه لاحد ولم يظهر لي منه جواب قلت قد ينفع كون القراءات عبادة مستقلة والتشترط لها لا يدل على ذلك كالوضوء فانه يتقبل به مع كونه ليس بعبادة مستقلة ولذا لم يصح نذر وكذا القراءات في القهستاني من الاعتكاف ان النذر بها لا يصح لانها فرضت بها الصلاة لاعتكافها فاقول (قوله وكذا الوأهل عنه رفقته) أي عن المفسر عليه أو التام المريض كما في شرح الباب لأن الاحرام شرط عندنا كالوضوء في الصلاة فصحت التنية بعد وجودية العبادة منه وهو شرط وجه السجعة معراج وفي التبر ومعنى الاحلال عنه أن يترك عنه ويولي غيره المفسر عليه بهر ما يترك لا يتقال احرام الرقيق اليه وليس معناه أن يجزئه وأن يلبسه الا اذا كان هذا كلف عن بعض محظورات الاحرام لا عين الاحرام المحترمة اه ويجوز به ذلك عن حجة الاسلام ولو ارتكب محظورا لم يمسح وجهه لارتكاب و يصح احرامه عنه سواء احرم من نفسه أو لا ولا يلزمه التجرد عن الخيط لاجل احرامه عنه ولو احرم عنه وعن نفسه وارتكب محظورا لم يمسح رءوسه واحده بل في القائل لانه محرم باحرامين بهر ولا يشترط كون الاحرام عنه بأمره كما في الباب أي خلافا لما حجت اشتراط الامر وقيدته في البحر بالمفسر عليه أما التام فيشرط منه صريح الاذن لما في المخط أن المريض الذي لا يستطيع الطواف اذا طاف به رفقته وهو قائم ان كان بأمره بماز والا فلا اه قلت وقيد الجواز في الباب في فصل طواف المفسر عليه والتام بالقول حيث قال ولو طافوا بجميع رءوسهم من غير انحاء ان كان بأمره وجعله على فوري يجوز والا فلا وفي التبع بعد كلام والحاصل الفرق بين التام والمفسر عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه قال شارح الباب وقد أطلقوا الاجراء بين حالتين التمام والانعاء في الوقوف ولعل الفرق أن التنية شرط في الطواف عند الجمهور بخلاف الوقوف اه لمناقضت والكلام في الاحرام عن التام لكن اذا كان الطواف عنه لا يجوز الا بأمره فالاحرام بالاولي (قوله وكذا غير رفقته) هذا أحد قولين وبه جزم في السراج ووجهه في التبع والبصر لوجود الاذن لكل دلالة كالأول مع اخصيه غيره في أيامها بلاذنه وقلمه في البحر (قوله أي بالمحج) قال في البحر ويشمل احرام الرقيق عنه ما اذا احرم عنه رفقته بحجة أو حرة أو بهر ما من المقات أو عتقه ولم يضر بها اه قال في التبر لانه وفيه تأمل لأن المسافر من بلاد بعيدة ولم يكن مع العرض كيف يصح أن يحرم عنه بهر مرة فليست واجبة عليه وقد عتد الانعفاء ولا يحصل احرامه عنه بالمحج ففوت مقصده ظاهرا وظهر التبع يدل على انه لا يقن العلم بمقصده وحسبته فان علم فلا كلام والا فبني تفسير المحج (قوله مع احرامه عن نفسه) أو بدونه كما قدمناه (قوله اذا اتبعه أو أفاق) الأقل للتام والتام المفسر عليه (قوله جائز) لانه تين أن يجزئه كان

و كذا الوأهل عنه رفقته
وكذا غير رفقته فتح (به) أي بالمحج
مع احرامه عن نفسه فاذا اتبعه أو
أفاق أو أفاق بالمحج جائز ولو لم يكن
الانعاء

في الاحرام فقط فصحت النيابة فيه ثم يجري هو على موجب بهر أي موجب اسرام الرقيق عنه وفيه اشارة الى ارجوع ايمان الافعال بنفسه لعدم الجزوه به صرح في الباب (قوله ان الانحيا بعد احرامه) أي بنفسه وفيه أن فرض المسئلة في اسرام الرقيق عنه فكان الاظهر والاخصر أن يقول ولو بقي الانحاء اكتفى بمباشرتهم ولو الانحاء بعد احرامه طيف به المناسك أي أحضر المشاهد من وقوف وطواف ويغفوهما قال في الصروت شرط فيهم الطواف اذا جازوا كما تسترط بنه (قوله اكتفى بمباشرتهم) أي من غير أن يشهدوا به المشاهد من الطواف والسعي والوقوف وهو الاصح ثم ذلك ألى غير وانظر هل يكتفى بالمباشر بطواف واحد عنه وعن المضي عليه كالموجه وطواف به أو لا لم أره أبو السعود قلت الظاهر الثاني لانه اذا حضر الموقف كلن هو الوقت واذا طيف به كان بمنزلة الطاهر ا كما كاصرتوا به فلا يقاس عليه ما اذا لم يحضر فلا بد من نيته ووقوف عنه وانشاء طواف وسعي عنه غير ما يفعله المباشر عن نفسه تأمل (قوله ولم أر ما لو جن قبل الاحرام) البصيص صاحب النهر وقصمنا قبيل فروض الحج ان صاحب البصر توقف فيه وقال ان اسرام ولبه عنه يصح اذ ان نقل وقصمنا هناك من شرح المقدسي عن البحر المعقب انه لا يجز على مجنون مسلم ولا يصح منه اذ اج بنفسه ولكن يحرم عنه وليه اه في شرح عقلاريد الحج ثم جن قبل احرامه يحرم عنه وليه الاول ولعل التوقف في احرام وبقية عنه وكلام القنح هو ما قلناه عن المتقي عن محمد اسرام وهو صحيح ثم اصابه عنه فضض به اصحاب المناسك ووقوفاه فكت كذلك سنين ثم افاق ابراهم ذلك عن حجة الاسلام اه قال في التبروهذا بما يوجب الى الجواز اه وانما قال يوجب الى الجواز لان من حيث ان كلام القنح هو ما قلناه في المجنون بل من حيث ان كلام القنح في الجواز احرام عن نفسه ثم اصابه العتة وكلامنا في اذ اجن قبل ان يحرم عن نفسه وابعاء القنح الى الجواز في ذلك في غاية الخفاء فافهم (فزع) العصى الفبر المير لا يصح احرامه ولا اذا وبل يصحان من وليه فحرم عنه من كان أقرب اليه فلو اجتمع والد وأخ يحرم الوالد ومثله المجنون الا انه اذا اجن بعد الاحرام يلزمه الجزاء معص منه الاداء وتعلمه في الباب (قوله لحديث الحج عرفة) أي معظم ركنيه الوقوف بها باعتبار الامن من البطلات عند فعله لامن كل وجه فلا ياتي أن الطواف أفضل ط (قوله فطاف الخ) صحت محال على طواف وسعي عطف تقصير والاولى الاتيان في الثلاثة بصيغة المضارع بل الاولى قول الكثر في باب القوات فليصل بعمره ليفيد الوجوب وبه صرح في البدائع لكن المراد أنه يفعل مثل أفعال العمرة لأن ذلك ليس بعمره حقيقة كما صرح به في باب القوات من الباب وغيره وفي الكلام اشارة الى ان احرام الحج باق وهذا عندهما وقال الثاني انقلب احرامه احرام عمره فمرة الخلاف تظهر فيما لو احرام بحجة أخرى مع عند الامام ويرفعها ثلاثا يصير جامعين اسراج عليه دم ومجتان وعمره من قابل وقال الثاني يعضي فيها لا تغلب احرام الاولى وقال محمد لا يصح احرامه أصلا نهر (قوله ولو

ان الانحيا بعد احرامه طيف به المناسك وان اسرامه اكتفى بمباشرتهم ولم أر ما لو جن فأحرموا نفسه وطافوا به المناسك وكلام القنح بقيد الجواز (أو جهل أنها عرفة مع جهة) لان الشرط الكيفية لالنية (ومن لم يقف قباها فجهل) لحديث الحج عرفة (فطاف وسعي وقطال) أي بأفعال العمرة (وقضى)

وجهه ندرا أو تطوعا) وكذا لو فاسد اسوا مطر أو فاسدا أو فاسدا فاسدا كما إذا أحرمت مجامعا
 نهر (قوله فيما ت) أي من أحكام الحج ط (قوله لكننا تكشف وجهها لأرأسها) كذا
 عبري الكثرة وعرضه الزليج بأنه تطويل بلا فائدة لأنه لا اتفاق الرجل في كشف الوجه
 فلما اقتصر على قوله لا تكشف رأسها المكان أولى وأجيب في الصر بأنه لا كان كشف وجهها
 خفيا لأن التبادر إلى فهم أنها لا تكشفه لأنه محل القنينة فمن عليه وإن كانا أو فاسه
 والمراد بـ كشف الوجه عدم مما شئت فقل ذلك بذكر لها أن تلبس البرقع لأن ذلك يجانس
 وجهها كذا في المتوسط اه قلت لو عطف قوله والمراد بالمكان جوابا آخر أحسن من
 الأول تأمل (قوله وجاقته) أي باعده عنه قال في الفتح وقد جعلوا ذلك أحوادا كالقنينة
 توضع على الوجه ويسدل من فوقها الثوب اه (قوله جاز) أي من حيث الإصرام يعني
 أنه لم يكن محظورا لأنه ليس يستروقه بل يشبه أي خوف من رؤية الأجانب وعبري الفتح
 بالاحتجاب بل كن صرح في النهاية بالوجوب وفي المحيط وذات المسئلة عن أن المرأة متبينة
 عن اظهار وجهها للأجانب بلا ضرورة لأنها متبينة عن تغطية خلق النسك ولذلك والام
 يمكن لهذا الارتفاع فائدة اه وبه في الثانية وفي في البصر عما حاصله أن يحمل
 الاستحباب عند عدم الأجانب وأما عند وجودهم فالأمر واجب عليها عند الامكان
 وعند عدمه يجب على الأجانب غش الصر ثم استدرك على ذلك بأن التزوي تنقل أن
 العلماء قالوا لا يجب على المرأة سترة وجهها في طريقها بل يجب على الرجال الغش قال
 ونظا هه نقل الأجماع واعترضه في التبري بأن المراد علما مذهبه قلت بزيادة ما جسته من
 تصريح طائفة بالوجوب والتمس (تنبه) علمت مما تقرر عدم صحة ما في شرح الهداية لابن
 السكالك من أن المرأة متبينة عن سترة وجهه مطلقا الأبشي فحمل على قدر الوجه كان نقاب
 والبرقع كالقنينة اه أول الباب (قوله دفع القنينة) أي قنينة الرجال بجماع صوتها
 (قوله وما قيل) رد على العيني (قوله ولا ترمي الخ) لأن أصل مشروعيته لا يظهر بالجلد
 وهو للرجال ولأنه يخل بالسيرة وكذا السبي أي الهرم والتمس الملبين في المسي والاضطباع
 سنة الرمل (قوله ولا تخلق) لأنه مثله تخلق الرجل لحبته جهر (قوله من ربح شعرها)
 أي كالرجل والكل أفضل فاستاق خلافا لما قيل أنه لا يتخذ في شعرها أربع بخلاف
 الرجل جهر (قوله كأمتر) أي عند قوله ثم قصر من بيان قدره وكشفه (قوله وتلبس
 الخيط) أي المحترم على الرجال غير المصوغ بورس أو زعفران أو عصفر لأن يكون غسلا
 لا يتنقض شرح الباب (قوله والخفين) زاد في البحر وغيره والتقازين قال في البدائع لأن
 ليس التقازين ليس الاتغطية يديها وأنها غير ممنوعة من ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام
 ولا تلبس التقازين نهى عن لبس جملته عليه جمعا بين الأدلة شرح الباب (قوله ولا تقرب
 الجرف في الزحام الخ) أشار إلى ما في الباب من أنها عند الزحمة لا تصعد الصفا ولا تضي على
 المقام (قوله لا يتنجس نسكا) أي شيئا من أعمال الحج (قوله الا الطواف) فهو حرام من

ولو وجه ندرا أو تطوعا (من تأمل)
 ولادم عليه (والمرأة) فيما ت
 (كالرجل) لعموم الخطاب مالم
 يتم دليل الخصوص (لكننا)
 كشف وجهها لأرأسها ولو
 سدلنا سبيلها وجاقته عنه جاز
 بل تدب (ولا تلبس جهورا) بل نسمع
 نفسها دفعا للقنينة وما قيل أن
 صوتها هوية ضعيف (ولا ترمي)
 ولا تضطبع (ولا تسمى بين الملبين
 ولا تخلق بل تقصر) من ربح شعرها
 كأمتر (وتلبس الخيط) والخفين
 والجلي (ولا تقرب الجرف في الزحام)
 لتعها من محاسة الرجال والخفي
 المشكك كالمرأة فيما ذكر
 احتياط (ومحسها الأذن) نسكا
 (الاطواف) ولا تضي عليها بتأخير
 إذا تظهر الأبعد أيام الصر

وجبه دخول المسجد وترك واجب الطهارة (تنبيه) • فقمنا من الحجة أن تقديم الطواف شرط صحة السعي فمن هذا حال القهستاني فلو سلمت قبل الإحرام اعتكفت واحرمت وشهدت جميع المناسك إلا الطواف والسعي اه أي لأن سعيه بدون طواف غير صحيح فانهم (قوله فلو طهرت فيها الخ) تقدمت المسئلة فقبل قوله ثم أتى مني (قوله وهو) أي الحصى بعد حصول ركبته أي ركعى الحج وهو ان كان فيه شئ من الضمان لكنه ظاهر (قوله يسقط طواف الصدر) أي يسقط وجوبه عنها كما تقدمناه ولادم عليها كما في الباب (قوله والبدن الخ) ذكره في الكثر من المناسك قوله ومن قلده ينقطع أو يذبح أو يوسعده ثم توجه معه يريد الحج فقد أحرم الحج وقد ذكر المصنف مسئلة التقليد أول باب الاحرام لانه محلها فكان الأولى بذكر هذه المسئلة هناك أيضا (قوله كما سيأتي) أي في باب الهدى والله الهادي الى الصواب واليه المرجع والمآب

(باب القرآن) •

أخبر عن الافراد ان كان أفضل لتوقف معرفته على معرفة الافراد (قوله هو أفضل) أي من التمتع وكذا من الافراد بالاولى وهذا عند الطرفين وعند الثاني هو والتمتع سواء قهستاني والكلام في الاقافي والافراد أفضل كما سيأتي وعند مالك التمتع أفضل وعند الشافعي الافراد أي افراد كل واحد من الحج والعمرة باحرام على حدة فكما أحرم به في النهاية والعناية والفتح خلافا للزيلي قال في التمتع أتمتع القاص على أحدهما فلا شك أن القرآن أفضل باختلاف وفي البصر وما روى عن محمد أنه قال حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندى من القرآن فليس بموافق لمذهب الشافعي فانه يفضل الافراد مطلقا ومحمد انما فضله اذا اشقل على سفرين خلافا لما فهمه الزيلي من أنه موافق للشافعي ثم منشأ الخلاف اختلاف العمادة في حجة عليه الصلاة والسلام قال في البصر وقد أكثر الناس الكلام وأوسعهم نقضا في ذلك الامام الطحاوي فانه تكلم في ذلك زيادة على القبول وقد اورد حج علقا أن عليه الصلاة والسلام كان قارنا اذ تقدره يمكن الجمع بين الروايات بأن من روى الافراد سمعه يلبى بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه يلبى بالعمرة وحدها ومن روى القرآن سمعه يلبى بهما والامر الا ترى عليه السلام فانه لا بد له من امتثال ما أمر به الذي هو روى وقد أطال في التمتع في بيان تقديم احاديث القرآن فارجح اليه (تنبيه) اختار العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى في منصفه التمتع لانه أفضل من الافراد وأسهل من القرآن لما على القارئ من المتعة في أداء التسكين لما يلزمه بالغا بين الصمت وغيره لانه لا يمكن الاحتفاظ على صيانة احرام الحج من الرقت ونحوه فخرج دخوله في الحج المبرور المحسر بالارقت ولا فسوق ولا جدال فيه وذلك لأن القارئ والمقرء بجان محرمين أو كلهم منسرة أيام وقيل بقدر الانسان على الاحتراق فيهما من هذه المخطوآت مما الجدال مع الخدم والجمال والتمتع انما يحرم بالحج يوم القريتين الحرم فيمكنه الاحتراز

فلو طهرت فيها بقدر أحسن
الطواف لزمها الدم بتأخيرها لباب
(وهو بعد حصول ركبته يسقط
طواف الصدر) ومثله التماس
(والبدن) جمع بين من ابل وقبر
والهدى منهما ومن القسم كما
سجي

(باب القرآن) •

(هو أفضل)

في ذلك اليوم فيسلم همه ان شاء الله تعالى قال شيخنا شيخنا الشهاب أحمد المتوفي
مناسكه وهو كلام تفسير يريد به أن القرآن في حد ذاته أفضل من التمتع لكن قد يفتن به
ما يحيله من جوsafادار الامرين أن يقرن ولا يسل من المخلوقات وبين أن يتبع ويسلم
عنها فالاولى التمتع ليسل به ويكون مبرورا لانه وظيفة العمر اه قلت ونظيره ما قدمناه
عن الحق ابن امرئسج من تفضله تأخير الاحرام الى آخر المواعيت مثل هذه العلة وهذا
كله بما علم أن المراد من حديث من حج فلم يرفث الخ من ابتداء الاحرام لانه قبله لا يكون
حاجبا كما قدمنا التصريح به عن النهر عند قوله فائق الرث والله تعالى أعلم (قوله الحديث
الخ) ثم ومن ذكر الحديث بهذا اللفظ ثم قال في الهداية ولنا قوله عليه الصلاة والسلام
يا آل محمد أهلوا بجمعة وعمرتها وأسند في القمى الى الطحاوى في شرح الآثار وقال
وروي أحمد بن حنبل في حديث أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أهلوا بآل
محمد بجمعة في حج وفي صحيح البخارى عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوادى
العقيق يقول يا آل البيت آت من رب عز وجل فقال مل في هذا الوادى المبارك وكفتم
وقل بجمعة في جمعة قلت وهو في شرح الآثار كذلك فان كان ما ذكره الشارح محتملا فيها
والا فهو ملحق من هذين الحديثين وضريح فقال يعزى الى النبي صلى الله عليه وسلم لا الى
الآل (قوله ولانه أشق) لكونه أديم حراما أو أسرع الى العبادة وفيه جميع بين التمكن
ط عن المخ (قوله والصواب الخ) فقل في البصر عن النووي في شرح المذهب ط (قوله
لبيان الجواز) انما حال ذلك لانه مكروه كإياق ط وكذا هو مكروه عند الشافعية كما في
البصر عن النووي (قوله ثم التمتع) أى يقسمه أى سوا ما قال الهدى أم لا ط (قوله ثم
الافراد) أى بالجمعة أفضل من العمرة وحدها كذا في النهر ط (قوله لغة الجمع بين شيئين)
أى بين حج وعمره وأغريهما قال في الصحاح قرن بين الحج والعمر قرنا بالاكسر وقرنت
البعيرين أقرنتهما قرنا إذا جمع ما في جبل واحد وذلك الجبل يسمى القرآن وقرنت الشيء
بالشيء وصلته وقرنته صاحبه ومنه قران الكواكب (قوله أى يرفع صوته بالتلبية) تفسير
لحققة الاحلال والافعال مراد به هنا التلسمع التبة وانما يحرم من ذلك بالاحلال للإشارة الى
أن يرفع الصوت بها مستحب بحر (قوله معاشقة) بأن يجمع بينهما احراما في زمان
واحد أو مكانا بأن يقرن احرام احدهما مع احرام الاخرى ويجمع بينهما أيضا لانها قران
بين الاحرامين حكما وقد عطف الباب للقران بسبعة شروط الاول أن يصح بالجمعة قبل
طواف العمرة كله أو أكره فلو أحرم به بعدا كطوافها لم يكن قارنا الثاني أن يجرى بالجمعة
قبل افساد العمرة الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكره قبل الوقوف برفة فلو لم يطف لها
حتى وقف برفة بعد الزوال اقتصت عمرته ويطل قرانه وسقط عنه دمعه ووطاف أكره
ثم وقف أتم الباقي منه قبل طواف الزبابة الرابع أن يصوم من القساقس فلو جامع قبل
الوقوف وقبل أكره طواف العمرة بطل قرانه وسقط عنه الدم وان ساقعه يصنع به

الحديث أنى البيلة آت من ربى
وأما العقيق فقال يا آل محمد أهلوا
بجمعة وعمرتها ولا نه أشق
والصواب أنه عليه السلام أحرم
بالجمعة ثم أدخل عليه العمرة لبيان
الجواز فصار قارنا ثم التمتع ثم
الافراد والقران لغة الجمع بين
شيئين وشرا (أن يجمع) أى يرفع
صوته بالتلبية (بجمعة وعمرتها)
سقيقة أو حكا بأن يصوم بالعمرة
أو لا ثم بالجمعة

ماشاء الخامس أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف الاكثر قبل
 الا شهر لم يصرفه فانما السادس أن يكون آفاقيا ولو شك فلا قران لمسكى الا اذا خرج الى
 الا فاقبل أشهر الحج السابع عدم قواف الحج فلو فاته لم يكن قارنا وسقط الدم
 ولا يشترط لصحة القران عدم الايام باهلة يصعب من كوفى وجب الى أهله بعد طواف
 العمرة وتماه فيه (قوله قبل أن يطوف لها أربعة أشواط) فلو طاف الاربعة ثم أحرم
 بالحج لم يكن قارنا كاذرناه بل يكون متمتعان كان طوافه في أشهر الحج فلو قبله الا يكون
 قارنا ولا متمعا كما في شرح اللباب (قوله وان أساء) أى وعليه دم شكر لقلة أساءته
 ولعدم وجوب رخص عمرته شرح اللباب (قوله أو بعده) أى بعد ما شرع فيه ولو قبله
 أو بعده أقامه سواء كان الاضلاع قبل الحلق أو بعده ولو في أيام التشريق ولو بعد الطواف
 لانه في عليه بعض واجبات الحج فيكون جامعيا بينهما فعلا والاسم وجوب رخصها وعليه
 الدم والقضاء وان لم يرض قدم جبر لجمعه بينهما كما في شرح اللباب وسأق تفصيل المسئلة
 في آخر الجنبات (قوله اذا التاثر لا يكون الآفاقيا) أى والآفاقيا انما يجبر من المقات
 أو قبله ولا فصل بمجاوزه بقصر احرام حتى لو جاوز ثم أحرم لزمه دم ما لم يعد اليه محرما كما
 سأق في باب مجاوزة المقات بقصر احرام ح والحاصل أنه يصح من المقات وقبه وبعدة
 لكن قبه بلبان ان القارن لا يكون الآفاقيا قال في الصبر وهذا أحسن مما في الزيلعي
 من أن التقييد بالمقات اتفاق (قوله أو قبله) أى ولو من دويرة أهله وهو الافضل لمن قدر
 عليه والا فأكبره كما مر وقوله أو قبله أى قبل أشهر الحج لكن تقدمه على المقات الزماني
 مكره ومطلقا كما مر أيضا وهذا في الاحرام أو اما الأفعال فلا يمتن أدائها في أشهر الحج كما
 تقدمناه اتفاقا بأن يؤذى أكثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعى الحج فيها لكن ذكر في
 الخط أنه لا يشترط في القران فعل أكثر أشواط العمرة في أشهر الحج وكان مستنده
 ما روى من عهده أن لو طاف لعمرة في رمضان فهو قارن ولا دم عليه ان لم يطف لعمرة في
 أشهر الحج وأجاب في التقييد بأن القران في هذه الرواية بمعنى الجمع لا القران الشرعي بدليل
 أنه في لزم القران بالمعنى الشرعي وهو لزوم الدم شكرا ونفى اللازم الشرعي نفي للزومه
 وتماه في الصبر لكن قال في شرح اللباب ويظهر في أنه قارن بالمعنى الشرعي كما هو
 المتبادر من إطلاق محمد وغيره أنه قارن بدليل انه اذا ارتكب محظورا يتعد عليه الجزاء
 وغايته انه ليس عليه هدى شكر لانه لم يقع على الوجه المسنون اه تأمل (قوله اما بالنسب
 الخ) حاصله كما في الجبر أن قوله لم يقول ان كان منصوبا عطف على محل يكون من تمام الحدة
 فيراد بالقول النسبة لا التلطف لانه غير شرط وان كان محررا عطف مستأنفا يكون بيان للنسبة فان
 السنة لا قارن التلطف بذلك وتكفيه النسبة قبله وأورد في النهي على الاول ان الارادة غير
 النسبة فالحق انه ليس من الحلق شيء اه يعنى أن قوله اني أريد الحج ليس نسبة وانما هو مجرد
 دعاء وانما النسبة هي العزم على الشيء والعزم غير الارادة وهو ما يكون بعد ذلك عند التلبية

قبل أن يطوف لها أربعة
 أشواط أو عكسه بأن يدخل
 احرام العمرة على الحج قبل أن
 يطوف للقدم وان أساء أو بعده
 وان لزمه دم (من المقات) اذ
 القارن لا يكون الآفاقيا (أو قبله)
 في أشهر الحج أو قبلها ويقول انما
 بالنسب والمراد به النسبة أو
 مستأنفا والمراد به بيان السنة
 اذا التبة بقلبه تكفى كالسلاة
 مجتبي (بعد الصلاة اللهم اني أريد
 الحج والعمرة فبشرهما لي وقبهاهما
 مني)

كما ترعى في باب الاحرام تأتى على انه لو اوجبه التنية فلا يفي اداءها في الحل لانها
 شرط خارج عن الماهية وقد يصيب بان الماهية الشرعية هنا لا وجود لها بدون التنية
 تأتى وقد مضى هناك الكلام على حكم التلطف بالتنية فانهم (قوله ويستحب الخ) وانما
 آخرها المصنف اشعاراً بأنها تابعة للبح في حق القارن ولذلك لا يتصل عن احرامها بمجرد
 الحل بل يصحبها قهراً (قوله ويجوز) لقوله تعالى في تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج
 فائده وهو في معنى التمتع بالاطلاق القراني وعرف العباية من شعور التمتع للتمتع والقران
 بالمعنى الشرعي كما حققه في الفتح (قوله لا يقطع الالهة) لما قدمنا من ان من طاف
 طوافاً في وقته وقع عنه نواياه ولا يوسا في اضافي كلام الخارج آخر الباب (قوله سبعة
 اشواط) بشرط وقوعها أو أكثرها في شهر الحج على ما قدمناه أيضاً (قوله يرمل في
 الثلاثة الاولى) أى ويضطبع في جميع طوافه ثم يرمى ركبته لباب ويشرحه (قوله بلا
 حلق) لانه وان أتى بأفعال العمرة بكمالها الا أنه ممنوع من الاتصال بها لكونه محرم بالحج
 فيوقوف فحظه على فراشه من أفعاله أيضاً شرح اللباب (قوله ولزمه دمان) بلجانبه على
 اعرامين بحر وهو الظاهر خلافه في الهداية من أنه بناء على احرام الحج كما أوضحه
 في الزهر (قوله كما ترعى) أى في حج المفرد (قوله ويسعى بعده اشاً) أى وان شاع بسعى بعد
 طواف الاضحية والاول أفضل لقارن أو يسكن بخلاف غيره فان تأخير سعيه أفضل وفيه
 خلاف كما قدمناه فانهم (تنبيه) اذا نادى بضامير ويرمل في طواف التقديم ان قدم
 السعي كما شرحه في الباب قال شارحه القاري وهذا ما عليه الجمهور من أن كل طواف
 بعده سعى فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القران بطواف
 طواف التقديم ويرمل فيه أيضاً لانه طواف بعده سعى وكذا في خزنة الاكل وانما يرمل
 في طواف العمرة وطواف التقديم مفرداً كان أو قارناً وأما ما نقله الزبلي عن الغاية
 للسروجي من أنه اذا كان قارناً لم يرمل في طواف التقديم ان كان يرمل في طواف العمرة
 بخلاف ما عليه الاكثر اه فانهم (قوله جائز) أطلقه فمثل ما اذا قوى أول الطوافين
 للعمرة والثاني للسعي أى للتقدم أو قوى على العكس أو قوى بطل الطواف ولم يعين أو قوى
 طوافاً آخر تطوعاً وبغيره فيكون الاول لله مرة والثاني للتقدم كما في الباب (قوله واساءه)
 أى بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التمتع عليه هداية (قوله ولادم عليه) ما عندهما
 فظاهر لان التقديم والتأخير في المسائل لا يوجب ادم عندهما وعند طواف التمتع
 سنة وتركة لا يوجب ادم فتقدمه أولى والسعي بتأخير ما لا اشتغال بعمل آخر لا يوجب ادم
 فكذلك بالاشتغال بالطواف هداية (قوله واجب) أى شاة أو بدنة أو سبعها ولا يثبت من ارادة
 الكل القرية وان اختلفت جهتها حتى لو اراد ادمهم اللحم لم يجز كما سبق في الاضحية
 واجزواً أفضل من البقر والبقر أفضل من الشاة كذا في الخاتمة وغيرها نهر زاد في العمر
 والاشترى في البقرة أفضل من الشاة اه وقيد في الشريعة بتعالى الوهبانية بما اذا

ويستحب تقدم العمرة في الذكر
 لتقدمها في الفصل (وطاف
 للعمرة) ولا يجوز ما حتى لو نواه
 السعي لا يقطع الالهة (سبعة اشواط
 يرمل في الثلاثة الاولى ويسعى بلا
 حلق) فلو حلق لا يرمل من عمرته
 وزمته دمان (ثم يسعى كما مر)
 فطواف التقديم ويسعى بعده ان
 شاء فان أتى بطوافين متوالين
 (ثم يسعى لهما جازاً وساء) ولا دم
 عليه (وطاف القران)

كانت حسنة من البقرة أكثر من قبة الشاة اه واذا اطلاقهم الاشرار الحناجوازه
 في دم الجنابة والشكر بلا فرق سلا قال في الجرح حيث خصه بالثاني كما يأتي بيانه في أول
 الخانات قال في الباب وشروط وجوب الذبح المقدرة عليه وصحة القرآن والعقل
 والبلوغ والحرية فيجب على المألول الصوم لا الهدي ويختص بالمكان وهو الحرم
 والزمان وهو أيام النحر (قوله وهو دم تكرر) أي لما وفقه الله تعالى للجمع بين التسكين
 في أشهر الحج فمروا به في باب (قوله فأكل منه) أي بخلاف دم الجنابة كما سألني
 ولا يجب التصديق بشيء منه ويستحب له أن يصدق بالثالث ويعلم الثالث ويذكر الثالث
 أو يهدي الثالث باب قال شارحه والآخر بدل الثاني وإن كان ظاهر البدائع أنه بدل
 الثالث (قوله بعد يوم النحر) أي بعد يوم جرة العقبة وقبل الحلق لمخر وعبرة
 الباب ويجب أن يكون بين الرمي والحلق (قوله لوجوب الترتيب) أي ترتيب الثلاثة
 الرمي ثم الذبح ثم الحلق على ترتيب سروق قولك رذح أما الطواف فلا يجب ترتيبه على
 شيء منها والمرد لا دم عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق كما قلنا مذ في واجبات
 الحج (قوله وإن يجهز) أي بأن لم يتمكن في ملكه فضل عن كفاف قدر ما يشتري به الدم
 ولا هو أي الدم في ملكه لباب ومنه يعلم حد الغني المعبر عنها وفيه أقوال أخرى ولم ينل كلام
 الظهيرية أن المعبر في البسار والاعمار مكية لأنها مكان الدم كما قلنا بعضهم عن المسك
 الكبير للسندى (قوله ولو متفرقة) أشار إلى عدم لزوم التتابع وشذ في السبعة وإلى أن
 التتابع أفضل فيها كما في الباب (قوله آخرها يوم عرفة) بأن يصوم السابع والثامن
 والتاسع قال في شرح الباب لكن إن كان مكان يضعفه ذلك عن الخروج إلى عرفات
 والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الأيام حتى قبل يكره الصوم فيها إن
 أضعفه عن القيام بصحتها قال في القح وهي كراهة تنزيه إلا أن يسي خلقه فيوقعه في
 محذور (قوله نذاريه المقدرة على الأصل) لأنه لو صام الثلاثة قبل السابع وتاليه
 احتل قدره على الأصل فيجب ذبحة وبلغ صومه فلذا نذر تأخير الصوم إليها وهذه
 الجملة سقطت من بعض النسخ (قوله فبعده لا يميز به) أي لا يميز به الصوم لو أخره عن يوم
 النحر وتعين الأصل والأولى إسقاط هذا لأن المستفاد ذكره بقوله فإن كانت الثلاثة تعين
 الدم (قوله فيه كلام) تبع في ذلك صاحب النحر وفيه كلام لأن قول المصنف آخرها يوم
 عرفة دل على شيئين الأول أنه لا يصومها قبل السابع وتاليه والثاني أنه لا يؤخر الصوم
 عن يوم النحر الأول مندوب والثاني واجب والمصرح بالمنع الثاني حيث قال فإن
 كانت الثلاثة الماخ في المنع تبعاً للصريح أن قوله آخرها يوم عرفة لبيان المتدوب دون
 الواجب لكن قد يقال إن قوله فإن كانت المنع بقضاء التعريض يدل على أن المقصود من قوله
 آخرها يوم النحر بيان الواجب وهو عدم التأخير مع أنه الأهم وإذا شارح التنبية على
 المتدوب فتأمل (قوله بعد تمام أيام حجة) الأولى إبدال الأيام بالأعمال كما فصل في البصر

وهو دم شكراً كل منه (بعد رمي)
 يوم النحر لوجوب الترتيب (وإن)
 يجهز صام ثلاثة أيام ولو متفرقة
 (آخرها يوم عرفة) نذاريه المقدرة
 على الأصل فبعده لا يميز به يقول
 المنع كالعبريان للأفضل فيه كلام
 (وسبعة بعد) تمام أيام (حجة) فريضا
 أو واجبا

ليصن قوله فرضاً أو واجباً فانه نعيم للاعمال من طواف الزاوية والري والذبح والخلق
وليناسب ما حل عليه الا يضمن الفراغ من الاعمال (قوله وهو) أي التمام المذكور
بعض أيام التشريق لأن اليوم الثالث منها وقت للري لمن أحام فيه بعضي (قوله اين شاء)
متعلق بصام أي وصام سبعة في أي مكان شاء من مكة أو غيرها (قوله لكن الخ)
لا يحسن هذا الاستدلال بقوله وهو بعض أيام التشريق وحل وجه دفع
ما يتوهم من ان قوله وهو الخ ليس شرطاً للصحة بل شرط لنفي الكراهة كما في المنذور ويحتمل
فانه لو صام فيها صام مع الكراهة تأمل (قوله لقوله تعالى الخ) على لقوله اين شاء
يقرنة التفرغ ويجوز جعله على الاستدلال لانه تعالى جعل وقت الصوم بعد
الفراغ والافراغ الأبعث أيام التشريق وهذا كله بناء على تفسير علمائنا الرجوع
بالفراغ عن الافعال لانه سبب الرجوع فذكر السبب وايد السبب بمجازا فليس المراد
حقيقة الرجوع الى وطنه كما قال الشافعي فلم يجوز صوماً بمكة وإنما جعله على الجواز
لفرض جميع عليه وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلاً وجب عليه صومها بهذا النص وقامه
في الفتح وحاصله أن تفسير الشافعي لا يطردق تعين الجواز أذعي ابن كمال في شرح الهداية
أن الأقرب الجمل على معنى حقيق وهو الرجوع من منى بالفراغ عن افعال الحج لتقدم
ذكر الحج واعترضه في التهرب أنه لا يطردق أيضاً إذا الحكم بم التمتع عنى أيضاً ولا رجوع منه
إلا بالفراغ فاقاله المشايخ الأولى اه والى هذا أشار الشارح بقوله فم من وطنه منى الخ
قلت لكن قال في القنع ان صوم السبعة لا يجوز فديعه على الرجوع من منى بعد اتمام
الاعمال الواجبات لانه معلق في الآية بالرجوع والمعلق بالشرط عدم قبول وجوده اه
فليتأمل (قوله فان كانت الثلاثة) بأن يصحها حتى تدخل يوم التمتع من الدم لأن
الصوم يدل عنه والتص خصه بوقت الحج بحر (قوله فلو لم يقدر) أي على الدم فخلل
أي بالخلق أو بالتقصير (قوله وعليه دمان) أي دم القنع ودم التصل قبل أوانه بحر من
الهداية وقامه فيه وفيما علقناه عليه (قوله ولو قدر عليه) أي على الدم وقوله بطل صومه
أي حكم صومه وهو خفيه عن الهدى في اباحة التصل بالخلق والتقصير في وقته
فان الهدى أصل في ذلك لعدم جواز التصل قبله لوجوب الترتيب بينهما كما مر بالصوم
أي الثلاثة فقط خفف عن الهدى في ذلك عند التجزئه فصارا مقصود بالصوم اباحة
التصل بالخلق أو بالتقصير فاذا قدر على الأصل قبل التصل وبسبب الأصل لقدرة عليه قبل
حصول المقصود يتخفف كما لو قدر والتيم على المأوى في الوقت قبل صلاته بالتيم بخلاف
ما لو قدر على الهدى بعد الخلق أو قبله لكن بعد أيام التعر عن هذا قال في فسخ القديري فان
قدر على الهدى في خلال الثلاثة أو بعدها قبل يوم الفطر لم يفسد الهدى وسقط الصوم لانه
خفف وإذا قدر على الأصل قبل تأدي الحكم بالخلف بطل الخلف وان قدر عليه قبل
الخلق قبل أن يصوم السبعة في أيام الفرج وبعد هال ينافيه الهدى لأن التصل قد حصل

وهو بعض أيام التشريق (اين شاء)
لكن أيام التشريق لا تجزئه لقوله
تعالى وسبعة اذ رجعت أي فرضت
من افعال الحج فتم من وطنه منى
أراخذها موطناً (فان كانت
الثلاثة تعين الدم) فلو لم يقدر فقال
وعليه دمان ولو قدر عليه في أيام
التعريف بالخلق بطل صومه

بالخلق فوجود الأصل بعده لا ينقض انقضاء كروية التحيم الما بعد الصلاة بالتيهم وكذا
لو لم يجد حتى مضت أيام الحج ثم وجد الهدى لأن الذبح مؤقت بأيام التحريم فإذا مضت فقد
حصل المقصود وهو إباحة التكليف بالهدى وكأنه لم يحل ثم وجد ولو صام في وقته مع
وجود الهدى ينظر فإن بقي الهدى إلى يوم التحريم يجره فقد رتب على الأصل وإن حلق قبل
الحج جاز للجزء من الأصل ~~فكان~~ المتبرع وقت التكليف ١٥ ونحوه في شرح الجامع
لقاضيان والمحيط والزيلعي والبحر وغيرهما من كتب المذهب المعتمدة والنشر ببلاد
رسالة سماها بديعة الهدى لما استبسر من الهدى خالف فيه إمامي هذه الكتب وأدعى
وجوب الهدى بوجوده في أيام الترسوا خلق أولاً متسككاً بهم العبرة لأيام التحريم
في الجزع والقدرة وتركوا اشتراطهم بعد ذلك عدم الحلق لأقامة الصوم مقام الهدى وأدعى
أيضاً أن كلام القنح وغيره يدل على أنه يحل بالهدى أصلاً والحلق خفاه وان الحلق خف
عن الهدى ولا يخفى عليك أنه ليس في كلام القنح ذلك وأن اتباع المنقول واجب
فلا يعمل على هذه الرسالة وقد كتبت على هامشها في عدة مواضع بيان ما فيها من الخطأ
واقفه تعالى أعلم (قوله فان وقت) أي هذه الزوال إذا الوقوف قبله لا اعتبار به وقد
بالوقوف لأنه لا يكون وانضاح العمرته بمجرد التوجه إلى عرفات هو الضميمة وتمة في البحر
(قوله بطلت عمرته) لأنه تعدد طلبة أدائها لا بصير باباً أفعال العمرة على أفعال
الحج وذلك خلاف المشروع بحر (قوله فلأنا في الحج) محترز قوله قبل أكثر طواف العمرة
(قوله لم تبطل) لأنه أي تبركها لم يبق الإيجاب لمن لم يسكن الأقل والسعي بحر (قوله)
وتنها يوم البصر) أي قبل طواف الزيارة لباب (قوله والأصل أن المأثري) أي
كالطواف الذي توى به القدوم أو التطوع ومن جنس حال منه وما معنى نسك وضيمه هو
للشخص الآتية وضيمه به وله عائد على ما وفي وقت متعلق بالمأثري وقد منافروع هذا
الأصل عند طواف الصدر (قوله وقضيت) أي بعد أيام التشريق شرح الباب وتقدم
أن التكرار إنشاء العمرة في هذه الأيام لإفطارها فيما بإحرام سابق فأمل (قوله بشروعه
فيها) فإنه منزه كالنذر بحر (قوله ووجب دم الرض) لأن كل من تحلل بغير طواف
يجب عليه دم كالمحصر بحر (قوله لأنه لم يوفى للتسكين) أي الجمع بينهما باطلان
عمرته كما علت فلم يبق فارقاً واقفه تعالى أعلم

• (باب القنح) •

ذكره عقب القرآن لاقرانهما في معنى الاتضاع بالتسكين وقد تم القرآن لما زيد فضله نهر
(قوله من المتاع) أي مشتق منه لأن القنح مصدر وزيد والمجرد أصل المزيد ط
وفي الزيلعي القنح من المتاع أو التمتع وهو الاتضاع أو التمتع قال الشاعر
وقفت على قبر غريب بقشرة • متاع قليل من غريب مفارق

(فان وقت) (المقارن بعرفة قبل)
أكثر طواف (العمرة بطلت) عمرته
فلأنا في أربعة أشواط ولو قصد
لقدوم أو التطوع لم يبطل وبها
يوم التحريم والأصل أن المأثري من
جنس ما هو متعلق به في وقت يصلح
له يصرف للمتعلق به (وقضيت)
بشروعه فيها (ووجب دم الرض)
للعمرة وسقط دم القرآن لأنه لم يوفى
للتسكين

• (باب القنح) •

(هو) لنقص المتاع أو التمتع

جعل الانس بالغبر متاعا اه (قوله) وشرا أن يفعل العمرة أي طوافها لأن السعي ليس ركنا فيها على الصحيح كالخروج وقوله الاتي ثم يحرم بالحج بالنسب عطفه على يفعل فهو من تمة التعريف وأشار إلى أنه لا يشترط كون احرام العمرة في شهر الحج ولا كون التقع في عام الاحرام بالعمرة بل الشرط عام فاعلموا حتى لو احرم بعمره في رمضان وأقام على احرامه الى شوال من العام القابل ثم حج من عامه ذلك كان مقبعا كما في القنع (تبيه) ذكر في الباب ان شرائط التقع أحده عشر الاقل أن يطوف للعمرة كله أو احسنه في أشهر الحج الثاني أن يقدم احرام العمرة على الحج الثالث أن يطوف للعمرة كله أو اكثره قبل احرام الحج الرابع عدم افساد العمرة الخامس عدم افساد الحج السادس عدم الانمام المماضيا كما يأتي السابع أن يكون طواف العمرة كله أو اكثره والحج فسقرا واحدا فليرجع الى أهله قبل انمام الطواف ثم يادرج فان كان اكثر الطواف في السفر الاقل لم يكن مقبعا وان كان اكثره في الثاني كان مقبعا وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير السامن إذا وهما في سنة واحدة فلوطاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة ورجع من سنة أخرى لم يكن مقبعا وان لم يطعم بينهما أو بقي حراما الى الثانية التاسع عدم التوطن بمكة فلوا عقر ثم عزم على المقام بمكة أبدأ لا يكون مقبعا وان عزم شهرين أي مثلا ورجع كان مقبعا العاشر أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة أو يحرم ولكن قد طاف للعمرة احسنه قبلها الا أن يعود الى أهله فيعزم بعمره الحادي عشر أن يكون من أهل الاتفاق والعبرة للتوطن فلوا ستوطن المكي في المدينة مثلا فهو آت في بالعكس مكي ومن كان له أهل بهم ما واستوت اقامته فيهما فليس يتمتع وان كانت اقامته في احدهما أكثر لم يصرحوا به قال صاحب البصر وينبغي أن يكون الحكم للكثير واطلق المنع في خزانة الاكل اه (قوله مثلا) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط (قوله من عامه) أي عام الطواف لا عام احرام العمرة كما تروا فاداه لوطاف الأكثر قبل أشهر الحج لم يكن مقبعا ولو حج من عامه ولا فرق بين أن يكون في ذلك الطواف جنبا أو محصنا ثم يبعده فيها أولا لأن طواف المحدث لا يرتفع بالاعادة وكذا الجنب وقامه في النمر آخر الباب قال في القنع والنهر والحيلة لمن دخل مكة محرما بعمره قبل أشهر الحج يريد التقع أن لا يطوف بل يصبر الى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف عن العمرة ثم لو أحرم بأخرى بعد دخول أشهر الحج ورجع من عامه لم يكن مقبعا في قول الكل لأنه صار في حكم المكي بدليل ان مبقاته مقبته اه (قوله فلتغير النسخ) أراد ان نسخ ما وجدته في متن مجز من قوله هو أن يحرم بعمره من المقات في أشهر الحج ويطوف اه فقيد الاحرام بكونه من المقات وهوليس بقيد بل لو قدمه صحيح وكذا لو أخره وان لم يدم اذ لم يعد الى المقات وبكونه في أشهر الحج وليس بقيد بل لو قدمه صحيح بلا كراهة وأطلق في الطواف بقتضاه انه لا بد

وشرا أن يفعل العمرة أو أكثر
أشواها في أشهر الحج فلو طاف
الاقل في رمضان مثلا ثم طاف
الباقى في شوال ثم حج من عامه
كان مقبعا فتح قال المصنف فلتغير
النسخ الى هذا التعريف

أن يقع جميعه في أشهر الحج لأنه شرط أن يكون الأحرار في أشهر الحج والطواف لا يكون
 إلا بعد الأحرار مع أنه يكتفى بوجود أكثره فيها فذلك أمر المصنف بتغير النسخ إلى النسخة
 التي اعتدها وهي قوله أن يفعل العمرة أو أكثر أطوافها في أشهر الحج عن أحرارها
 قبلها أو فيها ويطوف الحج هكذا شرح عليها في المنع وذكرها بمبني في الشرح أيضا
 والشارح أمقط منها قوله عن أحرارها قبلها أو فيها اه قلت ولعله استقطه استغناء
 بالاطلاق ويرد على هذا التعريف أيضا ما لو أحررهم في عامين أو في عام واحد لكن
 لم يباله المصنف وأما مصححنا فقد تظن الشارح الثاني قصد في سياقه بقوله في سفر واحد الحج
 فكان على المصنف أن يقول كما قال الزيلعي ثم يخرج من عامه ذلك من غير أن يباله المصنف
 مصححنا لكن يرد عليه أيضا كما في التبران فأنشأ الحج إذا أخر التصل بعمرته إلى شوال
 ففصل بينهما فيه ويخرج من عامه ذلك لا يكون متعاقبا ويجاب بأن قول المصنف أن يفعل
 العمرة بفرجه لأن فأنشأ الحج لا يفعل العمرة لأنه أحررهم بالحج لأنها وانما يتصل بصورة
 أفعالها كما قدمناه وأشار إليه في الجرحنا أيضا ويرد عليه أيضا ما صرحوا به من أنه
 لو أحررهم بعمرته يوم التبر في أفعالها ثم أحررهم يومه بالحج وبني محرما بالحج إلى قابل الحج
 كان مقصدا اه لكن هذا وارد على قول الزيلعي وغيره ثم يخرج ما قول المصنف ثم يحرم
 بالحج فلا صدق بها إذا أحررهم في عام العمرة ولم يحج ويحكم حل كلام الزيلعي عليه بأن
 يراد ثم نفي الحج تأمل (قوله وبطوف ويسى الحج) عطف تفسير على قوله يفعل العمرة
 ولا حاجة إليه لأن أفعال العمرة تقدم مع أنه يومهم لزوم السعي في حصة التمتع وإن كان
 قبلها إشارة إلى علمه (قوله كما مر) أي طوافا وسعيهما بين المنع من بيان مقصدهما
 (قوله إن شاء) واجب للأمرين أي إن شاء خلق وإن شاء قصر وإن شاء بقي محرما ح
 وفيه دلالة على أن المجتمع الذي لم يسق الهدى لا يلزمه التصل كما ذكره الاستيعاب وغيره
 وظاهر الهداية خلافه وتعلمه في شرح الباب (قوله في أول طوافه للعمرة) لأنه عليه
 الصلاة والسلام كان يمشي عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر وواه أبو داود بنهر
 (قوله وأقام بمكة حلالة) هذا ليس يلزم في المجتمع بل إن أقام بها مع كمالها فحقاقه الحرم
 وإن أقام بالمواقيت أو داخلها مع كمالها فحقاقه الحل وإن أقام خارج المواقيت
 أحرر فيها كذا في التمهات في قوله ثم يحرم بالحج يجرى على هذا التفصيل ط (تبيه) اه
 أفادته يفعل ما يفعله الحل لا يطوف البيت ما لم يهوي بعرقه قبل الحج وصرح في الباب
 بأنه لا يعترى بناء على أنه صار في حكم المكى وإن المكى ممنوع من العمرة في أشهر الحج
 وإن لم يحج وهو الذي حط عليه كلام التمتع وخالفه في الصرع وبأنه ممنوع منها إن حج من
 عامه وسياقه يعلمه (قوله في سفر واحد) كان عليه أن يزيد في عام واحد لغير ما إذا
 أحررهم بالعمرة وإن أفعالها وبني محرما إلى العام الثاني فأحررهم بالحج بلا تعلق سفر بينهما
 فانه لا سعي مقصدا كما أنشأ إليه فانهم (قوله حقيقة) أي كما تقدم في قوله وأقام بمكة

(وبطوف ويسى) كما مر (ويحلق)
 أو يقصر) إن شاء (ويقطع التلبية
 في أول طوافه) العمرة وأقام بمكة
 حلالة (ثم يحرم التمتع) في سفر واحد
 حقيقة

حلالا (قوله) أو حكم بأن يلزم (الخ) أي بأن يكون العود إلى مكة مطلوبا منه أما سبق الهدى وأما بأن يلزم بأهله قبل أن يخلق أما في الأول فلأن هديه ينع من الصل قبل يوم النحر وأما في الثاني فلأن العود إلى الحرم مستحق عليه الملق في الحرم وجوباً واعتداهما واستصحاباً عند أبي يوسف فالإمام الصحيح أن يلزم بأهله بعد أن حلق في الحرم ولم يكن ساق الهدى ليكون العود غير مطلوب منه والاولى للشارح أن يقول بأن لا يلزم بأهله المأما صحياً ليشمل ما إذا كان كوفي فليأخذ اعترافاً بالبصرة اهـ ح والمراد بأن لا يلزم في سفره فلا يصدق بعدم الإلزام أصلاً فافهم ثم اعلم أن ما ذكر من شروط الإلزام الصحيح المتأخرو في الأفاق أما المكي فلا يشترط فيه ذلك بل المأمة صحيح مطلقاً لعدم تصورك كون هود إلى الحرم غير مستحق عليه لأنه في الحرم سواء تطل أو لا ساق الهدى وأولاً لا يصح تنقعه مطلقاً كما سبق (قوله يوم التروية) لأنه يوم إجماع أهل مكة والأقوال الحرم يوم عرفة جاز معراج قال في الباب والافضل أن يصح من المسجد ويجوز من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها ويصح ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه فيه إذا أخرج إلى الحل لحاجة فأحرم منه لاشي عليه بخلاف ما لو خرج لقصد الأحرار اهـ (قوله) لكنه يرمل في طواف الزيارة) أي لأنه أقل طواف يصح في حجه أي بخلاف المفردة يرمل في طواف القدوم كالتقارن كما مر في البصر وليس على المتع طواف قدوم كما في المبتنى أي لا يصح سنوناً في حجه بخلاف التقارن لأن المتع حين قدومه محرم بالعمرة فقط وليس لها طواف قدوم ولا صدر اهـ فالاستدراك في حجه فافهم (قوله) أنه لم يكن قدمهما) أي عقب طواف تطوع بعد الأحرار بالحج فلا دلالة في هذا على مشروعية طواف القدوم للمتعم خلافاً لما فهمه في النهاية والعتابة كإسقاطه في الفتح (قوله) ونج كالتقارن) التثنية في الوجوب والاحكام الملتصقة هدى القرآن (قوله) ولم تنب الأخصية عنه) لأنه أتى بغير الواجب عليه إذا لا اخصية على المسافر ولم يردم القمع والتخصية إنما تجب بالشرايينتها أو الإقامة ولم يوجد واحد منهما وما على فرض وجوبها فجزأ أيضاً لأنها غيران فإذا نوى عن أحدهما لم يجز عن الآخر معراج الدابة قال في التهر وفيه نصريح باحتياج دم التمتع إلى التنية قال في البحر وقد يقال أنه ليس فوق طواف الركن ولا مثله وقد مر أنه لو نوى به التطوع أجراً فغني أن يكون الدم كذلك بل أولى اهـ وأجاب في الشربلية بأن الطواف لما كان متعمداً في أيام النحر وجوباً كان النظر لا يقع ما طافه عنه وتلفونه غير هو أما الأخصية فهي متعمدة في ذلك الزمن كالتعمد فلا تقع الأخصية مع تعميها عن غيرها اهـ والمراد بتعميها العين زمنها الأوجوب حتى يرد عليه أنها لا تجب على المسافر يعني أن الأخصية لا تنسى أخصية إذا وقعت في أيام النحر وكذلك الدم المتعة فلما كان زمنها متعمداً وقد نواها أخصية فلا تقع عن دم المتعة بخلاف الطواف فإن التطوع به غير مؤقت فإذا كان عليه طواف مؤقت ونوى به غيره تصرف إلى الواجب

أو حكم بأن يلزم بأهله المأما غير صحيح (يوم التروية) وقبله أفضل ويصح كالتقارن لكنه يرمل في طواف الزيارة ويسمي بعده أن لم يكن قدمهما بعد الأحرار (وذكر) كالتقارن (ولم تنب الأخصية عنه فانجز) من دم (صام) كالتقارن

المؤقت لانه يمكنه التطرف بعده وكذا لو نوى طوافاً آخر واجبا ينصرف الى الذي حضر وقته ووجب فيه وطافوا الاثر من اعادة القريب كالقوى القارن بطوافه الاول التقدم يقع عن العمرة كما ترافهم واجاب الحق بأن الدم ليس من أفعال الحج والعمرة وإذا لم يجب على المقر بواحد مما يل وجب شكره على المتعم بهما فلم يكن داخل تحت نية الحج والعمرة فلا بد من النية والتعيين فالقوى غيره لا يجوز كالأول أطلق النية بخلاف الاطوفة فانها من أعمالهما داخل تحت أحرهما فقبضى بطلاق النية (قوله أى العمرة) لانه صام بعد وجوب سببه وهو التمتع فانه يحصل بالعمرة على نية التمتع وعند الشافعي لا يجوز نحي يحرم بالحج وعلمه في المحيط (قوله لكن في أشهر الحج) مرتبط بالصوم والاحرام فلا حرم قبلها وصام فيها لم يصح لانه لا يلزم من جهة الاحرام بالعمرة قبل الأشهر صحة الصوم فأدعى الضرر بلالية (قوله وتأخيرها) أى الى السابع والتسعين والتاسع كما ترى القرآن (قوله وان أراد الخ) هذا هو القسم الثاني من التمتع وقوله وهو أفضل أى من القسم الاول الذى لا سوق هدى معه لما فى هذا من الموافقة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ط (قوله أحرمت من ساق الخ) أى بتم اشارة الى انه يحرم وألا بالنية مع التلبية فانه أفضل من التمتع السوق وان صح بشرط وتفصيل فقامت في باب الاحرام (قوله وهو شق سنامها) بان يطعن بالرح أسفله حتى يخرج الدم ثم يطحن ذلك الدم سنامها ليكون ذلك علامة كونها هديا كالنقلد لباب وشرحه (قوله أو الالين) اختياره القدورى لكن الاشبه الاول كمال الهداية (قوله لأن كل أحد لا يحسنه) جرى على ما قاله الطحاوى والشعوبى بنصور المتريدى من أن أبا حنيفة لم يكره أصلا الاشعار وكفى بكرهه مع ما شهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه الفنى بخلاف منه الهال للخصوص ما فى حراز الحجاز رأى الصواب حيث نسب هذا الباب على العامة فأما من وقف على الحدباء قطع الجلود دون الدم فلا بأس بذلك قال الكرمانى وهذا هو الاصح وهو اختيار قوام الدين وابن الهمام فهو مستحب لمن أحسنه شرح الباب قال فى التهر وبه يقتضى عن كون العمل على قولها بأنه حسن (قوله واعتبر) أى طاف وسعى والشرط اكتمل فافها كما تر (قوله ولا يتصل منها حتى ينصر) لان سوق الهدى مانع من احلله قبل يوم النصف لو حلق لم يتصل من احرامه ولم يدم أى الا ان يرجع الى أهله حد فزع حديثه وسقطه لباب وشرحه وتعلمه قال فى البحر ومقتضاه أى مقتضى لزوم الدم بالخلق أنه يلزمه كل جنابة على الاحرام كانه محرم اه قلت بل مقتضى قول الباب لم يتصل انه محرم حقيقة وبذلك قولهم اذا سكتان لسوق الهدى تأتيرى اثبات الاحرام ابتداء يكون له تأتير فى استدامته بقاءه الاولى لانه اسهل من الابتداء (قوله ثم أحرمت فليج) اعلم ان التمتع اذا أحرمت بالحج فان سكتان ساق الهدى أو لم يسق ولكن احرمه قبل التخلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجنابة ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرمت بعد

وبان صوم الثلاثة بعد احرامها
أى العمرة ولكن فى أشهر الحج
(لا قبله) أى الاحرام وتأخيرها
أفضل رجاء وجود الهدى كما تر
(وان أراد) التمتع (السوق)
للهدى (وهو أفضل) أحرمت ثم ساق
هدية معه (وهو أولى من قوده
الاذا سكت لا تناف) فيقودها
(وقلد بدته وهو أولى من التخليل
وكره الاشعار وهو شق سنامها
من الالين) أو الالين لأن كل أحد
لا يحسنه فقامت أحسنه بان قطع
الجلد فقط فلا بأس به (واعرف
ولا يتصل منها) حتى ينصر ثم أحرمت
للحج كما تر فحين لم يسق وحلق يوم
النصف اذا حلق (حل من احرامه)

على الظاهر (المكي ومن في حكمه
يقر فقط) ولو قرن أو تنجى جاز
وأما عليه دم جبر

الحلق ما ركله رد بالحج الآتي وجوب دم التمتع وما يتعلق به (قوله على
الظاهر) أي ظاهر الرواية من شبهة إجماع العمرى إلى الحلق ويحل منه في كل شيء حتى
في النساء لأن المنع لمن التحلل سوقه الهدى وقد زال بذبحه وفي القارن يصل منه
في كل شيء الآتي النساء كإجماع الخبيث وهذا هو الفرق بين المتمتع الذي ساق الهدى وبين
القارن والاختلاف في بينهما بعد الإجماع على الصحيح كما ذكرنا بصره وعليه فإذا حلق
ثم جامع قبل الطواف لمسه دم واحد لو تمتعا ودمان لو قارنا وفي هذا ركن قبل من أن
إجماع العمرى ينتهي بالوقوف كما أوضحه في البصر وغيره (قوله ومن في حكمه) أي من
أهل داخل المواقيت (قوله يقر فقط) هذا ما دام مقبلا فإذا خرج إلى الكوفة وقرن
صحيح لا كراهة لأن عمره وجهته مبقاة بانحصار بمنزلة الآفاق قال المحبوبي هذا إذا
خرج إلى الكوفة قبل أشهر الحج وأما إذا خرج بعدها فقد منع من القارن فلا يتغير
بغير وجهه من المباحات كذا في العناية وقول المحبوبي هو الصحيح فقله الشيخ الشافعي عن
الكرواني بشرى بلالية وانما يقيد القرآن لأنه لو اعتبر هذا المكي في أشهر الحج من عامه
لا يكون متمتعاً لأنه لم يأهل بين التمسكين حالاً لأن ليس الهدى وكذا أن ساق الهدى
لا يكون متمتعاً بخلاف الآفاق إذا ساق الهدى ثم أتم بأهله عمر ما كان متمتعاً لأن العود
مستحق عليه فيمنع صفة المامه وأما المكي فالعود غير مستحق عليه وإن ساق الهدى فكان
الملمه صحيحاً فلا يلزم بكون متمتعاً كذا في النهاية عن المسوط (قوله ولو قرن أو تنجى جاز
وأما الخ) أي صحيح الكراهة للتمتع به وهذا ما منى عليه في الصفة وبغاية البيان
والعناية والسراج وشرح الأسبغاني على مختصر الطحاوي وأعلم أنه في التمتع ذكر
أن قولهم لا تنجى ولا قران للمكي يحتمل في الوجود ويؤيده أنهم جعلوا الإمام الأصم من
الآفاق مبطلاً لتمتع المكي لم يأهله فيبطل تمتعه ويحتمل في الحل بمعنى أنه يصح
لكنه بأتمه للتمتع به وعليه فأنظر لهم علم الإمام لصحة التمتع بمعنى أنه شرط لوجوده
على الوجه المشروع الموجب بشره والتكسر وأطال الكلام في ذلك والذي سط عليه كلامه
اختيار الاحتمال الأول لأنه مقتضى كلام أئمة المذهب وهو أولى بالاعتبار من كلام
بعض المشايخ يعني صاحب الصفة وغيره بل اختار أيضاً منع المكي من العمرى المجردة في
أشهر الحج وإن لم يحج وهو ظاهر عبارة البدرائع ونالهم من بعده كما صاحب البصر والنهر
والمنع والتشريع بلالية والقارى واختاروا الاحتمال الثاني لأن إيجاب دم الجبر فرع العدة
ولم يأت المتن في باب إضافة الإجماع إلى الإجماع من أن المكي إذا طاف شوطاً للعمرى
فأحرم بحج رفضه فإن لم يرفض شيئاً أجزأه قال في التمتع وغيره لأنه أدى انفعالهما كما أنزههما
الأنه منهي والتمتع عن فعل شرعي لا يمنع تحقق الفعل على وجهه مشروطة الأصل غير أنه
يتمتع أتمه كصيام يوم الغدير بعد تدره أنه قد استأنف ما اختاره في التمتع ولا يأتى فإن
هذا قصر صحبانه بتصور قران المكي لكن مع الكراهة وتعمله في التشريع بلالية أقول وقد

كنت كتبت على هامشها بحثا حاصله أنهم صرحوا بأن عدم الالم شرط للصحة التمتع
دون القرآن وأن الالم الصحيح يبطل التمتع دون القرآن ومقتضى هذا التمتع المكي
باطل لوجود الالم الصحيح بين الحرمين سواء المكي أو المدي أو لأن الآفاق انما يصح
المساحة اذ ليس هو الهدي بل هو لانه لا يلقى العود الى مكة مستحفا عليه والمكي لا يتصور
منه عدم العود الى مكة لكونه فيها كما صرح به في العناية وفي النهاية والمراجع عن
الميطان الالم الصحيح ان يرجع الى اهل بعد العرة ولا يكون العود الى العرة مستحفا
عليه ومن هذا قلنا التمتع لاهل مكة واهل المواقيت اه اي بخلاف القرآن فانه يتصور
منهم لان عدم الالم فيه ليس بشرط ولعل وجهه أن القرآن المشروع ما يكون باحرام
واحد للصحيح والعمر معا والالم الصحيح ما يكون بين احرام العرة واحرام الحج وهذا
يكون في التمتع دون القرآن ففي هذا قلنا ان تمتع المكي باطل دون قرانه وهذا قول
ثالث لم اردن صرح به لكن يدل عليه تصريح البدائع بعدم وقوع التمتع المكي
وأما قوله في الشربة لانه خاص بمن لم يسق الهدي وحلق دون من ساقه أو لم يسقه ولم
يحلل لان المامه حيثما غفر صحيح فقير صحيح لما علت من التصريح بأن المامه صحيح ساق
الهدي أو لا ويدل عليه أيضا عبارة المصنف المذكورة وكذا ما مر من القرع المذكورة في
باب اضافة الاحرام فانه صريح في عدم بطلان قرانه ثم رأيت تحليل على ذلك أيضا وذلك
ما في النهاية عن الاسرار والامام أبو زيد الدبوسي حيث قال ولا منعة عندنا ولا قران لمن
كان وراء المقات على معنى أن عدم لا يجب شكاً أما التمتع فانه لا يتصور للالم الذي
يوجد منه بينهما أما القرآن فيكره ويلزمه الرضا لان القرآن أصله أن يشترع القانون في
الاحرامين معا والشروع معان من اهل مكة لا يتصور الا بطل في أحدهما لانه لا يجمع
بينهما في الحرم فقد أدخل بشرط احرام العرة فان سقاه الحل وان احرم بهما من الحل
فقد أدخل بمقتضى الآية لان مقتضاه الحرم والاصل في ذلك اهل مكة فلذلك يشترع في حق
من وراء المقات أيضا اه أي أن من كان وراء المقات أي داخلهم حكم اهل مكة فهذا
صريح في أن اهل مكة ومن في حكمهم لا يتصور منهم التمتع ويتصور منهم القرآن
لكن مع الكراهة للاختلاف بمقتضى أحد الاحرامين ثم رأيت مشنل ذلك أيضا في كافي
الحاكم الذي هو صحيح كتب ظاهر الرواية ونصه واذا خرج المكي الى الكوفة ملحاجة فاعتبر
فيما من عامه ووجع لم يكن مقتضا وان قرن من الكوفة كان قارنا اه ونقله في الجوهره
معللا ومضافا راجعها وعلى هذا فقول المتن ولا تمتع ولا قران المكي معانني المشروعية
والحل ولا ينافي عدم التصرف في أحده مادون الآخر والقرينة على هذا نصير معهم
بعده بطلان التمتع بالالم الصحيح فيما لو عاد التمتع الى بلده وتصريحهم في باب اضافة
الاحرام بأنه اذا قرن ولم يرض شأ منهما أجزأه هذا ما ظهر لي فاعتنقه فأن لا يقبده في غير
هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله ولا يجوز له الصوم لومعصر) لان الصوم

ولا يجوز له الصوم لومعصر (ون)
اعقر بلا سوق) هدى

انما يقع بدلا عن دم الشكر لان دم الجهر شرح الباب (قوله ثم بعد عمرته) قد بدله
 لانه لو عاد بعد ما طاف لها الاقل لا يسلط تنعمه لان العود مستحق عليه لانه لم يأهله عمره
 بخلاف ما اذا طاف الاكثر بجر (قوله عاد الى بلده) فلو عاد الى غيره لا يسلط تنعمه عند
 الامام وسواء جئنا نهر (قوله وحلق) ظاهره ان الحلق بعد العود فيه ترك الواجب
 عندهما والمستحب عند أبي يوسف كما مر ولو حذفه لفهم عماله قال في الجهر يدخل في
 قوله بعد العود الحلق فلا بد للسلطان منه لانه من واجباتها وبه التعلل فلو عاد به بطولها
 قبل الحلق ثم حج من عامه قبل ان يعلق في أحده فهو متنع لان العود مستحق عليه عند من
 جعل الحرم شرط جواز الحلق وهو أبو حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف ان لم يكن مستحقا فهو
 مستحب كذا في البدائع وغيره اهـ (قوله فقد ألم المصاحف) لان العود لم يبق مستحقا
 عليه كما مر (قوله فسلط تنعمه) أي امتنع التمتع الذي أراد له فقد شرطه وهو عدم الالم
 الصحيح (قوله ومع سوفه تنعم) أي لا يسلط تنعمه بعوده عندهما خلافا لمحمد لان العود
 مستحق عليه مادام على نية التمتع لان السوق عنه ممن التعلل فلم يصح المصاحف كذا في
 الهداية وفي قوله مادام ايماء الى أنه لو بدله بعد العدة أن لا يصح من عامه كان ذلك لانه
 لم يحرم بالحج بعد واذ ذبح الهدى وأمر بذبحه وقع فلو عاد ما عاد اليه بلده وأراد
 نحر الهدى والحج من عامه لم يكن له ذلك وان فعل وجب من عامه (ومر دم التمتع) ودم آخر
 لاحتلامه قبل يوم النحر كذا في المحيط نهر قال في البصر فالحاصل أنه اذا ساق الهدى
 فلا يتناول ما ان يتركه الى يوم النحر وألا فإن تركه اليه فقتله صحيح ولا شيء عليه غير ما سواه
 الى أهله وألا وان تعجل ذبحه فاما ان يرجع الى أهله وألا فان رجع فلا شيء عليه مطلقا سواء
 حج من عامه أو لا وان لم يرجع اليهم فان لم يرجع من عامه فلا شيء عليه وان حج منه لزمه دمان دم
 المتعة ودم الحل قبل أو أنه (قوله كالقارن) فإنه لا يسلط قرانه بعوده نهر لان عدم الالم
 غير شرط فيه كما مر (قوله وان طاف لها الخ) قدم الشارح المسئلة أول الباب وقد منا
 الكلام عليها (قوله اعتبارا للاكثر) علم للمستقلين ط (قوله أي آفاق) أشار به الى
 ان ذكر الكوفة مثال وأن المراد به من كان خارجا عن الميقات لأن المكى لا تنعم له كما مر (قوله
 حل من عمرته فيها) لانه لو اعقر قبله لا يكون متعقا اتفاقا نهر (قوله أي داخل
 المواقيت) أشار الى أن ذكر مكة غير قابل المراد هي أو ما في حكمها (قوله أي غير بلده)
 أفاد أن المراد امكان لأهل بلده نفسه سواء اتقنعدا ربا أن نوى الإقامة فيه خمسة عشر يوما أو لا
 كما في البدائع وغيرها وقيد به لانه لو رجع الى وطنه لا يكون متعقا اتفاقا أيضا ان لم يكن
 ساقا الهدى نهر (قوله لبقاصم) أما اذا قام بمكة أو داخل المواقيت فلا نية ترفق ينسكين
 في سفر واحد في شهر الحج وهو علامة التمتع وأما اذا قام خارجا فذكر العلماء أن هذا
 قول الامام وعندهما لا يكون متعقا لان التمتع من كانت عمرته بيقانية وبجته مكية وله
 أن يحكم السفر الاق فاقم ما لم يعد الى وطنه وأثر الخلاف يظهر في لزوم الدم وظلته

(ثم) بعد عمرته (عاد الى بلده) وحلق
 (فقد ألم) المصاحف (فصل)
 تنعمه (ومع سوفه تنعم) كالقارن
 (وان طاف لها أقل من أربعة)
 قبل أشهر الحج وأقام فيها وجب
 فقد تنعم ولو طاف أربعة قبله (لا)
 اعتبارا للاكثر (كوفي) أي
 آفاق (حل من عمرته فيها) أي
 الا شهر (وسكن بمكة) أي داخل
 المواقيت (او بصره) أي غير بلده
 (وجب من عامه) متنع (بقاصم)
 سفر

الجصاص في قتل الخلف بل يكون مقتلاً اتفاقاً لأن محمدًا ذكر المسئلة ولم يحكم فيها أخلاقاً
قال أبو اليسر وهو الصواب وفي المراجع أنه الأصح لكن قال في الخلفائي كثير من
مشايخنا قالوا الصواب ما قاله الجصاص وقال الصغار كثيراً ما جاز بشا الطحاوي ثم تجده
خالطاً وكثيراً ما جاز بشا الجصاص فوجدناه خالطاً قال الزيلعي والمسئلة الاتية تؤيد
ما حكمه الجصاص نهر (قوله ولو أفسدها) أي في أشهر الحج بأن جامع قبل أفعالها أما
لو أفسدها قبلها ثم خرج قبل أشهر الحج وقضاها فمباح من عامه كل مقتله اتفاقاً نهر
(قوله ورجع من البصرة) الأولى أن يقول إلى البصرة لأنه مكان في مكة حين شرع
بالعمرة وعبر في الثاني بقوله ولو أفسدها وأقام بصرة وعبر في الكثرة بقوله وأقام بمكة فعلم
أن كلا من البلدين غير قيد وإذا قال في النهر والمواد موضع لأهل مكة فيه دل على ذلك قوله
الإذا لم يباح له (قوله لأنه كالمكة) لأن سفره انتهى بالقاعدة وصارت عمرته المخصصة
مكة ولا تمتنع لأهل مكة نهر (قوله إذا لم يباح له) أي بعد ما أفسدها وحل منها سفر
وقوله وأتى به ما أي بقضاء العمرة وبأداء الحج شرئاً لئلا وإذا لم يباح له فإن أقام بمكة
فهو بالاتفاق وإن أقام بصرة فهو غير متمتع عنده وبالاتفاق لأنه أنشأ سفره وقد زفرق
فيه بين سكنه وأنه باق على سفره ما لم يرجع إلى وطنه كما في الهداية وهذا يؤيد ما مر من
الجصاص (قوله لأنه سفر آخر) أي لأن رجوعه بعد الإتمام أنشأ سفر آخر للحج والعمرة
فيكون مقتله بالطلاق سفره الأول ولا يضر بتمتع كون عمرته قضاء (قوله لأنه) أي مضى
فيه لأنه لا يمكنه أن يرجع من هذه الأحرار إلا بالانفعال هداية (قوله ببلاد المتمتع) لأنه
لم يترقب بأداء مسكن محضين في سفره واحدة هداية (قوله بل للفساد) أي بل عليه سد
لما أفسده وهو دم جنباً فالتقي دم الشكر

• (باب الجنایات) •

لما فرغ من ذكر أقسام الحرمين وأحكامهم شرع في بيان عوارضهم باعتبار الأحرار
والحر من الجنایات والقوات والاحصاء وقدم الجنایات لأن الأداء القاصر أفضل من
العدم وهي ما تجنب من شر تسمية بالمصدر من جن عليه جناية وهو علم الأثم خسر بما
يحرم من القتل وأصله من جن القتل وهو أخذ من الشخص كما في القرب والمراذنها خاص
منه وهو ما ذكره الشارح وجعلها باعتبار أنواعها نهر (قوله بسبب الأحرار والحرم)
حاصل الأقل سبعة قطعها الشيخ قطب الدين بقوله

محرم الأحرار ما من يدري • إزالة الشعر وقص الفخذ

والنبس والوطع الدعوى • والطيب والدهن ومسد البز

زاد في البحر ثمانية هزرك وأجبت الحج فلو قال • محرم الأحرار ترك واجب
الخ كان أحسن وحاصل الثاني التمرض لصيد الحرم وشجره قال في البحر وخرج بقوله

(ولو أفسدها ورجع من البصرة)

المسئلة (وقضاها ورجع لا يكون

مقتلاً لأنه كالمكة) (إذا لم يباح له

ثم يرجع أو أتى بها) لأنه سفر

آخر ولا يضر كون العمرة قضاء

عما أفسده (وأي) التمسكين

(أفسده) المتمتع (أنه ببلاد)

للمتمتع بل للفساد

• (باب الجنایات) •

الجنایة هنا ما تكون حرمته

بسبب الأحرار والأحرار

بسبب الخد كراجم بضره التواء لانه منهي عنه مطلقا فلا يجب الدم قال ط وقبه أن
 ذكره الخ لانه منهي عنه مطلقا بضره من لا يجوز قربانه أما الخ لائل فلا يمنع منه الا الحرم وهو
 داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب عليه شيء (قوله) وقد يجب بها
 (دما) كجناية القاتل والمتهم الذي ساق الهدى بعد أن تلبس بأحرام الحج ط (قوله) أودم
 كما ذكر جنابات المقدر (قوله) أوصوم أوصدقة أو فمها القضيي وذلك فيما إذا جنى على
 الصيد أو قطيب أو لبس أو خلق بعد زفير بين الفريخ والتصدق والصيام على ما ساق
 أو أن الثانية فقط للتصير فيضير بين الصوم والصدقة في شحوا لو قتل صغورا وفي الهداية
 وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر الاما يجب بقتل القملة والجرادة
 اه زاد الشراح وبازالة شعرات قليلة لكن أراد بالصدقة هنا الاثم بدليل قوله في شرح
 الملق أوصدقة ولو ربع صاع بقتل جملة أوقرة بقتل جرادة (قوله) فصلها أي فلما
 استنقذت أنواعها فصلها ط قاله في ربيعة (قوله) الواجب دم فسر ابن ملك الشاة
 وأشار في الصبر الى سره بقوله ان سبع البدنة لا يكتفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر لكن
 قال بعده فمما لو افسد جميعه بجماع في أحد السبلين انه يقوم الشرك في البدنة مقام الشاة
 فلما اهل شرب ليلية قلت وفي أخمية القهستاني لو ذبح سبعه عن أخمية وسبعة وقران
 واحصار وبراء الصيد والخلق والعقيقة والتطرق فانه يصح في ظاهر الاصول ومن أبي
 يوسف الافضل أن تكون من جنس واحد ولو كانوا متفرقين وكل واحد متفرقا بزوجين
 أي يوسف أنه يكره كما في النظم اه ثم رأيت بعض المحققين قال وما في الحرم ناقض لما ذكره
 هو في باب الهدى أن سبع البدنة يجوز وكذلك أغلب كتب المذهب والمتأصل مصرحة
 بالاجزاء اه فافهم ه (تنبيه) في شرح النشاية للقاري ثم الكفارات كلها واجبة على
 التراخي فيكون مؤديا في أي وقت وانما يتصدق عليه الجواب في آخر عمره وفي وقت يغلب
 على غلته أنه لو لم يؤد تلك فأن لم يؤد فيه حتى مات ثم عليه الوصية به ولو لم يوص لم يجب
 على الورثة ولو تبرعوا عنه جازا لا الصوم (قوله) ولو ناسيا الخ قال في الباب ثم لا فرق في
 وجوب الجزاء بين ما إذا جنى عامدا أو خاطئا متعمدا أو عاهدا إذا كرا أو ناسيا عالما أو جاهلا
 ط التمسأ ومكرها ناسيا أو متعمدا سكران أو صاحب عقل عليه أو مقيم أو مسرا أو معسرا
 بمباشرة أو بباشرة غيره بأمره قال شارحه القاري وقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الاربعة
 أنه اذا ارتكب بخطو الاحرام عامدا أو ناسيا لا تخرجه القدية والعزم عليها عن كونه
 عاصيا قال النووي وجماع ارتكب بعض العاصية شيئا من هذه المحرمات وقال أنا أفتى
 متروها أنه بالتزام القداء يتخلص من وبال العصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه
 يحرم عليه الفعل فاذا خالف أو لم يمتنه القدية ليست القدية مبيحة للاقدام على فعل
 المحرم وجهالة هذا الحكم لا من يقول أنا أشرب الخمر وأتلفي الحلقه يطهرني ومن فعل شيئا
 مما يحكم بتصرعه فقد أخرج نفسه من أن يكون مبرورا اه وقد صرح أصحابنا بثل هذا في

وقد يجب به لدمان أودم أوصوم
 أوصدقة فصلها بوجه (الواجب
 دم على محرم بالغ) فلا شيء على
 الصبي خلافا للشافعي (ولو ناسيا)
 أو جاهلا ومكرها

الحدود فقلوا ان الحد لا يكون طهره من القرب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لا بد من
 التوبة فان تاب كان الحد طهره وسقط عنه العقوبة الاخرى وبالإجماع والافلاكن
 قال صاحب المقتضى كآب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم ترفع عنه التوبة من تلك
 الجنابة اه ويؤيده ما ذكره الشيخ فجم الدين التسي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن
 اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أى اصطلاح بعد هذا الاستدعاء قبل هو العذاب في الاخرة
 مع الكفارة في الدنيا اذ لم يبيحه فانما ارتفع الذنب عن المصر اه وهذا تفصيل حسن
 وتقييده مستحسن يجمع به بين الأدلة والروايات واقه اعلم اه أى فيحصل ما في المقتضى على غير
 المصر وما في غيره على المصر وقد ذكر هذا التوفيق العلامة نوح في حاشية الدرر (تمت) •
 يستثنى من الاطلاق ما في وجوب الجزاء في الباب لو ترك شيئا من الواجبات بعد ذلك
 عليه على ما في البدائع وأطلق بعضهم وجوبه فيها الا فيما ورد النص به وهي ترك الوقوف
 بمزدلفة وتأخير طواف الزيارة عن وقته وترك الصدول لبعض النفاس وترك المشي في
 الطواف والسعي وترك السبي وترك الخلق لعله في رأسه اه لكن ذكر شارحه ما يدل على
 أن المراد بالعذر ما لا يكون من العباد حيث قال عند قول الباب ولو فاته الوقوف بمزدلفة
 بأحصار فعليه دم هذا غير ظاهر لان الاحصار من جهة الاعتذار لا أن يقال ان هذا مانع
 من جانب الخلق فلا يؤثر بديل له ما في البدائع فيمن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام
 النحر ثم خلى سبيله أن عليه دما ترك الوقوف بمزدلفة ودما ترك الرمي ودما تأخير طواف
 الزيارة اه ومثله في احصاء البصر وسأني توضيحه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فيجب)
 تقرير على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي أخذه ذكر النسي والمكروه
 ووجه الوجوب أن الاتفاق حصل للناس وعدم الاختيار وأسقط الاثم عنه كما اذا اختلف
 شيئا من (قوله غطي رأسه) بالنساء للفاعل أو المفعول (قوله ان طيب) أى المحرم عضوا
 أى من أعضائه كالنفس والساق والوجه والرأس لتكامل الجنابة بتكامل الاتفاق
 والطيب جسم له وانحة مستقلة كزعفران والبنفسج والباقين ونحو ذلك وعلم من
 مفهوم شرطه أنه لو شتم طيباً أو غار طيبة لا كفارة عليه وان كرهه وقيد بالبحر لان الحلال
 لو طيب عضوا ثم أحرم فاستقل منه إلى آخر فلا شيء عليه اتفاقاً وقد نابكونه من أعضائه
 لانه لو طيب عضو غيره أو لبسه الخط منه فلا شيء عليه إجماعاً كما في التمهيدية (نهر) (قوله)
 كاملاً لان الاعتبار الكثرة قال ابن الكمال في شرح الهداية واختلف المشايخ في الحد
 الفاصل بين القليل والكثير لاختلاف عبارات محدثي بعضها جعل حد الكثرة عضواً
 كبيراً وفي بعضها في نفس الطيب فبعضهم اعتبر الأول وبعضهم اعتبر الثاني فقال ان بحيث
 يستكره الناظر كالكتفين من ماء اللورد والكف من مسك وغالبه فهو كثير وما لا فلا وبعضهم
 اعتبر الكتلة ربع العضو الكبير فقال لو طيب ربع الساق أو النصف بازم الدم وان كان
 أقل بازم الصدفة وقال شيخ الاسلام ان كان الطيب في نفسه قليلاً فالعبرة بالعضو الكامل

فبعض على فاشم غطي رأسه (ان)
 طيب عضواً كاملاً ولو فاته

وإن كان كثيرا لا يعتبر العضو **هـ** مخلصا وهذا توفيق بين الأقوال الثلاثة حتى لو طب
 بالقليل عضوا كاملا أو بالكثير ربع عضو لزم الدم والافسدة وصحة في المحيط وقال في
 الفتح أن التوفيق هو التوفيق ويرجع في البحر الأول وهو ما في المتن فافهم هذا وقال في
 الشريانية قوله كالأمرين المراد من العضو فليس كإعضاء العورة فلا تكون
 الأذن مثلا عضوا مستقلا **هـ** وكذا قال ابن الكمال أن المراد الاحتراز عن العضو الصغير
 مثل الأذن لا أن الماعرف أن من اعتبر في حد الكثرة العضو الكامل فبذلك الكبير **هـ**
 ثم ما ذكر من أن قيام دون الكامل صدقة هو قولهما وقال محمد بن بقدره فإن بلغ نصف
 العضو فبحد صدقة قدر نصف قيمة الشاة أو ربعا فربع **هـ** وكذا قال في البحر واختاره
 الإمام الأسيصاني مقتصر عليه بلا نقل خلاف (قوله يأكل طب) أي مالم يلا
 خلطه ويلا طبع والأصابع حكمه (قوله كثير) هو ما يلتزم بأكثره فعليه الدم قال في
 الفتح وهذا من عدم اعتبار العضو مطلقا في لزوم الدم بل ذلك إذا لم يبلغ مبلغ الكثرة
 في نفسه على ما قدمناه **هـ** يجرى أي فإن لزوم الدم للطبيب الكثير هنا وإن لم يجمع القسم
 يشبه لغيره من التوفيق وبه يظهر أن قول الشارح ولو فقه بعد قوله لمعضوا كملأه
 ما فيه فافهم أن المراد بالكثير هنا يجمع القسم تأكل (قوله أو ما يبلغ عضوا الخ)
 عطف على عضوا أي أو طبيب مواضع لو جئت مبلغ عضوا كاملا فانه يجب عليه الدم
 والظاهر اعتبار ما بلغ أصغر عضو من الأعضاء الطبية كما اعتبر به بانكشف العورة
 لكن بعد كون ذلك الأصغر عضوا كبيرا للماعتل أن الأصغر لا يجب فيه الدم إلا إذا
 كان الطبيب كثيرا على ما من التوفيق (قوله فكل طب) أي طبيب مجلس من تلك
 المجلس أن شمل عضوا واحدا أو أكثر (قوله كفارة) سواء كفر للأقل أم لأكثرهما
 وقال محمد بن علي كفارة واحد منهما يكفر للأقل بصر (قوله لترك) لأن انداءه كان محتورا
 فيكون لبقائه حكم ابتداءه بصر (قوله الطبيب أكثره) ظاهره أن المختبر أكثر الثوب لا كثرة
 الطبيب وقد تبين في ذلك الشريانية مع أنه ذكرها في الفتح وغيره أن المختبر كثرة الطبيب
 في الثوب وأن المرجع فيه العرف حتى أنه في البحر جعل هذا من به للقول الثاني من
 الأقوال الثلاثة المأذنة لأنه يمس البدن والثوب فقلت لكن نظروا عن الجزدان كان في ثوبه
 شرف شرفك عليه يوم يطعم نصف صاع وإن كان أقل من يوم قبضة قال في الفتح يفيد
 التنصيص على أن الشرف في الشرف داخل في القليل **هـ** أي حيث أوجب به صدقة لأدما
 ومع هذا اعتد اعتبار الكثرة في الثوب لا في الطبيب إلا أنه لا يفيد أن المختبر أكثر الثوب
 بل ظاهره أن ما زاد على الثوب كثير موجب للدم لكثرة الطبيب حيث ذكره فأنرجع إلى
 اعتبار الكثرة في الطبيب لا في الثوب وعلى هذا فيمكن إجراء التوفيق المأذنة أيضا بأن
 الطبيب إذا كان في نفسه كثيرا لزم الدم وإن أصاب من الثوب أقل من شروان كان قليلا
 لا يلزم حتى يصيب أكثر من شرف شروان يمس إليه قوله لم يوط مسكا أو كفورا أو عنبرا

يأكل طب كثيرا وما يبلغ عضوا
 لوجع والبدن كله كمضوا واحد
 إن اعتد المجلس والأقل لكل طب
 كفارة ولو بضع ولم يفرسه دم
 آخر تركه عاما الثوب الطبيب
 أكثره

كثيرا في طرف اذناه او دانه لمرسه دم أي ان دام يوما ولو قليلا نصدقه قتل (قوله)
 فيشترط للزوم الدم) أفرد الدم لأن المراد بالتوب توب الحر من أذاه أو داه أو ما لو كان
 خطا فيجب بدوام ليه دم آخر سكنت عنه سانه لانه سابق (قوله دوام ليه يوما) أشار
 بتقدير الطبيب في التوب بالزمان إلى الفرق بينه وبين الضوفاة لا يعتبر فيه الزمان حتى ولو
 غسله من ساعته فالدم واجب كافي القبح بخلاف التوب (قوله أو غضب رأسه) أي مثلا
 والافل أو غضب يدها أو غضب لحيته بخلاف وجب الدم أيضا كاحترق في النهر على خلاف
 ما في البحر (قوله بخناه) بالمستوفى لانه فعال لا فعلا لمنع صرفه آف التائب فتح وصرح
 به مع دخوله في الطبيب للاختلاف فيه بحر (قوله أما التلبذ الخ) التلبذ أن ياخذ شيئا
 من الخطمي والاس والصمغ فيصه في أصول الشعر لتبذ بحر فالناب أن يقول أما
 القين قال في القبح فان كان تحينا فلبذ الرأس فقيه دمان الطبيب والتغطية أن دام يوما
 وليلة على جميع رأسه أو ربه اه اما لو غطاه أقل من يوم فصدقة وهذا في الرجل أما المرأة
 فلا تنعم من تغطية رأسها واستشكل في الشربلية الزام الدم بالتغطية بالخنا بقولهم
 أن التغطية بماليس يعتد لا توجب شيئا وقد يجاب بأن التغطية بالتلبذ معتادة لاهل
 البوادي دفع الشعث والوسخ من الشعر وقد فصله صلى الله عليه وسلم في احرامه
 واستشكله في البرائة لا يجوز واستصعب التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف العيب
 لكن أجاب المقدسي بأن التلبذ الذي فعله عليه الصلاة والسلام يجب حله على ما هو
 سائغ وهو اليسر الذي لا يحصل به قطعية قلت وعلم يعمل ما في القبح عن رشيد الدين في
 مناسكه وحسن أن يلبذ رأسه قبل احرامه (قوله أو اذهن) بالتشديد أي دهن عضوا
 كاملا لالباب وذكر شارحه أن بعضهم اعتبر كرهه الطبيب عابستكثره الناظر قال ولعل
 محله فيما لا يكون عضوا كاملا على ما مر أي من التوفيق وأنه في النوادر أوجب الدم
 بدهن ربيع الرأس والجمأة وأنه تفرع على رواية الربيع في الطبيب والصمغ خلافها (قوله)
 لانها أصل الطبيب باعتبار أنه يلقى فيها الأنوار كالورد والنفيس فيصير أن طبيا ولا
 يتلون عن نوع طبيب ويقتلن الهوام ويلبذن الشعر ويربذن التث والتثث بحر
 وهذا عند الامام وقاله صدقة (قوله بخلاف بقية الادهان) عبارة البحر وأراد بأن زنت
 دهن الزيتون والسهم وهو المسمى بالشرح فخرج بقية الادهان كالشحم والسمن اه
 ومقتضاه خروج محمور دهن اللوز ونوى المشمش فليتام (قوله فلوأ كله) أي دهن الزيت
 أو الحن وأفرد الصمغ لكان أو وحدهما تفرع على مفهوم قوله اذهن (قوله أو استعطه)
 أي استشفه بانفه (قوله اتفاقا) لانه ليس بطيب من كل وجه فاذا لم يستعمل على وجه
 الطبيب لم يظهر حكم الطبيب فيه (قوله ولو على وجه التدوى) لكنه يتضرر من الدم
 والسموم والاطعام على ما ساقى غير (قوله ولو لوجه) أي الطبيب في طعام الخاظم ان خلط
 الطبيب بشيء على وجهه لانه أمان يخلط بطعام مطبوخ أو لافق الاقل لا حكم الطبيب

فيشترط للزوم الدم دوام ليه يوما
 (أو غضب رأسه بخناه) رقيق أما
 التلبذ فقيه دمان (أو اذهن زنت
 أو حل) يفتح المهملة الشرح
 (ولو) كانا (خالصين) لانها أصل
 الطبيب بخلاف بقية الادهان
 (فلوأ كله) أو استعطه (أو ادوى
 به) جراحة أو شقوق يربطه
 أو أقطر في أذنيه لا يجب دم ولا
 صدقة (اتفاقا) بخلاف المسك
 والعنبر والغالية والكافور
 ونحوها (ما هو طبيب بنفسه) فانه
 يارمه الجزا اما الاستعمال (ولو
 على وجه التدوى) ولو لوجه
 في طعام قد يطبخ فلا شيء

سواء كان غالباً أم مغلوباً وفي الثاني الحكم للقلبة ان غلب الطيب وجب الدم وان لم تقهر
 وانجته كافي الفتح والافلاشي عليه غير أنه اذا وجدت معه الرائحة صكره وان خلط
 بمشروب فالحكم فيه للطيب سواء غلب غيره أم لا غير أنه في غلبة الطيب يجب الدم وفي غلبة
 الغير يجب المصدقة الآن يشرب مراراً فيجب الدم ويحدث في البصر أنه ينبغي التسوية بين
 المأكول والمشروب والمغلوب كل منهما بطيب مغلوب ما بعدهم وجوب شيء أصلاً أو بوجوب
 المصدقة فيهما وتعلمه فيه هـ (تنبيه) قال ابن امير حاج الحلي لم أرهم تغزوا يوماً إذ اعتبر
 الغلبة ولم يصلوا بين القليل والكثير كافي أكل الطيب وحده والظاهر أنه ان وجد من
 الخسائط رائحة الطيب كما قبل الخلط فهو غالب والافلوب وإذا كان غالباً فإن أكل
 منه أو شرب شيئاً كثيراً وجب عليه دم والكثير ما يبعده العارف العدل كثيراً والقليل
 ما عدا ما فإن أكل ما ينقص من الحلوى المجزئة والعود ونحوه فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت
 الرائحة منه كره بخلاف الحلوى المضاف الى أجزاءها الماوردة والمسك فإن أكل الكثير
 دماً والقليل صدقة هـ نهر قلت لكن قول الفتح المار في غير المطبوع وان لم تقهر رائحته
 يفيد اعتبار الغلبة بالابرار بالرائحة وقد صرح به في شرح الباب ثم الظاهر أنه اراد
 بالحلوى الغير المطبوخ والافالمطبوخ لا تفصيل فيه كما علم تأمل هذا الحكم للمأكول
 والمشروب وأما اذا خلط بما يستعمل في البدن ككشمان ونحوه ففي شرح الباب عن
 المتن ان كان اذا انظر اليه فالواحد أشنان فعليه صدقة وان فالواحد اطيب عليه دم
 (قوله كره) أي ان وجدت معه الرائحة كما مر (قوله أو ليس محيطاً) تقدم تعريضه
 في فصل الاحرام (قوله لبساً معتاداً) بأن لا يحتاج في خفائه عند الاشتغال بالعمل
 الى تكلف وضدته أن يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قميصه مثلاً أعلى وجبه أسفل شرح
 الباب (قوله أو وضعه الخ) أي لو أتى القيام على كفه ولم يدخل فيه يده ولم يرزقه
 لا شيء عليه الا الكراهة وتقدم تمام الكلام في فصل الاحرام (قوله أو ستر رأسه) أي
 كله أو ريعه ومثله الوجه كما يأتي بخلاف ما لو صبغ شويده وعظمه على لبس الخيط لأن
 المستر قد يكون بغير سكالزاد أو لئلاش أفاده في النهر (قوله معتاداً) أي بما يتقصد به
 التغطية عادة (قوله اجابة) بكسر الهمزة وتشديد الجيم أي مكن شرح الباب
 وكطاسة وطست (قوله أو عدل) بكسر العين وقد تفتح أي أحشق جل الدابة شرح
 الباب وقيد العدل في البصر والمنع بالمثول بل لا يسي عدلاً الا بذلك لانه حينئذ يعادل
 به فريسه فلذا أطلقه هنا حتى قلت لكن لم أر في البصر والمنع التقيد بما ذكره فترابع
 نسخة أخرى (قوله وما كلاً أو ليله) الظاهر أن المراد مقداراً حدهما فلو ليس من
 نصف النهار الى نصف الليل من غير اتصال أو بالعكس لزمه دم كما يشترط اليه قوله وفي الأقل
 صدقة شرح الباب (قوله وفي الأقل صدقة) أي نصف صاع من بر وشغل الأقل
 الساعة الواحدة أي الفلكية وما دونها خلافاً لما في خزانة الاكل أنه في ساعة نصف

وان لم يطبخ وكان مغلوباً كره اكله
 كشم طيب ونفاح (أو ليس محيطاً)
 لبساً معتاداً ولو ارتد أو وضعه
 على كفه لا شيء عليه (أو ستر رأسه)
 معتاداً ما يجعل اجابة أو عدل فلا
 شيء عليه (وما كلاً) أو ليله
 كاملة وفي الأقل صدقة

صاع وفي أقل من ساعة قبضة من برءه بجزء من في الباب على ما في الخزانة وأخره
 شارحه واعترض بمخالفته لما ذكره النعمان (تنبيه) ذكر بعض شراح المناسك لوارس
 بنسك وهو لا يس الخسوا كله في أقل من يوم وحل منه لم أره ناصرا بمحاوطة قضى قولهم
 أن الارتفاق الكامل الموجب للدم لا يحصل إلا بلبس يوم كامل أن تلبسه مدة ويحتل أن
 يقال إن التقدير باليوم باعتبار كمال الارتفاق انما هو فيما إذا طال زمن الاحرام أما إذا
 قصر كما في مستلنا فقد حصل كمال الارتفاق فينبغي وجوب الدم ولكن مع
 هذا لا بد من نقل صريح (قوله وان زععه لبلا وأعادها) ومثله العكس كما في شرح
 الباب (قوله ولو جمع ما لبس) مبالغة على قوله وألبس مخيطة أي لوجع اللباس من
 قصص وقبار وعمامة وقلنسوة وسراويل وخف ولبس وما قطعه دم واحد أن يتحد السبب
 كما في الباب أي أن كان لبس الكل ضرورة أو لغرضها فلا اضطرر لبعض تعذر الدم كما
 يأتي وظاهر ما ذكر أنه لا يلزم لبس الكل في مجلس واحد خلا لما قيده به القاري بل يكفي
 جميعه في يوم واحد ويدل عليه قوله في الباب ويتعد الجزء مع تعذر اللبس بأمر منها
 اتحاد السبب وعدم العزم على الترك عند التفرع وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم أه أي
 مع اتحاد السبب كإتاء أم لو لبس البعض في يوم والبعض في يوم آخر تعذر الجزء وان
 يتحد السبب (قوله ما يلزم عزم على الترك) فان زععه على قصد أن يلبسه ثانياً أو يلبس به
 لا يلزم كفارة أخرى لتدخل لبسه وجميعها لباسا واحدا كما في شرح الباب (قوله
 كأنشأه بعده) أي في وجوب الدم إن دام يوماً أو ليلة وفيه إشارة إلى صحة احرامه
 وهو لا يس بلا عذر خلا لما يدهه العوام لأن العذر عن الخط من واجبات الاحرام
 لأن شرط صحته (قوله ولو تعذر سبب اللبس) كما إذا كان به من فاحتاج إلى اللبس
 لها فزال وأصابه مرض آخر أو حى غيرها ولبس فعله كفارتان بكفر لا قولاً ولا وإذا
 حصره العذر فاحتاج إلى اللبس للقتال أياماً أو ليلاً إذا خرج ويزرعها إذا رجع فعليه
 كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العذر فان ذهب وجاء بعد وقته لم يلزم كفارة أخرى
 ومقتضى ذلك كما قال الحلبي أنه إذا لبس العذر ثم زاد نزع ولبس ذلك ثم زاد ذلك
 الرد أو أصابه مرض آخر فلبس ذلك أنه يجب عليه كفارتان بجر (قوله ولو اضطر الخ)
 تخصيص لما قبله من تعذر الجزء بتعذر السبب قال في الخيرة والأصل في جنس هذه
 المسائل أن الزيادة في موضع الضرورة لا تقصر بجناية مبتدأة وفي الباب فان تعذر
 السبب كما إذا اضطر إلى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسه ما على موضع الضرورة نحو
 أن يحتاج إلى قميص فلبس قميصين أو قميصاً وجمعة أو يحتاج إلى قلنسوة فلبسها مع العمامة
 فعليه كفارة واحدة بغير قميص أو شاربعة وكذا إذا لبسها على موضعين للضرورة بهما
 في مجلس واحد بأن لبس عمامة وخشاعة رقعاً فعليه كفارة واحدة أه وان لبسهما
 على موضعين محتاجة في موضع الضرورة وغير الضرورة كما إذا اضطر إلى لبس العمامة

(وإزائده) على اليوم كالיום
 وان زععه لبلا وأعادها
 ولو جمع ما لبس (ما لم يعزم
 على الترك للبس) عند النزاع
 فان عزم عليه أي الترك ثم
 لبس تعذر الجزء ككفر لا قولاً
 وكذا يتعد الجزء (لو لبس
 يوماً فأعادها) للبس (ثم دام
 على لبسه يوماً آخر فعليه الجزء)
 أيضاً لأنه يتطور فكان الدوام
 حكم الابتداء ودوام اللبس بعد
 ما أحرم وهو لا يس كفارة بعده
 ولو تكررها أو أنما ولو تعذر
 سبب اللبس تعذر الجزء ولو
 اضطر إلى قميص فلبس قميصين
 أو إلى قلنسوة فلبسها مع عمامته

فليساهم القميص مشلاً أو لبس قميصاً بالضرورة وخفي لغيرها فله كفارة وإن كفارة
الضرورة يغفر فيها وكفارة الاختيار لا يغفر فيها ١٤ (قوله لرأسه دم واثم) لزوم الدم
بأحدهما والاثم بالآخر والمناسب التعبير بلزوم الكفارة الخفية كافتئاه لانه حيث
كان بعد ولا يتعين الدم كما سبق ولزوم كفارة واحدة في لبس العمامة مع القنأسوة كما
في القميص هو المنصوص عليه كما مر عن الباب ومثله في الفتح والمراجع خلافاً لما
في البحر من التفرقة بينهما كما نبه عليه في الترتيب لامية وما ذكر من لزوم الاثم عليه في
البحر من الحلبي ثم قال فليحفظ هذا فإن كثيراً من المهرمين يغفل عنه ~~كما شاهدناه~~
(قوله ولو يتبين الخ) أما لو استترع الشك في زوالها فلا شيء عليه بجر (قوله كقر أخرى)
أي بغير تفسير إن دام وما بعد التيقن (قوله كالكل) هو المشء ومن الرواية عن أبي
حنيفة وهو الصحيح على ما قاله غير واحد شرح الباب (قوله ولا بأس بتغطية أذنيه
وقفاً) وكذا بقية البدن إلا الكفين والقدمين لمنع من لبس القفازين والجوارين وبت
تمله في فصل الاحرام (قوله بلائوب) كذا في الفتح والبحر والظاهر أنه لو كان
الوضع بالتوب فقيسه الكراهة الترميمية فقط لأن الاثم لا يبلغ ريع الوجه أفاده ط
(قوله أي أزال) أي أراد بالخلق الإزالة بالموتى أو بغيره بخلافه أو أفلأزالها بالتوبة
أو بتسليمته أو احترق شعره ويضرب رأسه يده وسقط فهو كالخلق بخلاف ما إذا تكرر
شعره بالمرض أو التناوب بجر من المحيط قلت وتعمل أيضاً التقدير بكافي الباب قال شارحه
وصرح به في الكافي والكرمانى وهو العواب قيساً على التعلل ووقع في الكفاية
شرح الهداية أن التقصير لا يوجب الدم ١٥ (قوله ريع رأسه الخ) هذا هو الصحيح
المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب وذكر الطحاوى في محصره أن في قول أبي
يوسف ومحمد لا يجب الدم ما يخلق أكثر رأسه شرح الباب وإن كان ما صنع أن بلغ شعره
ربيع رأسه فعليه دم والافسدة وإن بلغت لميته القايمة الخفة إن كان قد ربيعها كاملة
فعليه دم والافسدة قلباً والعيبة مع الشارب عضو واحد فتح (قوله بحاجه) هي
موضع الحجة من الضيق كافي البحر (قوله والافسدة) أي أن لم يتجتمع بعد الخلق
قالوا بمدقة (قوله كافي البحر من الفتح) قال في التهرل أن ذلك في نسخ من الفتح
١٥ قلت كانه سقط من نصه والافتقار إليه في الفتح واستنده بقول الزيلعي أن
حقه لم يتجتمع مقصود وهو المعبر بخلاف الخلق لغيرها (قوله كاه) أي كل الثلاثة
واعتاقده لأن الريع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لأن العادة لم يجر فيها بالاعتقاد
على البعض فلا يكون خلق البعض ارتقافاً كاملاً بخلاف ريع الرأس والعيبة فإنه معتاد
لبعض الناس ومافي المحيط من أن الأكثر من الرقبة كالشكل لأن كل عضو لا يطهره
في البدن يقوم أكثر مقام كله ضيف وكذا ما في الغلظة من أن الابط إذا كان كثير
الشعر يعتبر الريع لوجوب الدم والافسدة أكثر والمذهب ما ذكره الله ثم من استأثر بالريع

رأسه دم واثم (ولو يتبين زوال
الضرورة) فاستقر كفر أخرى
وتغطية ربيع الرأس أو الوجه
كالكل ولا بأس بتغطية أذنيه
وقفاً ووضع يده على أذنيه بلا
توب (أو لم يلق) أي أزال (ربيع
رأسه) أو ريع لميته (أو لم يلق
بمجاهه) يعني واحصبه والا
فسدة كافي البحر من الفتح
(أو خلق) أحدى بطيه أو
عائه أو رقبته) كاه (أو نقص
أظفار يديه أو رجليه) أو الكلى
(في مجلس واحد) فلو تعدد المجلس
تعدد الدم إلا إذا اتحد المجلس

في الرأس واللبة والصك في غيرهما في لزوم الدم بحر ملصقا وذكر في القاب مثل
 الثلاثة ما لو حلق الصدر أو الساق أو الركبة أو القمذ أو العنق أو الساعد فعليه دم
 وقيل صدقة وإن حلق أقله صدقة ولا يقوم الربيع منها مقام الكل **ا** قال شارحه بشر
 بقوله وقيل صدقة إلى ما في المبسوط متى حلق عضوا مقصود بالخلق فعليه دم وإن حلق
 ما ليس بمقصود صدقة ثم قال وما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود
 حلق الرأس والابطين ومثله في البدائع والقرنات وفي النضبة وما في المبسوط هو الأصح
 وقال ابن الهمام إنه الحلق **ا** والحاصل أن كل واحد من الثلاثة أعنى الابط والعاية
 والركبة مقصود بالخلق وحده فيجب به دم لكن لا يقوم به مقام كله ما لم يحذف
 الصدر والساق ونحوهما فيجب بهما صدقة قال في الفتح لأن القصد إلى حلقهما اتعا
 هو في ضمن غيرهما اذ ليست العادة تنور الساق وحده بل تنور المجموع من الصلب إلى
 القدم فكان بعض المقصود بالخلق قال في البصر فعل هذا التقييد الثلاثة لاستراخ عن
 الصدر والساق مما ليس بمقصود واعلم أن المتفرقة من الخلق يجمع كالطبيب فلو حلق ربيع
 رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم لباب وسيأتي أن حلق الشارب صدقة **هـ** (تنبيه)
 ذكر الحلق في الابطين تجاليع الصغار اية إلى جوازها وإن كان التيمم هو السنة وهذا
 عبرة في الأصل واختلاف في المسنون في الشارب هل هو القص أو الحلق والمذهب عند
 بعض المتأخرين من مشايخنا أنه القص قال في البدائع وهو الصحيح وقال الطحاوي
 القص حسن والحلق أحسن وهو قول علمائنا الثلاثة نهر قال في الفتح وتفسير القص
 أن ينقص حتى ينقص عن الاطار وهو بكسر الهمزة ملحق الجلدة والعم من الشفة
 وكلام صاحب الهداية على أن يهذيبه **ا** وأما طرف الشارب وعما السبيلان فقبل
 همامنه وقيل من اللبة وعليه فقص لا بأس بتركها وقيل يكره لما فيمن التشبه
 بالاعاصم وأهل الصك كتاب وهذا أولى بالصواب وبما في حاشية فوح ورجع في البصر
 ما قاله الطحاوي ثم قال واعفاء اللبة أي الوارد في الصبي من تركها حتى تنكت وتكدر
 والسنة قدر القبضة فما زاد قطع **ا** وقامه فبما لقتناه عليه وتر بعض ذلك في كتاب
 الصوم وأما الامة في البصر عن النهاية أن السنة فيها الحلق لما في الحديث عشر من
 السنة منها الاستعداد وتفسير حلق العانة بالحديد (قوله حلق ابطه في مجلدين)
 كون ذلك من اقتصاد العمل بخلاف قص أقله الدين مشكل ومع هذا فلا ريب فيه
 كما ذكره في العناية أي بل هو من يقتري بعض مشايخ المذهب أن كل أحد نقل أقله فيه
 دما واحدا كما هو مقتضى منيع الشارب ولم أر من صرح بذلك وأجاب في العناية
 عن الاشكال على تقدير ثبوت الرواية بأن ثمة ما يجب اقتصاد المحال وهو التنوير فإنه
 لو توجب جميع البدن لم يلزمه الاكفارة واحدة والحلق مثل التنوير وليس في صورة الفراع
 أي مستقلة القص ما يجعلها كذلك **ا** وفيه أن القص كذلك على أنه يلزم منه أنه

حلق ابطه في مجلدين

لوتعد محل الحلق واشتق الجلسر يجب فيه كفارة مع أنه يجب لكل مجلس موجب
جنته كإصرح به في الصر وغيره (قوله) أو رأسه في أربعة أي أن حلق في كل مجلس
ربعمائة نفسه دم واحد اتفاقاً ما لم يكفر للآل شرح السباب (قوله) لوجوبه بالشروع
أشار إلى أن الحكم كذلك في كل طواف هو متطوع فيجب الدم لو طافه جنباً والصدقة
لو عهدنا كما في الشرع بلائية عن الزبلي وأعاد أن الكفارة تجب بترك الواجب
الاصطلاحي بلافريق بين الأقوى والأضعف فإن ما واجب بالشروع دون ما واجب
بإيجابه تعالى كطواف الصدولاً شراً لكهما في الوجوب الثابت بالدليل القطعي بخلاف
الطواف الفرض الثابت القطعي فلذا وجبت فيه مع الجنابة بذنه أظهاراً للتفاوت من
حيث الثبوت فاقهم (قوله) أو لفرض محدثاً قيد بالمحدث لأن الطواف مع نجاسة
الثوب أو بالبدن مكروه فقط وما في الظهيرية من إيجاب الدم في نجاسة كل الثوب
لأصله في الرواية أو أشار إلى أنه لو طاف عراً بأن قدر ما لا يجوز الصلاة به بزمه دم ترك
الستر أو واجب وقيد بالفرض وشيئاً لا أنه لو طاف أقله عهدنا ولم يعد وجب عليه لكل
شوط نصف صاع إلا إذا بلغت قيمته دماً فنقص منه ما شاء بجر (قوله) ولو جنباً بذنه
أو لو طاف أقله جنباً ولم يعد وجب عليه عشرة قان أعاده وجبت عليه صدقة لكل شوط
نصف صاع لتأخير الأقل من طواف الزيارة بجر لكن في الباب لو طاف أقله جنباً فعليه
لكل شوط صدقة وإن أعاده سقطت تأمل (قوله) إن لم يعد أي الطواف الشامل
للقدم والصدور والفرض قان أعاده فلا شيء عليه فإنه متى طاف أي طواف مع أي
حدث ثم أعاد سقط موجهه اهـ ح قلنا لكن إذا أعاد طواف الفرض بعد أيام النحر
لزمه دم عندنا لما لم تأخروا هذا أن ككاف الاعادة لطوافه جنباً والافلاشي عليه
كما لو أعاده في أيام النحر مطلقاً كما في الهداية ومشي عليه في البحر وصحبه في السراج
وغیره وزعم في غاية البيان أنه سهو لتصريح الرواية في شرح الطحاوي بزموم القدم
بالتأخير مطلقاً وأجاب في البحر بأن هذه رواية أخرى (تنبيه) من فروع الاعادة
ما ذكره في الباب لو طاف للزيارة جنباً والصدور طاف أو طاف الصدور في أيام النحر فعليه
دم ترك الصدور لأنه انتقل إلى الزيارة وإن طاف للزيارة ثانياً فلا شيء عليه أي لا انتقال
إلى الزيارة وإن طاف للصدور بعد أيام النحر فعليه دم ترك الصدور أي لم يتوجه
عهدنا والصدور طافه فإن حصل الصدور في أيام النحر انتقل إلى الزيارة ثم إن طاف للصدور
ثانياً فلا شيء عليه والافعله دم تركه وإن حصل بعد أيام النحر لا يتقبل عليه دم لو طاف
الزيارة عهدنا ولو طاف للزيارة بعد ناول الصدور جنباً فعليه دم (قوله) والاصح وجوبها
أي وجوب الاعادة المفهومة من قوله بعده وهذا أيضاً شاملاً للقدم والصدور والفرض
قال في البحر لو طاف للقدم وجنب الزمه الاعادة اهـ وإذا وجبت الاعادة في القدم ففي

أورأسه في أربعة أو يد أو رجل
إذا ربيع كالكامل أو طواف
للقدم لوجوبه بالشروع
(أو للصدور جنباً) أو مائة (أو
للفرض محدثاً) ولو جنباً بذنه
إن لم يعد والاصح وجوبها في
الجنابة وفيها في الحدث

الصدر والقرن أو في ١٥ ح (تنبيه) قال في الجواب واجباً حاشيتين أما الشاة
 أو الأعادة والاعادة هي الأصل مادام بمكة لتكون الحرام من جنس الجيور فهي أفضل
 من الدم وأما إذا وجع إلى أهله في الحدث أنفقوا على أن يبعث الشاة أفضل من الرجوع
 وفي الجنابة اختيار في الهداية أن الرجوع أفضل لما ذكرنا واختار في المحط أن البعث
 أفضل لثمة الفقراء وإذا رجع للأول يرجع بأمر جديد بناء على أنه حل في حق النساء
 بطواف الزاوية جنباً فإذا أحرم بعمره بدأ بها ثم يطوف للزيارة ولا يردم ثم تأخير عن
 وقته (قوله وإن اعتبر الأول) عطف على وجوبها وهذا مذهب الهالكين ووجهه
 في الإيضاح خلافاً للرازي وهذا في الجنابة أما في الحدث فالاعتبار الأول اتفاقاً سراج
 وقوله فلا تجب الخ يسأل لثمة الخلاف فعلى قول الرازي تجب إعادة السعي لأن الطواف
 الأول قد انفسخ فكانه لم يكن سراج فقوله في الهرة لثمة الخلاف خلاف الواقع (قوله
 وفي الفتح الخ) عزاه إلى المحط ونقله في الترتيب لثمة الخلاف في الباب حيث قال ولو طاف
 للعمرة كله أو أكثره ولو شوطاً جنباً أو نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً فاعلمه شاة لا فرق
 فيه بين الكبير والقليل والجنب والحدث لأنه لا مدخل في طواف العمرة البدنة
 ولا للصدقة بخلاف طواف الزيارة وكذا الترتيب منه أي من طواف العمرة أقله ولو شوطاً
 فليجهد وإن أعاده سقط عنه الدم اه لكن في الصريح الظهري لو طاف أقله عهداً
 وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة إذا بلغت قيمته ما فينقص منه ما شاء
 اه ومنه في السراج والظاهر أنه قول آخر فافهم وأما ما سألني من قول المصنف وكل
 ما على المترد به دم بسبب جنائمه على إحرامه فعلى القارئ حمان وكذا الصدقة وفي ذكر
 الشارح هناك أن المقتع كالقارئ فلا بد على ما ذكرنا أن كانت جنابة المقتع على إحرام
 الحج وإحرام العمرة لأن المراد هناك الجنابة بفعل شيء من محظورات الإحرام بخلاف
 ترك شيء من الواجبات كما سألني في كلام الشارح وهذا الجنابة يترك واجب العادة فلا
 ينافي وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحذور ولهذا الإجماع في السبيل قال لا مدخل
 في طواف العمرة للصدقة وإن أطلق الشارح إباحة تبعاً للفتح فتنبه (قوله أو أقاض
 من عرفه الخ) بأن جازحه وداه قبل الغروب والأقضى عليه كما في الباب (قوله ولو بُدئ
 بعمره) التدبُّع النون وتشديد الدال المهمة الهروب ح قال في الباب ولو تنبه بعمره
 فأخرجه من عرفه قبل الغروب لم يردم وكذا لو تنبه بعمره لا أخذه اه قال شارحه
 القارئ وفيه إن ترك الواجب لصدقة سقط الدم اه وأجيب بأنه يمكنه التدارك
 بالعود وهو سقط للدم قلت الأحسن الجواب بما قلناه أول الباب من أن المراد المذنب
 المسقط للدم ما لا يكون من قبل العباد وسألني توضيحه في الأحصار (قوله والغروب)
 قصد بهذا العطف بيان أن مراده بالأمم الغروب لما فيها من الملازمة فإن الإمام
 لما كان الواجب عليه المضي بعد الغروب كان التفرع نفعاً بعد الغروب والأقوى قربت

وإن المضي الأول والثاني جازبه
 فلا تجب إعادة السعي جوهرة
 وفي الفتح لو طاف للعمرة جنباً
 أو عهداً فاعلمه دم وكذا لو ترك من
 طوافها شوطاً لأنه لا مدخل
 للصدقة في العمرة (أو أقاض من
 عرفه) ولو تنبه بعد (قبل الإمام)
 والغروب وسقط الدم بالعود

فغفروا ولم ينقر الامام لشيء عليهم ولو نقر الامام قبل الغروب فتابعوه كان عليه وعليهم
الدم وذلك لان الوقوف في حرم من النبل واجب فبتركه يلزم الدم كما في الجرح (قوله
ولو بعد في الاصح) اذا عابده فظاهر الرواية عدم السقوط وصح القدوري رواية
ابن شجاع عن الامام أنه يسقط وأقاده لو عاد قبل الغروب يسقط الدم على الاصح
بالاولى كما في الجرح فافهم وفي شرح النقاية للقاري أن الجمهور على أن ظاهر الرواية هو
الاصح ولو عاد قبل الغروب فلا يظهر عدم السقوط لان استدامة الوقوف الى الغروب
واجب فيقول بقوت البعض اه قلت وذكر ابن الكال في شرحه على الهداية ما حاصله
أن الشراح هنا أخطوا في نقل الرواية لما في البدائع أنه لو عاد قبل الغروب وقبل نقر
الامام سقط عندنا خلافا لرواينا عن عاذ قبل الغروب بعد ما خرج الامام منه وقد روى ابن
شجاع عن الامام أنه يسقط واعتدما لقد روى وذكر في الاصل عدمه ولو عاد بعد
الغروب لا يسقط بلا خلاف لتقرر الواجب فلا يحتمل السقوط بالعود اه (قوله سبع
الفرض) يفتح السين والفرض بمعنى المفروض مفعلة لحدوف أى الطواف الفرض
أو على تقديره يضاف أى طواف الفرض لقول الوفاة أو آخر طواف الفرض أو ترك أقله
وعلى كل فاضافة سبع على معنى الالم ولا يصح جعلها بيانية على معنى سبع هي الفرض
لان الفرض في أشواط الطواف أكثر السبع لا كلها وان قال الحق ابن الهمام ان
الذي يدين الله تعالى به أن لا يجزى أقل من السبع ولا يصح بعضه بشئ فانه من إجماعه
الخالقة لاهل المذهب طائفة كما في الجرح وقد قال تلميذه العلامة قاسم ان إجماعه الخاتمة
للمذهب لا تنصرفا فافهم (قوله حتى لو طاف للصدر) أى مثلا لان أى طواف حصل
بعد الوقوف كان للفرض كافة سواء شربا لينة وأقاده ذلك بقوله حتى ولم يطف غيره
(قوله ثم ان بنى أقل الصدر) أى ان بنى عليه أقل أشواط الصدر وهو قدر ما انتقل منه
الى الركن بأن ترك من الفرض ثلاثة أشواط وطواف الصدر سبعة فانه يتقبل منها ثلاثة
لطواف الفرض وتبقى هذه الثلاثة عليه من طواف الصدر فيلزم له صدقة أو ما لو كان
طواف الصدر ستة وانتقل منها ثلاثة يبقى عليه أكثر الصدر وهو أربعة فللزم له ادم ثم هذا
ان لم يكن آخر طواف الصدر الى آخر أيام التشريق والاربع مع الصدقة أو الم صدقة
أخرى لتأخير أقل الفرض عند الامام لكل شوط نصف صاع من تركه خلافا لما حكى
في الجرح ومثله في التاترينية والتهستاف والباب لكن في الشرب لينة عن التفت
وان كان ترك أقله أى أقل طواف الفرض لزمه التأخير بدم وصدقة للترك من الصدر
اه فأوجب دما تأخير الأقل كما ترى فتأمل (قوله بنى محرما) فان رجع الى أهله
فعله حقا أن يعود بذلك الاحرام ولا يجزى عنه البذل لباب (قوله في حق التمام)
لانه ما خلق حل لتماما من حتى يطوف (قوله لزمه عدم) أى شاة أو بدنة على ما سألني
(قوله الآن يقصد الرض) أى غلا يذمه بالشاة شئ وان تعدد المجلس مع أن نية

ولو بعد في الاصح غاية (أو ترك)
أقل سبع الفرض (بعض ولم يطف)
غير حتى لو طاف للصدر انتقل
الى الفرض ما يكمله ثم ان بنى أقل
الصدقة صدقة والا قدم (وترك)
أ كنه بنى محرما
التمام (حتى يطوف) كلما جامع
لزمه عدم اذا تعدد المجلس الآن
يقصد الرض فنع (أو ترك)
طواف الصدر

الرفض باطله لانه لا يخرج عنه الابالاعمال لكن لما كانت المحظورات مستندة الى قصد واحد وهو تحصيل الاحلال كانت مقصدة فكفاهم واحد بجر قال في الباب واعلم أن المهرم اذا نوى رفض الاحرام جعل يصنع ما يصنع المحلل من لبس الثياب والتطيب والحلق والجماع وقتل الصيد فانه لا يخرج بذلك من الاحرام وعليه أن يعود كما كان محرما ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو كل المحظورات وانما يعتد الجزاء باعتد الجنائيات اذا لم ينو الرضا ثم نية الرضا انما تعتبر عن زعم أنه خرج منه بهذا القصد لجهله مسئلة عدم الخروج وأما من علم أنه لا يخرج منه بهذا القصد فانه لا تعتبر منه اه قلت وماذا كرم من أن نية الرضا باطله وأنه لا يخرج من الاحرام الابالاعمال محمول على ما اذا لم يكن مأمورا بالرفض كما سئله آخر الجنائيات ومن المأمور بالرفض المهرم عرض أو عدو ولا يذبح الهدى يحل ويرتفع احرامه على ما سأل في بابيه وسئله كذلك أيضا أن كل من منع عن المضى في موجب الاحرام طلق العبد فانه يتصل بقوله الهدى كل مرة والعبد ولو احراما بلاذن الزوج والمولى فان له ما أن يحلله ما في الحل بلاذبح وبما قرره اندفع ما في الترتيب لانه حيث زعم المسافة بين ما مر من أنه لا يخرج عن الاحرام الابالاعمال وبين مسئلة تحلل المولى اتمته بنحوه من غير اوجاع (قوله أو أربعة منه) أما لو ترك أقله فيه صدقة كما سألني (تنبه) لم يصر حوايجكم طواف القدوم لو شرع فيه وترك أكثره وأقله وانما مر أنه كالسدر لوجوبه بالشروع وقدمنا مقامه في باب الاحرام (قوله ولا يفتق الترك الابانخرج من مكة) لانه مادام فيها لم يطلب به ما يرد السفر قال في الحر وأشار بانترك الى أهله أو في عاتر كذا يلزمه شيء مطلقا لانه ليس بموقوف اه اي ليس له وقت يقف فيه وقدمنا عن التهر واللباب أنه لو نذر ولم يوطن وجب عليه الرجوع ليطوف ما لم يجاوزا لمقات صغير بين اواقعة الدم والرجوع باحرام جديد بغيره ولا شيء عليه لتأخيره (قوله بلاعدو) فبذلك ترك والركوب قال في الفتح عن البدايع وهذا حكم ترك الواجب في هذا الباب اه أي أنه ان ترك بلاعدو لم يزد دم وان بعدد فلا شيء عليه مطلقا وقبل فيما ورد به النص فقط وهذا بخلاف ما لو ارتكب محظورا كالسب والطيب فانه يلزمه حوجه ولو بعدد كما اقتضاه أول الباب ثم لو أعاد السبي ما شابه ما حل ويجمع لم يلزمه دم لان السبي غير مؤقت بل الشرط أن يافيه بعد الطواف وقد وجد بجر (قوله والرى كله) انما وجب بتركه كله دم واحد لان الجفس متخذ كافي الحلق والترك انما يقتضي بقرب الشمس من آخر أيام الرى وهو الرابع لانه لم يعرف قرية الاقبا وما دامت الايام باقية فالاعادة ممكنة فربما على التأليف ثم سأخبرها بيب الدم عندهم خلافا لهما بجر وبه علم أن الترك غير قيد لوجوب الفهم بتأخير الرى كله أو تأخير رى يوم الى ما يليه اما لو أخره الى الليل فلا شيء عليه كما مر تقريره في بحث الرى (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم النصر لانه نسك تام بجر (قوله والرى الاول)

أو أربعة منه ولا يعتد بالترك
الابانخرج من مكة (أو ترك
السبي) أو أكثره أو ركبه فيه
بلاعدو (أو الوقوف بجميع)
يعنى من ذلقة أو الرى كله أو في
يوم واحد أو الرى الاول .

داخل فيما قبله كما جعلت لكنه نص عليه تعالى الهداية لانه لو ترك جرة العقبة في بقية الايام
 يلزمه صدقة لانها اقل الرمي فيها بخلاف اليوم الاول فانها كل رمية رمتي فاقهم (قوله)
 او اكثره) كما ربح حسابات فاقوقها في يوم النحر واحدى عشرة فمبايعة وكذا
 واخر ذلك الما لو ترك اقل من ذلك او اخره فطلبه لئلا يكل حصاة صدقة الا ان يبلغ دما
 فينقص ماشاء لسبب (قوله اى اكثر من يوم) المفهوم من الهداية تعود الضمير الى
 الرمي الاول وهو رمي العقبة في يوم النحر وهو المفهوم من عبارة المصنف ايضا لكن
 ما ذكره الشارح افرد (قوله او حلق في حل يجمع او عرة) اى يجب دم لو حلق للبح
 او العمرة في الحل اتوقته بالمكان وهذا عندهم ما خلا للثاني (قوله في ايام النحر)
 متعلق بصلى فيكونه للبح ولذا تقدمه على قوله او عرة فيصدق حلق الحاج بالزمان ايضا
 ونالفقه محمد وخالف ابو يوسف فيما وهذا الخلاف في التضمين بالدم لافى التحلل فانه
 يحصل الحلق في اى زمان او مكان فخرج وأما حلق العمرة فلا يتوقف بالزمان اجماعا
 هداية وكلام الدردريهم ان قوله في ايام الترفيد للبح والعمره وعزاه الى الزيلعي مع انه
 لا يهيم في كلام الزيلعي كما بهل عرجته (قوله قدمان) دم للمكان ودم للزمان ط
 (قوله لاخصاص الحلق) اى لهما بالحرم والبعث في ايام النحر ط (قوله خرج) اى
 من الحرم (قوله ثم رجع من حل) اى قبل ان يحلق او يقصر فالحل (قوله)
 وكذا الحاج الخ) فيه رد على صاحب الدرر وسد الشريعة وابن كمال حيث
 المطلقا وجوب الدم ثم روجه قبل الفصل ثم رجوعه فان ذات النحر خرج من الحرم لا يلزم
 الحرم به شئ قال في الهداية ومن اعترى فخرج من الحرم وقصر فعليه دم عندهما وقال
 ابو يوسف لاشئ عليه وان لم يقصر حتى رجع وقصر لاشئ عليه في قوله جميعا لانه اى به
 في مكانه فلم يلزمه ضمائه اه قال في العناية ولو فعل الحاج ذلك لم يقطع عنه دم التأخير
 عند اى حنيفة اه فقد نص على ان الدم الذى يلزم الحاج انما هو لتأخير الحلق عن
 ايام النحر وبقي انه اذا عاد بعد ما خرج من الحرم وحلق نفسه في ايام النحر لاشئ عليه
 وهذا لا يتوقف فيه من له ادنى المام بمائل الفقه فليست به افاده في الشرع بلاية
 (قوله او قبل الخ) حاصله ان دواى الجماع كالمائة والمباشرة الفاحشة والجماع
 فيما دون الفرج والتقبيل واللمس يشبهون موجبة للدم انزلوا لقبول الوقوف او بعده
 ولا يشده شئ منها كفى الباب وتدل قوله قبل الوقوف او بعده ثلاثا صرما اذا كان
 قبل الوقوف والحلق او بعده قبل الحلق او بعد الوقوف او الحلق قبل الطواف ففي
 الاولين حل الفرق بين الدواى والجماع لمقتضى وهو ان الجماع في الاولى مقصد متعلق
 فساد الجماع بالحلق حقيقة كما قال في البصر وانما يفسد الجماع بالدواى كما يشهد بها الصوم
 لان فساد متعلق بالجماع حقيقة بالنصر والجماع معنى دونه فلم يلحق به وفي الثانية موجب
 للبدنة لفظا للجنابة كما فى البصر ولم يفسد لتمام جمعه بالوقوف ولا شئ من ذلك في الدواى

او اكثره اى اكثر من يوم
 او حلق في حل يجمع في ايام
 النحر فلو بعد ما قدمان
 لاخصاص الحلق
 (او عرة) لاخصاص الحلق
 يلزم (لا) دم (في مقتر) خرج
 لا ثم رجع من حل الى الحرم
 (ثم قصر) وكذا الحاج ان رجع
 في ايام النحر والافهم للتأخير
 (او قبل) مضاف على حلق

وأما الثالثة فاشترط الجماعة ودواعيه في وجوب الشاة لعدم المقضي للفرقة المذكورة
 لأن الجماعة هنا ليس جنابة غليظة فلو دخل الأول بالخلق فلذا لم يجب به دواعيه
 ملحقه في كثير من الأحكام فافهم (تنبيه) * أطلق في التقبيل واللمس ثم مالوا
 صدور في أجنبية أو زوجته وأمنه والظاهر أن الأمر كالاجنبية وإن توقفتها لم يجرى
 وأخرج بهما النظر إلى فرج امرأة شهوة فأمنى فانه لا شيء عليه كالوقوفه ولو اطمأ
 النظر أو تذكر وكذا الاستلام لا يوجب شيئا عند ط (قوله في الأصح) (أ) من صرح
 بتحصينه وصح كانه اخذ من التصريح بالاطلاق في المبسوط والهداية والكافي
 والبدائع وشرح الجمع وغيرها كافي الباب ووجهه في البصر بأن الدواهي محزنة لاجل
 الاحرام مطلقا فيجب الدم مطلقا واشترط في الجميع الصغير الازال وصحبه فاضخان في
 شرحه (قوله وانزل) قبل المستثنين فان لم ينزل في ما فلا شيء عليه ط (قوله وأخر
 الحاج) قبله لأن خلق المعتز لا يتقبل بالزمان وكذا الخوافة فلا ينزبه بتأخيرهما شيء ط
 (قوله أو طواف الفرض) أي كله أو أكثر فلو أخر آفته يجب صدقة وأشار إلى أنه لو أخر
 طواف الصدور لا يجب شيء فهتاف (قوله لتوقتما) أي الحلق وطواف الفرض بها
 أي أيام الضر عند الامام وهذا على وجوب الدم وتأخيرهما قال في الشريعة ثلاثة وهذا
 إذا كان تأخير الطواف بلا عذر حتى لو حاضرت قبل أيام الضر واستتر بها حتى مضت لاشي
 عليها بالتأخير وإن حاضرت في أثناءها وجب الدم بالتغريض فيه ما تقدم كذا في الجوهر
 عن الوجيز وفادد شيخنا أنه لا يضر به لعدم وجوب الطواف عينا في أول وقته ففي
 الزامها بالدم وقد مضت في الاشتراط و تقدم عمله في بحث الطواف (قوله أو قدم
 نسكا على آخر) أي وقد فعله في أيام الضر ثلاثا يستغنى عنه بقوله قبله وأخر الحلق الخ
 شرب ليلية (قوله فيجب الخ) لما كان قوله أو قدم الخ ينافي وجوب الدم ~~بمعكسر~~
 الترتيب نزع عليه أن الترتيب واجب مع بيان ما يجب ترتيبه وما لا يجب فافهم (قوله
 لفرض المفرد) أما هو فالذي له منصب كأمير (قوله لكن لاشي على من طاف) أي مفردا
 أو غيره شرح الباب (قوله قبل الرمي والحلق) أي وكذا قبل الذبح بالأولى لأن الرمي
 مقدم على الذبح فإذا لم يجب ترتيب الطواف على الرمي لا يجب على الذبح (قوله وقد
 تقدم) أي عند ذكر الواجبات (قوله كالاشي على المفرد الخ) فيجب تقديم الرمي على
 الحلق للمفرد وغيره وتقديم الرمي على الذبح والذبح على الحلق لفرض المفرد ولو طاف
 المفرد وغيره قبل الرمي والحلق لاشي عليه لباب ~~وصح~~ كذا لو طاف قبل الذبح كما
 علمت والحاصل أن الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة وإنما يجب ترتيب الثلاثة
 الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا يذبح عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق
 فقط (قوله خلق قبل ذبحه) وكذا الحلق قبل الرمي بالأولى بحر وانما موضع المسئلة
 في القرآن لأن المفرد لاشي عليه في ذلك لانه لا يذبح عليه فلا يتصور تأخير الفسك وتقدمه

(أ) وليس بشهوة أنزل (أولاً) في
 الأصح أو استحق بكفه أو جامع
 بهيمة وأنزل (أ) وأخر (الحاج) (الحلق)
 أو طواف الفرض عن أيام الضر
 لتوقتما بها (أو قدم نسكا على آخر)
 فيجب في يوم الضر أربعة أشياء
 الرمي ثم الذبح لفرض المفرد ثم الحلق
 ثم الطواف لكن لاشي على من
 طاف قبل الرمي والحلق ثم يكثر
 لباب وقد تقدم كمالاشي على المفرد
 إلا إذا حلق قبل الرمي لأن ذبحه
 لا يجب (ويجب دمان على قان
 حلق قبل ذبحه) دم للتأخير ودم
 للقران على المنه

بالحلق قبله ابن كمال (قوله كما حذر المصنف) أي تعالج فيه في البصر (قوله وبه) أي بما
 ذكر من أن المذهب أن أحد العينين للتأخير والآخر للقران الذي هو دم شكر فأنهم (قوله
 ماؤهم به بعضهم) أي صاحب الهداية حيث قال دم بالحلق في غير أوانه لأن أوانه بعد
 الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق اه وقد خطا مشراح الهداية من وجوه منها عما نقلته
 لما نص عليه في الجامع الصغير من أن أحد العينين للقران والآخر للتأخير ومنها أنه يلزم
 منه أن يجب عليه نخسة دما على قول من يقول أن احرام العمرة لا ينتهي بالوقوف لأن
 بنيته على أحرامين والتقديم والتأخير جنائتان فشيء ما اربعه دما ودم القران واجب في
 البصر عن الأقل بأن مامسى عليه رواية أخرى غير رواية الجامع وإن كان المذهب خلافه
 وعن الثاني بأن التضاعف على القارن أنما يكون فيما إذا أدخل تضاعف أحرام عمرته والا
 فلا يجب الا دم واحد وهذا إذا فاض القارن قبل الامام أو طاف للزيارة جنبا أو محدثا
 لا يلزمه الا دم واحد لأنه لا تعلق للعمرة بالوقوف وطواف الزيارة وتعلم الكلام عليه وعلى
 الجواب من بقية ما ورد عليه مبسوط فيه وفيما علقناه عليه (قوله أقل من عضو)
 أي ولو أن كثره كما مرط وهذا إذا كان الطبيب قليلا على ما مر من التوقيف (قوله في الخزانة
 الخ) أخاد في البصر حقه كما قلنا من أول الباب (قوله أو حلق شارب) لأنه تبع للعبة
 ولا يبلغ ربعها والقول بوجوب الصدقة بغيرها المذهب الصحيح وقيل فيه حكومة عدل
 وقيل دم كما حذر في البصر (قوله أو أقل من ربع رأسه الخ) ظاهره كالذكر أن الواجب
 نصف صاع ولو كان شعرة واحدة لكن في الخاتمة إن تنحس رأسه أو أنفه أو ألسنه
 شعرات فكل شعرة كف من طعام وفي خزانة الأكل في حمله نصف صاع فظهر أن في
 كلام المصنف اشتباها لأنه لم يبين الصدقة ولم يفسرها بغير (قوله وقد استقر الخ) إشارة
 إلى ما في عبارة المصنف من الإيهام كعبارة الدرود وصدر الشريعة وابن كمال لأن مقاديرها
 أنه يجب فيما فوق الواحد إلى الخمس نصف صاع قال في الشر بلائله وهو غلط لما في الكافي
 والهداية وترويه من أنه لو قص أقل من نخسة فعليه بكل ظفر صدقة الآن يبلغ ذلك
 دما ينقص مائتا ولو قص ستة عشر ظفرا من كل عضو أربعة يجب بكل ظفر طعام
 مسكين الآن يبلغ ذلك دما ختد ينقص مائتا اه (تبي) ه قال في الباب كل صدقة
 تجب في الطواف فهي لكل شوط نصف صاع أو في الرى فكل حصة صدقة أو في
 قلم الاطواف فكل ظفرا أو في السيدونيات الحرم فعلى قدر القيمة اه فليصف (قوله
 فنقص مائتا) أي ثلاثا يجب في الأقل ما يجب في الاكثر قال في الباب وقيل ينقص
 نصف صاع اه ويأتى بيانه قريبا (قوله أو طواف القدوم) وكذا كل طواف تطوع
 جبر المادته من التقصير ترك الطهارة خمر (قوله أو إحدى الجمار الثلاث) أي
 التي بعد يوم النحر والمراد أن يترك أقل جمار يوم كسلا من يوم النحر وعشرة مما
 بعده وحتى (قوله من سبع الصدر) أما لو ترك ثلاثة من سبع القدوم فليذكره وقتنا

كما حذر المصنف قال وبه أتدفع
 ماؤهم به بعضهم من جعل الدم
 للعباية (وإن طيب) جوابه قوله
 الآتي تصدق (أقل من عضو أو ستر
 رأسه أو لبس أقل من يوم) في
 الخزانة في الساعة نصف صاع
 وفيما دونهما قبضة وظاهره أن
 الساعة فلسكية (أو حلق) شارب
 أو (أقل من ربع رأسه) أو لحيته
 أو بعض رقبته (أو قصر أقل من
 خمسة أطاغيره أو نخة) إلى ستة
 عشر (متفرقة) من كل عضو أربعة
 وقد استقر أن لكل ظفر نصف
 صاع الآن يبلغ دما فينقص مائتا
 (أو طواف القدوم أو للصدر محدثا
 أو ترك ثلاثة من سبع الصدر)
 ويجب لكل شوط منه

الكلام عليه (قوله ومن السي) أي لوزك ثلاثة منه أو أقل فعليه لكل شوط منه صدقة الآن يبلغ دما فيصير من الدم ويتعص الصدقة لباب (قوله فكما تر) أي يتعص ماشاء (قوله وأفاد الحدادي) أي في السراج وتقدم عن الباب التصير عنه قبل إشارة إلى ضعفه لخالفته لما في عامة الكتب من إطلاق التعص عما شاكلته غير محرر لأنه صادف بما لو شاء شأ أقل مثل ~~كف~~ من طعام في ترك ثلاث حصيات مثلا لو بلغ الواجب فيها قيمة دم مع أنه لوزك حصاة واحدة يجب نصف صاع وقد اقرن ذلك بعض شراح الباب وقال أنه الظاهر من إطلاقهم وهو بعيد كما علت لأنهم تصواعن قيمة الدم فلا يجب في القليل ما يجب في الكثير فينبغي أن يكون ما في السراج ياتالما أطلقوه بمعنى أنه يتعص ماشاء إلى نصف صاع لا أكثر لما قلنا لكن ما في السراج يحمل وقد سطره ما خله بعضهم عن البحر الزاخر إذا بلغ قيمة الصدقات دما يتعص منه نصف صاع ليبلغ قيمة المجموع أقل من غن الشاة وهكذا إذا تعص نصف صاع وكن غن الباقي مقدارا غن الشاة يتعص إلى أن يسير غن الصدقة الباقية أقل من غن الشاة حتى لو كان الواجب ابتداء نصف صاع فقط بأن قل ظفرا واحدا أو كفن يبلغ هدبا يتعص منه ماشاء بحيث يصير غن الباقي أقل من غن الهدى اهـ (قوله وأطلق الخ) اعلم أن الحلق والمخلوق أما أن يكون محررا أو حلالا وعلى الحلق محررا والمخلوق حلالا أو بالعكس ففي كل على الحلق صدقة الآن يكون حلالا وعلى المخلوق دم الآن يكون حلالا حلالا نهية لكن في حلق الحرم رأس حلال تصدق الحلق بما شاء من غيره الصدقة نصف صاع كما في الفخ والبرهرو يعلم ما في قوله أو حلال ووقع في العناية فيما إذا كان الحلق حلالا والمخلوق محررا أنه لا شيء على الحلق اتفاقا فليتنازل (قوله فانه لا شيء عليه) أي على القاعل أما المفعل فعليه الجزاء إذا كان محررا لباب ونشره (قوله كالقطرة) أفاد أن التقيد بنصف الصاع من البر اتفاقا فيصور أخراج الصاع من التمر أو الشعير ط عن القهستاني قال بعض المحققين وأما المخلوط بالشعر فانه يتطرق أن كانت القطة للشعر فانه يجب عليه صاع وإن كانت للقطعة فنصفه كذا في خزنة الأكل فان تساوى غنبي وجوب الصاع احتياطا وما ذكره في القطرة يجري هنا اهـ (قوله بعذر) قبل ثلاثة وليس الثلاثة قبلها فان جميع مخطورات الأحرار إذا كان بعذر نفسه الخيارات الثلاثة كافي الحيط قهستاني وأما ترك شيء من الواجبات بعذر فانه لا شيء عليه على ما مر وأول الباب عن الباب وفيه ومن الأضرار الجني والبرد والجرح والقرح والصداع والشقيقة والقمل ولا يشترط دوام العلة ولا أدائها إلى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة بيع ذلك وأما الخطأ والنسيان والانعاس والأكراه والنوم وعدم القدرة على الكفاية فليست بأعذار في حق التصير ولو ارتكب المخطو ويغير عذر فواجبه الدم عينا أو الصدقة فلا يجوز من الدم طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان تعذر عليه ذلك بقي فدمته اهـ

ومن السي نصف صاع (أو إحدى الجمار الثلاث) ويجب لكل حصاة صدقة الآن يبلغ دما فكما تر أفاد الحدادي أنه يتعص نصف صاع (أو حلق رأس) محرر أو حلال (غيره) أو رقبته أو ظم ظفره بخلاف ما لو طيب عضو غيره أو ألبسه بحسب طاقته لا شيء عليه إجماعا ظهر به (صديق بنصف صاع من بر) كالقطرة (وإن طيب أو حلق) أو ليس (بعذر) خبر

ومافي الظهيرة من أنه ان يحرم من الدم صام ثلاثة أيام ضعف كافي البحر وفيه ومن
 الاعتذار خوف الهلاك ولعل المراد بلطوف الظن لا يجوز اؤام فقصورا التغطية والستر
 ان غلب على ظنه لكن بشرط أن لا يعتد موضع الضرورة فيغطي رأسه بالقدوس فقط
 ان اندفعت الضرورة بهم او حشدت قلب العامة عليها موجب لندم أو الصدقة اه قالت
 يعني اذا كانت نازلة عن الرأس بحيث تقطعي ربعا مما يحرم تغطيته والا فندمنا عن التمتع
 وغيره التصريح بخلافه وانه مثل مالوا اضطر لحبة فليس يجتنب ثوبا بخلاف مالوا ليس
 جبة وقطسوة فان فيه كفايتين (قوله ان شاء ذبح الخ) هذا فيما يجب فيه الدم
 اما ما يجب فيه الصدقة ان شاء تصدق بما وجب عليه من نصف صاع أو أقل على مسكين
 أو صام يوما كافي الباب (قوله ذبح) أفاد أنه يخرج عن العهدة بمجرد الذبح فلو هلك
 أو مرق لا يجب غيره بخلاف مالوسرق وهو سي وانما لا يأكل منه رعايا لجهة التصديق
 وتقامه في البحر (قوله في الحرم) فلا ذبح في غيره لم يجز الا أن تصدق بالعم على ستة
 مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع خنفة فيصير بمبدل عن الاطعام بحر
 (قوله أو تصدق) أفاد أنه لا يمتن التملك عند محمد ووجهه في البحر تصدق فلا تكفي
 الااحة خلافا لابي يوسف واختلف النقل عن الامام (قوله ثلاثة أصوع طعام)
 باضافة أصوع وهو يتبع الهمزة وضمة الصاد ويكون الواو أو يسكون الصاد وضمة الواو
 جمع صاع شرح النقايا للفقاري والطعام البر بطريق القلبية قهستاني (قوله على ستة
 مساكين) كل واحد نصف صاع حتى لو تصدق بها على ثلاثة أو سبعة فظاهر كلامهم أنه
 لا يجوز لان العدد منصوص عليه وعلى قول من اكتفى بالااحة ينبغي انه لو قدى مسكنا
 واحد او عا مسنة أيام أن يجوز أخذ من مسئلة الكفايات نهر تصدق البحر (قوله
 ان شاء) أي في غير الحرم أو فيه ولو على غير أهله لا يطلق التصريح بخلاف الذبح والتصدق
 على فقرا ممكنة أفضل بحر. وكذا الصوم لا يتقيد بالحرم فيصومه ان شاء كما أشار إليه
 في البحر وصرح به في الترتيب لاسية عن الجوهره وغيرها (قوله ووطؤه) أي بالراح
 قدر الحشفة وان لم ينزل ولو يخالل لا يمنع وجود الحرارة والذرة وسواء كان في امرأة
 واحدة أو أكثر اجنبية أو لا مرء أو مرءا ولا يعتد الدم الا بعد المجلس اذا لم ينو
 بالتاني وفضل الاحرام كما مر بيانه أفاده في البحر (قوله في احدى السبلين) السبل
 يذكر ويؤتى أي القبل والبرطال في التهرثم هذا في الذراعين الرايتين وهو قوله ما
 (قوله من أدى) فلا يحد بوطء البهيمه مطلقا لقصوره بحر أي سواء أزل أو لا وقد
 ألقوا التي لا تنهي بالبهيمه كما مر في الصوم فيقتضى عدم التصاد بوطء البهيمه والصغيرة
 التي لا تنهي رمي ونحوه في شرح الباب (قوله ولوناسيا) مثل التعميم العبد لكن
 يلزمه الهدى وقضا عليه بعد الحق سوى حجة الاسلام وكل ما يجب فيه المال يؤاخذ به
 بعد عتقه بخلاف ما قبله الصوم فانه يؤاخذ به المال ولا يجوز اطعام المولى عنه الا في

ان شاء (ذبح) في الحرم (أو تصدق)
 ثلاثة أصوع طعام على ستة
 مساكين (ان شاء) أو صام ثلاثة
 أيام ولو متفرقة (ووطؤه في احدى
 السبلين) من أدى (ولوناسيا)

الاحصاء فان المولى يبعث عنه ليعمل هو فاذا عتق فعتقه بجهة وعمة بجر (قوله أو مكرها) ولا يرجع له على المكره كما ذكره الاستيعابي ويحكى في الفتح خلافا في رجوع المراءى بالدم اذا أكرهها الزوج ولم أرفقوا في رجوعها بموتة بجهها بجر (قوله أو صيدا) يؤيده أن المفصل للصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكلف وغيره فكذلك الحج وما في الفتح من أنه لا يفسد بجهه بجر ونهر (قوله لكن لادم ولا قضاء عليه) أي على الصبي أو المجنون وأفراد الضعيف لمكان أو وكذا الأمضى عليها ما أحرأهمها لعدم تكليفها ما شرح الباب (قوله قبل وقوف فرض) بالاضافة البيانية أي وقوف هو فرض أو بدونهما مع التسوية فيما على الوصية أي وقوف مفروض والمراد بالفرض الركنية فتشمل جميع النقل وتخرج وقوف المزدلفة اذا جامع قبله فانه لا يفسد الحج لكن فيه شبهة (قوله بفسد بجهه) أي يتقصه نقصا ناقضا ولا يبطئه كما في المضمرات فهستاقى قال صاحب الباب بعد قوله عنه وهو قد حسن من يل بعض الاشكالات قال التاتاري قلت من جعله المقتضى في الأفعال لكن في عدم الإبطال أيضا نوع اشكال وهو القضاء لأنه يمكن دفعه بأنه ليؤتى على وجه الكمال اه أقول حاصله أنه ليس المراد بالقضاء هنا البطالان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل الشرعية كالصلاة بلا طهارة بل المراد به الخلل القاضى الموجب لعدم الاعتداد بفعله ولوجوب القضاء ليخرج عن العهدة فالحقيقة الشرعية موجودة ناقصة نقصا ناقضا أخرجها عن الاجزاء ولهذا صرح في الفتح عن المبسوط بأنه بافساد الاحرام لم يضر خارجا عنه قبل الاجمال اه ولو كان باطلا من كل وجه لكان خارجا عنه ولما كان يلزمه موجب ما يرتكبه بعد ذلك من المحظورات وذكر في الباب وغيره أنه لو أهل بجمعة أخرى بنوى قضاءها قبل أدائها فهي هي ونيتة لقولنا لصح ما لم يضرغ من القاسدة وهذا ظهر أن قول بعض معاصري صاحب البحران الحج اذا فسد لم يفسد الاحرام معنا لم يبطل بالمعنى الذي ذكرنا فلا يرد ما أورد عليه من نصريحهم بفساده ثم ان هذا يشهد الفرق بين الفساد والبطالان في الحج بخلاف سائر العبادات فهو مستثنى من قوله لا فرق بينهما في العبادات بخلاف المعاملات ويؤيده أنه صرح في الباب في فصل محرمات الاحرام بأن فسده الجناح قبل الوقوف ومبطله الرتبة والتمتصالي أعلم (قوله وكذا لو استدخلت ذكر حمار) والفرق بينه وبين ما اذا وطئ جمعة حيث لا يفسد بجهه أن داعى الشهوة في التداء أتم فلم يفسد في جانبين فامرأة بخلاف الرجل اذا جامع جمعة ط (قوله أو ذكر حمار أو ذكر مقطوعا) ولو لم يفسد أدمى ط (قوله ويعضى الخ) لأن الفصل من الاحرام لا يكون إلا بإدائه الأفعال أو الاحصاء ولا يوجد لاحدهما وانما وجب المقتضى فيه مع فساد ما أنه مشروع بأصله دون وصفه ولم يسقط الواجب به لتقصاته نهر (قوله بكنزة) أي يفعل جميع ما يفعله في الحج الصحيح ويحسب ما يحسب فيه وان ارتكب محظورا فعليه ما على الصحيح لباب (قوله ويذبح) ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به

أو مكرها أو نائمة أو صيدا أو مجنوناً
ذكر المالك قد أدى لكن لادم ولا
ففساد بجهه (قبل وقوف فرض
يفسد بجهه) وكذا لو استدخلت
ذكر حمار أو ذكر مقطوعا ففسد
بجهها اجابا (يعضى) وجوباً في
فاسد بكنزة (ويذبح)

في غاية البيان بصرقلت وهذا صريح بخلاف ما ذكره قبل هذا كما قد مرنا أن قول الباب
 (قوله ويقضى) أي على الفور كما نقله بعض المحققين عن البحر العميق وقال الخضر الرمي
 ويقضى أي من قابل لوجوب المضي فلا يقضى إلا من قابل وسأتي في مجازاة الوقت بغير
 إجماع أنه لو عادتم أحرم بعمرته ووجه ثم أفند تلك العسرة وأجلجه وقضى الحج في عامه
 يقطع عنه العم فهو صريح في جواز القضاء من عامه لتدارك ما فات فليقتل أه (قوله
 ولو تقلا) لوجوبه بالشرع (قوله هل يجب قضاءه) أي قضاء القضاء الذي أفند محقق
 يقضى بجنتين ثلاثين والثانية (قوله لم أره الخ) البص صاحب التبر حيث قال فيه لما
 سئل عن ذلك لم أجد المسئلة وقياس كونه انتم لشرع فيمسقطا لالزام أن المراد بالقضاء
 معناه القوي والمراد بالأعادة ككاهو الظاهر اه وبما نقول القهستاني الأولى
 أن يقول وأعاد لأن جميع العمروقه اه ولذا قال ابن الهمام في التبريران سجدته قضاء
 مجازة قال شارحه لأنه في وقته وهو العمر فهو أدا على قول مشايخنا اه أي وحيث كان
 الثاني أداه يمكن بها آخر أفند لأنه لم يشرع فيه مما لم يفسد بها آخر بل يشرع فيه
 مسقطا لما عليه في نفس الأمر وليس هو ظاهري يرد أن الثالث يلزمه القضاء كما مر أول
 فصل الاحرام كالاجتناب وحينئذ فلا يلزمه قضاء حج آخر وانما يلزمه أداؤه ثالثا لأن
 الواجب عليه حج كمال حتى يسطه الواجب فكما أفند لا يلزمه سوى الواجب
 عليه اه ولا كالأول شرع في خلافه فرض أفند اه ولقد وجد العلامة الشيخ اسمعيل النابلسي
 هذه المسئلة منقولة فقال ولقد المبتغي لقوة الحج ثم حج من قابل يريد قضاء تلك الحجة
 فأفند بجهل يمكن عليه الاضحية واحدة كما لو أفند قضاء الصوم رمضان اه (تبيينه)
 تتقدم في كتاب الصلاة أن الأعادة فعل مثل الواجب في وقت من المثل غير الفساد وهذا الخلل هو
 الفساد فلا يكون أعادة لكن مرادهم هنالك الفساد البطال بناء على عدم الفرق بينهما
 في العبادات وقد علمت أن الفرق بينهما في الحج فصدق عليه التعريف المذكور
 على أن أفند معناه حاله من الميزان تعريفها بالانسان جعل الفعل الأول على صفة الكمال
 فافهم (قوله ولم يتفرقا) أي الرجل والمرأتان في القضاء بعد ما أفندا بجهل بالجماع
 أي بان يأخذ كل منهما طر فاعطى طريق الآخر بحيث لا يرى أحدهما صاحبه نهر
 (قوله بل ندبا ان خاف الوقاع) كذا في البحر عن المحيط وغيره ومثله في الباب وكذا
 في القهستاني عن الاختيار وقد راجحت الاختيار فقرأته كذلك فافهم قال في شرح
 الباب وأما ما في الجملة الصغير وليس الفرق بيني أي بأمر ضروري قال فأنشئ خان
 يعني ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعي يجب اقترافهما وأما وقت الاقتراف فعندنا
 وزفر إذا أحرموا عند مالك إذا خرجا من البيت وعند الشافعي إذا انتهيا إلى مكان الجماع
 (قوله بعد وقوفه) أي قبل الحلق والطواف (قوله ويجب بدنه) مثل ما إذا جامع مرة
 أو مرارا إن اتحد المجلس فإن اختلفت فبدنه للأول وشاة للثاني بصر وشمل الصامد

ويقضى ولو تقلا ولو أفسد القضاء
 هل يجب قضاءه لم أره والذي يظهر
 أن المراد بالقضاء الأعادة (ولم يتفرقا)
 وجوبه بل ندبا ان خاف الوقاع
 (و) وطوفه (بعد وقوفه) لم يفسد
 بجهل ويجب بدنه وبعد الحلق

والناسي كما صرح به في المتون والباب خلافا لما في السراج من أن الناسي عليه شاة قال
 في شرح الباب وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات من عدم التفرق بينهما في سائر
 الجنايات وصرح بخصوص المسئلة في الخبانية (قوله قبل الطواف) أي طواف الزيارة
 كله أو أركنه كما في التهر (قوله خلفه الجنبانية) أي لوجود المثل الأقل بالخلق في حق غير
 التساوي ما ذكر من التفصيل هو ما عليه المتون ومضى في المبسوط والبديع
 والاصحح على وجوب البدنة قبل الخلق وبعده وفي الفتوح أنه الوجه لاطلاق ظاهر
 الرواية وجوبه بعد الوقوف بلا تفصيل وناقشه في الجروا التهر وأما الجامع بعد طواف
 الزيارة كله أو أركنه قبل الخلق فعليه شاة لباب قال شارحه القاري كذا في البحر الزاخر
 وغيره ولعل وجهه أن تعظيم الجنبانية إنما كانت لمراعاة هذا الركن وكان مقتضاه أن
 يستتر هذا الحكم ولو بعد الخلق قبل الطواف إلا أنه موع فيه بصورة التحليل ولو كان
 متوقفا على أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع اه وظاهره أن وجوب الشاة في هذه المسئلة
 لا نزاع فيه لأحد خلافا لما في شرح النقاية للقاري حيث جعلها محل الخلاف المذكور
 قبله ثم اشتككها في الفتوح بأن الطواف قبل الخلق لم يعمل به من شيء فكان ينبغي وجوب
 البدنة قبل جموعه من التوجيه المذكور عن شرح الباب هذا ولم يذكر حكم جماع القاري
 قال في التهر فإن جامع قبل الوقوف وطواف العمرة قد جهر وعمره ولم يمدان وسقط عنه
 دم القران وإن بعدهما قبل الخلق أربعة بدنة الحج وشاة للعمرة واختلف فيما بعده اه
 وتوضيحه في البحر (قوله ووطؤه في عمرته) شمل عمرة التمتع ط (قوله وذبح) أي شاة بجر
 (قوله ووطؤه بعد أربعة ذبح ولم يفسد) المناسب أن يقول لم يفسد وذبح ليصح الاخبار
 عن المبتدأ بالانكشاف إلى تقدير العائد قال في البحر وشمل كلامه ما إذا طاف الباقى وسعى
 أو لا لكن بشرط كونه قبل الخلق وتركه لعلمه به لانه بالخلق يخرج عن إحرامها بالكلية
 بخلاف إحرام الحج ولما بين المصنف حكم المقر بالهجر والمقر بالعمرة علم منه حكم
 القارن والتمتع اه (قوله أي حيوانا بري الخ) زاد غيره في التعريف جمعا بينهما أو
 قوامه احتراز عن الحية والقرب وسائر الهوام والبرية ما يكون نواله في البر ولا عرة
 بالمتى أي المكان واحتراز به عن البصري وهو ما يكون نواله في الماء ولو كان متوافقا
 البر لأن التوالد أصل والكيونة بعد معارض فكيف الماء لو انخفض الماء في قاعه في
 الفتح قال ومنه السرطان والقصاص والسلحفاة يجرى يحمل اصطباؤه للصبر نص الآية
 وعمومها متناول لفعل المأكول منه وهو الصحيح خلافا لما في مناسك الكرماني من
 تخصيصه بالهمل خاصة أما البرية فحرام مطلقا ولو غير مأكول كالثور بكافى البحر من
 المحيط إلا ما يستثنى بعد من الذئب والغراب والحدأة والسبع الصائل وأما في القواست
 فليست بفسد قال في الباب وأما طيور البحر فلا يحمل اصطباؤها لأن نوالها في البر وعزاه
 شارحه إلى البدائع والمحيط فاعطاه في البحر من أن نوالها في الماء سبق قلم والنافي ما مر

قبل الطواف (شاة) شاة الخبانية
 (و) ووطؤه (في عمرته قبل طوافه)
 أربعة مفسدة لها قضى وذبح
 وقضى وجوبا (و) ووطؤه (بعد)
 أربعة ذبح ولم يفسد خلافا
 للشافعي (فإن قتل محرما بصدأ)
 أي حيوانا برياً متوجهاً بأصل
 خلقه

(أودل عليه قالة) مصدقاه
غير عالم

من اعتبار القول والفهم ودخل في المتوحش بأصل خلقته فهو الطلي المستأنس وان
كانت ذكاته بالذبح وخرج البعير والشاة إذا استوحشا وان كانت ذكاته بالبقرة
المتولوا له في الصدبة أصل الخلقة وفي الذكاة الامكان وعدمه بخرج الكلب ولو
وحشا لانه أهلي في الأصل وكذا السنور لأهلي أما البري ففقهه ويأتين عن الامام فقه
وجزم في الحرمانه كالكلب (تنبيه) قال في شرح اللباب والظاهر أن ماء البحر لو وجد
في أرض الحرم يجعل صيده أيضا للعموم إلا أنه يتحدث هو الطهر ومازله والخل صيته وقد
صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر في الحل أو الحرم اه وفيه وقد
يرجى من الحيوانات ما تكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة
كالجاموس قالة في بلاد السودان مستوحش ولا يعرف منه متأنس عندهم اه ولم يبين
حكمه وظاهره أن الحرم منهم في بلاده يحرم عليه صيده مادام فيها والله تعالى أعلم (قوله)
أودل عليه قالة) أراد بالدلالة الاعانة على قتله سواء كانت دلالة حقيقة بالأعلام بكانه وهو
غائب أو لا بغير تدخل فيها الإشارة كإشعاره بكلام الشارع وهي ما يكون بالحضرة
وتفسيرها في القبح بأنها تفصيل الدلالة بغير اللسان اه ومقتضاها أن الدلالة أعم لصلوها
باللسان وبغيره وذكر الشيخ اسمعيل عن البرجندی ما نصه ولا يخفى أن ذكر الدلالة ينفي عن
الإشارة وقد تقتض الإشارة بالحضرة والدلالة بالقبية اه فكان ينبغي أن يزيد المصنف أو
أعانه عليه أو أمره بقتله لحدث أي قيادة في الخصمين هل منكم أحد أمره أو أشار إليه
وفي رواية يسلم هل أشرتم أو أهتم قالوا لا قال فكلوا وقول البران المراد بالدلالة الاعانة
لا يشمل الأمر إذا اعانته فيه ما لم تكن معه دلالة على ما يأتي في قرينته بغير ما لو دخل
الصيد مكانه على طريقه أو على بابيه وما لو دخل على آية يرميه بها وكذا لو اعانته على
المعقذ إذا كان مع القاتل سلاح غيره على ما عليه أكثر المشايخ (تنبيه) قد الدال
بالحرم بارجاع الضمير إليه وأطلق في القاتل لأن الدال الحلال لا يثنى عليه إلا لاثم على ما في
المشايخ من الكتب وقيل عليه نصف القبحة شرح اللباب ولا يشترط كون المدلول محرما
فلودل بحرمه - فلا لا في الحل فقتله فعلى الدال الجزاء دون المدلول لباب (قوله مصدقاه)
هذه الشروط لوجوب الجزاء على الدال المحرم أما الإثم فتصقق مطلقا كافي البحر زاذني
النهر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه حتى لو أخرج محرم بصدقه بره
حتى أخبره بحرم آخر فلم يصدق الأول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد
منهما الجزاء ولو كذب الأول لم يكن عليه (قوله غير عالم) حتى لو دله والمدلول يعلم به أي
برؤية أو غيره حاله على الدال لا يكون دلالة تفصيل الحاصل فكانت دلالة لباب
وشرحه وعليه فشكل ما في المحيط عن المتفق لوقال خذا حدهذين وهو راجعاً فقتلهما
فعلى المال جزاء واحد والافترآن وأجاب في البحر بأن الأمر بالاعتدال ليس من قبيل
الدلالة فيوجب الجزاء مطلقا قال وبذل عليه ما في القبح وغيره لو أمر المحرم غيره بأخذ صيد

فأمر المأمور أن يفرغ من الأمر على الأمر الثاني لأنه لم يقتل أمر الأول لأنه لم يأت بأمر إلا امر
بمخلاف ما دل الأول على الصيد وأمره فأمر الثاني فأنشأ القتل حيث يجب الجزاء على
الثلاثة فقد فرقوا بين الأمر الجرد والأمر مع الدلالة اهـ والحاصل أن عدم العلم بشرط
الدلالة لا للأمر بل هو موجب للجزاء مطلقاً بشرط الانتقار (قوله واتصل القتل بالدلالة)
أي فصل بينهما شرح اللباب (قوله والدال والمشيء) الأولى والمشيء بأولان الحكم
ثابت لاحدهما ويصح قوله بصداق واحتراز ذلك هما إذا تحلل الدال أو المشيء
فقتله المدلول لاشئ عليه وبأنه حندية ط (قوله قبل أن يغتلب عن مكانه) فلو اغتلب
عن مكانه ثم أخذه بعد ذلك فقتله فلا شئ على الدال حندية ط (قوله بدأ أو وعدا) أي
لا فرق في لزوم الجزاء بين قتل أول صيد وبين مبعده وقال ابن عباس لا جزاء على العائد
وبه قال داود وشريح ولصكن يقال له أذهب فينتقم الله منك معراج (قوله سهوا
أو عمدا) وكذا ما يشرأ ولو غير متعمد كأنه انقلب على صيد أو تمسك إذا كان متعمدا
كما إذا نصب شكة أو حفره صغيراً بخلاف ما لو نصب فسطاطاً لنفسه فعلق به صيد
أو حفره صغيراً للاماء أو لغيره من مباح القتل كذئب فعطب فيها صيداً وأرسل كبه إلى
حيوان مباح فأخذ ما يحرم أو إلى صيد الحل وهو دلال فجأوز إلى الحرم حيث
لا يلزم منه لعدم التعدي وقطعه في النهو والهر (قوله أو عمداً أو خطأً) ويلزمه فقتل قبة
للملك وجزأؤه حنيفة قال يجر من المحيط ولو كان معاً فبأقبحه (قوله فغلبه
جزأؤه) ويتعمد بعد التحول إذا أقصده التحلل ورفض إمرأه كإسرحه
في الأصل يجر وقتنائه عن اللباب (قوله ولو سبها) اسم لكل محتط منتهب جازح
قاتل عادية وأراد به كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من القواسم السبعة
والحشرات سواء كان سباعاً أم لا ولو خنزيراً أو قرذاً أو فلا كما في الجمع يجر ودخل فيه
سباع الطير كالبازي والعرق وقد بشر الصائل المسأني أنه لو مال لاشئ يقتله (قوله
أو مستأنساً) عطف على سباعاً أي ولو غلبها مستأنساً لأن استئناسه عارض والبر للصل
كأمر (قوله ولو مسرلاً) صرح بخلاف مالك فيه فانه يقول لا جزاء فيه لأنه أوف
لا يطير بمخاضه كالط (قوله كإلزمه) أي المنظر إلى الكل (قوله ويقدم الميتة
على الصيد) أي في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد والقتوى
على الأول كما في الشربلانة ح قلت ويحذف الجر أيضاً بأن في كل الصيد ارتكاب
حرمين الأكل والقتل وفي أصل الميتة ارتكاب حرمة الأكل فقط اهـ والخلاف
في الأولوية كما هو ظاهر قول البر عن الثانية فالمتة أولى اهـ والمراد بالحرمة والحرمتين
ما هو في الأصل قبل الاضطرار إذا لم يحرمه بعده (قوله والصيد على مال الغير) ترجيحاً لما
العبد لا تقتله زبلي (تمه) في الصرع الخلعة وعن بعض أصحابنا من وجد
طعام الغير لا تسباح الميتة وهكذا عن ابن سماعه وبشر أن الفص أو من الميتة وبه

واتصل القتل بالدلالة أو الاشارة
والدال والمشيء ياتي على إمرأه
وأخذه قبل أن يغتلب عن مكانه
(بدأ أو وعدا) سهواً أو عمداً
سباحاً أو مخلوكاً (فغلبه جزأؤه)
ولو سبها غير مائل أو مستأنساً
أو حراماً ولو (مسرلاً) بفتح
الواو ما في وجلبه ريش كالسر أو ليل
(أو هو مضطر إلى الكه) كإلزمه
القصاص لو قتل انساناً أو سب
لحمه ويقدم الميتة على الصيد
والصيد على مال الغير

أخذ الطحاوي وقال الكرشي هو بالخمار (قوله ولم علم الانسان) أي لكرامته ولائ
 الصيد يصل في غير الحرم وفي غير حالة الاحرام والادعي لا يصل بحال ح (قوله قبل
 والتخزير) بالتخزير عطف على الانسان وصاروا الجبر من الخانية ومن محمد الصيد أول من لحم
 التخزير اه وأقاد الشارح ضعفها لكن ان كان المراد بالتخزير الميت وهو الظاهر فوجه
 الضعف ظاهر لانه كافي للمنفعة او تكاثر حومة الاكل فقط والا فلا لانه صد أيضا
 فاصطاد غيره وفي لا في كل ارتكاب حرمين لكن حرمته أشد هذا ما ظهر لي
 وفي الجبر عن الخانية والكلب أول من الصيد لا في الصيد ارتكاب المحظورين (قوله
 ولولم يتبع الخ) غير منصوص في المذهب بل تقتضي التبرع بالشاقصة (قوله الصيد
 المذبح أول) أي ما ذبحه محرماً آخر أو ذبحه هو قبل الاضطرار لا في كاه أو تكب
 محظور واحد بخلاف اصطاد غيره لا كل (قوله ويقرم أيضا الخ) أي يفرم الذابح بقية
 ما أكله زيادة على الجزء لو كان الأكل بعد أداء الجزء أو ما قبله فيدخل ما أكل في ضمان
 الصيد فلا يجب شيء باقتضائه ولا فرق بين أكله وأطعمه كلابه وقال لا يفرم بأكله شيئاً
 ونعمانه في التبرع قال في الباب ولو أكل منه غير الذابح فلا شيء عليه ولو أكل الحلال
 مما ذبحه في الحرم بعد الضمان لا شيء عليه لا كل (قوله والجزاء هو ما قومه عدلان) أي
 ما جعله العدلان قيمة للصيد فاه صدرة أو ما قومه به على أنهم موصولة والاول أول
 فافهم ويقوم بصفته الخلقية على الرابع كماله أو الحسن والتصويت لما كانت تصنع
 العباد لا في تضمن قيمته لما لم يكن فيقوم بها أيضاً إلا إذا كانت لله أو كثر الدين ونطخ
 الكبش فلا تعتبر كافي الجارية المنسية والمراد بالعدل من لم يعرفه وبصورة بقيمة الصيد
 لا العدل في باب الشهادة بحر ملخصاً واطلق في كون الجزء هو القيمة فتشعل الصيد الذي
 له مثل وغيره وهو قولهما وخصه محمد بما لا مثل له فأوجب قيمته مثل مثله في نحو التلطي
 شاة أو النعامة يذبح وفي حار أو حشيرة وقومه كل في المطولات (قوله وقبل الواحد
 ولو القاتل يكني) الأولى اسقاط قوله ولو القاتل لانه بحث من صاحب البصر وقال بعده
 لكنه يتوقف على قتل ولم أره اه على أن صاحب الباب صرح بخصاله حيث قال
 ويشترط للقتول عدلان غير الجاني وقبل الواحد يكني اه وعكس في الهداية حيث
 أكتفى بالواحد وعبر عن المتن بقيل ميل إلى أن العدد في الآية لا يوليوية تبعه في التبيين
 للزلي والسرراج والجوهره والكافي وهو ظاهر العناية أيضاً فافهم وما مشى عليه
 المصنف والباب استظهر في الفتح وقال في المراج عن المبسوط على طريقة القصاص
 يقتضي الواحد للقتول كافي حقوق العباد وان كان المتن أحوط لكن تعتبر حكومة
 المتن بالنص اه ومثله في غاية البيان ومقتضاه اختيار المتن وعزا في الجبر والنهر
 تبعه إلى شرح الدرر وكأنه من جهة اقتضائه عليه فتناوبه اندفع اعتراض
 الشر بلا في علمه ما به لم يصرح في الدرر بتعيينه والمراد بالدور لئلا يفسد دور مثله

ولم علم الانسان قبل والتخزير ولو
 الميت يعلم يصل بحال كالأب أو
 طعام مضطر آخر في البرازية
 الصيد المذبح أول ما ذبحه
 ويقرم أيضاً ما أكله لو بعد الجزء
 (و) الجزء (هو ما قومه عدلان)
 وقبل الواحد ولو القاتل يكني
 (في مثله أو في أقرب مكان منه)
 ان لم يكن

في درر البصائر القوي ومضى في شرحه لغرد الاذ كاره على الاكتفاء بواحد (قوله
 في قتله) أي موضع قتله قال في المحمد وعلى رواية الاصل اعتبر مع المكان الزمان
 في اعتبار القيمة وهو الاصح نهر (قوله فألنوزيع الخ) أي أن المعبر هو مكانه ان كان
 يساع فيه الصمد والا فالمعبر هو أقرب مكان يساع فيه لأن العدلين يصغون في تقويمه
 مطلقا (قوله في سبع) أي غير مائل كما مر أما السائل فثلاثي في قتله كما سألني (قوله أي
 حيوان لا يوز كل) تفسير مرادوا لا فالسبع أخص كالحمل من تفسيره الذي قد مناه
 ولا بد من زيادة وليس من القواسم السبعة والخشرات كما مر (قوله على قيمة شاة)
 المراد بها هنا أدنى ما يجزى في الهدى والاضحية وهو الجذع من الشاة بجر (قوله
 أكرمها) الأولى أكثر قيمة منها لأن ما ذكرنا من أناس يناسب قول محمد باعتبار المثل صورة
 (قوله ليس الا اراقة الدم) أي دون الدم لأنه غيره أكل أو أكل كقول المعبر فقه فساد
 اللحم أيضا فقيمتها بالغة ما بلغت نهر عن الثانية (قوله وكذا) أي كما أنه لا يزد على
 قيمة الشاة وان كان السبع أكثر قيمة منها فكذلك لو كان معللا لا يضمن ما زاد بالتعليم
 لمحق الله تعالى أو ما لو كان معللا لا يضمن قيمة ناسه لما لم يكن معللا في التعليم لأنه يضمن
 لمحق الله تعالى أيضا زيادة الوصف الخلق كالطرس والملاحه كما في الحمامة المطوقة
 كما مر (قوله ثم أي للقاتل الخ) وقيل ان السباع للعدلين وله أن يجمع بين الثلاثة في جزاء
 صيد واحد بان بلغت قيمته هذا ما متفق عليه قد صح هذا وأطعم عن هدى وصلم عن آخر
 وكذا لو بلغت هدي بن شاة ذبيحهما أو تصدق بهما أو صام بهما أو ذبح أحدهما وأدى
 الأخر أي العكس فارات شاة أو جمع بين الثلاثة ولو بلغت قيمته بدنة ان شاء اشتراها
 أو اشترى سبع شياه والأول أفضل وان فضل شيء من القيمة ان شاء اشترى به هديا آخر
 ان بلغه أو صرفه الى الطعام أو صام وقامه في الباب وشرحه (قوله ويذبحه بمكة) أي
 بالحرم والمراد من الكعبة في الآية بالحرم كما قال القسرون نهر فلو ذبحه في الحل لا يجز به
 عن الهدى بل عن الطعام فيشترط فيه ما يشترط في الاطعام وأغاد بالذبح أن المراد
 التقرب بالاراقة فلومر بعده اجره لا لو تصدق به حيوا ولو أكله بعد ذبحه غرمه ويحوز
 التصديق بكل لجه أو بلغ غرمه من قيمة أكله على مسكين واحد بجر (قوله ولو ذبحا) تقدم
 في المصرف أن الحق به قول الثاني أنه لا يصح دفع الواجبات اليه (قوله نصف صاع)
 حال أو مفعول لفعول محذوف أي وأعطى لأن تصدق لا يتعدى بنفسه إلا أن يضمن معنى
 قسم مثلا (قوله كالضرورة) الظاهر أن التشبه انما هو في المقدار لا غير كما جرى عليه
 الزبلي وغيره فلا رد ما في البحر من أن الآيات هنا كقيمة كما سألني فأخذه في النهر
 (قوله أو أكثر) كأن يكون الواجب ثلاث صبعان مثلا دفعها الى مسكينين
 وكذا لو دفع الكل الى واحد لكنه سألني التصريح به فافهم (قوله بل يكون غلطوا)
 أي يكون الجميع في صورة الأقل والراشد على نصف صاع كل مسكين في صورة الأكثر

في مقوله قيمة فألنوزيع لا الضمير
 (و) الجزء (في سبع) أي حيوان
 لا يوز كل ولو خنزيرا أو فيلا (لا يزد
 على) قيمة (شاة وان كان) السبع
 (أكرمها) لأن القيمة في غير
 المأكول ليس الا اراقة الدم
 فلا يجب فيه الا دم وكذا لو قتل
 معللا ضمنه لمحق الله غير معلم والمكة
 معللا (ثم أي للقاتل) (أن يشترى به)
 هديا ويذبحه بمكة أو طعاما
 أو صاعا (أين شاء) على كل مسكين
 ولو ذبحا (نصف صاع من بر)
 أو صاعا من تمر أو شعير) كالضرورة
 (لا يجز به أقل) أو أكثر (منه)
 بل يكون غلطوا

تلقوا ح (قوله أو صام) أطلق فيه وفي الطعام فدل أنهم يمجوزان في الحلال والحرام
 ومن ثم قالوا متناصلا لطلاق النص فيها بحر (قوله أقل منه) بأن قتل ربوعاً وصغوراً
 فهو بحر أيضاً بحر (قوله تصدقه) أي على غير الذين أعطاهم أو لا شرح الباب
 (قوله ولا يجوز الخ) تكرار مع قوة لا أقل منه (قوله قال المصنف شاع البحر الخ) عبارة
 البحر وقد حقت في باب صدقة الفطر أنه يمجوز أن يتوزع نصف الصاع على مسكين على
 المذهب وأن القائل بالمنع الكرخي فذهب أن يكون كذلك هنا والنص هنا مطلق فيجوز
 على إطلاقه لكن لا يمجوز أن يعطى لمسكين واحد كالقطرة لأن العدد منصوب عليه اه
 ومما حمله اختيار الجواز إذا توزع نصف صاع على مسكين لا إطلاق النص وقيل سأل
 القطرة إذا أعطى كل الواجب لمسكين واحد تغربت العدد المنصوص في قوله تعالى
 طعام مسكين لكن لا يفتي أن جواز التوزيع يختلف لعامة كتب المذهب على أن
 إطلاق النص يجعل على المذهب في الشرع وهو دفع نصف الصاع لفقر واحد تأمل
 (قوله وتكفي الآية هنا) أي بخلاف القطرة كما مر قال في شرح الباب وهذا عند
 أبي يوسف خلافاً لمحمد وعن أبي حنيفة روايتان والأصح أنه مع الأول لمسكين هذا
 الخلاف في كثرة الخلق عن الأذى وأما كثرة السيد فيجوز الإطعام على وجه الآية
 بلا خلاف فيمنع لهم طعاماً بقدر الواجب ويعيهم منه حتى يستوفوا أو كثر من مشقتين
 غداء وعشاء وإن غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس يجوز والمصنف كونهما وما
 ولا يشترط الإدام في خبر البر واختلف في غيره وبما فيه وانظر لو لم يستوفوا الاكثرتين
 مما سئلهم من القدر الواجب هل يلزمه أن يراد أن يشبهوا والظاهر أن تأمل
 (قوله كدفع القيمة) فدفع لكل مسكين قيمة نصف صاع من رطل لا يمجوز النقص عنها
 كافي العين بحر لكن لا يمجوز أداء المنصوص عليه بعضه من بعض باعتبار القيمة حتى
 لو أدى نصف صاع من خنط حبة عن صاع من حنطة وسطاً وأدى نصف صاع من
 تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يضر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي
 شرح الباب قلت والمنصوص هو البر والشعر ودفعهما وهو يقسمهما والقر والزبيب
 بخلاف تمر القرفة والماء والعدس فلا يمجوز إلا باعتبار القيمة وكذا الخبر فلا يمجوز
 مقداره ونصف صاع في الصميم كافي في شرح الباب (قوله ولأن يدفع الخ) قال
 في شرح الباب ولودفع طعاماً مسكيناً إلى مسكين واحد في يوم دفعة واحدة
 أو دفعت قلار رواية فيه واختلف المشايخ فيه وعامهم لا يمجوز إلا عن واحد وعليه
 الفتوى اه واحترز بقوله في يوم عما لو دفع إلى واحد في ستة أيام كل يوم نصف صاع
 فانه يمجوز عندنا كما صرح به قبله ولا يفتي أن المسكين الواحد قد يفتي لو دفع الكل
 إلى مسكينين يكفى عن اثنين فقط والباقي تطوع كما مر في قوله أو كثر منه (قوله إلى من
 لا تقبل شهادته) عدل في البحر عن تمييزهم بهذا إلى التعبير بقوله إلى أصله الخ وقال انه

(أو صام عن طعام كل مسكين يوماً
 وإن فضل عن طعام مسكين) أو كان
 الواجب ابتداء أقل منه (تصدق به
 أو صام يوماً بدلاً ولا يمجوز أن يتوزع
 نصف صاع على مسكين) قال
 المصنف شاع البحر هكذا ذكره
 هنا وقدم في القطرة الجواز فيفتي
 كذلك هنا وتكفي الآية هنا
 كدفع القيمة (ولأن) أن (يدفع)
 كل الطعام (إلى مسكين واحد
 هنا) بخلاف القطرة لأن العدد
 منصوب عليه (كلا يمجوز دفعه)
 أي الجزاء (إلى من لا تقبل شهادته
 له كآله وإن علا فوجه وإن
 سئل وزوجه وزوجها

الاولى فلذا اتبعه المستفسلكن خالفه الشارح لانه اخصر واظهر لشعره جلوده
ولارد التقص بالشرك لانه انما لا تقل شهادة له فيها هو مشترك بينهما لا مطلقا فانهم
(قوله وهذا) أى عدم جواز الدفع الى أصله الخ (قوله كاتر في المصرف) أى في باب
مصرف الزكاة وغيره حيث قال ولا الى من يتما ولاد أو زوجة الخ فخذ كقولك في ذلك
الباب صريح في أنه الحكم في كل صدقة واجبة فانهم (قوله ووجب بجرحه) اذا
بذره بعد ذكر القتل انه لم يمتحنه فلو غاب ولم يعلم موته ولا حياته فالاستحسان أن يلزمه
جميع القيمة احتياطا لكن أخذ صيدا من الحرم ثم أرمه ولا يدرى أدخل الحرم ام لا
محيط ولو يرى من الجرح ولم يبق له أثر لا يسقط الجزاء بدائع وفي الخط خلافه واستظهر
في البحر الاول ومضى في الباب على الثاني وقواه في التهر (قوله ما قص) فيقوم جميعا
ثم ناقصا في ترمى بجابين القتين هدا أو يصوم ط عن القهستاني قال وهذا الاول يخرج
الجرح ويخوه عن حيز الامتناع والاضحى كل القيمة اه ولو لم يكفر حتى قتله ضمن قيمته فقط
وسقط نقصان الجراحة كما تحققت في الفتح بما للبدائع على خلاف ما في البحر عن الجرح
وقوله فيما علقه عليه (قوله حتى خرج من حيز الامتناع) عبرت بما للدور بجرع
الغاية دون التعليل لأن المراد بالريش والقوائم جنبهما الصداق بالقتل منهما اذ لا تملك
أه لا يشترط في لزوم كل القيمة تب كل الريش وقطع كل القوائم بل المراد ما يخرج من
حيز الامتناع أى عن أن يبقى تمتعها بنفسه فافهم والخبر كافي في الصحاح بمعنى الناجية فهو
هنا مقص كما في القهستاني فهو كظهر في قولهم ظهر الغيب ولا وجه للقول بأنه من إضافة
المشبهه للمشبهه فافهم (قوله غير المذدر) بكسر الهمزة والفتح القاصد بقيد به لانه لو كسر
بيضة مذكورة لاشئ عليه لأن ضمانها ليس لها تمايل لعرضه أن تصير صيدا وهو مفقود
في القاصدة ولو كان لشعرها قيمة كبيض النعام خلافا لما قاله الكرماني لأن الحرم غير
منهى عن التعرض للشعر كافي الفتح بجر مخلصا (قوله وخروج من بيت به) محطوف
على قوله يتفق قال في الباب وان خرج منها أى من البيضة فرجحت فعله قيمة القرع
حيلا ولا شئ في البيضة اه وقوله متعلق ببيت قال في البحر وقيد بقوله لانه لو لم يملك
بغير الكسر فلا ضمان عليه للقرع لاتعدام الأمانة ولا للبيض لعدم العرضه اه ولو لم يملك
أشعره بسبب الكسر أولا فالضمان أن لا يفرغ غير البيضة لأن حياة القرع غير معلومة
وفي الاستحسان عليه قيمة القرع كما عناية (قوله وذبح حلال صيدا الحرم) ساعد
المصنف هذه المسئلة وتكلم عليها هناك (قوله وحلبه لبنه) لأن اللبن من أجزاء الصيد
فقب قيمته كما صرح به في النقاية والمحقق وكذا لو كسر بيضة أو جرحه ضمن كافي في البحر
ثم ان ذكر الشارح المفعول وهو لبنه يفيد أن الحب صيد مضاف الى ضمير المفعول وهو
الحلال مع أنه غير قيد فلوزنه ذكر لبنه وحلب المصدر مضاف الى ضمير المفعول وهو الصيد
لكن اولى لانه يشمل حيثما اذا كان الحالب محرما لكنه لا يخص بصيد الحل تأمل

وهذا (هو الحكم في كل صدقة واجبة) كاتر في المصرف (ووجب بجرحه ونقص شعره وقطع عضوه) ان لم يقصد الاصلاح فان قصده كخص خصامة من ضررا وشكلا فلا شئ عليه وان مات (ووجب) بقتله وقطع قواه (حتى خرج من حيز الامتناع) (وكسر بيضة) غير المذدر (وخروج فرجحت بيضة) أى بالكسر (وذبح حلال صيدا الحرم وحلبه) لبنه

(قوله وقطع حشيشه وشجره) ذكر التورى عن أهل اللغة أن العشب والخلا بالفسر اسم للرطب والحشيش للبايس وأن الفسقاء يطلقون الحشيش على الرطب أيضا مجازا باعتبار ما يؤكل اليه اه وفي القمع والشجر اسم للقائم الذي يثبت بنمو فاذا جف فهو حطب اه وأطلق في القاطع فمثل الحلال والحرم وتبدا بالقطع لأنه ليس في المقطوع ضمان وأشار بضمان قيمته الى أنه لا مدخل للصوم هنا والى أنه يحل له ما إذا الضمان كافى حقوق العباد ويكره الاستماع به يحا وغيره ولا يكره المشتري وخامه في البصر (قوله غير محلول ولا منبت) اعلم أن النابت في الحرم اما باق أو منكسر أو آخر أو غيرهما والثلاثة الأولى مستتة من الضمان كما يأتي وغيرهما ما أن يكون أبته الناس أو لا أو لا في شيء فيه سواء كل من جنس ما ينبت الناس كلز ع أو لا كما نخلان والثاني ان كان من جنس ما يثبتونه وكذلك والأقسام الجزاء بخلافه الجزاء هو النابت بنفسه وليس عليه تثبت ولا منكسر ولا باق ولا آخر كما ذكر في البصر ذكر أن المراد من قول الله عز وجل في غير محلول هو النابت بنفسه محلول أو لا لا يرد عليه ما لو ثبت في ملك رجل ما لا يستتبع كأم غيلان فإنه مضمون أيضا كأنه عليه في المحيط وما أجاب به في البصر لم يظهر لي وجهه فغلط الخالف الشارح عاده ولم يتابعه بل تابع البصر وأتى قريبا في الشرح (قوله فقطعها انسان) لم يذكر ما إذا قطعها المالك وقضى في غاية الاقتناع عن محمد أنه قال في أم غيلان ثبت في الحرم في أرض رجل ليس لصاحبه قطعه ولو قطعه فعليه لعنة الله ومقتضاه أن لا يجب عليه جزاء لعنه مخالف لما مر من أن كل ما ينبت بنفسه ولم يكن من جنس ما ينبت الناس ففيه القيمة سواء كان محلول أو لا فينبى أن تميزه قيمة واحدة لحق الشرع أخاه فوح افندي وصرح في شرح الباب بضمه جازما به (قوله ناعلى قوله ما الخ) ما على قول الامام أن أرض الحرم سوايب أى أو عافى في حكم السوايب فلا يتصور وقوله لم لو ثبت في ملكه بحر وعليه فالواجب قيمة واحدة لحق الشرع فقط (قوله فلو من جنسه الخ) لأن الذي ينبت الناس غير مضمون للامن بالاجماع وما لا يثبتونه عادة إذا أبتوه التمس بما يثبتونه عادة فكان مثله يجامع اختطاع كمال التمسبة الى الحرم عند التمسبة الى غيره بالاثبات كما في الهداية والعناية شربلاية (قوله كقلاوع) أى إذا انقلعت شجرة ان كانت مروقه لا تسقطها لاشئ يقطعها ليايب (قوله وإذا) أى لتكون النضر أو الحشيش الذى هو من جنس ما ينبت الناس لاشئ يمس من جزاء لحق الشرع ولا من حرمة ط (قوله حل قطع الشجر الممر) أى وان لم يكن من جنس ما ينبت الناس لكن ان كان له مالك توقف على ايازته ولا وجبت قيمته كما لا يخفى ط (قوله لأن انما الخ) بدل من قوله ولذا الخ لأن ما كل من جنس ما ينبت الناس اذا نبت بنفسه انما لا يجب فيه شئ لانه بمنزلة ما أبتوه تأمل (قوله قيمته) فاعل يجب وقوله في كل ما ذكر رأى قيمة ما انطقه في كل ما ذكر من المسائل الثمانية فى الاولين وانما خمسة قيمة الصيد وفي الثالثة البيض

(وقطع حشيشه وشجره) حال كونه (غير محلول) يعنى النابت بنفسه سواء كان محلولاً أو لا حتى قالوا لو ثبت في ملكه أم غيلان فقطعها انسان فعليه قيمة المالكها وأخرى لحق الشرع بناء على قولهما المقضى به من غلظ أرض الحرم (ولا منبت) أى ليس من جنس ما ينبت الناس فلو من جنسه فلا شئ عليه كقلاوع وورق لم يضر الشجر ولذا حل قطع الشجر الممر لأن انما اقيم مقام النابت (قيمه) فى كل ما ذكر

وفي الرابعة القرح وفي السادسة اللبن وفي السابعة الخشيش وفي الثامنة الشجر (قوله)
 الامايف وانكسر أي فلا يضره المقاطع الا اذا كان علوا كما فيضن قيمته لما لك
 كما في شرح الباب والخاص بالجم الياس وقد مر أنه يسمى طبيا (قوله) أو ضرب فسطاطا
 أي خيمة ومثله ما لو ذهب عيشه أو مشى دوابه كما في الباب (قوله) لعدم امكان الاحتراز
 منه لانه تبع كذا في بعض النسخ والسواب ذكر قوله لانه تبع بعد قوله لالفننه
 كما في بعض النسخ (قوله) والعبرة للاصل (الخ) في الصرع عن الاجناس الاغصان تابعة
 لاصلها وذلت على ثلاثة أقسام أحدها ان يكون أصلها في الحرم والاغصان في الحل
 فعلى قاطع الاغصان القيمة الثاني عكسه فلا تنطبق عليه فيما الثالث بعض الاصل في الحل
 وبعضه في الحرم ضمن سواء كان الفصن من جانب الحل أو الحرم اهـ (قوله) والعبرة
 لمكان الطائر أي لمكانه من الشجرة لالاصل لان الصيد ليس تابعا لها ط (قوله) بحيث
 لو وقع الصيد فسر الضعير مع أن مرجحه الطائر قصد التعميم فان هذا الحكم
 لا يمتنع الطراح ح (قوله) والا لا أي لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ
 الفصن شيئا من الحل والحرم فالعبرة بالحرم تر جيبا للطائر كما يعلم من نظائره ط (قوله)
 القائم محترزه ما ذكر من التام ولو قال والعبرة لقوائم الطائر لمكان أخضر واعم لانه
 يفيد حكمه كذا كانت في الحل ط (قوله) وبعضها ككلها أي لو كان بعض قوائمه
 في الحرم فهو ككلها فيجب الجزاء قال في شرح الباب أي من غير نظر الى الأقل والاكثر
 من القوائم في الحل أو الحرم وهذا في القائم لاجابة الجمع قوله سابقا القائم ط (قوله)
 ولو كان قائما فالعبرة ترأسه مقتضاة أنه لو كان رأسه في الحل فقط فهو من صيد الحل
 وبه صرح في السراج لكن مقتضى قوله فاجتمع المبيع والمحرّم أنه من صيد الحرم لأن
 القاعدة ترجع الحرم وصارده الحرم كما صرح فيما قلنا وكذا قوله في الباب لو كان
 مضطجعا في الحل وجر منه في الحرم فهو من صيد الحرم وقال شارحه القاري أي جرّه
 كان وقال الكرمانى لو مضطجعا في الحل ورأسه في الحرم ضمن لأن العبرة ترأسه وهو
 موهم ان الجزء المتبر هو الرأس لا غير وليس كذلك بل اذا لم يكن مستقرا على قوائمه
 يكون بمنزلة شئ معلق وقد اجمع فيه الحل والحرم فخرج جانب الحرم احتياطاً في
 البدائع انما صحت القوائم في الصيد اذا كان قائما عليها وجعله اذا كان مضطجعا اهـ
 وهو يظهر كما قال في الغاية يقتضي ان الحل لا يثبت الا اذا كان جميعه في الحل حالة
 الاضطجاع وليس كذلك ففي المسبوط اذا كان جر منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد
 الحرم والله اعلم اهـ فافهم (قوله) والعبرة لحالة الزى أي المختبر في الزى حالة الزى
 لاجابة الوصول عند الامام حتى لو روى مجوسى الى صدف أسلم ثم وصل السهم اليه لا يوزن كل
 ولو روى مسلم فارتد ثم وصل السهم يوزن كل ح عن البصر (قوله) الا اذا رماه (الخ) اقول
 قال في الباب ولو روى صيد في الحل فمهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن ولو رماه في الحل

(الامايف) أو انكسر لعدم
 الفقه أو ذهب بغير مكان
 أو ضرب فسطاطا له دم امكان
 الاحتراز منه لانه تبع (والعبرة)
 للاصل لالفننه وبعضه أي الاصل
 (كهو) تر جيبا للحرم (والعبرة)
 لمكان الطائر فان كان على غصن
 بحيث لو وقع الصيد (وقع في)
 الحرم فهو صيد الحرم والا ولو
 كان قوائم الصيد القائم (في الحرم)
 ورأسه في الحل فالعبرة لقوائمه
 وبعضها ككلها (لا لرأسه) وهذا
 في القائم ولو كان قائما فالعبرة
 لرأسه لسقوط اعتبار قوائمه مستند
 فاجتمع المبيع والمحرّم والعبرة لحالة
 الزى الا اذا رماه من الحل وميز
 السهم في الحرم يجب الجزاء
 استحسانا بدائع (ولو شوى أيضا)
 أو جرادا أو حلب لبن صيد
 فضته لم يحرم (أكله)

واصابه في الحل فدخل الحرم فبات فيه لم يكن عليه الجزاء ولكن لا يحل اكله
 ولو كان الرمي في الحل والصيد في الحل الا ان بينهما قطعاً من الحرم فزعموا السهم
 لا شيء عليه اه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح هو المسئلة الاخيرة كما هو المتبادر مع انه قد
 جزم في البصر ايضا بانه لا شيء فيها من غير حكاية استحسان أو قياس وانما حكم ذلك
 في المسئلة الاولى حيث نقل اولاً عن انائية وجوب الجزاء وانه اختلف كلام البسوط
 ففي موضع لا يجب وفي موضع يجب وان هذه المسئلة مستتاة من أصل أي حنفية فان
 عنده المعبر بحالة الرمي الا في هذه المسئلة خاصة ثم نقل عن البدائع ان الوجوب استحسان
 وعدمه قياس ووفق به بين كلاي البسوط وكذا صرح القاري عن الكرماني بانها
 مستتاة احتياطاً في وجوب الضمان وبه ظهر ان الشارح اشتبه عليه احدي المستتين
 بالآخرى وسبقه الى ذلك صاحب التهر ولا يصح حل كلامه على ما اذا مر السهم في الحرم
 واصاب الصيد في الحرم لانه ان كل الصيد وقت الرمي في الحرم لم تكن المسئلة مستتاة
 من اعتبار حالة الرمي ويكون وجوب الجزاء لاشك فيه قياساً واستحساناً وما نقله ح عن
 البصر انه فيه وان كل الصيد وقت الرمي في الحل والاصابة في الحرم يصبر قوله ومز
 السهم في الحرم لا فائدة فيه فافهم (قوله ويجازي به الخ) ومثله لو قطع حشيش الحرم
 أو ثمره وأدى قيمته ملكه ويكره به قال في الهداية لانه ملكه بسبب محظوظ بشره فافلو
 أطلق له يبعه لتمازق الناس الى محله الا انه يجوز البيع مع الكراهة بخلاف الصيد اه
 أي لانه يبيع بميتة (قوله لم يدم الذكاة) عليه لجواز اكله وبيعته أي لانه لا يقتصر الى
 الذكاة فلا يصبر ميتة ولذا يباح اكله قبل الذكاة يجرى عن الخط (قوله بخلاف ذبح
 الحرم) أي ذبحه صيد الحل أو الحرم وقوله أوصد الحرم عطف على الحرم أي وبخلاف
 ذبح صيد الحرم من حلال أو محرّم فالصديق في المعطوف عليه بمضاف الى فاعله وفي
 المعطوف الى مفعوله وفي نسخة أو حلال صيد الحرم وهي أحسن لكن كون ذبح الحلال
 صيد الحرم ميتة أحد قولين كما ستعرفه (قوله ولا يرمى حشيشه) أي عندهما ويجوز
 أبو يوسف الضرورة فان منع الدواب عنه متعذروا عنه في الهداية وقتل بعض الحشيش
 عن البرهان تأييد قوله بما حصل ان الاحتياج للرمي فوق الاحتياج للذبح وأقرب حد
 الحرم فوق أربعة أميال ففي خروج الرعاة اليه ثم عودهم قد لا يفي من النهار وقت
 تنسحب فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل خلاها ولا يصند شوكتها وسكونه
 عن نفي الرمي اشارة لجوازه والالئنه ولا مساواة بينهما الحق به دلالة ان القطار فصل
 العاقل والرمي فعل الجاهل وهو جبار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نفي
 الرمي للزم من اعتبار الضرر ومعارضته بخلاف الاحتشاش اه لكن في قوله والرمي
 فعل الجاهل نظر لانها لو ارتفعت بنفسها لانت عليه اتفاقاً وانما الخلاف في ارسالها للرمي
 وهو مضاف اليه (قوله بجعل) كخصل ما يحصد به الزرع (قوله الا الاذخر) بكسر

ويجازي به ويكره ويجعل غنمه في
 القداء ان شاء الله المذمومة بخلاف
 ذبح الحرم أو صيد الحرم فانه ميتة
 (ولا يرمى حشيشه) بداية (ولا يقطع)
 بجعل (الا الاذخر)

الهمة والثناء وسكون الذال المعجزت نبت بمكة طيب الزائحة له قضبان دفاق يستقيها
 البيوت بين الخشبات ويسلمها الخلاء في القصور بين اللبائن همتاني ملخصا ووجه
 استقامته في الحديث مذمكسور في الجرو وغيره (قوله ولا بأس) هي هنا للإباحة
 لمقابلتها بالحكمة للمنازكة وأولى قارى (قوله ويقتل قلة الخ) متعلق بقوله بعد تصديق
 والمراد بالقتل ما يشعل المباشرة والتعب القصدى كما أناده بقوله لتوت احترازا عما لم
 يقصد بالقاء الثوب القتل كما لو غسل فوه غاتت وكالقاء الثوب القاءه لأن الموجب
 أن الماعن البدن لا خصوص القتل كافي بالجرو والمراد بالقلة ما دون الكثير لا أن
 يانه وفصل في الباب بأن في الواحدة تصدقها بكسرة وفي التثنية والثلاث قبض من طعام
 وفي الزائده مطلقا نصف صاع (قوله والجراد كالمقل) قال في الجرو لم أر من تكلم على الفرق
 بين الجراد القليل والكثير كالمقل وينبغي أن يكون كالمقل في الثلاث وما دونها تصدق
 بماء وفي الأثر نصف صاع وفي المحيط مائة أصابع جراد في أحراره ان صام وما فقد
 زاد وان شاء جمعها حتى تصير عتبات فيصوم يوما ١٠ وينبغي أن يكون القمل كذلك
 في حق العبد لما علم أن العبد لا يكثر إلا بالصوم ١٠ ولا يخفى أن ما في المحيط صريح في
 الفرق بين حكم القمل والكثير ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القمل والكثير
 وعليه يعمل قول الجرو لم أر الخ جوبه اندفع اعتراض النهر (قوله إلا العقيق) هو طائر
 أبيض فيه سواد ويأص يشبه صوته العين والفاق قاموس ومثله في الحكم الزاغ وأنواع
 الغراب على ما في فتح الباري خمسة العقيق والأبعق الذي في ظهره أبيضته ياص والفداف
 وهو المعروف عند أهل اللغة بالأبعق ويقال له غراب البين لأنه بان عن فرح عليه الصلاة
 والسلام واشتغل بصفه حين أرسله لآتي بغراب الأرض والأعصم وهو قريبه أوجناحه أو
 بطنه ياص أو جرة الزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب
 ح عن القهستاني (قوله وتعميم الصر) حيث جعل العقيق كالغراب واعترض على
 قول الهداية أنه لا يسمى غرابا ولا يندى بالذي بقوله أنه نظرا لأنه داعم يقع على دراية
 كافي غاية البيان (قوله ردة في النهر) أي بما في المراجع من أنه لا يفعل ذلك غالبا وبما
 في التفسيرية حيث قال وفي العقيق رواية أن والظاهر أنه من الصود ١٠ (قوله ويكب
 عقور) قتبه بالعقور أي بالحدث والاقفال عقور وغيره سواء أهليا كان أو وحشيا بحر
 (قوله أي وحشي) ليس تفسير العقور بل تقييده ح أي لأن العقور من العقور وهو
 الجرح وهو ما يطرأ شره وإذاؤه قهستاني (قوله أما غيره) أي غير الوحشي وهو
 الأهل فلنفس بسدا أصلا فلا معنى لاستعماله لكن قد منعنا عن القبح أن الكلب مطلقا ليس
 بسدا لأنه أهل في الأصل وأيضا فإن العقير وما بعده ليس بسدا أيضا (قوله وبعض)
 هو صغير البق ولا شيء يقتل الكبار والعقار شر بلاية (قوله لكن لا يصل الخ) استدلوا
 على الإطلاق في البق فان ظاهره جواز إطلاق قتله بجميع أنواعه مع أن فيه ما لا يؤذى

ولا بأس بأخذ كانه لأنها
 كالخفاف (ويقتل قلة) من جنسه
 أو ألقائها أو القاء نوبه في الشمس
 لتوت (تصدق بماء بمائة بحراة
 ويجب الجزاء فيها) أي القملة
 (بالدلالة كما في الصيود) يجب
 (في الكثير منه نصف صاع و)
 الكثير (هو الزائد على ثلاثة)
 والجراد كالمقل بحر (ولا شيء يقتل
 غراب) إلا العقيق على الظاهر
 ظهيرية وتعميم الصر في النهر
 (وحده) بكسر فتصني وجوز
 البرجسدي فتح الحياه (وذئب
 وقرب وحية وفارة) بالهجر
 وجوز البرجسدي التسهيل (ولكب
 عقور) أي وحشي أما غيره فليس
 بسدا أصلا (وبعض وعلى)
 لكن لا يصل قتل ما لا يؤذى ولذا
 قالوا يصل قتل الكلب الأهل
 إذا لم يؤذى ولا يرقتل الكلاب
 منسوخ كافي القبح

وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذى كالمسح حواه في غير موضع ط (قوله أي اذالم تنضر)
تقييد للنفس مذ كره في النهر أخذها في المقتط اذا كثرت الكلاب في قرية وأضررت
بأهلها أمر أربابهم بقتلها فان أبوا رفع الامر الى القاضي حتى يأمر بذلك اه (قوله
وبرغوث) يضم الباء والغين ط (قوله وفراش) جمع فراشة وهي التي تهافت في السراج
فالموس (قوله وزغ) هو صام أبيض بشديد الميم (قوله وأم حنين) جملة مضمومة
فوحدة مفتوحة فقصبة على وزن زبيد ويه شبه السب (قوله وكذا جميع هوام
الارض) الاولى ابدال جميع يائي لأن ما قبله من الهوام وهي جمع هامة كل حيوان ذى
سم وقد غلق على مؤنث ليس لسم كالمذلة أما الحشرات فهي جمع حشرة وهي صغار ذوات
الارض كافي الدوان ط عن أبي السعدي (قوله وسبع) هو كل حيوان يختلف عادة
(قوله أي حيوان) أشار الى ما في التبر من أن هذا الحكم لا يخص السبع لأن غيره اذا
صالح لشيء يقتله ذكره شيخ الاسلام فكان عدم التخصيص أولى اذ الماهوم مع تبر في
الروايات اتفاقا اه لكن ينبغي تقييد الحيوان بقولنا كقول ما في الحرم أن الجمل
لوصال على انسان يقتله فله قيمة ما بلغت لأن الاذن في قتل السبع حاصل من
صاحب الحق وهو الشارع أما الجمل فلم يحصل الاذن من صاحبه (قوله صائل) أي قاهر
وصالح على المحرم من الصورة أو الصلابة المسموعة فمستأنى وقيد به لما مر من أن غير
الصائل يجب بقتله الجزاء ولا يجوز من شاة وما في اليدائع من أن هذا أي عدم وجوب شيء
انما هو فيما لا يتعدى كالضبع والثعلب وغيرهما أما ما يتعدى به غالب كالأسد
والذئب والنمر والفهد فلم يحرم قتله ولا شيء عليه قال بعض المتأخرين انه بذهب الشافعي
أنسب نهر قلت والقائل ابن كمال لكن ذكر في الفتح أقول الباب كلام البدائع وسجله
مقابل المتخصص عليه في ظاهر الرواية ثم قال ثروا رواية عن أبي يوسف قال في الخائفة
وعن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد الا الكلب والذئب
اه فانهم (قوله كاتز به قيمته) أي بالقيمة ما بلغت للملك يعني وقيمة لله تعالى لا لجناب وز
قيمة شاة بجر قاتل هذا الوغير صائل أما الصائل فقد علمت أنه لا يجب فيه لله تعالى شيء
فلذا اقتصر الشارع على قيمة واحدة فانهم (قوله وله أي الحرم) (قوله ولو أوهانطيا)
أخرج الام اذا كانت طيبة فان لمسه الجزاء لما ذكره الشارح ط (قوله ويطأ أهلي)
هو الذي يكون في المساكن والحياض لأنه ألوف باصل اللطيفة احترازا عن الذي يطرقه فانه
صيد فيجب الجزاء بقتله بجر (قوله ولو لحرم) الامام للتعليل أي ولو صاده الحلال لا لجل
الحرم بل أمره بخلاف الامام مالك في الهداية (قوله وذبحه في الحل) أما الذبحه في
الحرم فهو ميتة كما قدمه وفي الباب اذا ذبح محرم أو حلال في الحرم صيدا فذبحته ميتة
عندنا لا يحل آكلها له ولا لقوم من محرم أو حلال سواء اصطاده هو أي ذبحه أو غيره محرم
أو حلال ولو في الحل فلو أكل الحرم الفاجر منه ميتة قبل أدائه ضمان أو بعد فعليه قيمة

أي اذالم تنضر (وبرغوث وقراد
وسلقطاة) يضم ففتح فـ يكون
(وفراش) وذباب وزغ وزبور
وقنفذ وصرصر وصباح ليل
وابن عرس وأم حنين وأم أربعة
وأربعين وكذا جميع هوام
الارض لانها ليست بسبعين
ولا تولد من البطن (وسبع)
أي حيوان (صائل) لا يمكن دفعه
الا بالقتل فلا يمكن بغيره قتله
رسه الجزاء كاتز به قيمته لو عموكا
(وله ذبح شاة ولو أوهانطيا) لأن
الام هي الاصل (و يبر وغير
و ذباح ويطأ أهلي) أو كل ما صاده
حلال (ولو لحرم) وذبحه في الحل
(بلاد لا يحرم و) لا (أصربه)
ولا عاته عليه فلو وجد أحدهما
حل للحلال لا للحرم

ما أكل ولو أكل منه غير الذبيحة فلا شيء عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم بعد العتمة
 لا شيء عليه إلا أكل ولو اصطاد حلال فذبحه في محرم أو اصطاد محرم فذبحه في حلال فهو ميتة
 ١١ وقال شارحه القاري اعلم انه صريح غير واحد كصاحب الانصاف والبرهان في الآثار
 والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يجلأكله وإن أدى جزءا من
 غير قترض خلاف ذلك فاضحان أنه مكره أكله تقريبا وفي اختلاف المسائل اختلفوا
 فيما إذا ذبح الحلال صيد في الحرم فقال مالك والشافعي وأحمد لا يجلأكله واختلف
 أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره هو مباح ١٢ (قوله على المختار)
 راجع لقوله لا للأصم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجرباني لا يحرم وغلظه القدوري
 واعتقد رواية الطحاوي فنعى وبجر (قوله ويجب قيمته ذبح حلال) هذا مكرم قوله
 سابقا وذبح حلال صيد الحرم إلا أنه أعاده ليرتب عليه قوله ولا يميزه الصوم ط وأراد
 بالذبح الالتفات ولو نسبنا على وجه العدو وانفلأدخل في الحرم بازيا فأرسله فقتل حلال
 الحرم لم يضمن لأنه أقام واجبا وما قصد الاصطياد فلم يكن تعديا في السب بل كان مأثورا
 بجر (قوله ولا يميزه الصوم) انما اقتصر على نفي الصوم ليقيد أن الهدى جائز وهو ظاهر
 الرواية كما في الصروفي الباب فان بلغت قيمته هذا اشتراها بها ان شاء واشترى بها
 طعاما فيستحق به كالمزيج وزنه الهدى ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد ولا
 يشترط كونها من ثمنها بعد الذبح وأما الصوم في صيد الحرم فلا يجوز للعلل ويجوز للأصم
 (قوله لانها غرامة) لان الضمان فيه باعتبار الحمل وهو الصيد فصار كغرامة الاموال
 بخلاف المحرم فان ضمانه جزاء القتل لا الحمل والصوم يصلح له لأنه كفارة بجر (قوله في
 دلالة) أي دلالة الحلال ولو المحرم والفرق بين دلالة الحرم ودلالة الحلال أن الحرم التزم
 تركه ان تعرض بالاحرام فلدل تركه ما التزمه فضمن كالدفع اذا دل السارق على الوديعة
 ولا التزام من الحلال فلا ضمان بها كالأجنبي اذا دل السارق على مال انسان بجر
 (قوله ولو حلالا) الاولى أن يقال وهو حلال كما تقدم في جميع الانه قال وانما يقيد به
 لتظهر فائدة قيد الدخول في الحرم فان وجوب الارسل في الحرم لا يتوقف على دخول
 الحرم لأنه بمجرد الاحرام يجب عليه كفاي الاصلاح وغيره وهذا يظهر ضعف ما قيل حلالا
 أو محرما ١٣ وعابه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله ولو في الحل ١٤ ح والحاصل أن
 الكلام ممن كان حلالا في الحل وأراد الاحرام أو دخول الحرم وكان في يده صيد وجب
 عليه ارساله وفي الباب وشرحه اعلم أن الصيد يسيرا ما ثلاث اشياء احرام الصائد أو
 بدخوله في الحرم أو بدخوله الصيد فيه ولو أخذ صيدا في الحل أو الحرم وهو محرم أوفى
 الحرم وهو حلال لم يملكه ويجب عليه ارساله سواء كان في يده أو قصصه أوفى بيته ولو لم يرسله
 حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء (قوله يعني الجوارحة) محترزه قوله لان كان
 في بيته أو قصصه (قوله وجب ارساله) قال في البراءة (قوله أي طارته) لو قال أي

على المختار (ويجب قيمته بذبح حلال
 صيد الحرم وصدق بها ولا يميزه
 الصوم) لانها غرامة لا كفارة حتى
 لو كان الذبيحة محرما لجزأ الصوم
 وقيد بالذبح لأنه لا شيء في دلالة
 الا لا شيء (ومن دخل الحرم)
 ولو حلالا (أو أحرم) ولو في الحل
 (وفي يده حقة) يعني الجوارحة
 (صيد وجب ارساله) أي طارته

اطلاقه لكان أشمل لتناول الوحش فإنه هذا الحكم لا يقتصر الطير **اح** وشمل إطلاقه
 ما لو غصبه وهو حلال من حلال فأحرم الغاصب فإنه يلزمه إرساله وعليه قيمته لمالكه قال
 ردمله برئ ولزمه الجزاء كذا في الدراية عزى إلى المتقي ثم قال في القتح وهذا الغاصب
 يجب عليه عدم الرد بل إذا قل يجب به الضمان (قوله أ وإرساله للعل ودبعة) هذا قول ثان
 في تفسير الإرسال حكمه القهستاني بعد حكاية الأول وعزاه للصفه ويشكل عليه
 مسئلة الغاصب حين يلزمه الجزاء وإن رده لمالكه وإيضاح الرسول في حال أخذ السيد
 هو في الحرم فيلزمه إرساله وضمان قيمته للمالك كالغاصب كما أفاده **ط** وأيضا اعتراضه ابن
 كمال بأن المدعى المدعى لكن رده في الشهر بما في فوائد الظهيرية أن يدخله كرحله
 وحاصله أن المختلوكون السيد في يده الحقيقية ويده فيما عند المدعى غير حقيقية بل
 هي مثل يده على ما في رحله أو قصصه أو خادمه لكن يرد عليه ما مر عن **ط** وقد يجب بأنه
 يمكنه أن يتناول في طرف الحرم هل هو في الحل أو يردله في قصص ثم اعلم أن الذي يظهر من
 كلامهم أن هذين القولين في المسئلة الثانية فقط وهي من أحرم في الحل وفي يده صيد
 أما الأولى وهي لو دخل الحرم وفي يده صيد فالواجب عليه الإرسال بمعنى الإطارة لقوله
 في الهداية عليه أن يرسله في أي في الحرم وتعليقه بأنه لما حصل في الحرم وجب تركه
 التعرض لشرعية الحرم وصار من صيد الحرم وكذا ما قد تمناه عن اللباب عن أن الصيد يصير
 أمنا ثلاثة أشياء الخ وكذا قول المصنف لا في فلو كان جارحا لم فإنه لو كان له إيداع
 الجرح بعدما أدخله الحرم لم يجزه إرساله مع العلم بأن عادة الجارح قتل الصيد وكذا
 قول اللباب لو أخذ صيد الحرم فأرسله في الحل لا يبرأ من الضمان حتى يعلم وصوله إلى الحرم
 أمنا فكيف إذا أودعه فتأمل (قوله على وجه غير مضجع له) يفسره ما قبله فكان
 الأولى تأخير عنه كأنه فعل في شرحه على المتقي حيث قال كأن يودعه أو يرسله في قصص
 (قوله وفي كراهة جامع الضماوى إلى قوله لا يجب) ساقط من بعض النسخ وسامه أن
 اعتاق الصيد أى إطلاقه من يد مجاز أن يأخذ به وهو قيد لقوله لأن تسييب
 الدابة حرام وقيل لا إلى لا يجوز اعتاقه مطلقا كما هو ظاهر إطلاق حرمه التسييب لأنه
 وإن أحاسه فلا غلب أنه لا يقع في يد أحد فيسقط ما به وفيه تضييع للمال وقوله ولا يخرج
 عن ملكه باعتاقه يحتمل معنيين الأول أنه لا يصير عن ملكه قبل أن يأخذ أحد فان
 أخذ أحد بعد الإباحة ملكه كما يفيد عبارة مختارات النوازل الثاني أنه لا يصير
 مطلقا لأن التعلق بالجهول لا يصح مطلقا أو لا تقوم معاوية لما في لقطه البصر عن الهداية
 إن كانت اللقطه شيئا يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالتواني وقشر الرمان يكون القلق فإباحة
 حتى جاز الاتساع به من غير تعريف ولكن رسي على ملك مالكه لأن التعلق من الجهول
 لا يصح قال وفي البرازية للمالك أخذ هامة إذا قال عند الرمي عن أخذ هامة فهو لا تقوم

أو إرساله للعل ودبعة قهستاني
 (على وجه غير مضجع له) لأن
 تسييب الدابة حرام وفي كراهة
 جامع الضماوى شرى عصابة من
 الصناد وأعتقها جازان قال من
 أخذها فهو له ولا يخرج عن ملكه
 باعتاقه وقيل لأنه لا تضييع للمال
 انتهى

معلمين ولم يذكر السر خشي هذا التفصيل اه فيبقى أن يكون اعتناق الصمد كذلك
وتكون قاعدة الاباحة حل الانتفاع به مع قائه على ملك الملك لكن في لقطة التار خاتمة
تليد اية لا فية لهما من الهزال ولم يصها وقت السرك فأخذها رجل وأصلها فالتباس
أن تكون للاخذ كقتور الرمان الماروسة وفي الاحتسان تكون لصاحبها قال
محمد لا يجوز ذلك في الحيوان لجواز في الجارية ترى في الارض حريرة لا فية لهما
فأخذها رجل وينفق عليها فيطوؤها من غير شرأ ولا هبة ولا اراث ولا صدقة أو يصفقها
من غير أن يملكها وهذا امر قبيح اه مخلصا ومقتضاها أن غير الحيوان كالقتور يكون
طرحه اباحة بدون تصرع وأنه يملكه الاخذ بخلاف الحيوان فلا يملكه الا بالتصرع
بالاباحة كما هو مفهوم قوله ولم يصها وهذا خلاف ما ذكرناه من البصر وعلى هذا يخرج
ما في مختارات التوازل وبأن قريسا قول ثالث وهو أن غير المحرم لو أرسله يكون اباحة لانه
أرسله باختياره فيكون كشور الرمان (قوله وجهت) أي حين اذ كان اعتناق الصمد
لا يجوز الا اذا اباحه لمن يأخذه فقد اطاعت أي التي فسر بها الارسل بالاباحة وبأنه
قول المراج ولو كان في يده فعليه إرساله على وجه لا يضيع فان ارسل الصمد ليس
بمسدوب كسبب الهبة بل هو حرام لأن يرسله للعنف أو بيع للناس أخذه كذا في
القوائد الشهيرة اه وقال بعد على وجه لا يضيع بأن يحمله في يده أو يودعه عند حلال
اه لكن ظاهر ما يقتضاه من القسطنطين من حكاية القولين في تفسير الارسل أن من
فسره بالاطارة لم يقصد بالاباحة لانه يقول ان الارسل واجب فلم يكن في معنى التسيب
المختلوم من فسر الارسل بالوديعة فكانه يقول حيث أمكنه دفع التعرض للصمد بها
فلا حاجة الى الاطارة المضعة للملك لانه فاع الضرورة بدونها وإذا قال فاضيان في شرح
الجامع لو أحرم والصمد في يده عليه أن يره له لكن على وجه لا يضيع لأن الواجب ترك
التعرض بإزالة اليد الحقيقة لا بإبطال الملك اه وكون الاباحة تنفي التضييع ممنوع
لأن الغالب على الصمد أنه إذا أرسل لا يصاد ما يفتق ملكه ضائعا والتسيب لا يجوز
وانما يجب الارسل مطلقا فيما صاده وهو محرم كما تركه لم يملكه فليس فيه تضييع ملك هذا
ما ظهر في وقد علت مما اقتضاه أن هذا كله فيما لو أخذ صمدا ثم أحرما ما لو دخل به الحرم
فانه يأنه إرساله بمعنى اطارته وأنه ليس له ايداعه لانه صار من صيد الحرم (قوله فتأمل)
كذا في بعض النسخ وفي بعضها قبل وقال ح هو ظرف سبق على الضم أي قبل الاطارة
العامل فيه الاباحة (قوله وأصلها) ليس بقيد فيما يظهر لأن المدار في التملك على
الاباحة وقد يقال انما يقيد بلع الاخذ لأن قوله من أخذها فهي لا يتركه في الاصلاح
زيادة منع من الرجوع منها وبدونه الرجوع اذ لا مانع ويجوز ط (قوله والقوله) أي
للمالك أنه لم يصها لاحد لانه شكر اباحة التملك وان برهن الاخذ وانكسر عن العين سلت
لاخذ ط عن لقطة البصر (قوله لان تكن في يده أو وقصه) أي ولم يكن امطاده

قلت وجه في تفسير الاطارة بالاباحة
فتأمل انتهى وفي مسكراته
مختارات التوازل سبب داتيه
فأخذها آخر وأصلها فلا سبيل
للمالك لها ان قال فتدبرها
هي لمن أخذها وان قال لا حاجة
بها فله أخذها والقول له بينهما انتهى
(لا يجب ان كان السبيل في يده)

في الاحرام اما لو اصطاده في الاحرام يلزمه ارساله بالاجماع معراج (قوله بطرياق
 العادة) أي من لدن العصاية الى الان وهم التابعون ومن بعدهم يجرمون وفي موتهم
 حاملي في أبراج وعندهم دواب وطيور لا يطلقونها وهي احدى الطبع فدل على أن
 استبقاها في الملك محفوظة بغير البليس هو التعرض للمنع فتح والدواجن جمع داخن
 وهو الذي ألف المكان من صيد وحشيات ومستأنسة (قوله ولو نقص في يده) أي
 مع خادمه أو في رحله معراج وقبل ان كان النقص في يده يلزمه ارساله لكن على وجه
 لا يضيع هدايته وهو ضعيف كما في النهر قال ح والظاهر أن مثله ما إذا كان الحبل المشدود
 في رمية الصيد في يده (قوله بدليل الخ) فانه بأخذ الغلاف يده لم يجعل المصيد يده
 فكذا بأخذ النقص لا يكون الطريق يده (قوله اخذ منه) صفة لانسان والضمير
 في منه لليل ومثلهما لو أخذ من الحرم بالاولى لانه لو كان غير ملوك لا يملكه الاخذ
 فالمطلوب اولى فانهم (قوله لانه لم يضر عن ملكه) الاولى حذفه والاقتصار على
 التعليل الثاني لانه عن قول المصنف ولا يضر عن ملكه ط (قوله لانه ملكه وهو
 حلال) على تعدد خروج الصيد عن ملكه ومفهومة أنه لو ملكه وهو محرم يخرج عن
 ملكه كم أن الحرم لا يملك الصيد فلو قال لانه اخذته وهو حلال لكان أحسن ح (قوله
 لما يأتي) أي في قول المصنف والصيد لا يملكه الحرم الخ (قوله لانه لم يرسله عن اختيار)
 كذا في بعض النسخ أي لأن الشرع ألزمه ارساله فكان مضطرا شرعا اليه والمناصب
 حقه بالاولى لانه عليه ثمانية لقوله وأخذ الخ وقدر عليه الترتاش كما عزاه اليه في الفتح
 وقال انه يدل على أنه لو أرسله من غير احرام يكون اباحة اه أي فليس له اخذته عن اخذته
 وان لم يصرح بالاباحة وقت ارساله لانه غير مضطر اليه فكان مجزأ ارساله اباحة كالقاء
 قشور الرمان كما قد مناه (قوله فلو كان جاريا) تفريع على قوة وجوب ارساله والجوارح
 من الصيد ما له نائب أو يجب صيده (قوله لقوله ما وجب عليه) وهو ارساله لا على قصد
 الاصطاد او المسئلة مقروضة فيما اذا دخل به الحرم وهذا مؤيد لما قلنا من أن من دخل
 الحرم يصيد وجب عليه ارساله بمعنى اطارته لانه صار من صيد الحرم وليس له ابداعه
 والالكان الواجب الابداع في الجوارح دون الارسال لان الجوارح عاداتها مثل الصيد
 فيكون متعينا بارساله في الحرم (قوله فلو باعه) مفرع أيضا على قوة وجوب ارساله
 والضمير فيه الصيد الذي أخذته حلال ثم أحرم أو دخل به الحرم لأن قوله رد المبيع الخ
 اشارت إلى أن البيع فاسد لا باطل كما نص عليه في الترتيب لانه عن الكافي والربيع يختلف
 ما لو أخذ الصيد وهو محرم وباعه فان بيعه باطل كما سيذكره وأطلق في البيع فتمهل ما إذا
 باعه في الحرم أو يبعد ما أخرجه الى الحل لانه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يصح
 أخراجه بعد ذلك كذا عزاه في البصري الى الشارحين ثم نقل عن المحيط خلافا من جواز
 البيع والا كل بعد الاخراج مع الكراهة لكن ذكر في الترتيب أنه ضعيف قلت لكن هذا

نظير ان العادة القاضية بذلك وهي
 من احدى الطبع (أو رقتهم) ولو
 النقص في يده بدليل أخذ المصيد
 بفلا فله المصيد (ولا يخرج)
 الصيد (عن ملكه) هذا الارسال
 الصيد (عن ملكه) في الحل (له) أخذته
 فله اما كذا في الحل (له) لم يضر
 من انسان أخذته منه (لانه لم يضر)
 عن ملكه لانه ملكه وهو حلال
 بخلاف ما لو أخذه وهو محرم لما
 يأتي لانه لم يرسله عن اختيار (قلو)
 كان (جاريا) كان (تقتل حكم)
 الحرم فلا شيء عليه (قوله ما وجب
 عليه) فلو باعه رد المبيع ان يتي

اذ لم يؤذره بعد الاخراج اما لو اذاه فانه يملكه ويخرج عن كونه صيدا الحرم كما يأتي في مسئلة الطيعة ثم ان هذا ايضا مؤيد لما قلناه من انه اذا دخل الحرم يصيد ليس له ان يرسله الى الحل ودية لما علمت من انه لا يجل اخراجه بل عليه ارساله في الحرم واما ما مر من انه لا يخرج عن ملكه بهذا الارسال فله اخذه في الحل ولما اخذه عن اخذه وبقضاءه ان له بيعه واكبه ايضا فلا ينافي ما هنا لان ذلك في حال ارساله وخرج الصيد بنفسه بخلاف ما اذا أخرجه قال في الباب ولو خرج الصيد من الحرم يتسمل اخذه وان أخرجه أحد لم يجل فافهم (قوله والام) أي وان لم يبق المبيع في يد المشتري بأن أنقذه أو تلف أو غاب المشتري ولا يمكن ادراكه ط عن أي العود (قوله فعله الجزاء) تقدم قريبا سيانه وان الصوم في صيد الحرم لا يجوز للجلال ويجوز للحصر (قوله لأن حرمة الحرم) أي فيما لو أدخل الصيد الحرم ثم باعه فيه أو بعد ما أخرجه لكونه صاد صيد الحرم فينتفع ببيع مطلقا كما مر فانهم وقوله والاحرام أي فيما لو أخذه ثم أحرم (قوله ولو أخذه حلال) أي في الحل ليل وقوله ضمن مرسله لأن لا خذملك الصيد ملكا محترما فلا يطل احترامه باحرامه وقد أنقذه المرسل فيضمنه بخلاف ما أخذه في حالة الاحرام لانه لا يملكه والواجب عليه ترك العتق ويكفي ذلك بأن يظلمه في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعتقا هاديا فهو يقتضي هذا مع ما قد مرناه أنه لو دخل به الحرم فأرسله أحد لا يضمن المرسل لأن لا خذ يلزمه ارساله وان كان ملكه ولا يمكن تخليته في بيته فلو يكن المرسل متعتقا نأفل (قوله وقوله ما احسان) وجهه أن المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر وماعلى الحسينين. سئل قال في الهداية وتظيره الاختلاف في كسر المعارف أي آلات الالهوك الطنبور قال في البصروعي يقتضي أن يفتي بقوله ما هنا لأن الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعارف اه قال ط وأشار الشارح الى ذلك لأن الفتوى على الانحصان الا فيما استثنى من مسائل قليلة (قوله لم يملكه) لأن الصيد لم يبق محل للثقل في حق الحرم فصار كاذن المشتري الخمر هدية (قوله بل بسبب جبري) هو ما يحصل به الملك بلا اختيار وقبول (قوله والسبب الجبري) أي به ظاهره ولم يقل وهو ليقيد أن المراد طلق السبب لا بقيد كونه في الصيد فانه ط (قوله في إحدى عشر) حق العبارة إحدى عشرة لانه يجب المطابقة فيه بتأنيت الجزأين لتأنيت المعداد (قوله مبسوط في الاشياء) لاجابه ان ذكرها هنا وقد ذكرها المحقق (قوله فلذا قال الخ) الاولى أن يقول ومثل الجبري بعد البحر بقوله الخ ط (قوله وجهه في الاشياء بالاتفاق) حيث قال لا يدخل في ملك أحد شيئا بغير اختياره الا الارث اتفاقا الخ (قوله لكن في النهر الخ) هذا الاستدراك ليس في محله لأن كلام الاشياء كما أريد مطلق لا يتقيد بهذه الصورة ولشأن في الاتفاق على كون الارث مطلقا سببا جبريا وانما لم يكن سببا في صورة الحرم اذ امانت محرومة عن صيد على كلام السراج لقيام المانع وهو الاحرام

والاقلية الجزاء لان حرمة الحرم
والاحرام يقتضي بيع الصيد ولو أخذ
حلال صيدا فأحرم ضمن مرسله من
يده الحكمة اتفاقا ومن الحقيقة
عنده خلافا لهما وقولهما
احسان كما في البرهان ولو أخذه
محرم لا يضمن مرسله اتفاقا لان
الحرم لم يملكه وجبته فلا يأخذه
من أخذه (والصيد لا يملكه الحرم
بسبب اختياره) كسواء ووجه
(بل بسبب جبري) والسبب
الجبري في إحدى عشر مسئلة
مبسوط في الاشياء فلذا قال بها
لجبر عن المحيط (كلارث) وجهه
في الاشياء بالاتفاق لكن في النهر
عن السراج أنه لا يملكه بالبراث
مطلب
لا يجب الضمان بكسر آلات اللهو

قيام المولغ الأربعة أى الرق والكفر والقتل واختلاف الملك فكما لا يشدح قيام تلك
 الموانع في سببة الأثر لا يقدح هذا فيها **ح** وان جعل استدراكا على المتن كان
 في محله **ط** (قوله وهو الظاهر) هذا من كلام التهرجيت قال وهو الظاهر لما سأل أى
 من كون الصيد محرم العين على المحرم ولم يظهر لى وجه ظهوره اذ بعد تحقق سبب الأثر
 وهو موت المورث لا بد من قيام نص يدل على كون الأحرار مائة من اثنى عشر كقسامه
 على الموانع الأربعة وكون الصيد محرم العين على المحرم بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر
 ما دمتم حرما وإذا منع من ما را تصرفات لا يدل على منع ارضه فان الخمر محرمه العين أيضا
 وتورث (قوله فان قتله) أى الصيد الذى أخذه المحرم (قوله محرم آخر الخ) استوزبه
 عن البهية وبالنسبة للمسلم من الصبي والكافر باقيا وكان ينبغي زيادة عاقل لاحد توافر من
 الجنون فانه في حكم الصبي كما في **ط** عن الحموي ونحوه أيضا ما لو قتل حلال فانه ان كان
 في الحرم زنيه الجزاء أو الاقل لكن يرجع عليه الاخذ بما ضمن فالرجوع فيه لا فرق بين
 الحرم والحلال بجر (قوله لانه قتر عليه ما كان بجر عرض السقوط) فانه كان محتسلا
 الارصال قبل قتله والتقرر بحكم الابتداء في حق التضمين كشود الطلاق قبل الدخول اذا
 رجعا كما في الهداية (قوله على ما اختاره الكمال) وحرمه الزنى وصريحه في المحيط
 عن المبتنى وظاهر ما في النهاية أن يرجع الاخذ بالقيمة مطلقا عن البصر (قوله لم يرجع
 على وجهه) عبارة الباب ولو قتله بهيمة في ذنبه فله الجزاء ولا يرجع على أحد قال شارحه
 أى من صاحب البهية وأرا كها وساتفها وقادها والمسئلة مصرحة في الجواز آخر **ح**
 أقول وهذا في الرجوع على الرأكب ونحوه أما ضمان الرأكب ونحوه الجزاء فذكر فيه
 قال في معراج الدراية وكذا لو كان راكبا وساتفا وقادها فأنف الدابة يدها أو رجلها
 أو فمها صا فله الجزاء فانهم (قوله ولو صيدا أو نصرانيا) محترزة قوله بالغ مسلم وعبارة
 المراجع لا يجب على الصبي والجنون والكافر فزاد الجنون لانه كالصبي كملت وعبر بالكافر
 لانه النصراني غير قديدوا أخرجه عن قوله محرم باعتبار الصورة والأفالكافر ليس أهلا
 للثمة التي هي شرط الأحرار (قوله فلا جرم عليه) بل على الاخذ وحده (قوله لانه يلزمه
 حقوق العباد) وهذا ما تقرر على الاخذ كما كان بجر عرض السقوط لزمه (قوله وكل ما على
 المفرد به دم) لو قال كفارة لشمل الصدقة واستغنى عن قوله وكذا الحكم في الصدقة
 ثم المراد بالكفارة ما يشمل كفارة الضرورة فان القارن اذا البس أو غطى رأسه للضرورة
 تعدت الكفارة كما في البصر (قوله يعنى بفعل شئ من محظورات الخ) أى محظورات
 الأحرار أى ما حرم عليه فعليه بسبب نفس الأحرار لامن حيث ~~يكون~~ بجهل أو عمرة
 ولا ما حرم بسبب غير الأحرار وذلك كاللبس والتطيب وإزالة شعر أو غفر فخرج ما لو ترك
 واجبا كالوتر السبي أو الرى أو أفاض قبل الامام أو طاف جنباً أو عهد بالرجع أو العمرة
 فان عليه الكفارة ولا تعد على القارن لان ذلك ليس جنباً يعنى نفس الأحرار بل هو ترك

وهو الظاهر (فان قتله محرم آخر)
 بالغ مسلم (مخفا) جزاء من الاخذ
 بالاختلاف والقتل (ورجع)
 أخذه على فاته) لانه قتر عليه
 ما كان بجر عرض السقوط وهذا
 (ان كفر عال وان كفر بصوم)
 فلا على ما اختاره الكمال لانه
 لم يفرم شيئا (ولو كان القاتل)
 بهيمة لم يرجع على وجهه ولو صيدا
 أو نصرانيا فلا جزاء عليه) الله
 تعالى (ولكن) يرجع الاخذ
 عليه بالقيمة) لانه يلزمه حقوق
 العباد دون حقوق الله تعالى (وكل
 ما على المفرد به دم بسبب جنايته
 على أحراره) يعنى بفعل شئ من
 محظوراتهم لا مطلقا ولو ترك واجبا
 من واجبات الحج أو قطع نبات
 الحرم لم يتعد جنايته لانه ليس
 بجناية على الأحرار

واجب من واجبات الحج أو العمرة وكذا لو طاف جنباً وهو غير محرّم زنه دم كأنس عليه
 في البحر بخلاف نحو البس فإنه جناية على الاحرام مع قطع النظر عن كونه نجساً أو عورة
 وإذا حرم عليه ذلك قبل الشروع في أفعالها فاعتقد الجزء على القانون لتلبس بغير أمين
 وخرج أيضاً ما لو قطع نبات الحرم فلا يعتد بالجزء فيه أيضاً على القانون قال في البحر لأنه من
 باب القرامات لا تعلق للاحرام به بخلاف صيد الحرم إذا قتلته القارن فإنه يزنه قيتان
 لأنها جناية على الاحرام وهو متعدّد ولا يتطرق إلى حكمه كونه جناية على الحرم لأن أقوى
 الحرمتين تستلزم أذناهما والاحرام أقوى فكان وجوب القيمة بسبب الاحرام فقط
 لا بسبب الحرم وإنما يتطرق إلى الحرم إذا كان المقاتل حلالاً اهـ هذا ما ظهر في تقريره
 ونظائر تقرير السراج أن المراد بقوله وما على المقر به دم ما كان فعلاً احترازاً عما كان تركاً
 كترك السعي وحّد الوقوف والمطاهرة به يشر كلام الشارح لكن يرد عليه قناع النبات
 فإنه فعل تأمل (قوله ومنه مقتع ساق الهدى) أو منسبه قول الباب وما ذكره من
 لزوم الجزاءين على القانون هو حكم كل من جمع بين احرامين كالجمع على ساق الهدى
 أو يسهل لكن ليس على القانون من العمرة حتى أحرم بالحج وكذا من جمع بين الحجتين أو العمرتين
 وعلى هذا لو أحرم بجمعة أو عروة ثم جنى قبل رفضه فقتله ما يشترط اهـ فافهم (قوله
 لجنايته على احرامه) أي احرام الحج واحرام العمرة وهو على تعدّد الدم والصدقة وما
 ذكره الشارح قبيل قول المصنف أو أغاض من عرفة قبل الامام من أنه لا مدخل له دقة
 في العمرة يقتضي عدم تعدّد الصدقة على القاتل لكن قد مناجاه هناك قد بر (قوله
 فقتله دم واحد) لتأخير الاحرام عن المقاتل ولو عاد إلى المقاتل وأحرم سقط الدم ط
 وذكر في النهاية صورة يلزم القانون فيها دمان للجباوزة وهي ما لو جاوز قاعاً ثم دخل
 مكة فأحرم بصمرة ولم يعد إلى الحل محرماً وهي غير واردة لأن الدم الأول للجباوزة
 والثاني لتركه مقاتل العمرة لأنه دخل مكة التصق بأهلها بحر (قوله لأنه حينئذ)
 أي حين الجباوزة ليس يقارن وهذا لتبطل لوجوب الدم الواحد ويكون الاستثناء
 منقطعاً وذلك لأن الدم يلزمه سواء أحرم بعد ذلك بحج أو عروة أو بهما وألزمهم أصلاً فلا
 دخل لكونه فارناً وجوب ذلك الدم ط (قوله لتعدّد الفعل) أي الجناية لأن كل
 واحد منهما بالشركة يصير جناية تنفرد الدلالة فتعتد الجزاء بتعدّد الجناية هـ
 فافهم (قوله لا تعدد الحمل) فإن الضمان في حق المجرم جزاء القتل وهو متعدّد وفي حق
 صيد الحرم جزاء الحل وهو ليس بتعدّد كرجلين قتل رجلاً خطأ يجب عليه مائة واحدة
 لأنها بدل الحل وعلى كل منهما كفارة لأنها جزاء الفعل بحر وينبغي أن يقسم على عدد
 الرؤس إذا قتله جماعة ولو قتله حلال لم يحرم فقتل المجرم بجميع القيمة وعلى الحلال نصفها
 ولو قتله حلال ومفرد وقارن فقتل الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القارن
 جزاء آنه ثنائى وقتله في البحر (قوله وبطل بيع الحرم صيدا الخ) أطلقه فقتل

(فعل القانون) ومنه مقتع ساق
 الهدى (دمان وكذا الحكم
 في الصدقة) يقتضي أيضاً لجنايته على
 احرامه (الاجباوزة المقاتل
 غير محرّم) استثناء منقطع (فعله
 دم واحد) لأنه حينئذ ليس يقارن
 (ولو قتل محرماً من صيد تعدد الجزاء)
 لتعدّد الفعل (ولو حلالاً) صيد
 الحرم (لا) لا تعدد الحمل (وبطل بيع
 محرماً صيداً)

ما إذا كان العاقدان محرمين أو أحدهما فأذا كان بيع المحرم باطلا ولو كان المشتري
 حلالا وان شره باطل وأن كان البائع حلالا أو أما الجزاء فانما يكون على المحرم حق
 لو كان البائع حلالا والمشتري محرم ما زعم المشتري فقط وعلى هذا كل تصرف بصرف قوله
 وكذا كل تصرف (أي من دية ووصية وجعله مهرا وبذل خلع لأن العين خرجت عن
 كونها محللا لغير التصرفات ط ثم الأولى تأخيه عن قوله وشراؤه ليكون تعميما بعد
 تفصيل (قوله ان اصطاده وهو محرم) أي لانه لم يملكه كالمتر وأذا بهذا الشرط أن
 البطان اذا اساده وهو محرم وباعه كذلك أما لو اساده وهو محرم وباعه وهو حلال
 فالبائع جائز كما في السراج ولو اساده وهو حلال وباعه وهو محرم فالبائع فاسد كما سحر به
 تعالى السراج أيضا أي اذا كان المشتري حلالا أما لو كان محرم فالبائع باطل ولو كان
 البائع حلالا كالمتر أو تخاف ان ماذكر من الشرط انما هو في بيع المحرم كالمتر في التمس
 قال ح اذ لم يمس في قولك وبطل شراء المحرم ان اصطاده وهو محرم فكان عليه ان يذكر
 الشرط بعد الاول اه (قوله وفي القاسدي ضمن قبته) أي ضمن المشتري قبته الصبي
 للبائع لانه ملكه اه ح (قوله أيضا) أي مع ضمانه أي المشتري الجزاء لانه كور في قوله
 وعليه وعلى البائع الجزاء فانه لا يبيح أن ضمانه الجزاء انما هو اذا كان محرم او لا
 فليس عليه سوى ضمان القيمة (قوله كالمتر) الكاف فيه للتنقيذ أي فغير ما مر من ضمان
 المرسل القيمة في قوله أخذ حلال صيدا ضمن مرسله (تنبيه) ذكر في البصر المحيط
 قبيل قول الكز وطل في علم ما صاده حلال لو وهب محرم محرم صيدا كما قال أبو حنيفة
 على الاكل ثلاثة أجره قيمة للذبح وقيمة للاكل المحظور وقيمة للواهب لان الهبة
 كانت فاسدة وعلى الواهب قيمة وقال محمد على الاكل قيمتان قيمة للواهب وقيمة للذبح
 ولا شيء لالا كل عنده اه والتأخر أن وجوب قيمة للواهب خاص فيما اذا اصطاده وهو
 حلال ليكون ملكه والا لم يملكه فلا تجب له قيمة ولذا كانت الهبة فاسدة لا باطلا قبل وهذا
 بناء على القول بأن الهبة القاسدة لا تضيد الملك بالقبض اما على مقابلته فلا شيء عليه
 للواهب قلت وهذا غير صحيح لانها مضمونة على كل من القولين كالبيع القاسدي تلك
 بالقبض وضمن عنه أوقيته كما سيذكر في كتاب الهبة ان شاء الله تعالى (قوله بعد
 ما أخرجت) أي أخرجهما محرم أو حلال معراج (قوله وما نا) علم حكم ذبيهما
 وانلا فمما بأي وجه كلن بالأولى ط (قوله غرهما) لان الصبي بعد الاخراج من الحرم
 يقع مضيق الامن شرعا ولهذا وجب ردته الى مأمنه وهذه حصة شرعية تفسر الى الولد
 اه ح (قوله لم يجزه) بفتح اليا من جزاءه وهو ثلاث متعل الا تترك في القلموس
 وضعه المسترلخ فخرج والبارز للولد ح وكل زيادة في الصبي كالسمن والشعر فمما لهما
 على هذا التفصيل نهر أي ان لم يؤدوا ما قبل موتها ضمن الزيادة وان آذاه فلا يجره
 علم أنها لو جلبت بعد اخرجها فهو كذلك كما أفاده ط (قوله لعدم سريه الامن) أي

وكذا كل تصرف (وشراؤه) ان
 اصطاده وهو محرم والا فالبائع
 فاسد (فلا قبض) المشتري (فمقبض)
 قبته فعليه وعلى البايع الجزاء
 وفي القاسد ضمن قبته أيضا كالمتر
 (ولدت غلبة) بعد ما (أخرجته من
 الحرم وما أخرجهما وان أدى
 براحهما) أي الامن (ثم ولدت لم يجزه)
 أي الولد لعدم سريه الامن حيث
 وهل يجب ردته ما بعد آذاه الجزاء

الى الولد لانه لما أدى ضمن الاصل ملكها فخرجت من ان تكون مسددا للحرم وبطل
استحقاق الامن فاضيان قال في التهرىج لو ذبح الائم والا ولا يجعل لكن مع الكراهة
كافي الغاية (قوله الظاهر) فسلمه في التهرىج عن البصر بقوله فاذا أدى الجزاء ملكها
ملكها شيئا ولذا قالوا بكراهة أكلها وهي عند الاطلاق تنصرف الى التصرم فدل على
انه يجب رد ما سدد أداء الجزاء اه (قوله آفاق الخ) ترجعه في الكثر ياب مجاوزة
المقات بغير احرام ووصله المستنف بلسبق لانه جناية أيضا لكن ملحق بجناية بعد
الاحرام وهذا قبله قال ح لو عرجين جاوزا المقات كما عرج به في الكثر كعمل قوله كفى
يريد الحج الخ ولشمل حرما أكرم لعمره من الحرم وبستانيا أكرم عطيه وألعمر من
الحرم فان كل من لم يعمر من مقامه المعين لم يرد منه ما لم يعد اليه سواء كان حرما أم بستانيا
أم آفاقيا غاية الامر أنه بشرط لزوم الاحرام في البستانيا والحرى قصد التسك ويكفي
في الآفاقى قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسك أم لا اه وأراد بالبستانيا الحلى أى
من كان في الحل داخل المواقيت والحاصل أن الحرم ثلاثة أصناف آفاقى وحلى وحرى
ولكل مقامات مخصوص تقدم بيانه في المواقيت فمن أراد نسكا وجاوز وقته لم يرد منه العود
اليه (قوله مسلم بالغ) فلو جاوز كفر أو بقي قاسم لم يبلغ لاشئ عليه ما ولم يقيد بالمر
ليشمل الرقبى فانه لو جاوز بلا احرام ثم أذن له فولا فاحرم من مكة فعليه دم ونسكه
بعد العتق فتح (قوله يريد الحج أو العمرة) كذا قاله مسددا للبيعة ونسعه صاحب الدرر
وابن كمال باشا وليس يصح لما ذكر ومن ذلك قول الهداية هذا الذي ذكرنا من
لزوم الدم بالجاوزة فان كان يريد الحج أو العمرة فان كان دخل البستان لحاجة فله أن
يدخل مكة بغير احرام اه قال في القفر وهو ظاهر ما ذكرنا من أنه اذا جاوز غير محرم
وجوب الدم الآن يتلوا فاحله ما اذا قصد التسك فان قصد التبراة والسياسة لاشئ عليه
بعد الاحرام وليس كذلك لأن جميع الكتب ناطقة بزم الاحرام على من قصد مكة سواء
قصد التسك أم لا وقد صرح به المصنف أى صاحب الهداية فصل المواقيت فصب أن
يحمل على أن الغالب فيمن قصد مكة من الآفاقين قصد التسك فالمراد بقوله اذا أراد
الحج أو العمرة اذا أراد مكة اه لمنصاع ح عن الشربلية وليس المراد بمكة
خصوصها بل قصد الحرم مطلقا بموجب الاحرام كما تر قبيل فصل الاحرام وصرح به
في القفر وغيره (قوله فلا يريد الحج) فدخلت ما فيه ح (قوله على ما مر) أى أول الكتاب
في بحث المواقيت في قوله وحرم تأخير الاحرام عنهما بل قصد دخول مكة ولو لحاجة وفي
بعض النسخ على ما ساقى في المتن قريبا أى في قوله وعلى من دخل مكة بلا احرام حجة
أو عمرة (قوله وجاوز وقته) أى مقامه والمراد آخر المواقيت التي يترفع عليها اذا لا يجب
عليه الاحرام من أولها كما مر أول الكتاب (قوله اعتبارا لارادة عند المجاوزة) أى ان
الآفاقى الذي جاوز وقته قصد ما ارادته عند المجاوزة فان كان عند قصد المجاوزة أراد

الظاهر ثم (آفاقى) مسلم بالغ (ريية
الحج) ولو خلا (أو العمرة) فلا ولم
يرد واحد منهما لا يجب عليه دم
بمجاوزة المقات وان وجب حج
أو عمرة ان أراد دخول مكة أو
الحرم قريبا (وجاوز وقته) ظاهر
حاشي التهرىج من البدائع اعتبار
الارادة عند المجاوزة (ثم احرم
رسد دم كما اذا لم يعمر فان عاد)

دخول مكة سليم أو غيره له الاحرام من المقات والابان أراد دخول مكان في الحبل
لحاجة فلا شيء عليه واستظهر في الجبر اعتبار الارادة عند انزوح من بيته لكن ذكر
ذلك في مسئلة البستان الاتية وأشار الشارح الى أنه لا فرق بين الموضوعين حينئذ ذكر
ذلك فيهما وسد كجارية البصر والنهر فافهم (قوله الى مقاتنا) في بعض النسخ بدون
الفتة ما وقع كل فالمراد أي مقات كان سواء كان مقاته الذي جاوز غير محرم أو غيره
أقرب أو أبعد لانها كلها في حق المحرم سواء الاولى أن يحرم من وقته بصر من المحيط
(قوله ثم أحرم) أي صحح ولو تفلأ وبعمرة وهذا ناظر الى قول الشارح كما إذا لم يحرم
وقته أبعاد الخ ناظر الى قوله جاوز وقته ثم أحرم وبجارية المقتن بعمرة ما سرازه فتأمل
(قوله صفة محرم) أي مفعول مفعول لا يخلطه لم يشرع حال من فاعله المستتر ومن
فاعل عاده في حال بعد حال متداخلة أو مترادفة (قوله كطواف) وكذا لو وقف
بغيره قبل أن يطوف للقدوم فتح (قوله ولو شوطا) أخذ من البصر ومقتضاه أنه لا بد
في زرع الدم وعدم امكان سقوطه من الشوط الكامل وبجارية الهداية ولو عاد بعد ما ابتدأ
الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق فتأمل واستمر الخبر بالواو وفي بعض
نسخها بالفاء قال ابن الكمال في شرحها انما ذكره تبسيها على أن العبرة في ذلك الشوط التام
فان المستنون الفصل بين الشوطين بالاستسلام والافه وليس بشرط اه ومثله في العناية
وعليه فالمراد بالاستسلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون في أول الطواف ويؤيده قول
البدائع بعد ما طاف شوطا وشوطين وبه ظهر أن ما في الدر ومن عطفه بأو غير نظر
لاقتضاه الاكتفاء ببعض الشوط فافهم (قوله لأن الشرط الخ) أي في سقوط الدم
وليس المراد أنه شرط في صحة النسك لأن تعيين الاحرام من المقات واجب حتى يحجر
بالدم ولو كان شرط الكان فرضا وبتركه يفسد الحج أفاده الجوى ط (قوله عند المقات)
احتراز عن داخل المقات لا خارج حتى لو عاد محرم ما لم يلج فيه لكن لم يلج بعد ما جاوز
ثم رجع ومنه بما كتفاته يسقط عنه بالاولى لانه فوت الواجب عليه في تعظيم البيت
كما في البصر (قوله خلافا لهما) حيث قال لا بد من الدم وان لم يلج بالمرحوم ما سكا
وله أن العزيمة في الاحرام من دورية أهله فإذا ترخص بالتأخير الى المقات وجب عليه
قضاءه بقاء التلبية فكان التلافي بعمرة عليها هدية وفي شرحها لابن الكمال اعزان
الناظرين في هذا المقام من شرائح الكتاب وغيرهم اتفقوا على أن العزيمة لا فاق
ما ذكر ولا يخلو عن اشكال اذ لم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه
انه أحرم من دورية أهله فكيف يصح اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الافضل اه
قلت وهو متزوج فان المراد بالاحرام من دورية أهله أي عما قريب من أهل الحرم من
الاماكن البعيدة عن المقات وقد ورد فعل قلت عن جماعة من العصاة ورد طلبه
في الحديث كما تقدمناه عن الفتح عند بحث المواقيت وفسر العصاة الاتم في وأتوا

الى مقاتنا (ثم أحرم) عاد اليه
حال كونه محرم لم يشرع في نسك
صفة محرم كطواف ولو شوطا
وانما قال (ولي) لأن الشرط عند
الامام قبل التلبية عند المقات
بعد العود اليه خلافا لهما (سقط
دمه)

الحج بذلك وهذا في حق من قدر عليه كما مر هنالك فافهم (قوله والافضل عوده) ظاهر
ما في المبرع من المحط وجوب العود فيه صريح في شرح الباب (قوله الا اذا خاف فوت
الحج) أي فانه لا يعود ويضي في احرامه وعطلة في البرع من المحط بقوله لان الحج فرض
والاحرام من المقات واجب ورتك الواجب أهون من ترك الفرض اه ومقتضاه أنه
لو يصف الفوت يجب العود كما قلنا لعدم المزامه وأنه اذا خافه يجب عدم العود و به يعلم
ما في قول النهر ومتى خاف فوت الحج لوعاد فالافضل عدمه والا فالفضل عوده كما في المحط
اه هذا وفي البرع واستخيم منه أي بما ذكره عن المحط أنه لا تفصيل في العبرة وأنه
يعود لانها لا تفوت أصلا اه ولا ينبغي أن هذا بالنظر إلى القوات والافتقار يحصل ما ترون من
العود غير القوات لخوفه على نفسه وما له فيسقط وجوب العود في العبرة أيضا (قوله
أوعاد بعد شروعه) بقی عليه أن يقول أو قبل شروعه ولم يلب عند المقات ح (قوله
كسكي يريد الحج الخ) أوالنوع إلى الحل لحاجة فأحرم منه ووقف جوفه فلا شيء عليه
كالاتفاق اذا جاوز المقات فاصدا البستان ثم أحرم منه ولم يرتقي بمسئلة المتع بما
اذا خرج على قصد الحج وينبغي ان تقيد به وأنه لو نرجح لحاجة إلى الحل ثم أحرم بالحج
منه لا يجب عليه شيء كالكي نفخ (قوله وصار ميكا) لان من وصل إلى مكان على وجه
مشروع صار حكمه حكم أهله وهذا لما وصل إلى مكة محرما بالعبرة و فرغ منها صافى حكم
المكي سواء ساق الهدى أم لا فاذا أراد الاحرام بالحج بقياته الحرم أو العبرة فالحل
ومثل ذلك يقال في الحل وهو من كان داخل المواقيت فان سقاه للحج أو العبرة الحل
فاذا أحرم من الحرم فعليه دم الآن يعود كما مر عن ح وصرح به هنالك في النهر والباب
(قوله وكذا الواحراما) أي المكي والمتنع الذي في حكمه فان سقات المكي للعبرة الحل
(قوله وبالعود) أراد به مطلق الذهاب إلى المقات الواجب ليشمل قوله وكذا الواحراما
بعبرة من الحرم فان الواجب خروجهم إلى الحل ليسقط الدم وليس فيه عود اليه بعد
السكنة فيه (قوله كما مر) أي عودا عما لا يلزم في الاتفاق بأن يعود إلى المقات
ثم يحرم ان لم يكن أحرم وان كان أحرم ولم يشرع في نكاح يعود اليه ويلبي (قوله أي
آفاق) أفاد أن المراد بالسكوف كل من كان خارج المواقيت (قوله البستان) أي
بستان بني عامر وهو موضع قريب من مكة داخل المقات خارج الحرم وهي التي تسمى
الآن نخلة محمود ابن كمال زاد غيره أن منه إلى مكة أربعة وعشرين مسالا فال بعض
المهين قال النووي قال بعض أصحابنا هذه القرية على يسار مستقبل الكعبة اذا وقف
بأرض عرفات وفي غاية السروجي بالقرب من جبل عرفات على طريق العراق والكوفة
إلى مكة (قوله أي مكانا من الحل) أشار إلى أن البستان غير قد وأن المراد به مكان
داخل المواقيت من الحل والظاهر أنه لا يشترط أن يقصد مكانا معينا لان الشرط عدم
قصد دخول الحرم عند الجوارزة فأي مكان قصد من داخل المواقيت حصل المراد

والافضل عوده الا اذا خاف فوت
الحج (والا) أي وان لم يعد أو عاد
بعد شروعه (لا) يسقط الدم
(كسكي يريد الحج ومفتح فرغ من
عمره) وصار ميكا (ونرجح من الحرم
واحراما) بالحج من الحل فان علم ما
دما نجاة من سقات المكي بلا
احرام وكذا الواحراما بعبرة من
الحرم وبالعود كما مر يسقط الدم
(دخل كوفي) أي آفاق (البستان)
أي مكانا من الحل داخل المقات

كما يستفح فافهم (قوله لحاجة) كذا في البدائع والهداية والكنز وغيرها وهو استراخ
 عما إذا أراد دخول مكان من الحل فجرد المرور إلى مكة فانه لا يحصل له الا حرم فلا بد من
 هذا التقيد والافضل آقاي أراد دخول مكة لا بد من دخول مكان في الحل على أنه
 في البحر حصل الشرط قصد الحل من حين خروجه من بيته أي ليكون سفره لأجله
 لا لدخول الحرم كما يأتي ولذا قال ابن التلي في شرحه ومثلا مسكين لحاجة في البستان
 لا لدخول مكة ويأتي توضيحه فافهم (قوله ولو عند الجوارزة) الظرف متعلق بقصدها
 أي ولو كان قصد الحاجة التي هي على إرادته دخول البستان عند جوارزة المقات أما
 بعد الجوارزة فلا يعتبر قصد الحاجة لكونه عند الجوارزة كان قصد مكة فلا يقطع الهم
 ما لم يرجع وأقاده لو قصد دخول البستان لحاجة قبل الجوارزة فهو كذلك الأولى وإن
 قصد ذلك من حين خروجه من بيته غير شرط خلا فالمافي البحر حيث قال عقب ذكره أن
 ذلك حيلة لا آقاي أراد دخول مكة بلا إحرام ولم أر أن هذا القصد لا يمتنع من خروجه
 من بيته أولا والذي يظهر هو الأول فانه لا شك أن الآقاي يريد دخول الحل الذي بين
 المقات والحرم وليس ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل الدخول
 المقات حين يخرج من بيته اه وصاحبه أن الشرط أن يكون سفره لأجل دخول الحل
 والافتقار له الجوارزة بلا إحرام قال في التبر القاهر أن وجود ذلك القصد عند الجوارزة
 كافي ويدل على ذلك ما في البدائع بعد ما ذكر حكم الجوارزة بغير إحرام قال هذا إذا جاوز
 أحده هذه المواقيت الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة والحرم بغير إحرام فأما
 إذا لم يرد ذلك وانما أراد أن يأتي ببستان في عامر أو غيره لم حاجة فلا شيء عليه اه فاعتبر
 الإرادة عند الجوارزة كما ترى اه أي إرادة الحج ونحوه وإرادة دخول البستان فلا إرادة
 عند الجوارزة متبر فيها وإذا ذكر الشارع ذلك في الموضعين كما تقدمناه فافهم وقول
 البحر فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل غير ظاهر بل الشرط قصد الحل فقط
 تأمل (قوله على ما مر) أي في باقي قوله ظاهر ما في التبر عن البدائع الخ (قوله على
 المذهب) مقابله ما قاله أبو يوسف انه ان نوى إقامة خمسة عشر يوما في البستان فله
 دخول مكة بلا إحرام والافلاح عن البحر (قوله له دخول مكة غير محرم) أي إذا أراد
 دخول البستان لحاجة لا لدخول مكة ثم إذا دخل مكة لحاجة لم يدخله غير محرم كما في
 شرح ابن التلي ومثلا مسكين قال في الكافي لأن وجوب الإحرام عند المقات على
 من يريد دخول مكة وهو لا يريد دخولها وانما يريد البستان وهو غير مستحق التعظيم فلا
 يلزمه الإحرام بقصد دخوله اه قلت وهذا إذا أراد دخول مكة لحاجة غير التسك والال
 فلا يصح زمنيته الإباحة وإذا قال قيل فصل الإحرام عند ذكر المواقيت وحل لأهل
 داخلها دخول مكة غير محرم ما لم يرد فسكا (قوله ووقته البستان) أي لو أراد التسك
 فيها لم يحج أو العمرة البستان يعني جميع الحل الذي بين المواقيت والحرم كما مر في بحث

(لحاجة) قصد لها ولو عند الجوارزة
 على ما مر في عدة الأقامة ليست
 بشرط على المذهب (لدخول مكة)
 غير محرم ووقته البستان

المواقيت فلو احرم من الحرم لم يدم ما لم يصد كما تقدمناه قريبا من البئر والباب الا اذا
دخل الحرم لم حاجة ثم اراد التسك فانه يحرم من الحرم لانه صار ميكا كالمز (قوله ولا شيء
عليه) مرتبط بقوله لا بدخول مكة غير محرم فكان الاولى ذكره قبل قوله ووقته البستان
(قوله كالمز) اي قبل فصل الاحرام حيث قال اما لو قصد موضع من الحل كخص
وحدث له في مجاوزته بلا احرام قالوا حل به التصق باهله فله دخول مكة بلا احرام (قوله
وهذه حيلة لا فاق الحج) اي اذا لم يكن مأمورا بالحج عن غيره كما تقدمه الشارح هناك
وقسمنا الكلام عليه ثم ان هذه الحيلة مشككنا علمت من أنه لا تجوز له مجاوزة المقامات
بلا احرام ما لم يكن أراد دخول مكان في الحل لم حاجة ولا فكل آفاق يري بدخول مكة
لا بد ان يري دخول الحل وقسمنا ان التقيد بالحاجة احتراز عما كان عند المجاوزة يري
دخول مكة وانه انما يصحوزه بدخولها بلا احرام اذ ابداه بعد ذلك دخولها كما تقدمناه عن
شرح ابن السني وملاسكين فعلم ان الشرط لسقوط الاحرام ان يقصد دخول الحل
فقط وبدل عليه ايضا ما نقلناه من الكافي من قوله وهو لا يري بدخولها أي مكة وانما يري
البستان وكذا ما نقلناه من البدائع من قوله فاما اذا لم يرد ذلك وانما اراد ان ياتي بستان
بن عامر وكذا قوله في الباب ومن جاوز وقته يقصد مكانا من الحل ثم بداه ان يدخل مكة
فله ان يدخلها بغير احرام فقوله ثم بداه أي ظهر وحديثه يقتضي أنه لو اراد دخول مكة
عند المجاوزة يلزمه الاحرام وان اراد دخول البستان لان دخول مكة لم يبد له بل هو
مقصوده الاصل وقد اشار في البصر الى هذا الاشكال وأشار الى جوابه بما تقدم عنه من
انه لا بد ان يكون قصد البستان من حين خروجه من بيته أي بان يكون سفره المقصود
لاجل البستان لا لاجل دخول مكة كما تقدمناه وأجاب أيضا في شرح الباب بقوله والوجه
في الجملة ان قصد البستان قصد الأول ولا يضره دخول الحرم يصدده قصد اضغنا
أو عارضا كما اذا قصد هدى جنة ببيع وشراء أو لا يكون في خاطره أنه اذا فرغ منه أن
يدخل مكة ثانيا بخلاف من جاس من البصر قصد الحج أولا ويقصد دخول جنة تحاول
قصد بيا وشراء وهو قريب من جواب البصر لان حاصله ان يكون المقصود من سفره
البيع والشراء الى الحل ويكون دخول مكة تبعا لكن يتأخيره قولهم ثم بداه بدخول مكة
فانه يفيد أنه لا بد ان يكون دخولها عارضا غير مقصود لا اصاله ولا معا بل يكون المقصود
دخول الحل فقط كما هو ظاهر جواب البصر وكلام الكافي والبدائع والباب وغيرهما وهذا
مخالف لقولهم انه الحيلة لا فاق يري بدخول مكة بلا احرام لانه اذا كان قصده دخول
الحل فقط لم يصحج الى حيلة اذ ابداه بدخول مكة على أن هذا أيضا ممن أراد دخول مكة
لم حاجة غير التسك اما لو اراد التسك فلا يصل له دخولها بلا احرام لانه اذا صار من أهل
الحل فبقائه ميقاتهم وهو الحل كالمز مراوا كيف من خرج من بيته لاجل الحج فاقهم
(قوله ويجب على من دخل مكة) أي والحرم سواء قصد القصد أو التسك أم غيره

ولا شيء عليه لانه التصق بأهله كالمز
وهذه حيلة لا فاق يري بدخول مكة
بلا احرام (و) يجب على من دخل
مكة بلا احرام لكل منزعة (بجدة
أو حمرة)

كما تشيده عبارة البدائع السابقة وتقدم التصريح به شرعا ومتنا قبل فصل الاحرام
ومصرحه في الباب أيضا (قوله فلو عاد) أي الى المقات كما تشيده في الهداية ~~لكن~~
في البدائع أنه اذا أطاق مكة حتى تحولت السنة بغير تسميات أهل مكة وهو الحرم للحج
والحل للعمرة لانهما أطاق مكة صار في حكم أهلها اهـ والتعليل بقيد أن تحول السنة
غير جيد كذا في الفتح ثم التشديد بالخروج الى المقات لاجل سقوط الدم للابتر والآن
الواجب عليه بدخول مكة بلا حرام أمران الدم والتسليم به يحصل التوفيق كما أفاده
في التبريلالية (قوله عن آخر دخوله) أي وعليه قضاء ما بقي لباب (قوله وقامه
في الفتح) حيث علل ذلك بأن الواجب قبل الاخير صار دينيا في ذمته فلا يسطر الا
بالتعين بالنية اهـ (قوله وصح منه الحج) أي اذا دخل مكة بلا حرام ولم يسه ذلك بحجة
أو عرة تخرج الى المقات واحرم بحجة أو عرة واحدة عليه بسبب آخر فانه بغير ذلك عا
لزمه بالدخول وان لم ينو اذا كان ذلك في عام الدخول لا يبعد (قوله من حجة الاسلام
الحج) احترازه بحالوا حرم معا عليه بسبب الدخول فانه قدومه في قوله فان عاد الحج والظاهر
أنه لو عاد الى المقات ونوى تسكنا فلا يقع واجبا معا عليه بالدخول ولا يكون نفلا له بعد
تقزز والوجوب عليه بخلاف ما اذا نواه فلا قبل بمجاوزة المقات فانه يقع ثمة لانه لم
وجوب بشئ عليه بعد حصول المقصود من تعظيم البقعة بالاحرام كما حققناه اول الحج
فانهم (قوله في عامه ذلك الحج) أي عام الدخول قال في الهداية لانه ثلاثي الترتيب في وقته
لان الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا أتاه أي المقات محرما بحجة الاسلام
في الابتداء بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار دينيا في ذمته فلا يأتى بالاحرام
مقصود كما في الاعتكاف المنذور فانه يأتى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام
الثاني اهـ قال في الفتح والمقاتل أن يقول لأفريق بين سنة المجاوزة وسنة أخرى في أي
وقت فعل ذلك يقع أداء الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة لصير بقواتها دينيا بقضى
فيهما احرام من المقات يسلك عليه تأدي هذا الواجب في ضمنه وعلى هذا اذا تكرر
الدخول بلا احرام منه ينبغي أن لا يحتاج الى التعيين كمن عليه يومان من رمضان فنوى
بمجرد قضا ما عليه ولم يعين وكذا لو كان من رمضان على الأصح وكذا نقول اذا رجع
مرارا فاحرم كل مرة بنفسه حتى أتى على عدد دخلنا نخرج عن عهده ما عليه اهـ وأقره
في العمر (قوله لصبرونه) أي المتردد بنا وعلمت ما فيه من بحث الفتح وأورد عليه أيضا
أنه ينبغي أن تسقط العمرة الواجبة بدخول مكة غير محرما بالعمرة المنذورة في السنة الثانية
كلت الذنوة في الاولى لان العمرة لا تصدق بالعدم وقتها باقوت. من خلاف الحج وأجاب
في غاية البيان بأن تأخير العمرة الى أيام الثمر والتشريق مكره فاذا أخرها اليها صار
كل فقرت لها فصارت دينيا اهـ وأقره في الصبر ولا يخفى ما فيه فان المكره فعلها في تلك
الايام لا يبعد ما تأكل (قوله فاحرم بصرة) يعلم منه ما اذا احرم بحجة بالاولى شهر فاقهم

فلو عاد فاحرم نفسك أجزاء من
آخر دخوله وقامه في الفتح (وصح
منه) أي أجزاء معا له بالدخول
(لو احرم معا عليه) من حجة الاسلام
أونذرا وعمرته من ذنوة لكن (في عامه
ذلك) تسد انك المذكور في وقته
(لا يبعد) لصبرونه قد يتصور
السنة (جاوز المقات) بلا احرام
فاحرم بصرة ثم أقصد علمي
وقضى ولا دم عليه

(قوله ترك الوقت) صدر مضاف الى مكانه أى تركه احرامه فى المقات (قوله لجبره
 بالاحرام منتهى القضاء) عليه لقوله ولادم عليه الخ وضيمته للوقت أشار به الى أنه لا بد
 فى سقوط الدم من احرامه فى القضاء من المقات كما صرح به فى الصبر فلا حرم من مبات
 المكى لم يسقط الدم وهو مستقاد أيضا مما تقدمناه عن الترتيل ليلية (قوله مكى طاف
 لعمرته الخ) شروع فى الجمع بين احرامه وهو حق المكى ومن عناه جناية دون
 الا فاقى اذ فى اضافة احرام العمره الى الحج فبالاعتبار الاول ذكره فى الجنابات
 وبالاختيار الثانى جعله فى الكثر بما على حدة ثم اعلم أن اقسامه أربعة ادخال احرام الحج
 على العمرة والحج على مثله والعمرة على مثلها والعمرة على الحج قدم الاول لكونه أدخل
 فى الجنابة وإن لم يقطع به الدم بحال ثم ذكر الثانى مقصداً له على غيره لقوة حاله لاشتراكه على
 ما هو فرض ثم اشكال على الرابع لما فيه من الاتفاق فى الكسفة والكسفة نهر (قوله
 ومن يحكمه) أشار الى ما فى التبر من أن المراد بالمكى غير الا فاقى فقبل كل من كان داخل
 المواقيت من الحلى والحرمى فاقهم فالاحتراز بالمكى عن الا فاقى لانه لا يرض واحد
 منهما غير أنه ان أضاف بعد فعل الاقل كان قارنا والانه مقتنع ان كان ذلك فى أشهر الحج
 كما مر نهر (قوله أى أقل أشواطها) فبعد أن الشوط ليس يقيد وأطلقه فنجعل ما اذا كان
 فى أشهر الحج ولا كافى الصبر عن المبسوط وفى النهر عن الفتح ولوطاف الا كثر غير أيام
 الحج ففى المبسوط أن عليه الدم أيضا لانه احرام الحج قبل القراغ من العمرة وليس لكنى
 أن يجمع بينهما فاذا صار جاعداً من وجهه كان عليه الدم اه وفيه أيضا قيد العمرة لانه لو
 أهل بالحج وطاف ثم بالعمرة رفضها انصافاً وكونه طاف لانه لو لم يطف رفضها أيضاً
 انصافاً وبالاقول لانه لو أتى بالحج انصافاً فاقى المبسوط أنه لا يرض واحداً
 منهما ما وجبه الا يصح ظاهر الرواية (قوله رفضه) أى تركه من بابى ما لم يضر بكافى
 المقرب وهذا أى رفض الحج أى عند الامام وعندهما الاول رفض العمرة لانها أدنى حالا
 وله ان احرامها تابدأ من أى من أعمالها ورفض غير المتأكد أيسر ولأن رفضها ابطال
 العمل وفى رفضه امتناع عنه أفاده فى الصبر (قوله وحوبا) بخلاف ما فى الصبر حيث قال بعد
 ما مر وقد يظهر أن رفض الحج مستحب لا واجب اه أى وانما الواجب رفض أحدهما
 لا بئس (قوله بالحق) أى مثلاً قال فى الصبر وليذكر بماذا يكون رفضاً وبخى أن يكون
 الرضا بالتعلل بان يعلق مثلاً به القراغ من أفعال العمرة ولا يكتفى بالقول أو بالنية لانه
 جعله فى الهداية تعلقاً وهو لا يكون الا بعل شئ من محظورات الاحرام اختلف وفى الباب
 كل من عليه الرضا يحتاج الى نية الرضا الامن يجمع بين يمينين قبل فوات الوقوف أو بين
 العمرة قبل السجى للادنى فى هاتين الصورتين ترخص أحداهما من غير نية رفض لكن
 اعاد السير الى مكة أو الشروع فى أعمال احدهما اه فممن مجموع ما فى الصبر والباب أنه
 لا يحصل الا بعل شئ من محظورات الاحرام مع نية الرضا به وما تقدمناه أوائل الجنابات

ترك الوقت لجبره بالاحرام منتهى
 القضاء (مكى) من يحكمه
 طاف لعمرته ولو شوطاً أى أقل
 أشواطها (فاخرم بالحج رفضه)
 وجوباً بالحق لئلا يكتفى
 بالجمع بينهما (وعلى عدمه) لأجل
 (الرفض وجع وعرة)

عند قوله ويقول أكره في محرمان أن الحرم إذا فوي رخص الاحرام فصنع ما صنع
الحلال من ليس وحلق ونحوهما لا يخرج به من الاحرام وإنية الرخص باطله فهو مجهول
على ما إذا يكن أمورا بالرض كأنهنا عليه هناك وقد يكون الحلق بعد القران من
العمره ثلاثا يكون جنابة على احرامها (قوله لانه كفائت الحج) وحكمه أن يتحلل
بعمره ثم يأتي بالحج من قابل ط (قوله حتى لو حج) غاية للتعديل المقيد أنه قضاء في غير عامه
ط (قوله سقطت لعمره) لانه حيث نكس في معنى فانت الحج بل كالحصر اذا تحلل ثم
حج من تلك السنة فانه يمتد لا يجب عليه حرة بخلاف ما اذا تحولت السنة ط وبصر
(قوله ولو رخصها) أي العمره التي طاف لها وأدخل عليها الحج (قوله قضاها) أي
ولو في ذلك العام لان تكرار العمره في سنة واحدة متجاوز بخلاف الحج أفاده صاحب
الهندية ط (قوله فقط) أي ليس عليه حرة أخرى كأي الحج وليس مراد متى ادم
لقول الهداية وعلب دم بالرض أي حرام رخصه ط (قوله صرح) لانه أذى أفعالهما
كما تميز (قوله وأسأه) أي مع الاثم لاصرحوا به من أن المكى منى عن الجوع بينهما
وأنه يأثم به وقمنا بالاختلاف في أن الاسامدون الكراهة وفوقها والتوفيق بينهما
فانهم (قوله وذهب) أي تسكن القصاص من نسكه بازسكاب المنى عنه لانه فارق
ولو أضاف بعد فعل الاكثري أشهر الحج فتعق وتلتع ولا تراقن للمكى كامر وهذا يؤيد
قول من قال ان تقي التمتع والقران للمكى معناه تقي الحلق كامر ثم اى اننى الصفة قلت
وقد مر ذلك في باب التمتع وقمنا هناك بتحقيق قول ثالث وهو ان تقي المكى باطل وقرانه
صحيح غير ينفرد كره بالمراجعة (قوله وهو دم جبر) لان كل دم يجب بسبب الجوع
او الرض فهو دم جبر وكساره فلا يقوم الصوم مقضاه وان كان معسرا ولا يجوز له أن
يأكل منه ولا أن يطعمه متنبيا بخلاف دم الشكر شرح الباب (قوله ومن احرم صبح الحج)
شروع في القسم الثاني والثالث اعني احوال الحج على مثله والعمره على مثله واعلم ان
الاحرام يصح في فاصدا اما ان يكون على التراخي او رها وعلى التعاقب فالاول ما ذكره
في المتن وإذا اتى بهن وأما الاخيران ففى التبر يلزمه اطمئنان عند الامام والثاني لكن
يرتفع احدهما اذا توجه سائر في ظاهر الرواية وقال الثاني عقب صبر وره محرما بلا
مهله واثر الخلاف يظهر فيما اذا جنى قبل الشروع وقال محمد يلزمه في المعية احدهما
وفى التعاقب الاول فقط والعمرتان كالمطين اه قلت واثر الخلاف لزوم دم الجنابة
عندهما ودم واحد عند محمد كافي البدائع واستشكله في شرح الباب بأنه عند الثاني
يرتفع احدهما عقب الاحرام بلا عكس أي فلم تكن الجنابة عتده على احرامين بل على
واحد يلزمه الجنابة دم واحد كقول محمد (قوله ثم احرم يوم التبر آخر) قيد بكونه
يوم التبر لانه لو احرم بغيره لئلا أوفى ارض الثانية وعليه دم الرض ووجه وعمره ثم
عند الثاني يرتفع كامر وعند الاول بوقوفه كافي المحيط وذهب أنه لو احرم ليلة التبر بعد

لانه كفائت الحج حتى لو حج في
سنته سقطت العمره ولو رخصها
قضاها فقط (فلو أكره ما صرح)
وأسأه (وذهب) وهو دم جبر
وفى الاضافى دم شكر (ومن
احرم صبح) وج (ثم احرم يوم التبر
بآخر

الوقوف نهاراً أن يرتفع بالوقوف بالمزدلفة لا يعرفه لانه سابق بصر لكن قياس ظاهر
 الرواية المتقدم أن نطل بالمسير إليها آخر (قوله فان كان قد حلق للأول) أي طهه الأول
 قبل احرامه بالثاني (قوله لزمه الآخر) أي فيبقى عمره الى ان يؤتيه في العام القابل
 لباب (قوله لانها الأول) لان الباقي بعد الحلق الرمي وبذلك لا يصير بينا بالاحرام
 ثانياً نهر ومقتضاه أن الاحرام الثاني وقع بعد الحلق وبعد طواف الزيارة أيضاً
 وأنه لو احرم بعد الحلق قبل الطواف لزمه دم الجمع لأن الاحرام الأول بقي في سق حرمة
 النساء وبه صرح الكرماني لكن المتبادر من المتن وغيره كالمداية وشروعها والكافي
 خلافاً لاطلاقهم في الدم بعد الحلق من غير تقيد بمقتضى الطواف أيضاً لكن قال في
 شرح الباب ان إطلاقهم لا ينافي تقيد الكرماني اه أي فيحصل المطلق على المقيد
 قلت لكن ما في الكرماني من معنى على وجوب دم الجمع بين احرام الحج كحرام العمرة
 ويأتي الكلام فيه قريباً (قوله دفع دم) الفاعل اخطأ على فعل مقدوم أي فيلزمه الآخر
 مع دم (قوله قصر) ولا أي اذا حلق للأول ثم احرم بالثاني لزمه دم سواء حلق عقب
 الاحرام الثاني أو لا بل آخر حتى يجمع في العام القابل وهذا عنده وهما حصان الوجوب
 بما اذا حلق لانهما لا يجبان بالتأخير شيئاً كما في الصر (قوله صبر به الخ) أشار الى أن
 التقصير غير قيد وانما عبر به ليشمل المرأة لكن فيما أنه عبر قبله بالحلق وقد يقال انه من
 قبل الاحتياط وهو أن يصرح في كل موضع بما سمكت منه في الآخر ليداراة كل
 مع الاختصار وما في النهر من أن المراد هنا بالتقصير الحلق اذا التقصر لادفيه انما عبر
 الصدقة فقد قدمنا أول الجنائيات أن الصواب خلافه فافهم (قوله بلنايته على احرامه)
 أي احرام الطهارة الثلاثة أما احرام الطهارة الأولى فقد انتهى بهذا التقصير فلا جناحة عليه
 وقوله أو التأخير عطف على مدخول اللام لا على التقصير لأن تأخير الحلق عن أيام النحر
 ترك واجب لا جناحة على الاحرام ولو لم يترك قوله على احرامه لكان أولى وأشار
 بجعل العلة لوجوب الدم أحدهما من أن لا يلزمه دم الجمع بين احرام الحج لانه ليس
 بجناية كما يأتي فأدح (قوله ومن أتى بعمره الا الحلق الخ) قدمنا أن الحكم في الجمع
 بين العمرتين كالجمع بين الطهين أي في الزوم والرفض ووقته بما يتصور في العمرة كما في
 الباب ثم قال فلو احرم بعمره فطاف لها شوطاً ركعه أو لم يطف شيئاً ثم احرم بأخرى لزمه
 رفض الثانية وقضاؤها ودم للرفض ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه الا الحلق فأهل
 بأخرى لزمته ولا يرفضها وعليه دم الجمع وان حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم
 آخر ولو بعده ولا لو انفسد الأولى أي بان جامع قبل طوافها فأهل بالثانية رفضها وبعض
 في الأولى ولو نوى رفض الأولى وأن يكون عمله للثانية لم ينعهم وكذا هذان في الطهين اه
 لكن قدمنا منه أنه لو جمع بين عمرتين قبل السعي للأولى ترتفع أحدهما بالشرع ومن
 غير نية رفض ففعله نازله رفض الثانية فيه نظر قد بر (قوله فيلزم الدم) أي بجناحة

(فان) كان قد حلق للأول لزمه
 الآخر في العام القابل (بلا دم)
 لاستهائه الأول (والا) يحلق للأول
 (فدفع دم قصر) صبر به ليم المرأة
 (أولا) بلنايته على احرامه
 بالتقصير أو التأخير (ومن أتى)
 بعمره الا الحلق فأحرم بأخرى
 ذبح (الاصل أن الجمع بين
 احرامين لعمرتين مكروه ثم روي)

فلزم الدم

الجمع ولادم لتأخير الحلق هنا لانه في العمرة غير مؤقت بالزمان كما مر الا اذا حلق قبل
 الفراغ من التلبية فيلزم دم آخر كما علمت آتيا (قوله لا تحتين) عطف على لعمرتين وقوله
 فلا يلزم أى دم الجمع بل يلزم دم التأخير أو التقصير فقط كما مر وقد تبع الشارح في ذلك
 صاحب الصريح قال وصرح في الهداية بأنه أى الجمع بين احرامى معين أو غير معين بدعة
 وأقرط في غاية البيان بقوله انه حرام لانه بدعة وهو سهل في المحيط والجمع بين احرامى
 الحج لا يكره في ظاهر الرواية لانه في العمرة انما ~~حرم~~ لانه يصير جامعاً بينهما في الفعل
 لانه يؤقتهما في سنة واحدة بخلاف الحج ١٥ فلذا افرق المصنف بين الحج والعمرتين
 للجامع الصغير فانه واجب دما واحد للحج وقال بعض المشايخ يجب دم آخر للجامع اتباعا
 لرواية الاصل وقد علمت أن الفرق بينهما ظاهر الرواية هذا خلاصة ما في الصراح قول وفي
 المراجع عن السكاكي قبل لا خلاف بين الرايتين أى رواية الجامع الصغير ورواية الاصل
 لانه سكنت في الجامع عن ايجاب الدم للجمع وما نقضه وقيل بل فيه روايتان ١٥ وفي شرح
 الباب وقا لواقبه روايتان أحدهما الوجوب وبه صرح الترتاشي وغيره وقيل ليس الا
 رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الاوجه ١٥ ولتقرب ابن الهمام ما في المحيط بأن
 كونه يتمكن من أداء العمرة الثانية في سنة لا يوجب الجمع بينهما فصلا فاستوى الحج
 والعمرتين قلت وكأب الاصل وهو البسيط من كتب ظاهر الرواية أيضا فلذا قصروا رواية
 الوجوب بما على تحقق اختلاف الرواية والا فالأصل عدمه فان كلامنا الاصل والجامع
 من كتب الامام محمد فالتأخير أن ما أطلقه في أحدهما محمول على ما قدمه في الآخر فلذا
 استوحى في التفتيح أنه ليس ثمة لارواية الوجوب ويؤيده ما مر من كلام الهداية
 وغاية البيان فتقوله في الصرائع سموعا لا ينبغي كيف وقد قال في التتارخانية للجمع بين
 احرام الحج والعمرتين بدعة وفي الجامع الصغير العتبات حرام لانه من أكبر الكبائر هكذا
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ١٥ (قوله آفاق الخ) شروع في القسم الرابع (قوله
 ثم أحرم بصرة) أى قبل أن يشروع في طواف القدوم لباب ويدل عليه المناظرة بقوله
 فان طاف له أى شرع فيه ولو قبل لا يكفره قريسا وقد سناه في اول باب القرآن ولم يتقدم
 خلافه فانهم (قوله لزماه) لأن الجمع بينهما مشروع في حق الآفاقى فيصير بذلك قارنا لكنه
 اخطأ السنة قصير مسبا هداية لأن السنة في القرآن ان يحرمهم ما معا او يفتد احرام
 العمرة على احرام الحج ذيل لكن الثاني يسمى بعتل عرقا (قوله وصار قارنا مسبا)
 قال في شرح السباب وعليه دم شكر لقلة امانته وعدم وجوب رفض عمرته ١٥ قلت
 والاولى ان يقول لعدم تدبير رفض عمرته بخلاف ما اذا احرم لها بعد طواف القدوم للحج
 فانه يتدبر رفضها كما يأتى (قوله كما يأتى) أى في اوائل باب القرآن (قوله ولا بطلت عمرته)
 المتساب ان يقدم عليه قوله الا في لانهم لم تشرع الخ لأن كونه صار قارنا بينهما معطل
 بكون العمرة لم تشرع مرتبة على الحج وبطلان عمرته بالوقوف مفرغ على هذا التعديل

لا تحتين في ظاهر الرواية فلا يلزم
 (آفاق احرام صحيح ثم) احرام (بعمرته)
 (لزمه) وصار قارنا مسبا (و) لهذا
 (بطلت) عمرته

كما يعلم من الهداية وغيرها فانهم (قوله بالوقوف) أى اذا وقف بحرفة قبل أن يدخل مكة
 فقد صار رافضا لعمرته بالوقوف وان توجه الى عرفات ولم يقف سبيل بعد لا يصير رافضا
 لانه يصير فارنا زيلبي والمراد أنه أحرم بالعمرة ولم يأت بأكثر أشرطها حتى وقف
 بعرفات فالإتيان بالقل كالعهد بصرفه المراد بقوله قبل أفعالها أكثر أشرطها (قوله فان
 طافه) أى الحج ولو شوطا كذكره فى الصرى باب القرآن وقال فى الفتح أن أدخل
 أحرام العمرة على أحرام الحج فان كان قبل أن يطوف شأ من طواف القدوم فهو فان
 مسمى وعليه دم شكر وان كان بعد ما شرع فيه ولو قبل أن فهو أكثر ما قد علمه دم اه
 وقد تماثلت فى باب القرآن عن الباب وشرحه فهذا نص صريح فى وجوب الدم فى
 صورتين وأن الأول دم شكر أى اتفاقا والثانى دم جبر أو شكر على الخلاف لا
 وفى أن المراد بالطواف قسمها الشروع فيه ولو شوطا فانهم وأما ما قد علمناه أن ما من الجبر
 من أن الأقل كالعهد فذلك فى طواف العمرة والكلام فى طواف الحج فانهم (قوله
 مضى عليها) قال الزبلى المراد بالضى عليها أن يقدم أفعال العمرة على أفعال الحج
 لانه قاون على ما يشاء ولكنه أساء أكثر من الأول حيث أحرأ حرام العمرة عن طواف
 الحج أى طواف القدوم غير أنه ليس بركن فيه فمكنه أن يأتى بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج
 ويجب عليه دم اه (قوله وهو دم جبر) أى على ما اختاره غير الاسلام ودم شكر على
 ما اختاره شمس الأئمة وقرنه تظهيره جواز الاكمل زيلبي وصحح الأول فى الهداية
 واختاره الشافعى فى الفتح وقواه وأطال الكلام فيه بجرى قلت وكذا اختاره فى الباب وغير
 عن الأول قبل (قوله لتأكده بطوافه) أى لأن أحرام الحج قد نأ كذبته من أفعالها
 بخلاف ما إذا لم يطف بالحج هداية أى فانه لا يثبت له وقضها لعدم تأكده لانه لم يقدم
 إلا لأحرام ولا ترتب فيه ما هنا فقد فاته الترتيب من وجه لتقديم طواف القدوم وانما
 لم يجب الرضى لأن المؤقت ليس بركن الحج كفى الزيلبي (قوله قضى) أى العمرة وقوله
 لصحة الشروع أى وهى مما يزم بالشروع ط (قوله حج الخ) من جهة المسئلة التى قبلها
 لأن ما شرع فيها إذا أدخل العمرة على الحج قبل الوقوف بعد الشروع فى طواف القدوم
 أو قبله وهذا أيضا لو أدخلها بعد الوقوف قبل الحلق أو طواف الزيارة أو بعده فى يوم النحر
 أو أيام التشريق كما أفاده فى التباين وصرح فيه بأنه لا يكون فارنا لكنه خلاف ظاهر
 ما يأتى (قوله بالشروع) لأن الشروع فيها يزم كما هو (قوله ورفضت) حكى فيه
 خلافا فى الهداية بقوله وقيل إذا حلق للحج ثم أحرم لرفضها على ظاهر ما ذكر فى الأصل
 وقيل برفضها احترازا عن النهى قال الفقيه أبو يوسف وروى شافعى على هذا اه أى على
 وجوب الرضى وإن كان بعد الحلق وصحبه المتأخرون لأنه يثب عليه واجبا لمن الحج
 كلرى وطواف الصدوق سنة الميت وقد ذكرت العمرة فى هذه الأيام فيكون تابيا لأفعال
 العمرة على أفعال الحج بلا ريب كذا فى الفتح قلت وظاهره أنه قاون مسمى تأمل (قوله

(بالوقوف قبل أفعالها) لأنها
 لم تشرع مرتبة على الحج
 (لأبالتوجه) الى عرفة (فان
 طافه) طواف القدوم (ثم
 أحرم به مضى عليها ذبح) وهو
 دم جبر (وذبح رفضها) لتأكده
 بطوافه (فان رفض قضى) لصحة
 الشروع فيها (وأراق دما
 رفضها) حج فاهل بعمرة يوم النحر
 أو فى ثلاثة أيام (بعد ازيمته)
 بالشروع لكن مع كراهة التصريم
 (ورفضت) وجوباً بطل من
 الاثم (وقضيت مع دم) للرفض
 (وان مضى) عليها

(صح) لأن الكراهة لم تكن في غيرها وهو كونه مشغولاً في هذه الأيام أداً بقية أعمال الحج هداية (قوله لا تركب الكراهة) أي يلجسه بينهم ما في الاحرام أو في الاعمال الباقية هداية أي في الاحرام ان أحرم بالعمرة قبل الحلق وفي الاعمال ان أحرم بعده معراج ويلزم من الأول الثاني بلا عكس (تنبيه) قال في شرح الباب بعد تقرير حكم المسئلة ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع لاهل مكة وغيرهم أنهم قد يعتبرون قبل أن يسعوا عليهم اه أي فيلزمهم دم الرض أو دم الجلع لكن مقتضى تقييدهم الاحرام بالعمرة يوم النحر أو أيام التشريق انه لو كان بعده هذه الايام لا يلزم الدم لكن بمقتضى ما علمته من تعطيل الهداية فالسعي وان جازت أخيره عن أيام النحر والتشريق لكنه اذا أحرم بالعمرة قبله بصير جامعاً بينهما وبين أعمال الحج ويظهر أن الصلة في الكراهة ولزوم الرض هي الجلع أو وقوع الاحرام في هذه الايام فأوجبها وجد كفي لكن لما كانت هذه الايام هي أيام أدا بقية أعمال الحج على الوجه الكلي قبل ادائها كما يشير اليه ما تقدمناه عن الهداية وكذا قوله فيما سئل لزوم الرض لانه قد أتى ركن الحج فيصير باباً لفصال العمرة على أفعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام أيضاً فلهذا يلزمه رفضها اه فتقوله وقد كرهت الحج لبيان للعلة الاخرى ولما لم يأت بها على طريق التعليل كما أتى بمقتضاها صرح بكونها علة أيضاً بقوله فلذا يلزمه رفضها (قوله فأتت الحج الخ) من تمة ما قبله أيضاً ولذا قال في الهداية فان فاتت الحج بالفاء التريبعة فهو اشارة إلى أن ما مر من المنع عن الجلع لا فرق فيه بين من أدرك الحج ومن فاتت (قوله به أو وجها) أي بالحج أو بالعمرة (قوله لا يلزم الجلع الخ) يئانه ان فاتت الحج حلق احرامه لأن احرام الحج باق ومعترداً لانه يتصل بافعال العمرة فمن قرأ نيتاً بقلب احرامه احرامه احرام العمرة فاذا احرم بحجة بسعي جامعاً بين الحجتين احراماً وهو بدعة فرفضها وان احرم بعمرة بصير جامعاً بين العمرتين افعالاً وهو بدعة أيضاً فرفضها كذا في الزيلعي وغيره واما ان في كلام الشارح هنا امرين الاول انه كان ينبغي ان يقول لا يلزم بين حجة او عمرتين باسقاط قوله احرامين لما علمت من ان اللازم من الاحرام بعمرة هو الجلع به عمرتين أفعالاً لا احراماً فلم يثقل احرام الحج احرام عمرته والثاني ان قوله غير مشروع محقق للمشي عليه أولاً من أن الجلع بين احرام العمرتين مكروه دين الحجتين في ظاهر الرواية فان غير المشروع مانع الشارع من فعله أو تركه ومن جملة المكروه والمنشور بخلافه فلا تتناول المكروه كافي القهستاني على الكيدانية قلت ويمكن الجواب عن الاول بان قوله ولعمرتين معطوف على الطرف المتعلق بالجلع فيتعلق به أيضاً بالاحرام بقرينة اعادته حرف الجر وعن الثاني بالمشي على الرواية الثانية وقد علمت ترجيحها أيضاً فلا مانع منه فافهم (قوله بعده) أي بعد التصل بافعال العمرة (قوله لرفض الرض) أي رفض ما أحرم به ثانياً وهو علة للتصل وفي بعض النسخ الرض وفيه قلب لأن الرضا

(صح وما بعدهم) لا تركب الكراهة فهو دم جبر قامت الحج اذا أحرم به أو وجب واجب الرض لأن الجلع بين احرامين يلزمين أو لعمرتين غير مشروع (و) لما فاتت الحج بقي في احرامه فيلزمه أن يتصل عن احرام الحج (بأفعال العمرة ثم) بعده (يقضى) ما أحرم به لعنة الشروع (ويجوز) اتصال قبل أو أنه بالرض

المطلوب منه يكون بالتحلل أى بالخلق أو بفعل ثمن من الخطلوات مع التوبة كما مر
فلاولى عبارة الجبر وغيره وهى الرض بالتحلل قبل اوائته فانهم واقع صباه أعلم

• (باب الاحصاء) •

لما كان التحلل بالاحصاء نوع جنائى بدليل أن ما يلزمه ليس له أن يأكل منه ذكره عقب
النباتات وأخره لأن مبتداه على الاضطرار وتعالى على الاختيار نهر (قوله لغة المتع أى
بصرف أو مرض أو هجر أو ما لو منعته عقد بغيره فى حين أو مدة ففى حصر حكمها
فى الكشف وغيره وفى المغرب أن هذا هو المشهور وعنه فى شرح ابن كمال (قوله
وشرعنا من ركنين) هما الوقوف والطواف فى الحج لكن سبأ أن العمرة يقتضى
فيها الاحصاء ولها ركن واحد وهو الوقوف وفى بعض النسخ عن ركن بالافراد والمراتب
المأهولة أى على ركن القسمة مستعداً ومتعداً تأمل (قوله بعد) أى أدى أو وسع
(قوله أو مرض) أى يزاد بالذهاب (قوله أو موت محرم) أراد به من لا يحرم خلوه بالمرأة
فبشغل زوجها أو كونهما معاً بعد ما أشد أو حرم وليس لها محرم ولا زوج ففى محصورة
كافى الباب والجزم هذا إذا كان بينهما وبين مكه مسير سقر وبلدها أقل منه أو أكثر لكن
يمكنها المقام فى موضعها والا فلا احصاء فيها يظهر (قوله أو هلاك ثقة) فإن سرق ثقتها
أن قدر على الشيء فليس بمحصورة ولا انحصار وان قدر عليه للعالم إلا أنه يخاف الجبر فى بعض
الطريقين بانه التحلل لىاب وظاهر كالمهم هذا أن المراد بالثقة ما يشمل الرأحة تأمل
• (تتمة) • زاد فى الباب بما يكون بمحصورة أو مراً آخرتها العدة فلو أملت بالحق فطلقها
زوجها ولو رخصها العدة صارت بمحصورة ولو مقيمة أو مسافرة معها محرم ومنها الوضلى عن الطريق
لكن إن وجد من يبعث الهدى معه فذلك الرىبل يهديه إلى الطريق ولا فلا يمكن التحلل
لغيره عن تسليم الهدى محله قال فى القنع فهو كالمحصر الذى لم يقدر على الهدى ومنها منع
الزوج زوجته إذا أحرمت بغيره بلائذه أو المولى مملوكه عداً كان أو أمة فلو بلائذه أو أحرمت
بغيره فغير محصورة ولو لها محرم أو نحر الزوج معها وليس له منعها وتصلها وهذا هو الرأحة
بالقرض فى أشهر الحج أو قبلها فى وقت خروج أهل بلدها وقبله بأيام يسيرة والافقه منعها
وأما المولى فبكره مولاة منعته بعد الإحرام بانه وهو محصر وليس لزوج الأمة منعها بعد
اذن المولى واعلم أن كل من منع عن النحر فى موجب الإحرام طلق العدة فانه يطل بغير
الهدى فإذا أحرمت المرأة أو العبد بلائذ الزوج أو المولى فلهما أن يحللاهما فى الحال
كإسبائى بانه آخر الحج ولا يتوقف على ذبح وعلى المرأة أن تبعت الهدى أو نغته إلى الحرم
وعلم أن كان إحرامها بجمع وعمرة وان بعرة فغيره بخلاف ما لو مات زوجها وأحرمها
فى الطريق فلا تحلل إلا بالهدى ولعل الفرق أن احصاء حقيقى والاولى حكى وعلى
العبد الهدى الاحصاء بعد العلق بوجهة وعمرة اه ملخصان الباب وشرحه (قوله
حل له التحلل) افتاداه ونسبة فى حقه حتى لا يعتمد إحرامه فيشتق عليه وإن كان يتي

• (باب الاحصاء) •

هو لغة المتع وشرعنا من ركن
(إذا أحصر بعد أو مرض)
أو موت محرم أو هلاك ثقة حل
له التحلل
لعله الطواف اه منه والحاصل
أن المحصر هو المتع فى مكان من
التسريح والاحصاء المتع عن
الوصول إلى المطلوب بمرض أو عذر
فلا يرد اجتماع المفسرين على أن
قوله تعالى فان أحصرتم نزلت فى
المتع من العدة ولأن الاحصاء أهم
من المحصر لشموله منع العدة وغيره
بخلاف المحصر وهذا أقل به من
شرح الهداية عن تفسير القتيبي
الاحصاء هو أن يعرض للرجل
ما يحول بينه وبين الحج من مرض
أو كسر أو عذر ويقال أحصر
الرجل احصاءاً فهو محصر فان
حسب فى حين أو داء قبل حصر
فهو محصور اه منه

بحرما كما يأتي (قوله بعث المقدد) أي بالحج أو للعمرة إلى الحرم قهستاني (قوله دما)
 سبأني سبانه في باب الهدى فلو بعثت دمين فحلل بأولهما لأن الثاني يقطع كافي النسيان
 قهستاني (قوله أو وقته) أي يشتري بها شاة هنالك وتذبح عنه هداية وقبضه إياه إلى أنه
 لا يجوز التصديق بذلك القيمة شرح اللباب (قوله فان لم يجدني بحرما) فلا يتصل عندنا
 إلا بالدم نهاية ولا يقوم الصوم والأطعام مقامه بحر ولا يشترط الإحلال عند
 الإحرام شيئا لباب قال شارحه هذا هو المسطور في كتب المذهب وتقتل الحكرماني
 والسرور من محمد أنه ان اشترط الإحلال عند الإحرام إذا أحصر ما زله التحلل بغير
 هدى (قوله أو يتصل بطواف) أي وبسعى ويحلق بحر من النسيان وهذا ان قدور على
 الوصول إلى مكة فان عجز عنه وعن الهدى سعى بحرما إذا قال في الفتح هذا هو المذهب
 المعروف (قوله وعن الثاني) وقد في الفتح بأنه مخالف للتمسك (قوله والقارن دمين) فيه
 إشارة إلى أنه لا يتصل إلا بدمين الثاني وأنه لا يشترط تعيين أحدهما بالحج والآخر للعمرة
 قهستاني وكالقارن من جمع بين حجتين أو عمرتين فأحصر قبل السير إلى مكة فلو بعثه
 يلزمه دم واحد لباب لأنه يصير أحدا من البحر (قوله فلو بعث واحد الخ) عبارة
 الهداية فان بعث هدى واحدا لم يتصل عن الحج ويقتضي في إحرام العمرة لم يتصل عن
 واحد منهما لأن التحلل منهما شرع في حالة واحدة أه زائد في الباب ولو بعثت عن هديين فلم
 يوجد بذات المقدد مكة الأهدى واحد فصح لم يتصل عن الإحرامين ولا عن أحدهما (قوله
 وعين يوم الذبح) لا بد أن يضمن تعيين وقت ذلك اليوم إذا أراد التحلل فيه لثلاثين قبل
 الذبح فإذا عين وقت الزوال مثلا يتصل بعده والاحتفال أن يكون الذبح وقت العصر
 والتصل قبله (قوله خلافا لها) حيث قال أنه لا يجوز الذبح للعصر بالحج إلا في يوم
 النحر ويجوز للعصر بالعمرة متى شاء هداية فعلى قوله ما لا حاجة إلى المواعدة في الحج
 لتعيين يوم النحر وقاتله إذا كان بعد أيام النحر فيحتاج إليها عند الكل كما في المحصر
 بالعمرة فأخذه في شرح اللباب قال في الضر ونسبه نظر لأنه وقت عندهما أيام النحر
 لا باليوم الأول فيحتاج إلى المواعدة لتعيين اليوم الأول أو الثاني أو الثالث وقد يقال
 يمكنه العبر إلى معنى الثلاثة فلا يحتاج إليها أه (قوله الخوف) المراد به المنع خوفا
 أو غيره (قوله والا) بأن فاته الحج بقوت الوقوف ط وهذا هو العصر بالحج فلو بالعمرة
 زال أحاسنه بقوته عليها (قوله لأن التحلل) على قوله جائز (قوله فينتج) بالنسب
 في جواب الثاني ط وهو من باب نصر الفاشن منعمومة (قوله وبذبحه محل في اللباب
 ولا يخرج من الإحرام بمجرد الذبح) يتصل بفعل أه أي من محظورات الإحرام ولو
 بغير حلق فأرى قلت وهذا مخالف لكلام الصنف وغيره مع أنه لا تظهره ثم تأمل وأفاد
 أنه لو سرق بعد ذبحه لاشئ عليه وإن لم يسرق تصدقه ويضمن الوكيل قيمة ما كل منه ولو
 غنياء تصدق به على الفقراء كافي اللباب (قوله ولو بلا حلق وتقصير) لكن لو نعله

فحينئذ (بعث المقدد دما)
 أو وقته فان لم يجدني بحرما حتى
 يجد أو يتصل بطواف وعن الثاني
 أنه يقوم الدم بالطعام ويتصدق به
 فان لم يجد صام عن كل نصف صاع
 يوما (والقارن دمين) فلو بعث
 واحدا لم يتصل عنه (وعين يوم
 الذبح) ليصل حتى يتصل وبذبحه
 (في الحرم ولو قبل يوم النحر) خلافا
 لهما (ولو لم يفعل ورجع إلى أهله
 بغير تحلل وصبر بحرما) حتى زال
 الخوف فإذا أدرك الحج فيها
 ونعمت (ولا يتحلل بالعمرة) لأن
 التحلل بالذبح إنما هو للضرورة حتى
 لا يفتقر صومه فيشق عليه زيادته
 (وبذبحه يصل) ولو (بلا حلق
 وتقصير)

كان حسنا وهذا عندهما وعن الثاني روايتان في رواية يجب أحدهما وان لم يشغل قلبه
دم وفي رواية يفيق أن يشغل والافلاحي عليه وهو ظاهر الرواية ~~كذلك~~ في الحقائق عن
مبسوط خواهر زاده وجامع الجبوري فلا خلاف على ظاهر الرواية وفي السراج وهذا
الخلافا إذا أحصر في الحل أتمافي الحرم فالحلق واجب اه قال في الشرنبلالية كذا
بحرمه في الجورة والصكافي وحكام البرجندى عن المصنف قبل فقال وقبل انما
لا يجب الحل على قوله ما إذا كان الاحصار في غير الحرم أما فيه فقبله الحل (قوله هذا)
أي ما أفاده قوله وبذبحه يحل من أنه لا يحل قبل الذبح (قوله فضل كالحلال) أي كما
يفعل الحلال من حلق وطيب ويحذرك (قوله أو ذبح في حل) محذرة قول المستف
في الحرم ط (قوله لزمه جزمه ما جنى) ويتعذر عقد الجنائيات ط قلت ولم أر من صرح
بذلك نعم هو ظاهر كلامهم وينظر الفرق بينه وبين ما مر من أن الحرم لو نوى الرقص ففعل
كالحلال على ثلث خروجه من الاحرام بذلك لزمه دم واحد ليع ما تركب لاستناد
الكل الى قصد واحد ولو اذلت بيان التأويل القاصد معتبر في دفع الضمانات المنسوبة
كلها في إذا تمسك المال العادل وقتله ولا يفتي استناد الكل هنا الى قصد واحد أيضا
ولذا قال بعض محشي الزيلعي يفتي بعدم التعذر هنا أيضا (قوله ويجب) أي يلزم فيشمل
القرض القطعي كالأحصر عن جهة القرض والواجب الاصطلاحي كالأحصر عن
النقل أفاده ط (قوله ولو تضلا) أفاده شمول وجوب القضاء للقرض والنقل والمظنون
والقصد والحج عن الغير والحر والعهد الآن وجوب أداء القضاء على العبد يتأخر الى
ما بعد العلق لباب والمظنون هو ما لو أحرم على نكاحه عليه الحج ثم ظهر عدمه فأحصر
وصرح البردوي ومصاحب الكشف أنه لأقضاء عليه لكن صرح السروجي في القاية
بأن الأصح وجوبه كالأوفاه بلا احصار أفاده القاري (قوله بالشروع) أي بسبب
شروعه فيها وفيه ان هذا انما يظهر في النقل أما القرض فهو واجب القضاء بالامر
لا بالشروع تأمل (قوله للتخلل) لانه في معنى قامت الحج بتخلل بأفعال العمرة فإذا لم يأت
بها فضاء نهر والحاصل أن الحرم بالحج يلزمه الحج استدامه عند العجز تلزمه العمرة فإذا لم
يأت بها يلزمه قضاءهما كالأحرار منهما كما في جامع فاضل (قوله ان لم يحج من عامه)
أما لو حجه لم يجب معه اعمر تلافه لا يكون كثات الحج فتحه أيضا انما يجب عن قمع الحج
إذا حل بالذبح أما إذا حل بأفعال العمرة فلا عمره عليه في القضاء شرح الباب ه (تبيينه)
إذا قضى الحج والعمرة نساء قضاءهما برأتان وأفراد واعلم أن نية القضاء انما تنجز إذا
تصورت السنة اتفاقا ولو احصا وجب قبل فلو بحجة الاسلام فلا يلزم ما قد ثبت عليه سبع
لم يؤذلقين ويها من قابل فتح (قوله وعلى المعترعة) أي على المعتر إذا أحصر قضاء عمرة
وهذا فرع تحقق الاحصار عنها ومن فروع المسئلة ما لو أهل بنسكهم فان أحصر قبل
التعين كان عليه أن يعتكف بمدي واحد ويضي عمرة استحسانا في القياس حجة وعمرة

هذا فائدة التعيين فلو نكح ذبحه
فقبل كالحلال فظهر أنه لم يذبح
أو ذبح في حل لزمه جزمه ما جنى
(و) يجب عليه ان حل من جهة
ولو تضلا (حجة) بالشروع (وعمره)
للتخلل ان لم يحج من عامه وعلى
المعترعة

وقوله في التبر (قوله وعلى القارن حجة وعمران) ويضع في التضامين الأفراد والقران
 كما ستر جوابه وحقت في البر في فرد كلام من الثلاثة أ ويجمع بين حجة وعمره ثم يأتي بعمره
 كافي شرح الباب (قوله أحد أحما الصل) يشير إلى أن لزوم العمرين فيما إذا لم يجمع من عام
 الأحصار أو لوج من عامه بأن زال الأحصار بعد التذبح وقد دعي بتجديد الأحرار والأداء
 ففعل كان عليه عمره القارن فقط كافي التبع لأنه لا يصح كون كفايت الطبع فلا يلزمه عمره
 التصل كما مر في المقر فلت ومثله لو حصل بأفعال العمرة كما يشهد عملهم (قوله توجهه
 وجوبا) أي ليتوَّى الحج لقد ربه على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل غير يفعل
 بهديه ما يشاء أي من يبع أو هبة أو صدقة وشو ذلك شرح الباب (قوله ولا يقدر
 عليهما) أي على مجموعهما بأن لم يقدر على واحد منهما أو قد دعي الهدى فقط أو الحج
 فقط (قوله لا يلزمه التوجه) أما إذا لم يقدر عليهما أو قد دعي الهدى فقط فظاهر لكنه
 لو توجه ليتصل بأفعال العمرة جاز لانه هو الأصل في التصل وفيه سقوط العمرة عنه وأما
 إذا قد دعي الحج دون الهدى فجواز التصل قول الامام وهو الاستحسان لأنه لو لم يتصل
 الضاع ما له محجنا وحرمة المال كرامة النفس الآن الأفضل أن يتوجه ويقامه في التبر
 (تبيين) لا يتصور في حق المعتر فقط عدم أدراك العمرة لأن وقتها يجتمع العمر فلها من
 الأربع صورتان فقط أن يدرك الهدى والعمرة أو يدرك العمرة فقط وقد علم حكمهما
 أفاده الرعي ونحوه في الباب (فرع) لو بيع الهدى ثم زال احصاء وحدث احصاء آخر
 فإن علم أنه يدرك الهدى وفوى به احصاءه الثاني جاز وحله وإن لم يتوَلَّ بيع ولو بيع هديا
 بجزء سيد ثم أحصر وفوى أن يكون لاحصاءه جاز وعليه إقامة فريضة مقامه لباب (قوله
 ولا احصاء بعد ما وقف بعرفة) فهو وقف بعرفة ثم عرض له مانع لا يتصل بالهدى بل يبقى
 محرما في حق كل شيء أن لم يخلق أي بعد دخوله وقته وإن خلق فهو محرم في حق القساء لا غير
 إلى أن يطوف للريادة فإن منع حتى مضت أيام الحصر عليه أربعة دماء ترك الوقوف بمزدلفة
 والرمي وتأخير الطواف وتأخير الحلق كافي الباب والزيل وغيرهما ونقله في الجرح
 كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتبه الستة التي هي ظاهر الرواية ثم استشكله
 في البحر بأن واجب الحج إذا تركه لم يدر لاشي فيه حتى لو ترك الوقوف بمزدلفة خوفا من الزحام
 لاشي عليه كالمقتضى تركه لطواف الهدى ولو لاشي أن الأحصار عذر ثم أجاب بصح ما هنا
 على الأحصاء بالعدو لا مطلقا فانه إذا كان بالمرض فهو حرام ويكون عذرا في تركه
 الواجبات بخلاف ما كان من قبل البعد فانه لا يسقط حتى الله تعالى كافي التيمم اه ونقله
 في التبر وبه جزم المفسر في شرح نظم الكفر ذكره في جنابات شرح الباب قلت
 ولا تدرسته ترك الوقوف لخوف الزحام لم يرد في التيمم أن الخوف إن لم ينشأ بسبب وبعد
 البعد فهو حرام (قوله لا من من القوات) فيه أن المعتر كذلك لأن العمرة لا تتوقف
 مع تحقق الأحصاء فما أوجب بأن المعتر يلزمه ضرر بامتداد الأحرار فوق ما التزمه

(و) على القارن حجة وعمران
 أحدهما التصل (فإن بعث ثم زال
 الأحصار وقد دعي) أدراك
 (الهدى والحج) معا (توجه)
 وجوبا (والا) يقدر عليهما (لا)
 يلزمه التوجه وهي رابعة
 (ولا احصاء بعد ما وقف بعرفة)
 لأن من من القوات

مطلب
 كافي الحاكم هو جمع كلام محمد
 في كتبه الستة كتب ظاهر الرواية

ولا يمكنه أن يتصل بالخلق في يوم النصف الفصح أما الحاج فيمكنه ذلك فلا حاجة إلى التحلل
بالهدى من غير عدو أو آفاده الربلي لكن قيل ليس له أن يتصل في مكانه في الحل بل يؤخره إلى
ما بعد طواف الزيارة وقيل له ذلك وفي غاية البيان عن العنابي أنه لا يظهر (قوله على
الاصح) مقابله ما روي عن الإمام من أنه لا احصار في مكة اليوم لانها دار الاسلام (قوله
والقادر على أحدهما الخ) تصريح بضمهم وقوله والمنوع بمكة عن الركنين محصر
وذكره بعد قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة من قبيل ذكر الاعيم بعد الاخص فليس
بسكرار محصر (قوله فلتقام بحجبه) قالوا المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل
طواف الزيارة يكون مجزئاً بغير وقتنا الكلام فيه أول كتاب الحج (قوله وأما على
الطواف) سمعنا أحد ركني الحج باعتبار الصورة والافعال طواف الركن هو ما يتبع بعد
الوقوف ولا وقوف هنا آفاده ط (قوله فلتصل به) لأن فالت الحج يتصل به والله يدل
عنه في الصل فلا حاجة إلى الهدى ذلي في شرح اللبابة أنه يكون في معنى فالت الحج
فيتصل عن أحرامه بعد فوات الوقوف بأنفعال العمرة ولا دم عليه ولا عمرة في القضاء اه
فالاقتصار على ذكر الطواف لانه ركن العمرة ولا فالاقتصاص للصل بمجزئ الطواف بل
لا يتبعه من السعي والخلق والله أشار بقوله كما ترى في قول المسنف والافتح بالعمرة
وكذا من قبل باب القرآن في قوة ومن لم يقف فيها فالت حجة طواف وسعي وتحلل وقضى من
قابل وتقدم الكلام عليه هناك (تنبه) سقط المسنف من كتاب القوات المذكور
في الكثر وغيره ككتابها ذكر قبل باب القرآن وقد علم أن الأسباب الموجبة لقضاء الحج
أربعة القوات والاحصار عن الوقوف والفرق بينهما في كيفية الصل والثالث
الاقبال بالجماع وان لم يسهل المضى في فاسه والاربع الرض وفر وعمد كور في الباب
السابق والله تعالى أعلم

• (باب الحج عن الغير) •

اعترض في القبح بأن ادخال آل على الغير غير واقع على وجه العصة بل هو موزوم الاضافة
اه لكن قال بعض أئمة الصلة منع قوم دخول الالم واللام على غير وكل وبعض وقالوا
هذه كالاستعارة بالاضافة لا تعترف بالالف واللام وعندى أنها تدخل عليها فيقال فعل
الغير كذا والكل خير من البعض وهذا الآن الالف واللام هنا ليست للتعريف ولكنها
المعاقبة للاضافة لانه قد نص ان غيرا تعترف بالاضافة في بعض المواضع ثم ان الغير قد
يعمل على الضد والكل على الجمله والبعض على الجزر فيصير دخول الالف واللام عليه
أضمان هذا الوجه يعني أنها تعترف على طريقة حل الظن على التظهير فان الغير تظهير الضد
والكل تظهير الجمله والبعض تظهير الجزم وحل التظهير على التظهير سائق شائع في لسان العرب
يكمل الضد على الضد كالأصفي على من تبسب كلامهم وقد نص العلامة الزمخشري على

(والمنوع) لو (مكة عن الركنين)
محصر على الاصح (والقادر على
أحدهما) أما على الوقوف فلتقام
بحجبه وأما على الطواف فلتصل به
كما مر

• (باب الحج عن الغير) •

مطل
في دخول آل على غير

وقوع هذين الجليلين وشيوعهما في لسانهم في الكشف أخاه ابن كمال (قوله بعبادة ما)
 أي سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قراءة أو ذكر أو طواف أو حج أو عمرة وغير
 ذلك من زيادة قبول الأتياع عليهم الصلاة والسلام والنهوض أو الألبامو الصالحين وتكفين
 الموتى وجميع أنواع البر كافي الهندية ط وقدمنا في الزكاة عن التاتريسية عن المحيط
 الأفضل لمن يصدق تفلان بنو يجميع المؤمنين والمؤمنات لأنها تصل إليهم ولا يتقص
 من أجور شيء اه وفي البر صحتنا أن إطلاقهم شامل للقرينة لكن لا بعدد القرض في
 ذمته لأن عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته اه على أن الثواب لا ينعدم
 كما حلت وسنذكر فيما لو أهل بيمين عن أبو به أنه قبل أنه يميزه عن حج القرض وهذا
 يؤيد ما نحن فيه في البر ويؤيده أيضا قوله في جامع الفتاوى وقبل لا يجوز في القرائن
 ويصح أيضا أن الظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير أو يقعله لنفسه فيجعل
 ثوابه للغير لا إطلاق كلامهم اه قلت وإذا قلنا بشيوعه للقرينة أخاد ذلك لأن القرض
 ينويه عن نفسه فإذا صح جعل ثوابه للغير دل على أنه لا يلزم في وصول الثواب أن ينوي
 الغير عند الفعل وقدمنا في آخر الجنازة قبول باب الشاهد عن ابن القيم الحنبلي أنه
 اختلف عندهم في أنه هل يشترطية الغير عند الفعل فقبل لأن كون الثواب له فله التبرع به
 لمن أراد وقبل ثم وهو الأولى لأنه إذا وقع لم يقبل استقاله عنه وقدمنا عنه أيضا أنه
 لا يشترط في الوصول أن يهديه بل يظنه كالو أعلى فقراية الزكاة لأن السنة لا تشترط ذلك
 في حديث الحج عن الغير ونحوه ثم لو فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه للغير لم يكف كالنوى
 أن يهب أو يعتي أو يصدق وأنه يصح اهداء نصف الثواب أو ربعه ويؤخره أنه لو أهدى
 الكل إلى أربعة يحصل لكل ربعه وقيل هالك (كتبه) قال في البر ولم أر حكم من
 أخذ شيئا من الدنيا ليحصل شيئا من عبادة لم يعطى وينبغي أن لا يصح ذلك اه أي لانه
 إن كان أخذ على عبادة سابقة يكون ذلك بها لها وذلك باطل قطعا وإن كان أخذ ليحصل
 يكون إجابة على الطاعة وهي باطلة أيضا كالتص في المتون والشرع والقناني
 الأفياء استقاء المتأخرين من جواز الاستتجار على التعليم والأذان والإمامة وعلاوه
 بالضرورة وخوف ضياع الدين في زماننا لا قطع ما كان يعطى من بيت المال وبه علم
 أنه لا يجوز الاستتجار على الحج من المستلعم الضرورة كما يأتي بيانه في هذا الباب ولا
 على التلاوة والذكر لعدم الضرورة أيضا وقام الكلام على ذلك في رسالتنا شفا العليل
 ويل الغليل في بطلان الوصية بالتسليم والتهايل فافهم (قوله لجعل ثوابا للغير)
 أي خلا للعبادة في كل العبادات ولذلك والشافعي في العبادات الدينية المختصة
 كالصلاة والتلاوة فلا يقولان بوصولها بخلاف غيرها كالصدقة والحج وليس بخلاف
 في أن ذلك أولاه ولا كما هو ظاهر اللفظ بل في أنه يحصل بالحصل أو لا بل يفتقره أخاه
 في الفتح أي الخلاف في وصول الثواب وعلمه (قوله للغير) أي من الأحباب

مطلب
في اهداء ثواب الاعمال للغير

الاصل أن كل من أتى بعبادة ماله
جعل ثوابها للغير

مطلب
فمن أخذ في عبادة شيئا من
الدنيا

والاموات بصر عن البدائع قلت وشمل اطلاق القبر التي صلى الله عليه وسلم ولم يمن
صرح بذلك من ائمتنا وفيه نزاع طويل لغيرهم والذي رجحه الامام السبكي وعلمته
التأخرين منهم الجواز كما يستفاد من آخر الجنازة فراجعه (قوله وان نواها الخ) فقصنا
الكلام عليه قريبا (قوله لتظاهر الادلة) على قوله لم يجعل نوايا لغيره وهو من اضافة
الصفة للموصوف أي للادلة الظاهرة أي الواضحة الجلية فالظهور بالمعنى القوي
لا الاصوي لأن الادلة فيه متواترة قطعية الدلالة على المراد لا تخشع التأويل كما تفرقه
(قوله أي الا اذا وجهه) جواب قوله وأما واستسط القاء من جوابها وهو لا يسط
الافضوية الشعر كقوله فاما القتال لا قتال بكمه كما في المعنى واجاب عن قوله تعالى
فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بأن الاصل فيقال لهم أكفرتم بحذف القول
استفناء عنه بالمقول فقيسته الفاعل الحذف قال ورب شئ يصع بنا ولا يصع استقلاله
كالجراح عن غيره يصلي عنه وكفى الطوفان ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لا يصع على
الصحيح انتهى وكذلك الجواب هنا محذوف مع القاء استفناء عنه بأي المحسرة والتقدير
وأما قوله تعالى فاولى أي الا اذا وجهه على أن الهماعني اختيار جواز حذف الفاعل في سعة
الكلام واستشهاده بالاحاديث والاشار (قوله كما حقيقه الكمال) حيث قال
ما حاصله الآية وان كانت ظاهرة فيها فله المعقولة لكن يحتمل أنها منسوخة أو مبقية
وقد ثبت ما يوجب المصير إلى ذلك وهو ما صرح عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى يكثر
ألمين أحدهما عنه والاخر عن أمته فقد روى هذا عن عمن العصابة وانتشر
عنه جوده فلا يبعد أن يكون مشهورا يجوز تنقيده الكتاب بما لم يصحله صاحب لغيره وروى
الدارقطني أن رجلا سأله عليه الصلاة والسلام فقال كان لي أبوان أبرهما حال حياتهما
فكف لي ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم إن من البر بعد الموت أن تصلي لهما
مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صومك وروى أيضا عن علي عنه صلى الله عليه وسلم قال
من صلى علي المأبرور أقل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى
من الاجر بعد الاموات وعن أنس قال قال رسول الله ان تصدق عن موتانا ونفح عنهم
ونعولهم فهل يصل ذلك لهم قال نعم انه يصل اليهم وانهم لغير حون به كما يفرح أحدكم
بالطبق اذا أهدى اليه رواه أبو جعفر القمي وعنه أنه صلى الله عليه وسلم قال اقرؤا
على موتاكم يس رواه أبو داود وفيه هذا كله ونحوه مما تركه خوف الاطالة يبلغ القدر
المستتر فيه وهو التمتع بعمل الصبر مبلغ التواتر وكذا ما في الكتاب العزيز من الامر
بالدعاء للوالدين ومن الاخبار باستغفار الملائكة للمؤمنين قطعي في حصول التمتع فيصاف
ظاهرة الآية التي استدلو بها انظارها أن لا يتبع استفاء أحد لا حجب عنه من الرجوع
لأنه ليس من صفة قطعنا باستفاء اعادة تظاهرها فنقدناها بما لم يعمل بها العامل وهذا أولى من
التبع لانه أسهل اذ لم يطل بعد الارادة ولانها من قبيل الاخبار ولا نسخ في الخبر اراء

وان نواها عند العمل لنفسه
تظاهر الادلة وأما قوله تعالى وان
ليس للانسان الا ما سعى أي
الا اذا وجهه كما حقيقه الكمال

(قوله أو اللام بمعنى على) جواب آخر وردة الكمال بأنه بعد من ظاهر الآية ومن
ساقها فانها وعظ الذي تولى وأعطى قتلوا كدى اه وأيضاً فانهم استكبروا فرفع قوله تعالى
أن لا تزولوا زينة وزياد أخرى وأجيب بأجوبة أخرى ذكرها الزيلعي وغيره ومنها القسمة
والذين آمنوا واتبعهم ذريةهم بإيمان وعملت ما فيه ومنها انها خاصة بنوم موسى وأبراهيم
عليهما السلام لانهم باحكياء عما في صفتهم ومنها أن المراد بالانسان الكافر ومنها أنه ليس
من طريق العدل ولهم طريق الفضل ومنها أنه ليس له الاصل فيه لكن قد يكون سعيه
مباشرة أسبابه يتكبروا الاخوان ويحصل الامعان وأما قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات
ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه زيلعي وأما
قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فهو في حق
الخروج عن العهدة لا في حق الثواب كما في البصر (قوله ولقد أقصم الزاهد الخ) حيث
قال في المجتبى بعد ذكر عبارة الهداية قلت ومذهب أهل العدل والتوحيد أنه ليس له
ذلك الخ ففعل عن الهداية وهي أهل عقيدته بأهل العدل والتوحيد لقولهم بوجوب
الاصح على الله تعالى وأنه لو لم يفعل ذلك لكان جوراً منه تعالى وقولهم في الصفات وأنه
لو كان له صفات قديمة لتعدد القدماء والقديم واحد وان ابطال عقيدتهم الزائفة
في كتب الكلام وقد نقل كلامه في سراج الدعاة في تكفيره وكذلك الشيخ مصطفى
الرحق في حاشيته فقد أطال وطالب وأوضح الخطأ من الصواب (قوله والله الموفق)
لا يعني على ذوي الاقهار ما فيه من حسن الابهام (قوله العبادة) قال الامام اللاشعبي
العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحده فاعمل لا يراد به الاتظيم الله تعالى بأمره
والقربة ما يتقرب به الى الله تعالى فقط أومع الاحسان للناس كبناء الزايط والمسجد
والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى وهي موافقة الامر قال تعالى اطعوا الله واطعوا الرسول
وأولى الامر منكم اه مخلصاً من طعن أبي السعود (قوله تركه) أي تركه مالاً ونفساً
كمدة القطر أو أرضاً كالعشر ودخل في الكفاف النفقات وأشار الى أن المراد بالماله
ما كان عبادة محضة أو عبادة فيها معنى الموتى أو موقوفة بمعنى العبادة كما عرف
في الاصول (قوله وكفارة) أي بأقوالهما من اعتاق واطعام وكسوة بجر (قوله تقبل
النيابة) الاصل فيه أن المقصود من التكالف الابتلاء والمثقة وهي في البدنة ما تقاب
النفس والجوارح بالافعال المخصوصة ويضعل نائبه لا تتحقق المثقة على نفسه فلم تجز
النيابة مطلقاً الا عند التجيز ولا القدرة وفي المالية بتقيص المال المحبوب للنفس بإصالة
الى القصور وهو موجود جعل النائب والمقياس أن لا تجزئ النيابة في الحج لتعفته المقتنين
البدنة والماله والاولى لا يكتفي فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في اسقاطه بفصل المثقة
الماله عند القبح المستتر الى الموت رخصة وفضلاً بأن تدفع نفقة الحج الى من يصح عنه بجر
(قوله لان العبرة الخ) علمه التعميم ويان لوجه انابة الذي في العبادة المالية المشروط

أو اللام بمعنى على كما في ولهم الفضة
ولقد أقصم الزاهد عن اعتزاله
هنا والله الموفق (العبادة المالية)
تركه وكفارة (تقبل النيابة) من
المكلف (مطلقاً) عند القدرة
والهجز ولو التائب ذنباً لان العبرة
لنية الموكل

مطلب
في الفرق بين العبادة والقربة
والطاعة

لها النية بأن الشرطنة الأصل دون التائب (قوله ولو عند دفع الوكيل) دخل
 في التعميم ما لو نوى الموكل وقت الدفع إلى الوكيل أو وقت دفع الوكيل إلى الفقراء أو فيما
 بينهم ما كان العبروني ما لو عزمها ونوى بها الزكاة قبل الدفع إلى الوكيل وعبارة الشارح
 تحلها والتظاهر الجواز كالتأويل في دفعها في هذه الحالة إلى الفقير بنفسه لوجود النية
 وقت الدفع حكاه عليه يمكن دلوها أيضا في قول العبروني وقت الدفع إلى الوكيل وفي أيضا
 ما لو نوى بعد دفع الوكيل إلى الفقير وهي في الفقير والتظاهر الجواز كالتأويل في دفعها
 إلى الفقير بنفسه فافهم (قوله وصوم) معنى كونه ديناً أن فيه ترك أعمال البدن نهر من
 الحواشي السعدية والاولى أن يقال أن الصوم استلزم عن القطرات أي منع النفس من
 تناولها والمقنع من أعمال البدن (قوله والمركة منهما) قال في غاية السروج
 وفي المبسوط جعل المال في الحج شرط الوجوب فلم يكن الحج من كامن البدن والمال
 قلت وهو أقرب إلى الصواب ولهذا لا يشترط المال في حق المكي إذا قدر على المشي إلى
 عرفات وفي فاضلان الحج عبادة بنية كالصوم والصلاة اهـ وكون الحج يشترطه
 الاستطاعة وهي ملك الزاد والراحلة لا يستلزم أن الحج مركب من المال لأن الشرط
 غير المشروط والتي لا يتركب من شرطه كأن مصحة الصلاة يشترط لها ستر العورة والماء
 للطهارة وهما بالمال ولم يقل أحد بأنهما مركبة من المال اهـ كذا ذكره بعض المحققين
 وقد متنا جوابه في أول الحج (قوله كبح القرض) أطلقه فعمل الجبة المذكورة كالحج العبر
 وبقيده نظر الشرط دوام العجز إلى الموت لأن الحج النقل يقبل النيابة من غير اشتراط عجز
 فذلا عن دوامه كإساقى ح ومن هذا القسم الجهاد لامن قسم البنية فقط كما توهم بل
 هو أولى من الحج إذ لا بد من آلة الحرب أما الحج فمقدور يكون بلا مال كبح المكي وعظام
 بتحقيقه في شرح ابن كمال (قوله لأنه فرض العسر) تقليل لاشتراط دوام العجز إلى
 الموت أي فيعتبر فيه عجز مستوعب لبقية العمر ليقع به البأس عن الاداء بالبدن ابن كمال
 عن الكافي فافهم (تنبيه) به محل وجوب الاجتهاد على العاجز إذا قدر عليه ثم عجز بعد
 ذلك عند الامام وعندهما يجب الاجتهاد عليه ان كان له مال ولا يشترط أن يجب عليه
 وهو صحيح زيلعي والحاصل أن من قدر على الحج وهو صحيح ثم عجز لزمه الاجتهاد اتفاقاً أما
 من لم يكن له مال حتى عجز عن الاداء بنفسه فهو على خلافه وأسلمان مصحة البدن شرط
 للوجوب عنده وللوجوب الاداء عندهما وقد متنا أول الحج اختلاف التعصيم وأن قول
 الامام هو المذهب (قوله حتى تلتزم الاعادة بزوال العذر) أي العذر الذي يرجع قوله
 كالحبس والمرض بخلاف نحو العصى فلا إعادة لزواله على ما يأتي (قوله وبشرط نية
 الحج عنه) كان ينبغي للمصنف ذكر هذا عند قوله بعده وبشرط الامر لانتهاينهما من تمام
 الشرط الاول (قوله ولو نوى اسمه الحج) ولو أصرح منهما أي بأن أحرم بحجة وأطلق النية
 عن ذكر المجهز عنه فله أن يبعثه من نفسه أو غيره قبل الشروع في الاتصال كافي الباب

ولو عند دفع الوكيل (والبنية)
 كصلاته وم (لا تقبلها مطلقاً)
 والمركة منهما كبح القرض
 (تقبل النيابة عند العجز فقط) لكن
 بشرط دوام العجز إلى الموت (لأنه)
 فرض العمر حتى تلتزم الاعادة
 بزوال العذر (و) بشرط نية الحج
 عنه (أي عن الامر فيقول أحرمت
 عن فلان وليست عن فلان ولو
 نوى اسمه فنوى عن الامر مع
 ونكتي نية القلب

وشرحه وقال في الشرح بعد ان نقل عن الكفاي أنه لا تص فيه وينبغي أن يصح التعيين
 اجماعا لا يقتضي أن يحمل الاجماع اذا لم يكن عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له أن يعين غيره
 بل ولو عين غيره لوقع عنه عند الشافعي (قوله كالحبس والمرض) أشار الى أنه لا فرق
 بين كون العذر مساويا أو بصنع العباد وفي البصر عن التعيين وان أجمع لعذوبته وبين
 مكة ان أمام العذر على الطريق حتى مات أجزاء والا فلا اه ومن الهجر الذي يربى
 زواجه عدم وجود المراهمة ما تقتضيه الى أن تبلغ وقتا يهجز عن الحج فيه أي لكبر أو عي
 أو زمانه فيقتضيه بعث من يحج عنها أو بعث قبل ذلك لا يجوز لتوهم وجود الحرم الا
 ان دام عدم الحرم الى أن مات فيصير كالمريض اذا أجمع رجلا دام المرض الى أن مات
 كافي البصر وغيره (قوله فلا عاده متصفا بالخ) ظاهر إطلاقه للموت اشتراط الهجر اذ اثم
 أنه لا فرق بين ما يربى زواجه وغيره فيزيم الاعادة بعد زواجه وعليه متى في الفسخ قال
 في البصر وليس يصح بل الحق التفصيل كما صرح به في المحيط والحاشية والمراجع اه وأقره
 في التبروت مع المصنف وحققه في التبروت لآلية ونقل التصريح به عن كافي الشافعي
 (قوله ثم يهجز) أي بعد فراغ الثابت عن الحج بأن كان وقت الوقوف مهيأا أو لم يهجز قبل
 فراغ الثابت واستمر أجزأه وقوله لم يهجزه أي عن القرض وان وقع قسلا لا أمرأه
 في البصر قال الجوزي ومن هنا يؤخذ عدم صحة ما يعلقه السلاطين والوزراء من الاجحاج
 عنهم لأن يهجزهم لم يكن مستترا الى الموت اه وألعم يهجزهم أصلا والمراد عدم حصته عن
 القرض بل يقع قسلا ط قلت لكن قد تنازع في شرح الباب عن شمس الاسلام أن
 السلطان ومن بعده من الأمر ملحق بالحبوس فيجب الاجحاج في ماله الخالي عن حقوق
 العباد اه أي اذا تحقق يهجزه عاذا كروا دام الى الموت (قوله وبشرط الامرية) سرت
 بهذا الشرط في البصر على البدائع وفي الباب (قوله فلا يجوز) أي لا يقع يهجز ثامن
 حجة الأصل بل يقع عن الثابت فله جعل ثوابه للأصل وسأني توضيح ذلك (قوله الا اذا حج
 أوجج الوارث) أي فيصير به ان شاء الله تعالى كافي البدائع والباب وهذا اذا لم يوص
 الموت أم الوارث بالاجحاج عنه فلا يجوز به تبرع غيره عنه كما يأتي في المسق ثم أعلن أن
 التقييد بالوارث يفهم منه أن الاجنبي يصلح له والارز الفاضل هذا الشرط من أصله
 والجب انه في الباب ذكر هذا الشرط وعم شارحه الوارث وغيره من أهل التبرع
 وعبارة الباب وشرحه هكذا (الرابع الامر) أي بالحج (فلا يجوز) غيره بغير أمره
 أن أوصي به أي بالحج عنه فانه ان أوصي بأن يهجز عنه تقطوع عنه أجنبي أو وارث لم يهجز
 (وان لم يوص به) أي بالاجحاج (قبر عنه الوارث) وكذا من هم أهل التبرع (فحج) أي
 الوارث ونحوه (نفسه) أي عنه (أو حج عنه غيره بآثر) والمعنى يارز عن حجة الاسلام ان شاء
 الله تعالى كما قاله في الكبير وحاصله ان ما سبق يحكم بجواز الية وهذا مقيد بالمشيئة ففي
 مناسك السروجي لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه أو حج عن

(هذا) أي اشتراط دوام الهجر الى
 الموت (اذا كان) الهجر كالحبس
 و (المرض يربى زواجه) أي يمكن
 (وان لم يكن كذلك) كالمعنى والرمانة
 سقط القرض) يجمع القبر (عنه) فلا
 اعاده مطلقا سواء (استمر به ذلك)
 العذر دام لا ولو أجمع عنه وهو صحيح
 ثم يهجز واستقر لم يهجز لم يفسد بشرطه
 (وبشرط الامرية) أي بالحج
 عنه (فلا يجوز حج القبر بغير اذنه
 الا اذا حج) أو أجمع (الوارث عن
 موثقه)

أبيه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجوز به ان شاء الله وبعد الوصية
يجز به من غير المنيشة اه ثم أعاد في شرح الباب المشقة في محل آخر وقال فلو حج عنه
الوارث أو أجنبي يجز به ونسقط عنه حجة الاسلام ان شاء الله تعالى لانه يصل الثواب
وهو لا يقتض باحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الصكراني والسرورسي اه
وسأني غماه فالظاهر ان في هذا الشرط اختلاف الرواية وذكر الوارث غير قبيح على
الرواية الأخرى (قوله لوجود الامر دلالة) لان الوارث خليفة المورث في ماله فكأنه
صار مأمورا بآداب ما عليه أو لان الميت يأذن بذلك لكل أحد بناء على ما قلنا من أن
الوارث غير قبيح وعلى في البدائع بالنص أيضا والظاهر أنه أراد به حديث النخعي
(قوله النفقة من مال الأرحام) أي المهور عنه ومحرره قوله لا يقر ولو أتق من
مال نفسه الخ وبأني بيانه (قوله وج المأمور بنفسه) فليس له إيجاب غيره عن الميت
وان مرض ما لم ياذن بذلك كما يأتي مننا (قوله وتعيينه ان عينه) هذا يعني عن الشرط
الذي به تأمل والمراد بتعيينه منع حج غيره عنه (قوله لم يجز حج غيره) أي وان مات فلان
المذكور لان الموصى صرح بمنع حج غيره عنه كما أفاد في الباب وشرحه (قوله ولولم
يقبل لا غيره مجاز) قال في الباب وان لم يصرح بالمنع بأن قال يحج عن فلان مات فلان
وأهو ارضه غيره مجاز (قوله واصلها في الباب الى عشرين شرطا) نقدت منها ستة
وذكر الشارح السابع بعد ذلك والشامن وجوب الحج فلو أوج الفقير أو غيره على ليجب
عليه الحج عن القرض ليجز حج غيره عنه وان وجب بعد ذلك التاسع وجود العذر قبل
الاجهاج فلو أوج صحيح ثم جاز ليجز به العاشر ان يحج راكبا فلو حج ماشيا ولو بأمره ضمن
النفقة والمعتبر ركوب أكثر الطريق الا ان ضاقت النفقة فحج ماشيا مجاز الحادي عشر
ان يحج عنه من وطنه ان اتسم الثلث والافني حيث يبلغ كإسباقي بيانه الثاني عشر ان
يحرم من الميقات فلو اعقر وقد أمره بالحج ثم حج من مكة لا يجوز ويضمن ويحتم فيه
شأرحه بما حاصله أنه غير ظاهر ويتوقف على نقل صريح قلت قدمنا الكلام عليه يستوفى
قبيل باب الاحرام فراجعه الثالث عشر ان لا يسد حجه فلو أفسده لم يقع عن الأمر وان
قضاه وسبأني بيانه الرابع عشر عدم مخالفة فلو أمره بالافراد فقرن واتبع ولولم يمت
لم يقع عنه ويضمن النفقة كإسباقي ولو أمره بالعمرة فاعقر ثم حج عن نفسه أو بالحج حج ثم
اعقر عن نفسه مجاز الآن نفقة إقامته للحج والعمرة عن نفسه في ماله واذا فرغ عادت
في مال الميت وان عكس لم يجز الخامس عشر ان يحرم بحجة واحدة فلو أهل بحجة من
الأمر ثم بأخرى عن نفسه لم يجز الا ان رخص الثانية السادس عشر ان يفرد الاحلال
لواحد ولو أمره بجلان بالحج فلو أهل عنهم ما ضمن وسبأني بتمام الكلام عليه السابع عشر
والثامن عشر اسلام الأمر والمأمور وصقلهما كإسباقي فلا يصح من المسلم للكافر ولا من
النجون لفه ولا عكسه لكن لو وجب الحج على النجون قبل طرده وجنونه صح الاجهاج

مطلب
شرط الحج عن الغير عشرين

لوجود الامر دلالة وبقي من
الشروط النفقة من مال الأمر
كأه أو أكثرها وج المأمور
بنفسه وتعيينه ان عينه فلو قال
يحج عن فلان لا غيره لم يجز
غيره ولو لم يقبل لا غيره جاز وأصلها
في الباب الى عشرين شرطا منها
عدم اشتراط الاجرة

عنه التاسع عشر غير المأمور فلا يصح إجماع صبي غير مريض يصح إجماع المراهق كما سبق في
 العشرين عدم القوات وسأقي الكلام عليه قال في الباب وهذه الشرائط كلها في الحج
 الفرض وأما النفل فلا يشترط فيه شيء منها إلا الإسلام والعقل والتمييز وكذا الاستتجار ولو
 تجد مريضاً في النقل وجرم به شارحه لكن هذا مبنى على أن الحج لا يقع عن الميت وفيه
 ما ذكره بعينه (قوله لم يميز وجهه) كذا في الباب لكن قال شارحه وفي الكفاية
 يقع الحج عن المجموع عنه في رواية الأصل عن أبي حنيفة اهـ وبه قال بقول شمس الأئمة
 السرخسي وهو المذهب اهـ وصرح في الخاتمة بأن ظاهر الرواية الجواز لكنه قال
 أيضاً ولا جبراً مخرجاً منه واستشكله في فسخ القدر عما قالوا من أن ما ينفعه المأمور إنما هو
 على حكم ملك الميت لأنه لو كان ملكاً لكان بالاستتجار ولا يجوز الاستتجار على الطاعات
 قال عبارة المحرر ما في كتابي الحاكم وله نفقة مثله وزاد أيضاً حياً في الميسر وقال
 وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية لأنه فرغ نفسه لعمل
 بتفهمه المستأجر هذا وإنما جاز الحج عنه لأنه لما بطلت الأجر غنى الأمر بالحج فتكون له
 نفقة مثله اهـ قلت وعبارة كافي الحاكم على ما نقله الرضوي وجعل استأجر رجلاً
 أيجب عنه قال لا يجوز الأجرة وله نفقة مثله ويجوز حجة الإسلام عن المسحون إذا
 حالت فيه قبل أن يخرج اهـ ومثله ما في البصر عن الأسيباني لا يجوز الاستتجار على
 الحج فلو دفع إليه الأجر فجزى بجزء من الميت وله من الأجر مقدار نفقة الطريق ويرد
 الفضل على الورثة إلا إذا تبرع به الورثة أو أوصى الميت بأن الفضل للعاج اهـ ملخصاً
 والخاص أن قول الشارح لم يميز وجهه عنه خلاف ظاهر الرواية وأن قول الخاتمة له جبر
 مثله يشعر بأن الأجرة فاسدة مع أنها باطلة ككالاستتجار على بقية الطاعات وأجاب
 بعضهم بأن المراد من أجرة المثل نفقة المثل كما عبر في الكافي وإنما سماها أجرة بما جاز وهذا
 أحسن مما قيل أنه مبنى على مذهب المتأخرين القائلين بجواز الاستتجار على الطاعات
 لما علمت مما تقدمناه أول الباب من أن المتأخرين لم يطلقوا ذلك بل أفتوا بجواز الاستتجار
 على التعليم والأذان والإمامة للضرورة لا على جميع الطاعات كما وضعه المصنف في موضعه
 في كتاب الأجازات والأزمن الجواز على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد ولا ضرورة
 للاستتجار على الحج لأن كان دفع المال إليه لينفق على نفسه على حكم ملك الميت بطريق
 النيابة كما علمت التصريح به من الميسر والمتون المصرح فيها بجواز الاستتجار على
 التعليم ونحوه لم يذكروا جوازاً على الحج بل المصرح به في عامة مشون المذهب أنه
 لا يجوز الاستتجار على الحج كذلك زوايا الوفاة والتجمع والختار ومواهب الرحمن وغيره بل قال
 العلامة الشرنبلالي في رسالته بلوغ الأرب أنه لم يذكر أحداً من مشايخنا جواز الاستتجار
 على الحج اهـ قلت ولو قيل بجواز لزوم عليه هدم فروع كثيرة منها ما روى عن المأمور
 بتيق على حكم ملك الميت وأنه يجب عليه رد الفضل واشتراط الاتفاق بقدر مال الأمر

مطلبه
 في الاستتجار على الحج

فلو استأجر رجلاً بأن قال
 استأجرتك على أن تحج عني بكذا
 لم يميز وجهه وإنما يقول أمرتك أن
 تحج عني بلا ذكر أجرة

أما كثره وأن الوصي لودفع المال لوارث ليحبه لا يجوز إلا بإجازة الورثة وهم كبار لانه
 كالترجع بالمال فلا يجوز للوارث بلا إجازة السابقين كافي القبح ولو كان بطريق الاستتجار
 لم يصح شيء من هذه القروع كما أوضنا في رسالة نشاء العليل فافهم (قوله ولو أنفق من
 مال نفسه الخ) قال في القبح فإن أنفق الأكثر أو الكل من مال نفسه وفي المال المدفوع
 اليه وقاصحه رجح به فيه إذ قد يتلى بالاتفاق من مال نفسه لبغية الحاجة ولا يكون المال
 حاضر الخوذلك كالوصي والوكيل يشتري التيمم والموكل ويعطى الثمن من مال نفسه
 ويرجع به في مال التيمم والموكل اه قال في الجبر وهذا علم أن اشتراطهم أن تكون
 النفقة من مال الأمر للاحتراز عن التبرع لامطلاح اه وقال في الخلية إذا خلط
 المأمور بالمحج النفقة بمال نفسه قال في الكتاب بضم فان حج وأنفق جاز ويرى من
 الضمان اه إذا عرفت هذا فقولوا وأنفق كله أو أكثره الضمان لمال الأمر وفيه
 مضاف مقدار أي مقدار كله أو مقدارا أكثره وهذا يرجع إلى المشتلين والمعي ولو أنفق
 المأمور بالمحج من مال نفسه وحج وأنفق مقدار كل مال الأمر المدفوع اليه أو مقداره
 أكثره جاز وكذا إذا خلط النفقة بماله وحج وأنفق الخ فاده ح وقوله ويرى من الضمان
 أي الحاصل بسبب الخلط على ما علمت وهذا هو بلاذن الأمر هل ينقل السامعاني عن
 الذخيرة الخلط بذراهم الرفقة أمره أو لا للعرف ه تنبيه ه سذكر أنه لو وصى أن
 يحج عنه يأمر من ماله فأج الوصي من مال نفسه ليرجع ليس لذلك لأن الوصي مطلقا لفظ
 فيعتبر لفظ الموصى وهو أضاف المال إلى نفسه فلا يدل اه بحرقلت وعلى هذا إذا أضاف
 المال إلى نفسه فليس للمأمور أن يبدله بماله كالوصي إلا أن يفرق بينهما بأن المأمور قد
 يضطر إلى ذلك على ما مر فليأتمل (قوله وشرط المحج الخ) قد علمت بما قلناه من الباب
 أن الشرط كلها شروط الحج الفرض دون النقل فلا يشترط في النقل شيء منها إلا الإسلام
 والعقل والتمييز وكذا عدم الاستتجار على ما مر به (قوله لا تساع به) أي أنه يساع في
 النقل حال التساع في الفرض قال في القبح اما المحج النقل فلا يشترط فيه المحج لانه لم يجب
 عليه واحد من المشتقتين أي مشقة البدن ومشقة المال فإذا كان له تركهما كان له أن
 يتعمل أحدهما تقر بالريه عز وجل فله الاستتابة فيه خصوصا اه (قوله على الظاهر
 من المذهب) كذا في المبسوط وهو الصحيح كافي كثير من الكتب بحر ويشهد بذلك
 الآثار من السنة وبعض القروع من المذهب فتح (قوله وقيل عن المأمور نقل الخ)
 ذهب إليه طائفة المتأخرين كافي الكنف قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لا عمرة له
 لانهم اتفقوا أن الفرض يسقط عن الأمر لأن المأمور أنه لا بد أن ينوبه عن الأمر
 ويقامه في البصر قلت وعلى القول بوقوعه عن الأمر لا يتناول المأمور من الثواب بل ذكر
 العلامة فوج عن مناسك القاضي حج الإنسان عن غيره أفضل من جمعه من نفسه بعد أن
 أدى فرض الحج لانفعه متعلق وهو أفضل من القاصر اه تأمل (قوله كالنقل) مقتضاه

ولو أنفق من مال نفسه أو خلط
 النفقة بماله وحج وأنفق كله
 أو أكثره جاز ويرى من الضمان
 (وشرط المحج) المذکور (السج)
 الفرض لا النقل لا تساع به
 (وقيل عن المأمور نقل الخ)
 (وقيل عن المأمور نقل الخ)
 (وقيل عن المأمور نقل الخ)

ان النسل يقع عن المأمور امتناعاً وللا مروتاً بالنفقة به صرح بعض الشراح
ومضى عليه في السلب وردة الاتفاق في غاية البيان بأنه خلاف الرواية لما قاله الحاشية
التهديد في الكافي الحج الطوع عن الصحيح جائز ثم قال في الاصل يكون الحج عن الحج
اه (قوله ولكنه بشرط الحج) استدراك على قوله يقع عن الآخر فان مقتضاه محتمل
ولمن غير الادل ط أى كما تصح انابه دى في دفع الزكاة (قوله لصحة الافعال) عبر
بالصحة دون الوجوب ليعلم المراجع فانه أهل للصحة دون الوجوب ط (قوله ثم نزع عليه)
أى على ان لشروطه هو الاهلية دون اشتراط أن يكون المأمور قد حج عن نفسه ودون
اشتراط النكحورة والحزبة والبلوغ (قوله بمهمة) أى بصاد مهمل وبخفيف الراء
(قوله من لم يحج) كذا في القاموس وبالفخ والصرورة راديه الذى لم يحج عن نفسه
اه أى حجة الاسلام لأن هذا الذى فيه خلاف الشافعي فهو أعم من المعنى اللغوي فكان
يفتحن للشارح ذكره لانه يشمل من لم يحج أصلاً ومن حج عن غيره وعن نفسه مثلاً وتراً
أو فرضاً فاسداً أو صحيحاً ثم ارتد ثم أسلم بعده كما أفاده ح (قوله وغيرهم أولى لعدم
الخلاف) أى خلاف الشافعي فإنه لا يجوز حجهم كافي الزيلعي ح ولا يخفى ان التحليل
يقيد ان الكراهة تنزيهية لان مراعاة الخلاف مستغنية فانهم وعطف في الفتح الكراهة
في المرأة بمقتضى المبسوط من أن حجها انقص اذ لامل عليها ولاسى في بطن الوادي ولا رفع
صوت بالنسبة ولا خلق وفي العبد بمقتضى البدائع. انه ليس أهلاً لاداء لفرض عن نفسه
وأطلق في صحة إجماع العبد فمثل ما اذا كان باذن مولاه أو بفرضه كما صرح به في
المراجع فانهم وقال في الفتح أيضاً والافضل ان يكون قد حج عن نفسه حجة الاسلام خروجا
عن الخلاف ثم قال والافضل إجماع الحز العلم بالمتناك الذى حج عن نفسه وذكر في
البدائع كراهة إجماع الصرورة لانه تارك لفرض الحج ثم قال في الفتح بعد ما أسال في
الاستدلال والذى يقتضيه النظر ان حج الصرورة عن غيره ان كان بهد تحقق الوجوب
عليه على الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تنزيهية لانه تضيق عليه في أول سقى
التمكن فيما ثم ينكره وكذا لو تنقل نفسه ومع ذلك يصح لأن التهي ليس لعين الحج المفعول
بل لفعله وهو القوان اذا الموت في سنة صغيرة نادر اه قال في البحر والحق انها تنزيهية على
الآخر لقولهم والافضل ان تنجز حجة على الصرورة المأمور الذى اجتمعت فيه شروط
الحج ولم يحج عن نفسه لانه ثم بالتأخير اه قلت وهذا لا يشاق كلام الفتح لانه في المأمور
ويجمل كلام الشارح على الآخر فيوافق ما في البحر من أن الكراهة في حق
تنزيهية وان كانت في حق المأمور تنزيهية * (تنبيه) قال في نهج التجار لان حجة
التنقيب بعد ما ذكر كلام البحر المأثور أقول وظاهره يقيد أن الصرورة الفقير لا يجب عليه
الحج بدخول مكة وظاهر كلام البدائع بالطلاق الكراهة أى في قوله ينكره إجماع
الصرورة لانه تارك لفرض الحج يقيد أنه يصير بدخول مكة قادراً على الحج عن نفسه وان

مطلب
في حج الصرورة

(لكنه بشرط) لصحة النيابة
اهلية المأمور لصحة (الافعال) ثم
فرض عليه قوله (بأن حج الصرورة)
بمهمة من لم يحج (والمرأة) ولو
أمة (والعبد وغيره) كالمرافق
وغيرهم أولى لعدم الخلاف

كان وقتهم قولاً بالبحر عن الأرموهي واقعة القسوى فليست أمه قلت وقد أفتى
 بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة أبو السعود تبعه في سكب الأثر وكذا أفتى به السيد
 أحمد بادشاه وألف فيه رسالة أفتى سيدي عبد الغني النابلسي بخلافه وألف فيه رسالة
 لأنه في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لأن سفره بحال الأرمه يحرم عن الأرمه ويصح
 عنه وفي تكليفه بالأقامة بمكة إلى قابل للحج عن نفسه ويترك عياله يسلده مخرج عظيم وكذا
 في تكليفه بالعود وهو مقرر مخرج عظيم أيضاً وأما في البدائع فاطلاقه الكراهة المتصرفه
 إلى الضرر بمقتضى أن كلامه في الضرورة الذي يحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد
 ما مر عن القحتم قدّمنا أول الحج عن الباب وشرحه أن الفقهاء أضافوا إذا وصل إلى
 ميقات فهو مكلف في أنه أن قدر على المشي زعم الحج ولا ينوي النقل على زعم أنه فقير
 لأنه ما كان واجبا عليه وهو أفتى فليصار كالكي وجب عليه حتى لو فاء فقلنا زعم الحج
 ثانياً اه لكن هذا لا يدل على أن الضرورة الفقير كذلك لأن قدرته بقدر غيره كما قلنا وهي
 غير معتبرة بخلاف ما لو خرج للحج عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله إلى الميقات صار
 قادراً بشدة نفسه فيجب عليه وأن كان سفره قطعاً ابتدأ ولو كان الضرورة الفقير
 مثله لما صح تصديقه من الهام كراهة الضرر بما إذا كان حججه عن الغير بعد تحقق الوجوب
 عليه وتعلله بالكراهة بأنه أضمن الوجوب عليه فليست أمه (قوله لا يصح) أي لعدم
 الأهلية المذكورة (قوله وإذا مرض) أي عرض له مانع من ذهابه مرض وحس وشغل
 ما لو عينه الأرمه أمه (قوله من الميت) أي عن المجهور عنه حياً أو ميتاً (قوله إذا إذا
 أذن له) بالبناء للجهول بالنسب ما به منه ويشغل ما لو أذن له الميت أو وصيه ولم يكن عينه
 الميت يمنع أصحاب غيره كما مر (قوله خرج المكلف الحج) أما إذا لم يخرج وأوصى بأن
 يخرج عنه وأطلق أي لم يعين مالا ولا مكاناً فإنه يحج عنه من ثلثه من يلهه أن يبلغ الثلث
 لأن الواجب عليه الحج من يلهه الذي يسكنه والآخر حيث يبلغ وإن لم يمكن من مكان
 بطلت الوصية كما في الباب قال شارحه ولعل المكان مقيد بما قبل المواقيت والافتاد في
 شيء يمكن أن يحج عنه من مكة وكذا الحكم إذا أوصى أن يحج عنه بحال وصي مبلغه
 فانه أن كان يبلغ من يلهه فصاروا الاقرب حيث يبلغ اه واحتراز للمكلف عن غيره كالصبي
 والمجنون فان وصيته لا تعتبر واحتراز قوله إلى الحج مما لو خرج للتجارة ونحوها وأوصى
 فانه يحج عنه من وطنه أجمعاً كما في المراج وغيره وقد يفرضه بنفسه لاهل أو امرئ غيره
 ومات المأمور في الطريق فسيذكر تفصيله بعد (قوله ومات في الطريق) أراد به موته قبل
 الوقوف بعرفة ولو كان بمكة بصر في التنبين إذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأ عن الميت
 لأن الحج عرفه بالوصية عند الكلام على فروض الحج أن الحاج من نفسه إذا أوصى
 بأقام الحج تجب بدنة (قوله انما تجب الوصية الحج) كذا في النصيب قال الكمال
 وهو قد حسن شربلالية (قوله فالأمر عليه) أي الشان مبني على ما مره أي عينه

(ولو أرمه) أو مجنوناً (لا)

بعض (وإذا مرض المأمور) بالبحر

(في الطريق ليس له دفع المال

الغير ليحج) ذلك الغير (من

الميت إلا إذا) أذن له بذلك بأن

(قبله وقت الدفع اصنع

ما شئت فيجوز له) ذلك (مرض

أولاً) لأنه صاروكلاً مطلقاً (خرج)

المكلف (إلى الحج ومات في الطريق

وأوصى بالبحر عنه) انما تجب

الوصية إذا أخره بعد وجوبه

أما لو حج من عامه فلا (فان فسر

المال) أو المكان (فالأمر عليه)

أي على ما مره

فان فسر المال بجمع عنه من حيث يبلغ وان فسر المكان بجمع عنه منه ح قلت والظاهر
 انه يجب عليه أن يوصي بما يبلغ من بلدان كان في الثلث سعة فلأوصى بمادون ذلك
 وعين مكانا دون بلده يأثم لما علت أن الواجب عليه الجمع من بلده بسكنه (قوله من
 بلده) فلو كان له أوطان فن أقر بها إلى مكة وان لم يكن له وطن فن حيث مات ولأوصى
 خراساني بمكة أو مكي بالرى بجمع عنهم ما من وطنهما ولأوصى المكي أى الذى مات بالرى
 أن يقرن عنه بقرن عنه من الرى ليلب أى لانه لا قران لمن بمكة (قوله قياسا لاستحسانا)
 الاول قول الامام والثاني قوله لما وأخر دليله في الهداية فيقتل أنه محتار له لأن
 المأخوذة في عامة الصور الاستحسان عناية وقوافي المعراج لكن المتون على الاول
 وذكر قصصه العلامة فاسم في كتاب الوصايا فهو مما تقدم فيه القياس على الاستحسان
 واليه أشار بقوله ليطفئ (قوله فلأوصى بجمع الوصى عنه من غيره) أى من غير بلده فيما إذا
 وجب الاجماع من بلده لم يصح ويضمن ويكون الجمع له ويصح عن الميت ثانيا لانه خالف
 الا أن يكون ذلك المكان قريبا من بلده بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الليل كافي
 للسلب والجر (قوله ثلثة) أى ثلث مال الوصى فان بلغ الثلث الاجماع راكبا
 فأجم مشايخنا لم يجز وان لم يبلغ الاماشيما من بلده قال جميعيهم عن من حيث بلغ رجا وعن
 الامام انه يجزئ بينهما وأمان كان الثلث يكتفى لا كثر من جهة فان عين الميت جهة واحدة
 فالفاضل للورثة وان أطلق أجم عنه في كل سنة جهة واحدة وأجم في سنة جهة وهو
 الافضل ليعمل لتنفيذ الوصية لانه رجا على المال وان عين الميت في كل سنة جهة فهو
 كالاملاق قالوا أمر الوصى بـ لا بالجمع السنة فأمر الى القابلة جازع عن الميت ولا يضمن
 لأن ذكر السنة للاستحسان لا لتقييد بجر قلت ومثل الثلث ما لو قال أوصى بـ بألف
 والالف يبلغ جمعا كافي للباب وشرحه (قوله وان لم يف في حيث يبلغ) لكن لو أجم
 عنه من حيث يبلغ وفضل من الثلث وتبين أنه يبلغ من موضع أبعد منه بضمن الوصى
 ويصح عن الميت من حيث يبلغ الا أن يكون الفاضل شيئا يسيرا من زاد أو كسوة فلا يضمن
 شرح الباب ونقطة في الفقه عن البدائع (قوله ووارثه) الاولى العطف بأركانه في
 الباب لانه لو كان وصى فلا كلام للوارث في الوصية ثم لو كان الميت هو الذي دفع
 للمأمور ثم مات كان للوارث استرداد ما في يده للمأمور وان أحرم كإسبا في القروع أى
 ولومع وجود الوصى لأن الباقي صار ميراثا لكون الميت لم يوص به (قوله ما لم يحرم)
 فلأحرم ليس له الاسترداد والمهرم بعض في أحرامه وبعدد راعه من الجمع ليس له
 استرداده حتى يرجع الى أهله وان أحرم حين أراد الاخذ فلأن يأخذه ويكون أحرامه
 تنوعا عن الميت شرح الباب عن خزانه الاكل (قوله والى) يعنى بان رده عليه غير
 انحصار كضعف رأى فيه أوجهل بالمتناك مال أو بلاعه أصلا فالتفقة في مال المدفع قال
 في البصر ان استردا بغيره ظهرت منه أى من المأمور فالتفقة في ماله خاصة وان استرد

مطلب
 العمل على القياس دون
 الاستحسان هنا

(والا فيجمع) عنه (من بلده)
 قياسا لاستحسانا فليجمع فلأوصى بـ
 الوصى عنه من غير لم يصح
 (ان وقفه) أى بالجمع من بلده
 (ثلاثة) وان لم يف في حيث يبلغ
 استحسانا ولو وصى الميت ووارثه
 أن يسترد المال من المأمور مالم
 يجرم ثم ان رده عليه منه فنفقة
 الرجوع في ماله ولا نفق مال الميت

لابتضاعه ولا تهمه فالنقطة على الوصي في ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه أو بطله
 بامور المتسلخ فأراد الدفع الى أصل منه فنقته في مال الميت لانه استرد لضعف الميت اه
 أفاده ح (قوله أو وصي الحج) قديما لوصية لانه لو كان له بوص فترجع عنه الوارث
 بالحج أو الاجماع يصح ككافة المصنف أي يصح عن الميت عن حجة الاسلام
 أن شاء الله تعالى كما قد مره ونقل ط عن الوارث الجسة أن التعليق بالمشيئة على القبول
 لا على الجواز وقد مرنا أيضا عن شرح اللباب أن الوارث غير قيد فإذا لم بوص يجوز
 تبرع الوارث والاجنب عنه وسائق علم الكلام عليه (قوله فتنطوع عنه رجل) اطلق
 الرجل المتطوع فمثل الوارث وبه صرح فاضحان بقوله الميت اذا وصى بأن يحج عنه
 بماله فترجع عنه الوارث أو الاجنب لا يجوز اه قلت يعني لا يجوز عن فرض الميت
 والافله فواب ذلك الحج ح عن الشرح لبلانية ولهذا قال المصنف لم يجوز من الاجراء لكن
 سائق ما يدل على أن الثواب انما يحصل للميت اذا جعله له الحاج بعد الاداء (قوله وان
 أمره الميت أي أن الميت اذا وصى بالاجماع عنه وأمر أن يحج عنه فيدفع عنه زيد من
 مال نفسه لم يجوز عن الميت لعله المذكورة فافهم (قوله لكن لو حج عنه ابنه) أي مثلا
 والاذن كما حكمه في الورثة شرح اللباب قلت بل الوصي كذلك كما يشهد ما في قرياعن
 عدة الفتاوى ثم أن هذا استدراك على إطلاق الرجل في قوله فتنطوع عنه رجل بأن
 الوارث أو الوصي بخلاف الاجنب فإنه لو تنطوع من وجهه بان أنفق من ماله ليرجع في
 التركة جاز بخلاف الاجنب لان الوارث خليفة عن الميت وإذا الوصى الذين من
 مال نفسه ليرجع جاز قال في البرور لو حج على أن لا يرجع فإنه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل
 مقصود الميت وهو ثواب الاتفاق اه قلت وقد مرنا أن الوارث ليس له الحج بحال الميت
 الا أن يجز الوارث وهم كأولان هذا مثل التبرع بالمال فالظاهر تقيد حج الوارث هنا بذلك
 أيضا تأمل (قوله ان لم يقل من مالي) في البر عن آخر عدة الفتاوى للصدر الشهيد
 لو وصى بأن يحج عنه بالف من ماله فاج الوصي من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان
 الوصية باللفظ تعتبر لفظ الموصى وهو أضاف المال الى نفسه فلا يدل اه (قوله وكذا
 لو أوج ليرجع) أي انه يجوز واستفاد منه أنه لو أوج ليرجع أنه يجوز بالاولى وقد نص
 عليها في الثانية حيث قال اذا وصى الرجل بأن يحج عنه فاج الوارث ويحل من مال
 نفسه ليرجع في مال الميت جازوله أن يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكفارة ولو فصل
 ذلك الاجنب ليرجع ولو وصى بأن يحج عنه فاج الوارث من مال نفسه ليرجع عليه جاز
 للميت عن حجة الاسلام اه قال في شرح اللباب بعد قوله وفيه بحث لا يخفى اه أي
 لم يترن أه بشرط في الحج عن الغير اذا كان وصية الانفاق من مال المحجوج عنه
 احتراز عن التبرع كما مر بيته فتجوز فيه الوارث من ماله لا ليرجع بخلاف ذلك ولذا
 لم يجوز في الوارث بنفسه لا ليرجع ولا يظهر فرق بينهما ما علمت من أن مقصود الميت

(أو وصى بحج فتنطوع عنه رجل لم
 يجوز) وان أمره الميت لانه لم
 يحصل مقصوده وهو ثواب الاتفاق
 لكن لو حج عنه ابنه ليرجع في
 التركة جاز ان لم يقل من مالي وكذا
 لو أوج ليرجع كله من اذ قضاء
 من مال نفسه

بالوصية ثواب الاتساق من ماله وهو شامل فيما لو ج الوارث أو جع عنه ليرجع دون ما إذا
 أثنى على الرجوع فيها واستشكل ذلك في الشرع بلالة أيضا والفرقة بأنه في الانحياز جع
 الوارث مقام الميت في دفع المال فكان للمأمورا اتفق من مال الميت بخلاف ما إذا جع
 الوارث نفسه فإنه لم يحصل منه دفع المال بل ما حصل منه الانحياز إلى الأفعال فلم يجوز ما لم ينو
 الرجوع في ماله غير ظاهر لأنه لا يجرى بنفسه لا يتكلم من الثقة أيضا فافهم (قوله ومن ج) أي
 أهل بيته لأنه يصير مخالفا بغيره لا لاهلال بلا توقف على الأعمال أفاده ح قلت أي في
 صورة المتن والافتد لا يصير مخالفا إلا بالشرع كما يستظهر لك (قوله عن أمره) أي
 ولو كان أبوه أو أبا جدين كما صرح به في الفتق فقوله في الصريح للابوين وسبأ في آخرهما
 فيه نظر لأن الآتي في الأحرام عنهما بغير أمرهما والكلام هنا في الأحرام عن الآمرين
 فانهم (قوله وقعه منه) أي عن المأمور فلا يجوز له عن جهة الإسلام يجوز ونهر
 وفيه نظر يأتي قريبا (قوله لأنه خالفهما) على وقوعه عنه وللضمان أي لأن كل واحد
 انما أمره أن يحصل الثقة وقد صرحها لم يلج نفسه لأنه لا يمكنه ايقاعه عن أحدهما
 لعدم الأولوية (قوله وينبغي جهة التعيين لو أطلق) أي كالقول لبيك بجمعة ومكت
 قال الزبلي وإن أطلق بأن سكت عن ذكر المنجوع عنه معينا ومبهما قال في التكايف
 لاضر فيه وينبغي أن يصح التعيين هنا إجماعا لعدم مخالفة اه وقوله وينبغي أن يصح
 التعيين أي تعين أحد أمره قبل الطواف والوقوف كافي مسئلة الإيهام وقوله إجماعا
 قال شيخنا ينبغي أن يجري فيه خلاف أبي يوسف الآتي في مسئلة الإيهام بل يرى أن هلته
 الآتية هنا أيضا اه ح (قوله ولو أجهمه) بأن قال لبيك بجمعة عن أحد أمري ح
 (قوله قبل الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال أبو حنيفة فيما يرجع بين أحرامين
 لجنتين ثم شرع في طواف القدوم أو تنقض أحدهما فان قلت ذكر الوقوف مستند له
 قلت يمكن أن لا يطوف للقدوم فيكون الوقوف مستند هو المعبر اه ح (قوله جاز)
 أي عندهما وقال أبو يوسف بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف وضمن ثقتهما وهو القياس
 لأن كل واحد منهما أمره بتعيين الحج له فإذا لم يعين فقد خالف وجه قوله ما وهو
 الاحتسان أن هذا إيهام في الأحرام والأحرام ليس بمقصود وانما هو وسيلة إلى الأفعال
 والمبهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين فاكفي به شرطا ح عن الزبلي قلت والحاصل
 أن صور الإيهام أربعة أن يهل بجمعة عنهما وهي مسئلة المتن وعن أحدهما على الإيهام
 أو يهل بجمعة ويطلق والرابعة أن يحرم عن أحدهما معن بالاعتناء بما حرم به من حج
 أو عمرة وليذكر الشارح الرابعة بل هو لا خلاف كافي الفتق وقد ذكر في الفتق أن مبنى
 الجواب في هذه الصور على أنه إذا وقع عن نفس المأمور لا يتحول بصد ذلك إلى الأمر
 وأنه بعدم صرف ثقة الأمر إلى نفسه ذاهبا إلى الوصية الذي أخذ الثقة لا يتصرف
 الأحرام إلى نفسه إلا إذا تحقق مخالفة أو جع شرعا عن التعيين في الصورة الأولى من

(ومن حج عن) كل من (أمره)
 وقع عنه وضمن ماله - ما - لأنه
 خالفهما (ولا يقدر على - جعه - عن
 أحدهما) لعدم الأولوية وينبغي
 جهة التعيين لو أطلق الأحرام ولو
 أجهمه فإن عين أحد - ما - قبل
 الطواف والوقوف جاز

الصورة الأربع تحققت المخالفة والهجز عن التعيين ولا ترد مسئلة الابوين الاتية لانها بدون الامر كما يأتي فلا تتحقق المخالفة في ترك التعيين ويمكنه التعيين في الانتهاء لأن حقيقة جعل الثواب ولذا الواو امره أو بالجملة كل الحكم كافي الاجنبيين وفي الصورة الثانية من الأربع لم تتحقق المخالفة بمجرد الاحرام قبل الشروع في الاعمال ولا يمكن صرف المجبة لانه أخرجهما عن نفسه يجعلها لاحد الامرين فلا تصرف اليه الا اذا وجد تحقق المخالفة أو الهجز عن التعيين ولم يتحقق ذلك لانه ~~يجب~~ يمكنه التعيين الا اذا شرع في الاعمال ولو شوط الى الاعمال لا تقع افعيعة من تنقعه عنه ثم لا يمكنه تحويلها الى غيره وانما له تحويل الثواب فقط ولو لا النص لم يتحول الثواب أيضا وفي الصورة الثالثة لا خفاء أنه ليس فيها مخالفة لاحد الامرين ولا تعدد التعيين ولا تقع عن نفسه لما قلناه وأما الرابعة فظاهر الكل ^ا ما في القبح مخلصا واستخبر بان ما توتره في الصورة الثانية سر مح في أنه اذا شرع في الاعمال قبل تعيين أحد الامرين وقعت المجبة عن نفسه لتحقق المخالفة والهجز عن التعيين وكذا تقع عن نفسه بالاولى في الصورة الاولى والظاهر أنها تجز به عن حجة الاسلام لانها تصح بالتعيين وبالاحلاف بخلاف ما لو توى بها النقل والمأمور وان كان صرفها عن نفسه يجعلها لآخرين ^ا ولاحدهما لكن لما تحققت المخالفة بطل ذلك الصرف والامتنع عن نفسه أصلا فكون حسنة كالواو محرم عن نفسه ابتدا ولم ينو النقل فتقع عن حجة الاسلام ولذا قال في القبح أيضا فيما لو أمر به بالجملة فترن معه محرقة نفسه لا يجوز ويضمن انفا فاما ثم قال ولا تقع عن حجة الاسلام عن نفسه لان أقل ما تقع باطلاق النية وهو قد صرفها عنه في النية وفيه نظر ^ا كلامه والظاهر أن وجه النظر ما توترنا من أنه حيث تحققت المخالفة ووقعت عن نفسه بطل صرف النية فتجز به عن حجة الاسلام فقوله في الجهر فيما رتقع عن المأمور نقلا ولا تجز به عن حجة الاسلام فيه نظر وقد صرح الباقر في شرح الملتقى وتبعه الشارح في شرحه عليه أيضا بأنه يصرح بها عن حجة الاسلام فهذه ما توترت في فافهم والسلام (قوله بخلاف ما لو أهل الخ) مرسل بقوله ومن حج عن أمره وقوله باز حلة مستأنفة لبيان جهة المخالفة بين المستثنين فانه في الاولى لا يجوز والثانية بخلافها لكن الجواز هنا مشروط بما اذا لم يأمره بالجملة وقوله عن أبويه وغيرهما ^ا على أن ذكر الابوين في الذكر وغيره ليس بقيد احترازي وانما فائدته الاشارة الى أن الولد يتدبى ذلك جدا كما في انهر وبه علم أن التقيد بالابوين في هذه المسئلة لا يدل على أن المراد بالآخرين في التي قبلها الاجنبيين بل الابوان اذا أحراما فحكمهما كالاجنبيين كما قلنا من ان القبح فظهر أنه لا فرق بين الابوين والاجنبيين في المستثنين وانما العبرة بالامر وعدمه أي صريحا كما يظهر قريبا فاذا أحرم بجمعة عن اثنين أمره كل منهما بأن يحج عنه وقع عنه ولا يقدر على جعله لاحدهما وان أحرم عنهما بغير أمرهما صح جعله لاحدهما أو لكل منهما وكذا لو أحرم

(بخلاف ما لو أهل جميع عن أبويه
أو غيرهما) من الاجانب حال
كونه (مترقا عن) بعد ذلك باز

عن أحدهما بما يصح تعيينه بعد ذلك بالاولى كافي القبح قال ومبناه على أن نفيه لهما
 نفعو لعدم الامر فهو متبرع فتقع الاعمال عنه البتة وانما يجعل لهما الثواب وتبرع بعد
 الاداء فتقو نفيه قبله فيصح جعله بعد ذلك لاحدهما ولهما ولا اشكال في ذلك اذا كان
 متقلا عنهما فان كان على أحدهما ج الفرض وأوصى به لابقط عنه تبرع الوارث عنه
 بمال نفسه وان لم يوص به تبرع الوارث عنه بالايجال أو الحنج بنفسه قال أبو حنيفة
 يجوز به ان شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للثعنية أرباب لو كان على أيلك دين
 الحديث انتهى وبهذا ظهر فائدة أخرى للتقيد بالابوين في هذه المسئلة وهي سقوط
 القرض عن الذي عينه بعد الاجام لو دون وصية لكن بشكل عليه أنه اذا لقت نته لهما
 لعدم الامر ووقفت الاعمال عنه البتة كيف يصح تحويلها الى أحدهما وقد مر أن الحج
 اذا وقع عن المأمور لا يمكن تحويله بعد ذلك الى الآخر ثم يمكن تحويل الثواب فقط للنص
 كما مر لهذا والله أعلم قال في القبح ولا اشكال في ذلك اذا كان متقلا عنهم ما لا غاية
 حال المتقل أن يجعل ثواب عمله لغيره وهو صحيح أما وقوعه عن فرض الغير فغير أمره
 فهو مشكل والجواب ما مر في كلام الشارح من أن الوارث اذا جع أو أوجع عن ورنه جاز
 لوجود الأمر دلالة أي فكأنه مأومر من جهة بذلك وعليه تقع الاعمال عن الميت لاعت
 العادل فتوقع في القبح ومبناه على أن نفيه لهما تلفوا الخ مخصوص بما اذا لم يكن عليهما
 فرض لم يوص به وقدمنا عن البدائع تعليقه بالنص أيضا وهو ما علمته من حديث
 الثعنية وبهذا فارق الوارث الاجنبى لكن قدمنا عن شرح انساب عن الصكرمانى
 والسرورى أن الاجنبى كذلك ثم هذا مخالف لاشراط الامر في الحج عن الغير والاجنبى
 غير مأومر ولا صريحاً ولا دلالة وقدمنا الجواب بأنه مبنى على اختلاف الرواية في هذا
 الشرط والمشهور واشراطه وحسن علم وجوده في الوارث دلالة لظهور لاقتضائه والكنز وغيره
 على الابوين فائدة ثالثة وهي أن الامر دلالة ليس لحكم الامر حقيقة من كل وجه لما
 علمت من أن الابوين لو أمرا حقيقة لم يصح تعيين أحدهما بعد الاجام كافي الاجنبين وان
 لم يأمره صريحا صحت التعيين ولو فرضوا المسئلة ابتداء في الاجنبين لتوهم أن الابوين
 لا يصح تعيين أحدهما لوجود الامر دلالة ففرضوها في الابوين لا فائدة صحة التعيين وان
 وجد الامر دلالة وليقيدوا أن المراد بالامر في المسئلة الاولى الامر صريحا والله أعلم
 • (تبيين) • الذى فصل لنا من مجموع ما قرناه ان من أهل بحجة عن شخصين فان أمراه
 بالحج وقع جميعه عن نفسه البتة وان عين أحدهما بذلك وله بعد الفراغ جعل ثوابه لهما
 أو لاحدهما وان لم يأمره فكذلك الا اذا كان وارثا وكان على الميت حج الفرض ولم
 يوص به فيقع عن الميت عن حجة الاسلام للامر دلالة والنص بخلاف ما اذا أوصى به لأن
 غرضه ثواب الاتفاق من ماله فلا يصح تبرع الوارث عنه وبخلاف الاجنبى مطلقا لعدم
 الامر (قوله لانه متبرع بالثواب) بيان لوجه صحة التعيين في مسئلة الابوين دون مسئلة

لانه متبرع بالثواب فله جعله
 لاحدهما أو لهما

الآخرين وهو معنى ما قد مضى من قوله في القبح ومبناه على أن يشتهلها نلقو لعدم الامر
فهو مستتر الخ قال في الشرب لانه قلقت وتعليل المسئلة بقصد وقوع الحجج عن القائل
فيسقط به القرض عنه وان جعل ثوابه لغيره ويشهد ذلك الاحاديث التي رواها في القبح
بقوله اعلم ان قول الولد ذلك مندوب اليه جذا لما اخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما عنه صلى الله عليه وسلم ان حج عن ابيه أو قضى عنها مفر ما يثبت يوم
القائمة مع الارار أو اخرج أيضا عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه
وأخته فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضا عن زيد بن أرقم قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والديه تقبل منه ومنهما واستبشرت
أرواحهما وكتب عند الله برا اه أقول قد علمت مما تقررناه أنه اذا حج الوارث عنها وعلى
أحدهما فرض لم يوص به يقع عن الميت لسقوط القرض عنه بذلك ان شاء الله تعالى
وحدثني فكيف يصح دعوى سقوط القرض به عن القائل أيضا وقد صرفه الى غيره
وأما ما صرفه نعم يظهر ذلك فيما اذا كان على أحدهما فرض أو وصي به أو لم يكن عليه فرض
أصلا ويدل على ذلك قوله في القبح وانما يجعل لهما الثواب وترتب بعد الاداء ومنه قول
قاضيخان في شرح الجامع وانما يجعل ثواب فعله لهما وهو جائز عندنا وجعل ثواب غيره
لغيره لا يكون الا بعد اداء الحج فطلبت فيه في الاحرام فكان له أن يجعل الثواب لغيره
شاه اه فهذا صريح في أن النية لم تقع لهما وأن الاعمال وقعت لغيره جعل ثوابه لمن شاء
بعد الاداء فيمكن ادعاء سقوط القرض عن القائل بذلك كما حزرناه في مسئلة الحجج عن
الآخرين ويعلم به جواز جعل الانسان ثواب فرضه لغيره كما ذكرناه أو لم يأت الباب وأما اذا
كان على الميت فرض لم يوص به وسقط به فرض الميت بلزومه وقوع النية والاعمال له
للافعال الآن يقال ان الاعمال تقع للعامل هنا أيضا كما هو مقتضى اطلاق عبارة القبح
وقاضيخان وغيره مما ولكن يسقط بها القرض عن الميت فضلا من الله تعالى عملا بالنص
وهو حديث الخليفة وان شئت القياس ولذا علقه أبو حنيفة بالمسئلة ويسقط بها القرض
عن القائل أيضا أخذنا من الاحاديث المذكورة ولذا كان الوارث محققا للحكم الاجنبى
في ذلك فان قلت ما من من تعليل جواز حج الوارث بوجود الامر دلالة بقضى وقوع
الاعمال عن الميت لانه لو أمر مصرحاً وقفت عنه بلا شبهة فيخالق ما اقتضاه اطلاق القبح
وغيره وح فلا يمكن سقوط فرض العامل بذلك أيضا قلت قد علمت أن الامر دلالة ليس
كالامر مصرحاً من كل وجه ولذا اصح تعيين أحد ابيه بعد الاداء ولو أمر مصرحاً
لم يصح ككالا جنيين كما قلنا فلو اقتضى الامر دلالة وقوع الاعمال عن الميت لم يصح
التعيين فقلنا ان وقوع الاعمال للعامل فسقط فرضه بها وكذا يسقط فرض الاب أو الامهلا
بالاحاديث المذكورة والله اعلم هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر في تحرير هذه المواضع
المشكلة التي لم أر من أوضحها هذا الايضاح والله الحمد (قوله وفي الحديث) كلامه يوم

وفي الحديث من حج عن ابيه فقد
قضى عنه حجته وكان له فضل عشر
حجج وبعت من الارار

أن هذا حديث واحد مع أنه مأخوذ من حديثين كما علمت مع تغيير بعض اللفظ بناء على الصحيح من جواز رواية الحديث لماله في العارفين (قوله لا غير) أي لا يقدم الاحصار من باقي الدماء الثلاثة وهو دم الشكر في القرآن والتجمع ودم الجنابة (قوله على الآخر) هذا عنده ما عليه المتون وعند أبي يوسف على المأمور (قوله قبل من الثالث) لأن الوصية بالجمع تقتضي الثالث وهذا من نواحي الوصية وقيل من الكل لأنه دين ورجوع للمأمور على الميت فيقتضي من جميع ماله كالوفاة يأن يباع عبده ويصدق بمنه قبضه الوصي وضاع الثمن من يده ثم استحق العبد فان المشتري يرجع الثمن على الوصي ويرجع الوصي في قول أبي حنيفة الآخر في جميع التركة من شرح الجامع لقاضيان واستوجه ط الأول والرسم الثاني (قوله ثم إن فاته الخ) أي فاته المأمور والمعلوم من المقام وأطلق القوات فتأمل ما يكون بسبب الاحصار وغيره فان الاحصار يمكن أن يكون يقتصر منه كل تناول ودوايم مرض اقتصد حتى أحصره أفاده ح هذا وقد صرح جواباً عليه الجمع من قابل بمال نفسه كذا في الجمع ثم قال ولم يصرح جواباً في الاحصار والقوات إذا قضى الجمع هل يكون عن الآخر أو يقع للمأمور وإذا كان لا مرفه بل يصير على الجمع من قابل بمال نفسه اه أقول قال في البدائع فان فاته الجمع يصنع ما يصنع فاته الجمع بعد شروعه ولا يضمن النفقة لأنه فاته بغير صنعه وعليه في نفسه الجمع من قابل لأن الجملة قد وجبت عليه بالشرع فأنزله قضاءً وهو هذا على قول محمد ظاهر لأن الجمع عنده يقع عن الحاج اه ونظف في النهر عن السراج ثم قال وعلى قول غير محمد من أنه يقع عن الآخر مضافي أن يكون القضاء عن الآخر وتزيمه النفقة اه ويؤيده أنه صرح في الباب بأنه إن فاته بأقة مساوية لم يضمن ويستأنف الجمع عن الميت أي بناء على قول غير محمد فعمل أن على قول محمد عليه الجمع عن نفسه وعلى قول غيره عن الميت وظاهر أنه يجب عليه من ماله لكن في التاتر خالية عن المتق قال محمد يجمع عن الميت من يله إذا بلغت النفقة والأقرب حيث تبلغ وعلى المهر قضاء الجمع الذي فاته عن نفسه ولا ضمان عليه فيما أنفق ولا نفقة له بعد القوات اه فان مقتضاه أن الجمع عن الميت من ماله وعلى المأمور حج آخر قضاء لما شرع فيه من ماله نفسه وبما قلناه في التاتر ثانية أيضاً عن التهذيب قال أبو يوسف إذا فسد جمعه قبل الوقوف عليه ضمان النفقة وعليه الحج الذي أقدمه وعمره وصحة لا مرفه ولو فاته الجمع لا يضمن لأنه آمن وعليه قضاء القوات ورجع عن الآخر اه فان قوله وعليه قضاء القوات الخ يقتضي أن عليه الختم من ماله الآن به يكون قوله ورجع عن الآخر مضمناً أنه مضاف للمفعول أي وعلى الورثة الأحياء من ماله ثم إن الظاهر أن هذا من مقول أبي يوسف فينا في حاتم عن النهر فليتأمل وسيأتي بقية الكلام عليه (قوله والجنابة) أطلقه فتأمل دم الجماع ودم جراح الصبي والخلق وليس الخيط والطيب والمجاورة بغير إحرام بجر (قوله على الحاج) أي المأمور أن لا يقل فلا نه وجب شكره على الجمع بين التفسيرين وحقيقة الفعل

(ودم الاحصار) لا غير (على الآخر) صرف ماله ولو يمتد قبل من الثالث وقبل من الكل ثم إن فاته يقتصر منه ضمن وإن باقة مساوية (لا ودم القرآن) والتجمع (والجنابة على الحاج) إن أذن له الآخر بالقرآن والتجمع

منه وان كان الحج يقع عن الأمر لانه وقوع شرعي لا حقيقي وأما الثاني فباعتبار
 أنه تعلق بجنائنه فأداه في الجهر (قوله فمصر بخالفا) هذا قول أي حنفية ويوجهه أنه
 لم يأت بالمأمورية لانه أمره بغير مصرفه إلى الحج لا غير فقد خالف أمر الأمر فضعف بدائع
 زاد في القبط لأن العمرة لم تقع عن الأمر لانه أمر بها فصار كأنه حج عنه واعتبر نفسه
 فمصر بخالفا ولو أمر بالحج فاعتقر حج من مكة فهو مخالف لانه ما أمر به بمقتضى ولو أمره
 بالعمرة فاعتقر حج عن نفسه لم يكن مخالفا بخلاف ما إذا حج أو لم اعتراه وانظر ما قدمناه
 قبيل باب الاحرام (قوله وضمن الثقة الخ) أما اللهم فهو على المأمور على كل حال بحر
 (قوله فبعيد بحال نفسه) لانه إذا أقضى الحج في السنة القابلة على وجه الصحة لا يقط
 ما أتقى في حجه من مال غيره ثم إذا قضى الحج في السنة القابلة على وجه الصحة لا يقط
 الحج عن الميت لانه لم يخالف في السنة الماضية بالانساد صار الاحرام واقعا عنه فكذلك الحج
 المؤدى به صار واقعا عنه ابن كمال وعليه حجة أخرى للأمر كما قدمناه آتباع التارخائية
 عن التهذيب أي سوى حج التضار هو الاصح كما في المراجع وبه انفع ما في الجهر من قوله
 وإذا قد حجه لزم الحج من قابل بحال نفسه وفيه ما تقدم من التردد في وقوعه عن الأمر
 اهـ (قوله وان مات الخ) الانساذ كره هذه المسئلة عند قوله المارة خرج المكلف الحج
 (قوله قبل وقوفه) فبده لانه لو مات بعده قبل الطواف جاز عن الأمر لانه أدى الركن
 الاعظم خاتمة وقوعه وقد ساقوه عن التمسيس فباحث في الجهر من أن أعظمته لا من
 الانساد بعده لانه لا يكتفى بقبض على الأمر الاجاج اهـ مخالف للمنقول وأما لو بني حيا
 وأتم الحج الاطراف الزاوية فرجع ولم يطفه فقال في الفتح لا يضمن الثقة غراره حرام على
 النساء ويعود ببقية نفسه ليقضى ما بقي عليه لانه بان في هذه الصورة اهـ (قوله من منزل
 أمره) أي ان لم يكن منزلا ولا اتسع كما مر (قوله فان مات) أي المأمور الثاني (قوله
 من ثلث الباقي بعدها) أي بعد الثقة أي ثلث الباقي بعدها كما هو المراد بقولهم ثلث
 ما بقي من المال فافهم وهذا عند الامام وعند أي يوسف الباقي من الثلث وعند محمد ما
 يق مع المأمور مثاله أوصى بأن يحج عنه ومات من أربعة آلاف فدفع الوصي للمأمور ألفا
 فسرقت فعند الامام يؤخذ ما بقي من ثلث ما بقي من التركة وهو ألف فان سرقت يؤخذ
 من ثلث الاثنى الباقيين هكذا إلى أن لا يبقى مماثلته يكتفى بالحج وعند أي يوسف اذا سرق
 الاثني الاول لا يبقى من ثلث التركة الاثلثاثة وثلاثة وثلاثون وثلث تدفع له ان كفت ولا
 تؤخذ من أخرى وعند محمد ان فضل من الاثني الاول ما يبلغ الحج حجه والا فلا هكذا ذكر
 الخلاف عاتمة المشايخ وبعضهم قالوا هذا ان أوصى بأن يحج عنه من الثلث أو بان يحج
 عنه ولم يزد أملا وأوصى بأن يحج عنه ثلث ماله فنقول محمد كقول أي يوسف ونماه في جامع
 فاضنان والفتح وهذا الاختلاف اذا هلك في المأمور فلو في يد الوصي بعد ما حاسم الورثة
 يحج عنه ثلث ما بقي اتقا كما في التارخائية (قوله وظاهره أنه لا رجوع في تركه للمأمور)

والأصبر بخالفا فيضمن (ومن
 الثقة ان جامع قبل وقوفه)
 فبعد بحال نفسه (وان بعده
 فلا) لحصول المقصود (وان
 مات) المأمور (أو سرق نفقته
 في الطريق) قبل وقوفه (حج من
 منزل أمره ثلث ما بقي) من
 ماله فان لم يضمن حيث يبلغ فان
 مات أو سرق ثلث ما بقي من ثلث
 الباقي بعده هاهنا كذا امر بعد
 أخرى إلى أن لا يبقى من ثلثه
 ما يبلغ الحج قبل الوصية قلت
 وظاهره أنه لا رجوع في تركه
 المأمور فليراجع (لا من حيث
 مات)

ان كان المراد أنه لا يرجع لورثة الآخر في تركه المأمور بما بقي معه فهذا بعيد جداً لأن
 ما بقي مع المأمور لا يلزمه بل لو أتم الحج يجب عليه رد الفاضل كما يأتي فيصدق على هذا الباقي
 أنه من مال الآخر فيجب من الثلث وقد صرح به القهستاني حيث قال بثلث الباقي عما
 في أيدي الورثة والمأمور وان كان المراد أنه لا يرجع لهم بما أنفق قبل موته أو بجزء
 منه فهو لا شبهة فيه حيث لم يخالف كما مر فيما لو فاته الحج بغير منعه وان كان المراد أنه
 لا يرجع في تركه بملذوقه للمأمور الثاني فهذا هو المتبادر من قولهم بثلث ما بقي من ماله
 أي مال الآخر والتظاهر أن هذا مراد الشارح به عليه أنه لو فاته الحج بلا منعه ولم ير
 القضاء أن القضاء يكون عن نفسه اتفاقاً خلافاً لما قلناه من أن هذا ظاهر على قول محمد
 وأنه على قول غيره يكون القضاء عن الآخر ونزاع المأمور ونفقة فان مقتضاها أن المأمور
 إذا مات في الطريق ترجع ورثة الآخر على تركه بنفقة الذي يأمر به بالحج عن مورثهم
 وهذا خلاف ما قرره الفقهاء هنا في المسئلة الخلافية حيث جعلوا الاجحاج ثانياً بثلث
 ما بقي من جميع مال الآخر وأما الباقي من الثلث أو الباقي مع المأمور ولم يبقل أحدانه
 يصحكون من مال المأمور فينا في ما تقدم بصرنا من البدائع والسرّاح والتمهر فقد در هذا
 الشارح ما يبعد مرماه فافهم (قوله خلافاً لهما) أي في الموضوعين فيما يقع ثانياً وفي
 المحل الذي يجب الاجحاج منه ثانياً فافهم (قوله وقوله استصسان) يعني قوله ما في المحل
 أما فيما يقع ثانياً فافهم ذكر وافية الاستصسان وفي الشرح قول الامام في الأول أي فيما يقع
 ثانياً وأوجه وقوله ما هنا وأوجه وقوله ما بعد ترجمته أيضاً عن العناية والمراجع لكن
 قلنا أيضاً أن المتن على قول الامام ونقل نصيبه العلامة قاسم (قوله كما مر) أي في
 قوله والافصير مخالفاً فيضمن ح (قوله لا للتقييد) لأن الحج لا يختلف باختلاف السنين
 ففي أي سنة حصل فيها وقع عنه ولا ينبغي أن الأولى ابقاعه في السنة المعينة خوفاً من
 ذهاب النفقة أو تعطيل الحج ط (قوله والافضل أن يعود إليه) أي إلى منزل الآخر
 المذكور في المتن قال في البرر لو أجمع رجل الحج ثم أقام بمكة جاز أن القرض صار موثدي
 والافضل أن يرجع يعود إلى أهله اه فافهم (قوله وعليه رد ما فضل من النفقة) قال
 في الصرّ فالحاصل أن المأمور لا يكون مال كمالاً أخذ من النفقة بل تصرف فيه على ملك
 الآخر كما كان أو مستامعينا كان القدر أو لا ولا يجل له الفضل إلا بالشرط الآتي سواء
 كان الفضل كثيراً أو يسيراً كما يصر من الزاد كما صرح به في الظهيرة اه قلت وهذا
 عملياً على أن الاستبحار على الحج لا يصح عند المتأخرين كما قلنا الكلام عليه فافهم
 (قوله الآن يؤكله الخ) قال في الفقه وإذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور يقول له وكنك
 أن تهيب الفضل من فضلك وتضيق لنفسك فان كان على موت قال والباقي من ك وصية
 اه زاد في الباب وان لم يعين الآخر رجلاً يقول للموصي أعط ما بقي من النفقة من ثقت
 وان أطلق فقال وما بقي من النفقة فهو للمأمور فالوصية باطلة اه أي لأنها مجهول (قوله)

خلافاً لهما وقوله استصسان
 (فروع) بصريحاً لهما بالقران
 أو التبع كما مر ثانياً خبر
 عن السنة الأولى وان عرفت لانه
 للاستصحاب لا للتقييد والافضل
 أن يعود إليه وعليه رد ما فضل
 من النفقة وان شرطه فاشترط
 باطل الآن يؤكله بعبارة الفضل من
 نفسه أو يوصي الميت به لمعين

ولو انه الخ) هذا المسئلة تقتض عند قولها ان وفي يه ثلثة لكن ذكرت في كل من الموضوعين مع زيادة لم توجد في الاخر ففي الاول زاد الوصي والتفصيل في تقفة الرجوع وفي هذا زاد قوله وكذلك ان احرم الخ) وكان عليه ان تعلمه ما في سلك واحد ح (قوله وكذا ان احرم وقد دفع اليه ليحي عنه وصيه الخ) هذا التركيب فاسد الحق ووجد في نسخة ليحي عنه بلا وصية وهي الصواب لان المراد ان المجهوج عنه اذ الموص باليحي ولكنه دفع الى رجل ليحي عنه ثم مات الدافع فلو ربه استرداد المال الباقي من الرجل وان احرم باليحي قال في التهر وقد ناك يكون الا امر اوصي باليحي عنه لما في المحيط لو دفع الى رجل مالا ليحي به عنه فاهل بجمعة ثم مات الا امر فلو ربه ان ياخذوا ما بقى من المال معه ويضمنونه ما اتفق به يضمنونه لان تقفة الخ) كفتة ذوى الارحام تبطل بالموت اه (قوله ولو وصي ان يبيع الخ) قال في فتح القدر ولا يجوز الاستعجار على المعات وعن هذا قلنا لو وصي ان يبيع عنه ولم يزد على ذلك كان الوصي ان يبيع عنه نفسه الا ان يكون وارثا ودفعه لوارث ليحي فانه لا يجوز الا ان تبطل الورثة وهم كارهون لان هذا كالتبرع بالمال فلا يصح للوارث الا باجازة الباقين ولو قال الميت الوصي ارفع المال لمن يبيع عنى لم يجزه ان يبيع نفسه مطلقا اه (قوله ولو قال منعت) اى عن الخ) وكذبوه اى الورثة لم يصدق ويضمن ما اتفق من مال الميت الا ان يكون امر اظاهرا يشهد على صدقه لان سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق في صدقه الاظهار يدل على صدقه فتح (قوله صدق يمينه) لانه يدعى الخروج عن عهدة ما هو امانة في يده فتح (قوله الا الخ) اى فانه لا يصدق الا بينة لانه يدعى قضاء الدين هكذا في كثير من الكتب وعليه المعول خلافا لما في خزانة الاكل بجر (قوله وقد امر بالاتفاق) اى بما علم من الدين ط (قوله ولا تقبل الخ) لانها شهادة على النبي بجر اى لان مقصودهم نفي حجة وان كانت صورة شهادتهم اشانا ح (قوله الا اذا برهنا الخ) لان اقراره وهو تلفظه بهذه الجملة اثبات ح وفي بعض النسخ برهنا بصفة الجمع اى الورثة وهي اولى (تم) في المحيط عن المتقى اوصى رجل بالثب والمساكين بالثب ولجنة الادلام بالثب والثلث اثنان بقسم الثلث بينهم اثلاثا ثم تضاف حصة المساكين الى اربعة فاضل عن اربعة فلمساكين لان البداة متالفرض اهر ولو علمه حجة وزكوا اوصى لافسان بثمانين في الثلث ثم تطرو الى الزكاة والخ) فيد ابعاد به الموصى ولو فرض بضة ونذر بدى القرضه ولو تطوع ونذر بدى بالتذرع ولو كان تطوعا او فراضا او واجبات بدى جابدا به الميت اه وتوضيح هذه المسئلة سيأتى في الوصايا فاحفظها فانها مهمة كثيرة الوقوع وفي فروع كثيرة من هذا الباب تصل من الفتح والباب والله اعلم بالصواب

ولو انه ان يسترد المال من
المأمور ما يحرم وكذا ان احرم
وقد دفع اليه ليحي عنه وصيه
فاحرم ثم مات الا امر ولو وصي ان
يبيع نفسه الا ان يامر به بالدفع
او يكون وارثا ولم تجز البقية
ولو قال منعت وكذبوه لم يصدق
الا ان يكون امر اظاهرا ولو قال
الان يكون امر اظاهرا يمينه الا
حجيت وكذبوه صدق يمينه الا
اذا كان مدبونا الميت وقد امر
بالاتفاق ولا تقبل بينهم انه كان
يوم التصر بالبد الا اذا برهنا على
اقراره انه لم يبيع

• (باب الهدى) •

• (باب الهدى) •

لماد ذكر الهدى فيما تقدم من المسائل نسكو برهنا حجة الى سيانه وما يتعلق به ابن كمال

وقال فيه هدى بالشديد على فعل الواحد تهدية بكلمة وعلى ومطابا مغرب (قوله ما يهدي) ما خول من الهدية التي هي أعم من الهدى لامن الهدى والارز ذكر الحرف في التعريف فليزم تعريف الشيء بنفسه ح قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريفا لفظيا وهو ما نطق واستقرضوه الى الحرم عما يهدي الى غيره فعمما كان أو غير هو وقوله من التيم عما يهدي الى الحرم من غير التيم فاطلاق الفقهاء في باب الايمان والتذوق والهدى على غيره مجاز جبر وقوله ليتقرب به أى بآراقة دمه فيه أى في الحرم عما يهدي من التيم الى الحرم هدية لرحل وأقاده أنه لا يقبضه من التيم أى ولودلالة في البحر عن المحيط الواحد من التيم يكون هديا يجلبه صرحا ودلالة وهي اثبات التيم أو يسوق بدنه الى مكة وان لم يتراسخا لآنية الهدى ثابتة عرفا لا تسوق البدن الى مكة في العرف يكون للهدى لالركوب والتجارة قالوا راد السوق بعد التقليد لا يجوز السوق (قوله أذناه شاة) أى وأعلام مدينة من الابل والبقر وفي حكم الادي سبيع بدنه شرح الباب وأقاده بيان الادي أنه لو قال الله على أن أهدى ولاية له فإنه يلزمه شاة لأنها الأقل وان عين شاة رزموه لو أهدى قيمتها جاز في رواية وفي أخرى لا وهي الاربع ولا كلام فيكون كان عمالا يراذ دمه من المتقولات فلو عتار تصدق بجمته في الحرم أو غيره لانه مجاز عن التصديق أقاده في البحر والباب (قوله ابن خمس سنين الخ) بيان لادي السن الجاز في الهدى وهو التيم وهو من الابل ما له خمس سنين وطعن في السادسة ومن البقر ما طعن في الثالثة ومن الغنم ما طعن في الثانية لـكنه يهون أن الجذع من الغنم لا يجوز قال في الباب ولا يجوز ذنن التي الابل جذع من الضأن وهو ما أتى عليه كذا السنة وانما يجوز اذا كان عظيما ونفسه أنه لو خطب بالثنايا اشتبه على الناظر أنه منها اه (قوله ولا يجب تعريشه) أى الذهاب به الى عرفات أو شمر به بالتقليد ح عن البحر (قوله بل يندب) أى التعريف بجمعيه ح لكن الشاة لا يندب تقليدها وفي الباب ويسن تقليد ذنن الشكر وذنن الجبر وحسن الذهاب بهدى الشكر الى عرفه اه فصر في الأول بالبدن ليسر في الشاة وفي الثاني بالهدى ليدخلها فيه وأقاده أيضا أن الأول سنة والثاني مندوب في كلام الشارح اجمال (قوله في دم الشكر) أى القرن والتيم وكذا قلده هدى المتطوع والتذوق ولوقلدهم الاصاص والحنابة جاز ولا بأس به كما سيأتي (قوله ولا يجوز في الهدايا الاما جاز في النصاب) كذا عبر في الهدايا بقوله بأنه قرينة تعلقت بآراقة الدم كالاخصية فيصان بمحل واحد اه فأشار الى أنه مطرد من عكس فيجوز هداها بجوزعة ولا يجوز هداها مالا يجوز عمة ولا ردعى طرده ما قلنا من جواز اهداء قيمة المذخور في رايه وجمع أنه لا يجوز في الاخصية لأن آراقة على الحيوان كما اقتضاه قوله وهو ابل وبقر وغنم وولسم قلت الرواية مر جوحه على أن القيمة قد يميز في الاخصية كما اذا هدت آياها ولم يضع الفتي فإنه يتصدق بجمتها فانهم (قوله فصع اشتراك ستة) أى لأن ذلك جاز في النصاب

(هو) في اللغة والشرع (ما يهدي الى الحرم من التيم ليتقرب به) قيد (أذناه شاة وهو ابل) ابن خمس سنين (وبقر) ابن سنين (وغنم) ابن سنة (ولا يجب تعريشه) بل يندب في دم الشكر (ولا يجوز في الهدايا الاما جاز في النصاب) كما سيبي فصع اشتراك ستة في بدنه شمر في القرية

فيجوز عندنا ما علمته من القاعدة واشترائه اقتعال مصدر الرأى المتعنى كالاختصاص
والاكتساب وهو مضاف الى الحقوله أى اشترائه واحسنته قال في الفتح عن الاصل
والمبسوط فان اشترى بدينه لثمة مثلا ثم اشترى فيها سعة بعدما أو جيبا لنفسه خاصة لاسبغه
لأنه لما أو جيبا صار الكل واجبا بعينها بايجاب الشرع وبضها بايجابه فان فعله أن
يتصدق بالثمن وان نوى أن يشترى فيها سعة أبرأه لأنه ما وجب الكل على نفسه بالشراء
فان لم يكن له نية عند الشراء ولكن لم يوجه حتى شرته السنة جاز ولا افضل أن يكون
ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر الباقي حتى تثبت الشركة في الابتداء اه وقوله
لأنه ما وجب الكل على نفسه بالشراء الخ يدل على أن معنى ايجابها لنفسه أن يشترى بها
لنفسه أو بنوى بعده القرية ومثله قوله في شرح اللباب أى تعيين النية وتخصيصها
اذا عرفت ذلك فالصورة ما أن يشترى بها لنفسه خاصة أو يشترى بها بلانية ثم يعينها لنفسه
أو يشترى بها بلانية ولم يعين لنفسه أو يشترى بها بنية الشركة أو يشترى بها مع ستة أو ثلثيها
وحده بأمرهم فقول الشارح شريتها لقرية لا يصح على الاطلاق بل هو خاص بماعدا
الصورتين الاوليتين لكن ينبغي أن يكون هذا التخصيص محولا على التصغير لأن الفتح
لا يجيب عليه بالشراء بدليل ما ذكره في الخصية البدائع عن الاصل من أنه لو اشترى بقرية
ليضي بها عن نفسه فأشترى فيها يمينهم والاحسن فعل ذلك قبل الشراء قال وهذا أى
قوله يمينهم محمول على الفتي لانهم تميزن أما الفقهاء فيجوز أن يشترى فيها لأنه أو جيبا على
نفسه بالشراء للاخصية قطعيت اه لكن سوى في الخاتمة في مسئلة الاخصية بين الفتي
والفقير فتأمل (قوله وان اختلفت أجناسها) في الفتح عن الاصل والمبسوط كل من
وجب عليه من المتاع جاز أن يشار لثمة فقير قد وجبت الدماء عليه وان اختلفت
أجناسها من دم مائة واحدا او من اصد وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان
أحب الى اه وذكر نحوه في البهرا وبه يظهر ما في قول البصر في القرآن والجنائيات أن
الاشترائه لا يكتفى في الجنائيات بخلاف دم الشكر وقد نبهنا على ذلك أول باب الجنائيات
(قوله في الحج) أى في كل دم له تعلق بالحج كدم الشكر والجنائيات والاحصاء ونقل قال
في النهي فلا رد أن من نذر دينه أو جزوا لا يميزه الشاة (قوله الا الخ) أى يقبض فيها
بدنه والالتصاف الى الحج لباب قال شارحه وفيه نظرا إذ تقدم أنه اذا مات بعد الوقوف
وأوصى بإتمام الحج قبض البدنة لطواف الزيارة وجازجه وكذا عند محمد يجب في النعامة
بدنه ثم قوله في الحج احترام عن العمرة حيث لا يقبض البدنة بالجماع قبل أداء وكما من
طواف العمرة ولا أدعواها بالجنائيات أو الحضي أو النفاس اه (قوله قبل الحلق) أما
بصدقه وجوبها بخلاف والراجح وجوب الشاة عن البصر (قوله كما مر) أى
في الجنائيات ح (قوله كالاخصية) أشاره الى أن المسحوب أن يتصدق بالثلث ويطلع
الاغنياء الثلث ويأكل بقية الثلث ح عن البصر (قوله اذا بلغ الحرم) قيد بها

وان اختلفت أجناسها (ويجوز
الشاة في الحج) في كل شيء الا في
طواف الركن جنباً أو نصفاً
(ووطء بعد الوقوف) قبل الحلق
كما مر (ويجوزنا كله) بل يندب
كالاخصية (من هدى التطوع) اذا
بلغ الحرم (والثمة والقران فقط)

سأقمن أن حل الانتفاع به لغیر اقتراء مقتد بلوغه بحله وأعاد في البر أنه لاساحة الى
 هذا القيد لانه قبل بلوغه الحرم ليس بهى فلم يدخل تحت عبادة المستنف لاحتاج الى
 انراجه قال والفرق بينهما أنه اذا بلغ الحرم فالقرينة فيه بالارادة وقد حصلت فالأكل
 بعد حصولها واذا لم يبلغ فهي بالتصدق والاكل منافيه اه وتقرينه في الترو لم ين وجه
 النظر ولعل وجهه منع أنه لا يسمى هدیا قبل بلوغه الحرم لان قوله تعالى هدیا بالغ الكعبة
 يدل على تسميته هدیا قبل بلوغه سواء اقتد بالغ صفة أو حال المقدرة ولان المتوقف على
 بلوغه الحرم جواز الاكل منه واطعام القتي دون كونه هدیا واذا اتركه في الطريق
 بالضرورة ولا يحل به ولو عطب أو تعيب قبله فخره وضرب صفته سنامه بدمه ليعلم أنه
 هدی للفقراء فلا يأكله غنى كباقي فاتهم (قوله ولو أكل من غيرهما) أى غير هذه
 الثلاثة من شبه الهدايا كدواء الكفارات كلها والتذوق وهدي الاحصار والتطرق
 الذى لم يبلغ الحرم وكذا لو أطم غنياً فأعاد في الحرم (قوله ضمن ما أكل) أى ضمن قيمته
 وفي الباب وشرحه فلو استهلكه بنفسه بأن باعه وبخرو ذلك بأن وجهه لغنى أو ألقه
 وشبعه لم يجز وعليه قيمته أى ضمان قيمته للفقراء ان كان عليه يجب التصديق بخلاف
 ما اذا كان لا يجب عليه التصديق فانه لا يضمن شيئاً اه وفيه كلام يصح من الحرم وما
 علقناه عليه (قوله أى وقته) أشار الى أن المراد باليوم مطلق الوقت فیم أوقات الحرم
 أو هو مفرغ منضاف فیم ط (قوله فقط) أى لا يضمن غيرهما فيها ومنه هدى التطوع اذا
 بلغ الحرم فلا يتقيد بزمان هو الصحيح وان كان ذبيحة يوم النحر أفضل كاذكره الزياحي
 خلافاً للتدويرى (قوله فلم يجز) أى بالاجماع وهو بضم اؤه من الاجزاء (قوله
 بل بعده) أى بل يجزى بعده أى بعد يوم النحر أى أيامه الآتية تاركاً الواجب عند الامام
 فبأنه دم لا تأخيراً ما عندهما فعدم التأخير سنة حتى لو ذبح بعد التعلل بالطلق لاثم عليه
 (قوله لاثم) أى بل يسن لما في الميسوط من أن السنة في الهدايا أيام الضمير وفي غير
 أيام الضمير فكفى الأولى شرح للباب (قوله للكل) بيان ليكون الهدى موقفاً بالمكان
 سواء كان دم شكر أو جنائماً تقدم أنه اسم لما يسكن من الثم الى الحرم ودخل فيه
 الهدى المنذور بخلاف البدية المنذورة فلا تقيد بالحرم عندها وقاسها ابو يوسف على
 الهدى المنذور والفرق ظاهر يجزى عن الخط (قوله لانه قدير) المعطوف محذوف
 تعليقه بالجبرود والتقدير لا التصديق لانه قدير واللام بمعنى على وهذا أولى من قول ح
 الصواب لا قديره بالرفع عطفاً على الحرم ط (قوله فان أعطاها ضئمة) أى ان اعطاها بلا
 شرط أم لو شرطه لم يجز كإثبات الباب قال شارحه وتوضيحه ما قاله الطرابلسي أنه اذا شرط
 اعطاها منه حتى شر يكافئه فلا يجوز العكس لقصده اللحم اه أقول وفيه نظر لان
 صبره شر يكافره صحة الاجابة وسأقمن في الاجابة الفاسدة أنه لو دفع لا شرعاً ولا
 لينسجه نصفه أو استأجره فلا يعمل طعامه يحسنه أو توراً لطعن بره يعض دقيقه

ولو أكل من غيرهما ضمن ما أكل
 (ويتعين يوم النحر) أى وقته وهو
 الايام الثلاثة (لأنه المتعة والقرآن)
 فقط فلم يجز قبل بلوغه وعليه دم
 (و) يذهب (الحرم) لاثم (الكل)
 لا لقديره (لكنه أفضل) ويتصدق
 بجملته وسطاه (أى نعامه) ولم يعد
 أجراً لجزا (أى الذابح) (منه)
 فان أعطاها ضئمة ما لو تصدق عليه
 جائز

فسدت لانه استأجر مجز من عمله وحيت فسدت الاجارة يجب أجرة المثل من الدراهم
 كما صرحوا به أيضا وهذا يقتضي أن يجب له أجرة مثله دراهم ولا يستحق شيئا من اللحم فلم
 يصرر شر يكافيه قليلا لم شرأيت في معراج الدراية مانصه والصدقة التي جعلت اجرة
 بغيره فقدر الطعان لانهم من منافع عمله فلا تكون أجرة اه ثم ذكر انه لو تصدق عليه منها
 جاز ولو أعطاه شيئا مجزا عنه فعمل أن كلامه الاقل فيما لشرط الاجرة منها والآخر
 فيما لو لم بشرطه وأنه لا فرق بينهما والله أعلم (قوله ولا يركبه مطلقا) أي سواء أجاز له
 الاكل منه ولا نهر قال وصرح في المحيط بجرته (قوله شر بلاية) فخل ذلك
 في الشر بلاية من الجوهرة والبرصدي والهداية وكافي النسفي وكافي الحاكم ومثله
 في الباب بخافي البحر والنهر من أن ظاهر كلامهم أنها ان خصت بركوبه لضرورته فانه
 لا ضمان عليه بخلاف الصريح المنقول (قوله فان أطم منه) أي مما ضمنه من النقص
 وقوله ضمن قيمته لان الصدقة لا تصح على غنى وعيارة البصر لوركيها وأرجل عليها فنقصت
 فعله ضمان ما نقص وتصدق به على الفقراء دون الاغنياء لان جواز الانتفاع بها
 للاغنياء معلوق ببلوغ الحمل (قوله وينضح) أي يرش بفضض الضاد وكسر هاء جهر وفادته
 قطع العين (قوله لو الذبح قريبا) مقول بمعنى الزمان أي زمان الذبح فلو لهم هذا اذا
 كان قريبا من وقت الذبح وفي بعض النسخ لو الذبح بعد يومين وهذا أولى لبطل ما قرب
 وقته ومكانه فانه قد يكون في الحرم ولقد دخل وقته وهو يوم النحر وقد يكون في خارجه
 ودخل وقته ولا يصح أن يراد ككل من الزمان والمكان في المصدر المسمى لان المشتركة
 لا يقع عمل في معنيها فافاده الرجح (قوله وتصدق به) أي على الفقراء فان صرفه
 لنفسه أو استهلكها ودفعه لغيره ضمن قيمته أي فتصدق بعنقه أو بقيته شرح القلب
 (قوله وبقير الخ) لان الوجوب متعلق بذمته وهذا اذا كان موسرا أما اذا كان
 معسرا أجزأه ذلك المعيب لان المعسر لم يملك الايجاب بذمته وانما يتعلق بملكيته سراج
 (قوله واجب) هل يدخل فيه هذا ما لو نذر شيئا معنفة فهاكت فيلزمه غيرها أولا لكون
 الواجبة في العين لا في النعمة بصر والظاهر الثاني كما يشهد ما نقله عن السراج وما نقله
 عنه قريبا (قوله عطب وأغيب) أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمانه المعين له
 شرح الباب والعطب الهلاك وباه علم (قوله بل يمنع الاضحية) كالعرج والمعوى ط
 عن القهستاني (قوله ما شاء) أي من بيع وشحوة فتح (قوله ولو كان المعيب) خصه
 بالذكر لان ما عطب لا يمكن ذبحه والمخترن المسئلة في الهداية في المطلوب قال في القنق
 المراد بالعطب الاول حقيقة والثاني القرب منه ومثله في البحر وهذا أولى لان ما قرب
 من العطب لا يمكن وصوله الى الحرم فيصرف في الطريق بخلاف المعيب الذي لم يصل الى
 هذه الحال فانه اذا أمكن سوقه لاداعي النحر في غير الحرم بل يذبحه فيه ففي التعبير بالمعيب
 إيهام (قوله فخر الخ) أي وليس عليه غيره لانه لم يكن متعلقا بذمته كمن حال قته على

(ولا يركبه) مطلقا (بلا ضرورة)
 فان اضطر الى الركوب ضمن
 ما نقص بركوبه وحمل متاعه
 وتصدق به على الفقراء شر بلاية
 فان أطم منه غنيا ضمن قيمته
 مبسوط ولا يجلبه (و ينضح)
 ضرعه بالماء البارد (لو الذبح
 قريبا) والاحطه وتصدق به (و يقيم
 بدل) هدى (واجب عطب) و
 تميع بما يمنع (الاضحية) ومنع
 بالمعيب ما شاء ولو كان المعيب
 (تطهر) فأنحره وصبح فقلادته (بذمه
) وضربه صفعة فنامه (ليعلم
 أنه هدى للفقراء ولو لم يعلم

أن أتصدق بهذه الدراهم وأشار إلى عنها فنقلت سقط الوجوب ولم يلزم غيرها سراج
 (قوله ولا يطعم) يفتح اليا من باب علم أي لا يأكل كل ح فأن أكل وأطعم غدا من باب
 (قوله لم يمد يده) قال في الهداية لأن الأذن يتناول معلق بشرط بلوغه عمله فينبغي
 أن لا يصل قبل ذلك أصلا إلا أن التصديق على الفقراء أفضل من أن يتركه جزا للرباع
 وفيه نوع تقرب والتقريب هو المتصور (قوله يذنه الطلوع) قبل ما يذنه لأنه لا يستقل
 الشاة ولا تقلد عادة بجر (قوله ومنه الذر) لأنه لما كان بإيجاب العبد كان طوعا على
 ليس بإيجاب الشاة ابتداء بجر (قوله فقط) أفاد أنه لا يخلو من الجفائات ولادم الاحساس
 لأنه جاز فيطعن بنفسها كافي الهداية ولو قلده لا يضر بجر من الميسرة (فرع) كل
 ما يخلع يضرخ إلى عرفات وما لا يخلو يضرخ إلى الحرم ولو ترك التعريف بما يخلو لا بأس به
 سراج (قوله شهدوا الخ) بيانه ما في الباب إذا التمس هلال ذي الحجة فوَقَّعوا بعد
 إكمال ذي القعدة ثلاثين يوما ثم تبيين شهادة أن ذلك اليوم كان يوم الصوفى فوَقَّعوا صحيح
 وجههم تام ولا قبل الشهادة اهـ (قوله حتى اليهود) أي جميعهم صحيح وإن كان عندهم
 أن هذا اليوم يوم الصرخى لو وقَّعوا على رؤسهم لم يجر وقوفهم وعليهم أن يعيدوا
 الوقوف مع الإمام وأن يعيدوا فقد فاتهم الحج وعليهم أن يحلوا بالعمرة وقضاء الحج من
 قابل كافي الباب وغيره (قوله للرجل الشديد) بيان لوجه الاستحسان أي لأن فيه بولي
 عاتة لعذر الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن وفي الآخر بالأعادة مرجح فوجب أن
 يكتفى به عند الاشتباه بخلاف ما إذا وقَّعوا يوم التروية لأن التدارك يمكن في الجملة بأن
 يزول الاشتباه في يوم عرفة هداية (قوله وقبله الخ) أي ولو شهدوا بعد الوقوف
 بوقوفهم قبل وقته قبلت شهادتهم وقوله أن يمكن التدارك فيه نظر لأنهم إذا شهدوا
 أن اليوم الذي وقَّعوا فيه يوم التروية فلا شك أن التدارك بأن يقفوا يوم عرفة ممكن
 كما قاله ابن كمال واعترض قول الهداية في الجملة الخبائه لا حاجة إليه قلت لكن اعتراضه
 ساقط لأن قول الهداية بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة بيان لقوله في الجملة ومعناه أنهم
 إذا شهدوا يوم عرفة زال الاشتباه بشهادتهم يمكن تدارك الوقوف بخلاف ما إذا
 شهدوا يوم الصرخى لا يمكن التدارك فلما أمكن التدارك خفي في الجملة أي في بعض الصور
 قبلت الشهادة بخلاف الشهادة بأنهم وقَّعوا بعد يوم معان التدارك غير ممكن أصلا فلذا
 لم تقبل ومقتضى هذا الفرق المذكور بين المستثنين أنه إذا شهدوا بالوقوف قبل وقته
 أن تقبل الشهادة وإن لم يمكن التدارك لأنه لما أمكن التدارك في بعض صورها صار
 لقبولها محل قبيلتها مطلقا بخلاف الشهادة بالوقوف بعد وقته فإنه حيث لم يمكن
 التدارك فيها أصلا لم يكن لقبولها محل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الجامع
 لقاضيه حيث قال في توجيه القياس في المسئلة الأولى ولهذا لو تبيين أنهم وقَّعوا يوم
 التروية لا يميزهم وإن لم يعلموا بذلك اليوم الصراخ وخالفه أن القياس هناك أن تقبل

(ولا يطعم منه غنيا) لعدم بلوغه
 عمله (و يخلع) يذنه (الطلوع)
 ومنه الذر (والاعتناء بالعبادة ألين والستر
 لأن الاشتباه بالعبادة ألين والستر
 بغيرها أحق (شهدوا) بعد الوقوف
 (بوقوفهم) بعد وقته لا قبل (شهادتهم)
 والوقوف صحيح استحسانا حتى
 الشهود للرجل الشديد (وقوله)
 أي قبل وقته (قبلت) أن أمكن
 التدارك (للامع أكثرهم) والالا
 (وهي في اليوم الثاني)

الشهادة ولا يصح الجمع وان لم يمكن التدارك كما في هذه المسئلة اذ لم يعلموا بوقوعهم يوم
التروية الا يوم الصفر فهاذا صريح في اقلناه والله الحمد فاذا علمت ذلك فظهر لك ان قول
المصنف قبل ان يمكن التدارك غير صحيح بل الشهادة في هذه المسئلة مقبولة مطلقا فم
ذكر وهذا التقيد في مسئلة ثالثة قال في البحر وقد بينا حنا مسئلة ثالثة وهي ما اذا
شهدوا يوم التروية والناس يني أن هذا اليوم يوم عرفة ينظر فان أمكن للإمام أن يقبل
مع الناس أو أكثرهم نهارا قبلت شهادتهم قياسا واستصحابا للتفكير من الوقوف فان لم
يقفوا عشية فاتهم الجمع وان أمكنه أن يقبلهم ليل ليلناها فكذا ذلك استحسانا وان لم
يمكنه أن يقبل ليلامع أكثرهم لا تقبل شهادتهم وبأمرهم أن يقفوا من الفد استحسانا
والشهود في هذا كغيرهم كما قدمناه وفي الظهور يروى لا ينبغي للإمام أن يقبل في هذا
شهادة الواحد والاثنين ويحذر ذلك فان قلت فهل يمكن جعل كلام المصنف على هذه
المسئلة تحصيل الكلامه قلت يمكن يتكاف وذلك بأن يجعل قوله وقوله ظهرا للشهدوا
لا لوقوعهم ويجعل المشهود به محذوفا فيصير التقدير ولو شهدوا قبل وقوفهم بأن هذا
اليوم يوم عرفة قبلت ان الممكن التدارك الخ واقصر الشارح على امكان التدارك ليل
لانه على تقدير امكانه نهارا يقبلهم قبول الشهادة الاولى فانهم هذا الصريح بالمرقد
« (تنه) » قال في السبب ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم روية أهل المغرب أهل المشرق
واذا ثبت في مصر لم يشارك الناس في ظاهر الرواية وقيل يصرف كل بلد مطلع بلدهم اذا
كان بينهم مسافة كثيرة وقل والكثير بالشهر اه وقسمنا مقام الكلام على ذلك في الصوم
وقدمنا هناك أن ظاهر كلامهم هنا اعتبار واختلاف المطالع لما علمت من هذه المسائل تأمل
(قوله أو الثالث أو الرابع) أشار إلى أن اليوم الثاني مثال لما يتكرره في اليوم فهو للاحتراز
عن اليوم الاول فانه لا يري فيه الاجرة العقبية (قوله حسن) الاولى لحسن بالقاء أي هو
مستنون لقوله لسنة الترتيب ثم ان روى في وقت الرى لشي عليه وان أخره الى الثاني كان
عليه بنا غير الجدة الواحدة في جميع مدقات لانها أفقر روى ومهاوان أخر الكل أو إحدى
عشر خاصة التي هي أكثر روى اليوم فعليه دم عند الامام ولا شيء بالناخير عند همار جتى
فانهم وقد تنافى بحث الرى أن روى كل يوم فيه أو في ليلة تليه سوى اليوم الرابع أداء
وفي اليوم الذي يليه فخاص فيه الجرام وقرى خمس الرابع فأت وقت الاداء والقضه
ولزم الجزاء (قوله لسنة الترتيب) هو المختار وحين مجد أنه واجب كما قدمناه في بحث
الرى (قوله وجوبا) راجع لقوله مشى ولقوله من منزله وقوله في الاصح راجع
للعجوب فيهما ومقابل الاول رواية الاصل أي المبسوط لمحمد بن الحسين بن الركب
والمشى ورواية عن الامام أن الركوب أفضل ومقابل الثاني القول بأن محل وجوب
ابتداء المشى من الميقات والقول بأنه من محل يجر منه لان ابتداء الجمع الاحرام
واتها وطواف الزياره فيلزمه بتقديم التزم والمقول عليه الصحيح الاول لما روى عن

أو الثالث أو الرابع (الوسطى)
والثالثة ولم يرم الاول فعند القضاء
ان روى الكل بالترتيب (حسن)
وان قضى الاول جاز (لسنة)
الترتيب (نذر) المكلف (جها)
ما شامشي (من منزله وجوبا)
في الاصح

أي حنيفة لو أن بعد ادخال ان قلت فلا نافع لي أن أجمع ما شيا فلقه بالكوفة فكله
 فعله أن يمشي من بعد ادوغمه في الفتح والبحر (تنبه) صريح كلامهم هنا أن الحج
 ما شيا أفضل منه را كما خلا فالمقدمة الشارح ألقى كتاب الحج وقلنا الكلام عليه
 هناك (قوله حتى يطوف القرض) وفي النذر بالعمرة حتى يهلق لباب قال شارحه
 وقياسه في الحج أن يقبل بطلقة قبل الطواف أو بعده ليخرج عن احرامه اه قلت لك
 مجزأ الطواف في الحج احلال عن غير النساء قائل (قوله وفي أقله بعباده) أي يلزمه
 التصديق بقدره من قبة الشاة الوسط بجر (قوله لا شيء عليه) لعدم العرف بالتزام
 النسك به ولا من مسجد المدينة يجوز دخوله باحرام فلم يصح به ملتزما للاحرام
 كافي الفتح وغيره (قوله اشترى محرمة) وكذا واشترى عبدا حرما له أن يملكه بجر
 (قوله ولو بالاذن) أي ولو كانت محرمة باذن البائع (قوله لعدم خلف وعده) أي
 وعده المشتري فله ما وعده بخلاف البائع لو أذن لها فانه كان يكره أن يملكها كافي البحر
 (قوله بقص شعرها الخ) أقامته لا يثبت التعليل بقوله حلتك بل بقوله أو بفعلها بأمره
 كالامتناع بأمره بجر قلت وأقاد أيضا أنه لا يتوقف تحليها على أفعال الحج بل فخرج
 من الاحرام بمجرد ما هو من المخطورات ولا رد عليه ما صرح به من أن من قد سمع
 لا يصرح عن الاحرام بالاقتضال وبإزالة التحلل كما كونهما الشرعيات في الجنابات
 للقرن الواضح بين المأمور بالرفض والنهي عنه ألا ترى أن من أحرم بيمينه لم يرفع
 أحدهما وبطل منه بالحق ولا يلزمه أفعاله وكذا المحصر بعدوا ومرض يتحلل بالهدى
 فكذا هنا فان الامة ممنوعة عن المضى لحق المولى ومثلها الزوجة أمام من فسد بجهه فانه
 مأمور بالمضى في فاسده كما ينه عن ذلك في الجنابات فافهم - وأقاد أيضا أنه لا يتوقف
 تحليها على الهدى وان وجب عليها بعد كاسترح به في الباب فعليهما ارسال هدى
 وجر وعمرة ان كان احرامهما بالحج وعمرة ان كان بالعمره وذلت على الامة والعبد بعد
 العتق كما قلناه أول باب الاحصار (قوله وهو أول الخ) لان الجماع أعظم مخطورات
 الاحرام حتى تعلق به الفساد بجر وذكر بعده أن جاءها تحلل لها ان علم احرامها
 والافلا وقد سمعها (قوله وكذا) أي أن يملكها ولا يتأخر تحليها اياها الذي هو الهدى
 بجر (قوله ان لها محرم) فانها استصعبت حينئذ شرائط الوجوب فليس له منعها
 (قوله والام) أي ان لم يكن لها محرم (قوله فهي محصورة) لعدم المحرم فلزوج منعها
 لعدم وجوب خروجه معها فكانت محصورة فشرعا (قوله فلا تتصل الا بالهدى) أي
 ليس له أن يملكها من ساعته كافي في النقل بل يتأخر تحليها اياها الذي هو الهدى وهذا
 أحد قولين وعزافي التسك الكبير الى الكرخي والمبسوط وعز الى الاصل أن الزوج
 تحللها بالهدى كافي في شرح الباب فغلبت رواية الاصل لا فرق بين النقل والقرض (قوله
 وكذا المكتبة) لانها محرمة من وجه ط (قوله بخلاف الامة) فله أن يرجع بعد الاذن

(حتى يطوف القرض) لانتهاء
 الاركان ولو ركب في كله أو أكثره
 لم يسهم وفي أقله بعباده ولو نذر
 المشي الى المسجد الحرام أو مسجد
 المدينة أو غيرها لا شيء عليه
 (اشترى محرمة) ولو بالاذن له
 أن يملكها بلا كراهة لعدم خلف
 وعده (بقص شعرها أو بقلع ظفرها)
 أو بجم طيب (شرى بجامع) وهو أول
 من التعليل بجامع) وكذا لو نكح
 من محرمة بنقل بخلاف القرض
 حرمة محرمة بنقل لا فهي محصورة فلا
 ان لها محرم ولا فهي محصورة فلا
 تتصل الا بالهدى ولو أذن لامرأته
 بنقل ليس له الرجوع للمكها
 منافعا وكذا المكتبة بخلاف
 الامة

لأنهم لم يسموا فيها سوى لاقال فيكون الأمر إليه ط لكنه يكره كما مر (قوله الا اذا
 أذن) استثناء منقطع ط (قوله ليس لزوجهما منعها) وذلك لأنهما في تصرف السيد
 بعد تزواجهما فيجوز له أن يستعملهما ولا يجب عليه تزويجهما ط وهذا أولى من قوله في شرح
 اللباب لعل هذا إذا لم يزوجها (قوله حج الفتي أفضل من حج الفقير) لأن الفقير يؤدي
 الفرض من مكة وهو متعلق في ذهابه وفضيلة القرض أفضل من فضيلة التطوع ح
 عن المنع وهذا انما يظهر في حج القرض كما قاله ط وفيما إذا حرما من المقات أأما لو حرما
 من بلد مما فقدتساويا في وجوب الذهاب (قوله حج القرض أولى من طاعة الوالدین)
 لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق سبحانه وتعالى لكن هذا إذا لم يضعا بسفرهما لقتله
 أو لالحج أنه يكره بلاذن ممن يجب استئذانه أي كاحد الابوين المحتاج الى خدمته
 وقتما أن الأجداد والجدات كالابوين عند فقدهما (قوله بخلاف النفل) أي فان
 طاعتهما أولى منه مطلقا كما فقدتهما من البصر من الملتقط (قوله ويرجى في البرازية
 أفضل من الحج) حيث قال الصدقة أفضل من الحج قطوعا كذا وروى عن الامام لكنه لما
 حج وعرف المشقة أفق بأن الحج أفضل ومراعاة أنه لو حج نفلا وأفق أنما فلو تصدق بهذه
 الاثقة على المهاويج فهو أفضل لأن يكون صدقة فليس أفضل من اتفاق ألف في سبيل
 الله تعالى والمشقة في الحج لما كانت عائنة الى المال والبدن جميعا فضل في المختار على
 الصدقة اه قال الرحي والحق التفصيل لما كانت الحاجة فيه أكثر والمنفعة فيه
 أشمل فهو الأفضل كما ورد في عشرة غزوات وودعه فيحصل على ما كان
 أنفع فاذا كان أشجع وأنفع في الحرب فجهاده أفضل من حجه أو بالعكس فجهده أفضل
 وكذا بناء الرباط أن كان محتاجا إليه كان أفضل من الصدقة وحج النفل وإذا كان الفقير
 مضطرا ومن أهل الصلاح ومن آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فقد يكون أكرامه
 أفضل من حجات وعمر وبناءه كحكي في المسامرات عن رجل أراد الحج فحمل ألف
 دينار يذهب بها لجهاده امرأته الطريق وقالت له إلى من آل بيت النبي صلى الله عليه
 وسلم ويرى ضرورة فافرق لها مائة فلما رجع حجاج بلده ما وكتا في رجل منهم يقول له
 تقبل الله منك تتعجب من قولهم فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في يومه وقال له عجبت
 من قولهم تقبل الله منك قال نعم يا رسول الله قال ان الله خلق ملكا على صورتك حجتك
 وهو يبعثك إلى يوم القيامة بأكرامك لا امرأته مضطرا من آل بيتي فانظر الى هذا
 الاكرام الذي ناله من الله بحجته ولا ينام ربه (قوله لوقفة الجمعة الحج) في الشرب لئلا
 عن الزيلعي أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير
 جمعة وروى عن ابن عمر أنه في يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة قال بعض السلف إذا وافق يوم
 عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل عرفة وهو أفضل يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله

مطلب

في فضيل الحج إلى الصدقة

الا اذا أذن لأمته فليس لزوجهما
 منعها (فروغ) حج الفتي أفضل
 من حج الفقير حج القرض أولى
 من طاعة الوالدین بخلاف النفل
 بناء الرباط أفضل من حج النفل
 واختلف في الصدقة ويرجى
 في البرازية أفضل من الحج
 في المال والبدن جميعا قال وبه
 أفق أبو حنيفة حين حج وعرف
 المشقة لوقفة الجمعة من به سبعين
 حجة ويفضل فيها الكل فرد

مطلب

في فضل وقفة الجمعة

عليه وسلم جمعة الوداع وكان واقفاً أنزل قوله اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي فقال أهل الكتاب لو أنزلت هذه الآية علينا لجلعناه يوم عيد فقال عمر رضي الله عنه أشهد لقد أنزلت في يوم عشرين اثنين يوم عرفة ويوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اهـ (قوله بلا واسطة) في المسألة الكبرى السندی فان قيل قد ورد أنه يفتر لجميع أهل الموقف مطلقاً وبه يخص ذلك يوم الجمعة قيل لانه يفتر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غيره يجب قوماً القوم وقيل انه يفتر في وقعة الجمعة للصالح وغيره وفي غيره للصالح فقط فان قيل قد يكون في الموقف من لا يقبل جهه فكيف يفتر له قيل يحتل أن تغفره القلوب ولا يشاب ثواب الحج المبرور والمفتر فغير مقيد بالتقبل والذي يوجب هذا أن الاحاديث وردت بالمفتر لجميع أهل الموقف فلا بد من هذا القد والله أعلم

• (تمه) قال العلامة نوح في رسالته المستنفة في تحقيق الحج الاكبر قيل انه الذي يجمع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة جمعة وغيرها والمذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر واليه ذهب علي وابن أبي أوفى والخيرة ابن شعبة وقيل انه أيام منى كلها وهو قول مجاهد وسفيان الثوري وقال مجاهد الحج الاكبر القران والاصغر الافراد وقال الزهري والشعبي ومطاء الاكبر الحج والاصغر العمرة (قوله ضاق وقت العشاء والوقوف) بأن كان لو مكث ليصلي العشاء في الطريق يطلع الصبح قبل وصوله الى عرفة ولو ذهب ووقف بقوت وقت العشاء (قوله يدع الصلاة الحج) منى عليه في السراج واختار في شرح الباب عكسه لأن تأخر الوقوف اهدر مع إمكان التدارك في العام القابل جاز وليس في الشرع ترك فرض حاضر لتحصيل فرض آخر قال وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة الثقلية والعقلية وهو محتمل الرافعي شاكراً

لنوروى من الأشعة الشافعية وقال صاحب التنبية يصلي ماشياً مومياً على قول من رآه ثم يقضيه احتياطاً قال وهذا قول حسن وجب مستحسن اهـ (قوله قيل نعم الحج) أي لحديث ابن ماجة في سننه المروى عن عبد الله بن كاتبة بن عباس بن مرداس ان أباة أخبره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمته عشية عرفة فأجيب أني قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني أخذ للمظالم منه فقال أي رب ان شئت أعطيت المظالم الجنة وغفرت للتالم فلم يجيب عشية عرفة فلما أصبح بالزدلفة أعاد الدعاء فأجيب الى ما سألت الحديث وقال ابن حبان ان كاتبة روى عنه ابنه منكر الحديث وكلاهما ماساً قاطلاً الاحتجاج وقال البيهقي هذا الحديث شواهد كثيرة ذكرناها في كتاب الشعب فان صح بشواهد فقيه الحجة والافتد قال تعالى ويفتر ما دون ذلك لمن يشاء وظلم بعضهم بعضاً دون الشريعة وروى ابن المبارك أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات واهل المشعر وضمن عنهم التبعات فقام عمر فقال يا رسول الله هذا الناحية قال هذا لكم ولن أقمن بعدكم الى يوم القيامة فقال عمر رضي الله عنه كثر خير بنا وطاب وتمامه في الفتح

مطلب
في الحج الاكبر

بلا واسطة • ضاق وقت العشاء
والوقوف يدع الصلاة ويذهب
لعرفة المخرج • هل الحج يتكرر
الكبار قبل ثم كبرى أسلم

مطلب
في تكرار الحج الكبار

وساقفه أحاديث أخر والحاصل أن حديث ابن ماجه وإن ضعف فله شواهد تصححه
والآية أيضا تؤيده ومما يشهد له أيضا حديث الجصاري مرفوعا من حج ولم يرفث ولم يفسق
رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمته وحديث مسلم مرفوعا أن الاسلام يهدم ما كان قبله
وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها وأن الحج يهدم ما كان قبله لكن ذكر الاكل في شرح
المشارق في هذا الحديث أن الحرب تصبغ ذنوبه كلها بالاسلام والهجرة والحج حتى
لو قتل وأخذ المال وأحرزه بدأ الحرب ثم أسلم يؤاخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان
الاسلام كليا في قصص مراده ولكن ذكر صلى الله عليه وسلم الهجرة والحج تأكيداً
في بشارته وترغيباً في مباحته فإن الهجرة والحج لا يكفران المظالم ولا يقطع فيها عصى
الكفار وإنما يكفران الصغار ويجوز أن يقال والكفار الرأى ليست من حقوق أحد كلام
الذي اهـ فلما وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرحه وقال ان الشارحين اتفقوا عليه
وهكذا ذكر النووي والقرطبي في شرح مسلم كافي البصر وفي شرح الباب ومشي الطيبي
على أن الحج يهدم الكفار والمظالم ووقع منازعة غريبة بين امير بادشاه من الخنفة حيث
مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقدمال الى قول الجمهور
وكتب رسالة في بيان هذه المسئلة اهـ قلت وظاهر كلام القحط الميسل الى تكفير المظالم
أيضا وعليه مشي الامام السرخسي في شرح السير الكبير وقاس عليه الشهيد الصابر
المعصب وعزاه أيضا للشاوي الى القرطبي في شرح حديث من حج فلم يرفث الخ فقال
وهو يشعل الصكبار والتباعد والذهب القرطبي وقال عباس هو محمول بالنسبة
الى المظالم على من تاب ويجز عن وفائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة
بحق الله تعالى لا العباد ولا بسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه اثم تأخيرها
لانفسها فلو أخرها بعد تصددها اثم اهـ ونحوه في البصر وحقق ذلك البرهان القاطن
في شرحه الكبير على جوهر التوحيد بأن قوله صلى الله عليه وسلم خرج من ذنوبه
لا يتناول حقوق الله تعالى وحقوق عباده لانها في النعمة ليست ذنبا وإنما الذنب المثل فيها
فالذي يسقط اثم مخالفة الله تعالى يسقط اهـ والحاصل أن تأخير الدين وغيره وتأخير حقوق
الصلاة وإن كانت من حقوقه تعالى فيسقط اثم التأخير فقط علم من دون الاصل ودون
التأخير المستقبل قال في البصر ليس معنى التكفير كما يؤوله كثير من الناس أن الدين
يسقط عنه وكذا قضاء الصلاة والصوم وإن كانا لم يقل أحلي ذلك اهـ وبهذا ظهر أن
قول الشارح كبري أسلم في غير محله لاقتضائه كما قال ح سقوط نكير الحق ولا قائل به
كما علمه بل هذا الحكم يخص الحرب كما مر عن الاكل قلت قد يقال بسقوط نفس الحق
اذا مات قبل القدرة على أدائها سواء كان حق الله تعالى أو حق عباده وليس في تركه
ما يفي به لانه اذا سقط اثم التأخير ولم يتحقق منه اثم بعده فلا مانع من سقوط نفس الحق
أما حق الله تعالى فظاهراً وأما حق العبد فآله تعالى يرضى خصمه عنه كما مر في الحديث

وقيل غير المتعلقة بالادنى
كذنى أسلم وقال عباس اجمع
أهل السنة ان الكفار لا يكفروا
الا التوبة ولا قائل بسقوط الدين
ولو حقه الله تعالى كدين سلا
وزكاة نعم اثم المظالم وتأخير
الصلاة ونحوها يسقط وهذا
معنى التكفير على القول به

والظاهر أن هذا هو مراد القائلين بتكفير المظالم أيضاً واللام في القول بتكفيرها محل على
أن نفس محل الدين حق عداً أيضاً لأن فيه حنانية عليه بتأخير حقه عنه فثبت قالوا
بسقوطه فليسقط نفس الدين أيضاً عند الجزم كما تقدم عن عباس لكن تنقيح عباس
بالتوبة والعجز غير ظاهر لأن التوبة مكفرة بنفسها وهي انما تسقط حق الله تعالى للاحق
العبد فتعين كون المسقط هو الحج كما اقتضته الاحاديث الواردة وأما أنه لا قاتل يسقط
الدين فنقول نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعمله يحصل كلام الشارحين المأثر
وحيث صرح قول الشارح كبري أسلم بهذا الاعتبار فافهم ثم أعلم أن تجوز نعم تكفير
الكبائر بالعبرة والحج منافع للقل عباس في الاجماع على أنه لا يكفرها الا التوبة ولا سيما
على القول بتكفير المظالم أيضاً بل القول بتكفيرها محل وتأخير الصلاة تأخيره لانه كبيرة
وقد كفرها الحج بلا توبة وكذا ينفيه عموم قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهو
إعتقداً أهل الحق أن من مات مصراً على الكبائر كفرها سوى الكفر فانه قد يفي عنه
شفاعة أو بمحض الفضل والحاصل كافي الجبران المسئلة طلبية فلا يقطع بتكفير الحج
للكبائر من حقوقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد والله تعالى أعلم (قوله ضعيف) أي
بكتانته وأنه سبحانه قائم بما ساقط الاحتياج كما رأينا به العباس بن مرداس كما وقع في
الجزء فانه صحابي والعصابة كلهم عدول كما بين في محله فافهم (قوله ينسب دخول البيت)
ويبقى أن يفصله صلاة على الله عليه وسلم وكان ابن عمر إذا دخله مشى قبل وجهه وجعل
الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع
ثم يسلم ثم يخوض على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبست البلاطة الخضراء بين
العمودين فصلاه عليه السلام فإذا صلى إلى الجدار المذكور يضع خده عليه ويستغفر
ويحمد ثم يأتي الأركان فيصعد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الأدب
ما استطاع بظواهره وباطنه فتح (قوله إذا لم يشغل الخ) ومثله فيما يظهر دفع الرشوة
على دخوله لقوله في شرح اللباب يحرم أخذ الاجرة عن دخول البيت أو بقصد زيارة
مقام ابراهيم عليه السلام بخلاف بين علماء الاسلام وأما الانام كما صرح به في البحر
وغيره اه وقد صرحوا بأن ما حرم أخذه حرم دفعه الا للضرورة ولا ضرورة هنا لأن
دخول البيت ليس من مناسك الحج (قوله ولا يجوز الخ) قبل ذكر المشرى في تذكرته
مانعه قال العلامة قطب الدين الحنفى والذي يظهر لي أن الكسوة كانت من قبل
السلطان من بيت المال فأمرها راجع اليه يعطي لمن شاء من التسعين وأغبرهم
وان كانت من أوقاف السلاطين وغيرهم فأمرها راجع إلى شرط الواقف فيها انتهى لمن
عينها وان جعل شرط الواقف فيها على ما جرت به العوائد السابقة كما هو المتكلم
في سائر الأوقاف وكسوة الكعبة الشريفة الا أن من أوقاف السلاطين ولم يعلم شرط
الواقف فيها وقد جرت عادة في شبة أنهم يأخذون لانفسهم الكسوة العتيقة بعد وصول

وحدث ابن ماجه أنه عليه
الصلاة والسلام استحب له
حق في الدعاء والمظالم ضعيف
• ينسب دخول البيت إذا
لم يشغل على انشاء نفسه أو غيره
وما يقوله العمائم من العروة
الوثقى والممار الذي في وسطه
انه سر الفيا لأصله ولا يجوز
شراء الكسوة من غير شعبة بل
من الامام أو نائبه

مطلب
في دخول البيت

مطلب
في استعمال كسوة الكعبة

بحيث لا تقوت به عمارة المكان كذا في الظهيرة وصوب ابن وهبان المتع عن تراب
 البيت ثلاثين سطلا عليه الجهال فيفضي الى خراب البيت والعباد بالله تعالى لان القلبيل
 من الكثير كثير كذا في معين المقي للمصنف (قوله لا حرم للمدينة عندنا) أي خلافا
 للامة الثلاثة قال في الكافي لا نأمر فاحل الاصطبا باتباع القاطع فلا يحرم الا لئلا
 قطعي ولم يوجد قال ابن المنذر قال الشافعي في الجليل وما لك في المشهور وأكثر من
 لقينان من علمه الامصار لا يرأى قاتل صيده ولا على قاطع شعره وأوجب الجزاء ابن
 أبي ليلى وابن أبي ذئب وابن نافع المالكي وهو القديم للشافعي ورأى النورى ونجاشه
 في المعراج (قوله على الرابع) يوهن أن فيه خلافا في المذهب ولم أره وفي آخر الباب
 وشرحه أجمعوا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة زادهما الله تعالى شرفا وتقطبا
 واختلصوا أيهما أفضل قليل مكة وهو مذهب الامة الثلاثة والمروى عن بعض الصحابة
 وقيل المدينة وهو قول بعض المالكية والشافعية قليل وهو المروى عن بعض الصحابة
 ولعل هذا مخصوص بجيانه صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة الى المهاجرين من مكة وقيل
 بالنسبة بينهما وهو قول مجهول لا منقول ولا معقول (قوله الا لا) قال في الباب
 والخلاف فيما بعد موضع القبر المقدس لحائمه أعضاء الشريعة فهو أفضل بشاع
 الارض بالاجماع اه قال شارحه وكذا أي الخلاف في غير البيت فان الكعبة أفضل
 من المدينة ما عدا الضريح الاقدس وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام وقد قتل
 القاضى عياض وغيره الاجماع على تفضيل حقي على الكعبة وإن الخلاف في إعادة
 ونقل عن ابن عقيل الحنبلي أن تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة
 البكرىون على ذلك وقد مر ح التاج القاهكي بتفضيل الارض على السموات لحلوله
 على الله عليه وسلم بها وحكاه بعضهم عن الاكرمين لخلق الانبياء منها ووزنهم فيها وقال
 النورى الجمهور على تفضيل السماء على الارض فيبقى أن يستثنى منها موضع ضم
 اعضاء الانبياء للجمع بين أقوال العلماء (قوله مندوبه) أي باجماع المسلمين كما في الباب
 وما نسب الى الحافظ ابن تيمية الحنبلي من أنه يقول بالنهي عنها قصد قال بعض العلماء
 انه لا أصل له وانما يقول بالنهي عن شد الرجال الى غير المساجد الثلاثة أما نفس الزيارة
 فلا يخالف فيها كزيارة سائر القصور ومع هذا فقد ردت كلامه كثير من العلماء ولا امام
 السبكي فيه تأليف منيف قال في شرح الباب وهل تستحب زيارة قبره صلى الله عليه
 وسلم للنساء للصحيح نعم بلا كراهة بشرطها على ما صرح به بعض العلماء وأما على الأصح
 من مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من أن الرخصة في زيارة القصور ثمانية للرجال والنساء
 جميعا فلا إشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستصحاب لاطلاق الاصحاب والله أعلم
 بالصواب (قوله بل قبل واجبه) ذكره في شرح الباب وقال كما ينته في الهدى المنهضة
 في الزيارة المصطفوية وذكره أيضا الخبير الرمي في مشايخ المتع عن ابن حجر وقال وأصره

مطلب
 في تفضيل مكة على المدينة

مطلب
 في تفضيل قبره المكرم صلى
 الله عليه وسلم

ولا حرم للمدينة عندنا ومكة أفضل
 منها على الرابع الا ما ضم أعضاء
 عليه الصلاة والسلام فانه أفضل
 مطلقا حتى من الكعبة والعرش
 والمكرى وزيارة قبره مندوبية
 بل قليل واجبة لمن لمسه

ثم عبارة الباب والفتح وشرح المختار أنها قرينة من الوجوب لمن لمعة وقد ذكر في
الفتح ما ورد في فضل الزيارة وذكر كيفية أداءها وأطال في ذلك وكذا في شرح المختار
والباب فليراجع ذلك من أراد (قوله وسيدنا الخ) قال في شرح الباب وقد روى
الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا كان الحج فربما أفاض لا يحسن للعاج أن يسجد بالحج ثم يثني
بالزيارة وإن بدأ بالزيارة جاز **هـ** وهو ظاهر أنه يجوز تقديم الفعل على القرض إذا لم يخش
القبول بالاجتماع **هـ** (قوله ما لم يتره) أي بالنسبة للمكرم أي يسلمه فإن متر بالبدنية
كأهل الشام بدأ بالزيارة لأجل الحاجة لأن تركها مع قربها يعتم من القساوة والشقاوة وتكون
الزيارة ح بمنزلة الوسيلة وفي مرة السنة القبيلة للصلاة شرح الباب (قوله
ولينومعه الخ) قال ابن الهمام والأولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد التيقظ لزيارة
قبره عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له إذا قدم زيارة المسجد واستغنى فضل الله تعالى
في مرة أخرى شربها فهذا لأن في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم وأجله وهو الله
ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم من جاء في زائرا لأعماله حاسة الأزار في كان
سجدا على أن اسكون شيئا به يوم القيامة **هـ** ح ونقل الرجب عن العارف
المتلجاني أنه أقر بأن زيارة عن الحج حتى لا يكون له مقصد غير ما في سفره (قوله
فقد أخبر الخ) أي بقوله صلى الله عليه وسلم من أتى مصدرا هذا أفضل
من ألف صلاة فيمسواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام
أفضل من مائة صلاة في مسجدى روادى ابن جبان في حصصه وصحبه ابن عبد البر
وقال أنه مذهب عامة أهل الأثر شرح الباب وقد غفل الكلام على المضاعفة المذكورة
قبيل باب القرآن وفي الحديث المتفق عليه لا تشد الرجال الا لثلاثة مساجد المسجد
الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى والمعنى كما أقامه في الاحياء أنه لا تشد الرجال
لمسجد من المساجد الا لهذه الثلاثة لما فيها من المضاعفة بخلاف بقية المساجد فانها
مساوية في ذلك فلا بد أن تشد الرجال لغرض ذلك كسلة رسم وتعلم علم وزيارة المشاهد
قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر الخليل عليه السلام وسائر الأئمة (قوله وكذا بقية
القرب) أي كالصوم والاعتكاف والصدقة والذكر والقراءة ونقل البا قافة عن
الطحاوى اختصاص هذه المضاعفة بالقرآن وعن غيره التوافق كذلك (قوله ولا تذكره
الجوارى بالمدينة الخ) وقيل تذكره كذكره وقيل أنها على خلاف بين أبي حنيفة ومالك
وقد ساء قبيل القرآن واختار في الباب أن الجوارى بالمدينة أفضل منها بذكره وأيد بوجوه
ويحت فيها شارحه الفاضل ترجيحاً لما اختاره في الفتح حيث ذكر فضل الجوارى بذكره ثم قال
لكن انما نرجع هذه السلامة أقل القليل فلا يثني القصة باعتبارهم ولا يذرح حالهم قيدا
في الجواز لأن شأن النفوس الدعوى الكاذبة وانها لا كذب ما تكون إذا حلفت فكيف
إذا دعت وعلى هذا فيجب كون الجوارى بالمدينة المشرقة كذلك فإن تضاعف السبب

وسيدنا بالحج لو فرضنا ويضربون ولا
ما لم يتر به فيسجد بزيارة لا بحالة
ولينومعه زيارة مصدرا قد أخبر
أن صلاة فيه خير من ألف في غيره
الا المسجد الحرام وكذا بقية
القرب ولا تذكره الجوارى بالمدينة
وكذا بذكره لمن يثني نفسه

مطله
في الجوارى بالمدينة المشرقة
وهكذا المكترمة

تعاليمها ان قد فيها غفافة السامة وقلة الادب المقتضى الى الاخلال واجب التوقيف والاحلال فانه قال ح وهو وجه نكاح نبي للشايح أن ينس على الكراهة ويترك التقيد بالوقوف أى اعتبار الغالب من حال الناس لاسيما أهل هذا الزمان والله المستعان • (ثالثة) • يتحسب لماذا هم على الرجوع الى أهل ان يوقع المسجدين صلاته ويبدو بعدها بما احب وان باقى القبر الكريم فيسلم ويدعو ويسأل الله تعالى أن يوصله الى الله سالما ويقول غير مودع يا رسول الله ويجهت في خروج الجمع فانه من امارات القبول وينبى أن يتصدق نبي على جيران النبي صلى الله عليه وسلم ثم تصرف شيئا كما تنصرف على مفارقة الحضرة التبرية كافي القمع وفيه ومن سن الرجوع ان يكبر على كل شرف من الارض ويقول آيون تآيون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده وهذا استحق عليه عنه عليه الصلاة والسلام واذا أشرف على بلدة حرك دابته ويقول آيون الخ ويرسل الى أهل من يخبرهم ولا يفتهم فانه منبى عنه واذا دخلها بدأ بالمسجد فلي فيه ركعتين ان لم يكن وقت كراهة ثم يدخل منزله ويصلي فيه ركعتين ويحمد الله ويشكره على ما أولاه من انعام العباد والرجوع بالسلامة ويدم جده وشكره مئة سجدة ويجهت في محبة ما يجب الاحباط في باقي عمره وعلمة الملح الجورور أن يعود شخيرا كما كان وهذا انعام ما يبر الله تعالى لعبده الضعيف من ربيع العبادات اسأل الله رب العالمين ذا الجود العليم أن يحق في فيه الاخلاص ويحبه لافعاله يوم القسمة انه على ما يشاء تقديره والاجابة جدير وأن يسهل اكمال هذا الكتاب مع الاخلاص والنفع العليم في ولعامة العباد في أكثر البلاد والجنسمة ولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم شجرة على يد أقر الورى جامعها الحقير محمد عابد بن محقر الله له ولوالديه والمسلمين آمين والحمد لله رب العالمين جاس ١٤٦٣هـ

• (بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب النكاح) •

ذكره عقب المصادات الاربع أركان الدين لانه بالنسبة اليها كالسوط الى المركب لانه عبادة من وجه معاملته من وجه وقته على الجهاد وان اشتر كافي أن كلامهم ما سبب لوجود السلم والاسلام لأن ما يحصل بانكحة افراد المسلمين أضعاف ما يحصل بالقتال فان الغالب في الجهاد حصول القتل والتمتع على أن في كونه سيد الوجود للمسلم تسامحا نظرنا الى أن يجتهد الصفة بمنزلة تجتهد الذات وكذا على العتق والوقف والاضعة وان كانت عبادات أيضا لانه أقرب الى الاركان الاربع حتى قالوا ان الاشتغال به أفضل من العتق لتوافل المصادات اى الاشتغال به وما يشغل عليهم من القيام بمصالحه واعفاف النفس عن الحرام وترية الولد ونحو ذلك (قوله ليس لنا صادة الخ) كذا في الاشياء وفيه نظر أما أولان كونه عبادة في الدنيا انما هو لكونه سببا لكثرة المسلمين ولما فيه من الاعفاف

• (كتاب النكاح) •
ليس لنا صادة شرعت من عهد
آدم الى الآن ثم تستقر في الجنة الا
النكاح والايمن (هو) هند
الفتاه

ونحوه مما ذكرناه وهذا مفقود في الجنة بل ورد أن أهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد لكن
 ورد في حديث آخر المؤمن إذا اشتبه الولد في الجنة كان له ووضعه وسنه في ساعة
 واحدة كما يشئ وهذا أولى أقول الترمذي أنه حديث حسن غريب وأما ثانياً فلأن
 المذكور في الجنة أكثر من سما في الدنيا لأن حال العبد يصير كحال الملائكة الذين
 يصحون الليل والنهار لا يفترقون غايته أن هذه العبادة ليست بتكليف بل هي مقتضى
 الطبع لأن طبيعة الملائكة لا تشرف وتزداد بالقرب وتغما في حاشية الجوى على الأشياء
 (قوله عقد) العقد مجموع الإيجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر وكلام الواحد القائم
 مقامهما أعني متولى الطرفين بجر وفيه كلام يأتي (قوله أى حل) استتاع الرجل أى
 المراد أنه عقد في حكمه بحسب وضع الشرع وفي البدائع أن من أحكمه ملك المتعة
 وهو اختصاص الزوج بمنافع بضعها وسائر أعضائها استتاعها أو ملك الذات والتقص في
 حق التمتع على اختلاف مشايخنا في ذلك اهـ بجر وعزا الدبوسي المعنى الأول إلى
 الشافعي لكن كلام المصنف كالذكر ضرورة في اختياره على أن الظاهر كما في النهران
 اختلف لفظي لقول الدبوسي أن هذا الملك ليس حقيقياً بل في حكمه في حق تحصيل الوطء
 دون ما سواه من الأحكام التي لا تصل بغير الزوجية اهـ فعلى القول الذي عزاه
 الدبوسي إلى أصحابنا من أنه ملك الذات ليس ملكاً للذات حقيقة بل ملك التمتع بها أى
 اختصاص الزوج به كما عبر به في البدائع وهو المراد من القول بأنه ملك المتعة وبه ظهر
 أن تفسير الملك هنا بالاختصاص كما عبر به في البدائع أولى من تفسيره بالملك التام
 لأن الاختصاص أقرب إلى معنى الملك لأن النوع منه بخلاف الحل لأنه لا يلزم للملك
 المتعة وهو لازم لاختصاصها بالزوج شرعاً أيضاً على أن ملك كل شيء بحسبه فملك الزوج
 المتعة بالعقد ملك شرعي فملك المتأجر المنفعة بمن استأجره للخدمة مثلاً ولا يرده عليه
 قوله في البحر أن المراد بالملك الحل لا الملك الشرعي لأن المنكحة لو وطئت بشبهة فبهرها
 لها ولو لمالك الاتباع يضعها حقيقة لكان بدله اهـ لأن ملكه الاتباع بالبيع حقيقة
 لا بمنزلة ملكه البدل وإنما يستلزمه ملك نفس البضع كالوطئت أمته فإن العبرة للملكة
 نفس البضع بخلاف الزوج فافهم (تنبيه) كلام الشارح والبدائع يشير إلى أن
 الحق في التمتع للرجل لا للمرأة كما ذكره السيد أبو السعود في حواشي مسكن طال ويتفرع
 عليه ما ذكره الأياري شارح الكنز في شرحه للجامع الصغير في شرح قوله عليه الصلاة
 السلام أحفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك من أن للزوج أن ينظر إلى فرج
 زوجته وحلقه وبرجها بخلافها حيث لا تنظر إليه إذا منعها من النظر اهـ ونقله ط
 وأقره والظاهر أن المراد ليس لها الجوارح على ذلك لا بمعنى أنه لا يحل لها إذا منعها منه
 لأن من أحكم النكاح حل استتاع كل منهما ما لا تخوف له وطؤها جبراً إذا استتعت بلا مانع
 شرعي وليس له الجوارح على الوطء بعد ما وطئها مرة وإن وجب عليه دفءه أحياناً على

(عقد بغير ملك المتعة) أى حل
 استتاع الرجل

ما سألني تأمل (قوله من امرأة الخ) من ابتدائية والاولى أن يقول بأمر أو المراد
 بها الحقيقة أو ثبوتها بقرينة الاحتراز بها عن الخلفى وهذه أيا ن حلقة العقد قال في البحر بعد
 نقله عن الفتح أن محليته الاتى والاولى أن يقال أن محليته اتى بحقيقة من نبات آدم ليست
 من المحرمات وفي العناية بمحله امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعى فخرج الذكر لذكر
 والخلفى مطلقا والجنينة للانثى وما كان من النساء محرمات على التأيد كالحامد اه وبه
 ظهر أن المراد بالنكاح في قوله لم يمنع من نكاحها العقد لا الوطء لأن المراد ليس محليته
 العقد ولا احترازها بالمانع الشرعى عن المحارم فالمراد به المحرمية بنسب أو سبب كالمصاهرة
 والزنا وما نحوها الحيض والنفاس والاحرام والظهار قبل التكفير فهو مانع من حل
 الوطء لا من محله العقد فافهم (قوله فخرج الذكر والخلفى المشكل) أى أن إيراد
 العقد عليهما لا يفيد ملك استتاع الرجل بهما لعدم محليتهما وكذا على الخلفى لامرأة
 أو ثلثه ففي البحر عن الزيلعي في كتاب الخنى لوزوجه أنه خلاف ما روي به تبين أن
 لا يحكم بعصته حتى تبين حالها رجل أو امرأة فإذا ظهر أنه خلاف ما روي به تبين أن
 العقد كان صحيحا والأباطل لعدم مصادفة المحدث وكذا إذا فوج خنتي من خنتي آخر
 لا يحكم بعصته النكاح حتى يظهر أن أحدهما ذكر والآخر أنثى اه فلو قال الشارح
 والخلفى المشكل مطلقا لثقل الصور الثلاث لكنه اقتصر على إعادة بعض أحكامه وليس
 فيه إجمال فافهم (قوله والوثنية) ساقط من بعض النسخ ووجد في بعضها قبل قوله
 والخلفى والاولى ذكرها بعد من رويها بالمانع الشرعى وعبر بها بتعبير المصنف في
 فصل المحرمات والاولى التعبير بالمشركة كما عبر به الشارح هناك (قوله والحامد) هذا
 خارج بالمانع الشرعى أيضا وكذا قوله والجنينة وإنسان الماء بقرينة التعليل باختلاف
 الجنس لأن قوة تعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا بين المراد من قوله فأنكموا
 ما طاب لكم من النساء وهو الاتى من نبات آدم فلا يثبت حل غيرها بلا دليل ولأن الجن
 يشكون بصور شرعى فقد يكون ذكر أو أنثى بشكل أو غير ذلك فافهم (قوله فأنكموا)
 عن جواز التفرج به بصفع وجهه وما قاته لعدم تصوّر ذلك بعد لأن التصور ممكن لأن
 تشكّلهم ثابت بالأحاديث والآثار والحكايات الكثيرة ولذا ثبت النهى عن قتل بعض
 الحيات كجمل في مكرهات الصلاة على أن عدم تصوّر ذلك لا يدل على حاقة السائل كما
 قاله في الاشياء وقال الأثرى إن أبا الليث ذكر في فتاويه أن النكاح لو توسعوا في من
 الانبياء جعل يرى فقال يسئل ذلك النبي ولا يصوّر ذلك بعد رسولنا صلى الله عليه وسلم
 ولكن أوجب على تقدير تصوّر كذا هذا اه وتماثل ذلك في رسالتنا المحمّدية صل
 الحسام الهندي لتصرّف سيدنا خاله النبي بندي * (تنبيه) في الاشياء عن السراجية
 لا يجوز لنا كتمان بنى آدم والجن وإنسان الماء لاختلاف الجنس اه ومقاد المقابلة
 أنه لا يجوز للجن أن يتزوج انثى أيضا وهو مفاد التعليل أيضا (قوله وأجاز الحسن)

من امرأة لم يمنع من نكاحها
 مانع شرعى فخرج الذكر والخلفى
 المشكل والوثنية لجواز كونه
 والحامد والجنينة وإنسان الماء
 لاختلاف الجنس وأجاز الحسن
 نكاح الجنينة بشهود قنبية

أى البصري رضى الله عنه كفى الجبر والاولى التمدد به لانخراج الحسن بن زياد فليد
 الامام رضى الله عنه لانه يوده من اطلاقه هنا أنه رواية في المذهب وليس كذلك ط
 لكنه قل بعده عن شرح الملتقى عن زواهر الجواهر الاصم انه لا يصح نكاح آدمى حبسية
 كعكسه لاختلاف الجنس فكأنوا بكفة الحيوانات ٥١ ويحتمل أن يكون مقابل
 الاصم قول الحسن المذكور تأمل (قوله قصدا) حال من ضمير ضد ووقع المصدر
 حالا وان كثر معاني ط (قوله كسرا أمة) فان المقصود فيه ملك الرقبة وحل
 الاستتاع ضمنى ولذا اختلف في شراء المحرمة نسباً أو رضاعاً أو اشتراكاً ح (قوله
 للتبصر) خصه بالذكرة لولا اشتراكه في التبصرى كان حل الاستتاع ضمناً بالاولى ولو قال
 ولو للتبصرى لكان أظهر وكلام البصير يدل عليه حيث قال وملك المتعة ثابت ضمناً وان
 قصده المشتري ح (قوله وعند أهل الأصول والفتا الخ) حاصله ان ما قدمه المصنف
 معنى عرفى للفقهاء وما ذكره ههنا معناه شرعاً ولغة لان أهل الأصول يعشرون عن
 معنى التصور الشرعية فلاتا بين كلامي المصنف قال في الجبر قد تساوى في هذا
 المعنى اللغة والشرع أفاده ط (قوله مجاز في العقد) وقيل بالعكس ونسبه الأصوليون
 الى الشافعى رضى الله عنه وقيل مشترك لفظي فليس ما قيل موضوع للضم الصادق
 بالعقد والوطء فهو مشترك معنوى وبه صرح مشايخنا أيضاً بجر ٥١ ح
 والصحيح أنه حقيقة في الوطء ككفا في شرح التحرير (قوله مجرد عن القرائن)
 أى مختلفاً لعمى التحقيق والمجازى بلا مرجح خارج وقوله يراد الوطء أى الان الجواز خلف
 عن الحقيقة فتخرج عليه في نفسها (قوله قصر مزينة الاب على الابن) أى على فردعه
 فتكون حرمها عليهم ثابتة بالنص وأما حرمه التي عقد عليها عقداً صحيحاً عليهم فبالاجماع
 ولو قال لزوجته ان تكسك فانت طالق فعلى بالوطء وكذا لو أياها قبل الوطء ثم تزوجها
 نطقاً بلاما بعد بمخلاف الاجنبية فتعلق بالعقد لأن وطأها لما حرم عليه شرعاً كانت
 الحقيقة مبهمة فتعين المجاز كذلك في الجبر والتصرير وشره (قوله بخلاف) حال من
 ما الموصولة في قوله كما قال ح من ولا تنكحوا أى حال كونه مختلفاً لقوله فعلى حتى
 تنكح حدث لم يرد به الوطء بل أريد العقد لعدم تجزئه عن القرائن بل وجدت فيه قرينة
 وهي استحالة الوطء منها لأن الوطء فعل وهي منفصلة لافاعلة وهو معنى قوله والمتصور الخ
 (قوله لاسنادها اليها) علم لما استفيد من المقام من ان المراد العقد وأما اشتراط وطء
 المحلل فأخون من حديث العسيلة ط (قوله الاجبازا) قد يقال اذا كان لا تفكك
 عن الجواز على التقديرين في المرح لاجتماع على الآخر ٥١ ح يعنى أنه ان أريد بالنكاح
 في الآية الوطء كان مجازاً عقداً لعدم تصور الفعل منها وان أريد به العقد كان مجازاً
 لقوله بالانه حقيقة الوطء فعمل الآية على أحدهما ترجيح بلا مرجح بل قد يقال ان جعلها
 على الوطء أنسب بالواقع فان المطلقة ثلاثاً لا تفصل بدون وطء المحلل اللهم الا أن يقال

(قصدا) نرجح ان يفصل الحل ضمناً
 كسرا أمة للتبصرى (و) هند
 أهل الأصول والفتا (هو)
 حقيقة في الوطء مجازاً في العقد
 لم يشبه في الكتاب أو السنة
 مجرداً عن القرائن يراد به الوطء
 كفى ولا تنكحوا ما تنكح آبائكم
 من النساء قصر مزينة الاب على
 الابن بخلاف حتى تنكح فرداً غيره
 لاسنادها اليها والمراد العقد
 لا الوطء الاجبازا

المرح كثرة الاستعمال ط أقول الظاهر أنه لا مانع هنا من إرادة كل منهما لكن لما كان
 النزاع في أن النكاح حقيقة في الوطاء وفي السند وكان الرابع عندنا الأول قالوا أنه في
 هذه الآية مجاز لغوي بمعنى العقد لكونه أصرح في الرد على القائل بأنه حقيقة نفسه ولو
 قيل أنه مجاز عقل في الاستناد لمع أيضا كما يصح في قوله جرى النهر أن يجعله من أجزائه
 الاستناد ولكن المشهور أنه مجاز لغوي بعلaque الحالية والحليلة على أنه ليس في كلام
 الشارح ما يمنع ذلك لأن قوله والمتصور منها العقد لا الوطاء لا يجازي ما يمكن حله أيضا على أنه
 مجاز في الاستناد بغير شقوه لاستداده إليها أي أنه من أسناد الشيء إلى غير من هو له وقوله
 والمتصور راجح لأن تكون أسناده إليها غير حقيق فافهم (قوله عند التوفان) مصدر
 نالت نفسه إلى كذا إذا اشتاقت من باب طلب بجر عن المغرب وهو الغضاض الثلاث
 كالميلان والسيلان والمراد شدة الاشتياق كما في الزيلعي أي حبس يضاف الوقوع في الزنا
 لولم يتزوج أذ لا يلبس من الاشتياق إلى الجماع الخوف المذكور بجر قلت وكذا فيما يظهر
 لو كان لا يمكنه منع نفسه من النظر المحرم وعن الاستثناء بالكسب فيجب التزويج وإن لم
 يفت الوقوع في الزنا (قوله فان يقض الزنا الإبهام فرض) أي بأن كان لا يمكنه الاستمرار
 عن الزنا إلا به لا يتوصل إلى ترك الحرام إلا به يكون فرضا بجر وقسمه نظر أذا تفرق
 فديكون بقدر النكاح وهو التسري وحذفت فلا يلزم وجوبه إلا لو فرضنا المسئلة بأنه ليس
 قادر عليه خبر لكن قوله لا يمكنه الاحتراز عنه الإبهام ظاهر في فرض المسئلة في عدم قدرته
 على التسري وكذا في عدم قدرته على الصوم المانع من الوقوع في الزنا فلو قدر على شيء
 من ذلك لم يلحق النكاح فرضا وأوجبنا بل هو أوضح مما جمعه من الوقوع في المحرم
 (قوله وهذا ان ملك المهر والنفقة) هذا الشرط راجع إلى القسمين أعني الواجب
 والقرض وإذا في البصر شرط آخر فيها وهو عدم خوف الجور أي الظلم قال فان تعارض
 خوف الوقوع في الزنا ولم يتزوج وخوف الجور ولو تزوج فعدم الثاني فلا تعارض بل يكبره
 أخافه الكمال في القبح ولعله لأن الجور معصية متعلقة بالعباد والممنوع من الزنا من حقوق الله
 تعالى وحق العبد مقدم ضد التعارض لا احتياجه وغنى المولى تعالى اه قلت ومقتضاء
 الكراهة أيضا عدم ملك المهر والنفقة لانهما حق عباد أيضا وإن شاف الزنا لكن يأتي
 أنه يندب الاستدانة له قال في الجهر فأن الله ضامن له الاداء فلا يخاف الفقر إذا كان من
 يتيه التصني والتعفف اه ومقتضاه أنه يجب إذا خاف الزنا وإن لم يملك المهر إذا قدر على
 استدائه وهذا منافي للاشتراط المذكور لأن يقال الشرط ملك كل من المهر والنفقة
 ولو لا الاستدانة أو يقال هذا في العاجز عن الكسب ومن ليس له جهة وقاه وقدم الشارح
 في أول الحج أنه لو لم يصح حتى أنقلب ما لوسع أن يستقرض ويصح ولو غير قادر على وقائه
 ويرى أن لا يؤاخذ الله تعالى بذلك أي لو نأوا وقاه لو قدر كما قصد في الظهيرة اه
 وقد مضى أن المراد عدم قدرته على الوفاء في الحال مع غلبة ظنه أنه لو اجتمع قدره والا

(ويكون واجبا عند التوفان)
 فان يقض الزنا الإبهام فرض نهاية
 وهذا ان ملك المهر والنفقة والا
 فلا أثر بتركه بدائع

فالأفضل عدمه ويخفى حل ما ذكر من نذب الاستدانة على ما ذكرنا من ظنة القدرة على الوفاء وجبته فإذا كانت سندوبة عند أمنه من الوقوع في الزنا بقي وجوبها عند تيقن الزنا بل بقي وجوبها حيثئذ لو أن قلبه على ظنة قدرة الوفاء تأمل (قوله) هل سنعمو كدة في الأصح) وهو جعل القول بالاستصحاب وكثيرا ما يتساهل في إطلاق المنصب على السنة وقبل فرض كفاية وقبل واجب كفاية وتقامه في التمتع وقبل واجب عيناً ورجح في التهر كذا يأتي قال في البحر دليل السنسالة الاعتدال الاقتداء بحمل الله عليه وسلم في نفسه ووجه على من أراد من أمنه الغنى للعبادة كما في الصبيحين ودأ بلغا بقوله فمن رغب عن سني فليس مني كما أرويه في الفتح اه وهو أفضل من الاشتغال بتعلم وتعليم كما في دور البحار وقضائه أفضل من الغنى لتوافل (قوله) فيما يتركه لأن الضمير أن تركه المؤكدة مؤثماً كما على الصلاة بهر وقدمنا في سن الصلاة أن اللاحق يتركها ثم يبرأ من المراد التلزم مع الأسرار وبهذا فارتفت المؤكدة الواجب وان كان مقتضى كلام البدائع في الإمامة أنه لا فرق بينهما إلا في العبادة (قوله) ويناب ان نوى تحسناً) أي منع نفسه ونفسها عن الحرام وكذا لو نوى مجرد الاتباع وامتنال الأمر بخلاف ما لو نوى مجرد قضاء الشهوة واللذة (قوله) أي القدرة على وطء) أي الاعتدال في التوافق أن لا يكون بالمعنى الحار في الواجب والفرص وهو شبهة الاشتقاق وأن لا يكون في غاية القصور كالعين ولذا أفسره في شرحه على المقتضى بأن يكون بين التثبور والشوق وزاد المهر والنفقة لأن العجز عنهما يسطر الفرض فيسقط السنة الأولى وفي البحر والمراد حالة القدرة على الوطء والمهر والنفقة مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك القرائن والسنة فلو لم يقدر على واحد من الثلاثة أو خاف واحد من الثلاثة أي الأخيرة فليس معتدلاً فلا يكون سنة في حقه كما أفاده في البدائع اه (قوله) للمواظبة عليه والانتكار (الخ) فان المواظبة المتعززة بالانتكار على الترك دليل الوجوب وأجاب الرجح بأن الحديث ليس فيه الانتكار على التائب بل على الزاني غشه ولا شك أن الزاني عن السنة يحمل الانتكار (قوله) ومكرها) أي تضرعاً بهر (قوله) فان يقنه) أي يقن الجوروم لأن النكاح اغما شرع لمصلحة تحصيل النفس وتحصيل الثواب والجور يأثم ويرتكب المحرمات فتستند المصالح للرجحان عند المقاسد بهر وترك الشارح قسمه أساساً ذكره في البحر عن النبي وهو الأمانة أن خاف العجز عن الإيفاء بما حبه اه أي خوفاً غير راجع والأركان مكرها تضرعاً لأن عدم الجور من موافقه والتأهر آه إذا لم يقصد إقامة السنة بل قصد مجرد التوصل إلى قضاء الشهوة ولم يتحسباً لم يقب عليه إلا ثواب الإيالة فيكون مباحاً أيضاً كالوطء لقضاء الشهوة لكن لما قبل بحمل الله عليه وسلم أن أحدنا يقضي شهوة فكيف يناب فقال صلى الله عليه وسلم ما مضاه أرايت لو وضعها في محرم أما كان يعاقب فيصعد الثواب مطلقاً إلا أن يقال المراد في الحديث قضاء الشهوة لا بجل تحصيل النفس وقد

مطلب
كثيراً ما يتساهل في إطلاق
المنصب على السنة

(و) يكون (سنة) مؤكدة
في الأصح فيما يتركه ويناب ان
نوى تحسناً ولذا (حال الاعتدال)
أي القدرة على وطء ومهر ونفقة
ودرج في التهر وجوبه للمواظبة
عليه والانتكار على من رغب عنه
(وسكر وهتاف الجور) فان
تبقه حرم ذلك

صرح في الاشياء بأن التكاح سنة مؤكدة فيصاح الى التنية وأشار بالفاء الى توقف كونه
سنة على التنية ثم قال وأما المباحات فتختلف معها باعتبار ما قدمت لاجله فإذا قصد بها
التقوى على الطاعات أو التوصل اليها كانت عبادة كالأكل والنوم وكتساب المال
والولاء اه ثم رأيت في القتح قال وقد ذكرنا أنه اذ لم يقترن بنفسه كان مباحا لأن المقصود
منه جنته مجرد قضاء الشهوة وصبي العباد على خلافه وأقول بل فيه فضل من جهة
أنه كان متكاملا قضاها بغير الطريق المشروع فالعدل اليه مع ما يعمله من أنه قد يستأنم
انقالاته فمسترك الحصة اه (قوله ويندب اعلانه) أي اظهاره والضمير راجع الى
التكاح يعني العقد حديث الترمذي اعلوا هذا التكاح واجعلوا في المساجد واضربوا
عليه الففوف فتح (قوله وتقديم خطبة) بضم الخاء ما يذكر قبل ابراء العقد من الجحد
والتمهيد وأما بـ كسر هاء فهي طلب التزويج وأطلق الخطبة فأخادتها لاتعين بالافطاح
مخصوصة وان خطب بما ورد فهو أحسن ومنه ما ذكره ط عن صاحب الحصن الحصين
من لفظه عليه الصلاة والسلام وهو الحمد لله حمده ونسبته بن يستغفره ونعوذ بالله من
شروا أنفسنا وسائر أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد
أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم
الذي خلقكم من نفس واحدة الى رقبائهم يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن
الا وأنتم مسلمون يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيم اه
(قوله في مسجد) للأمر به في الحديث ط (قوله يوم جمعة) أي وكونه يوم جمعة فتح
• (تسبيح) • قال في البرازية والبناء والتكاح بين العبدین جائز كره الزفاف والختار أنه
لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصديقة في سؤال وبقي بها فيه وتأويل قوله
عليه السلام لا تكاح بين العبدین ان صح أنه عليه السلام كان دمج عن صلاة العبد
في أقصر أيام الشتاء يوم الجمعة فقوله حتى لا يغتبه الروح في الوقت الأفضل الى الجمعة اه
(قوله بما قد رتبته وشهود عدول) فلا يغني أن يقدم مع المرأة بلا أحد من عصابها
ولا مع عصبه فاسق ولا عند شهود غير عدول نحو ما من خلاف الامام الشافعي (قوله
والاستدانة) لأن ضمان ذلك على الله تعالى فقد روى الترمذي والنسائي وابن ماجه
ثلاث حق على الله تعالى عونهم المكاتب الذي يريد الاداء والتأكي الذي يريد العفاف
والمجاهد في سبيل الله تعالى ذكره بعض المحشين وتقدم تمام الكلام على ذلك (قوله
والنظر اليها قبله) أي وان خاف الشهوة كما صرحوا به في الحظر والاباحة وهذا اذا علم
أنه يجب في نكاحها (قوله دونة سنا) لتلايسر عقمها فلا تلد (قوله وحسبا) هو
ماتعنه من مفاخر آبائك ح عن القلموس أي بأن يكون الاصول أصحاب شرف وكرم
وديانة لانما اذا كانت دونة في ذلك وكذا في العز أي الجاه والرفعة وفي المال تنقاده
ولا تنقره والترفعت عليه وفي القتح روى الطبراني عن أنس عن صلى الله عليه وسلم من

ويندب اعلانه وتقديم خطبة
ويكونه في مسجد يوم جمعة
بما قد رتبته وشهود عدول
والاستدانة والنظر اليها قبله
وكونها دونة سنا وحسبا وعزا
وجالا وفوقه خلقا وأدبا وورعا
وجالا

تزويج امرأته لهما لم يرد الله الاذلا ومن تزوجها لم يرد الله الا فقرا ومن تزويجها
 لحسبها لم يرد الله الا اذاعة ومن تزويج امرأته لم يرد الله الا أن يفض بصره ويحسب فرجه
 أو يوصل وجهه بآله الله فيها أو ياولد لها فيه (تمة) زاد في البعر ويختار أيسر النساء
 خطبة ومودة ونكاح البكر أحسن للحدث عليكم بالابكار فانهن أعذب أفواه وأنتن
 أرحاما وأرضى باليسر ولا يتزويج طوله مهزولة ولا قصيرة ومجة ولا مكثرة ولا سبعة الخلق
 ولا ذات الولد ولا مسنة للحدث سوداء ولودخير من حسناء عقيم ولا يتزويج الا من طول
 الحزة ولا زانية والمرأة فقدا والزوج الذين الحسن الخلق الجواد الموسر ولا يتزويج قاسفا
 ولا يزويج ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا وحدا ومما يزوجها كفو فان خطبها الكفو
 لا يؤخرها وهو بكل مسلم تقي - وتحبلة البنات بالحق - والحلل لم يرغب فبين الرجال سنة
 ولا يخطب مخطوبة غيره لانه جناح وخيانة اه (قوله وهل يكره الزفاف) هو بالكرس
 ككتاب اهداء المرأة إلى زوجها قاموس والمراد به الاجتماع النساء لذلك لانه لا يزوج
 عرفا فاده الرضى (قوله المختار لا الخ) كذا في القمع مستدله بما مر من حديث
 الترمذي وما رواه البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت زفنا امرأته إلى رجل
 من الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما يكون معهم لهوفان الانصار يعجبهم
 الله ويروي الترمذي والنسائي عنه صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الهدف
 والصوت وقال الفقهاء المراد بالهدف ما لا يجالجل له اه وفي البعر عن الذخيرة ضرب
 الهدف في العرس مختلف فيه وكذا اختلفوا في القضاء في العرس والولاية بينهم من قال
 بعدم كراهته كضرب الهدف (قوله ومن عقد) قال في شرح الوقاية العقد ربط اجزاء
 التصرف أى الايجاب والقبول شرعا لم يكن هنا أربدا العقد الحاصل بالمصدر
 وهو الارتباط لم يكن النكاح الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما القناه الا أن
 الشرع يعتبر الايجاب والقبول أركان عقد النكاح لا أمورًا خارجية كالشرائط وقد
 ذكرت في شرح التنقيح في فصل النبي أن الشرع يصحكم بأن الايجاب والقبول الموجودين
 حاسر بطن ارتباط حكميا فيحصل معنى شرعي يكون ملك المشتري أثره فذلك المعنى
 هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط للنبي
 لأن البيع مجزئ ذلك المعنى الشرعي والايجاب والقبول آله كما توهم البعض لأن
 كونهما أركاناً مافي ذلك اه أى ينافي كونهما آله وأشار الشارح الى ذلك حيث جعل
 الباء للملابسة كما في بيت البيت بالجر لا للاستعانة كما في كتب القلم والحاصل أن النكاح
 والبيع ونحوهما وإن كانت فوجد حاسبا بالايجاب والقبول لكن وصفها بكونهما عقودا
 مخصوصة بأركان وشرائط يرتب عليها أحكام وفتق تلك العقود بانقائها وجود شرعي
 زائد على الحس فليس العقد الشرعي مجزئ الايجاب والقبول ولا الارتباط وحده بل هو
 مجموع الثلاثة وعليه فقوله وينقد أى النكاح أى يثبت ويحصل انعقاده بالايجاب

وهل يكره الزفاف المختار الا اذا لم
 يشغل على مفسدة دينية
 (من عقد) بل بيا (بإيجاب)

والقبول (قوله من أحدهما) أشار إلى أن المتقدم من كلام العقادين إيجاب سواء
 كان المتقدم كلام الزوج أو كلام الزوجة والمتأخر قبول ح عن المنع فلا يتصور تقديم
 القبول فتوجه تزوجت إيجاب وقول الآخر فوجبتكما قبول خلافاً لما قاله من
 تقديم القبول على الإيجاب وقام تحقيقه على النفي (قوله لأن الماضي الخ) قال في البصر
 وأما أخيراً فلما الماضي لأن واضع القصة ليسع للأشياء لفظاً خاصاً وأما عرّف الأبناء
 بالشرع واختيار لفظ الماضي لئلا يفتقر على التصديق والثبوت دون المستقبل اه وقوله
 على التصديق أي تحقيق وقوع الحدث (قوله كزوجت نفسي الخ) أشار إلى عدم الفرق
 بين أن يكون الموجب أصيلاً أو ولياً أو وكيلاً وقوله منك بفتح الكاف وليس مراده
 استقصاء الانفاذ التي تصلح للإيجاب حتى يرده على أن مثل يتي أي ومثل موكلتي وكلي
 وأنه كان عليه أن يقول بعد قوله منك بفتح الكاف وكسرها أو من موليتك أو من
 موكلتك بفتح الكاف وكسرها أيضاً لم الاحتمالات فافهم (قوله ويقول الآخر
 تزوجت) أي وقيل لنفسه أو لوكلي أو لي أو موكلتي ط (قوله فالأول) أي الموضوع
 للاستقبال (قوله نفسي) بكسر الكاف مفعول زوجتي أو نفسها مفعول زوجتي
 نفسه حذف مفعول أحد الفعلين ولوحده ليشمل المولى والوكيل أيضاً أفاده ح (قوله
 أو كوني امرأتى) ومثله كوني امرأة يتي أو امرأة موكلتي وكذا كني زوجي أو كني زوج
 يتي أو زوجي موكلتي أفاده ح (قوله فانه ليس بإيجاب) الفاء مفعلة أي إذا عرفت
 أن قوله بما وضع معطوف على قوله بإيجاب وقبول وعرفت أيضاً أن العطف يقتضي
 المغايرة عرفت أن لفظ الأمر ليس بإيجاب لكن هذا يقتضي أن قول الآخر زوجت
 في هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك أي ليس بقبول محض بل هو لفظ قام مقام الإيجاب
 والقبول كما ذكره الشارح ويرد عليه أن عطف الحال على الاستقبال يقتضي أن فهو
 قوله أن تزوجك ليس بإيجاب وأن قولها قبلت بحبيبة ليس بقبول مع انهما إيجاب وقبول
 قطعاً ح (قوله بل هو فوكيل نعمي) أي أن قوله زوجتي فوكيل بالنكاح للأمرود يعني
 ولو مصرح بالتوكيل وقال وكذلك بأن تزوجني نفسك في فقالت تزوجت صرح النكاح
 فكذلك هنا غاية البيان وأشار بقوله نعمي إلى الجواب بما أفاده الرجعي أن المتضمن بالنفي
 لما اقتصر على المجلس مع أنه يقتصر بوضع الجواب بما أفاده الرجعي أن المتضمن بالنفي
 لا يقتصر بشرطه بل شروط المتضمن بالكسر والأمر طلب للنكاح فيشترط فيه شروط
 النكاح من اتحاد المجلس في ركبه لا شروط ما في ضمنه من الوكالة كما في اعتق عبدك
 عني بالقبول كان البيع فيه خفيصاً لم يشترط فيه الإيجاب والقبول لعدم اشتراطهما
 في العتق لأن المثلث في الأصناف شرط وهو بيع للمتضمن وهو العتق إذا اشترط اتباع
 خلفاً ثبت البيع المتضمن بالنفي بشرط المتضمن بالكسر وهو العتق لا بشرط نفسه
 اظهاراً للتبعية فقط القبول الذي هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار الزوية والعيب

من أحدهما (وقبول) من الآخر
 (وضعا للمضي) لأن الماضي أدل
 على التصديق (زوجت) نفسي
 أو يتي أو موكلتي منك (و) قول
 الآخر (تزوجت و) يعتقد أيضاً
 (جاء) أي بلفظين وضع أحدهما
 (للمضي) والآخر للاستقبال
 أو للمال فالأول الأمر (كزوجتي)
 أو تزوجتي نفسك أو كوني
 امرأة يتي فانه ليس بإيجاب بل هو
 فوكيل نعمي

ولا يشترط كونه مقدورا للتسليم كما ذكره في المنع في آخر نكاح الرقيق (قوله فإذا قال) أي
 المأمور بالتزويج (قوله أو بالسبع والطاعة) متعلق بمحذوف دل عليه المذكور أي
 زوجت أو قبلت ملتبسا بالسبع والطاعة لأمره ولا يحصل السبع والطاعة لأمره إلا
 بتقدير الجواب ما مضى أمره بالانضمام بشرط العقد يكون أحدهما المعنى (قوله
 برأية) نص عبارتها قال زوجي تفصيلي فقالت بالسبع والطاعة صح اه وتقل هذا
 الفرع في البصر عن التوازل وتقل في موضع آخر عن الخلاصة فافهم (قوله وقيل هو
 إيجاب) مقابل القول الأول بأنه توكيل ومشي على الأول في الهداية والجمع ونفسه
 في التمتع في المحققين وعلى الثاني ظاهر الكثر واعتضده في الهداية مخالفاً لكل ما هم
 وأجاب في البصر والنهر بأنه مخرج في الخلاصة والخالية قال في الخلية ولفظ الأمر
 في النكاح إيجاب وكذا في الطلع والطلاق والكفالة والهبة اه قال في الفتح وهو
 أحسن لأن الإيجاب ليس إلا اللفظ الفسد قصد تحقيق المعنى أو لا وهو صادق على لفظ
 الأمر ثم قال وظاهر أنه لا بد من اعتبار كونه توكيلاً ولا يلزم طلب الفرق بين النكاح
 والبيع حيث لا يتم بقوله بعينه بكذا فيقول بعث بـ إيجاب لكن ذكر في البصر عن يوع
 الفتح الفرق بأن النكاح لا يدخله المساومة لأنه لا يكون إلا بعد مقدمات وصراحت
 فكان للتحقق بخلاف البيع وأورد في البصر على كونه إيجاباً في الخلاصة لو قال
 الوكيل بالنكاح عباً بقتل فلان فقال الأب وهب لا ينعقد النكاح ما لم يقل الوكيل
 بعده قبلت لأن الوكيل لا يملك التوكيل وما في الظهيرية لو قال عباً بقتل فلان فقال
 وهب لم يصح ما لم يقل أو الصبي قبلت ثم أجاب بقوله الآن يقال بأنه مخرج على القول بأنه
 توكيل لا إيجاب وحشة تظهرثرة الاختلاف بين القولين لكنه متوقف على النقل
 ومخرج في الفتح بأنه على القول بأن الأمر توكيل يكون غلام العقد بالمحب وعلى القول
 بأنه إيجاب يكون غلام العقد فاعلم بما اه أي فلا يلزم على القول بأنه توكيل قول الأمر
 قبلت فهذا مخالفاً للجواب المذكور وكذا يخالفه تعليل الخلاصة بأنه ليس للوكيل أن
 يوكل نعم ما في الظهيرية بمؤيد للجواب لكن قال في النهر إن ما في الظهيرية شكل إذا
 لا يصح تقريبه على أن الأمر إيجاب كما هو ظاهر ولا على أنه توكيل لما أنه يجوز للأب أن
 يوكل شكلاً بأنه الصغير إذ يتقدره يكون غلام العقد بالمحب غير متوقف على قبول الأب
 وبه اندفع ما في البصر من أنه مخرج على أنه توكيل اه لصكن قال العلامة المقدسي
 في شرحه أنما توقف الاعتقاد على القبول في قول الأب أو الوكيل عباً بقتل فلان
 أو لا بل أو أعطاهم لئلا يظن ظاهر في الطلب وأنه مستقبل لم يرده الحال والتحقق فلم يتم به
 العقد بخلاف تزويج بقتل بكذا بعد الخطبة ونحوها فإنه ظاهر في التحقق والاشهاد الذي
 هو معنى الإيجاب اه فتأمل هذا وفي البصر أنه يتنى على القول بأنه توكيل أنه لا يشترط
 سماع الشاهدين للأمر لأنه لا يشترط الأشهاد على التوكيل وعلى القول الآخر يشترط

(فإذا قال) في المجلس (تزوجت)
 أو قبلت أو بالسبع والطاعة برأية
 تام مقام الطرفين وقيل هو إيجاب
 ووجهه في البصر

ثم ذكر عن المعراج ما يفيد الاشتراط مطلقا وهو ان تقرىحى وان كان نوكر لالكن لما لم
يعمل تزويجه بونه نزل مسئلة شرط العقد ثم ذكر عن الظهيرية ما يدل على خلافه وهو
ما يذكره الشارح قريبا من مسئلة العقد بالكتابة وبأقرب سانه (قوله والناسي) أى ما وضع
للمحال المضارع وهو الاصح عندنا في قوله كل عملوك أملكه فهو حرة يعنى ما فى ملكه
فى الحال لا ما على ملكه بعد الابالية وعلى القول بأنه حقيقة فى الاستقبال بقوله أترزجك
ينقصه النكاح أيضا لأنه يحتمل الحال كما فى كلمة الشهادة وقد أراد به التحقيق لا المساومة
بدلالة الخطبة والمقدمات بخلاف البيع كما فى البصر من المحيط والمباصل انه اذا كان
حقيقة فى الحال فلا كلام فى صحة الاعتقاده وكذا اذا كان حقيقة فى الاستقبال لقيام
القرينة على ارادة الحال ومقتضاه انه لو ادعى ارادة الاستقبال والوعد لا يصدق بعد
تمام العقد القبول وبأقرب ما يؤيد (قوله المبدوء بهمة) كما تزوجك بفتح الكاف
وكسر هاء (قوله أو تون) ذكره فى النهر بحثنا حيث قال ولم يذكروا المضارع المبدوء به
بالنون كترزجك أو تزوجك من أى وفىبى أن يكون كالمبدوء بهمة اه (قوله
كترزجيبى) بضم التاء ونفسك بكسر الكاف ومثله تزوجى نفسك بضم التاء خطبا
للمذكر كالكاف مفتوحة (قوله اذا لم ينوال استقبال) أى الاستعداد أى طلب الوعد
وهذا قد فى الاخر فقط كما فى البصر وغيره وبعبارة التفصيل أعلننا الملاحظة من جهة
النسبة فى ثبوت الانقضاء ولزوم حكمه باتباع الرضا عدينا حكمه الى كل لفظ ينسب
ذلك بلا احتمال مساو للطرف الاخر فلفظا لو قال المضارع دى الهمة أترزجك فقات
تزوجت نفسى اعتقد وفى المبدوء بالتاء تزوجى بفتح فقال فعلت عند عدم قصد الاستعداد
لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول لانه لا يستغنى بنفسه عن الوعد واذا كان
كذلك والنكاح مما لا يعبر فيه المساومة كان التحقيق فى الحال فانه قد به لا باعتبار
وضعه للانسان بل باعتبار استعماله فى غرض تحقيقه واستفادة الرضا منه حتى اذا
لوصح بالاستعظام اعتبر فهم الحال قال فى شرح الطحاوى لو قال فعل اعطيتنا فقال
اعطيت ان كان المجلس للوعد فوعد وان كان للعقد فنكاح اه قال الرضى فعلنا
أن العبرة لما يظهر من كلامهما لا تينما الاترى انه يتقدم الهزل والهال لم ينوال النكاح
وانما خصت به الاستقبال فى المبدوء بالتاء لانه تقدر بحروف الاستعظام فيه شائع كثير
فى العربية اه وبه علم لن المبدوء بهمة كالأبصار فيه الاستعداد لا يصح فيه الوعد
بالتزويج فى المستقبل عند قيام القرينة على قصد التحقيق والرضا كما قلناه أننا فاهم
(قوله وكذا أنا مترزجك) ذكره فى الفتح بحثنا حيث قال والانقضاء بقوله أنا مترزجك ينبغى
أن يكون كالمضارع المبدوء بهمة سواء اه قال ح لان مترزجك اسم فاعل وهو
موضوع لذات فاهم بها الحدث وتحقيق فى وقت التكلم فكان دال على الحال وان كانت
دلالة عليه التزامية (قوله أوجبتك خاطبا) قال فى الفتح ولو قال باسم الفاعل كجئتك

والناتى المضارع المبدوء بهمة
أو تون أو تاء كترزجيبى نفسك
اذا لم ينوال الاستقبال وكذا أنا
مترزجك أو جئتك خاطبا

خاطبا ابتك أول تزويج ابتك فقال الاب تزويجتك فالتسكاح لازم وليس للتطاب
 أن لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه اه قال ح فان قلت ان الإيجاب والقبول في هذا
 ماضيان فلا معنى لذكره قلت المعترضة خاطبا لا قوله حتك لانه لا يستعبد التسكاح
 ولا يدخل فيه (قوله لعدم جريان المساومة في التسكاح) احتزبه عن البيع فلو قال
 أما مترا أو حكتك مشتررا لا يستعبد البيع لجريان المساومة فيه ط (قوله ان المجلس
 للتسكاح) أي لا إنشاء عقد لانه بهم منه التصديق في الحل فإذا حال الآخر أعطيتكما
 أو فعلت لازم وليس للأول أن لا يقبل (قوله انعقد على المذهب) صوابه لم يعقد فقد
 صرح في البحر عن الصيرفة بان انعقاد خلاف ظاهر الرواية ومثله في التهر وكذا في شرح
 القدمي من فوائد تاج الشريعة وفي التاترينية قال لامرأة بمحض من الرجال يعرف
 فقالت ليك فتكح قال القاضي يدع الدين انه خلاف ظاهر الرواية (قوله فلا يعقد
 الخ) تفرع على ما تقدم من انعقاد يعقل الخ ح (قوله كقبض مهر) قال في البحر
 وهل يكون القبول بالفعل كالقبول باللفظ كما في البيع قال في البرازية إيجاب صاحب
 البداية في امرأة فقبضت نفسها بالنفس وبجل عند الشهود فلم يقل الزوج شيئا لكن
 اعطاها المهر في المجلس انه يكون قبولا وانكره صاحب المخط وقال لا ما لم يقل بلسانه
 قبلت بخلاف البيع لانه يستعبد بالتعاطي والتسكاح لا يخطو ولا يستعبد حتى يوافق على
 الشهود وبخلاف زنة تسكاح فمضوى بالتسليم لوجود القول لغة اه ح (قوله ولا
 يتعاط) تكرار مع قوله بالفعل كقبض مهر وكل منهما تكرار مع قول المتن الاتي ولا
 يتعاط فان مسئلة قبض المهر التي قد سئلها عن البحر بعينها شرحها المصنف قوله
 ولا يتعاط ح (قوله ولا بكتابة حاضر) فلو كتب تزويجتك فكنت قبلت لم نعقد بحر
 والاظهر أن يقول فقالت قبلت الخ اذ الكتابة من الطرفين لا قول لا مكتني ولو في الغيبة
 تأت (قوله بل غائب) الظاهر ان المراد به الغائب عن المجلس وان مكنت حاضرا
 في البلد ط (قوله فنج) فانه قال يستعقد التسكاح بالكتاب كما يستعبد بالتطاب وصورته أن
 يكتب النيا بخطها فإذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم وقالت تزويجت
 نفسي منه أو تقول ان فلانا كتب الى بخطي فاشهدوا اني تزويجت نفسي منه أو ألوم
 نقل بمحضتهم سوى تزويجت نفسي من فلان لا يستعقد لأن سماع الشطين شرط صحة
 التسكاح وبإسماهم الكتاب أو التسمية عندهما قد سمعوا الشطين بخلاف ما إذا استقيا
 قال في المعنى هذا أي اختلاف إذا كان الكتاب بلفظ التزويج أما إذا كان بلفظ الامر
 كقوله تزويج نفسك متى لا يشترط اعلامها بالشهود بما في الكتاب لانها تتولى طرف
 العقد بحكم الوكالة ونقله عن الكامل وماتله من تني الخلاف في صورة الامر لاشبهة
 فيه على قول المذهب والمحققين أما على قول من جعل لفظة الامر إيجابا كقاضي خن
 على ما قلناه عنه فيجب اعلامها بما في الكتاب اه وقوله لاشبهة فيه الخ قال

لعدم جريان المساومة في التسكاح
 أو هل أعطيتكما ان المجلس
 للتسكاح وان الوعد فوعد ولو قال
 لها يا عرسى فقال ليك انعقد
 على المذهب (فلا يعقد) قبول
 بالتعاط كقبض مهر ولا يتعاط ولا
 بكتابة حاضر بل غالب بشرط اعلام
 الشهود بما في الكتاب ما لم يكن
 بلفظ الامر فيقول الطرفين فنج

طلب
 التزويج بأمر مال كتاب

الرجعي فيه مناقشة لما تقدم أن من قال أنه توكل يقول توكل ضمنى فثبت بشرط ما تضمنه وهو الإيجاب كما قدمناه ومن شرطه سماع الشهود فينبغي اشتراط السماع هنا على القولين الآن يقال قد وجد النص هنا على أنه لا يصح خروج البهائم (تبيينه) لو جاء الزوج الكتاب إلى الشهود محتموما فقال هذا كتابي إلى فلانة فاشهدوا على ذلك لم يحرز في قول أبي حنيفة حتى يعلم الشهود ما فيه وعند أبي يوسف يجوز وفائدة هذا الخلاف فيما إذا جحد الزوج الكتاب بعد العقد فهو بائن كإيه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل ولا يقضى بالكاح وعند أبي يوسف تقبل ويقضى به أما الكتاب فصحيح بلا إشهاد وانما الأشهاد لفك المرأة من أشبت الكتاب إذا جحد الزوج كافي القطع عن مبسوط شيخ الإسلام (قوله ولا بالقرار) لا ينافيه ما صرحوا به من أن الكاح يثبت بالتصادق لأن المراد هنا أن القرار لا يكون من صبيح العقد والمراد من قولهم أنه ثبت بالتصادق أن القاضي يثبت به أى بالتصادق ويحكم به أبو السموذ عن الحنفية (قوله كما يصح بلفظ الجعل) أى بان قال الشهود جعلنا هذا نكاحا فأنتم فيه عقد لأن الكاح عقد بالغ الجعل حتى لو قال جعلت نفسي زوجة لك تقبل ثم فسخ ومقتضى التمسك به عبارة الشارح أن هذا صحيح على القولين وهو ظاهر (قوله ويرجل) ماض مبقى للصهرول معطوف على صح (قوله ذخيرة) فانه قال ذكر في صلح الأصل الذى رجل قبل امرأة نكاحا فحدث فصالحها على ما عهده على أن تقر بذلك فأقرت فهذا القرار منها نكاحا لا نكاحا لازم وهذا القرار بمنزلة إنشاء الكاح لأنه مقرون بالعرض فهو عبارة عن تملك مستدا في المال فان كان بمحض من الشهود صح الكاح والافلاق الأصح أنه ملصقا وقال في القطع قال حاضيان ويبنى أن يكون الجواب على التفصيل أن اقرا بعد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وإن أقر الرجل أنه زوجها وهى أنهار وجسه يكون نكاحا ويضمن اقراهما الانشاء بخلاف اقراهما بما مضى لأنه كذب وهو كما قال أبو حنيفة إذا قال لامرأته لست فى امرأة ونوى به الطلاق بقى نكاحا قال لا يملكك ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى الطلاق لا يقع لأنه كذب بمضى أى معنى إذا تمقل الشهود جعلنا هذا نكاحا فالخلق هذا التفصيل (قوله احتياط) قال في البحر وقوله لم أن ذكر بعض ما لا يميز كذكر كراهة كطلاق قصصها يقضى العصة وقد ذكر في المبسوط في موضع جوارحه الآن يقال أن القروى محتموما فمات فلا يبنى ذكر البعض لاجتماع ما يوجب الخلل والحرمه في ذات واحدة فترجع الحرمه كذا في الخلية (قوله وما يصحبه في الخلية) صحه في الظاهر به أيضا ونصه ولو أضاف النكاح إلى نصف المرأة فقهه روايتان والعصم أنه لا يصح (قوله) ثم راجعت نسخة أخرى من الظاهرية فقرأتها كذلك فن قال أنه في الظاهرية صحه العصة فكأنه سقط من نسخة لا النافعة فانهم (قوله) أو بما يعبر به عن الكل) كثر أس والرقبة بصر (قوله) وبجها في الطلاق خلافه قال في البحر وقالوا الأصح

ولا بالقرار على المختار خلاصة
كقوله هي امرأتى لأن الاقرار
انفها بالمهور ثابت وليس بالإنشاء
(وقيل إن) كان بمحض من الشهود
صح كما يصح بلفظ الجعل
(وجعل) الاقرار إنشاء وهو
الأصح ذخيرة ولا ينعقد بترقيب
نفسك على الأصح احتياطاً خاتمة
بل لا بد أن يشفه إلى كل أو ما يعبر
به عن الكل ومنه الظاهر والبطن
على الأشبه ذخيرة وبجها
في الطلاق خلافه

انه لو اُضيف الطلاق الى ظهرها و بطنها لاجتمع وكذا العتق فلو اُضيف النكاح الى ظهرها و بطنها ذكر الحلواني قال مشايخنا الاشبه من مذهب أصحابنا انه يشهد النكاح وذكر ركن الاسلام والسرخصي ما يدل على انه لا يشهد النكاح كذا في النخبة اه اقول وقال في النخبة ايضا في كتاب الطلاق وان قال ظهر لطاقي أو بطنك قال السرخصي في شرحه الاصح انه لا يقع واستدل بحمله ذكره في الاصل اذا قال ظهر لك على كظهر أمتي أو بطنك على كبطن أمتي انه لا يصير مظاهرا وذكر الحلواني في شرحه الاشبه بمذهب أصحابنا انه يقع الطلاق قال وهو قاطع ما قال مشايخنا فيما اذا اُضيف عقد النكاح الى ظهر المرأة أو الى بطنها أن الاشبه بمذهب أصحابنا أنه يشهد النكاح اه (قوله فيحتاج للفرق) هكذا قال في النهر لكن قد عرفت مما تقدم من النخبة نقولا وثانيا أن الحلواني الذي صححه انعقاد النكاح صحح وقوع الطلاق وأن السرخصي الذي لم يصحح الانعقاد لم يصحح الوقوع بل صحح عدمه وعلى هذا فلا حاجة للفرق به تظهر أن ما ذكره في الجروحه الشرح قول ثالث ملحق عن القولين ولا يظهر وجهه (قوله كان) أي التسمية وكذا أخبر قبله ح أي وتذكر المصنف باعتبار المذكور وأولان المراد التسمية المسمى أي المهر (قوله فلو قبل الخ) قال في الفتح كاحراء قالت رجل زوجت نفسي منك بمائة دينار وقبل أن تقول بمائة دينار قبل الزوج لا يشهد لأن أول الكلام توثق على آخره اذا كان في آخر ما يقرأ أو له وهنا كذلك فان يجوز زوجت يشهد بهما التسل وذكر المسمى معه يغير ذلك إلى تعين المذكور فلا يعمل قول الزبيح قبله (قوله انعقاد المجلس) قال في البصر فلو اختلف المجلس لم يشهد فلو اوجب أحدهما فقام الآخر أو اشتغل بعمل آخر بطل الايجاب لأن شرط الارتباط اتحاد الزمان فجعل المجلس جامعا تيسرا وأما القود فليس من شرطه وقوعه وأما عيشان أو بغيره على الدابة لا يجوز وان كان على سفينة سائرة جاز اه أي لأن السفينة في حكم مكان واحد (فرع) ه قال في المسئلة قال زوجتك بقي فكنت الخطاطب فقال الصهر أي أبو البنت ادفع المهر فقال ثم فهو قبول وقبل لا اه وهذا الوجه أن عندنا قولنا بشرط القود وأن المختار عدمه واجاب في الفتح بأنه قد يكون منشأ هذا القول من جهة أنه كان متصفا بكونه خطاطبا فثبت سكوت ولم يجب على القود كل ظاهر في رجوعه فتوجه فتم بصدده لا يقيد بغيره لأن القود شرط مطلقا والله سبحانه أعلم اه (قوله لو حاضرین) احترازه عن كتابة الغائب لما في البصر من الخطأ الفرق بين الكتاب والخطاب ان في الخطاب لو قال قلت في مجلس آخر لم يجز وفي الكتاب يجوز لأن الكلام كما يوجد ثلاثي فلم يتصل الايجاب بالقبول في مجلس آخر فاما الكتاب فقام في مجلس آخر وقراءته بمنزلة خطاب الحاضر فافصل الايجاب بالقبول فصح اه ومقتضاه أن قراءة الكتاب في مجلس الآخر لا بد منها ليحصل الاتصال بين الايجاب والقبول وجبت فقام اتحاد المجلس شرط في الكتاب أيضا وانما

فيحتاج للفرق (واذا وصل الايجاب بالتسمية للمهر) (كان من غايته) أي الايجاب (فلو قبل الآخر قبله لم يصح) (لوقوع أول الكلام على آخره لو فيه ما يغير أوله ومن شرط الايجاب والقبول اتحاد المجلس لو حاضرین وان طال كثره وأن لا يتصل الايجاب بالقبول

الفرق هو قيام الكلب وامكان قراءته ثانيا فلو حذفت قوله سافر بن كاتبر لكان أولى
والظاهر انه لو كان مكان الكتاب رسول بالايجاب فلم تقبل المرأة ثم اعاد الرسول بالايجاب
في مجلس آخر فقبلت لم يصح لان رسالته انتهت أولا بخلاف الكتابة لبقائها فاذا رجع
(قوله كقبلت النكاح لا المهر) فقبلت للمنفى أى اذا حال تزوجتك بألف فقبلت قبلت
النكاح ولا قبل المهر لا يصح وان كانت التسوية ليست من شروط صحة النكاح لانه انما
أوجب النكاح بذلك القصد والمسمى فلو صحته قبلوها يلزمه مهر المثل ولم يرض به بل بما
سعى فيلزمه ما لم يلزمه بخلاف ما اذا لم يصح من الاعمال لان غرضه النكاح بمهر المثل حيث
سكت عنه ولو قالت قبلت ولم ترد على ذلك صح النكاح بما سعى وقوله في الفسخ (قوله فم
يصح الخط الخ) أى اذا قال تزوجتك بألف فقبلت بغيره صح ما به يصح ويجعل كأنها
قبلت الألف وحطت عنه خمسمائة جهر ولا يصح الرجوع الى القبول منه لان هذا اسقاط
وابراء بخلاف الزيادة كما لو قالت تزوجت نفسي منك بألف فقال الزوج قبلت بألفين
صح النكاح بألف الا ان قبلت الزيادة في المجلس فيصح بألفين على المفسر به كما في البصر
فسورة الحما من المرأة والزيادة من الزوج كما عرفت وهو كذلك في الذخيرة والخلاصة
وقال في النهر بخلاف ما اذا تزوجت نفسها منه بألف فقبله بألفين أو بخمسمائة صح
ونوف قبول الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى اه وظاهره انها أوجبت
بألف وقبل الزوج بخمسمائة وهو مشكل فان الخط من الحق وهو المرأة لا من عليه
فالظاهر انه مما خالف فيه القبول بالايجاب فلا يصح مهر الزيادة الرجعي (قوله وان
لا يكون مضافا) كتزوجت بك غدا ولا يعلق أى على غير كائن كتزوجتك ان قدم زيد
وقوله كما سيجيء اى الكلام على المضاف والمعلق قبل باب الولى (قوله ولا المتكسرة
مجهولة) فلوزوج ينتميه وله بقاء لا يصح الا اذا كانت احدهما متزوجة فيصرف
الى الفارغة كما في البرازية نهر وفي قضاء ما اذا كانت احدهما محترمة عليه فليراجع
رجعي واطلاق قوله لا يصح دال على عدم العصة ولو جرت مقدمات الخطبة على واحدة
منهما بعينها لتعبر المتكسرة عند الشهود فانه لا ينتميه رجعي قلت وظاهره انها لو جرت
المقدمات على معصنة وتعتز عند الشهود ايضا يصح العقد وهي واقعة الفتوى لان
المقصود مني الجهة وذلك حاصل بعينها عند العقدين والشهود وان لم يصح رجحانها
كما اذا كانت احدهما متزوجة ويؤيد ما سياتى من انها لو كانت غائبة وزوجها
وكيلها فان عرفها الشهود وعلموا انه ارادها كفى ذكر اسمها ولا لا بد من ذكر الاب
والجد ايضا ولا يخفى أن قوله تزوجت بنى وله بقاء أقل انها من قول الوكيل تزوجت
فاطمة ويأتى غلط ذلك عند قوله وحضور شاهدين حريين وعند قوله غلط وكيلها الخ
• (تبيه) • لم يذكر اشتراط تميز الرجل من المرأة وقت العدة للثلاث لان التوازل
في صغيرين قال أبو أحمد ما تزوجت بتي هذه من ابلك هذا وقبل ثم ظهر الجارية غلاما

قبلت النكاح لا المهر ثم يصح
الخط من زيادة قبلتها في المجلس وان
لا يكون مضافا ولا مطلقا كما سيجيء
ولا المتكسرة بمجهولة

والغلام جارية جاز ذلك وقال المتأنيب لا يجوز بغير قال الرملي والاكثر على الاول قلت
 وبه علم ان زوجه وتزوجت يصلم من الجاهلين فيه صرح في القمع من المنه ومثله في العبر
 (قوله ولا بشرط الخ) أي فيما كان بلفظ تزويج ونكاح بخلاف ما كان كايه لما يأتي
 من انه لا بد منه من نية أو قرينة وفهم الشهود لكن قيل في الدرر عدم الاشتراط بما اذا
 علم ان هذا اللفظ منعقده النكاح أي وان لم يعلم حقيقة معناه قال في القمع لا يقتض
 المرأة تزوجت نفسى بالعربية ولا تعلم معناه وقبل والشهود يعلمون ذلك أو لا يعلمون مع
 كاطلاق وقيل لا كالبيع كذا في الخلاصة ومثل هذا في جانب الرجل اذا قلته ولا يصلم
 معناه وهذه من جملة مسائل الطلاق والصاق والتدبير والنكاح والخلع فالثلاثة الاول
 واقعة في الحكم ذكر في عناق الاصل في باب التدبير واذا عرف الجواب قال فاضيان
 ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ المجاهل لاجل القصد فلا بشرط
 فيما يستوي فيه الجحد والهزل بخلاف البيع وغوه وأما في الخلع اذا قلته اختلفت
 نفسى منك بغير وثيقة عقدت نقالته ولا تعلم معناه ولا انه انقط خلع اختصوا فيه قيل
 لا يصح وهو الصحيح قال القاضي وينبغي أن يقع الطلاق ولا يسقط المهر ولا النفقة وكذا
 لو قلته أن تبرئه وكذا المديون اذا قلته رب الدين لفظ الابراء لا يبرأ اه قلت وفي قسم
 الشهود اختلفت تصحيح كما سيأتي بيانه (قوله اذ لم يحجج لنية) يكون ذال اذا غلبت
 تعليل لما قبلها وشعبه يحجج لما (قوله به يفتي) صرح به في البرازية وفي الجمران ظاهرا
 كلام القميس بقيد ترجمه قلت وهو مقتضى كلام الفتح المازي وبه جزم في متن المتن
 والدرر والوقاية وذكر الشارح في شرحه على المتن انه اختلف التصحيح فيه (قوله
 وانما يصح الخ) اعلم ان الصريح بمشقه النكاح بخلاف وغوه على أربعة أقسام
 قسم لا خلاف في الاعتقاد به عندنا بل الخلاف في خارج المذهب وقسم فيه خلاف عندنا
 والصحيح الاعتقاد وقسم فيه خلاف والصحيح عدمه وقسم لا خلاف في عدم الاعتقاد به
 فالاول ما سوى لفظي النكاح والتزويج من لفظ الهبة والمدة والخلع والحمل نحو
 جعلت بفتي لك بالثالث والثاني فهو بعت نفسى منك بكذا أو بقي أو اشترى بكذا فقلت
 ثم وغوه السلم والصرف والقرض والصلح والثالث كالاجارة والوصية والرابع كالاباحة
 والاحلال والاعارة والرحن والتمتع والاقالة والخلع فاذا في القمع (قوله وماعداها
 كايه الخ) في هذا التصحيح اخراج المتن عن مدلوله من التصريح بجواز هذه
 الاطلاق وأورد عليه كيف صح الكتابة مع اشتراط الشهادة فيه والكتابة لا بد منه من
 النية ولا اطلاع للشهود عليها قال الزيلعي قلنا ليست بشرط مع ذكر المهر وذكر
 السرخسي أنهم ليست بشرط مطلقا لعدم اللبس ولا في كلامنا فيما اذا صرح به ولم يرق
 احتمال اه وللصحيح ابن الهمام فيه بحث طويل يأتي بمسئوريا (قوله وهو كل لفظ
 الخ) أورد عليه في الجمران بنعته بالفاظ غير ما ذكر مثل كوني امرأتى وقولها عزمتك

ولا بشرط العلم بمعنى الايجاب
 والقبول فيما يستوي فيه الجحد
 والهزل اذ لم يحجج لنية به يفتي
 (وانما يصح بلفظ تزويج ونكاح)
 لانها صريحة (وما) عداها
 كما هو كل لفظ

نفسى وقوله لباسه واجتكت بكذا وقولها له وددت نفسى عليك وقوله صبرت لى وصرت
 لك وقوله ثبت حتى فى منافع بضعك وذكر القاطعاً آخره انه يشهد فى الكل مع القبول ثم
 أجاب بيان العبرة فى العقود والمعاني حتى فى النكاح كاسر حوايه وهذه الاقفاذ تؤدى
 معنى النكاح وحاصله ان هذه الاقفاذ اخذت فى النكاح لان المراد لفظه أو ما يؤدى معناه
 تأمل (قوله وضع ثقلك عين) خرج مالا يشهد الثقل أصلاً كل حين والودعة وما يشهد
 ثقلك المنفعة كالأمانة والأمانة كما يأتى (قوله كلمة) صرح بمضمونه بقوله فلا يصح
 بالشركة قال فى غاية البيان وكذا أى لا يستغنى بقطب الشركة لانه يشهد الثقل فى البعض
 دون الكل ولهذا لا يصح النكاح اذا قال زوجتك نصف جاريق (قوله خرج الوصية
 غير المقدرة بالمال) بان كانت مطلقة أو مضافة الى ما بعد الموت أما المقدرة بالمال فهو
 أو وصيت لك يضع ابنى لعمال بالنسبة لهم غير جائز كحقيقة فى الفسخ وبه فى النهر فائلاً
 وارضاء غير واحد وتألفهم فى العبر بان المعقود المطلق السارحون من عدم الجواز
 لان الوصية مجاز عن الثقل فلما اعتقدتها كان مجازاً عن النكاح والمجاز لا يجازله
 كما فى يوسع العناية اه وتنقل الرملى عن المقدسى أن قوله ان المجاز لا يجازله مردود
 يعرف ذلك من طالع أساس البلاغة اه أى كما تزدو فى دأيت مشغور يذمن أنه مجاز
 بمرتين وكذا فى فاذا فها الله لباس الجوع والخوف قلت لكن قول المصنف كغيره وما
 وضع ثقلك العين فى الحال لا يشعل الوصية لانه موضوعة لثقل العين بعد الموت فاذا
 استعملت فى ثقل العين فى الحال كانت مجازاً فلم يصح به النكاح بناء على أنهم التوضع
 للثقل فى الحال لا بناء على أنهم المجاز المجاز لهم الآن يجاب بأن قولهم وضع معنى استعمال
 فيشعل الحقيقة والمجاز وهو مبنى على أن المجاز موضوع بالوضع التوضيحي كما وضعه
 شارح التحرير فى أول الفصل الخامس فتأمل (قوله كهبة) أى اذا كانت على وجه
 النكاح واعلم أن المنكوحة اما أمة أو حرة فاذا أضاف الهبة الى الامه بأن قال لرجل
 وهبت أمى هنمك فان كان الحال يدل على النكاح من احضار شهود وتسمية المهر
 مجبلاً وموجلاً ونحو ذلك ينصرف الى النكاح وان لم يكن الحال دليلاً على النكاح فان
 نوى النكاح وصدقه الموهوب لم ينفك كذلك ينصرف الى النكاح بقرينة التنية وان لم ينو
 ينصرف الى ملك الرقبة وان اضيفت الى الحرة فانه يتقدم من غير هذه القرينة لان عدم
 قبول الحمل المعنى الحقيقي وهو الملك للمرة يوجب الحمل على المجاز فهو القرينة فان قامت
 القرينة على عدمه لا يستغنى فلو طلب من امرأة الزنا فقلت وهبت نفسى منك فقال
 الرجل قبلت لا يكون نكاحاً كقول أبى البت وهبتك لك نصفك فقال قبلت الا اذا
 أراد به النكاح كذا فى البحر ط (قوله وقرض الخ) قال فى النهر وفى العرف والقرض
 والصلى والرهن قولان وينبغى ترجيح المقادير بصرف مجاز بالكتابة لما له بعده ملك
 لعين فى الجملته بوجه يرجح ما فى الصيغة من تعميم انه قرض بالقرض وان يرجح فى الكشف

(وضع ثقلك عين) كلمة فلا يصح
 بالشركة (فى الحال) خرج الوصية
 غير المقدرة بالمال (كهبة وقرض
 وصدة) عطية وقرض

وغيره عليه وحزم السرخسي بانقاده الصلح والعطية ولم يحك الاتفاقى غيره اه وسأنى
الكلام على الرهن لكن قوله ولم يحك الاتفاقى غيره سبق فلم فان الذى ذكره الاتفاقى
في غاية البيان أنه لا يتعقد الصلح وهكذا تنقذه عنه في البصر وعزاه في القبح الى الاجناس
ثم نقل كلام السرخسي قلت وبقي التفصيل والتوفيق بأن يقال ان جعلت المرأه تبدل
الصلح يصح مثل أن يقول أو البنت لداثته مثلاً صالحتك عن ألفك التي لك على يتيق
هذه وان جعلت مصالحها بأن قال صالحتك عن يتيق بألف لا يصح وعليه يجعل كلام
غاية البيان بدليل أنه عليه بقوله لأن الصلح حطية واسقاط الحق اه ولا يخفى أن
الاسقاط انما هو بالنسبة للمصالح عنه والمقصود ملك المتعة من المرأه لا اسقاطه فلذا
لم يصح أن يبدل الصلح بالمقصود ملكه أيضاً فيصح به ملك المتعة هذا ولم تعرض
للخلاف في العطية مثل قوله هي لك عطية بكذا الآية بمنزلة الهبة وقد أفنى به في الخبرية
وأما لفظ أعطيتك فبقي بكذا كما هو الشائع عند الاعراب والقلاحين فيصح به العقد
كما قد مناه عن القبح عن شرح الطحاوى وقبح كثيراً أنه يقول جئتكم خاطباً بينكم
لنفسى فيقول أوهاجى جارية في مطبخك فبني أن يصح اذا قصد الضدود الوعد أخذ
مما اقتضاه انقاع البصر في هبتها لك تضديك ويؤيد ما في الخيرة اذا حال جعلت
افنى هذه لك يا فصح لانه أفنى بمعنى النكاح والعبرة في العقود للمعانى دون الالفاظ اه
(قوله وسلم واستقمار) هذا اذا جعلت المرأه رأس مال السلم أو جعلت أجرة فينصعد
اجماعاً ثمان جعلت مسلماً فيها قليل لا يتعد لأن السلم في الحصان لا يصح وقيل يتعد
لانه لو اقل به القبض فيقيد ملك الرقبة ملكاً فاسداً وليس كل ما يفسد الحقيق يفسد
بجازه وورجه في القبح وهو مقتضى ما في المتن وان لم تجعل أجرة كقوله أجرة لك افنى
بكذا فاصحم أنه لا يتعد لانها لا تقيد ملك العين أفاده في البصر (قوله وكل ما علق به
الرقاب) كالجعل والبيع والشرا فانه يتعديها كإمتر (قوله بشرطية أو قرينة الخ)
هذا ما حقه في القبح وداعى ما اقتضاه عن الزيلعي حيث لم يجعل البتة شرطاً عند ذكر
المهر وعلى السرخسي حيث لم يجعلها شرطاً مطلقاً وحصل الرد أن المختار أنه لا يقمن
فوسم الشهود المراد فان حكم السامع بأن المتكلم أراد من القبط ما لم يوضع له لا بد من
قرينة على ارادته ذلك فان لم تكن فلا يقمن اعلام الشهود بمراده ولذا قال في الدراية
في تصوير الانعقاد بلفظ الاجابة عندهم يجزى أن يقول أجرة فبقي وبقي به النكاح وأعلم
الشهود اه بخلاف قوله بمتك فبقي فان عدم قبول الحمل للبيع يوجب الحمل على الجازى
فهو قرينة يكتفى بها الشهود حتى لو كانت العقود عليها أمة لا يقمن قرينة زائدة بدليل على
النكاح من احضار الشهود وذكر المهر مؤجلاً ومجلاً والا فان نوى صدقه الموهوبه
صح وان لم ينو انصرف الى ملك الرقبة كإفى البدائع واظهاره أنه لا بد من النتمن اعلام
الشهود وقد وجع شمس الاثمة الى التصديق حيث قال ولان كلامنا فيه اذا صرح به ولم يبق

وسلم واستقمار وصلح وصرف
وكل ما علق به الرقاب بشرطية
أو قرينة وفهم الشهود المقصود
(لا يصح)

احتمال اه هذا اصل ما في الفتح ومخلصه أنه لا بد في كليات النكاح من النية مع قرينة
أو قصد في القابل للموجب وفهم الشهود والمراد وأعلامهم به (قوله بلفظ الجارة) أى
في الاصح كـ ~~بحر~~ تنفى كـ ~~بذلك~~ بخلاف لفظ الاستحجار بأن جعلت المراد بل مثل
استأجرت داراً تنفى أو يتيق عند قصد النكاح كما ترى بانه وغيره لا بالاستحجار وإنما
بالاجارة أشار للقرف المذ كورق لا تكرار فافهم (قوله ووصية) أى غير مقيدة بالمال
كما ترى (قوله وورهن) فيه اختلاف المشايخ كما في الناية ورجع في الولوجية ما هنا
من عدم العصة ولعل ابن الهمام لم يعتبر القول الآخر لعدم ظهور وجهه فعند الرهن
من قسم ما لا خلاف في عدم العصة به لأنه لا يقيد الملك أصلاً (قوله ونحوها) كـ باحة
واحلال وقنق وواقاة وخلع كما تقدمت من الفتح ~~لكن~~ ذكر في التهر أنه ينبغي أن يقيد
الاخير بما إذا لم يجعل بدل الخلع فإن جعلت كما إذا قال أجنبي أخلع زوجتي يبقى هذه
تقبل صح أخذ من مسئلة الاجارة (قوله ولكن تثبت به) أى بنحو المذ كورات (قوله
وكذا تثبت بكل لفظ لا يعقده النكاح) هذا ساقط من بعض النسخ وهو الحسن ولذا
قال ح أنه مكر مع قوله لكن تثبت به الشبهة مع أن قوله بكل لفظ لا يعقده النكاح
شامل للفظ لا دخل له أصلاً كقوله لها أنت صدقتى فقالت نعم فإنه يصدق عليه أنه لفظ
لا يعقده النكاح ومع ذلك لا تثبت به الشبهة بخلاف العبارة الأولى فإنها وقعت بينا
لنحو المذ كورات في المتن فتضمن بكل لفظ ضد الملك ولا يعقده النكاح اه (قوله
وأما ما مضى) من التصيف وهو تفسير اللفظ حتى يتقرر المعنى المقصود من الوضع
كما في المصباح وفي المقرب والتصنيف أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كآته أو على غير
ما اصطلموا عليه (قوله كميوزت) أى بتقديم الجسيم على الزاى قال في المغرب جاز
المكان وأجازه وجاوزه ونجاوزه إذا سار فيه دخله وحقيقته قطع جوفه أى وسطه
ومنه جاز البيع أو النكاح إذا نفذ وأجازه القاضي إذا أخذه وحكم به ومنه المجرى الوكيل
أو الوصى ~~لأن~~ تصفيهما أمر به وجوز الحكم وأجازاً وقبوراً الضراب الدوام أن يجعلها
رائجة بآية وأجازه بآية ترسنة إذا أعطاه عطية ومنها جاز الوفاء للتعفو والطف
ونجاوزه من المسمى ونجاوزه عنه أغضى عنه ونجاوزه في الصلاة ترخص فيها وتساؤل
ومنه تجوز في أخذ الدوام اه ملخصاً (قوله لصدوره لاعتقاده صحيح) أشار به
إلى الفرق بينه وبين انعقاده بلفظ أجمعي بأن اللفظة الجمعية تصدر عن تكلم بها عن
قصد صحيح بخلاف لفظ التصوير فإنه يصدر لاعتقاده صحيح بل عن تعريف وتصنيف
فلا يكون حقيقة ولا مجازاً من ملخصاً والتعريف التغير وهو المراد بالتصنيف كما ترى
(قوله تلويح) ليس مراده عز والمستهة إلى التلويح بل عز ومضمون التعليل لأنها غير
مذ كورق فيه ولا يغير من الكتب المتقدمة وأما ذكرها المصنف في منتهى وذكر
في شرحه المنع أنه كثر الاستفتاء عنها في عامة الامصار وأنه كتب فيها رسالة حاصلها

(بلفظ الجارة) مراد أو برأى (واعارة
وصية) ورهن ووديعة ونحوها
عما لا يقيد الملك لكن تثبت به
الشبهة فلا يعقدها الأقل من
المسمى ومهر المثل وكذا تثبت
بكل لفظ لا يعقده النكاح
فليحفظ (وأما ما مضى) كميوزت
لصدوره لاعتقاده صحيح بل من
مصرف وتصنيف فلم تكن حقيقة
ولا مجازاً لعدم العلاقة بل غلطاً
فلا اعتبار به أصلاً تلويح

مطلب
هل يعقده النكاح بالفاظ المصنف
فصوب ميوزت

اعتماد عدم الاعتقاد بهذا اللفظ لانه لم يوضع لتحليل المعنى الجمال وليس فقط تكاح ولا تزويج وليس منه وبين الفاظ التكاح علاقة محسنة المعجاز بينهما كما استعمل لفظ الهبة والباع للتكاح ومن ثم صرحوا بانه لا يعتمد بلفظ الاحلال والاجازة الوصية لعدم صحة الاستعارة ولا يصح قياس ذلك على الثقة الاهمية لعدم قصد الصريح صكاً من ثم استشهد لذلك بما ذكره المحقق السعد التفتازاني في بحث الحقيقة والمعازين التلويح وهو أن اللفظ المستعمل استعمالاً صحيحاً أو باطلاً على القانون اما حقيقة أو مجازاً لانه ان استعمل فيما يوضع لم يفسد وان استعمل في غيره فان كان لعلاقة بينه وبين الموضوعه فمجازاً والا فمطلوع وهو أيضاً من قسم الحقيقة لأن الاستعمال الصحيح في المقبر بلا علاقة بوضع جديد فيكون اللفظ مستعملاً فيما يوضع له فيكون حقيقة وقد بنا استعمال بالصحيح احترازاً عن الخطأ مثل استعمال لفظ الأرض في السماء من غير قصد الى وضع جديد اهـ (قوله نعم الخ) هذا ذكره المصنف أيضاً حيث قال عقب عبارة التلويح المذكورة ثم لو اتفق قوم على انطلق بهذه القطة بحيث أنهم يطلبون بها الدلالة على حل الاستتاع وقد رجع قصد واختيار منهم فقلول بأنفساد التكاح بهارجه مظهر لانه والحالة هذه يكون وضعاً جديداً منهم وباعتقاده بين قوم اتفقت كلمهم على هذه القطة أفتى شيخ الاسلام أبو السعود مفتي الديار المصرية أنما صدورهما لاعتقاده في وضع جديد كابقع من بعض الجهلة الاغمار فلا اعتبار به فقد قال في التلويح ان استعمال اللفظ في الموضوع له أو غيره بطلب دلالة عليه وإرادته منه غير المذكور لا يكون استعمالاً صحيحاً فلا يكون وضعاً جديداً اهـ وحاصل كلام المصنف أنه ان اتفقوا على استعمال التعبير في التكاح بوضع جديد قصداً يكون حقيقة عرفية مثل الحقائق المرتجلة ومثل الالفاظ الاهمية الموضوعية للتكاح فيصير به العقد لوجود طلب الدلالة على المعنى المراد وإرادته من اللفظ قصداً والا فذكر هذا اللفظ بدون ما ذكر لا يكون حقيقة لعدم الوضع ولا مجازاً لعدم العلاقة فلا يصح به العقد لكونه غلطاً كما أفتى به المصنف تعالى شخصه العلامة ابن قيم ومعاصره بل لكن أفتى بخلافه العلامة انظر الى رمي في الفتاوى الخيرية ونازع المصنف فيما استشهد به وكذا نازعه في حاشيته على الخيرية لادخل بحث الحقيقة والمجاز المرتب على عدم العلاقة وقد أقر المصنف بأنه تصيف فكيف يفهم ذكر في العلاقة بل نعلم كونه تصيفاً بالبدال حرف مكان حرف فلو صدق من عارف لا يعتمد وهو محل فتوى الشيخ زين بن قيم ومعاصره فيقع الدليل في محل ح والمسئلة لم يوجد فيها نقل مخصوصها عن المشايخ فصار حادثة القنوى وقد صرح الشافعية بانه لا يضر من عالى ابدال الرأى جيلاً وعكس مع تشديدهم في التكاح بحيث لم يجوزوا الا بلفظ الانكاح والتزويج والاتصاف بحسب الانتهاء فماذا سئل الحق هل ينقد بلفظ التعبير فيجب بل لعدم التمرض لذكر التصيف والاصل عدمه واذا سئل في

ثم لو اتفق قوم على انطلق بهذه
الطلة وصدقت قصد كان
ذلك وضعاً جديداً فيصح به أفتى
أبو السعود

عامة قدّم الجسيم على الزاى بلا قصد استعارة لعدم علمها بل قصد حل الاستماع باللفظ
الوارد شرعا فوقع له ما ذكر ينبغي فيه موافقة الشافعية وبالأولى فيما إذا اتفقت كلمتهم
على هذه اللفظة كما قطع به أبو السعود وقد صرحوا بعدم اعتبار الغلط والتعريف
في مواضع فأوقعوا الطلاق باللفظ المحصنة مع اشتراك الطلاق والنكاح في أن
جذره ما جاز وعزلهما جاز ونظر القروج وأقنوا بالوقوف في على الطلاق وأنه تعلقي
يقع به الطلاق عند وقوع الشرط لأنه صار بمنزلة أن فعلت فأنك كذا ومثله الطلاق
يلزمي لأفعل كذا مع كونه غلطا ظاهرا لغة وشرعا لعدم وجود ركنه وعدم محبة الرجل
لطلاق وقول أبي السعود أنه أي هذا الطلاق ليس بصريح ولا كتابة قطرا فيجوز اللفظ
لا إلى الاستعمال القاشي لعدم وجوده في بلاده فاذا لم يعتبر هذا اللفظ القاشي لزمنا
أن لا نعتبره فبما نحن فيه مع فسو استعمله وكثيرا ودوانه في السنة أهل القرى والامصار
بحيث لو لقن أحدهم التزويج لصر عليه النطق به فلا شك أنهم لا يلحسون استعارة لثبوته
ملحهم بعدم العلاقة بل هو تعصيف عليهم فشا في لسانهم وقد استحسن بعض المشايخ
عدم فساد الصلاة بأبدل بعض الحروف وإن لم يترتب إرب المخرج لأن فيه إلبس العامة
فكيف فيما نحن فيه اه ملخصا (قوله وأما الطلاق فيقع بها الخ) أي باللفظ
المحصنة كطلاق وتلاك وطلاق وطلاق وتلاخ قال في البصر فيقع قضاء ولا يصدق إلا إذا
اشهد على ذلك قبل التكلم بأن قال امرأتي تطلب مني الطلاق وأما لا أطلق فأقول
هذا ولا تفرق بين العالم والجاهل وعليه الفتوى اه ثم انه لا فرق بظهور بين النكاح
والطلاق وقد استدل الخبير الرمي على ذلك بما قدمناه من قول قاضيان أنه ينبغي
أن يصح كون النكاح كالطلاق والعناق في أنه لا يشترط العلم بعينه لأن العلم
بمضمون اللفظ انما يعتبر لأجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجذ والهزل اه قال
فاذا علمنا أن الطلاق واقع مع التعصيف فينبغي أن يكون النكاح نافذا معه أيضا اه
قلت وأما الجواب بأن وقوع الطلاق لا احتياط في القروج فهو مشترك في الإلزام على
أنه لا احتياط في التقريظ بعد تحقق الزوجية بمجرد التلفظ بلفظ محصن ومهمل
لامعنى في قبل الاحتياط في بقاء الزوجية حتى يتحقق المزيل فلو لا أنهم اعتبروا القصد
بهذا اللفظ المحصن بدون وضع جديد ولا علاقة لم يوقعوا به الطلاق لأن اللفظ
انخرج عن الحقيقة والمجاز لأمعنى فعمل أنهم اعتبروا المعنى الحقيقي المراد ولم يعتبروا
تصريف اللفظ بل قولهم يقع بها قضاء يفيد أنه يقضى عليه بالوقوف وإن قال لم أرد بها
الطلاق حمل على أنها من أقسام الصريح وإذا قصدتدها لاشهادها في الأولى إذا حال
العائى جاوزت بتقديم الجسيم أو زورت بالزاى بدل الجيم فأصدا به معنى النكاح يصح
ويدل عليه أيضا ما قلناه من التخيير فمن أنه إذا حال جلت بقى هذه كالألف صرح لأنه
أقرب معنى النكاح والعبرة في العقود بالمعاني دون اللفظ فهذا التعليل يدل على أن كل

وأما الطلاق فيقع بها قضاء كاف
أوائل الأشباه

ما أفاد معنى النكاح يعلى حكمه لكن إذا كان بلفظ نكاح أو تزوج أو ما وضع لقليل
 العين السال ولاشأن أن لفظ جوزت أو تزوجت لا يفهم منه العاقدان والشهود الآتية
 عبارة عن التزوج ولا يفهم منه إلا ذلك المعنى بحسب العرف وقد صرحوا بأنه يحصل
 كالمزاج كل واحد وحالفوا على عرفه وإذا وقع الطلاق باللفظ المحقق ولو من عالم
 كما تزوج لم تكن متعاقفة كما هو ظاهر إطلاقهم فيها يصح النكاح من العوام بالمصفة
 المتعارفة بالاولى والله تعالى أعلم (تبيينه) علم بمقرنه جواز العقد بلفظ أزوجت
 بالهمزة في أوله خلافا لما ذكره السيد محمد أبو السعود في حاشيته مسكين عن شيخه من عدم
 الجواز معلا بأنه لم يصح في كتب اللغة فكان نكاحا غلطاً (قوله احترا ما للزوج)
 أي نظراً أمرها وشدة حرمتها فلا يصح العقد عليها إلا بلفظ صريح أو كتابة (قوله - مع
 كل) أي ولو سكتا كالكتاب التي غائبة لأن قراءته فائت مقام الخطاب كما تروى القبح
 يتخذ النكاح من الآخرين إذا كانت له إشارة معلومة (قوله ليتحقق رضاها) أي
 لصديقها ما من شأنه أن يدل على الرضا إذ حقيقة الرضا غير مشروطة في النكاح
 لقصته مع الإكراه والهمز لرجعي وذكر السيد أبو السعود أن الرضا شرط من جهاتها لأن
 جانب الرجل واستدل بذلك بما صرح به القهستاني في المهر من نكاح العقد إذا كان
 الإكراه من جهتها أو قول فيه نظر فانه ذكر في التقاية أن في النكاح الفساد لا يجب شيء
 أن يبطأها وان وطها واجب مهر المثل فقال القهستاني عند قوله في النكاح الفساد أي
 الباطل كالنكاح المصالح المؤبدة والمؤقتة أو باكر من جهتها الخ فقوله من جهتها
 معناه أنها إذا أكرهت الزوج على التزوج بها لا يجب لها عليه شيء لأن الإكراه من
 جهتها فكان في حكم الباطل لا باطلا حقيقة وليس معناه أن أحداً أكرهها على التزوج
 ونظير هذه المسئلة ما قاله في كتاب الإكراه من أنه لو أكره على طلاق زوجته قبل الدخول
 به المهر نصف المهر ويرجع على المكره أن كان المكره أجنبياً فلو كانت الزوجة هي
 التي أكرهته على الطلاق لم يجب لها شيء نص عليه القهستاني هنا أيضاً وأما ما ذكر
 من أن نكاح المكره صحيح أن كان هو الرجل وأن كان هو المرأة فهو فاسد فلم أر من ذكره
 وأن وهم كلام القهستاني السابق ذلك بل عباراتهم مطلقه في أن نكاح المكره صحيح
 كطلاقه وعقده بما يصح مع الهمز ولقد ذكرنا في الرجل والمرأة من ادعى
 التخصيص فعليه إثباته بالنقل الصريح ثم فرقوا بين الرجل والمرأة في الإكراه على الزنا
 في إحدى الروايتين ثم رأيت في إكراه الكافي الحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز فانه
 قال ولو أكرهت على أن تزوجهت باله ومهر مثلها عشرة آلاف تزوجها أو ليها
 مكرهين فالنكاح جائز ويقول القاضي الزوج إن ثبت أنهم لها مهر مثلها وهي أمر أن
 أن كان كموها أو الأقرق بينهما ولا شيء لها الخ فافهم (قوله بشرط حضور شاهدين)
 أي يشهدان على العقد أما الشهادة على التوكيل بالنكاح فليست بشرط لصحة كما قلناه

(ولا يخطأ) احترا ما للزوج (وشروط)
 - مع كل من العاقدين لفظ الآخر
 ليتحقق رضاها (وشرط) حضور شاهدين

عن البر واما فادتها الاثبات عند يهود التوكيل وفي الجريدة الاشهاد بأنه خاص
 بالتكاح لقول الاسعياي وأما سائر العقود فتعبد بشهوده ~~لكن~~ الاشهاد عليه
 مستحب لاية اه وفي الواقيات انه واجب في المداينات وأما الكتابة ففي عتق المصط
 يستحب أن يكتب للعتق كتابا ويشهد عليه صحابته عن التكاح كما في المداينات بخلاف
 سائر التصارات للبرج لانها بما يكثر وقوعها اه وفي أن يكون التكاح كالعتق
 لانه لا حرج فيه اه (تنبيه) اشار بقوله فيعذر ولا المنكوحه بجهولة المماذكرة
 في البر هنا بقوله ولا يضمن تميز المنكوحه عند الشاهد ين لتتقن الجهة فان كانت
 حاضرة منتفبة كفي الاشارة اليها والاحتياط كشف وجهها فان لم يروا شخصها وجمعوا
 كلامها من البيت ان كانت وحدها فمجاز ولو معها أخرى فلا لصدم زوال الجهة
 وكذا اذا وكلت بالتزويج فهو على هذا اه أي ان رأوها وكانت وحدها في البيت يجوز
 أن يشهدوا عليها بالتوكيل اذا جحدته والا فلا لاحتمال أن الموكل المرأة الأخرى وليس
 معناه أنه لا يصح التوكيل بدون ذلك وأنه بصر العقد فصولي يصحح المجازة بعده فولا
 أو فلالا عطته أضافهم ثم قال في البر وان كانت غائبة لم يجمعوا كلامها بان عقد لها
 وكلها فان كان الشهود يعرفونها كفي ذكر اسمها اذا علوا أنه أرادها وان لم يعرفوها
 لا يضمن ذكر اسمها واسم أبيها وحدها وجوزوا لخصاف التكاح مطلقا حتى لو ركنه فقال
 بخصر تهما تزويجت نفسي من موكلي أو من امرأت جعلت امرأها يدي فانه يصح عنده
 قال قاضيان والخصاف كان كثيرا في العلم بجوز الاقتداء به وذكر الحاكم الشهيد
 في المنتقى كما قال الخصاف اه قلت وفي التنازلية عن المضرات أن الاول هو الصحيح
 وعليه الفتوى وكذا قال في البر في فصل الوصكيل والغضولي ان المختار في المذهب
 خلاف ما قاله الخصاف وان كان الخصاف كبيرا اه وما ذكره وفي المرأة يجرى مثله
 في الرجل ففي الغلبة قال الامام ابن الفضل ان كان الزوج حاضر امثارا المماز ولو
 غائبا فلا يلزم ذكر اسمه واسم أبيه وجدة قال والاحتياط أن ينسب الى الملهة ايضا قبله
 فان كان الغائب معروفا عند الشهود قال وان كان معروفا لا يضمن اضافة العدة اليه
 وقد ذكرنا عن غيرة الغاية اذا ذكر اسمها الا غروهي معروفة عند الشهود وعلى الشهود
 أنه أراد ذلك المرأة تصوزا للتكاح اه والحاصل أن الغائبة لا يضمن ذكر اسمها واسم
 أبيها وجدة وان كانت معروفة عند الشهود على قول ابن الفضل وعلى قول غيره يمكن
 ذكر اسمها ان كانت معروفة عندهم والا فلا وبه جزم صاحب الهداية في التخصيص وقال
 لأن المقصود من التسمية التعريف وقد حصل وأقره في القبح والبر وعلى قول الخصاف
 يمكن مطلقا ولا يفتي أنه اذا كان الشهود كثيرين لا يلزم معرفة الكل بل اذا ذكر اسمها
 وعرفها اثنان منهم كفي والتظاهر أن المراد بالمعرفة أن يعرفها أن المعقود عليها هي فلا يفت
 فلان القلاني لا معرفة فمضها وان ذكر الاسم غير شرط بل المراد الاسم أو ما يعينها بما

مطلب
 اختلاف كبير في العلم بجوز الاقتداء به

يقوم مقامه لما في البصر لوزوجه بته ولم يسهلوه بقتان لم يصح للجماعة اختلاف ما اذا كانت له بنت واحدة الا اذا سماها بغير اسمها ولم يسهلها فانه لا يصح كافي التبيين اه
وفيه عن الذخيرة اذا كان المزوج ابنة واحدة والقبائل ابن واحد فقال زوجت ابني
من ابنك يجوز النكاح وان كان للقبائل ابنتان فان سمى أحدهما باسمه صح الخ وفيه عن
الخلاصة اذا تزوجها أخوها فقال زوجت أختي ولم يسهلها بزان كانت له أخت واحدة
واقتصر ما قدمناه عند قوله ولا المنكوحة بمجهولة (قوله حزين الخ) قال في البحر وشروط
في الشهود الحزينة والعقل والبلوغ والاسلام فلا ينقد بمحضرة العبد والمجانين
والصبيان والكفار في نكاح المسلمين لانه لا ولا يملكه ولا ولا فرق في العبد بين القن والمدير
والمكاتب فالوصق العبد أو بلغ الصبيان بعد التصل ثم شهدوا ان كان معهم غيرهم وقت
العقد ممن ينقد بحضورهم جائز تشهداتهم لانهم أهل التصل وقد انعقد العقد بغيرهم
والافلا كافي الخلاصة وغيرها (قوله أوسر وحزين) كذا في الكنز وقد نسب المصنف
فذكره الماشرح لدفع ايهام اختصاص المذكور في شهادة النكاح كناية عليه الخبر الرمي
(قوله سامعين قوله سامعا) فلا ينقد بمحضرة الناعمين والاصميين وهو قول العامة
وتصحح الزبط الاضيق بمحضرة الناعمين دون الاصميين ضعفه في الفتح والبحر
وأجاب في التهر بجعل الناعمين على الوساكين السامعين واعترض بأنه حيث لا يكون محل
وفاق لا خلاف ثم قال في التهر وينبغي أن لا يختلف في انقضاء بالاصميين اذا كان كل من
الزوج والزوجة آخرس لان نكاحه كما قالوا ينقض بالاشارة حيث كانت معلومة اه قال
في الفتح ومن اشترط السماع ما قدمناه في التزوج بالكتاب من أنه لا بد من سماع الشهود
ما في الكتاب المشغل على الخطبة بأن تقرأ المرأة عليهم أو سمعهم العبارة عنه بأن تقول
ان فلانا كتب اليي بخطبك ثم تشهدهم أنها زوجته نفسها اه لكن اذا كان الكتاب
يلفظ الامر بأن كتب زوجي نفسك معنى لا يشترط سماع الشاهد بل يكتفي بما على أن
صيغة الامر توكيل لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل أما على القول بأنه لا يجب فيشترط
كافي البحر وقد منيانه فيلزم تخرج بقوله معاملة الوسماء مرتين بأن حضر أحدهما
العقد ثم غاب وأعيد بمحضرة الآخر أو سمع أحدهما فقط العقد فأعيد فسمعه الآخر
دون الاول أو سمع أحدهما الايجاب والآخر القول ثم أعيد فسمع كل واحد منهما لم يسمع
أو لا لان في هذه الصور وجد عقدان لم يحضر كل واحد منهما شاهدان كافي شرح النقابة
(قوله على الاصم) واجمع لقوله مسلمين وقوله معا ومقابل الاول القول بالاكتفاء
بغير حضورهما ومقابل الثاني ما عن أبي يوسف من أنه ان اتحد المجلس جازا احتسنا
كافي الفتح (قوله فاهمين الخ) قال في البحر حرم في التبين بأنه لو عقد بمحضرة عهديين
لم يفهما كلاهما لم يجوز وصحه في الجوهرة وقال في التلخيص وتاظهار أنه يشترط فهم
أنه نكاح واختاره في الخلية فكان هو المذهب لكن في الخلاصة ولو يحسنان العربية

(حزين) أوسر وحزين (مكلفين)
سامعين قوله سامعا على الاصم
(فاهمين) أنه نكاح على المذهب
بحر

فقد اتهموا بالشهود لا يعرفونهم المختلف المشايخ فيه والاصح أنه يعتقد اه فقد اختلف
 التصحيح في اشتراط الفهم اه وحل في التهرم في الخلاصة على القول باشتراط الحضور
 بلا سماع ولا فهم أى وهو خلاف الاصح كما مر ووقع الرضى بجعل القول بالاشتراط على
 اشتراط فهم أنه عقد نكاح والقول بعدمه على عدم اشتراط فهم معاني الاضافات بعدهم
 أن المراد عقد النكاح (قوله لنكاح مسلمة) فدل عليه مسلمين احترازاً عن نكاح
 النكسة فانه لو تزوجها لم ينعقد من صح كما بانى لكنه يوجبهم أن ما قبله من الشرط
 يشترط في أنكسة الكفار أيضاً مع أنها تصح بغير شهود اذا كانوا يدينون ذلك كما سبأنى
 في بابه ووقع ذلك قال في الهداية ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين حزين الخ
 وقد يجب أن الكلام في نكاح المسلمين بدليل أنه سيقدر لنكاح الكافر با على حدة
 ولما كان تزوج المسلم ذممة لا يشترط فيه اسلام الشاهدين احتراز عنه بقوله لنكاح
 مسلمة (قوله ولو فاسق الخ) اعلم أن النكاح لمكان حكم الانعقاد وسلك الاظهار
 فالاول ما ذكره والثاني انما يكون عند النكاح فلا يقبل في الاظهار الا لشاهد من تقبل
 شهادته في سائر الاحكام كما في شرح الطحاوى قلنا ان عقد بحضور الفاسقين والاهمين
 والمحدودين في ذمهم وان لم يوافقوا في العاقدين وان لم يقبل اداؤهم عند القاضي
 كافتقار بحضور العدوين يجر (قوله أو محدودين في ذمهم) أى وقد تانا قال في التبر
 وهذا القيد لا يمتنع والارام التكرار اه واعترض بأن المقصود من اطلاق المصنف
 الاشارة الى خلاف الشافعى في القاسق المعلن والمحدود قبل التوبة أما المستور
 والمحدود التائب فلا خلاف في فهمهما كما في شرح الجمع والحقائق وايضاً فالمحدود اخص
 مطلقاً من القاسق وذكر الاخص بعد الاعتراف في انفسح الكلام على أنهم مبرحوا
 بأنه اذا قوبل الخاص العام براديه ماعدا الخاص لكن في المقضى ان عطف الخاص
 على العام مما عرفت به الواو وحتى لكن الفقهاء يسامحون في عطفه بأو قلت وصرح
 بعضهم بجواز بينهما وبأوكافى حديث ومن كانت مجبرته الى ديناً يصحها أو امرأته ينكحها
 (قوله أو اعمين) كذا في الهداية والكنز والوقاية والختار والاصلاح والجوهرة
 وشرح النقاية والفتح والخلاصة وهو مخالف لقوله في الغاية ولا تقبل شهادة الاعمى
 عندنا لانه لا يتقدم على التميز بين المدعى والمدعى عليه والاشارة اليهما فلا يكون كلامه
 شهادة ولا ينعقد النكاح بحضوره اه والختار وما عليه الاكثر من فوج (قوله وان لم
 ثبت النكاحهما) أى بالابن أى بشهادتهما فقولها لابن بدل من الصغير المحرور
 وفي نسخة قلها أى للزوجين وقد أشار الى ما قلناه من الفرق بين حكم الانعقاد وحكم
 الاظهار أى ينعقد النكاح بشهادتهما وان لم يثبت بها عند الصالح وليس هذا خاصاً
 بالابن كما قلناه (قوله ان ادعى القريب) أى لو كانا ابنة وحده أو ابناً وحدها
 فادعى أحدهما النكاح ويحده الا لا تقبل شهادة ابى المدعى لعل تقبل عليه ولو

(مسلمين لنكاح مسلمة ولو فاسقين
 أو محدودين في ذمهم أو اعمين
 أو ابى الزوجين أو ابى أحدهما
 وان لم يثبت النكاحهما بالابن
 ان ادعى القريب)

مطلب
 في عطف الخاص على العام

كتابنا فيما لا تقبل شهادتهما المذمى ولا عليه لانها لا تخلو عن شهادتهما اصلهما وكذا
 لو كان أحدهما ابنها والاخر ابنه لا تقبل أصلا كما في البصر (قوله كاصح الخ) لأن
 الشهادة انما شرطت في النكاح لما فيمن اثباته تلك المتعلقة عليها تظلم الجرد الا دعى
 لاثبت ذلك المهر لها عليه لأن وجوب المال لا يشترط فيه الشهادة كالبيع وغيره
 والمذمى شهادة على مثله ولو لا بته عليه وهذا عندهما وقال محمد وزر لا يصح وقامه في الفسخ
 وغيره وأراد بالثبوت الصكانية كما في القهستاني قال ح فخرج غير الكاثبة كما حيا في
 في فصل المهرمات ودخل الحريرة الكاثبة فأنكره نكاحها في دار الحرب كما ذكره الشارح
 في عزومات شرح المتن اه (قوله ولو تخالفين لادينها) كالمو كات نصراني وهي يهودية
 وشمل اطلاقه الثمين غير الصكانيين كجوسين والظاهر أنه احترز بهما عن الحريرين
 لقول الزيلعي والمذمى شهادة على مثله فاذا دعى شهادة الحرير على الذمي لا تقبل
 والمستأمن حر في أفاده السداد أو السعود (قوله مع انكاره) أي انكاره المسلم العقد
 على النعمة أما عند انكاره فاقبل عندهما مطلقا وقال محمدان قال كل من معناه مسلمان
 وقت العقد قبل والا لا وعلى هذا الخلاف لو أملا وأدأ غير (قوله والاصل عندنا الخ)
 عبارة النهر قال الاستيعابي والاصل ان كل من صلح أن يكون وليا فيه ولاية نفسه صلح أن
 يكون شاهدا فيه وقولنا ولاية نفسه لاخراج المكاتب فانه وان ملك تزويج أمته لكن
 لا ولاية نفسه بل بما استقاده من المولى اه وهذا يقتضي عدم انعاده بالحبس ورعيه ولم
 أنه اه (قوله أمر الاب بجلل) أي وكه والغیر البارز في صغره له لب والمستر
 في زوجهما الرجل المأمور بكونه رجلا مثالا فلو كان أمراه صلح لكن اشترط أن يكون
 معها رجلا أو رجل وأمراه كما أفاده في البصر (قوله لانه يحصل عاقد احكاما) لأن
 الوكيل في النكاح صغير ومعبّر بقل عبارة الموكل فاذا كان الموكل حاضرا كان مباشرا
 لأن العبارة تنقل اليه وهو في المجلس وليس المباشر سوى هذا بخلاف ما اذا كان غائبا
 لأن المباشر مأخوذ في مفهومه الحضور فظهر أن انزال الحاضر مباشرة جبري فانفع
 ما ورد في النهاية من انه تكلف غير محتاج اليه فان الاب يصلح شاهدا فلا حاجة الى
 اعتباره مباشرة الا في مسئلة البنت البالغة فح ملخصا وقامه في البصر (قوله والالا)
 أي وان لم يكن حاضر الا يصح لأن انتقال العبارة اليه حال عدم الحضور لا يصير مباشرة
 (قوله ولو تزوج بته البالغة العاقله) كونها بته غير قيد فانها لو كت رجلا غيره فكذلك
 كما في الهندية وثبت بالبالغة لانها لو كانت صغيرة لا يكون الولى شاهدا لأن العقد لا يمكن
 نقله اليها بجر وبالعاقلة لأن المجنونة كالصغيرة أفاده ط (قوله لانها تجعل عاقدة)
 لاقتال عبارة الوكيل البهاوي في المجلس فكانت مباشرة وتزول لانه لا يمكن جعلها
 شاهدة على نفسها (قوله والالا) أي وان لم تكن حاضرة لا يكون العقد ناقضا بل
 موقفا على اجازتها كما في الجوى لانه لا يكون أدنى حال من القسوى وعند القسوى

كاصح نكاح مسلم ذميه عند ذميين
 ولو تخالفين لادينها (وان لم يثبت)

النكاح (جماع انكاره) والاصل
 عندنا أن كل من ملك قبول النكاح

بولاية نفسه انعقد بغيره (أمر)
 الاب (رجل أن يزوج صغيره)

فزوجهما عند رجل أو امرأتين
 (الحال أن الاب حاضر ص) لانه

يحصل عاقد احكاما (والالا)
 تزوج بته البالغة (عاقله) عاقله

شاهدا (حاضر) لانها تجعل عاقدة (والالا)
 الاصل أن الامر متى حضر

ليس ساطل ط عن أبي السعود (قوله جعل مباشرا) لأنه إذا كان في المجلس تنقل
 العبارة إليه كما قلناه (قوله ثم انما تنقل شهادة المأمور) يعني عند التصاحد وإرادة
 الانطواء ثم من حيث الاعتقاد الذي الكلام فيه فهي مقولة مطلقا كما لا يخفى وأشار
 إلى أنه يجوز أن يشهد إذا تولى العقد ومات الزوج وانكرت ورثته كما حكى عن الصغار
 قال ويبنى أن يذكر العقد لا غير فيقول هذمتكم كونه وكذلك قالوا في الأخوين إذا
 زوجا اختما ثم أراد أن يشهد على الشكاح يبنى أن يشولاهذه منكوسه يجوز عن
 الذخيرة (قوله ثلاث شهد على فعل نفسه) رد عليه شهادة فعلوا القباي والقاسم لأنه
 يقبل مع بيانه أنه فعله من لالة أقول لا يخفى أن العقد انما لم يفعل العاقد فشهادته
 على فعل نفسه شهادة على أنه هو الذي أزم موجبات العقد فتلقوا بخلاف القباي والقاسم
 فان فعلهما غير مازم أما القباي فظاهر وأما القاسم فلما في شهادات البرازية من أن وجه
 القبول أن الملك لا يشهد بالتصديق بالتراضي أو باستعمال القرعة ثم التراضي عليه اه
 فافهم (قوله ولو زوج المولى عبده) أي وأمه كما في الفتح وقوله يحضره أي العبد
 وقوله وواحد لم يحضر عطف على هذا الضمير وقوله يميز على الظاهر حكاه في التبر وقوله
 السيد أبو السعود عن الدراية في الزواج أمته ولا فرق بينهما وبين العبد وذكر في البحر أنه
 وجه في الفتح بأن مباشرة السيد ليس فكما للغير عنهما في التزوج مطلقا ولا الأصح في
 مسئلة وكيله أي فيما لو زوج وكل السيد العبد بحضور مع آخر فانه لا يصح (قوله صح)
 وقبل لا يصح لانتقاله إلى السيد لأن العبد وكل عنه قال في الفتح والأصح الجواز بناء على
 منع كونهما أي العبد والامة وكيلين لأن الأذن فك الجرح عنهما فنصرت أن بعده
 بأهل بيته كما لا يطرق النياية (قوله والفرق لا يخفى) هو ما ذكرنا من الفتح من أن مباشرة
 السيد العبد ليس فكما للغير عن العبد في التزوج فلا يقتل العقد إليه بل يبقى السيد
 هو العاقد ولا يصلح شاهد بخلاف أنه به فان العبد ممنوع عن الشكاح لحق السيد
 لا لعدم أهليته فبالأذن يصير أصيلا لا بافلا يقتل العقد إلى السيد ويصلح شاهدا
 فيصح بحضوره (قوله ما يشل الموجب بعد) أي بعد قول الاتخرو زوجت أو نعم لأن
 قول الاتخرو ذلك يكون إيجابا فيحتاج إلى قول الأول قبلت وسماه موجبا نظرا إلى
 الصورة (قوله لأن زوجتي استخضار) المسئلة من الخلية وقد تقدم أنه لو صرح
 بالاستخضار فقال هل أعطيتكم فقال أعطيتكمها وكان المجلس للشكاح يعتقد فهذا أولى
 بالاعتقاد فاما أن يكون في المسئلة روايتان أو يحصل هذا على أن المجلس ليس لعقد
 الشكاح وقال في كافى الحاكم وإذا قال رجل لاهراء أتزوجك بكذا أم كذا فقلت قد
 فعلت فهو بمنزلة قوله قد تزوجت وليس يحتاج في هذا إلى أن يقول الزوج قد قبلت
 وكذلك إذا قال قد خطبتك إلى نفسي بأفدوم فقلت قد تزوجت نفسي هذا كله جائز
 إذا كان عليه مشهود لأن هذا كلام الناس وليس بقياس اه رجمي (قوله لانه توكيل)

جعل مباشرا ثم انما تنقل شهادة
 المأمور إذا لم تذكره عقبه ثلاثا
 يشهد على فصل نفسه ولو زوج
 المولى عبده البالغ يحضره
 وواحد لم يحضر على الظاهر ولا إذن
 له فمقد يحضره المولى ويحل صح
 والفرق لا يخفى (ولو قال) رجل
 لا تخر (زوجتي ابتك قال)
 ألا تخر (زوجت أو) قال (نعم)
 محببها (لم يكن نكاحا ما قبل)
 الموجب بعده (قبلت) لأن
 زوجتي استخضار وليس بعقد
 بخلاف تزوجتي لانه توكيل

أى فيكون كلام الثاني فاعلم مقام الطرفين وقيل أنه يجب وبزمانيه ط (قوله
 لم يصح) لأن الغائبة يشترط ذكر اسمها واسم أيها زوجها وتقدم أنه إذا عرفها الشهود يمكن
 ذكر اسمها فليحفظ خلافاً لابن الفضل وعند الخشاف يصح مطلقاً والظاهر أنه في
 مسائلنا لا يصح عند الكل لأن ذكر الاسم وحده لا يصر فيها عن المراد إلى غيره بخلاف ذكر
 الاسم منسوباً إلى أب أو خرفان فاطمة بنت أحمد لا تصدق على فاطمة بنت محمد تأمل
 وكذا يقال فيما لو غلط في اسمها (قوله إذا كان حاضرة الخ) راجع إلى المسألتين
 أى فأنهما لو كانتا مثلها البها وغلط في اسم أيها أو اسمها لا يضر لأن تعريف
 الإشارة الحسية أقوى من التسمية لى التسمية من الاشتراك العارض فتلحق التسمية
 عندها كالأول اقتدب بزید هذا فإذا هو عمرو فانه يصح (قوله ولو بهتان الخ)
 أى بيان كان اسم الكبرى مثل عائشة والصغرى فاطمة فقال زوجتك بنى فاطمة
 وقبل صح الصدق عليها وإن كانت عائشة هي المرادة وهذا إذا لم يصفها بالكبرى
 أما لو قال زوجتك بنى الكبرى فاطمة فنحن الواجب يجب أن لا يتعد الصدق على
 أحدهما لأنه لا بد من إثبات كبرى هذا الاسم اه وشعره في التخص عن الثانية ولا تنفع
 النية هنا ولا معرفة الشهود بعد صرف اللفظ عن المراد كما قلنا وقطع هذا ما في العرصن
 الظهيرية لقول أبو الصغرة لابي الصغرة زوجت ابني ولم ير عليه شيئاً قال أبو الصغرة قبلت
 يقع النكاح للأب هو الصحيح ويجب أن يحاط فيه فيقول قبلت لأبي اه وقال في الفسخ
 بعد أن ذكر المسئلة بالثلاثة يجوز النكاح على الأب وإن جرى بينهما مقدمات النكاح
 للأب هو المختار لأن الأب أضافه إلى نفسه بخلاف ما لو قال أبو الصغرة زوجت بنى من
 ابنك فقال أبو الابن قبلت ولم يقل لأبي يجوز النكاح للأب لأن إضافة الزوج النكاح إلى
 الابن يتيقن وقول القابل قبلت جواباً له هو الجواب يتقيد بالاول بخصاير كالأول قال قبلت لأبي
 اه قلت وبه يعلم بالاول حكم ما حكى ثم روي عنه حيث يقول زوج ابنتك لأبي فيقول له
 زوجتك فيقول الاول قبلت فيقع العقد للأب والناس عنه فافلون وقد عثت عنه فاجبت
 بذلك وبأنه لا يمكن للأب تطلقها وعقده للأب ناسخاً لمرها على الابن مؤيداً ووشه ما وقع
 كثيراً أيضاً حيث يقول زوجتني بنتك لأبي فيقول زوجتك فان قال الاول قبلت انعقد
 النكاح لنفسه والا لم يتعد أصلاً لاهل ولا لغيره كما فتن به في الخبرية وبني ما إذا قال زوج
 ابنتك من ابني فقال وهبتها أو زوجها لك فيصح للأب بخلاف ما مر عن الظهيرية لأنه
 ليس فيه إلا التغطية أما هنا فقول زوج ابنتك من ابني فوكيل حتى لم يصح بعده إلى قول
 فيسبر قول الأب أو زوجها لك معناه زوجها لك لا يملك ولا فرق في العرف بين زوجها لك
 وهبتها لك كما مر في الفتاوى الخبرية والظاهر أنه لو قال زوجتك لا يصح لأحد إلا إذا
 قال الآخر قبلت فيصح له وبني أيضاً قوله لهم زوجتك بنى لابنتك فيقول قبلت ومنه ليرى
 أنه يتعد للأب لاسناد الترويج وقول أبي البنت لابنتك معناه لأجل ابنتك فلا يبعد وكذا

غلط وكيلها بالنكاح في اسم
 أيها بغير حضورها لم يصح
 لبها لأنه إذا غلط في اسم نفسه
 إذا كان حاضرة وأشار إليها
 فيصح ولو بهتان أراد تزويج
 الصغرى فغلط فسمها باسم

لوقال الآخر قبلت لاني لا يقيد ايضا ثم لوقال اعطيتك بنى لابنك فيقول قبلت فاعلما
 أنه ينصفه لابن لاني قوله اعطيتك بنى لابنك معناه في العرف اعطيتك بنى زوجة لابنك
 وهذا المعنى وان كان هو المراد عرفا من قولهم زوجتك بنى لابنك لكنه لا يساعده القضا
 كاحلت والنية وحدها لا تنفع كما مر والله سبحانه أعلم وأما ما في النمرة فحين خطب لانيته
 بنت أخيه فقال أبوها زوجتك بنى فلائذ لابنك وقال الآخر تزوجت أبا لاب لا ينصف لاني
 التزويج غير التزويج اه فحين نظر بل لم ينصف لابن لقول أبي البنت زوجتك بصكاف
 الخطاب ولا لا يملكونه ثم البنت حتى لو كان أجنبيا عنها انصفه النكاح لبل هو أولى
 بالانصاف لعم المصلحة المارة من الظهيرة في حصول الاضافة في الايجاب والقبول
 بخلاف ما في الظهيرة فيكون مصدر زوجتك التزويج ومصدر تزوجت التزويج لا يظهر
 وجهها ولا يلزم اتحاد المصلحة في الايجاب والقبول فضلا عن اتحاد المصلحة فلو قال زوجتك
 فقال قبلت أو وضعت جازقا مثل (قوله صم الخ) في القمع عن الفتاوى قبل لا يصح وان
 قبل عن الزوج انسان واحد لانه نكاح بغير شهود لان القوم كلهم خاطبون من نكاح ومن
 لان التعارف هكذا أن نكاح واحد وبكس الباقيون والخاطب لا يصير شاهدا وقبل
 يصح وهو الصحيح وعليه الفتوى لانه لا ضرورة في جعل الكل خاطبا فيجعل النكاح فقط
 والباقي شهود اه وتقل بصد في البر عن الخلاصة أن المختار عدم الجواز اه ولا يفتي
 أن لفظ الفتوى أكد لفظ التصحيح ووقف بعضهم بمحمل ما في الخلاصة على ما إذا قبلوا
 جميعا أو قول بانه قول الخلاصة وقبل واحد من القوم ومثله ما مر عن النسخ وان قبل
 عن الزوج انسان واحد فافهم (قوله لم يكن له الاصر الخ) ذكر الشارح في آخر باب
 الامر بالند نكحها على أن امرها يدها صم اه لكن ذكر في البر عن هذا أن هذا
 لو ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي على أن امرى يدي أطلق نفسي كما أريد أو على
 أنى طاق فقال قبلت وقع الطلاق وصار الامر يدها أما لو بدأ هو لاطلق ولا يصير الامر
 يدها اه (قوله بنى الخبار) أى الموكل (قوله ولها الاقل) أى اذا اختار الصغى
 فان كان المسمى أقل من مهر مثلها فهو لها لان امره يديته فكأن سقط ما زاد عنه الى
 مهر المثل وان كان مهر المثل أقل فهو لها لان الزيادة تعلية لم تلزم الا بالنسبة في ضمن العقد
 فاذا قصد العقد فسد ما في ضمنه ولما كان العقد هنا موقفا فافسد أجا ببقوله لان
 الموقوف كالقاسد افاده الرجعي وبه يظهر أن المراد بالمسمى ما ساء الوكيل لها لا ما ساء
 الموكل الوكيل فانه لا وجه له فافهم (قوله قبل بكثر) لانه اعتقد أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عالم الغيب قال في التنازلية وفي الجهد صكر في الملقط أنه لا يكثر لانه
 الاشياء تعرض على روح النبي صلى الله عليه وسلم وأن الرسل يعرفون بعض الغيب قال
 فعلى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارتضى من رسول اه قلت ذكروا
 في كتب العقائد أن من جملة كرامات الاولياء الاطلاع على بعض الغيبات وردا على

المعنى صم لتصرفي نكبة (ولو
 بعث) مريد النكاح (أقواما
 فغلبة فزوجها الاب) أو الولي
 (بصريحهم صم) فيجعل النكاح
 فقط خاطبا والباقي شهودا به يفتي
 فتح (فزوج) قال زوجني ابنتك
 على أن امرها يدي لم يكن له
 الاصر لانه تغريض قبل النكاح
 وكله بأن يزوجه فلائذ يكذب افراد
 الوكيل في المهر لم ينصف فلو يعلم
 حتى دخل بنى الخبارين اجازته
 وفحصه ولها الاقل من المسمى
 ومهر المثل لان الموقوف كالقاسد
 تزوجت بشهادة الله ورسوله لم يميز
 بل قبل بكثر والله أعلم

المعزلة المستدلين بهذه الآية على تقييدها بأن المراد الاظهار بلا واسطة والمراد من الرسول الملك أى لا يظهر على شبهه بلا واسطة الا الملك أما النبي والا وليا فيظهرهم عليه بواسطة الملك أو غيره وقد بطننا الكلام على هذه المسئلة في رسالتنا المسماة تسليح المسام الهندى لنصرة سيدنا خالد النقشبندى قرا بها فان فيها فوائد نفيسة والله تعالى أعلم

• (فصل فى المحرمات) •

شروع فى بيان شرط النكاح أيضا فان منه كون المرأة حرة للتصريح بحلاله وأقر بفضل على حدة لكثرة شعبه بجر (قوله قراية) كفر وعه وعه بناته وبنات أولاده وان سفلن وأصوله وهم أمهاته وأمهات أمهاته وآبائه وان علون وفروع أبويه وان نزلن فحرم بنات الاخوة والاخوات وبنات أولاد الاخوة والاخوات وان نزلن وفروع أجداده وجداته سفلن واحد فلهذا تحرم العمات والخالات ويقبل بنات العمات والاعمام والخالات والاخوال فتح (قوله مصاهرة) كفر وعه نسائه المدخول بهن وان نزلن وأمهات الزوجات وجدتهن بسقد جميع وان علون وان لم يدخل بالزوجات وتحرم موطوات آباءه وأجداده وان علوا ولو بزنا والمعدودات لهم عليهن بسقد جميع وموطوات آبائهم وأولاده وان سفلوا ولو بزنا والمعدودات لهم عليهن بسقد جميع فتح وكذا القبلات أو الملووات بشهوة لاصوله وأفرعه أو من قبل أو من أولهن أو من وعهن (قوله رضاع) فيحرم به ما يحرم من النسب الا ما استثنى كإسبا فى بابيه وهذه الثلاثة محترمة على التأيد (قوله جمع) أى بين المحلوم كاتنين ونحوهما أو بين الاجنبيات زيادة على أربع (قوله ملك) ككساح السيد أمته والسيدة عبدها فتح وعبر بدل الملك بالتثنية أى لأن المالكية تنافى المملوكية كإسبا فى بابيه وتعمل ملكة لبعضها أو ملكة لبعضه (قوله شرك) عبارة القبح وعدم الدين السماوى كالطهوسية والمشركة ٥١ وتشمل أيضا المرتدة ونافقة الصانع تعالى (قوله ادخل أمة على حرة) أدخله الزيلى فى حرمة الجمع فضال وحرمة الجمع بين الحرة والامة والحرة متقدمة وهو الانسب بجر أى لفضيلته وتقابل الاقسام وكذلك فعل فى القبح لكن الاولى أن يقال والحرة غير متأخرة ليشمل ما لزوجها فى عقد واحد حتى الزيلى صرح تكاح الحرة وبطل نكاح الامنة (قوله ويبنى الخ) زاد فى شرحه على الملقى اثنين آخرين أيضا حيث قال قلت ويبنى من المحرمات انثنى المشكل بلوازة كوزنه والجنبة وانسان الماه لا اختلاف الجنس اه قلت وكأنه استثنى ههنا عن ذكرهما بما قلته اول النكاح وبزنا خمس سيد كرم فى بابيه وهو حرمة العان وقد تطلعت السبع متع الجملة الثرية بقولى

أنواع تحريم النكاح سبع • قرابة ملك رضاع جمع

كذلك الشوك نسبة المصاهرة • وأمة عن حرة مؤخره

• (فصل) •

فى المحرمات أسباب التحريم أنواع
• قرابة بمصاهرة رضاع جمع ملك شرك
ادخال أمة على حرة فهى سبعة
ذكرها المصنف بهذا الترتيب ويبنى
الطلاق ثلاثا ولا يعلق حق الفسار
بنكاح أمة ذكرها فى الرجعة

وفيد خمسة أسلاك بالبيان • فطلقه لها ثلاثا أو ألعان
تعلق بصدق عشرين نكاح • أو عدة خفوة بلا انصاح
وأخر الكل اختلاف الجنس • كلجن والماتى لوع اللس

(قوله حرم على المتزوج) أى مريد التزوج وقوله ذكر كان أو أتى بيان لفائدة الرجوع
الضمر إلى المتزوج الشامل لهسلا إلى الرجل فان ما يصرم على الرجل يصرم على الأتى
الما يصرم بأحد الطرفين بدليله فالمراد هنا أن الرجل كما يصرم عليه تزوج أسله وأفرعه
كذلك يصرم على المرأة تزوج أسهلها وأفرعها وكما يصرم عليه تزوج بنت أخيه يصرم عليها
تزوج ابن أخيه وهكذا أفروا حتى جانب المرأة فطريق ما يؤخذ في جانب الرجل لأخيه وهذا
معنى قوله في المنع كما يصرم على الرجل أن يتزوج بمن ذكر يصرم على المرأة أن تتزوج بمن ذكر
من ذكر اه فلا يقال به بانم أن يصرم للمخني يصرم على المرأة أن تتزوج بنت أخيها لأن نظير
بنت الأخ في جانب الرجل ابن الأخ في جانب المرأة ولا يرد أيضا أنه يرم من حرمة تزوج
الرجل بأصله كانه حرمة تزوجها بغيرها لأن التصريح باللائم غير معيب فانهم (قوله)
علا أو نزل) نشر على ترتيب الصف وتذكير الصغار إذا ظهر المراد يقع في الكلام التجميع
فانهم (قوله وأخته) عطف على بنت لآلى أخيه بقرينة قوله ونبتا لكنه مجرور بالنظر
لشرح مرفوعه بالنظر لفتح ح لأن المضاف وهو نكاح الداخل على قوة أصله من كلام
الشارح (قوله ولومن زنا) أى بان يرى الزاني يكره ويسكرها حتى تلد بقا يجر من الفسخ
قال الحنفى ولا يمتنع كونها بقتن من الزنا إلا بذلك إذ لا يرم كون الولد منه إلا به اه أى
لأنه لو لم يكرها يحفل أن غيره زنى بها لعدم القرائن الثابتة لذلك الاحتفال قال ح قوله
ولومن زنا تعميم بالنظر إلى كل ما قبله أى لا فرق في أصله وأفرعه أو أخته أن يكون من الزنا
أو لا وكذا إذا كان له أخ من الزنا بنت من النكاح أو من النكاح بنت من الزنا وبنت من الزنا وبنت
قباسه قوله ونبتا وعنه وخالته أى أخت من النكاح لها بنت من الزنا ومن الزنا لها بنت
من النكاح أو من الزنا لها بنت من الزنا وكذا أبو من النكاح له أخت من الزنا ومن
الزنا له أخت من النكاح أو من الزنا له أخت من الزنا وكذا أم من النكاح لها أخت من
الزنا أو من الزنا لها أخت من النكاح أو من الزنا لها أخت من الزنا إذا عرفت هذا فكان
ينبغي أن يؤخر التعميم عن قوله وخالته اه قلت لكن ما ذكره الشارح أحوط لأنه انتصر
على ما رواه منقولاً في البصر عن القتيبي حيث قال ودخل في البنت بقتن من الزنا فصرم عليه
بصرع النسل لأنها بقتن لقولنا خطاب أمه باللقبة العريضة مما ثبت نقل كقصة الصلاة
ويصير فصرم منقولاً شرعاً وكذا أخت من الزنا وبنت أخيه وبنت أخيه وبنت أخيه وبنت أخيه
فلو أخر التعميم من الكل كان غير معيب على اتباع النقل على أن ما ذكره صريح في البصر هنا
مخالف لما ذكره في كآب الرضاع من أن البنت من الزنا لا يصرم على عم الزاني وخاله
لأنه لم يثبت نسبها من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة وأما التصريح على أمه الزاني وأولاده

(حرم) على المتزوج ذكر كان
أو أتى نكاح (أصله وأفرعه)
علا أو نزل (وبنت أخيه وأخته)
وبنتها ولومن زنا (وعنه وخالته)

فلا اعتبارا للجزئية ولا لجزئية بينهما وبين الم والم ١١ وسئل في القمع هذا عن الصبي
وسند كعبارة الصبي قريبا فافهم (تبيينه) ذكر في البراءة دخلت الملاعة أيضا
فلها حكم البنت هنا لأنه بسبيل من أن يكذب نفسه ويصحبها فيشتبه بها منه كافي القمع
قال وقد سئل في باب المصروف عن المراءج أن ولد أم الولد الذي نفاه لا يجوز دفع الزكاة إليه
ومقتضاه ثبوت النسبة فيما بين على الاحتياط فلا يجوز ولوله أن يتزوجها لأنها أخته
احتياطاً وتوقف على نقل ويمكن أن يقال في بنت الملاعة أنها تحرم باعتبار أنها ربيصة
وقد دخل ياتها لالمالك في الفسخ كما لا يخفى انتهى لكن ثبوت اللعان لا يتوقف على
الدخول بآنها وجنبه فلا يلزم أن تكون ربيصة غير (قوله هذه السبعة الخ) لكن
اختلف في وجوب حرمة الجدات وبنات البنات فبطل وضع اللفظ وحقيقته لأن الأم
في اللغة الأصل والبنت القرع فيكون الاسم جنتين قيل المشكك وقيل بعموم الجواز
وقيل بدلالة النص والكل صحيح وقوله في البر وأفاذا حرمة البنت من الزنا يصريح
النص المذكور كما تقدم (قوله) ويدخل عمته وجنته (أي في قول المتن وعمته
كما دخلت في قوله تعالى وعماتكم ومنه قوله ولما نكحها كافي الزيلعي ح (قوله) الاشقاء
وغيرهم) لا يخص هذا التعبير بالعمة وإنما كان جميع ما تقدم سوى الأصل والقرع
كذلك كما أفاده الإطلاق لا يمكن فائدة التصريح به هنا بالنسبة على محققنا لمصلحة
كما تفرقه فافهم (قوله) وأما عمه أمه الخ) قال في النهر وأما عمه وخاله الخ
فإن كانت العمه القري لا تهتم ولا تحرم والأحرمت وإن كانت الخالة القري لا تهتم
والأحرمت لأن بالعمة حنبلد يكون زوج أم أبيه فصمتها أخت زوج الجدة أم الأب
وأخت زوج الأم لا تهتم ولا تحرم فأخت زوج الجدة الأولى وأم الخالة القري تكون أمراً الجدة
أبي الأم فأختها أخت أم أبي الأم وأخت أمراً الجدة لا تهتم ١١ والمراد من قوله لا تهتم
أن تكون العمه أخت أبيه لا أم احترازاً عما إذا كانت أخت أبيه لا أب وأب وأم فإن عمه
هذه العمه لا تقل لأنها تكون أخت الجد أبي الأب والمراد من قوله وإن كانت الخالة
القري لا تهتم أن تكون أخت أمه لا أبيها احترازاً عما إذا كانت أختها لها أم أو شقيقة
فإن خالة هذه الخالة تكون أخت جدته أم أمته فلا تقل وكل ذلك الشارح فهم من قول النهر
لأنه وقوله لا تهتم أن الضمير فيها يرجع إلى مرد السكاح كما هو المتبادر منه فقال ما قال
وليس كذلك لما علمته فكان عليه أن يقول وأما عمه العمه لا أم وخاله الخالة لا أب ويمكن
تصحيح كلامه بأن قصد العمه القري يكونها أخت الجدة لأمه وخاله القري يكونها
أخت الجدة لا أبيها كما وضعه المحقق وأما على إطلاقه فغير صحيح (قوله) بنت زوجته
الموطوعة أي سواء كانت في حجره أم كفه وقتقه وأولاد كراطر في الآية يخرج عن
العامة أو ذكر للتفصيل عليهم كافي البر وأحقر بالموطوعة من غير هذا فلا تحرم نعماً بمجرد
العقد وفي ح عن الهندية أن الخالة بالزوجة لا تحرم مقام الموطوعة في تحريم بنتها ١١ قلت

فهذه السبعة مذكرة في آية
حزمت عليكم أمهاتكم
ويدخل عمه جدته وجنته وخالتهما
الاشقاء وغيرهن وأما عمه أمه
وخاله خالة أبيه فلا تقل
وجنته وخاله وخالته لقوله تعالى
وأحل لكم ما وراء ذلكم (و)
حرم بالمصاهرة (بنت زوجته
الموطوعة)

لصكن في الصين عن اجناس الناطق قال في نوادر أبي يوسف اذا خسلها في صوم
 رمضان أو حال احرامه لم يصل له أن يتزوج بها وقال محمد يصل فان الرجوع لم يحصل واطق
 حتى كان لها نصف المهر اه وظاهره أن الخلاف في الغلوة القاسدة أما الصبيحة فلا
 خلاف في أنها تقترن البتة تأكل ويسبأ في تمام الكلام عليه في باب المهر عند ذكر أحكامه
 الغلوة ويستترط وطؤها في حال كونها مشتمة أما لو دخل بها صغيرة لا تشبه طفلة
 فاحتدت الأشهر ثم تزوجت بنفسه فقامت سيفت حل لوطي أمها قبل الاشياء التزوج به
 كما يأتي متنا وكذا يشترط فيه أن يكون في حال الوطء مشتمية كما ذكره هناك (قوله وأه
 زوجته) خرج أم أمته فلا تقترن بالاب الوطء أو دواحيه لأن لفظ النساء إذا أضف إلى
 الأنواع كان المراد منه الحرائر كما في التفهار والايلاء بهر وأراد بالمرأ النساء المحض
 عليهن ولو أمة لغيره كما أغاده الرحق وأبو السعود (قوله وبعد أنتم مطلقا) أي من قبل
 أبيها وأمتها وإن علون بهر (قوله يجرى العقد الصحيح) يفسر قوله وإن لم يوطأ ح قول
 الصحيح) احتراز عن النكاح الفاسد فإنه لا وجب بهر حرمه المصاهرة بل بالوطء أو به
 يقوم مقامه من المس يشهوه والنظر يشهوه لأن الإضافة لا تثبت إلا بالصحة الصحيح به
 أي الإضافة إلى الضمير في قوله تعالى وأنتهم نسايتكم أي في قوله وأنتهم زوجته بنات الرية
 في بعض النسخ زيادة قوله فالتساوي لا يجرى إلا بغير شهوة ونحوه (قوله الزوجية) أي
 في المهر والام وهو سبق فلم (قوله ويدخل) أي في قوله وبنت زوجها بنات الرية
 والريبة وبنت حرمتهن بالإجماع وقوله تعالى وربايتكم بهر (قوله وفي العكشاف
 الخ) تنبع في النقل عنه صاحب الصرح ولا يخفى أن المتن طائفة بأن المس ونحوه كالوط
 في إيجاب حرمه المصاهرة من غير اختصاص بموضع دين موضع لكن لما كانت الآية
 مصرحة بحرمه الزايب بقيد المحلول وبعدمها عند عدمه كان ذلك مظنة أن يتوهم أن
 خصوص المحلول هنا لا يقتضيه وأن قصر بهم بأن المس ونحوه يوجب حرمه المصاهر
 مخصوص بمحدد الزايب لظاهر الآية فنقل التصريح عن أبي حنيفة بأنه قائم مقام الوطء
 هنا لمع ذلك الوهم وليسان أنه ليس من تخريجات المشايخ وكان له بعد التصريح به
 عن أبي حنيفة الاتي الكشاف فنقل ذلك عنه لأن الرخصة من مشايخ المذهب وه
 جمعة في النقل ولكون الموضوع موضع خفاء كذا ذلك بقوله وأقره المصنف فافهم (قول
 وزوجه أصله وفرجه) لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم وقوله تعالى وحلائل
 أبنائكم الذين من أصلابكم والحليلة الزوجية وأما حرمه الموطوءة بغير عقد فبديل آ
 وذكر الأصحاب للاستسقاط حليلة الابن المتبني لا لحلال حليلة الابن رضا فافهم
 كالنكاح بهر وغيره (قوله ولو بعد الخ) بيان للإطلاق أي ولو كان الأصل أو القر
 بعيدا كالحذوان علا وابن الابن وإن سفل وقصر زوجة الأصل والقرع مجزئ العق
 دخلها أولا (قوله وأما بنت زوجة أبيها وابنته فحلل) وكذا بنت ابنتها بهر قال انه

وأم زوجته) وبعد أنتم مطلقا مجزئ
 العقد الصحيح (وإن لم يوطأ) الزوجية
 لما تقر بأن ولحق الأمهات يجرى
 البنات ونكاح البنات يجرى
 الأمهات ويدخل بنات الرية
 والريبة وفي الكشاف والمس
 ونحوه كله محلول عند أبي حنيفة
 وأقره المصنف وزوجه أصله وفرجه
 مطلقا ولو بعدا دخلها أولا
 وأما بنت زوجة أبيها وابنته فحلل

الرجلي ولا تحرم وقت زواج الام ولا أمه ولا أم زوجة الاب ولا بنتها ولا أم زوجة الامين ولا بنتها ولا زوجة الرب ولا زوجة الاب اه (قوله نسبا) يتميز عن نسبه قصره للضعيف المضاف اليه وكذا قوله مصاهرة وقوله رضاعا يتميز عن نسبه قصره الى الكل يعني يحرم من الرضاع أصوله وفروعوه ونروع ابويه وفروعهم وكذا فروع اجدادهم وحده الصليبيون وفروع زوجته وأصولها وفروع زوجها وأصوله وحلائل أصوله وفروعوه وقوله الا ما استثنى أى استثناء منقطعاً وهو توسع من وصل بالسط الى مائة وثمانية كما يحققه ح (تلييه) * مقتضى قوله والكل رضاعاً مع قوله سابقاً ولين زنا محرمة فروع المزنية وأصولها رضاعاً وفي القهستاني عن شرح الطحاوى عدم الحرمة ثم قال لكن في التظلم وغيره انه يحرم كل من الزانية والمزنية على أصل الآخر وقوله رضاعاً اه ومقتضى تقييده بالفرع والاصل انه لا خلاف في عدم الحرمة على غيرهما من الحيوانى كالخنازير والمم في القينس زنى بامرأة فولدت فأرضعت بهذا اللبن صبية لا يجوز لهذا الزانى تزوجها ولا لأصوله وفروعوه ولم الزانى التزويج بها كالأول كانت ولدت لمن الزنا والخال مثله لانه لم يثبت نسبها من الزانى حتى يظهر فيها حكم القرابة والقرم على أبى الزانى وأولاده وأولاده لا اعتبار بالجزئية ولا جارية بينها وبين المم وإذا ثبت ذلك في المولودة من الزنا فكذلك في المرحضة بلين الزنا اه قلت وهذا مختص بالمسلم من التعميم في قول الشارح ولومن زنا كانت بنتا عليه هناك (قوله تقع مغلطة) كتحته يحمل القطر أو تشديد اللام المكسورة وضم الميم أى مسئلة تضاف من بسبب عنها بلا تأمل فيها (قوله ولها منه لبن) أى نزل منها بسبب ولادتها منه (قوله غرمت عليه) لكونها صارت أمه رضاعاً (قوله فدخل بها) قبله ليكن نوحهم احلالها للأول والصغير لا يمكن منه المدخول (قوله واحدة أم ثلاث) الأول بناء على القول بأن الزوج الثانى لا يهدم ماديّن الثلاث والثانى بناء على القول بأنه يهدم كما ساقى في بابه (قوله ليس يورثها حليته) أمه رضاعاً لأن ثبوت النسوة بالارضاع مقارن للزوجة فيصير وصفها بكونها زوجة ابنه وابنها رضاعاً وكذا ان قلنا ان ثبوت النسوة عارض من الزوجة ومعاقب لها لانه لا يلزم اجتماع الوصفين في وقت واحد ولا انصرم عليه ربيته المولود بعد طلاق أمه او زوجة أبيه من الرضاع المطلقة قبل ارتضاعها فأنهم (قوله ان علم أنه وطئها) فان علم عدم الوطء أو شك في فعل اه والمراد بالعلم ما يشغل غلبة الظن ان حصول العلم يقين في ذلك نادو ومنه اخبار الاب بأنه وطئها وهي في ملكه ففي البصر عن الحيط رجل له جارية فقال قد وطئها انما فعل لانه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئها بعلم لانه أن يكتنه ووطئها لان الظاهر يشهد اه أى يشهد للابن والظاهر أن المراد الاخبار بأن الوطء كان في غير ملكه أما لو كانت في ملكه ثم باعها ثم أخبر بأنه وطئها حين كانت في ملكه لا تتحل لانه تأمل (قوله فوجدتها ثيباً) أى حين أراد جماعها كفى البصر والمنع وذلك باخبارها وأما خبر الجماع أم

(أ) حرم (الكل) عملت قصره
نسباً ومصاهرة
استثنى في بابه (فروع) تقع مغلطة
فيقال طلق امرأته تطلقين ولها
منه لبن فاعتلت فكسبت صغيراً
فأرضعت غرمت حليته فكسبت آخر
فدخل بها فانما قبل تعود للأول
بواحدة أم ثلاث الجواب لا تعود
إليه أبداً الصبر ووطئها حليته ابنه
رضاعاً شري أمه أى لم يتحل له ان
علم أنه وطئها تزويج بكراً فوجدتها
ثيباً وقالت أبولك فضى ان صدقها
بأنه بلا مهر ولا لانثى

لوجامعها فوجدنا شيئا وجب عليه هـ مثلها الوطء المشبهة والوطء في دار الاسلام لا يتخلو
 عن عقراً وعقراً حتى (قوله وحرم أيضاً الصهرية أصل من ينه) قال في البحر أدا بجمرة
 المصاهرة الحرمات الأربع حرمة المرأة على أصول الزاني وفروعه نسباً ورضاعاً وحرمة
 أصولها وفروعها على الزاني نسباً ورضاعاً كما في الوطء الحلال ويحل لأصول الزاني وفروعه
 أصول المزني بها وفروعها ٨١ ومنه ما تقدمناه قريباً من القهستاني عن التلزم وغيره وقوله
 ويحل الخ أي كما يحل ذلك بالوطء الحلال وتقيد بالحرمات الأربع مخبراً للماعداً واتفق
 أنفاً الكلام عليه (قوله أدا بلفظنا الوطء الحرام) لأن الزنا ووطء مكلف في غير مشبهة
 ولو ما ضايعاً عن المكلف وشبهته وكذا ثبت حرمة المصاهرة لوطء المتكوفة فأسداً
 أو المشتراً فأسداً أو الجارية المشتركة أو المكاتب أو القاطن منها أو الأمة المجوسية أو
 زوجته الخاضعة أو النكاح أو كان محرماً وصاحباً وانما قيد بالزنا لأنه خلاف الشافعي
 ولقيد أنها لا تثبت بالوطء بالبر كإياها في خلافاً للأوزاعي وأحمد قال في القمع وبقولنا
 قال مالك في رواية أحمد وهو قول عمر وابن مسعود وابن عباس في الأصح وعمران بن
 الحسين وجابر وأبي وعائشة وجمهور التابعين كالبيروني والشعبي والنخعي والأوزاعي
 وطاوس ويحاجه وعطاء وابن المسيب وسليمان بن يسار وجماد والتوري وابن داود به
 وقيل مع بطل الدليل فيه (قوله وأصل محسوسته الخ) لأن المس والتلزم سبب ادعاء إلى
 الوطء فيقام مقامه في موضع الاحتياط هـ بآية واستدل لذلك في القمع بالأحاديث والآثار
 عن العصابة والتابعين (قوله بشهوة) أي ولو من أحدهما كما سياتي (قوله ولو لشعر
 على الرأس) خرج به المسترمل وظاهره في الخائفة ترجيح أن مس الشعر غير محرم وحرز
 في المحيط بخلافه ووجهه في البحر وفصل في الخلاصة نفس التحريم يعلل على الرأس دون
 المسترمل وحرز به في الجوهره ووجهه في التبر محل القولين وهو ظاهر فلذا جزم به الشارع
 (قوله بجائل لا يمنع الحرارة) أي ولو بجائل الخ فلو كان مانعاً لا تثبت الحرمة كذا
 في كثر الكتب وكذا الوجامعها مخبراً على ذكره في النسخة من أن الإمام ظهره الدين
 يفتي بالحرمة في التلبه على القدم والفتن والتلذذ والرأس وإن كان على المقصعة محمول على
 ما إذا كانت رقيقة تصل الحرارة معها بحر (قوله وأصل ماسه) أي بشهوة قال في القمع
 وثبت الحرمة بلمسه مشروط بأن يصدقها ويقع في أكبر رأيه صدقها وعلى هذا ينبغي أن
 يقال في مسه أياها لا يحرم على أيه وإنه إلا أن يصدقها أو يغلب على ظنهما صدقها ثم رأيت
 من أبي يوسف ما يشهد ذلك اهـ (قوله وناظرة) أي بشهوة (قوله والمنظور إلى فرجها)
 قيد الفرج لأن ظاهر الأخيرة وغيرها أنهم اتفقوا على أن النظر شهوة إلى سائر أعضائها
 لا عبرة بماعدا الفرج وحديثه طلاق الكفر في محل التقيد بحر (قوله المنظور الداخل)
 احتراق الهداية ووجهه في المحيط والخبرة وفي الخلية وعليه الفتوى وفي القمع وهو
 ظاهر الزاوية لأن هذا حكم يتعلق بالفرج والداخل فرج من كل وجه والناظر فرج من

(و) حرم أيضاً الصهرية (أصل
 من ينه) أدا بلفظنا الوطء الحرام
 (و) أصل (محسوسته بشهوة) ولو
 لشعر على الرأس بجائل لا يمنع
 الحرارة (و) أصل ماسه وناظرة
 إلى ذكره (المنظور إلى فرجها)
 المنظور الداخل

وجهه والاحتراز عن الخارج متعدد ومقسط اعتبارا ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت متكعبة
فلو كانت فاقعة او جالسة غير مستندة لاقبت الحرمة اجمل وقيل ثبت بالنظر الى منابت
الشعر وقيل الى الشق وصحبه في الخلاصة بحر (قوله او ما عني فيه) احتراز عما اذا
كانت فوق الماء فراه من الماء كما يأتي (قوله وفروعهين) بالرفع عطفا على اصل منيته
وفيه تقلاب المؤنث على المذكر بالنسبة الى قوله وناطرة الى ذكره (قوله مطلقا) يرجع الى
الاصول والفروع أي وان علون وان سفلن ط (قوله والعبرة الخ) حال في القبح وقوله
بشهوة في موضع الحال فبعد اشتراط الشهوة وحال المس فلا يسر بغير شهوة ثم اشتهى من
ذلك المس لا تحرم عليه اهـ وكذلك في النظر كافي البصر لو اشتهى بعد ما غش بصره لا تحرم
قلت ويشترط وقوع الشهوة عليها لا على غيرها لما في القبح لو نظر الى فرج بته بلا شهوة
فتمت جارية مثلها فوقع له الشهوة على البت ثبتت الحرمة وان وقعت على من يتما فلا
(قوله وحدها قنما) أي حذا الشهوة في المس والنظر ح (قوله او زيادته) أي زيادة
النظر لان كان موجودا قبلهما (قوله به يفتي) وقيل حذا ان يشتهي قلبه ان لم يكن
مشتها او يزاد ان كان مشتها ولا يشترط تحرك الالة وصحبه في المحيط والصفة وفي غاية
السان وعليه الاعتماد والمذهب الاول بحر قال في القبح وفتح عليه ما لو اتسروا وطلب
امرأته فاولج بين نخذي بنتها خطا لا تحرم اتهمها لم يزد الا انتشار (قوله وفي امرأة ونحو
شيخ الخ) قال في القبح ثم هذا الحد في حق الشاب اما الشيخ والعين فحذاهما فحرك قلبه او
زيادته ان كان متحركا لم يجز دميلا ان النفس فله يوجد فحين لا شهوة له أصلا كالشيخ القاني
ثم قال ولم يصدوا الحد المحرم منها أي من المرأة وأقله تحرك القلب على وجهه يشوش الخاطر
قال ط ولم أر حكمه الخفي المشكل في الشهوة ومقتضى معاملته بالاضر ان يجري عليه حكم
المرأة (قوله وفي الجوهرة الخ) كذا في التهرؤ على هذا ينبغي أن يكون من الفرج كذلك بل
اول لان تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل ايجاب حرمة المصاهرة في غير الفرج اذا كان
بشهوة بخلاف النظر قلت ويمكن أن يكون ما في الجوهرة مفرعا على القول الآخر
في حذا الشهوة فلا يكون النظر احترازا عن من الفرج ولا عن من غيره تأمل (قوله فلا
حرمة) لانه بالانزال تين انه غير مفض الى الوطء هداية قال في العناية ومعنى قوله ما نه
لا يوجب الحرمة بالانزال ان الحرمة عند ابداء المس بشهوة كان حكمهما موقوف الى أن
يتبين بالانزال فان أنزل لم تثبت والاشت لانها ثبتت بالمس ثم بالانزال لا تسقط لان حرمة
المصاهرة اذا ثبتت لا تسقط أبدا (قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محتمل في القبيد بالاصول
والفروع وقوله لا تحرم أي لا ثبت حرمة المصاهرة ما عني لا تحرم حرمة مؤبدة ولا لا تحرم
الى انقضاء هذه الموطأة ولو ثبتة قال في البصر لو طيأخت امرأته بشبهة تحرم امرأته
حالم تنقض عتة ذات الشبهة وفي الدراية عن الكامل لو زنى بأحدى الاختين لا يقرب
الاخرى حتى تحيض الاخرى حصة واستكملت في القبح ووجهه انه لا اعتبار بالماء الزاني

ولو نظر (من زليج) وما هي فيه
وفروعهين) مطلقا والعبرة للشهوة
عند المس والنظر لا بعدهما
وحذاهما قنما كآلهما وزيادته
به يفتي وفي امرأة ونحو شيخ كبير
تحررك قلبه او زيادته وفي الجوهرة
لا يشترط في النظر للفرج بحر يك
آله به يفتي هذا اذا لم ينزل فلو أنزل
مع مس أو نظر فلا حرمة به يفتي
ابن كمال وغيره وفي الخلاصة وطى
أخت امرأته لا تحرم عليه امرأته

والزيت امر أن يدخل لم يحرم عليه وبإزالة وطئها عقب الزنا اه (قوله لا تحرم المتطور
 الى فرجها الخ) تبع في هذا التعبير صاحب الدرر واعتزله التبريد الى بأنه لا يصح الا
 بتقدير مضاف أى لا يحرم أصل ورفق المتطور الى فرجها لأنه لا يحرم نفس المتطور الى
 فرجها وأجيب بأن المراد لا تحرم على أصول الناظر وفروعه وقبه أن الكلام في الحرمة
 وعدمها بالنسبة الى أصولها وفروعها فالاولى اسقاط لفظ تحريم وإبقاء الخ على حاله
 فيكون قوله لا المتطور معطوف على قوله والمتطور والمعنى لا يحرم أصلها وفروعها ويعلم منه
 عدم حرمتها عليه وعلى أصوله وفروعها بالاولى فاقهم (قوله اذا رآه) لاحاجة اليه لصحة
 تعليل الخبر بقوله المتطور ط (قوله لأن المرقى مثله الخ) يشعر الى ما في القبح من الفرق
 بين الرقبة من الزجاج والمرأة وبين الرقبة في الماء وبين الماء حيث حال كأن الصلة واقعة
 سبحانه أعلم ان المرقى في المرأة مثله لاهو بهذا علو الخت فيها اذا حلب لا ينظر الى وجهه
 فلان فطره في المرأة والماء وعلى هذا فالتحريم من وراء الزجاج يشاء في نفوذ البصر
 منه فمرى نفس المرقى بخلاف المرأة فمن الماء وهذا يتق كون الابصار من المرأة والماء
 بواسطة انعكاس الاشعة والاراء بعينه بل بانطباع مثل الصورة فيهما بخلاف المرقى في
 الماء لأن البصر يتدفقه اذا كان ما في اقصى نفس مقبلة وان كان لا يراه على الوجه
 الذي هو عليه ولهذا كان له الخيار اذا اشترى سمكة رآها في ماء بحيث قبحه فغضه بلا حيلة
 اه وبه يظهر فائدة قول الشارح مثله لكنه لا يناسب قول المصنف تعالى لا يريد بالانعكاس
 ولهذا قال في القبح وهذا يتق الخ وقد يجاب بأنه ليس مراد المصنف بالانعكاس البناء
 على القول بأن السماع الخارج من الحدة الواقعة على سطح الصقيل كالمراة والماء
 ينكس من سطح الصقيل الى المرقى حتى يلزم أنه يكون المرقى حيث تدحقيقه لاشكاله
 وانما أراد به انعكاس نفس المرقى وهو المراد بالمثل فيكون مبقيا على القول الآخر
 ويعبرون عنه بالانطباع وهو ان المقابل للصقيل تنطبع صورته ومثاله فيه لا عينه ويدل
 عليه تعبيره خاضعان بقوله لانه لم يفرجها وانما رأى عكس فرجها فاقهم (قوله هذا) اي
 جميع ما ذكر في مسائل المصاهرة (قوله مشتبه) سبحانه يفرجها بانها يتبع فاعك
 (قوله ولو ماضيا) كجهوز شوها لانه اذا دخل تحت الحرمة فلا تخرج ويطوار وقوع
 الولد منها كما وقع لزويحي ابراهيم وزكياه عليهما الصلاة والسلام (قوله فلا تبت
 الحرمة بها) اي بوطنها وأولسها وانظر الى فرجها وقوله أصلا اي سواء كانت شبهة وثأولا
 وسواء أمزلا أولا (قوله مطلقا) أي سواء كان بصي أو امرأة كما في غاية البيان وعليه
 الفتوى كما في الوقعات عن عن البصر في الولو الجلية أن يجعل رجلاه أن يتزوج ابنته
 لأن هذا الفعل لو كان في الاث لا يوجب حرمة المصاهرة في الذكراولى (قوله لعدم
 يتق كونه في الفرج) عليه لعدم إيجاب وطئ المتضاة المصاهرة فقط وأما العلة في عدم
 إيجاب وطئ الدبر المصاهرة فالتيق بعدم كون الوطئ في الفرج الذي هو محل الحرث

قوله علوا الخت كذا بالأصل
 ولعل السواب عدم الخت اه

(لا يحرم) المتطور الى فرجها
 الداخل اذا رآه (من مرآة أو
 ماء) لأن المرقى مثله بالانعكاس
 لاهو (هذا اذا كانت حية
 مشبهة) ولو ماضيا (أما غير حية)
 يعني الميتة وصغيرة لم تشبه (فلا)
 ثبت الحرمة بم أصلا كوطمدير
 مطلقا وكألفاضا لعدم يتق
 كونه في الفرج

واعتبر كما لا يخفى ما بالاولى قال في البصرى وأورد عليهما أى على المستثنين ان الوطء فيها وان لم يكن سببا للحرمة فالسبب وشبهه وقبيلها بل الموجود فيها أقوى وأجيب بأن العلة هي الوطء السبب للولد وثبوت الحرمة بالمس ليس بالآكونه سببا لهذا الوطء ولم يتحقق في صورتين اهـ وبه علم أنه لا فرق في المستثنين بين الزنا والوطء وعندهم ح (قوله ما لم يقبل منه) زاد في القتح وعلم كونه منه أى لمسها كما عتدوه حتى تلد كما عتدوه وهذا في الزنا لا في التكاثر كما لا يخفى (قوله بلا فرق بين زنا وتكاثر) راجع لاشتراط كونها متماثلتين بالحرمة كما في البصرى وعلمه قوله فلورث ح صغيرة الخ (قوله جاز له التزوج بينها) (٢) أما أنها حُرِّمَتْ عليه بمجرد العقد ط (قوله فلوجامع غير مرأته الخ) الذى في القتح حتى لوجامع ابن أربع سنين زوجة أبيه لا ثبت الحرمة خال في البصر وظاهر ما عدا السنين الا فى حد المشقة أى تسع سنين قال في التبر وأقول التعليل بعدم الاشهاد بضدان من لا يشتهى لا ثبت الحرمة بمجموعه ولا خلاف ان ابن تسع عاشر من هذا بل لا بد أن يكون مرأته من رتبة في الخامسة قال الصبي الذى يجامع مثله كالبالغ فالواو هو ان يجامع وبشبهى ونسبى القسم من مثله وهو ظاهر فى اعتبار كونه مرأته لا ابن تسع ويدل عليه ما فى القتح من المراهق كالبالغ وفى البرازية المراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو لم يشهوه تثبت حرمة المصاهرة اهـ وبه يظهر ما عدا ما عدا الشارح الى القتح ولم يكن صريح كلامه لكنه مراده فصل من هذا الخ لا يفتى كل من جماع سن المراهقة وأقله الا فى تسع والذكر اثنا عشر لان ذلك أقل مدة يمكن فيها البلوغ كما صرح حوايه فى باب بلوغ الغلام وهذاوافق عامر من ان العلة هي الوطء الذى يكون سببا للولد والمس الذى يكون سببا لهذا الوطء ولا يخفى ان غير المراهق منهنسبب الا يتأق منه الولد (قوله ولا فرق فيما ذكر) أى من التبريم وقوله بين المس والنظر صوابه فى المس والنظر وعبارة القتح ولا فرق فى ثبوت الحرمة بالمس بين كونه حاملا أو ناسبا أو مكرها أو مضطرا الخ أفاده ح قال الرقى وإذا علم ذلك فى المس والنظر لم فى الجماع بالاولى (قوله فلا يقضى الخ) فترد على الخطا ط (قوله أو يدها بشه) أى المراهق كما علم عملنا وأما تنقيح القتح بكونه ابنه من غير ما يقال فى التبر لم يعلم ما اذا كان ابنه منها بالاولى ولا يثبت التقيد بالشهوة أو زنا بها فى الموضوعين (قوله قبل أم أم أم أم الخ) قال فى الفخوة وإذا قبلها أو لمسها أو قطر الى فرجها لم يكن من شهوة ذكر الصدق والشهادة فى القبلة يخفى بالحرمة ما لم يبين انه بلا شهوة وفى المس والنظر لا الا ان يبين انه شهوة لاق الاصل فى التقيد بالشهوة بخلاف المس والنظر وفى سماع العيون خلاف هذا اذا اشترى جارية على أنه بالتبر أو قلها أو قطر الى فرجها لم يكن له من شهوة أو أراد زنا بها صدق ولو كانت مباشرة يستدق ومنهم من فصل فى القبلة فقال ان كانت على الفم حتى بالحرمة ولا يصدق انه بلا شهوة وان كانت على الرأس أو الذقن أو الخنق فلا الا اذا بين انه

ما لم يقبل منه بلا فرق بين زنا

ونكاح (فلورث ح صغيرة

لا يشتهى فدخل بها فطلقها

واقتضت عدتها وتزوج بها آخر

جاءه الدليل (التزوج بينها) لعدم

الاشهاد وكذا تشترط الشهوة

فى الذكر فلوجامع غير مرأته

زوجته أى لم يفرم ففتح (ولا فرق)

فما ذكر (بين المس والنظر

بشهوة بين عدو ونسب) وضحا

واكرهوا فلا يقضى زوجته وأبطلته

هى لما عاها فسد يده فبما الشهوة

أوبدها ابنه حرمت الام أبدا فتح

(قبل أم أم أم أم الخ) فى أى موضع

كان

(٢) لعل فى بعض نسخ المتن جاء

له التزوج كما يدل له كتابة النسخ

ويكون قول الشارح للدليل

تفسير القول المتن فلا يفتى

بشهوة وكان الامام عليه السلام يفتي بالحرمه في القبلة مطلقا ويقول لا يصدق في انه لم يكن
 بشهوة وظاهر اطلاق يوع العيون يدل على انه يصدق في القبلة على القم وغيره
 وفي المقابل اذا أنكر الشهوة في المس يصدق الا ان يقوم اليها منتشرا فبعثها وكذا
 قال في المجرد واتشابه دليل شهوته اه (قوله على الصحيح جوهره) الذي في الجوهره
 للحدادى خلاف هذا فانه قال لو لمس أو قبل وقال لم أشهته صدق الا اذا كان المس على
 القرج والتقبيل في القم اه وهذا هو الموافق لمسئله الشارح عن الحدادى ولما نقله
 عنه في الصرافة لا وجه في دفع القدر والحق اخذ بالفهم اه وقال في القبض ولو قام اليها
 وعانقها منتشرا أو قبلها وقال لم يكن عن شهوة لا يصدق ولو قبل ولم تنتشر آتته وقال
 كان عن غيره شهوة يصدق وقبل لا يصدق لو قبلها على القم وبه يفتي اه فهذا كما ترى
 صريح في ترجيح التفصيل وأما تصحيح الاطلاق الذي ذكره الشارح فلم أمره لغيره نعم قال
 القهستاني وفي القبلة يفتي بها أى بالحرمه مالم يبين انه بلا شهوة ويستوى ان يقل القم
 أو الذن أو الخد أو الرأس وقبل ان قبل القم يفتي بها وان ادعى انه بلا شهوة وان قبل
 غيره لا يفتي بها الا اذا ثبت الشهوة اه وظاهر ترجيح الاطلاق في التقبيل لكن
 علت التصريح بترجيح التفصيل تأمل (قوله حرمت عليه امرأته الخ) أى يفتي
 بالحرمه اذا سئل عنها ولا يصدق اذا ادعى عدم الشهوة الا اذا ظهر عدمه باقرنة الحمل
 وهذا هو الموافق لما تقدم عن القهستاني والشهد ومخالفة لما نقلناه عن الجوهره ووجهه في
 النص وعلى هذا فكان الاولى أن يقول لا يحرم مالم تعلم الشهوة أى بان قبلها منتشرا أو على
 القم فيوافق ما نقلناه عن القبض والمسا في أيضا ويستدفع لافرق بين التقبيل والمس
 (قوله ولو على القم) مبالغة على المتنى لاهل النقي والمضى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم
 الاشتاء وهو صادق بظهور الشهوة وبالشك فيها أما اذا ظهر عدم الشهوة فلا يحرم ولو
 كانت القبلة على القم اح (قوله كأنهم في الذخيرة) أى فيه من عبارة العيون حيث
 قال وظاهر ما أطلق في يوع العيون الى آخر ما مر وأنت خير بان كلام المصنف مبنى على
 أن الاصل في القبلة الشهوة وانه لا يصدق في دعوى عدمها وهذا خلاف ما في العيون
 تأمل (قوله وكذا القرم والعين بشهوة) يفتي ترك قوله بشهوة كما فعل المصنف
 في المعانقة لأن المقصود تبيينه هذه الامور بالتقبيل في التفصيل المتقدم فلا معنى للتبديد
 اه ح (قوله ولو لاجنية) أى لافرق بين أن تكون زوجة أو أجنبية أما الاجنبية
 فصورها ظاهرة وأما الزوجة فكما اذا تزوج امرأه فحرمها أو عانقها أو قبلها أو عانقها ثم
 طلقها قبل الدخول حرمت عليه بنتها واعلم ان هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع
 ما قبله كذلك ح ونص البتة لأن الاتم يحرم بمجرد العقد (قوله ونكتي الشهوة من
 أحدهما) هذا التعليل يظهر في المس أى ما في النظر وتعتبر الشهوة من الناظر سواء وجدت
 من الاثر أم لا اه ط وهكذا بحث الخبر الرمي أخذ من ذكرهم ذلك في بحث المس

على الصحيح جوهره (حرمت)
 عليه (امرأته مالم يظهر عدم
 الشهوة) ولو على القم كأنهم
 في الذخيرة (وفي المس لا) تحرم
 (مالم تعلم الشهوة) لأن الاصل
 في التقبيل الشهوة بخلاف المس
 (والمعانقة كالقبيل) وكذا
 القرم والعين بشهوة ولو لاجنبية
 ونكتي الشهوة من أحدهما
 وموافق ويجنون وسكران

فقط قال والفرق اشتراكهما في لغة المس كالمشتركين في لغة الجماع بخلاف النظر (قوله كالنخ) أي في شدة حرمة المصاهرة بالوطء أو المس أو بالنظر ولوقسم المقابلات بان قال كالنخ عاقل صاحب لكان أولى ط وفي الفتح لومس المراهق وأقرب أنه شبهة ثبتت الحرمة عليه (قوله برزاية) لم أفيها إلا المراهق دون المجنون والمسكران نعم رأيتهما في حاوي الزاهدی (قوله يصرم الام) كذا يوجد في بعض النسخ وفي عامتها بدون الام فهو من باب الحذف والابصال كما قال ح وصارة القنينة هكذا قبل المجنون أم امرأته شبهة أو السكران يتهصرم اه أي يحرم امرأته (قوله وبجريمة المصاهرة الخ) قال في الذخيرة ذكر محذوف في نكاح الاصل ان النكاح لا يرتفع بجريمة المصاهرة والراضع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفریق لا يجب عليه الحد أشبه عليه أو لم يشبه عليه اه (قوله لا يبعد المتأثرة) أي وإن مضى عليها من كان في البرازية وبجريمة الحواشي لا يبعد تفریق القاضي أو بعد المتأثرة اه وقد علمت ان النكاح لا يرتفع بل يفسد وقد صرح حوافي النكاح القاسد بأن المتأثرة لا تحقق الا بالقول ان كانت مدخولها كتركك أو دخلت سيكك وأما غير المدخول بها فغير متأكد بالقول وبالترك على قصد عدم العود اليها وقيل لا تكون الا بالقول فيها حتى لو تركها ومضى على عدتها سنون لم يكن لها أن تفرق بها آخر فاقهم (قوله والوطء بها الخ) أي الوطء الكائن في هذه الحرمة قبل التفریق والمتأثرة لا يكون زنا قال في الحواشي والوطء فيها لا يكون زنا لأنه مختلف فيه وعليه مهر المثل لو وطئها بعد الحرمة ولا حد عليه وبنت السب اه (قوله وفي الخاتمة الخ) مستغنى عنه بما تقدم ح (قوله فدخلت فراش أيها) كنى به عن المس والافترس المدخول بغير مس لا يعتبر ط (قوله ليست بمشبهة به يفتي) كذا في البحر الخاتمة ثم قال فأفادته لا يفرق بين أن تكون سميئة أو لا وإذا قال في المصراع يفتي حسن لا تكون مشبهة اتفاقا لو تفسر فصاعدا مشبهة اتفاقا وفيما بين الجنس والتسع اختلاف الرواية والمشايخ والاصح انها لا تحت الحرمة اه (قوله وان ادعت الشهوة في قبيله) أي ادعت الزوجة انه قبل أحد أصولها أو فروعها بشبهة أو ان أحد أصولها أو فروعها قبله بشبهة ومصدر مضاعف الى فاعله أو مضعوله وكذا قوله أو قبيله ابنه فان كانت اضافته الى القول فابنه فاعل والانساب تنظم الكلام اضافة الاول لفاعله والثاني لمفعوله ليكون فاعل يقوم الرجل أو ابنه كما فاده ح (قوله فهو مصدق) لانه تنكر ثبوت الحرمة والقول للمسكر وهذا ذكر في الذخيرة في المس لاقى التقبيل ككما مضى الشارح فانه مخافة ان يفسد عليه المصنف أو لا من أنه في التقبيل يفتي بالحرمة ما لم يظهر عدم الشهوة وقته سامع الذخيرة نقل الخلاف في ذلك فلهذا سبق على ما في سماع الميعون (قوله آتته) بالرفع فاعل متشترط ط (قوله أو يركب معها) أي على دابة بخلاف ما إذا ركبت على ظهره وعبر المامحبت يصدق في انه لا عن شبهة برزاية (قوله وفي الفتح الخ) قال فيه والحاصل

كالنخ برزاية وفي القتيبة قبل
السكران يتهصرم الام وبجريمة
المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يصل
لها التزويج آخر لا يبعد المتأثرة
وانقضاء العدة والوطء بها لا يكون
زنا وفي الخاتمة ان النظر الى خروج
ايقته بشبهة يوجب حرمة امرأته
وكذا لو فرغت قد دخلت فراش
أيها امرأته فانتشر لها أو بها
يصرم عليه أيها (وبنت) منها
(دون نسخ ليست بمشبهة) به يفتي
(وان ادعت الشهوة) في قبيله
أو قبيله ابنه (وأنكرها الرجل
فهو مصدق) لاهي (الآن يقوم
اليها مستمرا) آتته (فبعثها)
لقرينة كنبه (أو أو أخذت منها
أو يركب معها) أو يمسها
الفرج أو قبيلها على القدم قاله
الحذادى وفي الفتح

انه اذا اقر بالنظر وانكر الشهوة صدق بلا خلاف وفي المباشرة لا يصدق بلا خلاف
فبما علم وفي التقبل اختلف فيه قبل لا يصدق لانه لا يكون الا من شهوة فابا قبل
الآن ينظر خلافه لا انتشار ونحوه وقبل يقبل وقبل بالتفصيل بين كونه على الرأس
والجبهة والخد فيصدق أو على القم فلا ولا ربح هذا الآن الخد يتراعى الحافة بالقم اه
وقوله الآن يظهر الخد اه أن يذ ك بعد قوله وقبل يقبل كالا يعني ولها ذ ك الملس وقد متنا
عن الذخيرة أن الأصل فيه علم الشهوة مثل النظر فيصدق اذا أنكر الشهوة الآن يقوم
اليها منتشرا أي لأن الانتشار دليل الشهوة وكذا اذا كان الملس على الفرج كما مر عن
الحدادي لانه دليل الشهوة غالبا وما ذكره في الفرج ههنا من الحاق تقبل الخد بالقم أي
بخلاف الرأس والجبهة غير ما تقدم في كلام الذخيرة عن الامام علي بن الحسين فان ذلك
لم يصل فافهم (قوله ولا يصدق انه كذب الخ) أي عند القاضي أما بينه وبين اقدمنا
ان كان كاذبا فيما أقبل قبل الحرة ~~هكذا~~ اذا اقر بجماع أمتهما قبل التزويج لا يصدق
في حقها فيجب كمال المسمى لو بعد الدخول ونصفه لوقبله بجر (قوله تجنيس) كذا عزاه
اليه في البصر وكذا رأيت فيه أيضا ونص بجارته المختار انه تقبل اليه أشار محمد في الجماع
والسده ذهب بغير الاسلام على البرزوي لأن الشهوة مما وقف عليه بتحريك العضوين
بعضهما بعضا أو بأثر أحدهما في بعضهما من غير أن يكون من التعليل من كلام التنجيس
أيضا وبه ظهر أن ما في التهر من عزوه الى التنجيس أن المختار عدم التقبول سبق قلم (قوله
بين المحامد) الأولى حذفه لأن قول المصنف بين امرأتين يعني عنه وثلاث يومه اختصاص
الثاني بالجماع وطأ بالثنتين ولا يصح امرأته بدلا منه بدل مفصل من يحمل لأن الشارح
ذكره عاملا في نفسه وهو قوله وحرم الجمع فانهم أرادوا المحامد ما مثل السب والرشاع
فلو كان له زوجتان ومسيستان ارضعهما أجنبية فسد نكاحهما كما في البصر (قوله أي
عقد صحيحا) الأنسب حذف قوله صحيحا كما فعل في البصر والتبر وإذا قال ح لا ثمرة لهذا
التقدير اذا تزوجهما في عقد واحد فانه لا يكون صحيحا قطعا ولا نفيا اذا تزوجهما على
التعاقب وكان نكاح الأولى صحيحا فان نكاح الثانية والمخالفه هذا باطل قطعا ثم فريعا
اذا تزوج الأولى فأسدا فان له حيث شأنا عقد على الثانية ويصدق عليه انه جمع بينهما
نكاحا ونكاح الأولى وان كان فاسدا يسمى نكاحا كما شاع في عباراتهم اه (قوله وعدة)
محطوف على نكاحا منصوب محمله على التميز (قوله ولو من طلاق بائن) مثل العدة من
الرجعي أو من اعتاق أم ولد خلافا لهما أو من نفروا بعد نكاح فاسد وأشار الى ان من
طلق الابن لا يجوز له أن يتزوج امرأته قبل انقضاء عتقته فان انقضت عتقه الكل بها
جازه تزويج أربع وإن واحدة فواحدة بجر (قرع) ماتت امرأته له التزويج بائنا بعد
يوم من موتها كما في الخلاصة عن الأصل ~~هكذا~~ في الميسر لصدا الاسلام والهيبة
السرخصي والبصر والتأخرية وغيرهما من الكتب المعتبرة وأما ما عزي الى التنجيس

يتراعى الحاق الخد بالقم وفي
الخلاصة قبله ما نقلت أيام
امراتك فقال لجمعتها ثبت
الحرة ولا يصدق انه كذب
ولو هازلا (من قبل الشهادة
على الاقرار بالملس والتقبل عن
شهوة وكذا) تقبل (على نفس
الملس والتقبل) والنظر الى ذكره
أفخرجها (من شهوة في المختار)
تجنيس لأن الشهوة مما وقف عليها
في الجملة لا انتشارا وأما (و) حرم
(الجمع) بين النكاح (نكاحا) أي
عقدا صحيحا (وعدة ولو من طلاق
بائن)

وجوب العدة فلا يقد عليه ويمتله في كائنا تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله بجلت عين)
متعلق بوطء واستدراج الجمع وطأ عن الجمع ملكتين غير موطء فانه جائز كافي الصراط (قوله
بين امرأتين) يرجع الى الجمع نكاحا وعدة ووطأ بجلت عين ط أي في عبارة المنصف ما على
عبارة الشارح فهو متعلق بالآخر (قوله أتيهما فرضت الخ) أي أتيوا حدثت منهما فرضت
ذكر اليمين للأخرى كالجمع بين المرأة وعمتها وأختها والجمع بين الأم والبنات نسبا أو رضاعا
وكالجمع بين عمتين أو خالتين كأن يتزوج كل من رجلين أم الأم أخو يولد لكل منهما بنت
فيكون كل من البنتين عمة الأخرى أو يتزوج كل منهما بنت الأم أخو يولد لكل منهما بنت
من البنتين حالة الأخرى كافي الصراط (قوله أبدأ) قد يذهب بها للصبر وغيره لاخراج ما لو تزوج
أمة ثم سبدهم فانه يجوز لانه إذا فرضت الأمة ذكر الأبيصع في إيراد العدة على سبده
ولو فرضت السيدة ذكر الأبيصع في إيراد العدة على أمته الأفي موضع الاحتياط كما يأتي
لكن هذه الحرمة من الجانبين مؤقتة الى زوال ملك العين فإذا زال فأبدا لهما فرضت ذكر
صحيح إيراد العدة منه على الأخرى فلذا جاز الجمع بينهما واحتج الى إخراج هذه الصورة من
القاعدة المذكورة بقيد الأبدية لكن هذا بناء على أن المراد من عدم الخل في قوله أتيهما
فرضت ذكر الرجل للأخرى عدم حل إيراد العقد ما لو أريد به عدم حل الوطء لا يحتاج في
إخراجها الى قيد الأبدية لأنها خارجة بدونه فانه لو فرضت السيدة ذكر الرجل لوطء أمته
أفاده (قوله لا تنكح المرأة على عمها) فانه ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة
أختها (قوله وهو مشهور) فانه ثابت في صحيح مسلم وابن حبان ورواه أبو داود والترمذي
والنسائي وعلقاه الصدوق الأول بالقبول من العصاية والتابعين ورواه الجهم الغفر عنهم
أبو هريرة وجابر وابن عباس وابن عمرو بن مسعود وأبو سعيد الخدري فيصلي على شخص
لعموم قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم مع أن العموم المذكور مخصوص بالمشرك
والمجوسية وبناءه من الرضاة فلو كان من أخبار الأجداد جاز التخصيص به غير متوقف
على كونه مشهورا والظاهر أنه لا يثبت ادعاء الشهرة لأن الحديث موقوف على النسخ
لا التخصيص لأن ولا تنكحوا المشركين ناسخ للعموم وأحل لكم إذ لو قدم لم يفسد
بالآية فانهم حل المشركات وهو منقأ وتكرار النسخ وهو خلاف الأصل وإن الملائمة
أنه يكون السابق حرمة المشركات ثم ينسخ بالعام وهو أحل لكم ما وراء ذلكم ثم يجب
تقدير ناسخ آخر لأن الثابت الآن الحرمة فتح وجه الدفع ما في العناية من أن شرط
التخصيص المقارنة عندنا وليست بمعلومة (تجيبه) هذا ذكره من الدليل لا يكتفي بالثبات
عموم القاعدة من حرمة الجمع بين جميع المحارم فإن الجمع بين حرمة لأفضائه الى قطع الرحم
لوقوع الشارح عادة بين الضريين والدليل على اعتباره ما ثبت في الحديث برواية
الطبراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم فانكم إذا قلتم ذلك قلتم أمهاتكم وتعلم في القبح
(تجيبه) عن هذا أجاب الرولى الشافعي عن الجمع بين الاختين في الجنة بأنه لا مانع منه

ور حرم الجمع (وطأ بجلت عين)
بين امرأتين أتيهما فرضت ذكر
الرجل للأخرى أبدأ الحديث مسلم
لا تنكح المرأة على عمها وهو
مشهور يصلي على شخص
(بما جاز الجمع بين امرأة وثلاث
زوجات) أو امرأة اثنتين

لأن الحكم بدور مع العلم وجودا وعلما وعله التبايض وقطعة الرحم منتفصة في الجنة
 الا الام والبنت اه أي لعله الجزئية فيها وهي موجودة في الجنة أيضا بخلاف نحو
 الاثنين (قوله أو أمة ثم سبقتها) الأولى عدم ذكر هذه الصورة لما صلت من ان اخر اجها
 من القاعدة بقيد الأيدي مبنى على أن المراد من عدم الحل عدم حل ايراد العقد وهو ثابت
 من الطرفين كآثر زناه فينا في قوله الا في لم يحرم ولو أريد بعدم الحل عدم حل الوطء صح
 قوله لم يحرم لكنه يستغنى عن قيد الأيدي بوله أشار إلى أن جواز الجمع بينهما ثابت على كل
 من التقديرين فافهم قال ح وأشار به إلى أنه لو تزوجهما في عقد لم يصح نكاح
 واحدة ولو تزوجهما في عقدتين والسبعة مقدمة لم يصح نكاح الأمة كما قدمناه أول
 الفصل (قوله لم يحرم) أي التزوج في الصور الثلاث لأن الذكر المهرض في الأولى يصير
 متزوجا بفت الزوج وهي بنت رجل أجنبي وفي الثانية يصير متزوجا امرأ أجنبية وفي
 الثالثة يصير مطلقة (قوله بخلاف عكسه) هو ما إذا فرضت بنت الزوج أو أم
 الزوج أو الأمة ذكر أحدث فصرم الأخرى لأنه في الأولى يصير ابن الزوج فلا تحلل له موطأة
 أبيه وفي الثانية يصير أبا الزوج فلا تحلل له امرأ ابنته وفي الثالثة يصير عبدا فلا تحلل له
 سدنه (قوله وان تزوج الخ) قيد بالتزوج لأنه لو اشترى أخت أمته الموطأة أمارة له
 الأولى وليس له وطء الثانية ما لم يحرم الأولى على نفسه ولو وطئها ثم لم يحلل له وطء واحدة
 منهما حتى يحرم الأخرى ويكون النكاح صحيحا لأنه لو كان فاسدا لا تحرم عليه الموطأة
 ما لم يدخل بالمتكوجة لوجود الجمع حقيقة وأطلق في الأخت المتزوجة فتدخل الحرة والأمة
 وأطلق في الأمة فتدخل أم الولد وقد يكون لموطأة لا تبذونه يجوز له وطء المتكوجة كما
 يأتي لأن المرفوعة ليست بموطأة كما قلنا يصير جامعاً بينهما ما لا حقيقة ولا حكما وأشار
 إلى أنه لو لم يدخل بالمتكوجة حتى اشترى أختها لا يباح الاشتراء لأن المتكوجة حق موطأة حكم
 كذا أفاده في البصر وأراد بآخت الأمة من ليس بينهما جارية احتراز عن أمها وبنتها
 لأن وطء أحدهما يحرم الأخرى أبداً (قوله حتى يحرم) أي على نفسه كما وقع في عبادتهم
 والمتبادر منه أنه بالضم والتشديد من المزيد ويعلم منه دلالة حكم الحرمة بدونه فعله كوث
 أحدهما أو ردت له الحصول المقصود ولو قرئ بالفتح والتضعيف صح وشمل ذلك منوطا
 ولكنه غير لازم لما عرفت فافهم (قوله حل استمتاع) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي
 يحرم الاستمتاع الحلال أفاده أو بالإضافة بيانية أي يحرم شيئا حلالا هو استمتاع أفاده
 الرجح وبه اندفع ان الحل والحرمة من صفات فعل المكلف كالاستمتاع فلا يصح وصف
 أحدهما بالآخر فافهم (قوله بسبب ما) فصرم المتكوجة بالطلاق والخلع والردة مع
 انقضاء السنة تهستاق والمملوكة يبيعها كالأمة وبعضها وانها قها كذلك وهبها مع
 التسليم وكاتبها وتزوجها بنكاح صحيح بخلاف القاسد الا اذا دخل بها الزوج فانها
 لو حرم العقد عليها لم يحرم على المالك فصله حيث شاء المتكوجة ولا يؤثر الاحرام

أو أمة ثم سبقتها لأنه لو فرضت
 المرأة أو امرأة الابن أو السيدة
 ذكر لم يحرم بخلاف عكسه (وان
 تزوج) نكاح صحيح (أخت
 أمة) قد (وطئها صحيح) النكاح
 لكن (لا يباح واحدة منهما حتى
 يحرم) حل استمتاع (أحدهما
 عليه) بسببها

والحيض والتفاس والصوم والرحن والابانة والتدبير لان فرجها لا يصرم بهذه الاسباب
 بصر قال في التبر ولم ارفق كلامهم ما لو باعها ما قاسداً أو وهبها كذلك وقبضت والظاهر
 انه يحل وطه المتكوسة اه اى لان المبيع قاسداً على القبض وكذا الموهوب قاسداً على
 التقبض بخلاف المصححة في العداية كالمسأقي في بابه ان شاء الله تعالى ه (تبيه) ه قال في
 الصرقان عادت الموطاة الى المحكم بعد الاخراج سواء كان يفسخ أو يبرأ من بعد يوصل
 وطه واحد منهما حتى يحترم الامة على نفسه بسبب كما كان أولاً (قوله) لان للعقد حكم
 الوطه) أو رد عليه أنه لو كان كذلك يجب أن لا يصح هذا النكاح كما قاله بعض المالكية
 والازم أن يصير بائناً بينهما وطاً حلالاً لان الوطه السابق فأن حكا أيضاً دليل انه لو اراد
 بيعها يستحب استبراءها وهذا لازم ووطاً باطل فلازم بطلان ما تزويجه وهو صحة العقد
 وأجاب عنه في الفتح بأنه لازم مفارقه لان سيده ازالته فلا يضر الصحة (قوله) ولو لم يكن
 الخ) بمخرز قوله قد ووطها ح (قوله) وطه المتكوسة) فان وطى المتكوسة حرمت المملوكة
 حتى يفارق المتكوسة كذا في الاختيار (قوله) ودواى الوطه كالوطه) حتى لو كان
 قبل امته أو سها بنوته أو بعي فلعنه ذلك ثم تزوج أحداً لا تحل له واحدة منهما حتى
 يصرم الاخرى دعى (قوله) أو من عندهما) هو كل امرأتين أيتها فرضت ذكر الفصل
 للآخرى ح ولا حاجة الى هذه الزيادة للاستغناء عنها بقول المستفجد وكذا الحكم
 في كل ما جمعها من المهرام ط (قوله ونسى الاول) فلو علم فهو العقيم والناسف باطل
 وله وطه الاولى لان بطلان الثانية يقصر الاولى الى انقضاء عقد الثانية كجاء وطى اخت
 امرأته بنسبه حيث يهرم امرأته لم تقص عتقات النسبه ح عن الجر وقال
 في شرح دور البصار قيد بالبيان اذا الزوج لو عين احداً بالتعل بدخوله بها وبينان
 أنها سابقة قضى بنكاحها التصادقهما وفرق بينه وبين الاخرى ولو دخل باحدهما
 ثبته ان الاخرى سابقة بصر البيان اذا دلالة لا تعارض الصريح اه ومنه في
 التبرئ سبلا لقن شرح الجمع (قوله) فرق القاضي بينه وبينهما) يعني يفرض عليه أن
 يقاومهما فان لم يقاومهما وبسبب على القاضي ان علم أن يفرق منه وبينهما فعلاً المعصية
 بصر لكن في الفتاوى الهندية عن شرح اللبائى ولو تزوجها في عقدتين ولا بدوى
 أيتها سابق فانه يؤمر الزوج بالبيان فان بين فعل ما بين وان لم يبين فانه لا يضرى في ذلك
 ويفرق منه وبينهما اه ح قلت لانه نافذ بينهما لان بيان الزوج مبنى على علمه بالاسبق
 لما ذكرناه عن شرح الدرر وقوله لا يضرى تأمل وفي التبر وينبغي أن يكون معنى
 التفریق من الزوج أنه بطلقة ولم أره اه (قوله) ويكون طلاقاً) أى تفریق القاضي
 المذكور وظاهر كلام الفتح انه بحث عنه فانه قال والظاهر أنه طلاق حتى يقتض من
 طلاق كل منهما طلاقاً ولو تزوجها بعد ذلك وأقر في الجر والنهر وبقيده أن الزايطى عبر
 عن التفریق المذكور وبالطلاق وكذا قال الاتفاقى في غاية البيان وتفریق القاضي

لان العقد حكم الوطه حتى لو نكح
 مشرق مغربية ثبت نسب
 اولادها منه لتبوت الوطه محكماً
 ولو لم يكن وطى الامانة وطه
 المتكوسة ودواى الوطه
 كالوطه ابن كمال (وان تزوجها
 معاً) أى الاختين أو من عندهما
 (أو بعقدتين ونسى) النكاح
 (الاولى فرق) القاضي (بينه
 وبينهما) ويكون طلاقاً (واحدة
 نفسها المهر)

كالطلاق من الزوج ثم قال في الفتح فان وقع التفريق قبل الدخول فله أن يتزوج
 أيتها ما شاء السال وان بعد فليس له التزوج بواحدة منهم حتى تنقضي عدتهما وان
 انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله تزوج التي لم تنقض عدةها دون الاخرى كي لا
 يصير جامعاً وان وقع بعد الدخول باحدهما فله أن يتزوجها في الحال دون الاخرى فان
 عدتها تنقضي من تزوج اختها ٨١ قوله يعني في مسئلة النسيان) تنقضي لقله ويكون طلاقاً
 ولقول المصنف وله ما نصف المهر اذا التفريق في الباطل لا يكون طلاقاً فاقهم (قوله)
 اذا الحكم (الخ) بيان للفرق بين المستتب وذلك أن في مسئلة النسيان صح نكاح السابقة
 دون اللاحقة وتعين التفريق بينهما المهر والى صح نكاحها يجب لها نصف المهر
 بالتفريق قبل الدخول ولما جهلت وجب لهما ما في مسئلة تزويجهما على عقد واحد
 فالباطل نكاح كل منهما حيناً فاذا كان التفريق قبل الدخول فلا مهر لهما ولا عدة
 عليهما وان دخل بهما وجب لكل الاقل من المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم النكاح
 القاسد وعليهما العدة بغير حال وقد بطلان ما في المحيط بأن لا تكون احدهما
 مشغولة بنكاح الغير وعدته فان كانت كذلك صح نكاح الفارغة لعدم تحقق الجمع بينهما
 كما لو تزوجت امرأة زوجين في عقد واحد واحدهما متزوج بأربع نسوة فانهما تكون
 زوجة لآخر لانه لم يتحقق الجمع بين رجلين اذا كانت هي لا لفضل لاحدهما ٨٢ (قوله)
 وهذا) أي وجوب نصف المهر لهما في مسئلة النسيان (قوله متساويين قدرا وجبنا)
 كما اذا كان كل منهما ألف درهم ح (قوله وهو مسمى) الضمير راجع الى المهرين
 بتأويل المذكور ح (قوله وادى كل منهما اثنا الاولى) أما اذا قالت لا تدرى أي
 النكاحين أو لا يقضى له ما بنى لأن القضي له مجهول وهو عنع صحة القضاء بكن قال
 لرجلين لاحدهما على ألف لا يقضى لاحدهما بنى إلا أن يصطلحاً بأن يتفقا على أخذ نصف
 المهر فيقضى لهما به وهذا القيد أي دعوى كل منهما زاده أبو جعفر الهندواني وظاهر
 الهداية تضعيفه لكنه حسن بغير وتما فيه (قوله ولا ينفق لهما) مثلهما لو كان
 لكل منهما مائة على السبق كما في الفتح وغيره أي لهما هذا المال ح فلما قامت احدهما
 البينة على السبق فنكاحها هو الصحيح والثاني باطل فلهما قدهما في قوله ونسب الاول
 (قوله فان اختلف مهرهما) محترز قوله متساويين قدرا وجبنا وهو صادق
 باختلافهما قدرا فقط كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من القضة والاخرى
 وزن اثنين منها وبنفسا فقط كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من القضة
 والاخرى وزن ألف درهم من الذهب ووزن الثاني يكون مهر احدهما وزن
 ألف درهم من القضة والاخرى وزن ألفي درهم من الذهب (قوله فان علم الخ) اعلم
 أن هذا التصيل مأخوذ من الدور واعترضه مشهور بأنه لو وجد لغيره والذي وجد في
 أكثر الكتب ان المسمى لهما ان كان مختلفا يقضى لكل واحدة منهما ربع مهر المسمى

يعني في مسئلة النسيان اذا الحكم
 في تزويجهما معا البطلان وعدم
 وجوب المهر الا بالوطء كما في طاعة
 الكتب فتنبه وهذا (ان كان
 مهرهما متساويين) قدرا وجبنا
 (وهو مسمى في العدة وكانت
 الفرقة قبل الدخول) وادى كل
 منهما اثنا الاولى ولا ينفق لهما فان
 اختلف مهرهما فان علم لكل
 ربع مهرها والا فلكل نصف أقل
 المسمين

والتي وجد في بعضها أنه يقضى لهما بالاقبل من متى المهرين المسمين فلو كان مهر
 أحدهما ما قدرهم والاخرى غائبة يقضى على القول الاول فلاولى بمئة وعشرين
 درهمين والثانية بعشرين وعلى الثاني نصف أقل المهرين المسمين وهو أربعون ثم نصف
 بينهما فيكون لكل منهما عشرين درهما كذا في حاشيته توح أفندي وفي شرحه الشيخ
 اسمعيل أن الاحتياط الثاني وهو الموجود في الكافي والمصنف غاية معلا بان فيه يقينا
 والظاهر أن المصنف أي صاحب الدرر أراد أن يوفق بين القولين بأن الاول فيما إذا كان
 ماسي لكل واحد منهما بما يعينها معلوما كالمسماة تقاطعة والاتصال واحدة والثاني فيما
 إذا لم يكن معلوما كذلك بان يعلم أنه سمي لواحدة منهما تجهلا وأنه والاخرى أم لا لأنه سمي
 تعيين كل منهما لكن سياق ما في الكافي والكفاية لا يؤيد في تخصيصه في ذلك ولا قبل
 لوجه على اختلاف الرواية كان أولى إذا تقررت ذلك علم بأن قول الشارح تعالى الدرر
 والافضل نصف أقل المسمين غير صحيح كإيماء عليه في التمهيد لآلة وغيرها لاقتضائه أن
 تأخذ أمهرا كاملا مع أن الواجب عليه نصف مهر فالصواب ما في بعض نسخ الترح وهو
 والنصف أقل المسمين لهما وهذا أيضا على ما في الدرر من التوفيق وقد علمت ما فيه
 (قوله وان لم يكن مسمى) أي وان لم يكن واحدا من المهرين مسمى فالواجب متعة وإذا
 سمي لاحداهما دون الاخرى قلن لهما المسمى أخذ بهما والقي ليس لهما أخذ نصف المتعة
 ح ومثله في شرح النج اسمعيل (قوله وجب لكل واحدته مهر كامل) قال في الفتح
 فلو كان التقرين بعد الدخول وجب لكل منهما مهرها كاملا في النكاح القاسد يقضى
 بمهر كامل ومهر كامل ويجب له على ما إذا اتحد المسمى لهما مقدرا وحسنا أما إذا اختلفا
 فيتعذر إيجاب عقر إذا ليست احدهما أولى بجها ذات العقر من الاخرى لانه فرع
 الحكم بانها الموطوءة في النكاح القاسد هذا مع أن القاسد ليس حكم الموطوءة إذا
 سمي قبل العقر بل الأقل من المسمى ومهر المثل اه ومثله في العرسوى قوله مع أن القاسد
 الخ والظاهر أن صاحب الفتح عبرة أولا بأنه يجب لكل مهر كامل ثم بالعقر بما وقع في
 كلام غيره ثم حقق أن الواجب في النكاح القاسد بعد الموطوء هو الأقل من المسمى ومهر
 المثل فظم أنه المراد بالعقر في المغرب العقر صدق المرأة إذا وطئت بشبهة اه ولا يخفى
 أن الموطوءة في النكاح القاسد موطوءة بشبهة وقد صرح في الكفر وغيره بأن الواجب في
 النكاح القاسد الأقل من المسمى ومهر المثل فظم أن اقتصار البصر على التعبير بالعقر صحيح
 فانهم والحاصل أنه قد علمت أن أحد النكاحين في مثله التسميان صحيح والاخر
 فاسد بعد الدخول يجب في الصحيح المسمى وفي القاسد العقرى الأقل من المسمى ومهر
 المثل وحيث لم تعلم صلحة الصحيح من القاسد يقسم المهران بالنصف المذكور بينهما
 فيكون لكل واحدة مهر كامل ثم اعلم أن الصورة أربع لانه إما أن يتعد المسمى لهما
 أو يختلف وعلى كل إمام أن يتعد مهر مثلها أيضا ويختلف فان اتحد المسميان والمهران

(وان لم يكن مسمى فالواجب متعة
 واحدتهما) بدل نصف المهر
 (وان كانت الفرقة بعد
 الدخول وجب لكل واحدة
 مهر كامل) لتقرره بالدخول

وهو يعلم حكم دخوله بها واحدة

فلا شبهة في أنه يجب لكل منهما مهرها كاملا وأما إذا اتحد المسميان واختلف المهران
 كان سمي لهندماة ومهر مثلها تسعون ولا تنبدد مائة أيضا ومهر مثلها ثمانون
 فالواجب ذات النكاح الصحيح المسمى وهو مائة وذات الفاسد العقر وهو مائة وقد هنا بين
 التسعين والخمسين وتعذرا يجب أحدهما إذ ليست أحدهما أولى بكونها ذات العقر
 فلذا قد اتحدت قول القنع ويجب جله أي حل وجوب المهر كاملا لكل منهما على
 ما إذا اتحد المسمى لهما إذا اتحد مهر مثلها أيضا أو ما قول القنع وأما إذا اختلفا أي
 المسميان تسعديا يجب العقر في إطلاقه نظر لانه ظاهر فيها إذا اختلف المهران أيضا
 كان سمي لهندماة ومهر مثلها ثمانون ولقد تسعين ومهر مثلها تسعون مثلا فها تعذر
 ايجاب العقر وتعذرا أيضا ايجاب المسمى لان أحدهما ليست بأولى من الأخرى بكونها
 ذات النكاح الصحيح وأذا اتحد الفاسد سمي فوجب لهما أحد المسميين بعينه وأحد
 العقرين بعينه لا اختلاف كل منهما وأما إذا اختلف المسميان واتحد المهران كان سمي
 لهندماة ولقد تسعين ومهر مثل كل منهما ثمانون فلا يتعدرا بيجاب العقر لانه ثمانون
 على كل حال سواء كانت ذات النكاح الفاسد هذا أو وعدا بل يتعدرا بيجاب المسمى
 ثم انه لم يعلم من كلام القنع الحكم في هذه الصور الثلاث وقال ط والظاهر انه عند تعذر
 ايجاب العقر يجب لكل الأقل من المسمى ومهر مثلها قلت وفيه نظر لان ذلك تنقيد
 لحقهما وقرئ بعض المتن اذ لا شك أن فهما ذات نكاح صحيح ولها المسمى كاملا ولا سيما
 إذا اتحد المسميان على انه لم يعلم منه حكم ما إذا لم يتعدرا بيجاب العقر بل يظهر ما قرره
 شيخنا حفظه الله تعالى وهو انه حيث جهل ذات الصحيح بينهما وذات الفاسد وكان
 لاحداهما المسمى وللأخرى العقران يأخذ المتيقن ويتبعه بينهما في الصور الأربع
 فإذا اتحد كل من المسميين والمهرين يعطيان أحد المسميين وأحد المهرين وإذا اتحد
 الأولان فقط يعطيان أحد المسميين وأقل المهرين وإذا اختلف الأولان فقط يعطيان أقل
 المسميين وأحد المهرين وإذا اختلف الأولان والآخران يعطيان أقل المسميين وأقل
 المهرين وأما قوله ومنه يعلم حكم دخوله بها واحدة يعني أن المدخول
 بها يجب لها نصف المسمى ونصف الأقل من مهر المثل والمسمى لانها ان كانت سابقة
 وجب لها جميع المسمى وان كانت متأخرة وجب لها الأقل من مهر المثل والمسمى فتأخذ
 نصف كل منهما وغير المدخول بها يجب لها ربع المسمى لانها ان كانت سابقة وجب لها
 نصف المسمى وان كانت متأخرة لا يجب لها شيء فتتصف النصف اه ح قلت وهذا
 الذي ذكره الشارح ما خوذ من الشرع لا ليسه ويجب تقييده بما إذا دخل بأحداهما
 مع اقراره بأنه لا يعلم أيهما أسبق نكاحا أم لا ودخل بأحداهما على وجه البيان فانه يقتضي
 نكاحها كما قلتمنه عن شرح دور الجار وغيره وحيث قد فيجب لها جميع المسمى لها
 ويرى فيه وبين الأخرى ولا شيء لها لانه ظهر انها المتأخرة فيكون نكاحها باطلا وقد مر

ان الباطل لا يجب منه المهر الا بالدخول (قوله وكذا الخ) الاحسن قول الزليحي
 وكل ما ذكرنا من الاحكام بين الاختين فهو الحكم بين كل من لا يجوز جمعه من
 المحارم (قوله وحرم نكاح المولى أمته الخ) أي ولو ملك بنتها وكذا المرأة ولو تعلق
 سوى سهم واحد منه فتح زاد في الجوهره وكذا اذا ملك أحدهما صاحبه أو بعضه فقد
 النكاح وأما المأذون والمدرأا اشتريان ويصحبهما في النكاح لانهما لا يملكها
 بالعقد وكذا المكاتب لانه لا يملكها بالعقد وانما يثبت فيهما حق الملك وكذلك قال
 أبو حنيفة فيمن اشتري زوجته وهو فيها بالنسبة لم يفسد نكاحها على أصله ان خيبر
 المشتري لا يدخل المبيع في ملكه اه (قوله لان المملوكية الخ) عليه كالمستثنى قال
 في الفتح لان النكاح ما شرع الا من غير اشتراك في الملك بين المتناكحين منها ما يقتض
 هي بملكه كالشفقة والسكنى والتمتع من العزل والابتن ومنها ما يقتض هو بملكه
 كحريم التكين والقراري والعزل والتمتع عن غيره ومنها ما يكون المال في كل منها
 مشتركاً كالاستمتاع بجماعة وبمسيرة والولد في حق الاضافة والمملوكية تنافي المملوكية
 فقد نافت لان عقد النكاح ونساق الا لازم منساب للملوك وبه سقط ما قبل يجوز كونها
 مملوكه من وجه الرق فالملك من جهة النكاح لان القرض ان لازم النكاح ملك كل
 واحداً ذكرنا على الخلو والرق يقتضيه (قوله لم يوقعه الخ) يشتر أن المراد
 بالحرمة في قوله وحرم مطلق المنع لا خصوص ما يتبادر منه لمن المنع على وجه يقرب
 عليه الاثم والامتنع فعل الحرام للتعذر عن أمر موهوم في ترويح السيد أمته أو المراد بها
 نفي وجود العقد الشرعي المنفرد لفرانه كإشراكه ماله من الفتح وهذا معنى ما في الجوهره
 وكذا في البصر عن المعصيات المراد به في احكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى
 وبه النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك أما اذا تزوجها بتمتعها من
 وطئها حرام على سبيل الاحتال فهو حسن لاحتال أن تكون حرة أو معتقة الغير
 أو محلوفا عليها بصفتها وقد حث الخائف وكثير ما يقع لاسيما اذا تداءلتها الايدي اه
 قلت ولا سيما السراي الذي يؤخذ من غنمة في زمانه لليقين بعدم فسخ الغنمية فيبقى
 فيمن حتى أصعب الجنس وبقية الغنمين وما ذكره الشارح في الجواهر من المفتي أبي
 السعود من أنه في زمانه وقع من السلطان التنفيل العام فبعض اعطاء الجنس لاتباع شبهة في
 حل وطئهم اه فهو غير مفيد أما أولاً فلا تنفيل العام غير صحيح سواء مشروط به
 السلطان أخذ الجنس أولاً لأن فيه ابطال السهام المقدرة كما نص على ذلك الامام
 السرخسي في شرح السير الكبير وأما ثانياً فلا تنفيل سلطان زمانه لاتباع في زمانه
 وأما ثالثاً فلا نفي شبهة اعطاء الجنس ومن المعلوم في زمانه ان كل من وصلت
 يضمن العسكر إلى شيء يأخذه ولا يبطئ خمسة فيبقى أن يكون العقد واجباً اذا علم أنها
 مأخوذة من الغنمة ولذا قال بعض الشافعية ان وطء السراي الذي يجلب اليوم من

(وكذا الحكم فيما جمعهما من
 المحارم) في نكاح (و) حرم
 (نكاح) المولى (أمته) والعبد
 (سدة) لان المملوكية
 تنافي الملكية لم يوقعه المولى
 احتياطاً كان حسناً

مطلب
 مهم في وطء السراي الذي
 يؤخذ من غنمة في زمانه

الروم والهند والترك حرام وأما قوله في الاشباة بعد نقله ذلك عنه في قاعدة الاصل في
 الابضاع الصريح ان هذا نوع لاحكم لازم فان الجارية الجوهرة الحلال المخرج فيها الى
 صاحب البطان كانت صغيرة والى اقاربها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال اه
 فهذا التماخوف في غير ما علم انها اخذت من الغنيمة اما ما علم فيها ذلك ففيها ما ذكرناه لكن
 قد يقال انه يحتمل أن تكون باعها الامام أو أحد من العسكريين أو أجاز الامام به ما يدون
 ذلك فقد نص في شرح السير الكبير على ان بيع القاذي سهمه قبل القصة باطل
 كاعتاقه لكن العقد عليها لا يرفع النسبة لانها اذا كانت شعبة تكون مشروكة بين
 القاتلين وأصحاب الجس فلا يصح تزويجها نفسها بل الرفع للشعبة شرأوها من وكيل بيت
 المال أو التصديق على فقير ثم شرأوها منه وسبق في ان شاء الله تعالى تمام تقرير هذه
 المسئلة في الجهاد (قوله وفيه الخ) هذا مأخوذ من الشرع لآلية وقوله ونحوه أي كعدم
 القسم لها وعدم إيقاع الطلاق عليها وعدم ثبوت نسب ولدها بلا دعوى لكن لا يفتي
 أن الاحتياط في العقد عليها انما هو عند احتمال عدم صحة المالك احتياقا لقوله بالبيع الوطء
 حلالا بلا شبهة ولا يلزم من العقد عليها ذلك أن لا يمتداهل نفسه خمسة ونحوه بل نقول
 ينبغي له الاحتياط في ذلك أيضا (قوله وحرم تكاح الوثنية) نسبة الى عادة الوثنيين وهو
 ماله جنة أي صورة انسان من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر تهت راجع أو ثوان والمسم
 صورة بلا جنة هكذا الفرق بينهما كثير من أهل اللغة وقيل لافرق وقيل يطلق الوثن على غير
 الصورة كذا في النجاة نهر وفي الفتح ويدخل في عبدة الاوثان عبدة النجوم والنجوم
 والصور التي استحسنوها والمطلحة والزنادقة والباطنية والاباحية وفي شرح الوجيز
 وكل مذهب يكفر بمعتقد اه قلت وشمل ذلك الدرود والتصيرية والتبانية فلا تتصل
 منها حكمهم ولا تنوكل ذبيحتهم لانهم ليس لهم كتاب سماوي وأفاد بجرمة التكاح حرمة
 الوطء بملك العيين كما يأتي والمراد الحرمة على المسلم في الخيانة وقيل الجهمية والوثنية
 اسكل كانوا لا المرتد (قوله كناية) أطلقه فشمع الحريرة والفتنة والحرمة والامة ح عن
 البصر (قوله وان كره تنجها) أي سواء كانت ذمية أو حرية فان صاحب البصر استظهر
 ان الكراهة في الكناية الحرية تنزيهية فالذمية أولى اه قلت علل ذلك في البصر
 بأن التصيرية لا بد لها من نهي أو ما في معناه لانها في رتبة الواجب اه وفيه أن اطلاقهم
 الكراهة في الحرية يفيد أنها صريحة والدليل عند المجتهدين على أن التعليق يفيد ذلك
 ففي الفتح ويجوز تزويج الكنائس والاولى أن لا يفعل ولا يأك كل ذبيحتهم الا للضرورة
 وتكره الكناية الحرية اجماعا لا فتاح باب الفتنة من امكان التعلق المستدعي للمقام
 معها في ادرا الحرب وتعرض الولد على الضلع باخلاق أهل الكفر وعلى الرقبان فسي
 وهي حبلى فيولد رقيقا وان كان مسلما اه فقوله والاولى أن لا يفعل يفيد كراهة
 التزويج في غير الحرية وما بعده يفيد كراهة التصريح في الحرية تأمل (قوله مؤمنة نبي)

وفيه ما لا يخفى في عدم عداه
 خمسة ونحوه من عدم الاحتياط
 (و) حرم تكاح (الوثنية) بالاجماع
 (ومع) تكاح (كناية) وان كره
 تنجها (مؤمنة نبي) مرسل

تفسير الكنيسة لا تقيد ح (قوله مقر بكتاب) في التبر عن الزيلعي واعلم أن من
اعتقد بناسا واوله كتاب منزل كصف ابراهيم وشيث وزبور ودفنهم من أهل
الكتاب فقبوزنا حكمهم وأكل ذباصهم (قوله على المذهب) أي خلافا لما في المستنق
من تقيد الحل بأن لا يعتقدوا ذلك ووافقوه ما في مبسوط شيخ الاسلام يجب
أن لا يأتوا كما واذ بائع أهل الكتاب اذا اعتقدوا أن المسيح اله وأن عزرا اله ولا يقرّوا
نسائهم قبل وعليه الفتوى ولكن بالنظر الى الدليل ينبغي أن يجوز ألا كل والتزوج
اه قال في البحر وحاصله أن المذهب الاطلاق لم يذكره شمس الأئمة في المبسوط من أن
ذبيحة النصراني حلال مطلقا سواء قال بثلاث ثلاثة أو لا إطلاق الكتاب هنا والدليل
وروجه في فتح القدير بأن القائل بذلك طائفتان من اليهود والنصارى انقضوا كلامهم
مع أن مطابق لفظ الشرك اذا ذكر في لسان الشرع لا ينصرف الى أهل الكتاب وإن صح
لغة طائفة وطوائف لماءهم من ارادته به عن بعد مع الله تعالى غيره عن لا يدعي
اتباعه وكما الى آخر ما ذكره اه (قوله وفي التبر الخ) ما خوذ من الفتح حيث قال
وأما المعتزلة فمقتضى الوجه حل منا حكمهم لأن الحق عدم تكفير أهل القبلة وإن وقع
الزما في المباحث بخلاف من خالف القواطع المعلومة بالضرورة من الدين مثل القائل
بقدم العالم ونفي العلم بالجزئيات على ماصرح به المحققون وأقول وكذا القول بالإيجاب
بالذات ونفي الاختيار اه وقوله وإن وقع الزما في المباحث معناه وإن وقع التصريح
بكفر المعتزلة ونحوهم عند البت معهم في رد مذاهبهم بأنه كفر أي يلزم من قولهم بكذا
الكفر لا يقتضي ذلك كفرهم لأن لازم المذهب ليس مذهب وأيضا فانهم ما قالوا ذلك
الا لشيء دليل شرعي على زعمهم وإن أخطأ فيه ولزمهم المذهب وعلى أنهم ليسوا بأدنى
حالا من أهل الكتاب بل هم مقرون بأشرف الكتب ولعل القائل بعدم حل مناسكتهم
يحكم برديتهم بما اعتقدوه وهو بعد لأن ذلك أصل اعتقادهم فإن سلم أنه كفر لا يكون ردة
قال في البحر وينبغي أن من اعتقد مذاهبها يكفر به إن كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو
مشرك وإن طرأ عليه فهو مرتد اه وبهذا ظهر أن المرافضي إن كان ممن يعتقد
الالوهية في علي أو أن جبريل غلط في الوحي أو كان شكر عصية الصديق أو يذف السدة
الصديقية فهو كافر لخالفته القواطع المعلومة من الدين بالضرورة بخلاف ما إذا كان
يفضل عليا أو يبغض الصحابة فإنه مبتدع لا كفر كما أوجعته في كتابي تنبيه الولاة
والحكام على أحكام شام خير الانام أو أحد أصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة
والسلام (تنبيه) قبل لا تجوز مناسكتهم يقول أنا ومن إن شاء الله تعالى لأنه كافر
قال في البحر انه محمول على من يقول شكافي في إيمانه والشافعية لا يقولون بذلك فقبوز
المناسكة بنا ونسبهم بلا شبهة اه وحقق ذلك في الفتح بأن الشافعية يريدون به إيمان
الموافاة كما صرحوا به وهو الذي يقبض عليه الصمد وهو اخبار عن تقدمه بفعل في

(مقر بكتاب) منزل وإن اعتقدوا
المسيح الها وكذا حل ذبيحتهم على
المذهب بغير وفي التبر تجوز
مناسكة المعتزلة لا لا كفر أحد
من أهل القبلة وإن وقع الزما في
المباحث

المستقبل أو استصحابه الله فيه ملق به قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا
 إلا إن شاء الله غير أنه عندنا خلاف الأولى لأن تعويده النفس بالحرم في مثله ليس بمصلحة
 خیر من ادخال أداة التردد في أنه هل يكون مؤثماً عند الموافقة أولا اه (قوله لا عبادة
 كوكب لا كتاب لها) هذا معنى الصائبة المذكورة في المتن على أحد التفسيرين
 فيها قال في الهداية ويصور تزويج الصائبات أن كانوا يؤمنون بدس نبى ويقرن بكتاب
 لانهم من أهل الكتاب وإن كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم يقرب منا حكمهم لانهم
 مشركون والخلاف المنقول فيه محمول على اشتباه مذهبهم كل آجاب على ما وقع
 عنده وعلى هذا حال ذيعهم اه أى الخلاف بين الامام القائل بالحل بناء على تفسيره
 بأن لهم كتابا وليكنهم يعظمون الكواكب كتعظيم المسلم الكعبة بين ما به القائلين
 بعدم الحل بناء على أنهم يعبدون الكواكب قال في الفتح فلا تنقح على تفسيرهم اتفق
 على الحكم فيهم قال في الصبر وظاهر الهداية أن منع منّا حكمهم مقيد بقيد دين عبادة
 الكواكب وعدم الكتاب فلا كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب فيجوز منا حكمهم وهو
 قول بعض المشايخ زعموا أن عبادة الكواكب لا يخرجهم عن كونهم أهل كتاب
 والصحيح أنهم ان كانوا يعبدونها حقيقة فليسوا أهل كتاب وإن كانوا يعظمونها
 كتعظيم السليين للكعبة فهم أهل كتاب كذا فى المجتبى اه فعلى هذا فنقول المستصحب
 لا كتاب لها لا مفهوم له لكن ما مر من حل التصرية وإن اعتقدت المسج الهانويدي قول
 بعض المشايخ كما أفاده في التبر (قوله والجوسية) نسبة الى جوس وهم عبدة الناور وهدم
 جوارنكاحهم ولو علم بين جميع عليه عند الأئمة الاربعة خلافا لادبناه على أنه كان لهم
 كتاب ورفع ونعاه في الفتح (قوله هذا ساقط الخ) فيه اعتذار من تكرار
 الوثنية ودفع إيهام العاصف في الحرمة (قوله ولو بحرم) المناسب بحرم باللام لأن
 الشكاح المقدّر في المخطوف عليه لا يعتد بالياء الآن بدعى تضمنه معنى التزويج فانه
 يعتد بالياء لغة قبلية (قوله أومع طول الحرمة) أى مع القدرة على مهرها
 وتفتتها وهو بالفتح الى الأصل الفضل ويعتد بعلى والى فطول الحرمة تمنع فيه بحذف
 الصلة ثم الإضافة الى المتعول على ما أشار اليه الطرزي فهتافى (قوله الأصل الخ)
 قد ناقش فيه مالامة الملوكة بعدا لحرمة فانه يجوز وطؤها ملكا ولا يجوز أن يشكح الأمة
 على الحرمة ط (قوله فترى على المحرمة وتقرى بها فى الامه) أما الثانى فهو ما استظهره
 فى البحر من كلام البدائع ويشكح فى التهتافى وأيده بقول المبسوط والأولى أن لا يفعل
 وأما الأولى فهو ما فهمه فى التبر من كلام الفتح وهو فهم فى غير محله فانه فى الفتح ذكر دليل
 المسئلة تشا وهو ما أخرجه الستة عن ابن عباس تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم بمبونة
 وهو محرم وبجها وهو حلال وذكك دليل الأئمة الثلاثة وهو ما أخرجه الجماعة الا
 البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا يشكح الحرم ولا يشكح أى يفتح الياء فى الأول

(لا يصح نكاح عابدة كوكب
 لا كتاب لها) ولا وطؤها بل عين
 (والجوسية والوثنية) هذا ساقط
 من نسخ الشرح ثابت في نسخ
 المتن وهو عطف على عابدة كوكب
 وقوله (والحرمة) هيج أو عورة
 (ولو بحرم) عطف على كتابية
 قتب به (والامة ولو) كانت
 (كتابية أومع طول الحرمة) الأصل
 عندنا أن كل وطء بعد ليل ملك
 بين يحصل نكاح وما لا فلا وإن
 كره فترى على المحرمة وتقرى بها
 فى الامه

وضهما في الثاني مع كسر الكاف ومن قصها في الثاني فقد حصف بحر زادم لم ولا مضط
 ثم أجاب بتجميع الأول من وجوه ثم أجاب على تسليم التعارض بصمد الثاني ما على نهى
 التحريم والنكاح فيه للوطه أو على نهى الكراهية جعابين الدلائل وذلك لأن المحرم
 في شغل عن مباشرة عقود الانكحة لأن ذلك يوجب شغل قلبه عن احسان العبادات لمافه
 من خطبة ومراودات ودعوة واجتماعات ويضعف تيبه النفس لطلب الجماع وهذا
 محمل قوله ولا يضبط ولا يلزم كونه على انه عليه وسلم بأشهر المكروه لأن المعنى المنوط به
 الكراهية هو عليه الصلاة والسلام منزعه عنه ولا يهدف اختلاف حكم في حقتنا وحقة
 الاختلاف المناط فينا وفيه كالوصال منها ناعنه وفعله اه وحاصله أن لا ينكح ان سكان
 المراد به الوطه فالتبني للتحريم وهذا قطعي لا شبهة فيه أو العقد فالتبني للكراهية
 وما ذكره من الوجه لا يقتضي كراهة التحريم والاحرم تجارة المحرم في الاما فان فيه أيضا
 شغل القلب وتيبه النفس للجماع ويؤيد قوله وهذا محمل قوله ولا يضبط على أنه قد
 صرح في شرح ديد الصاربان النهي للتزويج وقول الكفر وحل تزويج الكناية والصاغة
 والمحرمه صرح في ذلك فان المكروه يصح بما لا يحل فافهم (قوله لا يصح عكسه) أي
 ولا جعها في عقد واحد بل يصح في الجمع نكاح الحرّة لا الأمة كما صرح به الزيلعي وغيره
 وما في الاشياء في قاعدة اذا اجتمع الخلال والحرام من أنه يطل فيها سبق قل هذا وسرمة
 ادخال الأمة على الحرّة اذا كان نكاح الحرّة صحيحا فلا يدخل في الحرّة نكاح فاسد لا يمنع
 نكاح الأمة شر بلائية (فرع) تزويج أمة بلاذن مولاه أو لم يدخل حتى تزويج حرّة ثم أجاز
 المولى لبيح لأن الحل انما ثبت عند الاجازة فكأن في حكم الانشاء فيصير متزويجا أمة
 على حرّة ولو تزويج أمة الحرّة قبل الاجازة جاز لأن النكاح الموقوف عدم في حق الحل
 فلا يمنع نكاح غيرها بحر عن المحيط ملخصا (قوله ولو أم ولد) يشمل المدبرة والمكاتب
 كافي البهر (قوله في عدة حرّة) من مدخول المبالغة أي ولو في عدة حرّة (قوله ولو من
 باتن) أشعره الى خلاف قوله سماجوراه وانفقوا على المنع في الرجعي (قوله لبقاء
 الملك) أي ملك نكاح الأمة لانهم لم يخرج بالطلاق الرجعي عن النكاح فافترقه
 الداخلة على الأمة (قوله في عقد واحد) أي على التسع ح (قوله لبطلان النكاح)
 مفاده أنه لو كانت الحرّة أربعاً صحت فبطل في الاما كافي جمع الحرّة مع الأمة بعقد
 واحد ويضعه ما نقله الرجعي عن كافي الحاكم أن أصل ذلك أنه يتفرق نكاح الحرّات
 فان كان جازاً لو كن وحدهن أربعاً ثم بطلت نكاح الاما وان كان غير جازاً بطلت
 وأجزت نكاح الاما ان كن يجوز لو كن وحدهن اه قلت ويستفاد منه ما لو كن جازة
 الحرّات والاما لم تزد على أربع فانه يجوز في الحرّات فقط وهو صريح ما ذكرناه انما عاند
 قوله لا يصح عكسه (قوله سرية) نسبة الى السر وهو النكاح والتميم السنين كضم
 الدال فدهر به نسبة الى الدهر وإلى السر وهو حصوله بها ط (قوله خيف عليه الكفر)

(وعدة على أمة لا يصح عكسه)
 (ولو) أم ولد (في عدة حرّة) ولو
 من باتن (وصح لو راجعها) أي
 الأمة (على حرّة) لبقاء الملك
 (ولو تزويج أربعاً من الاما ونكاح
 من الحرّات في عقد واحد) صح
 نكاح الاما (لبطلان النكاح) (و)
 صح (نكاح أربع من الحرّات
 والاما فقط للحرّة) لا أكثر (وله
 التسري بغيرها من الاما) فقلوه
 أربع وأقسرية وأراد شره
 أخرى فلامه رجل خيف عليه
 الكفر

لقره تعالى الاعلى أنواجههم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ما ومن برزانية ومقتضاه
 أن مثله لولا على التزوج على امرأته ومافرق به في الصرم أن في الجمع بين الحرائر
 مشقة بسبب وجوب العدل بينهما بخلاف الجمع بين السرورى فإنه لا قسم بينهما بحال أثره
 مع التص نهر أى لأن التص في اللوم عن الجهتين وقد يقال أن المتبادر من اللوم على
 التسرى هو اللوم على أصل الفعل بخلاف اللوم على تزوج أخرى فإن المتبادر منه اللوم
 على ما يلحقه من خوف الجور لا على أصل الفعل فيكون عملا بقوله تعالى فان خضعت أن
 لا تعد لواقعة واحدة فهذا وجه ما فرق به في الصرم أخذاً من تنصصهم على اللوم على
 التسرى فقط والتصديق أنه إن أراد اللوم على أصل الفعل بمعنى أنك فعلت أمر أعجبها
 فهو كافر في الموضعين وإن كان بمعنى أنك فعلت ما تركه ذلك أول لما يلحق من العتب
 في النقطة وكثرة الصيال وأشرار الزوجة بالتسرى وبالتزويج عليها ونحو ذلك فلا كسر
 في الموضعين وإن لم يلاحظ شيأ من المعنيين فلا كسر في الموضعين أيضاً لكن قالوا يضيق
 عليه الكسر في الأول لأن المتبادر منه اللوم على أصل الفعل دون الثاني لتبادر خلافه
 كقولنا هذا ما ظهر في واقعة تعالى أعلم فانهم (قوله لحديث من رق لا يق) أى رجها
 رقاقله أى إياه وأحسن إليه ط (قوله ولو مدبراً) مثله الكتاب وابن أم الولد الذى
 من غير مولاها كفى الغاية ط (قوله ويمنع عليه) أى على العبد ولو ملكاً كفى البصر
 (قوله أصلاً) أى وإن أدبه به المولى (قوله لأنه لا يملك) أى في هذا الباب الإطلاق
 فلا ينافى أنه ملك غيره كالأقراوى نفسه ونحوه (قوله وصح نكاح حبل من زنا) أى
 عندهما وقال أبو يوسف لا يصح والفقوى على قولهما كفى القهستانى عن الحبط وذكر
 التمرائى أنها لا نفقة لها وقيل لها ذلك والاول أربع لأن المانع من الوطء من جهتها
 بخلاف الحبل لأنه سلبوى بجر عن الفتح (قوله لا حبل من غيره الخ) حبل الحبل من
 نكاح صحيح أو فاسداً ووطء شبهة أو ملك عين وما لو كان الحبل من مسلم أو ذى أو حري
 (قوله لتبوت نسه) فهو في العتة ونكاح المعتدة لا يصح ط (قوله ولو من حري)
 كالمأجرة والمسيبة وعن أبي حنيفة أنه يصح ويصح الزيلعى المنع وهو المعتدة وفى الفتح
 أنه ظاهر المذهب بجر (قوله المتزويج) بكسر التاء أشباهه إلى أن ما فى الهداية من قوله
 ولو تزوج أمه وهى حامل منه فالنكاح باطل يجوز حمل على ما إذا قرره لقوله وهى حامل
 منه قال فى التهر قال فى التوضيح فعلى هذا ينبغي أنه لو تزوجها بعد العلم قبل اعتزافه به أنه
 يجوز النكاح ويكون نكاحاً قول وين هنا قد علمت أنه لو تزوج غير أمه وهى حامل
 يجوز لأنه ممكن نكاحاً فيما لا يتوقف على الدعوى فقها يتوقف عليها أولى اه (قوله
 ودواجه) قال فى البصر وحكم الدعوى على قوله بما كالوطء كفى النهاية اه قال ح
 والنسب في نفقات البصر حوازا لدواجى فليصور اه قلت والذى فى النفقات أن زوجة
 الصغير لو اتفق عليها أبوهم ولدت واعتزفت أنها حبل من الزنا لا ترد شيأ من النفقة لأن

ولو أراد فقالت امرأته أقبل
 نفسى لا يمنع لأنه مشروع لكن
 لو تركت ثلاثينها أبو جرح لديث
 من رق لا تقى رقاقله برزانية
 (ونصفها العبد) ولو مدبراً (ويمنع
 عليه غير ذلك) فلا يجعل له التسرى
 أصلاً لأنه لا يملك الإطلاق
 (ور) صح نكاح (حبل من زنا) لا
 حبل (من غيره) أى الزنا ثبتت
 نسه ولو من حري أو سبيدها
 المقررة (وإن حرم وطؤها)
 ودواجه (حتى ترضع)

الحبل من الزنا منع الوطء لا يمنع من دواعيه اه فيمكن الفرق بأن ما هنا فيمن كانت
حبل من الزنا ثم تزوجها وما في التفقات في الزوجية اذا جلت من الزنا قاتل ولا يمكن
الجواب بأن ما في التفقات على قول الامام دليل قول الجرح على قولهما لان الضمير في
قوله ما بعد الى أي حنفية ومحمد القائلين بصحة النكاح وأما أبو يوسف فلا يقول بصحة من
أصله فافهم (قوله متصل بالمسئلة الاولى) الضمير متصل عائده على قول المصنف وان حرم
وطؤها حتى قضى فافهم (قوله اذا الشعر يثبت عنه) المراد ان ذنبا نبت الشعر لا أصل
بناءه ولذا حال في التبيين والكافي لان به تردد معه وبصره حدة كجاءه في الخبر اه وهذه
حكمته والا فالمراد المنع من الوطء ما في القبح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجل
لا امرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسيئ ماؤذرع غيره يعني اتيان الحبل ورواه أبو داود
والترمذي وقال حديث حسن اه شرب لالبية (قوله اتخاها) أي سهرها من أبي يوسف
فان الخلاف السابق في غير الزاني كافي القبح وغيره (قوله والولادة) أي ان جاءت بعد
النكاح به لسته أشهر محتاروات التوازل فلولا قل من ستة أشهر من وقت النكاح
لا يثبت النسب ولا يرث منه الآن يقول هذا الودعي ولا يقول من الزنا خاتمة والظاهر
أن هذا من حيث القضاء أما من حيث الحياة فلا يجوز له ان يذعه لانه الشرع قطع
نسبه منه فلا يجل له استحقاقه وإن أوسع بأنه من الزنا لا يثبت قضاء أيضا وانما يثبت
لو لم يصح لاحتمال كونه بعد سابق أو بضمه جلالا للمسلم على الصلاح وكذا
شبهه مطلقا اذا جاءت به لسته أشهر من النكاح لاحتمال عاقبه بعد المقدون ما قبل العقد
كان اتخاها لاحتمال خطا في اثبات النسب ما يمكن (قوله ولو تزوج أمته الخ) هذا
محمز قوله المحتر به كما أوضحنا قبل (قوله ولا يستبرئها زوجها) أي لا استحبابا ولا وجوبا
عندهما وقال محمد لا أحب أن يطأها قبل أن يستبرئها لانه احتمل الشغل بعاء المولى
فوجب التزوي كافي الشراء عداية وقال أبو الليث قوله أقرب الى الاحتياط فيه تأخذ بنائية
ورفق في النهاية بأن محمدا انما في الاستحباب وهذا أثبتا الجواز بدونه فلامعارضه
واعترضه في البرائة خلاف ما في الهداية لكن استحسنه في النهاية لا ينبغي التردد
في نفس الاستبراء على قول قال به يستغنى عن ترجيح قول محمد قلت اذا كان الصحيح
وجوب الاستبراء على المولى يسوغ في استحبابه عن الزوج لحصول المقصود ثم لو علم أن
المولى لم يستبرئها لا ينبغي التردد في استحبابه للزوج بل لو قبل وجوبه لم يعد ويقره أنه
في القبح حمل قول محمد لا أحب على أنه يجب تعلله باحتمال الشغل بعاء المولى فانه يدل على
الوجوب وقال فان المتقدمين كثيرا ما يظنون أنه هذا في التحريم أو كراهة التحريم واجب
في مقابله اه قلت وأصرح من ذلك قول الهداية لانه احتمل الشغل بعاء المولى فوجب
التزوي كما في الشراء اه ومنه في محتاروات التوازل (قوله بل سبدها) أي بل يستبرئها
سبدها وجوبا في الصحيح وبالمال السرخسي وهذا اذا أراد أن يزوجها وكان يطؤها فلو

متصل بالمسئلة الاولى لا يسيئ
ماؤذرع غيره اذا الشعر نبت
منه (فروع) لو نكحها الزاني حل
له وطؤها اتخاها والولادة وزنه
الثقة ولو تزوج أمته أو أم ولد
الحاصل بعد علمه قبل اقاربه به
جاز وكان نصبا دالة خبره من
التوسيع (و) صح نكاح
(الموطأ ع) يمين ولا يستبرئها
زوجها بل سبدها وجوبا على
الصحيح ذخيرة (و) الموطأ (برائة)
أي حان نكاح من راحا تزوي
مطلب
فيما تزوي المولى أمته

أراد بها يستحب والفرق أنه في البيع يجب على المشتري فصل المقصود في المعنى
 لا يجابه على البائع وفي المتنى عن أبي حنيفة ذكره أن يبيع من كان بطوخا حتى يستبرئها
 ذخيرة (قوله وله وطوخا بلا استبراء) أي عندهما وقال محمد لا يجب له أن يبطأها ما لم
 يستبرئها هدية والتأخر أن ترجع المار يأتى هنا أيضا ولذا جزم في التأخر هنا التدب إلا أن
 يفرق بأن ماء الزنا لا اعتبار له بنى لوطها بها جمل يكون من الزوج لأن الفرائش له فلا يقال
 أنه يكون سابقا لزوجه غيره لكن هذا ما لم تلده لأقل من ستة أشهر من وقت العقد فلو ولدته
 لأقل لم ينعقد كأمير حواء أي لاحتمال علوقه من غير الزنا بأن يكون شبهة فلا يرد
 صحة تزوج الحبل من زنا تأمل (قوله ففسوخا) أي فأنكسروا الخ قال في الصبر دليل
 الحديث أن زولا في التي على إقامته ولم فقال يا رسول الله إن امرأتى لا تدفع يد
 لأمس فقال عليه الصلاة والسلام طلقها فقال أي أحبها وهي جلية فقال عليه الصلاة
 والسلام استجبها (قوله تطلق الفاجرة) القبور والصبيان كافي المغرب (قوله ولا عليها)
 أي بأن تسمى عشرة أو تنزلها ما لا يضاعفها (قوله إلا إذا خافا) استثناء منقطع لأن التزويج
 حنيفة مندوب بشره بقوله فلا بأس لكن سابقا قول الطلاق أنه يستحب لمؤذبة وأما
 صلاته يجب لوفات الأمس لا يعرف فالظاهر أنه استعمل لأبأس هذا الوجه اقتداء
 بقوله تعالى فإن خستم أن لا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فإن بقي الأبس
 في معنى فنى الجناح فافهم (قوله ما في الوهبانية الخ) تقرير على قوله وله وطوخا بلا
 استبراء قال المصنف في المنع فان قلت يشكل على ما تقدمت ما في شرح النظم الوهبانية من
 أنه لو زنت زوجته لا يقر بها حتى يحض لاحتمال علوقها من الزنا فلا بد في ماؤه من غيره
 وصرح الناظم بحرمه وطوخا حتى يحض وتطهر وهو يمنع من جملة على قول محمد فانه أعما
 بقوله بالاستبصار قلت ما ذكره في شرح النظم ذكره في التفت وهو ضعيف قال في الصبر لو
 تزوجها مرة الفرج لما بذلك ودخل بها لا يجب العدة عليها حتى لا يهرم على الزوج وطوخا
 وبه يبقى لانه زنا والمزني بها لا يهرم على زوجها نعم لو وطئها بشبهة وجب عليها العدة حرم
 على الزوج وطوخا ويمكن حمل ما في التفت على هذا اهـ (قوله والمضمومة الى محترمة)
 بالتشديد كان تزوج امرأتين في عقد واحد احداهما محمل والاخرى غير محمل لكونها
 محرما وأذات زوج أو مشركة لأن المبطل في احداها فيقتدر بقدره بخلاف ما إذا جمع
 بين حر وعبد وباعها ماضقة واحدة حيث يطل البيوع في الكل لما أنه يطل بالشرط
 الفاسدة بخلاف النكاح نهر (قوله والمسمى كلهما) أي للمصلحة عند الامام نظرنا الى
 أن ضم المحترمة في عقد النكاح لقوكضم الجدا والعدم المحلية والانقسام من حكم
 المساواة في الدخول في العقد ولم يجب الحبوط المحرمة لأن سقوطه من حكم صورة
 العقد لا من حكم انعقاد فليس قوله بعدم الانقسام بناء على عدم الدخول في العقد متناظرا
 لقوله بسقوط الحد لوجود صورة العقد كما توهم وعندهما يقسم على مهر مثلها وقامه

وله وطوخا بلا استبراء وما قوله
 تعالى والزانية لا ينكحها الا اذان
 ففسوخا بانه فأنكسروا ما طاب
 لكم من الفسوخ وفي آخر
 حظر المجتبى لا يجب على الزوج
 تطلق الفاجرة ولا عليها تسريح
 الفاجر الا اذا خافا أن لا يقيا
 حدود الله فلا بأس أن يتزنا
 في الوهبانية ضعيف كما بسطه
 المصنف (و) من نكاح
 المضمومة الى محترمة والمسمى
 كله (لهما)

في البصر (قوله فلهما المثل) أي بالنفاس ما بلغ كما في المبسوط وهو الأصح وما ذكره
 في الزيادات من أنه لا يجاوز المسمى فهو قوله كما في التبيين وانما وجب النفا ما بلغ على
 ما في المبسوط لانهم تدخل في العقد كآفة مناه عن البصر فلا اعتبار بالتسمية أصلا فان قلت
 ما الفرق بينهما وبين ما اذا تزوج أختين في عقد واحدة ودخل بهما حيث أوجب لكل
 منهما الأقل من مهر المثل والمسمى قلت هو أن كل واحدة منهما محل لأيراد العقد عليها
 وانما المنع الجامع بينهما فذلك قلنا بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان المهرمة ليست
 محلا أصلا والله تعالى الموفق (قوله وبطل نكاح شعة وموقت) قال في الفتح قال شيخ
 الاسلام في الفرق بينهما أن يذكر الوقت بلفظ النكاح والتزويج وفي المنة أتمع أو استمتع
 أي بمعنى ما شغل على مادة شغف والذي يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهود في المنة وتضمن
 المدة وفي الموقت الشهود وتعيينها ولا شك أنه لا دليل لهم على تعيين كون المنة الذي أبيع
 ثم حرم هو ما اجتمع فيه مائة ثم ع للقطع من الآثار بأنه كان أدن لهم في المنة وليس
 معناه أن من باشر هذا يلزمه أن يضاهاها بلفظ أتمع وهو ما عرفت أن اللفظ يطلق ويراد
 معناه فإذا قل قصروا اختصا أو جردوا معنى هذا اللفظ ومعناه المشهور أن يوجد صدا
 على امرأه لا يراد به مقاصد عقد النكاح من التراد للولد وترتبته بل إلى مدة معينة
 ينهي العقد بانتهائها أو بغير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها إلى أن ينصرف عنها فلا
 عقد قد شمل فيما عدا مدة المنة والنكاح الموقت أيضا فيكون من أفراد المنة وإن عقد
 بلفظ التزويج وأحضر الشهود أي ملخصا وتعمه في البصر والنهر ثم ذكر في الفتح أدلة تقصر
 المنة وأنه كان في جهة الوداع وكان تحريم تأييد لا خلاف فيه بين الأئمة على الأصح
 الاطاعة من الشعة ونسبة الجواز إلى مالك كما وقع في الهداية فلهذا ثم رجح قول زفر بجهة
 الموقت على معنى أنه يتقدم ويدا ويلقى التوقيت لأن غاية الأمر أن الموقت متعة وهو
 منسوخ لكن المنسوخ معناه الذي كانت الشريعة عليه وهو ما ينهي العقد فيه بانتهائه
 المدة فالغايه شرط التوقيت أن التسخ وأقرب قلنا إليه نكاح الشافعي وهو أن يجعل ينص
 كل من المراتين مهر الأخرى فإنه صح النبي عنه وقلنا يصح موجب المهر المثل لكل منهما
 فلم يلزمنا النبي بخلاف ما لو عقد بلفظ المنة وأراد النكاح الصحيح المؤبد فإنه لا ينعقد
 وإن حضره الشهود لأنه لا يفسد ملك المنة كلفظ الإحلال فإن من أجل تفسيره طعنا ما
 لا يملكه فلم يصلح مجازا عن معنى النكاح كما مر (قوله أوطالت في الأصح) كان يتزوجها إلى
 يتزوجها إلى أن ينصرف عنها كما تقدم (قوله أوطالت في الأصح) كان يتزوجها إلى
 ما تبقى سنة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كما في المراج لأن التأقيت هو المعين بجهة المنة
 بجر (قوله وليس منه الخ) لأن اشتراط القاطع يدل على انقضاء مؤبد وبطل الشرط
 بجر (قوله أو فري الخ) لأن التوقيت انما يكون باللفظ بجر (قوله ولا بأس بتزوج
 النهاريات) وهو أن يتزوجها على أن يكون عند عاتقها رادون الليل فتح قال في البصر

ولو دخل بالهرمة فلهما مهر المثل
 (وبطل نكاح شعة وموقت)
 وأن جهلت المنة أو طالت في
 الأصح وليس منه ما لو نكحها على
 أن يطلقها بعد شهر أو فري يمكنه
 معها ثم معينة ولا بأس بتزوج
 النهاريات حتى

ويفي أن لا يكون هذا الشرط لازما عليها ولها أن تطلب المبيت عند هذا البلا لم يعرف
 في باب القسم اه أي اذا كان لها ضرر بغيرها بشرط أن يكون في النها وعند ما وفى الدليل
 عند ضررهما أموالا لاضرر لها فإظهار أنه ليس لها الطلب خصوصا اذا احتسكت صنعة
 في الدليل كطبايرس بل ساقى في القسم عن الشائعة أن نحو الحارس يقسم بين الزوجات
 نهارا واستصنه في النهر (قوله ويصل له الخ) وكذا يصل لها عكسها من الوط منم الاثم
 في الاقدام على الدعوى الباطلة كما في البحر وثبوت الحل متبني على قول الامام بنود
 القضاء بهذا الشكاح بالظنا وكذا بتقضاها انما تقبب النفع والقسم وبغير ذلك
 (قوله عند قاض) هل المحكم مثل ليجرط قلت الظاهر نعم لانهم انما فرقوا بينهما في أنه
 لا يحكم بقصاص وحده وبه على عاقلة (قوله بشكاح صحيح) احتز به عن القاسد لانه
 لا يفيد حل الوط ولو صدر حقيقة ط (قوله خالية عن الموانع) تفسير لكونها مهيلا
 للانشاء الموانع مثل كونها مشركة أو محرمة أو زوجة القبر أو معتدة ح (قوله
 وقضى القاضي بشكاحها) ويشترط لتفاد القضاء طائعا عند الامام حضو وثبوته عند
 قوله قضت وبه أخذ علة الشايع وقيل لأن العقد ثبت مقتضى صحة قضائه في الباطن
 وما ثبت مقتضى صحة القبر لا يثبت بشرائطه كالبيع في قوله اعتق عبدك عنى بألف
 وفي القبح انه الاوجه وبذلك عليه اطلاق المتن بجر قلت لكن ذكر في العرفى كتاب
 القاضي الى القاضي أن المعتد الاول (قوله ولم يكن الخ) الجملة خالية (قوله خلافا
 لهما) راجع للمعتدين وهذا باء على أنه لا ينفذ القضاء باطنا عند ما يشهد الزور
 ولو في العقود والفسوخ لأن القاضي أخطأ الجهة اذا الشهود كذبة وله أن الشهود صدقة
 عنده وهو الجهة تمذرا لوقوف على حقيقة الصدق وأمكن تنفيذ القضاء باطنا بتقديم
 الشكاح فينفذ قطعا المنازعة وطعن فيه ببعض المعارضة بأنه يمكنه قطع المنازعة بالطلاق
 فأجابه الاكمل بأنك ان أردت الطلاق غير المشروع فلا يصبر أو المشروع ثبت المطلوب
 اذ لا يتحقق الا في شكاح صحيح وتعبه تلذذ فأرى الهداية بأن له أن يرد غير المشروع
 ليكون طرقتا القطع المنازعة وتعقبها تلذذ ابن الهمام بأن الحق التفصيل وهو أنه يصلح
 لقطع المنازعة ان كانت هي المدعى أما لو كان هو المدعى فلا يمكنه التخلص منه الا بالنفاذ
 باطل من أن الحكم أهم من دعواها أو دعواه (قوله ويقول لهما ضيق) قال الكمال
 وقول الامام أوجه واستدل به بدلالة الاجماع على أن من اشترى جارية ثم ادعى فسح بها
 كذا ويرهن ففرض به حل للبايع وطورها واستفادها مع عليه يكذب دعوى المشتري مع
 أنه يمكنه التخلص بالعتق وان كان فيه اتلاف ماله فانه اشلى يليلين فعليه أن يتصل
 أهورها وذلك ما يملكه فيه دينه اه والعلامة قاسم رسالة في هذه المسئلة أطال فيها
 الاستدلال لقول الامام فراجعه قلت وصحت كان الاوجه قول الامام من حيث الدليل
 على ما حقه في القبح وفي تلك الرسالة فلا يعدل عنه لما تقر رأيه لا يعدل عن قول الامام

(و) يصل (له وطه امرأة ادعت
 عليه) عند قاض (أنه تزوجها)
 بشكاح صحيح (وعنى) أى والحال
 أنها (يجل للانشاء) أى لانشاء
 الشكاح خالية عن الموانع (وقضى
 القاضي بشكاحها بينة) أطاها
 (ولم يكن) في نفس الامر (تزوجها)
 وكذا (يصل له) لو ادعى هونكاحها
 خلافا لهما وفي الشرع بلاية من
 المواهب (ويقول لهما ضيق) ولو قضى
 بطلاقها يشهد الزور ومع علما
 بذلك تحذف

الاضروء أو ضعف دليله كما وضعناه في منظومة رسم المقي وشرعها (قوله وحصل
 للشاهد) وكذا القبر بالاول لعدم علمه بحقيقة الحال (قوله لا لتحل لهما) أي الزوج
 المقتضى عليه والزوج الثاني أما الثاني فظاهر بناء على أن القضاء بالزور لا يقتضى باطنا
 عندهما أو أما الاول فلا أن القرعة وان لم تقع باطنا لكن قول أبي حنيفة أو شبهة ولا نه
 لو فعل ذلك كان زانيا عند الناس فيصحة كذا في رسالة العلامة فاسم (قوله لم يدخل
 الثاني) فإذا دخل بها حرمت على الاول لوجوب العدة ~~كما المنكوحه~~ إذا وطئت
 بشبهة بحر (قوله وهي) أي هذه المسائل الثلاث (قوله كما سيجي) أي في كتاب
 القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) المراد أن النكاح المعلق بالشرط لا يصح
 لما يوجب مظهر الباطن من أن التعليق يلقو ويقى العقد محصيا كما في المسئلة الآتية
 وهذا امتناعهم للرد والاتي (قوله لتعليقه بالشرط) يفتح الخفاء المجهلة والطاء المهملة
 ما يصحكون معدوما يتوقع وجوده اهـ ح (قوله في الدرد) حيث قال لا يصح تعليق
 النكاح بالشرط مثل أن يقول لبتنه أن دخلت الدار وزوجتك فلانا وقال فلان تزوجتها
 فإن التعليق لا يصح وان صح النكاح (قوله فيه نظر) لأنه صرح بعدم صحة النكاح
 المعلق في القمع والخلاصة والبرازية من الاصل والخاتمة والتنازعية وقناوى أي البت
 ويجمع القصولين والفتية ولعله اشبهه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح المشروط
 معه شرط فاسد بينهما فارق واضح شربلالية (قوله كترجعتك) بفتح كاف الخطاب
 (قوله لم يصح) كلام المتن مخفى عنه (قوله ولكن لا يطل الخ) لما كان توهم أنه
 لا فرق بين النكاح المعلق بالشرط الفاسد والقرن بالشرط الفاسد كما وقع لصاحب الدرد
 أق بالاسد رائد وان كان الثاني مسئلة مستقلة ولذا قال الشارح بعدم اختلاف ما لوعلقه
 بالشرط وفيه تبيين على منشاوهم الدرد فافهم (قوله يعني لو عقد) أي بالعناية لا يهاجم
 كلام المصنف أن هذا من تمام المسئلة الاولى مع أنه مسئلة مستقلة وانما هي في أولها
 بالاستدلال والتبعية المار (قوله مع شرط فاسد) كما إذا قال تزوجتك على أن لا يكون
 لك مهر فيصح النكاح ويقيد الشرط ويجب مهر المثل (قوله الآن بعلقه) استثناء
 من قوله لا يصح تعليقه بالشرط (قوله ماض) أي مستتر في الحال وقيد به استرازا عن
 تعليقه بمستقبل كائن لا محالة كجى الغد وقوله كائن وان كان اسم فاعل وهو
 حقيقة في المتبلس بالفاعل في الحال ~~لصكته~~ يستعمل بالمعنى الثاني فافهم (قوله
 وكذا الخ) عطف على قوله الآن بعلقه ومثله ما في المنع عن القصول العمادية
 لو قال تزوجتك بألف درهم أو رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضرا فقال رضى بجاز
 النكاح احتضا أو ان كان غيضا لم يجر اهـ (قوله وعنه المصنف بجنا) حيث قال
 بعد نقل كلام العمادية وينبغي أن يجرى هذا التفصيل في مسئلة التعليق برضا الاب
 إذا فرق بينهما فاعلم اهـ أي لا فرق بين أن رضى أبى أو أن رضى فلان في التفصيل

و (حل لها التزوج بما تحبص
 العدة وحل للشاهد زورا) تزوجها
 وحرمت على الاول وعند الثاني
 لا لتحل لهما وعند محمد تصل الاول
 ما لم يدخل الثاني وهي من فروع
 القضاء بشبهة الزور كما سيجي
 (والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط)
 كترجعتك ان رضى أبى لم يعقد
 النكاح لتعليقه بالشرط ~~كما~~
 في العمادية وغيرها فانما في العمودية
 نظر (ولا اضافته الى المستقبل)
 كترجعتك غدا أو بعد غد لم يصح
 (ولكن لا يطل) النكاح بالشرط
 الفاسد (انما يطل الشرط
 دونه) يعني لو عقد مع شرط فاسد لم
 يطل النكاح بل الشرط بخلاف
 ما لوعلقه بالشرط (الآن بعلقه
 بشرط) ماض (كائن) لا محالة
 (فيكون تحقيقا) فيستعفى في الحال
 كان خطب بقا لانه فقال أوها
 زوجتها قبلت من فلان فكذبه
 فقال ان لم أكن زوجتها فلان
 فقد زوجتك لا ينك فقبل ثم علم
 كذبه انقضى لتعليقه بوجوده وكذا
 اذا وجد المعلق طلبه في المجلس
 كذا ذكره جوى زاده وعنه
 المصنف بجنا

فهما قلت بل إذا جازا التعليق برضا فلان الأجنبية الحاضرة يجوز تعليقها برضا الأب
بالأولى لأن الأب له ولاية في الجسدية ولحق الاعتراض لوالد الزوج غير مكف. وله كمال الشفقة
فيقتارها المناسب فكيف يقال بالجواز في الأجنبية دون الأب على أنه قد نص على هذا
التصصيل في مسئلة الأب أيضا في الظهيرة حيث قال لو كان الأب حاضرا في المجلس
فقبل جازا بجسده المصنف موافق للمنقول (قوله لـ) سكن في النهر استدرج على
ما يحسنه المصنف وبعبارة النهر بعد أن ذكر كلام الظهيرة وهو مشكل وأطلق ما في الخاتمة
١٥ والذي في الخاتمة هو قوله تزوجتكم إن أجازاني أو دني فقالت قبلت لا يصح لأنه
تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق ١٥ قلت أظاهر رجل ما في الخاتمة على ما إذا كان الأب
غير حاضرا في المجلس أو على أن ذلك هو القياس لأنه في الخاتمة ذكر بعد ذلك مسئلة
التعليق برضا فلان فقال إن كان فلان حاضرا في المجلس ورضي جازا استسما أو الأفلان
وإن رضى ١٥ وبما قلنا يحصل التوفيق بين كلامه ما لم يثبت الفرق بين الأب وغيره وقد
حلت من عبارة الظهيرة عدمه وأن الجواز في الأب ثابت بالأولى ولم أر أحدا صرح
بتصحیح خلاف هذا حتى يتبع فافهم

• (باب الولي) •

لم يذكر النكاح وأقنائه ومحل شرعي بيان حاله وأمره لأنه ليس من شروط صحته
في جميع الصور والولي فعيل بمعنى فاعل ط (قوله وعرفا) أي في عرف أهل أصول
الدين قال في العروة في أصول الدين هو العارف بالله تعالى بأسمائه وصفاته سبحانه يمكن
المواظب على الطاعات المجتنب عن المعاصي القبر المتهكم في الشهوات والمذبات
كافي شرح المسامحة (قوله الوارث) كذا في القمع وغيره قال الرملـ وذكره بما
لا ينبغي إذا لم يكن وليا وليس يوارث ١٥ قلت وكذا سدد العبد بالتعريف خاص بالولي
من جهة القرابة (قوله على المذهب) وما في البرازية من أن الأب والجد إذا كان
قاسقا فللقاضي أن يزوج من الكف قال في القمع أنه غير معروف في المذهب (قوله لم
يكن متهكما) في القاموس رجل متهكم ومتهكم ومستمكن لا يلى أن يهتك ستره ١٥
قال في القمع عقب ما نقلناه آتفا ثم إذا كان متهكما لا يتخذ تزويجه أباه نقص عن
مهر المثل ومن غير كف وسيأتي هذا ١٥ وحاصله أن النسق وإن كان لا يلبس الإهلية
عندنا لكن إذا كان الأب متهكما لا يتخذ تزويجه الإهلية ومثله ما سيأتي من
قول المصنف ولزم ولو وقع فاحش أو غير كف. إن كان الولي أباً أو جده لم يعرف منه ماسوس
الاختيار وإن عرف لا ١٥ وبه ظهر أن القاموس المتهكم وهو بمعنى سبي الاختيار
لا تسقط ولايته مطلقا لأنه لو روج من كف به مهر المثل مع كاسيأتي بيانه وهذا خلاف
ما مر من البرازية ولا يمكن التوفيق بجمل ما مر على هذا لأن قوة القاموس أن يزوج من

لكن في التهرقيل كتاب الصرف
في مسئلة التعليق برضا الأب
والحق الإطلاق فليست أمثلة المفق
• (باب الولي) •

(هو) لفظة خلاف العدة وعرفا
العارف بالله تعالى وشروط البالغ
العاقل الوارث ولو فاعلا على
المذهب ما لم يكن متهكما

الكنز يقتضى سقوط ولاية الأب أملا فافهم (قوله فهو صبي) أى كجنون ومعنوه
غير أن السبى خرج بقوله البالغ والجنون والمعتوه بالعقل ط (قوله وهو صبي) أى
وهو وصى عمر ليس وارث كعبد وككافره بنت مسلمة بنت كفرة كإسحاق
ثم لو كان الوصى قريبا أو ما كما يملك التزوج بالولاية كما ساقى فى الشرح ضد بيان
الاولياء (قوله مطلقا على المذهب) أى سواء أوصى اليها الأب بذلك أم لا وفى رواية
يجوز تركها سواء عين له الوصى رجلا فى حياته أولا خلافا لما فى فتح القدر كما ساقى (قوله
والولاية الخ) بفتح الواو وما ذكره تعريفا فيها التصحى كفى البصر والافتقارها للغير
الحبة والنصرة كفى المغرب لكن ما ذكره تعريف لاحد نوعيها وهو ولاية الاجبار بقرينة
قوله وهى هنا نوعان واذا أن المذهب المذكور فى المتن غير خاص بهذا الباب بل منه ولاية
الوصى وقيم الوقف وولاية وجوب صدقة القطر بناء على أن المراد بتنفيذ القول ما يكون
فى النفس أو فى المال أو فيهما معا والمراد فى هذا الباب ما يشمل الأول والثالث دون
الثانى (قوله تثبت) أى الولاية المذكوكة والمراد هنا ولاية الاجبار فى هذا الباب
فقط فبشيء شبه الاستخدام والافالولاية المعروفة أعم كما عرفت وحيث كانت أعم فليس
المراد بها الثالثة خصوص الولى المعروف وبالبالغ العاقل الوارث حتى يرد أنه ليس
فى الملك والامامة ارب وحيث فلا حاجة الى التكلف فى الجواب بأن المراد بالاولث
الماخوذ فى تعريف الولى هو أخذ المال بعد الموت من باب عموم الجواز فالامام
ياخذ ما لم لا ووارثه ليضعه فى بيت المال والولى ياخذ كسب عبده المأذون
فى التجارة بعد موته وإن لم يصح ذلك اذنا حقيقة فانه كما قال ط لا دليل على هذا
الجواز والزمعريف بصان عن مثل هذا فافهم (قوله قرابة) دخل فيها العصبات والارحام
(قوله ومالك) أى ملك السيد لعبده وأسنه (قوله وولاه) أى ولاء العتاقة والموالاة
كما ساقى (قوله وامامة) دخل فيها القاضى المأذون بالتزويج لانه نائب عن الامام
(قوله شاء أو أبى) احتراز به عن ولاية الوكيل (قوله وهى هنا) فيم شبه الاستخدام
لان الولاية المعروفة خاصة بولاية الاجبار وقد بقوله هنا احترازا عن الولاية فى غير
التكاح كما فقهته (قوله ولاية تدب) أى يستحب للمراقفة بعض أمرها الى وإليها
كى لا تنسب الى الوفاة بجر وللشروع من خلاف الشافعى فى البركة وهذه الحقيقة
ولاية وكالة (قوله على المكلف) أى بالصفة العاقلة (قوله ولو بكر) الاولى أن
يقول ولو نبيا لبيد أن تقو بعض البركى وإليها يتدب بالاولى لما علمت من علم التدب الا
أن يكون مراده الاشارة الى خلاف الشافعى بقرينة ما بعده أى أنها تستدب لتجب
ولو بكر اعندنا خلافا له (قوله ولو نبيا) أشار الى خلاف الشافعى فانه يقول ان ولاية
الاجبار منوطة بالكاره فربما بلا انها ولو بالغة لان كانت نبيا ولو صغيرة فالتب
الصغيرة لا تزوج عنده ما لم يبلغ السقوط ولاية الأب (قوله ومعنوه ومرقوقه) بالتر

ونخرج فهو وصى ووصى مطلقا على
المذهب (والولاية تنسب القول
على الغير) تثبت بأربع قرابة
ملك وولاء وامامة (شاء أو أبى)
وهى هنا نوعان ولاية تدب على
المكفلة ولو بكر ولاية اجبار
على الصغيرة ولو نبيا ومعنوه
ومرقوقه

فهما صلتا على قوله العشرة لعدم تقيدهما بالصفر والاولى تعريشهما بأل ثلاثيهن
 عطفهما على ثنيا (قوله صفر الخ) الموصوف محذوف أى شخص صفر الخ فيشمل
 الذكر والانثى (قوله لا مكلفة) الاولى زيادة حرة لقابل الرقيق ط وهذا تصريح
 بجهوم المتذكرة ليقيد أن قوله فنقد منصر عليه (قوله فتفذل الخ) أراد بالنفاذ العصة
 وترتب الاحكام من طلاق وتوارث وغيرها لا لزوم اذ هو أخص منها لأنه لا يمكن
 نقضه وهذا يمكن رفعه اذا كان من غير كف مقوله في الشرع بلالة أى يعتقد لازما
 في الطلاق نظر واحدة زيا حرة عن المرقوقة ولو مكاتبه أو أم ولد بالمكلفة عن الصبرة
 والمنجوبة فلا يصح الاولى كما قدمه وأما حديث أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها
 فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل وحسنه الترمذي وحديث لا نكاح الا
 بولي واده أبو داود وغيره فعار من بقوله صلى الله عليه وسلم الايم أحق بنفسها من وليها
 رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ والايمن من زوج لها يكره
 أولا فانه ليس للولي الامباشرة العقد اذ ارضيت وقد جعلها أحق منه به ويتبرح هذا
 بقوله السند والاتفاق على صحة بخلاف الحديثين الاولين فانهم اضعفان أو حسنان
 أو يجمع بالتخصيص أو بأن التني للكمال أو بأن يراد بالولي من يتوقف على اذنه أى
 لا نكاح الا بغيره ولولاية ليني نكاح الكافر المسلمة والمتوهدة والعهدة والامة والمراد
 بالباطل حقيقته على قول من لم يصح ما يشترطه من غير كف أو حكمه على قول من يصح
 أى للولي أن يسلطه وكل ذلك سائغ في اطلاقان الموصوف ويجب ان نكحه لدفع المعارضة
 ونظام الكلام على ذلك مبسوط في الفتح (قوله والاصل الخ) عبارة البصر والاصل هنا
 أن كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه الخ فانه يخرج المأذون فانه وان جاز
 تصرفه في ماله امكن لا بولاية نفسه لكن برده على العكس المحجوز فانه تلك النكاح وان لم
 تلك التصرف في ماله على قولهما بالجرح على الحر فالاصل مبنى على قول الامام تأمل
 (قوله اذا كان عصبه) أى نفسه فلا يرد العصبه بالغير كالتب مع الابن ولا العصبه
 مع الغير كالاخت مع البنت كما في البصرح (قوله في غير الكف) أى في تزويجها
 نفسها من غير كف وكذلك الاعتراض في تزويجها نفسها بأقل من مهر مثلها حتى يتم
 مهر المثل أو يقرق القاضي كليس كره المصنف في باب الكفاه (قوله فيضحه القاضي)
 فلا تثبت هذه التركة الا بالقضاء لانه مجتهد فيه وكل من انصهر ينسب بتبديل فلا يقطع
 النكاح الا بفعل القاضي والنكاح قبله صحيح توارثانه اذ امانت أحدهما قبل القضاء
 وهذه التركة فسخ لا تنقص عند الطلاق ولا يجب عند هاشم من المهران وقعت قبل
 الدخول وبعدها لها المسمى وكذا بعد الخلو العصبه وعليها العدة ولها نفقة العدة لانها
 كانت واجبة فتح ولها أن لا تمتكنه من الوطء حتى يرضى للولي كما اتاهه الفقيه أبو الليث
 لان للولي عسى أن يفرق فيصير وطء شبهة وأما على المقتضى به الا في فهو حرام لعدم

كما أفاده بقوله (وهو) أى الولي
 (شرط) عصة (نكاح صفر ويحذون
 ووقتي) لا مكلفة (فتفذل نكاح حرة
 مكلفة بلا) رضا (ولي) والاصل ان
 كل من تصرف في ماله تصرف في
 نفسه وما لا فلا (وله) أى للولي (اذا
 كان عصبه) ولو غير محرم كان نعم
 في الاصح غاية ونخرج ذووالارحام
 والام والقاضي (الاعتراض في غير
 الكف) فيضحه القاضي

الانتماء أخاه في البصر (قوله ويتحدد) أي اعتراض الولي بتحديد النكاح كالزوجها
 الولي باذنه من غير كف مطلقاً ثم تزوجت نفسها منه ثانياً كان ذلك الولي ٣ الطريق ولا
 يكون الرضا بالأول رضا الثاني فتح وقد بتحديد النكاح لاه لوطلقها وجبائهما واجبها
 في العقد ليس للولي الاعتراض كما ذكره في الفسخة (قوله ما لم يسكت حتى تلد) زاد
 لفظ يسكت للإشارة إلى أن سكوتها قبل الولادة لا يصحكون رضا وإن هذه ليست من
 المسائل التي نزل فيها السكوت منزلة القول كما سألني الإشارة إليها ويقوم منه أنه لو لم
 يسكت بل شامس حين علم فذلك بالأولي فافهم لكن يبقى الكلام فيما لو لم يعلم أصلاً حتى
 ولدت فهل له حق الاعتراض ظاهر المتن لا وظاهر الشرح نعم تأمل (قوله لتلا بضيع
 الولد) أي بالتفريق بين أبيه فإن بقائهما مجتمعين على ترثته أحفظه بلا شبهة فافهم
 (قوله ويبنى الخ) البعث صاحب البصر (قوله ويبقى في غير الكف الخ) قيد
 بذلك لتلايتهم عوده إلى قوة ففقد نكاح الخ ولا احتراز عما لو تزوجت بدون مهر
 المثل فقد علمت أن للولي الاعتراض أيضاً واطفأه أنه لا خلاف في صحة العقد وأن هذا
 القول المقتضى خاص بغير الكف كما أشار إليه الشارع ولم أر من أجري هذا القول
 في المستثنى والقرع إمكان الاستدراك تمام مهر المثل فلذا قالوا لا الاعتراض حتى يتم
 مهر المثل أو يفرق القاضي فإذا أتم المهر زال سبب الاعتراض بخلاف عدم الكفاية
 هذا ما ظهر في فافهم (قوله بعدم جواز أصلاً) هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة
 وهذا إذا كان لها ولي لم يرض به قبل العقد فلا يبعد الرضا بعده بجر وأما إذا لم يكن
 لها ولي فهو صحيح نافذ مطلقاً اتفاقاً كما يأتي لأن وجهه عدم الصفة على هذه الرواية تدفع
 الضرر عن الأولياء ما هي قد رضيت باسقاط حقها فتح وقول البصر لم يرض به يشمل
 ما إذا لم يعلم أصلاً فلا يزن التصريح بعدم الرضا بل السكوت منه لا يكون رضا كما ذكرنا
 فلا تحجب هذه الصفة العقد من رضاه صريحاً وعليه فلو سكوت قبله ثم رضى بعده لا يبعد
 فلنأمل (قوله وهو المختار للفتوى) وقال تيسر الأئمة وهذا أقرب إلى الاحتياط
 كذا في تصحيح العلامة قاسم لأنه ليس كل ولي يحسن المرافعة والمصونة ولا كل قاض
 يعلم ولو أحسن الولي وعدل القاضي فقد يترك أئمة للتردد على أبواب الحكم واستغفالا
 لنفس الخصومات فيتفرز الضرر فكان منه دفعاً فتح (قوله تسكت) نصت لمطلقة
 وقوله بلارضا متعلق بتسكت وقوله بعد ظرف للرضا والضمير في معرفته للولي وفي إياه
 لغير الكف وقوله بلارضا متعلق بتسكت على المنصب على القيد الذي هو رضا الولي والتمس الذي هو
 بعدم معرفته إياه فيصدق ببنى الرضا بعدم المعرفة وبعدمها وبوجود الرضا مع عدم المعرفة
 ففي هذه الصور الثلاثة لا تحل واتمحل في الصورة الرابعة وهي رضا الولي بغير الكف
 مع علمه بأنه كذلك ٨١ قلت والآن أن يقول مع علمه بعين المالقي البصر لو قال الولي
 رضيت بزوجها من غير كف ولم يعلم بالزوج عيناه لم يكن صارت حادثة الفتوى ويبنى

وتتحدد بتحديد النكاح (مالم)
 يسكت حتى (تلمعته) لتلا بضيع
 الولد ويبنى الخ الحاق الحبل
 الطاهر به (ويبقى) في غير الكف
 (بعدم جواز أصلاً) وهو المختار
 للفتوى (لساد الزمان) فلا تحل
 مطلقاً ثلاثاً تسكت غير كف
 بلارضا ولي بعدم معرفته إياه

لا يكتفى لأن الرضا بالجهول لا يصح كما ذكره في الخاتمة فيما إذا استأذن الولي ولم يصح
 الزوج فقال لأن الرضا بالجهول لا يتحقق ولما أرمه متقولا ١٥ وأقره في التهر لكن ليس
 على عمومها لم يأت في كلام الشارع أنها لو قوتت الأمر اليه يصح كقولها زجرني
 عن فتناره ونحوه قال الخبير الرضى ومقتضاها أن الولي لو قال لها أمارض بما تفضلين
 أو زوجي نفسك عن فتنارين ونحوه أنه يكتفى وهو ظاهر لأنه قوتت الأمر اليها ولأنه
 من باب الإسقاط ١٦ (قوله فليصنف) قال في الحقائق شرح المنظومة النسفية وهذا
 مما يجب حفظه لكثرة وقوعه ١٧ وقال الكمال لأن المحلل في الغالب يكون غير كف وأما
 لو باشر الولي عقد المحلل فأنه محقق للآل ١٨ وفي الجرح وهذا كله إذا كان لها ولي والآخر
 فهو صحيح مطلقا اتفاقا (قوله وهو ظاهر الرواية) وبه أفتى كثير من المشايخ فقد اختلف
 الاتفاق بصر لكن علت أن الثاني أقرب إلى الاحتياط (قوله قبل العقد أو بعده) فيه
 أن الرضا قبل العقد يصح على كل من الأول والثاني وأما المسمى على الأول فقط فهو
 الرضا بعد العقد فإنه يصح عليه لأعلى الثاني المتفق به كما قسناه عن الجرح وكلام المتن
 يوهم أنه على الثاني لا يكون رضا البعض كالكل ولا وجهه ولعل الشارع قصد بما ذكره
 دفع هذا الإيهام تأمل (قوله لا يثبت لكل كلام) لأنه حق واحد لا يثبت لأنه ثبت
 بسبب لا يثبت بصر (قوله كولاية ما نوقد) فإذا أتمت سلم حريها ليس لمسلم آخر
 أن يعرض للمعنى أوله وإذا عفا أحد أولياء القصاص ليس لولي آخر طلبه ح
 (قوله ونسقه في الوقت) حيث زاد على ما هنا بما يقوم فيه البعض مقام الكل
 بعض مستحق الوقت ينتص خصما عن الكل وكذا بعض الورثة وكذا أثبات الاعسار
 في وجه أحد القراء وولاية المطالبة بإزالة الضرر والعامة عن طريق المسلمين (قوله والا
 الخ) أي وإن لم يستنوا في الدرجة وقد وصى الأبعد فلا قرب الاعتراض بصر عن
 الفسخ وغيره (قوله وإن لم يكن لها ولي الخ) أي عصبة كما مر والأولى التعبير به وهذا
 الذي ذكره المصنف من الحكم ذكره في الفسخ بما سبقه فنبني أخذنا من التعليل يدفع
 الضرر عن الأولياء وإنها رخصت بإسقاط حقها بجرم به في الصفة منه المصنف وأما ظاهر
 أنه لو كان لها عصبة صغيرة فهو بمنزلة من لا ولي لها لأنه لا ولاية له وكذا لو كان عبدا
 أو كافرا كما يثير إليه الشارع عند قوله الولي في النكاح العصبة الخ كما سيأتي هذا
 وعلى هذا فلا يعلل أو يعتق أو أسلم لا يتقدم له حق الاعتراض وأما لو كان لها عصبة غائبة
 فهو كال حاضر لأن ولايته لا تنقطع بدليل أنه لو زوج الصغيرة حيث هو صحيح وإن كان لها
 ولي آخر حاضر على ما قدم من الخلاف كما سيأتي والظاهر أيضا أن هذا في البالغة أما
 الصغيرة فلا يصح لأنها لم ترض بإسقاط حقها ألا ترى أنها لو كان لها عصبة فزوجها من
 غير كف لم يصح وكذلك إذا لم يكن لها عصبة هذا كله ما ظهر في نفسه من كلامهم ولم أره
 صريحا (قوله مطلقا) أي سواء تكلمت كفوا أو غيره ح (قوله اتفاقا) أي من

فليصنف (و) بناء (على الأول)
 وهو ظاهر الرواية (رضاء البعض)
 من الأولياء قبل العقد أو بعده
 (كل كل) تثبوت لكل كولاية
 أمان وقد وصى نسقه في الوقت
 (لو استنوا في الدرجة والا
 فلا قرب) منهم (حق الفسخ وإن لم
 يمكن لها ولي فهو) أي العقد (صحيح)
 فاقصد (مطلقا) اتفاقا (وبقصة)

أقائلين برواية طاهر المذهب والقائلين برواية الحسن الملقب بها (قوله أى ولى لمحق
 الاعتراض) يومهم أن الولى فى قوله وإن لم يكن لها ولى المراد به ما يشمل الارحام وليس
 كذلك كما عرفت بالنسبة ذكر هذا التفسير هنا ليعلم المراد فى الموضوعين ويرتفع الإيهام
 المذكور (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على قبضه أى ونحو قبض المهر كقبض الثقة
 أو الناحية فى أحدهما وإن لم يقبض وكالتصريح ونحوه فصح (قوله أن كان الخ) كذا
 ذكره فى النسخة وأقره فى البحر والنهر والشرى بلالية وشرح المقدس وظاهره أن هذا
 شرط فى الرضا دلالة فقط وأن يجوز العلم بعدم الكفاة لا يكتفى هنا بخلاف الرضا
 الصريح حيث يكتفى فيه العلم فقط لكن هذا يخالف لأخلاق المتون وله ذكره فى الفتح
 ولا فى كافى الحاشى الذى جمع كتب ظاهر الرواية وأيضا فوجهه غير ظاهر إلا أن يكون
 الفرق انقطاع رتبة الدلالة عن الصريح فليأتى بصورة المسئلة أن تكون هذه
 المرأة تزوجت غيرك فغاصم الولي وأثبت عند القاضي عدم الكفاة فتقبض الولي
 المهر قبل التفريق أو تزوج القاضي بينهما ثم تزوجته ثانيا بلا إذن الولي فقبض المهر
 (قوله كذا لا يكون الخ) مكرر بقوله المار ما لم يمسكت حتى تلد (قوله وأما صدقته
 الخ) قال فى البحر قيد بالزالان التصديق بأنه ككفو من البعض لا يسطح حق من
 أنكرها قال فى المبسوط لو أذى أحد الأولياء أن الزوج كفوا وأثبت ألا خرأه ليس
 بكفء يكون له أن يطالبه بالتفريق لأن المصدق شكره بوجوب الوجوب وانكاره بغير النكاح
 لا يكون إسقاطا له وفى الفتاوى الناجية أقام ولها شاهد بصدوم الكفاة أو أقام
 زوجها بالكفاة لا يشترط لفظ الشهادة لأنه أخباراه (قوله ولا تجبر بالفاقة) ولا الخ
 البالغ والمكاتب والمكاتب ولو صغيرين عن التفهتاتى (قوله البكر) أطلقها
 فتأمل ما إذا كانت تزوجت قبل ذلك وطلعت قبل زوال البكارة فتزوج كما تزوج
 الأبكار نص عليه فى الأصل بصر (قوله وهو السنة) بأن يقول له أقبل النكاح
 فلان يضطرك أو يذكر لك فسكت وإن زوجها بغير استمارة قد أخطأ السنة وتوقع على
 رضاها بصر عن الخط واستحسن الرضى ما ذكره الشافعية من أن السنة فى الاستئذان
 أن يرسل إليها نسوة ثقات يتقرن ما فى نفسها والام بذلك أى لأنها تطلع على ما يطلع
 عليه غيرها اه (قوله أو وكيله أو رسوله) الأقل أن يقول وكلتكم تستأذننى فلائذ
 فى كذا والثانى أن يقول اذهب إلى فلانة وقل لها إن أذاك فلا تستأذنك فى كذا
 (قوله وأخبرها رسوله الخ) أفاد أن قول المصنف وأزوجهما محمول على ما إذا زوجها
 فى غيبتهما وهذا وإن كان خلاف المتبادر منه لكن بوجه دفع التكرار مع قوله لا فى
 وكذا إذا تزوجهما عند هافسكت وفى البحر واختلف فيما إذا زوجها غيرك فبلغها
 فسكت فقال لا يكون رضا وقيل فى قول أبى حنيفة يكون رضا أن كان المزوج أباً
 أbridge أو أن كان غيرها فلا كفى الخالية أخذاً من مسئلة الصغيرة المزوجة من غير كفء

أى ولى لمحق الاعتراض (المهر
 ونحوه) مما يدل على الرضا (رضا)
 دلالة أن كان عدم الكفاة ثباتا
 عند القاضي قبل خصامته والألم
 يمكن رضا كالأى يكون (سكونه)
 رضا ما لم تلد أو ما تصدق به بأنه
 كفء فلا يسطح حتى الباقين
 مبسوط (ولا تجبر بالفاقة البكر
 على النكاح) لا قطع الولاية
 بالبلوغ (فإن استأنتم أهرو) أى
 الولي وهو السنة (أو وكيله أو رسوله
 أو زوجها) ولها وأخبرها رسوله

١٥ قال في التهرؤم في الدراية بالآل بلفظ قالوا (قوله أو فصولي عدل) الشرط
 في الفصولي العدالة أو العدل فكيف أخبار واحد عدل أو مستورين عند أي حذفة ولا
 يكفي أخبار واحد غير عدل ولها تأخر استأني في متفرقات القضاء (قوله فسكت) أي
 الكبر الباطنة بخلاف الابن الكبير فلا يكون سكوتة وضاحي برضى بالكلام كافي الحاكم
 (قوله عن رده) فبديه اذ ليس المراد مطلق السكوت لأنها لو بلغها الخبر فسكتت
 بأجنبي فهو سكوت هنا فيكون اجازة فلما قالت الحمد لله اختبرت نفسي أو قالت هود باغ
 لأريده فهذا الكلام واحد فهو رد بحر (قوله مختارة) أمالوا أخذها عطاس أو سعال
 حين أخبرت فلما ذهب قالت لا أرضى أو أخفها ثم تركت فقلت ذلك صحيحه حالان سكوتها
 كان عن اضطرار بحر (قوله غير مستزنة) وحكك الاستزاء لا يجزي على من يحضره
 لان الضحك انما جعل اذا لم يلائمه على الرضا فاذا ابدل على الرضا لم يكن اذا بحر وغيره
 (قوله أو بكت بلا صوت) هو المختار للفقهاء لانه سرن على مفارقة أهلها بحر أي وانما
 يكون ذلك عند الاجازة معراج (قوله مافي الوفاية والمثلث) أي من أنه هو والبكاء
 بلا صوت اذن ومعه ردة (قوله فيه نظر) أي لما افتت على المعراج ولا يجزي مانيه فان
 مافي الوفاية والمثلث ذكر مثله في التقاية والاصلاح والمثون مقدمة على الشروح
 وشرح الجامع الصغير فاضيف وان بكت كان ردا في إحدى الروايتين عن أبي
 يوسف وعنه في رواية يكون رضاهوا ان كان البكاء عن صوت وويل لا يكون رضا
 وان كان عن سكوت فهو رضا اه وبه ظهر ان أصل الخلاف في أن البكاء هل هو ردة أولا
 وقوله قالوا الخ فوفق بين الروايتين بمعنى لا يكون رضا أنه يكون ردا كما فهمه صاحب
 الوفاية وغيره وصرح به أيضا في الذخيرة حيث قال بعد حكاية الروايتين وبعضهم قالوا
 ان كان مع الصباح والصوت فهو ردة والا فهو رضا وهو الاوجه وعلمه الفتوى اه
 كيف والبكاء بالصوت والويل قرينة على الرد وعدم الرضا وعن هذا قال في الفتح بعد
 حكاية الروايتين والمقول اعتبار قرائن الاحوال في البكاء وانضك فان تعارضت
 أو أشكل احتسب اه فقد ظهر لك أن مافي المعراج ضعيف لا يقول عليه (قوله فهو
 اذن) أي وان لم تعلم أنه اذن كافي الفتح (قوله أي فكيف في الآقل) أي فيما اذا
 استأذنها قبل العقد حتى لو قالت بعد ذلك لا أرضى ولم يعلم به الولي فزوجها صحيح
 كافي الظهيرية لان الوكيل لا ينعزل حتى يعلم بحر (قوله فلو تعدد المزوج الخ) عبارة
 البحر ولو زوجها وليان متساويان كل واحد منهما من رجل فأجازتهما معا بطلا لعدم
 الاولوية وان سكت بشيما موقوفين حتى تجبأ أحدهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر
 الجواب كافي البدائع اه ولا يجزي أن هذا في الاجازة والكلام الآن في التوكيل أي
 الاذن قبل العقد لكن الظاهر أن الحكم لا يختلف في الموضوعين ان زوجها معا بعد
 الاستئذان أمالوا استأذناها فسكت فزوجها معا قبان رجلين فينبى أن يصح السابق

أو فصولي عدل (فسكتت) عن
 رده مختارة (أو ضحك غير مستزنة
 أو بسمت أو بكت بلا صوت) قالوا
 بصوت لم يكن اذا ولا ردا حتى
 لو رضى بعده انقدم معراج وغيره
 مافي الوفاية والمثلث فيه نظر (قوله
 اذن) أي توكيل في الاول ان قصد
 الولي فلو تعدد المزوج لم يكن
 نسكوتهما اذا

منهم العدم المزاج فافهم (قوله واجازة) عطف على توكيل وقوله في الثاني أي نفي
 اذا استأنها بعد العقد وهذا هو الاصح وفي رواية لا يكون السكوت بعد العقد رضا
 كما يسطه في الفتح وقد تمنا الخلاف أيضا في اذا تزوجها غير كتم فبلغها فسكت
 (قوله لا يوطئ بموته) لان الاجازة شرطها تقدم العقد بغير (قوله فالقول لها) لان
 الاصل أن المسلم المكلف لا يعقد الا بالعقد الصحيح النافذ (قوله فالقول لهم) لانها
 أقرت أن العقد وقع غير تام ثم ادعت النفاذ بعد ذلك فلا يقبل منها المكان المهمة بغير
 وحيد فلا تزوجت وهل تمتع فان كانت صادقة في نفس الامر فلا شك في وجوب العدة
 عليها ديانة والا فلا نعم لو ارادت أن تنزق فتعزم واخذة لها بقولها وأما لو تزوجت في
 الذخيرة ولو تزوجت المرأة ثم ادعت العدة فقال الزوج تزوجت بعدها فالقول قوله لانه
 يدعى العدة اه فاعلمه يقال هنا كذلك لان اقرارها بالسابق لم يثبت من كل وجه هذا
 ما ظهر لي (قوله وقولها غيره) أي غير هذا الزوج (قوله رد قبل العقد لا بعده)
 فرقوا بينهما بأنه يحمل الاذن وعدمه فقيل النكاح لم يكن النكاح فلا يجوز بالشك
 وبعده كان فلا يبطل بالشك كذا في الظهيرة وهو مشكل لانه لا يكون نكاحا الا بعد
 العدة وهي بعد الاذن فالظاهر أنه ليس باذن فعمما بغير وأصل الاشكال لصاحب
 الفتح وأجاب عنه المقدسي بأن العقد اذا وقع ثم ورد بعده ما يحتمل كونه مقررا له وكونه
 ردًا ترجح وقوعه احتمال التبرير واذا ورد قبله ما يحتمل الاذن وعدمه ترجح رد العدم
 وقوعه فيتمنع من ايقاعه لعدم تحقق الاذن فيه (قوله ولو تزوجها لنفسه الخ) محترز
 قول المصنف وأزوجهما أي أن الولي لو تزوجها كابن العم اذا تزوج بنت عمه البكر
 البالغ بغير اذنها قبلها فسكت لا يكون رضا لانه كان أصيلا في نفسه فصولا
 في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد فلا يعمل الرضا ولو استأمرها
 في التزويج من نفسه فسكت جازا جماعا بغير عن الحاشية والخاص أن القسولي ولو
 من جانب اذنى طرفي العقد لا يتوقف عقده على الاجازة عند ما بل يقع باطلا بخلاف
 ما لو باشر العقد مع غيره نأصل أولى وأوكل وأفضولي آخر فانه يتوقف انضافا
 كما سأل في آخر باب العكساة (قوله فسكت) أما لو قالت حين بلغها قد كنت قلت
 اني لأردي فلا تألم تزدي على هذا لم يجز النكاح لانها أخبرت أنها على ابائها الاولى ذخيرة
 (قوله بخلاف ما لو بلغها الخ) لان نفاذ التزويج كان موقفا على الاجازة وقد بطل
 بالرد في الاول كان للاستئذان لا للتزوج العارض بعده لكن قال في الفتح
 الاوجه عدم الصحة لان ذلك الرد الصريح يعضف كون ذلك السكوت دلالة الرضا اه
 وأقر في البحر وقد يقال انه قد تكون علة بعد ذلك بحسن حاله وقد يكون ردّها الاول
 حيا لماعلمت من أن الغالب اظهار النقرة عند خفاء السماع ولو كانت على امتناعها الاول
 لصرح بالرد كما صرح به أولا ولم تسخ منه (قوله ان عرف) بابنا للبعول ونائب

واجازة في الثاني ان يني السب
 لا يوطئ بموته ولو قالت بعد موته
 زوجي أبي بأمرى وأنكرت
 الورثة فالقول لها اقترت وتعتد
 ولو قالت بغير أمرى لكنه بلغني
 فرضيت فالقول لهم وقولها غيره
 أولى منه رد قبل العقد لا بعده
 ولو تزوجها لنفسه فسكت ترد
 بعد العقد لا قبله ولو استأنها في
 معين فردت ثم تزوجها منه فسكت
 صح في الاصح بخلاف ما لو بلغها
 فردت ثم قالت رضيت لم يجز لبطلانه
 بالرد ولذا استحسنوا التصديق عند
 الرخاف لان الغالب اظهار النقرة
 عند خفاء السماع ولو استأنها
 فسكت فقول من يزوجهما عن
 سماع جاز ان عرف الزوج

قوله خبير المرأة والنسب ان
يقول الزوج اه

القائل خبير المرأة والنسب في البصران عرفت (قوله والمهر) ينبغي أن يكون على
الانطلاق كما في مسئلة المتن الآتية ح (قوله واستشكله في البصر الخ) يؤيده ما تقدمناه أول
النكاح في أن قوله زوجي وكيل أو يصيب عن الخلاصة لقول الوكيل حب ابتك فلان
فقال وحيث لا يتقدم ما قبل الوكيل بعده قبل لأن الوكيل لا يملك التوكيل اه فهذا يدل
على أن الوكيل ليس له التوكيل في النكاح وأنه ليس من المآثر التي استقروا من هذه
القاعدة وقال الرعي هناك وفي حاشية الجوى على الاشياء كلام محمد في الاصل ان
مباشرة وكيل الوكيل بمحضرة الوكيل في النكاح لا تكون كما شرع الوكيل بنفسه بخلافه
في البيع وفي مختصر عصام أنه جعله كالبيع فباشرة بمحضرة كبشتره بنفسه اه فيمكن
أن يكون ما في القنية مقرراً على رواية عصام لكن الاصل وهو المبسوط من كتب ظاهر
الرواية قال ظاهر عدم الجواز فافهم (قوله ولو في ضمن العام) وسكذا لومى لها فلان
أولاً فافهم فكتبت فله أن يزوجه من أم مائه بجر (قوله لو يعمون) عبارة الفتح وهم
محسورون معروفون لها اه ومقتضاها أنها لو لم تعرفهم لم يصح وان كانوا محسورين
(قوله والا) كقوله أن تزوجه من رجل أو من بن عم بجر (قوله ما لم تفوتضه الامر)
أما إذا قالت أماراضة بما تفعله أنت بعد قوله أن أقواماً لم يخطبوا لك أو تزجني عن مختاره
ونحوه فهو استئذان صحيح كافي الظهيرة وليس بهذه المقالة أن يزوجه من رجل ردت
نكاحه أولاً لأن المراد بهذا العموم غيره كالوكيل بتزويج امرأة ليس للوكيل أن يزوجه
مطلقته إذا كان الزوج قد سكتها بالوكيل وأعلمه بطلانها كافي الظهيرة بجر (قوله
لا العلم بالمهر) أشار بقدر العلم إلى أن المصنف رأى المعنى في عطقة المهر على التزويج
وأصل التركيب بشرط العلم بالزوج لا بالمهر ح (قوله وقيل يشترط) أشار إلى ضعفه
وان قال في الفتح أنه لا وجه لأن صاحب الهداية صحح الاول وقال في البصر انه المذهب
لقول الذخيرة أن أشارات ~~كتب~~ محمد نزل عليه اه قلت وعلى القول باشتراط تسميته
بشترط كونه مهر المثل فلا يكون السكوت رضاً بدونه كافي البصر عن الزيلعي وبني على
القول بعدم الاشتراط فهل يشترط أن يزوجه بمجرد المثل حتى لو نقص عنه ليصح العقد الا
برضاها صارت حادثة الفتوى وروايت في الحادى عشر من البرازية وان لم يذكر المهر فزوج
الوكيل بأمر من مهر المثل بما لا يخاف من الناس فيه أو بأقل من المثل بما لا يخاف فيه
الناس صح عنده خلافاً لهما لكن لا ولياً حق الاعتراض في جانب المرأة دفعاً لعارض
اه أى إذا رضيت بذلك ومقتضاه أنه إذا كان الوكيل هو الولي كافي حادثة ورضيت به
صح والا فلا تأتى (قوله وما صحبه في الدرد) أى من التفصيل وهو أن الولي أن كان
أباً أو جداً فزكر الزوج يمكن لأن الأب لو نقص عن مهر المثل لا يكون الاصلحة تزيد عليه
وان كان غيرهما فلا بد من تسمية الزوج والمهر (قوله عن الكافي) أى ناقل تصحيحه
عن الكافي فافهم (قوله رده الكمال) بقوله وما ذكر من التفصيل ليس بشئ لأن ذلك
في تزويجه الصغير يتحكم الجبر والكلام في الكبيرة التي وجب مشاورته لها والأب في ذلك

والمهر كافي القنية واستشكله في
البصر بأنه ليس للوكيل أن يوكّل بلا
أذن بمقتضاه عدم الجواز وأنها
مستثناة (أن علمت بالزوج) أنه
من هو تظهر الرغبة فيه أوعنه
ولو في ضمن العام بخلافه أو بن
على لو يعمون والامام تفوتض
له الامر (لا العلم) بالمهر وقيل
يشترط وهو قول المتأخرين بجر
عن الذخيرة واقتره المصنف وما
صحبه في الدرد عن الكافي وده
الكمال

كلاجنبي (قوله ان علمه) أي الزوج وأما المهر فمعه ما ترأخا كجانب عليه في الجهر (قوله في سبع وثلاثين مسألة مذكورة في الاشياء) أي في قاعدة لا يذهب اليها ما كقولك وذكر المحض عبارة بتمامها وزاد عليها ط عن الجوى مسائل أخرى سجد كرها الشارح في القوائد التي ذكرها بين كتاب الوقت وكتاب البيوع وسألي الكلام عليها كلها هناك ان شاء الله تعالى (قوله كاجنبي) المراد من يسره ولا يفتل الاب اذا كان كافرا أو عبدا أو موكلا لكن رسول الولي قائم مقامه فيكون سكوتها رضا عند استئذانه كافي الفسخ ولو كبل كذلك كافي الجهر عن الثنية (قوله أو ولي بعيد) كالأخ مع الاب اذا لم يكن الاب غايضا بمنقطعة كافي الخليفة (قوله فلا علة لسكوتها) وعن الكرخي يكتفي سكوتها فسخ (قوله كالتيب البالغة) أما الصغيرة فلا استئذان في حقها كالبر الصغيرة فسخ (قوله الا في السكوت) حيث يكون سكوت البكر البالغة اذا فاق حق الولي الاقرب ولا يكون اذا فاق التيب البالغة مطلقا والاستثناء منقطع لأن قول المصنف كالتيب تشبهه بالبكر التي استأنفها غير الاقرب وهذه لافرق بينها وبين التيب البالغة في السكوت (قوله لأن رضاهما يكون بالذلة الخ) أشار الى ما أورده الزبلي على الكرخي وغيره من أن رضاهما لا يقتصر على القول فانه لافرق بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا وفي أن رضاهما قديم يكون صريحا وقد يكون دلالة غير أن سكوت البكر رضاهما دلالة لحياهما دون التيب لأن حياهما قد قل بالمعارضة ففضل المصنف عن ذلك زيادة قوله أو ما هو في معناه الخ لكن أجاب في الفسخ بأن الحق أن الكل من قبيل القول الا التحكين فثبت دلالة لانه فوق القول أي لانه اذا ثبت الرضا بالقول ثبت بالتحكين من الوطء بالأولى لانه أدل على الرضا واعترضه في البصر بأن قبول التهنئة ليس بقول بل سكوت زاد في النهر ولهذا اعتدوا في مسائل السكوت قلت وفيه نظر لأن مقتضى كلام الفسخ أن المراد بقبول التهنئة ما يكون قولاً بالسان لا مجرد السكوت لأن مراده ادخال الجميع تحت القول وإذا لم يستثن الا التحكين ولا ينافيه قولهم من قبيل القول لأن مراده أنه من قبيل القول الصريح بالرضا مثل قولها رضى ويحرم دليل أنه قال قبله أنه يكون أمّا القول كنتم ورضيت وبارك الله لنا وأحسن أو بالذلة كطلب المهر أو التهنئة الخ ثم قال والحق أن الكل من قبيل القول أي من قبيل القول الذي ذكره وأما قوله في النهر ولهذا الخ فثبت أن المذكور في مسائل السكوت قولهم اذا سكنت الاب ولم ينف الولد مدة التهنئة لزمه ومعنا سكنت عن نفي الولد لاجن جواب التهنئة وأما الجواب عن اعتراض الصري بأن قول الفسخ انه من قبيل القول أي لامن القول حقيقة بل هو منزل منزلة فلا يرد السكوت عند التهنئة فثبت أنه لو كان مراده ذلك لم ينجح الى استثناء التحكين ولم يكن فيه دفع لما أورده الزبلي لأن الزبلي يقول ان الدلالة بمنزلة القول في الإلزام فافهمهم نعم الذي يظهر ما قاله الزبلي لأن الظاهر ان طلب المهر وقوله لا يلزم أن يكون بالقول وإذا عبر الشارح بقوله من فعل يدل على

(وكذا اذا زوجها الولي عندها)
أي يحضرها (فكنت) مع
(في الأصح) ان علمه كما
من والسكوت كالنطق في سبع
وثلاثين مسألة مذكورة
في الاشياء (فان استأنفها غير
الاقرب) كاجنبي أو ولي بعيد
(فلا) عبرت لسكوتها (بل لا يثبت
القول كالتيب) البالغة لافرق
بينها الا في السكوت لان
رضاهما يكون بالذلة كما ذكره
بقوله (أو ما هو في معناه) من فعل
يدل على الرضا (كطلب مهرها)
ومعناها (وعكسها من الوطء)

الرضا ومقتضاه أن قبض المهر ونحوه رضا كما مر من بعده رضا دلالة في حق الولي
 فيه صرح في الخاتمة بقوله الولي إذا زوج الثيب فرضيت بقلها ولم تقهر الرضا بلسانها
 كان لها أن ترد لأن التعبير فيها الرضا باللسان أو الفعل الذي يدل على الرضا فهو التمكن
 من الوطء وطلب المهر وقبول المهر دون قبول الهندية وكذا في حق القسلا م **اه** (قوله
 ودخوله بها الخ) هذا مذكور في الظاهر أنه تصرف والاصل وخلوها بها فان اتفق في البصر
 عن الظهيرة ولو خلاها برضا أهل يكون إجازة لا روية لهذه المسئلة وعندى أن هذا
 إجازة **اه** وفي البرازية الظاهر أنه إجازة (قوله والنكاح سرورا) احتراز عن النكاح
 استمزا قال في البحر وأما النكاح فذكر في فتح القدير أو لأنه كالسكوت لا يكتفى وسلم حنا
 أنه يكتفى وجعله من قبيل القول لأنه سرور **اه** قلت وما هذا هو الموافق لما صرح به الزيلعي
 وغيره (قوله ونحو ذلك) كقبول المهر كما مر عن الخاتمة والظاهر أنه محله قبول النفقة
 (قوله بخلاف خدمته) أي أن كانت تقدمه من قبل في الصرعن المحيط والظهيرية
 ولو أن كنت من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضا دلالة (قوله أي نقطة) هي من فوق
 إلى أسفل والظفرة عكسها (قوله أي كبر) أي بلا تزويج يخرج النهر من المصاح قال
 عنت الجارية تعني يضم النون عوضا وعنا فاعلى عانس إذا طال مكثها بعدد أو كما
 في معنزل أهلها حتى خرجت عن عداد الأبطال (قوله بكر حقيقة) خبر من وفي الظهيرية
 البكر اسم لاسم أولم يتجمع شكاخ ولا غيره **اه** لأنه معها أول مصيب لها ومنه البكرية
 لأول النصارى والبكرية يضم الباء لأول النهار وحاصل كلامهم أن الزنا في هذه المسائل
 العذرة أي الجلمة التي على الهل لا البكارة فكانت بـ كرا حقيقة وحكما وإذا تدخل
 في الوصية لا بكاري فلان ولا بد الجارية بـ كرا حقيقة وحكما وإذا تدخل
 بشي من ذلك لم يرها لأن المعارف من اشتراط البكارة صفة العذرة أعاده في البحر (قوله
 كتفريق يجب) أي كذا تفريق الخ ط وهو تنظير في كونها بـ كرا حقيقة وحكما لا تغيب
 فلا يراد أن هذه ما زالت عذرتها فكيف يشبهها بمن زالت عذرتها ح (قوله أو طلاق)
 عطف على تفريق لا على يجب ح (قوله بعد خلق) يصلح ظرفا للتفريق والطلاق والموت
 لكن لما كان قوله قبل الوطء ظرفا لا خبرين فقط لعدم إمكان الوطء في الأول أما
 في الجب فظاهر وأما في الضمة فلان الوطء يمنع التفريق كان الانسب تعلته بالآخرين
 فقط وفهم من قوله بعد خلق أنه لو وقع الطلاق أو الموت قبل الخلوة كانت بـ كرا حقيقة
 وحكما بالولي وقيد بقوله قبل وطء لأنها بعد الوطء تب حقيقة وحكما **اه** ح (قوله وهذه
 فقط بـ كرا حكا) أراد بالحق كمي مالم يسبغ بـ كرا حقيقة وحكما **اه** ح (قوله وهذه
 الشارح في عبارة الحنف قدس سره المزمع بالبكر والاضابة المصنف في نفسها صحيحة
 لأن الحقيق حكى أيضا والحكمى أعمله قديسون غير قبيح ولكن لما كان
 التبادر من إطلاق الحكمى أراد ما ليس بصحيح أول عبارة له تصنف ولم يقل بـ كرا حكا

ودخوله بها برضاها للظهيرية
 (وقبول التهنئة) والفصل سرورا
 ونحو ذلك بخلاف خدمته أو قبول
 هديته (من زالت بكارتها بوجبة)
 أي نقطة (أو درود) (جس أو)
 وصول (جراحة أو تعيس) أي
 كبر (بكر حقيقة) كتفريق
 يجب أو عنة أو طلاق أو موت
 بعد خلوة قبل وطء (أو زنا) وهذه
 فقط (بكر حكا)

فقط لما قلنا فافهم (قوله) ان لم يتكزرو لم تنسبه هذا مع قولهم ان لم يتكزروا نها يكتفى
 بسكوها لان الناس عرفوها بكرافيسينها بالانفاق فيكتفى بسكوها كذا لا تسطل عليها
 مع انها وقد نذب الشارع الى ستر الزنا فكانت بكرافيسينها خلافا اذا اشهر زناها
 (قوله) والا صادق ثلاث صور ما اذا ذكر منها الزنا ولم تعد او حدث ولم يتكزروا وتكرر
 وحدث ح (قوله) كوطوا تنسبه أي فانها تبسب حقيقة وحكا ح (قوله) او نكاح فاسد
 عطف على تبسبه أي وكوطوا تبسب فاسد فافهم أما اذا لم يوطأ فيه فهو بكر حقيقة
 وحكا كافي النكاح الصحيح ط (قوله) وقالت رددت أي ولو لم يوطأها لم يذلل على الرضا
 كما في الشر بلائ ط (قوله) ولا ينقلها قهده لان أيهما أطام البينة قبلت منه بجر
 وان أظاها فبأن في قوله ولو برضا (قوله) ولم يكن دخولها طوعا بأن لم يدخل او دخل
 كرها واحتزبه عما اذا دخل بها طوعا حيث لا تصدق في دعوى الرق في الأصح لان التمكن
 من الوطأ كالأقرار وعن هذا يصح في الوطأ الجبلة أنها لو أقامت بعد الدخول البينة على
 الرق لم تقبل لكن في حاشية الفري على الاشياء أنه وقع اختلاف التصحيح في قبوليتها بعد
 الدخول على أنها كانت وقت النكاح قبل الإجازة ففي البرازية أن المذكور في الكتب
 أنها قبلت وصح في الواجبات عدمه لتناقضها في الدعوى والصحيح القول لانه وان طلقت
 الدعوى فالبينة لا تجل لقضاءها على قهرم القرح والبرهان عليه مقبول بلا دعوى قال
 الفري وقد أثبت شيخنا العلامة على المقدسي فيها رسالة اعتمدها الصحيح القول (قوله)
 فالقول قولها لانه بدعي لرم القدر لك البضع والمرأة تدفعه فكانت منكرا ولا يقبل
 قول ولها عليها بالرضاء لا بقر عليها بثبوت الملك واقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح
 كذا في الفتح وينبغي أن لا تقبل شهادته لو شهد مع آخر يرضى لكونه ساعيا في إتمام ما صدر
 عنه فهو منهم ولم يرد منقولا بجر قلت وفي الكافي لما تم التبريد واذا زوج الرجل ابنته
 فأذكرت الرضا فشهد عليها أبوها وأخوها لم يجز اه فتأمل ثم أعلم أنه ذكر في البصر في باب
 المهر عند الكلام على النكاح الفاسد ما فيه وإذا اعتساده وهو صحت فالقول لموعلى
 عكسه فرق بينهما وعليها العقد ولها نصف المهر ان لم يدخل والكل ان دخل كذا في البينة
 وينبغي أن يستثنى منه ما ذكره الحاكم التمسد في الكافي من أنه لو ادعى أحدهما أن
 النكاح كان في صفر فالقول قوله ولا نكاح بينهما ولا مهر لهما ان لم يكن دخل بها قبل
 الإدراك اه مافي البصر قلت وقد علل الاخيرة في البرازية عن المحيط بقوله لا خلافا فيما
 في وجود العقد وعليها في الأخيرة بقوله لان النكاح في سالة الصفر قبل الإجازة الاولى ليس
 بنكاح معنى الخ وذكروا أن الاختلاف في الحصة والقصد فالقول لموعلى الحصة بشهادة
 الظاهر ولو في أصل وجود العقد فالقول لتكرا الوحد قلت وعلى هذا فلا استثناء لان
 مافي الثانية من الاول وبافي الكافي من الثاني ولعل وجه قوله في الثانية وعلى عكسه
 فرق بينهما لكونه مؤاخذا باقراره فيسرى عليه ولذا كملها المهر ثم ان الظاهر ان

ان لم يتكزرو ولم تنسبه والا فبسب
 كوطوا تبسبه او نكاح فاسد
 (قال) الزوج البصير بالبينة
 (بلغت النكاح فسكت وقالت
 رددت) النكاح (ولا ينقلها)
 على ذلك (ولم يكن دخولها طوعا)
 في الأصح (فالقول قولها) بينهما

ما نحن فيه من قبل الاختلاف في أصل وجود العقد لأن الرّد صير الإيجاب بالقبول وكذا
المسئلة الثانية هذا ما ظهر لي (قوله على المتقرب) وهو قولهما وعندنا لا يمين عليها
كإسبا في الدعوى في الاشياء الستة بجر (قوله لأنه وجودي الخ) جواب عما يقال
أن يمينه على سكوتها يمينه على التي وهي غير مقبولة فأجاب بأن السكوت وجودي لأنه
عبارة عن ضم الشقين ويلازم منه عدم الكلام كما في المراج زاد في البراء وهو في محطه
علم الشاهد قبل كالأودعت أن زوجها تكلم بملحوردة في مجلس فبرهن على عدم التكلم
فيه تقبل وكذا إذا قال الشهود كأعندها ولم نسجها تكلم ثبت سكوتها كما في الجوامع
أه ولا يفتي أن الجواب الأول مبيح على المنع والثاني على التسليم ويبحث في الأول في
السعدية بما في شرح القاضين أن السكوت ترك الكلام بأقره عليه في البرهنة ويمكن
الجواب بأن هذا تفسير باللائم ويبحث في الثاني أيضا بأنه مخالف لما في أيمان الهداية
من باب اليمين في الحج والصلوة من أن الشهادة على التي غير مقبولة إطلاقا طبعه علم
الشاهد أولا أه وكذا قال في البرهنة الحاصل أن الشهادة على التي المقصود لا تقبل
سواء كان فصا صورا ومعنى وبوا أحاط به علم الشاهد أولا أه قلت وهذا في الشرط
فلو قال أن لم أدخل الدار اليوم فكذا أنهد أنه دخلها تقبل (قوله فيمنعها أولى)
لأثبت الزيادة أعني الرّد فانه زائد على السكوت بجر (قوله لأن يبرهن على مضاعفها
وأجازتها) أي فترجى بيته لاستوائهما في الأثبات وزيادة يمينه بإثبات الزم كذا
في الشروح وعزاف في النهاية للقرناني وكذا هو في غير كتاب من الثقة لكن في الخلاصة
عن أدي القاضي لخصاف أن يمينها أولى في هذا الصورتا اختلاف المشايخ ولعل وجهه
أن السكوت لما كان مما تحقق الاجازة به لا يلزم من الشهادة بالاجازة كونها بأمر زائد
على السكوت ما لم يصرحوا بذلك كذا في الفتح ونسعه في البرهنة واستقدم منه التوقيين
القولين بجملة الأول على ما إذا صرح الشهود بأنها قالت أجزت وأرضيت وجل الثاني
على ما إذا شهدوا بأنها أجزت وأرضت لاحتمال اجازتها بالسكوت فافهم (قوله كالأ
زوجها الخ) أي أن الاختلاف في البلوغ كالاختلاف في السكوت كما في التبر (قوله
مثلا) فالمراد أولى الجبر (قوله فان القول لها) لأنها إذا كانت مراعاة كان الخبر به
يحتمل الثبوت فيقبل خبرها لأنها منكرة وقوع المثل عليها عن الخبر (قوله إن ثبت
أن منها تسع) تفسير مراعاة كليل عليه كلام الخ ح (قوله وكذا الوادي المراق
بلوغه) بأن باع أبو صا لمقتال ابن أبي العلق ولم يصح البيع وقال المشتري والاب أنه صغير
فالقول للاب لأنه بغير زوال ملكه وقد قبل بخلافه فالأول أصح بجر عن النخبة
(قوله ولو برهن الخ) ذكره في البرازية عقب المسئلة الأولى وكان الشارح أخره لم يفتد
أن الحكم كذلك في المشككين فافهم استشكل بعض المحققين قصور البرهان على البلوغ
قلت وهو يمكن بليل أو الاحبال أو سن البلوغ أو رؤية المأم إلى كافي الشهادة على

على المتقرب به وتقبل يمينه على
سكوتها لأنه وجودي بضم
الشقين ولو برهننا فيمنعها أولى لا
أن يبرهن على مضاعفها أو اجازتها
(كالزوجها أوها) مثلا زاعا
عدم بلوغها (فقلت أما بالقسمة
والسكاح لم يصح وهي مراعاة
وقال الاب) أو الزوج (بل هي
صغيرة) فان القول لها ثبت
أن منها تسع وكذا الوادي
المراق بلوغه ولو برهننا فيمنع
البلوغ أولى

الزنا (قوله على الأصح) راجع لسنة المراهقة والمرأى فقد نقل التعصيم فيها في البصر
عن الذخيرة (قوله بخلاف قول الصغيرة) أي التي تزوجها غير الأب والجد آمن زوجها
فلا خيار لها ط (قوله وردت حين بلغت الخ) أي قالت بصلها بطلت وددت النكاح
واختارت نفسها حين أدركت لم يقبل قولها لأن الملك ثابت عليها وترى بذلك إبطال الثابت
عليها كافي الذخيرة فافهم وبهذا علم أن قوله بذلك بعد البلوغ وكأنه معها صغيرة باعتبار
ما كان زمن العقد أي المتفق صغرها وقتها بخلاف المراهقة المحتمل بلوغها وقتها (قوله
ولو جازة البلوغ) بأن قالت عند القاضي أو الشهود أدركت الآن ونسخت فانه يصح
كما يأتي بيانه (قوله ولو لم يأت بيانه) أي في قوله الولي في النكاح العصبية بنفسه
الخ واحترازه من الولي الذي له حق الاعتراض فانه يخص العصبية كما مر من الوصي
غير القريب كما مر ويأتي أيضا (قوله انكاح الصغير والصغيرة) قبل انكاح لأن إقراره
به على ما لا يصح إلا بشهود أو بصديقته ما بعد البلوغ كما سيذكره المصنف آخر الباب
ولو قال والولي انكاح غير المكلف والرقبي لشغل المعتوه ونحوه هـ (تمه) ليس لغير الأب
والجد أن يسم الصغيرة قبل قبض ما تعرف قبضه من المهر ولو سلمها الأب له أن يعتمها
أفاده ط وقيل في البصر قلت وليس له تسليمها للدخول بها قبل طاعة الوطء ولا عذرة
للسن كما سيذكره الشارح في آخر باب المهر (قوله ولو نيا) صرح بخلاف الشافعي
فإن هذه الأجزاء عند البكارة وعندنا الفيز بعدم العقل أو قصاته وتوضيحه في كتب
الاصول (قوله كمتوه ويمنون) أي ولو كمتوه من والمراد كمتوه معتوه الخ فيمنون
المذكور والآخر قال في التبر فقلولي انكاحهما إذا كان الجنون مطبقا وهو شهر على علمه
الفتوى وفي منية المفتي بلغ بمنونا أو معتوهات في ولاية الأب كما كانت فلو بين أو عنه
بعد البلوغ تعود في الأصح وفي الخلاف تزوج ابنه البالغ بلا أنه مخن قالوا ينبغي للأب
أن يقول أجزت النكاح على ابنه لأنه يكفل إنشاء بعد الجنون (قوله ولزم النكاح) أي بلا
توقف على إجازة أحد بلا يثبت خبرا في تزويج الأب والجد والولي وكذا الابن على
ما يأتي (قوله ولو بين فاحش) هو ما لا يتعارف الناس فيه أي لا يتصلون القين فيه
احتراز من القين البسر وهو ما يتعارفون فيه أي يتصلونه قال في الجوهرة والذي يتعارف
فيه الناس ما دون نصف المهر كذا قاله شيخنا وفق الدين وقيل ما دون العشر هـ فعلى
الأول القين الفاحش هو النصف فاقوه وعلى الثاني العشر فاقوه تأمل (قوله
بنقص) الباطن تصوير القين أي أن القين يتصور في جانب الصغيرة بالنقص عن مهر المثل
وفي جانب الصغيرة الزيادة (قوله أو تزوجها بغير كف) بأن تزوج ابنه أمة أو بته عبدا
وهذا عند الامام وقال لا يجوز أن تزوجها غير كف ولا يجوز الخط ولا الزيادة إلا بما يتعارف
الناس ح عن المنع ولا ينبغي ذكر المثال الأول لأن الكفاة غير معتبرة في جانب المرأة
للرجل أفاده في الشربلية ونحوه ط قلت وعن هذا قال الشارح أو تزوجها ما قال

(على الأصح) بخلاف قول
الصغيرة وددت حين بلغت
وصككتم الزوج قال قوله
لا نكاحه زوال ملكه واختلف
بعد زمان البلوغ ولو جازة البلوغ
قال قوله لها شرح وبيان فليقتض
(والولي) الآتي بيانه (انكاح
الصغير والصغيرة) جبر (ولو نيا)
كمتوه ويمنون شهرا (ولزم
النكاح ولو بين فاحش) بنقص
مهرها وزادتمهر (أو زوجها
بغير كف) أن كان الولي

ضمير الموصوفين في القبح الفاحش بقوله ينقص مهرها ويزاد مهره فقصده ما أمره
 فافهم لكن في هذا الكلام نذكره قريبا (قوله المزوج بنفسه) احتوز به عما إذا وكل وكلا
 يتزوجها ويسأى سانه قريبا ح (قوله ينفذ) كان عليه أن يقول أو بغير كف ولو قال
 المزوج بنفسه على الوجه المذكور كما قال في المنع أسلم من هذا ح (قوله وكذا المولى)
 أي إذا تزوج الصغير أو الصغيرة المرقوقين ثم أعقبتهما ثم بلغا فانكحاهما لازم ولو من غير
 كف أو بغير مهر المثل ولا يثبت لهما خيار البلوغ لكمال ولاية المولى فهو أقوى من الأب
 والجد ولا تخيار العتق يعني عنه ط وهذا هو الصواب في التصور وأما تصور المسئلة
 بما إذا كان الاعتاق قبل التزوج فغير صحيح لانه في هذه الصورة يثبت لهما خيار البلوغ كما
 سندكره والكلام في التزوج بلا خيار كما في الأب والجد فافهم (قوله وابن المجنونة) ويشملها
 المجنون قال في البحر المجنون والمجنونة إذا تزوجها الابن ثم أفاقا لاختيار لهما (قوله
 لم يعرف منهما المخرج) أي من الأب والجد يعني أن يكون الابن كذلك بخلاف المولى فإنه
 يتصرف في ملكه فيبقى نفوذ تصرفه مطلقا كتصرفه في سائر أمواله حتى فافهم
 (قوله بجماعة وفسقا) نصب على التمييز وفي المغرب المباح الذي لا يملك ما يصنع وما قبل له
 ومصدره المجنون والمجنونة اسم منه والعقل من باب طلب اه وفي شرح المجموع حتى لو عرف
 من الأب سوء الاختيار فسفه أو لطمعه لا يجوز عقده إجماعا اه (قوله وإن عرف
 لا يصح النكاح) استشكل ذلك في فتح القدير بما في التوازل لوزوج بته الصغيرة من
 شكر أنه يشرب السكر فإذا هو ممن له وقالت لا لأرضي بالنكاح أي بعدما كبرت إن لم
 يكن يعرفه الأب بشربه وكان غلبة أهل بته صالحين فالتكاح باطل لانه انما تزوج على ظن
 أنه صفي اه قال إذ يقتضي أنه لو عرفه الأب بشربه فالتكاح نافذ نعم أن من زوج
 بته الصغيرة القاطلة للخلق بالغير والشرع يعلم أنه شرير فاسق فسوء اختياره ظاهر ثم
 أجاب بأنه لا يلزم من تحقق سوء اختياره بذلك أن يكون معروفا به فلا يلزم بطلان النكاح
 عند تحقق سوء الاختيار مع أنه لم يتحقق لقام كونه معروفا بطل ذلك اه والحاصل أن
 المانع هو كون الأب مشهورا بسوء الاختيار قبل العقد فإذا لم يكن مشهورا بذلك ثم تزوج
 بته من فاسق صح وان تحقق بذلك أنه سبي الاختيار واشتهر به عند الناس فلو تزوج بها
 أخرى من فاسق لم يصح الثاني لانه كان مشهورا بسوء الاختيار قبله بخلاف العقد الأول
 لعدم وجود المانع قبله ولو كان المانع مجتزعا تحقق سوء الاختيار بدون الاشتمار لرزم حالة
 المسئلة أعني قوله لزوم النكاح ولو بغير فاحش أو بغير كف ان كان المولى أمًا أو جدًا ثم
 أعلم أن ما مر من التوازل من أن النكاح باطل معناه أنه سيطل كإثبات الذخيرة لأن المسئلة
 مقروضة فيما إذا لم يرض البنت بعدما كبرت كما صرح به في الحاشية والذخيرة وغيرهما
 وعليه يصح ما في الفتية وزوج بته الصغيرة من رجل ظنه حر الأصل وكان معتقًا فهو
 باطل بالاتفاق اه وعلم من عبارة الفتية أنه لا فرق في عدم الكفاية بين كونه بسبب الفسق

المزوج بنفسه بغير (أبًا أو جدًا)
 وكذلك المولى وابن المجنونة
 (لم يعرف منهما المخرج)
 بجماعة وفسقا (وإن عرف لا يصح
 النكاح اتفاقا وكذا لو كان
 سكران

أو غير حتى لو تزوجها من فقيرا أو ذى سوء فدينه ولم يكن كقولها لم يصح فقصر ابن الهمام
كلما هم على الفاسق مما لا ينبغي كما أقاده في الصبر وما ذكرنا من ثبوت الخيار للفت إذا
بلغت انما هو في الصغيرة أما لو تزوج الأولياء الكبيرة ما ذنها ولم يعلم الكفاية ثم ظهر
عدمها فلا خيار ولا حد كما سجد كره الشارح أول الباب الآتي وبأني غلام الكلام عليه
هناك (قوله فزوجها من فاسق الخ) وكذا لو تزوجها بغير فاحش في المهر لا يجوز باجماع
والصالح يجوز لأن الظاهر من حال السكران أنه لا يتأهل أذ ليس له رأى كمال فبقى
التقصان ضررا محضا والظاهر من حال الصالح أنه يتأمل بصر عن الذخيرة ثم قال وكذا
السكران لو تزوج من غير الكف كافي الخاتمة به علم أن المراد بالاب من ليس بسكران
ولا زفجسوا الاختيار أه قلت ومقتضى التعليق أن السكران أو المحرور يسره
الاختيار لو تزوجها من كف بغير المثل مع عدم الضرر والخص ومعنى قوله والظاهر من
حال الصالح أنه يتأمل أى أنه لو فوّر شفقت بالابوة لا يزوج بتمس غير كف أو بغير
فاحش إلا الصلحة تزيد على هذا الضرر كعله بغير العشرة معها وقلة الأذى وهو ذلك
وهذا مفقود في السكران وسي الاختيار إذا خالف لظهور عدم رآيه وسوء اختياره
في ذلك (قوله أى غير الأب وأبيه) الأولى أن يريدوا الابن والمولى للماتر (قوله ولو لأدم
أو القاضى) هو الأصح لأن ولايتهما متاخرة عن ولاية الأخ والعمة فإذا ثبت الخيار
في الحبيب ففى المحبوب أولى بصر ولصواب الرأى فى الأم ونقصان الشك في القاضي
ذخيرة لكن سجد كره مسئلة عقل الأقرب أن تزوج القاضى بآية عنه فليس لها خيار
وبأني غلامه هناك (قوله لو عين لوكيله القدم) أى الذى هو عين فاحش نهر وكذا لو عين له
رجلا غير كف كجهته العلامة المقدسى (تنبه) ذكر فى شرح المجمع أن تزوج الأب
الصغير والصغيرة من غير كف أو بغير فاحش جائز عنده لا عندهما ثم قال وفى المخط
الوكيل النكاح إذا أراد أن ينص عن مهر المثل على هذا الاختلاف أه وهذا خلاف
ما ذكره الشارح يعلم فى الصرع الفنية وقد يجب بأن الوكيل فى مباح وشرح المجمع
ليس المراد به وكيل الأب بل وكيل الزوج والزوجة الباقين بقية ما فى البدائع حيث
ذكر اختلاف السابق ثم قال وعلى هذا الخلاف التوكيل بأن وكل رجلا بأن تزوجه
أمر أكثر تزوجه بأكثر من مهر مثلها مقداما لا يتنابن الناس فى مثله أو وكلت امرأته رجلا
بأن تزوجه من رجل فزوجها بدون صداق مثلها أو من غير كف أه وقد مناه أيضا من
البرازية وعليه فلا منافاة قدبر (قوله لا يصح النكاح من غير كف) مثله قول الكثر ولو
تزوج طفلة غير كف أو بغير فاحش صح ولم يميز ذلك لغير الأب والحد ومقتضاه أن الأخ
لو تزوج أمه الصغرى أمرأته فحقه لا يصح وفيه ملامز عن التمر لئلا من أن الكفاية
لا تعتبر للزوج كما سبأنى فى ما بهم أيضا وقد مناه الشارح أشار إلى ذلك أيضا وقد راجعت
كثيرا فلم أرى أمرا يصح فى ذلك نعم رأيت فى البدائع مثل ما فى الصك فزحيت قال وأما

فزوجها من فاسق أو شررا أو فقيرا
أو ذى سوء فدينه لظهور سوء
اختياره فلا تعارضه شقته
الطاهرة بغير (وان كان
الزوج غيرهما) أى غير الأب
وأبيه ولو الأم أو القاضى أو
وكيل الأب لكن فى النهر بضا
لو عين لوكيله القدر صح (لا يصح
النكاح من غير كف أو بغير
فاحش

مطلب
هل للصبي تزويج الصغير أم لا
غير كف

أصل وما في صدر الشريعة
صح ولهما فسخه وهم (وان كان
من كف وبجهل المثل صح) لكن
(لهما) أي لصغير وصغيرة وملحق
بهما (بخيار الفسخ) ولو بعد
الدخول (بالبلوغ أو العلم بالنكاح
بعده) لقصور

قوله ولكن لهما خيار البلوغ
في فسخ النكاح التي بأيدينا خيار
الفسخ بالبلوغ

النكاح الاب والجد الصغير والصغيرة فالكفاة فيه ليست بشرط عند أي حنفية
لصدوره عنه كمال النظر لكمال الشقة بخلاف نكاح الاخ والعمة من غير كف - فانه
لا يجوز بالاجماع لانه ضرر محض اه فتوجه بخلاف الخ ظاهر في رجوعه الى كل من
الصغير والصغيرة وعلى هذا فحق عدم اعتبار الكفاة للزوج أن الرجل لو تزوج نفسه
من امرأة أدنى منه ليس لصبياته حق الاعتراض بخلاف الزوجة وبخلاف الصغيرين
اذا تزوجهما غير الاب والجد هذا ما ظهر في سند ذكر في أول باب الكفاة مما يؤيده والله
أعلم (قوله أصل) أي لا لازما ولا موقفا على الرضا بعد البلوغ قال في فتح القدير
وعلى هذا ابقى الفرع المعروف لزواج العمة الصغيرة حرة الجنين معتق الجد فكبرت
وأجازت لا يصح لانه لم يكن عقدا موقفا اذ لا يجبره فان العم ونحوه لم يصح منهم التزويج
بغير الكف اه قال في البصر ولذا ذكر في الخلية وغيرها أن غير الاب والجد اذا تزوج
الصغيرة فلا حوط أن يزوجهما تزويجهم مسمى بغير التسمية لانه لو كان
في التسمية قصان فاحش ولم يصح النكاح الأول يصح الثاني اه وليس للتزويج من
غير كف حيلة كما لا يخفى اه (قوله صح ولهما فسخه) أي بعد بلوغهما والجله
ففسخها لفظها من فوعة المثل على أنها بدل من ما أوجبه كقول عذوف أي قائلا وقوله
وهم خير عن ما وبارة صدور الشريعة في منته وصح نكاح الاب والجد الصغير
والصغيرة تبين فاحش من غير كف لا غيرهما وقال في شرحه أي لو فعل الاب والجد
عند عدم الاب لا يكون للصغير والصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ وان فعل غيرهما
قلهما أن يفسخا بعد البلوغ اه ولا يخفى أن الوهم في عبارة الشرح وقد ديه على وجهه
ابن الكمال وكذا الحق التفتا في في التلويح في بحث العوارض وذكر أنه لا يوجد له
رواية أصلا وأجاب القهستاني بأن مصته القين الفاحش قلها في الجواهر عن بعضهم
وبغير كف قلها في الجامع عن بعضهم قال وهذا يدل على وجود الرواية اه قلت وفيه
نظر فان ما كان قولاً لبعض المشايخ لا يلزم ان يكون فيه رواية عن أئمة المذهب ولا سيما
اذا كان قولاً ضعيفاً مخالفاً لما في مشاهير كتب المذهب المحقة (قوله ولكن لهما
خيار البلوغ) دفع به توهم الزوم المتبادر من العصة وأطلق فسخ الذميين والمسلمين وما
اذا تزوجت الصغيرة نفسها فأجاز الولى لأن الجواز ثبت بإجازة الولى قاله في نكاح حاشره
بهر عن المحط (قوله وملحق بهما) كالجنون والمجنونة اذا كان المزوج لهما غير الاب
والجد والابن بأن كان أختاً أو عملاً قال في الفتح بعد أن ذكر العصابات وكل هؤلاء ثبت
لهم ولاية الاجبار على البت والذكر في حال صغرهما وكبرهما اذا اجتمعا فلا غلام بلغ
عاقلاً من جن فزوجه أبوه وهو رجل جاز اذا كان مطبقاً فاذا أفاق فلا خيار له وان تزوجه
أخوه فاذا قلنا الخيار اه (قوله بالبلوغ) أي اذا علم قلها أو عنده قهستاني (قوله
أو العلم بالنكاح بعد) أي بعد البلوغ بأن بلغوا ولم يعطيه ثم علم بعده (قوله لتصور

الشفقة) أي ولتصور الرأي في الام وهذا جواب عن قول أبي يوسف أنه لا خيار لهما
 اعتبارا بالزوجيهما الاب والجد (قوله ويغني عنه خيار العتق) اعلم أن خيار
 العتق لا يثبت للذكر بل للأنثى فقط صغيرة أو كبيرة فإذا تزوجها مولاها ثم أعنتها فلها
 الخيار لأنه كان زول ملك الزوج عليها بطلاقين فصار لا يزول إلا بثلاث لكن لو صغيرة فلا
 تخيرها بل تبلغ فإذا بلغت خبرها القاضي خيار العتق لا خيار البلوغ وإن ثبت لها أيضا لأن
 الأول أعم فتنظم الثاني بقتله وقيل لا يثبت لها خيار البلوغ وهو الأصح وهكذا ذكره محمد
 في الجامع لأن ولاية المولى ولاية كاملة لأنها بسبب الملك فلا يثبت خيار البلوغ كما
 في الأب والجد ولو تزوج عبده الصغير مرة ثم أعنته ثم بلغ فليس له خيار بلوغ ولا خيار
 عتق لأن انكاح المولى باعتبار الملك لا بطريق النظر له بخلاف ما إذا تزوج عبدا العتق
 وهو صغير لأنه بطريق النظر هذا خلاصة ما في الذخيرة من الفصل السابع عشر وهو
 في جامع المنار للإمام الاستروشي وفي البصر عن الاستيعابي لو أعتق أمته الصغيرة أولا
 ثم تزوجها ثم بلغت فإن لها خيار البلوغ اه أي لم ير من أن ولايته عليها بطريق النظر
 ولأنه ولاية اعتاق وهي متأخرة عن جميع العصبان فلها خيار البلوغ كما في ولاية الاخ
 والم بل أولى بخلاف ما لو تزوجها قبل الاتفاق ثم بلغت فله ليس لها خيار بلوغ كما يران
 ولاية الملك أقوى من ولاية الأب والجد والحاصل أن خيار العتق لا يثبت للذكر الرقيق
 صغيرا أو كبيرا ويثبت للأنثى مطلقا إذا تزوجها حال الرق وأن خيار البلوغ يثبت للصغير
 والصغيرة إذا تزوجها بعد العتق وأنه لا يثبت لهما إذا تزوجها قبله لاستقلاله ولا لبعث
 لخيار العتق للمغيرة على الصحيح فقوله ويغني عنه خيار العتق معنى على الضعيف (قوله
 بمحضرة أياه أو وصيه) فإن لم يوجد أحد هـ ما ينصب القاضي وصيا بمحضرة
 ويطلب منه بحجة الصغير بطل دعوى الفرقه من يشبه على رضاها بالنكاح بعد البلوغ
 أو تأخيرها لطلب الفرقه ولا بمحضرة الخدم فإن حلفت بفرق بينهما الحاكم بمحضرة
 لخدم بلا غش أو بالبلوغ المسمى أدب الاوصياء عن جامع الفصولين قلت والظاهر
 أن وصي الأب معقد ثم على الجد كما صرح جوابه في بابيه ثم رأيت هنا في جامع المنار قال
 في امرأه المسمى لو وجدته مجبوا بالقاضي يفرق بينهما بخصوصهما ولو وجدته عنيما يتنظر
 بلوغه ثم قال فإن لم يكن له أب ولا وصى فالجد أو وصيه خصم فيه فإن لم يكن نصب القاضي
 عنه خصما الخ فافهم (قوله بشرط القضاء) أي لأن في أمه ضعفان وثقف علمه كل رجوع
 في الهبة وفيه إيماء إلى أن الزوج لو كان غائبا لم يفرق بينهما لم يحضر لزوم القضاء على
 الغائب نهر قلت وبه صرح الاستروشي في جامعه (قوله للقسم) أي هذا الشرط
 انما هو للقسم لا لتبوت الاختيار واصله أنه إذا كان المزوج الصغير والصغيرة غير الأب
 والجد فلهما الخيار بالبلوغ أو العلم به فإن اختارا القسح لا يثبت القسح إلا بشرط القضاء
 فلذا أقرع عليه بقوله فيتوارثان فيه أي في هذا النكاح قبل ثبوت فسحه (قوله ولو يلزم

الشفقة ويغني عنه خيار العتق
 ولو بلغت وهو صغير تزوج بمحضرة
 به أو وصيه بشرط القضاء
 (فيتوارثان فيه) ويلزم

كل المهر) لأن المهر كايتم جمعه بالدخول ولو حكما كثلث اوة العيصه ~~كذلك~~ يلزم
 بوجوب أحدهما قبل الدخول أما بدون ذلك فبقطع ولو انجبار منه لأن القرعة بالخيار
 فسبح للعقد والعقد إذا انسخ يصح كانه لم يكن كافي النهر (قوله ان من قبلها) أي
 وليست بسبب من الزوج كذا في النهر واحتربه عن التصير والامر بالبدان الفرقه فمما
 وان كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب الزوج كانت طلاقا ح (قوله لا ينقص
 عدد طلاق) فالوجده العقيد حتمك الثلاث كافي الفسخ (قوله ولا يلحقها طلاق) أي
 لا يلحق المعتدة بعدة الفسخ في العدة طلاق ولو صرح بها وانما تلزمها العدة إذا كان
 الفسخ بعد الدخول وما ذكره الشارح فله في الصرح النهائية على خلاف ما جحد في الفسخ
 وقيد بعدة الفسخ لما في الفسخ من أن كل فرقة بطلاق يلحقها الطلاق في العدة الا في اتعان
 لانه يوجب حرمة مؤبدة اه وسياق بيان ذلك مستوفى ان شاء الله تعالى في قبل باب
 تفويض الطلاق (قوله الا في الردة) يعني أن الطلاق الصريح يلحق المرتدة في عدها وان
 كانت فرقتها فسبحا لان الحرمة بالردة غير مؤبدة لا رضاءها بالاسلام فيقع طلاقه عليها في
 العدة يستبعا فأنه من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مفيدة بوطء زوج آخر كذا في الفسخ
 واعترضه في النهر بأنه يقتضي قصر عدم الوقوع في العدة على ما إذا كانت القرعة بها
 يوجب حرمة مؤبدة كالقبيل والارضاع وبه تخالفه ظاهره لتأخر كلامهم عرف ذلك
 من نصحه اه أي لتصريحهم بعدم الحاق في عدها خمار العتق والبلوغ وعدم الكفاءة
 ونقصان المهر والسبي والمهاجرة والاياء والارتداد ويمكن الجواب عن الفسخ بأن مراده
 بالتأديما كان من جهة الفسخ وذكر في أول طلاق الصرح أن الطلاق لا يقع في عدة
 الفسخ الا في ارتداد أحدهما وفريق القاضي بابا أحدهما عن الاسلام لكن الشارح
 قبل باب تفويض الطلاق قال تبع الفسخ لا يلحق الطلاق عدة الردة مع الحاق في قيد كلام
 الصرح بعدم الحاق كالا يفتي وقد تظلمت ذلك بقول

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق * أو الأبا وأوردته بل الحاق

قال ح وسياق هناك أيضا أن القرعة بالاسلام لا يلحق الطلاق عدها فمما قل وراجع
 اه قلت ما ذكره آخره قال الخبير الرملي انه في طلاق أهل الحرب أي فيما لو هاجر
 أحدهما مسلما لانه لا عدة عليها وسياق تمامه هناك وفي باب نكاح الكافر ان شاء الله
 تعالى (قوله وان من قبلها طلاق) فيه نظر فانه يقتضي أن يكون التباين والتقصيل
 والسبي والاسلام وشيئا بالبلوغ والردة والملك طلاقا وان كانت من قبله وليس كذلك
 كما استره واستثناه الملك والردة وشيئا العتق لا يجدي في عدها بقاء الاربعه الاخر
 فالصواب ان يقال وان كانت القرعة من قبله ولا يمكن أن تكون من قبلها فطلاق كما أفاده
 شيخنا طيب الله تعالى نراه واليه أشار في الصرح قال وانما اعتبر بالفسخ ليعلم أن هذه
 القرعة فسح لا طلاق فلا تنقص عدده لانه يصح من الاتي ولا طلاق لها اه ومثله

كل المهر ثم القرعة ان من قبلها
 ففسخ لا يثبت من عدد طلاق
 ولا يلحقها طلاق الا في الردة وان
 من قبله فطلاق الإجماع أو ردة

في الفتاوى الهندية وعبارته ثم الفرقه بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة بشرط في
 سبب المراءاة والرجل وسينذ بالشال في الاول ثم ان كانت الفرقه من قبلها لا يسبب منه أو
 من قبله ويمكن أن تكون منها ففسخ فاشدد يدك عليه فانه أبجد من خيار بق العصى
 اه ح قلت لكن رد عليه اياه الزوج عن الاسلام فانه طلاق مع أنه يمكن أن يكون منها
 وكذا اللعان فانه من كل منهما وهو طلاق وقد يجاب عن الاول بأنه على قول أبي يوسف
 ان الاباء فسخ ولو لم يكن من الزوج وعن الثاني بأن اللعان لما كان ابتداءً ومنه صار
 كأنه من قبله وحده فليأتل (قوله أو بخيار عتق) يقتضى أن العبد بخيار عتق وهو
 سهو منه فانا قد مناعن الصروف فتح القدر أن خيار العتق يختص بالآتي وسيصرح به
 الشارح في باب نكاح الرقيق حيث يقول ولا يثبت لفلان ح (قوله وليس لنا فرقة منه)
 أى قبل الدخول ح (قوله الا اذا اختار نفسه بخيار عتق) صوابه بخيار بلوغ وبدل
 عليه قول البصر وليس لنا فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول ولا مهر عليه الا هذه فانه
 راجع الى خيار البلوغ لان كلامه فيه لا في خيار العتق كما قلته بمراجعة ثم قال وهذا
 المحصر غير صحيح لما في الذخيرة قبيل كتاب النفقات حر تزوج مكاتبه باذن سيدها على
 جارية بغيرها فلم يقض المصكابة الجارية حتى تزوجتها من زوجها على ما نهى درهم جاز
 النكاحان فان طلق الزوج المكاتبه أو لاثم طلق الامه وقع الطلاق على المكاتبه ولا يقع
 على الامه لان بطلاق المكاتبه تنصف الامه وعاد نصفها الى الزوج ينقض الطلاق فيفسد
 نكاح الامه قبل ورود الطلاق عليها لم يعمل طلاقها وبطل جميع مهر الامه عن الزوج
 مع أنها فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول بها لان الفرقه اذا كانت من قبل الزوج
 انما لا تسقط كل المهر اذا كانت طلاقاً وأما اذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت
 فسخاً من كل وجهه فوجب سقوط كل الصداق كالصغير اذا بلغ وأيضاً لو اشترى مذكوت
 قبل الدخول بها فانه يسقط كل الصداق مع أن الفرقه جاءت من قبله لان فساد النكاح
 حكمه معلق بالملك وكل حكمه معلق بالملك فانه يحال به على قبول المشتري لاعلى ايجاب البائع
 وانما يسقط كل الصداق لانه فسخ من كل وجهه اه بقلته ويرد على صاحب الذخيرة اذا
 ارتد الزوج قبل الدخول فانه فرقة هي فسخ من كل وجهه مع أنه لم يسقط كل المهر بل
 يجب عليه نصفه فالحق أن لا يجعل لهذه المسئلة ضابط بل يحكم في كل فرد بما أقاده الدليل
 اه كلام البصر قال في النهر أقول في دعوى كون الفرقه من قبله فيما اذا ملكها وبعضها
 نظروني البدائع الفرقه الواقعة بملكها اياها أو شقصاً منها فرقة بغير طلاق لانها فرقة حصلت
 بسبب لاس من قبل الزوج فلا يمكن أن تجعل طلاقاً فيحصل فسخاً اه وسيأتي ايضاحه
 في محله اه كلام النهر ح (قوله الا انما) لانها تبقى على سبب حتى يخلو غيرها
 فانه يبقى على سبب حتى لان الكفاية حتى لا يعرف بالفسخ وأسباباً مختلفة وكذا يقتضيان
 مهر المثل وخيار البلوغ معنى على قصور الثقة وهو أمر باطن والابا امر بما يوجد ورجا

أو بخيار عتق وليس لنا فرقة منه
 ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه
 بخيار عتق وشرط للكل القضاء
 الاثنية وتطم صاحب النهر قال

مطله
في فرق النكاح

فرق النكاح استلجا فاعما
فمنع طلاق وهذا الذي يحكمها
تباين الدار مع نقصان مهر كذا
فساد عقد وفقد الكف يعنيها
تقبل سي وإسلام المصارب أو
أرضاع نثرتها قد عدت فيها
خارعتي بلوغ ردة وكذا
ملك لبعض وتلك الفسخ بحسبها

لا يوجد كذا في البصر (قوله فرق النكاح) هذا الشطر الأول من بحر الكامل وما عداه
من البسيط وهو لا يجوز وقد غيرة إلى قوله «ان النكاح لا في قوله فرق ح» (قوله
فمنع طلاق) بدل من فرق بدل مفصل والخبر قوله استلج أو خبر بعد خبر ط (قوله وهذا
الدار) اسم الإشارة مبتدأ والبر بدل منه أو عطف بيان والمراد به النظم المذكور شبهه
بالدار لنفسه وجهه يحكمها أي يذكرها خبر (قوله تباين الدار) حقيقة وحكما كما إذا
خرج أحد الزوجين الحريين إلى دار الإسلام غيره ستمأ من بأن خرج النيام مسلما وذمتها
أو أسلم أو صار ذمة في دارنا بخلاف ما إذا خرج من ستمأ لتباين الدار حقيقة فقط
وبخلاف ما إذا تزوج مسلم وأذى حرية ثمة لتباين الدار حكما فقط ح زيادة (قوله مع
نقصان مهر) يتسكن عين مع وهو لغة وكسر واه مهر بلاتون للضرورة يعني إذا
نكحت بأقل من مهرها وفتقر الولي بينهما فهي فسخ لكن إن كان ذلك قبل الدخول فلا
مهر لها وإن كان بعد مفلا المسمى كما يأتي ط (قوله كذا أساعد عقد) كأن نكح أمة على
حرّة ط أو تزوج بغير مهر ود (قوله وفقد الكف) أي إذا نكحت غير الكف عقلا وإياه
حق النسخ وهذا على ظاهر الرواية أما على رواية الحسن فإله قد فسد ط وتقدم أنها
المفح بها (قوله يعنيها) التي هو الاختيار بالوثق وهو تكلمه أشاب إلى أن من نكحت
غير كف فكأنه ماتت ط (قوله تقبل) بالرفع من غير تنوين للضرورة أي فعله ما وجب
حرمة المصاهرة بغيرها إلا أن أوصلها أو فعلها ذلك بغير وعده النكح كورر أصوله ط
(قوله سي) فيه نظرا لما في باب نكاح الكافر والمرأتين تباين الدارين لا بسبي ولئن
كان المراد السبي مع التباين فالتباين معن عنه ح (قوله وإسلام المصارب) أي لو أسلم
أحد الزوجين في دار الحرب بآنت منه بعض ثلاث حبس أو ثلاثة أشهر قبل إسلام
الأخر فامة لشرط الفرقة وهو معنى الحبس أو الأشهر مقام الدب وهو الإلء تعذر
العرض بانعدام الولاية قصير معنى ذلك بمنزلة تفرق القاشي وهذه الفرقة طلاق عندهما
فسخ عند أبي يوسف قال في البصر في باب نكاح الكافر يعني أن يقال إنها طلاق في
إسلامها لأنه هو الآتي حكم فسخ في إسلامه (قوله أو أرضاع نثرتها) أي إذا أرضعت
الكبيرة نثرتها المسفيرة في أثناء الحولين ينسخ النكاح كما يأتي في باب الرضاع لكونه
بصريحهما عين الأم وبثها ط والضرة غير قيد فإن منه ما مثل به في البدائع أو أرضعت
الصغيرة أم زوجها أو أرضعت زوجته الصغيرين امرأ أجنبية (قوله خيار عقد) قد
علمت أنه لا يكون إلا من جهتها بخلاف ما يفسده ح (قوله بلوغ) بالجر عطف على عتي
باسقاط العاطف ط (قوله ردة) بالرفع عطف على تباين بخلاف العاطف ط والمراد ردة
أحدهما فقط بخلاف ما لو ارتد أحدهما فأنهما لو أسلما بقي النكاح (قوله ملك لبعض)
أفاد أن ملك الكل كذلك بدلالة الأولى ح (قوله وتلك الفسخ بحسبها) أي يحكمها
ويتحقق في كل منها والإشارة إلى التي عشر المتقدمة وقد علمت سقوط السبي وكان ينبغي

أن يذكره ما في البدائع تزوج مسلم كاثية يهودية أو نصرانية فحسبت تحت
الفرقة بينهما لأن الجوسية لا تصلح لنكاح المسلم ثم لو كانت قبل الدخول فلا مهر لها ولا
نفقة لأن فرقة بغير طلاق فكانت مفسخاً ولو بعد الدخول فلها المهر دون النفقة لأنها
جاءت من قبلها اهـ وقد غيرت اليت الذي قبل هذا وأسقطت منه السبي وزدت هذه
المسئلة فقلت

أرضاع اسلام حربي تجبر نصغراية قبله قد عتد اقها
وقد علت أن كون اسلام الحربي فسخا مفرع على قول الثاني أو على ما يجسه في البصر
(قوله) أما الطلاق (خ) أي أما الفرقة التي هي طلاق فهي الفرقة بالجلب والعنة والايلاء
واللعان وبنى نامس ذكره في الفسخ وواباه الزوج عن الاسلام أي لو أسلت زوجة
الذي وأبى عن الاسلام فانه طلاق بخلاف عكسه فانها لو أبى بيقى النكاح وقد غيرت
اليت الى قول

أما الطلاق فجب عنه وايا • الزوج ابلاؤه والعن يتلوها
وكذا اسلام أحد الطرفين فرقة بطلاق على قولهما لكن للمتنى على كونه فسخا لم يذكره
(تمه) • قدمنا في الفسخ أي كل فرقة بطلاق يلحق الطلاق عتدتها الا اللعان لانه حرمة
مؤبدة (قوله) خلاصا ملك الخ) اراد بالملك ملك أحدهما لا تحراً ولبعضه وبالعن خيار
الامة اذا اعتقها مولاها بعد ما تزوجها بخلاف العبد وبالا سلام اسلام أحد الطرفين
وبالقبيل فعل ما يوجب حرمة المصاهرة فانه لا يرتفع النكاح بمجرد ذلك بل بعد المتاركة
أو فريق القاضي كما ترى في المحرمات فلم تعين التريق وقد علت أن ذكر السبي لا يحل له
وحاصل ما ذكره مما لا يحتاج الى القضاء فماتية ويرد عليه الفرقة بالركة فسيأتي أن ارتداد
أحدهم افسخ في الحال وقد غيرت اليت الاخبار الى قول

ابلاؤه ردة أيضا مصاهرة • تبين مع فساد العقد بينهما
(قوله) وبطل خيار البكر) أي من بلفت وهي بكر (قوله) وبطلها الخبر
فاخذها العطاس أو السحال فلما ذهب عنها قالت لا أرضى جازا رة اذا فاته متصلا وكذا
اذا أخذتها فتره فقالت لا أرضى جازا رة طعن الهندية (قوله) عالمة بأصل النكاح
فلا بد بشرط علمها بشيوت اخبارها لها أو انه لا يعتد الى آخر المجلس كما في شرح الملتقى وفي جامع
القصولين لو بلفت وقالت الحمد لله اخترت نفسي فهي على خيارها وبنى أن تقول في فور
البوغ اخترت نفسي ونقض النكاح بعبده لا يبطل خطها بالتأخير حتى يوجد التمكن اهـ
(قوله) فلو سألت الخ) لا يحل لهذا التفرع بل المقام مقام الاستدراك لأن بطلان الخبر
بعلمها بأصل النكاح يقتضي بطلانه بالاولى في هذه المسائل المذكورة لا عدم بطلانه لأنها
انما تكون بعد العلم بأصل النكاح ولو فرض وجودها قبله لم يحصل نزاع في عدم بطلان
الخبر بها مع أن النزاع قائم كإثارة قريبا (قوله) نهر بجنا) أي على خلاف ما هو المقول

أما الطلاق فجب عنه وكذا
ابلاؤه ولعان ذلك شيئا
فشاء فاض أي شرط الجميع خلا
ملك وعنق واسلام أي فيها
تقبيل سبي مع الايلاء على
تبين مع فساد العقد بينهما
(وبطل خيار البكر) (السكون) لو
محصرة (عالمه) أصل (النكاح)
فلو سألت عن قدر المهر قبل الخلوة
أو عن الزوج أو سلت على الشهود
لم يبطل خيارها نهر بجنا

في الزبطي والمخط والخبرة وأصل البحث المبتدئ ابن الهمام حيث قال وما قيل لوسائت
عن اسم الزوج وأوعن المهر وأولت على الشهود بطل خيارها تعصف لأدليل عليه ونجاة
الامر كون هذه الحافة تكالفة ابتداء النكاح ولوسائت البكر عن اسم الزوج لا يتخذ عليها
وكذا عن المهر وكذا السلام على القادم لا يدل على الرضا كيف وانما وصلت لقرض
الاشهاد على الفسخ اذ مخلصا ونازعه في البصر في السلام بأن خيار البكر يبطل بمجرد
السكوت ولا شك أن الاشتغال بالسلام فوق السكوت قال في التهر وأقول ممنوع ففسد
تقوا في الشفعة أن سلامه على المشتري لا يطلها لانه صلى الله عليه وسلم قال السلام
قبل الكلام ولا شك أن طلب الموانبة بعد العلم بالبيع يبطل بالسكوت خيار البلوغ
ولو كان السلام فوقه بطلت وقالوا لو قال من اشترىها أو بكم اشترىها لا تبطل شفعته
كما في البرازية وهذا يؤيد ما في فتح القدير نعم ما وجهه في المهر انما يمتنع اذا لم يتصل بها اما اذا
خلافها خاوة صحيحة فالوقوف على كونه اشتغال بما لا يقيد لوجوبها فاصلا لعدم
سقوطه عملا بنبي ١٥ كلام التهر وعن هذا الاخير قال الشارح قبل انخلوة والحاصل
أن المنقول في هذه المسائل الثلاث بطلان الخيار ويبحث في الفسخ دمه فيها ومازعه
في البصر في مسألة السلام فقط واتصرف في التهر لفتح في الكل وكذا الحق المقدسي
والشربيلي وكان أصل الحكم مذکور بطريق التخصيص والاستنطاق من بعض مشايخ
المذهب فتنازعهم في الفسخ في صحة هذا التخصيص فانه وان كان من أهل الترجيح كما ذكره
في فتاها البصر بل بلغ وسه الاجتهاد كما ذكره المقدسي في باب نكاح العبد اكنه لا يتابع
فيما يخالف المذهب فلو كان هذا الحكم منقولاً عن أحد أئمتنا الثلاثة لمخالف لغيره
اتباع بحسنه الخالف لمنقول المذهب وعما يؤيد أنه قول لبعض المشايخ لانس مذهبى قول
الحقق وما قيل الخ فانه هم (قوله ولا يمتد الى آخر المجلس) أى يجلس بلوغها وعلمها
بالسكاح كما في الفسخ أى اذا بلغت وهى عالة بالنكاح أو علمت به بعد بلوغها فلا بد من الفسخ
في حال البلوغ أو العلم ولو لم يسكت ولو قبل بطل خيارها ولو قبل قبل المجلس (قوله لانه
كالشفعة) أى في أنه يشترط ثبوتها أن يطلها بالشفيع فورعله في ظاهر الرواية حتى
لو سكت لحظاً أو تكلم بكلام لم يوطأ وما صحه الشارح في بابها من أنها تقتضى آخر
المجلس ضعيف كما سأتى ان شاء الله تعالى (قوله ولو واجعت معه) أى الشفعة مع
خيار البلوغ (قوله ثم تبدأ بخيار البلوغ) هذا قول وقيل بالشفعة وفي شفعة
البرازية حتى خيار البلوغ والشفعة فقال طلبتها واشترت نفسها يبطل المؤخر ويثبت
المقدم لانه يمكنه أن يقول طلبتها وأجرتهما وأخترتهما ما جميعاً نفسى والشفعة قال
القاضى أبو جعفر يقدم خيار البلوغ لأن خيار الشفعة نسيب سعة لما مره لو قال من
اشترى وبكم اشترى لا تبطل وقيل يقول طلبت المحققين الذين يثبت الشفعة وردة
النكاح ١٥ ووقف القدير الرضى في وجه التعيين واستبعد الخلاف فيه لأن الظاهر أن

(ولا يمتد الى آخر المجلس) لانه
كالشفعة ولو واجعت معه تقول
أطلب المحققين ثم تبدأ بخيار البلوغ
لانه دعي

بعض المتقدمين قال على سبيل التمثيل طلبت ما تضي والشقة وبعضهم قال الشقة
ونفسى فقلن بعض المتأخرين أن ذلك حتم وليس كذلك لأن طلب الحقيق بجهة هو المانع
من السقوط بحيث ثبت ذلك بالاجمال المتقدم لا يضري البيان تقديم أحدهما على
الآخر بل لو قبل لأجاجة إلى التفسير وكان له وجه وجبه اهـ ملخصاً تأمل قلت وأما
التيب فتبدأ بالشفقة بلا خلاف لأن خيارها يعتد بما يأتي (قوله وتشهد الخ) قال
في النزائية وإن أدركت الحليض تختار عند رؤية الدم ولو في الليل تختار في تلك الساعة ثم
تشهد في الصبح وتقول رأيت الدم الآن لأنها لو أسندت أقدمت وليس هذا يكذب بعض
بل من قبيل المعارض المسوقة لأجاء الحق لأن الفعل المتقدم وامه حكم الابتداء
والضرورة داعية إلى هذا إلا إلى غيره اهـ وحاصله أنه تعني بقولها بلغت الآن أي الآن
بالقوة لا يكون كذا أصري حالاً حيث أمكن أجاء الحق بالتعريض وهو أن يريد المتكلم
ما هو خلاف المتبادر من كلامه كان أولى من الكذب الصريح فافهم وفي جامع القصولين
قال قالوا متى بلغت تقول كما بلغت نقضه لا تزيد على هذا فافهم لوقالت بلغت قبل هذا
ونقضه حين بلغت لا تصدق والاشهاد لا يشترط لاختيارها نفسها لكن شرط لاتباعه بينة
ليقطع الميّن عنها وتخليقها على اختيارها نفسها كتحليف الشفيع على الشفعة فإن قالت
للقاضي اخترت نفسي حين بلغت صدقت مع الميّن ولوقالت بلغت أمس وطلبت الفرقة
لا يقبل ويحتاج إلى البينة وكذا الشفيع لو قال طلبت حين علت فالقوله ولو قال علت
أمس وطلبت لا يقبل بلاينة اهـ قلت ويحصل من مجموع ذلك أنه لوقالت بلغت الآن
فصدقت تصدق بلاينة ولا يمين ولوقالت فصدقت حين بلغت تصدق بالبينة أو الميّن ولو
قالت بلغت أمس فصدقت فلا بد من البينة لأنها لا تغلّ إنشاء القسم في الحال بخلاف
الصورة الثانية حيث لم تستند إلى الماضي فقد حكمت ما عملك استئنافه فقد ظهر الفرق بين
المصورتين وإن خفي على صاحب القصولين كما أفاده في فور الميّن (قوله وإن جهلت به)
أي بأن لها خياراً بالبلوغ أو بأنه لا يعتد قال القهستاني وهذا عند الشفيع وقال محمدان
خيارها يعتد أي أن تعلم أن لها خياراً كافى النصف (قوله لتقرعها العلم) أي لأنها تتقرع
لمعرفة أحكام الشرع والدادار العلم فلم تصدق بالجهل بحر أي أنها يمكنها التقرع للعلم
لقدما منعها منه وإن لم تكف به قبل بلوغها (قوله بخلاف خيار الحقيقة فانه يعتد) أي
يعتد أي آخر المجلس ويطلب بالقضاء عنه كافى الفتح فافهم وكذا الاحتجاج إلى القضاء بخلاف
خيار البكر على مامر والحاصل كافى النهر أن خيار العتق خالف خيار البلوغ في خمسة شئونه
للاثنى فقط وعدم بطلانه بالكوثر في المجلس وعدم اشتراط القضاء فيه وكون الجهل عذراً
وفي بطلانه بما دل على الأمر وهذا الأخير بخلاف خيار التيب والغلام على ما يأتي
اهـ وأراد بالحقيقة التي زجرها مولاها قبل العتق مسخرة وكبيرة فثبت لها خيار العتق
لا خياراً بالبلوغ لوصفه إلا إذا زجرها بعد العتق فثبت لها والعبد الصغير أيضاً بخلاف

وتشهد قائلة بلغت الآن ضرورية
أجاء الحق (وإن جهلت به)
لتقرعها العلم (ببخلاف) خيار
العقيقة فانه يعتدك عليها بالمولي

خيار العتق فانه لا يثبت له ولو تزوجه قبل العتق صغيرا أو كبيرا كما هو رنانه سابقا (قوله
 والعتق) مثل ما لو كانت نيبا في الاصل أو كانت بكرا ثم دخل بها ثم بلغت كما في البصر وغيره
 (قوله أو دلالة) عطف على صريح وضمير عليه للرضا ط (قوله ودفع مهر) حله في
 الفسخ على ما إذا كان قبل الدخول أو ما دخل بها قبل بلوغه فبني أن لا يكون دفع المهر
 بعد بلوغه ورضا لانه لا يثبت منه أقام أو فسخ اه بصر ومثله يقال في قبولها المهر بعد
 الدخول بها أو الخلو أو أفاده ط ومن الرضا دلالة في جانبها ~~تكتفي~~ من الوطء وطلب
 الواجب من الثقة بخلاف الكل من طعامه وخدمته نهر عن الخلاصة وتقدم في
 استئذان البالغة تقيد الخدمة بما إذا كانت تخضعه من قبل والظاهر جريانه هنا (قوله
 لان وقته العرا) على هذا التفاوت كلهم كما في غاية البيان مما نقل عن الطحاوي من
 أنه يطل بصره بالابطال أو بعيلد عليه كما إذا اشتغلت بشئ آخر مشكل اذ يقتضي
 نقضه للجاس ففتح والجواب أن مراده بالشيء الآخر عمل يدل على الرضا كالتكبير
 ونحوه لتصرح به لا يطل بالقيام عن المجلس بصر (قوله صدقت) أي لان الظاهر
 يصدها ففتح (قوله ومفاد الخ) قال في المنع وهذا القرع يدل على ما نقله البرازي
 وأفتى به مولانا صاحب البصر من أن القول قول مدعي الاكراه اذا كان في حبس
 الوالي ح (قوله لا المال) فان الولي فيه الاب ووصيه والجد ووصيه والقاضي ونائبه
 فقطح ثم لا يخفى أن قوله لا المال على معنى فقط أي المراد الولي هنا الولي في النكاح سواء
 كان له ولاية في المال أيضا كالأب والجد والقاضي أولا كالأخ والولي في المال فقط وبه
 اندفع ما في الشرع لولاية من أن فيه تدافعا بالنسبة الى الاب والجد لان لهما ولاية في المال
 أيضا (قوله العصبه بنفسه) خرج به العصبه بالغير كالبنث نصير عصبه بالابن ولا ولاية لها
 على أمها المجنونة وكذا العصبه مع الغير كالأخوات مع البنات ولا ولاية لهن على أخن
 المجنونة كما في المنع والبصر والمراد بوجههما من رتبة التقديم والافلهما ولاية في الجملة
 يدل عليه قول المصنف بعد فان لم يكن عصبه الخ وأما حاصل أن ولاية من ذكر بالرحم
 لا بالتعصيب وان كانت في حال عصبونها كالبنث مع الابن الصغير فنهتزوج أمها
 المجنونة بالرغم لا يكونها عصبه مع الابن (قوله وهو من يصل بالميت) العصبه العصبه
 المذكور المراد به المهود في باب الارث بشرط قوله على ترتيب الارث والحب فيكون
 تعريفة ما عرفت فوه في باب الارث فلا يردها قبل انه لامت هنا فالولي أن يقال وهو من
 يصل بغير المكلف فافهم هذا وفي التهره من يأخذ كل المال اذا انفرد والباقي مع ذي
 سهم وهذا أولى من تعريفة بذكر تصل بلا واسطة أي اذا انعقدت لها ولاية النكاح على
 معتقها الصغير حيث لا أقرب منها اه فعبارة الشارح عن يدل ذكر ادخال المدة فندفع
 اعتراض التهر لكن برده عليه كما قال الرجعي عصباء المقتة فان لهم ولاية بعده ما عرفت أنهم
 متساوون بواسطة أمي اه فالولي تعريف التهر ولا يرده عليه أن العصبه هنا لا يأخذ كل

(وخيار الصغير والعتق اذا بلغا
 لا يطل) بالسكوت (بالصريح)
 رضا (أو دلالة) عليه (كقصة
 وليس) ودفع مهر (ولا) يطل
 (قيامهما عن المجلس) لان وقته
 العمر فيبقى حتى يوجده الرضا ولو
 اذنت التكتين كرها صدقت
 ومفاده أن القول للذي الاكراه
 لو في حبس الوالي فليصط (الولي
 في النكاح) لا المال (العصبه
 بنفسه) وهو من يصل بالميت
 حتى المقتة (بلا توسط أمي)

المال ولا شبأته لما قلنا آنفاً وقدير قولهم في نفقة الارحام يجب النفقة على الوارث
 بقدر وارثه مع ان الكلام في النفقة على الحي أو يقال المراد من يسعي عبءه لو فرض
 المقصود تزويجه منها وعلى كل فكلف التأويل عند ظهور المعنى غير لازم والاعتراض
 بما يظهر بالبال غير وارد بل ربما يعاب على فاعله كالعيب على من أورد على تعريفهم الماء
 الجاري بأنه ما يذهب ببقية أنه يصدق على الجاري مثلاً أنه يذهب بها (قوله بيان لما قبله) أي
 لقوله العصبية بنفسه لأنه لا يكون الا بالواسطة التي بمعنى اذا كان من جهة النسب امامن
 السبب فقد يكون كعصبه المعقولة ولا يخفى انه بيان بالنسبة لكلام المتن اما في كلام الشارع
 فهو محرم من التعريف لأنه افاد اخراج من حصل بالمت بواسطة أي كالخلاق مثلاً (قوله)
 فقدم ابن الجنونة على أيها هذا عندهما خلافاً لمحدث حيث قدم الاب وفي الهند بدأ عن
 الطساوي ان الأفضل ان يأمر الاب الابن بالسكاح حتى يجوز بلا خلاف اه وابن الابن
 كالابن ثم يقدم الاب ثم ابوه ثم الاخ الشقيق ثم اب و ذكر الكرخي ان تقديم الجد على
 الاخ قول الامام وعندهما يستتر كان والاصح انه قول الكل ثم ابن الاخ الشقيق ثم الاب
 ثم الم الشقيق ثم لاب ثم ابنه كذلك ثمهم الاب كذلك ثم ابنه كذلك ثمهم الجد كذلك
 ثم ابنه كذلك كل هؤلاء اجباراً للصغيرين وكذا الكبيرين اذا جئناهم بالمحق ولو اثنى ثم
 ابنه وان شغل ثم ستم من السب على ترتيبهم يحرم عن الفسخ وغيره (تنبيه) بشرط
 في المقتضى ان يكون الولاء يلخص من كانت أمهاترة الاصل وأبوهما متق فانه لا ولاية
 لمقتق الاب عليها ولا بينهما فلا يلى انكاحها كآب عليه صاحب الدرر في كتاب الولاء فلولم
 يوجد لها سوى الام ومقتق الاب فالولاية لا دام دونه ولم آمن به عليه هنا فأقاده السيد أبو
 السعود عن شيه (قوله لأنه يحجب عجب نقصان) فيه ان الاب لا يرث بالقضية أكثر من
 السدس وذلك مع الابن وابنه ومع البنت يرث بالفرض والباقي بالتعصيب وعند عدم
 الولد بالتعصيب فقط وليس ما يرث بالتعصيب مقدراً حتى ينقص منه فالاولى التعليل بأنه
 لا يكون عصبته مع الابن تأمل (قوله بشرط حرة الخ) قلت بشرط عدم ظهور كون
 الاب أو الجد تسي الاختيار بحجته وفسقا اذا زوج الصغير أو الصغيرة بغير كفءه وبغير
 فاحش وكونه غير سكران أيضاً كما تروى عنه واحترز بالحرة عن العبد فلا ولاية له ولله
 ولو مكاتباً الا على أنه دون عبده ثم عصبه بالمهر والنفقة كما سيأتي في باب والتكليف
 عن الصغير والجنون فلا يرث في حال جنونه مطبقاً وغير مطبق ويرث في حال افاقه
 من الجنون بضمه لكن ان كان مطبقاً تسلب ولايته فلا تنتظر افاقه وغير المطبق
 الولاية ثابتة فلا تنتظر افاقه كذلكهم ومقتضى النظر أن الكفء المتطابق اذا مات
 بانتظار افاقه تروج مولته وان لم يكن مطبقاً والا لا تنظر على ما اختاره المتأخرون في
 غيبة الولى الاقرب على ما سنذكره فتح وتبعه في الجور والنهر والمطبق شهر ومطبه
 القسوى يحرم (تنبيه) على الزباني عدم الولاية لذكر بانهم لا ولاية لهم على أنفسهم

بيان لما قبله (على ترتيب الارث
 والحب) فقدم ابن الجنونة على
 أيها لأنه يحجب عجب نقصان
 (بشرط حرة وتكليف واملا)

مطلب

لا يصح قولية الصغير شيئا على خبرات

في حق مسلمة تزيد التزويج (وولد

مسلم) لعدم الولاية (وكذا

لا ولاية في نكاح ولا في مال المسلم

على كافر قالوا بالسبب العام (بان

يكون المسلم سيدا أمه كافرة

أو سلطانا) أو ناسبه أو شاعدا

(والكافر ولاية على كافر مثله)

انتفاء فان لم يكن عسبة فالولاية

للأم ثم لام الأب وفي القضية

عكسه

قأول أن لا يكون لهم ولاية على غيرهم لأن الولاية على الغير فرع الولاية على النفس وذكر
السيد أبو الوالد وعن شيخه أن هذا النص في باب حادثة مثل عنها هي إباحة كقرير طفلا
في مشيئة على خبرات يقتض غلاتهم وتوزيع الغنم عليهم والنظر في مصالحهم فأجاب
بطلان التولية أخذنا بما ذكر (قوله في حق مسلمة) قيد في قوله وادلام (قوله تزيد
الترجيح) أشار إلى أن المراد بالمسلمة البالغة حيث استند التزويج إليها لا بالزوجة كترجع قوله
وولد مسلم فإن الولد يشمل الذكر والأنثى ويثبت غلب في كلامه ما يقتضي أن لا كافر
التمصرف في مال بته الصغيرة المسلمة قافهم وعلى ما قلناه إذا زويت المسلمة تنسبها وكان
لها أخ أو عم كافر فليس له حق الاعتراض لأنه لا ولاية له وقد مر قول الباب أن من لا ولاية
لها فأنكحها صحيح نافذ مطلقا أي ولومن غير كراهة أو بدون مهر والمثل وإذا لم يخط ولاية
الأب الكافر على ولده المسلم في الأول سقوط حق الاعتراض إلى أخيه المسلم أو بنت
أخيه ويؤخذ من هذا أيضا أنه لو كان لها عصبة رقي أو صغير فهي بمنزلة من لا عسبة لها
لأنه لا ولاية لهما كإخته وقد مر ذلك قول الباب (قوله لعدم الولاية) قليل لما شهور
يعني أن الكافر لا يلبى على المسلمة وولد المسلم لقوة نسبه إلى ولني يحصل الله نكاحا في حق
الوثنين سيلاح (قوله وكذا الخ) عطف على التهميم الذي قلناه والمسلمة لا مذكرة في
الفتح والجبر (قوله لمسلم على كافرة) لقوله تعالى والذين كفروا بعهدهم أو أبائهم (قوله
الأب بالسبب العام الخ) قالوا ويثبت أن يقال الآن يكون المسلم سيدا أمه كافرة أو سلطانا
قال السروجي لم أر هذا الاستثناء في كتب أصحابنا وإنما هو منسوب إلى المشافعي
ومالك قال في المراجع وينبغي أن يكون مرادا ورأيت في موضع معزوا إلى المصنف
الولاية بالسبب العام تثبت للمسلم على الكافر كولاية السلطة والشمارة فتقد كرهه في
ذلك الاستثناء اه بحر وفتح ومقدسى وذكر الزيلعي أيضا بصيغة وينبغي وتبعه في
الدرواه بن وغيره حيث عبروا عنهم عنه بصيغة ينبغي كان المقادير لمصنفه ان
يتابعهم ثلاثوهم أنه منقول في كتب المذهب سر محاور قول المراجع ورأيت في موضع
الخ لا يكتفي في النقل بجهالة قافهم (قوله أو ناسبه) أي كلفان في الترجيح لنبذة الكافرة
حيث لا ولي لها وكان ذلك في منشوره نهر (قوله فإن لم يكن عسبة) أي لوتيسية
ولاسيما كالفتق ولو أني وعصباته كإمر فبقدمان على الأم بحر (قوله لا ولاية للأم
الخ) أي عند الإمام ومعه أبو يوسف في الأصح وقال محمد ليس لغير العصابات ولاية وإنما
هي للآم والأول الاستحسان والعمل عليه الأفي مسائل ليست هذه منها فاقبل من
أن الفتوى على الثاني غريب لخالفته المتون الموضوع لبيان انتقوى من البحر والتهر
(قوله وفي القضية عكسه) أي حيث قال فيها أن الأب أولى في الترجيح من الأم قال في
التهر وسكن من خواهر زاده وعمر القسني تقديم الاخت على الأم لأنها من قوم الأب
وينبغي أن يخرج ما في القضية على هذا القول اه أي فيكون من اعتبر ترجيح قوم

الابرج الجنة لاب والاخت على الام لكن المتون على ذكر الام عقب المصبات
 وعلى ترجيحها على الاخت ومصرح في الجوهره بتقديم الجنة على الاخت فقال وأولاهم
 الام ثم الجنة ثم الاخت لاب وأم ونقل ذلك الشرنبلاتي في رساله عن شرح النقاية
 للعلاء فاسم وقال ولم يقدم الجنة بكونها لام وألاب غير أن الدياق يقتضي أن الجنة لام
 وهل تقدم أم الاب عليها أو تأخر عنها أو تراهما كلام القتيبة يدل على الاول وسباق
 كلام الشيخ فاسم يدل على الثاني وقد يقال بالترجيح لعدم المرجح وقد يقال قرابة الاب
 لها حكم العصبة فتقدم أم الاب فليتأمل اه ملخصا قلت ورم الخبير الرمي بهذا
 الاخير فقال عدي في القضية بالام لان الجنة لاب أولى من الجنة لام قول واحد اقتضاه
 بعد الام أم الاب ثم أم الام ثم الجنة القاسد تأمل اه وما يترجم به الرمي أقوى به في
 الحامية ثم هذا في الجنة العصبة أما القاسد ففيه كلمة القاسد كما يأتي قريبا (قوله
 ثم البنت) الى قوله وهكذا ذكر ذلك في أحكام الصغار عقب الام وكذا في فتح القدير
 والبحر وقول الكثر وان لم تكن عصبة فالولاية للام ثم للاخت المصالحه لكن اعتذر
 عنه في الجريانه لم يذكره في الكثر بعد الام لانها منصوص بالجنون والمجنونة (قوله وهكذا)
 أي الى آخر الفروع وان سفلوا ط (قوله ثم الجنة القاسد) قال في البحر وظاهر كلام
 المصنف أن الجنة القاسد مؤخر عن الاخت لانه من ذوى الارحام وذكر المصنف في
 المستغنى انه أولى منها عندنا بحقيقة وعندنا يوسف الولاية لهما كما في الميراث وفي فتح
 القدير وقياس ما صح في الجنة والاخر من تقدم الجدة القاسد على الاخت اه
 ثبت بهذا أن المذهب أن الجنة القاسد بعد الام قبل الاخت اه كلام الجرياني بعد
 الام في غير الجنون والمجنونة والا فالبنت مقدمة عليه كما علمت قلت ووجه القياس انهم
 ذكروا أن الاصح أن الجنة بالاب مقدم على الاخر عند الكل وان اشتهر لمع الاخر في
 الميراث عندهما لأن الولاية تنفي على الشقة وثققة الجنة فوق شقة الاخر وحينئذ
 يقاس عليه الجنة القاسد مع الاخت فان شقته أقوى منها ومقتضى هذا ان الجنة
 القاسد كذلك وبوجه هذا ان من أخر الجنة القاسد عن الاخت ذكر معه الجنة القاسد
 وهو ما مشى عليه في شرح درر العار حيث قال وعندنا في حصة الام ثم الجنة العصبة
 ثم الاخت لا يورث ثم لاب ثم الاخر والاخت لام وبعد هؤلاء ذوى الارحام بكسرة وجدة
 فاسدين ثم ولد أخت لا يورث وألاب ثم ولد أخ لام ثم العمة ثم الخال ثم الخالة ثم بنت الم
 وهكذا الاقرب فالأقرب اه (قوله المذكر والاني سواء) لان لفظ الولد يشملهما ومقتضاه
 انهما في رتبة واحدة ومقتضى تقديم الاخوال على النسلات كما يأتي أن يقدم الذكرها
 تأمل (قوله ثم لا ولادهم) أي أولاد الاخت الشقيقة وما عطف عليها في هذا الترتيب
 كما علمت مما نقلناه عن شرح درر العار وهذا يقتضي عنه ما بعده (قوله هو بهذا الترتيب
 أولادهم) فيقدم أولاد العمام ثم أولاد الاخوال ثم أولاد الخالات ثم أولاد بنات الاعمام

ثم البنت ثم البنت الابن ثم البنت
 البنت ثم البنت ابن الابن ثم البنت
 بنت البنت وهكذا ثم الجنة
 القاسد (ثم للاخت لاب) وأم ثم
 للاخت (لاب ثم لولد الام) الذكر
 والاني سواء ثم لا ولادهم (ثم ذوى
 الارحام) العمام ثم الاخوال
 ثم النسلات ثم بنات الاعمام وهذا
 الترتيب أولادهم ثم

ط (قوله ثم مولى المولاة) هو الذي أسلم على يده أبو الصغرة ووالاد له يرث فثبت له ولاية
التزويج فخرج أي إذا كان الأب مجهول القلب ووالاد على أنه إن جنى يعقل عنه وإن مات
برنه وقد تكون المولاة من الطرفين كما سأتى في بابها ومثل المولى الاتي كما في شرح المتن
(قوله ثم لقاض) نقل القهستاني عن النظم أنه مقدم على الأم قلت وهو خلاف ما في
المتون وغيرها (قوله نص له عليه في منشوره) أي على تزويج الصغار والمثورة ما كتب
فيه السلطان التي جعلت فلانا قاضيا ليد كذا وانما سمي به لأن القاضى ينشر وقت
قراءته على الناس قهستاني وسند في مسئلة عقل الأقرب أنه ثبت الولاء فيها
للقاضى وإن لم يكن في منشوره أي لأن ثبوت الولاية له فيم بطريق النيابة عن الأب أو الجدة
العاضل دفعا لظلمه فيحصل ما هنا على ما إذا ثبت له الولاية لا بطريق النيابة تأمل (قوله إن
فوض له ذلك والافلا) أي وإن لم يفوض للقاضى التزويج فليس له منه ذلك بل في الجنبى
ثم للقاضى وفاءه إذا شرط في عهده تزويج الصغار والصغار والافلا اه قال في البحر هذا
بناء على أن هذا الشرط انما هو في حق القاضى دون نوابه ويحتمل أن يكون شرطاً فيهما
فاذا كتب في منشور قاضى القضاة كان ذلك في عهده نائبه منه ملكه النائب والافلا
ولم أر فيه منقولاً لصريحهما اه وحاصله أن القاضى إذا كان مأذوناً بالتزويج فهل يكفي
ذلك نائبه أم لا بد أن ينص القاضى لتأنيه على الأذن وعبرة الجنبى بجملة والمب ادومنها
الأول وما في النهر من أن ما في الجنبى لا يشهد عدم اشتراط تفويض الأصل للنائب كما
يوجهه في الجبر رتبة الرمى بأنه كيف لا يشهد مع اطلاقه في نوابه والمطلق يجري على اطلاقه
ووجهه أنه لما فوض لهم ماله ولايته التي من جعلها التزويج صار ذلك من جملة ما فوض
اليهم وقد قررنا أنهم نواب السلطان حيث أذن له بالاستئابة عنه فيما فوضه اليه اه فافهم
قلت لكن قال في أنفع الوسائل الظاهر أن النائب الذي لم ينص له القاضى على تزويج
الصغار لا يملك له أن كل فوض اليه الحكم بين الناس فهذا مخصوص بالمرافعات
فلا يمتد إلى التزويج وكذا قال استنبك في الحكم أم الوقال له استنبك في جميع
ما فوض إلى السلطان فيملكه حيث عم له اه ثم استظهر في أنفع الوسائل أنه إذا ملك
التزويج ليس له أن يأذنه لغيره لأنه بمنزلة الوكيل عن القاضى وليس للوكيل أن يوكل
الاباذن اه (قوله وليس للوصى) أي وصى الصغير والصغيرة بغير القيم ووزن فعيل
يشملهما (قوله من حيث هو وصى) احتج به عن قوله الاتي ثم لو كان قريبا أو صاحباً
يملكه الخ (قوله على المذهب) لأنه المذكور في كافى الحياكم مطلقاً حدث قال والوصى
ليس بولى وذاذى الصغير سواء أوصى اليه الأب بالنكاح أو لا ثم في انفاضة وغيرها أنه
روى هشام في نوادره عن أبي حنيفة أنه قال إن أوصى إليه به وعليه منى الزبلى
قال في البحر وهي رواية ضعيفة واستثنى في القمع ما لو عين له الموصى في حياء رجل
واعتزضه في الجبر بأنه أن تزوجه من المعين في حياء الموصى فهو وكيل لأرضى وإن بعد

ثم مولى المولاة (ثم السلطان ثم
لقاض نص له عليه في منشوره)
ثم لنوابه إن فوض له ذلك والافلا
(وليس للوصى) من حيث هو
وصى (أن يزويج) التيمم (مطلقاً)
وإن أوصى اليه الأب بذلك على
المذهب ثم لو كان قريبا أو صاحباً

موته فقد بطلت الوكالة وانتقلت الولاية للماكم عند عدم قريب (قوله بملكه) أى
 الترويج ان لم يكن أحداً وأى منه (قوله ولا من لا تقبل شهادة له) كأصوله وان علوا
 وفرغوه وان سفاروا ما (قوله علم أن فعله حكم) أى وليس له أن يحكم لنفسه لانه فى حق
 نفسه رعية وكذا السلطان ح من الهندية (تنبه) أى أتى ابن خيم بأن القاضى اذا
 زوج شيمه ارتفع الخلاف فليس لغيره قطعه أى لما علمت من أن ذلك حكم منه ثم رأيت
 ما أتى به فى انفع الوسائل (قوله وان عرى عن الدعوى) وأما قولهم بشرط نقضا القضاء فى
 المجتهدات أن يصير الحكم سادته فبحرى فيه خصوصه محجمة عند القاضي من خصم على
 خصم فالظاهر أنه يجوز على الحكم القولى أما القعلى فلا بشرط فيه ذلك فوفقا بين
 كلامهم ثم قلتموكذا القضاء الضعيف لا يشترط له الدعوى والخصوصه كما اذا شهد على
 خصم حتى وذكر اسمه واسم أبيه وبه موافق فى هذا ما قلنا من قضاء نفسه فمما وان لم
 يكن فى سادته النسب وكذا الشهادان فلا نة زوجة فلان وكنت زوجها فلا نافي كذا على
 خدم منكرو قضى يتوكلها كان قضاء بالزوجية بينهم ما وطيره الحكم بشروط الرضا فى
 ضمن دعوى الوكالة وقضاء فى قضاء الانبياء (قوله صغيرة تزوجت نفسها) أى من كف
 بغير المثل واللام يتوقف لان الحاكم لا يكلف العقد عليها بذلك فلا يكلف اجازته فكان عقدا
 بلا مجيز فلو كان لها أب أو جد تزوجت نفسها كذلك توقف لان مجيز وقت العقد لان
 الأب والجد لا يمكن العقد بذلك والصغير كالمغيرة لما فى الحديث من أن الصغير لو تزوج
 بالغة ثم غاب تزوجت آخر وكلن الصبي أجاز بعد بلوغه العقد الذى باشره فى صغره فان
 كانت الاجازة بعد العقد الثانى جازا لثانى لانها قلقت القسح قبل اجازته وان كانت قبله
 فان كان الاقل بغير المثل أو بغير فاحش وللصغير أب أو جد فعد اجازة الصبي بعد بلوغه
 والافصح الثانى (قوله ولا حاكمه) أى فى موضع العقد (قوله توقف الخ) هذا قول
 بعض المتأخرين فى أحكام الصغار فان كانت فى موضع لم يكن فيه فاحش ان كل ذلك
 الموضع تحت ولاية فاض تلك البلدة بنقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي والا فلا
 بنقد وقال بعض المتأخرين بنقد ويتوقف على اجازته بعد البلوغ اه واستشكله
 فى البحر بأنهم قالوا كل عقد لا مجيزه محال صدوره فهو باطل لا يتوقف ثم قال التوقف فيه
 باعتبار أن مجيزه السلطان كما لا يخفى اه وهذا ميق على كفاية كون ذلك المكان تحت
 ولاية سلطان وان لم يكن تحت ولاية فاض وعليه فطلان العقد بتصوره ما اذا كان
 فى دار الحرب أو البصر أو الحاضرة ونحو ذلك بخلاف القرى والأمصار ويدل عليه ما فى
 القسح فى فصل الوكالة بالكساح حيث قال وما لا مجيزه أى ما ليس له من يقد على الاجازة
 سطل كما اذا كانت تحت حرة فزوجته القسوى أمة أو أخت امرأة أو حليمة أو زوجة
 معتدة أو مجنونة أو مسخرة يتبعه فى دار الحرب وأذا لم يكن سلطان ولا فاض لعدم من
 يقد على القضاء حالة العقد نرفع باطلا اه وسياق فى علمه فى آخر الباب الا فى وقد

ملكه بالولاية كما لا يخفى (فروع)
 ليس للقاضى تزويج الصغير من
 نفسه ولا من لا تقبل شهادته له كما
 فى معين الحكم وأقره المصنف به
 علم ان فعله حكم وان عرى من
 الدعوى صغيرة تزوجت نفسها
 ولاولى ولا حاكمه توقف وتعد
 باجازه بعد بلوغه الا أنه مجزى
 وهو السلطان ولو زوجها

أطلق الكلام في تحرير هذه المسئلة في تنقيح الفتاوى الحامدية من كتاب المأثور (قوله
 وليان مستويان) كما حوّن ثقفين فلو أحد الوليين أقرب من الآخر فلا ولاية للأبعد
 مع الأقرب إلا إذا غلب غيبة منقطعة فنكاح الأبعد يجوز إذا وقع قبل عقد الأقرب بحر
 أي يجوز على أحد القولين وفيه كلام يأتي قريباً (قوله فان ليدو) يعني أنها لو بلغت
 وادعت أن أحدهما هو الأول يقبل لما في الفسخ ولو تزوجها أبوها وهي بكر بالغة بأمرها
 وزوجت هي نفسها من آخر فأيهما خالت هو الأول فالقول لها وهو الروح لأنهم أقررت
 بذلك النكاح له على نفسها وأقرارها حجة تامة عليها وإن خالت لأدوى الأول ولا يعلم من
 غيرها حتى يثبت فيها وكذا لو تزوجها وليان بأمرها اهـ (قوله ولو لم يولي الأبعد الخ) المراد
 بالأبعد من يولي الغائب في الأقرب كما عيّن في كتاب الحيا كرم عليه ء فلو كان الغائب أباًها
 وأمه بعد وصع فالولاية للجدّ لأنهم قال في الاختيار ولا تنقل إلى السلطان لأن السلطان
 ولي من لا ولي له وهذا لها ولياً إذا كان الكلام فيه اهـ ومنسلة في الفسخ وغيره علم أنه
 ليس المراد بالأبعد هنا القاضي وما في الشربلالية من أن المراد به القاضي دون غيره
 لأن هذا من باب دفع الظلم اهـ إنما حلة في المسئلة الثانية أي مسئلة محض الأقرب كما
 يأتي بيانه ويدل عليه التحليل بدفع الظلم فإنه لا ظلم في الغيبة بخلاف العزل فالاعتراض
 على الشربلالية بما اقتضاه إطلاق المتن ناشئ من اشتباه إحدى المسئلتين بالأخرى
 فانهم (قوله حال قيام الأقرب) أي حضوره وهو من أهل الولاية ما لو كان صغيراً
 أو مجنوناً نكاح الأبعد ذخيرة (قوله وقف على إجازته) تقدم أن الباقية ولو زوجت
 نفسها غير كفء فلولي الاعتراض ما لم يرض صريحاً أو دلالة كقبض المهر وشروطه فم
 يجعلها أو أسكنه إجازة والظاهر أن سكونه هنا كذلك فلا يكون سكونه إجازة لنكاح
 الأبعد وإن كان حاضراً في مجلس العقد ما لم يرض صريحاً أو دلالة تأمل (قوله ولو لم يولي
 الولاية البسه) أي إلى الأبعد بحيث الأقرب أو غيبته غيبة منقطعة ط (قوله مسافة
 القصر الخ) اختلف في حد الغيبة فأختار المصنف تبعاً للكثر أنهما مسافة القصر ونسبه
 في الهداية لبعض المتأخرين والزا بلى لا كرههم قال وعليه الفتوى اهـ وقال في الذخيرة
 الأصح أنه إذا كان في موضع أو تنظر حضوره أو استطلاع رأيه فأت الكفء الذي حضر
 فالغيبه منقطعة والسهم أشار في الكتاب اهـ وفي الجرعين المجتبي والمبسوط أنه الأصح
 وفي النهاية واختاره أكثر المشايخ وصحبه أن الفضل وفي الهداية أنه أقرب إلى الفقه وفي
 الفتح أنه الأشبه بالفقه وأنه لا تعارض بين أكثر المتأخرين وأكثر المشايخ أي لأن المراد
 من المشايخ المتقدمون وفي شرح المتن عن الحقائق اهـ أصح الأقاويل وعليه الفتوى
 اهـ وعليه مشي في الاختيار والتفاهة ويشتر كلام النهر إلى اختياره وفي الجرعين والاحسن
 الاتفاق بما عليه أكثر المشايخ (قوله هل تكون غيبة منقطعة) أي فعلى الأول ولا على
 الثاني نعم لم يعتبر مسافة السفر قلت لكن فيه أن الثاني اعتبر فوات الكفء الذي

وليان مستويان تقدم السابق فإن لم
 يدأ ووقعهما عابلاً (ولو لم يولي الأبعد
 التزوج صغيبه الأقرب) فالزوج
 الأبعد حال قيام الأقرب توقف
 على إجازته ولو تحولت الولاية
 إليه لم يجر إلا بإجازته بعد التصول
 قهستانى وظهيرية (مسافة
 القصر) واختار في المتن ما لم
 ينتظر الكفء الخاطب جوابه
 واعتقد الباقي ونقل ابن الكمال
 أن عليه الفتوى وغردا بخلاف
 فمن اختفى في المدينة هل تكون
 غيبة منقطعة

حصر فيبقى ان يظهرنا الى الكفة ان وصى بالاستقامته يرجح فيها ظهور الاقرب
 الحق ليخرج نكاح الابد والاباؤ له بنا على ان الغالب عدم الاستقامه تأمل (قوله
 جاز على الظاهر) أي بناء على أن ولاية الاقرب باقية مع الغيبة وذكر في البدائع اختلاف
 المشايخ فيه وذكر أن الاصح القول بزوالها وانتقالها لالابد قال في المعراج وفي المحيط
 لا روية ببقية وبقي أن لا يجوز ولا تقطاع ولا يسهو وفي المبسوط لا يجوز ولتسلم فلا تها
 انتقلت برأيه ولكن هذه منقعة حصلت لها انشا فافلا يبنى الحكم عليها اه وكذا ذكر
 في الهداية المتع ثم التسليم بقوله ولو سلم قال في الفتح وهذا تنزل وأيد الزيلعي المتع من حيث
 الرواية والمعقول وكذا في البدائع وبه علم أن قوله على الظاهر ليس المراد به ظاهر الرواية لما
 علمت من أنه لا روية ببقية وانما هو استظهار لا أحد القولين وقد علمت ما فهمت من تصحيح
 خلافة ومنعه في أكثر الكتب أقول ويؤخذ من هذا بالاولى أن الوليين لو كانا في درجة
 واحدة كانا خوين غالب أحدهما غزوح في مكانه لا يصح لانه اذا لم يصح تزويج الاقرب
 الغائب مع حضور الابد فعدم صحة العقد من انشا ب مع حضور المساو له في الدرجة
 الاولى فتأمل (قوله من أولياء السب) استرا عن القاضي (قوله لكن في القهستاني
 الخ) استدراك على ما في شرح الوهابية فانه لم يستند فيه الى نقل صريح وهذا منقول
 وقد أيد أياً العلامة الشرنبلالي في رسالة سماها كشف المضل فمن عضل بانه ذكر في
 اضع الوسائل عن المتقي اذا كان للصغيرة أب امتنع عن تزويجها انتقل الولاية الى الجد
 بل يرتفعها القاضي ونقل مثله ابن النخبة عن الغاية عن روضة الناطقي وكذا المقدسي
 عن الغاية والنهر عن المحيط والفيض عن المتقي وأشار اليه الزيلعي حيث قال في مسئله
 تزويج الابد بغيبه الاقرب وقال اشائي بل يرتفعها الحاكم اعتبارا بعضله وكذا قال
 في البدائع ان نقل الولاية الى السلطان أي حال غيبة الاقرب باطل لانه ولي من الاولاد
 وهم نالها ولي أو وان فلا تثبت الولاية للسلطان الا عند الغسل من الولي ولا يوجد وكذا
 فرق في التسهيل بين الغيبة والغسل بأن العاضل ظالم بالاستناع فقام السلطان مقامه في
 دفع الظلم بخلاف الغائب خصوصاً للجمع ونحوه في شرح الجمع الملكي وبه أفتي العلامة ابن
 الشلي فهمه النقول فبعد الاتفاق عند ناعلي ثبوتها بصل الاقرب للقاضي فقط وأما
 ما في الخلاصة والبرازية من أنها تنقل الى الابد بصل الاقرب باجاءا فالمراد بالابد
 القاضي لانه آخر الاولاد فالتفصيل على ياه وحله في البصر على الابد من الاولاد ثم
 ناقض نفسه بعد سطرين بقوله قالوا واذا خطبها كنوا عضلها الولي تثبت الولاية للقاضي
 نيابة عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في منشوره اه هذا خلاصة ما في الرسالة ثم ذكر
 فيها عن شرح المنظومة الوهابية عن المتقي ثبوت الخيار لها بالبالغ اذا زوجه القاضي
 بصل الاقرب وعن الجرد عدم ثبوته والاول على أن تزويجه بغير بين الولاية والثاني على
 أنه بطريق النيابة عن العاضل وزوجه الشرنبلالي دفعا لتعارض في كلامهم قلت ويؤيده

(ولو زوجها الاقرب حيث هو
 جاز) النكاح (على) القول
 (الظاهر) ظهيرية (ويثبت
 للابعد) من أولياء السب شرعا
 وهابية لكن في القهستاني عن
 النفاي "ولم يزوج الاقرب زوج
 القاضي

حاضر من التسهيل وكذا أقولهم فله التزويج وإن لم يكن في حضوره ويجب حل ما في الجزر
على ما إذا كان العاقل الأب أو الخدث ثبوت الخصالها عند تزويج غيرها فكذا عند
تزويج القاضي بسلته عنه (قوله عند خدث العاقل) أي خوف فوته (قوله أي
بإستناعه عن التزويج) أي من كفؤ بمثل أمالوا متنع عن غير الكفء ولكن المهر
أقل من مهر المثل فليس بمحل ط وإذا امتنع عن تزويجها من هذا الخاطب الكفء
لنزوجها من كفء غيره استظهر في الصرائر يكون عاضداً لا طاً ولم أره وسمعه المحدثي
والشربلاني واعتز به الرمي بأن الولاية بالفضل تنقل إلى القاضي بزيادة دفع الانحرار
بها ولا يوجد مع إرادة التزويج بكفء غيره اه قلت وفيه نظر لانه متى حضر الكفء
الخطاب لا ينتظر غيره خوفاً من فوته ولذا تنقل الولاية إلى الأبعد عند غيبة الأقرب
كما تزم لوصكان الكفء الآخر حاضر أيضاً وامتنع الولي الأقرب من تزويجها من
الكفء الأول لا يكون عاضداً لان الظاهر من شفقتي على ما غيره أن الخصال لا تنفع
لتفاوت الأكفاء أخلاقاً أو صفات بين المعد بهذا التسهيل والله أعلم (قوله ولا
يطلق تزويجه) يعني تزويج الأبعد حال غيبة الأقرب وكان الأول ذكراً هذه الجمل بعد
قوله والولي الأبعد التزويج بغيبة الأقرب ط (قوله السابق) أي المحقق ببقته
استقراراً على التزويج بها الغائب الأقرب قبل الحاضر الأبعدانه يلقو للمأخوذ ومما وجهل
التاريخ فإنه يطلق كل منهما بناء على بقا ولاية الأب أو أم على مائة سنة من انقطاع
ولاية غيره فالعورة بعد الحاضر مطلقاً (قوله وولي المجنونة والمجنون) أي جنونهما ط
وهو شهر كما تزم وتقدم أيضاً أن المعتوه كذلك (قوله ولو عاضداً) أي ولو نكحها
عاضداً بعد البلوغ فلا زفر (قوله اتفاقاً) أي بخلاف الولاية في النكاح فيها خلاف
محمد فهي عند الأب أيضاً وعند عمه والابن (قوله دون أيها) أي أوجهدها والمراد أنه
إذا اجتمع في المجنونة أوها أو وجهدها مع ابنها فلولو به لابن عندهما دون الأب أو الخد
كما في الفسخ وكذلك الباقي العسبات تزويجها على الترتيب لما تزم كما تقدم من النكح (قوله
ولو أقر الخ) قال الحاكم الشهيد في الكافي الجامع لكذب ظاهر الرواية وإذا أقر الأب
أو غيره من الأولياء على الصغير أو أخته بالنكاح أمر لم يصدق على ذلك إلا بشهود
أو صدق منهما بعد الأدلة التي قول أبي حنيفة وكذا في ذلك أقر الولي على عبده وأما
أقراره على أمته بمثل ذلك فإثر مقبول وقال أبو يوسف وعبد القادر من هؤلاء في جميع
ذلك جائز كذلك أقر الوكيل على موكله على هذا الاختلاف اه وتعلق في الفسخ عن
الحق عن أستاذنا الشيخ جليل الدين أن الخلاف فيما إذا أقر الولي في صغرهما وبالله
أشار في المذهب وغيره قال وهو الصحيح وقيل فيما إذا بلغا وأنكرا فأقر الولي أمالوا أقر
في صغرهما يصح اتفاقاً واستظهر في الفسخ وقد علمت أن الأول ظاهر الرواية وأنه الصحيح
(قوله بخلاف مولى الأمة) أي إذا أدى رجل نكاحها فأقره ولا ياتى بغيره بلائنه

عند خدث الكفء (التزويج
بفضل الأقرب) أي باستناعه
عن التزويج أجمعاً خلاصة
(ولا يطلق تزويجه) السابق
(بعد الأقرب) لمصلحة ولاية
تامة (ولي المجنونة والمجنون
ولو عاضداً) (والنكاح)
أما التصرف في المال فلا بد
اتفاقاً (أيها) وإن سفل (دون
أيها) كما هو الأول أن يأسر
الأب به ليصير اتفاقاً (ولو أقر ولي
صغيراً وصغيراً أو أقر وكيل
ويل أو امرأة أو ولي العبد
بالنكاح لم يقد) لانه أقراره على
الغير بخلاف مولى الأمة حيث
يغذ أجمعاً لان منافع يضعها
ملكه

وتصدق درر أي لو عشت لا يحتاج إلى تصديقها ومقتضى تعليل الشارح أنه لا يصح
 إقراره عليها بعد العتق (قوله بأن نصب القاضي الخ) أي لأن الأب مقروا والصغير
 لا يصح انكاره ولا يثبت الدعوى من خصم فنصب عنه خصما حتى ينكر تقام عليه
 البينة فثبت التمسك على الصغير فأدلى الفسخ (قوله أي الولي المقتز) بالنصب
 تفسيراً للصغير المنسوب (قوله أو يصدق) بالنصب عطف على يدرى وقوله الموكل
 أو العبد مرفوعان على القاطعة والمفعول محذوف أي يصدق الموكل أو وكيل أو العبد
 المولى (قوله وقال يصدق في ذلك) أي يصدق المقتز في جميع فروع هذه المسئلة
 السابقة مثل إقرار المولى على أمته كما تمت التصريح به في عبارة الحكافي ومثله
 في البدائع فافهم (قوله وهذه المسئلة) أي مسئلة عدم قبول الأقرار من ولي الصغير
 أو الصغيرة ومن الوكيل ومولى العبد مخبرحة أي مستثناة على قول الامام من قاعدة من
 ملك إنشاء عدم ملك الأقارب كلوئى إذا أقر بالي في مدة الإيلاء وروح المعتدة إذا أقال
 في العدة واجبت وهو وجه قولهما بالقبول هنا كما في إقرار يتزوج أمته ووجه قول
 الامام حديث لا كاح الا شهرد وأنه إقرار على التفسير فيما لا يملكه ويقامه في البدائع
 وعلى ما استظهره في الفتح في مسئلة الصغيرين فهي داخله في مفهوم القاعدة على قول
 الامام لأنه لا يملك الانشاء حال بلوغهما فلا يملك الأقرار وعلى قولهما تكون خارجه
 عن القاعدة (قوله ملك الأقارب) الأولى حذف بل عدم مرجع الصغير وان علم من
 المقام لأن المعنى من ملك إنشاء شيء ملك الأقرار به (قوله ولها نظائر) كإقرار
 الوصي بالاستدانة على التيم لا يصح وإن ملك إنشاء الاستدانة بغير عن المبسوط وكما
 لو كره بعتق عبد بعبته فقال الوكيل أعتقه أمس وقد وكله قبل الأس لا يصدق بلائنه
 وغنامه في حوائش الأشياء للعموى من الأقرار (قوله هل لولي مجنون الخ) البحث
 لصاحب النهر والظاهر أن الصبي في حكم من ذكر (قوله ومنعه الشافعي) لا دفاع
 الضرر وقوله واحدة نهر (قوله وجوز) أي تزويج أكثر من واحدة

• (باب الكفاة) •

لما كانت شرط الزوم على الولي إذا عقدت المرأة نفسها حتى كان الفسخ عند عدمها
 كانت فرع وجود الولي وهو بثبوت الولاية فتقدم بيان الأولياء ومن ثبت له ثم أعقبه
 فصل الكفاة ففتح (قوله أو يكون المرأة أدنى) اعترضه اندراج الرمي بما
 ملخصه أن كون المرأة أدنى ليس بكفاة فتبرأت الكفاة من جانب المرأة غير معتبرة
 (قوله الكفاة معتبرة) فالواضع معتبرة في الزوم على الأولياء حتى إن عدمها
 جاز للولي الفسخ اه فتح وهذا بناء على ظاهر الرواية من أن العقد صحيح والولي
 الاعتراض أماعلى رواية الحسن المختارة لقضى من أنه لا يصح فالعنى معتبرة في العدة

(الآن يشهد الشهود على
 النكاح) بأن نصب القاضي خصما
 عن الصغير حتى ينكر تقام البينة
 عليه (أو يملك الصغير والصغيرة
 فيصدق) أي الولي المقتز (أو يصدق
 الموكل أو العبد) عند أي حديثه
 وقال يصدق في ذلك وهذه المسئلة
 مخبرحة من قولهم من ملك الانشاء
 ملك الأقرار به ولها نظائره (فرع)
 لولي مجنون يصعده تزويجه
 أكثر من واحدة لم أره ومنعه
 الشافعي وجوز في الصبي العاجز
 • (باب الكفاة) •
 من كفأه إذا ساء والمراد هنا
 مساواة مخصوصة أو كون المرأة
 أدنى (الكفاة معتبرة)

وكذا لو كانت الزوجة صغيرة والعقد غير الاب والجد فقد مر أن العقد لا يصح (قوله
في ابتداء النكاح) يبقى عنه قول المصنف الآخر في اعتبارها عند ابتداء العقد الخ
وكأنه أشار إلى أن الأولى ذكر معنا (قوله للزوجه أو لخصه) الا قول بناء على ظاهر الرواية
والثاني على رواية الحسن وقدمنا أقول الباب السابق اختلاف الاقتضا فيها وأن رواية
الحسن اسحوط (قوله من جانبها الخ) أي يستبرأ أن يكون الرجل مكانها إلى الأوصاف
الآتية بأن لا يكون دونها فيها ولا تعتبر من جانبها بأن تكون مكافئة لها بما لا يجوز أن
تكون دونها فيها (قوله وإذا التمسبر) تعليل للمفهوم وهو أن الشريف لا يأتي أن
يكون مستقرنا للذينة كالامو والكثيرة لأن ذلك لا يعتبر إرفاق به بل في معناه لأن
النكاح رتبة للمرأة والزوج مالك (تنبيه) تقدم أن غير الاب والجد لزوج الصغير
أو الصغيرة غير كره لا يصح ومقتضاه أن الكفاءة للزوج معتبرة أيضا وقد مرنا أن هذا
في الزوج الصغير لأن ذلك ضروري عليه فما هنا يحول على الكبير ويشير إليه ما قدمناه أيضا
عن الفتح من أنه معنى اعتبار الكفاءة اعتبارا مما في الزوم على الأولياء الخ فان حاصله
أن المرأة إذا تزوجت نفسها من كره لم يحل على الأولياء مانع من زوجه من غير كره لا يلزم
أو لا يصح بخلاف جانب الرجل فإنه إذا تزوج بنفسه مكافئة له أو فإنه صحيح لازم وقال
الفتاوى الكفاءة للقسمة المساواة وشرا عساواة الرجل للمرأة في الأمور الآتية وفيه
اشعار بأن نكاح الشريف الوضعية لازم فلا اعتراض الأولى بخلاف العكس اه فقد
أفادنا لزومه في جانب الزوج إذا تزوج نفسه كبيرا لا إذا تزوجه الولي صغيرا كما كان الكلام
في الزوجة إذا تزوجت نفسها كبيرة ثبت اعتبار الكفاءة من الجانبين في الصغيرين
من عدمه الاب والجد كما حوزناه فيما تقدم والله تعالى أعلم (قوله فكر في الظهيرة
الخ) لوجه للاستدلال به ذكره الصريح فإنه حيث ذكر القولين كان حق التركيب
قديم الضعف والاستدلال عليه بالصحيح كما فعل في البروز ذكرنا في الظهيرة غريب
ورقة أيضا في البدائع كما بسطه في النهر (قوله هي حق الولي لاحقا) كذا قال في المهر
واستشهد به بما ذكره الشارح من الوجوه الجلية وفيه قطر بل هي حق لها أيضا دليل أن
الولي لزوج الصغيرة غير كره لا يصح ما لم يكن أبا أو جدا غير ظاهر النسق ولما
في المذخبة قبيل الفصل السادس من أن الحق في إتمام مهر المثل عند أي حنفية للمرأة
وللاولياء حتى الكفاءة وعندهما المرأة لا غير اه وظاهر قوله حتى الكفاءة الاتفاق
على أنه حق لكل منهما وكذا ما في المهر عن الظهيرة به لو انتسب الزوج لها نسبا غير نفسه
فإن ظهر دونه وهو ليس بكف مفتق القسح ثابت لكل وإن كان كفوا الحق القسح لها دون
الأولياء وإن كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا قسح لاحد وعن الثاني أن لها القسح لأنها عصى
تخرج عن المقام مع اه ومن هذا القبيل ما سب ذكره الشارح قبيل باب المدة لزوجته
على أنه أروسي أو قادر على المهر والذمة فيان بخلافه أو على أنه فلان بن فلان فإذا

في ابتداء النكاح للزوجه
أو لخصه (من جانبها) أي الرجل
لأن الشريعة تأتي أن تكون
فراشا للذمة وإذا (لا تعتبر من
جانبها) لأن الزوج مستقر
فلا تنقله ذمة العرائس وهذا عند
الكل في الصحيح كما في النجاشية
لكن في الظهيرة وبغيرها هذا
عنده وعندنا تعتبر في جانبها أيضا
(و) الكفاءة (هي حق الولي
لاحقا)

هو قسبط أو ابن زناها النصاراء و باقى تمام الكلام على ذلك هنالك زاد في البدائع على ما مر من الظهيرة وان فعلت المرأة ذلك فزوجهما ثم ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج سواء تزنا أم حرة أو أمة لأن الكفأة في جانب الصامع مبنية اه وقد يجب أن الكلام كما مر فيها إذا زوجت نفسها بلا إذن الولي وحسب ذلك من حقها حتى في الكفأة رضاها بما ساقها فبني الحق للولي فقط فله القسح (قوله فلو نكحت الخ) فزويج على قوله لا يحق وفيه أن القسح بما من قبلها حيث لم ينع من حاله كإياها من قبلها وقبل الأولياء فيها ولو تزوجها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفأة ثم علوا رجعي وفي الكلام الولو الجسية ما عبيده كما يأتي في رواية على ما ذكرنا من الجواب فالزويج صحيح لأن سقوط حقها إذا رضيت ولومن وجهه وهنا كذلك وإذا اشترطت الكفأة بنى حقها (قوله لا خيار لأحد) هذا في الكبيرة كما هو فرض المسئلة بدليل قوله نكحت رجلا وقوله برضاها فلا يضاف ما قلناه من الباب المار من التوازل لوزوج بنته الصغيرة ممن يشكر أنه يشرب المسكر فإذا هو ممن له وقالت بعدما كبرت لا أرى بالنكاح أن لم يكن يعرفه الأب بشره وكان غلبة أهل بيته صالحين بالنكاح باطل لأنه امتياز زوج على غنى الله كفه اه خلافا لما قلناه من أن اثبات الفسخ بينهما كما يشهد عليه الخبر الرمي قلت ولعل وجه الفرق أن الأب يصح تزويجه الصغيرة من غير الكف فلا بد من شفقة وأنه انما فوت الكفأة لمصلحة تزويجها وهذا انما يصح إذا علمه غير كف أما إذا لم يعلمه فمظهر منه أنه زوجه لمصلحة المذكورة كما إذا كان الأب ماجنا وسكران لكن كان الظاهر أن يقال لا يصح العقد أصلا كما في الأب الماجن والسكران مع أن المصرح به أن لها بطلان بعد البلوغ وهو فرع عنه فليست أتم (قوله مكان لهم الخيار) لأنه إذا لم يشترط الكفأة كان عدم الرضا بعدم الكفأة من الولي ومنها ما يضمن وجهه دون وجهها فذكرنا أن حال الزوج محتمل بين أن يكون كفواً وأن لا يكون والنص انما أثبت حق القسح بسبب عدم الكفأة حال عدم الرضا بعدم الكفأة من كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفأة من وجه بغير من الولو الجسية (قوله لا لزوم النكاح) أى على ظاهر الرواية ولعمته على رواية الحسن المختارة للفتوى (قوله خلافاً لما لك) في اعتبار الكفأة خلاف مالك والثوري والكركي من مشايختنا كذا في فتح القدير فكان الأولى ذكر الكركي وفي حاشية الدرر للعلامة فوج أن الامام أبى الحسن الكركي والامام أبى بكر الجصاص وهما من كبار علماء العراقيين من مشايخ العراق لم يعتبروا الكفأة في النكاح ولو لم تثبت عندهم هذه الرواية عن أبي حنيفة لم اختاروها وذهب جمهور مشايختنا إلى أنها معتبرة فيه ولقاضي القضاة سراج الدين الهندي مؤلف مستقل في الكفأة ذكر فيه القولين على التفصيل وبين الكل منهما من السند والبدل اه (قوله نسباً) أي من جهة النسب وقلم العلامة الجوى ما يقتضيهما الكفأة فقال

فلو نكحت رجلاً ولم يعلم حاله
فإذا هو عبد لا خيار لها بل للأولياء
ولو تزوجها برضاها ولم يعلموا
بعدم الكفأة ثم علوا لا خيار
لأحد إلا إذا شرطوا الكفأة
أو أخبرهم بها وقت العقد
فزوجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير
كف كان لهم الخيار ولو الجسية
فليفسخ (فتعبر) الكفأة للزوم
النكاح خلافاً لما لك نسباً

ان الكفاة في النكاح تكون في • ست لها مت يدع قد ضبط
نسب واملاهم كذلك حرفة • حربة وديانة مال فقط

قلت وفي الفتاوى الحامدية عن واقعات قد رى أقضى عن القاضية غير الاب والجد
من الاولياء لوزج الصغيرة من عتبن معروف لم يميز لأن القدوة على الجماع شرط
الكفاة كالقدرة على المهر والنفقة بل أولى اه واما الكبيرة فمسند ذكر عن الجعراة
لوزجها الوكيل غنيا محبو باجواز ان كان لها التفريق بعد (قوله قريش الخ)
القرشيان من جمعها أب هو النضر بن كنانة بن دونه ومن لم يتسبب الا بال قوة فهو
عربي قريش بن النضر هو الجد الثاني عشر للشي صلى الله عليه وسلم فانه محمد بن عبد الله
ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن
غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار
ابن معد بن عدنان على هذا اقتصر الجعراي والخلفاء الاربعة كلهم من قريش وقلمه
في البحر (قوله بعضهم اكفاء بعض) أشار به الى أنه لا تضاعف فيما بينهم من الهاشمي
واتوفى والتمى والعدوي وغيرهم ولهذا زوج على وهو هاشمي أم كنونم بنت فاطمة
لعمر وهو عدوي فمستأى فلوزجت هاشمية قريشاً غير هاشمي لم ير عندنا وان
زوجت عربياً غير قريش لهم ردة كزوج العربيه قيسياً بمجر وقوله لم ير عندنا
ذكر مثله في التبيين وكثير من شروح الكثر والهداية وغالب المعتبرات فقوله في النضر
القرشي لا يكون كقوله الهاشمي كلمة لا يفهم تحريف السامع على (قوله وبقيته
العرب اكفاء) العرب صنفان عرب طارية وهم اولاد قحطان ومنعزبة وهم اولاد اسمعيل
والهيم اولاد فروخ أخى اسمعيل وهم الموالي والعتقاء والمراد بهم غير العرب وان لم
يمسهم رق • هو بذلك اما لان العرب لما افتحت بلادهم وتركتهم احرار ابعدان كان
لهؤلاء الاسترقاق فكانهم اعتدوهم اولانهم نصرنا العرب على قتل الكفار والناسير
يسمى مولى نهر (قوله بن باهلة) قال في الفتح باهلة في الاصل اسم امرأة من همدان
كانت بنت معن بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان فقتلها والده اليها وهم معروفون
بالنساءة قبل كانوا اياً كلون بقية الطعامة من ثمانية وكانوا يأخذون عظام الميتة
يلعنونها وياخذون دسوماتها ولذا قيل

ولا يتبع الا مل من هاشم • اذا كانت النفس من باهلة

وقيل اذا قيل للكلب يا باهلي • عوى الكلب من شؤم هذا النسب

(قوله والحق الاطلاق) فان النضر لم يضل مع أنه على الله عليه ولم كان أعلم قبائل
العرب وأخلاقهم وقد أطلق وليس كل باهلي كذلك بل فيها الاجواد وكون فصيله منهم
أو بطن صالين فساد ذلك لا يسرى في حق الكل فتح (قوله ويضده) أى يتقويه
قلت ويضده أيضاً اطلاق محمد في كافي الحاشية قريش بعضهم اكفاء لبعض والعرب

قريش بعضهم اكفاء بعض
(و) بقية العرب بعضهم اكفاء
بعض واستثنى في الملتقى
لهذا بقية باهلة تسبهم والحق
الاطلاق قاله المستف كالبحر
والنهر والفتح والشر ببالنية
ويضده اطلاق المستثنى كالنهر
والدر

قوله يلعنونها كذا يحيط المؤلف
والذى كتب اللغة يلعنونها
قاله نصر

بعضهم اكفاء لبعض وليسوا باكفاء لقريش ومن كان له من الموالى ابوان أو ثلاثة
 في الاسلام فبعضهم اكفاء لبعض وليسوا باكفاء للعرب اه والحاصل أنه كلما اعتبر
 التفاوت في قريش حتى ان افضلهم في هاشم اكفاء لغيرهم منهم فكذلك في بقية العرب
 بلا استثناء ويؤخذ من هذا أن من كانت أمته اعلاوية مثلا وأبوها عجمي يكون العجمي
 كفوا لها وان كان لها شرف مالا لا النسب لآل يام ولهذا جائز دفع الزكاة اليها فلا يعتبر
 التفاوت بينهم من جهة شرف الام ولم يرد من صرح بهذا واقعه أعلم (قوله وهذا
 في العرب) أي اعتبار النسب انما يكون في العرب فلا يعتبر فيهم الاسلام كما في الحبط
 والتماية وغيرهما ولا العباية كما في النظم ولا الحزبية والمال فالظاهر من عباراتهم أنه معتبر فاستثنى
 هذه الصناعات حرقا وأما الباقي أي الحزبية والمال فالظاهر من عباراتهم أنه معتبر فاستثنى
 لكن فيه كلام مستعرف في مواضعه (قوله وأما في العجم) المراد منهم من لم يشب إلى
 اسدى قبائل العرب ويسعون الموالى والعقاة كما ذكره عامة أهل الامصار والقري
 في زمانهم سواء تكلموا بالعربية أو غيرها الا من كان لهم نسب معروف كالنسيبين
 إلى أحد الخلفاء الأربعة أو إلى الامصار ويضرمهم (قوله فتعتبر حزبية واسلاما) أفاد
 أن الاسلام لا يكون معتبرا في حق العرب كما اتفق عليه أو خيفة وصاحبها لانهم
 لا يتفاضلون به وانما يتفاضلون بالنسب فغيري تمام كافر يكون كفوا لعربية لها آباء
 في الاسلام وأما الحزبية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استزافهم ثم الاسلام معتبر
 في العرب بالنظر إلى نفس الزوج لا إلى أبيه وجده فعل هذا بالنسب معتبر في العرب فقط
 واسلام الاب والجد في العجم فقط والحزبية في العرب والعجم وكذا اسلام نفس الزوج
 هذا حاصل ما في البصر (قوله لمن أبوها مسلم) راجع إلى قوله مسلم بنفسه ح (قوله
 أوحز أو معتق) كل منهما راجع لقوله أو معتق ح (قوله وأنها حرة الاصل) لأن
 الزوج المعتقد فيه أثر الرق وهو الولاد والمرألتا كانت أمتهما حرة فالاصل كانت هي حرة
 الاصل بجر عن التمييز أوالو كانت أمتهما رقيقة فهي تبع لأمتهما في الرق فيكون المعتقد
 كفوا لها بخلاف ما لو كانت أمتهما معتقة لأن لها أبا في الحزبية بقوله في البصر والحزبية بتقدير
 الاسلام أفاده ط (قوله لذات أبو بن) أي في الاسلام والحزبية ط (قوله وأبوان
 فيها كالأباه) أي بن له أب وجد في الاسلام والحزبية كف لمن له آباء قال في فتح القدير
 وألحق أبو يوسف الواحد المتني كما هو مذهبي في التعريف أي في الشهادات والمدافعي
 قبل كان أبو يوسف انما قال ذلك في موضع لا يبعد كقوله عبا بعد أن كان الاب مسلما
 وعما قاله في موضع يعتقبا والدليل على ذلك أنهم قالوا جميعا أن ذلك ليس عيبا في حق
 العرب لانهم لا يبيعون في ذلك وهذا حسن وبه يتقن الخلاف اه وتبعه في التهر (قوله
 ولا يمد الخ) ظاهره أنه قاله تنقضا وقد رأيت في النسخة ونسبه ذكر ابن مسمع في الرجل
 يسل والمرأة معتقة أنه كف لها اه ووجهه أنه اذا أسلم وهو حر وصفت وهي مسلمة

وهذا في العرب (و) أما في العجم
 فتعتبر حزبية واسلاما
 بنفسه أو معتق غير كف لمن أبوها
 مسلم أوحز أو معتق وأنها حرة
 الاصل ومن أبوها مسلم أوحز غير
 كف لذات أبو بن (و) أبو بن فيها
 كالأباه انما بالنسب بالجد وفي
 الفتح ولا يعتق كافا أو مسلم بنفسه
 لمعتق بنفسه

يكون فيه أثر الكفر وفيه أثر الرق وهما منقصان وفيه شرف حرية الأصل وفيه شرف
 اسلام الأصل وهما مكملان فمساويا في مالو كان بالعكس بأن أسلمت المرأة وصنع الرجل
 فالتظاهر أن الحكم كذلك بشرط أن لا يكون اسلامه طارا والافسسه أثر الكفر وأثر
 الرق معا فلا يكون كفوا فيهما أثر الكفر فقط تأمل (قوله) وأما مقتضى الوضع
 (الح) عزاء في البصراني المجتبى ومنه في البدائع قال حتى لا يكون. وفي العرب كفوا
 لمولاه بنى هاشم حتى لو زوجت مولاه بنى هاشم فقد هان من مولى العرب كان لعنقه هاشم
 الاعتراض لأن الولاء بمنزلة التبع قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمعة كلمة الذب
 اه ومنه في النخبة وذكر الشارح في كتاب الولاء الكفاهة تعتبر في ولاد العتاقة فحققة
 التاجر كف. لعنق الطرادون الدباغ اه ويشكل عليه ما ذكره في البدائع أيضا قبل
 ما قدمناه حيث قال ومولى العرب كفاه لمولى قريش لعموم قوله صلى الله عليه
 وسلم والمولى بعضهم اكفاه بعض اه فتأمل (تتبعه) مولى الموالاة لا يكفى مولاة
 العتاقة قال في النخبة روى المعلى عن أبي يوسف أن من أسلم على بنى انسان لا يكون
 كفوا لمولى العتاقة وفي شرح الطحاوى معتقدا شرف القوم فتكون كفوا لمولى
 لأن لها شرف الولاء ولمولى شرف اسلام الآباء اه (قوله) وأما مقتضى السلم فظهر
 في العبر من القنينة وسكت عليه وكأنه محمول على مرتد لم يزل زمن ردة ولم يقبده
 بالساقبدا والحرب لأن المرتد في دوا الاسلام يقتل ان لم يسلم املسن ارتد وطال زمن ردة
 حتى اشهر بذلك وطلق أو لاتهم أسلم فنبى أن لا يكون كفوا لمن لم ترده فان العاد الذي
 يلحقها بهذا أعظم من العاد يكافرا أصلى أسلم بنفسه فلتأمل (قوله) الاقننة أى
 لدفعها قال في الفتح عن الأصل الآن يكون نسباً مشهورا كبت ملك من لوه كهم
 خدعها حائل أو سانس فانه يفرق بينهم لالعدم الكفاهة بل لتسكين القنينة والسنانى
 ما مودر يسكنها بينهم كابين السبلن اه (قوله) وتعتبر في العرب والعجم (الح) قال
 في البحر وظاهر كلامهم أن التقوى معتبرة في حق العرب والعجم فلا يكون العربي القاسق
 كفوا للعالمية كرات أو هجمة اه قال في النهروان شرح هذا في ابصار الاصلاح
 على أنه المذهب اه وذكر في البحر أيضا أن ظاهر كلامهم اعتبار الكفاهة مالا فیهما
 أيضا قلت وكذا حرفة كيانهم عند ذكره عن البدائع (قوله) ديانة أى عندهما وهو
 الصبح وقال محمد لا تعتبر الا اذا كلن يصف ويصغر منه أو يخرج الى الاسواق سكران
 ويلعب به الصبيان لانه مستغفبه هذابة وتقل في الفتح عن المحط أن القسرى على قول
 محمد لكن القسرى في التارخانية عن المحيط قيل وعلمه القسوى وكذا في المقدس عن المحيط
 البرهاني ومنه في النخبة قال في البحر وهو وافق لما صححه في المبسوط وتصحح الهداية
 معارضه فلا لقاء بجاني المتون أولى اه (قوله) فليس فاسق (الح) اعلم أنه قال في البحر
 ووقع في تردد فيما اذا كانت سالحة دون أيها أو كان أبوها سالحا ونها هل يكون

وأما مقتضى الوضع فلا يكفى
 معتقة الشريف وأما مقتضى السلم
 فكيف لمن لم يرتد وأما الكفاهة
 بين النخبة فلا تعتبر الا القنينة
 (و) تعتبر في العرب والعجم (ديانة)
 أى تقوى فليس فاسق

الفاسق كفوا لها أولا فظاهر كلام الشارحين أن العبرة لصالح أيها وجهها فانهم قالوا
 لا يكون الفاسق كفوا لبنت الصالحين واعتبر في الجمع صلاحها فقال فلا يكون الفاسق
 كفوا للصالحة وفي الخاتمة لا يكون الفاسق كفوا للصالحة بنت الصالحين فاعتبر صلاح
 الكل وظاهر أن الصلاح منها أو من آياتها كاف لعدم كون الفاسق كفوا لها ولم أره
 صريحا اهـ ونارعه في التبر بأن قول الخاتمة أيضا إذا كان الفاسق محترما معظما
 عند الناس كأعوان السلطان يكون كفوا لبنت الصالحين وقال بعض مشايخ بعلج
 لا يكون معلنا كان أولا وهو اختيار ابن الفضل اهـ يقتضي اعتبار الصلاح من حيث
 الآباء فقط وهذا هو الظاهر وحينئذ فلا اعتبار بفسقها اهـ أي إذا كانت فاسقة بنت
 صالح لا يكون الفاسق كفوا لها لأن العبرة لصالح الأب فلا يعتبر بفسقها وبؤيده أن
 الكفاة حتى الأولياء إذا أسقطتها هي لأن الصالح يصير بمصاهرة الفاسق لكن ما نقله
 في البحر من الخاتمة يقتضي اعتبار صلاحها أيضا كالمتر وحينئذ فيمكن حل كلام
 الخاتمة الثاني عليه بناء على أن بنت الصالح صالحة غالباً قال في الحواشي البيهقي بقوله
 فليس فاسق كفـ بنت صالح فبسه كلام وهو أن بنت الصالح يحتمل أن تكون فاسقة
 فيكون كفوا كما صرحوا به والأولى ما في الجمع وهو أن الفاسق ليس كفوا للصالحة إلا
 أن يقال الغالب أن بنت الصالح صالحة وكلام المصنف بناء على الغالب اهـ ومثله قول
 القهستاني أي وهي صالحة وانما لم يذكر لأن الغالب أن تكون البنت صالحة صلاحها اهـ
 وكذا قال المقدسي قلت اقتصارهم بناء على أن صلاحها يعرف بصلاحهم لخفاص حال المرأة
 غالباً لا سيما الأبكار والصغار اهـ وفي الذخيرة ذكر شيخ الإسلام أن الفاسق لا يكون
 كفوا للعبد عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف ومحمد أن الذي يسكران كان يسر ذلك ولا
 يخرج سكران كان كفوا لامرأة صالحة من أهل البيوتات وإن كان يعلن ذلك فلا قيل
 وعليه الفتوى اهـ قلت والحاصل أن المفهوم من كلامهم اعتبار صلاح الكل وإن من
 اقتصر على صلاحها أو صلاح آياتها نظر إلى الغالب من أن صلاح الولد والوالدة لا زمان
 فعلي هذا فالفاسق لا يكون كفوا لصالحة بنت صالح بل يكون كفوا لفاسقة بنت فاسق
 وكذا لفاسقة بنت صالح كما نقله في البيهقي فليس لا يباحق الاعتراض لأن ما يلحقه
 من العار ينته أكرم من العار يصبره وأما إذا كانت صالحة بنت فاسق فزوجه
 نفسه من فاسق فليس لا يباحق الاعتراض لأنه مثله وهي قد وضعت به وأما إذا كانت
 صغيرة فزوجهما أبوها من فاسق فإن كان عالما بفسقه صم العقد ولا خيار لها إذا كبرت
 لأن الأب له ذلك ما لم يكن ما جئنا كما مر في الباب السابق وأما إذا كان الأب صالحا وظن
 الزوج صالحا فلا يصح قال في البرازية تزوج بنته من رجل ظنه مسلما لا يشرب
 مسكرا فاذا هو مدمن فقالت بعد الكبر لا أرضى بالنكاح إن لم يكن أبوها يشرب المسكر
 ولا عرف به وغلبة أهل بيتها مسلمون فالنكاح باطل بالاتفاق اهـ فافهم هذا التصريح

قائه مفرد (قوله بنت صالح) نعم لكل من قوله سالحة وفاسقة وأفرده للعطف بأو
 فرجع إلى أن الاعتبار صلاح الأما فقط وأنه لا عبرة بنسبها بعد كونها من بنات الصالحين
 وهذا هو الذي نقلناه عن النهر فأفهمهم نعم هو خلاف ما نقلناه عن البصري (قوله
 معلنا كان أولاً) أما إذا كان معلناً فظاهر وأما غير المعلن فهو بأن يشهد عليه أنه
 فعل كذا من المحققات وهو لا يجبر به فيعزى بينهما بطلب الأولياء ط (قوله على
 الطاهر) هذا استظهار من صاحب النهر لا كما يتوهم من أنه ظاهر الرواية فإنه قد سرح
 في الخلية عن السرخسي بأنه لم يقل عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا شيء والصحيح
 عنده أن النسب لا يمنع الكفاءة اهـ وقمنا أن تصحيح الهداية معارض لهذا التصحيح
 (قوله ومالا) أي في حق العربي والعجمي كما مر عن البرلاق التنازع بالمال أكثر
 من التنازع بغيره عادة وخصوصاً في زماننا هذا بدائع (قوله بأن قد روى المجهل الخ)
 أي على ما لم يرو في المهر وإن كان كله حلالاً فتح فلا تشترط القدرة على الكل
 ولأن يسارهما في الشيء في ظاهر الرواية وهو الصحيح زيلي ولو صيافه ونحوه يعنى
 أهله وأتاه أو جده كما يأتي ونحوه ما لو كان عليه دين بقدر المهر فإنه كسب لا لأنه أن يقضى
 أي الدين شيء كما في الوالدية وما لو كانت فقيرة بنت فقراء كما مر ح في الواقعات
 معللاً بأن المهر والتفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقته وما لو كان ذاباً كالسلطان
 والعالم قال الزبلي وقيل يكون كفواً وإن لم يكن إلا التفقة لأن الخلل يضر به ومن ثم
 قالوا انفسه العجمي كف للعرب في الجاهل (قوله وفتقة شهر) صحه في النصيب ومهم
 في المجتبى الاكتفاء بالقدرة عليها بالكسب فقد اختلف التصحيح واستظهر في البر الشافعي
 ووفق في النهر بينهما كما ذكره الشارح وقال أنه أشار إليه في الخلية (قوله لو تطبق
 الجماع) فلو صغيرة لا تطبق فهو كف وإن لم يقد روى الفتقة لأنه لا تنفقه لها فحق ومثله
 في الخلية (قوله وحرقة) ذكر الكرخي أن الكفاءة فيها معتبرة عند أبي يوسف وإن
 أبا حنيفة يرى الأمر فيها على عادة العرب أن موالهم بهم يملكون هذه الأعمال لا يقصدون بها
 الحرف فلا يبرون بها أو أجاب أبو يوسف على عادة أهل البلاد وأنهم يقصدون ذلك حرقة
 فيعبرون بالثاني منها فلا يكون بينهما خلاف في الحقيقة بدائع فعلى هذا لو كان من
 العرب من أهل البلاد من يحرق بنسبه تعتبر فيهم الكفاءة فيها وسبب ذلك معتبر
 بين العرب والعجم (قوله فقل - تلك الخ) قال في المتن وشرحه في تلك أوجام
 أو كلس أو دباغ أو حلاق أو بطار وسدادا وصقار غير كف لسبب الحرف كظهار
 أو برزا أو صواف وفيه إشارة إلى أن الحرف جنسان ليس أحدهما كفواً إلا أن تركن
 أفراد كل منها كف لنفسه أو به يبقى زاهدي اهـ أي أن الحرف إذا تابعت لا يكون
 أفراد أحدها كفواً إلا أفراد الأخرى بل أفراد كل واحدة كفاً بعضهم لبعض وأفراد
 كافي البر لا يلزم اتحادهما في الحرقة بل التقارب كاف فالملك كف من الجاهل والديباغ

كفو الصالحة وفاسقة بنت صالح
 معلنا كان أولاً على الطاهر نهر
 ومالا بأن يقد روى المجهل وثقة
 شهر لو غير محرق والأغان كان
 يكتب كل يوم كتابها لو تطبق
 الجماع (وحرقة) فقل حالك غير
 كف مثل خياط ولا خياط

كفه لكاس واصفار كفه لحداد والطار كفه لبراز قال الجواني وعلمه القنوى
 وفي القنصان الموجب هو استقصاء أهل العرف قيد ورعهم على هذا فبقى أن يكون
 الحائلك كقوا لطار بالاسكندرية لما هناك من حسن اعتبارها وعدم عدها تنصا
 البتة اللهم إلا أن يفتقر بها خسارة غيرها أه فأذا أن الحرف إذا تقاربت أو اختلفت
 يجب اعتبار التكاثر من بقية الجهات فالطار الجهمي فخر كفه لطار أبو براز جهمي
 أو عالم بقى النظر في خود باغ أو حلاق عربي هل يكون كقوا لطار أبو براز جهمي والذي
 يظهر لي أن شرف النسب أو العلم بجبر نقص الحرفة بل يفوق سائر الحرف فلا يكون فهو
 الطار الجهمي الجاهل كقوا لطار حلاق عربي أو عالم يؤيد ما في القنص أن روى
 عن أبي يوسف أن الذي أسلم نفسه أو عتق إذا أحرز من الفضائل ما يقابل نسبه الآخر
 كان كقوله أه فليأكل (قوله لبراز) قال في القاموس البرز النياب أو متاع البيت
 من الثياب ونحوها وباقه البراز وسوقه البرازة أه ط (قوله ولاهما العالم رفاض)
 قال في النهر وفي البناء عن الغاية الصناعات والنجار والحارس والسائق
 والراعي والقيم أي البيلان في الحمام ليس كقوا لبنات الخياط ولا الخياط لبنات البراز
 والتاجر ولاهما لبنات عالم رفاض والحائك ليس كقوا لبنات الدهقان وإن كانت فقيرة
 وقيل هو كفه أه وقد غلب اسم الدهقان على ذى العدة أو الكثير كما في المغرب أه
 قلت والظاهر أن نحو الخياط إذا كان استاذًا يتقبل الأعمال وله أجرا يصولونه يكون
 كقوا لبنات البراز والتاجر في زعمنا كما يعلم من كلام القنص المأثور إذ لا يفتقر العرف ذلك
 نقصا فأقول وما في شرح الملتقى عن الكافي من أن الخفاف ليس بكفه لبراز والطار
 فالظاهر أن المراد به من يعمل الاخفاف أو النعال بيده أو بالوصف كان ساذجه أجرا
 أو يشتري بها عتيقة ويبيعها في سقوفه فليس في زعمنا أنقص من البراز والطار حال ط
 وأطلقوا في العالم والقاضي ولم يقيدها العالم بذى العمل ولا القاضي بمن لا يقبل الرشوة
 والظاهر التقييد بالقاضي حيثما ظالم ونحوه العالم غير العامل ولعز أه قلت
 ولعلمهم أطلقوا ذلك لعلمهم من ذكرهم الكفاة في النهاية فالظاهر حيثما أن العالم والقاضي
 الفاسقين لا يكونان كقوا لبنات صالحه بنت صالحين لأن شرف الإصلاح فوق شرف العلم
 والقضاء مع الفسق (قوله فأفسد من الكل) أي وإن كان ذا مروءة وأموال كثيرة
 لأنه من أكمل دماء الناس وأه والهم كفي في الخط نيم بعضهم اكفاء بعض شرح الملتقى
 وفي النهر عن البناء في مصر جنس هو أسخس من كل جنس وهم الطائفة الذين يسمون
 بالمرابطة أه قلت مفهوم التقييد بالاتباع أن التبرع كالمير وسلطان ليس كذلك
 لأنه أشرف من التاجر كما يفيد ما يأتي في الشارح عن البحر وقد علمت أن المرجب
 هو استقصاء أهل العرف في خود ورعهم فلي هذا من كان أمرا أو تابعه أو كان ذا مال
 ومروءة وشجاعة بين الناس لأشك أن المرأة لتعير به في العرف كغيرها بباغ وحاتك

لبراز وتاجر ولاهما العالم رفاض
 واما الجاهل فافس من الكل

وهو ما اقتضاه من سرائق ينزل كل يوم الى الكنيف وينقل فيه ستة في بيت مسلم وكافر
 وان كان قاصدا بذلك تتلف الناس والمساجد من الصلوات وكان الامير او تابعه
 اكلا أموال الناس لان المذاريح على النقص والرفعة في الدنيا ولهذا لما قال محمد لا تعتبر
 الكفاية في الدنيا لانهم من أحكام الآخرة فلا تفي عليها أحكام الدنيا قالوا في الجواب
 عنه ان المعتبر في كل موضع ما اقتضاه الدليل من البناء على أحكام الآخرة وعدمه بل
 اعتبار الديانة ميسر على أمر ديني وهو تصيرت الصالحين بقسط الزوج قلت ولعل
 ما تقدم عن الحبط من أن تابع العالم أحسن من الكل كل في زمرة الذي الغالب فيه
 التقاضي بالدين والتقوى دون زمانا الغالب فيه التقاضي بالديانة فهم واقعه أعلم (قوله)
 وأما الوظائف أي في الاوقاف بحر (قوله في المشرق) لانها صارت طريقا
 لا لكسب في مصر كالمسألة بحر (قوله لوزيعة) أي عرفا كجوابه وسوانة
 وفراشة وفادة بحر (قوله فذودريس) أي في علم شرعي (قوله أو نظار) هو
 بحث لصاحب البحر لكنه الآن ليس بشر يفيد هو كما حاد الناس وقد يكون هتقا
 زحميا وربما كل حال الوقف وسرف في المنكرات فكيف يكون كفوا لمن ذكر اللهم
 الآن بقية بالتناظر في المروءة بتناظر نحو مسجد بخلاف ناظر وقف أهلي بشرط
 الواقف فانه لا يزاد فيه بذلك ط (قوله كصف لبيت الامير بمصر) لا يعني أن
 خصه بمصر ببيت الامير بالذکر لمبالغة أي فيكون كفوا لبيت التاجر بالولي فيقيد أن
 الامير أشرف من التاجر كما هو المعروف وهذا مؤيد لبحثنا السابق كما بيناه عليه (قوله)
 اعتبرها عند ابتداء العقد قلته عليه ما في الذخيرة بهام تزوج امرأته شهوة
 التسبب ثم ادعاهما قرشي وأثبت أنها بنته أن يفرض بينهما وأما لو أقرت بالرق لرجل
 لم يكن لها بطلان النكاح اه وقد يجاب بأن ثبوت السب بالموقع مستندا الى وقت العلوق
 كان عدم الكفاية موجودا وقت العقد لا أنها كانت موجودة ثم زالت حتى في كون
 العدة لوقت العقد وأما سبلة الاقرار فلا اقرارها يقتصر عليها فلا يلزم الزوج عوجه
 لما تقرر أن الاقرار بجهة فاصرة على المخر (قوله ثم جسر) الاولى أن يقول ثم زالت
 كفاية لان القصور يخال الديانة وهي احدي ما يعتبر في الكفاية ط (قوله وأما
 لو كان دنا الخ) هذا تزعمه صاحب البحر على ما تقدم بأنه ينبغي أن يكون كفوا
 ثم استدله عليه بمخالفته لقولهم ان العدة وان أمكن تركها حتى عارها وفق في النهر
 بقوله ولو قيل انه ان بقي عارها لم يكن كفوا وان تناسى أمره بالتقدم زمانها كان كفوا
 لكن حسنا اه (قوله لكن في النهر الخ) حيث قال ودل كلامه على أن غير العربي
 لا يباقي العربي وان كان حسيلا كن في جامع فاضيل قالوا الحسب يكون كفوا
 لتسبب العالم الجهمي يكون كفوا للباحل العربي والمالوية لان شرف المسلم فوق
 شرف النسيب وانضاء في فتح القديرو جزم به ابرازي وزادو العالم القصر يكون كفوا

وأما الوظائف من الحرف
 فصاحبها كف للتاجر لو غدر بنية
 كجوابه وذودريس أو نظار
 لبيت الامير بمصر بحر (و الكفاية)
 اعتبارها عند ابتداء العقد
 فلا يضرز والهابعه فلو كان
 وقته كفوا ثم غير لم يفسخ وأما
 لو كان دنا فاضل ان جارا فان بقي
 عارها لم يكن كفوا والا لانهر بهذا
 (الجهمي لا يكون كفوا للعربية
 ولو كان الجهمي عالما) وسلطانا
 (وهو الاصح) فتح عن النسيب
 واذ في الجرائد ظاهر الرواية
 وأقره المصنف لكن في النهر ان
 قسر

للفق الجاهل والوجه فيه ظاهر لأن شرف العلم فوق شرف التسبب فشراف المال أولى نعم
الحسب قد رآه المتصحب والجاهل كما قسره به في المحيط من صدق الاسلام وهذا ليس كقولنا
للعرية كافي الينايع اه كلام النهر مطلقا أقول حيث كان ما في الينايع من تصحيح
عدم كفاية الحسب للعرية مبنيا على تفسير الحسب بنسب المتصحب والجاهل يصح ما ذكره
المصنف من تصحيح عدم الكفاية في العالم وعزوه في شرحه الى الينايع وذكر الخبر
الرمي "من مجمع الفتاوى العالم يكون كقولنا العلو به لأن شرف الحسب أقوى من شرف
التسبب وعن هذا قيل ان عائشة أفضل من فاطمة لأن عائشة شرف العلم كذا في المحيط
وذكر أيضا أنه جزم به في المحيط والبرازية والنقض وجامع الفتاوى وصاحب الدرر
ثم نقل عبارة المصنف هنا ثم قال فنصرت أن فيه اختلافا ولكن حيث صرح أن ظاهر الرواية
أنه لا يكتفى به المذهب خصوصا وقد نص في الينايع أنه الأصح اه أقول قد علمت
أن ما صححه في الينايع غير ما شى عليه المصنف وأما ما ذكره من ظاهر الرواية فقد تبين
فيه البحر وقول الشارح وأدعى في البحر الخ بقيد أن كونه ظاهر الرواية بمجرد دعوى
لأدليل علمي أسوى قوله سم في المتن وغيره والعرب أكفاء أي فلا يكتفونهم غيرهم ولا
يعني أن هذا وإن كان ظاهرا للاطلاق ولكن قبيح المشايخ بغير العالم وكمن تظنون
شأن مشايخ المذهب فإذ قد وردت عبارات مطلقة استنباطا من قواعد كلية
أو مسائل فرعية أو أدلة عقلية وهنا كذلك فقد ذكر في آخر الفتاوى الخيرية في قرشي
جاهل تقدم في المجلس على عالم أنه يحرم عليه اه كتب العلم مطابقة بتقدم العالم على
القرشي ولم يفرق سبحانه بين القرشي وغيره في قوله هل يستوى الذين يعلون والذين
لا يعلون الخ ما أظال به فراجع له حيث كان شرف العلم أقوى من شرف التسبب دلالة
الآية ونصير بهم بذلك اقتضى تقييدها أطلاقا وهذا اعتداد على نفسه من محل آخر فلم
يكن ما ذكره المشايخ مخالفا لظاهر الرواية وكيف يصح لاحد أن يقول ان مثل أي حنفية
أو الحسن البصري وغيرهما من ليس معنى أنه لا يكون كقولنا البنت قرشي جاهل أو بنت
عربي كقولنا على عقبيه فلا جرم أنه جزم بما قاله المشايخ صاحب المحيط وغيره كما علمت
وارتضاء الحق ابن الهمام وصاحب التلويح عنهم الشارح فاتهم والله سبحانه أعلم (قوله
ولذا قيل الخ) أي لكون شرف العلم أقوى قيل ان عائشة أفضل لكثرة علمها وظاهره أنه
لا يقال ان فاطمة أفضل من جهة التسبب لأن الكلام مسوق لبيان أن شرف العلم أقوى
من شرف التسبب لكن قد يقال باخراج فاطمة من رضى الله عنهم لأن ذلك لتحق البضعة
فيها بلا واسطة ولذا قال الامام مالك انها بضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا أفضل على بضعة
منه أحد ولا يلزم من هذا الإطلاق أنها أفضل والارز تفضل سائرته صلى الله عليه
وسلم على عائشة بل على الخلفاء الأربع وهو خلاف الإجماع كإسقاطه ابن حجر في الفتاوى
الحديثة وحيث نقل عن أكثر العلماء من تفضيل عائشة محمول على بعض الجهات

الحسب بنسب المتصحب والجاهل
فقد رآه المتصحب والجاهل كما قسره به في المحيط من صدق الاسلام وهذا ليس كقولنا
للعرية كافي الينايع اه كلام النهر مطلقا أقول حيث كان ما في الينايع من تصحيح
عدم كفاية الحسب للعرية مبنيا على تفسير الحسب بنسب المتصحب والجاهل يصح ما ذكره
المصنف من تصحيح عدم الكفاية في العالم وعزوه في شرحه الى الينايع وذكر الخبر
الرمي "من مجمع الفتاوى العالم يكون كقولنا العلو به لأن شرف الحسب أقوى من شرف
التسبب وعن هذا قيل ان عائشة أفضل من فاطمة لأن عائشة شرف العلم كذا في المحيط
وذكر أيضا أنه جزم به في المحيط والبرازية والنقض وجامع الفتاوى وصاحب الدرر
ثم نقل عبارة المصنف هنا ثم قال فنصرت أن فيه اختلافا ولكن حيث صرح أن ظاهر الرواية
أنه لا يكتفى به المذهب خصوصا وقد نص في الينايع أنه الأصح اه أقول قد علمت
أن ما صححه في الينايع غير ما شى عليه المصنف وأما ما ذكره من ظاهر الرواية فقد تبين
فيه البحر وقول الشارح وأدعى في البحر الخ بقيد أن كونه ظاهر الرواية بمجرد دعوى
لأدليل علمي أسوى قوله سم في المتن وغيره والعرب أكفاء أي فلا يكتفونهم غيرهم ولا
يعني أن هذا وإن كان ظاهرا للاطلاق ولكن قبيح المشايخ بغير العالم وكمن تظنون
شأن مشايخ المذهب فإذ قد وردت عبارات مطلقة استنباطا من قواعد كلية
أو مسائل فرعية أو أدلة عقلية وهنا كذلك فقد ذكر في آخر الفتاوى الخيرية في قرشي
جاهل تقدم في المجلس على عالم أنه يحرم عليه اه كتب العلم مطابقة بتقدم العالم على
القرشي ولم يفرق سبحانه بين القرشي وغيره في قوله هل يستوى الذين يعلون والذين
لا يعلون الخ ما أظال به فراجع له حيث كان شرف العلم أقوى من شرف التسبب دلالة
الآية ونصير بهم بذلك اقتضى تقييدها أطلاقا وهذا اعتداد على نفسه من محل آخر فلم
يكن ما ذكره المشايخ مخالفا لظاهر الرواية وكيف يصح لاحد أن يقول ان مثل أي حنفية
أو الحسن البصري وغيرهما من ليس معنى أنه لا يكون كقولنا البنت قرشي جاهل أو بنت
عربي كقولنا على عقبيه فلا جرم أنه جزم بما قاله المشايخ صاحب المحيط وغيره كما علمت
وارتضاء الحق ابن الهمام وصاحب التلويح عنهم الشارح فاتهم والله سبحانه أعلم (قوله
ولذا قيل الخ) أي لكون شرف العلم أقوى قيل ان عائشة أفضل لكثرة علمها وظاهره أنه
لا يقال ان فاطمة أفضل من جهة التسبب لأن الكلام مسوق لبيان أن شرف العلم أقوى
من شرف التسبب لكن قد يقال باخراج فاطمة من رضى الله عنهم لأن ذلك لتحق البضعة
فيها بلا واسطة ولذا قال الامام مالك انها بضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا أفضل على بضعة
منه أحد ولا يلزم من هذا الإطلاق أنها أفضل والارز تفضل سائرته صلى الله عليه
وسلم على عائشة بل على الخلفاء الأربع وهو خلاف الإجماع كإسقاطه ابن حجر في الفتاوى
الحديثة وحيث نقل عن أكثر العلماء من تفضيل عائشة محمول على بعض الجهات

التقاضي

كالمعلم وكونها في الخلق مع النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة مع علي رضي الله عنهما
ولهذا قال في بدء الامالي : والصدقة الربحان فاعلم : على الزمرا في بعض الخلال
وقيل ان فاطمة أفضل ويمكن ارجاعه الى الاول وقبل بالثوب لتعارض الأدلة
واختاره الاستر شقي من الخفية وبعض الشافعية كما أوضحه مشاعلي القاري
في شرح الفقه الاكبر وشرح بدء الامالي (قوله والحنن) كقولنا الشافعي (الخ)
المراد بالكتابة هنا صفة العقد يعني لو تزوج حنفى بنت شافعي فحكم بصفة العقد وان
كان في مذهب أبيها انه لا يصح العقد اذا كانت بكرًا لا مباشرة وليها لان الحكم بما
نعتقد صفة في مذهبنا حال في البرائة وسئل أي شيخ الاسلام عن بكر ما في شافعية
زوجت نفسها من حنفى أو شافعي بلارضيا لابي هل يصح اجاب نعم وان كانا بعتقدان
عدم الصفة لا تفتيب بذهبنا لا يذهب الخصم لا اعتقادنا انه خطأ يفتيب في السواب وان
سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لا تفتيب بذهبنا اه وقوله لا اعتقادنا الخ مسن على
القول بأن التقليد يلزمه تقلد الأفضل ليعتقد أو جهة مذهب والمعتقد عند الأصوليين
خلافه كما يطنافى صدور الكتاب ثم لا يتحقق مما ذكرنا أنه لمانا سبعة ذكر هذا القوم
في الكتابة تأمل (قوله القروي) بفتح القاف نسبة الى القرية (قوله فلا عبرة
بالبلد) أي بصد وجود ما من أنواع الكتابة قال في العرفا لتأخر في النرى كقولنا
التأخر في المصر لتأخر (قوله كالا عبرة بالجمال) لكن النصيب أن يراعى الاولياء
الجماعة في الحسن والجمال حسدية عن التاريخ حثية ط (قوله ولا العقل) قال
تأخرين في شرح الجامع وأما العقل فلا رواية فيه من أصحابنا المتكسمن واختلف
فيه المتأخرون اه أي في أنه هل يعتبر في الكتابة أم لا (قوله ولا يعيب الخ) أي ولا
يعتبر في الكتابة السلامة من العيوب التي يفسخ بها البيع كالجذام والجنون والبرص
والجذام والبرص (قوله خلافا لشافعي) وكذا في الثلاثة الاول اذا كان بصال
لاطبق المقام معه الا أن التفريق أو التسخير للزوجة لا لاولى كما في الفقه (قوله ليس
بكفر العاقلة) قال في النهر لا يفتقر مقاصد النكاح فكان أشد من الفسق ودعاة
الحرفة وبنى اعتقاده لان النكاح يعبرون بتزويج الجنون أكثر من ذى الحرة الدينية
(قوله أو أمته أو جدته) عزاء في النهر الى المحيط وزاد في النسخ الحديثة لكن فيه أن اعتبار
كقولنا بفتح أبيه مبني على ما ذكر من العادة بعمل المهر وهذا سلم في الأم والحد أما
الجنة فلم تغير العادة بصلها وان وجد في بعض الاوقات تأمل (قوله كجوز) أي عند
قول المصنف وما لا (قوله لان العادة الخ) مقتضاه أنه لو جرت العادة بقصد النفقة
أيضاً عن الاب الصغير كما في زماننا أنه يكون كقولنا في زماننا بصلها عن ابنه الكبير
الذى في مجرموا الظاهر أنه يكون كقولنا لان المقصود حصول النفقة من جهة الزوج
بملك أو كسب أو غيره ويؤيده أن المتبادر من كلام الهداية وغيرها أن الكلام في مطلق

والحنن كقولنا الشافعي وفي
سئلنا من مذهبنا أجبنا بذهبنا
كما يسطر المصنف مع الجواهر
القروي (قوله للمنفق)
فلا عبرة بالبلد كالا عبرة بالجمال
حثة ولا العقل ولا يعيب بفسخ
بها البيع خلافا لشافعي لكن
في النهر عن الرغباني الجنون
ليس يكف للعاقلة (وكذا العبي
كف بفتح أبيه) أو أمته أو جدته
نهر من المصنف (بالنسبة الى المهر)
يعنى المجهل كجوز (لا) بالنسبة
الى النفقة لان العادة ان الاتا
يصلون عن الاتا المهر لا النفقة
ذخيرة ولو نكحت

الزوج صغيراً أو كبيراً فإنه قال وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر
لأنه يجزى المسألة في المهر وبعد المدة فإذا حله يسأله أهـ فم زاد في البسطة أن
ظاهر الرواية عدم الفرق بين النفقة والمهر لكن ما شى عليه المصنف نقل في البحر
نصبه عن المجتبى ومقتضى تخصيصه بالصبي أن الكبير ليس كذلك وبوجه أن الصغير
غنى بقى أهـ في باب الأكل بخلاف الكبير لكن إذا كان المناط جريان العادة فيصل
الاب لا يظهر الفرق بينهما ولا بين المهر والنفقة فهما حيث تعرف ذلك والله تعالى أعلم
(قوله بأقل الخ) أي بحيث لا يتجاوز فيه وتذمنا تصرف في الباب السابق (قوله
فلو في العصبه) أي لا غير من الأخرى ولا القاضي لو كانت سفية كما في الأخيرة
والتي في الأخيرة من الجهر المحبور عليها إذا تزوجت بأقل من مهرها ليس للقاضي
الاعتراض عليها لأن العرق المثل لا في النفس أهـ بصر قلت لكن في بحر الطهريته أن
لم يدخل بها الزوج قبل له أتم مهرها فان رضى والا فزق بينهما وان دخل فعليه اتمامه
ولا يفرق بينهما إلا التفرق كان للفقهاء عن مهر المثل وقد انعدم حين قضى لها بمهر
مثلاً بالدخول أهـ (قوله الاعتراض) أي إذا كان العقد صحيحاً ونفسه أنها لو تزوجت
غير كلف فاختار للموتى رواية الحسن أنه لا يصح العقد ولم أر من ذكر مثل هذه الرواية
هنا ومقتضاها أنه لا خلاف في صحة العقد ولعل وجهه أنه يمكن الاستدراك هنا بان تمام مهر
المثل بخلاف عدم الكفاية والله تعالى أعلم (قوله أو يفرق القاضي) في الهندية
عن السراج ولا تكون هذه القرعة إلا عند القاضي وما لم يقض القاضي بالفرقة بينهما
تحكم الطلاق والظهار والإيلاء والميراث باق أهـ (قوله دفعاً للعدا) أشار إلى
الجواب عن قولها ليس للولى الاعتراض لأن ما زاد على عشرة دراهم حقها ومن أسقط
حقه لا يعترض عليه ولا ينفق أهـ الأولى بغضون بغلاء المهور يتعبرون بنقصانها
فأنشبه الكفاية بصر والموت على قول الأمام (قوله فلها نصف المسمى) أي وليس
لهم طلب التكميل لأنه عند بقاء النكاح وقد زال (قوله فلا مهر لها) لأن القرعة
يأتى من قبل من له الحق وهي فسخ ط عن شرح الملتقى (قوله فلها المسمى) هذا
في غير السفية وفيها لا يفرق بعد الدخول ولزم مهر المثل كما علمته (قوله لاتهائه
النكاح بالموت) فلا يمكن للولى طلب الفسخ فلا يلزم الاقام لأنه إنما يلزمه الزوج
خلوف الفسخ وقد زال النكاح بالموت ط (قوله أمره بتزويج الخ) شروع
في بعض مسائل الوكيل والقضوى وذكرها في باب الولى لأن الوكالة نوع من الولاية
لأنها تصرف على الموكل ونفذ عقد القضى بالاجازة يهمل في حكم الوكيل وعقد ذلك
في المكتر وغيره فضلاً على حد ما علم أنه لا تشترط الشهادة على الوكالة بالنكاح بل على
عقد الوكيل وإنما ينبغي أن يثبت على الوكالة إذا خفف بعد الموكل أباحه فح (قوله
بتزويج امرأته) أي منكرتوياً في محترمة وأطلق في الأمة فتشمل المكاتبه وأم الولد

بأقل من مهرها (قوله العصبه)
(الاعتراض حق يتر) مهر مثلها
(أو يفرق) القاضي بينهما دفعاً
للعاد (ولو طلقها) الزوج (قبل
تفريق الولى قبل الدخول فلها
نصف المسمى) فلو فرق الولى بينهما
قبل الدخول فلا مهر لها وان
بعد فلها المسمى وكذا لو مات
أحدهما قبل التفريق فليس للولى
المطالبة بالاقام لانهاء النكاح
بالموت جواهر الفتاوى (أمره
بتزويج امرأته) فجماعة

مطلب
في الوكيل والقضوى في النكاح

يشترط أن لا تكون للوصية كسب للثمة وما لو كانت عيها ومقطوعة الدين أو متلوحة
أو مجنونة خلافا لهما وصغيرة فلا يجتمع اتفاقا وقيل على الخلاف فتح زاد في البصر
أو كساية ومن حلف طلاقها أو إلى منها أو في عتة الموكل أو بغير فاحش في المهر (قوله
جاز) في بعض النسخ تنذهي أنسب لأن الكلام في النفاذ لا في الجواز (قوله
وقالا لا يصح) أي إذا رتبه الأمر والولي التعبير بلا يتخذ ليقيد أنه موقوف ووجه
قول الإمام أن هذا يرجع إلى إطلاق اللفظ وعدم الثمة ووجه قوله ما أن المطلق
ينصرف إلى التعارف وهو التزوج بالاكفاه ووجه أن العرف مشتق من تزويج
المكاثات وغيره وتعلمه في القمع (قوله وهو استحسان) قال في الهداية وذكر
في الوكالة أن اعتبار الكفاة في هذا استحسان عندهما لأن كل أحد لا يميز عن التزوج
بمطلق الزوجة فكانت الاستعانة في التزوج بالكفاه اه قال في القمع وفيه إشارة إلى
اختيار قوله ما لأن الاختصاص مقدم على غيره إلا في المسائل المسلوكة والحق أن قول
الإمام ليس قاسا لأنه أخذ بنفس اللفظ المتصور فكان النظر في أي الاستحسانين أولى
اه والمراد باللفظ المتصور لفظ الموكل (قوله بقتة الصغيرة) فلو كبيرة برضاها
لا يجوز عنده خلافا لهما ولو تزوجه أخيه الصغيرة برضاها با اتفاقا بغير موصله
في الأخيرة (قوله أو وليته) بتشديد الياء كريمة اسم مفعول أي التي هي مولى عليها
من جهته أي له عليها الولاية وهذا عطف عام على خاص وذلك كنت أخيه الصغيرة
(قوله كالو امرءه بمعنى) محذور قول المتن امرأته التذكير ومثله ما لو بين المهر كالتف
فزوجها بأكثر فإن دخل بها شرعاً فهو على خياره فإن فارقها قبلها الأقل من المسمى ومهر
المثل ولو هي الموكلة ومثله أنها فزوجها ثم حال الزوج ولو بعد الدخول تزوجت
بغيره وصدة الوكيل أن تزوج أنهما لم يفر كل يدنا وهي بالخيار فإن دعت فله مهر
المثل بالقضاء بلع ولا نفقة عتقها لأن بالردتين أن الدخول حصل في تكساح موقوف
في وجبه مهر المثل دون نفقة العدة وإن كتب الزوج قال قول لها مع عنيها فإن دعت
فبأي الجواب يصله ويجب الاحتياط في هذا فإنه ربما يحصل لها منه أو لا ثم تنكر قدر
ما تزوجه بالوكيل ويكون القول قولها فقدر التكساح فتح مطلقا قال في العزاية
وهذا أن ذكر المهر وإن لم يذكر فزوجها بأكثر من مهر المثل بما لا يتقارب فيه الناس
أو تزوجه بأقل منه كذلك مع عنده خلافا لهما لكن للأولياء حق الاعتراض في سباب
المرأة فعلا لعارضهم اه وانظر ما قد سنأ في باب الولي (قوله لم يميز اتفاقا) لأن الكفاة
معتبرة في حقها ولو كان كفواً إلا أنه أي أو مقعداً وصي أو مقصود فهو جائز وكذا
لو كان خصباً أو عتياً وإن كان لها التفرق بعد ذلك بغير ثم قال ولو تزوجه من أمه
أو ابنته لم يميز عنده وفي كل موضع لا يتخذ للوكيل فالعقد موقوف على إجازة الموكل
وحكم الرسول لحكم الوكيل في جميع ما ذكرنا وتوكيل المرأة المتزوجة بالتزويج إذا

جائز (وقالا لا يصح وهو استحسان
مطلق في الهداية وفي شرح الطحاوي
قوله ما أحسن الفتوى واختاره
أبو الليث وأقره المصنف وأجروا
أنه لو تزوجه بقتة الصغيرة أو وليته
لم يميز كالو امرءه بمعنى أو بغير
أو أمه تنقلب أو امرأته بتزويجها
ولم يميز فزوجها بغير كف لم يميز
اتفاقاً (ولو) تزوجه المأمور

طلقت وانقضت عدتها صحیح كوكيله أن يزوجه المتروجة فطلقت وطلت فزوجها
 فانه صحیح (قوله بنكاح امرأة) نكحها دالة على أنه لو صيها فزوجها لمع أخرى
 لا يكون مخالفاً بل يتخذ عليه في المنة وفي الخلقة وكله بأن يزوجه فلانة أو فلانة فاجها
 زوجة جاز ولا يطل التوكيل بهذه الجملة النهر (قوله للمخالفة) تحليل قاهر وعبرة
 الهداية لانه لا يوجه الى تنقيحها للمخالفة والى التنقيح في احداها غير عين الجملة
 والى التحسين لعدم الاولوية تعين التفریق اهـ (قوله وله أن يميزهما أو احدهما)
 اعترض الز يطي بهذا على قول الهداية تعين التفریق وأجاب في البصر بأن مراده عند
 عدم الاجازة فان أجاز نكاحهما أو احدهما فخذ (قوله ووقف الثاني) لانه فصولي
 فيه ط (قوله الا اذا قال الخ) في غاية البيان أمر بامرأتين في عقدة فزوجها واحدة
 جازاً الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عقدة فلا يجوز اهـ أي لا يجوز أن يزوجه
 واحدة فلو تزوجه ثنتين في عقدتين فالظاهر عدم الجواز لان قوله في عقدة داخل تحت
 المحصر وهو المعلوم من كلام الشارح وفي المحيط أمره بامرأتين في عقدة فزوجهما
 في عقدتين جاز وفي لا تزوجني امرأتين الا في عقدتين فزوجهما في عقدة لا يجوز والفرق
 أنه في الاول أثبت الواكالة لخالع الجمع ولم يستحالها للتفرّد نصاب لمكث والتخصيص على
 الجمع لا يتقيد ما عداه وفي الثاني نفاها لخالع التفرّد والتقييد لما في الجمع من قبيل
 مقصوده فلم يصح وكذا لخالع الانفراد اهـ والظاهر أن في صورة التي هذه لزوجها امرأة
 يصح ولا يتوقف على تزويج الثانية في عقد آخر وكذا في صورة التي في كلام الشارح
 وهي لا تزوجني الا امرأتين في عقدتين وهو خلاف المذهب من كلامه تتأقل (قوله
 على قبول غائب) أي شخص غائب فاذا أوجب الحاضر وهو فصولي من جانب أو من
 الجانبين لا يتوقف على قبول الغائب بل يطل وان قبل العاقد الحاضر بأن تكلم
 بكلامين كما يأتي وقيد بالغائب لانه لو كان حاضراً فإثارة يتوقف كالفصولين وتارة يتخذ
 بأن لم يكن فصولياً ولمن جانب كالأموال الخمس الآية (قوله في سائر العقود)
 قال المصنف في المنع هو أولى مما وقع في الكثرة قوله على قبول نكح غائب لانه ربما
 افهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله بل يطل) لما كان يتوهم من عدم
 التوقف أنه تام اكشافاً لاجاباب وحده دفع هذا الإيهام بالاضراب ومحل البطلان
 اذا لم يقبل فصولي عن الغائب اما اذا قبل عنه وتوهم على الاجازة ط (قوله ولا تلحقه
 الاجازة) يعني أنه اذا بلغ الأمر لاجاباب قبيل لا يصح العقد لان الباطل لا يجاز ط
 (قوله يقوم مقام القبول) كقوله مثلاً زوجت فلانة من نفسي فانه يتعين الشرطين
 فلا يحتاج الى القبول بعده وقبل بشرط ذكر افظ هو أصيل فيه كترجوت فلانة بخلاف
 ما هو ثابت فيه كترجوتها من نفسي وكلام الهداية صريح في خلافه كما في البصر عن الفخ
 (قوله ولها أو كيلاً من الجانبين) كترجوت ابني فت أخي أو زوجت موكلي فلانا

بنكاح امرأة (امرأتين في عقد
 واحد) لا يشك للمخالفة وله أن
 يميزهما أو احدهما ولو في عقدتين
 لازم الاول ووقف الثاني ولو أمره
 بامرأتين في عقدة فزوجها واحدة
 أو ثنتين في عقدتين جازاً الا اذا قال
 لا تزوجني الا امرأتين في عقدة
 أو في عقدتين لم يجز للمخالفة
 (ولا يتوقف لاجاباب على قول
 غائب عن المحل في سائر العقود)
 من نكاح وبيع وشراء بل يطل
 الاجاباب ولا تلحقه الاجازة انما
 (ويؤتى طرق النكاح واحد)
 بايجاب يقوم مقام القبول في خمس
 صور كان أو كيلاً أو وكيلاً من
 الجانبين أو أصيلاً من جانب

موكثي فقلته قال ط ويكفي شاهدان على وكالته ووكالته وعلى العقد لان الشاهد يصل
 الشهادات المبدية اه وقتما ان الشهادة على الوكالة لا تلزم الاعتناء بالحدود (قوله)
 ووكيلا او وليا من آخر) كالوكلته امرأتان بزوجه من نفسه او كانت بنت عم صغيرة
 لاولى لها اقرب منه فقال تزوجت موكثي او بنت عمي (قوله كزوجت بنتي من موكثي)
 مثال للصورة الخمسة ولا بد من التعريف بالاسم والنسب وانما لم يذكر له من ربه
 (قوله ليس ذلك الواحد) أي المتولى للطرفين ففضولي كمال المجلس الماتر (قوله ولو من
 جانب) أي سواء كان فضوليا من جانب واحد أو من جانبين أي جانب الزوج والزوجة
 فاذا كان فضوليا منهما أو كان فضوليا من أحدهما وكان من الآخر أصيلا أو وكيلا
 أو وليا ففي هذه الأربع لا يتوقف بل يطل عنده ما خلا لثاني حيث قال انه يتوقف
 على قبول الغائب كما يتوقف اتفاقا لوقبل منه فضولي آخر والنسبة السابقة نافذة اتفاقا
 وفي صورة عاشر عقيلة وهي الاصطبل من الجانبين لم يذكرها لاستصحابها (قوله وان
 تكلم بكلامين) أي بايجاب وقبول كزوجت فلا يتوقف عنه وهذه مباينة على مفهوم
 وهو أن الواحد لا يتولى طرق النكاح عندهما إذا كان هاتيا ولو من جانب سواء
 تكلم بكلام واحد أو بكلامين خلا لما في حواشي له دابة وشرح الكافي من أنه انما
 يطل عندهما إذا تكلم بكلام واحد أما لو تكلم بكلامين فإنه لا يطل بل يتوقف على قبول
 الغائب اتفاقا ورد في الفتح بأن الحق خلافه وأنه لا وجه له لهذا التقيد كلام أصحاب
 المذهب وانما المتقول أن الفضولي الواحد لا يتولى الطرفين عندهما وهو مطلق (قوله)
 لان قبوله) أي الفضولي المتولى للطرفين (قوله لما تزولخ) حمله أن الايجاب
 لمصدر من الفضولي وليس له قابل في المجلس ولو فضوليا آخر صدر باطلا عنه لم يتوقف
 على قبول الغائب فلا يفيد قبول المصدق بعده ولا يخرج بذلك عن حصة وانه فضوليا من
 الجانبين قال في الفتح ان كون كلاهما الواحد عقدا تاما هو أثر كونه مأمورا من الطرفين
 أو من طرف وله ولاية الطرف الآخر (قوله ونكاح صيد) أي ولو مدبرا أو مكنا
 نهر (قوله وأمة) أي ولو ام ولد غير (قوله على الاجازة) أي اجازة السيد أو اجازة
 السيد بعد الاذن المتأخر عن السيد لما في البحر عن التبيين في تزويج بغير إذن السيد
 ثم أذن لا يستدلان الاذن ليس باجازة فلا بد من اجازة السيد العاقد وان صدر عنه قد منه
 اه (قوله كنكاح الفضولي) أي التي يباشر مع آخر صيد أو ولي أو وكيل
 أو فضولي أو ما لو تولى طرفي العقد وهو فضولي من الجانبين أو أحدهما فإنه لا يتوقف
 خلافا لابن يوسف ككما مر قال في البحر الفضولي من ينصرف لغيره بغير ولاية
 ولا وكالة أو نفسه وليس أهلا وانما زناه أي قوله ولفه لدخول نكاح السيد بلا
 إذن ان قلناه فضولي والافهم ملحق به في أحكامه اه والصبي كالعبد وانما قال من
 يتصرف لامن يعتد بدل اليمين كماله على طلاق زوجة غيره على دخول الدار مثلا فإنه

ووكيلا او وليا من آخر او وليا من
 جانب ووكيلا من آخر كزوجت بنتي
 من موكثي (ليس) ذلك الواحد
 (يفضولي) ولو (من جانب) وان
 تكلم بكلامين على الأربع لان
 قدره غير معتبر شرعا لم يتزاد
 الايجاب لا يتوقف على قبول الغائب
 (ونكاح عبدا وامة بغير إذن السيد
 موقوف) على الاجازة (كنكاح
 الفضولي) سعي في البيوع وتوقف
 عقوده كلها

يتوقف على ايجاز الزوج فان ايجاز مطلق فتطلق بالتحول بعد الاجازة لاقبلها ما لم يرض
 الزوج أجرت الطلاق على ولو قال أجرت هذا المين على زمته المين ولا يقع الطلاق ما لم
 تدخل بعد الاجازة كافي القمع من الماسع والمتنى (قوله ان لها مجزاة الخ) قسرا المجز
 في النهاية قابل قبل الايجاب سواء كان فضوليا أو وكلا أو أصيلا وقال فيها في فصل
 بيع الفضولي لو باع المبيع ماله أو اشتري أو تزوج أو زرع أو كتبه عبده ونحوه
 وتوقف على اجازة الولي فلو بلغ هو قاجاز فنفذ ولو طلق أو خلع أو اعتق عبده على مال
 أو بدونه أو وهب أو صدق أو تزوج صده أو باع ماله بمائة فاخته أو اشتري بغيره فاخته
 أو غشوه ذلك مما لو فعله ولله لا يتخذ كمن باع ماله لم يجز وقت العقد الا اذا كان لفظ
 الاجازة يصلح لابتداء العقد فمع على وجه الالتساء كان يقول بعد البلوغ وقت ذلك
 الطلاق أو العتاق اه قال في القمع وهذا واجب ان يشر المجز هنا بمن يقدر على اضاء
 العقد بالتقابل مطلقا ولا الولي اذا لا يتوقف في هذه السوروان قبل فضولي آخر أو ولي
 لعدم قدرة الولي على اضاءها ففي هذا اذا لا يجز له أى ماله لمن يقدر على الاجازة
 يصلح كما اذا كان نفسه حر فزوجته الفضولي أمه أو أخت امرأته أو خمسة أو معتدة
 أو مجنونة أو صغيرة يتيمه في دار الحرب أو اذا لم يكن سلطان ولا خاص لعدم من يقدر على
 الامضاء في حالة العقد وقوعه بالاحتى لو زال المانع بموت امرأته السابقة واقضاء عتة
 المعتدة ما جاز لا يتخذ أو اما اذا كان فيجب ان يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اه
 ملخصا وقوله واما اذا كان أى وجد سلطان أو خاص في مكان عقد الفضولي على المجنونة
 أو البليغة فيتوقف أى وينفذ اجازته بعد عقله أو بوليتها لأن وجود المجز حالة العقد
 لا يلزم كونه من أولياء النسب كما تقدم في الباب السابق قبل قوله وللولى الأبعد التزويج
 بصفة الاقرب (قوله ولابن العم الخ) هذه من فروع قوله وتولى طرق التكاح واحد
 ايس فضولى من جانب فتزولاه هنا بالاصالة من جانبه والولاية من جانبها ومثل الصغيرة
 المعتومة والمجنونة ولا يخص أن المراد حديث لولى أقرب منه (قوله فلا بد من
 الاستئذان) أى اذا تزوجها نفسه لا بد من استئذان من قبل العقد (قوله لا يجوز عندها)
 لانه تولى طرق التكاح وهو فضولى من جانبها فلم يتوقف عندها بل بطل كاحه وإذا
 لم يتوقف لا يتخذ بالاجازة بعد السكون أو الافصاح وهذا اذا تزوجها لنفسه كافتان أما
 لو تزوجها لغيره فلا استئذان سابق فكت بكرا أو أوصيت بالرضا بما يكون اجازة لانه لا عقد
 موقوفا لكونه لم يتولى الطرفين بنفسه بل باشر العقد مع غيره من أصل أو لى أو وكيل
 أو فضولى فتكون المسئلة حينئذ من فروع قوله ككاح فضولى (قوله جوهره) جميع
 ما تقدم من قوله ولابن العم إلى قوله السلطان عبارة الجوهره (قوله يعنى بخلاف
 الصنفه الخ) وتوضعه أن قول الجوهره وكذا المولى الخ اشارة إلى أن ذكر ابن العم أولا
 غير قبل المراد به من ولاية التزويج والترويج وظاهره أن هذا التعميم جارى فى الصغيرة

ان لها مجزاة حالة العقد والابطال
 (ولابن العم أن تزويج بنت عمه
 الصغيرة) فلو كبر فلا بد من
 الاستئذان حتى لو تزوجها بلا
 استئذان فكت أو أوصيت
 بالرضا لا يجوز عندها وقال أبو
 يوسف يجوز وكذا المولى العتق
 والمأكم والسلطان جوهره يعنى
 بخلاف الصغيرة كما مر خلاصة

والكبيرة أي تزوج الولي الصغيرة من نفسه وكذا الكبيرة لكن بالاستئذان وهذا صحيح
 في الكبيرة أما الصغيرة فلا لأنه ليس الحاكم والسلطان أن يتزوج الصغيرة لا ولي لها غيرها
 لأن فعلهما حكم فستن أن يكون قول الجوهرة وكذا الخراج إلى قوله فلو كبر قلبان
 تعميم الولي فيما ينقض وهذا معنى قول الشارح بخلاف الصغيرة كما ترى في القول وع من
 الباب السابق في قوله ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه الخ لكن بعد جعل كلام
 الجوهرة على هذا يبقى فيه اشكال آخر وهو أن الحاكم والسلطان لا يزوجان الصغيرة
 لأنفسهما لأن فعلهما حكم كما ترى وهذا لا يظهر في المولى المعق فخراته معهما في الذكر وإن
 ظهر بالنسبة إلى الكبيرة لكنه لا يظهر بالنسبة إلى الصغيرة المقهومة من التقيد
 بالكبيرة فلذا قال فليزجر فأنهم والذي يظهر أنه لا مانع من تزويج المولى المعق معتقه
 الصغيرة لنفسه حيث لا ولي أقرب منه لأنه حيث هو الولي المجهري فيكون أصلا من جانبه
 وليا من جانبها كإبن العم فيكون داخل تحت قوله -م- ويتولى طرفي التكاح واحد
 ليس بخصوصي من جانب ولا يعارض ذلك عبارة الجوهرة التي هي غير محذرة إذ لو لا وجود
 المانع في الحاكم وهو أن فعله حكم لكان داخل تحت هذه القاعدة ولا مانع في المولى فبقى
 داخل تحتها وأما كون المولى كالصبي لم يلزم أن لا يتك تزويجهما من أبه ونحوه من
 لا قبل شهادته له وبخلافه ما في الفقه عن التمسك لزوج القاضي الصغيرة التي هو وليها
 من ابنه لا يجوز كالوكيل بخلاف سائر الأولياء لأن تصرف القاضي حكم وحكمه لأنه
 لا يجوز بخلاف تصرف الولي اه قوله بخلاف سائر الأولياء يشعل المولى المعق فهو هذا
 صريح في أنه ليس بالقاضي (فتبينه) -ه- تقدم أن المعق آخر العصبات وأن له ولاية
 الزوج ولو كان امرأة ثم بنوه وانصفوا ثم عصبته من النسب على ترتيبهم كما في الفقه
 وحيث علمت أن له تزويج الصغيرة لنفسه فكذلك بنوه وعصبته وكذا لو كان امرأة
 تزوج معتقها الصغير لنفسها والله تعالى أعلم (قوله من نفسه) في المرب تزويجه امرأة
 وتزويج امرأة وليس في كلامهم تزويج بامرأة ولا زوجت منه امرأة (قوله فإن له
 ذلك) أراد تزويجها لنفسه بشرط أن يعرفها الشهود وأذكر اسمها وامرأيتها ووجهها
 أو تكون حاضرة متقبلة فتسكن الإشارة إليها عند الخصاص لا يشترط كل ذلك بل يكفي
 قوله زوجت نفسي من موكلتي كإبسطه في الفقه والعروة قدما الكلام عليه عند قوله
 وبشرط حضور شاهدين ثم إن قول الشارح فإن له أخرج أعراب المتن عنه أنه ولا يفتقر
 ذلك لأنه لا يغير اللفظ وأما زاده لأصلاح المتن فإن قول المصنف كما -و- كليل الكاف فيه
 للتشبيه بمثل ابن العم وما صدر به أو كلفه والوكيل خبر مقدم والمصدر المتكلم من
 أن وصلا مستأموخروا من الإشارة بدل منه وفيه أمران الأول إطلاق الوكيل مع
 أن المراد منه وكيل مقيد بأن يزوجهما من نفسه والثاني أنه لا حاجة إلى زيادة اسم الإشارة
 فاصل الشارح الأول بزيادة قوله الذي وكلمته والثاني بزيادة قوله فإن له وحينئذ فتدله

(من نفسه) فيكون أصلا من جانب
 وليا من آخر (كالوكيل) الذي
 قد منه أن يزوجهما من نفسه فإن له
 ذلك فيكون أصلا من جانب
 وليا من آخر

للوكيل جعل مبتدأ محذوف تقديره أن يزوجه من نفسه ولم يصرح به لئلا التشبيه عليه
 وقوله الذي وكلته الخ نصت للوكيل ولا يفتي حسن هذا السبيل فم يمكن اصلاح كلام
 المتقدم به يحصل اسم الاشارة مبتدأ والوكيل خبره وقوله أن يزوجهما على تقدير الباء
 الحارة تنطبق بالوكيل وهذا وان صح لكنه غير متبادر من هذا اللفظ وعلى قول فلا خلل
 في كلام الشارح فافهم (قوله من رجل) أي غير معين وكذا المعين بالاولى وفي الهندية
 عن المحيط وجعل وكل امرأة أن تزوجه فزوجه نفسها منه لا يجوز اه (قوله فزوجهما
 من نفسه) وصح كذا وزوجهما من أيه أو ابنة عند أي حنفية كما قلناه عن البربر لأن
 الوكيل لا يقدم مع من لا قبل لشهادته لثبوت مقوله (قوله لأنها الخ) وهم الجوان فزوجهما من
 أيه أو ابنة وقد علمت أنه لا يجوز (قوله أو وكلته أن يصرف في أمرها) لأنه لو أمرته
 بتزويجها لاجل أن تزوجهما من نفسه فهذا أولى حنفية عن الصين قلت ومقتضى
 التحليل صحة تزويجهما من غيره وفيه قيد ما تقرنه وفيه أنه لو قامت قرينة على
 ارادة تزويجهما منه يصح كالأخطاء لنفسه فقالت أنت وكيل في أموري (قوله
 أو قالت له في غالب النسخ يأو وفي بعضها بالواو والاول هو الموافق لما في البربر وغيره فهي
 مستلهما فيقول المصنف للخ عن جواهر الفتاوى انه صح قال البرزوي لعل هذا
 القائل ذهب لها أنها علمت من الوكيل أنه يريد تزويجها فتدبجوز (قوله لم يصح) أي
 لم يثبت بل يتوقف على اجازتها لانه فرض وليا من جانبها (قوله والاصل الخ) بيته
 أن قولها وكلتك أن تزوجه من رجل الكفاف فيه الخطاب فصار الوكيل معرفة وقد
 ذكرت وجلا منكر والمعرف غير موكذا أقولها من ثبوت فانه معنى أي رجل مثله (قوله
 وأحد العاقدين) هو العاقد لنفسه كما في البربر أي سواء كان أصيلا أو وليا أو وكلا
 فانه عاقد لنفسه بمعنى أنه غير فضولي تامثل وانظر ما لو كان فضوليا بأن كان كل من
 العاقدين فضولين والظاهر أن الشرط قيام المحقود لهما فقط (قوله أربعة أشياء)
 وهم العاقدان والمبيع وصاحبه ويراد الثمن ان كان عرضا كما في البربر فافهم (قوله كما
 سمي) أي البيوع (قوله لا يملك فسخ النكاح) أي لا قول ولا فعلا قال في الخاتمة
 الماقدون في النسخ أربعة عاقد لا يملك الفسخ قول ولا فعلا وهو الفضولي حتى لو تزوج رجلا
 امرأه بلا إذنه ثم قال قبل اجازته ففسخ لا يفسخ وكذا لو تزوجه اختا يتوقف الثاني
 ولا يكون فسخا للاول وعاقد يفسخ بالقول فقط وهو الوكيل نكاح معينة اذا خاطب
 عنها فضولي فهذا هو الكيل على النسخ بالقول ولو تزوجه اختا لا يفسخ الاول وعاقد
 يفسخ بالفعول فقط وهو الفضولي اذا تزوج رجلا امرأه بلا إذنه ثم وكله الرجل أن يزوجه
 امرأه غير معينة فزوجه أخت الاولى يفسخ نكاح الاولى ولو فسخته بالقول لا يصح
 وعاقد يفسخ بها وهو الوكيل يتزوج امرأه بعينها اذا تزوجه امرأه مخاطب عنها فضولي
 فان فسخته الوكيل أو تزوجه أختا انفسخ (قوله بخلاف البيع) والقرئنه بالبيع

بخلاف ما لو وكلته بتزويجها
 من رجل فزوجهما من نفسه لانها
 نصته مزوجا لا متزوجا أو وكلته
 أن يصرف في أمرها أو قالت له
 تزوجه من نفسي عن ثبوت لم يصح
 تزويجهما من نفسه كما في الخاتمة
 والاصل أن الوكيل معرفة بالخطاب
 فلا يدخل تحت التكرار (ولو أجاز)
 من له الاجازة (نكاح الفضولي)
 بعدمه صح لان الشرط قيام
 المحقود واحد العاقدين لنفسه
 فقط (بخلاف اجازة بيعه) فانه
 يشترط قيام أربعة أشياء كما سمي
 (مزوج) الفضولي قبل الاجازة
 لاجل فسخ النكاح بخلاف
 البيع

تلقه المهدية فله الرجوع كي لا يخسر بخلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى المعتودة
عمادية (قوله موافقة في المهر المسمى) قدّمنا الكلام عليه عند قوله بيمينه قوله وسكّم
رسول كوكيل) قال في التتبع ذكر في الرسول من مسائل أسهل المسوطة حال اذا أوصل
الى المرأة سوا لآخر أو بعد أصغرا أو كبيراً فقال ان فلا نابألك أن تزوجه نفسك
فأشهدت أنها زوجته وسمع النكاح وكلامهما أي كلام الرسول في ذلك جائز اذا
أقتر الزوج بالرسالة أو قامت عليه يمينه فان لم يكن أحدهما فلا نكاح بينهما لان الرسالة لما
لم تثبت مكان الاسترخاء ولو لم يرض الزوج بيمينه ولا يحنى أن تحمل هذه ابينه
في الوكيل ثم ذكر قوله ما كلها فقهرى في الوكيل اه وقدّمنا أول النكاح أحكام التزوج
باب رسال الكتاب والله تعالى أعلم

• (باب المهر) •

لمقرع من بيان دكن نكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر فان مهر المثل
يجب بالاعتقاد فكان حكماً كذا في العناية واعترضه في السعدية بأن المسمى من أحكامه أيضاً
وأوجب في التهر بأه انما خص مهر المثل لأن حكمه الذي هو أثره التام فيه والواجب
بالعقد انما هو مهر المثل وإذا قالوا انه الموجب الاصل في باب النكاح وأما المسمى فانما
قام مقامه للتراضي به ثم عرّف المهر في العناية بأنه اسم المال الذي يبي في عقد النكاح
على الزوج في مقابلة البضع اما بالتسمية أو بالعقد واعترض بعدم ثبوته للواجب بالوطء
بشبهة ومن ثم عرّفه بعضهم بأنه اسم لما تنصقه المرأة بعقد النكاح أو بالوطء وأجاب في التهر
بأن المعترف مهر هو حكم النكاح بالاعتقاد أوّل (قوله ومن أسمائه الخ) أفاد أن له أسماء
غيرها كالأجر والعلائق والجهاء قال في التهر وقد جعها بعضهم في قوله
صدائق ومهر تحلة وفريضة • حبا وأجر ثم عرّف علائق

لكنه لم يذكر العطية والصدقة (قوله وفي استلاد الجوهرة) أي في باب الاستلاد من
الجوهرة متقلا عن الإمام السرخسي (قوله في الحرّية مهر المثل) سيأتي تفسيره ونقصه
(قوله وفي الاماء الخ) أي عشرة قبة الامه ان كانت بكراً ونصف عشرة قبتها ان كانت ثيباً
والظاهر أنه يشترط عدم نقصان العشرة ونصفه عن عشرة دراهم فان نقص وجب تكمله
الى العشرة لأن المهر لا يتقص عن عشرة سواء كان مهر المثل أو مسمى ح قلت وقال في
التقص بعد نظره ما ذكره الشارح عن بعض المحققين وقيل في الجواهر ان شرطاً في مثل تلك
المخارجة بما لا يولى بكم تزوج فيعتبر بذلك وهو المختار اه والظاهر أن هذا هو المراد
من قوله لا في عند ذكر مهر المثل أن مهر الامه بقدر الرضبة فيها وفي باب نكاح
الرق من التتبع العسر هو مهر مثلها في الجاهل أي ما يرغبه في مثلها بجلا فقط وثما
ما قبل ما يستأجر مثلها للزنا في جافليس معناه بل العادة أن ما يعطى لذلك أقل مما

يشترط للزوم عقد الوكيل موافقة
في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل

• (باب المهر) •

ومن أسمائه الصدق والصدقة
والعطية والعقوبة والعقوبة
استلاد الجوهرة العقوبة الحرّية
مهر المثل وفي الاماء عشرة قبة
البكر ونصف عشرة قبة الثيب
(أقله عشرة دراهم)

يعطى مهر الالة الثاني البقاء بخلاف الاول اه (قوله لحديث البيهقي وغيره) رواه
 البيهقي بسند ضعيف ورواه ابن ابي حاتم وقال الحافظ ابن حجر انه بهذا الاسناد حسن
 كافي ففتح القدير في باب الكفارة (قوله ورواية الاقل الخ) أي ما يدل بحسب الظاهر من
 الاحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة وكلها مضفة الاحديث التمس
 ولو خاف من حديد يجب حملها على أنه المجهول وذلك لأن العادة عندهم تجهيل بعض المهر
 قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى أنه لا يدخل بها حتى يقدم شيئا لها تمسك بغيره
 صلى الله عليه وسلم علينا أن يدخل بها طامة رضى الله تعالى عنها حتى يعطيها شيئا فقال
 يا رسول الله ليس لي شيء فقال أعطها درهمك فأعطها درهمه رواه أبو داود والشافعي
 ومعلوم أن الصادق كان أربعمائة درهم وهي فضة لكن افتتار الجواز قبله لما روت
 عائشة رضى الله تعالى عنها قالت أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدخل امرأة
 على زوجها قبل أن يعطيها شيئا رواه أبو داود فحصل المنع المذكور على النذب أي نذب
 تقديم شيء الحلال للمسرة عليها تألفا لقلبها وإذا كان ذلك معهودا وجب حمل ما خالف
 ما روينا عليه عليه جهاتين الاحاديث وهذا وإن قيل أنه خلاف الظاهر في حديث التمس
 ولو خاف من حديد لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعده زكريا كعجا ما عظم من
 القرآن فان حمل على تعليمه اياها ما لمعه أرقى المهر بالكلية عارض كتاب الله تعالى وهو قوله
 تعالى أن تنفوا بأموالكم فقيده الاحلال بالانتماء للمال فوجب كون المهر غير مخالف له
 والالم قبل لانه خبر واحد وهو لا يفسخ القطعي في الدلالة وتعمام ذلك بسقوط في القبح
 (قوله فضة) فتميز بنصوب أو جبر وفرد درهم غير عشرة وفضة غير درهم على أن المراد
 بها الة الوزن (قوله وزن) بالرفع صفة عشرة ووالسبب حال على تقدير ذات وقت ط
 (قوله سبعة من قبل) هو أن يكون كل درهم أربعة عشر قرا طاشرة لئلا يسه (قوله
 مضروبة كانت أولا) فلو هي عشرة تبرا أو عرضا قيمته عشرة قرا لا مضروبة صم وانما
 فتمطر المحكوك في نصاب السرقة للقطع قللا لوجود الحد بجر (قوله ولو دينا) أي
 في ذمتها وفي ذمة غيرها أما الاول فظاهرا وأما الثاني فكذلك الزوجه على عشرة على زيد
 فانه يصح وثنا - هذا من أبيه ما شامت فان اتعت المديون أجبر الزوج على أن يؤكفها
 مائة من منه كافي المهر أي لا يباينم تلك الدين من غير من عليه الدين اه ح لكن اذا
 أصيب النكاح الى دراهم في ذمتها تعلق بالعين لا بالمثل بخلاف ما اذا كان في ذمة غيرها
 فانه يتعلق بالمثل فلا يكون تلك الدين من غير من عليه الدين ويان ذلك في الفخيرة (قوله
 أو عرضا) وكذا الوصفة كسكنى داه ووكوب دانه وزراعة أرضه حيث علت المدة
 كافي الهندية قلت ولا بد من كونها مما يفسق المال بما يلحقها البصر ما ينافي من عدم صحة
 التسمية في خدمة الزوج الحزنها وتعليم القرآن (قوله قيمته عشرة وقت العقد) أي وان
 صارت يوم التسليم فأيضا فيس لها الا هو ولو كان على حكمه لها العرض المسوى ووهبت

لحديث البيهقي وغيره لا يهرأقل
 من عشرة دراهم ورواية الاقل
 تفصل على المجهول فضة وبنسبة
 مناقيل كافي الزكاة (مضروبة
 كانت أولا) ولو دينا أو عرضا
 قيمته عشرة وقت العقد

ولافرق في ذلك بين التوب والمكيل والموزون لأن ما جعل مهر المتيقري في نفسه وانما التغير
 في رغبات الناس بهر عن البدائع (قوله) أحاف في ضمانها (الخ) يعني أما الحكم في ضمانها
 الخ وذلك كالزوجه على قوب وقبته عشرة فقبضته وقبته عشرة وطلقها قبل الدخول
 والتوب مستطردت عشرة لانه لا يدخل في ضمانها بالقبض فقبضته يوم القبض بهر
 عن المصالح الهلاك كالاستلالة لانها اذا لم تؤخذ بما راد في قبته بعد القبض في الاستلالة
 ففي الهلاك الاولى واذا فاده لو كانت تعتبر قبته يوم الطلاق لا يوم القبض وانه ليس له اخذه
 منها بطلان نصف قبته بل ان كان مما لا يصيب النصف كـ كسك ووزون اخذه نصفه
 والاينى مشتر كانه بعد القضاء او الرضا لم يبق من أنه لو كان مسلها لم يطل ما كها
 وتوقف عوده الى ملكه على القضاء والرضا حتى يتقدم نصرة قبته قبل ذلك لانصرغه
 كذا اذا فاده السيد محمد بالسعدوا فادأ بضائها لو ارادت أن تعطيه نصف قبته فاعاها
 أنه يجبر على القبول قلت وفيه نظر لانه قبل القضاء والرضاء لوجهه لا جباره لأنه ترك
 المطالبة بالكافة وكذا بعد اذا صار مشتر كلا وجهه لا جباره على قبول قبته حصه فافهم
 (قوله) ويجب العشرة ان سماها (الخ) هذا ان لم تكسك الدراهم المسماة ولو كسدت وصار
 النقد غيرها فعليه قبتها يوم كسدت على المختار بخلاف البيع حيث يطل بكساد الثمن فتح
 (قوله) ويجب الاكثر أي القام بالغ فالتدبير بالعشرة تلغ نقصان (قوله) ويتأ كدم أي
 الواجب من العشرة والاكثر واذا فاده المهر وجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه
 برزها او قبيلها أنه او نصفه بطلاقها قبل الدخول وانما يتأ كدم يوم قام به ولو طهره ونحوه
 وبه ظهر أن ما في الدرهم ان قوله عند وطعت على الواجب غير مسلم حسما فاده في
 الشرع لانه قال في البدائع واذا تأ كدم المهر بذكر لا يسقط بعد ذلك وان كانت القرعة
 من قبلها لان البطل بعد تأ كدم لا يستل السقوط الا بالبراء كالنفي اذا تأ كدم قبض المبيع
 ٥١ (قوله) صحت احترازا عن الخلوة القاسدة كما ساقى بناها (قوله من الزوج) متعلق
 بشروطه او خلوة على التنازع لا بقوله صحت حتى يرد أن شروط الصلة ليست من جابيه
 حفظ فافهم (قوله) وأترج (كليا) هذا مؤ كدم رابع زاده في الجهر بحثا بقوله ويخفى أن
 يرد اربع وهو وجوب العدة عليها منه فيما لو طلقها بانها بعد الدخول ثم تزوجه في العدة
 وجب كمال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لأن وجوب العدة عليها فوق الخلوة اه
 وأقره في النهر وفيه بحث فانه يمكن ادخاله فيما قبله وهو الوطء المساقى في باب العدة من أنه
 في هذه الصورة يجب عليه مهر تام وطلعا عتق مبتدأ لانها مقبوضة في يد ما لو طء الاول
 لبقاء أثره وهو العدة وهذه إحدى المسائل العشر الممنوعة على أن الدخول في النكاح الاول
 دخول في الثاني (قوله) أو أزال بكارها (الخ) هذا مؤ كدم خامس زاده في المهر أيضا حيث
 قال ويخفى أن يزداد خامس وهو ما أزال بكارها بمجره ونحوه فان لها كمال المهر كاسترجعوا
 به بخلاف ما اذا أزالها بنفقة فانه يجب النصف لو طلقها قبل الدخول ولو دفعها اجنبي

أما في ضمانها بطلاق قبل الوطء
 في يوم القبض (ويجب) العشرة
 (ان سماها أو غيرها) يجب الاكثر
 منها ان سمى الاكثر يتأ كدم عند
 وطء أو خلوة صحت من الزوج
 (أو موت أحدهما) أو تزوج
 بتأيق العدة أو أزال بكارها بنصر
 بهر بخلاف ان أزالها بنفقة فانه
 يجب النصف بطلاق قبل وطء

فزال بكارتها وطلعت قبل الدخول وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الاجنبي نصف
 صداق مثلها اه واقره في النهر أيضا وفيه بحث أيضا فان الذي يظهر في دخول هذا فيما
 قبله وهو الخلوة لان العادة ان ازالة البكارة بجمهر ونحوه كاصبع اعما تكون في الخلوة
 فلذا وجب ككل المهر بخلاف ازالة البكارة فان المراد حصولها في غير خلوة ثم رأيت
 ما يبعد ذلك في جنابات الفتاوى الهندية عن المصنف حيث قال ولو دفع امرأته ولم يدخل
 بها فذهب عذرتها ثم طلقها فله نصف المهر ولو دفع امرأته النسيء وذهب عذرتها
 تزوجها ودخل وجب له مهران اه اي مهر بالدخول بحكم النكاح ومهر بازاء
 العذرة بالدفع كما في جنابات الخاتمة فتوصله ولو دفع امرأته ولم يدخل بها ذكر مثله في جنابات
 الخاتمة ومنه في الفتح هنا وهو صريح فيما قلناه في مسئلة الدفع ومثله ان مسئلة الخلوة
 في الخلوة اذ لا يظهر الفرق بين مجرد ازالتها بجمهر او دفعة ويدل عليه ان المقدامس ايجاب
 نصف المهر في مسئلة الدفع ان الزوج لا ضمان عليه في ازالة بكارة الزوجة بأي سبب
 كان لان وجوب نصف المهر عليه انما هو بحكم الطلاق قبل الدخول والالوجب عليه
 مهرا خولا لان ازالة الدفع كافي مسئلة امرأته الغيوب علم ان تزويج كمال المهر فيما لو ازالها بجمهر
 انما هو بحكم الطلاق بعد الخلوة لا بسبب ازالها بالجمهر والالكان الواجب عليه
 مهر من حق لو كان قد ضربها بجمهر بدون خلوة فاذا زال بكارتها لا يلزمه شيء لازالة البكارة
 فاذا اطلقها قبل الخلوة ايضا فله نصف المهر بحكم الطلاق كافي مسئلة الدفع ويدل
 ايضا على ما قلنا من عدم الفرق بين ازالها بجمهر او دفع انه صرح في الخاتمة بأنه لو دفع بكرا
 اجنبية صغيرة او كبيرة فذهب عذرتها الزم المهر وذكر مثله فيما لو ازالها بجمهر او ضمه فلم
 يفرق بين الدفع والجمهر في الاجنبية فعلم ان الفرق بينهما في الزوجين حيث الخلوة وعدمها
 اذ لا شيء على الزوج في مجرد ازالها بالدفع للمكذلك بالصدق فلا وجه لضمه به بخلاف
 الاجنبي وحيث لم يلزمه شيء بمجرد الدفع لا يلزمه شيء ايضا بمجرد ازالها بالجمهر ونحوه اذ لا
 فرق بين آفة وآفة في هذه الازالة فالدفع غير قيد ثم رأيت في جنابات أحكام الصغار صرح
 بان الزوج لو ازال عذرتها بالاصبع لا يضمن ويعذر اه ومقتضاه انه مكروه فقط وهل
 تنقضي الكراهة بسبب العجز عن الوصول اليها بكثر التظاهر لانه يكون عينا بذلك ويكون
 لها حق التفرق ولو جاز ذلك لما ثبت عنتم ذلك العجز واقه اعلم فاقهم (قوله فعلى
 الاجنبي ايضا) اي كأن على الزوج نصف المسمى كما مر في البصر (قوله ان طلقت) اي
 طلقها وزوجها (قوله نهر بحثا) راجع الى قوله والا فكله وذلك حيث قال وفي جامع
 التصولين تدانفت جارية مع أخرى فزال بكارتها وجب عليها مهر المثل اه وهو
 باطلا قديم ما لو كانت المدفوعة متزوجة فيستفاد منه وجوبه على الاجنبي كملافيا
 اذ لا يملكها الزوج قبل الدخول فتدبره انتهى كلام النهر وفيه ان عبارتا مع التصولين
 تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل بين ما اذا اطلقت قبل الدخول

ولو دفع من اجنبي فعلى الاجنبي
 ايضا نصف مهر مثلها ان طلقت
 قبل الدخول والا فكله نهر بحثا

أول بطلتها كما لا يخفى وجبت ذبعا وض ايجابهم نصف مهر المثل على الابن حتى فيما اذا
 طلقتها الزوج قبل الدخول اه ح وما في بيع القصورين هو المذكور في الثانية
 والبراز يتوفرهما وهو الوجه لم يمتحن أن ازالة البكار من اجنبي غير الزوج فيجب
 مهر المثل على المزيل سواء كانت بغيره أو جبر وذلك لا يشافي وجوب نصف المسمى على
 الزوج بطلانها قبل الدخول لا بخلاف السب فان سب ايجاب المهر كاملا على الدافع
 الجنابة وسبب ايجاب النصف على الزوج الطلاق ولو كان ما وجب على الزوج منقضا
 لبناته حتى أوجب النصف على الخاف لزم أن لا يجب على الجاني شي إذا طلقتها الزوج بعد
 الخلوة المصحة لوجوب المهر كاملا على الزوج وهذا في المنع عن جواهر القناري ولو
 اقتض مجنون بكارة امرأة أصبح فقد أثر في المبسوط والجامع الصغير إذا اقتضا
 كرها أصبح أو جبر أو ألتخصومة حتى أقضاها فقبله المهر ولكن ما يشافنا ذكره أن
 هذا وقع سهوا فلا يجب الا الاالة الموضوععة لقضاء الشهوة والوطء ويجب الاطش في ماله
 اه قلت وهذا مشكل فان الاقتضاء ازالة البكار والافضا خلط مسلح البول
 والقناري والمسمى وفي الكتب المتقدمة التداولة أن وجب الاقل مهر المثل ولو بغيره ألتوطء
 كما علمت مما قلناه وصوب الثاني الذي كمله أن لم تحفل البول والاقتضاء لا يجرأ
 جاتقة وهذا الوين اجنبي فالزوج لم يجب في الاقل ضمان كما ذكرنا في الثاني عندهما
 خلافا لابي يوسف حيث جعل الزوج فيه كالاجنبي واعتقده ابن وهبان لتصرهم به بأن
 الواجب في سائر البول الحية ووقته الشر بلا في شرح الوهابية بأن هذا في غير الزوج
 وأطال في ذلك والله تعالى اعلم (قوله ويجب نصفه) أي نصف المهر المذكور وهو
 العشرة ان سألها أو دونها أو الاكثر منها ان جاء والمتبادر التسعة وقت العقد فخرج
 ما فرض أو زيد بعد العقد فانه لا نصف كالتسعة كما سأل في البدائع ولو شرط مع المسمى
 ما ليس بمال أن تزوجها على ألف درهم وعلى أن يطلق امرأته الاخرى أو على أن
 لا يترجها من بلد هاتم طلقتها قبل الدخول فلها نصف المسمى ونسقط الشرط لانه اذا لم يبق
 به يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت بالطلاق قبل الدخول نسقط اعتباره فلم يبق
 الا المسمى فتتصف وكذلك ان شرط مع المسمى شيئا يحبه ولا كان يمدى لها هدية ثم
 طلقتها قبل الدخول فلها نصف المسمى لانه اذا لم يبق بالهدية به مهر المثل ولا مدخل للمهر
 المثل في الطلاق قبل الدخول فيسقط اعتبار هذا الشرط وكذا لو تزوجها على ألف وعلى
 ألفين حتى وجب مهر المثل انتهى (قوله بطلاق) الباء للمصاحبة لا للسبية لما مر من
 أن الزوج بالبعد أقاده في الشر لئلا ية ولو قال بكل فرقة من قبله لشغل مثل رده وزياد
 وقتيله ومعاذته لام امرأته وبها قبل الخلوة فمستأنى من النظم (قوله قبل وطء
 أو خلوة) هو معنى قول الكز قبل الدخول فان الدخول يشمل الخلوة أيضا لانها دخول
 حكميا كافي بالبر عن الجنبي وسياق متأن أن القول له الواقت الدخول وأنكره لانها

(و) يجب (نصف بطلاق قبل وطء
 أو خلوة)

تسقط النصف (قوله ولو كان نكحها الخ) تنربع على قوله ويجب نصفه الشامل
 للعشرة قبل الوسي مادونها كما ترون فافهم (قوله ودرهمان ونصف) لانهما سمي ما قبلته
 دون العشر بترجمة أخرى ~~تسقط~~ العشرة ولما قلنا قبل الدخول كان لها نصف
 المسمى ونصف التسكيلة (قوله وعاد النصف الى ملك الزوج) أي ولو كان تبرع به عنه
 آخر وإذا كانت القرقة قبل الدخول من قبلها عاد اليه الكل قال في الصرحن التقنية
 لو تبرع بالمهر من الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت القرقة من قبلها يعود نصف المهر
 في الأول والكل في الثاني الى ملك الزوج بخلاف المتبرع بهاء الدر إذا ارتفع السبب
 يعود الى ملك القاضي ان كان صغيرا أمره (قوله بمجرد الطلاق) أي بالطلاق المجرد عن
 القضاء والرضا (قوله اذا لم يكن مسلما لها) وكذا اذا كان دينام تقبضه فانه يسقط
 نصف المسمى بالطلاق ويقتضي النصف كأي البدائع (قوله بل وقف، ووده الخ) أي يعود
 النصف الى ملكه لان المقدون انفسح بالطلاق فقد بقي القبض بالتسليم الحاصل بالعقد
 وانه من أسباب الملك فلا يزول الملك الا بالفسخ من القاضي لانه من سلب الملك
 أو تسليمها لانه نفس القبض حقيقة بدائع (قوله عبد المهر) مفعول امتنق والمراد
 نصفه وكذا كله بالاولى اذ لا حق له في النصف الاخر (قوله بعد طردها قبله) الظرفان
 متعلقان بعنق (قوله ونحوه) المراد به الرضا اه ح (قوله لعدم ملكه قبله) أي قبل
 القضاء ونحوه حتى لو قضى القاضي بعد العتي بالنصف لا يتخذ ذلك العتي لانه عتي سبق
 ملكه كلقبوض بشرأ فاسدا. ا اعتقه البائع ثم رده عليه لا يتخذ ذلك العتي الذي كان
 قبل الرد فنع (قوله وتقدر تصرف المرأة) من جهة المقتزع على قوله بل توقف الخ ط ومثل
 التصرف العتي والباع والهامة وقوله قبله أي قبل القضاء ونحوه (قوله وعليها نصف قيمة
 الاصل الخ) لانه اذا اقتصر فيها فقد تعذر عليها رد النصف بعد وجوبه فتضمن نصف
 قيمته الزوج يوم قبضت بهر أي لانه بالقبض دخل في ضمانها (قوله لان زيادة المهر) لتعليل
 لما استفيد من التقيد بالاصل وهو ان المهر لو زاد بعد القبض لا تضمن الزيادة ولكن في
 المسئلة تفصيل لان الزيادة في المهر املتصه متولدة من الاصل كمن الجارية وجعلها
 وانغار الشجر وغير متولدة كمنغ التوب والبناء في الدار ومنفصلة متولدة كالولد والنهر
 اذا جد وغير متولدة كالسب والغلة وكل اما أن يكون قبل القبض فيمتصف الا لاغير
 المتولدة بضمها أو بعده فلا يمتصف فالاقسام ثمانية كافي النهر وغيره والحاصل أن الزيادة
 لا تمتص بل تسلم للزوجة اذا حدثت بعد القبض مطلقا أو قبله ان كانت غير متولدة
 متصلة أو منفصلة فكان الاولى للشراح أن يقول لان الزيادة المتولدة قبل القبض
 تنصف دون غيرها ثم اعلم أن هذا كله اذا حدثت الزيادة قبل الطلاق فلو بعده فان
 كانت قبل القبض تنصف كالاصل وان بعد القبض فان كان بعد القضاء للزوج بالنصف
 فكذلك والا فالمر في يدها كلقبوض بعد فاسد لانه قد ملكها النصف بالطلاق

فلو كان نكحها على ما قبلته نصفه
 كان لها نصفه ودرهمان ونصف
 (وعاد النصف الى ملك الزوج بمجرد
 الطلاق اذا لم يكن مسلما لها وان)
 كان (مسلما) لها لم يطل ملكها
 منه بل (توقف) عوده الى ملكه
 (على القضاء والرضا) فلهذا
 (لا تعاد لعقده) أي الزوج (عبد
 المهر بعد طلاق قبله) أي قبل
 القضاء ونحوه لعدم ملكه قبله
 (وتقدر تصرف المرأة) قبله (في
 الكل لبقاء ملكها) وعليها نصف
 قيمة الاصل يوم القبض لان زيادة
 المهر المتصلة تنصف

كافي البدائع وفي مسائل نقصان المهر وهي خمس وعشرون صورة مذ كور وفي العصر
والنهر (قوله قبل القبض) نظرف لقوله تنصف والواقع في النهر وغيره جعله ظرفا لزيادة
فان المؤخرى واحد ط قلت ويصح جعل الطرف متعلقا بمحذوف حال من زيادة فتصدق
العنانان (قوله في الشغار) بكسر الشين صدر شاغر اه ح (قوله هو أن يرتجه
الخ) قال في النهر وهو أن يشاغر الرجل أي يرتجه مرتبه على أن يرتجه الآخر مرتبه
ولامهر الا هذا كذا في المغرب أي على أن يكون بضع كل صداق من الآخر وهذا القيد
لا بد منه في معنى الشغار حتى لو لم يقل ذلك ولا غناء بل قال فزوجتك بقي على أن يرتجني
بتك قبيل أو على أن يكون بضع بقي صداقا لبتك فقبيل الآخر بل يرتجه بته ولم
يصحله صداقا لم يكن شغارا بل نكاحا صحيحا اتفاقا وان وجب مهر المثل في הכל لماله
سمى ما لا يصلح صداقا وأصل الشغار الخلق يقال بلدة شاغرة اذا خلقت عن السلطان
والمراد هنا الخلق عن المهر لانهم جاهدوا الشرط كلنهم الخليا البضع منه نهر (قوله
معاوضة بالعقدين) المراد بالعقد المعقود عليه وهو البضع كافي الخواشي السعدية أي على
أن يكون ككل بضع عوض الآخر مع القبول من العاقد الآخر كإشيرة اليه لفظ
المضاولة فاحترز عما إذا لم يصرح بكون كل بضع عوض البضع الآخر أو صرح به
أحدهما وقال الآخر زوجتك بقي كآمر (قوله وهو مني عنه مخلوع من المهر الخ)
جواب عما أورده الشافعي من حديث الكتب الستة مرفوعا من النبي عن نكاح
الشغار والنهي يقتضي فساد المنهي عنه والجواب ان متعلق النهي معنى الشغار
المأخوذ في معناه مخلوع عن المهر وكون البضع صداقا ونحن فاقولن بنى هذه الماهية
وما يصدق عليها شرعا فلا ثبت النكاح كذلك بل نطه فينبى نكاحا صحيحا فيه ما لا يصلح
مهر افيستقدم جيبا المثل كالمسمى فيه خرا وخزير فانه متعلق الهى لم يشبه وما
انبتناه لم يتعلق به بل اقتضت العمومات صحته وقامه في الفتح زاد الزايل أي أروى أي النهي
محمول على الكراهة اه أي والكراهة لا توجب الفساد وما صله انه مع إيجاب مهر
المثل لم يبق شغارا حقيقة وان سلم فالنهي على معنى الكراهة فيكون لشرع أو جيب فيه
أمرين الكراهة ومهر المثل فالأول مأخوذ من النهي والثاني من الأدلة الدالة على ان
ما سمي فيه ما لا يصلح مهر افيستقدم جيبا المثل وهذا الثاني دليل على جيل النهي على
الكراهة دون الفساد بهذا التقرير اندفع ما أورده من أن جله على الكراهة يقتضي أن
الشغار لا أن غير مني عنه لا يوجب فيه مهر المثل ووجه الدفع انه اذا جيل النهي على معنى
الفساد فكونه غير مني - إلا أن أي بعد إيجاب مهر المثل مسلم وان جيل على معنى الكراهة
فالنهي باق فانهم (قوله وفي خدمة زويج) أي يجب مهر المثل من هذا في جعله المهر
خدمته الماهية فقال محمدوا قيمة الخدمة قيد بالخدمة لانه لو تزوجها على سكنى داره
أور كوي دأته أو الجلل عليها وعلى أن تزوج أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مدة

مثل
نكاح الشغار

قبل القبض لا يصد (ووجب
مهر المثل في الشغار) هو أن
يرتجه بته على أن يرتجه الآخر
بته أو اخته مثلا معاوضة
بالعقدين وهو مني عنه مخلوع عن
المهر فوجب فيه مهر المثل فلم يبق
شغارا (و) في (خدمة زويج)

معلومة صحت التسمية لأن هذا المنافع مال أو خلقت به للعاجه نهر عن البدائع واحتقر
بالمر عن العبد كما يأتي في قوله ولها خدمته لوعيد أو زاد قوله أو أمة لقول النهر إن الظاهر
من كلامهم أنه لا فرق بينها وبين الحرة بل التناهي المعلنه أقوى في الامتعة في الحرة
(قوله سنة) انما ذكره لتوهم صحة التسمية بتعين المدة فاذا لم تصح في المصنف في الجهولة
بالاولى ط (قوله لأن فيه قلب الموضوع) لأن موضوع الرخصة أن تكون هي خادمة له
لأن العكس فإنه حرام لنفسه من الاهانة والاذلال كما يأتي فتدعي ما لا يصلح مهورا لصعب
العقد ووجب مهورا مثل قال في النهر واختلفت الروايات في رعي غنمها وزراعة أرضها لفرقة
في تحمضها خدعة وعدمه فعلى رواية الأصل والجامع لا يجوز زهر الاصم وروى ابن جماعة
أنه يجوز إلا ترى أن الابن لو استأجر أياه للخدمة لا يجوز ولو استأجره للرى والزراعة
يصح كذا في الدراية وهذا شاهد أقوى ومن هنا قال المصنف في كتابه بعد ذكر رواية
الأصل الصواب أن يسلم لها الجاهات اه (قوله كذا قالوا) الاولى اسقاطه لأن عادتهم هي
مثل هذه العبارة تضيف المقول ولا تبرى عنه وهو غير مراد هنا تأمل (قوله ومفاده الخ)
العبث لصاحب النهر قال الرجعي والظاهر أن وليا يضمن لها حينئذ قيمة الخدمة بخلاف
سيد الهالة المستحق لمهرأته والظاهر هنا الاتفاق على صحة التزوج بخلاف خدمتها لها
اه قلت لكن في البصر عن الظاهر بالتزوجها على أن يهب لها أيا أخدمهم لهم مهر
المثل وهبه أو لا فإن وهب كان له أن يرجع في حقه اه ومقتضاه وجوب مهر المثل في
خدمة وليها وعدم لزوم الخدمة وكذا في مثل قصة شعب عليه السلام ولو فصل الزوج
ما سمي فبقي أن يجهله أبر المثل على وليها كما قالوا فصار له أن يعمل على ما يرضى
انقضى فصل ولم يزوجها أبر المثل فأمل (قوله قصة شعب) فانه قد خرج موسى
عليهما السلام بقتله على أن يرضى له غنمه ثمان سنين وقد قصه الله تعالى علينا بلا انكار
فكان شرعنا وقد استدل بهذه القصة على ترجيح ما مر من رواية الجواز في رعي
غنمها وذه في الفتح بأنه انما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون شعب وهو متفق اه
وتبعه في الجوز ومفاده صحة الاستدلال بها على الجواز في رعي غنم الابن (قوله على خدمة
عبد) أي عبد الزوج أي خدمة عبده اياها فالصمد ومضاف لقاعله وهكذا ما بعده
(قوله أو حرة آخر برضا) في الغاية عن الخط لوزوجها على خدمتها حرة آخر فالصعب
صحة وترجع على الزوج بجمته خدمته اه قال في الفتح وهذا يشترط أن لا يخدمها فاما
لأنه اجتناب لا يؤمن بالانكشاف عليه مع مخالفة الخدمة وأما أن يكون مرادها إذا كان
بغير أمر ذلك الحرة ثم قال به كلامه ويحجب أن يتلفه أن يكون بأمره ولم يجهز وجب قيمة
الخدمة وإن بأمره فإن كانت خدمة معينة فتدعي مخالفة لا يؤمن معها بالانكشاف
والقصة وجب أن تقع وتعلم هي فيها ألا تستدعي ذلك وجب تسليمها وإن كانت غير
معينة بل تزوجها على منافع ذلك الحرة حتى تصير أحرى بها لأنه أجب وحدها من صرفه في

سنة (للأمة هامة) حرة أو أمة لأن
فيه قلب الموضوع كذا قالوا
ومفاده صحة تزوجها على أن
يخدم سيدها أو وليا كقصة
شعب مع موسى كصحة على
خدمة عبده وأمه أو عبد الغير
برضا مولاه أو حرة آخر برضا

الاول فكالاول أوفى الثاني فكالثاني اه أى ان صرفه واستخدمته في النود
الاول وهو ما يستدعى الخاطلة فكالاول من المصنوع واعطاء قيمة الخدمة وان استخدمت
بما لا يستدعى ذلك فكماله كالثاني من وجوب تسليم الخدمة (قوله وفي تعليم القرآن)
أى يجب مهر المثل فيما لو تزوجها على أن يعلمها القرآن أو نحو من الطاعات لأن المهر
ليس بمال بدائع أى لعدم صحة الاستيفار عليه عند أئمتنا الثلاثة (قوله وبأن تزوجتك
بملكك) أى الوارث في حديث سعد الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم النفس ولو خافنا
من حديد فالنفس فلم يجزئ شيئا فقال عليه الصلاة والسلام هل معك شيء من القرآن قال
فم سورة كذا وسورة كذا الورع لما فقال عليه الصلاة والسلام قد ملككها بما
معك من القرآن وروى أنكم بما وزوجتكمها ح عن الزبلي (قوله للسيبة
والتعليل) أى سبب أو لايل أئمتنا من أهل القرآن فلبست الباء متعينة للعرض (قوله
لكن في النهر) أصله لصاحب البحر حيث قال وسأقن إن شاء الله تعالى في كتاب الاجارات
ان الفتوى على جواز الاستيفار لتعليم القرآن والقصة فينبغي أن يصح نسبته مهورا لان
ما جاز أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع جاز نسبته صداقا كما قد مناقشه عن البدائع
ولهذا ذكر في فتح القدير هنا انه لما جوز الساقى أخذ الاجر على تعليم القرآن صح
نسبته مهورا فكذا نقول يلزم على المقتضى به صحة نسبته صداقا ولم أر من ذكره والله
الموفق للصواب اه واعترضه المقدسى بأنه لا ضرورة تلبي الى صحة نسبته بل نسبة
غيره تفنى بخلاف الحاجة الى تعليم القرآن فانها تنقضي للتكامل عن الخيرات في هذا
الزمان اه وفيه ان المتأخرين أقنوا بجواز الاستيفار على التعليم للضرورة كما صرحوا
به ولهذا لم يجز على ما لا ضرورة فيه كالتلاوة ونحوها ثم الضرورة انما هي على الأصل جواز
الاستيفار ولا يلزم وجودها في كل فرد من افراده وحيث جاز على التعليم للضرورة
صحت نسبته مهورا لان منفعة تضابل بالمال ككفى الدار ولم يشترط أحد وجود
الضرورة في المسي اذ يلزم أن يقال مثله في نسبة الكفى مثلا ان نسبة غيره هاتفي عنها
مع ان الزوجة قد تكون محتاجة الى التعليم دون الكفى والمال واعترض أيضا في
الشرع لانه لا يصح نسبة التعليم لانه خدمة لها وليس من مشرط مصالحها ما أتى
بخلاف روى عنها وزراعة أيضا فانه وان كان خدمة لها لكن من المصالح المشتركة
بينه وبينها وأجاب تلميذ الشيخ عبد الحى بأن الظاهر عدم تسليم كون التعليم خدمة
لها فليس كل خدمة لا تجوز وانما يجتمع لو كانت الخدمة لتزويل قال ط وهو حسن لان
معلم القرآن لا بعدة خادما لمعلم شرعا ولا عرفا اه قلت ويؤيده انهم لم يجعوا الاستيفار لابن
أباه لرحى القتم والزراعة خدمة ولو كان رعى القتم خدمة قوية بل لم يسهل علينا موسى
عليهما الصلاة والسلام بل هو حرفة كباقي الحرف الغير المسترفة بقصد بها الاكتساب
فكذا التعليم لا يسمى خدمة بالاولى (تنبيه) قال في النهر والظاهر انه يلزمه تعليم

(و) في (تعليم القرآن) النص
بالانضمام للمال وبأن تزوجتك بما
معك من القرآن للسيبة أو
للتعليل لكن في النهر فيجب أن
يصح على قول المتأخرين

كل القرآن الا اذا قامت قرينة على ارادة البعض والمحقق ليس من مفهومه كما لا يخفى
 اهـ أى فلا يلزم تعليله على وجه المحققين فظهر قلبها (قوله) ولها خدمته (لان الخدمة اذا
 كانت ماذن المولى صار كانه يتخدم المولى حقيقة بغير فليس فيه قلب الموضوع اهـ ح
 ولان استخدام من وجهه اياه ليس بحرام لانه عرضة للاستخدام والائذال لكونه مملوكا
 ملحقا بالهاشميين (قوله) ماذونانى ذلك (أى فى الترتيح على خدمته فلو بلاذن مولاه
 لم يصح العقد (قوله) اما الحز (أى الزوج الحز (قوله) نخدمته لها حرام (أى اذا خدمها
 فباعتها على التظاهر ولو من غير استخدام يدل على ذلك عطف الاستخدام عليه ط (قوله)
 وكذا استخدامهم (صرح به فى البدائع أيضا وقال لا يجوز لابن أن يستأجر أياه
 للخدمة قال فى المصرواح أنه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة (قوله) فما اذا
 لم يسم مهورا (أى لم يسمه تسمية صحيحة أو سكت عنه ثم دخل فيه ما لو سعى غير مال كغدر
 وشهود أو مجهول الجنس كدابة وفوب قال فى البصر ومن صور ذلك ما اذا تزوجها على ألف
 على أن ترد إليه ألفا أو تزوجها على عبدتها أو قالت زوجتك نفسي بخمسين ديناراً
 وأرأيتك منها فقبل أو تزوجها على حكمها أو حكمه أو حكم رجل آخر أو على ما فى بطن
 جاريته أو أفضانه أو على أن يجب لايها ألف درهم أو على تأخير الدين عن سائة والتأخير
 باطل أو على إيراد فلان من الدين أو على عتق أخيه أو طلاق ضرته أو ليس منه ما لو
 تزوجها على عبد الغير لوجوب قيمته اذ لم يجز ماله كـ أو على جهة لوجوب قيمة حقه وسط
 لاسه المثل والوسط بركوب الراحلة أو على عتق أخيه أو لثبوت المثل لها فى الإخ
 اقتضاء أو تزوجه بمثل مهر أمها وهو لا يبطله لانه جائز بحداده وله الخيار اذا علم اهـ
 ملخصا باختصار (قوله) أو نقي (بان تزوجها على أن لا مهر لها ط (قوله) أن وطئ الزوج)
 أى ولو حكمها غير أى بالخلوة العصة فانها كالوطئ تأكد المهر كاستق (قوله) أو مات
 عنها (قال فى البصر لو قال أو مات أحدهما كان أولى لان موتها كونه كافى التبيين اهـ
 واعلم انه اذا ما تاجه ما فعه لانه لا يقضى بشئ وعندهما يقضى بمهر المثل قال السرخسى
 هذا اذا تقدم العهد بحيث يتعذر على القاضى الوقوف على مهر المثل أما اذا لم يتقدم
 يقضى بمهر المثل عنده أيضا جرى عن البرجندى أو السعوى (تنبيه) استفتى الشيخ
 صالح ابن الحنفى من الخبر الرضى عما لو طلبت المرأة مهر مثلها قبل الوطء أو الموت هل لها
 ذلك أم لا فأجاب عفا الرضى عن أن مهر المثل يجب بالعقد ولهذا كان لها أن تطالب به
 قبل الدخول نيتاً كدوية تزوجت أحدهما أو بالدخول على ما ترقى المهر المسعى فى العقد
 اهـ وبه صرح الكمال وابن ملك وغيرهما وقد بسط ذلك فى الخيرة فراجعها (قوله) اذا
 لم يتراضا (أى بعد العقد (قوله) والا (بان تراضا على شئ فهو الواجب الوطء أو الموت
 أم لا وطئها قبل الدخول فقبب المتعة كما بأتى فى قوله وما قرئ بعد العقد أو زيد
 لا يتصف (قوله) أو سعى خراً أو خنزيراً (أى سعى المسلم لان الكلام فيه أما غير المسلم

(ولها خدمته لو) كان الزوج
 (عبدًا) ماذونانى ذلك اما الحز
 نخدمته لها حرام لما فيه من
 الاهانة والاذلال وكذا
 استخدامهم من غير البدائع (وكذا
 يجب) مهر المثل (قيما اذ لم يسم
 مهورا (أو نقي ان وطئ) الزوج
 (أو مات عنها اذ لم يتراضا على
 شئ) يصلح مهر (والا فذلك)
 الشئ (هو الواجب أو سعى خرا
 أو خنزيرا

فبأنى في بابه وكذا المنة والمهر بالاولى لانه ليس بمال أصلا وشغل ما لو كانت الرجعة
 ذمة لانه لا يمكن إيجاب النحر على المسلم لانها ليست بمال في حقه وخرج مالموسى عشرة
 دراهم وطل خرقها المسمى ولا يكمل مهر المثل بغير ملخصا (قوله أو هذا النخل وهو
 خر الخ) أي يجب مهر المثل اذا سعى حلالا وأشار الى حرام عند أبي حنيفة فلو بالعكس
 كهذا الخرقا فهو عدها العبد المشار اليه في الاصح وأشار الى وجوب مهر المثل بالاولى
 لو كان حرامين ولو كان حلالين وقد اختلفوا حنسا كما اذا قال على هذا الدين من النخل فاذا
 هو زيت أو على هذا العبد فاذا هو جارية كأن لها مثل الدين خلا وبه بقية الجارية كما في
 الذخيرة الآن التي في الثانية ان لها مثل ذلك المسمى ومقتضاها وجوب عدها وسط أو قيمته
 ولا يتخير في قيمة الجارية بغير ونهر ملخصا قال في البصر فصار الحاصل ان القصة رابعة
 لانها اما ان يكون حرامين أو حلالين ويختلفان فيجب مهر المثل فيها اذا كانا حرامين
 أو المشار اليه حراما وتصح التسمية في السابقين قال وأشار المصنف بوجوب مهر المثل
 عنها الى أن المشار اليه لو كان حراما سرق وملكه الزوج لا يلزم تسليمه وفي
 الأسرار أنه متفق عليه وكذا النحر لو تحقت لم يجب تسليمها (قوله أو دابة أو ثوبا) لان
 النسل اجناس كالحوان والدابة فليس البعض اولى من البعض بالارادة فصارت
 الجملتها فاحشة بغير ثم ذكر تعريف الجنس عند الفقهاء مسمى بأن الكلام عليه عند قول
 المصنف ولو تزوجها على غرض فالواجب الوسط أو قيمته (قوله وتجب متعة لقوضة) بكسر
 الواو من قوضت أمرها لوليها وزوجها بلامه وبقية قصها من قوضها وليها الى الزوج بلا
 مهر واعلم ان الطلاق الذي قبض فيه المتعة ما يكون قبل الدخول في نكاح لا تسميته فيه
 سواء فرض بدها أولا وكانت التسمية فيه فاسدة كما في البدائع قال في البصر وانما يجب
 فيعلم تصعب فيه التسمية من كل وجه فلو صح من وجه مدون وجب لانتفاء المتعة وان
 وجب مهر المثل بالدخول كما اذا تزوجها على أقدمهم وكرامتها أو على أقدم وان يهدى
 لها هدية فاذا طلقها قبل الدخول كان لها نصف الاثبات المتعة مع انه لو دخل بها وجب
 مهر المثل لا يتقص عن الاثبات كما في غاية البيان لان المسمى لم يفسد من حكمل وجه لانه
 على تقدير كرامتها والاهد يجب الاثبات لمهر المثل ١١ وقمنا عن البدائع في قبيل
 ذلك انه لا مدخل لمهر المثل في الطلاق قبل الدخول (قوله طلق قبل الوطء) أي وانخلوة
 بغير وقد مر انها لو طء حكا والمراد بالطلاق والفرقة بالايلاء واللعان والجب
 والعنة والرقوبات الاسلام وتقييدها بختها وامها بشهوة فلو بيات من قبلها كزنتها
 وابائهما الاسلام وتقييدها بانه بشهوة والرضاع وخيار البلوغ والعنق وعدم الكفاءة فانه
 لا متعة لها لا رجوعا ولا استنصاها كما في الفتح كما لا يجب نصف المسمى لو كان وخرج مالمو
 اشترى حوا وكيله منكوسه من المولى فان مالك المهر شاركة الزوج في السب وهو

أو هذا النخل وهو خر أو هذا
 العبد وهو خر لتعذر التسليم
 (أو دابة) أو ثوبا أو دارا أو (لم يبيع
 جنبها) ففحص الجملتها (و) يجب
 (متعة لقوضة) وهي من تزوجت
 بلامه (طلعت قبل الوطء)

مطلد
 أحكام المتعة

المثل فلهذا لا يجب المتعة ولا نصير المسمى بخلاف ما لو باعها المولى من رجل ثم اشتراها
 الزوج من مخطئها وأجبه كافي التبعين بجر (قوله وهي درع الخ) الدرع بكسر الميم
 ما تلبسه المرأة فوق القميص كافي المغرب وليذكر في الذخيرة وأخذ كرا القميص وهو
 الظاهر بجر وأقول درع المرأة قميصها وأجمع أدرع وعطيه جرى الصق ومعناه في البناء
 لأن الأثر فكونه في الذخيرة يؤيد كرميبي على تفسير المغرب وإنما لم يقطعه به المرأة
 رأسها والمطقة بكسر الميم ما تلصق به المرأة من ثوبها إلى قدمها قال غفر الاسلام هذا في
 ديارهم أما في ديارنا فزاد على هذا الأزار ومكعب كذا في الدراية ولا يحن اغناء المطقة من
 الأزار إذ هي بهذا التفسير أزار إلا أن يتعارف تقارهما كافي مكة المشرقة ولودفع
 قميمها أجبت على القبول كافي البدائع غير وما ذكر من الأبواب الثلاثة أدنى المتعة
 شر بلائسه عن الكمال وفي البدائع وأدنى ما تكتسبه المرأة عند الخروج تأمل ثم رأيت بعض
 أقواب أه قلت ومقتضى هذا مع ما مر من غفر الاسلام من أن هذا في ديارهم الخ أن
 يعتبر عرف كل بلد لأهلها فيما تكتسبه المرأة عند الخروج تأمل ثم رأيت بعض
 المحققين قال وفي البرجندى قالوا هذا في ديارهم أما في ديارنا فنحن أن يجب أكثر من
 ذلك لأن النساء في ديارنا تلبس أكثر من ثلاثة أبواب فزاد على ذلك أزار ومكعب أه
 وفي القاموس المكعب الموشى من البرود والأبواب أه أي المتقوس (قوله لا تزيد على
 نصفه الخ) في التبع عن الأصل والمبسوط المتعة لا تزيد على نصف مهر المثل لأنها خلقه
 فان كان أسواء فالواجب المتعة لأنها القرينة بالكتاب العزيز وان كان النصف أقل منها
 فالواجب الأقل إلا أن يتص عن خفية كمل لها النصف أه وقول الشارح ولا
 للزوج خضاً وليس له الوفاً بغير الظهور في وجهه بل الظاهر أنه مبيى على القول باعتبار حال
 الزوج في المتعة وهو خلاف ما رده فلي تأمل (قوله وتعتبر المتعة بهما) أي فان كانا
 غنيين فلها الأعلى من النيب أو فقيرين فالأدنى أو معتقلين فالوسط وما ذكره قول الخصاص
 وفي التبع أنه لا شيء للمتعة والكرخي اعتبارها واختيار المقدوري والأمام السرخسي
 اعتبارها وصحة في الهداية قال في البحر فقد اختلف الجميع والراجح قول الخصاص
 لأن الأولواحي صحبه وقال وعليه الفتوى كما أتوا في النفقة وظاهر كلامهم أن
 ملائحة الأمرين أي أنها لا تزاد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم معتبرة
 على جميع الأحوال كما هو صريح الأصل والمبسوط أه وذكر في الذخيرة اعتبار كون
 المتعة وسطاً لا بقاءة بالحدود ولا بقاءة الراداة واعترضه في التبع بأنه لا يوافق وأما في الثلاثة
 واجاب في البحر بأنه موافق للكل فعلى القول باعتبار حالها الوفاً بغيرها كراس وسط ولو
 شوسطة ففرض وسط ولو مرتفعة فغير رسم وسط وكذا يقل على القول باعتبار حالها وكذا
 على قول من اعتبارها لهما لو فقيرين فلها كراس وسط أو غنيين فغير رسم وسط أو معتقلين
 ففرض وسط أه وفي النهران جل ما في الذخيرة على هذا يمكن واعتراض التبع عليه وأرهم

وهي درع وخمار ومطقة
 لا تزيد على نصفه أي نصف مهر
 المثل والزوج غنياً ولا يتقص
 من خمسة دراهم لو فقيراً
 (وتعتبر) المتعة (بالحالهما)
 كالتفقه به

حيث الإطلاق فانه يفيد انه يجب من الزيادة (قوله اى المقوضة) تفسير الضمير المجرور
 في سواها وانما أخرجها لان منعتها واجبة كما حلت (قوله الا من سعى لها مهر الخ) هذا
 على ما في بعض نسخ القدوري ومضى عليه صاحب الدرر لكن مشى في الكفر والتلق
 على انهما تستحب لهما ومثله في المبسوط والمحيط وهو رواية التاويلات وصاحب التيسير
 والكشاف والمنتقى كما في البحر قلت ومضى به أيضا في البدائع وعزاه في المصراع
 الى زائد الفقهاء جامع الاستيعابي وعن هذا قال في شرح المتلق انه المشهور وقال الخليل
 الرملي ان ما في بعض نسخ القدوري لا يصدم ما في المبسوط والمحيط قلت فكيف مع
 ساذكري في هذه الكتب وعليه فكان ينبغي للمصنف اسقاط هذا الاستثناء وفي البحر وقد عرفت
 ان الفرقه اذا كانت من قبلها قبل الدخول لاستحب لهما ثلثة أيضا لانها الجانية (قوله
 بل للموطوء الخ) أى بل تستحب لهما قال في البدائع وكل فرقة جاءت من قبل الزوج بعد
 الدخول تستحب فيها الثلثة الا أن يرتد أو باني الاسلام لان الاستصحاب طلب الفضيلة
 والكافر ليس من أهلها (قوله فالمطلقات أربع) أى مطلقة قبل الوطء أو بعده سعى
 لهما أو لا فالمطلقة قبله ان لم يسم لهما فتمت الواجبة وان سعى فغير واجبة ولا مستحبة أيضا
 على ما هنا والمطلقة بعدهم متما مستحبة سعى لهما أو لا (قوله أو بفرض فاس مهر المثل)
 نصب مهر مقول فرض قال في البدائع لو تزوجها على أن لا مهر لهما وجب مهر المثل
 بنفس العقد عندنا بدليل انها لو طلقت القرض من الزوج يجب عليه القرض حتى
 لو امتنع بغيره القاضى عليه ولو لم يفعل ناب عنها في القرض وهذا دليل الوجوب قبل
 القرض (قوله فانهم تلتزمه) أى الزايداتان وطئ أو مات عنها وهذا التفرع مستفاد
 من مفهوم قوله لا ينصف أى بالطلاق قبل الدخول فيعذر زوجه وتأكده بالدخول ومثله
 الموت (قوله بشرط قبولها الخ) اذا دانتها محصة ولو بلا شهود أو بعده المهر والابراء
 منه وهي من جنس المهر ومن غير جنسه بغير وسوء كانت من الزوج أو ولي فقد صرحوا
 بأن الاب والجد لو تزوجا انه ثم زاد في المهر صحر نهر وفي انقع الوسائل ولا يشترط فيها لفظ
 الزيادة بل تصح بلفظها بقوله واجحد بكذا ان قلت وان لم يكن بلفظ زدتك في مهرك
 وكذا تجعبد النكاح وان لم يكن بلفظ الزيادة على خلاف فيه وكذا أو تزوجته بغير
 وكانت قد وهبته فانه يصح ان قبلت في مجلس الاقرار وان لم يكن بلفظ الزيادة (قوله
 ومعرفة قدرها) اى الزيادة فالوقال زدتك في مهرك ولم يعين لم تصح الزيادة لهما كما في
 الواقيات بحر (قوله وبقاء الزوجية الخ) الذي في الصران الزيادة بعد موتها بمحصة اذا
 قبلت الورثة عند اى حصة خلا لهما كما في التبيين من السويعاء وعزاه في أنقع الوسائل
 الى القدوري ثم قال وليذكر الزيادة بعد الطلاق البائن وانقضاء العدة في الرجعي
 والظاهر انه يجوز فعندما لاولى لانه بالموت انقطع النكاح وفان نهل التحلل وبعد الطلاق
 المحلل باق وقد ثبت لها ذلك عند في الموت في الطلاق أولى وما ذكر في البحر المحيط من

وتستحب المتعة لمن سواها) أى
 المقوضة (الا من سعى لها مهر
 وطلق قبل وطء) فلا تستحب لهما
 بل للموطوءة سعى لها مهر أو لا
 فالمطلقات أربع (وما فرض)
 بتراضيها أو بفرض فاس مهر
 المثل (بعد العقد) الخلى عن
 المهر (أو زيد) على ما سعى فانها
 تلتزم بشرط قبولها في المجلس أو
 قبول ولي الصغيرة ومعرفة قدرها
 وبقاء الزوجية على التلاخ نهر

رواية بشر عن أبي يوسف من أن الزيادة بعد القرعة باطلة يحمل على أنه قول أبي يوسف وحده لانه خالف بأحنية في الزيادة بعد الموت فيكون قد عني على أصله ولم يقل من الامام في الزيادة بعد اليئونه شيء فحصل الجواب فيه على ما نقل عنه في الزيادة بعد الموت ٥١ ويصح في البصر قال في المهر والظهار عدم الجواز بعد الموت واليئونه وإليه يرشد تنقيح المحيط بحال قيام النكاح اذ قلوا أن ظاهر الرواية أن الزيادة بعد حلالة المبيع لا تنص وفي رواية الواد نص ومن ثم يزم في المهر وغيره بأن شرطها بقاء الزوجية حتى لو زادها بعد موتها لم تنص والاتفاق بأصل العقد وان كان يقع مستندا إلا أنه لا بد أن ثبت ألا في الحال ثم يستد وثبوت منه وذلك استقواء المحل فعدرا استناده وما ذكره المقدوري وموافق رواية النوادر ٥٢ قال ط والذي يظهر أن ما في المحيط والمهر خارج على قوله ما فلا ينافي ما في التين وكون ظاهر الرواية عدم صحة الزيادة بعد حلالة المبيع لا يقتضي أن يكون ظاهر الرواية مخالفا لغيره بين الفصلين قام عند المجتهد فانه في النكاح أمر الله تعالى بعدم فساد الفصل بين الزوجين وهذه الزيادة تمن مراعاة الفصل يؤيده مشروعية المتعة بخلاف المبيع ٥٣ (قوله وفي الكافي الخ) حاصل عبارة الكافي تزويجهما في السر ينافي في العلانية بالثبوتين ظاهر المنصوص في الأصل أنه يلزمه عنده الاثبات ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاول لأن العقد الثاني لغو فيلزم فيه وعند الامام أن الثاني وان لم يلقوا ما فيه من الزيادة كس قال لعبد الله ~~ال~~ برسمنا منه هذا في لما قلنا عندهما لم يقتض العبد وعنده وان لفاق حكم النسب يعتبر في حق المتيق كذا في المبسوط ٥٤ وذكر في القح أن هذا إذا لم يشهد على أن الثاني هزل والافلا خلاف في اعتبار الاول فلو ادعى الهزل لم يقبل بلائنه ثم ذكر أن بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط بناء على أن المقصود تغيير الاول الى الثاني وبعضهم أوجب كلا المهرين لأن الاول ثبت ثبوت الامردة والثاني زيادة عليه فيصحب بكاه ثم ذكر أن قاضيان أفتى بأنه لا يجب بالعقد الثاني شيء مما لم يقصد به الزيادة في المهر ثم فرق بينه وبين إطلاق الجمهور للزوم بحمل كلامه على أنه لا يلزم عند الله تعالى في نفس الامر الا بقصد الزيادة وان لم يفي حكم الحاكم لانه يؤاخذ به بظاهر لفظه الا أن يشهد على الهزل وأطال الكلام فراجعه أقول بغير ما إذا جدد بمثل المهر الاول ومقتضى ما مر من القول باعتبار تغيير الاول الى الثاني أنه لا يجب بالثاني شيء هذا لا زيادة فيه وعلى القول الثاني يجب المهران (تنبيه) في الغنية حدد للحلال نكاحا بهر يلزم أن جرده لاجل الزيادة لا احتياطاً ٥٥ أي لو جرده لاجل الاحتياط لا تلزمه الزيادة بلا نزاع كافي للزيادة وينبغي أن يحمل على ما اذا صدقته الزوجة أو أشهد والافلا يصح في ارادته الاحتياط كما مر عن الجمهور وأصح على ما عند الله تعالى وسيأتي بقلم الكلام على مسئلة مهر السر والعلانية في آخر هذا الباب (قوله ويحمل على الزيادة) لوجوب تصحيح التصرف

وفي الكافي جدد النكاح بزيادة
ألف لزمه الاثبات على الطاعن
وفي العلانية ولو وجهته مهرها ثم
أقر بكذا من المهر وقبلت صح
ويحمل على الزيادة

ما أمكن واشترط القبول لآلة الزيادة في المهر لا تصح إلا به فتح عن العتيس (قوله
وفي البرازية) استدراك على ما في الخاتمة وأخره في النهر لكن ارتضى في الفتح ما في
الخاتمة وهو الواجده لانه حيث ثبت جواز الزيادة في المهر يحمل كلامه عليها بقرينة
المهمة الدالة على إرادة الزيادة على ما كان عليه لقصد التعويض عنه فلا يصح في أنه
لم يرد الزيادة تأمل (قوله لا ينصف) أي بالطلاق قبل المدخول بهر وهذا خبر قوله
وما فرض الخ (قوله بالمقروض) متعلق باختصاص وقوله في العقد متعلق بالمقروض
وقوله النص أي قوله فعلى نصف ما فرضته متعلق باختصاص أي وما فرض بعد
العقد أو يزيد بعد ميس مقروض في العقد (قوله بل يجب المتعة في الأول) أي فيما لو فرض
بعد العقد لأن هذا الفرض تعيين للواجب المقدم وهو مهر المثل وذلك لا ينصف فكذا
ما نزل منزله نهر وعند أبي يوسف لها نصف ما فرض والأول أصح كما في شرح المتق
(قوله ونصف الأصل في الثاني) أي فيما لو زاد بعد العقد (قوله وصح حلها) الخط
الاسقاط كما في المقرب وقد بصحتها لأن حد أيها غير صحيح ولم يقرب ولو كبيرة توقفت على
اجزائها ولا بد من رضاها في حصة الخلاصة خونها بضرب حتى وهبت مهرها بصم
لوقادرا على الضرب اه ولو اختلفا فالقول للمدعي الأكره ولورثتها بقية الطوع أو ولي
قنية وأن لا تكون مريضة مرض الموت ولو اختلف مع ورثتها فالقول للزوج أنه كان
في الصحة لانه ينكر المهر خلاصة ولو وهبت في مرضها مات قبلها فلا دعوى لها بل
لورثتها بعد موتها وقام القروع في البصر (قوله لكاه أو بعته) قيد في البدائع عاذا
كان المهر ديناً أي دواهم أو ديناً لأن الخط في الاعيان لا يصح بجر وبعه عدم حصته
أن لها أن تأخذ منه مادام قائماً فلو هلك في يده سقط المهر عنه لما في البرازية أبرأته عن
هذا العبد يبقى العبد وديعة عنده اه نهر (قوله ويرتد بالردة) أي كهبة الذين من عليه
الذين ذكره في أضع الوسائل بحثنا وقال لم أره واستدل به في البصر بما في مدائبات القنية
قالت لزوجه أبرأته ولم يقل قبلت أو كان غائباً لثقلت أبرأت زوجي يبرأ إلا إذا ردت اه
قال في التهر ولا يصح أن المدعي انحل ورتد الخط وكأني نظرت أن الخط أبرأه معنى (قوله
كرض لاحدهما يمنع الوط) أي أو يقطعه بضره قال الزيلعي وقيل هذا التفصيل
في مرضها وأما مرضه فمطلقاً لانه لا يعرض عن تكسر وقتور عادة وهو الصحيح اه
ومثله في الفقه والبصر والتهر قلت ان كان التكسر وقتور منه ما فانه من الوط أو بضر
له كان مثل المرأة في اشتراط المنع والضرر والافهوك الصحيح فواجبه كون مرضه مانعاً
من حصته الخلو الآن يقال المراد من مرضه في العادة يكون مانعاً من وطه فلا فائدة
في ذكر التفصيل فيه بخلاف مرضها فتأمل (قوله وجعله في الاسرار من الحسي) قلت
وجعله في البصر مانعاً تصح الخلو حيث ذكر أن لأقامة الخلو مقام الوط وشروطها
أربعة خلو الحقيقة وعدم المانع الحسي أو الطبي أو الشرعي فالأول للاحتراز

مطلب
في حط المهر والابرامته

وفي البرازية الاشبه أنه لا يصح
بلا قصد الزيادة (لا ينصف)
لاختصاص النصف بالمقروض
في العقد بالنص بل يجب المتعة
في الأول ونصف الأصل في الثاني
(وصح حلها) لكاه أو بعته
(عنه) قبل أو لا يرتد بالردة كما في
البصر (والخوة) مبتدأ خبره قوله
الآن كالوط (بلا مانع حسي)
كرض لاحدهما يمنع الوط
(وطسلي) كوجود ذلك عاقل
ذكر ما بين الكمال وجعله في
الاسرار من الحسي

مطلب
في أحكام الخلو

عما إذا كان هنالك ثالث فليست بخلوه ومن مكان لا يصلح للخلو كالسجد والطريق العام
والجسام الخ ثم ذكر عن الاسرار ان هذين من المانع الحسى وعليه فالمانع الحسى
ما يتبعهما من أسهلها وما يمنع محبتها بعد تحققها كل أرض فافهم (قوله فليس لطبي مثال
مستقل) فافهم مثالوا لطبي بوجود ثالث وبالحيض أو بالنفاس مع أن الأول منى شرعا
ويستقر الطبع عنه فهو مانع حسى لطبي شرعى والثاني لطبي شرعى فم سياتى عن
الشرعى أن جارية أحد هما متبع بما على أنه يمنع من وطء الزوجة بحضورهما طبعهما
أنه لا بأس به شرعا فهو مانع لطبي لا شرعى لكنه حسى أيضا فافهم (قوله كحرام لقرض
أو قتل) لحبر أو عمة قبل وقوف عرفة أو بعده قبل طواف وأطلق في إحرام التقل فم ماذا
كان باذنه أو بغيره أنه قد قصدوا على أنه لا يجعلها إذا كان بغيره إذنه ط قلت فالتظاهر
أن التعميم الأخير غير مراد لأن العلة المحرمة وهي مفقودة (قوله ومن الحسى الخ) لما
كان ظاهر العطف يقتضى أن الرق وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع أنها
من الحسى فقدمه الشارع ط (قوله بالسكون) قتل النحر الرملى عن شرح الروض
للقاضى زكريا أن القرن يفتح راءه أربع سماسكتها (قوله عظم) في البحر عن المغرب
القرن في القرن مانع يمنع من سلوكه الذي فيه ما عتة غليظة أو علم أو عظم وأمر ارتفاع
بها ذلك اه ومقتضاه زائد القرن والرق (قوله وعقل) بالعين المهملة والقام وقوله عتة
بالعين المجهة أى فى خارج القرن ففى القاسموس أنه شئ يخرج من قبل المرأة شبيه بالادنة
للرجال (قوله ولو بزوج) الباء للمصاحبة أى ولو كان الصغر مصاحبا للزوج يعنى
لا فرق بين أن يكون الزوج أو الزوجة أو كل منهما صغيرا اه ح قال في البحر وفي خلو
الصغير الذي لا يقدر على الجماع قولان ويرى قاضيان بعدم الصحة فكان هو المعتقد ولذا
قيد في الذخيرة بالمراحم اه ويجب العتة بخلوه وإن كانت فاسدة لأن نصريحهم
بوجوبها بالخلو القاسم شامل لخلوه الصبي كذا في البحر من باب العتة (قوله لا يطاق
معه الجماع) وقد ردت الاطاعة بالوفاغ وقيل بالتسع والاولى عدم التقدير كما تقتضاه ولو طاف
الزوج ليطهه وأراد الدخول وأنكر الأب فالقاضي يربها التسامح بغير السن كذا في
الخلاصة بحر (قوله وبلا وجود ثالث) قدر قوله بلا يكون عطف على قوله وبلا مانع حسى
بناء على أنه طبي فقط لكن علمت ما فيه قال ط ولا يشكر مع ما تقدم لأن ذلك التثليل من
الشارح وهذا من المستغنى بقيد (قوله ولو تأمأ أو أعمى) لأن الأعمى يحس والتأثم
يستغنى ويتأوم ففتح ودخل فيه الزوجة الأخرى وهو المذهب بناء على كراهة وطها
بمحضه ضررها بحر قلت وفي البرزانية من الخطر والاباحة ولا بأس بان يجامع زوجته
وأمنه بضره التأثم إذا كانوا لا يعلمون به فان علوا كره اه ومقتضاه صحة الخلو عند
تحقق النوم تأثم وفي البحر وفضل في المبتي في الأعمى فان لم يقف على حله نصح وان كان
أصم ان كان نهارا لا تصح وان كان ليلا تصح اه قلت فالتظاهر أنه أراد بالاصم غير الأعمى

وعليه فليس لطبي مثال سمن
(وشرعى) كحرام لقرض أو قتل
(و) من الحسى (لنفق) يقتضين
التلاحم (وقرن) بالسكون عظم
(وعقل) يقتضين عتة (ومغر)
ولو بزوج (لا يطاق معه الجماع
(و) بلا وجود ثالث معهما) ولو
تأما أو أعمى (الآن يكون)
الثالث (صغيرا يعقل) بأن لا يعبر
عما يكون بينهما

قوله والجنون والمغشى عليه كذا
بخط المصنف وهو غير واف في القول
المصنف أو يحذفوا الخ كسب نصر

(أو يحذفون أو يغشى عليه) لكن
في البرازية أن في الليل صحت لافي
النهار وكذا الأعمى في الأصم (أو
جارية أحدهما) فلا تنفع به ينق
صينق (والكلب ينم أن) كان
(عقورا) مطلقا وفي الضم وعندي
أن كلبه لا ينم مطلقا (أو) كان
الزوجة والآن لا يمكن عقورا وكان
له (لا) ينم وفي منه عدم صلاحية
المكان

أما لو كان أعمى أيضا فلا فرق في حقه بين النهار والليل تأمل (قوله والجنون والمغشى
عليه) وقيل نعمان فتح قلت يظهر لي المنع في الجنون لأنه أقوى حالا من الكلب العقور
تأمل (قوله وكذا الأعمى) قد علت ما فيه من أنه لا يظهر الفرق بين الليل والنهار في حقه
تأمل (قوله به ينق) زاد في البصر عن الخلاصة أنه المختار ثم قال وجزم الإمام السرخسي
في المسبوط بأن كلامهما منع وهو قول أبي حنيفة وصاحبه لأنه يمنع من غشيانها بين
يدي أمته طبعاً اه أي وكذا بين يدي أمتها بالأولى لأنها أجنبيته لا تنقل له قلت وجزم به
أيضاً الإمام فاضلان في شرح الجمع وفي البدائع لو كان الثالث جارية به روى أن
محمداً كان يقول أولاً تنصع خلوة ثم وجع وقال لا تنصع اه ولعل وجه الأقل ما صرحوا
به من أنه لا بأس وطء المتصحر حتى يجامع الأمة دون عكسه لكن هذا يظهر في أمته
دون أمتها على أن نفي البأس شرعاً لا يلزم منه عدم فقرة الطباع السليمة عنه وحيث كان
هو المتقول عن أنفس الثلاثة كما مر وعزاه أيضاً في الفتاوى الهندية إلى الذخيرة والمخط
والخاتمة لا ينبغي العدول عنه لما افته الدراية والرواية ولذا قال الرحق العجب كيف
يجعل المذهب المغشى به ما هو خلاف قول الإمام وصاحبه مع عدم اقتضائه في المغشى
(قوله أن كان عقورا مطلقاً) أي سواء كان كلبه أو كلباً (قوله لا ينم مطلقاً) أي عقورا
أولاً وعلمه في النعم بقوله لأن الكلب لا يعسدى على سيده ولا على من يتبعه سيده
عنه اه وحيث فلا رآه الكلب فزعمها يكون سيده في صورة القالبها فلا يبعد وعليه
وكذا لو أمرها الزوج أن تكون فوقه لأنها لو كانت في صورة الغالية له وأمكن
أن يبعد عليها الكلب لكن يمنع سيده عنها فتصم الخلوة فانهم (قوله أو كان للزوجة)
أي أو كان غير عقور وكان للزوجة فانه يكون ما قلنا لكن مقتضى ما قلنا به في النعم أنه
لا فرق بين كلبه وكنها لأن كلبها وإن راها تحت الزوج يمكن أن تنعمه عنه فلا يبعد وعليه
فتصم الخلوة تأمل (قوله وكنها) بالواو وفي بعض النسخ بأ وهو تحريف اه ح أي
لأن الصور أربع عقوره أولها وغير عقور كذلك فذكر أولاً أن المانع ثلاث صور عقور
مطلقاً وغير عقور هولها وفي غير مانع الصورة الرابعة هي أن يكون غير عقور وكان له
(قوله وفي الخ) وفي أضمن المانع الشرعي أن يعلق ملاقاتها بجلوتها فإذا اخلاها
طلعت فيجب نصف المهر لحرمه وطئها يجر عن الواضعات قال وزاد في البرازية والخلاصة
أنه لا تجب العتقة في هذا الطلاق لأنه لا يتمكن من الوطء وسبأني وجوبها في الخلوة
القاسدة على الصحيح فوجب العتقة هنا احتياطاً اه ومشي الشارح فيما سألني بعد مقصدة
على ما في البرازية وبأن غلام الكلام فيه وسألني أيضاً عن قوله ولو اقرأ أن استأعها
من عتقته في الخلوة يمنع جهتها لو كانت ثيباً لا لو بكر (قوله عدم صلاحية المكان)
أي للخلوة وصلاحية بأن بامتنافيه اطلاع غيره ما علمها كالدار والبيت ولو لم يكن له
سقف وكذا المنزل الذي عليه قبته ضرورية والبستان الذي له باب مغلق يختلف ما ليس له

باب وان لم يكن هنالك أحد بحر ولو كان في محزن من خان يسكنه الناس قردا لالب
ولم يظنق والناس معروفي وسطه غير متردين لنظرهما صحت وان كانوا متردين فلا فتح
(قوله كسجد وطريق) لأن المصداجمع الناس فلا يأمن المحلول عليه ساعة فساعة
وكذا الوطء فيه حرام قال تعالى ولا تسامروهم وأنتم عاكفون في المساجد والطريق
عن الناس عادة وذلك وجوبه الاتصاف بفتح الوطء بدائع قلت وبوخنن قوله وكذا
الوطء فيه حرام الخ أنه مانع وان كان خاليا بابه مغلقا مثل وفي الفتح ولو سافر جاهد
عن الجادة بها الى مكان خال فهي مهيضة (قوله وحام) أي بابه مفتوح أما لو كان
مقفولا عليها وحدها فلا مانع من صحتها كالأجنحة فانهم (قوله وسطح) أي ليس على
جوانبه ستر وكذا اذا كان الستر رقيقا أو قصيرا بحيث لو قام انسان يطلع عليها فتح
وفيه ولا تصح في المسجد والحمام وقال شاذان كانت ظلمة شديدة صحت لأنها كالسائر
وعلى قياس قوله تصح على سطح لاساتره اذا كانت ظلمة شديدة والاوجه أن لا تصح
لأن المانع الاحساس ولا يقتصر بالبصر الا يرى الى الامتناع لوجود الاعمى ولا البصار
للحساس اه قلت الاحساس انما يمكن اذا كان معهما أحد على السطح أما لو كانا
فوقه وحدهما وأمانا معودا أحد اليهما لم يرق الاحساس الا بالبصر والظلمة الشديدة
تنتفع كالأجنحة فمثل (قوله وبيت بابه مفتوح) أي بحيث لو نظر انسان رآها وفيه
خلاف في مجموع النوازل ان كان لا يدخل عليها أحد الا لأن في خلوة واختار
في الخيرية أنه مانع وهو الظاهر بحر ووجهه أن امكان النظر مانع بلا توقف على
الدخول خلافاً لما في الاذن وعلوه (قوله وما اذا لم يعرفها) لأن التمكن لا يحصل بدون
المعرفة بخلاف ما اذا لم تعرفه والفرق أنه ممكن من وطئها اذا عرفها ولم تعرفه بخلاف
عكس فانه يحرم عليه كذا في البحر وفيه أنه اذا لم تعرفه يحرم عليها تمكنه منها فالظاهر أنها
تقتصر من وطئها بناء على ذلك فينبغي أن يكون مانعاً قاتلاً ح قلت ان هذا المانع يسهل
ازالته بأن يغيرها أنه زوجها فالحال التقصير من جهته يتحكم بصفة الخلوة فيلزم المهر ط
(قوله في الاصح) أي أصح الروايتين لكن صرح شرع الهداية بأن رواية المنع
في التطوع شاذة وشرا المقول الخائية وفي حوم القضاء والكفارات والمنذورات
روايتان والاصح أنه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنعها في ظاهر الرواية وقيل يمنع اه
وقول الكثر وصوم القرض يدخل فيه القضاء والكفارات والمنذورات فيكون اختصارا
منه لرواية المنع في غير التطوع لأن الاضطرار فيه غير عذر جزئي في رواية وبني يما في الكثر
تعبيراً لخاتمة بالاصح فانه يفيد أن مقابله صحيح وكذا قول الهداية وصوم القضاء والمنذورات
كالنظر في رواية فانه يفيد أن رواية كونهما كصوم رمضان أقوى وبهذا يتأيد
ما بحثه في البحر بقوله ونبغي أن يكون صوم القرض ولو من مذروعا اتفاقاً لا أنه يحرم
افساده وان كان لا كفارة فيه فهو مانع شرعي اه (قوله ان تصح) أي الخلوة لسوما

كسجد وطريق وحام ومهر ط
وسطح وبيت بابه مفتوح وما اذا لم
يعرفها (وصوم التطوع والمنذورات
والكفارات والقضاء غير مانع
لصحتها) في الاصح اذ لا كفارة
بالافساد ومفاده أنه لو أكل
ناسياً قام سلكاً لخلها أن تصح

الكفار تشبهه خلاف الامام مالك وجهه الله فانه يرى فطره بأكله ناسيا ولا كفارة ط
 (قوله وكذا كل ما أسقط الكفارة) كشر وبجاع ناسيا ونهنا وافية تنقل ط (قوله
 وصلاة القرض فقط) قال في البصر لا شك أن افساد الصلاة لغیر محذور فرضا كانت
 أو تلافيفيحي أن تمتع مطلقا مع أنهم قالوا ان الصلاة الواجبة لا تمتع كالنفل مع أنه يأثم
 بتركها وأغريبه ما في المحيط أن صلاة التطوع لا تمتع الا الاربع قبل الظهر لانها سنة
 مؤكدة فلا يجوز تركها بمثل هذا العذر اه فانه يقتضي عدم الفرق بين السنة المؤكدة
 وان الواجبة تمتع بالاولى اه قلت والحاصل أنهم لم يفرقوا في احرام الحج بين فرضه ونفله
 لا شرا كهم في لزوم القضاء والدم وفرقوا بينهما في الصوم والصلاة اما الصوم فظاهر
 لزوم القضاء والكفارة في فرضه بخلاف نفله وما الحق به لان الضرر فيه بالفطر يسر لانه
 لا يلزم الا القضاء لا غير كك ما في الجوهرة واما في الصلاة فالفرق بينهما مشكل اذ ليس
 في فرضها ضرر رزانة في الاثم ولزوم القضاء وهذا موجود في نفلها وواجبها نعم الاثم
 في الفرض أعظم وفي كونه منوطا لمنع صحة الخلوة خفاء والازم أن لا يكون قضاءه ضمان
 والكفارات كالنفل ولعل هذا وجه اختيار الكثر اطلاق فرض الصوم كما قدمناه فكذا
 الصلاة ينبغي أن يكون فرضها وظلها كفرض الصوم بخلاف نفله لانه أوسع بدليل أنه
 يجوز ان يظهره بلا عذر وفي رواية ونفل الصلاة لا يجوز قطعه بلا عذر في جميع الروايات
 فكان كفرها ولعل المجتهد فاهم عند مفرق بينهما يظهر لنا واثقه تعالى أعلم (قوله فيما
 يجي) أي من الاحكام ط (قوله ولو يجوبوا) أي مقطوع الذكر والنسيتين من الجب
 وهو القطع قال في القاية والظاهر أن قطع النسيتين ليس بشرط في الجبوب وهذا اقتصر
 الاستيعاب على قطع المذكور ح عن النهر (قوله أو خصيا) ينفع الخلاء المجبة فعيل بمعنى
 مفعول وهو من سلت خصيتاه وبقي ذكره ح (قوله ان ظهر حاله) أي ان ظهر قبل الخلوة
 أن هذا الزوج الخلقى رجل وظهر أن نكاحه صحيح فان وطأه حينئذ جائز فتكون الخلوة
 كالوطأ وان لم يظهر فالنكاح موقوف لا يبيع الوطأ فلا تكون خلوته كالوطأ فافهم
 (قوله وما في البصر) حيث أطلق صحة خلوته ولم يقيد بظهور حاله وما في الاشياء ستعرفه
 (قوله في النهر) عبارة ويجب أن يراد به من ظهر حاله اما المشكل فنكاحه موقوف الى
 أن يتبين حاله ولهذا لا يرتجعه وليس من تحته لان النكاح الموقوف لا يشهد باحالة النظر
 كذا في النهاية اه أي فلا يبيع الوطأ بالاولى فلا تصح خلوته كالخلوة بالمتأخر بل اولى
 لانه قبل التسعين بمنزلة الاجنبي ثم قال في النهر وأقاد في المتوسط أن حاله يتبين بالبلوغ فان
 ظهرت فيه علامة الرجس وقد تزوجه ابوه امرأة حكم بخصه نكاحه من حين فقد الاب
 فان لم يصل اليها أجل كالعتين وان زوج رجلا تسعين بطلانه وهذا صريح في عدم صحة
 خلوته قبل ذلك وهذا التقرير علت أن ما نقله في الاشياء من الاصل لو تزوجه ابوه رجلا
 فوصل المماز والاقلا علم بذلك أو امرأة قبله فوصل اليها باز والاعجل كالعتين

وكذا كل ما أسقط الكفارة نهر
 (بل المانع صوم رمضان) أداء
 وصلاة القرض فقط (كالوطأ)
 فيما يجي (ولو) كان الزوج
 مجبوا أو عتيا أو خصيا أو
 خشي أن يظهر حاله والافتكاكه
 موقوف وما في البصر والاشياء
 ليس على ظاهره كما بسطه في النهر

ليس على ظاهره والله الموفق اهـ أى ان ظاهر ما فى الاشياء أنه مجتزء وصول الرجل اليه
أى وطئه له أو وصوله الى المرأة يصح النكاح ولو قبل البلوغ وظهور علامة فيه وأن
الوطء يصل قبل التبين وأن الخلوة به صحيحة وأنه بعد البلوغ قد تبين حاله وقد لا تبين مع أنه
فى الميسوط جزم تبين حاله بالبلوغ وأنه قبل التبين يكون نكاحه موقوفاً فهو مريض
فى عدم صحة الخلوة قبل التبين لعدم حل الوطء وفيه نظر فإن قوله بآراء معناه جاز العقد
لتبين حاله بذلك فقد صرحوا بأن ذلك رافع لاشكاله ولا يلزم منه حل الوطء وقوله والا فلا
علم بذلك أى ان لم تظهر فيه هذه العلامة لأحكام صحة العقد ولا يعدها بل يتوقف ذلك
على ظهور علامة أخرى وقول الميسوط ان حاله يتبين بالبلوغ مبنى على الغالب والافتقار
صرحوا بأنه قد سبق حاله مشكلاً بعد كما اذا حاض من فرج النساء وأحيان من فرج
الرجال وقد يتبين حاله قبل البلوغ كأن يولد من أحد الفرجين دون الآخر فتصح خلوة
والحاصل أن تقييد صحة الخلوة بتبين حاله ظاهر لعدم حل الوطء قبله (قوله لمرض الخ)
وكذا السر ويسمى العقود كإسباقي في بابها عن الوهبانية (قوله فى ثبوت النسب الخ)
الذى حققه فى البحر جئناهم رأاه منقولاً عن الخصاصف أن الخلوة لم تقم مقام الوطء الا فى حق
تكميل المهر ووجوب العدة قال وما سواه فهو من أحكام العقد كالتبث أى فانه ثبت
وان لم توجد خلوة أصلاً كما فى تزويج مشرك مغربية أو من أحكام العدة كالتبقة والحب
من صاحب التهرجيت تابع أخاه فى هذا التصديق ثم خالفه فى النظم الا فى وما ذكره
فى البحر سبقه اليه ابن النخبة فى عقد القران لكنه أضاف أن المطلقة قبل الدخول لو ولدت
لاقل من ستة أشهر من حين الطلاق ثبت نسبها لليقين أن العاقد قبل الطلاق وأن
الطلاق بعد الدخول ولو ولدت لا كثر لا ثبت لعدم العدة ولو استثنى بها فطلقتها ثبت وان
جاءت به لا كثر من ستة أشهر قال فى هذه الصورة تكون الخصوصية للعاقد (قوله ولومن
المحبوب) لا مكان انزاله بالحاق وسأفى فى بابها العتق أنه ثبت نسبها اذا خلاها ثم فرق
بينها ولوجاهته يستثنى (قوله وفى تأكد المهر) أى فى خلوة النكاح الصحيح أما
الفاسد فيصير فيه مهر المثل بالوطء لا بالخلوة كما سيذكره المحقق فى هذا الباب لمرة الوطء
قدم فكان كخلوة بالخالص (قوله والعدة) وجوبها من أحكام الخلوة سواء كانت صحيحة
أم لا ط أى اذا كانت فى نكاح صحيح أما الفاسد فتصير فيه العدة بالوطء كما سافى (قوله
فى عتقها) متعلق بنكاح والا لولا تأخير بعد قوله وحرمة نكاح الأمة ط (قوله وحرمة
نكاح الأمة) أى لو طلق الحرة بعد الخلوة بها لا يصح تزويجها مرة ما دامت الحرة فى العدة ولو
الطلاق بالتسا (قوله ومراعاة وقت الطلاق فى حقها) سيأله أن الموطوءة أطلقتها فى
الحض بدعى فلا يصل بل يطلقها واحدة طهر لا وطئه منه وهو أحسن أو ثلثاً ثم تزوجه
فى ثلاثة أطهار لا وطئه فيها وهو حسن بخلاف غير الموطوءة فان طلقها واحدة ولو فى
البطخ حسن وإذا كانت المختل بها كالموطوءة توقفت طلاقها بالظهر فلا يصل فى عدة

وقد عمن شرح الوهبانية أن العدة
قد تكون لمرض أو ضعف خلقة
أو كبر سن (فى ثبوت النسب)
ولومن المحبوب (ر) فى تأكد
المهر المسمى (و) مهر المثل بلا
تجبة (و) النفقة والسكنى
والعدة وحرمة نكاح أختها
وأربع سواها (فى عتقها) وحرمة
نكاح الأمة ومراعاة وقت
الطلاق فى حقها

الحض فافهم (قوله وكذا في وقوع طلاق بائن آخر الخ) في البرائة والختار أنه يقع عليها طلاق آخر في عدة الخلوة وقبل لا اه وفي الذخيرة وأما وقوع طلاق آخر في هذه العدة فنقد قبل لا يقع وقبل يقع وهو أقرب إلى الصواب لأن الأحكام لما اختلفت بسبب القول بالوقوع احتياطاً ثم هذا الطلاق يكون رجسياً وباتنا ذكر شيخ الاسلام أنه يكون بائناً اه ومنه في الوهانية وشرحها والمصالح اه إذا خلاها خلوة صحيحة ثم طلقها مطلقة واحدة فلا شبهة في وقوعها فإذا طلقها في العدة طلقة أخرى تقتضي كونها مطلقة قبل الدخول أن لا يقع عليها الثانية لكن لما اختلفت الأحكام في الخلوة في أنها تارة تكون كالوطء وتارة لا تكون جعلناها كالوطء في هذا فنقلنا وقوع الثانية احتياطاً لوجوبها في العدة والمطلقة قبل الدخول لا يملكها طلاق آخر إذ لم تكن معتدة بخلاف هذه والظاهر أن وجه كون الطلاق الثاني بائناً هو الاحتياط أيضاً ولم يترسوا بالطلاق الاول وأما الدرجة التي أنه بائن أيضاً لانه طلاق قبل الدخول غير موجب للعدة لأن العدة انما وجبت لجعلنا الخلوة كالوطء احتياطاً فان الظاهر وجود الوطء في الخلوة العصبة ولأن الرجعة مستحق الزوج وأقراره بأنه طلق قبل الوطء يتخذ عليه فيقيم بالسوا إذا كان الاول لا تعقبه الرجعة بلزم كون الثاني مثله اه ويشترى هذا قول الشارح طلاق بائن آخر فانه يشهد أن الاول بائن أيضاً ويدل عليه ما يأتي في قرينين أنه لا رجعة بعده وسأني التصريح به في باب الرجعة وقد علمت بما تقرر من أن المدكور في الذخيرة هو الطلاق الثاني دون الاول فافهم ثم ظاهر إطلاقهم وقوع البائن أولاً وثم ما وان كان يصريح بالعلاق وطلاق الموطوءة ليس كذلك فبما في الخلوة الوطء في ذلك وأجاب ج بأن المراد التشبيه من بعض الوجوه وهو أن كل منهما وقوع طلاق بعد الآخر وأما الجواب بأن البائن قد يطلق البائن في الموطوءة فلا ينعى الخلل في المدكورة فافهم (قوله كالفضل) أي لا يجب الفصل على واحد منهما مما يجزئ الخلوة بخلاف الوطء (قوله والاحسان) فالوئي بعد الخلوة العصبة لا يلزمه الرجوع لتقيد شرط الاحسان وهو الوطء قال في عقد الفرائد وهذا ان لم يفهم أنه خاص بالرجل فهو ساكت عن ثبوت الاحسان لها بذلك والذي يظهر لي أنه لا فرق بينه وبينها فيه ولم أقنع على نقل فيه صريح وواقه أعلم قلت في البصر ولم يقيم مقام الوطء حتى في الاحسان ان تصادقا على عدم الدخول وان أقربا له من محاسنه وان أقربا أحدهما صدق في حق نفسه دون صاحبه كما في الميسر اه (قوله وحرمه البنات) أي لم يقيروا الخلوة مقام الوطء في ذلك فلو خلاز وجته دون وطء ولا مرسى ثم ولة لم يحرم عليه بناتها بخلاف الوطء والكلام في الخلوة العصبة كالمصرح به في التيسير والفتح وغيرهما فالحسنة في عقد الفرائد بما حاصله أن حرمة البنات بالخلوة العصبة لا خلاف فيها بين الصالحين والخلاف في القاسدة قال الثاني يحرم وقال محمد لا يحرم فهو مضعف وما اتعاه من عدم الخلاف ممنوع بما سطره في التبر (قوله وسهلها الاول) أي لا فصل مطلقة الثلاث للزوج الاول يجزئ خلوة الثاني

وكذا في وقوع طلاق بائن آخر
على المختار (لا) تكون كالوطء
(في حق) بقية الأحكام كالفضل
(والاحسان) وحرمه البنات
وسهلها الاول

بل لا بد من وطءه لحديث العسيلة (قوله والرجعة) أي لا يصير مراً اسباعاً بالخلوة ولا رجعة
 له بعد الطلاق الصريح بعد الخلوة بجر أي لوقوع الطلاق بائناً كما تقدم له (قوله
 والمبرات) أي لو طلقها وماتت وهي في عقد الخلوة لا تراث بزنا بقومته سلفه في البصر عن المجتبى
 وحكي ابن الشحنة في عقد القراءت قولاً آخر أنها تراث وإن تصاد على عدم الدخول بعد
 الخلوة قلل الرحي وعلى هذا أي مافي الشرع لو طلقها في مرضه بعد الخلوة العسيلة قبل
 الوطء ومات في عذتها لا تراث به جزم الطواق فيما كسبه على هذا الشرع وأقره عليه
 تلميذه حامد أقندى الصمادي مفتي دمشق اهـ (قوله وتزويجها كالإيكار) كان عليه
 أن يقول كالنكاح لوافق ما قبله من المعطوفات فأنه من خواص الوطء دون الخلوة
 فالمعنى أنها ليست كالوطء في تزويجها كالنكاح بل تزويج كالإيكار أفاده ط (قوله على
 المختار) ومافي المجتبى من أنها تزويج كالتزويج التيب ضعيف كافي البصر (قوله وغير ذلك)
 أي غير السبعة المذكورة من زيادة أربعة أخرى في النظم المذكور وهي سقوط الوطء
 والتي هو التكفير وعدم فساد العادة وفي مستثنان أيضاً لم يذكرهما لعدم تسليمهما وهذا
 أن الخلوة لا تكون إجازة للنكاح الموقوف عند بعضهم وأن المرأة لا تنجم نفسها للمهر
 بعدها عده ما أمانه أي خفيفة لها المتبع بعد حقيقة الوطء كما أفاده في البصر وزاد في
 الوهابية أيضاً بقاء عنة العنين ويمكن دخولها في النظم كما يأتي (قوله وغيره) بالرفع صافيا
 على مثل والضمير الوطء ح أي ومغايرة للوطء في إحدى عشرة مسألة (قوله وهذا العقد
 تحصيل) جملة من مبتدأ وخبر والعقد بكسر العين شبه الشعر المتخوم بعقد الدر المتخوم
 (قوله تكميل مهر الخ) بيان لصور الماهات (قوله واعداد) بالكسر والمراد به العدة
 (قوله وأربع) بالجر عطفاً على الأث (قوله الأما) جمع أمة وقصره للضرورة ولو أضاف
 لام ولقد استغنى عن قصره (قوله فراق فيه ترجيل) المراد به الطلاق اهـ وأما الترجيل
 فهو من ترجل القوم عن المكان انتقلوا أي طلاق فيه نقل الزوجة من بيتها ومن عصمته
 فافهم (قوله وأوقعوا فيه) أي في الأعداد يعني العدة اهـ فالضمير عائدة على مذكور
 وهو الأعداد المذكور في البيت الثاني فافهم (قوله إذا لحقا) الضمير للعتليق والار
 لا إطلاق اهـ والمراد بطاوع وقومه في العدة بعد طلاق سابق عليه (قوله القبل) بدل من
 الأول ح (قوله ورجعة) أي في صورتين كما قدمناه في قوله والرجعة (قوله سقوط الوطء)
 أي ما يزمه فيه الوطء لا يسقط بالخلوة غنى الزوجة في القضاء الوطء مرة واحدة ولا يسقط
 عنه بالخلوة وكذلك العن إذا اختل بها لا يسقط عنه الوطء بها فلزوجة طلب التفرق وعلى
 هذا الأصل يستغنى عن ذكر بقاء العنة المذكور في الوهابية لكن يستغنى به أيضاً عن ذكر
 التي الأولى فكان الأولى ذكرهما معاً وإسقاطهما معاً تأتلف (قوله كذلك التي)
 يعني أن آليتها في المدة كان فيها وان خلاها لا اهـ (قوله التكفير) يعني
 أن وطئ في شهر رمضان فعليه الكفارة وان خلاها لا اهـ وفي الشهر وعدة التكفير هنا

والرجعة والمبرات وتزويجها
 كالإيكار على المختار وغير ذلك
 كما نظمه صاحب النهر فقال
 وخلاوة الزوج مثل الوطء في صور
 وغيره وبهذا العقد تحصيل
 تكميل مهر واعداد كذلك
 اتفاق سكتي ونسخ الاختصاص
 وأربع وكذلك أحوال الإماء
 راعوا زمان فراق فيه ترجيل
 وأوقعوا فيه قطعاً إذا لحقا
 وقبل لا والصواب الأول القبل
 أما المقابر فالإحسان بأعلى
 ورجعة وكذلك التور يشتمل
 سقوط الوطء واحلال لها وكذا
 تحريم بذل نكاح البكر مبدول
 كذلك التي والتكفير ما تقدمت
 عبادة وكذلك القبل تكميل

على ما ينبغي اذ الكلام في الخلوة الصعبة وصوم الاداء بفسدها كما مر ط (قوله ما فسدت
عبادة) ما تافيه يعني ان وطئها في عبادة بفسدها الوطء فسدت وان خلاها الا ح
ويرد عليه ما ورد على سابقه فان ما يفسد بالوطء كالاحرام والصوم والصلاة والعسكاف
المتفرقة بفسد الخلوة والكلام في الصعبة الآن على ما لا يفسد الخلوة على أحد القولين
كصوم غير الاداء وصلاة النافلة فأمل والحاصل أنه ينبغي اسقاط التكفير وفساد العبادة
وزيادة فقد العنة قصيرا الاحكام التي خالفت الخلوة فيها الوطء عشرة قد قطعها في بيتين
مقتصر على العلم بأن ما سواها لا يخالط فيها الخلوة الوطء فقلت

وتخلوه كالوطء في غير عشرة • مطالبة بالوطء احسان لتحليل
وفي واو ث ربعة قد عنة • وتحريم بنت عقد بكر وتفسير

(قوله فصالت بعد الدخول) يطابق الدخول على الوطء وعلى الخلوة المجردة والمتبادر
منه الاقل والمراد هنا الاختلاف في الخلوة مع الوطء أو في الخلوة المجردة لا في الوطء
مع الاتصاف على الخلوة لأن الخلوة مؤ كد تخلف المهر ولو كان الاختلاف بينهما في الوطء
مع الاتفاق على الخلوة لظهر مرة للاختلاف (قوله فالقول لها لانكارها سقوط
نصف المهر) كذا في الفتية للزاهد في وتلقه ابن وهبان وقال في شرحه انه تتبع هذا
الفرع فخلط به ولا وجها لما قصه ووجهه ما شى على القواعد لان القول للمكره ا
قلت رأيت في حاوى الزاهدى أيضا وحكى فيه قولين فذكر ما مر معزى الى المحيط وكأب
آخر عزى الى الاسرار ان القول قولها لانه يشكروا الزوج الزاد على النصف ا هـ ويظهر
أرجحية القول الاول فلذا جزم به المصنف ذلك أن المهر يجب بنفس العقد والدخول
أو الموت مؤ كدله والطلاق قبلهما منصفه فبب وجوب الكل محقق والمنصفه
عارض والمرأة تنكر ذلك العارض وتصل بالسبب المحقق الموجب للكل ولما ثبت لها
المطالبة بتمام المهر قبل الدخول ولا يعود نصف المهر المقبوض الى ملكة بالعلاق قبل
الدخول الا بقضاء أو إرضا ولا يتنقص منه فيه قبل ذلك ويتنقص صرف المرأة منه
والزوج وان أنكر الزيادة على النصف لكنهم مقر بسببها كالأقتر بالنصف وأدعى الزدة
وكذب المالك فدعوا الرذانكار للثمان بعد الاقرار بسببه فلا يقبل تأمل (قوله
وان أنكر الوطء) كذا في كتيعين التسخ وكان التماس أن يقول وان أنكر الدخول
لمأقتر نعلم أن الاختلاف بينهما ليس في الوطء مع الاتفاق على الخلوة وليكن إشارة
الى دمه ما لا فى الامر ا رأى أن انكاره لا يعتبر لانه فى الحقيقة مدع اسقوط النصف
بالعارض على السبب الموجب للكل فممكن انكارها هو المعتبر وفي بعض التسخ
وان أنكرت باتامه والمعنى أن القول لها وان أنكرت أنه ليطأها فى هذا الدخول الذى
ادعته لكن الاول أن يقول وان اعترف بعدم الوطء لانه لم يدع الوطء حتى يقابل بانكارها
هـ (قوله انما وطأ كرها) لانها تقي الطبع فلم تكن بالامتناع محسنة لعدم تأكد

(ولو اقترعا فصالت بعد الدخول)
وقال الزوج قبل الدخول فالقول
لها • انكارها سقوط نصف المهر
وان أنكر الوطء ولو لم تكن فى
الخلوة فان بكراحت والا لالان
البكر انما توطأ كرها

المهر بخلاف الثيب لأن امتناعها يدل على اختارها لعدم تأكد المهر (قوله كما
 يحسنه الطرسوسي) أي في أنفع الوسائل والبست في التفصيل المذكور فإن الطرسوسي
 نقل أولاً عن الذخيرة إذا خلجها ولم ~~تكن~~ من نفسه انتفى المتأخرون فيه قال
 وفي ملاق التوازل عليه نصف المهر ثم ذكر هذا التفصيل وقال قلته على وجه التقفه
 ولم أعرفه بنقل و الظاهر أنه أراد به التوفيق بين القولين وذكر أيضاً أن هذا إذا صدقته
 في ذلك فلا كذبته فالقول قولها بما بينا لأنها منكدة (قوله وأقره المصنف) أي بعد الشيعة
 صاحب البصر (قوله بخلافها) أي خلوة صحيحة لأنها المتبادر من لفظ الخلوة اهـ ح
 أي في قول الحاشا أن خلوت بك غير ادبها الخلوة عما بينها أو يفسدها بمهر والمعاد
 ما يفسدها من غير التعلق لمتر من العهر من أن هذا التعلق يفسدها فهو تطبيق قولهم
 الخلوة العصبة في النكاح الفاسد كخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح مع أنها في النكاح
 الفاسد فاسدة كما ذكره في البصر فالمراد بالعصبة نسبة الخلوة مما يفسدها سوى
 فساد النكاح فافهم (قوله باتناً) لتصر بهم بأن الملاق الواقع بعد الخلوة العصبة
 يكون بائناً من أي فنها أولى لعدم صحتها فافهم لا تماثل الوطء إلا في وجوب العدة ط
 (قوله لوجود الشرط) على طلق وأما طء كونه بائناً فهي ما قلناه من المنع أقاده
 ح (قوله ووجب نصف المهر) في بعض النسخ بعد هذا زيادة وهي لعدم الخلوة الممكنة
 من الوطء اهـ أي لأنها باتت بمجرد الخلوة فكان غير متحقق من الوطء شرطاً (قوله
 ولا عدت عليها) قال في البصر وسأيت وجوبها في الخلوة الفاسدة على الصحيح فجب
 العدة في هذه الصورة احتياطاً اهـ واعتزله الخبر الرمي بقوله كيف القطع وجوبها
 مع مصادمة للتعلق على أن هذه طلقة قبل المخلول فهي أجنبية والخلوة بالأجنبية
 لا تجب العدة قلت من قسم الخلوة العصبة ولا الفاسدة فتأمل وانظر إلى قوله لم
 انما تنضم مقلم الوطء إذا تحقق التسليم اهـ أقول التسليم منه لم يوجد ولكن عاقده ما وقع
 من جهته وهو التعليق كالنبي وكالودخل عليها فأمرها لم يجز أي الصلاة وكونها خلوة
 بأجنبية ممنوع لأن الخلوة بشرط الملاق وانما يقع بعد وجود شرطه كالقوال لأجنبية
 أن تزوجتك فانت طالق فوقع الملاق دليل تحقق الخلوة اذ لا الهام يقع غيراً وبعد
 بعد تحققها مانع من جهته كما ذكرنا وتصر بهم بعد وجوب العدة بالخلوة الفاسدة
 على الصحيح شامل لهذه الصورة فتقول البرازية لأجدة على ما سبق على خلاف الصحيح
 فهو مصادمة قبل بتل أصح منه فافهم (قوله وتجب العدة) ظاهره الوجوب
 قضاء وديانة وفي التبع قال الضابي تكلمت بحيث أتى العدة الواجبة بالخلوة العصبة
 أنها واجبة ظاهراً وأحققة قبل لتزويج وهي بينة بدم المخلول حل لها ديانة
 لا قضاء (قوله في الكل الخ) هذا في النكاح الصحيح أما النكاح الفاسد لا يجب
 العدة في الخلوة فيه بل بحقيقة المخلول فمع (قوله لتوهم الشغل) أي شغل الرسم

كما يحسنه الطرسوسي وأقره المصنف
 (ولو قال أن خلوت بك فانت طالق
 بخلافها طلق) بأنه لوجود الشرط
 (ووجب نصف المهر) ولا عدة
 عليها برأية (وتجب العدة في
 الكل) أي كل أنواع الخلوة ولو
 فاسدة (احتياطاً) أي احتياطاً
 لتوهم الشغل (وعلى) فائله
 القدرية

نظر الى التمكن الحقيقي وكذا في المجهول لقيام - قال الشغل بالسحق وهي حق الشرع
 وحق الولد ولا التسلط لولا استطاعها ولا يصل لها الخروج ولو اذن لها الزوج وتدخل
 العتدان ولا يتدخل حق العبد فتح وتقامه في المراح (قوله واختاره القرائني الخ)
 ويحرم به في البدائع قال في التفتيح وبنيذ مما ذكره العتاني (قوله تجب العدة) لثبوت
 التمكن حقيقة فتح (قوله كسفر ومرض مذهب) قال في التفتيح الاجماع على هذا القول
 أن يخص السفر بغير القادر والمرض بالمدف لثبوت التمكن حقيقة في غيرهما ١٠
 قلت ونص على التشديد بالمذهب في جميع الفصول وفي القاموس دفع المريض كسفر
 قتل (قوله لانه نص محمد) أي في كآبه الجامع الصغير الذي يدعى مسائله عن أبي يوسف
 عن الامام صاحب المذهب (قوله قاله المصنف) أي في المسئلة في البحر وأثر في النهر
 والشر بلاية (قوله الموت أيضا) أي كآب الخلو كالوط فيهما والمراد الموت قبل
 الدخول أي موت الرجل بالنسبة للعدة وموت أيها ما كان بالنسبة للمهر كما افاده ح
 (قوله في حق العدة والمهر) أي اذا مات عنها لم ينعى الوفاة وانصت جميع المهر
 كالوط (قوله فقط) هو معنى قول المجتبى ونحوهما كما قدم قلت ولا يقال
 انه يعطى حكمه أيضا في الارث لان الارث من أحكام العقد فلذا اتفق قبل الخلو
 التي هي دون الوط فافهم (قوله حلت بنتها) أي كآب قبل بد الخلو العصة فلا تحرم
 الاجبة الوط على ما مر (قوله فوجبه) ذكر الضمير لان الالف مذكرة لا يجوز تأنيثه
 كافي ط عن المصباح وكذا الوط وجب نصفه فتح (قوله قبل وط) أي وخلقه خير
 وهي وط - حكايته (قوله لعدم تعيين النقود في العقود) ولذا أشار في السكاح
 الى دواهم كنهه أن يمسكتها ويدفع مثلها جنسا ونوعا وقدر ومقنة ولم يوجب شيئا
 وطلعت قبل الدخول كل لها المسألة المقبوض ودفع غيره ولذا ترك السكك وتقامه في النهر
 والحاصل أنه لم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو نصف المهر من
 (قوله أو قبضت نصفه) احتراز عما لو قبضت أكثر من النصف فانه ترده عليه ما زاد
 على النصف بخلاف ما لو قبضت الأقل ووجبه الباقي فهو معلوم بالاولى بغير أي لا يرجع
 عليها بشئ (قوله في الصورة الاولى) الانسب أن يقول في الصورتين فيكون قوله
 أو الباقي إشارة الى أنه جبهه الالف ليس يشيق الثانية كائن عليه في البحر قال في النهر
 ومعنى هبة الالف بعد قبض النصف أنها وجبت له المقبوض وغيره (قوله أو وجبت
 عرض المهر) أشار الى أنه لم يوجب اذ لو وجبه بعد ما تعيب فاحتار يرجع بنصف قيمته
 يوم قبضت لانه صار كأنه لو وجبت عنها أخرى اما العيب اليسير فكأنهم لم يسألوا في
 المهر مقصلا وقيد بالهبة لانها لو باعته منه يرجع بالنصف أي نصف قيمته لانصف الثمن
 المدفوع فيما يظهر ولو وجبه أقل من نصفه ترده ما زاد على النصف ولو وجبه الاكثر
 أو النصف فلا يرجوع له بغير (قوله أو في الزمة) أشار الى أنه لا فرق بين العرض المعين

واختاره القرائني وهو - بيان
 (ان كان المانع شرعا) كموم
 (تجب) العدة (وان كان حيا)
 كسفر ومرض مذهب (لا) تجب
 والمذهب الاول لانه نص محمد قاله
 المصنف في المجتبى الموت أيضا
 كالوط في حق العدة والمهر فقط
 حتى لو ماتت الام قبل دخوله بها
 حلت بنتها قبضت ألف المهر فوجبه
 له وطلعت قبل وط - (رجع) عليها
 (نصفه) لعدم تعيين النقود في
 العقود (وان تقبضه أو قبضت
 نفسه فوجبه الكل) في الصورة
 الاولى (أو ما بقي) وهو النصف
 في الثانية (أو) وجبت (عرض للمهر)
 كزوج - معين أو في النكاح (قبل
 القبض أو بعده لا) يرجع

وغيره وهو من خصوص السكاح فان العرض فيه يثبت في النعمة لان المال فيه ليس
محصود فيستباح فيه بخلاف البيع بجر (قوله حصول المصود) لانه وصل اليه عين
ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعنيته في النسخ كنعينه في العقد دليل انه ليس لواحد
منهما دفع بدله حتى لو تعيب فاحشا فوجهه له برج نصف قيمته كما مر في (تمه) حكم
الموروث غير المعين وهو ما كان في النعمة حكم التقدا ما المعين منه فكالمعرض واختلف
في التبرع والقرعة من الذهب والفضة ففي رواية كلعرض وفي أخرى كلضروب كذا في
البدائع غير (تمه) قال في البحر وقد ظهر لي أن هذه المسئلة على ستين وجهان لان المهر
اما ذهب أو فضة أو منى غيرهما أو قبيح فالاول على عشرين وجهان لان الموهوب اما الكل
أو النصف وكل منهما اما أن يكون قبل القبض أو بعده أو بعد قبض النصف أو أقل منه
أو أكثر فهي عشرة وكل منها اما أن يكون مضروبا أو تبرا فهي عشرين والعشرة الاولى
في المثل وكل منها اما أن يكون معينا أو لا وكذا في القبيح والاحكام مذكورة ١٥ وتبعه
في المهر قلت ويراد منها ما قصر مائة أو عشرين بأن يقال ان الموهوب اما الكل أو النصف
أو الاكثر من النصف أو الاقل فهي أربعة تضرب في خمسة المائة تبلغ عشرين وكل
منها اما أن يكون مضروبا أو تبرا فهي أربعون وكذا في كل من المثل والقبيح أربعون
وقدمت حكم هذه الاكثر من النصف والأقل (قوله فان وفي) بتشديد الفاصلاضي
وفي توفية لا بالتصفين وفي بني وفاء بقرينة قوله والايوف أخاه ح (قوله وأماهما)
أغذا كرات التوفية في الاولى دون هذه لانه في الاولى جعل للمسي ما لا وضرب مال وهو
ما شرطه لها ووعدها له من عدم اخراجها أو عدم التزويج عليها أما ما قاله في مال فقط
وقد فيه بين القليل على تقدير والكثير على تقدير كما أشار اليه الشارح فليس هناك في المسي
وعد بشئ لئلا يناسبه التعبير بالتوفية فوضعه أنه قد يرد فيه بين كونها نكاحا أو بكرة كما يأتي
فانهم (قوله الاولى الخ) ضابطها أن يسمى لها قدرا وهو مثلها أكثر منه ويشرط
منفعة لها أو لاها أو لذى رحم محرم منها وكانت المنفعة مساحة الاتضاع متوقفة على
فعل الزويج لا حاصلة بمجرد العقد ولا يشرط عليها وقتي فذلك مكان تزويجها بأن
على أن لا يضر جهان البلد أو على أن يكرهها أو يجرى لها عدية أو على أن تزويج أبائها
أبنته أو على أن يقتل أخاها أو على أن يطلق ضرتها فلا المتعة لاحسن ولم وفق
فليس لها الا المسي لانها ليست بمنفعة مقصودة لاحد التعاقدين ومثله بالاولى ولو شرط
ما يضرها كالتزويج عليها وكذا لو كان المسي هو المثل أو أكثر منه ولو كان المشروط
غير مباح كحرم وخنزير فلا ولا المسي عشرة فأكبر وجب لها وبطل المشروط ولا يكمل مهر
المثل لان المسلم لا يتفق بالحرام فلا يجب عرض فواته ولو تزويجها على ألف وعقأ أخوها
أو طلاق ضرتها بالفظ المصدر لا المضارع عتق الاخ وطلقت الضرة بنفس العقد طلاقة
رجعية لما بها بغير مقوم وهو البضع والزوجة المسي فقط والولاية الا اذا خال وعق

لحصول المصود (نكحها بالسي)
أن لا يضر جهان البلد أو لا يزوج
عليها أو نكحها (على ألفان)
أماهما وعلى ألفين أن يخرجها
فان وفي) بما شرطه في الصورة
الاولى (وأما) بما في الثانية (فأما)
الألف (وأما) بما في الصورة
الاولى تسعة المهر مع ذكر شرط
ينصها

أشياء عنها فهو لها ولو تزوجها على ألف وعلى أن يطلق امرأته فلا نية على أن تزوجه
عبدًا يتقسم الاثنان على مهر مثلها وعلى قيمة العبد فان كانا سوا أصناف الاثنان
للعبد والتعسف حداً فإذا اختلفا قبل الدخول فلها نصف ذلك وإن بعده فكلان كان
مهر مثلها خمسة أوقل فليس لها الا ذلك وإن أكثر فان وفي بالشرط فكذلك والا
فمهر المثل ويقامه في المحط والفتح عن المسوط وفي اشتراط الكرامة والهدية كلام سابق
وحاصل المسئلة على وجوده لأن الشرط إما نافع لها ولا يجزي أو ضار وكل ما حاصل
بمجرد النكاح أو منقوض على فعل الزوج وعلى كل من الستة إما أن يكون مهر المثل
أكثر من المسمى أو أقل أو مساوياً وكل ما أن يكون قبل الدخول أو بعده وكل ما أن
يساح الانتفاع بالشرط أو لا وكل ما أن يشترط عليها دفع أو لا وكل ما أن يحصل الوفاء
بالشرط أو لا ففيه ما تان وثنية وعنوان هذا خلاصة ما في البحر (قوله والثانية الخ)
قال في الفتح وأما الثانية فكان تزوجها على ألف إن أقام بها أو أن لا يسرى عليها
أو أن يطلق شرطاً أو أن كانت مولاة أو أن كانت أجنبية أو ثيباً وعلى اثنين إن كان
أخذادها (قوله فبوات التمتع) الباطنية لانه في الأولى سمى لها ما لها فيه نفع
وهو عدم إخراجها وعدم التزوج عليها ونحوه فإذا وفي فلها المسمى لانه صلح مهر وقد
تم رضاها به وعند فواته بعدم رضاها بالمسمى فكذلك مهر مثلها وفي الثانية سمى تسخين
ثانيتها غير موصية ليهالة كما يأتي فوجب فيها مهر المثل (قوله في المسئلة الأخيرة)
فقدى قوله ولا يزاد على اثنين فتم ح وفي بعض النسخ في الصورة الثانية ذات التقديرين
(قوله ولا يتقسم عن ألف) أي في المستثنين (قوله لا تفاهما على ذلك) أي لو زاد
مهر مثلها في المسئلة الأخيرة على اثنين ليس لها أكثر من الاثنين لأنها رضيت معه بها
لترديه لها بين الألف والاثنين بخلاف المسئلة الأولى فانه لو زاد على ألف لها مهر المثل
بالضمان بلغ لأنها لم ترض بالألف وحده بل مع الوصف النافع ولم يحصل لها ولو نقص
عن ألف في المستثنين فلها الألف لانه رضو به (قوله لسقوط الشرط) لانه إذا لم يبق
يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت في الطلاق قبل الدخول فقط اضباره فلم يبق
الا المسمى فبصرفه (قوله وقال الشارح معهما) أي في المسئلة الأخيرة
قال في الهداية حتى كان لها الألف إن أقام بها والا فكلان إن أخرجهما وقال زفر
الشرطان فأسدان ولها مهر مثلها لا يتقسم من الاثني ولا يزاد على اثنين فأصل المسئلة
في الجارات في قوله إن خطته اليوم فكل درهم وإن خطته غداً فكل نصف درهم اه
(قوله في الاصح) مقابلة ما في نوادرين جماعة عن محمد أنها على اختلاف وضعه
في البحر (قوله لقله الجاهلة) جواب عما يدعى قول الامام حيث أسند الشرط الثاني
في المسئلة المتقدمة وهي ما إذا تزوجها على ألف إن أقام بها واثنين إن أخرجهما
وفي هذه الصورة صح الشرطين مع أن التزويج موجود في صورتين وأجاب في الغاية

والثانية تسمية مهر على تقدير
وبغيره على تقدير (والا) يوفى ولم
يقم (فهر المثل) لغو رضاها
بفوات التمتع (و) لكن لا يزاد
لغير في المسئلة الأخيرة (على اثنين
ولا يتقسم عن ألف) لا تفاهما
على ذلك ولو طلقها قبل الدخول
تنصف المسمى في المستثنين
لسقوط الشرط وقال الشارح
معهما (بخلاف ما لو تزوجها
على ألف إن كانت قبيلة وعلى
أثنين إن كانت قبيلة فانه يصح
الشرطان) اتفاقاً في الاصح لقله
الجاهلة

أنه في المتقدمة دخلت المخاطرة على التسجية الثانية لان الزوج لا يعرف هل يتخير بها أولا
أما هنا فالمرأة على صفة واحدة من الحسن أو القبح وبهالة الزوج بصفتها لا توجب
خطرا ووجه الزبط بأن من صور المسئلة المتقدمة ما لو تزوجها على اثنين ان كانت حرة
أو ان كانت له امرأة وعلى ألف ان كانت مولودة أو لم تكن له امرأة مع أنه لا يخاطرة
ولكن جهل الحال وأجانب الجريان المرأه وان كانت في الكل على صفة واحدة ولكن
الجهالة قوية في الحرية وعدمها لأنها ليست أمرا شاهدا وإنما وقع التنازع استحج
الحياتيات فكان فيها مخاطرة تعني بخلاف الجبال والقبع فانه أمر شاهدها التي يسيرة
لزوالمها بلامسقة واعترضه في التهرب أنه على هذا ينبغي المحصة في الوتر تزوجها على اثنين ان
كانت له امرأة وعلى ألف ان لم تكن لان التكاثر يثبت بالتسامع فلا يصحح الى اثبات
عند المنازعة قلت ولا ينبغي ما فيه فان اثباته بالتسامع انما هو عند الاحتياج الى اثباته على
أنه قد تكون له امرأة ثانية في بلدة أخرى لا يعلم بها أحد بخلاف الجبال والقبع فلذا اتبع
المشارح ما في الجبر ولم يفت لمافي التهر (قوله بخلاف ما لو رد داخ) هذا أيضا من صور
المسئلة المتقدمة التي ذكر أنهما لهما المسئلة التبريد للقبض والجبال فلا حاجة الى اعادته
واذا حصل أن تزويد المهر بين التله والكثرة ان وجد فيه شرط الاقل لزمه الاقل والا فلا
يلزمه الاكثر بل مهر المثل خلافا لهما الا في مسئلة القبع والجبال فانه يجب المسمى في أي
شرط وجد اتفاقا والفرق للامام مامتر (قوله ولو شرط داخ) هذه مسئلة استطراد ليست
من جنس ما قبلها ومناسبتها لتعليق المسمى على وصف مرغوبه (قوله لزمه الكل) لان
المهر انما يشرع لجزء الاستمتاع دون البكارة ح عن جمع الانهر (قوله ووجه في البرازية)
أقول عبارة تها تزوجها على أنها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر جلا لا مرها على
الصراح بأن زالت بوضفة فان تزوجها بأزيم من مهر مثله على أنها بكر فاذا هي غير بكر
لا يجب الزيادة والتوفيق واضع للمأمل اه ووجه التوفيق ما ذكره في العمادة من
قوائمه المحيط في تعليق المسئلة الثانية أنه قابل الزيادة بما هو مرغوب وقد فاته فلا يجب
ما قبل به وأنت خير بأن كلام البرازية ليس فيه ترجيح لزوم الكل مطلقا بل فيه ترجيح
للتفصيل والفرق بين التزوج بمهر المثل وبأزيمته نعم قال في البرازية بعد ذلك وان
أعطاهما زيادة على المجل على أنها بكر فاذا هي ثبت قبل رد الزائد وعلى قياس محذور ما شيخ
بخاري فيما إذا أعطاهما المال الكثير بجهة المجل على أن يجهز ويأويها من عظيم ولم تأت به
رجع بما زاد على مجمل مثلها وكذا أتقن أعمشوا رزم يثبت أن يرجع بالزيادة ولا يمكن
صرح في قوائمه الامام ظهر الدين أنه لا يرجع في كلتا صورتين اه أي في صورة الزيادة
على مهر المثل وصورة الزيادة على المجل كما يعلم من مراجعة القصول العمادية فيقول
البرازية بتمتع العمادية ولكن صرح الخ بغير ترجيح عدم الرجوع وانه يلزم كل المهر
ولذا انظم المسئلة في الوهابية وبعبارة عدم وجوب الزيادة بقيل فأقار أيضا ترجيح لزوم

بخلاف ما لو رد في المهر بين التله
وأكثره للتبوية والبكارة فانها ان
تيسر له الاقل والامهر المثل
لا يزداد على الاكثر ولا ينقص عن
الاقل فصح ولو شرط البكارة
فوجد ما تيسر له الكل دون وجهه
في البرازية

الكل كما هو مقتضى إطلاق صاحب الدرر والوقاية والمتقى (قوله ولو تزوجها الخ)
 حاصل هذه المسئلة أن يسمى شيئين مختلفي القيمة اتحاد الجنس أو اختف نهر (قوله
 أو الالفين) لا فائدة في ذكره بعد الاقبال على قطعا بأن الالفين قيد فالأولى قول البصر
 أو على هذا الالف أو الالفين فهو مثال آخر مثل الذي بعده مما الاختلاف فيه قيمة
 مع اتحاد الجنس ويمكن حذف قوله أو الالفين على مجموع قوله على هذا العبد أو على
 هذا الالف بأن يعطف على ككل واحد باعتبار أنه كان يقول الزوج تزوجتك على
 هذا العبد أو هذين الالفين أو يقول على هذا الالف أو هذين الالفين تأمل (قوله
 أو على أحد هذين) أي أنه لا فرق بين كلمة أو ولقطة أحدهما فإن الحكم فيه كذلك
 كما صرح به في المخطط بجر (قوله وأحدهما أو كسر) الجمله في موضع الحال
 في القاموس أو كسر كالوعد النقص والتقص لازم متعد ١٥ وقده لانهما
 لونا وباقيته صحت التسمية اتفاقا بجر عن التفتيح وقال قبله لو كانا سواء فلا تحكيم ولها
 الخبر في أخذها ثلاث (قوله حكم مهر المثل) هذا قوله وعندهما لها الأقل
 والمثون على الأقل ورجع في التصريح قولهما واختلاف معنى على أن مهر المثل أصل
 عنده والمسي خلق عنه ان صحت التسمية وقد فسدت هنا البيهات فصار إلى الأصل
 وعندهما بالعكس ومعه اذ المصريح بالخيار لها أو له فلو قلنا على أنها بالخيار تأخذ أيهما
 شاعت أو على أي بالخيار أو عطف أي ما شئت فانه يصح اتفاقا لا اتفاقا للمازعة وقد بان لك
 لان النطق على أحد شيئين مختلفين أو الاعتناق عليه يجب الأقل اتفاقا لأنه ليس له
 موجب أصلي يصار إليه عند فساد التسمية فوجب الأقل وكذا في الإقرار وتعمده في
 البصر (قوله فلها الأرفع) لانها وضيت بالمخط هداية (قوله فلها الأوكس) لأن الزوج
 رضي بالزيادة هداية (قوله والا) أي بأن كان بين الأرفع والأوكس (قوله لانها
 الأصل) أي في الطلاق قبل الدخول كما أن الأصل مهر المثل قبل الطلاق بجر (قوله
 وجبت المتعة) أشار به إلى أن ما وقع في الدرر والوقاية والهداية من أنه يجب نصف
 الأوكس اتفاقا لم يمتح على الغالب أن المتعة لا تزيد على نصف الأوكس كما جعله في الهداية
 حتى لو زادت وجبت كما صرح به في الخاتمة والدرية وقال في التفتيح التحقيق أن الحكم
 المتعة فأذا أنها لو كانت أنزيد من نصف الاعلى لا يزداد على نصفه لرضاها به رجعي (قوله
 ولو تزوجها على فرس الخ) شروع في مسئلة أخرى موضوعها أنه تزوجها على ما هو معلوم
 الجنس دون الوصف كما في الهداية وقوله فالواجب الوطأ أو قيمته فيبذل للمتعة
 لأن الجنس المعلوم مستقل على الجسد والردى والوسط ذو حظ منهما بخلاف مجهول
 الجنس لأنه لا وسط له لاختلاف صفاته الاحساس وانما قضيه الزوج يندفع الوسط
 أو قيمته لأن الوسط لا يعرف إلا بالقيمة فصار إلى أصلا حتى الإيقاع وقد علمهم أنه في العين

(ولو تزوجها على هذا العبد
 أو على هذا الالف أو الالفين أو على
 هذا العبد) وعلى هذا العبد
 أو على أحد هذين (وأحدهما)
 أو كسر حكم القاضي (مهر المثل)
 فان مثل الأرفع أو فوقه فلها
 الأرفع وان مثل الأوكس أو دونه
 فلها الأوكس والانههر المثل (وفي
 الطلاق قبل الدخول يصحمتة
 المثل) لانها الأصل حتى لو كان
 نصف الأوكس أقل من المتعة
 وجبت المتعة فتح (ولو تزوجها على
 فرس) أو عهد أو ثوب هروى
 أو فراس بيت أو عهد معلوم من
 نحو (أو الواجب)

بإشارة كهذا العبد والقرص ثبت الملك لها بغير رد القبول ان كل ما لو كاهه والا فلها أن
 تأخذ الزوج بشرائها فان عجز زوجه فته وكذا ما إضافة الى نفسه كعبدية لا تغير على
 قبول القيمة لأن الإضافة الى نفسه من أسباب التعريف كالإشارة لكن في هذا اذا كان له
 أعبد ثبت ملكها في واحد منهم وسط وعلمه تعيينه وقوله في البر أنه يتوهم ملكها له
 على تعيينه غير صحيح لانه يلزم كون الإضافة كالإبهام فانه في الإبهام لو عين لها وسط
 أجبرت على قبوله وقسمه في النهر (قوله في كل جنس له وسط) قصد بهذا التعميم
 أن هذا الحكم لا ينص القرص والعبد وما عطف عليهما بل يتم ~~كل~~ جنس له وسط
 معلوم ح (قوله وكل ما يلزم السلم فيه الخ) فاذا وصفت الثوب كهرى خير الزوج بين
 دفع الوسط أو قيمته كالمزكذ والبالغ في وصفه بأن قال طوله كذا في ظاهر الرواية يتم لو ذكر
 الاجل مع هذه المبالغة كان لها أن لا تقبل القيمة لأن صحة السلم في الثياب موقوفة على
 ذكر الاجل وفي المبكيل والموزون اذا ذكر صفته بكيفية خالية من الشعر صعدية
 أو بغيره بتعين المسمى وان لم يذكر الاجل لأن الموصوف فيها ثبت في القيمة وان لم يكن
 مؤجلا كافي النهر والبرصة مسمى كون الخياط المرأة أن لها أن لا تقبل القيمة اذا أراد
 ايجارها عليها لا يعني أن لها أن لا تجبره على القيمة اذا أراد دفع العين لانه اذا صاع السلم
 تعين حقها في العين وهذا وفي الفسخ التصريح بأن قول الهداية في ظاهر الرواية احتراز
 عما روى عن أبي حنيفة أن الزوج يجبر على دفع عين الوسط وهو قول زفر عن قول أبي
 يوسف انه لو ذكر الاجل مع المبالغة في وصف الثوب بالطول والعرض والرقعة في الثوب
 وذكر مثله عن المسوط ثم رجع رواية زفر وصرح في الجمع بأنها الأصح وكذا في رد البصائر
 وأقره غرر الاذكار وابن ملك ثم لا يعني أنه وان لم يعين فلا بد في عين الوسط أو قيمته من
 اعتبارها بالأوصاف التي ذكرها الزوج (قوله وكذا الحكم في كل حيوان الخ) فذكر
 القرص ليس قد اولا وقال اولاد لوتزجها على معلوم جنس وجب الوسط أو قيمته لكان
 أخصروا مثل فانه بعم فهو العبد والثوب الهوى أفاده ح (قوله هو عند الله الخ)
 اتاعند المناطقه فهو المقول على كثير من مختلفين في الحقائق في جواب ما هو والنوع
 المقول على كثير من مختلفين في العدد (قوله مختلفين في الاحكام) كتنا فانه مقول على
 الذكر والاتي وأحكامها مختلفة فال في البر ولا شك أن الثوب تحت السكان والقطن
 والحرير والاحكام مختلفة فأن الثوب الحرير لا يجل لبسه وغيره يجل فهو وجنس عندهم
 وكذا الحيوان تحت القرص والحيوانات الغارقتهم ما يختلف اختلافا حاشا بالبلدان
 والهمال والسعة والضيق وكثرة المرافق وقلتها (قوله متفقين فيها) أي في الاحكام مثل له
 الاصوليون في بحث الخناس بالرجل وأورد عليهم أنه يشمل الخنزير والعبد والعاقل
 والجنون وأحكامهم مختلفة فأجابوا بأن اختلاف الاحكام بالعرض لا الإضافة بخلاف
 الذكر والاتي فان اختلاف أحكامهما بالإضافة بغيره (تنبيه) علم عمدا أن فهو

في كل جنس له وسط (الوسط أو
 قيمته) وكل ما يلزم السلم فيه
 فالخياط للزوج والا فللمرأة (وكذا
 الحكم) وهو لزوم الوسط (في كل
 حيوان ذكر جنسه) هو عند
 الفقهاء المقول على كثير من
 مختلفين في الاحكام (دون غيره)
 هو المقول على كثير من مختلفين فيها

الحيوان والهداية والمساواة والثوب جنس وأن نحو القرس والحمار والعبد والثوب
 الهروي أو السكّان أو القطن نوع وأن الذي تصح تسميته ويجب فيه الوسط أو قيمته
 الثاني فكان على المصنف أن يقول وكذا الحكم في كل حيوان ذكر نوعه دون وصفه كما
 قال في متن المختار تزوجها على حيوان فان معنى نوعه كك القرس جائز وإن لم يصفه وقال
 في شرحه الاختيار تم الجملة أنواع جملة النوع والوصف كقوله ثوب أو دابة أو دابة لا
 تصح هذا التسمية ومنها ما هو معلوم النوع مجهول الصفة كقوله عبد أو فرس أو بقرة أو شاة
 أو ثوب هروي فانه تصح التسمية ويجب الوسط الخ فقد جعل الهداية والثوب معلوم الجنس
 مجهول النوع والوصف وجعل العبد والقرس والثوب الهروي معلوم الجنس والنوع
 مجهول الوصف وهذا موافق للمعرف تعريف الجنس والنوع عند الفقهاء فان قلت قال
 في الهداية في هذه المسئلة أن يسمى جنس الحيوان دون الوصف بأن تزوجها على فرس
 أو حماراً إذا لم يسم الجنس بأن تزوجها على دابة لا يجوز التسمية ويجب مهر المثل اه
 فقد جعل القرس والحمار جنسا قلت أريد بالجنس النوع كما صرح به في غاية البيان ولذا
 قاله بالوصف وأما قول البصر لا حاجة إلى حمل الجنس على النوع لأن الجنس عند الفقهاء
 هو المقول على كثير من الخنفسه أنه لا يصح حمل الجنس في كلام الهداية على الجنس التقبي
 كالإيتي بل يمين حله على النوع وكذا قال في الهداية ولو سمي جنساً بأن قال هروي
 تصح التسمية ونحو الرابح فقد سمي الهروي جنساً وليس هو جنساً بالمعنى المأثور ولو تبع
 المصنف الهداية فيقال ذكر جنسه دون وصفه بل قوله دون نوعه تصح كلامه بأن أراد
 بالجنس النوع مقابلته له بالوصف أ جامع مقابلته بالنوع فلا يصح هذا ما ظهر في (قوله
 بخلاف مجهول الجنس) أي ما ذكر جنسه بلا تقييد بنوع كثوب دابة فانه لا تصح تسميته
 فلا يجب الوسط أو قيمته بل يجب مهر المثل (تنبيه) - حاصل هذه المسئلة أن المسمى إذا
 كان من غير النقص بأن كان عرضاً أو حيواناً ما أن يكون معناه إشارة أو إضافة فوجب
 بعينه أو لا يكون معناه فان كان غير مكمل وموزون فان جهل نوعه كدابة أو ثوب فسدت
 التسمية ويجب مهر المثل وإن علم نوعه وجهل وصفه كفرس أو ثوب هروي أو عبد صحت
 التسمية وتعيين الوسط أو قيمته وكذلك لو علم وصف الثوب على ظاهر الرواية وعلى ما مر أنه
 الأصح تعيين الوسط لانه يجب في الذقة ككالم بخلاف الحيوان فانه لا يجب في الذقة
 في السلم وإن كان مكبلاً أو موزوناً فان علم نوعه ووصفه كما رتب فتح جسدنا من الشعر
 صحت تعيين المسمى وصار كل عرض المشار إليه لانه ثبت في الذقة سالاً كالقرص
 وموطلاً كالم وإن لم يعلم وصفه فتعير الزوج بين الوسط أو قيمته كما في ذكر القرس أو الحمار
 هذا خلاصة ما في الاختيار والفتح والبصر لكن بشكل ما في الخاتمة لتزوجها على عشرة
 دراهم وثوب ولم يصفه كان لها عشر دراهم ولو طلقه قبل الدخول بها كان لها خمسة
 دراهم الآن تكون مستعماً كقولهم ذلك اه قال في البصر وجه هذا علم أن وجوب مهر

بخلاف مجهول الجنس كثوب
 ودابة لانه لا وسط له

مطلب
 تزوجها على عشرة دراهم وثوب

المثل فيما إذا جرى مجهول الجنس انما هو فيما إذا لم يكن معه معنى معلوم لكن فيبقى
على هذا أن لا ينظر الى المتعة أصلاً لأن المسمى هنا عشرة فقط وذكر الثوب للثوب بديل
أنه لم يكمل لها مهر المثل قبل الطلاق ١٥ وأجاب الخبير الرملي بأن الثوب مجهول على
العدة والتبرع كما جرت به العادة غير داخل في التسعة اذ لو دخل لاوجب فسادها لنفس
الجهة وتعالى في فتاواه الخيرية انه نأخفهم صاحب البصر وأخيه في جعل الثوب لغوا
ولا حول ولا قوة الا بالله ١٦ قلت حمله على العدة والتبرع هو معنى الغائه في التسمية
ووجه اشكال هذا الفرع أن الثوب ان لم يدخل في التسمية لم أن يجب لها نصف
المسمى بالطلاق قبل الدخول بلا نظر الى المتعة لعمدة تسمية العشرة وان دخل فيها ينبغي
أن يعطى حكم ما لو تزوجها على ألف وكرامتها أو يمضى لها هدية بقصد صريح في النهر بأنه
في الميسوط بعد أن ذكر عبارة محمد ولو تزوجها على ألف وكرامتها أو يمضى لها هدية قلها
مهر مثلها لا ينقص عن الألف قال هذه المسئلة على وجهين أن أكرمها وأهدى لها هدية
قلها المسمى والاخير المثل ١٧ قلت فهو مثل ما لو تزوجها بألف على أن لا يخرجها أو
لا يتزوج عليها كما قدمناه وبه صرح في الهداية ونجاة البيان وفي البدائع لو شرط مع
المسمى شيئاً مجهولاً كان تزوجها على ألف درهم وأن يمضى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول
قلها نصف المسمى لانه اذا لم يشأ الكرامة والهدية يجب مقام مهر المثل ومهر المثل
لا مدخل له في الطلاق قبل الدخول ١٨ لكن قال في الاختيار ولو تزوجها على ألف
وكرامتها قلها مهر المثل لا ينقص عن ألف لانه مسمى بها وان طلقها قبل الدخول لها نصف
الألف لانه أكثر من المتعة ١٩ ونقل نحوه في البصر عن الوالدية والمحيط واعترض به
على ما مر من إيجاب المسمى بأن الهداية والاكرام مجهولتان ولا يمكن الوفا بالمجهول بل
تفسد التسمية فيجب مهر المثل وقد أجبت عنه فيما علقته على البصر بما حاسله أنه يمكن
حل ما في الاختيار على ما اذا لم يكرمها أما اذا أكرمها قلها المسمى وهذا عين ما حل عليه
في الميسوط كلام محمد ومضى عليه في الهداية ونجاة البيان والبدائع كما مر وجهالة الهدية
والاكرام ترتفع بعد وجودها أو الظاهر كما في التبرأه يكفي هنا أدنى ما بعد الاكرام وهدية
١٥ فإذا لم يكرمها بشئ بقيت التسعة مجهولة لعدم رضا المرأة بالألف وحده فيجب مهر
المثل وكذا اذا طلقها قبل الدخول تقر بالقساد فوجب المتعة كما هو الحكم عند عدم
التسمية أو عند فسادها وانما أطلق في البدائع لزوم نصف الألف لانه في العادة أكثر من
المتعة كما علمته من كلام الاختيار وهو تقرير ما مر في مسئلة الاوكس فقد حصل بما
ذكرنا التوفيق بين كلامهم ويتعين حل ما في الخاتمة عليه أيضاً وذلك بأن يتقيد بما
اذا كان مهر مثلها عشرة دراهم ولم يدفع لها أو بالغى بتدبير لها العشرة لانها مهر المثل
وهو الواجب عند فساد التسمية ويجب المتعة بالطلاق قبل الدخول وأما دعوى الرملي
القائد ذكر الثوب لجهااته فلا تصح لان جهالة الأكرام والهدية أغش من جهالة الثوب

لأن الأكرام قدسهم أجناس الثياب والحيوان والعروض والعقار والنقد والمكيل
 والموزون ومع هذا لم يلقوه فعدم الغناء الثوب بالاولى وأيضاً يشكل على الغناء اعتبار
 المتعة وعلى ما قرئناه لا شكاً والله أعلم بحقيقة الحال وتطرق في الخاتمة ما هو معروف
 بين الناس في زماننا من أن البعك لها أشياء زائدة على المهر منها ما يدفع قبل الدخول
 كدراهم للنقش والحمام ونوب يسمى لساقه الكتاب وأتواب أخير سله الزوج ليدفعها
 أهل الزوجة إلى القابلة وبلاية الحلم وقصوها ومنها ما يدفع بعد الدخول كالزاد والخلف
 والمكعب وأتواب الحلم وهذه ما لوقف معروفة بمنزلة المشروط عرفاً حتى لو أراد الزوج
 أن لا يدفع ذلك بشرط نفسه وقت العقد ويسمى في مقابله دراهم معلومة يضمها إلى
 المهر المسمى في القدوة يستل عنها في النسبية فأجاب بما حاصله أن المهر في الكتب من
 أن المعروف كالشرط يوجب الحاق ما ذكر بالشرط فإن لم تدع لمز كالمهر والواجب
 مهر المثل لنقص التسمية إن ذكر أنه من المهر وإن ذكر على سبيل الصدقة فهو غير لازم
 بالكلية وإنه يظهر الأخير وما في الخاتمة صريح فيه ثم ذكر عبارة الخاتمة المارة
 وما تقدم من اعتراضه على البصر وأنت خبير بأن هذه المذكورات تعتبر في العرف على
 وجه الزوم على أنهما من جلة المهر غير أن المهر منه ما يصرح بكونه مهر وأمنه ما يكت
 عنه بناء على أنه معروف لا يمتن تسليمه بدليل أنه عند عدم إرادة تسليمه لا يمتن اشتراط
 نفسه أو تسمية ما يقابل كالمهر فهو بمنزلة المشروط لفظاً فلا يصح جعله عدة وتبرعاً كون كلام
 الخاتمة صريحاً فيه قد علمت ما يناقضه وينافيه وقد رأيت في الملتقط التصريح بمهر يومه
 كما قلنا حيث ذكر في مسئلة منع المرأة نفسها حتى قبض المهر فقال ثم إن شرط لها شيئاً
 معلوماً من المهر مطلقاً وقفاً هذا ليس لها أن تمنع نفسها وكذلك المشروط عادة كالخلف
 والمكعب وديساج الثقافة ودراهم السكر على ما هو عادة أهل حجر قند وإن شرطوا أن لا
 يدفع شيء من ذلك لا يجب وإن سكتوا لا يجب إلا من صدق العرف من غير تردد في الاعطاء
 لئلا يمتن مثله والعرف الضعيف لا يبطى المسكوت عنه بالمشروط اهـ ثم رأيت المصنف
 أفتى به في فتاويه وحاصله أن ذلك إن صرح بالشرط لم ينسليه وكذا إن سكت عنه وكان
 العرف به مشهوراً معلوماً عند الزوج ولا يمتن أن هذا لو كان تبرعاً أو عدة لم يكن لها منع
 نفسها القبض ولا المطالبة به وكذا لو كان لازماً فسد التسمية بل يفسى أن يقال أنه بمنزلة
 اشتراط الهدية أو الأكرام تزفع إليها بدفعه فيجب المسمى دون مهر المثل أو يقال وهو
 الاقرب أن ذلك من قبيل معلوم النوع مجهول الوصف كالفرس والبعدان التفاوت
 في ذلك يسرى في العرف فمثل الثقافة يعرف نوعها أنهما من القصب والحمر وأمن القطن
 والحمر باعتبار القصد والفتى وقلة المهر وكثرة وكذا باقي المذكورات فيعتبر الوسيط من
 كل نوع منها هذا ما تقر به في هذا المقام الذي كثر فيه الاوهام وزلت الأقدام
 فاحتفظه فانه مهم والسلام (قوله ووسط العبيد في زماننا الحبشي وأما أعلا

مطلب
 مسئلة دراهم النقش والحمام
 وثقافة الكتاب ونحوها

ووسط العبيد في زماننا الحبشي

قال روى وأدناه الزنجي كذا في العروا والمخ ذكر وأن ذلك عرف القاهرة وذكر السد
 أبو السعود أن الحبشي في عرفنا لا يجب إلا بالنسب لأن العبد متى أطلق لا يصرف إلا
 للأسود فإذا أقصر على ذكر العبد وجب الوسيط من السودان اه قلت والعبد في عرف
 الشام لا يشمل الرومي لأنه يسمى بملوك كابل يشمل الحبشي والزنجي وكذا الجابية والرومية
 تسمى سريه وعليه فالوسط أعلى الزنجي (قوله وإن أمهرها العبدان الخ) أراد
 بالعبد الشين الخلالين والمخ أن يكون أحدهما حراما فدخل فيه ما إذا تزوجها على
 هذا العبد وهذا البيت فإذا العبد حراً وعلى مذوقين فإذا أحدهما مائة كافي شرح
 الطحاوي بجر (قوله أله) أي أقل المهر (قوله يمنع مهر المثل) جواب عن قول محمد
 وهو رواية عن الإمام لها العبد الباقي وقام مهر مثلها أن كل مهر مثلها أكثر منه
 (قوله لها قيمة الخ ولو عبدا) أي لها مع العبد الباقي قيمة الخ ولو فرض كونه عبداً (قوله)
 وبوجه الكمال والمتن على قول الإمام وفي القهس تاني عن الخالية أنه ظاهر الرواية
 (قوله كالواستحق أحدهما) أي أحد العبدان المهيمن فان لها الباقي وقيمة المستحق
 ولو استحقا جميعاً فلها قيمتهما وهذا بالإجماع كافي شرح الطحاوي بجر (قوله في نكاح
 فاسد) وحكمه الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فيسقط الحد ويثبت
 القسب ويجب الأقل من المسمى ومن مهر المثل خلا لما في الاختصار من كتاب العدة
 وتعلم في العروسة ذكر في العدة التوفيق بين ما في الاختصار وغيره (قوله وهو الذي الخ)
 بخلاف ما لو شرط فاسداً كما لو تزوجته على أن لا يوطأها فإنه يصح النكاح ويفسد
 الشرط رجعي (قوله كهمود) ومثله تزوج الاختين معا ونكاح الاخت في عدة الاخت
 ونكاح المعتقة والخامسة في عدة الرابعة والامعة في الحرة وفي المحيط تزوج ذمي مسلمة
 فرق بينهما لأنه وقع فاسداً اه ظاهرهما أنهما لا يحدان وأن القسب يثبت فيه والعلة أن
 دخل بجر قلت لكن سيذكر الشارح في آخر فصل في ثبوت القسب عن جميع القنواي
 نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت القسب نه ولا يجب العدة لأنه نكاح باطل اه وهذا
 صريح فمقتضى على المهور قافهم ومقتضى الفرق بين الفاسد والباطل في النكاح لكن
 في الفتح قبيل التكلم على نكاح المتعة أنه لا فرق بينهما في التكاح بخلاف البيع ثم
 في السبازية حكاية قولين في أن نكاح المحارم باطل أو فاسد والظاهر أن المارد الباطل
 ما وجوده كعدمه ولا الأيثار القسب ولا العدة في نكاح المحارم أيضاً كما يعلم محاسناً
 في الحدود وفسر القهس تاني هذا الفاسد الباطل ومنه نكاح المحارم وبأكرام من جهته
 أو غير شرط والمخ تقييده الأكرام بكونه من جهته أقمتنا الكلام عليه أقول النكاح
 قبيل قوله بشرط حضور شاهدين وسبب أن في باب العدة أنه لا عدة في نكاح باطل وذلك
 في الجبر من العبد في الحبشي أن كل نكاح اختلف العلماء في جواز نكاحه بلا شهود
 فالدخول فيه موجب العدة ما نكاح منكوحه الغير معتدته فالدخول فيه لا يوجب

(وإن أمهرها العبدان و) الخ
 أن (أحدهما حر فمهرها العبد)
 عند الإمام (أن ساوى أقله)
 أي عشر تدراهم (والأقل لها)
 العشرة لأن وجوب المسمى وان
 قل يمنع مهر المثل وعند الثاني
 لها قيمة الخ ولو عبداً وبوجه الكمال
 كالواستحق أحدهما (ويجب
 مهر المثل في نكاح فاسد) وهو
 الذي فتاها شرطاً من شرائط الصحة
 كهمود

مطلب
 في النكاح الفاسد

العتقان علم أنها الغيرة لم يقل أحد بجوازها فلم يتعد أصلا قال فعل هذا يفرق بين فاسده
 وباطل في العتة ولهذا يجب المنع العلم بالحكمة لأنه زنا كما في القنية وضربها اه
 والحاصل أنه لا فرق بينهما في غير العتة أما في الفرق ثابت وعلى هذا فيفسد قول البصر هنا
 ونكاح العتة بما إذا لم يعلم بأنها معتدة لكن يرد على ما في المجتبى مثل نكاح الاثنين معا
 فان الظاهر أنه لم يقل أحد بجوازه ولكن ينظر بوجه التقيد بالعتة والظاهر أن العتة
 في العقد لا يملك التمتع اذ لو تأخر أحدهما عن الآخر فالتأخر باطل قطعاً (قوله
 في القبل) فالق في الدر لا يلزمه مهر لانه ليس بعمل التسل كما في الخلاصة والقنية فلا يجب
 بالمس والتقبيل بشهوة شي الا لم يكسر حوايه أيضا بجر (قوله كأنه) أفاد أنه
 لا يجب المهر بمجرد العقد القاسد بالاولى (قوله طرفة وحشا) أي لم يثبت به التمكن من
 الوطء فهي غير صحيحة كطلوة بالخالق فلا مقام مقام الوطء وهذا معنى قول المشايخ
 الخلوقة العصبة في النكاح الفاسد كطلوة القاسد في النكاح الصحيح كذا في الجوهر
 وفيه مسامحة لقساد الخلوقة بجر والظاهر أنهم أرادوا بالعصبة هنا الخالصة مما بينهما
 أو يفسد هاتين وجود ثالث أو صلاتاً أو حشواً وقبحاً مما سوى فساد العقد
 لظهور ما فيه مراد وهذا سبب المسامحة وفيه مسامحة أخرى وهي أن الخلوقة في النكاح
 الفاسد لا توجب العتة كما قد متناعن الفتح مع أن الفاسد في النكاح الصحيح توجبها كما
 مر أنه المذهب (قوله ولم يرمه المثل الخ) المراد به المثل ما يأتي في المتن بخلاف مهر
 المثل الواجب بالوطء به بغير عقد فأن المراد به غيره كما في بصره في البصر وبأن بيانه
 فافهم هذا وفي الخالية لو تزوج محرماً لا حلقه عند الإتمام وعنده مهر مثلاً بالفا بالغ
 اه فهي مستثناة الآن قال ان نكاح الحرام باطل لا فاسد على ما مر من الخلاف ويكون
 ذلك مرة الاختلاف وبيننا الوجه الفرق بينهما كما أشار إليه في البصر (قوله رضاءها بالوطء)
 لانهم لما تسم الزمادة كانت راضية بالوطء مستقطعة حقها فيها للاجل أن التسمية صحيحة
 من وجه لا لأن الحق أنها فاسدة من كل وجه لوقوعها في عقد فاسد ولهذا لو كان مهر المثل
 أقل من المسمى وجب مهر المثل فقط وظاهر كلامهم أن مهر المثل لو كان أقل من العشرة
 فليس لها غيره بخلاف النكاح الصحيح اذ اوجب فيه مهر المثل فانه لا ينقص عن عشرة بجر
 ومثله في التهر ومنه فطر فان مهر مثلاً المعتبر بقوم أيها كيف يكون أقل من العشرة مع
 ان العشرة أقل الواجب في المهر شرعاً مثل (قوله في الاصح) وقبل بعد الدخول ليس
 لاحد مما فسخته الا بجنسة الاخر كما في التهر وغيره ح (قوله فلا ينافي وجوبه) قال
 في التهر وقول الزمالي ولكل منهما فسخته بغير محض من صاحبه لا يريده عدم الوجوب
 اذ لا تنافي في أنه خروج العصبة والخروج منها واجب بل أفاد أنه أمر ثابت وحده اه ح
 وضعير ينافي تعبير المصنف بالأم في قوله ولكل وضعير وحده لكل أي ثبت لكل منهما
 وحده (قوله بل يجب على القاضي) أي ان لم يتزقاً (قوله وتجب العتة) ظاهر كلامهم

(بالوطء) في القبل (لا بغيره)
 كطلوة طرفة وطها (وليزد) مهر
 المثل (على المسمى) رضاءها بالوطء
 ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل
 لقساد التسمية بفساد العقد ولو لم
 يسم أو يسهل لزم بالفا بالغ
 (و) ثبت لكل واحد منهما فسخته
 ولو بغير محض من صاحبه دخل
 بها أولاً في الاصح خروجاً عن
 العصبة فلا ينافي وجوبه بل يجب
 على القاضي التفرق بينهما
 (وتجب العتة)

وجوبها من وقت التفريق قضاء وديانة وفي القبح يجب أن يكون هذا في القضاء أما إذا
 علمت أنها حاصت بعد آخر وطء ثلاثاً فبقي أن يجعل لها التزويج فيما بينها وبين الله تعالى على
 قياس ما قدمنا من نقل العتاني اهـ ومحل فيما إذا تزويج بينهما أما إذا حاصت ثلاثاً من آخر
 وطء لم يقارنها فليس لها التزويج اتفاقاً كما أشار إليه في غاية البيان وظاهر الزبلي هو
 خلافه بصر (قوله بعد الوطء لا الخلو) أي لا يجب بعد الخلو المزدوجة عن وطء وجوب
 العدة بعد الخلو ولو فاسدة اتعمد في التكاح الصحيح وفي البحر عن النخبة ولو اختلفا
 في الدخول فالقول لم يثبت شيء من هذه الأحكام اهـ وفيه من القبح ولو كانت هذه
 المرأة الموطوءة أشت أم حرمت عليها أم أنه إلى انتضاء عدها (قوله الطلاق)
 متعلق بمعدوف حال من العدة وقوله لا الموت عطف عليه والمراد أن الموطوءة بتكاح
 فاسد سواء قارنها أو مات عنها فبقي عليها العدة التي هي عدة طلاق وهي ثلاث حيض
 لا عدة موت وهي أربعة أشهر وعشر وهذا معنى قول المنع والبحر والمراد بالعدة هنا عدة
 الطلاق وأما عدة الوفاة فلا يجب عليها من التكاح الفاسد اهـ ولا يصح تعليق قوله للطلاق
 بقوله فبقي لأن الطلاق لا يتحقق في التكاح الفاسد بل هو متاكد كما في البحر وكذا لا يصح
 أن يراد بقوله لا الموت موت الرجل قبل الوطء لشد أنه لو مات بعد مقبض عدة الموت لما
 علمت من الطلاق عبارة البحر والمنع أنها لا يجب في التكاح الفاسد ولم يأت في باب العدة
 من أنها لا يجب ثلاث حيض كوامل في الموطوءة بتبشيرة أو تكاح فاسد في الموت والفرقة
 اهـ أي أن كانت تحيض والاثنان أشهر أو وضع الحمل فافهم (قوله من وقت
 التفريق) أي تفريق الثاني ومثله التفريق وهو فسخ أحدهما وهو
 متعلق بيب أي لا من آخر الوطئ ثلاثاً فلا زفر وهو الصحيح كما في الهداية وأقره شرحها
 كالفتح والمراج وغاية البيان وكذا خصه في الملق والجوهرة والبحر ولا يفتي بتقديم ماني
 هذه المعتمدات على ما في جميع الأنهم من صحيح قول زفر وصيغة المواهب واعتبرنا العدة
 من وقت التفريق لأن آخر الوطئ فافهم (قوله أوتارك الزوج) في البرازية المتاركة
 في القاسد بعد الدخول لا تكون إلا بالقول كليل سليلك أو تركك ويجوز انكار
 التكاح لا يكون متاركة أمالوا نكرو وقال أيضاً ذهبي وتزويج كان متاركة والطلاق فيه
 متاركة لكن لا يقتصر به عدد الطلاق وعدم محي أحدهما إلى الآخر بعد الدخول ليس
 متاركة لأنها لا تتصل إلا بالقول وقال صاحب المحيط وقبل الدخول أيضاً لا يتحقق
 إلا بالقول اهـ وخص الشارح المتاركة بالزوج كقوله الزبلي لأن ظاهر كلامهم أنها
 لا تكون من المرأة أصلاً مع أن فسخ هذا التكاح يصح من كل منهما بمحض الاتفاق
 والتفريق بين المتاركة والفسخ بعد كذا في البحر وقرئ في التهربات المتاركة في معنى الطلاق
 فيخص به الزوج أما الفسخ فرفع العقد فلا يقتصر به وإن كان في معنى المتاركة ورتبه
 الأخير على بأن الطلاق لا يتحقق في القاسد فكيف يقال إن المتاركة في معنى الطلاق

بعد الوطء لا الخلو للطلاق
 لا الموت (من وقت التفريق)
 أو متاركة الزوج

خالق عدم الفرق ولذا جزم به المقدس في شرح نظم الكتر الخ وقامه فيما علقناه على
 البحر وسبق قيل بابه الطلاق قبل الدخول عن الجوهر تطلق المنكوسة فأسد ثلاثه
 تزويجها بلا محل قال ولم يصب خلافا هذا أيضا مؤيد لكون الطلاق لا يصح في الفاسد
 ولذا كان غريمتي من المعدل هو متاكد كاعتنى حق لوطقتها واحدة ثم زويجها معها
 عادت اليه ثلاث طلاقات (قوله في الاصح) هذا أحد قولين صحيحين ورجحه في البحر وقال
 انه اقتصر عليه الزبلي والآخر انه شرط حتى لو لم يعلمها بالاستغنى عقدتها (قوله
 ويثبت النسب) أما الارث فلا يثبت فيه وكذا النكاح الموقوف ط عن أبي السعود
 (قوله احتياطاً) أي في اياته لاجاء الولد ط (قوله ونعبر بزمانه) أي ابتداءه التي
 يثبت فيها (قوله وهي سنة أشهر) أي فأكبر (قوله من الوطء) أي اذا لم تنقح الفرقة كما يأتي
 بيانه (قوله يعني سنة أشهر فأكثر) أشأوا في أن التقدير بأقل مدة الحل اعماله للاحتراز
 عما دونه لا عما زاد لانها لو دونه لا تكمن سنتين من وقت العقد والدخول ولم يمارعها
 فانه يثبت نسبه اتفاقاً بحر (قوله وقال الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا أنت بولدة لسنة
 أشهر من وقت العقد ولاقل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبه على التقى به بحر
 • (تيسر) ذكر في الفتح انه يعبر بابتداء المذمتين وقت التفریق اذا وقعت فرقة والاثن
 وقت النكاح أو الدخول على الخلاف واعترضه في البحر بأنه يقتضي أنها لو أتت به بعد
 التفریق لا تكمن سنة أشهر من وقت العقد والدخول ولاقل منها من وقت التفریق انه
 لا يثبت نسبه مع أنه يثبت وأجاب في النهر بأن اعتبار ابتداء المذمتين وقت النكاح
 أو الدخول معناه في الأقل كما هو اعتبارهما من وقت التفریق معناه نسبي الاكثر حتى
 لو جاء به لا تكمن سنتين من وقت التفریق لا يثبت النسب اهـ ومنه في شرح المقدس
 والاصل انه قبل التفریق يثبت النسب ولو وادته بعد العقد والدخول لا تكمن سنتين
 كما مر أما بعد التفریق فلا يثبت الا اذا كان أقل من سنتين من حين التفریق بشرط أن لا
 يكون بين الولادة والعقد والدخول أقل من سنة أشهر (قوله ورجحه في النهر) ترجحه
 لا يعارض قول صاحب الهداية وغيره ان الفتوى على قول محمد (قوله وكمن
 التصرفات الفاسدة) أي التي تخسد اذا تقدمت بشرط من شروط العصة (قوله وحكم
 هذا) أي حكم الاجازة الفاسدة بشرط فاسد كرتة أرا وبجهاة المسمى أو لعدم التسمية
 أو بتسمية نحو خروا لاجر خبر حكم والمراد به أجزا المثل والمسمى في الصورة الاولى وأبر
 المثل بالغا ما بلغ في الثلاثة الاخيرة وقد فصل ذلك بقوله وجوب أدنى مثل الخ فأدنى
 المضاف والاضافة سلبية أو غير مضاف ومثل بدل عنه كما لا يخفى ح (قوله والواجب
 الا كتر الخ) يعني ان الكتابة الفاسدة كما اذا كاته على عين معينة لغره يجب على المكاتب
 الا تكمن قيمته والمسمى وناء الكتابة والقيمة مجزوءان ولا يوقف عليها بالهاتم ثلاثاً تتلف
 القافية ح (قوله وفي النكاح) أي الفاسد بعدم الشهود مثلاً مهر المثل أي بالغا

وان لم تعلم المراتب لما ذكره في الاصح
 (ويثبت النسب) احتياطاً بلا
 دعة (وقضيه بزمانه) وهي سنة
 أشهر (من الوطء) فان كانت منه
 الى الوضع أقل مدة الحل) يعني
 ستة أشهر فأكثر (يثبت) النسب
 (والا) بأن وادته لاقل من سنة
 أشهر (لا) يثبت وهذا قول محمد
 وبه يفتي وقال ابتداء المذمتين
 وقت العقد كالصحيح ورجحه في
 النهر بأنه أسو ط ونذكر من
 التصرفات الفاسدة احداً
 وعشرين ونظم منها العشرة التي
 في الخلاصة فقال

وفاسد من العقود عشر
 اجارة وحكم هذا الاجر
 وجوب أدنى مثل وامسى
 أو كاه مع فذلك المسمى
 والواجب الا كتر في الكتابة
 من الذي ساء أو من قيمة
 وفي النكاح المثل ان يكن دخل
 مطلب
 التصرفات الفاسدة ٢١

ما بلغ ان لم يسم مهر او الاقل من مهر المثل أو المسمى (قوله ان يكن دخل)
 أما إذا لم يدخل لا يجب شيء (قوله وخارج البذر) يعني أن المزارعة القاسدة كما إذا
 شرط فيها اقتزان بمعنى لاحدهما يكون الخارج فيها صاحب البذر ثم ان كانت الارض له
 فله مثل أجر العامل وإذا كان البذر من الامل فله أجر مثل الارض (قوله
 أجل) تمكلة بمعنى نعم (قوله والصلح والرهن) أي الصلح القاسد بنحو جهالة البذل
 المصالح عليه والرهن القاسد كرهن المتعاقدين نقضه (قوله أمانة)
 خبر مئة محذوف عائد على كل من بدل الصلح والمهر ون الذين دل على ما الصلح والرهن
 أي حيث لا يكون ما قيد المصالح أمانة وكذلك المصالح عليه في يد من هو فيه وكذلك
 الرهن في يد المرتهن لأن كلا قبض مال صاحبه باذنه لكنه قبضه لنفسه لئلا ملكه فبني أن
 يكون مضموناً عليه وهو ما أشار إليه بقوله أو كالصلح سكه وسكهم الصلح في الصلح انه
 مضمون عليه يدل الصلح وصحيح الرهن مضمون بالاكل من قبضه ومن الدين ونفي أن
 يكون هذا هو العقد رضى قلت وسأقي في كتاب الرهن التوفيق بان فاسد الرهن كصحة
 اذا كان سابقاً على الدين والا فلا وبأني تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة)
 بسكون الهاء للضرورة يعني أن الموهوب مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم القبض في
 الهبة القاسدة كهبته متاع يفسد لانه قبضه لنفسه ومن قبضه لنفسه ولو باذن مالكه
 كان قبضه قبض ضمان رضى (قوله ومع بيعه) أي بيع المستقرض واللام لتعدية البيع
 وقوله اقترض نفق لعبد وناه فاعله مستقر عائد على المستقرض ومفعوله محذوف عائد على
 العبد يعني اذا استقرض عبداً كان قرضاً فاسداً لأنه قبيح بقيد الملك فصحه بيعه وقال
 اللام في العبد زائدة (قوله مضاربه) بسكون الهاء للضرورة يعني أن المضاربة في يد المضارب
 بضو اشتراط على رب المال حكمها الأمانة أي يكون مال المضاربة في يد المضارب
 أمانة ح أي لأنه قبضها المالكها باذنه وما كان كذلك فهو أمانة ولأنه لم يفسد صار
 المضارب أجيراً والمال في يد الاجير أمانة رضى (قوله والمثل في البيع) أي الواجب
 في البيع القاسد بنحو شرط لا يقتضيه العقد ضمان مثل المقبوض الهالك ان كان مثلياً
 وقبضه ان كان قيمياً وناه الأمانة والقيمة مرفوعة ولا يوقف عليها بالسكون لما مر ح
 وأما قبضة الاحدى والعشرين فقال في الترهين من التصرفات القاسدة الصدقة
 والخلع والشركة والصلح والصلح كالمائة والوكالة والوقف والامانة والصرف والوصية
 والقبضة أما الصدقة ففي جامع القصولين أنها كالهيئة القاسدة مضمونة بالقبض وأما
 الخلع فحكمه أنه اذا بطل العوض فيه وقع بائناً وذلك كاخلع على خيراً وخسراً وبينة
 وأما الشركة وهي المققود منها شرطها مثل أن يجعل الربح فيها على قدر المال كما في الجمع
 ولا ضمان عليه لو هلك المال في يده كافي جامع القصولين وأما السلم وهو ما فقد فيه شرط
 من شرائط القصة فحكمه رأس المال فيه كالمنصوب فيصع فيه أن يأخذ به ما به الهدايد

وشارح البذر المالك أجل
 والصلح والرهن لكل نقضه
 أمانة أو كالصلح حكمه
 ثم الهبة مضمونة يوم قبض
 وصح بيعه لعبد اقترض
 مضاربه وسكها الأمانة
 والمثل في البيع والقيمة

كذا في القبول وأما الكفالة كما إذا جهل المكفول عنه مثلاً كقوله ما يابيت أحداً فعلى تخلفها عدم الوجوب عليه ويدفع بما آذاه حيث كان الضمان فاسداً هكذا في القبول أيضاً وأما الوكالة والوقف والاتاة والصرف والوصية فالظاهر أنهم لم يفرقوا بين فاسدها وباطلها وصريحاً وان الاتاة كالنكاح لا يطلها الشرط الفاسد وقد عرف أنه لا فرق بين فاسده وباطله وقالوا لو وقعت الاتاة بعد القبض بعد ما ولدت الجارية فهي باطلة اه أقول وما عزاها إلى المجمع في قوله وأما الشركة الخ فغير موجود فيه ولم نر أحداً حاله بل يجوز الشركة مع التساوي في الربح وعدمه فالصواب أن يمثل بالقي شرط فيها دارهم منصفة لأحدهما فانه مفسد لها وحكم الفاسدة أن يجعل الربح فيها على قدر المال وإن شرط التفاضل وهذا هو الذي في المجمع وغيره فافهم وذكر القسمة ولم يترص لحكمها وسيدكر المصنف والشارح في بابها إن المقبوض بالقسمة الفاسدة كقسمة على شرط هبة أو صدقة أو بيع من المفسوم أو غيره يثبت الملك فيه ويمنع جواز التصرف فيه لقاضيه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشراء الفاسد وقيل لا يثبت فيه وجزم بالقبول في الأشياء وبالأقل في البرازية والقيمة اه وما ذكره في النكاح من عدم الفرق بين فاسده وباطله قد علمت فافهم هذا وقد زاد الرجس في الحوالة ونظم حكمها مع حكم ما زاد على العشر تكميلاً لنظم التهر على الترتيب المذكور فقال

صدقة كهية سواء • وانلحس بائن ولاجزاء
ان شرط النحر أو الخنزير أوه لئمة بده هكذا وأوا
بقدر مال ربح شركة فسد • كأن لقطع شركة الربح قصد
ولا ضمان به لملك المال • في يده حوت دروا المعال
وسلم بعض شروطه فقد • ففاسد كما من القسمة شهد
ورأس مال فيه كالمقبوض عنه • فغذبه ما شئت ان يدا بيد
كفالة المجهول مفسد لها • فأرجع بما آذيت ان شب دهي
اذ ابى الدفع على الكفالة • ولا رجوع ان يرد وقاله
وقاسد القسمة ان شرط نعي • لا يقتضيه العقد با هذا الكمي
فملك المفسوم بالقيمة ان • يقبض وقيل لا فقد غازا القطن
وكالة وصاية والوقف • اتاة يا صاح ثم الصرف
لا فرق فيها بين ما قد فسد • وبين باطل هديت الرشد
حوالة بشرط أن يؤدى • من يبيع دار للمصل يردى
فان يؤد المال فهو راجع • على المحصل أو محال خاشع

وقوله فغذبه ما شئت الخ أي أنه لا يستبدل برأس مال السلم الفاسد بخلاف الصحيح لكن بشرط أن يكون يدا بيد لا يتصل عن دين بدين وقوله اذ ابى الدفع على الكفالة الخ

أى لو غلب لزومها له فإذا هما كلفه وقال هذا ما كلفت له يرجع عليه لانه إذا ما البس
 بلازم عليه على زعم لزومه كالموقف منه ثم تن أن لا دين عليه وأما إذا قال سخط هذا وفاء
 مما لك في ذمتي فلا يرجع عليه لأن من قضى دين غيره بلا امره لا يرجع له على أحد
 (قوله والخزنة) استقر بها عن الأمة كما يأتي (قوله مهر مثلها) مبتدأ خبره قوله
 مهر مثلها ولا يلزم الخبرا عن الشيء بنفسه لما أشار اليه من اختلافهما شرعا ولفظ لأن
 الثاني مقيد بقوله من مهر أيها ثم اعلم أن اعتبار مهر المثل المذكور حكم كل نكاح صحيح
 لا تسمية فيه أصلا أو سمى فيه ما هو مجهول أو ما لا يحل شرعا وحكم كل نكاح فاسد بعد
 الوطء سمى فيه مهر أو لا وأما المواضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطء شبهة فليس المراد
 بالمهر فيها مهر المثل المذكور هنا لما في الخلاصة أن المراد به العقر وفسره الأسيدي
 بأنه ينظر بكم تستأجر لزالو كان حلالا لا يجب ذلك القدر وكذا اتفق من مشابهة في شرب
 الأصل للشرعي ١٥ وظاهره أنه لا فرق بين الخزنة والأمة ويقال له ما في الخط
 لو زفت إليه غيرها أنه فوطئها لزمه مهر مثلها لأن يجعل على العقر المذكور فوطئا
 بحر (قوله لأنتمها) المقصود أنه لا اعتبار للألام وقومها مع قوم الأب لأنها لا تستسب
 أصلا حتى تكون أدنى حال من الأجنبيات من البرص حتى قلت لكن الأم قد تكون
 من قبيلة لا تماثل قبيلة الأب والمعتبر من الأجنبيات كانت من قبيلة تماثل قبيلة الأب
 على ما يأتي من كانت كذلك فهي أعلى حال من الأم فافهم (قوله كيف عه) مثال
 للمتنحى ح أى المتنى في قوله إن لم تكن من قومه والصغير فيهما للاب فالأم إذا كانت
 بنت عم الأب كانت من قوم الأب وقول المرد بكفت عها سبق قل أو يجاز (قوله وفاده
 اعتبار الترتيب) كذا في البحر والنهر لكن قال في البحر بعده وظاهر كلامهم خلافه أنه
 قلت وتظهر التمرة فيها الوساوئها أختها وبنت عها مثلال في الصفات المذكورة واختف
 مهرها ما قل في ما في الخلاصة فتعتبر الأخت وأما على ظاهر كلامهم فيشعر كل وقد قال
 في البحر ولم أر حكم ما إذا ساوت المرأة امرأتين من أقارب أيها مع اختلاف مهرها هل
 يعتبر بالمهر الأقل أو الأكثر وينبغي أن كل مهر اعتبره القاضي وحكم به فانه يصح لفظ
 التفاوت ١٥ وفيه أنه قد يكون التفاوت كثيرا وقال الصغير الرمي نص علمونا على أن
 التفويض لقضاء العهد فسادوا الذي يقتضيه مظهر الفقه اعتبار الأقل للتميز به ١٥
 قلت ويظهر لي أنه يتفاوت مهر كل من هاتين المرأتين فن وافق مهرهما مهر مثلها تعتبر
 إذ يمكن أن يكون حصل في مهر أحدهما نصف المهر من الزوج والزوجة تأخذ (قوله
 في الأوصاف) الأولى حذفه لغناه قوله سنا الخ عنه مع احتياجه إلى تكلف
 في الأعراب (قوله وقت العقد) ظرف لمثلها الثانية بالنظر للمتن وتعتبر بالنظر للشارح
 ١٥ ح والمخبر أنه إذا أردنا أن نعرف مهر مثل امرأتين تزوجت بلا تسمية مثلا تنظر إلى
 صفاتها وقت تزوجها من من وجال الخ وإلى امرأتين قوم أيها كانت حين تزوجت

مطلب
 في بيان مهر المثل

(و) الخزنة (مهر مثلها) الشرعي
 (مهر مثلها) اللغوي أى مهر
 امرأة تماثلها (من قوم أيها)
 لأنتمها إن لم تكن من قومه كانت
 عه وفي الخلاصة ويعتبر بأخواتها
 وعما لها فإن لم يكن فبنت الشقيقة
 وبنت العماتى وفاده اعتبار
 الترتيب فلم يفتقر وتعتبر المماثلة
 في الأوصاف (وقت العقد)

في السن والجمال الخ مثل الاولى ولا عبرة بما حدث بعد ذلك في واحدة منهم ما من زيادة
 جال ونحوه أو نقص أو إقاده الرسق (قوله منا) أراد به الصغر والكبر بجر ومنه
 في غاية البيان وظاهره انه ليس المراد تحديد السن بالعدد كعشرين سنة مثلاً بل مطلق
 الصغر أو الكبر فيما لا يمتد فيه التفاوت عرفاً فثبت عشرين مثلاً بثلاثين وإذا قال
 في المهرج لأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف فإن الغنية تنسج بأكثر
 ما تنسج به الفقيرة وكذلك الشاب مع المجور والحسن مع الشوهاء اه وظاهره ان بقية
 الصفات كذلك فيعتبر المماثلة في أصل الصفقة احتراماً عن ضدّها لا عن الزيادة فيها
 (قوله وجمال) وقيل لا يعتبر الجمال في بيت الحسب والشرف بل في أوساط الناس وهذا
 جيد فتح والظاهر اختياره مطلقاً بجر وكذا رده في التبر بإطلاق عبارة الكثر وغيره
 قلت وجهه أن الكلام فيمن كانت من قوم أيها فإذا سويت أحدهما الأخرى
 في الحسب والشرف وزادت عليها في الجمال كانت الرغبة فيها أكثر (قوله وبلدا
 وعصراً) فلو كانت من قوم أيها لكن اختلفت كأنهما أو زمانهما لا يعتبر بهما ههنا لأن
 البلدين تختلف عادة أهلها في غلات المهر ورخصه فالزوج جفت في غير البلد الذي زوج
 فيه أمّا راجعاً لا يعتبر بهما ههنا ففتح ومثله في الحاكم الذي هو جمع كتب محمد حيث
 قال ولا يخلو إلى نساها إذا كن من غير أهل بلدها لأن مهور البلدان مختلفة اه ومقتضى
 هذا أنه لا بد من اعتبار الزمان والمكان وإن قلنا بالاكتماء بعض هذه الصفات على ما يأتي
 فانهم (قوله وعقلاً) هو قوة بصرية لا لصور الحسنة والقبيلة أهنية محمود للأنسان في
 مثل حر كانه وسكاته كافي كتب الأصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرطه في النسق من
 العلم والأدب والتقوى والعفة وكما أخلق قهستاني (قوله وديناً) أي ديناً وصلاًحاً
 قهستاني (قوله وعدم ولد) أي أن كان من اعتبر لها المهر كذلك وإن كان لها ولد اعتبر
 مهر مثلها به من له ولد ط (قوله ذكره الكال) أي نقلاً عن المشايخ وفسره بأن يكون
 زوج هذه كالزواج أمثالها من نساها في المال والحسب وعدمها اه أي وكذا في بقية
 الصفات فإن الشاب والفتى مثلاً زوج بأرخص من الشيخ والفاسق كافي البصر والنهر
 (قوله ومهر الامة الخ) قدسنا الكلام عليه أقول الباب قال ح دخل في إطلاقه ما إذا
 كان له اقوم أب كما إذا تزوج حر أمه رجل ولم يشترط الحرة بفقته أمه وهي وإن كانت
 من قوم أيها لكن خالفتم في الحرة فلم تحصل المماثلة (قوله أي في ثبوت مهر المثل)
 أشار إلى أن صغيره عائد إلى مهر المثل بتقدير مضاف وهو ثبوت (قوله لما ذكر) علة
 ثبوت مهر المثل والمراد بذكر المماثلة تساوماً عطف عليه وأشار به إلى أنه لا بد من
 الشهادة على الأمرين المماثلة بينهما مهر الأولى كان كذا ح وفي بعض النسخ بما
 ذكره فإليه للسببية أي لثبوته بسبب ما ذكر من المماثلة في الاوصاف (قوله شهود
 عدولي) أشار إلى اشتراط العدائين للعد لأن المقصود اثبات المال والشرط فيه ذلك

سناو جالاً وبلداً وعصراً
 وعقلاً وديناً وبكارة وثبوتية
 وعفة وعلماً وأدباً وكما خلق
 وعدم ولد يعتبر بهما الزوج أيضاً
 ذكره الكال قال ومهر الامة بقدر
 الرغبة فيها (ويشترط فيه) أي
 في ثبوت مهر المثل لما ذكر (أخبار
 رجلين أو رجل واحد) ونظ
 الشهادة) فإن لم يوجد فهو عدول

(قوله فاقول للزوج) لانه منكر للزيادة التي تدعيها المرأة (قوله وما في المحيط الخ)
 جواب عما ذكر في البصر من المخالفة بين ما في الخلاصة والمتقى وهو ما من اشتراط
 الشهادة المذكورة وبين ما في المحيط حيث قال فان فرض القاضي أو الزوج بعد العقد
 جاز لانه يجري ذلك مجرى التقدير لما وجب بالعقد من مهر المثل زاد أو نقص لأن الزيادة
 على الواجب صحيحة والخط عنه جائز اهـ ووجه المخالفة ان ظاهر ما مر انه لا يصح القضاء
 بمهر المثل بدون الشهادة أو الاقرار من الزوج وأجاب في التمس بأن ما في المحيط ينبغي أن
 يحصل على ما اذا رضى بذلك والا فلا زيادة على مهر المثل عند ما تم التمس عنه عند ما تم
 لا يجوز اهـ أقول قد تمنعنا عن البدائع عند قول المصنف وما فرض بعد العقد أو زيد
 لا يصف أن مهر المثل يجب بنفس العقد بدليل انها لو طلبت القرض من الزوج يلزمه
 ولو امتنع بغيره القاضي عليه ولو لم يفعل ناب عنها في القرض اهـ فهذا أصح مما في ان
 المراد فرض مهر المثل وان فرض القاضي عند عدم التراضي فلا يصح جعل ما في المحيط على
 ما ذكره في التمس وأما قول المحيط زاد أو نقص الخ فينبغي جعله على صورة فرض الزوج اذا
 رضى بها وبين ذلك على وجه تندفع به المخالفة المذكور على أن مهر المثل انما يجب بالنظر
 الى من يساو بها من قوم أيها وقد عرفت أيضا انه لا يثبت الا بشاهدين فإذا تزوجت بلا
 مهر وطلبت من الزوج أن يفرض لها مهر مثلها فامتنع ورافعه الى القاضي وأثبت
 بشاهدين شهدا بان فلانة من قوم أيها تأسوا بها في الصفات المذكورة وانما تزوجت بكذا
 يحكم لها القاضي بمثل مهر فلانة المذكورة بلا زيادة ولا نقص وانما يمكن الزيادة والنقص
 عند فرض الزوج بالتراضي كالمثلنا واذا كان فرض القاضي مبنيا على ما قلنا من الشهادة
 المذكورة تندفع المخالفة التي ادعاها في البصر لانه لا مسوغ لجعل ما في المحيط على ان القاضي
 يفرض لها مهر ابرأه ويلزم احدثها بالزيادة أو النقص بلا رضاه مع امكان المعبر الى
 الواجب لها شرعا عند وجود من يساو بها في الصفات من قوم أيها وان كان المراد جعل
 كلام المحيط على حكم القاضي عند عدم وجود من يساو به لمن قوم أيها ومن الجانب
 فلا يخالف ما في الخلاصة والمتقى أيضا لأن كلامهما في مهر المثل وهو لا يكون الا عند
 وجود المائل فيسوق ثبوته على الشهادة أو الاقرار ما عند عدم المائل يكون تقدير
 المهر المثل جاز بغيره لانه من غير المثل في نظر القاضي فلو تأمل واجتهد فحكم به بدون شهود
 واقرار من الزوج فموضوع الكلامين مختلف كالإعتق وعلى هذا لا يتأتى أيضا فيه زيادة
 أو نقصان الا لا يمكن ذلك الا عند وجود المائل ولكن جعل كلام المحيط على ما ذكره يتأنيبه
 ما قد مناه عن البدائع من ان المراد الحكم بمهر المثل وكذا ما ذكره قرياعن الصنفية
 من أنه اذا اعدم المائل لا يعطى لها شيء ولا يمكن جعله على حالة التراضي لما علمت من كلام
 البدائع ولانه عند وجود التراضي يستغنى عن الترافع الى القاضي وعند عدم وجود
 الشاهدين فاقول للزوج يمينه كما مر و يأتي فيحكم لها القاضي بما يحلف عليه فاعلم هذا

فاقول للزوج يمينه وما في المحيط
 من ان القاضي يفرض المهر جاز
 في التمس على ما اذا رضى بذلك

البرير وافته الموفق (قوله فان لم يوجد) أي من مماثلها في الأوصاف المذكورة كلها
أو بعضها بغير مقتضاه الاكتفاء ببعض هذه الأوصاف وبه صرح في الاختصار بقوله
فان لم يوجد ذلك كله فاذي وجد منه لانه تعدد اجتماع هذه الأوصاف في امر اثنين
فيستبر بالموجود بينهما لانها مثلها ١٥ ومثله في شرح الجميع لابن مالك وغيره لانه لا يوجد
موجود في بعض نسخ الملتقى قلت لكن بشكل عليه اتفاق المتون على ذكر معظم هذه
الأوصاف وتصریح الهداية بان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الأوصاف وكذا
يختلف باختلاف الدار والعصر ١٥ اذ لا شك ان الرغبة في البكر الشابة الجميلة الغنية
أكثر من التيب العوز والشوواء القصيرة وان تساوت في العقل والدين والعلم والادب
وغيرها من الأوصاف فكيف يقدّمها احداهما بغير الاخرى مع هذا التفاوت وقولهم
لانه تعدد اجتماع هذه الأوصاف في امر اثنين مسلم والقرينة اعتبارها في قوم الاب فقط
أما عند اعتبارها من الاجانب بأضافه على انه لو فرض عدم الوجود بكون القول
للزواج كما ذكره المصنف بعد وان امتنع برفع الامر للقاضي ليقدر لها مهر اعلى مما تركه
في البصر عن الصرفية ما في غربة وخلف زوجتين غريبتين تدعيان المهر ولا يشتهلها
وليس لهما أخوات في القرية قال يحكم بجمالهما بكم يتكلم مثلها ما قبله يختلف
بالبلدان قال ان يوجد في بلد هـ ما يسال والا فلا يعطى لهما شيء ١٥ أي لعدم امكان
الحلق بعد الموت لكن فيه أن ورة الزوج تقوم مقامه قتال (تبيه) • جرى
العرف في كثير من قرى دمشق بتقدير المهر بتقديره من جميع نساء أهل القرية بلا
تفاوت فنبني أن يكون ذلك عند السكوت عنه بخلاف المذكور المسحوق وقت العقد لأن
المعروف كالشرط وحقق فلا يسال عن مهر المثل وافته تعالى أعلم (قوله وصح ضمان
الولي مهرها) أي سواء كان ولي الزوج أو الزوجة صغيرين كانا أو كبيرين أما ضمان
ولي الكبير منهما فظاهر لانه كالاجنبي ثم ان كان باهره رجع والالا وأما ولي الصغيرين
فلا يشترط صغير ومعه فاذ مات كان لها أن ترجع في تركته ولها في الورثة الرجوع في نصيب
الصغير خلافا لغير لان الكفاية صدرت بأمر معتبر من المكفول عنه ثبتت ولاية الاب
عليه فأن الاب اذن منه معتبر واقدمه على الكفاية دلالة ذلك من جهة خبر من القبح
(قوله ولو عاقد) أي ولو كان هو الذي يشرع العقد النكاح بالولاية عليها أو عليها وأعلمها
فانهم (قوله لا صغير) تعذر لقوله صح بالنسبة لما اذا كانا صغيرين واو احدهما
ويصلح جوابا عما قال لو كان الضامن ولي الصغيرة يلزم أن يكون مطالباً ومطالبان
حق المطالبة ولذا الواباع لها شيئا ثم ضمن الثمن من المشتري لم يصرح بالجواب انه في النكاح
صغير ومعه ضمان فلا ترجع الحقوق اليه وفي البيع أصيل ولاية قبض المهر به حكم
الابوة لا باعتبار اياه عاقد واذا املك قبضه بعد بلوغها اذ انشئه بخلاف البيع وقامه
في القرض (قوله لكن) استدراك على قوله وصح (قوله بشرط محضه) أي الولي

(فان لم يوجد من قبيلة أبيها فليكن
الاجانب) أي من قبيلة ثقات قبيلة
أبيها (فان لم يوجد فليكن من قبيلة
الزوج في ذلك بينه كما مر) (وصح
ضمان الولي مهرها ولو المرأة
صغيرة) ولو عاقد لانه صغير لكن
بشرط محضه فلو فرض مرض موته

مطلب
في ضمان الولي المهر

(قوله وهو) أى المكحول عنه أو المكحول له ط (قوله وارثه) أى وارث الولي
 كأن يكون الولي أباً الزوج أو أماً بالزوجة (قوله لم يصح) لأنه تبرع لوارثه في مرض
 موته فتح زاد في الصريح من الضمنية وكذا كل دين ضمنه من وارثه أو لوارثه هـ أى لأنه
 بمنزلة الوصية لو ارثه لا يقال أنه لا تبرع من المكحول بشئ فإنه لو مات قبل الأداء ترجع
 المراتفة في تركته ويرجع باقي الورثة في نصيب الابن لو كفله الأب بأمره أو كفله صغيراً
 كما تقدمناه لا يقول رجوع باقي الورثة على المكحول عنه لا يخرج الكفالة عن كونها
 تبرعاً ابتداءً لأنه قد يملك نصيبه وهو مفلس أو قد لا يمكنهم الرجوع ويدل على ذلك أيضاً
 أن كفاية المريض لا جنس تبع من الثلث ولولم تكن تبرعاً لعصم كل المال كافي
 تبرعاً بل أبلغ من هذا أنه لو باع وارثه شيئاً ملكه بمثل القصة أو أقل أو أكثر
 فأبصح باطل حتى لا تثبت به الشفعة خلافاً لما كافي الجمع فافهم (قوله والا) أى
 وإن لم يكن المكحول له أو عنه وارث الولي الكافل بان كان ابن ابنه الحى أو غيب ط
 (قوله صح) أى الضمان من الثلث كما صرحوا به في ضمان الاجنبي بجر أى أن
 كان مال الكفالة قد وثقت تركته صح وإن كان أكثر منه صح بقدر الثلث لأن الكفالة
 تبرع ابتداءً كما قلنا (قوله وقبول المرأة) عطف على حصته وهذا إذا كانت المرأة غائبة
 ح (قوله أو غيرها) وهو ولي أو ضولي غيره كما ساقى في كتاب الكفالة ولا أخال
 في البحر ولا بد من قبولها أو قبول غايل في المجلس فافهم قال ح وهذا فيما إذا كانت
 صغيرة والمكحول ولي الزوج أما إذا كان وليها فأجابه بقوم مقام القبول كافي النهر
 (قوله في مجلس الضمان) لأن شرط العقد لا يتوقف على قبول غائب على المذهب ط
 (قوله أو الولي الضامن) سواء كان وليه أو وليها ح وقد تضمن لأن الكلام فيه
 ولأنه لا يطالب بلا ضمان على ما يذكرون قريباً (قوله أن أمر) أى أن أمر الزوج
 بالكفالة أو فأداه لوضعي عن ابنه الصغير أو أدى ليرجع عليه لعرفه بحمل مهور
 الصغير إلا أن يشهد في أصل الضمان أنه دفع ليرجع فتح وبأن قوله (قوله بهما) به
 أى مهر زوجته ابنة أو المهر الواجب على ابنه (قوله إذا تزوجه امرأة) مرتبط بقوله
 ولا يطالب الأب المخل لأن المهر مال يملكه الزوج ولا يلزم الأب بالعقد إذ لو تزوجه لم يملكه
 الضمان شيئاً بجر (قوله على المقتد) مقابلها في شرح الطحاوى والتفتة أن لها مطالبة
 أى الصغير من أوليها فافهم قال في الفتح والمذكور في المنظومة أن هذا قول مالك ونحن
 نخالفه ثم قال في الفتح وهذا هو المقول عليه قلت ومثل ما في المنظومة في الجمع ودرر
 الصادق وشروحه ما في مواهب الرحمن لو تزوج طفله الفقير بلازمة المهر عندنا وأجاب
 في الصريح إذا كرم شارح الطحاوى بجملة على ما إذا كان الصغير مال بديل أنه في المعراج
 ذكر ما في شرح الطحاوى ثم ذكر أن المهر لا يلزم أباً الفقير بلا ضمان تعين كون الأول
 في الفتح قلت وأصرح من هذا ما في العناية حيث قالنا قلنا عن شرح الطحاوى أن الأب

وهو وارثه لم يصح ولا يصح من الثلث
 أو قبول المرأة وغيرها في مجلس
 الضمان (وطالب أمأشامت) من
 زوجها البالغ أو الولي الضامن
 (فإن أدى رجوع على الزوج أن
 أمر) كما هو حكم الكفالة (ولا يطالب
 الأب بهما) بهما بهما الصغير الفقير (أما
 الفتي) فيطالب أبوه بالفتح من
 مال ابنه لا من مال نفسه (إذا تزوجه
 أمره) إلا إذا ضمنه على المقتد

إذا تزوج الصغير أمراً أقل لم ير أنه أنقلب المهر من أي الزوج فيؤدي الأب من ماله ابنة
 الصغير وإن لم يضمن الخ وعلى هذا يقول الشارح على المختار لأجل أنه (قوله كما في النفقة)
 أي أنه لا يؤخذ أو الصغير بالنفقة إلا إذا ضمن كذا ذكره المنصف في المنع عن الخلاصة
 وفي الخلية فإن كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يتعب على الأب تنفقها ويستدين الأب
 عليه ثم يرجع على الابن إذا أسير اه وفي كافي الحاشية فإن كان صغيراً لم يلزم يؤخذ
 أبوه بنفقة زوجته الآن يكون ضمها اه ومنه في الزبلي وغيره ظلت وهو محال لما
 سذكره الشارح في باب النفقة في القروع حيث قال وفي المختار والمتن ونفقة زوجة
 الابن على أبيه إن كان صغيراً فقراً أو زمناً اه اللهم الآن يجعل ماسألي على أنه يؤمر
 بالاتفاق ليرجع بما تنفقه على الابن إذا أسير كما قالوا في الابن المورس إذا صكت أمته
 وزوجها مسيرين يؤمر بالاتفاق على أمته ويرجع بها على زوجها إذا أسير وبؤيده
 عبارة الخلية المذكورة فليأتمل (قوله ولا يرجع للأب الخ) أي لو أدى الأب المهر
 من ماله نفسه لا يرجع له على ابنته الصغير قبل أن اكتمل لا يرجع له إلا بالامر ولو وجد
 لكن قدّمنا أن أقدمه على كفالته بمنزلة الأمر لثبوت ولايته عليه ولهذا الوضحة أجنبي
 باذن الأب يرجع فكذلك الأب نعم ذكر في غاية البيان رجوع الأب لما ذكر في الاستحسان
 لا يرجع له لتصله عنه عادة بلا طمع في الرجوع والثابت بالعرف كالنائب بالنص إلا
 إذا شرط الرجوع في أصل الضمان ف يرجع لأن الصريح يفوق الدلالة أعني العرف
 بخلاف الوصية فإنه يرجع لعدم العادة في تبرعه فصار كبقية الأولياء غير الأب اه فعدم
 الرجوع بلا شاهد مخصوص بالأب ومقتضى هذا رجوع الأم أيضاً حيث لا عرف إذا
 كانت وصية وكفله أمّا بدو ذلك فقد صارت حادثة الفتوى في صبي زوجته عليه
 ودفع أمته عنه المهر وهي غير وصية عليه ثم بلغ فأردت الرجوع عليه وبنيت في هذه
 الحادثة عدم الرجوع لا بقائم دين الصبي بل اذن ولا ولاية ولا سيما على القول الآخر
 من اشتراط الأشهاد في غير الأب أيضاً تأمل وفي البرازية إذا أشهد أي الأب عند الأداء
 أنه أدى ليرجع رجوع وان لم يشهد عند الضمان اه والحاصل أن الأشهاد عند الضمان
 أو الأداء شرط الرجوع كافي للصرف وسد في القبح بما إذا كان الصغير فقراً واعترضه
 في التبرع بمنزلة من غاية البيان أي من حيث أنه مطلق مع عدم التعليل بالعرف وقد حال
 أن ما في القبح مبنى على عدم اطراد العرف إذا كان الصغير غنياً فله الرجوع وان لم يشهد
 ولا سيما لو كان الأب فقيراً تأمل وفي ما لو دفع بلا ضمان ومقتضى التعليل بالعادة أنه
 لا فرق في رجوع أن أشهد ولا لا وسذكر الشارح في آخر باب الوصية ولو اشترى لطفه ثوباً
 أو طعاماً واشهد أنه يرجع به عليه يرجع به لوله مال ولا لوليّه به عليه ح ومنه
 لو اشترى له داراً أو عبداً يرجع سواء كان له مال أو لا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي
 يوسف وهو حسن يجب حفظه اه قلت وحاصله الفرق بين الطعام والكسوة

(كما في النفقة) فإنه لا يؤخذ به إلا إذا ضمن ولا يرجع للأب إلا إذا شهد على الرجوع عند الأداء

وبين غيرهما في غيرهما لا يرجع الا اذا اشهد سواء كان الصغير فقيرا أو لا وكذا فهم ما
 ان كان الصغير غنيا أما لو فقرا فالرجوع له وان اشهد لوجوب ما عليه بخلاف فقرو
 الدار والعدد ومقتضى هذا أن المهر بلا ضمان كالدار والعبد لعدم وجوبه عليه فله
 الرجوع عليه ان اشهد ولو فقيرا والا فلا وهذا يؤيد ما في التمر قد برهنا نذكر هنا
 اختلاف القولين في أن الوصي لو اتفق من ماله على قصد الرجوع هل يشترط الاشهاد
 أم لا والاستسكان الاول وعليه فلا فرق بينه وبين الاب فله من عن غاية البيان من قوله
 بخلاف الوصي ميق على القول الآخر والله تعالى أعلم وبمثل الرجوع بعد الاشهاد
 ما لو أدى بعد بلوغ الابن كما في القبض وفيه ان هذا أي اشتراط الاشهاد اذا لم يكن
 للوصي دين على أبيه فالوصي الابدين له فآدى مهر امرأته ولم يشهد ثم ادعى أنه اذا مكن
 دينه الذي عليه صدق ولو كان الابن كبيرا فهو متبرع لانه لا يملك الاداء بلا امره اه
 (تبيينه) اشتراط الاشهاد لرجوع الاب لا يتأقما مقتضاه من أنه لو مات وأخذت
 الزوجة مهرها من تركته فلباق الورثة الرجوع في نصيب الصغير لم تأخذت من أنه ما ر
 كقبلا بالامر دلالة والكفيل بأمر المكفول عنه يرجع عما أدى وانما يرجع لو أدى
 بنفسه بلا اشهاد للعادة بأنه يؤدى تبرعا ما اذا لم يدفع بنفسه وأخذت الزوجة من تركته
 لم يوجد التبرع عنه فلذا يرجع باقي الورثة في نصيب الصغير من التركة (فرع) في القبض
 ولو أعطى ضبعة مهر امرأته ولم يقبضها حتى مات الاب قبعتها المرأة لم يصح الا اذا
 ضمن الاب المهر ثم أعطى الضبعة به فثبت ذلك لاجابة الى القبض (قوله وله ما منه الخ)
 وكذا لولي الصغيرة المتع المذکور حتى قبض مهرها وتسليمها بنفسها غير صحيح فله
 استردادها وليس لغير الاب والجد تسليمها قبل قبض المهر من له ولاية قبضه فان سلمها فهو
 فاسد وأشار الى أنه لا يحصل له وطؤها حتى كرمها ان كان امتناعها الطلب المهر عنده
 وعندهما يحمل كمال المحيط بحر وفيه نقيد اختلافهما اذا كان وطؤها أو لا برضاها
 أما اذا لم يطعها أو لم يحمل بها كذلك فلا يحمل اتفاقا نهر (قوله ودواعيه الخ) لم يصرح به
 في شرح الجمع وانما قال لها ان تمنعه من الاستمتاع بها فقال في التهرانه يم الدواعي ط
 (قوله والشر) الاولى التعبير بالخراج كما عبر في الكترليم الاخراج من بينها كما قاله
 شارحوه ط (قوله وخلافه) يصلح حكمهما من الوطء بالاولى وانما تظهر فائدة ذكرها على
 قولهما الا في (قوله رضيتمما) وكذا لو كانت مكرهة أو صغيرة أو محتاجة بالاولى وهو
 بالاتفاق امامع الرضا فعندها ليس لها المتع وتكون به ناشئة لانفقة لها اي الا ان تمنعه
 من الوطء وهي في يده بحر جنانا أخذنا محصر حواجه في النفقات أن ذلك ليس مشور
 بعد أخذ المهر (قوله لاخذنا من تعجيله) عنه لقوله وله ما منه ورعاية واللام بمعنى الى
 فلما طعها المهر الا درهمها واحد اقلها المتع وليس لها استرجاع ما قبضت هندية عن السراج
 وفي البصر عن المحيط لو اختلف به رجلا على زوجها لها الامتناع الى أن قبض الحمال

(وله ما منه من الوطء) ودواعيه
 شرح مجمع (والسفر بها ولو بعد
 وطء وخلافه رضيتمما) لأن كل وطء
 معقود عليها تسليم البعض لا
 بوجوب تسليم الباقي (لاخذنا من
 تعجيله) من المهر كله أو بعضه

مطلب
 في منع الزوجة نفسها قبض المهر

لا لأحواله الزوج اه وأشار الى أن تسليم المهر مقدم سواء كان عبداً أو بتأخلاف
البيع والنس بين قائمه ما يلزم معالان القبض والتسليم معامته ذرهما بخلاف
البيع كما في التهر عن البدائع وقوله فيه لكن في القبض لو خاف الزوج أن يأخذ الأب
المهر ولا يسلم البتة يومراً الأب يجعلها مهية للتسليم ثم يقبض المهر (قوله) أو أخذ قدر
ما يجعل لثمنها عرفاً) أي أن لم يمين تجعلها أو تعجيل بعضه فلها المنع لاخذ ما يجعل لثمنها عرفاً
وفي الصيغة الفتوى على اعتبار عرف بلد همامن غير اعتبار التلث أو النصف وفي الخالية
يعبر التعارف لأن الثابت عرفاً ~~كما~~ الثابت شرطاً قلت والتعارف في زماننا في مصر
والشام تعجيل التلثين وتأجيل التلث ولا تنس ما قد عناه عن الملتص من أن لها المنع أيضاً
للمشروط عادة كلنف والمكعب ودياح الثقافة ودراهم السكر كما هو عادة محرقة فانه
يلزم دفعه على من صدق العرف من غير تدق اعطاء مثلها من مثلهما بشرط عدم دفعه
والعرف الضعيف لا يطق المسكوت عنه بالمشروط (قوله) أن لا يؤجل (شرط في قوله
أو أخذ قدر ما يجعل لثمنها يعني أن عمل ذلك إذا لم يترط تأجيل الكل أو تعجيله ط وكذا
البعض كما قدمه في قوله كلاً أو بعضاً وفي القبح حكم التأجيل بعد العقد تحكمه فيه
(قوله) فكاش شرطاً) جواب شرط محذوف تقديره فان أجل كله أو جهل كله ح وفي مسئلة
التأجيل خلاف يأتي (قوله) لأن الصريح (الخ) أي يعتبر ما شرطاً وان تعوزر تعجيل
البعض لأن الشرط صريح والعرف دلالة والصريح أقوى (قوله) الا اذا جهل (الأجل)
إذا هنا ظرفية فهو استثناء من أهم الظروف أي فكاش شرطاً في كل وقت الا في وقت جهل
الأجل فافهم قال في البصر فان ~~كانت~~ جهالة متقاربة كالحصاد والدياس ونحوه فهو
كالمعلوم على الصحيح كما في الظهيرة بخلاف البيع فانه لا يجوز بهذا الشرط وان كانت
متقاربة كالإمسرة أو إلى هبوب الريح أو إلى أن تحترق السماء فالأجل لا يثبت ويجب
المهر جالاً وكذا في غاية البيان اه (قوله) الا التأجيل) استثناء من المستثنى ح (قوله)
فيصم للعرف) قال في البصيرة كرفي الخلاصة والزارة اختلافه وصح انه صحيح وفي
الخلاصة والطلاق تعجيل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل اه يعني إذا كان التأجيل الى
الطلاق أو ما لى مقدمة معينة لا يتعجل بالطلاق كما قد يقع في مصر من جعل بعضه حالاً وبعضه
مؤجلاً الى الطلاق أو الموت وبعضه مضمناً فإذا طلقتها تعجيل البعض المؤجل لا للميم
فتأخذ بعد الطلاق على نحو مومه كأنأخذ مقله واختلف هل يتعجل المؤجل بالطلاق
الرجعي مطلقاً أو الى انقضاء العدة ويرحم في القنية بالثاني وعزاه الى عامة المشايخ ولو
ارتدت ولحق ثم أملت وتزوجها فاختار أنه لا يطالب بالمهر المؤجل الى الطلاق كما في
الصيرفة لأن الردة فسخ لا طلاق اه ملخصاً (قوله) وبه يفتى استحضاراً) لانه لما طلب
تأجيله كله فقد رضى بإسقاط حقه في الاستعاق وفي الخلاصة أن الاستاذ ظهر بالدين كان
يفتى بأنه ليس اما الاستعاق والصدرا الشهيد كان يفتى بأن اهاذلك اه فقد اختلف الاقتناء

(أو) أخذ قدر ما يجعل لثمنها عرفاً
به يبقى لأن المعروف كالشروط
(أن لم يفرج حل) أو يعجل (كله)
فكاش شرطاً لأن الصريح يفوق
الدلالة الا اذا جهل الأجل جهالة
فاحة فيصحب بالانجاء الا التأجيل
الطلاق أو موت فيصم للعرف
بزيادة ومن الثاني لها منعه ان
أجله ~~حكمة~~ وبه يفتى استحضاراً
ولو أجلس وفي التهر لو تزوجها على
ما فعل على حكم الحلول

بحر قلت والاستحسان مقدم فلذا جزم به الشارح وفي البصر عن القضي وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع اتفاقا اه
 (تنبيه) فهم من قول الشارح ان اجله كله انه لو اجل البعض ودفع المجل ليس لها الامتناع على قول الثاني مع انه في شرح الجامع لقاضيان ذكر اولاً انه لو كان المهر موجلاً ليس لها المتع قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو كان المهر قبل بعضه واستوفت العاجل وكذا لو اجلته بعد المقدّم قال وعلى قول أي يوسف لها المتع الى استيفاء الاجل في جميع هذه الفصول اذا لم يكن دخل بها الخ وهذا بخلاف قول المصنف لاختصاصين فيجمله الخ لكن رأيت في الأخيرة عن الصدر الشهبانة قال في مسئلة تأجيل البعض انّه الدخول بها في ديوان بالاخلاف لان الدخول عند أداء المجل مشروط بمهر فاقصّر كل مشروط نصاً متى تأجيل الكل فغير مشروط لا عرفاً ولا نصاً لم يكن له الدخول على قول الثاني استحساناً اه فافهم (قوله على أن يجعل أو يعين) أي قبل الدخول (قوله) لها انتمعه حتى تقبضه) أي قبض الباقي بعد الاربعين اذ ليس في اشتراط تجهيل البعض مع النص على حلول الجميع دليل على تأخير الباقي الى الطلاق والموت بوجه من وجوه الدلالات والنزاهة على العادة في مثل هذا التأخير الى اختيار المطالبة بصر عن فتاوى العلامة قاسم (فرع) في الهندية عن الحاشية تزوجها بأنت على أن يسقطها ما تسره والبقية المسنة فالانكحة الى سنة تمام تزوجها ثم يسره منه متى أو كرهه فآخذ (قوله) ولها النفقة بعد المتع) أي المتع لاجل قبض المهر ويشمل المتع من الوطء وهي في سنة وهو ظاهر وكذا لو امتنع من النكحة الى سنة فله النفقة كما يأتي في بابها وكذا لو ما فرت ويشكل عليه ان النفقة جزاء الاحتباس ولهذا لو كانت مفصولة أو حجة وهو ليس معها لانتفاء لها مع انها لم تقبض بعد وقد يجب بان التصبر بامس جهته بعدم دفع المهر فكانت محتبسة حكماً كالزوجة من جهة من تزوجها من النفقة بخلاف المفصولة والحاجة فان ذلك ليس من جهته هذا ما ظهر لي (قوله فلا تخرج الخ) جواب شرط مقتداي فان قبضته فلا تخرج الخ وان اذ به تقييد كلام المتن فان مقتضاه انها ان قبضته ليس لها الخروج للباحة وزيارة أهلها بلا ذمة مع ان لها الخروج وان لم يأذن في المسائل التي ذكرها الشارح كما هو صريح عبارته في شرحه على المتن عن الاشياء وكذا فيما لو ارادت حج القرض بحرم أو كان أو هو ازماناً صلاح الى خدمتها ولو كان كفراً أو كانت لها نازلة ولم يسأل لها الزوج عنها من القهر فخرج بلا ذمة في ذلك كله كما بسطه في تفقات الترخ خلافاً لما في التهتافي وان سمع ح حيث قال بعد الاختليس لها ان تخرج بلا ذمة أصلاً فافهم (قوله ولزيارة أو غيرها) سابق في باب النفقات عن الاختيار تمسيعاً بما اذا لم يتقدم راعي اتيانها في القهر انه الحق قال وان لم يكونا كذلك فيسني أن يأذن لها في زيارتها في الحين بعد الحين على قدر متعارف أتمنى كل جمعة وبعدة فان في كثرة

على أن يجعل أو يعين لها انتمعه حتى
 تقبضه (و) لها (النفقة) بعد المتع
 (و) لها (السفر والخروج من بيت
 زوجها للباحة) لها (زيارة أهلها
 بلا ذمة) ما لم تقبضه (أي المهر)
 فلا تخرج الخ (أي لها أو عليها
 أو بزيارة أو غيرها) كل جمعة أو
 الحارم كل سنة

الخروج فباب الفتنة خصوصاً ان كانت شابة والرجل من ذوى الهيئات (قوله
 أو لكونها قابله أو غاسله) أى تغسل المولى كافى الخلية وسد كرا الشارح فى التفقات
 عن الصرائر انه منهما المتقدم حقه على فرض الكفاية وكذا بجسه الجوى وقال ط انه
 لا يباح رض المتقول وقال الرضى ولعله محمول على ما اذا تعين عليها ذلك اه قلت لكن
 المتبادر من كلامهم الاطلاق ولا مانع من أن يكون تزوجه جامع عليه بحالها ورضا باسقاط
 حقه تأمل ثم رأيت فى تفقات المبرز ذكر عن النوازل أنها تخرج باذن وبدونه ثم نقل عن
 الخاتبة تقييده باذن الزوج (قوله لا يباح ذلك) عبارة الغنى وما عدا ذلك من زيارة
 الاجانب وعيادتهم والولية لا يذن لها ولا تخرج الخ (قوله والمعتد الخ) عبارة فمما سبى
 فى النفقة وله منتهى من الجم الامتناع وان جازى بلا تزين وكشف عورة أحد قال
 البابا فى وعليه فلا خلاف فى منعهن العمل بكشف بعضهن وكذا فى الشربة لا يمتنع بها
 للكمال اه وليس عدم التزين خاصاً بالجمام قاله الكمال وحسب أمثالها الخروج فتشترط
 عدم الزينة فى الكل وتفسير الهيئة الى ما لا يكون داعية الى نظر الرجال واستمالهم (قوله
 موجب لا ومجمل) تفسير لقوله كله والنصب بتقدير يعنى قال فى البصر عن شرح المجمع
 وأقضى بعضهم بأنه اذا أوقاها المجهل والمؤجل وكان مأموماً سافر بها والا لالت التأجيل
 انما ثبت بحكم العرف فطعمها انما حشيت بالتأجيل لاجل امساكها فى بلدها ما اذا
 أخرجه الى دار الغربة فلا الخ (قوله لكن فى الترخا) ومثله فى العرجة ذكرنا أولاً
 انه اذا أوقاها المجهل فالتقوى على انه سافر بها كافى جامع الفصولين وفى الثانية
 والاولوية انه ظاهر الرواية ثم ذكر عن التقيين أى القاسم الصقاروى والديانة له ليس له
 السرور مطلقاً بل ارضا الفساد الزمان لانها لا تأمن على نفسها فى منزلها فكيف اذا خرجت
 وانه صرح فى المختار بأن عليه التقوى وفى المحيط انه المختار وفى الولوية الجسة أن جواب
 ظاهر الرواية كان فى زمانهم ما فى زماننا فلا وقال فحصل من باب اختلاف الحكم
 باختلاف العصر والزمان كما قالوا فى مسئلة الاستتجار على الطاعات ثم ذكر ما فى المتن من
 شرح المجمع لمصنفه ثم قال فقد اختلف الاقتناء والاحسن الاقتناء بقول التقيين من غير
 تفصيل واختاره كثير من مشايخنا كافى الكفاى وعليه عمل القضاة فى زماننا كافى أنفع
 الواسئل اه ولا يقال انه اذا اختلف الاقتناء لا يعدل عن ظاهر الرواية لأن ذلك فيما
 لا يكون مبنياً على اختلاف الزمان كما أقاده كلام الولوية وقول البصر فحصله
 الخ فان الاستتجار على الطاعات كالتعليم وقعوده لم يقل بجواز الامام ولا صاحباً وأقضى به
 المشايخ للضرورة قالى لو كانت فى زمان الامام لقال به فيكون ذلك مذهبه حكماً كما
 أوضح ذلك فى شرح أرجوزة المخطومة فى رسم الملقى فانهم (قوله ويرى به البرازى)
 كذا فى التهم مع أن الذى حط عليه كلام البرازى فهو بوضوح الامر الى الملقى فانه قال
 وبعد ايقاف المهر اذا أراد أن يصرح بها الى بلاد الغربة يمنع من ذلك لأن القريب يؤذى

مطلب
 فى السفر بالزوجة

ولكونها قابله أو غاسله لا يباح ذلك وان أذن كما كانا عاصين والمعتد جواز الجمام بلا تزين أشباه
 وسبى فى النفقة (ويسافر بها
 بعد أدائه كله) موجب لا ومجمل
 (اذا كان مأموماً طاعها والا) يؤذ
 كله أو لم يكن مأموماً (لا) يسافر
 بها وبه يقضى كافى شروح المجمع
 واختاره فى ملقى الأبعد ويجمع
 الفتاوى واعتمده المصنف وبه
 أقضى شيخنا الرملى لكن فى النهر
 والذى عليه العمل فى ديارنا انه
 لا يسافر بها بسراً عليها ويرى به
 البرازى وغيره وفى المختار وعليه
 الفتوى

ويستتر بفساد الزمان (شعر)

ما أذل الغرب ما أشقاء • كل يوم يمين من يراه

كذا اختار الفقيه وبه بقي وقال القاضي قول الله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم أولى من قول الفقيه قبل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخر دليل قول الفقيه لا ما قد علمنا من عادة زماننا من ضارة قطعية في الاعترا بيهما واختار في الفصول قول القاضي فبقي بما يقع عنده من المضارة وعدمها لأن المفتي انما يفتي بحسب ما يقع عنده من المصلحة اه فقوله فبقي الخ صريح في انه لم يجزم بقول الفقيه ولا بقول القاضي وانما جزم بتقويض ذلك الى المفتي المسؤول عن الحادثة وأنه لا يفتي طرد الافتاء بواحد من القولين على الاطلاق فقد يكون الزوج غير مأمون عليها يريد نقلها من بين أهلها لغير ذهابها أو يأخذ مالها بل نقل بعضهم أن رجلا سافر بزوجه وأذى أنها أمته وباعها فن علم منه المفتي شيئا من ذلك لا يعلم أنه أن يقضيه بظاهر الرواية لا لعدم يقينا أن الامام لم يقل بالجلواز في مثل هذه الصورة وقد يتفق تزويج غرب امرأته في بلدة ولا يتيسر فيها المعاش فيريد أن ينقلها الى بلدة أو غيرها وهو مأمون عليها بل قد يريد نقلها الى بلدة فكيف يجوز العدول عن ظاهر الرواية في هذه الصورة والحال أنه لم يوجد الضرر الذي عليه القائل بخلافه بل وجد الضرر للزوج دونما فعله يقينا أيضا أن من أنفي بخلاف ظاهر الرواية لا يقول بالجلواز في مثل هذه الصورة ألا ترى أن من ذهب بزوجه للرجع فأقام بها في مكة مدة ثم حج واستخفى من السفرة عن البلد هل يقول أحد بغيره عن السفرة أو يتركها وحدها ففعل ما أراد فتعين تقويض الأمر الى المفتي وليس هذا خلاصا لهذه المسئلة بل لو علم المفتي أنه يريد نقلها من محله الى محله أخرى في البلدة بصدقة عن أهلها قصد اضرامها لا يجوز له أن يعينه على ذلك ومن أراد الاطلاع على أزيد من ذلك فليستتر في رسالتنا المسئلة نشر العرف في باب بعض الأحكام على العرف التي شرحت بها بيتان أرجوز في رسم المفتي وهو قول

والعرف في الشرع له اعتبار • لأنه عليه الحكم قديم

(قوله وفي الفصول الخ) قد علمت ان هذا اختيار صاحب البرازية وان ما في الفصول غيره (قوله وقمده) الضمير يعود الى النقل المفهوم من قوله ونقلها وكذا الضمير في قوله وأطلقه وقوله يمكنه الرجوع الاولى يمكنها وفي الترتيبالية ويبقى العمل بالقول بعدم نقلها من المصر الى القرية في زماننا لما هو ظاهر من فساد الزمان والقول ينقلها الى القرية ضعف لقول الاختيار وقيل يسافر بها الى قرى المصر القريبة لانها ليست بقرية اه وليس المراد السفر الشرعي بل النقل لقوله لانها ليست بقرية اه ما في الترتيبالية قلت وفيه انه بعد تصريح الكافي بأن الضمير على جوارز النقل وقول الفقيه انه الصواب كيف يكون ضعيفا ثم لو اقتصر على الترجيح بفساد الزمان لمكان أولى لكن ينبغي العمل بما سطر

وفي الفصول يبقى بما يقع عنده
من المصلحة (ويستتر فيها دون
مدته) أي الشعر (من المصر الى
القرية وبالعكس) ومن قرية الى
قرية لانه ليس بقرية وقمده
في التا واخاينة بقرية يمكنه الرجوع
قبل الليل الى وطنه وأطلقه في
الكافي فأنزل عليه الضمير

عن البراءة بمن تقويض الامر الى المقتضى حتى لو اراد رجل لا يريد نقلها للاضرار بها
والاذا لا يقبضه ولا سيما اذا كانت من اشراف الناس ولم تكن القرية مسكنا لاثامها
فان المسكن يعتبر بمحالهما كالنقطة كما سأل في بابها (قوله وان اختلاف المهر) قال
في القبح الاختلاف في المهر اما في قدره أو في أصله وكل منهما اما في حال الحياتة أو بعد
موتها أو موت أحدهما وكل منهما اما بعد الدخول أو قبله (قوله في أصله) بأن ادعى
أحدهما التسعة وأنكر الآخر (قوله حلف) أي بعد جزم المدعى عن البرهان ولم
يتمرض الشارحون بالتصديق لظهوره كما في البصر (قوله يجب مهر المثل) قال في البصر
ظاهره انه يجب النكاح ما بلغ وليس كذلك بل لا بد من ادعى ما ادعته المرأة لو هي المدعية للتسمية
ولا يتحقق مما ادعاه الزوج لو هو المدعى لها كما اشار اليه في البدائع اه قلت هذا يظهر
لوسمي المدعى شيئا ولا فلا تأمل ثم هذا مقبوعا اذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقا
أو بعده وبعد الدخول أو والخلو أما لو طلقها قبل الدخول والخلو فالواجب التسعة
كما في البصر ولم يتمرض به هنا لانها ممن قوله الا في الطلاق قبل الوطء مسككم
سبعة المثل (قوله وفي المهر يحلف اجماعا) اشارة الى الرذعي صدر الشريعة حيث
قال ينبغي أن لا يحلف المتكر عند أي حنيفة لانه لا تحلف عنده في النكاح فيجب مهر
المثل قال في البصر وفيه نظر لان التصديق هنا على المال لا على أصل النكاح فبين أن
يحلف منكر التسعة اجماعا اه وكذا اعترضه صاحب الفروبان الكمال ونسبه الى
الوهم (قوله اجماعا) فدل عليه يجب وقوله يحلف (قوله وان اختلاف في قدره) أي
نقدًا كان أو مكيلا وموزنا وهو من موصوف في النقة أو عين وقد اقدر لانه لو كان
في جنسه كالعبد والجارية أو مضمين من الجودة والردامة أو نوعه كالسركى والرومي فان
كان المسمى عينا فالقول للزوج وان كان دينافهوا كالاختلاف في الاصل وقلمه في البصر
(قوله حال قيام النكاح) أي قبل الدخول أو بعده وكذا بعد الطلاق والدخول ويحلف
اما بعد الطلاق قبل الدخول فيأبى (قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل) أي فيكون
القول لهما ان كان مهر مثلها كما قالت أو اكروها ان كان كما قال أو أقل وان كان بينهما
أي اكتر مما قال وأقل مما قالت ولا حنة فحالنا ولزم مهر المثل كذا في المقتضى وشرحه
وهذا على تخريج الرازي وحاصله أن التصالح فيما اذا خالف قولهما أما اذا وافق
قول أحدهما فالقول له وهو المذكور في الجامع الصغير وعلى تخريج الكرخي
يصالقان في الصور الثلاث ثم مسككم مهر المثل وصحبه في المسوط والمسطوبه
بزم في الكثر في باب التصالح قال في البصر ولم أر من رجح الاول وتوقفه في التهر بأن
تقديم الزبطي وغيره تعالاهداية يؤذن بتريجه وصحبه في التهاية وقال قاضيان
انه الاول وليذكر في شرح الجامع الصغير وغيره الاولى البدانة بتطلف الزوج وقبل
يقرع بينهما اه قلت في ما ذا يعلم مهر المثل كيف يفعل والظاهر انه يكون القول

مطل
مسائل الاختلاف في المهر

(وان اختلاف في المهر) في أصله
حلف منكر التسعة فان نكل ثبت
وان حلف (يجب مهر المثل) وفي
المهر يحلف اجماعا وان اختلاف
في قدره حال قيام النكاح
فالقول لمن شهد له مهر المثل بينه
(وأي أقام ينة قبلت) سواء شهد
مهر المثل له أو لها أو لا ولا وان
أقاما البينة فينبه (مقبعة) ان
شهد مهر المثل له

لزوج لانه منكر للزيادة كما تقدم فبما اذا لم يوجد من يماثلها تأمل (قوله ويثبت
مقدمة الخ) هذا ما قاله بعض المشايخ وغيره في الملقى ~~وكذا~~ الزبلي هنا وفي باب
التصالح وقال بعضهم تقدم بينها ايضا لانها أظهرت شيئا لم يكن ظاهرا تصادفهما كما
في الصر (قوله لا يثبت خلاف الظاهر) أي والظاهر مع من شهده مهر المثل ط (قوله
وان كان الخ) هذا بيان لثالث الأقسام في قوله فالقول لمن شهده مهر المثل وقوله وان
أقاما البينة الخ فإنه اذا لم يبقا البينة أو أقاما قاعد بشهد مهر المثل أو أياها أو يكون
بينهما تقدم بيان القسمين الأولين في المستثنين وهذا بيان الثالث وقوله فان حلقوا راس
الى المسئلة الأولى وقوله أو برهنا واجمع الى الثانية لكن كان عليه حذف قوله فخالفا لانه
اذا برهنا لاختالف (قوله فخالفا) فان نكل الزوج يقضى بالقسمين كالأمر بذلك
صرحوا وان نكلت المرأة بسبب المسي آت لا نهما أقوت بالحلط كذا في العناية واعتز به
في السعدية بأنه اذا نكل يقضى باليقين على ما عرف ان أيهما نكل لم يدعوى الآخر
اه وصورة المسئلة فيها اذا ادعت الألفين وادعى هو الآخر وكان مهر المثل ألفا
وخمسة (قوله قضيه) أي بمهر المثل لكن اذا برهنا بقصر الزوج في مهر المثل بين دفع
الدراهم والدناير بخلاف التصالح لأن منه كل واحد منهما اتى تسوية الآخر فخلا العقد
عن التسمية فيصير مهر المثل ولا كذلك التصالح لأن وجوب قدر ما يقتر به الزوج يصحكم
الاتفاق والراية يصحكم مهر المثل بحر وعامة فيه (قوله وان برهن أحدهما الخ) أي
فبما اذا كان مهر المثل بينهما وبقي عن هذا قوله أو أي أقام منه قبلت شهده مهر المثل
أولا فان قوله أو لا صادق بما إذا شهدها أو كان بينهما (قوله لانه توردعواه) أي لأن
المدين أظهر دعواه وأرضها بأقامة برهانه ط (قوله وفي الطلاق) بما ابل قوله حال قيام
النكاح (قوله قبل الوطء) أي وأخلقه نهر (قوله حكم متعة المثل) فيكون القول لها
ان كانت متعة المثل كتصف ما قالت أو أكثره ان كانت المتعة كنصف ما قال أو أقل
وان كانت بينهما فخالفا لم تسم المتعة وعند أي يوسف القول له قبل النكاح وبعد لانه
ينكر الزيادة الآن بذكر ما لا يتعارف مهرها أو متعتها كذا في الملقى وشرحه وذكر
في البصر أن رواية الأصل والجامع الصغير أن القول للزوج في نصف المهر من غير تصكيم
المتعة وان حصه في البدائع وشرح العياشي ووجهه في الفتح بأن المتعة مبرجة فيما
اذا لم تكن تسوية وهذا اتفاق على التسوية فخالفا عما اتفق عليه وهو نصف ما أقتر به الزوج
ويحلف على نصف دعواه الزائد اه والحاصل ترجيح قول أبي يوسف لكن تنقذه في الفتح
بعد ذلك وتعلمه فيما علقه على البصر (قوله لو المسمى ديناً) هو ما يثبت في النكاح
معين بل بالوصف كالنفود والمكمل والموزون والمذروع كما يعبر عما يقتضيه من البصر (قوله
وان عينا) أي مسمي (قوله كسلة العبد والجارية) أي المذكورة في البصر
في الاختلاف في التقدير قبل الطلاق بقوله وان كان المسمى عينا بأن قال تزوجتك على هذا

ويثبت مقدمة (ان شهد مهر
المثل لها) لأن البينات لا يثبت
خلاف الظاهر (وان كان مهر
المثل بينهما فخالفا فان حلقوا
أو برهنا قضيه وان برهن أحدهما
قبل برهانه) لانه توردعواه (وفي
الطلاق قبل الوطء حكم متعة المثل)
لو المسمى ديناً وان عينا كسلة
العبد والجارية

العبد وقالت المرأة على هذه الجارية الخ فاستأله مرفوعة في المعن المشار إليه لا في مطلق
عبدو جارية فافهم (قوله قلها المتعة الخ) قال في الصرف لها المتعمن غير تحكيم الآن
يرضى الزوج أن تأخذ نصف الجارية بخلاف ما إذا اشتق في الالف والالفين لأن نصف
الالف ثابت يبين لثاقها على تسعة الالف والمثل في نصف الجارية ليس ثابت يبين
لأنها لم تنقض على تسعة أحدهما فلا يمكن القضاء بنصف الجارية إلا اختيارهما فإذا لم
يوجد سقط البدل لأن وجوب الرجوع إلى المتعة كذا في البدائع (قوله فصلها)
وتهازت البيهتان (قوله وإن حلقا) الأولى التبرع بالصام (قوله أصلا وقدرا) فإن
كان الاختلاف بين الحي وورثة الميت في الأصل بأن أذى الحي أن المهر مسمى وورثة
الآخر غير مسمى أو بالعكس وجب مهر المثل وإن كان في المقدار حكم مهر المثل ط
عن أبي السعود (قوله لعدم سقوطه) أي مهر المثل قال في الدرر لأن مهر المثل
لا يسقط اعتباره بموت أحدهما ألا ترى أن للمفوضة مهر المثل إذا مات أحدهما (قوله
القول لورثته) فيلزمهم ما اعترفوا به بحر ولا يحكم بمهر المثل لأن اعتباره يسقط عند
أي حنفية بعد موتها مردد (قوله القول لذكر التسوية) هم ورثة الزوج أيضا كما
في الصراف القول لهم في المستثنى وإذا قال في الذكر ولو ماتا ولو في الفسوق فالقول لورثته
فالوصية كما إذا قدم في المهر والعين فنقد أن الاختلاف في التسوية كذلك (قوله
لم يقض بشئ) الأولى ولم يقض بالعطف أي لأن موتها يدل على إقرارها بما
فلا يمكن للقاضي أن يقدّر مهر المثل كافي الهداية لأن مهر المثل يختلف باختلاف الأوقات
فإذا تقدم العهد بقدر الوقوف على مقداره فتح وهذا يدل على أنه لو كان العهد قريبا
قضى به بحر قلت وبه صرح قاضيان في شرح الجامع (قوله ما لم يهرن) بالبناء
للمجهول أي ما لم يهرن ورثة الزوجة (قوله وبه يفتي) ذكره في الخائنة وتبعه في متن
المفتي وبه قالت الأئمة الثلاثة لكن الشافعي يقول بعد التصاف وعندنا وعند مالك
لا يجب التصاف فتح وانظر إذا تقدم العهد كصف قضى بمهر المثل وقد يقال يجري
فيه ما تقدم من أنه إذا لم يوجد من يملكها من قوم أبيها ولا من الإجاب فالقول للزوج
لكن مران القول له يمينه تأمل ثم رأيت في البرزانية معترض على قول النكح أن جواب
الامام ينفع في تقدم العهد بقوله وفيه نظرا لأنه إذا تعدد واعتبار مهر المثل لا يكون
الظاهر شاهدا لاحد فيكون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كافي سائر الدعاوى
(قوله وهذا كله الخ) نقله في البحر عن الشيبوطي وقال وأقره عليه الشارحون اه وكذا
ذكره قاضيان في شرح الجامع وأقره قلت وحاصل ذلك أن المرأة إذا مات زوجها وقد
دخل بها لم تحل طلب مهرها أي ورثتها بعد موتها وقد جرت العادة أنه لا تسلم
نفسها إلا بعد قبض شئ من المهر كما قد ردهم مثلا ليحكم لها بجميع مهر المثل عند عدم
التسمية بل يتلوه فإن أقرت بما تجلج من التعارف والاقضى عليها لم يعمل في الباقي

قلها المتعة بلا تحكيم الآن يرضى
الزوج بنصف الجارية (وأي أطام
بينه قبلت فان أطاما فبينتها) أولى
(ان شهدت في) المتعة (وبينته ان
شهدت لها وإن كانت) المتعة
(بينهما فالتاوان حلفا وجب بمقتضى
المثل وموت أحدهما كحلتها
في الحكم) أصلا وقدرا لعدم
سقوطه بموت أحدهما (وبعد
موتها ففي القدر القول لورثته
و) في الاختلاف (في أصله)
القول لذكر التسوية (لم يقض
بشئ) ما لم يهرن على التسوية
(وقال لا يقض بمهر المثل) كمال
حياة (وبه يفتي وهذا) كله
(إذا لم تسلم نفسها فان سلمت ووقع
الاختلاف في الخالين) الحياة
وبعدها (لا يحكم بمهر المثل)
لأنها لا تسلم نفسها إلا بعد
تحويل شئ محادة (بل يقال لها لا بد
أن تقر بما تجلج والاقضينا
عليك بالعارف) تهيبه

كما ذكرنا أي أن حصل اتفاق على قدر المهر يدفع لها الباقي منه والافان أنكر ورثة
 الزوج أو أصل النعمة فلها بقية مهر المثل وإن أنكروا القدر فالقول بل شهد به مهر المثل
 وبعدم مهرها القول في قدره ورثة الزوج هذا هو المصهور من هذه العبارة وفسرنا
 المتعارف بجملة مما تشككنا في قوله فحينئذ عليك بالمتعارف وقوله ثم يعمل في الباقي
 كما ذكرنا لأنه لو كان المتعارف حصة شائعة كثلث المهر كما هو المتعارف في زماننا
 لا يمكن أن يقضى عليها إلا إذا كان المهر مسمى معلوم القدر وإذا كان كذلك لا يتأتى
 فيه التفصيل المأزول ولكن يعلم منه أن الحكم كذلك فيقضى عليها بالثلثين مثلاً ويدفع لها
 الباقي وفي المنع من الخيانة وجمل مات وترك أولاد أصغاراً فأدعى وبطل دنا على الميت
 أو ودية وأدعت المراثم مهرها قال أبو القاسم ليس للوصي أن يؤذى شيئاً من الدين
 ولو ودية ما لم يثبت بالينة وأما المهر فإن أدعت فقدم مهر مثلها دفعه إليها إذا كان
 النكاح ظاهر امر وفاد يكون النكاح شاهداً لها قال الفقيه أبو الليث إن كان الزوج
 في حياته منع منها فقد أربا برت العادة بتعجيله ويكون القول قول المرأفة إذا دعي
 المجل إلى تمام مهر مثلها اهـ هذا ونقل الرقي عن قاضيان أنه قال في هذا نوع تغلر
 لأن كل المهر كان واجباً بالنكاح فلا يقضى بقطوع شيء منه بحكم الظاهر لأنه لا يصلح جهة
 لابطال ما كان ثابتاً اهـ ثم أطال في تأييد كلام القاضي وروى على الرمي في اعتراضه
 على القاضي بأن الظاهر دفع بطلقة فساد الناس فقال إن الفساد لا يقطع به حتى ثابت
 بلا دليل والمهر دين في ذمة الزوج وقضا بعضه المثل دين في ذمة بقدره وذلك لا يكون
 بظاهر الحال لأن الظاهر يصلح الدفع للأشياء قلت وذكر في البرازية قرياً سمعته قاله
 القاضي لكن ما قاله الفقيه مبنًى على أن العرف الشائع مكذب لها في دعواها عدم قبض
 شيء وحيث أقتره الشارحون وكذا قاضيان في شرح الجامع فيفتي به وهو نظير أعمالهم
 العرف وتكذيب الأب أن الجاهل عار به على ما يأتي سيانه مع أنه هو المملك فلا العرف
 لكن القول قوله وأقوله (قوله وهذا الذي الزوج الخ) هذا من عند صاحب البصر
 والمراد الزوج لو كان حياً أو ورثته كما هو ظاهر فلا يرد ما في الشريعة من أن هذا
 لا يتأتى في حال موتهما (قوله ولو بيعت إلى امرأته شيئاً) أي من الثقلين أو العروض
 أو غيرها كل قبل الزفاف أو بعد ما بقي بها غير (قوله وليد كراخ) المراد أنه لم يذكر المهر
 ولا غيره (قوله كقول الخ) تمثيل للمعنى وهو يذكر (قوله والبنينة لها) أي إذا أمم كل
 منهما مائة تقدم بينهما ط (قوله فلها أن تزده) لأنها لم ترض بكون مهرها بجر (قوله
 وترجع يبقى المهر) أو كله إن لم يكن دفع لها شيئاً منه قال في التمر وإن هلك وقد بقي
 لأحدهما شيء يرجع به اهـ أما لو كانت قبلة الهالك فقدم المهر فلا رجوع لأحد وفي
 البرازية اتفق لها ثانياً وليس لها حق فخرقت ثم قال هو من المهر وقالت هو من النعمة أعنى
 الكسوة الواجبة عليه فالقول لها ولو التوب قائماً فالقول له لأنه أعرف بجهة التلبك

(ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا)
 وهذا إذا ادعى الزوج إبطال شيء
 إليها بجر (ولو بيعت إلى امرأته
 شيئاً ولم يذكر جهة عند الدفع
 غير جهة المهر) كقولهم لشمع أو
 حفاة ثم قال أنه من المهر لم يقبل
 قبلة لوقوعه هدية فلا يقلب
 مهر (فقال هو) أي المبعوث
 هدية وقال هو من المهر (ومن
 الكسوة أو عارية
 بينه والبنينة لها فان حلف
 والمبعوث قائم فلها أن تزده
 وترجع يبقى المهر ذكره ابن الكمال

طلب
 فيها يرده إلى الزوجة

بخلاف الهالك لانه يدعى سقوط بعض المهر والمرأى تنكره وبالهالك يخرج عن المملوكة
وحث لملك بهال فالاختلاف في جهة التملك باطل فيكون اختلافه في ضمان الهالك
وبده فالقول لمن يملك البذل والضمآن اه ملخصا واستشكل في النهي وقال هذا يقتضي
أن القول له في الهالك في مسئلة المتن وهو مخالف لما تقدمناه والفرق بعصر فقد بره
اه قلت بل الفرق بين ان شاء الله تعالى وذلك أن مسئلة المتن في دعواه اياه هدية فلا
تصدق ويكون القول له في حالي الهالك وعدمه لانه الملك ولا شيء يخاصه دعواه اياه هنا
فقد ادعت الكسوة الواجبة عليه فيكون القول له في القائم لذكرنا وتطلب منه مهرها
وكسوتها أما الهالك فالقول له فيه لامر من أحدهما أن الظاهر يصح فيها كما يأتي
في المهابل الاكل وما نقله الشارع من النقص ثابته اياه لو كان القول له فيه لم يصح
حقها في الكسوة الواجبة عليه لانها من الثقة والتفتت سقط بعض الشيء فلا يمكنها
المطالبة بمالها ويلزم بذلك فقيها الدعوى الباطلة بأن يدعى كل زوج بعد عشر من
سنة أن جميع ما دفع لها من كسوة ونفقة من المهر يرجع عليها بقسمته وفي ذلك ما لا يرضاه
الشرع من الاضرار بالنساء مع أن الظاهر والعادة تركه اياه في القائم فلا ضرر لانها
تطالبه بكسوة أخرى اذا لم يرض بكونه كسوة ولا يقتضي العادة أن يكون المدفوع
كسوتها لانه ان يقول اعطينا كسوة فقيرها هذا ما ظهر لي والظاهر ليس لكل عسر
(قوله ولو عوضته) وكذا لو عوضه أبوها من مالها بذنها أو من ماله فله الرجوع أيضا
كما في الفتح وكأنه في البصر لم يره فاشتكل ما قاله في الفتح قبل ذلك من أنه لو بعث أبوها
من ماله فله الرجوع لو قاموا والا فلا ولومن مالها بذنها فلا رجوع لانه هبة منها والمرأة
لا ترجع في هبة زوجها اه قلت وهذا محمول على ما إذا كان لأعلى جهة التعويض فلا
يشافي قول الشارع ولو عوضته الخ بقرينة ما نقلناه أثر لاعم الفتح هذا وقد ذكر
مسئلة التعويض في الفتح وغيره مطلقا وكذا في الخباية لكنه قال فيه ما قال أبو بكر
الاسكاف ان صرحت حين بعثت أنها عوض فكذلك والا كان هبة منها وبطلت نيتها
اه وشبهه في الهندية وهذا يحتمل أن يكون سببا للمرادهم وسكنا به القول آخر تأمل
وبنيت اعتبارا للعرف فيما قصد به التعويض فيكون كالمقولة تأمل وما في ط من أن
المعتد بخلاف ما قاله الاسكاف وعزاه الى الهندية لم أوه فيها نعم سذكر الشارع في آخر
كتاب الهبة أنه لا فرق بين نصير صحتها بالعوض وعلمه (قوله من جسده) لم يذكر ان يلقى
هذه الزيادة ولم أر أحد ذكرها ولم يل المراد بها أن العوض لو كان هالكاً وهو مطلق
ترجع عليه عنه فأراد بالجنس المثل تأمل (قوله مستوى) لا مفهوم له ط (قوله لأن
الظاهر يكتفي) قال في الفتح والذي يجب اعتباره في بيان أن جميع ما ذكر من الخنطة
واللوز والعقن والكرو والشاة الحية وبها يكون القول فيها قول المرأة لأن المتعارف
في ذلك كله أن يرسله هدية والظاهر معها لأمه ولا يكون القول قوله الا في نحو الثياب

ولو عوضته ثم ادعاء عارية فلها
أن تسترد العوض من جسده
زيلي (في غير المهابل الاكل) كتاب
وشاحية ومن وصل وما يلقى
شهرأ آخر زاده (في القول لها)
بينها (في المهابل) كغيره ولم
مشوى لأن الظاهر يكتفي

والجارية ١٥ قال في المصروهذا الصحت موافق لما في الجامع الصغير فإنه قال الان
 الطعام الذي يؤكل فإنه أعم من المبالا كل وغيره ١٥ قال في التهر وأقول وبغني أن
 لا يقبل قوله أيضا في النياب المحو لمع السكر ونحوه للعرف ١٥ قلت ومن ذلك ما يعنه
 الميا قبل الزفاف في الأعياد والمواسم من نحو نيا وحل وكذا ما يعطى من ذلك أو من
 دراهم أو دينار مبيعة ليلة العرس ويسمى في العرف صبة فإن كل ذلك يعرف في زماننا
 كونه هدية لاس المهر ولا سيما المسي صبة فإن الزوجة تعرضه عنها نيا ونحوها مبيعة
 العرس أيضا (قوله ولذا قال القسبي) أي أبو البت (قوله كتف وملاة) لأنه لا يجب
 عليه فكيفها من الخروج بل يجب منعها الأفعيل سذكزه فتح قلت ينبغي تقييد ذلك
 بما لم يجز به العادة لما حرره من أن ذلك في عرفنا يلزم الزوج وأنه من جملة المهر كما قلناه
 عن المقتط أن لها منع نفسها المشروط عادة كتف والمكعب ودياح الشافعية ودراهم
 السكر الخ ومثلها في عرفنا مشاف الجامع ونحوها فإن ذلك بمنزلة المشروط في المهر فلزمه
 دفعه ولا ينافيه وجوب منعها من الخروج والجماع كما لا يخفى (قوله كتفا ودراهم) ومتناع
 البيت جبر فتناع البيت واجب عليه فهذا محل ذكره فانهم وسيد كرا المصنف في الثقة
 أنه يجب عليه آلة الطبخ وآنية شراب وطبخ ككوز وجرة وقدر ومفرقة قال الشارح وكذا
 سائر أدوات البيت كصبر ولبد وبنفسه الخ (قوله ما يدع أنه كسوة) هذا تقييد من
 عند صاحب الفتح وأخره في البرأى أن ما يجب عليه لو أدام مهر الابد يصدق لأن الظاهر
 يكسبه أما لو ادعى أنه كسوة وانتهت أهديه فالقول له لأن الظاهر معه (قوله ولم
 يزوجهما أوها) مثله ما ذابعت وهي كسوة ط (قوله ما يجب للمهر) أي عما اتفقا على أنه
 من المهر أو كان القول له فعليه ما تقدم بيانه (قوله فقط) قيد في عينه لأنه لا يفتأ وأحترز
 به عما إذا تقرر بالاستعمال كما أشار إليه الشارح قال في المتن لأنه سلب عليه من قبل
 المالك فلا يلزم في مقابلة ما انتقص باستعماله شي ح (قوله أو قيمته) الأولى أوبده ليشمل
 المتلى (قوله لأنه في معنى الهبة) أي والهالك والاستهلاك مانع من الرجوع بها وبعبارة
 البرازية لأنه هبة ١٥ ومقتضاه أنه بشرط في استرداد القائم القضاء والرضا وكذا بشرط
 عدم مانع من الرجوع كالأول كان فواقصبته وأخطته ولم أر من صرح بشي من ذلك
 فلما راجع والتقييد بالهدية احتراز عن الثقة فيما ظهر كما يأتي في مثله الاضاف على معتدة
 الغير (قوله ولو ادعت الخ) ذكر في المصروهذه المسئلة عند قول الكثر نعت الى امرأته
 شيأ الخ وقال قيد بكونه أدام مهر الامة لو ادعت مهرها وأدعاها ودبيعة فإن كان من جنس
 المهر فالقول لها والافه ١٥ قلتم أن هذه المسئلة في دعوى الزوجة لا في دعوى الخطوبة
 التي لم يزوجهما أوها فكان المتاسد ذكرها قبل قوله لخطبت فت وجب الخ وذلك لأن دعوى
 الخطوبة أن المبعوث من المهر تضر حاله لا يلزمها ردة فأما ما قاله المتاسب أن تكون
 دعوى الوديعة لها ودعوى المهر للزوج لأن الوديعة لا يلزمها ردها إذا هلك بخلاف

ولذا قال القسبي المختار أنه يصدق
 فيما لا يجب عليه كتف وملاة
 لأنها يجب كتفا ودراهم يعني ما لم
 يدع أنه كسوة لأن الظاهر معه
 (خطبت فتدجل وبعث اليها
 أشياء ولم يزوجهما أوها) ما يجب
 للمهر ردة قيمته فأما فقط
 وان تغير بالاستعمال (أو قيمته
 هالك) لأنه معاوضة ولم تتم لجاز
 الاسترداد (وكذا) يسترده (ما يجب
 هدية وهو قائم دون الهالك
 والمستهلك) لأنه في معنى الهبة
 (ولو ادعت أنه) أي المبعوث
 (من المهر وقال هو ودبيعة) فإن كان
 من جنس المهر فالقول لها وان
 كان من خلافه فالقول له

الرجعة فان دعواها أنه من المهر تنفعها المتع الاسترداد مطلقا ودعواها أنه ودبعة تنفعه
لا تبطل بها باستردادها قائمة وبضمانها مسئلة (قوله بشهادة الظاهر) يرجع الى
الصورتين ط (قوله أتفق على معتقة الفيرالخ) حكى في البرازية في هذه المسئلة ثلاثة
أقوال مصححة حاصل الاول أنه يرجع مطلقا شرط التزوج أو لا تزوجه أو لا له رشوة
وحاصل الثاني انه ان لم يشترط لا يرجع وحاصل الثالث وقد نقله عن فصول العمادى أنه
ان تزوجه لا يرجع وان أبت دمج شرط الرجوع أو لا ان دفع اليها المهر ادهم اتفق على
نفسها وان أصل عمل معها لا يرجع بشئ أصلا اه وحاصل ما في فتح القدير حكاية الاول
والاخر وحكى في البحر الاول أيضا قال وقيل لا يرجع اذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه
وصحى أيضا وان أبت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح اه فقوله لا يرجع اذا تزوجت
نفسها الخ يفهم منه عدم الرجوع بالاولى اذا تزوجه ولم يشترط وقوله وان أبت الخ يفهم
منه أنه ان أبت وقد شرطه يرجع فصار حاصل هذا القول الثاني أنه يرجع في صورة
واحدة وهي ما اذا أبت وسكان شرط التزوج ولا يرجع في ثلاث وهي ما اذا أبت ولم
يشترطه أو تزوجه وشرطه أو لم يشترط فهذه أربعة أقوال كلها مصححة وذكر المصنف
في شرحه أن العقد ما في فصول العمادى أعنى القول الثالث وأن شبهه صاحب البحر
أتفق به اه قلت والذي اعقده فحبه النفس الامار فاضيان هو القول الاول فإنه ذكر
أنه ان شرط التزوج يرجع لانه شرط فاسد والا فان كان مفعولها قبل رجوع وقيل لا ثم قال
ويفنى أن يرجع لأنه اذا علم أنه لو لم يتزوج لا يتفق عليها كان بمنزلة الشرط كالمتقضى
اذا أهدى الى المقرض شيئا لم يكن أهدى اليه قبل الاقراض كان حراما وكذا القاضي
لا يجيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية ممن وجب له لو لم يكن فاضيا لا يهدى اليه فيكون
ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا اه وأيده في الخبرية في كتاب النكاحات وأتفق به
حيث سئل فممن خطب امرأة وأتفق عليها وعلمت أنه يتفق لزوجها فتزوجت غيره فأجاب
بأنه يرجع واستشهد به بكلام فاضيان المذكور وغيره وقال انه ظاهر الوجه فلا ينبغي أن
يجدل عنه اه (تنبيه) أقاد ما في الخبرية حيث استشهد على مسئلة المخطوبة بعبارة
الخالية أن الخلاف الجارى هنا جارى في مسئلة المخطوبة المارة وان ما مر فيها من أنه
استرداد القائم دون الهالك والمستللك خاص بالهدية دون النكحة والكسوة اذ لا شك أن
المعتدة مخطوبة أيضا ولا تأثر لكونها معتدة بحرم التصريح بخطبتها بل التأثر لشرط
وعدمه وكونه شرطا فاسدا أو كون ذلك رشوة كالحكمة من تعليل الاقوال وعلى هذا ما يقع
في قرى دمشق من أن الرجل يخطب امرأة ويصير بكسوها ويهدى اليها الاضداد
ويعطها داراهم والنكحة والمهر الى أن يكمل لها المهر فيعتد عليها اليه الزفاف فاذا أبت
أن تزوجه يفنى أن يرجع على الغير الهدية الهالكه على الاقوال الأربعة المارة لأن
ذلك مشروط بالتزوج كما حققه فاضيان فيما مر وفي ما اذا ماتت فعلى القول الاول لا كلام

مطلب
اتفق على معتقة الفير

بشهادة الظاهر (أتفق) وجب
(على معتقة الفير)

في أن له الرجوع أما على الثالث فمسلط بلحق بالإباء لم أره وبقي الرجوع لأن الظاهر أن
 علمه القول الثالث أنه كالهبة المشروطة بالعرض وهو التزويج كما يشهد ما في حاشي
 الزاهد يبرهن البرهان صاحب المخطوطة بعثت الصهرة إلى بيت ائق ثياب الارجوع لها
 بعده ولو فاقته ثم سئل فقال لها الرجوع لو فاقها قال الزاهدى والتوفيق أن البعث
 الاول قبل الزفاف ثم حصل الزفاف فهو كالهبة بشرط العرض وقد حصل فلا ترجع
 والثاني بعد الزفاف فتراجع اه وكذا لم أر ما لو مات هو أو أبى فلا يرجع (سنة) اه لبيد
 ما لو اتفق على زوجته ثم تبين فساد النكاح بأن شهدوا بالرضاع وفترق بينهما في الذخيرة
 له الرجوع بما اتفق بمرض القاضى لانه تبين أنها أخذت بغير حق ولو اتفق بالعرض
 لا يرجع بشئ (قوله بشرط أن يترجعا) الاول أن يقول بطمع أن يترجعا كما عبر
 في البصر (قوله مطلقا) تفسير الاطلاق في الموضع كمداد عليه كلام المصنف
 في شرحه شرط التزويج أو بشرطه وإذا قلنا الاول أن يقول بطمع أن يترجعا الثاني
 الاطلاق المذكور وهذا القول هو الثالث قد اعتمد المصنف في مثله وشرحه وقال
 في القيس وبه يبقى (قوله وان أكت معه فلا) أى لانه امانة لا تخليك أو لانه مجهول
 لا يعلم قدره تأمل ولينظر وجه عدم الرجوع في الهبة الهالكه أو المستهلكة على ما قلناه
 من عدم الفرق بين المخطوطة والمعتدة (قوله بصر عن العمدية) سواء منع عن العمدية
 فان ما في المتن عزاء في النكاح في الفصول العمدية وهو القول الثالث من الاقوال الاربعة
 التي قد تناها وأما ما في البصر فهو القول الاول والقول الرابع ولم يذكر القول الثالث
 أصلا ولا وقع فيه العزوال العمدية (قوله ليس له الاسترداد منها) هذا اذا كان العرف
 مستقرا أن الأب يدفع مثله جهانا لا عارية كما يذكره قريسا وكان دفعه ما يأتي مما
 ذكره هنا ويمكن أن يكون هذا بيان حكم البداية والآخر بيان حكم القضاء (قوله
 في صحت) احتراز عما لو سلمها في مرضه فانه تخليص للوارث ولا يصح بدون إجازة
 الورثة (قوله وكذا لو اشتراها في صفرها) أى وان سلمها في مرضه ولو سلمها أصلا
 لانها ملكته بشرائه الأب لها قبل التسليم كما يأتي ولومات قبل دفع الثمن رجوع البائع على
 تركه ولا رجوع للورثة عليها في أدب الارصاع عن الخائفة وغيرها الأب اذا اشترى خادما
 الصغير وقد افترق الثمن من مال نفسه لا يرجع عليه الا اذا أشهد بالرجوع وان لم يقدم حتى مات
 ولم يكن أشهد أخذ من تركته ولا يرجع عليه بقية الورثة اه (قوله والحيلة) أى عفا
 لو أودا الاسترداد منها (قوله والاحوط) أى لاحتمال أنه اشترى لها بعض البهائم
 في صفرها فلا يصلح له أخذها بهذا الافتراء ديانة كافي البصر والرد وكذا لو كان بعد ما سلمه
 إليها وهي كبيرة (قوله عند التسليم) أى بأن أبى أن يسلمها أخوها ونحوه حتى يأخذ شيئا
 وكذا لو أبى أن يترجعا فزوج الاسترداد عافيا أو هالكا لانه رشوة برزانية وفي الحاشي
 الزاهد يبرهن الاسرار للسلامة فيهم الدين وان أعطى إلى رجل شيئا لأصلاح مصالح

بشرط أن يترجعا) بعد عفاها
 (ان تزوجه لا رجوع مطلقا
 وان أبى فلا رجوع ان كان
 دفع لها وان أكت معه فلا
 مطلقا) بصر عن العمدية وفيه
 من المبتنى (جهز أخته ببيها
 وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها)
 ولا ورثته بصله ان سلمها ذلك
 في صحت بل تقتصر به (وبه يبقى)
 وكذا لو اشتراها لها في صفرها
 ولو الباجة والحيلة أن يشهد عند
 التسليم بها أنه أتم ما سلمه عارية
 والاحوط أن يشترى منها ثم يترجعه
 دور (أخذ أهل المرأة شيئا عند
 التسليم والزوج أن يترجعه) لانه
 رشوة

المصاهرة ان كل من قوم الخليفة أو غيرهم الذين يقدرون على الإصلاح والقصاد وقال
هو اجرة على كل الإصلاح لا يرجع وان قال على عدم القصاد والسكوت يرجع لانه رشوة
والاجرة انما تكون في مقابل العمل والسكوت ليس بعمل وان لم يقل هو اجرة يرجع
وان كان عن لا يقدرون على ذلك ان قال هو عطية أو اجرة ذلك على الذهاب والاياب
أو الكلام أو الرسالة بين وبينها لا يرجع وان لم يقل شأنها يكون هبة له الرجوع فيها
ان لم يوجد ما يمنع الرجوع (قوله وقال هو عطية) كذا في الفقه والبحر وغيرهما وبشكل
جعل القول لها بأنه اعتراف بـ كسبة الاب واستقال الملك اليها من جهته وقد صرح
في البدائع بأن المرأة لو اقترنت بأن هذا المتاع اشتراه في تزوج سقط قولها لانها اقترنت بالملك له
ثم ادعت الاستقال اليها فلا يثبت الابدال اهـ ويجب بأن هن من المسائل التي عملوا فيها
بالتظاهر كاختلاف الزوجين في متاع البيت ونحوها مما يأتي في كتاب الدعوى آخر باب
التصالح ومثله ما مر في الاختلاف في دعوى المهر والهدية (قوله فالمعتقد الخ) صبر عنه
في فتح القدير بأنه المختار للفتوى ومقابلته قبله من أن القول لها أي يدون تفصيل
بشهادة الظاهر لأن العادة دفع ذلك هبة وما اختاره الامام السرخسي من أن القول
للاب لأن ذلك يستفاد من جهته اهـ والتظاهر أن القول للمعتقدتين بين هذين القولين
يجعل الخلاف نظماً (قوله فالقول للاب) أي مع العين كما في فتاوى فاضل الهداية قلت
ويبقى تقييد القول للاب بما اذا كان الجهاز كسبة من ماله أم لا وهو ما عايناه من
مهر حافل لأن الشراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الاذن منها عرفاً نعم
لو زاد على مهرها فالقوله في الزائد ان كان العرف مشتركاً ثم اعلم أنه قال في الاشياء
ان العادة انما تعتبر اذا اطرقت أو غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدراهم أو دنانير يلد
اختلافها النقص في الاختلاف في المالية والراجح انصرف البيع الى الاغلب قال
في الهداية لانه هو المتعارف فينصرف المطلق اليه اهـ كلام الاشياء قلت ومقتضاه أن
المراد من استقراء العرف هنا غلبته ومن الاشتراك كثرة كل منهما اذ لا نظر الى النادر
ولأن حمل الاستقراء على ككل واحد من أفراد الناس في تلك البلدة لا يمكن ويلزم عليه
احاطة المسئلة اذ لا شك في صدور العارية من بعض الافراد والعادة القاشية الغالبة
في أشرف الناس وأواسطهم دفع ما زاد على المهر من الجهاز كسبة كسوى ما يكون على
الزوجة كسبة الزفاف من الخي والسباب فان الكثير منه أو لاكثر عارية فلو ماتت لسبب
الزفاف لم يكن للرجل أن يدعي أنه لها بل القول فيه للاب أو لأمه ان عارية أو مستعارها
كما يعلم من قول الشارح كالموكان أكثر مما يجيزه مثلها وقد يقال هذا ليس من الجهاز
عرفاً وبقي لو جرى العرف في غلبت البعض وعارية البعض ورأيت في حاشية الاشياء
للسيد محمد أبي السعود عن حاشية الغزالي قال الشيخ الامام الاجل الشهيد المختار
للفتوى ان يحكم بكون الجهاز ملكاً لا عارية لانه الظاهر الغلب الا في بلدة جرت العادة

(جهزاً بتمه ثم ادعى أن مادفعه
لها عارية وقالت هو عليك) وقال
الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه
وقال الاب) أو ورثته بعد موته
(عارية) للمعتقد أن القول للزوج
ولها اذا كان العرف مستتراً في
الاب يدفع مثله جهازاً لا عارية
(و) أما ان مشتركاً كصروا الشام
(فالقول للاب)

مطلب
في دعوى الاب أن الجهاز عارية

يدفع الكل عارية قال قول للاب وأما إذا جرت في البعض يكون الجهاز تركه يتعلق بها حق
 الورثة وهو العقيم اه ولعل وجهه أن البعض الذي يدفعه الأب بعينه عارية لم يملكه به
 العادة بخلاف ما لو جرت العادة عادة الكل فلا يتعلق به حق ورثة بل يكون كله للاب
 والله تعالى أعلم (تنبيه) ذكر في البيروني في شرح الاشياء أن ما ذكره في مسئلة
 الجهاز انما هو فيما إذا كان النزاع من الأب أم الولدان فأدعت ورثته فلا خلاف في كون
 الجهاز للبنت لما في الولو الجنية جهازا فتمت فطلب بقية الورثة القسمة فان كان الأب
 اشترى لها في صغرها أو في كبرها وسلم لها في حصته فهو لها خاصة اه قلت وقوله نظر لان
 كلام الولو الجنية في ملك البنت لها الشراء ولو صغيرة وبالتسليم لو كبيرة ولا فرق بين
 موت الأب وحياته وبذل عليه من قول المستنفذ الشارح ليس له الاسترداد منها
 ولا لورثته بعده وانما الكلام في سماع دعوى العارية بعد الشراء أو التسليم والمحدد
 البناء على العرف كما عرفت ولا فرق في ذلك أيضا بين موت الأب وحياته فدعوى ورثته
 كدعواه فتأمل (قوله كالو كالو الخ) واقتضاه أن أمكن التغيير فيما زاد على ما يجهز
 به مثلها كان القول قوة فيه والا فالقول قوله في البيع رضى (قوله والام كالاب)
 عزاه المصنف الى قتادى قارى هذا وكذا بعينه ابن وهبان كما يأتي (قوله وكذا دوى
 الصغيرة) ذكره ابن وهبان في شرح منظومته يحتاج قال ويبنى أن يكون الحكم
 فيما دفعه الام وولى الصغيرة اذا زوجها كأمير ليرى ان الصرف في ذلك لكن قال ابن
 التشنه في شرحه قلت وفي الولي عندى نظر اه وتردد في الصرفي الام والجدة وقال ان
 مسئلة الجدة صارت واقعة الفتوى وليجوز فيها قولا وكسب الرملى أن الذى يظهر يلقى
 الرأى أن الام والجدة كالاب الخ (قوله واستحسن في التهر) حيث قال وقال الامام
 قاضيان ويبنى أن يقال ان كان الأب من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وان كان
 من لا يجهز البنات بمنزلة قبل قوله وهذا لصريح الحسن بن بكاه اه قلت ولعل
 وجه استحسانه مع أنه لا يظهر القول بالمعقولة فصل له وبين كون الاشتراك الذى قد
 يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف (قوله وعلة) عطف تفسير فالمدار على العلم
 والسكرت بعده وان كان غائبا (قوله وزفت الى الزوج) قيد به لأن تعليق البالغة
 بالتسليم وهو انما يتحقق عادة تارة فاف لانه مستند بصير الجهاز بيدها فانهم (قوله ما هو
 معتاد) مفهومة أنه لو كان زائدا على المعتاد لا يكون سكوتها وضافتين وهل تضمن
 الكل أو قد رازا لم يحل تردد بوجوب طائفتين (قوله السبع والثلاثين) قال ح قمتنا
 في باب الولي عن الاشياء (قوله على ما في زواجر الجواهر) أى حاشية الاشياء للشيخ
 صالح ابن مصطفى التنوير فانه زاد على ما في الاشياء ثلاث عشر مسئلة ذكرها الشارح
 في كتاب الوقت ح (قوله يلقى) التعمير في عبارة الجرح المتيقن عادى ما به
 الزوج الى الابن الدرهم والدنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها اه

كالو كان استعما يجهز به مثلها
 (والام كالاب في تجهيزها) وكذا
 ولي الصغيرة شرح وهبانية
 واستحسن في التهر سماعا قاضيان
 أن الأب ان كان من الاشراف
 لم يقبل قولانه عارية (ولو دفعت
 في تجهيزها لا يتما أشياء من أمته
 الأب بجهزته وعلة وكان سائكا
 ونفت الى الزوج فليس للاب أن
 يسترد ذلك من ابنته) ليرى ان
 العرف به (وكذا لو أنفقت الام
 في جهازها ما هو معتاد والاب
 ساكت لا تضمن) الام وهما من
 المسائل السبع والثلاثين بل
 الثمان والأربعين على ما في زواجر
 الجواهر الى السكوت فيما
 كالنطق (فرع) لو زفت اليه
 لجهاز يلقى به فله مطالبة الأب
 بالنقد قنية

قلت وهذا المبحوث يسمى في عرف الاعاجم بالدستيمان كما يأتي (قوله الا اذا سك
 طويلا) قال الشارح في كتاب الوفق ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه
 لم يكن له أن يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذة بشئ اهـ وأشار بقوله يعرف الى أن المتخير
 في الطول والقصر العرف (قوله لكن في التهرالخ) ونثله في جامع القسولين ولسان
 الحكماء عن فتاوى تلميذ الدين المرغيناني وبه اتفق في الحلدية قلت وفي البرازية ما يفيد
 التوفيق حيث قال تزوجها وأعطها ثلاثة آلاف دينار والدستيمان وهي بنت موسر ولم
 يعط لها الأب جهازا أتى الإمام جمال الدين ومالك المصط بأن له مطالبة الجهاز من
 الأب على قدر العرف والعادة أو طلب الدستيمان قال وهذا اختيار الائمة وقال الامام
 المرغيناني الصحيح أنه لا يرجع بشئ لأن المال في النكاح غير مقصود وكان بعض أئمة
 خوارزم يعتبر من بان الدستيمان هو المهر المجهل كما ذكره في الكافي وغيره فهو مقابل
 بنفس المرأة حتى ملكت حسب نفسها الاستقامة فكيف يملك الزوج طلب الجهاز والشئ
 لا يقابل عوضا وأجاب عنه القضاة ناقلين الاستاذ أن الدستيمان اذا أدرج في العقد
 فهو المجهل النذر كونه وان لم يدرج فيه ولم يعقد عليه فهو كالجملة بشرط العوض وذلك
 ما قلناه ولهذا اقلنا ان لم يذكره في العقد وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج أياما
 لا يمكن من دعوى الجهاز لانه لا كان محتملا وسكت زمانا يصلح للاختيار دل أن الفرض
 لم يكن الجهاز اهـ ملخصا وحاصله أن ذلك المجهل لا يلزم كونه هو المهر المجهل دائما
 كما هو مذهب كلام الكافي حتى يرد أنه مقابل بنفسه لا للجهاز بل بنفسه تفصيل وهو أنه ان
 جعل من جملة المهر المعتبر عليه فهو المهر المجهل وهو مقابل بنفس المرأة والأفوه مقابل
 بالجهاز عادة حتى لو سكت بعد الزفاف ولم يطلب جهازا علم أنه دفعه تيمنا بلا طلب عوض
 وهو في غاية الحسن وبه يحصل التوفيق والله الموفق لكن الظاهر جريان الخلاف في صورة
 ما اذا كان مقصودا عليه لانه وان ذكر على أنه مهر لكن من المعلوم عادة أن كثره لاجل
 كثرة الجهاز فهو في المعنى يدل له أيضا ولهذا كان مهر من لا جهاز لها أقل من مهر ذات
 الجهاز وان كنت أجل منها ويوجب بأنه لما صرح بكونه مهرا وهو ما يكون بدل البضع
 الذي هو المقصود الاصل من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وسما في باب الثقة ان
 شاء الله تعالى من يدين ان لهذه المسئلة وان هذا غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم أن
 الجهاز للمرأة اذا اطلقتها تأخذ منه كله واذا ماتت يورث عنها وانما يزيد المهر طمعا في تزوين
 منه وعوده اليه ولا ولادة اذا ماتت وهذه المسئلة تظهر ما لو تزوجها بأكثر من مهر المثل
 على أنها بكر فاذا هي ثيب فقد مر الخلاف في لزوم الزيادة وعدمه بناء على الخلاف في هذه
 المسئلة وقدم أن المزوج الزوم فلذا كان الصحيح هنا عدم الرجوع بشئ كما مر عن
 المرغيناني (قوله نكح ذي الخ) لما فرغ من مهرا المسلمة ذكر مهرا الكفار وبأن
 أنكحهم وقوله أو سئمن بشرى الى أنه لو عبر المصنف بالكافر لكان أولى لأن المستأمن

دفع البصر من المبتغى الا اذا
 فت طويلا فلا خصوصية له لكن
 التهر من البرازية الصحيح أنه
 يرجع على الأب بشئ لأن المال
 النكاح غير مقصود (نكح)
 (ق) أو سئمن (نقبة أو حبة)
 بية

كالذي هناه عن العناية (قوله غة) أي في دار الحرب (قوله بجية) المراد به كل مال ليس
بمال كالمهر بجر (قوله وهذا جزع عندهم) بأن كان لا يلزم عندهم مهر المثل بالنسي وبالمالين
بمال (قوله قبله) أي قبل الوطء (قوله فلا مهر لها) هذا قوله وعندهما لها مهر المثل إذا
دخل بها أو مات عنها أو تمتع لوطقتها قبل الوطء وقيل في الميتة والسكوت روايتان
والأصح أن السكوت على الكل على الخلاف هداية لكن في الفتح أن ظاهر الرواية وجوب مهر المثل
في السكوت عنه لأن النكاح مع امرأة فقامت بعض على نفي العوض يكون مستحقا لها
وذكر الميتة كالسكوت لأن الميتة ما لا ينفك عنها فقامت بعض على نفي العوض يكون مستحقا لها
لوعصية وعبرة الفتح ولو أسلم أو رفع أحدهما البتة أو زافها أو ولم يقل أو أسلم
أحدهما لانتهامه بالأولى (قوله لا نأمر بآتيهم) أي ترك امرأته لا تقر بوقوعه
وما يذنبون ولو أوطأها ولم يصحح فلا تنضم عن شرب الخمر وأكل الخنزير ويصحبهما
ط عن أبي السعود (قوله وتثبت بنية أحكام النكاح) أي أن اعتقدها أو زافها البتة
ط (قوله كعتة) أي لوطقتها وأمرها يلزم بينهما إلى انقضاء عتتها ورفع الأمر البتة
حكمنا عليها بذلك وكذا لو طلبت نفقة الزمها مهر وحتى (قوله ونسب) أي
ثبت نسب والده فيها ثبت به النسب بينها وحتى (قوله ونسب بالوغي) أي لم يغير
وصفها إذا كان الزوج غير الأب والحد ط (قوله ونسب بالوغي) هو ما يقترن
عليه إذا أسلم بخلاف نكاح محرم أو فدية مسلم كاسمائي في الفرائض (قوله
وحمة مطلقة ثلاث الخ) فيفترق بينهما ولو عرافة أحدهما أو مالو كانا محرمين فلا يفرق
الاجتماع بينهما كاسمائي في نكاح الكافر (قوله قبل القبض) أما بعده فليس لها إلا
ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد نهر (قوله فلها ذلك) هذا قول الإمام وقال
الثاني لها مهر المثل في المعين وغيره وقال الثالث لها القيمة فيما نهر (قوله ونسب
الخنزير) كذا في الفتح قال الرضوي والأولى تقتل الخنزير (قوله ولو طلقها الخ) قال
في الفتح ولو طلقها قبل الدخول في المعين لها نصفه عند أبي حنيفة وفي غير المعين
في النهر لها نصف القيمة وفي الخنزير المتعة وعنده محمد لها نصف القيمة بكل حال لأنه واجب
القيمة فتتصف وعنده أي يوسف وهو الموجب لمهر المثل لها المتعة لأن مهر المثل لا يتصف
أه (قوله إذا أخذ قيمة القمي الخ) يسهل أن أخذ المثل في المثل أو القيمة في القمي بمنزلة
أخذ العين والحر مثلي فأخذ قيمته ليس كما أخذ عينه بخلاف القيمة في القمي كالخنزير
فلذا أوجبنا فيه مهر المثل وأوردنا ما يفرق بين ذي دار الحرب وذي دار الإسلام
المسلم أخذها بقيمة الخنزير وأوجب بأن قيمة الخنزير كمينه لو كانت بدلا عنه كستلة
النكاح والقيمة في الشفعة بدل عن الدار أو عن الخنزير وانما يصير إليها التقدير بها الأخير
واعترض بأن القيمة في النكاح أيضا بدل عن الغير وهو البضع والمصير إليها التقدير
وبالحواب ما قالوا من أنه لو أتاها بقيمة الخنزير قبل الإسلام أجبرت على القبول لأن القيمة

غمة بجية أو بلامهر فإن سكت عنه
أو نفيها (المال أن إذا جاز
عندهم فوطئت أو طلق قبله
أومات عنها فلا مهر لها) ولو أسلم
أو زافها البتة لا نأمر بآتيهم
وما يذنبون (وتثبت بنية أحكام
النكاح في حقهم كالمسلمين من
وجوب النفقة في النكاح ووقوع
الطلاق ولو صوحها) كعتة ونسب
وخيار بالوغي وقوارث نكاح
صحيح وحرمة مطلقة ثلاث الخ
بما دام (وان نكحها بغير أو
خنزير عين) أي شار إليها (ثم
أسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض
فلها ذلك) فطلق الخنزير ونسب
الخنزير ولو طلقها قبل الدخول
فلها نصفه (و) أي (في غير عين قيمة
الخنزير ومهر المثل في الخنزير) إذا
أخذ قيمة القمي كما أخذ عينه

لها حكم العين فكانت من موجبات تلك التسمية وبالاسلام تعد وأخذ القيمة فاجبنا
 ما ليس من موجباتها وهو مهر المثل فهذا يدل على أن قيمة الخنزير يدل عنه في النكاح
 بمنزلة عنه ولذا أجمعت المرافعة على قبولها قبل الاسلام لابعده بخلاف مسئلة الدار ولو لم
 عدم الفرق فقد يجاب بما مر آخر الزكاة في باب العاشر من أن جواز الأخذ بالقيمة
 في الدار لضرورة حق الشفيع ولا ضرورة هنا لان مكان ايجاب مهر المثل (قوله الوطء
 في دار الاسلام) أي اذا كان بغير ملك العين واخترع عن الوطء في دار الحرب فانه لاخذ
 فيه وأما المهر فلم أره (قوله الا في مستثنى) كذا في الاشياء من النكاح وفيها من أحكام
 غيبوبة الحاشية أن المستثنى ثمان مسائل فزاد على ما هنا القيمة اذا نكحت بغير مهر
 المثل أو كانا يدينون أن لا مهر فلا مهر والسيد اذا زوج أمته معه فاصح أن لا مهر
 والعبد اذا وطئ سيده بشبهة فلا مهر أخذ من قولهم فيما قبلها ان المولى لا يستوجب
 على عبده ديناً وكذا لو وطئ حرة أو وطئ الجارية الموقوفة عليه أو وطئ الموهوبة بأذن
 الرأى فلانا الحل قال ينبغي أن لا مهر في الثلاثة الأخيرة ولم أره الا أن اه ونقل ح عن
 حدود العرف نوع ما لاخذ فيه لشبهة المحل أن من هذا النوع وطء المبيعة فاسد قبل
 القبض لاخذ فيه لبقاء الملك أو بعده لأن في حق النسخ فحق الملك فيها وكذا المبيعة بشرط
 اختيار البايع لبناء ملكها والمشتري لانها لم تقترح من ملكها بالكلية اه قال ح وهل لا مهر
 في هذه الأربع اطلاق الشارع يشير بذلك فليراجع قلت أما الأولى فدخلت في مستثني
 بيع الامة قبل التسليم فلا مهر ومنها المبيعة بخلاف البايع لأن وطأها يكون فسخاً لبيع
 أما المبيعة فاسد بعد القبض فينبغي لزوم المهر لو فروع الوطء في ملك غيره وكذا المبيعة
 بخيار للمشتري ان أمضى البيع فافهم (قوله مبي) تنكح الخ في الخيانة المراهق اذا
 تزوج بلاذن وليه امرأه ودخل بها قداؤه نكاحها قالوا لا يجب على الصبي حد
 ولا عقر أما الحد فلكان الصبا وأما العقر فلانها انما تزوجت نفسها منه مع علمها أن
 نكاحه لا ينقد فقد وضعت يطان حقها اه وكذا الوز في شيب وهي نائمة فلا حد عليه
 ولا عقر أو ينكر بالغة دعت الى نفسها وأزال عذرتها وعليه المهر ولو كرهه أو صغيره أو
 أمة ولو بأمرها لعدم صفة امر الصغيرة في اسقاط حقها وأمر الامة في اسقاط حق المولى
 ولا مهر عليه باقرار بلانها اه حندية ملنسا (قوله وبائع أمته) أي اذا وطئها قبل
 التسليم الى المشتري لاخذ عليه ولا مهر لانه من شبهة الحمل لكونها في ضمانه وبه
 اذ لو هلكت عادت الى ملكه وانفراج النعمان فلو وجب عليه المهر استحقته (قوله
 ويسقط) أي عن المشتري ويثبت لها انخيار كالو تلف جراً منها ولو بالجملة (قوله والا فلا)
 أي وإن تنكر بكتابة فلا يسقط شيء ولا خياره أيضاً وروى عن الامام أنه لا انخيار
 ولو بالجملة (قوله تدافعت جارية الخ) تقدم الكلام عليها أول الباب (قوله لابي الصغيرة
 المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستعجبها كافي الهندية عن التبنيس والصغيرة غير

مطلب
 لابي الصغيرة المطالبة بالمهر
 (فروع) الوطء في دار الاسلام
 لا يخلو عن حد أو مهر الا في
 مستثنى صبي تلج بلاذن
 وطأه وبائع أمته قبل تسليم
 ويسقط من الفتن ما قبل البكارة
 والافلا تدافعت جارية مع
 اخرى فا زالت بكارتها لمهر
 المثل لابي الصغيرة المطالبة بالمهر
 والزوج المطالبة بتسليمها ان
 جعلت الرجل

قيد في الهدي للاب والبلقة والتأخي قبض صدق البكر صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا
 نهته وهي بالقة صم النبي وليس لغريم ذلك والوصي يملك ذلك على الصغيرة والتيب
 البالغة حتى القبض لها دون غيرها اه وتقبل قوله وليس لغريم الام فليس لها القبض الا
 اذا كانت وصية وحسب فقط طالب الام اذا بلغت حداث الزوج كما افاده في الهندي ط قلت
 أي طالب الام اذا ثبت القبض بغيا اقرارا لاهل في البرازية وغيرها أدركت وطلبت المهر
 من الزوج فاذا في الزوج أنه دفعه الى الاب في حصرها وأقر الاب لا يصح اقراره عليها
 لانه لا يملك القبض في هذه الحالة فلا يملك الاقراؤه وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الاب
 لانه أقر قبض الاب في وقت له ولاية قبضه الا اذا كان قال عند الاخذ برأى من مهرها
 ثم أنكرت البنت له الرجوع عن ما على الاب اه وفيما قبض الولي المهر ثم ادعى الرذ على
 الزوج لا يصدق اذا كانت بكر لانه يلى القبض لا الرذ ولو تبين صدق لانه أمين ادعى رذ
 الامانة اه وفيما قبض الاب مهرها وهي بالقة أولا وجوزها وقبض مكان المهر عينا
 ليس لها أن لا تجبر لان ولا يقبض المهر الى الأباء وكذا التصرف فيه اه لكن في الهندي
 لو قبض مهر بالقة ضبعة فلم تر من ان جرى التعارف بذلك جازله والا فلا ولو بكر وتعلم
 مسائل قبض المهر في البصر والنهر أول باب الاولياء (قوله قال البرازي الخ) صبرته
 ولا يصير الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء المهر فان زعم
 الزوج أنهم تفعل الرجال وأنكر الاب فالقاضي يريها التماس ولا يعتبر السن اه قلت بل
 في التناحية البالغة اذا كانت لا تتصل لابوم يرد دفعها الى الزوج (قوله المهر مهر
 السر الخ) المسئلة على وجهين الاول نواضع في السر على مهر ثم تعاقدا في العلية
 بأكثر من الجنس واحد فان اتفقا على المواضع فالمهر مهر السر والا فالمسعى في العقد ما لم
 يدرهن الزوج على أن الزيادة جمعة وان اختلف الجنس فان لم يتفقا على المواضع فالمهر هو
 المسعى في العقد وان اتفقا عليها انعقد به المثل وان نواضع في السر على أن المهر دنائير
 ثم تعاقدا في العلية على أن لا مهر لها فالمهر ما في السر من الدناير لانه لم يوجد ما يوجب
 الاعراض عنها وان تعاقدا على أن لا تكون الدناير مهر لها أو كذا في العلية عن المهر
 انعقد به المثل الوجه الثاني أن يتعاقدا في السر على مهر ثم أقر في العلية بأكثر من
 اتفقا أو شهد أن الزيادة جمعة فالمهر ما ذكر عند العقد في السر وان لم يشهد فعندهما
 المهر هو الاول وعنده هو الثاني ويكون جمعة زيادة على الاول لو من خلاف جنسه
 والا فالزيادة بقدر ما زاد على الاول اه لمخاض من الذخيرة والحاصل في الوجه الاول
 أن العقد انما جرى في العلية فقط وفي الوجه الثاني بالعكس أو جرى مرتين مرة في السر
 ومرة في العلية كما تضمنه مبسوطا عن الفتح ضد قول المصنف وما فرض بهذا العقد
 أو زيدا لا يتصف وفيه نوع مخالفة لما يمكن دفعها بامعان النظر (قوله المهر الى
 الطلاق) احتراز عن المهر الموجب الى مدة معالومة فانه ينعى الى أجل بعد الطلاق وقوله

قال البرازي ولا يعتبر السن فلو
 تسلمها مهر بتم يازمه عليها خدع
 امرأة واخذها حبس الى أن يأتي
 بها او يعلم موت المهر مهر السر
 وقيل العلية هو الموجب الى
 الطلاق يتقبل بالرجعي ولا يتأجل
 بمراجعتها

مطلب
 في مهر السر ومهر العلية

يتجهل بالرعي أي مطلقاً أو إلى إفضاء العدة كما هو قول عامة المشايخ وعلى الأول لا يتجمل لورا جعها وليس الرعي بقيد الباش منه بالأولى وقد تناغم الكلام على ذلك عند قوله ولها منعه من الوطء الخ (قوله ولو وهبته المهر الخ) أي لو قال مطلقته لا تزوجك حتى تبيني ما أتت على من مهره ففعلت على أن تزوجها فأبى المهر عليه تزوج أم لا بزانية وقوله فأبى أي قال لا تزوجك فيكون رد الهمية فلذا أبى المهر عليه وأن تزوجها بعد الإياه (قوله ولو وهبته لاسد) أي غير الرعي لأن هبة الدين لمن عليه الدين تصح مطلقاً أما هبته لغيره فلا تصح ما لم يسلطه على قبضه فمصر كانه وهبه من قبضه ولا يصح إلا قبضه كما في جامع الأصولين (قوله لم تصح) أي الهبة (قوله وهذه حيلة الخ) أفاد أنها غير فاصرة على المهر وفيها بعد لاشتراط رضا المدين بالحوالة فإذا كان طالباً للهبة لا يرضى بالحوالة إلا أن يصور فيمن يجهل أن الحوالة تنفع من صحة الهبة وأجاب الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب بأنه يمكن التحال من مطالبة المدين برفعها عن من لا يشترط قبوله أي كالكي المذهب تأمل ومن الحيل شرائع مقفولة من زوجهها بالمهر قبل الهبة أي ثم تزوجه بعد اختيار رؤية أو بصلحها إنسان عن المهر شئ يخوف قبل الهبة كما في البصر عن القنية والاشيرة أحسن والله تعالى أعلم

«(باب نكاح الرقيق)»

لم يفرغ من نكاح من له أهلية النكاح من المسلمين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق وقتحه على الكافر لأن الإسلام غالب فيهم نهر (قوله هو المملوك) في الصحاح الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع قال في البحر والمراد هنا المملوك من الآدمي لأنهم قالوا أن الكافر إذا أسرق دار الحرب فهو رقيق لأملاكه وإذا أخرج فهو مملوك أيضاً فعلى هذا فكل مملوك من الآدمي رقيق لأملاكه اه وعلمه فالمراد بالرقيق هنا الرقيق الحر زيدان فالأمة إذا أسرت ولم تفرج إلى دار الترتزعت لا يتوقف نكاحها بل يطل لأنه لا يحرر بموت وقوعه كما في التهر بما قلت قد يقال إن له محيزاً وهو الامام لأنه يعا قبل الانحراج وبعده فتأمل (قوله كلاً وبضاً) شمل البعض والمملوك ملكاً ناقصاً كالمكاتب ومن وجده سبب الحرية كالمدبر وأما الولد (قوله والرقن المملوك كلاً) أخرج البعض لكن دخل فيه المكاتب والمدبر وأما الولد فدخلهم في المملوك وفي القرب القن من العبيد من مملوك وأما وكذلك الاتان والجمع والمؤنث وأما أمة فقه فلم يجمعه وعن ابن الأعرابي عبد قن خالص العبودية وعليه قول الفقهاء لأنهم يصفونه بخلاف المدبر والمكاتب اه فالتسبب ما في الرقيق من أن القن المملوك ملكاً تاماً لا يتنقله سبب الحرية فقال ح ثم أعلم أن كلام الرق والمكاتب كمل ونقص ففي القن كلمتان وقع تحت البعض ناقصان وفي المكاتب كمل الرق وفي المدبر وأما الولد كمل الملك (قوله

ولو وهبته المهر على أن يتزوجها
فأبى فالمهر باق نكحها أولاً ولو
وهبته لاسد وركبته قبضه صح
ولو أحالت به إنساناً ثم وهبته للزوجة
ثم تصح وهبته حيلة من زيدان
ذهب ولا تصح
«(باب نكاح الرقيق)»
هو المملوك كلاً وبضاً والقن
المملوك كلاً

وقت نكاح فن) أطلق في نكاحه فمثل ما إذا تزوج بنفسه أو زوجته غيره وقيد النكاح
لأن التبري حرام مطلقا قال في الفتح (فرع) مهم للتباعد عن عايد دفع لعبد مارية
لتبري بها ولا يجوز للعبد أن له مولاه أو لآلته حل الوطء لا يثبت شرعا إلا بطلب العين
أو عقد النكاح وليس للعبد ملك عين فأنصهر حل وطئه في عقد النكاح اهـ (قوله)
وأمة قد علمت أن القن يشمل الذكر والأنثى (قوله ومكاتب) لأن الكتابة أو سبت فت
أعطي حق الاكتساب ومنه تزويج أمته أذ به يحصل المهر والنفقة للمولى بخلاف
تزويج نفسه وعبدته ودخل في المكاتب معق البعض لا يجوز نكاحه عنده وعندهما
يجوز لانه حر مدين أو أده في البصر (قوله وأم ولد) وفي حكمها ابنها من غير مولاها كما
إذا تزوج أم ولده من غيره فجاءت بولد من زوجها وأما ولد هلمن مولاها فخر وقلمه
في البصر (قوله فان جاز فخذ الخ) ان كان كل من الإجازة أو الرذ قبل الدخول فالأمر
ظاهر وان كان بعده ففي الرذ يطلب العبد بعد العتق كما ذكره بقوله فيطلب الخ
وفي الإجازة قال في البصر عن المحيط وغيره القياس أن يصح مهران مهر بالدخول ومهر
بالإجازة كافي النكاح القامد إذا جددت محبسا وفي الاختصان لا يلزمه إلا المسمى لأن مهر
المثل لو يجب لوجب باعتبار العقد وسيند فيجب بعقد واحد مهران وأنه ممنوع اهـ
ثم الإجازة تكون صريحا ودلالة وضروية كإسباقي وفيه رخص إلى أن سكوت بعد العلم
ليس بإجازة كافي القهستاني من القصة (قوله فلا مهر) فزويج على قول قبل حل أي
لا مهر على العبد ولا مهر للأمة (قوله فيطلب) جواب شرط مقدس أي فان دخل فطلب
فأفهم (قوله من له ولاية تزويج الأمة) أي وان لم يكن مالكها بجر وشمل الوارث
والمشتري فلو مات المولى أو أباه فأجاز نفسه الوارث أو المشتري يجوز أو لا كما اشترأه
في العمادة قهستاني وشمل الشريك في تزويج أحدهما الأمة ودخل الزوج فان
رد إلا خر فله نصف مهر المثل والمزوج الأقل من نصفه ومن نصفه المسمى بجر (قوله)
كاتب) أي أي القيم فانه يزوج أمته وكذا جنته وكذا وصيه والقاضي ح لانه من باب
الاكتساب فنف (قوله ومكاتب) لانه كما تقدم يجوز له تزويج أمته لكونه من الاكتساب
لا عبده ط ونحو العبد المأذون فلا يملك تزويج الأمة أيضا بجر ومنه المسمى
المأذون دود (قوله ومفاوض) فانه يزوج أمة المفاوضة لأعدها ح من التهنيتي
بخلاف شريك العنان فلا يملك تزويج الأمة كما مر وكذا المضارب كافي البصر (قوله)
ومتول) ذكره في التبر بحثا قال ولم أر حكم نكاح رقيقيت المال والرقيق في الفدية
المهر زبدان قبل القصة والوقت إذا كان باذن الامام والمولى وبني أن يصح في الأمة
دون العبد كالوصي ثم رأيت في الزاوية لا يملك تزويج العبد الا لمن يملك اعتاقه اهـ
أي فانه يدل على أنه لا يصح في العبد وأما في الأمة فينبغي الجواز تغريها على الوصي كما
قال ولعل الشارح اقتصر على المتولى وليذكر الامام لأن أحكام الوصي والمتولى

(وقت نكاح فن) وأمة ومكاتب

ومد بروا ولد على إجازة المولى

فان إجازة فخذوا ان قد قبل فلا مهر

ما لم يدخل فطلب بجر المثل بعد

عتقه ثم المراء المولى من له ولاية

تزويج الأمة كاتب وجد وفاض

وروى ومكاتب ومفاوض ومتول

مستقيان من وادوا حلتكن الامم في ماليت المال الحق بالوصي أيضا حتى انه لا يملك
 بيع عقار بيت المال الا فيما يملكه الوصي وله بيع عبد القنية قبل الارواح بعده فينبغي
 أن يملك تزويج الامه اذا رأى المصلحة تأمل (قوله وأما العبد الخ) يستثنى من ذلك ما لو
 تزوج الاب جارية انهم من عبد ابنه فانه يجوز عند أبي يوسف بخلاف الوصي لكن
 في الميسوط أنه لا يجوز في ظاهر الرواية فلا استثناء بغير (قوله وغيره) أي من مدبر
 ومكاتب (قوله ولو جوبسب الوجوب منه) أي من القن وغيره فان العقد سبب الوجوب
 والمهر والتفقة وقد وجد من أهلهم مع انتفاء المانع وهو حق المولى لانه بالعقد (قوله
 ويسقطان جوتهم) فيدسقوط المهر في البصر عند قول الكثر ولو تزوج عبدا أم أو ابنا اذا
 لم يترك كسبا وفي كلام الشارح اشارة اليه أما التفقة ولو مضى فتنسقط من الحزب عنه
 فاعبدا الاول (قوله ويسع قن) أي باعه سيده لانه دين تعلق في رقبته وقد ظهر في حق
 المولى بانه قد فرم ببيعة فان امتنع باعه القاضي بخصرته الا اذا رضى أن يؤذى قدر غنه
 كذا في المحيط نهر واشترط خسرته المولى لاحتمال أن يغبه وقد ذكر في المأذون
 والمديون ان لغروا استساعاه أيضا قال في البصر من التفقة ومفاده أن زوجته لو اختارت
 استساعاه لتفقه كل يوم أن يكون لها ذلك أيضا اه قلت وكذا المهر (قوله كدبر)
 أدخلت الكاف المكاتب ومعنى البعض وابن أم الولد كافي البصر (قوله بل يسي)
 لانه لا يقبل البيع فيؤدى من كسبه لامن نفسه فلو خرج المكاتب صار المهر دين في رقبته
 فيباع فيه الا اذا أدى المهر مولاه واستخلصه كافي القن بقياسه أن المدبر لو عاد الى الرق
 بحكم شافعي يبيعه أن يصير المهر في رقبته بغير (قوله ولو مات مولاه الخ) في القنية
 تزوج مدبره امرأته مات المولى فالمهر في رقبته العبد بن خذبه اذا عتق اه وفيه نظر
 لأن حكمه السعاية قبل العتق لا التاخر الى ما بعد العتق بغير قال في التهر هذا مدفوع
 بأن ما في القنية فيه افادة حكم سكتوا عنه هو أن المدبر اذا رتبته السعاية في حياة المولى
 فمات المولى حل بواخذ المهر بعد العتق قال نعم وهو ظاهر في أنه يواخذ بجله واحدة
 حيث قدر عليه ويطلق حكم السعاية اه أقول حاصل الجواب أن المدبر يسي في
 حياة مولاه في المهر الملبس بموت مولاه فانه يسي أولا في ثلث قيمته لتفصيل رقبته من
 الرق ويصير المهر في رقبته يؤذيه بعد عتقه كدين الارواح لا يطري السعاية فان وجد
 معه بجله أخذ منه والاعومل معاملة المديون المعسر ولما كان فهم ذلك من عبارة القنية
 فيه خفاصه اذ لك اليها والى التهر فافهم (قوله ان يجتددت) يعني ان رتبته تفقة فيبيع
 فيها لم يقم غنه بمعاطيه من التفقة في التفضل في ذمته فقط اليه بعد العتق ولا يتعلق
 برقبته فلا يبيع فيه عند السيد الثاني ثم ان جمعت عليه تفقة عند السيد الثاني يبيع
 فيها رطل الفضل كما ترح ووجه ما في البصر من الميسوط أن التفقة يجتدد وجوبها
 بمضي الزمان وذلك في حكم دين حادث اه أي ان ما يجتدد وجوبه عند السيد الثاني

وأما العبد فلا يملك تزويجه الا
 من يملك اعتاقه دبر (فان تكسوا
 بالاذن فالمهر والتفقة عليهم) أي
 على القن وغيره لوجوب سبب
 الوجوب منه (ويسقطان
 جوتهم) لقوات عمل الاستثناء
 (ويسع قن قيمه مالا) يباع (بقبره)
 كدبر بل يسي ولو مات مولاه
 بجله ان قدر نهر وقبته (لكنه
 يباع في التفقة مرارا) ان يجتدد

في حكم دين حادث فيباع فيه بخلاف ما تجدد عليه ويبيع فيه أولا فإنه لا يباع فيه ثانيا
لاستيفاء فيه لامة في حكم دين واحد خلافا لما في النفقات صدور الشريعة حيث يفهم منه
أنه يباع في الباقي أيضا كما سيأتي بيانه هناك انشاء الله تعالى ثم انظر أن هذا مقروض
فما إذا كانت النفقة مفروضة بالتراضي أو بقضاء القاضي لأنها بدو ذلك تسقط بعض
المدة كما ذكره في النفقات ثم رأيت في نفقات البصر مسألة مما اذا فرض القاضي لها
نفقة شهر مثلا ونحوه من أدائها ما عهده القاضي ان لم يقده المولى وأقاده انما يباع فيها بجزء
عن أدائه لا للنفقة كل يوم مثلا للاضرار بالمولى ولا لاجتماع قد وقته للاضرار بها وبخفي
أن لا يصح فرضها بتراضيها ما لم يضر العبد عن التصرف ولا تهايمه بقصد الزيادة لضرار المولى
ولما فرض المسئلة في البصر فيما اذا فرضها القاضي تأمل (قوله وفي المهر مرة) فيه أنه
لو لم يهره آخر عند السيد الثاني كما اذا طلقها ثم تزوجها يبيع ثانيا فلا فرق بين المهر
والنفقة الا باعتبار أن النفقة تصد عند السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر عن شئ
السيد وأجاب ط بأن النفقة التي حدثت عند الثاني سبها متحقق عند الاول فتكرر
يبعه في شئ واحد بخلاف يبعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا مسبب عن عقد
مستقل حتى توقف على اذنه اه قلت وحاصله أن النفقة المتباعدة عند الثاني وان كانت
في حكم دين حادث وإذا يبيع فيها ثانيا لا لأنها لم تكن سبها متصفا وهو العقد الاول لم تكن
دينا حادثا من كل وجه أما المهر الثاني فهو دين حادث من كل وجه لوجوبه بسبب جديد
وأنت خبير بأن هذا جواب القاضى ثم اعلم أن دين المهر والنفقة عيب في العقد فلهذا لم يشر
الخيار ان لم يرض به (تنبيه) قال في البصر على في المعراج لعدم تكرار يبعه في المهر
بأه يبيع في جميع المهر فيبقي أنه لو يبيع في مهرها المجهل ثم حل الاجل يباع مرة أخرى
لأنه انما يبيع في بعضه اه أقول فيه نظرا لأنه مختلف لما قبله من الميسر من أنه ليس شئ
من ديون العبد ما يباع فيه مرة بعد أخرى الا للنفقة لأنه يتجدد وجوبها بعض الزمان الخ
ولا يخفى أن المهر المؤجل كان واجبا قبل حلول الاجل وانما تأخرت المطالبة الى حلوله فلم
يتجدد الوجوب عند المشتري حتى يباع ثانيا عنده ولأنه يلزم أنه لو كان المهر انقضاء وقته
العبد ما تمسك يبعه ان يباع ثانيا وثالثا وهكذا لأنه في كل مرة لم يبيع في كل المهر وهو
خلاف ما صرح به واما المعراج في قوله يبيع في جميع المهر أنه انما يبيع لاجل جميع
المهر أى لاجل ما كان جميعه واجبا وقت البيع بخلاف النفقة الحادثة عند الثاني فإنه
لم يبيع فيما عند الاول فيباع فيها ثانيا عند الثاني فالمراد بيان الفرق بين المهر والنفقة كما
صرح به في البصر من النفقات فراجعها فافهم (قوله الا اذا باعه منها) فان ما علمه من
مقدار غنمه يلتقي قصاصا بقدره مما لها والباقي يسقط لان السيد لا يستوجب ديها على
عبد ح (قوله ولو تزوج المولى أمته الخ) حاصلة تقييد المسئلة الاولى التي يباع فيها القرن
بما اذا لم تكن الامة أمته روى العبد فهذا كالاكتفاء مما قبله ثم استثنى من هذا الاستثناء

(وفي المهر مرة) وبطال ما بالباقي
بعدمه الا اذا باعه منها ثانية
(ولو تزوج) المولى أمته من عبده

ما إذا كانت أمة المولى مأذونة مدونة فانه يباع عليها أيضا وأطلق هنا الأمة والعبد فعمل ما
إذا كانا قتيلا ومدينين أو كنت أمة ولدا وكان ابن أم ولد (قوله لا يجب المهر) لاستلزامه
الوجوب لنفسه على نفسه وهو لا يعقل وهذا بناء على أن مهر الأمة يثبت للسيد
استدعاء غير المأذونة والمكاتب ومعتقة البعض كما في النهر ح وفي استثناء المأذونة
كلام يأتي قريبا (قوله بل يسقط) أي بل يجب على السيد يسقط بناء على أن مهر الأمة
يثبت لها أو لا يتم قتل السيد كما في النهر عن القنبح وقائد فوجو به لها أنه لو كان عليها
دين يستوفى منه ويقضى دينها طوا والاول أظهر كذا في شرح الجامع الكبير يرى على
الاشباه وأيده أيضا في الدرر وهذا مؤيد لتجميع القول إلى طال في البصر ولم أر من ذكر لهذا
الاختلاف غررة يمكن أن يقال أنها تظهر فيما لو تزوج الأب أمة الصغير من عبده فعلى
الثاني يصح وهو قول أي يوسف وعلى الاول لا يصح التزويج وهو قولهما وبه يزم في
القول الوجهية مطلقا بأنه نكاح للأمة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد في كسبه للعالم اه
واعترضه الرشي بأنه لا استصالة في وجوب المال للصغير على أبيه بخلاف ما لو تزوجها من
أمة نفسه قلت وكأني فهم أن الصغير في قولهم عبده للأب مع أنه الصغير كما صرح به في
الظهيرية هذا وجعل العلامة المقدسي غرة الخلاف فتشاهد فيها منه وعده وقال ويترجم
القول بالوجوب وهذا أصح ابن أمير الحاج (قوله ويجعل الخلاف الخ) ذكره في النهر
بعضا بقوله وينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم تكن الأمة مأذونة مدونة فإن كانت
يسح أيضا وبذل عليه ما في القنبح مهر الأمة يثبت لها ثم يقتل إلى المولى حتى لو كان عليها
دين قضى من المهر اه قلت أنت خبير أن قول القنبح يثبت لها الخ هو أحد القولين فكيف
يجعله دليلا لعدم الخلاف فإن التبادر من عباراتهم أن قضاء دينها من مبيع على
القول بأنه يثبت لها أولا ما على القول بأنه يثبت للسيد ابتداء فلا قضاء ولا هذا وجه له
العلامة المقدسي غرة الخلاف كما مر فتأمل (قوله لانه يثبت لها) أي لأن المهر يثبت
للأمة مأذونة أو غيرهما ثم يقتل للمولى أن لم يكن عليها دين والا فلا ينتقل إليه
فالصحيح راجع للأمة المذكورة لا بقصد كونها مأذونة فهو استدلال بالاعسم على
الاخص فاتفهم (قوله فالمر بربقته) وقيل في غشه والاول الصحيح كما في النسبة
ولو أعتقه كان عليه الأقل من المهر والشفقة كما في النسبة فاستدلى بالاعسم على
أي يباع فيه وإن تداولته الأيدي مرارا (قوله كدين الاستهلاك) أي كالأول استهلك مال
إنسان عند سده (قوله لكن للمراء فسخ البيع) ذكره في الصريحنا ونقله المصنف في المنع
عن جواهر الفتاوى حيث قال رجل تزوج غلامه ثم أراد أن يبيعه بدون رضا المرأة
أن لا يمكن للمرأة على العبد مهر فالمولى يبيع ما كان فلا الأبرضا وهذا كما قلنا
في العبد المأذون المدون إذا باعه بدون رضا الغرماء مخلوا وإذا أقرهم الفسخ فله أن يفسخ
البيع كذا هنا إذا كان عليه المهر لأن المهر دين اه أم لو كان المولى قاضه عنه فلا

لا يجب المهر في الأصح ولو ألبية
وقال الزاوي بل يسقط ويجعل
الخلاف إذا لم تكن الأمة مأذونة
مدونة فإن كانت يسح أيضا لانه
يثبت لها ثم يقتل للمولى نهر
(قوله باعه سده بعلمه تزوجه
أمراته المهر بربقته يدور معه
أي إذا ركد في الاستهلاك لكن
للمراء فسخ البيع ولو المهر عليه
لانه دين فمكثت كالغرماء منغ

فسخ أصلاً (قوله لطلقها رجعة) مثله أوقع عليها الطلاق وأطلقها نطقاً فقع عليه
 بحر (قوله اجازة) لأن الطلاق الرجعي لا يكون إلا بعد النكاح الصحيح فمجان الأمر به
 اجازة اقتضا اختلاف البائن لأنه يحتمل المتاركة كما في النكاح الفاسد والموقوف ويحتمل
 الاجازة فحمل على الأدنى وأشار إلى أن الاجازة تثبت بالدلالة كما ثبت بالصرح
 وبالضرورة فالصرح كرضيت وأجرت وأذنت ونحوه والدلالة تكون بالقول بقول
 المولى بعد بولوغه الخرج حسن أو صواب أو لا بأس به وفعل يدل عليها كقول المهر وأنت
 منه إلى المرأة والضرورة بنحو عتق العبد أو الأمة فالاعتناق اجازة وتعمه في البصر ولو
 أذن له السيد بعد ما تزوج لا يكون اجازة فإن أجاز العبد ما صنع جاز استحساناً
 كالفضولي إذا وكل فأجاز ما صنع قبل الوكالة كالعبد إذا تزوجه فضولي فاذن له
 مولاه في التزويج فأجاز ما صنع الفضولي كذا في القبح أقول ولعل وجهه أن العقد
 إذا وقع موقوف فاعل الاجازة فحل الأذن بعده ذلك استئناف العقد في تلك الاجازة الموقوف
 بالأولى لكن علمت أن من الاجازة الصريحة أذنت فمناقص ما ذكر من أن الأذن بعد
 التزويج لا يكون اجازة وأجاب في البصر يجعل الأول على ما إذا علم بالنكاح فقال أذنت
 والثاني على ما إذا لم يعلم به جزم في النهر قالت يظهر مما ذكرنا الفرق بين الأذن والاجازة
 فالأذن لما سبق والاجازة لما وقع ويظهر منه أيضاً أن الأذن يكون بمعنى الاجازة إذا كان
 لأمر وقع وعلم به الأذن وعلى هذا أقول البحر وغيره الاجازة تثبت بالدلالة وبالصرح
 الخ أنسب من قول الزيلعي الأذن ثبت الخ وعل أن المصنف لو قال أذن بدل قوله اجازة
 لصح أيضاً لأن الأمر بالطلاق يكون بعد العلم والأذن بعد العلم اجازة فقول النهر ولم يقل
 أذن لأنه لو كان لا يحتاج إلى الاجازة فيه نظر قدس (قوله للنكاح الموقوف)
 يستفاد من قوله الموقوف أنه عقد فضولي فغيره فيه أحكام الفضولي من صحة فسخ
 العبد والمرأة قبل اجازة المولى وتعمه في النهر (قوله لأنه) أي قول المولى طلقها أو
 فأرقها لأنه يستعمل للمتاركة أي فيكون رداً ويحتمل الاجازة فحل على الرذالة أدنى لأن
 الدفع أسهل من الرفع وأولاه أدنى بحال العبد التزويج مولاه فكانت الحقيقة مقروكة
 بدلالة الحال بحر عن العناية وعلى الثاني ينبغي لو تزوجه فضولي فقتل المولى العبد
 طلقها لأنه يكون اجازة إذا تزوجه في هذه الحالة نهر قلت التعليل الأول يستلزم هذه
 الصورة فلا يكون اجازة (قوله حتى لو أجاز الخ) تفرع على ما فهم من المقام من أن ذلك
 رد قال في البصر وقد علم مما تزناه أن قوله طلقها أو فأرقها وإن لم يكن اجازة فهو رد
 فيه فسخر به نكاح العبد حتى لا تطلقه الاجازة بعده (قوله بخلاف الفضولي) أي إذا قال له
 الزوج طلقها يكون اجازة لأنه علك التخليق بالاجازة فيك الأمر به بخلاف المولى وهذا
 مختار صاحب الحيط وفي القبح أنه الأوجه ومختار الصدرا الشهيد ونعيم الدين القسقي أنه
 ليس بالاجازة فلا فرق بينهما وعلى هذا الاختلاف إذا طلقها الزوج وفي جامع القصولين

مطلب
 في الفرق بين الأذن والاجازة

وقوله لعبد طلقها رجعة اجازة
 للنكاح الموقوف (لا طلقها
 أو فأرقها) لأنه يستعمل للمتاركة
 حتى لو أجاز بعد ذلك لا ينفذ
 بخلاف الفضولي

ان هذا الاختلاف في الطلقة الواحدة ما لو طلقها ثلاثا نفى اجازة اتفاقا وعليه فينبغي
 أن يقرم عليه لوطقتها ثلاثا لانه يصور كانه أجاز أو لا ثم طلق اه وه صرح الزايعي بحر
 (قوله واذا لم يبعده الخ) أطلقه فمثل ما اذا اذنه في نكاح مرة أو مئة معينة أو لا
 في الهدا يمتن التقيد بالمة والمحنة اتفاقا يصر (قوله بعداذه) متعلق بنكحه ما قيد به
 لثابتوه هم أن قوله واذا لم يبعده يدخل فيه الاذن بعد النكاح لأن الاذن ما يكون قبل
 الوقوع على ما مر بيانه فانهم (قوله فوطتها) قيد به لأن المهر لا يلزم في القاسد إلا به ط
 (قوله خلافا لهما) فتدعيهما الاذن لا يتناول إلا الصريح فلا يطالب بالمهر في القاسد
 الا بعد العلق (قوله بتقديده) أي ويستحق قضاء ربه في التهر واعلم أنه ينبغي أنه يقيد
 اختلاف بما إذا لم ينو المولى الصريح فقد كان نواه بتقديده أخذ من قوله لم يوطق أنه
 ما تزوج في الماضي يتناول فيه القاسد ايضا حال في التخصيص ولو نوى الصريح صدق
 ديانة وقضاء وان كان فيه تصديق رعاية لحاتب الحقيقة اه نهر (قوله كالو لوص عليه)
 أي فانه بتقديده اتفاقا أيضا كما يصف في البحر أخذ بمعبده (قوله صرح) أي فاذا دخل
 بها يلزمه المهر في قوله لم يوطق جميعا بحر عن البدائع (قوله وصح الصريح ايضا) أي اتفاقا
 وهذا ما يجنبه في النهر على خلاف حاجته في الصريح من أنه لا يصح اتفاقا واذا تأملت كلام
 كل منبه ما ظهر لك أوجه ما في البحر كما وضعته فمما لفته عليه وبأن قريبا بعض ذلك
 (قوله ولو نكحها ثانيا) أي بعد القاسد وهذا عطف على قوله فيبيع الخ فهو ايضا من غرة
 الخلاف لانه اذا انظم القاسد عنده ينشئ به الاذن واذا لم ينظمه لا ينشئ به عندهما
 فله أن يتزوج صبيعا بعده بها وبغيرها (قوله لانتهاء الاذن برة) ومثل الاذن الامر
 بالتزويج كالو قاله تزوج فانه لا يتزوج الامرة واحدة لان الامر لا يقتضي التكرار
 وكذا اذا قال تزوج امرأة لان قوله امرأة اسم لواحدة من هذا الجنس بحر عن
 البدائع (قوله وان نوى مرارا الخ) أي لو قال لبعده تزوج ونوى به مرة بعد أخرى
 لم يصح لانه مدحوض ولو نوى اثنين يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا العبد لا يملك التزويج
 يا كثر من اثنين بحر عن شرح المغني للهندي ومما له أن الامر يضمن المصدر وهو
 للفرد الحقيقي أو الاعتباري أي جهة ما يملكه دون العدد المحض كما قال في طلق امرأتي
 ونوى الواحدة اثنتا عشرة بدون التثنية (قوله وكذا التوكيل بالنكاح) بأن قال
 تزوج لي امرأة لا يملك أن يزوجه الا امرأة واحدة ولو نوى الموصلي الأربع ينبغي
 أن يجوز على قياس ما ذكرنا لانه كل جنس النكاح في حقه ولكن ما ظفره بالنقل كذا
 في شرح المغني للهندي في بحث الامر بحر فانهم لكن ينة الأربع انما تصح اذا لم يقل
 امرأة أو ما لوقاله كما هو تصوير المسئلة قبله فلا كما فاده الرجوع ويؤيد مما مر اتفاقا
 البدائع من أن المرأة اسم لواحدة من هذا الجنس (قوله بخلاف التوكيل به) أي
 توكيل من يريد النكاح به وهذا مرط بقوله المستف والاذن بالنكاح ينظم جائز

(واذا لم يبعده في النكاح ينظم
 بآزوجه قاسده فيباع العبد لغيره من
 نكحها قاسدا بعد اذنه ونهها)
 خلافا لهما ولو نوى المولى الصريح
 فتقتضيه كالو لوص عليه ولو نوى
 على القاسد صرح وصح الصريح
 أيضا نهر (ولو نكحها ثانيا)
 صبيحا (أو) نكح أخرى (بعدها
 صبيحا) وقيل على الاجازة لايتها
 الاذن برة وان نوى مرارا ولو
 تزوج صرح لانها كل نكاح
 العبد وكذا التوكيل بالنكاح
 بخلاف التوكيل به)

وفاسده (قوله فانه لا يتناول القاسد) لان النكاح القاسد ليس بنكاح لانه لا يقصد شيئا من أحكام النكاح ولهذا الوجه لا يتزوج فتزوج نكاحا فاسدا لا يباحث بخلاف البيع يجوز في قول أبي حنيفة لان القاسد بيع يقصد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيصنعه حايبة (قوله به يفتى) عبارة البصر فلا يغني به اتفاقا وعليه الفتوى كما في المعنى واسقط الشارح اتفاقا لان قوله وعليه الفتوى يشعر بخلافه وادعاء غيره عليه في الاتفاق فيه غير اذ لا معنى للاتفاق في ما فهمهم (قوله لا يملك المصمى) لانه قد يكون له عرض في القاسد وهو عدم لزوم المهر بغير العقد فانه لا يلزم الا بالوطء وفي المصمى يلزم المهر بغير العقد ويتأكد بالخلوة والموت ولو بدون وطء نفسه الزام على المولى عما لم يلزمه وهذا يؤيد ما جعته في البصر كما مر عند قوله وصح المصمى ايضا (قوله بخلاف البيع) أي بخلاف الوكيل يبيع فاسدا فانه يملك المصمى لان البيع القاسد بيع حقيقة لا فاداة الملك بعد القبض بخلاف النكاح القاسد كما مر (قوله الاذن في النكاح) الا وفي النكاح بالياء والمراد الاذن للبعد المحصور وهو فلك الجبر واسقاط الحق لان البصيلة أهلية التصرف في نفسه وانما يجبر عنه على المولى فبالاذن يصرف نفسه بأهليته وعند زفر والشافعي هوته كبل وانابة كسبا في فياه ان شاء الله تعالى والظاهر ان هذا غير خاص بالبصيلة يقال اذنت لي ببيع دارى فيكون بمعنى الاحلال والاعارة والوكيل وانما يمكن الاذن للبعد ولو كذا عندنا لما علمت من انه بالاذن يصرف نفسه لا بطريق النيابة عن المولى (قوله واتوكل بالبيع) أي وكيلا اجنبى به وقول الجبر اشار الى النصف الى ان الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول القاسد بالاولى اتفاقا فهم ان الاذن هو التوكيل لكن قد علمت انه ليس عنه مطلقا بل قد يطلق عليه فراهه الاذن الذي بمعنى وكيلا الاجنبى لاذن البعد تأمل (قوله والنكاح لا) أي والتوكيل بالنكاح لا يتناول القاسد كما مر (قوله واليمين على نكاح) كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يباحث الا بالمصمى وما اذا حلف انه تزوج في الماضي فانه يتناول المصمى والقاسد ايضا لان المراد في المستقبل الاضفاف وفي الماضي وقوع العقد بغير عن الميسوط (قوله وصلاة) يقال على قياس ما تقدم ان يمينه في الماضي منعقدة على صورة الفعل وقد وجدت بخلافها في المستقبل منعقدة على المنية للثواب وهو لا يحصل بالقاسد ومثلها الصوم والحج طقت وسياقي في الاعيان حلف لا يصوم حنث بصوم جماعة نبية وان افطروا لوجوب شرطه ولو قال صوما او يوما حنث يوم وحنث في الاصل بركعة وفي الاصل صلاة شفع وفي لا يجح لا يباحث حتى يقب بركة عن الثالث اوصى بطواف اكثر الطواف عن الثاني اه به علم ان المراد بالمصمى في المستقبل ما يتحقق به الفعل المخالف عليه شرعا مع شرائطه وذلك في الصوم فباعه وفي الصلاة بركعة وان افسده بغيره تأمل (قوله صح) أي النكاح لانه يتحقق على ملك الرقبة

فانه لا يتناول القاسد فلا ينبغي به يفتى والوكيل بنكاح فاسد لا يملك المصمى بخلاف البيع ابن مقلد وفي الاشهاد من قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول القاسد والنكاح لا واليمين على نكاح وصلاة وصوم صحيح وان كفت على الماضي فتناول وان على المستقبل لا (ولو نفى عبدا له ما قد وناهد بواضع

وهو باق بعد الدين كاهو قبله بحر (قوله رساوت الغرماء) أى أصحاب الدين وفيه
 تصريح بأن المهر كالأثر الدين فلو مات العبد وكان له كسب يوفى منه وما فى الفتح عن
 القرائن - لو مات العبد سقط المهر والنفقة يجب له فى المهر على ما إذا لم يتزوج شيئاً خبر
 وأصل هذا الاستخراج والتوفيق لصاحب العبر (قوله والاقول) أى إن كان المهر المسمى
 أقل من مهر المثل تساوى الغرماء فيه وليذكر المصنف له بالاولى (قوله والراشد عليه
 السلام) أى إذا كان المسمى أكثر من مهر المثل فأنها تساوىهم فى قلده والراشد عليه بطالبه
 بعد استيفاء الغرماء بحر أى نفسى لها به إن بقى فى قلده مولاه وأتبعه إلى أن يعق ولوبايعه
 الغرماء معه ليس لها به ثلث لاخذ الزائد لأنه لا يباع فى المهر تزويج كاحسنه فبما تزويج تأتى
 (قوله كدين الحصة) أى إذا كان على المريض دين حصه وهو ما ثبت بينه مطلقاً وبإقراره
 صحى ما قلتم على دين المرض وهو أكثر من مرضه لأن فيه ما ضاراً وبالغرماء فيه حتى بعد
 قضاء ديونهم (قوله الاذا باعه منها) فى الخاتمة زوجه بألف وباعه منها بثلاثة وعشرين
 دين ألف فأجاز الغرم البيع كانت التسعة مائة بينهما يضرب الغريم فيها بألف والمرأة بألف
 ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويؤدبه الغريم يعلق من دينه إذا اعتق اه وقوله ولا تتبعه ثمانية
 ثمانية مائة أى لا تطالبه بما بقى من مهر حاله صار ملكها وأتضح النكاح والسيادة
 لا يستوجب على عبدهما اختلاف ما بقى للغريم فإنه باق فى ذمة العبد قسطاً له به بعد عتقه
 أما قبله فلا يلزم من أن العبد لا يباع فى دين أكثر من ثلث النفقة ولأن الغريم لما أجاز
 بيع المولى منها تعلق حقه فى النفقة فقط ولا يثنى أن المرأة بيعه وعتقه كالأول باعه المولى من
 غيرها ولا يمنع من بيعه تعلق الدين برقبته إلى ما بعد عتقه لما قلنا غلب من أنه ليس لها به
 تعلق حق الغريم فهو وهم منشؤه التعصيف ولو كانت النكحة ولا يجمع ويبيعه الغريم
 من البيع نافي قوة إذا اعتق فافهم (قوله كأمير) أى تجيل قوله ولو تزوج المولى أمته من
 عبده ح (قوله بقته) المراد من تزويج النساء بعهده ونسواء كانت بنتاً أو فتاً ابن
 أو اختاً ط (قوله لأنها لم تملك المكاتب) لأنه لا يحقل النقل من ملك إلى ملك ما لم يغير وأما
 غلبه على ذمتهم بدل الكتابة وأما حصه عتقها إذا فله يبرأه عن بدل الكتابة ولا يضمن
 فتح (قوله للثقات) أى بين كونه مالكا لها أو كونه مالكة له (قوله وأما ولده) ومثلها
 المدبرة ولا تدخل المكاتب بحر سنة قوله فتضمنه أى المولى لأن المكاتب لا يملك المولى
 استخداها فلذا اتبقت النفقة لها بدون التوبة بحر وأما نفقة الأولاد فتكون على الأم
 لأن ولداً المكاتب دخل فى كائنها ونسبه فى شرح أدب القضاء للشافى (قوله لا يجب
 تبويتها) هى فى اللغة مصدر بوزان مثلاً أى أسكنته المادى فى الاصطلاح على ما فى شرح
 النفقات للشافى أن يحل المولى بين الأمة وبين زوجها ويضعها إليه ولا يستغنى عنها
 أما إذا كانت تنزه وتغنى وتضمن مولاه لا تكون توبة اه بحر وقال قبله وغيره
 بالتبوة لأن المولى إذا استوفى صداقها أمر أن يبدلها على زوجها وان لم يرضه أن

وساوت المرأة (الغرماء فى مهر
 مثلها) والاقل (والزائد) عليه
 (تطالب به بعد استيفاء الغرماء
 كدين الحصة مع دين المرض)
 (الاذا باعه منها كأمير ولو فوج
 بته مكاتبه ثمنها لا يشد النكاح)
 لأنها لم تملك المكاتب بموتها
 (الاذا هجره فى الرق) لا ينفذ
 يفسد للثقات (تتبع أمته)
 أو أم ولد (لا يجب عليه تبويتها)

يوتئها كذا في المبسوط وإذا قال في المحيط لو باعها بحيث لا يقدر الزوج عليه سقط مهرها
 كما سأل في مسئلة ما إذا قتلها اه أي سقط لوقيل الوطء هذا وفيما نقله عن انصاف
 وماتله عن المبسوط شبه الثاني لأن الأول أفاد أنه لا بد في تحقق معنى التبوة اصطلاحا
 من تسليم الامة الى الزوج والثاني أفاد أن التسليم اليه بعد قبض الصداق واجب وعدم
 وجوب التبوة ينافي وجوب التسليم المذكور والجواب ما أفاده في النهر من أن التسليم
 الواجب يكفي فيه بالتخلية بل بالقول بأن يقول له المولى متى خلقت بها وطئت بها كجرح به
 في الداية والتبوة المنقضية أمر زائد على ذلك لا بد فيها من الدفع والاكتفاء فيها بالتخلية
 كما ظن بعضهم غير واقع اه وهذا أولى مما أجاب به المقدسي من أن المراد بالتبوة المنقضية
 التبوة المستمرة (قوله وإن شرطها) لانه شرط باطل لأن المستحق للزوج ملك الحمل
 لا غير لانه لو صرح الشرط لا يصلح ما أن يكون بطريق الاجارة أو الاعارة فلا يصح الأول
 بلهالة المسئلة والثاني لأن الاعارة لا تنعقد بها الزرع يمر (قوله ما لو شرط الحترج)
 بأن للفرقين المستثنين وهو أن اشتراط حترجة الاولاد وان كان لا يقتضيه نكاح الامة
 أيضا لانه صرح لانه في معنى تعليق الحرية بالولادة والتعلق صحيح ويتبع الرجوع عنه
 لانه ثبت مقتضاه بوجوب اشتراط التبوة لانه يتوقف وجودها على فعل حسي
 اختار لانه وعديب الايضاح غير انه اذا لم يثبت منعلقه أي نفس الموعود
 به فتح ملصقا وأقر في الحر والنهر وقضى وجوب الوفاة انه شرط غير باطل لكن لا يلزم
 من صحته وجوده بخلاف اشتراط الحرية لكن تقدم التصريح به باطل وكذا صرح به
 في كافى الحاشية فقال لو شرط ذلك للزوج كان هذا الشرط باطلا ولا ينعنه أن يستخدم آمنه
 ولعل معنى وجوب الوفاة انه واجب ديانة ومعنى بطلانه انه غير لازم قضاء فاقبل
 (تنبيه) قال في النهر وقيد الرجل في الفسخ بالحر حتى لو كان عبدا كانت الاولاد حريدا
 عندهما خلافا لمحمد اه وتطرق فيه بان التعليق المعنوي موجود قلت وهو الذي يظهر وهذا
 القيد غير معتبر فيهم وإن لم يقيد به كثير من الكتب وامامنا ذكره في النهر من الخلاف
 فانما رأيتهم ذكره في مسئلة العبد المغرور اذا تزوج امرأته على انها حرة فظهورت أمة
 بخلاف الحر المغرور فان أولاده أحرار بالقيمة انصافا لظاهر أن ما في النهر من قول
 بقريته انه ذكر مسئلة المغرور ثم قال وقيد الرجل في الفسخ الخ فاشبهه عليه مسئلة بمسئلة
 فليراجع (قوله حترجة أولادها) أي أولاد التنة ونحوها وقوله فيه أي في العقد والظاهر
 أن اشتراطها بعبده كذلك ويجزئ ط (قوله في هذا النكاح) أما لو طلقها ثم نكحها ثانيا
 فهم أحرار فالاناشط كالاول ط (قوله والتزويج) عطف على قبول ط وهو أحسن
 من قول ح انه عطف على الشرط (قوله على اعتباره) سال عن التزويج والهال للشرط
 (قوله هو معنى الخ) خبران ح فكانه قال ان ولدت أولاد من هذا النكاح فهم
 أحرار ط (قوله ومفاده) أي مفاد التعليق المذكور وذلك لأن التعليق قبل وجود

وإن شرطها في العقد ما لو شرطها
 الحترجة أو أولادها في صحيح وصح
 كل من ولدت في هذا النكاح لأن
 قبول المولى الشرط والتزويج
 على اعتباره هو معنى تعليق
 الحترجة بالولادة فيصنع فتح ومفاده
 أنه لو باعها أو طلقها قبل
 الوضع فلا حرية

الشرط عدم ولايته من بقاء الملك عند وجود الشرط وهذا البحث لصاحب الجبر والفرقة
عليه أخوهم في التبر والمقدس وقال في الجبر وقد ذكر ذلك في المبسوط في التعليق سر بها
بقوله كل ولايته منه فهو حر فقال لو مات المولى وهي حبل لم يمت ماله لنفسه الملك
لاستحقاق الورثة ولو باينها المولى وهي حبل جازي يمت فان كانت به عدم لم يمت ١٥ ان
يفرق بين التعليق سر بها والتعليق معنى ولم يظهر في الا ١٥ قلت يظهر في الفرق بينهما
من حيث ان هذا التعليق المعنوي يتعلق به حق الزوج في ضمن العقد المنصوم منه اصاله
الولد والرقبي ميت حكمافصار المقصود به اصاله الحرية والدفلا يكون في حكم التعليق
الصريح فلا يطل بزوال ملك المولى وتغيره المكاتب فان عقد الكتاب معاوضة دفع
متضمن لتعلق العتق على اداء بدل ولا يطل هذا التعليق التنفذي بموت المولى المعلق
وايضاً فان الحر والذى تزوج امرأته على انها حرة ~~مستثناة~~ وشروطا لحرية ولادها على
فاذا ظهر انها مائة تكون اولاده احرار ام ان هذا لشرط لم يكن مع المولى وفي مسئلتنا
وقع شرط الحرية مع المولى سر بها فلا يترتب له عن حال الموروثة تأتيل (قوله ولو ادعى
الزوج الخ) هذا ذكر في التبر حيث قال انه حادثة الفتوى واستبطه بما في جامع الفصولين
في الموروثة ولو ادعى انه تزوجها على انها حرة وكذب المولى فان برهن فلا ولد احراراً البتة
والاحق المولى لانه ادعى عليه ما لو اقر به زمينه فاذا انكسر بحلف (قوله لكن لا تنفقه الخ)
لانها برأه الاحتباس ولذا المتيقن بنفقة الناشئة والحاجة مع غير الزوج والعسوبة
والهوسبة يدين عليها رضى وحلف السكتى على النفقة عطف من على عام لان النفقة
اسم لها وللطعام والكسوة (قوله ولا يستخدمها) متى على ما مر من نفقات الخصاص
وذكر في الجبر ان التصديق ان العبرة لكونها في بيت الزوج ليلا ولا يضر الاستخدام نهاراً
١٥ وباقي مثله قريبا (قوله فارغة عن خدمة المولى) ظاهره انه لو وجدها شغولة
بخدمة المولى في مكان حال ليس له وطؤها ولم أره سر بها وقد يقال ان كان استقامه
لا ينقص خدمة المولى ايجله لانه يظهر بصفته غيره فنص حق المولى لاسباب والمدة قصيرة ط
(قوله ويكنى في تسليمها) اى الواجب بمقتضى العقد وهو بهذا المعنى لا ينافى عدم
وجوب التبوة كما أوضحناه قبل (قوله او استخدمها نهاراً الخ) هذا ما تقدم قريبا عن
الجبر انه التحقيق قال ح وتكون نفقة النهار على السيد ونفقة الليل على الزوج كما
القيساني عن القنينة (قوله وان أبي الزوج) أي اموأ وفي المهر يتامه لان حق المولى
أقوى ط (قوله وفي) اى المولى حيث تم الملك نهر احترازاً عن المكاتب فان ملكه
فيه ناقص فولاية الاجبار في المالك تعتمد كمال الملك وهو كامل في المديروأم الولد وان كان
الرق ناقصاً والمكاتب على ~~مكسها~~ بحر (قوله ولو أم ولد) ومثلها المديرة والمديرة
وأشار الى أن القنينة كذلك بالاولى لكنها داخله في القن لا خلاقه عليها كما مر فاقسم
(قوله ولا يلزمه الاستبراء) تقدمنا في فصل المهرات أن الصحيح وجوب الاستبراء على

ولو ادعى الزوج الشرط ولايته
حلف المولى نهر (لكن لا تنفقه ولا
سكنى لها الاجبار) بان يدفعها اليه
ولا يستخدمها (وتضم المولى ويبدأ
الزوج ان يظهر بها فارغة) من
خدمة المولى ويكنى في تسليمها
قوله متى ظفرت بها وطنتها نهر
(فان برأها نهر جمع منها صرح)
رجوعه لبقائه حقه (وسقطت)
النفقة (ولو خدمته) اى السيد
بعد التبوة (ولا استخدمه)
او استخدمها نهاراً او اعلاها لبيت
زوجها ليلاً (لا) تسقط لبقائه
التبوة (وله) اى المولى (السفر
جاء) اى بآبائه (وان أبي الزوج)
ظاهره (وله اجارته واسم)
ولو أم ولد ولا يلزمه الاستبراء بل
يذهب فلو ولدت لاقبل من نصف
حول

السيد اذا اراد ان يزوجها وكان يعلوها وأحال الزوج فقال في الهداية انه لا يستبرئ بها
 لا استحباب ولا وجوب عندهما وقال بعد لأحب أن يطلقها قبل أن يستبرئها اهـ ورج
 أبو الليث قول محمد وقتلهم قلم الكلام على ذلك (قوله فهو من المولى) أى ان أفعاله
 في القسوة والمديرية ولم ينفعه في أم الولد ط قلت وهذا اذا تزوجها غير عالم بالاختصاص
 في الحرمان عن التوسيع من أنه يفسى أنه لو تزوجها بعد العلم قبل احترافه انه يجوز
 النكاح ويكون ثيبا (قوله والنكاح فاسد) فلا يلزم المهر الا بوجوب الزوج ط (قوله
 وان لم يرضها) أشار الى حافى القهستاني وغيره من أن المراد بالاجازة تزويجها بما لا يرضاهما
 لا اكرههما على الايجاب والقبول كما قيل اهـ فافهم (قوله لا مكاتبه ومكاتبته) لانها
 التمهيد لا الجانب بمقدار الكتابة ولهذا يستحقان الارش على المولى بالجناية عليهما وتسبق
 المكاتبه المهر اذا وطئها المولى فصارا كل حين فلا يجبران على النكاح ط على أبي السعود
 (قوله ولو صغيرين) ظاهره أن المراد الاجازة ولو في حال الصغر مع ان عبارة المفسرين
 الحرين غير معتبرة أصلا ويحتمل أن يكون المراد أنه لا ينفذ نكاح المولى عليهما ولو كانا
 صغيرين بل يتوقف على اجازتهما بعد تولعهما واتبادر من كلامهم الاول تأمل (قوله
 فلأذا) أى بدل الكتابة قبل رد العقد فتح (قوله عادم وقفا على اجازة المولى) لانه يتحدد
 له ولاية أخرى غير الولاية التي فارقها رضاه بتزويجها فان تلك الولاية كانت بحكم الملك
 وهذه بحكم الولاية ان يشترط بتجده رضاه لتجده الولاية وصار كالشرط اذا زوج العبد
 المشترك ثم هل باقية فان النكاح يحتاج الى اجازته لتجده ملكه في الباقي وكن أذن لعبد
 ابنه الصغير في التصارة ثم مات الابن فورثه فان العبد يحتاج في التصرف الى إذن جديد
 من الاب لتجده ولا يملكه وكن نالقه مع وجود ابنه ثم مات الابن فالنكاح يحتاج
 الى اجازة الجده لتجده ولا يملكه بخلاف الراهن اذا باع العبد المرحون والمولى اذا باع العبد
 المأذون المدنون ثم سقط الدين في صورتين بطريق من طرق السقوط حيث لا يقتصر
 العقد فيما الى اجازة المالك ما يلاق نفاذ العقد في مال الولاية الاصله وهي ولاية الملك
 من شرح تلخيص الجامع الكبير (قوله لعدم أحليتهما) لأن الكتابة لم تنق بعد العتق
 والصغير ليس من أهل الاجازة (قوله ان لم يكن الخ) قيل قوله عادم الخ (قوله ثانيا)
 راجع الى رضاه الى توقف أى رضاه ثانيا قال في شرح التلخيص لكن لا بد من اجازة المولى
 وان كان قد رضى أولا اهـ فافهم (قوله لعدم مؤن النكاح عليه) لانه لما تزوجه انما رضى
 به على مؤن النكاح كالمهر والتفقة بكتب المكاتب لا بملك نفسه وكسب المكاتب بعد
 هجرته للمولى شرح التلخيص (قوله لانه طرأ حل بات) أى حل وطئها للسيد على حل
 موقوف أى حلها للزوج فابطله كالأمة اذا تزوجت بغير إذن ثم ملكها من قبل لم يطل
 النكاح لغيره ان الحل البات على الموقوف ولا يطل نكاح العبد المكاتب لعدم الطريان
 المذكورين شرح التلخيص (قوله والدليل يعمل الهاتب) وجهه العجب ان المولى يملك

فهو من المولى والنكاح فاسد
 بغير من الاستيلاء وثبوت
 التسبب على النكاح وان لم يرضها
 لا مكاتبه ومكاتبته بل يتوقف
 على اجازتهما ولو صغيرين الخا
 بالبالغ فلأذا وعقدا عادم وقفا
 على اجازة المولى لا على اجازتهما
 لعدم أحليتهما ان لم يكن محبة غير
 ولو هجره توقف نكاح المكاتب
 على رضاه المولى فاما العود مؤن
 النكاح عليه ويطل نكاح المكاتب
 لانه طرأ حل بات على موقوف
 فابطله والدليل يعمل الهاتب

الزام النكاح بعد العتق لاقبله وأنه يتوقف على اجازة المكاتب قبل العتق ولا يتوقف على
اجازته بعده وان المكاتب لو رقت الى الرقي سئل النكاح الذي يشره المولى وان اجازته
ولو عتقت جاز اجازته ولهذا قيل انها مسموزة من المولى بعد اذ اذنت قربا اليه في
النكاح (قوله ويبحث الكال هنا غير صائب) قال الكال الذي يقتضيه المطرع عدم
التوقف على اجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقها بتسديدا للنكاح لماسر نحوها من أنه
اذا تزوج العبد بغير اذن سيده فاعتقه فخلاته لو توقف فاما على اجازة المولى وهو متزوج
لا تنكح ولايته واما على العبد ولا وجه له لان صدور من جهة فكيف يتوقف ولأنه ذن
فاخذ من جهته وانما يتوقف على السبد فكذا السبد هنا فانه ولي مجبر وانما يتوقف على
اذن السيد الكال وقد زال بقي النكاح من جهة السيد فهذا هو الوجه وكثيرا ما يناد
المسؤولون الساهين ووقد في البصر بأنه سوء أدب وعطل أما الاول فلان المسئلة سرحية
الامام محمد في الجلع الكبير فكيف ينسب السهو اليه والى مقلديه وأما الثاني فلان
محمد رحمه الله على لتوقفه على اجازة المولى بأنه يتخلله ولأنه لم يكن وقت العقد وهي
الولاية ما قلناه ولا يمكن له الاجازة اذا كان لها ولي اقرب منه كالاخ والام فصار كالشريك
الى آخر ما قد تمناه عن شرح التلخيص قال وكثيرا ما يعترض المفسر على المصير
اه ومنه في التهر والنسب ليلية وشرح الباقي وأجاب العلامة المفسر بأن ما تضمنه
الكال هو القياس كما شرح به الامام المصيري في شرح الجامع الكبير واذا كان هو
القياس لا يقال في شأنه انه عطل وسوء أدب على أن النكاح الذي يشره المولى الاجتهاد اذا
قال مقتضى النظر كذا الشيء هو القياس لا يرد عليه بان هذا منقول لان انما منع الدليل
المقبول وان كان البعث لا يقتضي على المذهب اه قلت والذي بقي عن سوء الادب في حق
الامام محمد أنه ظن أن القرع من نقر بعات المشايخ بدليل أنه قال في صدر المسئلة ومن
هذا استقرت مسئلة تغلظ من المحيط هي ان المولى اذا تزوج مكاتبه الصغير قال أن
قال هكذا فوايدها الشارحون فهذا يدل على انه ظن أن ما عير منصوص عليها قال لا سب
حس القن بهذا الامام (قوله ولو قتل المولى أمته) قيد بالقتل لانه لو باهها وذهب بها
المترى من المصر أو غيرها بوضع لايصل اليه الزوج لا يسط المهر بل فقط المطالبة به
الى أن يحضرها وفي اخانة لو أبت خلاصه اقلها ما لم يقتصر في قياس قول الشيخين نهر
وكالقتل ما لو اعتقه ما قبل المذخور فاختلفت الشريعة وقيد بالمولى لأن قتل غير لا يسط به
المهر انما هو وبالأمة لانه لو قتل المولى الزوج لا يسط لانه تصرف في العاقد دون الموقوف
عليه وأود بالامة القنعة والمذورة وأم الولد لانه المكاتبها الا للمولى فلا يسط يقتل
المولى ايها بجر وكل كتابة المأذونة المدبونة على ما سببه (قوله قبل لونه) أي
ولو سكا نهر لم يضر ارا أن اخلاوة العضة وطسكا (قوله ولو سطا) أي أو سكا كما
هو مقتضى الاطلاق نم (قول فلو صيا) انه انجنون بالاولى نهر (قوله على الرابع الخ)

ويبحث الكال هنا غير صائب
(ولو قتل) المولى (أمته قبل الوطء)
ولو سطا فتح (وهو مكلف) فلو صيا
ليسط على الرابع

ق
على ان الكال بن الهمام بلغ رتبة
الاجتهاد

ذكر في المعنى فيه قولين وفي القبح لو لم يكن من أهل الجاهزة بأن كان صياح زوج أمه
وصب مثلاً أو يجب أن لا يسقط في قول أي حنيفة بخلاف الحرة الصغيرة إذا ارتدت
يسقط مهرها لأن الصغيرة لما عاقله من أهل الجاهزة على الرقة بخلاف غيرها من الأفعال
لأنهم لم يحظر عليها الرقة محظورة عليها اه فرج عدم السقوط بغير قال الرجى لكن
السبي من أهل الجاهزة في حقوق العباد ألا ترى أنه يجب عليه الهدية إذا قتل والضمائم
إذا أئلف والجنون مثله ولذا تركه التقييد بالمكف في الهداية والوفاية والدور والمثلث
والكفر والدليل بعنده وفهم الاسوة الحسنة (قوله سقط المهر) هذا عنده خلافاً لما
لأنه منع المبدل قبل التسليم فيما يرى يمنع المبدل وإن كان مقبوض الزمعه وجهه على
الزوج بغير (قوله كثره ارتدت) لأن الفرقه جاءت من قبلها قبل تقتر المهر فسقط وجهي
(قوله ولو صغيرة) لحظر الرقة عليها بخلاف غيرها من الأفعال كالمهر (قوله لا لو فعلت
ذلك القتل امرأته) أي القتل المذكور وهو ما يكون قبل الوطء قال في النهر لا جناية
الحرة على نفسه هدر في أحكام الدنيا بغير أنها ليست هدرًا فقتلها نفسها تنفوت بعد
الموت وبالوطء صار للرقة فلا يسقط وإذا لم يسقط مع أن الحق لها أن لا فعلم السقوط
بقتل الوارث أولى اه (قوله ولوامة) لأن المهر ولو لاها ولم يوجد منه منع المبدل بغير قال
ح حاصل ما لا ينهم من كلامهم أن العلة في سقوط المهر أمران الأول أن يكون صادراً
عن له المهر الثاني أن يترتب عليه حكم ديني كذا في صدر المتن في الأمة غير
المأذونة وغير المكاتبه إذا قتل نفسها فقد الأمران وفي الحرة إذا قتل نفسها والمولى
غير المكاتب إذا قتل أمته فقد الثاني وفي الأجنبي أو الوارث إذا قتل حرة أوامة فقد
الأول اه أي لأن الوارث بالقتل لم يبق وأما شخصاً المهر طرماً به نصراً كالأجنبي بغير
(قوله أو ارتدت الأمة) مقابل قوله كثره ارتدت (قوله كبر بجهه في النهر) راجع
للأخيرين وسبقه إلى ذلك في البحر قياساً على تصحيح عدم السقوط في قتل الأمة نفسها فإن
الطبي جعل الروايتين في الكل وإذا كان الصحيح منهما في مسئله القتل عدم السقوط
فذلكن كذلك هنا وهو الظاهر لأن المسحق وهو المولى لم يفعل شيئاً اه (قوله أو فعله)
الغير المستر للمولى المكلف والبارز للقتل ح (قوله لتتقره) أي المهر به أي بالوطء
ح (قوله ولو فعله بعبد) صورته وتزوج عبده ثم قتله وضمن قيمته توفي منها مهر المرأة ومنه
ما إذا عه قال في النهر وسيأتي أنه لو أعتق المدون كان عليه قيمته فالقتل أولى ح (قوله
أو مكاتبته) لم يعرف أن مهر المكاتبه لا للمولى بغير (قوله أو أدوته المدونة) بحث
لصاحب التهر بحث قال وأقول ينبغي أن يقيد بخلاف أي الخلاف المأثور بين الإمام
وصاحبه عما إذا لم تكن مأذونة لفتحها به دين فإن كانت لا يسقط اتفاقاً لم يمتن أن المهر
في هذه الحالة لها وفي منه ديونها غاية الأمر أنه إذا لم يقيد بها كان على المولى قيمتها للفرما
قتضى إلى المهر ويقسم بينهم اه • (تبييه) • الحاصل أن المرأة إذا ماتت فلا يتخلوا

(سقط المهر) لأنه المبدل كثره
ارتدت ولو صغيرة (لا لو فعلت
ذلك القتل) (امرأة) ولوامة
على العيصينة (نفسها) أو
قتلها وارثها أو ارتدت الأمة
أو قتل ابن زوجها كبر بجهه
في النهر إذا تنفوت من المولى
(أو فعله بعبد) أي الوطء لتتقره
به ولو فعله بعبد أو مكاتبته أو
مأذوته المدونة لم يسقط اتفاقاً

أن تكون حرة أو مكاتبه أو أمة وكل من الثلاث أمان أن يكون حراً فانه أو يبتاعها نفسها
أو يقتل غيرها وكل من التسعة أم قبل الدخول وبعدة فهي عتية عشر ولا يقطعهما
على الصبي الا اذا كانت أمة وقتلها بعد ما قبل الدخول جرحا فقتل وزاد في التسعة
المأذونة المذونة قبل الصورا ربعا وعشرين (قوله والاذن في العزل) أي عزل زوج
الامة (قوله وهو الا تزال خارج الشرج) أي بعد ان تزوج منه لا مطلقا فند قال في المباح
فائدة الجماع ان أمة في الشرج الحرام أشد الجماع فيه قبل امضاء أو في عامه وان لم ينزل
فان كان لجاما وقدر قبل أو كسل وأخطأ وقهر وان تزوج وأمة خارج الشرج قبل عزل
وان أو بلغ في خروج آخر فأمة فيه قبل فهره من باب منع ونهي عن ذلك وان أمة قبل
أن يجامع فهو الرق يضمن الزاني وفتح الميم المذنة وفسد اللام (قوله لمولى الامة)
ولو مدبراً أو أم ولد وهذا هو ظاهر الزاوية عن الثلاثة لأن حنابلة في الرمة قد نادى بالجماع
وأما نسخ المانع فانه الولد والحق فيه للمولى فانه يترافقه في حياته فانه لا يتركه
في المنزل عند عاتة العلم وهو الصبي وبذلك تظلمت الاخبار وفي التبع وفي بعض جوبة
الشيخ الكراهة وفي بعض عدمها غير وعنه ما أن الاذن لها وفي نفسها في التسعة
العزل عن أمته بلا خلاف وكذلك الزوج الحرة فانه لا يملك له إلا ما لا يملك في أمته
الشعيرة فانه يملك في السوء عن شرح المولى فانه لا يملك له إلا ما لا يملك في أمته
لوجا فانه يكون ويقاله الا أن يقال انه يتزوجها وفيه ما لا يملك له إلا ما لا يملك في أمته
على اذن المولى تأخر (قوله وهو) أي التعديل المذكور بقيد التسعة أي بقيد احتياجه
الى الاذن باللقوة وكذلك الحرة فانه يملك له إلا ما لا يملك في أمته ولها ما لا يملك
الرجعي وكلاهما المراهقة اذ يمكن بلوغها وجعلها أه ومقادير العمل أيضا زوج الامة
لو شرط حرة الاولاد لا يتوقها العزل على اذن المولى كما يحتمل السيد أبو السعود (قوله
غير مجتبا) أصله لصاحب البحر حيث قال وأما المكاتبه فانه يجب أن يكون لائزاً بالان
الوليد يكن للمولى ولم أره صريحاً أه وفيه ان للمولى حقاً أيضاً ما حتمت عليه عاقبة وورثته
الرق فبقي وقفه على اذن المولى أيضاً رعاية للعقود حتى (قوله لكن في الخلية) عبارة
على ما في البحر كفي الكتاب انه لا يباح بغير اذنها وقال في زمانها يباح لسوء الزمان أه
(قوله فان الكمال) عبارة وفي التناوي ان نصف من لونه لسوء الحرة بسوء العزل غير
رضاهل الفساد الزمان فليعتبره من ان عذر مسقط لائزها أه فقد علمت فانه في
ان منقول المذهب عدم الانحوائن هذا تقييد من مشايخ المذهب بغير بعض ذلك
بغير الزمان وأقرب في التبع به جزم التمسك في أيضاً حيث قال وعندها ان يملك على الزمان
السوء الفساد الزمان والافيجوز بلائزها أه لكن قول الفق عليه بغيره بلح بعض أن
يريد بالمثل ذلك العذر كقولهم مثلك لا يجل ويحتمل انه أراد خلق من عدا له فربه
كان يكون في سفر بعيد وفي دار الحرب تخاف على الرمة وكانت زوجة حرة الخلق

مطل
في حكم العزل واسقاط الولد

(والاذن في العزل) وهو الازال
خارج الشرج (المولى الامة لألها)
لأن الولد حقه وهو بقيد التسعة
باللقوة وكذا الحرة غير (وبعزل
عن الحرة) وكذا المكاتبه غير مجتبا
(بأذنها) لكن في المأذونة أنه يباح
في زمانها لفساده قال الكمال
فليعتبره ذرا مسقط لائزها

ويريد فرقاها لخاف أن تجبل وكذا ما يأتي في اسقاط الحمل عن ابن وهبان فافهم (قوله
وقالوا الخ) قال في النهري في هل يساح الاسقاط بعد الحمل نعم يساح ما يتصلق منه شيء ولن
يكون ذلك الا بعد مائة وعشرين يوما وهذا يقتضي انهم أرادوا بالتطليق فسخ الروح والا
فهو غلط لان التطليق يصحق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في الفتح واسقاطهم ضد عدم
نقض جواز اسقاطها قبل المدة المذكورة على اذن الزوج وفي كراهة الخاتمة ولا أقول بالحمل
اذا اهرم لو كسر بعض السيد منه لانه أصل السيد فلما كان يؤخذ بالجزء اعلا أقل من
أن يلغتها اثم هنا اذا أسقطت بغير عذراء قال ابن وهبان ومن الاعذار أن يقطع لبنها
بعد ظهور الحمل وليس لابي الصبي ما يستأجر به التطري ويضاف حلاكه ونقل عن النخبة
لو أرادت الالتقاء قبل مضى فمن يفتخ فيه الروح هل يساح لها ذلك أم لا اختاروا فيه
وكان اتفق على بن موسى يقول انه يكره فان الماس بعد ما وقع في الرحم ماله الحلية فيكون
له حكم الحلية كافي بصفة صدر الحرم ونحوه في التطهيرة قال ابن وهبان فباحة الاسقاط
محمولة على حالة العذراء وانها لا تأثم اثم القتل اه وبما في النخبة تبين انهم ما أرادوا
بالتطليق الا فسخ الروح وان قاضيهان مسبق بعامة من اتفقوا والله تعالى الموفق اه
كلام النهر ه (تبينه) ه أخذ في النهر من هذا وما حقه الشارح عن الخاتمة والكمال
انه يجوز لها استم رسمها كما فعلها النساء لما المجتهد في الحر من انه ينبغي أن يكون
حر اما بغير اذن الزوج فليس على عزله بغير اذنها قتل لكن في التزانية ان له منع امرأته
عن العزل اه نعم النظر اني فساد الزمان بقصد الجوار من الجانبين فمافي البعير مني على
ما هو أصل المذهب ومافي النهر على ما قاله المشايخ واقفا الموفق (قوله ان لم يدقبل بول)
بان لم يعد أصلاً وعاد بعد بول نهر أي وعزل في العود أيضا كما فعله او السعد عن الحانوف
ونقل ايضا عن خط الزبلي انه ينبغي أن يزاد بعد غسل الذكرا أي لم يمتح احتمال أن يكون على
رأس الذكرا بقية منه بعد البول فتقول بالنسب وبه يظهر ان ما ذكره في باب النسب ان
النوم والمشي مثل البول في حصول الانتفاء لا يتأني هنا فافهم (قوله وخبرت أمة) هذا
يسمى خبار العتق قال في النهر ولو اختارت نفسها بلا علم الزوج بضع وقبل لا يصح بغيره
كذا في جامع الأصول (قوله ولو أم ولد) أي وأميرة وشمل الكبيرة والصغيرة بجر
(قوله ومكاتبه) خالف زفر فقال لا خيار لها وقواد في الفتح وأجاب عنه في البصر (قوله
ولو كان النكاح رضاه) وكذا بدون رضاه الأولى وعجاجة الزبلي وغيره ولا فرق في هذا
بين أن يكون رضاه أو غيره اه وهذا التعميم ظاهر في غير المكاتبه لما تقدمه الشارح
فريامن ان له اجبارته على النكاح لامكاتبه ولا مكاتبته وفي المهر اجبارته عليه ليس له
اجبارهما بالاجماع وبه تأيد قوله في التبريلالية ان في رضا المكاتبه معنى فانه كما لا يقد
تزويجها انفسها بدون اذن مولاه لبقاء ملكه لرقبتها الا يشترط تزويجه اياها بدون اذنها
لوجوب الكتابة وتعمامه هناك (قوله دفعا لزيادة الملك عليها) علة لقوله خبيرت وذلك ان

مطله
في حكم اسقاط الحمل

وقالوا يساح اسقاط الوالد قبل
اربعة أشهر ولو لا اذن الزوج
(وعن أمة بغير اذنها) بلا كراهة
فان ظهر بها حمل حل ثبته ان لم
يعد قبل بول (وخبرت أمة) ولو أم
ولد (ومكاتبه) ولو حكم كعتقة
بعض (عنقت تحت حراً وعبد
ولو كان النكاح رضاه) دفعا
لزيادة الملك عليها بطلقة فائنة

الزوج كان ملكا عليها طلقين فلما صارت حرة صاومك عليها طلقة ثانية وفيه شررها
 فملك رفع أصل العقد دفع الزيادة المضرة لها ولهذا ثبت خيار العتق للعبد الذي كراهه
 ليس عليه ضرر وهو قادر على الطلاق (قوله فلا مهر لها) أي إن لم يدخل بها الزوج لأن
 اختيارها لنفسها ففسخ من الأصل وإن كان دخل بها فالمرء سيد لها لأن الدخول بحكم
 النكاح صحيح فتقر به المسمى بجر (قوله أو زوجها) بالنصب عطف على قوله نفسها
 (قوله فالمرء سيدها) أي سواء دخل الزوج بها أو لم يدخل لأن المهر واجب بمقابلة
 ما ملك الزوج من البضع وقدم ملكه عن المولى فيكون بدله للمولى بجر عن غاية البيان
 قلت وقوله سواء دخل بها الزوج أو لم يدخل لا ينافي ما سألني من أن التفصيل بأنه لو وطئ
 الزوج قبل العتق فالمرء للمولى أو بعده فله لأن ذلك فيما إذا كان النكاح بدون إذن
 المولى ونفذ النكاح بالعق وبه ملك ما يقع في حال قيام الرق كإسباقي فانهم (قوله ولو صغيرة) أي
 لو كانت العتقة صغيرة وقد زوجها مولاها قبل العتق تأخر خيارها إلى بلوغها قال في البحر
 لأن فسخ النكاح من التصرفات المترددة بين النفع والضرر فلا تحل عليه الصغيرة ولا عليه
 ولها لقيامه مقامها كذا في جامع القصولين فإذا بلغت كان لها خيار العتق لا خيار
 البلوغ على الأصح كذا في الذخيرة اهـ وقيل ثبت لها خيار البلوغ أيضا ويدخل تحت
 خيار العتق وأما لو زوجها بعد العتق ثم طفت فإن لها خيارا بالبيع لأن ولاية المولى عليها
 في الصورة الأولى كولاية الأب بل أقوى وفي هذه كولاية الأخ والم بل أضف كما
 أوضناه في باب الولي (قوله معا) قيد في الجمل الثلاثة وإنما قيد به لأن ما تردد أحدهما
 أو لهما أو اسمه ينفسخ النكاح اهـ ح (قوله خربت عند الثاني) لأنها العتق ملكت
 أمر نفسها وأزاد ملك الزوج عليها ح عن البحر (قوله خلافة للثالث) أي حيث قال
 لا خيار لها لأن أصل العقد ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انقضى الملك فإذا اعتقت
 عاد إلى أصله كما كان ولا يبقى ترجيح قول أبي يوسف لأنه يفتي النص كذا في
 البحر ومراعاة النص قوله صلى الله عليه وسلم لبريرة حين أعتقت ملكت بضعك فاختارني
 اهـ ح أي حيث أقاد قوله فاختارني أنه الاختيار ملك البضع على وجهه زاد ملك الزوج
 عليها مثل زني فرحم وسرق فقطع حيث أعادت الفداء الزنا والسرقه كما تقرر في
 الأصول فلا يرد ما أوردته الرجعي من أن النص لا عموم فيه لأنه خطاب لمعينة قد بر
 (قوله خيارا لعتق) بدل من هذا الخبر ارح (قوله عذر) أي لاشتغالها بخدمة المولى
 فلا تسترغ لتعلم ثم إذا علت يطل بما يعل على الأعراس في مجلس العسل كنيار الخيرة
 ولو جعل لها قدرا على أن تختاره ففعلت سقط خيارها كما في التهرزاد في تلخيص الجامع
 ولا شيء له إلا أنه حتى ضعيف فلا يظهر في حق الاعتراض كسائر الخيارات والشفعة
 والكفاة بالنفس بخلاف خيار العيب (قوله فالمرء تعلم به) قال في البحر عن المحيط إذا

فان اختارت نفسها فلا مهر لها أو
 زوجها فالمرء سيدها ولو صغيرة
 تؤخر بلوغها وليس لها خيار بلوغ
 في الأصح (أو كانت) الأمة (عند
 النكاح حرة ثم صارت أمة) بأن
 ارتد أو لحقا بداء الحرب ثم سبها
 معا فاعتقت خبرت عند الثاني
 خلافا للثالث المبسوط (والجهل
 بهذا الخيار) خيار العتق (عذر)
 فالمرء تعلم به حتى ارتد أو لحقا ففعلت
 فنفسخت صح

زوج عبده أمته ثم اعتقه فلم تعلم ان لها الخيارات حتى ارتدوا ولحقا بدار الحرب وورثها
 مسلين ثم علم بثبوت اخبارها وعلمت بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في مجلس العلم اه
 ح وكذا الحرية اذا تزوجها سري ثم اعتقت خبرت سوا علمت في دار الحرب أو في دارنا
 بعد الاسلام نهر (قوله الا اذا قضى بالعاق) أي فلا يصح فسخها العود حقيقة بالحكم
 بطاقتها لان الفسخ في دار الحرب كلهم ارفاء وان كانوا غير مملوكين لاحد كما يأتي في قول
 العتاق اه ح وأقره ط والرحي قلت ما يأتي محمول على الحربي اذا أسر فهو رقيق قبل
 الاسر ازيد اربا وبعده رقيق ومملوك كما سيأتي هناك وهو صريح بما قلناه اه اول هذا
 الباب فالظاهر ان علمه عدم صحة الفسخ كون الحكم بالعاق موتا حكما يسقط به
 التصرفات الموقوفة على الاسلام فيسقط به حق الفسخ الذي هو حق يجزئ بالاولى ثم
 رأيت في شرح التلخيص علم بما قلته فقه تعالى الحمد (قوله وليس هذا حكما) جواب
 سؤال تقديره كيف حكمتم بصدقة فسخ من في دار الحرب واحكامنا منقطعة عنهم ح
 (قوله بل قنوى) أي اخبار عند السؤال عن الحادثة ط (قوله ولا يتوقف) أي الفسخ
 بخيار العتق لا يتوقف على قضاء القاضي (قوله ولا يطل بكون) أي ولو كانت بكر ابل
 لا يمتن الرضا صريحا أو دالة ط (قوله ولا يثبت الغلام) أي لا يثبت كونه لا يثبت فيه
 زيادة تملك عليه بخلاف الامه ولا نه يكال الطلاق فلا حاجة الى الفسخ (قوله ولا يقتصر على
 مجلس) أي مجلس العلم ويعد الى آخره فاذا قامت بطل (قوله كخيار مخدرة) أي من قال
 لها زوجها اختاري نفسك فانما اختار ما دامت في المجلس (قوله بخلاف خيار البلوغ
 في الكل) أي في كل الخمسة المذكورة فان الجهل فيه ليس بعدد ويتوقف على القضاء
 ويطل بسكوتهما بعد علمها بالنكاح وشبهه لا يمتد الى آخر المجلس ان كانت
 بكرة ولو نيف فوفقه العمر الى وجود الرضا صريحا أو دالة كما في الغلام اذا بلغ (قوله
 نكح عبد بلاذن) فبعد النكاح لانه لو اشترى شيئا فأمته المولى لا يتخذ الشرأ بل يطل
 لانه لو نفذ عليه لتغير المالك بجر (قوله فعنت) بفتح اتر لم ينفيا الفاعل ولا يجوز ضمه
 بالبناء للمفعول لانه لانهم أبو السعود عن الجوى ط (قوله واباعه) أي مثلا واما المراد
 انتقال الملك الى آخر شرأ أو به أو ارب (قوله فاجاز المشتري) أي اجاز النكاح الواقع
 عند المالك الاول (قوله لزوال المانع) لان المانع من النفاذ كان حق المولى وقد زال
 لما خرج عن ملكه (قوله وكذا حكم الامه) اطلقها فتمت القنة والمدير وقام الولد
 والمكاتبه لكن في المدير وأم الولد تفصيل يأتي بجر وهذا في الامه اذا اعتقت أمه المومات
 عنها أو أمها فان كان المالك الثاني لا يملك له وطؤها فكالمعبد والا فان كان الزوج لم يدخل
 بها بطل العدة الموقوف لطره والجل البات عليه وان كان دخل ففي ظاهر الرواية كذلك
 لبطان الموقوف باعتراض المالك الثاني وان كان ممنوعا من غشها وان وضعت في البصر
 (قوله ولا خيار لها) أي الامه أمه المعبد فلا خيار له أصلا وان نكح بالاذن كما مر وشمل

الا اذا قضى بالعاق وليس هذا
 حكما بل قنوى كافي (ولا
 يتوقف على القضاء) ولا يطل
 بكون ولا يثبت لغلام ويقتصر
 على مجلس كخيار مخدرة بخلاف
 خيار البلوغ في الكل خاتمة
 (نكح عبد بلاذن فعنت) أو بابه
 فاجاز المشتري (نقد لزوال المانع
 وكذا حكم الامه ولا خيار لها)

الكتابة فأنها لا خيار لها العلة الآتية وبها صرح في الشرع لئلا يما قاله ابن كمال باشا
من أنه لها الخيار كما تزعمه سبق قلم وكذا ما كتبه بهامشه من قوله في الهداية وقال زفر
لا خيار لها بخلاف الأمة الخ فهو كذلك لأن ما مر من أن لها الخيار عندنا خلافا لغيرنا
هو في مسئلة تزويجها إذن مولاها ولا منافاة في تزويج بدون إذن كما هو صريح في كلام
الهداية فكتبه (قوله لكون التفويض بعد العتق) فصارت كما إذا تزوجت نفسها بعد العتق
ولذا قال الأسيدي في الأصل إن عقد النكاح متى تم على المرأة وهي مملوكة ثبت لها خيار
العتق ومتى تم عليها وهي حرة لا يثبت لها خيار العتق بجر (قوله فلم تصفق زيادة الملك)
أي بطلقة الثالثة وطلعت ثبوت الخيار بثبوت الزيادة المذكورة كما مر (قوله وكذا لو اقتربا)
أي العتق ونفاذ النكاح فأنهما ما أجازهما المولى معا ابتداء (قوله وكذا ما دبره صفت
بعونه) أي حكمهما حكم ما إذا اعتقها في حياته المذكور في قوله وكذا أحكم الأمة وأفاد
بقوله عتقت أنها تخرج من الثالث فإن لم تخرج لم يتصدق حتى تؤدى بدل السعاية عنده
وعندهما جاز كما في الصرعن الظهيرة أي لانه اعتدهما نسبي وهي حرة (قوله وكذا أم
الولد الخ) أي إذا اعتقها أو مات عنها المولى أن دخل بها الزوج قبل العتق فنفاذ النكاح
على رواية ابن مساعة عن محمد لانه وجب العتق من الزوج فلا يجب العتق من المولى إنما
على ظاهر الرواية لا يجب العتق من الزوج فوجب العتق من المولى ووجب بهامشه قبل
الاجازة وجب اقتصاص النكاح كما في الصرعن الحط وانما يجب العتق من الزوج لانها
لا يجب إلا بعد التفرق بينهما كما أفاده في الصرعن المثلثة السابقة (قوله تمنع نفاذ
النكاح) أي تطله إذا لا يمكن وقعه مع العتقة بجر لأن المعتدة لا تقبل لغير من اعتدت منه
(قوله فالوطئ الزوج الأمة) أي التي نكحت بغير إذن مولاها ثم نكحها بها العتق
(قوله فالمهر المسمى) أي أن كان ولا فمهر المثل فمهر وانما كان لأن الزوج استوفى
منافع مملوكة للمولى بجر (قوله لمقابلته بمنفعة ملكتها) لأن العقد قضى بالعتق وبه تلك
منافعها بخلاف النفاذ بالذن والرق قائم بجر (قوله ومن وطئ قته ابنه) أي أو بنته
جوى عن البرجندى وشمل الابن الكافر فاستثنى والصغير والكبير بجر وشمل ما إذا
كانت موطأة للابن أو لم تكن يظهر بمن من العتق ومحرزا لفتنة ما يأتي في قوله ولو ادعى
ولدت أم ولد الخ ومحرزا لابن ما يأتي في قول المصنف ولو وطئ بارية أحرأته أو والد الخ
(قوله فوالت) عطف على وطئ وتعقيب كل شيء ينصبه كما في تزويج زيد قوله فالظاهر أنها
لو ولدت قبل مضي مدة الحمل لم تصح الدعوى بل مقاد قوله فإذا عطف على فوالت أنه
لو ادعى وهي حبلى لم تصح حتى تلد قال في الصرعن لم أره مريحا وفي التبريخي أنها لو ولدت
لا قبل من ستة أشهر من وقت دعوته أن تصح (قوله لزم عقراها) قال في الفتح المقر هو مهر
منها في الجبال أي ما يرغب فيها ثلها جالاقط وأما ما قبل ما يستأجر به ثلها لزم الوجيز
فليس معناه بل العادة أن ما يعطى لذلك أقل مما يعطى مهر إلا أن الثاني للبقاء بخلاف

لكون التفويض بعد العتق فلم تصفق
زيادة الملك وكذا لو اقترنا بأن
تزوجها فوطئ وأعتقها فوطئ
وأجازهما المولى وكذا ما دبره
عتقت بعونه وكذا أم الولد أن
دخل بها الزوج والألم يتصدق
لأن عتقها من المولى تمنع نفاذ
النكاح (فالوطئ) الزوج الأمة
(قوله) أي العتق (فالمر المسمى) أي
أي المولى (أو بعده فلها) لمقابلته
بمنفعة ملكتها (ومن وطئ قته ابنه
فوالت) فالوطئ لغيره عقراها

مطلب
في تفسير العتق

الآل ١٥ وإذا تم كبر منه الوط ولم يقبل لزمه مهر واحد بخلاف وطء الابن جارية
 الاب من ارأ عليه بكل وطمهر لانه المهر وجب بسبب دعوى الشبهة ولو لم يدعها يلزمه
 الحد فتكرر دعواها تكرر المهر بخلاف الاب فانه لا يحتاج الى دعوى الشبهة خاتمة
 (قوله وارتركب محرما الخ) كذا في التهر وأصله في البحر حيث قال وقد بدى الولادة لانه لو وطئ
 امه ابنة ولم يقبل فانه يحرم عليه ولا يملكها ويلزمه عقربا بخلاف ما اذا اجلبت منه فانه
 يبين ان الوط محلال لتقدم ملكه عليه ولا يحد هاذنه في المثلين أما اذا لم تلمس منه
 فظاهر لانه وطئ وطئ حراما في غير ملكه وأما اذا اجلبت منه فلان شبهة الخلاف في ان
 الملك ثبت قبل الابلاج أو بعده مسقطه لاحصائه كافي القبح وغيره ١٥ وقوله فانه يبين ان
 الوط محلال لتصرفه معهم ما هنا وفيه تأمل لان ثبوت ملكه لها قبل الوط عندنا
 وقيل العلق عند الشافعي انما هو ضرورة ثبوت القسب كما أوضحه في القبح ولا يلزم من
 ذلك حل الاقدام على هذا الوط كما لو قسب شيئا رافقه ثم أدى ضمانه للملك لا يلزم من
 استناد الملك الى وقت القسب حل ما صنع واصل المراد بقوله محلال انه ليس بذاك لو كان
 قزازه المقر ولم يثبت التسب ويدل على ما قلنا اطلاق قوله الاتي ولذا يحل له عند الحاجة
 الطعام لا الوط وكذا ما قلناه من الظهيرة من صحة الدعوى في الامه الموطوءة لابن مع
 انها عزمة على الاب حرمة مؤبدة فليأتمل (قوله فادعاء) أي عند قاض كافي شرح ابن
 السلي وأفادته لا يشترط في صحة الدعوى دعوى الشبهة ولا تصديق الاب في القبح والظاهر
 أن الفلح مجرد الترتيب فلا يلزم الدعوى عقب الولادة وأدعى الجوى الزور فهو راد وهو
 بعد فليراجع (قوله وهو حر مسلم عاقل) فلو كان عبدا أو مكاتباً أو كافراً أو مجنوناً
 لم تنص الدعوى لصدمه الولاية ولو أفاق المجنون ثم ولت لاقل من ستة أشهر يصح
 استصاها ولو كانا من أهل النعمة الآن ملتبس ماختلفة جازت الدعوى من الاب فغ
 فأفاد أن الاسلام شرط فيما لو كان الاب مسلماً أما لو كان كافراً فلا يشترط اسلام الاب
 ولو اختلفت الملة لانه الكفر ملة واحدة وفي الظهيرة ولو كان الاب مسلماً والابن
 كافراً صحّت دعواه ولو كان الاب من تدا دعواه موقوفة هذه فادعته عندهما (قوله)
 بشرط الخ) فلو جلبت في غير ملكه أو فيه وأخرجها الابن عن ملكه ثم استردّها لانص
 الدعوى لان الملك انما ثبت بطريق الاستناد الى وقت العلق فيستدعي قيام ولاية التملك
 من حين العلق الى التملك وهذا ان كذبه الابن فان صدقه صحّت الدعوى ولا يملك الجارية
 كما إذا ادّعى أجنبي ويصدق على المولى كافي المحيط بحر قال في التهر المذكور في الشرح
 للزيلي وعليه جرى في فتح القدير وغيره انه لا يشترط في صحته دعوى الشبهة ولا تصديق
 الابن ١٥ أقول كانه فهم ان الاشارة في قوله هذا ان كذبه الابن واجهة الى أصل
 المسئلة أعني ما اذا بقيت الجارية في ملك الابن وليس كذلك بل هي راجعة الى أصل
 جلبت في غير ملكه أو فيه وأخرجها الابن عن ملكه الخ فلا ينافي ذلك مذكر في الزيلي

وارتركب محرما ولا يحد فادعاه
 (فادعاه الاب) وهو حر مسلم عاقل
 (ثبت نسبه) بشرط بقاء ملك ابنة
 من وقت الوط الى الدعوى

واقترح من عدم اشتراط التصديق لانه في أصل المسئلة لافيه ما نحن فيه بدليل أن اشتراط
 بقائها في ملك الابن مذككور في الزملي والفتح فالو كان لا يشترط تصديق الابن وان
 أخرجهما عن ملكه لم يبق فائدة لاشتراط بقائها في ملكه وفي الظهيرية من العنق يشترط
 أن تكون الجارية في ملكه من وقت العلوق الى الدعوة حتى لو علقت قباعها الابن ثم
 اشتراها وورقت عليه بسبب قضاء وغيره وبخيار روية أو بشرط أو بفساد البيع ثم ادعاه
 الاب لا يثبت النسب الا اذا صدقه الابن اه فهذا أيضا صريح فيما قلنا قدبر (قوله
 ويعها لاشيه مثلا) أي وأبائه أو ابن أخيه لا يضر لانها لا يخرج والحالة هذه عن كونها
 جارية بقرعه اه ح وقه أن مهالائه لا يفيد لاه لولاية للصد عليه مع وجود الاب نعم
 بيعها لابن أخيه فيصد إذا كان أو ذلك الابن ميتا أو مملوك لولاية بكتف أو ورقا وجنون
 لصدكون للبعد المدعى ولاية لأن دعوا جلد لا تصح الا عند الولاية على فرمه كما يأتي فأداه
 الرحق فافهم (قوله لوقت العلوق) كذا في الفتح أي لوقت الوطء القريب من وقت
 العلوق كي لا ياتي ما يأتي قريبا تأمل (قوله وعليه قيمتها) أي لولده يوم علقت كما في مسكين
 ط وفي المخط ولواستحقها رجل يأخذها ويصرفها وقيمة ولدا لأن الاب صار مغرورا
 ويرجع الاب على الابن بقيمة الجارية دون العقر وقيمة الولدان الابن ما ضمن له سلامة
 الاولاد اه يجر (قوله لقصور الخ) أي أن الاب ولا يملك حال ابنه الصالحة الى ابتداء
 نفسه فكذا الى صون نسبه لانه جزء منه ~~السن~~ الأولى أشد وإذا تملك الطعام بغير قيمته
 والجارية بالقيمة ويحمل له الطعام عند الحاجة دون وطء الجارية ويحجر الابن على الانفاق
 عليه دون دفع الجارية للتسري فللصاحبة جازة الثقل ولقصورها وجبا عليه القيمة صراعا
 للفتن فتح وما ذكره من أنه لا يجبر على الجارية للتسري ذكره الزملي أيضا وشبهه في الدود
 ونجاة البيان والنهاية وما في هذه الشروح المعتمدة لا يعارضها مسأ في النفقة وعزاء
 في الشر بولاية الى الجوهرة من أنه يجبر قدبر (قوله لا عقرها) تقدم تفسيره قريبا
 وعند الشافعي وزفر عليه عقرها نسوت الملك فيما قيل العلوق للضرر ودية صيانة الولد
 وعندنا نقبل الوطء لأن لازم كون الفعل زنا صباغ الماشعرا فلولم يقدم عليه ثبت لازمه
 فظهر أن الضرر لا تنفع الابانة قبل الابلاخ بخلاف ما لو لم يقبل حيث يجب العقر
 فتح أي لانها اذا لم تقبل لم توجد له تقدم ملكها وهي صيانة الولد كما أفاده الزملي
 (قوله وقيمة ولدا) أي ولا قيمة ولدا لانه علق حر التقدم ملكه نهر (قوله ما لم تكن
 مشتركة) قال في الجفر فالو كانت مشتركة منه أي بين الابن وبين أجنبي كان الحكم
 كذلك الابنه ضمن لشر بكة نصف عقرها ولم أب ولو كانت مشتركة بين الاب والابن
 أو غيره يجب حصه الشريك الابن وغيره من العقر وقيمة باقيها اذا حبلت لهدم تقديم الملك
 في كلها لاتصافه موجب وهو صيانة النسل اذا ما فيها من الملك يكفي لصد الاستيلاد واذا
 صحت ثبت الملك في باقيها حكما لشرط كما في الفتح وهي مسئلة عجيبة فانه اذا لم يكن للوطء

ويعها لاشيه مثلا لا يضر من بيعها
 (وصارت أم ولده) لاستناد الملك
 لوقت العلوق (وعليه قيمتها) لو فصرها
 لقصور حاجته بقاء نسبه عن جها
 نفسه ولذا يحمل له عند الحاجة
 الطعام لا الوطء ويحجر على نفقة
 أبيه لا على دفع جارية لتسريه
 (لا عقرها وقيمة ولدا) ما لم تكن
 مشتركة نصيب حصه الشريك

فيها شيء لا مهر عليه وإذا كانت مشتركة لزمه ٥١ (قوله وهذا الخ) الإشارة إلى جميع
 ما مر (قوله فتم الأب) لأن له جهتين حقيقة الملك في نسبه وحق التملك في نصيب ولده
 بجر فأتى في الظهيرة ولو كانت مشتركة بين رجل وابنه وجده فأتى به كلهم فطلب أولي
 وبنين جده على ما إذا كان أبو الرجل متاملا ليعبر للجد التجميع من جهتين تأمل
 (قوله والاب) أي وإن لم يكن ناسرا يكن وهذا صادق بما إذا كانت للابن وحده أو للاب
 وحده والثاني لا يصح هنا لكن أصل المسئلة مقروض في جارية الابن فهو غريبة على أن
 المراد الأول فقط فاقهم (قوله فالابن) أي تقدم دعواه لأنه سابقة معنى بجر أي
 لأن له حقيقة الملك ولا يهحق التملك ولا أن ملك الابن سابق فصار كأنه أذى قبل الأب
 تأمل (قوله ولو أذى) أي الأب وقوله المتني بالنسبة تلوذات أو لولد وقوله أو مدبرته
 أو مكاتبته بجر وإن بالعطف على أم وهذا بيان لحد زقوله فقه ابنه أي لو أذى ولد أم ولد
 ابنه الذي نفاه ابنه لا يثبت نسبه إلا بتدقيق الابن لأن أم الولد لا تقبل الانتقال إلى الملك
 غير المستولد وقد سبق في المتني لأنه إذا لم ينفه الابن يثبت نسبه منه فلا يمكن ثبوته من
 الأب وإن صدقه الابن وكذا لو أذى ولد مدبرته ابنه أو ولده مكاتبته ابنه الذي ولدته
 في الكسابة وقبله لا يثبت نسبه إلا بتدقيق الابن كما في البصر لأنه لا يمكن جعل الأب
 مقل كالهـ ما قبل الوطء فان صدقه ثبت نسبه لا بحتال ووطء الأب بشبهة والظاهر لزوم
 العقر للكتابة لأن لها العقر بوطء المولى فيوطء أبيه أو أمه أو بنته لم يثبت الملك فأم الولد
 والمدبرة بنتي لزوم العقر للابن على أبيه كما خصه ما قدمناه فمألو وطئها فلم تقبل تأمل
 (قوله ووجه صحيح) خرج به الجدة القاسدة كما في الأم وكذا غيرها لجن من الرحم المحرم فلا
 يصدق في جميع الأحوال لقصد ولا يهزم بجر عن المحيط (قوله بعدد وال ولايته)
 أي الأب وأراد بزوال الولاية عدمها ليسحل حاله لو كان كقره أو جنونه أو وقه أصليا أو أقاده
 الرجوع والمراد بالولاية ولاية التملك كما مر (قوله نفسه) متعلق بكاف التشبيه ح
 فالهني أن الجدة شبهة للأب في الحكم المذكور (قوله ويشترط ثبوت ولايته) أي
 ولاية الجدة الناشئة عن فقد ولاية الأب أي لا يكتفي بثبوتها وقت الدعوى فقط بل لا بد من
 ثبوتها من وقت العلق إلى وقت الدعوة قال في الفتح حتى لو أتت بالولد لاق من ستة أشهر
 من وقت انتقال الولاية إليه لم تصح دعواه لما قلنا في الأب ٥١ أي من أن الملك انما يثبت
 بطريق الاستناد إلى وقت العلق فاستدعي قيام ولاية التملك من حين العلق إلى التملك
 (قوله ولو فاسدا) لأن القاسد يثبت فيه القسب فاستدعي عن تقدم الملك له بجر (قوله
 أبوه) أي أبوجه حتى (قوله ولو بالولاية) في البصر عن الخاتمة إذا تزوج الرجل
 جارية ولده الصغير فولدت منه لا تصير أم ولده ويعتق الولد بالقرابة (قوله تولده من
 نكاح) فلم يضر وروده إلى غلظهما من وقت العلق ثبوت القسب بدونه وأمومة الولد
 فرع التملك والنكاح بانيه (قوله ويجب المهر) لا التزاهيه بالمال نكاح وهو أن لم

وهذا إذا انفصل وحده فلو مع
 الابن فان شريكه في قسم الأب
 والا فلا ابن ولو أذى ولد أم ولد
 المتني أو مدبرته أو مكاتبته
 تصديق الابن (وجه صحيح) كتاب
 بعدد وال ولايته دعوت وكفر
 وجنون ووقفه) أي في الحكم
 المذكور لا يكون كالأب (القبلة)
 أي قبل الزوال المذكور ويشترط
 ثبوت ولايته من الوطء إلى الدعوة
 (ولو تزوجها) ولو فاسدا (أبوه)
 ولو بالولاية (قوله لم تصير أم ولده)
 تولده من نكاح (ويجب المهر)

يكن مسمى مهر مثلها في الجمال نهر (قوله لا القيمة) لعدم ثقلها نهر (قوله بلك
 أخيه) فحق عليه بالقرابة عداية وظاهره أن الولد علق رقيقا واختلف فيه فقيل يعق
 قبل الانفصال وقبل بعده وبغمرته تظهر في الأرض فلو مات المولى وهو الابن برته الولد على
 الأول دون الثاني والوجه هو الأول لأنه حدث على ملك الأعم من حين العلق فلما ملكه
 علق عليه بالقرابة بالحديث كذا في غاية البيان والظاهر عندى هو الثاني لأنه لا ملك له
 من كل وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو القدرة على التصرفات في الشيء ابتداء ولا قدرة
 للسيد على التصرف في الجنين يبيع أو هبة وإن صح الإصاحبه واعتاقه قبل تناوله
 الحديث لأنه في المملوك من كل وجه ولذا لو قال كل مملوك أم ملكه فهو حر لا يتناول الممل
 بصر وأقره في النهر والمقدسى (قوله ومن المليل) أي من جيله المليل التي يدفع بها
 الإنسان عنه ما يضره وهذا حل لما إذا أراد وطء الأمة ولا تصبر أم ولده وإن ولدت منه
 كى لا يتردد عليه إذا ولدت ولما أنما الإجماع في ملكها لطفه بهبة أو بيع ثم يترجها
 بالولاية فيصير حكمها مأمرا فإذا احتاج إلى بيعها باعها وحفظ ثم الطفلة أو اتفق عليه
 أو على نفسه أن احتاج إليه (قوله ولو وطئ جارية أمر أمه الخ) محترز قوله سابقا
 إليه ط (قوله لا يثبت النسب بالصدق المولى الخ) فيه اختصار وعبرة الصر
 لا يثبت النسب ويدبر عنه الحد للشبهة فإن قال أحلها المولى لا يثبت النسب إلا أن
 يصدق المولى في الإحلال وفي أن الولد منه فإن صدقه في الأمرين جماعتا يثبت النسب
 والأفلاوان ككذب المولى ثم ملك الجارية يومان الدهر ثبت النسب كذا في الخانية
 وفي الفتنة ويطئ جارية أيه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطئ الشهة أولا
 لأنه ولد ولده يعق عليه حين دخل في ملكه وإن لم يثبت النسب كن زنى بجارية غيره
 فولدت منه ثم ملك الولد يعق عليه وإن لم يثبت نسبته منه ٥١ قلت ومعنى أحلها المولى
 أي يملكها أو بهبة مثلا لا بقوة جعلها حلالا لا (قوله وسبى الخ) ذكر هناك ما يفيد
 الخلاف وفيه كلام سأتى هناك إن شاء الله تعالى (قوله قالت لمولى زوجها) وكذا لو قال
 ذلك زوج الأمة لمولى زوجته لكن لا يسقط المهر بجر (قوله المولى المكلف) قيده
 ليتمكن منه الاعتاق وفيه أنه ليس يعق إنما هو وكيل عنها فيه فقتضاه أن يتوقف بيع
 الصبي على إجازة وليه وأما الاعتاق فلا يتطلب إليه لصحة توكيله فيه ط وصورة كون
 مولى الزوج غريبا أو غير مكلف أن يشتري العبد المأذون عنه امتزجا أو برته الصبي
 أو الجنون من أيه والأقدم أنه لا يملك تزويج العبد إلا بمالك اعتاقه (قوله
 ووطئ من غير) مفعول زادت أي زاده على قوله ما يأت (قوله كالصبي) لأن
 البيع هنا غير مقصود فلا يلزم وجود شروطه كإتاق قريبا (قوله ففعل) أي قال
 اعتقه ح عن النهر (قوله اقتضاه) هو دلالة اللفظ على مسكوت يتوقف عليه صدق
 الكلام وأصحته فالأول لحديث رفع الخطأ والتسيان أي رفع حكمهما وهو الأتم والا

لا القيمة وولدها حر) ملك أمه أخيه له
 ومن المليل أن ملك أمه لطفه
 ثم يترجها ولو وطئ جارية
 أمر أنه أو ولده أو جده فولدت
 وأقده لا يثبت النسب إلا بصدق
 المولى) فهو كذبه ثم ملك الجارية
 وقامت النسب وسبى في
 الاستيلاء (حر) مترجعة برقيق
 قالت لمولى زوجها) المولى المكلف
 (أعتقه صبي يأت) أو زادت
 ووطئ من غير اقتضاه
 كالصبي (ففعل ففعل النكاح)
 لتقدم الملك اقتضاه كأنه قال
 بعته منك وأعتقه منك

فهما وان كان في الخراج والثاني كسئلنا فانه لا يمكن تصحيحه الا بتقديم الملك اذ الملك شرط لصحة العتق عنه فقتلهم الملك بالبيع مقتضى بالفتح والاعتناق عن الامر مقتضى بالكسر فيسبر قوله اعتق طلب التملك منه بالالف ثم امره باعتناق عبد الامر عنه وقوله اعتقت فملك منه ثم الاعتناق عنه واذا ثبت الملك للامير فسد النكاح للتناق بين الامرين ثم الملك فيه شرط والشروط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشرط المقتضى وهو العتق لا بشرط نفسه اظهارا للتبعية فيشترط أهلية الامر للاعتناق حتى لو كان صبا مأذونا لم يثبت البيع وبسقط القبول الذي هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار روية أو عيب ولا يشترط كونه مقدورا للتسليم فصح الامر باعتناق الابن ويسقط اعتبار القبض في الفاسد كالوقال اعنته عن ياقف ووطئ من غير اه بحر بالمعنى (قوله لكن لو قال الخ) حاصله ان ما ثبت بالاقضاء انما يثبت بشرط المقتضى بالكسر لا بشرط نفسه كما علمت لكن هذا اذا لم يصرح بالمقتضى بالفتح قال في فتح القدير فلو صرح بالبيع فقال بعثتك واعنته لا يقع من الامر بل عن المأمور فيثبت البيع ضمنا في هذه المسئلة ولا يثبت مريحا كبيع الاجنبة في الارحام فاذا صرح به ثبت بشرط نفسه والبيع لا يتم الا بالقبول ولو وجد فيمنع عن نفسه اه أى ولا يفسد النكاح كافي البصر (قوله ومغاده الخ) البعث لصاحب النهر ح (قوله لو قال) أى الامر والاولى التصريح به والاتباع بعده بضميره (قوله وسقط المهر) لاستحالة وجوده على عبدها نهر (قوله لا يفسد) أى النكاح خلافا لابي يوسف والله تعالى اعلم

• (باب نكاح الكافر) •

لا يفرغ من نكاح الاحرار والارقاء من المسلمين شرع في نكاح الكفار وتقدم في آخر باب المهر حكم مهر الكافر وأنه ثبت بقية أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثا ونكاح محارم (قوله يشمل المشرک والكافى) لو قال يشمل الكافى وغيره كان أولى بل يدخل من ليس بمشرک ولا كافى كالأدهرى وأشار الى ان التعبير بالكافر لشهره الكافى أولى من تعبير الهداية متعاقلا قد دوى بالمشرک اه ح واعتذر في الفتح عن الهداية بأنه أراد بالمشرک ما يشمل الكافى اما تعقباً أو دها بالى ما اختاره البعض من ان أهل الكتاب اخوان في المشرکين أو باعتبار قول طائفة منهم عزير ابن الله والمسيح ابن الله تعالى الله رب العزة والكبرياء (قوله خلافاً لما لك) فلا يقول بصحة انكسهم ولو وصفت بين المسلمين وأخذ منه انه لا يقول بالاصلين الاخيرين بالاولى ط (قوله ويرد) أى قول مالك المجهوم من قوله خلافاً لما لك فانه بمنزلة وقال مالك لا يصح ط (قوله وامر أنه حلاله الحطب) أى فهذه الاضافة غاضية مرفوعة بالنكاح وقد

لكن لو قال كملك وقع العتق عن المأمور لعدم القبول كافي الحواشي السعدية ومغاده أنه لو قال قبلت وقبض عن الامر (والولاية لها) وزمها الف وسقط المهر (وبقي) العتق (عن كفارة) ان نوته عنها (ولو لم يقل بالالف) لا يفسد لعدم الملك (والولاية) لانه العتق واقعه أعلم

• (باب نكاح الكافر) •

يشمل المشرک والكافى وهما ثلاثة أصول الاول أن كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين أهل الكفر خلافاً لما لك وبرده قوله تعالى وامر أنه حلاله الحطب

قصها الله تعالى في كتابه قبل هذا المعنى ط (قوله ولدت من نكاح لامن سفاح) أى
 لامن زنا والمراد به نى ما كانت عليه الجاهلية من أن المرأة تسافح وعلامته ثم تزوجها
 وقد استدلت بالحديث المذكور في الفتح أيضاً ووجهه أنه صلى الله عليه وسلم سمى ما وجد
 قبل الاسلام من أمثلة الجاهلية نكاحاً ولا يقال ان فيه اساءة أدب لا قصته **كفر**
 الابوين الشريفين مع أن الله تعالى أحباهما وأمنابه كما ورد في حديث ضعيف لانا
 نقول ان الحديث أهم بدليل رواية الطبراني وأى نصيب وابن حبان كثر جرح من نكاح
 ولم أخرج من سفاح من لبن آدم الى أن ولدني أى وأنتى لم يصبنى من سفاح الجاهلية شئ
 وأجاء الابوين بعدموتهم حالنا فى كون النكاح كان فى زمن الكفر ولا ينافى أيضاً
 ما قاله الامام فى الفقه الاكبر من أن والديه صلى الله عليه وسلم ماتا على الكفر ولا ما فى صحيح
 مسلم استأذنت ربي أن أستغفر لاسي فلما بذنتى وما فيه أيضاً أن رجلاً قال يا رسول الله
 أين أبى قال فى النار فلما قتله فقال ان أبى وأبائى فى النار لا مكان أن يكون الاحياء بعد
 ذلك لانه كان فى حجة الوداع وكون الايمان عند المعابة غير نافع فكيف بعد الموت فذالك
 فى غير الخصوصية التى اكرم الله بها نبيه صلى الله عليه وسلم وأما الاستدلال على نجاستهما
 بأنهما ماتا فى زمن الفترة فهو مبني على أصول الاشاعة أن من مات ولم يلقه الدعوة
 يموت نجساً أما الماترية فان مات قبل مضي مدة يمكن فيها التأمل ولم يعتقد ايماناً ولا
 كفراً فلا عقاب عليه بخلاف ما إذا اعتقد **كفر** أو مات بعد المدة غير معتد بشيئ من
 الضاريين من الماترية وافقوا الاشاعة وجعلوا قول الامام لا عذر لاحد فى الجهل
 بضائقه على ما بعد البعثة واختاره المحقق ابن الهمام فى النحر بر لكن هذا غير من مات
 معتقداً الكفر فقد صرح النووي والنحر ازانى بأن من مات قبل البعثة مشركاً كفراً
 فى النار وعليه جل بعض المالكية ما صرح من الاحاديث فى تعذيب أهل الفترة بخلاف
 من لم يشرك منهم ولم يوحى بل فى غمرو فى غفلة من هذا كله فقيم الخلاف وبخلاف من
 اعتدى منهم ببقته كقربى ساعدت وريدين عمرو بن قنيل فلا خلاف فى نجاستهم وعلى
 هذا فالظن فى كرم الله تعالى أن يكون أبواهم صلى الله عليه وسلم من أحد هذين القسمين
 بل قل ان أباهم صلى الله عليه وسلم كلهم موحدون لقوله تعالى وتقبل فى الساجدين لكن
 رقة أبو حيان فى تفسيره بأنه قول الرافضة ومضى الآية وترددت فى تصحيح أحوال
 المتجهدين فافهم وبالمجمل كما قال بعض المحققين انه لا ينبغي ذكر هذه المسئلة الامع
 من يد الادب وليست من المسائل التى يضر جهلها أو يسئل عنها فى القبر أو فى الموقف
 فحفظ اللسان عن التكلم فيها الا بخير وأولى وألم وسأقرب زيادة كلام فى هذه المسئلة
 فى باب المرتدة عند قوله وتوبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس (قوله كدم شهود)
 وعدة من **كافر** (قوله عند الامام) هو العصير كما فى المصنفات تهتاتى وعند زفر
 لا يجوز وهمامع الامام فى النكاح بشيئ من كفركم ومع زفر فى النكاح فى عدة الكافر ح قال

مطلب
 فى الكلام على أبوى النجس صلى
 الله عليه وسلم وأهل الفترة

وقوله عليه الصلاة والسلام ولدت
 من نكاح لامن سفاح (و) الثانى
 أن كل نكاح حرم بين المسلمين فقد
 شرطه كدم شهود (يعرفون)
 حكمهم إذا اعتقدوه عند الامام
 (ويعترفون عليه بعد الاسلام)

في الهداية ولا يحنفة أن الحُرمة لا يمكن اثباتها حقاً للشرع لانهم لا يحاطون بحقوقه
 ولا وجه الى ايجاب العدة حقاً للزوج لانه لا يصتد بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم لانه
 يعتقد ١٥ وظاهره انه لا عتد من الكافر عند الامام أصلاً واليه ذهب بعض المشايخ
 فلا ثبت الرجعة للزوج بمجرد طلاقها ولا يثبت نسب الولد اذا اُعتبه لأقل من ستة أشهر
 بعد الطلاق وقيل يجب لكنها ضعيفة لا تمنع من صحة النكاح فينت الزوج الرجعة
 والنسب والاصح الأول كافي القهستاني عن الكرماني ومثله في العناية وذكر في القم
 أنه الأول ولكن منع عدم ثبوت النسب لانهم لم يتولدوا ذلك عن الامام بل قرعوه على قوله
 بعضه العقد بناء على عدم وجوب العدة قلنا أن نقول بعدم وجوبها وبثبوت النسب لانه
 إذا علم من الولد بطريق آخر وجب الحاقه به بعد كونه عن فراش صحيح ومجيئها به لأقل
 من ستة أشهر من الطلاق عما يفيد ذلك ١٦ وأقر في البر والصلة في النهر بأن المذكور
 في الخط والز يلى أنه لا يثبت النسب قال وقد غفل عنه في البر وأنت خير بأن صاحب
 الفتح لم يدع أن ذلك لم يذكر به بل اعترف بذلك وانما أزههم في التصريح وأنه لا يلزم من
 عدم ثبوت العدة عدم ثبوت النسب فافهم (قوله حرمة الحمل) أي محل العقد وهو
 الزوجة بأن كانت غير محل له أصلاً فان الحرمة متنافية له استداً وبقاء بخلاف عدم
 الشهود والعدة كما يأتي (قوله كحرام) وكطرفة ثلاث ومعتدتمسلم (قوله بل
 فاسداً) أفاد أن الخلاف في الجواز والفساد مع اتفاقهم على عدم التعرض قبل الاسلام
 والمراقبة رمى (قوله وعده) أي على الاصح من وقوعه جائزاً يجب النفقة اذا
 طلبتها وإذا دخل بها ثم أسلم فقد نه انسان بعد كافي البرأما على القول بوقوعه فاسداً
 لا يجب ولا يجزأ فاقه لانه وطئ في غير ملكه فلا يكون محصناً (قوله وأجعو الخ)
 جواب عما يقال انه على القول بالجواز فيبقى ثبوت الارث أيضاً والجواب أن القياس
 عدم ثبوت الارث لاحد الزوجين لانهما أجنبيان لكنه ثبت بالنص على خلاف القياس
 في النكاح الصحيح مطلقاً أي ما يسمى محصياً عند الاطلاق كالنكاح المعتبر شرعاً وأما
 نكاح المحارم فيسمى محصياً مطلقاً بالنسبة الى الكفار فيقتصر على مورد النص
 قلت وقبه أن ما قيد شرطه ليس محصياً عند الاطلاق أيضاً مع أنه يثبت فيه التوارث
 كما سيذكره الشارح في كتاب القرائض حيث قال معز بالبهره وكل نكاح لو أسلم
 يقران عليه توارثاً به وما لا فلا قال وصحبه في التلخيص ١٧ تأمل ثم في حكاية
 الاجماع تعالى الله عن ظرف قد جرى القهستاني على ثبوت الارث لكن الصحيح خلافه
 كما سمعت وكذا قال في سب الانهر ولا يوارثون بنكاح لا يقران عليه كنكاح المحارم
 وهذا هو الصحيح ١٨ (قوله أسلم المتزوجان الخ) وكذا الوترانعا السائل الاسلام أقرا
 عليه ولم يذكره لانه معلوم بالأولى كافي النهر والبحر (قوله أوفى عتد كافر) احتراز
 عن عتد مسلم كما فيه عليه المنصف بعد وقيد في الهداية الاسلام والمراقبة بما اذا كانا

(و) الثالث (أن كل نكاح حرم
 حرمة الحمل) كحرام (يقع جائزاً
 وقال شيخ العراق لا بل فاسداً
 والأقل أصح وعليه تصب النفقة
 ويجزأ فاقه وأجعو الخ أنهم
 لا يوارثون لأن الارث ثبت بالنص
 على خلاف القياس في النكاح
 الصحيح مطلقاً فيقتصر عليه ابن
 ملك (أسلم المتزوجان بلا) جماع
 (شهود أوفى عتد كافر)

والحرمة فأنه قال في العناية وأما إذا كانا بعد انقضاء العدة فلا يفرق بينهما بالإجماع
 (قوله معتقد بن ذلك) فلو لم يكن جازرا عندهم يفرق بينهما اتفاقا لأنه وقع بإطلاق فيجب
 التحديد بغير ونقل بعض المحققين عن ابن كمال أن الشرط جواز في دين الزوج خاصة
 اه قلنا وظاهر آراءه أراد الزوج الأول وهو الذي طلقها لأن العدة حق الزوج المطلق
 فإذا كان لا يعتقدوا إلا يمكن إيجابها بمختلف ما لو كانت تحت مسلم كما قد مناه قريبا عن
 الهداية تأمل (قوله آخر عليه) أي عنده خلافا لهما فيما إذا كان التكاح في العدة
 كما مر فكيف في البصر والفتح عن الميسر إذا لم يوا العدة منقضية لا يفرق بالإجماع
 (قوله لا أمر بآبائهم الخ) هذا التعليل انما يظهر فيما إذا ترافعا وهما ككفران أما
 بعد الإسلام فالعلة ما في البصر من أن حالة الإسلام والمرافعة حالة البقاء والشهادة ليست
 شرط فيها وكذا العدة لا تنافيها كالتكاح إذا وضعت بشبهة اه أي فإن الموطأ
 بشبهة فيجب العدة عليها حال قيام التكاح مع زوجها وفقرم عليه فتح أي يقرم عليه
 إلى انقضاء العدة (قوله محرمين) بأن تزوج بحرمي أمه أو بنته وكذا لو تزوج
 مطلقته ثلاثا أو جمع بين خمس أو اختين في عقدة ثم أسلم أو أحدهما فرق بينهما إجماعا
 فتح وكذا قال في التهر وليس الحكم مقصورا على الحرمة بل كذلك لو تزوج مطلقته
 ثلاثا ثم تم قيد بكونه تزوج خمسا في عقدة لأنه لو تزوجهن على التعاقب فرق فيه
 وبين الخامسة فقط ولو تزوج واحدة ثم أربعا جاز تكاح الواحدة لغيره ولو أسلم بعد
 ما فارق إحدى الاختين أو تزاعله اه ونظمه فيه (قوله فرق القاضي) أما على
 قولهما فظاهر لأن لهذه الأنكحة حكم البطلان فيما بينهم وأما على قوله فلا نه وإن كان
 لها حكم العصاة في الأصح حتى يجب النفقة ويحد فاذفه إلا أن الحرمة وماءها تنافي
 البقاء كما تنافي الأنداء بخلاف العدة نهر وفي أبي السعود عن الهوى قال البرجندى
 ظاهر العبارة يدل على أنه لا تنفع البيونة بالإسلام وقال فاضلان تبين بدون تقرير
 القاضي ذكره في القضية (قوله لعدم الحلية) أي محلة الحرمة وماءها المقدار الزبسية
 ابتداء وبقاء وهذا تعليل على قول الإمام كما عرفت (قوله ويرافعة أحدهما لا يفرق)
 أي عنده خلافا لهما بخلاف ما إذا ترافعا فإنه يفرق بينهما عنده أيضا لأنهما رضا بمحكم
 الإسلام فصار للقاضي حكمهم فتح (قوله لبقا حق الآخر) لأنه لم يرض بحكمنا
 (قوله بخلاف إسلامه) أي إسلام أحدهما جواب عن قولهما بأنه يفرق بمرافعة أحد
 الزوجين كما يفرق بإسلامه وبيان الجواب على قوله بالفرق وهو أنه بإسلام أحدهما
 ظهرت حرمة الآخر لغير اعتقاده واعتقاد المصير لا يعارض إسلام المسلم لأن الإسلام
 يعا ولا يبعي بخلاف مرافعة أحدهما ورضاه فانه لا يخبره اعتقاد الآخر فتح (قوله
 إلا إذا طلقها ثلاثا الخ) استثناء من قوله ويرافعة أحدهما لا يفرق ط (قوله فانه
 يفرق بينهما) لأن هذا الطريق لا ينعين إبطال حق على الزوج لأن الطلقات الثلاث

معتقد بن ذلك آخر عليه) لا
 أمر بآبائهم وما يعتقدون
 (ولو كان) أي المتزوجان اللذان
 أسلم (بحرمي أو أسلم أحد الحرمين
 أو ترافعا البناءا على الكفر
 فرق) القاضي أو الذي حكماء
 (بينهما) لعدم الحلية (ويرافعة
 أحدهما لا يفرق لبقا حق الآخر
 بخلاف إسلامه لأن الإسلام يعا
 ولا يبعي) (إلا إذا طلقها ثلاثا
 وطلبت الطريق فانه يفرق بينهما)
 إجماعا

فاطمة ثلاث النكاح في الاديان كلها بجر قلت لكن المشهور الا من اعتقاد أهل
 النقة انه لا خلاق عندهم ولعله مما غيروا من شرائعهم (قوله كالأول والعلماء) تشبه
 في مطلق تفرق لا بقيد كونه بعدهم أفعلة لقول الشارح بعده فانه في هذه الثلاثة تفرق
 من غير رافعة ط (قوله من غير عقد) وذلك لان الخلع طلاق والفتر يقتد كون
 الطلاق من بلا النكاح والوطء بعده حرام في الاديان كلها بحديثه نهر أي بالوطء بعده
 وحمل الحدان في مقتد شبهة الحل في العدة كائن عليه في الحدود ومثل هذا التعليل
 يقال في مسألة الطلاق الثلاث الآتية ط (قوله أو تزوج كناية في عدة مسلم) وكذا
 أو تزوج الذي مسلمة حرة وأمة ففي الكافي الحاكم الشهيد أنه يفرق بينهما وبما يقاب
 ان دخل بها ولا يلغ أو بعين سوطا ونفزا للمرأة ومن زوجها له وان أسلم بعده النكاح
 لم يترك على نكاحه (تنبيه) قال في التمهيد المصنف يكون المتزوج كافرا لأن
 المسلم أو تزوج نكحة في عدة كافر ذكر بعض المشايخ أنه يجوز ولا يباح له وطؤها حتى
 يستبرأ عنه وقلنا النكاح باطل كذا في الخاتمة وأقول وينبغي أن لا يهتلف
 في وجوبها بالنسبة الى المسلم لانه يعتقد وجوبها الا ترى أن القول بعدم وجوبها
 في حق الكافر مقيد بكونهم لا يدنونها ويكونها جائزا عندهم لانه لو لم يكن جائزا بان
 اعتقد وجوبها يفرق اجماعا قال في الفتح فيزيم في المجاورة وجوب العدة ان كانوا
 يعتقدونه لان المضاف الى تاتين المدار الفرقة لاني العدة اه قلت قوله وينبغي الخ قد
 يقال فيه انه مما لا ينبغي للمسلم أن العدة انما يقبض الزوج أي الذي طلقها ولا
 يجب له بدون اعتقاده ولما قلناه أيضا عن ابن كمال من اعتبار دين الزوج خاصة وكذا
 ما قلناه من ترجيح القول بأنه لا عدة من الكافر عند الامام أصلا تأمل (قوله
 أو تزوجها قبل زوج آخر الخ) مقتضاه أن المسئلة الأولى مقرونة فيها اذا طلقها ثلاثا
 وأقام معها من غير تجديد عقد آخر حتى تكون مسئلة أخرى ويشكل الفرق بينهما
 فانه اذا توقف التفرق في الأولى على طلب المرأة يلزم أن يتوقف هنا على طلبها بالأولى
 لانه اذا جدد عقد عليها قبل زوج آخر حصلت شبهة العقد فكيف يفرق بينهما
 بلا طلب أصلا مع وجود شبهة العقد ولا يفرق الا بطلب عند عدم وجود شبهة العقد
 ولذا والله أعلم ذكر في البصر عن الاستيعاب أنه اذا طلقها ثلاثا ان أسكنها من غير تجديد
 النكاح عليها فرق بينهما وان لم يترافعا الى القاضي وان جدد عليها من غير أن تزوج
 بآخر فلا تفرق ثم قال وهو محال لما في المحيط لانه سوى في التفرق بين ما اذا تزوجها
 أولا حيث لم تزوج بغيره اه قلت لكنه محال أيضا لما قلناه عن الفسخ وغيره
 من أن مثل المهر من ما لو تزوج مطلقته ثلاثا لا أن يخصص ذلك بما اذا أسكنها واحدهما
 لكنه خلاف ما في الزيلعي حيث قال وعلى هذا الخلاف المطلق ثلاثا والجمع بين
 الماهم والخمس اه أي الخلاف المار بين الامام وصاحبيه من أنه يفرق بمرافعتها

(كالأول والعلماء) أقام معها من
 غير عقد أو تزوج كناية
 في عدة مسلم أو تزوجها قبل زوج
 آخر وقد طلقها ثلاثا فانه في هذه
 الثلاثة يفرق من غير رافعة
 بجر عن المحيط

عنده لإبرافعة أحدهما فلستأمل (قوله خلافاً لربلي الخ) أقول ما في الحاوي
 القدسي ليس فيه مخالفة لها كما يعلم من عبارة الحاوي التي نقلها المصنف في محله
 فراجعها وأما الزبلي فقفه مخالفة فانه ذكر ما قدمناه عنه أقساماً قال وذكر في الغاية
 معزي إلى الخط أن المطلقة ثلاثاً لو طُلب التفریق بفرق بينهما بالاجماع لانه لا ينعين
 إبطال حق الزوج وكذلك في الخلع وعدة المسلم لو كانت كناية وكذا لو تزوجها
 قبل زواج آخر في المطلقة ثلاثاً اهـ ووجه المخالفة ان قوله وكذلك في الخلع الخ بقيد
 توقف التفریق على الطلب في المسائل الثلاث كالسئلة الاولى كما هو مقتضى التشبيه
 وصرح بذلك في الفتح حين ذكر عبارة الغاية وقال عقب قوله وكذلك في الخلع يعني
 اختلفت من زوجها الذي ثم أسكنها فرقعته إلى الحاكم فانه يفرق بينهما لأن أسكنها
 ظلم الخ فاعزاه في الغاية إلى الخط ونقله عنها الزبلي وصاحب الفتح مخالفاً
 في البحر عن الخط وهو الذي منى عليه المصنف من عدم توقفه على المرافعة في المسائل
 الثلاث وتوقفه في المسئلة الاولى فقط وذكر في النهر أيضاً عبارة الخط الرضوي وهي
 كما منى عليه صاحب البحر والمصنف فهذا هو وجه المخالفة الذي أراده الشارح
 وبني عليه في النهر أيضاً وقد سخر في الحشيش فافهم نعم في كلام الزبلي مخالفة من
 وجه آخر وهو أنه ذكر أولاً أن المطلقة ثلاثاً مثل الحرمين في بيان الخلاف كما ذكرناه
 قريبا ثم ذكر ما في الغاية من أنه يفرق بطلها إجماعاً وأثبت في كتابي الحاصصكم الشهيد
 ما يرد على ما في الغاية وذلك حيث قال وإذا طلق الذي تزوج به ثلاثاً ثم أعاد عليها فراقعته
 إلى السلطان فزقي بينهما وكذلك لو كانت اختلفت وإذا تزوج الذي التمس به وهي
 في عدة من زوج مسلم قد طلقها أو مات عنها فاني أفزق بينهما اهـ لكن مفاده
 أن التصديق في هذه الأخيرة لا يحتاج إلى حرافة وطلب أصلاً لتعلق حق
 المسلم ومثلها ما قدمناه عن الكافي أيضاً وهو ما لو تزوج الذي تسلة (قوله وإذا أسلم
 أحد الزوجين الخ) حاصله هو إرسال أحدهما على اثنين وثلاثين لانهما أماناً بكونا
 كائين أو مجوسين أو الزوج ككافي وهي مجوسية أو بالعكس وعلى كل فالسليم الما الزوج
 أو الزوجة وفي كل من الثانية أماناً بكون في داراً أو في دار الحرب والزوجة فقط في دارنا
 أو بالعكس أفاده في البحر وفيه أيضاً قيد بالاسلام لان النصرانية اذا تنهت أو بعكسه
 لا يثبت اليهم لان الكفر كله مله واحدة وكذلك لو نجست زوجة النصراني فسماعلي
 نكاحهما كالأول كانت مجوسية في الابتداء اهـ والمراد بالمجوس من ليس له كتاب سماوي
 فيشمل الوثني واليهودي وأراد المصنف بالزوجين المجعدين في دار الاسلام وسبأى محترزه
 في قوله ولو أسلم أحدهما الخ (قوله أو امرأه الكافي) أما إذا أسلم زوج الكافية
 فان النكاح يبي كإياي متناً (قوله أو سكنت) غير أنه في هذه الحالة يكر عليه العرض
 ثلاثاً احتياطاً كذا في المبسوط نهر (قوله فزقي بينهما) والم يفرق القاضي فهي زوجته

خلافاً لربلي والحاوي من
 اشتراط المرافعة (وإذا أسلم أحد
 الزوجين المجوسيين أو امرأه
 الكافية عرض الاسلام على الآخر
 فان أسلم فيها (والام) بان أبي أو
 سكنت فزقي بينهما

حتى لو مات الزوج قبل أن تسلم امرأته الكافرة وجب لها المهر أى كآله وإن لم يدخل بها
 لأن النكاح كان قائما ويقرر بالموت فتح وأعماله ثوارا للمنتفع الكفر (قوله صبيحا)
 أى يعقل الأديان لأن ردة متعينة فكذلك المات ففتح قال فى أحكام الصغار والموت كالمصبي
 العاقل اه (قوله على الأصح) وقيل لا يعتبر أبواه عند أبى يوسف كالأب لا تعتبر ردة عنده
 فتح (قوله فيذكر) أى من حكم الإسلام والأبوا السكوت (قوله ولو كان) أى
 المصبي كما نفى عبارة الفتح وليس بتعديل البالغ مثله (قوله لعدم نهايته) بخلاف عدم
 التميز فإن نهايته (قوله لم يل) يعرض للإسلام على أبويه (الح) قال فى التصريح وشربه وإنما
 يعرض للإسلام على أبيه وأخته لم يردونه مسلما بالإسلام أحدهما فإن أسلم أحدهما أقرا
 على النكاح وإن أبقى فرق بينهما دفعا للضرر وعن المسئلة ويصير مرثدا تعبانا ردا لأبويه
 ولما قهما بخلاف ما إذا تركه فى دأب الإسلام أو بلغ مسلما من جن أو أسلم عاقل لا يقن قبل
 البلوغ فإن ردا لحسابه لانه صار مسلما بتبعية الأده عند زوال تبعية الأبوين أو يتقرر
 ركن الإيمان منه قال خمس الأئمة وليس المراد من عرض الإسلام على والده أن يعرض
 عليه بطريق الإلزام بل على سبيل الشفقة المعلومه من الأباء على الأولاد عادة فلعن ذلك
 يحمه على أن يسلم الأترى أنه إذا لم يكن له والده أن جعل القاضي له خصما وقرق بينهما
 فهذا دليل على أن الأباء يسقط اعتبار هذا التقذراء وهذا ما نقله عن الباقيات ومثله
 فى التاتريخية ومما صله أن فائدة نصب الوصى الحكم بالتفريق بالأعرض بل يسقط
 العرض للضرورة لانه لم يمسلم بتبعية غير الأبوين وقد علم مما ذكرناه أنه لو كان له أم
 فقط يعرض للإسلام عليها أن أت فرق بينهما لانه تبع لها وإن لم تكن لها ولا تبعية
 لأن المسألة هنا التبعية لا الأولاد يقول بعض المحققين أنه عند عدم الأب لا يعرض على
 الأم بل ينسب له وصيا غير صحيح ثم لو كان أبواه مجنونين أيضا غنى أن ينسب عنه وصيا
 والحاصل أن المجنون كالمصبي فى تبعيته لأبويه أسلاما وكذا ما لم يسلم قبل جنونه (قوله
 وفى مجوسية الح) بخلاف حكمه وهو ما لو كانت ضرارية وقت أسلامه ثم تجسب
 فانه تقع الفرقة بالأعرض عليها بصر عن المحبط وظاهره وقوع الفرقة بلافترق القاضي
 لأنها صارت كالمترقة تأمل (قوله طلاق ينقص العدة) أشار إلى أن المراد بالطلاق
 حقيقة لا الصنع فلو أسلم ثم تزوجها ملك عليها طلاقين فقط عندهما وقال أبو يوسف أنه
 فسح ثم هذا الطلاق بائن قبل الدخول أو بعده قال فى النهاية حتى لو أسلم الزوج ليلا
 الرجعة قال فى العروة وأشار بالطلاق إلى وجوب العدة عليها أن كان دخل بها لأن المرأة
 أن كانت مسلة فقد التزمت أحكام الإسلام ومن حكمه وجوب العدة وإن كانت كافرة
 لا تصدق وجوبها قال الزوج سلم والعدة حق وحقوقنا لا بطل بديانهم وإلى وجوب النفقة
 فى العدة أن كانت هى مسلة لأن المنع من الاستمتاع بها من جهته بخلاف ما إذا كانت
 كافرة وأسلم الزوج لأن المنع من جهتها وإذا الأمر لها أن مكان قبل الدخول اه أما

ولو كان الزوج (صبيحا) أقفا
 على الأصح (والعدة كالمصبي)
 فيها ذكر الأصل أن كل من صعب منه
 الإسلام إذا أتى به صعب منه الأباء
 إذا عرض عليه (ويقتصر عقل)
 أى غير (غير المميز ولو) كان
 (مجنونا) لا يقتصر لعدم نهايته بل
 (يعرض) الإسلام (على أبويه)
 فأبوا أسلم تبعه فيبقى النكاح قائم
 لم يكن له أب ينسب القاضي عنه
 وصافي يفتى عليه بالفرقة بأبائه
 عن البنين عن روضة العلماء
 لزاهدى (ولو أسلم الزوج وهى
 مجوسية فتموت أو تنصرت يبق
 نكاحها كالو كانت فى الابتداء
 كذلك) لأنها كآلة ما لا
 (والتفرق) بينهما (طلاق) ينقص
 العدة (لأبى لأبوات)

لوا سلت وأبى الزوج فلها نصف المهر قبل الدخول وكه بمسده كافي كافي المالك ثم قال في
 البصر وأشار أيضا إلى وقوع طلاقه عليها مادامت في العدة كالأو وقعت القرقة بالخلع أو
 بالجلب أو بالعنة كذا في المحط وظاهره أنه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين أن يكون هو
 الأب أو أبوي وظاهر ما في القنع أنه خاص بما إذا سلت وأبى هو والظاهر الأول اه أقول
 ما في القنع صريح في الأول حيث قال إذا أسلم أحد الزوجين الذميين وقرق بينهما بآباء
 الآخر فإنه يقع عليها طلاقه وأن كانت هي التي سمعت أن القرقة فسخ وبه ينقض ما قبل
 إذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اه نعم ظاهر ما في المحط فيسده أنه خاص بما إذا
 كان هو الأب أو أبوي وهو قوله كالأو وقعت القرقة بالخلع الخ لأنها فرقة من جانب فكون
 طلاقا ومدة الطلاق يقع عليها الطلاق أمالو كانت هي التي سمعت تكون القرقة فسخا
 والفسخ منع للعقد فلا يقع الطلاق في عدته نعم في البصر أول كتاب الطلاق أنه لا يقع في
 عدته الفسخ إلا في ارتداد أحدهما وتقرير القاضي بآباء أحدهما عن الإسلام وفي
 البرازيه وإذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه لكن قال الخبير الرملي أن هذا
 في طلاق أهل الحرب أي فيما لو هاجر أحدهما الناس مسلما لأنه لا عدة عليها قلت أن هذا
 الحمل يمكن في عبارة البرازيه دون عبارة طلاق الجبرف تأمل وسيأتي تمام الكلام على
 ذلك آخرباب الكليات (قوله لأن الطلاق لا يكون من النساء) بل التي يكون من المرأة
 عند القدرة على القرقة شرعا وهو الفسخ فينوب القاضي مناهيها فماتك (قوله وبآباء
 المميز) أي تقرير القاضي بسب الآباء والأخلاء ليس بطلاق ح (قوله وأحد
 أبوي المجنون) أي إذا لم يوجد إلا أحدهما أب أو أم أو وجد فلا بد من إياه كل منهما لأنه
 لو أسلم أحدهما نفع كإم (قوله طلاق في الأصح) بشرا إلى أنه في غير الأصح يكون فسخا
 أو السجود (قوله فليس بآباء أهل اللابقع) أي إيقاع الطلاق عنهم بل هما أهل الوقوع
 أي حكم الشرع بوقوعه عليهما عند وجوده وبه وفي شرح الضرر قال صاحب
 الكشف وغيره المراد من عدم شرعية الطلاق أو العتاق في حق الصغير عدمها عند عدم
 الحاجة فأما عند تحققها فشرع قال شمس الأئمة السرخسي زعم بعض مشايخنا أن هذا
 الحكم غير مشروع أصلا في حق الصبي حتى إن امرأته لا تكون محلا لطلاق وهذا وهم
 عندى فإن الطلاق يملك على التكاح إذا ضرر في إثبات أصل المالك بل الضرر في الإيقاع
 حتى إذا تحققت الحاجة إلى صحة إيقاع الطلاق من جهة دفع الضرر كان صحيحا فإذا
 أسلمت زوجته وأبى فرق بينهما وكان طلاقا عند أبي حنيفة ومحمد وإذا وجدته يجوب بالخاصة ثم فرق بينهما
 تعالى وقعت الينوبة وكان طلاقا في قول محمد وإذا وجدته يجوب بالخاصة ثم فرق بينهما
 وكان طلاقا عند بعض المشايخ اه قلت وحاصله أنه كالباقي في وقوع الطلاق عنهما به
 الأسباب لأنه لا يصح إيقاعه منه ابتداء للضرر عليه ومثله المجنون وبه ظهر أنه لا حاجة
 إلى أنه إيقاع من القاضي لأن تقرير القاضي هنا كقرينة بآباء البالغ عن الإسلام وهو

لأن الطلاق لا يكون من النساء
 (واباء المميز واحد أبوي المجنون
 طلاق) في الاسم وهو من أغرب
 المسائل حيث يقع الطلاق من
 صغير ومجنون زبلي وفيه نظر
 إذا الطلاق من القاضي وهو عليها
 لا منها فليس بآباء أهل اللابقع بل
 للوقوع

مطلب
 المجنون ليس بآباء أهل اللابقع
 الطلاق بل للوقوع

طلاق منه بطريق النيابة فكذلك في الصبي والمجنون لكن لما كان المشهور أنه لا يقع طلاقا في أي ابتداء وكان وقوعه من غير ما يعارض غير ما قال الزيلعي وغيره أنه من أغرب المسائل فانهم (قوله كالورث قريبه) أي الرحم المحرم منه كان ورث أبدا المأخوذة لاجبه من أم مثلاً فإنه يعتق عليه وكما لو تزوج بملوكه أي به فوثره ما منه انقضى النكاح (قوله لم يقع) لأنه علقه على ما ينافي وقوعه منه فإن الجزاء وهو أن طالق لا يعتق سببا للطلاق الا عند وجود الشرط فلا يثبت كون الشرط صالحا له فهو كقوله ان ثبت فانت طالق **كذا** أظهره (قوله وقع) لما صرحوا به من أن الاهلية انما تعتبر وقت التعليق لا وقت وجود الشرط وليس الشرط هنا وهو دخول الدار متعلبا لاتعداد الجزاء سيما للطلاق بخلاف المسئلة الأولى والحاصل أنه لا يثبت صحة التعليق من وجود الاهلية وقته وعدم منافاة الشرط الملحق عليه للجزاء الملحق وهنا وجد كل منهما بخلاف الأولى فانه وجبت فيها الاهلية وقت التعليق وتقدرا لا وهو عدم المساقاة هذا ما ظهر له (قوله ولو أسلم أحد هما) هذا مقابله قوة فيعبر وأذا أسلم أحد الزوجين المجوسين أو امرأه الكافية الخ فإنه مفروض فيما إذا اجتمع في دار الاسلام كما قد مرناه وإذا قال في البحر هنا طلق في اسلام أحد هما في دار الحرب فعمل ما إذا كان الآخر في دار الاسلام أو في دار الحرب أقام الآخر فيها أو خرج إلى دار الاسلام فخاصة أنه ما لم يجتمع في دار الاسلام فإنه لا يعرض الاسلام على المهرس أو يخرج المسلم أو لا تخلو لانه لا يقتضي لغائب ولا على غائب كذا في المحيط اهـ (قوله كالبهر المملوك) قال في النهرواني أن يكون مائس بدار حرب ولا اسلام لمقايد الحرب كالبهر المملوك لانه لا يقهر لاحد عليه فإذا أسلم أحد هما وهو ركب فوقت الشبهة على معنى ثلاث حيض أخذ من تعليلهم تنعذر العرض لعدم الولاية اهـ وهل حكم البهر المملوك في غير هذه حكم دار الحرب حتى لو خرج إليه الذي صار صريحا واتقضى عهده وإذا خرج إليه الحربى وعاد قبل الوصول إلى داره يتقضى أماته وبغير ما معه بجرط (قوله لم يثبت حتى تحيض الخ) فأجابته الشبهة على الحيض أن الآخر لو أسلم قبل انقضائها فلا يشبهة بجر (قوله أو تنقض ثلاثة أشهر) أي أن كانت لا تحيض أصغر أو أكبر كما في البروان كانت حاملا حتى تضع حملها ح عن القسطنطيني (قوله إقامة لشرط الفرقة) وهو معنى هذه المقام السبب وهو الإبقاء لأن الإبقاء لا يعرف إلا بالعرض وقد عدم العرض لانعدام الولاية ومقتضى الحاجة إلى التفرق لأن المشرع لا يسلح للمسلم وإقامة الشرط عند تعدد العلل كما نفاذ ما مضى هذه المدة صار مضمنا بمنزلة تفرق القاضى وتكون فرقة بطلاق على قياس قولهما وعلى قياس قول أي يوسف بن بطريق لانه سبب الإباحة كالتقديرا بدائع وبحث في البهرات ينفي أن يقال أن كان المسلم هو المرأة **تصحيح** فرقة بطلاق لأن الآخر هو الزوج حكما والتفرق بآبائه طلاق عندهما فكذلك ما قام مقلده وإن كان المسلم الزوج فهي فسخ

كالورث قريبه ولو قال ان جنت
فانت طالق لحن لم يقع بخلاف
ان دخلت الدار فدخلها مجنونا
وقع (ولو أسلم أحد هما) أي أحد
المجوسين أو امرأة الكافية (قوله)
أي في دار الحرب وملحق بها
كالبر المملوك (لم يثبت حتى تحيض
ثلاثة أشهر) أو تنقض ثلاثة أشهر قبل
اسلام الآخر إقامة لشرط
الفرقة مقام السبب

(قوله وليست عتة) أى ليست هذه العتة لانه لا يدخل فيها ادخاله تحت هذا الحكم ولو كانت عتة لاختص ذلك بالدخول بها وهل يجب العتة بعد مضى هذه المدة فان كانت المرأة حرة فلا لانه لا عتة على الحرة وان كانت هي المسئلة فخرت النسا فتت الحيف خنا فكذلك عند أى حنفة خلاقاله ما لان المهاجرة لا عتة عليها عنده خلاقالهما كما سأتى بدائع وهداية وحزم الطحاوى بوجودها قال فى البصر وينبى حمله على اختيار قولهما (قوله ولو أسلم زوج الكاتبة) هذا يحتمل زوجه فيما صرا وأمرأة الكاتبة (قوله كما صر) أى فى قوله كما لو كانت فى الابتداء كذلك وأشار الى أن الذى صرح به فيما يمكن اتفهامه من هنا بان يراد بالكاتبة الكاتبة حالاً أو ما لا (قوله فهى له) لانه يجوز له التزوج بها ابتداء بقائه أولى لانه أسهل نهر (قوله حقيقة وحكم) المراد بالتباين حقيقة تساعدهما شخصاً وبالعلم أن لا يكون فى الدار التى دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار والسكنى حتى لو دخل الحرة داراً بأمان لم تبين زوجته لانه فى داره حكمه الا اذا قبل الفتنة نهر (قوله لا لابسى) تنص على خلاف الشافعى فانه عكس وجعل سبب التفرقة سببى لا التباين فتنزع أربع صور وفاقتان وخلافتان فتقوله فلو خرج أحدهما الم وقوله وان عيدا الم خلافتان وقوله أو أخرج سبباً وقوله أو خرجاً الباطن وفاقتان (قوله فلو خرج أحدهما الم) هذه خلافية لوجود التباين دون السبب قال فى البدائع ثم ان كان الزوج هو الذى خرج فلا عتة علم بالاختلاف لانها حرة وان كانت هى فكذلك عنده خلاقالهما اه وفى الفتح لو كان الخارج هو الرجل يحل له عندنا التزويج بأربع فى الحال وباخت امرأته التى فى دار الحرب اذا كانت فى دار الاسلام (قوله أو أخرج) هذه وقافية لوجود التباين والسبب (قوله وأدخل فى دارنا) أفاد أنه لا يقتضى التباين بمجرد السبب بل لابد من الاقرار بدارنا كما فى البدائع (قوله كالوفى) ولهذا الواقع بهم المرتد يجرى عليه احكام الموفى ط (قوله وان سبباً) هذه خلافية والتى بعدها وقافية لعدم السبب فيها (قوله أو تم أسلم) عبارة العمراً مستأنس ثم أسلم الم فأوهمنا طرفة لخال محدودة على الحال السابقة وهى قوله ذنبتين ونم عاطفة لاسلم على ذلك الحال المحدودة (قوله حتى لو كانت الم) تنزع على اشتراط تباين الدارين حقيقة وحكم (قوله لم تبين) لان الدارين اختلفت حقيقة لعدم كونهما متحدت حكماً لان فرض المسئلة فيما اذا اتكهما سلم أو ذى عتة ثم سببت ولا يمكن فرضهما فيما لو تكهما حالاً لانه لا يصح لان تباين الدارين يمنع بقاء النكاح فيمنع ابتداءه بالوفى كما قاله الرضى ولو تكهما وهى هنا بأمان صارت ذنبتة لان المرأة تبسع لزوجها فى المقام كما فى الفتح من باب المستأنس فافهم (قوله ولو تكهما) أى المسلم أو الذى (قوله بات) لتباين الدارين حقيقة وحكم ط (قوله وان خرجت قبله لا) أى لا تبين لان الزوج من أهل دار الاسلام فإذا خرجت قبله صارت ذنبتة لا تمكن من العود لانها تبسع لزوجها فى المقام

وليس بعقبة دخول غير المدخول بها (ولو أسلم زوج الكاتبة) ولو ما لا كما صر (فهى له) المرأة (سبب) تباين الدارين (حقيقة وحكم) (لا) (السبب) فلو خرج أحدهما (النكاح) أو ذى أو أسلم أو صار ذنبتة فى دارنا (أو أخرج سبباً) وأدخل فى دارنا (بات) تباين الدارين إذا أهل الحرب كالوفى ولا نكاح بين حتى وميت (وان سبباً) أو خرجاً الباطن (معا) ذنبتين أو مسلمين أو تم أسلماً أو صاراً ذنبتين (لا) سبباً لعدم التباين حتى لو كانت المسئلة منكوبة مسلم أو ذى لم تبين ولو تكهما عتة ثم خرج قبلها بات وان خرجت قبله لا

كما عرفت فافهم (قوله وما في القتح الخ) قال في التهر وفي المحبة مسلم تزوج حرة
 في دار الحرب فخرج بها رجل الى دار الاسلام بانتهى من زوجها بالتباين فلو خرجت
 بنفسها قبل زوجها لم تبين لانها صارت من أهل دارها بالتزامها أحكام المسلمين فلا تمكن من
 العود والرجوع من أهل دار الاسلام فلا تبين قال في القتح بعد نقله يريد في الصورة الاولى
 اذا أخرجها الرجل قهر حتى ملكها تتحقق التباين بينها وبين زوجها حيث حقت حقيقة
 وحكمها ما حقت فظاهراً ما حكم فلا نهى في دار الحرب حكماً وزوجها في دار الاسلام قال
 في الحواشي السعدية وفي قوله وأما حكم الخ بحث اهـ ولعل وجهه ما مر من أن معنى
 الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرا وهي هنا
 كذلك اذ لا تمكن من الرجوع ثم راجعت المحبط الرضوى فاذا الذي فيه مسلم تزوج
 حرة كأي في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بانتهى ولو خرجت المرأة قبل الزوج
 لم تبين وعلاجه ما مر وهذا الاغبار عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة صاحب القتح تحريف
 والصواب ما سمعتك اهـ قلت وما نقله في التهر عن المحبط ذكر مثله في كافي الحاكم
 الشهيد فالصواب في المسئلة الاولى التي نقلها في القتح عن المحبط أنها لا تبين لاختلاف
 الدار حقيقة لا حكماً (قوله ومن هاجرت البنا الخ) المهاجرة التاركة دار الحرب الى دار
 الاسلام على عزم عدم العود وذلك بأن تنجز مسئلة أودمية أو صارت كذلك بغير
 وهذه المسئلة داخله فحيا قبله الكن ما مر فيها اذا خرج أحد هما مهاجراً ووقت الفرقة
 بينهما والمقصود من هذه أنه اذا كانت المهاجرة المرأة ووقت الفرقة فلا عدة عليها عند
 أي حنفية سواء كانت حاملاً أو حائضاً تزوج الحال الاحامل فترجع لاهل وجه العدة
 بل ليرتفع المانع بالوضع وعندهما عليها العدة فتح وبه يظهر أن تضيد المصنف بالحائل
 أي غير الحلي لأوجهه بخلاف قول الكنتز وتنتكح المهاجرة الحائض بلا عدة فانها
 للاحتراز عن الحامل كما عرفت لكنه يوهم أن الحامل لها عدة كما يوهمه ابن ملك وغيره
 وليس كذلك (قوله على الاظهر) بمقابله رواية الحسن أنه يصح نكاحها قبل الوضع
 لكن لا يقربها زوجها حتى تضع كالحلي من الزنا وبوجهها الاقطع لكن الاولى ظاهر الرواية
 نهر وجمعها الشارحون وعليها الاكثر بغير (قوله لا للعدة) في قولهما وما يوهمه
 ابن ملك وغيره (قوله بل لشغل الرحم بحق الغير) آفاده الفرق بينهما وبين الحامل من
 الزنا فان هذه جعلها ثابت النسب فيؤثر في منع العقد احتياطاً للتألف الجيع بين القرابين
 وهو يمنع بمنزلة الجيع وطا كما في القتح بخلاف الحامل من الزنا فان ماء الزنا لا حرمته
 وليس فيه حق الغير فلذا صح نكاحها فافهم (قوله ففسخ) أي عند الامام بخلاف الاباء
 عن الاسلام وسوى محمد يثبت ما بأن كلامهم ما طلاق أو بوف بأن كلامهم ما فسخ وفرق
 الامام بأن الرقة منافية للفسخ لانفاؤها العصمة والطلاق يستدعي قبض النكاح
 فتعد زجها طلاقاً وتعلمه في التهر قال في القتح ويقع طلاق زوج المرتدة عليها ما دامت

وما في القتح عن المحبط تحريف
 نهر (ومن هاجرت البنا) مسئلة
 أودمية (حائضاً بانتهى بلا عدة)
 فيصل تزوجها ما الحامل حتى تضع
 على الاظهر لا للعدة بل لشغل
 الرحم بحق الغير (وارتداد
 أحدهما أي الزوجين) ففسخ

في العدة لأن الحرمة بالردة غير متأيدة فانها تزعم بالاسلام فيقع خلافه على اقل العدة
 مستتبعاً فانته من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمه مضافاً بوطء زوج آخر بخلاف حرمة
 الحرمة فانها متأيدة لانها ممتلئة فلا يفسد حقوق الطلاق فانته اه قلت وهذه اذا لم تلحق
 بداء الحرب متى الغلبة قبيل الكليات المرتدة اذا تلحق بداء الحرب فطلق امرأته لا يقع
 وان عاد مسلماً وهي في العدة فطلة ما يقع والمرتدة اذا التحقت فطلة زواجها ثم عادت
 مسلمة قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع (قوله فلا ينقص عدداً) فلو ارتدت مراراً
 وبعد الاسلام في كل مرة فوجدت الكحل على قول أبي حنيفة تحمل امرأته من غير اصابة
 نزع فان بصر من الخائسة (قوله بالافضاء) أي بالارتقاء على قضاء القضاء وكذا بلا
 ارتقاء على معنى حقة في المدخول بها كافي البصر (قوله ولو حكاً) أراد به الخلو العصة
 ح (قوله كل مهرها) أطلقه لتحمل ارتداده وارتدادها بغير (قوله لتأكد) أي تأكد
 تمام المهر به أي بالوطء الحقيقي أو الحسكي (قوله أو المتعة) أي ان لم يكن مسمى
 (قوله لو ارتدت) قيد في قوله ولغيرها النصف الخ (قوله وعليه نفقة العدة) أي لو مدخولاً
 بها انغصمها لاعدته عليها أو أفاذ وجوب العدة سواء ارتدت أو ارتدت بالحيض أو بالشر
 أو صغيرة أو أيسة أو بوضع الحمل كافي البصر (قوله ولا يثنى من المهر) أي في غير المدخول
 بها لانها محل التقبيل بقوله لو ارتدت وقوله لو ارتدت (قوله والنفقة) قد علمت أن الكلام
 في غير المدخول بها وهذه لانفقة لها لعدم العدة لا تكون الرتبة منها لكن المدخول بها
 كذلك لانفقة لها لو ارتدت ولذا قال في البصر وحكم نفقة العدة تسكن المهر قبل المدخول
 فان كان هو المرتدة فلها نفقة العدة وان ارتدت فلا نفقة لها (قوله سوى السكينة) فلا
 تسقط سكينة المدخول بها في العدة لانها حق الشرع بخلاف نفقة العدة ولذا اصبح المخلع
 على النفقة دون السكينة والتظاهر أن هذا مفروض فيما لو أملت والا فالمرتدة تجب حتى
 تعود ووسمياً أن الحبوسة كالحائض بلا ذنبه لانفقة لها ولا سكينة (قوله لو ارتدت) أي
 أطلقه فحمل الحرة والامة والصغيرة والكبيرة بغير (قوله قبل تأكده) أي المهر فانه
 يتأكد بالوطء أو المدخول ولو حكاً (قوله وبنها زوجها استسما) هذا اذا ارتدت وهي
 حريصة شهوات أو لحقت بداء الحرب بخلاف رتبة في الحصة وبخلاف ما لو ارتدت وهو فانها
 تزعم مطلقاً اذا مات أو لحق وهي في العدة كافي الخائسة من فصل العدة التي تترت وسد كره
 المصنف أيضاً في طلاق المريض ووجهه أن رتبة في معنى مرض الموت لانه ان لم يسل قبل
 فنكون فارقة مطلقاً أما المراءاة فلا تقتل بالردة فلم تكن فارقة الا اذا كانت رتبة
 في المرض (قوله وصرحوا بتعزيرها خمسة وسبعين) هو اختيار لقول أبي يوسف فان
 نها بقتل تعزيرها خمسة وسبعين وعندهما تسعة وثلاثون قال في الحاوي القدسي
 ويقول أبي يوسف تأخذ قال في البصر فعل هذا العهد في نهاية التعزير قول أبي يوسف
 سواء كان في تعزير المرتدة أو لا (قوله وتعزير) أي بالحبس الى أن تسلم أو قوت (قوله

فلا ينقص عدداً (عاجل) بالافضاء
 (قوله ولو حكاً) ولو حكاً (كل مهرها)
 لتأكده به (ولغيرها متصفه) لو
 مسمى أو رتبة (لو ارتدت) وعليه
 نفقة العدة (ولاشئ) من المهر
 والنفقة سوى السكينة به يفتى
 (لو ارتدت) للمهر الفرقه فقبل
 تأكده ولو ماتت في العدة وبنها
 زوجها السلم استسما وصرحوا
 بتعزيرها خمسة وسبعين وتعزير
 على الاسلام

وعلى تجديد النكاح) فكل قاض أن يجدد به برسر ولو بدى شار وضعت أم لا وتنع من
 التزوج بغيره بعد اسلامها ولا يخفى أن محله ما إذا طلب الزوج ذلك ما لو سكنت أو تركه
 صريحاً فانها لا تجبر وتزوج من غير طهره تركه بغيره (قوله زجرها) عبارة
 البحر حبس الباب المعصية والحيلة للتلاص منه اهـ ولا يلزم من هذا أن يكون الجبر على
 تجديد النكاح مقصوداً على ما إذا ارتدت لأجل انخلاص منه بل قالوا ذلك لهذا
 الباب من أصله سواء تعمدت الحيلة أم لا لكي لا يجعل ذلك حيلة (قوله قال في النهر الخ)
 عبارة ولا يخفى أن الاقتناء بما اختار بعض أئمة بلخ أولى من الاقتناء بما في النوادر وقد
 شاهدنا من المشايخ في تجديد ما فاضل عن جبرها بالضرب ونحوه ما لا يبعد ولا يصح وقد
 كان بعض مشايخنا من علماء النعم ابي باهر أهـ تقع فيما يجب الكفر كثيراً ثم تنكر وعن
 التعبد تأتي ومن القواعد المشقة تجلب التيسير والله المبسر لكل عباد اهـ قلت المشقة
 في التعبد لا تقتضي أن يكون قول أئمة بلخ أولى مما في النوادر بل أولى مما مر أن عليه
 القنوى وهو قول البصريين لان ما في النوادر هو ما يأتي من أنها بالردة تسترق تأمل
 (قوله وقد بسطت) أي رواية النوادر (قوله والفتح) فيه أنه لم يرد على قوله ولا تسترق
 المرتدة مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر عن أبي حنيفة تسترق
 اهـ ثم رأيت صاحب الفتح بسط ذلك في باب المرتدة (قوله وحاصلها الخ) قال في القنينة
 بعد ما مر من الفتح ولو كان الزوج عالماً استولى عليها بعد الردة تكون في الملبين عند
 أبي حنيفة ثم يشتريها من الامام أو يصرفها اليه ان كان مصرفاً فلو أتى مفت بهذه
 الرواية حسماً لهذا الامر لا بأس به اهـ قال في البحر وهكذا في خرافة الفتاوى وقيل قوله
 فلو أتى مفت الخ عن خمس الائمة السرخسي اهـ قلت ومقتضى قوله ثم يشتريها الخ انه
 ان كان مصرفاً لا يملكها بمجرد الاستيلاء عليها وقوله تصكون فيما قال ط ظاهره ولو
 أسلمت بعده لان اسلام الرقيق لا يخرج عنه عن الرق اهـ (قوله ولو استولى عليها الزوج)
 فيه اختصار محض لعبارة القنينة بعدما تقدم قلت وفي زماننا بعد فتنة التتر الحادثة صارت
 هذه الولايات التي ظنوا عليها وأجرها أحكامهم فيها كنوازم وما وراء النهر وخراسان
 ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو استولى عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج
 الى شرائها من الامام فيفتي بحكم الرق حمال الكيد الجمله ومكر المكرة على ما أشار اليه
 في السير الكبير اهـ فقوله يملكها الخ معنى في ظاهر الرواية من أنها لا تسترق بعد اذ امت
 في دار الاسلام ولا حاجة الى الاقتناء بولاية النوادر لما حكى من ضرورة دارهم
 دار حرب في زمانهم فملكها بمجرد الاستيلاء عليها لانها ليست في دار الاسلام فافهم (قوله
 وله يبيعها الخ) ذكره في البحر بحثاً أخذ من قول القنينة يملكها واستشهد بقوله لمسلم تكن
 الخ بما في الخائفة لو لحقت أم الولد بعد الردة ادها دار الحرب ثم سعت وملكها الزوج
 يعود كونها أم ولد وأمومة الولد تنكروا بشكر ارا ملك اهـ (قوله بالردة) بالكسر

وعلى تجديد النكاح زجرها
 به برسر كيد شار وعطى القنوى
 ولوالجبة وأتق مشايخ بلخ
 بعدم الفقه بربتها زجراً وتيسراً
 لاسما التي تقع في المكفر ثم تنكر
 قال في النهر والاقتناء بهذا أولى من
 الاقتناء بما في النوادر ولكن قال
 المصنف ومن تصنع أحوال النساء
 زماناً وما يقع منهن من موجبات
 الردة كثيراً في كل يوم فينوب في
 الاقتناء برواية النوادر قلت وقد
 بسطت في القنينة والنجس والفتح
 والبحر وحاصلها أنها بالردة تسترق
 وتكون في الملبين عند أبي
 حنيفة رجماً فقهائنا ويشتريها
 الزوج من الامام أو يصرفها
 اليه لو مصرفاً ولو استولى عليها
 الزوج بعد الردة يملكها وله بيعها
 ما لم تكن ولدت منه فتكون كالم
 الولد ونقل المصنف في كتاب القنينة
 ان عمر رضي الله عنه عجم على
 فاشعة ففرضها بالردة حتى سقط
 بخارها فنقل له أمير المؤمنين قد
 سقط بخارها فقال أنها لحرمة
 لها ومن هنا قال القنينة أبو بكر
 البجلي حين مر فسمع على شطرنج
 كلغات الرؤس

السوط والجمع دور مثل سدره وسدر مصباح (قوله والذراع) آل البشر والتسلسل
 قبله الادب بالجمع ط (قوله فقال) تأكد فقال الاول ط والذاعى اليه طول القاصل
 (قوله كأنهن حريات) أى فهن في علو كات واواس والذواع ليس بعورة من الرقيق
 ووجه الاخذ من قول عمر رضى الله تعالى عنه أنه اذا سقطت حرمة الناحية تسقط حرمة
 هؤلاء الكائنات رؤسهن في عز الاجابيل اظهره من حالهن أنهن مستخفات
 مستهينات وهذا سبب سقط الحرمة فافهم ثم اعلم أنه اذا وصل الى حال الكفر وصرن
 مرتدات فحكمن ما مر من أنهن لا يمكن مادم في دار الاسلام على ظاهر الرواية
 وأما ما مر من أنه لا بأس من الانتساب الى التواد من جواز استرقاقهن فذا بالانسية الى
 ردة الزوجة للضرورة لا مطلقا لا ضرورة في غير الزوجة الى الانتساب بالرواية الضعيفة
 ولا يلزم من سقوط الحرمة وجواز النظر اليهن جواز قتل كهن في دار الاسلام فانهن
 صرن نساء ولا يلزم من جواز النظر اليهن جواز الاستيلاء والتعجب من وطأ غيره لانه
 يجوز النظر الى عواكز القبر ولا يجوز وطؤها بلا عقد نكاح وبهذا اظهر غلط من نسب
 نفسه الى العلم في زماننا في زعمه الباطل أن الزانيات اللاتي يظهرن في الاسواق بلا
 احتشام يجوز وطؤهن بحكم الاستيلاء فانه غلط قبيح يكاد أن يكون كفرا حيث يؤدي
 الى استباحة الزنا والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (فرع) في البصر عن الخائفة
 غاب عن امرأته قبل الدخول بها فأنكره برزتها بخبر ولو كاذب لم يجرى في قذف وهو
 ثقة عنده وغيره نقض لكن أكبر ما به أنه صادق في التزوج بأربع سواها وان أخبرت بردة
 فزوجها لا التزوج باتحريم العقد في رواية الاستحسان قال السرخسي وهي الاصح
 (قوله ان ارتد امعا) المسئلة مضبعا اذا لم يلحق أحدهما بما دار الحرب فان لحق بأت
 وكأه استغنى عنه بما تقدم من أن تسليح الدارين سبب القرقة نهر (قوله بأن لم يعلم
 السبق) أما المصلحة الحقيقية فتعذر وما في البحرى ما لو علم أنها ارتد بالكلمة واحدة
 فقبه بطلانها ثم ارتد ادهما معا بالقتل يمكن بأن جلا محصفا والقياس في القاذورات أو
 مبدأ الصبر معا نهر (قوله كالفرق) فانه اذا لم يعلم سبق أحدهم بالموت فيزول من ملة
 من ما و امعا ولا يرت أحد منهم الاخر فالتسوية في أن الجهل بالسبق كمال المصلحة ط
 (قوله كذلك) أى معا بأن لم يعلم السبق (قوله وفدالخ) لأن ردة أحدهما منافية
 لنكاح ابتداء فكذا بقية نهر وهذا قصر مخرج مفهوم قوله ثم أسلم كذلك وسكت عن
 مفهوم قوله ان ارتد امعا لانه تقدم في قوة وارتداد أحدهما مفسخ عاجل (قوله قبل
 الاخر) وصكذا الوقي أحدهما مرتدا بالاولى نهر (قوله قبل الدخول) أما بعده
 فلها المهر في الوجهين لأن المهر يتحرر بالدخول ديني في ذمة الزوج والدون لا تسقط
 بالردة فتح (قوله لو اتأخرى) لم يجرى بالفرقة من قبلها بسبب تأخرها (قوله فنصفه) أى
 عند التسمية أو متعة عنددهما (قوله والولد يتبع خير الابوين دينا) هذا يتصور من

والذراع فضيل في كيف يتم فقال
 لاحرمة لهن انما الشك في ما نهن
 كأنهن حريات (وبقي النكاح
 ان ارتد امعا) بأن لم يعلم السبق
 فيصل كالفرق (ثم أسلم كذلك)
 استحسانا (وقد ان أسلم
 أحدهما قبل الاخر) ولا مهر
 قبل الدخول ولو اتأخرى ولو هو
 فنصفه أو متعة (والولد يتبع خير
 الابوين دينا) ان اتحدت الدار

مطل
 الولد يتبع خير الابوين دينا

الطرفين في الاسلام العارض بأن كانا كافرين قاسم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض
على الآخر والتقريبي أو بعده في مدة ثبت النسب في مثلها أو كان بينهما ما واد صغير قبل
اسلام أحدهما فإنه باسلام أحدهما يصير الولد مسلماً وأما في الاسلام الأصلي فلا
يصور إلا أن تكون الأم كاتبة والاب مسلماً فتح ونهره (تبيينه) يشهر التعبير بالابوين
أخراج ولد الزنا ورأيت في فتاوى الشهاب الشلي قال واقعة القتوى في زماننا مسلم
زنى بنصرانية فأنبت بولد فهل يكون مسلماً أجاب بعض الشافعية بعدمه وبعضهم باسلامه
وذكر أن السبكي نص عليه وهو غير ظاهر فإن الشارع قطع نسب ولد الزنا وبنته من
الزنا نقل له عندهم فكيف يكون مسلماً وأفتى قاضي القضاة الحنبلي باسلامه أيضاً
ونوقشت عن الكتابة فإنه وإن كان مقطوع القلب عن أبيه حتى لا يرثه فقد صرحوا
عندنا بأن بنته من الزنا نقل له وبأنه لا يدفع زكاته لابنته من الزنا ولا تقبل شهادته له
والذي يقوى عندي أنه لا يصحكم باسلامه على مقتضى مذهبنا وإنما أنبتوا الاحكام
المذكورة احتياطاً نظر الحقيقة الجزئية بينهما اهـ قلت ويظهر في الحكم بالاسلام للحدث
الصحيح كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه فأنهم
قالوا أنه جعل اتفاقهم ما نقله عن الفطرة فإذا لم يتفقا بقي على أصل الفطرة أو على ما هو
أقرب اليها حتى لو كان أحدهما مجوسياً والآخر كاتياً فهو كاتياً وبأبي وهذا ليس له
أبوان متفقان فسبق على الفطرة ولا نهم قالوا إن الحلقه بالمسلم منهما أو بالكاتية أتفع
له ولا شك أن النظر لحقيقة الجزئية أتفع له وأيضاً حيث نظروا الجبرية في تلك المسائل
احتياطاً فليست اليها هنا احتياطاً أيضاً فإثبات الاحتياط بالدين أولى ولأن الكفر أجمع
الضيق فلا ينبغي الحكم به على شخص بدون أمر صريح ولا نهم قالوا في حرمة بقتله من
الزنا أن الشرع قطع النسبة إلى الزاني لما فيه من إساءة القاحشة فلم يثبت النفقة
والأرث لذلك وهذا لا ينفي النسبة الحقيقية لأن الحقائق لا مرد لها نحن أقمى أنه لا بد من
النسبة الشرعية فعليه البيان (تمة) ذكر الاستروثني في سراً أحكام الصغار أن الولد
لا يصير مسلماً باسلام جده ولو أبوه ميتاً وأن هذه من المسائل التي ليس فيها الجدل كالأب
لأنه لو كان تابعاً له لكان تابعاً لجدته وهكذا فيؤدي إلى أن يكون الناس مسلمين
باسلام آدم عليه السلام ونسبه أيضاً الصغير تبع لأبويه أو أحدهما في الدين فإن انعدهما
فلذي البدقان عدت فلدارو يستوى فيما قلنا أن يكون عاقلاً وغير عاقل لأنه قبل
البلوغ تبع لأبويه في الدين ما لم يصف الاسلام اهـ فأعاد أن التبعة لا تنقطع إلا بالبلوغ
أو بالاسلام بنفسه وبه صرح في البصر والمنع من باب الجناس وذكر أيضاً الحق ابن أبر
حاج في شرح التحرير عن شرح الجامع الكبير وشرحه قلت وفي شرح السير الكبير للإمام
يعقل أو لا والله نص عليه في الجامع الكبير وشرحه قلت وفي شرح السير الكبير للإمام
السرخسي قال بعد كلام ما نصه وهذا تبين خطأ من يقول من أصحابنا أن الذي يعبر

عن نفسه لايصر مسلماً تبعه الا بوجه فقد نص ههنا على أنه يصر مسلماً اه وذكركه أيضاً
 أن التبعة تنقطع ببلوغه عاقلاً اه أى فلو بلغ بجنون أو بغير التبعة فقد تبين لك أن ما في
 القهستاني من أن المراد بالولد هنا الطفل الذى لا يعقل الاسلام خطأ كما سمعته من عبارة
 السرخسي وإن أتى به الشهاب السبكي لخالفته لما نص عليه الامام محمد في الجامع
 الكبير والسير الكبير ولم اصرح به في هذه الكتب ولا طلاق المتن أيضاً فافهم (قوله
 ولو حكام) أى سواء كان الاتحاد حقيقة وحكاماً أو يكون خبره بالابوين مع الولد في دار
 الاسلام أو في دار الحرب أو كان حكاماً فقط كما مثل به الشارح واحتراز من اختلافهما
 حقيقة وحكاماً بأن كان الاب في دارنا والصغير غيرة واليه أشار بقوله بخلاف العكس اه ح
 قلت وما في القه من جعله حكم العكس كما قبله قال في البصر انه سهو (قوله والجوسى شر
 من الكفاي) قال في التهر أردف هذه الجملة لبيان أن أحد الابوين لو كان كافياً لا أثر
 بجوسى كان الولد كافياً نظراً الى الدنيا لا قترابه من المسلمين الاحكام من حمل الذبصة
 والمتأخرة وفي الآخرة من نقصان المقاب كذا في القه يعنى أن الاصل بقاؤه بعد
 البلوغ على ما كان عليه والا فاطفال المشركين في الجنة وتوقف فهم الامام كما مر ولم يرد
 في حيز الجملة الاولى تعامياً عما وقع في بعض العبارات من اطلاق الخبر على الكفاي بل
 الشر ثابت فيه غير أن الجوسى شر اه وعلى هذا فقره والولد تبع خبره بالابوين دينا
 المراد به دين الاسلام فقط لئلا يتكرر الجملة الثانية فإنه ليس المراد منها مجرد بيان أن
 الجوسى شر من الكفاي اذا دخل له في بعضه بل المراد بيان أن المقصود هنا وهو تبعة
 الولد لا خلفهما شر افضل من حكمه وذبحه وعالم يكتم عنها بالجملة الاولى بأن يراد
 بالدين الاعم تعامياً عن اطلاق الخبر على غير دين الاسلام فافهم (قوله وسائر أهل
 الشرك) بمن لا دين له سماوا (قوله والنصراني شر من اليهودي) كذا نقله في البصر
 عن البرازية والنجارية ونقل عن الخلاصة عكسه ثم قال انه يلزم على الاول كون الولد
 المتولد من يهودية نصراني أو عكسه تبعاً له ودى لا النصراني اه أى وليس بالواقع
 نهر قلت بل مقتضى كلام البصر انه الواقع لانه قال ان فائدته خفة العقوبة في الآخرة
 وكذا في الدنيا في أخية الولد بالجملة بكرة الاكل من طعام الجوسى والنصراني لأن
 الجوسى بطبعه المصنفة والموقودة والمتردية والنصراني لا ذبصته وانما يأكل ذبصة
 المسلم أو يضيق ولا بأس بطعام اليهودي لانه لا يأكل الا من ذبصة اليهودي والمسلم اه
 فصل أن النصراني شر من اليهودي في أحكام الدنيا أيضاً اه كلام البصر (قوله لانه
 لا ذبصة له) أى لا يذبح بدليل قوله بل يضيق وليس المراد أنه لو ذبح لا تقبل ذبصته
 لما فاته لما تقدم أول كتاب النكاح من حل ذبصته ولو قال المسيح ابن الله ح (قوله أشد
 عذاباً) لأن نزاع النصارى في الالهيات ونزاع اليهودي في النبوات وقوله تعالى وقالت
 اليهود عزير ابن الله كلام طائفة منهم قليلة كما صرح به في التفسير وقوله تعالى لصدن

ولو حكاماً بأن كان الصغير في دارنا
 والابنة بخلاف العكس
 (والجوسى مثله) كوفى وسائر
 أهل الشرك (شر من الكفاي)
 والنصراني شر من اليهودي في
 الدارين لانه لا ذبصة بل يذبح
 كجوسى وفي الآخرة أشد عذاباً
 جامع للصوابين لو قال النصرانية
 خير من اليهودية أو الجوسية

أشد الناس عداوة الآية لا يرد لآلة الحب في قوة الكفر وشدة لافي قوة العداوة
وضفها اه بزازية (قوله كفر الخ) قال في البحر هذا يقتضي أنه لو قال الكتابي خبر
من الجوسى بكفر مع أن هذه العبارة وقعت في المحيط وغيره الآن يقال بالفرق وهو
الظاهر لأنه لا خبرية لأحدى المقتضى أى اليهودية والنصرانية على الأخرى في أحكام
الدنيا والآخرة بخلاف الكتابي بالنسبة إلى الجوسى للفرق بين أحكامهم في الدنيا
والآخرة اه قلت وهذا كلام غير محتمر وأما أولاً فإنه محققاً لآلة من أن النصراني
شر من اليهودي في الدنيا والآخرة كما تقدم وأما ثانياً فلأن عليه ألا كفاره في إثبات
الخبر بالجميع قطعاً لعدم خبرية إحدى المقتضى على الأخرى لأنه لو كانت العلة ههنا بلزم
الاستقار وحسنه القول بأن النصرانية خير من اليهودية مثل القول بأن الكتابي
خير من الجوسى لأن فيه إثبات الخبرية لهم مع أنه لا خبرية قطعاً وإن كان أقل شراً
فالظاهر عدم الفرق بين العبارتين وأن ما في المحيط وغيره دليل على أنه لا يكفر بذلك ولعل
وجهه أن لفظ خير قد يراد به ما هو أقل ضرراً كما يقال في المثل الرمض خير من العصى
وكقول الشاعر ولكن قتل الخمر خير من الأسر ثم رأيت في آخر المصباح أن العلماء
قد يقولون هذا أصح من هذا وأمر أدهم أنه أقل ضعفاً ولا يريدون أنه صحيح في نفسه اه
وهذا عين ما قلته وقه الحمد وحسنه قاله ولا بالاكفر بمعنى على إرادة ثبوت الخبرية سواء
استعمل أقل التفصيل على باب أو أريد أصل الفعل كما في أى القريتين خير أو القول
بعدهم مبنى على ما قلنا واثقه أعلم (قوله لكن ورد في السنة الخ) وهم أن هذا حديث
وليس كذلك وصداة البرازية والمذكور في كتب أهل السنة الخ ووجه الاستدراك أن
تصريح علماء أهل السنة والجماعة بذلك دليل على جواز القول بأن النصرانية خير من
اليهودية وبأن الكتابي خير من الجوسى لأن فيه إثبات أهدية الجوس وغيرهم مبنى على
المعترضة قال في البرازية أجب عنه بأن المنهى عنه هو كونهم خيراً من كذا مطلقاً
لا كونهم أهدى من كذا بمعنى أقل مكابرة وأدنى إثباتاً للشر لا يجوز أن يقال كفر بعضهم
أخس من بعض وعذاب بعض أدنى من بعض وأهون أو الحال بمعنى الوصف كذا قيل
ولا يتم اه أى لا يتم هذا الجواب لأنه إذا صح تأويل هذا بما ذكره من تأويل ذلك بمنزله
وكون أهدى مستند إلى الحال لأنه فاعل معنى أو كون الحال بمعنى الوصف لا يشهد قال
في التهر لكن مقتضى ما مر من جامع الفصولين القول بالكفر في الصورتين وهو الموافق
للتعليل الأول وكأنه الذي عليه القول اه وفيه ان ما مر من الفصولين مع فعله وهو محل
التزاع فالتحرير أن في المسئلة قولين وأن الذي عليه القول الجواز لما سمعت من وقوعه
في كلامهم (قوله خالفين) هما الثور المسجى برذان والقطلة المسماة أهر من ح (قوله
خالفاً لأهله) أى حيث قالوا أن الجوان يخلق أفعاله الاختيارية ح قلت وتكفر
أهل الأوامر بكلامه والمحمد خلافه كما سيأتي بسطه أن شاء الله تعالى في البقاة (قوله

كفر لاجبانه الخبر بالجميع بالقطعي
لكن ورد في السنة أن الجوس
أهدى حالاً من المعترضة لاثبات
الجوس خالفين فقط وهو لا مخالفاً
لا عدله بزازية ونمر (ولو تجس
أبو صغير نصراني فقتل مسلم)

بابت (أى ان قسيت الام أيضا ولا حاجة الى هذا الزيادة مع هذا الاتهام والاحسن ابقاء
 المتن على حاله وأعلن أن الشارح زاد القافى قول المتن أبو صغيرة فصار أبو البقطة التنبية
 فأسقطها التسامح فتراجع النسخ وذكر ط عن الهندية أن مثل الصغيرة ما اذا بلغت
 معقولة ببقاها تابعة للابوين في الدين لانه ليس للمعتوهة اسلام بنفسها حقيقة فكانت
 بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه (قوله بلامهر) أى ان لم يدخل بها ح (قوله مثلا) راجع
 الى قوله ماتت أى ان الموت غير قدا الى قوله نصرانية أى ويهودية (قوله وكذا
 عكسه) بأن نجحت أمها بعد أن مات أبوها نصرانيا ح (قوله لتساخي التبعة) أى
 انتهاء تبعة الولد للابوين (قوله بعوت أحد هما قد الخ) أى اذا مات أحد الكسبين
 ذكيا أو مسلما ثم نجس الباقي منهما حال تبعة الولد وكذا لو مات أحد هما مرتد الان حكم
 المرتد بطبر على الاسلام فله حكم المسلم حتى ان كسب اسلامه ورثه وارثه المسلم فهو اقرب
 الى الاسلام من الكفاي وغيره قال في الجبر ولو مات أحد الابوين في دار إسلام أو مرتدا
 ثم ارتد الآخر وعلق به ابد أو الحرب لم ين ويصلى عليها اذا مات لان التبعية حكم
 تناهى بالموت مسلما وكذا بالموت مرتدا لان احكام الاسلام قائمة (قوله فلم تبطل) أى
 التبعة بكفر الآخر قال ط والاولى أن يقول بتجسس الآخر لانه كان أزلا كافرا فاجابة
 الامر أنه انتقل الى حالة من الكفر شر من التي كان عليها بقى يقال ان التبعة انما
 تنامت وانقطعت عن بقى من الوالدين بتجسس لاجوت أحد هما لانه لو سلم من بقى تبعة
 ابنته اه والجواب أن المراد انقطاع التبعة عن الباقي منهما اذا انتقل الى حالة دون التي
 كان عليها لما تقر أن الولد انما يتبع خير الابوين ديناً أو أخفهما شر الخ لم يرد بالتبعية
 المتناهية هذه فافهم (قوله لم تن) لأن البنت مسلمة تبعا لهما ما وتبع الدار بصر (قوله
 ما لم يلحقا) أى بالبنت فان لحقها بدار الحرب بابت لا تقطاع حكم الدار بصر أى بابت من
 زوجها التباين الدارين ولا نهما صارت مرتدة تبعا لهما قال في شرح تلخيص الجامع
 الكبير وهذا يختلف ما اذا كانت الصغيرة تعقل وتعتبر عن نفسها حيث لا تبين وان لم تحس
 به الا اذا ارتدت بنفسها فارتدت تبين عند هما خلا فلا يوصف اه فتأمل مع ما قد مرنا
 من أن التبعة لا تنقطع قبل البلوغ وقيدنا يلحقهما بالبنت لانه اذا لحقوا تركاها فانهما
 لا تبين كما قد مرنا عن شرح الضرر قال في النهرى الفرق بين ما لو نجسا وارثا وتأثر
 قدسدهم اه قلت الفرق ظاهر وهو أن البنت بائنة دأبها المملين تبى مسلمة تبعا لهما
 والدار لان المرتدة سلم حكم الجبر على الاسلام فلذا لم تبين من زوجها ما لم يلحقها التباين
 وانقطاع ولاية الجبر بخلاف نجس أبوها النصرانيين لانها تبعتها في التجسس لعدم
 جبرها على العودة الى النصرانية فصار كارتداد المسلمين مع لحاقها ما ولا يمكن بتجسس الدار
 مع مخالفة الابوين فلذا بابت من زوجها قدسدهم (قوله لم تبين مطلقا) أى سواء ملحقا
 بها أولا لانها مسلمة اصلها لا تبعا وكذلك الصبية العاقلة أملت ثم نجحت لانها صارت

بابت بلامهر ولو كان (قد ماتت
 الام نصرانية) مثلا وكذا عكسه
 (لم تبين) لتناهى التبعة بعوت
 أحد هما ذكيا أو مسلما أو مرتدا
 فلم تبطل بكفر الآخر وقى المحيط
 لو ارتد الم تبين ما لم يلحقا ولو بلغت
 عاقلة مسلمة ثم نجحت فان ارتد الم تبين
 مطلقا مسلم فتبعت نصرانية

أَسْلَفِي الْإِسْلَامَ بِحَرَمِ الْخَطِّ (قَوْلُهُ قَتَبْنَا) أَيِ الْمُسْلِمِ وَزَوْجَتَهُ النَّصْرَانِيَّةَ مَعًا
 وَقَوْلُهُ وَنَصَرَ صَوَابَهُ أَوْ تَمَرَّدًا لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْمَسْئَلَةِ أَنَّ الزَّوْجَةَ نَصْرَانِيَّةً قَالَتْ فِي النَّهْرِ
 قَدِمَ بِالرَّجُلِ لَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَوْ كَانَ تَحْتَهُ نَصْرَانِيَّةً فَتَمَرَّدَ وَفُتِ الْقِرْفَةُ بَيْنَهَا انْتِصَافًا وَاخْتَلَفَ
 الشَّيْخَانُ فِيهَا لَوْ قَتَبْنَا قَالَ أَبُو يُونُسَ قَتَعَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَتَقَعَ لَا بِیُوسُفَ أَنْ زَوْجَ لَا يَتَزَوَّجُ
 ذَلِكَ وَالْمَرْأَةُ تَقَرُّ نَصْرَانِيَّةَ الزَّوْجِ وَحَدَّثَهُ وَفَرَّقَ مُحَمَّدٌ بَيْنَ الْجَوْشِمِ لَتَحِلَّ لِلْمُسْلِمِ فَاحْدَاثُهَا
 كَالْإِنْتِدَاءِ أَيِ نَكْحِهَا أَرَادَ أَمْعَانُ الَّذِي فِي الْحَرَمِ الْخَطَّ فَأَخْبَرَهُ تَعْلِيلَ أَبِي
 يُونُسَ وَظَاهِرَ اعْتِمَادِهِ وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ فِي الْقِتْعِ أَيْضًا قَتَعَ الْقِرْفَةَ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ خِلَافَ مُحَمَّدٍ
 فَلَمَّا جَرَمَ بِهِ الشَّارِحُ (قَوْلُهُ مُطْلَقًا) أَيِ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا أَوْ مُرْتَدًّا وَهِيَ تَأْكِدُ لَهَا تَهْمُ مِنْ
 النِّكَاحِ فِي التَّنْكِحِ (قَوْلُهُ وَخَبَرَهُ مُحَمَّدٌ) أَيِ خَبَرَهُ مُحَمَّدٌ هَذَا الَّذِي أَسْلَمَ فِي اخْتِصَارِ الْأَرْبَعِ
 مُطْلَقًا أَيِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ أَوْ أَرْبَعِ كُفْرٍ وَخَبَرَهُ أَيْضًا فِي اخْتِصَارِ أَيْ الْأَخْتِينِ شَاءَ وَالثَّانِي
 أَيِ اخْتِصَارِ الْبِنْتِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا الْإِمَامَ وَيُرْوَاهُ مَا جَعَلَهُ لَاحِظٌ أَنَّ غِلَانَ الدَّيْلِي أَسْلَمَ
 وَتَحْتَهُ عَشْرَ نِسْوَةٍ أَسْلَمَ مَعَهُ غَيْرُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْتَارَ وَبَعَا مَعَهُ وَكَذَا
 فَيُرْوَاهُ الدَّيْلِيُّ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أَخْتَانُ غَيْرُهُ فَأَخْتَارَ أَحَدَهُمَا وَأَعْلَى اخْتِصَارِ الْبِنْتِ لِأَنَّ نِكَاحَهَا
 أَمْنٌ فِي نِكَاحِ الْإِمَامِ مِنْ نِكَاحِ الْإِمَامِ لَهَا وَلَهَا أَنَّ هَذِهِ الْإِنْسَانَةَ فَاسِدَةٌ لَكِنْ لَا تَعْرِضُ
 لَهُمْ لِأَنَّ أَمْرًا يَأْتِيهِمْ وَمَا يَدِينُونَ فَادِّ السُّلُوكِ الْحَاجِبِ التَّعَرُّضُ وَتَحْدِثُ غِلَانَ وَفَرُوزَ كَانَ
 فِي التَّرْجُومَةِ بَعْدَ الْقِرْفَةِ عَنْ الْمَنْعِ وَقَوْلُهُ فِي التَّرْجُومَةِ بَعْدَ الْقِرْفَةِ أَيِ التَّرْجُومَةِ بَعْدَ جَدِيدِ
 وَمَا ذَكَرَهُ فِي نِكَاحِ الْبِنْتِ أَغْنَاهُ أَنَّ الْبَيْتَ خِلَافَ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَإِنْ دَخَلَ بِأَحَدِهِمَا
 تَزَوَّجَ الْثَانِيَةَ فَنِكَاحُهَا بِطُلٍّ لِأَنَّ الدُّخُولَ حَرَمٌ سَوَاءٌ كَانَ بِالْإِمَامِ أَوِ الْبِنْتِ وَإِنْ دَخَلَ
 بِالْثَانِيَةِ فَقَطَّ فَإِنْ كَانَتْ الْإِمَامُ بِطُلٍّ نِكَاحُهَا جَمِيعًا انْتِصَافًا لِأَنَّ نِكَاحَ الْبِنْتِ يَحْرُمُ الْإِمَامَ
 وَالدُّخُولَ بِالْإِمَامِ يَحْرُمُ الْبِنْتَ وَإِنْ كَانَتْ الْبِنْتُ فَكَذَلِكَ عِنْدَهُمَا إِلَّا أَنْ لَهْ تَزَوَّجَ الْبِنْتَ دُونَ
 الْإِمَامِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ نِكَاحُ الْبِنْتِ هُوَ الْخَائِزُ وَقَدْ دَخَلَ بِهَا وَهِيَ أَمْرًا وَنِكَاحُ الْإِمَامِ بِطُلٍّ كَذَا
 فِي الْبَدَائِعِ (قَوْلُهُ بَلَقَتْ الْمُسْلِمَةَ) سَاحَا مُسْلِمَةً بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ لَهَا قَبْلَ الْبُلُوغِ عَنْ الْحُكْمِ
 بِالْإِسْلَامِ تَبَعًا لِلْأَبَوَيْنِ وَإِذَا قَبِلَ سَاحَا مُحَمَّدٌ مَرْتَدَّةً وَقَوْلُهُ بَانَتْ أَيِ مَنْ زَوْجُهَا لَا يَنْهَى عَنْهَا
 دِينَ الْأَبَوَيْنِ لِزَوَالِ التَّعْبِثَةِ بِالْبُلُوغِ وَلَيْسَ لَهَا دِينَ نَهَى فَكَانَتْ كَافِرَةً لِأَنَّ لَهَا كَذًا فِي
 شَرْحِ التَّلْخِصِ (قَوْلُهُ وَتَعَامَى فِي الْكَافِي) حَيْثُ قَالَ سَلَّمَ تَزَوَّجَ صَغِيرَةَ نَصْرَانِيَّةٍ وَلَهَا
 أَبَوَانِ نَصْرَانِيَّانِ فَكَبُرَتْ وَهِيَ لَا تَعْقِلُ دِيْنَانِ الْأَدْيَانَ وَلَا تَعْقِلُ وَهِيَ غَيْرُ مَعْتَوَةٍ فَأَمَّا تَبْيِيزُ
 مِنْ زَوْجِهَا وَكَذَلِكَ الصَّغِيرَةُ إِذَا بَلَغَتْ عَاقِلَةً وَهِيَ لَا تَعْقِلُ الْإِسْلَامَ وَلَا تَعْقِلُ وَهِيَ غَيْرُ
 مَعْتَوَةٍ بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا كَذًا فِي الْخَطِّ وَلَا مَهْرَ لَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ يَجِبُ الْمَسِيَّ وَجِبَّ
 أَنْ يَذْكُرَ اللَّهُ تَعَالَى يَجْمَعُ صِفَاتِهِ عِنْدَهَا وَقَالَ لَهَا أَهْوَ كَذَلِكَ فَإِنْ قَالَتْ فَمَ حُكْمُ
 بِإِسْلَامِهَا وَإِنْ قَالَتْ أَعْرِفْهُ وَأَعْرِفْهُ وَلَا أَصْغِي بَانَتْ وَلَوْ قَالَتْ لَا أَتَعَدُّ عَلَى وَصْفِهِ
 اخْتِلَافُهُ وَلَوْ عَقِلَتْ الْإِسْلَامَ وَلَمْ تَعْقِلْهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ عَقِلَتْ الْإِسْلَامَ أَيِ قَبْلَ الْبُلُوغِ
 لَا بِیُوسُفَ وَهِيَ مَسْئَلَةٌ ارْتِدَادُ الصَّبِيِّ إِذَا دَخَلَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ عَقِلَتْ الْإِسْلَامَ أَيِ قَبْلَ الْبُلُوغِ

قَتَبْنَا وَنَصَرَ ابْنَتَهُ (وَلَا يَصْلَحُ
 أَنْ يَنْكَحَ مَرْتَدًّا وَمَرْتَدَّةً أَحَدًا)
 مِنَ النَّاسِ مُطْلَقًا (أَسْلَمَ) الْكَافِرُ
 (وَتَحْتَهُ خَمْسَ نِسْوَةٍ قَصَادًا أَوْ
 اخْتِصَارًا أَوْ أَمْرًا يَأْتِيهِ بِطُلٍّ نِكَاحُهَا)
 أَنْ تَزَوَّجَهُنَّ بِعَقْدٍ وَاحِدٍ فَإِنْ رُبَّ
 قَالَ آخِرُ (بَطُلٍ وَخَبَرَهُ مُحَمَّدٌ
 وَالثَّانِي عَمَلًا بِجَدِيدِ فَرُوزَ لَنَا
 كَانَ تَحْدِثُ فِي التَّرْجُومَةِ بَعْدَ الْقِرْفَةِ
 (بَلَقَتْ الْمُسْلِمَةَ الْكُفْرَةَ وَلَمْ يَصْعَدْ
 الْإِسْلَامَ بَانَتْ) وَلَا مَهْرَ قَبْلَ
 الدُّخُولِ وَفِيهِ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهُ تَعَالَى
 يَجْمَعُ صِفَاتِهِ عِنْدَهَا وَقَوْلُهُ
 وَتَعَامَى فِي الْكَافِي

محترز قوله بلغت وانما تم ثبوتها مسلمة تبعاً لأبوابها قبل الباع كإثبات شرح التلخيص
 وبه استدلل على نفي وجوب أداء الإيمان على الصبي وعلمه في أول الفصل الثاني من
 شرح التحرير وفي سائر أحكام المصاواة قوله يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام يدل على
 أن من قال لا إله الا الله لا يكون مسلماً حتى يعلم صفة الإيمان وكذلك إذا اشترى جارية
 واستوصفها الاسلام فلم تقبل لا تكون مؤمنة وصفة الإيمان ما ذكر في حديث جبريل
 عليه السلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والعش بعد الموت
 والقدر غير موشر من الله تعالى اه وقد منافي الجنائز من له عن الفتح والله أعلم

• (باب القسم) •

(قوله القسم) في المغرب القسم بالفتح مصدر قسم القسام المال بين الشركاء فترقه بينهم
 وعين انصباهم ومنه القسم بين النساء اه أي لانه يقدم بينهما البيوتة ونحوها وفي
 المصباح قسمته قسمان باب ضرب والاسم القسم بالكسر ثم أطلق على الحصة والتصيب
 فبقال هذا قسمي والجمع أقسام مثل حمل وأجال وأقسموا المال بينهم والاسم القسم
 وأطلقت على التصيب أيضاً وجمعها قسم مثل سلمة وسدر ويجب القسم بين النساء اه
 فعلم أن القسم هنا صدر على أصله ويصح أن يراد به القسم أي الاقسام أو التصيب
 تأمل (قوله وظاهر الآية أنه فرض) فان قوله تعالى فان ختم أن لا تعدوا فواحدة
 أمر بالاعتصام على الواحدة عند خوف الجور فيصير أنه للوجوب فيعلم إيجاب العدل
 عند تعدد من كما قاله في الفتح أو لنسب ويعلم إيجاب العدل من حيث أنه انما يحلف على
 ترك الواجب كما في البدائع وعلى كل فقد دللت الآية على إيجابه تأمل (قوله أي
 أن لا يجوز) أشار به إلى الظن مما اعترض به على الهداية حيث قال وإذا كان لرجل
 امرأتان حران فعليه أن يعدل بينهما فإنه يفهم أنه لا يجب بين الحر والامة وأجاب
 في الشيخ بأن معنى العدل هنا التسوية لاخذ الجور فإذا كانا حرتين أو أمتين فعليه
 التسوية بينهما وإن كانتا حرة وأمة فلا يعدل بينهما أي لا يسوي بل يعدل بمعنى لا يجوز
 وهو أن يقدم للحره ضعف الامة قالوا هم نشأ من اشتراك اللفظ اه ولكن لما لم يقيد
 المستفاد من الجورة ولا غيرها ما سب أن يفسر كلامه بعدم الجور أي عدم الميل عن الواجب
 عليهما من تسوية وضد ما يقتضيه التسوية بين الحرتين أو الأمتين وعدمها بين الحر والامة
 وكذلك في النفقة لعدم لزوم التسوية فيما مطلقاً كما يأتي (قوله بالتسوية في البيوتة)
 الأولى حذف قوله بالتسوية لأنها لا تصيب بين الحر والامة كما حلت بل يجب عدمها وقد
 يجب أن المراد التسوية ثنائياً وتساوي يجب أن لا يجوز بابايتها بين الحر والامة وبينها
 بين الحرتين وبين الأمتين ولهذا ذكر الأقامة في النهار لأنها يجب في الجلة بلا تقدير كما سألني
 (قوله وفي الميوس والمأكول) أي والسكنى ولو عبر بالنفقة لشم الكمال ثم إن هذا
 معطوف على قوله فيه وضيمه القسم المراد به البيوتة فقط بقرينة العطف وقد علمت أن

• (باب القسم) •

يقع القاصف القسم والكسر
 التصيب (يجب) وظاهر الآية أنه
 فرض (أن يعدل) أي أن
 لا يجوز (فيه) أي في القسم
 بالتسوية في البيوتة (وفي الميوس
 والمأكول)

العدل في كلامه بمعنى عدم الجور لا بمعنى التسوية فانها لا تلزم في الثقة مطلقا قال في
 البرهان قال في البسائر يجب عليه التسوية بين الخريجين والامتنين في المأكل والشرب
 والملبوس والسكنى واليتيمى وهكذا ذكر المؤلف الجلي والحق أنه على قول من اعتبر حال
 الرجل وحده في الثقة وأما على القول المقتضى به من اعتبار حالهما فلا فإن احدهما
 قد تكون غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما مطلقا في الثقة اهـ وبه ظهر أنه
 لا حاجة الى ما ذكره المستفتى المنع من جعلهما في المتن بما على اعتبار حاله (قوله
 والعصبة) كان المتأدب ذكره عقب قوله في اليتيم لان العصبة أى العاشرة والمؤانسة
 ثمة اليتيم في الغائبة ويجب على الاقارب للنساء العدل والتسوية بينهما فبما ملكه
 واليتيم عندهما للصحة والمؤانسة لافعاله ملكه وهو الحالب والجماع (قوله لافى الجماعة)
 لانها تنبى على النشاط ولا خلاف فيه قال بعض أهل العلم ان تركه لعدم الداعية
 والانتشار عذر وان تركه مع الداعية اليه لكن دأبته الى الضربة اقوى فهو عليه يدخل
 تحت قدرته فتح وكأنه مذهب الفريولانيه ذكره في البرهان تأمل (قوله بل يستحب)
 أى ما ذكر من الجماعة ح أما العصبه فقوى ميل القلب وهو لا يملك قال في القنع والمستحب
 أن يسوى بينهما في جميع الاستقامات من الوطء والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهات
 الاولاد للصحة عن الاشتاء للزنا والميل الى الفاحشة ولا يجب شي لانه تعالى قال فان
 خستم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم فأفاد أن العدل بينهما ليس واجبا (قوله
 ويستقط حقها بجزء) قال في القنع وعلم أن ترك جماعها مطلقا لا يحصل له صرح أصحابنا بأن
 جماعها أحبا واجب ديانة لكن لا يدخل تحت القضاء والالزام الا الوطء الاول ولم
 يقدر وافيه مدة ويجب أن لا يبلغ مدة الايلاء الارضاها وطيب نفسه اهـ قال في
 التمر في هذا الكلام تصريح بأن الجماع بعد المدة حقه لاحتمالها قلته نظر بل هو
 حقه وحققها ايضا لما علمت من أنه واجب ديانة قال في البرهان ويحت علم أن الوطء لا يدخل
 تحت القسم فهل هو واجب للزوجة وفي البسائر انعم لها أن تقابل بالوطء لان سدادها
 حقها كان حلها له حقه واذا طالبت به يجب عليه ويجوز عليه في الحكم مرة والزادة تجب
 ديانة لافى الحكم عند بعض أصحابنا وعند بعضهم يجب عليه في الحكم اهـ وبه علم أنه
 كان على الشارع أن يقول ويستقط حقها بجزء في القضاء أى لانه لو لم يصح مرة بوجبه
 القاضي سنة ثم يفسخ العقد ما لو أصابها مرة واحدة لم يتعرض له لانه علم أنه غير عمن
 وقت العقد بل يأمره بالزيادة أحبا لوجوبها عليه الا لغير مرض أو عنة عارضة أو
 بخود ذلك وسيأتي في باب الظاهر أن على القاضي الزام الظاهر بالكفر دفعه للضرر ومنها
 بجس أو ضرب الى أن يكفر أو يطلق وهذا مما يؤيد القول المأربانه تجب الزيادة عليه
 في الحكم فتأمل (قوله ولا يبلغ مدة الايلاء) تقدم عن القنع التعبير بقوله ويجب أن
 لا يبلغ الخ وظاهره أنه منقول لكن ذكر قبله في مقداره والدروا أنه لا ينبغي أن يطلق بمقدار

والعصبة (لاى الجماعة) كالجمعة
 بل يستحب ويستقط حقها بجزء
 ويجب ديانة أحبا ما ولا يبلغ مدة
 الايلاء الارضاها

مدة الايلاء وهو أربعة أشهر فهذا بحث منه كاسيد كره الشارح فالتظاهر ان ما هنا مبني
على هذا البحث تأمل ثم قوله وهو أربعة أشهر يقيد ان المراد ايلاء الحرة ويؤيد ذلك ان
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لما سمع في الليل امرأة تقول

فوالله لولا الله فحشى عواقبه * لرسخ من هذا السر رجوانته

فسأل عنها فاذا زوجها في الجهاد فسأل بيقه فحصة كم نصير المرأة عن الرجل فقالت اربعة
أشهر فأمر أحرار الاجناد ان لا يخطف المتزوج عن أهل أكرهها ولولم يكن في هذه
المدة زاد فمضاهة الماشرع الله تعالى الفراق بالايلاء فيها (قوله ويؤمر المتبذخ)
في الفتح فأما اذا لم يكن له الا امرأة واحدة فتشغل عنها بالعبادة والسراري اختار
الطحاوي رواية الحسن عن أبي حنيفة أن لها يوما وليلة من كل أربع ليال بقاها له لأن
له ان يسقط حقها في الثلاث بتزوج ثلاث حرائر وان كانت الزوجة أمة فلها يوم وليلة
في كل سبع وظاهر المذهب أن لا ينعين مقدار لأن القسم على نفسي وبإيجابه طيب
إيجاده وهو يتوقف على وجود المنتسبين فلا يطلب قبل قصوره بل يؤمر أن يبيت معها
ويصحبها أحيانا من غير وقت اه ونقل في التهر عن البدائع أن ما رواه الحسن وهو قول
الامام أو لا ثم رجوع عنه وانه ليس بشئ (قوله وسبع لامة) لأن له ان يتزوج عليها ثلاث
حرائر فيقسم لهن ستة أيام ولها يوم (قوله نهر جمعا) حيث قال ومقتضى النظر انه
لا يجوز أن يزيد على قدر طاعتها ما تمين المقدار ثم أقف عليه لا تخاف في كتب
الملكية خلاف فقيل يقضي عليها بأربع في الليل وأربع في النهار وقيل بأربع فيهما
وعن أنس بن مالك عشر مرات فيهما وفي دفاتن ابن فرحون بائني عشر مرة وعند أبي أن

ويؤمر المتبذخ بصحبها أحيانا
وقدره الطحاوي يوم وليلة من
كل أربع ليلة وسبع لامة ولو
فحصرت من كثرة بجاهه لم تجز
الزيادة على قدر طاعتها والرأي في
تحسين المقدار القاضي بما ينقل
طاعتها نهر جمعا

الرأي فيه القاضي فيقضي بما يغلب على ظنه أنها تطيقه اه قال الجوى عقبه وأقول
ينبغي أن يدانها القاضي عما تطيق ويكون القول لها بمنهالا لا يعطى الامنها وهذا
طبق القواعد وأما كونه منوطا بنظر القاضي فهو ان لم يكن محصيا فبعد هذا وقد
صرح ابن مجد أن في تأسيس النظام وغيره أنه اذا لم يوجد نص في حكم من كتب أصحابنا
يرجع الى مذهب مالك وأقول لم أر حكم ما لو تضررت من عظم آتة بغلظ أو طول وهي
واقعة الفتوى اه أقول ما نقله عن ابن مجد غير مشهور ولم أر من ذكره غير نعم
ذكر في الدر المنقي في باب الرجعة عن القهستاني عن ديساجة المصنف أن بعض أصحابنا
مال الى أقواله ضرورة هذا وقد صرحوا عندنا بأن الرجعة اذا كانت صغيرة لا تطبق
الوطء لتسلم الى الزوج حتى تطيقه والصحيح أنه غير مقتدر بالسقط بل يقوض الى القاضي
بالتنظر اليه من أمن أو هزال وقد مناعنا التاتريخية أن البالغة اذا كانت لا تحتمل
لأبومر يذفعها الى الزوج أيضا فقوله لا تحتمل يحمل ما لو كان لصفتها وهزلها
أو وكبر آتة وفي الانبياء من أحكام غيبوبة الحنفية فيما يحرم على الزوج وطء زوجته
مع قضاء النكاح قال وفيها اذا كانت لا تحتمل له لصغر أو مرض أو سمنه اه وربما يفهم

من جنه عظم آله وسر الشربلالي في شرحه على الوهبانية أنه لو جامع زوجته فماتت
أوصاوت مضطه فان كانت صغيرة ومكرهه أو لا تطيق تلزمه الذبة اتفاقاً فعلم من هذا كله
أنه لا يجل له وطؤها بما يؤدى الى اضرارها فتصير على ما تطيق منه عدداً بنظر القاضي
أو اخبار النساء وان لم يعلم بذلك فيقول لها وكذا في غلط الآية ويؤمر في طولها بأدخال
قدمها ليطبق منها أو بقدر ما لا ترجل من حبل الخلقه والله تعالى أعلم (قوله بل يفرق الخ)
لانه حيث علم أن وجوب القسم انما هو للصبي والمؤانسة دون الجماعه فلا فرق بين زواج
وفروج بصر (قوله ومرريض) قال في البصرو لم أركيفية قسمه في مرضه حيث كان
لا يقدر على التصول الى بيت الاخرى والظاهر أن المراد أنه اذا صعب عنه عند الاخرى
بقدر ما أقام عند الاولى مرضاً اهـ ولا يخفى أنه اذا كان الاختيار في مقدار الدور واليه
حال صحت في مرضه اهـ أولى فاذا مكث عند الاولى مدة أقام عند الثانية بقدر ما نهر قلت
وهذا اذا أراد أن يجعل مدته قاسمه ودوراً حتى لا ينافي ما يأتي من أنه لو أقام عند احدهما
شهر اهدى ما مضى (قوله ومضى) دخل بامرأته (الذي في البصرو غيره بامرأته بالتفتية
قال في البصرو لا يجوز به طلق النساء وسقوط العباد ترجعه على الصبيان عند تقرر الباب
وفي الفقه وقال مالك ويدور على الصبي به على نسائه وظاهره أنه لم يطلع على شيء من هذا
وينبغي أن يأثم الولي اذا لم يأمر بذلك ولم يدبه اهـ قال الخليل الرمي وقيد في الثانية الصبي
بالمراهق فلا قسم على غيره وليس بقيد بل الميز المكن وطوره كذلك اهـ (قوله وبائع
ليدخل) ومنه ما لو دخل بالاولى ح (قوله بصر بها) راجع الى قوله وبائع ليدخل
قال في البصرو في الحب وان لم يدخل الصغيرها فلا فائدة في كونه معها اهـ وظاهره أن
القسم على البالغ لغير المدخول بها الا في كونه معها فائدة ولذا انما يقيد بالمدخول
في امرأة الصبي اهـ قلت يظهر لي أن دخول الصبي غير قيد وانما المراد به الذي يطلع
سنة المدخول وحصول الحصة والاستئناس به وانما يقيد في الثانية بالمدخول بل قال
والمراهق والبالغ في القسم سواء فتقوله في المحط وان لم يدخل أى لم يطلع هذا السن
بقدره فتقوله فلا فائدة في كونه معها اذ لا شك أن لها فائدة في كون المراهق معها من
الاستئناس به والعشرة معه زيادة على ما اذا كانت وحدها وحيدة فلا فرق بين المراهق
والبالغ في وجوب القسم كاهو صريح عبارة الخلية وهو شامل لما بعد المدخول وقبله
لان سبب وجوبه عقد النكاح كافي البدائم فاذا وجب عليه تقفها قبل المدخول وجب
عليه القسم في البتة معها ما لم ترض بالاعامة في بيت أهلها الاصلاح شأنها والافه وظالم
لها (قوله ويجزئها الخ) بضم التاء أى لا يضاف منها الزوج بأن كانت لا تقرب
ولا تؤذى لانها حينئذ تجب عليه تقفها وسكاتها والا نهى في حكم النكحة (قوله يمكن
وطوها) عبرتها في الخلية وغيرها بالمراهقة قال الخليل الرمي في حاشية المتن بخلاف
ما لا يمكن وطوها فانه لاحق لها فاعلم ذلك ولا تقترع على كثير من نسخ المتن لا يمكن وطوها

(بلا فرق بين خل وخصى وعين)
ومجبوب ومرريض ومضى
ومضى يدخل بامرأته وبالغ لم
يدخل بصر بها وأقتر المصنف
ومرئسة ومهيمية (ومأمن)
وذات نفاس ومجنونة لانتفاء
ورقة وفراشه) وصغيره يمكن
وطوها

فانه خطأ اه (قوله ومحرمة) أى ينجح أو محرمة أو محرما (قوله وظاهر) بفتح الهاء وقوله
ومولى بضم الميم وسكون الواو وفتح اللام منقوبة من الإيلاء وقوله منها تنافعه كل من
مظاهر ومولى ح (قوله ومقابلان) أى مقابل مذكورين قوله وحاصل الخ ط
(قوله ورجعية) منصوب على أنه مفعول لمصطلح محذوف أى وكذا مطلقا لظنة
رجعية ح * (تنبيه) * خالف في التهر ولم أر حكم المكسوحة إذا وطئت بشبهة وهي
في المدة والمحرمة يدين لا قدرة لها على وفاءه والتاثير والمطووف كسب الشافعية أنه
لا قسم لها في الكل وعندى أنه يجب للمطووف أن يشبهه أخذ من قوله ما أنه يجوز الإتيان
ودفع الوحشة وفي المحبوسة تردد وأما الناشئة فلا ينبغي التردد في سقوطها لأنها
يجزوها رضى باسقاط حقها اه واعترضه الجوى بأن المطووف يشبهه لا فائدة لها
عليه في هذه العدة ومعلوم أن القسم عبارة عن التسوية في الشيئونة والتسوية والسكنى
اه زاد بعض الفضلاء أنه يضاف من القسم لها الوقوع في الحرام لأن امتعته للغر ويحرم
عليه مسها وتقبلها فلا يجب لها وكذلك المحبوسة لأن في وجوبه على ضررها بدخوله
الحبس (قوله ولو أدام عند واحد تنهرا) أى قبل انقضائه أو بعدها خاتمة (قوله في غير
سفر) أما إذا سافر بأحداهم ليس للآخرى أن تطلب منه أن يسكن عندهما مثل التي سافر
بها ط عن الهندية (قوله وهدر ماضى) فليس لها أن تطلب أن قيم عندهما مثل ذلك
ط عن الهندية والذى يقتضيه النظر أن يؤمر بالقضاء إذا طلبت لأنه حتى أدى له قدرة
على إيفائه ففتح وأجاب في التهر بمذكوره الشارع من التعليل قال الرجعى ولأنه لا يزيد
على الثقة وهي تسقط بالضى (قوله لأن القيمة تكون بعد الطلب) على لقوله هدر
ماضى وقدمنا عن البدائع أن سبب وجوب القسم عقد الكساح ولهذا يأثم بتركه قبل
الطلب وهذا يؤيد بحث الفتح وقد يجب أن المعنى أن الإيجاب على القيمة من القاضي
يكون بعد الطلب والالزام الوطائنه بها ثم يارزعه القضاء وهو مخالف لما قدمناه
عن الخاتمة من قوله قبل انقضائه أو بعدها وكذا تعليل المسئلة في البرازية وغيرها
بأن القسم لا يصير ينافي الذمة فانه يشعل ما بعد الطلب (قوله بعد نهى القاضي) أعاد
أنه لا يبرز بالمرأة الأولى به صريح في الصراط (قوله مزر بغير حبس) بل يوجهه بحقوقه
وبأمره بالعدل لأنه أساء الأدب وانتكس ما هو محرم عليه وهو الجور ه راج وهذا
مستثنى من قولهم أن لا تاضي الخسار في التهر بين الضرب والحبس بحر قلت ومثله
ما لو امتنع من الأتة على قريه (قوله لتقوية الحق) الضمير للحبس ح ويؤيد قول
الجوهرة لأنه لا يستدرك الحق فيه بالحبس لأنه يثبت بعض الزمان اه أى لا يترتب أن
القسم للصبة والمؤانسة ولا شك أنه في مدة الحبس يفوتها ذلك وكذلك علوا لعدم
الحبس بالاستمتاع من الاتفاق على قريه فانهم (قوله فثبت بضم القاضي بحدوثه)
أى إلى خاصته ومفهوما أنه لو لم يقل ذلك يستدرك ماضى مع أن هذا بعد الحاجة

ومحرمة وظاهر ومولى منها
ومقابلان وكذا مطلقا بجمعة
ان قصد رجعتها والا لا يصح (ولو
أقام عند واحد تنهرا في غير سفر
ثم أحسنه الأخرى) في ذلك
(يؤمر بالعدل بينهما في المستقبل
وهدر ماضى وإن أشبهه) لا
القيمة تكون بعد الطلب (وإن
عاد إلى الجور بعد نهى القاضي
أباه عزير) بغير حبس جوهرة
لتقوية الحق وهذا إذا لم يقل
انما فعلت ذلك لأن خيار الأولى
فثبت بضم القاضي بحدوثه
نهر بضم

والطلب لما علمت من أن القسم لا يصير ديناً وأطلق القدر مع أن فيه كلاماً يأتي (قوله
 والبكر الخ) نص على الأولين لأن فيما خلا من الأئمة الثلاثة وعلى الأخيرة قد نفع ما يتوهم
 من عدم مساواة السكينة للسلمة بسبب ارتضاعها عليها بالاسلام فأداه في التبر ولعله
 لم يقتصر على قوله والجديدة والقديمة لتشمل ما لو كانت البكر والتيب جديدتين بأن
 تزويجهما متأتملاً (قوله لا إطلاق الآية) أي قوله تعالى ولي تستنبروا أن قد عدلوا أي في
 الحجة فلا تمسوا في القسم فإله ابن عباس وقوله تعالى وعاشروني بالمعروف ونصاته القسم
 وقوله تعالى فإن خفت أن لا تعدلوا ولا إطلاقاً أحاديث انتهى ولأن القسم من حقوق
 النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك وأما ما روي من نحو البكر سبع والتيب ثلاث فيفضل
 أن المراد التفضل في البداية ومن الزيادة فوجب تقديم الدليل القطعي كافي للصرف في
 شرح درو البصار أن الحديث لا يدل على نفي التسوية بل على اختيار الدرر والسبع
 والثلاث جميعاً وبين ما روي (قوله وللأمة الخ) أي إذا كان له زوجتان أمة وحرة
 فلامنة النصف وهذا إذا نزلها السبعين ولا من ذكره وكأنه تظهير (قوله
 أما النفقة) هي الأكل والشرب والملبس والسكن (قوله فصالحهما) أي أن كان كل
 من الزوج والزوجة غنيين فالواجب نفقة الأغنياء وأقصر من نفقة الفقراء وأصحق
 فالوسط وهذا هو الحق به كجاء وقد تم أن كلام المصنف والشراح محمول عليه فافهم
 (قوله ولا قسم في السفر الخ) لأنه لا يتيسر أن يجعلهم معه وفي الزامه ذلك من الضرر
 ما لا يتحقق نهر ولأنه قد سبق بأحداهما في السفر والآخرى في الحضر والقرار في المنزل
 لحفظ الانتفاع أو لحول النفقة أو يمنع من سفر أحدهما كثرة جهتها فتعين من يخاف
 مصبتها في السفر للسفر لم خروج فرعتها الزام للضرر والتسديد وهو مندفع بالتأني للرجوع فتح
 وانظر ما لو سافر بهن هل يقسم (قوله والقرعة حب) وقال الشافعي مستحقاً لادواء
 الجماعة من أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفره أقرع بين نسائه فمن خرج سهمها
 خرج بها معه قلنا كان استحباً للتطبيق فلو جهن لأن مطلق الفعل لا يقتضي الوجوب مع
 أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن القسم واجباً عليه وتغلب في الفتح والبر وهذا مع قوله قد
 تعين من يخاف مصبتها الخ صريح في أن من خرجت قرعتها لا يلزمه السفر بها (قوله
 صح) محل ما لو كان بشرط رضوتها ومنها وإن بطل الشرط كما وتخص في الفتح خلافاً لما
 بهن الباقية لأنه اعتبار من حق لم يجب وإن لم يسقط حقها ولا يقال أنه مثل أخذ
 العوض في التزول عن الوطأ بل لأن من أجاز بناء على العرف ولا عرف هنا قد برر نعم
 ذكر بعض الشافعية أنه يستبطل من هذه المسئلة ومن خلع الأجنبي على حال جواز
 التزول عن الوطأ بالدرهم وأنه أقي به شيخ الإسلام زكريا من الشافعية والشيخ
 نور الدين العمري من المالكية والشيخي من الحنابلة قلت واضطرب فيه رأي
 المتأخرين من الحنفية وأقوى الخبر الرمي بصدقه وسيأتي نفي الكلام عليه إن شاء الله

(والبكر والتيب والجديدة
 والقديمة والسلمة والسكينة
 سواء لا إطلاق الآية (ولامة
 والمساكنة وأم الولد والمدينة
 والمبعدة (نصف ما العرة) أي من
 البينة والسكنى معها أما
 النفقة فصالحهما (ولا قسم في
 السفر) دفعا للرجوع (فله الشر
 بين شاء منهن والقرعة أحب)
 فطريقاً لقولهم (ولو زكت
 قسمها) بالبكر أي نوبها
 (الضرر) ما صاع ولها الرجوع في
 ذلك في المستقبل

تعالى في الوقت (قوله لانه) أي حقا وهو القسم ما وجب أي لم يصب بعد فاسقط أي لم
يسقط باسقاطها ح (قوله وفي البحر بحثناهم) حيث قال ولعل المشايخ انما لم يعتبروا هذا
التفصيل لان هذه الهمزة انما هي اسقاط عنه فكان الحق له سواء هبت له أو لم تصحبها
فله أن يجعل حصة الواهة في شاة ح (قوله ونازع في النهر) حيث قال أقول كون
الحق فيهما اذا هبت لمصاحبتا ممنوع في البدأ في توجيه المسئلة بان حق ثبت لها
فاما أن تستوفى ولها أن تترك ا ح أقول وقد نقل المحقق ابن الهمام ما ذكره الشافعية
وأقره غير أنه قال وخبروا اذا سككت ليله الواهة على ليله الموهوبة قسم لهما البتين
متوالبين وان كانت لا تليها فهل تعلقها في الولى لهما البتين على قولين للشافعية والخناطية
والانظر عندى أن ليس له ذلك الارضا التي تليها في النوبة لانها قد تستر بذلك ا هـ فما
استظهره المحقق يقتضى ترجيح ما في النهر بالاولى (قوله لكن الخ) قال في الفتح لا تعلق
خلافا في أن العدل الواجب في السبوتة والتأيس في اليوم والليله وليس المراد أن يضبط
زمان النهار بقدر ما عشرينه احداهما باشر الاخرى بل ذلك في السبوتة وأما النهار ففي
الجله ا هـ يعني لو سكت عند واحد ا كثر النهار وكناه أن يمكث عند الثانية ولو اقل منه
بخطا في الليل نهر (قوله ولا يجعل معها غير فويتها) أي ولو نهارا ط (قوله بمعنى
اذا لم يكن الخ) هذا التقيد لصاحب النهر بحثنا وهو ظاهر وأطلقه في الشرع بلالية ط
(قوله ولو لم يرض هو في بيته) هذا اذا كان له بيت ليس فيه واحدة ممن والافان لم يقدر
على القول الى بيت الاخرى يقسم بعد الصلة عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاولى مريضا
كافتئنا عن النهر (قوله ولا يقسم عند احدهما كوالخ) لم يبين مالوا أقام أكثر من
ثلاثة أيام هل يم دوازا إذا يقسم عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاولى ثم يقسم بينهما
ثلاثة وثلاثة أو يوما ويوما والظاهر الثاني لان هدم بعض فيما اذا أقام عند احدهما
لا على سبيل القسم كما تقدم وهذا في الاقامة على سبيل القسم فلا يدرى ويؤيده ما في
الخاتمة من أنه لو أقام عند الجديدة ثلاثة أيام أو سبعة أيام يقسم عند الاولى كذلك ا هـ
لكن ظاهر ا هـ أنه لا يعمل الدور مستورا ثلاثة أو سبعة وهذا مخالف لما ذكره
المصنف ويؤيده ما تقدمنا من شرح دور البصا في الترفيق بين الادلة أن الحديث يدل
على اختيار الدور بالسبع أو الثلاث فأقول وعن هذا نقل القهستاني عن الخاتمة
والسراجية وغيرهما أنه أن يقسم عند امرأه ثلاثة أو سبعة وعند أخرى كذلك ا هـ
والذي في الخاتمة هو ما ذكرناه وفي كافي الحاشية كالمشهد يكون عند كل واحدة منهما
يوما وليله وان شاء أن يعمل لكل واحدتهما ثلاثة أيام فعل وروى عن الأشعث عن
الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تم ليلة حين تدخل بها ان شئت سبعة
وسبعة لعن ا هـ ومقتضى رواية الحديث أنه لا تقسم بل في غاية البيان ان شاء طلت
لكل واحدة وان شاع لم يبع الى غير ذلك (قوله زاد في الخاتمة) يؤهم أن عبارة الخاتمة

لانه ما وجب فاسقط ولو جعله
لمسته هل لمسه لغيرها ذكر
الشافعية لا وفي البحر بحثنا
ونازع في النهر (ويقيم عند كل
واحدة ممن يوما وليله) لكن
انما تليها التسوية في الليل حتى
لوياء لا ولي بعد القرب والثانية
بعد العشاء فقد ترك القسم ولا
يجعلها في غير بيتها وكذا
لا يدخل عليها الا بعبادتها ولو
اشتد في الجوهره لا بأس أن
يقسم عندا حتى تشق أو توت
انتهى يعني اذا لم يكن عندا من
يؤتمرها ولو لم يرض هو في بيته دعا
كلا في فويتها لانه لو كان جميعا
وإذا ذلك ينبغي أن يقبل منه
نهر (وان شاء ثلاثة أي ثلاثة
أيام وليلها) ولا يقسم عند
احدهما كذا لا بد من الاخرى
خلاصة زاد في الخاتمة (والراى
في البداية) في القسم (البه)
وكذا في عقد او الدور هدية
وتبين

صريحة في الحصر كعبادة الخلاصة وليس كذلك فإن الذي فيها عليه أن يسرى بينهما
فكون عند كل واحدة منهما يوما وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها والراى في البداية إليه اه
فأظواهر أن هذا بيان للافضل لا للثني الزيادة بقرينة عبارة المارة تأمل (قوله وقده
في الفتح) أي قد كلام الهداية المذكورة حيث قال اعلم أن هذا الاطلاق لا يمكن اعتباره
على صراحته لأنه لو أراد أن يدور ستة سنين ما يظن اطلاق ذلك بل ينبغي أن يطلق له
مقدار مدة الايلاء وهو أربعة أشهر وإذا كان وجوبه للتأنيث ورفع الوحشة وجب أن
تعتبر المدة القريبة وأعلن أن أكثر من جمعة مضارة الآن برضا اه فقوله وأعلن الخ
انضراب البطاني عن مدة الايلاء فيناسب أن تكون أو في قول الشارح أو جمعة بمعنى بل
كافي قول الشاعر كانوا غائبين أو زادوا غائبة ح (قوله وعمه في البحر) حيث قال
والظاهر الاطلاق لأنه لا مضارة حدث كان على وجه القسم لأنها مطبقة بمجيئتها
(قوله ونظرفيه في النهر) حيث قال في نفي المضارة مطلقا لا يفتى اه قلت وإضافتان
الاطمئنان بمجيئ التوبة منسجم مع طول المدة كسنة مثلا لا احتمال صوته أو موتها مع
ما فيه من تفويت المعنى الذي شرع القسم لأجله وهو الاستئناس (قوله وظاهر
بجانبهما) أي صاحب الفتح والبحر كافي المنح ح (قوله من التقييد بالثلاثة أيام) قد علمت
ما ينبغي هذا التقييد (قوله وهو حسن) كذا قاله في النهر (قوله في كل صباح) ظاهره
أنه عند الأمر به ينبغي أن يكون واجبا عليها كأمير السلطان الرعية ط (قوله ومن أكل
مايتأذيه) أي برأى منتهى كسوم وبصل ويؤخذه أنه لو تأذى من راحة الدخان المشمورة
منها من شربه (قوله بل ومن الحناء) ذكره في الفتح بهذا أخذها قبله (قوله وتعلمه
فيما علقته على المتقى) وبما روي عن الحانية معزى بالمتقى لو كان له امرأه وسراى أمر
يوم وليلة من كل أربع عندها وفي البواقي عنده من شاء منهن وكذا لو كان له ثلاث
نسوة أمر يوم وليلة عند كل منهن ويقسم في يوم وليلة عند من شاء من السراى ولوله
أربعة أيام عند كل يوما وليلة ولم يكن عند السراى الا وقعة المارة ويكره للرجل أن
يطأ امرأته وعندها صبي يقول أو أعي أو صرت بها أو أمتها وأمتها اه ثم لا ولا يصح
بين الضرائر الابارضا ولو قالت لا أكن مع أمك ليس لها ذلك ولو أقام عند الامه يوما
ففتحت يشم عند الحرة يوما وكذلك العكس اه أي لو أقام عند الحرة وما فتحت زوجته
الامه يتحول الى العفة ولا يكمل الحرة ومن تنزل بالقرية انتهاء منزلتها ابتداء كافي
المراجع أقول وما نقله أو لأعن المتقى مبنى على رواية الحسن الرجوع عنها كما تقدم
من أن الحرة يوما وليلة من كل أربع هكذا اخبرني ثمر دابة الشرنبلال صرح في رسالته
تحدد المسرات بالقسم بين الزوجات وقال لم أر من يسه على ذلك وبسبب الرسالة على
سؤال في رجل له زوجتان وجوارى يقسم الزوجتين ثم يبيت عند جواريه ما شاء ثم يرجع
الى زوجته ويقسم لهما أحبابا لجوارى أخذا من قول ابن الهمام اللازم أنه إذا مات عند

وقيل في الفتح صراحة الايلاء او
جمعة وعمه في البحر ونظرفيه في
النهر قال المصنف وظاهر وجهها
أنهما لم يطعاه على ما في الخلاصة
من التقييد بالثلاثة أيام كما عرفت
عليه في المختصر والله أعلم
(فروع) لو كان عمله لسلا
كل الحارس ذكر الشافعية أنه
يقسم نهادا وهو حسن وجهه
عليها أن تطعمه في كل صباح
بأمر حاكمه وله منعها من الفضل
ومن أكل مايتأذى من راحته
بل ومن الحناء والتقس ان تأذى
براحته نهر وقامه بها علقته
على المتقى

واحدة تليها بيت عند الاخرى كذلك لأنه يجب أن يبيت عند كل واحدة منهم مادام أنها قاته
لوزله الميت عند الكل بعض الليالي وانقر ولم يمنع من ذلك اه يعني بعد تمام دورهم
وسواوا انقرد بنفسه أو كان مع جوابه اه فافهم والله سبحانه أعلم

• (باب الرضاع) •

لما كان المقصود من النكاح الولد هو لا يعمش غالباً في ابتداء انشاءه الا بالرضاع وكان له
أحكام تتعلق به وهي من آثار النكاح المتأخرة عنه فبذلك وجب تأخيرها الى آخر أحكامه ثم
قبل كتاب الرضاع ليس من تصنيف محمد إنما عمله بعض أصحابه ونسبه اليه ليروجه ولذا لم
يذكره الحاكم أو الفضل في مختصره المسمى بالكافي مع التزامه ايراد كلام محمد في جميع
كتبه محدودة التعاليل وعاقبته على أنه من أوائل مصنفاته وإنما لم يذكره الحاكم كشفاً
بما ورد من ذلك في كتاب النكاح فغ (قوله بفتح وكسر) ولم يذكره والضم مع جواز
لأنه يعني أن ترضع معه آخر كافي القاموس وفيه أن فعله ما من باب علم في لغة تهامة وهي
ما فوق بغداد من باب شرب في لغة نجد وما من باب كرم نهر زاد في المصباح لغة أخرى
من باب فغ مصدره رضاعاً ورضاعة بالفتح (قوله مص التدي) قال في المصباح التدي
للمرأة ويقال في الرجل أيضاً قال ابن السكيت يذكر ويؤث اه وهذا التعريف قاصر
لأنه في القاموس المص ولومن بهجة فالاولى ما في القاموس هو لغة شرب اللبن من الضرع
والثدي ط (قوله آدمية) خرج بها الرجل والجمجمة بجر (قوله أو أيسه) ذكره
في التبرأخذ من اطلاقهم قال وهو حادثة القنوى (قوله والحق بالمص الخ) تعريض
بالرفع على صاحب الجر حيث قال التعريف متقوض طرداً اذ قد يوجد المص ولا رضاع
ان لم يصل الى الجوف وبكس اذ قد يوجد الرضاع ولاه من كافي الوجور والسعوط ثم
أجاب بأن المراد بالمص الوصول الى الجوف من المتخذين وخصه لأنه سبب الوصول فأطلق
السبب وأراد السبب واعترضه في التبرأخذ بأن المص يستلزم الوصول الى الجوف لما في
القاموس مصه مشرته شرارقيقاً وجعل الوجور والسعوط ملحقين بالمص ح وفي
المصباح الوجور بفتح الواو والدوا يصب في الحلق وأوجرت المريض ايحاراً فقلت به ذلك
ووجرته أجبره من باب وعد لغة والسعوط كرسول دوا يصب في الاقد والسعوط كقعود
مصدره وأسطه الدوا يتعدى الى مفعولين (قوله في وقت مخصوص) قد يقال انه
لا حاجة اليه للاستغناء عنه بالرضع وذلك انه بعد المدة لا يسمى رضاعاً نص عليه
في العناية نهر وفيه نظراً الذي في العناية أن الكبير لا يسمى رضاعاً ذكره ودعا على من
سوى في التبريم بين الكبير والصغير (قوله عن العون) كذا في عاتقة السخ وفي بعضها
عن العيون بالياء بين العين والواو وهو ام كتاب أيضاً وهو الذي رأيته في التبر وفي نصيب
القدوري أيضاً فافهم (قوله لكن الخ) استدراك على قوله وبه يقف وحاصله أنها
قولان أحق بكل منهما ط (قوله أي مدة كل منهما ثلاثون) تقدير المضاف ليس لعدة

• (باب الرضاع) •

(هو) لغة بفتح وكسر مص التدي
وشرعا (مص من ثدي آدمية)
ولوبكر أو أيسه أو أيسه والحق
بالمص الوجور والسعوط (في
وقت مخصوص) هو (حولان)
وقف عندده وحولان) فقط
(عندهما وهو الاصم) فغ وبه
يقف كافي نصيب القدوري عن
العون لكن في الجوهرة أنه في
الحولين ونصف ولو بعد القطام
محترم وعليه الفتوى واستدلوا
بقول الامام بقوله تعالى وجعله
وقفاً لثلاثون شهراً أي مدة كل
منهما ثلاثون

الجل لان الاخبار بالزمان عن المعنى صحيح بلا تقدير فافهم بل لبيان حاصل المعنى قال
 في القبح ووجهه أنه سبحانه ذكر شيئين وضرب لهم لمعة فكأن السك واحد منهما بكالهما
 كالاجل المضروب ليدنين على شخصين بأن قال أجلت الدين الذي على فلان والدين الذي
 على فلان سنة يفهم منه أن السنة بكالهما السك (قوله غير أن النقص) أي عن الثلاثين
 في الأول يصح في مدة الجل أي أكرمته عام أي تحقق وثبت (قوله لا يلقى الولد الخ)
 الذي في القبح الولد لا يلقى في بطن أمه أكرم من ستين ولو قد وفلكه مغزل وفي رواية ولو
 بقدر ظل مغزل وسفرجه في موضعه اهـ وفلكه المغزل كتر مقرونة مصباح وهو على
 تقدير مضاف وقد جاسر بها في شرح الارشاد ولو بدور فلكه مغزل والقرص تقلل
 المدة مغرب (قوله ومثله لا يعرف الاسماء) لأن المقدوات لا يهتدى العقل اليها فتح
 أي فهو في حكم المرفوع المسموع من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يتموثة)
 أي قابله للتأويل يعني آخره فترك قطعة الدلالة على المعنى الأول غايه تخصصها بخبر
 الواحد (قوله لا تنوزعهم) أي العلماء كالصالحين وغيرهما الاجل أي ثلاثون شهرا على
 الأقل أي أقل مدة الجل وهو ستة أشهر والاكثر أي أكثر مدة الرضاع وهو ستان
 فالثلاثون بيان لمخرج المذنب لكل واحدة (قوله على أن الخ) ترك في الجواب وفيه
 إشارة إلى ما أورد في القبح على دليل الامام المار من أنه يستلزم كون لفظ ثلاثين
 مستعملا في إطلاق واحد في مدلول ثلاثين وفي أربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقة
 والمجاز بلفظ واحد ومن أن أسماء العدد لا يميزون شي منها في الآخر فص عليه كثير من
 المحققين لا يميزون في الاعلام على معيها اهـ وأجاب الرجعي بأن جملة وفلكه مبهمة أن
 وثلاثون خبر عن أحدهما أي الثاني وحذف خبر الآخر فأحد الخبرين مستعمل
 في حقيقته والآخر في مجازة فلا جمع في لفظ واحد وعن الثاني بأنه أطلق الشهر في قوله
 تعالى أجمع أشهر معلومات على شهرين وبعض الثالث اهـ قلت وفيه أن الشهر ليس من
 أسماء العدد فالتناسب الجواب عما قاله الجمهور من أن عشرة الاثني أريد به ثمانية
 كما أشار إليه في القبح لكن هذا خاص بالاستثناء والكل ليس فيه (قوله كما أفاده في رسم
 القبح) الفيل ذلك الامام فاضيان في فصل رسم المقق من أول فتاواه بطريق الاشارة
 لا بصريح العبارة (قوله لكن الخ) استدل الذي على قوله الواجب على المقتل الخ فانه يشهد
 وجوب اتساعه سواء واقفه صاحباه ونالقه وهو قول عبد الله بن المبارك (قوله قبل
 يخبر المقق) أي وقبل لا يخبر مطلقا كما قلت فهذا قول ثان قال في السراجية والأول أصح
 ان لم يكن المقق مجتهدا ومفاده اختيار القول الثاني أي التضيير كان مجتهدا ولا يصح
 أن يخبر المجتهدا بما هو في الظرف الدليل وهذا معنى قول الحاروي والأصح أن العبرة
 لقوة الدليل لأن قوة الدليل لا تظهر لتفسير المجتهد في المذهب تأمل وتعلم خبر هذه
 المسئلة في شرح أرجوزتي في رسم المقتى (قوله والأصح أن العبرة لقوة الدليل)

خبر أن النقص في الأول عام
 بقول عائشة لا يلقى الولد أكثر
 من ستين ومثله لا يعرف الاسماء
 والا يتموثة لا تنوزعهم الاجل
 صلى الأقل والاكثر فلم تكن
 دلالتها قطعية على أن الواجب
 على المقتل العمل بقول المجتهد
 وان لم يظهر دليل كما أفاده في رسم
 المقتى لكن في آخر الحاروي فان خالفنا
 قبل خبر المقتى والأصح أن العبرة
 لقوة الدليل ثم الخلاف في الصريح

قال في البحر ولا يمتنع قوة دليلهما فان قوله تعالى والوالدان برضن الابية يدل على أنه لا رضاع بعد التحمل وأما قوله تعالى فان أراد افضالاً عن تراخ منبها فالتأخير وقبل الحولين دليل قبيح بالتراضي والتشاور ويؤيدهما لا يحتاج اليهما وأما استدلال صاحب المهداية للآدم بقوله تعالى وسجله وفصله ثلاثون شهرا بأنها على أن المدة لكل منهما كما مر فقد وجع الى الحق في باب ثبوت النسب من أن الثلاثين لهما العمل ستة أشهر والعامان للفتصال اه (قوله أما لزوم أجر الرضاع الخ) وكذا وجوب الارضاع على الاثني عشر شهرا عن الجنب (قوله في المدة فقط) أما بعد فانه لا يجب التصريم بحر (قوله غافى الزيلعي) أي من قوله وذكر الخ لضاف أنه ان قطع قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن ثبت به الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى (قوله لأن الفتوى الخ) ولأن الأكثرين على الأقل كما في النهر (قوله ولم يبع الارضاع بعد مده) اقتصر عليه الزيلعي وهو الصحيح كما في شرح المنظومة بحر يمكن في الفهستاني عن المحيط واستغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف ولأنهم عند العائنة خلافا لثبوت أيوب اه ونقل أيضا قبله عن اجابة القاعدى أنه واجب الى الاستغناء ويستحب الى حولين وبأثر زيلعي ونصف اه قلت قد يوفق بعمل المدة في كلام المصنف على حولين ونصف بقية أن الزيلعي ذكر بعد ما وحسنه فلا يخالف قول العائنة تأمل (قوله وفي البحر) عيان وعلى هذا أي القرع المذكور لا يجوز الاستغناء له لتداوى قال في الفتح وأهل الطب يثبتون للب البت أي الذي نزل بسبب بنت مرضعة فمما لوجع الدين واختلاف المشايخ فيه قبل لا يجوز وقبل يجوز إذا علم أنه يزول به الرمد ولا يمتنع أن حقيقة العلم متعددة فالمراد اذا غلب على الظن والافهم معنى المنع اه ولا يمتنع أن التداوى بالهزم لا يجوز في ظاهر المذهب أصله ما يؤكل لعله فانه لا يشرب أصلا اه (قوله بالهزم) أي الهزم استعماله طاهر كان أو نجسا ح (قوله ككاملين) أي قبيل نصل السرحت قال فرع اختلاف في التداوى بالهزم وظاهر المذهب المنع كما في ارضاع الصر لكن نقل المصنف عنه وهما عن الحساوي وقيل رخص اذا علم فيه الشفاء ولم يسل دواء آخر كما رخص الجراحان وعليه الفتوى اه ح قلت لفظ وعده الفتوى رأته في نصيحتين من المنع بعد القول الثاني كما ذكره الشارح ككاملته وكذا رأيتها في الحساوي القدسي فلم أن ما في نسخة ط تحريف فافهم (قوله وللاب اجبار) أنه الخ) لان الاحتمال لها في التربية في حال رقها بل الحق لانهما ملكه وكذا المصنف في ولدهما من غير لانه ملته حتى قلت والظاهر أن للمولى اجبارها أيضا وان شرط الزوج حرية الاول لأن الرضاع يزيلها ويغفلها عن خدمته (قوله على الارضاع) الاطلاق شامل ولدهما أي من غيرها ولولده اجنبى بأجره أو بدونها لان استعماله باجبار أراد (قوله بنوعيه) أي الاجبار على الطعام وعلى الارضاع (قوله مع زوجته الحرة) أما

أما لزوم أجر الرضاع للمطلقة
فقد رويان الإجماع (ويثبت
التصريم في المدة) فقط ولو (بعد
الطعام والاستغناء بالطعام على)
ظاهر (المذهب) وعليه الفتوى
فتح وغيره قال المصنف كالبحر
غافى الزيلعي خلاف المقتولان
الفتوى حتى اختلفت ربح ظاهر
الرواية (ولم يبع الارضاع بعد
مدته) لانه جردى والارتفاع به
قد روي ضرورة حرام على الصحيح
شرح الوهابية وفي البحر لا يجوز
التداوى بالهزم في ظاهر المذهب
أصله بولي المالك كاستر (واللاب
اجبار أمته على نظام ولدها منه
قبل الحولين ان لم يضره) أي
الولد (الطعام ككامله) أيضا
(اجبارها) أي أمته (على
الارضاع وليس له ذلك) بمعنى
الاجبار بنوعيه (مع زوجته
الحرة)

زوجته الامة فالحق لسيدها وان شرط الزوج حرية الاولاد فيما يظهر كذا كراهه انما
 فافهم (قوله ولو قبلهما) أي قبل الحولين وهذا التحميم المستفاد من زيادة ولو صحيح
 بالنسبة الى عدم الاجبار على الرضاع أي ليس له اجبارها عليه في القضاء ما لم يتعين لذلك
 في المدة بأن لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يستكن للاب ولا للصغير مال كما سيأتي في الحضانة
 والنفقة أما بالنسبة الى النوع الآخر وهو عدم الاجبار على القطام فاعلم انما يصح قبل
 الحولين وأما بعدهما فالتأخر أنه يصيرها على القطام لما أن الارضاع بعدهما سرام على
 القول بأن مدته الحولان تأمل ح زيادة قلت وما استظهره مبيح على ظاهر كلام
 المصنف السابق وقتلنا الكلام فيه (قوله ولو بين الحريين) قال في البصرى في البرازية
 والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رضع في دار الحرب وأسلموا وخرجوا
 الى دارنا ثبت أحكام الرضاع فيما بينهم اه ح (قوله وان قل) أشابه الى الثاني قول
 الشافعي وأحدى الروايتين عن أحمد أنه لا يثبت التحريم الا بغير رضعات مشبعات
 لمديث مسلم لا تحترم المصة والمصتان وقول عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل من القرآن
 عشر رضعات معلومات يحرم ثم نسخ بغير رضعات معلومات يحرم من قوف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على فيما يقرأ من القرآن ورواه مسلم والجواب أن التقدير منسوخ
 صريح بنصفه ابن عباس وابن سعد وروى عن ابن عمر أنه قيل له إن ابن الزبير يقول
 لا بأس بالرضعة والرضعتين فقال قضاء الله خير من قضاءه قال تعالى وأتممنا لكم اللذات
 أرضعتمكم وأخوانكم من الرضاعة فهذا ما أن يكون وهذا الرواية ينسخها وأعلم صحها
 ؟ ولعدم إجازته تقييد إطلاق الكتاب بخبر الواحد وهذا معنى قوله في الهداية أنه مردود
 بالكتاب ومنسوخ به وأما ما رويته عائشة فالمراد به نسخ الكل نسخا قرييا حتى أن من لم
 يلفه كان يقرؤها والارم ضياع بعض القرآن كاتقوله الروافض وعاقيل ليكره نسخ
 التلاوة مع بقاء الحكم فليس بشئ لأن ادعاء بقاء حكمه بعد نسخه يحتاج الى دليل وعلم
 ذلك مبسوط في الفتح والتبيين وغيرهما (تنبيه) نقل ط عن النخعي أنه لو قضى
 شافعي بعدم الحرمة برضعة فقد حكمه وادفع الى حنفى أمضاء اه فتأمل (قوله
 لا غير) بأن يحتز في قول المصنف والاحتقان والاقطار في آذن وباقية وأمة (قوله
 فلو اتهم الخ) فترجع على التقييد بقوله ان علم وفي الغنية امرأة كانت تعطي ثديها
 صبية واشتهر ذلك بينهم ثم قول لم يصح في ثدي لبن حنن أقمته ثدي ولم يعلم ذلك الا
 من جهتها جاز لانها أن يتزوج بهذه الصبية اه ط وفي الفتح وأدخلت الحلة في العبي
 وشكت في الارتضاع لانتب الحرمة بالنسك ثم قال والواجب على النساء أن لا يرضعن
 كل صبي من غير ضرورة وإذا أرضعن فليعتن ذلك وليشهره ويكتنه احتياطا اه
 وفي البصرى الحاشية يكره للمرأة أن ترضع صبيلا ذن زوجها الا اذا خافت هلاكه
 (قوله ثم لم يدرك) أي لم يدرك من أرضعها منهم فلا بد أن تعلم المرضعة (قوله ان لم تظهر علامة)

ولو (قبلهما) لأن حق التربية
 لها جوهرية (ويثبت) ولو بين
 الحريين برأية (وان قل) ان
 علم وصورة لموصف نفسه وأنته
 لا غير فلو اتهم الحلة ولم يدرك
 أدخل اللبن في حلقه أم لا لم يعرف
 لأن في المانع شك والواجبة ولو
 أرضعها أكثر أهل قرية ثم لم يدرك
 من أرضعها فأراد أحدهم تزويجها
 ان لم تظهر علامة

لم أر من فسرها ويمكن أن يقتل بترد المرات ذات اللبن على الحمل الذي فيه الصبغة أو كونها
ساكنة فيه فإنه أماره قوية على الارضاع ط (قوله ولم يشهد بذلك) بالبناء المجهول
والجارو والجرونا بفتح القاف (قوله باز) هذا من باب الرخصة كي لا يشتد باب النكاح
وهذه المسئلة خارجة عن قاعدة الأصل في الإضاع التحريم ومنها ما لو اختلفت
الرخصة فبما يصيرن وهذا بخلاف المسئلة الأولى فإنه لا حاجة إلى إخراجها لأن سبب
الحرمة غير متحقق فيها كذا أعاده في الأشباه (قوله أمومية) بالرفع فاعل ثبت
قال القهستاني والأمومية مصدر هو كون الشخص أمًا اه (قوله وأبوة زوج مرضعة
لبناتها) المراد به اللبن الذي نزل عنها بسبب ولادته لمن رجل زوج أو سيد فليس الزوج
قد ابل خرج يخرج الغالب بجر وأما إذا كان اللبن من زنا فنه خلافه سذكركه
الشارح وبأن الكلام فيه (قوله) أي الرضيع وهو متعلق بأبوة ح أي لانه
مصدر معناه كونه أبًا ط (قوله كاسيبي) أي في قوله طلق ذات لبن ح (قوله أي
بسيه) أشار إلى أن من يحض به السيبة ط (قوله ما يحرم من التسب) مضاهاة
أخرمة بسبب الرضاع معتبرة بجرمه التسب فشمل زوجه الابن والاب من الرضاع لأنها
حرام بسبب التسب فكذلك بسبب الرضاع وهو قول كراهم العلم كذا في المبسوط بجر
وقد استشكل في القمع الاستدلال على تحريمها بالحديث لأن حرمتها بسبب الضرورة
لا التسب ومحرمات التسب هي السبع المذكورة في آية التحريم بل قيد الأصلاب فيها
يخرج حمله الأب والابن من الرضاع فقد قبلها وعلمه فيه (قوله رواء الشيطان)
أشار به إلى أنه حديث لكن فيه تغيير اقتضاه تركيب المتن وهو زيادة ألفاء ووضع
المضمر موضع الظاهر وأصله يحرم من الرضاع ما يحرم من التسب ح وتقدم أنه يجوز
رواية الحديث للمعنى العارف على أن المصنف لم يقصد رواية الحديث ط (قوله
يفارق التسب الارضاع) بنصب التسب ورفع الارضاع ح ولعله إنما نسبت إليه
المخارقة وإن كان معاملة من الجانبين لأنه الفرع والتسب هو الأصل المستعبري التحريم
والمخارقة غالبًا تكون من العارض ط (قوله في صور) أي سبع وإنما كانت
أحدى وعشرين باعتبار تعليق الرضا على المضاف إليه أو بما كاسيبي
ابناحه ولا يخفى عليك أن المذكور في البيتين صور فأن قوله وأم كم ذكره قوله
وأم أخت إذ كل واحدة من هذه المذكورات كذلك فأن أخت البنت مثل أخت
الابن وأم الناقة مثل أم الخال وقر عليه ح (قوله كاتم نافلة) أشار إلى الكاف إلى
عدم الحصر في ذلك لما قال في القمع إن الحر في الرضاع وجود المعنى المحرم في التسب
فإذا اتفق في من صور الرضاع اتفقت الحرمة فيستفاد أنه لا حصر فيما ذكر اه
فأفهم والتأفة الزائدة تطلق على ولد الولد زيادة على الولد الصلي وتقدم أن كل صورة
من هذا السبع تنزع إلى ثلاث صور فولد وله إذا كان نسبيًا وله أم من الرضاع قتل

ولم يشهد بذلك جاز غائبة (أمومية)
المرضة للرضيع (ثبت) (أبوة)
زوج مرضعة إذا كان (لبنها)
منه (والألا كاسيبي) (فحصر)
منه (أي بسبه) (ما يحرم من)
التسب) (رواه الشيطان واستثنى)
بعضهم (أحدى وعشرين صورة)
وجه ما في قوله
يفارق التسب الارضاع في صور
سما تأفة أو جنة الولد

لك بخلاف أمته من التسبب لأنها حليمة ابنك وإن كان رضاعاً بأن رضع من زوجة أبنتك
ولهذا الرضيع أمه نسبية أو رضاعية أخرى قل لك (قوله أوجدة الولد) صادق بأن
يكون الولد رضاعياً بأن رضع من زوجتك وله جدة نسبية أوجدة أم أم أخرى أرضعته
وبأن يكون نسباً له جدة رضاعية بخلاف النسبية فلا تحل لك لأنها أمك أم أم زوجتك
وأخوة نسبية الولد عن أم الولد لأنها حلال من التسبب وكذلك من الرضاع (قوله وأم
أخت) صادق بأن يكون كل منهما من الرضاع كان يكون لك أخت من الرضاع لها أم
أخرى من الرضاع أرضعها وحدها وبأن تكون الأخت فقط من الرضاع لها أم نسبية
وبأن تكون الأم فقط من الرضاع كان تكون لك أخت نسبية لها أم رضاعية بخلاف
النسبية لأنها أمك أم حليمة أيك (قوله وأخت اب) أي كل منهما رضاعي أو الأول
رضاعي والثاني نسبي أو العكس بخلاف ما إذا كان كل منهما نسبياً فلا تحل لك أخت
الابن لأنها أمك أم وأبيتك ومن هنا يعلم ما إذا رضع ولد لمن أم أمته فإن أمته لا تحرم
عليك لكونها أختاً بترك رضاعاً فأداه الرضاعي ط وأخت البنت كأخت الابن وأورد
أنه يتصور ما حل في أخت ابنه ورثته نسبياً بأن يدعى شر بكان في أمة ولدها فإذا كان
لكل منهما بنت من غير الأمة حل لثريكة التفرج بها وهي أخت ولده نسباً من الاب
والغريم في شرح الوهبانية وأجاب عنها ثريكة لالة (قوله وأم أخ) الكلام فيه
كالكلام في أم الأخت وفيه ما مر من (قوله وأم خال) فيه الصور الثلاث أما إذا كانا
نسبيين فلا تحل لأن أم خالتك من التسبب جدة لك أو متكوحة جدة لك (قوله وجمعة ابن) فيه
الصور الثلاث أيضاً بأن يكون كل منهما رضاعاً كان رضع معي من زوجتك ورضع
أيضاً من زوجة رجل آخره أخت فهذه الأخت عمة ابنك من الرضاع أو الأول رضاعاً
فقط بأن يكون ذلك الرضيع ابنك من النسب أو الثاني فقط بأن يكون ابنك من الرضاع
له عمة من التسبب بخلاف ما لو كان كل منهما من التسبب فإن العمة لا تحل لك لأنها أختك
(قوله استثناء منقطع الخ) جواب عن قول البيضاوي أن استثناء أخت ابنه وأم أخيه
من الرضاع من هذا الأصل ليس بصحيح فإن حرمتها في التسبب بالمصاهرة دون التسبب
فقدم النصيحة على جعل الاستثناء متصلاً وفيه جواباً يضاعف قوله في الغاية أن هذا
تخصيص للعديت بدليل عقلي وبيان الجواب ما قاله الزيلعي أن هذا سهو فإن الحديث
يوجب عموم الحرمة لأجل الرضاع حيث وجدت الحرمة لأجل التسبب وحرمة أم أخيه
من التسبب لأجل أنها أم أخيه بل لكونها أمته أو موطوءة أبيه لا يرى أنها تحرم عليه
وإن لم يكن له أخ وكذا أخت ابنه من التسبب إنما حرمت عليه لأجل أنها بقية أو بنت
أمرته بدليل حرمتها وإن لم يكن له ابن وهذا المعنى يوجب الحرمة في الرضاع أيضاً حتى
لا يجوز له أن يتفرج بأمته ولا موطوءة أمه ولا بنت أمه كل ذلك من الرضاع فبطل
دهوى التخصيص أو ما حمله يرجع إلى أن الاستثناء منقطع كما قال الشارح لعدم تناول

وأم أخت وأخت ابن وأم أخ
وأم خال وجمعة ابن أعقد
(الأم أم أخيه وأخته) استثناء
منقطع لأن حرمتها من ذكر
بالمصاهرة لا بالتسبب فلم يكن
الحديث متناولاً للاستثناء
الفقهاء فلا تخصص بالعقل كما
قبل فإن حرمة أم أخيه وأخيه
نسباً لكونهم أمته أو موطوءة أبيه

الحديث لهذا وقد اعترض ح قول الشارح تعالى البيضاوي أن حرمة من ذكر
 بالمصاهرة بأن فيه نظرا من وجهين الأول أن المصاهرة لا تصح في عمة ولده لأنها أخته
 الشقيقة أو لاب أو لام وكذا في بنت عمة ولده لأنها بنت أخته الشقيقة أو لاب أو لام
 الثاني أن المصاهرة في الصور السبعة الباقية انما تصح على تقدير واحد فقط وعلى
 التقدير الآخر والتقديرين الآخرين فالحرمة بالنسب لا بالمصاهرة بيان ذلك أن أم
 أخك انما تكون حرمها بالمصاهرة إذا كان الاخ أخا لاب فإن أمه حرمته إذا أمك
 بخلاف الاخ الشقيق أو لام فإن حرمة أمه بالنسب لأنها أمك وحرمة أخت ابنتك النسبي
 انما تكون بالمصاهرة ان كانت أخت الابن لأمه لأنها ربيتك بخلافها شقيقة أو لاب فإنها
 بتسك وحرمة حدة ابنتك انما تصح بالمصاهرة إذا كانت أم أمه لأنها أم امرأتك
 بخلافها أم أمه لأنها أمك وحرمة أم عمك انما تكون بالمصاهرة لو الأم لاب بخلافه
 لو شقيقة أو لام لأنها جدة عمك ومثل أم العم أم النحال وحرمة بنت أخت وذلك انما تكون
 بالمصاهرة لو كانت الأخت لام لأنها تكون بنت ربيتك بخلافها شقيقة أو لاب لأنها بنت
 بتسك وحرمة أم ولد وذلك انما تكون بالمصاهرة إذا كانت أم ابن ابنتك لأنها حليلة ابنتك
 بخلاف أم بنت بتسك فإنها بتسك فقد ظهر أن التعليل بهذا غير صحيح بل التعليل الصحيح
 ما ذكره بقوله فإن حرمة أم أخته الخ كما ينبغي أه أقول والجواب عن الأول أن قول
 الشارح أن حرمة من ذكر بالمصاهرة المراد من ذكر هو أم أخيه وأخته لأنه هو الذي سبق
 ذكره دون بقية الصور الثانية ولأنه ذكر بعده تعليل آخر شامل للجميع وهو قوله فإن
 حرمة أم أخته وأخيه الخ مع قوله وقس عليه أخت ابنه الخ كما سنوضحه وعن الثاني
 أعني قوله أن المصاهرة انما تصح على تقدير واحد فقط بأن المراد هو ذلك التقدير وبيان
 ذلك أن الحديث دل على أن كل ما يحرم من النسب يحرم نظيره من الرضاع فيقال تحرم
 الأم نسباً فكذا تحرم الأم رضاعاً وتحرم البنت نسباً فكذا تحرم البنت رضاعاً وهكذا إلى
 آخر المحرمات النسبية فأم أخيك الشقيق أو لام انما تحرم لكونها أمك لا لكونها أم
 أخيك وإذا تحرم عليك ولو لم يكن لك اخ منها فلا يحسن أن يقال تحرم أم الاخ الشقيق
 أو لام لأنه يتكرر مع قولهم تحرم الأم فعلم أن المراد أم الاخ لا فقط ولما ورد عليه أن أم
 الاخ لا ب انما حرمت بالمصاهرة والحديث انما رتب حرمة الرضاع على حرمة النسب لا على
 حرمة المصاهرة أجاب بأن الاستثناء منقطع وكذا يقال أخت الابن إذا كانت شقيقة
 أو لاب انما تحرم لكونها بتسك وقد علم تحريم البنت من النسب فربما ادبها الاخت لام لأنها
 ربيتك فلم تعلم حرمتها من محرمات النسب فلم تكن تكرارا لكن لما لم تدخل في الحديث
 كان استثناءها منقطعاً وهكذا يقال في البواقي والحاصل أن الحديث لما رتب حرمة
 الرضاع على حرمة النسب وكان ما يحرم من النسب من قطار هذه المستثنيات قد يحرم
 من النسب على تقدير ومن المصاهرة على تقدير لم يصح أن يراد منه التقدير الأول لأنه يلزم

منه اشكر اولا فائدة فتعين ارادة التقدير الثاني وان كان الاستثنا عنه منقطعاً دفعاً
 للسكراروتيه اعلى بيان ما يصل لزيادة التوضيح هذا غاية ما يمكن فوجبه كلامهم به والله
 تعالى اعلم فافهم (قوله وهذا المعنى مفقود في الرضاع) لأن أم أخته وأخيه رضاعاً
 ليست أمته ولا موطوءة أبيه (قوله وقس عليه الخ) أي قس على ما ذكر من المعنى أخت
 ابنه وبنته الخ بأن تقول انما حرمت عليه أخته ابنه وبنته نسباً لكونها بنته وأخت
 امرأته وهذا المعنى مفقود في الرضاع وكذا جنة ابنه وبنته نسباً انما حرمت عليه
 لكونها أمته وأم امرأته وهذا مفقود في الرضاع وهكذا البواقي وهذا التقرير علم أن
 التعليل المذكور بقوله فان حرمه أم أخته الخ جار في جميع الصور ولكن لكل ضرورة
 عبارة تليق به فقلنا قال وقس عليه الخ وأن ضمير عليه راجع اليه لا إلى أم أخته وأخيه
 حتى يرد أنه لا معنى لجعل البعض مقبلاً والبعض مقبلاً عليه فافهم (قوله وكذا عمة
 ولده) لم يذكر وأخالة ولده لانها حلال من النسب أيضاً لان أم أخته زوجته بجر (قوله
 وبنته عمة) أي عمة ولده وتخرج من النسب لانها بنت أخته وأما بنت عمة نفسها فانه حلال
 نسباً ورضاعاً (قوله وبنت أخت ولده) وتخرج من النسب لانها بنت بنته وبنت ربيته
 ط (قوله للرجل) متعلق بالمستثنى في قوله إلا أم أخته الخ يعني أن شيئاً من النسوة
 المذكورات لا يحرم للرجل اذا كانت من الرضاع اه ح عن المنه وهذا بالنظر الى المتن
 والافهم متعلق بقول الشارح حلال (قوله وكذا أخوان المرأة لها) في ذكر هذه
 العاشرة فقلنا فانهم مقابلات التسعة لاقسم مابين للتسعة كما سمينه أفاده ح
 (قوله باعتبار الذكورة والانوثة) أي في المضاف اليه فتصير مع الذكورة أم أخيه
 وأخت ابنه وحنة ابنه وأم عمة وأم خاله وعمة ابنه وبنت عمة ابنه وبنت أم
 ولده وبنت عمة الانوثة أم أخته وأخت بنته وحنة بنته وأم عمة وأم خاله وعمة بنته
 وبنت عمة بنته وبنت أخت بنته وأم ولده اه ح فهذه ثمانية عشر وعدها عشرين
 بالنظر الى العاشرة المذكورة (قوله وباعتبار ما يصل له) أي اذا نسب الحل للرجل
 بأن يقال يحل له أم أخيه وأخت ابنه الى آخر الامثلة المذكورة (قوله أولها) أي
 اذا نسب الحل لها بأن يقال يحل لها أبو أخيها وأخواتها وحنانها وأبوعها وأبوالها
 وخال ولدها وابن خاله ولدها وابن أخت ولدها وابن ولدها وانما قلنا وقال ولدها وابن
 خاله ولدها وكان القياس أن تقول وعم ولدها وابن عمة ولدها لانهما لا يحرمان عليها من
 النسب أيضاً كما صرح به في البصر أفاده ح وأفاد ط أنه يمكن تقرر ان المقام يحل آخر
 فيقال في مقابلة تزوجه أم أخيه وأخته تزوجه أختها وبنتها وبنت أخت ابنه وبنته
 أبو أخيها وأختها وبنت حنة بنته وبنته جدتها وأختها وفي أم عمة ابن أخيها
 وفي أم عمة ابن أخي بنتها وفي أم خاله ابن أخت ابنها وفي أم خالته ابن أخت بنتها وفي
 عمة ولدهم ولدها وفي بنت عمة ولدها وفي مقابلة تزوجه بأخي ابنها تزوجه بأم أخيه

وهذا المعنى مفقود في الرضاع
 (و) قس عليه (أخت ابنه) وبنته
 (وجدة ابنه) وبنته (وأم عمة
 وعمة وأم خاله وخالته) وكذا
 عمة ولده وبنت عمة وبنت أخت
 ولده وأم ولده ولده ولدها من
 الرضاع حلال للرجل وكذا أخو
 ابن المرأة فهذه عشرين
 تصل باعتبار الذكورة والانوثة
 الى عشرين وباعتبار ما يصل له
 أولها الى اربعين بخلاف تزوجه
 بأم أخيه

وهي المكثرة ٨١ لكن الصواب في الثامنة والتاسعة أن يقال وفي عمدة له أبواب
 أخيهما وفيه عمدة له أبواب ثالثها فافهم والذي قرره ح هو الذي في البحر وهو
 الاوفق لقول الشاح وتزوجها بأبي أخيها وحاصله أن نكاح المضاف الاول المؤقت بعد ذكر
 مقابل له وبذلك الضمير المذكر بضمير المؤقت فيسقط الأم بالاب والاخت بالاخ والحدة
 بالحد وهو كذا وتذكر الضمير فتقول في أم أخيه أو أخيها وفي اخت ابنة أخيها
 وفي حدة ابنة جد ابنتها الخ وحاصل التقرير الثاني أن تنظر الى كل صورة وتنتظر الى
 نسبة المرأة فيها الى الزوج فتسميها باسم تلك النسبة مثلا اذا تزوج أم أخيه وأخته
 تكون المرأة قد تزوجت أختها أو بنتها واذا تزوج أخت ابنة أو بنته تكون قد
 تزوجت أمأ أخيها وأختها وهكذا ولا ينبغي أن هذا تكرار محض وإنما اختلف بالتعبير
 فقط فافهم (قوله وتزوجها بأبي أخيها) كذا في بعض النسخ ومثله في البحر وهو
 الاوفق لما قرره ح كالمثل وفي بعض النسخ باب أخيها وهو كذلك في التبر ولا وجهه فإن
 هذا لا يقابل تزوجه بأم أخيه على التقريرين الحاذرين ووقع في بعض نسخ البحر التعبير
 بأخي ابنتها وهو موافق لما قرره ط ككامل وفيه ما علت (قوله وكل منها) أي من
 الأربعين ح وفي بعض النسخ منها بضمير التثنية أي كل من الاعتبارين اللذين بلغ
 العدد فيها أربعين فافهم (قوله الجار والجارور) أي المقدور بعد الاستثناء المدلول
 عليه بالمستثنى منه والتقدير فيصر من الرضاع ما يحرم من النسب الام أخيه من الرضاع
 فانها لا تحرم ٨٢ ح (قوله تعلقا معنويا) على أنه صفة أو حال لا معرفة غير محضة لأن
 التعريف الاضافي هنا كالتعريف الجنسي وأما تعلقه الصداقي فباستقرار ربحه ووف
 وجوبا ويقام ذلك في ح عن البحر (قوله كالاخ) الاولى أن يقول كالاخت أو يقول
 في الاول كان يكون له أخ نسبي إلا أن يقل صراحه التوضيح في المضاف اليه ذكره
 وأقوة ح (قوله كان يكون له أخ نسبي) أم رضاعية) تبع في هذه العبارة التبر قال ح
 وصوابه كان يكون له أخ رضاعي أم نسبي كالاخت (قوله وهذا من خواص كتابنا)
 اعلم أن ابن وهبان في شرح منظومه أوصلها الى ثيف وسنين وبها صاحب البحر وزاد
 عليها حتى أوصلها الى إحدى وعشرين وقال انهم من خواص هذا الكتاب وأوصلها في التبر
 الى مائة وعشرين وقال انهم من خواص كتابه فأراد الشارح أن يوصلها الى مائة وعشرين
 زيادة الصلوة من الصور لتكون من خواص كتابه كما قال لكنها ماتت فإداه ح أي
 بل بقي العدد مائة وعشرين (قوله وهو ظاهر) كان يكون له أخ رضاعي رضع مع بنت من
 امرأه أخرى (قوله فهو) أي قوله نسبا ط (قوله لا لزوم التكرار) لانه إذا اتصل
 بالمضاف فقط كان المضاف اليه من الرضاع أو بالمضاف اليه فقط كان المضاف من الرضاع
 وهما إذا خلا في قوله وتصل اخت أخيه رضاعا ح (قوله لكونهما أخوين) أي
 شقيقين ان كان البن الذي شرع بامه نكاحا وحده أو لامن لم يكن كذلك وقد يكونان

وتزوجها بأبي أخيها وكل منها
 يجوز أن يتعلق الجار والجارور
 أعني من الرضاع تعلقا معنويا
 المضاف كالأم ~~كان تكون~~
 له أخت نسبية لها أم رضاعية أو
 بالمضاف اليه كالاخ ~~كان يكون~~
 له أخ نسبي ~~أم رضاعية أو~~ بها
~~كان يجمع مع آخر على ثدي~~
 اجنبية ولا أخيه رضاعا أم أخرى
 رضاعية فهي مائة وعشرون
 وهذا من خواص كتابنا (وتصل)
 أخت أخيه رضاعا) يصح اتصاله
 بالمضاف ~~كان يكون له أخ نسبي~~
 له أخت رضاعية وبالمضاف اليه
~~كان يكون لأخيه رضاعا أخت~~
 نسبا وبها وهو ظاهر (و) كذا
 (نسبا) بأن يكون لأخيه لا يسه
 أخت لام فهو متصل بهما لا
 بأحدهما للزوم التكرار كما لا ينبغي
 (ولا حصل بين رضاعي امرأة)
 لكونهما أخوين

لاب كما إذا كان لرجل امرأته ولد تامه فأرضعت كل واحدة صغيرا فان الصغيرين
 اخوان لآب حتى لو كان احدهما أختي لآب لآب النكاح بينهما كما ذكره مسكن ح
 (قوله وان اختلف الزمن) كان أرضعت الولد الثاني بعد الاول بعشرين سنة مثلا
 وكان كل منهما فدية الرضاع (قوله وولد امرأتها) أي من التسبب أمما الذي من
 الرضاع فانه وإن كان كذلك لكنه فهم حكمه من قوله ولا حل بين رضيعي امرأة ح
 وأطلقه فأذا التحريم وإن لم ترضع ولدها التسي بخلاف ما إذا كان الولد أن أحسن فانه
 لا يمتن ارضاعها من امرأة واحدة كما أفاده الجمله الاولى ولهذا لم يستغن بها عن هذه
 الجمله وما في البحر والمنع رده في النهر وشغل أيضا ما لو رده قبل ارضاعها للرضعة أو بعده
 ولو بسنتين (فرع) في البحر عن آخر الميسر لو كانت أم البنات أرضعت أحدا البنين
 وأم البنين أرضعت أحدا البنات لم يكن للابن المرضع من أم البنات أن يتزوج واحدة
 منهم وكان لاخوته أن يتزوجوا بنات الأخت التي أرضعتها اتهم وحدها لأنها
 أختهم من الرضاعة (قوله أي التي أرضعتها) تفسير للمضاف الى الضمير (قوله ولين
 بكر) المراد بها التي لم تجتمع قط نكاح أو سفاح وإن كانت العذرة غير باقية كان زان
 بضوئها حوى والحرم لا تستدعي الى زواجها حتى لو طلقها قبل الدخول له التزوج
 برضيعتها لأن البن ليس منه قسما نى ط أمالوطتها بعد الدخول فليس له التزوج
 بالرضيع لانها صارت من الراتب التي دخل أمتها بصر عن الحائض (قوله والاولا) أي وإن لم
 تبلغ تسع سنين فنزل لها لن لا يحرم جوهره لانهم نصوا على أن البن لا يتصور إلا عن
 تصوره والولادة فيحكم بأنه ليس لنا كما لو نزل للبكر ماء أصفر لا يثبت من ارضاعه
 تحريم كما في شرح الوهبانية (قوله ولو لمحوها) سواء حلب قبل موتها فشره العبي
 به بموتها أو حلب بعد موتها بجر (قوله فيصيرنا كها) أي نأكل الرضيع المعلومه
 من المقام أفاده ح (قوله محرم الميته) لأن أم امرأته بجر (قوله فيميتها) أي بلا
 خرقه إذا ماتت بين رجال فقط أو ما غير المحرم فيميتها بخرقة وقبل تغسل في ثيابها أفاده ط
 (قوله ويدفنها) لأن الاولى بالدفن المحرم ط (قوله بخلاف وطئها) أي الميته
 فانه لا يتعلق به حرمة المصاهرة (قوله وفرق بوجود التغذي لا الذة) لأن المقصود من
 البن التغذي والموت لا يمنع منه المقصود من الوطء الذة المعتادة وذلك لا يوجد في الميته
 بجر عن الجوهره وإذا انت الذة المعتادة الوطء لم يكن الميته ليست محالة عادة صارت
 كالبيعه بل أبلغ لأن الموت منقطع باقيرم استقام قصد الولد الذي هو في الحقيقة عله
 حرمة المصاهرة فالمراد في اللازم بانتهاء اللازم فلا يراد أن الذة ليست هي العلة فانهم
 (قوله ومحوها) عطف على لبن ميته أي وكذا يحرم لبن امرأة محطوب بما لا يحل ح
 ومثل الماء كل مانع بل والجسد كذلك أفاده في النهر ط (قوله إذا غلب لبن المرأة) أي
 على أحد المذكورات وقصر الغلبة في أيمان الحلية من حيث الإجراء وقال هنا قصرها

وان اختلف الزمن والاب (ولا)
 حل بين الرضعة وولد امرأتها
 أي التي أرضعتها (وولد ولدها)
 لانه ولد الاخ (ولبن بكر فتسع
 سنين) ما كثر (محرم) والاولا
 جوهره (وكذا) يحرم لبن
 ميته (ولو محطوبها فيصيرنا كها
 محرم الميته فيميتها ويدفنها
 بخلاف وطئها وفرق بوجود
 التغذي لا الذة (ومحطوب بما
 أودوا ولبن أخرى أو لبن شاة إذا
 غلب لبن المرأة)

محمد في الدواء بان يشربه عن كونه لبنا وقال الشافعي ان غير الطعم واللون لان غير
 أحدهما نهر ونحوه في البحر ووفق في الدر المنثور فقال تعذر الغلبة بالاجزاء في الجنس
 وفي غيره بتغير طعم أولون وأريج كاري عن أبي يوسف اه الا أنه اعتبر التغير في غير
 الجنس بوصف واحد والمذكور اتفاقا لا يعتبر الا اذا غير الطعم واللون نعم وافقه ما في
 الهندية بمن اعتبار واحد الاوصاف الا أنه لم يصره لابي يوسف ط (قوله وكذا اذا
 استويا) أي لجن المرأة وأحد المذكورات ح (قوله لعدم الاولوية) حلة لاستواء
 لجن المراتين وأغاده بثبوت التعريم منهما وأما حلة استواء لجن المراتمع الباقي فهي أن لجنها
 غير مغلوب فلا يمكن مستهلكا كما في البحر (قوله وعلق محمد الخ) مقابل لما أفاده كلام
 المستصنف أنه لو كان لجن إحدى المراتم غاليا لعلق التعريم به فقط ولو استويا لعلق
 بهما (قوله مطلقا) أي تساويا وعلق أحدهما لأن الجنس لا يغلب الجنس ح (قوله
 قيل وهو الأصح) قال في البحر وهو رواية عن أبي حنيفة قال في الغاية وهو أظهر وأحوط
 وفي شرح الجمع قبل أنه الأصح اه وفي الترتيب لالة وريج بعض المشايخ قول محمد والديه
 مال صاحب الهندية لتأخير دليل محمد كافي القبح اه ح (قوله مطلقا) أي سواء كان
 غالبا أو مغلوبا عند الامام وقال ان كان غالبا يصرم واختلاف عقيد بالني لم يفسد النار فاذا
 طنج فلا يصرم مطلقا اتفاقا وبما اذا كان الطعام فحينا أما اذا كان رقيقا يشرب
 اعتبرت الغلبة اتفاقا قيل وبما اذا يكن اللبن متقاطرا عند رفع اللقمة أمامه فصرم
 اتفاقا والأصح عدم اعتبار التقاطر على قوله نهر (قوله وان حساه حوا) في
 الضموس حسانيد المرق شر به شيأ بعد شئ يجر وما أفاده من أنه لا يصرم وان حساه
 محققا لئلا ذكرناه أنفع النهر وكذا ما يصرم به في القبح من أن الطعام لو كان رقيقا يشرب
 اعتبرنا غلبة اللبن ان غلب وأثبتنا الحرمة وكذا ما في الخاتمة لو حساه حسوات ثبت الحرمة
 في قولهم جميعا وكذا في البحر عن المستصنف وقال ان وضع محمد في الاكل يدل عليه اه
 أي يدل على أن الشرب محرم نعم قل ح عن جمع الانهر عن الخاتمة انه قيل انه لا تثبت
 الحرمة بكل حال والله مال السرخسي وهو الصحيح كافي أكثر الكتب اه قلت والذي
 رأيته في الخاتمة وكذا في البحر عنها هو ما نقلناه عنها أنفوا ليس فيها ما ذكره عن
 السرخسي والمقول عن السرخسي ليس في المسو بل في غيره ففي الذخيرة قيل انما
 تثبت الحرمة على قول أبي حنيفة اذا كان لا يتقاطر اللبن عند سفل اللقمة فلا يتقاطر
 تثبت وقيل لا تثبت وبالسهمال شمس الأئمة السرخسي وذكر شيخ الاسلام انما لا تثبت
 على قول أبي حنيفة اذا أكل لقمة لقمة فلو حساه حسوات ثبت اه فمقاله شمس الأئمة
 انما هو عدم اعتبار التقاطر عند الاكل وهو الأصح كما مر عن النهر وصرح به معجبه
 أيضا في الهداية وغيرها وكلامنا فيما اذا كان الطعام رقيقا يشرب حسوا وهذا تثبت به
 الحرمة كما مضته ولم أر من صحح خلافه ولا يقال يلزم من تقاطر اللبن عند رفع اللقمة

وكذا اذا استويا (جاء لعدم
 الاولوية جوهره وعلق محمد
 الحرمة بالمرأتين مطلقا قيل وهو
 الأصح (لا يصرم) (فقط بطعام)
 مطلقا وان حساه حوا

أن يكون الطعام رقفا يشرب لانه لو كان كذلك لم يكن التقاط من اللبن وحده بل يكون
 منهما معا فم أن المراد كون الطعام غصنا لا يشرب ولفظ القيمة مشعر بذلك أيضا فانهم
 (قوله وكذا الوجبة) قال في البصر ولو جعل اللبن مخفيا أو دوايبا أو شيئا أو وجبا
 أو اقلها أو مصلا فتناوله الصبي لاستتببه الحرمة لأن اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا
 لا يثبت اللحم ولا ينشر العظم ولا يكتب به الصبي في الاعتدال لا يحرم ادخاؤه في القاموس
 اللبن الخفيف ما أخذ به والشيرا زل اللبن الرائب المستخرج ماؤه والاقط مثلث ويصير لثقي
 يتخذ من الخفيض اللثقي والمحل اللبن يوضع في وعاء مخصوص أو يترك ليقطر ماؤه اه ط
 (قوله ولا الاحتقان) في الصباح حقت المريض اذا وصلت الدواء الى باطنه من
 مخزجه بالحقنة واحتقن هو الاسم الحقنة مثل الفرقن الاعتراف ثم أطلقت على
 ما يتدوا به وجمع حقن مثل غرفة وعرف اهصر والمناسب أن قال ولا الحقن أى حقن
 الصبي باللبن اذا الاحتقان من احتقن وهو فعل قاصر والصبي لا يحتقن بنفسه بل يحتقنه
 غيره ولا يصح أخذه من احتقن المبق للصبي لانه لا يبنى من القاصر ولا يبنى من تفسير
 الاحتقان في تلج المصادو بعمل الحقنة فلهذا لم يسمه المصريح كالصبي في عبادة
 الهداية بحث قال اذا احتقن الصبي خلافا لما في النهاية والمعراج كما حققه
 في الفتح وتظهر التسمية شطرية. دبر (قوله والاقتدار) في بعض النسخ الاقطار من
 الاقتدار والقاهرة انصرف (قوله وبجاجة) الجراحة في الجوف والامة بالمد والتشديد
 الجراحة في الرأس تصل الى أم الدماغ (قوله ومشكل) أى خفى مشكل (قوله
 الا اذا قال الخ) لانه حقيقى يضع امرأته كما ذكره في باب الخنى فثبت به التحريم
 رجحى (قوله والا لا) تكرار لانه علم من اطلاق قوله ومشكل بدليل الاستثناء (قوله
 لعدم الكرامة) لان ثبوت الحرمة بالرضاع بطريق الكرامة للجزئية نظير ثبوت النسابة
 أم الصبي والالكان الكسب أباء والاختبة فرع الاثنية وعلم تصدق في الفتح (قوله
 ولو ارضعت الكبيرة) أطلقها فشمع المدخولة وغيرها وسواء كان لبنها منه أو من غيره
 وقع الارضاع قبل الطلاق أو بعده في عدة رجعي أو بائن في عدة صغرى أو كبرى فقوله
 ولو مبانة فيهم منه حكم الرجعية بالأولى لان الزوجية قائمة من كل وجه ثم التفسير ليس
 احترازا لان اخت الكبيرة وامها وبنتا نسبها ورضاها ان دخل بالكبيرة مثلها لزوم الجمع
 بين المرأة وبنت اختها في الاول وبين الاختين في الثاني وبين المرأة وبنت بنتها في الثالث
 وليس له أن يستزوج واحدة منها قاطع ولا المرصعة أيضا وان لم يكن دخل بالصغيرة
 في الثالث فان المرصعة لاخته لكونها أم امرأته ولا الكبيرة لكونها أم أم امرأته ويحل
 الصغيرة لكونها ابنة ابنة أمه ولأنه يدخل بها وتعلم في البصر ط (قوله ضربتها الصغيرة)
 أى التي في مدة الرضاع ولا يشترط قيام نكاح الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوده فيعصى
 كافيا في البدائع لو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة لها اللبن فأرضعها حرمت عليه

وكذا الوجبة لان اسم الرضاع
 لا يقع عليه بصر (و) لا الاحتقان
 والاقتدار في (أن) والحليل (وبجاجة
 وامة) لا (لبن رجل) ومشكل
 الا اذا قال القسه انه لا يكون
 على غزائه الا للسرأة والا لا
 جوهره (و) لا (لبن شاة) وفيها
 لعدم الكرامة (ولو ارضعت
 الكبيرة) ولو مبانة (ضربتها)
 الصغيرة

لانها صارت ام منكوسة كانت له فحرم ينكح البنت اهيجروا ان كان دخل بالام حرم
 الصغيرة ايضا لانه صار جاه ما ينما بل لان الدخول بالاتهام يحرم البنات والعقد على
 البنات يحرم الاتهام والرضاع الطارئ على النكاح كالسابق وفي الثانية لزواج ام
 ولده بعبد الصغير فارضته بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاه لان العبد صار
 ابنا للمولى فحرمت عليه لانها كانت وطوءا ابيه وعلى المولى لانها امرأة ابنه اه نهر
 (قوله وكذا الواو جره) أي لبن الكبيرة رجل في فيها أي الصغيرة وأشار الى أن الحرمة
 لا تنوقف على الارضاع بل المدار على وصول لبن الكبيرة الى جوف الصغيرة فتبين كلاهما
 منه ولكل نصف الصداق على الزوج ويغرم الرجل للزوج نصف مهر كل واحدة منهما
 ان تعمد الفساد بان أرضعهما من غير حاجة بأن كانت شبي وبقبل قوله لم تعمد الفساد
 بصر (قوله ان دخل بالام) سواء كان اللبن منه أو من غيره وسواء وقع الارضاع في النكاح
 أو بعد الطلاق ولو بانها ولو بعد العدة أما اذا كان اللبن منه ووقع الارضاع في النكاح
 أو عتقه الرجعي أو البائن أو بعد العدة حرم ما أبدا وانفسخ النكاح في الاولين أما حرمة
 الصغيرة فلا تنها صارت بنته وبنت مدخولته رضاعا وأما حرمة الكبيرة فلا تنها أم بنته
 وأم معقودته رضاعا وإذا كان اللبن من غيره حرم ما أبدا وانفسخ النكاح في الاولين
 أما حرمة الصغيرة فلا تنها بنت مدخولته رضاعا وأما حرمة الكبيرة فلا تنها أم معقودته
 رضاعا فأقاده ح وذكر في البصر أن النكاح لا ينفسخ لأن المذهب عند علمائنا أن النكاح
 لا يرتفع بحرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها قبل التفريق لا يفسد نص عليه
 محمد في الاصل اه ثم قال وينبغي أن يكون القصد في الرضاع الطارئ على النكاح أي كما
 هنا أم الوتر فجهان فهذا أنها اخته ارتفع النكاح حتى لو وطئها بعد ولها التزويج بعد
 العدة من غير منازعة اه قال الرملي لكن سيأتي أنه لا تقع القرعة لا بتفريق القاضي
 فراجع به وتأمل اه (قوله أو اللبن منه) هذا يقتضي إمكان افتراد كون اللبن منه
 عن كونها مدخولة وهو فاسد لانه يلزم من كون اللبن منه أن تكون مدخولة وفي نسخة
 واللبن منه بالواو وهي فاسدة أيضا لانها تقتضي عدم حرمتها اذا كانت مدخولة واللبن من
 غيره وهو ظاهر البطلان فالصواب استحاطها اه ح قلت والشارح متابع للبر والنهر
 والمقتضى وأجاب عنه ط ما يمكن أن تكون - جلي من زناه بها قتل لها لبن فأرضعتهما به فقد
 حرمتا واللبن منه مع عدم تحقق الدخول اه وفيه أن الحبل من الزنا دخول بها وحمل
 الدخول المذكور وعلى الدخول في النكاح اللاحق لأفائدة فيه بعد تحقق الدخول في الزنا
 السابق واجاب السامعي بالحل على ما اذا طلق ذات لبنه ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر
 وبقي لبنها فأرضعت به ضربتها وفيه ما علمت والاحسن الجواب بان قوله ان دخل بالام
 على تقدير قولنا واللبن من غيره وقوله أو اللبن منه عطف على هذا المقدر وهو القرنة على
 هذا التقدير لتصل المقابلة بين المتعاطفين ولو قال واللبن منه أو لا لكان أوضح وأولى

(قوله والا) أى وان لم تكن مدخولة ولبنها حينئذ من غيره قطعاً وهذا شامل لما إذا كان الارضاع قبل الطلاق أو بعده فإن كان قبله انفسح نكاحها الصكونه بامعاء البنت وأما إذا عاولة أن يعسد العقد على البنت لعدم المدخول بالام وان كان بعده لا ينفسح نكاح البنت وسرمت الأم أدافى صورتين للعقد على البنت وكلام الشارح فاصر على الصورة الاولى اهـ ح (قوله ان لم توطأ) بخلافه وطلعت لها كمال المهر مطلقاً لكن لا تنقصة لها فى هذه العدة اذا جاءت الفرقة من قبلها والافلها النفقة بجر (قوله ليجى القرقة منها) فصار كزنتها وبه يعلم أنها لو كانت مكروهة أو نائمة فارتفعت الصغيرة وأخذ شخص لبنها فأوجره الصغيرة أو كانت الكبيرة مجنونة كان لها نصف المهر لانتفاء إضافة القرقة إليها بجر (قوله لعدم المدخول) لتبطل التنصيف المهر وأما علة اصل استحقاقها له فمضى وقوع القرقة لامن جهتها والارضاع وان كان فعلها وبه وقع الفساد لكن لا يؤثر في اسقاط حقها بعد خطابها للاحكام كما لو قتل موتها ولا ينجبورة طبعاً عليه وانما سقط مهرها بارتداد أبوها ولما فيها بجماع أنها لا يفعل منها أصلاً لأن الرقة محظورة حتى حق الصغيرة أيضاً وإضافة الحرمة الى ربتها التابعة لرقة أبوها والارضاع لاحاطة به فيستحق النظر فتستحق المهر اهـ ملخصاً من الفقه وغيره (قوله لعدم المدخول) اذ لا يتأق في الرضعة (قوله وكذا على المورج) أى يرجع الزوج عليه بغير الزرع وهو منه فسد ادى كل منها كحماقتهم بجر وقت مناعته أيضاً أن الشرط فيه أيضاً بعد الفساد (قوله ان تعمدت القساد) قيد في الرجوع عليه أما سقوط مهره اقبل الوطأ فلا يشترط له تعمد القساد من أي السعد (قوله بأن تكون عاقلة) فلا يرجوع على المجنونة والمكروهة والنائمة وفيه أن اشتراط السليقة عن قوله عاقلة منسقة أعاده في التمر (قوله ولم تقصد الخ) فالأرضعته على ظن انها جائعة ثم ظهر انها شبعانة لا تكون متعمدة بجر (قوله يشترط فيه) أى في التعيين به التعدي كما في البت أن كان في ملكه لا يضمن والا ضمن وتعمد في البصر (قوله والقول لها) أى في أن لم تعمد مع غيرها بجر (قوله طلق ذات لبن) أى منه بأن ولدت منه لأنه لو تزوج امرأه ولم تلد منه قط ونزل لها لبن وأرضعت ولد الا يكون الزوج بالاولاد لأن نسبته اليه بسبب الولاد فتنه وإذا انتفت انتفت النسبة فكان كالبصر وللهذا لو ولدت الزوج فقل لها لبن فأرضعت به ثم جف لبنها ثم دبر فأرضعت صبية فاذ لا ين زوج المرضعة التزوج بهذه الصبية ولو كان صبياً كان له التزوج بأولاده هذا الرجل من غير المرضعة بجر عن الخاتمة (قوله ويكون ربيلاً للثاني) فيل له التزوج بنات الثاني من غير المرضعة بجر (قوله والوطأ بشبهة كالخلال) صورته وطلعت امرأته بشبهة فلبت ولدت ثم تزوجت ثم أرضعت صبياً كان ابناً للوطأ بشبهة لا للزوج ومثله صورة الزنا اهـ ح (قوله فتح) وذلك حيث قال ولبن الزنا كالخلال فإذا أرضعت به بنتاً حرمت على الزاني وأبائه وأبنائه وان سفلوا وفي الجنس عن الجرجاني

والاجازة تزوج الصغيرة بآباء (ولاحقها)
الكبيرة ان لم توطأ ليجى القرقة منها
(والصغيرة نصفه) لعدم المدخول
(ورجع) الزوج (به على الكبيرة)
وكذا على المورج (ان تعمدت
الفساد) بأن تكون عاقلة طاعة
منسقة عالمة بالنكاح والفساد
الارضاع ولم تقصد دفع جوع
أولادك (والالا) لأن التبيب
يشترط فيه التعدي والقول لها
ان لم يظهر منها تعمد القساد
معراج (طلق ذات لبن فاعتقت
وتزوجت) بآبائهن (فلبت
وأرضعت لحكمه من الاول)
لان منه يقيم فلا يزول بليلك
ويكون ربيلاً للثاني (حق تلد)
فكون اللبن من الثاني والوطأ
بشبهة كالخلال فلبت وكذا الزنا
والاوجه لا فتح

ولم الزاني التزوج بها كالمولود من الزاني لأنه لم يثبت قسمه من الزاني والتصريح على آباء
 الزاني وأولاده الجزئية ولا جزئية بينهما وبين المم وأثبت هذا في المتوفى من الزاني فكذا
 في المراجعة بلين الزنا قال في الخلاصة وكذا لو لم يقبل من الزنا وأرضعت لابن الزنا تحرم
 على الزاني أن يتحرم بنتها عليه وذكر الوبري أن الحرمة تثبت من جهة الأم خاصة ما لم يثبت
 النسب فثبتت من الأب وكذلك ذكر الاستيعابي وصاحب النسيب وهو وجه
 لأن الحرمة من الزنا للعبسية وذلك في الولد نفسه لأنه مخلوق من مائه دون اللبن أنليس
 اللبن كائن من منه لأنه فرع التغذية وهو لا يقع إلا بما يدخل من أعلى المعدة لأن أسفل
 البطن كالخلفة فلا نبات فلا حرمة بخلاف ثابت النسب لأن النسب أثبت الحرمة منه
 وإذا تزوج مع عدم حرمه الرضعة بلين الزاني على الزني فعدمها على من ليس اللبن منه أولى
 خلافا لما في الخلاصة ولأنه يخالف المسطور في الكتب المشهورة إذ يقتضي تحريم بنت
 المراجعة بلين غير الزوج على الزوج بطريق أولى اه كلام الشيخ مخلصا وصاحبا في حرمه
 الرضعة بلين الزنا على الزاني وكذا على أصوله وفروعه وروايتين كما صرح به القهستاني
 أيضا وإن الوجه رواية عدم الحرمة وإن ما في الخلاصة من أنها لو أرضعت لابن الزاني
 تحرم على الزاني من دون ذلك المسطور في الكتب المشهورة أن الرضعة بلين غير الزوج
 لا تحرم على الزوج كما تقدم في قوله مطلق ذات لبن الخ وكلام الخلاصة يقتضي تحريمها
 بالاولى وما في الفتاوى إذا خالف ما في المشاهير من الشروح لا يقبل هذا تقرير كلام الشيخ
 وقد وقع في فهمه غلط كثير منه ما اتفاه في الجرم أن يحمل الخلاف أصول الزاني وفروعه
 وإنما لا تصل للزاني اتفاقا اه والحاصل كما قال في البصر أن المحدث في المذهب أن لبن الزاني
 لا يتعلق به التحريم وظاهر المعراج والخاتمة أن المحدث بثبوته اه قلت وذكر في شرح المنية
 أنه لا يعدل من الدراية إذا وافقت رواية وقد علمت أن الوجه مع رواية عدم التحريم
 (قوله قال الزوجية) التفسير بالزوجة لقوله بعده فرق بينهما والفقهاء ذلك لاجنبية قبل
 العقد عليها كذلك (قوله) هكذا أفسر الثبات في الهداية وغيرها) أي بذلك للرد على
 من جعل تكرار الاقرار ثباتا أيضا مثل قوله هو حق وقبحه ويرى في الجرم بأنه ليس مثله
 وهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى في زمن العلامة عبد البر بن الشحنة فعلقه فيها بعض
 معاصره وعقد لها مجالس عديدة بأمر السلطان قايتباي وكتب خطوط العلماء من
 المذاهب الأربعة كما ذكره المقدسي في شرحه وسرده فصوص أئمتنا قال ظاهر هذه
 العبارات أن الثبات على الاقرار المانع عن الرجوع هو أن يقول ما قلته حق أو ما أقررت
 به ثابت وأما تكرار الاقرار فلا يكون مانعا اه وقد لرح المصنف في مسائل شتى من المنع
 آخر الكتاب إلى تلك الواقعة وأنها عرضت على شيخ الإسلام ذكرها الشافعي فأجاب بعنفه
 كفاية اه قلت وبدأ في فتاوى شيخ الإسلام ذكرها فقال بعد عرض القول من كلام
 أئمتنا ما صوره صريح هذه القول ومنطوقها مع العلم بوقوع العطف والتفسير

(قال) زوجية (هذه مضمومة)
 ووجه من قوله (صدقي) لأن الرضاع
 مما يقتضي فلا يمنع التناقص فيه ولو
 ثبت عليه بأن قال (بعض) هو حق
 كما قلت وقبحه (هكذا أفسر الثبات
 في الهداية وغيرها)

في الكلام القصيح ومع النظر الى ما هو واجب من الجمع بين كلام الائمة المذكورين
 وغيرهم ومن النظر الى المعنى المفهوم من كلامهم شاهد بان المراد بالثبات والردام
 والاصرار واحد بان المقر باخوة الرضاع ونحوها ان ثبت على اقراره لا يقبل رجوعه
 عنه والاقبل وبان الثبات عليه لا يحصل الا بالقول بان يشهد على نفسه بذلك أو يقول
 هو حق أو كما قلت أو ما في معناه كقوله هو صدق أو صواب أو صحيح أو لا شك فيه عندي
 اذ لا ريب أن قوله صدق آكد من قوله هو كما قلت فكلام من جمع بين هو حق وكما قلت كما
 فعل السراج الهندى مجهول على التأكيده وكلام من اقتصر على بعضها ولو بطريق
 الحصر موقل بتقدير أو ما في معناه كما قلنا في قوله تعالى قل انما ارجى الى انما الحكم الله
 واحد وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الربا في النسبة وليس في منطوق النصوص
 المذكورة ان التكرار يقوم مقام قوله هو حق أو ما في معناه حتى يمنع الرجوع بعده نعم
 يؤخذ من قول صاحب الميسر ولكن الثابت على الاقرار كالجدة بعد العقد اه اذا
 أقر بذلك قبل العقد ثم أقر به بعده يقوم مقام ذلك اه قلت لكن مراد صاحب الميسر
 بقوله كالجدة داخ أي مع الثبات لأن مراده بان ان الاقرار قبل العقد يثبته الاقرار بعده
 في اثبات الحرمة لا عباره تكذا ولكن الثابت على الاقرار كالجدة بعد العقد واقرار
 بالحرمة بعد العقد صحيح موجب للفرقة فكذلك اذا أقر به قبل العقد ثبت عليه حتى
 تزوجها ثم قال في مسئلة الاقرار بعد العقد ولو ثبت على هذا التلقين وقال هو حق وشهدت
 عليه الشهود وبذلك تزوجت بينهما اه وفي البدائع أما الاقرار فهو ان يقول لامرأت تزوجها
 هي اخي من الرضاع ويثبت على ذلك ويصر عليه فيقرق بينهما ما وكنت اذا أقر به اقبل
 النكاح وأصر على ذلك ودأب عليه لا يجوز له أن يتزوجها اه قلت ووجه ذلك أن الرضاع
 لما كان مما يفتى لانه لا يعلم الا بالسماح من غيره لم يمنع التناقض فيه لا تماثل أهلهما أقرب
 بناء على ما أخبر به غيره تيسر له كذبه فرجع عن اقراره ولا فرق في ذلك بين كونه أقر مرة
 أو أكثر بخلاف ما اذا شهد على اقراره أو قال هو حق أو نحوه فإنه يدل على علمه بصدق
 الخبر وأنه جازم به فلا يقبل رجوعه بعده (قوله تزوجت بينهما) أي ولو بعد ذلك لأن شرط
 للفرقة وهو الثبات قد وجد فلا يتبعه الجود بعده ذخيرة (قوله جاني) أي مع النكاح
 (قوله لان الحرمة ليست اليها) أي لم يجعلها الشارع لها فلا يعتبر اقرارها بها (قوله
 في جميع الوجوه) أي سواء أقرت قبل العقد أو لا وسواء أصرت عليه ولا بخلاف الرجل
 فان اسرا ومثبت الحرمة كما علمت وبفسهم مما في البحر عن الخانية ان اصرارها قبل
 العقد مانع من تزوجها به ونحوه في الذخيرة لكن التعليل المذكور يؤيد علمه (قوله
 برأيه) ذكر ذلك في البرائة آخر كتاب الطلاق حيث قال قلت لرحل انه أبي رضا
 وأصررت عليه لا يجوز أن يتزوجها اذا كان الزوج يشكره وكذا اذا أقر به ثم أكرهته
 فيه لا يصح على قولها لان الحرمة ليست اليها حتى لو أقرت به بعد النكاح لا يلتفت اليه

(تزوجت بينهما وان أقرت) المراد بذلك
 (ثم) كذبت نفسها وقالت أخطأت
 وتزوجها جاز كالوتزوجها قبل
 أن تكذب نفسها وان أصررت
 عليه لان الحرمة ليست اليها فالواو
 وبه يفتى في جميع الوجوه برأيه

وهذا دليل على أن لها أن تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه يفتى اه (قوله ومفاده الخ) هذا ذكر في الخلاصة عن الصغير الصدور الشهيد بلفظ وفيه دليل على أنها لو أعتقت الطلاق الثلاث وأنكر الزوج حل لها أن تزوج نفسها منه وذكره في البرازية آخر الإطلاق قوله قالت طلقي ثلاثاً ثم أراد تزويج نفسها منه ليس لها ذلك أصرت عليه أو كذبت نفسها ونفس في الرضا على أنها إذا قالت هذا أبتى رضاها وأصرت عليه جازة أن يترجها لأن الحرمة ليست بالواقعة بل هي في جميع الوجوه اه كلام البرازية فتقوله ونفس الخ يذهب الاستدلال على أن لها التزويج به في مسألة الطلاق كما فصل في الخلاصة وبها يعلم ما في كلام الشارح قبل باب الإيلاء حيث ذكر عبادة البرازية هذه وأسقط قوله ونفس في الرضا الخ (قوله حل لها تزويج) لأن الطلاق في حقها على صحتها لا استقلال الرجل به فصع وجوعها نهر أي حل في الحكم أما فيها وبين الله تعالى فلا إذا كانت عالة بالثلاث ح (قوله أو أقر بذلك) أي باخوة الرضا أي ولم يصبر الرجل على إقراره فإنه إذا أصرت لا يتبعها كذاب نفسه بعده كما مر (قوله وان ثبت عليه فترج بينهما) أي إذا لم يكن لها نسب معروف وكانت تعلم أمهاله أو يتناه فترج بينهما لظهور النسب بسبب إقراره مع إصراره وان كان لها نسب معروف أو لا فصل أماله أو يتنا لا يشرق بينهما وان دام على ذلك لأنه كاذب في إقراره يدين بدائع (قوله بحجة الخ) أي دليل إثبات وهذا عند الإنكار لأنه ثبت بالإقرار مع الإصرار كما مر (قوله وهي شهادة عدلين الخ) أي من الرجال وأما أنه لا يثبت بغيره أو أحداً من أرباب الأقبيل العتد أو بعده وبصر ح في الكافي والنهاية تبعاً لما في رضاء الخاتمة لو شهدت به امرأة قبل النكاح فهو حق من تكذيبها لكن في محرمات الخاتمة ان كان قبله ونحوه بعد الثقة لا يجوز النكاح وإن بعده وهما كبيران فالأحوط التنزه به جرم البرازية معللاً بأن الشك في الأول وقع في الجواز وفي الثاني في البطان والدفع أسهل من الرفع ويوفق يحصل الأول على ما إذا لم يتصل عدالة الخبر أو على ما في المحيط من أن فيه روايتين ومقتضاه أنه بعد العقد لا يبرأ بغير اتفاقا لكن نقل الزبلي عن المفتي وكراهية الهداية أن خبر الواحد مقبول في الرضا الطارئ بأن كان قصته صغيرة فشهدت واحدة بان أمته وأخته أرضعتها بعد العقد قلت ويشير إليه ما مر من قول الخاتمة وهما كبيران لكن قال في البحر بعد ذلك ان ظاهر المتن أنه لا يعمل به مطلقاً لكن هو المعتمد في المذهب قلت وهو أيضاً ظاهر كلام كافي الحاكم الذي هو جمع كتب فظاهر الرواية ووفق بينه وبين قبول خبر الواحد بخاتمة الماء والهم فراجعهم كتاب الاحتسان (تبيينه) في الهندية تزويج امرأة فقالت امرأة أرضعتني كما فهو على أربعة أوجه ان صدقها فانسد النكاح ولا مهر ان لم يدخل وان كذبها وهي عدلة فالتنزه المخارقة والأفضل له إعطاء نصف المهر ولو لم يدخل والأفضل لها أن لا تأخذ شيئاً ولو دخل فالأفضل دفع كماله والنفقة والسكنى والأفضل لها

ومفاده أنها لو أقرت بالثلاث من رجل حل لها تزويجه (أو أقر بذلك جميعاً) كذا في أنفسهما وقال جميعاً (أخطأ ما في تزويجها) جاز (وكذا) الأقرار (النسب ليس يانزه إلا ما ثبت عليه فلو قال هذه أختي وأمي وليس نسبها معروفاً ثم قال وهفت صدق وان ثبت عليه ففرق بينهما) (وهي شهادة عدلين)

أخذ الأقل من مهر المثل والحسبي لا النفقة والسكنى ويسعه المقام معها وكذا لو شهد غير
عدول أو امرأ أو رجل واحد أو عدة من الرجال وكذبها فسد النكاح والمهر
بجمله وإن بالعكس لا يفسد ولها أن تحلفه ويقر إذا تكفل اه (قوله وعدلتين) أي ولو
احداهما المرضعة ولا يضر كون شهادتها على فعل نفسها لأنه لا تهمة في ذلك كشهادة
القاسم والوزان والكيل على رب الدين حيث كان حاضرا بجر قلت وما في شرح
الوهابية عن التفريق من أنه لا تقبل شهادة المرضعة عند أبي حنيفة وأصحابه فالظاهر
أن المراد إذا كانت وحدها احترازا عن قول مالك وإن أوهم تعلم الوهبية خلاف ذلك
فتأمل (قوله لتضنها) أي الشهادة حتى العبد أي بإبطال حكمه وهو حل التمتع فلا بد من
النضاء أي أن لم توجد المشاركة في الفهر الحاصل أن المذهب عندنا كما قال الزيلعي
في اللعان أن النكاح لا يرفع بجرمة الرضاع والمصاهر قبل يفسد حتى لو وطئها قبل
التفريق لا يجب عليه الحد أشبه الأمر ولم يشبهه نص عليه في الأصل وفي القاسم لا بد من
تفريق القاضي أو المتاركة بالقول في المدخول بها وفي غيرها يكفي بالمعاذرة الإبدان كما مر
اه (قوله الظاهر لا) كذا استظهره في العر مستند المسئلة الطلاق المذكورة ومثلها
الشهادة بصحة الأمة ونحوها من المسائل الأربعة عشر التي تقبل الشهادة فيها بحسبة بلا
دعوى وهي مذكورة في قضاء الأشباه فقرا هذه عليها (قوله ثم ماتا) أي الشاهدان
(قوله لاسعها المقام معه) لأن هذه شهادة لو مات عند القاضي ثبت الرضاع فكذا
إذا قامت عندها حاية (قوله وقيل لها التزوج بديانه) أشار إلى ضعفه لما في شرح الوهبية
عن القنية عن العلماء التبرجاني أنه لا يجوز في المذهب الصحيح اه وحزبه الشارح في آخر
باب الرجعة فافهم (قوله قضى القاضي) أي المجتهد والمقلد كالكتي (قوله لم ينفذ)
لأنه من المسائل التي لا يسوغ فيها الإجماع وهو نف وثلاثون مذكورة في قضاء الأشباه
(قوله مص رجل) قيد به احترازا عما إذا كان الزوج صغيرا في مدة الرضاع فأنها
تحرر عليه (قوله ولبنهما من رجل) أي واحد وقيد به ليتصور التحريم بين الصغيرتين
لأنهما صارتا أختين لأب رضاعا أو لآل لكن لا بد من كل واحدة من رجل لم يقرم المص غير نان
والمراد بالرجل غير الزوج إذ لو كان لبنهما من الزوج في الفتح أن الصواب وجوب
الضمان على كل منهما لأن كذا أفدت لصروعة كل صغيرة بماله خلافا لمن حزر المسئلة
وقال ولبنهما منه بدل قوله من رجل اه (قوله لم ينفذ الخ) بخلاف ما مر فيما لو أرضعت
الكبيرة ضرتها فمتعمدة الفساد حيث ضمن لأن فعل الكبيرة عندنا المستقل بالانسد
فيضاف الفساد إليها أما هنا ففعل كل من الكبيرتين غير مستقل بها فلا يضاف إلى
واحدة منهما لأن الفساد باعتبار الجميع بين الاختين منهما بخلاف الحرمة هناك لأنه لا يبيع
بين الأم والبنت وهو يقوم بالكبيرة فتح ملصقا (قوله غرم المهر) أي يجب المهر على الأب
ويرجع به على الابن والمسئلة مذكورة في الهندية في الهرمات وقيد بها بما إذا كانت

أو عدل وعدلتين لكن لا تنفع القرعة
الابتزريق القاضي لتضنها حق
العبد وهل يتوقف ثبوته على
دعوى المرأة الظاهر لا لتضنها
حرمة الفرج وهي من - قوته
تعالى (كافي الشهادة بطلانها)
ولو شهد عندها إعلان على الرضاع
بينهما أو طلاقها ثلاثا وهو محبد
ثم ماتا أو غابا قبل الشهادة عند
القاضي لا بد منها المقام معه ولا قبله
به بقى ولا التزوج بآخرو قيل لها
التزوج بديانة شرح وهابية (فروغ)
قضى القاضي بالتفريق برضاع
بشهادة امرأتين لم ينفذ مص
رجل نفذ فوجه لم يقرم تزوج
صغيرتين فأرضعت كلا امرأه
ولبنهما من رجل لم ينفذ وان
نعمنا الفساد لمرضه بالاختية
قبل الابن زوجة أبيه وقال العدلت
القاسم غرم المهر

الزوجة مكروهة وصديق الزوج أن التسهيل بشهوة تقع القرقة والا فالقول له ١٥ وأما لو كانت مطاوعة فلا مهر لها لأن القرقة جاءت من قبلها ثم بنيت كما قال الزوجي أن يكون ذلك مقصداً بما قبل الدخول وإن المراد بالمهر نفسه أما بعد الدخول فلا غرم لأن المهر واجب بالدخول والاب قد استوفاه كما قالوا في رجوع شاعدي الطلاق إن كان قبل الدخول غراماً نصف المهر وإن بعده فلا غرم أصلاً (قوله وقال ذلك) أي تصدقت القسداً (قوله لا) أي لا يفرم ما لم يات من نصف المهر بزانية وتصيره بالنصف مؤيداً لقوله الزوجي (قوله فلم يلزم المهر) لأنه لا يصح بين حذومهر بزانية والله تعالى أعلم وله الجد على ما علم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطلاق)

لما ذكر النكاح وأحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع في بيانها برفع وقدم الرضا لأنه موجب حرمة مؤبدة بخلاف الطلاق فتدبر للاشتغال بالاختصاص (قوله ولكن جعلوه الخ) عبارة الصريح قالوا أنه استعمل في النكاح بالتطليق وفي غيره بالاطلاق حتى كان الأول صريحاً والثاني كناية على توقف على النسبة في طلقك وأنت مطلقة بالتشديد ويتوقف عليها في المطلقة ومطلقة بالتحصيف ١٥ قال في البدائع وهذا الاستعمال في العرف وإن كان المعنى في اللغتين لا يختلف في اللغة ومثل هذا يائز كما قال حصان وحسان فإنه يشغ الحاء يستعمل في المرأة ويكسر هاء في الفرس ١٥ والظاهر أنه أراد بالعرف عرف اللغة لأنه صرح في محل آخر أن الطلاق في اللغة والشرع عبارة عن رفع قيد النكاح وصرح أيضاً بما يدل على أن الطلاق في اللغة صريح وكناية فافهم (قوله وشرعاً رفع قيد النكاح) اعترضهم في الصريح بأمره الأول أنهم قالوا إن اللفظ مخصوص الدال على رفع القيد فبنيت تعريضه به لأن حقيقة الشيء ركنه فعلى هذا هو لفظ الدال على رفع قيد النكاح الثاني أن القيد صبروتها ممنوعة عن الخروج والبروز كما في البدائع فكان هذا التعريض مناسباً للمعنى اللغوي لا الشرعي الثالث أنه كان ينبغي تعريضه بأنه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص ولو لا ١٥ أقول والجواب عن الأول أن الطلاق اسم بمعنى المصدر والذي هو التطبيق كالسلام والسراح بمعنى التسليم والتسريح وأما مطلقاً بضم اللام أو فتحها طلاقاً كالنساء كذا في النسخ وتقدم أنه لغة رفع الوفاق مطلقاً أي حسماً كوناك المعبر والاسم ومعناه كما هنا وإن المعنى الشرعي مستعمل في اللغة أيضاً فتدبر أن حقيقة الطلاق الشرعي هو ما أحدث الذي هو سداد المصدر لا نفس اللفظ لكن لما كان أمراً محتوماً لا يتحقق إلا بلفظه المستعمل فيه قيل إن وكنه اللفظ فليس اللفظ حقيقة بل دال عليه فلذا قال المصنف بما تقدم أنه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص وعن الثاني والثالث أن المراد بالقيد العقد وإذا قال في الجوهرة هو في الشرع عبارة عن المعنى الموضوع على

ولو ويطهها وقال ذلك لا لزوم له
فلم يلزم المهر
(كتاب الطلاق)
(هو) لغة رفع القيد لكن جعلوه
في المرأة طلاقاً وفي غيرها اطلاقاً
فلذا كان أنت مطلقة بالسكون
كناية ونسراً (رفع قيد النكاح)

عقد النكاح فقد فسر بالمعنى المصدري كما قلنا أولاً وعبر عن رفع القيود على العقد أى
 بفك رابطة النكاح استمارة والمراد برفع القيود رفع أحكامه لأن العقود كملت لا تبقى
 بعد التكليف بها كما حققه في التلويح في بحث الملل وعن هذا حال في البدائع وأما بيان
 ما رفع حكم النكاح فالطلاق وقال قبله للنكاح الصميم أحكام بعضها أصلية وبعضها
 من التوابع فالأصل حل الوطء والامتناع والثاني حل النظر وذلك المتعة وذلك
 الحس وغير ذلك اهـ وأما ما أورده في الخبر من أن من آثار العقد المدخول بها
 فلذا لم يفسره برفع العقد ففيه أن العقد ليس من أحكام النكاح لأنه غير موضوع لها
 وكونها من آثاره لا ينافي وجودها به برفع أحكامه كما أن نفس الطلاق من آثار عقد
 النكاح ولا يصح أن يكون من أحكامه بأن ذلك أن العقود ملل لأحكامها كما صرحوا
 به وقالوا أيضاً أن الخارج المتعلق بالحكم أن كان مؤثراً فيه فهو العلة وإن كان مفضياً
 إليه بلا تأثير فهو السبب وإن لم يكن مؤثراً فيه ولا مفضياً إليه فإن وقف عليه وجود
 الحكم فهو الشرط والأفان دل عليه فهو العلامة ونعامة في كتب الأصول ولا شبهة أن
 عقد النكاح علة لحل الوطء ونحوه لارتفاع الحل بل رفع الحل علة الطلاق لأنه وضع لفهم
 النكاح شرطه كما أن الطلاق شرط لجوب العدة الواجبة لأجله فقد صرحوا في باب
 العدة أن شرطها رفع النكاح أو شبهة فالنكاح شرط لانقضاء الطلاق شرطاً للعدة فميم
 كونه من آثاره بهذا الاعتبار فافهم (قوله في الحال بالباين) متعلقان برفع (قوله
 أو المال) أي بعد انقضاء العدة أو انقضاء طلقين إلى الأولى وعلمه فلو ماتت في العدة
 أو بعد ما راجعها ينبغي أن تبين عدم وقوع الطلقة الأولى حتى لو حلف أنه لم يقع عليها
 طلاقاً لا يثبت بغير وفيه أن المراجعة تقتضي وقوع الطلاق فقد صرح الزبي
 وغيره بأن المراجعة بدون وقوع الطلاق بحال مقدس قاله صواب في تعريفه الشامل
 لنوعه ما في القهستاني من أنه إزالة النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص قلت وإذا
 قال في البدائع أما الطلاق الرجعي فالحكم الأصلي له نقصان العدد فما زوال الملك وحل
 الوطء فليس بحكم أصلي له لازم حتى لا يثبت للعالم بل بعد انقضاء العدة وهذا عندنا وعند
 الشافعي زوال حل الوطء من أحكامه الأصلية فسحق لا يجل له وطؤها قبل المراجعة
 (قوله هو ما اشغل على الطلاق) أي على مادة ط ل ق صريحاً مثل أمث طالق
 أو كناية مطلقة بالتصنيف كما ت ط ل ق وغيرهما كقول القاضي فترقت بينهما عند
 إباحة الزوج الإسلام والعنة واللعان وسائر الكفالات المقدسة للرجعة واليئونة ولقطة الخلع
 فتح لكن قوله وغيرهما أي غير الصريح والكناية يبعد أن يقول القاضي فترقت والكفالات
 ولقطة الخلع مما اشغل على مادة ط ل ق وليس كذلك فالمناسب عطفه على ما اشغل
 والضمير عائدة على ما وشرط المسمى لأنه واقع على الصريح والكناية (قوله فخرج
 القسوخ الخ) قال في القنع فخرج فترق القسوخ في بابها ورده أحد الزوجين وتبين

في الحال بالباين (أو المال)
 بالرجعي (بلفظ مخصوص) هو
 ما اشغل على الطلاق فخرج
 القسوخ كناية عن ويلوغ ورقة
 فانه صريح لطلاق

الدارين حقيقة وحكا وخيار البلوغ والعق وبعدم الكفاية نقصان المهر فأنه البت
 طلاقا ١٥ وقدمت تطلعا في باب الولي ما هو طلاق وما هو فسخ وما يشترط فيه قضاء القاضي
 وما لا يشترط فراجع (قوله وبهذا) أي بزيادة قوله أو المآل وقوله بلفظ مخصوص
 (قوله عبارة الكثر والمقتضى) هي رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح (قوله منقوضة طردا
 وعكسا) أي أنها غير مانعة لدخول الفسوخ فيها وغير جامعة لنزوح الرجعي (قوله
 كريمة) هي التفتن والشك أي ظن الفاحشة (قوله والمذهب الاوّل) لاطلاق قوله تعالى
 فمطلقوهن لعدتهن لاجتماع عليكم ان طلقتم النساء ولاه صلى الله عليه وسلم طلق خصمة
 لا زينة ولا كبر وكذا فعله العصابة والحسن بن علي رضي الله عنهما استكثر النكاح
 والطلاق وأما رواه أو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال: أبغض الحلال إلى الله عز وجل
 الطلاق فالمراد بالحلال ما ليس فعله بالافم الشامل للمباح والمندوب والواجب والمكروه
 كما قاله الشافعي بصر ملحضا قلت لكن حاصل الجواب أن كونه مبغوضا لا ينافي كونه
 حلالا فإن الحلال بهذا المعنى يشمل المكروه وهو مبغوض بخلاف ما إذا أريد بالحلال
 ما لا يخرج تركه على فعله وأنت خير إن هذا الجواب من يد القول الثاني ويأق به تاييده
 أيضا فافهم (قوله وقولهم الخ) جواب عن قوله في التفتن أن قولهم بإباحته وإبطالهم
 قول من قال لا يساح للكبرياء به صلى الله عليه وسلم طلق خصمة ولم يقترن واحد
 منهما مناصف لقولهم الاصل فيه الحظر لم يمتنع من كفران نعمة النكاح والاباحة للعاجة
 الى الاخلاص ولحديث أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق وأجاب في البصر بأن هذا
 الاصل لا يدل على أنه محظور بشرعا وإنما يقيدان الاصل فيه الحظر وترك ذلك بالشرع
 فصار الحل هو المشروع فهو نظير قولهم الاصل في النكاح الحظر وإنما أوجب للعاجة الى
 التوالد والتناسل فهل يفهم منه أنه محظور فالحق بإباحته لغیر حاجة طلبا للتلاص منها
 للادلة المأخوذة ١٥ أقول لا يمتنع ما بين الاصلين من الفرق فإن الحظر الذي هو الاصل في
 النكاح قد زال بالكلية فلم يبق فيه حظ أصلا الا لما عارض خارجي بخلاف الطلاق فقد
 صرح في الهداية بأنه مشروع في ذاته من حيث انه إزالة الرق وإن هذا لا ينافي الحظر
 لمحق في غيره وهو ما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية ١٥
 فهذا صريح في أنه مشروع ومحظور من جهتين وأنه لا منافاة في اجتماعهما لا اختلاف
 الحثية كالمصلحة في الارض المقصوبة فتكون الاصل فيه الحظر لم يزل بالكلية بل هو باق
 الى الآن بخلاف الحظر في النكاح فإنه من حيث هو صكونه استماعا بغيره الا دعى التحريم
 واطلاعا على العورات قد زال للعاجة الى التوالد وبقاء العالم وأما الطلاق فإن الاصل
 فيه الحظر عني أنه محظور والاعراض ببعضه وهو معنى قولهم الاصل فيه الحظر والاباحة
 للعاجة الى الاخلاص فإذا كان بلا سبب أصلا لم يكن فيه حاجة الى الاخلاص بل يكون
 حقا وسفاهة رأي ويمتد ذكر ان النعمة واخلاص الايذاء بها وأهلها وأولادها ولهذا

وبهذا علم أن عبارة الكثر والمقتضى
 منقوضة طردا وعكسا بصر
 (واباحته مباح) عند العاقبة
 لا طلاق الا باتأكل (وقيل)
 فاقاله الكمال (الاصح حذر) أي
 منعه (الاصح حذر) كريمة
 والمذهب الاوّل كافى في البصر وقولهم
 الاصل فيه الحظر معناه أن
 الشارع ترك هذا الاصل فأباحه

قالوا ان سببه الحاجة الى التخلص عند سبب الاصلاح وعروض البقاء الموحجة
 عدم اقامة حدود الله تعالى فليت الحاجة مختصة بالكبر والرياسة كما قبل بل هي
 اعم كما اختاره في القبح حيث يتردد عن الحاجة المبيضة شرعا يقي على اصلهم المظهر
 ولهذا قال تعالى فان اطعكم فلا تنفوا عليهن شيئا اى لا تطلبا القساق وعليه
 حديث بعض الافاق ائمة او فاق تحقق الحاجة المبيضة اه واذا وجدت الحاجة المذكورة
 ابيح وعليها يحمل ما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن اصحابه وغيرهم من الائمة ونا
 لهم عن العت والاذى ابل سبب قوله في الجبران الحق باحته لغير حاجة طلب التخلص
 منها ان اراد التخلص منها التخلص بلا سبب كما هو التبادر ومنه فهو يتوعد لخالقه
 لقولهم ان اباحت الحاجة الى التخلص فلم يبيحوا الاعتد الحاجة اليه لاعتد يتردد
 ارادة التخلص وان اراد التخلص عند الحاجة اليه فهو المطلوب وقوله في الجبر ايضا
 ان ما صحه في القبح اختيار للقول الضيف وليس المذهب عن علمنا فيه نظرا لان
 الضعيف هو عدم اباحته الاكبر اوردية والذي صحه في القبح عدم التشديد بذلك كما هو
 مقتضى اخلافهم الحاجة وبما تقررناه ايضا زال التناقض بين قولهم باحته وقولهم ان
 الاصل فيه المظهر لاختلاف الحثية وظهر ايضا انه لا مخالفة بين ما ادعاه انه المذهب
 وما صحه في القبح فاعتنم هذا التعبير فانه من فتح التقدير (قوله بل يستحب) اشرب
 انتطاي ط (قوله لومؤدية) اطلقه فحمل المؤدية او لغيره بقولها او يضطط ط (قوله
 او تاركه صلاة) الظاهر ان ترك القرائن غير الصلاة كالصلاة وعن ابن مسعود ان النبي
 الله تعالى وصداقها بذمتي خير من ان اعانها اى لا تنصلي ط (قوله ومفاده) اى
 مفاد استصواب طلاقها وهذا قاله في العبر وقال ولهذا قالوا في الفتاوى له ان يضربها على
 ترك الصلوات يقولوا عليه مع ان في ضربها على تركها وايتيذكرها ما قضيان اه
 (قوله لوقات الامساك بالمعروف) كالموكلن خيبا او يجهرا او عينا او شيكا او مسعرا
 والشكا يرفع الشن المجعة وقشيد الكاف وبالزى هو الذى تشتر آله للمرأة قبل ان
 يضططها ثم لا تشتر آله بعد جماعها والمصر يضططها المشددة وهو المسهور ويسعى
 المربوط في زنا شاح عن شرح الوهابية (قوله لو بدعيا) باقى سانه (قوله ومن
 محاسنه التفضل بمن المكاه) اى الدينية والدينية بجر اى كان يجر عن اقامة
 حقوق الزوجة او كان لا يشتهيها قال في القم ومنها اى من محاسنه جعله يد الرجال
 دون النساء لاختصاصهن بنقصان العقل وظلة الهوى ونقصان الدين ومنها شرع ثلاثا
 لان النفس كذوبة وبما تقرر عدم الحاجة اليها ثم يحصل التدم فشرع ثلاثا ليجرب
 نفسه أولا وثانيا اه ملخصا (قوله وبه) اى يكون التفضل المذكور ومن
 محاسنه اذ لم يقع طلاق الدور لقات هذه الحكمة اه ح وسعى بالدور لانه دار الامر
 بين متنافين لانه يلزم من وقوع المجز وقوع الثلاث الملحقة قبله ويلزم من وقوع الثلاث

بل يستحب لومؤدية او تاركه
 صلاة فحابة ومفاده ان لا تنهها شرعا
 من لا تنصلي ويجب لوقات
 الامساك بالمعروف ويحصر لوم
 بدعيا ومن محاسنه التفضل بمن
 المكاه وبه يعلم ان طلاق الدور
 بنحو ان طلقك فانت طالق قبله
 ثلاثا

طلاق الدور

قبله عدم وقوعه فليس المراد الدور المصطلح عليه في علم الكلام وهو وقف كل من الشئين
 على الآخر فيلزم وقف الشئ على نفسه وتأخره عما يرتبه أو مرتين ط (قوله واقع)
 أي إذا طلقها واحدة وقع ثلاث الواحدة المجزئة وثنان من المعلقة ولوطقها ثنتين وبقنا
 وواحدة من المعلقة وطقها ثلاثا ينعن فينزل الطلاق المعلق لا يصادف أحلية فيلقو
 ولو قال ان طلقك فأنت طالق قبله ثم طلقها واحدة وقع ثنتان المجزئة والمعلقة ورس على
 ذلك كذا في فتح القدير (قوله حتى لو حكم الخ) تفريع على قوله واقع إجماعا هذا
 ذكره المحقق أيضا عن جواهر الفتاوى قاله قال ولو حكم كما كرر بصحة الدور وبقاء
 النكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه ويجب على حاكم آخر تقريرهما لأن مثل هذا
 لا يبعد خلا لا أنه قول مجهول باطل فاسد ظاهر البطلان ونقل قبله عن جواهر الفتاوى
 أن هذا القول لا يوجب العباس بن سرج من أصحاب الشافعي وأنه أنكر عليه جميع أئمة
 المسلمين وأنه قول مخترع فإن الأئمة من الصحابة والتابعين وأئمة السلف من أبي حنيفة
 والشافعي وأصحابهما أجهت على أن طلاق المكلف واقع اه قلت لكن يشك على
 دعوى الإجماع أن كثيرا من أئمة الشافعية قالوا بصحة الدور كالزبي وابن الحذاق والفتال
 والقتاشي أبي الطيب والبيضاوي وكذا الغزالي والسبكي لكنهما رجعا عنه وقد عزا
 في فتح القدير القول بطلان الدور إلى بعض المتأخرين من مشايخنا ونقل بصحة وأنها
 لا تنطبق إلى أكثرهم واتصروا صاحب البصر لكن رأيت مؤلفا حافلا للعلامة ابن حجر المكي
 في بطلانه وأنه قول أكثر الشافعية وأن القرافي من المالكية نقل عن شيخه العزيز
 عبد السلام الشافعي الملقب بسلطان العلماء أنه لا يصح بل يحرم تقليد القائل بصحة
 وينقض قضاء القاضي به فتألفته لقواعد الشرع وقال أنه شنع على القائل بجماعة من
 الحنفية والمالكية والحنابلة وأنه نقل بعض الأئمة عن أبي حنيفة وأصحابه الاتفاق على
 فساد الدور وانما وقع عنهم في وقوع الثلاث والمجزئ وحده وأن شارح الإرشاد قال إن
 المعتمد في الفتوى وقوع المجزئ وعليه العمل في الديار المصرية والشامية وعزاه المرافعي
 إلى أبي حنيفة وأنه بالغ السوء في من الحنفية فقال أنه يشبه مذهب النصارى أنه
 لا يمكن الزواج بإيقاع طلاق على زوجة معدة زهره اه ملخصا وذكر في فتح القدير أيضا أن
 القول بصحة الدور مختلق حكيم اللغة وحكم العقل وحكم الشرع وقرن بمال المزيد
 عليه فارجع إليه ه (تقييه) قد بان لك أن المعتمد عند الشافعية وقوع المجزئ فقط بناء على
 إبطال الكلام كله وهو جملة التعليق وقمتر عن القمتر المجزئ بوقوع الثلاث عند ثبانه
 على إبطال لفظ قبله فقط لأن الدور انما حصل به ونقل ابن حجر عن مفتي الحنابلة حكاية
 القولين عندهم وقمنا ما يشهدان الخلاف ثابت عندنا أيضا والله أعلم (قوله وأقسامه
 ثلاثة الخ) يأتي بيانها قريباً (قوله صريح) هو ما لا يستعمل إلا في حل عقدة النكاح
 سواء كان الواقع به رجعياً أو بائناً كما سيأتي بيانه في الباب الآتي (قوله وملحق به) أي

واعلم إجماعاً كما حذر المستفت
 مع جواهر الفتاوى حتى لو
 حكم بصحة الدور كما لا يبعد
 أصلاً (وأقسامه ثلاثة حسن
 وأحسن وبدعي) يأتي به والقاطع
 صريح وملحق به

من حيث عدم احتياجه الى النية كلفظ التصريح أو من حيث وقوع الرجعي به وان احتاج الى النية كاعتدى واستمرى وحك وأنت واحدة فأخذه الرجعي (قوله وكذا هي) مالم يوضع للطلاق واحمله وغيره كما ساقى في باب (قوله وسحله المنكوحه) أي ولو معتت عن طلاق رجعي أو بائن غير ثلاث في حرة وثنتين في أمة أو عن فسح بتعريق لآباء أحدهما عن الاسلام أو بارتداد أحدهما وتقدم ذلك المقدمي بقوله

بعده عن الطلاق يلحق * أو ردة أو بالآباء يفرق

بمخلاف عدة الفسخ بعمرة مؤبدية كقبيل ابن الزوج أو غير مؤبدية كالفسخ بخيار عتق وبلوغ وعدم كفاة ونقصان مهر وسي أحدهما ومهاجرة فلا يقع الطلاق فيها كحرمه في البصر عن الفم وكذا ما ساقى آخر الباب لوروت زوجها حين ملكته فلفظها في العدة لا يقع ويأت تمام الكلام عليه آخر الكتابات (قوله وأهل زوج عاقل الخ) احتراز للزوج عن سيد العبد ووالد الصغير وبالعاقل ولو حكاه عن المجنون والمعتوه والمدعوش والمبرم والمغنى عليه بخلاف السكران مضطرا أو مكرها وبالبالغ عن الصبي ولو صراحا وبالمستنفذ عن النائم فأد أنه لا يشترط كونه مسلما صحفا طائعا إذا عايد فبقي طلاق العبد والسكران بسبب محظور والكافر والمريض والمكره والمأزول والمطهر كما ساقى (قوله وركنه لفظ مخصوص) هو ما جعل دلالة على معنى الطلاق من صريح أو كناية

فخرج التسويغ على ما مر وأراد اللفظ ولو حكاه الدخول الكتابة المستتنة وإشادة الآخرس والإشارة الى العدد بالاصابع في قوله أنت طالق تحكما كما ساقى فيه يظهر أن من نشأ جرمع زوجته فأعطاه ثلاثه أجزا يرى الطلاق ولم يذكر لفظا لا صريحا ولا كناية لا يقع عليه كما أفتى به انظر الرمي وغيره وكذا ما يقع بعض سكان البوادي من أمرها بجلع شعرها لا يقع به طلاق وإن نواه (قوله حال عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء من روطه فلا يعق طلاق كقوله إن شاء الله تعالى أو إلا أن يشاء الله تعالى زاد في الصروان لا يكون الطلاق انتهاء غاية فانه لو قال أنت طالق من واحدة الى ثلاث لم تقع الثالثة عند الامام ط (قوله طلقة) التاء للوحدة وقيد بالان الزائد عليها بكلمة واحدة بدعي ومقتضى القيس بأحسن يجر (قوله رجعية) قالوا واحدة البائنة بدعية في ظاهر الرواية وفي رواية الزيات لا تكره يجر من الفسخ ثم ذكر عن المخط أن الخلع في حالة الحيض لا يكره بالإجماع لانه لا يمكن تحصيل العوض إلا به اه وسد ذكره الشارح وبأق علمه (قوله في طهر) هذا مصادق بأوله وآخره وقبل الثاني أولى احترازا من تطويل العدة عليها وقيل الأول قال في الهداية وهو الاظهر من كلام محمد نهر واحتراز به عن الحيض فانه فيه بدعي كما يأتي (قوله لاوطاء فيه) بجملة في محل جر مفعلة لظهوره لم يقل من قبله دخل في كلامه مالم ولو طئت بشبهة فإن طلاقها فيه حيث بدعي نفس عليه الاستيعاب لكن برده عليه الزنا فإذا طلق في طهر وقع فيه سمي حتى لو قال لها أنت طالق السنة وهي طاهرة ولكن وطئها غيره فإن كان زنا وقع وإن بشبهة

وكناية (وسحله المنكوحه)
وأهل زوج عاقل بالغ مستنفذ
وركنه لفظ مخصوص حال من
الاستثناء (طلقة) رجعية (قوله)
في طهر لاوطاء فيه

فلا كذا في المحيط وكان الفرق ان وطه الزنا لم يترتب عليه أحكام التكاح فكان ههنا
 بخلاف الوطه بنسبة وهذا يعرف أن كلام المصنف أو لمن قول غيره ليجامعها فيه
 لكن لا يتدان بقول ولا في حبس قبله ولا طلاق فيه حامل يظهر حملها ولم تكن آيسة
 ولا صغيرة كما في البدائع لأنه لو طلقها في طهر وطها في حبس قبله كان بدعيًا وكذا لو كان
 قد طلقها فيه وفي هذا الطهر لأن الجهم بين تطليقتين في طهر واحد مكرره عندنا ولو طلقها
 بعد ظهور حملها أو كانت عن لا تحبس في طهر وطها فيه لا يكون بدعيًا لعدم العلم أعمى
 تطويل العدة عليها خبر (قوله وزكها حتى تحض عنتها) بمعنى التزك من غير طلاق آخر
 لا التزك مطلقا لأنه إذا راجعها لا يصرح بالطلاق عن كونه أحسن بجر (قوله أحسن)
 أي من القسم الثاني لأنه متفق عليه بخلاف الثاني فإن ما لك قال بكرائه لا دفاع
 الحاجة واحدة بجر عن المراجع (قوله بالنسبة إلى البعض الآخر) أي لأنه في نفسه
 حسن فاندفع به ما قبل كيف يكون حسنا مع أنه أبغض الحلال وهذا أحد قسعي المسنون
 ومعنى المسنون هنا ما ثبت على وجه الاستصحاب عتبا لأنه المستعقب للثواب لأن
 الطلاق ليس عبادة في نفسه لثبت له ثواب فالمراد هنا المباح ثم لو وقعت الداعية أن
 يطلقها بدعيًا فمع نفسه إلى وقت السني يشاب على كنه تقسم من المعصية لا على نفس
 الطلاق كنه نفسه عن الزنا مثلا بعد تنهي أسماها ووجود الداعية فانه يشاب على
 عدم الزنا لأن الصحيح أن المكاتب الكف لا لعدم كما عرف في الأصول بجر ونفع (قوله
 وطلقة) سبداً ولغير موطأ أي مدخول بها متعلق بمحذوف صفة وكذا الجواز في قوله
 ولو في حبس وقوة ولو موطأ متعلق بتقريب أو دل منه على رأى وتقريب معطوف
 بهذا الواو على المبتدأ قبله وقوله في ثلاثة أطهار متعلق بتقريب أيضا وقوله فمن خصص
 حال من ثلاث المضاف السه تقريظ لكونه مضموه في المعنى وقوله وفي ثلاثة أشهر صنف
 على في ثلاثة أطهار وقوله حسن خبر المبتدأ وما عطف عليه وحاصله أن السنة في الطلاق
 من وجهين العدد والوقت فالعدد وهو أن لا يزيد على الواحدة بكلمة واحدة لا فرق فيه
 بين المدخولة وغيرها لكنه في المدخولة خاص بما إذا كان في طهر لا وطمه ولا في حبس
 قبله كالمز والافه ويعد في غيرها لا فرق بين كونه في طهر أو في حبس لأن الوقت أعمى
 الطهر الخلق عن الجماع خاص بالمدخولة فالزم في المدخولة صراعاة الوقت والعدد بأن
 يطلقها واحدة في الطهر المذكو فقط وهو السني الأحسن أو ثلاثا مفرقة في ثلاثة أطهار
 أو أشهر وهو السني الحسن وذم كوفي البصر عن المراجع أن الخلوة كالوطه هنا تقدم
 التصريح بذلك في أحكام الخلوة من كتاب التكاح (قوله في ثلاثة أطهار) أي أن كانت
 حرة والافني طهرين برجسدي والخلاف المتقدم في أول الطهر وآخره يجري هنا كونه
 عليه في البصر (قوله ولا طلاق فيه) أي في الحبس لأنه بمنزلة مالوا وقع التطليقتين في هذا
 الطهر وهو مكرره وانما يقل ولا طلاق فيه ولا في الطهر لأن الموضوع تقريظ الثلاث في

وتركها حتى تحض عنتها (أحسن)
 بالنسبة إلى البعض الآخر (وطلقة)
 لتفسير موطأ ولو في حبس
 (ولو موطأ تقريظ الثلاث في)
 ثلاثة أطهار (ولا طلاق فيه)
 حبس قبلها ولا طلاق فيه (فمن)
 خصص

ثلاثة اطهار ط (قوله وفي ثلاثة أشهر) أي حلالية ان طلقها في أول الشهر وهو السيلة
 التي رؤى فيها الهلال والاعتبر كل شهر ثلاثين يوما في تقريب المطلاق اتفاقا وكذا في حق
 انقضاء العدة عنده وعندهما شهر بالأيام وشهران بالأهلة قال في الفتح قيسل القنوي على
 قولهما لانه أسهل وليس بشئ اه (قوله في حق غيرها) أي في حق من بلغت بالنس ولم تر
 دما أو كانت حاملا وصغيرة لم تبلغ تسعين على المختار وأيسة بلغت خسا وخسين سنة
 على الراجح أما مجتمعة الطهرين ذوات الاقراء لانها شابة رأيت الدم فلا يطلقها للسنة الا
 واحدة ما لم تدخل في حد الاياس اذ الحيض مر جوفى حقها صرح به غيره واحسنه قال في
 البحر فلي هذا لو كان قد جامعها في الطهر وامتنع عن نطقها للسنة حتى يقضي ثم
 ظهر وهي كثيرة الوقوع في الشابة التي لا تحيض زمان الرضا اه قلت وقصيد الصغيرة
 بالتي لم تبلغ ثنها فيسدان التي بلغت لا يفرق طلاقها على الشهر وليس كذلك وانما يظهر
 فأنه في قوله بعده وحل طاقهن عقب وط كما تعرفه (قوله بالاولى) لان الاول أحسن
 منه وهذا جواب لسأب النهر عن قول النسخ لوجه تخصيص هذا باسم طلاق السنة
 لان الاول أيضا كذلك فالناسيب تميزه بالمقتول من طلاق السنة اه (قوله أي
 الأيسة والصغيرة والحامل) أي المقهورات من قوله في غيرها وكان الاولى للمصنف
 التصريح بهن هنالك ليعود الضمير في طلاقهن الى مذكور مصرحاً بالتردد عليه من
 بلغت بالنس وامتنع طهرها أو بلغت تسعا كما يظهر مما بعده (قوله لان الكراهة الخ)
 أي لان كراهة الطلاق في طهر جامع فيه ذوات الحيض لتوهم الحبل فيشبهه وبه العدة
 أنها بالحيض أو بالوضع قال في الفتح وهذا الوجه يقتضي في التي لا تحيض لا الصغر ولا الكبر
 بل اتفق امتداد طهرها متصلا بالصغر وفي التي لم تبلغ بعد وقد وصلت الى سن البلوغ أن
 لا يجوز تعقب وطنها بطلاقها لتوهم الحبل في كل منهما اه وقال قبله وفي المحط قال
 الحلواني هذا في صغيرة لا يرجى حملها أما فحين يرجى فلا فضل له أن يفصل بين وطنها
 وطلاقها بشهر كما قال زفر ولا يخفى أن قول زفر ليس هو أفضلية الفصل بل لزومه اه وأجاب
 في البحر بأن التشبيه انما هو بأصل الفاصل وهو الشهر لا في الأفضلية اه واحتراز بقوله
 متصلا بالصغر أي بأن بلغت بالنس وامتنع طهرها عن امتداد طهرها بعدما بلغت بالحيض
 فانها لا تطلق السنة الا واحدة كما مر لانها شابة قد رأيت الدم وهو مرجو الوجود ساعة
 فساعة فيقي فيها أحكام ذوات الاقراء بخلاف من بلغت ولم تر الدم أصلا (قوله
 والبدعي) منسوب الى البدعة والمراد بها المهرمة لتصريحهم بعصانه بجر (قوله
 ثلاث متفرقة) وكذا بكلمة واحدة بالاولى وعن الامامية لا يقع بلفظ الثلاث ولا في حالة
 الحيض لانه بدعة مجرمة وعن ابن عباس يقع به واحدة وبه قال ابن اسحق وطاوس
 وعكرمة لما في مسلم أن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد استعملوا

(و) في ثلاثة أشهر (في حق
 غيرها حسن وسق فسلم أن
 الاول سق بالاولى وحل طاقهن
 أي الأيسة والصغيرة والحامل
 عقب وطه) لان الكراهة فيه
 تخص لتوهم الحبل وهو موقوف
 هنا (والبدعي ثلاث) متفرقة
 أو ثمان جزء أو ثنتين

في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فامضاء عليهم وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين إلى أنه يقع ثلاث قال في القمح بعد سقوط الأحاديث الواردة عليه وهذا يعارض ما تقدم وأما امضاء عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة له وعمله بأنها كانت واحدة فلا يمكن الاوقد اطلعوا في الزمان المتأخر على وجودنا نسخ ولعلهم بأنهم الحكم لذلك لعلهم بأنهم سمعوا اتفاقاً في الزمان المتأخر وقول بعض المناطقة توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رأته فهل صح لكم منهم وأعن عشر عشر عشرهم القول بوقوع الثلاث باطل أما أولاً فاجاب عنهم ظاهر لانه لم ينقل عن أحد منهم أنه خالف عمر حين أمضى الثلاث ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف تسعة كل في جملة كبير حكم واحد على انه اجماع سكوني وأما ثانياً فالعبرة في نقل الاجماع بنقل ما عن المجتهدين والمائة ألف لا يبلغ عدّة المجتهدين الفقهاء منهم أكثر من عشرين كالتلفاء والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة والباقيون يرجعون اليهم ويستقون منهم وقد ثبت النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالفاً فإذا بعد الحق الاقتضال وعن هذا قلنا لو حكم ما حكم بأنها واحدة لم يتخذ حكمه لانه لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو خلاف للاختلاف ونهاية الامر فيه أن يصير كسبع أمهات الاولاد أجمع على نفسه وكثر في الرمن الاول يعين اهـ ملخصاً ثم أحال في ذلك (قوله في طهر واحد) قبل الثلاث والثلثين (قوله لا رجعة فيه) فلو قتل بين المطلقين رجعة لا يكره ان كانت بالقول أو بفعل القبله أو بالمس عن شهوة لا بالجماع اجماعاً لانه طهر فيه جماع وهذا على رواية الطحاوي الثانية وظاهر الرواية ان الرجعة لا تكون فاصلة وكذا لو قتل النكاح أقاده في البصر (قوله وطئت فيه) أي ولم تكن حبل ولا آيسة ولا صغيرة لم تبلغ تسع سنين كإمتر (قوله في حيض موطوءة) أي مدخول بها ومنهلا المتسلى بها كإمتر (قوله لكان أوحزوا نود) أما الاول فظاهر وأما الثاني فلانه يشمل ما ذكره ويشمل الطلاق البائن كإمتر وما لو طلقها في النفاس فانه يدعى كافي البصر وما لو طلقها في طهر لم يجامعها فيه بل في حيض بميله وما لو طلقها في طهر طلقها في حيض قبله فانهم (قوله وتجب رجعتها) أي الموطوءة المطلقة في الحيض (قوله على الأصح) مقابلة قول القدوري أنها مسخية لان المسخية وقعت فته تدارقها ووجه الأصح قوله صلى الله عليه وسلم لعمر في حديث ابن عمر في العحصين مرابك فلما رجعا حين طلقها في حالة الحيض فانه يشمل على وجوبين صريح وهو الوجوب على عمر أن يأمر وضعت وهو ما علق بأنه عند توجيهه المصلحة اليه فان عمر نائب فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كالمبلغ وتعدارتقاع المسخية لا يبلغ صاروا الصيغة من الوجوب لجواز ايجاب رفع أثرها وهو العدة وتطويلها اذ قضاء النبي قضاء ما وازره من وجه فلا تترك المسخية وغامه في القمح (قوله رفع المسخية) بالراء وهي الأولى من

في طهر واحد (لا رجعة فيه)
أو واحدة في طهر وطئت فيه
أو واحدة في حيض موطوءة
لوقال والبدعي ما خالفها لكان
أو جزوا نود (وتجب رجعتها)
على الأصح (فيه) أي في الحيض
رفع المسخية

نسبة الدال ط أى لأن الدفع بالمال يقع والرفع بالراء الواقع والمصبة هنا وقعت
والمراد دفع أثرها وهو العدة وتطويلها كما عجلت لأن دفع الطلاق بعد وقوعه غير ممكن
(قوله فإذا طهرت طلقها ان شاء) ظاهر عبارته أنه يطلقها في الطهر الذي طلقها في
حيضه وهو موافق لما ذكره الطحاوى وهو رواية عن الإمام لأن أثر الطلاق انعدم
بالمراجعة فكانه لم يطلقها في هذه الحيضة فيسقط طلقها في طهرها لكن المذكور
في الأصل وهو ظاهر الرواية كما في الكافي وظاهر المذهب وقول الكل كما في فتح القدير أنه
إذا راجعها في الحيض أمسكت عن طلاقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فيطلقها ثانية
ولا يطلقها في الطهر الذي يطلقها في حيضه لأنه بدعي كذا في البحر والمنع وعبارة المصنف
تحتله اهـ ويدل لتأخر الرواية حديث العيصين مرابطك فليراجعها ثم يسكنها حتى
تطهر ثم تحيض فتطهر فإن بداهة أن يطلقها فيطلقها قبل أن يحيض أم لا العدة كما أمر
الله عز وجل بجر قال في الفتح ويظهر من لفظ الحديث تقييد الرجعة بذلك الحيض الذي
أوقع فيه وهو المفهوم من كلام الأصحاب إذا تزوجت فولم يسجل حتى طهرت تقرر
المصبة اهـ وقد يقال هذا ظاهر على رواية الطحاوى أما على المذهب فينبغي أن لا تستقر
المصبة حتى يأتي الطهر الثاني بجر قلت وفيه نظر فإنه حيث كان ذلك هو المفهوم من
الحديث وكلام الأصحاب يجعل المذهب عليه فتأمل (قوله قيد بالطلاق) أى في قوله
أو في حيض موطوء والمراد أيضا بالطلاق الرجعي احترازاً عن البائن فإنه بدعي في
ظاهر الرواية وإن كان في الطهر كما مر (قوله لأن التضيير الخ) أى قوله لها اختار لنفسك
وهي حائض وكذا الواخترت نفسها حال في الذخيرة عن المتق ولا بأس بأن يخلعها
في الحيض إذا رأى منها ما يكره ولا بأس بأن يضرها في الحيض ولا بأس بأن يختار نفسها
في الحيض ولو أدركت فاختارت نفسها فلا بأس للقاضي أن يفرق بينهما في الحيض اهـ
وفي البدائع وكذا إذا اعتقت فلا بأس بأن تختار نفسها وهي حائض وكذا امرأة
الضنين اهـ وكذا الطلاق على مال لا يكره في الحيض كما صرح به في البحر عن العراج
والمراد بالخلع ما إذا كان خلعاً جالماً لا قدماً من المحبط من تعطيل عدم كراهته بأنه لا يمكن
تحصيل العوض إلا به وفي الفتح من فصل المشقة عن القوائد الظهيرة لو قال لها طلق
تفك من ثلاث ما شئت فطلعت نفسها ثلاثاً على قوله ما أو تنين على قوله لا يكره لأنها
منطوية فإنها لو تزوجت خرج الأمر من يدها اهـ (قوله لا يكره) لأن علة الكراهة دفع
الضرر عنها بطول العدة لأن الحيضة التي وقع فيها الطلاق لا تحسب من العدة
وبالاختيار والخلع قد رخص بذلك رجعي وفيه أنه يلزم حل الطلاق مطلقاً في الحيض
إذا رخصت به مع أن إطلاقهم الكراهة يتأقبه فلا يظهر تعطيل الخلع والطلاق بعرض
بما مر عن المحبط وبأن التضيير ليس طلاقاً بنفسه لأنه لا يطلق ما لم تختار نفسها فصار كإنها
أوقعت الطلاق على نفسها في الحيض والمنع هو الرجل لاهي أو القاضي هذا ما ظهر لي

(فإذا طهرت) طلقها (أن شاء)
أو أمسكتها قيد بالطلاق لأن
التضيير والاختيار والخلع
في الحيض لا يكره فيجب

تأمل (قوله والنفس كالحيض) قال في الصوري كان المنع من الطلاق في الحيض
لتحويل العدة عليها كان النفس مثله كافي الجوهره (قوله قال لموطأ أنه) أي
ولو حكما كالنكاح بها كالمتر (قوله للسنة) اللام فيه للوقت وليست اللام بقيدفتلها
في السنة أو عليها أو معها وكذا السنة ليست بقيد بل مثلها ما في معناها كطلاق العبد
وطلاق العدة لا وطلاق العدة ولغة وطلاق الدين أو الإسلام أو أحسن الطلاق أو أحله
أو طلاق الحق أو القرآن أو السكاب وتعلمه في البصر (قوله وتقع أو لاها) أي أولى
المذكورات من الثلاث أو اثنتين فاقهم وقوله في طهر لا وطه فيه أي ولا في حيض قبله
كما يشهد ما تقدم قال كان ذلك الطهر هو الذي طلقها فيه تقع فيه واحدة للعالم ثم عند
كل طهر أخرى وإن كانت حائضا أو جامعها فيه لينطلق حتى ينحصر ثم الطهر كافي البصر
(قوله فلو كانت غير موطأ) محترز قوله لموطأ أنه وقوله ولا تنحصر محترز قوله وهي ممن
ينحصر وشمل من لا ينحصر الحامل خلا لما تقدم كما في البصر (قوله تقع واحدة للعالم)
أي في الصورتين وأطلق في الحال فشمل حالة الحيض (قوله ثم كذا تنكها) راجع
للمسألة الأولى أي فإذا وقعت عليه واحدة للعالم بانت منه بلا علة لأنه طلاق قبل
الدخول فلا يقع غيرها ما لم يترقبها فتقع أخرى بلا علة فإذا تترقبها أيضا وقعت الثالثة
وعلمه في البصر بأن زوال الملك بعد العين لا يطلها اه تأمل (قوله أو مضى شهر) يرجع
إلى المسألة الثانية (قوله وإن نوى الخ) أعاد أن وقوع الثلاث على الإطهار مقيد بما إذا
نواه وأطلق ما إذا نوى غيره فانه يصح نهر (قوله لانه محتمل كلامه) وهذا لأن اللام
كما جاز أن تكون للوقت جاز أن تكون للتعليل أي لأجل السنة التي أوجبت ووقوع
الثلاث وإذا حتمت نيته للعالم فأولى أن تقع عند كل واحد شهر مقيد بذكر الثلاث لانه
لو لم يذكرها وقعت واحدة للعالم إن كانت في طهر لم يجامعها فيه ولا الخ في طهر ولو نوى
ثلاثا لم يفرق على الإطهار صريح ولو لم يفرق لولا أن وقع في الفتح القول بأنه لا يصح وقامه
في التبر (قوله ويقع طلاق كل زوج) هذه الكلمة متقوضة بزواج المبانة إذا يقع طلاقه
بإساعها في العدة وأجيب بأنه ليس بزواج من كل وجه أو أن امتناعه لعارض هو زوم
تخصيص الحاصل ثم كلامه شامل لما إذا وكل به أو أجاز من الفضولي نهر وسأقي (قوله
للدخل السكران) أي فانه في حكم العاقل زجره فلا منافاة بين قوله عاقل وقوله إلا في
أو سكران (قوله فان طلاقه صحيح) أي طلاق المكره وشمل ما إذا أكره على التوكيل
بالطلاق فهو كمن طلق الوكيل فانه يقع بحر قال محسن الخير الرمي ومثله العتاق
نماصر جوابه وأما التوكيل بالنكاح فلم أر من صرح به وأما ظاهره أنه لا يمتنع ما في ذلك
لتصريحهم بأن الثلاث تصح مع الأكره اختصا به وقد ذكر الزيلعي في مسئلة الطلاق
أن الوقوع استصنانا والقياس أن لا تصح الوكالة لأن الوكالة تطل بالهزل فكذا مع
الأكره كالتبعية وأما وجه الاستصنان أن الأكره لا يمتنع انعقاد البيع ولكن يوجب

والنفس كالحيض جوهره (قال
لموطأ أنه) حال كونها (عن
نحيض أنت طالق ثلاثا) أو اثنين
(السنة) وقع عند كل طهر طلاقه
وتقع أو لاها في طهر لا وطه فيه
فلو كانت غير موطأ أو لا تنحصر
تقع واحدة للعالم ثم كذا تنكها
أو مضى شهر تقع (وإن نوى أن
تقع الثلاث الساعة أو) أن تقع
عند رأس (كل شهر واحدة
صحت نيته) لانه محتمل كلامه
(ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل)
ولو تقديرا بدائع ليدخل
السكران (ولو عبدا أو مكرها)
فان طلاقه صحيح

مطل
في الأكره على التوكيل بالطلاق
والنكاح والعتاق

فساده فكذا التوكيد بقوله لامع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها
من الاستقاطات فاذا لم تبطل فقد تنصرف الوكيل اه فانظر الى هذه الاستحسان
في الطلاق تجدها في النكاح فيكون حكمهما واحدا فاقبل اه كلام الرمي قلت
وسأني مقام الكلام على ذلك في كتاب الاكراه ان شاء الله تعالى (قوله لا اثر له بالطلاق)
قد علم بالطلاق لان الكلام فيه والا فافراد المكره فيه لا يصح أيضا كالأثر يعتق أو نكاح
أو زوجة أو في أو وضوع دم عمد أو عيب دمه أنه ابنه أو جاريته انها أم ولده كائن عليه
الحاكم في الكافي هذا وفي البصر ان المراد الاكراه على التلقظ بالطلاق فلو اراد على أن
يكتب طلاق امر أنه فكتب لا تطلق لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا
حاجة هنا كذا في الغنية ولو أقر بالطلاق كذا به وهذا لا وقع قضاء لادبائه اه وبأن
تخلعه (قوله طلاق) أطلقه فعمل البائن بقسمه والرجعي وهو مع ما عطف عليه مبتدأ
والخبر محذوف تقديره تصح مع الاكراه دل عليه قوله آخر انه تصح مع الاكراه ثم ان كان
الزوج قد وطئ فلا يرجع له على المكره والا فله الرجوع بنصف المسمى كذا ذكره المصنف
في الاكراه ط (قوله وإيلاه) فان تركت أربعة أشهر بابت منه فان لم يكن دخل بها
وجب نصف المهر ولم يرجع به على النكاح كافي (قوله نكاح) يشمل ما إذا أكره الزوج
أو الزوجة على عقد النكاح كما هو مقتضى الطلاق خلافا لما قيل من أن العقد لا يصح
إذا أكرهت هي عليه كالأرضاء في النكاح قبيل قوله وبشرط حضور شاهدين فانهم
(قوله مع استبدال) يكره الدال من غير تبيين لضرورة النظم وصورته أن يكرهه على
استبدال أمته فإذا وطئها وأنت بولادت منه ولا يجوز له نفسه ط وفيه ان هذا الاكراه على
فعل حسي وهو الوطء ترتب عليه حكم آخر وهو صيرورتها أم ولده وأمثلة كثيرة كالأكره
على دخول دار على عتق عبده على دخولها فانه يعتق ولا يضمن له المكره شيئا أو أكرهه على
شراء عبد على عتقه على ملكه فانه يعتق وعليه قيمته للمبايع ولا يرجع على المكره بشي
كافي كافي الحاكم من الاكراه ط وكذا الواكراهه على شراء ذي رحم محرم منه أو أمته قد
ولدت منه أو أمته قد جعلها مديرة إذا ملكها اه وصوره الرجعي بأن يكرهه على أن يقر بأن
أم ولده وفيه ما علمته مما قلناه قبله عن الكافي أيضا والله اعلم (قوله عفو عن العمد) أي
لوجوبه على رجل قصاص في نفس أو في ماله فأكراهه بوعيد تلقا أو حبس حتى عفا
فالعفو جائز ولا ضمان له على الجاني ولا على المكره لانه لم يتلف مالا وكذلك الشهود إذا
رجعوا فلا ضمان عليهم ولو وجب له على رجل حق من مال أو كفاة نفس أو غير ذلك فأكراهه
بوعيد يقتل أو حبس حتى أبرأ من ذلك كانت البراءة باطلة كذا في الكافي وبه علم أنه
أحترز بالعمد عن الخطأ لأن موجب المالك فلا تصح البراءة منه (قوله رضاع) برده عليه
ما ذكرناه في الاستبدال فانه أيضا فعل حسي ترتب عليه حكم آخر وهذا لا ينصرف كاعتلته
وكذا يقال مثله ما لو أكرهه على الخلق بزوجه أو على وطئها فانه يقر عليه جميع المهر

مطلب
في المسائل التي تصح مع الاكراه
لا اثر له بالطلاق ولا ينظم في التهر
ما يصح مع الاكراه فقال
حلاق وإيلاه روجعة
نكاح مع استبدال عفو عن العمد

وكذا لو أكره على وطء أم زوجته أو بنتها تحرم عليه زوجته (قوله وأيمان) جمع عين قال
 في الكافي في باب الأكرام على النذر والعين ولو أكره رجل بوعده نكاحي جعل على نفسه
 صدقة فقه تعالى أو صوماً أو حباً أو عرة أو غزوة في سبيل الله تعالى أو ديناً أو شيئاً يقترب به إلى
 ائمة تعالى لزمه ذلك ولا ضمان على المكره وكذلك لو أكرهه على العين بشئ من ذلك أو بغيره
 من الطاعات والمعاصي اهـ (قوله وفي) أي في الإبلاء بقوله أو فصل ذكره الشارح
 في الأكرام (قوله ونذر) قلنا الكلام عليه قريباً (قوله قبول لا يدايع) أخذه
 في البصر من قوله في القنينة أكره على قبول الودعة فتلفت في يده فلم تستحقها فتعجب
 المودع اهـ بناء على أن المودع يرضخ المذال قال في التبر بعد قلته ثم ظهر لي أنه يكسر المذال
 فليس من المراضع في شيء ذلك أنه في البرازية قال أكره بالمس على إيداع ماله عنده هذا
 الرجل وأكره المودع أيضاً على قبول فضاخ لا ضمان على المكره والقابض لاه ما قبضه
 لنفسه كالأولوبت الرج فالتفت في حجره فأخذ منه ليرة فضاخ في يده لا يضمن اهـ قلت وحاصله
 أن التعليل المذكور يدل على أن المستحق للودعة في مسألة القنينة ليس له تعجب المودع
 بالفتح لانه إذا كان مكرهاً على قبولها لم يكن قابضاً لنفسه تعجب أنه يكسر لانه
 دفعها باختياره فلم يستحق تعجبته ولكن مع هذا أيضاً لو صرح قراءتها بالفتح لم يكن من
 هذه المراضع أيضاً لأن الكلام فيما يصح مع الأكرام وتضمنه يدل على أنه لم يصح قبوله
 للودعة لأن حكم المودع بالفتح عدم الضمان بالتلف فتأمل (قوله كذا الصلح عن عمد)
 أي قبول القتال الصلح عن دم العمد على مال كذا في البصر أي إذا أكره على أن يصلح
 صاحب الحق على حال أكثر من الدية أو أقل فصالحه بطل الدم ولم يلزم الجاني شيء مما كان
 الحاكم وذكر قبله أنه لو أكره على دم العمد على أن يصلح منه على أن يخلو لغيره لا يلف اهـ
 وأغلام المال القتال في الثانية لانه غير مكره (قوله طلاق على جعل) أي قبول المرأة
 الطلاق على مال بصر فيقع الطلاق ولا شيء عليها ولو كان مكان التعلقة شلح
 بأفنديهم كان الطلاق بائناً ولا شيء عليها ولو كان هو المكره على الخلع على أن يوقد
 دخل بها وهي غير مكره تقع الخلع ولزمها الاقتصار في الكافي (قوله عين به أمت)
 أي بالطلاق وفاعل أنت ضمير العين ح والمراد به تعليق الطلاق على شيء كما إذا أكره
 على أن يقول إن كنت زيداً فزوجتي كذا (قوله كذا العتق) أي الأكرام على العين بالعتق
 وأما الأكرام على نفس العتق فبأي قاقهم كالأكرام على أن قال إن دخلت الدار فانت
 حر أو أن صلت أو أكلت أو شربت فتفعل بعتق العبد وبغير الذي أكرهه فبینه وتماه
 في الكافي (قوله والاسلام) ولومن ذم كماله طلقه كثير من المشايخ وما في انشائية من
 التفصيل بين الذي تلا يصح والحري فيصحب فقياس والاستحسان محتمة مطلقاً فأما
 الشارح في الأكرام ط ولو كان أكرهه على الاقرار بالاسلام فيما مضى فالأقرار باطل
 كذا في الكافي (قوله تدبير العبد) بضم الراء من غير تنوين للضرورة ح وتقييده بالعبد

وضاع وأيمان وفي مودعه
 قبول لا يدايع كذا الصلح عن عمد
 طلاق على جعل عين به أمت
 كذا العتق والاسلام تدبير العبد

لمناسبة الروى والامة مثله ط (قوله وايجاب احسان) أى ايحاب مدقة بحر وتقدم
 نقله عن الكافي (قوله وعنى) ويرجع بقية العبد على المكره اذا أعققه لغیر كفارة
 والافلاذ وجوع كاذره المصنف فى الاكراه ط وشمل العتق بالفعل كالأمر كرهه على شراء
 محرمه لمكتنه لا يرجع على المكره بشئ كما تقدم عن الكافي وبه صرح فى البرازين
 الاكراه خلافا لما يوجهه ما نقله الشارح فى الاكراه عن ابن السكال فاقههم (قوله
 عشرين فى العتق) حال من فاعل نصح قال فى النهروى ترجع الى ستة عشر دخول ايحاب
 الاحسان فى التذروء دخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق فى الطلاق ودخول اليمين
 بالعق فى العتق اح ح وتقدم عن التهران قبول الايداع ليس منها فعدات الى خمسة عشر
 وقد سئل ان الاستلاد والرضاع من الافعال المحسبة المقرب عليها امر آخر فلا ينبغى
 تخصيصهما بالذکر فعدات الى ثلاثة عشر وقد زدت عليها خمسة آخر التقطع من اكراه
 كافى الحاكم الاولى المخلع على مال بأن اكراه على خلع امرأته على ألف وقد تزوجها
 على أربعة آلاف ودخل بها والمرأة غير مكره فخلع واقع ولها عليه الألف ولا شئ على
 الذى اكراهه ولو كانت هى المكره كان الطلاق بائنا ولا شئ عليها * الثانية الفسخ
 كالأمر عتق ولها زوج حر لا يدخل بها فاقا كرهت على أن اختارت قسم فى جعلها باطل
 المهر عن الزوج ولا شئ على المكره ولو كان دخل بها الزوج قبل ذلك فالمرء لولاها على
 الزوج ولا يرجع على المكره * الثالثة التكفير كالأمر بعبد تلف على أن يكفر يميناً
 قد حنت فيها ولا يرجع له على المكره وان اكراهه على عتق عبده هذا عن المصنف وعلى
 المكره بقية ولو اكراهه بالحبس أجراه عنها وكذلك كل شئ وجب عليه فقتل من تذر
 أو هدى أو صدقة أو حج فأكراهه على أن يحضه ولم يأمره المكره بشئ بعينه أجراه ولا ضمان
 على المكره * الرابعة ما كان شرطاً لغيره كالأمر على عتق عبده على شرائه أو طلاق زوجته
 على دخول الدار فأكراهه على الشراء أو الدخول أو اكراهه على شراء ذى محرمه أو أمة
 قد ولدت منه ونحو ذلك ويدخل فيه الرضاع فانه شرط للعربية والاستلاد أى الوطء
 لطلب الولد فانه شرط لثبوت منتهه أيضاً * الخامسة ما يقتضاه من التوكيل بالطلاق
 والعق فقد صارت ثمان عشرة صورة تقدمتها بقولى

طلاق واعتاق نكاح ورجعة * غلام وإبلاء وعفو عن العمد
 يمين وإسلام وفى من ذره * قبول الصلح العمد تدبير للعبد
 ثلاث وعشر مصورها المكره * وقد زدت خساوى خلع على نقد
 وفسخ وتكفير وشرط لغيره * ووكل عتق أو طلاق فخذ عتق

(قوله وأهزلا) أى شفع قضاء وديانة كالأمر فى الشارح وبه صرح فى الخلاصة معلا
 بأنه مكابر باللفظ فسحق التلظظ وكذا فى البرازية وأما ما فى اكراه الخاتمة لولا كرهه على أن
 يتر بالطلاق فأقر بالبيع كالأمر بالطلاق أهزلا أو كذا يقال فى البصران مراده بصدم

وايحاب احسان وعنى فهذه
 تسع مع الاكراه عشرين فى العتق
 (أوهزلا)

الوقوع في المشبه به عدمه ديانته ثم نقل عن البرازية والفتنة لو أراد به التلويح عن الماضي
 كذا لا يقع ديانته وإن أشهد قبل ذلك لا يقع قضاءه أيضا اه ويمكن جعل ما في الخاتمة على
 ما إذا أشهد على أنه يتوهم بالطلاق هازلا لا يصدق أن ما مر عن الخلاصة انما هو فيما لو أنشأ
 الطلاق هازلا وما في الخاتمة فيما لو أنشأ به هازلا فلا منافاة بينهما قال في التلويح وكما أنه
 يطل الاقرار بالطلاق والعناق مكرها كذلك يطل الاقرار به هازلا لأن الهزل دليل
 الكذب كالأكراه حتى لو أجاز ذلك لم يجز لأن الاجازة انما تلحق سببا منعقد لا يحتمل العصة
 والبطان وبالاجارة لا يصير الكذب صدقا وهذا بخلاف انشاء الطلاق والعناق
 وبغيرهما مما لا يحتمل التسخيق فانه لا أثر فيه للهزل اه وبهذا انفع ما ورد الرمي من
 المتأخرين عبارة الخاتمة وغيرها (قوله لا يشهد حقيقة كلامه) بيان لمعنى الهازل
 وفيه قصور في التصريح للهزل لغة اللعب واصطلاحا أن لا يراد باللفظ ولا نية
 الحق الحقيقي ولا المجازي بل أردبه غيرهما وهو ما لا تصح ارادته منه وضده الجذوهو أن
 يراد باللفظ أحدهما (قوله خفيف العقل) في التصريح للهزل في اللغة الخفة
 وفي اصطلاح الفقه المنفة تبعث الانسان على العمل في ما له بخلاف مقتضى العقل
 (قوله أوسكران) السكر هو ريزيل العقل فلا يعرف به السما من الارض وقال ابل
 يقبل على العقل فهذه في كلامه وبه هو قائل لمسا في الطهارة والايان والحديد
 وفي شرح بكر السكر انى تصعب التصرفات أن يصير حال يتحسن ما يستقيمه الناس
 وبالعكس لكنه يعرف الرجل من المرأة قال في الضرر والمخدر في المذهب الأول نهر
 قلت لكن صرح المحقق ابن الهمام في الضرر أن تعريف السكر عكس عما مر عن الامام
 انما هو في السكر الموجب للعدالة لوميزين الارض والسما كان في سكره نقصان وهو شبهة
 العدم فيندري به الحد وأما تعريفه عنده في غير وجوب الحد من الاحكام فالمعتبر فيه عنده
 اختلاط الكلام والذهيان كقولهما وتقل شارحه ابن أمير حاج عنه أن المراد أن يكون
 غالب كلامه هذيا فلو نصفه مستقيما فليس يسكر فيكون حكمه حكم العصاة في اقراره
 بالحد ودون غير ذلك لأن السكران في العرف من اختلاط حذمه به فلا يستقر على شيء وما لم
 أكثر التلويح الى قولهما وهو قول الأئمة الثلاثة واختاروه لقسوى لانه المتعارف وتأيد
 بقول علي رضي الله عنه اذا سكر هذى ورواه مالك والشافعي والحنفي وجه قوله ثم بين وجه
 التعريف راجعه فيه فظهر أن المختار قولهما في جميع الابواب فاقهم وبين في الضرر حكمه
 انه ان كان سكره بطريق محرم لا يطل تكليفه فتأزمه الاحكام ونصعب عباراته من الطلاق
 والعناق والبسع والاقراور تزيج المغار من كفو والاقراض والاستقراض لأن العقل
 قائم وانما عرص فوات فهم الخطاب بحصنة متفق في حق الاثم ووجوب القضاء ويعص
 اسلامه كالسكره لا رتبة لعدم التصديق واما الهازل فاقما كشرع عدم قصد ما بقول
 بالاستغناء لانه صدر منه عن قصد صحيح استغناء بالدين بخلاف السكران (قوله)

مطلب
 في تعريف السكران وحكمة

لا يشهد حقيقة كلامه (أو شيئا)
 خفيف العقل (أو سكران)

ولو فبيد أي سواء كان سكر من الخمر أو الأشمرة الأربعة المحرمة أو غيرهما من الأشمرة
 المتخذة من الطيوب والصل عند محمد قال في الفتح ويقول يفتي لأن السكر من كل شراب
 محرّم وفي البحر من الزنازية المختار في زنا ما لا يرم الحد وقوع الطلاق اه وما في الخاتمة من
 تصحيح عدم الوقوع فهو مبنى على قوله ما من أن التبدل حلال والمقتضى بخلافه وفي النهر
 عن الجوهرة أن الخلاف مقسب على إذا شرب به للتداوى فلهو والطرب فيقع بالإجماع
 (قوله وحديث) قال في الفتح اتفق مشايخ المذهبين من الشافعية والحنفية بوقوع
 طلاق من غاب عقله بأكل الحشيش وهو المسمى بورق القتب لفتواهم بحرمته بعد أن
 اختلفوا فيها فأنقذوا من غاب عقله ما من أورد من حرمه لعل المتقدمين لم يتكلموا فيها
 بشئ لعدم ظهور رثائهم فيهم فلما ظهر من أمر هامن الفساد كثير وفتاها دعا مشايخ
 المذهبين إلى تحريرها وأتوا بوقوع الطلاق من زوال عقلها اه (قوله وأفيون أو بنج)
 الأفيون ما يخرج من الخشخاش والبنج بالفتح نبات مسكت ومصرح في البدائع وغيرها
 بعدم وقوع الطلاق بكلمه معلا بأن زوال عقله لم يكن بسبب هوه معصية والحق التصحيح
 وهو أن كان للتداوى لم يقع لعدم المعصية وإن لهو وأدخل الآفة قصدا فبني
 أن لا يتبدى الوقوع وفي تصحيح القدوري عن الجواهر وفي هذا الزمان إذا سكر من
 البنج والأفيون يقع زحرا وعليه الفتوى وعلمه في النهر (قوله زحرا) أشار به إلى
 التفصيل المذكور فانه إذا كان للتداوى لا يزجر عنه لعدم قصد المعصية ط (قوله
 واختلف التصحيح الخ) فصح في التحفة وغيره عدم الوقوع وزجر في الخلاصة بالوقوع
 قال في الفتح والأول أحسن لأن موجب الوقوع عند زوال العقل ليس إلا التسبب في
 زواله بسبب مخلوط وهو منتف وفي النهر عن تصحيح القدوري أنه التصحيح (قوله نسف
 لوزال عقله بالصداع) لأن عقله زوال العقل الصداع والشرب على العلة والحكم لا يضاف
 إلى عقله العلة إلا عند عدم صلاحه العلة ويقام في الفتح هذا وقد فرض المسئلة في الفتح
 والبحر فيما إذا شرب بخرا فصدع ويقال له ما في المقتط لو كان التبدل غير شديد فصدع
 فذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه وإن كان التبدل شديدا حراما فصدع فذهب عقله يقع
 طلاقه اه فقد فرق بين ما إذا كان بطريق محرم وغير محرم كما ترى فتأمل (قوله أو بجماع)
 كما إذا سكر من ورق الزمان فإنه لا يقع طلاقه ولا عقاقه ونقل الإجماع على ذلك صاحب
 التهذيب كذا في الهندية ط قلت وكذا لو سكر ببنج أو أفيون تناوله لاعلى وجه المعصية
 بل للتداوى كما مر (قوله وفي القهستاني الخ) هذا مبنى على تعريف السكران الذي
 نصصه رحمه الله عندنا بأنه من معه من العقل ما يقوم به التكليف وتجب عنه في الفتح وقال
 لا شك أنه على هذا التقدير لا يجره لأحد أن يقول لا تصح تصرفاته (قوله منها الوكيل
 بالطلاق صاحب) أي فإنه إذا أطلق سكران لا يقع ومنها الرقة ومنها الأقارب والحدود
 انحصار ومنها الأشهاد على شهادة نفسه ومنها تزويج الصغيرة بأقل من مهر المثل أو الصغير

المنزى من أصحاب الامام الشافعي
 وأسدين عمرو صاحب الامام أبي
 حنيفة اه منه

مطلب
 في الحاشية والأفيون والبنج

ولو فبيد أو حشيش أو أفيون أو
 بنج زحرا به يفتي تصحيح القدوري
 واختلف التصحيح بين سكر مكروها
 أو مضطرا ثم لو زال عقلها بالصداع
 أو بجماع لم يقع وفي القهستاني
 معز بالزائد أي أنه لو لم يميز ما يقوم
 به الخطاب كان تصرفه باطلا
 انتهى واستثنى في الاشياء من
 تصرفات السكران سبع مسائل
 منها الوكيل بالطلاق صاحب

بأكثر فانه لا يتقد ومنه الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم يتقد على موكله ومنها الغصب من صاح وبتد عليه وهو سكران كذا في الاشباح قلت لكن اعترضه محشمه المهور في الاخير بان المتقول في العادة ان الغاصب يبرأ بالتد عليه من الضمان فحكمه فيها كالصاح وكذا في مسئلة الوكيل بالطلاق بان الضمير الوقوع نص عليه في الخلية والصبر (قوله لكن قيده البرازي) قال في التبر عن البرازية وكله بطلاقها على مال فطلقها في حال السكر فانه لا يقع وان كان التوكيل والايقاع حال السكر وقع ولو بلا مال وقع مطلقا لان الراي لا يمتنع لتقدير البدل اه اقول والتعليل بشدة انه لو كاله بطلاقها على ألف فطلقها في حال السكر وقع مطلقا ح (قوله واختاره الطحاوي والكرخي) وكذا محمد بن مسلمة وهو قول زكريا كانه في القمع (قوله عن التبرخي) صوابه من التبريد بالآخرة لا بالثاني كما رأيت في نسخ التاتريانية (قوله والقنوي عليه) قد علمت مخالفتهم لرائد التبرخي ح وفي التاتريانية طلاق السكران واقع اذا سكر من انحرأ والتبذ وهو مذهب أصحابنا (قوله ان دام الموت) قد في طائفة فقط ح قال في البصر في هذا اذا اطلق من اعتقل لسانه وقت فانه دام به الى الموت فتدوان زال بطل اه قلت وكذا لو تزوج بالاشارة لا يعمل له وطؤها لعدم فحاشه قبل الموت وكذا سائر عقوده ولا يفتي مافي هذا من الخرج (قوله به يفتي) وقد التفتنا في الاستدابة سنة بجر وفي التاتريانية عن الشنايع ويقع طلاق الاخرس بالاشارة بربده الذي وفوه هو اخرس او طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت اشارته مفهومة والتمتير (قوله واخصن الكمال الخ) حيث قال وقال بعض الشافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالاشارة لان دفع الضرورة بجاهر ادل على المراد من الاشارة وهو قول حسن وبه قال بعض مشايخنا اه قلت بل هذا القول تصریح بما هو المفهوم من ظاهر الرواية فغنى كافي الحاكم الشهيد مانحه فان كان الاخرس لا يكتب وكان له اشارة تعرف في طلاقه ونكاحه وشراؤه وبيعه فهو جائز وان كان لم يعرف ذلك منه او شك فيه فهو باطل اه فقد رتب جواز الاشارة على بجزء من الكتابة فيقيد انه ان كان يحسن الكتابة لا يجوز اشارة ثم الكلام كافي التبر انما هو في عصر صرحه تصرفه على الكتابة والا فغيره يقع طلاقه بكتابه كما يأتي آخر الباب فمالا به (قوله باشارة المعهودة) أي المقررة بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكانت الاشارة ما نالما أجله الاخرس بجزء من القمع وطلاقه المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجعي كذا في المضمرات ط عن الهندية (قوله بان أراد التكليم بغير الطلاق) بان أراد ان يقول بلسان القهجري على لسانه أنت طالق تطلق لانه صريح لا يحتاج الى التنية لكن في القضاء كطلاق الهازل واللايه ط عن المنع وقوله كطلاق الهازل واللاعب مخالفا لفتنائه ولما يأتي قريبا وفي فتح القدير عن الحاروي معزيا الى الجمع الاصغر ان أسد استل عن أراد ان يقول زينب طالق

لكن قيده البرازي بكونه على مال والواقع مطلقا ولو وقع الشافعي طلاق السكران واختاره الطحاوي والكرخي وفي التاتريانية من التبرخي والقنوي عليه (أو اخرس) ولو طارئا ان دام الموت به يفتي وعليه قصر فاته موقوفة وامتنع الكمال اشتراط كتابته (باشارة) المعهودة فانها تكون كعبارة الناطق استصاها (أو بضمها) بان أراد التكليم بغير الطلاق بغيري على لسانه الطلاق أو بلفظه

جري على لسانه عسرة على ايهما يقع الطلاق فقال في القضاء تطلق التي سعى وفيها
 منه وبين اقدمت على لا تطلق واحدة منهما ما التي سعى فلا نه لم يردوها وما غيرهما فلا نه
 لو طلقت طلقت بغير الدية (قوله غيرهما يعني) كالأول والزوجها اقرأ على أعشى
 أنت طالق ثلاثا فقلت ثلاثا في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى اذ لم يعلم الزوج
 ولم يتزوج عن الخلاصة (قوله وأغفلا وأساها) في المصباح الغفلة غيبة النبي عن بال
 الإنسان وعدم تذكره وفيه أيضا سها عن النبي سهو وغفل قلبه عنه حتى زال عنه فلم
 يتذكره وفروا بين الساهي والناسي بأن الناسي اذا ذكره ذكره والساهي بغفلة اه
 فالظاهر أن المراد هنا بالغافل الناسي بقرينة عطف الساهي عليه وصورته أن يعلق
 طلاقها على دخول الدار متلفد خلفها ناسيا التعليق وأساها (قوله وأغفلا معصية)
 نحو طلاع وتلاغ وطلال وتلال كما ذكره أول الباب الآتي (قوله يقع قضاء) متعلق
 بالخطأ وما بعده ح لكن في وقوعه في الساهي والغافل على ما صورناه لا يظهر التقيد
 بالقضاء اذ لا فرق في مباشرة الخت بين التعمد وغيره (تنبيه) في الحاوي الزايدة
 فإن أنه وقع الثلاث على امرأته باقتسام لم يكن أهلا للنفوى وكف الحاكم كما بينها في
 النص فكيف ثم استغنى عن هو أهل للنفوى فائق بأنه لا تقع والتطبيقات الثلاث
 مكتوبة في النص بالظن فلهذا بعد الهاديات ولكن لا يصدق في الحكم اه (قوله
 واللاعيب) الظاهر أنه عطف على الهائل للتفسير (قوله جعل حزة بجدًا) لانه
 تكلم بالباب قصد اتيانه حكمه وان لم يرض به لانه مما لا يحتمل النقص كالعقود والتذمر
 واليهين (قوله وأمرضا) أي لم يزل عقله بالمرض بدليل التعليق ط (قوله أو كافرا) أي
 وقد ترافعا لئلا لا يحكم بالفرقة الا في ثلاث كأمري في نكاح الكافر ط (قوله لوجود
 التكليف) عليه لهما وهو جرى على المعتد في الصك شارأ عنهم مكثون بأحكام القروع
 اعتقدا وأداء ط (قوله فكل نكاح) أي نكاحا أن نكاح الفضولي صحيح وموقوف على
 الاجازة بالقول أو بالفعل فكذا إطلاقه ح ولوحظ لا يطلق فطلق فضولي أن أجاز
 بالقول حدث وبالفعل لا يجوز والاجازة بالفعل يمكن أن تكون بأن يدفع اليها مؤخر
 صداقها بعد ما يطلق الفضولي كما أفاذه في التهرل لكن في شائبة الخبر الرمي انه نقل في جامع
 القصولين عن فوائد صاحب المحيط أن بعض المهر اليها ليس باجازه لوجوبه قبل العلق
 بخلاف النكاح وانه نقل عن مجموع التوازل في الطلاق والخلع قولين في قبض المجعل
 هل هو اجازة أم لا فراجع اه قلت وقد يحصل ما في القواعد على بحث المجل فلا نافي ما في
 التهرات (قوله لحدث ابن ماجه) رواه عن ابن عباس عن طريق نيا ابن لهيعة ورواه
 الدارقطني أيضا عن غيرها كافي القبح ومراودة تقوية الحديث لأن ابن لهيعة متكلم فيه
 فقد اختلف المجتهدون في جرحه وثبوته (قوله الطلاق لمن أخذ بالساق) كناية عن ملك
 المتعة (قوله الا اذا قال) أي المولى عند تزويج أمته عن عبده وصورها بما اذا بدأ المولى

غير عالم بجماعا وأغفلا وأساها أو
 بالفاظ معصية يقع قضاء فقط
 بخلاف الهائل واللاعيب فانه يقع
 قضاء وبانه لأن الشارع جعل
 حزة بجدًا فخرج (أمرضا أو
 كافرا) لوجود التكليف وأما
 طلاق الفضولي والاجازة قولاً
 وفعلًا فكل نكاح بزانية (و) بانه
 على اعتبار الزوج المذكور
 لا يقع طلاق المولى على امرأته
 عبده لحدث ابن ماجه الطلاق
 لمن أخذ بالساق الا اذا قال فزوجها
 منك على أن امرأها يديها طلقها
 كلما ثبت فقال العبد قبلت

لانه لو بد العبد فقال زوجني أمك هذه على أن أمرها يدك تطلقها كملئت فزوجها
منه يجوز النكاح ولا يكون الا امر سيد المولى كافي البصر عن الخامسة ولم يذكر وجه الفرق
وذكر في الخامسة في مسئلة قبلها وهي اذا تزوج امرأة على أنها طالق جاز النكاح وبطل
الطلاق وقال أبو البت هذا اذا بدأ الزوج وقال تزوجتك على أنك طالق وان ابتدأت
المرأة فقلت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الامر يدى أطلق نفسي
كملت فقال الزوج قلت جاز النكاح ويقع الطلاق ويصح كون الامر يدى هالان
السادة اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتقويض قبل النكاح فلا يصح أما اذا
كانت من المرأة بصيرة التقويض بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة قلت
والجواب يتبعن عادة ما في السؤال صار كأنه قال قلت على أنك طالق أو على أن يكون
الامر يدى فبصر فتوضا بعد النكاح اه (قوله وكذا الخ) هذه الصورة حيلة لصورة
الامر يدى المولى بلا توقف على قبول العبد لانه في الاولى قد تم النكاح بقول المولى
زوجتك أمي فيمكن العبد أن لا يقبل فلا يصح الامر يدى المولى فأداه في البصر (قوله
والجنون) قال في التلويح الجنون اختلال الفقه المميز بين الامور الحسنة والقيصة
المدرجة للعواقب بأن لا تظن آثارها وشتمل أفعالها المانعة من جيل عليه ما دعه في
أصل الخلقة واما تلويح مزاج الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة واما
لاستيلاء الشيطان عليه والقاء انبالات الفاسدة اليه بحيث يفرح ويفزع من غير
ما يصلح بها اه وفي البصر عن الخلية فجعل عرفه اه كان مجنوناً فقلت له امرأته طلقني
البارحة فقال أصابى الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله اه (قوله
الا اذا علق عقلا الخ) كقوله ان دخلت الدار فدخلها مجنوناً بخلاف ان جنت فانت
طالق لجن لم يقع كذا ذكره الشارح في باب نكاح الكافر فالمرء اذا علق على غير جنونه
(قوله او كان عتينا) أى وتزق القاضي بينه وبين زوجته بطلبها بعد تأجيله سنة لأن
الجنون لا يعدم الشهوة كما سبأني في باب ان شاء الله تعالى (قوله او مجبوا) أى وتزق
القاضي بينهم ما في الحال بطلبها (قوله وقع الطلاق) جواب اذا وقع في المسائل
الاربعة للعبادة ودفع الضر ولا ينافي عدم أهلية الطلاق في غيرها كما مر في مقفه في باب
نكاح الكافر (قوله والصبي) أى الا اذا كان مجبواً وتزق بينهما وأسلت زوجته
فرض الاسلام عليه ميراثاً في وقع الطلاق ربي قال وقد أقمت بعد دم وقوعه فيما اذا
زوجها أبوه امرأته وعلق عليه متى تزوج أو قسرى عليها فكذا فكبر فتزوج عالماً بالعلق
أولاً اه (قوله أو أبان بعد البلوغ) لانه حين وقوعه وقع باطلاً والباطل لا يبيحاً (قوله
لانه ابتداءاً يتناع) لأن التعدي في أوقته راجع الى جنس الطلاق ومثله ما لو قال أوقعت
ذلك الطلاق بخلاف قوله أوقعت الذي تطلقه فانه إشارة الى المعين الذي حكمه بطلانه
فأشبه ما اذا قال أنت طالق ألقاها قال ثلاثاً عليك والباقى على ضرارك فان الزائد على

وكذا اذا قال العبد اذا تزوجتها
فأمرها بسلك الجاهل كذا
خاتمة (والجنون) الا اذا علق
عاقلاً لم يجز فوجد الشرط أو كان
عتناً أو مجبواً أو أسلت وهو كافر
وأبى أبوه الاسلام وقع الطلاق
اشياء (والصبي) ولو مرأها أو
أجاز بعد البلوغ أمالو قال أوقعت
في وقع لانه ابتداءاً يتناع

الثلاث ملحقاً فإفاده في البصر (قوله وجوز به الإمام أحمد) أي إذا كان محمداً يعقله بأن يعلم أن
 زوجته غير منه كما هو مقرر في منون مذهبنا فهم (قوله من الغنى) بالتحريك من باب
 تعميم صاحب (قوله وهو اختلال في العقل) هذا ذكر في البصر تعريضاً للفتن وقال ويدخل
 فيه المعنوي وحسن الأقوال في الفرق بينهما أن المعنوي هو القليل الفهم المختلط الكلام
 الفاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم بخلاف الجنون اه وصرح الأصوليون بأن
 حكمه كالصبي "الآن الديوسي" قال يجب عليه العبادات احتياطاً وروته صدر الإسلام
 بأن الغنى نوع جنون فيمنع وجوب أدائه الحقوق جميعاً كما بسطة في شرح التحرير (قوله
 بالكسر الخ) أي كسر البناء قال في البصر وفي بعض كتب الطب انه ودم حار يمرض العجايب
 الذي بين الكبد والامعاء ثم يصل بالدماغ ط (قوله هو لغة الغشقى) قال في التحرير
 الانحاء لغة في القلب أو الدماغ تعطى القوى المدركة والحركة عن أفعالها مع بقاء العقل
 مغايباً ولا يصح منه الانبياء وهو فوق النوم فلهذه ما لزمه وزيادة كونه حدثاً ولو في جميع
 حالات الصلاة ومنع البناء بخلاف النوم في الصلاة إذا اضطر به حالة النوم له البناء (قوله
 وفي القاموس دهن) أي بالكسر كقرح ثم إن اقتصاره على ذكر التصريح بجميع فانه في
 القاموس قال بعده أو ذهب عقله من ذهل أو وه اه بل اقتصر على هذا في الصباح
 فقال دهن دهن شام باب تعبد ذهب عقله ساء أو خفا اه وهذا هو المراد هنا ولا ذاه له
 في البصر داخل في الجنون وقال في الخيرة غلط من فسره ههنا التصريح لا يلزم من التصريح
 وهو التردد في الأمر ذهب العقل وسئل نظامين طلق زوجته ثلاثاً في مجلس القاضي
 يعتاده بأن عرفه منه الدهش مرتين صدق بلا برهان اه قلت وللعاقبة ابن القيم الحنبلي
 رسالة في طلاق الغضب قال فيها انه على ثلاثة أقسام أهـ هـ أن يحصل له مبادئ الغضب
 بحيث لا يتغير عقله ويعلم ما يقول ويقصد وهذا لا إشكال فيه الثاني أن يبلغ النهاية فلا
 يعلم ما يقول ولا يريد فهذا الأريب أنه لا يتقضى من أقواله الثالث من توسل بين المرتبتين
 بحيث لم يصبر كالجنون فهذا محل النظر والأدلة تدل على عدم نفوذ أقواله اه لمضامن
 شرح الغاية الحنبلية لكن أشار في الغاية الى مخالفة في الثالث حيث قال وضع طلاق
 من غضب خلافاً لابن القيم اه وهذا الموافق عندنا لما مر في المدحوش لكن برده عليه أنا
 لم نعتبر أقوال المعنوي مع انه لا يلزم فيه أن يصل الى حالة لا يعلم فيها ما يقول ولا يريد وقد
 يجب بأن المعنوي لما كان مستتراً على حالة واحدة يمكن ضبطها اعتبرت فيه واكتفى فيه
 بمجرد نقص العقل بخلاف الغضب فانه عارض في بعض الأحوال لكن برده عليه الدهش
 فانه كذلك والذي يظهر لي أن كلام المدحوش والغضب أن لا يلزم فيه أن يكون بحيث
 لا يعلم ما يقول بل يكفي فيه بقلية الهديان واختلاط الجذبة الهزل كما هو الحق في
 السكران على ما مر ولا يناقته تعريف الدهش بذهاب العقل فان الجنون قنون ولذا فسر
 في البصر باختلال العقل وأدخل فيه الغنى والبرسام والجماء والذهش ويقو بما قلنا قول

وجوز به الإمام أحمد (والامعة وه)
 من الغنى وهو اختلال في العقل
 (والمبرسم) من البرسام بالكسر
 على كالجنون (والمغمى عليه) هو
 لغة الغشقى (والمدهوش) وضع وفي
 القاموس دهن الرجل مجبر
 ودهش بالبناء المفعول فهو
 مدهوش وأدهشه (قوله والثالث)
 لا تشاءه إلا رادة ولذا لا يتصرف بدق
 ولا كذب ولا خبر ولا إنشاء ولو
 قال أجزئه أو وقضه لا يقع

ملحوظ
 طلاق المدحوش

بعضهم العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادراً والجنون ضلته وأيضاً فإن بعض المجانين
يعرف ما يقول ويريد ما يريد كمن ما يشهد الجاهل به بأنه عاقل ثم يظهر منه في مجلسه ما يتفاه
فاذا كان المجنون حقيقة قد يعرف ما يقول ويقصد فقبحه بالاولى فالذي ينبغي التحويل
عليه في المدحوس ونحوه ناطلة الحكم فضيلة الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته
وكذا يقال فمن اختل عقله لكبراً ولمرض أو صبيّة فاجأه فناداه في حال غلبة الخلل في
الأقوال والأفعال لا تعتبر أقواله وإن كان يعلمها ويريدها لأن هذه المعرفة والارادة غير
معتبرة لعدم حصولها عن ادراك صحيح كالاعتبار بين الصبي العاقل ثم بشكل عليه
ما سبق في التعليق عن البصر ومرجح به في القبح والخائبة وغيرهما وهو لو طلق نفسه عند
اثبات تلك استنبت وهو غير ذلك إن كان بحيث إذا غضب لا يدرى ما يقول وسعه الأخذ
بشهادتهما والاولا اه فان مقتضاه أنه إذا كان لا يدرى ما يقول قطع طلاقه والافتلاحة
الى الاخفية ولهما انك استنبت وهذا مشكل جداً إلا أن يجاب بأن المراد بكونه لا يدرى
ما يقول انه لقوة غشبه قد فسي ما يقول ولا يتذكر بعد وليس المراد أنه صار يجري على
لسانه ما يفهمه أو لا يفهمه ذلك أنه حينئذ يكون في أعلى مراتب الجنون ويؤيد
هذا الجمل أنه في هذا الشرع عالم بأنه طلق وهو قاصد له لكنه لم يتذكر الاستثناء لشدة غشبه
هذا ما ظهر في تحرر هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام ثم رأيت ما يؤيد ذلك
الجواب وهو أنه قال في الوالو الجيسة ان كل مجال لوضب يجري على لسانه ما لا يحفظه
بعد مجازة الاعتماد على قول الشاهدين فتقوله لا يحفظه بعده صريح فيما قلنا والله أعلم
(قوله لأنه أعاد الضمير الى غير معبر) أشار به الى أن الفرق بين كلام الصبي وبين كلام
النائم هو أن كلام الصبي معتبر في اللغة والنصوغاية الامران الشارع ألفه بخلاف
كلام النائم فإنه غير معتبر عند أحد اه ح قلت وعموماً أخذ من قول الشارع وهذا
لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبر ولا إنشاء وصدق وكذب كالحان الطيور اه ومثله في
التأخير فهذا صريح في أن كلام النائم لا يسمى كلاماً لغة ولا شراً فاجزأه المهرحل وأما
افساد سلاته به فلأن افسادها لا يتوقف على كون الكلام معتبراً في اللغة أو الشرع
لانها مقصد للمهرحل أكثر من غيره فمقد اتضح الفرق بين كلامه وكلام الصبي فافهم ثم
لا يخفى أنه لا حاجة الى الفرق بينهما في قوله أجزأه لأنه لا يقع فيه ما لأن الاجازة قبلما ينفذ
موقوفاً وكل من طلاق الصبي والنائم وقع باطلاً لموقوفاً كما هو الحكم في قصر فوات
الصبي التي هي ضرر محض كطلاق والعقوبة بخلاف المتردد بين النفع والضرر كالبيع
والشراء والنكاح فإنه يعقد موقوفاً حتى لو بلغ فأجزأه صريح كما قدمه قبل باب المهر
وانما يحتاج الى الفرق بينهما في قوله أوقفته فإنه قدّم في الصبي أنه يقع لانه ابتداء ايقاع
ولم يحصل في النائم كذلك وتوضيح الفرق أن كلام الصبي بمعنى لقوى وان لم يأنزه الشرع

لانه أعاد الضمير الى غير معتبر جوهرة
ولو قال أوقفته ذلك الطلاق

موجبه فصع عود الصغير في وقته الى جنس الطلاق الذي تضمنه قوله ورجسه مطلق
 بخلاف التام فان كلامه لم يستلزمه أيضاً كان ملاماً تضمن شيئاً فقد عاد الصغير على
 غيره مذ كرراً ملاحظاً قال أ وقعت بدون صغير فلم يصح جعله ابتداءاً بضع (قوله
 أ وجعلته طلاقاً) كذا عبارة البحر والذي رأيت في التاتارخانية أ وقال جعلت ذلك الطلاق
 طلاقاً باسم الاشارة كلتي قبلها قلت وبشكل الفرق فان اسم الاشارة كالصغير في عوده
 الى ما سبق فينبغي عدم الوقوع هنا أيضاً وقد يجاب بأن اسم الاشارة لم يعممه اعتبر
 لفظ الطلاق المذكور به فصار كانه قال أ وقعت الطلاق أ وجعلت الطلاق طلاقاً
 فصع جعله ابتداءاً بضع بخلاف الصغير اذا الفاهر جمعه كما قرأناه في التاتارخانية ولوقال
 أ وقعت ما تعلقته به حالة الترم لا يقع شيء اه وهو ظاهر كما ترى في طلاق الصبي (قوله واذا
 ملك أحدهما الآخر) يعني ملكاً حقيقياً فلا تقع الفرق بين المكاتب وزوجته اذا
 اشتراها القام الرق والثابت له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح كما في الفتح شرحه بليلة
 (قوله الفاء الثاني) أي قال أبو يوسف لا يقع الطلاق في المستثنين وأوقعه محمد فيما لا
 العدة قائمة والمعتدة يحصل الطلاق ولا يوفى بها ان الفرقه وقعت بملك أحد الزوجين
 صاحبه أو بقباض الدارين فخرت المرأة من محبة الطلاق وبالعدة لا تنبت المحبة كما في
 النكاح القام قد بد التحريم والمأجورة لان الطلاق قبله ما يقع أيضاً فان العدة لم
 يظهر أثرها في حق الطلاق وانما يظهر أثرها في حق التزوج بزوج آخر كذا في المعنى اه
 ابن مالك على الجمع (تنبيه) قال في الشرح بليلة لم يذكر المصنف عكس المسئلة الاولى وهو
 ما لو تزوجها بعد نشرها ثم طلقها في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول محمد وأبي يوسف
 الاول ورجع أبو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى فانه فاضحان
 فعلية تكون الفتوى على ما مضى عليه المصنف تبعاً للجمع من عدم وقوع الطلاق فيما
 لو تزوجته هي بعد شرائها اه (قوله واعتبار عدده بالنساء) لقوله صلى الله عليه وسلم
 طلاق الامة ثنتان وعدتها حضانة رواء أو دواود أو الترمذي وابن ماجه والدارقطني
 عن عائشة ترفعه وقال الترمذي حدثت غريب والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم في الدارقطني قال القاسم وبالم عمل به السلون
 ونما في الشفع وحقق انه ان لم يكن محصياً فهو حسن (قوله مطلقاً) واجمع الى الحرة
 والامة أي سواء كانت الحرة أو الامة تحت حر أو عبد ط (قوله ويقع الطلاق الخ)
 يعني اذا حال لامرأة اعتقت تطلق اذا نوى أو دل عليه الحال واذا حال لامة مطلقاً
 لا تعتق لان ازالة الملك أقوى من ازالة القيد وليست الاولى لازمة للثانية فلا تصح
 استعارة الثانية للاولى ويصح العكس دود (قوله كتب الطلاق الخ) قال في الهندية
 الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة فنعني بالمرسومة أن يكون مصدراً وهو على وجهين
 مثل ما يكتب الى القاتب وغير المرسومة أن لا يكون مصدراً ومضموناً وهو على وجهين

أ وجعلته طلاقاً وقع بغير (واذا
 ملك أحدهما الآخر) كله (أو
 بعضه بطل النكاح ولو حرزته
 حين ملكته فطلقها في العدة أو
 تزوجت الحرة) الينا (مسئلة ٥)
 خرج زوجها كذلك مسلماً
 (فطلقها في العدة القاء الثاني)
 في المستثنين (وأوقعه الثالث)
 فمهما (واعتبار عدده بالنساء)
 وعند الشافعي بالرجال (فطلاق
 حرز ثلاث وطلاق أمة ثنتان)
 مطلقاً (ويقع الطلاق بلفظ العتق)
 بنية أو دالة حال (لأعكسه) لان
 ازالة الملك أقوى من ازالة القيد
 (فزوج) كتب الطلاق

مطلب
 اعتبار عدد الطلاق بالنساء

مطلب
 في الطلاق بالكتابة

مستينة وغير مستينة فالمستينة ما يكتب على الصحيفة والحائط والارض على وجه
 يمكن فهمه وقراءته وغير المستينة ما يكتب على الهواء والماء ونحوه لا يمكن فهمه وقراءته
 ففي غير المستينة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستينة لكنها غير مرسومة ان نوى
 الطلاق يقع والا لا وان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو ثم الرسومة لا تقبل
 اما ان أرسل الطلاق بأن كتب ما بعد فانت طالق فكما كتب هذا يقع الطلاق وتليها
 العدة من وقت الكتابة وان علق طلاقها بمجيء الكتاب بأن كتب اذا جاءك كتابي فانت
 طالق لجاءها الكتاب فقرأته أو لم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة ط (قوله ان مستينة)
 أي ولم يكن مرسوماً أي معياداً وانما لم يقيد به لفهمه من مقابلة وهو قوله ولو كتب
 على وجه الرسالة الخ فإنه المراد بالرسوم (قوله مطلقاً) المراد به في الموضع نوى أو لم ينو
 وقوله ولو علق نحو المام مقابل قوله ان مستينة (قوله طلقت بوصول الكتاب) أي اليها
 ولا يصلح الى النية في المستين المرسوم ولا يصديق في القضاء أنه عني بغيره بل انط بصر
 به ففهمه أنه يصدق دينه في المرسوم رضى ولو وصل الى أيها فزعه ولم يدفعه اليها فان
 كان متصرفاً في جميع أمورها فوصل اليه في بلد أو وقع وان لم يكن كذلك فلا مال يصل
 اليها وان أخبرها بوصولها ودفعه اليها عجزاً فان أمكن فهمه وقراءته وقع والا فلا ط من
 الهندية وفي التاتارية كتب في قرطاس اذا أتاك كتابي هذا فانت طالق ثم ضمنه في آخر
 أو أمر غيره بنسخه ولم يعل عليه فأتاها الكتابان طلقت فثقت قضاءه ان أقر أنها مستناده
 أو رعت وفي البداية تقع واحدة بأمر ما أتاها أو يصل الآخر ولو قال للكتاب اكتب طلاق
 امرأتى كان اقراراً بالطلاق وان لم يكتب ولو استكتب من آخر كتاباً بطلاقها وقراءته على
 الزوج فأخذ الزوج ونسخه وعنوانه بعث به اليها فأتاها وقع ان أقر الزوج أنه كتابه أو
 قال للرجل ابعث به اليها أو قال له اكتب نسخة وابعث بها اليها وان لم يقر أنه كتابه ولم تقم
 بينة لكنه وصف الامر على وجهه لا تطلق قضاء ولا بداية وكذا كل كتاب لم يكتبه بخطه ولم
 يعل عليه يقع الطلاق ما لم يقر أنه كتابه اه ملخصاً (قوله كتب لامرأة الخ)
 صورته لامرأة تدعى زين ثم تزوج في بلدة أخرى امرأة تدعى عائشة فبلغ زين غفاف
 منها فكتب اليها كل امرأة في ضربك وغير عائشة طالق ثم محاقه وغير عائشة احم قلت
 وينبغي أن يشهد على كتابه بمحاقه لئلا يظن الحال فيصكم عليه القاضي بطلاق عائشة
 تأتيل (قوله بحجة) وجه العجب تقع الكتابة بعد محوها ط (قوله وسيجيء ما لو استثنى
 بالكتابة) أي في باب التعليق عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلاً احم وفي
 الهندية واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة بهل يصح
 لا رواية لهذه المسئلة وينبغي أن يصح كذا في التلخيص ط واقفه سبحانه أعلم

(باب الصريح) *

لما قدم ذكر الطلاق نفسه وأقسامه الاولية السنية والبديعية وبعض أحكام ثالث

ان مستينة على شعور لوح وقع
 ان نوى وقبل مطلقاً ولو علق نحو
 الما فلا مطلقاً ولو كتب على وجه
 الرسالة والخطاب كان يكتب بالكتابة
 اذا أتاك كتابي هذا فانت طالق
 طلقت بوصول الكتاب بوجهة
 وفي الصريح لم ير أنه كل امرأة
 في ضربك وغير عائشة طالق وهذه
 اسم الأخيرة ويعني لم تطلق وهذه
 حجة بحجة وسيجيء ما لو استثنى
 بالكتابة
 * (باب الصريح) *

الكلمات ذكر أحكام بعض جزئياتها مضافة الى المرأة أو الى بعضها وما هو صريح منها
أو كتاباً فصار كتحصيل بعقب اجالا (قوله ما لم يستعمل الاقنه) أي غالباً كما يفيد كلام
البحر وعرفته في الضرر بما ينبت حكمه الشرعي بلائنه وأراد بما للفظ أو ما يقوم مقامه
من الكتابة المستينة أو الإشارة المفهومة فلا يقع بالقائه ثلاثة أبحار اليها وأما ما يخلق
شعرها وان اعتقد الالقاء والخلق طلاقاً كما قد تنسله لأن ركن الطلاق اللفظ أو ما يقوم
مقامه مما ذكر كاستمر (قوله ولو بالقارسة) فما لم يستعمل فيه الا في الطلاق فهو صريح
يقع بالائنة وما استعمل فيها استعمال الطلاق وغيره فحكمه حكم كتابات العربية في جميع
الاحكام بحر وفي حاشيته للغير الرمي عن جامع القصولين أنه ذكر كلاماً بالقارسة معناه
ان فعل كذا تجري كلمة الشرع يفي ويترك فبني أن يصح اليمين على الطلاق لانه
متعارف بينهم فيه اه قلت لكن قال في نوا العين الظاهر أنه لا يصح اليمين لما في البرازية
من كتاب انقضاء الكفر أنه قد اشتهر في رسايق شروان أن من قال جعلت كلاً أو على كلاً
أنه طلاق ثلاث معلق بهذه الباطل ومن هذه بيانات العوام اه فتأمل (تنبيه) قال في
الشرع بلائية وقع السزأل عن التطبيق بلفظ الترتل هل هو رجعي باعتبار القصد أو بائن
باعتبار مدلول من يوش أو يوش أول لأن معناه خالية أو خلية فنظرت اه قلت وأقضى
الرجعي تلمس الخبر الرمي بأنه رجعي وقال كما أتفق به شيخ الاسلام أبو السعود وقتل مثله
شيخ مشايخنا الترتلي عن قواوي على أن قد مضى دار السلطنة وعن الحامدية (قوله
بالتشديد) أي تشديد اللام في مطلقة أمما بالتخفيف فيطلق بالكتابة بحر وسيد ذكره في بابها
(قوله لتركه الاضافة) أي المعنوية فانها الشرط والمطابق من الاضافة المعنوية وكذا
الإشارة نحو هذه طالق وكذا انحو امرأتي طالق وزغب طالق اه أقول وما ذكره
الشارح من التعليل أصله لصاحب البحر أخذ من قول البرازية في الإيمان قال لها
لا تخبري من هذا إلا بآذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها
ويحتمل الحلف بطلاق غيرها قال القول له اه ومثله في الخاتمة وفي هذا الاختلاف قدان مفهوم
كلام البرازية أنه لو أراد الحلف بطلاقها يقع لانه جعل القول في صرفه الى طلاق غيرها
والفهم من تعليل الشارح تبعاً للبحر عدم الوقوع أصلاً لتقد شرط الاضافة مع أنه لو
أراد اطلاقها تكون الاضافة موجودة فكون المعنى فاني حلفت بالطلاق منك أو بطلاقك
ولا يلزم كون الاضافة صريحة في كلامه لما في البحر لو قال طالق فقبيل لمن عنت فقال
امرأتي طلقت امرأته اه على أنه في الفتنة قال عازر بالي البرهان صاحب المحيط وجعل
دعته جماعة الى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لأشرب وكان كاذباً فيه ثم شرب
طلقت وقال صاحب الفتنة لا تطلق ديانة اه وما في الفتنة لا يختلف ما قبله لأن المراد
طلقت قضاء فقط لما مر من أنه لو أخبر بالطلاق كاذباً لا يقع ديانة بخلاف الهائل فهذا يدل
على وقوعه وإن لم يصفه الى المرأة صريحاً يمكن جعله على ما اذ لم يقل اني أردت الحلف

مطلب
من يوش يقع به الرجعي

(صريحه ما لم يستعمل الاقنه)
ولو بالقارسة (كطقتك وأنت
طالق ومطلقة) بالتشديد قيد
بخطابها لانه لو قال ان خرجت
يقع الطلاق ولا يخرج الا بآذني
فاني حلفت بالطلاق فخرجت لم
يقع تركه الاضافة اليها (ويجب بها)
أي بهذه الالة اط

بطلاق غيرها فلا يتحقق ما في البرائة ويؤيده ما في الجبر لو قال امرأه طالق أو قال طلقت
 امرأته لا أو قال لم أعن امرأتي يصدق اه وبفهم منه أنه لو لم يقل ذلك تعلق امرأته
 لأن الصلة أن من له امرأته إنما يحق حلالها بالطلاق غير حقيقة أنه حلت بالطلاق
 ينصرف إليها ما لم يرد غيرها لا أنه يحتمل كلامه بخلاف ما لو ذكر اسمها أو اسم أبيها وأنها
 أو وليها فقال عمرة طالق أو بنت فلان أو بنت فلانة أو أم فلان فقد مر حوايلها تطلق
 وأنه لو قال لم أعن امرأتي لا يصدق خطأ إذا كانت امرأته كما وصف كما سبق قيل
 الكتابات وسد كقرين أن من الانقضاء المستعملة الطلاق يلزق والحرام يلزق وعلى
 الطلاق وعلى الحرام يقع بلانية يعرف الخ وأوقعوا به الطلاق مع أنه ليس فيه إضافة
 الطلاق إليها صريحا فهذا هو يدل على القسبة ونظاها أنه لا يصدق في أنه لم يرد امرأته
 لعرف واقعته على قوله وما معناها من الصريح أي مثل ما سبب ذكره من يجوز كوفي طالق
 وأطلق وباطلة بالتشديد وكذا المضارع إذا غلب في الحال مثل أطلقك كافي الجبر قلت
 ومنه في عرف زماننا تكون طلاقا ومنه خذى طلاقك فقالت أخذت فقد صح وقوع
 به بلا اشتراط نسبة كافي التبع وكذا لا يشترط قولها أخذت كافي الجبر وأما ما في الصرون
 أن منه ثلث طلاق ورضيت طلاقك فقبه خلاف وحرم الزلعي بأنه لا بد فيه من التنية
 كما ذكره الأخير الرمي أي فيكون كافي لأن الصريح لا يحتاج إلى التنية وأما ما في الجبر أيضا
 من أن منه وهبت للطلاق وأودعتك طلاقك ورضيتك طلاقك فـ يذكر الشارح
 تعميم عدم الوقوع به وأما أنت الطلاق فليس به في المذكورات لأن المراد به ما يقع به
 واحدة رجعية وإن نوى خلافها كما صرح به المصنف وأنت الطلاق تصح فيه التنية
 كما ذكره عقبه وأما أنت أطلق من فلانة ففي التبرع من الوالدية أنه كافي قال قال كان
 جوابا لقولها أن فلانا طلق امرأته وقع ولا يدين كافي الخلاصة لأن دلالة الحال قائمة مقام
 التنية حتى لو لم تكن قائمة بضع الابانية اه فافهم (قوله ويدخل نحو مالاغ وتلاخ
 الخ أي الفلين المجبة قال في الجبر ومنه الانقضاء المحصنة وهي خمسة فزاد على ما هنا تلاق
 وزاد في التبرع بالانقضاء لأمثال ط ورثني أن يقال إن شاء الكلمة أماطة أو زناه
 والقدم أماطة أو عين أو غيب أو كاف أو لام أو ثمان في خمسة عشرة تسعة منها مصحفة
 وهي ماعد الطامع مع القاف اه (قوله أو ط ل ق) ظاهر ما هنا ومثله في التبع والجبر أن
 يأتي بمعنى أحرف الهجاء والظاهر عدم الفرق بينها وبين اسمائها في الذخيرة من كتاب
 العتق وعن أبي يوسف فيمن قال له متبه ألب نون تامعا براعها أو قال لا امرأته ألف نون
 تامعا ألف لأم كاف أنه ان نوى الطلاق والصاق طلق المرأة وتعتق الأمة وهذا بمنزلة
 الكتابة لأن هذه الحروف يفهم منها ما هو المتهوم من صريح الكلام إلا أنها لا تستعمل
 كذلك فصاروا كالكتابة في الاقتضار إلى التنية اه وأنت خبر بأنه إذا اقتضى
 التنية لا يسلب ذكره هنا لأن الكلام فيما يقع به الرجعية وإن لم يشرو وبصريح

وما معناها من الصريح ويدخل
 نحو مالاغ وتلاخ وطلاق وتلاخ
 أو ط ل ق

مطلب
 من الصريح الانقضاء المحصنة

الشارح أيضا بعد صفحة باقتضاه الى التنية وذكره أيضا في باب الكتابات وقسمنا ما أيضا أول
 الطلاق عن الفسخ وفي العرويق بالتهجي كانت ط ل ق وكذا لو قيل له طلقها فصال
 ن ع م أوب ل ي بالهجا وان لم يكتب له أطلقه في التنية ولم يشترط التنية
 وشروطها في البدائع اه قلت عدم التصريح بالاشتراط لا ينافي الاشتراط على أن الذي
 في التنية فهو مسئلة الجواب بالتهجي والسؤال بقول القائل طلقها فترسسته على ارادة
 جوابه فيقع بلانية بخلاف قوله ابتدائه أنت طالق بالتهجي تأمل (قوله أو طلاق باش)
 كلمة فارسية قال في الذخيرة ولو قال لها سه طلاق باش أو قال بطلاق باش تحكم التنية
 وكان الامام عليها السلام يفتي بالوقوف في هذه الصورة بلانية (قوله بلا فرق الخ) هذا
 ذكره في الاتفاق المحصنة فكان عليه ذكره عنها بلا فاصل (قوله تعددته) أي
 التصنيف فتقوى قالها بلا قصد الطلاق (قوله طلقت امرأتك) وكذا أطلق لو قيل له
 ألسنت طلقت امرأتك على ما جئته في الفسخ من عدم الفرق في العرف بين الجواب يتم
 أو بلى كسابق في الفروع آخر هذا الباب (قوله طلقت) أي بلانية على ما تقررناه آنفا
 (قوله واحدة) بالرفع فاعل قوله ويقع وهو صفة لموصوف محذوف أي طلقة واحدة
 أماده القهستاني (قوله رجعية) أي عدمه ما يجبهه بائنا في البدائع أن الصريح
 نوعان صريح رجعي وصريح بائن فالقول أن يكون بغير الطلاق بعد الدخول
 حقيقة غير مقرر بعوض ولا بعد الثلاث لأنصا ولا إشارة ولا موصوف بصفة تنبي عن
 المينونة أو تدل على من غير عرف العطف ولا شبهة بعدد أو صفة تدل عليها وأما الثاني
 فبخلافه وهو أن يكون بغير عرف الأمانة وبغير عرف الطلاق ولكن قبل الدخول حقيقة
 أو بعده لكن مقررنا بعدد الثلاث نصا وإشارة وموصوفا بصفة تنبي عن المينونة
 أو تدل على من غير عرف العطف أو شبهة بعدد أو صفة تدل عليها اه ويعلم بخبر
 الصيود عملي ذكره المصنف آخر الباب من وقوع الثلاث في أنت هكذا مشرا بأصابعه
 ووقوع البائن في أنت طالق باش بخلاف بائن وبانت طالق كالف أو لميقة طويلة
 واختاره في الفسخ أن القسم الثاني ليس من الصريح فلا حاجة للاحتراز عنه واستظهر
 في العروماني البدائع مع علل بأن حد الصريح يشتمل الكل قال في التمر للقطع بأنه قبل
 الدخول أو على حال ونحو ذلك ليس كتابا ولا لا احتياج الى التنية أو دلالة الحال فتعين
 أن يكون صريحا أو لا واسطة بينهما اه وفيه عن الصريفة لو قال لها أنت طالق ولا
 رجعية عليك فرجعية ولو قال على أن لا رجعية عليك فبائن اه وسبأ في آخر الباب
 تمام الكلام على الفروع الأخير (قوله وان نوى خلافها) قيد بيته لأنه لو قال جعلتها
 بائنة أو لا ناكنت كذلك عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلاثا على قوله أنه أطلقها
 اثنتين لأنه جعل الواحدة ثلاثا كذلك في البدائع وواقعه الثاني في المينونة دون الثلاث
 وظاهرها الثالث نهر وتماه فيه وفي العروميد ذكره المصنف في باب الكتابات وعلم بما

أو طلاق باش بلا فرق بين عالم وبجاهل
 ان قال تعددته فتقوى بتمام يستحق
 قضاء الا اذا أشهد عليه قبله به فيبقى
 ولو قيل له طلقت امرأتك فقال نعم
 أو بلى بالهجا طلقت بغير (واحدة
 رجعية وان نوى خلافها)

مطلب
 الصريح نوعان رجعي وبائن

ذكرناه لوقوعه بالعدد ابتداء فقال أنت طالق ثنتين أو قال ثلاثا يقع لمسه أقي في الباب
 الا أقي أنه متى قرن بالعدد كان الوقوع به ويسند كفي النكاحيات ما لو ألقى العدد بعد
 ما سكنت (قوله من البائن أو أكثر) بيان لقوله خلافها فان الضربة الواحدة
 الرجعية بخلاف الواحدة الاكثر رجعية أو بأشواخلاف الرجعية البائن ففي كلامه لقب
 ونشر مشوش وفيه أيضا إشارة الى أنه لا يشمل نية المكره الطلاق عن وثاق فلا يرد أنه تصح
 نيته قضاء كما يأتي قريبا فافهم (قوله خلاف الشافعي) راجع الى قوله أو أكثر فقط
 والاولى أن يقول خلافا لثلاثة الثلاثة كما يشاهد من الجبر وهو القول الاول للامام لانه نوى
 محتمل لفظه ط (قوله أو لم ينشأ) لمخرجات الصريح لا يحتاج الى النية ولكن لابد
 في وقوعه قضاء وديانة من قصد اضافة لفظ الطلاق اليها عالمبا عنه ولم يصرفه الى ما يحقه
 كما أحاده في الفقه وحققه في النهر احترازا عما لو كثر مسائل الطلاق يحضرها أو كتب
 ناقلا من كتاب امر أقي طالق مع التلقظ أو حكمي عين غيره فانه لا يقع أملا ما لم يقصد
 زوجته ومما لفظته لفظ الطلاق فتلقظ به غير عالم بعنا فلا يقع أصلا على ما أقي به
 مشايخ أو يندب صيانة عن التدليس وغيرهم عن الوقوع قضاء فقط ومما لفظه لانه من
 قول أنت طالق حاض مثلا الى أنت طالق فانه يقع قضاء فقط ومما لنوى بأن طالق الطلاق
 من وثاق فانه يقع قضاء فقط أيضا وأما الهازل فيقع طلاقه قضاء وديانة لانه قصد السبب
 عالمبائه بسبب قرب المشرع حكمه عليه أراد أو لم يرد كما مر وهذا ظهر عدم صحة
 ما في الجبر والاشباه من أن قولهم أن الصريح لا يحتاج الى النية انما هو في القضاء أما
 في البداية فيحتاج اليها أخذ من قولهم لنوى الطلاق عن وثاق أو سبق لسانه الى لفظ
 الطلاق يقع قضاء فقط أي لادبائه لانه لم ينو فيه نظرا لان عدم وقوعه ديانة في الاول لانه
 صرف اللفظ الى ما يحتمل وفي الثاني لعدم قصد اللفظ واللازم من هذا أنه يشترط في وقوعه
 ديانة قصد اللفظ وعدم التأويل الصريح أما اشتراط نية الطلاق فلا بدليل أنه لنوى الطلاق
 عن العمل لا يصدق ويقع ديانة أيضا كما يأتي مع أنه لم ينو معنى الطلاق وكذا لو طلق هازلا
 (قوله عن وثاق) بفتح الواو وكسر هاء التقيد وفتح كرها وابط وربط مصباح وعلم أنه
 لنوى الطلاق عن قيد دين أيضا (قوله دين) أي تصح نيته فيما ينه وبين ربه تعالى
 لانه نوى ما يحتمل لفظه فيقتبه المحقق بعدم الوقوع أما القاضي فلا يصدق ويقضى عليه
 بالوقوع لانه خلاف الظاهر بلا قرينة (قوله ان لم يقربه بعدد) هذا الشرط ذكره
 في الجبر وغيره فيما لو صح بالوثاق أو التقيد بأن قال أنت طالق ثلاثا من هذا القيد فيقع
 قضاء وديانة كما في البرازية وعمله في الحيط بأنه لا يتصور رفع القيد ثلاث مرات فانصرف
 الى قيد النكاح كى لا يفر اه قال في النهر وهذا التعليل بقيد اتحاد الحكم فيما لو قال
 مرتين اه وإذا أطلق الشارح العدد ولا يخفى أنه اذا انصرف الى قيد النكاح بسبب
 العدم مع التصريح بالتقيد عدمه بالاولى (قوله صدق قضاء أيضا) أي كما يصدق

مطل

في قول البراءان الصريح يحتاج
 في وقوعه ديانة الى النية

من البائن أو أكثر خلافا للشافعي
 (أو لم ينشأ) ولنوى به الطلاق
 عن وثاق دين ان لم يشترط بعدد
 ولو كره صدق قضاء أيضا

دبابة لوجود القرينة الله تعالى عدم ارادة الإقاع وهي الإكراه ط (قوله كالوصرح
 الخ) أي فإنه يصدق قضاء دبابة الاذاقية بالعدد فلا يصدق أصلا كما مر (قوله وكذا
 لو نوى الخ) قال في الصريح منه أي من الصريح بما طلق أو بما مطلق بالتشديد ولو قال
 أردت النتم لم يصدق قضا ودين خلاصة ولو كان لها زوج طلقها قبل فقال أردت
 ذلك الطلاق صدق دبابة اتفاق الروايات وقضا في رواية أبي سلمان وهو حسن كما في الفتح
 وهو الصحيح كما في الخاتمة ولو لم يكن لها زوج لا يصدق وكذا لو كان لها زوج قد مات اه
 قلت وقد ذكرنا هذا التفصيل في سورة التداء كما سمعت ولم أر من ذكره في الاخبار
 كانت طالق فتأمل (قوله لم يصدق أصلا) أي لا قضاء ولا دبابة قال في الفتح لا
 الطلاق لرفع القيد وهي ليست مقيدة بالعمل فلا يكون محقق اللفظ وعنه أنه يدين لانه
 يستعمل للتخلص (قوله يدين فقط) أي لا يصدق قضاء لانه يظن أنه طلق ثم وصل لفظ
 العمل استدلوا بكتشاف ما وصل لفظ الوفاق لانه يستعمل فيه قليلا فتح والحاصل
 كما في البصر أن كلامنا من الوفاق والقيد والعمل اما أن يذكروا بنوى فان ذكر فاما أن
 يقرن بالعدد أو لا فان قرن به وقع بلائنة والافني ذكر العمل وقع قضا فقط وفي لفظي
 الوفاق والقيد لا يقع أصلا وان لم يذكروا بنوى لا يدين في لفظ العمل ودين في الوفاق
 والقيد ويقع قضاء الا ان يكون مكرها والمرأة كالضاني اذا سمعت واخبرها عا د
 لا يعمل لها تمكينة والقنوى على أنه ليس لها قتله ولا تقتل نفسها بل تقدي نفسها بعمال
 أو تهرب كما أنه ليس له قتلها اذا حرم عليه وكما هرب رذته بالسر وفي البرازية عن
 الاوزجسدي أنها ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا يثبت لها فالأثم عليه اه قلت أي
 اذ لم تقدر على البداء والهروب والاعن منعه عنها فلا يثني ما قبله (قوله وفي أنت الطلاق
 أو طلاق الخ) بيان لما اذا أخبر عن مصدره عزف أو منكر أو اسم فاعل بعده مصدر وكذلك
 (قوله يعني بالمصدر الخ) الاولى ذكر بعد قول المصنف اوتين (قوله وقعتا رجعتين)
 هذا ما مشي عليه في الهداية ويرى عن الثاني وجه قال ابو جعفر ومقتضى الإطلاق
 عدم العتق به قال نحر الاسلام وابدق في الفتح وذكر في التهرئة المرجع في المذهب (قوله
 لم يدخلوها) والبايت بالاول فيلحقوا الثاني (قوله اوتين) أي في الحرة (قوله
 لانه صريح مصدر) عليه لقوله اوتين يعني ان المصدر من الفاظ الواحد ان لا يراى
 فيها العدد المحض بل التوحيد وهو بالقرينة الحقيقة والجنسية والمثني يعمل عنهما خبر
 (قوله لانه قد حكمي) لان الثلاث كل الطلاق فهي القدر الكامل منه فاذا دتمها
 لا تكون ارادة العدد ط (قوله ولذا كان) أي للقرينة الحكمية (قوله لكن جزم
 في البصر أنه سو) حيث قال وأما في الجوهرة من أنه اذا تقدم على الحرة واحدة فانه
 يقع ثنتان اذا نواهما معي مع الاولى فهو ظاهر اه وقطره صاحب التهرئة أنه اذا
 نوى الثنتين مع الاولى فقد نوى الثلاث واذا لم يبق في ملكه الا ثنتان وقضا اه ح أقول

كالوصرح بالوفاق والقيد وكذا
 لو نوى طلاقها من زيد سبها الا قبل
 على الصحيح خاتمة ولو نوى من العمل
 لم يصدق أصلا ولو صرح به يدين فقط
 (وفي أنت الطلاق) أو طلاق أو
 أنت طالق الطلاق (وأنت طالق)
 طلاقا يقع واحدة وجعية ان لم ينو
 شيئا أو نوى) يعني بالعدد لانه
 لو نوى بطلاق واحدة وبالطلاق
 أخرى وقعتا رجعتين ولم يدخلوها
 كقوله أنت طالق أنت طالق زباني
 (واحدة أو ثنتين) لانه صريح
 مصدر لا يجعل العدد (فان نوى ثلاثا
 فن ثلاث) لانه قد حكمي (و) لذا
 كان الثنتان في الأمة) وكذلك في
 حرة فقامها واحدة وجوهرة لكن
 جزم في الجهر أنه سو (فثلاثة الثلاث
 في الحرة) ومن الاقفاط المستعملة
 الطلاق يلزني والحرام يلزني وعلى
 الطلاق وعلى الحرام

ان كان المراد أنه نوى التتبع مضموم مشعر الى الاولى ليخرج بذلك عن نية التتبع وذلك
عدد محض لا تصح بضمه وان كان المراد أنه نوى الثلاث التي من جملتها الاولى فهو صحيح
لان الثلاث قد اعتبرت في النسخة ولو طلق الحررة واحدة ثم قال لها أنت علي
حرام نوى تدبر لا تصح بضمه ولو نوى الثلاث تصح بضمه وتقع تطلقه ثان انحرابا اه فافهم
• (فرع) • في العزوبة قال الامراء أنه تعالى "حرام ونوى الثلاث في احداهما
والواحدة في الاخرى صحت بضمه عند الامام وعليه الفتوى (قوله فيقع بلانية للعرف)
أي فيكون صريحا لا كتابة بدليل عدم اشتراط التنية وان كان الواقع في لفظ الحرام
البائن لان الصريح قد يقع به البائن كما ذكرنا في وقوعه البين به صحت سند كوفي باب
الكليات وانما كل ما ذكره صريحا لانه صار قاسيا في العرف في استعماله في الطلاق
لا يعرفون من مسيح الطلاق غيره ولا يحلف به الا الرجال وقد مر أن الصريح ما غلب
في العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفا الا فيه من أي لغة كانت وهذا
في عرف زماننا كذلك فوجب اعتباره صريحا كما في المتأخرين في أنه على "حرام
بأنه طلاق بائن للعرف بلانية مع أن المتصور عليه عند المتقدمين وقوعه على التنية ولا
يتأق ذلك ما يأتي من أنه لو قال طلاقك على لم يقع لأن ذلك عند عدم غلبة العرف وعلى
هذا يصح ما أتى به العلامة أبو السعود فتدق محقق الروم من أن على "الطلاق" لا يلزم
الطلاق ليس بصريح ولا كتابة أي أنه لم يعارف في زمنه ولا قال المصنف في ضمنه أنه في
ديارنا صار العرف قاسيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من مسيح الطلاق غيره فيجب
الافتقار به من غيرية كما هو المحكم في الحرام يلزم وعلى "الحرام" وعن صريح وقوع
الطلاق في التعارف الشيخ فاسم في تحصيله واقام أبي السعود مبنى على عدم استعماله
في ديارهم في الطلاق أصلا كما لا يخفى اه وكذا ذكره الشيخ فاسم ذكره قبله شيخه المحقق
ابن الهمام في فتح القدير ونسبه في البحر والنهر والسيد عبد الغني التابلسي رسالة في ذلك
سما عارفع الاطلاق في على "الطلاق" ونقل فيما الوقوع عن بقية المذاهب الثلاثة أقول
وقد رأيت المسئلة منقولة عندنا عن المتقدمين في النسخة ومن ابن سلام فحين قال ان
فعلت كذا فثلاث تطلقات على "او قال على" واجبات يعتبر عادة أهل البلد هل غلب
ذلك في ايمانهم اه وكذا ذكرها السروجي في الغاية كما يأتي وما أتى به في النسخة
من عدم الوقوع تعالى في السعود اغتدى فقد رجح عنه وافق عقبه بخلافه وقال
اقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شتاره في معنى التطلق فيجب الرجوع اليه
والتعويل عليه عملا بالاحتياط في امر القروج اه • (تنبيه) • عبارة المحقق ابن
الهمام في الفتح هكذا وقفته ورف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزم لا أقول كذا يريد
ان فسلته لزم الطلاق وقع فيجب أن يجري عليه لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فأتت
طالق وكذا تعارف أهل الارياق الحلف بقوله على "الطلاق" لا أقول اه وهذا صريح

فيقع بلانية للعرف قالوا يمكن
له أمارة

مطلب
فيقولهم على "الطلاق" على "الحرام"

في أنه تعليق في المعنى على فعل المخلوف عليه بظلمة العرف وإن لم يكن فيه أداة تعليق
صريحاً وأما التصريح بأن ذلك معتبر في الفصل التاسع عشر من التائيدية حيث
قال وفي الحايوة عن أبي الحسن الكرخي فبين أنهم أنه لم يصل القداة فقال عبده حر أنه
قدم ماله وقد تعارفوه شرطاً لاسانهم قال أجرى أمرهم على الشرط على تعارفهم
كقوله عبدي حر إن لم أكن ملكت القداة وصلها لم يعتق كذا هنا اه وفي البرازية
وان قال أنت طالق لو دخلت الدار لطلقك فهذا أو جل حلف بطلاق امرأته لم يطلقها ان
دخلت الدار بمنزلة قوله عبده حر ان دخلت الدار لا ضربك فهذا أو جل حلف بعقوبته
ليضربها ان دخلت الدار وان دخلت الدار ولمه أن يطلقها فان مات وماتت فقد فأت
الشرط في آخر الحياة اه أي فيقع الطلاق كما في حصة المفتي قلت فبصرف بمنزلة قوله ان
دخلت الدار ولم أطلقك فأت طالق وان دخلت الدار ولم أضربك فعبدي حر وذكر
الحنبلة في كتبهم أنه جار مجرى القسم بمنزلة قوله والله فعلت كذا قال في التيسر ولو قال
على الطلاق أو الطلاق يلزمني أو الحرام ولم يقل لا أفعل كذا لم أجد في كلامهم اه
وفي حواشي مسكين وقد ظفر فيه شيئاً مصرطاً في كلام الفاية للسروبي معز يال
المفتي ونصه الطلاق يلزمني أو لا زمني صريح لانه يقال لمن وقع طلاقه لم يملك الطلاق وكذا
قوله على الطلاق اه وتقول السيد الجوى عن الفاية معز يال الجواهر الطلاق
لازم بقية ١٥ قلت لكن يحتمل أن يكون مراد الفاية ما اذا ذكر المخلوف عليه ما
علت من أنه يراد به في العرف التعليق وأن قوله على الطلاق لا أفعل كذا بمنزلة قوله ان
فعلت كذا فأت طالق فاذا لم يذكر لا أفعل فكذلك بقوله على الطلاق بدون تعليق
والتعارف استعماله في موضع التعليق دون الانشاء فاذا لم يتعارف استعماله في الانشاء
معتبر لم يكن صريحاً فينبغي أن يكون على الخلاف الا في قولنا طلاقك على ثم رأيت
سبيل عبد الفتى ذكر نحو في رسالته (١٠٠) فبين أنه لو نوى الثلاث تصح نيته لان
الطلاق مذكور بلفظ المصدر وقد علقت مصداقه وكذا في قوله على الحرام فقد صرحوا
بأنه تصحبة الثلاث في أنت على حرام (قوله يكون عينا الخ) يعني في صورة الحلف
بالحرام فانه المذكور في الدخوة وغيره ثم رأيت في البرازية قال في المواضع التي يقع
الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حشرتمته الكفارة والنسي على أنه لا يلزم
اه (قوله وكذا على الطلاق من ذراعي) هذا بحث لصاحب البحر أخذ مما مر من أنه
لو قال أنت طالق من هذا العمل ولم يقرنه بالعقد وقع قضاء لادبائه قال فانه يدل على
الوقوع قضاءً بالاولى وردة العلامة المقدسي بأنه في المفتي عليه خالط المرأة التي
هي محل للطلاق ثم ذكر العمل التي لم تكن مقبضية حساً ولا شرعاً لم يصح صرف اللفظ
عن المعنى الشرعي المتعارف الى غيره ولا دليل بخلاف المفتي لانه أضاف الطلاق الى
غير محله وهو ذراعهم مع انه اذا قال أنا منك طالق بلفظ اه مخصصاً وذكره الخليلي

يكون عينا فكفر بالحنث صحيح
القدوري وكذا على الطلاق من
ذراعيهم

مطلب
في قوله على الطلاق من ذراعي

قلت وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى غيره لعل من أن قوله على "الطلاق لا يفعل
 كذا" مجتزأة ان فعلت طالق فهو في العرف مضاف الى المرأة معنى ولو لا اعتبار
 الاصافة المذكورة لم يقع فكذلك صار هذا مجتزأة قوله ان فعلت كذا فأتت طالق من
 ذراعي فداوى المقيس عليه في الامة الى المرأة وايضا فان قوله انما منك طالق فيه وصف
 الرجل بالطلاق صريحا فليقع لان الطلاق حقيقة امر أو أمّا قوله على "الطلاق فان معناه
 وقوع طلاق المرأة على الزوج فليس فيه اضافة الطلاق الى غيره مجمله بل الى مجمله مع
 اضافة الوقوع الى مجمله ايضا فانه شاع في كلامهم قولهم اذا قال كذا وقع عليه الطلاق
 نعم قال الخليل الرمي ان الحالف بقوله على "الطلاق من ذراعي لا يريد به الزوجة قطعا اذ عادة
 العوام الامراض به عنها خيبة الوقوع فيقولون تارة من ذراعي وتارة من كسثواني
 وتارة من مرقوق وبعضهم يزعم ذكره لان النساء لا يخبرن ذكرهن اه قلت ان كان
 العرف كذلك فمنعني أن لا يتردد في عدم الوقوع لانه أوقع الطلاق على ذراعه ونحوه
 لا على المرأة ثم قال الخليل الرمي اللهم الآن يقول على "الطلاق ثلاثا من ذراعي فليقول
 بوقوعه وجهه لان ذكر الثلاث يبيح قتلا اه (قوله ولو قال طلاقك على لم يقع)
 قال في الخاتمة ولو قال طلاقك على ذكر في الاصل على وجه الاستشهاد فقال لا ترى أنه
 لو قال لله على طلاق امرأتي لا يلزمه شيء اه قلت ومقتضاه أن قوله عدم الوقوع
 في طلاقك على أنه صيغة تدرس كقوله على عجة فكانت ذراعا بطلقها والندرا لا يكون
 الا في عبادة مقصودة والطلاق بغض الحلال الى الله تعالى فليس عبادة فلذا لم يلزمه شيء
 (قوله ولو زاد الخ) ظاهره أن قوله طلاقك على بدون زيادة ليس فيه اختلاف المذكور
 وهو المفهوم من الخاتمة والخلاصة أيضا لكن قل سمعني عبد الغني عن أدب القاضي
 للسرخسي رجل قال لا امرأته طلاقك على فرض أولاً ولم أوافق الطلاقك على التصحيح
 أنه يقع في الكل بخلاف العتق لانه مما يجب فعله اخبارا وتقل مشله عن مختصرا لم يخط
 (قوله وقال القاضي المختار ثم عبارة قتادى الخاصي) قال لها طلاقك على واجب أو قال
 طلاقك لاني لم يقع بلائني ضد أي حقيقة وهو المختار ووجه قال محمد بن مقاتل وعليه
 الفتوى اه وأنت خبير بأن لفظ الفتوى أكد لفظ التصحيح وتقل في الخاتمة عن
 النقيب أبي جعفر أنه يقع في قوله واجب لتعارف الناس لافي قوله ثابت أو فرض أولاً ولم
 لعدم التعارف ومقتضاه الوقوع في قوله على الطلاق لانه المتعارف في زمانا كما علمت
 وعلى الخاصي الوقوع بقوله لان الطلاق لا يكون واجبا أو ثابتا بل حكمه وحكمه
 لا يجب ولا يثبت الا بعد الوقوع قال في الصغرى وهذا يقيدان بثبوت اقتضاء ويتوقف على
 ثبته الا ان يظهر فيه عرف قاض فيصير صريحا فلا يصدق قضاء في صرفه عنه وفيما بينه
 وبين الله تعالى ان قصده وقع والا فانه قد يقال هذا الامر على واجب بمعنى ينبغي ان
 افعله لاني فعلته فكأنه قال ينبغي ان اطلقك اه (قوله قال الكمال الحق نعم) نقله

ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد
 واجباً ولازم أو ثابتاً وفرض دل
 يقع قال البرزالي المختار ولا وقال
 القاضي الخاصي المختار ثم ولو قال
 طلاقك الله هل يشترط ثبته قال الكمال
 الحق نعم ولو قال لها

عنه في البحر والنهر وأقرأه عليه بعد حكايتهم الخلاف ووجهه أنه يحتمل الدعاء متوقفاً
 على النية وفي التنازعانية عن العناية المختار عدم توقفه عليها وبه كان يفتي ظهير الدين
 قال المقدسي ويقع في عصرنا نظره هذا يطلب الرجل من المرأة البراءة تقول رأيت الله
 وكانت حادثة الفتوى وكتبت بصحتها التعاريف بهذا ١٥ قلت ويشهد فتاوى قارئ
 الهداية والمطلوعة المحبة وسياً في علمه في انطلع (قوله كوفي طالقاً أو طالق) قال
 في الفتح عن محمد أنه يقع لأن كوفي ليس أمراً حقيقياً لعدم تصور كونها طالقاً متمايلاً
 صارة عن اثبات كونها طالقاً كقوله تعالى كن فتكون ليس أمراً بل كناية عن التكوين
 وكونها طالقاً يقتضي إيقاعاً قبل فينتفع إيقاعاً سابقاً وكذا قوله طالق ومثله للامه كوفي
 سرة (قوله أو بامطلقة) قلتم أنه لو كان لها زوج طلقها قبل فقال أردت ذلك
 الطلاق صدق ديانة وكذلك قضاء في الصحيح وفي التنازعانية عن المصط قال أنت طالق
 ثم قال بامطلقة لا تنفع أخرى (قوله بالتشديد) أي تشديد اللام أما بتفضيها فهو ملحق
 بالكناية كما قلناه عن البحر (قوله وقم) أي من غير نية لأنه صريح (قوله بكسر
 اللام وضمة) ذكر الضم بمصالح صاحب النهر حيث قال وينبغي أن يكون الضم كذلك
 إذ هو لفظ من لا يتغير بخلاف الفتح فإنه يتوقف على النية ١٥ واعتراض بأنه ينبغي توقف
 الضم أيضاً على النية لأنه إذا لم يتغير إلا بغيره فكيف يمكن ما ذكره في موجد ولا
 ملاحظة فلم يكن صريحاً بخلاف الكسر على لغة من ينتظر ١٥ قلت قد يجاب بأن
 الضم في هذا الترخيم لما كان لغة ثابتة لم يخرج به اللفظ عن إرادة معناه المراد به قبل
 النداء فإن كل من جمع اللفظ المرخم يعلم أن المراد به ذلك المادّة وإن استخار المحدثين
 وعدمه أمر اعتباري قدره وليمنوا عليه الضم والكسر واللام أن يكون المتأدي اسماً
 آخر غير المقصود نداءه هذا ما ظهر في فتاؤه (قوله وأنت طال بالكسر) أي فإنه يقع بلا
 نية بخلاف أنت طالق بحذف اللام فلا يقع وإن نوى لأن حذف آخر الكلام معناه عرفاً
 تنازعانية (قوله والوقوف على النية) أي وإن لم يكسر اللام في غير المتأدي توقف
 الوقوع على نية الطلاق أي أو ما حكمها كالمذكورة والغضب كما في الخاتمة وفي كليات
 الفتح أن الوجه إطلاق التوقف على النية مطلقاً لأنه بلا فاف ليس صريحاً بالاتفاق لعدم
 غلبة الاستعمال ولا الترخيم لغة جائز في غير النداء فأتى لغة وعرفاً فصدق قضاء مع العين
 الاعتد الغضب أمداً كذا الطلاق فيقع قضاء أسكنها ولا يتم فيه قلت وما قلناه
 آتقان التنازعانية من أن حذف آخر الكلام معناه عرفاً بقيد الجواب فإن لفظ طالق
 صريح قطعاً فإذا كان حذف الآخر معناه عرفاً لم يخرج عن صراحته وقد عده
 حذف آخر الكلمة من محسنات الكلام وعده أهل الحديث من قسم الاكتفاء وتعلم فيه
 المولدون كثيراً ومنه أين النجاة لما شق أين النجاة وأيضاً فإن أبدال الآخر بحرف غيره
 كاللفاظ المحصاة المتقدمة لم يخرج عن صراحته مع عدم غلبة الاستعمال فيها وما ذاك

كوفي طالقاً أو طالقاً أو بامطلقة
 بالتشديد وقم وكذا بالطل بالكسر
 اللام وضمة لأنه لا ترخم أو أنت طال
 بالكسر والوقوف على النية

الايصون بها أريد بها اللفظ الصريح وان التعريف خارج لم يرد به على اللسان خطأ
 أو قصداً لكونه لغة المتكلم هذا ما ظهر لهم في القاصر (قوله كما لو تهجي به) أي فانه
 يتوقف على النية وقد مر بيانها فافهم (قوله وفي النهر عن التعصيم الخ) أي تعصيم
 القدوري للعلامة فاسم وقصد به الرد على ما فهمه في البحر من أن وهبتك طلاق من
 الصريح وكذا أودعتك ووهبتك قال في النهر نقل في تعصيم القدوري عن قاضيان
 وهبتك طلاق التعصيم فمعدم الوقوع اه فني أودعتك ووهبتك بالاولى وسأقي أن
 وهبتك كناية وفي المحيط لو قال وهبتك طلاق قالوا لا يقع لان الزهر لا يقيد زوال الملك
 اه قلت ومقتضى كونه كناية أنه يقع بشرط النية وقد عرفت في البحر في باب الكليات منها
 وكذا اعتمدها وهبتك طلاق وأودعتك طلاق وأقرضت طلاق وسأقي فاعلمه هناك
 (قوله كانت طالق) وكذا الواقي بالصغير الغائب أو اسم الإشارة العائد اليها أو اسمها
 الظلي ونحو ذلك وأشار الى أن المراد به ما بهر به عن جملتها وضعا والمراد بقوله وأولى
 ما بهر به عنها ما بهر به عن الجملة بطريق التصريح كرهتكم والأفانكل يعبر به عن الجملة
 كما في الفتح وهو أظهر مما في الزيلعي من أن الروح والبدن والجسد مثل أنت كما في البحر
 لان الروح بعض الجسد وكذا الجسد باعتبار الروح والبدن لا تدخل فيه الاطراف
 أفاد في النهر (قوله كارقة الخ) فانه عبر به عن الكل في قوله تعالى فصرير رقيقة
 والعنق فقلت أعناقهم لها خاضعين وموضعها جميع المذكور الموضع للعنق والعقل
 للذوات لا للأعضاء والروح في قولهم هلكت روحه أي نفسه ومثلها النفس كما في وكنتنا
 عليهم فيما أن النفس بالنفس (قوله الاطراف الخ) أي البدان والرجلان والرأس
 وهذه التفرقة بين الجسد والبدن عزاه في النهر الى ابن كمال في ايضاح الاصلاح وعزاه
 الرجعي الى الفائق للزمخشري والمصباح ورأيت في فصل العتق من الذخيرة قال محمد
 والبدن هو من ألبنه الى منكبيه (قوله والفريج) عبر به عن الكل في حديث لعن
 الله الفروج على السروج قال في الفتح انه حديث غريب جداً (قوله والوجه والرأس)
 في قوله تعالى كل شيء حالاً الاوجهه وسيق وجهه بذلك أي ذاته الكريمة واعتق رأساً
 ورأسين من الرقيق وأما يصير مادام وأسلت سالماً يقال مراد به الذات أيضاً فتح قال
 في البحر وفي الفتح من كتاب الكفالة لم يذكر محمد ما إذا كفل بعينه قال الظبي لا يصح
 كما في الطلاق الآن ينوي به البدن والذي يجب أن يصح في الكفالة والطلاق إذا لعين
 ما بهر به عن الكل يقال عن القوم وهو عين في الناس ولعله لم يكن معروفاً زمانهم
 أما في زماننا فلا شك في ذلك اه (قوله وكذا الاست الخ) قال في البحر فلا است
 وان كان مراداً فلا يلزم مساواتهما في الحكم لان الاعتبار هنا لكون اللفظ يعبر به
 عن الكل ألا ترى أن البضع مراد في الفريج وليس حكمه هنا حكمه في التعبير اه
 والحاصل أن الاست والفريج يعبر به ما عن الكل فيقع إذا أضيف اليهما بخلاف

كما لو تهجي به أو بالعنق وفي النهر
 من التعصيم التعصيم مدم الوقوع
 برهنتك طلاقك ونحوه (واذا
 أضاف الطلاق اليها) كانت طالق
 (أو) الى ما يعبر به عنها كارقة
 والعنق والروح والبدن والجسد
 الاطراف داخل في الجسد دون
 البدن (والفروج والوجه والرأس)
 وكذا الاست بخلاف البضع والمهر

مراذف الاول وهو الدبر ومراذف الثاني وهو البضع فلا يقع لعدم التعبير بهما عن الكل ولا يلزم من الترادف المساواة في الحكم لكن أورد في القم أنه ان كان التعبير اشتها والتعبير يجب أن لا يقع بالاضافة الى القرع أي لعدم اشتها والتعبير بهما عن الكل وان كان التعبير وقوع الاستعمال من بعض أهل اللسان يجب أن يقع في اليد بلا خلاف ثبتت استعمالها في الكل في قوله تعالى ذلك جاعلة تمت يد الثأر فتمت وقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى ترده اه قلت فليجيب بأن الاعتبار الاول لكن لا يلزم اشتها والتعبير بهما عن الكل عند جميع الناس بل في عرف المتكلم في البلع مشافيع بالاضافة الى البدن اذا اشتهر عنده التعبير بهما عن الكل ولا يقع بالاضافة الى القرع اذا لم يشتهر ثم رأيت في كلام القم ما يزيد ذلك حيث قال ووقوعه بالاضافة الى الرأس باعتبار كونه معرا به عن الكل لا باعتبار نفسه مقتصر واذا وقال الزوج غيب الرأس مقتصرا قال الحلواني لا يعد أن يقال لا يقع لكن ينبغي أن يكون ذلك دية اتفاق القضاء اذا كان التعبير بهما عن الكل عرفا مشتهرا لا يصح ولوقال غيب باليد صاحبها كما روي ذلك في الآية والحديث وتعارف قوم التعبير بهما عن الكل وقع لأن الطلاق جرى على العرف واذا وطلق التطليق بالفارسية يقع ولتوكلم به العربي ولا يدرى لا يقع اه فقد قيد الوقوع فخصه في الاضافة الى الرأس أو اليد بما اذا كان التعبير بهما عن الكل متعارفا وصرح أيضا بقوله وتعارف قوم التعبير بهما أي باليد فأضاف أنه عند عدم تعارف ذلك عندهم لا يقع مع أن التعبير بالرأس واليد عن الكل ثابت لفظة وشرا والله تعالى أعلم (قوله والدم) كان المناسب اسقاطه حيث ذكره في محله فيلسافي وأما ذكر البضع والدبر هنا فلا ذكرهما دفهما مح (قوله كصفها وثلاثها الى عشرها) وكذا الواضحة الى جزم من ألف جزم منها كافي الخاتمة لأن الجزء الثاني من كسائر التصرفات كالبضع وغيره هداية قال ط الآلهة يميز في غير الطلاق وقال شيخنا زاده انه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى الى الكل ليسويع فيقع في الكل (قوله لعدم تجزئه) عليه التوجه أو الى جزم شائع منها وفيه أنه يلزم منه وقوع الطلاق بالاضافة الى الاصبع مثلا فالتناسب التعليل عاذا ذكرناه آتفاعن الهداية (قوله ولوقال الخ) أشار به الى أن تقيد الجزء بالشائع ليس للاحتراز عن المعين لما ذكر من القرع فأداه في الصر (قوله وقت يضاري) أي ولم يوجد فيه نص من المتقدمين ولا من المتأخرين تنازعية (قوله علاما للاضاقين) أي لأن الرأس في النصف الاعلى والقرع في الاسفل فيصير مضافا الطلاق الى رأسها وإلى قرعها ط عن الحط قال في الجرم وقد علم به أنه لو اقتصر على أحدهما وقت واحدة اتفاقا اه وهو مجزوع في الثاني كما هو ظاهر نهر أي لأن من أوقع واحدة للاضاقين لم يصبر كون القرع في الثانية فإذا اقتصر على الاضافة الثانية فقط كيف يقع اتفاقا لم لو اقتصر على الاضافة الاولى يقع اتفاقا لم اعلم أن كلاما القولين مشكل لأن النصف الاعلى أو الاسفل ليس جزأ شائعا

والدم على المختار خلاصة (أو)
أضافه (الى جزء شائع منها)
كصفها وثلاثها الى عشرها (وقم)
لعدم تجزئه ولوقال نصفك الاعلى
طالني واحدة ونصفك الاسفل
تقنين وقت يضاري فأفني بعضهم
بطلان بعضهم ثلاث جملة
بالاضاقين خلاصة

وهو ظاهر ولا يعبر به عن الكل ووجود الرأس في الأول والفرج في الثاني لا يصبره
 مصبراً به عن الكل لأن ما مر من أنه يقع بالاضافة الى جزء يعبر به عن الكل على تقدير
 مضاف أى اسم جزءه كما افاد في القبح وقال فان نفس الجزء لا تصور التعبير به عن الكل
 اهـ ويستدق ما لم يرد في النصف الاعلى نفس الرأس وفي الاسفل نفس الفرج لاسمهما
 الذي يعبر به عن الكل ولهذا الوضع يدم على رأسها وقال هذا الرأس طالق لا تطلق لأن
 وضع اليد مرتبة على اوافة نفس الرأس بخلاف ما اذا لم يضعها عليه كما يأتي لانه يكون
 بمعنى هذه المذات فليست اتمل (قوله أو الوجه) أى منك ط (قوله بل عن البعض) بشرطة
 ذكر منك في الاول ووضع اليد في الاخير (قوله بل قال هذا الرأس) ومثله فيما يظهر
 هذا الوجه وهذه الرقية واظهاره أنه لا يضمن التعبير باسم الرأس ونحوه وأنه لو عبر
 عنه بقوله هذا الضوم يقع لأن المعبر به عن الكل هو اسم الرأس ونحوه لاسم الضوم نظير
 ما تقدمناه أخفنا تامل (قوله وقع في الاصم) ولهذا القول لغيره بعت منك هذا الرأس
 بألف درهم وأشار الى رأس عبده فقال المشتري قلت جازاً لبيع بجر من الخائسة
 (قوله فخر) قد منعا بانه قبل صفحة (قوله كما لا يقع لو أضافه الى اليد) لانه لو شتر من
 الناس التعبير بها عن الكل حتى لو اشترى بين قوم وقع ما تقدمناه عن القبح (قوله الاية
 الجواز) أى باطلاق البعض على الكل اذا لم يكن شهراً فلو اشترى بذلك فلا حاجة الى نية
 الجواز ذكر في القبح ما حمله أنه عند الشافعي يقع بضافته الى اليد والرجل ونحوهما
 حقيقة ويان ذلك أن الطلاق محله المرأة لانها محل السكاح ومحلها أجزائها السكاح
 بطريق التبعية فلا يقع الطلاق الا بالاضافة الى ذاتها أو الى جزء شائع منها هو محل
 للتصرفات أو الى معين معبر به عن الكل حتى لو أيد نفسه لم يقع فالاخلاف في أن ما عاكف نعا
 هل يكون محلاً لاضافة الطلاق اليه على حقيقته دون صبره وانه اراد عن الكل فعنده فم
 وعندنا لا وما على كونه مجازاً عن الكل فلا اشكال أنه يقع بذلك أو وجلا بعد كونه
 مستحقاً له اهـ أى بخلاف تصور الرق والظفر فانه لا يستقيم ارادة الكل به والحاصل
 كما في البصر أن هذه الاثنا ط ثلاثة صريح يقع قضاء بلانية كل رقية وكناية لا يقع الا بالنية
 كاليد وما ليس صريحاً ولا كناية لا يقع به وان نوى كل رقية والسن والشعر والظفر والكبد
 والعرق والقلب (قوله والذقن) قلت اطلاق الذقن مرادها الكل عرف مشتهر الا أن
 فانه يقال لا زال بغيره ما دامت هذه الذقن سالمة فبني أن تكون كل رأس (قوله وكذا
 الثدي والدم جوهرية) أقول الذي في الجوهرية اذا حال ذلك فيه روايتان الصحة منهما
 يقع لأن الدم يعبر به عن الجمله يقال ذهب دمه هدر اهـ وهكذا نقل عن الجوهرية في البصر
 والمهرون نقل في النهر عن الخلاصة تعميم عدم الوقوع كاهو ظاهر المتون (قوله لانه
 لا يصبره) أى بالمد كونه من هذه الاثنا ط (قوله فلو عبر به قوم) أى بما ذكر
 ولا خصوص له بل لو عبروا بأى عضو كان فهو كذلك ذكر أبو السعود عن الدرر ونقل

(واذا قال الرقية منك أو الوجه
 أو وضع يده على الرأس أو العنق)
 أو الوجه (وقال هذا الضوم طالق
 لم يقع في الاصم) لانه لم يصح صيانة
 عن الكل بل عن البعض حتى لو لم
 يضع يده بل قال هذا الرأس طالق
 وأشار الى رأسها وقع في الاصم
 ولو نوى تخصيص الضوم فبني أن
 يدبر فتح (كما لا يقع لو أضافه الى
 اليد) الاية الجواز (والرجل
 والذقن والشعر والاذن والساق
 والخصية والظفر والبطن واللسان
 والاذن والقدم والسدر والذقن
 والسن والرقبة والعرق) وكذا
 الثدي والدم جوهرية لانه لا يعبر
 به عن الجمله فلو عبر به قوم عنها
 وقع

الجوى عن الهاكيات لجلال زاد مما يصيب أن يصطاط في أمر الطلاق إذا أضف الى
الدور والرجل باللسان التركى فانها منه يعبر به من الجلة والذات اه ط (قوله وكذا
الخ) أصل هذا في القمع حيث ذكر أن ما لا يعبر به عن الجلة كاليد والرجل والاصبع واليد
لا يقع الطلاق باضاقة اليه خلافاً لثرو والشاخي ومالك وأحمد ولا خلاف أنه بالاضافة
الى الشعر والظفر والسنن والريق والعرق لا يقع ثم قال والعناق والظهار والابلا وكل
سبب من أسباب الحرمة على هذا الخلاف فلو ظهر أو آلى أو اعتق أصبعها لا يصح عندنا
ويصح عندهم وكذا العقوق النكاح وما كان من أسباب الحل كالنكاح لا يصح
اضاقة الى الجزء المعين الذي لا يعبر به عن الكل بلا خلاف اه قلت ولم يعلم منه حكم
الاضافة الى جزء شائع أو ما يعبر به عن الكل في النكاح وتقدم هناك قوله ولا ينفق
بتزويج فصل في الاصح احتياطاً ثانية بل لا بد أن ينفقه الى كلها أو ما يعبر به عن الكل
ومنه الظاهر والبطن على الاشبه ذخيرة ويرجى في الطلاق خلافه فيصاح للفرق اه
وقد تمنا الكلام على ذلك وأن من اختار صفة النكاح بالاضافة الى الظاهر والبطن اختار
الوقوف في الطلاق ومن اختار عدم الصفة في النكاح اختار عدم الوقوف فلا حاجة الى
الفرق (قوله ولومن التف بجزء) بأن يقول أنت طالق بجزء من أجزائه من طلاقة ط
(قوله لعدم التعزى) أى فى الطلاق فذكر بجزءه كذا صرحنا بالكلام العاقل عن
الانقسام اذا جعل الشارع المقصود بعض القصاص مع ما كان كله خيراً وعلى هذا وقال
أنت طالق طلاقة ويربها ونصفا طلقت طلقتين جوهرية (قوله فلو زادت الاجزاء) أى
مع الاضافة الى الصغير كانت طالق نصف طلاقة وثلاثاً وربعاً فقد زادت الاجزاء على
الواحدة نصف السدس تقع به طلاقة أخرى ط (قوله وهكذا) يعنى لو زادت الاجزاء
على الطلقتين وقع ثلاث نحو أنت طالق ثلث طلاقة وثلاثة أرباعها أو أربعة أخماسها
قال في دفع التقدير الآن الأصح في اتحاد المرجع وان زادت اجزاء واحدة أن تقع واحدة
لأنه أضاف الاجزاء الى واحدة فص عليه في المتوسط والاول هو المختار عند جماعة ممن
المشايع اه قال في الجرو على الاصح لو قال أنت طالق واحدة ونصفها تقع واحدة
كما في الذخيرة بخلاف واحدة ونصفا اه وما في الذخيرة عزاء في الهندية الى المخط
والبدائع لكن الذى رأيت في البدائع ولو تجاوز العدد عن واحدة لم يذكر هذا في ظاهر
الرواية واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تقع طلقتان وقال بعضهم واحدة اه (قوله
فيقع الثلاث) لأن المتكرر إذا أعيد متكرراً كان الثاني غير الاول حيث يكامل كل جزء
بخصلاف ما إذا قال نصف طلاقة وثلاثاً وربعاً وسدساً حيث تقع واحدة لأن الثاني والثالث
عن الاول وهذا في المدخول بها ما غير هذا لا يقع الا واحدة في الصور كلها بجزء (قوله
ولو يلا وروا واحدة) أى بأن قال نصف طلاقة ثلث طلاقة سدس طلاقة ثلاثة
العاطف على أن هذه الاجزاء من طلاقة واحدة وإن الثاني بدل من الاول والثالث

وكذا لكل ما كان من أسباب
الحرمة لا الحل اتفاقاً (و بجزء)
الطلقة ولومن التف بجزء (نطقاً)
لعدم التعزى فلو زادت الاجزاء وقع
أخرى وهكذا ما لم يقل نصف طلاقة
وثلاث طلاقة وسدس طلاقة فيقع
الثلاث ولو يلا وروا واحدة

بدل من الثاني والبديل هو المبدل منه أو بعضه (قوله على المختار) أي عند جماعة
 من المشايخ وقد عرفت عن الميسر أن الأصح خلافه عند اتحاد المرجع وأنه جرى عليه
 في الذخيرة والمحيط (قوله وكذا لو كان مكان السدس وبمعالم الخ) نص عبارة القهستاني
 فقال من المحيط لو قال نصف تطلبة وثلاث تطلبة وربع تطلبة فثلاث على المختار
 وقبل واحدة ولو كان مكان الربع سدسًا فثلاث وقبل واحدة اهـ والظاهر أنه سبق قلم
 من القهستاني فإنه في الثانية لم يزد الأجزاء على الواحدة وجعل الواقع فيها ثلاثًا
 وفي الأولى زادت وجعل الواقع تسعين مع أنه يجب أن يكون الواقع ثلاثًا في صورتين
 لأن اعتبار الأجزاء اتحادها عند اتحاد المرجع أما عند الاختلاف بالاسم النكرة فتعبر كل
 جزء بتطلبة كما تقدم على أن عبارة المحيط كانت نقله ط عن الهندية هكذا قال أنت طالق
 نصف تطلبة وثلاث تطلبة. فسدس تطلبة يقع ثلاث لأنه أضاف كل جزء إلى تطلبة
 منكورة والنكرة إذا تكررت كانت الثانية غير الأولى ولو قال نصف تطلبة وثلاثها وردد سدسها
 يقع واحدة فان جاوز مجموع الأجزاء تطلبة بأن قال نصف تطلبة وثلاثها وربعها قبل تقع
 واحدة وقبل ثنتان وهو المختار كذلك في محيط الشرحي وهو الصحيح كذلك في الظهيرية
 اهـ وقلنا نحن القمق أنه في الميسر صحيح وقوع الواحدة وعلى كل موضوع الخلاف
 هو الإضافة إلى الضمير لا إلى الاسم المنكر لكن رأيت في الترخائية عن المحيط ما نصه
 وذكر الصدر الشهيد واقعاها إذا قال لها أنت طالق نصف تطلبة وثلاث تطلبة وربع
 تطلبة تقع ثنتان هو المختار فعلى قياس ما ذكر الصدر الشهيد ينبغي في قوله أنت طالق
 نصف تطلبة وثلاث تطلبة وردد سدس تطلبة تقع تطلبة واحدة اهـ وهذا أقل إشكال
 وصحاحنا مسمى على اعتبار الأجزاء في الإضافة إلى الاسم النكرة أيضا كالإضافة إلى
 الضمير لكنه خلاف ما جزم به في البدائع والقمق والبحر والنهر من الفرق بينهما (قوله
 وسببي) أي صناعي آخر التعلق حيث قال إخراج بعض التعلق لفوضلاف إيقاعه
 فالو قال أنت طالق ثلاثا الأصح تطلبة وقع الثلاث في المختار اهـ قال في القمق وقبل
 على قول أبي يوسف ثنتان لأن التعلق لا ينفرد في الإيقاع فكذلك في الاستثناء فكانه
 قال الواحدة (قوله بخلاف إيقاعه) أي إيقاع البعض وهو ما ذكره هنا (قوله
 ويقع الخ) كان الأولى بالمصنف تأخير هذه المسئلة عما بعدها كما فعل في الهداية
 والكثير لرفع الكلام على الأجزاء متصلا (قوله فيما أصله الخطر) أي بأن لا يساح إلا بدفع
 الحاجة كالطلاق (قوله عند الإمام) وقال لا بدخول الغائتين فيقع في الأولى ثنتان
 وفي الثانية ثلاث وقال زفر لا يقع في الأولى شيء ويقع في الثانية واحدة وهو القياس لعدم
 دخول الغائتين في المحدود كبعض من هذا الحائط إلى هذا الحائط وقول الثلاثة
 استحصان بالعرف وهو أن هذا الكلام متى ذكر في العرف وكان بين الغائتين حد دبر ادبه
 الأكثر من الأقل والأقل من الأكثر كقول الحق من سئين إلى سبعين أي أكثر من سبعين

ولو قال تطلبة ونفسها ثنتان
 على المختار جوهرة وكذا لو كان
 مكان السدس ربعا فثنتان على
 المختار وقبل واحدة قهستاني
 وسببي أن استثناء بعض التعلق
 لغرض مختلف إيقاعه (و) يقع قوله
 (من واحدة إلى ثنتين أو ما بين
 واحدة إلى ثنتين واحدة و) بقوله
 من واحدة أو ما بين واحدة
 (إلى ثلاث ثنتان) الأصل فيما
 أصله الخطر دخول الغاية الأولى
 فقط عند الإمام

وأقل من سبعين في نحو طالق من واحدة إلى اثنين استنى ذلك العرف عند الامام فوجب
اعمال طالق فوقع به واحدة ويدخل الكل فيما أسله الإباحة كختمين مالى من درهم
إلى درهمين أما ما أسله المخطرون فلا كان خطره مقرينة على عدم إرادة الكل إلا أن الغاية
الاولى دخلت ضرورة إذا لا يمتنع وجودها ليرتب عليها الطلقة الثانية إذا لم يمتنع بلا أولى
بمختلف الغاية الثانية وهي ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلا ثالثة أما في صورة من واحدة
إلى اثنين فلا حاجة إلى ادخاله لعدم الضرورة المذكورة وتقام تقريره في الفسخ (قوله
الغايين) أى دخول الغايين فله أخذ الكل أى الالم في المثال المذكور كما أفاده
في الصرف فافهم (قوله ثلاثة الخ) لأن نصف التلقتين واحدة فتلاثة أنصاف لتلقتين
ثلاث تطلقات ضرورة نهر (قوله وقيل ثنتان) لأن التلقتين إذا انفقتا كانت
أربعة أنصاف ثلثة منها طلقة ونصف فتكمل لتلقتين واجب بأن هذا التوهم
منشؤه اشتباه قولنا انفقتا لتلقتين ونصفنا كلام من تطلقتين والثاني هو الموجب
للاربعة أنصاف واللفظ وإن كان يحتمله وإذا الوفاء دين لكنه خلاف الظاهر نهر قال
في الفسخ لأن الظاهر هو أن نصف التلقتين تطلقة لأن نصفاً لتلقتين (قوله أو نصف
تلقتين) وكذا أنصف ثلاث تطلقات ولو قال نصف تطلقتين فواحدة أو نصف ثلاث
تطلقات فتلا ثلاث بجر (قوله طلقثان) لأنها طلقة ونصف فتكمل التصف في نصف
تلقتين يتكامل كل نصف فيصل طلقثان قلت وينبغي أن يكون أربعة أثلاث
طلقة ونسبة أربع طلقة مثل ثلاث أنصاف طلقة تأمل (قوله وقيل يقع ثلاث) لأن
كل نصف يتكامل في نفسه فتصير ثلاثاً (قوله والاول أصح) قال في الصبر وهو المتقول
في الجامع الصغير واختاره الناطقي وصحبه العنابي اهـ ثم ذكر التنسيب اثنى عشرة
صورة وذكر أحكامها فراجع (قوله لأنه يكثر الاجزاء الخ) أى إن الضرب يؤثر في تكبير
أجزاء المضروب لا في زيادة العدد والطلقة التي جعل لها أجزاء كثيرة لا تزيد على طلقة
ولو زاد في العدد لم يبق في الدنيا فقوله لأنه يضرب بدرومه في مائة فتصير مائة ثم المائة في ألف
فتصير مائة ألف وقال زفر والحسن بن زياد والأشعة الثلاثة يقع ثنتان لأن عرف أهل
الحساب فيه تضعيف أحد العددين بعد الآخر ورجحه في الفسخ بأن العرف لا يمنع
والفرض أنه تكلم يعرفهم وأراده نصاً كما لو وقع طلقة أخرى فارسية أو غيرها وهو
يدرهما والارام بأنه لو كان كذلك لم يبق في الدنيا فقوله لأنه يضرب بدرومه في مائة
أن كان اخباراً كقوله عندى درهم في مائة فهو ككتاب وإن كان إنشاء كجعله في مائة
لا يمكن لأنه لا يصح بقوله ذلك واختاره أيضاً غاية البيان وما أجابه في الصبر من أن
قوله في ثنتين ظرف حقيقة وهو لا يصلح له وإذا لم يكن صالحاً لم يعتبر فيه العرف ولا التنية
كما لو نوى بقوله استنى الماء الطلاق فانه لا يقع رده المقدسي بأن اللفظ صريح أى حقيقة
عربية لاهل الحساب صريح في معناه العرفي وكذا رده في النهر والمنع قال الرحمن فتزاد

وفيما يصح جمعه الإباحة كختمين
مالي من مائة إلى ألف الغايين
اختار (و) يقع (ثلاثة أنصاف
تلقتين ثلاثة) وقيل ثنتان (و) ثلاثة
أنصاف طلقة (أو نصف تطلقتين
طلقتان وقيل يقع ثلاث) والاول
؟ صح (و) واحدة في ثنتين واحدة
أن لم ينو أو نوى الضرب) لأنه يكثر
الاجزاء لا الأفراد

هذه المسئلة على المسائل المتقدمة بقوله **أه** أي لأن الحق ابن الهم من أهل
 الترجيح كما اعترف به صاحب الجرح في كتاب القضاء **(قوله فثلاث)** لأنه يصح له كلامه
 فإن الواو الجميع والظرف يجمع المقروء فصح أن يراد به معنى الواو بجر وفيه تشديد
 على نفسه بجر **(قوله لومدخولا بها)** أي ولو **كك** كما لبش للختل بها فإن الطلاق
 في العدة بلفظها احتياطاً وهو الأقرب للصواب كما تقدم في أحكام الخلو من باب المهر
 وبسطنا الكلام عليه هناك **(قوله كقوله لها)** أي لغير الموطأة أنت طالق واحدة
 وتنتين فلنمتين بقوله واحدة لا إلى عدة فلا يلفظها ما بعدها **(قوله فثلاث)** لأن إرادة
 معنى معني ثابته كقوله تعالى ويصاوون من سائرهم في أصحاب الجنة فصارت كما إذا قال
 لها أنت طالق واحدة مع تنين أفاده في الجرح **(قوله مطلقاً)** أي ممدخولا بها ولا ح
(قوله لملمر) أي من قوله لأنه **كك** كما لا إجراء إلا الإفراد **(قوله فكمز)** أي فيقع
 في صورة معنى الواو ثلاث في المدخول بها وثلاث في غيرها وفي صورة معنى مع ثلاث
 مطلقاً **(قوله واحدة درجة)** لأنه وصفه بالتصريح لأنه متى وقع في مكان وقع في كل
 الأماكن فخصيصه بالشام قصير بالنسبة إلى ما وراءه ثم لا يحتمل التصريح فمكان
 قصر **كك** وهو بالرجوع وطوله بالسائر ولأنه لم يصفها بعظم ولا كبر بل مدحا إلى
 مكان وهو لا يحتمل فلم يثبت به زيادة شدة بجر **(قوله أوتوب كذا)** أي وعليها فوب غيره
 بجر **(قوله يقع السائل)** تفسير لقوله تعيين وذلك لأن الطلاق الذي هو رفع القيد الشرعي
 معدوم في الحال وقد جعل الشارع لمن أراد أن يعلق وجوده بوجود أمر معدوم يوجد
 الطلاق عند وجوده والاقبال والزمان هما الصالحان لذلك لأن كلاً منهما معدوم
 في الحال ثم يوجد بخلاف المكان الذي هو عين ثابتة فإنه لا يتصور الاناطة به وقامه
 في الفسخ **(قوله لا قضاء)** لما فيه من التخصيص على نفسه بجر **(قوله فيسقط)** عطف
 على قوله ويصدق وقوله أي بالشرط المذكور في الصور **(قوله كقوله إلى سنة الخ)**
 في التاتر خاتمة عن المصط ولو قال أنت طالق إلى الليل أو إلى شهر أو إلى سنة أو إلى الصيف
 أو إلى الشتاء أو إلى الربيع أو إلى الخريف فهو على ثلاثة أوجه ما أن ينوي الوقوع
 بعد الوقت المضاف السقوط الطلاق بعد مضي أو ينوي الوقوع ويحصل الوقت
 للامتداد فيقع السال أو لا تكون له أية أصلا فيقع بعد الوقت عندنا والحال عند زفر
 فاسم على ما إذا جعل العاين كما كالي مكة أو إلى بعد أدائه تحلل الغاية ويقع السال **أه**
(قوله تعلق) لوجود حقيقته بجر **(قوله وكذا الخ)** أي فيسقط بالقبل فلا تطلق
 حتى تسقط بجر **(قوله وفي صلاتك)** ولا تطلق حتى تزك وتسجد وقبل حتى ترفع
 رأسه من السجدة وقبل حتى ترحل القعدة تارة ثانية **(قوله وضوءك)** **كك** قوله
 في مرضك أو يملك فإنه لا فرق بين الفعل الاختياري وغيره كما في الجرح **(قوله لأن)**
 الظرف يشبه الشرط من حيث أن الظرف لا يوجد بدون الظرف كالمشروط لا يوجد

(وأن نوى واحدة وتنتين فثلاث)
 لومدخولا بها **(وفي غير الموطأة)**
 واحدة **كك** قوله لها واحدة
 وتنتين لأنه ليس للتنتين محل
(وأن نوى مع التنتين فثلاث)
 مطلقاً **(و) يقع (تنتين)** في تنين
 ولو **(بنة الضرب ثنتان)** لملمر
 ولو نوى معنى الواو أو مع فكما
 مر **(و) بقوله** من هنا إلى الشام
 واحدة درجة مالم يصحها بطول
 أو كبر فبنة **(و) أنت طالق** عكة
 أو في مكة أو في الدار أو القل أو
 الشمس أو فوب كذا **(تعيين)** يقع
 الحال **(كقوله أنت طالق مريضة)**
 أو مصلية أو أنت مريضة أو
 وأنت تصلين **(ويصدق)** في الكل
(بأنه لا قضاء) لو قال عنت إذا
 دخلت أو إذا **(لبست)** أو إذا
 مرضت **(و)** فحذلك فيسقط به
 كقوله إلى سنة أو إلى رأس الشهر
 أو الشتاء **(وإذا دخلت مكة تعلق)**
كك في دخولك الدار أو في
 لبسك ثوب كذا أو في صلاتك
 وفحذلك لأن الظرف يشبه

الشرط

بدون الشرط فيحصل عليه عند تقدر معناه أعني الطرف نهر (قوله تعبير) الأولى تعبير
 على أنه فعل ماضٍ جواب لو كما قال بعده تتعلق بسبقة الفعل وإنما تعجز لأنه أرفع
 الإطلاق للمال وعمله بما ذكر فيقع سواء وجد الخول أو الحيض أو لا وحتى قلت ويخفى
 أن يتعلق لو يوي بالدم التوقيت كما في أهم الصلاة لدولة الشمس (قوله ولو بالبا تعطف)
 لأنها لا لاصاق وقد أرفع عليها طاملاً ما سبق بما ذكر فلا يقع الآية وحتى (قوله وفي حيضك
 الخ) قال في البدائع وإذا حال أنت طالق في حيضك أو مع حيضك فغير إرات الدم تطلق
 بشرط أن يستمر ثلاثة أيام لأن كلمة في الطرف والحيض لا يصلح ظرفاً فيحصل شرطاً وكلمة مع
 للمقارنة فإذا استمر ثلاثين أنه كان حيضاً من حين وجوده فيقع من ذلك الوقت ولو قال
 في حيضك فإم تحيض وتطهر لا تطلق لأن الحصة اسم الكامل وذلك بانصاف الطهر بها
 ولو كانت حائضاً في هذه الفصول كلها لا يقع ما تم تطهر وتحيض أخرى لأنه جعل الحيض
 شرطاً للوقوع والشرط ما يستكون معدوماً على خطر الوجود وهو الحيض المستقبل
 لا الموجود في الحال اهـ قلت ويخفى الوقوع لو يوي في مدة حيضك الموجود تأمل وفي
 الجوهرة ولو قال لها وهي حائض إذا حاض فمهر على حيض مستقبل فإن عني ما يحدث
 من هذا الحيض فكأن يوي لأنه يحدث حالاً لا بخلاف قوله الجبل إذا حبلت ونوى هذا
 الجبل لا يحدث لأنه ليس له أمر امتعده اهـ وفي الخاتمة قال الحائض إذا حاض فانت
 طالق فهو على حيض مستقبل ولو قال لها إذا حاض غدا فهو على دوام ذلك الحيض إلى
 فجر الغد لأنه لا يتصور حدوث حيضة في الغد فيحصل على الدوام وكذا إذا حاضت وهي
 مريضة بخلاف قوله للحبيصة إذا حاضت فقع كما سكت لأن العصاة أمر معتدلة وأمر محكم
 الابتدأ لقوله للقاتم إذا قت وللقاعد إذا قعدت وللملوك إذا ملكك والحيض والمرض
 وإن كان عتداً إلا أن الشرع لم يلحق بالجملة أحكاماً لا تتعلق بكل جر منته فجد جعل الكل
 شأناً واحداً اهـ (قوله وفي ثلاثة أيام تعبير) لأن الوقت يصلح ظرفاً لكونها طاقوا متى
 طلقت في وقت طلقت في سائر الأوقات بجر (قوله عجي) الثالث) لأن الجني فعل فم يصح
 ظرفاً فاصراً شرطاً بجر (قوله لأن الشرط تعتبر في المستقبل) علة لقوله سوى يوم حلقه
 فإن عجي اليوم عبارة عن عجي أول جزئه يقال بيوم الجمعة كاطلع القمر واليوم الأول
 قدمضي أول جزئه فأدعى في الجبر ومفاده أن هذا فيما لو حلف بها أو في التاتر خاصة ولو قال
 في الليل أنت طالق في عجي ثلاثة أيام طلقت كاطلع القمر من اليوم الثالث ولو قال في مضي
 ثلاثة أيام إن قال ذلك ليلا طلقت بجر وشمس الثالث هكذا في بعض نسخ الجامع وفي
 بعضها لا تطلق حتى تنجي ساعة سطع من الليلة الرابعة وهكذا ذكره القدوري اهـ (قوله
 لغو) لأن السك بالصدقة فيه وإعمالاً بتعجز لأنه جعل الوقوع في زمان معين والزمان يصلح
 للإيقاع لأنه منع مانع من إيقاعه فيه ط (قوله وقبله تعبير) لأن القبلة ظرف متسع
 فيصدق حين السك ط (قوله إن دفع الخ) الفرق أنه على الرفع يكون ثلثاً للمرا فكان

ولو قال لدخولك أو لحضك تعبير
 ولو بالبا تتعلق وفي حيضك وهي
 حائض لحي تحيض أخرى وفي
 حيضك لحي تحيض وتطهر وفي
 ثلاثة أيام تعبير وفي عجي ثلاثة
 أيام تطيق عجي الثلاث سوى
 يوم حلقه لأن الشرط تعتبر في
 المستقبل ويوم القيامة لغو وقبله
 تعبير وفي طالق تطلق حنة في
 دخولك الدار إن رفع حنة تعبير
 وإن نصها تطلق

فاصل لا على النسب يكون معنا المطلقة فلم يكن فاصلا نهر عن المحيط أى واذا لم يكن
 فاصل أجنى لم يكن قوله قد دخول متافيا بل يتعلق بطائق فينقذه (قوله وسأل
 الكسائي محمد الخ) أشار به الى ردة ما ذكره ابن هشام في المغني من الباب الاول من بحث
 اللام ان كتب الرشيد الى أى ويغيب عنه عن ذلك فقال هذه مسئلة فحيرة فقيمة ولا آمن
 من الخطا ان قلت فيها ناسا الكسائي فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة لانه قال أنت
 طلاق ثم أخبر ان الطلاق التام ثلاث وان نصها طلقت ثلاثا لان معناه أنت طالق ثلاثا
 وما بينهما محله معترضة اه ملصقا قال في القمع وهو بعد كونه غلطا بعد عن معرفة مقام
 الاجتهاد فان من شرطه معرفة العربية وأما السبيلان الاجتهاد يقع في الادلة السبعة
 العربية والذي نقله أهل الثبوت من هذه المسئلة عن قرأ الفتوى حين وصلت خلافة
 وان المرسل الكسائي الى محمد بن الحسن ولا دخل لابي يوسف أصلا ولا للرشيد ولقائم
 ابي يوسف أجل من أن يحتاج في مثل هذا التصويب مع امامته واجتهاده وبراعته
 في التصرفات من مقتضيات الاقاط في المسوط ذكر ابن سماعة ان الكسائي بعث
 الى محمد بن عيسى فدفعهما الى فقراهما عليه مكتب في جوابه ما مر فاستحسن الكسائي
 جوابه اه وذكر ح عن حاشية المغني للبلال السوطي ان هذا هو المروي في تاريخ
 الخطيب البغدادي (قوله فان ترقى الخ) بعده هذين البيتين ثالث وهو قوله
 فبينهم أن كنت غير رفيعة * وما لأمري بعد الثلاث مقدم
 قال في التهر وفي شرح الشواهد للبلال الرفق ضمة العلف يقال رفق بفتح الفاء رفق بضمها
 وانخرق بالضم وسواء ان الرافع من خرق بالكسر يخرق بالفتح خروفا بفتح الخاء
 والراء وهو ضمة الرفق وفي القاموس أن ما ضمه بالكسر كفرح وبالفهم ككرم وأمين من
 البين وهو البركة وأشأم من الشؤم وهو ضمة البين وذكر ابن عبيش أن في البيت الثاني
 حذف الفاء والمبتدا أى فهو الحق وان تعليلية واللام مقدرة أى لاجل كونك غير رفيعة
 والمقتم مصدر رمعي من قدم بمعنى تقدم أى ليس لاحد تقدم الى الامترة والافقة بعد
 تمام الثلاث انهما تعلم القرعة اه (قوله فانت طلاق) يقال فيه ما قيل في زيد عدل ط
 (قوله والطلاق عزية) أى معزوم عليه ليس بلفظ ولا لب نهر (قوله وتعلمه في المغني)
 حيث قال أقول ان الصواب ان كلاما من الرفع والنصب يحتمل لوقوع الثلاث والواحدة
 أما الرفع فلان ل في والطلاق ما لمجازا الجنس كزيد الرجل أى هو الرجل المعتد به
 وما لمعهد الذكر أى وهذا الطلاق المذكور عزية ثلاث فعل العهدة تقع الثلاث
 وعلى الجنبية تقع واحدة وأما النسب فانه يحتمل أن يكون على المفعول المطلق فيقتضى
 وقوع الثلاث اذا المعنى فانت طالق ثلاثا ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق عزية
 وأن يكون حال من المسترفى عزية وحسبنا بلازم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق
 عزية انا كان ثلاثا بل يقع ما نوا هذا ما يقتضيه اللفظ والذي أراد الشاعر الثلاث لقوله

وسأل الكسائي محمد ابن قال
 امرأته
 فان ترقى يا هند فارفق أين
 وان تخرق يا هند فانخرق أنا ثم
 فانت طلاق والطلاق عزية
 ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم
 كم يقع فقال ان رفع ثلاثا فواحدة
 وان نصها ثلاث ونعاه في الحق
 وفيما علمنا على الملتقى

مطلب
 في قول الشاعر فانت طلاق
 والطلاق عزية

فيقبحها الخ اه وذكر في القبح ان الظاهر في التسبب المفعول المطلق وفي الرفع المهدد
الذكرى فيقع الثلاث ولذا اظهر من الشاعر انه اراده (قوله وبشوقه أنت الخ) هذا عقده
في الهداية وغيره فاضلا في اضافة الطلاق الى الزمان (قوله يقع عند طلوع الصبح) أي
القبح المصدق لا الكاذب ولكونه أخس من القبح عبره ووجه الوقوع عند طلوعه انه
وصفها بالطلاق في جميع القديتين الجزء الاول لعدم المزاحم بحر (قوله وصح في
الثاني نية العصر) لانه وصفها به في يومه بحر (قوله أي آخر النهار) تفسير مراد
والظاهر انه لو اراد وقت الخصوة أو الزوال صدق كذلك ط (قوله قضاء) وقال لا تصح
كالاول ولا خلاف في صحته فيماد بانه والفرقه يوم متعلقها بدخولها مقتدة لا مقنونا
بها للفرق لثمة بين صحت سنة وفي سنة وشرا عاين لاصوم من عرى حيث لا يبر الا بصوم كله وفي
عرى حيث يبر بساعة وبين قوله ان صحت شهرا فبعد شرجت يقع على صوم جميعه
بخلاف ان صحت في هذا الشهر صحت يقع على صوم ساعته كما في المحيط فنته بحر من
الزمان مع ذكر هاية الحقيقة ومع حذف هاية تخصيص العام فلا يصدق قضاء وهذا اختلاف
حالا يتجزأ الزمان في صفة فانه لا فرق فيه بين الحذف والاثبات كصحت يوم الجمعة وفي يومها
وقبله في البحر والنهر قلت وكذا لا فرق بينهما فيما يتجزأ زمانه مع العلم بعدم شموله لثمة
أكلت يوم الجمعة أو في يومها (قوله أو في شعبان) فاذا لم تكن لنية طلعت حين تغيب
النعم من آخر يوم من رجب وان نوى آخر شعبان فهو على اختلاف فتح (قوله اعتبر
اللفظ الاول) فيقع في اليوم في الاول وفي غدي الثاني لانه يذكر اللفظ الاول ثبت حكمه
تصيرا في الاول وتعليقا في الثاني فلا يحتمل التغير بذكر الثاني لان المتجزأ لا يقبل التعليل
ولا المعلق التمييز غير (قوله ولوعطف الخ) قال في التبيين لان المعطوف غير المعطوف
عليه غير انه لا حاجة لنا الى ايقاع الاخرى في الاولى لا مكان وصفها غدا بطلاق واقع عليها
اليوم ولا يمكن ذلك في الثانية فيقعان اه ح (قوله كقوله أنت طالق بالليل والنهار) أي
فانه يقع واحدة اذا كانت هذه المقابلة في الليل وكذا في أول النهار وآخره ان كانت هذه
المقابلة في أول النهار ح (قوله وعكسه) بالجر صطف على مدخول الكاف يعني اذا قال
أنت طالق في النهار والليل أو آخر النهار أو أنه طلق ثنتين اذا كانت هذه المقابلة بالليل وأول
النهار اضافة لو كانت هذه المقابلة بالنهار وآخر النهار انعكس الحكم في الكل كما في البحر ح
قلت وهذا اذا لم يصح في المعطوف بلفظ في لما في الذخيرة ولو قال ليل أنت طالق في ليلك
وفي نهارك وقال نهارا أنت طالق في نهارك وفي ليلك طلقت في كل وقت تعلقه فان نوى
واحدة تدبر لانه يحتمل اقله بجمل لفظ في على معنى مع (قوله أو اليوم ورأس الشهر)
أي فيقع واحدة ولو قال رأس الشهر واليوم فنتان فكان الاولى تقديره على قوله
وعكسه كما لا يخفى (قوله كائن ومستقبل) كاللوم وغدا أو ما الماضي والكائن كلس
واليوم فقيه كلام بأي قرينة في الشرح وفي الخاتمة قال له في وسط النهار أنت طالق

مطام
في اضافة الطلاق الى الزمان

(و) بقوله (أنت طالق غدا أو
في غد يقع عند)

طلوع (الصبح
وصح في الثانية العصر) أي

آخر النهار (قضاء وصدق فيها
بأنه) ومثله أنت طالق شعبان

أو في شعبان (وفي أنت طالق اليوم
غدا أو غدا اليوم اعتبر اللفظ

الاول) ولوعطف بالواو وضع
في الاول واحدة وفي الثاني ثتان

كقوله أنت طالق بالليل والنهار
أو أول النهار وآخره وعكسه

أو اليوم ورأس الشهر والاصل
أنه متى أضاف الطلاق لوقتين كان

ومستقبل بجر عطف

أقول هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولوعكس فتنتان لأن الطلاق الواقع في آخر اليوم لا يكون واقعا في أوله فيقع طلاقان (قوله اتحد) لأنها اذا طلقت اليوم تكون طلاقا في غد فلا حاجة الى التعديل لكن في الصريح ان الثانية أنت طالق اليوم وبعد غد طلقت فتبين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولعل وجهه ان اليوم وغدا بمنزلة وقت واحد لا دخول الليل فيه بخلاف وبعد غد فهما كوقتين لأن تركه وما من البين قرينة على ارادته فطلقا آخر في بعد الغد كما يأتي قريبا ما يؤيده لكن يشكل عليه وقوع الواحدة في اليوم وراس الشهر لأن الأيجاب بأن المراد ما اذا كان الحلف في آخر اليوم من الشهر فلا يوجد فاصل تأمل (قوله طلقت واحدة للسال وأخرى في الغد) اما في قوله أنت طالق اليوم واذا جاء غد فلان الجبي مشروط معطوف على الإيقاع والمعطوف غير المعطوف عليه والموقع للمال لا يكون متعلقا بشرط فلا يدون يكون المتعلق بطلقة أخرى فان لم يذكر الواو لا تطلق الا بطالع العبر فتوقف النجس لاتصال صغير الأول بالآخر كذا في الصريح وأما في قوله أنت طالق لابل هذا فإلانة أراد بالاضراب ابطال النجس ولا يمكنه ابطاله ويقع بقوله بل غدا أخرى ح (قوله فلفرف الشك) هذا قول الامام والثاني آخر افعال محمد والثاني أولا تطلق رجعية لأنه أدخل الشك في الواحدة فبقى قوله أنت طالق وله ما أن الوصف متى قرن بذكر العدد كان الوقوع بالعدد بدل ما جعلوا عليه من أنه لو قال لغير المدخول بها أنت طالق ثلاثا لم يقع ولو كان الوقوع بالوصف فلا ذكر الثلاث نهر وبعد البعد لأنه لو قال أنت طالق أو لا يقع في قولهم لأنه أدخل الشك في الإيقاع وكذلك أنت طالق الا لأنه استثناء وكذا أنت طالق ان كان أو ان لم يكن أو لولا أنه شرط والإيقاع اذا لحقه استثناء أو شرط لم يبق إيقاعا بغير وقام فروع المسئلة فيه (قوله لحالة مناقبة للإيقاع أو الوقوع) نشر مرتب ح أي لانتسوته مناف لإيقاع الطلاق منه وموتها مناف لوقوعه عليها (قوله كذا أنت طالق الخ) لأنه أسند الطلاق الى حالة معهودة منافبة لما كتمة الطلاق فكان حاصله انكار الطلاق فيلغوه ولأنه حين تعدد قصصه انشاء أمكن قصصه اخبارا عن عدم النكاح أي طلق أمر عن قيد النكاح اذ لم تنكح بعد أو عن طلاق كان لها ان كان اه فتح وقيد بكونه لم يعطه بالتزويج لأنه ولحقه به فكانت طالق قبل أن تزوجك اذ تزوجتك أو أنت طالق اذ تزوجتك قبل أن تزوجك ففيهما يقع عند التزوج اتفاقا ونظفوا قبلية وان آخر الجزاء كان تزوجتك فأنت طالق قبل أن تزوجك لم يقع خلافا لابي يوسف لان القاء رجعت الشرطية والمعلق بالشرط كالنكاح عند وجوده فصار كأنه قال بعد التزوج أنت طالق قبل أن تزوجك وتماه في الصريح (قوله ولو نكحها قبل امر الخ) لم او ما لو نكحها في الامر ومقتضى قول القنع المذکور انما ولاه حين تعدد قصصه انشاء الخ أنه يقع لأنه لم يتعد تأمل ثم رأيت التصريح بالوقوع في شرح سدرو البصار حيث قال ولو تزوجها فيه أو قبله تنجز

فان بدأ بالسكائر اتحدوا والمستقبل
تعد وفي أنت طالق اليوم واذا
جاء غدا وأنت طالق لابل غدا
طلقت واحدة للسال وأخرى
في الغد أنت طالق واحدة أو لا
أومع موق أو مع موتك لغو أو ما
الأول فلفرف الشك وأما الثاني
فلا منافقة لحالة مناقبة للإيقاع
أو الوقوع كذا أنت طالق قبل
أن تزوجك أو أمر أو قد
(نكحها اليوم) ولو نكحها قبل
أمر وقع الآن

(قوله لأن الانشاء في الماضي انشاء في الحال) لانه ما أستند الى حادثة منافية ولا يمكن
 تصحيحه اخبارا للكذب وعدم قدرته على الاستناد فكان انشاء في الحال وعلى هذه النكتة
 حكم بعض المتأخرين من مشايخنا في مسألة الدور بالوقوع وحكم أكثرهم بعلمه
 وغامه في الفقه والبصر والتهر وقتنا الكلام عليها مستوفى في أول الطلاق (قوله تعدد)
 لأن الواقع في اليوم لا يكون واحدا في الامر فاقضى أخرى بجرع الحيط قال في التهر
 أنت شير بان العلة المذكورة في الامر واليوم تأتي في اليوم والامر فتدبر في الفرق
 بينهما فانه دقيق على أن مقتضى الأصل أي المتقدم فريسا وقوع واحدة في الامر
 واليوم لانه بدأ بالكائن اه تأمل (قوله وقيل بعكسه) جزم به في الخاتمة وقال في
 الذخيرة عازيا الى المتني أنت طالق أمس واليوم يقع واحدة وفي عكسه ثقتان كانه قال
 أنت طالق واحدة قبلها واحدة اه قال ح وهذا هو الحق لأن ايقاعه في الامر
 ايقاع في اليوم كما قال المقدسي (قوله وكان معهودا) أي الجنون ولو باعامة بينة عليه
 (قوله كان لغوا) لأن حاصله انكار الطلاق كما مر (قوله لا قرأه بجزئته) علة
 للسور الثلاث ط (قوله قبل موافق) من قبل موافق ط (قوله لا انتفاء الشرط) اعترض
 بأن الموت كائن لا يهمل فليس بشرط ولا في معناه بل هو معزف للوقت المضاف اليه
 الطلاق ولذا يقع مستند الوفاة بعد الشهرين بخلاف القدوم كما سيأتي وأجاب الرجعي
 بأن المراد لا انتفاء شرط صحة الاستدلال لأن شرطه وجود زمان يستند اليه الوقوع قبل
 الموت وهو المدة المعنية اه قلت على أن الشرط ليس هو الموت بل معنى شهرين بعد
 الحلف وهذا يحتمل الوقوع وعلمه فاذا الميعن لم يوجد الشرط فان قيل يمكن تكميل
 ذلك من الماضي كانت طالق أمس قلت هنا يحتمل أن يموت بعد شهرين فاعتبر حقيقة
 كلامه بخلاف الامر تأمل (قوله مستند الاول المدة) هذا قول الامام وعندهما
 يقع عند الموت مقتصرا وقد انتفت أهلية الايقاع أو الوقوع فيلغو قوله لا عند الموت
 رد لغواهما ربحي (قوله وفادته أنه لا ميراث لها الخ) اعترضه الشر بنلاي بما حاصله
 أن عدم ميراثها بناء على إمكان انتضاء العدة بشهرين من ضعف والصحيح المقتضى به اقتصار
 العدة عند الامام على وقت الموت فتره نص عليه في شرح الجامع الكبير اذ لا يظهر
 الاستناد في الميراث كافي الطلاق لما فيه من ابطال حقها ومع ضعفه فوجه غير ظاهر
 لأن عدة زوجة النار أبعد الاجلين وبمعنى ثلاث حض في شهرين - حقيقة لا تتعنى
 عدتها و يبقى شهران وعشرة أيام لا علم أبعد الاجلين فتره فكيف تنع بإمكان الثلاث
 في شهرين اه وأوضحه الرجعي بان الطلاق يقع عنده مستندا لأول المدة فان كان فيها
 مريض الى الموت فقد تحقق الفراق منه والافتكذلك لانه لا يعلم وقوع طلاقه لا بعونه
 وتعلق حقها به ولا يأتى موته بعد العدة لأنها تجب بالموت عنده على الصحيح لأنها لا تثبت
 مع الشك في وجودها وعلى الضعيف من أنها تستند الى حين الوقوع فانه تكون

لأن الانشاء في الماضي انشاء
 الحال ولو قال أمس واليوم تعدد
 وبكسه اتحد وقيل بعكسه (أو)
 أنت طالق قبل أن أخلق أو قبل أن
 تخلق أو طلقك وأنا صبي أو نائم
 أو مجنون وكان معهودا كان لغوا
 (بخلاف) قوله (أنت حر قبل أن
 اشترى) أو أنت حر أمس وقد
 اشتراه اليوم فانه يفتق كما يعنى
 (لو أقر بعد ثم اشتراه) لا قرأه
 بجزئته (أنت طالق قبل موافق
 بشهرين أو أكثر ومات قبل معنى
 شهرين لم يطلق) لا انتفاء الشرط
 (وان مات بعده طلق مستندا)
 لا أول المدة لا عند الموت (و) فادته
 انه (لا ميراث لها) لأن العدة قد
 تنقضى

بأبعد الاجلين لا يجزئ ثلاث حيض في شهرين ولو سلم فلا يتنم بتحقيق ذلك بان تعترف بانها
 حاضت ثلاثا لا بحض الشهرين بل ولا بحض السنة والسنتين فاذكره المصنف تبعا للدرر
 لا ينطبق على قواعد الفقه بوجه فليتبناه اه (قوله بشهرين ثلاث حيض) الباء
 الاولى للتعبير المتعلقة بتقضي والثانية للمصاحبة في موضع الحال من شهرين فافهم
 (قوله أنت طالق كل يوم) قال في البصر ومما تفرع عن حذف في وثابتها لو قال أنت طالق
 كل يوم تقع واحدة عندنا الثلاث وقال زفر تقع ثلاث في ثلاثة أيام ولو قال في كل
 يوم طلقت ثلاثا في كل يوم واحدة اجماعا كما لو قال عند كل يوم أو كل عام في يوم والفرق
 لنا ان في الطرف والزمان انما هو طرف من حيث الوقوع فليس من كل يوم فيه وقوع
 تعدد الواقع بخلاف كل يوم فيه الاتصاف بالواقع فلو نوى أن تطلق كل يوم نقطة أخرى
 صحت نيته اه (قوله أو كل جمعة) محله ما إذا نوى كل جمعة تقربا بياها على الدهر أو لم تكن
 لهية وإن كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تين بثلاث ط عن
 الصبر وحاصله أن نوى بالجمعة الأسبوع أو أطلق فواحدة وإن نوى اليوم المخصوص فلا تن
 لوجود الفاصل بين الأيام كما يشترع قريبا (قوله أو رأس كل شهر) الصواب حذف
 رأس في الذخيرة والهندية والناظر خاتمة أنت طالق رأس كل شهر تطلق ثلاثا رأس كل
 شهر واحدة ولو قال أنت طالق كل شهر طلقت واحدة لأن في الاول بينهما فاصل في
 الوقوع ولا كذلك الثاني اه أي لأن رأس الشهر أوله فحين رأس الشهر ورأس الآخر
 فاصل فاقضي ايشاع طلقة في أول كل شهر وتظهر ما مر عن الثانية في أنت طالق اليوم
 وبعدد بخلاف قوله في كل شهر فإن الوقت المضاف اليه الطلاق متصل فصار بتزلة
 وقت واحد فكان الواقع في أوله وأخا في كاه وتظهر أنت طالق اليوم وبهذا هذا
 ما ظهر لي (قوله فان نوى) كل يوم أي نوى أن يقع طلقة في كل يوم أو في كل جمعة
 أي أسبوع وكذا لو نوى بالجمعة يوما المخصوص كما مر (قوله أو قال في كل يوم) لأنه
 جعل كل يوم طرفا للوقوع فبتعدا الواقع (قوله وفي الخلاصة الخ) كذا وقع في البصر
 وتبعه الشارح وفيه تحري غير ياد لفظة يوم فإن عبارة الخلاصة أنت طالق مع كل
 طلقة بدون لفظة يوم وحينئذ فلا يناقض قوله أو مع قافهم (قوله فتطلق الاخرى) أي
 مستند اعنده ومقتصر اعندهما فتح قال المقدسي قلت فليزله العرلو وطها بينهما لو
 كانا ثانيا وراجع لورجها ولو قال تظهر لاحدى أمتهه فالحكم كذلك فليأمل اه
 وقوله بينهما أي بين الخلف والموت (قوله لوجود شرطه) أي المعنوي وهو طول
 العمر وقوله حينئذ أي حين اذ ماتت الاخرى قبلها ط وهذا مبني على أن المراد
 بطول كما عمر من تأخر حياتها عن حياة الاخرى لامن زاد عمرها من حين المولاد إلى
 حين الوفاة على عمر الاخرى والافتدحكون التي ماتت أولا أطول عمرا من الاخرى
 كان ماتت الاولى في سن السبعين مثلا وكانت الاخرى في سن العشرين فلو كان

بشهرين ثلاث حيض (قال)
 لها أنت طالق كل يوم أو كل جمعة
 أو رأس كل شهر (ولانية تقع
 واحدة) فان نوى كل يوم أو قال
 في كل يوم أو مع أو عند أو كل عام في
 يوم يقع ثلاث في أيام ثلاثة والاصل
 أنه في كل جمعة الطرف تعدد ولا
 تعدد في الخلاصة أنت طالق مع
 كل يوم طلقة وقع ثلاث للعال
 (قال أطول كما عمرا طالق الآن
 لا تطلق حتى تموت احداهما
 فتطلق الاخرى) لوجود شرطه
 حينئذ (قال أنت طالق قبل
 قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر

المراد الثاني لم تطلق الباقية حتى يزيد منها على السبعين **وكل** من المعنيين مستعمل في العرف والاقرار المراد هنا تعبير الفتح وغيره بقوله أطول كحياة فان التبادر منه من تأخر سيئاتها عن حياة الأخرى فكان الأولى للمصنف التعيين به (قوله وقع الطلاق مقتصر) وقال زفر مستندا وان قال قبل موت زيد بشهر وقع مستندا عند أبي حنيفة وقال لا يقتصر على الموت وفائدة الخلاف تظهر في اعتبار العدة فعند أبي حنيفة تعتبر من أول الشهر فلو كان وطها في الشهر يصير امرأها ان كان الطلاق رجعا ولو كان ثلاثا ووطها فيه غرم العقر وعندهما تعتبر العدة من الحال ولا يصير امرأها ولا يترجمه عقر وقبل تعتبر العدة من وقت الموت اتفاقا أحدها ولو مات زيد قبل تمام الشهر لا تطلق لعدم شهر قبل الموت ولو مات بعد العدة فيما إذا طلقها في أثناء الشهر ثم وضع حملها ولم تكن مدخولا بها فلم يقب عدة لا يقع لعدم الحمل إذا المستقبل ثبت للحال ثم يستند كذا في الجامع الكبير والأسرار والفرق لا بي حنيفة بين القدوم والموت ان الموت معرف والجزاء لا يقتصر على العرف كما لو قال ان كان زيد في الدار فأت طالق فخرج منها آخر النهار طلقت من حين تكلم وهذا لان الموت في الانداء يحتمل أن يقع قبل الشهر فلا يوجد الوقت أصلا فأنشبه سائر الشروط في احتمال الخطر فاذا مضى شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لان الموت كائن لا محالة الا ان الطلاق لا يقع في الحال لا يحتاج الى شهر متصل بالموت وانه غير ثابت والموت يعرفه مفارقة من هذا الوجه الشرط وأشبه الوقت في قوله أنت طالق قبل رمضان بشهر فقلنا ما بين الظهور والاقتصار وهو الاستناد وقال قبل رمضان بشهر وقع في شعبان اتفاقا وتماه في الفتح (قوله أن طريق ثبوت الحكم أربعة) المراد جنس الطريق فصح الاخبار بقوله أربعة (قوله والتبيين) كذا اهبأرتهم فهو مصدر بمعنى التبيين أي الظهور (قوله كالتعليق) كما في أنت طالق ان دخلت الدار فان أنت طالق عليه ثبوت حكمه وهو الطلاق يمثل بعث عليه ثبوت الملك واعتقت عليه ثبوت الحرية لكنه بالتعليق لم ينعقد له الاعتد وجود شرطه وهو دخول الدار وعند الشافعي ينعقد عليه في الحال والتعليق يؤثر في زوال حكمه الى وجود الشرط وغرة الخلاف في قوله ان تزوجت فأت طالق فانه يصح عندنا الانقضاء عليه في وقت الملك لا عند لهده كما بسط في الأصول فافهم (قوله ثبوت الحكم في الحال) كأنشاء البيع والطلاق والعاق وغيرهما ح عن المنع (قوله والاستناد الخ) قال في الاشباه وهو ادأر بين التبيين والاقتصار وذلك كالضمومات تلك عند ادأر الضمان مستندا الى وقت وجود السبب كالنصاب فانه يجب ان كذا عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده وكلهارة المشاهدة والتميم تنتقض عند خروج الوقت ورؤية الما مستندا الى وقت الحدث ولهذا لا يجوز المسح لهما (قوله بشرط بقاء الحال الخ) هذا الشرط هو الفارق بين الاستناد والتبيين كما وضع عن المنع ومن فروع المسئلة ما قاله لو قال لامته أنت مستقر قبل موت فلان بشهر ثم ولدت ولدا اثم باعها ما لم يعهدها أو باع الام فقط أو بالعكس عتق

وقع الطلاق مقتصر) أعلم أن طريق ثبوت الاحكام أربعة الانقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين فالانقلاب ضرورة ما ليس يعلمه كالتعليق والاقتصار ثبوت الحكم في الحال والاستناد ثبوته في الحال مستندا الى ما قبله بشرط بقاء الحال كل الحق كزوم الزكاة

مطلب الانقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين

الولد عنده لا عندهما ويعتق الام بالاجماع لو لم يبعها وهذا الاثبات عند علم الاستدلال
سرى الى الولد وعندهما لا يسرى لعدم الاستناد ولو باعها في وسط الشهر ثم اشتراها ثم
ما من خلاف ان تمام الشهر فعنده لا يعتق لعدم احكام الامتناد الى اول الشهر لزوال الملك
في اثنائه وعندهما تعتق لانه مقتصر ونظام الفروع في حواشي الاشياء (قوله حين
الحول) أي حين تعلمه (قوله مستند الوجود النصاب) أي في اول الحول بشرط وجود
النصاب كل المدة قال ط والمراد ان لا يعدم كله في الاثنائه اذ اعدم جميعه ثم ملك نصابا
آخر ولو بعد الاول بساعة اعتبر بحول مستأنف (قوله تطلق من حين القول) أي
بلا اشتراط قضاء اهل حتى لو حاضرت بعد القول ثلاثا ثم طلقها ثلاثا ثم ظهر انه كان في الدار
لا تقع الثلاث لانه تبين وقوع الاول وان باقاع الثاني كان بعد انقضاء العدة كما في المنع
عن الاكل (قوله فتعتقتمنه) أي من حين القول (قوله وبكت) محتمزة قوله الا في
وفي قوله أنت طالق مالم اطلقك أنت طالق (قوله طلقت للسال) وكذا لو قال أنت طالق
فما لم اطلقك أو حدث لم اطلقك أو يوم لم اطلقك لانه اضاف الطلاق الى زمان أو مكان
خال عن طلاقها وبغير تسكوته وجد المضاف اليه فيقع وما وان كانت معه سدرة الانها
نائق لا يفتن ظرف الزمان ومنه ما مدت حماوي وان استعملت للشرط الآن الوضع
للوقت لان التطلق استند الى الوقت لا لمحالة فربما جهت جهة الوقت وتعلمه في النهر وفيه
ثم لا يخفى أن الفرق بين البر والمخت لا يظهر له أثر في أنت طالق مالم اطلقك ونحوه ومن ثم
قد بعض المتأخرين موضوع المسئلة بقوله ثلاثا وهو الاول نعم لو قال كلام اطلقك
فأنت طالق وقع الثلاث متتابعات وإذا كانت غير مدخول بها وقعت واحدة لا غير
اه (قوله وفي ان لم اطلقك) فحسبهم ان واذا هنا بالنسبة والافعال تناسب لها
باب التعليق ط عن البصر (قوله لا تطلق بالسكوت الخ) لان شرط البر تطلقه ايها
في المستقبل وهو ممكن في كل وقت يأتي حال يموت أحدهما فيحقق شرط المخت وهو عدم
التطلق وهذا عند عدم التنية أو دلالة الفور كما يأتي في اذا (قوله حتى يموت أحدهما)
أشاره الى أن يموت موتها وهو الصحيح خلافا لرواية النوادر بخلاف قوله ان لم أدخل
الدار فأنت طالق حيث يقع يموت لا يموتها لانه بعدم موتها يمكنه الدخول فلا يتحقق اليأس
بموتها فلا يقع اما العلق فانه يتحقق اليأس منه بموتها فخرج (قوله لتحقق الشرط)
أي شرط المخت أما في موته فظاهر وأما في موتها فلتحقق اليأس عنه قال في الفتح وإذا
حكمنا بقومعه قبل موتها لا يزوج لانها ماتت قبل الموت فلم يبق بينهما زوجية حاله
الموت وانما حكمنا بالبنوة وان كان المعلق صريحا لانقضاء العدة كغير المدخول بها لان
الفرق ان الوقوع في آخر جبر لا ينعزى فلهذا الا الموت وبه تبين قال في البصر وقد ظهر أن
عدم ارضه عنهم اعطى سواء كانت مدخولا بها أو لا ثلاثا أو واحدة وبه ظهر أن قيد الزنا
عدمه بعدم المدخول أو الثلاث غير صحيح اه ومنه في النهر (قوله ويكون قارا) أي

حين الحول مستند الوجود
النصاب والتبيين أن يظهر في الحال
تقدم الحكم كقولهم ان كان زيدا في
الدار فأنت طالق وتبين في الفقد
وجوده فيها تطلق من حين القول
فتعتقتمنه (أنت طالق مالم اطلقك
أومتى لم اطلقك أو متى مالم اطلقك
وبكت طلقت) الحال بسكوته
(وفي ان لم اطلقك لا) تطلق
بالسكوت بل بمنته الشكاح (حتى
يموت أحدهما قبله) أي قبل تطلقه
فتطلق قبيل الموت لتحقيق الشرط
ويكون قارا (واذا ما وإذا بالبنوة

إذا كان هو المبت لوقوع طلاقه في حال اشرافه على الموت ويأتي في باب طلاق المريض
لوعلى الطلاق في صحته وحيث مر أيضا كان قاراً وهذا منه ربحي فان كانت مدخولاً بها
ورثته يحكم القرار وان كان الطلاق ثلاثاً والاثارته بحر (قوله مثل ان عنده مالخ)
أي فلا تطلق عنده ما لم يمت أحدهما وتطلق عندهما الحال يسكوته والحاصل ان اذا
عنده هتار في برد الشرط لانهم استعمل طرفاً ورفقاً فلا يقع الطلاق الحال بالشك وهذا
قول بعض النصارى كما في المغني لكن ذكر أن جمهورهم على انها منقضية بمعنى الشرط
ولا يخرج عن الظرفية قال في البحر وهو مرجح لقوله ما هنا وقد وجه في فتح القدير (قوله)
وان نوى الوقت أو الشرط الخ) قال في البحر وقد نأبى عدم النية لانه لو نوى باذا معنى حتى
صدق اتفاقاً قضاءً وبأنه لا تشييده على نفسه وكذا اذا نوى باذا معنى ان على قوله ما لم
ويبقى أن يصدق عندهما دياناً فقط لانها عندهما ظاهرة في الظرفية والشرطية احتمال
فلا يصدق القاضي اه والبعث أصله صاحب الفتح وانظر لو نوى بان القودر هل يصح
الظاهر ثم كالتوقيت قرينة عليه (قوله ما لم تتم قرينة القودر) وهي قد تكون لفظية
وقد تكون معنوية فمن الاول تطلق لفظي فقال ان لم أطلقك فأنت كذا كان على القودر
كما في القنية ومن الثاني ما لو طلب جاعلها فأنت تطلق ان لم تدخل اليك فأنت كذا
فدخلته بعد ما سكنت شهرته طاعت والبول لا يقطع ويغني أن يكون الطبيب ومعه
وكل ما كان من دواعي الجماع كذلك وفي الصلاة خلاف نهر أي اذا خافت خروج
وقتها قال الحسن لا تقطع القودر به يبقى وقال نصير تقطع وستأق سائل القودر في آرباب
العين على الدخول والخروج ان شاء الله تعالى بحر وفي المتأني دلالة على اعتبار قرينة
القودر ان وان كانت لحض الشرط اتفاقاً (قوله فعلى القودر) جواب بشرط مقدراً أي
فان قامت قرينة القودر وتطلق على القودر ط (قوله مع الوصل) فلو كان مقصوداً
وقع التحيز والمعلق بحر (قوله فقط) أي دون المعلقة وقاعدة وقوع التحيز دون المعلقة
ان المعلق لو كان ثلاثاً وقعت واحدة بالتحيز فقط بحر قلت بل تظهر قاعدته وان كان
المعلق واحدة حيث تقع المعلقة أيضاً بل هذه قاعدة تحيز الواحدة موصولة لقائه لولا
ايقاعه الواحدة موصولة لوقع الثلاث المعلقة أماً لو كان المعلق واحدة تلاقى
بين تحيز الواحدة وعدمه الاعلى قول زرارة لا تقي قانهم (قوله استصاناً) والقياس
أن يقع المضاف والتحيز جميعاً ان كانت مدخولاً بها والواقع المضاف وحده وهو قول زرارة
لانه وجد زمان لم يطلقها فيه وان قل وهو زمان قوله أنت طالق قبل أن يفرغ منه وجه
الاستحسان ان زمان البر تستثنى بدلالة حال الخالف لأن مقصوده بالعين البر ولا يمكن
الا بجمع هذا القدر مستثنى وتعمه في القبح (قوله لان التطلق المقيد) أي بقوله
على أن لا يدخل تحت المطلق أي الذي في قوله ان لم أطلقك فانه صادق بالمقيد بغيره فاذا
وجد التطلق ولو مقيداً انعدم شرط الحث وهو عدم التطلق (قوله والاصل ان

مثل ان عنده مال مثل (مقيداً)
وقد مر حكمهما وان نوى الوقت
أو الشرط اعتباراً بنية اتفاقاً ما لم
تقسم قرينة القودر فعلى القودر
(وفي) قوله (أنت طالق ما لم أطلقك)
أنت طالق مع الوصل) بقوله ما لم
أطلقك (لأنك) المنجز (الآخر)
فقط استصاناه (فرع) قال ان
لم أطلقك اليوم ثلاثاً طالق
ثلاثاً لحيثه أن يطلقها على ألف
ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم
لا تطلق به يبقى لحية لان التطلق
المقيد يدخل تحت المطلق (أنت)
طالق يوم أن تزوجك فتسكنه بالبلد
خلاف الامر بالبداء
أمر لا بدك يوم يقدم زيد) فقدم
للإطلاق وتكونها رابحاً للغروب
والاصل أن

اليوم (الح) فبعد اليوم لان الليل لا يستعمل لطلق الوقت بل هو اسم لسواد الليل ومضعا
وعرفا فلو قال ان دخلت ليل لا تطلق ان دخلت نهرا اما لفظ اليوم فيطلق على يساكن
النهار حقيقة انما فاعل وعلى مطلق الوقت حقيقة ايضا فيكون مشتركا وقيل مجازا وهو
الصحيح لان المجازا وفي من الاشتراك أى لعدم احتياجه الى تكرار الوضع والمشهورة ان
اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس والنهار من طلوعها الى غروبها ولو نوى باليوم
يساكن النهار صدق قضاؤه لانه نوى حقيقة كلامه فصدق وان كان فمقتضى على نفسه
ذكره الزبط ثم اليوم انما يكون لطلق الوقت فيما لا يمتد اذا كان مشتركا فلو عرف بال التي
للعهد الحضورى مثل لأكلم اليوم فانه يكون ليساكن النهار وعساه في البحر وما في النهر
من انا لو نرج القرع المذكور على أن الكلام عام يمتد لاستغنى عن هذا التقييد فيه نظرا لانه
يقضى دخول الليل على القول بأن الكلام لا يمتد مع ان اليوم معرف بالعهد الحضورى
فكيف يكون لغيره فالحق ما في البحر ثم قديس دخل الليل اذا اقترن المعرف بما يدخله كافي
أمره يملك اليوم وقد اثنى الجامع الصغير دخلت في الليلة قال في التلويح وليس مبنيا
على ان اليوم لطلق الوقت بل على انه بمنزلة أمره يملك يومين وفي منته يستتبع اسم اليوم
الليلة بخلاف أمره يملك اليوم وبعد غد فان اليوم المنفرد لا يستتبع ما نازا فمن الليل اه
(قوله متى قرن يفعل عمد الح) المراد بالعمدة ما يصح ضرب المدة كالسير والركوب
والسوم وتخيير المرأة وتغريض الطلاق وبما لا يمتد كسكه كالطلاق والتزويج والكلام
والعناق والدخول والخروج ببحر فيقال لبست الثوب يومين وركبت القرس يوما
بجفاف قدمت يومين ودخلت ثلاثة أيام تلويح وذكر بعض محسبه أن المراد بامتداد
اللس والركوب امتداد بقاءهما مجازا والقرينة التقييد باليوم لأصلها ما أى لا حقيقة
الركوب المحركة التي يصير بها فوق الهداية واللس جعل الثوب على يده وذلك غير عمد
وأشار الشارح بقوله يستوعب المدة الى ما في شرح الوفاية من أن المراد امتداد يمكن أن
يستوعب النهار لامطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتدة ولا شك أنه يمتد
زما طويلا لكن لا يصح يستوعب النهار اه وجزم في الهداية بان الحكم غير عمد
وقال في البحر انه الحق وجزم الهندي في شرح المعنى فانه عمد وجعل ما في الهداية غلطنا
لبعض المشايخ ووجهه أيضا في القصر وعليه فلا حاجة الى تقييد الامتداد بنهار بل هو
سبق على القول الاول كما حققه صاحب النهر والمقدس وبشر اليه قول التلويح ما يصح
ضرب المدة تأمل وأشار بقوله كالسير باليد الى أن المراد بالفعل الممتد المظروف أى العامل
في اليوم لا الذى أخيف اليه اليوم فانه لا عبرة بامتداده وعدمه عند المحقق لانه وان كان
مظرفا أيضا لكنه ذكر لصين الظرف والمقصود ذكر الظرف انما هو اعادة وقوع
العامل فيه وحاصله ان السور اربع لانه قد يكون المضاف اليه ومظروف اليوم
عام يمتد كما أمره يملك يومين مركب زيد وقد يكونان من غير الممتدة فكأن طابق يوم

اليوم متى قرن بفعل عمد
يستوعب المدة يراد به النهار
كالسير باليد فانه يصح جعله يدها
يوما وشهر او متى قرن بفعل لا
يستوعبها يراد به مطلق الوقت
مطلب
في قولهم اليوم متى قرن بفعل عمد

يقدم زيد وفي هذين لا فرق بين اعتبار المضاف اليه أو المتطوف وقد يكون المتطوف ممتداً
والمضاف اليه غير ممتد كما مر في يوم يقدم زيداً وبالعكس كنت حر يوم ركب زيد
وفي هذين يظهر الفرق وتفروغهما على اعتبار المتطوف فإذا قدم زيداً وركب ليللاً
لا يكون الأمر يدها ولا يصبغ العبدان اتفاقاً وقع في كلام بعضهم أن المعتبر المضاف اليه
لكنه لم يعتبره في هذين بل اعتبره في الأولين وقد علمت أنه لا فرق فيهما بين اعتبار المضاف
اليه أو المتطوف فعلي هذا الاختلاف في الحقيقة كما في الكشف والتلويح وغيرهما هو مرد
على من حكى الاختلاف وعلى ما في الزيلعي وشرح الوفاة من ترجيح اعتبار الممتد كما
في العزم اعلم أن ما ذكر من الأصل إنما هو عند الإطلاق والتلويح عن المواقع فلا تنعش
مخالفة للشرع فكثير ما يجتهد الفصل مع كون اليوم لطلق الوقت مثل اركبوا يوم يأتيكم
العدو أو أحسنوا التلويح بأنه يوم يأتيكم الموت وبالعكس مثل أنت طالق يوم يصوم زيد
وأنت حر يوم تكسف الشمس أفاده في التلويح (قوله كابقاع الطلاق) أشار به إلى أن
قولهم الطلاق مما لا يجتهد المراد به إبقاءه لا كون المراد بالقول أنه يتبدل هو أمر مستمر
لأنه لا فائدة في تعليل الفرق به كما أفاده صدر الشريعة والحاصل أن المراد إنشاء الطلاق وهو
لا يجتهد بل يقتضي مجرد صدور لا أثره وهو كونهم طالقاً (قوله أو برى) بخلاف أنت
بريئة فإنه يقع به البائن كما يأتي في الكليات أفاده ح (قوله ليس بشئ) لأن جملة الطلاق
قائمة بالاباء فالإضافة اليه إضافة إلى غيره فلهذا لم يفرغ ولهذا لم يملكها الطلاق فطلقته
لا يقع بصر (قوله أو أأعلك حرام) الأولى وأما بالواو كما في بعض النسخ (قوله لأن
الابانة) أي لفظها موضع لازمة ومله التكاح من البون وهو الفصل وكذا يقال في
التصريم (قوله وهما مشتركان) بفتح الزاء مبتدأ للوجه ولأي الوصلة والتصريم مشترك كان
بين الزوجين أو بكسرهما مبتدأ للمعلوم أي الزوجان مشترك كان في الوصلة والتصريم (قوله
حتى لو لم يقل الخ) أي بأن قال أبا بائن أو أأعلك ثم الأولى أن يقول ولو لم يقل لأنه محترز
التقيد بمنك وعليك كما في لصرط ويوجد في بعض النسخ ولو لم يدون حتى (قوله لم يقع
بخلاف الخ) قال في التبيين والفرق أن البيئونة أو الحرام إذا كان مضافاً إليها تعين لازمة
ما بينهما من الوصلة والحال وإذا أضيف إليها لا تعين بلواز أن تكون له امرأة أخرى فبريد
بقوله أبا بائن منها أو حرام عليها ح (قوله إذا نوى) هذا التقدير في أنت حرام على
أصل المذهب أما في التقوى فيقع بلائيه كما يأتي في الإيلاء ح (قوله وان لم يقل متى) رد
على ما في خزائن الأكل لا يبيد الله الحرجاني حيث ذكر أنه إذا لم يقل متى يكون باطلاً
وهو سهو ومحل في الصورة المذكورة بعد كما أوضعه في البحر عن الفتنة (قوله فم الخ) قال
في البحر والحاصل أنه إذا أضاف الحرمة أو البيئونة إليها كانت بائناً وحرام وقع من غير
إضافة اليه وإن أضاف إلى نفسه كما حرام أو بائن لا يقع من غير إضافة إليها وإن خبرها
فأجابت بالحرمة أو البيئونة فلا بد من الجمع بين الإضافتين أنت حرام على أو حرام عليك

كابقاع الطلاق فإنه لو قال طلقك
شهرًا كان ذكر المدة لفوا وطلق
الحال (أما نك طالق) أو برى
(ليس بشئ ولو نوى) به الطلاق
(وتبين في البائن والحرام) أي أما
منك بائن أو أأعلك حرام أن نوى
لأن الابانة لازمة أو صلة والتصريم
لازلة الحلق وهما مشتركان فتصح
الإضافة اليه حتى لو لم يقل منك
أو عليك لم يقع بخلاف أنت بائن
أو حرام حيث يقع إذا نوى وإن لم
يقُل متى نعم لو جعل أمرها بيدها
شرط قوله بائن متى

خزانة الأكل اسم كتاب في
مجلدات تصنف أبي عبد الله
يوسف بن علي بن محمد الجرجاني
ونسب لأبي الليث والصحيح أنه
لهذا كذا في فاج التراجم العلامة
فاسم هـ منه

أنت باین معی أمان منک (قوله بلائیه) فی حال الغضب وغيره ناسخیه ومقتضاء انه
 طلاق صریح وقیه نظر فی کتابات الجوهره أنا بری من نکاحک بقع ان نوبی وقی أنا بری
 من طلاقک لایقع لان البراءة من الشی ترلنه اه (قوله لانه شرط) لانه علق التعلیق
 بالاعتقاد غیر انه عبر عنه بالعق بجاز من استعارة الحكم للعلة والعلی یوجد بعد الشرط
 فتعلق وحی حرة وهذا لان الشرط ما یکون معدوما علی خطر الوجود ولهمک تعلق به
 والمذکوریم هذا الصفه وأورد ان کلمة للقران فیکون منافیا لعلی الشرط واجیب بأن قد
 تذرکنا اثر ترزیلا من ترزیلا من التناهی لتحقق وقوعه ومنه ان مع العسر یسر وأصبر الیه هنا
 لموجب هو وجود معنی الشرط لها وقمعه فی النهر (قوله بین جنسین) کالطلاق والعناق
 والعسر والیسر ط (قوله یحل محل الشرط) فکأنه قال ان اعتقک فتکون مع معنی
 بعد ح (قوله ولعلی الخ) أی علق الزوج والسید بأن قال السید اذ جاء القد فأت
 حرة وقال الزوج اذ جاء القد فأت طالق تفتن ط (قوله یجی القد) أی مثله اذ المذار
 اتحاد الملق علیه أفاده ط (قوله لا رجعة له) أی اتفاقا فی رواية فی رواية ان عند عیدله
 الرجعة لان الطلاق والعق لما تعلقا بشرط واحد وجب أن یطلق زمان نزول الحرمة
 فصادفها وهي حرة لاقرانها وجودا فلا یقرع بهما حرمة غلیظة ولهما ان زمان ثبوت
 العقق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة تعلقهما بشرط واحد ولا خفاء ان العقق فی زمان
 ثبوتیه لیس بثبت لاطباق الصفا علی ان الشی فی زمان ثبوتیه لیس بثبت فلا تصادفها
 التعلیقان وهي حرة بخلاف المسئلة الاولى لان العقق ثمة شرط فیقع الطلاق بعده
 وقمعه فی النهر (قوله فی المستثنی) أی اتفاقا بجر عن المحیط (قوله ثلاث حیض) أی
 ان کلفت من ذوات الحیض والاقنانه أشهر وأوضع الجهل ط (قوله احتیاطا) متعلق
 بالمسئلة الثانية نقطع بقی ان التعلیل بالاحتیاط لوجوب الاعتداد بثلاث حیض خاص
 بالثانية لان مقتضى وقوع الطلاق علیها وهي أمة أن تصکون عدتها حیضین ولذا بان
 بالطلقتین لمکن وجبت العدة ثلاث حیض للاحتیاط ولعل وجهه انم اوان طلقت فی حال
 الرقة لمکن لما عقبه الحرمة بلامهله وجبت العدة علیها وهي حرة لان الطلاق وان کان
 علیه لوجوب العدة والعلة مقارنة للمعلول فی الزمان لکنه متأخر عنه فی الرقة فأتل امانی
 المسئلة الاولى فوجوب الاعتداد بثلاث حیض ظاهر لان وقوع الطلاق علیها بعد
 الاعتقاد من کل وجه ولذا تم تبین الطلقتین کأمر (قوله ولو کان الزوج مریضا) أی وقت
 التعلیق (قوله لا ترث منه) انما یظهر فی الصورة الثانية ط ویدل علیه التعلیل امانی
 الصورة الاولى فالظاهر انها ترث لان التعلیق فیها بعد الاعتقاد کأمر والطلاق رجعی
 فیکون قدمت عنها وهي حرة فی عدة طلاق رجعی فترث منه (قوله لو وقع) أی الطلاق
 وهي أمة أی الامة لا ترث فلا یستحق القرار قال فی النهر ومقتضى ما مر عن مجدد ان ترث
 اه أی لان عنده يقع الطلاق علیها وهي حرة ویعک الرجعة فترث وهذا مؤید لما قلناه فی

ویقع باین معی أمان منک عن الزوجية بلائیه
 (أنت طالق تنین مع عقق مولائیه)
 ایاک فاعتق سیدها طلقت تفتن
 (وله الرجعة) لوجود التعلیق
 بعد الاعتقاد لانه شرط ویقل ابن
 الکمال ان کلمة مع اذا الحکم بین
 جنسین محتملین یحل محل الشرط
 (ولو علی) بالبناء للمجهول (عقها)
 وطلأها یجی القد فجاء القد
 (لا) رجعة له لتعلقهما بشرط
 واحد (وعدتها) فی المستثنی
 (ثلاث حیض) احتیاطا (ولو)
 کان الزوج مریضا لا ترث منه
 لوقوعه وهي أمة فلا ترث مبسوط

الصورة الاولى (قوله المشورة) يخفى عنه قول المصنف وتعتبر المشورة (قوله
 وقع بعده) أى بعد ما أشار إليه من الاصابع الاشارة القوية أو بعد ما أشار به منها
 الاشارة الخسيسة تأمل فإن أشار ثلاث فهي ثلاث أو تتبين فتتان أو فواحدة فواحدة
 كافي الهداية قال في البحر ان هذا تشبيه بعدد المشار إليه وهو العدد المتكافئ لاصابع
 المشار إليه بالان الهاء للتشبيه والكاف للتشبيه واللام للاشارة اه وانظر هل الاشارة الى
 غير الاصابع من المعدادات كذلك أم لا لاختصاص ارادة العدد في العادة بالاصابع تأمل
 (قوله بخلاف مثل هذا) أى بخلاف قوله أنت طالق مثل هذا وأشار باصبعه الثلاث
 بحر (قوله والا فواحدة) أى بانه كقوله أنت طالق كالكف بحر عن المحيط وبانه
 مانع لأضاع البدائع من انه أى هذا اللفظ يحتمل التشبيه في العدد أو الصفه وهى
 الشدة فأيهما نؤى صح وان لم تكن له تية يحتمل على التشبيه في الصفه لانه أدنى اه أى
 ان لم يؤى يعمل على أن الواقع طلقه واحد متشبه بالثلاث في الشدة وهى الشدة (قوله
 لان الكاف) أى فى هكذا ط (قوله وإذا) أى للفرق المذكور بين الكاف ومثل ط
 (قوله كلام جبريل) فان الحقيقة في الفردين واحدة وهى التصديق الجازم (قوله
 لامل ايمان جبريل) لزيادته في الصفه من كونه عن مشاهدة فحصل به زيادة الاطمئنان
 كما أشير اليه في قوله تعالى قال رب ارفى كيف تحبى الموقف الآية وبه يحصل زيادة
 القرب ورفع المرتبة لكن ما نقل عن الامام هياضه ما فى ان خلاصة من قوله قال أبو حنيفة
 أكره أن يقول الرجل ايمانى كلام جبريل ولكن يقول آمنت بما آمن به جبريل اه
 وكذا ما تأمله أبو حنيفة فى كتاب العالم والمتعلم ان ايماننا مثل ايمان الملائكة لاننا آمننا
 بوحداية الله تعالى وروبيته وقدرته وما جاء من عند الله من وجوب مثل ما أثبت به الملائكة
 وصدقت به الانبياء والرسل فنحن هنا ايماننا مثل ايمانهم لانا آمننا بكل شئ آمنتم به الملائكة
 بما عاينته من مجائب الله تعالى ولم نعاينه نحن ولهم بعد ذلك علينا فضايل في الثواب على
 الايمان وجميع العبادات الخ ولا يخفى ان بين هذه العبارات الثلاث تحا القابح الظاهر
 ويمكن التوفيق بحمل الاولى على العالم لانه قال أقول ايمانى كلام جبريل ولا أقول
 مثل ايمان جبريل والثانية على غيره لقوله أكره أن يقول الرجل والثالثة على ما اذا فصل
 وصرح بالمؤمن به وان كان بلفظ المثلية لعدم الاهتمام به التصريح بغيره فاعلموا ان الجاهل
 والعلامة ابن كمال أشارا الى هذه المسئلة هذا خلاصة ما فيها (قوله ككف) يعنى اذا
 نوى الكف صدق ديانة ووقفت عليه واحدة لان الكف واحدة ح (قوله والمعتقد الخ)
 لم أر من صرح بهذا الاعتماد كما أنه يفهم من عبارة البحر وهو فهمى غير محله كما تعرفه
 وفي الهداية والاشارة تقع بالمشورة منها فلو نوى الاشارة بالمضمومتين بصدق ديانة لا قضاء
 وكذا اذا نوى الاشارة بالكف حتى تقع في الاولى ثنتان وفى الثانية واحدة لانه يحتمل لكنه
 خلاف الظاهر اه قال فى غاية البيان وأراد بالاولى تية الاشارة بالمضمومتين وبالثانية تية

مطلبه
 في قول الامام ايمانى كلام
 جبريل

(أنت طالق هكذا مشيرا
 بالاصابع) المشورة (وقع
 بعده) بخلاف مثل هذا فانه
 ان نوى ثلاثا ووقع والا فواحدة
 لان الكاف للتشبيه في الثبات
 ومثل للتشبيه في الصفات ولذا
 قال أبو حنيفة ايمانى كلام
 جبريل لامل ايمان جبريل بحر
 (وتعتبر المشورة) لا المضمومة
 الادبانية ككف والمعتقد
 في الاشارة في الكف تشريك
 الاصابع

بالكف فلا يصدق قضاء في صورتين وتطلق ثلاثاً لأنه أشار إليها بأصابعه الثلاث المشدودة اه
وفي كافي الحاكم وان كان يعني ثلاث أصابع انها واحدة ويقول انما أشرت بالكف يد
ولا يصدق قضاء فهذا صريح في ان ارادة الكف تصح حياته مع الاشارة ثلاث أصابع فقط
وعبرة الجبر والاشارة تقع بالمشدودة ومنها دون المضمومة للعرف وللسنة ولونوي الاشارة
بالمضمومتين مسدوق حياته لا قضاء وكذا لونوي الاشارة بالكف والاشارة بالكف ان تقع
الأصابع كلها مشدودة وهذا هو المعتمد وهناك أقوال ذكرها في المعراج الأول لوجعل ظهر
الكف الى المرأة وبطلون الاصابع المشدودة اليه صدق قضاء وبالعكس لا الثاني ولو باطن كفه
الى السماء فالعبرة بالنشر وان لا الأرض فلفظ الثالث ان نشر اعن ضم فالعبرة بالثمن وان
ضماعن نشر فلفظ اه ملخصاً لقوله وهذا هو المعتمد راجع لقوله والاشارة تقع
بالمشدورة أي بدون تفصيل بشره ~~حكاية~~ الاقوال الثلاثة بعده ويدل عليه ايضاً
قوله في القمع بعد حكاية الاقوال المذكورة والمحول عليه اطلاق المصنف أي ان العبرة
للمشدورة مطلقاً وليس راجعاً لقوله والاشارة بالكف ان تقع الاصابع كلها مشدورة كما
فهمه الشارح لما علمت ولما ذكرناه من أن صريح المصنف في غاية البيان وكافي الحاكم
صحة ارادة الكف حياته مع نشر الثلاث فقط وما ذكره من اشتراط نشر الاصابع كلها
عزاه في القمع الى معراج الدرابعة لقوله آخر وهو محمول على انه حينئذ يصدق قضاء
كما يشعر به كلام القمع كما أوضحته فيما علمته على الجبر فيوافق ما يأتي عن القهستاني
ووجهه ظاهر فان نشر الكل قرينة على انه لم يرد الثلاث بل الكف والظاهر انه استترأ
من نشر البعض اذ لوضم الكل فهو أظهر في ارادة الكف دون الثلاث هذا ما ظهر لي
في هذا المحل واقده اعلم (قوله ونقل القهستاني الخ) قد علمت ظهور وجهه فافهم
(قوله ولو لم يقل هكذا) أي بان قال أنت طالق وأشار بثلاث أصابع ونوى الثلاث
ولم يذكر بلسانه فانما اطلق واحدة ثانية (قوله لتقدم التشبيه) أي بالعدد قال القهستاني
لانه كما لا يتحقق الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونه (قوله لم يأمره) هكذا قال
في الاشياء من أحكام الاشارة وجزم الخبر الرمي بأنه لغو وان نوى به الطلاق وقال لأن
اللفظ لا يشعربه والنسبة لا تؤثر في اللفظ قال الزبيدي في تعليل أصل المسئلة لأن الاشارة
بالاصابع تفيد العلم بالعدد عرفاً وشراً اذا اقترنت بالاسم المبهم اه ولا طلاق هنا يشار
اليه به فتأمل وقد رأيت كما ذكرته بالعلة المذكورة في كتب الشافعية اه كلام الرمي
ملخصاً ورأيت بعض السامعاني مقتضى ما في الخاتمة من قوله ولو قال لأمراً اه أنت ثلاث
قال ابن الفضل اذا نوى يقع أنه يقع هنا اذا نوى وقعاً ايضاً اذا قال طالق فقبل من حيث
قتال امرأتى طلقت ولو قال أنت في ثلاثا طلقت ان نوى أو كان في هذا كرامة الطلاق والا
فالواضح أن لا يصدق قضاء اه وكذا نقل الرجعي عبارة الخاتمة الاولى ثم قال والظاهر
أن قوله هكذا مثل قوله ثلاث اه أقول أي لأن كلامهم مامر بقطع بلفظ طالق مقدراً وقول

ونقل القهستاني أنه يصدق قضاء
بنسبة الاشارة بالصف وهو
واحدة ولو لم يقل هكذا يقع واحدة
لتقدم التشبيه ولو قال أنت هكذا
مشبه ولو لم يقل طالق لم أره

الرمي أن اللفظ لا يشعر به غير مسلم وما نقله عن الزبلي لا يشاقبه لأن المراد بالاسم المبهم
لفظ هكذا المراد به العدد الذي أشربه إليه ومعلومهما لكونه لم يصرح بكيمته كما حققه
في النهر والاسم المبهم مذكور في مستثنائنا فيبعد الظاهر بعد الإطلاق المقدر الذي نواه
المتكلم كما أن قوله ثلاث دل على عدد مطلق مقدر نواه المتكلم ولا فرق بينهما إلا من
جهة أن العدد في أحدهما صريح وفي الآخر غير صريح وهذا الفرق غير مؤثر بدليل
أنه لا فرق بين قوله أنت طالق هكذا استبرأ إلى الأصابع الثلاث وبين قوله أنت طالق
ثلاث هذا ما ظهر لي فافهم (قوله ولو أشار بظهورها فالمضومة) أراد به تقييد قوله
قبلة وتعتبر المشورة لا المضومة أي تعتبر إذا أشار بظهورها بأن جعل باطن المشورة
إلى المرأة وظهورها إلى نفسه أما لو أشار بظهورها بأن جعل ظهورها إلى المرأة وباطنها إليه
فالمعتبر المضومة وهذا التفصيل عبر عن عطف الهداية بقيل وصريح في الشر بزيادة بأنه
ضعيف وقال إن الاعتبار للمشورة مطلقا وعليه المحول فلا تعتبر المضومة مطلقا قضاء
للعرف والسنة وتعتبر ديانة كعه في التبيين والمواهب والخلاصة والبحر والفتح وقيل
النشر لوعن طي والطي لوعن نشر وقيل إن بطن كفه إلى السماء فالنشر وان الأرض
فالمضوم اهـ وكذا اقتضائنا من الصراخ المخذل للإطلاق ومن القمحة المحول عليه
فالأقوال الثلاثة المقتضية ضعفه وإن شئ على الأول منها في الوفاة والدور فافهم
(قوله ويقع الخ) شروع في بيان وقوع البائن بوصف الإطلاق بما غني عن الشدة وزيادة
نهر وقيل ويقع قوله الآخر في واحدة بنية (قوله البنية) مصدرية أمر إذا قطع به وزعم
نهر (قوله وقال الشافعي الخ) كان المناسب ذكر بعد قوله واحدة بنية وذكره هنا لأنه
محل الخلاف دون الالتفات التي بعده كما يشهد كلام الهداية لكن كلام دور البصار
وشرحه فيبدأ أن الخلاف في الكل (قوله أو أغش الطلاق) أشار به إلى كل وصف
على أفضل عما يفي لأنه لا تغاير وهو يجعل بالبينونة وهو أغش من الطلاق الرجعي بصور
(قوله أو طلاق الشيطان أو البدعة) انما وقع باننا لأن الزجعي سفي غالبا فان قلت قد
تقدم في الطلاق البدعي أنه لو قال أنت طالق للبدعة أو طلاق البدعة ولأنه فان كان
في طهر فبه جاع أو في حالة الحيض أو النفاس وقت واحدة من ساعتها وإن كان في طهر
لإجماع فيه لا يقع في الحال حتى تحيض أو يجامعها في ذلك الطهر قلت لا منافاة بينهما لأن
ما ذكره هنا هو وقوع الواحدة البائنة بلائنة أهم من كونه تقع الساعة أو بعد وجود
شئ بصور لكن قال في النهر مقتضى كلام المصنف وقوع بنية الحال وإن لم تنصف بهذا
الوصف لأن البدعي لم ينص فبما ذكره إذا البائن بدعي كملت اهـ قلت ويوقع البائنة
الحال صريح في شرح دور البصار ويرد عليه أيضا ما في البداية من هذا الباب ولو قال
أنت طالق للبدعة فهي واحدة رجعية لأن البدعة قد تكون في البائن وقد تكون
في الطلاق حالة الحيض فيقع التسك في البينونة فلا تنبت بالك وكذا إذا حال طلاق

(ولو أشار بظهورها فالمضومة)
للعرف ولو كان رؤسها نحو
الخطاب فان نشر عن ضم فالبدعة
للتشرون ضامن نشر فالضم
ابن كمال (و) يقع (:) قوله
(أنت طالق بائن أو البنية) وقال
الشافعي يقع رجعا أو موطأة
(أو أغش الطلاق أو طلاق
الشيطان أو البدعة) وأشر
الطلاق

الشيء طان وروى عن أبي يوسف في أنت طالق البدعة إذا نوى واحدة سنة صبح لأن لفظه
يحتمل ذلك ١٥ لكن في الهداية ذكر أن لا وقوع البائن ثم ذكر ما عن أبي يوسف ثم قال وعن
محمد يكون رجسا فعلم أن ما ذكره أتلا قول الامام وعليه المتون وما في البدائع أتلا قول
محمد وما نقله في البحر فظاهر أنه مبنى على قول أبي يوسف لأنه لم يقع البائن إلا بنية فاذا
لم ينو فهو على التفصيل الذي ذكره في البحر تأمل (قوله أو كالجبل) قال في البحر الحاصل
أن الوصف بما ينفي عن الزيادة يوجب البينة والتشبيه كذلك أي شيء كان المشبه به
كرأس امرأة وكعبة تحدرل وكعسمة لاقتضاء التشبيه الزيادة واشترط أبو يوسف ذكر العظم
مطلقا وفرأ أن يكون عظيما عند الناس فرأس امرأة بائن عند الأول فقط وكالجبل عند
الأول والثالث فقط وكعظم الجبل عند الكل وكعظم امرأة عند الأولين ومحمد قيل مع
الأول وقيل مع الثاني (قوله أو كالف) لاحتمال كون التشبيه في القوة أو في العدد
فإن نوى الثاني وقع الثلاث والابتن الأقل وهو البينة وكذا في مثل ألف ومثل ثلاث
بجلاف كعدد الألف أو كعدد الثلاث فلا تنبأ في واحدة كالف واحدة اتفاقا
وإن نوى الثلاث لأن الواحدة لا تحتل الثلاث ويقامه في البحر (قوله أو بل البيت)
وجهه البينة فيه أن الشيء قديما البيت لعظمه في نفسه وقديما لكثرته فأيها ما نوى
صحت نيته وعند عدمها ثبت الأقل بصر (قوله أو تطلقه شديدة الخ) لأن ما يصعب
تدركه يشده عليه ويقال فيه لهذا الأمر طول وعرض وهو البائن بصر قديما كسر
التسلقة لأنه لو قال أنت طالق قويا وشديدة أو طويلا أو عريضة كان رجسا لأنه لا يصلح
صفة للطلاق بل للمرأة قاله الاستصباحي وطويلا لأنه لو قال طول كذا أو عرض كذا
لم تصحبه الثلاث وإن كانت بنية أيضا نهر (قوله أو أخشنه) بالعين المجبة قبل النون
وبربع اليمعني الأشد ط (قوله أو أكبره) بالباء الموحدة أما أكثره بالمشددة أو المثلثة
أنباء قريبا (قوله لأنه وصف الطلاق بما يحتمله) وهو البينة فإنه ثبت به البينة قبل
الدخول للعالم وكذا عند ذكر المال وبه إذا انقضت العدة بصر (قوله فيصع للماتر)
أي في أول هذا الباب من أنه مصدر ويحتمل الفرد الاعتباري وهو الثلاثة في الحرة والثنتان
في الأمة فتصع يت والفاء في جواب شرط محذوف أي فإن نوى ما ذكره صرح فأده ح فإن
قلت لم يذكر المصدر في نحو طالق أشد الطلاق قلت قال في القمع إن المعنى طالق طلاقها
أشد الطلاق لأن أفعل التفضيل بعض ما أضيف إليه فكان أشده بما به عن المصدر الذي
هو الطلاق (تسبيه) بظاهر كلامه صحة الثلاث في جميع ماتر وقال في النهر لكن قال
العاني العصب أنها لا تصح في تطلقه شديدة أو طويلا أو عريضة لأن البينة إنما تستعمل
في المحتمل وتطلقه شاء الواحدة لا تحتل الثلاث ونسبه إلى السرخسي ١٥ ونهله في افتح
والبحر قلت لكن المتون على خلافه وقد يجاب بأن التاء لا يلزم أن تكون هذا الواحدة بل
لثابت اللفظ أو زائدة كقولهم في الذب ذنبه وفي أمثال العرب إذا أخذت بذنبه الضب

أو كالجبل أو كالف أو بل البيت
أو تطلقه شديدة أو طويلا أو
عريضة أو أسوأ أو أشده أو
أخشنه أو أخشنه (أو أكبره)
أو أعرضه أو أطوله أو أغظله
أو أعظمه واحدة سنة في الكل
لأنه وصف الطلاق بما يحتمله (أن
لم ينو ثلاثا في الحرة وتعين في الأمة
فيصع للماتر

أغضبته ذكره الخشري ولوسلم أن التام هنا للوحدة فيجاب بأنهم قد علوا حصنة الثلاث
في جميع ما مر بأنه وصف الطلاق بالينونة وهي نوعان خفيفة وغليظة فإذا نوى الثانية
صح فيقال ح أن ناء الوحدة لاستثاق ارادة الينونة الغليظة وهي ما لا تحمل له المراجعة
الابزوح آخر فليس المراد أنه نوى بها أنت طالق ثلاث طلقات بل نوى حكم الثلاث وهو
الينونة الغليظة ونظيره قولهم لو نوى الثلاث بأنت بائن أو سرام فهي ثلاث فإن معناه
لو نوى حكم الثلاث لا لفظها لأن لفظ بائن وسرام لا يقيد ذلك فكذلك هنا على أن الثلاث
فرد اعتباري ولهذا صح ارادته بالصدور ولم تصح ارادة التثنية لان سماع عدد محض
وفردية باعتبار ما قلنا فلا شاق ناء الوحدة هذا ما ظهر لي (قوله كالو نوى) تشبه
في العصة ط (قوله ويصوبان) أي من كل كتابه قرنت بطالق كما في القح والبحر (قوله)
فيقع ثمان بائنتان) أي على أن التركيب خبر بعد خبر ثم ينونة الاولى ونسرة ينونة
الثانية انمعى الرجعي كونه بحيث يملك رجعتا وذلك منصف باتصال البائنة الثانية فلا
فائدة في وصفها بالرجعية ففتح (قوله ولو عطف الخ) محترز تقيد المصنف المسئلة بدون
عطف (قوله فرجعية) أي فهي طالق طارئة رجعية ذخيرة (قوله ولو بالقاء فبائنة) أي
إذا لم ينوشباً كما أفاده في الذخيرة بقوله ولو عطف بالقاء وباق المسئلة مجالها فهي طالق
طارئة بئنة اه ولعل وجه الفرق أن القاء التعقيب بلا ملة والطلاق الذي يعقبه الينونة
لا يـ يكون الاباء أنا الواو فلا تقتضي التعقيب بل تصلح له ولترأى الذي هو معنى ثم
والطلاق الذي تترأى عنه الينونة لا يلزم كونه بانفسه يكون قوله وبائن لقوا ولا تحمل
الواو على التعقيب لانه عند الاحتمال راد الادنى وهو الرجعي هنا كما لا يراد تكرير الابقاع
لعدم النية وانظر لم يـ يتمين تكرير الابقاع مع وجوده مذكرا للطلاق فان الاصل
في العطف المغايرة فكان ينبغي وقوع بائنتين مع الواو وتم مفهوم التقيد بعدم النية أنه
لو نوى تكرير الابقاع مع الحروف الثلاثة أو نوى بالبائن الثلاث أنه يقع ما نوى (قوله)
كالواو الخ) بشر كلام المصنف في المنع أن هذا الفرع غير منقول حيث قال فانه يقع
به الطلاق البائن كما قلنا به ولا صاحب البحر واستظهره بما في البدائع من قوله إذا
وصف الطلاق بصفة تدل على الينونة كان بائنا الخ (قوله عليك بها تنسك) معناه أن يقال
عليك بانه مضارع مرفوع بالنون ثم سمع حذفها في قول الشاعر

أبنت أسرى وتبقى تدلكي * وجهك والعنبر والمسلك الذي

وهو لفظه خرج عليها بعض المحققين حديث كما تكو نوأولى عليكم وحديث لا تدخلوا
الحفنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله لانها لا تملك نفسها الا بالبائن) صرح به
في البدائع وقال أيضا إذا وصف الطلاق بصفة تدل على الينونة كان بائنا اه وهذه المصفة
معنى قوله أنت طالق طارئة بئنة لان ملكها نفسها شاق الرجعي الذي يملك هو رجعتا فيه
بدون رضاها (قوله ورجع في البحر الثاني) وذلك أنه تقدم أنه إذا وصف الطلاق بضرب

سكالو نوى بطالق واحدة ونصو
بائن أخرى فتقع ثمان بائنتان
ولو عطف وقال وبائن أو ثم بائن
ولم ينوشباً فرجعية ولو بالقائه
فبائنة ذخيرة (كما) يقع
البائن (لو قال أنت طالق طارئة
فلكي بها تنسك) لانها لا تملك
نفسها الا بالبائن ولو قال أنت
طالق على أن لا رجعة عليك له
الرجعة وقيل لا جوهرة ورجع
في البحر الثاني

من الشدة والزيادة يقع به البائن عندنا وقال الشافعي يقع به الرجعي لأنه خلاف المشروع
فيطلق كما إذا قال أنت طالق على أن لا رجعة لي عليك رده في الهداية بأنه وصفيه بما يحتمله
وبأن مسئلة الرجعة ممنوعة أي لا نسلم أنه يقع فيها الرجعي بل تقع واحدة بناءً على
في العناية والتعقيد وغاية البيان والتبيين قال في البحر قد علمت أن المذهب في مسئلة
الرجعة وقوع البائن (قوله وخاطأ) أي نسبته إلى الخطأ مثل فسخته نسبته إلى الفسق
وقوله وقول الموثقين بالمرح قال ح عطف تفسير على التعالين وهو يكسر إذا الماتشة وهم
عدول دار القضاة ويسمون بالكهود ويسموا موثقين لأنهم وثقون من يشهد ببيان أنه
ثقة اه أو لأنهم يكتبون حكمك الوثاق أفاده ط قلت وأصل المسئلة التي ذكرها صاحب
البحر وقد أنصفها رسالة أيضاً هي أن رجلاً قال لزوجته متى ظهر لي امرأ تغربك وأمرأني
من مهرك فأنت طالق واحدة فكلكن بينهما تفكك ثم ظهر لها امرأ أخرى وأمرأني مهرها
فأجاب فيها بأنه بائن ورد على من أفتى بأنه رجعي (قوله لئلا يكتفى في البرازية الخ) انتصار
لذلك المقتضى وردت الخبر الرمي في حوائش المنع بأن المعلق في حادثة التعالين هو المعلق
الموصوف بالبينونة وفي مسئلة البرازية المعلق وصف البينونة فقط والموصوف لم يوجد
بعد وفي مسئلة التعالين كأنه قال ان تزوجت عليك فأنت طالق بنا وأنت طالق بغيره
تأمل اه والحاصل أنه في مسئلة البرازية الأولى قد علق الصفة وحدها على وجود
الموصوف والحكم في المعلق أنه لولا التعليق لو جحد في الحال ولا يمكن أن يوجد في الحال
بينونة طلبة غير موجودة ولا كونها ثلاثاً لأن الوصف لا يسبق وصفه وكذا في المسئلة
الثانية جعل الطلقة المعلقة مائة أو ثلاثاً قبل وجودها فيلزم أيضاً سبق الصفة موصفاً
فافهم (قوله ومفاده الخ) هذه عبارة المصنف في الكتابات مع بعض تغيير وقد علمت الفرق
بين المقيسة والمقيس عليها (قوله مساواة لا تمت بائن) كان حق التعبير أن يقال مساواة
لهو بائن بناءً على ما فهمه من أنه تعليق لوصف الطلاق فقط وقد علمت عدم المساواة
هو مساواة لا تمت بائن على ما قاله صاحب البحر من أنه تعليق للموصوف وصفته. ما صار
في معنى متى تزوجت عليك فأنت بائن فهذا نطق بالحق بلا قصد (تمه) يقع كثيراً في كلام
العوام أنت طالق تحلى للضائير وتحري على وأفتى في الخبرية بأنه رجعي لأن قوله وتحرى
على أن كان العمل بخلاف المشروع لأنها لا تحرم الأبعد انقضاء العدة وان كان
للاستقبال فصحيم ولا ينافي الرجعة وكذلك أفتى بالرجعي في قوله أم أنت طالق لا يرتكض
ولا علم لأنه لا علم آخر ارجاعه من موضوعه الشرعي وأيده في حوائش على المنع بما في الصيغة
لوقال أنت طالق ولا رجعة لي عليك فرجعة ولو قال لي أن لا رجعة لي عليك فبائن اه
وقال أن قوله لا يرتكض الخ مثل قوله ولا رجعة لي عليك لأن حذف الواو كتابتها
كما هو ظاهر لا يدل على أن لا رجعة اه قلت والفرق أن على أن لا رجعة قصد للطلاق
لأنه شرط فيه فهو في معنى أنت طالق طلاقاً مشروعاً وفيه عدم الرجعة أي طلاقاً

وخاطأ من أفتى بالرجعي في التعالين
وقول الموثقين تكون طالقا طلبة
تلك بما تنفسها الخ لكن في البرازية
وغيرها قال للمدعوة أن طلفتك
واحدة فهي مائة أو ثلاث ثم طلقها
يقع رجعي لأن الوصف لا يسبق
الموصوف وهكذا لو قال ان
دخلت الدار فكذا ثم قبل دخولها
الدار قال جعلت مائة أو ثلاثاً
لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها
اتمى ومفاده وقوع الطلاق
الرجعي في متى تزوجت عليك
فأنت طالق طلبة فكلكن بينهما
تفكك اذا تقيت مساواته لا تمت
بائن والوصف لا يسبق الموصوف
كذا حذر المصنف هنا وفي
الكتابات

بأنه قد دخل تحت القاعدة من أنه إذا وصف الطلاق بضرب من الشقة والزيادة يقع به البائن كما مر عن الهداية أما ولا رجعة عليك فليس صفة لطلاق بل هو كلام مستأنف أشعر به مما هو خلاف الشرع فإن الشرع هو وقوع الرجعي بأن طالق فقوله ولا رجعة تقوم على قوله أنت طالق وبائن أو ثم بائن بلانية كما مر وكذا أقولهم لا يردك فاض الخ ليس صفة لطلاق بل هو صفة للمرأة فلم يدخل تحت القاعدة المذكورة ومثله تعالى للثناي ويحصر على وقد خفي ذلك على الرجعي فحزم بأن هذا وما في الصريح من الفرق بين المستثنين بخلاف القاعدة المذكورة ثم لو قصد بقوله ويحصر على إيقاع الطلاق وقع به أخرى بآنية ما لم يشوبه الثلاث فثلاث كما في أنت طالق وبائن كما قلناه ومثله قول العوام في زماننا أيضا أنت طالق كلها أحكمت شيخ حرمل شيخ فان مرادهم بالثاني تأيد الحرمة فهو بمنزلة قوله كحل حلت لي حرمت علي فكما عقد طلي بآنية لا غير بد بذلك الكلام الأخذ من الطلاق المذكور دون إنشاء الصرح ودون جعل هذه الجملة صفة لطلاق المذكور فلا يحرم أبدا لأنه أخصب بخلاف المشروع لكن الصاحي لا يفهم ذلك بل الظاهر أنه يريد إنشاء تأيد الحرمة فما وقع في فتاوى الشيخ اسمعيل الحائلي من وقوع الرجعي به فقط مرة واحدة غير ظاهر فاعتسب بقصر هذا المثل فإنه مما يضي (قوله بالثاء الثلاثة من فوق) الظاهر أنه قد بذلك ليعلم بالاولى ما إذا قاله بالثاء الثلاثة ولم يقدّر هذا الصريح هنا لا يضر لأن ذلك ما رقت عنه وقدم زمان الطلاق يقع بالانفاذ المعصية فلا يرد ما اعترض به في الخبرية على المصنف من أن هذا ذحول منه وأن المذكور في كلامهم ضبطه بالثلاثة ولم يترأ أحد اضبطه بالثناء وصار البصر إلا أكثر بالثاء الثلاثة فإنه يقع به الثلاث ولا يدين إذا قال نويت واحدة (قوله ولا يدين في إرادة الواحدة) مفهومه أنه يدين في إرادة الثنتين ويوجهه أن أفعل التفضيل قد مراده أصل الفعل أي كثير الطلاق فكأن يحتمل كلامه فصدقه بآنية اه ح قلت لكن يأتي ترجيح أن الكثير ثلاث لا تتن أن وحدته فلا فرق بين أكثر وكثير فافهم (قوله كما لو قال أكثر الطلاق) أي بالثاء الثلاثة وأشار به إلى ما قلنا من أن ضبطه بالثناء ليس للاخترا من الثلاثة (قوله وأنت طالق مرارا) في البصر عن الجوهرية وقال أنت طالق مرارا فطلق ثلاثا ما كانت مدخولا بها كذا في النهاية اه وذكر في البصر قبله بأكثر من ورقة عن النزاهة أنت على حرام أقسم مرتفع واحدة اه وما في النزاهة ذكره في الخبرية أيضا وذكره الشارح أخربا بالابلاء أقول ولا يخالف ما في الجوهرية لأن قوله أقسم مرتفع تكرر مرارا متعددة والواقع به في أقول مرتفع بآنية في المرة الثانية لا يقع شيء لأن البائن لا يطلق البائن إذا أمكن جعل الثاني خبرا عن الأول كما في أنت بائن أنت بائن كما يأتي في سائر النكليات بخلاف ما إذا قوى الثلاث بأن حرام أو بآنية بائن فإنه يصح لأنه لفظ واحد صالح للينونة الصغرى والكبرى وقوله أنت طالق مرارا بمنزلة

(ببخلاف) أنت طالق (كدر) أي
الطلاق (بالتاء) المتضمن من فوق فإنه
يقع به الثلاث ولا يدين في (إرادة
الواحدة) كما لو قال أكثر
الطلاق وأنت طالق مرارا

تكرر هذا اللفظ ثلاث مرات فأكثروا الواقع بالاولى رجي وكذا عابدها الى الثالثة
 لانه صريح بالصريح يطلق الصريح صريحا ما امت في العتق ولذا قد بالدخول بها لان غيرها
 تبين بالمرأة الاولى الى عتق فلا يلحقها ما بعدها فاعتبر بقصر ربهذا المقام فقد خفي على كثير
 من الانهام (قوله أو ألوانا) جمع ألوان أي فقع به الثلاث ويلقوا الزائد (قوله أو لأقليل
 الخ) عبارة الجوهره وان قال أنت طالق لأقليل ولا كثير فمع ثلاثها هو المختار لان الأقليل
 واحد هو الكثير ثلاث فاذا قال أو لأقليل فقد قصد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا كثير بعد
 ذلك اه قلت لكن في الخلاصة والبرازية يقع الثلاث في المختار وقال الفقيه أبو جعفر
 ثمان في الاشبه اه وذكر في الذخيرة أن الاول اختيار الصدرا والشهد وعمله
 بعلم ثم قال وحكي عن أبي جعفر الهندواني أنه يقع ثمان لانه لما قال لأقليل فقد قصد
 ايقاع الثنتين لان الثنتين كثير فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا القول أقرب الى
 الصواب اه وفي الحاشية انه الاظهر اه وبه علم أنه ما قولان مرجحان ومبنيان على
 الاختلاف في الكثير في الصريح المحط ولوقال أنت طالق كثيرا ذكر في الاصل أنه يقع
 الثلاث لان الكثير هو الثلاث وذكر أبو البت في الفتاوى يقع ثمان اه قلت وبني
 أرجح القول الأقل لان الاصل من كتب ظاهر الرواية وهو مقدم على ما في الفتاوى
 (قوله فواحدة) أي رجعية لعدم ما يحد البائن ولان الرجعي أقل الطلاق (قوله
 ولوقال علة الطلاق) انما وقع به ثمان لكثرة استعماله في الغالب وغالب الطلاق ثمان ط
 (قوله أو أاجله) كانه قصر ضمن الكتاب والذي في البحر جله بنظم الجيم وتشديد اللام
 وكذا في الذخيرة وجل الشئ معظمه أما الاجل فتبين أن يكون ثلاثا رجي
 والاحسن ما قاله ط من أنه ان نوى بالاجل الاعظم من جهة الكم فلا ثلاث أو من جهة
 موافقته للسنن فواحدة رجعية في طهر لا وطمفه ولا في حيز قبله (قوله أو ولونين منه)
 وهما طلقتان وجعتان ولوقال ثلاثة ألوان فلائنه وكذلك لوقال ألوانا من الطلاق
 فتلاثة وان نوى ألوان الجرة والصفرة صريحا وبه وكذا ضربا ألوانا وألوانا من
 الطلاق ذخيرة قلت وبني فيما لو نوى ألوان الجرة والصفرة أن يكون الواقع واحدة
 بانه لم يتر من أصل الامام فيما اذا وصف الطلاق (قوله وكذا لا كثير ولا قليل) الذي
 في الصريح المحط أنه يقع به واحدة وكذا في الذخيرة والبرازية والخلاصة والجوهره
 وغيرها قلنا جمع كتاب المضمرات فمع لكل وجه فوجه الواحد أنه لما في الكثير أنت الأقليل
 فلا يفيد نفسه بعد وجه الثنتين أن الكثير ثلاث والقليل واحدة فاذا اتفاهما ثبت ما بينهما
 (قوله والفرق دقيق حسن) وجه الفرق أنه أضاف الآخر الى ثلاث معهوده
 ومعهودتها وقوعها بخلاف المتكرر اه أقول هذا بعد تسليمه انما يتبعه على ما ذكره
 الشارح تبع الصريح في أول باب الطلاق الصريح من تعريف لفظ ثلاث في الاولى وتنكيره
 في الثانية سمع أنه من كسر في الصورتين كما رأيت في عدة كتب كالترجمة والهندية

أو ألوانا ولا قليل ولا كثير ثلاث
 هو المختار كما في الجوهره ولوقال
 أقل الطلاق فواحدة ولوقال علة
 الطلاق أو أاجله أو ولونين منه
 أو أكثر الثلاث أو كبير الطلاق
 فثمان وكذا لا كثير ولا قليل
 على الاشبه مضمرات وفي القنية
 طلقك آخر الثلاث تطلقك
 فلا ثلاث وطالق آخر ثلاث تطلقك
 فواحدة والفرق دقيق حسن

والنخيرة والبرازية وقد ذكر الفرق في البرازية بأن الآخر هو الثالث ولا يتحقق الانقذم
 مثله عليه لكنه في الأولى أخر من إيقاع الثلاث وفي الثانية وصف المرأة بكونها آخر
 الثلاث بعد الإيقاع وهي لا توصف بذلك فبقى أنت طالق وبه تقع الواحدة اه فخطأ الفرق
 من التعيير بالفسل الملقى في الأول واسم القاعل في الثاني لامن التعريف والتسكير
 فانهم اه مقتضاه أن لفظ آخر في الثانية صرف ع خبراً لثلاثين أنت لمصر وصفاً
 للمرأة أه ما لو كان منصوباً يكون وصفاً للطلاق فساوى الصورة الأولى واحتمل كونه
 منصوباً على الطريقة خبراً ثانياً بعد (قوله يقع بأن طالق الخ) لأن كلا إذا أضفت
 إلى معرف أفادت عموم الإبراء وأبرزه الطلقة لا تزيد على طلقة وإذا أضفت إلى منكر
 أفادت عموم الأفراد اه ح وإذا كان قولك كل الزمان مأكول كاذباً لأن قسمة
 لا يؤكل بخلاف كل زمان بالتسكير وهذا عند الخلق من الفرائق كجسر زناه في باب المسح
 على الخفيين (نتبه) ذكر في النخيرة لو قال كل الطلاق هو واحدة وهكذا نقل عنها
 في البركتين في مختارات التوازل أنه يقع ثلاث قلت وهو الذي يظهر لأن الطلاق مصدر
 يحتمل الثلاث بخلاف الطلقة على أنه ذكر في النخيرة أيضاً أنت طالق الطلاق كله فهو
 ثلاث ولا فرق يظهر بين كل الطلاق والطلاق كله تأمل (قوله وعدد التراب واحدة)
 قال في القمع ولو شبه بالعدد فيما لا عد له فقال طالق كعدد الشمس أو التراب أو مثله فعند
 أبي يوسف رجعية واختاره امام الحرمين من الشافعية لأن التشبيه بالعدد فيما لا عد له
 لغو ولا عد للتراب وعند محمد يقع ثلاث وهو قول الشافعي وأجده أنه ربما لعد إذا
 ذكر الكثرة وفي قياس قول أبي حنيفة واحدة لأنه لأن التشبيه يقتضي ضمراً من الزيادة
 كما رأوا لو قال مثل التراب يقع واحدة رجعية عند محمد اه (قوله وعدد الرمل ثلاث)
 أي أجماعاً كما في البر عن الجوهرة وإنما كان التراب غير معدود لأنه اسم جنس
 أفرادى بخلاف رمل لأنه اسم جنس جعي لا يصدق على أقل من ثلاثة نهر وحاصله
 أن مادل على الماهية صاد على القليل والكثير كالتراب والماء والصل فهو اسم جنس
 أفرادى بخلاف ما لا يدل على أقل من ثلاث ومميز قليله وكثيره بالثاء كترمل والتم فهو
 اسم جنس جعي والجمع ذو أفراد أقلها ثلاث فجمع بإضافة العدد إليه ثلاث (قوله وعدد
 شعر أبيس الخ) أي تقع واحدة لو أضافه إلى عدد مجهول النفي والاشبات والى عدد معلوم
 النفي كالشالين كما في القمع ولم يذكر أنها بنية ولا مقتضى ما ذكره في عدد التراب أنها
 بنية في قياس قول أبي حنيفة ورجعية عند أبي يوسف ويدل عليه ما ذكره قمر باعن
 المحط من أنه يلوذ كرا العدد ومصر كانه قال أنت طالق (قوله وقع صدده) أي محاسبه
 المحل والزائلفوط (قوله والاول) أي وإن لم يوحش من الشعر بأن أعلى بالنور فتمشلا
 ولا يوحش من السمك لم يقع شيء وهذا صحيح في غير مثله السمك أما في نقد ذكر
 في الجوهرة وكذا في البر عن الظهيرية أنه إذا لم يكن في الحوض سمك تقع واحدة فكان

• (فروع) • يقع بأن طالق
 كل التطلقة واحدة وكل تطلقة
 ثلاث وعدد التراب واحدة
 وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر
 أبيس أو صد شعربطن كفي
 واحدة وعدد شعر ظهرك كفي أو
 ساق أو ساقك أو فرك أو عدد
 ما في هذا الحوض من السمك وقع
 بعدد أه وجد والا

الصواب ذكر جامع مسئلة شعرا بليس وشعرا بطن كفى وقد ذكر في التبراهة حال في المحيط
 مسئلة السمك وشعرا بليس وبطن كفى بأنه اذا لم يكن شعرا ولا سمك لم يعتبر ذكر العدد بل
 يصير لهما وصار كأنه قال أنت طالق ١٠ وفي البصر من محمد في الفرق بين مسئلة ظهر كفى
 وقد أطلق ومثله بطن كفى أنه في الاولى لا يقع شيء لانه يقع على عدد الشعرا والنباتية
 فاذا لم يكن عليه شعر لم يوجد الشرط وفي الثانية تقع واحدة لانه لا يقع على عدد الشعر ١١
 قلت وحاصله أن ظهر الكف ومثله الساق والفرج لما كان محل الشعرا غالبا وزواله
 لا يكون الابعاض صار العدد بمنزلة الشرط فلا يقع شيء عند عدمه بخلاف ما اذا كان
 معاصم الاتقاء كشعر بطن كفى أو مجهولة ولا يمكن حله كشعر بليس أو يمكن لكن استأثر
 لا يتوقف على عارض كسلك الحوض فلا يتوقف على وجوده بل يقع الطلاق مطلقا
 لكن في مسئلة السمك لما أمكن وجود العدد فاذا وجد وقع بقدره (قوله طلاق ان نواه)
 لان الجهة تصلح لانشاء الطلاق كالصلح لا تنكح فستعين الاولى بالنسبة وقد بانته لانه لا يقع
 بدونها اتفاقا كونه من الكتابات وأشا إلى أنه لا يقوم مقامها دلالة الحال لأن ذلك فيها
 يصلح جوابا فقط وهو اتفاقا ليس هذا منها وأشار بقوله طلاق الى أن الواقع بهذه السكاية
 رجسي كذا في البصر من باب الكتابات (قوله لا تطلق اتفاقا وان نوى) ومثله قوله
 لم أتزوجك أو لم يكن ينشأ نكاح أو لاحاجة فيك بدائع لكن في المحيط ذكر الوقوع
 في قوله لا اعتسوا له قال ولو قال لا نكح ينشأ الطلاق والاصل أن نفي النكاح أصلا
 لا يكون طلاقا بل يكون بهودا ونفي النكاح في الحال يكون طلاقا ذاتي ومادهاء
 فالصحيح أنه على هذا الخلاف ١٢ بصر (قوله قرئنا ارادة التي فيها) وذلك لأن العين
 لتأكيد دعوى الجهة الخيرة فلا يكون جوابه الا خيرا وكذا جواب السؤال والطلاق لا
 يكون الا انشاء فهو جبر صرفه الى الاخبار عن نفي النكاح كذا (قوله وفي الخلاصة الخ)
 عبارة الخلاصة التطلقتها ووجد كذلك في بعض النسخ كما يشهد ما في ح قال صاحب
 البصر في شرحه على المناويز كفي التصديق أن موجب نفي تصديق ما قبله من كلام منفي أو
 مثبت استغماها كان أو خيرا كما اذا قيل لك قام زيد أو قام زيد أو لم يقم زيد فقلت نعم كان
 تصديق ما قبله وتحقق ما بعد الهمزة وموجب بل ايجاب ما بعد النفي استغماها كان أو
 خيرا فاذا قيل لم يقم زيد فقلت بل كان معناه قد قام الآن المعنى أحكام الشرع العرف
 حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر ١٣ (قوله وفي الفتح الخ) عبارة والنفي في حق عدم
 الفرق فان أهل العرف لا يفرقون بل يهتمون منهما بالجلب المنفي (قوله وفي البرانية)
 أي في أوائل كتاب النكاح (قوله كان اقرا بالانكاح وتطلق) أي فاذا كان
 أنكراه بلزمه مهرها ونفقة عتقها وتبره لومات في عتقها (قوله لا قضاء الطلاق النكاح
 وضعا) لأن الطلاق لغة وشرا عارضة الضد الثابت النكاح فلا يقبل لعصته من سبق النكاح
 لأن المختص ما يقتدر لخصه الكلام فكأنه قال نعم أنت امرأتى وأنت طالق حكما قالوا

لست بالزوج أو لست في
 امرأة أو قالت لست في زوج
 فقال صدقت طلاق ان نواه
 خلافا لهما ولو أكد بالقسم
 أو سئل ألك امرأة فقال لا
 لا تطلق اتفاقا وان نوى لأن
 العين والسؤال قرئنا ارادة
 التي فيها وفي الخلاصة قبله
 أنت طلقها تطلق يسلي لأنهم
 وفي الفتح ينبغي عدم الفرق للعرف
 وفي البرانية قالت له أما امرأتك
 فقال لها أنت طالق كان اقرا
 بالنكاح وتطلق لا قضاء الطلاق
 النكاح وضعا * علم أنه حذف
 وليد رطل طلاق أو غيره كما لو شئت
 أطلق أم لا ولو شئت أطلق واحدة
 أو أكثر

في اعتق عبدك عني بألف قلت وهذا حيث لا مانع في الخلاصة من النكاح عن المتفق
قال لها ما أنتى بزوج وأنت طالق فليس بأقرار بالنكاح خالف البرازية بقبول القرينة
المتقدمة على أنه ما أراد الطلاق حقيقة اه أي لا تصرحه بنى الزوجية يتأق
اقتضاها فلا يكون الطلاق مراداه حقيقة (قوله عني على الأقل) أي ككما ذكره
الاسيحابي الآن يستيقن بالأكثرا ويكون أكبر عنه وعن الامام الثاني اذا كان لا يدرى
أثلاث أم أقل يصرى وان استوى عمل بأشد ذلك عليه اشياء عن البرازية قال ط وعلى قول
الثاني اقتصر فاضمان ولعله لانه يعمل بالاحتياط وصافي باب الفروج اه قلت ويمكن
جعل الاول على القضاء والثاني على الديانة ويؤيد مسئلة المتون في باب التطبيق لو قال
ان ولدت ذكر فانت طالق واحدة وان عني فانت طالق ثنتين فولدت سهما ولم يولد والاقل
تعلق واحدة قضاء وثنتين تنفعا أي ديانة هذا وفي الاشياء أيضا وان قال عزمت على أنه
ثلاث يتركها وان أشبه عدول حضرو ذلك المجلس بأنها واحدة وصديقهم أخذ قبولهم
(قوله له تزوجها بلا حمل) لأن الطلاق انما يطق المنكحة نكاحا محصيا أو المعتقة بعنة
الطلاق أو الفسخ بالزدة أو الابعان الاسلام كما اقتضاه عن الجرح أي والمنكحة
فاسد البت واحدة عن ذكر ط أي فلا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد ولا ينص
عددا لانه مشاركة كما اقتضاه عن الجرح البرازية في باب المهر عند الكلام على
النكاح الفاسد فثبت كان مشاركة لا طلاقا حقيقة كان له تزوجها بمصدق صحيح بلا حمل
ويملك عليها ثلاث طلاقات واحدة تعالى أعلم

(باب طلاق غير المدخول بها)

(قوله فلا حد ولا لعان الخ) أي عند الامام بناء على أنه كلام واحد وان قوله يازانية ليس
بفاسد بل بين الطلاق والعدد ولا بين الجزاء والشرط في مثل أنت طالق يازانية ان دخلت
الدار فبطلت الطلاق بالمدخول ويقع الثلاث في أنت طالق يازانية ثلاثا ولا حد عليه لوقوع
القذف وهي زوجته لما يأتي من أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به ولا لعان أيضا لان أثره
الفرق بينهما وهو لا يأتي بعد البينة وهو لا يصح بدون أثره ومثلهما يازانية أنت طالق
ثلاثا بخلاف أنت طالق ثلاثا يازانية حيث يجب كما في لعان الصر لوقوع القذف بعد الامة
وعند أبي يوسف يقع في مستثنى واحدة وعليه الحد لانه جعل القذف فاسدا لغير قوله
ثلاثا وكان الوقوع قوله أنت طالق فكان بعد الطلاق البات لانها غير مدخول بها
فوجب الحد اه مخلصا مع زيادة (قوله لوقوع الثلاث الخ) كذا في البرازية
وصواب لوقوع القذف ويكون الضمير في بعده للقذف كما ظهر لك محققا به (قوله وكذا
الخ) أي يقع الثلاث ولا حد ولا لعان كما هو مقتضى التشبيه بناء على أن المراد بالوصف
ما وصفها به في قوله يازانية وهو القذف فاذا انصرف الاستثناء اليه يتق الحق ولا لعان
لا لم يتق قذا فمميز اوقع الثلاث لعدم تعلقها بالاستثناء وهذا التقرير هو الموافق

عني على الأقل وفي الجوهر طلق
المنكحة فاسد اثلاثا له تزوجها
بلا حمل ولم يجعل خلافا
(باب طلاق غير المدخول بها)
(قال زوجه غير المدخول بها
أنت طالق) يازانية (ثلاثا)
فلا حد ولا لعان لوقوع الثلاث
عليها وهي زوجته ثم بات بعده
وكذا أنت طالق ثلاثا يازانية
ان شاء الله تعالى الاستثناء بالوصف
برازية

لما في شرحه على المتيق ولعبارة الزاوية ونفسها أنت طالق ثلاثا ما زانية ان شاء الله يقع
 وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق ياطالق ان شاء الله وكذا أنت طالق
 يا خبيثة ان شاء الله بصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كانه قال بافلانة والاصل
 عند أن المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حذو كقولها ياطالق
 يا زانية فالاستثناء على الوصف وان كان لا يجب به حذو ولا يقع به طلاق كقولها يا خبيثة
 فالاستثناء على الكل اه لكن قوله وكذا أنت طالق يا خبيثة موابه ولو قال أنت طالق
 يا خبيثة كما عرفت الذخيرة وغيره ما لكتنه ما هل يظهر والمراد بذكر الاصل المذكور وقوله
 يقع أي الطلاق دليل على أن المراد بالوصف التقيد لا الطلاق واللام يصح قوله وصرف
 الاستثناء الى الوصف وكذا ما قرئ من الاصل وأصرح منه قوله في الذخيرة وغيره
 فالاستثناء على الاترو وهو التقيد ويقع الطلاق فافهم ثم اعلم ان هذا الذي ذكره
 الشارح عن الزاوية عزاء في الذخيرة الى النوادر وهو ضعف فقد ذكر القاربي في شرح
 تلخيص الجملع أن قوله يا زانية ان تغفل بين الشرط والجزاء كانت طالق يا زانية ان دخلت
 الدار أو بين الأبياب والاستثناء كانت طالق يا زانية ان شاء الله لم يكن قد فاقى الاصع وان
 تقدم عليهما أو تأخر منهما كان قد فاقى الحال وعن أبي يوسف أن التغفل لا يفسل فلا
 يتعلق الطلاق بل يقع للسالم ويجب اللعان ومن محمد يتعلق الطلاق ويجب اللعان وبه
 ظاهر الرواية ان يا زانية تداء للاعلام عيارا به فلا يفسل ويتعلق الطلاق بالشرط فيتعلق
 التقيد أيضا لانه أقرب الى الشرط اه ملخصا فهذا نصير به بأن انصراف الاستثناء الى
 الكل هو الاصع وظاهر الرواية ونصير بذلك في الذخيرة أيضا ومضى عليه الشارح في باب
 التعليق (قوله وعن) جواب الشرط المقيد في قول المتن قال لم يربطه وكان الاولى
 لشارح ذكره عقب قوله ثلاثا (قوله لما تقرأ الخ) لأن الواقع عند ذكر العدد مصدر
 موصوف بالعدد أي تطلقا ثلاثا لتقصير الصيغة الموضوعة لانشاء الطلاق متوقفا حكمها
 عند ذكر العدد عليه بجر قال في القتح وبه اندفع قول الحسن البصري وعطاء وبيار
 ابن زيدانه يقع عليها واحدا تليدونها طالق ولا يؤثر العدد شأ ونص محمد رحمه الله تعالى
 قال وأذا طلق الرجل امرأته ثلاثا جميعا فقد خالف السنة وأثم وان دخل بها أو لم يدخل
 سواء بلفظ ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود وابن عباس
 وغيرهم ورواه الله عليهم (قوله وما قبل الخ) رد على ما نقله في شرح الجمع عن كتاب
 المشكلات وأقره عليه حيث قال وفي المشكلات من طلق امرأته الف مرة المذخور بها
 ثلاثا فله ان يزوجها بلا تحصيل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل لمن بعد حتى تنكح
 زوايا غيره ففي حق المذخور بها اه ووجه الرد أنه مخالف للمذهب لانه اما ان يريد عدم
 وقوع الثلاث عليها بل تقع واحدة كما هو قول الحسن وغيره وقد علمت رده أو يريد
 أنه لا يقع شيء أصلا وعبارة الشارح فحصل الوجهين لكن كلام الدرر يعين القول

(وعن) لما تقرأ أنه متى ذكر
 العدد كان الوقوع به وما قبل من
 أنه لا يقع لقوله الآية في الموطأ
 باطل بحض منقوله الفسلة عما
 تقرر ان العبرة

أويريد وقوع الثلاث مع عدم اشتراط المحلل وقد بالغ المحقق ابن الهمام في رده حيث قال
 في آخر باب الرحمة لأفوق في ذلك أي اشتراط المحللين كون المطلقة مدخولاً بها
 أو الصريح إطلاق النص وقد وقع في بعض الكتب أن غير المدخول بها تحمل بلا زوج
 وهو نية تنطية مصادمة للنص والاجماع لا يحمل لمسلم رأه أن يتلفه فسل عن أن يصبره
 لأن في نقله اشاعته وعند ذلك ينفع باب الشيطان في تحقيف الامر فيه ولا يجني أن مثله
 مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لقوات شرط من عدم مخالفة الكتاب والاجماع ونعوذ باقي من
 الزيف والضلال والامر فيه من ضروريات الدين لا يحدا كقار بخالفه اه (قوله
 لسموم اللفظ) أي لفظ النص فإنه يتم غير المدخول بها وفيه أن الآية صريحة في
 المدخول بها الآن الإطلاق ذكر فيها مقترقة وتفرقه بعضها ولا يكون في غير المدخول بها
 الابتداء بالنسكاح فالاولى الاستدلال السنة وهو ما ذكر عن الامام محمد ط (قوله
 وجه في غير الازكاري) حيث قال ولا يشكل ما في المشكلات لأن المراد من قوله ثلاثاً
 ثلاث طلقات متفرقات لبواقي ما في عملة الكتب الحنفية اه فافهم قلت يؤيد هذا
 المحلل قوله في المشكلات وأما قوله تعالى فان طلقها الخ فانه ذكر في الآية مقترقة
 فلذا أجاب عنه صاحب المشكلات بأن ما في الآية واد في المدخول بها قاتل (قوله
 وان فترق بوضف) فهو أنت طالق واحدة واحدة وواحدة أو غير نحو أنت طالق
 طالق طالق أو جعل نحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق ح ومثله في شرح المتق
 (قوله بعطف) أي في الثلاثة سواء كان بالواو والقاء أو ثم أو بل ح وسيد كذا المصنف
 مسئلة العطف منبذة ومعلقة مع تفصيل في المعلقة (قوله أو غيره) الاولى أو دونه ط
 (قوله بابت بالاولى) أي قبل الفراغ من الكلام الثاني عند أي يوسف وعند محمد بعده
 بالواو أو غيرهن مات قبل فراغ من الثاني وقع عند أبي يوسف لا عند محمد وقامه
 في البراءة والنهر (قوله ولذا) أي لكونه بابت لا إلى عدة ح (قوله لم تقع الثانية) المراد
 بها مبدء الاولى فيشمل الثالثة (قوله بخلاف الموطأ) أي ولو حكى كالمثلي بها فانها
 كل موطأ في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق بابت آخر في عقدها وقبل لا ينع والى
 الاول كما ترى باب المهر وتعلما وأوصفا هناك (قوله حيث يقع الكل) أي في جميع
 الصور المتقدمة قبله العدة ولا يصدق قضاء أنه من الاولى كما يأتي في القواعد اذا
 قيل له ماذا فعلت فقال طلقها أو قد قلت هي طالق لأن السؤال وقع عن الاول فالصرف
 الجواب البه بجر (قوله أو تثني مع طلاق باله الخ) أي لأن مع هنا بمعنى بعد كما
 تقدم في قوله مع عتق مولاه اناك اه أي فيكون الطلاق شرطاً فإذا أطلقها واحدة
 لا تقع الثتان لأن الشرط قبل المشروط (قوله كما لو قال نصفوا واحدة) أي تقع واحدة
 لأنه غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كاه كلاماً واحداً وعزاً في المحيط إلى محمد بجر

لسموم اللفظ لا لسموم
 السبب وجه في غير الازكار
 على كونها متفرقة فلا يقع الا
 الاولى فقط (وان فترق) بوضف
 أو غير أو جعل بعطف أو غيره
 (بانت بالاولى) لا إلى عدة (و) لذا
 (لم تقع الثانية) بخلاف الموطأ
 حيث يقع الكل وعم التفرق
 قوله (وكذا أنت طالق ثلاثاً
 متفرقات) أو تثني مع طلاق
 باله فطلقها واحدة وقمع (واحدة)
 كما لو قال نصفوا واحدة على
 الصحيح جرمه

أى لأن المستعمل عطف الكسر على الصحيح (قوله لانه جلة واحدة) لانه اذا أراد
 الايقاع بها ليس لها عبارة يمكن النطق بها أحصر منها وكذا لو قال واحدة وأخرى
 وقع ثبوتان لعدم استعمال أخرى ابتداءً خبر لا يقال أنت طالق ثنتين أحصر منها لأن
 الكلام عند ارادة الايقاع بالصحيح والكسر وبلفظ أخرى فقد يكون له فيه فرض على
 أنه ان لم يكن له فرض صحيح فالعبارة لفظ ولفظ ثنتين لا يؤتى معنى النصف ومعنى أخرى
 لفظة وان كان المراد به ما لفظه بخلاف أنت طالق واحدة واحدة فانه يقضى عنه طالق
 ثنتين فعده من ثنتين اليه قرينة على ارادة التقريق وكذا انصافوا واحدة لأن نصف
 الطلقة في حكم الطلقة كما مر في محله فصار واحدة واحدة وواحدة وهو من المتفرق
 بقربة العدول عن الاصل من تقديم الصحيح على الكسر فانهم (قوله لما مر) أى
 من قوله لانه جلة واحدة اه ح أى لانه أحصر ما يلفظ به اذا أراد الايقاع بهذه
 الطريقة وهو مختار في التصريف اه بجر لكنه ذكر ذلك في احدى وعشرين لافى واحدة
 وعشرين ثم نقل عن المحيط لو قال واحدة وعشرا وقعت واحدة بخلاف احدى عشر وثلاث
 لعدم العطف وكذا لو قال واحدة ومائة او واحدة وألفاً او واحدة وعشرين تقع واحدة
 لأن هذا غير مستعمل في المعتاد فانه يقال في العادة مائة مائة وواحدة وألف واحدة فلم
 يجعل هذه جلة كلاماً واحداً بل اعتبر عطفها وقال أبو يوسف يقع الثلاث لأن قوله
 واحدة ومائة ومائة واحدة سواء اه وظاهره أن قول أبي يوسف في هذه المسائل غير
 المعتمد لكن قال في التهرير ومن الزبلي به فى واحدة وعشرين يومى الى ترجمه (قوله
 والطلاق يقع بعد قرن به لايه) أى متى قرن الطلاق بالعدد كان الوقوع بالعدد بدليل
 ما أجعلوا عليه من أنه لو قال لغير المدخول بها أنت طالق ثلاثاً لطلقت ثلاثاً ولو كان الوقوع
 بطالق لبات لا الى عدة قلنا العدد ومن أنه لو قال أنت طالق واحدة ان شاء الله لم يقع
 شئ ولو كان الوقوع بطالق لكان العدد فاصلا فوقع ثم اعلم أن الوقوع أيضاً بالمصدر
 عند ذكره وكذا بالصفة عند ذكرها كما اذا قال أنت طالق البتة حتى لو قال بعدها ان
 شاء الله منصلاً يقع ولو كان الوقوع باسم الفاعل لوقع وبدل عليه ما فى المحيط لو قال أنت
 طالق للسنة أو أنت طالق بائن فبانت قبل قوة للسنة أو بائن لا يقع شئ لانه صفة لا ايقاع
 لا للتطبيق فتوقف الايقاع على ذكر الصفة وأنه لا يتصور بعد الموت اه وكذا ما فى
 علق الخاتمة قال لعبدك أنت حر البتة فبانت العبد قبل البتة يموت عبداً بجر من الباب
 المار عند قوله أنت طالق واحدة أولاً وقال هنا ويدخل في العدد أصله وهو الواحد
 ولا يثنى اتصاله بالاقاع ولا بضر انقطاع النفس فلو قال أنت طالق وسكت ثم قال
 ثلاثاً فواحدة ولو اقطع النفس أو أخذ انسان فم قال ثلاثاً على الفور وثلاث ولو قال
 لغير المدخولة أنت طالق يا فاطمة أو يا زينب ثلاثاً فغن ولو قال أنت طالق اشهدوا
 ثلاثاً فواحدة ولو قال فاشهدوا فثلاث كذا فى الظهيرة اه قلت وحاصله أن

ولو قال واحدة وفسفا فثنتان
 اتفاقاً لانه جلة واحدة ولو قال
 واحدة وعشرين أو وثلاثين
 فثلاث لما مر (والطلاق يقع
 بعد قرن به لايه) نفسه

مطلب
 الطلاق يقع بعد قرن به لايه

انقطاع النفس وامساك القم لا يقطع الاتصال بين الطلاق وعدده وكذا التداي لان تعيين
 الخطابة وكذا عطف فاشهد بالانفا لانها تعلق ما بعد ما قبلها فانصار الكل كلاما واحدا
 (قوله عند ذكر العدد) أي عند التصريح به فلا يكتفى بقصد كإيا في قولهم أو أخذ أحد
 فقه فافهم (قوله بعد الإيقاع) المراد به ذكر الصيغة الموضوع للابتناع لولا العدد
 (قوله قبل تمام العدد) قد رُفِظَ تمام تبعاً للصراحتين وأما قولها أنت طالق أحد عشر
 فانت قبل تمام العدد (قوله لها) أي فلا يقع شيء نهر فيثبت المهر بقامه وبرت الزوج
 منها ط (قوله لما تقرر) أي من أن الوقوع بالعدد وهي لم تكن محلاً عند وقوع
 العدد ح أو لما تقرر من أن صدر الكلام بتوقف على آخره لوجود ما يغيره كالشرط
 والاستثناء حتى لو قال أنت طالق ان دخلت الدار أو أن شاء الله فانت قبل الشرط
 أو الاستثناء لم تطلق لأن وجودهما يخرج الكلام عن أن يكون ابتداءً بخلاف أنت طالق
 ثلاثاً مرة فانت قبل قوله بامرعة طلقت لانه غير مغير وكذا أنت طالق وأنت طالق فانت
 قبل الثاني لأن كل كلام عامل في الوقوع انما يعمل اذا صادفها وهي حية ولو قال أنت
 طالق وأنت طالق ان دخلت الدار فانت عند الاول أو الثاني لا يقع لمر كافي البصر
 من النخبة (قوله أو أخذ أحد فقه) أي وليذكر العدد على القود عند رفع اليدين فقه
 أو القول ثلاثاً على القود ووقع كمر (قوله علام بالصيغة) أشار إلى وجه الفرق
 بين موتها وموت زوجها وان الزوج وصل لفظ الطلاق بذكر العدد فموتها ولم يتصل في موته
 ذكر العدد بلفظ الطلاق فبقي قوله أنت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق كما أخذ
 التمس اذا لم يقل بعده شيئاً حيث تقع واحدة فأده في البصر عن المراج (قوله لأن الوقوع
 بلفظه لا بقصد) الضمير للزوج وألله عدد على الأقل يكون التعليق لمنطوق العلة التي
 قبله وعلى الثاني انتهى معهما وهو عدم العمل بالعدد الذي قصد فافهم (قوله بالعطف)
 أي بالواو وتقع واحدة لأن الواو تطلق الجمع أعم من كونه للمعة وللتقدم أو التأخر فلا
 يتوقف الأول على الآخر أو كانت المعة وهو مشتق فيعمل كل لفظ عليه تعيين بالأولى
 فلا يقع ما بعدهما مثل الواو والعطف فانها في الأولى لاقتضاء الفاء المتعقب وبما التواخي
 مع الترتيب فيهما أو ما بل في أنت طالق واحدة لا بل تثبت فكذلك لانها ثابت بالأولى
 ولو كانت مدخولة لكانت ثلاث لانه أخبر أنه غلط في إيقاع واحدة ورجع عنها
 إلى إيقاع التثنية بدلها فصح إيقاعها بدون رجوعه ثم لو قال لها طلقت أمس واحدة
 لا بل تثنية تقع ثنتان لانه خير قبل التدارك في الغلط بخلاف الانشاء بمر مخلصا (قوله
 أو قبل واحدة الخ) الضابط أن الطرف حيث ذكرين شيئاً أن أنضيف إلى ظاهر كان
 صفة للأول بكاء في زيد قبل عمرو وان أنضيف إلى ضمير الأول كان صفة للثاني بكاء في زيد
 قبله أو بعده عمرو لانه حيث خبر عن الثاني وان خبر وصف للمبتدأ والمراد بالصيغة المنعوية
 والمحكوم عليه بالوصية هو الخلف فقط والأناجيلة في قلبه عمرو حال من زيد لوقوعهما

عند ذكر العدد وعنه
 الوقوع بالصيغة (فلو ماتت أم)
 الموطوءة وغيرها (بعد الإيقاع)
 قبل تمام (العدد لها) لما تقرر
 (ولو مات الزوج) وأخذ أحد فقه
 قبل ذكر العدد (وقع واحدة) علام
 بالصيغة لأن الوقوع بلفظه
 لا بقصد (ولو قال) لتعبر الموطوءة
 (أنت طالق واحدة وواحدة)
 بالعطف (أو قبل واحدة أو بعدها
 واحدة تقع واحدة) بانه ولا
 تلحقها الثانية لعدم العلة (وفي)
 أنت طالق واحدة (بعد واحدة)
 أو قبلها واحدة أو بعد واحدة

بعد معرفة الحال وصف لصاحبها في واحدة قبل واحدة وقع الاولى قبل الثانية فبانت
 بها فالتحق الثانية وفي بعدها ثالثة كذلك لانه وصف الثانية بالعدي ولولم يصفها بها
 لم تقع فهذا أولى وهذا في غير المدخول بها وفي المدخول بها تقع ثلثان لوجود العدة كباقي
 (قوله ثلثان) لانه في واحدة بعد واحدة جعل العدي مفعلة للاولى فاقضى ايقاع الثانية
 قبلها لان ايقاع في الماضي ايقاع في الحال لا امتناع الاستناد الى الماضي فيقتربان
 فتقع ثلثان وكذا في واحدة قبلها واحدة لانه جعل القليلة مفعلة للثانية فاقضى ايقاعها
 قبل الاولى فيقتربان وأما مع فلقتران فلا فرق فيما بين الاثنين بالخير أو لا فاقضى
 وقوعهما معا متصفا معناها (قوله متى وقع بالاول) كافي قبل واحدة أو بعدها واحدة
 فان الاولى فيسمي الواقعة لوصفها بأنها قبل الثانية وبأن الثانية بعدها وهو معنى
 كونها قبل الثانية فتكون الثانية متأخرة في الصورتين فقلت (قوله أو بالتالي اقترنا)
 المراد بالتالي المتأخر في انشاء ايقاع لافي اللفظ وذلك كافي بعد واحدة أو قبلها واحدة
 فان وقع فيما واحدة وهي الاولى الموصوفة بأنها بعد الثانية وبأن الثانية قبلها وهو معنى
 كونها بعد الثانية فيقتربان ويحتمل أن يراد بالتالي اللفظ المتأخر فانه سابق في ايقاع
 من حيث الاخبار وتضمن الكلام الاخبار عن ايقاع الثانية قبل الاولى (قوله ويقع
 الخ) من عطف الخاص على العام له خوله تصحوقه وان فرق فكان الاولى ذكره عقبه
 (قوله ثلثان) أي ان اقصر عليهما وان زاد فثلاث (قوله لتعلقهما بالشرط دفعة) لان
 الشرط مغير للايقاع فاذا انفصل المغير توقف مصدر الكلام عليه فيتعلق به كل من
 الطلقتين معا فيقعان عند وجود الشرط كذلك بخلاف ما لو قدم الشرط فلا يتوقف
 لعدم المغير (قوله وتقع واحدة ان قدم الشرط) هذا عنده وعند ثلثان أو يضارجه
 الكمال وأقره في الصروة لان المعلق كالتميز أي بصير عند وجود شرطه كالتميز ولو تميز
 حقيقة لم تقع الثانية بخلاف ما اذا أخر الشرط لوجود المغير يعني (تنبيه) العطف
 بالفاء كالأول وتقع واحدة ان قدم الشرط اتفاقا على الأصح وتعلق الثانية وثلاثان
 ان أخره وفي العطف يشم ان أخره تتميز واحدة وإفصا بعدها ولومطوعة تعلق الاخير
 وتتميز ما قبله وان قدم الشرط لثالث وتتميز الثاني وتعلق الاول فيقع عند الشرط بعد
 التزوج الثاني ولومطوعة تعلق الاول وتتميز ما بعده وعندهما تعلق الكل بالشرط قدمه
 أو أخره الآن عند وجود الشرط تطلق الموطوعة ثلاثا وغيرها واحدة وتعامه في البحر
 (قوله في كلها) أي كل الصور التي ذكرها في العطف بالاتعلق بشرط وفي قبل وبعد
 وفي الشرط المتقدم والمتأخر (قوله ومن مسائل قبل وبعد ما قبل) أي ما قبل بعضهم
 تظلم من بحر الخفيف ورأيت في شرح المجموع للاشعري تشايرح الالتصاق أن هذا البيت
 رفع للعلامة أبي عمرو بن الحجاب بأرض الشام وأتى فيه وأيدع وقال انه من المعاني
 الدقيقة التي لا يعرفها أحد في مثل هذا الزمان وأنه يشهد على غاية وجهه لأن ما بعد ما

أو معها ثلثان واحدة الأصل أنه
 متى وقع بالاول لثالث الثاني
 أو بالتالي اقترنا لان ايقاع
 في الماضي ايقاع في الحال (و) يقع
 بانتهى طالع اربعة واحدة
 ان دخلت الاربعة ثلثان لو دخلت
 لتعلقهما بالشرط دفعة (و) تقع
 واحدة ان قدم الشرط لان
 المعلق كالتميز (و) يقع في الموطوعة
 ثلثان في كلها لوجود العدة ومن
 مسائل قبل وبعد ما قبل
 ما يقول القصة أيده الله
 ولا زال عنده الاحسان
 في فني خلق الطلاق شهر
 قبل ما بعده من رمضان
 وينشد على غلبة أوجه فيقع

مطلب
 في قبل ما بعده من رمضان

قد يكون قبلين أو بعدين أو مختلفين فهذه أربعة أوجه كل منها قد يكون قبله قبل
أو بعد صار ثمانية والقاعدة في الجميع أنه كلما اجتمع قيمتها قبل وبعد فافهمها حالان
كل شهر حاصل بعدهما وقبله وحاصل قبل ما هو بعده ولا يبقى حيث لا يصدق إلا بعده رمضان
فيكون شعبان أو قبله رمضان فيكون شوال الخ (قوله في ذى الحجة) لأن قبله ذى القعدة
وقبل هذا القبل شوال وقبل قبل القبل رمضان ط (قوله في جادى الآخر) لأن بعده
رجباً وبعد ذلك البعد شعبان وبعد البعد بعد رمضان ط (قوله في شوال) صوابه
في شعبان ح أى لا تفرض المسئلة أن قبله كرملة واحدة وتكثر بعد فعله لفظ قبل
ولفظ بعده مرة ويبقى لفظ بعد الثاني هو المختار فصير كأنه قال بعده رمضان وهو شعبان
كامر (قوله ويعد كذلك) أى أولاً وأوسطاً وأخراً ح (قوله في شعبان) صوابه
في شوال ح أى لتقدير ما قلنا (قوله لالقاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد وكان
إنما أطلق عليهم طرفين لما بينهما من التقابل وبعبارة الفصح بلغى قبل وبعد بعبارة التبريل
قبل وبعد لأن كل شهر بعده وقبله فيبقى قبله رمضان وهو شوال أو بعده رمضان
وهو شعبان ح قلت وأما ما في البصر من أن المثلث الطرفان الأولان يعنى الخالطين عن الضمير
سواء اختلفاً أو اتفقا وخرج عليه معتبراً للآخر المضاف للضمير فقط فهو خطأ فحاشا لتقلباته
نفسه أولاً والخاتمة غيره * (تنبيه) وهذا كله مبنى على أن ما ملغاه لأجل لهما من الأعراب
ويستعمل أن تكون موصولة أو أنكر موصوفة فتكون في محل جر بإضافة الطرف الذى
قبلها إليها وفيه الوجه الثمانية للصكناً أحكامها تختلف ففي بعض قبل يقع في شوال
وفي بعض بعده شعبان وفي قبل ثم بعدين في جادى الآخر وفى بعد ثم قبلين في ذى الحجة
وفي الصور الأربعة الباقية على عكس ما مر في الغامما أى فاقع منها في شوال أو في شعبان
على تقدير الالقاء يقع بعكسه على تقدير الموصولية أو الموصوفية كما ذكره العلامة بدر
الدين الفزى الشافعى ورأى به حفظه معزى إلى العلامة ابن الحاجب وقال إن للسبكي في
ذلك مؤلفات وقد أوضحت هذه المسئلة في رسالة كتبت سميتها الخفاف الذكي النسيه
بصواب ما يقول الفقيه وينت فيها المقام بما لا مزيد عليه وخلاصة ذلك أن قوله بشهر
قبل ما قبل قبله رمضان على كون ما زاد أن يكون رمضان مبتدأ والطرف الأول خبر عنه
وهو مضاف إلى الثاني لأن ما لا زاد لا تكلف عن العمل نحو فجارحة وغير ما راجل والثاني
مضاف إلى الثالث والجملة من المبتدأ والخبر موصوفة بشهر والى رابط الضمير الخفاف البسه
الطرف الآخر والمعنى بشهر رمضان كأن قبل قبل قبله وهو ذى الحجة وعلى كون ما موصولة
يكون الطرف الأول موصوفة بشهر وهو مضاف إلى الموصول والطرف الثاني الخفاف إلى
الثالث خبر مقدم عن رمضان والجملة صلة ما والعائد الضمير الأخير والمعنى بشهر كأن قبل
الشهر الذى رمضان كأن قبل قبله فالشهر الذى رمضان قبل قبله هو ذى الحجة فالذى قبله
هو شوال وكذا يقال على تقدير ما نكر موصوفة وعلى هذا القياس في باقي الصور وقد

بعض قبل في ذى الحجة وبعض
بعد في جادى الآخر وقبل
أولاً وأوسطاً وأخراً في شوال
وبعد كذلك في شعبان لالقاء
الطرفين فيبقى قبله أو بعده رمضان
(ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان
أو ثلاث فطلق واحدة منهن وله
خيارا لتعين)

تلقم جميع ما مر من السور يقتل

خذ جوابا عن قوله المرجان * فيه عما طلبته في بيان
الجمادى الاخير في محض بعد * ولمعكس ذريعة ابان
ثم سؤال لوتكر قبل * مع بعد وعكس شعبان
ألق هذا بضته وهو بعد * مع قبل وما بقى الميزان
ذلك ان تلغ ما وأما اذا ما * وصلت وأوصفتها بالبيان
بما مشوار في محض قبل * ولعكس شعبان جاء الزمان
وجادى لقبيل ما بعد بعد * ثم ذريعة لعكس أوان
وسوى ذاك عكس القامها انهم * فهو تحقيق من هم القرسان

وأما تصحيح الزيلعي فاعلم هو في غير
الصريح كغيره في حرام ما حذر
المصنف وسببه في الايلاء

مطلوب
فما لو قال امرأته طالق وله
امرأان أو أكثر تطلق واحدة

ونوضح ذلك في رسالتنا المذكورة والمحدثه رب العالمين (قوله وأما تصحيح الزيلعي
الح) رذ على صاحب الدور حيث ذكر ما ذكره المصنف وقال هو الصحيح احترازاً عما قيل
يقع على كل واحدة طلاق وعزاً الى ايلاء الزيلعي واعترضه في المنع بان عبارة الزيلعي
هكذا وقد كفى الفتاوى اذا قال لامرأته أنت على حرام والحرام عنده طلاق ولكن
لم ينو الطلاق وقع الطلاق ولو كان له أربع نسوة والمسئلة بها لها تقع على كل واحدة
منهن طلاقاً وقيل تطلق واحدة منهن والله البيان وهو الاظهر والاشبه وفي ايلاء
الفتح والبصر أن في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان كان له أكثر من زوجة
واحدة تقع على كل واحدة واحدة بخلاف الصريح نحو امرأته طالق وله أكثر من
واحدة فلا تقع الا واحدة وأجاب الاوزجندى أنه لا يقع الا على واحدة وهو الاشبه
وعزاً في البصر الى البرازية والخلصة والذخيرة وفي الفتح الاشبه عندي ما في الفتاوى لأن
قوله حلال الله أو حلال المسلمين بم كل زوجة على سبيل الاستغراق كقوله من طوائف
لا البدل كأحد كمن طالق وحيت وقع بهذا اللفظ وقع بانواع في الخاتبة امرأته طالق
وله امرأان مع وقتان له أن يصرف الطلاق الى أيهما شاء ولم يهلك خلافاً لظاهر أن
التصحيح في غير الصريح كحلال المسلمين ونحوه لكونه بم كل زوجة لا كما زعم في الدرر اه
كلام المنع مخلصاً وسيأتي في الايلاء عن النهر أن قول الزيلعي هنا والمسئلة بماله باعني
التعزيم لا بقصد أنت على حرام مخاطباً واحدة بل بحب فيه أن لا يتبع الاعلى مخاطبة اه
أقول والحاصل أنه لا خلاف في امرأته طالق ان له أن يصرفه الى أيهما شاء خلافاً لما
في الدرر ولا في أنت على حرام أنه لا يقع الاعلى مخاطبة فقط خلافاً لما يوهمه كلام الزيلعي
وانما الخلاف فيما بين كل زوجة على سبيل الاستغراق فاخترنا الاوزجندى أنه لا يقع الا
على واحدة فله صرفه الى أيهما شاء فتنظر الى أنه لفظ مفرد واختار الحق ابن الهمام أنه
يقع على الكل لاستغراقه وهذا هو الظاهر ويدل على أن عمل الخلاف ما قلنا أنه في الذخيرة
حكم في حلال المسلمين على حرام وهو صريح تعليل الفتح والظاهر أنه لا خلاف في كل

حل على حرام لانه بعد التصريح باداء العموم لا يمكن جله على فرد خاص بخلاف
 العموم المستفاد من الاضافة ويظهر في عدم الخلاف في الصريح بالخصوص
 صراحته بل لكونه بلفظ امر آتى الذي عومه بدلى أى صادق على واحدة لا بعينها أى
 واحدة كانت مثل قوله احدها من طالق حتى لو كان الصريح بلفظ عومه استغراقى
 مثل حلال الله طالق أو من يحل طالق أو من في عقد نكاح طالق يجرى فيه الخلاف
 المذكور وكان فيه ترجيح ابن الهمام أظهر ويظهر من هذا أن قوله امر آتى حرام
 لا يتأتى فيه الخلاف المذكور لما عرفت من أن عومه بدلى للاستغراقى فهو مثل امر آتى
 طالق وبه يظهر أن جل الشارح تصحيح الزيلعي على امر آتى سواء غير مناسب للمقام وقوله
 كما حرمه المصنف الخ نفسه أنه مخالف لما اقتضاه من المستفاد من قوله فظهر أن التصحيح
 في غير الصريح كلال المسلمين ونحوه لكونه يتم كل زوجة فالنوى سرره المصنف هو الحمل
 على العام الاستغراقى كما اختار ابن الهمام فافهم ويظهر مما نقلناه أيضاً أن قوله على
 الطلاق كالمو الشائع في زماننا مثل قوله امر آتى طالق لأن معناه كما مر أن فعلت كذا لزم
 الطلاق ووقع ولا يخفى أن هذا محتمل لأن يكون المراد لزم الطلاق من امر آتى أو من أكثر
 ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فنبين أن ثبت له صرفه الى من شاء ونبي أن يكون
 قوله على الحرام كذلك لأن معناه أن فعل كذا ظاهر أنه حرام عليه (تنبيه) لا فرق
 في ذلك بين المعلق والتجزى وكذا لا فرق بين حلقه مرة أو أكثر فله صرف الاكتمال واحدة
 ففي الزاوية من فوائد شيخ الاسلام قال حلال الله عليه حرام ان فعل كذا وقطع وحلف
 بطلاق امرأته ان فعل كذا وقطعه وله امرأتان فأراد أن يصرف هذين الطلاقين
 في واحدة منهما أشار في الزيادات الى أنه على ذلك اه لكن اذا بات احدهما قبل
 وقوع الثانى ليس له صرفه اليها ففي الزاوية أيضاً من كتاب الايمان ان فعلت كذا ظاهر أنه
 طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة واليه البيان وان طلق احدهما بائناً ورجعها
 ومضت عقدتها ثم وجد الشرط تصفت الاخرى بطلاق وان كان لم يتقضى العقد فالبيان
 اليه اه يبقى شيء وهو ما لو كان الطلاق ثلاثاً فهل له أن يقع على كل واحدة طلاقاً أم لا بد
 أن يجمع الثلاث على واحدة وعلى الاول فهل تكون كل واحدة من الثلاث بائناً ثلاثاً
 يلغو وصف البدونة وهي صفة الاصل أو تكون رجعية نظر الواقع ورايت بخط شيخ
 مشايخنا الساماني عن المنية لو كان لرجل ثلاث نساء فقال امر آتى ثلاث تطلقات
 يقع ثلاث لكل واحدة وعند أبي حنيفة لكل واحدة منهن طلاق بائن وهو الاصح اه
 وفيه مخالفة لما اقتضاه من أنه لا خلاف في أنه مصرفه الى من شاء فلتأمل (قوله قال
 لنسائه الخ) وجه وقوع الواحدة في هذه الصور أن بعض الطلقة طلاقاً كما مر فيصيب كل
 واحدة في ايقاع طلاقه يثنى ربها وفي طلاقين نصف طلاقه وفي ثلاث ثلاثة ارباع طلاقه
 وفي أربع طلاقه كلمة (قوله تطلق كل واحدة ثلاثاً) أى الا في التطبيقين فيضع على

(قال لنسائه الأربع يثنى تطبيقاً
 طلقت كل واحدة طلاقاً وكذا
 لو قال يثنى تطبيقاً أو ثلاث
 أو اربع الا ان شئ فسد كل
 واحدة طلق تطلق كل واحدة
 ثلاثاً ولو قال يثنى يثنى
 تطبيقات)

كل واحد منهما من طلقتان كذا في كافى الحاكم الشهيد ومنه في الفتح والبر (قوله يقع على كل واحدة طلاقان الخ) لانه يصيب كل واحد منهما في النجس طلقة ويربع طلقة وفي الست طلقة ونصف وفي السبع طلقة وثلاثة اربع وفي الثمان طلقتان وهذا حيث لانه كافى الكافى والفتح احتراز اعم اذا نوى قسمة كل واحدة بينهما فانه يقع على كل واحدة ثلاث (قوله ثلاثا) لانه يصيب كل واحد من الثانية طلقتان وتقسيم التسعة بينهما فيقع على كل طلقة ثلاثة (قوله ومثله) أى مثل بين قال في الفتح فلفظ بين ونقط الاشارة سواء بخلاف ما لو طلق امرأتين كل واحدة واحدة ثم قال لثلاثة أشهر كذلك فيما وقعت عليهما يقع عليهما طلقتان اه وتماه فيه عند قوله في الباب السابق ولو قال أنت طالق ثلاثة أنصاف لطلقة (قوله امرأتين طالق امرأتين طالق) مثله ما لو قال وامرأتين بالعتق كافى النسخة (قوله لصحة تفرق الطلاق الخ) كذا علل في الجريد نفيه المسئلة عن المخيرة أى لأن المدخولة محل لبيع الثانية بسبب العدة فلهذا يباع الطلاقين عليها بخلاف غير المدخولة لانها بائنة بالاول فلا يصدق في ارادتها بالثاني كما لو كان طلق المدخولة بائنا أو رجعيًا وانقضت عدتها فلا تصح ارادتها بالاول ولا بالثاني كما يعلم بامتناعنا من ريب البرازية بقى ما اذا كانت احداهما مدخولا لم يقع قطوعه في نكاحه فان ارادها بالطلاقين صح وان اراد غير المدخول بها لا يصدق في الثاني لانها لم تنق امرأتها بل الثانية امرأتها فيقع عليها الثاني كما هو ظاهر (قوله ولم يسم) أى لو سهاها باسمها كذلك بالاول ويصح على الثاني كما هو ظاهر (قوله في البرازية ولو قال فلا ينفذ فلان طالق ثم قال أردت امرأتها أخرى أجنبية بذلك الاسم والتسبب لا يصدق ويقع على امرأتها بخلاف ما اذا اقترع على المسمى فاذا دعى رجل أنه هو وأنكر يصدق بالخلف ماله على هذا المال لا ما هو علان وكذا لو قال زني طالق وهو اسم امرأتها ثم قال أردت به غيرا امرأتها لا يصدق ويقع عليهما ان كانتا زوجة وكذا لو نسبها الى أمها أو اختها أو ولدها وهي كذلك ولو حلف ان خرج من المصرق امرأتها عائشة كذا واسمها فاطمة لا يطلق اذا خرج اه (قوله استحسانا) كذا في البحر عن الظهيرية ومثله في النائية ومقتضاه أن القياس خلافه تأمل (قوله كتابها معروفة) احتراز عما لو كانت احداهما معروفة فقط وهو المسئلة التي قبلها وأما المجهولتان فكالمعروفتين ثم هذه المسئلة كما قال مكررة مع قوله ولو قال امرأتين طالق وله امرأتان أو ثلاث (قوله ولم يصح خلافا) رد على صاحب الدور كما مر تقريره (قوله كرلفظ الطلاق) بأن قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أو قد طلقتك قد طلقتك أو أنت طالق قد طلقتك أو أنت طالق وأنت طالق وإذا قال أنت طالق ثم قبل ما قلت فقال قد طلقها أو قلت هي طالق فهي طالق واحدة لانه جواب كذا في كافى الحاكم (قوله وان نوى التاكيد دين) أى ووقع الكل متصفا كذا اذا أطلق أشبه أى بأن لم يتراسن أو لا تأكيد لأن الأصل عدم التاكيد (قوله والا لا)

يقع على كل واحدة طلاقان
هكذا في عان تطليقات فان زاد
عليها طلقت كل واحدة ثلاثا
ومثله قوله أشركتكن في تطليقة
ثانية وثبها قال لا امرأتين لم يدخل
واحدة منهما امرأتين طالق
امرأتين طالق ثم قال أردت واحدة
منهما لا يصدق ولو مدخولتين
فلهذا يباع الطلاق على احدهما
لصحة تفرق الطلاق على المدخولة
لا على غيرها (قال امرأتين طالق
ولم يسم وله امرأتان) معروفة
(طالقت امرأتها) استحسانا فان
قال في امرأتها أخرى وأبها عنيت
لا يقبل قوله لا يبينه ولو كان
(له امرأتان كتابها معروفة
له صرفه الى أجهل شاهد) خاتمة
ولم يصح خلافا (فزوج) كرلفظ
الطلاق وقع الكل وان نوى
التاكيد دين كان اسمها طالقا
أو سرقته أو اداه ان نوى الطلاق
أو العاق وقعا

أي بأن قصد النداء أو أطلق فلا يقع على المعتقد أشباه في العاشر من مباحث النية وذكر
قبلة في السبع أنه فرق المحبوبي في التلخيص بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع وهو
خلاف المشهور اه قلت وفي عبارة الأشباه قلب لأن المحبوبي فرق بأن الحزب اسم صالح
للتسمية وهو اسم لبعض الناس بخلاف طالق أو مطلق فالنداء به يقع على إثبات المعنى
فتطلق بخلاف الحزب وواقفه ما في الخلاصة أشهد أن اسم عبد مستتر دعاء محير لا يقع
ولو سي أمر أنه طالق فادعاه بالطلاق تطلق (قوله قال لأمر أنه هذه الكلمة طالق طلقت
الخ) لما قالوا من أنه لا تعتبر الصفة والتسمية مع الإشارة كما لو كان له امرأ بصبغة فقال
امرأته هذه الصبا طالق وأساها إلى البصبغة وتطلق ولو رأى شخصاً من أنه امرأته مرة
فقال يا مرة أنت طالق ولم يشر إلى شخصها فإذا الشخص غير أمر أنه تطلق لأن المعبر عنه
عبد الإشارة الاسم وقد وجد كافي الخاتمة وقد مضى على الكلام على مثله الإشارة
والتسمية في باب الإلمامة (قوله وعنى الأخبار كذا الخ) قدمنا الكلام عليه في أول
الطلاق (قوله على ذلك) أي على أنه مخبر كذا (قوله وكذا المظلوم إذا أشهد الخ) أقول
التبديد بالشهاد إذا كان مظلوماً غير لازم في الأشباه وأما تبديد شخص العلم في العين
فمقبولة ديانة اتفاقاً وقضاء عند الخصاف والقنوي على قوله أن كان الحالف مظلوماً كذلك
استخفوا أهل الاعتبار بنية الحالف أو المستخف والقنوي على نية الحالف أن كان
مظلوماً لأن كان ظالمًا كافي الوالدية والخلصة اه وفي حواشيه عن مآل الفتاوى
التعليق بغير الله تعالى علم والنية بنية الحالف وان كان المستخف عتقاً (قوله أنه يجب)
متعلق بالشاهد ح (قوله قال ثلاثة) أي زنيب مشلا وقوله واسمها كذلك أي زنيب
وضمير غيره عائده آفاده ح (قوله وعلى هذا الخ) أي لأن المعتبر الاسم عند عدم
الإشارة كما ذكرناه ثم فاعلم هذا الفرع منقول ذكرناه فربما عن الزاوية فافهم (قوله وينبغي
الجزم بوقوعه قضاء وديانة) ولا شبهة في كونه رجحاً لا بائناً لاتفاق المذهب كلها على وقوعه
الرجحي بأن طالق وعلمه في النسيئة وكذا أنت طالق على مذهب اليهود والنصارى
كما أتى به الخبر المرمي أيضاً وكذلك أنت طالق لا يرتك قاض ولا عالم وأنت طالق
تخلي للفتنار بروحى على فيقع بالكل طلقة رجعية كما قلناه قبل هذا الباب (قوله
في قول الفقهاء الخ) وكذا في قول القضاء أو المسلمين أو القرآن فتطلق قضاء ولا تطلق
ديانة إلا بالنسيئة خاتمة لكن في الفتوح أول الطلاق ولو قال طالق في كتاب الله أو بكتاب الله
أو معه فان نوى طلاق السنة وقع في أوقاتها أو وقع في الحال لأن الكتاب يدل على
الوقوع للسنة والبدة فيحتاج إلى النية ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاء
أو الفقهاء أو طلاق القضاء أو الفقهاء فان نوى السنة في القضاء يقع في الحال
لأن قول القضاء والفقهاء يقتضى الأمرين فإذا خصص دين ولا يسمع في القضاء لاه غير
ظاهر اه فتأمل (قوله قال نساء الدنيا الخ) في الأشباه عن عائشة قول بل قال

والإلحاق لأمر أنه هذه الكلمة
طالق طلقت أو لعبد هذا الحار
سروعتي قال أنت طالق أو أنت
سروعتي الأخبار كذا
وقع قضاء إذا أشهد على ذلك
وكذا المظلوم إذا أشهد عند
اختلاف الظالم بالطلاق الثلاث
أنه يجب كذا صدق قضاء وديانة
شرح ومبابة وفي الخبر قال ثلاثة
طالق واسمها كذلك وقال عتب
غير هادي ولو غيره صدق قضاء
وعلى هذا لو حلف أنه بطلاق
امرأته فلا نية واسمها غيره لا تطلق
وقد كثرت زعماء قول الرجل
أنت طالق على الأربعة مذاهب
قال المصنف وينبغي الجزم بوقوعه
قضاء وديانة ولو قال أنت طالق
في قول الفقهاء أو فلان القاضي
أو القاضى دين قال نساء النساء أو
نساء العالم طالق لا تطلق أمر أنه
بخلاف نساء المحلة والدواوليت
وفي نساء القرية والبلدة خلاف
الثاني وكذا العتق * قالت
لزوجها طلقت فقال نعت طلقت
فان قالت نعتي

عبد أهل بقدا احرار ولم ينوب عبد، وهو من أهلها، وقال كل عبد أهل بقدا أو كل عبد
 في الارض أو في الدنيا قال أبو يوسف لا يعق عبده وقال محمد يعق وعلى هذا الخلاف
 الطلاق واقتوى حتى قول أبي يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة أو في المسجد الجامع
 سرفه وعلى هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار وعبيده فيها اعتقوا في قوله سم
 لا لو قال ولما آدم كلهم احرار في قولهم اه وهو صريح في بيان الخلاف في المحلة كالبلدة
 لانها بمعنى السكة لكن ذكر في الذخيرة ولا الخلاف في نساء أهل بقدا طالق فعند أبي
 يوسف هو رواية عن محمد لا تطلق الآن نوبها لأن هذا امر عام وعن محمد أيضا طالق لانية
 ثم نقل عن قتادة سرفه أن في القرية اختلاف المشايخ منهم من ألحقها بالبيت والسكة
 أو منهم من ألحقها بالمصر اه ومقتضاه عدم الخلاف في السكة ثم علل عدم الوقوع في
 المصر وأهل الدنيا بأنه لو وقع به لكان انشاء في حقه فيكون انشاء أيضا في حقهم وهو
 متوقف على إجازتهم وهي مستندة (قوله فقال فعلت) أي طلقت بقرينة الطلب (قوله
 فواحدة ان لم يشو الثلاث) أي بأن نوى الواحدة أو لم يشو سألناه بدون العطف يحتمل
 تكرير الاول ويحتمل الابتداء فأي ذلك نوى الزوج صحت نيته كذا في صحت المسائل وفي
 المتن أنه تقع الثلاث ولم يشترط نية الزوج ذخيرة (قوله ولو عطف بالواو وثلاث) لانه
 قرينة التكرار فبطاقه الجواب وفي الخاتمة قالت لم تطلق ثلاثا فقال فعلت أو قال
 طلقت وقمن ولو قال تحبها أنت طالق أو فأت طالق تقع واحدة اه أي وأن نوى
 الثلاث والفرق أن تطلق أمر بالتطلق وقوله طلقت تطلق فصع جوابا وبالجواب
 يتعين إعادة ما في السؤال بخلاف أنت طالق فإنه اخبار عن صفة فائقة بالحل وانما ثبت
 التطلق اقتضاء تعضدا للوصف والتأنيب اقتضاء ضرورة فيثبت التطلق في حق صفة
 هذا الوصف لا في حق كونه جوابا في أنت طالق كلاما مبتدأ وأنه لا يحتمل الثلاث أفاده
 في الذخيرة (قوله اعتبارا بالانشاء) لانه يملك انشاء الطلاق عليها فيملك الإجازة التي هي
 أضيق من الأولى شرح تلخيص الجامع للقاسمي (قوله اذا نوى) صوابه اذا نوى باضحية
 المثني كما هو في تلخيص الجامع قال القاسمي في شرحه وكذا لو قالت المرأة أنت نفسي
 فقال الزوج أجرت لما قلنا لكن يشترط نية الزوج والمرأة الطلاق وتصح هاتمة الثلاث
 أما اشتراط نية الزوج فلا نلفظ اليشوية فمن كليات الطلاق وأمانة المرأة بقدر محمد
 في الكتاب وقالوا يجب أن يشترط حتى يقع التصرف فليطافه وتوقف على الإجازة وأما
 بدون نيتها يقع اخبارا عن يثوية الشخص أو يثوية الشيء آخر كما لو كان من جانب الزوج
 فلا يحتمل الإجازة فلا يتوقف وأما صفة نية الثلاث فلا يعرف من احتمال لفظ هذه الكناية
 الثلاث اه (قوله بخلاف الاول) لأن قوله أجرت بمنزلة قوله طلقت فلا يحتاج إلى نية
 ولا تصح فيه نية الثلاث ح (قوله وفي اختارت لا يقع الخ) أي لو قالت المرأة اخترت
 نفسي منك فقال الزوج أجرت ونوى الطلاق لا يقع شي لأن قولها اخترت لم يوضع للطلاق

فقال فعلت طلقت أخرى ولو
 قالت طلقت طلقتي طلقتي
 فقال طلقت فواحدة ان لم يشو
 الثلاث ولو عطف بالواو وثلاث
 ولو كانت طلقت نفسي فأجاز
 طلقت اعتبارا بالانشاء كذا
 أثبت نفسي اذا نوى ولو ثلاثا
 بخلاف الاول وفي اختارت لا يقع
 لانه لم يوضع الاجوابا وفي البرانية
 قال ابن اصبهان

لا صريحاً ولا كتابة ولهذا الوأشأ بنفسه فقال لها اخترتك أو اخترت نفسك ونوى
الطلاق لم يقع شيء لأنه نوى ما لا يحتمل لفظه ولا عرف في ابتاع الطلاق به إلا إذا وقع جواها
لتصير الزوج اباعاً في العلق شرح الخصم (قوله من كانت امرأته عليه حرام) كذا
في بعض النسخ برفع حرام والصواب ما في أكثر النسخ من التصب لأنه خبر كان (قوله
فهو اقرا ومنه بجرمتها) عبارة البرزاني قال في المحط فهذا اقرا منه بجرمتها عليه
في الحكم اه وأما قوله في الحكم أي في القضاء أم لا نعم ديانة إذا لم يكن حرز مهمل
قبل كالأخبر بطلاقها كاذبا يقال ان هذه تصلح لقرا لأنه وقع الطلاق بلا لفظ أصلاً
لا صريح ولا كتابة وبلا ردة وبإياه لا تقول هذا اقرا عن تحريم منه سابق لا أنشاء إطلاق
في الحال بغيره فعم يقال هذا اقرا بغير لفظ بل بالقول وقد صرحوا بأن الاقرا قد
يكون بالاشارة وقد يكون بلا لفظ ولا فعل كالمسكوت في بعض المواضع فانهم (قوله
وقيل لا) بناء على ان هذا الفعل لا يكون اقرا فانهم (قوله وسئل الخ) تأييد لما قبله
وبناء لعدم الفرق بين الفعل من واحد أو أكثر وبين التحريم المقيد بالاشارة والتطبيق
الحق الدرر جى (قوله ملقن) أي طلق نساء كل من المتهقين بناء على ان هذا التصديق
القرار (قوله ثم تكلم الخالف) سكت عما اذا تكلم غيره وظاهر أنه لا يقع لان تعليق
التكلم لا يسرى حكمه الى غيره إلا إذا قال الغير وأنا كذلك مثلاً أو أما القرعان السابقان
بفصل من الاقرار لا أنشاء، والتعليق انشاء ط قلت يؤيده ما في أيمان البرزاني
بجماعة كان يصنع بعضهم بعضاً فقال واحد منهم من صنع صاحبه بعده فأمر أنه طلق
فقال واحد منهم صنع القائل صاحبه لا يقع لان هلا ليس يمين اه وهلا كلمة فارسية
(قوله والخالف لا يخرج نفسه عن اليمين) أشار بهذا الى أن دخول الخالف هنا في عموم
كلامه لقراءة ان قلنا ان التكلم لا يدخل في عموم كلامه وفي التصريح ان دخوله قول
الجمهور والله تعالى أعلم

• (باب الكليات) •

لما فرغ من أحكام العريص التي هو الأصل في الكلام لما تم موضوع الانهاض
والصريح أدخل فيه شرح في الكليات وهو مصدر كائناً ما كان استمر (قوله كلياته
عند الفقهاء) أي كناية الطلاق المراد في هذا المجل ولافتها عندهم مطلقاً
كالاصولين ما استمر المراد منه في نفسه قال في التهر وخرج بالآخر ما لو استمر المراد
في الصريح بواسطة نحو غرابة اللفظ أو انكشف المراد في الكناية بواسطة التفسير
والصريح والكناية من أقسام الحقيقة والمجاز الحقيقة التي لم تهجر صريح والمجسورة
التي غالب معناها المجاز كناية والمجاز القالب الاستعمال صريح وغير القالب كناية اه
ح (قوله ما لم يوضع الخ) أي بل يوضع لما هو أهم منه ومن حكمه لأن ما سوى الثلاث
الرجعية لا تية لم يرد به الطلاق أصلاً بل هو حكمه من اليمين ومن النكاح وعليه ففي

من كانت امرأته عليه حراماً فليقل
هذا الامر فقله وأحذ منهم فهو
اقرا ومنه بجرمتها وقبل لا انتهى
وسئل أبو الليث عن قال للجماعة
كل من له امرأته مطلقاً فليصدق
بيده فصدقوا فقال طلقن وقيل
ليس هو باقرا رجاءة تعتقدون
في مجلس فقال رجل منهم من
تكلم بهذا فأمر أنه طلق
ثم تكلم الخالف طلعت امرأته
لان كلمة من التحميم والخالف
لا يخرج نفسه عن اليمين فيجوز
(باب الكليات) •
(كناية) عند الفقهاء (ما لم يوضع له)
أي الطلاق (واحتمل وغيره)
(باب الكليات) (لا تطلق بها)

قوله واحتمل تساهل والمراد احتمله متعلقا بالمعناه أفاده في الغرض وأشار به إلى عدم حصرهما
ولذلك قال في شرح المقتضى ثم انقاط الكناية كثيرة ترقى إلى أكثر من خمسة وخمسين انقطا
على ما في النظم والتنف وزيد غير هاتين هـ ومنها حديث عنها فيقع به الباقى بالنسبة
كما اتفق به الشيخ اسمعيل الحائلي قلت ومنها أنت خالصة المستعمل في زماننا فإنه في معنى
خلة وبرية تأمل وفي البرازية قال لا تحران كنت تضرني لأجل فلانة التي تزوتها فاني
تركها فخذها ونوى الطلاق فتقع واحدة بـ (تنبيه) هـ اتفق بعض المتأخرين بأن
منها على يمين لا أفضل كذا نوايا الطلاق فتقع به واحدة بـ (تنبيه) هـ اتفق بعض المتأخرين بأن
الطلاق وتغيره وردعه عصره السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكين بأنه لا يلزمه إلا
كفارة يمين لأن ما ذكره في تعريف الكناية ليس على إطلاقه بل هو مقيد بلطف يصح
خطابها به ويصلح لإنشاء الطلاق الذي أضره أو للاخبار بأنه أوقعه كانت حرام إذا
يحل لاني طلقته أو حرام العصبه وكذا بقية الانقاط وليس لفظ البين كذلك إذ لا يصح
بأن يضابطها بأن عين فضلا عن ارادة إنشاء الطلاق به أو الاخبار بأنه أوقعه حتى لو قال
أنت يمين لاني طلقته لا يصح فليس كل ما احتمل الطلاق من كناية بل بهذين المتقدمين ولا بد
من ثالث هو كون اللفظ مسييا عن الطلاق وناسبا عنه كالحرمه في أنت حرام وقتل
في البحر عدم الوقوع لا أحيل لا أشتيك لا رغبة لي بك وان نوى وبوجه أن معاني هذه
الانقاط ليست ناشئة عن الطلاق لأن الغالب التدم بعدة فتشأ المحبة والاشتهاء والرغبة
بجلاف الحرمه فإذا لم يقع بهذه الانقاط مع احتمال أن يكون المراد لاني طلقته في لفظ
اليمين بالاولى ولا نهم قسموا الكناية ثلاثة أقسام كما يأتي ما يصلح جوابا لسؤال الطلاق
لا غير كما عتدى وما يصلح جوابا وردا لسؤالها كآخر يمين وما يصلح جوابا وبسبب كناية
ولاشك أن هذا اللفظ غير صالح لشي من الثلاثة لأن ما إذا سلمته الطلاق لا يصلح جوابا
بقوله على يمين لا فعلن كذا لأن الجواب يكون بما يدل على إنشاء الطلاق اجابة لسؤالها
كاعتدى أو على عدمه ردًا لطلبها كآخر يمين أو بسببها كطية وعلى يمين لا يدل على
إنشاء الطلاق هـ ملخص ما زيد ثم قال وبه ظهر أن ما خصل عن فتاوى الطوري إذا
قال أيمان المسكين تلتني تطلق امرأته خطأ فاحش وسعت كثيرا من شيوخنا أن فتاوى
الطوري كفتاوى ابن نجيم لا يوثق بها إلا إذا تأيدت بنقل آخر هـ واعرضه ط بأن
على يمين يحتمل الطلاق وغيره لأنه يكون به وبقائه تعالى لحيث نوى الطلاق عات يمينه
وكانه قال على الطلاق لا أفضل كذا وتقدم أن على الطلاق من التعليق المعنوي وما
في فتاوى الطوري من تخصيصه بالطلاق للعرف كلال المسكين على حرام هـ أقول
والحاصل أن على يمين ليس كناية لمصر وليس صريحا أيضا لأنه لا يستعمل إلا في الطلاق
وهذا ليس كذلك وهو ظاهر لكن لفظ اليمين بنفس من أفراد الحلف بالطلاق فإذا عينه
بالنية صار كما قال على حلف بالطلاق لا أفضل كذا وهو لو صرح بهذا المنوى صار

حاشاه والاعم اذا اراده الاخص ثبت به حكم ذلك الاخص والاحص هنا طلاق
صرح بقطع به واحدة رجعية لا بآبنة وفي ايمان البرازي من الفصل الثاني قال في حلق
أقول في حلق بالعلاق ان لا أفضل كذا ثم فصل طلقت وسنت وان كان كذا وبقدمنا
في أول فصل الصريح عن جامع الفصولين ان فعلت كذا تجري كلمة الشرع بيني وبينك
ينفي أن يصح البين على الطلاق لانه متعارف بينهم وقدمنا انه أيضا من المخبرة
لوقال لها ألق نون ناهاء ألق لام فاف ان نوى الطلاق تطلق لان هذه الحروف يقهم منها
ما هو المفهوم من الصريح الا أنها لا تستعمل كذلك فصارت كالكتابة في الانتقال الى
النية فهذا يدل على أنه لو أراد البين الطلاق يصح ويقع به رجعية اذا حش وأما ايمان
المسلمين فانه جمع بين والاضافة الى المسلمين قرية على أنه أراد جميع أنواع الايمان التي
يختلف بها المسلمون كاليمين بالله تعالى والطلاق والعقاق المعلقين وسبقنا بهذا زيادة بيان
في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى (قوله قضاء) قد به لانه لا يقع ديانة بدون النية
ولو وجد دلالة الحال فوقوعه واحد من النية أو دلالة الحال انما هو في القضاء فقط
كما هو صريح الجهر وغيره (قوله أو دلالة الحال) المراد بها الحالة الظاهرة المقيدة
المقصودة ومنها تقدم ذكر الطلاق بصر عن المصط ومقتضى اطلاقه هنا كذا كذا
الكتابات كلها يقع بها الطلاق بدلالة الحال قال في الجهر وقد تبع في ذلك القدرى
والسرخسى في المصط وخالفهما غير الاسلام وغيره من المشايخ فقالوا بعضها لا يقع
بها بالآبنة ١٥ وأراد بهذا البعض ما يحتمل الرد كأنه يرى وقرى ليعكن
المصنف وافق المشايخ في التفصيل الا في حق الاعتراض على عبارة الكفر وأجاب عنه
في النهر بما ذكره ابن كمال باشا في ايضاح الاصلاح بأن صلاحية هذه الصور للرد كانت
معارضة لحال مذكرة الطلاق فلم يبق الرد لئلا يفسد الصور والمذكور وتخاله من
دلالة الحال ولذلك توقف فيها على النية ١٥ (قوله وهي حالة مذكرة الطلاق) أشار به
الى ما في النهر من أن دلالة الحال تم دلالة المقال قال وعلى هذا انفسر المذكرة كبسؤال
الطلاق أو تقديم الايقاع كما في اعتدى ثلاثا وقال قبله المذكرة أن نساء هي أو اجنبي
الطلاق (قوله أو الغضب) ظاهره انه معطوف على مذكرة فيكون من دلالة الحال
(قوله فالحالات ثلاث) لما كان الغضب يقابله الرضا فهو مفهوم منه مع التفرع
وفي الفتح واعلم ان حقيقة التقسيم في الاحوال قسمان حالة الرضا وحالة الغضب وأما
حالة المذكرة فتصدق مع كل منهما بل لا يتصور سواهما الطلاق الا في إحدى الحالتين
لانهما شذوذان لا واسطة بينهما قال في الجهر بعد قوله به علم ان الاحوال ثلاثة حالة مطلقة
عن قبلى الغضب والمذكرة وحالة المذكرة وحالة الغضب ١٥ وفي النهر يعتدى ان
الاولى هو الاقتصار على حالة الغضب والمذكرة اذ الكلام في الاحوال التي قوت فيها
الدلالة لا مطلقا ثم رأيت في البدائع بعد ان قسم الاحوال ثلاثة قال في حالة الرضا يدبر

قضاء (الآبنة أو دلالة الحال)
وهي حالة مذكرة الطلاق
أو الغضب فالحالات ثلاث رضا
غضب ومذكرة

في القضاء من كان في حال مذكرة الطلاق والغضب فقد قالوا ان الكتابات اقسام ثلاثة
 الخ وهذا هو التحقيق اه (قوله والكتابات ثلاث الخ) حاصله انها كلها تصلح لل جواب
 أي اجابته لها في ذوالها الطلاق منه لكن منها قسم يحتمل الرد أيضا أي عدم اجابة سؤالها
 كما أنه قال لها لتطلي الطلاق فاني لا أفعله وقسم يحتمل السب والشتم لها دون الرد وقسم
 لا يحتمل الرد ولا السب بل يتخصص الجواب كإعلم من التمسكت في وابن السكال وإذا عبر
 بلفظ يحتمل وفي أي السعود عن الجوى ان الاحتمال انما يكون بين شيئين يصدق بهما
 اللفظ الواحد معا ومن ثم لا يقال يحتمل كذا أو كذا كما كتبه عليه العمام في شرح التلخيص
 من بحث المسند اليه (قوله فتصاخر جى واذهى وقوى) أي من هذا المكان لينقطع
 الشر فيكون رد أو لانه طلقها فيكون جوابا وجتى ولو قال فيسبى الثوب لا يقع وان نوى
 عند أي أو سوف لا تقع منه عرفا لاجل السبع فكان صريحه خلاف المنوى ووافقه زفر
 نهر ولو قال اذهبي فتزجي بالقاء أو الوافس في الكلام عليه في القروع (قوله تقضى
 تخمري استتري) أمر بأخذ القناع أي الخمار على الوجه من تخمري وأمر بالاستتار
 قال في البحر أي لا تكفيت وحرمت على بالطلاق أو لا ينظر اليك أجنبي اه فهو على
 الاول جواب وعلى الثاني رد وفي البحر عن شرح قاضيان لو قال استتري من خرج من
 كونه كتابة اه وهل المراد عدم الوقوع به أصلا أو انه يقع بلانية في الظاهر الثاني وعليه
 فهل الواقع بائن أو وجبى والظاهر البائن لكون قوله متى قربنة لفظية على ارادة الطلاق
 بمنزلة المذكرة يتأمل (قوله استتري انطلق) مثل آخر جى وقد تقدم ح (قوله من
 القرية) بالعين المجعة والراء راجع للاول وقوله أو من العزوبة بالمعجمة والراء راجع
 للثاني من عزب عنى فلان يعزب أي ينعاه أيضا ساعدى ح بزيادة فقه ما في آخر جى
 أيضا من الاحتمالين (قوله يحتمل ردًا) أي ويصلح جوابا أيضا ولا يصلح سب ولا شتما
 ح (قوله خلية) يقع الخاء المجعمة فصيحة بمعنى فاعله أي خالصة اما عن النكاح أو عن
 الخبر ح أي فهو على الاول جواب وعلى الثاني ب وشم ومثله ما يأتي (قوله برية)
 بالهمزة فرقة أي منفصلة اما عن قيد النكاح أو حسن الخلق ح (قوله حرام) من
 حرم الشيء بالضم حراما امتنع أو ريد بها هذا الوصف ومعناه المتنوع فيصل على ما سبق
 وسيأتي وقوع البائن به بلانية في زمانها لتعارف لا فرق في ذلك بين محترمة وحرة متساوية
 قال على أولاه وحلال المسلمين على حرام وكل حل على حرام وأنت معى في الحرام
 وفي قوله حرمت نفسى لا بد ان يقول عليك وأودعته اذا وقع الطلاق به هذه الالفاظ بلانية
 ينبغي أن يكون كالصريح في اعتاقه الرجعة وأوجب بأن المتعارف انما هو ابتاع البائن
 لا لارجى حتى لو قال لم أتولد يصدق ولو قال حرمت ونوى بالاولى واحدة وبالثانية ثلاثا
 صححت عنه عند الامام وعليه الفتوى كما في البرازية ح عن التهر قلت لصكن عبارة
 البرازية قال لا امرأته انما على حرام ونوى الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى

والكتابات ثلاث ما يحتمل
 الرد وما يصلح للسب ولا ولا (فتصو)
 آخر جى واذهى وقوى تقضى
 تخمري استتري استتلي انطلق اقربى
 اعزب من القرية أو من العزوبة
 (يحتمل ردًا) وهو خلية برية حرام

صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ثم اعلم ان ما ذكره من الاراد والجواب مذكور
 في البرازية ايضا ومقتضى الجواب وقوع الرجعي به في زمانئذ لانه لم يتعارف ايقاع البائن به
 فان العاين الجاهل الذي يحلف بقوله على الحرام لا يفعل كذا لا يميز بين البائن والرجعي
 فضلا عن أن يكون عرفه ايقاع البائن به وانما المعروف عنده من من حيث بهذا العين يقع
 عليه الطلاق مثل قوله على الطلاق لا يفعل كذا وقدمت ان الوقوع بقوله على الطلاق انما
 هو للعرف لانه في حكم التعليق وكذا على الحرام والا فلا يصل عدم الوقوع أصلا
 كما في مطلق على كما تقدم تقريره فثبت كان الوقوع بهذين للتفنين للعرف فثبت أن يقع
 بهما المتعارف بلا فرق بينهما وان كان الحرام في الاصل كتابية يقع بها البائن لانه لما غلب
 استعماله في الطلاق لم يبق كتابية ولا الم يتوقف على النية أو دلالة الحال ولا شيء من الكتابية
 يقع به الطلاق بلانية أو دلالة الحال كما صرح به في المبدائع وبدل على ذلك ما ذكره البرازي
 عقب قوله في الجواب المار ان المتعارف به ايقاع البائن لا الرجعي حيث قال مافسه
 بخلاف فارسية قوله سرحتك وهو رها كردم لانه صار صريحا في العرف على ما صرح به
 نجم الزاهدي النواور في شرح القدوري ٨١ وقد صرح البرازي أولا بأن حلال
 الله على حرام بالعربية وانما فارسية لا يحتاج الى نية حيث قال ولو قال حلال ايزد بروي
 أو حلال الله عليه حرام لا حاجة الى النية وهو الصحيح المتفق به للعرف وأنه يقع به البائن
 لانه المتعارف ثم فرق بينه وبين سرحتك فان سرحتك كتابية لكنه في عرف القرم غلب
 استعماله في الصريح فاذا قال رها كردم أي سرحتك يقع به الرجعي مع ان أصله كتابية
 أيضا وما ذاك الا لانه غلب في عرف القرم استعماله في الطلاق وقدمت ان الصريح
 ما لم يستعمل الا في الطلاق من أي لغة كانت لكن لما غلب استعمال حلال الله في البائن
 عند العرب والقرم وقع به البائن ولو لا ذلك لوقع به الرجعي والحاصل أن المتأخرين
 خالفوا المتقدمين في وقوع البائن بالحرام بلانية حتى لا يصدق اذا قال لم أو لا أجل العرف
 الحادث في زمان المتأخرين فيستوقف الان وقوع البائن به على وجود العرف كما في زمانهم
 وأما اذا تعورف استعماله في مجزء الطلاق لا يقصد كونه بائنا يعين وقوع الرجعي به
 كما في فارسية سرحتك ومثله ما قدمناه في أول باب الصريح من وقوع الرجعي بقوله
 سن بوش أو بوش أول في لغة التركة مع ان معناه العرب أنت خلية وهو كتابية لكنه
 غلب في لغة التركة استعماله في الطلاق حذا ما ظهر لهما في القاصر ولم أو أحدا ذكره وهي
 مسألة مهمة كثيرة الوقوع فتأمل ثم ظهر لي بصلصة ما عسى يصلح جوابا وهو أن لفظا
 حرام مائة عدم حل الوطء ودواعه وذلك يكون بالايلاء مع بقاء العقد وهو غير متعارف
 ويكون بالطلاق الراجع للعقد وهو قسمان بائن ورجعي لكن الرجعي لا يحترم الوطء فتعين
 البائن وكونه الحق بالصريح للعرف لا ينافي وقوع البائن به فان الصريح قد يقع به
 البائن كتطبيقه شديدة ونحوه كان بعض الكتابات قد يقع به الرجعي مثل اعتدى

واستبرئ رجل وأنت واحدة والحاصل أنه لما تعورف به الطلاق صار ههنا قهر يم
 الزوجة وقهر عما لا يكون إلا بالثابت هذا غاية ما ظهر في هذا المقام وعليه فلاحجة
 إلى ما أجابه في البرازية من أن المتعارف به أبقاع البائن لما حملت مما ردد عليه والله
 سبحانه أعلم (قوله بائن) من بان الشيء انفصل أي انفصله من وصله النكاح أو عن
 التحريم (قوله كتبت) من البت بمعنى القطع فيصير ما احتمله البائن وأوجب سيوفيه
 فيه الالف واللام وأجاز القراء اسقاطهما وبتله من البتل وهو الانقطاع وبه سميت
 حريم لانقطاعها عن الرجال وقاطعة الزهره لانقطاعها عن نساء زمانها فضلا وبتا
 وحسبا وقيل عن الدنيا إلى دبرها وفيه من الاحتمال ما رجع عن التبر (قوله يصلح سبا)
 أي يصلح جوابا أيضا ولا يصلح ردًا ح ويثله في التبر وابن الكمال والبدائع خلافًا لما
 يظهر من الجرم أن يصلح للرد أيضا (قوله اعتدى) أمر بالاعتداء الذي هو من العدة
 أو من العداء اعتدى فعلى عليك بدائع (قوله واستبرئ) أمر بتبر براءة الرحم
 وهي طهارتها من الماء وأنه كناية عن الاعتداء الذي هو من العدة ويحتمل استبرئ
 لاطلق بدائع (قوله أنت واحدة) أي طالق طليقة واحدة ويحتمل أنت واحدة عندى
 أو في قومك مدسا وأذا فاذنوى الأول فكأنه قاله ولا اعتبار بأعراب الواحدة عند عامة
 المشايخ وهو الأصح لأن العوام لا يعرفون بين وجوهه وانحواص لا يلزمونه في مخاطباتهم
 بل تلك صناعاتهم والعرف لفهم ولا ترى أهل العلم في مجازي كلامهم لا يلزمونه على أن
 الزرع لا ينافي الوقوع لاحتمال أن يريد أنت طليقة واحدة فجعلها نفس الطليقة بمبالغة
 كرجل عدل لكن قد اعتبروا الأعراب في الأقوال فقال له على درهم غيرة راني فعا
 ونصبنا فطلب الفرق وكله عملا بالاحساط في البابين فتدبره وعشقه في التبر (قوله أنت
 حرة) أي لبراءتك من الرق وأمن رق النكاح واعتقدت مثل أنت حرة كافى الفسخ وكذا
 كوني حرة أو اعتنى كافى البدائع نهر (قوله اختارى أمرك) كناية عن تفويض
 الطلاق أي اختارى نفسك بالفراق أو في عمل أو أمرك يدك في الطلاق أو في تصرف
 آخر وفي التبر من الحوائش السعدية وهذا لا يتناسب ذكره في هذا المقام ولقد وقع بسبب
 ذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم أنه يقع به الطلاق وأقبحه وسرق حلالا لافوزه بالله
 من ذلك اه وقد نبه عليه الشارح عند قوله خلا اختارى ح أي حيث ذكر أنه لا يقع
 بهما الطلاق ما لم تطلق المرأة نفسها أي معنية الزوج تفويض الطلاق لها أو لالة الحال
 من غضب أو مذكرة كأي في الباب الثاني ويعلم ما هنا (قوله سرحتك) من السراح
 بفتح السين وهو الإرسال أي أرسلتك لاني طلقتك وألحاجة لي وكذا فارقتك لاني طلقتك
 أو في هذا المثل نهر (قوله لا يحتمل السب والرد) أي بل معناه الجواب فقط ح أي
 جواب طلب الطلاق أي التطلق فغ (قوله تأثيرا) تميز بمحذول عن الفاعل أي يتوقف
 تأثير الأقسام الثلاثة على بنية ط (قوله لا لاحتمال) لما ذكر من أن كل واحد من الألفاظ

مطلب
 لا اعتبار بالأعراب هنا

بائن ومرا دفها كتبت بته يصلح
 ساء وقهر اعتدى واستبرئ رجل
 أنت واحدة أنت حرة اختارى
 أمرك عليك سرحتك فارقتك
 لا يحتمل السب والرد في حالة الرضا
 أي غير الغضب والمذكرة (تتوقف
 الأقسام) الثلاثة تأثيرا (على بنية)
 لاحتمال والقول له

يحمل الطلاق وغيره والحال لا يتدل على أحدهما فيستل عن بینه ويصدق في ذلك قضاء
 بدائع قال ط فإن قلت ان ما يصلح جواباً ينفي الوقوع به وان لم تكن بينة قلت ليس المراد
 بكونه جواباً نه جواباً لتصيل الطلاق بل هو جواب لكل كلامه بغیر السؤال أما اذا تكلمت
 بسؤال الطلاق فقد حصلت المذكرة وفيها لا يتوقف على النية الا الاول كما يأتي اه قلت
 لكم محقق المذكرة انه انما في النفي عن نفسه تفسير المحقق الجواب بأنه جواب طلب الطلاق
 أي التعلق قالوا في الجواب عن الایراد بان قال ان هو اعتدى شخصاً للتعلق اجابة
 لسؤالها أي انه ان كان هنالك سؤال الطلاق فخص للتعلق ولا يلزم وجود سؤال الطلاق
 في جميع الحالات لانه قد تكون الحالة حالة رضا فقط أو حالة غضب فقط بدون سؤال
 الطلاق ومع ذلك لا يخرج فهو اعتدى عن كونه متعصفاً للجواب بمعنى انه لو كان سؤال
 لبعض جواباً له ولذا يقع بلا توقف على نية في حالة الغضب المجردة عن السؤال تأمل
 (قوله يمينه) فاليمين لازمة سواء ادعت الطلاق أم لا قال الله تعالى ط عن الصبر
 (قوله فان نكل) أي عند الضام لان النكول عند غيره لا يعتبر ط (قوله توقف
 الاولان) أي ما يصلح رداً وجواباً وما يصلح سبباً وجواباً ولا يتوقف ما يتعين للجواب بيان
 ذلك ان حالة الغضب تصلح الرد والتبديد للسبب والسم كاتصلح للطلاق والفاظ الاولين
 يحتمل ذلك أيضاً فصارا محالاً في نفسه محتمل الطلاق وغيره فإذا عني به غيره فقد نوى
 ما يحتمله كلامه ولا يكذب الظاهر فيصدق في القضاء بخلاف ألقاظ الاخير أي ما يتعين
 للجواب لانها وان احتلت طلاقاً وغيره أيضاً لكنها المازال عنها احتمال الرد والتبديد
 والسبب والسم الذين احتملها حال الغضب تعصف الحل دالة على ارادة الطلاق فترجح
 جانب الطلاق في كلامه ظاهر اذ لا يصح في الصرف عن الظاهر فلذا وقع به قضاء بلا
 توقف على النية كما في صريح الطلاق اذا نوى به الطلاق عن وثاق (قوله توقف الاول
 فقط) أي ما يصلح للرد والجواب لان حالة المذكرة تصلح الرد والتبديد كاتصلح للطلاق
 بدون السبب والفاظ الاول كذلك فاذا نوى بها الرد لا الطلاق فقد نوى محتمل كلامه بلا
 مخالفة للظاهر فتوقف الوقوع على النية بخلاف ألقاظ الاخيرين فانها وان احتلت
 الطلاق لكنها لا تختمل ما تختمله المذكرة من الرد والتبديد فترجح جانب الطلاق ظاهراً
 فلا يصح في الصرف عنه فلذا وقع به قضاء بلا نية والحاصل ان الاول يتوقف على النية
 في حالة الرضا والغضب والمذكرة والثاني في حالة الرضا والغضب فقط ويقع
 في حالة المذكرة بالنية والثالث يتوقف عليها في حالة الرضا فقط ويقع في حالة الغضب
 والمذكرة بالنية وقد قطع ذلك بقولي

فهو آخر جوي اذ هي رد ايضاً • خلية برية • سبباً صلي
 واستبرئ اعتدى جواباً قد حتم • فالاول القصد له دوماً لزم
 والثاني في الغضب والرضا انضبط • لا الذكر والثالث في الرضا فقط

بينه في عدم النية وبكنى تحليفه له
 في منزله فان لم يرضه الحاكم فان
 نكل فتزق بينهما مجتجراً (ولي الغضب)
 توقف (الاولان) ان نوى وقوع والا
 (ولي المذكرة الطلاق) يتوقف
 (الاول فقط) ويقع بالاخيرين وان
 لم يشع

ورسنتها في سبيل الزيادة الايضاح بهذه الصورة

	رد وجواب اخرى اذهبي	سب وجواب خليفة برية	جواب فقط اعتدى استبرق
رضا	تلازم النية	تلازم النية	تلازم النية
غضب	تلازم النية	تلازم النية	يقع بلا نية
مذاكرة	تلازم النية	يقع بلا نية	يقع بلا نية

(قوله لأن مع الدلالة) اسم ان شيد الشان محذوف (قوله لانها) أي الدلالة (قوله)
 ينتها) أي المرأة (قوله على الدلالة) أي الغضب أو المذاكرة (قوله لا على النية)
 أي لو رعت فيما يتوقف على نية الطلاق على أنه نوى لا تقبل (قوله فلا السؤال الجمل يقع)
 يعني اذا قال السائل قلت كذا هل يقع على الطلاق يقول المتقي نعم ان نويت ح (قوله)
 ولو يكسب يقع) يعني لو قال السائل قلت كذا كم يقع على بقوله المتقي يقع واحدة ولا
 يتعرض لاشتراط النية يعني لا يقول المتقي تقع واحدة ان نويت ح (قوله وقع
 رجعية) أي وان نوى البائن ح (قوله بقوله اعتدى) لانه من باب الاضمار أي
 طلقن فاعتدى أو اعتدى لاني طلقن ففي المدخول بها ثبت الطلاق وتجب العدة
 وفي غيرها ثبت الطلاق عملا بنية ولا تجب العدة كذا في التلويح ويقامه في النهر (قوله)
 واستبرق رجلك) قد مناعن البدائع انه كناية عن الاعتداد من العدة فيقال فيه ما قلناه
 آتفا في اعتدى (قوله وأنت واحدة) لانه اذا نوى الطلاق صار لفظ واحدة صفة للمدور
 محذوف أي طالق طلقه واحدة وصريح الطلاق يقع الرجعة والممدور وان احتل نية
 الثلاث لكن التنصيص على الواحدة يمنع ارادة الثلاث (قوله في الاصح) كذا نصحه
 في الهداية وغيره وقد مناعن الكلام عليه (قوله فلا بد الخ) أي اذا علمت أن الضمير
 في باقيها على ما في الالفاظ المذكورة في المتن فلا بد أن غير هان أنفاط الكلمات قد يقع به
 الرجعي من كل كناية كان فيها ذكر الطلاق لكن جعلها في البعد داخله بالاولى تحت
 الالفاظ الثلاثة الواقعة بها الرجعي لأن علة وقوع الرجعي بها وجود الطلاق مقتضى
 أو ضميرها ذكر فيها الطلاق يقع بها الرجعي بالاولى (قوله نحو أنباري من طلاقك)
 أي يقع به الرجعي اذا نوى فتح سكن في الجوهره ولو قال أنباري من نكاحك وقع
 الطلاق اذا نواه وان قال أنباري من طلاقك لا يقع شيء لأن البراءة من الشيء منزلة اه
 وذكر في البرازيه اختلاف التصحيح في برئت من طلاقك وجرم في الخلية بتصحيح عدم
 الوقوع به لكن قال في الفقه وفي الخلاصة اختلف في برئت من طلاقك والوجه عندى
 أن يقع باتان حقيقة تبرئة منه تستلزم عجز عن الايقاع وهو باليمنية باقتضاء العدة
 أو الثلاث وعدم الايقاع أصلا وبذلك صار كناية فاذا اراد الاول وقع وصرف الى
 احدى الينويتين وهي التي دون الثلاث اه قلت مقتضى هذا وقوع واحدة بانسنة

لأن مع الدلالة لا يصدق قضاء في نفي
 النية لانم القوى لتكونها ظاهرة
 والنية باطلنة ولا تقبل شيئاً على
 الدلالة لا على النية لأن مقام على
 اقرار بها عادية ثم في كل موضع
 تشتط النية فلا السؤال ببل يقع
 يقول نعم ان نويت ولو يكسب يقع
 يقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط
 النية بزازيه فليحفظ (وقع رجعية)
 بقوله اعتدى واستبرق رجلك وأنت
 واحدة) وان نوى أكثر ولا عبرة
 بأعراب واحدة في الاصح (و) يقع
 (بباقيها) أي باقي الالفاظ الكتابات
 المذكورة فلا بد وقوع الرجعي
 ببعض الالفاظ انما أبنا نحو
 أنباري من طلاقك

لأن الوقوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ برئت تأمل (قوله) وخليت سبيل طلاقك
 وصكذا خليت طلاقك أوتركت طلاقك ان نوى وقوع والا فلا خيبة (قوله)
 بالتصنيف أي تصفيف اللام أما بالتشديد فهو صريح يقع به بلانية كما مر في باب (قوله)
 وأنت أطلق من امرأة فلان) فإن كان جوايا لقوله ان فلا يطلق امرأته وقم ولا يدبر
 لأن دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الا بالنية نهر في باب
 الصريح عن الخلاصة فليس من الصريح والى توقف على النية وعمله في القبح بأن
 أفضل التفضل ليس صريحا فافهم (قوله) وهي مطلقة أي والحال ان امرأة فلان
 مطلقة والا فلا يقع وهذا القصد ذكره في البر لکن في القبح في أول باب الصريح أنه
 لا فرق بين كونها مطلقة أو لا فال والمعنى عدم كونها مطلقة لأجل فلافة يعني
 أن من في قولهم من امرأة فلان للتبديل (قوله) وأنت ط ل ق) قدمنا في باب الصريح
 عن الذخيرة تعليقه بأن هذه الحروف يقع منها ما هو المقهور من صريح الكلام لأنها
 لا تستعمل كذلك فمادت كالكناية في الاقتضائي النية (قوله) وغير ذلك
 الخ) مثل الطلاق عليك وهتك طلاقك بعتك طلاقك اذا قالت اشترت من غير بدل
 خذني طلاقك أفرشتك طلاقك قد شاء الله طلاقك أو قضاه أو ثبت في الكل يقع بالنية
 رجسي كما في القبح زاني البصر المطلق لك أو عليك أنت طال بحذف الأ تراسل في
 بأمرأة وما تألك بزواج أعزنت طلاقك وبسر المرأة سيدها على ما في المحيط ٨١ ومثله
 طلقك الله وهو الحق خلافا لقال لا تسترط له النية كما قدمه الشارح في باب الصريح
 لكن قدمنا هناك نصيح عدم اشتراط النية في خذني طلاقك فهو من الصريح وأما
 ما قبل من أن من الصريح أيضا في الاصح أعزنت طلاقك وهتك طلاقك وشئت طلاقك
 فقدمنا نصيح خلافاً هناك فافهم وقدم الشارح هناك ان أنت طال ان بالـ كسر
 لا يتوقف على النية والى توقف وقدمنا الكلام عليه عمدة وذكر في القبح هناك لو قال أنت
 ثلاث وقعت ثلاث ان نوى لانه محتمل لفظه ولو قال لم اؤلا يصدق اذا كان في حال مذاكرة
 الطلاق لانه لا يمحتمل الرد والاصدق (قوله) خلا اختاري) استثناء من قوله ويأقبا
 بالنظر الى قوله الآ في ثلاث ان نواه ولو اخرجه بانه يقول وثلاث ان نواه الآ
 اختاري لكان أولى ط (قوله) لا تصعب فيه أيضا) أي كما لا تصعب في الثلاث في اللفاظ
 الثلاثة السابقة ط (قوله) ما لم تطلق المرأة نفسها أي مع نية الزوج الطلاق أو دلالة
 الحال لأن ذلك كناية تنويض لا كتابة ايضاح كما يأتي في الباب الآ في (قوله) البائن بالرفع
 فاعل يقع في قوله ويقع بإقما (قوله) ان نواها) أي نوى الواحد وليس الضمير للبائن
 وأنه لكونه بمعنى المطلقة لأن وقوع البائن لا يتوقف على نية وقوله أو الثنتين عطفاً على
 الها وحاصله أنه اذا نوى الواحدة أو الثنتين لا تصح الا واحدة حتى لو طلق المرأة واحدة
 ثم ابانها ونوى ثنتين كانت واحدة ولو نوى الثلاث وقعت لحصول البينة في حقها بالثنتين

وخليت سبيل طلاقك وأنت عطاة
 بالتصنيف وأنت أطلق من امرأة
 فلان وهي مطلقة وأنت ط ل ق
 وغير ذلك مما صرحوا به (خلا
 اختاري) فان نية الثلاث لا تصعب
 فيه أيضا ولا تقع به ولا بامر بك
 ما لم تطلق المرأة نفسها كما يأتي
 (البائن ان نواها أو الثنتين)

وبالواحدة السابقة بحر عن المحيط وتقدم في باب الصريح ان ما في الجوهره سهو
وقد تم الكلام عليه (قوله لما تقرر ان الطلاق مصدر) فيه ان الفاظ الكتابات
سوى الثلاثة السابقة غير متضمنة للفظ الطلاق لانها كتابه عما هو أهم منه ومن حكمه
لانهم لم يرد بها المطلق أصلاً بل الينونة كما قد تمناه أول الباب والالكان الواقع بها رجعاً
كالافاظ الثلاثة والافاظ المصرح فيها بذكره فالتناسب التعبير بالينونة قائم بمصدر
والمصدر من الفاظ الواحد ان لا راعي فيها العدد المحض بل التوحيد وهو بالقرينة
الحقيقية أو الجسمية والتي يعزل عنهما لانه عدد محض ثم رأيت صاحب الجوهره عبر
بالينونة كما قد تبادل الطلاق وبعاً تروناه علم انه ليس المراد بالمصدر نفس الفاظ الكتابة
حتى يعترض عليه بأن خصوص حركتك فارقك خلة برة لا مصدر فيها فافهم (قوله ولذا
صح في الامه الخ) لان التثنية في حقها كل الجنس كالثلاث الصرة (قوله قال اعتدى
ثلاثاً) أي قاله ثلاث مرات (قوله وبالباقى حيفاً) هذا اذا كان الخطاب مع من
هي من ذوات الحيض فلو سككت أيسة أو صغيرة فقال اردت الاول طلاقاً وبالباقى
تر بصاً بالاشهر كان حكمه كذلك فغ (قوله لتبينه حقيقة كلامه) وهو وادنه أمرها
بالاعتداد بالحيض بعد الطلاق (قوله فيه الاول) أي دلالة الحال بسبب نيته الايقاع
بالاول قال في فتح القدير فقد ظهر عما ذكر ان حالة مذاكرة الطلاق لا تقتصر على السؤال
وهو خلاف ما قد سمع من انها حال سؤالها أو سؤال أجبي طلاقها بل هي أهم منه ومن
يجوز ابتداء الايقاع (قوله حتى) تفرع على ما فهم من اعتبار دلالة الحال ط
(قوله لو نوى بالتالي فقط) أي نوى به الطلاق ولم يغيره شيئاً ففتنا أن يقع به واحدة
وكذا بالتالي أخرى وان لم ينو به لدلالة الحال بايقاع الثاني ولا يقع بالاول حتى لان لم ينو به
ودلالة الحال وجدته بعده (قوله أربعة وعشرون) حاصلها انه اما أن ينوي بالكل
طلاقاً أو بالاولى طلاقاً أو بعضها لا غيراً أو بالاولين طلاقاً لا غيراً وبالأولى والثالثة كذلك
أو بالتانية والثالثة طلاقاً وبالأولى حيفاً في هذه السنة تقع الثلاث أو بالتانية طلاقاً
لا غيراً وبالأولى طلاقاً وبالتانية حيفاً لا غيراً وبالأولى طلاقاً وبالتانية حيفاً لا غيراً
أو بالأولى والثانية طلاقاً وبالثالثة حيفاً وبالأولى والثالثة طلاقاً وبالتانية حيفاً
أو بالأولى والثانية حيفاً وبالثالثة طلاقاً وبالأولى والثالثة حيفاً وبالتانية طلاقاً
أو بالتانية حيفاً لا غيراً فهذه إحدى عشرة تقع فيها ثنتان أو بكل منها حيفاً
أو بالتالية طلاقاً أو حيفاً لا غيراً أو بالتانية طلاقاً وبالثالثة حيفاً لا غيراً وبالأولين
حيفاً لا غيراً وبالأولى طلاقاً وبالثانية والثالثة حيفاً في هذه السنة تقع واحدة
وأربعة والعشرون أن لا ينوي بكل منها شيئاً فلا يقع شيء والاصل انه اذا نوى الطلاق
بواحدة ثبتت مذاكرة الطلاق فإذا نوى بباقيها الحيض صدق ظهور

لما تقرر أن الطلاق مصدر لا يعتد
بمحض العدد (وثلاث ان نواه)
للوحد الجسمية ولذا صح في الامه
نيسة التثنية (قال اعتدى ثلاثاً)
ونوى بالاول طلاقاً وبالباقى حيفاً
صدق قضاء لتبينه حقيقة كلامه
(وان لم ينو به) أي بالباقي شيئاً
فثلاث (لدلالة الحال بنية الاول
حتى لو نوى بالتالي فقط فثلاثان
أو بالتالي فواحدة ولو لم ينو
بالكل لم يقع وأقسامها أربعة
وعشرون ذكرها الكمال ويزاد
لو نوى بالكل واحدة

الامر بالاخذ بالحيض عقب الطلاق ولا يصدق في عدمية شيء ما بعد هذا والامر بنو
الطلاق بشي صريح وكذا كل ما قبل النوى بها ونية الحيض بواحدة غير مسوقة بواحدة
بنوى بها الطلاق يقع بها الطلاق وتثبت حالة المذاكرة فيغير فيها الحكم المذكور
بخلاف ما اذا كانت مسوقة بواحدة أو يذهب الطلاق حيث لا تقع بها الثانية كذا
في التهر عن الفتح قلت ولين هذا الاصل في بعض الصور والمادة زيادة التوضيح فاذا
نوى بالاولى حيضا لا غير وقع الثالث لانه لما نوى بالاولى الحيض وقعت طلاقه لانها غير
مسوقة بايقاع ولم ينو بالثانية والثالثة الحيض أيضا حيث ينه لوقوع الاولى قبلهما
واذا نوى بالاولى طلاقا وبالثانية حيضا لا غير يقع ثقتان لان نيته الحيض بالثانية محصورة
لسمها بايقاع الاولى ولما نوى بالثالثة شيئا وقع بها أخرى لنسب المذاكرة بوقوع الاولى
واذا نوى بالكل حيضا تقع واحدة وهي الاولى لعدم سبقه بايقاع ومحت نيته بالثانية
والثالثة الحيض لسبق الايقاع واحدة قبلها وما على هذا القياس (قوله فواحدة
ديانة) لاحتمال قصده التأكيد كانت طالق طالق فتح (قوله وثلاث قضاء) لانه يكون
ناويا لكل لفظ ثلث تطلقه وهو بما لا يضيء فيسكمل فيقع الثلاث بجر عن المحيط قال
في الفتح والتأكد كيد خلاف الظاهر وعلت أن المرأة كالقاضي لا يجمل لها أن تمكث اذا
علت منه ما ظاهره خلاف مدعاء اه وفي الصريح المحيط لو قال غيبت قلعة تعديها
ثلاث حيض يصدق لانه محتمل والظاهر لا يكتبه اه قلت ومثله في كافي الحاشية الشهد
(قوله فان نوى واحدة) أي بان نوى باعدي في الصور الثلاث الامر بالعقد بالحيض
دون الطلاق فيصدق لفظه وما الامر فيه عقب الطلاق كما مر (قوله وقفتان) وتكونان
برجيتين لان اعتدي لا يقع به البائن كما علت (قوله في الواقتان) وكذا في صورة
عدم العطف أصلا لانه في صورتين يكون امر استأفوا وكلاما مبتدأ وهو في حال
مذاكرة الطلاق فيصير على الطلاق بجر من المحيط (قوله قبل واحدة) بجره في المحيط
على انه المذهب معلا بأن القاء قول أصل أي تنقيد جعل الامر على الاعتداد بالحيض
(قوله وقيل ثقتان) مشى عليه في الثانية وجهه جعل الامر على الطلاق للمذاكرة قلت
والاقل أربعة تأمل (قوله طلقها واحدة الخ) عبارة بالخيرة وغيرها طلقها برجعية ثم
قال في العدة جعلت هذه التعليل بانه أو ثلاثا صرح عند أي خيفة فوجي أخصر من
عبارة المصنف وأظهر وقيد بقوله في العدة لانه بعد هذا نص المرأة الأجنبية فلا يكتبه جعل
طلقها ثلاثا أو بئنا وإذا قيد الشارع بجره بعد الدخول لانه لو قبله لا يمكن جعلها ثلاثا
لكونه بات قبل الجعل لا في عدة وقوله قبل الرجعة لانه بعد هذا يطل عمل الطلاق
فيتعد رجوعها بنسبة أو ثلاثا أيضا واذا جعلها بانه في العدة فالعدة من يوم ايقاع
الرجعي كاذكره في البرازية أي لا من يوم الجعل وقد مرنا في أول باب الصريح عن البدائع
ان معنى جعل الواحدة ثلاثا انه الحق بها ثقتين لانه جعل الواحدة ثلاثا (نتيه) *

فواحدة ديانة وثلاث قضاء ولو قال
أنت طالق اعتدي أو عطفه بالواو
أو القاء فان نوى واحدة فواحدة
أو ثقتين وقفتان وان لم ينف في الواو
ثقتان وفي القاء قبل واحدة وقبل
ثقتان (طلقها واحدة) بعد
الدخول (جعلها ثلاثا صرح كما لو
طلقها رجعا صرح به) قبل الرجعة
(بائنا) أو ثلاثا وكذا لو قال
في العدة ألزمت امرأتى ثلاث
تطلقات ثلاث التعليل أو ألزمتها
بتلطين ثلاث التعليل

ذكر المطلق بلا عدد فقيل له بعد ما سكت كم فقال ثلاثا وقع ثلاث عندهما خلا فالحمد
ولولم يسأل وقال بعد ما سكت ثلاثا بان كان سكوته لا لقطع النقص تطلق ثلاثا لا مضطرة
فلا بعد فاصلا والا فواحدة كما في البرازية وفي الجوهرية قال أنت طالق فقيل له بعد
ما سكت كم فقال ثلاث فعنده ثلاث وفي الخافية ويحتمل ان هذا قول أبي حنيفة فان عنده
اذا طلق واحدة ثم قال جعلتها ثلاثا نصير ثلاثا ١١ ومن هنا يعلم حكم ما لو قيل للمطلق قل
بالثلاث فقال بالثلاث انه يقع بالاولى لان الجعل فيه أظهر وفي البرازية قال لها أنت طالق
واحدة فقالت هزار فقال هزار رضي ما نوى والا فلا شيء ١٢ وهزار بالثلاثة آت ولا
يخاف هذا ما فهمناه لانها لم تأمره ان يجعلها ألفا وانما عرفت نعر بضاححة لا وفيما نحن
فيه أمر بان يصير ثلاثا فأجاب والجواب يتعين ما في السؤال كذا يخط شيخنا
الساحاني قلت والذي يظهر أن قولها له قل بالثلاث أمر بالحاق العدد بأول كلامه فلا
يلحق كالوكل به بعد سكوته بلا طلب ثم لو قال لها أنت طالق فقالت طلقني بالثلاث فقال
بالثلاث فانه لا شبهة في كونه جعلاً وان شاء لانه جواب الطلب واقعه أعلم (قوله فهو كما قال)
أي فهي ثلاث في الاول وثلاث في الثاني كما في الخافية والبرازية وعليه فيكون قد أسقط
بالطقة الاولى طلقين في الاول وطلقة في الثاني (قوله كما تر) أي قيل طلاق غير
المدخول بها ح وقوله فتذكر أشركه الى البحث السابق هناك مع صاحب البحر
في مسئلة التعاليق وقد علمت ما فيه (قوله الصريح يلحق الصريح) كالقول لها أنت
طلق ثم قال أنت طالق أو طلقها على مال وقع الثاني بحر فلا فرق في الصريح الثاني بين
كون الواقع به رجعياً وبائناً (قوله ويلحق البائن) كالقول لها أنت بائناً وبائناً
على مال ثم قال أنت طالق أو هذه طالق بحر عن البرازية ثم قال وإذا لحق الصريح
البائن كان بائناً لان البينة السابقة عليه تنفع الرجعة كما في الخلاصة وقال أيضاً قدنا
الصريح اللاحق البائن يكونه خاطبها به وأشار اليها للاحتراز عما إذا قال كل أمر أقله
طالق فانه لا يقع على المتعلقة الخ وسيذكره الشارح في قوله ويستقي ما في البرازية
الخ ويأتي الكلام فيه (قوله بشرط العدة) هذا الشرط لا بد منه في جميع صور
الحاق فالاولى تأخير عنها ١٣ ح (قوله الصريح ما يحتاج الى نية) من هنالي
قوله على المشهور كان الواجب ذكره قبل قوله والبائن يلحق الصريح لأن هذا كله من
متعلقات الجملة الاولى أعني قوله الصريح يلحق الصريح والبائن ولان المراد بالصريح
في الجملة الثانية خصوص الرجعي كما عرفه قريباً يعني أن المراد بالصريح هنا حقيقة
لانواع خاص منه وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الاعم وأما الكتابات الواجب كاعتدى
واستبرئ رجلاً وأنت واحدة وما لحق بها قائم وان كانت تلحق البائن في ظاهر الرواية
بشرط النية لكنهما ما وقع به الرجعي كانت في معنى الصريح كما في البدائع أي فهي
ملحقة بالصريح في حكم الحاق البائن فأاده في البحر وقال في المنع ان عدة هذه الالفاظ

فهو كما قال ولو قال ان طلقك فهي
بائن أو ثلاث ثم طلقها يقع رجعيان
الوصف لا يستحق الموصوف كما تر
فتذكر (الصريح يلحق الصريح
والبائن) بشرط العدة
والبائن يلحق الصريح
ما لا يحتاج الى نية

مطلب
الصريح يلحق الصريح والبائن

بالاضمار فان، حتى قوله أنت واحدة أنت طالق طلقة واحدة فنصير الحكم الصريح
لكن لا بد من النية لثبت هذا المضمرة اه فأخادوجه كونها في حكم الصريح وهو كونه
مضمر فيها وان الإيقاع انما هو به لا بما تنضم اليه لكن بثبوته مضمر أو توقف على النية وبعد
ثبوته بالنية لا يحتاج إلى نية قال ح ولا بد أن تكون حرام على المتيقن به من عدم توقفه
على التيقن انه لا يلحق البائن ولا يلحقه البائن لكونه بائنا لما أن عدم توقفه على النية
أمر عرض له لا يجب أصل وضعه اه (قوله بائنا كان الواقع به أو رجبا)
يؤيده ما قد مناه في أول فصل الصريح عن البدائع من أن الصريح نوعان صريح رجبي
وصريح بائن وبينه قد يدخل فيه الطلاق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما مر قبل فصل
طلاق غير المدخول به من الفاظ الصريح الواقع بها البائن مثل أنت طالق بائن والنية
أو أغش الطلاق أو طلاق الشيطان أو طلقة طويلة أو عرضة الخ فهذا كله صريح
لا يتوقف على النية ويقع به البائن ويلحق الصريح والبائن قال في الخلاصة والصريح
يلحق البائن وإن لم يكن رجما هذا وفي المنصوري شرح المسعودي للراعي المحقق أبي
منصور المصنف أن المختلة بلفظه صريح الطلاق إذا كانت في العدة والكفاية أيضا
تلحقها إذا كانت في حكم الصريح كما عدى الخ ثم قال والكفايات والبوائن لا تلحقها أي
المختلة وإن كان الطلاق رجما يلحقها الكفايات لأن ملك النكاح باق قال في عقد القرائد
وعذا مؤيد لما في الفتح ومعنى الصلف في قول المنصوري والبوائن ما وقع من البوائن
لا بلفظ الكفاية فانه يفتوذكر البائن كما أطبقوا عليه اه وتظهر في النهروا قوله أقول
والصواب أن الواو في البوائن ثابتة من النسخ وأن مراد المنصوري الكفايات البوائن
المقابلة للكفايات الرجعية التوذكر كقوله لا علمه من أن البوائن بنفس لفظ الكفايات
الصريح الذي يلحق البائن والاصار منافي الكلام الفتح لا مؤيد له قد بر (قوله فنه الخ)
أي إذا عرفت أن قوله الصريح يلحق الصريح والبائن المراد بالصريح نفسه ما ذكر ظهر أن
منه الطلاق الثلاث فيلحقها أي يلحق الصريح والبائن فإذا أبان امرأته ثم طلقها ثلاثا
في العدة وقع وهي واقعة حلب قال في فتح القدير الحق انه يلحقها لما سمعت من أن الصريح
وإن كان بائنا يلحق البائن ومن أن المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان كفاية اه ومنه تلحقه
ابن النخبة في عقد القرائد وكذلك صاحب البصر والنهر والمنع والمقدسي والشمس زلي
وغيرهم وهو صريح ما نقلناه آتباع الخلاصة وأيد صاحب الدرود والفريقان ذكره قريبا
خلافا لمن رجع عدم وقوع الثلاث فانه خلاف المشهور كما يأتي (قوله وكذا الطلاق على
مال) أي أنه أيضا من الصريح وإن كان الواقع به بائنا (قوله والبائن) بالنصب معطوف
على قوله الرجعي (قوله ولا يلزم المال) أي إذا أنانها ثم طلقها في العدة على مال وقع الثاني
أيضا ولا يلزمه المال لأن إعطائه تصصيل الخلاص المتجزؤه حاصل كما في البصر عن
البرازية أي بخلاف ما قبله فانه إذا طلقها رجما توقف الخلاص على انقضاء العدة فإذا

بائنا كان الواقع به أو رجبا فنفخ
فنه الطلاق الثلاث فيلحقها
وكذا الطلاق على مال فيلحق
الرجعي ويجب المال والبائن
يقع ولا يلزم المال كما في الخلاصة
فالعتبر فيه اللفظ لا المعنى

طلقها بعده بجملة في العدة قزم المال لانها ثابت منه في الحال قال في البصر ثم اعلم ان المال
 وان لم يزل في أي في مستثنى فلا بد في الوقوع من قبولها لان قوله أنت طالق على ألف
 تعلق طلقها بالقبول فلا يقع بلا وجود الشرط كما في البرازية فالمعتبر فيه أي في الصريح
 هذا اللفظ أي كونه من ألفاظ الصريح وان كان معناه أي الواقع به البائن والمراد باللفظ
 ما يشعل المضمر كما في الكلمات الرجعية كما مر (قوله على المشهور) رد على ما ذكره
 باعتبارهم في واقعة جلب المذكورة أقسام من أنه لا يقع الثلاث لانه بائن في المعنى والبائن
 لا يعلق البائن واعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ وجعله الاصح المعنى به أفاده المصنف
 قلت وفي الحاوي الزاهدي عازيا الى الاسرار ولهم الدين قال لها أنت بائن ثم قال في
 العدة أنت طالق ثلاثا لا يقع الثلاث عند أبي حنيفة لكون الثلاث بينونة غليظة
 في المعنى وعندهما يقع لكونها في اللفظ صريحا والاصح قوله لان الاعتبار بالمعنى دون
 اللفظ ثم عزى الشرح الصيون مثله ثم عزى الى كتاب آخر قال محمد لا يقع الثلاث
 والقنوي على قوله ثم قال وفي فصول الاستدلال في مثله اه وقد تكفل برتبه المصنف
 في المنع ونقله عنه في الشريعة والاشارة وقد تقرر ان الزاهدي نقل الروايات الضعيفة
 فلا يتابع فيما يقر به وقد وجد النقل عن الخلاصة والبرازية وغيرهما مما يحالقه
 كما قد مضى وقد استدل في الدرر واليعقوبية على خلافه أيضا كما ذكره قريبا
 ويكتفي بقده وما ذكره في فتح القدير ونابيه عليه من بعده كما قد مضى فلذا اعتمدنا الشارح
 وجعله المشهور ومجمل عليه قطعا أنه لو طلقها ثم خلعها ثم قال في عدة الخلع أنت طالق
 فهذا صريح لفظا بائن معني وهو واقع قطعا فقد استدلو ا على طوق الصريح البائن بقوله
 تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به يعني الخلع ثم قال تعالى فان طلقها فلا تقل لهن
 بعد الخ والفاء لتعقيب قال في الفتح فهو نص على وقوع الثالثة بعد الخلع اه ومثله
 في الدرر عن التلخيص وفي حواشي الخبير الرمي قال في شتم الاحكام والبائن لا يعلق
 البائن يعني البائن اللفظي أما البائن المعنوي يعلق اللفظي مثل الثلاث من الميسر اه
 (قوله لا يعلق البائن البائن) المراد بالبائن الذي لا يعلق هو ما كان بلفظ الكتابة لانه هو
 الذي ليس ظاهرا في انشاء الطلاق كذا في الفتح وقيد بقوله الذي لا يعلق اشارة الى أن
 البائن الموقع أولا أعلم من كونه بلفظ الكتابة أو بلفظ الصريح المقيد للبينونة كالمطلق
 على مال وحديثه فيكون المراد بالصريح في الجملة الثانية أعني قولهم والبائن يعلق
 الصريح لا البائن هو الصريح الرجعي فقط دون الصريح البائن وبه ظهر أن ما نقله
 الشارح وأولاهن الفتح من أن الصريح ما لا يحتاج الى نية بائنا كان الواقع به أو رجعا
 خاص بالصريح في الجملة الاولى أعني قولهم الصريح يعلق الصريح والبائن كما دل
 عليه كلام الفتح الذي ذكرناه هنا ويدل عليه أيضا أمور منها ما طبقوا عليه من تعليلهم
 عدم طوق البائن البائن بان كان جعل الثاني خبرا عن الاول ولا يفتي أن ذلك شامل لما إذا

على المشهور (لا) يعلق البائن
 (البائن)

كان البائن الاول بلفظ **الصحابة** أو بلفظ **الصريح** ومنها ما في الكافي للعالم الشهيد
 الذي هو جمع كلام محمد في كتيبه ظاهره الرواية حيث قال وإذا طلقها تطلقه ثانية ثم قال
 لها في عدتها أنت على حرام أو خلية أو برية أو بائن أو يمة أو شبه ذلك وهو يريد به
 الطلاق لم يقع عليها شيء لانه صادق في قوله هي على حرام وهي منى بائن اه أي لانه يمكن
 جعل الثاني خبرا عن الاول وظاهر قوله طلقها تطلقه ثانية ان المراد به الصريح البائن
 بقرينة مقابلته بالناظر الكتابي تأكل ومنها قول الزبلي أما كون البائن يلحق الصريح
 فظاهر لان القيد المحكمي باق من كل وجه لبقاء الاستتاع اه فهذا صريح في أن
 المراد بالصريح في الجملة الثانية هو الصريح الرجعي اذ لا يخفى ان بقاء قيد النكاح من
 كل وجه وبقاء الاستتاع لا يكون بعد الصريح البائن ومنها ما قدمناه من قول
 المتصوري وان كان الطلاق رجعا يلحقها الكتابات لان ملك النكاح باق فتقيد
 بالرجعي دليل على أن الصريح البائن لا يلحقه الكتابات وكذا تعليله دليل على ذلك ومنها
 ما في التاترينية قبيل الفصل السادس ولو طلقها على مال أو خلعها بعد الطلاق الرجعي
 يصح ولو طلقها بجمال ثم خلعها في العدة لا يصح اه فاقتر كيف فرق بين الرجعي والصريح
 البائن وهو الطلاق على مال حيث جعل الخلع واقعا بعد الاول لا بعد الثاني فهذا صريح
 فيما قلناه أيضا من ان المراد بالصريح هنا الرجعي فقط وبالبائن الاول ما يشمل البائن
 الصريح ومنها فرعان ذكرهما في البصره الاول ما في القضية عن الاوزجندی طلقها على
 ألف فقبلت ثم قال في عدتها أنت بائن لا يقع اه والثاني ما في الخلاصة من الهندس
 السادس من الخلع لو طلقها بجمال ثم خلعها في العدة لم يصح اه فهذا أيضا صريح فيما
 قلناه وبه سقط ما في البصره في النهر من استشكله الفرعين بناء على فهمه أن المراد
 بالصريح ما يشمل الصريح البائن قال وقد جعلوا الطلاق على مال من قبيل الصريح
 وقالوا ان البائن يلحق الصريح فينبغي الوقوع في الفرع الاول وصحة الخلع في الفرع
 الثاني ثم قال في البصره ولا يخلص الا بكون المراد بعدم صحة الخلع عدم لزوم المال والدليل
 عليه أن صاحب الخلاصة صرح في عكسه وهو ما اذا طلقها بجمال بعد الخلع أنه يقع
 ولا يجب المال ولا فرق بينهما كما لا يخفى اه أقول وهذا عجيب من مثله أما أولا فلائ
 المراد بالصريح في الجملة الثانية هو الرجعي فقط بخلاف الصريح في الجملة الاولى كما دل
 عليه ما ذكرناه من تعليلاتهم وفروعههم وعليه فلا اشكال في الفرعين أصلا بل هما دليلان
 على ما قلناه وأما ثانيا فلائ ما ذكره من التخلص بعسجد ا بل التخلص ما قلناه وأما ثالثا
 فلائ دعواه عدم الفرق بين هذا الفرع وعكسه كما لا يخفى في غاية الخلق للفرق الواضح
 بينهما لانه اذا طلقها بجمال بعد الخلع انما لا يجب المال لان اعطاء المال لتحصيل الخلاص
 المتصرواته حاصل كما قدمنا يانه اما اذا طلقها على مال قبل الخلع فلا وجه لسقوط المال
 لان الطلاق بدونه لا يحصل به الخلاص المتجزئ بل يتوقف الى انقضاء العدة فقد حصل

بالمال ماهو المطلوب به ولا يطل بالمعارض بعده بعد تحقق المطلوب به بل يطل المطلع
 نفسه لان الخلاص المصير حاصل قبله فلا يقيد هذا ما ظهر في تقرير هذا المقام الذي
 زلت فيه اقدم الافهام فاعتقه فانه من جملة ما اخص به هذا الكتاب بعون الملك
 الوهاب ثم رأيت في الحواشي البعوية على صدر الشريعة ما نصه وأيضا قولهم
 والباثن الغير الصريح يطلق الصريح ينبغي أن لا يكون على إطلاقه لانه لا يطق الصريح
 البائن لاحتمال الخبر به عن الاول كما لا يخفى الآن بدعي الفرق بين البائنين فلا يصح الخبر
 بأحدهما عن الآخر اه وهذا عين ما فهمته بمحمد الله تعالى من أن المراد بالصريح في
 الجملة الثانية الصريح الرجعي فقط وقوله الآن بدعي الفرق الخ قد علمت مما قرأناه أولا
 عدم الفرق فانه لا شبهة فيه لاني فهم والله سبحانه أعلم (قوله اذا أمكن الخ) قد في عدم
 لحاق البائن البائن ومحترزه ما أعاده بقوله بخلاف أبتك بائري الخ ط قال في الصريح ينبغي
 أنه اذا بانها ثم قال لها أنت بائن ناو باطلقة ثانية أن تقع الثانية بينه لانه بينه لا يصلح خبرا
 فهو كما لو قال أبتك بائري الآن يقال ان الوقوع انما هو بلفظ صالح له وهو آخرى بخلاف
 مجرد الثانية اه وفيه أن اللفظ الثاني صالح ولو أبدل صالح بمعين له لكان أظهر ط أقول
 ويدفع البعث من أصله تصبيرهم بالامكان وبأنه لا حاجة الى جعله انشاء متى أمكن جعله
 خبرا عن الاول لانه صادق بقوله أنت بائن على أن البائن لا يقع الابالية فقوله البائن
 لا يطق البائن لاشك أن المراد به البائن المنوي اذا غير المنوي لا يقع به شيء أصلا ولم
 يشترطوا أن ينوي به الطلاق الاول فعلم أن قولهم اذا أمكن الخ احتراز عما اذا لم يكن جعله
 خبرا كما في أبتك بائري لانه اذا نوى به طلاقا آخر فتدبروا ما اعتدى اعتدى فانه ملحق
 بالصريح كما تقدم فلا ينافي ما هنا حيث وقعوا به مكررا تأمل (قوله كانت بائن بائن)
 كذا في بعض النسخ مكررا وفي بعضها كانت بائن بدون تكرار وهو الاصح لان
 المقصود التثنية لا يقع البائن على المباشرة ولانه كما قال ط ليس المراد الاخبارا والتعوي بل
 الاخبار عما صدقوا ولا ولا بهم أن يلزم كونه في مجلس واحد وهو غير لازم اه (قوله
 أو أبتك تطلقة) عطف على بائن الثانية أي أنت بائن أبتك تطلقة اه ح وأشار به
 الى أنه لا يشترط اتحاد الفظين فتأمل ما اذا كان الاول لفظ الكتابة البائية أو المطلق
 أو الطلاق الصريح اذا كان على ما أومر صوابا يعني عن المينونة كما علم مما قدمناه
 بعد كون الثاني بلفظ الكتابة البائية كالمخلع ونحوه مما يتوقف على التنية ولو باعتبار
 الاصل كانت حرام بخلاف النكاحات الرجعية فانه في حكم الصريح تطلق البائن كما
 مر (قوله فلا يقع) أي وان نوى لما في البصر من الحماوى ولا يقع بكلمات الطلاق شي وان
 نوى اه ط (قوله لانه اخبار) أي يجعل اخبارا لانه أمكن ذلك (قوله بخلاف أبتك
 بائري) أي لو بانها أولا ثم قال في العدة أبتك بائري وقع لان لفظا أخرى مناف لامكان
 الاخبار بالثاني عن الاول (قوله أو أنت طالق بائن) لان وقوعه بأنت طالق وهو صريح

اذا أمكن جعله اخبارا عن الاول
 كانت بائن بائن أو أبتك تطلقة
 فلا يقع لانه اخبار فلا ضرر وفي
 جعله انشاء بخلاف أبتك بائري
 أو أنت طالق بائن

فيلغو قوله بان لم يصد المراجعة له لان الصريح بعد البائن كذا في شرح المثار
 لصاحب البحر وهو اشارة الى ما ذكره في البحر من التفرقة بين هذا وبين قوله
 للمراجعة بانك تعلقه وهو انه اذا انقضت ما يتبقى قوة طالق وبه يقع ولو انقضت بانك
 يتبقى قوة تعلقه وهو غير مقيد اه قلت لكن يشكل عليه ما قدمناه في باب طلاق غير
 المدسول به ليس ان الطلاق متى قيد بعد اداء وصف أو مصدره فالوقوع بالصدق لو قال
 أنت طالق ومات قبل قوله ثلاثا وبان لم يقع فهذا في ما أطبقوا عليه من الفاء
 الوصف هنا الا ان يجاب بان اعتبار الوقوع به هنا لا يصح لسبق النيوة قبله ولو وقع
 البائن بالصرح ها وان لم يوصف خص من الفاء الوصف كما علمت آنفا وبقي اشكال آخر
 مذكوره مع جوابه في البحر (قوله أو قال فويت) أي البائن الثاني النيوة الكبرى أي
 الحرمة المعلقة وهي التي لاحت بعدها الاستباحة نوح آخر وهذا هو المقيد كما في البحر
 وقيل لا يقع لان التعليل صفة النيوة فاذا لفت التنية في أصل النيوة تكونت احاطة
 لفت في اثبات وصف التعليل بمحض وهذا صريح في الغاية النيوة ومثله ما قدمناه آنفا
 عن الحاروي فلا تصح نية نيوة أخرى خلافا لما يصح في البحر كما مر قال في الدرر أقول وهذا
 يدل قطعا على أنه اذا أباها ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثا يقع الثلاث لان الحرمة
 المعلقة اذا ثبت بمجرد التنية بالذكر الثلاث لعدم ثبوتها في الحمل فلان ثبت اذا
 صرح بالثلاث اولى وقامه فيه وهو في العقبية (قوله لتعذر الخ) حقه قوله
 بخلاف الخ (قوله ولذا) أي لتعذر حله على الاخبار (قوله الا اذا كان البائن معقلا
 الخ) يشمل ما اذا آلى من زوجته ثم أباها قبل مضي أربعة أشهر ثم مضت قبل أن يقر بها
 أو هي في العدة فانه يقع خلافه لا زفر بحر (قوله قبل ايجاد المحض) سيذكر الشارح
 محترقا لية وتصور الثاني غير قيد بل لوقعه قبل وقوع المعلق الاول فكذلك كما ذكره
 أيضا (قوله ناويا) لانه كناية فلا يرد من نية (قوله لانه لا يصلح اخبارا) أي لان التعليق
 قبل فلا يصح اخبار عنه وكذا الاضافة ح وأعاد التعليل وإن علم من قوله سابقا ولذا
 وقع المعلق لطول الفصل فافهم (قوله ومثله المضاف) الاولى ومثال المضاف لان المعاني
 في الحكم فهمت من قوله سابقا ومضافا ط (قوله وفي البحر الخ) مراد بهذا التعليل
 الاستدلال على قوله ناويا ح (قوله فيفتقر لنية) أي أو والمذكرة (قوله ولو قال ان
 دخلت) بيان لما اذا كانا معقنين كما في البحر (قوله ثم دخلت ومات) أشار المصنف بتم
 الى أنه لا يتم كون التعليق الثاني قبل وبعد شرط الاول لانها لو دخلت ومات ثم قال
 ان كنت زيدا فكلتبه لا يقع لان الاول لما وجد شرطه قبل تعليق الثاني صار ضميرا والمعلق
 لا يلحق الا اذا كان التعليق قبل ايجاد المحض كما علمت من كلام المتن لان قوله ناويا فانت مائت
 صادق بثبوت النيوة ولا يصلح كون الثاني ضمرا عن الاول وبه مقط ما قبل ان كلامه
 شامل ليكون التعليق الثاني بعد وجود الشرط الثاني وقبله وكذا سقط قول هذا الغافل

أو قال فويت النيوة الكبرى
 لتعذر حله على الاخبار فيصل
 انشاء ولذا وقع المعلق كما قال
 (الا اذا كان) البائن (معقلا)
 بشرط أو مضافا (قبل) ايجاد
 (المحض البائن) كقوله ان دخلت
 الدار فانت مائت ناويا ثم أباها ثم
 دخلت ومات بخبري لانه لا يصلح
 اخبار ومثله المضاف كانت مائت
 عند انتم أباها ثم جاءه الغديقع اخرى
 وفي البحر عن هبة ان البائن
 كناية مطلقا كان أو ضميرا فيفتقر
 لنية ولو قال ان دخلت الدار
 فانت مائت ثم دخلت ومات

ان تذهب حله اخبارا عن الاول موجود في المطلق والمضاف سواء كان التعلق أو الاضافة
 قبل التمييز بعده فنثبت عدم الفرق وان اتفقت كلمته على اشتراط كونه قبل ايجاد المعز
 اه اذ لا يفتى أن التعلق بعد ايجاد المعز يصلح كون المعلق فيه وهو المبنية الثانية خبرا
 من المعز الثابت وألا يخلو فمقابلته فالوجه ما قالوه دون ما قبله (قوله ثم قلت)
 فلو عكست أي بأن كلمته أو لا ثم دخلت فالتظاهر أن الحكم كذلك لوجود العلة لأن كلامنا
 تعلقه لا يصلح اخبارا عن الاستمرار لم كونها طالقا عند كل من التعلقين اه ح
 (قوله وفي الزاوية الخ) لا فرق منه وبين ما في الذخيرة الا في لفظ البائن والحرام وفي
 افادته أنه يقع بأيهما سبق من قوله ففعل أحدهما وهذا مؤيد لما بينه المحقق افاده ط
 (قوله وكذا الوصل الثاني) أراد بالثاني الآخر لا الترتيب بدليل قوله أحدهما ح
 (قوله قيد بالقبلي) أي بقوله في المتن قبل المعز البائن (قوله لم يصح) لانه يمكن
 جله خبرا عن الآخر المعز كالقائلنا (قوله ويستثنى الخ) أي من قوله لم يصح الصريح بلحق
 البائن وأنت خبر بأنه اعلم لم يقع الخلاف في هاتين الصورتين لعدم تناول لفظ المرأة
 معتدة البائن حتى لو لم يذكر لفظ المرأة وقع قال في التبرور في التصوري شرح المسعودي
 المختلة بلحقها صريح الطلاق اذا كانت في العدة اه ح وحاصله أن عدم الوقوع
 لكونه البائن امر آفة من كل وجه بل تسمى مختلطة ومبائنه وان كان أثر السكاح وهو
 العدة نيا قايحي لحقها الصريح اذا أضافه إليها صلبا أو إشارة وكذا لو نواها بالطلاق
 كما صرح به في كافي الحاكم وشهد في الذخيرة حيث قال كل امرأته لا تدخل المباشرة
 بالخلع والايلاء الا أن يبينها أي فعند عدم التسمية صارت في حكم الابتنية فلا تسمى امرأته
 ولذا قال في حاوي الزاهد ذي قال لا امرأته أنت طالق واحدة ثم قال ان كنت امرأة
 لي فأنت طالق ثلاثا ان كنت الطلاق الاول بآنا لا يقع الثاني وان كان بجما يقع الثاني
 اه لكن يشكك في هذا ما في تعليق الصريح عن المحيط لو حلف لا يخرج امرأته من هذه
 الدار فطلقها وانقضت عدتها وخروجت بحيث وكذا لو قال ان قلت امرأتي فبقيت حرة
 فبقيا بعد المبنية لأن الاضافة للتعريف لا للتقييد اه أي تعيين ذات المحلوف عليها
 لا جسد كونها امرأته فإذا كان لفظ المرأة شاملا لها بعد المبنية وانقضاء العدة ففي حال
 بقاء العدة كمال مستثنى الاول وقد يجاب بأن المعترف المطلق حالة التعلق لاحالة وجود
 الشرط وهي في حالة التعلق كانت امرأته من كل وجه ولذا وقع البائن المطلق قبل وجود
 البائن المعز كما مر وسند كتحقيق المسئلة ان شاء الله تعالى في التعليق عند قوله وبزال
 الملك لا يسلط العين (قوله ويضبط الكل) بضم الباء وكسرهما والمراد بالكل صور
 الصالح والمستثنى منها ط (قوله ما قبل) البت الاول لو الدشيخ الاسلام بعد البرة
 شارح التلخيص الوهابي حكما في المنع والبيت الثاني لصاحب النهج (قوله كلا
 أبرز) أي أبرز كلامنا وقوع الصريح والبائن بعد الصريح والبائن ح ولا يفتى

ثم قلت يقع أخرى فمبنية
 وفي الزاوية ان قلت كذا فخلال
 الله على حرام ثم قال كذلك لا امر
 آخر ففعل أحدهما بآنا وكذا
 لو فعل الثاني على الاشبه فليصنف
 قيد بالقبلي لانه لو أبان أو لا ثم
 أضاف البائن أو علقه لم يصح
 كضمير بآنا ويستثنى ما في الزاوية
 شكل امرأته طالق لم يقع على
 المختلة ولو قال ان فعلت كذا
 فأمر أنه كذا لم يقع على معتدة
 البائن ويضبط انكسر ما قبل

مطلب
 المختلة والمباشرة ليست امرأته من
 كل وجه

ما في قوله كلامن الابهام نهر قات وفي كثير من نسخ الشرح لم يوافق ذلك ولا يستقيم معه الوزن (قوله لا يائنا) عطف على كلا ومع يسكون العين للوزن معنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسره نعمت لقوله يائنا أي لا يقرب يائنا كما بعد منته وهذا العطف كالاستثناء في المعنى كما أنه قال كلا بجزء الا يائنا بعد منته وقوله الا اذا علقته من قبله استثناء من العطف الذي هو بمنزلة الاستثناء أي لا يقرب يائنا بعد يائنا الا اذا علق البائن الواقع بعد المثل قبل المثل فضمير علقته البائن الاول وضمر قبله المثل الذي هو البائن الثاني اه ح والتعبير بالمثل مشعر باخراج اليمين من العكس كبري ولا يخفى ما في اليت من التعقيد والوضع ما قبل

صريح طلاق المرء يعلق منه • ويلحق أيضا يائنا كان قوله

كذا عكسه لا يائنا بعد يائنا • سوى يائنا قد كان علق قبله

(قوله لا يائنا امرأة) استثناء ثان من قوله كلا بجزء فانه بعد اخراج البائن بعد البائن منه بقي البائن بعد الصريح والصريح بعد الصريح والصريح بعد البائن فاستثنى منه باعتبار هذا الاخير ما في البرازية من قوله كل امرأتى طالق وكان له محتملة فانه صريح لخلق يائنا ولم يقع لما قدمناه وبكل معنى في وكل بالضم على الحكاية والواو في قوله وقد ضلح العسل والخلق مبيح للقاء مع مطروف على خلق وبعد معنى على الضم اقطعته عن الاضافة ونية معناه هو مطروف لا خلق أي وألحق الصريح بعد الضلح ح (قوله كل فرقة الخ) أفاده ان قوله والصريح يعلق الصريح الخ اغماض في الطلاق لا الفسخ هذا ويرد على الكلمة الاولى اماه أحدهما عن الاسلام وارتداد أحدهما على الثانية الفرقة كاللهان كما يأتي بيانه (قوله كل سلام) أي اسلام الزوج لو امرأته بجوسية أبت الاسلام أو اسلام زوجة حرة ما جرت النكاحية كذا يحفظ السامحاني وذكر في الفتح أول كتاب الطلاق اذا سبي أحد الزوجين لا يقع طلاقه عليها وكذا لو هاجر أحدهما مسلما أو ذميا أو خرجا ستائمين فأسلم أحدهما أو صار ذميا ففي امرأته حتى تحضر ثلاث حضن فتقع الفرقة بلا طلاق فلا يقع عليها طلاقه ثم قال اذا أسلم أحد الزوجين الفتيين وفتر بينهما ما بالآخر فانه يقع عليها طلاقه وان كانت هي الامة أي وان كانت بجوسية قال وبه يتقضى ما قبل اذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اه قلت وهو على ما في البرازية اذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه وبه التامح اصح من ذكرنا في الرمي أن موضوع ما في البرازية في طلاق أهل الحرب قلت وعليه فكان لفظ أسلم محرف عن سبي فأقول وبمسئلة الامام وادع على المستنف لانها نسخ وتعلق فيما الطلاق (قوله ودة مع لحاق أي اذا ارتدت ولحق بداء الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عادت لمسلمة فطلقها في السنة يقع والمرتبة اذا انحلت فطلقها زوجها ثم عادت مسلمة قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع خاتبة وقيد بالصالح اذ بدونه يقع لان الحرمة غير متبادلة فانها ترتفع

كلا بجزء لا يائنا مع مثله
الا اذا علقته من قبله

لا يائنا امرأة وقد ضلح
والخلق الصريح بعد لم يقع

(كل فرقة هي فسخ من كل وجه)
كلامه وقد وقع طلاق

بالإسلام فتح ومن قامه في باب نكاح الكافر وفي الذخيرة ولو ارتدت المرأة ولم تلحق وطلقها في العدة وقع لاؤها عليها لانها لم تزد ادانت والمباينة يلحقها صريح الطلاق لا تلحق اه ولا يفتي أن الفرقة بالردة فصح ولو بدون خلق فهي واردة على المصنف (قوله) وخبر بلوغ وصق) ويصعد الفرقة بحرمة المصاهرة كتفيل ابن الربيع لانها حرمة مؤبدة فلا يقيد الطلاق فأنه كافي القبح أول الطلاق وصرح في موضع آخر بأنه لا يقع في الفرقة باللعان لانه حرمة مؤبدة أيضا قلت ومثله الفرقة بالزناح وصرح أيضا بعدم اللعان في النسخ بعدم الكفارة ونقصان المهر ونقص في الذخيرة أيضا عدم اللعان في ملكها زوجها وقد طلقها قبل أن تنعته أو تنقته لاؤها أخرجته عن ملكها وهي في العدة فانه يقع لانه مادام عبدا لها لا تنقته عليها لها ولا سكن فلا يقع طلاقها عليها بخلاف ما اذا باعت أو أعنته فيقع (قوله مطلقا) أي صريحا أو كتابة ح ويقيد ما بعده (قوله) وكل فرقة هي طلاق) كالفرقة في الإبلاء واللعان والجب والعنة ونقمت في باب المهر تطلما بيان الفرق وبيان ما يكون منها فصا وما يكون طلاقا وما يتوقف منها على قضاء التقاضي وما لا يتوقف وصرح في الذخيرة بأن معتدة اللعان يلحقها الطلاق وهو خلاف ما قد متناه آنفا من القبح مع أن الفرقة باللعان طلاق لا نسخ لكن تعليله بأنهم سحرمة مؤبدة يرجح ما قاله لكن سبأ في بابها أنها حرمة مؤبدة مادام أهلا لللعان فإذا خرجا عن أحلية اللعان أو أحدهما له أن ينكحها وكذا لو أكنب نفسه حذوله أن ينكحها نازل (قوله) على نحو ما بينا) أي من قوله الصريح يلحق الصريح الخ ح (قوله) انما يلحق الطلاق لمعتة الطلاق الخ) اعترضه في أول طلاق القبح بأنه غير حاضر لأن العدة قد تصح بدون الطلاق والوطء كالعرض النسخ بغيره بعد مجزئ الخلو الأن يجلب بأن الخلو ملحق بالوطء ثم قضى أن عدة النسخ لا يقع فيها طلاق مع أنه منقوض بما إذا أسلم أحدهما وأبى عن الإسلام فانه يقع طلاقه عليها مع أن الفرقة فيها نسخ وبما إذا ارتد أحدهما فانه يقع طلاقه مع أن الفرقة برده فصح خلافا لما في يوسف وكذا بردها إجماعا اه وهذا النقص وارد أيضا على عبارة المتن كما قد متناه فصارا للحاصل أن الطلاق يلحق في عدة فرقة عن طلاق أو إباحة أو ردة بدون لحاقه بالحرب وتقدمت ذلك بقولي

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق • أو الإباحة أو ردة بلا لحاق وهو أحسن من قول القدسي

وشاير بلوغ وصق (لا يقع الطلاق في عدةها) مطلقا (وكل فرقة هي طلاق يقع) الطلاق (في عدةها) على نحو ما بينا (في خروج) • انما يلحق الطلاق لمعتة الطلاق اما المعتدة للوطء فلا يلحقها خلاصة وفي القصة قد خرج امرأته من عبده لم يكن طلاق ثم رجم

في عدة عن الطلاق يلحق • أو ردة أو الإباحة يفرق

(قوله) اما المعتدة للوطء فلا يلحقها) مثله لو طلقها باناء أو نكحها ثم بعد مضى حبس من هذه ثم تلا وطئها عالم بالحرمه فلهذا عدة طلبة وتدا اختلافا إذا احتلت الثالثة فهي منهسا ولزمها حبس ثان أيضا لا كمال الثانية ولو طلقها في الحبس الثاني الأخيرين لا يقع لانها عدة ووطء لا طلاق فأدعى في الذخيرة (قوله ثم رجم) أي رجم عازيا إلى كتاب آخر لا عادته

ذَكَرَ حُرُوفَ اصْطَلَحَ عَلَيْهَا مِنْهَا إِلَى أَسْمَاءِ الْكَسْبِ (قَوْلُهُ أَنْ تَوَى طَلَقْتَ) لَمْ
 وَجْهَهُ أَنْ قَوْلَهُ تَوَيْتَ أَحَدًا أَوْ فُلَانَةً يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ صَعَّ تَزْوِيهَا مِمَّا
 أَوْ تَقْدِيرُ لَا يَهْمُ طَلَقُ مَنْ فَاذَنْتَ الْطَّلَاقَ تَعَيَّنَ الثَّانِي مَقْلُوقٌ (قَوْلُهُ تَقَعَ وَاحِدَةً بِلَانِيَّةٍ)
 لِأَنْ تَزْوِي فَرَقْتَهُ فَإِنْ تَوَى الثَّلَاثَ فثَلَاثَ بَرَاذِيَةٍ وَيُضَافُ مَعَهَا فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ
 لَتَضَائِعًا وَلَوْ قَالَ أَذْهَى فَتَزْوِي وَيُقَالُ أَمْ أَوْ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ لِأَنْ مَعْنَاهُ أَنْ أَمْسَكَتَ أَمْ
 الْأَنْ يَشْرُقَ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْقَاءِ وَهُوَ بَعِيدٌ هُنَا بِحَرٍّ عَلَى أَنْ تَزْوِي كِتَابَةً مِثْلَ أَذْهَى فَيَصْنَحُ
 إِلَى التَّبَعَةِ بَيْنَ أَيْنَ صَارَ قَرْنُهُ عَلَى إِرَادَةِ الطَّلَاقِ بِأَذْهَى مَعَ أَنَّهُ مَذْكُورٌ بِمَعْنَى الْقَرْنَةِ
 لِأَنْ تَقْدَمَ كَامِلٌ عَلَى عَمَلٍ فِي اعْتِدَائِهِ ثَلَاثًا فَالْأَوَّلُ مَعْنَى شَرْحِ الْجَامِعِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَاوِ
 وَالْقَاءِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي النُّسخَةِ أَذْهَى وَتَزْوِي لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْبَانِيَّةِ وَأَنْ تَوَى فَهِيَ وَاحِدَةٌ بِأَنَّهُ
 وَأَنْ تَوَى الثَّلَاثَ فثَلَاثَ (قَوْلُهُ وَأَفْلَحِي) فِي الْبَدَأِ نَحْوُ قَالَ مُحَمَّدٌ قَالَ لَهَا أَفْلَحِي يَرِيدُ
 الطَّلَاقَ يَقَعُ لَهُ بِمَعْنَى أَذْهَى يَقُولُ الْعَرَبُ أَفْلَحَ بَضْعُ أَيْ ذَهَبَ بَضْعٌ وَيَحْتَمِلُ أَفْلَحِي بِمَعْنَى
 بِشَالٍ أَفْلَحَ الرَّجُلُ إِذَا ظَفَرَ عِرَادَهُ بِحَرٍّ (قَوْلُهُ وَأَنْتَ عَلَى كَالْمَيْتَةِ) أَيْ يَقَعُ أَنْ تَوَى
 وَالْمَرَادُ الْقِسْمَةُ بِمَا لَوْ عَمَّ الْعَيْنَ كَالْمَرْءِ وَالْخُفْرَةِ وَالْمَيْتَةُ فَالْحَكْمُ فِيهِ كَالْحَكْمِ فِي أَنْتَ عَلَى
 حَرَامٍ بخلاف ما لَوْ قَالَ أَنْتَ عَلَى كَسْتَا عَفْلَانٍ فَلَا يَقَعُ وَأَنْ تَوَى فَأَدَمَةُ فِي الذُّخْرَةِ أَيْ لَا
 مَتَاعَ فَلَنْ لَيْسَ بِحَرَمٍ الْعَيْنِ وَيَجْعَلُ أَنْتَ عَلَى حَرَامٍ بِمَعْنَى عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَقَشِّصِينَ مِنْ
 تَوَقُّعِ الْوُقُوعِ بِهِ عَلَى النِّبْيَةِ (قَوْلُهُ لَهُ تَنْسِيْبُهُ بِالسَّرْعَةِ) الْأَوَّلَى فِي السَّرْعَةِ كَأَنَّهُ قَالَ
 أَنْتَ حَرَامٌ سَرِيْعًا كَسَرْتَهُ الْمَاءَ فِي جَوْبِهِ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ أَنْتَ حَرَامٌ مَقْلُوقٌ بِالصَّرِيحِ فَلَا يَحْتَاجُ
 إِلَى تَنْسِيْبِهِ فَلَمْ يَحْتَاجْ إِلَى غَيْرِ الْقَتْبِ بِهِ طَوَّلَ وَهُوَ الْمُتَعَيَّنُ (قَوْلُهُ مَا يَقْلُ خَذِي أَيْ
 طَرِيقُ ثَمْتٍ) أَيْ قَدْ تَوَى يَقَعُ ثَلَاثٌ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَقَالَ ابْنُ سَلَامٍ أَخَافُ أَنْ يَقَعُ
 ثَلَاثَ لِمَعْنَى كَلَامِ النَّاسِ كَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ مَرَادَ النَّاسِ بِشَيْءٍ اسْلُكِي الطَّرِيقَ الْأَرْبَعَ وَالْأَوَّلَى
 فَالْقَطْعُ لِمَا يَعْطَى الْأَمْرَ بِسُلُوكِ أَحَدِهَا وَالْأُخْرَى أَنْ يَقَعُ وَاحِدَةً بِأَنَّهُ فُتِحَ وَالْقِسْمَةُ أَعْلَمُ

• (بَابُ تَقْوِيضِ الطَّلَاقِ) •

أَيْ تَقْوِيضُهُ لِلزَّوْجَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا كَانَ التَّقْوِيضُ أَوْ كِتَابَةً يَضَالُ قَوْضُهُ لِأَمْرٍ أَوْ
 وَدَّعَ الْبَيْتَ حَرَمِيٍّ فَالْكِتَابَةُ قَوْلُهُ اخْتَارِي أَوْ أَمْرًا يَدُوكَ وَالصَّرِيحُ قَوْلُهُ طَلَّقْتُ نَفْسَكَ
 أَوْ السُّعُودَ (قَوْلُهُ تَزْوِي) أَيْ الصَّرِيحُ وَالْكِتَابَةُ ح (قَوْلُهُ وَأَنْوَاعُهُ) الضَّعِيفُ عَائِدٌ إِلَى
 مَا يَوْجُهُ الذِّهْنُ لِلتَّقْوِيضِ وَالْأَبْلَغُ تَقْسِيمُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى غَيْرِهِ أَوْ السُّعُودَ (قَوْلُهُ
 تَقْوِيضٌ وَيُوكِلُ) الْمُرَادُ بِالتَّقْوِيضِ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ كَمَا بَيَّنَّا وَذَكَرْنَا فِي الْقَتْعِ فِي فَصْلِ الْمُنْشِئَةِ
 أَنَّ صَاحِبَ الْهَدَايَةِ جَعَلَ سَائِلَ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّمْلِكِ وَالتَّوَكُّلِ مَرَّةً بِأَنَّ الْمَالِكَ يَجْعَلُ بِرَأْيِ
 نَفْسِهِ بخلاف التَّوَكُّلِ مَرَّةً بِأَنَّهُ عَمَلٌ لِنَفْسِهِ بخلافه مَرَّةً بِأَنَّهُ يَجْعَلُ بِعَيْنِهِ نَفْسَهُ بخلافه
 قَالَ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الرَّأْيِ وَالْمُنْشِئَةِ أَنَّ الْعَمَلَ بِالرَّأْيِ يَجْعَلُ بِإِرَادَةِ أَصْرٍ بِإِعتِبَارِ كَوْنِهِ
 لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَالْعَمَلَ بِعَيْنِهِ أَيْ بِإِختِيَارِهِ ابْتِدَاءً بِإِعتِبَارِ مِطَاقَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ

أَنْ تَوَى طَلَقْتَ أَذْهَى وَتَزْوِي
 تَقَعَ وَاحِدَةً بِلَانِيَّةٍ أَذْهَى إِلَى جِهَتِهِمْ
 يَقَعُ أَنْ تَوَى خِلَافَةً وَكَذَا أَذْهَى
 مَعْنَى وَأَفْلَحِي وَفُتِحَتِ التَّكَاخُفُ
 وَأَنْتَ عَلَى كَالْمَيْتَةِ أَوْ كَلِمَةٍ
 الْخُفْرَةُ أَوْ حَرَامٌ كَلِمَةٌ لِأَنَّهُ تَنْسِيْبُهُ
 بِالسَّرْعَةِ وَلَا يَقَعُ بِأَرْبَعَةِ طَرِيقٍ
 عَلَى مَقْصُودَةٍ وَأَنْ تَوَى مَا يَقْلُ
 خَذِي أَيْ طَرِيقُ ثَمْتٍ
 • (بَابُ تَقْوِيضِ الطَّلَاقِ) •
 لِمَا ذَكَرَ مَا يَوْجُهُ نَفْسَهُ بِنَوْعِهِ
 ذَكَرَ مَا يَوْجُهُ غَيْرَهُ بِأَنَّهُ وَأَنْوَاعُهُ
 ثَلَاثَةٌ تَقْوِيضٌ

والاعتبار معنى الاموية ثم قال بعد ما بحث في الاولين ان القرق الثالث اسوب
 (قوله ورسالة) كان يقول لرجل اذهب الى فلانة وقل لها ان قريحتك يقول لك اختاري
 فهو اقل لكلام المرسل لامتنى لكلامه بخلاف الثالث والوصف لكل لانهم قالوا
 ان الرسول معبر وبغير هذا ما ظهر (قوله ثلاثة) أي بالاستعرا بما المصنفها
 بالاختيار لنبوة بصرى في الاخبار ولم يجعل له فصلا على حدة كصاحب الهداية لانه
 لم يسبقه شيء يفصل به عما قبله بخلاف الاخير من فاكنتي فيه بالباب نهر وما صله
 أن التفويض أعم فتناسب أن يترجم له بالباب والثلاثة أنواعه فتناسب أن يترجم لكل
 منهم بفصل لكن لم يترجم له للتصوير لانه لم يسبقه كلام وبه يظهر أن ترجمة المصنف الثاني
 بالباب غير مناسبة (قوله قال لها اختاري) أشار بعدم ذكر قبولها اليها أنه عليه السلام
 بالملك وحده فلورجع قبل انقضاء المجلس لم يصح وقيد بقصره على التصير المطلق لانه
 لو قال لها اختاري الطلاق فقلت اخترت الطلاق فهي واحدة رجعة لانه لما صرح
 بالطلاق كان التصيرين الايمان بالرجعي وتركه ط عن البحر (قوله أو امرئ يذل)
 لاحاجة اليه لذكر أحكام الامر باليد في فصل مستقل يأتي ط (قوله تفويض الطلاق)
 دل على هذا المضاف عقد الباب في كافى التبريح (قوله لانها كناية) أي من كائنات
 التفويض شر بلائيه (قوله فلا يصح ملان بلائيه) أي قضاء ودانة في حالة الرضا ما
 في حالة الغضب أو المذاكرة فلا يصح نقضه في أنه لم يزل الطلاق لانها جامع لجميع الجواب
 كما مر ولا يصحها المقام معه الانشراح مستقبلا لانها كالقاضي أفاده في النقص والبحر
 ثم اعلم أن اشتراط النية انما هو فيما اذا لم يذكر النفس أو ما يقوم مقامها في كلامه وانما
 ذكرت في كلامه فقط كما يأتي في خبره فتنبيه ذلك فالي لم يرد به عليه (قوله أو يطلق
 نفسك) هذا تفويض بالصرح ولا يحتاج الى نية والواقع به رجعي ونقص فيه نية الثلاث
 كما سيذكره المصنف أول فصل المشيئة (قوله في مجلس علمها) أفاد أنه لا اعتبار بمجلسه
 فلخيرها ثم قام فولى يطل بخلاف قيامها بحر عن البدائع ط (قوله مشاهفة) أي
 في الحاضرة أو اخبار في الغائبة منصوص بان على الحال من علمها (قوله عالم وقته الخ)
 فلو قال جعلت لها أن تطلق نفسها اليوم اعتبر بمجلس علمها في هذا اليوم فلو ضي اليوم
 ثم علت خرج الامر عن يدها وكذا كل وقت قيد التفويض به وهي غائبة ولم يعلم حتى
 انقضى يطل خاوها فتح ويحرر وسائر فروع في الوقت آخر الباب وأنه لا يطل الوقت
 بالاعراض (قوله ويمضي الوقت) معطوف على وقته المجرى وثابت الياء فيه من
 خبر يرف التنازع أو على لغة كما هو أحد الوجهين في جوابها عن قوله تعالى أنه من يتق
 ويصبر فرامة ونفع يسر فالمنى لها أن تطلق في المجلس وان طال الحق عدم وقته ومضى
 الوقت بأن لم يوقته أو وقته ولم يمض فان وقته ومضى سقط الخبر وأوجبه هر فوعا والواو
 فيه الحال فهو فاسد صناعة ومعنى أما الاول فلا بد من الحال التي فعلها مضارع مثبت

ونحوه كقول رسالة وانما
 التفويض ثلاثة فغيره أو يريد
 ومشيئة (قال لها اختاري
 أو امرئ يذل بنوي) وهو يرض
 (الطلاق) لانها كناية فلا يصح
 بلائيه (أو يطلق نفسك فلها أن
 تطلق في مجلس علمها) مشاهفة
 أو اخبارا (وان حال) يوما أو
 فاسد ما لم يوقته ويمضي الوقت

لا تفتن بالواو وأما الثاني فلهيروية المعنى مذكور في وقت في حال معنى الوقت وإذا الوقت
 كيف معنى الوقت فانهم نعم في بعض النسخ في معنى الوقت بالقام والباله الجازم للمعنى
 والمعنى فان وقت في معنى المجلس معنى الوقت (قوله قبل علمها) ليس فيها احتراز بابل
 هو تنبيه على الاختلاف ليعلم مقابلة الاولى حكمها هو عادة الشارح في مواضع لا تخصي
 فافهم (قوله مالم تهم الخ) الاول أن يذكر له عاطفا بضمه على قوله مالم يوقته ولو قال
 مالم تهمل ما يبدل على الاعراض لكان أخصراً وأقرب لصيح عطف قوله أو وحكم على حقيقة
 ولأنه يفني عن قوله أو تعمل ما يقطع ولأن بطلانه بكل قيام مطلقاً قول البعض والاصح
 كافي البصر والنهر أنه لا بد أن يدل على الاعراض وأثر الخلاف يظهر فيما لو قامت تدعو
 الشهود كإياقي ولو أقامها أو جامعها بطل كإياقي لتمكنهن المبادرة إلى اختيارها وتسببها
 فعدم ذلك دليل الاعراض (قوله لتبدل مجملها حقيقة) أفاد أن القيام يختلف به
 المجلس حقيقة وهو خلاف ما في انصاح الاصلاح فانه قال ان المجلس وان لم يتبدل يجزئ
 القيام الآن الخيار بطل به لانه يدل على الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية
 وفي التيسير المجلس يتبدل تناو حقيقة بالتصوّل إلى مكان آخر وتارة حكماً بالاختلاف في عمل
 آخر اه ط قلت وكان الشارح حمل القيام على القول فانه يقال قام عن مجلسه اذا
 تحول عنه لا يجزئ القيام عن قولها علمت من أن بطلانه بكل قيام مطلقاً خلاف الاصح
 (قوله عما يدل على الاعراض) قيده لانه لو غيرها فليست ثوباً أو شربت لا يخل خيارها
 لأن اللبس قد يكون لتدعو شهودا والعطف قد يكون شديد يمنع من التأمل ودخل
 في الصل الكلام الابتنى وهذا في الضمير المطلق أما الوقت فيشمر مثلاً فلا يطل بذلك
 مادام الوقت باقياً كما مر أفاده في البصر وبأن قيام الكلام فيما يكون اعراضاً وما لا يكون
 (قوله فتوقف على قبولها في المجلس) أراد بالقبول الجواب والضمير في يتوقف عائد على
 التطبيق المفهوم من قوله علمها أن تطلق لاعلى التعليل المأمور جوابه من أن هذا التعليل
 يتم بالملك وحده ولا يتوقف على القبول لكونها تطلق بعد التقويض وهو بدقنام
 التعليل كالأوضح في النهر وبه علم أن هذا التعليل لا يتوقف تمامه على القبول
 ولا على الجواب في المجلس لأن الجواب أي التطبيق بعد علمه وانما المتوقف على
 الجواب هو صحة التطبيق فافهم (قوله فلم يصح رجوعه) تفريع على كونه ليس وكيلا
 فان الواكلا غير لازمة فلو كان توكل كلاً لاصح عزلها قال في البصر عن جامع التصولين
 تفويض الطلاق إليها قبل هو وكالة تلك عزلها والاصح أنه لا يملك اه لكن اذا كان
 توكلاً لا يلزم منه عدم صحة الرجوع كافي المراجع قال لا تقاضيه لطلبه فانها تملك ويصح
 الرجوع اه وعلمه في الذخيرة بأنه معنى البين اذ هو تطلق الطلاق تطلقها نفسها
 واعترض في الضمير بأن هذا يجري في سائر الوكالات لتضمنه معنى اذا بعته ففداً بوجه مع
 أن الرجوع عنها صحيح وانما العلة هي كونه عليها كإيم بالملك وحده بلا قبول وتامه في النهر

قبل علمها (مالم تهم) لتبدل مجلسها
 حقيقة (أو) حكماً بأن (تصحيح)
 ما يقطع عما يدل على الاعراض
 لانه تملك فتوقف على قبولها
 في المجلس لا توكل فلم يصح
 رجوعه

فانهم (قوله حتى لو غيرها الخ) تحرير فلن على عدم كونه نو كبلابل هو عليك فان حقه
الحقت وهو قول محمد كونها ثابتة عنه وهو مجموع كافى الفسخ عن الزادات لصالح
المصط أى كونها صارت مالكة وعطه فلو وكل رجلا بطلاقها بحث كإساقى فى الإيمان
إن شاء الله تعالى عند ذكر ما يثبت فيه بفعل مأثور (قوله وأخواته) الأولى وأخيه
وهما اختارى وأمرك بذلك وأعلم أن ما ذكر المستفاد من قوله وجاوس القاشقة
سيذكر كما يضاف فصل المشقة (قوله فلا يتقيد بالجلس) أما فى قوله وقى ما قلناهما
لعموم الاوقات فكأنه قال فى أى وقت شئت فلا يقتصر على المجلس وأما إذا وأما
فانها موقى ومواعيدها وما عنده فباعتداله لشرط كإستعماله للفرق لكن الأمر
ما يريد هنا فلا يخرج بالشك ح عن المنع (قوله لما مر) أى من أنه ليس نو كبلابل
لوصح نو كبلابلها بطلاقها فيكون غلظا لا نو كبلابل كافى العزم من القولين (قوله
أو قوله لا يجنبى طلق امرأتى) قيد بالطلاق لأنه لو قال أمر امرأتى سيدل يقتصر على
المجلس ولا ينافى الرجوع على الأصح بجر عن الانطلاق فى فصل المشقة ولو لم يجر على الأمر
بالدوام الأمر بالطلاق فيه تفصيل مذ كور هناك (قوله فيصع رجوعه) زاد الشارح
العام فيكون فى جواب أما التى زادها قبل (قوله لأنه نو كبل محض) أى بخلاف
طلق نفسك لانها عاملة لنفسها فكان غلظا لا نو كبل بجر (قوله كان غلظا كافى فيها)
لانها عاملة فيه لنفسها وقوله نو كبل فى حق شرطتها لانها عاملة فيه لنفسها وانما ظاهره
ليس من هجوم المحذور ولأن استعمال المشترك فى معنيينه لأن حقيقة قوله طلق واحدة
وعى الأمر بالتطليق وإن اختلف الحكم المترتب عليه باختلاف متعلقه كالوقال لا آخر
طلق امرأتى وأمرأتى فانه نو كبل وأصيل فاقهم (قوله فيصع غلظا) فلا يملك الرجوع
لأنه قرض الأمر الى رأيه والمالك هو الذى يصرف عن مشيئته والوكيل مطلوب منه
الافعل شاء أو لم يشأ ط عن المنع (قوله لا نو كبل) أى وإن صرح بالوكالة بجر عن التولية
(قوله لا يرجع ولا يزل) لا يلزم من عدم ملك الرجوع عدم ملك العزل لأنه لو قال لا يجنبى
امرأتى سيدل ثم قال عزلتك وجعلته يدها لا يصع عزمه أنه لم يرجع عن التفويض
بالكلية فاقهم (قوله ولا يسل يجنون الزوج) نظرا الى أنه تطليق ط (قوله لا يبعقل)
هو التمس ط (قوله فيصع) تقرير على الخامس وبناه ما فى البصر من المصطلح لوجعل
امرأته يصبى لا يبعقل أو يجنون فذلك اليه مادام فى المجلس لأن هذا غلظا فى شخصه وأطلق
فان لم يصح باعتبار التمسك يصح باعتبار معية التعليق فمعناها باعتبار التعليق فكأنه قال
إن قال لك الجنون أنت طالق فانت طالق وباعتباره معنى التمسك يقتصر على المجلس
عملنا بالمشيئين اه ط قال فى الخيرة ومن هذا استخرجنا جواب مسئلة صارت واقعة
الفتوى صورتها إذا قال لامرأته الصغرة أمرك بذلك بنوى الطلاق خلقت نفسها مع
لأن تعدير كلامه إن طلقت نفسك فانت طالق (قوله ومضى لا يبعقل) بشرط أن يسلكم

حتى لو غيرها لم يعلق أن لا يطلقها
فطلقت لم يعلق فى الأصح (لا)
تطلق (يعنى) أى المجلس (الأذا
زاد) على قوله طلق نفسك
وأخواته (حتى شئت أو حتى ما شئت)
أ وإذا شئت أو إذا ما شئت فلا
يتقيد بالمجلس (ولم يصع رجوعه)
لما مر (و) أما فى طلق شركك
أو قوله لا يجنبى طلق امرأتى
(و لم يصع رجوعه) عنه (ولم يقيد
بالمجلس) لأنه نو كبل محض وفى طلق
نفسك وشركك تكون غلظا كافى فيها
نو كبل فى حق شرطتها جوهرية
(الأذا علقه بالمشقة) فيصع
غلظا لا نو كبل ولا الفرق بينهما
فى خمسة أحكام نفى التمسك لا يرجع
ولا يزل ولا يسل يجنون الزوج
ويتقيد بمجلس لا يبعقل فيصع
تحريره يجنون ومضى لا يبعقل

فصم أن يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبير العقل ط عن البصر (قوله بخلاف
 التوكيل) أي في المسائل الجنس لكن في الأخيرة يصح ما ذكره في فصل المشقة (قوله
 نعم لو جاز) أي المقتضى إليه ط (قوله فهنا توسع الخ) نظيره كافي البصر من فصل
 المشقة لو جاز التوكيل بالبيع جنوا يعقل فيه البيع والشراء باع لا يشترط فيه بخلاف
 ما لو وكل مجنونا بهذه الصفة لأنه في الأول كان التوكيل يبيع تكون العهدة فيه على
 الوكيل وبعد ما جاز تكون العهدة على الموكل فلا ينفذ وفي الثاني انما وكل يبيع عهده
 على الموكل فينفذ عليه كافي الخفية وفي تفويض الطلاق وان كان لاهمة أصلاً لكن
 الزوج حين التفويض لم يعلق الاعلى كلام عاقل فإذا طاق ووجبتون لم يوجد الشرط
 بخلاف ما إذا فوض إلى مجنون ابتداءً وان لم يعقل أصلاً فانه يصح باعتباره معنى التطبيق
 وفي التوكيل بالبيع لا يصح الا إذا كان يعقل البيع والشراء كما مر وكأنه يحسن المعنوية
 ومن فرغ التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه تسويع في الابتداء ما لم يتساع في البقاء
 وهو بخلاف القاعدة القديمة من أنه يتساع في الباقى ما لم يتساع في الابتداء اه ما في البصر
 مله ما قلت وهذه القاعدة عبر عنها في الاشياء بقوله الزاوية يقتضي التوابع ما لا يقتضي
 في غير هاتين فرع عليهما فروع على عكسها فخرجت من هذين الفرعين قصير فروع
 العكس أو بعبارة زيادة هذين الفرعين (قوله ولو جاز في القاعدة) في جامع القصولين ولو
 مشت في البيت من جانب إلى جانب لم يبطل اه قال في البصر معناه أن يغيرها وهي قائمة
 فثبت من جانب إلى آخرها ما لو غيرها وهي قاعدة في البيت فقامت ببطل خيارها بمجرد
 قيامها لأنه دليل الاعراض اه قلت وفيه أن هذا قول البعض وأن الأصح أنه لا بد
 أن يكون مع القيام دليل الاعراض كما مر (قوله واتمكاه القاعدة) أمالوا ضلحت فبطل
 لا يبطل وقيل إن هاتين الوساوسة كما فعل فنوم يبطل بغير عن الغلظة (قوله للمشورة)
 فلو دعت لغيرها يبطل لما مر من أن الكلام الاجنبي دليل الاعراض (قوله بفتح وضمر)
 أي فزع الميم وضم الشين وكذا يكون الشين مع فتح الميم والواو كافي الصباح (قوله إذا
 لم يكن عندها من يدعوهم) صادق بما إذا لم يكن عندها أحد أصلاً أو عندها ولا يدعوهم
 فلو عندها من يدعوهم فدعت بنفسها يبطل والظاهر أن هذا الحكم يجري في دعاء الأب
 للمثورة ط (قوله في الأصح) وقيل إن تحولت ببطل بناء على أن الاعتبار بما قبل المجلس
 أو الاعراض والأصح اعتبار الاعراض أعاده في البصر (قوله لتكتمها من الاختيار)
 أي اختيارها نفسها فقدم ذلك دليل الاعراض بغير (قوله والفق) أي الشبهة
 (قوله حتى لا يتقبل الخ) لأن سرها غير مضاف إلى ركاها إلى غيره من الرعي ودفع
 الماء فلا يبطل الخيار بغيرها بل يتقبل المجلس فتح (قوله الآن تجيب مع سكونه)
 لأنها لا يتكلم الجواب بأسرع من ذلك فلا يتقبل حكمه لأن اتحاد المجلس انما يستبر لبصر
 الجواب متصل بالطلب وقد وجد إذا كان بلا فصل هكذا في الفتح وقصر الأسراع

بخلاف التوكيل بغير ثم وجب
 بعد التفويض لم يقع فهنا توسع
 ابتداء لاجله عكس القاعدة
 فليحفظ (ولو جاز) القائمة
 (واتمكاه القاعدة) وقعود التكنة
 ودعاء الأب أو غيره (للمشورة)
 بفتح ضم المشاورة (و) دعاء شهود
 للاشهاد على اختيارها الطلاق
 إذا لم يكن عندها من يدعوهم
 سواء تحولت عن مكانها أو لا في
 الأصح خلاصة (وايقاف دابة
 هي ركاها لا يتطعم) المجلس
 ولو أقامها أو جامعها لم يبرهن بطل
 لتكتمها من الاختيار (والفق)
 لها كالتبديد وسر دابة كسرهما
 حتى لا يتقبل المجلس بغيرها
 ويتقبل بغيرها لاجل لائقه إليها
 الآن تجيب مع سكونه أو يكون
 في عمل بقودها الجمل

في التلاصق بأن يسبق جوابها دخولها نهر وظاهر قول الفتح فلا يتبدل سكا أنه لا يشترط
 هذا السبق لأنه لا يحصل به التبدل لاحقة ولا حكا (قوله فانه كالسنة) يعني بجماع
 أن السبق كل منهما غير مضاف الى ركب وقياس هذا أنه لو كانت على دابة وقفن
 بقوده أن لا يبطل سيرها نهر وأقره الرمي قلت قد يقال انه قياس مع الفارق فانها
 لو كانت في حمل بقوده آخر ينسب السير الى الفاعل لعدم تمكن ركب الحمل من تسير
 الدابة بخلاف ركب الدابة فانه يمكنه التسير فيسبب اليه وان فاده غير ما مل قال
 الرمي ويغني أن الدابة لو جئت وعزت من ردها أن تكون كالسنة لان فعلها حينئذ
 لا ينسب الى الركب كما يأتي في الجنايات • (سنة) لا يبطل خيارها فلو نالت قاعدة
 أو كانت على المسكوبة أو الوتر فأنه ما والسنة المؤكدة في الأصح أو وضعت الى النافذة
 ركة أخرى أو لبست من غير قيام أو أكلت قلة لا أو شربت أو قرأت قليلا أو جئت
 أو قالت لم تطلقني بل أنت قال في الفتح لان المبدل الجلس ما يكون قناعا للكلام الأول
 وخاصة في خبره وليس هذا كذلك بل الكل يتعلق في واحد وهو الطلاق ونعاه في الشهر
 (قوله لعدم تنوع الاختصار) لان اختيارها انما يفيد انخلوص الصفاء والينونة
 تثبت بمقتضى ولا عموم له نهر أي معنى اخترت نفس اصطفاها من ملك أحد لها وذلك
 بالينونة فصارت الينونة مقتضى وهو ما يقتضيه ضرورة تعميم الكلام فان اصطفاها نفسها
 مع ملك الزوج لا يمكن فيقدر لاني أنت نفسي والمقتضى لا عموم له لانه ضروري فيقدر
 بقدر الضرورة وهو الينونة الصغرى اذ هي انفس نفسها وقطعها من ملك الزوج فلا
 تصمة الكبرى لعدم احتمال اللفظ لها رحتي (قوله بخلاف أنت بائن) لانه مغفون به
 لا مانع من عومه فاذا أطلق انصرف الى الأدنى وهو الينونة الصغرى ولو نوى الكبرى
 صح لانه نوى محتمل لفظه وكذا قوله أمره بذلك ولا يصح ايقاع الرجعي به لانه تفويض
 بلفظ السكابة والواقع بها البائن وهو محتمل الينونتين فيصرف الى الصغرى وان نوى
 الكبرى فأوقفها بلفظها أو ضمها مع لما قلنا فأفاده الرجعي (قوله استصانا)
 راجع الى قوله أو أنا اختار نفسي أي لو ذكرت بلفظ المضارع سوا ذكر أنا ولا فني
 القياس لا يقع لانه وعد ووجه الاستصان قول عائشة رضي الله عنهما الماخرها التي صلى
 الله عليه وسلم على اختيار الله ورسوله واعتبره صلى الله عليه وسلم جوابا لان المضارع
 حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما هو أحد المذاهب وقيل بالقلب وقيل مشترك بينهما
 وعلى الاشتراك يرجح هنا اودة الحال بقرينة كونه اخبارا عن أمر قائم في الحال وذلك
 يمكن في الاخبار لان محله القلب فيصم الاخبار باللسان كما هو قائم بحمل آخر حال الاخبار
 وكافي الشهادة بخلاف قولها أطلق نفسي لا يمكن جعله اخبارا عن ملاقاة قائم لانه انما
 يقوم باللسان فلما زاد قائمه الامر ان في من واحد وهو محال وهذا بناء على أن الايقاع
 لا يكون بنفس أطلق لعدم التعارف وقتئذ أنه لو تعرف فجاز ومقتضاه أن يقع به ان

فانه كالسنة (وفي اختاري
 نفس لا تصمة في الثلاث) لعدم
 تنوع الاختصار بخلاف أنت بائن
 أو أمره بملك (بل بين) بواحدة
 (ان قالت اخترت نفسي) (أو)
 أنا (اختار نفسي) استصانا
 بخلاف قوله أطلق نفسك فالت

معروف لانه انشاء الاخبار كذا في القبح لمصاحا في التهرؤيد المسئلة في العراج بما اذا
 لم ينو انشاء الطلاق فان نواه وقع اه والمناصب التعصير بضمير الموث لان المسئلة هي قول
 المرأة اطلق نفسي تأمل (قوله انا طالق) ليس هذا في الجهره ولا في البصر والتهرؤيد المنع
 والقبح بل صريح في البصر في الفصل الا في نقله عن الاختيار وغيره وسيد كره الشارح
 ايضا اعتلانا به يقع بقوله انا طالق لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اه وبعبارة
 الجهره وان قال طلق تصك فقالت انا طالق لم يقع قياسا واستحسانا اه نعم ذكر في البصر
 في فصل المشيئة عن الخائسة قال لانه اه أنت طالق لا لان شئت فقالت انا طالق لا يقع
 شيء اه لكن عدم الوقوع لانه علق الثلاث على مشيئتها الثلاث ولا يمكن ايقاع الثلاث
 بلفظ طالق فلا يقع شيء لانه لم يوجد المعلق عليه ولم اقال في الفسخه لا يقع الآن تقول
 انا طالق فلا يوجب علم أن لفظ انا طالق يصلح جوابا وان علم يقع هنا لم يقدر (قوله
 او تنو) مضارع مبني للمعلوم فاعلم ضمير المرأة مجزوم بحذف الباء عطفا على يتعارف
 المبني للجهول ح ثم هذا ليس من عبارة القبح بل من زيادة الشارح اخذهما معا فتفاءل فغا
 عن التهرؤيد من العراج (قوله او الاختيار) مصدر اختارى واذا دان ذكر النفس ليس
 شرطا بضمير صبه بل هي او ما يقوم مقامها بما يأتي (قوله في أحد كلامهما) واذا كانت
 النفس في كلامهما الاولى وادخلت عن كلامهما لم يقع بجر (قوله بالاجماع) لان
 وقوع الطلاق بلفظ الاختيار يعرف بالاجماع العصاية واجماعهم في اللفظة المقسمة من أحد
 الجانبين ط من اوضح الاصلاح (قوله لانها تعلق فيه الانشاء) أي تعلق تفسيره أيضا
 ط قال في البصر عن الخط والخائسة لو كانت في المجلس ثبت نفسي يقع لانها ما دامت فيه
 قلت الانشاء (قوله الآن يتصاذا) ظاهره ولو بعد المجلس بجر (قوله والتاجسية)
 نسبة الى تاج الشريعة (قوله لكن رده السكال) حيث قال الايقاع بالاختيار على
 خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيم ولو لا هذا الامكن الاكتفاء بتفسير القرينة
 الخائسة دون المقالة بعد أن نوى الزوج وقوع اطلاقه وتصاذا فاعلمه لعلكنه ما طلع
 والافوق مجزئ التسم لفظ لا يصلح له أصلا كسقي اه (قوله ونقله الاكل) أي في العناية
 ط (قوله فلو قال الخ) تبريع على ما علم من أن الشرط ذكر النفس او ما يقوم مقامها
 في تفسير الاختيار (قوله اذا التام فيه للوحدة) أي واختيارها تصاها هو الذي
 يتصممة بأن قالها اختارى فقالت اخترت نفسي تقع واحدة وهذا غير كاختارى
 نفسك ثلاث تطلعات فقالت اخترت وقعن فليقتد بالوحدة يظهر أنه أراد تخصيصها
 في الطلاق فكان مفسرا ولا يرد أن هذا من مقتضى الملم من أن الاختيار لا يتوق لانه لا يلزم
 مما ذكرنا كون الاختيار نفسه يتوق كاليمينه الى غلظة وخفية حتى يصاب كل فروع
 منه بالنسبة من ضمير زيادة لفظ آخر فادع في القبح (قوله وكذا ذكر التطلعة) وتقع بانه
 ان في كلامه ابان قالت اخترت نفسي بتطلعة بجلالها في كلامه فانه يقع بها طلبة بوجبة

انا طالق او انا طالق نفسي لم يقع
 لانه وعد جوهري عالم يتعارف
 او تنو الانشاء فتح وذكر النفس
 او الاختيار في أحد كلامهما
 شرطا صحة الوقوع بالاجماع
 (ويشترط ذكرهما متصلا فان كان
 متصلا فان في المجلس صح) لانها
 تعلق فيه الانشاء (والالا) الا ان
 يتصاذا على اختيار النفس
 فيصع وان خلا كلامهما من
 ذكر النفس ودد والتاجسية وأقز
 البهنية والباقي لكن رده
 السكال ونقله الاكل بقيل والحق
 ضمه خبر (قوله قال اختارى
 اختاراه وطلقة) او اترك (وقع
 لو قالت اخترت) فان ذكر الاختيار
 كذكر النفس اذا التام فيه للوحدة
 وكذا ذكر التطلعة

لانه هو بعض بالصرح ونص فيه في الثلاث كما مر (قوله وتكرار لفظ اختاري) لأن
 الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان متعينا ط عن الإيضاح لكن في كون
 التكرار مضرا كالنفس كلام بأقرب ريا (قوله وقولها اخترت أي الخ) لأن الكون
 عندهم إنما يكون للثبوت وعدم الوصل مع الزوج بخلاف اخترت قوي وأذا رسم محرم
 لا يقع وبقي أن يجعل على ما إذا كان لها أب أو أم أما إذا لم يكن وكان له أخ فبقي
 أن يقع لأنهم حينئذ تكون عنده عادة كذا في الفتح قال في التهرول أمه أو قالت اخترت
 أي أو أمي وقدما وأول أخ لها وبقي أن يقع لقيام ذلك مقام اخترت نفس اه والحاصل
 أن المصير غاية القساط النفس والاختيار تو التطلقة والتكرار أي وأمي وأهلي
 والأزواج ويراد تاسع وهو العطف كلامه فلو قال اختاري ثلاثا لكانت اخترت يقع ثلاث
 لانه دليل إرادة اختيار الطلاق لانه هو الذي يتعد وقولها اخترت بنصف السهم فيقع
 الثلاث أمه في البصر (قوله والشرط الخ) إنما كتبه يذكر هذه الأشياء في أحد
 الكلامين لأنهم إن كانت في كلامه تضمن جوابا أعاده كأنها قالت فعلت ذلك وإن كانت
 في كلامها افتد وجما يخص بالثبوت في اللفظ العمل في الإيقاع فإذا وجدت في الزوج
 تحت هذه البيوتة ثبتت بخلاف ما إذا لم يذكر النفس ونحوها في شيء من الطرفين لأن المهم
 لا يفسر الجهم ولا جماع الماز وتام على الفتح (قوله فلم يخص الخ) أخذ من التهنات ح
 وكتب يخص مع مخالفته لقول المتن وذكر النفس أو الاختيار في أحد كلاميه ما شرط
 (قوله وما في الاختيار) هو شرح المختار لوقته (قوله من عدم الوقوع) أي في مسئلة
 الأضراب (قوله سم) مخالفتها لمعها المتقول في الكتب المحققة بجر (قوله
 لو عكست) بأن قالت اخترت زوجي لابل نفسي أو قالت زوجي ونفسي بجر (قوله
 اعتبار المتقدم) لعدم صحة الرجوع عنه (قوله وبطل أمرها) عطف على لم يقع ح
 أي شرح الأمر من يدها في مستق المعكس (قوله كالأعطف بأو) أي فانه لا يقع ويخرج
 الأمر من يدها لأن أو لاحد الشئين فلم يعلم اختيارها نفسها ولا زوجها على التمين
 فكان اشتمالا على ما لا ينبغي فكان اعتراضا اه ح (قوله أو أمها الخ) أي جعل لها
 ما لا يتقار فاختارته لا يقع ولا يجب المال لانه رشوة أذهوا اعتبار عن ترك حق ثقات
 نفسها فهو كالأعياض عن ترك حق الشفعة فغ (قوله أو قالت الخ) قال في البصر
 ولولا لها اختاري فقلت ألحقت نفسي بأهل لم يقع كافي جامع التمولين وهو مشكل
 لانه من الكلمات فهو كقولها أنا ما أتت اه ح وهذا ذكر في البصر في الفصل الآتي
 وسند كرجوابه عنه عند قوله وكل لفظ يصلح للاضمار الخ (قوله بطف) أي بوار أو فاء
 أو ثم وفي شرح التلخيص القاري أنه في العطف بتم لولا اختارت نفسها قبل تكلم الزوج
 بالثانية وهي غير مدخول بها بل بالاولى ولم يقع فيها شيء بجر (قوله بلانية) كذا
 في الكفر أو الهداية والصدرا التمهيد للعنايب ووجهه ما قاله الشارح من دلالة التكرار

وتكرار لفظ اختاري وقولها
 اخترت أي أو أمي أو أهلي
 أو الأزواج يقوم مقام ذكر النفس
 والشرط تكرر ذلك في كلام
 أحدهما كما مثلنا فلم يخص
 اختاره بكلام الزوج كما ظن
 ولولا أنه اخترت نفسي وزوجي
 أو نفسي لابل زوجي وقع وما في
 الاختيار من عدم الوقوع سم
 نعم لو عكست لم يقع اعتبار المتقدم
 وبطل أمرها كالأعطف بأو
 أو أمها لاختارته فاختارته أو قالت
 ألحقت نفسي بأهل (ولو كررها)
 أي لفظ اختاري

على ارادة الطلاق وكذا قال في تلخيص الجامع الكبير والتعمّد أي التكرار خاص
 بالطلاق فاعني عن ذكر النفس والنية لكن قال في غاية البيان ان المصريح به في الجامع
 الكبير اشتراط النية وهو الظاهر اهـ وذهب اليه قاضيان وأبو المعين السني ووجهه
 في التفتيح بان تكرار الامر بالاختيار لا يصوره ظاهر في الطلاق بل هو ان يريد اختار
 في المثل أو اختار في الممكن قال في البحر والاختلاف في الوقوع قضاء بلا نية مع
 الاتفاق على أنه لا يقع في نفس الامر الاجها والمحصل أن المعتقد رواية ودراية اشتراط
 النية دون النفس اهـ أقول والذي مال اليه العلامة فاسم والمقتضى هو الاول وقول
 البحر ما شرط النية دون النفس فيستلزم لان من قال بعدم اشتراط النية بناء على أن
 التكرار دليل ارادة الطلاق يقول لا بشرط ذكر النفس أيضا دلالة التكرار كما هو صريح
 عبارة التلخيص المادة ومصرح ما مر أيضا من عدم التكرار من المفسرات الثلاثة ومن
 قال باشتراط النية لم يجعل التكرار دليلا على ارادة الطلاق كما هو صريح كلام الفتح المار
 ومثله في شرح الزيارات لقاضيان بحيث لم يكن التكرار دليلا على ارادة الطلاق في لفظ
 الاختيار بلا مفسر وتقدم الاجماع على اشتراطه فقدم من القول باشتراط النية اشتراط
 ذكر النفس ولا يحصل التفسير بالنية لما في الفتح حيث قال والايقاع بالاختيار على
 خلاف التماس فيقتصر على مورد النص ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتقدير القرينة
 الحالية دون المقالة ان نوى الزوج وقوع الطلاق به ونصاده عليه لكنه باطل اهـ ثم
 حيث كان الاختلاف المار اعلم في الوقوع قضاء ينبغي أن يقال ان ذكر الزوج النفس
 مع التكرار لا بشرط معه النية انما ظاهرا لمتهم أن مناط الاختلاف هو ان التكرار
 هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على ارادة الطلاق أولا فاذا وجد النص بذكر
 النفس قعبت الدلالة على ارادة الطلاق لا يبقى محل للفرق في اشتراط النية قضاء لان
 ذكر النفس يحكيه في دعواه أنه لم يتوكلما في كتابات الطلاق من أن الدلالة أقوى
 من النية لكونها ظاهرة والنية باطنة فتعين كون الخلاف المار في أنه هل بشرط النية
 في صورة التكرار ولا بشرط محله ما اذا لم يذكر النفس أو ما يقوم مقامها هذا ما ظهر لي
 في هذا المقام تدبر فانه مفرد ومن هنا ظهر لك أنه لا تنافي بين قوله هنا بلانية وقوله في أول
 الباب ينوي الطلاق لأن ما ذكره أو لامن اشتراط البينة انما هو فيما اذا تذكر النفس
 ونحوها من المفسرات في كلام الزوج وانما ذكر في كلام المرأتين بشرط النية تتم حلة
 البينة كما تقدمناه سابقا عن الفتح وقد مر أن الغضب أو البعد كونه يقوم مقام النية
 في القضاء أما اذا ذكرت النفس ونحوها في كلامه فلا حاجة الى النية في القضاء لوجود
 ما يحتمل البينة وهل التكرار في كلامه مفسر كالنفس فيغني عن النية أو لا فيه
 الاختلاف الذي سمعته وما اذا لم تذكر النفس أو نحوها لا في كلامه ولا في كلامه لا يقع
 أصلا وان نوى كما مر (قوله ثلاثا) يوجد في بعض النسخ ذكر ما قبل قوله بلانية وهو الذي

(ثلاثا) به قطب وغيره (فقلت)
 اخترت أو (اخترت اختيارا)
 أو اخترت الأولى أو الوسطى
 أو الأخيرة يقع بلانية من الزوج
 دلالة التكرار (ثلاثا) وقالا يقع

في المنع وهو الانسب لاقادته أن الثلاثة لا تسترط له النبوة أيضا ط (قوله في اختارت
 الاولى) قد بدله لان في قولها اختارت أو اختارت اختياره يقع ثلاث افتخا وكذا اختارت
 مرة أو مرة أو دفعة أو دفعة أو واحدة أو واحدة واختارت واحدة تقع الثلاث في قولهم بحر
 (قوله الى آخره) أي والوسطى أو الأخيرة والمراد انها قالت اختارت الاولى أو قالت
 اختارت الوسطى أو قالت الأخيرة ويحتمل كون المراد انها ذكرت الثلاثة مع الوسطى أو
 (قوله وأقره الشيخ على المقدسي) فبما أن المقدسي في شرحه على نظم المكثر انما سكت
 القولين ثم ذكر توجيه قولهما وأعطيه بتوجيه قول الامام (قوله فقد افتاد الخ) فيه
 أن قول الامام منى عليه أصحاب المتون وأورد له في الهداية فكان هو المرجع عنده على
 عادته وأطال في القمع وغيره في توجيهه ودفع ما رده عليه وجمع في البحر والنهر فكان هو
 المعتمد لأصحاب المتون والشروح فلا يعارضه اعتماد الحارثي المقدسي (قوله في جواب
 التصدير المذكور) أي المكثر ومثلا كما في النهر وصبرة العرفي جواب قوله اختار
 (قوله في الاصح) الانسب ابدله بقوله هو الصواب لان ما في الهداية وبعض نسخ
 الجامع الصغرين أنه عكس الرجعة من الشارحون بانه غلط وما في الصغرين أنه رواية رده
 في النهر (قوله لتفويضه بالباتن) لان لفظ التصدير كناية تدفع به الباتن (قوله فلا تملك
 غيره) لانه لا عبرة بالبقاء عما بل تفويض الزوج ألا ترى أنه لو أمرها بالباتن أو الرجعي
 فكسرت وقمع ما أمر به الزوج بحر (قوله فاختارت نفسها) أشار الى أن اختارت كما يسلم
 جوابا للاختيار يسلم جوابا بالامر بالكتابة أي فاده ط (قوله والمفسد للنبوة الخ)
 جواب عن سؤال هو أن كلاما أمره بذلك واختار فيفسد النبوة فلا يجوز صرفه
 عنها الى غيرها حال السامعاني ومن هنا يعلم أن قوله رجعي روي طائفة رجعي (قوله
 كعكسه) يعني أن الصريح اذا قرن بالكتابة كان بائنا لقوات طائفة باتن ح (قوله
 بخلاف) الباء البسيطة متعلق بقيد أي انما يقتضي بسبب مخالفة الخ وقوة ومثلها الباء
 اعتراض ح (قوله فهي بائنة) لانه فوض اليها لفظ الباتن وذكر الصريح على أوغاية
 لا على أنه امر المقوض بخلاف في لانه حصل الامر منظر وفاء في التلقية والباء هنا جني
 في رجعي (قوله كالرجل أمرها يدها) أي بان قال أمره بذلك فلو الخ فتقوله لو لم تصل
 شرط وقوله أمره بذلك دليل جوابه وقوة فخلق فيفسد لكون أمرها يدها ح (قوله
 لان لقنة الطلاق) على المسائل الثلاث ط (قوله لم تكن في نفس الامر) أي في نفس
 الامر بالبدل أي لم تكن مع مولاه وليس المراد بنفس الامر الواقع ح (قوله فلم تختار)
 يعني لم يكن لها الخيار كما غيره في الصريح وحتار كتب الشارح التركيب كان عليه
 أن يهدف القصة كالابتن ح وفي بعض النسخ فلا خيار لها ما يفسدها (قوله بخلاف
 أخبرها بالخيار) أي قبل أن يفسدها سمعت أخبرها فاختارت نفسها وقع لان الامر بالخيار
 يقتضي تقدم الخبر عنه فكان هذا اقرا من الزوج فثبت الخيار لها بحر (قوله وقع

بائنة واختاره الحارثي بحر
 وأقره الشيخ على المقدسي وفي
 الحارثي المقدسي وبه تأخذ انهي
 فقد افتاد أن قولها هو المقتضى به
 لان قولهم وبه تأخذ من الافتراض
 المصلح على الاقنة كذا ضبط
 الشرف الغزي بحث الاشياء
 (ولو قالت) في جواب التصدير
 المذكور (طلعت نفسي) أو
 اختارت نفسي بتلقية) أو اختارت
 التلقية الاولى (بأن واحدة
 في الاصح) تفويضه بالباتن فلا
 تملك غيره (أمره بذلك في تلقية
 أو اختار في تلقية فاختارت
 نفسها طلعت رجعية) تفويضه
 اليها الصريح والمفيد للنبوة اذا
 قرن بالصريح صار رجعي
 كعكسه قبله في ومثلها الباء
 بخلاف لتطلق نفسك أو حتى
 تطلق فهي بائنة كالرجل أمرها
 يدها لو لم تصل فتلقى الباتن فخلق
 نفسك متى شئت فلم تصل فقلت
 كان بائنا لان لقنة الطلاق لم تكن
 في نفس الامر (فروغ) قال
 لرجل خبرا أم أي لم يختار ما يصيرها
 بخلاف أخبرها بالخيار لا قراره
 به قال لها أنت طالق ان شئت
 واختار في قالت شئت واختارت
 وتم ثمان قال اختار اليوم
 وتلا

تتان) احدهما بالنسبة وأخرى بالخيار لانه فوض اليها طلاقين أحدهما صريح
والآخر كناية والكتابة حال ذكر الصريح لا تقتضي التنية بجر (قوله اتصد) حتى
اذا رقت في اليوم بطل أصلاً هندية ومنه اذا قال اختارى في اليوم وعقد كافي العصر ط
(قوله ولوواختارى غدا) بأن قال اختارى اليوم واختارى غدا فهما خياران بقرينة
اعادة ذكر الاختيار ط وسيأتي ما يصدق ما يتعد في الباب الآتي (قوله قال اختارى
اليوم الخ) لما ذكره من صرف الى المعهود وهو الحاضر ولم يمكن تضييعه في الماضي
منه فكانت تحيرة الى انقضائه وذلك بشروط النقص في اليوم وبرؤية الهلال في الشهر
وبتمام ذي الحجة في السنة كالوصف لا يكمله اليوم أو الشهر أو السنة وأما لو تكره
انصرف الى كماله وكان ابتداء من حين الضيق فغنى عن علمه من الغد فيدخل ما بينهما
من الليل ضرورة مع أن الليل لا يتبع اليوم المفرد وكان هذه المسئلة مستقناة من ذلك
وسبق وما ذكره الشارح مأخوذة من الجوهرية وعبارة البصري في الفصل الآتي من النسخة
لوقال أمرت بك يوماً وشهراً أو سنة فلها الأمر من تلك الساعة الى استكمال المدة
المذكورة اهـ وهذه العبارة تقتضي أن يكون المراد أنه يكمل من الليل أو يكمل من
اليوم الثاني مع دخول الليل وعدمه لكن صرحوا في الايمان في لا اكلمه وما يتكمله
من اليوم الثاني مع دخول الليل ككلمته من الرجوع (قوله والى تمام ثلاثين يوماً)
لان التقويض حصل في بعض الشهر فلا يمكن اعتبار الاهلة فيه فيعتبر بالايام بالاجماع
ذخيرة ومفهومه أنه لو كان حين أهل الهلال يعتبر بالهلال كما في مدة الآية (قوله
في الليلة الاولى ويومها) لان الرأس الاول وقت الشهر وعان الليل والنهاية قوله البالي
الليلة الاولى وأول الايام اليوم الاول ط (قوله ولا يبطل المؤقت) أي الخيار المؤقت
يوم أو شهر أو سنة بالاعراض في مجلس الصلح بل بعض الوقت المعين علمت بالتضييع ولا
أما خيار المطلق فيبطل بالاعراض ط والله أعلم

• (باب الامر باليد) •

الامر هنا بمعنى الحال واليد بمعنى التصرف بجر عن المصباح والمعنى باب بيان حال
طلاق المرأة الذي جعله زوجها في تصرفها ط وقتئذ ان المناسب التبرع هنا بالفصل
بدل الباب (قوله هو كالاختيار) أي في اشراط التنية وذكر النفس أو ما يقوم مقامها
وعدم ملك الزوج الرجوع وتصد به مجلس التقويض أو مجلس علمها اذا كانت غائبة
أو بالمدة اذا كانت مؤقّتاً (قوله الا في ثلثة الثلاث) فانها تصح هنا في الصغير لان الامر
جنس يحتمل الخصوص والعموم فانما ينفى محتملته وما في البدائع من عدم اشراط
ذكر النفس هنا خالف لعامة الكتب كافي البصر والنهر (قوله ولو صغيرة) هذه واقعة
الفتوى التي قدمناها في الباب المادة عن النسخة (قوله لانه كالتعليق) أي لانه

اتصد ولوواختارى غدا تعتقد قال
اختارى اليوم أو أمرت بك
هذا الشهر خبرت في قبضتها وان
قال يوماً وشهراً من ساعة تكلم
الى مثلها من الغد والى تمام ثلاثين
يوماً ولو بصله لهما من الشهر
خبرت في الليلة الاولى ويومها
ولا يبطل المؤقت بالاعراض بل
بعض الوقت علمت ولا
• (باب الامر باليد) •
هو كالاختيار الا في ثلثة الثلاث
لاشهر (اذا قال لها) ولو صغيرة
لانه كالتعليق برأوية

وان كان عليك لكن فيه معنى التطبيق كما مر بيانه في التفسير (قوله امرك سيدك) مثله
 المعلق **==** ان دخلت الدار فامر بك سيدك فان طلقت نفسها كما وضعت القدم فيها
 طلقت وان بعد ما شئت خطوتين لم تطلق لانها لم تطلق بعد ما خرج الامر من يدها بجر
 عن المحيط وفي العنابية وان شئت خطوة بطل فصل على ما اذا كانت رجلها فوق
 العتبة والاخرى دخلت بها وما سبق على ما اذا كانت خارج العتبة قبل اولى خطوة لم تعد
 اول الدخول وبالثانية تعدى ويخرج الامر من يدها مقدس (قوله او يشعالك الخ)
 وفي البرازية امرك في عيفك وامناه ليسال عن التبة بجر (قوله بنوى ثلاثا) اشار
 الى انه لا يضمن نية التفويض ديانة او دلالة الحال قضاء كما في البصر وسأقي محترز قوله
 ثلاثا (قوله أي تفويضها) أي تفويض الثلاث وأشار الى ان هذه الالفاظ كناية
 عن التفويض لان الايقاع حتى لو روى بها الايقاع لم يقع لان لفظها لا يحصل ذلك
 وهو ظاهر في غير الامر بالبدأ ما هو في فصل الايقاع لانه اذا بانها كان امرها يدها
 وكأتم لم يجعل كناية عنه لعدم التعارف رحتي (قوله في مجلسها) استبعد هذا
 القيد من القاء التعيينية نهر وهذا قيد في التفويض المطلق عن الوقت كما مر (قوله
 ونحن) أي الثلاث لان الاختيار يصلح جوابا للامر باليد لكونه عليك كالتفسير
 والواحد متعقبة للاختبار فصار **==** كأنها فالت اختيارت نفس مرة واحدة بذلك
 تقع الثلاث نهر أو مطلق نفسك فان الاختيار يصلح جوابا لك كما بان في الفصل
 الا في (قوله وبني الخ) فيه قطر وجبارة الخلاصة عن المتن لوجهل امرها يد
 أيها فقال أوهما قبلت ما طلقت وكذا لو جعل امرها يد ما طلقت نفس طلقت أه
 وفي مثل هذا لا يتوقف على صحتها لانه يصح ان يجعل الامر يد اجنبي وان كانت بالغة
 وليس في عبارة الخلاصة انه جعل امرها يد ما قبلت أوهما حتى يتأق ما يجنه الشارع
 تبع صاحب النهر وحتى قلت على انه اذا جعل امرها يد يكون في معنى التعليق
 على اختيارها نعتا فلا يصح من أيها ولو كانت صغيرة وكذا لو جعل يد أيها لا يصح منها
 ولو كبرت لعدم وجود المعلق عليه (قوله وذكر اسمها تعالى لتبرك) أي تستفرد بالمطابقة
 بالامر (قوله وان لم يوثق ثلاثا) محترز قوله بنوى ثلاثا وهو صادق بأن لم ينو عددا أو نوى
 واحدة أو اثنين في الحرة فانما تقع واحدة بان شئت وقتما انه لا يضمن نية التفويض باليدانية
 أو يدل الحال عليه قضاء بجر (قوله ولادلالة) أما اذا وضحت الدلالة على الثلاث
 كذا كرتها أو الإشارة ثلاث اصابع فيجعل بها وهذا أولى من قول النهر كما اذا كان في
 حال الغضب أو هذا **==** كونه الطلاق فانه لا يدل على نية الثلاث ط (قوله وتقبل بينها على
 الدلالة) أي على الغضب أو المذاكرته فلا تقبل على التبة الآن تقام على اقرارها بما كما
 في النهر عن العمادية (قوله كما مر) أي في أول السكيات ح (قوله أو ما يقوم مقامها)
 كالاختيار واختارت امرى ط وكأخترت أبي أو أي أو أهلى أو الأزواج كما يصح مما مر

(أمرك سيدك أو يشعالك) أو أشعك
 أو أشعك (بنوى ثلاثا) أي
 تفويضها (فقلت) في مجلسها
 (اختارت نفسي واحدة) أو قبلت
 نفسي أو اختارت امرى أو أت
 على حرام أو مني يأن أو أمانك
 ما أن أو طالق (وقعن) وكذا لو قال
 أوهما قبلت خلاصة مرذني أن
 يقعد بالصغيرة (وأمرتك طلاقك)
 وأمرتك سيداه وبذلك وأمرى
 سيدك على الفشار خلاصة
 (كأمرتك يهلك) وذكر اسمها تعالى
 لتبرك وان لم يوثق ثلاثا فواحدة ولو
 طلقت ثلاثا ما فقال نويت واحدة
 ولادلالة حلف وتقبل بينها على
 الدلالة كما مر (واقتاد المجلس
 وعلمها) وذكر النفس أو ما يقوم
 مقامها (شرط)

في التفسير والظاهر أيضا ان التكرار هنا منه هناك (قوله فلو جعل أمرها يدها الخ) مختززة قوة وعلمها وترك اللاحق من ظهور وجهها فلو اختابت نفسها بعد انقضاء المجلس لا يقع وهذا اذا أطلق أمّا اذا أوقفه كأمرك يدها فلو اختابت نفسها بعد انقضاء المجلس أمرك يدها فقلت اخترت ولم تقل نفسي ولا ما يقوم مقامها لم يقع نفسي (قوله لم تطلق) كالموكل لا يصبر وكذا قيل العلم بالموكل كالحق لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصي لانه خلافه كالورثة بزيادة (قوله وكل لفظ الخ) نقل هذا الاصل في الصبر من البدائع ولم أر من أوقفه والذي ظهر لي في بيانه انه ليس المراد تنصيص اللفظ بما ذكرته وحيثه ولا تفسير الضمائر والهيئات كإطلاق بل المراد ان تستدل اللفظ الى ما لو أسندته الى الزوج يقع به الطلاق فهذا يكون ما يصحح للايقاع منه يصلح للبواب منها فقوله أنت على حرام وأنت معنى بآتي أو أنا منك بأن يصلح للبواب كما تر لأنهم أسندت الحرمة واليمين في الاولين الى الزوج وهو لو أسندها الى نفسه بأن قال أنا طابت حرام أو أنا منك بأن وفي الثالث أسندت اليمين الى نفسها وهو لو أسندها الى نفسها يقع بأن قال أنت مني بأن وكذا قولها أنا طالق وأطلقت نفسي أسندت الطلاق الى نفسها فيصح جوازا لانه لو أسند الطلاق الى ما يقع بخلاف قولها طلقك ومنه قولها أنت مني طالق لأنها أسندت الطلاق اليه وهو لو أسندته الى نفسه لم يقع بحيث لم يكن صالحا للايقاع منه لم يصلح للبواب منها فهذا هو الصواب في تقرير هذا الضابط به سقط ما قيل انه مقتضى بهذا الاخير لانه لو قال لها طلقك يقع وهو معنى على ان المراد تفسير الضمائر والهيئات وليس كذلك بل المراد ما ذكرنا ثم اعلم ان المراد من قولهم كل ما صلح للايقاع من الزوج ما يصلح له بلا توقف على نية بعد طلبها منه الطلاق كما في جميع التصولين الاصل ان كل شيء من الزوج طلاق اذا سأته فأجابها به فاذا أوقعت منه على نفسها بعد ما صار الطلاق يدها تطلق فلو كانت طلقتي فقال أنت حرام أو ما تن أو غلبه أو برية تطلق فلو قاله بعد ما صار الطلاق يدها تطلق أيضا ولو كانت لم تطلق فقال الخي يا طلق وقال لم أو طلقا فصدق فلو قاله بعد ما صار الامر يدها بأن قالت ألحقت نفسي بأهل لا تطلق أيضا اه أي لانه من الكتابات التي تحتل الرذ فتوقف على النية في حالة الغضب والمذاكرة فلا تسعين للايقاع بعد سؤاها الطلاق الا بالنية بخلاف حرام أو ما تن فانه يقع بلا نية في حال المذاكرة وبه اندفع ما في الجرم من استشكله الفرق بين ألحقت نفسي وأما بأن فانه (قوله فانه ليس من أفعال الطلاق) لانه لو نوى به الايقاع لم يقع لانه كتابة فهو يرضى لا يقع ولكنه ثبت بالاجماع على خلاف القياس كما تر ومنه أنك يدها وإنما لم يستثنه لانه لا يصلح جوابا عنها بأن تقول أحرى يسدي كحصره في البحر (قوله لكن يرد عليه) أي على هذا الضابط حصه أي حصه الجواب منها بقوله قبلت أو قول أيها ذلك اذا كان التصريح بالبيع أن القبول لا يصلح للايقاع منه وهذا الايراد لسحاب الجرم وقد

فلو جعل أمرها يدها ولم تعلم

بذلك (وطلقت نفسها لم تطلق)

لعدم شرطه ثانية (وكل لفظ

يصلح للايقاع منه يصلح للبواب

منها وبالا) يصلح للايقاع منه

(فلا) يصلح للبواب منها فلو كانت

أما طلق أو طلقت نفسي وقع

ببخلاف طلقك لأن المرأة توصف

بالطلاق دون الرجل اختيار

(الالفاظ الاختيار خاصة) فانه

ليس من أفعال الطلاق ولا يصلح

جوابا عنها بل تقع لكن يرد عليه

حصه بقوله وقبول أيها كما تر

فتدبر وفي قولها في جوابه

(طلقت نفسي واحدة) اخترت

نفسى بطلقت ذات واحدة

يجاب عنه بأن قوله قبلت مبارقة عن اخترت نفسى فهو داخل تحت المستثنى (قوله لما تقرر الخ) على لقوله بات يعنى وان اجابت بالمرجع الواقع به الرجعى لكن يقع باننا لان المتبرع تقويض الروح وتقويضه انما يكون بالبات لانها فيه تلك امرها بالرجعى وأما طه وقوع الواحد دون الثلاث ففى أن الواحد فى كلامها صفة مصدره وطه لفظه اذ مخصوص العامل المفضل فمرئىه مخصوص المقدرو بهذا وقع الفرق بين طلعت نفسى بواسطة واخترت نفسى بواحدة وان دفع ما قبل انه يفتى وقوع الواحد فى الثانى أيضا وتعلمه فى التفع (قوله ولا يدخل الليل) أراد بالليل الجنس فيشمل الليلتين وكذلك لا يدخل اليوم القاصل وسكت عنه لظهوره ح وفى الحامى القصى ولا يدخل اللان وغدوه (قوله لانها غلبكان) قال فى البر لا نصف زمن على زمن مماثل مفسول بينهما زمن مماثل لهما ظاهر فى قصد تقييد الامر المذكور بالاول وتقييد امر آخر بالثانى فيصير لفظ اليوم مفردا غير مجموع الى ما بعده فى الحكم المذكور ولانه صار عطف جملة على جملة أى امرك يملك اليوم و امرك يملك بعد غد ولو افرد اليوم لا يدخل الليل فكذا اذا عطف جملة أخرى اه ح (قوله فكان امرها يدا بعد غد) الذى شرح عليه المصنف وكان بالاول وهى الاولى ط قلت وهى كذلك فى بعض النسخ (قوله ولو طلعت) بمصنف سبق للمصنف حذف مقوله يعنى ولو طلعت نفسها لليل الى فى احدى الليلتين لا يصح وهذا نص يرجع بمقتضى من قوله ولا يدخل الليل ح (قوله ولا تطلق الامرة) أراد بهذا دفع ما يتوهم من اقتضاء كونها غلبكان جزوا أن تطلق نفسها مرتين فى كل يوم مرة اه ح أقول هذا يحتاج الى نقل صريح بهذا المعنى لأن كونها غلبكان يدل على أن لها أن تطلق نفسها اليوم و بعد غد وفى المنع لما ثبت أنها امران لا انفصال وتماثل لها التماثل فى كل واحد من الوقتين على حدة فبذلك أحدهما لا يرتد الاخر وفيه خلاف زفر اه قالنا ظاهر ان امراد الشارح أنها لا تطلق فى كل يوم الامرة قال فى البدائع ولو اختارت نفسها فى الوقت مرة ليس لها أن تتأمر مرة أخرى لأن اللفظ يقتضى الوقت لا التكرار ذكر ذلك فى بحث المؤقت كاللوم والشهر فاذا كان غلبكان فى وقتين فلها أن تتأمر فى كل واحد منها مرة فقط ويدل عليه ما ذكره قرياعن البدائع أيضا فانهم (قوله وان ردت الخ) عطف على قوله ويدخل الليل لبيان الفرق بين هذه المسئلة والتى قبلها من وجهين أحدهما أن لها أن تطلق نفسها بالاول والثانى لوردة الامر اليوم لم تلحقه فى القدوة علم أن العطف بالاول أحسن منه بالثاني فانهم (قوله لم يبق) فى الغد قال فى الهداية هو ظاهر الرواية وعن أبى حنيفة لها أن تتأمر نفسها غدا لانها لا تلحق وذا الامر كالتكرار لا يقع اه (قوله لانه تقويض واحد) لانه لم يفصل بينهما يوم آخر وكان بها تصرف الجمع فى التملك الواحد فهو كقوله امرك يملك يومين وفيه تدخل الميلة المقوسطة استعمالا لغويا وعرفيا بجر (قوله فمهما امران) قال فى البدائع

لما تقرر ان المتبرعة وبض الزوج
لا يقعها (ولا يدخل الليل فى)
قوله (أمرك يملك اليوم وبعد غد)
لانها غلبكان (فان ردت الامر
في يومها بدل الامر في ذلك اليوم
فكان امرها يدا بعد غد)
ولو طلعت ليل لم يصح ولا تطلق
الامرة (ويشمل الليل) فى امرك
يملك اليوم وغدا وان ردت فى
يومها لم يبق فى الغد لانه تقويض
واحد (ولو قال امرك يملك اليوم
وأمرك يملك غدا فهو امران)
خاتمة

حتى لو اختارت زوجها اليوم أو ردت الأمر فهي على خيارها هذا لأنه لما كرر اللفظ
فقد تعدد التعويض فرداً أحدهم لا يكون ردّاً لآخر ولو اختارت نفسها في اليوم
الأول فطلقت ثم تزوجها قبل الغد فأردت أن تختار نفسها فإلها ذلك وتطلق أخرى لأنه
ملكها بكل واحد من التعويضين طلاقاً لا إيقاعاً بأحدهما لا يمنع الإيقاع إلا بآخره
فهذا دليل على ما ذكرناه في المسئلة الأولى من أن لها أن تطلق في كل يوم مرة واحدة
(قوله ولم يرد خلافاً) أي لم يرد في الخلية خلافاً كونها أمرين بنقائ الهمداية
من تخصيص أبي يوسف برواية ذلك عنه ليس لأبناث اختلاف وانما هو لأنه يخرج التصرع
المذكور كما في الفسخ (قوله ولا يدخل الليل) لأنه أثبت لها الأمر في يوم مفرد والثابت
في اليوم الذي يليه أمر آخر فخرج (قوله ظاهر مأمّر) أي من قوله فإن ردت الأمر
في يومها بطل الأمر في ذلك اليوم وانما قال ظاهر لاحتمال أن يراد برد الأمر اختيارها
زوجها لا قولها ردتته ويستعمل التفصيل فيه ح (قوله لكن في العمادية الخ) فيه
اختصار فكان عليه أن يقول وفي الأخيرة أنه لا يرتد وفق في العمادية الخ وبيان ذلك
أن الحكم بصحة ردة ما ناقش لما في الأخيرة من أنه لو جعل أمرها يدها أو يد أجنبي
ثم ردت الأمر أو ردة الأجنبي لا يصح لأن هذا تملك شيء لا يرد فخرج لازماً والمسئلة مروية
عن أصحابنا رحمهم الله تعالى اه قال العمادي في خصوله والتوفيق أنه يرتد الردة عند
التعويض لا بعد قبوله نظيره الاقراران من أكثر لسان بشئ فصدقه المقتله ثم ردة اقراره
لا يصح ردة اه ومضى على هذا التوفيق شراح الهمداية واختار الحق ابن الهمام
في الفسخ توفيقاً آخر وهو أن المراد بقوله لم فإن ردت الأمر في يومها بطل هو اختيارها
زوجها اليوم وحقيقته اتهام ملكها والمراد بما في الأخيرة أن تقول ردت اه وإليه
يرشد قول الهمداية لأنها إذا اختارت نفسها اليوم لا يبقى لها الخيار في غد فكذا إذا
اختارت زوجها لمرة الأمر ووفق في جامع القمولين بأنه محتمل أن يكون في المسئلة
روايتان لأنه قيل من وجه فيصع ردة قبل قبوله نظراً إلى التملك ولا يصح نظراً إلى
التعلق لاقبله ولا بعده فرواية صحة الردة نظراً إلى التملك ونساده نظراً إلى التعلق اه واستظهره
في البحر وأيده بأنه في الهمداية تطل روايته عن أبي حنيفة بأنها لا تملك ردة الأمر كالاتك
ردة الإيقاع وقال فلا حاجة إلى ما تكلفه ابن الهمام والشراحون وأورد قبل ذلك على
ما قاله العمادي والشراحون أن قولها بعد القول ردت اعراض مبطل لخيارها
ونامه على هذا الإبراء المقدس فقال وهذا عجيب حيث أبطلوا بما يدل على الاعراض
والردة كاللاكل والشرب ولم يبطلوا بصريح الردة اه أقول هذا مدفوع بأن الكلام
في الوقت وقد صرحوا بأنه لا يبطل بالقيام عن المجلس والاسكال والشرب ما لم يمتنع
الوقت بخلاف المطلق عن الوقت كما مر (قوله قبل قبوله) مصدر مضاف لخصوله أي
قبول المرأة التعويض (قوله كالإبراء) أي من الدين فإنه بعد ثبوته لا يتوجب على

ولم يرد خلافاً ولا يدخل الليل
سبح لا يخفى * (تبيين) * ظاهر مأمّر
أنه يرتد ردة حال لكن في العمادية
أنه يرتد قبل قبوله لا بعده كالإبراء

القبول ويرتد بالرد لنفسه من معنى الاسقاط والتفكك فتح (قوله وأنه في المحدث)
 حط على قوله أنه يرتد ردها أي وظاهر ما مر أيضا أنه في المحدث مثل أمره بذلك اليوم
 وغدا لا يبقى في القدومه ان هذا منصوب في كلام المستنصر يحاكي قوله لكن الخ
 استدراك على قوله لا يبقى في القند (قوله الى رأس الشهر) أي الشهر الا في (قوله)
 بطل خيارها في اليوم الخ) المراد باليوم والقند المجلس كما عبره في التواريخ لخصوص
 اليوم الاول والثاني (قوله ولها ان تختار نفسها في القند) أي تختار مع أنه من المحدث
 ح (قوله عند الامام) وكذا عند محمد وقال أبو يوسف خروج الامر من يدها في الشهر
 كله وذكر في البدائع ان بعضهم ذكر الخلاف على العكس أي أنه يخرج الامر في الشهر
 كله عندها لا عند أبي يوسف وكذا في التواريخ وقال انه الصحيح (قوله بأنه متى ذكر
 الوقت) أي كما مره بذلك اليوم وغدا أو الى رأس الشهر اعتبر بعلها أي والتعلق
 لا يرتد بالرد والى أي وان لم يذكر الوقت كما مره بذلك بغير تعليق أي والتعلق يرتد قبل
 قبوله كغيره وفيه ظن من وجهين الاول أن القبول هنا يعني اختيارها أحد الامرين
 نفسها وزوجها فاذا قالت اخترت زوجي وجد القبول فلا تملك الرد بعده باختيارها
 نفسها لا فرق حتى تدب اعتبارا والتعلق فليقل الثاني ما أورده ح من أن
 هذا الوجه لا يدفع التنافس بين ما في المتن وما في الولوجة لانه يقتضي أن يبقى الامر
 يدها في القند اذا اختار زوجها اليوم في أمره بذلك اليوم وغدا مع أنه خلاف ما نص
 عليه المصنف وأجيب ط بأن مقصود الشارح ثبوت التنافس لا دفعه أقول والجواب
 عن التنافس أن الخلاف جار في مسئلة المثل أيضا كما قلنا من الهداية وفي البدائع ولو
 قال أمره بذلك اليوم وغدا فهو على ما مر من الاختلاف ومصرحه بالولوجة أيضا فقال
 في مسئلة اليوم وغدا الوقت الامر في اليوم يبقى في القند في الجميع الصغير لا يبقى وعليه
 الفتوى اه وقد عرفت عمل من حكاية الخلاف في مسئلة الشهر أن الامر لا يبقى في القند
 عندهما خلافا لا يوجب فافهم (قوله بنى لوط قها) الخ) قد بالدائن لانه لوط قها
 رجس بنى أمرها قولا واحدا ح وأراد الشارح الجواب عن مناقضة أخرى بين كلامهم
 فان العمادى ذكر في خصوصه أنه لو قال أمره بذلك ثم طلقها بان خارج من يدها في ظاهر
 الرواية وقال في موضع آخر لا يخرج ثم وفق يجعل الاول على التفويض المتبر والثاني
 على المعلق قال في التهر وأصله ما مر من أن البائن لا يلحق البائن الا اذا كان معلقا (قوله)
 لكن في الصريح) استدراك على توفيق العمادى قاته صرح في القصة بأنه اذا قال ان
 فعلت كذا فأمره بذلك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقا بان ثم تزوجها بنى الامر في
 يدها ثم لا يبقى في ظاهر الرواية فهذا مريح في أن المعلق يخرج كالمخرج في ظاهر الرواية
 قال في العرف فالحق ان في المسئلة اختلاف الرواية وأن ظاهر الرواية بطلانه بالادلة
 طلقت نفسها في العقد لا بعد زوج آخر لقولهم ان زوال المثل بعد البين لا يطلها والتصير

وأنه في القند لا يبقى في القند
 لكن في الولوجة أمره بذلك
 الى رأس الشهر فالتاخرت
 زوجي بطل خيارها في اليوم
 ولها أن تختار نفسها في القند
 الامام ووجهه في الداراية بأنه متى
 ذكر الوقت اعتبر بعلها ولا تملك
 بنى لوط قها بنى لوط قها
 ان كان التفويض متبر انهم وان
 معلقا كان دخلت الداراية أمره
 بذلك ووفقا لعمادى لكن في
 العرف من القصة ظاهر الرواية ان
 المعلق كالمخرج (مروغ) تكبها
 على أن أمرها يدها

بجنزة التعلق وأجاب في التهرب بأن ما في القضية سبق على إطلاق ظاهر الرواية وهو مقيد
بما مر من التوفيق فلتعويذ ما في شرح القمعي عن الخلاصة قال السرخسي قال
لامر أنه اختارى ثم طلقها ما لا يابطل الخيار وكذا الامر بالنكاح ولو وجعا لا يابطل أصله
أن البائن لا يبطى البائن فلو تزوجها في العدة أو بعدها لا يعود الامر بخلاف ما إذا كان
الامر معقبا بشرط ثم أبانها ثم رجع الشرط وفي الاملاط قال اختارى إذا شئت وأمرتك
بذلك إذا شئت ثم طلقها واحدة بالثمة ثم تزوجها واختارت نفسها عند أي حنة تطلق
بأنها وعند أي يوسف لأهل الإمام السرخسي قوله ضعف اه يظهر من هذا قولنا وقوله
في القصول فإن قلت نفس الاختيار في معنى التعلق فينبغي أن لا يكون فرق قلنا
الفرق بين التعلق الصريح وما فيه معنى التعلق ظاهر لا يخفى على من عنده نوع تحقيق
ولبه منهم هنا كلام يفسى التورايه عن التكلم عليه اه والظاهر أنه أراد بالبعض
صاحب الجرفان ما ذكر من عدم الفرق بين المعز والمعلق وتعيينه البطلان بما إذا
طلعت نفسها في العدة لا بعد ما بناه على أن الضير بجنزة التعلق يرتد صريح كلام
السرخسي فافهم (قوله صح) مقيد بما إذا انشأت المرأة فصال زوجت نفس منكم
على أن امرئ يدي أطلق نفس كلأ أبدا وعلى أن طلق فقال الزوج قبل ما قال بدأ
الزوج لا تطلق ولا يصير الامر بيدها كما في العرص الخلاصة والبرازية (قوله لم يسمع)
أي لعدم حصول غرته ط (قوله بحكم الامر) الباء للسمية لأن حكم الشيء غرته وأثره
الترتب عليه وحكم الامر ملكها طلاق نفسها (قوله ثم اتعنه) أي ادعت الجعفل
المذكور والطلاق (قوله قال قولها) لأنه وجد سببه بإقراره وهو الضير قال ظاهر
عدم الاشتغال بشئ آخر جرح ولأنه لما أقر بالضمير والطلاق صار بالنكاح مدعى بطلان
السبب والاصل عدمه وهذا بخلاف ما لو قال لفته جعلت أمر لبيك في العتق أمس فلم
تعتق نفسك وقال القن ضاعت لا يصدق إذا المولى لم يقر بصفته لأن جعل الامر بيده
لا يوجب العتق ما لم يصدق القن نفسه والمولى ينكره بخلاف الطلاق فإنه أقر به وأدعى
ابطاله فلم يقبل منه كما أوضحه في الجرح بما عالج جميع التصويلين من أنه ينبغي عدم الفرق
(قوله ثم اختلفا) أي قال ضري يتأججنا به وقالت بدونها ونبني أن يكون ذلك بعد
اختبارها نفسها كالمعاقلة (قوله قال قولها) لأنه ينكر ضرورة الامر بيدها وان لم
يبين الجناية ولو أقامت بيته على أنه بغير جناية فينبغي أن يقبل وإن ظامت على التي لكونها
على الشرط والشرط يجوز أن يثبتها باليمين أو أن كان نفيها من العمادية (قوله كما سيجي)
أي في باب التعلق مدقوقة الا إذا رهن ح (قوله ما تريدني) استغماهم وقوله
افعل ما تريد امر (قوله لم تطلق الخ) أي لأنه وإن كان في هذا كونه الطلاق لكنه لا يجنب
نحوه بالا احتمال العتق أي افعل ان قد تبت تأمل (قوله لا يدخل نكاح القسوة الخ)
في البصر عن القضية ان تزوجت عليك امرأ فأمرها ببيك فدخلت امرأ في نكاحه

صح ولو ادعت جعله امرها
بيدها لم يسمع الا اذا طلق نفسها
بحكم الامر ثم ادعت قسوة
قالت طلق نفسي في المجلس بلا
يقبل وانكره فاقول لها جعل
أمرها بيدها ان ضربها بغير
جناية فضرها ثم اختلفا فاقول له
لأنه منكره يقبل بينما على الشرط
المنق كاسيحي * طلب وأبناؤها
طلاقها فقال الزوج لا يبرأ ما تريد
معي افعل ما تريد وخرجت فطلقها
أبوها لم تطلق ان لم يرد الزوج
التقويض والقول له فيه خلاصة
لا يدخل نكاح القسوة ما لم يقبل
ان دخلت امرأ في نكاحه جعل
أمرها بين رجلين فطلقها أحدهما

سكاح القضي وأجاز بالنسبة لليس لها أن تطلقها ولو قال ان دخلت امرأه في نكاحي
فلهذا ذلك وكذا في التوكيل بذلك اهـ أي لانه يصعد القضي مع عدم الاجازة بالقول
لم يصدق أنه تزوجها بل صدق انها دخلت في نكاحه ومثل دخلت قوله فصل في المصنف
سذكر في آخر كتاب الأيمان عدم الحنف مطلقا حيث قال كل امرأه قد دخل في نكاحي
أو نصبر حلالا فكذا أجاز نكاح فضولي بالفعل لا يثبت ومثله ان تزوجت امرأه
بنفسى أو بوكيلي أو بفضولي أو دخلت في نكاحي بوجه ما يمكن زوجه طالقا لا بقوله
أو بفضولي عطف على قوله بنفسى وعاء له تزوجت وهو خاص بالقول وانما يستدباب
القضي لو زاد أو أجزت نكاح فضولي ولو بالفعل ولا يخلص له الا اذا كان المعلق
طلاق المترجحة فيرفع الامر الى شافعي ليبيح العين المضافة اهـ وحاصله انه اما ان
يلحق طلاق زوجته أو طلاق التي يتزوجها في الثانية يرفع الامر الى شافعي وعلم ان
في المسئلة قولين وبوجه عدم الحنف في أو دخلت امرأه في نكاحي أن دخولها لا يكون
الاباetro يجب فكأنه قال ان تزوجتها وتزوج القضي لا يصير مترجحا بخلاف كل عدم
دخل في ملكي فانه يثبت بعقد القضي فان ملك العين لا يختص بالنسبة بل له أسباب
سواء وقد ذكر المصنف القولين في فتاواه وجميع القول بعدم الحنف وسأفي ان شاء الله
تعالى غام الكلام على ذلك في الأيمان (قوله لم يقع) لانه تمليك منهما وهو في معنى التعليق
على فعله ما في وجد المعلق عليه بفعل أحدهما والله تعالى اعلم

• (فصل في المشيئة) •

هذا هو النوع الثالث من أنواع التقويض وليس المراد تعليق الطلاق على المشيئة
صريحا بل يشمله ويشمل الضمني فقد قال في كافي الخاصكم واذا قال لها طلق نفسك
ولم يذكر فيه مشيئة فذلك بمنزلة المشيئة ولهذا ذلك في المجلس اهـ أي لانه موقوف على
مشيئتها وعلقها بمشيئة ولذا قال في كافي لو قال لها طلق نفسك واحدة اثنان
فقال قد طلقت نفسي واحدة فهي طالق وقد شئت حيث طلقت نفسيها اهـ وبما
قررنا المدفع ما ورد في التهر عن العناية من أن المناسب لترجمة الابتداء بمنزلة فهذا ذكر
المشيئة ولا حاجة الى ما أجاب عنه في الحواشي السعدية من ان ذكر ما فيه المشيئة منزل
مما لم تذكر فيه منزلة المركب من المردعي والمفرد يسبق المركب فكذا ما تزل بمنزلة اهـ
وان أكثره في التهر نعم يصلح هذا الجواب مما قد يقال لم ذكر مسائل المشيئة ضمننا قبل
مسائل المشيئة صريحا وان كان كل منهما مقصودا من هذا الباب فافهم (قوله
أو نوى واحدة) لو حذف هذا العلم بالاولى نهر (قوله أو اثنين في الحرة) لانهما
في حقها معدد محض بخلاف الامة فتصحينه التفتين في حقها لانها مافرد اعتباري كالثلث
في حق الحرة (قوله فطلقت) أي واحدة أو اثنين أو ثلاثا وكل مع عدم النية أصلا

لم يقع
• (فصل في المشيئة) •
(قال لها طلق نفسك ولم ينو أو نوى
واحدة أو اثنين في الحرة) فطلقت
وقعت رجعية وان طلقت ثلاثا

أربعة الواحدة أو الثنتين في الحزب فهي تسعة والواقع فيها مطلقه رجعية أمّا الأمة
 فالصورة أربع أقاد ح لانها اثنان تطلق واحدة أو ثنتين وكل مع عدم التية أربعة
 الواحدة لكن قوله أو ثلاثا على قوله ما يوقع واحدة رجعية أما عند الامام فانها
 اذا طلقت ثلاثا ونوى واحدة أو لم ينو إلا لا يقع شيء لأن موجب طلق هو التردد الحقيقي
 فيثبت وإن لم ينو والعدد الاعتباري أعني الثلاث محتمل لا يثبت الاثنية فانها منها
 بالثلاث حينئذ اشتغال بقدر ما قوض اليها فلا يقع شيء كما أقاده في الشرع بلالية ومقتضاه
 أنه اذا نوى ثنتين فطلقت ثلاثا لا يقع عنده شيء أيضا فانهم (قوله ونواه) أي الثلاث
 وأفراد الضمير باعتبار المذكور أو لأنهم أفراد اعتباري وقيد احترامًا عما إذا لم ينو إلا
 أو نوى واحدة أو ثنتين فإنه لا يقع شيء عنده كما حكى (قوله وقعن) أي الثلاث سواء
 أوقعها بلفظ واحد أو متفرقا وانما يصح اعادة الثلاث لأن قوله طلق تنفسك مضاعف إلى
 فعل التلطين فهو مذكور رافعه لأنه جزء معنى المقتضعية الصوم غير أن الصوم
 في حق الأمة ثنائى حتى في الحزب ثلاث فقع وقوله واستقر تأييد على أنه لو نوى الثلاث
 فطلقت واحدة أو ثنتين وقع وبأن التصريح بوقوع الواحدة في طلق تنفسك ثلاثا
 فطلقت واحدة وبأن عقلمه (قوله قيد بضابطها) أي بقوله تنفسك فانهم (قوله
 ويقولها في جواب الخ) اعلم أنه لو قال لها طلق تنفسك فقالت في جوابه أبت نفسي
 طلقت رجعية ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق قال في الفتح وحاصل الفرق أن المقوض
 الطلاق والابانة من ألفاظه التي تستعمل في ابتاعه كناية فقد أجابت بما قوض اليها
 بخلاف الاختيار ليس من ألفاظ الطلاق لا صريحا ولا كناية ولهذا وقالت أنت نفسي
 توقف على إجازته ولو قالت اخترت نفسي فهو باطل بل يلحقه إجازة وانما صراحة كناية بإجماع
 الصحابة فيما إذا جعل جواب التخيير غير ما زادت وصف تهييل اليه ونوى فيه فلفظ
 الوصف وبثب الأصل اه وقوله ولهذا الخ استدلال على إثبات الفرق في مسئلتنا
 بإثباته في مسئلة أخرى وهي ما لو ابتدأت وقالت أبت نفسي بدون قوله لها طلق تنفسك
 وقع أن إجازة أي مع التنية منه وكذا منها كما قدمناه قبل الكتابات عن تلخيص الجملع
 وشرحه ولو ابتدأت وقالت اخترت نفسي لا يقع وإن إجازة مع التنية لأن التنية لا تختار لموضع
 كناية إلا في جواب التخيير ولهذا قال لها اخترت كذا أو بالطلاق لم يقع بخلاف لفظ
 الابانة وقوله غير أنها الخ بيان لوقوع الرجعي في مسئلتنا وبما عرفت أنه ظهر لك أنه اشتبه
 على الشارح مسألة الابتداء بمسئلة الجواب فالصواب إسقاط قوله إن إجازة وقوله بعده
 وإن إجازة لأن ذلك فيما إذا ابتدأت بقولها أبت نفسي أو اخترت وقد ذكر المسئلة قبيل
 الكتابات وكلامنا الآن فيما إذا قالت ذلك في جواب قوله لها طلق تنفسك وذلك لا يتوقف
 على الإجازة أصلا ولا على نيتها الطلاق خلافا لما في النهر عن التلخيص لأن ما في التلخيص
 من اشتراط نيتها انما ذكره في مسئلة الابتداء لا في مسئلة الجواب لأن قولها أبت نفسي

وقوله وقعن قيد بضابطها لأنه
 لو قال طلق أي نسائي شئت لم
 تدخل تحت عموم خطابه (وقوله لها)
 في جوابه (أبت نفسي طلقت)
 رجعية إن إجازته

في جواب قوله طلق نفسك غير محتاج الى النية وايضا فان الواقع هنا ربي وفي مسئلة
 الابتداء ما نرى رأيت طاعة على بعض ما قلنا وكذا الرجوع فانهم (قوله لانه كتابه)
 على القوة طلقت وانما طاعة كونه اربعة فتقدمت (قوله ولا كتابه) أي ليس
 من كتابات الطلاق بل هو كتابه تفويض وانما عرف جوابا للتصريح بلفظ اختيار
 بالاجماع والحق به الامر باليد بخلاف طلق فانه لا يقع الاختيار جوابا قال في البحر
 وأفاد بعدم صلاحية الجواب ان الامر يخرج من يده لا اشتغالها بما لا يعينها كافي الفتح
 ودل اقتضاه على نفي الاختيار ان كل لفظ يصلح للايقاع من الزوج يصلح جوابا لطلق
 نفسك كجواب الامر باليد كما صرح به في الخلاصة اهـ (قوله بانواعه الثلاثة) أي
 التصريح والامر باليد والمشيئة (قوله لما في معنى التعليق) أول كونه تعليقا بل بالملك
 وسدده بلا توقف على القبول كما علم به في الفتح وقدمنا في التفويض (قوله لانه تعليق)
 أي وان صرح بلفظ الوكالة كما اذا قال وكنتك في طلاق كافي الحلية أي لانها عاملة
 لنفسها والوكيل عامل لغيره أفاده في البحر ثم قال والظاهر أنه لا فرق بين تعليق التعلق
 أو الطلاق في حق هذا الحكم أي تفيد به المجلس لما في الحية اذا قال لهما طلق نفسك
 ولبيد كمشية فهو عزيمة المشيئة لا في خصله وهي انية الثلاث صحيحة في طلق دون
 أنت طالق ان شئت اهـ وظاهره أنها اذا ابتدأت في المجلس خرج الامر من يدها اهـ
 (قوله وغیره الخ) كما شئت أو اذا ما شئت أو حين شئت فان لها أن تطلق في المجلس
 وبعده لأن هذه الألفاظ المعلوم الأوقات فصار كما اذا قال في أي وقت شئت وكلما كنت مع
 أفاده التكرار الى الثلاث بخلاف ان وكيف وجبت وكه وارتبنا فانه في هذه تفيد
 بالمجلس والارادة والرضا والحبية كالمشيئة بخلاف ما اذا علقه بشئ آخر من أفعالها
 كالاكل فانه لا يقتصر على المجلس ثم في الجمع يجر قائله وأعلم متى ذكر المشيئة سواء
 أتى بلفظ وجوب المعلوم أو لا اذا طلقت نفسها بلا قصد لطلاق بخلاف ما ذهبوا
 حيث يقع قال في الفتح وقدمنا ما يوجب حمل ما أطلق من كلامهم من الوقوع بلفظ
 الطلاق خطأ على الوقوع قضاء لادبائه غير (قوله مطلقا) أي في المجلس وبعده
 (قوله وإذا قال لرجل ذلك) اسم الإشارة راجع الى الامر بالتعلق أي قال له طلق
 امرأتي فبعبه احترازا عما قاله أمر امرأتي سيدك فانه يقتصر على المجلس ولا يملك
 الرجوع على الأصح وكذا جعلت البسك طلاقا فاعتقد على المجلس ويكون
 ربيعا بجر وأراد بجر العاقل احترازا عن الصبي والمجنون لانه لا يقدح في صحة التوكيل
 من عقل الوكيل كما صرح به في كتاب الوكالة بخلاف ما اذا جعل أمره على صبي
 أو مجنون فانه يصح لانه تعليق في نفسه تعليق فكأنه قال ان قال لك المجنون أنت طلق
 فأنت طلق فهذا مما علق فيه التعليك التوكيل أفاده في البحر وتقدم ذلك في باب
 التفويض لكن نقول في البحر بعد ذلك عن البرازية التوكيل بالطلاق تعليق الطلاق

لانه كتابه (لا باختار) نفس
 وان اجازة لان الاختيار ليس
 بصريح ولا كتابه (ولا عيكت)
 الرجوع (الرجوع عنه) أي من
 التفويض بانواعه الثلاثة لما فيه
 من معنى التعليق (وتعبد بالمجلس)
 لانه تعليق (الا اذا قدمي شئت)
 وغیره مما يفيد عدم الوقت تطلق
 مطلقا (واذا قال لرجل ذلك) أو
 قال لهما طلق شرطك لم يتعبد بالمجلس
 لانه لو قيل له الرجوع

بلفظ الوكيل وإذا يقع منه حال سكره اهـ الآن يقال ان هذا لا ينافي اشتراط العقل لصفة
 التوكيل ابتدا احسن مقتضى التطبيق بلفظ الوكيل عدم اشتراط عقله لوجود المعلق عليه
 بالتطبيق وعليه فلا فرق بين التوكيل والتوكيل في ذلك فليست تأمل (قوله الا اذا زاد وكذا
 عز ذلك الخ) أي قانه لا يقبل الرجوع ويصر لازما كافي الخلاصة وغيرها نهر ومقتضاه
 انه لا يمكنه عزله لانه من أنواع الرجوع ويخالفه ما في البحر عن الخلية الصمغ ان يملك عزله
 وفي طريقه أقوال قال السرخسي يقول عز ذلك عن جميع الوكالات فينصرف الى المعلق
 والمميز وقبل يقول عز ذلك كما وكذلك وقبل يقول رجعت عن الوكالات المتعلقة عز ذلك عن
 الوكالة المتعلقة (قوله فيقيد به الخ) لانه علقه بالمشيئة والمالك هو الذي يتصرف عن
 مشيئته هداية ثم اعلم انه لو قال شئت لا يقع لأن الزوج امره بتطبيقها ان شاء ولم يوجد
 التطبيق بقوله شئت ولو قال هي طالق ان شئت فقال شئت وقع لوجود الشرط وهو
 مشيئته ولو قال طلقها فقال فعلت وقع لانه كآية عن قوله طلقت بجر عن المحيط وفيه
 عن كافي الحاشية لو كرهه أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا نوى الزوج الثلاث
 وقعن والاب يقع عن غيره وفلا تقع واحدة (قوله طلقها في مجلسه لا غير) فلو قام من
 مجلسه بطل التوكيل هو الصمغ لأن ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما قوض اليه من
 المشيئة ومشيئتها تقتصر على المجلس فكذا الوكالة كذا في الخلية قال الحلواني فينبغي
 أن يحفظ هذا فإنه سمعت به البلوي قال الوكلاء يزعمون الإجماع عن مشيئتها ولا يدرون
 انطلاق لا يقع وهذا مما يستغنى من قوله لم يتقيد بالمجلس نهر وهذا مما يلغزه فيقال
 وسكافة تقيدت بمجلس الوكيل بجر (قوله وطلقت واحدة) قال في البحر لا فرق بين
 الواحدة والثنتين ولو قال وطلقت أقل وقع ما وقع له كان أولى وأشأما الى أنها لو طلقت
 ثلاثا فانه يقع بالأولى وسواء كانت متفرقة أو بلفظ واحد اهـ (قوله وقعت) أي رجعية
 لأن اللفظ صريح كذا في بعض النسخ (قوله لانها) أي الواحدة وقال في الفتح لانها لما
 ملكك ايقاع الثلاث كان لها أن توقع منها ما شئت كل زوج نفسه اهـ قال الرمي
 مقتضاه ان في مسئلة ما اذا قال له اطلقني تسك ونوى ثلاثا فطلعت ثنتين تقع ثنتان لانها
 ملكك أيضا ايقاع الثلاث فكان لها أن توقع منها ما شئت ولم يرض به عليه ويدل
 عليه قوله فيها انه لا فرق بين ايقاعها الثلاث بلفظ واحد ومتفرقة فان عند التفرق قد
 حكم بان وقوع الثانية قبل الثالثة فلو اقتصرت على الثانية تقع الثنتان فقط فلو لم تعلق
 الثنتين لما جاز التقويض تأمل اهـ (قوله وكذا الوكيل الخ) قال في البحر ولا فرق
 في هذا الحكم بين المحلست والتوكيل فلو كرهه أن يطلقها ثلاثا فطلقها واحدة وقعت
 واحدة فلو كرهه أن يطلقها ثلاثا فأبدرهم فطلقها واحدة لم يقع شيء إلا أن يطلقها
 واحدة بكل اللف كذا في كافي الحاشية اهـ أي لأن الواحدة وان كانت بعض ما قوض
 اليه لكن الزوج لم يرض بالطلاق الاجموز مخصوص فلا يصح بدونه (قوله لا يقع شيء)

الا اذا زاد وطلعت ثلاثا فانت وكيل
 (الا اذا زاد ان شئت) مقتضاه
 (ولا يرجع) الصمغ منه فليكن في
 الخلية طلقها ان شئت لم يصر
 وكلامه ان شئت فانت وكيل
 عليها طلقها في مجلسه لا غير
 والوكلاء عنه غافلون (قال لها
 ما في نفسك ثلاثا) وتبين وطلقت
 واحدة وقعت لانها بعض ما
 قوض وكذا الوكيل ما لم يقبل
 بال (لا) يقع شيء

فكان مخالفا في الاصل بخلاف المرأة فانه ملكها الطلاق بكل لفظ يملك الاقاع به
 صريحا كان وكذا لكنه يتوقف على وجود النقل بأن الوكيل لا يملك الاقاع بالكتابة
 بغير واعتز به في النهر بأن ما في الخاتمة صريح في أن الوكيل يكون مخالفا بقتاعه
 بالكتابة وهذا وقد انتهاب الشئ كلام المتن بما اذا قالت طلقت نفسي بانه بخلاف
 انبت نفسي فانه لا يقع شئ وقال فاغتم هذا التصريح فانه لا يجده في شرح من الشروح
 ونقله الشريفي لا في وأقره قلت لكن الشئ قيد بذلك أخذ من كلام فاضلنا في الوكيل
 وهو يتوقف على ثبوت عدم الفرق بينهما وفيه ما علمت مع انه تقدم أول الفصل انها تطلق
 بقوله انبت نفسي فليست أمثل (قوله والاصل الخ) قال في القمع والحاصل ان الخاتمة
 ان سكنت في الوصف لا تطلق الجواب بل يطل الوصف انتهى الخاتمة ويقع على
 الوجه الذي فوض به بخلاف ما اذا كانت في الاصل حيث يطل كما اذا فوض واحدة
 فطلقت ثلاثا على قول أي حنفية أو قوض ثلاثا فطلقت أنفسا (قوله خاتمة بغير) أي
 نقله في الصريح الخاتمة وفي بعض النسخ وبغير بالواو وهي محصية أيضا بل أولى لأن ذلك
 مستقادم في مجموع الكتابين فانه في الخاتمة ذكر في باب التعليق قال لها طلقي نفسك واحدة
 بانه ان شئت فطلقت نفسها راجعة أو قال واحدة املك الرجعة ان شئت فطلقت
 بانه لا يقع شئ في قياس قول أي حنفية لانها ما أتت بحثية ما فوض اليها فاستتب منه
 في البصر ما ذكره المصنف مفروض في غير التعليق بالثبوت فافهم (قوله أي لم يوجد
 بعد) كما كان قوله له عدم صادقا على ما مضى واقطع مع أن التعليق به تعيين خصمه بقوله
 أي لم يوجد بعد ح وانما أطلقه المصنف اعتمادا على ما ذكره في مقابله (قوله كان شاء
 الخ) مثل بخالفين إشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون المصدوم محقق المجهول أو محققه ح
 (قوله بطل الامر الخ) أي حال الطلاق قال في البحر لانه علق الطلاق بحثية المتبصرة
 وهي أنت بالمعلقة فلو يوجد الشرط قيد بقوله شئت مقتصر عليه لانها لو قالت شئت طلاق
 الخ وقع لانها اذا تذكر الطلاق لا تعتبر التنية بلا تعلق صالح الاقاع وبقتاد منه انه
 لو قالت شئت طلاق وقع بالتنية لان المشيئة تنبئ عن الوجود لانها من الشئ وهو الموجود
 بخلاف أردت طلاق لانه لا ينبئ عن الوجود فقد فرق الفقهاء بين المشيئة والارادة
 في صفات العبدوان كما عرفت اذ في صفاته تعالى كما هو اللقمة فيه ما وأحب ورضيت
 مثل أردت اه (قوله وان قالت أي في المجلس بغير) (قوله أراد بالمعنى الحقيقي وجوده)
 أي سواء وجد أو انقضى مثل ان كان فلان قد جاء وقد جاء أو كان حاضرا كمثل الشارح
 (قوله مثلا) راجع الى قوله لا (قوله لانه تعيين) أي لأن التعليق بكان تعيين فاذا
 صح تعليق الارباب كان لا يراد له لو قال هو كافر ان كنت كذا وهو يعلم أنه قد فعله مع
 أن المختار انه لا يكفر لان الكفر يتبين على سبيل الاعتقاد ونقله غير واقع مع ذلك الفعل
 وعلمه في البحر (قوله فتردت الامر) بأن قالت لا شاء نهر (قوله لا يرتد) فلها بعد

والاصل أن الخاتمة في الوصف
 لا تطلق الجواب بخلاف الاصل
 وهذا اذا لم يكن معقبا بحثيتها
 فان علقه فعكس لم يقع شئ لانها
 ما أتت بحثية ما فوض اليها خاتمة
 بغير (قال لها أنت طالق ان شئت
 فقالت شئت ان شئت) أنت فقال
 شئت بنوي الطلاق وقالت شئت ان
 كان (كذا لعدم) أي لم يوجد بعد
 كان شاء أي أو ان جاء الليل وهي
 في النهار (بطل) الامر تقيد
 الشرط وان قالت شئت ان كان
 الامر قد مضى أراد بالمعنى
 الحقيقي وجوده كان أي في
 الدار وهو فيها أو ان كان هذا
 ابلا وهي فيه مثلا (طلقت) لانه
 تعيين (قال لها أنت طالق حتى
 شئت اوصي ما شئت أو اذا شئت
 أراد ما شئت فتردت الامر لا يرتد

ذلك ان تشاء له عليكها في الحال شيأ بل أضافه الى وقت مشيتها فلا يكون تعليقاً قبله
فلا يرتب بالرد كذا في الهداية وقد يقال انه ليس تعليقاً في حال أصلاً بل هو تعليق للطلاق
على مشيتها وقولها طلقت ايصال للشرط الذي هو مشيتها وليس الواقع الاطلاق المعلق
ثم هذا صحيح في قوله طلق نفسك ان شئت فمع وأجاب في الجهر بما في المحقق من أنه يتضمن
معنى التعليق وهو لا يتم لا قبل الابطال ومعنى التعليق لأن المالك هو الذي يصرفه عن
مشيته واراذه وهي عاملة في الطلاق لنفسه والمالك هو الذي يعمل لنفسه وجواب
التعليق يقتصر على المجلس وفي الجملة أنت طالق ان شئت وأجبت وهو ليس بمن
لأنه تعليق بمعنى تعليق صورية ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة للمعنى دون الصورة اه
وقائده انه لا يثبت في عينه لا يصف اه أقول وقوله وجواب التعليق يقتصر على المجلس
خاص بما إذا طلق بأداة لا تصدحهم الوقت كان وكف وجبتكم وأين بخلاف ما يدل
على العموم وهو المذكور هنا وتقدم أيضاً أول الفصل (قوله ولا يتعدى المجلس) أما في
كلمته ومعنى ما قلناه للتوقيت وهي عامة في الأوقات كلها كأنه قال في أي وقت شئت
وأما إذا ما فكتي عندهما وعند الامام وان كنت تستعمل للشرط فكما تستعمل له
تستعمل للوقت لكن الامر صاريدها فلا يخفى بالقيام عن المجلس بالشك ثم لو قال
أردت بمجرد الشرط لنا أن نقول يتعدى المجلس ويصح في التهمة خبر وقوله في الفقه
(قوله لانها تم الزمان) تعليل لعدم التقييد بالمجلس كأن قوله لا افعال عليه لقوله
ولا تطلق الا واحدة ط (قوله لا تطلقاً) كذا في بعض النسخ بالنسب صفا على الطلاق
وفي أكثر النسخ لا تطلق ويمكن تأويله بصحاح لانها لا تفسد بالجلس والخبر محذوف دل عليه
ما قبله والتقدير لا تطلق بعد تطلق بمأولها فافهم (قوله ولا تجتمع ولا تفرق)
عبارة الهداية فلا تطلق الا بقاء جملة وجميعاً حال في العناية قبل معناها واحداً وقيل
الجملة أن تقول طلقت نفسي ثلاثاً والجمع أن تقول طلقت واحدة وواحدة وهذا
هو الظاهر اه يعني في تفسير الجمع فكأنه يشترط في ما في الدراية حيث فسر الجمع بأن تقول
طلقت وطلقت وطلقت قال والأول أصح يعني كونهما بمعنى واحد كذا في التهر ويمكن
أن يراد بالجملة الثنتان وبالجمع الثلاث ويكون قوله ولا تجتمع ولا تفرق إشارة الى ذلك ثم
اعلم أن ما في الدراية من تفسير الجمع بأن تقول طلقت وطلقت وطلقت وأن الأصح خلافه
فيبدأ أن لها أن تطلق ثلاثاً متفرقة في مجلس واحد على الأصح واليه يشير ما في العناية
أيضاً حيث فسر به بطلقت واحدة وواحدة وواحدة فانه جمع لاتحاد العامل بخلاف
ما في الدراية فانه تفرق لاجمع لتكرر الفعل وعلى هذا المخالف في التفسير من قوله تطلق
ثلاثاً متفرقة أي في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس أكثر من واحدة لأن كلما
لعموم الأفراد فلا تطلق ثلاثاً مجتمعة اه معنى على خلاف الأصح الآن يصح قوله أكثر
من واحدة على المجتمعة بقرينة قوله فلا تطلق ثلاثاً مجتمعة تأمل ويدل على ما قلناه في جامع

ولا يتعدى المجلس ولا تطلق
(الا واحدة) لانها لم يتم الزمان
لا افعال فتلك التطلق في كل
زمان لا تطلقا بعد تطلق (وماها)
تفرق الثلاث في كل شئت ولا
تجمع ولا تفرق

القصولين أمره بذلك كذا شئت فلها أن تصار نفسها ككاشات في المجلس أو بعده حتى
تبن ثلاث الاثنا الا تطلق نفسها في دفعة واحدة كدمن واحدة اه فان مقتضاها أن لها
أن تطلق في مجلس واحد ثلاثا متفرقة الآن يفرق بين أنت طالق وأمره بذلك لكن
في غاية البيان قال وهذا من مسائل الجمع الصغير وسورتها محمد بن يعقوب عن أبي
حنيفة في رجل قال لامرأته أنت طالق كذا شئت قال لها أن تطلق نفسها وإن قامت
من مجلسها وأخذت في عمل آخر واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا الخ قال في غاية
البيان لأن كلمة كذا تعميم الفعل فلها مشيئة بعد مشيئة إلى أن تستوفي الثلاث فإذا
قامت من المجلس أو أخذت في عمل آخر بطلت مشيئتها المملوكة لها في ذلك المجلس وبوجود
دليل الاعراض ولكن لها مشيئة أخرى يحكم بها اه فهذا صريح في أن لها تفريق
الثلاث في مجلس واحد اه وأصرح منه ما في التاترخانية عن المحيط ولو قال لها أنت
طالق كذا شئت فلها ذلك أبدا ككاشات في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق
ثلاثا اه فاهم «تنبه» قال في الفتح فلو طلقت ثلاثا وتبين وقع عندهما واحدة
وعنده لا يقع شيء اه وفي البحر عن الميسر كذا شئت فأنت طالق ثلاثا فقلت شئت
واحدة فلهذا باطل لأن معنى كلامه كذا شئت الثلاث اه قلت فأنا أد أن تفريق الثلاث
اعلموه في إذا أصبح بالعدد وفي كافي الحاكم كذا شئت فأنت طالق ثلاثا فقامت
واحدة ذلك باطل وكذلك أفاضت طالق واحدة فقامت ثلاثا وكذا لو قال فقامت طالق
ولم يقل ثلاثا فقامت ثلاثا اه أي جله فلو متفرقة ولو في مجلس جاز كما علمت (قوله لاتها
لعموم الافراد) بكسر الهمزة أي الافراد كذا ضبطه الشارح في شرحه على المنار وكذا
ضبطه ح وقال هو مصدر فيوافق تصييرهم بالانفراد ويجوز رفعها اه وفي شرح الصبيح
لأن كذا في الاوقات والافعال عموم الانفراد لا عموم الاجتماع فيقتضي إجماع الواحدة
في كل مرة إلى ما لا ينهي الا ان البين تصرف إلى الملك القائم اه (قوله لا يقع) لأن
التعلق انما يصرف إلى الملك القائم وهو الثلاث فباستقراره منهي التوقيف بصر
(قوله وال) أي وان لم تطلق نفسها أصلاً وطلعت نفسها ثلاثا في مجلس أو طلعت نفسها
واحدة فقط أو تبين في مجلس ح (قوله وهي مسئلة الهدم الآتية) أي في آخر باب
الربعة وهي ان الزوج الثاني يهدم مادون الثلاث كما يهدم الثلاث فنطلق امرأته
واحدة أو أكثر ثم عادت اليه بعد زوج آخر عادت اليه بعك جديد فيملك عليها ثلاث
طلقات وهذا عندهما وعند محمد انما يهدم الثاني الثلاث فقط لا مادونهن فطلق امرأته
تتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر عادت اليه بجاني وهو طلاق واحدة فإذا طلقها بعد
المرودة واحدة لا يهرم عليه حصة غلظة عندهما وعندهم قصر وكذا إذا قال كلما
دخلت الدار فأنت طالق قد دخلت مرتين ووقع عليها الطلاق وانقضت عدتها ثم عادت
اليه بعد زوج آخر فعندهما تطلق كلما دخلت الدار إلى أن تبين ثلاث طلقات متتالفا

لا يتم العموم الافراد ولو طلقت بعد
زوج آخر لا يقع ان كانت طلقت
نفسها ثلاثا متفرقة والاقلها
تفرقة بها بعد زوج آخر وهي مسئلة
الهدم الآتية (أنت طالق حيث
شئت أو أين شئت لا تطلق إلا
إذا شئت في المجلس وإن قامت
من مجلسها قبل مشيئتها لا)

مسئلة الهدم

لمجد كما ذكر الزيلعي في باب التعليق عند قوله وتعليق الثلاث يطل تعيينه وبعبارة البحر
 هنا قيدنا بكونه بعد الطلاق الثلاث لانها لو طلقت نفسها واحدة أو ثنتين ثم عادت اليه
 بعد زوج آخر فلها أن تفرق الثلاث خلافاً لمحمد وهي مسئلة الهدم الآية ١٥ وهو
 موافق لما قلناه عن الزيلعي ومنه في الفتح وغاية البيان وهذا صريح في أنه بعد العود
 لها أن تطلق نفسها ثلاثاً متترة عندها وعند محمد تطلق ما بقي فقط تفرق الثلاث مبقية
 على قولهما الأعلى قول محمد فافهم ثم بشكل على هذا التعليل المازية التعليق إنما
 ينصرف إلى الملك القائم وهو الثلاث فإنه يقتضي أنها لو طلقت نفسها ثنتين ثم عادت اليه
 بعد زوج آخر ليس لها أن تطلق نفسها أصلاً عندها لانها عادت اليه بملك حادث وطلقات
 الملك الأول عندهما الزوج الثاني ولا إشكال على قول محمد من أنها تطلق واحدة فقط لانها
 الباقية لكون الزوج الثاني لم يهدم ما دون الثلاث عنده ثم رأيت الحق في الفتح أفاد
 الجواب عن ذلك في باب التعليق بما حاصله أن قولهم إن المعلق طلقات هذا الملك الثلاث
 مقيد بما دام الكالها فإذا زال ما عكسه لبعضها صار المعلق ثلاثاً مطلقاً (قوله)
 لانها للمكان بحيث ظرف مكان مبني على الضم وأين ظرف مكان يكون استغناء ما إذا
 قيل أين زيد لم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطاً بضارته ما يقال أينما أقم أقم
 بحر عن المصباح (قوله ولا تعلق للطلاق به) وإذا لم قال أنت طالق بركة أو في مكانه كان
 تعييناً للطلاق كما مر فتكون طالق في كل مكان في الحال بخلاف الزمان فإن الطلاق
 يتعلق به (قوله فجعلنا من الزمان) جواب عن إيراد من أحدهما أنه إذا أتى ذكر
 المكان صار أنت طالق ثنت وبه يقع العمل كانت طالق دخلت الدار ثانیها أنه إذا كان
 مجازاً عن الشرط فلم حل على أن دون من عملاً يطل بالقيام عن المجلس والجواب عن
 الأول أنه جعل الظرف مجازاً عن الشرط لأن كلامهما يفيد ضرباً من التأخير وهو أولى
 من الغائب بالكلية وعن الثاني بأن جملة على أن أولى لانها أتم الباب ولانها حرف الشرط
 وفيه يطل بالقيام أفاده في الفتح (قوله يقع في الحال رجعية الخ) أي تطلق طلاقاً رجعية
 بمجرد قوله ذلك شأته أو لان من قالت شئت بانه أو لا أو قد دوى الزوج ذلك تصريحاً
 للموافقة وهذا عندهما ما عتدهما في التام يقع شيء فعنده أصل الطلاق لا يتعلق بعينيتها
 بل صفته وعندهما يتعلقان معا وعامة في الفتح وكتب في حاشيتي على شرح المنار الفرق
 بين هذا التقويض وعامة التقويضات حيث لم يخرج إلى نية الزوج أن المقوض ههنا حال
 الطلاق وهو مستوعب بين الينونية والعدد فيحتاج إلى التبيين أحدهما بخلاف عامة
 التقويضات (قوله والفرعية) صادق بما إذا شئت خلاف ما نوى وبما إذا لم ينو شيئاً
 والمراد الأول لما في الفتح وإن اختلفا بأن شأته بالنية والزوج ثلاثاً أو وعلى القلب فهي
 رجعية لأنه لفت مشيئتها لعدم الموافقة في إجماع الزوج بالصرح وفيه لا تعمم
 في جملة ما شأته أو لا أو لم يخص الزوج نية ليدرك في الأصل ويجب أن تعبر بمشيتها حتى

لانها للمكان ولا تعلق للطلاق به
 فجعلنا من الزمان لانها أم الباب
 (وفي كيف شئت بيم) في الحال
 (رجعية فان شأته بانه أو لا أو لا
 ومع نية) ولا فرعية

لوشاء ما بينة أو ثلاثا ولم ينزل الزوج يقع ما أوقف بالاتفاق الخ ١١ (قوله لو موطأه)
 قد اختلفوا رجعية في الموضعين وتقدم في باب المهر تعلقا أن المختلي بها كل موطأه في لزوم
 العدة وكذلك في وقوع طلاق آخرى عدتها فافهم (قوله والام) أي بأن كانت غير
 مدخول بها طلقت طلاقا بينة وخرج الأمر من يدها فتوات بحلتها بعد العقد كذا
 في الفقه أما المختلي بها فقلنا العدة كما علت قتل رجعية ولا يخرج الأمر من يدها
 فافهم (قوله وقول الزبلي) عبارته ونمرة الخلاف تظهر في موضعين فيما إذا قامت عن
 المجلس قبل المشيئة وفيما إذا كان ذلك قبل الدخول فإنه يقع عنده طلاقا رجعية
 وعندهما لا يقع شيء والرد كالقبام اه ح (قوله لها أن تطلق ما شاءت) أي واحدة
 أو اثنين أو ثلاثا ويتعلق أصل الطلاق بعينيتها بالاتفاق بخلاف مسئلة كيف شئت على
 قوله لأن كم اسم للعدد وما شئت تعميم للعدد والواحد حدد على اصطلاح الفقهاء فكان
 التفويض في نفس العدد والواقع ليس إلا العدد إذا ذكر فصارا التفويض في نفس الواقع
 فلا يقع شيء ما لم تشأ ففهم (كلمته) لم يذكركم اشتراط البينة من الزوج وشرطه الناشئ
 في شرحه على المنار وكذا في شرح المرفوعة وذكر في الكشف أنه رأى بخط شيخه معلما
 بعد لامعة البردوي أن مطابقة ارادة الزوج شرط لأنه لما كان للعدد المجهول احتيج إلى
 البينة وأقر في التقرير لكن ظاهر الهداية والفتح وغيره أنه لا يشترط واستظهره صاحب
 البر في شرحه على المنار لأنه لا اشتراك لأن المقوض إليها القدر فقط وله أفراد فلا إجماع
 بخلافه في كيف لأن المقوض إليها الحال وهو مشترك كما قلناه قلت وهو ظاهر المتن
 أيضا (قوله في مجلسها) لأنه تعلق فيقتصر عليه كما مر (قوله ولم يكن بدعيًا) قال
 في البر وأد بوجه ما شاءت أي أنها أن تطلق أكثر من واحدة من غير كراهة ولا يكون
 بدعيًا إلا ما أوقعه الزوج لانهم لم يضطروا إلى ذلك لأن الزفرقت خرج الأمر من يدها اه
 قلت وكذا لو كانت حائضا وقدمت التصريح به في أوّل الطلاق قال ط ويحال تطهر ذلك
 في كيف شئت السابق إذا أوقعت ثلاثا لم يقع البينة (قوله وان ردت) بأن كانت لا تطلق
 ففهم (قوله بما يقيد الاعراض) كالزوم والقبام عن المجلس (قوله لأنه تعلق في الحال)
 احتراز من إذا ومتى يعني هذا تعلق بمنجز غير مضاف إلى وقت في المستقبل فآتضخ جوابا
 في الحال ففهم (قوله والاول أظهر) لأنه لو كان المراد البيان لكن قوله طلق ما شئت
 كافي التهر عن التصريح (قوله ان شئت وان لم تشأ) أعلم أنه إذا جعل المشيئة
 وعدمها شرطاً واحداً والمشية والآية فافهم لا تطلق أبداً للعدو كانت طالق ان شئت
 ولم تشأ أو ان شئت وأيت وان كررنا وقدم الجزء كانت طالق ان شئت وان لم تشأ
 نشأت في مجلسها أو لم تشأ تطلق لأنه جعل كلامها شرطاً على حدة كقوله أنت طالق
 ان دخلت الدار ولم تدخلني وان أخر الجزاء كان شئت وان لم تشأ فانت طالق لا تطلق
 أبداً لأنه مع التأخير صار أكثر من واحد وتعدوا اجتماعهما بخلاف ما إذا أمكن فلا تطلق

لوموطأه أو لا يثبت وبطل الأمر
 وقول الزبلي والعصبي قبل
 الدخول صوابه بعده فتنبه
 (وفي كم شئت) وما شئت لها أن
 تطلق ما شاءت (في مجلسها) ولم يكن
 بدعيًا للضرورة (وان ردت) أو
 أت بما يقيد الاعراض (ارتد)
 لأنه تعلق في الحال فجوابه كذلك
 (قال لها طلق) تنسك (من ثلاث)
 ما شئت تطلق مادون الثلاث ومثله
 اختار من الثلاث ما شئت لأن
 من رجعية وقال آية تطلق
 الثلاث والاول أظهر (فروج)
 قال أنت طالق ان شئت وان لم تشأ
 طلق الحال
 مطلب
 ان شئت وان لم تشأ

حق يوجد كما كان؟ كانت وان شئت فقلت طالق وان كثر وان واحدما المشيئة
والآخر الاياه كانت طالق ان شئت وان آيت وقع شامت أو آيت وان سكنت حتى
قامت من المجلس لا يقع لان كلامهما شرط على حدة والا يفعل كالمشيئة فأيها وجد
يقع واذا انصدما لا يقع وكذا لو لم يكثر وان وصفت بأمر كانت طالق ان شئت أو آيت لانه
عليه بأحدهما ولو قال ان شئت فقلت طالق وان لم تنشأ فقلت طالق فقلت لعل
بخلاف ان كنت تحمين الطلاق فقلت طالق وان كنت تنقضين فقلت طالق لانه يجوز
أن لا تنحب ولا تنقض فلم يقع شرط الوقوع ولا يجوز ان تنشاء ولا تنشاء فيكون أحد
الشرطين تاما لا محالة فوقع ولو قال أنت طالق ان آيت أو كرهت فقلت آيت تطلق ولو
قال ان لم تنشأ فقلت طالق فقلت لا تنشاء لا تطلق لان آيت صحيحة لا يبعد الا بما قد علق
بالايمان وقد وجد فوقع وقوله وان لم تنشأ صفة للعدم لا لا يبعد فصار بمنزلة ان لم
تدخل اذ ادعوى عدم المشيئة لا يتحقق بقوله لا تنشاء لان آيتها ان تنشاء من بعد وانما ينطق
بالموت بجر عن المحيط وذكر بعده انه علقه بعدم مشيئة نفسه فهو كذلك بخلاف ان لم
يشأ فلا تنقض طالق لانها والفرق ان شرط العزق الاجنبي مشيئة طلاقها في المجلس وقوله
لا تنشاء تنقض المجلس لانه اشتغال بما لا يحتاج اليه اذ يكفيه في الرفع السكوت حتى
يقوم (قوله لم تطلق) محله ما اذا قالت لا أحب ولا أبغض أو سكنت أو ما لو قالت أحب
أو أبغض طلق لان التعليق بالهبة ونحوها تعليق على الاخبار بذلك ولو كان مخالفا لما
في الواقع كما سيأتي (قوله ولا يجوز ان تنشاء ولا تنشاء) لان المشيئة تنفي عن الوجود
ولا واسطة بين الوجود وعدمه (قوله أو أشد كما ينقضه) هذه مسألة ثانية وقوله فقلت
كل أنا أشد كما ينقضه الخ جواب المسئلة الاولى وترك جواب المسئلة الثانية لكونه معلوما
بالمقابلة تقديره فقلت كل أنا أشد فنقضه لا يقع دعوى كل ان صاحبها أقل بغضا منها
فلم يتم الشرط ح (قوله فقلت كل الخ) أي وكذب الزوج كما قد في كافي الحاكم
ومقتضا لوصفتهما وقع عليهما لان أفضل التفضل فينظم الواحد والاكثر كما سيأتي
في الوقت فيما لو شرط النظر لا رشد تامل (قوله فلم يتم الشرط) لانها غير مصدقة
في الشهادة على صاحبها بجر أي لانها لا تكون أشد حبا وبغضا الا اذا كانت الاخرى
أقل وهي لا تصدق على ما في قلب الاخرى فلم يثبت كونها أشد من الاخرى ويقال
في الاخرى كذلك فلم يثبت أشد بغير واحدة منهما فلم يتم شرط الوقوع على واحدة منهما
ومقتضى التحليل أنه لو قالت واحدة منهما فقط أنا أشد لم يقع عليها الا ان يقال ان
في دعوى كل منهما كذب كل الاخرى بخلاف دعوى احدهما وسيأتي في التعليق
أنه لو قال ان كنت تحمين كذا فقلت كذا فقلت لا محالة فقلت أحب تصدق في حق نفسها تامل
(قوله ثم التعليق بالمشيئة الخ) وكذا التعليق بكل ما هو من المعاني التي لا يطعم غيرها بجر
طر (قوله في تنقيح المجلس) وكذا اذا كانت كاذبة في الاخبار بالهبة والبغض يقع بخلاف
التعليق بالحض ونحوه ثم ان هذا اغريح على التعليل قسلا والاولى زيادة ولا يعلل

ولو قال ان كنت تنقض الطلاق
فقلت طالق وان كنت تنقضه
فقلت طالق لم تطلق لانه يجوز ان
لا تنحب ولا تنقض ولا يجوز ان
تنشاء ولا تنشاء ولو قال لهما
أشد كما ينقض الطلاق أو أشد كما ينقضه
طالق فقلت كل أنا أشد كما ينقضه
لم يقع دعوى كل ان صاحبها أقل
صاحبها فلم يتم الشرط ثم التعليق
بالمشيئة او الارادة او الرضا أو
الهورى أو الهبة يكون على كفايه
معنى التعليق في تنقيح المجلس
كما مر في يدك

الرجوع عنه ليستفرغ على كونه تعليقاً فإنه أظهر من تقريره على التلبيك قلت وفيه أن المراد بيان ما خالفه التعليل من هذه المذكورات التعليل بغيرها وعدم الرجوع عنه مما توافق فيه الجميع فافهم (قوله بخلاف التعليل بغيرها) كأنه تعليل على الحضي أو على دخول الدار فإنه تعليل محض لا يتقيد بالجلس وكذا لا يقع في نفس الأمر بالأخبار وكذا كساستي واقفه سبحانه وتعالى أعلم

«(باب التعليل)»

ذكره بعد بيان تغير الطلاق صريحاً وكذا به لأنه من كب من ذكر الطلاق والشرط فأنزه عن المفرد نهر (قوله من علقه تعليقاً) كذا في الصرو الأولى أن يقول وهو مصدر علقه جعله مطلقاً أي لأن كلامه وهم اشتقاق المصدر من الفعل وهو خلاف المختار لكن المراد بيان المادة لا فائدة أن المراد به لغة مطلق التعليل الشامل للمعنى والمعنى (قوله واصطلاحاً ربط الخ) فهو خاص بالمعنى والمراد بالجهة الأولى في كلامه جعله الجزء وبالثانية جعله الشرط وبالضمير من مفعولته الجهة من المعنى فهو في مثل أن دخلت الدار فأنت طالق ربط حصول طلاقها بحصول دخولها الدار (قوله ويسمى مينا مجازاً لما في النهر من أن التعليل في الحقيقة انما هو شرط وجزاء فاطلاق العين ما به مجازاً لأنه من معنى السببية اه وفيه أن هذا بيان للجملة الشرطية المتضمنة للتعليل المعروف بالربط الخاص كما عرفت وهذا الربط يسمى مينا قال في القمع أن الربط في الأصل القوة وسبب احدي السدين باليمين لزيادة قوتها على الأخرى ويسمى الحلف بالله تعالى مينا لا فائدة القوة على المحلوف عليه من الفعل أو الترتيب بغيره في نفس فيه ولا شك في أن تعليل المكروه للنفس على أمر بحيث ينزل شرعاً عند نزوله فيسبب قوة الامتناع عن ذلك الأمر وتعليل المحبوب له أي بالنفس على ذلك فيسبب الجمل عليه فكان مينا اه لكن هذا لا يحل أنه حقيقة أو مجاز في اللغة وفي أعان البحر ظاهر ما في البدائع أن التعليل مينا في اللغة أيضاً قال لأن محمداً أطلق عليه مينا وقوله جهة في اللغة اه فأخذه مينا لغة واصطلاحاً ولذا قال في معراج الدراية أليين يقع على الحلف بالله تعالى وعلى التعليل قلت لكن مقتضى كلام القمع المأثور أن المراد به التعليل على أمر اختيارى للمعلق ليسبب قوة الامتناع عن الأمر المحلوف عليه أو قوة الجمل عليه فهو ان بشرني بكذا فأنت - وتفسير مينا التعليل لا يسمى مينا سائل ان طلعت الشمس أو ان حفت فأنت كذا لكن في تلخيص الجاهد وشرحه للقاضي لو حلف لا يحلف بين حدث بتعليل الجزاء بما يسبب شرطاً سواء كان الشرط فعل نفسه أم فعل غيره أم يحى الوقت كانت طالق ان دخلت أو ان قدم زيداً وإذا جاء غد وكذا إذا جاء رأس الشهر أو إذا أهل الهلال والمرأة من ذوات الحضي دون الأشهر لوجوده فيمكن اليين وهو تعليل جزاء موجود اليين شرط الحث فيحذف الآن يعلق بعمل من أعمال القلب كان شئت أو أردت أو

بخلاف التعليل بغيرها

«(باب التعليل)»

(هو) لفظة من علقه تعليقاً فاموس

جعل معلقاً واصطلاحاً (ربط)

حصول مضمون جملة يحصل

مضمون جملة أخرى (ويسمى

مينا مجازاً)

فما لو حلف لا يحلف تعليل

أحييت أو هويت أو وضيت أو جمعي . الشهر كذا جاء رأس الشهر والمرأة من ذوات
 الأشهر فلا يثبت أما الأول فلا نه . يستعمل في التملك ولذا يقتصر على المجلس فلم يمتنع
 للتعليق وأما الثاني فلا نه . يستعمل في بيان وقت السنة لأن رأس الشهر في حقتها وقت
 وقوع الطلاق السني فلم يمتنع للتعليق ولهذا لم يثبت للتعليق الطلاق بالتعلق . كانت
 طالق إن طلقك لاحتمال إرادة المحاكمين . الواقع من كونه مالكاً لتعلقها فلم يمتنع
 للتعليق ولا بقوله لعبدته إن أدبتني إلى ألفاً فأنت حر وإن هجرت فأنت ورتين وإن وجد
 الشرط والحزاء . لأنه تفسير الكتاب فلم يمتنع للتعليق ولا بقوله أنت طالق إن حنت
 حصة لأن الحصة الكاملة لا وجود لها إلا بوجود جزء من الطهر فيقع في الطهر فأمكن
 جعله تفسير الطلاق السنة فلم يمتنع للتعليق وإنما لم يمتنع بهما لم يمتنع للتعليق في هذه
 الصور لأن الخلق بالطلاق محظور وجعل كلام المائل على وجهه إعدام المحظور وأولى
 وقد أمكن حله هنا على ما يمتنع من التملك أو التسمية لا يصلح على الخلق بالطلاق وإنما
 حنت في قوله إن حنت فأنت طالق لوجود شرط الحنت وهو العين بذكره وهو الجزء
 والشرط وقوله إن حنت لا يصلح تفسير الطلاق البدعي لتتويع البدعي إلى أنواع فلم
 يمكن جعله تفسيراً بخلاف السني فإنه نوع واحد وإنما حنت فيما إذا حال لها أنت طالق إن
 طلعت الشمس مع أن معنى العين وهو المجلس أو المنع مقفود ومع أن طلوع الشمس مقتضى
 الوجود لا يصلح شرطاً لأنه لا خطر في وجوده لا نقول الحل والمنع غرة العين وسكنته فقد
 تم الركن في العين دون الفترة والحكمة إذا الحكم الشرعي في العقود الشرعية يتعلق
 بالصورة لا بالفترة والحكمة ولذا وحط لا يبيع فباع فأسد احتل لوجود ركن البيع وإن
 كان المطلوب منه وهو انتقال الملك غرابت ولا نسلم عدم الخطر لاحتمال قيام الساعة في
 كل زمان اه . مختصاً وحاصله أن كل تعليق يمين سواء كان تعليقاً على فعله أو فعل غيره أو على
 مجيئ الوقت وإن لم توجد فيه غرة العين وهي الجهل أو المنع فيصنعه في حلقه لا يخلط إلا
 إذا أمكن صرفه عن صورة التطبيق إلى جعله تملكاً أو تفسيراً لطلاق السنة أو لبيان
 الواقع أو للكتابة . كما في هذه المسائل الخمس المستتاة كما سيأتي في كتاب الإيمان إن شاء الله
 تعالى وبهذا ينضج ما قاله في الجرم من أن تعبير المصنف بالتعليق أولى من قول المدهاية
 بأية العين بالطلاق لأن التعليق يشعل الصوري كهذه الخمس وبعضها قد ذكر في هذا
 الباب مع أنها ليست عينا كما علت وقوله في التبرأة لا يثبت فيها لأنها ليست عينا عارفاً فلا
 ينافي كونها عينا في اصطلاح الفقهاء ساقط لما علت من أن عدم الحنت فيها لعدم تمضمها
 تعلقاً وأنما ليست عينا عند هـ . أيضاً لو كان ذلك متبني على العرف لها الفرق في العرف
 بين إن حنت وإن حنت حصة حتى كان الأول عيناً دون الثاني (قوله كون الشرط)
 أي مدلول فعل الشرط (قوله على خطر الوجود) أي متردد بين أن يكون وأن
 لا يكون لا مستقبلاً ولا متحققاً لا محالة لأن الشرط للعمل والمنع وكل منهما لا يتصور فيه ما

مطلب
 لا يثبت بتطبيق الطلاق بالتطبيق

وشرطه خمسة
 معدوم على خطر الوجود

شرح الضرر (قوله فالحق) محتمل زقوله عدوما ح (قوله تخيير) ليس على الإطلاق بل
 فيبقى حكمه أشد أنه كقوله لبيد ما نملكك فأنت حرة حتى حين سكت وقوله لها ان
 أبصرت أو سمعت أو صحت وهي بصيرة أو بجملة أو بصيرة طلقت الساعة لأن ذلك أمر
 بمقتضى فكان لبقائه حكم لا يتبدل بخلاف أن حلت أو مرضت وهي حائض أو مرضية
 فعلى حصة مستقبله لأن الحيض والمرض عملاً بمقتضى فاده في الصروجه كافي الخاتمة
 أن الحيض والمرض وإن كان بمقتضى الآن الشرع لمعلق بالجملة أحكاماً لا تتعلق بكل جزء
 منه فقد جعل الكل شيئاً واحداً فانهم (قوله والمستحيل) محتمل زقوله على خطو الوجود
 ح (قوله لغو) فلا يقع أصلاً لأن غرضه منه تحقيق الشيء حيث علقه بأمر محال وهذا
 يرجع إلى قوله لما استكان الشرط انعقاد العين خلافاً لما يوقف على هذا ظاهر ما في
 الخاتمة لو قال لها إن لم ترقى على الخيل الذي أخذته من كيسي أنت طالق فإذا
 الديار في كيه لا تطلق بحر ومنه ما في الفتنة سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال إن لم
 أفتح الباب البلية فأنت طالق ولم يكن في الدار أحد لا تطلق نهر ومنه ما في سنن أبي
 في الفروع آخر الباب (تنبيه) في فتاوى الكاظمي عن فتاوى الحق عبد الرحمن
 المرشد أنه سئل عن قال زوجه أنت طالق إن لم تترقي بخلان فأجاب لا أخافه في أن
 مراد الزوج بهذا التعليق انما هو عدم تزوجها بخلان بعد زوال سلطانها عنها بانقضاء
 العصمة وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ملكه فيكون لغو التعليق الشرط ويبقى قوله
 أنت طالق فتعلق بمضراً كما اختار بعض المتأخرين من علماء اليمن بناء على استحالة وجود
 الشرط المعلق عليه المطلق حاله بقاء في عصمة الزوج واختار بعض منهم صحة التعليق
 وجعله محكماً وأوقع الطلاق في آخر جزء من حياته أو حياتها لأنه في معنى العدم والعدم
 متحقق مستقر لكنه لما أتته بالمستقبل صلح لجميع زمان الاستقبال لوجوده فلا يتعين له
 وقت آخر إلى أن ينهي إلى آخر جزء من الحياة فتشبه فيقع ولحق بعضهم أنه شرط
 الزام في كونه يريد الزامها بعدم تزوجها بخلان وهو الزام لا يلزم فيلغو ويقع الطلاق
 بمجرد القول ولو قيل بأن مراد الزوج التعليق بعدم إرادتها التزوج بخلان بعد الطلاق
 صواب الكلام العاقل عن الالتزام لا يعدو ويكون في ذلك القول قولها مع غيرها كافي نظائره
 من الأمور النفسية فها هو كنه تعيينه فان قالت له لم أزد التزوج به بعد وقوع الطلاق
 والأقلا ما لمضام نقل الكاظمي هذه المسئلة ثانياً عن الخزازي صاحب الجوهرية
 وأنه أجاب عنها سراج الدين الهاملي رواية عن شيخه على بن نوح بأنها تطلق وتزوج من
 إرادته قال الكاظمي وهو الذي ينبغي أن يعول عليه أي بناء على أنه تعليق بمستحيل
 أو شرط الزام (قوله وكونه متصلاً الخ) أي بلا فاصل أجني وسألت الكلام عليه
 عند قوله قال لها أنت طالق إن شاء الله متصلاً (قوله وإن لا يحمده الجاهزة الخ) قال
 في البحر فلو ثبت به نحو قربان وصفه فقال إن كنت كالمقت فانت طالق تعجز سواء كان

فالحق كان كان السجاء فوقنا
 تعجز والمستحيل كان دخل الجبل
 فيسم الخياط لغو وكونه متصلاً
 الاعتذر وإن لا يحمده الجاهزة

مطل

إن لم تترقي بخلان فأنت طالق

قوله أو بشرط الزام قلت ورايت
 في وصايا خاتمة الأكل ما يؤيده
 حيث قال أو متى لانه أن تعق
 على أن لا تزوج ثم مات فقالت
 لا تزوج فانها اعتقت من ثلثة فان
 تزوجت بعده لم تبطل الوصية
 وكذا لو قال هي حرة على أن تنبت
 على الاسلام أو على أن لا ترجع
 عن الاسلام فان أقامت على
 الاسلام ساعة فهي حرة من ثلثة
 ولا تبطل بارتدادها بعد وكذا
 نصرائي قال إن ثبت على
 التصرة بعده أو على الاسلام
 وإن أوصى لزم ولله أن لا تزوج
 أبداً إن وقت وقته هو كمال فان
 تزوجت بعده ذلك يبطل وصيته
 وكذا إن قال لانه هي حرة فان لم
 تزوج شهراً أو منه

مطلبه
التعليق المراد به المجازاة دون
الشرط

الزوج كما قالت أولم يكن لأن الزوج في القالب لا يريد إلا الأبداء بالطلاق فان أراد
التعليق يدين وتقرى أهل بخار عليه كافي القبح أه يعني على أنه المجازاة دون الشرط
كما رأيت في القبح وكذا في النخبة وفيها والختار والقنوى أنه ان كان في حالة القبح فهو
على المجازاة أو الأفعلى الشرط أه ومثله في الترخية عن المحط وفي الوالوجبة أن أراد
التعليق لا يقع ما لم يكن مثله وتكلموا في معنى المثله عن أي حنفية أن المسلم لا يكون
مثله أه المثله الكافر وعن أبي يوسف أنه الذي لا يسأل ما قال وما قيل له وعن محمد
أنه الذي يلعب بالجم ويضلم وقال خلقناه من إذا دعى لمعام يحصل من هناك شياً
والقنوى على ما روى عن أي حنفية لأنه هو المثله مطلقاً أه والقرطبان الذي لا عشرة
له (قوله تمييز) الأولى تتميز بصيغة الماضي لأنه جواب قوله فالقول (قوله وذكر
المشروط) أي فصل الشرط لأنه مشروط لوجود الجزاء (قوله لفر) أي فلا تطلق لأنه
حال من الكلام أو لا وكذا لو قال أنت طالق ثلاثاً لولا والأو أن كان أو أن لم يكن بجر
(قوله به يفتي) هو قول أبي يوسف وقال محمد تطلق للجال بجر (قوله وبجد رابطة)
أي كالقنا وإذا القياسية ح (قوله كما يأتي) أي عند قوله والفاظ الشرط ح (قوله
شرطه الملك) أي شرطاً لزمه فان التعليق في غير الملك والمضاف إليه صحيح موقوف على
إجازة الزوج حتى لو قال أجنبي لزوجه أن انسان ان دخلت الدار فأنت طالق توقف على
الإجازة فان أجاز لزم التعليق تطلق بالداخل بعد الإجازة لا قبلها وكذا الطلاق المنجز
من الأجنبي موقوف على إجازة الزوج فاذا أجاز وقع مقتصر على وقت الإجازة بخلاف
البيع فإنه بالإجازة يستند إلى وقت البيع والمضابط فيه أن ماصع تعليقه بالشرط يقتصر
وما لا يصح يستند بجر (قوله حقيقة) أشار إلى أن المراضاة تجعل تعليق الطلاق والعنق
وصككاً النذو كمن شئ الله مريض فله على أن أنه قد بهذا الشوب اشترط ملكه
حالة التعليق أقاده الرحي (قوله وأحكام) أي أو كان الملك حكماً كذلك النكاح فإنه ملك
انتفاع بالضع لا ملك رقبته ثم ان هذا الحكمي "ان كان النكاح قائماً فهو حكمي" حقيقة
وان كان بعد الطلاق وهي في المتن فهو حكمي "حكماً إلى هذا أشار بقوله ولو حكماً ط
(قوله لم تكن كونه) أو معتدته) فيه نشر مرتب قال في البحر وقد من آثار الكليات عند
قوله والصريح يطلق الصريح أن تطبق طلاق المعتدته فيما يصح في جميع الصور إلا إذا
كانت معتدته عن بائن وعن بائناً كافي البدائع اعتبار التعليق بالتمييز (قوله) بالإضافة
(الب) بأن يكون معلقاً بالملك كمثل وكقوله ان صرت زوجة لي أو بسبب الملك كالتكاح
أي التزويج والكنهاء في ان اشترت عبداً بخلاف قوله لمعد مورثة ان ماتت سيدك
فأنت حر فإنه لا يصح التعليق لان الموت ليس بموضوع للملك بل لابطاله ثم اعلم أن المواد
هنا بالإضافة معناه الفوى الشاملة لتطبيق المحض بالإضافة الاصطلاحية كانت
طابق يوم أن تزيجك حكماً أشار إليه في القنوى وقد طال في البر في بيان الفرق بينهما

فلو قالت مثله فقال ان كنت كما
قلت فأنت كذا تميز كان كذلك
أولا وذكر المشروط قصوات
لأن ان لغوي يفتي بوجه ودرابط
حيث تأخر الجزاء كما يأتي (شرطه
ملك) حقيقة كقوله لفته ان فعلت
كذا فأنت حر أو سكا ولو حكما
كقوله لم تكن كونه) أو معتدته
ان ذهب فانت طالق أو بالإضافة
له أي الملك الحقيقي عاملاً أو
بأن كان ملكك مبداً أو ان
لم تكن لمعين

فراجع (قوله فكذا) أي فهو حر أو فانت حر (قوله أو الحكمي) عطف على الحقيقي
 ح (قوله كذلك) أي عاماً وأساساً وبذلك إلى خلاف ما ذكره الله حيث خصه
 بالخاص بامرأة أو بصراً أو قبيلة أو بكاراً أو ثوبه ككل بكاراً وثوب (قوله مكان
 نكحت امرأة) أي فهي طالق وحذفه لالة ما بعده عليه (قوله أو أن نكحتك) لافرق
 بين كونها أجنبية أو معتدة كما في الصبر (قوله وكذا كل امرأة) أي إذا قال كل امرأة
 أن تزوجها طالق والحلية فيه ما في الصبر من أنه تزوجه فصولي ويميز بالفعل كسوق
 الواجب إليها أو تزوجها بعد ما وقع الطلاق عليها لأن كلمة كل لا تقتضي التكرار اه
 وقد تم ما قبل فصل المشتبه ما يتعلق بهذا البحث (فرع) قال كل امرأة أن تزوجها فهي
 طالق ان قلت فلا نافيكم ثم تزوج طالق عليها وان كلفتم تزوجها ثم كلفتم طلق
 المتروحة بعد الكلام الأول خاتمة وانظر ما في الفصل العشر من الذخيرة (قوله باسم
 أو نسب) الذي في الصبر وغيره ونسب بالواو قال فلو قال فلانة بنت فلان التي أن تزوجها
 طالق فتزوجه لم تطلق اه أي لانه لما الوصف بالتزويج بقي قوله فلانة بنت فلان
 طالق وهي أجنبية ولم توجد الاضافة إلى الملك فلا يقع إذا تزوجها (قوله أو إشارة)
 التعرض للإشارة في الحاضرة والباسم والنسب في الغائبة حتى لو كانت المرأة حاضرة
 عند الخلف لا يحصل التعريف بذلك اسمها ونسبها ولا تغو الصفة وتعلق الطلاق
 بالتزويج وعليه ما في الجامع رجل اسمه محمد بن عبد الله وله غلام فقال ان كلف غلام محمد بن
 عبد الله هذا أحد فامرأته طالق أشار الخلف إلى الغلام لا إلى نفسه ثم كلف الغلام نفسه
 تطلق لأن الخلف حاضر فعرضه بالإشارة أو الاضافة ولم يوجد اقرب منكراً فدخل تحت
 اسم النكرة أفاده في الصبر من جامع شيخ الاسلام (قوله فلغا الوصف) أي قوله أن تزوجها
 فصار كأنه قال هذه طالق كقوله لامرأته هذه المرأة التي تدخل الدار طالق فانها تطلق
 للعالم دخلت أو لا بصر وعالم تطلق الأجنبية لعدم الملك وعدم الاضافة إليه لالعام
 الوصف بخلاف امرأة (قوله لعدم الملك أو الاضافة إليه) أمافي مثله المتفق فظاهر وكذا
 فيما بعد حالان الإجماع في فرائض لا يلزم كونه عن نكاح كما أن وطء الحمار لا يلزم كونه عن
 ملك ومثل ذلك ما لو قال لولديه ان تزوجتني امرأة فهي طالق ثلاثاً فزوجه بلا أمره
 لا تطلق لانه غير مضاف إلى الملك النكاح لأن تزويجهما بلا أمره لا يصح بصر من الخطأ
 ثم قال لافرق بين كونه بأمرة أو بلا أمره كما في المهر اج اه قلت لكن في الخاتمة في صورة
 الامران الصحيح أنه يصح العيين وتطلق اه وهو مشكل لأن الكلام في وجود شرط التعليق
 وهو الملك أو الاضافة إليه وتزويج الابوين غير صلب للملك من كل وجه لانه قد يكون
 بأمرة وبدونه المهم الآن أن يكون مراد الخاتمة ما إذا قال ان تزوجتني بأمري فنجبتك
 يصح العيين وتطلق والا فلا يصح للتفصيل المذكور قبل صحة التعليق قالوا وجه ما في المهر اج
 (قوله وأفاد في المهر اج) قلت هذا العرف في دمشق الآن غير مطرد بل كان وبان فم في

فكذا أو الحكمي كذلك
 (كان) نكحت امرأة أو أن
 (نكحتك) فانت طالق) وكذا كل
 امرأة ويكون معنى الشرط الاق
 المعينة باسم أو نسب أو إشارة فلو
 قال المرأة التي أن تزوجها طالق تطلق
 بتزويجها ولو قال هذه المرأة الخ
 لا تعرضها بالإشارة فلغا الوصف
 (فلغا قوله أجنبية أن تزوجتني)
 فانت طالق فنكحتها فزوت) وكذا
 كل امرأة اجتمع معها في فراش
 فهي طالق فتزوجه لم تطلق وكل
 جارية أطوقا حر ففاحتى جارية
 فوطئها لم تنكح لعدم الملك والاضافة
 إليه وأفاد في المهر ان زيار المرأة
 في مرقلا لا تكون الا بطعام معها
 يطبخ عند الزور ولا يقطع

بين أطراف الناس وقال ط قلت العرف الجارى في عصر الان أنهما امة زائرة ولو معها
 شيء غير مطبخ (قوله كالفالح) أصل ذلك ما في الصريح المبرح ولو أضافه الى النكاح
 لا يقع كالقول أنت طالق مع نكاحك أو في نكاحك ذكره في الجامع بخلاف أنت طالق
 مع تزوجك اليك فانه يقع وهو مشكل وقيل الفرق أنه لما أضاف التزويج الى فاعله واستوفى
 مفعوله جعل التزويج مجازا عن الملك لأنه مسمى به رجل مع على بعد تصديقه وفي نكاحك
 لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقدربعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح اه وأشار
 الشارح الى هذا الفرق بقوله لعمركم الكلام الخ ومقتضاه أنه لو قال مع نكاحي اليك أو قال
 مع تزوجك انكسر الحكم لكن قال ح وفي النفس من هذا التعليل شيء فان قوله مع
 نكاحك على قصد بيع نكاحي اليك لا يقتدر كللفوظه والى هذا الضيف أشار بمسألة
 التريض اه قلت الاظهر الفرق بأنه عند عدم التصريح بالفاعل يحتمل تزويجهما
 أو تزويج غيره لو أكن مقتضى هذا عدم الفرق بين النكاح والتزويج في أنه ان صرح بذكر
 الفاعل يقع فيه ما والا فلا فيما قائل وأقرب من هذا كله ما استنبطه بعض فضلاء
 المدرس أن التزويج يعقب التزويج فإذا قرأ نكاحك أو طالق التزويج وحده الملك قبله بالتزويج
 فيصح ويطبق بخلاف مع نكاحك لأنه مقارن الملك (قوله كع موق أو موك) اه
 لا ضاعف لانه متعلق بالاياع في الاول والوقوع في الثاني كما تقدم في باب الصريح
 (قوله في الجنبى عن محمد في المضافة) أى في العين المضافة الى الملك وعبارة الجنبى على
 ما في الصريح ولقد ظفرت برواية عن محمد أنه لا يقع به كان يفتى كثير من أئمة خوارزم اه
 وأما ما في الظهيرية من أنه قول محمد به يفتى هذا الضيف ما نحن فيه كما بان في سائر قريسا
 فافهم (قوله وللشئى تعلقه الخ) أى تعلقه الشافعى قال في الصريح وللشئى أن يرفع
 الامر الى شافعى فيصح العين المضافة فلو قال ان تزويجت فلا نفى طالق فلا تترجمها
 لخاصته الى فاض شافعى وأدت الطلاق بحكم بانها امرأته وأن الطلاق ليس بشئ
 حل لذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطء حلالا اذا فسخ
 واذا فسخ لا يحتاج الى تجلبد العقد ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة
 وفسخ العين ثم تزوج امرأة أخرى لا يحتاج الى الفسخ في كل امرأة كذا في الخلاصة
 وفي الظهيرية أنه قول محمد وشيخه يفتى اه قلت ومفهومه أن مندهما يحتاج الى الفسخ
 في كل امرأة به صرح في الظهيرية أيضا بخلاف هنا فيما اذا فسخ القاضي الشافعى
 العين في امرأة ثم تزوج الخلف امرأة أخرى ففسدها لا يمكن الفسخ الاول بل يقع
 الطلاق على الثانية ما لم يفسخ ثانيا عند محمد يمكن لانهما من واحدة فلا يصلح فى فضها
 ثانية وقول محمد يفتى ولا يفتى أن هذا مبني على صحة العين عنده وأنه يقع بها الطلاق
 فلا ينافى ما مر من الجنبى من أن عدم الوقوع برواية عنه نحن زعمنا أنه في الظهيرية يجعل
 عدم الوقوع قول محمد لا رواية عنه وأنه المحقق به فتدوهم فافهم ثم قال في الصريح وإذا

(كالفالحا) الطلاق (مقارنا
 لتبوت ملك) كالت طالق مع
 نكاحك ويصح مع تزوجك اليك
 اتمام الكلام بشاعله ومفعوله
 (أوزوله) كع موق أو موك
 ه (فائدة) في الجنبى عن محمد
 في المضافة لا يقع به أفتى أئمة
 خوارزم انتهى وهو قول الشافعى
 وللشئى تعلقه بفسخ فاض

مطلب
 في فسخ العين المضافة الى الملك

عقد أجماع على امرأه واحدة فإذا قضى بعهدة النكاح بعهدة الوتة هت الايمان كلها وإذا
 عقد على كل امرأ منهن على حدة لاشك أنه إذا فسخ على امرأه لا يفسخ على الأخرى
 وإذا اعتد عليه بكلمة كمل فانه يحتاج الى تكرار الفسخ في كل عين اه ففي أربع مسائل
 في شرح الجميع المصنف فان أمضاء قاض حتى بعد ذلك كان أحوط اه وبمثل الفسخ
 من الشافعي إذا كان قبل أن يطلقها ثلاثاً له لو فسخ تطلق ثلاثاً بالتصريح بعد النكاح
 فلا يفسد كافي الخاتمة وفيها أيضاً أن شرطه أن لا يأخذ القاضي عليه ما لاقلوا أخذ لا ينفذ
 عند الكل الا أن أخذ على الكتابة قد رأيت المتسل فلأزيد لا ينفذ والاولى أن لا يأخذ
 مطلقاً اه (تنبيه) ذكر في البرقي كتاب القاضي الى القاضي عن الولوالجية لو قال لها
 أنت طالق المنة فترافعا الى قاض راجح بجهة وهو راجح بجهة فانه يتبع رأى القاضي
 عند محمد فيصل له المقام معها وقيل انه قول أبي خنيفة وعند أبي يوسف لا يعل هذا ان قضى
 له فان قضى عليه بالبنونة والرجح لا يراجح بجهة رأى القاضي اجماعاً هذا كله إذا كان
 الزوج عالماً بالرأى واجتهاداً فلو عاتباً تبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه وهذا
 إذا قضى له أما أن أتى به فهو على الاختلاف السابق لأن قول المتقي في حق الجاهل
 بمنزلة رأيه واجتهاده اه أي فيلزم الجاهل اتباع قول المتقي كما يلزم العالم اتباع رأيه
 واجتهاده وبهذا علم أنه لا حاجة الى التقليد مع القضاء لأن القضاء ملزم سواء وافق رأى
 الزوج أو خالفه وكذلك الاعتناء بالزوج جاهلاً (قوله بل يحكم) في الخاتمة حكم المحكم
 كالتقاضي على الصحيح وفي البرازية وعن الصدر أقول لا يعل لأحد أن يفعل ذلك وقال
 الخواص لا يعل ولا يفتي به ثلاثاً يطرق الجهال الى هدم المذهب اه بجر (قوله بل افتاء
 عدل الخ) عطف على بجر والباء وهو فسخ وفي الجرح من البرازية وعن أصحابنا ما هو أوسع
 من ذلك وهو أنه لو استفتى فيها عدلاً افتاء سلطان العيين حل له العمل بقضائه وأما ما
 ورد في أوسع من هذا وهو أنه لو افتاء مفت بالحل ثم أقبله آخر بالحرمة بعد ما حل بالقوى
 الاولى فانه يعمل بقوى الثاني في حق امرأته أخرى لا في حق الاولى ويعمل بكل القوانين
 في حادثين لكن لا يفتي به اه قلت يعني أن المتقي لا يفتي صاحب الحادثة بما يتوصل به الى
 فسخ العين فلا يقول له ارفع الامر الى شافعي أو حكمه في ذلك واستفتى بل يقول يقع
 عليك الطلاق لأن عليه أن يجيب بما يستقده وليس له أن يذهب على ما يهدم مذهبه وليس
 المراد أنه لا يفتيه بنفسه البين إذا فعل صاحب الحادثة شيئاً من ذلك لما علمت من أن
 الجاهل يلزمه اتباع رأى القاضي والمتقي على أن قضاء القاضي في محل الاجتهاد رفع
 الخلاف فإذا فعل شيئاً من ذلك فعلى المتقي أن يفتيه بعهدة الفسخ لا يقال إذا كان
 ذلك قول محمد فكيف لا يفتيه بما علمت من أن ذلك رواه عن محمد وأن قوله كقول
 الشيباني بالوقوع وإن ما في الظهيرة لا ينافي ذلك كما قرأناه افتاء وليس لمفتي الاعتناء
 بالرواية الضعيفة وكونها أقوى بها بكثير من أئمة خوارزم لا يفتي ضعفها ولما اخدم من

بل يحكم بل افتاء عدل

المصدر أنه لا يصل لأحد أن يفعل ذلك وكذا ما عتمد عن الحلواني من أنه بعد لم ولا يفتي به
فلو ثبت هذا فالرواية عن محمد وأبنت حميدة ابنوا الحكم عليها ولم يصحابوا إلى بناءه على
مذهب الشافعي فهذا يدل على أن الرواية شاذة كما يشترط الكلام الجنبى المأثور فافهم هذا
وفي البحر من البرازية والفتح فضلاً على من فسح العين في زمانها ونفى أن يجيى إلى عالم
ويقول له ما حلف واحتجابه إلى نكاح القسوى فيزوجه العالم أمرأة ويجيز بالقول فلا
يبحث وكذا إذا قال لجماعة في حاجة إلى نكاح القسوى فيزوجه واحد منهم أما إذا قال
لرجل اعذرني عقد قسوى يكون وصيلاً اه (قوله وبقتولين) صوابه وبقتولين
بما من أحدهما منقلبة عن الالف المحصورة والثانية التثنية كما في تثنية حبلى وقسوى
قال في الاقنية آخره صورتني اجعلها • أن كان عن ثلاثة مرتضا

(قوله في سادتين) قد به لان المستقي إذا عمل يقول الملقى في سادته فأتاه آخر بخلاف
قول الاقلى ليس له نقص عنه السابق في تلك الحادثة ثم له العمل به في سادته أخرى كن صلي
الظهر مثل ما علم من أمرأة أجنبية معقله الا بي حنفية معقله الشافعي ليس له ابطال تلك
الظهر ثم يعمل بقول الشافعي في ظهور آخر وهذا هو المراد من قول من قال ليس للبعد
الرجوع عن مذهب وتقدم تمام الكلام على ذلك أول الكتاب في رسم الملقى (قوله
ولا يفتي به) علم وجهه آتفا (قوله وتلقية الثلاث) هذا خاص بالحرة وقوله وما دونها
بهم الحرة والامة وتقدره في الامة ويسهل تمييز التثنية في الامة تعلقي مادون الثلاث وهو
صادق بالتثنية والواحدة وظاهر عبارة الشارح أن خبره تعلية للزوج المعلق وهو أولى
من عوده على الطلاق لانه الاصل اضافة المصدر إلى فاعله كما ذكره في النهرط (قوله الا
المضافة الى الملك) اى في نحو كذا تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا فطلق امرأته ثلاثا ثم
تزوجها فانها تطلق لان ما غيظه غير ما علقه فان المعلق طلاق ذلك حادث فلا يسهل تمييز
طلاق ملك قبيلة (قوله كما مر) لم يتقدم ذلك في كلامه صريحاً ويمكن أن يكون مراده
ما تقدمه في فصل المشبهة فقالوا لها أنت طالق كل شئت فطقت بعد زوج آخر لا يقع
ان كانت طلقت نفسها ثلاثا مستقرة (قوله يطل بزوال الحمل) وذلك وقوع الثلاث
وقوله لا بزوال الملك اى بوقوع ما دونها فان الملك وان زال به عند انقضاء العقد لكن
الحمل ثابت فان لم يأن يعود اليها لا تزوج آخر محتمل بخلاف الثلاث فان وقوعها يزيل الحمل
بالكلية بحيث لا يعود الا بحمل ولما كان المعلق هو طلقت هذا الملك بطل التعليق بزوالها
لا يزوال ما دونها (قوله بطل التعليق) اى لزال الحمل بتغيير الثلاث (قوله لم يسهل)
لانه لم يزل الحمل بتغيير ما دون الثلاث وان زال الملك (قوله فيقع المعلق كله) لان بطلان
التعليق بزوال الحمل ولم يزل بقي التعليق فاذا اوجدها المعلق عليه وهو دخول الذاريق
المعلق وهو الثلاث ولا ينافيه قولهم ان المعلق طلقت هذا الملك وقد زال بعضها الا انه مقيد
بما اذا سكنت الثلاث باقية فاذا زال بعضها ما زال المعلق ثلاثا مطلقه كما افاده في الفتح

مطلب
في معنى قوله ليس للمقلد
الرجوع عن مذهبه

وبقتولين في سادتين وهذا به لم
ولا يفتي به برزاية (ويسهل تمييز
الثلاث) الحرة والتثنية للامة
(تلقية) الثلاث وما دونها الا
المضافة الى الملك كما مر (لا يسهل
ما دونها) اعلم ان التعليق يطل
بزوال الحمل لا بزوال الملك فالو
علق الثلاث أو ما دونها بدخول
الدار ثم تغير الثلاث ثم تكهها بعد
التحليل بطل التعليق فلا يقع
بدخولها ثانياً ولو كان خبر ما دونها
لم يسهل فيقع المعلق كله

وقد تمنا قبل هذا الباب (قوله بقية الاول) أى ما بقى من طلاقات النكاح الاول (قوله) وهى مسئلة الهدم اللاحقة) قد تمنا قبل هذا الباب الكلام عليها وحاصلها أن الزوج الثانى يهدم الثلاث وما دونها عندهما وعند محمد يهدم الثلاث فقط (قوله وغيره) أى فمرة الخلاف فى مسئلة الهدم (قوله له رجعتها) أى عندهما لأن الزوج الثانى عدم الواحدة الباقية وعادت المرأة الى الاول بملك جديد فملك عليها ثلاث طلاقات فإذا دخلت الدار تقع واحدة من الثلاث ويبقى منها اثنتان فبذلك الرجعة (قوله خلافاً لمحمد) فنفذه لا بملك الرجعة لمودها بما بقى من الملك الاول وهى واحدة وقد وقعت بال دخول ط (قوله) وكذا يبطل أى التعليق وهذا اعطف على المتن (قوله بملكه) بفتح اللام ط عن القاموس (قوله خلافاً لهما) أى لصاحبين فنفذهما لا يبطل التعليق لأن زوال الملك لا يبطله وإن شاء تعليقه باعتبار قيام أهليته وبالأرداد ارتفعت العصمة فليس بغير تعليقه لقوات الاهلية فإذا عاد الى الاسلام لم يعد ذلك التعليق الذى حكم بسقوطه بغير من شرح المجمع للمصنف (قوله وبشروط عمل البراءة) تعليقه بالبر عن الثانى لكن بلفظ ومما يبطله ففوت عمل الشرط كفوت عمل الجزاء كما إذا قال ان كنت فلاناً لمخ والتشيل المذكور لقوت عمل الشرط فإن الشرط هو كلف ودخلت أى مضى منهما وهو الكلام والدخول ومحلهما هو فلان والدار والمشار إليها وفوت عمل الجزاء كوفت المرأة التى هى محل الطلاق فإن بقوت هذين الملهين يبطل التعليق لأن التعليق لا بد أن يمسكون على أمر على خطر الوجود وقد تحقق عدمه ولا يقال يمكن حياة زيد بعد موته وإعادة البستان داراً لأن عيضا انقضت على حياة كانت فيه كما لو اوفى بقتل فلاناً وما أعيد بعد البناء داراً أخرى غير المشار إليها كما صرحوا به أيضاً فى لبديل هذه الدار تأمل (قوله وسخى) مسئلة الكون بغيره) أى فى باب الجنتين فى الاكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها أن امكان تصور البر فى المستقبل شرط انعقاد الميعن بشرط بقاءها خلافاً لابي يوسف فلو حلق لشر بن ما هذا الكون اليوم ولا ما فيه أو كان فيه فصب قبل مضى اليوم لا يثبت عندهما لعدم انعقادها فى الاقل ولبطلانها فى الثانى وأن لم يقبل اليوم ولا ما فيه فكذلك لعدم انعقادها ما أن كان فيه ما عصب فانه يثبت اتفاقاً لان انعقادها امكان البر ثم يثبت بالصواب لأن البر يجب عليه كما فرغ فإذا أصبقت البر فخصت كالوفاة الحاقبة والمماق بخلاف المؤقتة فانه لا يجب عليه البر الا فى آخر أجزاء الوقت الميعن ومن فروعهما يقتل زيدا اليوم أو لياً كن هذا الرغيف اليوم أو ليقضين دية غداً ثم زيدا أو أكل الرغيف غير قبل مضى اليوم أو قضى الدين أو أبرأ فلان قبل القدر يثبت وعلمه فى البر من الايمان أقول وانما لم يذكر هذا التفصيل فى المسئلة السابقة لأن شرط الحنث فيها امر وجودى وهو الكلام أو الدخول فإذا مات أو جعلت بستاناً فاقتدت أهل ووقع البأس من الحنث فلا فائدة فى بقاء الميعن سواء كانت موقوفة أو مطلقه بخلاف ما إذا كان شرطاً

وأوقع محمد بقية الاول وهى مسئلة الهدم اللاحقة وغيره فبين طلق واحدة ثم فجزئتين ثم نكحها بعد زوج آخر فدخلت له رجعتها خلافاً لمحمد وكذا يبطل بملكه من تدا بالبر والحرب خلافاً لهما وبشروط عمل البر كان كلف فلاناً أو دخلت هذه الدار فمات أو جعلت بستاناً كما بسطناه فيما علمناه على المتن وسخى مسئلة الكون بغيره

مطلب
فمسئلة الكون

الحشأ امرأ عدم ما مثل ان لم أكلم زيداً أو ان لم أدخل قائماً لا يتصل بنبوت الحمل بل
 يصدق به الحشأ للبأس من شرط البرهه إذا لم يكن شرط البرهه مستقلاً ولا فهو مستقلة
 الكوز وقد علت ما فيها من التفصيل وليس منها قوله لا تصعدن السماء فان العين فيها
 منقذة ويحش عنها لأن صعود السماء أمر ممكن في نفسه وقد وقع لبعض الأنبياء
 وللملائكة وغيرهم ولكنه يحش عقب العين وفي آخر الوقت في المؤقتة لتصدق للبأس
 عادة وهذا بخلاف مسئلة الكوز فان شرب ما ليس موجوداً في الكوزاً وما ريق منه غير
 يمكن في نفسه ولا في العادة فلذا يتصل العين ولا يحش إلا إذا أصبحته وكانت العين مطلقة
 بكسائي تحققة في الايمان ان شاء الله تعالى وانظر ما سنذكره آخر الباب (قوله
 وجعها) لأنه لما علق الثلاثة كانت أمة وهو لا يعلق عليها الا اثنين فكان معلقاً اثنين ح
 (قوله وألفاظ الشرط) عدل عن الاسماء والحروف لاشتغالها عليهم وهو يكون الرأه
 مشتق اشتقاقاً كبيراً من الشرط محرّكة بمعنى العلامة سمي بذلك لأنه علامة على ترتيب
 الثانية على الاولى وسمي الثاني جواباً لأنه لما لم يزل على القول الاول صار كالكلام الاثنى
 بعد كلام السائل وجزاً يجوز لأنه لما ترتب على فعل آخر أشبه أجزاء كذا في التبر فإضافة
 الالفاظ الى الشرط إضافة المعنى الى الاسم ح وقدمنا في صدر الكتاب الكلام على
 الاستشاق والظاهر أنه لا اشتقاق هنا إلا بدس القافية لفظاً بل الشرط هنا بمعنى
 العلامة على شيء خاص تأمل (قوله أي علامات وجود الجزاء) أي ان هذه الأدوات
 تدل بالذات على وجود الجزاء كما في التبر أي ضد وجود الشرط ح (قوله فلو قصها وقع
 الحال) هو قول الجهور لأنها التعليل ولا بشرط وجود العلة وقت الوقوع بل يقع الطلاق
 نظراً لظاهر اللفظ وزعم الكسائي مناظراً للشيباني في مجلس الرشيد أنها شرطية بمعنى إذا
 وهو مذهب الكونيين ووجهه في المعنى وعلى كل حال إذا قوى التعليق ينبغي أن تصح نيته
 غير محضراً وإلى ذلك أشار الشارح بقوله فمدين ط (قوله وكذا لو حذف القاء من
 الجواب) يعني يقع الصلح ما لم ينو التعليق فمدين وعن أبي يوسف أنه يتحقق حل الكلامه
 على القاعدة فتضمن القاء الخلاف سبق على جواز حذفها اختياراً فأجابناه أهل الكوفة
 وعليه منع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه تفرع المذهب بغير ذكر قبله من المعنى
 أن لا يخشأ أن ذلك واقع في التبر النصيح وأن منه ان تركه خيراً الوصة للوالدين
 وقال ابن مالك يجوز في التبر نادراً ومنه حديث القطعة فان جاء صاحبها والاستعجب بها اه
 قلت ينبغي في زماننا إذا قال ان دخلت أنت طالق أن يتعلق قضاءه لأن العلة لا يفرقون
 بين دخول القاء وعدمه عند قصد التعليق وقد صار ذلك لفهمهم ولا سيما مع وقوعه
 في الكلام النصيح كما مر وكافي قوة تعالى وإن أقطعهم انكم لشركون وإذا تلى عليهم
 آياتنا مات ما كان جهنم والذين إذا أصابهم البغي هم منصرون وغير ذلك وإن ادعى
 تأويل الاول بأنه على تقدير القسم والثاني والثالث على جعل اذا مجرد الوقت بلا ملاحظة

مطلب
 في الالفاظ الشرط

• (فرع) قال لزوجه الامه ان
 دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً
 فعقت فدخلت لموجعها قنية
 (والفاظ الشرط) أي علامات
 وجود الجزاء (ان) المكسورة
 فلو قصها وقع الصلح ما لم ينو
 التعليق فمدين وكذا لو حذف
 القاء من الجواب

مطلب
 فيما لو حذف القاء من الجواب

الشرط فانه مريد يقول الكوفيين والتأويل خلاف الظاهر وإذا صار ذلك لغة للعامة
ينبغي جعل كلامهم عليه كالتوكلم به من كان من أهل تلك اللغة من العرب وكذا لو كان
التعليق بلفظ أجمعي وقد قال العلامة قاسم أنه يحمل كلام كل عاقد ونادر وحافظ على
لغته هذا ما ظهري والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت بعد كتابي لهذا في شرح نظم الكثر
للعلامة المقدسي أقول ينبغي ترجيح قول أبي يوسف لكثرة حذف القاء كما سمعت وقالوا
العوام لا يعتمد منهم الفن في قولهم أنت واحد قاتل النبي لم يقل به أحداه (تسمه) •
وجوب اقتران الجواب بالقاء حيث تأخر الجواب كما قدمه الشارح أول الباب وإذا كانت
الاداة أن تقوم إذا القباية مقام القاء ربط الجواب كما تقرر في محله (قوله في نحو طلبية
الخ) أي في نحو المواضع السبعة المذكورة في قول الشاعر طلبية الخ قائم إذا وقعت
جوابا يجب اقترانها بالقاء قال في النهر أرى جمل طلبية كالامر والنهي والاستعظام والنهي
والعرض والتخصيص والجماء وأراد بالجماء مذم ونس وعسى وفعل التجب وقوله وجبا
أي وبالجملة الفعلية المقرونة بما التافية وبه دخلاهرة أو مقدرة كافي التسهيل وعبارة
الرضى كل جملة فعلية مصدرة بحرف سرى لا وفي المضارع سواء كان الفعل المصدرا مضيا
أو مضارا فدخل النفي بأن كما زاده المرادى وزاد المقرونة بالقسم أو وب لكن جعل ابن
هشام القصة من الطلبة اه وتعم ذلك في الضر والحاصل أن المزبأ أربعة المقررة
يسوف وأن أو وب أو القسم فالجملة أحد عشر موضعا أشار إليها الشارح بقوله في نحو
طلبية الخ وتقدمها المحقق ابن الهمام في التفتيح بقوله

فعل جواب الشرط حتم قرانه • بشاء إذا ما فعه — له طلبا أي
كذا جامدا أو مقصدا كان أو قد • وب وسين أو يسوف أدبا فتي
أو واسعة أو كان مني ما وان • من من بعد ما حذفناه قد عني

(قوله وكل) ليذكر الصلة كلا وكما في أدوات الشرط لأنهما ليسا بها وانما ذكرهما
الفقهاء لثبوت معنى الشرط معهما وهو التعليق بأمر على خطر الوجود وهو الفعل
الواقع صفة الاسم الذي أضيفا اليه بحر (قوله ولم تنمع كذا الانصوية الخ) قال في النهر
نقل الصلة أن كلا المتضمنة للتكرار منصوبة على الظرفية والعامل فيها محذوف دل عليه
جواب الشرط والتقدير أنت طالق كلا مكان كذا وكذا وما التي معها هي المصدرة
التوقفية وزعم ابن عصفور أنها مبتدأ وما تكرر موصوفة والعائد محذوف وجعل الشرط
واطرأ في موضع الخبر وذه أبو حسان بأن كلام تنمع الانصوية وأنت خير بأن هذا
بعد تسليمه لا يتأني كونها مبتدأ إذ القصة فيها قصة بناء ونبئت لاضافتها إلى سبق اه أفراد
الشارح بالنسب ما يشتمل قصة الأرباب وقصة البناء معهما هو عرف المتقنين وقوله
ولو مبتدأ أي كما هو قول ابن عصفور تأويله إلى الرذلي أبي حيان فان المسموع عنها افتح
لامها ولا يشافي ذلك كونها مبتدأ يجعل القصة قصة بناء لاضافتها إلى سبق فقد أحاطنا

مطلب
المواضع التي يجب اقترانها بالقاء

في نحو

طلبية واسعة وبصامد

وبما وقد ويل والتنفيس

كأن الصناء في شرح الملتقى (وإذا)

وإذا ما وكل لم تنمع (كلا)

الانصوية ولو مبتدأ لاضافتها

للمبحر (وعني ومقيا) ونحو ذلك

النهر بأبرز عبارة قافهم قوله ونحو ذلك) أشار به إلى أنه ليس المراد حصراً لفظ الشرط
 بالصفة المذكورة فإن منها لو من وأين وأى وما وفى القمع خرج قال أنت
 طالق لولا دخولك ولولا أولك أو مصرك لا يقع وكذا فى الاخبار بأن قال طلقك بالامر
 لولا كذا اه قلت ومنهما أفاد معناها فى البصر أنت طالق بدخول الدار وبصفتك
 لم تطلق حتى تدخل أو تبيض لأن الماء للوصل والاصاق وانما يحصل الطلاق ويصلح
 بالدخول إذا تعلق به ولو قال أنت طالق على دخولك الدار ان قلت يقع والأقل لانه
 استعمال المدخول استعمال الاعراض فكان الشرط قبول العرض لا وجوده كما لو قال
 على أن تعطى ألف درهم اه قلت وقد يكون الكلام متضمناً للتعليق بدون تصريح
 بأدائه كما مر فى قوله ويكتفى بهنى الشرط الخ ومنه ما فى المرحمة قال وفى المحيط وعن
 أبى يوسف لو قال أنت طالق لم دخلت فهذا يعبراً أنه دخل الدار وأكدهما بين فصيحة كانه
 قال ان لم أكن دخلت الدار فان لم يكن دخل طلق ولو قال أنت طالق لا دخلت الدار
 يتعلق بالدخول اه ثم قال ولو قال أنت طالق وواقه لا أفضل كذا فهو تعليق وبين ولو قال
 أنت طالق وواقه لا أفضل كذا أطلقت الحال ذكرهما فى جوامع الفقه اه قلت والفرق
 أنه اذا لم يصف القسم تعين ما بعده جواربه وصار ما لا يصلح أنت طالق تعليقاً فتجز
 ومنه أيضاً على الطلاق لا أفضل كذا (قوله كذا) هذا ما جزم به فى البصر من أن المذهب
 أنها بمعنى الشرط خلافاً لما فى القمع من أنها تعنى عدم الشرط فلا تافى لتطبيق على
 ما به خطر الوجود (قوله تعلق بدخولها) كذا فى المحيط وفيه وعن أبى يوسف أنت
 طالق لو دخلت الدار لطلقك فهذا يدل على حق بطلاق امرأته لطلقها ان دخلت الدار
 فإذا دخلت لسه أن يطلقها ولا يقع الا بعبث أحدهما كقوله ان أنت البصرة اه بصر
 وقمنا الكلام فى ذلك وأتم باب الصريح (قوله فاذ ادعوما) فيه أن الفعل لا عموم له
 وعبارة القاية كما فى القمع والبصر لأن الفعل وهو المدخول أضيف إلى جماعة فإدائه عموم
 عرفاً مرة بعد أخرى اه فإدائه للعموم التكرار (قوله وهى غريبة) أى لغيرها القول
 المتون وفيها تحصل العين اذا وجد الشرط مرة الا فى كلاً وجزم بقراءتها فى القمع والبصر
 واستشكها الزمى (قوله وجعل فى البصر أحد القولين) ذكر ذلك عند قول الكثر
 فقها ان وجد الشرط حيث قال والحق أن ما فى القاية أحد القولين نقل القولين فى القنية
 فى مستلة صعود السطح اه ونقل هنا عن المراجع وبين بعض المناجاة أن معنى تقتضى
 التكرار والصحيح أن غير كلاً لا يوجب التكرار اه فأما ضعف هذا القول وضعف
 ما عن بعض المناجاة قافهم (قوله أى بطل العين) أى تنهى وتمم وإذا تم حث فلا
 يصحوا الحث فلما لا يمين أخرى لأنها غير مقتضية للعموم والتكرار لفظه خبر (قوله
 بطلان التطبيق) فيه أن اليمين هنا على التطبيق (قوله الا فى كلاً) فان اليمين لا تنهى
 بوجود الشرط مرة وأما حصره أن معنى لا تفيد التكرار وقيل تنفide والحق أنها انما

مطلب
 ما يكون فى حكم الشرط

كل ما كانت طالق لو دخلت الدار
 تعلق بدخولها ومن نحو من دخل
 منكن الدار ففى طالق فلو دخلت
 واحدة صارا طلق بكل مرة
 لأن المدخول أضيف إلى جماعة
 فإذا ادعوما كذا فى القاية وهى
 غريبة وجعل فى البصر أحد القولين
 (وفيهما) كلاً (تصل) أى بطل
 (اليمين) بطلان التعليق (إذا)
 وجد الشرط مرة الا فى كلاً فانه
 يصل بعد الثلاث

تقديم عموم الاوقات في حتى خرجت فانت طالق المتعاد ان اى وقت تصفق فيه الخروج
يقع الطلاق ثم لا يقع بخروج آخر وان القروية بلفظ ابد اكنى فاذا قل ان تزوجت فلانة
ابدا فهي كذا فتزوجها فطلقت ثم تزوجها ثانيا لا تليد انما يتيق التوقيت
فما بعد عدم التزويج ولا يشكزواى كذلك حتى لو قال اى امرأت تزوجها فهي طالق
لا يقع الا على امرأة واحدة كائى المحيط وغيره بخلاف كل امرأة تزوجها غير والفرق
ان لفظ كل للعموم ولفظ اى انما يعم العموم الصفة لقولهم فى اى عبيدى ضربته فهو حر
لا يتناول الا واحدا لانه اسند الى خاص وفى اى عبيدى ضربك يعنى الكل اذا ضربوا
لا سنده الى عام وفى اى امرأة تزوجت نفسها حتى فهي طالق يتناول الجميع ويقام تحقيقه
فى البصر (قوله كاتضاء كل عموم الاسماء) لان كلما تدخل على الافعال وكلا تدخل
على الاسماء فيفيد كل منهما عموم ما دخلت عليه فاذا وجد فعل واحد واسم واحد فقد
وجد المألوف عليه فأنطقت العين في حقه وفى حتى غيره من الافعال والاسماء باقية على
حالتها فيصير كلما وجد المألوف عليه غير ان المألوف عليه طلقا هذا الملك وهو متناهية
فالخاص ان كل العموم الافعال وعموم الاسماء ضرورى فيصير بكل فصل حتى تنهى
طلقا هذا الملك وكل للعموم الاسماء وعموم الافعال ضرورى ولو قال المصنف الا فى كل
وكلا كان أولى لان العين فى كل وان انتهت فى حتى اسم جيت فى غير من الاسماء
ومن فروعهما لو كان له أربع نسوة فقال ككل امرأة تدخل اليها فهي طالق فدخلت
واحدة فطلقت ولودخلن طلقن فان دخلت تلك المرأة مرة أخرى لا تطلق ولو قال كلما
دخلت فدخلت امرأت فطلقت ولودخلت ثلثا تطلق وكذا ان ثلثا فان تزوجت بعد الثلاث
وعادت الى الاول ثم دخلت فطلق خلافا لغيره من الوقال كلما دخلت فامرأتى طالق
وله أربع نسوة فدخل أربع مرات ولم يعن واحدة بعينها يقع بكل دخله واحدة ان شاء
فزوجها عليهن وان شاء جمعها على واحدة بجر وفى الشر بلا سب فرج بكثر وقوعه قال
فى السراج فتلان المنتقى قال ان تزوجت امرأت فهي طالق ثلاثا وكلما حلت حرمت
تزوجها فبانت ثلاث ثم تزوجها بعد زوج يجوز ان عنا بقوله كلما حلت حرمت الطلاق
فليس بشئ وان لم يكن اراد به طلاقا فهو عين اه قلت واول وجهه ان قوله وكلما حلت
حرمت ليس قطعا بالملك الخاص لانه لا يلزم ان يكون عليها المقيد لوان تزوجت ثم تنسرق
فليأكل (قوله فلا يقع) فترجع على قوله فانه يفصل بعد الثلاث وانما يقع لان المألوف
عليه طلقا هذا الملك وهو متناهية كلما مالو كان الزوج الاخر قبل الثلاث فانه يقع
ماتى (قوله لدخولها على سبب الملك) اى التزويج فكلما وجد هذا الشرط وجد ملك
الثلاث فنبهه مرأوه بجر وفيه عن الكافى وغيره لو قال كلما نكحت فانت طالق
فنكحتها فى يوم ثلاث مرات ووطئها فى كل مرة فطلقت فطلقت وعليه مهران ونصف وقال
محمد بن ثابت ثلاث وعليه أربعة مهور ونصف اه قلت وجهه كائى الوالو الجية انه لما تزوجها

لاقتضاها عموم الافعال كاتضاء
كل عموم الاسماء (فلا يقع ان
نكحتها بعد زوج اخر الا اذا دخلت
كلما على التزويج نحو كلما تزوجت
(فانت كذا) لدخولها على سبب
الملك وهو غير متناه ومن لطف
مسائلها لو قال لموطأه كلما
طلقت فانت طالق فطلقت واحدة
تقع ثتان وفى كل موقع طلاق
طلاق يقع ثلاث

أو لا وقت واحدة ويجب نصف مهر فاذا دخل بها وجب مهر كامل لانه وطبشبهة
 في الحلق ويجب العدة فاذا تزوجها ثانيا وقت أخرى وهذا طلاق بعد الدخول معنى
 فان من تزوج المعتدة وطلقها قبل الدخول بها يكون عند أبي حنيفة وأبي يوسف طلاقا
 بعد الدخول معنى فيجب مهر كامل فصا ومهران ونصف فاذا دخل بها وهي معتدة
 عن رجعي صلاهما رجعا ولا يجب بالوطء شيء فاذا تزوجها ثانيا لم يصح النكاح لانه
 تزوجها وهي منكوحه اهـ (قوله لتكرار الوقوع) اشارة الى الفرق ومصله
 أنه في الاول علق وقوع الطلاق على ايقاعه الطلاق فاذا اطلق مرة يقع الطلاق عليها مرة
 أخرى ولا يقع الثالثة لأن الثانية واقعة وليست بموقعة بخلاف الثاني فان الحلق عليه
 فيه وقوع الطلاق الصادق بالايقاع فان الايقاع يستلزم الوقوع فاذا اطلقها مرة وبعد
 الشرط قطع أخرى وبوقوع الأخرى وجد بشرط آخر قطع أخرى اهـ ح (تنبيه)
 المتعبد بكلمة كلاً أيان منعقدة لئلا يكرار الشرط والجزاء وهذه رواية
 الجامع وعليها الفتوى لانها أحوط وفي رواية البسوط المتعبد للعالمين واحدة ويتحدد
 انعقاد هامة بعد أخرى كذا نحن اهـ يحيط وبشيء أن تظهر الفترة فيما اذا قال كلاً
 حلفت فانت طالق ثم علق بكلمة كلاً فيقع الآن ثلاث على الاول وواحدة على الثاني
 وفي قضاء البرانية قال كلاً تزوجتك فانت كذا ثلاثاً فقتل زوجها وضع اليه شافي ثم طلقها
 ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج آخر فعلى رواية الجامع وهي الأصح يحتاج الى الحكم بالفسخ
 فانما يجر ملخصاً (قوله ونفوال الملك لا يبطل العين) أي زواله بحدوث الثلاث كما في
 الفسخ وأطلقه اكتفاء بما مر من أن التعليق بطل بزوال الحل أي بتبعض الثلاث ثم يرد
 عليه أنه يبطل بالرتق العاق خلافاً لهما وأوجب في العمران البطلان فيه لخروج الحلق
 عن الاهلية لا زوال الملك واعترضه في الثمر بأن علق مدبره وأتمها وأولاده دليل زوال
 ملكه وقد بزوال الملك لأن زوال محل الرتب بطل العين كما مر فان قلت قد جعلوا زوال الملك
 مبطل للعين فيما لو حلف لا يخرج امرأته الا باذنه فخرجت بعد الطلاق وانقضاء العدة
 لم يحن وبطلت العين بالنيوثة حتى لو تزوجها ثانياً ثم خرجت بلا إذن لم يحن قلت العين
 مقيدة بحال ولاية الأذن والمنع بدلالة الحال وذلك حال قيام الزوجية فسقط العين بزوال
 الزوجية كالو حلف لا يخرج الا باذن غريمه ففقد دينه ثم خرج لم يحن بخلاف الا باذن
 فلان ولا معاملة بينهما لانها مطلقة كما في المحيط بجر ومصله أنهم لم يطل بزوال الملك بل
 لقد بشرط قيدت به العين وتظهر لو حلفه الوالي لم يلته بكل مقصد تعبد بحال قيام
 ولايته كما سأل في الأيمان هـ (تنبيه) استثنى في العمر من عدم بطلانها بزوال الملك فراجع
 في الفتنة ان سكنت في هذه البلدة فأمر أنه طالق وخرج على الفور وطلعت امرأته ثم سكنتها
 قبل انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست امرأته وقت وجود الشرط اهـ قال في العرف قد
 بطلت العين بزوال الملك هنا على هذا يفرق بين كون الجزاء فانت طالق وبين كونه فامر أنه

مطلب
 المتعبد بكلمة كلاً أيان منعقدة
 للعالمين واحدة
 تكرار الوقوع لكنه لا يزيد على
 الثلاث (نفوال الملك)

مطلب
 زوال الملك لا يبطل العين

طالق لانها بعد المبنية لم يبق امر آت فليحفظ هذا فانه حسن جدا اه وسذكره الشارح
 في الصروع وحاصله تنقيده قولهم زوال الملك لا يطل العين بما اذا لم يكن أبجزا فامر آت
 طالق اما لو كان كذلك فانها تطل أقول ما في القنية ضعيف لانه مبني على اعتبار حالة
 الشرط بدليل التعليق بقوله لانها وقت وجود الشرط ليست امر آت وهو خلاف الظاهر
 ففي القنية أيضا ان فعلت كذا لخلال الله على حرام ثم قال ان فعلت كذا لخلال الله على
 حرام ففعل أحد التعليق حتى بات امر آت ثم فعل لا تحرق قبل لا يقع الثاني لانها ليست
 امر آت عند وجود الشرط وقيل يقع وهو الظاهر اه فأعاد أن الظاهر اعتبار حالة
 التعليق لاحالة وجود الشرط وهي حالة التعليق كانت امر آت فلا يضر نيوتها بعده
 وهذا هو الموافق لما أطلقه أصحاب المتون هنا ولمصر حوايه أيضا في الكلمات من
 أن البائن لا يطلق البائن الا اذا كان البائن معلقا قبل ايجاد المجرى البائن كقوله ان دخلت
 الدار فانت باتت ثم ابانها ثم دخلت باتت بأخرى وذلك باعتبار حالة التعليق فانها كانت
 امر آتة من كل وجه ولو اعتبر حالة وجود الشرط لم أن لا يقع المعلق فقد ظهر أن المرجع
 اعتبار حالة التعليق وطبعه ما في البصر عن المحيط وحسب لا يخرج امر آت من هذا الدار
 قطعتها واقضت عدتها وخرجت اه وقال ان قلت امر آت فإنة قد عدى حرقها بعدها
 المبنية بحيث فيما لأن الاضافة للتعريف لا للتقيد اه وكذا ما قدمناه عن البصر لو قال
 كذا دخلت فامر آت طالق وله أربع نسو فتدخل أربع مزارات الخ فان قصر رحمه بأنه
 أن يصحها على واحدة يشعل ما اذا كانت غير موطوءة وذلك بناء على اعتبار حالة
 التعليق لانها وقت كانت امر آتة فدخلت في الأمان الثلاث لما علمت من ترجيح أن
 المنه قد بكلمة كذا أي بمان منعقدة للسال وينبغي على القول بأنه كلما حنت يستعدين آخر
 أنه لا يملك جمعها على واحدة لانها بعد الحنث لم يبق امر آت فلا تدخل في العين المنعقدة
 بعده لما قدمناه في آخر الكلمات من أنه اذا قال كل امر آت لا تدخل المباشرة بالطلع
 والا بلا لأن بعضها فاعتم تحقيق هذا المقام وعليك السلام (قوله من نكاح أو عين)
 بيان للملك وقوة فلأبأنها أو باعه الخ تفريع على ما بطريق النشر المرتب (قوله
 فلأبأنها) أي بمادون الثلاث (قوله وتصل العين الخ) لا تتكرر بين هذين قول
 فيما سبق وفيما اتصل العين اذا وجد الشرط مرة لأن المقصود هناك الانحلال مرة غير كل
 وهما مجرد الانحلال اه ح ولانه هنا بين انحلاله او وجودها في غير الملك بخلاف ما سبق ط
 (قوله مطلقا) أي سواء وجد الشرط في الملك أو لا كما يدل عليه اللاحق ح (قوله لكن
 ان وجد في الملك طلقت) أطلق الملك فتشعل ما اذا وجد في العدة والمراد وجود مقامه
 في الملك لاجتماعه حتى لو قال ان حنت حنثتين فانت طالق فاضت الاولى في غير ملكه
 والثانية في ملكه طلقت وقامه في البصر وسأني عند قول المصنف حلق الثلاث بثنتين
 يقع الحلق ان وجد الثاني في الملك والا لا (قوله فله الخ) تفريع على قوله والا لا

من نكاح أو عين (لا يطل العين)
 فلأبأنها أو باعه ثم نكحها أو
 اشتراه فوجد الشرط طلقت
 وعق بقاء التعليق بقاء بحاله
 (وتصل العين بعد وجود
 الشرط مطلقا) لكن ان وجد
 في الملك طلقت وعق والا لا غيلة
 من حلق الثلاث بدخول الدار
 أن بطلتها واحدة ثم بعد العدة
 تدخلها فتصل العين فينكحها

مطلب
 الاضافة للتعريف لا للتقيد فيما
 لو قال لا تخرج امر آت من الدار

مطلب
اختلاف الزوجين في وجود
الشرط

(فان اختلاف في وجود الشرط)
أي ثبوت ليم المسمى (فالتقوله)
مع العبد (لا تكتابه الطلاق)
ومفاده أنه لو علق طلاقها بعدم
وصول ثقتها أو ما فاذى الوصول
وأنكرت أن التقوله وبه جزم
في القضية لكن صحح في الخلاصة
والبرازية أن القول لها وأقره في
البر والبر وهو يقتضي تخصيص
المتون لكن قال المصنف ويزم
شجنا في فتاها بما قصد المتون
والشرع لانها الموضوع لتعلق
المذهب كما لا يخفى

(قوله في وجود الشرط) أي أصلاً وتحققاً كما في شرح الجمع أي اختلاف في وجود أصل
التعلق بالشرط أو في تحقق الشرط بعد التعلق وفي البرازية أذى الاستثناء والشرط
فالتقوله ثم قال وذكر النسبي أذى الزوج الاستثناء أو أنكرت فالتقوله لها لا يصدق
بلايينه وإن أذى تعلق الطلاق بالشرط وأدت الإجمال فالتقوله اه وسيدكر
المصنف الاختلاف في دعوى الاستثناء وظاهره ما ذكر عن النسبي أن الاختلاف غير جار
في دعوى الشرط تأمل وفي المصنف القضية ادعت أنه مطلقاً من غير شرط والزوج
يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فاليقظة فيه للمرأة ولو ادعت عليه أنه حلف لا يضر بها
وأذى هو أنه لا يضر بها من غير ذنب أو ما المينة فنبعت كلا الأمرين وتطلق بأيهما
كان اه (قوله ليم المسمى) شحواً لم تدخل في الدار اليوم (قوله فالتقوله) أي
إذا لم يعلم بوجوده إلا منها فبقية القول لها في حق نفسها كما يأتي (قوله لا تكتابه
الطلاق) أي إنكابه وقومه وهذا أولى من التعليل بأنه مفسك بالأصل وهو عدم الشرط
لأنه لا يشعل مثل أن لم أجمعك في حيثك فالتقوله أنه جامعها مع أن الظاهر شاهد لها
من وجهين كون الأصل عدم العارض وكون الحرمة ماثلة من الجماع (قوله ومفاده)
أي مفاداً لطلاق قوله فالتقوله (قوله إن التقوله) يكسر الهمزة والجله جواب لو وهي
وجودها خبير أن الأولى المقنوعة المهرضة والمعد والمسبب من المقنوعة وعلتها خبر
المتن وأه مفاد قال في المصنف اعلم أن ظاهر المتن يقتضي أنه لو علق طلاقها بعدم
وصول ثقتها شبراً أذى الوصول وأنكرت فالتقوله في عدم وقوع الطلاق وقولها
في عدم وصول المال الخ (قوله فاذى الوصول) أي بعدم مضي الأيام المعنية كما في
القضية والخبرة (قوله وبه جزم في القضية) كذا قال في البر والنهر لكن المتأريته
في القضية راجع العين والاصل القول للمرأة ثم مرز المنقضي على العكس أي القول
للمرجل (قوله وأقره في البر) حيث قال في فصل الأمر باليد قبل القول لأنه ينكر
الوقوع لكن لا يثبت وصول الثقة إليها والأصح أن القول قولها في هذا وفي كل موضع
يذى أيضاً مع وهي تنكر اه وقال هنا وكأنه يفت في ضمن قبول قولها في عدم وصول
المال اه ونقل الخبر إلى أيضاً تنصحه عن القبض والقصور ثم علم أنه ذكر في جامع
القصورين رمز فوائد صدر الإسلام أنه قال في مسئلة الثقة لو شترت حتى مضت المدة
فبني أن لا تطلق لانها الماشترت لم يبق لها ثقة (قوله وهو يقتضي تخصيص المتن)
أي تخصيصها بكون القول إذا لم يضمن دعوى إيصال مال جلال المطلق على القيد
(قوله ويزم شجنا) يعني الشيخ زين بن نصير صاحب البر حيث سئل عن حلف
بالطلاق أنه أنه يدفعه الدين في وقت معين فأجاب بأنه يصدق في الدفع حينه بالعبارة
التي عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين ويحلف الدائن على عدم القبض ويستخذه اه
قلت وهذا الظاهر المأبود دفع الدين إذا أذى الدفع من مال الآخر فإنه يصدق في حق

برأه نفسه لا في حق برأه الآخر هذا وقد علم مما تقدمناه عن القنينة وعن صاحب
 البصر أن في المسئلة قولين فقط أحدهما القول بالتفصيل والآخر كون القول للمرأة
 في حق الطلاق وفي حق عدم وصول المال وأما كون القول للرجل في الأمرين فلا
 قائل به خلافا لما توهمه الخليل الرمي وكذا صاحب نور العيون من كدم جامع التصولين
 حيث ذكر أن القول للرجل لأنه من حكم الحكم ثم ذكر أن القول لها وأنه الأصح ثم
 رخص للذخيرة التفصيل فتوهم منه أن الأقوال ثلاثة مع أنه لا يمكن أن يقال أن
 القول له في إيقاع المال لها أو إلى الدائن أصلا أو لوجهه مع ما يلزم عليه من اتخاذ
 ذلك حجة لكل مدعي أو أراد منع الحق عن مستحقه حيث يمكنه أن يعلق الطلاق على عدم
 الاداء في وقت معين ثم يدعي الاداء وهذا مما لا يقول به أحد فضلا عن أن يكون هو
 المضاد من التوثيق والشروع فعلم أن ما حكاه في جامع التصولين آخره والمراد بالقول
 الذي ذكره ألا ويدل عليه التعليق بأنه منكر الحكم أي حكم التعليق وهو المحدث عند
 وجود الشرط قدبر (قوله إذا ارهنت) وكذا لو برهن غيره لأنه لا يشترط دعوى
 المرأة للطلاق ولأن تبرهن لأن الشهادة على عتق الأمة وطلاق المرأة تقبل حسنة بلا
 دعوى أو فادى في الجور ولو برهننا فظاهر ترجيح برهانه لأنه إذا كان القول له كان برهانه
 لغوا ويدل عليه أيضا ما تقدمناه من البصر عن القنينة فيما لو ادعت أنه طلقها بلا شرط المخ
 (قوله وإن كان ثوبا) لأن ما على التي صورة وعلى إثبات الطلاق حقيقة والعبرة
 للمقاصد لا للصورة كالوشهد أنه أسلم واستثنى وشهد آخر أنه أسلم ولم يستثنى تقبل
 الثانية ولو كان فيما نفي اذ فرضها ما ثبت اسلامه وبشكل عليه ما سباني في الإيمان لو قال
 عبده حر أن لم يجمع العام فشهد بغيره بالكوفة لم يفتى خلافا لمحمد لأنه شاهدتني معنى
 لأنهم يفتى لم يجمع العام فهذا يدل على أن شهادة التي لا تقبل على الشرط وإذا قال في الفتح
 أن قول محمد وجهه لكن قيل إن علم عدم العتق اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد
 وعليه فالوكانت أمة فتقن اتفاقا فلا تشترط دعواها فحينئذ لا إشكال أفاده في البصر
 (قوله لأنه يملك الانشاء) أي فلا يهتم أمانا كانت طاهرة فلا يصحق لأنه يريد إبطال
 حكم واقع في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اعترف بالسبب لأن المضاف سبب للمال
 زياحي قلت وهذا مشكل لأن الاعتراف بالسبب انما يثبت عند ثبوت الشرط وقد أنكر
 الشرط ثم هذا يظهر لو قال أنت طالق للسنة بدون تعليق ففي البصر عن الكافي لو قال
 لأمر أنه الموطوءة أنت طالق للسنة لا يقع إلا في طهر حال عن الطلاق والوطء عقيب
 حرض خال عن الطلاق والوطء فإذا حاضت وطهرت وأدى الزوج جماعها أو طلقها
 في الحيض لا يقبل قوله في منع الطلاق السني لانقطاع المضاف سببا للحال وانما يترسخ
 حكمه فقط فتدعي الطلاق أو بالجماع عبده دعوى المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع
 الطلاق في الطهر لكن يقع طلاق آخر باقراره بالطلاق في الحيض وإن أدى الطلاق

(إذا ارهنت) فإن البينة تقبل
 على الشرط وإن كان ثوبا لم
 تقبى صهرق البينة فامرأى كذا
 فشهدا أنهم البينة قبلت وطلقت
 منع وفي التبيين أن لم يجمعك في
 حشمتك فانت طالق للسنة ثم قال
 جامعك أن حاشا قد لقول له لأنه
 يملك الانشاء والا لا تهوى

أو بالجماع وهي حائض صدق ولو قال إن لم أجامعك في حضتك فأنت طالق فادعى الجماع في الحيض لا يطلق لأنه علق الطلاق بصريح الشرط والمعلق بالشرط انما يعقد سبعا عند الشرط لما عرف فاذا أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله وكذا لو قال واقته لأقرنك أربعة أشهر غنخت المدة ثم ادعى قربانها في المدة لا يقبل لأن الإيلاء مسبب في الحلال لكن تراخى وقوع الطلاق إلى مضي "المدة" وقد ضمت المدة ووقع ظاهر ادعوى القربان دعوى المانع فلا يقبل ولو ادعى القربان قبل مضي "المدة" يقبل قوله لأنه لم يقع الطلاق بعد وقد أخبر بما علك انشاءً فيقبل قوله ولو قال إن لم أقرنك في أربعة أشهر فأنت طالق غنخت المدة ثم ادعى القربان في المدة لا يقع لأنه علق الطلاق بصريح الشرط فغنى أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله اه فهذا كما ترى مخالف لما ذكر من الزيغ في التأمل (قوله فالمسئلة السابقة) هي قوله فان اختلفا في وجود الشرط الخ والاثنية هي قوله ان حنت كما بينه الشارح فيها ح والاحسن تفسير الاثنية بقوله وما لا يعلم الا منها الخ (قوله ليستأ على اطلاقهما) فتقيد الاولى بما اذا كان علك الاشء وتقيد الاثنية بما اذا كان لا يملكه أخذ من هذا التفصيل المذكور هنا وما قاله الشارح تبس فيء ابن كمال في شرح الاصلاح وفيه بحث أما أولاً فلما علمت من مخالفة هذا التفصيل لما ذكرناه عن الكافي وأما ثانياً فلان الاختلاف هنا في الجماع لا في الحيض والجماع ليس مما لا يعلم وجوده الا من بالان الرجل يعلمه لكونه فعلة وأما ثالثاً فلأنه لم يهذه التفصيل في هذه المسئلة لا يلزم منه تقيد هاتين المسئلتين اللتين هما قاعدتان يحكمهما مسائل جارية لهما قد أطلق بعضها وصرح في بعضها بما يضاف هذا التفصيل كما في كلامه في مسئلة النفقة عن الذخيرة والنفقة من دعوى الوصول بعدم مضي "الايام المصينة" وكما قتمناه عن الكافي فربما في قوله ان لم أقرنك في أربعة أشهر من أن الدعوى بعدم مضي "المدة" فتقبل قوله مع أنه لا علك الانشاء فتدبر (قوله وما لا يعلم الا منها) فتدبر لأنه لو كان يعلم من غيرهما وقت الوقوع على تصديقه أو الينة كالدخول والكلام اتفاقاً واختلافاً فيما لو علق بولادتها فتلا يقع بشهادة القابلة ونسبه لابتدئ من شهادة رجلين أو رجل واحد أو من جوهره ولا يشمل ما لو قال ان شربت مسكراً فغير ذلك فأمرك سيدك وشرب ثم اختلفا فالقول له لأنه ينكر وقوع الطلاق مع أن الاذن لا يستفاد الا من بالكن يطعم عليه بالقول بخلاف الحيض والحبة (قوله استحصانا) والقياس أن يكون القول قوله لانها تدعى شرط الحنت على الزيج ووقوع الطلاق وهو ~~نكح~~ فكون القول قوله ولا تصدق الابجعة كغيره من الشروط وبه الاستحسان أن هذا الامر لا يعرف الا من قبلها وقد تربع عليه حكم شرعي فيجب عليها أن تخبر في الحرام اذا الاجتناب عنه واجب عليها ما شرعاً فيجب طريقه وهو الاخبار فتعين له فيجب قبول قوله الخارج عن عهده الواجب زبلى (قوله نهر حننا) أصل البحث لا خيه صاحب البحر حيث دل وظاهر أنه لا عين

قلت فالمسئلة السابقة والاثنية
ليست على اطلاقهما (وما لا يعلم)
وجوده (الا منها صدقت في حق
نفسها خاصة) استحصانا بلا عين
نهر حننا

عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معلق بإخبارها وقد وجدوا فائدة في التعليق
لانه وقع قولها والتعليق لرجاء التكرار وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع
الطلاق لتأنيدها ١٥ لكن في حواشي مسكن نقل الجوى عن رمز المقدسي أن عليا
اليعين بالاجماع اذ ليس هذا من المواضع المستثناة من قولهم كل من قبل قوله عليه السلام
١٥ قلت ولا يخفى ما فيه لما عرفت من عدم الفائدة في التعليق ومن وجه الاستحسان
وعدم ذكرها في المستثبات لا يدل على عدم كونه منها فكم من أصل استثنى منه
أشياء مع بقاء غيره الكون ذلك بحسب ما خطر في ذهن المستثنى ولا جامع ظهور الوجه
ثم هذا في القضاء ظاهر وأما في الديانة فينبغي التفرقة بين الحيف والمحبة لان تعليق الطلاق
بإخبارها قضاء وديانة إنما هو في المحبة أما في الحيف فلا تطلق ديانة الا اذا كانت مادقة
كما تفرق في سائر فقههم (قوله وهو امر احق بكافة) وأما حكم الصغيرة التي لا يحض عليها
والآيسة فقال في التهرل أنه ينبغي أن يقبل من الآيسة لا الصغيرة (قوله واحتلام كبحض
في الاصم) قال في التهرل واختلف فيما لو قال لعبدته ان احتلت فانت حر فقال احتلت
فروى شام أنه لا يصدق والاصم أنه يصدق لان الاحتلام لا يعرفه غيره كالحض كذا في
الهيوط (قوله كقوله ان حنت الخ) اعلم أن التعليق بالمحبة كالتعليق بالحيف الا في شيئين
أحدهما أن التعليق بالمحبة يقتصر على المجلس لكونه تغييرا حتى لو قالت وقالت أحبك
لا تطلق والتعليق بالحيف لا يطل بالقيام كسائر التعليقات الثاني أنها ان كانت كاذبة في
الاخبار تطلق في التعليق بالمحبة لما قلنا وفي التعليق بالحيف لا تطلق فيما بينه وبين الله
تعالى زبني ومثله في القبح ونسبه وفي كافي الحاكم الكهيد ولو قال أنت طالق ان كنت
تحيين كذا وكذا الشيء يعرف أنها تحبه ولا تحبه كالموت والعذاب فقالت أنا أحبه قال قول
قولها ما دامت في مجلسها وكذا ان كنت تحضن كذا الشيء ولم أنها تحبه كالحياة والغنى
فقلت أنا أبغضه فهي طالق وان قال أنت طالق ثلاثا ان كنت تحضن كذا فقالت لست
أحبه وهي كاذبة لم يقع وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان كنت أنا أحب ذلك ثم قال لست
أحبه وهو كاذب فهي امرأته وبسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يطأها وكذلك اليعين
على البغض وكذلك لو قال ان كنت تحضن الطلاق قبلك أو تريد به أو تهربه أو تشتمينه
قبلك دون لسانك فانت طالق ثلاثا فقالت لا أشاء ولا أحب ولا أهوى ولا أريد ولا
أشبه فهي امرأته ولا تصدق بعد ذلك على قولها خلافه وان كنت في مجلسها ذلك
أو سكت فلم تقل شيئا حتى تقوم فهي امرأته وان كان في قلبها خلاف ما أظهرت فانه
يسمى أن تقع مع فيما بينها وبين الله تعالى في قول أي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
لا يسمعها المقام معه ان كان ما في قلبها خلاف ما أظهرت على لسانها ١٥ وذكر في
العرف مسئلة ان كنت أنا أحب كذا الخ قال شمس الأئمة هذا مشكل لانه يعرف ما في
قلبه حقيقة وان كان لا يعرف ما في قلبها لكن الطريق ما قلنا ان الحكم بيد اربع الظاهر

ومر احقه بكافة واحتلام كبحض
في الاصم (قوله ان حنت فانت
طالق وفلانة أو ان كنت تحضن
عذابا فانت كذا أو عبدته حر
فقلت حنت) والحيف فائم

وهو الاخبار وجودا وعدمها وذكر قاضيان قال لآخر أنه ان سررتك فأنت طالق فضر بها
فصالت سررتي قالوا لا يتحقق بكذبها قال قاضيان وفيه اشكال وهو ان السرور
بما لا يوقف عليه فنتفي أن يتعلق بالطلاق بضررها ويقبل قوله في ذلك وان كنا يتحقق
بكذبها كما لو قال ان كنت قصين أن بعد ذلك الله يضرهم فأنت طالق فقالت أحب يقع
أه قال في البحر وهو ممنوع لقول الهدي أنه لا يتحقق بكذبها لانها ليست بضمها ما، قد
تجب التخلص منه بالعذاب أه وبهذا ظهر أنه لو لم يوقف بفعل قلبه واخبرته فانه متيقنا
بكذبها لم يقع والواقع وفي البدائع ان كنت تكرهين الجنة فعلق يا خبرها بالكرامة مع
أنها لا تصل الى حالة، كره الجنة فقد يتقنا بكذبها وقد حال انها لشدة محبتها للحياة الدنيا
تكره الجنة لانها لا توصل اليها الا بالموت وهي فكرهه فلم يتحقق بكذبها وظاهر كلامهم
هنا أنها لا تكفر بقولها أنا أحب عذاب جهنم وأكره الجنة أه وفرق في التبر بينه وبين
مسئلة السرور بأن يلام الضرب القائم به دليل ظاهري كذبها بخلاف يجوز بحجة
العذاب فإنه لا دليل فيه على التيقن بكذبها الملمز أه قلت لكن يبقى الاشكال في مسئلة
ان كنت أنا أحب كذا اذا أخبر بخلاف ما في قلبه فانه يتحقق بكذبه واذا أدير الحكم على
الاخبار كما مر عن شمس الأئمة لم يرد هذا لكن يشوجه اشكال قاضيان في مسئلة السرور
الآن يجب أن يتعلق الحكم بالاخبار ما لم يتحقق غير الخبر بكذبه وبه يدفع اشكال
شمس الأئمة واشكال قاضيان فتأمل (تبيينه) أه قال في البحر قد عسى أنه لو علمه
اجبة غير هاتفا ظاهري ما في الخطب أنه لا يتحقق تصديق الزوج فانه قال لو قال أنت طالق ان لم
تكن أمك تهوى ذلك فقالت الأم أنا لا أهوى وكذبها الزوج لا تطلق فانه صدقها أطلقت
لما عرف وروى ابن مسم عن محمد انه لو قال ان كان فلان مؤمنا فأنت طالق لا تطلق لأن
هذا لا يعلم الا هو ولا يصدق هو على غيره وان كان هو من المسلمين يصلح ويصح ولو قال
لا تحلى بالك حاجة فاقضها لي فقال امرأته طالق ان لم أقض حاجتك فقال حاجتي ان
تطلق زوجتك فله أن لا يصدق فيه ولا تطلق زوجته لانه محتمل للصدق والأكذب فلا يصدق
على غيره أه قال الخبير الرمي فقد علم من هذه القروع انه ان علق بفعل الغير لا يصدق
ذلك الغير عليه سواء كان مما لا يعلم الا منه أم لا ولا بد من تصديق الزوج فيها أو البينة فيما
يثبت به من الامر الذي يعلم (قوله لم يقبل قولها) لانه ضروري فيستلزم فيه قيام
الشرط الذي لم يأت لان قبول قولها ضروري ترتب حكم شرعي عليه ويأتي علمه (قوله
طلقت هي فقط) أي دون فلانة لان المتظن واليه في حقها اشراخ الاخبار به لانها أمانة وفي
حق ضرر تلهمة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا بعد في أن يقبل قول الانسان في حق
نفسه لافي حق غيره كأحد الورثة اذا أقرب دين على الميت اقتصر على نصيبه اذا لم يصدق
الباقرين وقامه في البحر (قوله أعلم وجود الحيف منها) لا تأنسه ما تقدم من قوله
وما لا يعلم الا منها الخ لان ذلك معا اذا أشكل أمرها واذ فيها لم يشك بأن أخبرني في وقت

فان انقطع لم يقبل قولها أو يلحق
وحدادي (أو أحب طلقت هي
فقط) ان كتب الزوج فان صدقها
أو لم وجود الحيف منها طلقتا
جميعا حدادي

عذتها المعروف فلزوجها وضرتها وشهدا الدم منها بحيث لم يبق شك تأمل رجلي (قوله)
 وفي ان حضت الخ تفصل ويان لها جده ولا ومنه التعلق بيني أومع كانت طالق في
 حبسك أومع حبسك كافي العبر (قوله وقع من حين دأت) لانه بالاستقرارتين أنه حبس
 من الابتداء فيجب على المقتي أن يعينه فيقول طلقت من حين دأت الدم وليس هذا من
 باب الاستعداد وانما هو من باب التبيين ولذا قال من حين دأت وقام بيانه في العبر وفيه عن
 الصكافي في مسئلة ان حضت فبدي حروضر تلك طالق اذا رأت الدم فقلت حضت
 وصدقها أنه قبل الاستقرار يمنع الزوج من وطء المرأة واستخدام العبد في الثلاثة لاحتمال
 الاستقرار (قوله وكان بدعيًا) لوقوعه في الحيض بخلاف ان حضت حبسة كما يأتي
 وهذا بيان لثمة التبين وتظهر أيضا فلو كان المعلق بالحيض عتاق في العبد أو رضى عليه
 بعد رؤية الدم في الاستقرار وتكون الحنا بختاية الاحرار وفي انها لا تختب هذه الحبسة
 من العدة لان الشرط حيث كان هو رؤية الدم زم أن يكون الوقوع بعبدتها ولذا قلنا
 انه يدعى وفيما اذا علمها في الثلاث حيث سيطر الخلع لانها لم تطلق طاله الحد ادى وتظهر
 نفسه في العبر بأن الخلع يطلق الصريح وأجاب في التبر بأن الظاهر أنه محمول على ما اذا لم
 تكن مدخولها (قوله فان غير مدخولة) فترجع على قوله وقع من حين دأت واحتقر
 عن المدخول بها ولو حكما كالتحليل بها لانها لا يمسكها التزوج بأخر في الايام الثلاثة
 لوجوب العدة عليها من الاول (قوله في ثلاثة أيام) الاولى في الثلاثة الايام وعبارة
 التبر فترجت من حين رأت الدم ح (قوله فانها في الزوج الاول) لانه لا يرى أكل ذلك
 شيئا أو لا يجر أي غل يصدق شرط وقوع الطلاق فهي باقية على عصمتها ومقتضاه ان عقد
 الثاني عليها باطل فلا يلزمه المهر (قوله وتصدق في حها الخ) أي فيما اذا علق طلاقها
 وطلاق ضررتها على حبسها وهذا يعني عنه قول المصنف المار طلقت هي فقط وفي العبر
 عن شرح الجمع فان قال الزوج انقطع الدم في الثلاثة وأتكرت المرأة والعبد فاقول لهما
 لان الزوج أكثر بوجود شرط العتق فظاهر لان رؤية الدم في وقته تكون حبسا ولهذا
 تؤمر بترك الصلاة والصوم ثم ادعى هنا ضريح المرقى من أن يكون حبسا فلا يصدق
 فان صدقته المرأة وكذبه العبد في الايام الثلاثة فاقول لهما وان كان بعدها فاقول
 للعبد (قوله وفي ان حضت حبسة الخ) مثله أنت طالق مع حبسك أو في حبسك بالثاء
 بحر (قوله لعدم تجزئها) على تساواة التعبير بنصفها ونحوه للتعبير بحبسة فان ذكر
 بعض ما لا يضرب كذكر كره وفي التبر عن الموهرة ولو قال اذا حضت نصفها فانت كذا واذا
 حضت نصفها الاخر فانت كذا لا يصدق شيء ما لم تحض وتظهر فاذا طهرت وقطعتاقتان
 (قوله لا يصدق حتى تظهر منها) اما ما قطعاه لعشرة أو بالاعتقال أو بما يقوم مقامه من
 ضرورة الصلاة يشافي ذمتها فيما اذا انقطع لها دونها نهر (قوله لان الحبسة) بغض
 الحائض الواحدة والحبسة بالكسر الاسم والجمع الحيض بحر عن الصحاح (قوله اسم

(وفي ان حضت لا يقع رؤية الدم)
 لاحتمال الاستحاضة (فان استقر
 فلا واقع من حين دأت) وكان بدعيًا
 فان غير مدخولة فترجت بائنا
 ثلاثة أيام صح فلو كانت فيها فارتها
 للزوج الا قبل دون الثاني وتصدق
 في حها دون ضررتها (و) في
 ان حضت حبسة) أو نصفها أو
 ثلثها أو سدسها لعدم تجزئها
 لا يقع حتى تظهر منها) لان
 الحبسة اسم

قوله فاقول لهما أي للزوج
 والزوجة فلا تطلق ولا يقع العبد
 اهـ منه

لكسائل) أي ولا تكمل الحيضة إلا بالظهر منها ولو كانت حائضا لا تطلق حتى تظهر ثم
تحيض فان قوى ما يحدث من هذه الحيضة فهو على ما نوى وكذا اذا قال ان حبلت الآن
هنا اذا نوى الحبل الذي هي فيه لا يبحث لانه لا يبره اجزاء متعددة بخلاف الحيض فله
الحد الذي نهر (قوله ما لم ترحضة أخرى) وذلك بان تحيض وهي متلبسة بالحيض أو بعد
الظهور منه أما اذا أخبرت بعد تلبسها بحيضة أخرى لا يقبل قولها الا اذا ظهرت من
الحيضة الاخرى وهذا بخلاف قوله اذا حست ولم يقل حيضة فان الشرط اخبارها حال
قيام الحيض فلا يقبل بعده كما مر قال في النسخ لانه ضروري فبشرط قيام الشرط بخلاف
قوله ان حست حيضة حبت قبل قولها في الظهر الذي على الحيضة لا قبله ولا بعده حتى
لو قالت بعد مدة حست وظهرت وأنا لا انقض من حيضة أخرى لا يقبل قولها ولا يقع
لانها أخبرت عن الشرط حال عدمه ولا يقع الا اذا أخبرت عن الظهور بعد انقضاء هذه
الحيضة فبشرط يقع لانها جعلت أمينة شرعا فيما تخبر عن الحيض والظهر ضرورة إقامة
الاحكام المتعلقة بها فلا تكون مؤثمة حال عدم تلك الاحكام لعدم الحاجة اذا كذبها
الزوج اه ومفهومه أنها لا تطلق بمجرد ظهورها من الحيضة الاخرى بل لا بد ان الانذار
لما مر من أن ما لا يعلم الا من يتصلق باخبارها وهو يفهم من قوله اذا كذبها الزوج انه اذا
صدقها يقع وان لم يظهر من الثانية (قوله وفي ان حست يوما) قلعه ان حست صوما لا يقع
الا بشم يوم لانه مقتدر بمسار اه فتح (قوله بخلاف ان حست الخ) أي انه يتعلق بما
يسمى صوما في الشرع وقد وجد بركته وشرطه باسما الساعة فيقع به وان قطعه بعده
وكذا اذا حست في يوم أو في شهر لانه لم بشرط اكتماله واذا صليت صلاة يقع ركعتين وفي
اذا صليت يقع ركعة فتح (قوله فولدتما) أي واحد بعد واحد نهر وبأن تحترزه
ويحترز قوله ولم يدر الاقل (قوله وتنتان تنزها) أي تباعدان عن الحرمة نهر وفي
القهستاني أي ديانة يعصى فيها بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف وغيره اه قلت
ومقتضاه ان اذا وقعت عليه طلبة أخرى يجب عليه ديانة ان يشارفها بالاحسااط والتباعد
من الحرمة وان كان القاضي لا يحكم عليه بذلك بل فضته المقتضى بذلك يدل على الوجوب
تعمير المصنف وغيره بالزوم لكن في الوداية والاولى أن يأخذ بالتنتين تنزها واحتياطا
قائلا وانما تلزمه التنتين في القضاء لان وقوعهما غير محقق والحل كان تابايقين فلا
يزول بالاحتمال قبل ولو قال وأخرى تنزها لكان أولى لهما العبارة ان التنتين غير الواحدة
وان سلم فالتنزه انما هو واحدة والاخرى قضاء (قوله وضعت العدة بالتالي) أشار
الى أنه لا يبرح ولا يرث بحر (قوله فلا كلام) أي فانه يقع المعاق بالسابق ولا يقع بالآخر
شيئ لما ذكر من ان الطلاق المتأخر الخ (قوله لانه منكر) أي المطلقة الزائدة وهذا من
فروع قوله وان اختلفا في وجود الشرط الخ (قوله وان تحقق ولادتهما مع الخ)
لم يذكره المصنف لاستحالة عادة نهر وان ولدت خشي وقعت واحدة وتوقفت الاخرى

لكسائل ثم انما يقبل قوله
ما لم ترحضة أخرى جوهر (قوله)
ان حست يوما فانت طالق تطلق
حين غربت الشمس (من يوم
صومها بخلاف ان حست)
يسدق بساعته (قال لها ان ولدت
غلاما فانت طالق واحدة وان
ولدت جارية فانت طالق تنتين
قوله تهما ولم يدر الاقل تلزمه طلبة
واحدة قضاء وتنتان تنزها أي
احتياطا لاحتمال تقدم الجارية
(وضعت العدة بالتالي) هذا لم يقع
به شيء لان الطلاق المأثر
لاقتضاء العدة لا يقع فان علم الاول
فلا كلام وان اختلفا فالقول
للزوج لانه منكر وان تحقق
ولادتهما معا وقع التلا وتعد
بالاقرء (وان ولدت غلاما
وجارية تين ولا يدعى الاقل

حتى يتبين حاله عنده من الجواز الرضا ط (قوله يقع ثنتان قضاء الخ) لان الغلام ان كان
اولاً وثانياً يطلق ثلاثاً واحداً وحديثه وتبين بالجارية الاولى لان العدة لا تنقض ما بقي في
البطن ولذا وان كان آخراً يقع ثنتان بالجارية الاولى ولا يقع بالثانية شي لان العين بالجارية
انقضت بالاولى ولا يقع بالغلام شي لانه سال انقضاء العدة وتردد بين ثلاث وتبين فبعضكم
بالاقل قضاء بما لاكثر تنزهاً فتح (قوله فواحدة قضاء) لانه ان كان الغلام ان اولاً وقعت
واحدة بأولهما ولا يقع بالثاني شي ولا بالجارية الثانية لانه لا يشترط انقضائها وان كانت
الجارية اولاً ووسطاً وقع ثنتان بها وواحدة بالغلام وبسببها أو قبلها فتزد بين ثلاث
وواحدة (قوله لان الحمل اسم للكل) لانه اسم جنس مضاف فبعضكم ففتح (قوله والمسئلة
بجها) أي وولدت غلاماً وبجارية (قوله لمعوم) أي فبعضكم أن شرط وقوع
الواحدة والثنتين كون جميع ما في بطنها غلاماً وبجارية ومنه ما في القبح ان كان ما في هذا
المدل مسئلة فهو طالق أو دقيقاً فطالق إذا قابضه مسئلة ودقيق لا يطلق (قوله لعدم
اللفظ العام) أي ولصدق اللفظ فانه يصدق على الجارية والغلام انهما كانا في البطن ط
وفي الجامع لو قال ان ولدت ولداً فأنت طالق فان كان الذي تلديه غلاماً فأنت طالق
ثنتين فولدت غلاماً يقع الثلاث لوجود الشرطين لان المطلق موجود في المقيد وهو قول
مالك والشافعي ففتح (قوله لم تطلق حتى تلد الخ) لانه علقه بحدوث الحمل بعد البين وتوهم
حدوث الحمل قبل البين الى سنتين فوق الشك في الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط
بحر وتنقض العدة بالولد كافي كافي الخ كما هو مصرح في ان الطلاق يقع بعد الولادة
والا لم تنقض العدة به ابل يقع قبلها بالحمل الحادث بعد البين لانه المعلق عليه فهو حتى تلد
معناه فظهر بالولادة لا كمرسنتين من وقت البين أن الطلاق قد وقع من أول الحمل
وانما شرط كون الولادة لا كمرسنتين من وقت البين ليحقق حدوث الحمل بعد
البين اذ لو كانت اقل من ذلك احتل حدوثه قبل البين فلا يقع بالشك ثم اذا ظهر بالولادة
وقوع الطلاق من وقت الحمل فوقت الحمل مجهول فلم يعلم وقت الوقوع الا ان يقال
بوقوعه قبل الولادة بسنة أشهر لبين الحمل فيه ومقابلته مشكوك فيه فلا يقع بالشك
كذا يجنبه ح (تنبيه) هذه البين لا تحتر الوط ممكن بسبب أن لا يطأها الا بالاستبراء
لعمد وحدث الحمل كافي البصر من المحيط وانما لم يجب الاستبراء لان حل الوط أم من
وحدوث الحمل موهوم كما أفاده ح (قوله تنقض به العدة) في العبارة سقط والاصل
عقدت لانه ولدت تنقض به العدة ومجارية الجوهرة هكذا اذا قال ان ولدت ولداً فأنت طالق
قولت ولداً مبنياً أطلقت وكذا اذا قال لانه اذا ولدت ولداً فأنت حرزته فهو كذلك لان
الموجود مودود فكان ولده احبقة ويعبر ولداً في الشرع حتى تنقض به العدة والدم بعده
نفاس وأمه أم ولد فيحقق الشرط وهو ولادة الولد ا هـ فقوله حتى تنقض به العدة غاية
لقوله ويعبر ولداً في الشرع وليس معناه ما يفهم من الشرح من أن أم الولد تنجز به

يقع ثنتان قضاء وثلاث تنزهاً وان
ولدت غلامين وبجارية فواحدة
قضاء وثلاث تنزهاً (و) هذا
بخلاف ما (لو قال ان كان حملك
غلاماً فأنت طالق واحدة
وان كان بجارية فتنتين فولدت
غلاماً وبجارية لم تطلق) لان الحمل
اسم للكل فمال يكن الشكل غلاماً
أو جارية لم تطلق (وكذا لو قال
ان كان ما في بطنك غلاماً والمسئلة
بجها) لانه موهوم (بخلاف ان كان
في بطنك والمسئلة بجها) فانه
يقع الثلاث لعدم التثنية العام
(فروغ) • متى طلقها بجها لم
تطلق حتى تلد لا كمرسنتين
من وقت البين • قال ان ولدت
ولداً فأنت طالق أو حرزته فولدت
والد مبنياً أطلقت وعقدت • قال
لام ولده ان ولدت فأنت حرزته
تنقض به العدة بجوهرة

من العدة لان العدة تنجب عقب الحرة والحرة بعدة بالولادة فهي واقعة عقبها
فالولادة متقدمة على وجوب العدة بمرتبتين فكيف تنقض العدة بالولادة كما افاده ح
(قوله يتكرر الشرط) وذلك بان عطف شرط على آخر الجزاء مقصود اذ اقدم فلان واذا
قدم فلان فانت طالق فانه لا يقع حتى يقدم لانه عطف شرط محض اعلى شرط لا حكم له ثم ذكر
الجزاء فعلق بما انفار شرط واحد فلا يقع الا بوجودهما فان نوى الوقوع بأحدهما
صحته ينته بتقديم الجزاء على أحدهما ونه تغلظ أو بان كتر اداة الشرط بغيره عطف كان
أكلت ان لبست فانت طالق لا تطلق ما لم تبس ثم ما كل تتقدم المؤخر والتقدير ان لبست
فان أكلت فانت طالق وكذا كل امرأة أتزوجها ان كلت فلا نفهي طالق يقدم المؤخر
فصبر التقدير ان كلت فلا تفك كل امرأة أتزوجها طالق وعلى هذا اذا قال ان أعطيتك ان
وعدتك ان سألتني فانت طالق لا تطلق حتى تسأله أو لا ثم يعدها ثم يعطيه لانه شرط في
العطية الوعد وفي الوعد السؤال فكانه قال ان سألتني ان وعدتك ان أعطيتك كذا في
الفتح وهذا اذا لم يكن الشرط الثاني مترتباً على الاول عادة وكان الجزاء متأخراً عن
الشرطين أو متقدماً عليهما والا كان كل شرط في موضعه كان أكلت ان شربت فانت طالق
حتى اذا شرب ثم أكل لم يعتق وكذا ان دعوتني ان اجنك أو ان ركت الدابة ان أمتني
بترك شرط في موضعه لانهما اذا كانا مترتبين عرفاً انشئت كلمة ثم وكذا ان توسط الجزاء
بين الشرطين بترك شرط في موضعه لانه تحلل الجزاء بين الشرطين بحرف الوصل وهو
الفاء فيكون الاول شرطاً لانعقاد العين والثاني شرط الحث كان دخلت الدار فانت
طالق ان كلت فلا نوبت لقيام الملك عند الشرط الاول لانه جعل شرط انعقاد العين كانه
قال عند الدخول ان كلت فلا فانت طالق والعين لا تنعقد الا في الملك أو مضافة اليه فان
كانت في ملكه عند دخول الدار صحمت العين المتعلقة بالكلام فاذا أكلت بغيره والابان
دخلت بعد الطلاق والعدة لم يصح وان كلت واذا دخلت الدار في العدة وكلت فيما
طلقت والحاصل أنه اذا كتر اداة الشرط بلا عطف توقف الوقوع على وجودهما لكن
ان قدم الجزاء عليهما أو أخره فالملك يشترط عند آخرهما وهو المقنونة به أو لا على التقديم
والأخير وان وسطه فلا بد من الملك عندهما وان كان بالعطف توقف على أحدهما اقدم
الجزاء ووسطه فان أخره توقف عليهما وان لم يكثر اداة الشرط فلا بد من وجود الشئتين
قدم الجزاء عليهما أو أخره بغير ملصق وتعلمه فيه (قوله أو لا) عطف على حقيقة قال
في البحر وأما الثاني أعني ما ليسا شرطين حقيقة وهو أن يكون معلوماً متعلقاً بشئتين
من حيث هو متعلق بهما المتصور دخلت هذه الدار وهذه اوان كلت أياهم وأيا يوسف
فكذلك فانهما شرط واحد الا ان نوى الوقوع بأحدهما فاشترط للوقوع قيام الملك عند
آخرهما وكذا اذا كان فعلاً قائماً باتين من حيث هو قائم بهما نحو ان جاء زيد وعرفه وكذا
فان الشرط مجبئهما اهـ (قوله ان وجد الشرط الثاني في الملك) احتراز عن الشرط

مطل
فما لو تكرر الشرط بعطف
أو بدونه

مطل
وتكرر اداة الشرط بلا عطف
فهو على التقديم والتأخير

(علق) العلق أو العلق ولو
(الثلاث بشئتين) حقيقة يتكرر
الشرط أو لا سكن به زيد بكرر
فانت كذا (يقع) العلق (ان)
وجد الشرط (الثاني في الملك)
والا لا اشتراط الملك حالة الحث

الادخال لان دوامه على ذلك فوق الخلو بعد العقد قال في التهر وهذا يشكل على ما مر
اذ قد جعل لا تخر هذا القمل الواحد حكم على حدة ٨١ وأجاب ح تبع العموي
بان هذا مروي عن محمود قال قوله فلا تاني واعترضه ط بمافي البصر عقب هذه المسئلة
من ان تخصص الرواية بمحمد لا دليل على خلاف بل لانها رويت عنه دون غيره ٨١
قتاتل قلت والجواب الحليم للاشكال من أصله ان اعتبار آخر الفصل هنا من جهة
كونه خلو مقترنة للمهر بل فوقها الامن بجهة كونه وطأ ولا يمكن اعتبار ذلك في ايجاب
الحذوي وبوت الرجعة لان الخلو لاوجب ذلك فانهم (قوله لان الشرط الخ) عبارة البصر
لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها ان يدخل عليها من ياترهما في القرائن و يراها
في القسم ولم يوجد (قوله وقيد) أي قيد الطلاق اذا تمكها في حدة الرجعي بما ذكر
أخذنا من مفهوم التعليل وقال ان هذه الواردة على المستفي يعني صاحب الكفر قلت وقد
يقال ان المراجعة في القسم موجودة حكوا ولم يرد ما جعها وقت الطلاق لاحتمال تغير
الارادة بعده براءة المراجعة كالموت زوجها في سال سفره أو حال نشوز الأولى فان الذي
يظهر الوقوع وان لم يوجد المراجعة حقيقة وقت التزوج قاتل (قوله كما مر) أي
في باب القسم ح (قوله قال لها الخ) شروع في مسائل الاستثناء وعقد لها في الهداية
فصل على حدة قال في الفتح وألحق الاستثناء بالتعليل لاشتركا كما في منع الكلام من
اثبات موجه الا ان الشرط يمنع الكل ولا استثناء البعض وقدم مسئلة ان شاء الله
لمشايها الشرط في منع الكل وذكر اداة التعليل ولم يكن له على طريقه لانه منع
للا غاية والشرط منع الى غاية تحققه كما يفيد اكرم بن عيسى ان دخلوا ولذا لم يورده
في بحث التعليقات ولفظ الاستثناء اسم توقيفي قال تعالى ولا تبشرون أي لا يقولون
ان شاء الله ولمشاركة في الاسم أيضا تجده ذكره في فصل الاستثناء وانما ثبت حكمه
في صيغ الاخبار وان كان انشاء ايجاب لا في الامر والنهي فلو قال اعتقوا عبدي من
بعد موتي ان شاء الله لا يعمل الاستثناء فله عتقه ولو قال بيع عبدي هذا ان شاء الله
كان للمأمر ورعيه وعن الحلواني كل ما يخص باللسان يسلط الاستثناء كالطلاق
والبيع بخلاف ما لا يخص به كالصوم لا يفعله لو قال نويت صوم غد ان شاء الله تعالى له
أداءه تلك النية كذا في الفتح ومعنى قوله توقيفي انه وارد في اللغة لا اصطلاح فقط
وفي سائبة البضاي للتفاحي من سورة العنكبوت الاستثناء يطلق على التقييد
بالشرط في اللغة والاستعمال كائن عليه السيرافي في شرح الكتاب قال الراتب
الاستثناء وقع ما يوجب عموم سابق كقوله تعالى قل لا أجد فيها أوصى الى محرم ما على
طاعه بطعمه الآن يكون حسنة أو وقع ما يوجب اللفظ كقوله امرأتى طالق ان شاء الله
٨١ وفي الحديث من خلف على شيء فقال ان شاء الله فقد استثنى ٨١ وما في الخلاف
في انه ابطال أو تعليل (قوله متصلا) احتراز عن المنفصل بأن وجد بين المنفصلين فاصل

لان الشرط مشاركتها في القسم
ولم يوجد (قوله) نكح (في حدة
الرجعي) أو يقل عليك (طلقت)
الجديدة ذكره مسكين وقيد في
النهر بحثا عما اذا أراد رجعتها
والا فلا قسم لها كما مر (قال لها)
أت طالق ان شاء الله (متصلا)

مطلب
مسائل الاستثناء والمشيئة

مطلب
الاستثناء ثبت حكمه في صيغ
الاخبار لا في الامر والنهي

مطلب
الاستثناء يطلق على الشرط لغة
واستعمالا

من سكوت بلاشرونة تنفس ويحويه أو من كلام لغو كما يأتي وقيد في الفتح السكوت
بالكثير وفي الخاتمة قال لزوجه أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثاً إن كان سكوتها لا تقطع
النفق نطق ثلاثاً والالتصام واحدة وفي إيمان البراز به أخذها الولي وقال باقية فقال مثله
ثم قال لتأتين يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأت لم يثبت لأنه بالحكمة والسكوت صار
فاصلاً بين أسم الله تعالى وحلقه وكذا فيما لو كان الحلف بالطلاق اهـ (قوله الالتصام)
أي وإن كان منه بد بخلاف ما لو سكت قدر النفس ثم استغنى لا يصح الاستثناء للتصام
كذا في الفتح فعمل أن السكوت قدر النفس بلا تنفس كثير وأن السكوت التنفس ولو بلا
ضرورة محقق (قوله أو ما سألتم) أي إذا أبقيا الاستثناء مضى دفع اليد عن نفسه
(قوله لتأكيد) نحو أنت طالق طالق إن شاء الله إذا قصد التأكد فانه تقيد
في القروع قبل الثلاثين أو لو كرر فظن الطلاق وقع الكل فانوى التأكيدين اهـ
وكذا أنت حر حر إن شاء الله كما في الجرح وبأن يعلم الكلام على ذلك (قوله
أو تكميل) نحو أنت طالق واحدة وثلاثاً إن شاء الله بخلاف ثلاثاً واحدة إن شاء الله
فيقع الثلاث كما في الجرح لا ذكر الواحدة بعد الثلاث لغو بخلاف العكس (قوله
كانت طالق بازانية أو باطالق إن شاء الله) مثلاً لا تقيد الحد والطلاق على سبيل التفسير
المربط خالف في الجرح وفي البرازية أنت طالق ثلاثاً بازانية إن شاء الله بفتح وصرف
الاستثناء إلى الوصف وكذا أنت طالق باطالق إن شاء الله وكذا أنت طالق بإسمية إن شاء
الله يصرف الاستثناء إلى الكل ولا يقع الطلاق ككأنه قال يا فلانة والاصل عنده
أن المذكور في آخر الكلام إذا كان بفتح بطلاق أو يلزمه حد كقوله باطالق بازانية
فالاستثناء على الكل اهـ أقول في هذه العبارة تحريف وقطع غالات في قوله
وكذا أنت طالق بإسمية فان صوابه ولو قال أنت طالق بإسمية الخ كما عبر في النخبة
لغاظه حكم ما قبله والثاني في قوله والاصل الخ فان قوله فالاستثناء على الكل
مخالف لقوله قبله بفتح وصرف الاستثناء إلى الوصف أي يقع الطلاق بقوله أنت طالق
ويصرف الاستثناء إلى الوصف أي ما وصفها به من قوله باطالق أو بازانية فلا يقع به
طلاق ولا يلزمه حد فالصواب قوله في النخبة والاصل أن المذكور في آخر الكلام
إذا كان بفتح بطلاق أو يجب به حد فالاستثناء عليه فهو قوله بازانية أو باطالق وإن كان
لا يجب به حد ولا يقع به طلاق فالاستثناء على الكل فهو قوله يا خبيثة اهـ ثم اعلم أن
هذا التفسير نقله في النخبة بلفظ وفي نوادي أبي الوليد عن أبي يوسف الخ ونقل قبله
من ظاهر الرواية انصراف الاستثناء إلى الكل بدون تفصيل وقال انه الصحيح ومثله
في شرح تلخيص الجامع فاعني على البراز بخلاف الصحيح كما وضعا أول باب
طلاق غير المدخول به أو وافقه قول الشارح هنا مع الاستثناء فان التبادر منه
انصراف الاستثناء إلى الكل أي الطلاق والوصف لا إلى الوصف فقط وحيثه فلا يقع

مطلب

قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثاً
تقع واحدة

الالتصام أو سعال أو جشاء أو
عطاس أو قتل لسان أو امساك
قدم أو فاصل مفيد لتأكيد أو
تكميل أو وحداً وطلاق أو نداء
كانت طالق بازانية أو باطالق
إن شاء الله مع الاستثناء بازانية
وتحذف بخلاف القاصل القفر كانت
طالق رجحاناً اهـ الله

الطلاق ولا يلزمه حد ولا لعان لكن هذا مخالف لما نرى عليه في البرازية كما عرفت فلا
يتأبى عز والشارح المسئلة الى البرازية فانهم (قوله وقع) الاولى فانه يقع
وانما كان الفاصل هناك لانه لا فائدة في ذكر الرجعي لكونه مدلول الصيغة شرعا ط
وانظر لم يحصل تأكيده وانفسوا كما قالوا في حرز أوسر ومنق (قوله وقواه
في النهر) اعلم انه قال في القصة لو قال أنت طالق رجعي أو بئنا ان شاء الله يسأل عن
نفيه فان عنى الرجعي يقع وان عنى البائن يقع ولا يعمل الاستثناء اه قال في البحر
وصوابه ان عنى الرجعي يقع لعدم صحة الاستثناء للفاصل وان عنى البائن لم يقع لعدم
الاستثناء اه قال في النهر أقول بل الصواب ما في القصة وذلك ان معنى كلامه
أنت طالق أحد هذين وبهذا لا يكون الرجعي لغوا وان نواه بطلاق ما اذا نوى البائن
وأما البائن فليس لغوا على كل حال اه أقول لا يخفى ما في هذا الكلام من عدم
الاتمام والتناقض التام بانه ان قوله وأما البائن فليس لغوا على كل حال يقتضي عدم
الوقوع لصحة الاستثناء ومساواة الرجعي الذي قال فيه انه لا يصح كون لغوا وان نواه
وحيد فلا يقع فيهما وهو خلاف ما في القصة ومنافض لقوله بطلاق ما اذا نوى البائن
فانهم ولذا قال ح ان الحق ما في البراءة اذا نوى الرجعي بجملة أنت طالق فقد عكس
قوله رجعي أو بئنا الذي هو معنى أحد هذين لغوا بخلاف ما اذا نوى البائن فان تلك
الجملة لا تصيد فلم يكن قوله رجعي أو بئنا لغوا فان قلت لما نوى البائن كان قوله رجعي
لغوا اذ كان يكفه أن يقول أنت طالق بئنا قلت هو ترك صريح لفظة وشرا
كما في احدي امرأتى طالق وحيت كان مقصوده البائن وكان قوله أنت طالق غير مقيد
لبائن فهو مخير بين أن يقول أنت طالق رجعي أو بئنا ونوى البائن وبين أن يقول
أنت طالق بئنا اه (قوله مسجوعا) هذا عند الهندواني وهو الصريح كما في البدائع
ومعند الكرخي ليس بشرط (قوله بحيث الخ) أشار به الى أن المراد بالمشعرع ما شأنه
أن يسمع وان لم يسمع له المنقضى لكثرة أصواته مثلا ط (قوله للشك) أي للشك في مشيئة
الله تعالى الطلاق لعدم الاطلاع عليها ح (قوله وان مات قبل قوله ان شاء الله) لأن
ما جرى تعليق لا تطبق وموتها لا ينافي التعليق لانه مبطل والموت أيضا مبطل فلا
يتنافيان فيكون الاستثناء صحيحا فلا يقع عليها الطلاق كذا في التبيين ح (قوله وان
مات يقع) أي اذا مات الزوج وهو يرده يقع لانه لم يتصل به الاستثناء وتسلم ارادته
بأن ذكر كرا لا يترد قبل الطلاق كذا في النهر ح (قوله ولا يشترط فيه القصد) هو
التظاهر من المذهب لأن الطلاق مع الاستثناء ليس طلاقا قال شاذان حكيم رحمه الله
وهو الذي حلى بوضوء الظاهر تظاهر اليوم الثالث ستين سنة خالقني في هذه المسئلة خفف
ابن أبوب الزاهد فقرأت يا يوسف في المنام فساءته فأجاب بعسل فولى وطالبته بالليل
فقال أرايت لو قال أنت طالق فبرى على لسانه أو فبرطالني أبيع قلت قال هذا كذلك

وقع وبئنا لا يقع ولو قال رجعي
أو بئنا يقع فيه البائن لا الرجعي
قصة وقواه في النهر (مسجوعا)
يجب لو قرب شخص أذنه الى فمه
يسمع فصح استثناء الاسم ثانية
(لا يبيع) للشك (وان مات قبل
قوله ان شاء الله) وان مات يقع
(ولا يشترط) فيه (القصد)

بازية وفتح (قوله ولا تلفظ بهما) أي بالطلاق والاستثناء (قوله أو عكس) أي
 كتب الطلاق وتلفظ بالاستثناء (قوله أو أزال الاستثناء الخ) أشار به إلى قسم رابع
 وهو ما إذا كتبه معا فإنه يصح أيضا وإن أزال الاستثناء بعد الكتابة فاقهم (قوله ولا
 العلم بمعناه) فصار ككسوت البكر إذا زوجها أوها ولا تدرى أن الكسوت رضا
 يرضى به العقد عليها فتح (قوله من غير قصد) راجع لقوله ولا يشرط القصد وقوله
 جاهلا راجع لقوله ولا العلم بمعناه ح (قوله وأنتي الشيخ الرمي الشافعي الخ) اعلم
 أن هذه المسئلة مبنية عند الشافعية على أن من أخذ بقول غيره مع قدا عليه لا يبحث
 وفرعوا عليه ما لو فعل المخلوف عليه معقدا على افتتامفت بعدم حنثه وغلب على ظنه
 صدقه لم يبحث وإن لم يكن أهلا لإقائه إذا لم ير على ظنه وعدمه إلا على الأهلية
 قالوا ومنه قول غير الخافضة بعد حلقه إلا أن يشاء الله ثم يخبره بأن مثنته غير تنفعه
 فيجعل المخلوف عليه اعتقاده على خبر الخبر اه وبهذا تعلم ما في عبارة الشارح من انقفاء
 لأن قوله غلانا صحت حال من الضعيف فيه وهو مشروط بالخبر كما علمه وقوله بعدم الوقوع
 متعلق بقوله وأنتي (قوله قلت الخ) اعلم أن المترددنا أنه يبحث بفعل المخلوف عليه
 ولو كرها أو غمظنا أو أهلا أو ناسبا أو جاهلا أو مغنى عنه أو مجنونا فإذا كان يبحث
 بقوله كرها فهو فصح كلف لا يبحث بقوله قصد مع ظن عدم الحنث نعم صرحوا
 في الإيمان بأنه لو حلف على ماض أو مستقبل بنفسه صدق قالوا واشذبهما الذي ثلاث
 طلاق وعناق وتدر وقد قال الشارح هناك تنفع الطلاق على غالب الظن إذا تبين خلافه
 وقد اشتهر عن الشافعية خلافه اه (قوله إن كان جهال الخ) أما لو لم يكن تلك الحال
 لا يجوز له الاعتماد عليهما كافي القبح وغيره قلت ومقتضى هذا القرح أن من وصل
 في الغضب إلى حالة لا يدرى فيها ما يقول يقع طلاقه والالهيحج إلى اعتماد قول الشاهدين
 أنه استثنى مع أنه مترآول الطلاق أنه لا يقع طلاق المدهوش وأفتى به الخبر الرمي فحين
 طلق وهو معقظا مدهوش لأن الدهش من أقسام الجنون ولا يبحث أن من وصل إلى حالة
 لا يدرى فيها ما يقول كان في حكم الجنون وقد منة الجواب هناك بأنه ليس المراد بما حثناه أنه
 وصل إلى حالة لا يدرى ما يقول بل لا يقصده ولا يفهم معناه بحيث يكون مكانا تاما
 والسكران بل المراد أنه قد نسي ما يقول لا اشتغال فكره باستيلاء الغضب واقعته على علم
 (قوله ويقبل قوله الخ) قال الخبر الرمي في حواشي المنع لم يذكره هو يمينه وكذلك
 صاحب الجبر والخبر والكمال ولم أره لاحد ونبني على ما هو المعتقد أن يكون يمينه إذا
 أنكرته الزوجة وأما إذا التكره فلا يمين عليه اللهم إلا إذا اتهمه القاضي اه (قوله
 إن ادعاء وأنه كونه) أي ادعى الاستثناء ومثله الشرط كافي القبح وغيره وقيد
 بانكارها لأنه محل الخلاف إذ لو لم يكن له منازع فلا إشكال في أن القول قوله كما صرح به
 في القبح قلت لكن في التاخرنا من المقتطد إذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء

مطله
 فيما لو حلف واقفاه آخر
 ولا تلفظ بهما فلو تلفظ بالطلاق
 وكتب الاستثناء موصولا أو عكس
 أو أزال الاستثناء بعد الكتابة
 لم يقع عداية ولا العلم بمعناه حتى لو
 أفتى بالثبوت من غير قصد جاهلا لم يقع
 خلافا للشافعي وأفتى الشيخ الرمي
 الشافعي فمن حلف على نفي
 بالطلاق فأنشأه الفسوطا صحت
 بعدم الوقوع انتهى قلت ولم أره
 لأحد من علمائنا واقعته أو علم ولو
 شهد بها وهو لا يذكرها إن كان
 جهال لا يدرى ما يعبري على لسانه
 لغضب بازية الاعتقاد عليها والالا
 جبر (ويقبل قوله إن ادعاء)
 وأنكرته (في ظاهر المروي) عن
 صاحب المنع

مطله
 فيما لو ادعى الاستثناء وأنكرته
 الز

لا يسمعها أن تمكن من الوفاء **ا** أي فلا يسمها نازعة إذا لم تسمع قال في العرو لو شهدوا
بأنه مطلق أو خال بلا استثناء أو شهدوا بأنه لم يستثن قبل وهذا مما قبل فيه البيهقي على النفي
لأنه في الحق أمر وجودي لا معبر عنه من ضم الشقين عقيب التكلم بالموجب وإن قالوا
طلق ولم نسمع منه غير كلمة الخلع والزواج دعوى الاستثناء فالقول لم يلوأزانه قاله ولم يسمعه
والشرط سمعها لأصحابهم على ما عرف في الجامع الصغير **ا** قال في المهر عقبه
وفي فوائد شمس الإسلام لا يقبل قوله في القسود وهو الصحيح **ا** قلت وكذا لا يقبل
قوله إذا ظهر منه دليل صحة الخلع **ب** كقبض البذل أو نحوه كما في جامع الفصولين قال
في التاتريانية والمراد ذكر البذل لأصحية الأخذ فلي هذا إذا ذكر البذل وقت الطلاق
والخلع لا يصدق قضاء في دعوى الاستثناء **ا** (قوله وقبل لا يقبل الخ) قال الخبير
الرملي **ا** أقول جمل ما وقع خلاف وتر جميع لكل من القولين قالوا يجب الرجوع إلى ظاهر
الرواية لأن ما عداها ليس مذهبا لأصحابنا وأيضا كما غلب الفساد في الرجال غلب
في النساء فقد تكون كارهة قطب الخلاص منه فتعزى عليه فيبقى الحق بظاهر
الرواية الذي هو المذهب يفترض باطن الأمر إلى الله تعالى فتأمل وأنصف من نفسك
ا قلت الفساد وإن كان في الفريقين لكن أكثر العوام لا يعرفون أن الاستثناء مبطل
للعين وإنما يعلم ذلك حيلة بعض من لا يصف الله تعالى وأيضا فإن دعوى الزوج خلاف
الظاهر فإنه بدعوى الاستثناء يدعى إبطال الموجب بعد الاعتراف به بخلاف ما مر من
أن القول قوة في وجود الشرط كدخولها إليه أو مثلا فإنه بعد قوله إن دخلت الدار
فأنت طالق لا ينعقد الموجب لطلاق لا بعد وجود الدخول وهو ينكره والظاهر
بشهادة أماتها قال الظاهر خلاف قوله وإذا دأب الفساد ينبغى الرجوع إلى الظاهر قال
في الفتح قل فهم الدين النقي عن شيخ الإسلام أبي الحسن أن مشايخنا أجابوا في دعوى
الاستثناء في الطلاق أن لا يصدق الزوج الأيمنة لأنه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس
ا (قوله وقبل أن عرف بالصلاح الخ) قاله صاحب الفتح ح قال عقب ما نقلناه
منه أتمنا والذي عندي أن يتطرف أن كان الرجل معروفا بالصلاح والشهود لا يشهدون
على النفي ينبغى أن يتوخى بما في المحيط من عدم الوقوع تصديقه وإن عرف بالفسق
أو جهل حاله فلا قلبه الفساد في هذا الزمان **ا** قلت ولا ينبغي أن هذا التحقيق للقول
الثاني الحق به لأن المشايخ علوه وبضاد الزمان أي فيكون الزوج معهما وإذا كان صادقا
فحق الهمة فيقبل قوله فلا يكون هذا قولنا لا تأخذ به (قوله وحكم من لم يوقف على
مشيئته الخ) تسميه بعد تخصيصه فإن الباري عز وجل من لا يوقف على مشيئته وأما
بالتقبل أن المراد ما يعم من المشيئة لا يوقف عليها كان شاء الإنسان ومن لا مشيئة له أصلا
كان شاء الله أو أقاده ط (قوله فما ذكر) متعلق بحكم والمراد ما ذكره التعليق بالمشيئة
ح (قوله كذلك) أي كالمعلق بمشيئة الله تعالى في عدم الوقوع **ح** (قوله وكذا أن

(وقبل لا) يقبل الأيمنة (وعليه
الاعتماد) والقوى لبيان القلبية
الفسادية وقبل أن عرف
بالصلاح فالقوله (وحكم من لم
يوقف على مشيئته) فما ذكر
(كالإنسان والجن) واللائحة
والجدار والجار كذلك وكذا أن

شره) بأن علق بعيشة الله تعالى محلا ومثبتة من وقف على مشيئة (قوله لم يقع
 أصلا) أي وإن شاء لم يجر (قوله ومثل أن الال) أي إذا قال الان بشاء الله تعالى
 فهو مثل ان شاء الله ويحتمل أن يراد الال المركبة من ان الشرطية ولا الثانية كما في قوله
 تعالى الاتقوا الله تكن ثمنه (نتبه) ذكر في الوفاء الجبريل قال لا كله الاناسيا
 فكلمه ناسيا كذا كراحت بظلال الآن انسى فلا يصح والفرق أنه في الأولى أطلق
 واستثنى الكلام ناسيا فقط وفي الثاني وقت البين بالنسيان لأن قوله الآن بمعنى حتى
 فينسى البين بالنسيان (قوله وإن لم) أي أن لم يشأ الله تعالى خلقا قال أنت طالق
 واحدة أن شاء الله تعالى وأنت طالق ثنتين أن لم يشأ الله تعالى لا يقع شيء أمالي الأولى
 فلا استثناء وأما في الثانية فلا مال أو قضاء علما أن الله تعالى شاء لأن الوقوع دليل
 المشيئة لأن كل واقع بعيشة الله تعالى وهو على عدم مشيئة الله تعالى الطلاق لا بعيشة
 بل وعلا فيبطل الأفعال ضرورة جهر وغام الكلام على هذه المسئلة في التوقيف عند
 الكلام على في التوقيف (قوله وما) أي شاء الله تعالى فلا يقع أمالي كونها
 مصدرية ظرفية فظاهر الشك وأما على كونها موصولا اسميا فكذلك لأن المراد أن
 طالق الطلاق الذي شاء الله تعالى ومشيئته لا يقع إذا عصمة ثابتة فين فلا تزول
 بالشك أعاده في النهر (قوله وما لم يشأ) ومعناه أنت طالق مدة عدم مشيئة الله طلاقا
 والوجه في عدم الوقوع ما ذكر في الم ط (قوله لولا أبو لالح) إنما كان هذا استثناء
 لأن لولا يدل على امتناع الجزء الذي هو الطلاق لوجود الشرط الذي هو وجود الأب
 أو حسنها ط (قوله ذكره ابن الهمام في قنوه) كأن السارح رأى ذلك في توى
 معز وتعالى ابن الهمام لا مال لم يقع أنه كآب تآوى والظاهر أن ذلك خبر ثابت عنه فهاضته
 لما ذكره في فتح القدير حيث قال ويترامى خلاف في الفصل بالذكور التليل فانه ذكر
 في التوازل لوقال والله لا أكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله تعالى هو مستثنى ديانة لا قضاء
 وفي التناوي لو أراد أن يعطى رجلا ويخاف أن يستثنى في السر يخطفه ويأمره أن
 يذكر عقب الحلف موصولا لاسمان الله أو غيرهم من الكلام والوجه أن لا يصح الاستثناء
 بالفضل بالذكر اه فهذا كآثر من صريح في أن فهو سبحانه الله عقب البين فاصل مبطل
 للاستثناء أماله استثناء على قوله له أحد فافهم (قوله لانه توكيد) راجع لقوله شر
 قال في الفتح وقاسه إذا ذكر مثلا لا بل أو أن يكون مثله اه وقوله وعطف تفسير
 راجع لقوله شر وعطف فيه لقب وشر مرتب وانما يجعل شر من صنف التفسير
 لانه إنما يكون بغير لفظ الأول كافي الفتح (قوله فانه تليل الخ) اعلم أن التليل
 بعيشة الله تعالى ابطال عندهما أي رفع لحكم الإيجاب السابق وعند أبي يوسف تليل
 ولهذا شرط كونه متحلا كآثر الشرط ولهما أنه لا طريق للوصول إلى معرف فمشتته
 تعالى فكان ابطالا بخلاف بقية الشرط وعلى كل لا يقع الطلاق في محله أنت طالق

شره كان شاء الله وشاء زيد
 لم يقع أصلا ومثل أن الال وان لم
 وإذا معا وما لم يشأ ومن الاستثناء
 أنت طالق لولا أبو لالح ولو لا حسن
 أبو لالح لكانت طالق لا يقع خاتمة يومه
 سبحانه الله ذكره ابن الهمام في
 قنوه (قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا
 ان شاء الله وأنت شر وحر ان شاء

الله طلقت ثلاثا وعنى العبد
 عند الامام لان اللفظ الثاني لغو
 ولا وجه لكونه توكيدا للفضل
 بالواو بخلاف قوله شر أو شر
 وعنى لانه توكيد وعطف تفسير
 فيصع الاستثناء (وكذا) يقع
 الطلاق بقوله (ان شاء الله أنت
 طالق) فانه تليل عندهما تطبيق
 عند أبي يوسف

مذهب
 مهم لفظ ان شاء الله هل هو ابطال
 أو تطبيق

ان شاء الله تعالى ثم تظهر ثمة الخلاف في واحة منهما اذا قدم الشرط وليأت باثباته
 في الجواب كان شاء الله أنت مالتى فعددهم لا يقع لانه ابطال فلا يتحقق وعندك يقع لان
 التعليق لا يصح بدون القاء في موضع وجوبها وانهما اذا حلف لا يحلف بالطلاق وقوله
 حنت على التعليق لا لا ابطال كما يأتي هذا ما قرره الزيلعي وابن الهمام وغيرهما ومنه
 في حق مواهب الرحمن حيث قال ويجعل أي أبو يوسف ان شاء الله للتعليق وهذا لا ابطال
 وبه يفتي فلو قال ان شاء الله أنت كذا بلا فاء يقع على الاول ويلغى الثاني اهـ لكن
 ذكر في متن الجمع عكس ذلك حيث قال وان شاء الله أنت مالتى يجعله تعليقا وهذا ما اطلقنا
 وجهه في البحر على ما تقدم وفيه نظر فان مقابلة التعليق بالتعلق تختص بعدم الوقوع
 على قول أبي يوسف القائل بالتعلق والوقوع على قوله ما على أنه صرح بذلك صاحب
 الجمع في شرحه ولا يعني أن صاحب الدار أدري وصرح بذلك أيضا في شرح درر البصار
 حيث ذكر أولا أن أبا يوسف يجعله تعديقا لان المبتل لما اتصل لا يجب ابطال حكمه
 ثم قال وجعله نصيرا لانه لما اتى رابط المجتدين وهو الذاهبي قوله أنت مالتى مخرجا اهـ
 وقال في الترخية وان قال ان شاء الله أنت مالتى بدون حرف القاء فهذا استثناء صحيح
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الويلو الجسية وبه تأخذ وفي المحيط وقال محمد هذا
 استثناء منقطع والطلاق واقع في القضاء ويدبر ان أرايه الاستثناء وذكر الخلاف على
 هذا الوجه في القدوري وفي الخلية لا تطلق في قول أبي يوسف وتعلق في قول محمد
 والقنوي على قول أبي يوسف اهـ ومنه في الأخيرة ذكر في الخلية قبل هذا أول باب
 التعليق مثل ما مر عن الزيلعي وغيره والحاصل ان أبا يوسف قائل بأن المشقة تعليق
 ولكن اختلف في التخرج على قوله فقبل تلزم القاء في الجواب كما في بقية الشروط فبقع
 بدونها وقبل لا يقع وان محمد قائل بأنها ابطال واختلف في التخرج على قوله فقبل
 انما تكون ابطالا ان صح الربط بوجود القاء في الجواب فلو حذفت في موضع وجوبها
 وقع بمنزلة وهو معنى كونها حينئذ للتعلق وقبل انها عند الابطال مطلقا لا يقع وان
 سقطت القاء وأما أبو حنيفة فقبل مع أبي يوسف وقبل مع محمد وهذا ظهر أن ما في البحر
 من أنه على القول بالتعلق لا يقع الطلاق اذ لم يأت بالقائم لا فاما قوله في القمع من أنه
 يقع فيه نظر لما علمت من اختلاف التخرج وظهر أيضا ان ما في القمع من ان أبا يوسف قائل
 بأنها لا ابطال وأنه صرح في الخلية بذلك فهو مخالف لما سمعته على أن الذي رأيت
 في الخلية التصريح بأنها عند التعليق وكذا ما فهمت ان ما في شرح الجمع غلط وتبعه
 في الشهر فهو عند المأخذ من موافقته لعدة كتب معتبرة والتصريح بالقدوري به بل
 هو أحد قولين وقد خفي هذا على صاحب القمع والبحر والنهر وغيرهم فاعتزم تصحيح هذا
 المقام الذي رأيت فيه اقسام الافهام (قوله لاتصال المبتل بالايحباب) علمه قوله تعليق
 كما مر في شرح درر البصار والمعاد المبتل لفظ ان شاء الله فانه استثناء صحيح وان سقطت

لاتصال المبتل بالايحباب فلا يقع
 كما لو أخر

القائم من جوابه حكمه من التاثرية فخلو الايجاب وهو قوله أنت طالق فلا يقع
واستشكله في الصبر بان مقتضى التعليق الوقوع عند عدم القاء لعدم الرباط وأجاب
الرملي بمافي الولو الجسمة من أن المقصود منه اعدام الحكم لا التعليق وفي الاعداد
لا يحتاج الى حرف الجزاء بخلاف قوله ان دخلت الفارقات طالق لأن المقصود منه
التعليق فاقترعا اه قلت وهذا على أحد التفسيرين وهو ما شئ عليه في الجمع وغيره أو على
التفسير الآخر من عدم صحة التعليق بدون القاء وهو ما في الزبلي وغيره فبقي كما مر
فافهم (قوله وقيل الخلف بالعكس) يعني الخلاف في ان التعليق بالمشيئة هل هو ابطال
أو تعليق لأقضية المتن أي فقبل انه ابطال عند أي يوسف تعليق عند محمد بن بكر هذا
القاتل أباحفة ويحتمل ارادة الخلاف في مسئلة أنه أي قبل انه يقع عند أي يوسف
لا عندهما كما مر عن الزبلي وغيره فافهم (قوله وعلى كل الخ) أي سواء قيل ان التعليق
أو الابطال قول أي يوسف أو قول غيره فالقبيح عدم الوقوع فليس عليه المصنف
خلاف المقتضى به (قوله لم يقع اتفاقا) اذ لا شك في حصة التعليق (قوله وغيره الخ)
هذا الضمير لا مرجع له في كلامه لأنه راجع الى أنه لو أخر الشرط وقال أنت طالق ان شاء
الله أو قلته وأني بالقضاء في الجواب فهو ابطال عند حسن تعليق عند أي يوسف وقد علمنا
ان شرطه الخلاف تطوع في مواضع منها مسئلة المتن وهو ما اذا تقدم الشرط ولم يأت بالقضاء في
الجواب كما مر من سابقا ومنه ما عده ويأينا ما في الخاصة حيث قال ولو قال ان خلفت
بطلانك فأنت طالق ثم قال لها أنت طالق ان شاء الله طلقت امرأته في قول أبي يوسف
ولا تطلق في قول محمد لأن على قول أبي يوسف أنت طالق ان شاء الله يمين لوجود الشرط
والجزاء وعلى قول محمد ليس بيمين اه أي لأنه عند الابطال وقد علمنا ان الفتوى عليه وبما
ذكرناه ان الضمير في قوله وقاله واجعب الى ما لو أخر الشرط كانت طالق ان شاء الله
أو قلته وأني بالقضاء الرابطة كان شاه الله فأنت طالق (قوله أو برضاء) الرضائية
الاعتراض على الفاعل وان لم يكن معه حجة ط (قوله لأن الباء للاصاق) أي هو المعنى
الحقيقي له فاستحسن وقوع الطلاق بأحد هذه الاربعة وهي غيب لا يطلع عليها فلا تطلق
بالشك ط (قوله وان: أضافه) أي بالباء (قوله أي المذكور) جواب عن المستفاد حيث
أفرد الضمير ومنه معه تعدد ط (قوله فيقتصر على المجلس) أي مجلس علمه فان شاء فيه
طلقت والآخر من الأمر منه (قوله كما مر) أي في فصل المشيئة ح (قوله اذ رجعت
التفسير صرفا) أي فلا يصدق في ارادة التعليق والظاهر أنه يصدق ديانة تأمل (قوله وان
قال ذلك) أي المذكورين الاثنا عشر (قوله في الوجوه كلها) أي سواء أضيفت
الى الله تعالى أو الى العبد (قوله لانه تعليق) أي تعطيل الايقاع كقوله طالق لا تترك
الدار فتم أي والايقاع لا يتوقف على وجود علمه كما مر فلا بد ان المشيئة وفصولها غير
معلومة ولا كون حجة الله تعالى للطلاق معدومة لكونه أبغض الحلال الى تعالى (قوله

وقيل الخلاف بالعكس وعلى كل
فاقضى به عدم الوقوع اذا تقدم
المشيئة ولم يأت بالقضاء فان في الم
يقع اتفاقا حكما في البصر
والشر لا يلقوا القهستاني وغيره
فليصفا وغيره فمين حلف لا يصح
بالطلاق وقاله حنن على التعليق
لا الابطال (وبأنت طالق بمشيئة
الله أو بإرادته أو بحسبته أو برضاء)
لا تطلق لأن الباء للاصاق فكانت
كالصاق الجزاء بالشرط (وان
أضافه) أي المذكورين المشيئة
وفيها (الى العبد كان) ذلك
عليك فيقتصر على المجلس كما مر
(وان قال بأمره أو بحكمه
أو قضائه أو بعلمه أو بقدرته يقع
في الحال أضافه الى تعالى أو الى
العبد) اذ رجعت الى التفسير صرفا
(كقوله) أنت طالق (بحكم
القاضي وان) قال ذلك (باللام
يقع في الوجوه كلها) لانه لا تعليق
(وان) كان كذلك (بحرف فان
أضافه الى الله تعالى لا يقع
في الوجوه كلها)

لأنه يفتي الشرط فيكون تعليقا بالابواب عليه فتح قيل وفي قوله يعني الشرط إشارة
الى انه لا يصدر شرطاً محضاً حتى يقع الطلاق بعده بل يقع معه وتظهر الفرة فيما لو قال
للأجنبية أنت طالق في تكاثر فتزوجه لا تطلق كما لو قال معك كاحك بخلاف ان
ترتبه على ما في أي لأن الطلاق لا يكون الاستأخر عن النكاح (قوله فانه يقع في الحال)
لانه لا يصح نفيه عن الله تعالى بحال لانه يعلم ما يحسنه وما لم يكن فكان تعليقاً بأمر
موجود فيكون انفاً زليطاً (قوله ان نوى بها ضد العجز) أي نوى حقيقة انهاء صفة
مسافة العجز فيكون تعليقاً بأمر موجود أما لو نوى بها التقدير فلا يقع لانه تعالى قد يقدر
شيئاً وقد لا يقدره (قوله والرؤية) الكثيرة أن تكون مصدر رأى البصرة ومصدر
القلبية رأى ومصدر والحيلة الرؤيا وقد يستعمل كل في الآخر وهذا منه لأن رؤية
طلبا لهما بالقلب لا بالبصر وحتى (قوله ثم العشرة) الاظهر في التركيب أن يقول
فالحاصل ان العشرة الخ كما لا يخفى ح (قوله اما ان تكون ياء) ترك ان من التفسير
كما ترك المصنف قصة الكلام عليها وحاصل حكمها انها اطلاق أو تعليق في العشرة ان
أضيف الى الله تعالى وتعلق فيها ان أضيف الى العبد قال في البصر والحاصل انه ان ألقى
بان يقع في الكل ١١ يعني اذا أضيف الى الله تعالى فالاقسام حيث شئنا ١٢ ح
قلت الذي ذكره المصنف كغيره ان الاربعة الاول التعلق وهذا وان ذكر مع الباء
وفي لفظه ما يعني الشرط وأصل ادوات الشرط هو ان فلا تكون الستة الباقية للتعلق
أصلاً ثم رأيت الزليطى صرح بذلك حيث قال فالحاصل ان هذه الالفاظ عشرة أربعة
منها التعلق وهي المشيئة واخوانته وأخته ليست للتعلق وهي الامر واخوانه الخ وعلى هذا
فاذا أضيف الى العبدان الشرطية كانت الاربعة الاول للتعلق فتوقف على المجلس
والستة الباقية للتعلق لا تتوقف عليه فقوله في البصر لم يقع في الكل أي لم يقع أصلاً ان
أضيف الى الله تعالى ولم يقع في الحال ان أضيف الى العبد فافهم لكن يرده الى البصر كما
قال ط ان هذا ينافي ما ذكره المصنف في صورة العلم اذا أضيف اليه تعالى فانه يقع وعلمه
بأنه تعليق بأمر موجود فيكون تبصيراً (قوله وعلى ما مر من العبادية) أي من قوله
فولتقنا بالطلاق وكتب الاستئنا موصولاً أو عكس أو أزال الاستئنا بعد الكتابة لم يقع
(قوله ففي مائة وعشرون) سواء مائتان وأربعون لأن مائة البرازية صورة وهي كتابة
الطلاق والاستئنا معاً وفي العبادية ثلاث صور يضرب أربعة في ستين تلغ مائتين
وأربعين وقد تردد ذلك ان العشرة اما ان تصاف الى الله تعالى أو الى من يوقف على
مشيئته من العباد أو من لا يوقف أو الى الثلاثة أو الى اثنين منها فهي سبعة تضرب
في العشرة تلغ سبعين وعلى كل ما بان والباء واللام أو في تلغ مائتين ومائتين وعلى كل
اما ان يلقن بالطلاق والاستئنا وما جعنا أو يكتبهما أو يحسهما بعد الكتابة أو يحس
الطلاق أو الانشاء أو يلقن بالطلاق ويكتب الآخر أو بالعكس أو يحسهما ويكتب في

لأنه يفتي الشرط (الآفي العلم فانه
يقع في الحال) وكذا القدرة ان نوى
بها ضد العجز لوجود قدرة الله
تعالى عليها كالعلم وان اصاب
الى العبد كان تعلقاً في الاربع
الاول وما جعناها كاللهوى
والرؤية (تعلقاً في غيرها) وهي
ستة ثم العشرة اما ان تصاف لله
أو للعبد والعشرون اما ان تكون
سواء أو لا أو في فهي ستون
وفي البرازية كتب الطلاق
واستئنا بالكتابة مع وعلى ما مر
من العبادية فهي مائة وعشرون

عليه في مائتين ومائتين تسع وأربعين (قوله تطلق رجعية) لأن المضاف
 إلى مشتقة الله تعالى حال الطلاق وكيفية من المرد والتعدد والرجعي والباقي لأصله
 فمع أنه لأنه المتيقن وهو الواحدة الرجعية (قوله أنت طالق ثلاثا الواحدة) شروع
 في استثناء التصبيل بعد الفراغ من استثناء التصبيل كما ذكره القهستاني وفي البحر
 الاستثناء نوعان عرفت وهو ما مر من التعليق بالمشتقة ووضعي وهو المراد هنا وهو بيان
 بالأول واحد أي أخواتها أن ما بعدهم راجعهم الصدور يطل بخصه بالسكنة اختيارا
 وبالزيادة على المستثنى منه والمساواة باستثناء بعض الطلقة وبإبطال البعض كانت
 طالق تنتين وقتين الثلاثا كما في الخاتمة اهـ فلهذا أي لأن إخراج الثلاث من إحدى
 التنتين لغو وفي الفتح عن المتني أنت طالق ثلاثا ثلاثا الأربعة في ثلاث عنه لأنه يصير
 قوله وثلاثا فاصلا لقوا وعندهما يقع ثمان كانت قال سأل الأربعة ولو قال ثلاثا الواحدة
 أو تنتين طوب بالبيان فإن مات قبله طلقت واحدة هو الصحيح وفي رواية تنتين (قوله
 وفي الأثنين واحدة) من أي يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل العربية ووجه قال أحد
 وتخصيص ذلك في الفتح (قوله لأن استثناء الكل باطل) هذا مقيد بما إذا لم يكن بعده استثناء
 يكون جبر الصدور فإن كان صرح وعلى هذا فنزع ما لو قال أنت طالق ثلاثا الثلاثا
 الواحدة حيث يقع واحدة ولو قال الأثنين الواحدة وقع ثمان نهر وهذا من تعدد
 الاستثناء ما يأتي بانه وانما بطل استثناء الكل لأنه لا يبق بعد متى يصير مكمما به
 والاستثناء لم يوضع الا لتكميل الباقي بعد التثنية لانه رجوع بعد التثنية وقابل والاصح
 فيما قبل الرجوع كما لو قال أوصيت ثلث ثلث مالي الثلث مالي أفاده في الفتح (قوله
 ان كان بلفظ الصدور) أي كمثل به المتن وكقولنا في طوالت الإنسانية وعبيدي
 أحرارا لعبيدي كافي في البحر وفي الفتح ولو قال واحدة وتنتين الأثنين أو قال تنتين
 وواحدة الأثنين يقع الثلاث وكذا تنتين وواحدة الواحدة لأنه في الأولين إخراج
 التنتين من التنتين أو من الواحدة في الثالثة واحتمل واحدة فلا يصح بخلاف
 ما لو قال واحدة وتنتين الواحدة حيث تطلق تنتين لصفة إخراج الواحدة من التنتين
 والاصل ان الاستثناء انما يصرف إلى ما يليه وإذا تعقب جلا فهو قيد للاخيرة منها اهـ
 (قوله أو مساويه) فهو أنت طالق ثلاثا الواحدة وواحدة واحدة وأنت طالق ثلاثا
 الأثنين وواحدة وهو أن طوالت الأربعة وجمعة وهذا وليس لراية وأنت أحرار
 المساواة فاما ما رواه وليس لراية اهـ (قوله صرح) أي صرح الاستثناء في هذه
 الأمثلة وهكذا قوله كل امرأ تطلق الواحدة وليس لمساواة لطلق لأن المساواة
 في الوجود لا تقع حصته ان عم وضعا لا تصرف صفتي بحر يعني أنه يتصرفه إلى
 صفة المستثنى منه فإن عمت المستثنى وغيره وضعا صرح الاستثناء فان كل امرأة يرم
 في الوضع هذه وغيرها وكذا لفظ نسائي يعم المسميات وغيرها بخلاف اثنين فإنه لا يعم

حكم الاستثناء الوضعي

في كيف شاء الله تطلق رجعية
 أنت طالق ثلاثا الواحدة يقع
 ثمان وفي الأثنين واحدة وفي الأ
 ثلثة يقع ثلاث لأن استثناء الكل
 لا أن كان بلفظ الصدور أو مساويه
 وإن ضميرهما كسائي طوالت الأ
 هو لاء والأربعة وجمعة وهذا
 وصبيدي أحرار الأربعة أو الأ
 المساواة فاما ما رواه وليس لراية
 صرح كما سجي في الإقرار

غير المسماة الحاطبات ويختلف ما إذا لم يكن فيه عموم أصلا ومنه ما في الفتح حيث
قال ولو قال طالق واحدة وواحدة أو ثلاثة أو ثلاثة أو ثلاثة أو ثلاثة أو ثلاثة
يصح معه إخراج شيء ١٥ وكذا ما في الصلوة قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أنت
طالق الواحدة تقع الثلاث وهكذا لو قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة وواحدة
الواحدة لأنه ذكر كلمات متفرقة فيعتبر كل كلمة في حق حصّة الاستثناء كأنه ليس معه
غيره وكذا هذه طالق وهذه وهذه الأربعة ولو قال أنت طالق الواحدة صح الاستثناء ١٦
(قوله تقع واحدة) ولو كان المعتبر ما يصح به من الضرورة وهو الثلاث لم يزم استثناء
التسعة من الثلاث فيلغو ويقع الثلاث (قوله متى تعقد الاستثناء) أي وأمكن استثناء
بعضه من بعض بخلاف ما لا يمكن كقاموا الأزيد الأكرار الاعراف إن حكم ما بعد الأول
كحكمه قال في الفتح وأصل حصّة الاستثناء من الاستثناء قوله تعالى الآل لوط أنا
لنجوسهم أجمعين الأصمراء (قوله بلا و) فإن كان بالواو كان الكل اسقاطا من الصد
فمرو أنت طالق عشرة الأشخاص الثلاثة أو الواحدة تقع واحدة ح (قوله كان كل)
أي كل واحد من المستثنيات اسقاطا مما يليه أي مما يليه فالضمة المستتر في يليه عائذ على
كل والبارز في ما هو صلة جرت على غير من هي ولكن ليس ما مون لعدم حصّة اسقاط
الأكرمين الأقل فلا يجب إبرا من الضمير ح ح ويان ذلك في مسئلة الطلاق أن تسقط
السبعة من الثمانية يبي واحد تسقط من التسعة يبي ثمانية تسقطها من العشرة يبي
ثمان (قوله أن تأخذ العدد الأول الخ) بيانه أن تعذر الأوتار بينك أي الأول والثالث
والخامس والسادس والتاسع وهي تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحدة وجملة خمسة
وعشرون ونصدا الأشفاق يسأله أي الثاني والرابع والسادس والثامن وهي ثمانية
رسة وأربعة واثان وجملة عشرون تسقطها مما يليه يبي خمسة قلت وطريقة ثمانية
وهي إخراج الأوتار وادخال الأشفاق بأن تخرج كل وتر من شفع قبله بيانه أن تخرج
التسعة من العشرة يبي واحد تسقطها إلى الثمانية تسقطها تسعة أخرج منها تسعة يبي اثان
تسقطها إلى الستة تسقطها تسعة أخرج منها تسعة يبي ثلاثة تسقطها إلى الأربعة تسقطها تسعة
أخرج منها ثلاثة يبي أربعة تسقطها إلى الاثنين تسقطها تسعة أخرج منها الواحد يبي خمسة
والطريقة الثالثة اسقاط كل مما يليه كما مر بأن تسقط الواحد من الاثنين يبي واحد اسقطه
من الثلاثة يبي اثان اسقطها من الأربعة يبي اثان أيضا اسقطها من الخمسة يبي
ثلاثة اسقطها من الستة يبي ثلاثة أيضا اسقطها من السبعة يبي أربعة أسقطها من
الثمانية يبي أربعة أيضا اسقطها من التسعة يبي خمسة أسقطها من العشرة يبي خمسة
(قوله فهو الواقع) أي المقتربه ط (قوله وعن الثاني ثمان) لأن التلقية لا تجزأ
في الإيقاع فكذلك في الاستثناء فكأنه قال الواحدة والجواب إن الإيقاع إنما لا يجزأ
لحق في الموقع وهو لم يوجد في الاستثناء فغير آفة فصار كلامه عبارة عن تليقين

مطل
فيما لو تعذر الاحتناء

(ويعتبر) في المستثنى كونه كلا
أوجه ضامن بجهة الكلام لأن بجهة
الكلام الذي يحكم به منتهى وهو
الثلاث في أنت طالق عشرة الأشخاص
تقع واحدة والثمانية تقع ثمان
والأربعة تقع ثلاث ومتى تعذر
الاستثناء بلا و كان كل اسقاطا
مما يليه فيقع ثمان بأن طالق
عشرة الأشخاص الأربعة
وبلزمه خمسة على عشرة الأ
الأ ١٨ الأ ١٦ الأ ١٥ الأ ١٤ الأ ١٣
الأ ١٢ الواحدة وتقر به أن تأخذ
العدد الأول بينك والثاني يسأله
والثالث بينك والرابع يسأله
وهكذا ثم تسقط ما يسأله مما
بينك فبقي فهو الواقع (إخراج
بعض التلقين لغو بخلاف إيقاعه
فلو قال أنت طالق ثلاثة الألف
تلقية وقع الثلاث في الإختار)
وعن الثاني ثمان فتح

ونصف فطلق ثلاثا كذا في القم وحاصله ان ايقاع نصف الطلقة مثلا غير مقصور شرعا
فكان ايقاع الكل بخلاف استثناء النصف فانه يمكن لكنه يلغو لان النصف الباقي يقع به
طلقة قلت والا قرب في الجواب انه لما اخرج نصفه حكم الكل وأبقي نصفه كذلك أوقفنا
عليه طلقة بما أتى ولم يصح اخراجه لانه لو صح لم اخرج طلقة حكمية من طلقة حكمية
فلغو (قوله فكانه استثنى من ثلاث مقدور) قلت وجهه ان لفظ طالق لا يحتمل الثنتين
لانهم ما عددهن بل يحتمل الفرد الحقيقي أو الجنس أعني الثلاث والاول لا يصح هنا لانه
يلزم منه القاء الاستثناء من الثاني فافهم (قوله في إيمان القم) خبر عن ما وليس فطنا
لنروع لان الفرع الاول فقط في إيمان القم ح (قوله وقع الثلاث) يعني بدخول واحد
كاند عليه عبارة إيمان القم حيث قال ولو قال لامرأته والله لا أفرك ثم قال والله
لا أفرك فغيرها من زمره كفارتان اه والظاهر انه ان نوى التاكيدين ح قلت
وتصوير المسئلة بما اذا ذكر لكل شرط جزاء فلو قصر على جزاء واحد ففي الزيادة ان
دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فبعدى حروهما واحدا فالتباس عدم الحث حتى
تدخل دخلت فيها والاختصاص بحث بدخول واحد ويجعل الباقي مكرارا وإعادة اه
ثم ذكر اشكال وجوابه وذكر عبارته بتمامها في البصر عند قوله والمالك يشترط لآخر الشرطين
وقوله وهما واحد أي الدار ان في الموضعين واحد بخلاف ما لو أشار الى دارين فلا يمتن
دخولين كما هو ظاهر (قوله لم تطلق) هذا سبق على قول ضعيف كما حققناه عند قوله
وإذا زال الملك لا يبطل الإين فافهم (قوله بخلاف ما لو قدم الجزاء) حكذا في بعض النسخ
وفي بعضها بخلاف ما لو لم يترجأ الجزاء وكلاهما صحيح وأما في بعض النسخ بخلاف ما لو
أخر الجزاء فمخال ح صوابه قدم الجزاء موع ذلك فقد ترك ما اذا وسطه قال في النهر وفي
المصط لو قال ان تزوجتك وان تزوجت فكانت طالق لم يقع حتى يترجها من بين بخلاف
ما اذا قدم الجزاء أو وسطه اه كلام النهر وفصله في الفتاوى الهندية فقال وان كرر
بصرف المصنف فقال ان تزوجتك وان تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا
تزوجتك أو متى تزوجتك لا يقع الطلاق حتى يترجها من بين ولو قدم الطلاق فقال أنت
طالق ان تزوجتك وان تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك أنت طالق
وان تزوجتك طلقت بكل واحد من التزوجين (قوله ان غبت عن الخ) أقول المسئلة
ذكرها في البصر عند قول الكثر زوال الملك بعد الإين لا يبطلها وقصه في القنية لو قال لها
أمر لي بذلك ثم اختلفت منه ونقضت ثم تزوجها في بقا الأمر يسدها وإيانا والصحيح
انه لا يفي قال ان غبت عنك أربعة أشهر فأمر بك بطلت ثم طلقها وانقضت عتها وتزوجت
ثم عدت الى الاول وغاب عنها أربعة أشهر فطلقها ان تطلق نفسها اه والفرق بينهما ان الاول
تغيير للتصيير في بطل زوال الملك والثاني تعليق التصيير فكان عينا فلا يبطل اه كلام البصر
وبه تصمم ما في كلام الشارح من الإيجاز والمحل والحاصل أن التغيير يبطل بالطلاق البائن

وفي السراجية أنت طالق الا
واحدة يقع فثان انتهى فكانت
استثنى من ثلاث مقدور (سألت
امراة الثلاث فقال أنت طالق
خبرين طلقة فثالث المرأة ثلاث
تكتفي فقال ثلاثك والبواقي
لصوابك وله ثلاث فسوة غيرها
تطلق المخاطبة ثلاثا لا غيرها أصلا
هو المختار لصيرورة البواقي لغرافه
يقع بصره لصوابها حتى (فروع)
في إيمان القم ما قلناه وقد عرف
في الطلاق أنه لو قال ان دخلت
الدار ورأيت طالق ان دخلت الدار
فأنت طالق ان دخلت الدار
فأنت طالق وقع الثلاث وأقوى
المصنف عنه ان سكنت هذه البلدة
فأمر أنه طالق ونحوه فوراً ونخلع
امراة ثم سكنها قبل المدة لم تطلق
بخلاف فأنت طالق فليصفا اه
تزوجتك وان تزوجتك فأنت كذا
لم يقع حتى يترجها من بين بخلاف
ما لو قدم الجزاء فليصفا اه ان
غبت عنك أربعة أشهر فأمر بك
يدك ثم طلقها فاعتدت فتزوجت
ثم عدت لاول ثم غاب أربعة
أشهر فطلقها أن تطلق نفسها ولو
استلقت لانه تميز واول تعين

إذا كان التخصيص متغيرا بخلاف المطلق وهذا ما وقع في القصول الصادية بين كلامهم
 كاحترامه قبيل فصل المشبهة (قوله لا يمتنع) لأن الخشطره أن يطلب منها عدا وتنتفع
 ولم يطلب بغير ونحوه في التاتر خلية من التناقض قلت ومقتضاه أن القبان لا تأثر لها لكن
 سياتي في الإيجان تعليقه بأن إمكان البر شرط لبقاء المين بعد انقضاءها كما هو شرط
 لانقضاءها خلافا لابي يوسف ولا يصح ما فيه فان إمكان البر متحقق بالتذكر على أنه يلزم أن
 يكون القبان عذرا في عدم الخش في غير هذه الصورة أيضا وهو خلاف المخصوص
 فافهم (قوله ان مستيقظا حثت) لأنه يسمى انما آمنه قال تعالى فأول امرئكم اني شتم
 (قوله فعل انزالها) أي تتعقد المين على أن يجامعها حتى تنزل لأن شعبها يراد به كسر
 شؤنها به (قوله فعل المبالغة لا العدد) فلا تقدير لذلك والسبعون كثير خائفة والظاهر
 أن عمله ما يروى العدد فان نواه عملت فيه لأنه شدد على نفسه ط (قوله حثه أيضا) أي
 كما يحث بالجماع فلا يصح نفسه الحق المتبادر ويؤاخذ بنواه لأنه شدد على نفسه فأيما فعل
 حثه يفي لوفعل كلامهما هل يحث من تزني القاهر ثم ويضي أن لا يحث في البداية إلا بما
 نوى قال ط ولو قال ان وطئت من غير ذكر امرأه ولا ضميرها فهو على الدوس بالقدم هو اللفظ
 والعرف وذلك باتفاق أصحابنا ومحمد بن علي بن الجهم والاعلى يتسه فيما يظهر (قوله
 لها امرأه الخ) لا مناسبة لها في هذا الباب إذ ليس فيها تعليق وقوله ط لقت النكاح لعل
 وجهه أن الخشطر قد يطلق على المستكره مفرجه كالثوم والبصل ودم النكاح متعلق بطول
 مكته (قوله فعل الخائض) لعل وجهه التمس عنه في القرآن فصاؤا كثره وزبادة وأقارنه
 ومنه مخبر فاحش ثم رأيت في البصر عن القتيبة علة بقبوله لأنه نص (قوله فله أن لا يصدق)
 ولا تطلق زوجه لأنه محتمل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره بغير عن المحيط ولا يقال
 ان هذا مما لا وقع عليه لأنه فاقول له كقوله لها ان كنت تحبين فخالتي أحب لأن ذلك
 فيما إذا كان المعلق عليه من جهة الزوجة لا من جهة أخرى كما يقتضيه وأقارنه أنه لو صدقه
 حثت (قوله لا يمتنع) يتأني ما يأتي من شأن أن شرط الخشطر ان كان عدما وبغير حث
 اه ح واسأل صاحب البصر أقول لا إشكال لأنه صدق عليه أنه ذهب فعند الخشطر
 لوجود البر وبشبهة ما يأتي من شأن الإيمان لا يصحح أو لا يذهب إلى مكة فخرج يريد
 ثم رجع لا حث إذا جاوز عمران مصره على قصده اه فان عدم الخشطر فيها لوجود الخشطر
 عليه ط قلت وذكر في الخاتمة فخرج مذهب الخشطر في مثله العسر على قول أي خيفة
 ومجد فيما إذا حلف بشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فأقرقه قبل مضى اليوم
 لا يمتنع عندهما اه وفي الذخيرة وما يدل على أن في المسئلة خلافا (قوله فخرجت
 لحريقها لا يمتنع) وكذا لو خرجت للفرق لأن الشرط والخروج بغيره أنه تغير الفرق
 والحرق بغير أي لأن ذلك غير ما دمره فلا يدخل في المين وكذا يتقدمه النكاح كما
 سياتي في الإيجان وعلمه في التخصيص بأن الإذن انما يصح له المنع وهو مثل السلطان

دعاها الرضاع فأبت فقال متى
 يكون فقال غدا فقال ان لم تنحلي
 هذا المراد غدا فأبت كذا ثم
 نسبا حتى مضى الغد لا يقع
 حثان لا يأتيها فاستلقى فحاث
 فجامعتان مستيقظا حثت
 ان لم أشبعك من الجماع فعلى
 انزالها اه ان لم أجامعك ألف مرة
 فكذا فعلى المبالغة لا العدد
 وان وطئت من جماع الفرج
 وان نوى الدوس بالقدم حث به
 أيضا اه امرأته يجب رعايته
 ونساء فقال أشبكتن طالق
 طلقت النكاح وفي الخشطر
 طالق فعلى الخائض طالق
 البك حجة فقال امرأته طالق
 ان لم أقصها فقال هي أن تطلق
 امرأته فله أن لا يصدق اه قال
 لأصحابه ان لم أذهب بكم الليلة إلى
 منزلي فأمره كذا فذهب بهم
 بعض الطريق فأخذهم العسر
 لحسم لا يمتنع ان خرجت من
 الدار لأبنته فخرجت لحريقها

لا يمتنع

إذا حلف انسا فالبرقع اليه خبر كل داعر في المدينة كان على مدة ولايته فلو اباها ثم
 تزوجها فخرجت بلاذن لا تطلق وان كان زوال الملك لا يطل العين عند الانهال ثم تعتد
 الاعلى بماء النكاح اه ومثله تحليف بيب الدين الفرم أن لا يخرج من البلد الاذنه تعيد
 بقيام الدين كما ساقى هناك ان شاء الله تعالى (قوله حلف لا يرجع الخ) في الخاتمة رجل
 خرج مع الوالي لحلف أن لا يرجع الا باذن الوالي فسقط من الحالف شيء فخرج لا جله
 لا يبحث لأن هذا الرجوع مستثنى من العين عادة اه أي لأن المحلوف عليه هو الرجوع
 بمعنى ترك الذهاب معه فإذا رجع لحاجة على نية العود لم يتحقق المحلوف عليه والحاصل أن
 هذه المسئلة والتي قبلها تضمنت العين فيما بدلالة العادة والعادة مخصصة كما تنزوي
 كتب الأصول وتظهر ذلك ما في الخاتمة أيضا ورجل حلف بجلال أن يطعمه في كل ما يأمره
 وينهاه عنه ثم نهاه عن جماع امرأته لا يبحث ان لم يكن هناك السبب يدل عليه لأن الناس
 لا يريدون بهذا النهي عن جماع امرأته عادة كما لا يريدون النهي عن الأكل والشرب وفيها
 أيضا التمسكه امرأته بغيره لحلف لا يحسبها انصرف الى المس الذي تكره المرأة وكذا
 لو قال ان وضعت يدي على جاري فمسي حرقنصرها ووضع يده عليها لا يبحث ان كانت
 عينه لاجل المرأة ولا مردل على أنه يرد الوضع لغیر الضرب اه قلت ومثله فيما يظهر
 ما ذكره بعض محقق الخنابلة فمن قال لزوجته ان قلت لي كلاما لم أقل لك منه فأت طالق
 فقالت له أنت طالق ولم يقل لها منه من أنها انطلق لأن كلام الزوج مخصص بما كان
 سببا أو دعاء أو نحو ما ذل ليس مراده أنها لو قالت اشترى ثوبا أن يقول لها مثله بل أراد
 الكلام الذي كان سبب حلقه اه (قوله فالعين على التلفظ بالسان) كذا في القنية
 والمحوى للزاهد ذي معز بالوبري ولعله محمول على ما إذا كان الحالف عالما وقت الحلف
 بأنه لا يمكنه إخراجها بالفعل فينصرف الى التلفظ بقوله اخرج من داري ولو جعل على
 العين الموقفة كما في لا شربن ما هذا الكوز اليوم ولا ما فيه لكان ينبغي عدم الحث
 ببعض اليوم وان لم يقل له اخرج ولعله لم يعمل عليها لا مكنان صرف العين الى التلفظ
 المذكور بقرينة البحر عن الحقيقة كما لو حلف لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار فقد قالوا
 ان كانت الدار ملكا للحالف فالتعاقب بالقول والفعل والاقبال فقط أي لانه لا يعلم منه
 بالفعل ومنه ما لو كان أجرو الدار فقد صرحوا بأنه يترقبه اخرج من داري ووجهه
 أن المستأجر ملك النافع فصدا الحالف كالاجنبي الذي لا ملك له في الدار وأما ما سذكره
 الشارح آخر كتاب الايمان حيث قال لا يدخل فلان داره فيمنعه على النهي ان لم يعلم منه
 والافعل النهي والمنع جميعا فهو محال لما رأيت في كثير من الصكتيين ذكر هذا
 التفصيل في حلقه لا بدعه ولا يتركه في الوالو الحجة قال ان أدخلت فلانا في أوله ان
 دخل فلان يني أو قال ان تركت فلانا يدخل يني فأمر أنه طالق فالعين في الأول على أن
 يدخل بأمره لأنه متى دخل بأمره فقد أدخله في الثاني على الدخول أمر الحالف أول بأمر

مطلب
 العين تنقص بدلالة العادة
 والعرف

حلف لا يرجع الدار ثم رجع لشي
 نسيه لا يبحث وحلف ليخرجت
 ما كن دارة اليوم والساكن ظالم
 فان لم يمكنه اخرجها فالعين على
 التلفظ بالسان
 مطلب
 لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار

علم أو لم يعلم لانه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول يعلم الحالف لانه شرط الحنث التبرك
للدخول حتى علم ولم يمنع فقد تركه اه ومثله في ايمان الجرح من الحط وشبهه ففعله الثاني بأنه
وجد الدخول صريح في ان فقدان العين على نفس فعل الغير ولذا قال الشارح هنالك قال
لغيره واقعه لتعلم كذا فهو حالف فاذا لم يشهد له المخاطب حنث الخ فعلم أنه في حلقه لا يدخل
فلان دراميصت بدخوله وانتهى الحالف لانه وجد شرط الحنث بخلاف لا يتركه يدخل
فان فيه التفصيل المأثور ولورى هذا التفصيل في الحالف على فعل التبرك أنه لو قال ان
دخل فلان داري فانت طالق أنه لو نهاه عن الدخول ثم دخل لا يقع الطلاق وأنه لو قال
واقعه لتعلم كذا أو امر ما تعلق فلم يفعل لا يحنث وقد يجاب بحمل قول الشارح في الايمان
فحينه على التبرك ان لم يملك منعهم على ما ذكره هنا من كون الحالف عليه ظاهراً بنية أن فرض
المسئلة في الحالف على دار الحالف فلا يمكن جعله على التفصيل المذكور فيما اذا كانت
المدارم الحالف أو ملك غيره وسيأتي ان شاء الله تعالى زيادة نص برهذه الحلف في الايمان
وانما تعزضنا لذلك هنالك بعض عشي الاشياء اغتر بعبارة الشارح المذكورة
في الايمان فاقى بعدم الحنث بعدم الدخول في قوله لا يدخل فلان داري وهو ما اشتهر على
السنة العوام من أنه لا يحنث في الحلف على ما لا يملكه وليس على المسئلة فتنبه لذلك
(قوله ان لم يحنث) بفعل المؤنثة الخاطئة لئلا يناسب قوله فانت طالق ح (قوله الساعة)
راجع اليها وقد بدا لان المطلقة لا يحنث فيها الا باليمين يصح موت الحالف أو وضاع
الثوب ط (قوله لا يحنث) لعدم امكان البر وقيل يحنث فيما ط عن الجرح قلت
وفي الثانية قال لانه ان لم يحنث يتناع كذا اغدا فانت طالق فبعت المرأة به على يد
انسان فان كان قوي وصول المتاع اليه غدا لا يحنث لانه قوي محتمل لفظه وان لم يوشى
أو قوى جها بنفسها حنث ولا يكون العين على الوصول الا بالنية اه (قوله بطل العين)
لانه بعد ابرائمه لم يبق لها عليه فلا يمكن دفعه (قوله ما يكتب في التعاليق) أي
ما يكتب الزوج على نفسه عند خرف المرأة من نقلها أو تزوجه عليها (قوله متى نقلها
الخ) جواب متى محذوف أي فهي طالق وقوله وأرأته بالواو الماطقة على قوله نقلها
أو تزوج عليها (قوله فلا دفع لها السك) أي كل الدين المعبر عنه بقوله من كذا أو كل باقي
الصداق (قوله هل تطل) أي اليمين المذكور ووجه التوقف أن الطلاق معلق على
شرطين وهما النقل والبراء أو التزوج والبراء فاذا وجد أحدهما فلا يمتنع وجود
الآخر وهو البراء مع أن المبرأ عنه قد دفعه لها (قوله لتصر بهم الخ) قال في الاشياء
البراء بعد قضاء الدين صحيح لأن الساقط القضاء بالمطالبة لأصل الدين فيرجع المديون
بما آذاه اذا أبرأه امقاط واذا أبرأه استغناء فلا رجوع واختلقوا فسادا اذا
أطلقها وعلى هذا لعل طلاقها ببراءتها من المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأته
براءة اسقاط وقع ورجع عليها اه والحاصل أن الدين وصف في ذمة الدين والدين يقتضي

ان لم يحنث بفلان أو ان لم تردى ثوبي
الساعة فانت طالق بخلاف
من جاب آخر بنفسه وأخذ الثوب
قبل دفعه لا يحنث كذا ان لم يدفع
اليك الدين الذي على الى رأس
الشهر كذا فأبرأته قبل رأس
الشهر بطل اليمين متى ما يكتب
في التعاليق متى نقلها أو تزوج
عليها وأبرأته من كذا أو من باقي
صداقها فلا دفع لها السك هل
تطل الظاهر لا تصر بهم بعضه
براءة الاسقاط والرجوع عاده

عنده أي إذا أوفى ما عليه لم يرضه ثبت له على غيره مثل ما لقرع عليه فتنقطع المطالبة فإذا
أبرأه غيره برأه اسقاط سقط ما بذنته لم يرضه ثبتت له مطالبة غيره بما أوفاه فقد صحت
البراءة بتعدد الدفع فلا تجل العين بل تنوق الوقوع على البراءة بخلاف ما إذا أبرأه براءة
استيفاء لأنها بمعنى إقراره باستيفاء دينه وبأنه لا مطالبة له عليه فلا يرجع عليه المدينون
لعدم سقوط ما بذنته بذلك وأما لو أطلق فيبني في زمانه اسقطها على الاستيفاء لعدم فهمهم
غيرها (قوله حقه ما أنه لا يدخل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها لا يدخل والصواب
الأول لأنه على الثاني تكون العين منعقدة فتكون على المستقبل وفرض المسئلة فيها
إذا كانت على الماضي لتناقص العين الثانية في العينين المحيط من باب الإيمان التي
يكذب بعضها بعضا حلف بالله تعالى أنه لا يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبدسز أن لم يكن
دخلها اليوم لا كفارة ولا يعتق عبدله لأنه كان صادقا في العين بالله تعالى لم يصح
ولا كفارة وإن كان كاذبا في عين القموس فلا يجب الكفارة والعين بالله تعالى لا تدخل
لها في القضاء فلو برص فيه لم يكن بائنا عاظم يتحقق شرط الحنث في العينين بالعتق وهو صدم
الدخول حتى لو كانت العين الأولى يعتق أو طلاق حنث في العينين لأن لها مذهب خلافي
القضاء اهـ (قوله حنث في العينين) لأنه بكل زعم الحنث في الأخرى كما يأتي في باب
عتق البعض اهـ ح (قوله ولو ضاع من العام الخ) هذا قوله في العينين الخ الثانية
في العين المطلقة عن ذكر اليوم ثم قال ومفهومه أنه إذا لم يكن رقه فانه يصح فصله به أن
قولهم بشرط لقاء العين إمكان البراءة في المقعدة بالوقت لعدم مطلق لها أما المطلقة
فعندها موجب للحنث اهـ وحاصله أنه إذا كانت العين مقيدة بالوقت يصح جسيه إلا إذا
يجزئ عن رده بأن ضاع أو أديب أو مالو كانت مطلقة فلا يصح وإن ضاع مادام حيا
لا يمكن وجده أنه أ مالومات أحدها أو علم أنه أديب أو سقط في البراءة يصح تعدد الردة
وبه تعلم ما في كلام الشارح (قوله أن لم يكن الخ) كذا في العينين الصيرفة وقد
واجبت عبارة الصيرفة فراءت فيها أن كره دون له وهو الصواب (قوله يحبس الخ)
سواء حبس القاضى أو الوالى لأن الحبس يسمى تضياعا له تعالى أو ينفوس الأرض بجر
من الصيرفة أي فإن الآية محمولة عندنا على الحبس ورأيت في بعض الكتب أن الوزير
ابن مقله لمحاسبة الراضى بالثمن ستة اشهر وعشرين وثلاثمائة أشد قوله

خروج من الدنيا ونحن من أهلها • فلنا من الموقف فقلنا لا إلا

إذا جاءنا الصبيان يوم الحاجة • فرحنا وقتلنا بهما من الدنيا

(قوله لا يصح في المختار) لأنه مسكن لاساكن بشرط الحنث هو السكنى وإنما تكون
السكنى بغيره إذا كان باختياره بخلاف أن لم يخرج ونحوه لأن شرط الحنث عدم الفصل
والعدم يقتضي بدون الاختيار فأداه في الذخيرة وأداه أيضا أن الخللاز فيما إذا أطلق
الباب لأفما إذا منع عقيد ومثله في البحر وصرح به في البراءة وحاصله أنه لو كان المنع

حقت بالله أنه لا يدخل هذه الدار
اليوم ثم قال عبدسز أن لم يكن
دخل لا كفارة ولا يعتق عبده
أما الصدقة أولانها نحو ولا
مدخل للتضام في العين بالله حتى
لو سككتا جميعه الأولى يعتق
أو طلاق حنث في العينين لا دخولها
في القضاء • أخفت من ماله درهم
فاثرت به لحما وشمله السلم
بدواحه وقال زوجها ان لم ترد به
اليوم فانت كذا فخلته أن تأخذ
كيس السلم وأسلمه للزوج قبل
مضى اليوم والاحت ولو ضاع
من السلم فالم يصل أنه أديب
أو سقط في البراءة • حلف
أن لم يكن اليوم في العالم أوفى
هذه الدنيا كذا يحبس ولو في
يت حتى يعني اليوم ولو حلف
أن لا يصير بيت فلان غدا فحلف
ومنع حتى مضى الغد حنث وكذا
أن لم يخرج من هذا المنزل فكذا
فقد أو أن لم أذهبك إلى منزلي
فأخذها فحلفت منه أو أن لم
تضمرى الله منزلي فكذا فخذها
أو حنث في المختار بخلاف
لأن سكن فأنطق الباب أو قد لا
يحث في المختار قلت قال ابن
الشحنة

مطلب

الحبوس عين في الدنيا

حسب الایحیث بلا خلاف ولو كان بغيره لا یحیث أيضا فی المختار وقیل یحیث (قوله
والاصل الخ) عبارة ابن الشحنة والاصل أن شرط الحیث ان كان عدسيا وهی عن
مباشرة فالختار الحیث وان كان وجوديا وهی فالختار عدم الحیث اه قلت والظاهر
أن الضمیر فی قوله مباشرة يعود الى شرط البر لا شرط الحیث لأن المجهز عن الشيء فرع عن
تطلبه والخالف انما یطلب شرط البر فیصله أو یجهز عنه فكان علی الشارح أن یقول: ی
یجهز عن شرط البر فافهم هذا وقد امتثل فی البصر فرعین أحدهما مسئله المسألة
والثانی ما فی القیة ان لم یعمل هذه المسألة فی المزارعة بنسبها فرض ولم یم حث ولو حبسه
السلطان لا یحیث اه قال فان الشرط فیها العدم وقد ارفقه الحبس اه قلت أمامسلة
العسر فقد مر الجواب عنها وأمسلة القیة فالظاهر أن ما یبني علی خلاف المختار وهو
عدم الحیث فمالذا ان المنع غیر حسی فلذا فرق بین المنع بالمرض والمنع بحسب السلطان
لأن الحبس اغلاق لباب الحبس فهو منع غیر حسی بخلاف المرض فانه كالقدیه هو منع
حسی لكن فی ایمان البرازیه من الحبس عشر ان لم یحضر فی المسألة فكذا فقدت
ومنعت منعا حسیا ذکر الفضلی أنه یحیث والاصح أنه لا یحیث فقد صحح عدم الحیث
فی المنع الحسی لكن ذکر فی الذخیره أن المختار الحیث ولم یقید بكونه مانعاً منه احسبا
فالظاهر أنه ترجیح لقول الفضلی وهو الموافق للاصل المار لأن الشرط هنا عدی
ویكون التضمین بین المنع الحسی وغيره خاصا فمالذا ان الشرط وجوديا ویكون ما فی
القیة والبرازیه منبیا علی اجرائه فی العدی أيضا واقفه أعلم (تنبيه) اه اصل أنهم
صرحوا بأن فوات الحمل یبطل الیمین وبأن المجهز عن فعل المحلوف علیه یبطلها أيضا
لوموقفة لا لومطقة وبأن امكان تصور البر شرط لانعدامها فی الابد امطقة وشرط
لبقائها لوموقفة وعلى هذا فقولهم فی بشرین ما هذا الكوز اليوم ولا ما فی لا یحیث
وجوه أنهم لم یعتقد لعدم إمكان البر ابدءا وفعلا لو كان فيه ما مضى یبطل لعدم إمكان البر
بعد انقضاءها والمجهز یثبتي عن فوات الحمل وفى ان لم یتخرج وغیره فقد صحیح یحیث
لأن المجهز لم یثبتي عن فوات الحمل لأن الحمل فیها هو الخلق والمرأة ونحو ذلك وجود
بخلاف الماء الذى صب فاذا البصر یحقق شرط الحیث لبقاء الحمل وان یجهز حقیقة
لامكان البر اعتلا بأن یطلقه الخابره كما فی قوله ان لم أس الساء اليوم فانه یحیث بنسبه
لانه وان احتفال عادته لكنه فی نفسه ممکن لانه وجد من بعض الانبیاء بخلاف ما لو صب
الماء لان عود الماء المحلوف علیه غیر ممکن أصلا وفى لا أسکن فقیه ومنتع
لا یحیث لأن شرط الحیث وجودی وهو متکله بنفسه والوجودی یمکن اعداؤه بالاکراه
والمنع بأن یسب نفسه وهو المنکره بالکسر بخلاف لا یخرج لأن شرط الحیث عدی وهو
لا یمکن اعداؤه بالاکراه تصفه من المنکره بالفتح وهذا معنى قوله لا کراهه وقر
فی الوجودی لانی العدی فصار الحاصل أنه اذا كان شرط الحیث عدسيا فان المجهز عن

مطلب
الاصل أن شرط الحیث ان كان
عدسيا وهی یحیث

والاصل أنه متى یجهز عن شرط
الحیث حث فی العدی لا
الوجودی قال فی النهر

شرط البرقوات محله لا يثبت وان مع بقاء المحل ختسواه كان المانع حسيبا أو لا وكذا لو كان المانع كونه مستحيلا عادة كسر السماء وان كان الشرط وجوبيا لا يثبت مطلقا ولو كان المانع غير حسي في الاحتيا وهذا ما تمحى زلي من كلامهم واقه تعالى أعلم فافهم (قوله ومفاده الخ) أي لأن شرط الخت فيه عدمي وهو عدم الاداء والمحل وهو الخائف باق واذا كان يثبت في حلقه ليس من السماء اليوم مع كون شرط البرق مستحيلا عادة فثبت هنا بالاولى لأن شرط البرق يمكن بأن ينصب ما لا يوجد من يقرضه أو يورث قريبا له ونحو ذلك فان ذلك ليس بأبعد من مس السماء ولا يرد ما قيل أنه يستفاد عدم الخت من قوله في المنع حلف ليضمن فلان نادى بعد اومات أحدهما قبله ضي القدا وقضاء قبله أو أبرأ لم تنعقد اه لان عدم الخت نفسه لبطان العين بقوات المحل كالوصب مافي الكوز فان شرط البرق صار مستحيلا عقلا وعادة بخلاف مس السماء فانه يمكن عقلا وان استعمال عادة وكذا لا يرد مافي الخاتمة ان لم آكل هذا الرغبة اليوم فأكله غيره قبل الغروب لا يثبت لانه من فروع مسئلة الكوز كما صرح جواب لقوات المحل وهو الرغبة وما استشهد صاحب الصر حيث قال ان قوله في التقنية متى يجرى عن الملووف عليه والعين مؤمنة فانها باطل يقتضي بطلانها في الحادثة المذكورة اه فبه تقرر لان مراد التقنية الجزاء الحقيقي كما في مسئلة الكوز ولا ناضمه ما طبق عليه أصحاب المتن من عدم البطلان في لا صدن السماء ثم رأيت الرمي نقل عن فتاوى صاحب الصر أنه أفنى بالخت في مسئلتنا مستندا الى امكان البرق حقيقة وعادة مع الاصلارية أه وتصدق أو اوث اه وهو عين ما قلناه أولا وقله الحمد

• (باب طلاق المريض) •

لما كان المرض من العوارض أخره (قوله عنونه لاصالته) أي اقتصر على ذكر المرض في الترجمة مع أن قوله من غالب سالة الهلاك لمرض أو غيره صريح في أن الحكم في ضم المرض كذلك ولكن الاصل في هذا الباب المريض وغيره من كان في حكمه ملحق به وقيل المراد بالمريض من غالب سالة الهلاك مجازا فيشمل غيره (قوله لقراره من ارتها) أي ظاهرا وان اتفق أنه لم يقصد الفرار (قوله فبرده عليه قصده) بيان لوجه توريثه امانه اعتبارا بقتال موثره بجماع كونه فعلا محتملا لفرض فاسد وعلم تقريره في الفتح وعن هذا قال في الصر وقد علم من كلامهم أنه لا يجوز لزوم المريض التعلق بحضائمه الا اذا رضيت به اه قال في النظر وفيه نظر لان الشارع حث رد عليه قصده لم يكن أنما الابصورة البطلان لا يثبت قصده قدبر اه وقد يقال لو لم يكن ذلك القصده محظورا لم يرد عليه الشارع قتل المورث استحيالا لانه ثم رأيت في التارخية عن الملقط قال محمد اذا مرض الرجل وقد دخل بامر أنه أكرهه أن يطلقها ولو كان قبل الدخول لا يكره اه

ومفاده الخت فمن حلف ليؤدين
اليوم دينه فبجز لقره وقد علم
بقرضه خلافا لما يثبت في الجرقة

• (باب طلاق المريض) •
عنونه لاصالته ويقال له الفار
لقراره من ارتها فبرده عليه قصده

(قوله الى غلام عتتها) لان المرات لا بد ان يكون تسبباً وبسبب وهو الزوجية والعتق والزوجية تنقطع بالنيوة وهذا اشارة الى خلاف مالك في قوله بارتها وان مات بعد تزوجها كما يأتي (قوله كاسي) أي في قول المصنف ولو باشرت بسبب القرقة وهي حريضة الخ ط (قوله بان اثناء مرض) أي لا زمة حتى أشرف على الموت مصباح (قوله هزبه الخ) فلو قدر على اقامة مصالحه في البيت كالزوجة والقيام الى الخلاه لا يكون غاراً وفسره في الهداية بان يكون صاحب فراش وهو أن لا يقوم بصراجه كما يصاد الاصح وهذا أصح من الاول لان كونه ذا فراش يقتضي اعتبار الهز عن مصالحه في البيت فلو قدر عليها فله لا يكون غاراً وصحبه في القبح حيث قال فاما اذا أمكنه القيام به في البيت لافي خارجه فالصحيح أنه صحيح اه اقول ومقتضى هذا كله أنه لو كان مرضاً مضاعفاً بغيره من الهلاك لكانت له حريضة عن مصالحه كما يكون في ابتداء المرض لا يكون غاراً وفي نور العين قال أبو القليل كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مرضاً من الموت بل العبرة بالظلمة لو القالب من هذا المرض فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان يفتي الصدر الشهيد ثم نقل عن صاحب المحيط أنه ذكر محقق الاصل مسائل تدل على أن الشرط خوف الهلاك غالباً لا كونه صاحب فراش اه وبأني علمه (قوله هو الاصح) محصيه الزبطي وقيل من لا يعلو فاعا قبل من لا يعلو وقيل من يزاد مرضه عن القهستاني (قوله هزبه النقمه الخ) يعني أن يكون المراد الهز من هز ذلك من الاتيان الى المسجد والله كان لأهمية المصالح القريبة في حق السكندر اذ لو كان هزها بقرعة شاقة كالموت كان مكافئاً أو جالاً على ظهره أو قافلاً أو بجاراً أو هز ذلك مما لا يمكن أن تستمع أدلى مرض وهز عن مع قدرته على الخروج الى المسجد والسوق لا يكون مرضاً وان كانت هذه مصالحه والا لم يكن أن يكون عدم القدرة على الخروج الى الدكان للبيع والشراء أمثلاً مرضاً وبغير مرض بحسب اختلاف المصالح فتأمل ثم هذا انما يظهر أضافاً حق من كان له قدرته على الخروج قبل المرض أما لو كان غير قادر عليه قبل المرض لكبراً ولعله في رجليه فلا يظهر فينبغي اعتبار غلبة الهلاك في حقه وهو ما مر من أبي الليث ونبغي اعتقاد ما لحظ من أنه كان يفتي به الصدر الشهيد وأن كلام محمد يدل عليه ولا طراؤه فيمن كان عاجزاً قبل المرض ويؤيده أن من ألحق بالمرض كمن يات في جلا ونحوه انما اعتبر فيه غلبة الهلاك دون الهز عن الخروج ولأن بعض من يكون مطعوناً وبه استقام قبل غلبة المرض عليه قد يضرر القضاء مصالحه مع كونه أقرب الى الهلاك من مرض ضعف عن الخروج لصداق أهز ال مثلاً وقد يوفق بين القولين بأنه ان علم أن به مرضاً مهلكاً غالباً وهو يزاد الى الموت فهو المعتبر وان لم يعلم أنه مهلك يعتبر الهز من الخروج المصالح هذا ما ظهر لي فان قلت ان مرض الموت هو الذي يتصل به الموت فمما تقدم تعرفه بما ذكر قلت فائدة أنه قد يطول سنة فأكثر كما يأتي فلا يسمى مرض الموت وان اتصل به الموت وأيضاً فقد

الى قيام عتتها او قد يكون القراءتها
كاسي (من غالبها الهلاك
بمرض أو غيره بان اثناء مرض
هزبه من اقامة مصالحه خارج
البيت) هو الاصح هزبه النقمه عن
الاتيان الى المسجد وهز السوق
عن الاتيان الى مكانه وفي سقمها
ان هزبه من مصالحها داخلها كما
في البرازية ومقاديرهم لو قدرت
على نحو الطبخ دون صعود السطح
لم تكن حريضة

يموت المريض بسبب آخر كالقتل فلا يمتن حقا فصل تنقي عليه الاحكام (قوله قال في
 التهر وهو الظاهر) رد على قوله في التفرغ أما المرأة فان لم يمكنها الصعود الى السطح فهي
 مريضة فانه يقتضى أنها لو هجرت عنه لامدادونه كالطبيخ تكون مريضة مع أنه خلاف ما في
 الملقى وغيره من اعتبار عدم قدرتها على القيام بحالها تأمل (قوله المرض) مبتدا
 والمعتبر صفته والمضى خبره وقد علمت أن هذا القول حقا بل الاصح (قوله والمقعد) هو
 الذي لا حراك له من دافى في جسده كأن الداء أقدمه وعند الأطباء هو الزمن وبعضهم فرق
 وقال المقعد المتشيخ الاعضاء والزمن الذي طال مرضه مغرب (قوله ولم يقعد في
 القرائن) احسن ازعا اذا تطاول ثم تغير حاله فانه اذا امتن ذلك التغير يعتبر قصر نعم
 الثالث كافي الخلاصة (قوله ثم زمن ثم) أي شين وحاء وهو زمن لشئ الأئمة الخالوفا
 وفي الهندية عن القرائن وفسر أصحابنا التطاول بالسنة فاذا بقي على هذه العلة سنة
 قصر عنه بعدها كتمصرته في حال صحتة اه أي ما لم يتغير حاله كجملت (قوله وفي القنينة
 الخ) قال ح أخذنا ما تقدمت عنه في حال صحتة اه أي ما لم يتغير حاله كجملت (قوله وفي القنينة
 فقط اه ولا يفتي ما فيه وفي الهندية أيضا المقعد والمفلوج مادام يزاد ما به كلريض فان
 صار قديما لم يزده فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه
 كان يفتي الصدوق والتهذيب بسام الأئمة والصدور الكبير برهان الأئمة وفسر أصحابنا الخ حاصرا
 قلت وحاصله أنه ان صار قديما بان تطاول سنة ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح أمالومات
 حالة الازدياد الواقع قبل التطاول او بعده فهو مريض (قوله او يارزد جلا أقوى منه)
 بيان لحكم الصحيح الملقى بالمرض هنا وهو من كان غالب حاله الهلاك كافي النهاية وغيرها
 والاولى أن يقال من يضاف عليه الهلاك غالب على أن غالب استلحق بالخوف وإن لم يكن
 الواقع غلبة الهلاك فان في المبالغة لا يكون الهلاك غالبا إلا أن يبرز لمن علم أنه ليس من
 اقراءه بخلاف غلبة خوف الهلاك كذا في العر ومثل في القصر ومقتضاه أن الأولى ترك
 التقييد بكونه أقوى منه وإذا لم يقيد به في الكفر فهو بناء على أن المعتبر غلبة خوف
 الهلاك لا غلبة الهلاك فان من خرج عن صف القتال وبارز رجلا بقلب عليه خوف
 الهلاك وإن لم يكن الرجل أقوى منه ولا يقلب عليه الهلاك الا اذا علم أنه أقوى منه
 فما جرى عليه المصنف مني على ما في النهاية من أن المعتبر غلبة الهلاك وعليه جرى
 في التهر وقال وإذا قيد بعضهم المسئلة بما اذا علم أن المبالغة ليس من اقراءه بل أقوى منه
 اه وبما تقررناه علم أن ما في المتن مخالفا لما اختاره في البصر تبعا للفتح فافهم ويؤيد ما في التفرغ
 ما ذكره في معراج الدراية من كتاب الوصايا لو اختلفت الطائفتان للقتال وكل منهما
 مكافئة للآخرى ومقهوره فهو في حكم مرض الموت وإن لم يقتلوا فلا اه فانه يدل
 على أن المكافاة تكفي (قوله من قصاص أو جرم) وكذا الوقت منه ظالم لبقته فمستأنى
 (قوله أو يفتي على لوح من السفينة) وهم أن انكسار السفينة شرط لكونه قاروا ليس

قال في التهر وهو الظاهر قلت
 وفي آخر وصايا المجتبي المرض
 العسر المسمى المبيع لصلاته
 قاعدة والمقعد والمفلوج والمساو
 اذا تطاول ولم يقعد في القرائن
 كالصحيح ثم رخص حقا تطاول
 سنة انتهى وفي القنينة المفلوج
 والمساو والمقعد مادام يزاد
 كلريض (أو يارزد جلا أقوى)
 منه (أو يقدم ليقبل من قصاص
 أو جرم) أو يفتي على لوح من
 السفينة أو اقتصره سبع

كذلك فقد قال في المبسوط فان تلاطمت الامواج وخيف الفرق فهو كالمريض وكذا
 في البدائع وقده الاستيعابي بأن عوت من ذلك الموج أو ما لو سكن ثم مات لا تراث اه
 قلت وهذا شرط في المبادرة وغيرها ايضا كما يأتي (قوله وبقي فيه) أما لو تزوجته فهو كالصبي
 ما لم يجرحه جرحا ينافي منه الهلاك غالبا كما يفهم مما مر (قوله فان بالطلاق) أي هارب
 من تزويجه من ماله بسبب الطلاق في هذه الحالة (قوله خبر من) أي خبر من الموصولة
 في قوله من غالب حاله الهلاك الخ (قوله ولا يصح تبرعه الامن الثلث) أي كوقفه
 ومجابهة وتزويجه بأكر من مهر المثل واستبعد من هذا أن المرض في حق الوصية والقرار
 لا يصح ط والمراد بقوله تبرعه أي لا جنبي فلو لو ارث لم يصح أصلا (قوله فلو أباها)
 أي بواحدة أو أكثر ولم يزل أو طلقها رجعا كما قال في الكتبخا قال في النهروندى أنه
 كان ينبغي حذف الرسمى من هذا الباب لانها فيه تراث ولو طلقها في الصحة ما بقيت العدة
 بخلاف البائن فانما لاثرت له الا اذا كان في المرض وقد أحسن القدرى في اقتضائه على
 البائن ولم أر من ينه على هذا اه قال ط والطلاق ليس يقيد بل كذلك لو أباها بضار بلوغه
 أو قسيلة أمها أو بنتا أو ردة كما في البدائع وكأنه كفى به عن كل فرقة جاءت من قبله
 سوى اه لكن هذا في قول الكتبخا فلو طلقها أمها أو ماله المصنف أباها لا يحتاج الى دعوى
 الكتابة (قوله وهي من أهل الميراث) أي من وقت الطلاق الى وقت الموت كما بسوخته
 الشارح (قوله لم يأبها أم لا الخ) هذا كله سابق متناوئ وشراوا شارى أنه الأولى ذكره
 هنا (قوله فلو أكره) محذور قوله طاعا أي لو أكره على طلقها البائن لا تراث وهذا لو كان
 الأكره بوجده نفق فلو كان حبس أو قيد يصرفا كما في الهندية عن العتامة ثم أعلم أنه ذكر
 في جامع القصولين أنه لا يورث في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره والثاني أنه ينفى
 أنها تراث لأن الأكره لا يورث في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره والثاني أنه ينفى
 أن لا تراث للبواذ لو أكره على قتل موته برة ولا برة المكره أي بالكسر لو أكره أو لم يوجد
 منه القتل اه واستظهر الرجحى الأول لتعلق حقها في ارثه بجرمه ولم يوجبه ما يبطله
 الا اذا كانت هي التي أكرهته على الطلاق ويؤيده أنه لو جامعها ابنه مكرهه ورث
 مع أن القرعة ليست باختيارهما اه قلت الظاهر ترجيح الثاني ولذا جزم به الشارح تعا
 البعول أن ارث من أباها في مرضه لقصده عليه وهو فراد من اونها ومع الأكره لم يظهر
 منه فراد في حمل الطلاق عمله فلا تراث كما أن عليه عدم ارثه القاتل لموته قصده فحمل
 الميراث بفرقة قصده عليه وإذا كان مكرها لم يظهر هذا القصدي فيه مع أن القتل محظور عليه
 بخلاف الطلاق فاته مع الأكره غير محظور وقوله لو جامعها ابنه مكرهه ورث صوابه
 لم تراث كما ياتي التنبيه عليه فهو مزيل لثلاث (قوله أو رضى) محذور قوله بلا رضا أي كان
 خالفت وفي حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العين تقسمها فتأتى ط
 (قوله ولو أكرهت على رضا) أي على مقبدر رضاها كسؤالها الطلاق ولو قال على

فريق في غيبه (فان بالطلاق) خبر
 من (ولا يصح تبرعه الامن الثلث)
 فلو أباها) وهي من أهل الميراث
 علم بأبها أم لا سكن استأمو
 اعتقت ولم يعلم طاعا) بلا رضاها
 فلما أكره أو رضى لم تراث
 أكرهت على رضاها

سؤالها المطلق كما قال غيره لكان أولى ط (قوله أو جامعها بالتمكينة) بحث لمصاحب
 النهر وأخره الجوى عليه وبها قلناه في الصرع عن البدائع القرقة لو وقت بتقبل ابن
 الزوج لارتث مطاوعة كانت أو مكرهة أما الأولى فخرضاها بإبطال حقها وأما الثانية
 فلو وجد من الزوج إبطال حقها المتعلق بالارتث لوقوع القرقة بفعل غيره اه والجماهير
 كالقبيل في حرمة المهر وليس لنا إلا اتباع النص ط قلت وفي جامع الفصولين أيضا
 جامعها ابن مريض مكرهة لم تره إلا أن امره الأب بذلك فينتقل فصل الابن إلى الأب في
 حق القرقة فصار اه ومثله في الأخير معز باللائل وكذا في الولوالجية والمهندية
 والرجعي هنا كلام مصادم للمنقول فهو غير مقبول (قوله بذلك الحال) يدل من قوله كذلك
 والمراد به حال غلبة الهالكتين مرض ونحوه واحتز به عمالذاً ملحق في الصحة ثم مرض
 ومات وهي في العدة لارتث منه بصر أي إذا كان المطلق رجساً فانه ارتثه وكذا يرتثها
 لو ماتت في العدة جامع الفصولين وفيه قال في مرضه قد كنت أبتك في حق أو تزوجتك
 بلا شهود أو يفتارضا قبل النكاح أو تزوجتك في العدة وأنكرت المرأة ذلك بآنت منه
 وترثه لا لوصفته (قوله فلو صم) الأولى فلوزال ذلك الحال اه أي لم يمتدحوا عاد المأز
 إلى الصنف أو أبعدها فخرج للقتل إلى الحبس أو سكن الموضع ثم مات فهو كالمرض إذا برئ
 من مرضه كما في البدائع وعزا إليها في الفتاوى الهندية ويؤيده ما تقدمناه عن الاستيعابي
 من التصريح بأنه لو سكن الموضع ثم مات لارتث لكن في الفتح ولو قرب للقتل فطلق ثم شغل
 سبيله أو حبس ثم قتل أو مات فهو كالمرض ترثه لانه ظهر فرأيه بذلك الطلاق ثم ترتب موته
 فلا يلبس بكونه بغيره اه ومثله في معراج الدواية بدون تعطيل وتبعه في البحر والنهر وهو
 مشكل لانه يلزم عليه أن المريض لو صم ثم مات أن ترثه لصدق التعطيل المذكور عليه مع
 أنه خلاف ما أطبقوا عليه من اشتراطهم موته في ذلك الوجه أي الوجه الذي هو حالة
 غلبة الهالك ولا شك أنه بعد ما شغل سبيله أو أبعده عن الحبس ثم مات لم يمت في ذلك الوجه بل
 مات في غيره في حالة لا يظلب فيها الهالك ولا الوطى وهو في الحبس قبل إخراجها للقتل
 لم يكن فارتكزا بعد اعادته اليه نعم ما ذكر من التعطيل اغايص لموته في ذلك الوجه بسبب
 آخر كون المريض يقتل وموت من أخرج للقتل باقتراس سبيع ونحوه والظاهر
 أن في عبارة الفتح سقط من قلم الناصح والاصل في العبارة فهو كالمرض إذا برئ بخصلاف
 موته بسبب غيره فانه ارتثه لانه ظهر فرأيه الخ فليأمل (قوله بذلك السبب) متعلق
 بقوله ومات لكن زيادة الشارح قوله موته اقتضت إخراجها خيراً مقبلاً وموته مسبباً مؤثراً
 ولا حاجة إلى هذه الزيادة وقد سقطت من بعض النسخ (قوله في العدة) والقول لها في
 أنه مات قبل انقضاء العدة مع العيين فإن نكحت فلا يرث لها ولو تزوجت قبل موته ثم ماتت
 لم تنقض عتق لا قبل ولها ولو كانت أمه قد عتقت ومات الزوج فأدعت العتق في حياته
 وأدعت الورثة أنه بعده ومات فالقول لهم ولا يصح قول المولى كما إذا أدعت أنها ألفت

أو جامعها بالتمكينة (وهو
 كذلك) بذلك الحال (ومات) فيه
 فلو صم ثم مات في حداثتها لم ترث
 (بذلك السبب) موته أو بغيره كان
 يقتل المريض أو يموت بجهنم
 أخرى في العدة

في حياته وقالت الورثة بدمونه قال قول لهم وقلمه في الصرع الخاية (قوله للمدخولة)
 أي المدخول بها حقة أعني الموطوءة ليعرض المحتل بها فانها وإن وسيت عليها العدة
 لكنها لا تراث كإثر في باب المهر في الفرق بين التلاوة والمدخول أقاده طاقم (قوله لاهو
 منها) أي لو أبانها في مرضه غات هي قبل انقضاء عدتها لا يرث منها بخلاف ما لو طلقها
 وجبها كما يأتي (قوله وعند أحد الخ) وعن مالك وإن تزوجت بأزواج وعند الشافعي
 لا يرث المختلعة والمطلقة ثلاثاً وبغيرهما يرث لأن الكليات عندهم راجع دونهن (قوله
 وكذا تراث طالعة ربيعة) أي في مرضه كما هو الموضوع واحترز برب ربيعة عما لو أبانها
 بأمرها كما يذكره (قوله وأطلاق خط) أي أبان كالتة في مرضه مطلقاً فطلقها ثلاثاً
 غلت في العدة تراثه إذا صارت ثالا بطل حقه في الإرث كقولها مطلقاً ربيعة فأنابها
 جامع الفصولين (قوله لأن الرجعي لا يرث النكاح) أي قبل انقضاء العدة أي فلم تكن
 راضية باسقاط حقه بخلاف ما لو طلب البائن (قوله حتى حل وطؤها) أي بدون
 تجديد عقد لكن إذا كان الوطء قبل المراجعة بالقول كان هو مراجعة مكرهه (قوله
 وتوارثن في العدة مطلقاً) أي سواء كان طلاقه لها في حصته أو مرضه مرضاً أو بدونه
 كما في البدائع فأبى سمات وهي في العدة تراثه إلا بخلاف ما بعد العدة لأنه زال
 النكاح وقد تناقروا في أن القول لها في أنه مات قبل انقضاء العدة في حنا مسئلة هي واقعة
 الفتوى سلت عنها ولم أرها صريحة في رجل طلق زوجته المريضة طلاقاً رجعيًا ثم ماتت
 بعد شهرين فاذي عدم انقضاء العدة ليرث منها واذي ورثتها انقضاءها وهي لم تتر قبل
 موتها باقضاءها ولم تبلغ سن اليأس فهل القول له أولهم والذي يظهر لي أن القول لا يرث
 لأن سبب الإرث وهو الزوجية كان متصفلاً لأن الرجعي لا يرث فلا يرث بالاحتمال وهي
 لو أذنت قبل موتها انقضاءها في مدة تصمد به يكون القول لها لأنه لا يصح إلا من جهتها
 بخلاف ورثتها فتأمل (قوله بخلاف البائن) فإن فيه لا يضمن استمراراً لأهل يضمن وقت
 الطلاق إلى وقت الموت كما يذكره قريباً (قوله وكذا تراث مائة الخ) أي من طلقها بثلاث
 فببها الأنهار لو كانت مطلقة ربيعة لا تراث كما يذكره المصنف وكذا الويات تقبيل ابن الزوج
 ولو مكرهه كما تراث (قوله لم يجرى الحرمه بينوته) أي فكان القرا منه (قوله ومن لا عنها
 في مرضه) أطلقه فشمهل ماذا كان القذف في العصة أو في المرض وقال محمدان كان
 القذف في العصة والعمان في المرض لم تراث نهر (قوله أو ألقى منها مرضاً) أراد به أن
 يكون محض الملقح في المرض أيضاً بجر (قوله للمتر) أي من أن القرعة جاءت بسبب منه
 قال في الهداية وهذا ملحق بالتعلق بفعل لا بتمنه أذ هي ملقة إلى الخصومة لدفع العار
 عنها (قوله وإن ألقى في حصته الخ) وجه عدم الإرث فيها أن الإيلاء في معنى تعليق الطلاق
 بجزء أربعة أشهر خالص من الوقاع ولا بد أن يكون التعليق والشرط في مرضه ومنها
 وإن تمكن من إبطال الباقي لكن بضر يرضه وهو وسحب الكفارة عليه فلم يكن متمكناً بضر

للمدخولة (ورثته هي) منه لاهو
 من الرضا به باسقاطه حقه وعند
 أحد تراث بعد العدة ما لم تنزف
 آخر (وكذا) تراث (طالعة ربيعة)
 أو طلاق فقط (طلقت) بأمر (أو
 ثلاثاً لأن الرجعي لا يرث النكاح
 حتى حل وطؤها وتوارثن في
 العدة مطلقاً وتكون أهلها للإرث
 بت الموت بخلاف البائن (وكذا)
 زك (جاءت قبلت) أو طوقت
 بن زوجها) لم يجرى الحرمه بينوته
 ومن لا عنها في مرضه أو ألقى منها
 مرضاً كذلك أي تراث للمتر
 وإن ألقى في حصته وبات به
 الإيلاء في مرضه

(قوله غات) أى فى عذتها كآثر (قوله لانه لا بدأخ) نه لمل المسئلة الثانية ط (قوله ولا بد فى البائن الخ) تعليل المسئلة الثالثة أى والركة تقطع أهلية الارث ط (قوله ألم يطلعتها) أى لا فرق بين الطلاق الرجعى وعدم الطلاق أصلا (قوله ضاوعت) الماطوعة قلت بعيدا ذو سكك كانت مكرمة لا ترث أيضا لانه لم يوجد من الزوج ابطال حقها كإفى الضر عن البدائع لكن لو أمره أبوها بذلك ووثت كآفته نه (قوله لم يجرى الفرقه منها) أى فكانت راضية بما حاط تحتها (قوله أو أبائنا بأمرها) يصدق بها إذا سألته واحدة بأية فطقتها ثلاثا فقولها فى الصبر لم أر حكمه أى صريحاً قال كآو بد فى بعض نسخ الصبر ويبنى أن لامرأته لها رضاها بالبائن اه (قوله عملا بإجازته) لانها هى المبطله للارث وامتعضه فى النهر بأن هذا لا يجدى نقفا فيما إذا كان الطلاق فى مرضه ان ذليل الرضا فيه قائم اه قلت فيه فلو رآنا صيرت بطلاق موقوف غير مبطل نطقها ولا يلزم منه رضاها بما يبطله وعبارة جامع القصولين وليس هذا كطلاق بسوقهما إذ لم ترض به بل المطل اذ قولها أطلقت نفسها لم يكن مبيلا بل يتوقف على إجازته فإذا إجاز في مرضه فكانت أنشأ الطلاق فكان قار ١١٠ فافهم (قوله أو استندت منه) قبله لانه لو خلعهما أجنبي من زوجهما المريض فلها الارث لو مات فى العدة لانها لم ترض بهذا الطلاق فصيبر الزوج قاروا بجر عن جامع القصولين قلت ومقاد التعليل أن الاجنبى لو خلعهما من زوجهما على مهرها وأجازته فله ترث أيضا لأن إجازتها حصلت بعد اليقونة فلو تزوجها قبل أن ترث فى سقوط مهرها فقد ثبت الفرار قبل الإجازة فلا يرتفع مهرها فلا يصح أن يقال انها لا ترث لأن دليل الرضا قائم لا المتبرق بقاءه قبل اليقونة لا بعد ما فافهم (قوله ولو يلوغ الخ) أفاد أنه غير مقصور على اختيار بتقويض الطلاق لا يقال ان الفرقه فى خيار البلوغ يتوقف على فسخ القاضي فلم تكن بطلها فصا وكألوأبانت نفسها فأجازة الزوج لأن فسخ القاضي موقوف على طلبه اذ ذلك منه فصار كطلبها البائن من زوجها وذلك رضا هذا ما ظهر لى (قوله لرضاها) أى لأن الفرقه وقعت باختيارها لانها تقصد على الصبر عليه بدائع (قوله محصورا بجيبس) عبارة فى الدرر المتسقى فى من وكذا عبارة غيره والمحصرون كان بعض المتع ويحمل الجيبس والحسن لكن مسئلة الجيبس ذكرها بعد بقوله أوفى صف القتال احتراز عما إذا خرج عن الصف للمبارزة فانه يكون قاراً كآمر وكذا لو اتهم القتال واختلط الصفان كآفته تمناء عن المراج وانما لم يكن قاراً اهانما قالوا من أن الحصن لا يقع بأس العدو وكذا المنعة أى بمن معه من المقاتلين قال فى التبر واطلاقة يقبده أنه لا فرق بين أن تكون منة طلبية بالنسبة الى الاخرى أو لا ولم أر لهم اه قلت الظاهر أنه مادام فى الصف لا فرق ألبا لو اختلطوا فقد علت بمآفته من المراج أنه فى حكم المرض الا إذا كانت احدهما غالبية (تنبيه) ممثل من فى الصف من كل ركب سفينة قبل خوف الفرق أو نزل بسبعة أو تخيف من عدو بجر (قوله ومثله حال فتز)

أو أبائنا بمرضه فصحت مات
أو أبائنا ما غارت فحالت مات
(لا ترث لانه لا بد أن يكون المرض الذى طلبها فيه مرض الموت فإذا صح تبين أنه لم يكن مرض الموت ولا بد فى البائن أن تستتر أهلها للارث من وقت الطلاق الى وقت الموت حتى لو كانت كناية أو عكوة وقت الطلاق ثم أبلت أو اعتقت لم ترث (كآ) لا ترث (لو طلبها رجعيًا) أولم يطلعتها (طاعت) أو قبلت (إنه) لم يجرى الفرقه منها (أو أبائنا بأمرها) قبله لانها لو أبانت نفسها فأجاز ووثت عملا بإجازته قيسية (أو) اختلفت منه أو اختارت نفسها (ولو يلوغ ويتوقف وجب وعنه لم ترث لرضاها (ولو) كان الزوج (محصورًا) بجيبس (أو فى صف القتال) ومثله حال فتز

مطلب
حال فتز الطاعون هل يصح
حكم المريض

الطاعون) تفل في الفتح عن الشافعية أنه في حكم المرض وقال ولم أره مثبثا
 وقواعد الحنفية تقتضي أنه كالصحيح قال الحافظ الصنعاني في كتابه بطل المعصوم وهو
 الذي ذكر في جامعهم علمائهم وفي الأشباه ما به أن يكون كمن في صف القتال فلا يكون
 قاترا ١٥ وهو الصحيح عند مالك كافي الدر المنثور في الشربلية وليس مسلما إذ
 لا مماثلة بين من هو مع قوم يدفعون عنه في الصف وبين من هو مع قوم معه ليس لهم قوة
 الدفع عن أحد حال فشو الطاعون ١٥ قلت إذا دخل الطاعون محلة أو دار أو بقلب على
 أهلها خوف الهلاك كافي حال الصمام القتال بخلاف المحلة أو الدار التي لا يدخلها
 فيبقى الجري على هذا التقصيل لما علمت من أن العبرة لفظة خوف الهلاك ثم لا يعني أن
 هذا كله فيمن لم يطعن (قوله أو محجوما) صنف على مشيكا وقوله أو محجوسا عطف على
 قائما ولا يصح عطف محجوما على قائما لأنه يلزم عليه أن ترث منه وإن لم يقم بمصلحه خارج
 الميت لأن العطف يقتضي المفارقة والحاصل أن المحجوم إذا كان يدر على القيام
 بمصلحه لا يكون مريضا ولا فهو مريض كما يعلم من عبارة الملتقى وأما في الدار بين
 التصريح بأن المحجوم مريض فهو محمول على ما إذا جهز من القيام بمصلحه فلا يخالف
 ما في الملتقى وأما ما في التهر من دعوى المخالفة والتوفيق بجمع ما في الدار بين على ما إذا
 جاءت نوبة الحى فيه فقل لا نه إذا جاءت نوبتها ولم يجهز من القيام بمصلحه لم يكن مريضا
 بمنزلة الحاصل التي يأخذ بها المطلق ثم يمكن كافي قريبا (قوله لفظة السلامة) لأن
 الحسن دفع العدة وقد يخلط من المسببة والحسب يتوع من الحيلط من الهندية
 (قوله وهو المطلق) اختلف في تفسير المطلق فقبل الوجع الذي لا يسكن حتى تموت أو
 تلد وقبل وإن سكن لأن الوجع يمكن تارة ويهيج أخرى والأول أوجه بغير من الجنب
 (قوله إذا علق المريض) أي من كان مريضا عند التعليق والشرط أو عند أحداهما
 احترازا عما إذا كان محجوسا عند كل من التعليق والشرط فليس من صور المثلثة قافهم
 (قوله البائن) فبده لأن حكم القرا ولا يثبت الأبه بمرلان الرجبي لا قرافيه ولو تجزئه
 في المرض بدون رضاها كما مر (قوله بفعل أجنبي) سواء كان له منه بدأم لا بغير والمراد
 بالفعل ما يمين الترك كافي أيضا في الأصلح ط (قوله أي غير الزوجين) دفع به ما يتوهم
 من إرادة حقيقة الأجنبي وهو من لا قرافية ط (قوله أو بجسم الوقت) المراد به
 التعليق بأمر حموى أي ما لا صنع فيه للعدو وجعل من التعليق لأن المضاف في معنى
 الشرط من حيث أن الحكم يتوقف عليه كما حقه في العزم باب التعليق قافهم (قوله
 بفعل نفسه) أي سواء كان له منه بدأم ولا (قوله أو الشرط فقط) أي المعلق عليه
 كدخول الدار مثلا في أن دخلت الدار (قوله كالمثل وكلام أبو بن) لقب ونشر مرتب
 وكلام أبو بن كل ذي رحم محرم كافي الحموى من البرجندى ط ومنه الصوم والصلاة وقضاء
 الدين واستبقاؤه شهر وفي التاترخانية لوعقه على الخروج إلى المنزل والدين انفسرحت

الطاعون أشباه (أو قائما بمصلحه
 خارج البيت مشكبا) من ألم (أو
 محجوما أو محجوسا بقصاص أو رجيم
 لا يترث لفظة السلامة) (والحاصل
 لا تكون قارة إلا بتبليها
 بالقباض) وهو المطلق لأنها
 حيث تد كل مريضة وعند مالك
 إذا تم إهامة أشهر (إذا علق)
 المريض (طالقتها) البائن
 (بفعل أجنبي) أي غير الزوجين
 ولو ولد هانمه (أو بجسم الوقت
 والحاصل أن) التعليق والشرط
 في مرضه (أو) علق طالقتها
 (بفعل نفسه) وهما في المرض أو
 الشرط فقط (فيه) (أو علق بفعلها
 ولا بد لها منه) طعا أو شرعا
 سكا كل وكلام أبو بن (وهما
 في المرض

ترث لانه عمالاً بلهامة ١١ وبني تقييده بما اذا خرجت على وجهه ليس له منه هامة
 (قوله) والشرط فيه فقط فيه خلاف محمد بن عيسى اذا كان التعليق في العصة فلا ميراث
 لها مطلقاً قال في البصر وصحوا قول محمد بن قنبل في التهرتصه عن غير الامام (قوله)
 ورثته لمقره) اما اذا كان التعليق بفعل اجنبي او بجي الوقت ووجد في المرض
 فلا القصد الى الفراغ فقط تحقق مباشرة التعليق في حال تعليق حقها بماله ولذا لو كان
 الموجود في المرض الشرط فقط لم ترث عندنا خلافاً لقرنر واما اذا كان بفعل نفسه وكان
 في المرض او الشرط فيه فقط فلا نه قصد ابطال حقها بالتعليق والشرط او بالشرط
 وحده واضطراره لا يبطل حتى غير كاتلاف مال الغير حالة الاضطرار واما اذا احتسبان
 بفعلهما الذي لا بد له منه وكان الشرط في المرض فلا نه مضطرة في المباشرة لطرف الهلاك
 في الدنيا وفي العصى خبر مخلصاً (قوله ومنه) أي من القرار وهو من قسم التعليق
 بفعل نفسه وانما ورثته لانه وجد الشرط وهو عدم التعليق أو عدم التزويج قبيل موته
 وهو وقت مرض فكان فاراً وان كان التعليق في العصة وانما لم يرثها لرضاء مطلق حقها
 حيث آخر الشرط الى موتها وذلك في البدائع ايضاً انه لو قال ان لم آت البصرة فذات
 طالق ثلاثاً لم يأتها حتى مات ورثته لمطلقاً اما اذا ماتت هي يرثها لانها ماتت وهي
 زوجته لعدم شرط الوقوع لجواز ان ياتي البصرة بعد موتها ١٢ أي بخلاف تعلقها
 وتزويجها عليها فانه لا يكتفي بعد موتها (نفسه) بقصد الشارح المطلق بكونه ثلاثاً فغير
 لازم في مسئلة موتها لانه لو كان رجلاً وحكماً بالوقوع في آخر من اجراء حياتها
 وهو الجزء الذي يعقبه الموت بكون الواقع به بانما عدم استكان العدة كن لم يدخل بها كما
 قد مضى عن الفتح في باب الصريح عند قوله ان لم اطلقك فانت طالق (قوله) والتعليق
 فقط أي التعليق بفعل اجنبي او بجي الوقت كما في البصر وهو المقهور من المتن فيما
 مر فالتعليق هنا لا يحمل على عمومته حتى يشمل فعل نفسه لان التعليق اذا وجد
 في العصة فقط أي وجد الشرط في المرض ورثته منه وقد صرح به المتن فلا يصح دخوله
 في العموم كذا ضبط السامعاني فافهم (قوله) وبفعلهما ولها منه بد أي مطلقاً سواء
 كان التعليق والشرط في المرض أو أحدهما أو لا قال في التبيين وفي غيرها أي في غير
 هذه الصور والتي ذكرناها لا ترث وهو ما اذا كان التعليق والشرط في العصة في الوجوه
 كلها أو كان التعليق في العصة فيما اذا علقه بفعل الاجنبي او بجي الوقت أو كيفما كان
 اذا علقه بفعلهما الذي لا بد له منه فانه لا ترث في هذه الصور كلها ١٣ (قوله) وحاصلها
 ستة عشر (يكن بسطها الى غلبة وعشرين لانه اذا علقه على فعله أو بفعله أو بفعل اجنبي
 فالفعل اما منه بد أو لا فله ستة نصرب في أوجه الشرط والتعليق الاربعة قبله اربعة
 وعشرين وفي تعليق على الوقت اربع صور قبله غلبة وعشرين لكن في فعله أو بفعل
 الاجنبي لا فرق بين علمه بد أو لا بخلاف فعلها كما علمت ثم لا يخفى أن كون كل من التعليق

أو الشرط) فيه فقط (ورثته)
 لقراره ومنه ما في البدائع ان لم
 اطلقك أو ان لم تزوج عليك
 فانت طالق ثلاثاً لم ينفذ حتى
 مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها
 (وفي غيرها لا) ترث وهو ما اذا
 كان في العصة أو التعليق فقط أو
 أو بفعلهما ولها منه بد وحاصلها
 ستة عشر لان التعليق اما بجي
 وقت أو بفعل اجنبي أو بفعله أو
 بفعلهما وكل وجه على اربعة لان
 التعليق والشرط اما في العصة
 أو المرض

والشرط في الصحة لادخله في طلاق المرض ولذا لم يذكره في الحرص المناسب اسقاطه
وتكون الصور إحدى وعشرين (قوله أو أحدهما) بالتصيب أو الرفع عطفًا على اسم
إن أي أو أحدهما في أحد المذكورين بأن يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض
أو بالعكس (قوله قال لها في صحتي) أما إذا كان هذا التعليق في المرض وورث في جميع
الصور لانه من التعليق بفعل الاجنبي وفعله وقد تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة
ط (قوله والفرق لا يفتي) قال في البحر وحاصله أن الطلاق يتعلق على مشيئة ما إذا شاء
معالم يكن الزوج غلام الصحة فلا يكون غارًا بخلاف ما إذا تأخرت مشيئة الزوج لانه
حيث نكحت العلة به أه أي فتكون من التعليق بفعله فيكون فيه حكم الشرط فقط
في المرض بخلاف الوجهين الأولين فانهما من قبل التعليق بفعل الاجنبي فلا يثبت فيه
من كون التعليق والشرط في المرض والفرص أن التطبيق في الصحة (قوله وعلى معنى
العدة) فبذلك يظهر خلاف صاحب حيث قال يجوز اقراره ووصيته لاستيفاء التهمة
بانتفاء العدة كما في التسعين فيهم منه أنه لو تصاد على الثلاث في الصحة ولم تصاد على
انتفاء العدة يكون لها الأقل انصافًا ح (قوله فلها الأقل منه ومن الميراث) من
في الموضوعين بيان للاقول والواو بمعنى أو وصلة الأقل بمحذوفة تقديرهما من الآخر والمعنى
فلها الموصى به الذي هو أقل من الميراث أو الميراث الذي هو أقل من الموصى به ولا يجوز
أن تكون الواو للجمع اذ يصير المعنى ح فلها الميراث والموصى به اللذان هما الأقل وهو
قاسد كالأجور أن تكون في الموضوعين على الأقل سواء كانت الواو للجمع أو بمعنى أو
اذ يصير المعنى على الأقل فلها الأقل من كل واحد منهما وعلى الثاني فلها الأقل من
أحدهما وكلاهما فاسد ح أي لانه يصير الأقل شيئًا خارجًا عن الميراث والموصى به مع
أن المراد بالأقل واحد منهما هو أقل من الآخر (قوله للتهمة) أي تهمة مواضعة
الزوجين على الاقرار بالفرقة وانشاء العدة لمعطيا الزوج زيادة على ميراثها وهذه
التهمة في الزيادة فقط فرددناها ولا يجوز الاقرار والوصية لانهما سارت أجنبية عنه
لعدم العدة بتدليل قبول شهادته لها ودفع زكاته لها وترتيبها بآخر والجواب أنه
لامواضعة عادة حتى الزكاة والشهادة والزوج فلا تهمة بهر لمخاضع الهداية
وشروطها (قوله وتعتد من وقت اقراره الخ) كذا ذكر في الهداية والخاتمة في باب
العدة أن الفتوى عليه وحيتث فلا يثبت شيء من هذه الاحكام المذكورة اتفاقًا ولا يفرجه
باختها أو أربع سراهو خلاف ما صرح به هنا به اندفع ما في غاية السروج من
أنه ينبغي تحكيم الحال فان كان يرى بينهما خصومة وتركت خدمته في مرضه فهو
دليل عدم المواضعة فلا تهمة والا فلا تصح للتهمة بهر لمخاضع وأقره في البحر وحاصله
أن ما قرره هاتين قبول شهادته لها وقصوم الاحكام يقتضي أن ابتداء العدة يستند
الى وقت الطلاق وما يحمي في باب العدة من وجوبه من وقت الاقرار يقتضي ابتداء

أو أحدهما وقد علم حكمها
(قال لها في صحتي ان شئت) أما
(وفلان فانت طالق ثلاثًا ثم
مرض فناء الزوج والاجنبي
الطلاق معاً وشاء الزوج ثم
الاجنبي ثم مات الزوج لا تراث
وان شاء الاجنبي أو لاثم الزوج
ورثت) كذا في الخاتمة والفرق
لا يقتضي اذ بمشيئة الاجنبي أولاً
صار الطلاق معلقاً على فعله فقط
(تصادف) أي المرض مرض
الموت والزوجة (على ثلاث
في العدة) على (معنى العدة ثم
أقر لها بدين) أو عين (أو أوصى
لها بشيء فلها الأقل منه) أي بما
أقر أو أوصى (ومن الميراث)
للتهمة وتعتد من وقت اقراره به
يفي

هذه الاحكام أقول لا يخفى أن العدة انما تجب من وقت الطلاق وإذا أقر الزوجان بعضها
 صدقها فإلزام التهمة فيه وإذا صرحوا بأنه لا تجب لها نفقة ولا سكنى عدلا تصدق بها
 والشهادة ونحوها علمت لا تتم فيها إذا لمواضعة عاقبت كما تقدم بخلاف الوصية
 بما زاد على قدر الميراث فلم يصدق في حقها عند أبي حنيفة وقد رآنا العدة لم تنقص لأبطال
 الزيادة لأنهم اوضحتم - مة فليس المراد عدم انقضاء العدة في سائر الاحكام بل في موضع
 التهمة فقط وبه علم أن كلامنا في القول باعتبار ما من وقت الطلاق والقول باعتبار ما من
 وقت الاقرار ليس على عوجه ولذا قال في دفع القدر في باب العدة ان فتوى المتأخرين أي
 بوجودها من وقت الاقرار مخالفة للآفة الاربعة وجهها والعصاية والتابعين وحديث
 كانت محالهم للتهمة فينبغي أن ينصري به محالها والناس الذين هم مظانهم ولهذا قيل
 الامام السعدي يجعل كلام محمد في الميسوط من أن انتهاء العدة من وقت الطلاق على
 ما إذا كانا مختفرتين من الوقت الذي أسند الطلاق اليه أما إذا كانا مجتمعين فالكذب
 في كلامهما ظاهر فلا يصدق في الاستناد قال في البحر هنا وهذا هو التوفيق اه أي بين
 كلام المتقدمين والمتأخرين وبه ظهر صحة ما قاله السرخسي من أنه ينبغي تحكيم الحال
 لكن ما قاله من أن الخصومة وترتلك الخطمة دليل عدم المواضعة زده في القبح بأنه غير ظاهر
 لأن وصيته لها بأكثر من الميراث ناهية في أن تلك الخصومة حيلة ليست على - حققتها اه
 ثم ما ذكره الامام السعدي من التفرق ظاهر في عدم المواضعة لتصح وصيته لها وتروجه
 انهما أو ربحا سراها والله سبحانه أعلم به (تنبيه) اه أعلم أن ما تأخذه شبه الميراث فلو قرئ
 شيء من التركة قبل القصة كان على الكل ولو طلبت أخذ الدراهم والتركعة وضلم
 يكن لها ذلك وشبه بالدين حتى كان للورثة أن يعطوها من غير التركة مواخذة لها بـ ٤
 أن ما تأخذه دين كذا أفاده في فتح القدير والبحر وغيرهما (قوله بعد - ضيما) أي مضي
 العدة من وقت الاقرار (قوله فلها جميع ما أقر أو أوصى) لأنها صارت أجنبية فاشتقت
 التهمة ومقتضاها أن ما تأخذه لم يبق له شبه بالميراث أصلا فلا يأتي فيه ما رت أيضا لانما قبل
 مضي العدة لم تعط الزائد على الميراث للتهمة فكان ما تأخذه انما قلتر للورثة ووصية لغيرها
 لزعمها فاعتبر فيه الشبهان وبعد مضي العدة لم تبق التهمة فلذا استقر جميع ما أقر
 أو أوصى به وقض كونه ديناً أو وصية وبه علم أن من ذكر الشبهين هنا بجاء لظاهر عبارة
 التهم لم يصب فافهم (قوله ولو لم يكن مرض موته) الباعث في أي ولو لم يكن هذا الصادق
 في مرض موته بأن صح منه أو كان غير مرض أصلاً ثم مات في عتتها صح اقراره ووصيته
 لعدم التهمة (قوله ولو كذبته) محترقة قوله تصادقا ط (قوله لم يصح اقراره) أي ولا
 وصيته معاملة لها بزعمها أنها زوجة وهي واردة ولا وصية للوارث ولا اقراره ما
 وينبغي تقييده بما إذا مات في مرضه قبل مضي عتتها من وقت الاقرار لما لم يأت
 بطلانها فلا يثبت من عتتها اقراره وان كذبته وصار قاراً فاذا صح من مرضه ثم مات

ولو مات بعد مضى قتلها جسيه
 ما أقر أو أوصى عادية ولو لم يكن
 مرض موته صح اقراره ووصيته
 ولو كذبته لم يصح اقراره شر
 الجميع وفي النكاح اقتص على
 مرضه أنه أبانها لحجده وحلته
 القاضي خلف ثم صدقته وماذا
 تركه لو صدقته قبل موته

في العدة أول يوم ومات بعد العدة لم ترث منه فصح وصيته وإقراره لها بالمال وليس
تكتسبها في الطلاق السابق وضابط الطلاق الواقع الآن كما لا يخفى هذا ما ظهر لي (قوله
لاوبعد) أقول هذا لما يظهر لو ادعت أن الآية كانت في العدة لأن دعواها تضمن
اعتراقها بأنهم لا ترث منه لكونه غير فاراً ما لو ادعت أن الآية كانت في ذلك المرض
الذي مات فيه فلا ترث منه لكونه غير فاراً ما لو ادعت أن الآية كانت في ذلك المرض
وجب عليها مفارقة ما إذا ادعت عليه ذلك الواجب لا يلزم منه أن يصح كونها راضية
بطلاقها كما لا يخفى فيصيب أن ترث سواء أصرت على دعواها أو دعت عليه قبل موته أو
بعده كما لو اقترعها بما ادعت عليه ولم أر من تعرض لذلك وكانهم يسكتوا عنه لظهوره قافهم
(قوله كن طلق الخ) جعل حكم المسئلة الأولى متبهماً لأنه لا خلاف فيها بخلاف
الأولى كما علت (قوله بأمرها) الأولى رضاهما ليشمل اختارها فنفها في التوضيح
أغاده الجوى عن البرسندى ط (قوله فان لها الأقل) أي عما أقر أو وصى به من
الأثر وهذا نصريح بوجه الشبه المقاد بالكاف (قوله قال صحيح) قيد به ليكون قراره
بالبين أو ما لو كان مرضاً يكون فاراً بذلك القول لا ينص البيان قافهم (قوله احداً كما
طالق) أي ثلاثاً كافي صانع الفسخ عن السكاني وهو المراد لأن الكلام فيها يكون به فاراً
ولا قرار في الرجعي (قوله فترث منه) لأنه بين الطلاق بعده تعلق حقها بما له فترث عليه قصده
كما لو أنشأ فجعل إنشاء حق الأثر إثمته ولو مات أحداهما قبله ثم ماتت الأخرى
ولم ترث لأنه يان حكمي فاشتت التهمة عنه وتعلم في الفسخ قلت وما ذكر من أنه يصير
فاراً بهذا البيان ويدل القول بأن البيان في الطلاق اليهم إيقاع للطلاق قطعاً بشرط
البيان معنى أي بقصد سبب المال لوقوع الطلاق عند البيان فيقع عند البيان بالكلام
السابق ما علق القول بأنه إيقاع للمال في واحدة فبرعين والبيان تعيين لمن وقع عليها
الطلاق فيبني على أن لا يصير فاراً إلا في الوقوع يكون في حال صحته كذا في البدائع وتقام
المكلام على ذلك بسبب ما فيه (قوله لو حلف صحيحاً) أي بان علق على فعل غيره كان قال
أن دخل زيد داره فأحداً كما طالق ثلاثاً ما لو علق على فعل ما صار فاراً بالفعل في مرضه
لا ينص البيان قافهم (قوله صار فاراً) يظهر لك وجهه بما ذكرناه أنفاس البدائع (قوله
ولا يترط عليه الخ) حاصله أن أهلية الزوجة للميراث شرط في كونه فاراً فإذا كانت أمة
أو كافلة فإنها في مرضه لم ترث لعدم أهليتها لذلك لكن لو كانت أعتقت وأسلمت وهو غير
عالم فإنها في مرضه صار فاراً وترثه لتعلق الشرط وقت الآية (قوله بعد دحد) أي ما لو
قال لها أيضاً أنت طالق ثلاثاً فصدق الخ الطلاق والصاق معا ولا ميراث لها ولو قال إذا
أعتقت فأنت طالق ثلاثاً كان فاراً كذا في الظهيرية أي لأن المعلق يصحب المعلق
عليه فيصدق شرط التوارق قبل وقوع الطلاق بخلاف ما قبله فان المضافين إلى القيد وقعا
معاً (قوله ولا يعلم لا ترث) لأنه وقت التعليق لم يقصد إبطال حقها حيث لم يعلم وإن صارت

لاوبعد (كن طلق ثلاثاً)
بأمرها في مرضه ثم أوصى لها
أو أقر (فان لها الأقل) قال صحيح
لامرأته احداً كما طالق ثم بين
الطلاق (في مرضه) التي مات
فيه (في احدهما صار فاراً بالبيان
فترث منه) كافي ومفاده أنه لو حلف
صحيحاً وحنث مرضاً فبنيته في
احدهما صار فاراً ولو أنه نهر
(ولا يترط عليه) أي الزوج
(بأهليتها) أي المراهلة برات (قوله
طلقها أيضاً في مرضه وقد كان
سببها اعتقها قبله) أو كانت كناية
فأسلمت (ولم يعلم به كان فاراً) فترثه
ظهيرية (بخلاف ما لو قال لاسمه
أنت حرة غداً وقال الزوج أنت
طالق ثلاثاً بعد غداً) علم بكلام
المولى كان فاراً (ولا يعلم لا ترث)
خاتمة

أهل قبل نزول الطلاق ولم تكن حرة وقت التعليق لأن عتقها مضاف بخلاف ما إذا
 كانت حرة وقتة ولم يعلم به لانه أمر حكيم فلا يشرط السلب كذا في البر والظهار وأن
 يقال لانه أمر ثابت فأقله (تنبيه) مقتضى قول المصنف كان ما أنه يقع عليها ثلاث
 طلاقات والاكل رجعا لانها ما دون حرة ولا فراوى الرجعي فانهم وبشكل عليه
 ما من قبيل الفاظ الشرط من باب التعليق أنه لو قال لو تزوجته الامة ان دخلت الدار فأن
 طالق ثلاثا فتمت فدخلت رجعتا انه ومقتضاه أن يصح هنا طلاقان ولا يكون فارا
 وقد يجب أخذها على الوافي بالفرق بين الاعانة والتعليق أن الحذف يتعد سببا للحال
 بخلاف التعليق حتى لو قال أنت حرة عند المعلق بعده اليوم ويملكه اذا قال اذا جاء عند كما
 في طلاق الاشياء والظاهر في مسئلتنا ما قال لامة أنت حرة عند انعقد سببا للحال
 فاذا قال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد انعقد سببا للطلاق به متحقق سبب الحرة فتعلق
 ثلاثا بخلاف مسئلة التعليق فانه وقت التعليق لا يملك أكثر من طلقين ولم ينصق سبب
 الحرة وقتة فلا يقع أكثر مما يجب هذا غاية ما ظهر لي فتأمله (قوله ولو علقه) أي الطلاق
 البائن بعتقه أو كان التعليق والشرط في المرض لانه تعليق بفعل اجنبى ط (قوله أو
 بمرضه) كقوله ان مرضت فأن طالق ثلاثا لا يكون فارا لانه يجعل شرط الحث المرض
 مطلقا والمرض المطلق هو صاحب الفراش الذي كان الموت غالبه وهذا مرض الموت
 كذا في الولو الجسدية ونقل في البحر تصحجه عن الخشية قلت ومقتضاه أنه لو مرض قبله ثم
 صح منه لم تطلق لحله المرض على المطلق أى الكامل منه وهو الذى يتصل به الموت
 فليس المراد مطلق مرض بل المراد مرض مطلق وبينهما فرق واضح مثل عام مطلق
 ومطلق ما فافهم (قوله أو وكل به الخ) قال في البدائع وقالوا فمين فموس طلاق امرأته
 الى اجنبى في العصة وطلقها في المرض ان التفويض ان كان على وجه لا يملك عزله عنه
 بأن ملكه الطلاق لا تراث لانه لما يقدر على فسخه بعد مرضه صار الايقاع في المرض
 كالايقاع في العصة وان كان يمكنه عزله فلم يشمل صار كائنا التوكيل في المرض فتره
 (قوله ولو باشرت الخ) شرع في كون المرأة فاقته بعد بيان كون الرجل فارا وهذا
 ما أشار اليه في أول الباب بقوله وقد يكون القراءتها (قوله ودينه الزوج) لانه كالتعلق
 حتما بجملة في مرض موته تعلق حقه بجملة في مرض موته بجر (قوله أو مطاوعتها
 ابن زوجها) احتراز عما لو أكرهها فانه لا يرثها لعدم مباشرتها بسبب الفسقة ومثله
 بالاولى ما لو أمر ابنه باكرامه بخلاف ما إذا كان هو المريض وأمر ابنته باكرامه فانه
 يكون فارا وترثه وان لم يأمر فلا كاتر (قوله وهي مريضة) قيد للفرع المذكورة
 صرح به ليصح اندراجها تحت الاصل المذكور وهو قوله ولو باشرت المرأة الخ فلا
 تكرار فافهم (قوله لانه) أي الفرقة بالاسباب المذكورة ومنها وفاة المرأة كما يأتي
 (قوله ولذا) أى لا يكون اجابتين قبلها لم تكن طلاقا بل هي فسح لان المرأة ليست

ولو علقه بعتقه أو بمرضه أو وكل به
 وهو صحيح فأوقعه حال مرضه
 فارا على عزله
 (ولو باشرت) المرأة (سبب الفرقة
 وهي) أى والحال أنها (مريضة
 وماتت قبل انقضاء العدة ورثها)
 الزوج (كما إذا وقعت الفسقة)
 بينهما (باختيارها تقسما في خيار
 البلوغ والعنف أو يقبلاها) أو
 مطاوعتها (ابن زوجها) وهي
 مريضة لانها من قبلها ولذا لم يكن
 خلافا (بخلاف وقوع الفرقة
 بينهما (بالجب والعنف واللعان)

أهل اللطاق (قوله فانه لا يرتبها) أي ولا ترتبها كما مر عند قول المصنف واختلعت منه أو
اختارت نفسها أي إذا كان ذلك في مرضه ط لكن في اللعان ترتب كما مر لأن ابتداء
من جهته (قوله لا نهاطلاق) فاعتبر ابتعا من جهته فلا تكون فارة لا اضطرارها إلى
ذلك أما في اللعان فلدفع الصار عنها أو ما في الجب والعنسة فلم يعدم حصول الاعفاف
المطلوب من الزكاح صار مثل التعلق بعلها التي لا بد لها منه بخلاف ما إذا ساءت
الطلاق في مرضه فطلقها الرضاها باستقاط حقها بلا ضرورة فلا ترتب وإن كان ابتعا من
جهته فانهم نعم بشكل عدم ارتبها منه باختبار نفسها في مرضه للجب والعنة فان علة
عدم ارتبها كونها راضية كما مر تنفي دهي اضطرابها ولجواب أنه ليس اضطرابا
حقيقا فلا منافاة ولو لم اضطرابها حقيقة لا يلزم منه ارتبها منه لأن ارتبها منه لا يكون
الا إذا ثبت فراره ولم يثبت لأنه لم يضطرها إلى ذلك فهي كمن وثلثا ابنه مكرهه لا ترتب منه
الا إذا أمر ابنه بذلك كما مر فلم يلزم من اضطرابها فراره لعدم جنائته عليها بخلاف ما هنا
فإن اضطرابها عذر في نفي فرارها لأنه من جهتها فهو تزويج بخلاف فراره فانه من جهته
فلا يؤثر اضطرابها فيه كالمكره فإن اضطرابه إلى قتل غيره انما يؤثر في فعله من حيث
نفي القود عنه لا في فعل غيره وهو من أكرهه ويؤيد ما قلناه في الفقه لو حصلت الفرقة
في مرضه بالجب والعنة وخياو البلوغ والله في لارته رضاها بالمبطل وإن كانت
مضطرة لأن سبب الاضطراب ليس من جهته فلا يمكن جبايا الفرقة اه هذا ما ظهر في
هذا المحل قلنا (قوله ثم ماتت أو لحقت) أي قبل انقضاء العدة ط (قوله وورثها)
لأنه تبين أن قصدها القرار ط (قوله استحسانا) والقياس أن لا يرتبها لعدم جريانها
بين المسلم والكافر ط (قوله لا يرتبها لأنها) بابت بغير الرقة قبل أن تصير شرفة على
الهلاك وايت بالرقة شرفة عليه لأنها لا تقتل كذا في الفقه (قوله بخلاف ردة الخ)
لأنه يقتل إن استدامها ط (قوله مطلقا) أي سواء كانت في العدة أو المرض ط
(قوله ولو ارتد أم الخ) قال في البرهان ارتد أمعا ثم أسلم أحد هاتين مات أحدهما
إن مات المسلم لا يرتب الرقة وإن كان الذي مات مرتدة أو الزوج ورثته المسلمة وإن كانت
المرتدة قد ماتت فإن كانت ردة تها في المرض ورثها الزوج المسلم وإن كانت في العدة لم ترتب
كذا في الخاتمة اه (قوله طلقت الأخرى) زاد الشارح ذلك تبعا للدور لا سلاح
عبارة المترلان قوله عند التزويج متعلق بقوله طلقت وعلى ما في المتن متعلق بقوله مات
وليس المحقق عليه وقوله ولا يصير فارا الوافيه من الشرح للعطف على طلقت وإن لم
يصير فارا لارتب منه فإن كان دخل بها فلها مهر ونصف قاله بالدخول بشبهة والنصف
بالطلاق قبل الدخول وعدها بالحيض بلا حدادز يلج من باب العين بالطلاق والعناق
(قوله خلافا لهما) فمدها يقع عند الموت لأنه الوقت الذي تحققت فيه الأخرية
و يصير فارا قترته ولها مهر واحد وتعتد بأبعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاء وإن كان

فانه لا يرتبها (على) ما في الخاتمة
والفقه عن الجامع وبزم به
في الكافي قال في البصر فكان
هو (المذهب) لا نهاطلاق
فكانت مضافة اليه (وقيل) قلنا
الز يلج (هو الأول) غيرها (ولو)
أوتقت ثم ماتت أو لحقت بدار
الحرب فإن كانت الرقة
في المرض ورثها زوجها
استحسانا (والا) بان ارتدت
في العدة (الا) يرتبها بخلاف ردة
فانها في معنى مرض موت قترته
. طلقا ولو ارتد أمعا فإن أسلمت
هي ورثته والا لا خاتمة (قال آخر
امرأة أو تزوجها طالق ثلاثكم
امرأة ثم أخرى ثم مات الزوج)
طلقت الأخرى (عند التزويج)
و (لا يصير فارا) خلافا للمسا

الطلاق رجماً عليها مدة الوفاة والاحداد أقاده الزيلعي (قوله لأن الموت معترف الخ)
 على القول بأنهم أي يعرف أن هذه المرأة آخر امرأة (قوله والخاصة) أي التزويج
 من وقت الشرط وهو التزويج ط (قوله فثبت مستنداً) أي إلى وقت التزويج كالأول
 على الطلاق بحيث يمتنع برؤية الدم لاحتمال الانقطاع فإذا استمر ثلاثاً لم يفسر
 أنه وقع من أفلها زيلعي ومقتضى هذا أنه لو كان وقت التزويج مرضاً أن يصير
 خافاً فتره (قوله لم تترث الخ) يثبت أن عذمتها الأولى قد بطلت بالتزويج فبطلت لأنها
 الثابت لها بسبب الإبادة في مرضه لأنهم انما تترث مادامت في العدة وقد زالت وجوب
 عليها عدة مستقبلية بالطلاق الثاني كما يأتي في العدة أق من طلق معتدة قبل الوفاة
 يجب عليها عدة مستقبلية ولا يمكن أن تترث بعد الطلاق الثاني لأن شرط وقوعه
 التزويج وقد حصل فعلهما فكانت راضية بوقوع الثلاث وهذا عند حماد ومحمد يقول
 تره لأن عليهما تمام العدة الأولى فخط فبق حكم القرار بالطلاق الأول لبقائه عده وجنى
 (قوله كذبها الورثة الخ) أي لو ادعت أنه أمانها في مرض موته وأنه مات وهي في العدة
 وقالت الورثة بل في العدة فالقول لها بيننا انكارها سقوط الارث لأنها تزويجاً بطلاق
 لا يستعمل الميراث (قوله فالمشكل من متاع البيت) هو ما يصلح للرجل والمرأة أماناً ما يصلح
 لأحدهما فالقول لكل فيما يصلح له وفي المسئلة تفصيل سياسي إن شاء الله تعالى في باب
 التحالف من كتاب الدعوى (قوله لصبر ورثها أجنبية) أي فلم تنق ذات يد بل اليد
 للورثة والقول لذى اليد (قوله بخلاف في العدة) أي بخلاف موته في عذمتها فإن
 المشكل في حثها للمرأة عند أبي حنيفة لأنها تترث فلم تكن أجنبية فكانت مات قبل
 الطلاق جامع القصوين والله سبحانه أعلم

• (باب الرجعة) •

ذكرنا بعد الطلاق لأنها متأخرة عن طعنا فكذلك ما نهر (قوله بالفتح وتكسر)
 قال في النهر والجهمودي أن الفتح فيها أفصح من الكسر خلافاً للزهري في دعوى
 أكثرية الكسر ولكي لا يلازم ديدني انكار الكسر على القفواء (قوله تعدي ولا
 يتعدى) أي يستعمل فعله متعدياً بنفسه ولا زمانية تعدي بالي قال في الفتح يقال رجعت
 إلى أهل زوجتي اليهم أي رددته وقال تعالى فان رجعت الله المطابقة منهم ويقال
 في صدره أيضاً رجعا ورجوعاً ورجعاً والرجعة والرجعي بكسر الراء ورجعاً قالوا إلى
 الله رجعتكم (قوله هي استدامة الملك) هو الاستدامة بديل الردة الذي هو معنى
 الرجعة لأن التبادر منه ما يكون بعد الزوال فينبغي قوله القائم ولأن الماراد به هنا الإبقاء
 قال تعالى ويعولن أحق بردهن قال في الفتح والرجعة حقيقة بعد انعقاد بزيوال
 المصنوع لم يكن زال بعده يقال ردة البائع المبيع في بيع انشياء البائع اه فهذا الرد باجاً

لان الموت معترف واتصافه
 بالآخرية من وقت الشرط فثبت
 مستنداً رده (فروج) ما بينها
 في مرض ثم طلقها اذ تزوجت
 فانت طالق ثلاثاً فتزوجها في
 العدة ومات في مرضه لم تترث لأنها
 في عدة مستقبلية وقد حصل
 التزويج بفعلها فلم يكن قراراً خلافاً
 لمحمد بن حنبل • كذبها الورثة بعد موته
 في الطلاق في مرضه فالقول
 لها كقولها للطلق وهو قائم وقالوا
 في القطة ولولا الجدة • طلقها في
 المرض ومات بعد العدة فالمشكل
 من متاع البيت لوارث الزوج
 لصبر ورثها أجنبية بخلافه في
 العدة جامع التصولين

• (باب الرجعة) •

بالفتح وتكسر تعدي ولا يتعدى
 (هو استدامة الملك القائم)

الحاكم القائم أي ادمته وامسالك قال تعالى فإذا بلغن أجلهن أي غايب البلوغ
فأسكنوهن بيوتهم قال في النهر والامسالك استدامة القائم لا إعادة الزائل ولما صبح
الابلاء منها وانقلبوا والنهار وتناولها قوله ز وباني طوالتي ولم يشترط فيها شهود ولم يجب
عروض حالي حتى لو راجعها وتقبل يومه على قبولها وتقبل زيادة في مهرها وقال أبو بكر
لا يصير زيادة فلا يجب ولو راجع الامة على الخبر تاتي تزويجها بعد طلاقها ص ٨١ (قوله
بالعرض) أي بلا اشتراط عرض فالمراد في اشتراطه لا في وجوده لمصلحة وانما ذكره
لتأكيد المعنى قيام الملك اذ لو زال اشترط في ردّها اليه العرض (قوله أي عقد
الدخول حقيقة) أي الوطء ح (قوله اذ لا رجعة في عقد الخلو) أي ولو كان معها
لمس أو قطر بشهوة ولو ادى الفرج الداخل ح ووجهه أن الأصل في مشروعة العقد
بعد الوطء تعرف براءة الرحم تصفيا عن اختلاط الانساب وجبت بعد الخلو بلاوطء
استباطا وليس من الاحتياط تصحيح الرجعة فيها روي (قوله ابن كمال) حيث قال
في العقد بعد الدخول لا يقمن هذا القيد لأن العقد قد يقرب بالخلوة الصحيحة بلا دخول
ولا تصح فيها الرجعة اه قلت وتقدم أيضا في باب المهر أن الخلوة الصحيحة لا تكون
كالوطء في الرجعة اه وإذا كان ذلك في الخلوة الصحيحة فالفسدة بالاولى (قوله
وفي البرازية الخ) الاولى اسقاطه لانه سابق متنا وشرعا وقوله بعد الدخول المراد به
بعد الخلوة والاولى التصريح كما عبر به في السابق (قوله وتصح مع اكرام الخ) قال
في الصريح من أحكامها أنها لا تصح اضيقها الى وقت المستقبل ولا تعليقها بالشرط
كما اذا قال اذا جاء فقد راجعتك أو ان دخلت الدار فقد راجعتك وتصح مع اكرام
والهزل والقبول والخطا كالنكاح كذلك في البدائع ط وفي القنية لو أجاز مراجعة
التضوى مع ذلك بحر (قوله وهزل ولعب) فسرهما في القلموس بهذا الحد أفاده
ط (قوله وخطا) كأن أراد أن يقول ما عني المانع قال راجعت زوجتي (قوله يصح
راجعتك) الاولى أن يقول بالقول فهو راجعتك لمعنى عليه قوله الاتي بالفعل ط
وهذا بيان لركبها وهو قول أو فعل والاول قسمان مريض كما مثل ومنه النكاح والتزويج
كما يأتي وبدأ به لانه لا خلاف فيه وكما يدل أنت عندى كما كنت وأنت امرأتى فلا يصير
مراسما الابانة أفاده في الصريح والنهر (قوله راجعتك) أي في حال خطبائها ومثله
راجعت امرأتى في حال غيبها وحضورها أيضا ومنه او تعبتك ورجعتك فتح (قوله
وددتك ومسكتك) قال في الضع وفي المحيط مسكتك بمنزلة أمسكتك وهما لغتان وفي
بعض المواضع يشترط في رد ذلك ذكر الصلة فيقول إلى آلتي نكحت أو إلى حصتي وهو
حسن اذ مطلقه يستعمل لهذا القول اه (قوله وبالفعل) هذا ليس من الصريح
ولا الكفاية لانهم من عواوض القضا فافهم ثم ظاهر كلامهم أن الفعل في حكم الصريح
لثبوت الرجعة من الجنون كما يأتي (قوله مع الكراهة) الظاهر أنها تنزيهية كما يشير

بلا عرض مادامت (في العدة)
أي عدة الدخول حقيقة اذ لا رجعة
في عدة الخلوة ابن كمال وفي البرازية
ادعى الوطء بعد الدخول وانكرت
فه الرجعة لافي مكانه وتصح مع
اكرام وهزل ولعب وخطا (بحر)
منطلق باستدامة (راجعتك)
ورددتك ومسكتك بلائبة لانه
صريح (و) بالفعل مع الكراهة

اليه كلام البصر في شرح قوله والطلاق الرجعي لا يحترم الوطء وعلى ويؤيده قوله في الفتح
عند الكلام على قول الشافعي "بحرمة الوطء أنه عند ما يحل لقيام ملك النكاح من كل وجه
وأنما يزول عند انقضاء العدة يكون الحل فاقبل انقضائها اه ولا يرد حرمة الفرجها
لأنه الثابت بالنص على خلاف القياس كما يأتي ويؤيده أيضا قوله في الفتح والمسحب
أن يراجعها بالقول فانهم (قوله بكل ما يوجب حرمة المصاهرة) يدل من الفعل يدل
بعض من كل ح أي لأن من الفعل ما لا يوجب حرمة المصاهرة كالترجوع والوطء
في الدبر ولذا عطفهما المصنف على قوله بكل فليس مراده المصاهرة بما يوجب حرمة
المصاهرة فانهم وباعتبار هذا العطف يصح كونه بدل مفصل من مجمل (قوله كس) أي
بشهوة كافي المنع ويؤيده قوله بما يوجب حرمة المصاهرة ح قال في البصر ودخل الوطء
والتقبيل بشهوة على أي موضع كان غائبا أو خذا أو ذقنا أو جهة أو رأسا والمسلم بلا حائل
أو مجامع أو يجد المرأة معه بشهوة والنظر إلى داخل الفرج بشهوة بأن كانت مستكنة
ونخرج ما إذا كانت هذه الأضال بغير شهوة أو نظرا إلى غير داخل الفرج بشهوة ولو إلى
حلقة الدبر فإنه لا يكون محرما كما ذكره في الوطء الجلية وفي التقنية وبغير مراجعها
بوقوع بصره على فرجها بشهوة من غير قصد المراجعة اه وفي المحيط ويكره التقبيل
واللمس بغير شهوة إذا لم يرد الرجعة اه (قوله ولو لم ينه اختلاسا) خلت السخا
من باب ضرب اختطفت بسرعة على غنله واختلست كذلك مصباح قال في البصر ولا فرق
بين كون التقبيل واللمس والنظر بشهوة منه أو أنها بشرط أنه قد فاسد أو كان يمكنه
أو فعله اختلاسا أو كان غائبا أو مكرها أو مضطرا إذا ادعته وأنكره لا تثبت الرجعة
اه (قوله إن صدقها الخ) قال في الفتح هذا إذا صدقها الزوج في الشهوة فإن أنكر
لانتبت الرجعة وكذا إن ما نصدقها الورثة ولا تقبل المينة على الشهوة لأن ما غيب
كذا في الخلاصة اه قلت لكن متى عجزت النكاح متنا وشرا وإن ادعت الشهوة
في تنبيهه أو تنبيهها به وأنكرها الرجل فهو مصدق لأبي إلا أن يقوم اليها متشرا آتته
فما نطقها فترينه كذب أو يأخذ نكاحها أو يركب معها أو يجامع على الفرج أو يقبلها
على الفم اه ومقتضاه أنها لو مست فرجها أو قبلته على الفم أن تصدق وإن كذبها
وأنه تقبل المينة على الشهوة لأنها ما عرفت بالآثار كما صرح به هناك ويأتي غلبه
فتأمل (قوله ورجعة الجنون بالفضل) أي إذا طلق رجعا من جن قال في الفتح ورجعة
الجنون بالفضل ولا تصح بالقول وقيل بالعكس وقيل بهما اه وظاهره ترجيع الأول
واقصر عليه البرازي قال في البصر وله الرجوع لعرف أنه مضطرا أخذها فاعلم دون أقواله
وعلمه في الصيغة بأن الرضا ليس بشرط ولهذا لو كره على الرجعة بالفضل يصح اه
(قوله وتصح بتزويجها) الأولى حذف تصح لأن قول المصنف بتزويجها معطوف على
قوله بكل التعلق بقوله استدانة (قوله به يفتي) قال في البصر وهو ظاهر الرواية كذا

(يقل ما يوجب حرمة المصاهرة)
كس ولو لم ينه اختلاسا أو فاقها
أو مكرها أو مجنونا أو مضطرا
ان صدقها أو ودته بعد صوته
جوهره ورجعة الجنون بالفضل
وراية (و) تصح (بتزويجها بالعدة)
به يفتي جوهره (وطئه إلى الدبر)

في البدائع وهو المختار وكذا في الوالدية وعليه الفتوى كذا في السبع فتقول الشارحين
انه ليس برجعة عنده خلافا لما ذهب اليه من ظاهر الرواية كما لا يخفى فعلم ان لفظ النكاح
يستلزم الرجعة ولا تستلزمه له اه مفسدا قلت وفيه انه صرح منه في النكاح
بأنه يشترط قوله لما تمواجهت كذا فافهم الا أن يجاب بأن مراده في نكاح الاجنبية
(قوله على المقد) لا تنطوق به الفتوى كما في النسخ والبصر (قوله لانه لا يخلو من مس
بشهوة) لان المستبر من المس بالشهوة بخلاف المصاهرة لانه يعتبر فيها زيادة على ذلك
شهوة تكون سببا للزواج والى وجه ذلك الوطء كما لو أنزل بعد المس وذا لم يشترط أحد
هنا عدم الزنا بالمس ونحوه (قوله ان لم يطلق بانها) هذا لان شرط الرجعة وهما
شروط خمس تصح باتا تأكل شرعية لانه قلنا ان لا يكون الطلاق ثلاثا في الحرة أو ثنتين
في الامه ولا واحدة متعقبة يعوض مالي ولا بصفة تنفي عن الذنوة كطولية أو شديدة
ولا مشبهة كطقت مثل الجبل ولا كناية تنفي بها البائن ولا يخفى أن الشرط واحد هو كون
الطلاق رجعا وهذا شرط كونه رجعا متى تقدم شرط كان ما بنا كما أوضحناه أول
كتاب الطلاق وقد استغنى عنها المستغنى عنها المصنف بقوله ان لم يطلق بانها وهو أولى من قول الكثر
ان لم يطلق ثلاثا لكن قال الخبير الرمي لاحاجة الى هذا مع قوله استدامة الملك القائم
في النكاح لان البائن ليس فيه ملك من كل وجه والكلام في الرجمي لافي البائن قد عقد
أكرهه في هذا المثل اه لكن لا يخفى أن المسألة في الصابرة زيادة الإباح لا بأس
بها في مقام الإفادة (تنبيه) شرط كون الثنتين في الامه كالثلاث في الحرة أن
لا يكون وهما فانما يقررهما بعد ما في التبرهن الخلية لو كان اللقب امرأه أقرت بارق
لاخر بعدما طلقها ثنتين كان له الرجعة ولو بعدما طلقها واحدة لا يملكها والفرق أنها
بأمرها في الأول تطل حقا ثانيا وهو الرجعة بخلافه في الثاني اذا لم يشترطه حتى البتة
اه (قوله فلا) أي فلا رجعة (قوله وان أبت) أي سواء مضيت بعد علمها أو أبت
وكذا لو لم تعلمها أصلا وما في العناية من أنه يشترط اعلام الغائبة بها فسهول ما استقر
من أن اعلامها انما هو مندوب فقط نهر (قوله وان قال) كذا في بعض السبع
وفي بعضها قالت بقاء المودة والظاهر أنها تصرف (قوله فلا الرجعة) لانه حكم اثنته
الشارع غير مقيد بضرها ولا بسقط الأبقاط كذا في الشارح ان الوصلة
من كلام المصنف شرطية وجعل قوله الرجعة جوابا ط ويجوز إبقاءها وصلي
ويكون قوله فلا الرجعة تصرفا على ما فهمه مما قبله ونصير جوابه ليرتب عليه ما به
(قوله بلا عوض) قد تقدم وكانه أعادتهما للمصنف حتى (قوله قولان) أي
قبل ثم ان قبله وقبل لا كما قدمناه ووجه الثاني ما في الجوزة من أن الطلاق الرجعي
لا يزال الملك والعوض لا يجب على الانسان في مقابلته ملكه اه (قوله ولا يتجمل المزجل
بالرجعي) أي لو طلقها رجعا صار ما كان مؤجلا بذمة من المهر لا بانتقاله به

على المقد لانه لا يخلو من مس
بشهوة (ان لم يطلق بانها) فانها
فلا (وان أبت) أو قال أبطلت
رجعي أو لا رجعة لانه الرجعة
بلا عوض ولو على من يجعل زيادة
في المهر قولان ويتجمل الموجب
بالرجعي ولا يتأجل رجعتها خلاصة

على كلام ط يكون قول الشارح
أو قال معطوفا على قول المتن
وان أبت ويكون قول المصنف قوله
وان قال صواب قوله أو قال حتى
يتنم الكلامان فليأتا على كسبه
الهورج

في الحال ولو قبل انقضاء العدة ولا يهود مؤجلا اذا راجعها في العدة قال في البصر من باب
 المهر يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق اما اذا كان الحق مقبنة فلا تبطل بالطلاق
 اه (قوله وفي الصرفة الخ) قال في البصر من باب المهرود كقولن في التناوي الصرفة
 في كونه تبطل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا والى انقضاء العدة وجرم في القنية بانه
 لا يصل الى انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا اه أي لان العادة تأجيله الى
 طلاق من بل الملك أو الى الموت والرجعي لازم بل الملك الأبعد ففي العدة فلا يصير حالا
 قبلها وقد ظهر لك بما قلناه أن ما في الخلاصة أحد القولين وأنه ليس في كلام الصرفة
 الذي اقتصر عليه الشارع ما يفيد حلوله بالراجعة وان بطلت العدة بان القول بحلوله
 بانقضاء العدة بسبب حصول الفرقة وزوال الملك كما قلنا لا بسبب زوال العدة ومع
 المراجعة لا يوجد انقضاء العدة المشروط لحلوله لان فائدة هذا الشرط عدم حلوله
 بالراجعة لا وحده انقضاء العدة المشروط لحلوله لان فائدة هذا الشرط عدم حلوله
 بالمراجعة الا لحلوله بها فانهم (قوله ثلاث تكسح غيره) أولى من قول الهداية لثلاث تكسح
 في المصبة اذا مصبة فيه مع عدم علمها بالرجعة وان أجيب بأن المصبة لتقصيرها
 بترك السؤال لغيره من إيجاب السؤال عليها واثبت المصبة بالعمل بما ظهر عندها
 وعلمه في الفتح (قوله فرق بينهما) أي اذا ثبتت المراجعة بالنية وقوله وان دخل أي
 الزوج الثاني وقوله في الفتح دخلها الأول وألا علم من تحريم الفساح أو سبق فلم
 اذا رجعت مع عدم دخول الأول كالاحتج (قوله ونوب الاشهاد) استرازا عن البصاحد
 وعن الوقوع في عواقع التهم لان الناس عرفهم مطلقا فيهم بالعود معهما وان لم يشهد مع
 والا مرفق قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل لندب نبطي (قوله ولو بعد الرجعة بالقول)
 لما في البصر من الحماوى القدسي واذا راجعها قبله أو لم يراجعها بالاشهاد
 ثانيا اه أي الاشهاد على القول فلا يشهد على الوطء والمس والنظر بشهوة لانه لا علم
 للشاهد بها كما اشير اليه في التمهيدية ديمسقي قال في البصر وأشار المصنف الى أن
 الرجعة على ضربين سقي وبدي قال سقي أن يراجعها بالقول ويشهد على رجعتها
 ويعلمها ولو راجعها بالقول ولم يشهد أو اشهد ولم يعلمها كان مخالفا لسنة كما في شرح
 الطحاوي اه قلت وكذا الوراجع بالافعل ولم يشهد ثانيا قال الرجعي والبدعي هنا
 خلاف المسدوب وفي الطلاق مسكروه قصرهما (قوله بلا انشها) حقه أن يقول
 بلا انشها أي اعلامها اذ لا يكره دخوله اذ لم تأذنه وبعبارة الكنتزحي يؤذنها قال
 في البصر أي يعلمها بدخوله اما يحضق التعلل أو بالتقصير أو بالنداء وهو ذلك (قوله وان
 قصد رجعتها) خلافا لما في الهداية وغيره من التقيد بعدم قصد هذا اذا قال في البصر
 أطلقه فشمل ما اذا قصد رجعتها أو لا فان كان الأول فانه لا يأم أن يرى الفرق بين شهوة
 فتكون رجعة بالقول من غير اشهاد وهو مكره ومن جهتين كما قلنا نعم وان كان الثاني
 فلا ريب ما يؤيد في القول العدة عليها بأن يصير رجعا بالنظر من غير قصد ثم يطلقها

وفي الصرفة لا يكون حالا حتى
 تنقضي العدة (ونوب اعلامها بها)
 ثلاث تكسح غير بعد العدة فان تكسح
 فرق بينهما وان دخل شقي (ونوب
 الاشهاد) بعد بل ولو بعد الرجعة
 بالافعل (ونوب عدم دخوله بلا
 انشها عليها) تتاهب وان قصد
 رجعتها الكراهم بالافعل كما مر

وذلك اضرار بها ١٥ وقوله وهو مكره ومن جهتين أى لكونها رجة بالنسبة له وبدون
 اشداد والكرهات تنزهت بينهما كما علمت وبه اتفق على الشرعية لئلا (قوله ادعاهما)
 أى الرجة بعد العدة فتعفى أى فى العدة والطرف متعلق بأدى والجار والمجرور متعلق
 بالضمير العائد على الرجة أى الذى بعد العدة الرجة فى العدة فهو على حد قول الشاعر
 وما هو عنهما الحديث المترجم أى وما الحديث عنها (قوله صحيح بالمصادقة لأن النكاح
 يثبت بمصادقتهما فالرجة أولى بمجر وظاهره ولو كانا كاذبين ولا يعنى أن هذا حكم القضاء
 أمّا الحقيقة فعلى ما فى نفس الامر (قوله والا لا يصح) أى ما ادعاه من الرجة لأنه أخبر عن
 شئ لا يملك انشاءه فى الحال وهى تكرر فكان القول لها بلا عين لما عرف فى الاشياء السنة
 بمجر أى الآتية فى كتاب الدعوى حيث قال المصنف هنا ولا تخلف فى نكاح ورجة
 وفى الاملا واستلاد ورق ونسب ولا وحده ولعان والقوى على أنه يهمل فى الاشياء
 السبعة ١٥ أى السبعة الاولى وهذا قوله أمّا الاخيران فلا تخلف اتفاقا (قوله
 وإذا) أى لكونه لا يقبل قوله اذ لم يصدق له أو أقام سنة تقبل لأنه اذا كان القول لها
 تكون السنة عليه لأن السنة لا يثبت خلاف الظاهر وفى نسخة وكذا بالكاف وكلاهما
 صحيحان فانهم (قوله وتقدم الخ) أى فى فصل المهرات ح حيث قال وتقبل الشهادة
 على الاقرار باللمس والتقبيل عن شهوة وكذا تقبل على نفس المهر والتقبيل والظفر
 المذكره أو فرجهما من شهوة فى المختار يقتضيان لأن الشهوة مما يوافق عليها فى الجملة
 بالتشاور أو آثار ١٥ وقد مناقر بأن القول يلقى الشهوة فى المأخضة مع الانتشار
 واللمس والفرج والتقبيل على الفهم وهو مؤيد لقبول الشهادة بالشهوة (قوله وهذا من
 أعجب المسائل الخ) فلو اختلف عن مبسوط الامام السرخسى أى لأنه اذا قيل للرجل
 أقتربتى فى الحال فلم يثبت اقراره ولو برهن على أنه أقتربت فى الماضي يثبت فالتجيب
 من ذلك لأن اقراره فى الحال ثابت بالمعاشة وهو أقوى من التاب بالينة لاحتمال أن
 الينة كاذبة ولذلك وادى على آخر جمال وبرهن عليه ثم أقتربت على علمه بطلت الينة
 لأن الاقرار أقوى ومنا عكسوا ذلك وجهه أنه أن اقراره فى الحال يانه أقتر فى العدة بمجرد
 دعوى فلا يثبت بلائنة واذا ظهر السبب بطل اليب فاطلاق الافتراض عليهم بانه
 لا يجب ناشئ من سوء الادب فانهم (قوله للملكة الانشاء فى الحال الخ) أى ومن ملك
 الانشاء ملك الاخبار كالوصى والمولى والوكيل بالبيع ومن له الخيار بمجر عن تخلص
 الجميع (قوله يريد الانشاء) أمّا اذا أراد الاخبار فيرجع الى قصد بقاها (قوله
 فضالت بحجة) أشار الى أنها قاتمه موصولا كما فى محترزه والى أن الزوج بدأ فلو
 بدأت فضالت انتفتت فقال الزوج واجعت فاقول لها اتفاقا وفى الفهم لو وقع
 الكلان معا يخفى أن لا تثبت الرجة خبر (قوله فانها لاتصح الخ) لا يعنى أن هذا
 مقيد بما اذا كانت المدة فتمت الانتقضاء والابتن الرجة الا ان ادعت أنها ولدت

(ادعاهما بعد العدة فيها) بأن قال
 كنت واجعت فى عدتك (فصدقة
 صحيح) بالمصادقة (والالا) يصح
 اجماعا (و) كذا (أو أقام سنة بعد
 العدة أنه قال فى عدتها قد راجعتها
 أو) أنه (قال قد راجعتها) وتقدم
 قبولها على نفس المهر والتقبيل
 فليحفظ (كان رجة) لأن التاب
 بالينة كالنكاح بالمعاشة وهذا من
 أعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره
 بأقراره بل بالينة (كما لو قال فيها
 كنت واجعتك أمس) فانها تصح
 (فان كذبته) للملكة الانشاء فى الحال
 (بخلاف) قوله لها (راجعتك)
 يريد الانشاء (فالتا) على القور
 بحجة فليحفظ (على) فانها
 لاتصح عند الامام لخيارتها
 لانقضاء الصلوة حتى لو سكنت ثم
 آيات

وثبت ذلك وعندهما تصح لاه اثنا عشر حال قيام العدة ظاهراً وأبو حنيفة يمنع قيامها حال
 كلامه لانها أمانة في الأبد وأقرب زمان يحال عليه خبرها زمان تكلمه فتكون
 الرجعة مقاربة لانقضاء العدة فلا تصح وتعلم في الفتح (قوله صحت اتفاقاً) لانها
 مهمة بسبب كونها مودة دم جواباً على الفور فصح (قوله كالونكث الخ) قال في الفتح
 وتختلف المرأة هنا بالاجماع على أن عتبتها كانت منقضية حال اخبارها والفرق لابي
 حنيفة بين هذه وبين الرجعة حيث لا نسخ في عتدها أنه لم يبرأ جها في العدة لأن الزام
 المين لقاعدة التكرار وهو يولد عنده وبذل الرجعة وغيرها من الأشياء السنة لا يجوز
 والعدة هي الامتناع عن التزويج والاحتباس في منزل الزوج وبذلك جازم اذا نكثت
 هنا ثبت الرجعة بناء على ثبوت العدة لتكسوها ضرورة كثرت القلب بشهادة القابلة
 بناء على شهادتها بالولادة ١٥ لكن ما ذكر من الاجماع تبعاً للزيطي وشرح المجمع
 اعترضه في الصريح بأن مذهبه ماصحة الرجعة خلاف لا يجوز الاستخلاف عندهما وإذا
 اقتصر على الاستخلاف عنده في البدائع وغيرها (قوله عن مضي العدة) الاولى على
 مضي العدة لانه متعلق بالين ط (قوله فصدقه السيد وصدقه) قد به لانها
 لو صدقها ثبتت الرجعة اتفاقاً ولو كذبه لاثبت اتفاقاً ط من النهر (قوله ولاينة)
 فلو أقامها ثبتت الرجعة نهر (قوله فاقول لها عند الامام) وقال القول للمولى لانه
 أقر بما هو الصالح فقبل كالأمر ط عليه بالنكاح وله أن حكم الرجعة من الحصة
 وعدمها سبق على المتقدمين قيامها وانقضائها وهي أمانة فيها صدقة بالاخبار والاتضاء
 والبقاء لا قول للمولى فيها أصلاً وتعجيل قوله في النكاح لا يفرد به بخلاف الرجعة
 نهر قوله على الصريح أي عند الكل قال في الفتح ان القول للمولى بالاتفاق وقوله
 على الصريح احتراز عما في النيسابغ انه على الخلاف أيضا ١٥ (قوله لظهور الخ) قال
 في النهر والفرق للامام بين هذا وأمر أنها منقضية العدة في الحال ويستأنز ظهور ذلك
 المولى المتعة فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف ما مر لان المولى بالتصديق في الرجعة مقر
 بقيام العدة فلا يظهر ملكه مع العدة ليقبل قوله ١٥ قال في الصريح فالحاصل أنه لا فرق
 في الحكم بين المستلين وهو عدم صحة الرجعة وان اختلف التصور (قوله ثم انما تعتبر
 المدة) يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت عدتي لأب من كون المدة تتصل
 ذلك ثم انما يشترط احتمال المدة ذلك اذا كانت العدة بالحيض ولو كانت العدة بوضع
 الحمل ولو سقطا مستبين الخلق فلا تستر مدة ١٥ وسأني آخر الباب بيان المدة
 (قوله بيم الامه) لأن عدتها جثمان والاخير يشمل الثانية فهو أولى من قول الهداية
 من الحصة الثالثة (قوله لعشرة) على الطهرت أي لاجل علمها سواء انقطع الدم أو لا
 نهر لكن اذا لم تقطع على العشرة ولها إعادة انقضت الرجعة من حين اتفانها فادتها
 كاف المدة المتقن عن الزيطي وغيره (قوله مطلقاً) يضره ما يمدد ويحتمل أن يكون

صحت اتفاقاً كما لو نكثت عن المين
 عن مضي العدة (قال زوج الامه
 بعدها) أي العدة (راجعاً فيها
 فصدقه السيد وكذبته) الامه ولا
 يئنه (أو قالت مضت عدتي وانكثرت)
 الزوج والمولى (فاقول لها) عند
 الامام لانها أمانة (فالوكذب المولى
 وصدقه الامه فاقول له) أي
 المولى على الصريح لظهور ملكه
 في البضع فلا يمكن ابطاله (قالت
 انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض
 كان له الرجعة) لاخبارها بكنسها
 في حق عليها ثم انما تعتبر المدة
 لو بالحيض لا بالسلط وله تحليفها
 أنه مستبين الخلق ولو بالولادة لم
 يقبل الاينة ولو ستر فصح (وتنقطع
 الرجعة) اذا ظهرت من الحيض
 الا بشهر) يوم الامه (عشرة) أيام
 مطلقاً (وان لم تقبل ولا قبل لا)
 تنقطع (حتى تقبل) ولو ستر
 حلال احتمال طهران نعم وجود
 المطلق

المراذبة انقطع الدم أولا فهو اشارة الى ما ذكرناه انما عن النهر (قوله احتياطاً) راجع
 لكل لان سرور الجاهل كونه على ظهوره فاذا اغتسل به مع وجود الماء المطلق
 فالاحتياط انقطاع الرجعة لاحتمال تطهيره وعدم الصلاة والتزويج لاحتمال عدمه
 (قوله أو مضى جميع وقت صلاة) المراد خروج الوقت بقوله سواء كان الانقطاع
 قبله في وقت مهيئ كوقت الشروق أو في أوله أو في ثلثه احتراز عن مضى زمن منه
 يسع الصلاة فانه لا يصير ما يفرض الوقت بقوله لان المراد ان تصير الصلاة ديناً في ذمتها
 ولهذا لو ظهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه ما يسع الغسل والتزويج لا تنقطع الرجعة
 ما يفرض الوقت الذي بعده لانها يفرض الوقت الاول لم تنصر الصلاة ديناً بذمتها لعدم
 قدرتها على الاداء فافهم (قوله ولو عاودها الخ) قال في البصر وانما شرط في الاقل
 أحد الشيئين لانهما لا يحتمل عود الدم لبقاء المدة فلا بد من أن يتقوى الانقطاع بصحة
 الاغتسال أو يلزم شيء من أحكام الطاهرات فخرجت الكفاية لانه لا يتوقع في حقها
 اعادة فائدة فاستغنى بالانقطاع كذا ذكره الشارحون وظاهره أن القاطع للرجعة
 الانقطاع لكن لما كان غير مطلق اشترط معه ما يحققه فاعادها لو اغتسل ثم عاد الدم ولم
 يجاوز العشرة كان له الرجعة وتبين أن الرجعة لم تنقطع بالنسل ولو تزوجت بعد الانقطاع
 للأقل قبل الغسل ومضى الوقت تين صحة النكاح كذا في آخذه في دفع القدير بجنا وهو
 وان خالف ظاهر المتن لكن المعنى يساعده والقواعد لا تأباه اه أي لان عبارة المتن
 قصد أن القاطع للرجعة هو الاغتسال أو مضى الوقت لانصر الانقطاع أي الانقطاع الدم
 قبلوا انقطع ثم اغتسل أو مضى الوقت ثم راجعها أو تزوجها أو تزوجت ثم عاد الدم
 ولم يجاوز العشرة فظاهر المتن صحة التزويج دون المراجعة ولو انقطع ولم يعاودها
 فتزوجت بائناً قبل الاغتسال ومضى الوقت لم يصح التزويج وربقت الرجعة ولا شك أن
 هذا خلاف ما جئنا في القبح خلافاً لقوله في النهر وقد يقال ان مرادهم بالانقطاع لما
 دون العشرة الانقطاع حقيقة بأن لا يكون معه معاودة لانه اذا عاودها ولم يجاوز العشرة
 تبين أن غسلها لم يصح وان الصلاة لم تصدق بذمتها فبقيت الرجعة ولم يصح تزوجها لكن
 تبقى المخالفة فيما لو راجعها أو تزوجت قبل الغسل ومضى وقت الصلاة ولم يعاودها
 الدم أصلاً فان مقتضى المتن صحة الرجعة دون التزويج وهذا لا يحتمل التأويل
 فخصاها بمجرى البص غير مقبولة واذا كان الانقطاع نفسه هو القاطع للرجعة فلا بد
 في أن يكون مشروطاً بشرط يقويه وهو حكم الشرع عليها بأخذ أحكام الطاهرات
 لانها اذا اغتسل يجوز لها الشرع القراءات والطواف ونحوه ما وكذا اذا حكم عليها
 بصحوة الصلاة ديناً بذمتها فان القياس بقاء حكمها مادامت معدة يعود فيها الدم فاذا
 حكم الشرع عليها بشيء من أحكام الطاهرات يكون حكمها بان نافع الحيض ما لم يقين
 عدمه بالعود في المدة فاذا عاود الحكم المذكور بالابق وسينفذ فلا يعمل بالانقطاع عليه

لكن لا تنص لاحتمال النجاسة
 ولا تزويج احتياطاً (أو مضى)
 جميع (وقت صلاة) فتصديت
 في ذمتها ولو عاودها لم يجاوز
 العشرة فله الرجعة (أو حتى
 تنعيم) عند عدم الماء (وعلى)
 ولو خلا صلاة بائناً

من انقطاع الرحمة وصحة التزوج الا بهذا الشرط وهو الحكم المذكور المستزاد اذ قال
 بعد ادم بطل عليه وان بقي الحكم بين العمل وعن هذا والله تعالى اعلم اقتصر الشارح على
 بعض البحث المذكور الذي يمكن حل كلامهم عليه وتزليته ما لا يمكن (قوله في الاصم)
 نقل قصيصه في الفتح عن المبسوط وكذا في التبيين وشرح الجمع لكن نقل في الجوهر عن
 القساري قصيص انقطاعها بمجرد الشروع ولو مست المصنف وقرأت القرآن أو دخلت
 المسجد قال الكرخي تنقطع وقال الرازي لا كذلك في الفتح شعر بثلاثة قال في النهر
 وتقييد المصنف بالسلامة يوجب الى اختيار قول الرازي وهذا عندهما وقال محمد تنقطع
 بمجرد التيم وهو القياس لانه طهار من طمسة ويرجع في الفتح وأقره في العروة والنهر (قوله
 بمجرد انقطاع) أي بلا توقف على غسل أو مضى وقت أو يمى كما قدمنا عن البحر لعدم
 خطاها بالادامالة الكفر (قوله قلت ومفاده) البحث لصاحب النهر (قوله ونسبت
 أقل من عضو) كالأصبع والاسبعين وبعض العضد والساعد بحر والمراد باللسان
 الشك لان المراد انها وجدت بعض العضو فاقولم تدركه أصابه ماء ولا بخرته ما بعده
 أفاده الرحي وط (قوله تنقطع) أي الرحمة وقيد به لانه لا يسهل لزوجهما قربانها
 ولا يسهل تزوجها بآخرها قبل تلك اللمعة أو يعنى عليها أدنى وقت صلاتها القدرة
 على الاغتسال بحر عن الاستيعاب أي احتياطي أمر الفروج غير فلذا اعتبروا ههنا
 ما اعتبروه في الطهارة من أنه اذا شك قبل الفراغ غسل ما شك فيه ولو بعده لا يعتبر فاقهم
 (قوله لتسارع الجفاف) ظاهره أن الحكم المذكور فيما إذا حصل الشك قبل الذهاب
 بالبله فلو شك بعد مدة طويلة ذهب فيما بالبله فالظاهر عدم اعتبار رسوا أصل الشك
 في عضو تام وأقل لعدم ظهور العلة هنا تأمل (قوله ولو نسبت عضو) كاليد والرجل
 بحر (قوله لانها عضو واحد) أي بغزله وكل واحد بانفراده بغيره ماد بين العضو وهذا
 قول محمد ورواه عن أبي يوسف ورواية عنه أن ترك كل بانفراده كذلك عضو أو اشار الى
 نصيب الأول في المتن حيث قدمه وفي الهداية حيث أخرجه مع قطعه بأن في فرضيه
 اختلاف باختلاف غيره من الاعضاء (قوله ملحق حائلا) أي من ظهر كونها حاملا وقت
 الطلاق بولادتها اقل من ستة أشهر من وقت الطلاق (قوله نراجهما قبل الوضع) هذا
 زاده المصنف بعد الصلوة والسريرة كما يأتي لانه بعد الوضع لا راجعة (قوله لخاتم بولد
 لاقل من ستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها لخاتم بولد
 لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق وستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح وهذه هي
 الصواب لانه بذلك يعلم أن الولد على بعد النكاح قبل الطلاق (قوله صحت رجسته
 السابقة) أي المذمومة في قولنا راجعهما قبل الوضع أي ظهر بهذا الولادة أن تلك
 الرحمة كانت صحيحة وان كان منقضى انكساره الوطأ انها لا تصح لانها على زعمه قبل
 الدخول والطلقة قبله لا رجعة لها لكن لما ثبت نسبته منه صار مذكرا بأشرفا فصحت رجسته

في الاصم وفي الكناية بمجرد
 الانقطاع ملحق لعدم خطاها
 قلت ومفاده أن الجنونة والمعنونة
 كذلك ولو اعتكفت ونسبت أقل
 من حضور تنقطع (تسارع الجفاف
 فلو نبتت عدم الوصول
 أو تركه عدم الانقطاع) (ولو)
 نسبت (عضو الا) تنقطع وكل
 واحد من المضممة والاشته
 كالأقل لانها عضو واحد على
 الصحيح بمعنى (طلق حاملا متكررا
 وطأها فراجعها) قبل الوضع
 لخاتم بولد لاقل من ستة أشهر
 من وقت الطلاق وستة أشهر
 فصاعدا من وقت النكاح
 صحت رجسته السابقة

(قولهم وقت ظهور رحمها الخ) اعلم أنه قال في الوفاة مطلق ذات حمل أو ولد قال لم حلاً
 وأصح أنه ومثله في أكثرها لهداية وغیرهما واعتبرتهم المحقق صدرا الشريعة بأن ذات
 الحمل فيها اشكال وذلك أن وجود الحمل وقت المطلق انما يعرف إذا ولده لاقل من ستة
 أشهر من وقته وإذا ولدت انقضت العدة فكيف يملك الرجعة ولا يراد أنه يملك الرجعة قبل
 وضع الحمل أي بان يحكم بمصها قبله لأنه لما أنكر الوطء لم يكن مكذبا شرعا لا بعد الولادة
 لاقل من ستة أشهر لا قبلها فالصواب أن يقال ومن طلق حاملا متكررا أو طاقا مرة واحدة
 فحانم بولده لاقل من ستة أشهر صحت الرجعة اهـ فلهذا وقد نعه المصنف في منته كآراء
 وقد أشار الشارح الى الجواب عن الوفاة بأن قولهم راجع معناه أنه لو راجع قبل الولادة
 صحت ويستوفى على الولادة لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق وقت ظهور
 صحتها على الولادة لا يتأني صحتها لكن لا يصح ما في ذلك من البعد لكن اتصر في البصر
 للمشايخ ورد قول صدرا الشريعة أن وجود الحمل الخ بما أن الحمل ثبت قبل الوضع ويثبت
 به النسب المصير سواء في باب خاوار العيب أن حمل الحامية المسبية يثبت بظهوره قبل
 الوضع وفي باب ثبوت النسب أنه يثبت بالحمل الظاهر اهـ أي وإذا كان الحمل ثبت قبل
 الولادة تنكح الحكم بمصها الرجعة قبلها وهذه أيضا يقربها في حواشيه عليه من
 وجهين أحدهما ما مر من البصر والثاني أنه سبي في المسئلة الآية أنه لو راجعها ثم ولده
 لاقل من عامين ثبت نسبه قال فعمل أن الحمل يعرف بالولادة لا كمن ستة أشهر اهـ واقره
 فانه انهر أقول وقد أجاب عن الوجه الاول العلامة الخنسي حيث قال ان كلام صدر
 الشريعة يقتضي بالتصويل حقيق وقول من وقته بأن الحمل ثبت قبل الوضع ويثبت
 النسب به قبله مردودا تماما استدله في باب خاوار العيب فروا به بضعفة عن محمد أنه رد
 بشهادة المرأة العيب وعن أبي يوسف روايان أظهرهما أن انما قبل قولها ٢ النصوص
 للآلة وأما ما في باب ثبوت النسب من قولهم الحمل الظاهر فاما ثبت النسب بالقرائن
 والولادة بقول المرأة والخلاف هناك معروف أن ابا حنيفة يقول اذا بعد الزوج ولادة
 المعتقة تكتب الا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لأن يكون الحمل ظاهرا فثبتت معه
 بشهادة المرأة وهي القاطنة فليس في هذا أن الحمل ثبت وانما ظهوره يزيد شهادة المرأة
 واثباته فخرت على الولادة كائن عليه في الميسرة فيقال ان حمل فطالق فقال
 لو وطئها مرة فالفضل أن لا يقر بها ثم قال ان أمته بولده بعد قوله المذكور لا كمن صفتين
 يقع الطلاق وتنقض المسئلة ولذا فلم يثبت الا بالولادة على الوجه المخصوص وظهوره
 لا يسعي شيئا ولا يقرب عليه ما يتوقف على الثبوت اهـ قلت وقته فطالق الذي حذره
 الزيلعي هناك أن الولادة ثبت بقول المرأة وقت اذا كان هناك حمل ظاهرا وقرأ قائم
 أو اعتراف من الزوج بظهور الحمل حتى لو علم طلاقها بولادتها يقع بقرنها ولدت عند
 أبي حنيفة وشهادة القاطنة شرط عند تعيين الولد وعند هذا لا تثبت الولادة الا بشهادة

وقت ظهور رحمها على الوضع
 لا يتأني صحتها قبله فلا مسامحة
 في كلام الوفاة

٢ قوله النصوصة للآلة يعني اذا
 ادعى المشتري الحمل للتوجيه
 النصوصة على المشتري فلم تشهد
 النساء به فثبت تزوجه النصوصة
 فيصف الباقع على أنه ليس بها
 جيل وقت البيع فان حلفها
 والادلة عليه وليس المراد أنه
 ثبت الرد بغير شهادة النساء
 ومثل هذا في دعوى التوبة
 وغيرها مما لا يطلع عليه الرجال
 اهـ منه

مطلب
 فيما قيل ان الحمل لا يثبت
 الا بالولادة

القبالة فقد ظهر أن الولادة ثبت بظهور الحمل عنده وقد قال العلامة قاسم هناك
 أن المراد بظهوره أن تظهر أماراته بحيث يخطب خلق كل من شاهدها بكونها حملا
 نعم يعتبر ظهوره حيث لم يمرضه غيره كما في مستلثنا فإن أقراؤه بأنه لم يبطأ بآتي حصة زوجته
 ما لم يظهر كذبها بأن تلد دون ستة أشهر وتظهر ما لو أخبرت المعتدة بانقضاء عهدها ثم أذنت
 الحمل فانهم لم ينظروا إلى ظهور الحمل وانما نظروا إلى ولادتها فإذا ولدت لأقل من ستة
 أشهر من وقت الاختباء ثبت النسب للتيقن بكذبها ولو لا كبر فلا لتناقض غير شتروا إلى
 ظهور الحمل عند التساخن وانما نظروا إلى ما يظهره كذب الأخبار الأولى بقينا فهذا مؤيد
 لما قاله صدق الشريعة وأما الجواب عن الوجه الثاني فهو أن الطلاق في المسئلة الآتية
 مفروض بعد إقرارها بالطلاق وانطلاق بعد انحلوته وجب العدة وعهته الرجعي إذا لم
 تقرب بانقضاء عهدها وبما ثبت ولدت من نسبه لكن إن ولدته لا كمن سبق كانت الولادة
 وجبة واللا يلزم أن علقه قبل الطلاق كما سأل في العدة فإذا ثبت نسبه وكان قد
 واجهها بالقول ثلاثين حصة تلك الرجعة بالولادة لأقل من عامين أما في مستلثنا فإنه لم
 يقر بانحلوته لئلا يثبت العدة فإذا طلقها يكون طلاقا قبل الدخول ظاهر فلا عدة عليها فإذا
 ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق ثبت أن الطلاق كان بعد الدخول وأنها معتدة
 فإذا كان قد راجعها قبل الولادة تبين حصة الرجعة لانها في العدة بخلاف ما إذا ولدت بعد
 ستة أشهر من وقت الطلاق فإنه لا يلزم أن الرجعة كانت في العدة ولا يثبت نسب الولد لها
 صرحوا به من أن الأصل أن كل امرأة لم يقب عليها العدة فإن نسب ولدها لا يثبت من
 الزوج إلا إذا علم بقينا أنه منه بأن يقبى به لأقل من ستة أشهر وبه ظهر أنه لا فرق بين
 المستلثين في وقف حصة الرجعة على الولادة وثبوت النسب وإن النسب لا يثبت في مستلثنا
 إلا بالولادة لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق اللهم بأنها علقته قبل الطلاق وأنها
 معتدة بخلاف المسئلة الآتية لأنها مفروضة في الغسل بها الواجب عليها العدة قصص
 رجعتها وإن ولدت لا كمن ستة أشهر فاعتنم بغير هذا المقام الذي زلت فيه إقدام
 الانهزام والسلام فافهم (قوله من ولدت قبل الطلاق) أي إذا جاءت به لستة أشهر
 فأ كمن وقت التكاح (قوله حيث لم يخلق باقرا) حق الغير) قال في البحر ولا يرد
 ما أورد في الكافي بأن من أتى بعد لا يخرجه من شراء ثم استحق منه ثم وصل إليه فإنه يؤمر
 بالتسليم إلى القتره وإن صاوم كذا بشرع الكونه تعلق باقرا حتى الغير بخلاف مسألة
 الرجعة (أح) (قوله لأن الشرع لم يكذب) لأنه لا يملك الرجعة إلا في عدة الدخول أي
 الوطء إلا في حصة انحلوته وهو قد أنكر الوطء في حق نفسه والرجعة عنه ولم يكذب
 الشرع فيه بخلاف ما زعموا بأن ثبوت النسب ما ركذبنا شرعا ولا يرد أنه بالخلق
 يتأكد المهر وتجب العدة لأن تأكيد المهر متعلق على تسليم المبدل والعدة تقبب احتسابا
 لاحتمال الوطء ولا يلزم من ذلك إثبات الوطء لم يكن مكذبنا بشرعاً بانكاره كذا إذا من البصر

(كما) حصة (وطأها)
 الطلاق (مكثرا) حصة
 الحقة المنة (مكثرا) حصة
 لأن الشرع كذب يجعل الولد
 للفراس قبيل زعمه حيث لم
 يتعلق باقرا حتى الغير (ولو
 خلاها ثم أنكره) أي الوطء (ثم
 طلقها لا يملك الرجعة لأن الشرع
 لم يكذبها ولو أنكره

فهو الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة
لأن الظاهر شاهد لها ولو لم يخل
فإن ظاهرها فراجهما والمصلحة
بما له لا بغيره من ولد لاقل من
حولين من حين الطلاق (صحته)
رجعته السابقة لصيرورته مكذبا
كأكثر (ولو قال إن ولدت فأنك
طالق فولدت) فطلقت فاحتثت
(ثم) ولدت (آخر يطين) يعني بعد
سنة أشهر ولو لا أكثر من عشرين
مالم يقر بانتضاء العدة لأن امتداد
الطهر لا غاية إلا اليأس (فهو)
أي الولد الثاني (رجعة) إذ يحصل
العلق بوطء حادث في العدة بخلاف
ما لو كان يطين واحدا (وفي كل
ولدت) فأنك طالق (قوله ثلاث
يطون تنقض الثلاث) والولد الثاني
رجعة (في الطلاق الأول) كأمز
وتطلق به نائبا (كأول ولد الثالث)
فإنه رجعة في الثاني وعلق به ثلاثا
علا بكماء (وتنقض) للطلاق الثالث
(بالخص) لأنها من ذوات
الأنثاء مالم تدخل في سن اليأس
فبالأشهر ولو كانوا يطين بضع ثمان
بالأولين لا بالثالث انتضاء العدة
به فتح (والطهارة الرجعية تترين)
ويحرم ذلك في البائن والوفاة
(زوجها) الحاضر لا الغائب لقد
العد (إذا كانت) الرجعة (مربوطة)
والأفلا تفعل ذكر مسكين

(قوله فله الرجعة) لأن الظاهر شاهد لها فأن انخلوة دلالة الدخول بجر (قوله والمصلحة
بما لها) يعني اختلى بها وأنكر وطأها (قوله صحته رجسته) أي ظهر مصحبا (قوله
لصيرورته مكذبا) أي في قوله لم يأجمعه إلا بشيئ القسب نزل والمناقب الطلاق لا بعده
وان أكثر لأن تكذيبه أولى من حمله على الزنا نهر وقد منّا تحقيق المسئلة (قوله
فاحتثت) أي دخلت في العدة وهو معنى قول الجبر وجبت العدة وليس منّا منّا منّا
هذه تها حتى يقال إن الصواب حذفه فافهم (قوله يطين) حال من مفعول ولدت الأول
وولدت الثاني لا متعلق بولدت (قوله يعني بعد سنة أشهر) تفسير لقوله يطين لأنه
لو كان بين الولادتين أقل من ذلك تعين كون الثاني موجودا قبل ولادة الأول فكأن قد
اجتماعا يطين فلا تكون ولادة الثاني رجعة لأنه لا يعلق قبل الطلاق يقينا (قوله فهو
رجعة) أي الولد الذي كان الولد منه رجعة وأسنده إليه لأن الوطء يعطى الأب (قوله
بوطء حادث) أي بعد الطلاق في العدة يصير به مراحا جالسا لهما على الصلاح حيث لم
تقر بانتضاء العدة كما إذا طلقها رجعا فولدت أكثر من سنتين فإنه يكون بوطء حادث
التي بخلاف ما إذا ولده لاقل من سنتين فإنه لا يكون رجعة لا احتمال لاقوله قبل الطلاق
كإقتضائه وهذا الاحتمال سابقا هنا لأنها متى كانا من يطين كان الثاني من وطء حادث
بعدا لطلاق البتة كما ذكره في الفقه فبه يدفع ما في شرح مسكين من دعوى المخالفة
(قوله بخلاف الخ) قد علمت وجهه آنفا (قوله ثلاث بطون) بأن كان بين كل ولادة سنتين
أشهر فأكثر (قوله كأمز) أي من جعل العلق بوطء حادث في العدة لا يقال فيه الحكم
عليه بالوطء في النفاس وهو حرام لأن النفاس ليس لاقه عدد ويجوز أن لا ترى دما أصلا
نهر (قوله ثلاثا) الأولى أن يقول ثالثا لوافق قوله ثانيا (قوله علا بكماء) علا لقوله
وتطلق في الموضعين أي فإن كلما تقتضي التكرار لأنها العموم الأفعال (قوله فبالأشهر)
أي تقتضي بالأشهر ويطلب ماضى من الحيض إن وجد منه شيء ط (قوله ولو كانوا يطين)
بأن يكون من كل اثنين أقل من سنة أشهر (قوله لا انتضاء العدة) فيكون وقت الشرط
وهو الولادة فإن وقت انتضاء العدة فلا يقع به شيء قال في الدر المنثور إلا أن نبي رابع
أي يتحقق بالثالث ولو لم قلد الثالث لا تطلق بالثاني ولو كان الأولان في بطن والثالث
في بطن تقع واحدة الأول وتنقض العدة الثاني ولا يقع شيء بالثالث ولو كان الأول
في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثمان بالأول والثاني وتنقض العدة بالثالث فلا يقع
شيء بجر عن الفقه اه (قوله والطهارة الرجعية تترين) لأنها حلال الزوج لقيام تكاسمها
والرجعة مستحقة والتزني حامل عليها فيكون مشروعا بجر (قوله ويجرم ذلك في البائن
والوفاة) ألقى البائن فله التزني لها وعدم مشروعية الرجعة وأما في الوفاة فلا وجوب
الاحسد إذا غادى في البصر (قوله لتفقد الطهارة) وهي الجملة على المراجعة ط (قوله والا)
بأن كانت تعلم أنه لا يراجعها لانتقاضها بجر (قوله ذكر مسكين) أي ذكر قوله

إذا كانت الرجعة من جوة الخ أو آخره في البحر وغيره (قوله انتهى المطلق) أي في قوله تعالى لا يخرجون من من يوتون نزل في المطلقة رجعية والتي من الإخراج مطلق شامل لمدون سفر (قوله ما لم يشهد على رجعتها) لعل الأولى ما لم يراجعها لأن الشاهد مدون فقط ط أي فلا يحسن جعل الشاهد غاية لحزمة الإخراج لأنها تنهى بالرجعة مطلقا وقد في الفتح أن مقتضى ما في الهداية قصر كراهة المسافرة والخلو أيضا عند عدم قصد الرجعة على تقدير ما إذا لم يراجعها بعد ذلك في العدة لأنه تبين أنها لم تكن أجنبية لأن الطلاق لم يعمل عليه والأوجه تحريم السفر مطلقا لطلاق النص في منعه دون الخلو لعدم النص فيها اه خلافا فافهم (قوله فتبطل العدة) أي فان أشهد فتبطل (قوله وهذا الخ) الإشارة إلى ما فهم من قوله ما لم يشهد من أن الإخراج ليس رجعة فني البحر أن المراد أن كان يصريح بعدم رجعتها ما إذا سككت كانت المسافرة رجعة دلالة كما أشار إليه في الفتح وشرح الجامع الصغير للقاضي وقتا وبه والبدائع وغاية البيان معلين بأن السفر دلالة الرجعة فأتسنى به ما ذكره الزيلعي من أن السفر ليس دلالة الرجعة اه (قوله فتح بجنا) فيه أنه ليس في كلام الفتح ما يقيد أنه بحث عنه كيف وهو مشار إليه في الكتب السابقة وعبرة الفتح ولحرمتها أي المسافرة بهذا النص لم تكن رجعة قبل ولا دلالتها أي ولا تكون دلالة الرجعة لأن الكلام فحين يصح بعدم رجعتها وأورد عليه أن التقيد بشهوة وشهوة يكون نفس رجعة وإن نادى على نفسه بعدم الرجعة وجوابه الفرق بالحل والحزمة اه أي فان التقيد لحل لا يكون رجعة والمسافرة حرام فلا تكون رجعة ولادلالة عليها مع التصريح بعدمها فقولنا لأن الكلام الخ بقيد أن ذلك منقول لا بحث فافهم (قوله خلافا للشافعي) مبنى الخلاف هو أن الرجعة عند ناسدامة الملك القائم وعند استحداث الحل الزائل فصل عند القيام ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة (قوله لأنه مباح) فيه مسامحة لأن الوطء مكروه عند مخالفتها للسنن كما تم تحريره والمباح ما يتعلق به خطاب الشارع تغيرا بين الفعل والترك على السواء والمكروه ولو تقرر ما راجح التزل فلا يكون مباحا فالأولى أن يقول لأنه جائز فإن الجائز يطلق على ما لا يحرم شرعا ولو واجبا ومكروها كما ذكره في التحرير (قوله لكن فكره الخلوها) الاستدلال مستدل فان الوطء مثلها كما حلت (قوله ان لم يكن من قصد الرجعة) لأن الخلو نوعا أدت إلى المس بشهوة فيصير مراجعا وهو لا يرد بها فتلحقها بغير العدة عليها ط عن البحر (قوله وبنت القسم لها الخ) سابق في الباب الآتي أن المطلقة الرجعية لاحق لها في الجماع لا قضاء ولا دابة وإذا استحب مراجعتها فغيره وجبت في القسم لاجل الاستئناس تأمل (قوله والآل) أي وإن لم يكن من قصد الرجعة لا بنت القسم لأنه لو ثبت مع عدم قصد مراجعتها إلى الخلو قبل من ط (قوله ويشك ما به بعدون الثلاث) لما ذكر ما يتدبره الطلاق

(ولا يجرهما من بيتها) ولو لمادون
السفر انتهى المطلق (ما لم يشهد على
رجعتها) فتبطل العدة وهذا إذا
صرح بعدم رجعتها فلو لم يصرح كان
السفر رجعة دلالة فتح بجنا وأقره
المصنف (والطلاق الرجعي لا يجرم
الوطء) خلافا للشافعي رضي الله عنه
(فلو طلق لا عقرب عليه) لأنه مباح
(لكن تكره الخلوها) تنزيها (ان
لم يحسن من قصد الرجعة
والآل تكره) وبنت القسم لها أن كان
من قصد الرجعة والآل قسم
لهما عن البدائع قال وصرحوا
بأنه ضرب أمر أمه على ترك الزينة
وهو شامل للمطلقة رجعي
(ويشك ما به بعدون الثلاث
في العدة ويدها)

مطل
في القعدة على المباحة

الرحي ذكر ما يندرج فيه فنع وزا اعتد في الهداية هنا فصلا (قوله بالاجماع) راجع
الى قوله في العدة وهو جواب عن سؤال هو ان قوله تعالى ولا تعزموا عدة النكاح حتى
يبلغ الكتاب أجله يعني انقضاء العدة عام فكيف جازلزوج تزويجها في العدة والنص
بعدمه يمنع والجواب أنه خص منه العدة من الزوج نفسه بالاجماع (قوله لم يمنع غيره)
أي غير الزوج في العدة لاشتباه السبب بالوقوع فانه لا يوقف على حقيقة أنه من الاول
أو الثاني وهذا حكم شرعي العدة في الاصل والمراد به كراهنا بيان عدم المنع من
تخصيص الزوج بالاجماع لبيان علمه لانه رده على الصغيرة الآية وعدة الوفاة قبل
الدخول ومعدة الصبي والحضة الثانية والثالثة فانه لا اشتباه في ذلك ولا يجوز التزوج
في المدة لعل أخرى هي اظهار خطر الحمل أو هو حكم قصدي ونظام سانه في القبح (قوله)
لا ينكح مطلقة) تقدره لفظ ينكح هو مقتضى العطف على ما قبله لكن الاولى أن يزيد
ولا ينكح باليمين لانه كالأصل له نكاحها بالعقد لا يحل له وطؤها بالملك كإياها ولو قال
لا يحل كإياها الآية الكريمة لشمل كلاهما (قوله من نكاح صحيح نافذ) احتراز بالصحيح
عن الفاسد وهو ما عدم بعض شروط الصحة ككونه بغير شهود فانه لا حكم له قبل الوطء
وبعد منه يجب مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عددا لانه متاخر فلو طلقها ثلاثا لا يقع شيء
وله تزويجها بالأصل كما تقدم آخر باب العسر مع واحترازنا القاذع من الموقف في نكاح
الريق من الفتاوى الهندية عن المحيط اذا تزوج العبد والمكاتب أو المدبر وأب أم الولد
بلاذان المولى ثم طلقها ثلاثا قبل إجازة المولى فهذا الطلاق متاخر نكاح لا طلاق على
الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق فان إجازة المولى النكاح بعده لا تعمل إجازته وان
أذن له بتزويجها بعده كره له تزويجها ولم أفزق بينهما اه (قوله كما ينصفه) أي في باب
العدة حيث قال هنالك والخلوة في النكاح الفاسد لاوجب العدة والطلاق فيه لا ينقص
عدد الطلاق لانه فسخ جوهره اه وليذكر الموقوف هنالك لانه من أقسام الفاسد ويحتمل
أن مراده ما يأتي في قريامن قوله خرج الفاسد والموقوف الخ فانه وان كان في المحلل لكنه
يفهم أنه في الذي طلق غير معتبر أيضا وليس مراده الإشارة الى تحقيق ما يأتي بعده من قوله
ثم هذا كانه فرع صحة النكاح الاول الخ لان مراده به صحة في المذهب كلها كما ستعرفه
وليس مما نحن فيه فافهم (قوله وما في المشكلات) حيث قال من طلق امرأته قبل
الدخول بها ثلاثا فلها أن تزويجها بالتحليل وأما قوله تعالى فان طلقها فإفصل لهن بعد
حتى تنكح زوجا غيره ففي المدخول بها (قوله باطل) أي أن حل على ظاهره ولذا قال في
الفتح انه لا تخلطه مصادمة للنص والاجماع لا يحل لمسلم وآه أن ينقله فضلا عن أن يعتبره
لأن في نقله إشاعة وعند ذلك يقع باب الشيطان في شغف الأمر فيه ولا يخفى أن مثله
على الايدى والاجتهاد فيه لفتوى شرط من عدم مخالفة الكتاب والاجماع فهو باطل من الزيف
والضلال والامر فيه من ضروريات الدين لا يعدا كقار يخالفه اه أقول وبالله التوفيق

بالاجماع ومنع غيره فيها لاشتباه
النسب (لا ينكح) مطلقة) من
نكاح صحيح نافذ كما سبقه (بها)
أي بالثلاث (لو حرة وتبين لو أمة)
ولو قبل الدخول وما في المشكلات
باطل

بما ذكره الزاهد في آخر الحاشية في أول كتاب الحيل فإنه قد قدفصل في حله تحليل
 المطلقة ثلاثاً وذكر فيه هذه المسئلة غير قابلة للتأويل إلا في وذكر حلالاً كثيرة كلها باطلة
 مبينة على ما يأتي ردم من الاكتفاء بالعقد بدون وطء (قوله) أو موقول (أي بما طلة العلامة
 البضاري في شرحه ضرر الأذكار على دور الجار ولا يشك ما في المشكلات لأن المراد من
 قوله ثلاثاً ثلاث طلاقات مستقرات ليوافق ما في عامة الكتب المحفظة اهـ وقدمنا تأييد
 هذا التأويل بموجب صاحب المشكلات عن الآية فإن الطلاق ذكر فيه ما قرأه فاسع
 التصريح فيها بعدم الحل فأجاب بأنها في المدخول بها فافهم (قوله) كما مر (أي في أول باب
 طلاق غير المدخول بها) (قوله) حتى يطأها غيره (أي حقيقة أو حكماً) كالزوجة يجب
 تحليل منه كسبا في وطء ما وطئها أيضاً وأحرمة وشغل ما لو طلقها أزواج كل زوج ثلاثاً
 قبل الدخول فترجى بآخره دخل بها فصل لكل بحر ولا يتم كون الوطء بشكاح بعد
 مضي عدة الأول لو مدخولاً بها وسكت عنه فظهوره ثم اعلم أن اشتراط الدخول ثابت
 بالإجماع فلا يكتفي بمجرد العقد قال القهستاني وفي الكشف وغيره من كتب الأصول أن
 العلماء غير سديدين المسبب اتفقوا على اشتراط الدخول وفي الزاهد في أنه ثابت بالإجماع
 الآتية وفي المنية أن سعيداً راجع عنه إلى قول الجمهور في عمل به يسود وجهه ويسعد ومن
 أفتى به يعسر ومناصب إلى الصدر الشهيد فلس له أثر في مصنفاته بل فيها انقيصه وذكر
 في الخلاصة عنه أن من أفتى به فلهه لعله الله والملائكة والناس أجمعين فإنه مخالف
 الإجماع ولا ينفذ قضاء القاضي به ونماه فيه (قوله) ولو لم (أحقا) هو الذي من البلوغ
 نهر ولا يشأن يطلقها بعد البلوغ لأن طلاقه غير واقع ودمسني عن التاتارخانية (قوله)
 (يجمع مثله) تفسير للمراهق ذكره في الجامع وقبل هو الذي تضمن أنه وشيئاً النساء
 كذا في الفتح ولا يفتي أنه لا تنافي بين القولين نهر والاولى أن يكون حرّاً بالغاً فإن الزوال
 شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لأنه كالتبليد لا يحنقة ولذا
 مال أصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كافي دياجة المصنف قهستاني وفي حاشية الفتاوى
 وذكر القبية أبو الليث في تأسيس النظائر أنه إذا لم يوجد في مذهب الإمام قول في مسئلة
 يرجع إلى مذهب مالك لأنه أقرب المذاهب إليه اهـ (قوله) وأخصياً) بفتح الحاء وهو من
 قطعت خصيتاه وانما جاز تبليده لوجود الآلة ط (قوله) أو مجنوناً) بفتح نون ح وفي نسخة
 أو مجنوناً ياء من وهو الذي لم يقبله في عمله في محل انتحان لكن شرط تحليله أن تحلل منه
 كما يأتي (قوله) أو ذمياً النعمة (أي ولو كان الصليل لأجل زواجها المسلم كافي البحر) (قوله)
 حرج الفاسد والموقوف (أي خراب قيد النافذ فيه أن الفاسد يقابل الصحيح لا النافذ لأن
 النافذ من العقود ما لا يتوقف على إجازة غير العاقد فالبيع بشرط فاسد نافذ بالمعنى
 المذكور ثم الموقوف فيه طريقان للشايخ قبل هو قسم من الصحيح وقبل من الفاسد كما
 سيأتي تحقيقه في البيوع أن شاء الله تعالى فعلى الطريق الثاني كل موقوف فاسد ولا عكس

أو موقول كما مر (حتى يطأها غيره
 ولو) الفهر (مراعاة) يجمع مثله
 وقدر شيخ الإسلام بعض من أو
 خصاً أو مجنوناً أو ذمياً النعمة
 (شكاح) نافذ يخرج الفاسد
 والموقوف فلو تركها عبد لا إذن
 سيده

مطلب
 مال أصحابنا إلى بعض أقوال مالك
 رحمه الله ضرورة

لقروا ويقال أيضا كل صحيح نافذ ولا يصح العكس على الطريقين فافهم وبه علم أنه كان
 ينبغي للمستفتى متابعة الكثرة غير في التعبير بشكاح صحيح فيخرج الفاسد وكذا الموقوف
 على أحد الطريقين وقد يجاب بأن الشكاح المطلق هو الصحيح فيخرج به الفاسد (قوله)
 ووطئها قبل الإجازة لا يجلها أي وإن أجاز بعد ولعل وجهه أن الشكاح المشروط بالنص
 ينصرف إلى الكمال لأنه المجهود بشرط خلاف الفاسد والموقوف والنافذ صرحوا
 بأن الموقوف يقتضي سبب الحال ويتأخر حكمه إلى وقت الإجازة فيظهر بها الحل من
 وقت الصدق (قوله ومن أطلق الحل الخ) أي حبل الصليل على وجهه يؤمن فيه من
 علوقها منه ومن امتناعه من طلاقها ومن ظهور أمر الصليل بين الناس بخلاف ما إذا
 كان حرًا بالقول (قوله لكن الخ) استدرا على هذه الحيلة وحاصله أنها انما تتم على
 ظاهر المذهب من أن الكفاءة في النكاح ليست بشرط للافتقار أما على رواية الحسن
 المتفق بها من أنها شرط فلا يجلها الرقيق لعدم الكفاءة ان كان لها ولي لم يرض بذلك
 والابن لم يكن لها ولي أصلاً وكان يرضى فيجلها انصافاً كما مر في باب الكفاءة وهذا
 أحد وجهين أو ردهما الإمام الخوفاً تأنيهاً كما في البرازية أن المراهق فيه خلاف
 فلهذا يرفع إلى الحاكم يرى مذهب من لا يقول بالصحة فيفسخه فلا يحصل المرام (قوله)
 أنه لا يجلها) الأولى حذفه (قوله وتخصي عنه) ذكر بعض الشافعية حيلة لا سقاط
 العدة بأن تزوج لصغيره يبلغ عشرين ويدخل بهامع اقتضائه ويحكم بصدقة النكاح
 شافعي ثم يطلقها الصبي ويحكم حنبل بصدقة طلاقه وأنه لا عدة عليها أما لو بلغ عشرين الرزق
 العدة عند الحنبل أو بطلتها عليه إذا رأى في ذلك المصلحة ويحكم به مالكي وبعدم
 وجوب العدة بوطئه ثم يترجها الأول ويحكم شافعي بصدقة لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف
 بعد تقدم الدعوى مستوفياً شرطه فعمل للأول اه قات ومن شرطه أن لا يأخذ على
 الحكم مالا وفي قوله ويحكم به مالكي مخالفة لما قدمناه من اشتراط الإزالة عند مالك
 وكذا قول آخر (قوله أي الثاني) أي النكاح الثاني ويجوز أن يراد الزوج الثاني
 وعليه جرى الزيلعي لكنه يجاز قال الصبي والأول أقرب والثاني أظهر نهر (قوله)
 لا يجلها (ع) عطف على قوله بشكاح نافذ (قوله لا لشرائط الزوج بالنص) أي في قوله
 فعلى حتى تمكن زوجاً غيره فإنه جعل غاية لعدم الحل التاب بقوله تعالى فلا تحل له فإذا
 طلق زوجته الأمة تثنى ثم بعد العدة ووطئها مالا لا يجلها للأول لأنه المولى ليس بزوج
 (قوله ولا ملك أمة الخ) عطف على قوله وطئها المولى أي لو طلقها تثنى وهي أمة ثم ملكها
 أو تلاً ما وهي حرة فارتدت وولفت يدا الحرب ثم سببت وملكها لا يجلها وطئها ملك
 العين حتى يزوجها فيدخل بها الزوج ثم يطلقها كافى التخصي ثم لا يثنى أن هذه المسئلة
 لم يتعلمها كلام المصنف لا منطوقاً ولا مفهوماً فلا يصح نفيها على قوله لا يملك عين لأن
 معناه لا يملكها المطلق حتى يطأها غيره بالنكاح لا يملك العين فالشرط ووطئ

ووطئها قبل الإجازة لا يجلها حتى
 يطأها بعد ها ومن أطلق الحل أن
 تزوج لمولود صراحي شاهد من
 فإذا أوج عليك لها فيطل النكاح
 ثم يستلبد آخر فلا يظهر أمرها
 لكن على رواية الحسن المتفق بها
 أنه لا يجلها لعدم الكفاءة أن لها ولي
 والأفضلها انصافاً كما مر (وتخصي
 عنه أي الثاني لا يجلها عين)
 لا لشرائط الزوج بالنص فلا يجلها
 وطئ المولى ولا ملك أمة بعد طلقين
 أو حر بعد ثلاث واردة وبسي

مطلب
 ساقط استقامتة الحال

بالنكاح لا بالملك هو القبر لا نفس المطلق بل يصح تفريع الأولى وهي عدم حملها للمطلق
 بوطء المولى نعم لو قال المصنف فيمات لا ينكح ولا يطأ علي بن الخ لم يصح تفريع هذه أيضا
 كما أفاده ح فیتعين جعله تفريعا على قوله لا اشتراط الزوج بالنص فان الزوج المشروط
 بالنص جعل غاية لعدم الحمل كما عرفت وهو شامل لعدم الحمل في نكاح أو ملك بين فيصح
 تفريع المستثنى عليه فافهم (قوله من فرق بينهما) أراد بالتفريق المتع عن الوطء من
 عموم الجواز فيسهل القاطع للنكاح وغيره فلا يرد أنه لا تفریق في الظهار فافهم (قوله
 لم تحل له أبدا) أي ما لم يكفر في الظهار ويكذب نفسه أو تصدقه في اللعان ح فوجه
 الشبهة بين المستثنى أن الرقوة والعاق والسبي لم تحل حكم الظهار واللعان كما لم تحل حكم
 الطلاق (قوله في أهل المتقين) هو محل غيبة الحنفية من انقبيل (قوله فلو كانت
 صغيرة) محترز قوله والشرط المتعين بوقوع الوطء وقوله فلو طوى مقصده تفريع على قوته
 في أهل المتقين وكان عليه عطفه بالوار (قوله لم تحل للأول) لأن قبلها لا تنقب فيه
 الحشفة ولذا لم يجب القتل بمجرد وطئها ولم تنبت به حرمة المصاهرة حتى حل فوطئها تزوج
 بها (قوله والا) أي بأن كانت صغيرة بوطأ مثلها حلت للأول لوجود الشرط وهو الوطء
 في محله المتعين الموجب للتحليل كما يأتي وإن أضافها بهذا الوطء لأن الانقضاء حصل بعدد
 الوطء المعتر شرعا بخلاف المقصدة قبله لحصول الشك في كون الوطء في القبل أو في الدر
 وهذا الشك حاصل قبل الوطء لا بعده فافهم (قوله بزازيه) لم أرفها بقوله وإن أضافها
 نعم رأيت في الفتح والنهر (قوله الا اذا حبلت الخ) قال في الدر المنثور وقد نظم الفقه
 الاجل سراج الدين أبو بكر على بن موسى المهاملي رحمه الله ذلك نظما جيدا فقال
 وفي المضاة مسئلة عجيبة * انتهى من ليس يعرفها غيره
 اذا حرمت على زوج وحلت * لثان فالمن وطء نصيبه
 فطلقها فلم تحبل فليت * حلالا لا تقديم ولا تخيير
 لشك أن ذلك الوطء منها * بفرج أو شكيلته القريه
 فان حبلت فقد وطئت بفرج * ولم تبق الشكول لثان صريه

(قوله فأنم الاتصال حتى تحبل الخ) هذه العبارة عزها المصنف في المنع للبرازية والذي
 في الفتح هكذا فلا تحل به حتى تقبل ثم قال وفي التعبير ولو كان مجبوا بالاتصال فان
 حبلت وولدت حلت للأول عند أبي يوسف خلافا للحميد ١٥ (قوله حقي ثبت) برفع
 ثبت على أن حتى ابتدائية (قوله فالاتصاف على الوطء) هو الخ أي اقتصار المتون
 على قولهم حتى بوطأ وغيره وهذا ما أخذ من المصنف في المنع وقال الرجعي جعله قصورا مع
 أنه هو الذي علم المتون والشروح وبشهادة حديث العسيلة الذي ثبت به الحكم وما
 تمسك به رواية عن أبي يوسف لم تعتد فقر جمعها على ما هو المذهب هو القصور ١٦ قلت
 لكن جزمه في الغلانية وغيره وأكذا في الفتح كما عرفت ونقله الزيلعي عن الغلانية وقال خلافا

تظهر من فرق بينهما ظهورا أو
 لعان ثم أوفقت في سبب ثم ملكها
 لم تحل له أبدا (والشرط التيقن
 بوقوع الوطء في أهل المتقين به
 فلو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها
 لم تحل للأول والاحات وإن
 أضافها بزازيه (فالوطء مقصدة
 لا تحل له الا اذا حبلت) ليعلم أن
 الوطء كان في قبلها (كما لو تزوجت
 بمجبوب) فأنم الاتصال حتى تحبل
 لوجود السخول حكم حتى ثبت
 التسبب فتح لاقتصار على الوطء
 قصورا لأن بهمم لم يقين والحكمى
 (والإبلاخ في محل البكارة يصلها)

لأنه رويته في البدائع وهذا جيد اعتماد قول أبي يوسف ثم لا وجه قول محمد وزفر ولا
يتأنيث بيوت النسب فإنه يعتقد قيام القرائن وأن لم يوجد طه حقة والتحليل يعتمد
الوطء لا يجوز العقد الثابت للنسب فإنه خلاف الإجماع كما تقدم ويلزم على هذا أن يثبت
التحليل بغير مسرف في غير بيعة ما بين يولي ستة أشهر لثبوت نسبته مع العلم بعدم الوطء
وماذا قال لا يكون النسب على اتصال لثباته بما أمكن ولو توهمنا جلا نص الولد للقرائن
واقامة العقد مقام الوطء كمنه لا طه الموجبة للهدة وأما التحليل فقد شد الشرع في ثبوته
وإذا قالوا أن شرعيته لا غلبة الزوج حول عمل ما يفيض حين عمل أبض ما يباح فلماذا
اشتراط فيه الوطء الموجب للفسل بإبلاخ الحشفة بلا حائل في المحل المتيقن احترازا عن
المقتضا والصغيرة من بالغ أو مرأى قادرا عليه بعد صحيح لا فاسد ولا موقوف ولا عاكف
(قوله والموت عنها) أي لو مات عنها قبل الوطء لا يحلها الأول وإن كان الموت
كالدخول في إيجاب العدة وتقرر المهر المسجل لأن الشرط هنا الوطء (قوله واستشكه
المصنف) الظاهر يرجع إلى الإحلال المجهوم من قول المصنف يحلها أو أصل الإشكال
لصاحب الصرفة أنه قد ذكر هذا الفرع مع أنه نقل في المحيط من كتاب الطهارة أنه
لو أنى امرأة وهي عذراء لا غسل عليه ما ينزل لأن العدة ما تقتضي موادة الحشفة
أه أي ولا يحلها إلا الوطء الموجب للفسل ط وأجاب الردى والسأى في يحصل
حاشي القبة على ما إذا زال البكارة فربية الإبلاج فإنه لا يكون بدونه وفيه عبارة
القبة هكذا إذا أوطئ إلى مكان البكارة وجعل إلى معنى في بعده ثم ينبغي أن ما يقره
صاحب القبة لا يعتمد عليه كيف وهو مخالف لما في المشاهير لقول الهداية والشرط
الإبلاخ وقول الفتح جيد كونه من قوة نفسه وإن كان ملقوا بغيره إذا كان بعد سحارة
الحمل الخ ما يأتي عن التبيين وكذا ما مر من البرازية ومستطه المقتضا وبعد اعتراف
المصنف بأشكالها كان ينبغي له وجهه متنا (قوله إلا إذا اتعض وعسل) هذا المذكرة
في التبيين ثم ذكر في الفتح والنهر والظاهر أن الاستئمان منقطع لأن الاتعاش الانتهاض
والمراد به وبالعسل أن يكون له نوع استئمان يحصل به إبلاخ كي لا يكون بمنزلة ادخال شرة
في المحل فإنه ربما لا يحصل به التقاء الختانين وإذا حال بعد ذلك في الفتح بخلاف من في أنه
فتوروا وطها فها ساقى التقي الختانان فإنها تنقل به (قوله ولو في حبس الخ) الأولى
حذف هذه الجملة من هنا وذكرها عند قول المصنف حتى يطأ غيره (قوله مطلقا)
أي سواء كان الإبلاخ بمساعدة البدأ ولا عبارة الجنتي وقيل إبلاخ الشيخ القالي يده
يحلها وقيل إذا لم تنسأ له فادخله يده أو يدها أو كان الذكر أشل لا يحلها بالإبلاخ
والصواب حلها لأنه متعلق بدخول الحشفة أه وأقره في الشربلالية وهو خلاف
ما مضى عليه الزيلعي وابن الهمام وصاحب التهر كرامة وفيه أن المحل متعلق بذوق
العيلة كما علمت فتأمل (قوله لكن في شرح المشرق الخ) فيه أن هذا الكتاب ليس

والموت عنها) كما في القنية
واستشكه المصنف وفي النهر
وكأنه ضعيف لما في التبيين يشترط
أن يكون الإبلاخ موطئا للفسل
وهو التقاء الختانين بلا حائل يمنع
الحرارة وكونه من قوة نفسه فلا
يحلها من لا يقد عليه الإيساعة
اليد إلا إذا اتعض وعسل ولو في
حبس ولو كان من أوطئ إلى مكان
البكارة وجعل إلى معنى في بعده
ثم ينبغي أن ما يقره صاحب القبة
لا يعتمد عليه كيف وهو مخالف لما
في المشاهير لقول الهداية والشرط
الإبلاخ وقول الفتح جيد كونه من
قوة نفسه وإن كان ملقوا بغيره إذا
كان بعد سحارة الحمل الخ ما يأتي
عن التبيين وكذا ما مر من البرازية
ومستطه المقتضا وبعد اعتراف
المصنف بأشكالها كان ينبغي له
وجهه متنا (قوله إلا إذا اتعض
وعسل) هذا المذكرة في التبيين
ثم ذكر في الفتح والنهر والظاهر
أن الاستئمان منقطع لأن الاتعاش
الانتهاض والمراد به وبالعسل أن
يكون له نوع استئمان يحصل به
إبلاخ كي لا يكون بمنزلة ادخال
شرة في المحل فإنه ربما لا يحصل
به التقاء الختانين وإذا حال بعد
ذلك في الفتح بخلاف من في أنه
فتوروا وطها فها ساقى التقي
الختانان فإنها تنقل به (قوله
ولو في حبس الخ) الأولى حذف هذه
الجملة من هنا وذكرها عند قول
المصنف حتى يطأ غيره (قوله
مطلقا) أي سواء كان الإبلاخ
بمساعدة البدأ ولا عبارة الجنتي
وقيل إبلاخ الشيخ القالي يده
يحلها وقيل إذا لم تنسأ له فادخله
يده أو يدها أو كان الذكر أشل
لا يحلها بالإبلاخ والصواب حلها
لأنه متعلق بدخول الحشفة أه
وأقره في الشربلالية وهو خلاف
ما مضى عليه الزيلعي وابن الهمام
وصاحب التهر كرامة وفيه أن
المحل متعلق بذوق العيلة كما علمت
فتأمل (قوله لكن في شرح
المشرق الخ) فيه أن هذا الكتاب ليس

موضوعا نقل المذهب وإطلاق الحق والشروع برده وذوق العسيلة للثامته موجود
 حكما لا يرى أن الثام إذا وجد البلب يجب عليه القتل وكذا المضي عليه مع أن خروج
 الحق لا يوجب الامع وجود اللذة وماذا لا يوجد ها حكما لانها ربحا صحت وذهل عنها
 ينقل الترم والاعمال وقد تقدم أن المصنوع يجعلها والجنون فوق الاعمال والنوم وحتى
 قلت ورأيت في معراج الدابة ووطء الثامته والمضي عليها يصل عندنا وفي أحد قول
 الشافعي **١٥** ~~حكايا~~ ذكرها في نسخة سقيمة فلتراجع نسخة أخرى ثم لا ينبغي أن نومه
 وانما هو كنومها وانما لها لكن اذا قلنا ان ابلح الشيخ الثاني لا يجعلها لم يمتنع
 و يعمل يلزم أن يكون مثله الثام والمضي عليه وكذا في جانبها ثم على تصوير المضي من
 الاكتفاء بدخول المشقة بظهور الاحلال في الكل فتأمل (قوله وكذا التزويج الثاني)
 كذا في البحر لكن في التمهيد في ذكر الاول والثاني وعزاء عشي مسكين الى الجوى من
 الظهيرة ويبنى أن يراد المرأه ابل هي اول من الاول في العسكرة لان العقد بشرط
 التحليل انما جرى بينهما وبين الثاني والاول ساع في ذلك ومتسبب والمباشر اول من
 التسبب ولقطة الحديث يشمل الكل فان الحمل له يصدق على المرأه ايضا (قوله لم يمتنع
 لعن الحمل والحمل) **١٦** باضافة حديث الى لعن فهو حكاية للمعنى والافظ الحديث
 كافي للفتح لعن الله الحمل والحمل وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بشرط التحليل)
 تأويل الحديث يجعل المعنى على ذلك وأما في مقام الكلام عليه (قوله وان حلت للاول
 الخ) هذا قول الامام وعن أبي يوسف انه يفسد النكاح لانه في معنى الوقت ولا يجعلها
 وعن محمد يصح ولا يجعلها لانه استعمل ما أخره الشرع كافي قتل المورث هداية (قوله
 خلافا لما زعم البرازي) حيث قال تزوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط أن يجامعها
 ويطبقها لصل الاول قال الامام النكاح والشروط جائزان حتى اذا أبي الثاني طلاقها
 أوجب المقاضي على ذلك وحلت الاول **١٧** وهو ما أخذ من روضة الزندوقي قال في النهر
 قال الامام ظهر الدين هذا البيان لم يوجد في غيره من الكتب كذا في الفتاوى وفي فتح
 القدر هذا مما لم يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي أن يقول عليه ولا يحكم به لانه مع كونه
 ضعيفا لثبوت تبعه قواعده المذهب لانه لا شك أنه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد
 وهو ما لا يطل بالشروط القاسدة بل يطل الشرط ويصح فيجب بطلان هذا وان
 لا يعبر على الطلاق **١٨** (قوله أو ما سمعك) أي أو يقول ان تزوجت
 وأمسكت وهذا اذا خافت ما كها مطلقا والاول اذا خافت ما كها بعد الجماع
 (قوله ولو خافت الخ) الاولى وتقول تزوجت الخ لان الحليتين السابقتين سيهما
 انكروا المذكور **١٩** (قوله وقامه في العمدية) حيث قال ولو قال لها تزوجت على
 أن أمرك يبدل فقبلت جاز النكاح ونفسا الشرط لان الأمر انما يصح في الملك وأمضاها
 اليه ولو وجدوا أحدهما بخلاف ما مر فإن الأمر صار بينهما مقارنا لصيرورتها

(وكذا التزويج الثاني) (تحريرا)
 حديث لعن الحمل والحمل
 (بشرط التحليل) كتزويجك على
 أن حلت (وان حلت للاول) لعنة
 النكاح وبطلان الشرط فلا يعبر
 على الطلاق كما حقه الكمال خلافا
 لما زعم البرازي ومن لطيف الجليل
 قوله ان تزوجت وبمسكت أو
 وأمسكت فوق ثلاث مثاقبات
 بان ولو خافت أن لا يطبقها تقول
 تزوجت نفسي على أن أمرك
 يبدل فقبلت وقامه في العمدية

منكرحة ٥١ نهر وقدمناه قبل فصل المشقة والحاصل ان الشرط صحيح اذا ابتدأت
 المرأة اذا ابتدأ الرجل ولكن الفرق حتى فم يظهر على القول بأن الزوج هو الموجب
 تقدم أو تأخر والمرأة هي القابلة كذلك تأمل (قوله أما اذا أضمرنا ذلك) محتمل زفوله
 بشرط التعليل (قوله لا يكره) بل يحمل في قوله سمعنا جميعاً فهستأني عن الخجرات
 (قوله لقصد الاصلاح) أي اذا كان قصد ذلك لا يغير قضاء الشهوة ونحوها واورد
 السروجي ان الثابت عادة كالثابت فصا أي فيصير شرط التعليل كانه منصوص عليه
 في المسند فيكره وأجاب في الفتح بأنه لا يلزم من قصد الزوج ذلك ان يكون معروفاً بين
 الناس انما ذلك عين نصب نفسه لذلك وصار مستترا به ٥١ تأمل (قوله وتأويل
 اللعن الخ) الاولى ان يقول وقيل تأويل اللعن الخ كاهو عبارة البراءة ولا سيما وقد
 ذكره بعد ما مشى عليه المصنف من التأويل المشهور عند علما لقبده تأويل آخر
 وأنه ضعيف قال في الفتح وهذا قول آخر وهو أنه ما جورد ان شرط لقصد الاصلاح
 وتأويل اللعن عنده هو لا اذا شرط الاجرة على ذلك ٥١ قلت واللحن على هذا الجمل
 أظهر لانه كآخذ الاجرة على حسب التيسر وهو حرام ويقر به انه عليه الصلاة والسلام
 عماء التيسر المستعار وأورد على التأويل الاول أنه مع اشتراط التعليل مكره فخرمنا
 وفاعل الحرام لا يستوجب اللعن ففاعل المكره وأولى أقول حقيقة اللعن المشهورة هي
 الطرد من الرقة وهي لا تكون الا للكافرين والنجس على معين لهم لمونه على الكفر بدليل
 وان كان فاسقاً متهوراً كيز يدعي العقيدة بخلاف نصوصها ليس وأى لهب وأى جهل فيصور
 ويخلاف غير المؤمنين كالمسلمين والكافرين فيصور أيضاً لان المراد جنس الظالمين وفهم من
 يموت كافراً فيكون اللعن لبيان ان هذا الوصف وصف الكافرين للتفريق عنه والتصنيف
 منه لا لقصد اللعن على كل فرد من هذا الجنس لان لمن الواحد المؤمنين كهذا الظالم
 لا يجوز وصفه كيف كل فرد من أفراد الظالمين وإذا كان المراد الجنس للظالمين التنفير
 والتصنيف لا يلزم أن تكون تلك المعصية حراماً من الكفار خلافاً لما في اللعن بالكتاب
 فانه ورد اللعن في غيرها كلعن المصورين ومن أتم قوماً وهم كارهون ومن سل خصمه
 أي قتل على الطريق والمرأة الساتة أي التي لا تقصص بديها والمرها أي التي لا تكمل
 والمرأة اذا خرجت من دواها بفراذل زوجها وانما كبح البدون اثرات القبور ومن جلس
 وسط الحلقة وغير ذلك ومنه ما هنا هذا ما ظهري لكن يشكك على منع لعن المؤمنين
 مشروعية اللعان وفيه لعن معين نعم يجاب بأنه معلق على تقدير كونه كاذباً لكنه لا يخرج
 عن لعن معين تأمل ثم رأيت في لعان القهستاني قال اللعن في الاصل الطرد وشرعاً في حق
 الكفار والابعاد من رقة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة البرار ٥١
 وفي لعان البغ فان قلت حمل بشرع لعن الكاذب المؤمنين قلت قال في غاية البيان من
 باب العدة وعن ابن مسعود أنه قال من شامها بته والمباهاة الملاعنة وكانوا يقولون اذا

(أما اذا أضمرنا ذلك لا يكره
 (ولكن) الرجل (ما جورد) قصد
 الاصلاح وتأويل اللعن اذا شرط
 الاجرة كره البراءة)

مطل
 في حكم لعن العاصاة

اختلفوا في شيء منه الله على الكاذب منا قالوا هي مشروعة في زماننا أيضا اه وعين هذا
 قيل ان المراد بالعين في مثل ذلك الطرد عن منازل الزوار لان رحمة العزيز الغفار وقيل
 ان الاشبه ان حقيقة اللعن هنا ليست بقصود قيل القصد اظهار حاسة الحمل بالمباشرة
 والحمل له العود اليها بعد مضايقة غيره وعزاه القهستاني في الكشف ثم قال وفيه كلام
 فتأمل اه ولعل وجهه انه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكروها فخر بما (قوله ثم هذا كله)
 أي كل ما من زوم التحليل بالشروط المارة ذكر اهة التصريح بالشروط (قوله فرع صحة
 النكاح) كذا عبر في النهر والمراد صحته باتفاق الأئمة لاصحته عندنا بقرينة ما بعده
 فافهم وقدمر انه لو كان قاسدا او موقوفا لا يلزم التحليل بل يحل بدونه وان كرهه هل قبل
 دعواه الفساد عندنا لا سقط التحليل لم أره الا ان نعم بأني آخر الباب انه لو ادعى بعد
 الثلاث انه طلقها واحده قبل وانقضت عدتها لا يصح فان وسنا في هذه المسئلة في العدة
 وتأتي هناك الحادثة الفتوى في ذلك فرع احدها (قوله او بمحضرة قاسقين) أي تحقق فسخهما
 والافتقار اليه العدة التي يتكفي منه الشافعي فافهم (قوله يرفع الامر لشافعي الخ) أقول
 الذي عليه العمل عند الشافعية هو ما مره ابن حجر في الصفقة من ان الحاكم لا يحكم
 بفسخ النكاح بالنسبة لسقوط التحليل وذلك أنه ذكر ان الزوجين لو توافقا أو اقاماينة
 بفساد النكاح لم يثقل الثلاث بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى ان يحجم زولهما
 العمل به باطنا لكن اذا علم بهما الحاكم فرق بينهما ثم قال في موضع آخر وحينئذ نكح
 محتلفا فيه فان قلده القائل بفسخه او حكم بهما من ابراهم طلق ثلاثا تعين التحليل وليس له
 تقليد من يرى بطلانه لانه تفتيق لتقليد في مسئلة واحدة وهو يمنع قطعاً وان اتى
 التقليد والحكم لم يحجم لحل نعم تعين انه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه لانه
 يريد بذلك رفع التحليل الذي رتب به باعتبار ظاهر فعله وايضا ففسخ المكاتب يصان عن
 الالفاء لاسيما ان وقع منه ما يصرح بالاعتدائه كالتطبيق ثلاثا اه والذي يحزر
 من كلامه ان الزوج ان علم بفساد النكاح فان قلده القائل بفسخه او حكم بهما كما
 برأه لا يسقط التحليل والاسقاط له بتجديد العقد بعد الثلاث ديانة واذا علم به الحاكم
 فرق بينهما ولو ادعى عدم التقليد لم يصدق الحاكم واذا علمت ذلك علمت انه لا فائدة في قول
 الشارح تعال فيه يرفع الامر لشافعي اذ لا يحكم الشافعي بسقوط التحليل ولا يقبل
 ما يسقطه لكن قال ابن قاسم في حاشية الصفقة ان له تقليد الشافعي والعقد لا يحمل لان
 هذه قضية أخرى فلا تعقب ما يحكم بهمة التقليد الاول كما اه قلت لكن هذا
 في البداية لما علمت من ان الحاكم يفرق بينهما اذا علم به لان التحليل حق الله تعالى نعم صرح
 شيخ الاسلام ذكره في شرح منبهه بأن الزوجين لو اختلفا في المسمى ومهر المثل واقتبت
 بينهما فساد ثبت مهر المثل وسقط التحليل تعا اه لكن استظهر ابن حجر عدم
 سقوطه والله اعلم فان قلت يمكن الحكم به عندنا على قول محمد باشرط الولي قلت لا يمكن

ثم هذا كله فرع صحة النكاح
 الاول حتى لو كان بلا ولي بل بعدارة
 المرأة ويلفظها او بمحضرة قاسقين
 ثم طلقها ثلاثا أو راد عليها بلا زوج
 يرفع الامر لشافعي

مطلب
 في حاشية اسقاط التحليل بحكم
 شافعي بفساد النكاح الاول

في زمانه خلاف المعتدي في المذهب والقضاء ما مودون بالحكم باصم الاقوال على أنه
 نقل في التاتارخانية أن شيخ الاسلام هل يصح القضاء به فقال لا أدري فان محمداً وان
 شرط الولي لكنه قال لو طلقها ثم أراد أن يتزوجها فاني أكره لذلك اه أي فان لفظ
 أكره قد يستعمل من المجهول في الحرام (قوله ففرض به) أي يجعلها الاول وقوله ويطلق
 النكاح عطف سبب على سبب فان قضاء سلطان النكاح الاول سبب لجلها بالزوج
 آخر اه ح وانما ذكر القضاء التصريح بالحادة الخلافية كالجمع عليها ط وقد منى باب
 التعليق ما ينبغي استدراكه هنا ولا تصدق القرب العهدية (قوله اه في القائم والا في
 لافي المتقضي) عبارة البرازية على ما في النهر وبه لا يظهر ان الوطى في النكاح الاول كان
 سرا ما وان في الاول ادخيلان القضاء اللاحق كدليل التسع يعمل في القائم والا في
 لافي المتقضي اه أي لان ماضي كان ميمعنا على اعتقاد الحل فقلنا المذهب صحيح وانما
 يلزمه العمل بخلافه بعد الحكم المائم كالتنسخ حكم الى آخر لا يلزم منه بطلان ماضي
 ومثله ما لو تقرر رأي المجهول وكذا الوفا حتى فلم يوصل به الظاهر ثم صارنا فاصعد
 دخول وقت العصر يلزمه إعادة الوضوء بالنية دون ما صلا به (قوله فاقول لها) كذا
 في البحر وعبارة البرازية ادعت أن الثاني جامعها وانكرا لجامح حلت الاول وعلى القلب
 لا اه ومثله في الفتاوى الهندية عن الخلاصة ويصالح بقوله وعلى القلب لاما في القبح
 والبحر ولو قالت دخل في الثاني والثاني من كرها لمعتبر قولها وكذا في العكس اه قاتل
 (قوله فاقول له) أي في حق الفرقة كانه طلقها لافي حقها حتى يجعلها نصف المسمى
 أو كذا فان دخل بها بحر (قوله والزواج الثاني) أي نكاحه نهر (قوله مادون
 الثالث) أي يهدم ما وقع من الطلقة والطلقتين فيجعلها ما كان لم يمسكها وما قبل
 ان المراد أنه يهدم ما بقي من الملك الاول فهو من سوء التصور كانه عليه الهندي أفاده
 في النهر (قوله أي كايهدم الثالث) تفسير بقوله أيضا (قوله لانه أخ) جواب عما
 قاله محمد من أن قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره يجعل غاية لانتفاء الحرمة الغليظة
 فيه منها والجواب أنه اذا هدمها يهدم ما دونها بالاولى فهو مما ثبت بدلالة النص وغام
 صاحب ذلك في كتب الأصول وقولها مروي عن ابن عمر وابن عباس وقول محمد
 مروي عن عمرو وعلى وأبي بن كعب وعمران بن الحصين كما في القبح (قوله وهو الحق)
 ليس هذا في عبارة القبح بل ذكره في النهر يرويه في النهر وعبارة القبح بعد ما أطال
 في الكلام من الجانبين فظهر أن القول ما قاله محمد وباقي الائمة الثلاثة ولقد صدق قول
 صاحب الأسرار ومثله يخالف فيها كما را الحصابة يعوز فقها ويصعب الخروج منها
 (قوله وأقره المصنف كغيره) أي كصاحب البحر والنهر والمقدمي والشربيلاني
 والرملي والجوي وكذا اشار في النهر بالحق ابن أميراج لكن المتن على قول الامام
 وأشرفي متن الحق الذي ترجمه ونقل ترجمه العلامة فاسم عن جماعة من اصحاب
 الترجيع ولم يعرج على ما قاله شيخه في القبح وكذا لم يعرج عليه في مواهب الرحمن مع أنه

فقد مضى به وبطلان النكاح أي
 في القائم والا في لافي المتقضي
 برأية وفيها قال الزوج الثاني
 كان النكاح فاعدا أولم أدخل
 بها وكذبته فاقول لها ولو قال
 الزوج الاول ذلك فاقول له أي
 في حق نفسه (والزوج الثاني
 يهدم بالبحر) فاولم يدخل لم يهدم
 اتفاقا قسمة (مادون الثالث أيضا)
 أي كايهدم الثالث اجماعا لانه
 اذا هدم الثالث فما دونها أولى
 خلافا لمحمد فيمن طلق دونها
 وعادت اليه بعد آخر عادت بثلاث
 لوسرة وتبين لو أمة ويهدم محمد
 وباقي الائمة بجانبه وهو الحق فصح
 وأقره المصنف كغيره (ولو اخبرت
 مطلقة الثالث

مطلب
 مسألة الهدم

كثيرا ما يتبع صاحب الفسخ في ترجمته (قوله بعض عدته) أي الزوج الأول أسند
 العدة اليه لانه سبها نهر والا فالعدة للطلاق (قوله وعدة الزوج الثاني) ليس
 المراد انهما قالت مضت عدتي من الثاني فقط بل قالت تزوجت ودخل بي الزوج وطلقني
 وانقضت عدتي كاذ كرمي الهداية لان قولها مضت عدتي لا يشهد ما ذكره لرجوعها
 بالخلوة ويجزئها لا تفعل ومن ثم قال في النهاية انما ذكر في الهداية اخبارا ميسر لا انها
 لو قالت حلفت فتزوجها ثم قالت لم يكن الثاني دخل بي ان كانت عالة بشرائط الحل
 لم تصدق ولا تصدق وبما ذكره ميسر لا تصدق في كل حال وعن السرخسي لا يجعله
 ان يتزوجها حتى يستفسر حال اختلاف الناس في حلها ويجزئ العدة ومن الاحم القضي
 لو قالت تزوجني فاني تزوجت غيرك وانقضت عدتي ثم قالت ما تزوجت صدقت الآن
 تكون اقرب بدخول الثاني اه لانها غير متناقضة بجعل قولها تزوجت على المصدق
 وقولها ما تزوجت معناه ما دخل بي فاذا اقربت بالدخول ثبت تناقضها كما اقاده في الفسخ
 وما في تمامه (قوله ان يصدقها) لانه ما من المعاملات لكون البضع مقبوما عند
 الدخول او البائات تعلق الحل به وقول الواحد مقبول فيما درر (قوله ان غلب
 على ظنه صدقها) اثاره الى ان عدتها ليست شرطا ولهذا قال في البدائع وكأني
 الحاصكم وغيرهما بالاس ان يصدقها ان كانت ثقة عندها ووقع في قلبه صدقها اه
 وكذا لو قالت منكوسة فجل لا خر طلق زوجي وانقضت عدتي جائز صدقها اذا
 وقع في ظنه عدلة كانت أم لا ولو قالت نكاحي الاول فاسد لا ولو عدلة كذا في الزاوية
 بحر (قوله واقل مدة عدته عنده) أي عند الامام وهذا بيان لقوله والمدة تحتمله فلا
 احتمال فيما دون ذلك (قوله بعض) متعلق بقوله عدته وهذا أولى مما قيل أي بسبب
 كون المرأة حائضا فانهم واحترزه عن العدة بالاشهر في حق ذوات الاشهر فان عدتها
 ليس لها أقل وأكثر بل هي ثلاثة أشهر لو حرة ونصفها الوأمة (قوله شهران) أي
 شتون يوم عنده لانه يجعله مطلقا في أول الطهر حذرا من وقوع الطلاق في طهر وطى فيه
 فيحتاج الى ثلاثة اطهار بخمسة واربعين وثلاث حيض بخمسة عشر رجلا للطهر على أقله
 والحيض على وسطه لان اجتماع أقله ما في مدة واحدة نادر وهذا على تخريج محمد لقول
 الامام اتاح لي تخريج الحسن فيصليه مطلقا في آخر الطهر حذرا من تطويل العدة عليها
 فيحتاج الى طهرين بثلاثين وثلاث حيض بثلاثين رجلا للطهر على أقله والحيض على
 أكثره ليعتدلا يحتاج الى مثالي في عدة الزوج الثاني وزيادة طهر على تخريج
 الحسن قصته في ما في خمسة وثلاثين يوما وعلى تخريج محمد في ما في عشرين يوما اه
 فأما ح قلت والمراد بزيادة الطهر هو الطهر الذي تزوجها فيه الثاني وطلقها في آخره
 لكن يلزم على هذا التخريج وقوع الطلاق في طهر وطى فانه اذا لم ين دخولها تأمل
 وهذا يؤيد تخريج محمد (قوله ولأمة أربعين) عطف على محذوف كأنه قال طهرة
 شهران ولأمة أربعين يوما أي على تخريج محمد طهران بثلاثين وحيضة ان بعشرة وعلى

بعض عدته وعدة الزوج الثاني
 بعد دخوله (والامة قصته بزيادة)
 أي الأول (ان يصدقها ان غلب
 على ظنه صدقها) وأقل مدة عدته
 عند بعض شهران ولأمة أربعين يوما

بخرج الحسن خمسة وثلاثون ومائة بخرج محمد خمسة وعشرين ومائة بخرج الحسن وتمام التفصيل
 وحكاية الخلاف في التبيين ح (قوله ما لم تدع السقط) أي من الزوج الأول لأنه يمكن
 استقامتها في يوم الطلاق فتعفى عنه تها بما دعاؤه من الثاني فلا يضمن أن يعفى عليه
 فمن يمكن أن يستين فيه بعض خلقه وحتى قلت وكذا الوادعة من الأول لا بد أن يكون
 منه وبين عقد الأول مدة أربعة أشهر (قوله كالمز) أي في أول الباب سبني (قوله
 ولو تزوجت الخ) قال في الفتح وفي التقاريق ولو تزوجها ولم يسألها ثم قالت ما تزوجت
 أو ما دخل في صدقت إذ لا يعلم ذلك إلا من جهتها واستشكل بأن أقدمها على النكاح
 اعترافاً منها بعينه فكانت مناقضة فنفى أن لا يقبل منها كالأقوال بعد التزوج بها
 كنت مجوسية أو مرتدة أو معتدة أو منكوبة الغير أو كان العقد بغيرهم ود ذكره
 في الجامع الكبير وغيره بخلاف قولها لم تنقض علق ثم رأيت في الخلاصة ما وافق
 الأشكال المذكور قال في الفتاوى في بابها لما طو قالت بعد ما تزوجها الأول ما تزوجت
 بأخر فقال الزوج الأول تزوجت بأخر ودخل بك لتصدق المرأة اه ما في الفتح
 أقول قديراً في الأشكال بأن المطلقة ثلاثاً قام فيها المانع من إيراد العقد عليها ولا يزال
 الابعود وجو شرط الحل وذلك بأن تخبر بأنها تزوجت بعده ما تحرد دخل بها وانقضت
 عدتها والمدة تحتملها وتخبر بأنها سحلت لبعيها عالمة بشرائط الحل على ما مر من التهاية
 لحنثها لا يقبل قولها لتناقض أمادون ذلك فيقبل ولا تناقض لاحتمال ظن الحل بمجرد
 العقد ولأن أقدمها على العقد بدون تفسير لا يزال به المانع فلم يكن اعترافاً ولذا قال
 السرخسي لا يضمن استفسارها ويؤيده ما مر من الفضلي أيضاً وهذا بخلاف
 قولها كنت مجوسية الخ فإنها حين العقد لم يقم مانع من إيراد العقد عليها فمع العقد
 فلا يقبل أخبارها بما يتأنيق لتناقضها فإن مجرد أقدمها على العقد اعترافاً بعدم مانع
 منه فإذا ادعت ما يتأنيق لم يقبل وما مر من الفتاوى محمول على ما إذا تزوجها بعد
 ما فسرت أو في قبائين كلامهم وفي البرازية تزوجت المطلقة ثم قالت للشاوي تزوجتني في
 العدة أن كان بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح
 الثاني فاسداً وإن أكثر لا وضع الثاني والأقدم على النكاح أقرار ببعض العدة لأن
 العدة حتى الأول والنكاح حتى الثاني ولا يجهضان فدل الأقدم على المضي بخلاف
 المطلقة ثلاثاً إذا تزوجت بالأول بعده ثم قالت تزوجت بك قبل نكاح الثاني حيث
 لا يكون أقدمها لدليل على أصابة الثاني ونكاحها قالت المطلقة ثلاثاً تزوجت غيرك
 وزوجها الأول ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم كن تزوجت فان لم تكن أقربت بدخول
 الثاني كان النكاح باطلاً وإن كانت أقربت به لم تصدق اه وهذا مؤيد لما قلنا من
 الفرق والتوفيق وبالله التوفيق وبما تقر به ظاهر كلام الشارح والظاهر أنه
 تابع ما جئت في الفتح (قوله وفي البرازية الخ) اقتصر على بعض عبارة البرازية

ما لم تدع السقط كالمز ولو تزوجت
 بعد مدة قصته ثم قالت لم تنقض
 علق أو ما تزوجت بأخر لم تصدق
 لأن أقدمها على التزوج دليل الحل
 وعن السرخسي لا يجعل تزوجها
 حتى يستمرها وفي البرازية قالت
 طلقني ثلاثاً ثم أرادت تزويج
 نفسها منه ليس لها ذلك أصرت
 عليه أم أكذبت نفسها

مطلب
 الأقدام على النكاح أقرار ببعض
 العدة

تبع البصر وهو غير مرضي ونظام عبارتها هكذا ونص في الرضا على أنها اذا قالت هذا
 ابني رضا عا وصرت عليه ان تزويجها لان الحرمة ليست اليها فالواو به يخفى في جميع
 الوجوه اه ومقتضاها ان المقتضى به ان لها ان تزويج نفسها منه هنا وهذا ما تقدمه الشارح
 في آخر الرضا بقوله ومقتضى الخ وقدمنا ان ما ذكره الشارح هناك نقله في الخلاصة من
 الصدوق الشهيد بلفظ وقوله دليل على أنها لو ادعت الطلاق الثلاث وانكر الزوج حل لها
 ان تزويج نفسها اه وعلمه في التبر بان الطلاق في حقها ما يصح لامتثال الرجل به
 نعم رجوعها اه أي صح في الحكم ما في الديانة لو كانت عالمة بالطلاق فلا يحصل وبما
 قرناه علم ان ما تقدمه الشارح منقول لا يثبت عنه فانهم (قوله أنه طلقها) أي ثلاثا
 لان مادونها يمكن فيه تجديد العقد الا اذا كان ينكر (قوله لها قتله بدوام) قال في المخطط
 ويخفى لها ان تقتدي بماله او تهرب منه وان لم تقدر تقتل حتى علم أنه يجر بها ولكن
 يخفى أن تقتله بالدوام وليس لها ان تقتل نفسها وان قتله بالاكتساب القصاص اه بصر
 (قوله فالاعثم عليه) أي وحده ويخفى تقييده بما اذا لم تقدر على الاقتداء او الهرب (قوله
 وان قتله الخ) أفاد اباحة الامرين ط (قوله لو غابا) غام عبارة البرازية وان كان
 حاضرا لان الزوج ان أنكر استحباب القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء بها الا بحضور
 الزوج اه (قوله والصحيح عدم الجواز) قال في القنية قال بعض البديع والحاصل
 أنه على جواب شمس الاثمة لا وزجسدي وبهم الدين النسبي والسبب في جماع وأي
 حامد والسرخصي يحمل لها ان تزويج زوج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب
 الباقر لا يحمل اه وفي الفتاوى السراجة اذا أخبرها بقاء الزوج طلقها وهو غائب
 وسعها ان تعتد وتزوج ولم يقبده بالديانة اه هكذا في شرح الوجانية قلت هذا تأييد
 لقول الاثمة المذكورين فانه اذا حل لها التزوج باخبار بثقة فيحل لها التصلب هنا بالاولى
 اذا سمعت الطلاق أو شهد به عدلان عندها بل صرح جوابان لها التزوج اذا آناها كتاب
 منه بطلاقها ولو لم يدع بثقة ان غلب على ظنها أنه حق وظاهر الاطلاق جواز في القضاء
 حتى لو علم بها القاضي بتركها فتصح عدم الجواز هنا مشكل الا أن يحصل على القضاء
 وان كان خلاف الظاهر قائل ثم مطلقا وهو مقيم معها يباشرها معاشرته الا لزواج
 ليس لها التزوج لعدم انقضاء عدتها منه كما سألني سانه في العدة (قوله لا يحمل له قتلها)
 ينبني جريان الخلاف فيه بل القول بقتلها هنا أقرب من القول بقتلها في غير ذلك لانها
 ساحرة والساحر يقتل وان تاب تأمل (قوله ومثل لقتله الخ) نقل في التاتريخية أيضا
 القول الاقول بقتله من الشيخ الامام أبي القاسم وشيخ الاسلام أبي الحسن مطاب من حجة
 والامام أبي شجاع ونقله عن فتاوى الامام محمد بن الوليد السمرقندي عن عبد الله بن
 المايطة عن أبي حنيفة ونقل أيضا ان الشيخ الامام نجم الدين كان يحكي قول الامام أبي
 شجاع ويقول انه رجل كبير ولم يسمع أحدا كبيرا يقول ما يقول الا من سمعه قالوا فاحتمد على

(سمعت من زوجها أنه طلقها)
 ولا تقدر على منعهم من نفسها)
 الا يقتلها (لها قتله) بدوام خوف
 القصاص ولا تقتل نفسها وقال
 الاوزجسدي تزويج الامر القاضى
 فان حلف ولا يشترط فالاعثم عليه
 وان قتله فلا شيء عليها والبائن
 كالثلاث برزاية وفيما سألنا أنه
 طلقها ثلاثا لها التزوج با خبر
 للتصلب لو غابا انتهى قلت يخفى
 ديانة والصحيح عدم الجواز قنية
 وفيها قول يقدر هو أن يقتل عنها
 ولو غاب صرحته وورثه اليها لا يحمل
 له قتلها ويحده عنها جهده (وقيل
 لا) قتلها فائدة الاستيعاب (وبه
 يفتى) كافي التاتريخية وشرح
 الوجانية عن المخطوط أي والا ثم
 عليه كما مر (قال بعد) أي بعد
 طلاقه ثلاثا (كان قبلها طائفة
 واحدة)

قوله اه وبه انه قول معتد ايضا (قوله وانقضت عدتها) انما قال ذلك لتبصر اجنبية لا يلحقها الطلاق الثلاث اقول وهذا اذا لم يكن انقضاء العدة معروفا بالمسند كره الشارح في آخر العدة عن القنية ايضا طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ونقض عدتها فلم يضرها ما علموا عند الناس لم تقع الثلاث والافتقار ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبين بعد انكاره فلو برهن أنه طلقها قبل ذلك بمدة طلقه لم يقبل اه (قوله لا أخذ بالثلاث) لأن اقدامه على الطلاق يدل على قيام العدة وطلاق ثلاثا على اقراره واحتياط ط والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب الايلاء) •

(قوله) مناسبة البيونة ما لا أي مناسبة كره هذا الباب عقب باب الرجعة مذكروه في البصر من أن الايلاء واجب البيونة في ثلثي الحال كالطلاق الرجعي اه ويحتمل أن المناسبة للبائن المذكور آخر باب الرجعة في قوله ويشكح مباته الخ لكن فيه أن المطلوب ابداء المناسبة بين كل باب وما قبله والبائن ذكر في باب الرجعة استطرادا فافهم (قوله) هو لغة البين وبجمله ألا يا وفعله أي يولي الايلاء كسر بـ أعطى فتح (قوله) وشرا الخلف الخ) يشعل التعليق بما يشق فانه يسمى يمينا كما تقتضاه في باب التعليق ولهذا قال في الفتح وفي الشرع هو العين على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر فساعد الله تعالى أو يخلق ما يستحقه على القربان قال وهو أوفى من قول الكثر الخلف على ترك قربانها أربعة أشهر لأن مجرد الخلف يصدق في شعوان وطئته فلفقه على أن أملى ركعتين أو أغزو فانه لا يكون بذلك موليا لأنه ليس بما يشق في نفسه وان تعلق اشتقاقه بعارض ذميم من النفس من الجبن والكسل اه وهذا وارد على المصنف وما أجاب به في الضرورة في النهر وشرح المقدسي (قوله على ترك قربانها) أي الزوجة حالا وما لا كقوله لاجنبية ان تزوجتك فواقه لا أقربك لأن المعتبر وقت تعيين الايلاء كما يأتي فلا حاجة الى قول ابن كمال انه لا بد من أن يقال في التعريف حاصل في النكاح أو مضافا اليه على أن ذلك كما قال في النهر بشرط وأن الشروط خروجهما من التعريف اه ودخل في الزوجة حالا معتدة الرجعي ومألو أي من زوجته الحرة ثم بانها بطلقة ثم مضت مدة الايلاء وهي معتدة فانه يقع عليها أخرى كما سيأتي وأورد عليه القهستاني ما في المناسبة لولا أي من زوجته الامة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع اه قلت يجب أن يشراها فسخ للعقد فكأنها لم تكن زوجة وقته أو بان الشرط بقائه الزوجية أو أثرها كالعدة ولا عدة هنا كما لو مضت عدة الحرة قبل المدة ودخل أيضا الصغيرة ولو لا قوطا وقديا القربان أي الوطء لانه لو حلف على غيره كوا الله لا يمسن جلدي جلدة أو لا أقرب فراشك ويهو ذلك ولم يوا الوطء لم يكن موليا كما يأتي (قوله مدته) أي الآتي ساقها (قوله ولو قضا) تعميم لفاعل المصدر وهو قربانها ذكره هنا وان صرح به المصنف بعد إشارة الى دخوله في التعريف على قول الامام لعدة حلقه

وانقضت عدتها وصديقته
المرأة (في ذلك لا يستدان على
المذهب) المتقبة كما لو لم تصدقه
هي وقيل يستدان ولو طلقها ثنتين
قبل النكاح ثم قال كنت طلقتهما
قبلا واحدة أخذ بالثلاث
• (باب الايلاء) •
مناسبة البيونة ما لا (هو) لغة
البين وشرا (الخلف على ترك
قربانها) مدته ولو قضا

وان لم يلزمه الكفارة كما يأتي فافهم (قوله والمولى) بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من
 آلى (قوله الابن) مشتق يلزمه الشرط كونه متقافا نفسه كالخمر وضوءه كما يأتي فخرج
 غيره كالغزو وصلاوة كعتين وان عرض اشفاقه لغيره أو كسل كما رجع الفصح ومن المشرق
 الكفارة وأورد في الصرايلاء الذي يتابعه كفارة كوالله لا أقربك فانه يصح عند الامام
 بلا لزوم كفارة وما اذا قلنا لثلاثة الاربع واقه لا أقربك فانه يمكنه قربان ثلاث منهن بلا
 شيء يلزمه وأجاب عن الاول بما في الكافي من أنه ما خلا من حنث لمسه بدليل أنه يحلف
 في الدعوى بالله العظيم ولكن منعه من وجوب الكفارة عليه مانع وهو كونها عبادة
 وهو ليس من أهلها قلت والجواب عن الثاني أن الابل لا يقع على جمل الاربع لأعلى
 ببعضه ولذا لم يحث بقربان البعض لأنه غير المألوف عليه بل بعضه ~~كما~~ فأدله شرح
 الهداية فهو كقوله لا أكلم زيدا وعرا لا يحث بأحدهما ما يكلم الآخر وفي البدائع
 لو قال لأمر أنه وأخته واقه لا أقربكما لا يكون مولى من أمر أنه حتى يقرب الأمة اه أي
 لا بشرط الحنث قرباها فلا يحث بقربان احدهما لكن اذا قرباها فانه شرط البر بالبيع
 عن قربان الثانية فان كانت الثانية هي الزوجة صار مولى منها ومقتضاه أنه لو قرب الثلاثة
 في المسئلة الحارة صار مولى من الرابعة (تنبيه) لو حلف على ترك قربانها بعقوبته ثم
 باعه أو مات العبد سقط الابلاء لأنه صار بحال لا يلزمه شيء بقربانها فلو عاد إلى ملكه بعد
 البيع قبل القربان عاد حكم الابلاء بدائع (قوله الامتنع كقر) اشارة الى ما مر من
 الكافي (قوله ودكته الحلف) أي الحلف المذكور (قوله بكونها منكوبة)
 أي ولو حكما كعتة الرجعي كما تقدمناه ونحل ما لو بانها بعده ثم مضت مدة في العدة
 كما مر به علم أنه لا يسل بالابانة بمادون الثلاث خال في البدائع والابل لا يعتد في غير
 الملك بشدة اذ وان كان يقي بدون الملك اه فخرجت الاجنبية والمائة كما سأتى وكذا
 الامه والمذبة وأم الولد لقوله تعالى للذين يؤمنون من نساءهم والزوجة هي المملوكة ملك
 النكاح كافي البدائع (قوله ومنه) أي من كونها منكوبة وقت تعذيب الابلاد ان
 تزوجتك فواقه لا أقربك لان المعلق بالشرط كالتجيز عند وجود الشرط ففي منكوبة
 وقت التجيز ح (قوله ثم تزوجها) أي بعد ما وقع عليه الطلاق المعلق وقوله لمز
 كفارة الخ معناه بث حكم الابلاد وعمل علمه من لزوم الكفارة بالقربان في المدة ووقوع
 البائن بترك القربان وهذا لأنه لما قل الابلاد والطلاق على الترتيق نزل امرتين فنزل
 الابلاد قبل البيونة ونزل الطلاق عقبه وبات به لأنه قبل الدخول وبقول الملك لا يسل
 حكم الابلاد فاذا تزوجها في مئة عمل عمله أما لو قسم الطلاق على الابلاد بطل حكمه عند
 الامام لأنه ينزل عقب البيونة والابلاد لا يعتد في غير الملك كما أفاده في الجرف باب
 التعليق بقوله لو قال ان تزوجتك فانت طالق وأنت على كظهر أمي وواقه لا أقربك ثم
 تزوجها وقع الطلاق وبلغ الظهار والابلاد معناه أنه ينزل الطلاق أو لا قصير مائة

(والمولى هو الذي لا يمكنه قربان
 امرأته الابن) مشتق (يلزمه)
 الامتنع كقر ودكته الحلف (وشرطه)
 محبة المرأة بكونها منكوبة
 وقت تعذيب الابلاد) ومنه ان
 تزوجتك فواقه لا أقربك ولو زاد
 وأنت طالق ثم تزوجها لمز كفارة
 بالقربان وقع بائن بتركه

وعندهما يترن جعاً ولو آخر الطلاق فترجها وقع وصح الظاهر والابلاء ٨١ فافهم
 (قوله وأهلية الزوج للطلاق) فأذا اشتراط العقل والبلوغ فلا يصح ابلاء الصبي والمجنون
 لأنهم ليسوا من أهل الطلاق ويصح ابلاء العبد بما يتعلق بالمال مكان قربتك في
 صوم أو حج أو عسرة أو امرأتي طالق فان حنثت به الجزأ أو واثقه لا أقربك فان حنث
 لزمه الكفارة بالصوم بخلاف ما يتعلق بالمال مثل فعل عتق رقبة أو أن أنه ذك بكذا لأنه
 ليس من أهل ملك المال بدائع (قوله فصح ابلاء الذي) أي عنده لا عندهما لكن كل من
 القولين ليس على إطلاقه لأن ابلاء ما هو قربة محضة كاللحم لا يصح اتصافاً وبالإلزام
 كونه قربة كالعق بصر اتصافاً وبالعق كقارة كواقه لا أقربك بصر عنده لا عندهما
 كالحج والبر وغيره (قوله بغير ما هو قربة) أي محضة احتزبه عن فهو الحج والصوم كما
 علمت (قوله وفائده الخ) أي أن تصح ابلاء الذي وإن لم يلزمه الكفارة بالحنث ففائدة
 وهي وقوع الطلاق بقرابة في المدة (قوله ومن شرائطه الخ) ومنها أن لا يقيد بكان
 لأنه يمكن قربانها في غيره وأن لا يجمع بين الزوجية وغيرها كما منه أو أجنبية لأنه يمكن قربان
 امرأته وحدها بلا زوم شيء كالمز وأما اشتراط أن لا يقيد بزمان فغير صحيح لأنه إن أريد
 بالزمان مدة الإيلا خلاص نفسه وإن أريد بقى مادونه فهو ما زاده الشارع فافهم فم
 يشترط أن لا يستثنى بعض المدة مثل لا أقربك سنة أو ما على تفصيل فيه سيأتي وأن
 يكون المتع عن القربان فقط لما في الوالوجية لو قال إن قربتك أو دعوتك إلى القرائش
 فانت طالق لا يصبر وليس لأنه يمكنه القربان بلا شيء يلزمه بأن يدعوها إلى القرائش فيصت
 ثم يقر بها في المدة ٨١ (قوله وحكمه) أي الحينوي أما الأخرى فالاثم إن بقى إليها كما
 يفيد قوة تعالى فان فاؤا فان الله عقور وجه وصرح القهستاني عن التقبيل أن الإيلاء
 مكروه وصريحوا أيضاً بان وقوع الطلاق ببعض المدة جواز لعله لكن ذكر في الفقه أول
 السبب أن الإيلاء لا يلزمه الحصة إذ قد يكون رضاهم لغيره على الولد وعدم موافقة
 من أجهاد وهو فستفان عليه لقطع بلاب النفس (قوله ولم يطأ) عطف تفسيره والمراد
 بالوطأ حقيقة عند القدرة وما يقوم مقامه كالقول عند البهر فالمراد لم يقب أي لم يرجع
 إلى ما حلف عليه (قوله والكفارة أو الجزاء) بالعطف بأو في بعض النسخ بالواو موافقاً
 لما في الدرر وشرح المصنف وهي بمعنى أولان المراد بيان نوعيه بقربة قوة الاتي في
 الحلق بالله تعالى وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء أي المعلق عليه كاللحم والعق
 والطلاق ونحو ذلك ويمكن حمل الواو على معناها الذي يمكن اجتماع الكفارة والجزاء في نحو
 واقه لا أقربك وإن قربتك فعلي حج كذا قيل وفيه أنه لا أن يجب بالحنث في أحدهما
 الصكارة وفي الآخر الجزاء وإن وقع عند البر طلاق واحد بدليل ما قالوا في واقه
 لا أقربك إذا كثره ثلاثاً لم يترتاً كدائه أي بمان ثلاثة يجب لكل كفارة ويقع بها طلقة
 واحدة كما سيأتي آخر الباب فافهم (قوله إن حنث بالقران) أي الوطأ حقيقة فلا

(وأهلية الزوج للطلاق) وعندهما
 لكفارة (فصح ابلاء الذي) بغير
 ما هو قربة وفائده وقوع الطلاق
 ومن شرائطه عدم النقص من
 المدة (وحكمه) وقوع طلاقاً بآية
 أن (ب) ولم يطأ (و) لزوم (الكفارة
 أو الجزاء) المعلق (إن حنث)
 بالقران

يحتمل في ما بالسان عند الجز عن الوط لانه غير الموقوف عليه ولو وطئ بعد في المدة حث
 كما ساقى (قوله أربعة أشهر) لا خلاف أنه ان وقع في غرة الشهر اعتبرت مدة بالاله ولو
 وقع في بعضه فلا ريب عن الامام وقال الثاني تصير بالايام وعن زفر اعتبار أربعة أشهر
 بالايام والشهر الثاني والثالث بالاله ويكمل أيام الشهر الا قبل بالايام من أول الشهر الرابع
 نهر عن البدائع (قوله وللازمة شهران) بهم ما لو كان زوجهما اولوا اعتقت في اثنا
 المدة بعد ما طلقت انتقلت الى مدة الحرائر نهر ومثله في البدائع (قوله فلا يلايه) أى
 في حق الطلاق بدائع أى لا في حق الحث فلو طال الحرة واقعه لا أقرب من شهرين ولم يصر بها
 فيها لم تطلق ولو فرجها فيه ما حث (قوله وسببه كالسبب في الرجعي) وهو الذي
 من قيام المشاجرة وعدم الموافقة نهر ومثله في شرح درر المعار وكما تنص الرجعي
 لكونه أشبه في السنونة ما لا على ما مر تأمل (قوله صريح وكناية) وقيل ثلاثة صريح
 وما يجري مجراه وكناية فالصريح لفظان الجماع والتك اما القران والمباذعة والوطء
 فهي كآيات تجري مجرى الصريح قال في الفتح والاولى حصل الكل من الصريح لأن
 الصراحة منطوقة ببادر المعنى لقلبة الاستعمال فيه سواء كان حقيقة أو مجازا لا بالتحقيق
 والالوجب كون الصريح لفظ النكاح فقط وفي البدائع الانتقاض في البكر مجرى
 مجرى الصريح اه وساقى ألقاظ الكتابة وفي البحر لو ادعى في الصريح أنه لم يرض
 الجماع لا يصح قضاؤه وصحة قضاؤه والكتابة كل لفظ لا يوجب القهر معنى الوفاق
 منه ويحتمل غير ولا يكون ابلاء بلاية ويدين في القضاء (قوله فمن الصريح الخ) ذكر منه
 أربعة ألقاظ وأشار الى أنه يفتى غيرها فان منه قوله للبكر لا تنكح كما مر وفي المتن لا أمام
 معك ابلاء بلاية وكذا لا يمس فرجى فرجك وهذا يخالف ما في البدائع من أن لا أيت
 معك في فراش كناية وما في جوامع الفقه من أنه لو قال لا يمس جلدي جلدة لا يصبر ولما
 لا يمكن أن يلفظ ذكره بشئ أفاده في الفتح وظاهر ما في الجوامع أنه ليس صريحا ولا كناية
 قلت والتي يظهر ما في المتن من أن القتلين من الصريح لما عرفت من أن الصراحة
 منطوقة ببادر المعنى والتبادر من قولك فلان نام مع زوجته هو الوطء نعم لا يتبادر ذلك
 من قولك بات معها في فراش وتبنى الخالقة في مسئلة المس وما ذكر من الامكان لا ينافي
 التبادر والكرم أن تكون المباذعة كذلك لان معنى وضع البضع على البضع أى الفرج
 فيمكن أن يقال لا يأنه منه الجماع وكذا الانتقاض أى ازالة البكارة يمكن بأصبع وقبضها
 تأمل (قوله لو طال واقعه الخ) قيد بالقسم لانه لو طال لا أقرب ولم يسل واقعه لا يكون
 مولدا ذكر الاستصحابي مجرى أى لانه لا يضمن لزوم ما شئ (قوله وكل ما يعتقده العين)
 كل مبتدأ حذف خبره تقديره كذلك قال في البحر وأراد بقوله واقعه ما يعتقده العين
 كقوله ناقة وعظمه الله وجلاله وكبريائه فخرج ما لا يعتقده كقوله وعلم الله لا أقرب
 وعليه غصب الله تعالى وضبطه ان قربك اه ط (قوله لا أقرب) أى بلايان مدة

(و) المدة (ألقاظ العترة بأربعة أشهر
 وللازمة شهران) ولا حد لا كرها
 فلا يلايه مطلقه على أقل من
 الاقلين وسببه كالسبب في الرجعي
 وألقاظه صريح وكناية
 فمن الصريح (لو طال واقعه) وكل
 ما يعتقده العين (لا أقرب)

أنا راى أنه كالمؤقت بحدّة الإيلاء لأن الإطلاق كالتأبد وبنده لو حصل له غاية لا يبرح
وجوده فى مدة الإيلاء كقوله فى رجب لا أقرب بك حتى أصوم المحرم وكقوله الذى مكان
كذا أوحى قطعى ولدك وينهما أربعة أشهر فأكثر ولو أفل لم يكن موليا وكذا حتى
تطلع الشمس من مغربها أوحى يخرج الدابة أو الدجال استخصنا لآله فى العرف للتأبد
وكذا ان كان يبرح وجوده فى مدته لكن لا يتصور بقاء النكاح معه كمن عوفى أو أموت
أو أخطفك ثلاثا أوحى أملاكك أو أملاك شخصائك وهى أمة وان تصور بقاء وكفى اشتريك
لا يكون موليا لأن مطلق الشراء لا يزل النكاح لانه قد يشترطها الفسوخ ولو زادنا نفسى
فكذلك لانه قد يكون الشراء فاسدا لا يملك إلا بالقبض حتى لو قال لنفسى وأقبضك
كان موليا نصير تقديره لا أقرب بك مادمت فى نكاحى ولو قال حتى أعتق عبدي أو أطلق
زوجي حتى يهوى إيلاء عند هذا خلا فالأبى يوقف ولا خلاف فى عدمه فى حتى أدخل الدار
أو أكلم زيدا كفى النهر وغيره (قوله لغير حائض الخ) فى غاية البيان معزى بالاشمال
حلف لا يقربها وهى حائض لم يكن موليا لأن الزوج ممنوع عن الوطء بالحض فلا يصير المنع
مضافا للعين اه وبهذا علم أن الصريح وان كان لا يحتاج الى التنبه لا يقع به لو حو
صارف كذا فى البصر وقبضه الشر بئلا يصحبا اذا كان عالما بحضها أو فصل سعدى فى
حواشى العناية بجعل ما فى الشامل على ما إذا قال لا أقربك لم يقصد بحدّة أو ما لو قال أربعة
أشهر فإنه يكون موليا ولو كانت حائضا وهذا معنى قول الشارح هنا لغير حائض وقوله بعده
فى التقيد ولو لم يأنض وأوضعه فى النهر بأنه اذا قيد بأربعة أشهر يكون قريضة على إضافة
المنع الى العين اه أقول هذا كله مبنى على ان قول الشامل وهى حائض ليس من كلام
الزوج لكن ذكر المسمى أنه حال من مفعول يقربها لمن فاعل حلف أى فهو من كلام
الزوج قلت وربما أعاده ما فى كافى الحاكم حيث قال وان حلف لا يقربها وهى حائض لم يكن
موليا وان حلف لا يقربها حتى تفعل شيئا فقد روى عنه قبله حتى أربعة أشهر لم يكن
موليا وان تأخر ذلك أربعة أشهر لم يضرب اه فقوله حتى تفعل من كلام الزوج قطعا فكذا
قوله وهى حائض وقد أفاضلته بما ذكره بعده وهى أن مدة الحيض يمكن مضاعفها بأربعة
أشهر فلا يصير موليا وان زادت عليها أو يؤيد تعليل الولوالجى بقوله لانه منع نفسه عن
قربانها فى مدة الحيض وأنه أقل من أربعة أشهر اه ولو كانت العلة ما تمن من كون الزوج
ممنوعا عن الوطء بالحيض الخ الواجب كذلك فى شروط صحة الإيلاء بأن يقال
يشترط فى صحته أن لا يكون الزوج ممنوعا عن وطئها وقت الإيلاء ويرد عليه أنه يشمل ما
إذا كانت محرمة أو مشككة أو صائفة أو صلبة مع أنه ساقى أنه يصح الإيلاء وهى محرمة
وان كل منهما وبين الحرم أكثر من أربعة أشهر ولا يكون فيؤم باللسان بل بالجماع لأن
الأحرام مانع شرعى وهو لا يسقط حقه فى الجماع فقد صح الإيلاء مع علمه بأنه ممنوع
عن قربانها شرعا فى مقع أربعة أشهر وفى حالة الحيض يصح بالأولى فما كان الجواب عن

لغير حائض ذكر سعدى لعدم
إضافة المنع حثيثا الى العين
أو رافقه لا أقربك لا أجامعت
لا أطول لا اغتسل منك من
جناية (أربعة أشهر) ولو لم يأنض

حالة الاسرام فهو الجواب عن حالة الحليص فاعتنق بقر هذا المقام والسلام (قوله
لتعين المدة) أي لأن ذكر المدة قرينة على أن المتعاليين لا يعض بخلاف ما إذا لم يذكرها
كما مر (قوله أو نحوه عما يشق) كقوله فعلى عمرة أو صدقة أو صيام أو هدى أو اعتكاف
أو عين أو كفارة عين أو فائت طالق أو هذله زوجة أخرى أو فصدى حر أو فعلى عتق عبد
مبهم أو فعلى صوم يوم بخلاف صوم هذا الشهر لأنه يمكنه قربانها بعد مضيه بلا شيء يلزمه
ولو قال فعلى أسابيع جنازة أو صدقة تلاوة أو قراءة القرآن أو تسبيحة أو الصلاة في بيت
القدس لم يكن. وأما وفي الأخيرة خلاف محمد لأنه لا تنجز بالنذر كذا في الفتح وأشار في الفتح
إلى الجواب عن قول محمد بأن المداد على لزوم ما يشق لأجل صحة النذر والالزام أن يكون
موليا بالميت على صلاة ركعتين والمذهب أنه يسقط النذر بصلاتها في غير بيت المقدس
(قوله لعدم شقها) أي وإن لزما ما بلغت لصحة النذر بهما وأشار إلى أنه لا تستبر
الشفقة المعارضة بضوكل كالاتعبرا المعارضة بالجبن في نحو فعلى غزو كيامر (قوله وقياسه
الح) هذا البيت صاحب النهر وهو في غير محله لما تقدم من أن المولى هو الذي لا يمكنه
قربان زوجته إلا بشئ مشق يلزمه فلا بد من كونه لازما وكونه مشقا ولا يصح النذر بقراءة
القرآن وصلاح الجنائز وتمكين المولى كافي أيمان القهستاني فإذا لم يصح نذر أمكنه
قربانها بلا شيء يلزمه أصلا كالقوله قال إن قربك فعلى ألف وضوء فلا يكون موليا فافهم
(قوله أو فائت طالق أو بعده) كان ينبغي ذكره قبل قوله أو نحوه فإن قربا تطلق
رجعية ويعتق العبد وظاهره وإن لم يكن بمن يشق عليه لأنه في الأصل مشق كما تأخذه ط
وقد متنا أنه لو باع العبد سقط الإيلاء ولو عاد إلى ملكه عاد ولو قال فعلى ذبح وذبي بصم
ويلزمه بالحنث ذبح شاة كافي البدائع (قوله ومن الكتابة الخ) ومنها لا أجمع رأسي
ورأسك لا أسكن لا ضاحجن لا غظنك لا سوانك فتح والاختصار باللام
الجوابية وذكر أيضا أنه عتقنها في البدائع المتروكة وكذا الآية معك وتقدم الكلام على
الآخر (قوله ومن المؤبد الخ) لأنه ذكر في العرف للتأيد ولأنه أمارات سابقة تدل
على أنه لا يقع في مدة أربعة أشهر وكان المناسب ذكر هذه الجملة عند قول المصنف الآتي
لا لو كان مؤبدا كما فصل في الفتح (قوله فإن قربا في المدة الخ) اغتذره وإن
أعفى عنه قوله سابقا وسكمه الخ ليرتب عليه ما بعده ط (قوله ولو بمنزلة) لأن الإهلية
تعتبر وقت الحلف لا وقت الحنث (قوله ويجب الكفارة) ولو كفر قبل الحنث لا تعتبر
بجر (قوله ويجب الجزاء) سيأتي في الأيمان أن في مثله بغير من الوفاء بما التزمه من
النذر أو كفارة العين رضى أي على الصحيح الذي رجح إليه الأمام شربلية وهذا انبنى
الإيلاء فلو سقط بمرت العبد المحلوف بقتله فلا يجب شي كما علمت (قوله وسقط الإيلاء)
عطف على حنث فلو مضت أربعة أشهر لا يقع طلاق لاختلال العين بالحنث وسواء حلف
على أربعة أشهر أو أطلق أو على الأبد بجر (قوله باتت واحدة) أي بطلقة واحدة

لتعين المدة (وإن قربك فعلى
ج أو نحوه) بما يشق بخلاف فعلى
صلاة ركعتين فليس يحول لصدم
شقها بخلاف فعلى فائت ركعة
وقياسه أن يكون موليا بمائة شقة
أو أسابيع مائة جنازة ولم أره (أو
فائت طالق أو بعده) ومن
الكتابة لا أسكن لا آتتك
لا أغشك لا أقرب غراشك لا أدخل
حلك ومن المؤبد نحو حتى تقرب
الداة أو الفصال أو تطلع الشمس
من مغربها (فإن قربا في المدة)
ولو بمنزلة (حنث) وسينشد (فحق)
الحلف بالله وجبت الكفارة ولو
غفر وجب الجزاء وسقط الإيلاء
لا اتهام العين (والا) بجرها (باتت
بواحدة)

وقوله بضمها أى بسبب معنى المدة وأشار إلى أنه لا حاجة إلى انشا فطلق أو الحكم
بالتفريق خلافاً لما فى كذا فأمد فى الهداية (قوله ولو واقعاه) أى القرين فى المدة
(قوله لم يقبل قوله الأيسنة) أى على إقراره فى المدة أنه جامعها بهر لأنه فى المتعديك
الانشا فطلق الأخبار فقص أشهاد عليه وتقدم فى الرجعة فقله وأنه من أعجب المسائل
(قوله ولو عتدنا الخ) بأن حلف على غاية أشهر كافى الحد المنتقى تعالى القهستاني وهو
مخالف لما فى الكنز وغيره من قوله وسط الأيلاء ولو حلف على أربعة أشهر فإنه يقتضى أنه
لو حلف على مدتين أو أكثر لا يسقط وهو معنى قوله اذ بعض الثانية تين بنية لكن مراد
الشارح أنه يسقط بعدمضى المدين (قوله تين بنية) يعنى إذا تزوجها ثانياً والأهوه على
غير الأصح الآتى فى المؤبد اذ لا فرق يظهر بينهما ثم رأت القهستاني قال وفى الثانية أى
فى مسئلة المدين اذ ماتت ثم تزوجها ثانياً ثم مضت أربعة أشهر أخرى بآت واحدة أخرى
وسط الأيلاء أه وفى الولو الجدية والله لا آخر سنة فتعفى أربعة أشهر قبانت ثم تزوجها
ومضى أربعة أشهر أخرى بآت أيضاً فان تزوجها ثالثاً لا يقع لأنه بقى من السنة بعد
التزوج أكل من أربعة أشهر (قوله لا لو كان مؤبداً) أى لا يسقط الحلف أى الأيلاء لو
كان مؤبداً قال فى الفتح هو أن يصرح بلفظ الأبد ويطلق فيقول لا أقرب لك الآن تكون
حائضاً فليس عول أصلاً أه (قوله وكانت طاهرة) هو معنى قول الفتح الآن تكون
حائضاً وقد عطل ما قبله مما مر (قوله ولو تزوج عليه فلو نكحها) أى نزع هذا الكلام وضعب
عليه لقوله لا لو كان مؤبداً وأما أنه لا يسكر للعلاق بدون تزوج لعدم منع حقه وقيل
لورأت بعض أربعة أشهر بالأيلاء ثم مضت أربعة أخرى وهى فى العدة وقعت أخرى فان
مضت أربعة أخرى وهى فى العدة وقعت أخرى والأول أصح لأن وقوع الطلاق جراء الظلم
وليس البائة حق فلا يكون ظالماً كافى الزيلعى ووافق فى الفتح والبر والنهر وعلمه المتون
(قوله والمقتضى من وقت التزوج) سواء كان التزوج فى العدة أو بعد انقضائها قال فى النهر
واختلف فى اعتبار ابتداء مدته فى الهداية وعليه جرى فى الكافى أنهم من وقت التزوج
وقدمه فى النهاية والعناية تعالى القرنائى والمرعشاني بما إذا كان التزوج بعد انقضاء
العدة فإن كان فيها اعتبر ابتداء زمن وقت الطلاق قال الزيلعى وهذا الاستقيم الأعلى
قول من قال يسكر للعلاق قبل التزوج وقدمه ضعفه قال فى الفتح فالأولى الاطلاق
كافى الهداية ح (قوله فان نكحها) أى المولى الذى انتهى ملكه بالثلاث ح أى
نكحها قبل أن تتزوج بغيره وكذا بعده ولكنها مسئلة الهدم الآتية (قوله لآتها) أه
هذا الملك فلهذا المسئلة فرع ما إذا علق طلاقها بالدخول مثلاً ثم فجز الثلاث فتزوجت
بغيره ثم أعادها فسقط لا تطلق خلافاً لغيره وكذا لو آتى منها ثم طلقها ثلاثاً باطل الأيلاء
حتى لو مضت أربعة أشهر وهى فى العدة لم يقع الطلاق خلافاً لغيره ولو تزوجها بعد زواج
آخر فى الأيلاء المؤبد لا يعود الأيلاء خلافاً له ففتح (قوله بتبصير الطلاق) أى بتبصير

بضمها ولو ادعى عليه من غير
قوله الأيسنة وسط الحلف
كان (موقفاً) ولو عتدنا اذ بعض
الثانية تين بنية وسط الأيلاء
(لا لو كان مؤبداً) وكانت طاهرة
مما مر وتزوج عليه (فلو نكحها)
ثانياً وثالثاً ومضت المدة الثانية
أى قريناً (بآت باخرين) والمدة
من وقت التزوج (فان نكحها)
بعد نزع آخرها تطلق لانها بعد
الملك بخلاف ما لو بآت الأيلاء بما
دون ثلاث أو بآتها بتبصير الطلاق

طاقة أو طلقين ح (قوله ثم عادت ثلاث) بأن تزوجها بعد زوج آخر ناه على قولهما
 أن الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث ويثبت حلال جديد اقسموا للاقول ثلاث لا يجلي
 (قوله يقع بالإبلاء) الضمير عائداً إلى الثلاث باعتبار معنى الطلاق الثلاث والاولى أن
 يقول يقع بالثاء القوقسة يعني تطلق كل ماضى عليها أربعة أشهر بمعاها ما فيها حتى تين
 ثلاث كذا قال في الفقه والنهر والتين قلت ولا يضمن قسدهما بأن تزوجها بعد كل مدة
 على ما هو الاصح ليكون الطلاق جزاءاً لتلزم كما تزوجوا ثم أطلقوه هنا القرب العهد فتأمل
 (قوله خلافاً لمحمد) فقصده لا يتبع الثلاث بل ما بين من واحدة أو ثنتين بما عصى قوله ان
 الثاني لا يهدم ما دون الثلاث كما تزيل هذا الباب ومزا عتد قوله (قوله بعد زوج
 آخر) مكرر بما ذكره المصنف قبل وكان الاولى للمصنف في التعبير أن يقول وكفران
 وطه ليكون عطفاً على جواب الشرط وهو قوله تطلق (قوله لبقاء البين للثنت) أي
 ملحق للثنت وإن لم يتبق في حق الطلاق غصارة كما لو قال لا تجب إلا أن يكون بذلك مولياً
 وقب الكفارة إذا قربها زيلعي (قوله بعد هذين الشهرين) قيد اتفاقاً لأنه لو قال
 شهرين وشهرين كان الحكم كذلك كما صرح به في التين ح ومثله في الفقه والبصر
 (قوله لتحق المدة) أي أربعة أشهر ولذا لو قال لا أكلم فلا يؤمين ويؤمن كان كقوله
 لا أكلم أربعة أيام والاصل في جنس هذه المسائل أنه متى عطف من غير إعادة حرف التثنية
 ولا شكر أو اسم الله تعالى يكون عينا واحداً ولو أعاد حرف التثنية أو كرر اسم الله تعالى
 يكون عينيين وتتداخل مدتهما ما بينه لو قال والله لا أكلم زيداً ويؤمن ولا يؤمين يكون عينيين
 ومدتهما واحدة حتى لو كله في اليوم الاول أو الثاني بحث فيهما ويجب عليه كفارتان
 وإن كله في اليوم الثالث لا يبحث لانقضاً مدتهما وكذا لو قال والله لا أكلم زيداً ويؤمن والله
 لا أكلم زيداً ويؤمن لما ذكرنا ولو قال والله لا أكلم يومين ويؤمن كان عينا واحداً ومدة
 أربعة أيام حتى لو كله فيهما يجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا لو قال والله لا أكلم يوماً
 ويؤمن كانت عينا واحدة إلى ثلاثة أيام حتى لو كله فيهما يجب كفارة واحدة ولو قال والله
 لا أكلم يوماً ولا يؤمين أو قال والله لا أكلم يوماً والله لا أكلم يومين يكون عينيين بقدة الاولى
 يوم ومدة الثانية يومان حتى لو كله في اليوم الاول يجب عليه كفارتان وفي اليوم الثاني
 كفارة واحدة ولو كله في اليوم الثالث لا يبحث لانقضاً مدتهما وعلى هذا لو قال والله
 لا أقربك شهرين ولا شهرين أو قال والله لا أقربك شهرين والله لا أقربك شهرين لا يكون
 مولياً لانهم عينا فتتداخل مدتهما حتى لو قربها قبل مضى شهرين يجب عليه كفارتان
 ولو قربها بعد مضى ما لا يجب عليه حتى لانقضاً مدتهما ما زيلعي قلت وصاحبه أنه يصحكم
 بتعدد البين ما عدا حرف التثنية أو شكر أو اسم الله تعالى ومتى كانت البين متعددة كانت
 المدة متعددة أي تكون المدة في البين الاولى داخلية في مدة البين الثانية ومتى كانت البين
 متعددة كانت المدة متعددة أي تكون المدة الثانية غير الاولى وقد تعدد المدة المتع تعدد

ثم عادت ثلاث يقع بالإبلاء خلافاً
 لمحمد كما تروى مسئلة اللهم (وإن
 وطها) بعد زوج آخر (كقوله لبقاء
 البين) للثنت (والله لا أقربك
 شهرين وشهرين بعد هذين
 الشهرين بإبلاء) تصح المدة

قوله يومين ولا يؤمين هكذا في الزماني
 وما وقع في سائفة ح يومياً ولا
 يؤمين فهو تصرف فافهم أنه منه

العين بأن نص على مقابلة المدة فيصيب في كل مدة كفارة واحدة كما يأتي في المسئلة الثانية
 (قوله ولو كنت يوماً) يعني بعد قوله واقعه لأقربك شهرين (قوله إذا الساعة كذلك)
 أي الزمانية فالمراد أن يقصّل بين الحلقين بقااصل (قوله قال بعد الشهرين الأولين) أولاً
 أي أن التقديماً للطرف هنا اتفاقاً كما في المسئلة الأولى (قوله لنقص المدة) أي بقدر
 القاصِل بين الحلقين وهو اليوم مثلاً لأن مدة الاستناع عن قربانها في الحلق الأول
 شهران وفي الثاني شهران بعدهما وبين الحلقين مدة لم يلزمه شيء بقربانها فلم يوجب مدة
 الايلاء بخلاف المسئلة الأولى فإن الأربعة أشهر فيها لا قاصِل بينهما كما مر وهذا إن قال
 هنا بعد الشهرين الأولين فإنه نص على تقابل المدة وإن تعدد القسم أما إذا لم يقبل تعدد
 المدة لتعدد القسم فكراً راسخه تعالى بلا موجب لتعدد المدة فلم يوجب مدة الايلاء أيضاً
 (قوله ولكن إن قاله الخ) استدراك على ما ذكره من عدم الفرق بين ذكر الطرفين وعدمه
 أي أنه لا فرق بينهما من حيث أنه لا يكون مولياً ولكن بينهما فرق من جهة أخرى أقادها
 في القمع وغيره وهي أنه إن قاله تسعين مدة العين الثانية كذا في البصر والنهر أي نصير مرادة
 بعينها غير داخل في مقابلها وعبر الشارح عن هذا بقوله تعددت الكفارة أخذاً من قوله
 في القمع في هذه الصورة فلو قربها في الشهرين الأولين لزمته كفارة واحدة وكذلك
 في الشهرين الآخرين لأنه لم يجمع على شهرين يمتدان إلى كل شهرين من يوم واحدة اهـ
 وما لو أراد عليه شراح الهداية من أنه يلزمه بالتقربان كفارتان قال في القمع أنه خطأ لما
 علمت قال في النهر لأنه إذا كان لكل عين مئة على حدة قلنا تدخل بين المدينين حتى يلزمه
 الكفارتان الآن براد القربان في مذهبهما كذا في الحواشي السعدية وعندى أن هذا
 الحل محلل بالمصبر إليه اهـ قلت وما وقع في القمع ونحوه عليه في البصر من قوله ولكن
 تعدد المدة فلو قربها في الشهرين الأولين لزمته كفارة واحدة الخ سبق فلم يوصوا به
 لاستدخال ولم أر من تبعه عليه ولكن المعنى وسواي الكلام ولو أحقه تدل عليه وكذا
 صريح ما نقلناه عن النهر وأما إذا لم يقبل بعد الشهرين الأولين نصير مذهبهما واحدة
 وتأخر الثانية عن الأولى يوم كذا في البصر والنهر وعبر الشارح عن هذا بقوله
 والاعتدلت أي وإن لم يقبل تعددت الكفارة أخذاً من قوله في القمع لم يكن مولياً تدخل
 المدينين فتأخر المدة الثانية عن الأولى يوم واحد أو ساعة بحسب ما فصل بين العينين
 فالقاصِل من العينين الحلق على شهرين ويوم أو ساعة على حسب القاصِل اهـ
 قلت وحاصله أنه لما قال لأقربك شهرين ثم بعد يوم مثلاً قال كذلك تعددت المدة لتعدد
 القسم كما مر لكن اليوم القاصِل بين العينين دخل في العين الأولى دون الثانية فلم تكمل
 الشهرين في العين الثانية بزيادة يوم على الشهرين وهذا اليوم الزائد دخل في العين
 الثانية دون الأولى بعكس اليوم القاصِل ولزم من هذا أنه تدخل المدينين ما عدا اليومين
 المذكورين لأنه لم يجمع على سمانين فلو قربها في أحدهما لزمته كفارة واحدة

(ولو كنت يوماً)
 الزمان إذا الساعة كذلك بجر (تم)
 قال واقعه لأقربك شهرين لم يكن
 مولياً قال بعد الشهرين الأولين
 أولاً لنقص المدة لكن إن قاله
 تعددت الكفارة والاعتدلت

بجلاف بقية المندة خولها تحت المين فتعدد فيها الكفاة هذا ما ظهر لي في هذا المقام
 (قوله الايوما) مثله الساعة ط عن الحوى (قوله لم يكن موليا للعالم) لانه استثنى
 ويماشكر ان يصدق على كل يوم من ايام السنة حقيقة فيمكنه قربانها قبل مضى اربعة
 أشهر من غريش يلزمه وصرفه الى الاخير كما بقوله زفر اخرج له عن حقيقته وهي التكبر
 الى التمييز بلا حاجة بخلاف قوله الاتصان يوم لان الاتصان لا يكون عرفا الا من آخرها
 وبخلاف قوله اجرتك داري او اجرتك دين سنة الايوما فانه يرايه الاخير لحاجة تصحيح
 المسند وتأخير المطالبة وبخلاف قوله والله لا كلم زيد سنة الايوما لان الحملان وهو
 المغايضة اقضى عدم كلامه في الحال قاصر والابلا قد يكون عن تراش كما تزوان كان
 عن معاينة لكن لزوم احدى المكرهين فله تأخير عارض جهة المغايضة فتقاطا وهل
 يقتضى اللفظ وهو التكبير هذا حاصل ما في البصر والنهر (قوله بل ان قريبا) أى في يوم
 ولم يقربها بعده (قوله صار موليا) أى اذا غربت الشمس من ذلك اليوم لا يجزى القربان
 بخلاف قوله سنة الامرة فانه اذا قربها صار موليا من ساعته بحر (قوله والا لا) أى وان
 لم يسق اربعة أشهر لا يصير موليا (قوله لا يصير موليا) أى مؤيد الاق مابعد اليوم المستثنى
 لان غاية لا يصير عليه ما من حكم الابلا المؤيد ولو حذف قوله الايوما وزكها سنة صار
 موليا ووقع عليه طلقان فقط كما في العرصن الوالاجية وقسمت عابارها (قوله لم يكن
 موليا أبدا) سواء قريبا أولا بحر (قوله وهي بها) أى قال ذلك والحال ان زوجته بمكة
 (قوله فطها) أى في المقتن غريش يلزمه فان كان لا يمكنه بأن كان بين الموضعين غمانية
 أشهر صار موليا على ما في جوامع الفتى وما على ما ذكره فاضيلان فالعبرة لاربعة أشهر
 والنزى يظهر ضعفه لاسكان خروج كل منهما الى الآخر فليقتضيان في أقل من ذلك بحر
 وفيه انه لم يحقق الابلا على كل من القولين لانه الحلف على ترك قربانها والحلف هنا على
 عدم الدخول وقد يجاب بأنه من كآيته فلا يكون موليا بالابلية ط (قوله لبقاه
 الزوجية) فيقتار لها قوله تعالى للذين يؤولون من نساءهم واعترض بأن الابلا جزاء
 الظلم يمنع فها من الجماع والرجعية لاحق لها فيه لاقضاء ولا ديانة حتى استشهد
 حراجه تبادون الجماع فلا يكون ظالما وأجاب شمس الاثمة الكردي بأن الحكم
 في المنصوص مضاف الى النص لا الى المعنى وقام في العناية قال في القمع الا ترى انه
 ثبت الابلا وان استقطت حقها في الجماع نظوف القيل على ولما وغيره فعلم ان التعليل
 بالظلم باعتبار بناء الاحكام على القالب (قوله ويطل بعض العدة) أى بعضا قبل تمام
 مدته أما لو كانت من ذوات الاقراء وامتد طهرها بانت بعض مدته نهر (قوله من
 مباته) أى ثلاث اويان نهر (قوله نكحها) أى الاجنية بعده فلو مضى اربعة
 أشهر وهي في نكاحه ولم يقربها لم تنزأ مالم تنكح المبانة فتذكره قرياعن الخلطة (قوله
 ولم يصفه للملك) أما اذا أضافه بأن قال ان تزوجتكم فوالله لا أقربكم كان موليا ط

(أوقال والله لا أقربكم سنة الايوما)
 لم يكن موليا للعالم بل ان قريبا وبقى
 من السنة اربعة أشهر فأكثر صار
 موليا والا لو حذف سنة لم يكن
 موليا حتى يقربها فاصير موليا
 ولو زاد الايوما أقربكم فيه لم يكن
 موليا أبدا لانه استثنى كل يوم
 يقربها فيه فلم تصور منه أبدا
 (أوقال وهو بالبصرة والله لا
 أدخل مكة وهي بها لا) يكون موليا
 لانه يمكنه أن يقربها فيها فطها
 (أى من المطلقة رجعا صير)
 لبقاء الزوجية ويطل بعض العدة
 (ولو آتى من مباته) طاجنية
 نكحها بعده أى بعد الابلا ولم
 يصفه للملك

شمس الاثمة الكردي هو أقرل
 من قرأ الهداية على مؤلفها كما
 في حاشية سدي على العناية اه

(قوله كاتر) في شرح قول المصنف بشرطه محبة المرأة ط (قوله لقوات محله) لأن
 شرطه محبة المرأة يتكون من منكره وقت تعبير الأيلاء كإقدمه المصنف (قوله لبقاء
 الميع) أي في حق وجوب الكفارة عند الحنف لأن انعقاد الميع يعتمد التصريح بالشرع
 الآتري أنها تعتقد على ما هو معتصم فتح (قوله ولو آلى) أي من زوجته فأنا بما بعده
 صح ما شاره إلى أن بقاء التكاح بعد مضى شرط (قوله والالام) أي وإن لم يرض المدة
 في العدة قبل بقاء الميع وفي الثانية أيضا أن تزوجها قبل انقضاء العدة كان الأيلاء
 على حاله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الأيلاء بأت بأخرى وإن تزوجها بعد انقضاء
 العدة كان موليا وتفسيره من وقت التزوج (قوله بعز من وطئها) ظاهر منبعه
 أن العز حدث بعد الأيلاء مع أنه بشرط في العجز وادع من وقت الأيلاء إلى مضى مدته
 كما يأتي التصريح به فالمراد به العز القائم بالعارض ثم رأيت في الهندية عن القنع
 هذا إذا كان عاجزا من وقت الأيلاء إلى مضى أربعة أشهر الخ ثم قال وإن كان الأيلاء
 معقلا بالشرط فإنه تفسير الصحة والمرض في حق جواز التي باللسان حال وجود الشرط
 للاحالة التطبيق اه (قوله بعز - تحقيا) بأن لا يكون المانع من الوطء شرعا فإنه لو كان
 شرعا يكون قادرا عليه حقيقة عاجزا عنه حكما كافي البتة (قوله لاحكاما كحراما)
 أي كما إذا آلى من امرأته وهي محرمة أو هو محرر وبينهما وبين الحج أربعة أشهر فإن فيه
 لا يصح الا بالقتل وإن كان عامسا في فعله كذا في الترتيبية عن شرح الطحاوي وعلة
 في القنع والعجز بانه المسبب باختياره بطريق محذور فيلزمه فلا يستحق تخفيفا اه
 وقوله فيلزمه أي من وقوع الطلاق وهو متعلق بالسبب والطريق المحذور هو الأيلاء
 فإنه فعلا باختياره فكان متسببا فيلزمه به مع قدرته على الجماع حقيقة فصار ظاهرا يمنع
 حقها وهو حق جسد لا يسطع وإن عجز عنه حكما بسبب الاسرام ولا يكون عجزه الحكمي
 سببا للتخفيف بالتي باللسان لانه مباشرته المحذور لم يستحق التخفيف وإنما استحقه
 في العجز الحقيقي لانه لا تكلف على الإطلاق فصار كالعامي بفسره إذا عجز عن الماء يباح له
 التيمم هذا ما ظهر لي (قوله لكونه باختياره) أي لكون الأيلاء لا الاسرام كما ظهر لث
 مما تقرر به ولا سيما في صورة اسرام المرأة وهذا أثر كدما قلنا من أن حضيها غير مانع من
 صحة الأيلاء لأن غاية ما مانع شرعي والازم أن لا يصح في مسئلة الاحرام كما قلنا (قوله
 أو صغرها) أما صغرها وما مانع من صحة الأيلاء كما قلنا (قوله أو دقتها) رقت المرأة
 من باب تعقب فهي رقتا إذا التمدد داخل الذكر من فرجها ولا يستطاع جاعها مصباح
 (قوله أو وجهه أو عنته) أي صكونه مجبوا أو عنتا (قوله أو عسافة الخ) عطف
 على قوله لمرض (قوله في مدة الأيلاء) أي أربعة أشهر أو أكثر كما يفسر به في القنع وكفى
 الحاكم الشاهد وقال وإن كان أقل من أربعة أشهر لم يجز التي بالجماع أي وإن منع
 سلطان أو عدولته نادر على شرف الزوال كما في القنع (قوله أو غيبه الخ) قال في القنع

كاتر (لا يصح لقوات محله ولو وطئها
 كقول بقائه الميع ولو آلى فأنا بما ان
 مضى مدته وهي في العدة بأت
 فأنرى والاخانية (عجز) عجزا
 تخفيا لاحكاما كحراما لكونه
 باختياره (من وطئ المرض باحدهما
 أو صغرها أو دقتها) أو جبه
 أو عنته (أو عسافة لا يشهد على
 قطعها في مدة الأيلاء أو غيبه)
 إذا لم يشهد على وطئها في السجبن
 كما في العجز من الغاية وقوله
 (لا يجرى لها ربه)

واختلف في الحبس فصحح التي باللسان بسببه في البدائع وفي شرح الطحاوي خلافه
وهو جواب الرواية تنص عليه الحاكم في الكافي ووفق في البدائع يجعل ما في الكافي
وشرح الطحاوي على إمكان الوصول إلى السجن بأن تدخل عليه فيها معها والحبس
يحق لا يعتبر في التي باللسان وبظلم يعتبر اهـ خذ كره الشارح هو التوفيق المذكور
وأفاد في الفتح بقوله والحبس بحق الخ إن هذا اختلاف والتوفيق انما هو فيما إذا كان
الحبس بظلم فلو يحق لا يعتبر أصلاً لأنه قادر على الخروج منه بإقضاء الحق ويحتمل أن يكون
إشارة إلى توفيق آخر وعليه شئ المقلد (قوله فليراجع) قال ح راجعناه فإياه
منقولاً في الفتاوى الهندية عن غاية السروحي قلت وقد رأيت في النسخة فانه مذكور
في الفتح كما هو منه (قوله وكذا حبسها) أي سواء كان بحق أو بظلم لأن العذر إذا لم يكن
منه لم يقدر على رفعه رجمي (قوله ونشوزها) قال في الصرود دخل تحت الهيزان
تكون عمنته منه أو كانت في مكان لا يعرفه وهي ناشزة وأصل القاضي بينهما الشهادة
الطلاق الثلاث للتركية (قوله فبقوله الخ) أي المبط للابلاء في حق الطلاق أما
في حق بقاء العين باعتبار الخلف فلا حق لو وطئها بعد التي باللسان في مدة الإيلاء لزمه
كفارة لعق الخنثي لانه لا ينقض الإيلاء والخنثي انما يحصل بفعل الملعوف
عليه والقول ليس ملحوظاً عليه فلا تنقض العين بدائع (قوله بلسانه) قيده لأن المريض
لو فاء بقلبه باللسان لا يعتبر بجر من الخيانة وقبيل يعتبران صدقته والاول أوجه فصح
(قوله ونحوه) كرجعتك وانتجعتك فتقول المصنف بقوله الخ لبيان أن لفظت غير
قديم وقول الشارح هنا ونحوه لبيان أنه لم يستوف أمثاله لأن المراد ما يدل على التي
فأفهم (قوله فان قدر على الجماع الخ) شمل ما إذا كان قادراً وقت الإيلاء ثم يجوز بشرط
أن يمضي زمن يقدر على وطئها بعد الإيلاء وما إذا كان عاجزاً وقته ثم قدر في المدة وقبيل
بكونه في المدة لأنه لو قدر عليه بعد الإيلاء بطل بجر (قوله لانه الأصل) أي واللسان
خالقه وإذا قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل ككالمتم إذا رأى الماء
في صلاته بجر (قوله فان وطئ في غيره) كذا إذا وطئها حال الحبس أو قبلها بشهوة
أو لسلها أو نظر إلى فرجها بشهوة كافي الهندية ط قلت لكن الذي في الهندية خلاف
ما نقله عنها في مسئلة الحبس ونصها المريض المولى إذا جامع امرأته فباعدون القروج
لا يكون ذلك غشاً منه وإن قريه في حالة الحبس يكون غشاً كذا في الظهيرية اهـ ويؤيده
ما قدمناه من التاخرية من صحة التي بالوطء حالة الأحرام فان المانع الشرعي موجود
في كل منهما فأفهم (قوله ومفاده الخ) أي مفاده قوله فان قدر على الجماع الخ أنه يشترط
لصحة التي باللسان دوام العجز قلت ومفاده هذا الشرط أنه لو زال العجز بطل التي باللسان
وان وجد في المدة ثم عجز غير لما في جامع الفصولين في طلاق المريض إذا أتى مريض ثم
مرضت امرأته قبل برته ثم برئ رقيت مريضته إلى مضي المدة فان فيه بجماع عندنا

التبعة اسم من الاتباع وهو طلب
الكلاومه أبعدي التبعة كذا
في المغرب اهـ منه

فليراجع وكذا حبسها ونشوزها
(فقدوة لمؤلفه) بلسانه (فتت
النساء) أو راجعناك أو أبطلت
الإيلاء أو رجعت عما قلت ونحوه
لانه إذا ما بالتمتع فبرضها بالوعد
فان قدر على الجماع في المدقة فبقوله
الوطء في القروج) لانه الأصل
(فان وطئ في غيره) ككدر
(لا) يكون غشاً ومفاده اشتراط
دوام العجز من وقت الإيلاء إلى
مضي مدته

وعند قرضه لنا أنه اختلف سبب الرخصة اذ سببها المرضين وجب جوازها في
بلسانه واختلف أسباب الرخصة بين الاحتساب بالرخصة الاولى على الثانية وتصبر
الاولى كان لم يمكن كما فترهم لعدم الماء ثم مرض مرضا يوجب التيمم بانه كذا
هنا مرض المرأة يوجب التيمم فلا يبيح حكمه على مرض الزوج اه وقد نكح
الشارح هذه العبارة في باب التيمم لكن في القبح والبدائع ولو الى ابلا مؤبدا وهو
مرض وبات بعض المدة ثم صرع وتزوجها وهو مريض ففاه بلسانه لم يصح عندها وصح
عند أبي يوسف وهو الاصح على ما قالوا الا ان ابلا وجد منه وهو مريض وبه حكمه
وهو مريض وفي زمان الصحة هي مبانة لاحق لها في الوطء فلا يبعد حكم الابلا فيه
ولهما آله اذا صرع في المدة الثانية فقد قدر على الجماع حقيقة فسط اعتبارا في ما للسان
في تلك المدة وان كان لا يقدر على جماعها الا بخصية كما مر فيها اذا كان محرما اه فهنا
اختلف سبب الرخصة ولم يعتبر على قول أبي يوسف قتال ولعل الجواب ان اختلاف
أسباب الرخصة انما يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى اذا اجتمع البيان في وقت واحد
فانه حينئذ يعتبر الاول ويلغو الثاني فاذا زال الاول لم يعتبر الثاني بعد الحكم بالثاني
بخلاف ما اذا وجد الثاني بعد زوال الاول فان الثاني يعمل عمله لعدم ما يلقيه كما في
المسئلة الثانية ويدل على ذلك أنهم لم يعلوا قول الامام في اختلاف أسباب الرخصة كما
صحت فاقتم هذا الصريح فانه مفرد (قوله وبه صرح في المتن) قلت وكذا في البدائع
(قوله وفي الحاشية الخ) من فروع الشرط المذكور كافي البدائع (قوله ثم مرض)
أي بعد مضى مدته من صحت بقدر فيها على الجماع فان كان لا يقدر لقصرها فبقوله بالقول
لانه ليس يفتقر في ترك الجماع فكان معذورا بدائع (قوله وبني شرط ثالث) أي وانما على
ما مر من اشتراط العجز واشتراط دوامه (قوله وهو قيام النكاح) بأن تكون زوجته غير
بائنة منه بدائع (قوله يعني الابلا) فاذا تزوجها ومضت المدة تبين منه لان التي ما تقول
حال قيام النكاح اعتبارا في الابلا في حق حكم الطلاق لحصول انقضاء حقه ولا حق لها
حال البينة بخلاف التي بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البينة حتى لا يفيق الابلا بل
يطلق لانه حث بالوطء فاحتمل العين وطلعت ولم يوجد الحث ههنا ولا تتصل العين ولا
يرتفع الابلا بدائع (قوله قال لامرأة امت علي حرام ابلا ان نوى الصريح الخ) أقول
هكذا عبارة المتون هنا وعبارتها في كتاب الايمان كل حمل على حرام فهو على الطعام
والشراب والقنوى على أنه تبين امره تبين غيرة وذكري الهداية هناك أنه يصرف
الى الطعام والشراب لعرف فانه يستعمل فيما تناول عادة فحقت اذا كل أو شرب
ولا يتناول المرأة الابلية واذا نزلها كان ابلا ولا تصرف العين عن الماء كقول والمشرع
وهذا كالجواب ظاهر الرواية ثم ذكر اختيار المشايخ المتأخرين أنه تبين امره بدينه
وماله أن ظاهر الرواية انصرافه للطعام والشراب عرفا واذا نوى تحريم المرأة لا يحسن

وبه صرح في المتن وفي الحاشية
آلى وهو صحيح ثم مرض لم يكن
فمؤه الاجماع وبني شرط ثالث
ذكره في البدائع وهو قيام النكاح
وقت التي باللسان فلو بانها تبين فانه
بلسانه في الابلا (قال لامرأة
انت علي حرام)

مطلب
في قوله أنت علي حرام

بها بل وسر شاملا لها والطعام والشراب وبه ظهر أن ما هنا من التفصيل بين نية تحريم المرأة أو الظهار والكذب أو الطلاق خاص بما إذا لم يكن اللفظ عاما بخلاف ما إذا كان عاما مثل كل حل أو حلال الله أو حلال المسلمين فإنه ينصرف للطعام والشراب بلانية للعرف وللمرأة أيضا أن نواها والقنوى على قول المتأخرين باقتصر آية إلى الطلاق البائن عاما مكانا وأخصا فاعتزم هذا التعرير (قوله ويحذر ذلك) أي من الالتفات الخاصة كجاءت (قوله ابلاء الخ) أي مطلق في معنى المؤبد وقدر حكمه حال في الدرر فإن هذا اللفظ مجمل فكان يسهل إلى الجمل فإن قال أردت به التعرير أو لم أرد به شيئا كان مجتمعا ويصير به موليا لأن تعرير الحلال عين (قوله وظهاران نواه) لأن في الظهار حرمة فإذا نواه صرح لأنه محتمل درر (قوله وحذر) بالتحريك أي باطل (قوله إن نوى الكذب) لأنه نوى حقيقة كلامه إذ حقيقته وصفها بالحرمة وهي موصوفة بالحلل فكان كذبا وأورد لو كان حقيقة كلامه لا تصرف إليه بلانية مع أنه بلانية بنصرف إلى اليمين والجواب أن هذه حقيقة أولى فلا تنال إلا بالنية واليمين الحقيقة الثانية بواسطة الاشتار بجرع القمع وحاصله أن الأولى حقيقة لقوية والثانية عرفية (قوله وأما قضاء ما يلازم) أي لا يصدق في القضاء أنه أراد الكذب لأن تعرير الحلال عين بالنص وهذا قول شمس الأئمة السرخسي قال في القمع وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والقنوى كما سنذكره والاول قول الخولاني وهو ظاهر الرواية لكن القنوى على العرف الحادث اه وحاصله أن فيه عرفين عرف أصلي وهو كونه يمينيا بمعنى الإيلاء وعرف حادث وهو اعادة الطلاق وما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق في القضاء بل يكون إيلاء مبني على العرف الأصلي والقنوى على العرف الحادث لأن كلام كل عاقد وحالف ونحوه مجمل على عرفه وان خالف ظاهر الرواية كما قالوا من أن الحاكم أو المفتي ليس له أن يمسككم أو يفتي بظاهر الرواية ويترك العرف فكان الصواب ما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق قضاء ولكن حمله على الإيلاء ليس هو الصواب في زماننا بل الصواب حمله على الطلاق لأنه العرف الحادث المفتي به فقله في القمع وهذا هو الصواب على طلبه العمل والقنوى احتراز عن ارادة اليمين أي الإيلاء الذي هو العرف الأصلي وبهذا التقرير يسقط ما في البحر والثرمن أن فيه نظر لأن العمل والقنوى انما هو في انصرافه إلى الطلاق من غير نية لأن كونه يمينيا اه (قوله إن نوى الطلاق) أي أو دل عليه الحال نهر أي بأن كان في حال مذكرة الطلاق أو ما في حالة الرضا أو الغضب فلا يمين النية لأنه مما يصلح سببا كإيماء في الكتابات فأنهم وشمل نية الطلاق ما إذا نوى واحدة أو اثنين في الحرمة وما إذا أطلقها واحدة ثم قال أنت على حرام نوايا فتبين فإنه وإن تمبه الثلاث لم يقع بالحرام الا واحدة كما في العبر وسبأ في القروع آخر الباب خلافا لما هو به كلام القمع من أنه لا يقع به شيء كما سنذكره (قوله وثلاث إن نواها) لأن هذا اللفظ من

ويحذر ذلك كأنتم في
الحرام (إبلاء إن نوى التعرير أو لم
ينوشأ وظهاران نواه) وهذا
نوى الكذب وإذا دأبته وأما قضاء
إبلاء فمستأني (ونظيرة بلانية
إن نوى الطلاق وثلاث إن نواها)

الكليات على ما تروى في تصحيحه الثلاث نهر ولا تصح فيه التثنية لانهم اعدد محض
 كما تروى الا اذا سكنت أمة (قوله وان لم يرو) هذا في القضاء وأما في الديانة فلا يقع
 ما لم يرو وعدمية الطلاق صادق بعدمية شيء أصلاً وبخلافه الطهاراً والابلاؤه لا يصدق
 قضاء كما صرح به الزبلي حيث قال وعن هذا الوجه غيره لا يصدق قضاء ح قلت
 الظاهر أنه اذا لم ينوشأ أصلاً يقع ديانته أيضاً قال في الجرد ذكر الامام ظهير الدين لا تقول
 لا تشترط التنية لكن يجعل ناوياً عرفاً اه وفي القمع فصار كما اذا تلفظ بطلاقها لا يصدق
 في القضاء بل بقيامه وبين الله تعالى اه فهذا ظاهر فيما قلنا فافهم (قوله بقلبة العرف)
 اشارة الى حافي الجرح حيث قال فان قلت اذا وقع الطلاق بلا تنية يعني أن يكون كالصرح
 فيكون الواقع به رجعي قلت المتعارف به ايقاع البائن كذا في البرازية اه أقول وفي
 هذا الجواب نظر فانه يقتضي أنه لو لم يتعارف به ايقاع البائن يقع به الرجعي كما في زماننا
 فان المتعارف الآن استعمال الحرام في الطلاق ولا يعززون بين الرجعي والبائن فضلاً عن
 أن يكون عرفهم فيه البائن وعلى هذا قالته لعل بقلبة العرف لو وقع الطلاق به بلا تنية
 وأما كونه بائناً فلا نه مقتضى لفظ الحرام لأن الرجعي لا يحترق الزوجة مادامت في العدة
 وانما يصح وصفها بالحرام بالبائن وهذا حاصل ما بسطنا في الكتابات فافهم (تبيينه)
 قال النسيب الرمي في حاشية المنع في كتاب الايمان أقول أكثر عوام بلادنا لا يصدقون
 بقولهم أنت محرم على أو حرام على أو سرتك على الاحرمه الوطأ المقابل لحله ولذلك
 أكثرهم يضرب مدة تحريرها ولا يريد قطعاً الا تحريم الجماع الى هذه المدة ولا شك أنه بين
 موجب الابلاء تأمل فقل من حق هذه المسئلة على وجهها وانظر الى قولهم لا تقول
 لا تشترط التنية لكن يجعل ناوياً عرفاً فهو صريح في اعتبار العرف فان لم يكن العرف
 كذلك بل كان مشتركاً تعين اعتبار التنية وتصدق الخالف كما هو مذهب المتقدمين اه
 وفي ايمان القمع وقال البرزدي في مبسوطه لم يتضح لي عرف الناس في هذا أي في كل
 حل على حرام لأن من لا امرأته يخلفه كما يخلف ذو الحليلة ولو كان العرف مستقفاً
 في ذلك لما استعمله الا ذو الحليلة فالصحيح أن تقول ان نوى الطلاق يكون طلاقاً فافهم
 غير ذلك فالاحتمال أن يقف الانسان نفسه ولا يخالف المتقدمين واعلم أن مثل هذا
 اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كلامك ونحوه كما كل كذا وابسه
 دون الصيغة العامة وتعارفوا أيضاً الحرام يارتى ولا شك في أنهم يريدون الطلاق معلفاً
 فانهم يريدون بعده لا أقفل كذا فهي طلاق ويجب امضاؤه عليهم والحاصل أن المعبر
 في انصراف هذه الالفاظ عرية وأخرسية الى معنى بلانية التعارف فيه فان لم يتعارف
 سئل عن نيته وفيما ينصرف بلانية لو قال أردت غيره يصدق ديانته لا قضاء اه مافي القمع
 وتبعه في البصر قلت والمتعارف في ديارنا ارادة الطلاق بقولهم على الحرام لا أقفل كذا
 دون غيره من الالفاظ المذكورة (قوله ولذا لا يخلف به الا الرجال) أي حيث يقال

ويخفى بأنه طلاق بائن وان لم يرو
 بقلبة العرف ولذا لا يخلف به الا
 الرجال

ان فعلت كذا ففعل - لعل عليه حرام - قوله ولو لم تكن له امرأة قال في البرازية وفي
 المراضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حشر لمسته **الكفارة**
 والتسقي على أنه لا تلزمه اه ومثله في الصرقات وفي الظهيرة بما يقيد التوفيق فانه قال
 وان - حسب هذا الالتفات ما كان فعل كذا وقد كان فعل ولم تكن له امرأة لا يلزمه شيء لانه
 جعل عينا بالطلاق ولو جعلناه عينا بالله تعالى فهو محسوس وان - حسب على أمر في المستقبل
 ففعل وليس له امرأة كان عليه الكفارة لان حصر الحلال عين اه فيحصل كلام التسقي
 على الحلف على غير المستقبل وبما قررناه مظهر لك أن ما في إيمان النهاية من التوازل
 ان لم تكن له امرأة تلزمه الكفارة معناه اذا حلف على أنه لا يفعل **كك** في المستقبل
 وحش بقوله لا كما حله عليه في البحر هناك من أن معناه اذا أكل أو شرب وقال لانصرافه
 عنه عدم الزوجة الى الطعام والشراب اه لان انصرافه الى ذلك قبل تغير العرف
 بإرادة الطلاق من لفظ الحرام أما بعده فمخير بينا عند عدم الزوجة كما سمعت من كلامهم
 ويأتي قرينة قوله أو حلفت به المرأة قال في الصرقة بالزواج لان الزوجة لو قالت
 لزوجهما أنا عليك حرام أو حرمتك صار عينا نسى لوجاهها طائفة أو مكرهة فحلت اه
 وقوله طائفة أو مكرهة أو لم من قول النسخ فلم يكتسبه حنفت وكفرت (قوله كالأموات
 الخ) نص عبارة البرازية وإذا كان له امرأة وقت الحلف وماتت قبل الشرط أو بانت لا إلى
 عدة ثم باشر الشرط الصحيح أنه لا يطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوى لان حلقه صار
 ساقيا بالله تعالى وقت الوجود فلا يتقلب طلاقا اه **وه** كذا نقل العبارة في البحر من
 البرازية ولا يخفى أن التعديل لا ينافي ما نقله وفي العبارة سقط يدل عليه ما نقله ح عن
 الخلية ونصه وان كان له امرأة وقت الميقات قبل الشرط أو بانت لا إلى عدة ثم باشر
 الشرط لا تلزمه كفارة الميقات لان عينه انصرفت الى الطلاق وقت وجودها وان لم تكن
 له امرأة وقت الميقات فتزويج امرأته ثم باشر الشرط اختلوا فيه قال الفقيه ابو جعفرين
 المتزوجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان عينه جعلت عينا بالله تعالى وقت وجودها
 فلا يصير طلاقا بعد ذلك اه قلت ومثله في إيمان البحر من الظهيرة فتسقط من عبارة
 البرازية قوله ثم باشر الشرط الى قوله ثانيا ثم باشر الشرط (قوله ومثله) أي مثل أنت على
 حرام والاولى ذكر هذه الجملة عند أول المسئلة كما فعل في النهر (قوله والحرام يلزمي)
 هذا ذكره في النسخ كما قد سمعنا ومثله على الحرام كما ذكر (قوله أو لم يقل على) ودل على
 صاحب خزائن الأكل حيث اشترطه كما وضع في البحر عن القنينة وقدمه من الكليات
 عن البحر اه اذا أضاف الحرمة أو البينونة اليها كانت بائن أو حرام وقع من غير اضافة
 اليه وان أضاف الى نفسه كانا حرام أو بائن لا يقع من غير اضافة اليها وان خبرها فإجابات
 بالحرمة أو البينونة فلا يمتن الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أو أنا حرام عليك
 أنت بائن مني أو أنا بائن منك اه (قوله أو حرمت نفسي عليك) في هذا يشترط أن يقول

ولو لم تكن له امرأة أو حلفت به
 المرأة **ك** كان عينا كالأموات
 أو ماتت لا إلى عدة ثم وجد الشرط
 لم يطلق امرأته المتزوجة به يخفى
 لصرفها عينا فلا يتقلب طلاقا
 ومثله أنت على في الحرام والحرام
 يلزمي وحرمتك على وأنت محزمة
 أو حرام على أو لم يقل على وأنا
 عليك حرام أو يحزم أو حرمت
 نفسي عليك

عليك ثم ولده أضاف الحرمة الى نفسه قال في البرازية حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل
عليك ونوى الطلاق لا يقع (قوله أو أنت على كالمخارج) قال في البرازية وإن قال
أنت على كالمخارج والخير أو ما كان يحرم العين فهو كقوله أنت على حرام وإن لم ينو
يكون عيناً فقد اختلفوا فيه ١٥ ومتظاهراً أنه لو لم ينو الطلاق لا يكون طلاقاً لعدم العرف
بخلاف أنت على حرام فإن العرف فيه قام مقام النية كما مر فافهم (قوله والمسئلة
بجهاها) سبأ عن التهر بياته (قوله كما مر في الصريح) أي في باب طلاق غير المدخول
بها أنه لو طلق بالصريح كقوله امرأتي طالق وله أربع مشايخ على واحدة منهن بلا
شكاية خلاف وقد مضى به هناك (قوله ذكره الزيلعي) الضمير يعود الى المذكور من متنا
ونشر حين قوله ولو كان له الخ (قوله وقال الكمال) عبارته وفي الفتاوى لو قال لاهراته
أنت على حرام أو حلال الله على حرام فهذا على ثلاثة أوجه الى أن قال وإن كان له أربع
طلقت كل واحدة طلقة وعلى فتوى الاوزنجندي والامام مسعود الكشافي تقع واحدة
واليه البيان قال في التفسير والخلاصة هو الاشبه ويندب أن الاشبه ما في الفتاوى لان
قوله حلال الله أو حلال المسلمين يم كل زوجة فإذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة
قوله من طلق لان حلال الله يشمله على سبيل الاستقراء لا على سبيل البديل كما في قوله
احدا سكن طالق ١٥ وأنت خير بيان فقليل صريح في أن يحمل الخلاف والترجيح
هو اللفظ العلم بالانحصار كما أنت على حرام وإن كان غداً كوراني عبارة الفتاوى اذ لا
يحتج على أحد أنه لا يدخل فيه سوى مخاطبة نفس التزاع فيه كما يأتي عن التهر ويدل على
ذلك أيضاً أنه في التفسير قد حكى الخلاف المذكور في حلال المسلمين على حرام كذا في
البرازية (قوله لكن في التهر الخ) استدلوا على ما مر من قول الزيلعي والمسئلة بجهاها
فانه وهم أن المراد المسئلة المذكور قبله في الكتروهي أنت على حرام مع أن هذا لا يمكن
جر بأن الخلاف فيه فيجب كون المراد الايمان بلفظ حرام لكن لا بمخاطبة مع واحدة كما
وقع في المتن بل على وجه عام كلال الله أو حلال المسلمين على حرام فإن هذا هو محل التزاع
كما علم من عبارة الكمال (قوله قلت الخ) بيان لقول التهر لا بقيد أنت على حرام الخ
وحاصله أنه ليس مراد الزيلعي اللفظ الخاص بل العام كما قلنا (قوله وبه يحصل
التوفيق) أي بما ذكره في التهر وذلك يحصل القول بأنه يقع على كل واحدة منهن طلقة على
ما إذا كان اللفظ عاماً والقول بأنه تطلق واحدة منهن فقط على ما إذا كان اللفظ خاصاً هذا
هو المتبادر من كلام الشارح ولا يخفى ما فيه فان الزيلعي قد ذكر الخلاف وقد جعلنا
كلامه على أن مرادهما إذا كان اللفظ عاماً فيكون الخلاف فيه وهو صريح كلام الفتح
والتفسير والبرازية كما علمت وأيضاً كيف يصح في أنت على حرام أن يقال يقع على
واحدة من الأربع واليه البيان بل لا يقع الا على مخاطبة فقط وأما ما ذكره الشارح في
باب طلاق غير المدخول بها من حله كلام الزيلعي على نحو امرأتي على حرام ونشرته

أوأنت على كالمخارج أو كالمخارج
برازية (ولو كان له) أربع (نسوة)
والمسئلة بجهاها (وقع على كل
واحدة منهن طلقة) بآنية (وقيل
تطلق واحدة منهن) واليه البيان
كما مر في الصريح (وهو الاظهر)
والاشبه ذكره الزيلعي والبرازي
وغيرهما وقال الكمال الاشبه عندى
الاول وبه جزم صاحب البحر
في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى
وأقره المصنف في شرحه لكن في التهر
يجب أن يكون معنى قول الزيلعي
والمسئلة بجهاها بمعنى التعريم
لا بقيد أنت على حرام مخاطبة
واحدة كما في المتن بل يجب فيه
أن لا يقع الا على مخاطبة أه
قلت يصح بخلاف حلال الله
أو حلال المسلمين فانه يتم وبه
يحصل التوفيق فليحفظ

بينهم امرأتى طالق حيث جعل اختلاف المذكور جاري في الاول دون الثاني وعزا
 هنالك الى المصنف فقد ذكرنا هناك أنه مختص بكلام المصنف فان المصنف جعل كلام
 الزيلعي على حلال المسلمين وحققنا هناك عدم الفرق بين قوله امرأتى حرام وامرأتى
 طالق وإنه في كل منهما يقع على واحدة قوله البيان لان لفظ امرأتى محمول على تصديق
 على واحدة متضمن لاجتماعها بخلاف حلال المسلمين فان محموله استقرى بجمع الفصل دفعة
 واحدة واذا كان لا خلاف في قوله امرأتى طالق في أنه لا يقع الاعلى واحدة يقال مثله في
 امرأتى حرام ويكون أحدهما صريحا والآخر كناية لا يوجب الفرق بين ادعاء فعله
 البيان والخاصل أنه لا خلاف في أن مقتضى الخطابة وفي أن كل حل عليه
 حرام بجمع الأربع لصريح أدائها لعموم الاستقراء في امرأتى حرام أو طالق يقع على
 واحدة غير معينة وانما الخلاف في نحو حلال الله أو حلال المسلمين قبل يقع على واحدة
 غير معينة نظرا الى صورة افراده والاشبه أنه بجمع الكل وقد منا هنا تمام الكلام على
 ذلك فافهم وانهم هذا التقرير القويده وانزع عنك غلادة التقليد (قوله تقع واحدة)
 كذا في الأخيرة والبرازية ووجهه أنه عبارة عن تكرير هذا اللفظ ألف مرة ولو كرر
 لا يقع الا الاول لان البائن لا يلحق بالبائن بخلاف ما تم قيل بطلاق غير المدخول بها من أنه
 يقع الثلاث فمما لو قال للمدخل بها أنت طالق امرأتى أو الوفا لانه صريح والصريح
 اذا تكرر يطلق الصريح ولذا اقتضى بالمدخول بها البقاء للعدة كما ارضه ناه هناك فافهم
 (قوله ناو باقتين) أي بقوله أنت على حرام وقوله تقع واحدة لان التثنية عند بعض
 ولفظ حرام لا يصح له الا أن تكون امة لانه في حقها القراد الاعتباري وفي قوة تقع واحدة
 تدعى مافى القرض من قوله لم يقع شيء فانه سبق فلم والواقع في عباراتهم لم تصح نيته بخلاف
 ما اذا نوى الثلاث فانه يصح وتقع تثان تكمله للثلاث كما في الخلية وغيرها فاذا في الصبر
 واجاب في التهربان قوله لم يقع شيء أي نيته وان وقع بقتله تأمل وفيه أيضا على مافى
 الجوهري من انه يقع تثان اذا نواهما مع الاولى كما قدمه الشارح في أول باب الصريح
 وقد منا الكلام عليه هناك (قوله وبالثاني مينا) أي ابلاء وقوله صمى ما نوى لان فيه
 تشديدا على نفسه لانه لو نوى به طلاقا واطلق وانصرف الى الطلاق كما هو المتيقن به لم يقع
 به شيء لانه بائن والبائن لا يلحق مثله كجملته فافهم (قوله وقع الثلاث) لان البائن يلحق البائن
 اذا حكيان مطلقا لانه حينئذ لا يصح جعله خيرا عن الاول كما مر في باب (قوله ويقامه في
 البرازية) وعبارة قال لا امرأته أي تخالف حرام ونوى الثلاث في احداهما والواحدة
 في الاخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ولو قال نويت الطلاق في احداهما
 والعين في الاخرى عند الثاني يقع الطلاق عليهما وعندهما كما نوى قال ثلاث أنت على
 حرام ونوى الثلاث في الواحدة والعين في الثانية والكذب في الثالثة طلقن ثلاثا وقيل
 هذا على قول الثاني وعلى قوله ما ينبغي أن يكون على ما نوى ٨١ (قوله حش بوطه كل)

(قروع) أنت على حرام القصة
 تقع واحدة • مافى واحدة ثم قال
 أنت حرام ناو باقتين تقع واحدة
 • كثره مرتين ونوى بالاول
 ثلاثا وبالثاني مينا • قال
 ثلاث مرات حلال الله على
 حرام ان فعلت كذا • ووجد
 الشرط وقع الثلاث • قال لهما
 أنت على حرام ونوى في احداهما
 ثلاثا وفي الاخرى واحدة • كما
 نوى به يتي وعمله في البرازية
 • قال أنت على حرام حش بوطه
 كل ولو قال والله لا أقرب بكما لم يثبت
 الا بوطهما

يعنى يكون ايلام من كل واحدة منهما وهذا على غير الحق به وعلى الحق به يقع على كل واحدة منهما طلقته اه ح أى لانه فى العرف طلاق (قوله والفرق لا يمتنى) الفرق هو ان تلك حرمة اسم الله تعالى لا تحقق الا بوطئهما وفى قوله اتعاضى حرام صار ايلام باعتبار معنى التصريم وهو موجود فى كل منهما كذا فى القمع عن الحديث ويشهد فى البحر وغيره وقال ح الفرق هو ان فى قوله اتعاضى حرام حرمة على نفسه وتصر بهما تحريم لكل منهما وفى قوله لا اقربكما منع نفسه من قربانهما جميعا فلا يحنث الا بوطئهما وقد صرح بهذا الفرق صاحب التهر فى كتاب الايمان عند قوله ومن حرم ماله لم يحرم حيث فرق بين كل هذا الرغ على حرام وبين لا أكل هذا الرغف بأن تصرجه الرغف على نفسه حرام اجراءه ايضا وفى الثانى اختلفت نفسه من أصل كل الرغف كله فلا يحنث بالبعض اه قلت لكن ذكر فى البحر هناك عن الخليفة قال مشايخنا الصريح انه لا يحنث بأكل لقمة لان قوله هذا الرغف على حرام بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغف اه أى لان تحريم الحلال بين لكن مقتضى ما مر من القمع انه يفرق بين الحلف باسمه تعالى وبين غيره مما أطلق به تأمل (قوله ان نوى التكرار) أى التأكيد قصد أى يكون ايلام واحد او مينا واحد حتى لو لم يضر بهما فى المرة طلق طقة واحدة وان قرب بهما لزمه كفارة واحدة (قوله والا) أى وان لم ينوشأ واراد التثديد والتلفظ وهو الابتداء دون التكرار كذا فى القمع (قوله فالايلاء واحد الخ) والقصاص أن يكون الايلام ثلاثا أيضا وهو قول محمد حتى اذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها تبين بتطلقة ثم قسمها تبين بآخرى ثم ياترى الا ان تكون غير مدخول بها فلا يقع الا واحدة وفى الاستحسان وهو قولهما الايلام واحد فلا يقع الا واحدة لان المقتضى كان متحدة كان المتع مقصدا فلا يتكرر الايلام ويجب بالفرق ان ثلاث كفارات اجامع لان الشرط الواحد يكتفى بايمان كثيرة كما فى القمع والله سبحانه أعلم

(باب الخلع)

أخبر عن الايلام لان الايلام لم يرد عن المال كان أقرب الى الطلاق بصد الخلع فان فيه معنى المعاوضة من جانب المرأة ولان معنى الايلام تشويز من قبله واخلع تشويز من قبلها غالباً فقدم ما بالرجل على ما بالمرأة عناية (قوله هو لغة الازالة الخ) يقال خلعت الفعل وغيره خلعت عنه وخلعت المرأة زوجها محالة اذا اقتدت منه ففعلها هو خلعا والاسم الخلع والضم وهو استعاره من خلع اللباس لان كل واحد منهما لباس لا تحرقاذا فلا ذلك فكان كل واحد نزاع لباسه عنه بحر عن المصباح (قوله واستعمل الخ) ظاهره انه خاص بالضم فى ذلك وهو اسم المصدر وهو خلاف ما مر من المصباح وانه تصرف لنوى وتقليد ما مر فى الطلاق ان الطلاق والاطلاق رفع القيد مطلقا لكنه خص

والفرق لا يمتنى وفى الجوهره رد والله لا أقربك ثلاثا لى مجلس ان نوى التكرار قصد والا فالايلاء واحد واليمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الايلام واليمين

(باب الخلع)

(هو) لغة الازالة واستعمل فى ازالة الزوجية بالضم

الطلاق لغة برفع قد النكاح واستعمل في غيره الاطلاق (قوله وفي غيره) الانسب وفي
غيرها ط (قوله ازالة ملك النكاح) مثل ما لو خلع المطلق رجعا بعالم فانه يصح ويجب
المال بجر وساق (قوله فانه لغو) لان النكاح الفاسد لا يبيد ملك المتعة والبيئونة
والزرة تسكت الا اذا قبله فلم يكن في الخلع ازالة قال في البصر فلا يسقط المهر ويترك بعد
الخلع ولا به الجبر على النكاح في الرقة كما في النزاهة اه قلت وظاهر اطلاقه انه لا يسقط
المهر في النكاح الفاسد ولو بعد الوطء لم يكن في جميع الفصولين نكحها فاسدا فوطئها
فاختلعت بالمهر قيل يسقط اذا خلع يجعل كايمن الابراء لان الخلع وضع لهذا وقيل
لا يسقط لان الخلع لغا لانه انما يصح في النكاح القائم اه وفي البصر ايضا ولو خلعها بعالم
ثم خالها في العدة لم يصح كما في الفتنة ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالها بعد الخلع
حين لم يصح وبين ما اذا طلقها بعالم بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرنا آخر
الكليات اه قلت قد تمنا الفرق هناك وهو ان الخلع بائن وهو لا يطبق مثله والطلاق
بالم صريح فيلحق الخلع وانما يجب المال هناك لان المال يلزم اذا كانت عقليه
نفسا واذا يقع به البائن واذا طلقها بعالم بعد الخلع لم يعد الطلاق ملكها لنفسها لخصوصه
بالخلع قبله ولذا لم يزم المال فيها لو طلقها بعالم ثم خلعها وقد منعنا علم الكلام على ذلك هناك
(قوله التوقفة) بالرفع صفة لازالة وقوله على قبولها أي المرافعة في البصر ولا يمتنع
القبول منها حيث كان على مال او كان بلفظ خالعتك او اختلني اه وفي التاترخية قال
لا امره اذ دخلت الدار فقد خالعتك على انفس دخلت الدار يقع الطلاق بانفس يريده
اذا قبلت عند الدخول اه ومفاده عدم صحة القول قبل الشرط كما ذكره (قوله خرج
مالو قال خالعتك الخ) أي ولم يذكر المال لانه متى كان على مال لم يزم قبولها كما ذكرناه آنفا
وقد بقوله ناويا بناء على ظاهر الرواية لانه كايمة فلا بد من النية أو دلالة الحال لكن سياق
انه لعلبة الاستعمال صار كالصريح (قوله غير يسقط الحقوق) أي المتعلقة بالرجعية
وساق يانها (قوله بخلاف خالعتك الخ) كان الاولى أن يقول بخلاف ما اذا ذكر المال
أو قال خالعتك الخ وأفاد أن التعريف خاص بالخلع المسقط للحقوق فقوله لها خالعتك
بلا ذكر مال لا يسمي خطا شرعا بل هو طلاق بائن غير متوقف على قبولها بخلاف ما اذا ذكر
معه المال أو كان بلفظ الخالعة أو الامر فانه لا يمتنع قبولها كما مر لانه معاوضة من
جانبها كايانها والتظاهر أن خالعتك بلفظ الخالعة انما يتوقف على القول بسقوط المهر
لا لوقوع الطلاق به اذ لا يظهر فرق في الوقوع بين خالعتك وخالعتك وساق ما يورده تأمل
وفي حكمه الطلاق على مال فلا يمتنع القول وان لم يسم خطا وبه ظهر انه لا فرق عند
ذكر المال بين خالعتك وخالعتك وانه ليس كل ما توقف على قبولها يسمي خطا ولا كل
ما كان بلفظ الخلع يتوقف على القول ويسقط الحقوق (تنبيه) في التاترخية وغيرها
مطلق لفظ الخلع محمول على الطلاق بعرض حتى لو قال لغيره خلع امرأتى خلعها بلا

وفي غيره بالقض وشرا كما في البصر
(ازالة ملك النكاح) خرج به الخلع
في النكاح الفاسد وبعد البيئونة
والزرة فانه لغو كما في الفصول
(التوقفة على قبولها) خرج
مالو قال خالعتك ناويا بالطلاق
فانه يقع بانفس غير يسقط الحقوق
لعدم توقفه عليه بخلاف خالعتك
بلفظ الخالعة

عوض لا يصح (قوله أو اختلج الخ) إذا قال لها اخلعي نفسك فهو على أربعة أوجه
 أما أن يقول بكذا اخلعت يصح وإن لم يقل الرجوع بعد ما جرت أو قبلت على المختار وما أن
 يقول بعل بل قد مره أو عسلت فقالت خلعت نفسي بكذا ففي ظاهر الرواية لا يتم اخلع
 ما لم يقل بعده وأما أن يقول اخلعي ولم يزد عليه خلعت فتعد أي يوه فلم يكن خلعا وعن
 محمد تعلق بلا بدله أو أخذ كثير من المشايخ والرايع أن يقول بل لا اخلعت يتم قولها
 وتعلمه في جامع الفصولين ومثله في الخاتمة ولا يخفى أن ما ذكره الشارح هو الوجه الثالث
 وقد ذكر في الخاتمة الخلاف المأثور ذكر أن قول محمد أخذ به أكثر المشايخ بخلاف
 ما عزا إليهم ذكر في الخاتمة قال خلعتك فقبلت برئ عمليته من المهر فإن لم يكن عليه
 مهر ردت مطلقا إليها كذا ذكر الحاكم الشهيد به أخذ ابن الفضل وهذا أبو زيد ما ذكرنا
 عن أبي يوسف أن الطلع لا يكون إلا بعرض اه لكن فيه كلام سنذكره (قوله بلفظ
 اخلع) متعلق بإزالة (قوله فانه غير مسقط) أي للمهر على التمسك كاسيد كره المصنف ثم
 يسقط الثقة ولو فرضه كاسياني (قوله كاسيحي) في قول المصنف يسقط اخلع
 والمباراة الخ (قوله فانه كذلك) أي خلع مسقط للقوق بجر قال في العمادية وذكر
 في المتن لوقال يست منك نفسك ولم يذكر ما انفقت اثرت بقم الطلاق على ما قبلت
 من المهر وترده اليه وإن لم تقبض سقط ما في ذمة الزوج اه (قوله خلافا للثانية) حيث
 قال ابن الصبح أن اخلع بلفظ البيع والشراء لا يلزم البراءة عن المهر إلا بذكره وقده
 كلام سنذكره (قوله وأقاد التعريض الخ) لأن الرجعي لا يزيل الملك (قوله ولا بأس
 به) أي ولو في حالة الحبس فلا يكره الإجماع لأنه لا يمكن قصص العوض إلا به بجر
 أول كتاب الطلاق ونقده الشارح هناك (قوله للثقات) أي لوجود الثقات وهو
 الاختلاف والتضام وفي التمهاتني عن شرح الطحاوي السنة إذا وقع بين الزوجين
 اختلاف أن يجتمع أهلها يصلحوا شيئا فإن لم يصلحوا جاز الطلاق واخلع اه وهذا
 هو الحكم المذكور في الآية وقد أوضح الكلام عليه في الفتح آخر الباب (قوله بما
 يصلح للمهر) هذا التركيب وهم اشتراط البدل في اخلع لأن الظاهر تعاقد بالجمع اه
 قلت أنه لو قال خلعتك فقبلت تم اخلع بلا ذكر بدل وهذا اعترض في الجرح على الفتح
 حيث ذكر في التعريف قوله يدل ثم قال الآن يقال مهرها الذي سقط به بدل فلم ير عن
 البدل اه والاولى تصوير الصك كزوج غيره بقوله وما صلح مهر اصل بدل اخلع فان معناه
 أنه إذا ذكر في اخلع بدل يصلح له مهر فاقه يصح وسيأتي أنه إذا بطل العوض فيه لم يعلق
 بالتمسك (قوله بغير عكس كحي) فلا يصح أن يقال ما لا يصلح مهر إلا يصلح بدل اخلع
 لأن بعض ما لا يصلح مهر ا يصلح بدل خلع كما مثل فالكيفية كاذبة ثم يصدق عكسها بوجه
 جرتية كعوض ما يصلح بدل خلع يصلح مهر (قوله ويجوز التصريح انكاسها) أي كلمة
 تبع القول في غاية البيان أنه مطرد منعكس كذا لأن الفرض من طرد الكلي أن يكون مالا

أو اختلج بالاصم ولم يسم شيئا فقبلت
 فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت
 البدل ردت الثانية (بلفظ اخلع)
 خرج الطلاق على مال فانه غير
 مسقط قطع وزاد قوله (أو ما في)
 معناه ليس لفظ المبارقة فانه
 مسقط كاسيحي ولفظ البيع
 والشراء فانه كذلك كما صحه في
 الصغرى خلافا للثانية وأقاد
 التعريف صحت اخلع المطلقة رجعا
 (ولا بأس به عند الحاجة) للثقات
 بعدم الوفاق (بما يصلح للمهر) بغير
 عكس كحي لعدة اخلع بدون
 المشرع وبما في بدوها وبطن غنها
 وجوز التصريح انكاسها

متقوم ليس فيه جهالة مستتفة وما دون العشرة بهذه المثابة ومن عكس الكلّي "أن
 لا يكون مالا متقوماً وأن يكون فيه جهالة مستتفة وما دون العشرة مال متقوم ليس فيه
 جهالة فلا مرد السؤال لأعلى الطرد الكلّي" ولأعلى عكسه ١٥ قال في النهر لا يفتي أن
 الصلاحية المطلقة هي الكلمة وكون مطلق المال المتقوم خالها من الكلمة يصلح مهرًا
 مخمض فكذا منع المحققون انعكاسها كلية (قوله وبشرطه كالطلاق) وهو أهلية الزوج
 وكون المرأة محلًا للطلاق منبهاً أو عطفًا على الملك وأما ركضه فهو كافٍ في البدائع إذا كان
 بعوض لا لإيجاب أو قبول لأنه عقد على الطلاق بعوض فلا تنفع الغرقة ولا يستحق
 العوض بدون القبول بخلاف ما إذا حال خالعك ولم يذكر العوض فعوى الطلاق فانه يقع
 وإن لم تقبل لأن طلاق بلا عوض فلا يشترط القبول ١٥ ونحوه في الشرع لآلية آخر
 الباب عن الخلية وظاهر أن خالعك مثل خلعك في أنه بلا ذكر مال لا يتوقف على
 القبول هو خلاف ظاهر ما مر الآن: قال توقف فقط المقابلة على القبول شرط لكونه
 مسقطاً للنفقة وبخلاف خلعك فانه لا يسقط ولو لم ينعقد القبول تأمل وفي الخلية قال
 خالعك فقبلت يقع البائن وكذا أن لم تقبل لأن الطلاق يقع بقوله خالعك وفيها أيضاً قال
 خالعك على كذا أوصى مالا معلوماً لا يقع الطلاق ما لم تقبل كالأفعال طعنك على آت ١٥
 أي لانه معلق على القبول وأما إذا لم يذكر المال فلا يكون معلقاً على القبول معني فيقع
 الطلاق وإن لم تقبل تأمل (قوله لانه تعلق الطلاق بقبول المال) كذا صرح به في
 البدائع ولذا قال في الخلية ولوال خالعك على كذا أوصى مالا معلوماً لا يقع الطلاق ما لم
 تقبل كالأفعال طعنك على آت درهم لا يقع ما لم تقبل ١٥ ويتفرع عن هذا ما سأق آخر
 الباب في أول الفروع كاستنصحه فاتهم (قوله فلا يصح رجوعه الخ) أي لو ابتدأ الزوج
 انخلع فقال خالعك على آت درهم لا يملك الرجوع عنه وكذا لا يملك فسخه ولا ينهي المرأة
 عن القبول وله أن يعلقه بشرط ويضيقه إلى وقت مثل إذا قدم زيد فخلعك على كذا
 أو خالعك على كذا غداً أو رأس الشهر والقبول إليها بعد تقدم زيد ويجوز الوقت لانه
 تطليق عند وجود الشرط والوقت فكان قبولها قبل ذلك لحقوا بدائع (قوله ولا يقتصر
 على المجلس) فلا يطل بقيامه عنه قبل قبولها بدائع (قوله ولا يقتصر قبولها الخ) فيه أن
 هذا من فروع كونه معاوضة من جانبها فكان الأولى تأخيرها وعبارة البدائم ولا يشترط
 حضور المرأة بل يتوقف على ما رواه المجلس حتى لو كانت غائبة قبلها فاعلموا القبول لكن في
 مجلسها لانه في جانبها معاوضة (قوله وفي جانبها معاوضة) عطف على قوله بمن في جانب أي
 لأن المرأة ألتك الطلاق بل هو ملكه وقد علقه بالشرط والطلاق يحتمل ولا يحتمل الرجوع
 ولا شرط اختيار بل يطل الشرط ودونه ولا يتقيد بالمجلس وأما في جانبها فانه معاوضة المال
 لانه تملك المال بعوض فإعراى فيه أحكام معاوضة المال كالبيع ونحوه كافٍ في البدائع
 (قوله لا يصح رجوعها) أي إذا كان لا يندم منها بأن قالت اختلعت نفسي منك بكذا

(و) بشرطه كالطلاق وصفتها كذا
 بقوله (هو بمن في جانبه) لانه تعلق
 الطلاق بقبول المال فلا يصح
 رجوعه عنه (قبل قبولها ولا
 يصح شرط انبساطه ولا يقتصر
 على المجلس) أي يجزى ويقتصر
 قبولها على مجلس عليها (وفي جانبها
 معاوضة) بمال (لا يصح رجوعها)
 قبل قبوله

فلهذا أن ترجع عنه قبل قبول الزوج وسطل بقبامها عن المجلس وقيامه أيضا ولا يتوقف
على ما رواه المجلس بان كان الزوج غائبا حتى لو بلغه وقبل لم يصح ولا يصح تعلقه ولا اضافته
بدائع (قوله وصح شرط الخيار لها) بان قال سالتك على كذا على انك بالخيار ثلاثة
أيام فقبلت جازا للشرط عند سحتي لو اختارت في المدة وقع الطلاق ويجب المال وان
ردت لا يقع ولا يجب وعندنا بشرط الخيار باطل والطلاق واقع والمال لازم بدائع قال
في الصريح قد خيارا للشرط لان خيار الرؤية لا يثبت في الخلع ولا في كل عقد لا يحتمل الفسخ
كأفي الفصول وأما خيار العيب في بدل الخلع فثبت في العيب القاض وهو ما يخرجه
من الحردة الى الوساطة ومنها الى الراداة قدون السير (قوله ولو اكتمن ثلاثة أيام)
أي بخلاف البيع لان اشتراطه في البيع على خلاف القياس لانه من التملكات ونعمامه
في الصريح انكشف واذا أطلقا أي عن ذكر المدة ينبغي أن يكون لها الخيار في مجلسها
فقط استنباطا مما إذا أطلقا في البيع بصره وفيه نظر لانه ان أراد ذكر الخيار المطلق فيه
أن نيونه في البيع مقيد بما بعد العقد أما عند العقد فيفسد البيع كأفي التبر وحينئذ
فان ذكره بعد قبولها الخلع لا يبعد لانه لا يحتمل الفسخ بعد عقده بخلاف البيع وان
ذكره قبل القبول لم يصح قياسه على البيع لانه لا يثبت فيه الهمم الآن يقال لا يثبت فيه لانه
يقتضي شروط القاء بخلاف الخلع لكن لو ثبت في البيع لثبت مقتصر على المجلس
كالمثبت فيه بعد العقد فكذلك في الخلع لا يتجاوز المجلس تأمل (قوله ويقتصر على
المجلس) الضمير راجع للخلع فيطل بقبامها عن المجلس وقيامه أيضا كما مر (قوله بشرط
المخ) فلو اختلفت منك بالمهر وثقة العدة بالمربية وهي لا تعلم معناه ولقتها أرا أنك
من ثقة العدة لا اصح أنه لا يصح لان التقويض كالتوكيل لا يتم الا بعلم الوكيل والابراء
عن ثقة العدة والمهر وان كان اسقاطا لكنه اسقاط يحتمل الفسخ فصار فيه شبهة البيع
والبيع وكل الماوضات لا بد فيها من العلم وهذه الصورة كثيرا ما تقع فتح قلت الظاهر أن
المراد يصح الخلع ولا يلزم البطلان لان قبولها بجماعة عذر في عدم سقوط حقها ولا يلزم منه
عدم طلاقها اذا قبل فتأمل هذا وعامة نساء زماننا لا يعرفون موجب الخلع أنه مسقط
للحقوق فاذا طلبت منه أن يخلعها فقال سالتك ورضيت فهل يسقط مهرها بمجرد ذلك
أم لا لا رمن صريحه و يقتضي ما ذكره في سقوط خيار البلوغ أنها لا تمضي بالجله ويسأل
في الشركة أن المقاضاة لا تصح الا بلفظ المقاضاة وان لم يعرفها معناه تأمل (قوله يصح
مع الجلوه) أي قضاء فقط كما تقدمه في باب الطلاق سحتي (قوله وطرف العبد المخلع) أي
جانبه قال في النفاية وبشرها لقتله سكتي والعبد والامة في العتق بمنزلة أي المرأة
في الخلع فالمرء بمنزلة سحتي انه اذا قال العبد للمولى اشترت نفسي منك بكذا كان له
الرجوع قبل قبول المولى واذا قال المولى بعت نفسك منك بكذا اليس له الرجوع
وقس عليه شرط الخيار والامة ارضى المجلس اه ط وحاصله أن العتق بحال معاوضة

(و) صح (شرط الخيار لها) ولو اكتمن
من ثلاثة أيام بصر (ويقتصر على
المجلس) كالبيع (فائدة) بشرط
في قبولها عليها بجماعة لانه معاوضة
بخلاف طلاق وعناق وتدبير
لانه اسقاط والاستقاط يصح مع
الجله وطرف العبد في العتق
على مال

من جانب العبد كالخلع في جانب المرأة فتعتبر من جانبها أحكام المعاوضات بخلاف جانب
المولى فإنه بمنزلة الزوج فتعكس فيه تلك الأحكام (قوله كطرفها في الطلاق) أي في
الخلع لأن الكلام فيه وأطلقه عليه لأنه طلاق بالكناية تأمل (قوله والخلع يكون الخ)
في الجملة أنفاً والخلع خمسة تأملتك يا بنتك بأمرك فارتدت طلق نفسك على آف ١٥
وزاد عليه ما ذكره المصنف من لفظ البيع والشراء (قوله كبت نفسك) تقدم عن
الصغرى تصحح أنه مسقط الحقوق (قوله أو طلاقك) في الضر ولو قال بعت منك طلاقك
بمهرك فبطلت طلقك نفسك بآنت منه بمهرها بمنزلة قولها اشترت وقيل يقع رجعيًا
والأول أصح ولو قال بعت منك تطلقك فبطلت اشترت يقع رجعيًا مجازاً لأنه صريح
١٥ وقيد الثانية في الخالية بما إذا لم يذكر البذل ثم قال ولو قال بعت نفسك منك فبطلت
اشترت يقع طلاقاً لأن بيع الطلاق بطليل الطلاق فإذا لم يذكر البذل بصر كأنه
قال طلقك فبكون رجعيًا ما بيع نفسها عليك النفس من المرأة وذلك النفس لا يحصل
الاباليل فبكون بائناً ١٥ فأفاد أن بعت منك تطلقك بكذا يقع به البائن أيضاً (قوله
أو طلقك على كذا) هذا مبني على أن الطلاق على مال مسقط للمهر وهو خلاف المعتقد
كما ساقى ح أي لم يأت من المراد الخلع المسقط للحقوق والطلاق على مال ليس منه (قوله
أن الواقع به) أي بالخلع ولو بلفظ البيع والمبارأة بجر (قوله ولو بلا مال) هذا إذا كان
بلفظ الخلع أو بلفظ بيع النفس بخلاف بيع الطلاق أو الطلقة بلا ذكر بدل فإنه يقع به
الرجعي كما علمته آنفاً (قوله ولو بالطلاق الخ) في بعض النسخ وبالطلاق باسقاط
لو هو الأول لما علمت من أن الطلاق على مال خارج عن الخلع المسقط للحقوق ولكن
لما كان المراد بيان وقوع البائن به صرح بطلاق الخلع عليه وانما ذكر الصريح نصاً على
المشهور إذا كُتِبَ كذلك كما أفاده ط وأراد المال ما يشمل الأبرار منه حتى لو قالت أبرأتك
عمالي عليك على طلاقك فعل برئ وبات بخلاف طلقك على أن أؤخر مالي عليك فإن
التأخير ليس بمال وصح التأخير لوله غاية معلومة والافلا والطلاق رجعي مطلقاً بجر عن
البرازية وفي الفتح آخر الباب قال أبرأني من كل حق يكون للنساء على الرجال ففعلت
فصال في فور طلقك وهي مدخول بها يقع ما لا ينفك عنه بعض وإذا اختلفت بكل حق
لها عليه فلها النفقة مادامت في العدة لأنها لا يمكن لها حتى حال الخلع فقد ظهر أن تسمية
كل حق لها عليه وكل حق يكون للنساء حصصه وينصرف إلى القائم لها إذا كان ١٥ قلت
ثم لو قالت من كل حق للنساء على الرجال قبل الخلع وبعدة فإن النفقة تسقط كما في البرازية
وساقى رحمه وساقى أيضاً ما لو خالها على البراءة من نفقة الولد (قوله وغيره) أي غرة
تقييد الطلاق بكونه على مال دون الخلع تظهر فيما لو بطل البذل كما سيجي ١٥ ولو طلقها
بغير مهر أو خنز برأ أو بعت وقع بائن في الخلع رجعي في الطلاق مجازاً فيما بطلان البذل
وإذا بطل بئ لفظ الخلع والواقع به بائن ولفظ الطلاق والواقع به رجعي لأنه صريح فلو

مطلبه
الفاظ الخلع خمسة

كطرفها في الطلاق (و) الخلع
(يكون بلفظ البيع والشراء
والطلاق والمبارأة) كبت
نفسك أو طلاقك أو طلقك على
كذا أو بارأتك أي فارتدت
وقيل المرأة (و) حكمه أن
(الواقع به) ولو بلا مال (و) بالطلاق
الصريح (على مال طلاق بائن)
وغیره فبطل البذل كما سيجي

مطلبه
أبرأته من كل حق يكون للنساء
على الرجال

لم يكن ذكر المال شرطاً في وقوع البائن بالطلاق دون الخلع لم تظهر غمرة التقيد به لكن
 الاقتصار في بيان الثمرة على بطلان البذل محل نظر فان مثله ما لو لم يذكر البذل أصلاً تأمل
 وأما كون الخلع يسقط الحقوق والطلاق على مال لا يسقطها فليس غمرة التقيد بالمال
 كالبايحي فافهم (قوله والخلع من الكتابات) لانه يحتمل الاختلاع عن البائس
 أو الخيرات أو عن التكاثر عناية ومنها المبادأة (قوله فعبث فيه ما يستر فيها) ويقع به
 نطلة ما تنة إلا ان نوى ثلاثاً فسكون ثلاثاً وان نوى تنتين كانت واحدة ما تنة كافي الحاكم
 (قوله من قرائن الطلاق) كذا ذكره الطلاق رسول الله وفي الدر المنثور ونسبة المال
 وان لم يكن مقتوماً من القرائن اه ط (قوله لو قضى بكونه فسخاً) أي كما هو قول
 الحنابلة انه لا يقع به طلاق بل هو فسخ لا يتصل بالعدد بشرط عدم نية الطلاق بصر
 (قوله فكذا لا يجهده فيه) أي موضع اجتهد جميع يعني أنه يسوغ فيه الاجتهاد لانه
 لم يضاف كتاباً ولا سنة مشهورة ولا إجماعاً إذ لو خالف شياً من ذلك في رأى المجهد لم يكن
 بجهده فيه حتى لو حكم بما كرهه لم يفتقد كما قرر وفي محله ويأتي في أول الباب الآتي
 عن الفتح ما يوضحه ولا يفتقر أن المراد بقوله فخذوا ما لو حكم به خبلي في مسئلتنا بخلاف
 الحنفى فإنه وان صح حكمه بقدر مذهبه على أحد القولين لكنه في زماننا لا يصح اتفاقاً
 لتقيد السلطان قضاءه بالحكم بالصحيح من مذهبه فلا يفتد حكمه بالضعيف فضلاً عن
 مذهب الصنف فافهم (قوله لا يصدق قضاء) أي بل ديانته لان الله تعالى عالم بسره لكن
 لا يسمع المرأة أن تقسم معه لانها كالقاضي لا تعرف منه الا الظاهر بصر عن البسوط
 (قوله في الصور الأربع) أي فيما لو كان بطلان الخلع أو البيع والشراء أو الطلاق
 أو المبادأة (قوله بخلاف لفظ بيع وطلاق) لانها ما صرح بها فائز نية لكن صراحة
 البيع مثل بيعت نفسك أو طلاقك يعني أن دلالة عليه قطعة لا تتصرف عنه لان البيع
 فيه مال العين فيساز منه قطعاً والمال المتعة كما أفاده المصنف في المنع تأمل
 وأما صراحة الطلاق فظاهرة وان كان لا يكون حكمه حكم الخلع الا عند ذكر المال
 لان الكلام في أنه يقع به الطلاق أي الرجعي اذا لم يكن بحال ولا يصدق في أنه لم يرد به
 الطلاق لكونه صريحاً فافهم (قوله وفيه إشارة الى اشتراط النية) أي اشتراطها
 للوقوع به ديانة وكذا قضاء اذا لم تكن قريئة من ذكر مال ويصوره كما هو الحكم في سائر
 الكتابات (قوله ههنا) أي في لفظ الخلع وفي البصر من البرازية فلو كانت المبادأة أيضاً
 كذلك أي غلب استعمالها في الطلاق لم يفتقر الى النية وان كانت من السكنات
 والاسنى النية مشروطة فيها وفي سائر الكتابات على الاصل اه وفيه إشارة الى أن
 المبادأة لم يغلب استعمالها في الطلاق عرفاً بخلاف الخلع فإنه مشتهر بين الخاص والعامة
 فافهم (قوله وكذا مقررنا أخفى) أي قليلاً كان أو كثيراً والحق أن الأخذ اذا كان
 التشرؤ منه مرام قطعاً لقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئاً إلا أنه ان أخذ ملكه بسبب

مطلب
 في معنى المجتهد فيه

(و) الخلع (هو من الكتابات فيعتبر
 فيه ما يستر فيها) من قرائن الطلاق
 لكن لو قضى بكونه فسخاً فكذا لا
 يجهده فيه وقبل لا (خلصها ثم قال لم
 أنوبه الطلاق فان ذكر كريد لا
 لا يصدق قضاء في الصور الأربع
 (والاصدق في) ما اذا وقع بلفظ
 (الخلع والمبادأة) لانها كلياتان
 ولا قرينة بخلاف لفظ بيع
 وطلاق لانه خلاف الظاهر وفيه
 إشارة الى اشتراط النية وهو
 ظاهر الرواية إلا أن المشايخ قالوا
 لا تستلزم النية ههنا لانه بحكم
 غلبة الاستعمال صار كالصريح
 كما في النهي الثاني عن مقترفات
 طلاق الحبط (وكرر) مقررنا (أخذ
 شق)

خيت وتعلمه في الفتح لكن تفصل في البصر عن الدبر المتشوي والسبوطى - أخرج ابن أبي
 جري عن ابن زيد في الآية قال ثم رخص بعد فقال فان ختم أن لا يقبل احد ودأقه فلا
 جناح عليهم فيها اقتدت به قال ففسخت هذه تلك اه وهو يقتضى حل الاخذ منقطعا
 اذا رضيت اه أى سواء كان التشوؤ منه أو منها وهما لكن فيه أنه ذكر في البصر أولا
 عن الفتح أن الآية الأولى فيما اذا كان التشوؤ منه فقط والثانية فيما اذا لم يكن منه فلا
 تعارض بينهما وانهما الوعاظ والخبر بالاحق بالناسبة بالاجماع وبقوله تفصل
 ولا تتكوهن ضرارا تعتدوا واما كما لا رغبة بل اضرارا لاخذها في مقابلته
 خلاصها منه مخالفت للدليل القطعى فافهم (قوله ويلقى به) أى بالاخذ (قوله ان
 تشوؤ) في المصباح تشوؤت المرأة من زوجها تشوؤا من يلب قعد وضرب عسته وتشوؤ الرجل
 من امرأته تشوؤا بالوجهين تركها وبخاها وأصله الارتقاء اه ملخصا (قوله ولومنه
 تشوؤ أيضا) لأن قوله تعالى فلا جناح عليهم فيما اقتدت به يدل على الإباحة اذا كان
 التشوؤ من الجانبين بعبارة النص وإذا كان من جانبها فقط بدلالته بالأولى (قوله
 وبه يحصل التوفيق) أى بين ما رجه في الفتح من نفي كراهة الأخذ الاكثر وهو رواية الجامع
 الصغير وبين ما رجه الشيخ من إثباتها وهو رواية الأصل فيصل الاول على نفي التعمية
 والثاني على اثبات التعمية وهذا التوفيق مصرح به في الفتح فانه ذكر أن المسئلة
 محتلفة بين العصابة وذكر النصوص من الجانبين ثم حقق ثم على هذا يظهر كون
 رواية الجامع أوجه ثم يكون الأخذ الزيادة بخلاف الأولى والمنع محمول على الأولى اه
 ومضى عليه في البصر أيضا (قوله عليه) أى على النخل منح أى على أن تقول له نالنى
 وفي البصر على القول أى اذا كان هو المبتدى بقوله نالنى فافهم (قوله تطلق) أى
 بانسان كان يلفظ النخل ورجع بان كان بافط الطلاق على مال كالمزوى أو (قوله شرطا
 لزوم المال) أى عليها وهو البذل المذكور في النخل وقوله وسقوطه أى عن الزوج وهو
 المهر الذى عليه (قوله وأستحق) أى ادعاء آخر وأثبت أنه ومثله ما في الفتح عن تافى
 الحاكم لو كان هذا إحلال المهر فقتل عند رجوع عليها بقبته وكذا لو وجب قطع بده
 ففما عند رده وأخذ قبته اه (قوله محاليس عال) كالمر والمهر (قوله وقع) أى ان
 قبلت بجر (قوله بان في النخل) لانه من الكتابات الدالة على قطع الوصلة فكان الواقع به
 بانما بخلاف لفظ اعتدى وأخويه كالمزوى بابه وبخلاف الطلاق فانه صريح لا يقتضى
 البينة أيضا (قوله مجا فيهما) أى في صورتين والجنان كشدا علية الشيء بلا بدل
 قال في الفتح أى بلا شيء بسبب لزوم لاقتساف النكاح في انطروج غير متقوم ولفا لا ينم
 شيء في الطلاق اه وأوجب زفر عليها ذلك المهر كافي المحط بجر وأما لو كان المهر فخرسته
 فانه يسقط للمهر أن نالنى فاقطع المحط وان لم يكن يعرض تأمل (قوله كالمزى)
 أى في قوله وقرنه فيما لو بطل البذل وقتما سيات (قوله ولو سمت حللا الخ) قال في الفتح

ويلقى به الإبراهيمها عليه
 (ان تشوؤا وتشوؤت لا) ولومنه
 تشوؤا أيضا ولو بأكثر مما أعطاهما
 على الأوجه فمضى وصح الشيخ
 كراهة الزيادة وقصيرا للفتح لأبأس
 به بقيلاتها تفرجة وبه يحصل
 التوفيق (أكرهما) الزوج
 (عليه تطلق بالمال) لان الرضا
 شرط للزوم المال وسقوطه (ولو
 ذلك بده في دها) قبل الدفع (أو
 استحق فعليا بقبته لو) البذل (فما
 ومثله لو مثليا) لان النخل لا يقبل
 القسح (خلفها) وأطلقها بغير ما
 خنزير أو ميتة ونحوها محاليس
 بطل (وقع) طلاق (بان في النخل
 رجعى في نفسه) وقوعا (مجانا)
 فيما بطلان البذل وهو الفقرة كما
 مر ولو سمت حللا كهذا انزل
 فاذاهو خنز

وفي كتب المالكية لو خلعهما على حلال وسرا لم يفسخ وما لا يجب له الا المال
 قبل وهو قياس قول أصحابنا وهو صحيح اهـ (قوله رجع بالمهر) أي ان أخذته والاسقاط عنه
 وهذا عند الامام وعند من لا يجب منه من خل وسط لانه صار مغروا من جهة بتسليمه
 المال اهـ ج (قوله أي الحسبة) بقية لئلا يترك رجع قوله الاتي والبيت والصندوق
 الخ مما هو في يدها الحسبة فاقهم (قوله ولا شيء في يدها) أما لو كان فيها شيء ولو قليلا
 فهو له بجر (قوله لعدم التسحية) عليه لئلا يفهم من التسحية وهو وقوع البائن بها نأى
 لعدم تسحية شيء من يده غارته بجر لأن ما في يدها قد يكون منقوضا وقد يكون غير منقوض
 واذا ثبت ذلك فخرج (قوله وكذا عكسه) بأن قال لها خالعك على ما في يدي ولا شيء فيها بجر
 وهذا مقصود بالاولى (قوله لكن الخ) لما كان عدم لزوم شيء في المسئلة الاولى لعدم
 التفريق بينها صار مظنة أن تزعم هناك لا يستحق الجوهره لتفريقها فاستدرك على
 ذلك بأنها لا لأن المرأة أضرت نفسها حيث قبلت الخلع قبل أن تسلم ما في يدها فهذا
 الاستدراك في محله فاقهم (قوله وان زادت) أي على قولها خالعك على ما في يدي أي
 ولا شيء في يدها (قوله ردت عليه في الاولى مهرها) أي في قولها من مال ومثل من متاع
 أو من مال المهر وقد أوفاه لها وعلى ما في بطن جاري أو غني من حمل لانسها لماسمت
 ما لا يمكن الزوج واذا بالزوال الا بالوض ولا وجه الى ايجاب المهر أو قبضه البهالة
 ولا الى قبضه البضع أعني مهر المثل لانه غير متقوم حاله ان الزوج فتنين ايجاب ما قام على
 الزوج من المسمى أو مهر المثل غير (قوله والام) أي وان لم تكن قبضته برئته ولا شيء
 عليها وكذا لا شيء عليها لو كانت قد أبرأته بجر (قوله أو ثلاثة دراهم في الثانية) أي
 في قولها من دراهم معروفا أو منكر الانتهاء ذكرت الجس وأقصاه لأغايه وأدناه ثلاثة
 فوجب ولو قالت على ما في هذا المكان من النساء والخليل والبغال والحمير أو الثياب
 لزمها ثلاثة أيضا كذا في الدراية قال في البصر في الثياب نظر البهالة وأقول ينبغي ايجاب
 الوسيط في الكل به يدفع ما قال غير قلت وقبه نظر لان الثياب مجهول الجنس مثل
 الدابة والعبد بخلاف البغل والحمير والوزن جها على ثوب أو عبد وجب مهر المثل
 ولو على فرس أو ثوب حر وى وجب الوسيط وعليه فينبغي في الثياب المطلقة رة المهر كافي
 الاولى ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيد ما فيه وان اختلفت منه على موصوف من المكمل
 والمؤفون والثياب فهو جائز وان اختلفت منه ثوب غير منسوب الى نوع أو على دار
 كذلك فله المهر الذي أعطاه وكذلك الدابة اهـ (قوله ولو في يدها أقل الخ) ولو كان أكثر
 من ثلاثة قل ذلك دورين النهاية (قوله لم أر) قال في المهر ولو سمت دراهم فإذا في يدها
 ذنابا لا يجب له غير الدراهم ولم أره اهـ ج قلت ويني في عرفنا لزوم الدنانير لأن الدراهم
 تطلق على ما شملها والحاصل أنها اذا اختلفت على شيء غير المهر فهو على أوجه
 الاقول أن يكون ذلك المسمى غير متقوم كالمهر والمية فيقع مجازا الثاني أن يتحمل كونه

رجع بالمهر ان لم يسمع والا لا شيء
 (قوله أي على ما في يدي) أي
 الحسبة (قوله ولا شيء في يدها) لعدم
 التسحية وكذا عكسه لكن لو كان
 في يده جوهره لكان قبضته هي له
 علمت أو لا لا شرارها نفسها
 بغيرها (وان زادت من مال أو
 دراهم ردت) عليه في الاولى
 (مهرها) ان قبضته والا لا شيء
 عليها جوهره (أو ثلاثة دراهم)
 في الثانية ولو في يدها أقل كلفها
 ولو سمت دراهم فبان ذنابا لم أر
 (والبيت والصندوق ويطن
 الجارية)

مالاً أو غيره مثل مافي بيتها أو يدها من شيء فإن الشيء يشمل المال وغيره وكذا مافي بطن
 شاتها أو ياربها فإن مافي البطن قد يكون رجلاً أو ولدًا أو حماراً أو غيره والواقع بمجاناً
 الثالث أن يكون مالاً سيوياً مثل ما تفرغها أو ولدتها الصام أو ما تكتسب الصام
 فعليه ما قبضت من المهر سواء وجد قبل أو لا الرابع أن يكون مالاً لكنه لا يوقف على
 قدره مثل مافي بيتها أو يدها من المتاع أو مافي بطنها من الثمار أو مافي بطن من غيرها من
 الولد فإن وجد منه شيء فهو له ولا ردت ما قبضت من المهر الخامس أن يكون مالاً مقدراً
 معلوم مثل مافي يدها من دراهم فإن أقله ثلاث فكان مقدراً ومعلوم أقله الثلاثة أو الأكره
 السادس إذا ثبت مالاً أو ثاراً إلى غيره مال كذا النخل فإذا هو خر فإن عليه بانه خر فلا شيء
 والاربع بالمهر هذا حاصل مافي الفخيرة (قوله إذا لم تلد لأقل المدة) أي مدة الحمل
 وهذا قيد لعدم وجوب شيء أو ملو ولدت لأقلها فهو له تصق وجوده والاولى ذكر هذا بعد
 قوله وبطن الغنم لأن الظاهر اعتبار أقل مدته أيضاً (قائدة) في اقراء الجوهرة أقل مدة
 حل الدواب سوى الشاة ستة أشهر وأقل مدة حل الشاة أربعة أشهر (قوله وقيدته في
 الخلاصة وغيرها) كان المتكسب ذكر هذا عقب قوله ردت مهرها أو ثلاثة دراهم كما
 فعل في البصر ليعلم أن جميع الصغير هو الرأل كروعبارة الخلاصة هكذا وفي الفتاوى
 رجل خلع امرأته بعلمها عليه من المهر فقامت أن لها عليه بقية المهر ثم ذكر أنه لم يبق
 لها عليه شيء من المهر وقع الطلاق عليها بمهرها فيجب عليها أن ترد المهر إن قبضته أما
 إذا علم أن لمهر لها عليه بأن وجهت مع الخلع ولا ترد على الزوج شيئاً كما إذا خلعها على
 مافي هذا البيت من المتاع وعلم أنه لا متاع في هذا البيت اهـ وكذا على مافي يدها من المال
 وعلم أنه ليس في يدها شيء كما في الجنبي (قوله على براءتها من ضمانه) مضاء أن ما وجدته
 سلمته والافلاشي عليها وأما الوشرط البراءة من عيب في البدل مع الشرط بجر (قوله
 لم تبرا) لأنه مقدم ما وضعت في سلامة العرض بجر (قوله لانه) فقبل لما استبعد
 من المقام أن الخلع صحيح فيصع الخلع ويصل الشرط السادس ومنه لو خلعها على أن
 يملك الولد عنده أو على أن يكون صداقها لولدها أو لجنبي بخصلاف الشرط الثامن كما
 لو اخطلت بشرط الصل أو بشرط أن يرد لها أو أنها تقبل لا تصرف ويشتري كتب الصل
 ورذا الأتية في الجلس كما سبأ في الفروع وعلم في البصر (قوله طلق ثلاثاً بآث)
 أما لو قالت واحدة بآث فطلقها ثلاثاً فإن قال بآث وقبلت وقعن وإن لم تقبل لا يقع شيء
 وإن لم يذكر المال طلق عنده ثلاثاً بلا شيء وعندها واحدة بآث وثلاث بلا شيء كالمو
 نقرها وقال أنت طالق واحدة أو واحدة وواحدة عند الكل كما في البصر عن الخلية (قوله
 فطلقها واحدة) مثلها ثمان ثلثي ولو طلقها ثلاثاً كان لجميع الأقسام سواء كانت بلفظ
 واحدة أو بثلاثة في مجلس واحد بجر ط (قوله بثلة) لأن الباء تعيب الأحواض
 وهو يتقسم على المعروض بجر (قوله إن طلقها في مجلس) فلو طلق فطلقها لم يجز شيئاً

إذا لم تلد لأقل المدة (و) بطن
 (الغنم) وغير الشجر (كالبقرة) فذكر
 البدن مثال كما في البصر قال وقيدته
 في الخلاصة وغيرها لعدم العلم
 فقال لو علم أنه لا متاع في البيت
 أو أنه لا مهر لها عليه في خلعها
 بغيرها لا يلزمها شيء لأنها لم تطعمه
 فلم يصرف مفروراً ولو ظن أن عليه
 المهر ثم ذكر كعدمه ردت المهر
 (خالفت على عبد ابني لها على
 براءتها من ضمانه لم تبرا) وعليها
 تسليمه إن قدرتها ولا تقبضه لانه
 لا يبطل بالشرط السادس كالتكاح
 (خالفت طلق ثلاثاً بآث أو على
 أقل فطلقها واحدة وقعن في الأول
 مرة بثلة) أي بثلاث الأقسام
 طلقها في مجلس واحد ولا يجزئ ما يقع وفي

الخاتمة

نهر ووجهه انه معاوضة من جانبها فيشترط في قبوله المجلس كما في قبول البيع رضى
 ولو بداه هو فصال العتق على ألف اعتبر مجلسها دونه فلو ذهب ثم قبلت في مجلسها ذلك
 صح بجر من الجوهرة (قوله لو كان مطلقا اثنين) أي قبل قولها له طلق الخ ثم طلقها
 واحدا بعد قولها ذلك فله كل الاثني لحصول المقصود ولذا حال في الخلاصة قالت طلق
 أربعاً بألف فطلقها ثلاثاً فهي بالألف ولو طلقها واحدة فبثلث الألف وقيل في البصر
 (قوله لأن على الشرط) والمشروط لا يتوزع على أجزاء الشرط ولو طلقها ثلاثاً متفرقة
 في مجلس واحد رخصها الألف لأن الأولى والثانية تقع عنده رجعية فاجاب عن الثالثة وهي
 منكوسة فله الألف وإن في ثلاث مجلس فعندها له ثلث الألف وعنده لا شيء بجر عن
 المحيط * (تنبيه) * قيل ان على حقيقة الاستعلاء بمجاز للشرط والحق أنها حقيقة
 للاستعلاء ان اقلت بالأجسام المحسوسة كقمت على السطح وفي غيرهما حقيقة في معنى
 الزوم الصادق على الشرط المحض نحو ما يعتك على أن لا تشرك وأنت طالق على أن
 تدخلي المذابح على المعاوضة الشرعية المحضة كبيع هـ. ثم ادعى ألف والعرفية كاتفل هذا
 على أن أشفع لك عند زيد وما نحن فيه مما يصح فيه كل من معني الزوم لأن الطلاق بما
 يتعلق على الشرط المحض والاعتراض وذكر المال لا يرجع الثاني فان المال يصح جعله
 شرطاً محضاً حتى لا ينقسم أجزاءه على أجزاء مقابلة كما يصح جعله عوضاً متصفاً لا يجب
 المال بالثبوت وعلى هذا يكون لفظ على مشتركاً بين الاستعلاء والزوم لقيام دليل الحقيقة
 فيه ما هو التبادر بعد رد الاطلاق وكون المجاز غير من الاشتراك عند التردد وقول أهل
 العرفية أنها للاستعلاء محمول على هذا فان أهل الاجتهاد هم أهل العرفية وقيل بتحقيقه في
 الغرض وذكر في البصر أنه ذكر في البصر ترجيح العوض بذكر المال لأنها الأصل (قوله
 فبعضها أولى) فيه بحث لأنها قد يكون لها غرض في الثلاث حتماً لما عرجع إليه
 لثبوت قبضه كضمان أن يجعلها أحداً على المعاودة إليه فلا يتم إلا بالثلاث مقدسي وقد
 يقال ان هذا لا يتقرر البعد حصول المقصود بملكتها نفسها على أن إمكان المعاودة حاصل
 بالحل على التعليل فاقه (قوله وقبلت في مجلسها) فلو بعد علم يلزمها المال لأنه مبادلة من
 جانبها كما مر وهذا اذا لم يكن معلقاً ولا مضافاً والاعتبار بقول بعد وجود الشرط
 والوقت كافتئانه عن البدائع ومثل في البصر (قوله كما مر) أي في قول المصنف أكرها
 عليه طلق بلا مال (قوله ولا شبهة ولا رخصة) فلو شبهة لم يلزم المال ولو رخصة اعتبر
 من الثالث كما يأتي بيانه (قوله لأنه تعريض) بالعين المهمل لا بالفاء كما هو حقيق في بعض
 النسخ وهذا راجع لقوله بألف وقوله أو تعليق راجع لقوله على ألف قال الزيلعي ولا بد
 من قبولها لأنه عقد معاوضة أو تعليق بشرط فلا تنقذ لها عوضاً بدون القبول ولا ينزل
 المعلق بدون الشرط إذ لا ولاية لاحد محال في الزام صاحبه بدون رضاه والطلاق بائن لأنها
 ما التزمت المال الاتساع لها نفسها وذلك بالبينونة ١١ (قوله طلقاً بغير شيء) لأنه على

مطلب
 تسئل على في الاستعلاء والزوم
 حقيقة

لو كان طلقها اثنين فله كل الألف
 (وفي الثانية رجعية مجاباً) لأن
 على الشرط وقال كالإله (قال لها
 طلق نفسك ثلاثاً بألف) أو على
 ألف (فطلعت نفسها واحداً لم يقع
 شيء) لأنه لم يرض بالبينونة إلا بكل
 الألف بخلاف ما مر رضاها بها
 بألف فبعضها أولى (وقوله لها
 أنت طالق بألف أو على ألف
 وقبلت في مجلسها (زوم) أن لم
 تكن منكوسة كما مر ولا شبهة ولا
 رخصة كما يجب (الألف) لأنه
 تفويض أو تعليق وفي البصر من
 التاخرية قال لا مرأته أحداً
 كما طالق بألف فدرهم والأخرى جماعة
 دينار وقبلت طلقاً بغير شيء (أنت
 طالق وعليك ألف أو أنت حر
 وعليك ألف طلق وتعتق مجاباً)

مطلقهما على قبولهما وقد وجد ولم يعلم ما يلزم كل واحدة منهما فان لكل أن تقول
 لا يلزمي إلا الدراهم وبقي أن يلزم لورضي منهما بالدراهم وإذا طلق بلا شيء كان
 رجعه إليه بلفظ الصريح وحقي وما قيل من أنه ينبغي أن يلزمهما ذمة مهرهما فهو مما
 لا ينبغي فأن الطلاق الصريح ولو على مال غير ميسقط للمهر على المعتقد كما يفتي شافعيهم
 (قوله وإن لم يقبل) مبالغة على قوله طلق وعقل لأنه عند القبول تطلق ويعتق بالأولى
 لأنه متفق عليه فالمبالغة إشارة إلى ذلك وقوله لا يصح جعل المبالغة لقوله بما نالان
 المناسب له أن يقول وإن قبلا كما لا يخفى (قوله جملة تامة) أي فلا تربط بما قبلها إلا
 بدلالة الحال إذا اصرل في الجملة الاستقلال وللدلالة هنا لأن الطلاق والعاق يتحكان
 من المال بخلاف البيع والأجرة قائمهما لا يوجدان بدونه دور = (تيسره) انفقوا
 على انهما المال في أدائهما وأنت حر وتعدى عطف الخبر على الاشتاء وعلى أنها يعني به
 المساومة في أجل هذا أنك درهم لأن المساومة في الأجرة أصلية وعلى تعيين المطلق في
 قول المضارب خذ هذا المال واعمل به في البر لا نشأ بيقظة فلا تنقيد المضاربة به وعلى احتمال
 الأمرين في أنت طالق وأنت حرة بوضعية أو أصلية أو لا مانع ولا معين فيختص الطلاق قضاء
 ويتعلق بديانة نواه وقلمه في البحر (قوله مملأ بالواو والمال) فكأنه قال أنت
 طالق في حال وجوب الاقتيل عليك ولا يتحقق ذلك إلا بالقبول وبه يلزم المال نهر
 (قوله وكذا أوفال لعبدك كذلك) أي كذا الحكم لو قال لعبدك أمسكك أمس على أنت
 فلم تقبل أو بعثك أمس تسلك منك بأنت فلم تقبل بحر (قوله عين من جانب) فهو عقد
 تام فلا يكون الأقارب اقرا بقبول المرأة بخلاف البيع فإنه بلا قبول ليس ببيع بحر
 (قوله أخذت بينهما) على أنها قبلت لأن الأصل أن من كان القول لا يحتاج إلى مئة لأنها
 لا تبين خلاف الظاهر والظاهر لمن كان القول له وهو هذا الزوج المتكرر وجود شرط
 الخنث وهو القبول وخلاف الظاهر قول المرأة فتقدم بينهما عند التعارض ولأنها أكثر
 اثباتا لأنها تثبت الطلاق وأما ما قيل من أن بينهما قامت على الإثبات ويذهب على النفي
 فلم يقبل فقهه أن المينة على النفي في شرط الخنث مقبولة كما مر في التعليق فافهم (قوله
 يقع الطلاق باقراره) أي الطلاق البائن وإن لم يثبت المال لأنه في لفظ الخلع المقرب
 هو كذا يقع به البائن كما مر (قوله بمالها) أي على حالها المعروف في الدعاوى من أن
 القول للمتكسر والمينة للمتدى (قوله وعكسه) أي لو ادعت الخلع لا يقع بدعواها شي
 لأن الخلع لا يقع رجعي (قوله كينما كان) أي سواء ادعته مال أو بدونه ولا يلزمها
 المال لأنها إنما اقتربه في مقابلته الخلع غيب لم يثبت الخلع لم يثبت المال ولأن الزوج
 بانكاره قد رد اقراؤه رجعي (فرع) اختلاف في كمية الخلع فقال من قال ثلاث قبل
 القول له وقيل لو اختلفا بعد التزوج فقال لم يجز التزوج لأنه وقع بعد الخلع الثالث
 وأنكره قال قوله ولو اختلفا في العدة أو بعدمها فقال هي عدة الخلع الثاني وقالت

وإن لم يقبل أن قوله عليك أنت
 جملة تامة وقال إن قبلا صرح ولم
 المال مملأ بالواو والمال وفي
 الحواشي وقوله ما يخفى (قال
 طلقك أمس على أنت فلم تقبلي
 وقالت قبلت قال قول له عين
 بخلاف قوله بعثك طلاقك أمس
 على أنت فلم تقبلي وقالت قبلت
 قال قول لها) وهكذا أوفال
 لعبدك كذلك (قوله لغيره) يعني
 منك هذا العبد بأنت أمس فلم تقبل
 وقال المشتري قبلت) فان القول
 للمشتري والفرق أن الطلاق حال
 بين من يسه وهو قدعي خنثه
 وهو ينكر أما البيع فأقراره به
 اقرا بالقبول فأنكاره رجوع
 فلا يصح ولو برهننا أخذت بينهما
 تنازلية (ولو ادعى الخلع على
 مال وهي تنكر يقع الطلاق)
 باقراره (والدعوى في المال بماله
 فيكون القول لها لأنها تنكر
 (وعكسه لا) يقع كمما كان
 برأيه (فروج) أنكر الخلع

عقد المخلع الثالث فاقول لها ان لا يصل النكاح جامع الفصولين (قوله أنكر المخلع) مكرر
مع قول المصنف وعكسه لا اه ط (قوله أو ادعى شرطاً واستثناء) بأن قال أنت طالق
بأن قبضت ثم ادعى أنه قال إن دخلت الدار أو إن شاء الله قال في جامع الفصولين طالق
أو خلعت ثم ادعى الاستثناء صدق لو لم يذكر البديل في المخلع لا لو ذكره بان قال خلعتك
يكذا ولو ادعى الاستثناء وقال ما قبضته منك فهو حق كان في عليك وقالت اني دفعته
لبدل المخلع فالقول له لا اله الا أنكر صحة المخلع فقد أنكر وجوب البديل عليها وأقر أنه
عليها ما لا واحد الا ما لين والمرأة مقررة أن له عليها ما لا آخر فصدق الزوج بخلافه ما لو يدعي
الاستثناء لانه أقر أن عليها بدل المخلع والمالك هو المرأة فقبل قولها وفيه نظر اه وحاصله
أن دعواه الاستثناء مقبولة الا اذا كان المخلع يبذل فان البديل قرينه على قصد المخلع
فلا تقبل دعوى اطلاقها بالاستثناء الا اذا ادعى أن ما قبضه ليس ببدل المخلع بل عن حق
آخر فان القول له لا نكاحه صحة المخلع ووجوب البديل بدعوى الاستثناء قلت لكن فيه
أن المانع من صحة دعوى الاستثناء ذكر البديل في عقد المخلع لا قبضه بعده فثبت ذكر
البديل لم يقبل دعواه الاستثناء فلم يقبل انكاره صحة المخلع ووجوب البديل بل بقي المخلع
يبذل وادعى بعد ذلك أن ما قبضه هو حق آخر وهي تقول بل بدل المخلع فيكون القول
قولها لانها المملكة بالذبح والقول قول المملك فليفرق بين ما إذا ادعى الاستثناء
أول يديه ولعل هذا وجه النظر والله تعالى أعلم هذا وقد مر في باب التطليق أن القنوى
على عدم قبول قوله فدعوى الاستثناء والشرط لفساد الزمان وتقدم الكلام فيه
هناك (قوله أو أن ما قبضه من دينه) في البرازيل يدفع بدل المخلع وزعم الزوج أنه
قبضه بجهة أخرى أفتى الامام ظهر الدين أن القول لم يقبل لها لانها المملكة اه قلت
الظاهر الثاني وإذا جزم به في جامع الفصولين كما علت وهن مسئلة مستقلة مبناه
على ما إذا اتفق على المخلع يبذل واختلفا في جهة القبض ولذا عطفها أو وبصح عطفها
بالأو فتكون من جهة ما قبلها لكن يرد ما علمت من النظر فانهم (قوله أو واختلفا في
الطوع والكراهة) أي في القبول وأما ابتاع المخلع بكذا فصحيح كما يأتي ط (قوله فالقول
لها) لان صحة المخلع لا تستدعي البديل فتكون منكثرة ويكون القول قولها بجر
(قوله وادعى المخلع) ينبغي جعله على ما إذا كان مدعى أن نفقة العدة من جلة بدل المخلع
بجر (قوله فالقول لها في المهر وفيه النفقة) لان المهر كان ثابتاً عليه قبله فدعوى
سقوطه غير مقبولة وأما نفقة العدة فليست واجبة قبله وهي تدعى استحقاقها بالطلاق
وهو ينكر فكان القول له وهو مشكل فانهما اتفقا على جيب استحقاقها لان المخلع
والطلاق يوجبان نفقة العدة فكيف تسقط بجر قلت وأصل الاستشكل لما يجب جامع
الفصولين واعترضه في تواريخه على أنه ساقط باليمين (قوله قسمت قيمته على مسجها)
فاذا كانت قيمته ثلاثين ومهر واحد اه ما ماتن ومهر الاخرى ما قرزم الاولى مشهرون

أو ادعى شرطاً واستثناء أو أن
ما قبضه من دينه أو اختلفا في
الطوع والكراهة فالقول له ولو
قلت كان بغير بدل فالقول لها
ادعت المهر ونفقة العدة وأنه طلقها
وادعى المخلع ولا يثبت فالقول لها
في المهر وفي النفقة خلعت
امرأته على عبد قسمت قيمته على
مسجها

والاخرى عشرة ولا يقسم بينهما مناصفة ويحل إذا كان العبد لجنبى أو لهما والمهران متفان أو مالوك كان بينهما مناصفة والمهران متساويان يكون العبد جلد الخلع ط
وفرض المسئلة في كافي الحاكم إذا خلع امرأته على ألف (قوله) وتقر على قبولها
قال في الجنبى الطاهر أنه عني به وقوع الطلاق ومعرفة هذه المسئلة من أهم المهمات
في هذا الزمان لأن الناس يتعادون إضافة الخلع إلى مال الزوج بعد إبرائهم اليه من المهر
فهذا علم أنهم إذا قبلت وقع الطلاق ولم يجب على الزوج شئ وفي منية الفقهاء خلعتك
على عاتقك من الدين وقبلت يعني أن يقع الطلاق ولا يجب شئ ويحل الدين اه ما في
الجنبى وسيد كراشراح آخر الباب حصة العبد لجلد الخلع عليه وسأيت علمه (قوله)
في نكاح صحيح ذكره لبيان الواقع والافتدأ خرج القاسد أول الباب بقوله إزالة ملك
النكاح أفاده ط وقد تناقروا في سقوط المهر بعد الدخول في القاسد وتقدم أيضا أنه
لو أبرأتم خاتمها على مهرها لم يسقط المهر قال في القصور لأنه لم يسلم لها بعد الخلع شئ
وكذا لو أريدت فخالها (قوله) كما اعتقده العمادى وغيره) أى كصاحب التناوى
الصغرى فإنه صحيح أنه يسقط المهر كالخلع والمبارأة وصحيح في الخلية أنه لا يسقط المهر إلا
بذكره وصحبه في جامع القصولين أيضا فقد اختلف التصحيح وقول الشارح أول الباب
خلافا للثانية تبع فيه قول البصروان صرح قاضيان بخلافه ولم يظهر لوجه ترجيح
التصحيح الأول على الثانى مع أنهم قالوا ان قاضيان من أجل من يعتمد على تصحيحه
(قوله والمبارأة) بضم الهمزة مفاعلة من البراءة وتزلة الهمزة خطأ وهي أن يقول الزوج
برئت من نكاحك بكذا فالهصدرا الشريعة وفي الفتح هو أن يقول بارأئك على ألف
قة قبل مهر قلت وما في الفتح موافق لما في كافي الحاكم ثم قال في التهرقيد المصنف بقوله
بارأها لأنه لو قال لها برئت من نكاحك وقع انطلاق وينبى أن لا يسقط به شئ اه أى لأنه
إذا لم يكن بلفظ المفاعلة لم يذكركه بدلال يتوقف على قبولها فيقع به البائن ولا يكون
مسقطا بجزئية قوله خلعتك بخلاف ما إذا كان بلفظ المفاعلة أو ذكره بدلاله يتوقف على
القبول حتى يكون مسقطا وهذا ظهور أنه لا منافاة بين ما قلناه أولا وعن صدور الشريعة
المصرح فيه بذكر البذل وبين ما ذكره آخرها فافهم (تنبيه) ذكر في التهرقيد أول الباب أخذا
من عبارة الفتح أن المبارأة من ألقاظ الخلع قلت وقد تمناع الجوهره التصريح به لكن
تقدم عن البرازية أن لفظ الخلع من ألقاظ النكاحية إلا أن المشايخ قالوا أنه لقبلة استعماله
صار كالمصرح فلا يشترق إلى التبعة وان المبارأة إذا غلب فيها الاستعمال فهي كذلك وتقدم
أيضا أن الواقع بالخلع تطلقه ثلثة سواء نوى الواحدة أو الثلثين وان نوى الثلاث فثلاث
وان أخذ عليه جعل لا يصدق أنه لم يرد به الطلاق قال في النكاحي للحاكم والمبارأة بمنزلة
الخلع في جميع ذلك (قوله أى الأبرام من الجانبين) أى بأن تقول لبارئى فيقول لها
بارأئك أو يقول لها ذلك وتقول حتى قبلت كما في شرح المنظومة فالمراد ما بين الأبرام من

خلعتك على عبدى وتقر
على قبولها ولم يجب شئ بصر
(وبسقط الخلع) في نكاح صحيح
ولو بلفظ بيع وشراء كما اعتقده
العمادى وغيره (والمبارأة) أى
الأبرام من الجانبين

أحدهما والقبول من الآخر ط (قوله حصل حق) مثل المهر والنفقة المقررة
 والمأسأة والكسوة كذلك وكذا المتعة تسقط بلا ذكر ويستثنى ما إذا خالفها على مهرها
 أو بعضه وكان مقبوضاً خاتماً ترقده ولا تبراؤه مقتضى إطلاقهم البراءة ألا أن يقال مرادهم
 ما إذا بدل الخلع والمهر به فلا تبراؤه كالأول ما لا آخر يجر وهذا قول الامام وعند
 محمد لا يسقط إلا ما ساء فيها أي في الخلع والمأسأة وأبو يوسف مع الإمام في المأسأة ومع
 محمد في الخلع ملحق ثم اعلم أن حاصل وجوه المسئلة أن البذل إما أن يكون مسكوتاً عنه
 أو منقياً ومنقياً على الزوج أو عليها بغيرها كله أو بعضه أو مال آخر وكل من المستثنى
 وجوه إما أن يكون المهر مقبوضاً أو لا وكل من الاثنين حتماً ما أن يكون قبل الدخول بها
 أو بعده فإن كان البذل مسكوتاً عنه فبغيره إتيان المهر ما براءة كل منهما من المهر لا غير
 فلا تبراؤه فثبت ولا يطلب هو بما بقي ويستأنى تمام الكلام عليه عند قول المصنف ويرى
 عن المؤجل لو عليه الخ وإن كان منقياً فله أخفى نفساً منى بغيره فثبت وتقبل
 الزوج مع بغيره لأنه صريح في عدم المال ووقوع البائن فلا يبرأ كل منهما من حق
 صاحبه وإن كان معينا على الزوج فسأفى آخر الباب وإن كان بكل المهر فإن كان
 مقبوضاً وجب بجميعه ولا يسقط منه كله طلقاً أي قبل الدخول أو بعده وإن خالفها
 على أن يبيعه له فولد لها ولا جنبي جاز الخلع والمهر للزوج وإن بيعته كالعشر مثلاً والمهر
 عشرون فإن قبضته بربع بدرهمين ولو بعد الدخول وسلم لها الباقي وبدرهم فقط إن كان
 قبله لأنه عشر النصف وإن لم يكن مقبوضاً سقط الكل مطلقاً المسعى يحكم الشرط والباقي
 يحكم لفظ الخلع وإن عالج آخره بر المهر فله المسعى ويرى كل منهما مطلقاً في الأحوال
 كلها اه مفصلاً من البصر والهر وغيره لا ذكر لكن المراد بالآخر ما إذا كان ماله معلوماً
 موجوداً في الحال والأفوه على ستة أوجه قد منها من الأخيرة (قوله ثابت وقتهما)
 أي وقت الخلع والمأسأة أحترزه عن حق ثبت بعدهما كنفقة العدة والسكنى كما يشتر
 إليه النازح (قوله بما يتعلق) أي من الحق الذي يتعلق بذلك النكاح الذي وقع الخلع
 منه (قوله لا الأول) لأنه ليس من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الأول (قوله
 ومثله المتعة) الأولى ومنه أي من الحق الذي يسقطه طالق البصر أو المتعة فقال
 في البرازية مثاله قبل الدخول وكان لم يسم مهر السقط المتعة بلا ذكر اه ويحتل
 أن مراده أن المتعة مثل المهر تسقط إذا كانت متعة ذلك النكاح لامتعة نكاح قبله
 كما حله ح (قوله مع الخ) طالق في البصر مقتضى الإبراء العلم بعدم العدة وكأنه
 لما وقع في ضمن الخلع فخصصه بغيره من حقوق النكاح (قوله إلا أنص عليها) أي
 على النفقة في الخلع أو ما لو لم تسقطها حتى أغفلت ثم أسقطتها لا تسقط لاسقاطها حتى
 قصد المالم يجب فإنها إنما يجب شيئاً بخلاف ذلك الإسقاط الضمني فإنه يسقط باعتبار
 ما تسقطه وقت الخلع والباقي سقط تبعاً في ضمن الخلع فخرج وفي الأخيرة من النفقة قالت

مطلب
 حاصل مسائل الخلع والمأسأة
 على أربعة وعشرين وجوهاً

(كل حق) ثابت وقتهما (لكل)
 منهما على الآخر بما يتعلق بذلك
 النكاح) حتى لو أباها ثم نكحها
 فليأبى بها آخرها خلت منه على
 مهرها برى عن الثاني لا الأول
 ومنه المتعة بزازية وفيها اختلاف
 على أن لا دعوى لكل على صاحبه
 ثم ادعى أن له كذا من الفضل
 صم لا خصاص البراءة بمقتضى
 النكاح (الانقضاء العدة) وسكاتها
 فلا يسقط (الاذا نص عليها)
 تسقط النفقة لا السكنى

لزوجها أنت برى ممن تفتى أبدأ ما دمت أصراً لم لا يصح لأن حصة الأبراء تعدل الوجوب
أو قيام سبب الوجوب ولم يوجد احتلالاً بسبب وجوبه في المستقبل هو الاحتباس في
المستقبل وهو غير موجود في الحال ثم قال وإذا أبرأته من النفقة قبل أن تهرم وتبقى ذمته
لا يصح بالاتفاق وإذا شرط في الخلع يصح لأنه أبرأه من وجوبه فيكون استيفاء المأهولت
البراءة منه لأن العوض فاقم مقامه والاستيفاء قبل الوجوب يصح بالاتفاق اهـ وفي القنية
وان لم تكن النفقة واجبة لكن سببها قائم فصع الأبراء منها اهـ أى فان الخلع سبب
لوجوب نفقة العدة وهذا معنى قوله في البدائع فأن نفقة العدة فانها يجب عند العدة
فكان الخلع على النفقة ما تعامن وجوبه أى بخلاف أبرأته من النفقة قبل الخلع أو
بعده فانه لا يصح وفي البرازية وقيل يصح وهو الأشبه قلت لكن المذكور في عامة الكتب
انه لا يصح ولنا جزم به في الفتح ونسرح الطحاوى والبدائع وكذا في الغنية وغيرهما بل
علمت انه بالاتفاق وفي الولوالجية اختلفت منه بكل حق هولها عليه فلها النفقة ما دامت
في العدة لانهم لم تكن حلالها وقت الخلع وفي الجرعين البرازية اختلفت سقطت بالنسبة
على كل حق يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ولم تذكر الصداق ونفقة العدة ثبتت
البراءة منهما لأن المهر ثابت قبل الخلع والنفقة بعده اهـ (تنبيه) وقعت حادثة سلت
عنها في أمر أطلب من زوجها الطلاق على أن تهرم من مهرها ومن أعيان معاومة
فرنسي وأبرأته من ذلك فقال ان كانت براءة تلك صادقة فأنت طالقة فأجبت بأنهم لا يطلق
لقولهم ان البراءة عن الاعيان لا تصح ومما زاد الزوج التعليق على حصة البراءة عن الكل
ليسلم لجميع العوض هكذا ظهر لي ثم رأيت بعد جوابي هذا في فتاوى الكاظمي ونقل
عن فتاوى العلامة عبد الرحمن المرشدي انه مثل عما يقع كثيرا من قول المرافع أبرأته من
المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلاقك بعصمة براءة تلك فاجاب بعدم الوقوع قال ووافقي
بعض حنفية العصر وتوقف بعضهم بحسب ما بان شيخنا حارقه بن ظهيرة كان يفتي بالوقوع
لقولهم ان نفقة العدة سقط بالنسبة فقلت هذا مجرد عمل نحن فيه لأن النفقة يجب
بالطلاق وما قاموا والابرأ من المعدم وباطل والمعلق به كذلك لا تنه المعلق عليه ما تنه
جزئه وما المذكور في باب الخلع فالمراد به المباشرة التي هي نوع من الخلع الموقوف على
قبولها في المجلس فاذا كان على المهر ونفقة العدة سقطت النفقة بحالها ما تنهاه وتعلق
محض فلا يقع بطلان بعض المعلق عليه اهـ ملخصاً ثم رأيت البيهقي في شرح الانشاء
صواب ما أفق به ابن ظهيرة وروى على المرشدي مستند المخرجين التصريح بسقوط النفقة
بالشرط أقول والصواب انه اذا لم يكن الأبراء منبأ على طلب الطلاق لم تسقط النفقة
وان أطلقها عقبه لانه في حال قيام التكاح وان كان مبيعا عليه سقطت وان كان حال قيام
التكاح لانه حينئذ يصير مقابلاً لوجوب نفق النخوة والختية وغيرها ما طلبت منه طلاقها
فقال ابن يمين من كل حق لا حتى أطلقك فقال أبرأته من كل حق لانه على الأزواج

مطلب
حاذية الفتوى أبرأته من مهرها
وعن اعيان معاومة
كانت براءة تلك صادقة فأنت طالقة

فقال الزوج في فور طلقك واحدة وهي مدخولها تقع بانه لانه طلاق بعوض وهو
 الابراة لانه اه وأخافني الفتح ان النفقة لا تسقط بذلك لانصراف الحق الى القائم لها
 اذ ذلك اه ثم قد نأنا أنها لو أبرأته عن كل حق قبل الخلع وبعدة تسقط فكذا اذا
 طلب ابراءه عن المهر والنفقة صريحاً بالطلاق فأبرأته وطلقها فوراً يصح ابراءه لانه
 ابراء بعوض وهو ملكها تصبها فكانت استوفت النفقة باستيفاء ماله والاستيفاء يسيل
 الوجوب يصح كالودع لها تنقضي شهر يصح وعلى هذا يكون ابراء بشرط فاذا يطلقها الميرأ
 فقد صرح في الخلية بأنها لو أبرأته عما عليها على أن يطلقها فان طلقها جازت البراءة
 والا فلا بخلاف ما لو أبرأته على أن لا يتزوج عليها فتصح البراءة دون الشرط لان الأول
 يصح فيه الجعل دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلاً وفي الحاوي الزاهد يؤولوا برأته
 ليطبقها فقام ثم يطلقها ميرأ ان لم يتخلع حكم المجلس والا فلا اه اذا علمت ذلك فقد ظهر
 لثان صحة هذه البراءة متوقفة على الطلاق فوراً أي في المجلس فاذا قال لها طلاق بصفة
 برأته يكون قد علق الطلاق على صحة البراءة فيقتضي تحقق صحتها قبله كما هو مقتضى
 الشرط ولا صحة لها الا به فلم يوجد المعلق عليه فلا يقع الطلاق بخلاف ما لو تجوز الطلاق
 فانه يقع وتصح به البراءة فقد ظهر أن الحق ما قاله المرشد ولا يتأقبه نصريهم بسقوط
 النفقة بالشرط لما علمت من أن سقوطها موقوف على الطلاق أو الخلع فلا توجد البراءة
 قبله وانما توجد بطلاق أو خلع منفرد لا معلق على صحتها هذا ما ظهر لي في هذا المجل وهذه
 المسئلة كثيرة الوقوع فاعتنم بغيرها والله سبحانه أعلم (قوله لانه حق الشرع)
 لان سككها في غير بيت الطلاق عصبية بجرع عن الفتح (قوله اذا أبرأته عن مؤنة
 السكنى) بان كانت ساكنة في بيت نفسها وتعلم الاجرة من مالها فصحت التزامها ذلك
 فتح لكن مقتضى هذا أنه لا بد من التصريح بمؤنة السكنى مع أنه ذكر في الفتح
 وغيره في فصل الاحداد لو اختلفت على أن لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تقطع عن الزوج
 ويلزمها ان تكفى بيت الزوج ولا يصلح لها أن تخرج منه اه تأمل (قوله وهو) أي
 قول المصنف لان نفقة العدة الخ مستغنى عنه بما قدره الشارع من قوله ثابت وقتها
 لان قوله لكل منهما معلق بذلك المحذوف على أنه صفة ملق فاذا كان تقدير كلامه ذلك
 استغنى عن الاستثناء المذكور فكان الأولى تركه فاقهم (قوله مسقط للمهر)
 قيد به لما في البرأته صرح في شرح الوفاة والطلاعة والزانية والجهرت بان النفقة
 المتضمنة بطلاق وأطلقوه فمثل الطلاق بماله وغيره اه وفيه كلام سألني
 في النفقة (قوله كره البرأزي) بلفظ وعليه الفتوى ومثله في الفصول وغيرها
 وفي البرأته ظاهر الرواية وصحة الشارحون وقاضيان اه قلت وما حاصل عبارة
 قاضيان أن الطلاق بماله حكمه حكم الخلع عندهما أي أنه غير مسقط للمهر عنده
 في رواية كقولهما وهو الصحيح وفي رواية كالتخلع عنده أي في أنه مسقط اه وقدمنا

لانها حق الشرع الا اذا أبرأته
 عن مؤنة السكنى فيصح فتح وهو
 مستغنى عنه بما ذكرنا اذا نفقة
 والسكنى لم يجبا وقتها بل بعدها
 (وقيل الطلاق على مال مسقط
 للمهر كالتخلع والمعدلا) ذكر
 البرأزي

ذكر الخلاف في الخلع عن المتيق وبهذا تعلم ما في عبارة النهر من الابهام الذي أوقع غيره في اللفظ فافهم (قوله ذكره البهسي) ونسبه ليل هذا الباقي في شرحه على المتيق وأفتى به الخبير الرلي "لكن نقل ط عن العلامة المقدسي أنه أفتى بصحة البراءة له بالعارف قلت وبه أفتى غايي الهداية وابن الشني معللاً بأن العرف على كونه إبراء قال وكب مثله الناصر القاني وشيخ الإسلام الحنبلي اه وكذا ذكر في المنظومة المحبية وأفتى به في الحامدية وأيده السامحاني بما في البرازية حال طلق الله وأمنه أعنتك الله يقع الطلاق والعتاق إذا دق الجوهره نوى أو لم ينو (قوله من نفقة الولد) شمل الحمل بأن شرط براءته من نفقته إذا ولدته (قوله من نفقة الولد) وهي مؤنة الرضاع كذا في المصنع الفقه ومثله في الكفاية والاختيار (قوله وفيه عن المتيق الخ) ظاهره أن هذه رواية أخرى بزيده ما في الخلاصة وأما يصح على أمسالة الولد إذا بين المدة وإن لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضياً أو طبعياً وفي المتيق الخ قلت وأهل وجه الرواية الأولى أن الخلع إذا وقع على نفقته أو أمساكه وهو رضيع يضي إلى المازعة لأن المرأة تقول أردت نفقته شهر أمثلاً للزوج يقول أكثر وجه الرواية الثانية أن كونه رضيعاً سنة على إرادته مدة الرضاع وقد حرم بهذه الرواية في الخاتمة والبرازية (قوله بخلاف العظيم) لأن مدة حياته عنده استغناء الغلام وحسن الجارية وهي مجهولة اه ح قلت لم أر هذا التعليل لغيره وهو ظاهر إذا كان الخلع على أمساكه عند هامة الحضانة على أنه لا يظهر على القول المدة من تقدير مدة الحضانة بسبع للفلام وعشر للجارية بل الظاهر أن مراده أن الخلع إذا كان على نفقة الولد وهو رضيع يراد به مؤنة الرضاع لأن نفقته هي إرضاعه وهو مؤقت شرعاً تنصرف إليه بخلاف ما إذا كان طفلاً فلا يضمن التوقيت لأن نفقته طعامه وشراؤه وذلك ليس له وقت مخصوص لأنه يأكل مئة درهم فلا يضمن التسليم بدون وقت بل بهالة وفي النسخة روى أبو سليمان عن محمد بن أي حنيفة في المرأة تنخلع من زوجها بنفقة وله منها ما عاشا فإن عليها أن ترد المهر الذي أخذت منه اه أي فهو قليلاً ما إذا خالعهما على ما فيهما من المتاع ولو لم يجد شيئا فافهم (قوله ولو تزوجها) أي وقد خالعهما على نفقة العدة أو الولد نهر ط أي وكان التزوج قبل غلم المدة (قوله وأهرت) أي وترك الولد على الزوج بحر وكذا لو خالعهما على نفقة العدة لم تسكن في منزل الطلاق حتى سقطت نفقته برجع عليها بالنفقة كما يجهت في البحر (قوله وأوات الولد) وكذا لو لم يكن في بطنها ولد فبها إذا خالعهما على إرضاع حملها إذا ولدته إلى سنتين فترد مئة الرضاع ولو قالت عشرين برجع عليها بجرعة رضع سنتين ونفقته باقي السنتين ففخ (قوله برجع ببقية نفقة الولد) بأن مضت سنتين من السنتين مثلاً لترد مئة رضع سنة كافي الفخ (قوله والعدة) أي وشية نفقة العدة فعملوا خالعهما عليها أيضاً (قوله إذا شرطت براءتها) أي وقت الخلع عوت الولد وأموتهما كافي الفخ قال في البر والجليلة في براءتها أن يقول الزوج خالعتك على أن يرى من نفقة الولد إلى

مطل
في البراءة بقولها أبرأك الله

ولا يبرأ أبرأك الله ذكره البهسي
(شرط البراءة من نفقة الولد إن وقتاً) كسنة (صح ولزم والالام)
بحر وفيه عن المتيق وغيره لو كان
الولد رضيعاً صح وإن لم يؤقت
وترضعه حولين بخلاف العظيم
ولو تزوجها أوهرت أو ماتت
أو مات الولد رجعت بقية نفقة
الولد والعدة إلا إذا شرطت
براءة

مطل
في الخلع على نفقة الولد

ستين فان مات الولد قبلها فلا يرجع في عليك كذا في الخاتمة بخلاف ما لو استأجر الفلتر
 الارضاع سنة بكذا على أنه ان مات قبلها فالاجر لها فالاجر فاسدة كذا في اجارات
 الخلاصة اه قال في البرازية اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره (قوله وله ما طالبته الخ)
 أي ان الكسوة لا تدخل الا بالنسيء عليها قال في القنع ولها ان تطالبه بكسوة الصبي
 الا ان اختلفت على نفقته وكسوته فليس لها ان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد
 رضيا أو قطعيا اه ومثله في الخلاصة واكثر ما فائدة التحميم في الولد هذا وقد تمورف
 الا نخلع المرأة على كفالها للولد يعني قيامها بجسالة كلها وعدم مطالبة أبيه بشئ منها
 الى علم المدة والظاهر أنه يحكي عن التمسك على الكسوة لأن المعروف للشرط
 تأمل (قوله فصيح كالفلتر) أي كايصم في استخبار الفلتر وهي المرضة قال في البرازية
 وان خالها على ارضاع ولم يستن وعلى نفقة ولده بعد القطام عشرين بصم والجهالة
 لا تنسخ هنا كما لو استأجر فلتر باطعامها وكسوتها بصم عند الامم لأن العادة جرت
 بالتوسعة على الاطوار وهنا يصح عند الكل لانه لا يجرى المناقشة ولومن شئ في نفقة ولده
 اه (قوله بجبر عليها) لأن بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد دينه عليها كما اذا
 كان عليها دين أو هو في التقدر على قضاءه لا تسقط نفقة الولد عنه قال وعليه الاعتقاد
 لا على ما أباب بسائر المقتنين انه تسقط كذا في القنية والحواشي ونحوه في القنع وغيره
 وأما هذا أن الأب يرجع عليها بعد بارها (قوله صم في الاتي لا الفلام) لانه يحتاج
 الى معرفة آداب الرجال والخلق باخلاصهم فاذا اطال كتمهم الاتي يتعلق باخلاق النساء
 وفي ذلك من الفساد لا يفتي كذا في الفتاوى الهندية قال المقدسي وفي قوله صم
 في الاتي بحث لأن المقتني به الآن ان الاتي لا يفتي عند الامم الى البلوغ فتأمل اه قلت
 العدة تضييع حق الولد ولا تضييع في ابناء الاتي الى البلوغ عند أمها نعم بردان يقال
 ان مدة البلوغ مجهولة ولعل الجهالة تقتضي لأن الغالب البلوغ في خمسة عشر (قوله لانه
 حق الولد) لأن ابناءه عند زوجها الاجنبي مضرب بالولد ولا سقط حقها في الحضنة ومثله
 ما في الخاتمة لو خالها على أن يكون الولد عنده سنين معلومة صم الخلع وبطل الشرط لأن
 كون الولد الصغير عند الامم حق الولد فلا يطل باطلالهما (قوله يستطرا مثل امساك)
 أي أجز مثل امساك كما عبر في الخلاصة (قوله طلق) أي بالتاويل بفظ الخلع كما يأتي
 ومزايا (قوله في الاسم) وقيل لا تطلق لانه معلق بزم المال وقد عدم وجه الاسم
 أنه معلق بقبول الأب وقد وجد بزانية (قوله كما لو قبلت هي) أشار بالكاف الى أنها
 مسئلة اتفاقية فافهم قال في القنع هذا أي ما ذكر من الخلاف اذا قبل الأب فان قبلت
 وهي عاقلة تعقل أن النكاح جالب والخلع سالب وقوع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها المال
 اه قلت ويصح كثيرا أنه يطلقة بقبولها ابراءها يامه من مهرها والظاهر أنه يقع الرضى لعدم
 سقوط المهر ثم رأيت في جميع النصوص ما صفة واقعة قال لانه أنه الصيغة أنت طالق

وله ما طالبته بكسوة الصبي الا اذا
 اختلفت عليها أيضا ولو قطعيا فصيح
 كالفلتر ولو خالته على نفقة ولده
 (ثمرا) مثلا وهي معسر تطالبته
 بالنفقة بجبر عليها وله الاعتقاد
 فصح وقيل لو اختلفت على أن تسكه
 الى البلوغ صم في الاتي لا الفلام
 ولو تزوجت فلزوجة أخذ الولد
 وان اتفقا على تركه لانه حق الولد
 ويستطرا الى مثل امساك تلك المدة
 فيرجع به عليها (خلع الأب معقوبة
 عاها أو مهرها طلق) في الاصح
 كما لو قبلت هي وهي معقوبة

مطلب
 في خلع الصغيرة

مهره فقبلت بنفي أن تطلق رجعا ولا يسقط المهر اه وبأق ما يؤيده من شرح الوهبانية
 (قوله ولم يلزم المال) أي لا عليها ولا على الأب على قول ابن حلة وعنه يارميه وإن لم يلزم
 جامع الفصولين أما إذا ضمن فلا كلام في لزومه عليه وهي مسألة المتن الآتية قال
 في البحر ومذهب مالك أن الأب إذا علم أن الخلع خير لها بأن كان الزوج لا يصح عشرتها
 فخلع على صداقها صحيح فإن قضى به فاض نفقه قضاؤه كذا في البرازية والمراد بالقاضي
 المالكي (قوله وكذا الكبيرة الخ) أي إذا خلعهما أوها مالا أو أنها فاته لا يلزمها المال
 بالأولى لأنه كالأجنبي في حقها وفي الفصولين إذا ضمن الأب والأجنبي وقع الخلع ثم إن
 أجازت نفقه عليها ويرى الزوج من المهر والأتزجج به على الزوج والزوج على الخالع
 وإن لم يلزمه وقف الخلع على أجازتها فإن أجازت جاز يرى الزوج من المهر والأجنبي قال
 في الذخيرة ولا تطلق وقال غيره بنفي أن تطلق لأنه معلق بالقبول وقد وجد اه أي
 يقبل الخالع وفي البرازية وإن لم يلزمه وقف على قبولها في حق المال قال وهذا دليل
 على أن الطلاق واقع وقبل لا يقع إلا بأجازتها اه (قوله ولا يصح من الأم الخ) قال
 في البحر قيد الأب لأنه لو جرى الخلع بين زوج الصغيرة وأمه فإن أضفت الأم البدل إلى
 مال نفسها أو ضمنتم تم الخلع كالأجنبي والاضار ورواية نفسه والحصم أنه لا يقع الطلاق
 بخلاف الأب (قوله ولا على صغير أصلا) قال في البحر وقيد بالحق لأنه لو خلع ابنه الصغير
 لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على إجازة الولي وحاصله أنه في الصغيرة لا يلزم المال مع
 وقوع الطلاق وفي الصغير لا وقع أصلا (قوله وهي غير رشيده) الرشد كون الشخص
 مصليا حاله ولو فاسقا كسباني في العجز وذكرناه هناك أن العجز بالسفه يقتصر عند أبي
 يوسف إلى القضاء كالعجز بالدين وقال محمد ثبت بغير الدنفه وهو تدبير المال وتضييعه على
 خلاف الشرع وظاهر ما في شرح الوهبانية اعتماد الثاني فإنه قال عن المسوطة وإذا بلغت
 المرأة مفسدة فاختلعت من زوجها مال جازا خلع لأن وقوع الطلاق في الخلع بعدد القبول
 وقد تحقق منها ولم يلزمها المال لأنها التزمت له العوض هو مال ولا لتفقد ظاهرة فتحصل
 كالصغيرة فإن سكتان طلقها تطلقه على ذلك المال عاك رجعتا لأن وقوعه بالسرير
 لا يوجب البينة أو جوب البدل بخلاف ما إذا كان بلفظ الخلع اه ملخصا (قوله
 فإنها تطلق الخ) تصريح بوجه المشابهة بين مسئلتنا الصغيرة وغير الرشيدة وقوله فيما أي
 في المستثنين (قوله فإن خالها) أي الصغيرة (قوله على مال) نحل المهر (قوله لعدم
 وجوب المال عليها) فلم تحقق الكفاية لأنها ضمن ذمة الكفيل الذمة الأصلية
 في المطالبة ولا مطالبة على الأصل ط (قوله كالخلع من الأجنبي) أي القضي وحاصل
 الأمر فيه أنه إذا خاطب الزوج فإن أضفت البدل إلى نفسه على وجه يفيد ضمانه له
 أو ملكه أياه كالخلعها بأنف على أو على أقرضه أو على أقرضه أو عيذ هذا انقل
 صح والبدل عليه فإن استحق لزومه قيمته ولا يتوقف على قبول المرأة وإن أرسله بأن قال على

ولم يلزم المال لأنه تبرع وكدذا
 الكبيرة إلا إذا قبلت فيلزمها المال
 ولا يصح من الإثم ما يلزم البدل
 ولا على صغير أصلا (كألو
 خالعت المرأة) (بذلك) أي جمالها
 أو وجهها (وهي غير رشيده)
 فإنها تطلق ولا يلزم حق لو كان
 بلفظ الطلاق يقع رجعا فيهما
 شرح وهبانية (فإن خالها)
 الأب على مال (ضامته) أي
 ملزمه لا كقبول لعدم وجوب
 المال عليها (صح والمال عليه)
 كالخلع مع الأجنبي

مطلب
 في خلع غير الرشيد

مطلب
 في خلع القضي

ألف وأعلى هذا العبد فان قبلت لزمها تسليمه أو قيمته ان عجزت وان أخافه الى غيره كعبد
فلان اعتبر قبول فلان ولو خاطبها الزوج وأخطبته بذلك اعتبر قبولها سواء كان البذل
مرسلاً ومضافاً اليها أو الى الاجنبي ولا يطالب الوكيل بالخلع بالبدل الا اذا ضمنه ويرجع
به عليها ونفسه في البصر (قوله فالاب أولى) لانه يملك التصرف في نفسها واملاها فغ
(قوله بلا سقوط مهر) أي سواء كان الخلع على المهر وعلى ألف مثلاً لكن اذا كان على
المهر فلها أن ترجع به على الزوج والزوج يرجع به على الاب لغناه أما لو كان على ألف
فانها اذا رجعت بالمهر على الزوج لا يرجع به على الاب لانه لم يضمن له المهر بل ضمن له
الألف وكلام الفتح محمول على هذا التفسير كافي المهر وشرح المقدسي خلافاً لما فهمه
في البصر فحكم عليه بالخلع وما ذكره الشارح في شرح المتن في حل هذا المحل فيه
ايحتمل (قوله ومن جيل سقوطه) أي سقوط المهر عن الزوج وأشار الى أن له
حلاً آخر منها ما اقتضاه من حكم مالي يصح عنه ومنها أن يترأى قبض صداقها ونفقة
عقدها الصفة اقرار الاب بقبضه بخلاف سائر الأولياء ثم بطلتها الزوج بانها استكنه
يرأى في الظاهر أما عند الله تعالى فلا كافي البصر واعترضه في جامع الفصولين بان فيه
تعليم الكذب وشغل ذمة الزوج وأجاب المقدسي بأنه عندنا اقرار الزوج به وعدم
امتناع الخلاص الا بذلك لا يضر (قوله أن يجعل) أي الزوج وفي نسخة أن يجعل أي
هو الاب وقوله ثم يجعل به أي بالمهر والزوج فاعل يجعل وقوله عليه أي على الاجنبي
وهي موجودة في بعض النسخ وقوله من له ولاية فهو جليل وقوله قبض ذلك منه أي
قبض المهر من الزوج والمراد بمن له ولاية قبض المهر منه هو الاب ان كان والانسب
القاضي وصياً وصورتها انه اذا كان المهر ألفاً مثلاً فالزوج مع اجنبي على ألف
من ماله ثم يجعل الزوج الاب أو الوصي بالمهر على الاجنبي بشرط القبول وأن يكون
الاجنبي أملاً من الزوج لحينئذ يبرأ الزوج من المهر ويصير في ذمة ذلك الاجنبي لكن
في ذلك ضرر للاجنبي فلذا اقبل ثم يبره الاب أو يترقبه منه لكن يكتفي في الظاهر اقرار
الاب ابتداءً دون هذا التكلف كما اقتضاه آتاه وفي بعض النسخ ثم يجعل به الزوج على من له
ولاية قبض ذلك منه وهذه حيلة أخرى ذكرها في البصر عن البرازية وعليها فاعل يجعل ضمير
يعود على الاجنبي والزوج مقصوده والضمير في به يعود على بدل الخلع أي يجعل الاجنبي
الزوج بالقبض بدل الخلع على من له ولاية القبض أي على الاب أو الوصي فببراً الاجنبي
من البذل ويصير في ذمة الاب وقوله في البرازية فببراً الزوج منه غير ظاهر تأمل لكن
يفتح عن هذه الحيلة الثانية التزام الاب بالبدل ابتداءً دون هذا التكلف تأمل (قوله أي
الزوج الضمان) تفسير للضمير المستتر والبارز والمراد بالضمان المضمون لموافق قول
الفتح أي لو شرط الزوج الألف عليها توقفه على قبولها الخ وفي البرازية الخلع اذا جرى
بين الزوج والمرأة فالهاالة ولو كان البذل مرسلاً ومطلقاً ومضافاً الى المرأة

فالاب أولى (بلا سقوط مهر) لانه
ليدخل ضمنه لاية الاب ومن
جيل سقوطه أن يجعل بدل الخلع
على اجنبي بقدر المهر ثم يجعل به
الزوج عليه من له ولاية قبض ذلك
منه برازية (وان شرطه) أي
الزوج الضمان (عليها) أي
الصفحة (فان قلت وهي من
أهلها) بان تعدل أن التكاح
جالب والخلع سالب

أوالاجتنبي إضافة لك أو وضعت اهـ أنه ذلك الخلق على هذا العبد أو على هذا وعلى
عبدى هذا أو على عبد فلان (قوله طلق) لوجود الشرط وهو قبولها واليتونه بالخلق
تفقد القبول دون لزوم المال كما إذا سمت خمر أو نحو فنع (قوله وان قبل الاب) لأن
قبولها شرط وهو لا يحتمل النسيان فنع (قوله فى الاصم) وفى رواية يصح له قطع محض
إذا تخلف من عهده بلا مال فنع (قوله وأجازت) أى أجازت قبول الابح ومثله فى الدر
المتقى وهو الفهم من الفتح فافهم (قوله قال الزوج خالعتك) قيد بصيغة القاطعة لأنه
لو قال خلعتك لا يتوقف على القبول ولا يبرأ كما فى البصر وتقدم أول الباب وهذه المسئلة
فى الزوجة البالغة (قوله ويرى عن المهر المؤجل الخ) ذكر فى الخلاصة والبرازية أنه
فى هذه المودعة بى كل واحد منهما من صاحبه فى إحدى الروايتين عن أى خيفة وهو
الصحيح وإن لم يكن على الزوج مهر فلعنهما ماساق اليهامن المهر لأن المال مذكور عرفاً
بذكر المخلع اهـ وهكذا فى الفتح قال فى البصر وظاهر أول البصر أن المهر إذا كان مقبوضاً
فلا رجوع له وصريح آخرها الرجوع وبه صرح فى الخلية فينتد بى كل منهما من
صاحبه قال وقد نظرى أن محل الرأى ما إذا خالعهما بعد دفع المجل فإسما بى عن المجل
ويرأى هو عن المؤجل ولذا قال فى المحيط الصحيح أنه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها
وما بقى فى ذمتها يسقط اهـ قلت ويؤيد أنه فى الخلية لم يقل بى كل واحد منهما بل قال
وبى الزوج عن المهر الذى لها عليه فإن لم يكن لها عليه مهر لزمها ماساق اليهامن كذا
ذكره الحاكم الشهيد وابن الفضل اهـ وحاصله أن الزوج يبرأ مما لها فى ذمته من المهر الكامل
أو بعضاً وأما بى فلا تبرأ إلا من البعض ولو قبضت الكل لزمها ماله وبهذا ظهر ما فى قول
المصنف والاردت ماساق اليهامن المجل فإنه يوهى أنه لا يلزمها ماله المؤجل إذا قبضت
كل المهر فكان حسنة أن يقول والاردت المهر إلا أن يجاب بانها إذا قبضت الكل صار
كله جهلاً تأمل ثم اعلم أن هذا كله مخالف لما فى الفتح عند قوله ويسقط المخلع والمباراة
كل حق الخ من أن البذل أن كان مسكوراً ناعته فقه ثلاث روايات أصحها براءة كل منهما
عن المهر لا غير فلا يطالب به أحدهما إلا بخوف قبل الدخول أو بعده مقبوضاً ولا حتى
لا ترجع عليه بشئ أن لم يكن مقبوضاً ولا يرجع الزوج عليها أن كان مقبوضاً كله
والمخلع قبل الدخول لأن المال مذكور عرفاً بالمخلع الخ ومثله فى الزيلى وشرح الوهبانية
والمقدس والشر بلالية وقوله والمخلع قبل الدخول أى ومثله لو بعده بالاولى لأنها
إذا طلقت قبل الدخول لزمها نصف المهر فإذا لم يلزمها رضى عنه هذا يلزمها بعد
الدخول بالاولى وفى شرح الجامع الصغير لفايض خان خلفها ولم يذكر العوض عندهما
لا يبرأ أحدهما عن صاحبه عن المال الواجب بالكساح وعن أى خيفة روايتان
والصحيح براءة كل منهما عن صاحبه اهـ وفيه من المختار والمباراة كالمخلع يسقطان كل
حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالكساح حتى لو كان قبل الدخول وقد قبضت المهر

(طلقت بالثنى) اهـ لم املهية
الفرامة وان لم تقبل أو لم تعقل
لم تطلق وان قبل الاب فى الاصم
زيلى ولو بقت وأجازت بى فنع
(قال الزوج خالعتك قبضت)
المرأة ولم يذكر مالا (خالعتك)
لوجود الايجاب والقبول (وبرى
عن) المهر (المؤجل لو) كان
(عليه والا) يكن عليه من المهر
شئ (رقى) عليه ماساق اليهامن
المهر (المجل) لما مر أنه معاوضة
تعتبر بغير الامكان

لا يرجع عليهما شي ولو لم تقص شأنا ترجع عليه شي اه وشبهه في متن المتقوفي
شرح دور العاصم وشرح الجميع ان تم شيئا شأنا يرى كل من مامن الاخر فقصت المهر
أم لا تدخل بها أم لا اه قلت وبه علم ان ما مر عن الفتاوى قول آخر غير المصنف في الشروح
والتون وتظهر بهذا اخلل كلام المصنف من وجهين أحدهما أنه مشى على خلاف الصحيح
والثاني أنه يوجب تهاوتا المجل فقطع أنه لم يقل به أحدا وانما الخلاف في رد جميع المهر
إذا كانت قبضته (قوله خلع المريضة) أي مرض الموت اذ لو برئت عنه كان للزوج
كل البديل لتراضيهما كالو وحبته شيئا ثم رتب من مرضها وان ماتت في العدة (قوله
لأنه تبرع) لما تقرر أن البضع غير مقوم عند الخروج قبل بذلته من بدل الخلع تبرع
لا يصح لو ائرت ويتخذ لاجني من الثلث لكنه يعطى الاقل فضلا عن المراضعة كما
مر في طلاقه لها في مرضه (قوله فلا الاقل الخ) يانه لو كان ارثه منها لخبين وبذل الخلع
ستين والثلث مائة فقد خرج الارث والبذل من الثلث فلها الاقل وهو عشرون وان كان
الثلث أربعين فلها الاقل منه ومن الارث وهو أربعون والحاصل أنه الاقل من
ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث ولو عجز بذلك تعال جامع الفصولين لثان أخرجهما فظهر
(قوله فلا البديل ان خرج من الثلث) أقاد أنه لا ينظر الى الارث خلفه بعد موتها بعد
العدة أو قبل الدخول لحصول العينة فينظر الى البديل والثلث فعطى الاقل لكن أقاد
في التاخرية أنه لو قبل الدخول والخلع على المهر يسقط نصفه بطلانها والنصف الآخر
وصية لعصر الوارث فلا يمكن لها مال غيره بسلامة ثبات ذلك النصف (قوله وقامه
في الفصولين) أي في أحكام المرضى أو آخر الكتاب وذكر عبارة بقوله في البحر عند قول
الكثير وزمها المال (قوله طهرها عن التسرع) أي ولو بالاذن كهبها بغير وهذا علم
لتأخره الى ما بعد العتق (قوله لزماها المال للمال) لا في ذلك الخبر باذن المولى فظهر
في حقه كسائر الدون بغير (قوله فتبايع الامة) أي الآن يفدها المولى كسائر
الدون جامع الفصولين (فرع) الامة تشارك في العتق الصغيرة العالة اذا اختلعت من
زوجها بانها لا تؤاخذ بديل الخلع بعد البلوغ كالاقواخذ في الحال كافي الفخري وفي
جامع الفصولين ولو طلق الصبية بمال يصير رجيا وفي الامة يصير بانها اذا طلق بمال
يصح في الامة كتمه مؤجل وفي الصبية يقع بلا مال ولو عاقلة (قوله على رقبته) أي
بجعل السيد في زوج رقبته بادل الخلع ط (قوله مع الخلع مجانا) ظاهره أنه لا يسقط
المهر والظاهر سقوطه لبطان التسمية فهو كسبية المهر والخزير ط (قوله للسيد) أي
سيد الزوج غير المكاتب (قوله فلا يطل التكاح) لانه لا يصير مملوكا لزواج بلسيده
وأما المكاتب فانه يثبت له في ساق المالك وحق الملك لا يمنع بقاء التكاح فلا يفسد بغير
عن الجامع ومافي المنع من ان المالك يقع لسيد المكاتب وهو معة تغني اطلاقه منه يمكن
ناو به بان للسيد في حقها بحيث لو عجز المكاتب صارت لسيدة أقاده الرجعي (قوله

مطلب

في خلع المريضة

(خلع المريضة يعتبر من الثلث) لانه
تبرع فله الاقل من ارثه وبذل الخلع
ان خرج من الثلث والا فالاقل
من ارثه والثلث ان ماتت في العدة
ولو بعدها وقبل الدخول فله
البديل ان خرج من الثلث وقامه
في الفصولين (اختلاف المكاتب
زمها المال بعد العتق ولو باذن
المولى) طهرها عن التسرع والامة
وأم الولدان باذن المولى لزمها
المال للمال فتبايع الامة ونسي
أم الولد والمديرة ولو بلا اذن
فبعد العتق (خلع الامة مولاه
على رقبته ان تزوجها حرا صح
الخلع مجانا وان تزوجها مكاتبا
أو عبد أو مديرا صح وصار مائة
للسيد فلا يطل التكاح اما الحر
فلو ملكها البطل التكاح فبطل
الخلع

فكان في معصمه ابطاله (أي وما كان كذلك فهو باطل والمراد بطلان كونه معاوضة
 لاسلطاق المارة أو الباطل أم عين في جانب الزوج ومعاوضة في جانبها فإذا بطلت جهة
 المعاوضة بقيت الجهة الأخرى وإن هذا أشار في القبر بقوله لكنه يقع طلاق بائن لأنه
 بطل البذل وبني لفظ الطلوع وهو طلاق بائن اه (قوله طلقت بثلاثة آلاف) أي طلقت
 ثلاثاً بثلاثة آلاف كما صرح به في البحر عن المحقق عند قول الكوفي والمال وقال لأنه
 لم يقع شيء الا قبولها لأن الطلاق يتعلق بقبولها في الطلوع فوقع الثلاث عند قبولها جلة
 بثلاثة آلاف اه قلت وهذا إذا كان بطلاناً ولا يمكن معاوضة فلا يتوقف على القبول
 فتقع الأولى وبغير ما بعد هالان الباين لا يلحق البائن وإنما قال في جامع القسولين قال لها
 قد خلعتك وكثره ثلاثاً وأراد به الطلاق فهي واحدة بثلاثة ولو قال قد خلعتك على مالك
 على من المهر قاله ثلاثاً فبطلت ثلاثاً لأنه لم يقع الا قبولها وكذا لو قالت خلعت
 نفسي منك بألف قالته ثلاثاً فبطلت ثلاثاً وأجزت ثلاثاً بثلاثة آلاف وهذا خلاف
 ما في فتاوى العدة وما في العدة هو الصحيح اه قلت وما في العدة هو أنه يقع واحدة بالمعنى
 وبطل الأولى وبثاني والثاني بالثالث كما في المعاضات اه ولعل وجهه أنه لما كان عيناً
 من جانبها صار معلقاً على قبولها إذا ابتدأ بخلاف ما إذا ابتدأت هي فأنه من جانبها
 معاوضة فلا يصير تعليقاً على قبوله فإذا أقبل بكون قولاً للعقد الثالث وبلغوا الثاني به
 والأول والثاني هذا ما ظهر في وفي جامع القسولين أيضاً قال طلعتك على ألف طلعتك على
 ثلاثة آلاف فقبلت فهو على المائتين جميعاً وهذه الفتوى على ما يختلف البيع فأنه يقع
 على آخر الأيمان إذا رجوع في البيع قبل قبوله يصح بخلاف حق وطلاق اه والظاهر
 أنها لو ابتدأت هي بذلك فقبل تقع طاعة واحدة بالمال الأخيرة فقط لأنه يصح رجوعها
 لارجوعه كما مر أو الباطل بناء على ما قلنا من أنه عين من جانبها ومعاوضة من جانبها (قوله
 طلقت ثلاثاً الخ) أي بألف وقع وفيه من الغلظة من أي يوسف لو قالت طلقتي أربعاً
 بألف فطلعت ثلاثاً فهي بألف ولو طلعتها واحدة فبطلت ألف اه أي لأنها إذا ابتدأت
 كان معاوضة لانه لم يقع بخلاف ما إذا ابتدأ كما قلنا (قوله قلت فطالب الفرق الخ)
 وكذا يطلب الفرق بين علي أن تدخل في الدار حيث توقف على الدخول وبين علي أن تعطيق
 كذا حيث توقف على القبول مثل علي دخول الدار وقس على هذه الأقوال الثلاث
 في البحر فلا يبدفراً وتقتل كلامه في التهر ومكت عليه وتقتل في الدار المتفق من شرح
 الباب الفرق بين المصدر الصحيح والموقوف صحة جعل الثاني على الجنة دون الأولى أي
 فيصير زيداً ما أن يقوم وما أن يقعد بخلاف زيداً ما أقام وما يقعد ولكن لم يظهر الفرق
 فيما نحن فيه كما قاله ح أقول قد يظهر الفرق ولا بد من مقدمة استدل بها ما قاله السبكي
 في التعليلات الفرق بين المصدر الصحيح والموقوف مع اشتراكهما في الإزالة على الحديث
 أن موضوع الصحيح الحديث فقط وهو أمر تصوري والموقوف زيد عليه بالحصول اما

فكان في معصمه ابطاله اختيار
 (قرو) قال خالعتك على
 ألف قال ثلاثاً فبطلت بثلاثة
 آلاف لتعلقه بقبولها في المتفق
 أنت طالق أو بها بألف فقبلت
 طلقت ثلاثاً وان قبلت الثلاث لم
 تعلق لتعلقه بقبولها بألف
 الأربع وأنت طالق على دخولك
 الدار وتوقف على القبول وعلى أن
 تدخل الدار وتوقف على الدخول
 قلت فطالب الفرق فإن أن والفعل
 يقع المصدر فتدبره قال خالعتك
 واحدة بألف وطالت أعماساً لك
 الثلاث قلت ثلاثاً

مطل

في الفرق بين علي أن تدخل وعلى
 دخولك وعلى أن تعطيق

مطل

في الفرق بين المصدر الصحيح
 والموقوف

ما ضيأ وإما حالاً وإما مستقبلاً أن كان ابتداءً وعدم الحصول في ذلك أن كان منقياً وهو
أمر تصديقي ولهذا يبدأ والفعل مسد المقبولين لما بينهما من النسبة ١٥ ونقله
السويعي في الأشياء نحو يتوقل أيضاً أن المسد لا يصريح غير مؤقت بخلاف
المؤقل فالصريح دال على الأزيمة الثلاثة دلالة مهمة فهو عام بخلاف المؤقل وأيضاً
المؤقل اسم تقديرى غير ملغوظ به وإنما الملقوظ به حرف وفعل وله شبه المضمر ولذا لم
يصح وصفه بخلاف الصريح فإنه يقال يعجبني ضربك الشديد بخلاف أن تضرب
الشديد ثابتاً لما قد عناه عن الحق ابن الهمام أن على تستعمل حقيقة للاستعلاء أن
اتصلت بالأخام وفي غيرها المعنى القزوم الصادق على الشرط المحض وعلى المعاوضة
الشريعة أو العرفية وتترجم المعاوضة عند ذكر العوض لأنها الأصل كافي التصريح ثالثها
أن الطلاق يتعلق بالزمان دون المكان ونحوه إذا علمت ذلك فقول إذا قال لها على أن
تعتلي كذا فهو يتعلق على فعل مستقبل صالح للمعاوضة فيشترط قبولها للبزاة المال
فصار كأنه علقه على القبول أذ به يحصل غرضه من الطلاق بموضع فطلق بالقبول وإن
لم تعتلي في الحال بخلاف على أن تدخل في فاته صالح للشرط المحض لعدم ما يقيد المعاوضة
تعيين تعلقه بالدخول بلا توقف على قبول أذ لا قرينة تعلقها وإنما على دخولك الدار
فليس فيه فعل يصلح جعله شرطاً بل هو أمر تصوري لا يصلح جعله شرطاً لا بد كقول
١٥ بدل على الحصول في أحد الأزيمة الثلاثة لصريحه أنه دخلت أو بتقدير الوقت كما
في أنت طالق في دخولك الدار قرينة في الظرفية أذ الطلاق لا يكون مطلقاً وفافي
الدخول بل في زمانه ولا يحسن هنا تقدير الوقت لعدم ما يقتضيه لأن جعل على للمعاوضة
يفنى عنه بدون تكلف فإن العاقل قد يكون له غرض في جعل الدخول مثلاً عوضاً عن
الطلاق هذا غاية ما ظهر من الفرق والله تعالى أعلم (قوله فالقول لها) لأنها تنكر
الزيادة على ثلث الألف صدق قال في الصريح عنها فإن أقام البينة فالبينة زوج
١٥ (قوله صح الخلع) لأنه لا يفسد بالشرط الفاسد كما مر (قوله وبطل الشرط) أى
فلا يكون المهر للولد ولا للجنبى بل يكون للزوج كافي البزاة وبغيرها وليس له أمساك
الوادة عنه لأن أمساكاً عند أمه مقفه فلا يبطل بإبطالها كما قد عناه عن الخاتمة (قوله
بانت الخ) قال في الخاتمة قالت له اخلعني على ألق فقال أنت طالق قيل هو جواب وبتم
الخلع وقيل لا بل طلاق واختار الأول لأنه جواب ظاهر فإن قال لم أعن به الجواب صدق
ووقع الطلاق بلائى وكذا لو قالت المرأة اخلعت منك فقال طلقك قيل هو جواب
وبتم الخلع وقيل لا بل رجعى وقيل بسأل الزوج عن التنية وفي المسئلة الأولى ينبغي أن
يسأل أيضاً ١٥ وفي البزاة واختار أنه إذا أراد الجواب يكون جواباً وبتم بطل كنه
قال أنت طالق بالخلع لأنه خرج جواباً فكون خلعا وبتم عن المهر (قوله ولا رواه الخ)
ذكر ذلك في آخر الفتية في باب المسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف للمعتمد

فأقول لها • خلعها على أن
سد أقوالها • ولا جنبى أو على
أن يجعل الولد • قالت اخلع
وبطل الشرط • قالت اخلعت
منك فقال لها طلقك قالت وقيل
رجعى • ولا رواه لو طالت أبرأتك
من المهر بشرط الطلاق الرجعى
فطلقها رجعيًا لكن في الزيادة
أنت طالق اليوم رجعيًا وغدا
أخرى رجعيًا بالقول فالبطل لها
وهما باتتان

وقال فهل يقع بائنا للمقابلة بالمال كسئلة الزيارات أم رجسها وهل يبرأ الزوج لوجود
الشرط صورة أو لا يبرأ اه وتقل عبارته في البرقيبل قوله ولزمها المال وكتبت فيما
هلقت عليه أن صاحب القضية ذكر في الحاوي عن الأسرار الجواب بأن الواقع رجسي
ويبرأ الزوج لراضيه ما على وقوع الرجعي ومقابلته بالمال لا تقصره عن وصفه بالرجعي
وأما مسئلة الزيارات فهي فيما إذا طلبت منه المرأة طلقين بائنتين بألف فقابلة المال تغير
وصفه بالرجعي فيلغو لأنها لم ترض بلزوم الألف مع بقائه التكاح ولأن الباء تعصب
الاعراض والعوض يستلزم المعوض وهو انصرام التكاح بينهما اه ملخصا قلت هذا
الجواب انما يظهر إذا كان الواقع أنه قال ذلك بعد طلبها منه البائنتين أما لو ابتدأ الزوج
بذلك وقالت قبلت يلزم أن يقع به الرجعي لوجود تراضيه ما على ذلك مع أن المذوق بخلافه
ففي الذخيرة من الباب السادس في الطلاق أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى
بألف قبلت وقع في الحال واحدة بنصف الألف وغدا أخرى بلا شيء لأن شرط وجوب
البدل بالطلاق زوال الملك به وقد زال الملك بالاولى لكن إن تزوجها قبل مجيء الغد
تطلق أخرى غدا بنصف الألف زوال الملك بها ولو قال أنت طالق الساعة
واحدة رجعية وغدا أخرى بألف قبلت وقعت في الحال واحدة بلا شيء لوصفها بما
ينافي البدل فان الطلاق يبدل لا يكون رجسها وفي الغد تطلق أخرى بألف زوال الملك بها
لأن الاولى رجعية لا تزله ولو قال أنت طالق اليوم بائنة وغدا أخرى بألف تقع في الحال
بائنة بلا شيء لأن البائنة بصرح الابانة لا يقابله شيء وغدا أخرى بلا شيء لأن الملك زال
بالاولى لا بها الا إذا تزوجها قبل مجيء الغد تقع أخرى بألف زوال الملك بها ولو قال
أنت طالق الساعة واحدة رجعية وغدا أخرى رجعية بألف ينصرف البديل اليهما
وكذا أنت طالق الساعة ثلاثا وغدا أخرى بائنة بألف أو الساعة واحدة بغير شيء وغدا
أخرى بغير شيء بألف درهم ينصرف اليهما فتكونان بائنتين لأنه لا يقدم القاء الوصف
الثاني أو البديل والقاء الاول أولى لأن الاخر ناسخه فتقع واحدة في الحال بنصف
الألف وغدا أخرى مجبانا الا إذا تزوجها قبل الغد تقع الثانية بنصفه ولو قال أنت طالق
اليوم واحدة وغدا أخرى رجعية بألف ينصرف البديل اليهما أيضا لأنه وصف الثانية
بالتأني فينصرف البديل الى الطلقين اه ملخصا وقد ذكر في الفقه ذلك أصلا وهوانه
مقذ كرتا لاقين وذكر حقهما ما لا يكون مقابلا لهما الا إذا وصف الاول بما ينافي
وجوب المال فيكون المال حيث تم مقابلا للثاني وأنه يشترط للزوم المال حصول
البينونة به اه وقوله الا إذا وصف الاول أي فقط فلو وصف بالثاني كلا منهما أو الثاني
فقط أو لم يصف شيئا منهما بما ينافي بكون المال مقابلا لهما ولا يضر عدم وجوب شيء
بالثاني لما روى بينونة سابقة عليه لأن ذلك العارض إذا زال كما إذا تزوجها قبل وقت
الثاني يجب المال به أيضا وجه هذا سهل فهم هذه المسائل (قوله لكن في الزيارات الخ)

ليس في عبارة القنينة والحاوي المتقولة عن الزبادات لفظ وجعاً في الموضع بل في الأول
نقط والمناسب ما فعله الشارح من ذكره في الموضعين ليوافق ما ذكرناه آنفاً من مافي
القنينة لا يكون البديل لهما بل للثاني فقط لرواى اللآيه كما مر التصريح به في عبارة
الذخيرة وعبارة الفتح (قوله لكن يقع الخ) هذا غير مذكور في عبارة الزبادات المتقولة
في القنينة ولا يناسبها أيضاً لما علمت ثم هو الصميم على ما ذكره الشارح ومز التصريح به
في عبارة الذخيرة في هذه المسئلة فافهم قال ح يعني ان في اليوم الأول يقع طلقة فائنة
بخصمانه وفي عقد يقع اخرى بخصمانه ان عقد عليا قبل محي القعد والاقعدت اخرى
بغيره ١٨ (قوله وفي الظاهرية الخ) لم أجده فيها ونقله في البحر من الوالوجه بل فقط
فأمره سيدك فطلقى فتلسمى شئت ومنه في جامع الفصولين بلفظ لتطلق وقد أسقطه
الشارح ولا يستعمل قوله بعده ويقع الرجعي اذ لو لم يذكر الصريح تفسير لما قبله لكان
الواقع البائن لان التقويض بالأمر باليد من الكليات ويقع به البائن وان قالت طلقت
نفسى لان العدة تقويض الزوج لا ليقاع المرأة كما مر في محلها فاذا أتى بعده بالصريح
اعتبر كما هنا في الذخيرة أمره سيدك فطلقه فبى رجعية ١٩ ولذا قال في البحر
لا يسط المهر لعدم صحة ابراء العدة ويقع الرجعي لانه كالمقابل لها لعدم وجود الشرط
أنت طالق على كذا وحكمه ما ذكرنا ٢٠ ومنه في جامع الفصولين (قوله أو كذا من)
المن رطلان والأوز بفتح الهمزة وتشديد الزاى معروف ط (قوله أو سوس من البيع)
أى من السلم لانه هو الذى يشترط فيه ذلك ط (قوله قلت ومفاده الخ) محال لما قدمه
قبيل قوله وبسط الخ والمباراة الخ من قوله خلعتك على عبدي ونفى على قبولها ولم
يجب شئ مؤقتاً منها لئلا ينحب ما يؤيد لكن ذكر في البحر هنا من البرازية ما خلت
مع زوجهما على مهرها وثقة عدتها على أن الزوج يردها عليها عشرين درهماً وسوس
الزوج عشرين دليلاً ما ذكر في الأصل خالفت على دار على أن الزوج يردها عليها القسا
لاشفة فيه وفيه دليل على أن ما يبدل الخلع عليه يصح وفي صلح القدو رأى أدت عليه
نكاحاً وصالها على مال بذله لها لم يجرى في بعض النسخ جاز والرواية الأولى تتألف
المقدم والتوفيق أي أنها إذا خالفت على بدل يجوز أن يجاب البديل على الزوج أيضاً ويكون
مقابلاً لبديل الخلع وهكذا إذا أريد كرتفعة العدة في الخلع يكون تقدير الثقة العدة
أما إذا خالفت على نفقة العدة لم تذكر عوضاً آخر فبني أن لا يجب بدل الخلع على
الزوج ٢١ مافي البحر من البرازية وهذا من الحسن بمكان نهر والحاصل أنه لا وجه
لا يجب البديل على الزوج لان الخلع عقد مضمون جهتها فانما قالت نفسها بما دفعه له
ولذا كان الطلاق على مالاً يناسب لو أبلغها قبله ليجب المال لعدم ما يقابله وجبت فان
خاله على مال أو على مافي ضمن المهر وشرط على نفسه لها ما لا يجعل ذلك استثناء من
بذل الخلع فان زاد عليه أو لم يكن بدل أم لا يجعل تقدراً لثقة العدة الا اذا كانت

اكن يقع هذا بغيره ان لم يبدل
ملكه وفي الظاهرية قال لصغيرة ان
غبت عنك أربعة أشهر فأمر سيدك
بسدان ثم يتي من المهر فوجد
الشرطاً برأته وطلقت نفسها
لا يسط المهر ويقع الرجعي وفي
البرازية ما خلت بمهرها على ان
يعطيا عشرين درهماً أو كذا من
من الارز سوس ولا يشترط بيان
مكان الايقاع لان الخلع أوسع من
البيع قلت ومفاده صحة ايجاب
بذل الخلع عليه فليفتظ في القنينة

مطلب
في ايجاب بدل الخلع على الزوج

الثقة على الصالح أبيض فلا يجب الزائد واقفه سبحانه أعلم لا يمكن ذكر في البرازية
في موضع آخر واقفه عليه في البحر أن المختار سوازل البذل عليه وطريقه بالجل على
الاستئذان من المهران كان عليه مهر والافهواستئذان من الثقة كان زاد عليها يجعل كانه
زاد على مهرها ذلك التسديد قبل الخلع ثم خالع نصيبا للخلع بقدر الامكان اه وقوله
استئذان من الثقة أي اذا خالها عليها والافهواستئذان لها كما تروى في جامع الفصولين
لا حاجة الى هذا التطويل ونطق الزيادة بأصل العقد كما في البيع (قوله اختلفت بشرط
الصك) أي بشرط أن يكتب لها صك فنه ذلك والصك الكتاب الذي يكتب في المعاملات
والاقرار بجمعه صكوك كفس وفلس وصكوك كسهم وسهام مصاح (قوله لم يحرم) أي
بجبر وقبوله بل لا بد من كتابة الصك وردة الاقصة ولا بد أن يكون ذلك في المجلس ح واقفه
تعالى أعلم

«(باب الطهار)»

منادته للخلع ان كلامه ما يكون من التشو ظاهرا او قدما للخلع لأنه أكل في باب التصريح
اذهب تحريم قطع التكاح وهذا مع بقائه فخرج (قوله هو لغة الخ) هذا أحد معانيه في اللغة
لأن ظاهر مقاصده من الظاهر يقال ظاهره اذا قابلت ظهر كظهوره حقيقة واذا غابته
لأن المقابلة تقتضي هذه المقابلة واذا انصرفت لانه يقال قوى ظهوره اذا انصرف وقامه في
الفتح وفيه وانما عدي بمن مع انه متعدي بنفسه لضعفه معنى التبديل لانه كان طلاقا وهو
مبعد اه وفي البحر من المصاح وانما خص بذكر الظاهر لانه من الدابة موضع الركوب
والمرأة ركوبة وقت الغشيان فركوب الامم مستعار من ركوب الدابة ثم شبه ركوب
الزوجة بركوب الام الممتنع وهو استعارة لطيفة فكأنه قال ركوبك فلتكاح حرام
على (قوله وبشر عائشة المسلم الخ) شمل التشبيه الصريح والضمي كالوكانت امرأة
رجل فظاهر من تاز وجهها فقال أنت على مثل ذلك لانه شوى ذلك وصككذا لظاهر من
امرأة فقال لاخرى أشركك في ظاهرها وأنت على مثل هذه وايقانه يكون مظاهرا
ولو بعد موتها وبعد التكفر لضعفه أنت على كطهر اى وشمل المعلق ولو عشتها والمؤقت
يوم أو شهر مثلا كإسائي بجر واحترزه عن نحو أنت اى بلا تشبيه فانه باطل وان
قوى كإسائي وأراد بيلم العاقل ولو حكما البائع فلا يصح ظاهرا لجنون والصبي والمعتوه
والمدهوش والمبرم والمضنى عليه والتائم ويصح من السكران والمكره والمضنى
والاخرس بإشارته الفهمه ولو بكتابة الناطق المستعينة أو بشرط الخيارات في البدائع نهر
ولو ظاهر ثم ارتد في ظاهره عنده لا ضدهما بجر (قوله فلا ظهرا دى) لانه ليس من
أهل الكفارة ويصح عند الشافعي ط (قوله زوجته) شمل الامة وخرجت علو كنه
والاجنبية الا اذا أضافه الى سبب الملك كإسائي والمبانة واحدة أو ثلاث قال في البحر

اختلفت شرط الصك أو بشرط
أن يردها أو أن تستقبل لم تحرم
وبشرط كسبه الصك وهذا لاقتضى
في المجلس واقفه أعلم

«(باب الطهار)»

هو لغة مصدر ظاهر من امرأته
اذا قال لها أنت على كطهر اى
وشرا (تشبيه المسلم) فلا ظهرا دى
عندنا (زوجته)

حتى ولو قلن القهار بشرط ثم أثبتن أن وجود الشرط في العدة لا يغير مظاهرها لانه وقت
وجود الشرط صادق في التشبيه بخلاف الآية العلقية لأن قائمتها تنقسم العدة (قوله
ولو كناية) الاولى ولو كلفة ليشعل الجوسية ففي البحر عن المحيط أسلم زوج الجوسية
فظاهر منها قبل عرض الاسلام عليها ~~لكن~~ كونه من أهل الكفارة ودخل فيه الارتقاء
والمدخولة وتغيرها كافي النهر (قوله من اعضائها) كالأرأس والرقبة (قوله أو تشبيه
جزء شائع) كصفتك ونحوه والأصوب أن يقول أو تشبيه جزأ شائعاً بالإضافة إلى
ضمير القاعل ونسب جزأ شائعاً لانه في كلام المصنف معطوف على زوجته المنصوب على
المفعولية (قوله يحرم عليه) أي بعضو يحرم النظر اليه من أعضاء محترمة عليه نسباً
أو صهرية أو رضاء كافي الصرا أو يجعلها كآنت هي كآتي فانه تشبيه بالظهور وزيادة
كآتي لكن هذا كناية لا يثبت من النسبة كآسبأ في وعلم أنه لا يثبت التشبيه من كون
الجزء يحرم النظر اليه والا فلا يصح أن كان يغير به عن الكل كآس أي أو وجهها
بخلاف الزوجة المشبهة فانه يكتفي ذكر الجزء الذي يغير به عن الكل منها وان لم يحرم النظر
اليه ~~لكن~~ كآتيه ويخرج المحرمية عليه زوجته الأخرى وأمنته قال في الفتح ولا فرق
بين كون ذلك العضو الظاهر أو غيره بحال يصل النظر اليه وانما يخص باسم الظاهر فغلبا
لظهور لانه كان الأصل في استعمالهم وقيد في النهاية أنصرم بكونه متفقا عليه احترازاً
عن أم المزني ثم أوفيتها فلو شبهها به ما لم يكن مظاهرها وعزا إلى شرح الطحاوي لكن هذا
قول محمد وقال أبو يوسف يكون مظاهرها قيل وهو قول الإمام قال القاضي ظهري الذين
وهو الصحيح لكن رجع العمادى قول محمد نهر قال في الفتح والخلاف مبنى على نفاذ
حكم الحائض لم يهل نكاحها وعدمه لآي كون المحرمية مجعاً عليها ولا بل على كونها يوغ
فيها الاجتهاد أولاً وعدمه تسويج الاجتهاد لوجود الاجماع أو النص الغير المحتمل
للتأويل بلا معارضة نص آخر في نظر المجتهد وان كانت المعارضة ثابتة في الواقع ولهذا
يحتق في كون الحمل يسوغ فيه الاجتهاد وفي فائز حكم الحاكم بخلافه اهـ (قوله
بوصف) البه لسيمة التحريم أو التأييد (قوله لا يمكن زواجه) كالأمية والأختية
ولورضاء والمصاهرة (قوله لجواز اسلامها) أي وصبر وتربا كناية كافي البحر فمرمتها
مؤيدة بالنظر إلى بقاء وصفها مجوسية غير مؤيدة إذا انقطع ط (قوله وزد في النهر
بما البدائع الخ) أقول ومنه ما في الخاتمة التشبيه بالرجل أي رجل كان لا يكون
ظاهراً ونحوه في الترتيبية عن التهذيب وكذا في القهيرة ثم رأيت أيضاً صرح بها
في كافي الحاكم وهذا إما مزمع ما بحث في المحيط بلفظ ونبي أن يكون مظاهرها قال
في التهر وبه اندفع ما في البحر حيث يزعم في المحيط ولم يبقه بجما (قوله نهر رد
ما في الخاتمة الخ) كذا في التهر وهو مردود فان الذي في الخاتمة خلاف هذا وأمنه
ولو قال لأمر أنه أنت على كآلية والدم ولم الخنزير اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه

ولو كناية أو وصفيّة أو مجنونة
(أو) تشبيه ما يغير به عن
أعضائها أو تشبيه (جزء شائع منها)
يحرم عليه تأييداً بوصف لا يمكن
فوالمنفرد تشبيه بأخت امرأته
أو بمطقتة فلا نكاح كما يجوسية
لجواز اسلامها وقوله يحرم صفة
لنخص المتناول بالذكر والأش
فأوليهما بغير تآييد أو قرينه
كان مظاهرها قاله المستفتعا
للصرو ردة في التهر على البدائع
من شرائط الظاهر كون المظاهر
من جنس السامع لو شبهها بظهور
أبيه أو أخته لم يصح لانه انما عرف
بالشرع والشرع ورد في النساء ثم
يرد ما في الخاتمة أنت على كآلية
والنهر والخنزير والقيية والنجية
والزنا والربا والرشوة وقتل المسلم
ان قوى طلاقاً أو ظاهراً فكأنوى
على الصحيح كآتي

مطلب
ما يسوغ فيه الاجتهاد

ان لم يشو شأ لا يكون الملاء وان نوى الطلاق يكون طلاقا وان نوى الطهارة لا يكون
 ظاهرا اه وكذا في التاتريخانية والنشر نبلاية عز بالغايسة قطع أن لفظة لاسا طعة من
 نسخة صاحب النهر وبه تأيد ما في البدائع وغيرها فافهم (قوله فان التشبي بالام الخ)
 جواب عما قيل انه ليس فيه تشبيه بضمير محرم النظر اليه من محرمه (قوله معزيا
 المصط) الذي رأيت في التفهيم في عز والنظم بدون ذكر الصبي وانما هو مذكور
 في انشائية ولكن لعكس ما قال كملت (قوله كان تكسك) أي تزوجتك وهذا
 مثال لسبب الملك ومثال الملك كان صرت زوجتي (قوله فكذا) أي فانت على
 كظهر أي ولولاد وانت طالق ثم تزوجها بعد ما وقع الطلاق المعلق بنكاح الطهارة
 الا اذا قدم فقال فانت طالق وانت على كظهر أي لانها باتت بنزول الطلاق أو لالكونه
 قبل الدخول بنائه على الترتيب في النزول عند دخوله كما في الحد المتيقز آخر الباب
 وقتنه في التعليق وفي أول باب الابله (قوله لمانه مرة) يحتمل أن يكون سالما من
 مقول القول أي قال ذلك الكلام مكررا لمانه مرة ولا قرب المتبادر أنه حال من جملة
 جواب الشرط فهو من جهة مقول القول وتكرر الظاهر والكتابة على الاول ظاهر
 وكذا على الثاني بمنزلة ما لو قال أنت طالق مرارا أو لوقاحت تطلق ثلاثا كما ترقيل باب
 طلاق غير المدخول بها بخلاف ما لو قال أنت على حرام أقسم بوقوعه مدخول بها حيث
 تقع واحدة فقط وقتنه هناك وكذا في آخر الابله الفرق بينهما بأن هذا ابتداء
 تكرر وهذا الكلام بقدر العدد المذكور وهو الحرام اذا كرر مرارا لا يقع به الواحدة
 لانه بائن بخلاف الطلاق لانه صريح بخلق منه والظاهر يطلق الطهارة أيضا كما سألني
 مستأفاهم (قوله وظهرها منه لغو) أي اذا قالت أنت على كظهر أي أو أاعليك
 كظهر أمك فهو لغو لان التصريح ليس إليها (قوله فلا حرمة الخ) بيان لكونه لغوا
 أي فلا حرمة عليها اذا مكنته من نفسها ولا كفارة لظهار ولا يمين ط (قوله به يشق)
 مقابله ما في شرح الوهبانية للشر بنلابي عن الحسن بن زياد من جهة ظهارها وعليها
 كفارة الظهار وروى عن أبي يوسف اه ط (قوله لا يجاب كفارة يمين) قبيح بالحنث
 وقبل كفارة ظهار فان كان تعليقاً فنجب حتى تزوجت به وان كانت في نكاحه فنجب للعالم
 ما لم يطلها لانه لا يسهل لها العزم على منع من الجماع يجر من ابن وهبان (قوله
 كانت على) قال في البحر ومنى وعندي ومنى كمل (قوله على ماله النهر) أي بجنا
 حنثا لما جئته في البحر من أنه ينبغي أن لا يكون مظاهرا وقال انظر الرمي لا يكون ظهارا
 ما لم يشو به الظهار لأن حذف الطرف عند العلم به جائز واذا نواه صم تأكل اه وعليه
 فهو كانه ظهارا وتسوق على النية لاحتمال كظهر أي على غيري (قوله ونحوه الخ) قال
 في البحر كل ما صرح اضافة الطلاق اليه كان مظاهرا به فخرج الجدل والرجل أي ونحوهما
 (قوله كظهر أي الخ) أي من كل عضو لا يسهل النظر اليه من محرمة تأييدا كما مر فخرج

فان التشبي بالام تشبه بظهورها
 وزاد ذكره التفهيم معزيا
 المصط (ومع اضافته الى ملك
 أوسيه) كان نكحتك فكذا حق
 وقال ان تزوجتك فانت على كظهر
 أي مائة مرة فعليه لكل مرة كفارة
 تاتريخية (وظهرها منه لغو) فلا
 حرمة عليها ولا كفارة به يشق
 جوهره ووجه ابن النسخة ايجاب
 كفارة يمين (وزا) أي الظهار
 (كانت على كظهر أي) أو أمك
 وكذا الوحدف على كافي النهر
 (أو أمك) كظهر أي (ونحوه)
 كل جملة ما صرح به من العكس
 (أو نصفك) ونحوه من الجز
 التاسع (كظهر أي أو كبطنها
 أو كفضتها أو كفرجها أو كظهر
 أختي أو عني أو فرج أي أو فرج
 بنق) كذا في نسخ النسخ

ما يصل النظر إليه كاليد والرجل والجانب فلا يكون ظاهرا وفي الثانية أتت على ذكر كبة
 أي في القياس يكون مظهرا ولو قال فخذ كفتخذ أي لا يكون مظهرا وكذا أرسل
 كرس أي اه أي لفقد الشرط في الثانية من جهة المشبه وفي الثالثة من جهة
 المشبه (قوله ولا يفتي مافيه من التكرار) وذلك في فريخ الأم فانه ذكر مرتين
 وأجاب ط بأن المراد بقوله أو فريخ أي أو فريخ يعني انه ذكر مرتين كما بينهما (قوله والذي
 في نسخ المتن) أي المجرى عن الشرع (قوله يصير به مظهرا بلائيه) أي لا يكون الاظهارا
 ولو نوى به الطلاق لا يصح لانه منسوخ فلا يتكبر من الاتيان به كذا في الهداية وهو
 يقتضي أن الظاهر كان طلاقا في الاسلام حتى يوصف بالنسخ مع أنه قال أولا انه كان
 طلاقا في الجاهلية وهو يقتضي أن جعله ظاهرا ليس ناسخا بغيره والجواب انه كان طلاقا
 فيما يدل قوله عليه الصلاة والسلام ما أزال الا قد حرمت عليه فزلت آية قد سمع
 (قوله لانه صريح) ظاهر كلامهم أن الصريح ما كان فيه ذكر العذر ودرم مني وسيدكر
 المصنف أقاط النكاح قال ط فيصير ظاهرا الهازل ولا يوجب الظاهر نقصان عدد
 الطلاق ولا يثبوت وان طالت المدة هندية (قوله ودواحيه) من القبلة والماء والنظر
 الى فريجه بشهوة أما المس بغير شهوة فخرج بالاجماع نهر (قوله المنع من القياس
 الخ) أي في قوة تعال من قبل أن يحاسنانه شامل للوطء ودواحيه وهو واجب فيه للعمل
 على المجاز وهو الوطء لا يمكن الحقيقة فيصير الكل بالنسخ كافي الفتح قلت ونحو روح المس
 بغير شهوة بالاجماع غير موجب للعمل على المجاز خلا لما في البحر (قوله ولا يصحرم
 النظر) أي المظهرها ووطئها ولا الى الشعر والصدر بغير أي ولو بشهوة بخلاف
 النظر الى الفرج بشهوة كما مر (قوله للشفقة) أفاد أن التقييل لا يحرم الا اذا
 كان من شهوة ويغني تقييده بأن لا يكون عن القه لانه على القه يوجب حرمة المصاهرة
 مطلقا تأمل (قوله حتى يكفر) غاية توفيه فيصير وهذا اذا لم يكن مؤثما فلو مؤثما سقط
 بعض الوقت كما يأتي (قوله وان عادت اليه الخ) قال في التمهيد أفاد ان القه أي بقوله حتى
 يكفر أنه لو طلقها ثلاثا ثم عادت اليه تعربا لظهوره وكذا لو كانت أمة فاشترها وانسخ
 العقد وكانت حرة فلفت مرتين تديار الحرب وسيت ثم اشترها لا تفصل في ما يكفر
 (قوله وكذا اللعان) أي تبقى حرمة مؤبد ولو عادت اليه بعد زوج آخر حتى تصدقه
 أو يكذب نفسه أو يجرها أو أحد معاصي أهلية اللعان كإسباغ في تقريره ولا يفتي أن
 كوتها أمة أو مرتنة يخرج لها من أهلية اللعان فلا يصح تصوير المسئلة بهم كما أثبت
 فافهم (قوله تاب واستغفر) قال في البحر الاستغفار منقول في المواطن قول مالك
 والمراد منه التوبة من هذه المعصية وهي حرمة الوطء قبل النكاح اه وأفاد أنه
 لم يثبت به حديث كما في الفتح لكن نقل في فتح القسدي عن الصلاة قاسم أنه ذكره محمد
 في الأصل فقال باب الظاهر بلقتنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلا ظاهرا من

ولا يفتي مافيه من التكرار والذي
 في نسخ المتن أو فريخ أي بالبياه
 أو فريخ وقد علمت وده (يصير به
 مظهرا) بلائيه لانه صريح (فيصير
 وطءا عليه ودواحيه) للفتح
 من القياس الشامل للكل وكذا
 يحرم عليها فكيفه ولا يحرم النظر
 ومن محمد لو قدم من سفره فقبلها
 للشفقة (حتى يكفر) وان عادت
 اليه ثلاثين أو بعد زوج آخر
 لبقاء حكم الظاهر وكذا اللعان
 (فان وطئ قبله) تاب واستغفر
 أو كفارة ظاهرا فقط

أمره فوقع عليه قبل أن يكفر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر وبلاغات محمد مسندة وقد أسندته في كتاب الصوم (قوله) وقيل عليه أخرى للوط (ظاهره أن القتالي به من أهل المذهب وليس كذلك لما في النسخ فلا يجب كثارتان كما قيل عن هرون بن العاص وقصة وسعد بن جبلة والزهرى وقادة ثلاث كفارات كما هو عن الحسن البصري والضبي (قوله ولا يعود الخ) فإن عاد تاب واستغفر أيضا لقيام الحرمة قبل التكفير (قوله عز ما موصوكا) أي مسترأبيل مابعد ط (قوله لا كفارة عليه) لعدم العزم المؤكد لا لأنه أوجب عليه بنفس العزم ثم سقطت كما قال بعضهم لأنها بعد سقوطها لا تعود إلا بسبب جديد يجر عن البدائع لكن فيه في الباب الآتي ولو عزم ثم أبانها سقطت ١٥ ويمكن الجواب بأنه عبره عن عدم الوجوب مسامحة (قوله على استباحة وطئها) قد راسخا لقوله في العمود والمراد المشايخ من قولهم العزم على وطئها العزم على استباحة وطئها لا العزم على نفس الوطء لأنهم قالوا المراد في الآية ثم يعودون لنقض ما قالوا ورفعوه وهو أنما يكون باستباحة ما بعد تحريرها ليصكونه من ذلك العزم لا نقض وطئها (قوله أي يرجعون الخ) تفسير لقوله يعودون والمناسب التعبير بأول العاطفة بدل أي التفسير بل أن تفسير العزم بالعزم على استباحة الوطء ميقن على أن الآية على تقدير مضاف أي يعودون لضد أول نقض ما قالوا كما مر وهذا تفسير آخر معنى على ما قلناه من الغرض تأمل (قوله وعلى الغاشي الزامه) اعترض بأنه لا فائدة للاجبار على التكفير إلا الوطء والوطء لا يقضي به عليه الأمرة واحدة في العمرك كما مر في القسم ولهذا الوارد عننا بعدما وطئها مرة لا يؤجل قال الجوى وفرض المسئلة فيما إذا أبطأ عا قبل الظهار أبدأ بصد وقد يقال فائدة الاجبار على التكفير نفع المعصية ١٥ أي أن الظهار معصية جامعة لتعدي الامتناع من حقها الواجب عليه ديناً فبأمره رفعها لتصل كما يأمر المولى من أمره بضرابها في المدة أو يفرق بينهما فإن لم يفرق بينهما انت منه دفع الضرر عنها (قوله بجس أو ضرب) أي بجسه أو لافان أي ضربه كما في البحر (قوله ولو قدمه وقت الخ) قالوا رادق بأنهما داخل الوقت لا يجوز زلا كفارة بجر والظهار أن الوقت إذا كان أربعة أشهر فما أكثره لا يكون إبلاء لعدم ركضه وهو الحلف أو التحق بمش ط وهو ظاهر وفي الزل في غيره هذا الحمل وقول من قال أن الظهارين فاسدان الظهار منكر من القول وذو بعض واليمين تصرف مشروع صباح ١٥ ثم رأيت في كافي الحاكم ولا يدل على الظاهر إبلاء وان لم يجامعها أربعة أشهر ١٥ (قوله بجناف مشقة فلان) خاتما لا تطلع بل إن شاف فلان في المجلس كان ظهارا كما في التهر ح (قوله وان نوى الخ) بيان لكلمات الظهار وأشار إلى أن سر بجه لا يتقدم من ذكر العزم بجر (قوله لا كفارة) أي من كلمات الظهار والطلاق قال في البحر وإذا نوى به الطلاق كان بائنا كلفه الحرام وان نوى الإبلاء فهو إبلاء عند أي يوسف وظهار عند

مطلب

بلاغات محمد مسندة

وقيل عليه أخرى للوط (ولا يعود)

لوطها نأيا (قبلها) قبل الكفارة

(وعوده) المذكور في الآية

(عزمه) عز ما موصوكا فلان عزم هذا

لأن لا يبطأها لا كفارة عليه

(على) استباحة (وطئها) أي

يرجعون حماة الوافير يدون الوطء

قال القراء العود الرجوع واللام

بمعنى من (وللمرأة أن تطالبه

بالوطء) لتعلمت حتمها به (وعليها

أن تقنع من الاستمتاع حتى يكفر

وعلى الغاشي الزامه به) بالتكفير

دفعاً للضرر عنها بجس أو ضرب

إلى أن يكفر أو يطلق فإن قال

كفرت حديقاً لم يعرف بالكذب

ولو قعد فوق سقط قطبضه وتعلقه

بشيئة الله بطله بخلافه مشيئة

فلان (وان نوى بائنا على مثل

(أي) أو كما وكذا لو حذف على

خاتمة (برأ أو ظهاراً أو طلاقاً

صحت نيته) ووقع ماؤه لانه كناية

(والآية) نوبياً

محمد والحبيب أنه ظهار عند الكل لأنه تجريم مؤكده بالتشبيه ١٥ ونظر فيه في القبح بأنه
 انما يقبح في أنت على حرام كلتي والكلام في مجرد أنت كاتمي ١٥ أي بدون لفظ حرام
 قلت وقد يجاب بأن الحرمة مرادف وان لم تذكر صريحاً هذا وقال الخليل الرمي وكذا
 لو نوى الحرمة المجردة ينبغي أن يكون ظهاراً وينبغي أن لا يصدق قضاء في إرادة البر إذا
 كان في حال المشاورة وذكر الطلاق ١٥ (قوله أوحذف الكفاف) بأن قال أنت كاتمي
 ومن بعض القلق جعل من باب زيد أسد ومنتقى عن القهستاني قلت ويدل عليه ما ذكره
 عن القبح من أنه لا يمتنع التصريح بالاداة (قوله لفا) لأنه جعل في حق التشبيه عالمين
 مراد مخصوص لا يحكم بشئ فصح (قوله ويكره الخ) جزم بالسكرامة تبعاً للبر والظهار
 والذي في القبح وفي أنت كاتمي لا يكون مظهراً وينبغي أن يكون مكرهاً فذكر حروباً بأن
 قوله لا وجه يا أخيتكم ووجه حديثه وما أودأ و أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سمع رجلاً يقول لأمر أنه يا أخيتكم فذكر ذلك ونهى عنه ومعنى النهي قربه من لفظ التشبيه
 ولولا هذا الحديث لما كان أن يقال هو ظهار لأن التشبيه في أنت كاتمي أقوى منه مع ذكر
 الاداة ولفظ يا أخية استعارة بلا شك وهي مبنية على التشبيه لكن الحديث أفاد كونه
 ليس ظهاراً حيث لم يسم فيه حكماً سوى السكرامة والنهي فظهر أنه لا يصدق كونه ظهاراً من
 التصريح بأداة التشبيه شرعاً ومثله أن يقول لها يا أخى أو يا أخيتي ونحوه ١٥ (قوله من
 ظهار) لأنه شبهها في الحرمة بأنه وهذا إذا شبهها بظاهرها يكون مظهراً فبكها الأولى نهر
 (قوله أو طلاق) لأن هذا اللفظ من الكتاب وبها يقع الطلاق بالنسبة أو دالة الحال على
 ما مر وقوله كلتي تأكيد للحرمة ولم أر ما لو قامت دلالة على إرادة الطلاق بأن سأله إياه
 وقال نوبت الظهار نهر قلت ينبغي أن لا يصدق لأن دالة الحال قرينة ظاهرة تقدم
 على النية في باب الكتاب فلا يصدق في نية الأدنى لأن فيه تنقيصاً عليه تأمل هذا ولم يسم
 في هذه المسئلة ما إذا نوى الإيلاء أو مجرد التصريح وفي التارة خاتمة عن المحيط وأن نوى
 التصريح لا غير صحت نيته وفيها من الغاية أن نوى الطلاق أو الظهار أو الإيلاء فهو على
 ما نوى قال الخليل الرمي وإذا قلنا بعبئة نية التصريح يكون إيلاء عند أبي يوسف وظهاراً
 عند محمد وعلى ما صحح فيما تقدم يكون ظهاراً على قول الكل لأنه تجريم مؤسكك
 بالتشبيه وانما ذكرنا ذلك للذكر وقوسه في ديوانه ١٥ قلت وفي كافي الحاكم أن أراد
 التصريح ولم يرمو الطلاق فهو ظهار ١٥ (قوله ثبت الأدنى) لعدم إزالته ملك النكاح
 وإن طال ط (قوله في الأصح) لأنه تجريم مؤكده بالتشبيه كما مر قال في الغاية وفي
 رواية عن أبي حنيفة يكون إيلاء والحبيب الأول (قوله لا يصريح) لأن فيه التصريح
 بالظهار فكان مظهراً سواء نوى الطلاق أو الإيلاء ولم تكن له نية بجر وعندها إذا
 نوى الطلاق أو الإيلاء فعلى ما نوى ومن أبي يوسف إذا أراد به الطلاق لم يصدق
 في إبطال الظهار وكذا إذا أراد به العين فيكون مولى ومظهراً تارة خاتمة (قوله من

أوحذف الكفاف (لفا) وتعين
 الأدنى أي العريق السكرامة
 ويكره قوله أنت أي وبالنسبة
 وبالنسبة ونحوه (وبانت على
 حرام كاتمي صح ما نواه من ظهار
 أو طلاق) وقبح إرادة السكرامة
 لزيادة لفظ التصريح وإن لم يثبت
 الأدنى وهو الظهار في الأصح
 (وبانت على) حرام (كلها وهي
 ثبت الظهار لا غير) لأنه صريح
 (ولا ظهار) صحيح من

أنت) أى لا يصح عليها منها أيضا فيصحب لمساواة لوظاهر من زوجته الامة
ثم اشتراها حتى التظهار لان حرمة التظهار اذا صادفت الحمل لا تزول الا بالكفارة كما في النهر
(قوله ثم اجازت) أى اجازت النكاح وانما بطل التظهار لانه صدق في التشيع قبل
الاجازة ولا يتوقف بالارادة تظهاره على الاجازة ويقيم في البحر (قوله كالايام) فانه
لو اتي منهن كان مولى لمنهن ولم يسه كفارة واحدة والفرق عندنا بأن الكفارة في التظهار
لرفع الحرمة وهي متعلقة بتعدد دن وفي الايلا له تلك حرمة الاسم الكريم وهو ليس
بمعتد فاداه في البحر وغيره (قوله فان يجلس صدق قضاء الخ) أقول الذي في فتح القدير
لو ذكر التظهار من امرأة واحدة مرتين أو أكثر فيجلس أو يجالس تكرار الكفارة
بتعدد الا ان نوى بعد الاول تأكيدها فصدق قضاء فيه مالا كما قيل في المجلس لا يجالس
اه ومثله في الشرب لا يلبس عن السراج وقال في البحر وفي بعض الكتب فرق بين المجلس
والجالس والمعتد الاول اه وبه تعلم انه اشتبه الامر على المصنف والشاوي ثم رأيت ط
نه على ذلك (قوله وكذا) أى يكرر التظهار والكفارة لو علقه بنكاحها بما يفيد التكرار
كما رأى في قوله لو قال ان تزوجتك فانت على كظهر أمي ما تفرقه وكذا لو علقه بشرط
مشكر كما ياتي قريبا (قوله ان قصد) أى كان تظهارا واحدا بحر فيبطل بكفارة واحدة
هندية وليس له ان يقر بها الا ط أى قبل الكفارة لانه تظهار موزع (قوله فيقتد)
أى التظهار كل يوم فاذا مضى يوم يبطل تظهار ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الاخر
أن يقر بها بالبحر لان الفرق في معنى الشرط اه ط واذا عزم على وثبائها تارا
رسمه كفارة ذلك اليوم دون ماضى لبطانته كما هو ظاهر (قوله فكما جاء يوم صار الخ)
في العادة سقط بوضعه ما في البرأت على كظهر أمي اليوم وكل ما جاء يوم كان مظاهرا منها
اليوم واذا مضى يبطل هذا التظهار وله ان يقر بها في الليل فاذا جاء عند كان مظاهرا تظهارا
آخر دائما غير موقوف وكذلك كلما جاء يوم صار مظاهرا تظهارا آخر مع بقاء الاول اه
ومقتضاه ان يكفر لليوم الاول اذا عزم فيه ثم بعد ما اذا عزم يكفر عن كل واحد من الايام
السابقة على يوم عزمه لبقاء تظهار كل يوم مع تجديد ما ياتي بعده لان تلك التكرار الانفصال
بخطاف كل لانها العموم الانفرادى الايام في مثل قوله كل يوم في المسئلة السابقة (قوله
بشرط مشكر) كقوله كلما دخلت الدار فأت على كظهر أمي فيشكر بركت والداخل
كما في البحر (قوله ويصحب تكفيره برب) وكذا في رمضان فيما يظهر بل أول (قوله
لا في شعبان) لانه وطأ حافيه بلا كفارة لعدم دخوله في معتد التظهار والكفارة لا تنبأ به
الوطء المنوع شرعا عند العزم عليه فلا يجب قبله والتظاهر أنه لا فرق في ذلك بين كونه
وطئا في رجب ولا لانه بالوطء قبل التكفير لا يلزم الا التوبة والاستغفار ويلزمه التكفير
عند العزم على الوطء ولزوم التكفير بالتظهار السابق لا بالوطء فلا يصح التكفير في غير
مدته سواء وطئها قبله أو لا فافهم والله سبحانه أعلم

أنته ولا يمن نكحها بلا أمرها (م)

ظاهر منها ثم اجازت) لعدم الزوجية

(أنت على كظهر أمي تظهارا منهن)

اجتماعا (وكفر لسكن) وقال مالك

واحد يكفيه كفارة واحدة

كالايلا (ظاهر من امره أنه مرارا

في مجلس أو يجالس فعليه لكل

تظهار كفارة فان مضى التكرار

واتا كيد (فان يجلس صدق)

قضاء (والالا) على المعتد وكذا

لوعقه بنكاحها كما مر من

التاريخية (فروع) أنت على

كظهر أمي كل يوم تعد ولو اتي

في يفتقد ولو قرأها بالايلا ولو قال

كظهر أمي اليوم وكلما جاء يوم

فكلما جاء يوم صار مظاهرا تظهارا

آخر مع بقاء الاول ومضى علق بشرط

مشكره (ككفر ولو قال كظهر

أمي رمضان كله ووجب كله العقد

استحسانا ويصحب تكفيره برب

لا في شعبان كن تظهارا واستحق يوم

الجمعة مثلا لان كقر في يوم الاستغناء

لم يجز والاجازة تاريخية وبهر

• (باب الكفارة) •

(قوله اشتق في سبها) أي حبب وجوبها أمامي مشروعة لأنها سبب لوجوب التوبة وهو أسلامه وعهد مع الله تعالى أن لا يصيبه وإذا عصاه تاب لأنما من تمام التوبة لأن شراعت التكفير بجر (قوله والجهور أنه الظهار والعود) أي هو مركب منهما وقيل الظهار فقط والعود شرط لأن سبها متضاف إليه وقيل عكسه وقيل العزم على الإحاطة الوطى وهو قول كثير من مشايخنا وغمام الكلام عليه في الفتح أول السبب السابق وفي البحر ما يؤيد أنه الظهار حيث قال وفي الطريقة المصنفة لا استعمال في جعل المعصية سببا للعبادة تأتي حكمها أن التكفير المعصية وتذهب السببة خصوصا إذا صار معنى الزجر فيها مقصودا وإنما الحال أن يجعل سببا لعبادة الموصلة إلى الجنة ١٥ وفيه أيضا أنه لا أثر لهذا الاختلاف (قوله من كفر) بيان للذة الاشتقاق لا للشتقاق منه لأنه المصدر لا الفعل (قوله عماء) كذا في المصباح والانبية تروى في البحر عن المحيط أنها مشتقة من السرقة لأنها مأخوذة من الكفر وهو التقطية والسر ١٥ ومنه سعى الزراع كفر أو ظاهر هذا أن المعصية لا تنفي من الصفة بل تستر ولا يؤخذ فيها مع ضابطها وهو ١٥ قدولين وأن الذنب يسقط بها بدون توبة واليه يبرأ من شرط الطريقة المعينة لكن يخالفه ما مر من البحر من أنهن قيام التوبة وهو الظاهر • (تسبه) • ركن الكفارة الفعل المخصوص من اعتاق وصيام وإطعام ويشترط لوجوب القدرة عليها وإحسان التوبة المقارنة لفعلها لا المتأخرة ومصرفها مصرف الزكاة لكن الذي مصرف لها أيضا دون الخريف وفيه كلام سبأ في وصفها أنها حقيرة بوجوب عبادة آدم وسكناها سقوط الواجب عن الذمة وحصول الثواب يقتضي تكفيرا لخطايا وهي واجبة على التراخي على الصحيح فلا يأتى بالتأخير عن أول أوقات الامكان ويكون مؤذيا لأفادها ويتساقط من آخر عمره فأتى بمؤنه قبل أدائها ولا تؤخذ من تركه بلا وصية من الثلث ولو تبرع الورثة بها جاز الألف اعتاق والصوم وعلمه في البحر فلت لكن مر أنه يجزى على التكفير لظهور مقتضاه الاتم بالتأخير وأيضا حيث كانت تمام التوبة يجب تفصيلها فتأمل (قوله تحرير رقبة) لا بد أن تكون الرقبة غير المظاهر منها في الظهيرة والتأخرية أمة تمت وجعل ظاهرها ثم اشتراها وأعتقها عن ظلمه قبل لم يجز ضد هـ خلافا لابي يوسف بجر وفيه من التأخرية ولا بد أن يكون المتق مضافا إلى أن مات من مرضه وهو لا يخرج من الثلث لا يجوز أن أجاز الورثة ولو برى جاز (قوله قبل الوطى) ليس قبل المعصية بل للوجوب ونفى الحرمة وفيه في الوطى • دواعيه (قوله بنية الكفارة) أي تبه مقارنة لاعتاقه ولشراء القريب كما يأتي (قوله فلو ووث أباه) تفرغ على قوله أي اعتاقها فانه خد أنه لا يمتنع منه ولا رث جبري وصورة إراث الابن بملكه وذرح من الابن كانتا ثم غوث منه فلو نوى الكفارة حين موته لم يجز بخلاف ما لو نواه عند شرائه أباه كما يأتي (قوله ولو صفيرا الخ) تعمم الرقبة لأن الرقبة

مطلب
لا استعمال في جعل المعصية سببا
لعبادة

• (باب الكفارة) •

اختلاف في سبها والجهور أنه
الظهار والعود (هي) لفظة من كفر
أقبحه الذنب عماء وشرا (تحرير
رقبة) قبل الوطى أي اعتاقها
في الكفارة فلو ووث أباه أو
الكفارة لم يجز (ولو صفيرا) رخصا
(أو كافرا)

كافي الهداية عبارة عن الذات أي الشيء المرفوق المعلوم من كل وجهه اه فتشمل جميع
 ما ذكره وقوله من وجه متعلق بالمرفوق لأن الكمال في الرق شرط دون الملك ولذا جاز
 المكاتب الذي لم يؤت شيئا للمدبر عناية وخرج الجنين وإن ولدته لأقل من ستة أشهر لانه
 رقبته من وجهه من الاتمن وجهه حتى يعتق باعتبارها كما في البصر من المحيط ودخل
 الكبير ولو نشأ فانيا والمرضى الذي يرعى برؤيه والمقصوب اذا وصل اليه بجر لكن
 في الهندية عن غاية السروبي ولا يميز الهرم العاجز (قوله أو مباح الدم) مراد
 في البحر إلى جامع الجوامع وذكر قبلة عن محمد أنه اذا خشي بدمه ثم اعتقه من ظهاره ثم عني
 عنه لم يميز ومنه في الفتح وظاهر الأول الجواز وإن لم يصف عنه وليد ارجع فافهم (قوله
 أو مرهونا) في البحر من البدائع وكذا الواعق عبد امره ونافسه العبد في الدين فانه
 يجوز عن الكفارة ويرجع على المولى لأن السعاية ليست يسيل عن الرق (قوله أو ومدوناً)
 أي وإن اختار القرماء استعماه لأن استعراق الدين برقبته واستعماه لا يسيل بالرق
 والملك فان السعاية لم توجب الانحراج من الحزبة فوقع تحرير من كل وجهه بغير بدل عليه
 بجر من المحيط (قوله أو مرتدة) أي بلا خلاف لانها لا تقتل كذا في الفتح (قوله وفي المرتدة
 الخ) خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر وقد علمت أن مباح الدم فيه خلاف أيضاً
 فكان المناسب ذكره هنا وظاهر الفتح اختيار الجواز في المرتدة فانه قال ويدخل في الكفارة
 المرتدة والمرتدة ولا خلاف في المرتدة لانها لا تقتل وظاهره أن العلة في المرتدة أنه يسيل
 وفي التهر وفي المرتدة خلاف والجواز قال الكرخي كالواو اعتق حلال الدم ومن منع قال
 انه بالرق تصاريح ياء صرف الكفارة اليه لا يجوز اه أي لأن اعتاقه في حكم صرف
 الصكفارة اليه ومقتضى هذا التعليق أن اعتاق الحرب لا يميز اتفاقاً ولذا أطلق
 في الفتح عدم الأجزاء لكن في البحر عن التارخانة لو اعتق عبد امر يافدا والحرب
 ان ليسيل سبيله لا يجوز وإن خلى سبيله فنه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز (قوله
 ان صح به يسع والالا) كذا في الهداية به حصل التوفيق بين ظاهر الرواية أنه يجوز
 ورواية النوادر أنه لا يجوز يحصل الثانية على الذي ولد أصم وهو الآخر فنع (قوله
 أو وضيا) التي قوله أو قرناه لانهم وإن فات فهم جنس المنفعة لكنها غير مقصودة في الرقيق
 اذا المقصود فيه الاستخدام ذكر أو أتى حتى قالوا وإن وطء الأمة من باب الاستخدام فإذا
 لم يمكن وطؤها كان استخدامها قاصراً لا منعها حتى (قوله أو مقطوع الاذنين) أي
 اذا كان السمع باقياً بجر لأن الفات في هذه المسائل التي تروى غير مقصودة في الرقيق
 أما اذا عجز عن الأكل فانه يؤذى إلى هلاكه ومنفعة الأكل فيه مقصودة فكان حاله كال
 حكا كالمرضى الذي لا يرعى برؤيه وحتى (قوله أو مكاتباً) لأن الرق فيه كمل وإن كان
 الملك ناقصاً فيه وجوز الاضاق عنها بقدر كمال الرق لا كمال الملك أما لو أتى شيئاً فلا يجوز
 عنها كباقي بجر (قوله لا الوارث) أي لو اعتقه الوارث من كفاره لا يجوز عنها

ومباح الدم أو مرهونا أو مدوناً
 أو أضافت حبسه أو مرتدة
 وفي المرتدة وحري خلى سبيله
 خلاف (أو أصم) ان صح به يسع
 والالا (أو وضيا) ويجوز (أو ارتداه)
 أو قرناه أو (مقطوع الاذنين)
 أو ذاهب الحاشية وشعر الحية
 ورأس أو مقطوع أنف أو شفتين
 ان قدر على الأكل والالا (أو عور)
 أو عسر أو مقطوع إحدى يديه
 واحد وجلسه من خلاف
 أو مكاتباً (أو وضيا) واعتقه مولاه
 لا الوارث (كذا) يقع منها

لأن المكاتب لا تقتل إلى حلق الوارث يخدمون سيده لبقاء الكتابة بخدمته فلا ملك
لوارث فيه بخلاف سيده وانما جازا عتاق الوارث له تخفيفه الأبرار عن بدل الكتابة
المقتضى للاعتاق **بهر** (قوله شراء قربة) أي قرب العبد وهو كل ذي رحم محرم منه
والمراد بالشراء تمككه بصفته فيدخل فيه قبول الهبة والصدقة والوصية (قوله بنية
الكفارة) الباء بمعنى مع فلواتأخرت النية عن الشراء وبهوه ليجزى كآثر قال في البصر
وما فيه الخاتمة من باب عتق القريب ولو كل رجلا بأن يشتري أبا بضعته بعد شهر عن ظهره
فاشتراء الوكيل يعتق كآثره ويجزى عن ظهره إلا من أه غبني على الفاء قوله بعد
شهر لخالفه المشروع وهو عتق المحرم عند الشراء اه (قوله بخلاف الارث) أي لو نوى
اعتاقه عن خدمته وموته لم يجز له لأن الارث جبري كآثر (قوله ثمانيه) أي قبل
الميسر **بهر** (قوله استسنانا) وفي القياس لا يصح لأنه يعتق نصف تمكن النقصان
في الباقي فصار كالأعتق نصيبه من العبد المشترك فعتق نصيبه شركه وجه الاستسنان
أن هذا النقصان من آثار العتق الأول بسبب الكفارة في ملكه ومنه غير ما عكن أضع
شاة التقصية وأصاب السكن منها فذهب بخلاف العبد المشترك كأيأتي بانه وهذا عنده
أما عندهما فالعتق لا يجزى أفلو أعتق نصف عبده ولم يعتق الباقي جاز ضد ما لا يعتق
كله مع (قوله لا يجزى فانت جنس المنفعة) أي منفعة البصر والسمع والنفق والبطن
والسعي والعقل فمستأنى والمراد فوث منفعة بتمامها ط أي منفعة مقصودة من العبد
فلا رجوعا من منفعة النسل في النفس وبهوه كآثر (قوله ومريض لا يرعى برؤه) لأنه
مستحق كآثر وبني قضيده بما إذا مات من مرضه ذلك تأمل (قوله وما سقط الانسان)
لأنه لا يجدر على الفسخ **بهر** عن الولوالجية لكن فيه أن ذلك لا يجزى جنس المنفعة
بالكلية وانما يتصفا وقدم أنه يجوز عتق الشيخ الغاني والطفل تأمل وبارة الفسخ
لا سقط الانسان العاجز عن الأكل وظاهر أنه يجوز عنه بالكلية وعليه فلا إشكال (قوله
والمخطوع يداه) منه أشل اليدين والرجلين والمفلوج بالباس الشق والمقصود الاسم
الذي لا يصح شاعلى المتأرجح كأي الولوالجية **بهر** (قوله وأبهاه) يعني أبهاى اليدين
فلو قال أبهاها ما كان أولى بضر أبهاى الرجلين ألا يمنع قطعهما كأي السراج
شربلاية (قوله أو ثلاث أصابع) لأن لا كتر سكس الكل فتح (قوله من جانب)
بخلاف ما إذا كان من خلاف فانه يجوز كآثر لا يصح كنه المنى بأصابع العاص باليد
السالة والمنى على الرجل الأخرى (قوله ومعه ومفلوج) عبارة البصر عن الكفاي
وكذا المقنوع المفلوج بدون واو وهي كذلك في بعض النسخ وفي بعضها ومفلوج
(قوله ولا يجزى مديروا موك) لاستقامتهما الحرة بجهة فكان الرق فيها ناقصا
والاعتاق من الكفارة بعتد كمال الرق كالبيع فلذا لا يجوز بيعهما **بهر** (قوله ومكاتب
أتى بعض بده) لأنه قصر برعوض (قوله جاز) لأنه بالتجيز بطل عقد الكتابة (قوله

(شراء قربة بنية الكفارة) لأنه
بصفته بخلاف الارث (واعتاق
نصف عبده ثمانيه) (لا يجزى
بخلاف المشترك كأي) (لا يجزى
فانت جنس المنفعة) لأنه هالك
سكنا (كلاهما والمجنون) الذي
(لا يعقل) فمن بقي يجوز في مال
أفاته ومريض لا يرعى برؤه وما سقط
الاستسنان (والمخطوع يداه أو
أبهاه) أو ثلاث أصابع من كل يد
(أو جلاء أيدى رجل من جانب)
(وغيره ومفلوج كأي) (ولا يجزى
مديروا موك ومكاتب أتى بعض
بده) ولم يجز نفسه فان يجوز جاز

وهي) أي مثله تميزه نفسه (قوله لتكن النقصان) لأن نصيب صاحبه قد انقص
على ملكه لتعدرا استدانة الرقبة ثم يحصل الباطل النقصان لموسر أعند الامام أ مالو
ممسرا وسعي العبد في بقية قيمته حتى عتق كله فلا يميز نه اتفاقا لانه عتق بعض
وعند هـ يميز نه لموسر لانه عتق كله باعثاق البعض شاعلى تجزئ الاعناق عنده
لا عندهما (قوله لا امر به قبل التماس) فالشرط للبطل مطلقا اعتناق كل الرقبة قبل
التماس ولو وجد فقتر لا ثم يذلل الوطء فلم يكن اعتبار ذلك النصف من الشرط حتى
يكفى معه عتق النصف الباقي لأن المجموع حيث ذل ليس قبل التماس بل بعضه قبله وبعضه
بعده فليس هو الشرط فتبقى الحرمة بعد المجموع كما كانت الى أن يوجد الشرط وهو
عتق كل الرقبة أي قبل التماس الثاني للبطل هو وما بعده وتعلمه في الفتح ثم هذا عندهما
عندهما فاعتناق النصف قبل الوطء اعتناق للملك كالمتر (قوله فان لم يجد) أي وقت
الاداء لا وقت الوجوب بجر وسبأ في الفروع (قوله وان احتاجه تلغمته) بمبالغة
على المفهوم فكأنه قال أما ان وجد تعين عتقه وان احتاجه تلغمته (قوله وألقضاه
دينه الخ) قال في البصر في البدائع لو كان في ملكه رقبة سالحة للقتل ~~فغير~~ يجب عليه
تحريرها سواء كان عليه دين أو لم يكن لانه واجد حقة ١١ وحاصله أن الدين لا يمنع
تحرير الرقبة الموجودة ونعم وجوب شرائها بجمال على أحد القولين ١١ (قوله يعنى
العبد) أي أن الضمير في قوله يكون زمانا راجع للعبد وهذا التأويل لصاحب الجبر ونعمه
في التبر والمغ والشرب ليلية (قوله ويحتمل الخ) هذا هو المتبادر فان كونه للخدمة شاق
كونه زمنا (قوله لكنه يحتاج الى نقل) أي لا مافي الجوهرة محتمل وعارضه مافي
التاريخية من قوله ومن ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها ١٢ وكذا قول
البداية المتقدم لانه واجد حقة أي فان النص دل على اجراء الصوم عند عدم
الوجدان وهذا واجد فان قلت المحتاج اليه كالعدم ولذا جاز التيمم مع وجود الماء المحتاج
اليه للعطش مع أن اجراء التيمم مرتب في النص على عدم وجدان الماء قلت ذكر في الفتح
أن الفرق عندنا أن الإمام أو موكبا له عطشه واستعماله محظور عليه بخلاف الخادم
وقيل ط عن السيد الحموي ولو قيل يجوز ازا الصوم اذا كان المولى زمنا لا يجد من يخدمه
اذا عتقه كان له وجه وجيه قلت وهو ظاهر اذا الزمن من الاعتناق تحصيل ما لا يطابق كما اذا
كان ~~يكتسبه~~ لا يتفق عليه ونحو ذلك فإيجاب اعتناقه مع ذلك مما يخالف قواعد
الشريعة فلا يحتاج الى نقل بخصوصه كالأبني (قوله ولا يعتبر مسكنه) أي لا يكون به
قادر على العتق فلا ينعين عليه بيعه وشرا رقبة بل يميزه الصوم لانه كلباسه ولياس أهله
خزانة وتقيدهم بالمسكن فيسده أنه لو كان له بيت غير مسكنه لم ينعينه وفي الدر المنق
ولا يعتبر ثيابه التي لا بد له منها ١١ ومقادير يوم سبع ما لا يحتاجه منها ط (قوله ولوله مال
الخ) أي أن عبدا فاضلا عن قدر كفايته لأن قدرها مستحق الصرف فصار كالعدم ومنها

وهي حيلة الجواز بعد أدائه شأ
واعناق نصف عبد) مشترك
(ثم راقبه بعد ضمانه) لتكن
النقصان (ونصف عبده عن
تكفيره ثم راقبه بعد وطء من
ظاهرهما) للأمر به قبل التماس
(فان لم يجد) المظاهر (ما يعتق)
وان احتاجه تلغمته أو ألقضاه
دينه لان واجد حقة بدائع فإ
في الجوهرة له صد للخدمة لم يميز
الصوم الآن يكون زمنا انتهى
يعنى العبد ليس توافق كلامهم
ويحتمل رجوعه للمولى لكنه
يحتاج الى نقل ولا يعتبر مسكنه
ولوله مال وعليه دين مثله أن أدى
الدين أجزاء الصوم والاقولان

قد ركفاته لقوت يومه لو حترقا والافقوت شهر بصر والحاصل أن المسئلة على ثلاثة
أوجه أن ملك الرقة لا يجوز له الصوم ولو احتاج اليه على ما تم تفصيله وإن وجد غيره ما
هو مشغول بواجبه الأصلية كملك من فهو بمنزلة العدم لأنه ليس عين الواجب ولا مقدرا
لتصنيفه وإن وجد ما أعد لتصنيفه كالدراهم والدينار وهو مشغول بغير الواجب الأصلية فإن
صرفها اليه يجوز له الصوم لتصدق بغيره والاقول أن أحدهما أنه يصير بمنزلة المعدم
لحاجته اليه والآخر أنه ما لئلا أعد لتصنيفه فهو واجد للرقبة حكما فأفاده الرسمى
والاقول أن المذكور أن يشترط اليهما كلام محمد كما أوضحه في البصر (قوله ولو لماله مال غائب
استقره) أي ليعتق به ولا يجوز له الصوم وكذا لو كان من يضاهى ضارب برؤه فإنه ينتظر
الحصة للصوم بغير خلاف ما إذا كان لا يربى برؤه فإنه يعلم كاسياني وفي البصر عن المحيط
لوهدين لا يصدر على أخذ من مديونه يجوز له الصوم وإن قدر فلا وكذا لو وجبت عليها
كفارة وقد تزوجها زوجها على عبد وهو قادر على أدائه إذا طالته اهـ (قوله لم يجز) أي
الصوم عن الأولى أما الاعتاق فإنه طلقها ثم هذا ذكره في البصر يشاء أو غيره عليه في النهر
والمقدس أخذ ما على المحيط عليه كفارة تامين وعنده طعام يكن لاحداهما فصل من
احداهما ما أعلم من الأخرى لا يجوز زومه لأنه أطعم وهو قادر على التكفير بالمال
(قوله بالهلال) حال من لفظ الشهرين المقدس بعدد لوفى بعض التسخ لوبالهلال وحاصله
أنه إذا ابتدأ الصوم في أول الشهر كفاه صوم شهرين تامين أو ناقصين وكذا لو كان
أحدهما تاما والآخر ناقصا (قوله والآخر) أي وإن لم يكن صومه في أول الشهر رؤية
الهلال بأن شهرا وصام في أثناء شهر فإنه بصوم شهرين وما في كافى الحائكم وإن صام شهرا
بالهلال تسعة وعشرين وقد صام قبله خمسة عشر وبعدة خمسة عشر يوما أجزاء (قوله
ولو قدر الخ) أفاد أن المراد بعدم الوجوه في قوله فإن لم يجد الخ عدم استعجاله إلى فراغ
صوم الشهرين بصر (قوله لزمه العتق) وكذا لو قدر على الصوم في آخر الأتعلم
لزمه الصوم وانقلب الأتعلم فلا شر بلالة (قوله وإن صار نفلا) لأنه شرع سقطا
لامتزا من أي وقد علم أن الطائ لا يلزمه الأتعلم أن قطع على الفور أو لمضي عليه ولو
قليل صار بمنزلة الشرع في النقل فليزمه اتعلمه حتى لكن يشترط كون المضي عليه في
وقت التمسك ولو كان بعد الزوال لا يمكنه الشرع ولا يكون العزم على المضي بمنزلة
الشرع كما تقررناه في الصوم (قوله ليس فيه ما رمضان الخ) لأنه في حق الجميع التمسك
لابس غير فرض الوقت أما المسافر فإنه أن يصوم عن واجب آخر وفي المريض روايتان
كما علم في الأصول في بحث الأمر والمراعاة بالامام المنبهة يوما العدم أيام التشريق لأن
الصوم بسبب التمسك فيها ناقص فلا يتأديه الكامل وأفاده أنه لا يشترط أن لا يكون
فيها وقت ذو صومه لاقامتة الشهرين إذا نوى فيه واجبا آخر وقع عما نوى بخلاف
رمضان بصر وصورة عرض يوم القطر عليه فيقال أن كل مسافر وصام رمضان عن كفارة

ولو لماله مال غائب استقره ولو عليه
كفارة فإن وفي ملكه رتبة تصام
عن احداهما ما حقق عن الأخرى
لم يجز ويكسب (صام شهرين
ولو غيبة وخسين) بالهلال
والاثنين يوما ولو قدر على التعرير
في آخر الشهر لزمه العتق وأتم
يومه ندبا ولا تحسأوا فطر وإن صار
نفلا (متابعين قبل المسبب ليس
فيهما رمضان وأيام نهى عن
صومها)

(قوله) وكذلك كل صوم الخ) ككفارة قتل واقتارومين وفي البصر عن ايمان التبع
وكالتذو والمشرط فيه التابع معناه ومطلقا بخلاف المعين انما في عن اشتراطه فان
التابع فيه وان لم يكن لا يستقبل اذا أفطر فيه يوما كرجب مثلافه لا يزيد على رمضان
وسمكه مذكره (قوله فان أفطر) أعادته أو كل ناسيا لم يضر كافي الكافي (قوله
بخلاف الحضيض) فانه لا يقطع كفارة قتلها واقتارها لانها لا تصد شهرين خالين عنه
بخلاف كفارة العين وعليها ان تصل ما بعد الحضيض عاقبه فلو أفطرت بعده يوما استقبلت
لتركها التابع بلا ضرورة أما النفس فيقطع التابع في صوم كل كفارة وقامه في البصر
(قوله الا اذا آيت) بأن صامت شهر امثلا خاضت ثم آيت استقبلت لانها قدرت
على مراعاة التابع فانه بصر عن المتق أي قدرت عليه قبل اكمال الصوم بخلاف
ما بعده ثم نقل عن المبط وعن أبي يوسف اذا حبلت في الشهر الثاني فت (قوله أو غيره)
أي بغير عذر وهذا التصريح ما هو مفهوم بالاولى (قوله موطأ غير مفسر) كان وطها باللا
مطلقا ونها راناسيا كذا في الهندية أما ان وطها نهارا عدا ابطال صومه ط وهذا دخل
في قوله فان أفطر (قوله كالوط في كفارة القتل) فانه لو وطى فيها ناسيا لا يستأنف لان
المتع من الوط في كفارة الظهار لم يمتص بالصوم نهر من الجوهره والاولى التعليل
بأن النص اشترط الصوم قبل نكاحهما (قوله وغيره) كالبديع والتصفه وقاية البيان
والعناية والتمتع (قوله وتقييد ابن مفلح الخ) فيه أن التقييد بالعمد وقع في كثر الكتب
والقط من ابن مفلح هو جعله للاحتراز عن السبان بل هو قيد اتفاق كافي البصر (قوله
لكن في القهستاني ما يخالفه) حيث حال وكذا استأنف الصوم ان وطها أي المظاهر منها
عدا كافي المبسوط والتقدم والهداية والكافي والقدر والخصرات والزا هدى والتف
وغيرها وغيره قد قول الاسيباني في شرح الحياوي بالليل عدا أو ناسيا لا يلبس أن يحصل
العمد على أنه قيد اتفاق كانه صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات
صاحب النهاية إليه اه قلت وقد يقال ان ما في الاسيباني صريح في تقدمه على المفهوم كما
تقر في محله ووافي عليه في المختار وغيره كما عرفت ومشي عليه أيضا العلامة ابن كمال
باشافي صته وقال في هامش الشرح من هاتين أن من قال بلاء عدا لم يهين لأن العمد
والسهو في الوط بالليل سواء اه وقال في التبع والعناية ان جاءها بالاعدا أو ناسيا
سواء لان اختلاف في وط لا يفسد الصوم اه أي اختلاف بين أبي يوسف والفرق
فمنه جماع المظاهر منها انما يقطع التابع ان أعاد الصوم وعندهما مطلقا لان تقدم
الكفارة على التمس شرط بالنص وتقام تقريره في التبع وإذا قال في الحواشي يعقوبة
ان عدم الفرق بين السهو والعمد هو الظاهر لانه مقتضى دليل أي حنفية ومحمد (قوله
لاطلاق النص الخ) ومن قواعدا ان لا تفصل المطلق على المتبذ وان كان في حادثة
واحدة بعد ان يكونا في حكمين وانما منع عن الوط قبل الاطعام منع تحريم لجواز قدره

وكذا كل صوم شرط فيه التابع
(فان أفطر بعدد) كسر ونفاس
بخلاف الحضيض الا اذا آيت
(أو غيره أو وطها) أي المظاهر
منها ما لو وطى غيرها وطها غير
مفسر لم يضر انشاقا كالوط في
كفارة القتل (فيهما أي الشهرين
(مطلقا) لئلا أو نهارا عدا أو
ناسيا كافي المختار وغيره وتقييد
ابن مفلح بالليل بالعمد غلط بصر
لكن في القهستاني ما يخالفه قية
(استأنف الصوم لا الاطعام ان
وطها في خلاه) لاطلاق النص
في الاطعام وتقييده في تحرير
وصبم

على العتق والصلام فيعتان بعده كذا قالوا وفيه نظر فان القدرة حال قبل العتق
 بالتقرب والكبر والمرض الذي لا يرجى زواله أمره وهوم وباعتبار الامر والموهومة
 لا تثبت الاحكام ابتداء بل ثبت الاستصحاب نه وهو مأخوذ من القبح (قوله والعبد)
 مبتدأ خبره قوله لا يجوز له الا الصوم لان العبد لا يملك وان ملك والعتق والاطعام لا يصح
 الا عن ملك (قوله ولو يملكنا) لان ملكه غير تام بل على شرف الزوال (قوله
 أو مستسحي) هو الذي عتق بعضه ومضى في باقيه وهذا اعتده وأما عندهما فاعتق كله
 ويكون حرًا مديونًا فيصحب تكفيره بالاعتاق والاطعام وحسب (قوله على العقد) أي من
 جريان العجز على الحر المصفيه وهو قوله ما قلوا عتق عبده عنها يسي في حقته ولا يجوز
 تكفيره كذا في خزائن الاكل وغيرها خبر وأفاد في البراءة بل في نفسه فقال لا تخرس
 له كفارة الا بالصوم (قوله ولم يتصف) جواب عن سؤال كيف نازمه الصوم المذكور
 وهو صوم شهرين لانصفه جامع أن العبد على النصف من الحر في كثير من الاحكام
 والجواب أنه لم يتصف لما في الكفارة من معنى العباد والعبادة لا تقتصف في حق وانما
 تقتصف العقوبة كالحق والتمتع كالنكاح (قوله وليس للسيد منعه منه) أي من صوم
 هذه الكفارة لانه تعلق بها حق المراءى بخلاف بقية الكفارات لانه ينعنه عن صومها لعدم
 تعلق حق عبدها به (قوله ولو بأمره) أي أمر السيد بان ملكه ذلك وأمره أن
 يكفر به اذا لم ينال من الاختيار في أداء ما كتبه أو بأمر السيد للسيد لانه يتضمن تخليكه ثم
 التكفير به عنه كالوأم الأمر غير مبدك (قوله فيطم عنه المولى) فيه مسامحة وعبرة
 الفتح الا في الاحصار فان المولى يعتنه لعل هو فاذا عتق فعله حجة وعبرة (قوله قبل
 ندا وقيل وجوبا) الخلاف في الوجوب وعدمه في الصرع البذائع لو أحصر بعد
 ما أحرم باذن المولى قبل لا يلزم المولى انقاذ هدى لانه لا يجب للعبد على مولاه حق فاذا
 عتق وجب عليه وقيل يلزمه لان هذا دم وجب لبلية ابتلى بها العبد باذن المولى فصار
 كالنقطة اهـ ملخصا قال ط وقد يقال من نفي الوجوب لا يثبت التدب بل بقوله مراعاة
 لقول الآخر (قوله لا يرجى برونه) فلا يرى وجب الصوم وحسب (قوله أي ملك)
 الاطعام لا يخص بالتلك كإساقى لكن المراد به هنا التملك وبما بعده الاباحة ولذا قال
 في البدائع اذا أراد التملك أطعمه كالقنطرة واذا أراد الاباحة أطعمهم غدا وعشاء (قوله
 ولو سلك) أي فان الفقيه منه وفي القهستاني وقيد المسكين اتفاقا بلوازا صرف الى غيره
 من مصارف الزكاة اهـ ويحتمل أن يكون ما قلناه في قوله سنين ليشمل ما لو أطعم واحدا سنين
 يوما لكن يغني عنه ما يأتي من تصريح المصنف به (قوله ولا يجوز غير المراهق) أي لو كان
 فيهم صبي لم يراهق لا يجوز واختلاف المشايخ فيه وقال الحواشي الى عدم الجواز بحر عند
 قول الكثر والشروط غدا أن أوعا آن مشبعان وذكر عند قول الكثر وهو تحرر بربعة
 عن البدائع وأما اطعام الصغير من الكفارة فغاير بطريق التملك لا الاباحة اهـ وبه علم

قوله
 أي تخرس له كفارة الا بالصوم
 (والعبد ولو يملكنا أو مستسحي)
 وكذا الحر المجهور وعليه بالسفه
 على العقد (لا يجوز له الا الصوم)
 المذكور ولم يتصف لما فيها من
 معنى العباد وليس للسيد منعه
 منه (ولو) وصلة (اعتق سيد منعه
 أو أطعم) ولو بأمره لعدم أهلية
 التملك الا في الاحصار فيطم عنه
 المولى قبل ندا وقيل وجوبا (فان
 يجوز عن الصوم) لمرض لا يرجى برونه
 أو كبير (أطعم) أي ملك (سنتين
 مسكينا) ولو سلك ولا يجوز في غير
 المراهق بدائع

أن ذلك هنا غير صحيح وان وقع في التمر لأن الكلام هنا في التملك وهو صحيح للصغير
 فالصواب كره عند قوله وان غداهم وعشاءهم الخ كما فعل في البصر وكذا في المنع حيث قال
 هنا ولو كان فيمن أعطهم صبي فطيم لم يجز لأنه لا يستوفي كمالا اه وفي التارة ثانية
 واذا دامسا كن وأحدهم صبي فطيم أو فوق ذلك لا يجز به كذا ذكر في الاصل وفي
 الجزم اذا كانوا غلمانا بعد مثلهم يجوز اه وبه يظهر أيضا أن المراد بالقطيم وبغيره المراد من
 من لا يستوفي الطعام المعتاد (قوله كالقطرة قدرا) أي نصف صاع من برأ صاع من
 غمر أو شعير ودقيق كل كاهه وكذا السويق واستقواهل يعتبر الكيل أو القيمة فيما
 كافي صدقة القطر بحرف في التارة ثانية ولو أتى الدقيق أو السويق أجزاء لكن قيل
 يعتبر به تمام الكيل وذلك نصف صاع في دقيق الحنطة وصاع في دقيق الشعير وبه مال
 الكرخ والقندوري وقيل بالقيمة فلا يعتبر به تمام الكيل اه فقول البصريين كل
 كاهه صبي على الأول فأقول قال في البصر ولودفع البعض من الحنطة والبعض من
 الشعير اذا كان قدرا الواجب كربع صاع من برأ ونصف من شعير لاتحاد المنصوص وهو
 الطعام ولا يجوز التكميل بالقيمة كنصف صاع من غمر حيدسا أو صاع من الوسط
 (قوله ومصرفا) فلا يجوز الطعام أهله وفرد واحد الزوجين ومملوكه والهاشمي ويجوز
 طعام الذي لا الحربي ولو سألنا بجر قال الرمي وفي الحاوي وان أطعم فقراء أهل الذمة
 جاز وقال أبو يوسف لا يجوز به تأخذه اه قلت بل صرح في كافي الحاكم بأنه لا يجوز ولم
 يذكر فيه خلافا به علم أنه ظاهر الرواية عن الكل (قوله اذ العطف للمقاربة) فان عطف
 القيمة على المنصوص المفهوم من قوله كالقطرة يقتضي أن القيمة من غير المنصوص اه
 وما في النهر من قوله وفيه نظر اذ القيمة أهم من قيمة المنصوص عليه وغيره اه فيه كلام
 ذكرناه فيما علقناه على الجرفانهم والحاصل أن دفع القيمة انما يجوز لدفع من غير
 المنصوص أما لدفع منصوصا بطريق القيمة من منصوص آخر لا يجوز لأن ما يبلغ
 المدفوع الكمية المقدرة شرعا فلا يدفع نصف صاع غمر تبلغ قيمته نصف صاع برأ لا يجوز
 عليه أن يتم لن إعطاهم القدر المقدر من ذلك الجنس الذي دفعه لهم فان لم يعدهم
 بأصنافهم استأنف في غيرهم وتعامه في البصر (قوله فغداهم) في بعض النسخ غداهم بدون
 فاء كما هو أصل المتن والاولى أو الأولى فزاد الشارح الفاء لأنه قد فعل للشرط وجواب
 الشرط هو قوله جاز (قوله أو غداهم وأعطاهم قيمة العشاء) أي يجوز الجمع بين الإباحة
 والتعليق لأنه جمع بين شيئين جازين على الافراد وكذا يجوز اذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين
 وكذا يجوز تكميل أحدهما بالآخر بجر فقي كافي الحاكم وان أعطى كل مسكين نصف
 صاع من غمر ومذا من حنطة أجزاء ذلك (قوله أو أعطهم غداهم) أي أشبعهم بطعام
 قبل نصف النهار مرتين وقوله وعشاءهم أي أشبعهم بطعام بعنصف النهار مرتين كذا في
 الدرر وهذا ظاهر في أن ذلك في يوم واحد فلا تنكفي في يوم آفة وفي آخر أخرى لكن

(كالقطرة) قدرا ومصرفا (أو قيمة ذلك) من غير المنصوص اذ العطف للمقاربة (وان) أراد الإباحة (فغداهم وعشاءهم) أو غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو عكسه أو أعطهم غداهم وعشاءهم

صريح ما يأتي في القروع آخر الباب بضافه (قوله وأشبعهم) أي وإن قل ما أكلوا كافي
 الوفاة فالشرط في طعام الاباحة كتمان مشبعان لكل مسكين ولو كان فيهم شعبان
 قبل الأكل أو صي غيرهما حتى لا يجوز صحر وسأقي أيضا وقد من أن الصواب ذكر الصبي هنا
 لافي التليل (قوله بشرط ادم الخ) أي لئلا يهلكهم الاستغناء عن التسرع وهذا أحد قولين
 والبسه مال الكرخي والآخر لا يجوز الا بغير البر لأن محمد انص على البر في الزادات كافي
 الصر وفي التارخانية والمستحبان يغذوهم ويعشيم بغير معه ادم (قوله كما جاز
 لو أطم) يشعل التليل والاباحة وعبري الكرخي بأعطي التحص بالتليل والحق أنه لا فرق على
 المذهب وتعلم في الصروفه والكسوة في كفارة العين كالأطعام حتى لو أعطى واحدا
 عشرة أو ثوبين عشرة أيام يجوز ولو غدى واحدا عشرين ومافي كفارة العين أجزاء ١٨
 قلت ومقتضاه أنه لو غدا مائة وعشرين يوما أجزاء عن كفارة الظهار ثم رأسه صريحا
 قال في التارخانية وعن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة إذا غدى واحدا مائة وعشرين
 يوما أجزاء (قوله لتبعد الحاجة) لأن المقصود سد خلل المحتاج والحاجة تتجدد بتجدد
 الأيام فتكرر المسكين تكرر الحاجة فكأن كان تعددا إذا حكم في المصباح الخلف بالفتح
 القفر والحاجة يجر (قوله دفعة) أي أو بدفعات وقوله بدفعات أي أو بدفعة كأفراد في
 البرهق ومن قيل الاحتباك حيث صرح في كل من الموضوعين بما سكت عنه في الموضوع
 الآخر (قوله وكذا إذا ملكه) أي لا يجوز إلا في يوم واحد وفصله مما قبله لأن في التليل
 خلافا بخلاف الاباحة فافهم (قوله لتبعد الحاجة) ملة المستثنى قال في النسخ لأنه لما
 انقضت حاجته في ذلك اليوم فالصرف البسه بعد ذلك يكون أطعام الطعام فلا يجوز ط
 (قوله أمر غيره الخ) قيد بالامر لأنه لو أطم عنه بلا أمر لم يجوز وبالأطعام لأنه لو أمره
 بالعتق عن كفارة لم يجوز عند هذا خلافا لا يوقف ولو جعل معناه جازا اتفاقا وتكفير
 الوارث بالأطعام جاز وفي كفارة العين بالكسوة أيضا بخلاف الاعتاق ولذا امتنع
 تبرعه في كفارة القتل كافي المحيط نهر (قوله صرح) لأنه طلب البسه التليل معنى ويكون
 الفقير قابضه أو لا ثم لنفسه نهر (قوله في الدين يرجع) أي لو أمره بأن يفتي بدينه
 وكذا لو أمره بأن يتق عليه برأيه من كذب الوكالة (قوله وفي الكفارة والزكاة) أي لو
 قال أعطه عن كفاري أو أذن كلمة ما في وكذا أعرض عن هبتي أو هب فلان عن ألفا
 لا يرجع بلا شرط الرجوع ففي كل موضع ملك المدفوع إليه المال المدفوع مقبلا به
 المال فالأمر يرجع بلا شرط ولو بلا مقابلة مال لا يرجع بلا شرط برأيه وتقام الكلام
 على هذه المسائل ذكرنا في تنقيح الحامدية (قوله في طعام الكفارات) فلهذا لأن الاباحة
 في الكسوة في كفارة العين لا يجوز كالأمر صرح مسكين كل مسكين ثوبا بجر (قوله
 سوى القتل) فإنه لا أطعام فيه فلا باحة وإنما ذكره للرفع على الصبي حيث قال أعني
 كفارات الظهار والعين والصوم والقتل (قوله وفي القدية) هذا ظاهر الرواية وروى

وأشبعهم (جاء) بشرط ادم في خبر
 شعير وذرة لا يزر (كما) جاز (لو أطم
 واحد اثنين يوما) لتبعد الحاجة
 (ولو اباحه كل الطعام في يوم
 واحد دفعة أجزاء عن يومه ذلك
 فقط) اتفاقا (وكذا إذا ملكه
 الطعام بدفعات في يوم واحد على
 الأصح) ذكره الزبلي لتبعد الحاجة
 حقيقة ومسكنا (أمر غيره أن يطم
 عنه عن ظهاره فقط) ذلك الغير
 (صح) وهل يرجع أن قال على أن
 ترجع يرجع وإن سكت في الدين
 يرجع اتفاقا وفي الكفارة والزكاة
 لا يرجع على المذهب (كما صحت
 الاباحة بشرط التسبب في طعام
 الكفارات) سوى القتل (وفي)
 (القدية)

الحسن أنه لا يتغير ما من التقلب بجر (قوله لوصوم) أي في الشيخ القاني ومن أخرج عنه
 بعد موته (قوله وجنايه حج) كمن ألبس بصفته أنه يذبح أو يطم أو يصوم (قوله وبار
 الجهم بين اباحة وتقلب) مكرم مع قوله المار أو غدا هم وأعطاهم قيمة العشاء (قوله ودون
 الصدقات) أي الزكاة وصدقة الفطر (قوله والضابط الخ) ياتيه أن الوارد في الكفارات
 والقيدة الأضام وهو حصة في التمكن من الطعام وتجاوز التقلب باعتباره أن تمكن
 وفي الزكاة الأيتام وفي صدقة الفطر الأيتام وهذا التقلب حقيقة أقاد في البصر (قوله ومثله
 في الصفة الخ) قلت وكذا لو جمع بين الضرر والصيام والأطعام ففي كافي الحاكم وإن
 ظاهر من أربع نسوة فأعتق رقبة ليس له غيرها ثم صام أربعة أشهر متتابعة ثم مرض
 وأما من سقن مسكيناً لم يورث من ذلك واحدة بعينه أو جوارحه من كلهن استقصانا
 (قوله لا اتحاد للجنس) أي فلا حاجة إلى تسمية هداية وسائق ياتيه في الأصل الآتي
 (قوله يضاف اختلافه) أي الجنس كالأول كان عليه كفارة عين وكفارة ظهار وكفارة
 قتل فأعتق عبداً عن الكفارات لا يجوز عن الكفارة ولو أعتق كل رقبة نوابين
 واحدة منها لا يعينها بآل الجاه ولا يضر جهالة المكفر عنه كذا في المحيط بجر وقوله
 ولو أعتق الخ هو المراد بقوله الشارح الآن ينوي الخ وإن كان موهاً بخلاف المراد
 (قوله بتعيينه) هو معنى قول الزلعي وكان لأن يجعل ذلك عن أبيه ما شاء وهذا الجعل
 هو تعيينه وفي بعض النسخ بتعيينه وهو قصر في جرح وفي نسخة بتعيينه بصيغة الفعل
 المضارع وهي في معنى الأولى (قوله لما ترم) من قوله بخلاف اختلافه (قوله لعدم
 صلاحيتها للقتل) فإنه لا بد في كفارة القتل من كونها مؤنة للآية وتظهر ما إذا جرح
 المرأة ونبت أو أختها ونكحها معافان كاستأفار عتي لم يصح العقد على كل منهما وإن
 كانت أحدهما متزوجة صح في الفارغة بجر من البدائع (قوله كلاصاعاً) أي من البر
 إذ لو كان من ثمر أو شعير يكون موضوع المسئلة كلاصاعين بجر (قوله بدفعة واحدة)
 أمالو كان بدفعتين جازاً اتفاقاً كما في الكافي مع إطلاقه في المرة الثانية كما كتب آخر بجر
 (قوله كما ترم) نعت لظاهر ين أي عن ظاهرين من امرأة أو امرأتين ح (قوله صح عن
 واحد) لأن التقاد من العدد لا يجوز فالواجب في الظاهرين أطعام مائة وعشرين فلا
 يجوز صرف الواجب إلى الأقل كما لو أطعم ثلاثين مسكيناً لكل واحد صاعاً فإنه لا يكتفي عن
 ظهار واحد وفي البدائع وكذا لو أطعم عشرة مساكين عن عيين لكل مسكين صاعاً
 فهو على هذا الخلاف بجر (قوله أي عنهما) فلا ينافي صحته عن أحدهما لكن لما كان
 فيه إيهام أنه لا يصح أصلاً أصلها المصنف حال شرحه ط (قوله خلافاً لمحمد) حيث قال
 يصح منهما (قوله ووجه الكمال) وكذا الاتفاق في غاية البيان (قوله والأصل الخ) لأن
 النية إنما اعتبرت لتبين بعض الأجناس عن بعض لاختلاف الأغراض باختلاف
 الأجناس فلا يحتاج إليها في الجنس الواحد لأن الأغراض لا تتقلب باعتباره فلا تعتبر

لصوم وجنايه حج وبار الجهم بين
 اباحة وتقلب (دون الصدقات
 والقسر) والضابط أن ما شرع
 بلقظ الطعام وطعام جازمه الإباحة
 وما شرع بلقظاً ياتيه أو أداً شرط فيه
 التقلب (حرر عبد بن عن ظاهرين)
 من امرأة أو امرأتين (ولم يعين
 واحد الواحد) صح عنهما ومثله
 في الصفة (الصيام) أربعة أشهر
 (والأطعام) مائة وعشرين فقيراً
 لا اتحاد للجنس بخلاف اختلافه
 الآن ينوي بكل كلا يصح (وان
 حرر عنهما رقبة) واحدة (وصام)
 عنهما (شهرين) صح عن واحد
 بتعيينه وله وطء التي كفر عنها
 دون الأخرى (وعن ظهاراً وقتل
 لا يصح لما ترم) ما لم يجوز كفارة
 قتل عن الظهار استقصانا لعدم
 صلاحيتها للقتل (أطعم ستمين
 مسكيناً كلاصاعاً) بدفعة واحدة
 (عن ظاهرين) كما ترم (صح عن
 واحد) كذا في نسخ الشرح ونسخ
 التزم يصح أي عنهما خلافاً لمحمد
 ووجه الكمال (وعن ظهاراً وظهار
 صح) عنهما اتفاقاً والأصل أن نية
 التمين في الجنس المتحد يسيم لغو
 وفي المختلف سببه مقبده (فروغ) •
 المعبر في البسائر والأصاغر

فبقى فيه مطلق في الطهارة ويجوز لها الايام أكثر من واحد وكون المدفوع لكل مسكين أكثر من نصف حرام لا يستلزم ذلك لأن نصف الصاع أدنى المقدار لمنع الزيادة عليه بل نقصان بخلاف ما إذا فرق المدفع أو كان جنسين وقد يقال اعتبارها بالسحابة إلى التمييز وهو محتاج إليه في أشخاص الجنس الواحد كما في الاجناس وقد ظهر أثر هذا الاعتبار فيما صرحوا به من أنه لو أعقبت عبدان أحد الطهارين بعينه صمينة التبعين ولم تلغ حتى حل وطء التي عنها اه فتح وقوله وقد يقال الخ بيان لترجيح قول محمد وأقره في البحر ألا ثم قال بعده وقد قرأ المراد في النهاية بجملة دفع الإبراد فقال أراد به تعميم الجنس بالنسبة لا ترى أنه إذا عين لها واحد اه صام وحل به قربانها كذا في القواعد الظهيرية اه قلت وحاصلها أن المراد بالتبعين الفرق تعين جميع أفراد الجنس لا فرد خاص فتأمل ثم اعلم أن مقدار الجنس يعرف بالمقادير السبب ومختلف باختلافه وإنما كان صوم رمضان من قبيل الأول والصلوات من الثاني وكذلك الصوم يومين من رمضان وقامه في البحر والنهر (قوله وقت التكفير) يرفع وقت على أنه خبر العتبر حتى لو كان وقت الطهارة غيباً ووقت التكفير فقرا أجزاء الصوم وعلى العكس لم يجره تارة خاتمة (قوله أطعم مائة وعشرين) أي لكل واحد كلة واحدة (قوله فبعد على ستين منهم) أي من المائة والعشرين وبقية أنه إذا غلب العدد ثم غابوا أن ينظر حضورهم أو يبعد العدا مع العشاء على غيرهم بحر فالو كان العلم وصياً ينبغي أن يسبب عليه الاستقار إلا أن يغلب على غلبه عدم وجودهم فيستأنف نهر (قوله لزوم العدد) وهو الستون مع المقدار وهو الأكتان المشبعان في الإباحة والصاع أو نصفه في التهلك (قوله ولم يميز أطعام فطيم ولا شعبان) تقدم الكلام عليه والله سبحانه أعلم

• (باب اللعان) •

(قوله مصدر لاعن) أي معاصا والقياس للاعنة لكن ذكر غير واحد من النحاة أنه قياسي أيضا نهر (قوله محيى بالانقب) أي مع أنه مشكل على ذكر الغضب في جانبها كما اشتغل على ذكر اللعن في جانبها (قوله شهادات أربعة) هذا بيان لكسبه ودل على اشتراط أهلها للشهادة في حق كل منهما كما صرح به لأهلية اللعن كما ذهب إليه الشافعي وسأقي (قوله كشهود الزنا) أي اعتبرناهم فمالاعن لما كان شاهدا لنفسه كرعله أربعا فأقدم في شرح المتن ط (قوله مؤكداً بالامان) أي مقويات بها لأن لفظه أشهد بالله كما سبأني (قوله باللعن) أي بعد أربعة ومثله الغضب (قوله لأنهم يكفرون اللعن) كما ورد في الحديث أنهم يكفرون اللعن ويكفرون العشير أي الزوج قال في العناية فعصاهن يجزئن على الإقدام عليه لكثره جريه على أسنهن وسقوط وقعه عن تلوين فترن الركن في جانبهن بالغضب ودعاهن عن

وقت التكفير أطعم مائة وعشرين لم يميز إلا عن نصف الأطعمة فبعد على ستين منهم غدا أو عشاء ولو في يوم آخر لزوم العدد مع المقدار ولم يميز أطعام فطيم ولا شعبان

• (باب اللعان) •

(هو) لغة مصدر لاعن قتال من اللعن وهو الطرد والإبعاد محيى به لا بالقتل لعنه نفسه قبلها والسبق من أسباب الترجيع وشرا (شهادات) أربعة كشهود الزنا (مؤكدات بالامان) مقرونة شهادته (باللعن) وشهادتها بالغضب لأنهم يكفرون اللعن فكان الغضب أرفع لها (قائمة) شهادته مقام حد القذف

الاقدام (قوله في حقه) أي على تقدير كذبه وظاهر اطلاقه يقتضي عدم قبول شهادته
أبداً وبه جزم العسقي هنا لما في الاختصار لود كذا الزيلعي في القذف أنها تقبل خبر
(قوله ومقام حدة الزنا في حقه) أي على تقدير صدقه كما في التهرج (قوله أي إذا
تلاعننا الخ) بيان لوجه قيام الشهادات من الجانبين مقام الحدين (قوله ههنا)
أي إذا كان كاذباً كما في التبيين ح (قوله بل أشد) لأن أهلاً للحد ديني
وأهلاً للتبزي على اسم القذف على أخرى ولعذاب الآخرة أشد (قوله وبشرطه قيام
الزوجة) فلا لعان بقذف المتكوبة فاسداً أو المبانة ولو بواحدة بخلاف المطلقة وجعية
ولا بقذف زوجته الميتة وبشرط أيضاً الحرة والعقل والبلوغ والاسلام والنطق وعدم
الحذف قذف وعدم مشروط رابعة اليهما وبشرط في القاذف خاصة عدم إمامة البيعة على
صدقه وفي المقدوف خاصة ابتكارها وجود الزنا منها وعفتها عنه وبشرط أيضاً صكون
القذف بصريح الزنا وكونه في دار الاسلام هذا حاصل ما في الصريحين البدائع وفي الولد
بمخرقة صريح الزنا وبأنى أكثر هذه الشروط في خضون كلامه (قوله ويجب الحد
في الأجنبية) أي بأن تكون محصنة (قوله خست بذلك) أي باشتراط كونها محصنة
وحاصله كما في الفتح أن المرأة هي المقدوفة دونها خست باشتراط كونها من يحد قاذفها
بعد اشتراط أهلية الشهادة بخلافه فإنه ليس مقدفاً وهو شاهد فاشتربت أعيته للشهادة
دون كونه من يحد قاذفه اه ونفسه رد في النهاية من أن كونه محصناً شرط أيضاً
في اللعان وقد خطأه الزيلعي وغيره (قوله فتم لها شروط الاحسان) الفاصصة أي
فاذا كانت هي المقدوفة دونه فيشترط أن يحد لها شروط الاحسان الخمسة وهي أن تكون
عقيدة عن الزنا عاقلة بالفتحة مسلمة (قوله وركنه) يشق منه ما ذكر في تعريفه ط
(قوله والاستتاع) أي بالدواهي ومن حكمه وجوب التفريق بينهما ووقوع البائن بهذا
التفريق بجرط (قوله بعد الثلاث) أي ما دام حكمه ماقفاً ولو نجا أو أحدهما من
أهلية اللعان له أن يتكسها كما يأتي وعليه جعل الحد المذكور ولا يشافيه قوله أبداً
كما في قوله تعالى أنهم انظروا عليكم يرجوكم أو بعيدوكم في ملتهم ولن تغفلوا إذا أبداً
أي ما دمتم في ملتهم كما في البدائع ونعم الكلام على الحديث مسبوط في الفتح (قوله من
هو أهل الشهادة) أي لا دائماً هي المسلم لا لتصلها فلا لعان بين كافرين وإن قبلت شهادة
بعضهم على بعض عندنا ولا بين ملوك ولا من أحدهما ملوك أو وصي أو مجنون أو محدود
في قذف أو كافر وصي من الاميين والفاسقين لانهما أهل للاداء إلا أنها لا تقبل للفسق
ولعدم قدرة الاعمي على التمييز وقد قبلت شهادته فيما يثبت بالتسامح كالوثق والتكساح
والنسب وقلمه في الصبر والنهر لكن قال في الدر المنثور قلت الاصح عدم القبول كما
سجي منه عم القهستاني الاطية ولو بحكم القاضي لتفوز القضا بمشاهديهما اه أي
المراد التفوز وان لم يميز القاضي فعليه لكن يرجع عليه المحدود في القذف قال ابن كمال باشا

في حقه (شهادتهما) مقام
حد الزنا في حقه أي إذا تلاعن
سقط عنه حد القذف وعنه حد
الزنا لان الاستشهاد بأقمة ههنا
كالحديث أشد وبشرطه قيام
الزوجة وكون التكساح صحيحاً
لا فاسداً (وسببه قذف الرجل
زوجه قذفاً واجب الحد في
الأجنبية) خست بذلك لانها هي
المقدوفة فتم لها شروط الاحسان
وركنه شهادات مؤكدة بالعين
واللحن وحكمه حرمة الوطء
والاستتاع بعد الثلاث ولو قبل
التفريق بينهما (الحديث المتلاعنان
لا يجتمعان أبداً) (وأحد من هو
أهل الشهادة) على المسلم

وأما الحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته أصلاً نعم لو قضى بها يتخذ لكن الكلام
 في الجواز فانه أمر وراء النفاذ اه قلت ويرد عليه الفاسق فانه يتخذ القضاء بشهادته مع
 أنه لا يجوز له دل مراده بتق الجواز في العصة والنفاذ فإذا الحكم ببعثتها من براها
 كذا في حق القاصص يصح القضاء بشهادته وكذا الأحمى على القول ببعثتها فيا يثبت
 بالنكاح بغير خلاف الحدود في القذف (قوله بصرع الزنا) كإزانية أو إزانية لانه ترخم قد
 زنت قبل أن تزني حرك جسدك أو تنسك زان وخرج المكاتب والتعريض نحو رست أنا
 زان أنفاده القهستاني ونحوه يذكّر الزنا الواط فلا مانع فيه عنده وعند هذا يثبت فيه
 كذا في البصرع وخرج أيضاً وجدت معها رجلاً يباع معها لأن الجماع لا يستلزم الزنا بغير
 (قوله في دار الاسلام) أخرج دار الحرب لا تقاطع الولاية (قوله زوجه) مثلي غير
 المدخول بها كما في الدر المنثور وغيره (قوله الحامية) لأن الميعة لم تبق زوجة ولانه لا تأتي
 منها النكاح فلو قذف زوجته الميعة فطلب من وقع القذف في نسبه من غير أولاد القاذف
 يحذف القذف ان لم يبرهن أو ما لو طالبه من القاذف عليه ولادة يثبت عنه لانه لا يحد تولده
 رجمي (قوله بصرع صحيح) هو إباحة للتقيد بالزوجية لأن المنكحة فاسداً
 غير زوجة ولو دخل بها فيه لم تبق مضممة أيضاً فلا يصح قذفها أفاده الرجعي (قوله
 ولو في عدة الرجعي) خرجت الميعة فلا نكاح فيها لكنه يحذف كالاجنبي قهستاني عن
 شرح المحاسبي ط (قوله العقيقة) ذات لها صفة تغلب على الشهادة وفي الشريعة
 امر أمر يشتمن الوطء والحرام والتمهة قهستاني (قوله بأن نوطاً الخ) بيان للعفة
 الشرعية وقوله سر أماً أي وطأ سر أماً أي محرماً لعينه لا عارض وذلك بأن يكون في غير
 ملك صحيح بخلاف ما لو كان في ملكه وحرم عارض حمض ونحوه فليس المراد بالزنا هنا
 ما أوجب الحد ولذا قال ولو لم يشبهه أي ولو كان يشبهه كوطء ممتدة من باطن وان غلب
 حله وقوله ولا ينكح فاسد الأولى أو ينكح فاسد عطفاً على قوله يشبهه لانه من الوطء
 الحرام وقوله ولا له ولد الخ الأولى ولم يكن له ولد عطفاً على قوله نوطاً لانه ان لقوله
 وتنهته فانهم بالزنا بوجود ولد لها بلا أب أي بلا أب معروف وسأقي في باب القذف
 ان شاء الله تعالى أن المراد بصدق معرفته عدمها في بلد القذف لافي كل البلاد (قوله
 وصلها) أي كل من الزوجين (قوله لاداء الشهادة) لا تصحها كأمير فان العصى أهل
 التحليل لا لاداء (قوله يخرج بخور الخ) أي من كل من لا تصح شهادته ومنه ما اذا
 كان أحدهما محمداً في قذف أو كافر أو كافر أو مسورة ما اذا كان الزوج كافراً فقط
 حاق البديع أسلت امرأته ثم قبل عرض الاسلام عليه قذفها بالزنا اه أي لانه يشهد
 عليها بالزنا ولا شهادة لكافر على مسلم وهذا ريماء القهستاني من أنه يشترط صلاحية
 الشهادة حاله اللعان لانه القذف فانه يلزم عليه جرياته بين كافرين ووقعت بعد
 الاسلام والعق والتاخر أنه شرط في الحالتين وسيد كرام المصنف أيضاً أن العبرة

(فمن قذف) بصرع الزنا في دار
 الاسلام (فرجته) الحق ينكح صحيح
 ولو في عدة الرجعي (العقيقة عن)
 فعمل (الزنا) وتنهته بأن لم يوطأ
 سر أماً ولو لم يشبهه ولا ينكح
 فاسد ولا له ولد بلا أب (وصلها)
 لاداء الشهادة على المسلم يخرج
 بخورن وصغير

للاحصان حالة القذف (قوله ودخل الاعى الخ) تقدم ياله (قوله أومن نفي نسب
 الولد) أطلقه فحمل ما إذا صرح معه بالزنا ولا على محتار صاحب الهداية وإن لم يصر
 وهو الحق خلافا لما في المحيط والمتبني لأن قطع النسب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال
 كون الولد بوط منه جهة ساقطة بالاجماع على أن من قال لست لايك يكون قاذفا لا تمتص
 يلزمه حد القذف مع وجود هذا الاحتمال وقلمه في الجرح (تنبيه) في الزخيرة
 لا يشترع اللعان بنسب الولد في الجيوب والنسب ومن لا يولد له ولد لا يلد له الولد أم
 وفيه نظر لأن المحبوب ينزل بالصق ويثبت نسب ولده على ما هو المختار كذا في الفتح
 ويأتي في أقول اللعان ما يفيده (قوله منه) متعلق بغيب أو بنفي وقوله أومن غيره بأن نفي
 نسب ولده وجهه من أي (قوله وطالبته) قيد به لأنها لو تطالبه فلا لعان لأنه سخطه دفع
 العارية ومراعاة طلبها إذا كان القذف بصريح الزنا أما بنفي الولد فالطلب حقه أيضا
 لاحتياجه إلى نفي من ليس ولده منه يجر (قوله أوطالبه الولد المتني) هذا سبق فلم أره
 لقبره والصواب أن يقال أوطالب الثاني الولد وصيانة الفتح ويشترط طلبه بخلاف ما إذا
 كان القذف بنفي الولد فإن الشرط طلبه لاحتياجه إلى نفي من ليس ولده منه وصيانة
 الزبط لا بد من طلبه إلا أن يكون القذف بنفي الولد فإن نفي طالب لاحتياجه الخ
 ومثله ما ذكرناه أن تقع الجرح ولا يفتي أن الضمير في طلبه راجع للقاذف لا للزاد من طلب
 الولد بشرط وجوب حد القذف أن كان ولده غير القاذف وكلت الأم مئة والافا لشرط
 طلبها كما سبقت في بابها والكلام في الطلب الذي هو شرط وجوب اللعان ولا يكون بعد
 موتها وهذا ظاهر جلي ثم رأيت الزحني أشار إلى بعض ما قلنا (قوله أي بموجب
 القذف) أشار إلى أن الضمير راجع إلى القذف القهوم من قوله قذف لكن على تقدير
 مضاف وهو موجب أو أعاد الضمير عليه بمعنى موجب على طريق الاستخدام وعليه اقتصر
 القهستاني (قوله وهو الحد) أي حد القذف أن أكذب نفسه أو اللعان أن أصر كما
 يأتي (قوله عند القاضي) متعلق بطلبته قال في الجرح ولا يمين كونه أي الطلب في مجلس
 القاضي كذا في البدائع (قوله ولو بعد العفو) أي لا يسقط بالعفو لكن مع العفو
 لاحد لصفة العفو بل ترك الطلب حتى لو عاد القذف وطلب مجد القاذف خلافا لمن
 فهم من عدم شرطه بالعفو أن القاضي يقيم الحد عليه مع العفو كما به عليه في الجرح في باب
 حد القذف (قوله لا يطل الحق في قذف الخ) بخلاف بقية الحدود وسيأتي في القضاء أن
 شاء الله تعالى أن السلطان إذا نهى القاضي عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشر
 سنة صرح ولا يصح سماعه منه وهذا إذا كان الخصم منكرا ولم يكن التردد بعد زوال لاقته
 يصح ولا يفتي أن النهي عن سماعها لا يسقط الحق بل هو باقي في الدنيا والآخرة ولذا لو
 أدن السلطان بسماحها بذلك ثبت الحق فانهم (قوله أن أعز بقذفه الخ) قيد لقوله
 لا عن وهو مقيد أيضا بأصا ربه ويخبر عن اليثية على زناها وعلى إقرارها به أو على

ودخل الاعى والفاسق لانهم مامن
 أهل الاداء (أو من نفي نسب
 الولد) منه أومن غيره (وطالبته) أو
 طالبه الولد المتني (به) أي بموجب
 القذف وهو الحد عند القاضي
 ولو بعد العفو أو والتقدم فإن
 تقدم الزمان لا يطل الحق في قذف
 ونسب وحقوقي عباد جوهرة
 والافضل لها السر والعلانية
 بأمرها به (لا عن) خبر بل أي أن
 أعز بقذفه

تدعيها وتعلمه في البحر (قوله) أثبت قذفه بالبينة هي رجلان لا رجل واحد
 بحر وغيره وعلمه في كافي الحاكم بأنه لا شهادة للنساء في الحدود وهذا منها ١٥ فإني النهر
 وتسعه في الفهر المتفق من قوله وأرجل واحد ١٥ أن سبق ثم (قوله) لم يستحق أي لانه حد
 كافي أي والاستلاف فأنه النكول وهو اقرار معنى لا صريح فيه شبهة يدور الحد
 بها (قوله) حبس حتى يلاع الخ قال ابن كمال هنا غاية أخرى ينهي الحبس بها وهي أن
 نين منه بطلاق وغيره ذكره السررشي في المبسوط ١٥ وهو مفهوم من قول المصنف
 سابقا وشروطه قيام الزوجة شرئلا (قوله) قصد فيه دلالة على أنه لا يصح مجرد
 استنائه خلافا لمن شذ من المشايخ نهر (قوله) لانه المدعي على البعدي (قوله) فلو بدأ
 ضميره يعود للقاضي وكذا ضعيف فرق (قوله) أعادت ١٥ ليكون على الترتيب المشروع بحر
 عن الاختيار ونظيره الوجوب لكن قال في محل آخر وفي الغاية لا يجب الاعادة وقد أخطأ
 السنة ورجعه في القبح بأنه الوجه وهو قول ماقت ١٥ ومنه في الشرئلا (قوله) ولا يحد
 وما في بعض نسخ القندوري قصد غلط لأن الحد لا يجب بالاقرا مرة فكيف يجب
 بالتصديق مرة بحر وزيل في قف وقد يجب بأن مراد القندوري بالتصديق الاقرا بالزنا
 لا مجرد قولها صدقت واكتفى عن ذكر الشكر ارا اعتمادا على ما ذكره في بابه ويشير إلى هذا
 قول الحاكم في الكافي واذا صدقت المرأة تزوجها عند الامام فثابت صدق ولم يقل زيت
 وأعادت ذلك أربع مرات في محال متفرقة لم يزمها حد الزنا ويحل للعان ولا يصح من
 قذفها بهذا ١٥ (قوله) ولا يفتي التسب لانه انما يفتي بالعان ولو وجوبه ظهر أن
 ما في شرح الوفاة والنقا بمن أنها اذا صدقته يفتي غير صحيح كتابه عليه في شرح الدرر
 والفر بحر وسيأتي أن شروط التي ستعلمها تفتي القاضي بينهما بعد العان (قوله)
 لعدم وجوبه عليها حينئذ أي حين امتنع لانه لا يجب عليها الا بعد لعانه فقبله ليس
 امتناعا لم وجب نهر وأجاب ط بأنه بعد الترافع منهما صار امضاء العان حق الشرع
 فاذم تصف وأظهرت الامتناع فحبس بخلاف ما إذا أبي هو فقط فلا تجبس ١٥ فتأمل
 وأجاب الرحي بأنه ليس المراد أنهما امتنع في آن واحد بل المراد امتناعه بعد المطالبة به
 وامتناعه بعد لعانه فأرجع المسئلة إلى ما في القن واقفه تعالى أعلم بالصواب (قوله) رفته
 أو لكونه محدودا في قذف بحر (قوله) أو كقره ١٥ بأن أملت قذفها قبل عرض الاسلام
 عليه بحر (قوله) أي بالنساء عاقلانا طقا ١٥ أمالو كان مسيما أو مجنونا أو أخرس فلا حد
 وللعان من لانه قذفه غير صحيح (قوله) اذا سقط لمس من جهته ١٥ بأن لم يصلح شاهدا
 لغيره وقصوه أما الوسط لمحق من جهتها وهو المسئلة الائمة في كلام المصنف فلا حد
 وللعان وفي ما الوسط لمحق من جهتها كالأحدودين في قذف فهو كالاول لانه سقط
 لمس من جهته لان البداية فلا تصير جهتها معه كما أفاده في الجوهرة وبأن عمامه
 قريبا (قوله) فلو القذف صحا ١٥ بأن كان بالنساء عاقلانا طقا (قوله) وال ١٥ أي وان لم يكن

أثبت قذفه بالبينة فلو أنكر
 ولا يشهد له لم يستحق وسقط
 اللعان فان أبي حبس حتى يلاع
 أو يكذب نفسه قصد للقذف
 فان لاعت ١٥ بعده لانه
 المدعي فلو بدأ بلعانها أعادت فلو
 فرق قبل الاعادة صح لم يحل
 المقصود اختيار (والاجبت)
 حتى تلاعن أو تصدقه (فيندفع)
 به اللعان ولا قصد وان صدقته
 أو بعد لانه ليس باقرار تصددا ولا
 ينفي التسب لانه حتى لو افلا
 يصعدان في ابطاله ولو امتنعا
 حبسا وجملة في البحر على ما إذا لم
 تصف المرأه واستشكل في النهر
 حبسها بعد امتناعه لعدم وجوبه
 عليها حينئذ (واذا لم يعلم) الزوج
 (شاهدا) لرقه أو كقره (وكان
 أهلا للقذف) أي بالنساء عاقلانا طقا
 (حد) الا من ان اللعان اذا سقط
 لمحق من جهته فلو القذف صحا
 حدولا

التدفع صحيبا بأن لم يكن كذلك (قوله فلا حد ولا لعان) في اللعان تأكيذا لأن الكلام فيها إذا سقط (قوله لم تصلح) أي الشهادة وانما زاده لتسهيل الحدود وفي تدفع فانها لم تدخل في كلام المصنف لأنها بمن يحذفها كذا أفاده في البر ولو لا هذه الزيادة لتلك المفهوم من كلام المصنف انه يصح له ما عدا ما لا يحسد كما يأتي بيانه (قوله فلا حد عليه) لأن شرط الحد الاحسان وهو كونها مسلمة مرة بالغة عاقلة خضعة كإمرة وشرط اللعان الاحسان وأهلية الشهادة فإذا كانت غير محصنة فلا حد ولا لعان لتفقد الاحسان وإذا كانت محصنة لكنهم محدودة في قذف فلا لعان لعدم أهلية الشهادة ولا حد أيضا لأنه سقط اللعان لمصلحة من جهتها الامن وجهته والحاصل انها إذا كانت كاذرة ورقيقة أو مصغرة أو مجنونة فلا حد لعدم الاحسان ولا لعان لذلك ولعدم أهلية الشهادة وإذا كانت غير عقيمة سقط أيضا لعدم الاحسان ولأنه صادق في قوله وإذا كانت عقيمة محدودة قلنا علت هكذا فبقي تحرير هذا المقام فافهم (قوله كالوقفتها الأجنبية) هذا في غير العقيمة المحدودة أما ما فيها فبعد الاجنبى بقذفها كما في الشريعة لانه لا يسقط الحد من الزوج لعله غير موجود في الاجنبى (قوله لانه خلقه) كذا في الدرر والصحيح في التعليق ما قدمناه لأن هذا لا يظهر في العقيمة المحدودة لأن اللعان فيها لا يسقط تبعا للحد بل بالعكس الآن يقال الضمير في لانه للحد وفي خلقه لعان بناء على أن الواجب الاصل في قذف الزوج هو اللعان والحد خلف عنه بمعنى انه اذا سقط اللعان وجب الحد حيث لا مانع منه في كلام ابن الكمال ما يدل على هذا التأويل قدس (قوله لكنه يعز) أي وجوب لانه اذا هاء أو لحق الشين بها كذا في البر وظاهره وجوب التعزير في غير العقيمة قالة أبو السعود وقد يقال انها هي التي ألحقت الشين بنفسها ط قلت هذا ظاهر ان كانت مجاهرة والافيعر يطلبها لظهوره الفاشية (قوله وهذا) أي قوله وإذا لم يصلح شاهد الخ (قوله تصريح عقابهم) أي من قوله قذف فابوجب الحد في الاجنبية وقوله وصلح لاداء الشهادة فانه احتراز عن غير العقيمة وما اذا لم يصلح وصلت وأعكس فافهم (تمة) قال في البر ولم يتعرض مصرحنا انما لم يصلح لاداء الشهادة وقد فهم من اشتراطه أولاه ان اللعان وأما الحد فلا يجب للمصغرين أو مجنونين أو كافرين أو مملوكين ويجب للمحدودين في قذف لا امتناع اللعان لمصلحة من جهته وكذا يجب لو كان هو عبدا وهي محدودة لأن قذف العقيمة موجب للحد ولو كانت محدودة (قوله ويعتبر الاحسان) يعلم منه ومن قوله وكذا يسقط برزها اشتراط دوا منه من حين القذف الى حين التلاصق ط (قوله بالطلاق البائن) لو قال باليئونة لتشمل اليئونة بالطلاق أو الفسخ أو الموت وفي كافى الحاكم وإذا قذف الرجل امرأته ثم باتت منه بطلاق أو غيره فلا حد عليه ولا لعان لأن حده كان اللعان فلما لم يستقر اللعان بعد اليئونة لم يحصل الى الحد ولو كذب نفسه لم يحذف ولو قال أنت طالق ثلاثا بآزانية كان عليه الحد ولو قال يا أزبسية أنت طالق ثلاثا لم يلزمه الحد ولا اللعان اه

فلا حد ولا لعان (فان صلح) شاهد
(و الحال انها هي) لم تصلح أو لعن
لا يحد فانها فلا حد
قذفها أجنبي (ولا لعان) لانه
خلقته لكنه يعزرحمها لهذا الباب
وهذا أصح من جملة م (ويعتبر
الاحسان عند القذف فلو قذفها
وهي أمة أو مكافرة ثم أسلمت
أو عتقت فلا حد ولا لعان) زيل
(ويستلزم) اللعان بصدوجه
(بالطلاق البائن) ثم لا يعود بغيرها
بعده لأن الساقط لا يعود
(وكذا) يستلزم برزها ووطها
بشبهة وبرقتها ولا يعود لو أسلمت
بعده

أى لحصول البنوة بعد وجوب اللعان (قوله ويستقط بموت الخ) أى إذا شهد وعده
القاضي ثم مات أو غاب فلا يقضى به قال فى الفتح وفى الجامع لومات الشاهد أى وأما بعد
ماعة لا لا يقضى باللعان وفى المال يقضى بخلاف ما لو عا أو فسقا وأرتدا حيث يلاعن
بينهما اه قلت ولعل وجه الفرق أن الحقد رآ بالشهاد واحتمال رجوع الشاهد عن
شهادته قبل القضاء شبهة فإدام حيا حاضرا لا احتمال قائم فإذا قضى القاضي بشهادته
ولم يرجع زال الاحتمال وبعد القضاء يلفو ذلك الاحتمال لتأكد الحق بالقضاء أما إذا مات
أو غاب فلا يقضى بشهادته لانه لو كان موجودا احتمل رجوعه قبل القضاء فنأخذ هذا
وفى اشتراط حضور الشاهد بن لافاة الحد كلام مذكور فى الشرب لالاية فى باب حد
السرقه فرأى وجهه وسيأتى بيانه هناك أن شاء الله تعالى (قوله مهود) أى عهد وقوعه منها
(قوله فلا لعان) أى ولا حد لعدم الاحصاء (قوله لا سنداه لغير محله) أى لا سنداه الزنا
فإن محله البالغة العاقلة وبعبارة الفتح يمكن كذا فى الحال لأن فعلها لا يوصف بالزنا (قوله
حيث يتلأنا) سوابه يتلأنا بالنون فى آخره كما وجد فى بعض النسخ (قوله لا قهارة)
أى لانه يقع مقتصر على زمن التكلم ولا يستدل لانه لا يوصف بالزنا وهو ذنبية أو مة فقد
الحق بها الشين فافهم وكذا فى منذ أربعين سنة ولو عمرها أقل لانه مبالغة فى الضم تأخذ
(قوله من كتاب وسنة) بيان للنص الشرعى وبه استغنى عما فى البحر الظاهر انه أراد
بالصفة الركن يعنى الماحية اذ صفت على وجه السنة لم ينطق بها النص وهو ان القاضي
يقضيها مستقلا بل ويقول له التعن فيقول الزوج أشهد بالله انى لم الصادقين فيما ربهما
من الزنا وفى الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواها به من الزنا بشير اليها
فى كل مرة ثم تقول المرأة أربع مرات أشهد بالله انه من الكاذبين فيما رواه به من الزنا
وفى الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رواها به من زنا كذا فى البحر
(قبيه) مقتضى مشروعية اللعان جواز ادعاء ما لعن على كاذب معين فان قوله لعنة
الله عليه ان كان من الكاذبين دعاء على نفسه باللعن على تقدير كذبه قطعية على ذلك
لا يخرجه عن التعين ثم يقال ان مشروعيته ان كان صادقا فلو كان كاذبا ليجله وذكر
فى البحر ما يدل على الجواز بما فى عقد غاية البيان من أن الماحلة مشروعة فى زماننا وهو
الملاحنة كانوا يقولون اذا اختلفوا فى شئ بالله الله على الكاذب منا وقد مننا الكلام على
ذلك فى باب الرحمة (قوله بابت بتفريق الحاكم) أى تكون الفرق تطلق بابتة عندهما
وقال أبو يوسف هو ضرر م مؤبد اية (قوله فيستوار ثمان قبل تفريقه) لانها امرأته مالم
يفرق القاضي بينهما كلنى نعم يحرم الوط ودواحيه قبل التفريق كما روى فى ثم هذا
تفريع على القهوم وهو انه لا تقع الفرق بنفس اللعان قبل تفريق الحاكم وتفرع عليه
أيضا ما فى السعد بن الكفاية أنه لو طلقها فى هذا الحالة طلاقا تابعا وقع كذا لو كذب
نفسه حل له الوط من غير تجديد النكاح اه وعند الشافعى يقع الفرق بنفس اللعان

(و) يستقط بموت شاهد القذف
وغيبته لا يستقط (لوعى) الشاهد
(أو فسق أو ارتد ولو قال) لزوجه
(زيت وأنت حية أو مجنونة
وهو) أى الجنون (مهود
فلا لعان) لا سنداه لغير محله
(مختلف) زيت (وأنت ذنبية
أوامه أو منذ أربعين سنة وعمرها
أقل) حيث يتلأنا لاقتصاره فقع
(وصفته ما نطق النص) الشرعى
(به) من كتاب وسنة (فان التعنا)
ولو أكره (بابت بتفريق الحاكم)
فيستوار ثمان قبل تفرقه

مطلب
فى الدعاء باللعن على معين

والكلام معه مسبوط في الفتح وهذا أحد المواضع التي شرط فيها القضاء وقد ذكرها في
 المنع منظومة وقد تمت في الخلاص (قوله الثاني) وقع اللعان عنده محترقه قوله الثاني في فلو
 لم يفرق الخ (قوله ولو زالت الخ) هذا أيضا من فروع عدم وقوع التفرقة قبل التفريق
 (قوله نون) لأنه يرجع عود الاحسان فتح (قوله والا) أي وان زالت أهلية اللعان بما
 لا يرجع زواله بأن أكذب نفسه أو قذف أحدهما أنما أخذ للقذف أو وضعت في وطأ
 سراما أو جرح أحدهما لا يفرق بينهما فتح (قوله ينتظر) لأن التفرق حكم فلا يصح
 على الغائب رضى (قوله استقبله الحاكم الثاني) أي استأنف اللعان (قوله خلافا
 لمحمد) فعندنا لا يستقبل لأن اللعان قائم مقام الحد فصار كرامة المدحقة وذلك لا يؤثر
 فيه عزل الحاكم وموته ولهما أن تمام الامضاء في التفرق والانتهاء فلا يتناهى قبله فيجب
 الاستقبال كذا في الاختصار ومما عاده أنه لا تقتصر حرمة الوطء قبل التفرق وسيأتي خلافه
 ومما عاده أيضا لا بد من طلب التلاع عن الحاكم الثاني فليس يرجع (قوله بعد وجود
 الاكثر) بأن التمتع كل منهما ثلاث مرات (قوله صح) أي التفرق وقد أخطأ السنة
 كافي (قوله لأنه مجتهد فيه) فإن الإمام الثاني رحمه الله تعالى قائل بوقوع الفرفة
 بلعان الزوج فقط كذا في التهرج قلت وقد سألني المصنف في أول الظاهر عن المجتهد فيه
 وإذا لم يعلم أنه لا يثبت كونه مجتهدا فيه مجتزئ ووقع الخلاف بين المجتهدين (قوله
 بغير القاضي الحنفى) المراد بغير من يرى جوازها ثم ادمنه أو يقتل للجهل بكشافه
 (قوله ما هو فلا يشك) أي بناء على المتقدم أن القاضي ليس له الحكم بخلاف مذهبه
 ولا سيما قضاء زماننا المأمورين بالحكم بأصح أقوال أبي حنيفة (قوله وحرم وطؤها) أي
 ودأبها كمرط (قوله لما ترو) أي من حديث التلاع عن لا يجتمعان أبدا (قوله
 ولها) أي للملاعة بعد التفرق ط (قوله ثقة العدة) أي والسكنى وإذا جاءت بولد
 إلى سنتين زوجه وإن لم تكن عليها عدته إلى سنة أشهر كافي الكافي (قوله حتى) فلو أنه
 بعد موته لأن ولم يقع نسيه وكذا لو جاءت بولد من أدهما ميت ففهما أو مات
 أحدهما قبل اللعان كإسباني (قوله نفي نسيه) أي لا بد أن يقول قطعت نسب هذا
 الولد عنه بعدما قال فرقت بينكما كإروى عن أبي يوسف وفي المبسوط هذا هو الصريح
 لأنه ليس من ضرورة التفرق نفي النسب كما بعد الموت بفرق بينهما ولا يتقى النسب بغير
 عن النهاية (قوله وألحقه بأهله) هذا غير لازم في النفي وإنما خرج مجتزئ التأكيد نهر
 عن النهاية (قوله بشرط طهارة الكراح) هذا الشرط والذي بعده زادها في الجرح على شروط
 التي الستة المذكورة في البدائع وإنما بعدتها الشارع مع الستة أشارة في أنها ليسا
 شرطين للنفي أصالة وإنما هما شرطان اللعان كما أقاده في المهر فها من شروط التي بواسطة
 لكن الثاني يفتى عن الأول تأمل (قوله لعدم التلاع) لأنه نفي نسيه مستفاد إلى
 وقت العلوق وليست وقته من أهل اللعان ولا يتقى النسب بدون لمان (قوله فسنه)

(الذي وقع اللعان عنده) وبفرق
 (وان لم يرضيا) بالفرقة شتى ولو زالت
 أهلية اللعان فإن عايرى زواله
 تكون فرق والا لا ولو تلاعنا فغاب
 أحدهما أو كل بالتفرق يفرق
 تارة ثانية ومما عاده أنه إذا لم يوك
 ينتظر (فلو لم يفرق) الحاكم (حتى
 عزل أو مات استقبله الحاكم الثاني)
 خلافا لمحمد اختيار (ولو أخطأ
 الحاكم ففرق بينهما بعد وجود
 الاكثر من كل منهما صح ولو بعد
 الاقل) أي مرة أو مرتين (لا ولو
 فرق بعد لعلانه قبل لعلانه فلا ينافي
 بمجتهديه تارة ثانية وقده في الجرح
 بغير القاضي الحنفى) أما هو فلا
 يشك (وحرم وطؤها بعد اللعان
 قبل التفرق) لما رواه النفقة
 العدة (وان قذف) الزوج (بولد)
 حتى (قضى) الحاكم (نسيه) عن أبيه
 (وألحقه بأهله) بشرط طهارة الكراح
 وكون العلوق في حال يجرى فيه
 اللعان حتى لو علوق وهي أمه أو
 كاسية ففتحت وأسلت لا يتقى
 لعدم التلاعن وأما شرط النفي
 فستنبه بسبب مذكورة في
 البدائع

الاول التفريق الثاني أن يكون عند الولادة أو بعدها يوم أو يومين الثالث أن لا يقدم منه اقاربه وولود لا تسكونه عند التفتت مع عدم رده الرابع حياة الولد وقت التفريق الخامس أن لا تلد بعد التفريق ولذا آخر من بطن واحد السادس أن لا يكون محكوما بشوته شرعا كان ولدت ولدا فاطلب على رضيع فأت الرضيع رضى بيته على عاقلة الاب ثم تني الاب نسبة بلامن القاضي بينهما ولا يقطع نسب الولد لأن القضا بالدية على عاقلة الاب فحاشا بكون الولد منه ولا يقطع النسب بعده وعلمه في البر (قوله وسبي) أي عند قوله تني الولد الحى الخ لكن المذكور هنا أكثر الشروط كلها (قوله وإن أ كذب نفسه حد) أي إذا أ كذبها بعد اللعان فلو قبله ينظر فان لم يلقها قبل الاكذاب فكذلك وان أبانها ثم أ كذب فلاحدا وللعان زيلتي أي لأن اللعان لم يستقر بعد الشبهة فلم يهول الى الحد كما قد تمناه عن الكافي قال في الشرع تلابية وقوله وإن أ كذب نفسه ليس تكرار مع قوله حبس حتى يلا من أو يكذب نفسه فبعد لأن ذلك فيما قبل اللعان وهذا فيما بعده (قوله وولود لا) أي سواء كان الاكذاب باعترافه أو بينة أو دلالة غير (قوله فاذا نسب) أي فانه لا يصدق على النسب ولا الميراث ويضرب الحد فان كان الولد ترك ولدا ذكرا أو أنثى ثبت نسبة من المدي وورث الاب منه كافي الحاشا (قوله للقتل) أي القذف الثاني الذي تضمنته كلمات اللعان كشهود الزنا اذ يجرها فانه يحسدون للقذف الاول لانه أخذ بوجبه وهو اللعان كما أعاده في البر وأعاد الرجم انه لما كذب نفسه تبين أن اللعان لم يقع موقعه فقام مقام حد القذف فربنا الى الاصل من لزوم الحد بالقذف الاول فانهم (قوله حد أول) أشار الى ما في الصرم أن تعقيد الزيلتي بالحد انقضى (قوله أوزن) وان لم يحد أرا بما لنا الوط الحرام وان لم يكن زنا شرعا كما ذكره الاصبهاني بحر ثم ان عبارة الهداية والعسكرا وزنت فحدث قال في القمع قبل لا يستقيم لانها اذا حدثت كان حدها الرجم فلا يتصور حملها للزوج بل يجزأ أن ترضى فخرج عن الاهلية ومنهم من يشطه بتشديد النون بمعنى نسب غيرها للزنا وهو معنى القذف فيستقيم حينئذ وقع حملها للاول على حدها لانه حد القذف وتوجيه تنقيها أن يكون القذف واللعان قبل الدخول بها ثم زنت فحدث فان حدها حينئذ الحد لا الرجم لانها ليست بمحصنة اه وذكر القسستاني أنه تصور الزنا في المدخولة كما أشار اليه في المضمرات بأن ترد وتلق بدار الحرب ثم نسي وقع في ملك رجل فزني بجل بها اه وفيه أن الاهلية زالت بالردة لا بالزنا وذكر في البصران الرواية بالتصنيف فلذا لم يذكر المصنف الحد وأشار الى شرح بقوله وان لم يحد الى أن التعقيد بالحد غير معتبر المفهوم على رواية التصنيف بخلافه على التشديد كما صرح به في التهر (قوله لزوال العفة) على حل النكاح فيها اذا صدقته أوزنت اما اذا كذب نفسه ولم يحد وحده القذف فظهر وان اللعان لم يقع موقعه كما قد تمناه

وسبي (وان أ كذب نفسه)
ولود لا تبان مات الولد المتني من
مال فاذا نسب (حد) للقتل
(وله) بعدما كذب نفسه
(أن يشكها) حد أول (وكذا)
اذا قذف غيرها (أو) صدقته
(أو زنت) وان لم يحد زال العفة

تأثله (قوله عن أهلية اللعان) لانهم لم يقام تلاعنين لاحقة لان حقيقة التلاعن حين وقوعه ولا حكم بالزوال الالهية التي كان التلاعن باقيا بها حكم بعد وقوعه فلا ينافي الحديث كما تقدم (قوله لا يثبت بالشبهة) وهي احتمال تصديق أحدهما الا حلو كان ناطقا (قوله مع فقد الركن) أي فيما اذا كان انكر من قبل اللعان (قوله ولذا) أي لقد الركن بالشبهة وهو أظهر لان الكتابة فاعتمد مقام النطق في الطلاق ونحوه لكن فيها شبهة كاشارة الانكر من فيسند ركني الحديث (قوله لعدم يثبته) قال في القنع اذ يحتمل كونه قنعا أو ماء وقد أخبرني بعض أهل عن بعض خواصها انه ظهر بها حمل واستقر الى تسعة أشهر ولم يشككن فيه حتى تهايت به شهنة ثياب المولود ثم أصابها طلق وجلست الداية تحتها فارتل بعصر العصرة بعد العصرة وفي كل عصر تصب المصحة حتى قامت فارقة من غير ولد أو ما توريته والوصية به وله فلا يثبت الابدال الانفصال فيثبتان للولد لا العمل وأما العتق فانه يقبل التعليق بالشرط فتعق معلق معنى وأما رد الجارية المبعة بالحل فلا ينجلي الجدل ظاهر واحتمال الرجم شبهة والرتب العيب لا يمنع بالشبهة ويمنع اللعان بها لانه من قبيل الحدود والتب يثبت بالشبهة فلا يقاس على العيب اهـ (قوله ولو يثبته الخ) جواب عن قول صاحب جبر بيان اللعان اذا اجابته لاقل من ستة أشهر للتبني بقامه (قوله لعله بالوحي) أي لعله صلى الله عليه وسلم بالحل وحيانا الله تعالى والمراد الجواب عما استدل به لقوله لهما انه يلاعن اذ اولدته لاقل المدة وعن قول الشافعي انه يلاعن قبل الولادة وهذا بعد تسليم كون هلال قد فها بنى الحل فقد أنكره ابن حنبل بل قد فها بائنا وقال وجدته شر بن بن مصما على بطنها بن بن ساعلى ان كون لعانها ما قبل الوضع معارض بما في الصحيحين من أنه بعده فلا يستدل بأحدهما بعينه للتعارض ونظامه في القنع ولكن لم يذكر فيه انه صلى الله عليه وسلم نكاه قبل الوضع كما اقتضاه كلام الشافعي تعالى لله وانما فيه قوله صلى الله عليه وسلم انظر وهما فان جاءت به كذا فهو لهلال أو جاءت به كذا فهو لشر بن وأما ولدت فألق الولد بالمرأة وجاءت به أشبه الناس بشر بن (قوله عند التنتة) بالهجر من هتائه بالولد الثقيل والهجر مصباح (قوله ومذتها سبعة أيام عادة) أشار به الى أنه لم يقدرونها بشي كما هو ظاهر الرواية وعن الامام قدس سره ثلاثة أيام وفي رواية الحسن سبعة وضعقه السرخسي بان نصب القصد بربا الى لا يجوز شر نبلاية وعندهما تقدير بعتة النفاس فتح (قوله وعند ابتعا آله الولادة) أي عند شرائها كلها له ونحوه والواو بمعنى أو كما يفيد كلام المصنف في المنع وكلام القنع وغيره (قوله ويعدله) أي يصدق به التنتة أو سكوته عندها أو شرا آله الولادة وسكوته عن التني ومضى ذلك الوقت اقراره منه منح قال في القنع وهذا من المواضع التي اعتبر فيها السكوت رضا الا في رواية عن محمد بن ولد الامة اذا هني به فسكت لا يكون قبولا لانه غير ثابت الابداعه والسكوت ليس دعوة ونسب ولد المشكوكه ثابت منه فسكونه

مطل
الجل يحفل كونه حضا وفيه حكاية

والحاصل ان في تزويجها اذا خرجا
أرأحدهما عن أهلية اللعان
(و) لا لعان لو سكنا آخر عين
أو أحدهما وكذا لو طرأ ذلك
انكر من (بعده) أي اللعان (قبل
التعريق فلا تعريق ولا حد) قدره
بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظ
اشهد ولذا اتلنا سنن بالكتابة
(كما لا لعان بنى الحل) لعدم يثبته
عند القذف ولو يثبته ولادتها
لاقل المدة يصير كأنه قال ان كنت
حامل فكذا والقذف لا يصح
تطبيقه بالشرط (ولا عانا بقوله
زيت وهذا الحل منه) القذف
الصريح (ولم يح) الحاكم (الحل)
لعدم الحكم عليه قبل ولادته
ونفسه عليه الصلاة والسلام
وللهلال لعله بالوحي (تق) الولد
الحق عند التنتة) ومذتها سبعة
أيام عادة (و) عند ابتعا آله
الولادة صح وبعده لا لاقاره به
دلالة ولو عايبا

يخطأ حقه في الشيء ١٥ وولد أم الولد كولد المنكوحه لأن لها نفسا يختلف الامة
 لانها لا ترش لها جوهره (قوله غلظة على كفاة ولادتها) فبطل كائنها ولدت له الآن فله
 التي عند أي حنفية في مقدار ما يقبل فيه التهنئة وعندهما في مقداره ذمة النفاس بعد
 التقديم كافي الفتح شربلية (قوله ليس على إطلاقه) بل هو مشروط بالشروط
 الستة المأداة (قوله في أقل التوأمين) فتبين توأم فوعل والاشي توأمة والجمع توأم
 وتوأم كدخان مصباح وهما ولدان بين ولادتهما أقل من ستة أشهر بجر (قوله
 ان لم يرجع) قد بينا أنه لو رجع عن الاقرار بالثاني بلاعن ١٥ ح وذكر الرحمن ان هذا
 القيد لم يذكر في البصر والنهر والدر والمخ وغيرهما ولا هو في شرح المتن وكان غلط من
 الكاتب لانه باقراره بالثاني كذب نفسه بنى الاول لانهم من ماء واحد فصان هاذنا
 ورجوعه لا يفسد الحدوث ١٥ (قوله لتكذيبه نفسه) أي باقراره بالثاني وهذاعله
 لقوله حد (قوله وان عكس) بأن أقتر الاول وفي الثاني (قوله ان لم يرجع) لانه لو رجع
 لا بلاعن بل بمحض ١٥ ح لانه كذب نفسه وهذا يصح موافق لما سبق ولما يأتي قريبا
 فافهم (قوله لقد فها بنصبه) عليه قوله لاجن ١٥ ح قال في الفتح لا يقال بثبوت نسب
 الاول معتبرا باني بعدن في الثاني فباستمرار بقائه مشرعا يكون مكذبا نفسه بعدن في الثاني وذلك
 بوجوب الحد لا تقول الحقيقة انقطاعه وبثبوت امر حكسي والحد لا يخطأ في إثباته
 فكان اعتبار الحقيقة هنا متبعا للحكمي ١٥ وقوله وذلك بوجوب الحد يؤيد ما قاله
 ح من أنه لو رجع بعد ولا ينافيه ما في البصر عن الفتح من أنه لو قال بعدن في الثاني هما ابني
 أو ليسا ابني فلا حفيهما ١٥ لعدم الرجوع في الاول وعدم التقيد في الثاني ففي الفتح
 ولو قال بعدن ذلك هما ولدي لاحد عليه لانه صادق لثبوت نسبهما ولا يكون رجوعا لعدم
 الكذب بنفسه بخلاف ما اذا قال كذبت عليهما التصريح بالرجوع ولو قال ليسا ابني كانا
 ابني ولا بعدن لأن القاضي نفي أحدهما وذلك نفي للتوأمين فليس اوده من وجه ولم يكن
 فاذا قالهما لطلقا من وجه ١٥ فافهم (قوله لاجن) كذا في الفتح والبحر ومثله
 في الجوهره عن الوجيز ومقتضى ما في النهر أنه يحذور زاء الى الفتح وهو خلاف الواقع
 فافهم نعم قال الرحمن ان ما هنا مشكل لأن اقراره بالنكاح ما ركب كذا بنده في نفي الثاني
 فنسبني أن بعدلانه بعد الكذب لم يمين بحال التلاعن ١٥ قلت والجواب انه لما أقتر
 بالاول كان اقرا بالكل فيكون اقرا بالنكاح تأ كسدا لاقراءه أولا فلا يمكن رجوعا
 لانه صادق فيه كما مر تأ فلو اعلل في الفتح المستله بقوة لأن الاقرار بثبوت نسب بعض
 الحد اقرا بالكل كن قال بده وأوردته في وقال وكذا في ولد واحد اذا أقتر به ونفاه
 ثم أقتر به بلاعن ويزمه ١٥ (قوله بمحض) لانه لم يفي الاول لزمه اللعان فلما أقتر بالثاني صار
 مكذبا بنفسه فزمه الحد ولا يقبل رجوعه بعد (قوله كون أحدهم) قال في الفتح
 لو نشأهما فمات أحدهما أو قتل قبل اللعان لزمه لانه لا يمكن نفي الميت لانها لم يمت بالموت

غلظة على كفاة ولادتها (ولان
 فيها) فيما اذا صح أو لا يوجد
 القذف فقد تحقق اللعان في
 الولد ولم يثبت التسبب بقوله فيما
 وفي نسب ليس على إطلاقه (نفي)
 أقول التوأمين وأقر بالثاني حد
 ان لم يرجع لتكذيبه نفسه (وان
 عكس لاجن) ان لم يرجع لقد فها
 بنصبه والنصب ثابت فيهما
 لانهم من ماء واحد (ولو جازت
 ثلاثة في بطن واحدة فنفي)
 الثاني وأقتر بالاول والثالث
 لاجن وهم بنوه ولو نفي الاول
 و(الثالث وأقر بالثاني بعد وهم
 بنوه) كون أحدهم يعني مات
 ولد اللعان وله ولد فادعاء اللعان
 ان ولد اللعان ذكرنا

واستغناؤه عنه فلا يفتي الحى لانه لا يبارقه ويلاعن بينهما عند وجود القذف
واللعان ينسبك عن نفي الولد ولا يلاعن عند أبي يوسف لأن القذف واجب لعنا بقطع
التب اء لمضاقت واقتصر الحكم في المكافى على ذكر الاول بلا حكاية بخلاف قهمل أنه
ظاهر الرواية عن الكل فكان غنى الشارح ذكر قوله كونه أحدهم عقب قوله في المسئلة
الاولى لآعن وهم بنوه ليكون التشبيه بثبوت النسب واللعان أماغلى ما ذكره فانه يقتضى
عدم اللعان وهو خلاف ظاهر الرواية يقتضى وجوب الحد وفيه نظر لانه على القول
بعدم اللعان فالظاهر عدم الحد أيضا لأن اللعان سقط لعق ليس من جهته (قوله ثبت
نسبه) أى نسب ولد الولد لعان قال في البروروث الاب منه اتفاقا لحاجة الولد الثانى
الى ثبوت النسب فقاؤه كقاء الاول (قوله لا استغناؤه) أى استغناء ولد الاثى بنسب
أبيه فان ولد البنت ينسب الى أبيه قال في البحر قسده وبوتها أى موت الاثى المتبقية لانها
لو كانت حية ثبت نسبها بدعوة ولدها اتفاقا (قوله خلا فالهما) فتدعيهما ثبت نسبه
منه بجر (قوله الاقربا الولد الخ) قال عليه الصلاة والسلام حين نزلت آية الملاءنة
أيما امرأه ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من اقله فى شئ ولن يدخلها الله جنته
وأما رجل يهدى ولده وهو ينظر اليه احبب الله عنه يوم القيامة وفضله على رؤس الاولين
والآخرين رواه أبو داود والسنانى وفي الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام من ادعى أباً
في الاسلام غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام هكذا في الفتح (قوله
بوجه ما) كعدم صلوح أحدهما للشهادة أو عدم الاحصان (قوله فقد ثبت نسب
الولد) أى ضمانا لحدة قاذفها يتعين ثبوت نسب الولد من أبيه (قوله فالارث اثلاثا
الخ) الارث مبتدأ خبره محذوف تقديره يكون أو ثبت وفي كلام العرب حكمت مسعلا
وبما ذكره هاهنا ما جزم به في البر والنهر فقلع عن شرح التخصيص وعزاه في البحر قبل هذا
الى شهادات الجوامع وهو مخالف لما ذكره الشارح في القرائن من أنه يرث من نوامه
ميراث أخ لا ويرث من مثله في سبب الانهر مضافا الى الاختصاص كمن نسب السرخسى
في المسوط الاول الى علي بن ابي طالب ونسب الثانى الى الامام مالك ومضافا في كلامه عليه
في القرائن ان شاء الله تعالى (قوله برده عليهم) أى بقدر حصصهم فيخص كل ثلاث
فالمسئلة القرضية من ستة والردية من ثلاثة ط (قوله وبه علم الخ) قال في البحر وهذا
بين أن قطع النسب جرى في التوأم لانه لو لم يقطع نسبه عن أخيه التوأم لكان حصبة
بأخذ الثلثين وقطع النسب عن أخيه التوأم بالتبعية لا يعموا وقوله في شرح التخصيص
اه (قوله في كل الاحكام) فيسبب النسب بين الولد واللاعن في حق الشهادة والزرعة
والقصاص والنكاح وعدم الحقوق بالغير حتى لا يجوز شهادة أحدهما لآخر ولا صرف
زرعة ماله اليه ولا يجب القصاص على الاب يقتله ولو كان لابن الملاعة ابن ولان زوج بنت
من امرأه أخرى لا يجوز لابن أن يتزوج بنتك البت ولو ادعى انسان هذا الولد لا يسمع

ثبت نسبه) اجاعا (وان) كان (أثى)
لأن الاستغناؤه بنسب أبيه خلافا
لهما ابن مالك (فروع) الاقرب
بالولد الذي ليس منه حرام كالسكوت
لاستحقاق نسب من ليس منه
بجر وفيه معنى سقط اللعان بوجه ما
أثبت النسب بالاقرار أو بطريق
الحكم لم يثبت نسبه أبدا فلو قناه
ولم يلاعن حتى قذفها أجنبي
بالولد فقد ثبت نسب الولد ولا
يقتضي بعد ذلك نفي نسب التوأم من
ثم مات أحدهما من نوامه وأمه
واخ لا يرث فالارث اثلاثا قرضا
وردة اللام السدس والآخرين
الثلث والباقي برده عليهم وبه علم
أن نسبه يفرجه عن كونه حصبة
قالوا وصرحوا بانفسه بعد
القطع في كل الاحكام

وان صدقه الولد في ذلك فنع من الذخيرة (قوله لقيام فراشها) أي ثبوت كونه فراشا
 أي زوجة وقت الولادة قال في المصباح وكل واحد من الزوجين يسمى فراشا لا ستر
 كما يسمى لباسا قال في البصران الثاني باللعان ثبت شرعا بخلاف الأصل بناء على زعمه وقيل
 مع كونه مولودا على فراشه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش فلا يظهر
 في حق سائر الاحكام (قوله حتى لا تصح دعوة غير الثاني) أما دعوة الثاني فتصح مطلقا
 ولو كان الثاني كبيرا جاحدا للتبني من الثاني بغير (قوله قال البهني الخ) كذا رأيت
 في شرح البهني على المتي غير معزى لاحد مع أن ذلك ذكر في الفقه بخلافه قال بعد
 نقله ما مر من الذخيرة وهو مشكل في ثبوت النسب إذا كان المتي عن ولده مثله لئله
 وأدعاه بعد موت الملاح لانه مما يحاط في إثباته وهو مقطوع بالتبني عن غيره ووقع
 الاياس من ثبوته من الملاح وثبوته من أمه لا ينفيه اه أي لا يمكن كونه وطئها
 بشبهة واقعه سبحانه وتعالى أعلم

«(باب التعنين وغيره)»

شروع في بيان منه مرض له تعلق بالنكاح (قوله وغيره) الاولى ونحوه من كل من
 لا يقدر على جماع زوجته كالجنون والمصروع والشيخ الكبير والشكاز كشداد
 بشين مجته وزاى من اذا حدث المرأة أنزل قبل أن يضا عليها فاموس (قوله على الجماع)
 أي جماع زوجته أو غيرها فهو أهم من المعنى الشرعي الآتي (قوله ففعل بمعنى مفعول)
 هذا معنى على أنه من عن بمعنى حبس لامن عن بمعنى أعرض قال في المصباح قال
 الأزهرى وسعى عينا لا نذكره بين قبل المرأة عن عین وشمال أي يعترض اذا أراد
 ابلاجه والعنة بالنسب حنيفة للابيل والغليل فقول الفقهاء لو عن عن امرأة يخرج على
 المعنى الثاني دون الاول لانه يقال من عن الشيء يعص من باب ضرب بالياء للماض اذا
 أعرض عنه وانصرف ويجوز أن يقرأ بالياء المفعول اه وذكر أيضا أن قول الفقهاء به
 عنة وفي كلام الجوهرى ما يشبهه كلام ساقط والمشهور وجعل عین بين التعنين والعنة
 (قوله جمعه عین) يضم أوله وثانيه فأخذه ط (قوله على جماع نزع زوجته) أي مع
 وجود الاثمة سواء كانت تقوم أولا أخرج الدبر لا يخرج عن العنة بالادخال فيه خلافا
 لابن قتيل من الحنابلة معراج لان الادخال فيه وان كان أشد لكنه قد يكون ممنوعا عن
 الادخال في القرح لسر أو أخرج أيضا ما لو قدر على جماع غيره دونها أو على التبي دون
 البكر وفي المعراج اذا أوجب الحنفية فقط فليس بعين وان كان مقطوعا فلا يقمن
 ابلاجه بقية الذكر قال في البصرى في الاكتفاء بقدره من مقطوعا لم أر حكمه ما اذا
 قطع ذكره واطلاق المصباح يشمله لكن قوله لم يرضيته فلا خيار لها بنافيه وله
 نظيران أحدهما لو نزع المستأجر اذا اراد الثاني لو أنف البائع المبيع قبل القبض اه أي

لقيام فراشها الا في حكمين الاول
 والثقة فقط حتى لا تصح دعوة
 غير الثاني وان صدقه الولد انتهى
 قلت قال البهني الا أن يكون
 من ولده مثله وأدعاه بعد
 موت الملاح فليصفط

«(باب التعنين وغيره)»

(هو) لغة من لا يقدر على الجماع
 ففعل بمعنى مفعول جمعه عن
 وشرا من لا يقدر على جماع نزع
 زوجته

فانه ليس فسخ الاجابة ولا الرجوع بالنفي (قوله لم تقع منه) أي فقط فخرج ما اذا كان
 المانع منها فقط او منها جميعا كما يأتي ط (قوله او صهر) قال في الصبر فهو عين في حق
 من لا يلبس اليها القنوت المقصود في حقها فان الصبر عند ناسق وجوده وتصوره وتكون
 اثره كما في المحيط ٨١ (قوله اذا ارتقاء) أي التي وجدت زوجهما محبوبا والقرناء مثلها
 كما يأتي (قوله محبوبا) في المصباح حينئذ جيلان باب قتل قطعه وهو محبوب بين
 الجلباب والصكر اذا استوفيت هذا كبره ٨٢ فالصدر هو الجلب والاسم هو الجلباب
 فانهم والمذا كبر جمع ذكر والمراد به الذكور والخصيتان تغليباً (قوله او مقطوع الذكر
 فقط) قال في التهرؤ لا يذكره والظاهر أنه يعطى هذا الحكم ٨٣ وهذا الاشبه فيه (قوله
 أو صغيره) بهاء الصغير أي صغير الذكر وقوله جدا أي نهاية ومما لفة مصباح (قوله
 كالز) بالزاي المكسورة واحد الزار (قوله وفيه نظير) أشار إلى ما قاله الترنبلاني في
 شرحه على الوهبانية أقول ان هذا حاله دون حال العنين لا يمكن زوال عنه فصل الميا
 وهو مستحيل هنا فكم حكاه المحبوب يجتمع أنه لا يمكنه ادخال آتة الصغيرة داخل
 القريح فالضرر والحاصل المعروفة مساو للضرر بالمحبوب فلها طلب التفرق وهذا يظهر أن
 اتقاء التفرق لا وجهه وهو من القنية فلا يسل ٨٤ قلت لكن لم يشر فيه صاحب القنية
 بل تغلب في القتح والصبر عن المحيط والاحسن الجواب بأن المراد بادل القريح نهاية
 الحداد الوصول إليها ولا قال في الصبر وظاهره أنه اذا كان لا يمكن ادخاله أصلاً فانه
 كالمحبوب لتعديده بالادخال وقتئذ ناهما موصري في اشتراط ادخال الحشفة (قوله الا
 في مستثنين التأجيل ويجيء الولد) أي أن المحبوب لا يؤخر بل يفرق في الحال ولو ولدت
 امرأته بعد التفرق لا يطل التفرق كما يأتي وزاد في الصبر مستثنين أيضاً أنه يفرق
 بلا انتظار بلوغه ولا انتظار حصته لو صريضا (قوله فرق الحاكم) وهو طلاق بائن كقرعة
 العنين بصر عن الخاتبة ولها كل المهر وعليها العدة ان خلاها عندده وعنددها لها نصفه
 كالولي يصل بها بدائع (قوله بطلبها) هو على التراخي كما يأتي بيانه (قوله لو حرة) أما الامة
 فانها لا يولد لها كما يأتي هنا (قوله لافقة) فلو صغيرة استطب باوعها في المحبوب والعنين
 لا احتمال أن ترخص بها بغيره وأما العقل فغير شرط فيفرق بطلب ولي الجنونة أو من
 ينسبه القاضي كما في القتح ويأتي (قوله غير وقتا وقرناء) أماهما فلا خيار لهما التصديق
 المانع منهما كملز ولا لاحق لهما في الجماع وفي العرس التنازعية ولو اختلفا
 في كونهما لقرناهما النساء (قوله وغير عالمة بصاه الخ) أما لو كانت عالمة فلا خيار لهما
 على المذهب كما يأتي وكذا لو رخصت به بعد التكاح (قوله ولو المحبوب صغيراً) قيد
 بالمحبوب لان العنين لو كان صغيراً يقتطع بلوغه كملز وتعلل احلاقه الجنون بالذنون في
 الصبر عن القتح لو كان أحدهما مجنوناً فانه لا يؤخر إلى عقله في الجب والصلة لعدم القاطنة
 ويفرق بينهما في الحال في الجب وبعد التأجيل في العنين لأن الجنون لا يعدم الشهوة ٨٥

يعني المانع منه ككبر سن أو صهر
 اذا ارتقاء لا خياراً لها للمانع منها
 خاتبة (اذا وجدت المرأتين وجها
 محبوباً) أو مقطوع الذكر فقط
 أو صغيره جداً كالز ولو صغيراً
 لا يمكنه ادخاله داخل القريح فليس
 لها التفرقة بغيره ونظيره
 المحبوب كالعنين الا في مستثنين
 التأجيل ويجيء الولد (فرق) الحاكم
 بطلبها لو حرة بلغة غير نكاح وقرناء
 وغير عالمة بصاه قبل التكاح وغير
 راضية به بعده (ينهم في الحال)
 ولو المحبوب صغيراً لعدم فائدة
 التأجيل (فالوجن بعد وصوله
 اليها) صريحاً أو صاعداً ونسباً بعده
 أي الوصول (لا) يفرق

قال في التهر ولو سكتان يمين ويشق هل تنتظر افاقتكم أم المسئلة والذي ينبغي أن يقال
 ان كان هو الزوج لا يظن وفي الزوجة تنتظر لحوا وزواها به اذا هي افاقت كمالو كانت غير
 بالغة ٨١ وصح في السدائع ان الجنون لا يؤجل لانه لا يملك الطلاق لكن في المصارع
 العراج ويؤهل السبي هذا الطلاق في مسئلة الحب لانه مستحق عليه كمالو هل لعن
 القريب ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والا في الأصح ٨١ (تمه) فواختلاف في كونه
 مجبوراً فان كان لا يعرف باللس من وراء الباب أمر القاضي أمينا أن يظن ان عورته
 فيضربها لانه يباح عند الضرورة خاتمة (قوله لحصول حقها بالوطء مرة) وما زاد عليها
 فهو مستحق ديانة لانها يجر عن جامع فاضحيان ويأثم اذا ترك الديانة متعتنا مع القدرة
 على الوطء ط (قوله ولم تعلم) أي وقت العقد وقيد به لبث الخبايا لها (قوله فادعاه
 بت نسبته) الذي في التارخية قوامت القاضي نسبة فلان في العطف لولات الركاكة
 قال ط وانما قيد بالعدوى لدفع ما يتوهم انه لما ادعاه وسئل دعواه صرح بما سقط حقها
 والاثبوت التسبب منه لا يتوقف على الدعوى كالتفدية عبارة الهندية ٨١ قلت وهو مفاد
 ما ذكره قريسا عن التارخية وفي عهدة البحر عن حكاكي الحاكم والخصى كالصحيح
 في الولد والعلة وكذا الجيوب اذا كان ينزل والاولا يزمه الولد فكان عترة العتي في الولد
 والعلة (قوله بت نسبته) أي اذا خلجها قال في التارخية ولو كان الزوج
 مجبوراً بفرق القاضي بينهما فحاشا بولاد أقل من سنة أشهر من وقت الفرقة لزمه الولد
 خلجها وأول بعض وهذا اعتدائي يوسف وقال أبو حنيفة يزمه الى سنتين اذا خلجها
 والفرقة ماضية بلا خلاف (قوله قبل التفريق) يتعلق باقرارها (قوله لابعده) أي
 لا يطل التفريق لو أقرت بعده انه كان وصل اليها يجر فلا حاجة الى اقامة الزوج المينة
 هنا فافهم (قوله للتمه) أي باحتمال كذبها بل هي متناقضة فقع (قوله فسقط نظر
 الزيلعي) هو أن الطلاق وقع بتفريقه وهو بائن فكيف يطل بثبوت النسب ألا ترى انها
 لو أقرت بعد التفريق انه كان قد وصل اليها لا يطل التفريق ٨١ وجوابه أن ثبوت
 السبب من الجيوب باعتبار ازال البسحق والتفريق بينهما باعتبار الحب وهو موجود
 بخلاف ثبوت من الضنين فانه يظهره أنه ليس بضمن والتفريق باعتباره بخلاف ما استشهد
 به من اقرارها فانها متهمه في ابطال القضاء لاحتمال كذبها فظهر أن البحث بعيد كافي فمخ
 التقدير يجر قلنا لكن قد يقر به أن التسبب ثبت من الضنين مع بقاء عتبه بالسحق أيضا
 أو بالاستدخال فلا يلزم زوال عتبه به اللهم إلا أن يقال وجود الالة دليل على أن الولد
 حصل بالوطء لانه الأصل الغالب فلا ينظر الى النادر بلا ضرورة (قوله ولو وجدته) أي
 لو وجدت المرأة الحرة غير الرقاء كما مر في زوجه الجيوب زوجها ولو معقوها فهو جمل
 بمضرة خصم عنه كما في البحر ويشترط لتأجيله في الحال كونه بالغاً وصراً اهتوا وكونه
 صحيحاً وغير متلبس باسرام كاسما في وشعل ما لو وصل اليها ثم أنما تزوجهما ولم يصل اليها

لحصول حقها بالوطء مرة (رجعت
 امرأة المحبوب بولاد) ولم تعلم بحبه
 فادعاه بت نسبته ثم هل فلها
 الفرقة تارخية ولو ولدت (بعد
 التفريق الى سنتين بت نسبته)
 لانزالها بالسحق (والتفريق) باق
 (بجمله) بقاء بحبه (ولو) كان
 (عينا بطل التفريق) زوال عتبه
 بثبوت نسبته كما يطل التفريق
 بالينة على اقرارها بالوصول قبل
 التفريق لابعده للتمه فسقط
 تطور الزيلعي (ولو وجدته)

في الشكاح الثاني لتجد حق المطالبة بكل عقد كافي البصر (قوله عنيانا) ومثله الشكاح
 كما مر (قوله هومن لا يصل الى التسامح) هذا معناه لفظة وأما معناه الشرعي المراد هنا
 فهو من لا يتقدم على جماع فرج زوج مع قبل الا تلمس به كالمتر فالا ولا يحذف هذه
 الجملة كما فاده ط (قوله لمرض) أي مرض العنة وهو ما يحدث في خصوص الاتساع
 صحة الحسد فلا ينافي ما ينافي من أن المريض لا يؤجل حتى يصح لأن المراد به المرض
 المصنف للأعضاء حتى يحصل به قسور في الآلة تأمل (قوله وأصر) زاد في العناية
 أو ضعف في أصل خلقته أو غير ذلك (قائمة) نقل ط عن اثنين المحارم عن كلب وهب بن
 منه أنه عاين مع السحور والمروط أن يؤتى بسبع ورقات سد خضر وتدفق بين حجرين
 ثم يخرب جماء ويحسونه ويقبل بالباقي فانه يزول باذن الله تعالى (قوله وأخصيا) يخ
 النخاس من نزع خصيلناه وبني ذكره فعيل بمعنى مفعول والجمع خصيان مصباح (قوله
 وعليه الخ) أي على التقييد بقوله لا يتشرو المراد الجواب عن اعتراض البصر بأنه لا حاجة
 الى عطفه على العنيد دخوله فيه فأجيب بأنه من عطف الخاص على العام لكن لا بد
 من نكتة كافي عطف جبريل على الملائكة لئلا تشرفه وينها بقوله لفظه أي خفاء
 دخوله فيه بسبب تحميمه باسم خاص ولم يكن المشهور في عطف الخاص على العام
 اختصاصه بالوأو ويحق كافي مات الناس حتى الانبياء دون أو أجاب بأنه تسامح الفقهاء
 والتسامح استعمال كلمة مكان أخرى لا لعلاقة وقرينة لكن فيه أنه وقع بأوفي الحديث
 الصحيح ومن كانت حجرته الى دنيا يصيبها أو أحرأه ينكحها وجوز بعض المحققين ثم أيضا
 كافي حديث واذا جستم فاحسنوا النجاسة ثم ليح ذبيصته وليحد شفرته (قوله لا شقالها
 على الفصول الاربعة) لأن الامتناع امله معترضة أو آفة أصلية فان كان من علة معترضة
 فاما عن غلبة حرارة أو برودة أو رطوبة أو يوسة والسنة تشغل على الفصول الاربعة
 فالصيف حار يابس والخريف بارد يابس وهو أبرد الفصول والشتاء بارد رطب والربيع
 حار رطب فان كان مرضه عن أحدهم تهتم بعلاجه في الفصل المضاد فيه أو من كيفيتين
 فيتم في مجموع فصلين مضادين فكانت السنة تمام ما يتعرف به الحال فاذا امتدت ولم يصل
 عرف أنه آفة أو أصلية وفيه نظرا قد عتبت سنين آفة معترضة كالمنصور فالحق أن
 التفرق اما بغلبة ظن عدم زوالها مرأته أو لآفة الأصلية وهي السنة معوجبة فلذلك
 أو هو عدم انقضاء سنة واحدة أو السنة جعلت غاية في الصبر وابلاء العذر شرعا وقما في الفسخ
 (قوله ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة) لأن هذا مقدمة أمر لا يكون الاعتدال القاضى
 وهو الفرقة فكذلك أمقذته ولو الامة فلا يصبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها بحر عن
 الخالية ولا يصبر تأجيل غيرها لما تم كتمان من كان فتح وظاهره ولو محكما تأمل وفي البصر
 ولو عزل القاضي بعد ما أجله حتى المولى على التأجيل الأول (قوله بالاهلة على المذهب)
 وجهه أن الثابت عن الصحابة كعمر وغيره اسم السنة وأهل الشرع انما يتعارفون

مطلب
 لفك المسحور والمروط

مطلب
 في عطف الخاص على العام

مطلب
 في طبائع فصول السنة الاربعة

عنيانا هومن لا يصل الى النساء
 لمرض أو سكر أو سحر وسحر
 المقود وهبانية (أو خصيا)
 لا يتشرد كره فان اتشرد لم تخبر
 بحر وعنه فهو من عطف الخاص
 على العام لفظه وان كان بأولان
 الفقهاء ينسأحون في ذلك خبر
 (أجل سنة) لا شقالها على
 الفصول الاربعة ولا عبرة
 بتأجيل غير قاضي البلدة (قرية)
 بالاهلة على المذهب وهي ثمانية
 وأربعة وخمسون يوما

الأشهر والسنين بالاهلة فإذا أطلقوا السنة انصرف إلى ذلك ما لم يصرحوا بخلافه
 فتح (قوله وبعض يوم) هو ثمان ساعات وثمان وأربعون دقيقة قهستاني وذلك
 ثلث يوم وثلث عشر يوم (قوله وقيل شعبيه) اختاره شمس الأئمة السرخسي
 وقاضيان ونظير الدين وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة فتح وعن محمد أن الاختيار
 للمدنية وهي ثلثمائة وستون يوما قهستاني (قوله وهي أزيد بأحد عشر يوما) أي
 وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة أو تسع وأربعين دقيقة وقامه في القهستاني
 (قوله فبالأيام اجاعا) ظاهر إطلاقه اختيار السنة العديدة ~~ككل~~ شهر ثلاثون يوما
 وأنه لا يكمل الأول ثلاثين من الشهر الآخر وباقي الأشهر بالاهلة كما هو قول الصحاحين
 في الإجارة وقد أجروا هذا الخلاف بين الأمام وصاحبيه في العدة وبعضهم ~~ذكر~~ أن
 المتبرع فيها الأيام اجاعا وإن الخلاف انما هو في الإجارة وهو مقتضى إطلاق المصنف
 هناك (قوله وأيام بعضها) وكذا تقاسها ط عن البرلكني لم أره في البحر فلتراجع
 نسخة أخرى (قوله منها) أي يحتسب عليه من السنة ولا يعوض عليه بدله (قوله
 وكذا حججه وعقبته) لأن الهزجاء بفعله وبمكة أن يعجزهما معه أو يؤخر الحج والعقبة
 فتح ولا يقال يعذر على القول بوجوب الحج فوراً وعدمه ~~كان~~ إخراجها معه
 لأن الحج حق الله تعالى فلا يسقط بحق العبد تأمل (قوله لامة بجها وعقبتهما)
 أي لا تحتسب عليه لأن الهزج من قبلها فكان عذراً يعوز ~~وهو~~ كذا الوجه الزوج
 ولو بجهرها وامتنعت من الجي إلى السجن فإن لم تقم وكان له موضع خلوة فيه احتسب
 عليه فتح (قوله ومرضه ومرضاها) أي مرضها لا يستطيع معه الوطء وعليه الفتوى
 قهستاني من الخزانة (قوله مطلقاً) أي سواء كان شهراً أو دونه أو أكثر كما يعلم
 بمراجعة كلام اللؤلؤية قال في البروج صح في الخلية أن الشهر لا يحتسب بل مادونه
 وفي المحيط أصح الروايات عن أبي يوسف أن ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب أه فافهم
 ولا يصح أن يدخل تحت الإطلاق أن يستطيع معه الوطء وألا فإنه لا وجه لعدم احتساب
 أيام المرض التي يمكنه فيها الوطء لأن ذلك تقصير منه فكيف يعوز عليه بدلها فافهم
 والظاهر أن قول القهستاني المتر على الفتوى مقابل التفصيل المذكور عن الخلية
 والمحيط فلم يكن في المسئلة اختلاف الفتوى بل اختلاف تعميم فقط فافهم والظاهر
 ترجيح ما ذكره الشارح لأن لغة الفتوى أكد ألفاظ الترجيح فيقدم على ما في الخلية
 والمحيط وهو أيضاً مقتضى إطلاق المتر كالهداية والمقتى والوقاية وغيرها (قوله
 ما لم يكن ميأ) أي غير قادر على الوطء لما في الفتوى عن قاضيان الفلام الذي بلغ
 أربع عشرة سنة إذا وصل إلى امرأته ويصل إلى غيرها يؤجل أه تأمل (قوله
 وأحرامه) ~~كذا~~ أعرفي الخلاصة والفتح والاولى ابدال الاحرام بالاحلال كما وقع
 في البدائع (قوله أجل سنة وشهرين) الأولى أجل سنة بعد شهرين أي لأجل الصوم

وبعض يوم وقيل شعبيه بالأيام
 وهي أزيد بأحد عشر يوماً وقيل
 وهو يفتى ولو أجل في أثناء الشهر
 فبالأيام اجاعا (ورضان وأيام
 بعضها منها) وكذا حججه وعقبته
 (لامة بجها وعقبتهما) مرضه
 (مرضها) مطلقاً يفتى ولو بالدية
 ويؤجل من وقت الحسومة ما لم
 يكن ميأ أو مرضاً أو ميأ أو ميأ
 بأوقته وصحته وأحرامه ولو ظاهراً
 لا يقدر على العلق أجل سنة
 وشهرين

وفي القبح ولو رافقته وهو مظاهر منه لتعتبر المدة من حين المرافعة ان كان قادرا على
 الاعتاق وان كان عاجزا اعمله شهري الكفارة ثم اجله قيم تأجيله سنة وشهرين ولو ظاهر
 بعد التأجيل لم يلتفت الى ذلك ولم يرز على المدة اه وبقي أنه لو رافقته في رمضان ان يعمله
 رمضان وشهرين بعده لانه لا يمكنه صوم الكفارة فيه (قوله فيها) أي فباقتضيه المطلوبة
 أتى (قوله والابنت بالتفريق) لانها فرقة قبل المخلو حقيقة فكانت بمنزلة ولها
 كمال المهر وعليها العدة لوجود الخلو العصبة بجر (قوله من القاضي ان أبي طلاقا)
 أي ان أبي الزوج لانه وجب عليه التسريح بالاحسان حين يجر عن الاسم المالك المعروف
 فاذا امتنع كان ظالمًا مغتاب عنه وأضيف فعله اليه وقيل يكتفى باختبارها قسما ولا يحتاج
 الى القضاء كشما لاعتق قبل وهو الأصح كذا في غاية البيان وجعل في الجمع الاول قول
 الاحام والثاني قوله ما عرفت في البدائع من شرح مختصر العماوي أن الثاني ظاهر الرواية
 ثم قال وذكر في بعض المواضع أن ما ذكر في ظاهر الرواية قوله ما (قوله بطلها) أي
 طلبا تابعا فالاول للتأجيل والثاني للتفريق وطلب وكلها عند شيخنا كطلها على خلاف
 فيه ولم يذكره محمد بجر (قوله يتعلق بالجمع) أي جميع الاضال وهي فرق وأجل وبانت
 ح عن التبر (قوله كاتر) المراد به قوله بطلها المذكور بعد قوله فرق ح (قوله بطل
 ولها) أقاد أنه لا يؤثر في عقلها لانه ليس له غاية معروفة بخلاف الصغيرة فانه يؤثر في
 بلوغها لاحتمال رضاها به كاتر من تبعه ما يحسن في التبر من أنها لو كانت متفق فخر كما
 قد مناه فافهم (قوله أو من نسيه القاضي) أي ان لم يكن لها ولي ينصب لها القاضي
 خصما عنها كما أقاد في القبح (قوله فأنلها بلولاها) أي كافي العزل وعند أبي وبطلها
 كقوله في العزل بجر والقوى على الاول ولو ابطلت (قوله لان الولد) مقتضى هذا
 التسليم أنه لو شرط حرة الولد لم يكن انسياح المولى لكن علل في البدائع بعده بقوله
 ولان اختيار الفرقة والمقام مع الزوج تصرف منه على نفسها ونفسها وجميع أجزائها
 ملك المولى فكان ولاية التصرف له (قوله أي هذا النكاح) الاشارة الى انسياق هذا
 الباب أي خيار زوجة العن ونحوه احتزبه عن خيار البلوغ فانه على الفور ويستند
 فيه بل خيار العلق قبل الاجل وبه كاهو صرح ما في القن فافهم وفي القبح ولا يسلط
 حقه في طلب الفرقة بتأخير المرافعة قبل الاجل ولا بعد انقضاء السنة بعد التأجيل
 مهما أخرت لانه قد يكون التجربة وترجي الوصول للرضا به فلا يسلط حقه ما انشأ
 اه وهذا قبل تغيير القاضي لها فلو بعده كان على الفور كما يأتي بيانه فافهم (قوله لم يطل
 حقه) أي ما لم تقل رضيت بالمقام معه كذا قيد في التاتر ثانية عن المصنف هذا وفي قوله
 الاتي كالوفاة الخ (قوله ثم تركت سنة) أي قبل المرافعة والتأجيل فلا يتركز بها بعده
 (قوله ولو ادعى الوطء الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبعده لكن قول الشارح
 الاتي في مجلسه ايعين الثاني كما عرفت والحاصل كافي القن وغيره أنهم ما اذا اختلفا في

(فان وطئ مرة) فيها (والابنت
 بالتفريق) من القاضي ان أبي
 طلاقها (بطلها) يتعلق بالجمع
 قسم امرأة الجيوب كاتر ولو
 مجنونة بطلب ولها أو من نسيه
 القاضي (ولو أمه فأنلها بلولاها)
 لان الولد له (وهو) أي هذا النكاح
 (على التواخي) لا الفور (فلا
 ويجدنه عنينا) أو يجبرها (ولم
 تخصم زمانا يطل حقه) وكذا
 لو خاصته ثم ترك مسانعة فلها
 المطالبة ولو رافقته ثلث الايام
 خفية (كالوفاة الخ) فافهم
 سنة وضعت (السنة) ولم تخصم
 زمانا زيلين (ولو ادعى الوطء
 وانكرته)

الوط قبل التأجيل فان كانت حين تزوجه اشيا أو بكر أو قال القسامي الان ثيب
 فالقول له مع عينة وان قلن بكر أجل وكذا ان نكل وان اختلعا بعد التأجيل وهي ثيب
 أو بكر وقلن ثيب فالقول له وان قلن بكر أو نكل خبرت اه وحاصلة كافي الجهر انما حوتيا
 فالقول له بمبنة ابتداء وانها فان نكل في الابتداء أجل وفي الانتهاء مخدرة الفرقه ولو بكر
 أجل في الابتداء ويضرق في الانتهاء (قوله ثقة) يشترط ما في كافي الحاشية من اشتراط
 عدلتها تأمل (قوله والثنتان أحوط) وفي البدائع أو تقي في الاستيعاب أفضل بصر
 (قوله بأن يقول الخ) قال في الفتح وطريق معرفة أن بكر أن تدفع يعني المرأة في فريجهما
 أصغر بضعة للرجل فان دخلت من غير عنف فهي ثيب والأكبر أو تكسر وتكسب في
 فريجهما ان دخلت ثيب والأكبر وقيل ان أمكنها أن تقول على الجدا وبكر والانتيب
 اه وتعبيره في الثالث قبل مشراني ضعفه ولذا قال القهستاني وفيه تردد فان موضع
 البكارة غير المبال اه (قوله أو يدخل الخ) بالنسبة للجهول أي يحسن بادخال ذلك فان لم
 يدخل فهي بكر والاظهر ما في بعض النسخ ألا يدخل بلا التافسة (قوله مع بضعة) الخ
 بالضم وبالهاء المهمله خالص كل شيء مرة البيض كالحشة أو ما في البيض كله فاموس
 (قوله خبرت) أي يكون القول قولها ويحضرها القاضي قال في النهر وظاهر كلامه أنها
 لا تختلف اه قلت صرح به في البدائع عن شرح الطحاوي معطلا بأن البكارة فيها أصل
 وقد تفوت بشهادتين قال في الفتح وإذا اختارت نفسها أمره القاضي أن يطلعها فان
 أي تزيينهما (قوله في مجلسها) قال في الجهر وعليه الفتوى كافي المحط والواقعات
 وفي البدائع ظاهر الرواية أنه لا يتوقف على المجلس اه ومضى على الاقل في الفتح هذا
 ثم اعلم أن ما مر من أن خبرها على التراخي لا على القول لا ينافي ما هنا لأن ما مر انما هو في
 الخيار قبل التأجيل أو بعده قبل المرافعة وتخبر القاضي لها وما هنا فبعد التأجيل
 والمرافعة تأيبا يعني أنها اذا وجدته عينا فقلها أن ترفعها الى القاضي ليؤجل سنة وان
 سكنت مدة طويلة فاذا أجله وضمت السنة قلها أن ترفعه تأيبا الى القاضي ليرقى بينهما
 وان سكنت بعد مضي السنة مدة طويلة قبل المرافعة تأيبا فاذا رفضه الله - وثبت عدم
 وصوله اليها خبرها القاضي فان اختارت نفسها في المجلس أمره القاضي أن يطلعها قال
 في البدائع فان خبرها القاضي فأقامت معه مطاوعة في المناجحة وغير ذلك كان دليل
 الرضا به ولو غفلت ذلك بعد مضي الاجل قبل قبض القاضي لم يكن ذلك رضا وذكر
 الكرخي من أي وصف أنه اذا خبرها الحاشية فقامت عن مجلسها قبل أن تضار أو قام
 الحاشية أو أقامها عن مجلسها أو عوانه ولم تغل شيئا فلا خبر لها وذكر القاضي أنه لا يقتصر
 على المجلس في ظاهر الرواية اه ملخصا هذا صريح فيما قلنا من أن الخيار التائب لها
 قبل قبض القاضي على التراخي ولا يطل بحساب جهته وأما بعد قبض القاضي فيبطل
 بالمناجحة ونحوها وكذا بشايعها عن المجلس قبل اختيار التفرق على ما عليه الفتوى

فان قالت امرأة ثقة والثنتان
 أحوط (أي بكر) بأن تقول على
 جد أو يدخل في فريجهما مع بضعة
 (خبرت) في مجلسها

هكذا فهمته قبل أن أرى النقل وقد تعالى الحد فافهم (قوله أو كانت ثيباً) أي حين تزوجها وهو عطف على قالت (قوله صدق بصلته) أي على أنه وطئها لأنه منكر استحقات الفقرة والاصل السلامة (قوله في الابتداء) أي قبل التأجيل (قوله لأنه ظاهر) أي أن الظاهر زوال عذرته بالوطء وزوالها بسبب آخر خلاف الأصل بل لو أقر بأنه أزالها بأصبعه وادعى أنه صارت أدها على وطئها ووطئها قبل بين خيارها أم لا لا الظاهر الثاني لحصول المقصود وأن كان يمنع من ذلك لما في أحكام الصفات من الجنايات أن الزوج لو أزال عذرة الزوجة بالأصبع لا يضمن ويعزر اهـ (قوله وإن اختارته) أي عند تمام السنة وتغيير القاضي لها بغير شيء ما بعده أما قبل تغيير القاضي فانه لا يطل حقه قبل التأجيل أو بعده ما لم ترض صريحاً ولا يقيد بالجلس كما مر تحريره (قوله ولو دلالة) أي بتأخير الاختيار إلى أن قامت أو أقيمت عنائه وتلفى العروا لغير (قوله كالو لو وطئها دليل أعراض الخ) بيان للاختيار دلالة كما علمت فان دليل الأعراض من التعريق دليل اختيارها الزوج (قوله لا مكانه) أي الاختيار (قوله وأفرق القاضي) أي إذا بطل الزوج (قوله عالمة بهالة) قيد في قوله أو امرأة أخرى وأما الأولى فمعلوم أنها عالمة بصله اهـ ح وكأنه جل الأولى على التي اختارته ففرقة وهو غير لازم لصدقه على من طلقها قبل عليها بهالة كما أعاده ط (قوله خلا فالصحيح الثانية) حيث قال فرق بين العتيق وامرأته ثم تزوج بأخرى تعلم بصلته اختفت الروايات والصحيح أن الثانية حتى انصوبة لأن الاندمان قد يهجز عن امرأة ولا يهجز عن غيرها اهـ ح واستظهر الرضا في حاق الثانية بأن يهجز عن الوصول إلى الأولى فديكون لغيره منها فقط وجوبه المقتضى به أنه يهدد عليها بغيره وعدم علمها بأن يهجز عنها من الأولى تكون راضية به وطئها في وصوله إليها كدورها به (قوله ولا يفرق الخ) أي ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بسبب في الآخر عند أي حصة وأبي يوسف وهو قول عطاء والقاضي وعمر بن عبد العزيز وأبي زياد وأبي ثابة وابن أبي ليلى والأوزاعي والثوري والشافعي وداد الفاهري وتابعه وفي المبسوط أنه مذهب علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم فسخ (قوله وحذام) هو داود يشق به الحله مرتين وطع النعم قهستاني عن الطلقة (قوله ويرس) هو يرض في ظاهر الجدل تناسله قهستاني (قوله ويرق) بالتصديق انسداد مدخل الذكر كما أعاده في المصباح (قوله وقرن) كقول طبري ثبت في مدخل الذكر كالقعدة وقد يكون عظماً مصباح ونقل الخليل الرمي عن شرح الروض لقاضي ذكر بيان القنع على إرادة المصدور والاسكان على إرادة الاسم لأن القنع أرفع لكونه موافقاً لما في العيوب فأنها كلها مصادر هذا هو الصواب وأما انكلا بمحضهم على القضاة فقصه وتعيينه إياهم فليس كما ذكر اهـ (قوله ولو بالزوج) في العبارة خلل فأنها تعني عدم خيار الزوج عندهم إذا كانت هذه الخمسة في الزوجة والواقع خلافه والظاهر أن أصلها وخالف

(وإن كانت هي ثيب) أو كانت ثيباً (صدق بصلته) فان نكح في الابتداء أجل وفي الانتهاء مشيرت (كما) يصدق (لو وجدت ثيباً) وزعت زوال عذرتها بسبب آخر غير وطئ كاصبعه مثلاً لأنه ظاهر والاصل عدم أسباب آخر معراج (وإن اختارته) ولو دلالة (بطل) حقه كالو لو وجدت دليل أعراض بأن قامت من مجلسها أو أقامها أموان القاضي) أو ظم القاضي (قبل أن يتأثر ثيباً) به بقي واقعات لا يمكنه مع القيام فان اختارته طلق أو تزوج القاضي (تزوج) الأولى أو امرأة أخرى عالمة بهالة لا خيار لها على المذهب المقتضى به عن الخط خلافاً لتصح الثانية (ولا يخبر) أحد الزوجين (بسبب الآخر) ولو فاحشاً يكون وحذام ويرس وريق وقرن وخالف الأئمة الثلاثة في الجملة ولو بالزوج

الائمة الثلاثة في الخمسة مطلقا ومحمد في الثلاثة الاولى بالزوج كايههم من البر وغيره
 هـ قلت وفي نسخة عند محمد لوباز وج لكن رد عليه أن الرق والقرن لا يوجدان
 بازوج هذا وقد تكفل في القهر برذ ما استدله ائمة الثلاثة ومحمد بما لا من عليه
 (قوله ولو قضى بالرد صم) أي لو قضى به حاكم براء فإذا أنه مما يورغ فيه الاجتهاد
 وهذه المسئلة ذكرها في البر ولم أرها في القهر (قوله صم) الاروائية عن أحدانها
 لا يجتمعان كقرفة العان وهذا باطل لأصله بجر عن الحراج (قوله وكذا زوجته) أي
 لمشق رتقها لكن هذه العبارة غير منقولة وإنما المنقول قولهم في تعليل عدم النكاح بسبب
 الرق لا مكان شقه وهذا لا يدل على أن ذلك ولذا حال في البر بعد نكاح التعليل المذكور
 ولكن ما رأيت هل يشق جيرا أم لا (قوله لان التسليم الواجب الخ) فيه أنه لا يلزم من
 وجوبه ارتكاب هذه المثقة فندسقط القيام في الصلاة للمثقة وسقط الصوم عن
 المرضع إذا اختفت على نفسها أو ولدها وقطاعه كثيرة وقد يفرق بأن هذا واجب لمطالب
 من العباد ط (قوله لها النكاح) أي لعدم الكفاءة واعترضه بعض مشايخنا بصحنا
 بأن النكاح والعصبة قلت وهو موافق لما ذكره الشارع أول باب الكفاءة من أنها حق
 الولى لا حق المرأة لكن حقتنا هذا لأن الكفاءة حقهما وقلنا من الظهيرة لواجب
 الزوج لها نكاحا غير نكاحه فان ظهر دونه وهو ليس بكف مطلق الصبح ثابت الشكل وإن كان
 كقرا الخ القسح لها دون الأول ما وإن كان مظهر فوق ما أخبر فلا فسح لاحد وعن
 الثاني أن لها القسح لانها عسى تفجر عن المقام معه وقيل هناك لكن ظهر في الآ أن
 ثبوت حق الصبح لها التفريق لا لعدم الكفاءة تبديل أنه لو ظهر كقرا ثبت لها حق القسح
 لأنه عزها ولا يثبت للأولياء لان التفريق يحصل لهم وحتمهم في الكفاءة وهي موجودة
 وعليه فلا يلزم من ثبوت النكاح لها في هذه المسائل ظهوره غير كف والله سبحانه أعلم

• (باب العدة) •

لم ترتب في الوجود على الفرة بجميع أنواعها أو ردها عيب الكل بجر (قوله
 الاحصاء) يقال عدت الشيء عدة أحصته احصاءه ونقال أيضا على المعداد فتح قلت
 وفي الصحاح والقاموس وغيرهما عدة المرأة أيام أقرانها فهو معنى لغوي أيضا (قوله
 الاستعداد) أي التهيؤ للامر ويقال لها عدة نه لحوادث الفهر من مال وسلاح غير
 ومصباح (قوله وشرعنا برص الخ) أي انتظار قضاء المدة بالترقيح لحقيقته الترك للترقيح
 والرسنة اللازم شرعا في مدة معينة شرعا قالوا وكتبا حرمت تثبت عند الفرة وعليه
 فينبغي أن يقال في التعرف هي لزوم القرب ليصح كون ردها حرمت لانها زومات
 والافعال القرب قطعا والحرمت أحكام الله تعالى فلا تكون نفسه وقيل في القهر قلت
 لكن تقدير اللزوم مع قول الشارع كالكسكن يلزم المرأة ركنك وأي مانع من أن يراد

ولو قضى بالرد صم فتح (ولو نازبا)
 أي الصنين ونقصته (على النكاح)
 نازبا (بعد التفرق صم) وله شق
 وقى أمته وكذا زوجته وهل يجبر
 الظاهر لم لان التسليم الواجب
 عليها لا يمكن بدونه فهو قلت وأفاد
 الهندسي أنها لو تزوجته على أنه
 حراً أو سقى أو فاد على المهر
 والنفقة فيبان بخلافه أو على أنه
 قاتل فلا فاداً هو لقط أو ابن
 قاتل كان لها الاختيار فليصنف
 • (باب العدة) •
 هي لغة بالكسر الاحصاء والضم
 الاستعداد للامر وشرعنا برص
 يلزم المرأة

بالتبرص الامتناع من التزويج والخروج ونحوهما ويكون المراد من الحرمات هذه الامتناعات بدليل أن العدة صفة شرعية قائمة بالمرأة فلا بد أن يكون تركها قائماً بالمرأة وعليه فلا حاجة الى ما في الحواشي الدخيلة من أنه اذا كان تركها الحرمات يكون التعريف بالتبرص تعريفاً لازماً اهـ وعرفها في البدائع بأنها أجل ضرب لاقضاء ما بقي من آثار النكاح قال وعند الشافعي هي اسم لقول التبرص الذي هو الكف قلت وهذا الموافق لما عرّفن الصحاح وغيره وهو الذي حققه في القح عند قوله واذا وصلت العدة بشبهة وقال ان الذي يفيد حقيقة كتاب الله تعالى وهو قوله سبحانه فعدتهن ثلاثاً شهراً أنه نفس المدة الخاصة التي تعلقت الحرمات فيها وتصدق بها الا الحرمات النابتة فيها ولا وجود الكف ولا التبرص اهـ ولا يشكل عليه كون الحرمات ركناً لأنه منعه ولذا جعلها بعضهم حكم العدة وهو الاظهر على التعريفين قال في التهر وتعرف البدائع شامل لعدة الصغيرة بخلاف تعريف المصنف وأكثر المشايخ لا يطلقون لفظ الوجوب عليها بل يقولون نعتد بالوجوب انما هو على الولي بأن لا تزوجه حتى تنقضي العدة قال خمس الاثمة انها مجرد مضي المدة فثبتها في حقها لا يؤدّي الى توجيه خطاب الشرع عليها فان قلت كون سماها المدة لا يثبت التزام اتفاق خطاب الولي بأن لا يزوجهما قلت اذا كان كذلك فالثابت فيها عدم صحة التزويج لا خطاب أحد بل وضع الشارع عدم صحة التزويج لو فعل اهـ وهو ملخص من القح والحاصل أن الصغير اهل لخطاب الوضع وهذا منه كما هو مذهبنا من المتقات كما في البصر (قوله اهـ والرجل الخ) قال في القح حرمة تزوجهما اشتباهاً لا يكون من العدة بل هو حكم عدتها ولا شك انه معنى كونه هو أيضاً في العدة لأن معنى العدة وجوب الانتظار بالتزويج وهو مضي المدة وهو كذلك في العدة فترأى أن اسم العدة اصطلاح خاص بتبرصها لا بتبرصه اهـ (قوله عشرون) وهي نكاح أخت امرأته وعهتها والتها وبنت أخيها وبنت أختها والخمسة وادخال الامة على الحرة ونكاح أخت الموطأ في نكاح فاسداً وفي شبهة عقد نكاح الرابعة كذلك أي اذا كان في ثلاث زوجات ووطأ أخرى بنكاح فاسداً وشبهة قد ليس له تزويج الرابعة حتى تنقضي هذه الموطأ ونكاح العدة ثلاثاً أي بخلاف معتدته ونكاح المطلقة ثلاثاً أي قبل التحلل ووطأ الامة المشتراة أي قبل الاستبراء والحامل من الزنا اذا تزوجهما أي قبل الوضع والحرة اذا أسلمت في دار الحرب وهاجرت النسا وكانت حاملًا فتزوجهما رجل أي قبل الوضع والمسبية لا توطأ حتى تحيض أو يمضي شهر ولا تحيض أصغر أو مكبر ونكاح المكاتبه ووطؤها ولو لاها حتى تنقضي أو تمضي نفسها ونكاح الوثمة والمرثمة والمجوسية لا يجوز حتى تسلم اهـ بحر موضحاً وقوله والخمسة يحتمل أن يراد أنه من له أربع غنم عن نكاح الخمسة حتى يطلق احدي الأربع ويحتمل أن يراد أنه لو طلق احدي الأربع غنم عن تزويج خمسة تمكاتها حتى غنمى عدة المطلقة وهكذا يقال في المسائل المتعلّقة التي قبلها وكذا في قوله وادخال الامة

أو الرجل عند وجود سدنة
ومواضع تبرصه عشرون مذكرة
في الخزانة حاصلها يرجع الى أن
من امتنع نكاحها عليه

مطلب
عشرون موضعاً يعتقد فيها الرجل

على الحرة فاقهم (قوله المانع) كحق القيرصدا أو عدة وادخال الامعة على الحرة والزيادة على أربع والجمع بين المأرم أو لوجوب قبل أو استبراء (قوله وأربع سواها) أي تزوج أربع سوى امرأته بعد واحد (قوله واصطلاحاً) أي في اصطلاح الفقهاء وهو أنخص من المعنى الشرعي المأرم لما عرفت من أن اسم العدة شخص يترصها لا يترصه (قوله أو ولي الصغرة) بمعنى أنه يجب عليه أن يترصها أي يحفظها منصفة بصفة المعتدات لأن العدة صفته الامعة وليا إذ لا يصح أن يقال إذا طلق أو مات زوجها وجب على وليها أن يعتد وقدموا أنهم يقولون تعديها والوجوب انما هو على الولي بأن لا يزوجها حتى تنقضي العدة أي مدة العدة فأمل والمجنونة كالصغيرة (قوله عند زوال النكاح) أو رد عليه أن الرعي لا يزول فيه النكاح إلا بانقضاء العدة قالوا في تعريف البدائع المأرم يدفع عنه إيراد الصغيرة إذ ليس فيه ذكر الزوم وأولى منه قول ابن كمال هي اسم لأجل ضرب انتفاء ما قبل من آثار النكاح أو الفرائش لشموله عدة أم الولد ط (قوله فلا اعتقنا) بل يجوز تزوج المزني بها وإن كانت حاملاً لكن يمنع عن الوط متى تضع والا فينبذ له الاستبراء ط وسأني آخر الباب لوزيحت امرأة القيرود دخل بها على ما لا يجرم على الزوج وطؤها لانه زنا (قوله أو وشبهه) عطف على زوال لاني النكاح لانه لو عطف عليه لاقضى أنها لا يجب الا عند زوال النسبة وليس كذلك كذا في البر ومراعاة الرد على الفسخ حيث صرح بعلقه على النكاح قلت أي لان النسبة التي هي صفة الوط السابقة لا تزول عنه إذ لو زالت لوجب له الحدفم إذا أريد زوال منشئها صعب عطف أو وشبهه على النكاح لما ساقى من أن مبدأ العدة في النكاح القاسم بعد التفريق من القاضى بينهما أو المساومة بذلك يزيل منشؤها الذي هو النكاح القاسم وفي الوط شبهة عند انتهاء الوط وانقضاء الحال فاقهم (قوله زيادة أو شبهه) أي بكسر الشين وسكون الباء أو يقصصهما وكسر الهاء من تأنيهما صعباً النكاح والشبه المثل (قوله لينشئ عدة أم الولد) لان لها فراشا كالطرة وان كان أمه من فراشها وقد زال بالعتق بجر (قوله عقد النكاح) أي ولو فاسدا بجر (قوله بالتسليم) أي بالوط (قوله وما جرى مجراه) عطف على التسليم والصغير يعود اليه والاولى العطف بالان لا كد يكون بأحدهما وهذا خاص بالنكاح الصحيح أما القاسم فلا يجب فيه العدة الا بالوط كما مر في باب المهر وباقى قلت وما جرى مجراه ما لو استندت خلفه في فراشها كما يمنة في البر وسأني في الفروع آخر الباب (قوله أي محصة) فيه نظر فان الذي تقدم في باب المهر أن المذهب وجوب العدة للنفقة محصة أو قاسمة وقال القدوري ان كان القاسم المانع شرعي كالصوم وبنت وان كان لمانع حسي كالزنى لا يجب فكللام الشارح لموافق واحد من القولين ادع قلت يمكن جعله على الثاني يجعل المانع الشرعي كالعدم غير مفيد لها فهي محصة معه وانما القاسم المانع الحسي وبذل عليه قوله فلا عدة بطلوة (قوله وشروطها القرعة) أي زوال

المانع لزوم زواله كسكاح أو ختاء أو مانع سواها واصطلاحاً (ترجى من يأنز المرأة) أولى الصغرة عند زوال النكاح فلا اعتقنا (أو وشبهه) كسكاح فاسد ومن فوقه نصير زوجها وينبغي زيادة أو شبهه لينشئ عدة أم الولد (وسب وجوبها) عقد النكاح التأكّد بالتسليم وما جرى مجراه من موت أو خلق أي محصة فلا عدة بطلوة الرضا وشروطها القرعة

النكاح أو شبهته كافي الفتح قال فالأضافة في قولنا مئة الطلاق إلى الشرط (قوله) وكنها
حرمات أي لزومات كما زعم الفتح لأنصر التصريم أي أشياء لازمة للمهر أو تحريم عليها
تعديها وقوله ثابتة بها على تقدير مضاف أي بسببها عند وجود شرطها والآن ثبوت
الشيء بنفسه لأن ركن الشيء ما هو تأمل (قوله) محرمات تزوج أي تزوجها غيره فإنها
حرمه عليها بخلاف تزوجه اختها وأربع سواها فانه حرمه عليه فلا يكون من العدة بل هو
حكمها كما أفاده في الفتح (قوله) وخروج أي حرمه خروجها من منزل طلقت فيه وسأقي
بأبي الحرمات في فصل الحداد (قوله) وصحة الطلاق فيها (لا وجه لعله ركن من العدة بل هو
من أحكامها كما مشى عليه في الدرر على أنه لا ينصق في عدة البائن بعد البائن ولا في عدة
الثلاث فذكره هنا سبق قلم والظاهر أنه أراد أن يقول وحكمها حرمات الخ فسبق قل إلى
قوله وكنها ويدل عليه تعبيره بقوله ثابتة بها فانه ينسب الحكم لالركن وجعل هذه
الحرمات أحكاماً متعاقبة حسب الدرر وغيره أظهر من جعلها أو كانا كجزءي تقدير (قوله)
وكنها حرمات نكاح اختها أي من حكمها والمراد بالاخت ما يشغل كل ذات رسم
محرم منها وكثير من المسائل التي يتربص فيها الرجل من حكم العدة ومنه صحة الطلاق
فيها كما عرفت (قوله) ولو كانت غيبه (م) لانها كلسلة من تحتها وأمتها كما أنها
بصر وأترز على كونها تحت ذبي وكانوا لا يدينون عدة كسبا في متنا آخر الباب (قوله)
الطلاق أو فسخ (تقدم في باب الولي تطامق الفرق النكاح التي تكون فسخاً والتي تكون
طلافاً (قوله) بجميع أسبابه) مثل الانقضاء بخيار البلوغ والعنف وعدم الكفاءة
وملك أحد الزوجين الآخر والردة في بعض الصور والافتراق عن النكاح القاسد والوطء
بشبهة فسخ لكن الآخر ليس فسخاً ردد على الإطلاق فسخ نكاح الميسرة ببيان الدارين
والمهاجرة البتة مسألة أو ذميمة فانه لا عدة على واحدة منهما ما لم تكن حرة لا كما سيذكره
المصنف آخر الباب تأمل وقد في الشرع نيلية قوله وذلك أحد الزوجين الآخر إذا
ملكته لاخراج ما إذا ملكها لكن ذكر الزلي ما يخالفه في فصل الحداد وفي التسبب
ووفى بينهما السيد محمد أبو السعود بأنه إذا ملكها الأعدة عليها بل لغیرها أيضاً لا عدة
عليها الغيا لم ملكته فأعقته فترجحه على ما فهم من كلامهم اه قلت وفي الجبر لو اشترى
مزوجاً بعد الخول لأعدة عليها له وتعددت لغيره فلا ريب هالفة من المقتضى حجتين ولهذا
لو طلقها السيد في هذه العدة لم يقع لانها تعدت لغيره ولا تغفل به تلك العين وعلمه فيه
(قوله) ومنه الفرق (الخ) ودعي ابن كمال - ثبت قال للطلاق أو الفسخ أو الزرع فزاد
الزرع وقال اعلم أن النكاح بعد غلمه لا يحتمل الفسخ عندنا فكل فرقة بقوله طلاق قبل
تمام النكاح كالفرقة بخيار بلوغ أو عتق أو بعدم كفاية فسخ وبعد غلمه كالفرقة بملك
أحد الزوجين لا آخر أو بتفصيل ابن الزنجي ونحوه وضع وهذا واضح عند من لم يشبه في هذا
الفتح اه قال في التهر وهذا التقسيم لمن لم يصرح عليه والذي ذكره أهل الدار أن

(وكنها حرمات ثابتة بها) محرمات
تزوج وخروج (وصحة الطلاق فيها)
أي في العدة وحكمها حرمات نكاح
اختها وأقاربها حيض وأشهر
ورضع حمل كما أفاده بقوله (وهي
في حق حرة) ولو كانت تحت
م (تخص الطلاق) ولو رجعي
(أو فسخ) بجميع أسبابه ومنه
فرقة بتفصيل ابن الزنجي آخر

القصة شامية وأن القرعة بالتقيل من النسخ كاقدمناه (قوله أوحكا) المراد به
 الخلو ولو فائدة كما مر سائق (قوله أسقطه) أي أمقط المنصف قوله بعد الدخول
 حقيقة أوحكا من منه الذي شرح عليه ط (قوله راجع للببيع) أي لأنواع العدة
 بالمحض والعدة بالاشهر ولا بد أيضا من ادعاء شموله للوط الخسكى ليغنى عن قوله
 أوحكا (قوله ثلاثة حصص) بالنسب على الظرفية أي في عدة ثلاث حصص لئلا يلام كون
 مسمى العدة بربا يلام المرأة والرفع أنما يناسب كون معها نفس الاجل لأن يكون
 أطلقها على المتبجأ كما في فتح القدير نه (تنبيه) لو انقطع دمها فاجلته بدوام حتى
 رأت حقرة في أيام المحيض أجاب بعض المتأخرين بأنه تنقضي به العدة كاقدمناه في باب
 المحيض عن السراج (قوله لعدم تجزئ المحضة) حله تكون الثلاث كوامل حتى لو
 طلقت في المحيض وجب تكميل هذه المحضة ببعض المحضة الرابعة لكونها المالم تجزئنا
 نعلمها كما تقرر في كتب الأصول ددر لكن سائق في المتن أنه لا اعتبار بطرس طلقت
 فيه وقتضاة أن ابتداء العدة من المحضة التالية وهو الانسب لعدم التجزئ لتكون
 الثلاث كوامل (قوله فالأولى الخ) بيان حكمه كونها ثلاثا مع أن مشروعية العدة
 تعرف برامة الرحم أي خلوها عن الحمل وذلك يحصل مرة فبين أن حكمه الثانية حرمة
 النكاح أي لاظهار حرمة واعتباره حيث لم يقطع أثره بجبضة واحدة في الحرمة والامة
 وزيد في الحرمة فالثالثة لفضيلتها (قوله كذا) أي كطريقة كون عدتها ثلاث حصص كوامل
 إذا كانت عن شخص ددر وغيرها (قوله لأن لها فرأنا) أي وقد وسعت العدة بزيادة
 فأشبه هذه النكاح ثم امانا فيه عمر رضي الله عنه فانه قال عدة أم الولد ثلاث حصص كذا
 هذا الهداية ولأن لها فرأنا ثبتت نسب ولها منه بالسكوت لكننا أضف من فرأنا
 الحرمة ولذا اتفق التسبب بمجرد النقي بل بالان حكوا أن خمس الائمة لما أخرج من السجن
 زوج السلطان أمهات أولاد من خدامه الاحرار فاستحسنه العلماء وخطأ خمس
 الائمة بأن يقتصر على خادم حر وهذا تزوج الامة على الحرمة فقال السلطان اعدت فهن
 وأجند العدة فاستحسنه العلماء وخطأ خمس الائمة بأن علمن العدة بعد الاعتاق وقيل
 ان هذا كل سبب جبه وأن القاضي أغرأ عليه وأن الطلبة لما لم يتنعت عنه معوا عنه
 كتب قائل الميسوط من حقه (قوله مالم تكن حاملا) فان كانت فعدتها الوضع
 بحر (قوله وأية) فان كانت فعدتها ثلاثة أشهر بحر (قوله وأحرمة عليه) فلا
 عدة لمرأى فرأنا قهستالى وأسباب الحرمة عليه ثلاث نكاح الغير وعدته وتقيل ابن
 المولى فلا عدة عليها بموت المولى أو اعتاقه بعد تقيل ابنه كافي الخاتمة بحر (قوله ولو مات
 مولاها وزوجها الخ) أي بسلما اعتقها مولاها وأعلم ان هذه المسئلة على ثلاثة أوجه
 الأول أن يعلم أن بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فعلم أن تعدتها بأربعة أشهر
 وعشر لأن المولى ان كان قد مات أو لا ثم مات الزوج وحى حرة فلا يجب بموت المولى شيء

(بعد الدخول حقيقة أوحكا)
 أ- قطعه في الشرح وجرم بأن قوله
 الآتي وطلعت راجع للببيع
 (ثلاثة حصص كوامل) لعدم
 تجزئ المحضة فالأولى تعرف
 برامة الرحم والثانية لحرمة
 النكاح والثالثة لفضيلة الحرمة
 (كذا) عدة أم ولدت مولاها
 أو اعتقها لأن لها فرأنا كطريقة
 مالم تكن حاملا وأية ويحرمه
 حله ولو مات مولاها وزوجها ولم
 يبدل الأولى

مطلب
 حكاية خمس الائمة السرخسي

وتعقد للوفاء عدة الحرة وان كان الزوج مات أولاً وهي أمته شهرين وخمسة أيام
ولابنتها يموت المولى شي لانها معتدة الزوج ففي حال بلوغها أربعة أشهر وعشر وفي حال
نصفها فثلاثة أشهر أكثر احتياطاً ولا تنقل عدتها على احتمال الثاني بل تقتصر اثباتاً لا تنقل
في الموت ه الثاني أن يعلم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام أو أكثر فعلم أن تعدته أربعة
أشهر وعشر أشهر ثلاثاً حتى احتياطاً لان المولى ان كان مات أولاً لم تزل مائة لانها
منكوحه وبعد موت الزوج يلزمها أربعة أشهر وعشر لانها حرة وان مات الزوج أولاً
لزمها شهران وخمسة أيام وقد انقضت عدتها منه لانها مصورة ان بينهما هذه المدة أو أكثر
فموت المولى بعده يوجب عليها ثلاثة حتى فيجمع بينهما احتياطاً الثالث أن لا يعلم كم بين
موتيهما ولا الأول منهما فكالأول عنده وكان الثاني عندهما كذا في المهر والمهر وغيره يجرى
وتوجيه الثالث كونه عن البصر فراجع في كلام الشارح إشارة الى هذه
الوجه الثلاثة فأشار الى الأول والثالث بقوله فتعقد بأربعة أشهر وعشر والى الثالث
عندهما بقوله أو بأربعة الاجلين (قوله ولا عدة على أمة وأم ولد) أي اذا ماتت مولاهما
أو اعتقتهما اجماعاً يجرى وهذا محرز بقول المصنف كذا أم ولد (قوله وكذا موطوءة بنسبة
أو نكاح فاسد) أي عدة كل منهما ثلاث حتى ويسد ذكر المصنف هذه المسئلة ثمرة ثالثة
ويأتي الكلام عليها (الطبعة) ه حكم في البسوط أن رجل تزوج ابنته فادخل
النساء زوجة كل أخ على أخته فأجاب العلماء بأن كل واحد يصيب التي أصابها وتعد
لعودته الى زوجها وأجاب أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأنه اذا رضى كل واحد بموطوءة
يطلق كل واحد زوجته وتعد على موطوءة أنه يدخل عليها الحال لانه صاحب العدة ففعل
كذلك ورجع العلماء الى جوابه (قوله في الموت) انما لم يقرب عدة الوفاة لانها انما يقرب
لاظهار الحزن على زوج عاشرها الى الموت ولا زوجة هنا يجرى (قوله يتعلق بالصورتين
معاً) أي أن قوله في الموت والفرقة مرتبط بصورتين الموطوءة بنسبة أو نكاح فاسد
(قوله والعدة في حق من لم يقرب) شروع في النوع الثاني من أنواع العدة وهو العدة
بالأشهر وهو معطوف على قوله وهي في حق حرة أو أم ولد (قوله حرثاً أم ولد) أي لا فرق
بينهما فيما سبأ من أن عدة كل منهما ثلاثة أشهر وهذا في أم الولد اذا ماتت
مولاهما أو اعتقها أما اذا كانت منكوحه فتعدت بها نصف ما يترقى في الموت أو الطلاق
سواء كانت بمن تجب أو لا كما يعلم على سبأ في ثم أم الولد لا تكون الا كبيرة فقوله
انصر خاص بالموت وقوله أو كبر شامل لهما كما لا يخفى فانهم (قوله بان لم تبلغ نكاحاً) وقيل
سبب تقديم السين على الباء الموحدة وفي القبح والاول أصح وهذا بيان أقل من يمكن
فيه بلوغ الأنثى وتقيد ذلك تعاقب القبح والعروا والهر لا يعلم منه حكم من زاد منها على ذلك
ولم تبلغ بالسن ونسب المراجعة وقد ذكر في القبح ان عدتها أيضاً ثلاثة أشهر فلا يطلق
الصغيرة وفرضها بمن لم تبلغ بالسن لتصل المراجعة ومن دونها وهي من لم تبلغ نكاحاً وقد

قول المشي وأتم ولد صوابه ومدة
كله عبارة الشارح اه

مطلب

حكاية أبي حنيفة في الموطوءة
بنسبة

تعدت بأربعة أشهر وعشر وأبعد
الاجلين يجرى ولات من زوجها
لعدم تحقق حرثها يوم موته
ولا عدة على أمة ومدة كان
يوطؤها لعدم القرائن بجرورة
(و) كذا (موطوءة بنسبة)

كزوفة لغربها (أو نكاح فاسد)
كوت (في الموت والفرقة) تحلق
بالصورتين معاً (و) العدة (في حق
(من لم يقرب) حرة أم أم ولد
(انصر) بأن لم تبلغ نكاحاً

مطلب

في عدة الصغيرة المراجعة

قبل مراده اخراج المراهقة استبانوا لما ذكره في البحر بقوله وعن الامام الفضلي أنها اذا
 كانت مراهقة لا تنقض عدتها بالاشهر بل بوقت حملها حتى يظهر هل حبلت من ذلك
 الوطء أم لا فان ظهر حملها اعتدت بالوضع والاقبال اشهر قال في الفتح ويعتد بزمن
 التوقف من عدتها لانه كان ليظهر حالها فاذا لم يظهر كان من عدتها اه قلت يعني اذا ظهر
 عدم حملها يحكم بحضى العدة ثلثة اشهر مضت ويكون زمن التوقف بعدها هو احدى
 لوتزويجت فيه صرح عقدتها في نفقات الفتح نزع في الخلاصة عدة السفيرة ثلثة اشهر الا اذا
 كانت مراهقة فنقض عليها ما لم يظهر فراغ رجها كذا في المحيط اه من غير ذكر خلاف
 وهو حسن اه كلام الفتح لكن زبني الاقاربه احتياطا قبل العقد بان لا يعتد عليها الا
 بعد التوقف لكن لم يذكر وامة التوقف التي يظهر بها الحمل وذكر في الحامدة عن يوع
 البرازية انه يصدق في دعوى الحمل في رواية اذا كان من حين شرائها اربعة اشهر وعشر
 لا أقل وفي رواية بعد شهرين وخمسة أيام ولم يعل الناس اه وشي في الحامدة على
 الاخير وقونه قلر لان المراد في مستثناة التوقف بعد ضي ثلثة اشهر فالاولى الاخذ
 بالرواية الاولى فاذا مضت اربعة اشهر وعشر ولم يظهر الحمل علم ان العدة انقضت من حين
 مضى ثلثة اشهر (قوله بان بلغت سن الاياس) سابق تقديره في المتن وبأن في علم الكلام
 عليها (قوله او بلغت بالنس) أي خمس عشرة سنة ط عن العناية ومثله او بلغت بالانزال
 قبل هذه المدة وتوله ولم تنقض شال لما اذا لم تدماً أصلاً ورأت وانقطع قبل النمام قال في
 البحر عن التاترية بلغت فرأت يومادما ثم انقطع - في مضت سنة ثم طلقها فعدتها بالاشهر
 اه وسذكر الشارح عن البراءة اذا بلغت ثلاثين سنة ولم تنقض حكمها باياسها وبأن يساه
 (قوله بان حاضت) أي ثلاثة أيام مثلاً (قوله ثم امتدطوها) أي سنة أو أكثر (قوله
 من انقضت ثمانية اشهر) ستة شهرا لمد الاياس وثلاثة منها للعدة ورأت بض شيخ
 مشايخنا السامحاني أن العقد عند المالكية أنه لا بد لوفاء العدة من سنة كاملة تسعة
 اشهر لمد الاياس وثلاثة اشهر لانقضاء العدة قلت ولذا عبر في الجمع بالحول (قوله فلا
 يفتي به) اعترض بأنه قول مالك والتقليد بشرط عدم التصق كما ذكره الشيخ حسن
 النسريلي في رسالة بل ومع التصق كما ذكره الملا ابراهيم في رسالة قلت ما ذكره ابن
 فروج رده سيدي عبد الفتى في رسالة خاصة والتقليد وان سار بشرطه فله ما مل لنفسه
 لا المقتى لغيره فلا يفتي بغير الراي في مذهبه لما قدمه الشارح في رسم الفتى بقوله وحاصل
 ما ذكره الشيخ فاسم في نهجه أنه لا فرق بين الفتى والقاذي الآن الفتى مخير عن الحكم
 والقاضي ملزم به وان الحكم والفتيا بالقول المبروح جعل وعرق الاجماع وان الحكم
 الملقى باطل بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا والخ وقدمنا الكلام
 عليه هناك قافهم (قوله وبسبب أن يقول الخ) هذا سبق على قول بعض الاصوليين
 لا يجوز تقليد المتفوض مع وجود القاض وبقي على ذلك وجوب اعتقاد أن مذهبه صواب

(أو كبر) بان بلغت سن الاياس
 (أو بلغت بالنس) وخرج بقوله (ولم
 تنقض) الثانية المستثناة المهور
 بان حاضت ثم امتدطوها فاعتدت
 بالحض الى أن تبلغ سن الاياس
 جوهره وغيرها وما في شرح
 الوهبانية من انقضائها بسعة اشهر
 غير مخالف لجميع الروايات فلا
 يفتي به كلف وفي نكاح الخلاصة
 لو قيل لفتى ما مذهب الامام
 الشافعي في كذا وجب أن يقول
 قال أبو حنيفة كذا

مطلب
 في الاتهام بالضعف

يحمل الخطأ وأن مذهب غيره خطأ يحمل الصواب فإذا استدل عن حكم لا يحجب الإجماع
صواب عنده فلا يجوز أن يحجب بذهب الغير ويقتمن في دياحة الكتاب مقام الكلام على
ذلك (قوله) ثم لو قضى مالكي بذلك نفذ لأنه يجتهد فيه وهذا كله ردة على ما في البرازية قال
العلامة والقنوي في زماننا على قول مالك وعلى ما في جامع القسولين وقضى فاض
بانتفاء عدتها بعد مضي تسعة أشهر نفذ اه لان المعتمد أن القاضي لا يصح قضاءه بشي
مذهب بخصوص قضاء زمانه (قوله المصلحة) بالتورين ونفس طهر على القيزط (قوله
وفاعلة) بقصر وفالضرون وهو مبتدأ خبره قوله بتسعة أشهر والجملة دليل جواب
الشروط الذي هو أن مالكي يقدر يعني أن حكم القاضي المالكي بتقدير التسعة أشهر لمصلحة
الطهر كان هذا المقدار عدتها ومن بعده أي من بعد قضاء القاضي المالكي بهذا المقدار
لا وجه لنقض القاضي الحقن حكمه لأنه فصل مجتهد فيه قضاءه ورفع الخلاف اه وفي
بعض النسخ أن مالكي يقتر بالرائد لكن قد علم أن المعتمد عند المالكية تقدير المدعى حصول
وقته لأبض في البحر من الجمع مع مالكي (قوله هكذا يقال) يعني ينبغي أن يقال مثل هذا
القول الخطأ من نقد واعتراض ينظر به على كمال ما فهم من أنه ينبغي للضرورة اه
ح قلت لكن هذا ظاهر إذا أمكن قضاء مالكي به أو حكمه أمافي بلاد لا يوجد فيها مالكي
يحكم به فالضرورة متحققه وكان هذا وجه ما مر عن البرازية والقسولين فلا ردة في التهر
أنه لا داعي إلى الاتهام بقول المعتمد أنه خطأ يحمل الصواب مع إمكان التراجع إلى مالكي
يحكم به اه فأنت ولهذا قال الزاهد في وقد كان بعض أصحابنا يقولون يقول مالكي في هذه
المسئلة للضرورة اه ثم رأيت ما يجنبه بمنذ كرمعني مسكين عن السيد الجوى
وسألت نظير هذه المسئلة في زوية الحقود حيث قيل أنه ينبغي بقول مالك أنها تقتد مدة
الوفاة بعد مضي أربع سنين (قوله) وأما معتدة الحيفض (الاولى) أن يقول معتدة الدم
أو المستحاضة والمراد بها المعتدة التي نسبت عاداتها وأما إذا استقر بها الدم وكانت تعلم
عاداتها فانه تزد إلى عاداتها كافي البحر (قوله فالتنقيط) حاصله أنها تنقض عدتها
بسبعة أشهر وقيل بثلاثة (قوله والابالايام) في المحيط إذا اتفق عدة الطلاق والموت
في فترة الشهر اعتبرت الشهر وبالاهلة وأن نقصت عن العدد وان اتفق في وسط الشهر فنقد
الامام بقصر بالايام فنقد في الطلاق تسعين وما وفي الوفاة بمائة وثلاثين وعندهما يكمل
الاول من الاخير وما بينهما بالاهلة ومدة الايام العيين أن لا يكمل فلان أربعة أشهر والابارة
سنة في وسط الشهر وسن الرجل إذا ولى في اثنا عشر وصوم الكفارة أشهر فيه وسط الشهر
على هذا الخلاف اه وقد منعنا عن الجنب تأجيل الصن إذا كان في أثناء الشهر فانه يعتبر
بالايام إجماعا بحر ثم قال وفي الصغرى أن اعتبار عدة الايام إجماعا انما الخلاف في
الابارة واستشكله القهستاني بأن الاول هو المذهب كوفي المحيط والحماية والمسوط
وغيرهما (قوله في الكل) يعني أن التقيد بالوط مشروط في جميع ما مر من مسائل العدة

ثم لو قضى مالكي بذلك نفذ كافي
البحر والنهر وقد نقله شيخنا
الخبر الرطبي سالم من النقد فقال
لمصلحة طهر بتسعة أشهر
وفاعلة أن مالكي يقدر
ومن بعده لا وجه للنقض هكذا
يقال بلا تشد عليه ينظر
وأما معتدة الحيفض فالتنقيط كافي
حيفض الفقه تقدير طهرها بشهرين
فستة أشهر لاطهار وثلاث حيفض
بشهر احتياطاً (ثلاثة أشهر)
بالاهلة لوفى الفترة والابالايام
بحر وغيره (ان وطئت) في الكل
ولو حكتا

بالخص والعدالة لا شهر كما أفاده سابقا بقوله راجع الجميع (قوله ولو فاسدة) أطلقها فمثل
 ما إذا كان فاسدا لم يقع حسي أو شرعي وهذا هو الحق كما يضافه قوله مصححة اهـ ح
 (قوله كما يمر) أي في باب المهر لافي هذا الباب فإن الذي قدمه فيه التشديد المصححة ط
 (قوله ولو رخصه المخرج) فيه مسامحة لأن الكلام فيمن وطئت والرضيع لا يثنى منه وطء
 زوجته فكان الأولى أن يقول ولو غير مرأى وعادة القنية تحجب العدة بدخول زوجها
 الصبي المراهق وفي أحد الجرباني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف أن المهر والعدة واجبان
 بوطء الصبي وفي قول محمد تحجب العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لأنها أجنبية
 مرأى ثم صور منه الاملاق أي أن تعلق منه أي قبل ومحمد أوجب فيمن لا يتصور منه لأن
 ذكره في حكم أصبعه اهـ وذكر في الصبر قيل ذلك أنهم صرحوا بإفساد خلقه وبوجوب
 العدة بنا خلقا فالتامسة الشاملة لطاقة الصبي وبوجوب العدة إذا وطئها بكاح فاسد فكذا
 الصبي بالأولى ثم قال فخاصه أنه كالبالغ في الصبي والفساد وفي الوطء بنسبة في الوفاة
 والطلاق والتفريق ووضع الحمل كالبالغ في الصبي فليعطف اهـ ومثله عدة زوجته ووضع الحمل
 تأتي ترسا وصورة الطلاق الموجب لعدة تبعه الدخول أن يكون ذميا فقسلم زوجته
 وبأنى وليه عن الاسلام وأن يفتلى بها في حفره ويطلقها في كبره وصورة التفريق أن
 يدخل بها بعد فاسد (قوله والعدة الموت) أي موت زوج أو طلاق أو أمة فأتى حكمها
 بعده (قوله كما يمر) أي ترسا (قوله من الأيام) أي والبالى أيضا كافي الجنى وفي غرر
 الآذ كان أي عشر ليل مع عشرة أيام من شهر خامس وعن الأوزاعي أن التقدير عشرة
 ليل لئلا يحدف التاء في الآية عليه فلها التزويج في اليوم العاشر قلنا إن ذكر كل من
 الأيام والبالى بصيغة الجمع فتأى وتقديره يقتضى دخول ما يوازيه استقراء اهـ ومثله في
 القنع وما مر عن الأوزاعي عزاء في الخلية لابن الفضل وقال أنه أحوط لأنه ينزى ببله أي
 لو مات قبل طلوع الفجر فلا يضمن مضي الليلة بعد العاشر وعلى قول العامة يقتضى بغير
 الشمس كافي الصبر وفيه نظر بل هو ما يقول العامة لما علمت من التقدير بعشرة أيام
 وعشر ليل وقد ينقص من قوله لو فرض الموت بعد التفريق فكان الأحوط قوله لم
 لا قوله (قوله بشرط بقاء النكاح موصلا إلى الموت) لأن العدة في النكاح القائمة ثلاث
 حبس للموت وغيره كما مر قال في الصبر ولها أقدم أن المكاتب لو اشترى زوجته ثم مات
 عن وفاة لم تحجب عدة الوفاة فإن لم يدخل بها فلا عدة أصلا وإن دخل فولدت منه تعدت
 بصيغتين لفساد النكاح قبل الموت وإن لم يترك وفاة تعدت بشهرين وخمسة أيام عدة الوفاة
 لأنها مملوكة كان المولى كافي الخمانية (قوله ولو غيرة) الأولى ولو كبره لأن المراد أن عدة
 الموت أربعة أشهر وعشرون كانت من ذوات الحفص غن كانت من ذوات الأنثى والأولى
 تأمل (قوله فقتل مسلم) أمالو كانت تقتل كافر لم تعد إذا اعتقدوا ذلك كما سيذكر المصنف
 (قوله ولو عبدا) أي ولو كان زوج الحرة عبدا (قوله فلم يخرج عنها إلا الحامل) فإن عدتها

مطلوب
 في عدة زوجة الصغير

مطلوب
 في عدة الموت

كالطه ولو فاسدة كما مر ولو رخصه
 تحجب العدة لا المهر قنية (و) العدة
 (للموت أربعة أشهر) بالعدة
 لو في الفرة كما مر (وعشر) من الأيام
 بشرط بقاء النكاح موصلا إلى
 الموت (مطلقا) وطئت أو لا ولو
 صغيرة أو كناية فقتل مسلم ولو عبدا
 فلم يخرج عنها إلا الحامل

الموت وضع الحمل كافي البصر وهذا اذا مات عنها وهي حامل أما لو حبلت في العدة بعلمونه
 فلا تغير في الصبي كإياي قريبا (قوله) وعم كلامه عمدة الطهرا (الخ) الظاهر أن محل ذكر
 هذه المسئلة عند ذكر مسئلة الشابة المعتدة الطهر يعني أنها منهلها في أنها نصف للطلاق
 بالحض لا بالاشهر وأما ذكرها هنا فلا محل له لأن التي ترى الدم تعتد السموت بأربعة أشهر
 وعشر نفقرها تعتد بالاشهر لا بالحض بالأولى إذا دخل الحيض في عدة الوفاة وأيضاً قوله فلم
 يخرج عنها إلا الحامل صريح في ذلك ثم رأيت الرجعي أقابيض ذلك وقد سأل عن السراج
 ما يفيد بحث السراج وهو أن الموضع إذا عالجت الحيض حتى رأته صفر في أيامه تنقض
 به العدة فإذا أنه لا بد من حض الموضع ولو بجميلة الدواء وأصرح منه ما في المجتبى قال
 أصحابنا إذا أخرج حيض المطلقة لعارض أو غيره بقيت في العدة حتى تحيض أو تلغ حتى
 الإياس اهـ (قوله) وفي حق أمة) أطلقه فاشتمل الزوجة القنة وأتم الولد والمدة والمكاتب
 والمستعانة عند الامام ولا بد من قيد الدخول في الأمة إلى المتوفى عنها زوجها بجر
 وقيد بالزوجة لأنها لو كانت وطواً قبلت البين لأصدها عليها إلا إذا كانت أم ولد مات عنها
 سبدها وأعتقها فعدتها ثلاث حيض كامل (قوله) لعدم التعزى) يعني أن الرق منصف
 ومقتضاه لزوم حيفضة ونصف لكن الحيض لا ينجز أي أوجب حيفستان (قوله) لطلاق
 أو فسخ) أو نكاح فاسد أو وطاً شبهة قسستاني (قوله) نصف الحرة) أي شهر ونصف في
 طلاق ونكح وشهران ونسخة أيام في الموت (قوله) وفي حق الحامل) أي من نكاح ولو
 فاسداً فلا عدة على الحامل من زنا أصلاً بجر (قوله) مطلقاً) أي سواء كان عن طلاق
 أو وفاة أو مشاركة أو وطاً شبهة نهر (قوله) ولو أمة) أي منكوحه سواء كانت قنة
 أو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد أو مستعانة ط عن الهندية ومثل المنكوحه أم الولد إذا مات
 عنها سبدها واعتقها كافي كافي الحاكم (قوله) أو كناية) لم يقل نصف مسلم كما قال في سابقه
 إذا فرق بينا بين كونها نصف مسلم أو ذى على ما سأل في المتن (قوله) أو من زنا (الخ) ومثله
 ما لو كان الحمل في العدة كافي في قسستان والذات المتق وفي الحاوى الزاهد إذا حبلت
 المصفة وولدت تنقض به العدة سواء كان من المطلق أو من زنا وعنه لا تنقض به من زنا
 ولو كان الحمل بـ نكاح فاسد وولدت تنقض به العدة أن ولدت بعد المتاركة لأقبلها اهـ لكن
 يأتي قريبا فيمن حبلت بعد موت زوجها العسى أن لها عدة الموت فالمراد بقوله إذا حبلت
 المعتدة المعتدة الطلاق بقرنة ما بعده تأمل ثم رأيت في النهر عند مسئلة القهار الآية قال
 وأعلم أن المعتدة لو حبلت في عدها ذكر الكرخي أن عدها وضع الحمل ولم يفصل والذي ذكره
 محمدان هذا في عدة الطلاق أما في عدة الوفاة فلا تغير بالحمل وهو الصبي كذا في البدائع اهـ
 وفي البصر عن الترخية المعتدة عن وطاً شبهة إذا حبلت في العدة ثم وضعت انقضت عدها
 وفيه عن الخاتبة المتوفى عنها زوجها إذا ولدت لا أكثر من سنتين من الموت حكم بانقضاء
 عدها قبل الولاد تبسمة أشهر وزيادة فتجعل كأنها تزوجت بآخر بعد انقضاء العدة

قلت وعم كلامه عمدة الطهرا
 كل رضيع وهي واقعة الفسوى ولم
 أرها إلا أن فراجه (وفي) حق
 (أمة نصيب) لطلاق أو فسخ
 (حيفستان) لعدم التعزى (وفي)
 (أمة لم نصيب) لطلاق أو فسخ
 (أومات عنها زوجها نصف الحرة)
 لقبول النصف (وفي) حق
 (الحامل) مطلقاً ولو أمة أو كناية

وحملت منه (قوله بأن تزوج حبل من قنا الخ) أقاد أن العدة ليست من أجل الزنا لما
 تقدم أنه لأعدة على الحامل من الزنا أصلاً وانما العدة لموت الروح وأطلاقه قال الرحق
 ويعلم كون الحمل من زنا ولا بدتها قبل ستة أشهر من حين العقد (قوله ودخل بها) هو قد
 لغوا المتوفى عنها المهران مدة الوفاة لا يشترط لها الدخول ودخولها بانحلالها وطولها مع
 حرمة لاه وان بازمكاح الحبل من زنا لا يصل وطولها وحق وتقل المسئلة في الصرع
 البدن بعد موت قد النحول (قوله وضع حملها) أي بلا تقدير بمقتضاها وابتد بعد الطلاق
 أو الموت يوم أو أقل جوهره والمراد به الحمل الذي استبان بعض خلقه أو كله فان لم يستين
 بعضهم لم تنقض العدة لان الحمل اسم لنطفة متغيرة فإذا كان مضغاً وعلقته لم يتغير فلا يعرف
 كونها متغيرة يقين الا باستبان بعض الخلق يخرج عن المحيط وفيه عنه أيضاً أنه لا يستين الا
 في مائة وعشرين يوماً وفيه عن الجني ان المستبين بعض خلقه يصغر فيه أربعة أشهر وتام
 الخلق ستة أشهر وقدمنا في الحيض استشكل صاحب البحر لهذا بأن المشاهدة ظهور
 الخلق قبل أربعة أشهر فاعلها هو ان المراد فتح الروح لانه لا يكون قبلها وقد مناهمه هناك
 (قوله لان الحمل الخ) علة تقدير لفظ الجميع فالوولد وفي بطنها آخر تنقض العدة بالآخر
 واذا استقطعت سقطان استبان بعض خلقه اعتبه العدة لانه ولد والاقلا (قوله خروج
 أكثر الولد كذا كل الخ) هنا يتأى تقدير جميع في قوله ووضع جميع حملها الان براد جميع
 الاخراد لا جميع الاجزاء وقد يقال ان قوله الا في حملها للازواج يقتضي عدم انقضاء عدتها
 بخروج الاكروفيه انها لو لم تنقض لصحت مر اجها قبل خروج باقية فالمراد انهم يقتضي
 من وجه دون وجه ولهذا قال في الصرو قال في الهارونية لو خرج أكثر الولد تصح الرجعة
 وحلت للازواج وقال مشايخنا لا قبل للازواج ايضاً لانه قام مقام الكل في حق انقطاع
 الرجعة احتياطاً ولا يقوم مقامه في حق حلها للازواج احتياطاً اهـ (قوله في جميع
 الاحكام) أي في انقطاع الرجعة ووقوع الطلاق او الحق العلق بولادتها وصبر ورثها
 نفسها فلا تلي ولا تصوم هذا ما يقتضيه الاطلاق (قوله ولو لمع الاقل) في بعض النسخ ولا
 مع الاقل بل بالنافية وهي الصواب وبسبب الصبر وخروج الرأس فقط ومع الاقل
 لا اعتبار به وذكر قبله عن التوارد تقدير البدن بأنه من الاثنين الى المتكئين ولا يستند
 بالرأس ولا بالرجلين أي فقط (قوله فلا تخص بقطعه) بل فيه الية بصر (قوله ولا يثبت
 فيه الخ) أي لو بامت المباشرة المدخولة بولادته فخرج رأسه لا قبل من ستين وخرج الباقي
 لا أكثر يلزمه حتى يخرج الرأس ونصف البدن لا قبل من ستين بصر (قوله ولو لو كان
 زوجها) لو وصلية وهو مبالغة على قوة وضع حملها (قوله غير مراحق) أي يبلغ ثقي عشرة
 سنة قهساف (قوله وولدت لاقل الخ) أي ليحقق وجود الحمل وقت الموت (قوله في
 الاصم) مقابله ما رأى شاذ عن الشيء أن لها عدة الموت نهر (قوله بأن ولدت لنفس
 حول فأكثر) وقيل لا أكثر من ستين وليس بشيء فتح (قوله لعدم الحمل عند الموت) أي

أو من زنا بأن تزوج حبل من قنا
 ودخل بها ثم مات وطلقها اعتدت
 بالوضع جواهره انما هو (وضع)
 جميع (حملها) لان الحمل اسم لجميع
 ما في البطن وفي البحر خروج أكثر
 الولد كذا كل في جميع الاحكام
 الا في حله للازواج احتياطاً ولا
 حصة بخروج الرأس ولو لمع الاقل
 فلا تخص بقطعه ولا يثبت فيه
 من المبانة ولو لا قبل من ستين ثم باقية
 لا أكثر (ولو) كان (فزوجها)
 الميت (مقبراً) غير مراحق وولدت
 لا قبل من نصف حول من موته في
 الاصم لعدم آية وأولات الاحمال
 (وفين حبلت بعد موت الزوج)
 بأن ولدت نصف حول فأكثر
 (عدة الموت) اجابا لعدم الحمل
 عند الموت

لعدم تحقق وجوده عنده فلم تكن من أولات الاجال (قوله في حاله) اى سالى موت
الصبي اوسالى وجود الحمل عنده موته وحدوثه بعده (قوله اذ لا مالمصبى) اى فلا
يصور منه العلوق وانما ثبت نسب ولد المشرق من مفرسة اقامة للعقد مقام العلوق
لتصوره حقيقة بخلاف الصبي كفى البصر (قوله نعم في الخ) عبارة القنع ثم يجب
كون ذلك الصبي غير مراهق اتما المراهق فيجب ان يثبت النسب عنه الا اذا لم يكن بان
جاء به لاقل من ستة أشهر من العقد اه وأيدى البصر بقوله ولهذا صور بالمسألة
الحاكم الشهيد في الكافي بما اذا كان رضيعا اه ولا يخفى ان مفهوم الرواية معتبر
فافهم (قوله او تبلغ حد الاياس) يعنى فتعد بالاشهر بعده وفيه انه مناف لقوله تعالى
وأولات الاجال الاية فتأمل ح قلت وفي حاشية البحر للشيخ خير الدين لامعنى للقول
بالانضمام مع وجوده لاستفعال الرحم به كذا في كتب الشافعية قال الرزلى في شرح المنهاج
ولو مات واسترا أكثر من اربع سنين لم تنقض الاوضعه لعدم الاية كما في به الوالد
ولامبالاة بضررها بذلك وقال ابن فاسم في حاشية شرح المنهاج قال شيخنا الطيالسى
أفتى جماعة عصرنا بالتوقف على خروجه والذى أقوله عدم التوقف اذا أبس من خروجه
لتضررها بغيرها من التزوج اه ولا يخفى من قواعدنا يدفع ما قالوه فاعلم ذلك اه ملخصا
وبه يظهر ان المراد من قوله او تبلغ حد الاياس هو الاياس من خروجه وهل المراد منه
نهاية حد الحمل وهو اربع سنين عند الشافعية وستان عندنا أو أعظم من ذلك بمحمل والذى
يفيى العمل بما قاله الجماعة هو اتمه صريح الاية (قوله وفي حق امرأة القار الخ)
معطوف على قوله سابقا في حق حره تنقض ومعلق بماتعلق به وهو الضمير العائد على
العدة وقوله من الطلاق متعلق به ولو قال الطلاق بالادم لكان أظهر والمراد بامرأة القار
من ابنتها في مرضه بغير مرضها بحيث صار قار أو مات في عدتها بعدتها بعد الاجلين
عندها خلا فالابن يوسف لانه وان انقطع النكاح بالطلاق حقيقة لكنه باق حكما
في حق الارث فيجوز من هذه الطلاق والوفاة احتسابا وتعلمه في القنع قلت وهو صريح
في أنه لو ابنتها في مرضه مرضا بحيث لم يصرفا راعت عدة الطلاق فقط وهي واقعة
القتوى فلقطه ونخرج ايضا لو طلقها بانى بعته ثم مات لا تنقض عدتها ولا ترث
انفا كما صرح به في القنع لانه ليس قارا (قوله ان مات وهي في العدة) بأن لم يقض ثلاثا قبل
موته فان حاضت ثلاثا قبله انقضت عدتها ولم تدخل تحت المسئلة لانه لامرأته لها الا اذا
مات قبل انقضاء العدة وقد اشكل ذلك على بعض حنفية العصر لعدم التأمل بمر (قوله
من عدة الوفاة الخ) بيان لبعده الاجلين عن يمانية لاشتمالها على عدة الاحتسابا ملحت
وجهه (قوله وفيه قصور) لان قوله منها ثلاث حصص يقتضى أنه لا بد أن تكون الحصص
الثلاث أو بعضها في مدة لا أربعة الاشهر وعشر (قوله حتى تبلغ الاياس) فإذا بلغت سن
الاياس فنسب بالاشهر كما صرح به في القنع أيضا فافهم (قوله وقيد بالبائن الخ) حاصل

(ولا نسب في حاله) اذ لا مالمصبى

نعم فينبى نبوته من المراهق احتسابا

ولو مات في بطنها بنبى بقا عدتها

الى أن ينزل او تبلغ حد الاياس من

(وفي) حتى (امرأة القار من)

الطلاق (البائن) ان مات وهي

في العدة (بعد الاجلين من عدة

الوفاة وعدة الطلاق) احتسابا

بأن تبرص أربعة أشهر وعشرا

من وقت الموت فيما ثلاث حصص

من وقت الطلاق ثم وفيه قصور

لانها لو لم تر فيها حيضا تعد بعدها

بثلاث حصص حتى لو امتد طهرها

تبقى عدتها حتى تبلغ الاياس فتبى

(و) قيد بالبائن لان (الطقة

الرجعي مالموت) اجابا

المستثناة ان الزوج اذا طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً في حصة أو مرضه ودخلت في عدة الطلاق ثم مات والعدة باقية فقل عدتها الى عدة الموت اجماعاً لانها حينئذ زوجته وترب منه أما اذا كانت منقضية لم تكن زوجته فلا يجب عليها بموت نفي ولا ترثه وكذلك لو طلقها بأشاق حصة ثم مات في عدتها كما مر ثم لا يحنى ان امرأة الفارسي التي طلقها بائناً في مرضه ومات في عدتها فالو كان رجعيّاً لم تكن كذلك يقول المصنف تبعاً للجمهور وغيره والعدة الرجعي صفة على قوله من البائن يقتضي أن امرأة الفارسي تامة يكون طلاقها بائناً وتارة رجعيّاً وان حكم طلاقها البائن عامر وهذا حكم طلاقها الرجعي ولا يحنى أن مطلقة الرجعي لو حلت امرأة الفارسي منه ولو اتم باطله ذكرها في الشرع لئلا يلفظها رسالة خاصة وذكر أن هذا الايهام وقع في كثير من الكتب وحكم عليها بالخطأ ولا يحنى أنه ليس فيها سوى المساعدة في العطف على امرأة الفارسي اعتقاداً على ظهور المراد لاجل الاختصاص وليست تنفي عن التقييد بغيره في العدة (قوله والعدة) مبتدأ خبره قوله أن تتم وأشابهة الى أنها لا يجب عليها أن تستأخر عدة حر تبتل عدتها الى عدة الحر المأثورة فتبقى على ما مضى وتكمل ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر ان كانت بمن لا تحيض فافهم وأما قوله امتقت في عدة رجعي "ان العتق بعد طلاق الزوج اذ لو كان قبله لزمها عدة الحرة ائداً وان هذه عدة طلاق لا عتق لانها لو كانت أم ولد وأعتقها وهي منكوبة الفرس لعدة عليها لكونها محرمة عليه كجمل أو أفاذاً ان عدة باقية اذ لو أعتقها بعد انقضاء عدتها أو مات زوجها ثلاث حيض كما مر لانها عادت فراساه كما يعلم من الجوهرة (قوله فعدة أمة) أي حفتين أشهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام بلا انقلاب الى عدة الحرة فهاستأني (قوله لبقاء النكاح في الرجعي) بيان للفرق وهو أن النكاح قائم من كل وجه بعد الطلاق الرجعي وبالعتق كعمل ملك الرعي عليها والعدة في الملك الكامل مقدرة شرعاً ثلاث حيض بخلافه بعد البائن أو الموت (قوله وقد تنقل العدة ستة) جعلها سائماً اعتباراً وانتقل عنه والا فلا تستأخر ثلاث حيض أفاده ط (قوله طلق رجعيّاً) قيد بالرجعي لم يكن انتقالها بالعتق والموت وقد خفي ذلك على معنى مسكين أفاده ط (قوله فهاضت) أي قبل تمام العدة وكذا يقال فيما بعده ط (قوله نصبر ثلاثاً) أي تنقل الى عدة الحر ثلاثاً طلاقاً رجعيّاً كما علمت (قوله لا لاياس) أي الى أن وصلت الى حسن الاياس (قوله نصبر بالاشهر) ولا يعتبر الايام التي وجدت حال الصغر قبل حدوث الحيض ط (قوله فعاد دمها) ونحوه ما لو حبلت ولو ذكره لاستوفى المثال أنواع العدة الثلاثة وهي العدة بالحيض والاشهر ووضع الحمل لكن لو مات زوجها بقي عدتها بوضع الحمل ولا تنقل الى الاشهر (قوله نصبر بالحيض) مبيح على أحد الأقوال الآتية (قوله نصبر أربعة أشهر وعشراً) لانها متعددة الرجعي فلها عدة الموت كما مر قلت وقد اشتمل هذا المثال على عدة الغيرة والكبيرة والامة والحرة

(و) الهدة (قون) عدة في عدة
رجعي لا عدة (البائن و) لا
(الموت) ان تتم (كعدة حرة
ولو) اعتقت (في أحدهما) أي
البائن أو الموت (فعدة أمة)
لبقاء النكاح في الرجعي دون
الاخرين وقد تنقل العدة ستة
كأمة صغيرة منكوبة طلق
رجعيّاً فتستأخر شهر ونصف
فهاضت نصبر حفتين فاعتقت
نصبر ثلاثاً فافاد ما هو الا لاياس
نصبر بالاشهر فعاد دمها نصبر
بالحيض فهاضت زوجها نصبر أربعة
أشهر وعشراً (أيسة) اعتقت

والخائن والابسة والطلقة والمتوفى منها زوجها والمعتقة وزاد عشرة وهو الحي على
ما ذكرنا (قوله ثم عدها من) أي في أثناء الأشهر أو بعد ما يدل عليه قوله أو حبلت من
فوق آخر فإن حبلها منه لا يكون إلا بعد الأشهر ويدل عليه أيضا ما قبله وهو قوله لكن
اختار الينسي الخ ح (قوله على جاري عاداتها) مقتضاها اعتبار عادة نفسها وهذا
أحد أقوال وهو غير المقتضى فالأولى التعبير بقوله على العادة كافي الهداية قال في البحر
واختلوا في معنى قوله إذا رأت الدم على العادة فقل معناه إذا كان سائلا كثيرا احترازا
عما إذا رأت بدمه مرة أو قبل معناه ما ذكر وأن يكون أحمر أو أسود لا أصفر أو أخضر
أو ترسة وقبل معناه أن يكون على العادة الحاربة حتى لو كان عاداتها قبل الأيام أصفر
فراءه كذلك انتقض كذا في القمع وصرح في المراجيح بأن الفتوى على الأول اه والآخر
هو ما ذكره الشارح فافهم (قوله لا شرط الخفية) أي خفية الأشهر عن الحيض
والخلف هو الذي لا يصار إليه الا عند تعذر الأصل كالنسيب في الشفيع المقتضى وأما البذل
كالمسح على الخفين فلا يشترط فيه ذلك فآده ط (قوله ستة أقوال صحيحة) أحدها
يشترط مطلقا واختاره في الهداية ه الثاني لا يشترط مطلقا واختاره الأسدياني ه
الثالث يشترط أن رآه قبل تمام الأشهر لا بعدها وأقبحه الصدر الشهيد وفي المجتبى وهو
الصحيح المختار الفتوى ه الرابع يشترط على رواية عدم التقدير للأيام التي هي ظاهر
الرواية فأنما ثبت الأمر على ظاهرها لحاظت بين خطوها ولا يشترط على رواية التقدير
واختاره في الأيضاح وأصر عليه في الخاتمة وجرم به القدوري والجصاص ونصره
في البدائع ه الخامس يشترط أن لم يكن حكمها بإسها وإن حكمه فلا كأن يدعى أحدهما
فساد النكاح فيبقى بصرته وهو قول محمد بن مقاتل وصحبه في الاختيار ه السادس
يشترط في المستقبل فلا تعتد إلا بالحيض الطلاق بعده لا الماضي فلا تفسد الإنكحة
المباشرة بعيد الاعتدال الأشهر وصحبه في النوازل اه (قوله وعليه) أي على هذا
القول فالنكاح جائز لانه انما يقع بعد تمام الأشهر فوقع معتبرا لوجود شرطه وهو
الأيام بوجوده وسببه وهو الانقطاع في مده التي يقبل فيها ارتفاع الحيض وهو الخس
والجنون ولا تعتد في المستقبل إلا بالحيض لصيق الدم المعتاد خارجا من القرح على غير
وجه القسايد على الوجه المعتاد فإذا انتقض اليأس تحقق حكمه وإذا انتقض الحيض
تحقق حكمه وأما اشتراط دوام الانقطاع إلى الموت في اليأس فلا دليل له فقد يتحقق
اليأس من الشيء ثم يوجد وعلمه في القمع وهذا كما ترى ترجح أيضا لهذا القول (قوله
لا تستأنف) لأنه لا يبين بالحيض أنها كانت قبل من ذوات الأقراء بخلاف الأيسة ط
(قوله إلا إذا حاضت) استأنف منقطع ط (قوله في أنثائها) أي قبل تملكها ولو بساعة ط
(قوله ثم أبست) أي بلغت سن الأياس عند الحيضتين وانقطع ذمها فقع (قوله للرؤية
وغیرها) وقيل للرؤية خمس وخمسون ولغيرها ستون وقبل ستون مطلقا وقيل سبعون

ثم عدها من) على جاري عاداتها
أو حبلت من زوج آخر طرقت عدها
وفسد نكاحها (استأنف بالحيض)
لا بشرط الخفية تحقيق الأياس
عن الأصل وذلك بالجنين الدائم إلى
الموت وهو ظاهر الرواية كافي
الغاية واختاره في الهداية فتعين
المصير إليه قاله في البحر بعد حكاية
سنة أقوال صحيحة وأقره المصنف
لكن اختار الينسي ما اختاره
الشهيد أنه إن رآه قبل تمام
الأشهر استأنفت لا بعدها قلت
وهو ما اختاره صدر الشريعة
ومسلاخسر وبالباقية وأقره
المصنف في باب الحيض وعليه
فالتكاح جائز تعتد في المستقبل
بالحيض كما صحه في الخاتمة
وغیرها وفي المبسوط والمجتبى أنه
الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي
تصحيح القدوري وهذا التصحيح
أولى من تصحيح الهداية وفي التمهيد
أنه أعدل الروايات وقلمه فيما
علقه على الملقى (والصغيرة) لو
حاضت بعد تمام الأشهر (لا)
تستأنف (الا إذا حاضت في
أنثائها) تستأنف بالحيض (كما
تستأنف) العدة (بالشهدين
حاض حية) أو تستأنف
أبست فتقرا عن الجمع بين
الأصل والبذل (و) (الأيام) (سنة)
لرؤية وغيرها (خمس وخمسون)
هذا لجهود وعليه الفتوى

وفي ظاهر الرواية لا تقدير فيه بل أن تبلغ من السن ما لا يبيض مثلها فيه وذلك يعرف
بالاجتهاد والمعاينة في تركيب البدن والسن والهزال ١١ ح عن الصبر وفي القهستاني
وقبل ثلاثون (قوله وقيل القنوي على حين) قال القهستاني وبه بقي اليوم كما
في الفناج (قوله وفي الصبر من الجامع الخ) يحتمل أن يكون منبعا على القول بتقديره
ثلاثين لكن ظاهر قوله ولم يخص أنهم لم يسبق لها حيض أصلا وهي الشبهة التي بلغت
بالسن ومزج حكمها وبؤده ما في الآثار خلت عن المتابع امرأه ما رأت الدم وهي بنت
ثلاثين سنة عتلا رأت يوما ما لا غير ثم طلقها زوجها قال ليست هي بآيسة وقال أبو جعفر
تعدت بالشهور لأن من اللاتي لم يحضن وبه نأخذ ١١ (تنبيه) هل يؤخذ بقولها أنها
بلغت سن اليأس كما يقبل قولها بالبلوغ بعد الصفر أم لا بد من بينة لم أر من سرح به من
علمائنا وبقي الأول على رواية التقدير بمدة ما على رواية عدمه فالاعتبار بجهد الرأي كجمل
تأمل (١) ذكر في الحقائق شرح المنظومة النسفة في باب الامام مالك ما نصه وعندنا
ما لم يبلغ حد اليأس لا تعدد الأشهر وحده خمس وخمسون سنة هو اختار ولكنه يشترط
الحكم باليأس في هذه المدة أن ينقطع الدم عنها مدة طويلة وهي ستة أشهر في الأصح ثم هل
يشترط أن يكون انقطاع سنة أو شهر بعد مدة اليأس الأصح أنه ليس بشرط حتى لو كان
منقطعاً قبل مدة اليأس ثم تمت مدة اليأس وطلقها زوجها يحكم بإيسائها وتعدت ثلاثة
أشهر هذا هو المخصوص في الشافعي الحنفى وعند مذقبة تعطف ١١ ونقل هذه العبارة
وأقرها الشهاب أحد بنو الشافعي فشرحه على الكثرين خط العلامة بأكبر تراجيح
الكثرة غير معز به لاحد وظلها ط عن السيد المحوي (قوله وعند المتكسرة الخ)
حينئذ أخبره قوله إلا في الحيض وهذه الجملية يقلبها مستغنى عنها بقوله سابقا كذا أم
ولمات عنها ما ولاها وأعتقها ووطأ أو شبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة ط على
أن كلامه هنا يوجب وجوب العدة في النكاح الفاسد ولو قيل الوطأ وليس كذلك فإنها
لا تجب فيه بالطلاق بل بالوطأ في القبل كما مر في باب المهر (قوله نكاحا فاسدا) هي
المنكوسة بغير شهود ونكاح امرأته الغير بلا علم بأنها مترقحة ونكاح الماهر مع العلم
بعدم الحل فاسد عند خلاهما فتح (قوله فلا عدة في باطل) فيه أنه لا فرق بين الفاسد
والباطل في النكاح بخلاف البيع كما في نكاح الغنى والمنظومة المحببة لكن في الصبر عن
الجنبي كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كلك نكاح بلا شهود فالدخول فيه موجب
لامدة أما نكاح منكوسة الغير وعنده فالدخول فيه لا يوجب العدة إن علم أنها للغير لأنه
لم يقل أحد بجوازه فلم يعتقد أصلا على هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب
الحكم بالعلم بالحرمة لكونه زنا كما في القنية وغيرها ١١ قلت ويشكل عليه أن نكاح
الماهر مع العلم بعدم الحل فاسد كما قلت مع أنه لم يقل أحد من المسلمين بجوازه وتقديم
في باب المهر أن المدخول في النكاح الفاسد موجب للعدة وثبوت التسبب ومثل في الصبر

وقيل القنوي على حين نهر وفي
الصبر من الجامع صغيرة بلغت
ثلاثين سنة ولم يخص حكمها بإيسائها
(وعدة المنكوسة نكاحا فاسدا)
فلا عدة في باطل وكذا موقوف
قبل الإجازة

مطلب
عدة المنكوسة فاسدا والوطأ
بشبهة
مطلب
في النكاح الفاسد والباطل

هنا بالترجيع بلاشهود وترجح الاختين معا والاخت في عدة الاخت وفكاح المعدة
والخمس في عدة الرابعة والامعة على الحزة اه (قوله اختبار) ومثله في المصطلح على بيان
النسب لا يثبت فيه لانه موقوف على مقتضى حق حكمه فلا يؤثر شبهة الملك اه (قوله)
لكن الصواب الخ فقد نقل الزبلي في النكاح القاسد ما نصه وذكر في كتاب الله عز وجل
الاصل اذا تزوجت المرأة بغير اذن مولاه او دخل بها الزوج وولدت لسته أشهر منذ تزوجها
فاذاع المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد اعتبر به من وقت النكاح لامن وقت الدخول
ولم يهلك خلافا قال الحلواني هذه المسئلة دليل على أن الفرائض يعتقد بنفس العقد
في النكاح القاسد خلافا لما يؤوله البعض انه لا يعتد بالادخول اه فهذا صريح
في ثبوت النسب فيه وبقبحه وجوب العدة فكان مافي المحيط والاختيار سهوا بجر قلت
لكن يشكل على اه اذا امر بهم بأن النكاح القاسد انما يصيب فيه مهر المثل والعدة
بالوطء لا بمجرد العقد ولا بالخلو لقصد العلم التمكن فهما من الوطء كالخلو بالحاض فلا
تقام مقام الوطء كما صرح بذلك في الفتح والعبر وغيرهما في باب المهر الا ان يقال ان انعقاد
الفرائض بنفس العقد انما هو بالنسبة الى النسب لانه يحتاط في اثباته احيا للولد ثم اعلم انه
ذكر في البحر هناك أنه تعتبر مدة النسب وهي ستة أشهر من وقت الدخول عند محمد وعليه
الفتوى لان النكاح القاسد ليس بداع البه والاهامة باعتبار كذا في الهداية أي اقامة
المقام الوطء باعتبار كون العقد داعيا الى الوطء وعندهما ابتداء المدقمن وقت
العقد قياسا على الصبي والمشايع اقوا يقول محمد لعدم صحة القياس المذكور وفائدة
الخلافا فيما اذا اتمت بولدة ستة أشهر من وقت العقد ولا تقل منها من وقت الدخول فانه
لا يثبت نسبه على المقتضى اه اذا علمت ذلك فيمكن أن يجعل مافي الاختيار والمحيط على
قول محمد وان المراد من عدم ثبوت النسب اذا اتمت به لاقل من ستة أشهر من وقت
الدخول وان كان لا كثر منها من وقت العقد ويجعل ما تقدم عن الزبلي على قولهما
بدليل أنه فرض المسئلة فيما اذا ولدت لسته أشهر منذ تزوجها ولم يعتبر وقت الدخول
بقريئة علم الكلام ولا يصح أن التوفيق أولى من النطواط وشق العصا (قوله والموطوءة
بشبهة) كالتي زفت الى غير زوجها والموجودة للآلى فراشه اذا ادعى الاشتباه كذا في
الفتح وقادفي النهري صان أن من ذلك ما وقع الاستفتاء عنه فيمن اشترى أمة فوطئها ثم اثبت
أهم حرة لاصل اه وهو ظاهر ومن ذلك ما لو وطئ معتد به شبهة وسأني ومنه ما في كتب
الشافعية اذا ادخلت منيفات زوجها ظنت من تزويج أو سيد عليها العدة كالوطوءة بشبهة
قال في الحرم وأره لاهما بنا والقواعد لا تأباه لان زوجيهما تعرف براءة الرحم (قوله)
(ومنه) أي من قسم الوطء بشبهة قال في النهرواد دخل في شرح السرقة في منكوحة
الغير حيث الموطوءة بشبهة حيث قال أي بشبهة الملك والعقد بان زفت المغمرا مرة
فوطئها وتزوج منكوحة الغير ولم يظن بها لها وأنت خير بان هذا يقتضي الاستفتاء

اختيار لكن الصواب ثبوت العدة
والنسب بجر (والموطوءة بشبهة)
ومنه تزويج امرأة الغير غير عالم
بجها

اعتد ابيض طلقته (اي اذا اطلقها في الحيض لا يحسب من العدة لان ما وجد قبل الطلاق لا يحسب به منها لعدم العزى فلو احتسب كل من الرابطة فوجب كلها لعدم العزى ايضا) نهر قال في الدر المنثور لو قال ابيض وقت القرعة فيه لكان اشمل (قوله واذا وطئت المعتدة) أي من طلاق او غيره بدستق وكذا المتكسحة اذا وطئت بشبهة ثم طلقها زوجها كان عليها عدة أخرى وتداخلت كما في الفتح وغيره (قوله بشبهة) متعلق بقوله وطئت وذلك كالموطأة للزوج في العدة بعد الثلاث بشكاح وكذا بدونه اذا قال ظننت أنها تحل لي أو بعد ما أباها بالفاظ الكناية وتعلقه في الفتح ومفاده أنه لو وطئها بعد الثلاث في العدة بلاكاح عالم مجرمتها لا تجب عدة أخرى لأنه زنا وفي البرازين بطلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمه لا تستأنف العدة ثلاث حيض وبرهان اذا علم بالحرمه ووجد شرائط الاحصان ولو كان منكر اطلاقها لا تنقض العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل في الزواجل البائن كالثلاث والصدول يجعل الطلاق على مال وانخلع كالثلاث وذكر أنه لو خالعهما ولو بمال ثم وطئها في العدة عالم بالحرمه تستأنف العدة لكل وطأة وتدخل العدد الى أن تنقضي الأولى وبعد تكون الثانية والثالثة عدة الوطء لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا يجزئها نفقة اه وما قاله الصدوهو ظاهر ما تقدمناه من أن الفتح يجب جعل الوطء بعد الابانة بالفاظ الكناية من الوطء بشبهة أي لقول بعض الأئمة بأنه لا يقع بها البائن فأورث الخلاف فيها بشبهة (قوله ولو من المطلق) أي كما مثلنا اتفاق الأولى أن يقول ولو من غير المطلق لما في الفتح من أن الساقبي وافقنا في أحد قوله فيها اذا كان الواطئ المطلق اه فظهر أن غير المطلق هو محل الخلاف فكان المناسب التنصص عليه ليدخل المطلق بالأولى وفي الدر أعلم أن المرأة اذا وجب عليها عدتان فأما أن يكونا من رجلين أو من واحد في الثاني لاشك أن العدتين تداخلتا وفي الأولى أن كانتا من جنسين كالتوفي عنها زوجها اذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالملقة اذا تزوجت في عدةها فوطئها الثاني وقرق بينهما تداخلتا عندنا ويكون ما تراه من الحيض محتسبا بينهما جميعا واذا انقضت العدة الأولى ولم تكمل الثانية فعليها انكامل الثانية اه (قوله والمرق منهما الخ) بيان للتداخل لو كانت وطئت به حصة من الأولى فعليها حصة من تكمل الأولى ويحسب بهما من عدة الثاني فاذا حاضت واحدة بعد ذلك تمت الثانية أيضا ونهر وهذا اذا كان بعد التفريق بينهما وبين الواطئ الثاني أما اذا حاضت حصة قبله فهي من عدة الأول خاصة وتعلقه في البصر عن المحرمه وقال واذا كان الواطئ هو المطلق فهل يشترط أن يكون بعد التفريق أيضا لم أره مصرحا اه قلت الظاهر أن التفريق حكم العقد لا فاسد لرفع شبهة أما الوطء بشبهة دون عقد فان الشبهة ترفع بمجرد العلم بحقيقة الحال وإعلم اه وفي البصر عن الثانية واذا تمت عدة الأول حل للثاني أن يزوجها لا لأفصره ما لم تتم عدة الثاني ثلاث حيض من حين التفريق واذا كان

مطلب
في وطء المعتدة بشبهة

اعتد ابيض طلق فيه
اجامها (واذا وطئت المعتدة
بشبهة) ولو من المطلق (وجب عدة
أخرى) بعد السبب (وتداخلتا
والمرق من الحيض) (منها)
(وعليها أن تتم) (عدة) الثانية
(انتمت الأولى)

طلاق الأول وجباً كنه أن يرجمها في عدةه ولا يوطأها حتى تنقضي عدة الثاني اه
 ملخصاً وفيه عن الجوهرية ثم إذا تنكحها والعقد من ربي فلتا نكحها على واحد منهما ولو
 من بآثر ففقتها على الأول والرجعة إذا تزوجت بآخر فزق بينهما بعد الدخول فلا
 نفقة له على زوجها لأنها منعت نفسها في العدة اه قلت ولعل الفرق في البائن أن المتع
 بالبينونة لا بعدة من الثاني بخلاف الربي وانما لم يقرب على الواطء لأن عدتها من عدة
 وطء ولا نفقة فيها تأمل (تنبيه) يمكن انقضاء العدتين معاً كعدة بالشهر ولو طء
 وطئت فيه بشبهة وحاضرت فيها ثلاثاً وانقضت الثانية قبل الأولى كالموت الحيض قبل
 تمام أربعة أشهر وعشر ويمكن تأخير الثانية بجملة ما عن الأولى كالموت وحاضرت بعد تمام
 الأشهر (قوله وكذا بالاشهر) كآية وطئت بشبهة في خلال عدتها فانها تم الثانية
 بالأشهر أيضاً نهر (قوله أوجها للمعدة وفاة) مثاله ما ذكرناه في النسيئة أمّا وكان
 الأولى أن يزيد أو يوضع الحمل وهو مسئلة الحائض الآتية (قوله فلو حذفت قوله والموت
 منها) أي الذي هو قاصر على الحيض وقد يجب أن المراد بالموت الحاصل بالعلم لا بروية
 البصرط (قوله لعمومها) أي لعموم نكح العدتين بالأشهر ومن نكحها بالأشهر ولو طء
 وبالحيض لوطء الشبهة (قوله وعمر الحائض لو حبلت) حلف على لعمومها أي ولعم من تعدد
 العدتين بوضع الحمل كالحائض بالهمز وهي من لم تكن حبلت فإذا حبلت في العدة تنقضي
 بوضع سواء كان من المطلق أو من زنا أو من نكاح فإذا ولدت بعد المأثرة لا قبلها كما
 قدمناه من الحواشي الزايدة (قوله لا معتدة الوفاة الخ) أقاد أن المراد بالحائض إذا
 كانت معتدة من طلاق أو فسخ بخلاف المعتدة من وفاة فانهم قالوا في النهر
 وفي الخلاصة وكل من حلت في عدتها فعدتها أن تضع حملها وفي المتوفى عنها زوجها إذا
 حلت بعد موت الروح فعدتها بالشهر اه وقد مر عن البدائع اه والذي مر عن البدائع
 ذكره في النهر عند مسئلة عدة القمار وهو الذي كتبناه في عدة الحامل عند قوله أو من زنا
 حيث قال أمانى عدة الوفاة فلا تغير بالحمل وهو الصحيح أي بل تبقى عدتها أربعة أشهر
 وعشراً (قوله كالموت) أي عند قول المصنف والموت أربعة أشهر وعشر مطلقاً حيث قال
 الشارح هناك فمصرحها إلا الحامل يعني من مات عنها وهي حامل كما قدمناه فسلم أن
 من لم تكن حاملاً عند الموت وحبلت بعده فهي داخلة تحت الإطلاق فلا تغير عدتها بل
 تبقى بالأشهر ويعلم أيضاً من قوله بعده وفي حبلت بعد موت الصبي عدة الموت أجماعاً لعدم
 الحمل عند الموت اه فانهم لكن الظاهر أن هذا بالنظر إلى الوفاة ما عدة الوطء الذي
 حصل منه الحمل فلا تنقضي الا بوضعه ان كان بشبهة لأنه ثابت النسيب بخلاف ما لو كان من
 زنا لأن الزنا لا عدة له أصلاً فانهم (قوله لأنها أجل) أي لأن العدة أجل فلا يشترط العلم
 بجسبه أي بجسب الأجل اه ح وفي عاتة التسخ لأنهم باضمير التنية أي عدة الطلاق وعدة
 الموت قلت وهذا سبق على تصرف البدائع من أن العدة أجل ضرب لانقضاء ما بقي من

وسكذا لو بالأشهر أو بها
 لمعدة وفاته فلو حذفت قوله
 والموت منها لعمومها وعمر الحائض
 لو حبلت فعدتها الوضع لا معتدة
 الوفاة فلا تغير بالحمل كما مر وصحبه
 في البدائع (ويبدأ العدة بعد
 الطلاق بموت الموت) على الصور
 (وتنقضي العدة وان جهلت)
 المرأة (جما) أي بالطلاق والموت
 لأنها أجل فلا يشترط العلم بجسبه
 سواء اعترف بالطلاق أو أنكر

أشار النكاح وقدمنا ترجمه (قوله فلو طلق) فترجى على المتن ط (قوله من وقت
 البيان) لأنه انشأ من وجه يجر وهذه الجملة بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ العدة بعد
 الطلاق والموت اه ح قال في الشرنبلالية قوله وأبدأ وأعتبها أى عقب الطلاق
 والموت يستثنى منه من بين طلاقها فان عدتها من وقت البيان لأن وقت قوله احدا كما
 طلق وان مات قبل البيان لم يكلا منها عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حض كما
 في الزاوية اه وسبأنى استثناء مسائل أخرى كلامه (قوله عدلا) أى الشاهدان
 أى زكاهما غيرهما ليصح القضاء بشهادتهما على ما عرف في موضعه (قوله من وقت
 الشهادة) على حذف مضاف أى من وقت تعمل الشهادة لأن وقت أدائها كما هو
 شهدي المحرم أنه طلقها في سؤال كان ابتداء العدة من سؤال كما تقدم ح قلت
 والظاهر أن يراد وقت الشهادة على ظاهره وبناء على أن أدائها حصل وقت التصل لأنها
 شهادة حسبة يفسق الشاهد بتأخيرها بلا عذر فلا تقبل كأشار إليه في البحر (قوله
 بخلاف الخ) مرتبط بقوله فالعدة من وقت الطلاق (قوله فان القنوى أنها من وقت
 الاقرار مطلقا) أى سواء صدقته أم كذبه أم قالت لأدري كما يدل عليه السباق قال
 في البحر نفاها كلام محمد في الميسوط وعبارة الكثرة اعتبارها من وقت الطلاق إلا أن
 المتأخرين اختاروا وجوبها من وقت الاقرار حتى لا يخلل الترتيب بأختها وأربع سواها
 زهر الحيت كم طلاقها وهو المختار رأى الصغرى اه ووفق السدى بعمل كلام محمد
 على ما إذا كانا متفرقين من الوقت الذى أسند الطلاق اليه أما إذا كانا مجتمعين فالكذب
 في كلامهما طاهر فلا يبعد دخان في الاسناد قال في البحر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى
 وفي النسخ أن أقوى المتأخرين مخالفة للأئمة الأربعة وجهه وجهها والتابعين وحيث
 كانت مخالفتهم للثمة فينبغي أن يصرح به محالها والناس الذين هم مظانها ولهذا فصل
 السدى بجملة اه ملخصا وأقرب في البحر والتهر (قوله تعاليمه الواضحة) أى
 الموافقة على الطلاق وانقضاء العدة لصع اقرار المريض لها بالدين أو بغيره أخبها
 أو أربع سواها فتح (قوله لكن الخ) استدرا على ما قبله حيث سكت فيه عن بيان
 الثقة والسكتى فأن فيها فراغين التسديق والتكذيب وكان لا خصران يقول فان
 القنوى انها ان كذبه الخ (قوله ان وطئها زمة مهرنان) فيبقى تقييده بما إذا كان في
 عدة مادون الثلاث أو في عدة الثلاث لكن مع ظنه الحيل لما قدمناه عن البرازية أنه لو
 وطئها في عدة الثلاث مع العلم بالحرمه كان ذائق حل شكر المهر شكر الوطأ تذكر
 في البحر في باب المهر عن الخلاصة لو طوى المصدق ثلاث وادعى الشبهة يازمه مهر واحد
 أم بكل ومهر قبل ان كانت الطلقات الثلاث جملة فظن أنها لم تقع فهو ظن في موضعه
 قبل زمة مهر واحد وظن أنها لم تقع لا يمكن ظن أن وطأها حلال فهو ظن في غير موضعه
 قبل زمة بكل ومهر اه تأمل (قوله ولاتقعة الخ) أى اذا كان الزمن الماضي استغرق

(فلو طلق امرأته ثم أنكره وأقيمت
 عليه عدة وقضى القاضي بالفرقة)
 كان أدعته عليه في سؤال وقضى
 به في المحرم (فألعدة من وقت
 الطلاق لأن وقت القضاء)
 برأية وفي الطلاق المهر من وقت
 البيان ولو شهدا بطلاقها ثم بعد
 أيام عدل وقضى بالفرقة فآلعدة
 من وقت الشهادة لا القضاء بخلاف
 ما لو أقر بطلاقها منذ زمان)
 ماض فان القنوى أنها من وقت
 الاقرار مطلقا تعاليمه الواضحة
 لكن (ان كذبه) في الاسناد أو
 قالت لأدري (وجبت) العدة
 (من وقت الاقرار ولها الثقة
 والسكتى وان صدقته فكذلك
 فهو أنه) ان وطئها زمة مهرنان
 اختيارا ولا تقعة ولا كسوة

العدة أما إذا بقي منها شيء يجب الثقة والسكت فيه ط (قوله لقبول قولها على نفسها)
 أى فى حق نفسها يسقط ما وجب لها قال فى البحر والحاصل أنه ان كذبه فى الاستناد
 أو قالت لأدبى فى وقت الاقرار وان صدقته ففى حقها من وقت الطلاق وفى حق الله
 تعالى من وقت الاقرار اه وفيه أن السكتى من حق الله تعالى ومقتضاه زومها وان
 صدقته ط قلت وليس فى عبارة البحر قلنا السكتى بل عبارة ولكن لا ثقة لها ولا كسوة
 ان صدقته وهكذا فى التبر وأصل المسئلة فى الخالية كإعزاء الشارح إليها وجازتها وفى
 القسوى عليها العدم من وقت الاقرار ولا يظهر أثر تعلقها الا فى ابطال الثقة فقد ظهر
 أن ذكر السكتى فى كلام المصنف مستدرك فافهم (قوله ثم أقام معها) أطلقه فحمل ما إذا
 وطئها أولا اه ط (قوله ان مقتر بطلاقها تنقض عدتها) أى يكون ابتداءها من وقت
 الطلاق والتأخر أن المراد اقراره به بين الناس لا يجوز اقراره به عندها مع قصد فيها
 فهو ان المراد اقراره به من حين التعلق به ظهر الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة التت
 فأنها مفروضة فيما لو كنتم طلاقها ثم أقره بعد زمان وظهر أيضا عدم مخالفة للتصحيح
 الا فى حق جواهر الفتاوى من اعتبار الاشهار ولا المسألة فى القروع من اعتباره أيضا
 فافهم (قوله فان اشتر الخ) فالوطئ ثلاثا بعد هذه الطلقة المشهورة لا تقع الثلاث
 كما سبق فى القروع (قوله وكذا والخالها) هو داخل تحت قوله أمانتها لكن الإبانة قد
 تكون بدون علمها بخلاف الخالعة لاهامفاعة فأشار الى أنه لا فرق فى اشتراط الاشهار
 بين كونها عالة أولا فافهم (قوله وأشهد) أشار الى أن الاشهار لا بد أن يكون باقراره
 بين الناس لا بمجرد سماعهم من غيره والى أن اقراره عند رجلين يكتفى فلا يلزم
 الاقرار عند أكثر من الشهادته اشهارا كما قالوه فى النكاح من أن الاعلان الذى قال
 باشتراطه الامام مالك يحصل بالشاهدین فافهم (قوله وكذا لو كنتم طلاقها لم تنقض
 زيرا) أى زيرا عن التكنان وهذا التعليل ذكره فى الخالية وتقدم تعليل آخر وهو
 قوله قضائية المواضع وهو مذ كوفى الهداية وذكر هذه المسئلة مكررا بما مر فى المتن
 لانه مفروض فيما لو كنتم طلاقها ثم أخبر به بعد زمان كما مر وفى بعض النسخ وإذا باللام
 وهى أولى والحاصل انه ان كتم ثم أخبر به بعد مدة فالقضى على أنه لا يصدق فى الاستناد
 بل يجب العدة من وقت الاقرار أو ما صدقته أو كذبه وان لم يكتف به بل أقر به من وقت
 وقوعه فان لم يشهر بين الناس فكذلك وان اشهر بينهم يجب العدة من حين وقوعه
 وتنقض ان كان زمانها مضى وهذا اذا لم يكن وطئها بشبهة ظن الحل والواجب بالوطء
 عدة أخرى وتداختا كما مر وكذا كلما وطئها يجب عدة أخرى فلا يلزم لها التزوج
 بأخر ما لم تنقض عدة الوطء الاخير بخلاف ما اذا كان الوطء بلا شبهة فانه لا يوجب عدة
 تنقضه زمانا والزنا لا يوجب عدة كما مر فلها التزوج بأخر كما صرح به فى التنزيل وفى
 الفصل الثالث والعشرين من الطلاق أى اذا كان الطلاق مشهورا وضعت عدة كعالمته

(ولا سكتى) لها لقبول قولها على
 نفسها خالية وفيه أمانتها أقام
 معها زمانا ان مقتر بطلاقها
 تنقض عدتها لان مكررا وفى
 أول طلاق جواهر الفتاوى أمانتها
 وأقام معها فان اشهر طلاقها فيها
 بين الناس تنقض والا لا وكذا لو
 خالها فان بين الناس وأشهد على
 ذلك تنقض والا لا هو الصحيح
 وكذا لو كنتم طلاقها لم تنقض زيرا
 انتهى

والأول لحوق الثلاث بعد هذه الطلقة على هذا التفصيل كما سألني في القروح (قوله)
 ويستند بعد وهما من وقت الثبوت والظهور أي وحين أدخلت هذا التفصيل الذي
 ذكرناه حاصله ظهر أن هذه المسائل إذا لم يكن العالاق فيها مشترا يكون مبدأ الصلح من
 وقت الثبوت أي ثبوت الطلاق وظهوره بينهم فتقوله والظهور مصنف تفسير أي يكون
 مبدأ وهما من وقت إقراره به بين الناس فتكون هذه المسائل مستثناة أيضا من قوله ومبدأ
 العدة بعد الطلاق بخلاف ما إذا كان مشترا من الأصل فإنها تكون من وقت
 الطلاق وقد علمت أن الأقراء في عبارة الخاتمة بمعنى الأشهار بين الناس من حين الطلاق
 هكذا ينبغي حل هذا المقام فافهم (قوله) ومبدأ في النكاح القاسد بعد التفرق (الخ)
 وقال زفر من آخر الوطأت لأن الوطء هو السبب الموجب ولنا أن السبب الموجب للعدة
 شبهة النكاح ورفع هذه شبهة بالتفرق لأن ترى أنه لو وطئها قبل التفرق لا يجب الحدة
 بعده يجب فلا يصح شراؤه في العدة كما ترتفع شبهة بالتفرق كما في السكاك وغيره اه
 ما لم تكن قلت ولم أر من صرح بعبد العدة في الوطء شبهة بلا عدة ونبي أن يكون من
 آخر الوطأت عند زوال شبهة بأن علم أنها غير زوجته وأنها لا تحمل له إذ لا عقد هنا لتفرق
 سبب للصحة سوى الوطء المذكور كما يعلم مما ذكرناه والله أعلم (قوله) بعد التفرق من
 القاضى أي عقبه وهذا إذا سكن في زمان يصلح لابتدائها فلا يشك بما إذا تفرق
 في الخيض فإنه يعتبر ابتداءها بعد ذلك بقرين ثلاث حتى أفاده القهستاني والمراد
 بالتفرق أن يحكم القاضي به بينهما كما في الصرح العناية تأمل (قوله) وقيد في الصر
 بخلاف (الخ) أقول لو كان مرادهم وجوب الحدة إذا كان الوطء بعد العدة لفرق ذلك
 فائدة إذ هذا حكم النكاح الصحيح فعمل منه القاسد بالاولى وقد نازعه العلامة المقدسي
 بقوله وقد يقال هذه العدة بخلاف غيرها في هذا الحكم لأنها أقر نكاح قاسد كما خالفته
 في أنها لا تمتد في بيت الزوج اه وأيضا فقد رده السامحاني بأن هذا البحث وإن تابعه
 عليه غير واحد منه فخطأ عن فهم تحليل المسئلة وهو ما ترى في الرد على زفر من ارتفاع
 شبهة التفرق (الخ) أي فليست بعد التفرق ما يندرج به الحدودة الرجعي أيضا لم حاصله
 أن دره الحد قبل التفرق بشبهة العدة والعدة بعد تكون شبهة شبهة وهي غير معتبرة
 بخلاف عدة الثلاث في النكاح الصحيح إذ انطلق الحل فإنها شبهة الفعل لأنها محبوسة
 في بيتها ونقضت دار تعليلها وهما لا تنفك ولا احتباس اه قلت لكن يشك عليه ما صرح به
 في الصر وغيره من أنه لو تزوج قاسدا أخذت امرأة ثمصر عليه امرأة إلى انقضاء العدة
 وهذا يدل على بقاء أثر هذا النكاح بالنسبة إليه وقد يجاب بأن بقاء أثره بالعدة لا يمنع كون
 وطلقه فيها زائما بحسبه كالوطني معتدة من الثلاث عالم بالصرف متافاهة زنا بحسبه مع بقاء أثر
 النكاح قطعا (قوله من الزوج) قيد به لأن ظاهر كلامهم أنها لا تكون من المرأة قال
 في البحر وربحنا في باب المهر أنها تكون من المرأة أيضا فإذا ذكر مسكين بن موهما

ويستند بعد وهما من وقت الثبوت
 والظهور (و) مبدأ (في النكاح)
 القاسد بعد التفرق (من القاضى)
 بينهما ثم لو وطئها أحد جوهرة
 وغيرها وقيد في الصر
 بكونه بعد العدة لعدم الحد بوطء
 المعتد (أو) المتأثرة (أي) الظاهر
 العزم من الزوج (على ترك)
 وطئها

أن تقول فارتك ١١ ورجعنا تفاهم على أن لكل منهما فسح هذا النكاح والفسح
متاركة ١٢ قال في التبرقنا ما يدفعه ١٣ أي ذكر هناك أن المتاركة في معنى الطلاق
فيختص بها الزوج ١٤ وقد انفرد الرمي بأنه لا طلاق في النكاح القاسد وتقدمت بحامه
هناك وإن المقدس تابع البصر (قوله ويحرم) بالنصب عطف على قوله تركت أي
كنيت صحت أو فارتك (قوله ومنه) أي من النصارى من الانظهار (قوله لا يجوز
العزم) بالرفع عطف على الطلاق أو بالجر عطف على انظهار العزم فسد به التسمية على
ما في الكثرة وغيره من قوله أو العزم على تركه ومنها وأنه على تقدير مضاف أي انظهار العزم
كجواب المصنف بحالين كماله في العناية أن العزم أمر باطن لا يطلع عليه وله دليل ظاهر
وهو الاشباہ (قوله ولا يفيك تفرق الإيدان) أي مع العزم على تركها قال في البصر
من المهر وأما غير المدخول بها فتصح المتاركة بالقول والترك عند بعضهم وهو تركها
على قصد أن لا يعود إليها وعند البعض لا تكون المتاركة إلا بالقول فيها (قوله والخلوة
في النكاح القاسد) أي سواء كانت صحيحة أو فاسدة ح وفيه أتم الاتكون الأفايدة لأنه
منوع شرعا من وطئها كمنه لا يوجب الفسخ لكن المراد فسادها بشي فساد النكاح بأن كان
ثم مانع آخر (قوله لا يوجب العدة) أي ولا المهر وانما يجيب بحقيقة الوطء (قوله
ولا تعتدي بيت الزوج) لأنها في حال قيام العدة لا حق له عليها في احتسابها في بینه فبعده
أولى لكن حساني في الفصل الثاني خلافه فها أحد قولين وبأن غايته (ثم) ذكر
في البصر أنه تقدم في النكاح القاسد من باب المهر أن المراد به العدة عدة المتاركة فلا عدة
عليها بوجوه الا الحضي بعد الدخول وأنه لا حداد ولا نفقة فيها وأنه يحرم عليه أمراته
لو تزوج أخها فاسدا إلى انقضاء العدة وأن وجوبها في القضاء أما في الغيبة لو علمت
أنها حاضرت بعد آخروا ثلاثا حل لها التزويج بلا تفرق ويحرم وإن اربع مدام اشتراط
علمها بالمتاركة (قوله فالت مضت عتق الخ) اعلم ان انقضاء العدة لا ينصرف في أخبار راجل
يكون به وبالقول بأن تزوجت بآخر بعد عدة تنقض في فعلها العدة فلو قالت بعده لم تنقض
لم تصدق لأن اقدام عليه دليل الاقرار بغير من البساقع (قوله وكنيتها الزوج)
وأما إذا ادعى هو مضى عتقها وكذبته فسيأتي آخر القروع (قوله قبل قولها مع
حلقها) أي ولو كانت مرضعاً لانه يصور من بعضهن حكمها في الاتقوى سائحات
(قوله ثم لو بالتمه ورأى الخ) شروع في بيان أدنى ما تضمنه المنة (قوله فالتخذ بالمدكور)
أي إذا كانت ممن تعتد بالنسب وقلنا من مضى التخذ شرعا بالمدكور فجامع وهو ثلاثة
أنهر لمرأة ونفسها للامة (قوله ستون يوما) فيجعل كأنه طلقها في الطهر بعد الوطء
وأن أخذها أقل الطهر خمسة عشر لأنه لا غاية لا كره وأوسط الحضي خمسة لان اجتماع
أظلمها نادى ثلاثة أظلمها خمسة وأربعين وثلاث حضي بخمسة عشر فصار ستين
وهذا على تفرج محمد لقول الامام وعلى تفرج الحسن لم يجعل كأنه طلقها في آخر

بأن يقول بلسانه تركت بلاوطء
ويحرم ومنه الطلاق وانكار
النكاح لو يضرها والا لا يجوز
العزم لو مدخول ولا يفيك تفرق
الايدان والخلوة في النكاح
القاسد لا يوجب العدة والطلاق
فيه لا ينقص عدد الطلاق لانه
فسخ جوهره ولا تمتد في بيت
الزوج بزانية (قالت مضت
عتق والمدة فحمله وكذبها
الزوج قبل قولها مع حلقها
والا فحمله المدة (لا) لأن
الامتناع يصدق فيها لا يصدق
الظاهر ثم لو بالتمه ورأى الخ
المدكور ولو بالحضي فأقلها خمسة
ستون يوما

الطهر احترافن تطويل العدة عليها او بخلافها اقل الطهر او اكثر الحيض بعد لا
 فطهران ثلاثين يوما وثلاث حبض ثلاثين ايضا وعندهما اقل مدة تصدق فيها الحزنة
 تسعة وثلاثون يوما ثلاث حبض تسعة ايام وطهران ثلاثين افاذه ط (قوله ولامة
 اربعون) هذا على تخريج محمد طهران ثلاثين وحضنة بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة
 وثلاثون يوما طهر بخمسة عشر وحضتان بعشرين ط وفي بعض نسخ النسخ انه على
 رواية الحسن ثلاثون وصوابه خمسة وثلاثون كافي البدائع وغيرها (قوله ما لم تنزع
 السقط) غاية لاشترط المدة المذكورة في الحزنة والامة قال ط والمراد السقط الذي يظهر
 بعض خلقه ولا يمتن مدة يحتمل فيها ظهور ذلك اه أي فلو نكحها ثم طلقها بعد شهر مثلا
 لا يقبل قولها لانه لا يمتن بعض خلقه قبل اربعة اشهر كما تقدم واما وانى أنها لو ادعت
 انقضاء العدة ولم تقرب بسقط لا تصدق وقيل تصدق لاحقاقه قال في التبريد والقاهر الاقل
 وقال الرمي والثاني ضعيف كما تقدم في باب الرجعة فراجع اه (قوله كما ترى الرجعة)
 حيث قال هناك ثم اعلم ان المدة لو بالحيض لا بالسقط وله تعليلها انه مستثنى من الخلق ولو
 بالولادة لم تقبل الابنة ولو حرة فصح اه قال في الجروفة نظر قد صدر حوا في باب ثبوت
 النسب ان عدتها تنقضي بانقضاء موضع الحمل وان وقف الولادة على اليقة انما هو لاجل
 ثبوت النسب (قوله وما لم يكن) عطف على ما لم تنزع (قوله معطافا لادتها) مثله حالو
 أو لعله عقب الولادة قبل فاصل ط (قوله فمضم) بالبناء لناعل وضه وعاد الى الامام
 وقوله خمسة وعشرين مفعوله وفي نسخة وعشرون ارفع على أن يضم مسمى للمفعول
 (قوله كما ترى الحيض) حيث قال ولا حصة لاقها أي النفاس الا اذا احتج اليه
 لعدة كقوله اذا دبت غائت طالق فقالت مضت عتق نقدره الامام بخمسة وعشرين
 يوما مع ثلاث حبض والثاني بأحد عشر والثالث ببيعة اه قلت وعلمه فاذا طلقت
 عقب الولادة فلا بد من مضي خمسة وعشرين للنفاس ثم امتدبتين يوما كما مر فاقبل مدة
 تصدق فيها عند خمسة وعشرون وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن
 اقل المدة ثمانية يوم تقدير النفاس وطهره اربعين وعلى قول الثاني اقلها خمسة وستون اذ
 لا بد من مضي أحد عشر يوما للنفاس ثم طهر خمسة عشر يوما ثم تعد تسعة وثلاثين وعلى
 قول محمد اقلها اربعة وخسون يوما وساعة فلا بد من مضي ساعة للنفاس وخمسة عشر
 للطهر ثم تسعة وثلاثين وتقدم علمه في الحيض (قوله معندته) أي من طلاق بائن غير
 ثلاث درم تنق لانها لو كانت معندته من رجعي فالعدة الثانية رجعة ولو من ثلاث لم تقبل
 له قبل تزوج آخر (قوله ولو من فاسد) بأن تزوجها فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم
 تزوجها صحيفا في العدة اما حكمها بان تزوجها أو لا صحفها ثم طلقها بعد الدخول
 فتزوجها في العدة فاحدا فلا مهر ولا استئناف عدة بل عليها انعلم العدة الاولى بالاتفاق
 لانه لا يمكن من الوطأ على التكاح الفاسد فلا يصح والحاكم لعدم امكان الحقيقة ولذا

ولامة اربعون ما لم تنزع السقط
 كما ترى الرجعة وطالم يكن طلاقها
 معطافا لادتها فمضم تلك خمسة
 وعشرين للنفاس كما ترى الحيض
 (نكح) سكتا صحيفا (معندته)
 ولو من فاسد

لا تجب عدة ولا مهر بالخلوة في القاسد أقاده في البصر (قوله ولو حكا) أي ولو كان الوطء حكا وهو الخلوة والمعنى قبيل الوطء والخلوة ح (قوله لانها مقبوضة في يده الخ) أي قبض من القبض المستحق للعقد الثاني كالغائب اذا اشترى المقصود الذي في يده بسيرة قابضا بمجرد العقد فكان طلاقا بعد الدخول لا يقال الطلاق بعد الدخول بل بانه الرجعة ولا رجعة له هنالاه لا يلزم من اقامته مقام الوطء في العقد الثاني في حق المهر والعدة أن يقوم مقامه في حق الرجعة كالتلوة اقيمت مقام الوطء في حقهما ولم تقيم مقام ملك الرجعة وتقامه في المنع قلت وأيضا فان الطلاق الاول بائن صك كما مر حوايه فكيف يملك الرجعة في عده وان كان الثاني رجعا (قوله وهذه إحدى المسائل العشر) وهي لو تزوج بعد ثمن نكاح صحيح أو معدنه من فاسد فعده ثلثان ثم يسألهما ثالثها تزوج معدنه وهو مريض وطلقة قبل الدخول فيكون قازا رابعها فرق بينهما بعدم الكفاءة بعد الدخول فنكحها في العدة وقرق بينهما أيضا قبل الدخول خاها تزوج صغيرة أو أمة ودخل بها ثم أبانها ثم تزوجها في العدة فبطلت أو عتقت فاختارت نفسها قبل الدخول سادسها تزوج الصغيرة والأمة فاختارت نفسها بالبروغ أو العتق بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طلقة قبل الدخول سابعا تزوج معدنه قازدت قبل الدخول وبقي الصور وقع في البصر بصره رابعا الصورتان الأوليان واحدة فهي في الحقيقة ستة فافهم (قوله على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني) هذا عندهما وعند محدود زفر لا يكون دخولا في الثاني فلا عدة مبتدأة ويجب نصف المهر لكن عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وعند زفر لا يجب اه ح أي فصل للزواج فبصل حيلة لاسقاط عدة الحمل بأن يطلقها بعد الدخول ثم يعقد عليها ثم يطلقها قبل الدخول فصل الاول بالعدة (قوله أبطأ المصنف بباطول) نقل ح عبارة المصنف بطولها وحاصلها أنه قال وقد يقع كثيرا في ديارنا العمل بقول زفر من بعض القضاة الذين لا خوف لهم طمعا في تصحيح الخطأ الثاني قال الكمال في قصصه وما قاله زفر فاسد لاستلزامه ابطال المقصود من شرعيتها وهو عدم اشتباه الانساب ومع ذلك هو يجهل فيه بل صرح في جامع التصويل بأنه لو قضى به فاض نفسه قضائه لأن للاجتهاد فيه مسأعا وهو موافق لصريح قوله تعالى وان طلقتوهن من قبل أن تحسن أو خالكم عليهن من عدة تعتدوهها اه والوجه عندي في هذا الزمان عدم تقاضاه لانه انما يقع لاخذ المال بمقابله كما هو المعهود من قضاء زماننا وقد سئل شيخنا شيخ الاسلام الكرخي عما يفعله بعض القضاة من الاختباء بقول زفر بعدم العدة فقال قال بعض المحققين ان ما قاله زفر فاسد وذكر بعض العلماء عن زفر أنه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم حل الوطء الاول قبل العدة وان صرح نكاحه اذ لا يلزم من صحته حل الوطء لكن المشهور عن زفر الاول وهو الذي ضمنه قضاء زماننا لا تكراره تعالى منهم فيزجون في حالة الطلاق قبل الاستبراء ولا يتطرون الى ما نص عليه علما لأن أن

(وطبقها قبل الوطء) ولو حكا
(وجب عليه مهر تام) عليها
(عدة مبتدأة) لانها مقبوضة
في يده بالوطء الاول لبقاء أثره
وهو العدة وهذه إحدى المسائل
العشر المنبئة على أن الدخول
في النكاح الاول دخول في الثاني
وقول زفر لعدة عليها فصل
للازواج أبطأ المصنف بباطول
ويجزم بأن القاضي المقلد اذا
خالف مشهور مذهبه لا يقتد
حكمه في الاصح كالوارثي

قوله الاوليان كذا ضبط المحض
وصوابه الاوليان بجذف التاء
فأله نصر الهويين

مطلب
الدخول في النكاح الاول دخول
في الثاني في مسائل

القاضي اذا ارتضى في حادثة لا يتخذ حكمه فيها والمقلد اذا خالف اعلنه في مسئلة لا يتخذ حكمه فيها على الاصح ومما اذعن قال بنفاد حكم القاضي في هذه المسئلة القاضي المجهد كائن عليه المحققون قال الشيخ حافظ الدين لا يخاف ان علم قضائنا ليس بشبهة فضلا عن اطعنا له عن قضاة زمانه وبلادهم فكيف اليوم واكثرهم جاهلون بتعود الله تعالى من الجرأة على احكام الله تعالى بلا علم وليس للقاضي المقلد الاتباع مشهورا بالذهب ولا سيما الذي يقول له السلطان وليستك القضاء على مذهب فلان وقد جعل المتأخرون يقولون زفر في مسائل معروفة لموافقتها للدليل والعرف وأعرضوا عن حذمها فيها من خطر الشبهة لاختلاط الانساب ولقد صحبت العلماء العاملين الاكابر قريبا من سبعين سنة فلم أرا أحدا منهم أفتى بها ولا حكم بها ولا سمعته عنهم فخرهاهم الله تعالى خيرا وقدس أرواحهم حيث احتسبوا وما يريب واحتسبوا كمالا يريب اه (قوله الان نص السلطان الخ) فيه نظر لاقتضائه ان مخالفة القاضي مشهورا بالذهب تصح اذا نص له السلطان مع اتفاقنا في هذا الباب ما مر أول الكتاب من أن الحكم والفتيا بقول المرجوح جهل ونحوه فلا يجاع تأمل (قوله مطلقا ذى) احتريزه عن الملم ككما يأتى (قوله لم تعتد عندى حنيئة) فلون تزوجها مسلم أو ذى في فور طلاقها جاز كما في فتح القدير بمرقت والفرق بين مذهبه وبين ما اذا كان زوجها مسلما حيث تعتد ما أفاده بقوله لانها حقه واعتقده أى ان العدة انما تلحق بها الزوج فاذا كان كفر الایعتدها لتجنبه وان تزوجها مسلم بخلاف ما اذا كان الزوج مسلما فنصب لاجل حقه واعتقده وان تزوجها ذى مثلها وكان لا يعتدها واه سقط ما يحسنه في الهرم باب نكاح الكافر من أنه ينبغي أن لا يختلف في وجوبها اذا تزوجها مسلم لانه يعتقد وجوبها الخ اذا لا يفتى أنه يعتقد وجوبها لنفسه لتصين ماله ولا يعتقد وجوبها للكافر لانه انما يعتقد ما ثبت عند مجتهده ثم ذكر في الخاتمة هناك الذى اذا أبان امرأته النسيئة فترجوها مسلم أو ذى من ساعد ذكر بعض المشايخ أنه يجوز نكاحها ولا يباح وطؤها حتى يستبرأ بها بحضرة في قول أى حنيئة وفي قول صاحبها نكاحها باطل حتى تعتد ثلاثا حبس (قوله لانا أمرنا بتركهم وما يعتقدون) لحبب يعتقدوها مما لا ينضم لانزمتهم بها أى أمرنا بتركهم وما يعتقدون فاعتدوها بالمسيرة والمعد والمسبق في محل نصب على أنه مفقود -هـ (قوله وقيد الوالوى الخ) قال في البحر يعتد قله وأطلقه في الهداية مطلقا لأن في بطنها وادانته انصب وعن الامام يصح العقد عليها ولا يوطؤها كالحامل من الزنا والاول اصح اه ماقى الهداية (قوله اتفاقا) أى بين الامام وصاحبيه وقوله مطلقا أى حواء كانت حائلا أو حلا مفعلا وسواء اعتقدتها هى أولا (قوله لان المسلم يعتقد) أى يعتقد لزوم الاعتدال من نكاحه فكانت حتى أدى فتضايبه النسيئة وان كان فيها حتى اتمت على (قوله والحرى ملحق بالجماد) حتى كان محال للفتل هداية أى والجماد لا يراى حقه وان اعتقدها (قوله لانا لم نعتد الخ)

الان نص السلطان على العمل
بقدر المشورة ويسوغ نصير حنفا
زفرا وهذا لم يقع بل الواقع
خلاله فليحفظ (نسيئة غير حامل
طلقتها ذى أو مات عنها لم تعتد)
عند أى حنيئة (اذا اعتقدوا ذلك)
لانا أمرنا بتركهم وما يعتقدون
(ولو) كانت النسيئة حاملا تعتد
بوضعها اتفاقا وقيد الوالوى الخ
بما اذا اعتقدوها (و) النسيئة
(وطقتها مسلم) أو مات عنها
(تعتد) اتفاقا مطلقا لان المسلم
يعتدها (وكذا لا تعتد مسيئة
اذا رقت شبان الدارين) لان
العدة حسنة وجبت انما وجبت حقة
للصناد والحرى ملحق بالجماد (الا
الحامل) فلا يصح تزوجها لانها
مستعدة قبل لان في بطنها وادانته ثابت
الصب

المذكور في حاشية العلامة فوق على الدور أنهم باعقبة بلا خلاف فلا يجوز نكاحها
 ما لم تضع لآل في بطنها ولما ثبت السب فنعلم التزوج كعمل أم الولد يمنع المولى من تزويجها
 لأن الولد إذا كان ثابت السب كان القراش قائما فكسها يستأنم الجع بين القرابين
 اه ملخصا فاتهم وروى عنه أنها في حكم الحبل أي من الزنا وهو اختيار الكرخي
 قهستاني (قوله كريمة الخ) بخلاف ما إذا هاجر الزوج مسلما أو ذميا أو مستأمن
 ثم صار مسلما أو ذميا وتركها فإنه لا عدة عليها هناك إجماع حتى جاز له تزوج أو أبيع
 سواها كما دخل داودا لعدم بليغ الأحكام لها حاجة لأن لا غير مخاطبة بالعدة لأن الحق
 الأدنى فحقا عليها ففتح (قوله خرجت البنا) في نكاح الهداية والمخدرات وغيرها
 أن الخروج ليس بشرط لأنهم قالوا لو ألفت فدارطرب ومضى ثلاث حضرات فأنتم
 ولا عدة عليها بعده بخلاف ما قهستاني (قوله لا الحامل المهر) أي من أن في بطنها
 ولما ثبت السب (قوله ووطئها) أي التزويج وهو معنى قوله ودخل بها لكنه لما كان
 موجودا في نسخ المتن المجردة وقد أسقطه المصنف من النسخة التي شرح عليها علم أن
 المصنف عول على عدم ذكره في الشارح قوله ووطئها لأنه لا يمتنع هذا القيد كأقول
 (قوله ولها ذم) أي لكونه لا عدة عليها وقوله لأنه زنا علة فمتكون علة للمعول أيضا
 بواسطة ولو قدم العلة الثانية على الأولى لكان أولى (قوله والمزنيها لا تحرم على زوجها)
 فله وطؤها لا استبراء بعده مما قاله محمد لا حجة أن يطأها ما لم يستبرأ كما تقرر في فصل
 المحرمات (قوله لا يبرها زوجها) أي يحرم عليه وطؤها حتى يقضي ويظهر كما صرح به
 شارح الوهبانية وهذا يمنع من جملة على قول محمد لأنه يقول بالاستبراء كذا قاله المصنف
 في المنع في فصل المحرمات وقدمنا عنه أن ما في شرح الوهبانية ذكره في التنف وهو ضعيف
 الآن يجعل على ما إذا ووطئها بشبهة اه فاتهم (قوله فليحفظ لقراته) أمر يحفظه
 لا ليحفظ بل ليحفظ بقرينة قوله لقراته فإن المشهور في المنع أن ماء الزنا لا يرمي له لقوله
 صلى الله عليه وسلم الذي شكك إليه امرأته أنها لا تدفع دلاسل طلقها فقال أني أحبها
 وهي حيلة فقال صلى الله عليه وسلم استمع بها وأما قولنا لا يفتى في ماء زرع غيره فهو
 وإن كان واردا عنه صلى الله عليه وسلم لكن المراد به وطئ الحبل لأنه قبل الحبل لا يكون
 زرع بل ما مسفوحا وهذا قاله الوتر في حبل من زنا لا يبرها حتى تقع ثلاث يزرع
 غيره لأنه يزاد مع الولد ويصير حصة فقد ظهر على لزناه الفرق بين جوار وطئ الزوجة
 إذا رأت زنا وبين عدم جوار وطئ التي تزوجها وهي حبل من زنا فاخته (قوله لوالة
 راضية) فإن لم تكن عالة بأن راجعها وهي لا تستعرا أو كرهها على النكاح لم تكن ناشئة
 لأنها لم تقصد منع نفسها من الأول أفاده ط (قوله كاتر) أي في شرح قول المصنف
 والموطأ أنبئة وقد طال هناك على ما هنا ط (قوله أدخلت منه) أي في تزويجها
 من غير خلوة ولا دخول أو ما أدخلت حتى تخبره فقد قد مناه في الموطأ أنبئة (قوله

(كريمة خرجت البنا مسلمة أو
 ذمية أو مستأمنة ثم ألفت
 وصارت ذمية) لما مر أنه ملحق
 بالجداد (الاحمال) للمهر (وكذا
 لأعدة لو تزوج امرأه القبر)
 ووطئها (عالم بذلك) وفي نسخ المتن
 (ودخل بها) ولا يمتنع وبه يفتى
 ولهذا يحد مع العلم بالحرة لأنه
 زنا والمزنيها لا تحرم على زوجها
 وفي شرح الوهبانية لو زنت المرأة
 لا يبرها زوجها حتى يقضي
 لا يحال علوقهما من الزنا فلا يفتى
 ماؤه زرع غيره فليحفظ لقراته
 (بخلاف ما إذا لم يعلم) حيث تقرر
 على الأقل الآن تنقض العدة
 ولا تنقض لعدها على الأقل لأنها
 صارت ناشئة خاتمة قلت يعني لوالة
 راضية كما مر قد بره (فروع) ه
 أدخلت منه في فروعها

في البصر بمخائهم حيث قال ولم أرحكم ما اذا وطئها في غيرها أو ادخلت منه في غيرها
 ثم طلقها من غير ايلاج في قبلها وفي قصرها الشافعية ويجوزها في سواها لا بد أن يحكم على
 أهل المذهب به في الثاني لأن ادخال المني يتصلح الى تصرف براءة الرسم ~~مكتوم~~ من
 يجوز الالاج اه يعنى وأما في الاول فلا لأن الوطء في البصر ان كان في الخلق فالعدة
 تصيب بالخلق وان كان في غير خلقه فلا حاجة الى تعزف البراءة لانه مع الماء في غير محل
 الحشر فلا يكون مغسلة العلو (قوله وفي النهر الخ) حيث قال أقول ينبغي أن
 يقال ان طهر جلها ~~مكتوم~~ كان عدتها وضع الحمل والا فلا عدة عليها اه واعترض بعض
 الافاضل بأن الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو العدة التي فرت منها وان جوزت
 تزويجها بعد ادخال المني احتجبت الى نقل اه أقول سند ذكر في الاستبلاء عن العرم
 المصط مائه اذا عالج الرجل بانه في يدون القريح فأنزل فأخذت الجارية ماءه في شئ
 فاستدخنته فرجها في حدثان ذلك فغلقت الجارية وولدت قالوا ولده الجارية أم ولده
 اه فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البصر اه قلت ويؤيده أيضا ثباتهم العدة بخلوة
 الجبري وما ذاك الا توهم العلو منه بصقه (قوله ومعنى سبعة أشهر) لحل الاولى
 تسعة تقديم التام على السنين ليكون اشارة الى ما رتقنا من الامام مالك من أن عدة
 الطهر تنقضي عدتها تسعة أشهر فالحق أنه لم يصح ما لم تحض وان معنى تسعة أشهر تأمل
 (قوله لم يصح الخ) هذا ظاهر اذا صدقها الزوج في أنها لم تحض والا فالقول لما قلناه
 عن البدائع صدق قوله قالت مضت عتق ومثله ما قلناه من الرجعة عن الزانية من أن
 المطلقة لو قالت للثاني تزوجني في العدة ان كان بين الطلاق والنكاح أقل من
 من شهرين صدقت عنده وفد النكاح وان أكثر لا وضع النكاح لان الاقدام على
 النكاح اقرار بمضي العدة (قوله لان من لا تحيض لا تحبل) أي فلا حبلتين
 انهم امن أهل الحنفى فلا تنقضي عدتها الا ثلاث حيض (قوله فلو مضى ما عاومها عند
 الناس) أي بان كان أكثر وقت الطلاق به وأشهره دينهم ومضى مدة يمكن فيها انقضاء
 العدة تنقضي وان كان مقيما معها لان أفاضلهم معها بعد اشهر الطلاق لا تمنع مضيا
 في الصحيح كالقمة عن جواهر الفتاوى لكن اذا وطئها على الجرم بلا شهة كان زنا
 فلا تحب عدة أخرى ولو كان الوطء بشبهة وجب لكل وطء عدة أخرى وقد اختلفت في
 قبلها فلا يحل تزويجها به قبل انقضاء العدة من الوطء الاخير ولو طلقها ثلاثا بعد انقضاء
 عدة الطلاق الاول لم تقع وان كانت في عدة الوطء كالقمة عن الزانية وبه ظهر جواب
 حادثة القنوي في رجل أن زوجه بقتل الحرام فاستفتى شافعيًا فافاءه بأنه رجعي
 وأقام معها مدة ثم أباها كذلك فراجعها الشافعي أيضا ومضى مدة طويلة أيضا ثم أباها
 أيضا كذلك فافاءه شافعي بكفارة من ثم طلقها الا أن ثلاثا كان مقررات ثلاث الاولى
 واشهرت بين الناس وكان كل واحد بعد انقضاء عدة التي قبله ومقتضى ما مر أنه لا يقع

هل تعتد في البصر بمخائهم لا حياجهما
 لتعزف براءة الرحم وفي النهر بمخائهما
 ان طهر جلها ثم والاولى القنية
 ولدت ثم طلقها فوضي سبعة أشهر
 فتكثرت آخر لم يصح اذ لم تحض
 فيما ثلاث حيض وان لم تكن
 حاضت قبل الولادة لان من
 لا تحيض لا تحبل وفيها طلقها ثلاثا
 ويحول كتب طلقها واحدة
 ومضى عدتها فلو مضى ما عاومها
 عند الناس لم يقع الثلاث والايق
 ولو حكم عليه بوقوع الثلاث
 بالبين بعد انكاحه

عليه سوى طلقة واحدة وهي الاولى حيث كانت مشهورة وهو مقررهما وضعت عدتها
فلا تعلق الثانية ولا ما بعدها وان وطئها في تلك العدة لانه وطئها ~~كما علمته~~ والله
سبحانه أعلم (قوله لم يقبل) أي لان العدة من هذه الطلقة لا تنقض ما لم يكن الطلاق
مشتهرا كما علمته ولو كان مشتهرا قبله قبل الحكم عليه بالثلاث لانه مانع من صحة
الحكم بها بعد دونه من ذلك الى انكار الثلاث دليل على كذبه فلا يقبل منه فلا ينافي قولهم
ان الدفع بعد الحكم صحيح هذا ما ظهر لي (قوله على يد نفقة) هذا غير قديم كما
في الولوجية وفي جامع الفصولين أخبرنا واحد جوت زوجها أو برذنه أو بطلقةها
حل لها التزوج ولو سمع من هذا الرجل آخره أن يشهد لانه من باب الدين فثبت بغير
الواحد بخلاف النكاح والنسب أخبرنا هارسل أو غير هارسل فأنها يكتب من زوجها
بطلاق ولا تدري أنه كاذب أو لا إلا أن أكبرها إياه حتى فلا بأس بالتزوج اه وتقدم
قبيل الايام ما يفيد أن هذا في الديانة ثم رأيت بخط الساماني عن جامع اقتاوى شهد
اثنتان ان الغائب طلق زوجته لا تقبل في حق الحكم بطلاق الغائب وقيل في حق
سكوت الحاكم في أنها تعد وتزوج بآخر اه واحده أنه يسوغ للحاكم التمكن
لانه أمر ديني لا اثبات الطلاق لانه حكم على غائب فلا يصح وبظهر أن ابتداء العدة من
وقت وقوع الطلاق لا من وقت الاخبار لانه غير مقيد بها فلا تهمه وقوله فلا بأس
أن الاولى عنده وفي الخبر أخبرنا رجل بعوته وأخبرها أنه قد شهد له عاب من ماله وأخبرته
وهو عدل وسعها أن تعد وتزوج مالم يورخا تاريخ الحياة متأخرا ولو تزوجت وأخبرها
بجاعة بأنه حي ان صدقت الاول صغ النكاح (قوله لا بأس أن يتكسها)
في النجاسة قالت أو تزوجي بعد النكاح وسعها أن تعد على خبرها وتزوجها وان أخبرت
بالحرمة بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو نحو ذلك فان كانت ثقة أو لم تكن
ووقع في قلبه صدقها فلا بأس بأن يتزوجها أو لو قالت كان نكاحي فاسدا أو كان زواجي
على غير الاسلام لأنها أخبرت بأمر مستكر اه إلا أن الاصل صحة النكاح ساماني
(قوله لو شك) أي التي أناه أخبر موت زوجها (قوله ونفسه عن الخط صواب عن
الفتح وعبارته هكذا وفي فتح القدير إذا قال الزوج أخبرني بأن عدتها قد انقضت فان
كانت في سنة لا تنقض في مثلها لا يقبل قوله ولا قولها إلا أن بين ما هو محتمل من ادعاء
سقط مستين المطلق لغيره بقولها ولو كان في مدة فتمتله فكذبته لم يقطع نفقتها وله
أن يتزوج بأختها لانه أمر ديني يقبل قوله فيه اه فالجواب أنه يعمل بخبره ما يقدر
الامكان بخبره فيما هو حقه وسحق الشرع وبخبرها في حقها من وجوب النفقة والسكنى
اه والمسئلة مفروضة في الاختلاف مع زوجها الذي طلقها (قوله ثبت نفسه) أي لا
حقها في النسب أصلي حتى الولد لأنها تعبر بولاد الأب له فلم يقبل قوله ولا ينفذ نكاح أختها
لانه صار مكذبا في خبره شرعا بخلاف القضاء بالنفقة لانه يصور استحقاق النفقة لغير

مطل
في المتعاليق زوجها

قوله برهن أنه طلقها قبل ذلك بقية
طلقة لم يقبل بغير وفيه عن
الموهرة أخبرنا ثقة ان زوجها
الغائب طلقها ثلاثا وأنها
منه كتاب على يد نفقة بالطلاق
ان أكبرها إياه حتى فلا بأس
أن تعد وتزوج وكذا لو قالت
أمر أن لا رجل يطلق نكاحي وانقضت
عدتي لا بأس أن يتكسها وفيه
عن كافي الحاكم لو شك في وقت
موته تعدت من وقت تستيق به
احتياطاً وفيه من الخط كذا في
في مدة قصصه لم تسقط نفقتها وله
نكاح أختها على خبره بما يقدر
الامكان فلو قالت لا تكمن من نصف
حول ثبت نفسه ولم يفسد نكاح
أختها في الأصح فتدونه لو مات دون
العدة

العدة فكانه وجبت في حقها بسبب العدة وفي حقها بسبب آخر فان تزوج آخرها مات
فالمرات للالاخت وقبل ان قال هذا في العدة فالمرات للاخت والا فله عدة فاذا قضى به
المعدة قبل فسد نكاح الاخت والاصح لا تصحواستحقاق المرأتين في الزوجة فتزول
منزلة استحقاق النفقة بصر من المحيط لمخصا وحاصل مسئلتان احدهما لو ولدت التي اتم
بانتفاضة عدتها ومثت نسب الولد فسد نكاح اختها لانه صار كذا شرعا فاما بما لو اتم
بذلك ثم تزوج اختها ماتت له الاخت دون المعدة وقبل هذا لو اتم في حصته فلو في مرضه
صار فان اقرته المعدة واذا ورثته فالاصح انه لا يفسد نكاح اختها اذا لا يترتب من ارثها
كونه بطريق الزوجة حتى يفسد نكاح الاخت وتصوره بطريق آخر وبه علم ان في كلام
الشافعي اختصارا محملا ومواب التعبير ان يقول ولو ماتت له الاخت وقبل المعدة ان
قال ذلك في مرضه ولم يفسد نكاح اخنها في الاصح ولو ولدت لا كثر من نصف حول ثبت
نسبه وفسد نكاح اختها وانه سبحانه أعلم

• (فصل في الحداد) •

لما ذكر نفس وجوب العدة وكيفية وجوبها اخذ في كرماء وجب فيها على المعتدات قاه في
المرتبة الثانية من اهل وجوبها فتح (قوله جامن باب اعدو متوفرا) أي انه جاء من
المزيد من الجهد الذي كسر أو كسرت قال في المصباح أحقت المرأة احدا من اهل محبة
ومحبة اذا تركت الزينة لموتت فسد نكاحها بالفساد في محبة غيرها ما أنكر
الاصحى الثلاث فاقصر على الرباعي اه ولما تقدمه الشارح (قوله وروى بالجم) أي
من جددت الشيء قطعت فكمما قطعت عن الزينة وما كانت عليه نهر (قوله تركت
الزينة للعدة) أي مطلقا ولو من وجب أو كانت كافرة أو مفعلة فيكون أعظم من الشرع ط
(قوله ونحوها) كالطبيب والذهن والكيل ط (قوله تحذ) أي وجوبا كما في البحر (قوله
بضم الحاء) يعني وفتح التام من باب مذهب ح (قوله وكسرها) يعني وفتح التام فيكون
من باب فراء وضعه فيكون من باب اعتداه ح (قوله مكافة) أي بالغة عاقلة وباني عجزه
وعجزه باني القيود (قوله مسلمة) شمل من أسلمت في السنة فتعد فيما بقي منها جوهره
(قوله ولو أمة) لانها مكافة بحقوق الشرع ما لم يفت به حتى الصيد بجر والحاصل ان
الحداد لا يموت حتى الموت لانها أمة عليه ملامت في العدة بخلاف اعتداه في بيت
الزوج كما ياتي (قوله منكوسة) بالرفع نعمت لكافة ح (قوله ودخل بها) هذا التقيد
بصحيح بالنسبة للمعدة البت اما معتدة الموت فيجب عليها العدة ولو كانت غير مدخولة فيجب
فيها الحداد فكان الصواب اسقاط هذا التقيد فان لفظا معناه يبقى عنه اه ح (قوله
اذا كانت معتدة بت) من البت وهو القطع أي المبتوت طلاقها وهي المطلقة ثلاثا أو
واحدة بآنية والفرقة بغير الجلب والعنة ونحوها نهر (قوله لانه حق الشرع) أي فلا
ملك العبد اسقاطه ولان هذه الاشياء دواعي الرغبة وهي ممنوعة عن النكاح فجبها

• (فصل في الحداد) •

جاء من باب اعدو متوفرا وروى
بالجم وهو لفظة كما في القاموس
ترك الزينة للعدة ونحوها ترك الزينة
ونحوها للعدة بآنية أو موت (تحذ)
بضم الحاء وكسرها كالمز (مكافة)
مسئلة ولو أمة منكوسة (بنيكاج
صحيح ودخل به ليل قوله (أذا
كانت منكوسة بت أو موت) بدان
أمرها المطلق أو المثل بتركه لانه
حق الشرع اظهر لنا التأسف
على فوات النكاح

للتصديرة الى الوقوع في المحترم هداية ط (قوله يترك الزينة) متعلق بقصد الباء
 الا كذا المتقدمة لان الترك مدعى والتصوير باليسبية او للملازمة لان قصد مدعى
 تناخفاً ولا ان الحدق الاصل المتع فلا مرد ان فيه ملازمة الشيء لنفسه (قوله يحلى)
 أى بجميع أنواعه من فضة وذهب وخواهر حجر قال القهستاني والزينة ما تزين به
 المرء من حلى أو وكل كالأى الكشف فقد استدل ما بعده ويؤيده ما فى فاضلنا المعتدة
 تحتجب من كل زينة نحو الخشب وليس الطيب اه وأجاب فى الثمر بأن ما بعده تفصيل
 لثالث الاجال قلت فيه أن هذا التفصيل غير موقوف بالمقصود فالظاهر أنه أراد بالزينة نوعاً
 منها وهو ما ذكره الشارح من الحلى والخمر لانه قوامها وغيره منى بالنسبة اليه فمقطعه
 عليها (قوله أو حر) أى بجميع أنواعه وألوانه ولوا سود بحر وقوله ولوا سود أشار به
 الى خلاف ما لا تحت قال يباح لها الحرير الاسود كما فى الفقه وبه علم أنه لا يصح استثناء
 الاسود كما وقع فى الدوا المتقى عن البهني فانه ليس مذهبنا فافهم (قوله يضيئ الانسان)
 فلما لا الانتشاط بالسنن المشط الواسعة ذكره فى المبسوط ويحت فيه فى الفقه لكن باقى عن
 الجفرة تقييداً بالمعذر (قوله والطيب) أى استعماله فى البدن وأثوب قهستاني
 وأعم منه قوله فى البصر والفقه فلا تحضر عمله ولا تحرقه (قوله والدهن) بالفقه والضم
 والاول مصدر والثانى اسم وقوله ولوا طيب يؤيد ارادة اسم العين لكن يحتمل أن يكون
 المعنى ولوا لاستعمال طيب فافهم (قوله كزيت خالص) أى من الطيب وكذا يدرج
 والسنن وغير ذلك لانه بدين الشعر فيكون زينة زى وبه ظهر أن المنوع استعماله على
 وجهه يكون فيمنه فلا تمنع من مسه يدلعصر أو يمسح أو كل كما فاده الرحي (قوله
 والكحل) بالفقه والضم كما مر فى الدهن والظاهر أن المراد به ما متصل به الزينة كالاسود
 وقحوه بخلاف الايض ما لم يكن مطيباً (قوله وليس المصفر والمزفر الخ) أى ليس
 اثوب المصبوغ بالصفر والزعفران والمراد بالثوب ما كان جليداً تقع به الزينة والا
 فلا بأس به لانه لا يقصده الاستعمال المودة والاحكام تبقى على المقاصد كما فى المحيط قهستاني
 (قوله ومصبوغ غفيرة أو وروس) المقرة الطين الاجر يفتحن والتسكين لفظة تقصيف
 والوروس نبت أصفر يزرع بالين ويصنع به قيل «وصنف من الكركم وقيل يشبهه صباح
 قال الزهلى ولا يحل لبس المشتق وهو المصبوغ بالمشق وهو المقرة رد فى النجاشية أن لبس
 العصب مكروه وهو ثوب موشى يعمل فى الين وقيل ضرب من برود الين ضيق أى من ثم
 يصنع اه وفى المغرب لانه يعصب غزله ثم يصنع ثم يحال فى المصباح المشتق وزان حل
 المقرة وقالوا بعمش بالتثقل والفتح والعصب بالعين والصاد المهمتين مثل فليس قلت
 ووقع فى كافى الحاشية ولا ثوب قصب بالقاف فى المصباح القصب ثياب من كان ناعمة
 واحداً قصبى على النسبة (قوله راجع لجميع) فان كان وجع بالعين فتكحل
 أو حكة فليس الحرير أو تشكى رأسها فتدخن ونشط بالاسنان الفلطة المتباعدة من

(يترك الزينة) يحلى أو حرير
 أو امتشاط يضيئ الانسان
 (والطيب) وان لم يكن لها كسب
 الانسية (والدهن) ولوا لا طيب
 كزيت خالص والكحل والخشاء
 وليس المصفر والمزفر
 ومصبوغ غفيرة أو وروس (الابعد)
 راجع لجميع اذا ضرورت
 تنبع المخلوقات

غير ارادة الزينة لان هذا تداولا زينة جوهره قال في القبح وفي الكافي الا اذا لم يكن لها
 فويدة المصوغ فانه لا يباس به لضرورة ستر العورة لكن لا تقصد الزينة وبقيت بقية
 بقدر ما تتحدث فو باعده اماميه والاستخلاف بينه وبين ما لها ان كان لها اه قلت
 وقيد بعض الشافعية الاكتمال للحدوث يكونه ليلام تنزع عنها او كما ورد في الحديث وأخرج
 الحديث في القبح أيضا ولم أر من قيد بذلك من علمائنا وكأني ما علم من فاعلة أن الضرورة
 تقتدر بقدرها لكن ان كفاها الميل أو التماسا قصرت على الميل ولا تعكس لأن الميل
 أغنى زينة الكمال وهو يحمل الحديث وألفه سبحانه أعلم (قوله ولا يباس بأسود) في القبح
 ويباح لها البس الاسود عند الأئمة الاربعة وبجعله الظاهرية كالاحمر والاخضر اه وعلل
 الزيلعي جواز بانه لا يقصده الزينة قلت والمراد الاسود من غير الحمر بخلاف ما لثبت كما
 مر (قوله وأزرق) ذكره في الترمذي وهو ظاهر الا اذا كان برأيا خاصا في اللون كالتص
 عليه الشافعية لأن الغالب فيه حيث قصد الزينة (قوله وبصفر خلق الخ) في البصر
 ويستثنى من المصفر والمزعر الخلق الذي لا رائحة له فانه جائز كافي الهداية اه فافهم
 قال الرجعي والمراد بجلال الرائحة له ما لم يحصل به الزينة لانها المانع لا الرائحة بخلاف الحرم
 ألا يرى منع المغرة ولا رائحة لها اه قلت وأعم منه قول الزيلعي وذكر الحلواني أن المراد
 بالباب المذكور الحديث منها أمالو كان خلقا لا تتق فيه الزينة فلا يباس به اه ومثله ما مر
 عن الفهستاني وفي القلموس خلق الثوب كصمركوم وسمع خلقة وخلقا سمح كعنب
 (تتبع) مقتضى اقتصارهم على منعها عما مر أن الاحداد خاص بالبدن فلا تنفع من
 تحميم فراش أو ثياب أو حواشي على حر كالتص عليه الشافعية ونقل في المعراج ان
 عند الأئمة الثلاثة لها أن تدخل الحمام وتغسل راسها بالطين والسدر اه ولينذكر حكمه
 عندنا قال في البصر واقصا المصنف على ترك ما ذكره في جواز دخول الحمام لها (قوله
 لاحداد) أي واجب كما في الزيلعي (قوله على سبعة الخ) شروع في محترقات الضود المارة
 ويزاد ثمانية وهي المطلقة قبل الدخول محترقوه اذا كانت معتدة (قوله كافر وصغيرة
 ومجنونة) لكن لو أسلمت الكافرة في العتقة من احداد فبما بقي منها كما مر عن الجوهر
 وكذا ينبغي أن يقال في الصغيرة والمجنونة اذا بلغت وأفاقت كما في البصر واعتبرت العدة
 عليهم دون الاحداد لانه حق الله تعالى كما مر ولا يقبض من خطاب التكليف لأن البس
 والطيب فعل حسي محكوم بحرمة منته بخلاف العدة فانها من ربط المسببات بالاسباب على
 معنى أنه عند الشيعة ثبت شرعاً عدم صحة تكاثر في مدة معينة فهو حكم بعدم فلا
 يتوقف على خطاب التكليف كما وضعه في القبح فافهم (قوله ومعتدة حق) هي أم الولد
 التي أمتهها مولاها ومثلها التي مات عنها مولاها فانها اعتقت بمجنونة ولما كان في دخولها
 خفا صرح بها الشارع وسكت عن الاولى لظهورها فافهم (قوله أو وطئ شبهة) محترق
 قوله منكدة وحقة فكان المناسب ذكره مع معتدة العتق ح (قوله أو طلاق رجعي) كان

ولا يباس بأسود وأزرق وبصفر
 خلق لا رائحة له (الام) احداد على
 سبعة كافر وصغيرة ومجنونة
 (و) معتدة حق (كونه عن أم ولده
 (و) معتدة (نكاح فاسد) أو وطئ
 شبهة أو طلاق رجعي

المحاسب أن يزعمه المطلقة قبل الدخول فانهما خرجتا بقوله معتدة بت أفاده ح (قوله)
 ويأخذ الحداد الخ) أي الحديث الصحيح لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تصدق
 فوق ثلاث إلا على زوجها فانها تأخذ أربعة أشهر وعشر اقل على - له في الثلاث دون
 ما فوقها وعليه حل الطلاق محمد في النودار عدم الحل كما أفاده في الفتح وفي الصرعن
 التنازلية أنه يستحب لها تركه أي تركه أصلا (قوله ولا زوج - منها الخ) عبارة الفتح
 ونفي أنها لو أرادت أن تصدق على قرابة ثلاثة أيام ولو أزوج له أن يتنعم إلا أن ينقضه
 حتى كان له أن يضر بها على تركها إذا امتنع وهو يريد بها وهذا الأحاد ادماج لها
 لا واجب وبه يفرضه اه وأقره في الصرعن في النودار في النهر ومقتضى الحديث أنه ليس له
 ذلك والمذكور في كتب الشافعية أن له ذلك وقواعدنا لا تأبأ، وحديثه في فصل الحل في
 الحديث على عدم منعه اه أي بأن يقال إن الحل المفهوم من الحديث محمول على ما إذا لم
 يمنعها زوجها لأن كل ثبت لنفي يقيد بعدم المنع منه والأقوال لا يحل كما هنا ولا كان بحث
 الفتح داخل تحت قوله له ضربه على تركها لأنه كان بصحافه موافقا للمنقول وأقره عليه
 من بعده فلما جزم به الشارع وليس البحث لصاحب الترمذي فقط فافهم (قوله ونفي حل
 الزيادة الخ) فيه نظر فإن صريح الحديث المذكور في الحل فوق ثلاث وإذا قيد الحل
 في الثلاث الثابت في الحديث بما إذا زنى بالزمن منه أن يكون رضاه مبيحا ما ثبت عدم
 حله وهو الأحاد فوق الثلاث كما لا يخفى وقال الرضحي الحديث مطلق وقد جعله أمتهات
 المؤمن على الإطلاق فدمت أم حبيبة بالطيب بعد موت أبيها ثلاثا وكذلك زيد بعد
 موت أختها وقالت كل منهما ما إلى الطيبين حاجة غير التي سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول لا يحل لامرأة أن تلج كعب وقد أطلق محمد عدم حل الأحاد لمن مات أبوها أو
 ابنها وقال النعماني في الزوج خاصة اه (قوله وفي التنازلية الخ) عبارة ما سئل أبو الفضل
 عن المرأة يموت زوجها أو أبوها أو غيرها من الأقارب فتصنع قوما أسود قلبه شهرين
 أو ثلاثة أو أربعة تأسف على الميت القصد في ذلك فقال لا وسئل عنها على بن أحمد فقال
 لا تعذر وهي آئنة إلا الزوجة في حق زوجها فانها تعذر إلى ثلاثة أيام اه (قوله وظاهره
 منعه من السواد الخ) أي يستحب له الطلاق ما سئل أسود قلبه شهرين
 ما هنا على صبغه لاجل التأسف وليس له ولمرء على ما كان مصوغا أسود قبل موت الزوج
 لتوافق عباراتهم لكن نافية باحتة في الثلاث تأمل (قوله وفي النهر) هو بحث سبقه
 إليه في العمارة أخذ من عبارة الجوهرة كما قد مناه في الكافي (قوله ونكاح فاسد) فصرم
 خطبته لأن الظاهر أنها جسد رضى به بالنكاح القاسد ترضى به بالنكاح الصحيح (قوله)
 وأما الخالية) أي عن نكاح وعدة (قوله إذا لم يخطبها غيره وترضى به الخ) نقله في الصرعن
 الشافعية وقال ولم أره لا محابا وأصل الحديث الصحيح لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه
 وقيدوه بأن لا يأتدنه اه أي بأن لا يأتدن الخاطب الأول وهو منقول عندنا فده قال

ويباح الحداد على قرابة ثلاثة
 أيام فقط والزوج منها ثلاث
 الزينة فغنى ونفي حل الزيادة
 على الثلاثة إذا زنى الزوج أو لم
 تكن من زوجته وفي التنازلية
 ولا تعذر في البس السواد هي آئنة
 إلا الزوجة في حق زوجها تعذر
 إلى ثلاثة أيام قال في الصرعن وظاهره
 منعه من السواد تأسف على موت
 زوجها فوق الثلاثة وفي النهر
 بلغت في العدة لزوم الحداد فيها
 بقدر (والعدة) أي معتدة كانت
 عيني فتم معتدة نصق ونكاح
 فاسد وأما الخالية فخطب إذا لم
 يخطبها غيره وترضى به

الرملي وفي الذخيرة كانهم صلى الله عليه وسلم عن الاستيماع على سوم الفريسي عن الخطبة
على خطبة الغفر والمراد من ذلك أن يرتكن قلب المرأة إلى خاطبها الأول كذا في التاريخية
في باب الكراهية فاقهم اه (قوله فلو سكنت فتقولان) أي للشافعية قال الخبير الرمي
وقوله لا ينسب إلى ساكت قول يقتضي ترجيح الجوازه اه قلت هذا ظاهر إذا لم يعلم تكون
قائما إلى الأول بقرائن الاحوال والا فيكون بمنزلة التصريح بالرضا (قوله بالكسر ونضم)
لكن الضم مختص بالموعظة والكسر بطلب المرأة فاستأنى ثم الضم في المعنى الثاني
غريب كافي النهر (قوله وصح التعريض) خلاف التصريح قال القهستاني والتعريض
أن التعريض هو أن يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازا أو كناية ومن السابق معناه
معرضه فالمراد به والمعرض به كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض
به كقول السائل - مثلك لاسلم عليك فيمصدق اللفظ السلام ومن السابق طلب شيء
(قوله كأي رد التزويج) وأخرج البيهقي عن سعيد بن جبير أن ثوروا قالوا لا تعرفوا قال
يقول اني فيك لا راغب وانى لا رجوان فيجمع وليس في هذا تصريح بالتزويج والنكاح
ونحو ما لم يجلد - أو صلح ففتح وفيه رد على ما في البدائع من أنه لا يقول أرجوان فيجمع
وانك بجلد لا يجلد لاحداث بشافه اجنبية اه ووجه الرد أن هذا تفسير مأثور وأقره
مشايخ المذهب كما صاحب الهداية وغيره ووجهه أنه من التعريض المأذون فيه لارادة
التزويج ومنعه هو المنوع فانه لو خاطب اجنبية بصريح التزويج والنكاح على وجه
الخطبة يجوز حيث لا مانع منه فالتعريض أولى ثم منع خطبها بما ذكر إذا لم يكن في معرض
الخطبة وليس الكلام فيه فاقهم (قوله لا المطلقة اجماعا الخ) نقله في البحر والنهر من
المراجع وشمل مطلقة البائن وبه صرح الزيلعي وفي الفتاوى أن التعريض لا يجوز في المطلقة
بالاجماع فانه لا يجوز له الخروج من منزلها أملا فلا يتمكن من التعريض على وجه لا يفتق
على الناس ولا فضائه إلى عداوة المطلق اه وناقل نقل الاجماع ما في الاختيار حيث قال
مانعه وهذا كله في المبسوطة والتوفى عن تزويجها أما المطلقة الرجعية فلا يجوز لها التعريض
ولا التزويج لأن نكاح الأول قائم اه (قوله ومثله) أي مفاد التعليل حيث قيد به عداوة
المطلق والضمير في جوازه التعريض به بقرينة الخطبة والتعريض ط أي على قدمه
الشارح أنه لا يجوز خطبة معتدة عتق ونكاح فاسد (قوله لكن في القهستاني الخ)
عبارة هكذا ولم يوجده نص في معتدة عتق ومعتدة وط بالشبهة وفرقة ونكاح فاسد وينبغي
أن يعرض للأولين بخلاف الآخرين ففي الظهيرية لا يجوز خروجها من البيت بخلاف
الأولين وفي المضمرات أن بناء التعريض على الخروج اه وحاصله أن الأولين أي معتدة
العتق ومعتدة وط الشبهة يجوز أن يعرض لها بلوازخر وجهها من بيت العتدة بخلاف
معتدة الفرقة أي الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد فلا يجوز التعريض لهما لعدم جواز
خروجهما فان جواز التعريض مبني على جوازه الخروج إذا لم يتمكن من التعريض لمن

فلو سكنت فتقولان (نصير)
خطبتها) بالكسر ونضم (وصح)
التعريض) كأي رد التزويج (لو)
معتدة الوفاة) لا المطلقة اجماعا
لافضائه إلى عداوة المطلق ومثله
جوازه لعتدة عتق ونكاح فاسد
ووطه شبهة نهر لكن في
القهستاني عن المضمرات أن بناء
التعريض على الخروج

لا تخرج لكن نص في كافي الحاكم على جواز خروج معتدة العتق والنكاح الفاسدين
 بشكل ذلك في معتدة العتق فالتكلمت بمحرمات تعطيل حرمة التعريض بافضائه الى عداوة
 المطلق ومعتدة العتق فيها ذلك فان سبها الذي اعتقها وهي أم ولده اذا كان مراده
 تزويجهما من نفسه بعد ادى من فازعه في ذلك أكثر الا أن يريد معتدة العتق التي مات عنها
 سبها فلا يشكل لكونها معتدة وفادة هذا وقد سقطت معتدة العتق من نسخة القهستاني
 التي وقعت للمصنفى لحمل كلامه على غير المرافقينهم (قوله بأي فرقة كانت الخ) أي
 ولو محصية كتبيلها ابن زوجها بغير من البدائع قال في التهرقيد معتدة العتق لا لا
 معتدة الوفاة لا تمنع من الخروج كالمعتدة عن عتق ونكاح فاسد ووطء بشبهة الا اذا منعها
 لتصين ماله كذا في البدائع وفي الظهيرية خلافه حيث قال سائر وجوه الفرق التي
 توجب العتق من النكاح الصحيح والفاسد سواء يعنى في حق حرمة الخروج من بيتها وحكى
 فتوى الاوزجندى انها لا تعتد في بيت الزوج اه والضمير في انها التي ذكرها فاسدا
 لانه لا ملية عليها بغير رأى لان النكاح الفاسد لا يبعد المتع من الخروج قبل التفريق
 فكذا بعده ويذكر الشارح آثر الفصل حكاية اختلاف مع اقادة التوفيق المستقدمين
 كلام البدائع ويأتى قوله (قوله في الاصح) لانها هي التي اختارت ابطال سبها فلا
 يطلب حق عليها كافي الزيلعي ومقابله ما قبل ان يخرج منها لانها قد تحتاج كالتوفيق
 عنها قال في الفتح والحق ان على المتيقن ان يتطرق لخصوص الوقائع فان علم في واقعة بهز
 هذه المختلعة عن المعبشة ان لم يخرج أفتاها بالحق وان علم قد رتبها افتاها بالحرمة اه
 وأقره في التهرقيد والشر نبالة (قوله أوعلى السكنى) قال الزيلعي فكان كما لو اختلعت على
 ان لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها أن تكسرى بيت الزوج ولا يصلح
 لها أن تخرج منه اه ومثله في الفتح أي لان سكاها في بيته واجبة عليها شرعا فلا تملك
 اسقاطها بل تسقط مؤنتها وظاهره أنه لا يلزم التصريح بمؤنة السكنى بل بمجرد الخلع على
 السكنى سقط مؤنتها كما تبين عليه في باب الخلع تأمل (قوله ولو حرة) أما غيرها فانها
 ان خروج في عدة الطلاق والوفاة اذ لا يلزمها المقام في منزل زوجها في حال النكاح فكذا
 بعده ولا أن الخلدية حق المولى فلا يجوز ابطالها الا اذا تبرأ دامته لا حينئذ لا تخرج وله
 الرجوع ولو تبرأها في النكاح ثم طلق فلزوج منعها من الخروج حتى يطلبها المولى
 كافي البصر (قوله أومقبوأة) أي أسكنها المولى في بيت زوجها ولم يطلبها كما علمت
 (قوله ولو من فاسد) أي ولو كانت العتق من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأي
 فرقة كانت كما يشاهد (قوله مكلفة) أخرج الصغرى والمجنونة والكافرة فني البصر عن
 البدائع أما الاوليان فلا يتعلق بهما شيء من أحكام التكليف وأما الثانية فلا نهى بغير
 مخاطبة بحق الشرع ولكن للزوج منع المجنونة والثانية صيانة لهاته وكذا اذا أسلم
 زوج الجوسية وأبى الاسلام اه وفيه عن المراجع وشرح النقاية المراهقة كالباقية

(ولا تخرج معتدة زوجي وياثر)
 بأي فرقة كانت على مافي الظهيرية
 ولو محصية على نفسه عتقها في
 الاصح اختياراً وعلى السكنى
 فيلزمها أن تكسرى بيت الزوج
 معراج (وحرة) أو أمه مبرأ وتولد
 من فاسد (مكلفة)

مطلب
 الحق ان على المتيقن ان يتطرق
 لخصوص الوقائع

في المنع من الخروج وكالكفاية في عدم وجوب الاحداد اه اى لاحتمال علوقها منه
 قبل الطلاق فلهن معها تخصيصا لما نه (قوله من بيتا) متعلق بقوة ولا تخرج والمراد به
 ما يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة والموت هداية سواء كان معلقا بالزوج أو غيره
 حتى لو كان قائما وهي في دار بأجرة قادرة على دفعه فليس لها أن تخرج بل تدفع وترجع
 ان كان باذن الحام كما يجوز بل (قوله أصلا) تعميم لقوله لا تخرج وينه بقوة لا لئلا
 ولا نهها (قوله فيه امتنازل لغيره) اى غير الزوج بخلاف ما اذا كانت له فان لها أن تخرج
 اليها وتبيت في اى منزل شامت لانها بائنا صاف اليها بالسكنى ز يلحق (قوله ولو باذنه) تعميم
 أيضا لقوله ولا تخرج حتى ان المطلقة رجعا وان كانت منكوبة حكما لا تخرج من بيت
 العدة ولو باذنه لان الحرة بعد العدة حتى الله تعالى فلا يمكن ابطاله بخلاف ما قبلها
 لانها حق الزوج فملاك ابطاله بصر (قوله بخلاف نضوامة) أراد اقامة التوبة ونضوها
 المدبرة وأم الولد والمكاتب والمراد ان لا يسكن ميوأة لان الخدمة حق المولى كما مر
 وعدم الخروج حتى الله تعالى فيقدم حتى العبد لاحتياجه (قوله في الجديدين) اى
 البيل والتهار فانهم ما يثبتون ادائهما (قوله لان نفقتا عليها) اى تسقط باختيارها
 بخلاف المتعة كما مر وهذا بيان للفرق بين معتقة الموت ومعتقة الطلاق قال في
 الهداية وأما المتوفى عنها زوجها فانه لا تنفقه لها فتحتاج الى الخروج ثم اطلب
 المعاش وقد يمتد الى أن يهجم البيل ولا كذلك المطلقة لان النفقة دارة عليها من مال
 زوجها اه قال في القنع والحاصل أن عدل رجل خروجها بقيام شغل المعيشة
 فيقدر بقدره حتى انقضت حاجتها لا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها اه وبهذا
 اندفع قول البصران الظاهر من كلامهم جواز خروج المعتدة عن وفاتها ولو كان
 عندا تنفقة والاتقاوا لا تخرج المعتدة عن طلاق وموت الا لضرورة فان المطلقة تخرج
 للضرورة لئلا أوتها اه ووجه الدفع ان معتقة الموت لما كانت في العادة محتاجة الى
 الخروج لاجل أن تكسب للنفقة فالوا أنها تخرج في التها وبعض البيل بخلاف المطلقة
 وأما الخروج للضرورة فلا فرق فيه بينهما كما هو عليه فيما يأتي فالمراد به هنا ضرورة
 ولهذا بعدما أطلق في كافي الحام كم منع خروج المطلقة قال والمتوفى عنها زوجها لا تخرج
 بالتهار حاجتها ولا يبيح في غيرته لها فهذا صريح في الفرق بينهما ثم عبارة المتون بوجه
 ظاهر هاما قال في البصر فلو قيدوا خروجها بالحاجة كما فعل في الكافي لكان أظهر (قوله
 وجوز في القنية الخ) قال في التهر ولا بد أن يقيد ذلك بأن تبيت في بيت زوجها (قوله اى
 معتدة طلاق وموت) قال في الجوهرة هذا اذا كان الطلاق رجعا قلوبا تناقلا بد من سيرة
 الا أن يكون فاسقا فانها تخرج اه فأذا كان مطلقة الرجعي لا تخرج ولا تنجب ستة ولو
 فاسقا لقيام الزوجية بينهما ولا نفاه انه اذا وطئها صار رجعا (قوله في بيت وجبت
 فيه) هو ما يضاف اليها بالسكنى قبل الفرقة ولو غير بيت الزوج كما مر أيضا ومثل يوت

من بيتها أصلا لا لئلا ولا نهها
 ولا لى من دار فيها منازل لغيره
 ولو باذنه لانه حتى الله تعالى
 بخلاف نضوامة لتقدم حق العبد
 ومعتقة وموت تخرج في الجديدين
 وتبيت أ كذا البيل (في منزلها)
 لان نفقتا عليها فتحتاج للخروج
 حتى لو كان عندها كما يها صارت
 كالمطلقة فلا يحل لها الخروج
 قنع وجوز في القنية خروجها
 لاصلاح ما لا بد لها منه كزراعة
 ولا و كسل لها (طلقت) أو مات
 وهي زائرة (فغير مسكنها عادت
 اليه فوراً) لو جوبه عليها
 (ونفذان) اى معتدة طلاق
 وموت (في بيت وجبت فيه)

الاحية كافي الشر ببلابة (قوله ولا يفرج ان بالنساء للفاعل والمناسبتين بفرج ان بالنساء
 الفوقية لانه متى الموت الغائب افاده ط (قوله الا ان تخرج) الاولى الايمان بضمير
 التثنية نفسه وفيما بعده ط وتعمل اخراج الزوج طلباً وصاحب المنزل لعدم قدرته على
 الكراء أو الواو اذا كان نصيبها من البيت لا يكفها بجر أى لا يكفها اذا اقصته لانه
 لا يعبر على سكاها معه اذا طلب القصة والمها يأه ولو كان نصيبها يزيد على كتابتها (قوله
 أو لا تجدد كراء البيت) أفاد أنها لو قدرت عليه لم يهمل مالها وترجع به المطلقة على الزوج
 ان كان باذن الحاكم كإمرة (قوله وقضوا ذلك) منه ما في الظاهرية لو خافت بالليل من أمر
 الميت والموت ولا أحد معها لها التحول لو انحرف شديداً ولا فلا (قوله فتخرج) أى
 معتدة الوفاة كإدال عليه ما بعده ط (قوله وفي الطلاق الخ) عطف على محذوف تقديره
 هذا في الوفاة ط وتعين المنزل الثاني للزوج في الطلاق ولها في الوفاة فتح وكذا اذا طلقها
 وهو غائب فالتعين لها معراج وفيه أيضاً عين استقالها الى أقرب الموضع مما انتهى عدم في
 الوفاة وإلى حيث شامت في الطلاق بجر فأفاد ان تعيين الأقرب مفوض اليها فاقدم وحكم
 ما انتقلت اليه حكم المسكن الاصل فلا تخرج منه بجر (قوله لم يجر) أقول النذر رأيت
 في نسخة المجتبى اشترت من الشراء ويؤيده انه في المجتبى قال اشترت من الاجاب وأولاده
 الكبراء اذ لا يجب عليها الاستئجار من أولاد زوجها لكن رأيت في كافي الحاكم مانعه
 واذا طلقها زوجها وليس لها الاية واحد فنبهني أن يجعل يشه وبينها جاباً وكذلك
 في الوفاة اذا كان له أولاد رجال من غيرها جعلوا بينهم وبينها سائر أقامت ولا انتقلت ٥١
 وأنت خبر بان هذا نص ظاهر الرواية فوجب المصير اليه ولعل وجهه شبهة القصة حيث
 كانوا رجالاً معها في بيت واحد وان كانوا محارماً لها يكونهم أولاد زوجها كما قالوا بكرة
 انخلوة بالمصاهرة الشابة وفي الصرع المعراج وكذلك حكم السيرة اذا مات زوجها وله
 أولاد كإمره اجاب اه فسماهم اجاب لما قلنا وهذا مؤيد لنسخة الشارح ولا ينافيه أن
 فرض المسئلة في المجتبى ان نصيبها لا يكفها فاذا كان لا يكفها فكيف تؤمر بالملك فيه
 مع الاستتار لان المراد أنه لا يكفها بان تحتل فيه وحدها واذا فرض المسئلة في الكافي
 كما مر في البيت الواحد ثم ان قول الكافي والانتقلت يدل على أنه لا يلزمها الشراء ومثله
 ما في النور عن الثانية وغيرها لو كان في الورقة من ليس محرماً لها وحدها لا تكفيها
 فلها ان تخرج وان لم يخرجوها اه فهذا أيضاً مؤيد لنسخة الشارح وهذا التقرير
 سقط بحال التحسين كلهم على الشارح فاقهم (قوله ولا بد من سيرة بينهما في البائن)
 وفي الموت تستر عن سائر الورقة عن ليس بمحرماً لها هندية وظاهره ان لا سيرة في الرجعي
 وقول المصنف الا في وعطلة الرجعي كالباين ضد طلب السيرة فيه أيضاً ويؤيده
 ما تقدم في باب الرجعة أنه لا يدخل على مطلقة الآن يؤذنها ثم الظاهر نذب السيرة فيه
 لكونها ليست بأجنبية ويمر ط قلت وقد تمنعنا من الجوهرة ما يقيد عدم لزوم السيرة

ولا يفرج ان منه (الا ان تخرج أو
 يهدم المنزل أو تخاف) انهدامه
 أو (تفهم مالها أو لا تجدد كراء
 البيت) وتخص ذلك من الضرورات
 فتخرج لأقرب موضع اليه وفي
 الطلاق الى حيث شاء الزوج ولو لم
 يسكنها نصيبها من الدار اشترت
 من الاجاب مجتبى وظاهره وجوب
 الشراء لو فادراً والكراء بمصر
 وأقرب أخوه والمصنف قلت لكن
 الذي رأيت به بسنخ المجتبى استر
 من الاستتار فليجوز (ولا بد من
 سيرة بينهما في البائن) ان لا يحتل
 بالاجنية

في الرجعي ولو الزوج فاسفا لقيام الزوجية وعلما لها بال دخول فلا يصبر مرابطا وهو
لا يريد هاتفا يستلزم وجوب السترة بعد الدخول فلم لا مانع من نكحها (قوله ومفاده أن
الحائل الخ) أي مفاد التعليق أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة ويمكن أن يقال في الاجتية
كذلك وإن لم تكن معتقده إلا أن يوجد نقل بخلافه بغير (قوله أو كان الزوج فاسفا)
لأنه انما اكتفى بالحائل لأن الزوج يعتقد الحرمة فلا يقدم على المحرم إلا أن يكون فاسفا
فنع (قوله ومفاده) أي مفاد التعليق بوجوب نكحها وجوب الحكم به أي بغير وجه
عنها وقولهم وخرجه أولى لعل المراد أنه أوجع كما يقال إذا تعارض محرم ومسيح فالحرم
أولى وأوجع فانه مراد الوجوب فنع (قوله وحسن) أي إذا كان فاسقا ولم يصح بحسن
أن يجعل الخ (قوله امرأة ثقة) لا يقال إلا المرأة على أمركم بالصلوة حتى لا يجبروا
للمرأة السفر مع نسائها وثبات وثقتهم بغيرها زاد الثقة لا تقول فصل الصلوة
في الدليل بقاء الاستصحاب من العشرة وامكان الاستغناء بخلاف المقاور زيلعي وأفاد أن
معنى قدرتها على الخلوة امكان الاستغناء (قوله ترزق من بيت المال) لأنها مشغولة
بفتح الزوج حق الله تعالى احتياطا لأمهات الزوج فكانت نفقتها في ماله تعالى ذخيرة من
الثقات (قوله وفي الجنب الخ) حيث قال ولا تفصل أن يصال بينهما إلى البيوتة بستر
الآن يكون فاسقا فبإلزام امرأة ثقة وإن تعدد قلن جـ هي وخرجه أولى أنه ملغيا
وفيه مخالفة لغيره فإن السترة لا بد منها كما عاين المصنف تعالى هداية وهو الظاهر لحرمة
الخلوة الأجنبية (قوله وسئل شيخ الإسلام) حيث أطلقوه بنصرف إلى بكر المشهور
بفخاها زاده وكان له أراد بنقل هذا تخصيص ما نقله عن الجنب عاذا كانت السكنى
معهما الحاجة كوجود أولاد يفتنى ضياعهم لو سكنوا معهما أو كونهما كبيرين
لا يجد هومن يعوله ولا هي من يشتري لها أو نحو ذلك والظاهر أن التشديد يكون بينهما
سنتين سنة ولو وجود الأولاد متى على كونه كان كذلك في حادثة السؤال كما أعاده ط
(قوله رجعت) سواء كانت في مصر أو غيره وهذا إذا كان المقصد مدعة بغير أي
فقيب الرجوع كالتأخير مسافرة في العدة بلا حرم بخلاف ما إذا لم يكن بينهما وبين المقصد
مدعة فأنها تخير على إحدى الروايتين لمدع السفر فافهم (قوله ولو بين مصرها
الخ) هذه عكس المسئلة الأولى (قوله مضت) أي إلى المقصد لأن في رجوعها انقضاء
سفر (قوله وإن كانت تلك الخ) هذه مسئلة ثالثة وفي حكمها عكسها وهو ما إذا لم يكن
مدعة سفر من الجانبين فمضت الرجوع أحد وهذا على ما في الكافي أما على ما في النهاية
وغيرها فتبين الرجوع كافي الرجوع إلى جـ أحدهما على الآخر ويظهر لي أرجحية الثاني
لأن فيه قطع السفر وهو أولى من انقضاءه إلا أن الزمن قطعها انقضاء سفر آخر كما في المسئلة
الثانية ثم رأيت صاحب الفتح قال أنه لا وجه له وأنه مقتضى إطلاق صاحب الهداية
الرجوع في المسئلة الأولى أي حيث لم يقيد بها بما عاينده في الجبر (قوله ولا يعتبر

ما في مينة وميسرة) أي من الامصار أو القرى لأنه ليس وطناً ولا مقصداً في اعتبار
 اضرارها (قوله في السورتين) أي صورة تعبير الرجوع وصورة التعبير (قوله
 لتعذر الخ) لانها حدث محاباً في مدة الفركان في العود صريح وهو حصول الواجب
 الاصل فكان أولى وانما يجب لعدم التوصل اليه الابدية سفر (قوله ولكن ان
 مرت) أي في الماضي أو العود بحر والانسب في التعبير أن يقول وان كانت في مصر
 فتعذر لكون مقابلاً لقوله وان كانت في معازلة ثم يقول وكذا ان مرت بما يصلح للاقامة
 فتأمل ط (قوله ومنه) أي بين ما مرت به مما يصلح للاقامة وبين مقصدها الذي كانت
 ذاهبة اليه واقل ما قلته هذه الزيادة لان فرض المسئلة المروء على ذلك في مجموعها
 الى مصرها ومنه وبين الجائز مد سفر ثم رجعت اليها (قوله أو كانت)
 أي حين الطلاق أو الموت (قوله فصل للاقامة) بأن تأمن فيها على نفسها ومالها وتجد
 ما يحتاجه (قوله وليس للزوج الخ) أي ليس له إذا طلقها في منزلها أن يسافر بها (قوله
 في محضة) بكسر الميم مركب النساء كالمودج خاموس (قوله مع زوجها) أي حالة
 كونها معه في المحضة أو الخطة فلو قدم الطرف على الجهر وكان أولى وبعبارة الصريح
 الظهير يطلقها بالبادية وهي معه في محضة أو خبطة والزوج يقتل من موضع الى آخر
 للكالل الماء الخ قلت والظاهر أن هذا اذا لم يكن انفردا في المحضة أو الخبطة عنه
 ولا عمل ما ترى بينهما قال الرعي فان كان فاسقاً يجب أن يحال بينهما بأمرأة ثقة قادرة على
 الحلاوة واقه اعلم (قوله ولعن رجعي) تقدم للكال في الرجعة عند السفر رجعة ط
 (قوله فيمسر) أي من أحكام الطلاق في السفر هكذا هم من كالهم (قوله بخلاف
 المباهة) فانه ترجع أو يقتل مع من شئت لا ارتفاع الشكاح بينهما فاصلاً جنيهاً زبلي
 (قوله طلب من القاضي الخ) علم هذا علم مرشداً (قوله فلها السكنى) لانها حق الشرع
 لا النفقة لأن الفرق كانت معصيتها ط (قوله مرت من البراءة بخلافه) أي مرت في باب
 العدة فيبيل قول المصنف قالت حضرت عتق الخ حيث قال هناك ولا تعتدي بيت الزوج
 بزازية اه فافهم لكن هذا موافق لما في المجتبى لا يخالف فكان المناسب أن يقول مرت من
 الظهيرة بخلافه أي مرت في هذا الفصل عند قول المصنف ولا يخرج معقد قدسي وبأن
 حيث قال الشارح بأي فرقة صككات على ما في الظهيرة وقد مناه عابرتها هناك ومنها
 حكاية ما في البرازية عن الاوزبندى (قوله لكن في البدائع الخ) كأنه أراد بهذا
 الاستدراك رفع التناقض بين النصين بجعل جواز الخروج على عدم منع الزوج وعدم
 الخروج على التمتع فتأمل اه ح قلت لكن ينبغي تقديمهما اذا لم يكن لهما زوج لأن حق
 زوجها مقدم ويؤيده ما في كفاي الحاكم وليس على أم الولد في حدتها من سيدها ولا على
 المعتنق من نكاح فاسد اتفاقاً من ذلك ولهما أن تفرجا ويتناقضا فيمنعنا ذلك ما لا ترى
 أن امرأه ترجل لو تزوجت ودخل بها الزوج ثم فترق بينهما ورثت الى زوجها الاول

كان لهما أن تتشوف إلى زوجها الأول وتقرينه وعليه عاقبة الآخر ثلاث حيف ١٥
والله سبحانه أعلم

(فصل في ثبوت النسب)

أى فى بيان ما ثبت النسب فيه وما لا يثبت قال فى التمهيد لما قرع من ذكر أنواع المستدات
ذكر ما يلزم من اعتداد ذوات الحمل وهو ثبوت النسب وهو مصدر ونسبه إلى أبيه (قوله
نسبه عائشة) هو ما أخرجه الدارقطني والبيهقي فى نسختهما أنها قالت ما زيدا المرأة
فى الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عموذ الحفل وفى لفظ لا يكون الحمل أكثر من سنتين
الحق وقوله فى القمع قال فى البصر ونال الحفل مثل لقله لأنه حال الدوران أسرع زوالا من
حائل الظلال (قوله أربع سنين) لما روى الدارقطني عن مالك بن أنس قال هذمه جارتنا
امرأة محمد بن جحان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة أبطن فى اثنتى عشرة
سنة كل بطن فى أربع سنين ولا يخفى أن قول عائشة رضى الله تعالى عنها عما لا يعرف
الاسماء هو ومقدم على ذلك لأنه بعد صحة نسبه إلى الشارع لا يتطرق إليه الخطأ بخلاف
الحكاية فإنها بعد صحة نسبها إلى مالك يحتمل خطأها وكونهما انقطع أربع سنين ثم
جاءت بولد فيصير أنها امتدت طهرها سنتين أو أكثر ثم حملت ولو وجدته حركة فى البطن
مثلا فلا يسقط طعنا فى الحمل وقامه فى القمع (قوله ولو بالاشهر لياسها) أى لظن لياسها
لأنه تبين بولادتها أنها لم تكن آيسة ط عن أبي السعد قلت وهذا نصيب للعتقة أى
لأقرق بين العتقة لبعض أو بالاشهر فى البائن والرجعى إذا لم تنقض بانقضائه الله قد وان
أقرق بانقضائها مفسرا بثلاثة أشهر فكذلك لأنه تبين أن عدتها لم تكن بالاشهر فلم يصح
أقرارها وإن أقررت به مطلقا فمدة فصل لثلاثة أقراء فان ولدت لأقل من ستة أشهر
مد أقررت ثبت النسب والا فلا لأنه لم يابل اليأس حل أقرارها على الانتضاء بالاقراء ساجلا
لكلامها على العتقة من الامكان ١٥ من البدائع ملخصا واختمه فى البصر اختصارا
خلا (قوله وقاسد النكاح فى ذلك كصحة) فيه نظر فإنه لا يلائم قوله لم إذا أنت به
لتمام السنتين أولا أكثر منهما كان رجعة لأن الوطء فى عتة النكاح الفاسد لا يوجب
الرجعة فتأمل ح وأجاب ما بان الإشارة فى قوله فى ذلك ثبوت النسب لا للرجعة
قال ثم إن محل ثبوت النسب فيه إذا أنت به لأقل من سنتين من وقت المفارقة لا لأكثر منهما
ويجوز الحكم فيها إذا أنت به لتمامها ١٥ وقدمنا فى باب المهر غام الكلام عليه (قوله
والمدقة تصدقه) أى تضمن المضى وهذا القيل يقصم المقن لا المنطوقه لأن عدم أقرارها
بعضى العدة فيما إذا ولده أكثر من سنتين لا يصح تفصيدها بحتمال المضى وعبارة القمع
وغيره ما لم تنقض العدة فان أقرت بانقضائها والمدقة تتضمنه بأن تكون سنتين وما على
قول الامام ونسبه وثلاثين على قوله لما ثم جاءت بولد لا يثبت نسبه الا اذا استتم به لأقل

(فصل فى ثبوت النسب)

(أكثر مدة الحمل ستان) نلبر عائشة

رضى الله عنها كما مر فى الرضاع

وعند الأئمة الثلاثة أربع سنين

(وأقلها ستة أشهر) اجاعا

(فثبت نسب) ولد (معتقة

الرجعى) ولو بالاشهر لياسها بدائع

وقاسد النكاح فى ذلك كصحة

قصة عائ (وان ولدت لا أكثر من

سنتين) ولو لعشرين سنة فأكبر

لاحتقال امتداد طهرها وطولها

فى العدة (ما لم تنقض العدة)

والمدقة تتضمنه

من ستة أشهر من وقت الاقرار فانه ثبت نسبه للثمن بتمام الحمل وقت الاقرار فظهر
 كذبها وكذا هذا في المطلقة البائنة والمتوفى عنها اذا ادعت انتقامها ثم جاءت بولد فتمام
 ستة أشهر لا يثبت نسبه ولاق ثبت اه (قوله في الاكثر منهما) أي من السنتين
 (قوله أو لهما) تصریح بغيرهما من قوله لاق الاقل لأن التقديس يمتنع نفسه من
 التقيد بالاكتر لسان أن حكم السنتين حكم الاكثر كما به عليه في الصبر (قوله العلقها
 في العدة) فيصير بالوطء امرأته فقولوه وكانت الولادة رجعة معناه أنها دليل الرجعة
 لأن الرجعة حقيقة بالوطء السابق لاجها (قوله للثمن) لأنه يحصل العلق قبل الطلاق
 ويحصل بعد الطلاق يصير امرأته بالثمن (قوله وان ثبت نسبه) لوجود العلق في النكاح
 أو في العتق جهره (قوله كما في ميتة) يشمل التبا والواحدة والثلاث والخمسة والائمة
 بشرط أن لا يلاصقها كما يأتي ويشمل ما اذا تزوجها في العدة ولا يجر ويسأل بيانه
 في الفروع وقيل ط عن الجوى عن البرجندى اشتراط كون الميتة مدخولا لاجها فلو
 غير مدخول لهما فقلت لستة أشهر أو أكثر من وقت القرعة لا يثبت وان لاق منها ثبت
 أي اذا كان من وقت العقد ستة أشهر فأكثره وفي الصبر واعلم أن شرطاً يثبت
 النسب فيما ذكر من ولد المطلقة الرجعة والبائنة تقيد بما سبق من الشهادة
 بالولادة واعترا ف من الزوج بالجل أو رجل ظاهر بجر (قوله لجواز وجوده) أي
 الحمل وقته أي وقت الطلاق (قوله ولم تقترحها) فلا أثر ثبت في كل رجب كما قلناه
 من الفتح (قوله كملت) أي اشتراط عدم الاقرار المذكور ومائل للمشرق الرجب
 (قوله ولو لهما) خصه بالذكر لأن في الولادة فلا كرا لا يثبت بالاولى اهـ (قوله
 لا يثبت النسب) لأنه لو ثبت لم يسبق العلق على الطلاق اذ لا يصلح الوطء بعده بخلاف
 المطلقة الرجعة فثبت يلزم كون الولد في بطن أمه أكثر من سنتين بصر (قوله لتصور
 العلق في حال الطلاق) أي غير ممكن قبل زوال القراش كما قرره فاضمان وهو حسن
 وحسنه فلا يلزم كون الولد في البطن أكثر من سنتين فأخذه في النهر وهو مأخوذ من الفتح
 (قوله وزعم في الجوهرية أنه الصواب) حيث جزم بأن قول القدوري لا يثبت سهو
 لأن المذكور في غيره من الكتب بانه ثبت قال في النهر والحق حله على اختلاف الرواين
 لتوارد الحق على عدم ثبوته كما قال القدوري اذ قد جرى عليه في الكفر والواق وهكذا
 عندنا الرتبة وصاحب الجمع وهم بالرواية أدري (قوله لأنه التزمه) أي وله وجه بأن
 وطئه يشبه في العتق هداية وغيرها (قوله وهي شبهة عقد أيضاً) أي كما أنها شبهة
 فعل وأشار به الى الجواب عن اعتراض الزيلعي بأن الميتة بالثلاث اذا وطئها الزوج
 بشبهة كانت شبهة في الفعل وقد نصوا على أن شبهة الفعل لا يثبت فيها النسب وان ادعاه
 وأجاب في الصبر بأن وطء المطلقة بالثلاث أو على مال لم تنحصر للفعل بل هي شبهة
 عقد أيضاً فلا تنافي لأن ثبوت النسب لوجود شبهة العقد على أنه صريح ابن مالك

منظرة
 في ثبوت النسب من المطلقة

(وكانت الولادة رجعة)
 لو (في الاكثر منهما) أو لهما
 العلقها في العدة (لا في الاقل)
 للثمن وان ثبت نسبه (كما) ثبت
 بلا دعوى احتياطاً (في ميتة)
 جاء به لاقل منهما) من وقت
 الطلاق لجواز وجوده وقته
 (ولم تقترحها) كما مر
 (ولو لهما) لا يثبت النسب
 وقيل يثبت لتصور العلق في حال
 الطلاق وزعم في الجوهرية أنه
 الصواب (الابدية) لأنه التزمه
 وهي شبهة عقد أيضاً

في شرح الجمع بأن من وطئ امرأة زفت اليه وقيل له انها امرأتك فهي شبهة في الفعل وإن
 القسب يثبت إذا اذاعا فمعلم أنه ليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى القسب اه وسياق
 في الحدود ان شاء الله تعالى تحقيق الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقد وشبهة الحمل اه ح
 ملخصا (قوله والاذا ولدت وأمين الخ) أي فثبت نسبهما مكررا بما جرى به عادات
 بتوايمن كذلك فإذا عاها البائع ثبت نسبهما ونقض البيع وهذا عندهما وقال محمد
 لا يثبت لأن الثاني من علوق حادث بعد الابانة فينبغيه الأول لانهما تزأمان قبل هو
 الصواب لان ولاد الجارية الثاني يجوز كونه حدث على ملك البائع قبل بيعه بخلاف الولد
 الثاني في الميتة فنع (قوله والاذا املكها) أقول هذه المسئلة سنأتي في أول القروع
 وسامعها أنه اذا طلق أمته فاشترهاها فأتاها فطلقها قبل الدخول أو بعده والثاني اما
 رجعي أو بائن واحد أو قتيان فإن كان بعده بطلت في اشتراط سنان فأقل مطلقها ولا اعتبار
 من نصف حول مطلقها وإن كان بعده بطلت في اشتراط سنان فأقل مطلقها ولا اعتبار
 لوقت النكاح فنع وان بطلت لا تنقذ ذلك ولو رجعي يثبت ولو لعشر سنين بعد الطلاق
 بشرط كونه لاقل من ستة أشهر من نشرها في المستلذين وبه علم أن قوله ولو أكثر من سنتين
 خاص بالرجعي وكلامنا في البائن فالصواب حذف نقذا أكثر فافهم (قوله بدائع)
 حيث قال وكل جواب عرفته في المعقنة من طلاق فهو الجواب في المعقنة عن غير طلاق
 من اسباب الفقرة اه يمر أي كالفرقة برقة أو يضارب لوغ أو يعتق أو عدهم كفاءة
 أو عدهم مهر مثل (قوله ولكن في التفهات الخ) استندنا على قول المصنف وان
 تمامها لا لا بدعونه وبعبارة التفهات في لكن في شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة
 في الولاد لا أكثر منهن اه فانه يقتضي مفهومه انه لا يحتاج الى دعوة في الولادة
 تمامها ويمكن جريانه على الرواية التي جرى عليها في الجوهر وكلام المصنف على رواية
 القدوري ط فافهم (قوله وان لم تصدقه) أي في أن الولد منه (قوله وهي الاوجه)
 لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا الهذكر اشتراط تصديقها في رواية الا للرسخ
 في المبسوط والبيهقي في الشامل وذلك ظاهري في ضعفها وغرابتها فنع (قوله ويثبت الخ)
 قال في الفتح حاصل المسئلة ان الصغيرة اذا طلقت فاما قبل الدخول أو بعدهم فان كان
 قبل فجات ولدا لاقل من ستة أشهر ثبت نسبه لا يثبت بضمه قبل الطلاق وان جاءت به
 لا كثر منها لا يثبت لأن الفرض ان لعدة عليها ولا يستلزم كونه قبل الطلاق لتلزم العدة
 وان طلقها بعد الدخول فان اقترنت باقتضاء العدة بعد ثلاثة أشهر ثم ولدت لاقل من ستة
 أشهر من وقت الاقرا ثبت وان لسنة أشهر أو أكثر لا يثبت لانقضاء الصلة بقرارها
 ولا يستلزم كونه قبلها حتى يتبين كذبها وان لم تقرب اقتضاءها لم تدع حبل لا عندهما
 ان جاءت به لاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق ثبت والا فلا وعند أي يوسف يثبت الى
 سنتين في البائن وإلى سبعة وعشرين شهرا في الرجعي للاحتيال ومقتضا في آخر عدها

والاذا ولدت وأميناً أحدهما لاقل
 من سنتين والا تحولا أكثر والا اذا
 ملكها فثبت ان ولده لاقل من
 ستة أشهر من يوم النكاح ولو
 لا أكثر من سنتين من وقت الطلاق
 وكالطلاق سائر اسباب الفقرة
 بدائع لكن في التفهات من
 شرح الطحاوي أن الدعوة
 مشروطة في الولادة لا أكثر من
 (وان لم تصدقه) المرأة (في رواية)
 وهي الاوجه فنع

مطلب
 في ثبوت النسب من الصغيرة

الثلاثة الأشهر وإن ادعت حيلاف كالكبيرة في أنه لا يختص انقضاء عدتها على أقل من
 تسعة أشهر لاطلاقها وعلمه فيه (قوله ولا المطلقة) أما الصغيرة المتوفى عنها فأنى
 سببها (قوله ولوربها) اعلم بالغية لأنه يخالف حكم البائن بالسبب كما تقدم فأجابها
 اتحاد مع البائن هنا ط (قوله المراجعة) المقابلة للبوغ وهي من بلغت سنائكم أن تبلغ
 فيه وهو ليس سنين ولم توجد منها علامة البوغ فأمن دونها فلا يمكن فيها الحمل (قوله
 أن ولدت لأقل من الأقل) أي من أقل مدة الحمل فالخفى لأقل من تسعة أشهر أي من وقت
 الطلاق (قوله وكذا المقررة) أي من أكثر بانقضائها بعد ثلاثة أشهر (قوله أن ولدت
 لذلك) أي لأقل من ستة أشهر من وقت الاقرار أي ولدت لأقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق
 لتطور كتبها يقين كافى الزبلى وحديثه لا فرق بين الاقرار وعلمه بأنه لا يثبت التسبب
 الا اذا ولدت لأقل من تسعة أشهر وانما بعد عدم الاقرار لأن فيه خلاف أي يوسف كما مر
 بخلاف ما إذا أكثر فانه بالاتفاق كالحمل فانه ح (قوله فلا وادعته فكأنه) تكرار
 مع ما يأتي في المتن مع ما فيه من الاطلاق في محل التقيد ح (قوله لأقل من تسعة أشهر)
 قبل قوله ويثبت تسبب ولا المطلقة المراجعة أي ولدا المولود لأقل الخ وانما ثبت في ذلك
 لأن عدتها ثلاثة أشهر وأدى مدة الحمل ستة أشهر فإذا ولدت لأقل من تسعة أشهر مذ
 طلقتها تبين أن الحمل كان قبل انقضاء العدة بهذا معنى قول الشارح لكون المعلق
 في العدة (قوله والاولا) أي وإن لم يكن لأقل بل ولدت لتسعة أشهر فذكر فانه لا يثبت
 تسبب لانه حل حادث بعد العدة أما أن أكثر بانقضائها فظاهروا ما أن تقر نكاح القياس
 على الكبيرة يقتضي أن يثبت اذا ولدت لأقل من سنتين كما قال أبو يوسف والفرق لهما
 لأن انقضاء عدة الصغيرة جهة واحدة في الشرع فبعضها يحكم الشرع بالانقضاء وهي
 في الدلالة فوق اقرارها وقلمه في التسبب (قوله لكونه بعدها) علم لعدم الثبوت وقوله
 لانها الخ علمه لبعده وقوله لصغرها علمه لتقبل مقدمة على ما لوها (قوله في بعض
 الاحكام) أي في حق ثبوت تسبب من حيث انه لا يقتصر على أقل من تسعة أشهر بل يثبت
 اذا ولدت لأقل من سنتين ولو الطلاق ما زاد لأقل من سبعة وعشرين شهرا لاجل اطلاقها
 فان الكبيرة يثبت تسبب ولداها في الطلاق الرجعي لا أكثر من سنتين وإن طال الى سن
 الايام لم يولد أسدا طهرها ووطئها بها في آخر الطهر يمر أما الصغيرة فان عدتها
 ثلاثة أشهر فيحصل وطؤها في آخر عدتها ثم قبل سنتين فلا بد من أن يكون أقل من
 سبعة وعشرين شهرا من حين الاقرار (قوله لاعترافها بالبوغ) لأن غير البائنة لا تحبل
 (قوله لأقل منها) أي من سنتين (قوله ان كانت كبيرة) أي ولم تقر بانقضاء عدتها
 وأما اذا أكثر فهي داخل في عموم قوله لا وكذا المقررة ببعضها الخ يمر (قوله أما
 الصغيرة) أي التي لم تقر بالحمل ولا بانقضاء العدة وهذا عندهما وعند أبي يوسف يثبت الى
 سنتين والوجه ما بينا في المصنف من الطلاق زبلى (قوله ثبت) لانه ثبت أنه

(و) ثبت تسبب ولا المطلقة ولو
 وبسبب (المراجعة المدخول بها)
 وكذا غير المدخول بها وان ولدت لأقل
 من الأقل (غير المقررة بانقضائها
 عدتها) وكذا المقررة وان ولدت لذلك
 من وقت الاقرار (اذا لم تدع حيلافا)
 فلا وادعته فكأنه (لأقل من تسعة
 أشهر) مدخلها لكونه المعلق
 في العدة (والاولا) لكونه بعدها
 لانها الصغرى يجعل سكرتها
 كالاقرار بعض عدتها (فلا وادعته
 حيلافه ككبيرة) في بعض
 الاحكام (لاعتراها بالبوغ) يثبت
 تسبب ولدها بعد (الموت لأقل
 منها من وقت) أي الموت (اذا
 كانت كبيرة ولو غير مدخول بها)
 أما الصغيرة فان ولدت لأقل من
 عشرة أشهر وعشرين أيام ثبت

كان موجودا قبل معنى "عقبة الوفاة بحر" (قوله والا لا) لانهما حدث بعد بعضها بحر
 (قوله ولواقرت بعضها الخ) يعني عنه ما ذكره المصنف في بيان الفترة لكنه لما رأى
 المصنف قد أول المسئلة بالكبيرة دفع فوهم عدم دخول الصغير في كلامه الا في نفسها
 بالذکر هنا وبقي ما لو ادعت الصغيرة الحمل وهي كالكبيرة ثبتت نسبته اليه مستين لان القول
 قولها في ذلك زيلبي (قوله لسنة أشهر) أي فصاعدا زيلبي (قوله لم يثبت) لاحتمال
 حدوثه بعد الاقرار كما يأتي (قوله وأما الايسة فكما انقض الخ) اعلم أن ما ذكره
 الشارح هنا من حكم الصغيرة والايسة تسع فيه الزيلبي ومضى عليه في التهر وكذا
 في البصر في مسئلة المراجعة السابقة لكنه خالف هنا فقال وشمل ما اذا كانت من ذوات
 الاقرار أو الأشهر لكن يقدم في البدائع بأن تكون من ذوات الاقرار قال وأما اذا كانت
 من ذوات الأشهر فان كانت آيسة أو صغيرة حكمها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق
 وقد ذكرناه اه وذكر في التهر أنه لم يرد ذلك في البدائع قلت فلهذا ساقط من نسخته فقد رأيت
 فيها (قوله الا لاجل الحمل) فتمت بها موضع الحمل للموت وغيره (قوله لمن وقته) أي الموت
 (قوله ولولها) أي ولولها لتبين (قوله فكل لا أكثر) قياس على ما ذكر في عقدة
 البدائع البت لكن تقدم أن فيه اختلاف الروايتين (قوله وكذا المترجتها) أي
 ثبتت نسب ولدها أي مطلقا سواء كانت معدنة بآي أو رجعي أو وفاة كما في الهداية لكن
 في الخاتمة أنه يثبت في المطلقة الايسة اليه مستين وان أقرت بانقضائها وقدمناه عن
 البدائع فارجع اليه بحر وشمل الاطلاق المراجعة أيضا كما في شرح مسكن ولذا أهمل ابن
 الشلي في شرحه على الكثر ما ذكر من أول الفصل الى هنا قبل الاعتراف ببعضها (قوله
 لولاقل من أقل مدته) أي مدة الحمل أي أقل من ستة أشهر (قوله ولاقل من أكثرها)
 أي أكثر مدة الحمل أي ولاقل من ستين من وقت الفراق فان الأكثر لا يثبت ولولاقل
 من ستة أشهر من وقت الاقرار بحر (قوله لم يثبت بكتبها) احتسكه الزيلبي بما اذا
 أقرت بانقضائها بعد معنى "سنة ملام" ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الاقرار ولاقل
 من ستين من وقت الفراق فانه يحتمل أن عدتها انقضت في شهرين أو ثلاثة ثم أقرت
 بعد ذلك بزمان طويل ولا يلزم من اقرارها بانقضائها أن تنقضي في ذلك الوقت فلم يظهر
 كذبها يبين الا اذا قالت انقضت عدتي الساعة ثم ولدت لأقل المدة من ذلك الوقت اه
 واستظهر في البحر وقال يجب حمل كلامهم عليه كما ينهم من غاية البيان وتبعه في التهر
 والشر بلائمة لا يقال ان القس يثبت عند الاطلاق لانه حق الولد فيصطاط في اثنائه قلنا
 للولد لا نقول ان ذلك عند قيام العقد أما بعد زواله أصلا فلا وهما أقرت بانقضائه المدة
 والقول قولها في ذلك زال العقد أصلا وحكم الشرع بصلها للزوج ما لم يوجد ما يحل
 اقرارها و يبين بكتبهم وعند الاطلاق لم يوجد ذلك والازم أن يثبت وأن ولولها لا أكثر
 من ستة أشهر من وقت الاقرار مع أنهم أطبقوا على خلافه لاحتمال حدوثه فافهم

والاولو أقرت بعضها بعد أربعة
 أشهر ومضى قوله لسنة أشهر
 لم يثبت وأما الايسة فكما انقض
 لان مدة الموت بالأشهر لكل
 الا لاجل زيلبي (وان ولولها)
 لا أكثر منها من وقته (لا يثبت
 بدائع ولولها فكل لا أكثر منها
 (و) كذا (المترجتها) (ولاقل
 من أقل مدته من وقت الاقرار)
 ولاقل من أكثرها من وقت
 البت لم يثبت بكتبها

(قوله والالا) أي وإن لم تلد لاقل من ستة أشهر بأن ولدته لتعلمهما أولاً أكثر من وقت
 الاقرار وأولده لتلاقل منها ولا أكثر من سنتين من وقت البت وقوله لاحتمال حدوته بعد
 الاقرار فاصر على الاقل أما العلة في الثاني فهي أن الولد لا يكتفي في البطن أكثر من
 سنتين فأداه ط (قوله يموت أو يطلق) أي يات أو يرحى وبه صرح نفي الاسلام وعليه
 جرى فامضيان وقيد السرخسي بالباين قال في البحر والحق أنهم في الرجعي - إن جاءت به
 لا أكثر من سنتين احتج إلى الشهادة كالباين وإن لاقل ثبت نسبه بشهادة القابلة
 اتفاقا لقيام الفراش غير وعليه جرى الشارح كما يأتي في قوله كما تكفي في مصدرة رجعي
 الخ فيصل الطلاق هنا على الباين لوافق كلامه الا في قافهم (قوله ان جددت) بالبناء
 للمجهول والفاعل الوترية في الموت والزواج في الطلاق ح (قوله بحجة تامة) متعلق
 بثبت أي بشهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين ويصور رفعها إذا دخلت المرأة بمضرتهم - يثبت
 يعلمون أنه ليس فيه غيرهما ثم خرجت مع الولد فيعلمون أنها ولده وفيها إذا لم يسمدوا النظر
 بل وقع اتفاقا وبه يدفع ما ورد من أن شهادة الرجال تستلزم منهم فلا تقبل فغ ونهر
 (قوله واكتفيا بالقابلة) أي إذا كانت حرة مسلمة عدلة كافي الشئ (قوله قبل
 ويرجل) أي على قولهما وعرضه يقبل تبع القتم وغيره إشارة إلى ضعفه لكن قال
 في الجوهرية وفي الخلاصة يقبل على أصح الاقوال كذا في المستحق ١٥ ولعل وجهه
 أن شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأتين (قوله أو حبل ظاهر) ظهوره بأن تأتي به
 لاقل من ستة أشهر كافي السراج وقال الشيخ قاسم المراد بظهوره أن تكون امارات
 حملها تامة ملبغا بوجبة الغنى يكون حاملا لكل من شاهدها ١٥ شريلا ومشي
 في النهر على الثاني حيث قال أو حبل ظاهر يعرفه كل أحد ١٥ وهذا ضد أن الحبل
 قد يثبت بدون ولادة وهذا أمر يما قد مناه في باب الرجعة (قوله وهل تكفي الشهادة)
 أي إذا ولدت ويحد الزوج والولادة وتظهر الحبل لأن الحبل وقت المنازعة لم يكن موجودا
 حتى يكتفي ظهوره بحر وحمله أنه قبل الولادة إذا كان ظاهرا يعرفه كل أحد فلا حاجة
 إلى إثباته وأما بعد الولادة فيصفي البحر أنه تكفي الشهادة على أنه كان ظاهرا وهو ظاهر
 قافهم (قوله ولو أنكر تعيينه الخ) يثبت أنكر المجهول فيشمل انكار الزوج وانكار
 الوترية ١٥ ح يعني لو اعترف بولادتها وأنكر تعيين الولد يثبت تعيينه بشهادة القابلة
 اجماعا ولا يثبت بدونها اجماعا لاحتمال أن يكون غير هذا المعلن بحر (تبيين) لم يذكر
 ما إذا اعترف بالحبل أو كان ظاهرا أو كان الفرائض فاعمل يحتاج في ثبوت النسب إلى
 شهادة القابلة تعيين الولد لا يظهر كلام المصنف كالصكوز والهداية لا يصرح
 في البدائع وكذا في غاية السريحي وأنكر على صاحب ملحق البصا اشتراط ذلك عند
 أي حشقة لكن قد قال يلحق بأنه سهو وأنه لا بد منها لتعيين الولد اجماعا في جميع هذه
 الصور وأطال فيه ورجزم به ابن كمال ومثله ما في الجوهرية من أنه لا بد من شهادة القابلة

(والالا) ثبت لاحتمال حدوته
 بعد الاقرار (و) ثبت نسب
 ولده (المعدة) يموت أو يطلق
 (ان جددت) ولادتها بحجة تامة
 واكتفيا بالقابلة قبل ويرجل
 (أو حبل ظاهر) وهل تكفي
 الشهادة بكونه كان ظاهرا في البحر
 بصفاته (أو اقرار) الزوج (و)
 بصفاته ولو أنكر تعيينه تكفي
 شهادة القابلة اجماعا

بلوا ان تكون ولدت ولدا متا وادت الزمان ولغيره اه وهو صريح كلام الهاد
 آخر وكذا كلام السفي والاختيار والفتح وغيرهم وذكر في البصر فبقاين
 القولين قال في النهر انه بعيد عن التصديق ورد ايضا المقدس في شرحه والحاصل كما
 في الزيلعي ان شهادة النساء لا تكون حجة في تعيين الورثة اذا تابت بقويدين ظهور
 حيل أو اعتراف منه أو فرائض قائم نص عليه في فتح الباري وغيره وانما الخلاف في ثبوت
 نفس الولادة بقوله افعنده ثبت في الصور الثلاث وعندهما لا يثبت الابتهاد القابلة
 فلو علق الطلاق بولادتها يقع عنده بقولها ولدت لاعترافه بالحبل أو لظهوره وعندهما
 لا يقبل حتى تشهد القابلة نص عليه في الايضاح والنهاية وغيرهما اه ملخصا (قوله كما
 تنكح الخ) تقييد لاطلاق قوله أو طلاق الكمل للرعي والباقي لان معتدة الرعي اذا
 ولدت لا تكمن سنتين ولم تكن اقرب بانقضاء عدتها يكون ذلك رجعة أفاده ح أي
 رجعة بالوطء السابق ~~تتضمن~~ ونقد ولدت والنكاح قائم فلا يثبت ثبوت الولادة على
 الشهادة اذا أنكرها بل يكفي شهادة القابلة لتقيام القرائن فثبت التسبب بالقرائن
 وتبين الورثة بشهادة القابلة كما ذكره الزيلعي في ولادة المتكسوة (قوله لا لاقول) أي
 لا تنكح شهادة القابلة على الولادة لاقول من سنتين لانقضاء عدتها فثبت زوجة والولادة
 تمام السنتين كذلك كما لا يخفى ح (قوله أو تصديق بعض الورثة) المراد بالخص من لا يثبت
 به نصاب الشهادة وهو الواحد العدل أو الاكتمع عدم العدالة كما يظهر من مقابلة ح
 وصورة المسئلة لو ادعت معتدة الوفاة الولادة فصحة الورثة ولم يشهد بها أحد فهو ابن
 الميت في قولهم جميعا لان الارث خالص عنهم فيقبل تصديقهم فيه فتح (قوله فثبت
 في حق المقتزين) الاولى في حق من أقبل لشغل الواحد ولا نعم لو كانوا جماعة ثبت في حق
 غيرهم ايضا الآن يعمل على ما اذا كانوا غير عدول أفاده ط (قوله في حق غيرهم) أي
 في حق من لم يصدق (قوله حتى الناس كافة) فاذا ادعى هذا الولد شللت على رجل
 نسمع دعواه عليه بلائحة قف على اثبات نسبته ثانيا (قوله ان تم نصاب الشهادة بهم) أي
 بالمقتزين (قوله بان شهد مع المقتز رجل آخر) أفاده لا يشرط في تمام نصاب الشهادة ان
 يكون كلهم ورثة ~~لكن~~ اذا كان أحد الشاهدين أبنيا لا يضمن شرط الشهادة من
 مجلس الحكم والنسوة ولفظ الشهادة اذ هم شهدوا بمحض ليسوا بمقتزين بوجه رضى
 (قوله وكذا الوصية المقتز عليه الورثة الخ) كذا في أغلب النسخ فالمقتزم قائل منصوب
 على انه يفعل صدق وعلم متعلق بصدق أي على القرار والورثة بالرفع قائل صدق
 وفي بعض النسخ الوصية عليه الورثة وفي بعضها الوصية المقتزبة الورثة الخ وهما أحسن
 من النسخة الاولى (قوله وهم من أهل التصديق) المناسب وهم من أهل الشهادة قال في
 الفتح أما في حق ثبوت التسبب الميت لظهور في حق الناس كونه قالوا اذا كان الورثة
 من أهل الشهادة بأن يكونوا ~~ككروا~~ مع انك وهم عدول ثبت لتقيام العجبة فيثبوت

كما تنكح فيه هل تنكح رضى ولدت
 لا كمن من سنتين لا لاقول (أو
 تصديق) بعض (الورثة) فثبت
 في حق المقتزين (و) انما يثبت
 التسبب في حق غيرهم حتى
 الناس كافة (ان تم نصاب الشهادة
 بهم) بان شهد مع المقتز رجل آخر
 وكذا الوصية المقتز عليه الورثة وهم
 من أهل التصديق فثبت التسبب
 ولا يتنعج الرجوع

المقررين منهم والمسكرين وبطال غريم المبتدئين ١٥ (قوله والايم فصلها) بأن كان
 المستحق رجلا وامراة مثلا وكذا لو كانا رجلين غير عدلين كما يظهر من عبارة القمع
 المذكورة وبما يأت (قوله لا يشارك المكذبين) المناسب لعبارة المصنف أن يقول لا يثبت
 النسب فلا يشارك المكذبين (قوله الاصح لا) هذا اذا كان الشهود ورثة فلو غير
 وارث لا يضمن لفظ الشهادة فليس الحكم وانسوخة لعدم شبهة الاقرار في حقه كما تقدم
 رضى والمراد اذا لم يتم التصاب من الورثة اذ لو تم بهم لم ينظر الى هادة غيرهم (قوله
 فخر الشبه الاقرار) علمه في القمع بطله أخرى وهي أن الشوت في حق غيرهم تبطل
 في حقهم ولا يراعى التسع شرائط الا اذا ثبت أدلة على هذا فلو لم يكتفوا من أهل
 الشهادة لا يثبت النسب الا في حق المقررين منهم ١٦ (قوله من الزيلعي) حيث قال
 ويثبت في حق غيرهم أيضا اذا كانوا من أهل الشهادة بأن كان قسم رجلان عدلان
 أو رجل وامراة أن عدول فيشارك المصدقين والمكذبين ١٧ ومثله قول القمع المأثور
 عدول وقسمه باهلية الشهادة (قوله فقول شيخنا) الشيخ زين بن حبيب صاحب الجبر
 (قوله الا أن يقال لاجل السراية) أى لاجل مراية ثبوت النسب الى غير المقر وهذا
 الجواب ظاهر لا يحتاج الى التأمل والمراجعة ح (قوله كاسيحي في الدعوى) أى
 من أن القسوى على قوله بما يتصلف في المسائل الستة (قوله بهادة الظاهر لها الخ)
 وهو ظاهر يشهد به أيضا وهو اضافة الحادث الى أقرب أوقاته لكن مرجح ظاهرها بأن
 النسب يثبت في اثنائه غير ولا يقر عليه بهذا الذي فقه (نسيه) لا يسمع منه
 ولا يثبت وروى عنه على تاريخ تكسها بما يثبت قوله لانها شهادة على التي معنى فلا تقبل
 والنسب يثبت لانها ما أمكن والامكان هنا بسبب التزوج بها سرايمه يسر وجهها
 بأكثر صحة ويقع ذلك كثيرا وهذا جوابي لحادثة قبلت به شرعية (قوله فولدت
 نصف فولدت) أى من غير زيادة ولا نقصان زيلعي (قوله لزمه نسبة) لانها فراشه لانها
 لما ولدت لثلاثة أشهر من وقت النكاح فقد ولدت لاقبل منها من وقت الطلاق فكان العاقل
 قبله في حالة النكاح والتصويرات الخ هداية (قوله لتدور والوطحاة العقد) بأن
 عقد بانفسهما ومع الشهود كلاهما هو وعطالها فوافق النكاح الانزال أو كلا
 في العقد في ليله معينة فوحيها فافصل على القارة ١٨ ا لم يقدم العقد كما في شرح
 الشافعي أو يترجها عند الشهود والعاقد من طرفها فصولي ويكون تمام العقد برضاها
 حال المواقعة كغيره من زوات ابن كمال قال في القمع وحاصله أن الثبوت يتوقف على القرائن
 وهو يثبت بمقتضى النكاح القرائن فالعاقلة متعلق وهي فراش فيثبت نسبه (قوله لم يثبت)
 لانه تبين أن العاقل كان سابقا على النكاح زيلعي (قوله وكذا لاكثر) لانه تبين أنها
 علمت بعدد لانها حكمتا حين وقع الطلاق بعدم وجوب الصدة لكونه قبل الدخول
 وانخلوة ولم تبين بطلان هذا الحكم زيلعي أما اذا ولدت لثلاثة أشهر ولا يرفع قطع العدة

(والايم فصلها) (لا يشارك
 المكذبين وهل يشترط لفظ الشهادة
 ويجلس الحكم الاصح لا يشارك
 الاقرار ويشترط العدول في الشهادة
 ونقل المصنف عن
 الزيلعي ما يفيد اشتراط العدالة
 ثم قال فقول شيخنا وينبغي أن
 لا يشترط العدالة بما لا ينبغي قلت
 وفيه أنه كيف تشترط العدالة في
 المقر اللهم الا أن حال لاجل
 السراية فتأمل ولا يرجع (ولو
 ولدت فاختلغا في المدة (مقاتل)
 المرأة) (تكتفى منه نصف حول
 وادعى الاقل فالقول لها بلاعين)
 وقال يتصلف ويقتضى كاسيحي في
 الدعوى (وهو) أى الولد (أبسه)
 بشهادة الظاهر لها بالولادة من
 نكاح جلالها على الصلاح (قال
 ان تكسها فهي طالق فتكسها
 فولدت نصف حول مذكسها
 لزمه نسبة) احتاطا لتصور
 الوطحاة العقد فولدت لاقبل
 منه لم يثبت وكذا لاكثر

لجلها ثابت النسب شريطة أن لا يملك حكمه بل هو قاطع في الطلاق كما علمت
من عبارة الهداية فقد وقع الطلاق عليها وهي حامل وعليه فهو طلاق بعد الدخول فتعتمد
بوضع الحمل وقد صرح في النهر بأن هذا الطلاق رجعي وبانقضاء العدة بالوضع (قوله
ولو يوم) أي لحظة ح (قوله وأقره في البصر) حيث قال وتنعبه في فتح القدير بأن
منهم النسب هناك مدة تصور أن يكون منه وهي حتان في الاحتياط في إثباته
والاحتياط المذكور في غاية البعد فإن العادة المسقطة كون الحمل أكثر من ستة أشهر
ووجاهة في دهور ولم يسمع فيها ولادة ستة أشهر فكان الظاهر عدم حدونه وحدونه
احتمال فأى احتياط في إثبات النسب إذا انقضاءه لاحتمال ضعف يقتضي فيه وتزكا
ظواهر يقتضي ثبوته وليست شعري أي الاحتمال أبعد الاحتمال الذي فرضه لتصور
الماضي منه لثبوت النسب وهو كونها تزوجها وهو بطوهارا وفاق الاتزال المقدار واحتمال
كون الحمل إذا زاد على ستة أشهر يوم يكون من غيره اه ح أقول وحاصله الحاق الولادة
لا تكون نصف حول بالولادة لنصفه في ثبوت النسب ويمكن الجواب بالفرق وهو أنه في
صورة النصف كان الولد موجودا وقت العقد يقينا فإذا أمكن حدونه من العاقد ولو
يوجب بصدقين ارتكابه بخلاف ما إذا أمكن حدونه بعد العقد بانه لا أكثر من
نصف حول ولو يوم فإنه لم يتيقن بوجوده وقت حتى يرتكبه الوجه البعيد ح حكم
الشرع عليها بما يتألف وجوده وهو عدم العدة والحاصل أن في كل من الصورتين الاحتمال
البعيد المختلف للعادة المسقطة وهو الولادة ستة أشهر لكن إذا زاد عليها يوم مثلا
احتمل وجوده وعدمه وقد عارض احتمال الوجود بالحكم عليه بعدم العدة بخلاف ما إذا
لم يزد اثنين بوجوده وقت العقد مع فقد المعارض هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله بيجله
واطنا) لأنه ثبتت النسب جعل واطنا حكما قال الزبلي وكان ينبغي وجوب مهر مهر
بالوطء ومهر بالكاح كالزوجه امرأه حال وطئها وأجاب في التفتيح الفرع المشبه به
وأه مشكل لمخالفته صريح المذهب لأن الأصح في ثبوت النسب إمكان الدخول ولا
يتصور الابتزاج بها حال وطئها المبتدأ به قبل التزويج وقد حكم فيه بمهر واحد في صريح
الرواية فالحكم بمهرين في الفرع المشبه به مخالف لذلك قلت الفرع موقوف فالحسن
الجواب بأن الوطء في مثلنا يمكن تصوره حالة التزويج كما تصور مع ابن الساجي
وإن كمال فلا يلزم الأمر واحد الدخول المخالف للعقد بخلاف الفرع المذكور فإن
العقد عارض على الوطء فلذا أوجب فيه مهران ونقل ح عن شيخه في تصوير المخارئة
أن يقال أنه قال أو لا تزوجه ثم أوجب وأمنى وقالت قبلت في وقت واحد فكان الوطء
حاصلا في صلب العقد غير متقدم عليه ولا متأخر من وقوع الطلاق اه وما ذكرناه أقرب
وقد يجاب بأحسن من هذا كله وهو أنه جعل واطنا حكما ضروري وثبوت النسب لاحقة
فلم ينعقد وجوب المهرين فوجب أحدهما بخلاف الفرع المذكور (قوله ولا يكون به

ولو يوم ولكن يقتضي في التفتيح
وأقره في البصر (وإليه مهرها)
بيجله واطنا حكما ولا يكون به

(٢) قوله ان كان في نسخة بك
وهي اول من الاولى التي فيها اعادة
النص بموتنا على البطن مع انه
مذكور في نص الهوردي

محسناها (علق طلاقها بولادتها
لم تطلق بشهادة امرأه) بل بجملة
تامة خلافا لها كما مر (ولو اء
المعلق (مع ذلك بالمجمل) او كان
ظاهرا (ملقت) بالولادة (بلا شهادة)
لاقرار بذلك وأما التسبب ولوانه
كامرأة الولد فلا يثبت بدون
شهادة القابلة اتفاقا بجر (قال
لامنه ان كان في بطنك ولد) اذن
كان بها حبل (فهو من شهد
امرأة) ظاهره بغير القابلة
(بالولادة فهي أم ولد) اجابا (ان
جاءته لاقول من نصف حول من
وقت عقالة وان لا كثر منه لا)
لاحتمال عقول به بدعائه قبله
بالعقل لانه لو قال هذه حامل مني
ثبت نسبه الى اثنين حتى يشبه
غاية (قال لتسلم هو ابني ومات)
المقر (فقال أمه) المعروف بجرية
الاصل والاسلام وبأنها أم الغلام
(أما امرأته وهو ابنة

محسنا) لانه وطه حكمي كما عرفت فاذا زنى بجده ولا يرجم (قوله لم تطلق بشهادة امرأه) أي
على الولادة اذا أنكره لان شهادته ضرورية في حق الولادة فلا تطهر في حق الطلاق
لا يثقل عنها بجر (قوله كما مر) حيث قال في شرح قول المصنف ان جدد ولادتها
المخ واكتفا بالقابلة ط وة ومنه تنقيد ما يكونها من مسألة عقلة (قوله مع ذلك) أي
التعلق ط (قوله بلا شهادة) أي أصلا وعندهما بشرط شهادة القابلة بجر (قوله
لاقرار بذلك) أي حكما لان اقراره بالحبل اقرار بما يضي اليه وهو الولادة وأما اذا كان
الحبل ظاهرا فلان الطلاق قطع بأمره كائن لا محالة فيقبل قولها بنسبه بجر (قوله
وأما التسبب الخ) محترزة وقوله لم تطلق يعني أن التسبب يثبت بشهادة امرأه وكذا ما هو من
لوانه كأمومية الولد لو كانت الملق طلاقها أمه حتى لو ما كها صارت أم ولده وكتب
العان فيها اذا اتفق وجوب الحد بنسبه ان لم يكن أهلا للعان أقامه في البصر (قوله
أو ان كان بها حبل) أي أرفال (٢) ان كان بها حبل فهو مني فلا فرق بينهما بجر في بعض
النسخ ان كان بدون حبل وفي بعضها وكان بدون ان والظاهر أنها تحريف (قوله
ظاهر الخ) المصنف صاحب البصر ونسبه أخوه في النهر وهو ظاهر ومن غير القابلة بناء
على الاعط (قوله فهي أم ولد) لا تسبب نبوت التسبب وهو الدعوة قد وجد من المولى
بقوله فهو مني وأما الحاجة الى تعيين الولد هو يثبت بشهادة القابلة اتفاقا دد (قوله
وان لا كثر منه لا) كذا قال الزبيلي "وزاد في القنع والبصر والنهر ونجاة البيان والدر
أو لتساها وهو مشكل لانه لا يمكن حثه لعقوله بعدم عقالة لان ما بعد هادون نصف الحول
فلتأمل وليراجع رحي (قوله حقه نسبه) هو كذلك في غاية البيان وقد يقال كيف يصح
أن نسبه بعد اقراره به فلتأمل رحي قلت بل في وقت في نبوت نسبه لو جاءت به لا كثر
من ستة أشهر ورأيت في النهر من باب الاستيلاد أنه يفي أن يشهد بما اذا وضعت لاقول من
نصف حول من وقت الاعتراف فلا كثر لا تصير أم ولد ثم نقله عن المجمل (قوله قال الغلام)
أي ولد مثله لله ولا يمكن معرفه التسبب ولم يكذب ط (قوله المعروف بجرية الاصل)
كذا عبر بعض الشراح وذكر ابن الشلق أن التقيد بالاصل غير ظاهر بل يكفي كونها حرة
أه أي لانه اذا أريد بجرية الاصل كون أصولها حرة اقراره وغيره شرط وكذا لو اريد به
كونها حرة من حين أصل خلقها لان الحرية العارضة تكفي لكن قد يقال ان الحرية
العارضة لا تنكح الا اذا كانت قبل ولادته فذلك الغلام يستثنى والا فلا لاحتمال كونها أمه
واستولدها أول غيره وترجمها منه ثم ولدت هذا الغلام وأقر به فانها حينئذ ليست من أهل
الارض بخلاف ما اذا علت حتى يتأهل قبل الولادة نستثنى فأكتر فانه يعلم كونها حرة وقت
العلق وأنها ولدت بالزوجة كما يأتي هذا ما طهر لي (قوله وهو ابنه) لم يظهر وجه
التقيد به فان البنوة ثابتة بقرار الميت تأمل اه ح قلت لعسل وجهه أنها لو قالت أنا
امرأته وهذا ابني من رجل غيره تكون مكذبة فيصير ذلك به الى اثبات كونها امرأته

وهو قوله هو ابنه (قوله برثانه) أي هي والفلان (قوله استحصانا) والقياس أن لاميراث
 لها أن السب كما ثبت بالنكاح الصحيح ثبت بالنكاح الفاسد وبالوطء من شبهة وعلت
 العين فلم يكن قوله اقراها بالنكاح وجه الاستحصان أن المسئلة قعيا إذا كانت معروفة
 بالخبر فيكونها أم اخطام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعا وعادة لانه الموضوع
 لحصول الاولاد دون غيره فاما احتمالان لا يستبان في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال
 كونه طلقها في محضته وانقضت عدتها لا يثبت النكاح وجب الحكم بقوله ما لم
 يتحقق زواله كذا في الصحيح (قوله فان جهلت حررتها) أي بأن لم تدم أصلا أو علم
 عروصها ولم تصق وقت الطلاق على ما مر زناه أيضا (قوله أم أو مومنها) في بعض النسخ يسه
 وتناول حاجة إلى الباء التعتية لأن الحدود الامومة قال ط والناسب زيادة أو اسلامها
 ليكون محترز الثالث (قوله قدا اتفاق) فاشهد ذكره أن القوارث أن يقول ذلك كما في الجهر
 عن غاية البيان ح وكان ينبغي تأخير ذلك إلى آخر كلام المصنف (قوله أو كان صغيرا)
 أي الوارث (قوله لا تراث) لأن ظهور المرأة باعتبار الدارحة في دفع الرق لا في استحقاق
 الارث هذا يقتضي كلفه قد يجعل حيا في ماله حتى لا يرث غيره منه لا بالقبلة أو غير حق
 لا يرث من أحد فغ وكذا اسلامها لأن لا يثبت اسلامها وقت موته لثبت لها حق الارث
 (قوله قبل تم) قائلة الترتاش قال لانهم اقراها بالدخول ولم يثبت كونها أم ولم يقولهم اه
 وارفضه في النهاية والزبلي والفتح قال في الجهر وردة في غاية البيان بان الدخول إنما
 يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطء من شبهة ولم يثبت النكاح هنا
 والاصل عدم السبقة بنأي بل يعمل على ذلك فلا يصح مهر المثل اه وأقروا في النهر
 وأنت خبر بان هذا خاص بما اذا قال أنت أم ولد أي أم الوفا قال كنت نصرانية فقد أقر
 بالنكاح وكذا في قوله كانت زوجة وهي أمه لكن في هذه طالبة المهر ولو لاها لها (قوله
 بغلام بولد) أي لسنة أشهر فأكثر من وقت التزويج والافا ظاهرا ثبت نسبته منه
 صرحوا به من أن المتكوسة ولدت لغيره ستة أشهر لم يثبت نسب من الزوج وبفسد
 النكاح لانه لا يلزم كونها ماملا من زنا حتى يصح بل يحتمل كونه من فروج أو وطء شبهة
 فاذا قيد النكاح هنا صحته دعواه لعدم المانع ثم رأيت في حاشية العلامة نوح نقل ذلك
 عن حاشية الدردر الوالي وعن غيره (قوله وهو لا قبل النسخ) يعني بعد تمامه احترازا عن
 فضنه بعدم الكفاة وبالبلوغ والعنف وأما الرقة وبشقبل ابن الزوج فهو وإن كان بعد
 التمس لكنه انقضاء لا نسخ فأخذه ح (قوله لا قرا دينوته وامومنها) لف وفسر مرغب
 فالاول على لفظه والثاني لصورته أم ولده فتعق بعمته (قوله عبارة الدردر استولد اه)
 أي بضمير التثنية ونسبه على أن ماله من قبل لانه اذا استولدها الشرع كان بان ما تحت بولد
 قاعة بما وصارت أم ولد لها متبى مشتركة فإذا جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت نسبته بلا دعوة
 لانه لا يعمل وطؤها واحد منها بما يختلف ما اذا استولدها أحدهما ولم يشر بذكر نصف

برثانه استحصانا فان جهلت
 حررتها أم أو مومنها لم تراث وقوله
 (فقال وانه أنت أم ولد أبي) قيد
 اتفاقا إذا الحكم كذلك لم يقل
 شيئا أو كل صغيرا كما في الجهر
 أو كنت نصرانية وقت موته ولم
 يعلم اسلامها وقدر (أو قال) وادنه
 (كانت زوجة وهي أمه لا) تراث
 في الصور المذكورة وهل لها مهر
 المثل قبل تم (فدج) أو تمن عبده
 بغلام بولد فإذا دعاه المولى لم يثبت
 نسبه للزوم نسخ النكاح وهو
 لا يقبل الفسخ (وعق) الولد
 (ونصير) الامه (أم ولده) لا قراه
 بينوته وامومنها (ولدت أنته
 الموطأ) ولولا الوقت ثبت نسبته
 على دعوى (لنصف قراشها) كلمة
 مشتركة بين اثنين فاستدلها
 (واحد) عبارة الدردر استولد اه (تم)
 جاءت بولد لا يثبت النسب بدونها
 لحرمة وطئها

مطلب
الفراس على أربع مراتب

مطلب

في ثبوت كرامات الاولياء
والاستخدامات

كأن ولد كاتبها مولاه ويسي في
الاستيلاء أن الفراس على أربع
مراتب وقد اكتمل اقيام الفراس
بلاد دخول كتر قبح المغربي بشرقية
جهما سنة فولدت لسة أنهر مذ
تربيتها التصورة كرامة أو استخداما
ففي كثر في النهر الاقتصاد على
الناسي أولى لان على المسافة ليس
من الكرامة عندنا قلت لكن
في عقائد التقاضي جرم بالاول
تبع الملقى الثقلان النسبي بل سئل
جمايكي أن الكعبة كانت تزد
واحد من الاولياء هل يجوز
القول به فقال شوق العاد على
سبل الكرامة لاهل الولاية جاز
عند أهل السنة ولايس بالمهجرة
لانهم أترو دعوى الرسالة وادعائها
بكثر فورا فلا كرامة

قيمتها ونصف عمرها وصارت حصة به فانه يحمل له وطوقا فلا يحتاج الولد الثاني الى دعوة
أخاه الرشي فافهم (قوله) كأن ولد كاتبها مولاه فانه اذا أثبت الولد لا يثبت من الولي الا
اذا اذاع لمرة وطه عليه اه ح والتقية في عدم ثبوت نسب الولد الثاني الابدعونه
خال الوقيعد الكتابه بناتفسا قبله فانه قبلها يثبت بلادعوة ط (قوله على أربع
مراتب) ضعيف وهو فراس الامة لا يثبت السبغية الابدعوة وموسط وهو فراس
أم الولد فانه يثبت فيه بلادعوة ولكنه يثني بالنفي وقوى وهو فراس المنكوحه ومعتدة
الرشي فانه يثبت بالنفي الالمان وأقوى كفراس معتدة البائن فان الولد لا يثني فيه
أصلا لان فيه متوقف على اللعان وشروط اللعان الزوجية ح (قوله بلاد دخول) المراد
قبه ظاهرا ولا فلا يثبت تصور وامكته ولذا يثبتوا النسب من زوجة الطفل ولا عن
وانت لاقل من سنة أشهر على ما مر تفصيله وعبارة القم والحق أن التصور شرط ولذا لو
جاء امرأه المصبي ولد لا يثبت نسبه والتصور ثابت في المغربية لتبوت كرامات الاولياء
والاستخدامات فكون صاحب خطوة واجبي اه (قوله ليس من الكرامة عندنا) لما في
العمادية أنسئل أبو عبد الله الزعفراني عماري عن ابراهيم بن آدم أنهم رأوه بالبصرة
يوم التوبة وثروى ذلك اليوم عكة قال كان ابن مقاتل يذهب الى أن اعتد ذلك كفر لان
ذلك ليس من الكرامات بل هو من المهجرات وأما أنا فاستحبه ولا أطلق عليه الكفر اه
(قوله) لكن في عقائد التقاضي أي في شرحه على العقائد التقيية وهو متعلق بقوله جرم
وكذا قوله الاول والمراد به ما في القمض من انبثا على المسافة كرامة وذلك أن التقاضي
قال انما الجهي من بعض فقهاء أهل السنة حيث حكم بالكفر على معتقد عماري عن
ابراهيم بن آدم الخ ثم قال والانصاف ما ذكره الامام النسفي حين سئل عما يبيح أن
الكعبة كانت تزور واحد من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادة على سبل
الكرامة لاهل الولاية جاز عند أهل السنة اه قال العلامة ابن الشحنة قلت النسفي
هذا هو الامام بهم الذين عرفت في الانس والجن رأس الاولياء في عصره اه وعبارة
النسفي في عقائده وكرامات الاولياء سبق فتظهر الكرامة على طريق نقض العادة
للولي من خلع المسافة البعيدة في المدة القليلة وظهور العلم والنسب والبأس
عند الحاجة والمشي على الماء والهوا كلام الجاد والجهاد واندفاع المتوجه من البلا
وكفاية الملم من الاعداء وغير ذلك من الاشياء اه (قوله بل سئل) أي النسفي وقوله
فقال الخ جوابا بل هو اعلى وجه المصوم وقتما في بحث استقبال القبلة عن عدة
التقوى وغيرها لو ذهبت الكعبة لربو بعض الاولياء فالصلاة الى هوائها اه ومثله في
الولوية (قوله ولايس بالمهجرة الخ) جواب عن قول المعتزلة المشكرين لكرامات
الاولياء لانهم اظهرت لاشتهت بالمهجرة فلم يثبتوا النسبي من غيره والجواب أن المهجرة لا بد أن
تكون عن بدعي الرسالة تصديقا لدعوة والولي لا يثبت أن يكون تابعا لشيء وتكون

كرامته محمزة لثبته لانه لا يكون ولما لم يكن محققا في ديانته واتباعه ثبته حتى لو ادعى
الاستقلال بنفسه وعدم المتابعة لم يكن وليا بل يكون كافرا ولا تعلق له كرامة فالحاصل
أن الامر اخلاق العادة بالنسبة الى النبي محمزة سوا غلظ من جهة أو من قبل أخذ آفته
وبالنسبة الى الولي كرامة تعلقه عن دعوى النبوة وتعلقه في العقائد وشرحها (قوله
ومن لولي الخ) من موصول مبتدا وقال هلته ولولي متعلق بمحور وولي مبتدا ووجه
بمحور خبره والجهة الخبرية مقول القول وجهول خبر من القول بالتجهيل أو التكهيف وهو
ما قلناه من العبادية (قوله أي يشرح هذا القول الخ) والحاصل أنه وقع الخلاف
عندنا في مسئلة على المسافة البعيدة فشايع العراق قالوا لا ~~يكون~~ ذلك الاممجة
فاقتاده كرامة جهول أو كثر وشايع خراسان وما وراء النهر ابتدوا كرامة ولم يرد نص
صريح في المسئلة عن امتنا الثلاثة سوى قول محمد هذا ولم يصر ذلك اه ملصقان
شرح الوهبانية من جواهر الفتاوى وفي التارخية أن مسئلة تزوج المخزومي بشرقة
تؤيد الجواز أي فانه نص المذهب والحاصل أنه لا خلاف عندنا في ثبوت الكرامة وانما
الخلاف فيما كان من جنس المميزات الكبار والعقد الجواز مطلقا لا فيما ثبت بالدليل
عدم امكانه كالاثبات بسورة وقام الكلام على ذلك في حاشية ح (قوله غاب من
أمر الخ) شامل لماذا بلغها موهبة أو ملاقاة فاعتدت وتزوجت ثم بان خلافه ولما اذا
اذعت ذلك ثم بان خلافه اه ح (قوله وفي حاشية شرح المنار الخ) قال الشارح في
شرحه على المنار لكن الصحيح ما أورده الجرجاني أن الاول من الثاني ان اسقته الحال
وان الامام رجع الى هذا القول وعليه الفتوى كافي حاشية ابن الحنبل عن الواقعات
والاسرار وقوله ابن نجيم عن الظهيرية اه واحتمل الحال بأن تلده لسنة أشهر فأكثر
من وقت النكاح (قوله حكى أربعة أقوال) حاصل مبان مع شرحه لان ذلك أن
الاول دلالة عند أبي حنيفة مطلقا أي سواء أمت به لاقل من ستة أشهر أو لانه نكاح
الاول صحيح فاعتبار أولى وفي رواية للثاني وعليه الفتوى لان الولد القراض الحقيقي
وان كان فاسدا وعند أبي يوسف الاول ان أنتم به لاقل من ستة أشهر من عند الثاني
لثبث العلق من الاول وان لا يكون الثاني وعند محمد الاول ان كان بين وطء الثاني
والولادة أقل من سنتين فلا أثر منهما فكلنا يثبت أن له من الاول والنكاح الصحيح
مع احتمال العلق منه أولى بالاعتبار وانما موضع المسئلة في الولد المأثر مرة الى الاول
اجبا اه قلت وظاهره أنه على التقى به يكون الولد الثاني مطلقا وان جاءت به لاقل من
سنة أشهر من وقت العقد كيدل عليه ذكر الاطلاق قبله والاقتصاري التخصيص بعده
وهذا خلاف ما قاله ابن الحنبل وهذا وجه الاستدراك لكن لا يخفى ما فيه فقد ذكرنا
قربا أن المتكوه لو ولدت دون ستة أشهر لم يثبت نسب من الزوج وفيه النكاح أي
لانه لا يثبت تصور العلق منه وفيما دون ستة أشهر لا يتصور ذلك وهذا اذ لم يعلم بان لها

وقوله في شرح الوهبانية من السير
صدقوه
ومن لولي قال على مسافة
بمحور جهول ثم بعض يكسر
واشبهه الى كل ما كان خارجا
عن النسب التفسير ويصر
أي يصر هذا القول بنص محمد
انما من كرامات الاوليه
غاب عن امرأته فستزوجت
بآخر وولدت اولادا ثم جاء
الزوج الاول (قالا ولدتا في
على المذهب) التوضيح
الامام وعليه الفتوى كافي الثانية
والجوهري والكافي وغيرهما ولى
حاشية شرح المنار لابن الحنبل
وعليه الفتوى ان اسقته الحال
لكن في آخر دعوى المجمع حكى
أربعة أقوال ثم انتهى بما عقده
المصنف وعليه ابن ملك بأنه
المستقر حقيقة فالولد القراض
الحقيقي وان كان فاسدا وقامه
فيعبر أوجه

زوجا غيره فكيف اذا اظهر زوج غيره فلا شك في عدم ثبوته من الثاني ولهذا قال في شرح
 دورر الصلوان هذا مشكل فيما اذا ائتم به لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها اه والحق
 أن الاطلاق غير مردود ان المصواب ما قاله ابن الخنبلي وبه يظهر أن هذه الرواية عن الامام
 الملقب بها هي التي أخذ بها أبو يوسف وأنه لا بد من تقييد كلام المصنف والجمع بمجانة
 ابن الخنبلي وأنه لا وجه للاستدلال عليه بما في الجمع والله أعلم (قوله نكح أمة الخ) قال
 في المفتح قوله ومن تزوج أمة فطلقها أي بعد الدخول واحدة بأئنة أو رجعية ثم اشتراها
 قبل أن تقر باقتضاء عدتها فما من بول لاقل من ستة أشهر منذ اشتراها لزمه وقد يعد
 الدخول وواحدة لأنه لو كان قبله لا يلزمه الآن حتى به لاقل من ستة أشهر منذ فارقتها لأنه
 لا عدة لها أو بعده والطلاق ثمان ثبت النسب إلى سنتين من وقت الطلاق ثم اذا كانت
 الواحدة رجعية فهو ولد المعدة قبل زومه وان جاءت لعشر سنيين بعد الطلاق كما كره بعد كونه
 لاقل من ستة أشهر من الشراء وان كانت بائنة ثابت إلى أقل من سنتين أو تمام السنتين بعد
 كونه لاقل من ستة أشهر من الشراء اه قال في الصبر فالظاهر أن المطلقة قبل الدخول
 والمباعدة بالتقنين لا اعتبار فيها الوقت الزمراء بل وقت الطلاق في الأولى بشرط كون
 نسبه ولأنه لاقل من ستة أشهر وفي الثانية لسنتين فأقل وأنه لو كان رجعية ثبت ولو لم يتم
 سنيين بعد الطلاق أو أكثر ولو واحد بأئنة فلا بد أن تأخر به تمام سنتين أو أقل وهذا أن
 يكون لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء في المستأثن (قوله فطلقها) أي بعد
 الدخول مطلقة واحدة بأئنة أو رجعية بدليل الاستثناء الآتي والطلاق غير قيد في
 لو اشتراها ولم يطلقها فالسكوت كذلك نهر (قوله فشرها) أي ملكها بأي سبب كان أي
 قبل أن تقر باقتضاء عدتها كما ولأنه مع الاقرار بشرط أن تأخر به لاقل من ستة أشهر من
 وقت الاقرار كما مر لادن وقت الشراء كما هنا نهر (قوله لزمه) لأنه ولد المعدة فكذلك
 كون الملقوق ساجعا على الشراء وولدها ثبت نسبه لادعوى نهر وان ولده لسنتين من
 وقت الطلاق بصر لكن في الرجعية ولو لا أكثر من سنتين كما يأتي (قوله والاه) أي بان
 ولده تمام ستة أشهر أو لا أكثر منها لا أي لا يلزمه لأنه ولد المملوكة لأنه شرها وهي معتدة
 عنه ووطؤها حلال له أما في الرجعي فظاهر ومافي البائن فلا ١٠٧٠ لا يلزمها
 عليه فإذا أمكن عاوقه في الملك أسند إليه لان الحادث بضاف إلى أقرب واقته وولد
 المملوكة لا يثبت بدون دعوى وهذا بخلاف البائن فيمنه غلبة فان شرها ما يصلحها فبعين
 الملقوق قبله كما يأتي (قوله الا المطلقة الخ) لما كان قوله فطلقها شلالا اذا طلقها
 واحدة رجعية بأئنة وتبين قبل الدخول وبعدة وكان الحكم المتقدم محكما بالمطلقة
 واحدة بعد الدخول رجعية أو بأئنة استثنى هذه الصور الثلاث فقوله قبل الدخول شامل
 للمطلقة والمطلقتين والصورة الثالثة قوله والمباعدة بتقنين يعني بعد الدخول اه ح فنهيم

(فزوج) • نكح أمة فطلقها
 فشرها قولت لاقل من نصف
 حول منفسر اه الزمه والا لا
 المطلقة قبل الدخول والمباعدة
 بتقنين

وقيد بقوله بتنين لانها أمة ويسودتها القليلة ثمان فقط والماصل أن الصور رجل لأن
الرجعي لا يكون قبل الدخول فكذا كلن المستثنى ثلاث صور فقط (قوله فذ طلقها) أى
فالمعسر في هذه الثلاث المستثناءة وقت الطلاق ولا اعتبار فيها الوقت الشراء كما مر من
البر (قوله) لكن في الثانية لما كان خفية الاستثناء أن المعسر أن تلد لأقل من نصف
حول مد طلقها بين أن هذا خاص بالمطقة قبل الدخول واحداً وتنين قالوا ولدت نصف
حول أو أكثر لا يلزمه لعدم العدة كما قدمناه أول الباب أما المطقة فتعين بعد
الدخول فإنه يلزمه ولها سنتين فأقل من وقت الطلاق وإن أقل من نصف حول من
وقت الشراء لمعمر ما عليه حرمة غلظة حتى تشكخ غيره فلا يصلحها الشراء فتقدر العلوق
فيه وتعين كونه قبله فيلزمه سنتين مد طلقها الجواز أنه كان موجوداً وقت الطلاق
لأن أكثر لتين عدله لكن شوته لتمام السنتين مبنى على ما زعم في الجوهرة أنه الصواب
وهو أحد الروايتين كما قدمناه أول الباب فافهم (قوله وفي الرجعي لا أكثر مطلقاً) أى ثبت
فيه وإن وادته لا أكثر من سنتين بلا تعديد ذلك إلا أكثر بقدة (قوله في المستثنى يعني في
مسئلة الرجعي ومسئلة المطقة الباتية بعد الدخول كما يعلم من عبارة الجبر المتقدمة
وكلام الشارح ويوم أن إحدى المستثنى الباتية بتنين لأن الباتية الواحدة لا ذكر
لها هنا فكذا أورد عليه أن الباتية بتنين لا يعتبر فيها وقت الشراء أصلاً كما مر من
لما ذكر الشارح في أول المسئلة اختصاص وقت الشراء بالمطقة بعد الدخول واحدة
رجعة أو باتية دليل الاستثناء بعد كونهما وهذا الرجعي بين أن قرنته الباتية
مثله لكن لا يضي ما فيه من التخاصم مع أن هذا الحكم في المستثنى صريح به أولاً فلا حاجة
إلى إعادته ولكن مع هذا الإيهام عليه بالمطقة فافهم (قوله وكذا لو أعتقها بعد
الشراء) لأن العتق ما زادها الإبدانته وضد محذور يلزمه إلى سنتين بلا دعواه مذ
شراها لأنه بطل السكاح بالشراء ووجب العدة لكنها لا تظهر في حقه الملك والعتق
ظهرت وعكم بمسئلة بأن لم يقرب بانقضائها ذلك ففتح (قوله قولان) فعند أى يوسف
يفتقر بطلان السكاح وعند محمد لا لأنه لا بد من الدعوة هنا لأن العدة لم تظهر
في حقه بخلاف العتق فأقدم في الفتح (٩٠) (أمره) لأن ولد أم الولد لا يصحاح إلى الدعوة
لكنه يبقى بالنسبة مع نفسه هنا راجع رحتى (قوله ولا أكثر) ليه ذكر حكم مقام
السنتين وتقدم حكاية الروايتين في مسئلة الت وبحث البر في مسئلة الموت فينبغي
أن يكون هنا كذلك وبأن في رواية ما يدل على أن التام كالأقل (قوله إلا أن يدعيه)
أى في صورة العتق (قوله ولو تزوجت) أى أم الولد (قوله وادعيها معاً) هذا
ظاهر في صورة العتق والظاهر أن المراد في صورة الموت ادعاء ورثته لقضاهم مثله
تأمل (قوله كان للمولى انصافاً) كذا في عدة الجبر عن الخاتبة فقد ثبت التسبب هنا
بالولادة لتمام السنتين فكان التام في حكم الأقل (قوله لكونها مسئلة) أى من

فد طلقها لكن في الثانية ثبت
سنتين فأقل وفي الرجعي لا أكثر
مطلقاً بعد أن يكون لأقل من
نصف حول منذ شرائها
المستثنى وكذا لو أعتقها بعد
الشراء ولو أعتقها فقلت لا أكثر
من الأقل مذ أعتقها فادعاء هل
يفتقر تصديق المشتري قولان
ما من أم ولد أو أعتقها فقلت
لدي سنتين يلزمه ولا أكثر إلا أن
يدعيه ولو تزوجت في العدة
فولدت لسنتين من عتقه أمومه
ولنصف حول فما أكثر مذ تزوجت
وادعيها معاً كان للمولى انصافاً
لكونها مسئلة

المولى يجوز نكاح الزوج باطل فمكون الولد لصاحب العدة إذا ادّعى (قوله بخلاف ما لو تزوجت) أى قولت لستة أشهر فأكثر منذ تزوجت فأدعى بجرع الحائض (قوله فانه الزوج اتفاقا) لعل وجهه أنهم المار بها العدة سملوطا مشبهة بالعقد وحرم على المولى وطؤها لذلك كان إثباته لصاحب العدة أولى لأنه المستقر حقيقة وإن كان فاسدا تأمل ثم لا يخفى أن الكلام الآن في أم ولد يعتقها مولاها فانهم (قوله لتصاد نكاح الآخر) شافى ما تقدم من أن العدة للفرأش الحقيقى ولو فاسدا فالأولى التعليل بعدم إمكان جعله من الثاني لعدم أقل مدة الحمل رجعى وتعليل الشارح لم يرد في الجبر (قوله قالوا لثاني) لامكانه منع تعدد كونه من الأول (قوله ولولا قل من نفسه) أى مع كونه لا كثر من ستين مذبات (قوله لم يلزم الأول ولا الثاني) لأن إقصاء لا يلزم لا كثر من ستين ولا أقل من ستة أشهر كافي الحاكم (قوله والشكاح صحيح) أى عندهما وعند أبي يوسف فاسد لأنه إذا لم يثبت من الثاني كان من الزنا ونكاح الحامل من الزنا صحيح عندهما لا عنده كذا في البدائع وتسه في الجبر ولم يظهر له وجهه لأنه إذا لم يثبت من واحد منهما علم أنه من غيرهما ولا يلزم أن يكون من الزنا لاحتمال كونه بشبهة ولا يفسح الشكاح إذا ادّعى أنه من زنا فليعزل الزيلعي وغيره ولو ثبت المستكسحة لأقل من ستة أشهر مذهب تزوجهم لم يثبت السب لأن العلو قسأين على النكاح وبفسد الشكاح لاحتمال أنه من زنا آخر بشكاح صحيح أو بشبهة أهلية تأمل (قوله ولولا قل منهما) أى لأقل من ستين من وقت الطلاق ونصفه أى لنصف حول من وقت تزوج الثاني فقد أمكن هنا جعله من الأول أو من الثاني (قوله لكنه قتل هنا) أى في هذا الباب قبيل قوله الآن يدفعه أى والنص هو المتبع فلا يعول على البصحة ط (قوله دليل انقضاء ههنا) فكان جزلة ما إذا أقرت باقتضاءها (قوله ان أمكن إثباته منه) أما إذا لم يمكن بأن جاءت به لاكثر من ستين مذبات ولستة أشهر منذ تزوجت فهو للثاني كافي البصر عن البدائع (قوله ولو نكح امرأة) الأولى نكحها بالعود الضمير على معتدة البائت وإن كان الحكم أعم لكن لموافق آخر الكلام (قوله فتنسبه لثاني) أى وبإجاز النكاح بجرع (قوله فتنسبه للأول) لأن المطلق لا يثبت من الأمانة وعشرين يوما فيكون أربعين يوما نطفة وأربعين علقة وأربعين مضغة بجرع عن الولو الجدية وقد منافي العدة كلاما فيه (قوله لأنه نكاح باطل) أى قالوا فيه زنا لا يثبت به السب بخلاف التمسك فانه وطء بشبهة فيثبت به السب وإذا تكون بالقاسد فرأشا لا بالباطل رجعى والله سبحانه أعلم

• (باب الحضانة) •

لماذ كثر ثبوت نسب الولد عقب أحوال المعتدة ذكر من يكون عنده الولد فتح (قوله بفتح الحاء وكسر هاء) كذا في المصباح والبصر عن المغرب لكن في القاموس حضانة الصبي حضانة وضاعة بالكسر جعله في حضانة أمه أو أباه كاحتضنه ثم قال وحضانة فلا نحسن

بخلاف ما لو تزوجت أم الولد بلا إذنه فانه للزوج انضاها ولو تزوجت معتدة أو غولت لأقل من ستين مذبات ولا قل من الأقل منذ تزوجت فالولد للأول لتصاد نكاح الآخر ولو لا كثر منهما مذبات ولنصف حول منذ تزوجت فالولد للثاني ولو لا قل من نفسه لم يلزم للثاني ولو لا قل من نفسه لم يلزم الأول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو لا قل منهما ولنصفه حتى عده الجبر عنه أنه للأول لكنه قتل هنا عن البدائع أنه للثاني معلا بأن اقتداهما على التزويج دليل اقتضاء عدهما حتى لو علم بالعدة فالنكاح فاسد وولدها الأول إن أمكن إثباته منه بأن للأول أقل من ستين مطلقا أو مات ولو نكح امرأة فجاءت بسقط ستين المطلق فإن لأربعة أشهر فنسبه للثاني وإن لأربعة الأيو ما تنسبه للأول وفسد النكاح الكل من العرق وفي جميع القتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت النسب بشبهة ولا يوجب العدة لأنه نكاح باطل

• (باب الحضانة) •

بفتح الحاء وكسر هاء

شرط الحاشية

وحاشية بقصدهما معتمد (قوله تربة الولد) هذا على إطلاقه معناه القوي أما الشرحي
فهو تربة الولد في حق الحاشية كما أفاده القهستاني (قوله ثبت للام) يظهره أن الحق
لها وقبل الولد وسأني الكلام عليه قال الرمي "وتشترط في الحاشية أن تكون حرة بالغة
عاقلة أمينة قادرة وأن تخلو من زنى أجني" وهكذا في الحاشين المذكورين الشرط
الآخر هذا ما يوجب شئ من كلامهم اه قلت ونبني أن يزيد بعد قوله أمينة أو كاتبة وأيدت في
الكتابة وإن يزيد أن تكون رجلا صرا ما لم تكن حرة ولم تسكن في بيت البغض الولد ولم
يتمتع عن تربيته بما عاهد أصهار الأب وسأني بيان ذلك كله والمراد بكونها أمينة أن
لا يضيع الولد عندها باستقلالها عنه بالخروج من منزلها كل وقت وأقبح بعض المتأخرين
بأن المراجعة لها حق الحاشية لقول العيني أحكام المراجعة أحكام البالغين في صائر
التصرفات قلت لا يفتي أن هذا عند أقدماء البلوغ والاقهوف في حكم القاصر كما احتجوا في
تنقيح الحامدية وأفتى به الأخير الرمي "وهل يشترط كونها بصيرة في الاشياء في أحكام
الاجني ولم أر حكم ذمها وميلها وحاشية وفيه تعلل اشتراط الوصف ونبني أن يكره ذمها
وأما حاشيتها فإن أمكنته حفظ المحضون كان أهلا والأفلا اه وهو بحث وجب وهو
معلوم من قول الرمي "قادرة كما يعلم منه حكم ما إذا كانت حرة بضة أو كبيرة عاجزة" (قوله
التسمية) احتجوا من الأم الرضاة فلا تثبت لها اه وكذا الأخت وضاعوا نحوها
(قوله ولو كاتبة أو مجوسية) لأن الشقة لا تختلف باختلاف الدين وصورة الثانية أن
يكونا مجوسيين ترافعا لينا وأسلم الزوج وحده وسأني تفصيله إذا لم يقبل الولد بنا
(قوله أو بعد الفرقه) عطفه على مدخول الإشارة إلى عدم اختصاص الحاشية بما
بعدها فترية الولد في حال قيام النكاح تسمى حاشية (قوله لأنها تنجس) أي وتضرب فلا
تستقر في الحاشية بحر (قوله كافي البحر والنهر) قال في البحر ونبني أن يكون المراد
بالقوى في كلامهم هنا الزنا المحتضى لاستغفال الأم عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه
لامطغه الصادق بتولية الصلاة سألني أن الفتية أحق بولدها المسلم ما لم يقبل الأديان
فالتاسعة المسئلة الأولى قال في النهر وأقول في قصده على الزنا فهو واذ لو كانت سارقة أو
مغتنية أو نائمة فالحكم كذلك وعلى هذا فالمراد فسق يضع الولد به اه ويمكن جل ما في
البحر عليه بأن يكون قوله ونحوه مرفوعا عطف على الزنا ثم رأيت الأخير الرمي "أجاب
كذلك قال ح وعلى هذا لو كانت سالمة كثيرة الصلاة قد استولى عليها عجة افتقدت على
وخوفه حتى تغلاها عن الولد ولم يضاعه اقترع منها ولم أر اه (قوله قال المصنف الخ)
عبارة بعد أن نقل عبادة البحر لكن عندي في الاستدلال عليه بما ذكره نظر لأن الفتية
انما تقبل ما نقل مما يوجب القسق على جهة اعتقاد مدعيها لها فكيف يلحقها بالقائمة
المسئلة فأنى يظهر اجراء كلام الكمال وغيره على إطلاقه كما هو مذهب الشافعي رضي
الله تعالى عنه من أن القاسقة بتولية الصلاة لأحسانتها اه وبعد ما علمت أن المناط هو

تربة الولد (ثبت للام) القسمة
(ولو) كاتبة أو مجوسية أو بعد
الفرقة الآن تكون حرة
لحق تلم لأنها تنجس (أو عاجزة)
بحر لا يضيع الولد كزنا وضاع
وسرقة ونجاسة كافي البحر والنهر
بعضا قال المصنف والذي يظهر
الصحل بإطلاقهم كما هو مذهب
الشافعي أن القاسقة بتولية الصلاة
لأحسانتها

الضام حقت أن بحث المصنف لأحاصل له ٨١ ح (قوله وفي القنية الخ) فيه رد على ما
 قاله المصنف والجب أن المصنف نقله عقب عبارته السابقة (قوله ما لم يعقل ذلك) أي ما لم
 يعقل الولد حاله وحيثه يجب تقييد النجور بأن لا يلزم منه ضباع الولد كالأبني وفي
 النهر ما لم تعقل ذلك وقسمه بقوله أي ما لم يثبت فعلة منها وهو صحيح أيضا ٨١ ح وفيه أن
 قول القنية معروفة بالقبور يقتضي فعلها له ما فالتناسب الأول وتكون الفاجرة بمنزلة
 الكتابة فإن الولد يثبت عندها إلى أن يعقل الايمان كجاسي أن خوفه عليه من تعلمها
 ما تفعله فكذلك الفاجرة وقد جزم الرمي بأن ما في النهر تعصيف والحاصل أن الحاشنة أن
 كانت فاسقة فحقا يلزم منه ضباع الولد عند حاشط حشها والافهي أحق به إلى أن يعقل
 فينزع منها كل كناية (قوله بأن يخرج كل وقت الخ) المراد كثرة الخروج لأن المداور
 على ترك الولد ضائعاً والولد في حكم الامانة عندها ومضيغ الامانة لا يستأنم ولا يلزم أن
 يكون خروجها المعصية حتى يستغنى عنه بما قبله فانه قد يكون لغيرها كما لو كانت قابله
 أو غاسله أو ولاته أو نحو ذلك ولذا قال في القنية أن كانت فاسقة أو تخرج كل وقت الخ
 فنعطيه على الصلقة بضد ما قلنا فانهم (قوله أو أتم ولد) أي طلقها زوجها أما إذا
 اعتقها مولاهما فهي غيرة المطلقة الحرة كما في الحاكم (قوله ولدت ذلك الولد قبل
 الكتابة) أما لو بعد ما فهي أحق به بدخوله تحت الكتابة فخرج عن الصفقة ومنه في البصر
 ومقتضى هذا أنهم بعد الكتابة لا يثبت لها حق في المولد قبلها وإن لم تنس مفعلة بضمة
 المولى لأنه لا بدخل في كتابتها في قسما لو كان المولى من كل وجه فصار كولد القنية لو اعتقت
 ويدل عليه أيضا قول الكثر ولا حق للامة وأتم الولد ما يعتق قال في الدرر فاذ اعتقا كان
 لهما حق الحاشنة في أولادهما الاحرار لانهم ساء أولادهما احرار ما لم يثبت الحق اه
 فانهم (قوله لكن ان كان الولد الخ) قال في البصر لم يذكر المصنف أن الحق في حاشنة
 ولد الامة للمولى أو لغيره والحق التصبيل فان كان الصغير رقياً فلولاه أحق به حراً كان
 أوله أو بعداً وكذا لو اعتقت أمه بعد وضعه فلا حق لها في حاشنته انما الحق للمولى سواء
 كانت منكوسة أم ساء وفارها لاله ملكه وأما إذا كان أي الصغير حرّاً فالحاشنة لاقر بانه
 الاحرار ان كانت أمه لالمولاه ولالمولاه الذي اعتقته وان اعتقت كانت الحاشنة
 لها اه (قوله سكن أحق به) قال في الدرر ولا يفرق بينه وبين أمه ان كانا في ملكه اه
 ونحوه في البصر فالمراد بالاحشة عدم التفرق بينهما فلا ينافي ما تقدم من كون الحق
 للمولى تأمل (قوله بغير محرم) أي من جهة الرحم فلو كان محرماً غير رحم كالعم رضاعاً
 أو رجلاً من القربى رضاعاً كان عمه نسباً هو عمه رضاعاً فهو كالأبني ط
 (قوله والحال أن الأب معسر) كذا قيد في الخاتمة والبرازية والخلاصة والقهيرية
 وكثير من الكتب وظاهره تخلف الحكم المذكور مع يساره لأن المهور في التصانيف
 حجة يعمل به وعلى في التبريلالية تقييد الدفع للعمه يسارها وأما عاير الأب فيضد أن

وفي القنية الام أحق بالولد ولو
 سنة السيرة معروفة بالقبور وما لم
 يعقل ذلك (أو غير ما مونة) ذكره
 في الجنبى بأن يخرج كل وقت
 وتترك الولد ضائعاً (أو) تكون
 (أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبة)
 ولدت ذلك الولد قبل الكتابة
 لا تستغنى عنها بخدمة المولى لكن
 ان كان الولد رقياً كمن أحق به
 لانه للمولى محجب (أو معتزلة)
 بغير محرم (المعسر) أو أبت أن
 تربية مجازاً (الحال أن الأب)

الاب المورس يجبر على دفع الاجرة للام نظرا للصغيرة اه قلت والمراد من هذه الاجرة اجرة
 الحضانة كما هو مفهوم من سياق كلام المصنف تبعا للفتح والرد والبر خلاف لما في
 العزيمة على الدردن أنها اجرة الرضاع والمراد يسارا العمة تقدر على الاتفاق على
 الولد كما هو ظاهر اذا وجهه لتقديره بصباب (قوله والعمة تقبل ذلك) أي ولم يوجد احد
 ممن هو مقدم على العمة متبرعا بنسب العمة ومع ذلك يشترط أن لا تكون متروجة بغير
 محرم الصغير شر بلاية (قوله ولا تمنعه عن الام) أي عن رؤيتها وتعهدها بها (قوله
 أو دفعه للعمة) صريح في أنه ينزع من الام مع أن الام لو طلبت أبراعا على الارضاع
 ووحدت متبرعة به فتمت وترضعه عند الام كما صرح به في البسائع ولكن هذا اذا
 بقيت مستحقة للحضانة وفي مسئلتنا سقط حقها منها فلذا ينزع منها ومثله ما لو تزوجت
 بأجنبي وصارت الحضانة لغيرها كالاخت فاتها لا يلزمها أن ترضيه أو ترضعه عند الام
 (قوله على المذهب) لم أر هذه العبارة لغيره وانما قالوا على الصحيح وهذا لا يلزم أن يكون
 من نفس المذهب بل يحتمل التصريح تأمل ومقابلة ما قيل ان الام أولى (قوله يجتبي) هو
 شرح الزاهد على مختصر القسودى وذلك حيث قال في التفقات وهل يرجع أم لا
 العمة على الاب اذا أيسر بما اتفق على الصغير ثم رجع بعض الكتب لا يرجع من يؤدى
 الثقة على الاب ولا على الابن بخلاف الام اذا أيسر زوجها ثم رجع ثم رجع فيه
 اختلاف المشايخ اه وهذا مفروض فيما اذا كان الاب معسرا ووجب ثقة الولد على
 عمه أو عمتها وأمه فالأم ترجع على الاب اذا أيسر وفي المم والعمة الخلف المذكور فلا
 محل لذلك وهذا هو الأصل لا ذكر الم لا في الكلام في العمة اذا أخذته لتضمنه مجانا واذا كان
 لها الرجوع فلا فائدة في أخذ من الام الا أن يقال مراده أن لا ترجع بأجرة الحضانة
 وأما الثقة على الولد اذا المتبرع بها فمحل لها الرجوع بها على الاب قبل ثم تأمل (قوله
 والعمة ليست بقصد الخ) هو بحث لصاحب البعد ذكره في الباب الا في قال بل كل حاصنة
 كذلك بالاولى لانها من قرابة الام وقال ولم أر من صرح بأن الاجنية كالعمة اذا كانت
 متبرعة ولا تقاس على العمة لانها حاصنة في الجملة وقد كثرت السوال عنها في زماننا وظاهر
 المتون أن الام تأخذ بأجر المتسل ولا تكون الاجنية أولى بخلاف العمة الا أن يوجد
 نخل اه قلت وفي القهستاني بعد كلام ماضيه وفيه إشارة الى أنها أي الام أولى من المحرم
 وان طلبت أبراء المحرم ليطعمه والاصم أن يقال لها أمسكه أو ادفعه الى المحرم كافي
 النظم اه فهذه اظاهري أن العمة غير قيد بل مثلها بقية المحارم وفي أن غير المحرم ليس
 كذلك وفي حاشية النير الرمي على الجران هذا اتفق حسن صحيح قال وقد سئلت عن
 صغيرة لها تم طلب زادة على أبر المتسل وبنت ابنهم تريد حضانتها مجانا فاجبت بأنها
 تدفع لأم لكن بأجر المتسل فقط لأن ذلك كلاجنية لاحق لها في الحضانة أصلا فلا يعتبر
 تبرعها لأن في دفع الصغير اليها ضربا فلا يعتبر معه الضرر في المال لأن موته دون

والعمة تقبل ذلك أي ترضيه
 مجانا ولا تمنعه عن الام قبل الام
 أم أن تمسكه مجانا أو تدفعه
 للعمة على المذهب وهل يرجع
 المم والعمة على الاب اذا أيسر
 قبل ثم يجتبي والعمة ليست بقصد
 فيها يظهر في المسئلة تزوجت أم
 صغيرة في أبوه وأدنت زينة

سرمته وإذا يختلف الحكم في نحو العمة والخالة عند السأرة فلا يدفع اليها اذ لا ضرر على
الموسر في دفع الاجرة ووجه تحريم هذه المسئلة فاعتقده فقد قل من تغفل في ١٥ قلت ويؤيده
أنه لو كان الأب جاً وطلبت الام النفقة من مال الولد أو اذ الأب ترشيه عنده بحال نفسه
لا يسقط حق الام مع أن الاب اشفق من الاجنبية نعم لو كان للأب أم وأخت عنده تحصن
الولد بجائنا ولا يرضى من هو أحق منها الا بالاجرة فلها أن ترشيه عند الاب وهذه تقع كثيراً
لكن هذا إذا طلبت الام اجرة على الحضنة فلو تبرعت بالحضنة وطلبت الاجرة على
الارضاع وقال الاب ان أختي ترشعه بجائنا تكون أولى ولكن يقال لها أَرْضِعِي فِي
بَيْتِ الْاُم لان ذلك لا يسقط حضنتها كما هو ظاهر من قوله (قوله بلا نفقة) أي من مال
الصغير الموروثه من أبيه فتح وظاهره أن المراد نفقة الصبي والظاهر أن اجرة الحضنة
كذلك تأمل (قوله ابقاها له) هذا تعطيل من المصنف فانه بعد ان نقل في المنع كلام المتنة
قال وله وجه وجيه لان رعاية المصلحة في ابقاها له أولى من مراعاة عدم طوق الضرر التي
يحصل له لكونه عند الاجنبى ١٥ والمراد بالاجنبى زوج الام ونفسه تفرقاً عن الوصى
اجنبى كزوج الام اذ لم يذكر أنه رسم محرم منه فالاولى الاقتصار على أن دفعته
للأم مصلحة زائدة وهي ابقاها له فكانت أولى بل فيه مصلحة أخرى وهي كون الام اشفق
عليه من الوصى وهي أهل الحضنة في الجلبه بخلاف الوصى ولا يخالف هذا ما اقتضاه
انقضاء الرمى حيث لم يعتبر الضرر في المال لان ذلك عند لزوم دفعه للاجنبية التي لاحق
لها في الحضنة أصلاً بخلاف ما هنا حتى لو طلبت الام المتروكة بالاجنبى ترشيه بنفقة
مقدرة وتبرع الوصى ينبغي أن يدفع اليها أيضاً على قياس ما ذكره الرمى ولا يستبرع تبرع
الوصى تأمل ثم لا يخفى ان هذا كله عند عدم وجود تبرع من أهل الحضنة كالعمة
أو الخالة والافهى أحق من الام والاجنبى (تنبيه) وقعت حادثة القسوى شئت منها قد دعا
وهي صغير مات أمه وترك له مالا وله أب معسر وحنة أم أم وحنة أم أب متروكة بجهة
أرادت أم أمه ترشيه بأجر وأم أبيه ترضى بذلك بجائنا فاجبت بأن يدفع الصبر عدة أخذاً بما
هنا فانه اذا دفع للام الساقطة الحضنة ابقاها للمجمع كونها ترشيه في حجر زوجها الاجنبى
فبالاولى دفعه لأم أبيه المتبرعة ابقاها للمجمع كونه في حجر أبيه وحنه الشوقين عليه
وكتبت جمع فيها رسالة سميتها الاثانة عن أخذ الاجرة على الحضنة واقعا علم (قوله
والترشيه ابن عمه بجائنا) في بعض النسخ والترشيه ابن العم أن يرشيه بجائنا وهي أظهر (قوله
ولا حضنة له) أمالو كان له حضنة كالعمة أو الخالة فهي أولى من أمه لسقوط حقها
بالتربح بالاجنبى ومن ابن العم لتقضيها عليه والظاهر أنها أولى وان طلبت النفقة لانها
الحاضنة حقيقة (قوله فله ذلك) أي الالتزام المفهوم من الترشيه وجهه أن ابن العم له
حق حضنة الغلام حيث لا حضنة غيره والام ساقطة الحضنة هنا والظاهر أن فله ذلك
وان طلب النفقة أيضاً لأنه هو الحاضن حقيقة ثم رأيت السامعاني كتب كذلك (قوله

بلا نفقة مقدرة وأراد وصيه
ترشيهما دفع اليها لاله ابقاها
للماله وفي الحاوى تزوجت بالاجنبى
وطلبت ترشيه بنفقة والتمه ابن
عمه بجائنا ولا حضنة له فله ذلك

ولا تجبر عليها أي على الحضانة والصواب أن يقول ولا يجبر على الارضاع كما سجد ذكره
المصنف في باب النفقة حيث قال وليس على أمه ارضاعه الا اذا تصنت وبمدا اتدفع
النفقة منه وبين قوله ولا تقدر الحضانة الخ فانه بمعنى أنها تجبر على الحضانة وهو أحد
قولين في المسئلة كما يأتي ولا فكيف يصح أن يثنى على قولين متقابلين (قوله بأن يأخذ
الخ) هذا ذكره في الثانية في مقام تعيين الارضاع فهو مؤيد لما سبق بناء وقوله وسيجي في
النفقة مؤيد لما قبلنا أيضا فانه هو الذي سيجي معناه (قوله فتنتقل للبعثة) أي تنتقل
الحضانة لمن يلي الام في الاستحقاق كالبعثة ان كانت والا فليمن عليها فيما يظهر واستظهر
الرجح ان هذا الاسقاط لا يدوم فلها الرجوع لان حقها ثبت شأفا فسقط الكائن
لالمستقبل اه أي فهو كسقاطها القسم لضرتها فلا يرد أن السقاط لا يعود لان العائد
غير الساقط بخلاف اسقاط حق الشفعة ثم رأيت يخط بعض العلماء عن المقتضى أبي
العوذ مسئلة في رجل طلق زوجته ولها ولد صغير منه وأسقط حقها من الحضانة
وحكم بذلك كما فهمل لها الرجوع بأخذ الولد الجواب نعم لها ذلك فان أقوى الحقن في
الحضانة الصغير ولئن أسقطت الزوجة حقها فلا تقدر على اسقاط حقه أبدا اه (قوله
ولا تقدر والحضانة الخ) اختلف في الحضانة هل هي حق الحضانة أو حق الولد فيقبل بالاول
فلا تجبر اذا امتنع ورجمه غيره واحد وعليه الفتوى وقيل بالثاني فيصير واختاره الفقهاء
الثلاثة أبو الليث والهندواني وشواهراده وأبيد في القضي عاني كافي الحاكم الشهيد
الذي هو جمع كلام محمد من مسئلة ان تلحق المذكرة قال فأقاد أي كلام الحاكم أن قول
الفقهاء جواب ظاهر الرواية قال في البر فالترجيح قد اختلف والاولى الاقواء بقول
القههاء الثلاثة لكن قبيد في الظهيرة بأن لا يكون للصغير ذرهم محرم فيمنع تجبر الام
كيلا يصيب الولد ما لو امتنعت الام وكان له بعة وضعت باسمها كدفع اليها لان الحضانة
كانت خاللا لم تضع اسقاطها حضنها وعزى هذا التفصيل للفقهاء الثلاثة وعلمه في المحيط
بأنها لما أسقطت حضنها بقى حق الولد فصارت بمنزلة المسنة أو المترجحة فتكون الحجة أولى
اه ما في البحر لمخاضها فتبين هذا التوفيق بين القولين وذلك أن ما في المحيط يدل على
أن لكل من الحضانة والمضون حقا في الحضانة ومنه ما قدمناه عن المقتضى أبي السعود
فقول من قال انها حق الحضانة فلا تجبر بحمول على ما اذا تمتع بها واقصر على أنها
حضانة لان المضون حيث لا يضيع حقه لو جرد من يرضعها ومن قال انها حق
المضون فيصير بحمول على ما اذا تصنت واقصر على أنها حقه لعند من يرضعها غيرها
والدليل على ذلك أيضا ما مر عن الظهيرة بنسبت عزى الى الفقهاء الثلاثة الصائلين بالبحر
أنها تجبر عندهم اذ لم يوجد غيرها لا اذا وجدوا ما قوله في التهران ما في الظهيرة لئلا
يظاير لما في القضي من أنه اذا لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف فقيه نظر لانه على ما علمت
من التوفيق يرتفع الخلاف أصلا وان كان حكاية القولين قصد الخلاف فيما اذا وجد

(ولا تجبر من لها الحضانة) (عليها)
(الا اذا تصنت لها) بأن لم يأخذ
نودي غيرها أو لم يكن للاب ولا
لصغير مال به يبقى خاتبة وسيجي
في النفقة واذا أسقطت الام
حقها صارت كمنة أو مترجحة
فتنتقل للبعثة (ولا تقدر
الحضانة على ابطال حق الصغير
فيها) حتى لو اختلفت على أن
تترك ولها عند التزوج صبح المخلع
وبطل الشرط

غيرها ولكن حيث أمكن التوفيق كان أولى ويكون الخلاف انظروا لكم به من تقرير فاعتزم
 هذا التصريح (قوله لانه) أى الحضانة وذكر الصغير نظرا للضبط (قوله أجبرت بلا
 خلاف) ولولم يوجد غيرها لتجبر بالاختلاف أيضا على ما ذكرنا من التوفيق (قوله وهذا
 يمتنع) أى قوله ولولم يوجد غيرها يشمل عدم الوجود حقيقة وعدمه حكما بأن وجد غيرها
 وامتنع عبارة الصريح هكذا وظاهر كلامهم أن الام إذا امتنع وعرض على من دونها من
 الحاضنات فامتنعت أجبرت الام لمن دونها (قوله وحجتك) أى حجتك لو وجد غيرها
 فلا أجر لها لانها طاعت بأمر واجب عليها شرعا وبعبارة الجوهرية إذا كان لا يوجد
 سواها تجبر على ارضاء صانقة عن الهلاك وعليه لأجرة لها اه فكل كلام الجوهرية في
 الرضاع وكان الشارح قاس الحضانة عليه لكن الظاهر أن ما في الجوهرية يبحث عنه كما
 يشعر به قوله وعليه لأجرة لها وبما قلناه ما في الهندية وغيرها واستؤجر لمن رضعه شهرا
 ثم مضى ولم يأخذ نفق غيرها تجبر على ابقاء الاجارة فان مقتضاه أنها تستحق الاجرة
 والالتفات تجبر على الارضاع مجانا وأما يت بخط شيخ مشايخنا الساماني قال البرجسدي
 تجبر الام على الحضانة اذا لم يكن لها زوج والنفقة على الاب وفي المنصورية ان أم الصغيرة
 اذا امتنعت عن مساكها ولا زوج للام تجبر عليه وعليه الفتوى وقال الفقيه أبو جعفر
 تجبر برفق عليها من مال الصغيرة وبه أخذ الفقيه أبو الثابت فهذا نص في أن الاجرة
 تؤخذ منع الجبراه وبأن يان وجهه قرىل قوله اذا لم تكن منكوسة ولا معتدة
 لايه) هذا قيد فيها اذا كانت الحاضنة أمتا فلا كانت غيرها فالظاهر استثناءها أجرة
 الحضانة بالاولى وقوله لايه احتراز عما لو كانت في نكاح أو عتة رجل غير الاب فانها
 تستحق الاجرة عليها لكن اذا كان الثاكيم محرما للصغير والا فلا حضانة لها كما مر بهذا
 وقال المصنف في المنع وعندي أنه لا حاجة الى قوله اذا لم تكن منكوسة ولا معتدة لان
 الظاهر وجوب أجرة الحضانة لها اذا كانت أهلا وما ذكرناها لشرط لوجوب أجر
 الرضاع لها لانها اختصت بأجره اذا لم تكن منكوسة أو معتدة اه ونازعه اخيرا الى
 في حاشيته على المنع بأن امتناع وجوب أجر الرضاع للمنكوسة ومعتدة الرجعي لوجوبه
 عليها ديانة وذلك موجود في الحضانة بل دعوى الاولوية فيها غير بعيد الى آخر ما قلناه قلت
 على ذلك فعلت مما اقتضاه انفسا أن الاجرة تستحق مع وجود الجبر فلا تنافي الوجوب
 ولعل وجهه ان نفقة الصغير لما وجبت على أبيه لو غنيا والافن مال الصغير كان من جلتها
 الاتفاق على حاضنته التي حبست نفسها للاطعام عن التزويج ومثلها أجرة ارضاعه فلم تكن
 أجر متخالفة من كل وجه حتى شافها الوجوب بل لها شبه الاجرة ونفقه النفقة فاذا كانت
 منكوسة أو معتدة لايه لم تستحق أجر لاعلى الحضانة ولا على الارضاع لوجوبها عليها
 ديانة ولان النفقة ناسئة لها بدونها بخلاف ما بعد انقضاء العدة فانها تستحقها على شبه
 الاجرة وعن هذا كان الاوجه عدم الفرق بين معتدة الرجعي والبائن كما هو مقتضى

لانه حتى لو انقلب ليس لها أن تطله
 بالشرط ولولم يوجد غيرها أجبرت
 بلا خلاف فنع وهذا ايم مالو وجد
 وامتنع من القبول بغير وحجتك
 فلا أجر لها جوهرية (وتستحق)
 الحاضنة (أجرة الحضانة اذا لم
 تكن منكوسة ولا معتدة) لايه

اطلاق الكثر وظاهر الهداية ترجمه فانه ذكر في الرضاع أن في معتدة البائن وابتين
 وأخر دليل عدم الجواز لكن ذكر في المحورة وغيره ما يصح الجواز ويأتى تمامه في الباب
 الآتى (قوله وهي غير أجرة رضاعه ونفقة) قال في البصر على هذا يجب على الأب ثلاثة
 أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد اه ومثل في النثر نبلاية (قوله عن
 السراجية) المراد بها هنا فتاوى سراج الدين قارى الهداية فانه في السلب الآتى عز
 ذلك اليها مصر يحال فلا يحصل لترديد المصنف بأنه يحتمل أنه أراد بها الفتاوى السراجية
 المشهورة مع قوله لكن لم أقف على ذلك فيها فافهم لكن قوله اذ لم يكن منسكوحة
 ولا معتدة لايه فانه في البصر عن السراجية ولم أره فيها فان عبارة فتاوى قارى الهداية
 سئل هل تحقق المطلقة أجرة بسبب حضانة ولدها خاصة من غير رضاعه فاجاب نعم
 تحقق أجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الى خادم يلزم به اه وأقرب ذلك أيضا صاحب
 البحر في فتاواه وكذا في الخبرية ومضى عليه في النثر وقمنا انه مفهوم من قوله هم
 في مسئلة العمة والحال ان الأب مصر (قوله خلافا لمقتل المصنف) حيث قال بعد
 نقل كلام قارى الهداية لكن يشكل على هذا الاطلاق ما في جواهر الفتاوى قال سئل
 قاضي القضاة فخر الدين فاضلان عن الميتة هل لها أجرة الحضانة بعد فطام الولد فقال
 لا والله تعالى أعلم اه قلت يمكن حمل الميتة على المعتدة من طلاقات فهو وسبق على
 احدى الروايتين في البائن كما قدمنا اه قال لكن التقييد بعد فطام الولد لم يظهر في
 وجهه وله له لكونه الواقع في حادثة الفتوى (قوله وقال نعم الأئمة المختارون عليه
 السكينة) في نكاحات البحر عن التفاريق لا يجب في الحضانة أجرة المسكن وقال آخرون
 يجب ان كان لصبي مال والا فعلى من يجب عليه نفقته اه وفي النثر وينبغي ترجيح عدم
 الوجوب لأن وجوب الأجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه قلت صاحب
 النهر ليس من أهل الترجيح فلا يعارض ترجيحه ترجيح فهم الأئمة ولا يجمع ضعف تعليله
 فان القول بوجوب أجرة المسكن ليس مبنيا على وجوب الأجر على الحضانة بل على
 وجوب نفقة الولد فقد تكون الحاضنة لا مسكن لها أصلا بل تسكن عند غيره فانكف
 يلزمها أجرة مسكن لتضمن فيه الولد بل الواجب لزومه على من تلزمه نفقته فان المسكن من
 النفقة ونقل الخبر الرمي عن المصنف انه اختف في لزومه والظاهر لزوم كما في بعض
 المعبرات قال الرمي وهذا يعلم من قوله اه اذا احتاج الصغير لخادم يلزم الأبفاق
 احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت واعتمد ابن النخعة مخالفا لما اختاره ابن وهبان
 وشيخه الطرسوسي والحاصل ان الواجب لزومه لما قلنا لكن هذا انما يظهر لو لم يكن لها
 مسكن أما لو كان لها مسكن يمكن أن تضمن فيه الولد ويسكن بها فلا لعدم احتياجه
 اليه فنحن أن يكون ذلك ونفقاين القولين ويشترط فيه قول أبي خص وليس لها
 مسكن ولا ينبغي أن هذا هو الارفق للباين فليكن عليه العمل وانه الموافق فافهم

وهي غير أجرة رضاعه ونفقته كما
 في البحر عن السراجية خلافا لما
 نقله المصنف عن جواهر الفتاوى
 وفي شرح النقاية للباقي عن البحر
 المحط سئل أبو خص عن لها
 مسكن الولد وليس لها مسكن مع
 الولد فقال على الأب سكاها جميعا
 وقال نعم الأئمة المختارون عليه
 السكينة في الحضانة

مطلبه
 في لزوم أجرة مسكن الحضانة

(قوله وكذا الخ) فتمسكه عن فتاوى قارئ الهداية (قوله قال شيئا) يعني الخبر
 الرمي في حواشيه على البحر فافهم (قوله وقواعدنا تقتضيه) قلت ما قدمنا قريسا عن
 خط شيخنا أيضا السامع في ذلك فقد وافق بحسن المتقول (قوله ثم حرر) أي
 الخبر الرمي أن الحضانة كالرضاع أي في أنهما لا جوارح لأم فيها أو منكوبة أو ممتدة
 والأفهام الاجرة من مال الصغيران كان له مال والاخر مال أبيه أو من تلزمه نفقته هذا
 خلاصة ما سط عليه رأيه بعد كلام طويل وقد عتلت تأييده بما اقتلناه من خط السامع
 قلت وهذا كله حديث لم يوجد متبرع بالحضانة فان وجد فاما ان يكون أجنبيا من الصغير
 أو لا وعلى كل فاما أن يكون الاب معسرا أو لا وعلى كل فاما أن يكون للصغير مال أو لا
 فان كان أجنبيا دفع للاهل الحضانة بأجرة المثل ولومن مال الصغير وان كان المتبرع
 غير أجنبى فان كان الاب معسرا والصغيرة مال أو لا يقال لأم أمان عسكها بجنا
 أو تدفعه للعمة مثلا المتبرع عمو فالله لوله مال وان كان الاب موسرا والصغيرة مال
 فكذلك لأن الاجرة محقة على الصغير وان كان الاب موسرا أو لا مال للصغير فالأم مقدمة
 وان طلبت الاجرة فطر الصغير بلا ضرورة في ماله هذا حاصل ما عثرنا عليه الضعيف بناء
 على ان الحضانة كـ الرضاع وقام ذلك في رسالتنا الابانة عن أخذ الاجرة على الحضانة
 (قوله أو لم تقل أو أسقطت حقها) مبني على عدم الجبرك لا يفتي ح ومز الكلام فيه
 (قوله أو تزوجت بأجنبى) أشتمل من ذلك قول البحر أو لم تكن أهلا للحضانة فانه يدخل
 ما لو كانت فاجرة أو غير مأثومة (قوله عند عدم أهلية القرى) قيد لقوله وان علت
 لأن البعدة لاحق لها عند أهلية القرى (قوله بالشرط المذكور) هو عدم أهلية
 القرى (قوله بحر) أي أخذ من قول المصنف أن أم أي الام لا تكون بمنزلة قرابة
 الام من قبل أمها وكذا كل من كان من قبل أي الام اه زاد في الولو الجلية لأن هذا الحق
 لقرابة الام قال في البحر وظاهره تأخير أم أي الام عن أم الاب بل عن الخالة أيضا وقد
 صارت حادثة الفتوى اه قال ط ووجه ذلك ان الاخت لأم والخالات متأخرات عن
 أم الاب فاذا كن أولى من أم أي الام لمكونهن من قرابة الام فمن كانت مقدمة عليهن
 وهي أم الاب أولى بالتقدم اه تأمل (قوله ثم الاخت لأم وأم) أي أخت الصغير
 لأن قرابة الاب وان كانت لا مدخل لها فيما يعتبر وهو الادلاء بالام لكنها تسقط للترجيح
 خلافا لقول زفر بائنا كهامع الاخت لأم أفاده الزيلعي (قوله لأن هذا الحق) أي
 الحضانة وهذا لعل تكون الاخت لأم تلي الاخت الشقيقة (قوله ثم الاخت لأم)
 تقديمها على الخالة هو ما شئ عليه أصحاب المتون اعتبارا لقرابة القرابة وتقديم المثل
 بالام على المثل بالاب عند اتحادهم بينهم ما قرأنا قال في البحر وهذه رواية كتاب التكميل
 وفي رواية كتاب الطلاق الخالة أولى لانها تلي بالام ونلك بالاب (قوله ثم بنت الاخت
 لا بون ثم لأم) كونها أحق من الخالة باتفاق الروايات وأما بنت الاخت لا بون فتى رواية

وكذا ان احتاج الصغير الى خادم
 يلزم الاب به وفي كتب الشافعية من
 الحضانة في مال المضمون لوله والا
 فعلى من تلزمه نفقته قال شيئا
 وقواعدنا تقتضيه فيفتي به ثم حرر
 أن الحضانة كالرضاع والله تعالى
 أعلم (ثم) أي بعد الام بأن ماتت
 أو لم تقبل أو أسقطت حقها أو
 تزوجت بأجنبى (أم الام) وان
 علت عند عدم أهلية القرى (ثم)
 أم الاب وان علت بالشرط
 المذكور وأم الأم أي الام فتزجر
 عن أم الاب بل عن الخالة أيضا
 بحر (ثم الاخت لأم وأم ثم لأم)
 لأن هذا الحق لقرابة الام
 (ثم) الاخت (لاب) ثم بنت الاخت
 لا بون ثم لأم

أخرو والصحيح أن الخلة أحق منها كافي البحر والزيتي (قوله ثم لاب) هذا ساقط
من بعض النسخ وهو المناسب لما ط من أن الصبي خلافه مع مخالفة لمابعده
(قوله ثم الخلات) أي حالات الصغير (قوله ثم بنت الاخت لاب) هذا هو الصحيح
كأكلت وبه صرح في الخلة أيضا (قوله ثم بنات الاخ) أي لاب وأم وألام وألاب فمما
يظهر ح أي على الترتيب قال الزيتي وبنت الاخت وأولى من بنات الاخ لأن الاخت
لها حق في الحضانة دون الاخ فكان المولى بها أولى (قوله ثم العمت كذلك) أي تقدم
العمة لاب وأم ثم لام ثم لاب ولم يذكر بنات الخلة والعمة لأنه لاحق لهن لأنهن غير
محرم بحر وبأنى الكلام فيه (قوله ثم عمت الاتهام والاباء) قياس ما ذكره
في الخلات تقديم عمت الام على عمت الاب ويضد ما مر من أن هذا الحق لقرابة
الام وكذا ما في كافي الحاكم من قوله وكل من كان من قبل الام فهو أولى ممن هو من قبل
الاب (قوله بهذا الترتيب) أي العمة لاوين ثم لام ثم لاب (قوله ثم العصباء) أي
إن لم يكن للصغير أحد من محاربه النساء بحر أو كان إلا أنه ساقط الحضانة لأنه كالعديم
يرعى (قوله ثم الجدة) أي أم الاب وان ملا بحر (قوله ثم بنوه كذلك) أي بنو الاخ
الشقيق ثم بنو الاخ لاب وكذا أكل من سفل من أولادهم بحر (قوله ثم العم ثم بنوه)
ينبغي أن يقول كذلك كافي البحر والغنى ثم العم شقيق الاب ثم لاب وأما أولاده فيدفع
اليهم القلام لا الصفة لأنهم غير محارم (قوله وإذا اجتمعوا الخ) أي كعمين ما
وينبغي إسقاطه والاستغناء عنه بحسب ما في فاه واج للكل ح (قوله سوى فاسق)
استثناء من قوله ثم العصباء قال في البحر ولا العصباء الفاسق ولا إلى مولى العتاقة فترزا
عن الفتنة اه وفي البدائع حتى لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها
أوما لها اتسلم اليهم وينظر القاضي امر أمانة عدلة أمينة فيسلمها اليها إلى أن تبلغ
(قوله ومعهن) في نسخة ومضى أي بكسر التاء قول البحر الماز ولا إلى مولى العتاقة
وفي الفتح ويدفع الذكر إلى مولى العتاقة لأنه آخر العصباء ولا تدفع الاثى اليه اه قلت
ينبغي أن له لو كان مولى العتاقة امر أمان تدفع الاثى اليها دون الذكر (تنبيه) اشترط
في البدائع في العصباء اتصاف الدين حتى لو كان للصبي اليهودي أخوان أحدهما مسلم
يدفع لليهودي لأنه وصته لا للمسلم اه (قوله وابن عم لشهادة الخ) أما إذا كانت
لا تشتهى كبت سنة مثلا فلا منع لأنه لا فتنة وكذا إذا كانت تشتهى وكان أمونا بحر
بحا أو أيده بحافي الثقة وإن لم يكن للبار صغير ابن العم فالاختيار للقاضي إن رآه أصح
ضمها إليه والأوضح على يد أمينة اه قلت ما في الثقة علة في شرحها البدائع بقوله
لأن الولادة في هذه الحالة البه فراعى الأصل اه وهو ظاهر في أنه لاحق لابن العم
في الحاربه مطلقا وإن القاضي دفعها لاجنسية ولو أمونا حشر رأى المصلحة في ذلك ولو
كان الحق له لم يمكن للقاضي الاختيار وقدة الرملى ما يحشمه في البحر فهو ما قلنا

ثم لاب (ثم الخلات كذلك) أي
لاوين ثم لام ثم لاب ثم بنت الاخت لاب
ثم بنات الاخ (ثم العمت كذلك) ثم
خاله الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم
عمات الاتهام والاباء بهذا الترتيب
ثم العصباء بترتيب الارث فيقدم
الاب ثم الجدة ثم الاخ الشقيق ثم
لاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه
وإذا اجتمعوا فالأولع ثم الأسبق
اختيار سوى فاسق ومعهن وابن
عم لشهادة وهو غير مأمون

مطله
لو كانت الاخوة والاعمام غير
مأمونين لا تسلم الحضونة اليهم

وتعلم بان ابن العم غير محرم وأنه لاحق لتبني المحرم قال ولعل وبهمه انه لو ثبت له
حضانة ما كانت عنده الى ان تنسحق فتقع الفتنة فحسم من أصله (قوله ثم اذا لم يكن
عصبة الخ) فأدأن العصبان مقتضون على ذوى الارحام المذكور والمراد العصبية
المستحق اذا لم يستحق كابن عم الجارية يقدم عليه مثل الاخ لأم والخال كما صرح به في
البدائع والمراد بذي الارحام من كان منهم محرما احترازا عن ابن العم والخالة كما بان في
(قوله فتدفع لخال لأم) كان ينبغي أن يذكر أو لا الجد لأم في الهندية أنه أولى من الاخ لأم
والخال اه (قوله ثم لأم) الذي في التبريلانية عن البرهان وكذا في الفتح ثم لأم
(قوله برهان وعني بجر) كذا في بعض النسخ وسقط من بعضها ألفاظ بجر وهو الأولى
لانه في الصرم يعزى الى البرهان والعين (قوله فان تساوا) كخوة أشقاء مثلا (قوله
ولا حق لولد العم الخ) كان المناسب التعبير بالنسب بدل الولد لان الولد يشمل الذكر والانثى
وقد مر أن ابن العم لاحق في الفلام دون الجارية وأما الفرق بين الجارية المشتاة وغيرها
فقد علمت ما فيه فافهم وفي الصرم لاحق لبنات العم والخالة لأنهم غير محرم وكذلك بنات
الاعمال والاخوان الأولى كذا في كنعون الكتب اه وجهه الأولوية أن العمدة
والخالة مقتضات على العم والخال مع أنه لاحق لبناتهما ومقتضاه انه لاحق لبنات
العمدة ونحوها في حضانة الجارية ولا لابن العمدة في حضانة الفلام وينبغي اجراء
التفصيل المذكور في ابن العم هنا ولم يذكره قائل ومثلت عن مغيرة حدة أو أم
وقت عمه ولا شبهة أن الحضانة للجد كالحكمة مما ذكره فلهذا في الهندية أمثالو كان الصغير
أخي فان قلنا أن لبنات العم حقا في الاثني ينبغي تقديرهما على الجد لأم لان النساء أقدر
من الرجال في حضانة الأطفال (قوله والحاضنة النعمة) أشار الى أن
ما في الكثر من التقييد بالام انصافا بل كل حاضنة تنسب كذلك كما صرح به في خزانة
الاكل بجر (قوله ولو بمجوسية) بأن أعلم زوجها وأب (قوله ببيع سنين) فائدة
هذا الظاهر في الاثني لان الذكر تنهى حضانته بالبيع حوى (قوله أو الى ان يخاف)
أشار الى ان قول المصنف أو يخاف منصوب بأن مغيرة بعد والتي بمعنى الى كفاي الفتح
وهذا ازاد في الهداية فظاهره انه اذا خف أن يألف الكثر زرع منها وان لم يعقل
دينا بجر قال ط ولم يخلوا لآلف الكثر والظاهر أن بغير مبيعته ينفوا أخذه لهما بهم
وفي الفتح وتنع أن تغذيه الخمر ولحم التمسيز وان خيف ضم الى ناس من المسلمين وقول
البر لم ينزع منها بل يضم الى ناس من المسلمين فيمصرف والظاهر ان لم زائدة والاستانض
نأمل (قوله بشكاح بغير محرمه) أي هو ادخل بها ولا وكان ينبغي أن يقول غير محرمه
النسب لان الرضاخي كالاخني في سقوط حضانته به وعلى قلت وينبغي أنه لو لم يكن
للقلام سوى ابني هم تزوجت أنه أحدهما لا لا يسطع حقها لان الآخر ابني منسبه
ولا فائدة في دفعه اليه بل ابتاعه عندها أولى واحتراز عما لو كان زوج الجدة الجد

ثم اذا لم يكن عصبة فلهذا ذوى الارحام
قد دفع لخال لأم ثم لانه ثم لأم لأم
ثم لخال لأم ثم لأم برهان وعني
بجر فان تساوا فاصطوبهم ثم
أو رهم ثم أكبرهم ولا حق لولد
مروعة ونال ونال لعدم الحرمة
(و) الحاضنة (الذمية) ولو
مجوسية (كسلفة ما لم يعقل ديناً)
ينبغي تقدير مبيع سنين لعمدة
اسلامه حقت نهر (أو) الى أن
(يخاف أن يألف الكثر) فيخرج
منها وان لم يعقل ديناً بجر
(و) الحاضنة (بسط حقها بشكاح
غير محرمه) أي الصغير وكذا
بشكاحها عند المفسرين له لما الى
الفتنة لو تزوجت لأم باسخر
فأسكتة أم الأم

أو زوج الأم أو الخالة العم وضوءه (قوله في بيت الراب) بتشديد الباء اسم فاعل من
 الترية وهو زوج الأم والولد يرب له (قوله فلا يباخذ) أي إلا إذا لم يكن لها مسكن
 وطلبت من الأب أن يسكنها في مسكن فإن السكنى في الحضانة عليه كإمتر (قوله للفرق
 بين الخ) استظهر هذا الخبر الرمي أيضاً بقوله من زوج الأم الأجنبية يطعمه نزل رأى
 قلابه ينظر إليه شزراً أي نظر البغض وهذا مقتود في الأجنبية عن الحاضنة قال ح
 وفي النفس من هذا الفرق شيء فإن الراب إذا كان كذلك فالأجنبي أولى كإمتر المشاهد
 اه قلت الأصوب التفصيل وهو أن الحاضنة إذا كانت نكاحاً وحدها أو ابتاعها فله الحق
 لأن الأجنبية لا سبيل له عليها ولا على ولدها بخلاف ما إذا كانت في عيال ذلك الأجنبية
 أو كانت زوجة له أو أنت علمت أن سقوط الحضانة بذلك يدفع الضرر عن الصغير فيبقى الحق
 أن يكون ذاك أصيرة لراعي الأصغر للولد فانه قد يكون له قريب مفضل له ينفي موته ويكون
 زوج أمه مشقة فاعطيه بعز عليه فراقه فغير بد قرسه أخذه منها المؤبد ويؤذيها أولاً كل
 من نفقته أو نحو ذلك وقد يكون له زوجة تؤذيه أضعاف ما يؤذيه زوج أمه الأجنبية وقد
 يكون له أولاد يرضى على البنت منهم القسمة لسكاه معهم فإذا علم الحق أو التقاضى شيئاً
 من ذلك لا يحل له نزعه من أمه لأن مدار امر الحضانة على نفع الولد وقدم عن المبادئ
 لو كانت الأخوة والأعمام غير مأمونين على نفسها وأمالها التمس اليهم وقدمنا في العدة
 عن الفتح عند قوله ان المختلعة لا تخرج من بيتها في الأصح أن الحق أن على المقتضى أن يقرر
 في خصوص الوفاقع فإن علم بجزءها عن العيشة أن لم تخرج أفتاها باطل لأن علم قدرتها
 (قوله قال) أي في الترواؤا مسله للبر حيث قال ودخل تحت غير الحرم الرجم الذي ليس
 بحرم كإمتر العم فهو كالأجنبي هنا اه أي فإذا تزوجته سقط حقها وأنت خير بأن هذا
 محروص فيما إذا كان مسقط الحضانة أقرب منه فلو لم يكن غيره وكان الولد كرايى عند
 أمه وكذا لو كان أختاً لاشتهى أو كان مأموراً على ما يصنع في الجرفانهم (قوله البائنة)
 أما الرجعية فلا بد من انقضاء العدة فيها غير مقتضاه العود في البائنة قبل انقضاء العدة
 مع انها تقع في بيت الزوج ولعل وجهه ارتفاع ولايته عليها فلا ضرر للولد عنده وفي ذلك
 تأييداً لما تقدمناه من التفصيل تأمل قال في الدر المنثور وكذا أي تعود الحضانة لو زالت
 بجنون وردد ثم زال المانع ذكره العيني وغيره فالأحسن ويعود الحق بزوال مانعه اه
 (قوله لزوال المانع) أي ليس من قبيل عود الساقط حتى يقال ان الساقط لا يعود فقولهم
 بسقط حقها معناه منع منه مانع كقولهم تسقط الثقة بالتشوزو ولا يبالغون ثم تعود
 بزوال ذلك أعاده في التبر وقد يقال ان الساقط لم يعد بل عاد حتى جدد لتمام مسبه بخلاف
 سقوط الثقة لانها حق واحد كما تم تقدير (قوله والقول لها الخ) أي لو أدى تزوجها
 وأنكرت فالقول لها ولو أقرت بملكها أذمت الطلاق فإن لم تعين الزوج فالقول لها إلا ان
 عينته فبقي أن يكون مع البين في الفصلين خبر ووجه الفرق أن دعواها طلاق المعين

في بيت الراب فلا يباخذ أخذه وفي البحر
 قدر زدت فيما لو أسكنه الخالة
 وضوءه في بيت أجنبي غائبة
 والتظاهر السقوط قياساً على ما مر
 لكن في التبر والتظاهر عدم الفرق
 البين بين زوج الأم والأجنبي قال
 والرحم فقط كإمتر العم كالأجنبي
 (وقعود) الحضانة (بالفرقة) البائنة
 لزوال المانع والقول لها في تقي
 الزوج وكذا في تطليقه ان أجهته
 لان عينته (والحاضنة) أمها وغيرها
 (الحق) أي بالتمام

لما أظلهما الشرع دون تصديقه لم يقبل قولها أصلا (قوله حتى يستغفر عن النساء)
 بأن يأكل ويشرب ويستنجي وحده والمراد بالاستغفار تمام الطهارة بأن تطهر بالماء
 بلا معين وقيل بمجرد الاستنجاء وهو التطهير من النجاسة وإن لم يقدر على تمام الطهارة فزيلي
 أي الطهارة الشاملة للوضوء (قوله وقد يمسح) هو قري بيمين الأول بل هي منه لأنه
 حينئذ يستنجي وحده الأثرى إلى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال مروا صبيانيكم
 إذا بلغوا سبعاً والأمر به لا يكون إلا بعد القدرة على الطهارة فزيلي (قوله وبه ينق)
 وقيل بتسعين (قوله لأنه القالب) أي الاستغناء هو القالب في هذا السن (قوله)
 فإن أكل الخ) أفاد أن القاضى لا يصح أحدهما بل ينظر فيما ذكر كافي البصر عن
 الطهيرة ووجهه أن اليمين للتكسول ولا عكس أحدهما إبطال حتى الولد من كونه عنده
 قبل السبع وعند أبيه بعدها (قوله ولو جبراً) أي أن لم يأخذه بعد الاستغناء أجبر عليه
 كافي الملقى وفي الفتح ويجبر الأب على أخذ الولد بعد استغنائه عن الأم لأن نفقته
 وصياته عليه بالإجماع اه وفي شرح الجمع وإذا استغنى الغلام عن الخدمة أجبر
 الأب أو الوصي أو الولي على أخذه لأنه أقدر على تأديته وتعليقه اه وفي الخلاصة
 وغيرها وإذا استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصية أولى بتقديم الأقرب فالأقرب
 ولا حق لأن الم في حضانة الجارية اه قلت في ما إذا انتهت الحضانة ولم يوجد عصبة
 ولا وصي فالتقارر أنه يتولاه عند الحاضنة الآن يرى القاضى غيرها أولى والله أعلم
 (قوله والى) بأن فقدت الأربعة وبعضها لا يدفع إليه ط (قوله والجدة) أي وإن
 صلت ط (قوله أي تلغ) ويلوغيها ما بالجنس أو الأثر أو السن ط قال في البصر
 لأنها بعد الاستغناء تحتاج إلى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ
 تحتاج إلى التصيين والحفظ والأب فيه أقوى وأهدى (قوله في ظاهر الرواية) مقابلة
 رواية محمد الآتية (قوله فالقول للام) لأنه يدعى سقوط حقها بجبر (قوله وأقول
 الخ) هو صاحب التهرج قال وأقول ينبغي أن ينظر إلى سنها فإن بلغت سن التكليف فيه
 الاتي غالباً فالقول له والالها اه والذي ينبغي الرجوع إلى الصغيرة فإن ادعت البلوغ
 في سن يحقه صدق كما هو المصرح به في باقي الأحكام أفاده الرجس (قوله)
 مشبهة لنفسها) بل في محرمات المنهكت تسع فصاعداً مشبهة اتفاقاً ما يحتاج (قوله)
 كذلك) أي فكأنها حق بها حتى تشبهى (قوله وبه ينق) قال في البصر
 نقل تصحيحه والحاصل أن الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قوله وأفاد) أي المصنف
 بقوله حتى تشبهى من غير قيد بعد قبل التزويج (قوله بتزويجها) أي الصغيرة (قوله)
 ما دامت لا تصلح للرجال) فإن صلت فقط وسبقت في أول النفقات أن التي تشبهى
 للوط وغير دون الفرج يلزمه نفقتها وكذا التي تصلح للخدمة أو للاستئناس إن أمسكها
 في بيته عند الشاق واختاره في النصف اه ومقتضاه أن صلحها للرجال يكفي بالوط فبها

حتى يستغنى عن النساء وقد ربيع
 وبه ينق لأنه القالب ولو اختلفا في
 سنها فإن أكل وشرب وليس واستغنى
 وحده دفع إليه ولو جبراً والام
 والجدة) لام أو لب (أحق بها)
 بالصغيرة (حق بخص) أي تبلغ
 في ظاهر الرواية ولو اختلفا في
 حضانها فالقول للأم جبر بها
 وأقول ينبغي أن يحكم سنار وبعمل
 بالناب وضد ما لا حتى يستغنى
 الغلام وتزويج الصغيرة ويدخل
 بها الزوج حتى (وبغيرهما أحق بها
 حتى تشبهى) وقد ربيع وبه ينق
 وبنت إحدى عشر مثلاً اتفاقاً
 فزيلي (ومن محمد أن الحكم في
 الأم والجدة كذلك) وبه ينق
 لكثرة الفساد فزيلي وأفاد أنه
 لا سقط الحضانة بتزويجها ما دامت
 لا تصلح للرجال

الافى رواية عن الثاني اذا كان يستأنس بها كالى القصة وفي الظهيرة امر اتحالت هذه الشك من بنى وقد ماتت أمته فاعطى
نقته فقال صدقت لكن أمته لم تق وهي في منزلي وأراد أخذ الصبي ٩٩١ يمنع حتى يعطى القاضي أمته ويحضر عندم أخذ

لأنه أقر بأنها جده وهاضته ثم
أذى أحقية غيرها واذما يحفل فان
(أحضر الأب امرأة فقال هذه
ابنتك وهذا) ابني (منها وقالت
الجدة لا) ما هذا بنى (وقدمت
ابنتي أم هذا الولد فقال للرجل
والمرأة اتى معه ويطع الصبي
الهما) لأن القرائش لهما فيكون
الولد لهما (كزوجين بينهما ولد
فأدى) الزوج (أنه أمته لهما)
بل من غيرها (وصكت) فقالت
هو ابني لأمته (حكم بكونه
ابنهما) لما قلنا وكذا لو قالت
الجدة هذا ابني من بنى أمته
فقال بل من غيرها فالقول له
ويأخذ الصبي منها وكذا لو
أحضر امرأة وقال ابني من هذه
لأمي بكنه وكذا في الجدة وصدقتها
المسرة فالأب أولى به لأنه لما قال
هذا ابني من هذه المرأة فقد أنكر
كونها جدته فكون منكرا الحق
حسنا وهي أقرت له بالحق
انتهى مخلصا (ولا خيار للوالدة عندنا
مطلقا) ذكرنا كان أو أتى خلافا
لثاني قلت وهذا قبل البلوغ
أما بعده فيضرب بين أبويه وإن أراد
الانفراد فله ذلك مؤبدا ومعه
للمنية وأفاده بقوله (بقت
الحارية بلغ النساء بكرهما
الأب إلى نفسه) الا اذا دخلت

في السن واجتمع لهما رأي فتسكن حيث أسبت حيث لا خوف عليها (وإن ثبنا لا ينضمها) الا اذا لم تنضم عن مأمونة على نفسها
فلا بل والجدة لآية الضم لا لغيرهما كما في الابتداء بجر من الظهيرة

الفتح الآن تكون غير مأمونة على نفسها لا وثق بها فلا بد أن يضمها إليه وكذا اللام
والهم الضم إذا لم يكن مقصداً فإن كان فحذف ضمها القاضي عند امر أئمة اه
وزاد الزبلي وكذا الحكم في كل عصبة ذي رحم محرم منها اه وهذا الذي مشى عليه
المصنف بعد (قوله والقلام إذا عقل الخ) كان ينبغي الابتداء بمسألة القلام أو ذكرها
آخر الآن ما قبلها وما بعد في الجارية ثم المراد القلام البالغ لأن الكلام فيما بعد
البلوغ وعبارة الزبلي ثم القلام إذا بلغ رشداً أنه أن يفرد الآن يكون مقصداً نحوفا
عليه الخ واحتوز عما إذا بلغ معصوها في الجوهرة ومن بلغ معصوها كان عند الام سواء
كان أباً أو أمّاً اه وفي الفتح والمعتمد لا يخبره يكون عند الام اه قال في البحر بعد
نقده ما في الفتح ونبغي أن يكون عند من يقول بخبر الولد أو ما بعده فاقال معصوه إذا بلغ
السن المذكور أي الذي ينزع نفسه من الام يكون عند الاب اه ورتبه في التبر وهو
الموافق للقواعد تأمل (قوله فله ضم) أي للاب ولاية ضمه إليه والقاهر أن الجدة
كذلك بل غير من العصبات كالاخ والعلم ولم أر من صرح بذلك ولعلمهم اعتمادوا على أن
الحاكم لا يمكنه من المعاصي وهذا في زماننا فغير واقع فنعين الاتفاق ولا يضمنه لكل من
يؤمن عليه من آقاربه ويقدر على حفظه فان دفع المنكر واجب على كل من قدر عليه
لا سيما من طبقه عاره وذلك أيضاً من أعظم صلة الرحم والشرع أمر بصلتها ودفن
المنكر ما أمكن قال تعالى إن الله ما بالعدل والاحسان وياتي القرني ونهى عن
الفضاء والمنكر والبني يعظكم لعلكم تذكرون ثم رأيت في حاشية البحر للمزني ذكر ذلك
بصاً أيضاً وقال ولم أره ثم قال ثم رأيت النقل فيه وهو ما في التمهارج والخالصة والتاريخية
وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة في سواد من العصبه أولى الاقرب فالأقرب غير
أن الاتي لا يمدفع الا الى محرم اه قلت كلامنا فيما إذا بلغ القلام ومات له فيقابل البلوغ
ولذلك كونه التقصيل بين كونه مأموناً وغيره (قوله فله ذكر) أي من أحكام البكر
والثيب والقلام والتأديب ط (قوله وان لم يكن لها) أي للبكر كاذمة من الكافي
وكذا الذب كالعلة خلافاً لمر عن الظهيرية وقد صرح المصنف بعد في قوله بالافرق
في ذلك بين بكر وثيب ه (تنبه) حاصل ما ذكره في الولد إذا بلغ انه اما أن يكون بكراً
مسنة أو ثيباً مأموناً أو غلاماً كذلك فله انشاء واما أن يكون بكراً شبهة أو يكون ثيباً
أو غلاماً غير مأمونين فلا خلاف لهم بل يضمهم الاب اليه (قوله وإذا بلغ الذكر وحده
الكسب) أي قبل بلوغهم مبلغ الرجال اذ ليس له ايجابهم عليه بعده (قوله بخلاف
الاناث) فليس له أن يورهن في عمل أو خدمة تاريخية لأن المستأجر يحلوه اذ ذلك
سعى في الشرع ذخيرة ومقادة لأنه يدفعها الى امرأته لتعلم حرفة كطرب وشاطرة اذ
لا تمحذ ورثته وسبأ في غلمه في النقفات (قوله ولو الاب مبذرا) أي يخشى منه اتلاف
كسب الابن (قوله كافي سائر الاملاك) أي املاك الصبيان تاريخية أي فان
القاضي نصب لهم وصياً يحفظ لهم مالهم اذا كان الاب مبذراً (قوله ليس المطلقة

والقلام إذا عقل واستغنى برأيه
ليس للاب ضمها الى نفسه) الا
اذا لم يكن مأموناً على نفسه فله ضمها
نفع قسنة أو عار وتأديبه اذا وقع
منه شيء ولا نفقة عليه الا أن يتبرع
بهر (والجدة منزلة الاب فيه) فيما
ذكر (وان لم يكن لها أب ولا جد
و) لكن (لها أخ أو عم فله ضمها
ان لم يكن مقصداً وان كان
مقصداً الا يمكن من ذلك) (وكذا
الحكم في كل عصبة ذي رحم
محرم منها فان لم يكن لها أب ولا
جد ولا غيرهما من العصبات
أو كان لها عصبه مفسدها لنظر فيها
الى الحاكم فان) كانت (مأمونة
خلافاً لشرع البسكي والواضحة
عند) امرأته (أمينه خادعة على
الحفظ بلا عرق في ذلك بين بكر
وثيب) لانه جعل ناظر المسلمين
ذكره الصبي وغيره وإذا بلغ
الذكر وحده الكسب يدفعهم
لأب إلى عمل ليكسبوا أو
يؤجرهم ويثق عليهم من أحوالهم
بخلاف الاناث ولو الاب مبذرا
يدفع كسب الابن الى أمين كافي
سائر الاملاك مؤيداً زاده معزياً
للخالصة (ليس المطلقة)

بأن الخ) أما المطلقة رجعة في حكمها حكم المنكحة ليس لها الخروج لأن حق السكنى
لزوج وأما العتدة فليس لها الخروج قبل انقضاء العتدة مطلقا جبر والظاهر أن التوقي
عنها زوجها كالمطلقة في ذلك فلا تعلق ذلك بالأذن الأولياء لقيامهم مقام الأب وما فيه
اضراب الولد ظاهر المنع اه ربي لا يقال ان عتدة الموت تخرج وما وبعض النسل
لأن المراد هنا الانتقال إلى بلدة أخرى وليس له ذلك في العتدة وأما بعد انقضاءها فزأره
وقول الرمي لقيام الأولياء مقام الأب فيسجد منها من ذلك بعد العتدة أيضا لكن
سئل شيخنا عن العلامة الفقيه من لا على التركا في عن قيم في حصة أمه بعد لاب فريد
أنه السفر ما من بلدة أخرى تزوجت فيها إلى بلدة أخرى فهل يلحق منه ما فأجاب بأن
الواقع في كتب المذهب متروا وشرا فتقيد المسئلة بالمطلقة والأب ولم زمن أبراهما
في غيره ما ومفاده أن الجدة ليس منها وما قاله انخير الرمي لم يستند فيه إلى نقل فينبغي
التوقف حتى نرى النسل الصريح فان العلم أماته هذا حاصل ما رأيت بخطه وجه الله
تعالى ووجه توقفه التقيد بالأب والمطلقة فيحصل كونه للاحتراز بقوله فتقيدهم
هذا الحكم بالأم المطلقة فقط ويحتمل عدم ما قاله الرمي والله سبحانه أعلم (قوله لم تنفع)
الاذا انتقلت من مصر إلى قرية كما يأتي (قوله مطلقا) سواء كان وطنها لها أو لا واقع
العتدة فيه أولا جبر (قوله من محلة إلى محلة) أي في بلاد واحدة والظاهر أنه لو كان
بين المحلتين تفاوت تنفع (قوله الا اذا انتقلت الخ) قال الرمي في حواشي المنع هذا
خطأ تبع فيه صاحب البحر الذي لم انتقل من قرية إلى مصر بينهما تفاوت والتجيب
في حكم لم يقل به أحد جعله متناججاً بتقليد للبحر اه وفي ط عن الهندية عن المحيط
وان أراد أن تنقله من قرية إلى مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيها فليس
لهما ذلك إلا أن يكون المصر قرى من القرية على التفسير الذي قلنا اه (قوله وفي عكسه
لا الخ) أي وفي انتقالها من المصر إلى القرية لا تخفى من ذلك ولو كانت القرية قريبة
لتضرر الولد بصفته باخلاق أهل السواد أي أهل التري الجبرولة على الحقة (قوله
الاذا كان الخ) استثناء من قوله وفي عكسه لا ومنه لما اذا انتقلت من قرية إلى مصر أو
القرية أو من مصر إلى مصر ولذا عم الساج قوله لما انتقلت إليه ويمكن جعله مستثنى
من قوله ليس للمطلقة الخروج ولكن كان حقه العطف بالواو أفاده ط (قوله أي عقد
عليها في وطنها) أفاد أن المراد بالصحاح مجرد العقد وان الإشارة بجملة لا وطن فلا بد
في جواز الانتقال إلى البلدة البعيدة من شرط كونها وطنها وكون العقد فيها وفي رواية
الجامع الصغير اشتراط العقد دون الوطن قال الزبيدي والاول أصح لأن الزوج في دار
ليس التزاك المقام فيها غير كاف لا يكون لها النقل إليها (قوله ولو قرية في الأصح) أي
ولو كان الوطن الواقع فيه العدة قرية متاخما لما في شرح البقالي فانه ضعيف كما في البحر
(قوله الاداء لحرب) استثناء من الاستثناء في المتن وقوله الآن يكونان مستأنفين استثناء

بأنها بعد عتدتها (الخروج بالولد
من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت)
فلا بينهما تفاوت بحيث يمكنه
أن يصبر ولده ثم يرجع في نهاره
لم تنفع مطلقا لأنه كالاتقال من
محلة إلى محلة شئ (الاذا انتقلت
من القرية إلى المصر وفي عكسه
لا لضرر الولد بصفته باخلاق أهل
السواد (الاذا كان ما انتقلت
إليه) وطنها وقد تكهنا (هـ)
أي عقد عليها في وطنها ولو قرية في
في الأصح الاداء للحرب الا
أن يكونان مستأنفين

من قومه الادار الحرب أى لها الاستغال الى وطنها الذى تكسها فيه ان لم يكن دار الحرب
والزوج مسلم أو ذمى فلو كانا حربيين مستأمنين فلها ذلك كافى البدائع والحاصل أن
عبارة المتن والشرح في غاية الخفاء مع التطويل فالأظهر والأخضر أن يقال وللمطلقة
الخروج بالولد من قرية الى مصر قرية لا حاكمه ومن بلدة الى أخرى هي وطنها وقد
تكسها فيها ولو دار حرب لو زوجها حاربيا مكسها فيه هذه عبارة موجزة نافعة جامعة مانعة
(قوله وهذا الحكم) أى الذى ذكر من الخروج والتصل فيه ط (قوله بكثرة) وغير
الجد من الحاضرات مثلها بالاولى كافى البر (قوله لعدم التقديس) لأن العقد على
الزوج في وطنها دليل الرضا بما لها بالولد فيه ولا عقد منه وبين الخدة (قوله الا انته)
أى اذن الاب وكذا من له حق الحضانة من الرجال ط تأمل (قوله من اخرجها) أى
الى مكان بعيد أو قريب عن مكان ان تصره فيه ثم رجع لانها اذا كانت لها الحضانة تمنع من
أخذها منها فضلا عن اخرجها فالى النهر من تبقيده بالبعد أخذها بما يأتى عن الحواوى
غير صحيح فافهم (قوله من بلد أمه) الظاهر أن غيرها من الحاضرات كذلك ط (قوله
ما بقيت حضانتها) كذا فى النهر وفيه كلام (قوله فلا أخذنا) تفرع على مفهوم
ما قبله وفى الجمع ولا يخرج الاب وولد قبل الاستغناء ومعه فى شرحه بما فيه من الاضرار
بالأتم بإبطال حضنتها فى الحضانة قال فى البر وهو يدل على أن حضانتها اذا سقطت جاز له
السفر به ثم نقل كلام السراجة المذكور ونال وهو صريح فيما قلنا اه يمكن
فى الشرع بلا شبهة عن البرهان وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استغنائه
وان لم يكن لها حق فى الحضانة لاحتمال عودها بزوال المانع اه وهو المفهوم بما يأتى من
قناوى الرملى ويدل له ما فى الحواوى كما تعرفه ولا ينافيه ما مر من شرح الجمع لاحتمال
أن يريد بالحق الحال والمستقبل تأمل (قوله كافى السراجة) المراد بها قناوى سراج
الدين قناوى الهداية (قوله وقيد المصنف الخ) وكذا قيده فى النهر ولا حاجة اليه
لانها اذا تزوجت وكان لها أم أو أهل الحضانة أو غيره فاقبل لايه أخذها منها فضلا عن
السفر به (قوله وفى الحواوى) يعنى القضى (قوله لا اخرجها الخ) أنت خير
بأن هذا معمول على ما ذكره اليك لها حق الحضانة اذ لو كان لها الحضانة لا يمكنه من أخذها
منها فضلا عن اخرجها عنها الى قرية أو بلدة قرية أو بعيدة خلافا لما فى النهر كما تراه فافهم
ثم لا يخفى أنه محال للمخرج السراجة ولما يأتى من شبه الرملى بل ولما مر من الجمع
والبرهان لان ما فى الحواوى يشمل ما بعد الاستغناء وهذا هو الاقرب والأتم وبقيده
ما فى التا تاريخية الولد متى كان عند أحد الابوين لا يمنع الآخر من النظر اليه وعن
تعهد اه ولا يضى أن الشرع أعظم مانع (قوله كافى جانيها) أى كسها فيها اذا
كان الولد عند هاهنا اخرجها الى مكان بعيد أن يصروا له كل يوم (قوله لا يصير على
أن يرسله) وكذلك يقال فى جانيها وقت حضانتها ط وبقيده ما قدمناه آنفا

(وهذا) الحكم (فى الأم)
المطلقة فقط (أما غيرها) بكثرة
وأتم ولد اعقت فلا تقدر على
نقل لعدم العقد بينهما (الا يذنه)
كما يمنع الاب من اخرجها من بلد
أمه بلا رضاها ما بقيت حضانتها
فلا (أخذ المطلق وولد منها)
لتزويجها جاز (له أن يسافر به)
الى أن يعود حتى أحسنه) كافى
السراجية وقيد المصنف
فى شرحه بما اذا لم يكن له من
يتقل الحق اليه بعدها وهو ظاهر
وفى الحواوى لا اخرجها الى مكان
يملكها أن يصروا لها كل يوم كافى
جانيها فليحفظ قلت وفى السراجية
اذا سقطت حضنة الام وأخذ
الاب لا يصير على أن يرسله لهابل
هى اذا أرادت أن تراه لا تمنع من
ذلك

الكلام عليها المتقدمها فافهم (قوله بنكاح صحيح) فلا نفقة على مسلم في نكاح فاسد
 لانعدام سبب الوجوب وهو حق الحبس الثابت للزوج عليها بالنكاح وكذا في صدقته
 لان حق الحبس وان ثبت لم يكنه لم يثبت بالنكاح بل تقصير المأولان حال الصدقة لا يكون
 أقوى من حال النكاح بدافع (قوله فلو بان فساد أو بطلانه الخ) لم يذكر في البصر البطلان
 وقد تأنى الصدقة عن الفسخ وغيره عدم الفرق بين الفاسد والبطل في النكاح بخلاف
 البيع وفي المنة يدعي التخيير ولو كان النكاح صحيحا من حيث الظاهر ففرض
 لها القاضي النفقة وأخذتها بهراغم ظهر فساد النكاح بأن شهدوا أنها أخته رضاعا
 وفرض بينهما مرجع عليها بما أخذت ولو أنفق بلا فرض القاضي لم يرجع بشئ ١٥ ونحوه
 في الفسخ وفي المندبة أيضا عن الخلاصة وأجمعوا أن في النكاح بلا شهود تستحق النفقة
 ١٥ قال ٢ وتقر فيه المجوى بأنه من أفراد القسود ١٥ قلت ومثله في النهروان الظاهر
 أن الصواب لا تستحق بلا التأييد إذ لا احتباس فيه (قوله على زوجها) أي ولو عبدا
 حتى يباع فيه بنتها (قوله وكل محبوس الخ) هذه كبرى قياس من الشكل الأقل طويت
 صفراء للمجهول من التحليل السابق والتقدير الزوجة محبوسة لمنفعة الزوج الخ وينفخ روم
 نفقتها عليه فافهم (قوله كفت وقاض) أي ووال ظلمهم فقدر ما يكفهم ويكتفي من قائلهم
 بنفقتهم من بيت المال لا احتباسهم في مصلحة المسلمين رجحى (قوله ووصى) فله الأقل من
 نفقته وأجر عمله في مال الميت رجحى وظاهره ولو غنيا أو وصى الميت وفيه كلام سباني
 أن شافعية تعالى في باب آخر الكتاب (قوله زلي) وهو أن الزلي يذكروا هذه الثلاثة
 قطع مع أنه ذكر السنة وذا عليهم الوالي ح (قوله وعامل) أي في الصدقات زلي
 (قوله فامو يدفع الصدق) أي نصبوا أنفسهم لذلك وترغبوا عنه فقبب النفقة لهم
 ولذبتهم (قوله ومضارب) فنفقته في حال المضاربة ما دام مسافرا لا احتباسه لها فلو كان
 مضاربا بالرجلين أو أكثر فنفقته على حسب المال رجحى (قوله ولا رد الرهن) قال
 في البحر واعترض بأن الرهن محبوس لحق المهرين وهو الاستيفاء ولذا كان أحق به من
 سائر القرامع مع أن نفقته على الرهن واجب بأنه محبوس بحق الرهن أيضا وهو وفاء
 دينه عنه عند الهلاك مع كونه ملكا له ١٥ فقوله مع كونه ملكا له ترجيح الجانب الرهن في
 رجوب النفقة عليه وعدم مع كونه محبوسا لمحقهما والشاخر أخله ح قلت لا اختل
 بتركه فان المحقق ابن الهمام لم يذكره لأن منفعة الحبس إذا كانت غير مختصة بالفرد فقبب
 النفقة على الغير فهو كالاجراء عمل في المستعرة لا يستحق أجر المنة عامل لنفسه من وجه
 فافهم (قوله في ماله لا على أبيه الخ) كذا في كافي الحاكم الشهد حديث قال فان كان صغيرا
 لا مال له لم يؤخذ أهوه بنفقة زوجته إلا أن يكون ضمنها ١٥ وفي النائية وإن كانت كبيرة
 وليس الصغيرة مال لا يجب على الأب نفقتها ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا
 أيسر ١٥ وعزاه في البحر والنهر إلى الخلاصة أيضا قال الرمي ومثله في الزلي وكبير

(فحبب الزوجة) بنكاح صحيح
 فلو بان فساد أو بطلانه رجح
 بما أخذته من النفقة بصر (على
 زوجها) لأنها جازا الاحتباس
 وكل محبوس لمنفعة غيره بلزوم
 نفقته كفت وقاض ووصى زلي
 وعامل ومقاتله فامو يدفع العذر
 ومضارب مسافر بمال مضاربة
 ولا رد الرهن لحبه لثقتهم
 (ولو صغيرا) كذا في ماله لا على
 أبيه إلا إذا كان ضمنها كما مر في
 المهر (لا يشتر على الوطء)

مطلب
 لا يجب على الأب نفقة زوجته ابنة
 الصغير

من الكتب ١١ قلت به جزم المصنف والشارح في باب المهر وأنت خبير أن الحكماني
 هو من المذهب ولا سيما وكما كتب عليه فقطم على ما سيذكره الشارح في الفروع
 عن المختار والمحقق من وجوبها على أبيه الآن يصل على وجوب الاستدانة لخرج تأمل
 (تنبه) قال في الشرع لا يله بعد نفقة ما في النامية أقول هذا إذا كان في تزويج الصغير
 مصحلة ولا مصحلة في تزويج ماصر مريض بالغه حد الشهوة وطاقة الوطء بهم كثير ولزم
 نفقة يتزوجهما القاضي فتستغرق ماله أن كان أو بصيرة أدين كثير ونفس المذهب أنه إذا
 عرف الأب بسوء الاختيار بمجانة أو فسقا فالعقد باطل انصافا فصرح به في الجرح وغيره
 وقدمه المصنف في باب الولي ١١ قلت المصنف في المتون والشروح أن غلاب تزويج
 الصغير والمصنف غير كاف عودون مهر المثل بفن فاحش لأن كمال شفقة الأب دليل على
 وجود المصلحة ما لم يكن سكرانا أو مبرقا بسوء الاختيار لأن ذلك دليل على عدم تأمله
 في المصلحة وأنت خبير بأن الشرط أن لا يكون معروفا بسوء الاختيار قبل العقد فلا يثبت
 سوء اختياره بمجرد العقد المذكور والزم أن لا يتصور صحة عقد الفاحش وغيره
 الكفء كما تقرر في باب الولي فظهر أنه إذا لم يكن معروفا بذلك ونفخ طفله امرأه صغ
 ذلك مطلقا كما هو المنصوص في عامة كتب المذهب خاصة لشقيقه مقام المصلحة فانهم
 (قوله) لأن المانع من قبله (دخل في هذا الجرح واللعين والمرضى الذي لا يقدر على الجماع
 كما صرح به في الهندية (قوله) أو فقيرا) ليس عنده قدر النفقة لرجوعه من فقير قدس
 عليه بأمر القاضي ط وبقاى (قوله) ولو لمسلمة أو مسكافرة) الأولى اسقاط مسألة
 (قوله) تطبيق الوطء) أي منه أو من غيره كما يفيد كلام الفتح وأشار إلى ما في الزيلعي من
 نصيب عدم تقديره بالسنة فان السبينة الغضمية تشمل الجماع ولو صغيرة السن (قوله
 أو نشتمى للوطء فيعادون القروج) لأن الظاهر أن من كانت كذلك فهي مطبقة للجماع
 في الجملة وإن لم تنقطع من شخص زوج مثلافه (قوله) فلا نفقة) أي ما لم يسكنها في بيته
 للخدمة أو الاستئناس كما يأتي قريبا (قوله) كالو كالمصغيرين) لأن المانع من الوطء
 وجودها ووجوده أيضا لا يضر بعدم وجود التسليم المرجب للنفقة منها (قوله
 موطوءة أو لا) أي سواء دخل بها أم لا (قوله) مسكافرة) أي ما لم يسكنها في بيته
 أو لا فادبه أن عدم وطئها لا يفرق فيه بين أن يكون لمانع منه أصلا ولم مانع من جهته
 أو من جهتها وهي مشبهة كالقروا ونحوها لأن المصنف في إيجاب النفقة الاحتباس
 لا تناف مقصود من وطء أو من دواعيه ولذا وجبت لصغيرة تشتمى للجماع فيعادون
 القروج كما توافهم (قوله) أو معنوهة) في التارخية المعنوهة لها النفقة إذا لم تنقطع نفسها
 بفريق حتى (قوله) وكذا صغيرة) أي لا تشتمى أصلا ولو للجماع فيعادون القروج والزم
 نفقتها أسكنها أو لا كما تقرر أنفا (قوله) أن أسكنها في بيته) وإن ردها فلا نفقة لها
 بدائع وحاصل أنه مخير ما في مسألة المشبهة فلا تخيير بل يلزمه نفقة مطلقا كما حمله فانهم

لأن المانع من قبله (أو معنوهة)
 كانت (مسألة) أو كافرة أو كبيرة
 أو صغيرة تطبيق الوطء) أو نشتمى
 للوطء فيعادون القروج حتى
 لو لم تكن كذلك كان المانع منها
 فلا نفقة كالو كالمصغيرين (فقيرة)
 أو فنية موطوءة أو لا) كان
 كان الزوج صغيرا أو كانت فناء
 أو قروا أو معنوهة أو كبيرة
 لا نوطا وكذا صغيرة تصلح للخدمة
 أو الاستئناس أن أسكنها
 في بيته عند التام وإخائه
 في النفقة

(قوله ولو منع نفسها للمهر) أى الذى تعورق تقديمه لانه منع بحق لتقصير من جهته فلا تسقط النفقة به زيل (قوله دخل بها أولا) تعميم للمنع أى لها النفقة بالمنع المذكور سواء كان قبل الدخول أو بعده لكن عند أى يوسف بسقط حقها فى المنع إذا دخل بها برضاها (قوله وعليه القنوى) أى استنصا لانه لما طلب تأجيله كله فقد رضى بسقط حقه فى الاستمتاع وفى الخلاصة أن الاستاذ يظهر المدين مكانا بقى بأنه ليس لها الامتناع والصدور الشهيد كان بقى بأن لها ذلك اه فقد اختلف الاقواء بغير من باب المهر وقدمنا هناك أن الاستصان مقدم فلذا جزم به الشارع وفى البصر عن الفتح وهذا كله اذ لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع على قول الثاني اه وقام الكلام فقمناء هناك (قوله فتسقط النفقة) أى وإن لم يكن لها المطالبة بظهر (قوله به بقى) كذا فى الهداية وهو قول الخصاف وفى الروا الجيدة وهو الصحيح وعليه القنوى ونظاهر الرواية اعتبارها نفقة به قال جمع كثير من المتأخرين ونص عليه محمد وفى الصفة والبدائع أنه الصحيح بغير لكن المتن والشروح على الاول وفى الخشاية وقال بعض الناس يستبرأ المرأة قال فى البصر وأحقوا على وجوب نفقة المورسين إذا كانوا مورسين وعلى نفقة المعسرين إذا كانوا معسرين وإنما الاختلاف فيما إذا كان أحدهما مورسا والآخر معسرا ففى ظاهر الرواية الاعتبار بالرجل فان كان مورسا وهى معسرة فعليه نفقة المورسين وفى عكس نفقة المعسرين وأما على المفتى به فحب نفقة الوسط فى المستثنين وهو فوق نفقة المعسرة ودون نفقة المورسة اه (تنبيه) صرحوا ببيان اليسا والاعشارى نفقة الاحارب ولم أومن عزفهما فى نفقة الزوجية ولعلمهم وكذا ذلك الى العرف والنظر الى الحال من التوسع فى الانفاق وعدمه ويؤيد قول البدائع حتى لو كان الرجل مفرطا فى اليسا بآكل خبز الخواوى ولحم البليج والمرأة مفرطة فى الفقر تاكل فى بيت أهلها خبز الشعير يطعمها خبز الحنطة ولحم الشاة (قوله ويضاطب الخ) صرح به فى الهداية وقد غفل عنه فى غاية البيان فقال إذا كان معسرا وهى مورسة وأوجبنا الوسط فقد كفناه بماليس فى وسعه (قوله والباقي) أى ما يكمل نفقة الوسط (قوله ولو هى فى بيت أيها) تعميم لقوله فقبح الزوجه وهذا ظاهر الرواية فقبح النفقة من حين العقد الصحيح وإن لم تنتقل الى منزل الزوج اذ لم يطالبها وقال بعض المتأخرين لا تقب ما لم تزف الى متره وهو رواية عن أى يوسف واختاره القدورى وليس القنوى عليه وقامه فى الفتح (قوله اذ لم يطالبها الخ) الأنصر والأظهر أن بقوله به بقى اذ لم تمنع من النقلة بغير حق (قوله لقيام الاحتباس) فانه يستأنس بها ويحفظ البيت والمناقع لعارض فاشبه الحوض هداية (قوله وكذلك المورض الخ) هذا خلاف المفهوم من قول المصنف أومرست فى بيت الزوج أى بعد ما سلمت نفسها صحيحة فان مفهومه أنها

ولو (منعت نفسها للمهر) دخل بها أولا ولو كله مؤقلا عند الثاني وعليه القنوى كفى البصر والنهر وان شاء بعض الاشياء لانه منع بحق فتسقط النفقة (بقدر حالها) به بقى ويضاطب بقدر وسعه والباقي دين الى الميسرة ولو مورسا وهى فقيرة لا يلزم أن يطعمها مما يأكل بل يردب (ولو هى فى بيت أيها) اذ لم يطالبها الزوج بالنقلة به بقى وكذا اذا طالبها ولم تمنع أو أومرست للمهر (أومرست فى بيت الزوج) فان لها النفقة استصحابا لقيام الاحتباس وكذا المورض ثم السه فقلت أوفى منزلها بقت وتبها لمنعت وعليه القنوى كما تراه فى الفتح

لو سلمت نفسها حريصة لا تنفق لها إلا التسلية لم يصح كافي الهداية لكن حقق في ما نفع
 أن هذا مبني على قول البعض من اشتراط التسلية لوجوب النفقة وقد علمت أنه خلاف
 المتي به من قطعها بالعقد الصحيح بالانكاح فالتزام وجوب النفقة لقيام الاحتباس
 (قوله والا لا) أي وإن أمكن نقلها إلى بيت الزوج بمحضة وبغيرها فلم تنقل لانتفاء لها
 كافي العزل عنها نفسها عن النقلة مع القدرة بخلاف ما إذا لم تقدر أصلاً لكن سيأتي
 أنها لا تجب بل يرضى ثم تزف إذا لم يكن لها الانتقال معه أصلاً فقد جعل عدم إمكان الانتقال
 مانعاً من وجوب النفقة وهذا جعل موجباً لها وقد يجاب بالقول وهو أنها إنما انتقلت
 إلى بيته فقد تحقق التسلية ولا يصير بعده ناشئة إلا إذا أمكنها الانتقال إليه واستغنت
 بخلاف ما إذا لم يوجد تسليم أصلاً ومرت بحيث لا يمكنها الانتقال فلا نفقة لها لعدم
 التسلية أصلاً لا شقة ولا حكا وبما في ما يورده (قوله كلاً لا يزمدها وأنها) أي أتاها
 لها بدواً المرض والأجرة الطيب ولا القصد ولا الطهارة هندية عن السراج والظاهر أن
 منها ما تستعمله النساء مما يزيل الكلف ونحوه وأما أجرة القابلة فبما في الكلام
 عليها (قوله لا نفقة لأحد عشر) أي بعد المنكوسة فاسداً وعدتها أمر واحد
 وذكر العدد لعدم التمييز اهـ ح وقد ذكر المصنف منها حاجة وذكر الشارح سنة
 لكن ما زاده الشارح سذكره المصنف مغرطاً من منكوسة فاسدة وعدتها لأنها غير
 زوجية ومستحكم عليها في محالها وبشيء أن يذكر الموطأ أنها شبهة لما في الخلاصة كل من
 وطئت بشبهة فلا نفقة لها اهـ لأن زواجها ممنوع عنها بمعنى من جهتها ويمكن إدخالها
 في الناشئة تأمل (قوله ومنكوسة فاسدة أو عدته) الأولى وعدته وتقدم الكلام
 على المنكوسة فاسداً وفي الثانية غلب عنها تزوجت بآخر ودخل بها وفرق بينهما بعد
 عود الأول فلا نفقة لها في عدتها على الأول ولا على الثاني بخلاف المدخلة إذا طلق
 ثلاثاً تزوجت في العدة ودخل بها الثاني فلها النفقة والسكنى على الأول اهـ أي لأنها
 معه تقدم طلاقاً بات من الأول أمافي الأولى فإنها معتدة من وطء الثاني بعد فاسد
 فلا نفقة لها عليه ولا على زوجها لأنها لم تستقم نفسها بمعنى من جهتها وفي الهندية أنهم
 يأمر أن تزوجها وأهـ كذا أن جعلها منه لا نفقة عليه لأنه ممنوع من استماعها بمعنى من
 قبلها وإن أقربه لزمه (تبيين) تزوج معتدة البائن إنما لا يسقط نفقتها مادامت
 في بيت العدة ولا صارت ناشئة كافي الأخيرة (قوله وصغيرة لاوطأ) وكذا إن صلحت
 للخدمة أو الاستئناس ولم يحكمها في بيته كملت فافهم (قوله بغير حق) ذكر محقره بقوله
 بخلاف ما لو خرجت الخ وكذا هو احترازاً عما لو خرجت حتى يدفع لها المهر ولها الخروج
 في عواضع مرت في المهر وسيأتي بعضها عند قوله ولا يمنعها من الخروج إلى الوالد
 (قوله وهي الناشئة) أي بالمعنى الشرعي أمافي اللغة فهي العاصبة على الزوج المفضلة
 (قوله ولو بعد سفره) أي لو عادت إلى بيت الزوج بعد ما سافر فخرجت عن كونها ناشئة

وفي الثانية صرحت عند الزوج
 فانتقلت إلى بيتها لم يكن نقلها
 بمحضة ونحوها فلها النفقة والا لا
 كلاً لا يزمدها وأنها (لا) نفقة لأحد
 عشر مرتدة ومقبلة أبية
 «وتمت نسوت» ومنكوسة
 فاسداً وعدته «وأمة لم تنوأ» وصغير
 لاوطأ (خارجة من بيته بغير حق
 وهي الناشئة حتى تعود ولو بعد
 سفره فلا نفقة

بحر من الخلاصة أي فتشقى الثقة فتكتب اليه لينتق عليها وترفع أمرها للقاضي
ليقرض لها عليه ثقة أمالوا أثقت على نفسها بدون ذلك فلا يرجع لها المسبأ في أنها
تسقط المضي بدون قضا ولا تراش (قوله والقول لها الخ) أي حدث لا ثقة له وهذا
أخذ في العزم في الخلاصة لوقال هي ناشئة فلا ثقة لها فان شهدوا أنها وقاها المجل
وهي لم تكن في بيته سقطت الثقة وان شهدوا أنها ليست في طاعته للجماع لم تقبل
لاحتلال كونها في بيته ولا تسقط لأن الزوج يطلب عليها اه قلت ويؤخذ منه أيضا
تقيد كون القول لها بما إذا كانت في بيته وهذا ظاهر لو كان الاختلاف في نشوز في
الحال أمالوا أدى عليها سقوط الثقة المقرضة في شهر ما من مثلاً لنشوزها فيه فالظاهر
أن القول لها أيضا لا تكرارها موجب الرجوع عليها تأمل ولو ادعت أن خروجها إلى بيت
أهلها كان باذنه وأنكر أو ثبت نشوزها تم ادعت أنه بعد شهر مثلاً لأن لها ملك
هناك هل يصح كون القول لها أم لا أم أه والظاهر الثاني لتعق المسقط تأمل (قوله
وتسقط به) أي بالنشوز لا ثقة المقرضة يعني إذا كان لها عليه ثقة أشهر مقرضة ثم
نشز سقطت تلك الأشهر الماضية بخلاف ما إذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فإنها
لا تسقط كالمسبأ في مثله الموت اه ح قلت وسقوط المقرضة منصوح عليه في
الجماع أمالوا استدفع ذكر في الذخيرة أنه يجب أن يكون على الراوي في سقوطها بالموت
والاصح منها عدم السقوط اه ومقتضى هذا أنها لو عادت إلى البيت لا يعود ما سقط وهل
يطل الفرض فيصالح إلى تجديده بعد العود إلى بيته أم لا أم أه ونظره عدم بطلان لأن
كلاهما في سقوط المقرض لا الفرض فتأمل (قوله لو ما منعته من الوطء الخ) قده
في السراج بمنزل الزوج وبقدرة على وطئها وكذا وقال بعضهم لا ثقة لها لأنها ناشئة اه
والثاني وجبه في حق من يسقى وهذا يشعر بأن هذا المنع في منزلها نشوز بالافتاق
سأتحاشي (قوله لها) أي ملكا أو أجارة (قوله ما لم تكن سألته النكاح) بأن قالت له
حولني إلى منزلنا أو كثرى منزلا فاني محتاجة إلى منزلي هذا أخذ كراهه فلها الثقة بحر
(قوله لعدم اعتبار الشبهة في زمانها) نقله صاحب الهداية في التبيين وصاحب المحيط
في الذخيرة (قوله بخلاف الخ) لأن السكنى في الغصب حرام والامتناع من الحرام
واجب بخلاف الامتناع عن الشبهة فانه مندوب فيقدم عليه حق الزوج الواجب
وشملت عن أمر أدة سكنها زوجها في بلاد الدروز المحدثين ثم امتنعت وطلبت منه السكنى
في بلاد الاسلام خوفا على دينها وبظن أنها لا بد لذلك لأن بلاد الدروز في زماننا شبيهة بدار
الحرب (قوله أوالسفر معه) أي يتأعلى الحق به من أنه ليس له السفر بها الفساد
الزمان فامتناعها بحق (قوله أومع أجنبي الخ) هذا مفهوم بالاولى لأنها إذا استنعت
الثقة عند امتناعها عن السفر معه فع الأجنبي بالاولى أو هو يبقى على أصل المذهب
من أن الزوج السفر بها الكنه لما عبت إليها أجنبيا لآتيه بها كان امتناعها من السفر معه

والقول لها في عدم النشوز بينهما
وتسقط به المقرضة لا المستدانة
في الاصح كالموت قبل النشوز
لأنها لو ما منعته من الوطء لم تكن
ناشئة وشمل السفر مع الحكي
سأل كان المنزل لها فغضبه من
الدخول عليها فهي كالمجربة
ما لم تكن سألته النكاح ولو كان
فيه شبهة فكيف السلطان
قامت منه فهي ناشئة لعدم
اعتبار الشبهة في زمانها بخلاف
ما إذا خرجت من بيت القصب
أو أبت الذهاب إليه أو السفر
معه أو مع أجنبي بعنه لينقلها
فها الثقة

بحق وإذا أقبل الاجنبي اذ لو كان محرم لهما لم يكن لهما نفقة لانه ليس لهما الاستمتاع ونسبة
 السفرة فيها كلام بسطناه في باب المهر (قوله وقيل تكون ناشرة) أشار الى ضعفه وبه
 صرح في الجرح لكن قواء الرضى وغيره بأنه قائم بمصالحها وله منهن من الغزل ونحوه وعن
 كل ما يأتى خبر المصنف كلفنا والنقض والارضاع أولى لانه يهزلها ويلقسه عارية اذا
 كان من الارشاف أقول وأنت شير بأن هذا كنه لا يدل للقول بأنها تصير بذلك ناشرة
 لانها الخارجة بغير حق كآثر والارام انها تصير ناشرة اذا خالفته في الغزل والنقض والحناء
 ونحو ذلك مما تصافى به أمره وهي في بيته وفساده لا يفتى نعم يفيد أن منهنها من هذا
 اليباح بل ذكر النحرير المولى "أنه أن يتبعها من ارضاع ولذا من غيره وترتبه أخذاً بما
 في التناويفية عن الكافي في اجابة الفخر والزوج أن يمنع امرأته مما يوجب خلاف حقها
 و فيها ارضاع السفنات ولا ينافي الارضاع والسهر تبع وذلك بقص جمالها
 وجمالها حق الزوج فكاره أن يمنعها اه فافهم (قوله قال في التهر وفيه نظر) وجهه
 انها معدودة لاشتغالها بمصالحها بخلاف المسئلة المقدس عليه افاخر الاعذار لا تقتصر
 التسليم منسوب اليها فاده ح وفيه أن المحبوسة طلباً والمحبوبة وساجدة القرض مع
 غيره معدودة وقد سقطت فقتها في الهندية في الامة اذا سلمها للسير بل وجه الانقطاع
 فعله نفقة التهر على الزوج نفقة الليل وقباضه منا كذلك ط قلت وسيد ذكر التناحر
 قبيل قوله ونقص من زوجة القاب عن الجران منهنها من الغزل وكل عمل ولو قاله
 وبفسله اه وأنت شير بأنه اذا كان له منهنها من ذلك فان صوته وخرجت بلاذنه
 كانت ناشرة مادامت خارجة وان لم يمنعها من تسكن ناشرة والله تعالى أعلم (قوله ومحبوسة
 ولو ظلم) مثل حبسها بدين تقدر على ايقاضه أو لا قبيل النقلة اليه أو بعدد ما عليه
 الاعتماد زيلعي وعليه القوي فتم لأن المعتبر في سقوط نفقة القوان الاحتباس لا من
 جهة الزوج بحر (قوله صيرفة) كذا نقله منافي المنع وأقره ونقله في الشر بلاذنه من
 النامية (قوله كسبه) مصدوم صنف لمعروفة أى يكونه محبوساً فافهم (قوله
 مطلقاً) أى ولو ظلم أو حبسته هي ادين عليه وأجنبي (قوله لكن الخ) قال في التهر
 قد جد به الان حبه مطلقاً غير مسقط لنفقتها كذا في غير كتاب الآفة في تصحيح
 القدورى نقل عن فاضلان أنه لو حبس في حبس السلطان ظلماً اختلقوا فيه والعصم
 انها لا تستحق النفقة اه قلت ونقل المقدس "صيانة النامية كذا وقال كذا في نسخة
 المؤيدية ونسخ جديدة لعلها كتب منها في نسختي العتيقة التي عليها خط بعض المشايخ
 حذف لا فيختر اه قلت وهكذا رأيت بدون لافي نسخة عتيقة عندي من النامية وكذا
 نقله في الهندية من النامية فاعل صاحب تصحيح القدورى نقل ذلك من نسخة المدونة
 المؤيدية أيضاً ولما نقل عنها فتكون لازمة لوافق ما في بقية النسخ القديمة وما في غير
 كتاب والموقوف بساءه أيضاً لان الاحتباس جاء لمص من جهته لا من جهتها كما لو كان

مرضا وصغرا جدا أو مجبونا أو نبينا (قوله وفي الجراح) عبارة وفي الخلاصة انها
 اذا حسبت وطلب ان تحبس معه فانها لا تحبس وذكر في مال الفتاوى الخ قلت وهذا اذا
 كان في الحبس موضع خال كافي التنازلية ثم لا يخفى أن تقييده بما لو خيف عليها الفساد
 ظاهر في أن فرض المسئلة فيها اذا ظهر للقاضي ان قصد بها حبسه أن تفعل ما تريد حيث
 كانت من أهل التهمة والفساد لا يجوز دعوى الزوج ذلك فينبغي للقاضي أن ينص في
 ذلك فقد وقع في زماننا أن امرأة حبست زوجها ما يدبر لها عليه فطلب حبسها معه لاجل
 أن تفرج من الحبس وبأكل مالها ولا يخفى أن حبسها لا يفيد بل لو حبسه غيرها وانف
 عليها الفساد فالحكم كذلك لأن المسئلة تخفف الفساد (قوله لم تزف) أي لم تنقل الى
 بيت زوجها (قوله أي لا يكتنح الخ) اعلم أن المذهب الصحيح الذي عليه الفتوى
 وجوب النفقة للمرأة قبل النكاح أو بعدها ما يمكنه جماعها ولا معها زوجها ولا
 حيث لم تنكح نفسها اذا طلب نكاحها فلا فرق بينه وبين العصمة لوجوب النكاح
 من الاستمتاع كافي الحائض والثفاسا وصيته فلا ينبغي ادخالها في النفقة لهن لكن
 ظاهر الحبس انه اذا كان مرضها مانعا من النكاح فلا نفقة لها وان لم تنكح نفسها لعدم
 التسليم بالكلية فهذا امر اذن فرق بين المرض والعصمة وعليه يعمل كلام المصنف
 هذا حاصل ما روي في البر ومشي عليه الشارع حيث ذكر فغير أن لها النفقة اذا
 مرضت بعد النكاح في بيت الزوج أو قبل النكاح ثم انتقلت الى بيته أو لم تنقل ولم تنكح نفسها
 ثم ذكرنا أن التي لا نفقة لها هي التي مرضت قبل النكاح مرضا لا يكتنح الاستمتاع
 وقمنا الفرق بين هذه وبين التي مرضت عند الزوج ثم عادت الى دارها ولا يكتنح
 الاستمتاع (قوله ومقصود) أي من أخذها رجل وذهب بها وهذا ظاهر الرواية وعن
 أبي يوسف لها النفقة والفتوى على الأولى لأن فوات الاحتباس ليس منه لجعل باقيها
 تقديرا هدية وقد بقوله كرها لانه لو ذهب بها الى صورة الغيب لكن برضاها فلا
 خلاف فيها الا لاشك في انها ناشئة فافهم (قوله ولو تظلا) المناب ولو فرضا ففهم عدم
 الوجوب في النقل الاولى لانه متفق عليه أما الفرض في البر عن الذخيرة عن أبي يوسف
 أنه عذر لها نفقة الحضر وفي رواية عنه يوم يمرض بالزوج معها والاتفاق عليها (قوله
 لامعه) عطف على مقدماى حاجتها وحدها أو مع غيرها الزوج لامعه (قوله لقوات
 الاحتباس) علم لقوله لا نفقة لاحد عشر الخ (قوله ولو معه) أي ولو جتمع الزوج
 ولو كان الحج تظلا كافي الهندية ط قلت وكذا لو خرجت معه لعمرة أو تجارة لقيام
 الاحتباس لكونها معه (قوله لا نفقة للسفر والكرام) فينظر الى قيمة الطعام
 في الحضر لافي السفر بحر قلت لا يخفى أن هذا اذا خرج معها لاجلها أو لوالها أو لغيرها هو
 يلزمه جميع ذلك (قوله من الطين والخبز) عبارة الهندية من الطين والخبز (قوله
 فعليه أن ياتيا بطعامها) أو ياتيا بن يكفيها عمل الطين والخبز هندية (قوله

وفي بصر من مال الفتاوى ولو
 خيف عليها الفساد تحبس معه
 عند التأخير (ومر بوضه لم
 تزف) أي لا يكتنح الاستمتاع
 أصلا فلا نفقة لها وان لم تنكح
 نفسها لعدم التسليم تقديرا بحر
 (ومقصود) كرها (ومحاجة)
 ولو تظلا (لامعه ولو بحر) اقوات
 الاحتباس (ولو معه فعليه نفقة
 الحضر خاصة) لا نفقة السفر
 والكرام (امتعت) المرات من
 الطين والخبز ان كانت من لا تحضرم
 أو كانت بها علة (فعليه أن ياتيا
 بطعامها أو لا) بأن كانت من
 تخدم نفسها وتقدر على ذلك

لا يجب عليه) وفي بعض المواضع تغيير على ذلك قال السرخسي لا تجبر ولكن إذا لم يطبخ
 لا يعطى الأدام وهو الصحيح كذا في الفتح وما تفرقه عن بعض المواضع عزاء في البدائع
 إلى أبي الليث ومقتضى ما صححه السرخسي أنه لا يلزمه سوى التغير تأمل لكن رأيت
 صاحب التبر قال بصدق قوله لا يعطى الأدام أي أدام هو طعام لا مطلقا كما لا يخفى (قوله
 على ذلك) أي على الطين والتبليز (قوله لوجوب عليها دابة) تنقضي به ولكنها لا تجبر عليه
 أن تأت يدافع (قوله ولو شربته) كذا قاله في البحر أخذ من التعليل وهو مخالف لما
 قبله من أنها إذا كانت ممن لا تتقدم فعله أن يأتيها طعام والألافلو وجب عليها دابة ليس
 فرق بين الصورتين اللهم إلا أن يقال أن الشربة قد تكون ممن تقدم نفسها وقد
 لا تكون والذي يظهر اعتبار حالها في الفتي والقصر لا في الشرف وعدمه فإن الشربة
 القصرة تقدم نفسها وحالها عليه الصلاة والسلام وحال أهل بيته في غاية من القتل من
 الدنيا فلا يقاس عليه حال أهل التوسع تأمل وعبرة صاحب الهداية في محاربات
 التوازن تؤيده حيث قال وإن كانت ممن تقدم نفسها فطبخها الطبخ والتبليز لأنه عليه الصلاة
 والسلام الخ (قوله ولابد) بكذا واحد البودو الطقصة مثلها السباط (قوله ويقامه
 في الجوهره) حيث قال ويجب عليه ما يتخفف به وتزيل الوسخ كلشط والدهن والبدور
 والطحى والاشنان والصابون على عادة أهل البلد أما الخشاب والكحل فلا يلزمه بل هو
 على اختياره وأما الطيب فيجب عليه ما يقطع به السهوك لا غير وبه ما يقطع به الصان
 لا الدواء والمرض ولا جرة الطيب ولا الفساد ولا الجاه وعلم من المماثل تنسل به ثيابها
 وبهنا لا شرعاء الفسل من الجناية بل ينقلها أو يأذن لها ينقله وإن كانت مرسرة
 استأجر من ينقله بها عليه ماء الوضوء اه لكن في الهندية أن غن ماء الاغتسل على
 الزميج وكذا ماء الوضوء وعليه أقوى مشايخ طبع والصدور الشهيد وهو اختيارنا بضمان
 اه وفي البرازية ولا تقرض لها القاكهه والسهل بالتحريك ربح العرق والصنان دفر
 الابط بالبال الممعله أي قته كما في المصاح (تبيه) قد علم مما ذكر أنه لا يلزمه لها القهوه
 والبخان وإن تضررت بقر كهما لا ذلك أن كان من قبيل الدواء أو من قبيل التمشك
 فكل من الدواء والتمشك لا يلزمه كما عقلت (قوله قبل عليها الخ) عبارة البحر عن الخلاصة
 فلما قل أن يقول عليه لأنه مؤنة الجماع ولما قل أن يقول عليها كأجرة الطيب اه وكذا
 ذكر غيره ومقتضاه أنه قياس ذوريجين لم يحرم أحد من المشايخ أحدهم ما خلا
 ما يفهمه كلام الشارع ويظهر لي ترجيح الأول لأن نفع القالبه معطاه بعدوا إلى الولد
 فيكون على أبيه تأمل (قوله ونفرض لها الكسوة) كان على المصنف أن يصل الكلام
 على الكسوة بضمه بعض بأن يقدم قوله وتزاد في الشتاء الخ هنا أو يؤخره ذه الجله هناك
 ط واعلم أن تقدير الكسوة مما يختلف باختلاف الأماكن والعداات فيجب على القاضي
 اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان فإن شامفرضها أصنافا وإن شاء قومها

(لا يجب عليه ولا يجوز لها أخذ
 الأجرة على ذلك لوجوبه عليها
 دابة ولو شربته لأنه عليه الصلاة
 والسلام قسم الاعمال بين على
 وفاطمة فجعل أعمال الخارج على
 علي رضي الله عنه والداخل على
 فاطمة رضي الله تعالى عنها مع أنها
 سيدة نساء العالمين بصر ويجب
 عليه آلة طين وغزيرانية شراب
 وطبخ ككوزيرة وقد رومقرقة)
 وكذا أسائر أدوات البيت كحصر
 ولبد ومانقصة وما يتخفف به
 وتزيل الوسخ كمشط واشنان وما
 يجمع الصنان ومدا من رجلها
 وغامه في الجوهره والبحر وقية
 أجرة القالبه على من استأجرها
 من زوجة وزوج ولوجاهت بلا
 استأجر قبل عليه وقيل عليها
 ونفرض لها الكسوة)

وقضوا القيمة كذلك في الجعبي وفي البدائع الكسوة على الاختلاف كالنصف من اعتبار
 حاله فقط أو حالهما بحر (قوله في كل نصف حول مرة) الا اذا تزوج وبني بها ولم يبعث
 لها كسوة قطا بهما قبل نصف الحول والكسوة كالنفقة في انه لا يشترط مضي النصف بحر
 عن الخلاصة وخاصة انها تجب لها معجلة لا بعد تمام النصف واعلم انه لا يحدد لها الكسوة تمام
 يتضح ما عندها أو يبلغ الوقت الذي يكسوها كافي الحاكم وفيه تفصيل سأني قبل قوله
 وتلاصها (قوله وللزوج الاتفاق عليها بنفسه) لكونه قواما عليها لا لخدمتها فضل فان
 المفروضة أو المدفوعة لها ملك لها قبل الاتفاق عليها ومنها والتصديق ومقتضاه انهما لو امرته
 باتفاق بعض المقرضات لها فالباقي لها أو بشرائه طعام ليس لها كل ما قبل عنها وفي الخاتمة
 لو كانت من مالها أو من المسئلة لها لرجوع عليه بالمفروض بحر ملصقا (قوله ولو بعد
 فرض القاضي) لا يحل له هنالكان شرط فرض القاضي أن يظهر له مظهره وعدم
 اتفاقه كاتفرقه (قوله في فرض الخ) تقرير على الاستثناء ويبان لتجسبه لكنه
 غير مفيد فكان عليه أن يبده بقوله في أمره ليعطيا أي ليس له أن يتفق عليها بل يدفع لها
 ما تنفق على نفسها وقد أصح الشارح عبارة المصنف حيث حذف قوله ويأمره الخ على
 قوله يفرض لكن كان عليه حذف قوله ان شك مظهره لانه يغني عنه قول المصنف
 أن يظهر للقاضي عدم اتفاقهم ايهامه الاكتفاء بغير رد الشكاية وضع ما قلناه في العصر
 عن الخلاصة والذخيرة الزوج هو الذي يلي الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي مظهر
 فحينئذ يفرض النفقة ويأمره ليعطيا المتفق على نفسه اظهرها فان لم يجر طبعه ولا
 نقط عنه النفقة ٥١ وقوله بطلها مع حضرته يبين لشرطين بلوا فرض القاضي
 النفقة ذكرهما في البدائع لكن سيأتي في المتن فرضها على الغائب لوله مال عندهم بقربه
 وبالزوجة ومطلقا على قول زفر الحق به وبوخذ من كلام الذخيرة والخلاصة شرط ثالث
 وهو ظله ووراه وقوله ولم يكن صاحب مائة يان لشرط رابع ذكره في غاية البيان
 حيث قال اذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائة يمكن المراقبين تناول مقدرا كفايتها
 فليس لها أن تطالبه بفرض النفقة وان لم يكن بهذا الصفة فان وضيت أن تأكل معه
 فيها ونعمت وان خاصته يفرض لها بالمعروف ٥٢ وهو كالصرح في أن المراد
 بصاحب المائة من يمكنها تناول كفايتها من طعامه سواء كان يتفق على من لا يجب عليه
 نفقة أو لا فافهم (قوله لان لها الخ) لتبطل لائقهم من الشرط الرابع أي لكونها
 يصل لها تناول كفايتها ولو بدون اذنه لا يفرض لها اذا أمكنها ذلك فافهم (قوله فان لم
 يعط الخ) تقرير على قوله ليعطيا وفي القبح استعج عن الاتفاق عليها مع البسر لم يفرق
 بينهما ولا يبيع الحاكم ما له عليه ومصر في نفقتها فان لم يعطها لم يصبه حقد يتفق عليها ولا
 يفسخ ولا يبيع مسكنه وشادعه لانه من اصول حوائجه وهي مقدمة على دونه وقبل بيع
 ماسوى الا زارا لا في البعد وقبل ماسوى دست من الثياب واليه مال الخواني وقبل دستين

في كل نصف حول مرة) لتعبد
 الحاجة من اوردا (وللزوج
 الاتفاق عليها بنفسه) ولو بعد
 فرض القاضي خلاصة (الا أن
 يظهر للقاضي عدم اتفاقه في فرض)
 أي بقدر (لها) بطلها مع
 حضرته ويأمره ليعطيا ان شكك
 مظهره ولم يكن صاحب مائة
 لان لها أن تأكل من طعامه
 وتتخذوا من كرامته بلا اذنه
 فان لم يعط حبسه ولا تسقط عنه
 النفقة خلاصة وغيرها

والله مال السرخسي ولا تبايع عامته قهستاني عن المحيط درميتي والدمست من التبايع ما يليه الانسان ويكتبه لترد في حوائج وجهه دموت مصباح (قوله أي كلمة تناسيه الخ) قالوا يعتبر في الفرض الاصل والابصر في الخلاف يوم ايوام لانه قد لا يقدر على تحصيل نفقة شهر دفعة وهذا يشاع على انه يعطى بمجلا ويعطى كل يوم عند المساء من اليوم الذي يلي ذلك المساء تمكن من الصرف في سابعه في ذلك اليوم وان كان تابوا نفقة شهر بشهر او من الدهاقين فنفقة سنة بسنة او من الصناع الذين لا ينقض عملهم الا بانقضاء الاسبوع كذلك فتح وغيره قلت ومشي في الاختيار وغيره على ما ذكره المصنف من التقدير بشهر لانه وسط وهو الذي ذكره محمد بنم في الذخيرة عن السرخسي انه ليس بتقدير لازم وان بعض المتأخرين اعتبر ما مر من التفصيل في حال الزوج (قوله وله الدفع كل يوم) ذكره في البحر بمناحيه ذكر التفصيل المذكور ثم قال وفيه ان يكون محله ما اذا مضى الزوج والا فلا قال اما دفع نفقة كل يوم مجلا لا يجبر على غيره لانه انما اعتبر ما ذكره تحقيقا عليه فاذا كان بضرة لا يخل وظاهر كلامهم ان كل مدة ناسبت حال الزوج انه يجعل نفقتها كما صرحوا به في اليوم ١٥ فئات (قوله كمالها الطلب الخ) ذكر في الذخيرة ما مر من محمد بن التقدير بشهر لانه اقل الاجال المعتمدة ثم قال وفرع على هذا انه لو يدفع لها قاربات ان تطلب كل يوم فانما تطلب عند المساء لان حصة كل يوم معلومة فيكون طلبها بخلاف ما دون اليوم لانه مقدرة بالساعات فلا يمكن اعتباره ١٥ قاربا فان ادلتها رها في طلب كل يوم اذا ايدفع لها نفقة الشهر فلا يشاق ما يمنه في البحر من جعل النسيارة في الدفع كل يوم فافهم نعم جعل النسيارة قد يكون فيه اضرار بها كما هو مشاهد حيث يهوجها الى النروج من يتها في كل يوم والى الخاصة والمنازعة وربما اتعدوا وان وجدته لا يعطى اقالا ولا في زما تساما قلنا عن الذخيرة من التقدير بالشهر وجعل النسيارة في الاخذ كل يوم لكن اذا ما طلبها كما ذكرناه لامطالنا اذا دفع لها نفقة كل شهر فامتنعت وطلبت الاخذ كل يوم تكون متعنتة فاصددة لاضرار ومخاصمتة في كل يوم فينبغي التحويل على هذا التفصيل الموافق لقواعد الشرع المعلومة من قطع المنازعة والخصومة (قوله ولها اخذ كقول الخ) عبارة الفتح امرات ان كان زوجي يطيل الغيبة عنى فطلبت كقبلا بالنفقة قال ابو حنيفة ليس له ذلك وقال ابو يوسف ناخذ كقبلا بنفقة شهر واحد استصاا وعليه الفتوى فلو علم انه يمكث في السفر اكثر من شهر اخذ عند أبي يوسف الكفيل بأكثر من شهر ١٥ فظهر ان محمل اخذ الكفيل بنفقة شهر هو عدم العلم بقدر غيبته فضاف ان يمكث اقل او اكثر فتعصر على الشهر لانه اقل الاجال المعتمدة كما مر ومحمل الاكثر لو علم انه يغيب أكثر كما لو خرج للبعج مثلافه ونزدها فافهم نعم في عبارة الشارح اختيارا بهم خلاف المراد وما افاده كلامه من ان خلاف أبي يوسف في الحملين لا في الاقل فقط هو صريح عبارة الفتح

وقوله (في كل شهر) أي كلمة تناسيه كيوم العتف وسنة للدقان وله الدفع كل يوم كمالها الطلب كل يوم عند المساء اليوم الا في ولها اخذ كقبلا بنفقة شهر فأكثر خوفا من غيبته عند الثاني وبه يفتي

مطلبه في اخذ المرأة كقبلا بالنفقة

المذكور فافهم (قوله وعسائر المدون عليه) أي على دين النفقة قال في فور العين
وفي آخر كفاية المخطوط والقنوي في مسئلة النفقة على قوله أي يوسف وفي سائر المدون
لوا تقي مقت بذلك كان حتمنا رقبا بالناس وفي الاقضية اجعروا أن في الدين الميراث إذا
قرب حلول الأجل وأراد المدون السفل لا يجب عليه إعطاء الكفيل وفي الصغرى
المدون إذا أراد أن يغيب ليس لرب الدين أن يطالبه بإعطاء الكفيل وقال أبو يوسف
لو قال قائل بأن أن يطالبه فإساع على نفقة شهر لا يسعد وفي المتنق رب الدين لو قال
للقاضي أن مدوني فلا يري أن يغيب عني فانه يطالبه بإعطاء الكفيل وإن كان الدين
موجلا ١٥ ثم لا يفتي أنه لا يأتى هنا التقيد بالشهر بل المراد الكفاية بكل الدين لأنه
شيء مقدرات في ذمة المدون بخلاف النفقة فانها تزاد بر زيادة المدة فتقيد الكفاية
بقدم مدة الغيبة ثم لو كان الدين مطلقا يظهر التقيد بأخذ الكفيل بأقساط مدة الغيبة
فافهم (قوله ولو كفل لها كل شهر كذا الخ) أعلم أن ما مرنا ما هو في الخلاف في جواز
أشدها الكفيل منه جبرا عند خوف الغيبة والكلام الآن في قدر المدة التي تصحبها
الكفاية فان كفل لها كل شهر عشرة دواهم فان قال أبدا وما دمنا زوجين وقع على
الادانقاها والواقع على شهر واحد عند أي حنفية وعلى الأبد عند أبي يوسف وهو أرفق
وعليه القنوي كما في الصرم ومفاده أنها لا تصح قبل القرض أو التراضي على شيء معين
وسرجه في الصرم من الذخيرة في شرح قوله ولا يجب نفقة مضت الألفاء والرضا
لكن نقل بعده من الواقعات لو قالت انه يريد الغيبة وطلب منه كفيل ليس لها ذلك لأن
النفقة لم تجب وقال أبو يوسف استحسن أخذ كفيل بنفقة شهر وعليه القنوي لأنها إن لم
تجب للعلل تجب بعده فبصر كأنه كفل بماذا بيلها على الزوج فيصير استسما ما رققا
بالناس قال وزاد في الذخيرة أنه لا فرق بين كونها مقروضة أولا ١٥ قلت وهذا مخالف
لما قبله من أنها لا تصح قبل القرض أو التراضي ووفق الرئي يجعل ما قبله على حال
الحضور وجعل هذا على حال إرادة الغيبة فيصح في الغيبة مطلقا استسما ما وعليه فافهم من
أن الأب لا يطالب بنفقة زوجة ابنه إلا إذا ضمنها بقيد المفروضة أو المقضية توفيقا بين
كلامهم قلت وفي الذخيرة من كتاب الاقضية إذا ضمن النفقة والمهر عن زوجها ضمن
النفقة باطل الآن يسمى شيئا بأن يسطر على شيء مدة والنفقة كل شهر بضمنه رجل فيصور
لوجوب النفقة بهذا الاصطلاح فيصع الضمان ولكن لا يلزمه أكثر من نفقة شهر ١٥
واقطرها أن هذا هو القياس إذا لم يصح الضمان بما لم يصح لأن النفقة لا تجب قبل
الاصطلاح على قدر معين بالقضاء والرضا وإنما سقط ما مضى عند عدم ذلك لكن
علت علمنا أن الاستسما الجواز أن تجب للعلل وأنه بصر كأنه كفل لها بماذا بيلها
على الزوج أي جابت لها عليه بعد الكفاية بذلك جازة في غير النفقة فكذلك في النفقة
ولا يفتي أن علم الاستسما جازية في مسئلة الحشرة والغيبة ويدل عليه إطلاقهم مسئلة

وعسائر المدون عليه وبه أفتى
بعضهم جواهر الفناوى من كفاية
الباب الأول ولو كفل لها كل شهر
كذا أبدا وقع على الأبد وكذا الأول
يقول أبدا عند السالف وبه يفتي بصر

ضمان الأب نفقة زوجة الابن وكذا قرله في فتح القدر ولو ضمن لها نفقة سنة جازوان لم
 تكن واجبة هذا ما ظهر في من التوفيق وهو بالقبول حقق فاعتبه (تنبيه) هذه
 الكلمة تضمن زمان العدة أيضاً لأنه كفل مادام النكاح وهو في العدة أقمن وجهه كما
 في الخبر ويصح في الفتح ولو كفل لها نفقة ولها أبدأ ونفقة خادمها معاش لم يصح
 لسقوط النفقة عنه إذا أسير الولد أو بلغ أو استغنت المرأة عن الخادم فكان الوقت
 مجهولاً بخلاف نفقة المرأة لوجوبها ما بقي النكاح كما في النخبة ثم اعلم أن الكفالة بالمال
 يشترط لصحتها أن يكون المال دينا صحيحاً وهو ما لا يسقط إلا بالاداء أو الإبراء وبين
 النفقة يسقط بالموت والطلاق فالقياس أن لا تصح فيه الكفالة وكانهم أخذوا
 بالاستصحاب كما ذكره الشارح في كتاب الكفالة فانهم (قوله لسقوطه) أي لسقوط
 دين النفقة بهوت أحدهما وكذا بالطلاق على ما فيه من الخلاف على ما سبق فكان أضعف
 من دين الزوج فلا بد من رضاه اهـ ح (قوله بخلاف سائر الديون) أي فإنه يقع
 التقاضي فيها تقاضاً ولا بشرط التساوي فلو اختلفا كما إذا كان أحدهما أجنبياً والآخر
 ردياً فلا بد من رضا صاحب المديون كما في البصر ح (قوله وفيه) أي في البصر عند قول
 الكنز السكتي في بيت خال الخ لكن هذا يوجد في بعض نسخ البصر (قوله لا أجر عليه)
 لأن منفعة سكتي الدار تعود اليها لكن ساقى في الإجازات أن القنوى على الصفة تتبعها
 في السكتي أفاده ح (قوله ومفهومه الخ) من كلام البصر (قوله فالأجر عليه)
 لأنه هذه الثلاثة ضمن بالغصب وهي تابعة للزوج في السكتي ولم يوجد العقد منها
 واعترضه ط بأن سكاه عارضة بعد تحقق الغصب منها ولا اعتبار بالنسبة السكتي العارضة
 اليه بعد تحقق القفل منها اهـ وفي جواب بأن ما كانت تابعة في السكتي صارت اليد
 له نصراً كغاصب الغاصب لكن مقتضى هذا جواز تضمينها وتضمينها الأجر كما هو الحكم
 في الغاصب وغاصب الغاصب (قوله بقدر الفداء والرخس) أي راي على كل وقت أو
 مكان بما يناسبه وفي البرازية إذا فرض القاضي النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا
 يطل القضاء بالعكس لما طلب الزيادة اهـ وكذا لو صالحته على شيء معلوم ثم غلا السعر
 أو رخص كما سيذكره المصنف والشارح (قوله ولا تقدر بدراهم وذا نبر) أي
 لا تقدر بشيء معين بحيث لا تزيد ولا تنقص في كل مكان وزمان وما ذكره محمد بن بقدرها
 على المعسر بأربعة دراهم في كل شهر فليس يلزم ولا يمتنع على ما شاهد في زمانه وانما على
 القاضي في زماننا اعتبار الكفاية بالمعروف كما في النخبة (قوله لكن في البحر الخ)
 حيث قال فالخامس أنه ينبغي للقاضي إذا أراد فرض النفقة أن يتلطف في سعر البلد
 ويتلطف في كفايتها بحسب عرف تلك البلد ويقوم الاصناف بالدراهم ثم يقدر بالدراهم
 صكمافي المصط اما اعتبار رطله أو باعتبار رطلها كما مر ثم قال وفي المجتبى ان شام فرض
 لها أصنافاً وان شامقزمها وفرض لها بالقيمة اهـ ثم اعلم أن هذا الإتيان ماعزاه إلى

وفيه علمه دين لزوجها بالقبول
 قصاصاً لا رضاء لسقوطه بالموت
 بخلاف سائر الديون وفيه أجر
 دارها من زوجها وهو ما يستلزم فيه
 لا أجر عليه ولو دخل في منزل
 كانت فيه بغير فطو لبث به
 بسنة فقالت له أخبرت بأن
 المنزل بالكرام عليك الأجر فهو
 عليها لأنها العاقدة بزازية ومفهومه
 أنها لو سكتت بغير إجازة في وقت
 أو مال يقيم أو معدة للاستقلال
 فالأجر عليه فليفتقر (ر) بقدرها
 بقدر الفداء والرخس ولا تقدر
 بدراهم وذا نبر كما في الاختيار
 وعزاء المصنف لشرح الجمع
 لا مصنف لكن في البصر من المصنف
 ثم المجتبى ان شام القاضي فرضها
 أصنافاً وقرمزها بالدراهم ثم بقدرها
 بالدراهم

الاختيار والجمع من عدم تقديرها براهم أي بشيء من لا يزيد ولا ينقص بل هو مؤكده
ومفسر قلاوچه للاستدراك عليه قالوا لي حصل قوله لكن الخ استدراكا على قوله
ويقتدرها بقدر الغلاء والرخس فان ما ذكره في البرص فيسد أن القاضي يحجر بين ذلك
وبين فرضها أصنافا أي من خبز وادام ودهن ومايون ونحو ذلك فإذا ظهر للقاضي عدم
اتفاقه بنفسه يأمر بدفع ذلك أو يفتيه بقدر كفايتها وحسب ذلك الاستدراك صحيح فافهم
(قوله وفيه) أي في البرص بجنا (قوله كاله أن رفعها) الأولى أن يقول بدليل أن له
أن يرفعها الخ ليقيد أنه بحث فان صاحب البرد ذكر هذه المسئلة عن الخلاصة ثم قال وهو
يدل على أن له الخ (قوله وتزاد في الشتاء الخ) أي تزداد على ما قدره محمد في الكسوة
بدرعين وخارجين وملطفة في كل سنة قال في التمهيد ان هذا في عرفهم أنافي عرفنا فيجب
السراويل والجبلة والقراش والصفاء وما يدفع به اذى الحر والبرد وفي الشتاء مدح
بنزوجة قزو وخارجا برسم اه وفي النخبة ما ذكر محمد على عادتهم وذلك يختلف
باختلاف الاماكن حرا وبردا والاعداد فعل القاضي اعتبار الكفاية بالعرف في كل
وقت ومكان وكل جواب عرفته في النفقة من اعتبار حاله أو حالها فهو الجواب
في الكسوة (قوله وما يدفع الخ) مفعول لفعل مقدر ردل عليه المذكور وأدفعه على
جبة لا يتناسبه تقييد الفعل بالثاء وما يدفع به اذى الحر يناسب الصنف (قوله ان
طلبت) راجع لقوله ويقتدرها وقوله وتزاد (قوله ويختلف ذلك الخ) هو معنى
ما ذكرناه اتفاقا عن التمهيد وعن النخبة وقوله وحالا أي حال الزوجين في اليسار
والايسار فهو عطف مرادف لما قبل ولو قال بده وقتا كان أولى (قوله وليس عليه
نفعها الخ) قال في البرازية ولما يذكر الخلف والا زار في كسوة المرأة وذكره ما في كسوة
الخدم وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديار يخرض الا زاروا المكعب وما تنام
عليه اه وقال السرخسي ولم يوجب محمد الا زار لانه انما يحتاج للزوج والمرأة منهية
عنه قال في النخبة هذا التعليق اشارة الى أنه لا يفرض للمرأة الا زار في ديارنا أيضا اه
والحاصل أنه اختلف التعليق لعدم ذكر الا زار في قبيل العرف وإذا وجب الخصاص
لاختلاف العرف في زمانه وقيل حرمة الخروج لعل الأول أوجه لانه يصل لها
الخروج في مواضع فلا يتلها من ساتر وتقدم أنه يجب لها سدس رجلها والظاهر أنه
لا خلاف فيه ان كان المراد به ما تنبسط في البيت وكذا الخلف والجورب في الشتاء يدفع
البرد الشديد (قوله وفي البر الخ) وبما رتبته والحاصل أن المرأة ليس عليها الاتساع نفسها
في بيته وعليه لها جميع ما يكتفيها بحسب حالها من أكل وشرب وليس وفرض ولا يلزمها ان
تتبع عاها ومملكتها ولا أن تفرش لها شيئا من فرشها الخ قلت ومفاده أنه يلزمه كسوتها من
حين عقد عليها أو دخولها بها ومن التصريح به عن الخلاصة فتجب حالة لا موجهة الى
مضى نصف الحول وان زفت اليه بنيا ب فلا يلزمها الاستعمال كما لموضع المدونة تبس

وفيه لو قدرت على نفسك ما فله أن
يرفعها للقاضي لتأكل عافرض
لها خوفا عليها من الوزل فانه
بضرة كاله أن رفعها للقاضي
ليس التوب لان الزينة حقه
(وتزاد في الشتاء مجبة) وسروالا
وما يدفع به اذى حر وبرد ولباسا
وقراشا وحدها لا تنام عا منزل
عنه أيام حبسها ومن ضار ان طلبته
ويختلف ذلك يسارا وعسارا
وحالا ولدا اختار وليس عليه
نفعها بل خفف أمها مجتبي وفي
البرص قد استفيد من هذا أنه لو
سكن لها أمتعة من فرش ونحوها
لا يقطع عن الزوج ذلك بل يجب
عليه وقد رآنا من يأمر ما يفرش
أمتعتها ولا يضاف جبر عليها
وذلك حرام كسح كسوتها اه

مطلب
فيم لو زفت اليه بلاجهان يلق به

امكن قمتنا في المهر عنه
عن المبني لو زفت اليه بلاجهان
يلقب به فله مطالبة الاب بالتقدي
اذا سكت انتهى وعلمه فلو
زفت به اليه لا يجرم عليه الانتفاع
به وفي عرفنا يلتزمون كثره المهر
كثرة الجهاز وقلته لقلته
ولاشك أن المعروف كالشرط
فينبغي العمل بما مر كذا في التهر
وفيه عن قضاء البصر هل تغدير
القاضي للثقة حكم منه قلت نعم
لأن طلب التقدير بشرطه دعوى
فلا تفسد قطا بمعنى الثقة ولو فرض
لها كل يوم أو كل شهر هل يكون
قضاء مادام النكاح قلت نعم الا
للمكث ولذا

مادفعه لها فلها عليه غيره كما مر ويأتي وكالو كانت غلظ طعما ما يكفيها أو قترت على نفسها
وفي معاهد اهرام مما فرض لها عليه فوجب لها غيره عليه (قوله بلاجهان يلق به) الضمير
في عبارة الجبر عن المبني عائد الى ما بعته الزوج الى الاب من الدراهم والدنانير ثم قال
والمبني بما يتخذ الزوج لا ما يتخذها اه وقمتنا في باب المهر أن هذا المبعوث الى الاب
يسمي في عرف الاعاجم بالدرستين وأنه في الكافي وغيره مسمو بالمهر المجل وأن غيره
فضل وقال أن أدرج في العقد فهو المهر المجل حتى ملكت المرأة منفع نفسها لاستيفائه
فلا يملك الزوج طلب الجهاز لأن الشيء لا يقابله عوضا وإن لم يدرج فيه ولم يعدد عليه فهو
كالهبة بشرط العوض فله طلب الجهاز على قدر العرف والعادة أو طلب الدرستين
وبذلك يحصل التوفيق بين القولين (قوله فله مطالبة الاب بالتقدي أي المتقود وهو
ما بعته الى الاب لا على كونه من المهر بل على كونه يقابله ما يتخذ للزوج في الجهازا لما
علمت من أنه هبة بشرط العوض فله الرجوع عنها عند عدم العوض فافهم (قوله الا اذا
سكت) أي زمانا يعرف به رضاه (قوله وعلمه) أي يتبين على ما ذكر من أنه المطالبة به
لأنه يصير ملكه حين تسلمه بعد الزفاف (قوله فينبغي العمل بعمز) أي من أنه لا يجرم
الانتفاع به بلا اذنها وأما ما ذكره صاحب التهر هنا عن البرازية من أن الصحيح أنه
لا يرجع على الاب بشئ لأن المال في النكاح غير مقصود اه فهو مبني على أن ذلك المجل
أدرج في العقد بدليل التعليق بأن المال وهو الجهاز غير مقصود في النكاح لأن المهر
يجعل بدلا عن البضع وحده لا يقال انه وإن أدرج في العقد يغير بدلا عن الجهاز أيضا
بحكم العرف فصارا لمعقود عليه كالأمنه ما لا نقول بل من منه فساد التسوية لعدم العلم
بمخلص كل واحد منهما وما أيضا حيث صرح بجعله مهرا وهو بدل البضع لا يعتبر المعنى
على أن هذا العرف غير معروف في زماننا فان كل أحد يعلم أن الجهازا ملك المرأة وأنه
إذا أطلقها تأخذه كله وإذا ماتت بورت منها ولا يهتم بشئ منه وانما المعروف أنه يزيد
في المهر لتأتي بجهازا ككثر ليزين به نفسه ويقيم به باذنها وبره هو وأولاده إذا ماتت
كأن يدعى مهر الغنية لاجل ذلك لا لكون الجهاز كله أو بعضه ملكا له ولا لملك الانتفاع
به وإن لم تأذن فافهم (قوله هل تقدير القاضي) أي من شرطه حكمت بذلك ط
والظاهر أنه بالادل هنا وفيما بعده من المواضع وبصريح الراء وكان ينبغي ذكر هذه
المسائل عند قول المصنف الآتي والثقة لا تصير دينا الا بالقضاء أو الرضا (قوله
بشرطه) هو شكوى المطل وحضور الزوج وكونه غير صاحب مائة ط (قوله فلا تفسد)
أي الثقة وهذا تقرير على كونه حكا (قوله هل يكون قضاء الخ) قال في الجبر
ومسئله الإبراء أي الثقة قرينة تدل على أن القرض في الشهر الاقول مضروفا فيما بعده
مضاف فيتميز بدخول هكذا اه (قوله الامانة) كشروطها فقف في مدته كما مر
وكثيرا السعر غلاء أو خصا فتنه من أو زائد (قوله ولذا) أي لما علم محليق أن الثقة

مطلب
في الإبراء عن النفقة

قالوا الإبراء قبل الفرض باطل
وبعده يصح مما مضى ومن شهر
مستقبل حتى لو شرط في العقد
أن النفقة تكون من غير تقدير
والكسوة والسناء والصيف
لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقدير
فهي كما ولو حكم بموجب العقد
مالكي يرى ذلك فلهي تقديرها
لعدم الدعوى والحاجة

تصديرياً بالقضاء ولا تقطع بغير المدة ط (قوله قبل الفرض) يشمل الفرض بالقضاء
أو يلزمنا وقوله باطل لأنها لا تصير بتأديون الفرض المذكور فليس في كلامه مقصور
فافهم (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو شاء على أن تبرئه من نفقة العدة كما قد منه
في بابها لأنه أبرأ بموض وهو استغناء قبل الوجوب فيجوز أما الأقل فهو اسقاط للشي
قبل وجوبه فلا يجوز كافي الفسخ (قوله ومن شهر مستقبل) أي إذا كانت مفروضة
بالأشهر فلها بالأيام يبرأ من نفقة يوم مستقبل وكذا بالسنين يبرأ من نفقة سنة مستقبل
كما هو ظاهر والظاهر أن المراد بالمستقبل ما دخل آت له أنما يتخير بدخوله كما علمت أنها
وقبل دخوله حكمه حكم ما بعده من الأشهر المستقبل ويؤيده ما في الجرو وكذا لو قالت
أبرأتك عن نفقة سنة لم يبرأ إلا من نفقة شهر واحد لأن القاضي لما فرض نفقة كل شهر
فإنما فرض لمعنى يتجدد بتجدد الشهر غلام يتجدد الشهر لا يتجدد الفرض والم يتجدد
الفرض لا يصير نفقة الشهر الثاني واجبة الخ وحاصله أن النفقة تفرض لمعنى الحاجة
المتجددة فإذا فرضت كل شهر كذا أصوات الحاجة متجددة بتجدد كل شهر فقبل بتجدده
لا يتجدد الفرض فلم يقب النفقة قبله ولا يصح الإبراء عما يلحق بمقتضاها أنه لو فرضها
كل سنة كذا أصح الإبراء عن سنة دخلت لاعتقروا لأن سنة لم تدخل هذا ما ظهر لي
فتدبره (قوله حتى لو شرط) تفريع على مفهومه كون تقدير القاضي النفقة حكماً
منه ٥١ ح والمفهوم هو كونه يادون تصدير القاضي لا تكون لازمة وفيه أنها قلزم
بالتراضي على قدر علوم وتصير به ذاتاً في ذمة الزوج فيتعين كونه تفريعاً على مفهوم قوله
الإبراء قبل الفرض باطل وقد علمت أن الفرض شامل للقضاء والرضا لأن الفرض معناه
التقدير وهو حاصل بكل منهما ومفهومه أنها قبل الفرض المذكور لا تكون لازمة
لأن الشرط المذكور ليس فيه تقدير كما يظهر قريباً فافهم (قوله تكون من غير تقدير)
كذا في بعض النسخ وفي بعضها غير بدل تكون فقوله من غير تقدير تفسير لقومين
(قوله والكسوة كسوة السناء والصيف) أي أيها بالكسوة الواجبة في كل نصف
حول بأن يأتيها بها شيئاً لا تشويم وتقدير بدراهم بدل الثياب فافهم (قوله لم يلزم الخ)
كذا ذكر في الجرحيها ووجهه أن ذلك الشرط وعدمه سواء لأن ذلك هو الواجب عليه
ينفس العقد سواء شرطه أو لا وإنما يعدل إلى التقدير بشئ معين بالعلم والقراضي
أو مقتضا القاضي إذا ظهر مظهره نصير النفقة بذلك لازمة عليه ويأت بدنه حتى لا يقطع
بغير المدة ويصح الإبراء عنها وقبل ذلك لا يصير كذلك كما علمت (قوله فلها بعد ذلك
الخ) أي بعد ما ذكر من الشرط طلب التقدير في النفقة والكسوة من الزوج أو القاضي
بشرط الماتر (قوله ولو حكم بموجب العقد مالكي الخ) أي لو ترافعا إلى مالكي بعد
المنازعة في صحة العقد فقال حكمت بحصته وصحة شروطه وبموجبه أي جابج تنوجه
العقد ويقضيه من لزوم المهر ولزم تسليمها نفسها ونحوه وصح الحكم أكن للفتي "تقدير

النفقة دراهم وان كان مذهب المالكي لزوم الشرط بالتقوين لأن ذلك لم يصح حكم
 المالكي فيه إلا بقدر صحة الحكم من الدعوى والحادثة أي تراخها عليه في الحادثة
 التي يحكم بها ولم يتعمق فيها تنازع في صحة اشتراط التقوين - فيصح حكمه وإن قال
 حكمت بشرطه ووجهه إذ ليس لزوم اشتراط التقوين من موجبات العقد اللازمة له
 فلهنفي الحكم بخلافه (قوله في لو حكم الحنفى) أي حكمه مستوفيا بشرطه كما مر
 (قوله لا) أي ليس للشافعي الحكم بالتقوين لأن فيه إبطال قضاء الحنفى - ط (قوله
 وعليه الخ) هذا بحث لصاحب النهرط (قوله فلو حكم الشافعي بالتقوين) بأن تراخها
 اليه وطلبت منه التقدير وبني ولم يظهر القاضى مطاعه الحكم لها بالتقوين لم يكن للحنفى
 نقضه قلت الآن يظهر بعد ذلك مطاعه في فرضه دراهم لكون ذلك حادثة أخرى غير التي
 حكم بها الشافعي (قوله يطل الفرض السابق) أي الفرض الحاصل بالقضاء أو بالرضا
 (قوله لرضاها بذلك) لأن الفرض كان حتميا لكونه أنفع لها فإن النفقة تصير به دينا
 في ذمته فلا تسقط بالمضى فإذا اتفقا على التقوين في المدة تقبل يكون اعراض عن الفرض
 السابق وهذه المسئلة ذكرها في البرصينا وقال أنها كثيرة الوقوع وقد أخذها معا
 في الذخيرة لوصالها على ثلاثة دراهم كل شهر قبل التقدير بالقضاء أو الرضا وبعد كان
 تقدير النفقة فيجوز الزيادة عليه لوقاات لا يكفي في نقصان عنه لو قال لا لاطيقه وعلم
 القاضى صدقه بالذوال عنه والالان التراء بذلك باختياره دليل قوته عليه ولو
 صالحته على نحو فوب أو بعد جمعا لايصح للقاضى أن يفرضه في النفقة فإن كان قبل التقدير
 بالقضاء أو الرضا كان تقديرا أيضا وإن كان بعده كان معاوضة فلا يجوز الزيادة عليه
 ولا نقصان اه ملخصا قال في البرص وعلم منه أن تراخها معا على ما يصلح للنفقة بطل
 لفرض القاضى فيستفاد منه أنهم لو اتفقا الخ (قوله وفي السراجة الخ) أي فتاوى
 سراج الدين فإرى الهداية وهذا محتمل لما قاله الشيخ فاسم وكون ذلك مقروضا في
 النفقة وهذا في الكسوة لا يجدى نقصا في الفرق تأمل وقد يجاب بأن ذلك في فرض
 القاضى وهذا في التراضى بدليل قوله ورضيت وقوله وقضى به لم يرد به القضاء الحنفى بل
 الصورى لأن التقدير صرح بتراضيهما قبل القضاء وأيضاً فإن شرط القضاء ظهور المعلن
 وبجواز التراضى لم يظهر مطلقا حيث تدفع برصها وطلب الكسوة فاشا ليس فيه إبطال
 قضاء سابق بل فيه اعراض عن حتمها لكون التقدير برضاها أنفع لها كما ترى فرض
 القاضى ويظهر من هذا أن قوله السابق لو اتفقا الخ غير قابل يكتفى طلبا ويظهر منه
 أيضا أنه لا فرق بين كون طلبا بعد الفرض والتقدير بالقضاء أو الرضا ولذا ذكر ماني
 السراجة عقب قوله لو اتفقا الخ لكن يشكل على هذا ما مر عن الشيخ فاسم فإنه إذا
 لم يصح حكم الشافعي بالتقوين بعد حكم الحنفى بالتقدير بالدراهم تقدم صحة طلبها بدون
 حكم يكون بالاولى فليست تأمل (قوله وقالوا الخ) الاصل أن القاضى إذا ظهر له الخطا

بقى لو حكم الحنفى بفرضه دراهم
 هل للشافعي بعده أن يحكم بالتقوين
 قال الشيخ فاسم فموجبات
 الاحكام لا وعليه فلو حكم
 الشافعي بالتقوين ليس للحنفى
 الحكم بخلافه فليصفت نعم لو اتفقا
 بعد الفرض على أن تأكل معه
 ثم يتأجل الفرض السابق لرضاها
 بذلك وفي السراجة فقد كسوها
 دراهم ورضيت وقضى به هل لها
 أن ترجع وتطلب كسوة قاشا
 أجاب نعم وقالوا ما بقى من النفقة
 لها فيقضى بأخرى بخلاف
 اسراف وسرقة وهلاك ونفقة
 يحرم وكسوة الا اذا تفرقت
 بالاستعمال المتأخر أو استعملت
 معها أخرى فيفرض أخرى

في التقدير برقة والاقل فلو قدر لها عشرة دراهم نفقة شهر فحضى الشهر وبقي منه سائق
يفرض لها عشرة أخرى اذ لم يظهر خطؤه في التقدير فيقولوا انهن اقترت على نفسها
فيبقى التقدير معتبرا فيقضى لها بأخرى بخلاف ما اذا أسرفت فيها وأسرفت أو هلكت
قبل مضى الوقت لا يقضى بأخرى ما لم يضي الوقت لعدم ظهور الخطأ وبخلاف نفقة
الغرم وكذا كونه قائمه اذا مضى الوقت وبقي شيء لا يقضى بأخرى لانها في حقها باعتبار
الحاجة واذا لوضعت منه يفرض له أخرى وفي حق المرأة معاوضة عن الاحتباس
وبخلاف كسوة المرأة فانها لا يقضى لها بأخرى الا اذا تضرقت قبل مضى المدة
بالا لعمال المتأدي فيقضى لها بأخرى قبل تمام المدة لظهور خطئه في التقدير حيث وقت
وقتا لبق معه الكسوة والا اذا مضت المدة وهي باقية لكونه استعملت أخرى معها
فيقضى لها بأخرى ايضا لعدم ظهور الخطأ ومثلها اذ لم تستعملها أصلا وسكت عنه
الشراح لعله بالاولى وفهم كلامه. أنها اذا تضرقت قبل مضى المدة باستعمال غيره معتاد
لا يقضى بأخرى ما لم يضي المتأدي لعدم ظهور الخطأ في التقدير وانها اذا بقيت في المدة مع
استعمالها وحدها فكذلك لا يقضى لها بأخرى ما لم تضرق لظهور خطئه حيث وقت وقتا
تبقى الكسوة بعده وتقام الكلام في الجرح من الذخيرة (قوله ويجب لخدمتها المملوك لها)
لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذ لا بد لها منه هداية ويعلم منه أنها اذا مرضت
وجب عليه اخذها ولو كانت أمة وبه صرح الشافعية وهو مقتضى قواعدنا
ولما أمر مصر بها وان علم من كلامهم يعني قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر في الجرح بل
هو أي الخادم كل من يخدمها حرا كان أو عبدا ملكا أو أمة أو لها ما أو لغيره او ظاهر
الرواية عن أصحابنا الثلاثة كما في الذخيرة أنه ملوكها أو لا يمكن لها خادم لا يفرض عليه
نفقة خادم لانها بسبب الملك فاذا لم يكن في ملكها لا تبرز نفقة اه ثم قال وجه هذا علم أنه
اذا لم يكن لها خادم ملوك لا يلزم كرا مصلها يخدمها لكن يلزم أن يشتري لها ما تحتاجه
من السوق كما صرح به في السراجية اه الآن يقال هذا في غير المريضة لانه اذا اشترى
لها ما تحتاجه تستغنى عنه بخلاف المريضة اذا لم يجد من يرضها فيكون من تمام الكفاية
الواجبة على الزوج نعم اذا حلته ليقوم عنها الطبخ ونحوه فقدم أن اذ لم يفعل بأنها
حين يكفها ذلك اذا كانت عن لا يخدم أو لا تقدر وكذا اذا كان لخدمة أو لادع كافي
(قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما علمت (قوله ملكا تاما) احتراز به عن الزوجة
المكاتبه اذا كان لها ملوك فان نفقة لا تجب على زوجها كافي المنع أخذ من قبيد
الزبلي وغيره بالحرية بئى لو كانت الزوجة حرة وكانت أمها فالظاهر أن نفقة اهل الزوج
ان لم تغفل عن خدمتها لان التقيد بالحرية لا يلزم منه اخراج أمها المكاتبه فافهم
(قوله بالفضل) ليس المراد انه انما يتحقق النفقة في حال تلبسه بالخدمة دون ما قبل
السرور فيها أو بعد الفراغ منها اذ لا يتوهمه أحد وانما المراد الاحتراز عما اذا لم يخدمها

مطل
في نفقة خادم المرأة

(م) يجب لخدمتها المملوك لها
على الظاهر ملكا تاما ولا يشترط له
خدمتها بما فعل فلولا لم يكن في
ملكها ولم يخدمها لا نفقة له لان
نفقة الخادم بما زاد لخدمته

وان كان لا شغل له غير خدمتها ولذا قال في الدر المنثور فلو لم يكن في ملكها أو كان له شغل
غير خدمتها أو لم يكن له شغل لكن لم يخدمها فلا نفقة له اه فقد فرغ على القيود الثلاثة
وفي البر عن الذخيرة نفقة الخادم انما يجب عليه بازاء الخدمة فاذا امتنع عن الطبخ
واندبر الى اعمال البيت لم يجب بخلاف نفقة المرأة فانها يجب عليه الاحتباس اه فاقهم (قوله)
ولو جاءه بغيره (الخ) أى فاصدا اخرج خادمها من بيته فلا يملك ذلك في الصحيح خاتمة
لانها قد لا تسبها الخدمة بخادم الزوج ولو الجبسة قال في التبر وفيه أن يقبدها اذا
لم يتضرر من خادمها أما اذا تضرر منته بأن كان يحصل من غير ما يشترطه كاهوداب
صفار العبد في ديوانه لم تستقبل به غيره وجاءها بخادم أمين فانه لا يتوقف على رضاها اه
وفيه أنه يمكن الزوج تعاطي الشراء بخادمه لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها
الخاصة بها والكلام فيما يتعلق بها ط نم لو كان خادمها يتكسب من شئ يسهل يمكن
أن يكون عسدا للزوج في اخراجها (قوله بخرجها) واجمع لقوله بل ما زاد وجوبه
وظاهره أى ظاهر قولهم لا يملك اخراج خادمها أنه يملك اخراج ماعدا خادم واحد من بيته
لانه لا تسبها قولهما اه اما على قول أبي يوسف الا في فلا (قوله لو سرت) لاجابة اليه
بعد قول المتن المألول كاسترحبه المصنف في المنع أفاده وأشار اليه الشارح بقوله
لعدم ملكها (قوله موسرا) منصوب على أنه خبر كان المقدرة بعد لو وعلى حل الشارح
صار منصوبا على الحالية من الزوج في قول المصنف أول الباب فتجب للزوجة على
زوجها فان قوله هنا ونفقاتها معطوف على قوله للزوجة فاقهم قال في البر وفي غاية
البيان واليسار مقتدر بنصاب حرمان المدة لانبساط وجوب الزكاة اه وفي الذخيرة
ولا نفقة نفقة الخادم بالدرهم على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض له ما يكفيه بالعرف
ولكن لا يبلغ نفقة نفقتها لانه يبيع لها فتقص نفقة عنها في الادام وما ذكره محمد
في الكتاب من نصاب الخادم فهو بناء على عادتهم وذلك يختلف في كل وقت وعلى القاضي
اعتبار الكفاية فيما يفرض له في كل وقت ومكان اه ملخصا (قوله في الاصح) خلافا
لما يقوله محمد من أنه يفرض لنفقاتها ولو كان الزوج معسرا وتعلمه في الفقه والصر
(قوله والقول في العسار) لانه متسك بالاصل منع ولانه منكر لرب الوصوب
قال في البر الا أن تقم المرأة البينة ويشترط في هذا الخبر العدد والعدالة لالفاظ الشهادة
وفي التهستانى العسار اسم من العسار أى الافتقار يستعمله بعض أهل العلم الا أنه
غير مشروع كافي الطلبة وقال المأثور انه خطأ محض وكانهم ارتكبوها لزاوجة اليسار
(قوله لا يكفيه) عبارة الفتح لا يكفيمهم (قوله فرض عليه خدامين أو أكثر) ظاهره أن
الخدم لها أى لا يلزمه نفقة أكثر من خادم لها الا اذا احتاجهم لاولاده لانها لو لم يكن لها
خدم واحتاج اولاده الى أكثر من خادم يلزمه لأن ذلك من جمل نفقتهم كما لا يخفى (قوله)
ومن الثاني) أى أبي يوسف أشار الى أن هذا رواية عن أبي يوسف لأن المتقول عنه

ولو جاءها بخادم لم يقبل منه الا
برضاها فلا يملك اخراج خادمها
بل ما زاد على بخرجها (لو) حرة
لازمة جوهره لعدم ملكها
(موسرا) لا مصرا في الاصح
والقول في العسار ولو برضا
فيمتثل أولى خاتمة (ولو له اولاد
لا يملك فيه خادم واحد فرض
عليه) ختمة (الخادمين أو أكثر
اتصافا) فتح وعن الثاني ختمة

في الهدية وغيرها أنه يفرض لخادمين لاحتياج أحدهما المصالح الداخل والاخر مصالح الخارج (قوله زفت اليه) أشار إلى أن المختبر حالها في بيت أيها لاحتياها الطاري على عليها في بيت الزوج تأمل دلي (قوله ثم قال وفي الصراح) عبارة البحر هكذا قال الطحاوي وروى صاحب الاملاء عن أبي يوسف أن المرأة إذا كانت ممن يجعل مقداره من خدمة خادم واحد أتفق على من لا يلقها منهنم الخدم من هو أكرم من الخدم الواحد أو الاثنين أو أكثر من ذلك قال وبه تأخذ كذا في غاية البيان وفي التلخيص والاولا بنية المرأة إذا كانت ممن نأت الاشراف ولها ختم بغير الزوج على نفقة خادمين اه فالحاصل أن المذهب الاقتصار على واحد مطلقا والمأخوذه عند الشايخ قول أبي يوسف اه (قوله ولا يفرق بينهما بجهزتها) أي غائباً كان أو حاضراً (قوله بانواعها) وهي ما كور وملوس وسكن ح (قوله حقها) أي من النفقة وهو منصوب مفعول المصدر وهو ابقاء (قوله ولو موسرا) المناسب ولو عسرا لانه اشارة الى خلاف الشافعي رحمه الله والاصح عنده عدم القسح يمنع الموسر حقها كذهبنا (قوله باعمار الزوج) مقابل قوله ولا يفرق بينهما بجهزتها ط (قوله وبضمر رها بضمه) أي انضمر المرأته بعدم وصول النفقة بسبب غيبته وفي بعض النسخ وتعد رها بضمه أي تعدد النفقة وهي أظهر وهذا مقابل قوله ولا يهدم إقامته حقها والحاصل أن عند الشافعي إذا أصر الزوج بالنفقة قلها النسخ وكذا إذا غاب وأمر بتحصيلها منه على ما اختاره كثيرون منهم لكن الاصح المقتد عندهم أن لا يفسخ مادام موسرا وان انقطع خبره وإن ذكر استيفاء النفقة ممن ماله كما صرح به في الام قال في النسخة بعد نقله ذلك لغيره شذنا في شرح منجه بالنسخ في منقطع خبره لانه حاضر مخالفاً للمنفقول كما عطل ولا يفسخ بغيبته من جهل حاله اواراوعا رابل لو شهدت بینه أنه غاب معسرا فلا يفسخ ما لم تشهد باعساره الا ان وان علم استناده لا استصحاب أو ذكرته نفقوبة لا شكاً كما يأتي اه (قوله نعم لو امر شافعي) أي بشرط أن يكون مأذوناً له بالاستتابة خاتمة قال في غرر الاذكار ثم اعلم أن شافعي استحسنوا أن يسب القاضي الحقني تأبى عن مذهبه التقرير بينهما إذا كان الزوج حاضراً وأبي عن الطلاق لأن دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة إذا الظاهر أنها لا تجتمع بقرضها وفي الزوج ما كأم مرتهم فالترقي ضروري إذا طلبته وان كان غائباً لا يفرق لان جهز غيره معلوم حال غيبته وان قضى بالترقي لا ينفذ قضاءه لانه ليس في محمده فيه لأن الجزم ثبت اه ونقل في البحر اختلاف الشايخ وأق الصحیح کافی الذخيرة عدم التفاد لظهور رجائزته اليهود كافي العمادية والفتح وذكر في قضاء الاشياء في المسائل التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي أن منها التفریق للجزع عن الاتفاق فاقطع على الصحيح لاحضرا اه والحاصل أن التفریق بالجزع عن النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقاً وأما تشهد بنية باعساره الا ان

مطلب
في فسخ النكاح بالجزع عن النفقة
أو البغية

زفت اليه بعدم كثير استصفت نفقة الجميع ذكره المستفت ثم قال وفي البحر عن الغاية وبه تأخذ قال وفي السراجية وبقض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى (ولا يفرق بينهما بجهزتها) بانواعها الثلاثة (ولا يهدم إقامته) لو غابا (حقها ولو موسرا) وجوزته الشافعي باعسار الزوج وبضمر رها بغيبته ولو قضى به حتى لم ينفذ ثم لو امر شافعي بقضيه به

كالحملات مما نقلناه من النسخة والحالة الاولى جعلها شاحكا بمقتضى اقله فيتمذهب
 القضاء دون الثانية وبه تعلم ما في كلام الشارح حيث جزم بالتناقض مما فاته مبنى على
 خلاف الصحيح المأثور عن المشيخة وذكر في القبح أنه يمكن التفسير بطريق اثبات مجزئ
 بل بعض فقده وهو أن تعدد الثقة عليها ورد في البصر بأنه ليس مذهب الشافعي
 قلت ويؤيده ما قدمناه من النسخة حيث رد على شرح المنهج بأنه خلاف المأثور فعلى
 هذا ما يقع في ما تسلم فسبح القاضي الشافعي بالغبية لا يصح وأبى الحق تنزيهه
 سواء بنى على اثبات المقرر أو على مجزئ المراءى عن تحصيل الثقة منه بسبب غيبته فليتنبه
 لذلك ثم يصح الثاني عند أحدكما ذكر في كتب مذهبهم وعليه يحصل ما في فتاوى
 فائز الهداية حيث مثل من غلب زوجها ولم يتول لها الثقة فأجاب إذا أضافت بينة
 على ذلك وطلبت فسبح النكاح من فاض برأه فسبح نفيه وهو قضاء على الغائب وفي نقاذ
 القضاء على الغائب وإثبات عندنا فعلى القول بنفاذ يسوغ للحق أن يزوجها من
 الغير بعد العدة وإذا حضر الزوج الأول وبرهن على خلاف ما ادعت من تركها بلا
 نفقة لا قبل ينسب لأن البينة الاولى ترجح القضاء فلا تطل بالثانية ١٠ وأجاب
 عن نظير في موضع آخر بأنه إذا فسح النكاح حاكم يرى ذلك ونفذ فسح من فاض آخر
 وزوجت غيره صح الفسخ والتفويض والتزويج بالغير ولا يرتفع بحضور الزوج وادعائه
 أنه ترك عند نفقة في مدة غيبته الخ قوله من فاض برأه لا يصح أن يراده الشافعي
 فنسأل الحق بل يراده الحنبل فأنهم (قوله إذا الميراث الأمر والمأمور) أما
 الأول فلا ينسب القاضي بالضرورة لا يصح وأما الثاني فلا يحكم به إلا يصح ولو صح
 نصبه وعليه فالنسب العطب بأو (قوله وبعد الفرض) أشار إلى أن عبارة المصنف
 كلاما مطوياً بعد قوله ولا يفرق بينهما مجزئ منها الخ تقديره بل يفرض لها النفقة عليه
 وبأمرها بالاستدانة لكن القرض يظهر فلو كان المصنف من النفقة حاضر الآن
 الغائب إذا لم يكن له مال حاضر لا يفرض لها نفقة عليه كافي كافي الحاكم وسد كره
 المصنف بعد نعم سيد كأن الحق بقوله زفر فافهم (قوله بالاستدانة) ذكر انصاف
 وجه الشارحون أنها الشراعية البينة ترضى الفن من مال الزوج وفي المنهج أنها
 الاستقراض يمر ونقل القهستاني عن صدر الشريعة قال والله بشر كلام المغرب ١١
 وفي البعقونية أنه الأولى كالأبني قال في الدر المنثور لكن التوكيل بالاستقراض
 لا يصح على الأصح الأول ١٢ ومثل في الحوى عن البرجندى قلت الثاني أسير
 على المرأة لأنها قد لا تجد من يدها بالبينة ما تحتاجه في كل يوم بخلاف الاستقراض
 لنفقة شهر مثلاً وبأن يقر بها الجواب عن الإرادة (قوله) في قضاء الحوائج الزاهدي
 فان لم يجد من يدين منه عليه اكتسبت وأتفتت وجعلته دينا عليه بأمر القاضي وان لم
 تقدر على اكتساب لها السؤال ليرمها وتقبل مولاها ديئاعها أيضاً بأمره (قوله)

نفذ إذا الميراث الأمر والمأمور
 بغير (و) بعد القرض (بأمرها)
 القاضي بالاستدانة

مطلب
 في الأمر بالاستدانة على الزوج

لتصلي عليه الخ) اعلم أنهم قالوا ان المرأة حق الرجوع على الزوج بالنفقة بعد فرض
القاضي سواء أكلت من مالها أو استدانته بأمر القاضي أو بدونه ولكن فائدة الامر
بالاستدانة عدم سقوطها بموت أحدهما كما سيذكره المصنف بقوله وموت أحدهما
وطاقتها يسقط المفروض الا اذا استدانته بأمر فاض وأشار الشارح الى فائدة
أخرى وهي ما في تصويره القصد ويرى والهداية من أن فائدة الامر بها أن تصح
على الزوج وان لم يرش الزوج وبدون الامر ليس لها ذلك وذكر في الفقه عن النسخة
أن فائدته رجوع الغريم على الزوج أو على المرأة قال في البحر وظاهره أن للفرم الرجوع
عليه بلا حواجة منها وعلى ما في البحر لا رجوع له بلا حواجة اه قلت الظاهر عدم
الخالفه وأن المصادق للاحالة دلالتها للفرم على زوجها بما ليس به بأن نقول له ان زوجي
فلان فطالبه بالدين اذ لا يمكن اراة حقيقة الحواجة هنا فيسأل فصرحهم بأن للفرم
مطالبة المرأة بها أيضا وأنه لا شرط رضا الزوج بالحواجة هذا وقد صرحوا أيضا
بأن الاستدانة بأمر القاضي يجب بالدين على الزوج لأن للامتنع ولاية كاملة عليه
فلذا كان للفرم أن يرجع عليه وبدون الامر بها لا يرجع عليه بل عليها وهي ترجع
على الزوج فتدفعه رثن هذا أن الاستدانة بالامر تقع لها ويجب بها الدين على الزوج
بسبب ولاية القاضي عليه لا بطريق الوصاية من الزوج وبه اندفع ما مر من أن
التوكيل بالاستفراض لا يصح فافهم (قوله ان صرحت الخ) لا يصح جعله قد قوله
وهي عليه لأن رجوع المرأة على الزوج ثابت لها قبل الامر بالاستدانة كما علمت بل هو
قبيل قوله لتصل عليه وعبارة المجتبى فإذا استدانته هل تصرح بان استدين على
زوجي أو تنوي أما إذا صرحت فظاهر وكذا اذا فوت واذا لم تصرح ولم تنول لا يكون
استدانة عليه ولو ادعت أنها فوت الاستدانة عليه وأنكر الزوج فالقول له اه قلت
وفائدة انكاره عدم رجوع الغريم عليه بل يرجع عليها وهي ترجع عليه وأنها قد
موت أحدهما وطلاقتها كما علم من الظاهر أنه لا يمين على الزوج اذ كسر يخلع
على عدم نيتها واذا لم يقيد باليمين خلافا لما نقله الرضوي من التقييده فاني لم أره في المجتبى
ولا في البحر (قوله وتجب الادانة الخ) قال في الاختيار والمعصرة اذا كان زوجها معسرا
ولها ابن من غيرهم موسر أو أخ موسر فتقتها على زوجها ويومر الابن والاخ بالاخاف
عليها ويرجع به على الزوج اذا أبسر ويحس الابن والاخ اذا امتنع لأن هذا من المعروف
قال الزيلعي فتبين بهذا أن الادانة لتقتها اذا كان الزوج معسرا وهي معصرة تجب
على من كانت تجب عليه فقتها لولا الزوج وعلى هذا لو كان للمعسر اولاد صغار ولم يقدر
على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالاخ والاخ والعلم ثم يرجع به
على الاب اذا أبسر بخلاف نفقة أولاده الكار حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لأنها
لا تجب مع الاعسار فكان كليت اه وأكرر عليه في فتح القدير بحر قلت ومقتضاه

لتصل عليه وان أبي الزوج
أما بدون الامر فيرجع عليها
وهي عليه ان صرحت بأنها
عليه أو فوت ولو أنه كسر نيتها
فالقول له يجتبي وتجب الادانة
على من تجب عليه نفقتها ونفقة
الصغار لولا الزوج

أنه لا فرق بين الائم وغيره في ثبوت الرجوع على الاب مع أنه سيذكر قبيل القروع أنه لا رجوع في الصبي الا لائم وفيه كلام سيذكره هناك (قوله كاتخ وعتم) يصح رجوعه على كل من الزوجة والصغار اه ح أي كأن يكون لها أخ أو عتم ولا ولد لها أخ من غيرها أو عتم فتستدين لنفسها من أخيها أو عتمها ولا ولد لها من أخيهم أو عتمهم وظاهره أنه لا يخدم الاخ على العتم هنا تأمل (قوله وسينضم) أي في القروع (قوله ثم أيسر) أي الزوج كاتفسره في المخ والاولى أن يقول ثم أيسر أحدهما ح قلت ومثله ما لو أيسر (قوله لخاصته) إذا لا تقدر بدون طلبها (قوله ثم) أي القاضي نفقة يساره أي يسار الزوج الذي امره أنه فقيرة وهي الوطى ولو قال وجب الوطى كما قال في بعده لكان أوضع ح (قوله في المستقبل) أما الماضي قبل الخصامة فقد رخصت به ولو بعد عرض اليسار (قوله وبالعكس) بأن قضى نفقة اليسار لكونه ماموساً من ثم أعسر الزوج على ما طال أو ثم أعسر أحدهما على ما هو الاول ولو قال قضى نفقة الاعسار ثم أيسر أحدهما وبالعكس وجب الوطى لكان أوضع وأحسر اه ح (قوله كاتمر) في قوله بقدر رساله ما ح (قوله صالحت زوجها الخ) قلنا عند قوله رضاها بذلك عن الذخيرة أن الصلح على النفقة تارة يكون تقدير النفقة كالصلح على نحو الدراهم قبل تقدير النفقة بالقضاء والرضا أو بعده فتقوم الزيادة عليه وانقصان عنه أي بالغلاء أو الرخص وتارة يكون معاوضة كالصلح على نحو عدا أن كان بعد تقديرها بما ذكر فلا تقوم الزيادة ولا النقصان ولو قبل التقدير فهو تقدير كلامه هنا محمول على ما إذا لم يكن معاوضة ولذا قد بقوله على دراهم (قوله زبدت) أي يسمع القاضي دعواها ويريد لها إذا كانت لا تسقيها لما في كافي الحاشية صالحت المرأة زوجها على نفقة لا تسقيها فلها أن ترجع عنه وتطالب بالكفاية اه (قوله فلا التفات لقائه) فانه التزمه باختياره وذلك دليل على كونه قادراً على أداء ما التزمه فيلزمه جميع ذلك إلا أن يعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فإذا أخبروه أنه لا يطيق ذلك نقص عنه وأوجب على قدر طاقته ذخيرة ومأهله أنه لا يقبل قوله لتناقضه ما يظهر للقاضي حاله بخلاف المرأة فانه لا تناقض منها فلها غير ملتزمة لأن الائم الرجوع عن الصلح كما مر الكلام فيه حيث لم تكن مناقضة تسع دعواها على الزوج بعدم الكفاية فان أقر بذلك ألزمه بالزيادة وإن أنكره حقه وأطلب منها عنه ولا يفعل كذلك في دعوى الزوج لعدم سماعها هذا ما ظهر في بيانه فاقهم هذا وأما ما في الذخيرة من أن القاضي لو فرض لها ما لا يكفها فلها أن ترجع لانه ظهر خطؤه فعليه التساؤل بالقضاء بما يكفها وكذلك لو رخص على الزوج زيادة على الكفاية فله الامتناع عنها اه فلا يرده على ما مر لأن هذا في القضاء بطريق الالتزام على الزوج فلم يظهر فيه التناقض منه بخلاف الصلح برضاه وقد سئني هذا على غيره واحد فاقهم (قوله بكل حال) تابع فيه المصنف في شرحه ولم أره لغيره مع عدم ظهور وجهه فالتناسب استقامه

مطلبه
في الصلح عن النفقة

كاتخ وهم برخص الاخ ونحوه اذا
استنع لان هذا من المصروف
زيلي واختيار وينضم (قضى
نفقة الاعسار ثم أيسر لخاصته
قسم) القاضي نفقة يساره
المستقبل (وبالعكس وجب
الوسط) كاتمر (صالحت زوجها
من نفقة كل شهر على دراهم ثم)
فان لا تسقي زبدت ولو قال
الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم
ولا التفات لقائه بكل حال

تأمل (قوله الا اذا تبرع بالطعام الخ) لان ذلك عارض فلا يكون به تناسقاً لانه لم يتبع
 أن ذلك كان وقت الصلح بل عرض بعده وكذلك الحكم في دعوى المراءاة الاولى وكما صلح
 القاضى البصرى الظهيرية اذا فرض القاضى للدرأة النفقة ففلا الطعام أو رخص فان
 القاضى يغير ذلك الحكم اهـ (قوله الا ان يتعرف الخ) أى يطلب المعرفة وهذا استثناء
 من قوله فلا النفقات لغالبه كما علمته فكان المناسب ذكره عقبه (قوله لم يلزمه النفقة
 مثلها) لظهور أن الماتكل شهر على القبر المحتاج شئ كثير في زمانهم لا يتعاب فيه قال
 في الخلاصة لو مات له على أكفر من حقوقها في النفقة والكسوة ان كان قد رما يتعاب
 الناس في مثله جازوا لا فالزيادة مردودة ولا يطل القضاء اهـ وعليه فلو مضت مدة
 لا تسقط النفقة اذ لو بطل أصل القضاء سقطت بالضى وتبناه في البر وكأنه أراد بالقضاء
 التقدير تأمل (قوله والنفقة لا تصبر دينا الخ) أى اذا لم يتفق عليها بان غاب عنها أو كان
 حاضراً فامتنع فلا يطلب بها بل تسقط بعض المدة قال في القمق وزكى القاضى معتزلاً
 الى الذخيرة أن نفقة مادون الشهر لا تسقط فكانه جعل القليل لا يمكن الاحتراز منه
 اذ لو سقطت بعض يسير من الزمان لما تمكنت من الاستدراك اهـ ومثله في البر وكذا
 في الشربالية عن البرهان ووجهه في غاية الظهور بل تدبر فافهم ثم اعلم أن المراد
 بالنفقة نفقة الزوجة بخلاف نفقة القريب فانها لا تصبر دينا ولو بعد القضاء والرضا
 حتى لو مضت مدة بعدهما تسقط كما بان وسياً أن الربى استثنى نفقة الصغير وبأنى
 تمام الكلام عليه عند قول المصنف لضى نفقة غير الزوجة الخ (قوله الا بالقضاء)
 بأن يفرضها القاضى عليه أصنافاً ودراهم أو ذنابير نهر (قوله فقبل ذلك لا يلزمه شئ)
 أى لا يلزمه عمضى قبل القرض بالقضاء أو الرضا ولا عايد مستقبل لانه لم يجب بعد
 ولذا لا يصح الإبراء عنها قبل القرض وبعده يصح عمضى ومن شهر مستقبل كما تقدم
 قبل قوله ولخادمها أو مال الكفاية بها شهراً أو أكثر فنصرح في البرهان عن الذخيرة أنها
 لا تصح قبل القرض والتراضى وتقبل بعده عن الذخيرة أيضاً ما يخالفه وقد تنافى الكلام
 عليه والتوفيق بين كلاميه (قوله وبعده) أى وبعد القضاء أو الرضا ترجع لانها بعده
 صارت ملكاً لها كما قدمناه ولذا قال في الخاتمة لو أكت من مالها أو من المسئلة لها
 الرجوع بالمقروض اهـ وكذا لو تراضى بها على شئ ثم مضت مدة ترجع بها ولا تسقط قال
 في البرهان هذا هو المراد بقولهم والرضا فأما ما توجه به بعض حنفية العصر من أن المراد به
 أنه اذا مضت مدة بغير فرض ولا رضاً ثم رضى الزوج بشئ فإنه يلزمه فمطاً ظاهر لا يشمه
 من أذى تأمل اهـ ومقتضاه أنه لا يلزمه شئ بهذا الرضا لكون ما مضى قبله لم يجب
 عليه فهو التزام مالم يلزم وانما يلزمه ما مضى بعد الرضا لانه صار واجبا بالقضاء وأطلق
 في الرجوع فقبل ما اذا شرط الرجوع لها أو لا مما هو ظاهر المتن والسرور
 وأما ما في الخاتمة والظهيرية من أن القاضى اذا فرض لها النفقة فقال الزوج استقرضى

مطلب
 لا تصبر النفقة دينا الا بالقضاء
 أو الرضا

(الا اذا تبرع بالطعام ولم)
 القاضى (أن مادون ذلك) المصالح
 (عليه بكفها) فيستدبر فرض
 كفايتها فله المصنف عن الخاتمة
 وفي البر عن الذخيرة الا أن
 يتعرف القاضى عن حال بالسؤال
 من الناس فيوجب بقدر ما تقيه
 وفي الظهيرية صالحها عن نفقة كل
 شهر على ما تقدم وهم الزوج محتاج
 لم يلزمه النفقة مثلها (والنفقة
 لا تصبر دينا الا بالقضاء أو الرضا)
 أى اصطلاحاً على قدر معبر
 أصنافاً ودراهم فقبل ذلك
 لا يلزمه شئ وبعده ترجع عما مضى
 ولو من حال تقصيرها بلا امر خاص

كل شهر كذا أو أنفق لا ترجع ما لم يقل وترجي بذلك على قلعل المراد لا ترجع بما استقرضت
بل بالمقرض فقط والافهم غلط محض أفاده في البحر وأجاب المقدسي بأن الوكيل في
القرض لا يصح وإذا شرط الرجوع يكون كلاما مطلقا على هذا المقدم أو فترجعه وكذا
أجاب الخبير الرمي بأنه لما لم يصح الأمر بالاستقرار على صاوت مستقرضة على نفسها
متبرعة أن لم يشترط الرجوع عليه (تنبيه) ما أطلق الثقة فشملة الثقة العدة إذا لم يقبضها
حتى انقضت العدة ففي القطن أن المختار عند الحلواني أنها لا تسقط وسند كرمي البحر أن
الصحيح السقوط وأنه لا يضمن إصلاح الثمن هنا إطلاقا لعدم السقوط وإن هذا كله في
غير المستدانة وسأقي غلام الكلام فيه (قوله ولو اختلفا في المدة) أي في قدر ما مضى منها
من وقت القضاء وألوا وكذا لو اختلفا في قدر النفقة أو وجبها حكمها في الزانية
(قوله فالقول) لأنها تدعي زيادة دين وهو شكره فالقول لمع عبته ذخيرة (قوله
وعموت أحدهما وطلاقها) وكذا نشوزها كما قدمه الشارح بقوله ويسقط به أي بالقشور
المقروضة لا المستدانة في الأصح كالمرت ١٥ وموت أحدهما غير قيد فكذا موتهما
بالأولى كما لا يخفى قال الخبير الرمي وقد سقط بالطلاق شيئا الشيخ محمد بن سراج
الذين الحلواني إذا مضى شهر يعني فأزيد وهو قيد لا يضمن تأمل ١٥ (قوله واعتقد في
البحر بجنا الخ) فإنه أو لا تسقط بالسقوط عن الثقابة والجوهرية والخاتمة والظهيرية
والعقبية والذخيرة وإن الغاضي بأعلى النسب يصح على أن ذلك مروى وأنه أنقى به
الصد والتمهيد والامام ظهير الدين المغربي في وشبهه ما الذي إذا اجتمع عليه خراج رأسه
ثم أحل يسقط عنه ما اجتمع عليه ثم قال فقد ظهر من هذا أن الرابع عندهم سقوطها بالطلاق
كالمرت ثم قال بسنده قال البدر الضعيف يبقى منقضا القول بسقوطها بالطلاق ولو بائنا
لامرور ذلك ثلاثة اشان منها ضعيفان وقال الثالث وهو أقواهما ما في البدائع من الخلع
لو قال خالعتك ونفوى الطلاق يقع الطلاق ولا يسقط شيء من المهر والثقة قال فهذا
صريح في المسئلة وفي البدائع أيضا ولا خلاف بينهم في الطلاق على مال أنه لا يبرأ به
عن سائر الحقوق التي وجبت لها بسبب النكاح ١٥ قال في تعيين المصير إليه على كل
مفت وقاض اعتماد عدم السقوط خصوصا ما تضمنه القول بالسقوط من الأضرار
بالنساء ١٥ ملخصا وذهب عليه العلامة المقدسي والخبير الرمي بإمكان حمل ما في البدائع من
الحقوق التي لا تسقط على المهر وثقة مادون الشهر والثقة المستدانة بأمر وإن هذه
الرواية قد أنقضى بها من تقدم وفي حكرت في الثمن كالوثابة والثقابة والإصلاح والقرار
وغیرهما قال المقدسي ولهذا توقفت كثيرا في القشور بالسقوط ونظرت بقتل صريح في
تعميم عدم السقوط في خزانة الثمن وفي الجواهر أنه لا ينبغي أن يبقى بسقوطها بالطلاق
الرجعي ثلاث بقضها للناس وسيلة لقطع حق النساء ١٥ والذي عين المصير إليه أن يقال
يناقش عند القشور كما جرت به عادة المشايخ في هذا المقام ١٥ ملخصا (قوله لكن الخ)

ولو اختلفا في المدة فالقول به
والبيئة عليه ولو أنكرت اتفاقه
فالقول لها بيمينها ذخيرة (وعموت
أحدهما وطلاقها) ولو رجعا
ظهيرية وثقابة واعتقد في البحر
بعدم سقوطها بالطلاق لكن
اعتد المصنف ما في جواهر

التقاضي

استعملوا على اطلاق الطلاق الشامل للبائن والرجعي بنفسه بسقوط البائن
 وعده بالرجعي (قوله والقنوى الخ) هذه عبارة نحو امر القنوى كما في المنع فيكون
 بدلا من ما ا ح وفي هذه العبارة مخالفة لما نقله المقدسي عنها (قوله وبالأول) أي
 بالسقوط بالطلاق مطلقا ح (قوله أفق شيخنا) يعني الخبر الرمي قال في الخيرية بعد عزوه
 الى الخلصة والبرازية وكثيرين الكتب وأفق به الشيخ زين الدين بن قسيم والشيخنا
 الشيخ أمين الدين وهي في قنويهما (قوله لكن صحح الشيخ بلاني الخ) وعبارة المرأة
 اذا طلقت وقد يجعلها نفقة مفرضة قبل نطق وهو غير المختار وأشار اليه المحسّن
 أي ابن وهبان بصيغة قبل والاصح عدم السقوط ولو كان الطلاق بائنا لا يتخذ حجة
 لسقوط حقوق النساء وما ذكره الشارح أي ابن الشخصية غير التصديق في المسئلة اه
 وبواقعة ما في القهستاني عن عزامة الحثين أن القروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح
 اه ط (قوله فتأمل عند القنوى) بأن يتقرر حال الرجل هل فعل ذلك قطعا من
 النفقة أو لوسوء أخلاقه امثلا فان كان الأول يلزم بها وان كان الثاني لا يلزم وهذا
 ما قاله المقدسي ونسبى التعويل عليه ط (قوله لانها صله) أي وبالصلوات طعل
 بالموت قبل القبض هداية وهذا التعديل لا يظهر في الطلاق وتعليقه ماقتد من أنهما
 تخرج راس النوى (قوله في الصحيح) كذا في الزيلعي عن النهاية والبحر والنهر وغيرها
 وحقا به قول الخصاص بسقوطها ولوع الامر بالاستدانة وهو ظاهر الهداية قال في القمع
 والصحيح ما ذكره الحاكم الشهيد أنهم مع الامر بالاستدانة لا تسقط بالموت لأن الاستدانة
 بأمر من هولاية تامة عليه كالاستدانة بنفسه فلا تسقط بالموت وعلى هذا الخلاف
 سقوطها بعد الامر بالاستدانة بالطلاق والصحيح لا تسقط اه (قوله لهما الخ) لم يتر
 هذا في كلامه ط (قوله فليعزّر) أنت خبير به مخالف للمتون والسرور فلا يعزّل
 عليه اه ح وقد علمت قول الخصاص بسقوط القروضة مع الامر بالاستدانة فكيف
 بدونه والقاهران ما ذكره ابن كمال سبق قلم (قوله بموت أو طلاق) هذا عندهما وقال
 محمد بن رفيع عنها صفة ما مضى ويجب رد الباقي ان كان قائما وقتها ان كان مستلكا
 ذخيرة قال في القمع والموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذ مات الزوج
 اختلافه قبل رد وقبل لا تترد بالاتفاق لأن العتة قائمة في موته كذا في الاقضية
 اه قال الخبير الرمي واستقيد منه ومما في الخيرية جواب سادسة القنوى طلقها بائنا
 وجعل لها نفقة ثلثة أشهر فاقطعت سقطا بعد عشرة أيام فاقضت بذلك عدتها هل يرجع
 عليها بما زاد على حصة العشرة أم لا الجواب لا يرجع عندهما لان عددها وهو القصاص
 (قوله عملها الزوج أو أبوه) لما في الولولية وغيرها أبو الزوج اذا دفع نفقة امرأة
 انما مائة ثم طلقها الزوج ليس للاب أن يسترد ما دفع لانه لو أعطاها الزوج والمسئلة بمالها
 لم يكن لذلك عند أبي يوسف وعليه القنوى فكذا اذا أعطاهما أبوه اه وجهه أنها

والقنوى عدم سقوطها بالرجعي
 سكي لا ينقض التام ذلك حجة
 واستصنه بحسب الاشياء وبالأول
 أفق شيخنا الرمي لكن صحح
 الشيخ بلاني في شرحه للوهابية
 ما بعثه في البحر من عدم السقوط
 ولو بائنا قال وهو الاصح ورد
 ما ذكره ابن الشخصية فتأمل عند
 القنوى (بسقط القروضة) لانها
 صله (الاذا استدانته بأمر
 القاضي) فلا تسقط بموت أو طلاق
 في الصحيح لما مر أنها كاستدانته
 بنفسه وعبارة ابن الكمال الا اذا
 استدانته بعد فرض فاض آخر
 ولو لا أمره فليعزّر (ولا ترد)
 النفقة والكسوة (المجلة) بموت
 أو طلاق عملها الزوج أو أبوه
 ولو واقعه بقي

صله لزوجته ولا رجوع فيها ببله لزوجته والعبرة بوقت الهبة لا لوقت الرجوع فلا رجوع
 من الموانع من الرجوع كالموت ودفع الأب كدفع الابن فلا إشكال بحر قلت وظاهره
 أن دفع الاجنبي ليس كذلك ولعل وجهه أن الأب يدفع بطريق التناهي عن ابنه عادة
 فكانت هبة من الابن فلا رجوع بخلاف دفع الاجنبي فتأمل (قوله يباع القن) أي
 يبيعه سيده لأنه من تلقى في رقبته بلذن المولى فهو مربيه فان استعصم بعه القناني
 بخصرته كما قد سناه عن التهر في نكاح الرقيق والقن عند الفقهاء من لا حرية فيه بوجه
 وفي الثقة من ملكه هو وأبواه بحر (قوله ويسى مديرو مكاتب) لعدم صحة بيعهما
 ومثلهما ولد المولى وقوله في العرو والنهر وأما الولد فيه سقط ومقتى البعض عند الامام
 بنزلة المكاتب هندية عن المصنف ولو اختارت استعصام القن دون بيعه ينبغي أن لها ذلك
 كما لو أوفى المأذون المديون إذا اختار الغرياء استعصامه بحر وأقره أخوه والمقصود
 (قوله لم يبيع) أما لو بيع نفسه عادى الرق فيعبر عليه بحكم القن (قوله ويدونه الخ)
 يعني إذا تزوج القن أو المديون وهو بلا إذن السيد يطلب بالنفقة بعد العتق أي بالنفقة
 المستقبلية لا التي في حال رقه لعدم كونهما زوجة وقتة قال في الفتاوى الهندية فان تزوج
 هو فلا يفي بأذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وإن أعقوا واحدهم
 سائر نكاحه حين عتق وعليه المهر والنفقة في المستقبل ٥١ ح (قوله المقرضة) كذا
 قبله في التهر وعزاه إلى الفخ وغيره أي لانهم يدون القرض تسقط بالعتق كنفقة زوجة
 الحر والذي في الفتح فرضها قضاء الفاضل وحمل بالتراضى كذلك لم أره وذكر في باب
 نكاح رقيق يهنا أنه ينبغي أن لا يصح فرضها براضيهما لغير العبد عن التصرف ولإتمامه
 بقصد الزيادة لا ضرار المولى تأمل (قوله إذا اجتمع عليه الخ) أفاده أنه لا يباع بالقدر
 البسر كنفقة كل يوم وأنه لا يلزمها أن تقصر إلى أن يجتمع لها من النفقة قدر رقبته
 لما في الأول من الأضرار بالمولى وما في الثاني من الأضرار بها أفاده في العرق والظاهر
 أن الخيارات للمولى أن شاء ما به جميعه أو باع منه بقدر ما عليه ثم إذا تجمل لها عليه نفقة
 أخرى يباع من حصة كل من السيد والمشتري بقدر ما يرضى لأنه عبيد مشترك لزمه دين
 فيغرم كل منهما بقدر ما عليه وهكذا لو بيع منه ثلث ورابع تأمل (قوله ولم يقدر)
 فلا خيار للمولى فداءه لا يباع لأن حقها في النفقة لا في رقبته السيد (قوله ولو بنت
 المولى) تعمم للزوجة فان لها النفقة على عبيد أيها لأن البنت تنصق الدين على الأب
 فكذا على عبيده بحر عن النخبة (قوله لأمنه) أي أمته ولا شيء على
 العبد نفقة وزوجه التي هي أمة مولاة مبرأه وألا لانها جميعا ملك للمولى وثقة
 المملوك على المالك بحر وعظم ما لو كان مكاتباً للمولى ولعلها عليه شرب لئلا (قوله
 ولا نفقة ولده الخ) لأنه إذا كانت زوجته حرة فأولادها حرة لا نفقة عليهم
 لو عاده ولا نفقة الأقرب فالأقرب عن ربهم وإذا كانت مكاتباً فأولادها عبيد لها

مطلب
 في بيع العبد نفقة وزوجه

(يبيع القن) ويسى مديرو مكاتب
 لم يبيع (المأذون في النكاح) ويدونه
 يطلب بعد عتقه (في نفقة وزوجه)
 المقرضة إذا اجتمع عليه ما يبيع
 عن أدائه ولم يقدر خيرة ولو يفت
 المولى لأمنه ولا نفقة ولده

في الكلفة فتفقههم عليها وإذا كانت الزوجة قسنة أو مدبرة أو أم ولد فأولادها تبع لها
 في الرق والسد بغير الاستلاد وتفقههم على ولاهم لانهم ملكة وهذا معنى قوله لتبعة
 الام أي لا تلتزم العبد نفقة ولهم سواء كانت زوجة أو غيرها لتبعة الولد لانه في
 الحرة ولو ستره والكتابة لو كانت بالرق ولو قسنة والسد بغير الاستلاد لمدبرة أو أم ولد
 فانهم (قوله ولو مكاتبين الخ) في البصر عن كافي الحاكم وشرحه للنفق وشرح
 الطحاوي والشامل وكذا في الفتح المكاتب لا تجب عليه نفقة ولهم سواء كانت امرأته
 حرة أو أمه لهذا المعنى وإذا كانت امرأة المكاتب مكاتبه وهما ملو واحد فنفقة الولد
 على الام لان الولد تابع للام في كاسنها ولهذا كان كسب الولد لها وارث الجنابة لمسه
 لها وميراثها لها فكذلك النفقة تكون عليها اه وبه يظهر أن الصغير في قوله سى وكذا
 ما بعده عائد على الولد لانه متى كون كسبه لاه ولا ضرورة لارباعه للزوج لان الكلام
 في نفقة ولد المكاتب أما نفقة زوجته فلم يحكمها من قوله ومكاتب لم يجهز فانهم لم يجهزوا
 ونفقة على آية الظاهر أنه سبق قلم من صاحب الجوهر فلما علمت من صريح هذه
 الكتب العقد من أن نفقته على أمه ونحوه وح عن الذخيرة (قوله ثم علم فرسخ)
 أما إذا لم يعلم المشتري بجاهه أو علم بعد الشراء ولم يرض فله رده لانه يجب اطلاع عليه
 (قوله لانه دين حادث) أي عند المشتري لان النفقة تجب ذميا فاشتبأ على حسب تقدير
 الزمان على وجه يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري فنع (قوله
 غافي الدرر والخ) فترجع على قوله بعدما اشتراه وقوله لانه دين حادث فان معناه انه
 انما يباع ثانيا بما يجتمع عليه من النفقة عند المشتري لا بما ياتي عليه من عند الاول كما اذا بيع
 فلم يضمنه بجماعه لا يباع ثانيا بما ياتي بل بما يحدث عند الثاني ولهذا ردت تعالقه على
 ما في الدرر تعالقه والتمتع حلت فالأصوبه عند تزوج امرأة فاذن المولى ففرض
 القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه ألف درهم فبيع بخصمائه وهي قيمته والمشتري عالم
 أن عليه دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما إذا كان عليه القسب بغير بيعه والمشتري عالم
 بخصمائه لا يباع مرة أخرى اه وأجاب ح بأن قوله يباع مرة أخرى يحتمل أن يكون
 المراد به يباع فيما يتجدد في الخصمائه السابقة فالأحسن قول الثوري لا يباع فيه تساهل
 لانه يؤهم أنه يباع فيما ياتي عليه من الألف وليس كذلك بل فيما يتجدد عليه من النفقة
 عند المشتري كما هو منقول في المذهب اه لكن قوله بخلاف الخ يمنع من هذا التأويل
 كما لا يخفى (قوله في الأصح) وقبل لا نقط باعتلاله أخلف القيمة تنقل اليه كالأثر
 الدين وليس بشئ لأن الدين انما ينقل الى القيمة اذا كان ديناً لا يسقط بالموت وهذا
 يسقط بالموت زبني (قوله ويباع في دين غيرها) بتقنين دين وبغيرها على أنه صفة
 أي غير النفقة كالهرم والزينة بصفاته فاذن أو ضمن من متلف قال ح وفيه أنه لا يظهر
 فرق بين النفقة وغيرها فان الدين الحادث في ملكه وفي إذا بيع فيه لا يباع في بطنه عند

ولو زوجته حرة بل نفقته على أمه
 ولو مكاتب لتبعة الام ولو مكاتبين
 سى لانه ونفقة على آية جوهره
 (مرة بعد أخرى) أي لو اجتمع
 عليه نفقة أخرى بعدما اشتراه من
 عليه أو لم يعلم ثم علم فترضى بيع
 ثانيا وكذا المشتري الثالث ولم
 جز لانه دين حادث فانه الكال
 من الكال غافي الدرر تعالقه
 وهو (ونسقط بوجهه وقوله)
 في الأصح (ويباع في دين غيرها)
 مدة لعدم التجدد وسببه في الماذون
 أن للفرمائه استعانة

مولى آخر نفقة كان أو غيرها الآن يقال ان سبب النفقة لما كان أمرا واحدا استتزا
 يقال انه يبيع فيه مورا عند موال متعددة بخلاف غيره (قوله ومقاده أن لها
 استنعاما) الصكونها من جملته الغراما وهذا اختصاصهم ط (قوله قال) أى صاحب
 العبر وأقره أخوه والمقدسى وذكر الرمل أنه سئل عن ذلك فأجاب كذلك قبل وقوفه على
 ما في العبر اه قلت ورايته مصرح به في الذخيرة عن أبي يوسف (قوله على قول الثاني)
 أى من أن مؤنة تجهيز ما على الزوج وان تركت مالا لأن الكفن كالكسوة حال الحياة
 (قوله المنكوحة) أى التي زوجها سدا حال رجل أما غير المنكوحة فنقضها على سداها
 مطلقا (قوله أما المكاتبه فكالمزنة) للمكاتب ما فيها فليس للمولى عليها ولاية الاستخدام
 فلها النفقة بمجرد التكليف من نفسها وان لم تنقل وتسقط بالتشوز كالمزنة ط (قوله
 ولو عبدا) أى لغير سدا الأمة اذ لو كان عبده فنقضها على السدبواها أولا ط عن الزيلعي
 (قوله بان يدفعها إليه الخ) أى بأن يخص المولى بين الأمة وزوجها في منزل الزوج
 ولا يستخدمها كذا في كافى الحاكم الشهيد يجر لأن الاحتباس لا يصدق الا بالتبوة
 لأن المعتبر في استحقاق النفقة تغير فيها المصالح الزوج وذلك يحصل بالتبوة وان استخدمها
 بعد التبوة تسقط نفقة الزوجان الموجب زيلعي أى لو زال الاحتباس الموجب للنفقة
 ومقتضاها أنه استخدمها في غير بيت الزوج وبذل عليه قوله في الهداية اذ انزل أحدهما أى
 مع الزوج من لا فعله النفقة لأنه تحقق الاحتباس ولو استخدمها بعد التبوة سقطت
 النفقة لأنه زالت الاحتباس وفسر التبوة بما عرفت فلم أن النفقة لا تجب الا بالتبوة لأن بها
 يحصل الاحتباس الموجب فلما استخدمها وهى في بيت الزوج بمخاطبة أو غزل مثلا لم تسقط
 النفقة لبقاء الاحتباس في بيت الزوج ولا ينافيه قولهم ولو استخدمها سقطت النفقة فان
 المراد استخدمها في غير بيت الزوج كعاد عليه كلام الزيلعي والهداية خلافا
 لما فهمه في العبر بناء على ما فهمه من أن قوله ولو استخدمها في غير بيت التبوة شرط
 آخر لها وليس كذلك بل هو عطف تفسير فضاء التولية بينها وبين الزوج وبذل عليه قوله
 في الذخيرة ثم اذا استخدمها المولى بعد ذلك ولم يخل بينها وبين الزوج فلا نفقة لها لقوات
 موجب النفقة وهو التبوة من جهة من له من الحق فشايت الحرة الناشئة فهذا
 كالصريح في أن الاستخدام بدون قوات التولية لا يضر اذ لا تشبه الناشئة الا بالزوج
 من بيت الزوج فافهم (قوله فلما استخدمها المولى) أى في غير بيت الزوج كما عرفت فافهم
 وقيدا للاستخدام لانها لو كانت تانى الى المولى في بعض الاوقات ونفذه من غير أن
 يستخدمها لم تسقط نفقة لان النفقة حق المولى فلا تسقط بصنع غيره ذخيرة (فرع) لو
 سلمها للزوج لئلا يستخدمها ثم ارفع الزوج نفقة الليل كما أتى به والمصاحب التمسكا
 في التنازلية (قوله أو أهله) أى لوجات الى بيته وليس هو فيه فاستخدمها أهل البيت
 ومنعوا من الرجوع الى بيت الزوج فلا نفقة له الا ان استخدمها أهل المولى اياه بمنزلة

ومقاده ان لها الاستنعام ولو للنفقة
 ككل يوم يجر قال وهل يباع
 في كنفها يفتنى على قول الثاني
 المتنى به نعم كما يباع في كسوتها
 (ونفقة الأمة المنكوحة) ولو
 مدبرة أو أوم ولها اما المكاتبه
 فكالمزنة (عما تجب) على الزوج
 ولو عبدا (بالتبوة) بان يدفعها
 إليه ولا يستخدمها (فلما استخدمها
 المولى) أو أهله

استخدامه ذخيرة (قوله بعدها) أي بعد التوبة (قوله لاجل انقضاء العدة) الاولى لاجل
 الاستعداد لان انقضاءها لا يتوقف على التوبة وقد مر في فصل الحداد انه يجوز للامة
 المطلقة الخروج الا اذا كانت مبرأة (قوله أي ولم يكن بؤاها قبل الطلاق) كذا
 في العرس والولالية والمراد في التوبة المستمرة الى وقت الطلاق لا مطلقا لانه بؤاها
 ثم اخرجها قبل الطلاق لم يكن لها عادتها بالتبقة كما نص عليه في كافي الحاكم
 (قوله سقطت) هذا ظاهر في مسئلة الاستعداد بعد التوبة أمالو لم يسموا بالاعد الطلاق
 لم يجب أصلا لانهم لم تنقض التبقة بهذا الطلاق فلا تنقض بعده ثم اعلم أن للمولى أن
 يرجع ويؤاها ما يؤاها ولو كان كذلك انقضت التبقة وكل المستمرة هاسقطت كافي الفتح (قوله)
 بخلاف حر تنسرت الخ) أي ان الحرة اذا نزلت فطلقها زوجها فلها التبقة والسكنى
 اذا عادت الى بيت الزوج والفرق كـ في الولوالجية ان ذكاح الامة لم يكن مبينا
 لوجوب التبقة لانها تجب بالاحتباس وهو التوبة والتبوة لا تجب فيه ونكاح الحرة
 حال الطلاق قسب لوجوب التبقة الا انها فوت بالتشوزة اذا عادت وجبت اـ (قوله)
 وفي العرس الخ) حيث قال عقب الفرق المذكور وظاهره ان تقدير التبقة من القاضي
 قبل التوبة لا يصح لانه قبل السب ولم ادر صرح اـ (قوله وتنفقات الزوجات الخ)
 في الذخيرة والولوالجية واذا كان للرجل نسوة بعضهن احرار ومسلات وبعضهن اماء
 ذنبت فهن في التبقة سواء لانهم مشروعة للكفاية وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق
 والحرية الا ان الامة لا تستحق نفقة الخدام اـ قال في العروس ينبغي أن يكون هذا
 منقرا على ظاهر الرواية من اعتبار ربه وأما على المقيس فليس في التبقة سواء لاختلاف
 حالهن يسارا وعسرا فليس نفقة المورسة كـ نفقة المسرة ولا نفقة الحرة كلامة
 كالإتيقن ولم أر من يه عليه اـ قال المقدسي ولا معنى لهذا بعد قولهم لان النفقة
 مشروعة لكفاية الخ اـ أي لانه صريح في ذلك (قوله كـ انقضت لهما) أي
 للزوجة السكنى أي الاسكان وقد قدم ان اسم التبقة يصحها لكنه أفرد لانها اـ كما
 يخصها خبر (قوله خال عن أهل الخ) لانها تستمر بعشائركه غيرها فله لانها آتية على
 مناسباتها ومنعها ذلك من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الا ان مختار ذلك لانها رويت
 باتفاق سنها هداية (قوله وأمنه وأم ولد) قال في الفتح وأما أمنه فليس أيضا
 لا يسكنها معها الا برضاها واختار ذلك لانه يحتاج الى استيفاءها في كل وقت غيرها
 لا يطوهر بمحضرتها كما انه لا يحل له وطء زوجته بمحضرتها ولا بمحضرة الضرة اـ وذكر
 أم الولد في العرس معزى الى آخر الكثرة وذكروا في الذخيرة أن هذا مشكل أما على المعنى
 الاول فظاهر وأما على الثاني فلانه تكره الجماع بين بنى أمنه اـ قلت وقد يكون
 اضرار أم ولد لها كـ من اضرار ضررتها وفي الدر المنثور عن المحيط أن أم الولد
 كآله (قوله وأهلها) أي لمنعه من السكنى معها في بيته سواء كان ملكا له أو اجارة

(بعد ما أوتوا أهلها بعد الطلاق)
 لاجل انقضاء العدة لا قبله أي
 ولم يكن بؤاها قبل الطلاق
 (سقطت) بخلاف حر تنسرت
 فطلقت تصادت وفي البصر بها
 فرضها قبل التوبة باطل ونفقات
 الزوجات المختلفة مختلفة بها لهما
 (وكذا تجب لها السكنى في بيت
 خال عن أهل) سوى طفله الذي
 لا ينهم الجماع وأمنه وأم ولد
 (وأهلها) ولولودها

مطلب
 في مسكن الزوجة

قوله على المعنى الاول أي ما مر
 قبله من الضرر بعشائركه غيرها
 وقوله وأما على الثاني أي منعها
 من المعاشرة مع زوجها اـ منه

أوعا به (قوله من غيره) حال من ولدها الصفة والاربع حذف الموصول مع بعض الصلة
 قهستاني اذا التقدير الكائن من غيره اه ح وأطلق ولدها قهستاني الذي لا ينجم إجماع
 لأنه لا يلزمه اسكان ولدها في بيته وفي حاشية الخوارزمي على البصره منعها من ارضاعه
 وترتبته لما في التتارخانية أن لا تزوج منعها عما يجب خلافا في حقه وما فيها من السخايق
 ولا نهائي في الارضاع والسهر تخص جمالها وجمالها حققة فلهذه ما تأمل اه قلت وعليه
 فله منعها من ارضاعه ولو كان البيت لها (قوله بقدر حالهما) أي في البسار والاعمار
 فليس مسكن الاغنياء مسكن الفقراء كما في البصره لكن اذا كان احدهما غنيا والاخر
 فقرا فقد دمر ما يجب لها في الطعام والكسوة والوسط وبما يجب بقدر وضعه والباقي دين
 عليه الى الميسرة فانظر هل يتأذى ذلك هنا (قوله ويتخفرد) أي ما يات فيه وهو محل
 منفرد به من قهستاني والطاهر أن المراد المنفرد ما كل محتصا باليس فيه ما يشاركه
 أحد من أهل الدار (قوله غلق) بالتصريك ما يغلوق ويقع بالمفتاح قهستاني (قوله
 زاد في الاختيار والعيني) ومنه في الزيلعي وأقره في الفتح بصما مثل من القاضي الامام
 انه اذا كان له غلق يخصه وكان الخلاء مشتركا ليس لها أن تطالب به بمسكن آخر (قوله
 ومقاده) يوم كنف ومطبخ) أي بيت الخلاء وهو موضع الطهي بأن يكون داخل البيت أو في
 الدار لا يشاركها فيما أحد من أهل الدار قلت وينبغي أن يكون هذا في غير الفقراء الذين
 يسكنون في الروع والأواش بحيث يكون لكل واحد بيت يخصه وبعض المرافق
 مشترك كالخلاء والترويب والماء ويأتي غمامة قريبا (قوله لحصول المقصود) هو أمنها
 على متاعها وعدم ما ينزعها من المعاشرة مع زوجها والاستمتاع (قوله وفي البصره من
 الخاتمة المخرجة) عبارة الخاتمة فان كانت دار فيها بيوت وأعطى لها يتباغلوق وشغل لم يكن لها
 أن تطالب بها آخر اذا لم يكن غنة أحد من اجاء الزوج يؤذيها اه قال المصنف في شرحه
 فهم شيعتنا قوله غنة إشارة لدار ولا البيت لكن في البرازية أبت أن تسكن مع اجاء الزوج
 وفي الدار بيوت ان فرغ فلها جناة غلق على حدة وليس فيه أحد منهم لا تمكن من مطالبة
 بيت آخر اه فضمير فيه واجع للبيت لا الدار وهو الظاهر لكن ينبغي أن يكون الحكم
 كذلك فيما اذا كان في الدار من الاجام من يؤذيها وان لم يدل عليه كلام البرازي
 اه قلت وفي البصره ولو أراد أن يسكن مع خرتها أو مع أختها أو مع أختها أو مع
 فأت فعله بأن يسكنها في منزل منفرد لأن اناه دليل الاذى والضرر ولا به محتاج الى
 جماعة هاهنا عاشرتها في أي وقت يتفق ولا يمكن ذلك مع ثالث حتى لو كان في الدار بيوت
 وجعل لبيتها غلقا على حدة قالوا ليس لها أن تطالب بها آخر اه فهذا صريح في أن المختار
 عدم وجد أن أحد البيت لا في الدار (قوله من اجاء الزوج) سواء من اجاء المرأة
 كما عبر به في الفتاوى الهندية عن الظهيرة لأن أمارب الزوج اجاء المرأة وأما غيرها
 اجاءه اه ح وأجيب بأن الزوج يطلق على المرأة أيضا وهذا التأويل بعيد وهو في عبارة

من غيره (بقدر حالهما) طعام
 وكسوة (ويتخفرد من داره غلق)
 زاد في الاختيار والعيني وموافق
 ومقاده يوم كنف ومطبخ وينبغي
 الاقامة به بمسكن (كفاها) لحصول
 المقصود ههنا وفي البصره من
 الخاتمة يشترط أن لا يسكن
 في الدار أحدا من اجاء الزوج
 يؤذيها

البرازية الملة أبعد قوله وقتل المصنف عن الملقط الخ) وعبارته ونق في الملقط
 لصدر الاصلاح بين ما إذا جمع بين امرأتين في دار أو سكن كالأبنة غلق على حدة لكل
 منهما أن يطلب بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حصة الا اذا كان لهما دار
 على حدة بخلاف المراجع الاجاء فان المنافرة في الضرائر اقر اه قلت وهكذا نقله في
 البرازية عن الملقط المذكور واقتضى رأيه في الملقط لابي القاسم الحسيني وكذا في
 تجنيس الملقط المذكور للامام الامروشي هكذا أثبت أن تسكن مع ضرتها أو وصهرتها
 ان أمكنه أن يجعل لهما بيتا على حدة في داره ليس لهما غير ذلك وليس للزوج أن يسكن
 امرأته وأمه في بيت واحد لانه يكره أن يجامعهما في البيت غيرهما وان أسكن الاثني
 بيتا في داره والمرأة في بيت آخر فليس لهما غير ذلك وذكر الخصاص أن لهما أن تقول لا أسكن
 مع والديك وأقر بذلك في الدار فان قلت دارا قال صاحب الملقط هذه الرواية مجحولة على
 الموصلة الشريفة وما ذكرنا قبله ان افراد بيت في الدار كاف انما هو في المرأة الوسط
 اعتبارا في السكنى بالمعروف اه قلت والحاصل أن المشهور وهو المتبادر من إطلاق
 المتون أنه يكفي ما يتصل غلق من دار سواء كان في الدار ضربتها أو جازها وعلى ما فهمه
 في البصر من عبارة الخاتبة وارضاء المصنف في شرحه لا يكفي ذلك اذا كان في الدار أحد
 من اجرائها يؤذيها وكذا الضرة بالاولى وعلى ما نقله المصنف عن الملقط صدر الاسلام
 يكفي مع الاجاء لامع الضرة وعلى ما نقلنا عن ملقط أبي القاسم وتجنيسه للاستتراف
 ان ذلك يختلف باختلاف الناس ففي الشريعة ذات اليسار لا يضمن افرادها في دار
 ومتوسطة الحال يكفيها بيت واحد من دار ومفهومة أن من كانت من ذوات الاعصار
 يكفيها بيت ولو مع اجرائها وضرتها كما كثر الاعراب وأهل القرى وفقراء المدن الذين
 يسكنون في الاحواش والربوع وهذا التفصيل هو الموافق لما مر من أن المسكن يعتبر
 بقدر حالهما وقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ويضي اعتماده في
 زمانها قد مر أن الطعام والكسوة يصحان باختلاف الزمان والمكان وأهل بلادنا
 النامية لا يسهلون في بيت من دار مشقة على أبواب وهذا في أوساطهم فضلا عن
 اشرافهم الآن تكون دارا موروثة بين اخوة مثلا فيسكن كل منهم في جهة منهمام
 الاشتراك في حر اقضها فاذا تضرت زوجة أحد هم من اجرائها وضرتها أو اذ زوجها
 اسكنها في بيت منفرد من داره لماعة أجنب وفي البيت مطبخ وخلوة بعد ذلك من أعظم
 العار عليهم فنبغي الاقامة بلزوم دارهم بآبائهم حتى أن لا يلزمه اسكنها في دار واسعة
 كدار أبيها أو كداره التي هو ساكن فيها لأن كثرة ارباس الاوساط والاشراف يسكنون
 الدار الصغيرة وهذا موافق لما قلناه من الملقط من قوله اعتبارا في السكنى بالمعروف
 اذ لا شك أن المعروف يختلف باختلاف الزمان والمكان فلي المقي أن ينظر إلى حال أهل
 زمانه وبلده انبذون ذلك لا تفصل الحاشية بالمعروف وقد قال تعالى ولا تضاروهن

وقتل المصنف عن الملقط كفايته
 مع الاجاء لامع الضرائر فلكل
 من زوجتيه مطالبته ببيت من
 دار على حدة

لتضييقوا عليهم (قوله ولا يلزمه امتياعها بمؤنة الخ) قال في التمهيد لم ينفى كلامهم ذكر
المؤنة الا في قتلوى قارئ الهداية قال انها لا تجب الخ (قوله ومقاده الخ) عبارة البحر
هكذا قال الزوج ان يسكنها حبس أحب ولكن بين جيران صالحين ولو قاتلته يضرب في
ويزيد غمرا وان يسكن في قوم صالحين فان علم القاضي ذلك فحرره ومنعه من التعدي
في حقها والابساأل الجيران عن منعه فان صدقوا منعه عن التعدي في حقها ولا
يتركها معه وان لم يكن في جوارها من يوثق به أو كانوا يميلون الى الزوج أحمره باسكانها
بين قوم صالحين اه ولم يصرف جوابا انه يضرب وانما قالوا جزوه ولعله لانهم لم يطلب تعزيره
وانما طلبت الاسكان بين قوم صالحين وقد علم من كلامهم أن البيت الذي ليس لجيران
ليس يمكن شراؤه اه (قوله لكن نظرقه الشرع لئلا الخ) أي نظرق في كلام التمهيد
وأجيب عنه بجملة على ما إذا رضى بذلك ولم تقابل به يمكن لجيران فالحاصل أن الاقتناء
بإلزام المؤنة وعدمه يختلف باختلاف الساكن ولو منع وجود الجيران فان كان مغيرا
كساكن الربوع والحشاش فلا يلزم لعدم الاستيعاش بقرب الجيران وإن كان كبيرا
كأدارا طالبة من السكان المرتفعة الخدون يلزم لاسيما ان خشيت على عقلها كما أفاده
السيد محمد أبو الهود في حواشي مسكن وهو كلام وجيه لا في السراجية من عدم
اللزوم مشروط بشرطين اسكانها بين جيران صالحين وعدم الاستيعاش فإذا أسكنها في
دار وكان يصرح لبلاليت عند شربها ونحوه وليس لها ولد أو خادم تستأجره أو لم يكن
عندها من يدفع عنها إذا خشيت من القصوص أو ذوى الفساد كان من المخافة انتهى عنها
ولاسيما إذا كانت صغيرة السن فيلزمه امتياعها بمؤنة أو اسكنها في بيت من داره عندهم
لا يؤذيها ان كان مسكنا يليق بها وما أقره جماعة أهل (قوله على ما اختاره في الاختيار)
الذي رأيت في الاختيار وشرح المختار هكذا قبل لا يمنعها من الخروج الى الوالدین وقيل
يمنع ولا يمنعها من الدخول اليها في كل جمعة وغيرهم من الاطراف في كل سنة هو المختار
اه فقوله هو المختار مضاهة القول بالشرع في دخول المحارم كما أفاده في الدرر والفتح ثم
ما ذكره الشارح اختاره في فتح القدر حيث قال وعن أبي يوسف في التواضع قد
خروجها بأن لا يقتدر على امتياعها فان قدر الا تذهب وهو حسن وقد اختار بعض المشايخ
منعها من الخروج اليها وأشار الى نقله في شرح المختار والحق الاخذ بقول أبي يوسف
إذا كان الابوان بالصفة التي ذكرت والاشيى أن يأذن لها في زيارته الى الحين بعد
الحين على قدر متعارف أما في كل جمعة فهو بعيد فأن في كثرة الخروج فتح باب الفتنة
خصوصا إذا كانت شابة والزوج من ذوى الهبات بخلاف خروج الابوين فإنه أسير
اه وهذا ترجيح منه خلاف ما ذكر في الجبرأة الأصح المقتضى به من انها تخرج الى الوالدین في
كل جمعة بأذنه وبدونه وللجمام في كل سنة مرة بأذنه وبدونه (قوله زمنا) أي مرضيا
مرضاطولا (قوله فعليه اتعاذه) أي بقدر احتياجه اليها وهذا إذا لم يكن لمن

طلب
في الكلام على المؤنة

(ولا يلزمه امتياعها بمؤنة) وما أمره
باسكانها بين جيران صالحين بحيث
لا تسرح سراجية ومقاده أن
البيت بلا جيران ليس مسكنا
شرعا بغير وفي التمهيد ظاهره
وجوبه الى البيت خالصة الجيران
لا سيما إذا خشيت على عقلها من
سنة قلت لكن نظرقه الشرع لئلا
يأمر أن لا يجيران لمغير مسكن
شرعي فقبول (لا يمنعها من الخروج
الى الوالدین) في كل جمعة ان لم
يقتدر على امتياعها على ما اختار
في الاختيار ولو أبوهان تامتلا
فاحتاجها لتعليم اتعاذه

يقوم عليه كاقدم في الخاتمة (قوله ولو كقرا) لانه ذلك من المصاحبة بالمعروف المأمور
 به (قوله وان أي الروح) بل بحان حق الوالد هل لها التفتة الظاهر لا وان كانت خارجة
 من بينه بحق كالوخرجت لفر من الحج (قوله في كل جمعة) هذا هو الصحيح خلافاً لما قال
 له المتع من الدخول معللاً بأن المنزل ملكه وليس المتع من دخول ملكه دون القسـم على
 باب الدار ولما قال لا يمنع من الدخول بل من القرا ولا في الفتنة في المكث وطول الكلام
 أقامه في البحر وظاهر المسكتين وغيره اختيار القول بالمتع من الدخول مطلقاً واختاره
 القدوري ويؤيده في الذخيرة وقال ولا يمنعهم من النظر إليها والكلام معها خارج المنزل
 إلا أن يخاف عليها الفساد له منهم من ذلك أيضاً (قوله في كل سنة) وقيل في كل شهر كما
 مر (قوله لها الخروج ولهم الدخول في كل سنة) المناسب اسقاط هذه الجملة كما في بعض
 النسخ وعسيرة الزيلعي وقيل لا يمنعهم من الخروج إلى الدار ولا يمنعهم من الدخول
 عليها في كل جمعة الخ (قوله ولا يمنعهم من الكينونة) الظاهر أن الضمير عائدة إلى الأبوين
 والحداد (قوله وفي نسخة من البيتونة الخ) وبه عبر في النهي وتعبيرهم بسلامة يوجب
 التفتة الأولى ومنه في الزيلعي والبحر يؤيد مما مر من التعليل بأن الفتنة في المكث
 وطول الكلام (قوله ويمنعها الخ) ولا تنقطع الصلاة والصوم بغير إذن الزوج يخرج من
 الظهيرة قلت في تقييد الصلاة بصلاته التمسك في الليل لانه في ذلك نعالقه ونقصا
 بها باليسر والتعب وجمالها حقه أيضاً كما مر أعلاه ولا سيما السنن رواه فلا وجه
 لمتها منها كما لا يخفى (قوله والولية) فظاهر ولو كانت عند الحداد لكانت تشغل على جمع
 فلا تخلو من القدادة حتى (قوله وكل عمل ولو تبرعاً لا يجزي) هذا ذكره في البحر بمشأ
 حيث قال وينبغي علم تخصيص المنزل بل أنه يمنعهم من الأعمال كلها المتضمنة
 للكسب لانها مستغنية عنه لو جوب كفايتها عليه وكذا من العمل تبرعاً لا يجزي بالاولى
 اء وقوله بالاولى شافى قول الشارح ولو تبرعاً لا قضاء أو الوصية كون غير التبرع أولى
 وهو غير صحيح كذا قيل وقد يجب بان ما كان غير تبرع بل بالاجرة قد يستدعي خر وجها
 لمطالبة الابن بالاجرة تأكل قلت ثم ان قوله لم يمنعها من المنزل يشمل غزلها لنفسها فان
 كانت العلة فيه السر والتعب المتخصص بها لافهم منعها عما يؤدي إلى ذلك لا مادونه
 وان كانت العلة تاسخها عن الكسب كما رخصه انها قد تحتاج إلى ما لا يلزم الزوج
 شراؤه أو الذي ينبغي تحريره أن يكون له منعها عن كل عمل يؤدي إلى تنقيص حقه
 أو ضرره أو إلى شرويهما من ينه أماً العمل الذي لا ضرره فيه فلا وجه لمتها عنه
 خصوصاً في حال غيبته من بينه فان ترك المرأة بلا عمل في بيتها يؤدي إلى وسواس النفس
 والشيطان أو الاشتغال بما لا يجزي مع الاجانب والجارح (قوله ولو قابله ومنه) أي
 ان تقبل المولى كافي للخاتمة ونقل في البحر عنها تقييد دخولها بغير الزوج بعد ما نقل
 عن التوازل أن لها الخروج بلا إذنه واقتصر عليه في التقييد وقوى في البحر الأول بما علل

ولو كافر وان أي الروح فخرج ولا
 يمنعها من الدخول عليها في كل
 جمعة وفي غيرهما من الحداد في كل
 سنة لها الخروج ولهم الدخول
 في كل سنة (ويمنعهم من الكينونة)
 وفي نسخة من البيتونة لكن عبارة
 من لا مسكن من القرا (عندها)
 به يفتى خاتمة ويمنعها من زيارة
 الاجانب وعبادتهم والولية وان
 أدت كالأعاصير كما مر في باب الحداد
 وفي البحر له منعها من المنزل وكل
 عمل ولو تبرعاً لا يجزي ولو قابله أو
 منسلة لتقتصر حقه

به الشارح (قوله على فرض الكفاية) بخلاف فرض العين كالج فلهما الخروج عليه مع
 محرم (قوله ومن مجلس العلم) معطوف على قوله من الفزل فان لم تقع لها تارة وأرادت
 الخروج لتعلم مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ ذلك ويعلمها منه
 والا فالاولى ان يأذن لها أجنبيا بجر (قوله ومن الجماع الخ) المنع منه قول الفقهاء وخالفه
 فاضيفان فقال دخوله مشروع لتمامه والرجال خلافا لما قاله بعض الناس لكن انما
 يساع اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة ١٥ وعلى ذلك فلا خلاف في منعهم العلم
 بأن كثيرا منهم مكشوف العورة وقد وردت أحاديث تؤيد قول الفقهاء وورد استثناء
 النساء والمرضة وتعلمه في الفتح وقال قبله وجبت أجنالها الخروج فانما يساع بشرط
 عدم الزينة وتغير الهيئة الى ما يكون داعية للنظر الرجال والاساقلة قال الله تعالى ولا
 تبتغين تبرج الجاهلية الاولى ١٥ وأشار الشارح بقوله وان جازى قول فاضيفان الى
 أنه لا ينافي منع الزوج لهما من دخوله مع مشروعية لها كالا ينافي منعها من صوم النفل
 وان كان مشروعا عليهم شافى منعها من دخوله ولو ياذن الزوج والظاهر أنه مراد الفقهاء
 خلافا لما فهمه الشرنبلالى (قوله وتقرض الثقة) وكذا لو كانت مفروضة وضعت
 مئة ثم غاب لها أخذ الماشى من ماله المذكور كما أفادنى البدائع (قوله مئة سقر)
 متعلق بالقائب (قوله واستحسنه في البحر) قال وهو قد يحسن يجب حفظه فانه فيما
 دونها يسهل احضار ومراجعته ١٥ لكن في القهستاني وفرض القاضي نفقة عرس
 القائب عن البلد سواء كان بينهم مئة سقرا ولا كافي للمتبة ويضيق أن تقرض نفقة عرس
 المتواوى في البلد ويدخل فيه المفقود ١٥ ح وفي المحوى عن البرجندي عن القنينة عن
 الهيثم سواء كانت القنينة مئة سقرا ولا حتى لو ذهب الى القرية وتركها في البلد فللقاضي
 أن يفرض لها الثقة ١٥ (قوله وطفلة) أى القنطرة ط (قوله ومثله كبير زمن)
 المراد به الابن العاشر عن الكسب لمريض أو غيره كما سأتى بيانه (قوله وأتى مطلقا) أى
 ولو غير مريضة لأن مجرد الاثنية يجرط والمراد به البنت الصغيرة (قوله وأتوه) أى
 الفقيرين ولو قادرين على الكسب على أحد القولين كما سأتى (قوله فلا تقرض لملوكه
 وأخيه) المراد به كل ذي رحم محرم مما سوى قرابة الولاد لأن نفقتهم لا يجب قبل القضاء
 ولهذا ليس لهم أن يأخذوا من ماله شيأ قبل القضاء اذا طغروا به فكان القضاء في حقهم
 ابتداء لا يجب ولا يجوز ذلك على القائب بخلاف الزوجة وقرابة الولاد لأنهم لاخذ قبل
 القضاء بلا رضاه فيكون القضاء في حقهم عانة وقتوى من القساقى كفى الدرديريد
 المملوك فانه اذا كان عاجزا عن الكسب وامتنع مولاه من الاتساق عليه فانه لا اخذ
 من مال مولاه ومقتضاه أن يفرض للعاجز في مال مولاه الا أن يجب بأن العبد لا يجب
 له دين على مولاه ظلماتل واذ لم يجد ما ياكله في بيت مولاه ولم يفرض له القساقى كيف
 يشعل ويضيق أن يؤجره بقدر نفقته لو قادر على الكسب وجميعه لو عاجزا كما باتى في

مطلب
 في منع النساء من الجماع

مطلب
 في فرض الثقة لزوجة القائب

ع- على فرض الكفاية ومن مجلس
 العلم الانساراة امتنع زوجها من
 سؤالها ومن الجماع الا النساء وان
 جازى بلاترين وكشف عورة أحد
 قال الباقر وعليه فلا خلاف في
 منعهم العلم بكشف بعضهن وكذا
 في الشرنبلالية معز لا لاكمال
 (وتقرض الثقة) فواجبها الثلاثة
 (زوجة القائب) مئة سقر صغيرة
 واستحسنه في البحر ولو مفقودا
 (وطفلة) ومثله كبير زمن وأتى
 مطلقا (وأتوه) فقط فلا تقرض
 لملوكه وأخيه

العبد للوديعة ولم أده فليراجع (قوله ولا يقضى عنه دينه) فلما حضر صاحب الدين غريبا
أو مودعا للقالب لم يأمره القاضي بقضاء الدين وإن كان مقررا بالمال ودينه لأن القاضي
انما يأمر في حق القالب بما يكون نظرا لموقفه للملكة وفي الاتفاق على نوجته من ماله
حفظ ملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير بغير عن الشهيرة ولا يرد للمعول لأن
القاضي لا يقضى على مولاه بنفسه بخلاف الزوجية تأمل (قوله لأنه قضاء على القالب)
عنه لقوله ولا تفرض ولقوله ولا يقضى (قوله في ماله) فلما لماله أنه فذكره المصنف ط
(قوله كبر) هو غير المضروب من الذهب ومنه ومن القضية وفي بعض النسخ كبر ويقضى
عنه قوله وأطعام فكان الأول أولى ودخل فيه الدراهم والدنانير بالأولى قال الزيلعي
والتبرعنة الدراهم في هذا الحكم لأنه يصلح قعة المضروب اهـ ونسب تقييده بما إذا
وقع به التعامل كما قاله الرحق (قوله أو أطعام) زاد في البحر وغيره أو كسوة (قوله أما
خلافه) أي خلاف ضمن الحق كعروض وعقار (قوله عندنا) وعلى (الح) يشمل ما كان
مالا وديعة أو مضاربة بغير ومنه الاستحقاق في غلة الوقت إذا أقر به الناظر كقضى به في
الحامدية لأن الناظر كوكيل عن أهل الوقت وكذا غلة العبد والدراكي النهر وقصد
بكون المال عند شخص أدلوا كان في دينه وعلم القاضي بالسكاح فرفض له عليه لأنه إيفاء
لحقها الاقضاء على الزوج بالنفقة كالوآقر بدین ثم غاب وله من جنسه مال في دينه يقضى
لصاحب الدين فيه بغير وقيد بقراره بما ذكرنا يأتي في (قوله) ويسد بالأولى أي بمال
الوديعة لأن القاضي نصب ناظر أقيده لأنه أنظر للقالب لأن الدين محفوظ لا يصح
الهلاك بخلاف الوديعة فتح وذخيرة وفي البحر عن الخليفة الوديعة أولى من الدين في
البسء امتثال اتفاق منها و ذكر الرحق أن القاضي والسلطان وولى التيمم والمتولى يجب
عليهم العمل بمأله الأولى والنظر كما لا يخفى اهـ تأمل قلت وإذا خاف إفلاس المديون أو
هربه أو ابتكاره فالسدامة أولى (قوله لا المديون) والفرق أن القاضي له ولاية الأزام
فإذا فرض الثقة في ذلك المال صار المودع مأمورا بالدفع منه إلى المقرض له فإذا ادعى
دفع الأمانة صدق بخلاف المديون فإنه لا يصدق لأنه يدعى ثبوت دين له بمنة القالب لما
تقرر أن المديون تنقضي بأمثالها (قوله أو أقرارها) ذكره في البحر بمناوطة بأنها مقررة
على نفسها اهـ أي لأن الثقة تنصير بالقضاء ينالها على الزوج قلت لكن ينبغي جهة
أقرارها في حق نفسها فلا ترجع على الزوج لا في حق الزوج تأمل (قوله ولو أفتنا الح) هذه
الجملة في بعض النسخ مذكورة قبل قوله وقبل والمراد ضمان المديون عدم براءته وقوله
ولا رجوع أي له ما على من أفتق عليه (قوله وبالزوجية) عطف على التغير بالجرور في
قوله من يقر به وإذا أعاد الجار (قوله إذا علم حاض بذلك) أي ولم يقر به المديون والمودع
ولا يخلق هذا قولهم أن القاضي لا يقضى بغير علم من أن هذا ليس قضاء بل أمانة وتقرى
أفاده الرحق (قوله ولو علم) أي القاضي بأحدهما أي أحد الأمرين بأن علم بالمال

ولا يقضى عنه دينه لأنه قضاء على
القالب (في ماله من جنس حقه)
كثيراً وطعام ما خلافة فيقتصر
للسبع ولا يباع مال القالب اتفاقاً
(عند) أو على (من يقر به) عند
للمانة وعلى الدين ويد بالأولى
وقبل قول المودع في الدفع للنفقة
لا المديون إلا بينة أو أقرارها
بغير وسيجي ولو أفتق بالرفض
ضمناً لرجوع (والزوجية)
(و) يقر به (الولد وكذا) الحكم
نائب (إذا علم حاض بذلك) أي بمال
وزوجية ونسب ولو علم بأحدهما
احتج للأقرار بالآخر

مثلاً احتج الى اقرار المدعيون أو المدوع بالآخرى بالزوجة أو التنب (قوله ولا يمين ولا ينه هنا الخ) محتمر قوله من يترده الخ أي أنه لو بعد المال أو التناكح أو بعدهما لا تقبل بينهما على المال لأنها ليست بخصم في اثبات الملك للغائب ولا على الزوجة لأن المدوع والمدعيون ليسا بخصم في اثبات التناكح على الغائب ولا يمين عليه ماله لا يستحق الأمن كان خصماً كذا في الخاتمة وهذا يستثنى من قوله كل من أقر بشئ لم يمينه فإذا أنكروه يحلف بيمين ولو قال أو فيه قالنا ظاهر أنه لا يمين لها عليه لأنها ليست خصماً في ذلك وعلى ولو برهن على أن زوجها قد فعل لها غير غيبته نفقة تكفيها أو أنه طلقها ومضت عدتها ينبغي قبوله في حق منع ما تحت يده مقدس قلت لأن تدعى ضياع ما دفعه لها وأنه يكفيها تأمل (قوله وكفلها) يجوز أن يعمل لها النفقة أو كانت ناشرة أو مطلقة اقتضت عدتها بجر (قوله في الأصح) راجع لكل من قوله بما أخذته وقوله وجوب الإذن القاضي نصب ناظر الغائب فيجب عليه النظر إليه ومقابل الأول القول بأخذ التكفل بنفسها ومقابل الثاني قول الخصاف أنه حسن أفاده ح (قوله وبحلفها) كان الأولى تقديمه على التكفل لأن القاصي يحلف أولاً ثم يعطى النفقة وبأخذنا التكفل كافي لإيضاح الإصلاح ح (قوله أي مع التكفل) على حذف مضاف أي مع أخذ التكفل وبعبارة الزيلعي مع التكفل (قوله وكذا كل أخذ نفقته) يتصور أخذ نفقة فنفقته على أنه مفعول (قوله كان الكمال) حيث قال وبحلفه أي يحلف من يطلب النفقة ويكفله ونقل مثله في الصرعن المستصفي قال في التبريد لا يملكه لو كان صغيراً كيف يحلف فليست له قلت الظاهر أنه يحلف أنه أن أباه قد دفع لها نفقته فافهم وفي الصرعن هذا يدل على أنه يؤخذ التكفل من الوالدين أيضاً وهو الظاهر لأنه أكثر للغائب وقد يقال إنما يؤخذ من الوالدين لا من الأخوال والتجمل وقد من أن النفقة المجهلة لقرب إذا هلك أو سرق يقضى له بأخرى بخلاف الزوجة فليس في تكفيها احتياط للغائب لأنه لو أدى هلاكها قبل منه أه وفيه أنه قد يدعى عدم الأخذ دون الهلاك فكان الاحتياط في تكفيها فافهم (قوله ولا كانت ناشرة) كذا في الصرعن والأولى ولا هي ناشرة إلا لأنها لو كانت ناشرة لم تكن عادت لبيته ولو بعد غيبته عادت نفقته كملت (قوله طولبت هي أو كفيلها) أي بغير الزوج بين مطالبتها ومطالبة كفيلها (قوله وكذا أي بغير الزوج) أيضاً إذا استعملتها ونكحت ولو أقرت بأخذها من دون التكفل لأن الأقارب جهة قاصرة فيظهر في حقها فقط بدائع ومنه في الفهماني حيث قال وإن سلمها فنكحت ورجع على التكفل أو الزوجة فإذا أقرت بأخذها يرجع عليها فقط كافي شرح الصاوي أه قلت وهو مشكل فإن النكاح قول أقراراً بضافاً وجه الفرق هنا وذكر في الذخيرة لو نكحت خبر الزوج وإن لم يشك التكفل لأن النكاح قول أقراراً ولاصيل إذا أقر بالمال لزم التكفل وإن بعد التكفل أه وهذا يقتضي ثبوت الضيق فيها ولا إشكال فيه لكن اعترض في الصرعن

ولا يمين ولا ينه هنا لعدم الخصم
(وكفلها) أي أخذتها كصلاً
بما أخذته لا بنفسها وجوابي
الأصح (وبحلفها مع) أي مع
التكفل احتياطاً وكذا كل أخذ
نفقة فلا بد من الضمير كان الكمال
لكان أولى (أن الغائب لم يعطها
النفقة) ولا مكات ناشرة ولا
مطلقة مضت عدتها فإن حضر
الزوج وبرهن أنه أوفاها النفقة
طولبت هي أو كفيلها برز ما أخذت
وكذا لو لم يبرهن ونكحت

قوله والاصل اذا اقترن الخ بانه هذا فعلا والواقر بدين يجب كقوله سائمت لك عليه اوداب اما
لو اقترن بدين قائم في الحال كقوله كفت بعد لك عليه فلا يلزم الكفيل وهنا نحن ما اخذته
لما افكنا الدين قائما وقت الضمان في ذمة السال فلا يلزم الكفيل قال فالحق ما في
المسوط وشرح الطحاوي من انهما اذا اقترن بالاختير جع عليه مطلقا قلت لكن يعود
الاشكال المار فقد علمت مما في القصة اني في شرح الطحاوي فرق بين القول
والاقرار واصل هو جرمه لم يظهر لنا فافهم (قوله ولو اقترن طولبت فقط) كذا في بعض
النسخ وهو موافق لما ذكرناه في بعضها ولو حلفت وكأنته فهمه مما في البصر عن الذخيرة
فان لم يكن لزوجه ينة وحلفت المرأة على ذلك فلا شيء على الكفيل فانه يوجبهم ان عليها شيئا
وليس عرا يدل المراد انه لا يحلف الكفيل ايضا بل حلفها يكتفي عنها وعنه في دفع المطالبة
كما افاده بعض المحققين وهو كلام جيد اذا لو كان عليها شيء فمما فائدة التصرف ويلزم ان
يكون القول للزوج بلا ينة ولا يفتي قساده (قوله باقامة الزوجة ينة على النكاح او
النسب) هذا محترز ما تقدم من اشتراط اقرار المودع والمدينون بالزوجة او بالنسب او علم
القاضي بذلك كما اذا واليه بقوله فيبصر ولا يفتي في حاله ح وكان المناسب لقوله
او بالنسب ان يقول قبله لا تفرض على غائب باقامة الزوجة او التزويج ولان الاقضي
(قوله ان لا يحلف مالا) اي ان لم يتركه مالا في يده ولا عند مودع ولا على مدينين وهذا
محترز قوله في حاله قال في النسخة انه اذا لم يكن للزوج مال حاضر وارادت اقامة ينة
على النكاح او كان القاضي يعلم به وطلب ان يفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة
لا يبيحها الى ذلك خلافا لغيره (قوله ويأمرها) بالنسب عطف على فرض وقوله ولا يقضي
به اي بالنكاح عطف على قوله لا تفرض ح (قوله يقضي بها) وتعلمها من ماله ان كان له
مال ولا تفرض بالاستدانة ولا تحتاج الى ينة على انه لم يحلف نفقة بجر (قوله للساجدة)
لان الزوج كثيرا ما يضيف ويتركها بلا نفقة خصوصا في ذماتنا هذا قال الزيلعي لان في
قبول اليانة بهذه الصفة نظر الها وليس فيه ضرورة على الغائب لانه لو حضر وصدقها او
أثبتت ذلك بطريقة كانت آخذة لحقها والا فخرج عليها وعلى الكفيل (قوله فيفتي به)
وهو الاصح كما في البرهان وقال انصاف وهذا ارنق بالناس كما في النهر وهو المختار كما في
ملحق الاجور وفي غيره وفيه يفتي شر بلا ينة او تصنه كالمشايج فيفتي به شرح مجمع
(قوله وهذا من الست التي يقضي بها بقول زفر) اوصلها الجوى الى خمس عشرة مسألة
وتقدم في قصدة احداهما هذه ٢ فعود المرض في الصلاة كهيئة التشهد ٣ فعود
المتنفل ٤ فغير من سعى الى ظلاله يري فخرمه ٥ لا يذ في دعوى العقار
من بيان حدوده الاربع ٦ قبول شهادة الا لعمى فيما فيه تسامع ٧ الوكيل بالخسومة
لا يملك قبض المال ٨ لا يقط خيار المشتري برؤية الدار من صحتها ٩ لا يقط خياره
برؤية الثوب مطويا ١٠ يشترط تسليم الكفيل المكفول عنه في مجلس الحكم ١١

ولو اقترن طولبت فقط (لا) فرض
على غائب (باقامة الزوجة) ينة
على النكاح او بالنسب (ولا)
تفرض ايضا (ان لا يحلف مالا)
فاقامت ينة ليفرض عليه
ويأمرها بالاستدانة ولا يقضي به
لانه غائب على الغائب (وقال زفر
يقضي بها) أي النفقة (لا) أي
بالنكاح (وعمل القضاء اليوم على
هذا الساجدة فيفتي به) وهذا من
الست التي يقضي بها بقول زفر

أذا تعيب المبيع يجب على المراجيح بيان أنه اشتراه سليمان **كفا** ١٢ تأخير التفتيح
 الشفعة شهر بعد الأشهاد يطلها ١٣ إذا أوصى ثلث نقده وضمنه قضاع الثلثان فله
 ثلث الباقي منهما ١٤ إذا قضى القريم جيا دأبل زبوفه لا يجبر على القبول ١٥ إذا
 أنفق الملتقط على اللقطة وحسبها للاستفناء فهلكت سقط ما أنفقته **أه** قلت ويجب
 استبقاء ثلاثة وهي دعوى العقار وشهادة الأعي والوصية ثلث النقد فان المقتضى به
 خلاف قول زفر فيها وهو قول أئمتنا الثلاثة وعليه المتون وغيرها كما نبه عليه سيدي
 عبد الغني التائب في شرحه على التلزم المذكور وهذا وقد زدت على ذلك ثمان مسائل ١
 إذا قال أنت طالق واحدة في تتين وأراد الضرب وقع ثنتان عنده ورجعه الحق الكمال
 ابن الهمام واللاقاني في غاية البيان ٢ تعلق عتق العبد بقوله إن مت أو قتلت فأتى حر
 تدبير عنده ورجعه ابن الهمام ومن بعده ٣ التكاثر الموقت يصح عنده ورجعه ابن الهمام
 بإهمال التوقيت ٤ وقف الدرهم والدنانير يصح عند زفر وهي رواية الانصاري عنه
 وعليها العمل اليوم في بلاد الروم لتعارفه عندهم فهو في الحقيقة وقف منتول فيه تعامل
 وسيأتي في الوقت نصيحه ٥ لو وجد في يديه امرأة في ليلة مظلمة ظنها امرأته فوطئها
 لا يجد ولو لم يراها بعد وهو قول زفر ومن أبي يوسف مطلقا قال أبو الليث الكبير برواية
 زفر يؤخذ كذا في التاتارية ٦ لو حلف لا يعبر زيدا كذا ففزع لما ورز يد لا يصح عند
 زفر وعليه الفتوى خلافا لأبي يوسف وهذا إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال
 إن زيدا أيسر منك كذا أو لا حنث كما في النهر وغيره ٧ جواز التيمم لمن خاف قوت
 الوقت إذا توضأ وهو قول زفر وقمنا في التيمم ترجيحه لكن مع الأمر بالاعادة احتياطاً
 ٨ طهارة زبل الدواب على قول زفر يفتي بها في محل الضرورة كجري مياه دمشق الشام
 كما حزره العمادى في حديثه وشرحها السيدي عبد الغني وتقدم بيانه في الطهارة
 فصارت جملة المسائل عشرين مسئلة بعد اسقاط الثلاثة المائة وقد نظمتهما كذلك بقولي

بسم الله الصالحين مبسلاً • أوج تظلى والصلاة على العلا
 وبعد فلا يفتى بما قاله زفر • سوى صور عشرين تسميها الخبي
 جالوس مريض مثل حال تشهد • كذا من يصلى قاعد امتنع فلا
 وتقدير انفاق لمن غاب زوجه • بل ترك مال منه ترجو تحولا
 برايم شارى ما تعيب عنده • إذا قال انى ابتعته سالم الحلى
 وليس بلى قبضا وكيل خصومة • ويضمن ساع بالبرى تقولا
 وقسليم مكقول بمجلس حاكم • نعم أن بشرط على من تكفلا
 ويسقى خيار عند رؤية مشتر • لشوب بلانشر لمطويه جلا
 كذا رؤية للبيت من مهن داره • إذا لم يكن من داخل قد تأتلا
 قضاء جيا دأمن زبوف أدانها • فلا جبران لمريض ان يتقبلا

مبادرته على أشد النفقة * بتأخير شهره لئلا يبتلا
قوى لقطعة في حال حبس لا خذما * صرفت عليها سقط ذمكملا
وزد ضرب حبسها أرا دملق * يصح بترجيح السكال تهذلا
ورجح أيضا عقد تدبير عبده * بتريده بالقتل والموت فاقضلا
وأبضا تكا حقه فوقيت مدة * يصح وهذا التولية يجعل مريلا
ووقد ذناب أجز ودواهم * كإقاله الانصاري دام مجبلا
ويطلى من قد ظنها زوجة إذا * استه بطل حذنه صار مهجلا
ويحتمل في واقع لست معروذا * لزيد إذا أعطى ابنه مرسلا
لمن خاف فوت الوقت ساغ تخيم * ولصنن ليصن بالاعادة غاسلا
طهارة فربل في محل ضرورة * كجبر مياه الشام صيف من البلا
فهاكذروا بالجمال تسربت * وجاءت عقود الدر في جدها حلى
وصلى على ختم النبيين ربنا * وآل وأصحاب ومن بالتقى صلا

(قوله وعليه الخ) أي على قول زفر وهذا أقرب من صاحب البحر (قوله) قبل ينقلا
على النكاح) أي لا يقضى به بل يفرض لها النفقة ولم يذكر البينة على النكاح أما
اختصارا أو لأنها بحث قامت على النكاح تصكون فائمة على النسب فاضا القيام
القرائن تأمل (قوله) إن لم يكن علمه) إذ لو كان عالما لم يحتج إلى بينة وتكون
المسئلة على قول أئمتنا الثلاثة كآمر (قوله) ثم يفرض لهم) أي للزوجة والصغار بحر
(قوله) ثم يأمرها بالانفاق أو الاستدانة) عبارة البحر ثم يأمرها بالاستدانة وبه علم
أن المتناهب حذف الاستدانة بالواو كما يوجد في بعض النسخ لأنهم لو لم تستدن ومضت مدة
تسقط نفقة غير الزوجة ولو بعد القضاء كما مر لكان ساقيا أن الزبلي جعل الصغير
كالزوجة في عدم سقوط الماضي بخلاف بقية الأقارب ويأتي غم الكلام عليه (قوله)
وتجب المطلقة الرجعي والباتن) كان عليه إبدال المطلقة بالمعتدة لأن النفقة تابعة للمدة
وقد بالزحفي والباتن استرازا لما هو اعترافهم ولمدة فلا نفقة لها في العدة كافي كافي الحاشا كم
وعملوا كان النكاح فاسدا فافني البر لو تزوجت معتدة الباتن وفرق بعد الدخول فلا نفقة
على الثاني لفساد نكاحه ولا على الأول أن خرجت من يمينه لتشوزها وفي الجنبى نفقة
المدة كنفقة النكاح وفي الأخيرة وتسقط بالتشوز وتعود بالعود وأطلق فتقبل الحامل
وضررها والباتن ثلاث أو أقل كباقي الخاتمة ويستثنى ما لو نالها على أن لا نفقة لها
ولا سكنى فلها السكنى دون النفقة كما مر في بابها وبأق قريبا (قوله) والفرقة بلا معصية
أي من قبلها فلو كانت بمعصيتها فليس لها سوى السكنى كما يأتي قال في البحر فالحاصل
أن الفرقة لمن قبله أو من قبلها فلو من قبله فلها النفقة مطلقا سواء كانت بمعصية
أو لا إطلاقا أو فصحا وإن كانت من قبلها فإن كانت بمعصية فلا نفقة لها ولها السكنى

وعليه ولو غاب وله زوجة ومغار
تقبل ينقلا على النكاح إن لم يكن
عالم به ثم يفرض لهم ثم يأمرها
بالانفاق أو الاستدانة لترجع بحر
(و) تجب المطلقة الرجعي والباتن
والفرقة بلا معصية كسائر عتق
وبلغ

مطلبة
في نفقة المطلقة

في جميع السوراء ملخصاً (قوله وتفرق بعدم كفاية) ومثله عدم مهر المثل ولا يفتي
 أن هذا في البالغة التي تزوجت نفسها بلا ولي فإن العقد يصح في ظاهر الرواية والولي حق
 الفسخ لكن المقتضى إلا أن يطلان كالمصغرة التي زوجها في الأب والجد غير كفاية
 أو بدون مهر المثل وهذا كله فيما بعد الدخول أما قبله فلا نفقة لعدم العدة (قوله النفقة
 الخ) بالرفع فاعل يجب (قوله والسكنى) يلزم أن تلزم المنزل الذي يسكن فيه قبل
 الطلاق فهتاتى وتقدم الكلام عليه في باب العدة (قوله ان طالت المدة) أنها رأت
 الاعتذار عن محمد بن يزيد كالكسوة وذلك لأن العدة لا تطول غالباً فيستغنى عنها حتى
 لو احتاجت إليها طول المدة كمدة الطهر يجب (قوله ولا تسقط النفقة الخ) أى إذا
 مضت مدة العدة لم تقبضها فلها أخذها ولو فرضه أى أو مضطرها عليها لكن لو مستدانة
 بأمر القاضي فلا كلام والأفضه خلاف اختار الخواري أنه لا تسقط أى أو أشار
 السرخسي إلى أنها تسقط وفي الذخيرة وغيره أنه الصحيح قال في البحر وعليه فلا بد من
 اصلاح المتن فإنهم صرحوا بأن النفقة يجب بالقضاء أو الرضا وتصديق ما هو لنا لا تصير
 ديناً إلا إذا لم تنقض العدة لكن في التهر أن إطلاق المتن يشهد على اختاره الخواري قلت
 وظاهر الفتح اختياره يجب اقتصر عليه (قوله فلها النفقة) أى يكون القول قولها
 في عدم انقضائها مع غيرها ولها النفقة كفى البحر (قوله ما يحكم باتقائها) فإن حكمه
 بأن أقام الزوج يشهد على اقتراده به برئ منها كفى البحر (قوله ما لم تدع الجبل) في
 بعض النسخ وما لم تدع ما لم يطق على ما لا يمكن وهي الصواب لأنها إذا اقرت بالقضاء
 عدتها في مدة نفقة ثم وادت لا يثبت النسب فكيف يجب النفقة نعم يثبت لو وادت لا قل
 من أقله من حين الاقرار ولا قل من أكثره من حين الطلاق لظهور كنفها في الاقرار كما مر
 في بابها ولا يمكن حمله على هذا لأنه ينافيه قوله فلها النفقة إلى سنتين وصارورة البحر وان أدعت
 حبلاً الخ ولا يخبر عليها (قوله فلا يرجع عليها) أى إذا قالت خلعت الجبل ولم أحض
 وأنا محنة الطهر وقال الزوج قد أدعت الجبل وأكثرتان فلا يلتفت إلى قوله وتزومه
 النفقة حتى يقيض ثلاثاً أو يبلغ سن البأس وتغضى بعده ثلاثة أشهر وتعلمه في البحر فلو
 أثبت أن عدتها انقضت منذ كذا وأنها لم تكن حائلاً يرجع عليها بما أخذت بعد انقضائها
 كالأيتني (فرع) في انخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر إلا إذا كانت حراً هتة فسقط
 عليها ما لم يظهر فراغ زوجها كذا في المحط اه من غير ذكر خلاف وهو حسن كذا في الفتح
 وقدمناه في العدة بأبسط مما هنا (قوله وان شرط الخ) ذكر في البحر جواب عن حادثة
 في زمانه (قوله وان بالحض لا بالجملة) أى لا احتمال أن يتعد الطهر بها كذا في الفتح
 ومقتضاه أن الحامل كذلك هذا ويرد على التعليل المذكور أن جهالة المصالح عنه
 لا تنصر ثم رأيت المقدسي في باب الخلع اعترض كذلك وقد يجاب بان المراد جهالة
 ما يثبت في المدة بخلاف الدين الثابت في التمة إذا صولح عنه فإن جهالة لا تنصر تأمل

قول المحقق على ما لم يكن سبق قلم
 وموابه ما لم يحكم فانه نصر

مطلقاً

(قوله ولو لم يلا) قال القهستاني وقيل للمائل الثقة في جميع المال كما في المضمرات ح
 (قوله عن مولاه) ليس هذا من كلام الجوهرية بل ذكره في النهريث قال ونفي
 أن يكون معناه إذا حبلت أمة من سيدها واعترف بأن الحمل منه لكن لم تلد إلا بعد الموت
 اه ثم اعلم أن استثناء هذه المسئلة تبع فيه المصنف صاحب الجوهرية وقال إنها واردة على
 كثير من المتن واعترضه الرشي بأنه لم يذكرها إلا صاحب الجوهرية وأمن تأميه وهذه
 العبارة الشاذة لا تعارض المتن الموسوعة لنقل المذهب مع أنه لا وجه لها لأن أم الولد
 تعتق بكونه وتصير أجنبية عنه فلا وجه لا يجباب نفقته في تركه قلت ويؤيده ما في البدائع
 إذا اعتقت أم الولد أو مات عنها مولاه فلا نفقة لها ولا سكنى لأن عدتها هذه الوطء
 كعدته المنكر حق فاسدا وقال في موضع آخر لا نفقة لها إذا اعتقها وإن كانت عنوة
 من المروج لأن هذا الجنس لم يثبت بسبب النكاح بل بقصين الماء فاشبهت معتدة
 الفاسد وفي الذخيرة وكذا الوطء عنها لا نفقة في تركه ولكن إن كان لها ولد فنفقة عليها
 ولو صغيرا فهذه العبارات تشمل الحامل وغيرها وإذا كانت معتدة الموت من نكاح صحيح
 لا نفقة لها ولو حاملا فكيف الأمة التي عدتها هذه الوطء لا عدته عقد فعمل أنه لا وجه
 لاستثنائها (قوله بمصبتها) احتراز عن مصبتها كقبيلتها أو ابلاؤها وورثته أو أباها
 عن الاسلام وما إذا يكن بمصبتها ولا معها كشأن بلوغه ونفقه ووطء ابن الزوج لها
 مكروه فان الثقة واجبة لها بأناؤها كما ذكر (قوله قهستاني وكفاية) الأولى قهستاني
 من الكفاية وصبارته وهذا إذا خرجت من بيته والاثواب كما أشير إليه في الكفاية اه
 ح (قوله كزدة وقبيل ابنه) أي كزتها وقبيلها ابنه (قوله لا غيرها) بالرفع عطفا
 على السكنى (قوله والفرق) أي بين السكنى وغيرها وعن هذا قال في الذخيرة وغيرها
 لو شرط في الخلع أن لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى لا النفقة لأن النفقة حقها والسكنى
 في بيت العدة حقها وحق الشرع واسقاطها لا يعمل في حق الشرع حتى لو شرط الزوج
 عدم مؤنة السكنى ورضيت السكنى في بيتها أو في بيت كافي يسكن فيه بالكرام صرح ولزمها
 الابرة لأن ذلك محض حقها (قوله حتى الله) أي من وجه حيث أوجب عليها القرار
 في منزل الزوج وفيه حقها من وجه لوجوبه لها على الزوج (قوله بعد البت) أي
 الطلاق البائن واحدة أو أكثر وتقييد الهداية بالثلاث اتفاقا واحترازه عن معتدة
 الرجي إذا طأ طاعت ابن زوجها أو قبلها بشهوة فلا نفقة لها لأن الفرقة لم تقع بالطلاق بل
 بمصبتها بحر (قوله حتى لو لم يقبس فلها النفقة) يعني إن قبض في بيته كما هو صريح
 عبارة القهستاني المأثرة وحيث لا يستغنى عن هذه الجملة بعبارة القهستاني وقال يدلها
 فان عادت إلى بيته عادت النفقة إلا إذا لحقت بدوا الحرب وحكم لها فقامت عادت اه ح
 والحاصل كما في الصرائر أنه لا فرق بين الرقة والتمكين لأن المرتبة بعد البنونة لو لم يقبس لها
 النفقة كالمكينة والمكينة إذا لم تلزم بيت العدة لا نفقة لها فليس للرقة والتمكين دخل

ولو حاملا (الأذا كانت أم ولد
 وهي حامل) من مولاه فلها النفقة
 من كل المال جوهرية (وتجب
 السكنى) فقط (للعدة مفرقة بمصبتها)
 إلا إذا خرجت من بيته فلا سكنى
 لها في هذه الفرقة قهستاني وكفاية
 (رقة) وتقبل ابنه (لا غيرها) من
 طعام وكسوة والفرق أن السكنى
 حتى الله تعالى فلا تسقط بحال
 والنفقة حقها فتسقط بالفرقة
 بمصبتها (وتسقط النفقة بركتها
 بعد البت) أي أن خرجت من بيته
 والاثواب قهستاني (لا يمكن
 أبه) لعدم حبسها بخلاف المرتبة
 حتى لو لم يقبس فلها النفقة إلا إذا
 لحقت بدوا الحرب ثم عادت ونابت
 لسقوط العدة بالطلاق لا بالوطء
 بحر

في الاسقاط وعدمه بل ان وجد الاحتباس في بيت العدة وجبت والا فلا اه ومثله
 في القبح (قوله وهو مشرب الخ) أي التعليل بأنه ككلوت قال في الشر بلاية وهو يشير
 الى انه قد حكم بلسانها وهو محل ما في الجامع من عدم عود الثقة بعدم المقت وعادت
 ومحل ما في النسخة من انها تعود بنقضها بعد ما على ما اذا يصحكم بلسانها وتوفيقيتها
 كما في القبح اه (قوله والا تعود بنقضها بعد ما) ككالتاشر اذا عادت نزال الماتع
 بخلاف المانة بالردة اذا سلئت لا تعود بنقضها أصلا بعصبتها والساقط لا يعود بحر (قوله
 بأنواعها) من الطعام والكسوة والسكنى ولم أر من ذكر هنا جرعة الطبيب وعن الادوية
 واتخاذ كروا عدم الوجوب للزوجة ثم صرحوا بأن الاب اذا كان مريضاً أو يد زمانة
 يحتاج الى النفقة فعلى ابنه خادمه وكذلك الابن (قوله لطفه) هو الولد حين يسقط
 من بطن أمه الى أن يحتلم ويقال جارية طفل وطفلة كذا في المغرب وقيل أول ما يولد صبي
 ثم طفل ح عن النهر (قوله يم الاثني والجمع) أي يطلق على الاثني كما علمته وعلى الجمع
 كما في قوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا فهو مما يستوى فيه المقدر والجمع كالجلب
 والطف والامام واجبتا للمقتين ما ماولا بنا فيه جمعه على أطفال أيضا كجامع امام على
 أخته أيضا فافهم (قوله التقدير) أي ان يبلغ حد الكسب فان بلغه كان للاب ان يؤجره
 أو يدفعه في حرفة ليكتسب وينفق عليه من كسبه ولو كان ذكر اختلف الاثني كما علمته في
 الخصامة من المؤدية قال الخليل الرمي ولو استفتت الاثني بنسخة ما طاعة وغزل يجب أن تكون
 تنفذها في كسبه كما هو ظاهر ولا تغزل يجب على الاب مع ذلك الا اذا كان لا يكتفي بقب
 على الاب كفايتها بدفع القدر المجهوز عنه ولم أره لا صحتها ولا نفيه قولهم بخلاف الاثني
 لان المنوع ايجارها ولا يلزم منه عدم الزامها بجرعة فعلها اه أي المنوع ايجارها
 للخدمة ونحوها مما فيه تسليمها للستاجر بدليل قولهم لان الستاجر يجرها وهذا لا يجوز
 في الشرع وعليه فله دفعها الامرأة لعملها حرفة كطبخ وخباطة مثلا (قوله على مالكة)
 أي لاعي أي له الحرة والعبد بحر (قوله والنفي في ماله الحاضر) يشمل العقار والادوية
 والناشأ فاذا احتج الى النفقة كان للاب بيع ذلك كله وينفق عليه لانه غنى بهذه الاشياء
 بحر ونفي السكن سبيد كراشاح عند قوله ولكل ذي رحم محرم أن الفقير من فقلة
 الصدقة ولوله منزل ويخدم على الصواب ويأتى تمام الكلام عليه (قوله فلو غابا) أي
 فلو كان الولد مال لكان غائب فنقضه على الاب الى أن يحضر ماله ويستل الرمي مما اذا
 كان له غلة في وقتها فاجاب بأنه لم ير من صرح بالسئلة واظهار أنه بمنزلة المال الغائب
 (قوله ان أشهد) أي على أنه يثق عليه ليرجع وكالاته بالاتفاق ما ذن القاضي كما
 في البصر (قوله لان نوى) أي لا يرجع ان نوى الرجوع بلا ائذ ولا ان نوى تراض
 لا يصدق في القضاء أنه نوى ذلك وانما يثبت الرجوع فيما بينه وبينه تعالى (قوله
 يكسب أو لا يكسب) قدم الكسب لانه الواجب أولا ولا يجوز ان تكشف أي طلب

مطلب

الصغير المكتسب تنفذ في كسبه
 لاعي أي

وهو مشر الى انه قد حكم بلسانها
 والا تعود بنقضها بعد ما فليصنف
 (ويجب) النفقة بأنواعها على
 الحر (لطفه) بحر الاثني والجمع
 (التقدير) الحر الكلام على
 الاغراب الصغير المكتسب تنفذ
 في كسبه لاعي أي فان نفقة
 المولود على مالكة والنفي في ماله
 الحاضر فلو غابا فعلى الاب ثم
 رفع ان أشهد لان نوى الادانة
 فلو كانا فقيرين فالاب يكسب
 أو لا يكسب

الكسب كشاف بمسئلة التماس الاعتدال عن الاكساب قال في الذخيرة فان قدر على
الكسب ففرض الثقة عليه فكسب ويتفق عليهم وان عجز لكونه زماناً أو موقعا
يتكف التماس ويتفق عليهم كذا في نفسقات الخصاص وذكر الخصاص في أدب القضاء
أنه في هذه الصورة يفرضها القاضي على الأب ويأمر المرأة بالاستدانة على الزوج فإذا
قدر ما يتبعها استدانت عليه وكذا لو فرضها عليه ثم امتنع مع قدرته ١١ وقال أيضا
وان امتنع عن الكسب حسن بخلاف ما ترايدون ولا يحبس والد وان علق دين والده
وان سفل الابن الثقة لأن فيه اكلاف الصغير (قوله ويتفق عليهم) أي على أولاده
الصغار وقبل نفقتهم في بيت المال بحر وفي القهستاني عن المحيط وقضى على المعسر
بقدر الكفاية وعلى المورس قدر ما يراه الحاكم (قوله ولو لم يتيسر) أي الاتفاق عليهم
أولا لا اكساب قال في التتبع وان لم يفت كسبه بواجبهم أو لم يتكسب لعدم تيسر الكسب
اتفق عليهم القريب الخ ومثله في العسر وظاهره أن اتفاق القريب ثبت بمجرد عجز الأب
عن الكسب ويتألفه ما مر من أنه اذا عجز عنه يتكسب ولعل المراد يتكسب ان لو وجد
قريب يتفق عليهم وبه يجمع بين الروايتين المتقولتين اتفاقا لخصاص لكن في الثانية
أمر الزوجة بالاستدانة والظاهر أنه محمول على ما اذا كانت معسرة والمورس يتفق من
مالها للترجس ويأقربها أنها أولى بالعصل من سائر الأقارب (قوله ويرجع على الأب
اذا أبسر) في جوامع الفتحة اذا لم يمكن للأب مال والحد والام أو انشال والدتم
مورس بغيره على ثقة الصغير ويرجع على الأب اذا أبسر وكذا بغيره الابن اذا غاب
القريب قال كان له أم مورسة فنقته عليها وكذا ان لم يكن له أب الا أنها ترجع في الأول ١٢
فتح قلت وهذا هو الموافق لما يأتي من أنه لا يشترك الأب في نفقة أولاده أحد فلا يجعل
كالمت بغيره ادعاه لوجب النفقة على من يصدره بل يجعل ديناً عليه وسيدكر الشارح
تصحيح خلافه وأنه لا بد من اصلاح التوسن وبأن الكلام فيه وهذا اذا لم يكن الأب زماناً
عاجزاً عن الكسب والقاضي بالثقة على الحد اتفاقاً لأن نفقة الأب حينئذ واجبة على
الحد فكلنا ثقة الصغار ولا يفتي أن كلامنا الا في الأب العاجز عن الكسب تأمل
(قوله ولو خاصته الام) أي بأن شكت منه أنه لا يتفق أو أنه يقتصر عليهم (قوله ما لم تثبت
خبايتها) أي أنه لا يقبل قوله أنها لا تتفق أو تنقض عليهم لأنها أجنبية ودعوى الخيانة على
الامين لا تنفع بلاجة فيسأل القاضي جيرانها عن مداخلها فان أخبروه بما قال الأب
فجرها ومنعه لمن ذلك قلر لهم ذخيرة (قوله فيدفع لها الخ) هذا نقله في الذخيرة عن
بعض المشايخ تعقب ما مر فقال ان شاء القاضي دفعها الى ثقة يدفع لها صاحباً ومساء
ولا يدفع لها جلة وان شاعمر غيرهما لينفق عليهم (قوله وصح صلها) قبل في وجهه
ان الأب هو العاقد من الجانبين وقبل من جانب نفسه والام من جانب الصغار لان نفقتهم
من أسباب الحضانة وهي للائ ذخيرة (قوله تدخل تحت التقدير) تفسير للسيرة وذلك

ور يتفق عليهم ولو لم يتيسر اتفق
عليهم القريب ويرجع على الأب
اذا أبسر ذخيرة ولو خاصته
الام في نفقتهم فرضها القاضي
وأمره بدفعها للائ ما لم تثبت
خبايتها فيدفع لها صاحباً ومساء
أو يأمر من يتفق عليهم وصح
صلها عن نفقتهم ولو زيادة
يسيرة تدخل تحت التقدير وان لم
تدخل طرحت ولو على ما لا يكفهم

كالووقع الصلح على عشرة وإذا انقرا الناس فبعضهم بقدر الكتابة بعشرة وبعضهم بقسعة
 بخلاف ما وقع الصلح على خمسة عشر أو على عشرين فإن الزيادة حثت فقل حرم الأب
 قلت وتقدمت هنا أنه لو صلح على نفقة الزوجة ثم قال لا أطبق ذلك فهو لازم إلا إذا اقتصر
 الطعام الخ والفرق ما قلنا من أن النفقة في حق القريب باعتبار الحاجة والكتابة
 وفي حق الزوجة معا وضعت الاحتباس وفي الموضى الوقت وفي منها شيء يقضى بأخرى
 لها لاله وكذا وضعت (قوله زيدت) أي إلى قدر الكفاية (قوله ولو وضعت الخ)
 الفرق ما ذكرناه آنفا (قوله وهي أولى من الجدة الموصرة) أي لو كان مع الأم الموصرة جده
 موصرا أيضا فهو الأم بالاتفاق من ماله لترجع على الأب ولا يؤمر بالجد بذلك لأنها أقرب
 إلى الصغير فالأم أولى بالتصل من سائر الأقارب وتعلمه في الصرعين الفخيرة قلت اعلم
 أنه إذا مات الأب فالنفقة على الأم والجد على قديميها ثم ثلاثا في ظاهر الرواية
 وفي رواية على الجد وحده كما سبق وأما إذا كان الأب معسرا ففي حق الأب وتستدينها
 الأم عليه لأنها أقرب من الجد هذا على ظاهر المتن كما قلناه وأما على ما يأتي تفصيحه من
 أن المعسر يجعل كل بيت فقتضاها فما يحصل عليها أثلاثا تأمل (قوله لا ولادة من
 الأم) بل نفقته على سيد الأم إلا أن يشترط الزوج حرثهم فنفقته عليه والمراد بالأم
 غير المكتوبة أما هي فنفقته عليها تبعيها لهما في الكتابة ط وتضمنت المستل (قوله
 ولومن حرثة) بل النفقة عليها وإن كانت أمه لولده نفقة الجميع عليه وألفقه فنفقته على
 مولد الأم كما عرفت ونفقة العبد على مولده (قوله وعلى الكافر الخ) في الجوهري
 تزوج نفقة ثم أسلمت ولها منه مولا يحكم بإسلام الولد تعالها ونفقته على الأب الكافر
 وكذلك الصبي إذا ارتد فارتداده صحيح عند أبي حنيفة وعهد ونفقة على الأب اه
 (قوله وسبحي) يأتي ذلك في عموم قول المصنف ولا نفقة مع الاختلاف بين الألف واللام
 والأصول والقروع النتين (قوله لولده الكبير الخ) فإذا طلب من القاضي أن يرض
 له النفقة على أبيه أجابه ويدفعها إليه لأن ذلك حق وله ولاية الاستيفاء خيرة وعليه
 فلوقال له الأب أنا أطعمك ولا أدفع إليك لا يجيب وكذا الحكم في نفقة كل من يحرم بحر
 (قوله كاشي مطلقا) أي ولو لم يكن به إزامة فتعها عن الكسب فجزء الأونة بجزء الأونة
 كان لها زوج فنفقته عليه مادامت زوجة وهل إذا انشزت عن طاعة فبقي لها النفقة
 على أبيها محل زدد فتأمل وتقدم أنه ليس للأب أن يزوجها في عمل أو خدمة وأنه لو كان
 لها كسب لا تجب عليه (قوله ولومن) أي من به مرض من مرض والمراد هنا من به ما يجعه
 عن الكسب كمن وشلل ولقد رد على اكتساب ما لا يكتسبه فعلى أبيه تكسب الكفاية
 (قوله ومن بلغه العاير بالكسب) كذا في البحر والزيلعي واعتزله الرحق بأن
 الكسب لموت وموتها لمفرض فكيف يكون عارا والاولى ما في المنع عن الخلاصة إذا
 كان من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز اه ومثل في القبح وسبق في غامه

زيدت بحر ولو وضعت جئت
 بنفقته دون حثها وفي النفقة أب
 معسر وأم موصرة تؤمر الأم
 بالاتفاق ويكون دينا على الأب
 وهي أولى من الجدة الموصرة وفيها
 لا نفقة على الحر ولا ولادة من الأم
 ولا على العبد ولا ولادة ولومن حرثة
 وعلى الكافر نفقة ولده المسلم
 وسبحي بحر (وكذا) تجب لولده
 الكبير العاير من الكسب
 كاشي مطلقا ومن من بلغه العاير
 بالكسب وطالب علم لا يتزوج
 لذلك كذا في الزيلعي والعسقي
 وأفق أبو حامد بعدهما الطلبة زمانا

(قوله كما بسطه في التقنية) حاصله أن السلف قالوا وجوب تقفقه على الأب لكن أنقضى
 أبو حامد بفعله لتصادم أصول أكثرهم ومن كان يختلفهم نادى في هذا الزمان فلا يشرد
 بالحكم فصار المخرج للتمييز بين المصلح والمفسد قال صاحب التقنية لكن بعد التقنية العامة
 يبقى فتنة التنازع التي ذهب بها أكثر العلماء والمتعلمين ترى المشتغلين بالتقفة والأدب
 اللذين هما قواعد الدين وأصول كلام العرب عنهم الاشتغال بالكسب عن التصول
 ويؤدي إلى ضياع العلم والتعطيل فكان الاختيار لأن قول السلف وحقوق البعض
 لا تمنع الوجوب كالأولاد والآباء اه ملخصاً وأقرب في الجرح وقال ح وأقول الحق
 الذي تقبله الطباع المستقيمة ولا تنقر منه الأذواق السليمة القول بوجوبها الذي الرشد
 لا غيره ولا يخرج في التمييز بين المصلح والمفسد فلهذا هو مسالك الاستقامة وتبين عن غيره
 والله التوفيق (قوله ولذا الخ) أي لكونهم لا يحب الطلبة زماناً الغالب عليهم الفساد
 (قوله لا يشاركة) جملة استثنائية وأما من الضمير المضاف إليه في نصب لفظه القفير
 الخ تأمل (قوله ولو فقيراً) هذا مجازة لظاها إطلاق المصنف الأب تبعاً لإطلاق المتون
 فلا ينافيه قوله ما لم يكن معسراً تأمل (قوله في ذلك) أي في نقضة لفظه وله الكبر
 العاجز عن الكسب (قوله كنفقة أبويه وعمره) أي كما لا يشاركة أحد في نقضة أبويه
 ولا في نقضة زوجته (قوله به يعني) راجع إلى مسئلة الفروع ومقابلها ماري عن الإمام
 أن نقضة الولد على الأب والامثالاً تابعي الكبر ما الصغير فعلى أيه خاصة بخلاف قال
 الشر بنبائي ووجه الفرق أنه اجتمع للأب في الصغير ولاية وموئنة حتى يجب عليه صدقة
 فطره فاخص بزم نقضه عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فتشارك الأم اه ط
 وصرح العلامة فاسم بأن عدم الفرق بينهما هو ظاهر الرواية وبأن عليه الفتوى فلذا
 تبعه الشارح (قوله ما لم يكن معسراً الخ) الضمير راجع للأب قال في الذخيرة ولو كان
 للفقير أولاد صفار وجد موسر يؤمر الحد بالانفاق صيانة لولد الولد ويكون د ساطع
 واللهم هكذا ذكر القدوري فلم يجعل النقطة على الحد حال عسر الأب وهذا قول الحسن
 ابن صالح والجميع في المذهب أن الأب الفقير يلحق بالميت في استحقاق النقطة على الحد
 وإن كان الأب زمانياً يقتضى به على الحد بلار جوع اتفاقاً لأن نقضة الأب حينئذ على الحد
 فكذا انقضاء الصفار اه وقال في الذخيرة أيضاً قبل هذا ولولهم أم موسرة أمرت أن تنفق
 عليهم فكأن د يناترجع به على الأب إذا أبسر وهي أولى بالتصمل من سائر الآقارب الخ
 قال في البحر وحاصله أن الوجوب على الأب المعسر انما هو إذا أنفقت الأم الموسرة وألا
 فالأب كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتاً ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا
 فلا بد من اصلاح المتون والشروح كما لا يخفى اه أي لأن قول المتون والشروح أن
 الأب لا يشاركة في نقضة ولده أحد يقتضى أنه لو كان معسراً وأمر القاضي غيره بالانفاق
 يرجع سواء كان أمماً أو جنداً أو غيرهما اذ لو لم يرجع عليه لمصلحت المشاركة وأجاب المقدسي

كما بسطه في التقنية ولذا أقيد
 في الخلاصة في رشد (لا يشاركة)
 أي الأب ولو فقيراً (أحد في ذلك)
 كنفقة أبويه وعمره به يعني ما لم
 يكن معسراً فيلحق بالميت نصب
 على غيره بلار جوع عليه على
 الصميم من المذهب الامام موسرة
 جرح قال وعليه فلا بد من اصلاح
 المتون

في نفقة أمه به أحد أو أُمُّو كانت موسرة والاب محتاج إليها فكذلك والاقبال ظاهر أنه
 يؤمر به ليرجع على أبيه أو تنفق هي لترجع على الاب وهذا أقرب تأمل (قوله بل
 وتزوجه أو تسره) ذكر في الشرع بلاية بضائع الجوهرية وهو عاقل لم تدرك باب
 نكاح الرقيق وعزونه إلى الزليعي والدور وشروح الهداية تقدمت على ما هنا (قوله
 فعله نفقة واحدة) بالإضافة فلموسرات فالوسط أو مصبرات فالدون ولو محتسبات
 فالظاهر أنه يدفع نصف نفقة الوسط ونصف الدون أقاده ط (قوله ليوزعها عليهن) ولهن
 دفع أمرهن للقاضي ليأمرهن باستدانة الباقي من حكتمايتهن لتكون ديناً على الزوج
 ويجب الادانة على من يجب عليه نفقتهن كما تقدم فافهم (قوله وفي المختار والمقتضى الخ)
 هذا خلاف نص المذهب كما قدمناه أول الباب فافهم (قوله أوزمنه) أي أو كبيراً
 زماناً (قوله لقدري اقتدى) هو من متأري علماء الروم اسمه عبد القادر (قوله ويجوز
 الاب الخ) هذه الصابة في الفقة والجنبي وقد علمت أن المذهب عدم وجوب النفقة
 لزوجبة الاب ولو صغيراً فقلو كان كبيراً بما بالاولى الآن يجعل على أن الوجوب
 هنا يعني أن الاب يؤمر بالاتفاق عليها ليرجع بها على الابن إذا حضر لكن تقدم أن زوجة
 القاتب يفرض القاضي لها النفقة على زوجها وبأمرها بالاستدانة وأنه يجب الادانة
 على من يجب عليه نفقتها (قوله وكذا الام الخ) أي إذا غاب الاب ولم يترك نفقة فيجب
 الام على الاتفاق على الولد من مالها إن كان لها مال كافٍ في الغيبة وقدم الشارح عن
 الجمرقري يعالقول زفر المقتضى به أنها تقبل منها على النكاح إن لم يكن القاضي عالماً به
 ثم يفرض لهم وبأمرها بالاتفاق والاستدانة لترجع اه ولا يخفى أن هذا كله فيما إذا لم
 يترك مالا مستداً وعلى من يقتر به وبالزوجية والولاد والافتقار منه يفرض لها في ذلك
 المال وكذا لو ترك مالا في يده كما مر به (قوله وكذلك الابن) أي المورس إذا غاب
 زوج أمه فقبرته هذا ظاهر الساق لأن كلامه في الغيبة ويحتمل أن يكون المراد ما إذا
 كان الزوج حاضراً وهو مصسر لكن هذه تقدمت قبيل قوله قضى بنفقة العاصر وهذا
 إذا كان زوجاً غيراً به فلو كان أباه وهو مصسر فهل يرجع عليه إذا أسرقتهما الكلام
 عليه قريباً (قوله وكذا الاخ الخ) الظاهر أنه مقدم بما إذا لم يكن للولاد أم موسرة لما مر
 من أن الأم أولى بالتصمل من سائر الاقارب لأنها أقرب إلى الولادها (قوله وكذا الابعد
 إذا غاب الاقرب) عطف عام على خاص فيشمل ماذا كان القاتب ابناً أو ابناً أو أماً وأخاً
 والخاص المورس حال أوعم أو جده وقد استبعد مما هنا وكذا بما قدمناه عن جوامع الفقه
 أن الغيبة كالعاصري وجوب النفقة على الابعد ورجوعه على الاقرب بعد حضوره
 أو بساؤه وليس الرجوع على الاب خاصة الأم خلافاً لقوله الما والالات موسرة (قوله
 أجنبي اتفق الخ) ظاهره أنه اتفق من مال نفسه مع أنه ذكر في جامع القصولين قبيل
 هذه المسئلة عن أدب القاضي ادعى وصبي أو قيم أنه اتفق من مال نفسه وأراد الرجوع

بل وزوجه أو تسره ولوله زوجيات
 فعله نفقة واحدة يدفعها للاب
 ليوزعها عليهن وفي المختار والمقتضى
 ونفقة زوجة الابن على أبيه إن
 كان صغيراً فقسراً أو زماً وفي
 وأقارب المقتضى لقدري اقتدى
 ويجوز الاب على نفقة أمه أو أبيه
 القاتب ولولدها وكذا الام على
 نفقة الولد لترجع بها على الاب
 وكذا الابن على نفقة الأم ليرجع
 على زوج أمه وكذا الاخ على نفقة
 أولاد أخيه ليرجع بها على الاب
 وكذا الابعد إذا غاب الاقرب
 انتهى وفي القصولين من الرابع
 والثلاثين أجنبي اتفق على بعض
 الورثة فقال اتفقت بأمر الموصي
 وأقر به الموصي ولا يعلم ذلك إلا
 بقول الموصي بعد ما اتفق يقبل
 قول الموصي لو اتفق عليه صغيراً

في مال التيمم والوقت ليس ذلك اذ يدعى ديناً لنفسه على التيمم والوقت فلا يصح بمجرد
 المدعى فلو ادعى الاتفاق من مال الوقت والتيمم فثمة المثل في تلك المقتضية اه الا
 أن يحصل على أن الاجنبى اتفق من مال التيمم أو يفرق بين مال الاجنبى ومال الوصى
 ليصير فيه اثبات دين للاجنبى على التيمم بمجرد اقرار الوصى ولم يرصر بمحضته
 في القصة وغيرها ولو اتفق ماله على الصغير ولم يشهد فلو كان المتفق بألم يرجع وفي الوصى
 اختلاف اه وقتنا في باب المهر عند الكلام على ضمان الولي المهر ان اشتراط الاشهاد
 استحسان وعليه فلا فرق بين الوصى والاب وان كانت العادة ان الاب يتفق تبرعاً ومز
 تمام الكلام هنالك فراجعه وسبق في أيضاً آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله ونه
 الخ) اقول في النفاذ كره في الاصل اذا امر صديقاً في المصارفة أن يعطى رجلاً ألف
 درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه فعلى يرجع على الآخر في قول أبي حنيفة فان لم يكن
 صديقاً ليرجع الآن يقول عنى ولو أمره بشراء أو بدفع القدر يرجع عليه استحساناً
 وان لم يقل على ان ترجع على بذلك وكذا لو قال اتفق من مالك على صباى أو في بناء دارى
 يرجع بما اتفق وكذا لو قال اقض دينى يرجع على كل حال ولو قضى ثمانية غره بأمره
 رجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه قلت والمراد بالصديق من يستدين منه
 التجار ويقض لهم يرجع بمجرد الامر المعروف بأن ما يؤمر به صديقاً يعود على الآخر
 بخلاف غير الصديق فلا يرجع بقوله أعط فلاناً كذا الا بشرط الرجوع (قوله بكتاية)
 الذى في جامع التصولين بجباية بالبعد الجيم لابلتون والمراد بما يصحبه السلطان
 بحق أو غيره وسبق في كتاب الكفالة قبيل كفالة الرجلين انه يجوز الكفالة
 بالنواب ولو يفرق بجبايات زماناً فام فى المطالبة كالديون بل فوقها (قوله ومون
 مالبسة) الظاهر انه من عطف العلم على الخاص لشمله مثل العشر وانفراج لكن
 في جامع التصولين أيضاً الامر باتفاق واداء خراج ومعدات واجبة لاوجب الرجوع
 بلا شرط الارواة عن أبي يوسف اه وعليه فكون عطف مرادف لتلا مثل العشر
 وانفراج (قوله لمصدره) أى لما خلفه ماله (قوله وقيل لافى الصحيح) سبذكر
 الشارح في كتاب الكفالة تصحيح القول ومثله في البرازية ويؤيد ما قلناه من الخاتمة
 من تصحيح الرجوع بلا شرط في الثانية فاما الظاهر ان الثانية تشمل مسئلة الاسير
 والمصدره وقاضيان من اجل من يعقد على تصحيحه كائن عليه السلامة قاسم
 وسبق في علم الكلام على ذلك في معتقات اليسوع (قوله وليس على أمه) أى النى
 في نكاح الاب أو المطلقة ط (قوله الا اذا تعينت) بان لم يجد الاب من ترشعه
 أو مكان الولد لا ياخذ ندى غيرها وهذا هو الاصح وعليه الفتوى خاتمة بحيثى وهو
 الاصول ففتح وظاهر الكتاب انما لا يخبر وان تعينت لغيره بالحق وغيره وفى الزيلعى وغيره
 انه ظاهر الرواية بالاول جزء في الهداية وقامه في البحر ونه عن الخاتمة وان لم يكن

وفيه قال اتفق على أو على صباى
 أو على أولادى ففعل قبل يرجع
 بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه
 بأمره يرجع بلا شرطه وكذا كل
 ما كان مطالباً به من جهة الصاد
 بكتاية ومون مالبسة ثم ذكر أن
 الاسير ومن أخذه السلطان
 (٢) لمصدره لو قال لرجل خلاصى
 فذبح الماء وما لا يخلصه قبل
 يرجع وقيل لافى الصحيح به بقى
 (وليس على أمه ارضاعه) فقامل
 ديانة (الا اذا تعينت) قصير كما مر
 في الخاتمة

(٢) مطلب
 أمر غيره بالاتفاق ونهوه هل يرجع

مطلب
 في ارضاع الصغير

للاب وللولد مال فقبحر الام على ارضاعه عند الكل اه قال فعمل الخلاف عند قدرة
 الاب بالمثل قال الرمي وما في الخاتمة نقله الزيلعي عن النخلاف وزاد عليه قوله وقبحر
 الاجرة في سائر الاب اه قلت ومنه في الجمع وبه علم انه لا منافاة بين اجبارها وزوم
 الاجرة لها خلافا لما تقدمه في الحضانة عن الجوهرية ومقامه هناك (قوله وكذا الظئر
 الخ) في العبر عن غاية البيان عن العيون عن محمد بن استابر نظر الصبي شهر الظئر انقضت
 الشهر آيت ان ترضعه والصبي لا يقبل ندى غيرها قال اجبرها ان ترضع اه قال ردا بقاء
 الاجارة استدامة حكمها بعد مضي مدتها كما لو مضت اجارة السفينة في وسط البحر وهي
 في الحقيقة اجارة مستدانة واثاها ان مثلها ما اذا قضيت لارضاعه قبل استقرارها فقبحر
 عليها وان امكن تقضيه بالبحر مثلا فان فيه فخرضا لفسقه وموته وبمذا وجها اجبار
 الام على ظاهر الرواية تأمل (قوله عندها) أي عند الام وظاهر التعليل ان كل من
 ثبتت لها الحضانة في حكم الام ط (قوله ولا يلزم الظئر المكث الخ) أي بل لها
 ان ترضعه ثم رجع الى منزلها فيما يستغنى عنها من الزمان أو تقول اخرجوه فترضعه عند
 فناء الدار ثم تدخل الصبي الى أمه أو تعمل الصبي معها الى البيت نهر عن الزيلعي
 وحاصله ان الظئر مخيرة بين هذه الامور وانما يشترط عليها المكث عند الام ومقتضاه
 ان الام لو طلبت المكث عندها لا يلزم الظئر وان كان ذلك حق الام فعلى الاب احضار
 مرضعة ترضعه وهو عند أمه لان الظئر قد تقبحر عند حاجة الولد الى الرضاع ولا يمكن
 الام احضارها وقد لا ترضى باخراج ولدها الى فناء الدار (قوله لا يستأجر الاب أمه
 الخ) علمه في الهداية بأن الارضاع مستحق عليها ديانة بقوله تعالى والوالدات يرضعن فلا
 يجوز اخذ الاجر عليه واعترضه في القبحر بجواز اخذ الاجرة بعد انقضاء العدة مع أن
 الوجوب في الآية يشهد ما قبل العدة وما بعدها ثم قال والحق انه تعالى أوجب عليها
 مقصد بالاحباب رزقها على الاب بقوله تعالى وعن المولود رزقون ففي حال الزوجة والعدة
 هو قائم برزقها بخلاف ما بعد ما تقوم الاجر مقامه اه قلت وتحققه ان فصل
 الارضاع واجب عليها وموته على الاب لانها من جهة نفقة ولود في حال الزوجة والعدة
 هو قائم بثلث المؤنة لا بعد اليئونة فقبحر عليه بعدها وان وجب على الام ارضاعه لقوله
 تعالى لا تضاروا ولدها فان الزامها بارضاعه مجازا مع عجزها وانقطاع نفقتها عن الاب
 مضار قله فاساغ لها اخذ الاجرة بعد اليئونة لانها لا تجبر على ارضاعه قضاء وامتناعها
 عن ارضاعه مع وفور شفقتها عليه دليل حاجتها ولا يستغنى الاب عن ارضاعه عند غيرها
 فكونه عند امه بالاجرة انفع له ولها الا ان توجد متبرعة فتكون أولى دفعها للمضاربة عن
 الاب ايضا (قوله خلافا للذخيرة والجنبي) أي لصاحب ما حثت فلا يجوز استيفاءه
 من مال الصغير لمسلم اجتماع الواجبين على الزوج وهما نفقة التكاثر والارضاع قال
 في التبرر الاول وجه عندى عدم الجواز ويؤيد على ذلك ما قاله من أنه لو استأجر منكوسه

وكذا الظئر فقبحر على ابقاء الاجارة
 برزانية (ويستأجر الاب من
 ترضعه عندها) لان الحضانة لها
 والتفقه عليه ولا يلزم الظئر المكث
 عند الام ما لم يشترط في العقد (لا)
 يستأجر الاب (أمه لو منكوسة)
 ولو من مال الصغير خلافا للذخيرة
 والجنبي (أو مستندة رجعي) وجاز
 في البائن

لارضاع ولده من غيره ما جاز من غيره كخلاف لانه غير واجب عليها مع أن فيه اجتماع
 أجرة الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح ما نسبنا لاجازتنا فقدره **هـ** ح قلت غاية
 ما استنفذ اليه فيسدد عدم تسليم التعليل المأروا أن اجتماع الواجبين على الزنى لا يمتنع
 جواز الاستقار ولا يمتنع أن هذا لا يثبت عدم الجواز في المسئلة الاولى لظهور الفرق
 بين المسئلتين فانك قد علمت أن ارضاع الولد واجب على امه مادام الاب يتفق عليها فلا يجعل
 لها أخذ الاجرة مع وجوب نفقة تاعليها وفي أخذها الاجرة من مال الصغير أخذ بلا جرة
 على الواجب عليها مع استغنائه بخلاف أخذها على ولده من غيره فان ارضاعه غير
 واجب عليها فهو كما أخذها الاجرة على ارضاع ولد لغيره زوجها فانه جائز وان كان
 زوجها يتفق عليها والحاصل أن الفرق ظاهر بين أخذ الاجرة على ارضاع ولدها
 الواجب عليها وعلى ارضاع غيره ولذا على الثانية بأنه غير واجب عليها وأيضا قد نقل
 الجوى عن البرجندى معز بالمشهورية أن القنوى على الجواز أى الذى مشى عليه
 فى النسخة والمجتبى (قوله فى الاصح) وذكر فى القمع بعضهم أنه ظاهر الرواية ولكن
 ذكر أيضا أن الأوجه عدم الفرق بين عدة الرجعى والبان وأن فى كلام الهداية إياه
 الى أنه المختار عنده اذ من عادته تأخير وجه القول المختار وكذا هو ظاهر ما طلاق
 القدورى المصنف وفى التهرات رواية الحسن عن الامام وهى الاولى **هـ** وفى حاشية
 الرملى على المنع عن التثاوية وعليه القنوى (قوله كاستقار من كونه الخ) أى
 فيجوز أن ارضاعه غير واجب عليها كأم (قوله وهى أحق) أى اذا طلبت الاجرة
 ولذا أقده بقوله بعد العتة والانتهى أحق قبل العتة أيضا (قوله ولود ونأجر المثل)
 أى ولو كان الذى تأخذ الاجرة دون أجر المثل وطلب الام أجر المثل فالاجنية أولى
 ط (قوله أحق منها) أى من الأم حيث طلبت شأ ولم يقدها هنا يكون الاب معسرا
 كما فى الحضانة ط (قوله أما جرة الحضانة الخ) أفاد أن الحضانة تبقى للام فترضعه
 الاجنية المتبرعة بالارضاع عند الام كما صرح به فى البدائع ونحوه ما مر فى المتن
 وأن للام أخذ جرة المثل على الحضانة ولا تكون الاجنية المتبرعة بها أولى نعم لو تبرعت
 العمة بصفاته من غير أن تنزع الام عنه والاب معسر فالصحيح انه قال للام أمان تمسكى
 الولد بلا أجر وأمان تدفعه اليها كما مر فى الحضانة وبه ظهر الفرق بين الحضانة والارضاع
 هنا وهوان انتقال الارضاع الى غير الام لا يتقيد بطلب الام أكثر من أجر المثل
 ولا بعسار الاب ولا يكون المتبرعة عمة أو نحوها من الأقارب فافهم (قوله كأم) أى
 فى الحضانة (قوله وللرضع النفقة والكسوة) فبذلك صار على الاب ثلاث نفقات
 اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد من صابون ودهن وفرش وغطاء وفى المجتبى
 واذا كان للمصطفى مال فوفى الرضاع ونفقته بعد القطام فى حال الصغير بحر ومكتن عن
 المسكن الذى تحضنه فيه والذى فى معنى الفنى المختار على الاب وهو الاظهر جوى

فى الاصح جوهرة **ك** كاستقار
 منكروته لولده من غيرها (وهى
 أحق) بالارضاع ولدها بعد العتة
 (اذ لم تطلب زيادة على ما تأخذ
 الاجنية) ولودون أجر المثل بل
 الاجنية المتبرعة أحق منها بل
 أى فى الارضاع أما جرة الحضانة
 فلام كأم وللرضع النفقة
 والكسوة

عن شرح الوهبانية ط وفيه كلام يستتبع في الحضانه (قوله) وللام أجره الارضاع
 بلا عقد (لبيان) بل تستحقه بالارضاع في المدة مطلقا كذا في البصر اخذ من ظاهر كلامهم
 وردة المتعنى في الرضخ شرح نظم الكثر بان الظاهر اشتراط العقد ومن قال بخلافه
 فطعن ابنه اه فافهم ويؤيد ما في شرح حسام الدين على ادب القاضي النصاب فان
 اقتضت عدتها وطلبت أجر الرضاع فهي أحق به وينظر القاضي بكم بعد امره بغيرها
 فأمر برفع ذلك اليها لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن الخ قال في البصر
 وأكثر المشايخ على أن مدة الرضاع في حق الابرة حولان عند الكمل حتى لا تستحق
 بعد الحولين اجماعا وتستحق فيهما اجماعا وفيه لو لم يستحق بالحولين يحمل لهما أن ترضعه
 بعدها عند عامة المشايخ الا عند خلف بن أيوب (قوله) وسكن الصلح كالاستبجار (يعني
 لو صلحت زوجها عن أجره الرضاع على شيء أن كان الصلح حال قيام النكاح أو في عدة
 الرجعي لا يجوز وان كان في عدة البائن واحدة أو ثلاث جاز على إحدى الروايتين ح
 عن البصر (قوله) وفي كل موضع جاز الاستبجار) أي كما إذا كان بعد انقضاء العدة
 أو في عدة البائن على إحدى الروايتين وهي المعتمدة كما مر وقوله ووجب النفقة
 الظاهر أنه عطف مرادف والمراد به نفقة المرضعة بالابرة التي تأخذها من الزوج
 بقرينة التعليل يعني أن ما تأخذها من الاب لا تستحقه على نفسها بجملة ارضاع الولد
 هو ابرة لا نفقة فإذا مات الاب لا تسقط هذه الابرة بموت بل تجب لها في تركته ونشأته
 غراما فهي كغيرها من أصحاب دينه ولو كانت نفقة تسقط كانت سقط بالموت نفقة
 الزوجة والقرية ولو بعد القضاء ما لم تكن مستدانة بأمر القاضي هذا ما ظهر في حل
 هذه العبارة وأصلها صاحب الذخيرة ونقلها عنه في البصر بلفظها (قوله) وتجب الخ
 شروع في نفقة الاصول بعد الفراغ من نفقة القروع (قوله) ولو صغيرا) لأنه كالصغير
 فيما يجب في ما له من حق عسدي فطالب به وله كما طالب بنفقة زوجته (قوله) يسار
 الفطر على الزوج) أي بأن يكفل ما يحرم به أخذ الزكاة وهو نصاب ولو غنم فاضل عن
 حوائجهم الاصلية وهذا قول أبي يوسف وفي الهداية وعلمه الفتوى وصحبه في الذخيرة
 ومضى عليه في متن المتن وفي البصر انه الاربع وفي الخلاصة أنه نصاب الزكاة وبه بقي
 واختاره أولو الجلي (قوله) ويرج الزيلعي) عبارة عن محمد أنه قدره بما يفضل عن نفقة
 نفسه وعياله مشهور أن كان من أهل القلة وإن كان من أهل الحرف فهو مقدّر بما يفضل
 عن نفقة ونفقة عياله ككل يوم لأن المعترف في حقوق العباد القدرة دون النصاب وهو
 مستحق مما زاد على ذلك فيصرفه الى أهله وهذا الوجه وقالوا الفتوى على الأول اه
 والذي في القمع ان هذا اوفق بين روايتين عن محمد الأولى اعتبار فاضل نفقة شهر والثانية
 فاضل كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهما وبكفيه أربعة دنانير وجب عليه
 داخان للقرية قال ومال السرخسي الى قول محمد في الكسب وقال صاحب النجفة

واللام أجره الارضاع بلا عقد
 اجارة وسكن الصلح كالاستبجار
 وفي كل موضع جاز الاستبجار
 ووجب النفقة لا تسقط بموت
 الزوج بل تكون اسوة القرناء
 لانها ابرة لا نفقة (و) تجب على
 (موسر) ولو صغيرا (يسار
 الفطرة) على الاربع ورج
 الزيلعي والكمال انفاذ فاضل
 كسبه

مطلب
 في نفقة الاصول

قول محمد ارفق ثم قال في الفقه بعد كلام وان كان كسوبا يشتر قول محمد وهذا يجب
ان يقول عليه في الفتوى ١٥ وبه علم ان الزبلي وصاحب التحفة يحاقول محمد مطلقا
والسرخسي والكمال رجحا قوله لو كسوبا وهي الرواية الثانية منه وفي البدائع ايضا
انه الارفقي قلت والحاصل ان في حديث اليسار اربعة اقوال مروية كما قاله في البحر
وان الثالث تحته قولان وعلى توفيق الفتح هي ثلاثة فقط وبه علم ان الثالث ليس مقيدا
لما ذكره المصنف بل هو قول آخر فافهم وقال في البحر ولم ارمض افع به أي بالثالث
المذكور فالاعتماد على الاولين والاربع الثاني ١٥ قلت مرق في رسم المقتضى ان الاصح
الترجيح بقوة الدليل بحيث كان الثالث هو الاوجه أي الاظهر من حيث التوجيه
والاستدلال كان هو الاربع وان صرح بالفتوى على غيره ولما قال الزبلي قالوا الفتوى
على الاول بصيغة قالوا لتبري وكذا قال في الفتح وهذا يجب ان يقول عليه في الفتوى
أي على الثالث والكمال صاحب الفتح من أهل الترجيع بل من أهل الاجتهاد كما اقتضاه
في نيكاح الرقيق وقد نقل كلامه تلمذه العلامة قاسم وكذا صاحب النهر والمقدس
والشربلاني وأقرروه عليه ويكفي أيضا ميل الامام السرخسي اليه وقول التحفة
والبدائع انه الارفقي ثبت كان هو الاوجه والارفق واعتمد المتأخرون وجب
التعويل عليه فكان هو المقدم ثم اعلم ان ما ذكره المصنف من اشتراط اليسار في نفقة
الاصول صرح به في كافى الحاكم والدرر والنفق والمقنن والمواهب والبحر والنهر
وفي كافى الحاكم ايضا ولا يخبر المصنف نفقة أحد الا على نفقة الزوجة والولد ١٥
ومثله في الاختيار ونحوه في الهداية وفي الخاتمة لا يجب على الابن النفقة نفقة والده القبر
حكا الان كان والده زمانا لا يقدر على العمل ولابن عيال فعليه أن يرضه الى عياله ويتفق
على الكل وفي النخبة أنه ظاهر الرواية عن أصحابنا لأن طعام الاربعة اذا فرق على خمسة
لا يضرهم ضرر فاذا اختلف ادخال الواحد في طعام الواحد لتفاضل الضرر وفي
البرازية ان رأى القاضى انه يفضل من قوته شي أجبره على النفقة من القاضى على المختار
وان لم يفضل فلا شيء في الحكم لكن في ظاهر الرواية يؤمر بزيادة بالتفاضل ان كان الابن
وحده ولو له عيال أجبر على ضم أيه معهم كيلا يضيع ولا يجبر على أن يعطيه شيأ على
حدة ١٥ والحاصل أنه يشترط في نفقة الاصول اليسار على الخلاف المارقي فضره الا اذا
كان الاصل زمانا لا كسبه فلا يشترط سوى قدره الوالد على الكسب فان كان لكسبه
فضل أجبر على اتفاف الفاضل والا فلا وكان الولد وحده أمر بزيادة بضم الاصل اليه ولو له
عيال يجبر في الحكم على ضمهم اليهم ولا يخفى أن الامم بخلاف الاب الزمن لأن الاوثة يجبر بها
بجزءه صرح في البدائع لكن صرح أيضا بأنه لا يشترط في نفقة الاصول يسار الوالد بل
قدره على الكسب وعزاه في المجتبى الى النصف وقد أكثرنا من النقل بخلافه لتعلم
أنه غير المعتمد في المذهب (قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محمول على ما إذا كان الاب زمانا

وفي الخلاصة المختار ان الكسوب
يدخل أبويه في نفقته
مطلب
صاحب الفتح ابن الهمام من
أهل الاجتهاد

قول الاقضية الصغر انواع لم
الاولى أن يقول الفقير انواع يدل
التفصيل بعله فانه نصر
وفي المبتنى للفقير أن يسرق من
ابنه المومر ما يكفيه ان أبي ولا
فاضي غنة واللائم (النفقة
لاصوله) ولو أب أمه ذخيرة
(الفقراء) ولو قادرين على الكسب

لاقدرة على الكسب والاشتراط يسار والولع على الخلاف المار في تفسيره وعلى ما إذا
كان للزوال حال فلو كان وحده فلا يدخل أباه في نفقته بل يؤمر به ديانة والام كالأب
الزمن وذلك كله معلوم مما مر وإنما أضافا فهم وعبارة الخلاصة هكذا وفي الاقضية الفقر
أنواع ثلاثة فقصر لامل له وهو قادر على الكسب والمختار أنه يدخل الابوين في نفقته
الثاني فقصر لامل له وهو عاجز عن الكسب فلا تجب عليه نفقة غيره الثالث أن يفضل
كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين والاجداد وفي الرحم المهرم
كالم بشرط النصاب الخ قلت وهذا سبق على رواية الخلفاء من عدم اشتراط اليسار
في نفقة الاصول بل قدوة الكسب كانية والمعتقد خلافه كما علمت (قوله وفي المبتنى
الخ) ساقى قريبا لوائق الابوين ما عندهما للقائمين ماله على أنفسهما وهو من جنس
النفقة لا يضمن لوجوب نفقة الابوين والزوجة قبل القضاء حتى لو غفر يجنس سقه فله
أشده ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف بقية الاطراف ويحرم في النكح وان يلهي وفي
زكاة الجوهره الدائن اذا غفر يجنس سقه أخذه بلا قضاء ولا رضاً وفي الفسخ عند قوله
ويحلفها ما قبله ما أعطاها النفقة وفي كل موضع جاز القضاء بالدفع كان لها أن تأخذ بغير
قضاء من ماله شرعا اه فقول المبتنى ولا فاضي غنة يحول على ما إذا كان ما يأخذ من
خلاف جنس النفقة كالعروض أما الدرهم والدينارين فيمن جنس النفقة فلا حاجة
فيها الى القاضي وتعممه في حاشية الرجوع وقد أطال وأطاب (قوله النفقة) أشار الى
أن جميع ما وجب للمرأة وجب لطلاب والام على الوفاة طعام وشراب وكسوة وسكنى
حتى الخادم يمر وقد عرفت في الفروع الكلام على خادم الاب وزوجته (قوله لاصوله)
الا لام المترجحة فان نفقتها على الزوج كالبنت المراهقة اذا تزوجها أبوها وقد عرفت أن
الزوج لو كان معسرا فان الابن يؤمر بأن يقرضه اثم يرجع عليه اذا أيسر لان الزوج
المعسر كالميت كما صرح به في الذخيرة يمر والحاصل أن الام اذا كان لها زوج يجب نفقتها
على زوجها لا على ابنها وهذا لو كان الزوج غنياً يسهل كما صرح به في الذخيرة ومفهومه أنه
لو كان أباً تجب نفقته ونفقتها على الابن لكن هذا ظاهر لو كانت الام معسرة أيضاً مالم لو
كانت موسرة لا تجب نفقتها على ابنتها بل على زوجها وهل يؤمر الابن بالانفاق عليها
ليرجع على أيه لم أره نعم لو كان الاب محتاجا اليها فقد مر أن نفقة زوجته حيث تدعى
ابنه وهذا يشعل مالم لو كانت موسرة فتأمل (قوله ولو أب أمه) شمل التعميم الجدة من قبل
الاب أو الام وكذا الجد من قبل الام كافي للبر وعبارة الكثر ولا يوجب أباً جده
وجداته (قوله الفقراء) قيده لانه لا تجب نفقة لموسر الا لزوجة (قوله ولو قادرين
على الكسب) جزم به في الهداية فالمتعبر في يجب نفقة الوالدين مجرد الفقر قبل وهو
ظاهر الرواية فتحتم أيده بكلام الحاكم الشهيد وقال وهذا جواب الرواية اه والجدة
كالأب بذاتة فلو كان كل من الابن والاب كسواً بالجب ان يكسب الابن ويتفق على الاب

يجر عن الفتح أى يتفق عليه من فاضل كسبه على قول محمد كآمر (قوله والقول الخ)
 أى لو أذى الولد غنى الأب وأسكره الأب ما تقول له والبنين لابن يجر (قوله بالسوية
 بين الابن والبنات) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح هذا به يتفق خلاصة وهو الحق
 فتح وكذا لو كان الفقير إبان أحدهما فائق فى الفنى والآخر عكس فبأنه على ما سوية
 ثانية وعزاه فى النسخة إلى مسبوطة محمد ثم نقل عن الحواشى قال مشايخنا هذا القول فى
 فى اليسار فساوينا بغيرنا فلو فاضل شبيب التفاتت فيها يجر قلت حتى لو كان أحدهما
 كسوا فقط وقلنا بغيره الزيلى والكامل من أعطاه فاضل كسبه فهل يلزم هذا أيضا
 أم تلزم الابن الفنى فقط تأمل وفى النسخة قضى بها عليهما فأى أحدهما أن يصلح للأب
 ما عليه بغير الآخر بالكل ثم يرجع على أخيه بمصته ٨١ ولا يخفى أن هذا جازم لا يمكن
 الاختصاصه لقبته أو عتوه والافتقار كفى بغير الآخر بمجرد الأباء كما أفاده المفتى
 (قوله والمتبرقة القرب والجزية لا الأثر) أى الأصل فى نفقة الوالدين والمولودين
 القرب بعد الجزية دون الميراث كذا فى الفتح أى نصير أو لا الجزية أى جهة الولاد
 أصولا أو فروعا وتقدم على غيرهما من الرحم ثم تقدم فيها الأقرب فالأقرب ولا ينظر إلى
 الأثر فلو لم أح شقيق وتثبت فالنفقة عليها فقط للجزية وإن كان الوارث هو الآخر
 ولو ثبت وابن ابن فعلى البنات القرب فى الجزية وإن اشتركت فى الأثر كفى الفتح وغيره
 قلت ويرد عليه قوله أنه لو وجد لأب فعلهما اثلاثا باعتبار الأثر مع أن الأم أقرب
 فى الجزية وكذا قوله أنه لو وجد لأب وأخ شقيق فعلى الجد عند الامام مع أن الأم
 أقرب أيضا وغير ذلك من المسائل وأعلم أن مسائل هذا الباب مما تصغيرها أو لو الأب
 ما يتوهم فيها من الاضطراب وكثيرا ما رأيت من ضل فيها عن الصواب حيث
 لم يذكر لها ضابطا نافعا ولا أصلا جامعاً حتى وفقى الله تعالى إلى جمع رسالة فيها
 جميع تحرير النقول فى نفقات القروع والأصول أعانى فيها المولى سبحانه على شئ
 لم أسبق إليه ولم يجر أحدهم عليه باستخراج ضابط كل مبنى على تقسيم عقلى
 ما شؤم من كلامهم نصريها أو نفاها جامع لقروهم جميعا مما جرت به لتخرج
 عنه مشادة ولا يبادر بها فائدة ويان ذلك أن نقول لا يصلح ما أن يكون المرحوم من
 قرابة الولاد شخصا واحدا أو أكثر والأول ظاهر وهو أنه يجب النفقة عليه عند امتناع
 شروط الوجوب والثانى لا يصلح ما أن يكون فافر وعاقضا أو فروعا وحواشى أو فروعا
 وأصولا أو فروعا وأصولا وحواشى أو أصولا فقط أو أصولا وحواشى فهذه ستة أقسام
 وفى قسم سابع ثمة الأقسام العقلية وهو الحواشى فقط تذكره تنجى الأقسام
 وإن لم يكن من قرابة الولادة (القسم الأول) القروع والمعتبر فيهم القرب
 والجزية أى القرب بعد الجزية دون الميراث كما حلت فى ولدين لم فقير ولو أحدهما
 نصريا أو أثنى يجب نفقته عليها سوية ذخيرة للساوى فى القرب والجزية وإن

والقول لتكر اليسار والبنية
 لتعنه (بالسوية) بين الابن
 والبنات وقيل كالأثر وبه قال
 الشافعى (والمعتبر فيه القرب
 والجزية) فلو ثبت وابن ابن
 وثبت بنت وأخ

مطلق
 ضابط فى حصر الكلام نفقة
 الأصول والقروع

اختلاف في الارث وفي ابن وابن ابن على الابن فقط لقربه بدائع وكذا يجب في بنت وابن ابن على البنت فقط لقربها ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجيح لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث لاستواءهما في القرب والجزئية ولتصريحهم بأنه لا اعتبار للارث في القروع والاول يجب أن لا تأتي ابن وبنت ولم تكن الابن النصارى مع الابن المسلم شيء وبه ظهر أن قول الرملي في حاشية البصراني على ابن الابن لرجحانه مخالف لكلامهم (القسم الثاني) القروع مع الحواشي والمعتبر فيه أيضا القرب والجزئية دون الارث ففي بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان وراثتها بدائع وذخيرة وتسقط الاخت لتقديم الجزئية وفي ابن نصراة وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة أي لاختصاص الابن بالقرب والجزئية وفي ولد بنت وأخ شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة أي لاختصاصه بالجزئية وان استويا في القرب لا دلالة كل منهما بواسطة والمراد بالحواشي هنا من ليس من عود النسب أي ليس أصلا ولا فرعاً فيدخل فيه ما في الذخيرة لوله بنت ومولى عاتقة فعلى البنت فقط وان وراثتها أي لاختصاصها بالجزئية (القسم الثالث) القروع مع الاصول والمعتبر فيه الاقرب برتبة فان لم يوجد اعتبر الترجيح فان لم يوجد اعتبر الارث ففي أب وابن يجب على الابن لترجيحه باق ومالك لا يملك ذخيرة ويدفع أي وان استويا في قرب الجزئية ومنه له أم وابن لقول المتون ولا يرث الوالد في نفقة أبويه أحد قال في الجرد لا تسما تأ ويلافي مال الولد بالنسب ولأنه أقرب الناس اليهما اه فليس ذلك خاصا بالاب كاقديس يوهي بل الام كذلك وفي جده وابن ابن على قدر المرات اسداسا للتساوي في القرب وكذا في الارث وعدم المراجعة من وجه آخر بدائع ومظاهره أنه لوله أب وابن ابن أو بنت بنت فعلى الاب لانه أقرب في الجزئية فاتفق التساوي ووجد القرب المراجعة وهو داخل تحت الاصل الماتع عن الذخيرة والبدائع وكذا تحت قول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد (القسم الرابع) القروع مع الاصول والحواشي وحكمه كالثالث لما علمت من سقوط الحواشي بالقروع لترجيحهم بالقرب والجزئية فيكأن لم يوجد سوى القروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه (القسم الخامس) الاصول فقط فان كان معهم أب فالنفقة عليه فقط لقول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد والا فاما أن يكون بعضهم وارثا وبعضهم غير وارث أو وكلهم وارثين ففي الاول يعتبر الاقرب برتبة لما في النفقة له أم وجد لأم على الام أي لقربها ويظهر منه أن أم الاب كأم الام وفي حاشية الرملي إذا اجتمع أجداد وجدات فعلى الاقرب ولو لم يدل به الاثر اه فان تساوى في القرب فالنفقة من كلامهم ترجح الوارث بل هو صريح قول البدائع في قرابة الولادة اذا لم يوجد الترجيح اعتبار الارث اه وعليه ففي جده لأم وجد لاب يجب على الجد لاب فقط اعتبارا للارث وفي الثاني أعني لو كان كل الاصول وارثين فكلا لارث ففي أم وجد لاب يجب عليهما أثلاثا في ظاهر الرواية ثانية

وفيها (القسم السادس) الأصول مع الخواشي فإن كان أحد الصنفين غير وارث اعتبر
الأصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا مشاركة في الأثر حتى يعتبر بتقديم الأصل سواء
كان هو الوارث أو كان الوارث الصنف الآخر مثال الأول ما في الخاتمة لوجه جدلاب
وأخ شقن فعلى الجذ ١٥ ومثال الثاني ما في القنية لوجه جدلاب وعم فعلى الجذ ١٥ أي
لترجيحه في المثالين بالجزئية مع عدم الاشتراك في الأثر لأنه هو الوارث في الأول وهو الوارث
هو العلم في الثاني وإن كان كل من الصنفين أعني الأصول والخواشي وارثاً اعتبر الوارث
ففي أم وأخ عصي أو ابن أخ كذلك أو عم كذلك على الأم الثلث وعلى العصبية الثلثان
بدائع ثم إذا تعدد الأصول في هذا القسم بنوعيه تنظر اليهم وتعتبرهم ما اعتبر في القسم
الخاص مثالاً لوجه في المثال الأول المار عن الثانية جدلاب مع الجدلاب تقدم عليه
الجدلاب لترجيحه بالأثر مع تساويهما في الجزئية ولوجود في المثال الثاني المار عن
القنية أم مع الجدلاب تقدمها عليه لترجيحها بالأثر والقرب وهذا يسهل الأشكال
التي سندها من هذه القنية كما ستعرفه كذلك لوجود في الأمثلة الأخيرة مع الأم جدلاب
تقدمها عليه لما اقتضاه لوجود جدلاب بأن كان التقدير أم وجدلاب وأخ عصبي
أو ابن أخ أو عم كانت النفقة على الجدب وحده كما صرح به في الثانية ووجه ذلك أن الجد
يجب الأخ وابنه والعم لتسوية حقه بمنزلة الأب وحيث تحقق نزله بمنزلة الأب صار
كأول سكان الأب موجود حقيقة وإذا كان الأب موجود حقيقة لا تشترك الأم في
وجوب النفقة فكذلك إذا كان موجوداً حكمه كالأب على الجد فقط بخلاف ما لو كان للتقدير
أم وجدلاب فقط فإن الجد لم ينزل بمنزلة الأب فلذا وجبت النفقة عليهما بالتأني في ظاهر
الرواية كما مر (القسم السابع) الخواشي فقط والمعتبر فيه الأثر بعد كونه دارح محرم
وتقريره واضح في كلامهم كما سيأتي ثم هذا كله إذا كان جميع الموصودين موصرين فلو
كان فيهم موصر فتارة ينزل الموصر بمنزلة الميت وتجب النفقة على غيره وتارة ينزل بمنزلة
الحق وتجب على من بعده بقدر حصصهم من الأثر وسيأتي بيانه أيضاً فهذا خلاصة
ما اشتملت عليه تلك الرسالة النافعة للعلماء فقص عليها بالواجب وكن له أرجى أخذ
وان أردت الزيادة على ذلك فارجع اليها وعول عليها • فاتها فريدق بابها • نافذة
لطلابها • وهي من محض فضل الله تعالى • فله في كل وقت ألف حديثي واني • (قوله
النفقة على البنت أو بنتها) لتعوض مرتب في الأول النفقة على البنت وحدها
للقرب وفي الثاني على بنتها للجزئية ومثله ابن نصراني وأخ مسلم وإن كان الوارث
هو الآخر كما قدمناه (قوله لأنه لا يعتبر الأثر) على لقوة النفقة على البنت
أو بنتها (قوله الا اذا استويا) أي في القرب والجزئية ففي هذا المثال يجب للتقدير على
جده سدس النفقة وعلى ابنه باقية فإن هذا التقدير لو مات برتل عنه كذلك قوله
الألارج استثناء من هذا الاستثناء أي عند التساوي يعتبر الوارث الا اذا ترجح أحد

النفقة على البنت أو بنتها (لا)
بشعر (الأثر) الا اذا استويا كجد
وابن ابن فكان بينهما الألارج
كوالد وولد

المتساويين فعلى من معه رجحان فحب على ابنه دون أبيه مع استوائهما في القرب ويرد
 على هذا ما لو كان له ابن وبنت فأنهما استويا في القرب والجزئية مع عدم المرح والتفقة
 عليهما بالسوية وكذا قوله ابن نصراني وابن مسلم مع أن المسلم ترجح بكونه هو الوارث
 فبتعين حمل قولهم والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث على ما إذا كان الواجب عليه
 التفقة فروعا فقط أو فروعا وحواشي وهو القسم الاول والثاني من الاقسام السبعة
 المأثرة ما بقية الاقسام فيعتبر فيها الارث على التفصيل المأثرة فيهما اعلم أن قوله والمعتبر
 فيه الخ الصغير فيه راجع الى ما قبله من نفقة القروع والاصول على ما تقدمناه عن الفتح
 وشك في الذخيرة والبحر وان كان الاصول ارباعه الى نفقة الاصول فقط أي نفقة
 الاصول الواجبة على القروع لما علمت من أن عدم اعتبار الارث على الاطلاق مناص بهم
 لكن الشارح تابع صاحب الفتح في ارباعه الصغير الى النوعين فلذا أورد مسائل من
 كل منها بعضها من نفقة الاصول الواجبة على القروع وبعضها من عكسه فاقم
 (قوله ترجمه بآيت وما لك لا ييك) أي هذا الحديث الذي رواه النبي صلى الله عليه
 وسلم جماعة من العصابة كما في الفتح وهو مؤول للمقطع بأن الاب يرث السد من من وأمه
 مع وجود ولد الوالد فلو كان النكل ملكة لم يكن لغيره شيء معه قال الرجحي ويخفى في جده
 وابن ابن ويحب التفقة على ابن الابن لهذا المرح فانهم جعلوا مطردا في جميع الاصول
 مع القروع ونوا على مسائل منها أن الجد اذا ادعى ولدا أمه ابن ابنة عند فقد الابن صحت
 دعواه ورثتكم بالقيمة كما هو المحكم في الاب لهذا الحديث فتأمل اهـ (قوله
 فكارتهما) أي اثلاثا لأن كلا منهما وارث فلا يرجح أحدهما على الآخر كما ترى في القسم
 الخامس (قوله فعلى الام) أي لكونها اقرب من أبيها حيث كان أحدهما وارثا والآخر
 غروا رث كما مر (قوله فعلى أبي الام) لأن الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة
 في الارث (قوله واستشكله في البحر الخ) أصل الاشكال لصاحب القضية وجهه أن
 وجوبها في أم وعم كارتها من علمه محمد في الكتاب فيقتضي جعل الأم بمنزلة الام وفي
 المسئلة التي قبلها جعل أبو الام متقدما على الأم فيلزم أن يقدم أيضا على الام لساواتها
 فلم يشك في جعل التفقة على الام في مسئلة أم وأي أم بل الظاهر جعلها على أبي
 الام لتقديمه عليها وجعلها على الام يقتضي تقدمها على أبيها يلزم منه تقدمها على
 الأم لأن أباهما تقدم عليه فكيف تكون عليهما كارتها ما أفاده ط وحاصله أن هذه
 المسائل الثلاثة متناقضة وأقول لا تناقض فيها أصلا لما علمت من أن الارث انما
 لا يعتبر في نفقة الاصول الواجبة على القروع أما في غيرهما من نفقة القروع وذوى
 الرحم فله اعتبار فيهما على التفصيل الذي قرره في الضابط وحينئذ لا يصح في
 المسئلة الاولى من تقديم الام على أبيها لكونها اقرب في الجزئية مع عدم المشاركة في
 الارث وبذلك أجاب الخبير الرملي أيضا في دفع الاشكال ومافي المسئلة الثانية من تقديم

(فصل في ولده ترجمه بآيت وما لك لا ييك)
 وفي التلخيص له ام وأب
 فكان رجا وفي القضية له ام وأب
 فعلى الام ولولهم وأبوا أم على أبي
 الام واستشكله في البحر بقوله
 له ام وعم فكان رجا

أبي الام على الم لاختصاصه بالجزئية مع عدم المشاركة في الارث أيضا وما ذكر في المسئلة
الثالثة من كونها على قدر الارث لوجود المشاركة في الارث لما قبله من اعتبار المرات
في غير نفقة الاصول لحث وجبت المشاركة في الارث انهم قد ادموا المرات فقد ظهر ان
سببه التقديم في ايجاب النفقة أو المشاركة فيه بالحققة في المسائل الثلاث فلا تنقص
فيها أصلا فافهم والله أعلم (قوله قال الخ) أي صاحب البر وقد نفقه أيضا من القننة
حيث قال فيها ويقتزع من هذه الحجة فرع اشكل الجواب فيه وهو ما إذا كان له أم
وعم وأب وأم موسرون فيصطلح أن تجب على الأم لا غير لأن أب الأم لما كان أولي من الم والأم
أول من أبيها كانت الأم أول من الم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل أن تكون على
الأم والم أنلثا ما ذهبت وجبه الاحتمال الثاني اضمحل في مسئلة الكتاب على وجوبها
على الأم والم كأنهما أي أنلثا على أن الاعتبار الارث هنا فيتنفص على أبي الأم في هذه
المسئلة المشكلة وهو الصواب وبه ايجاب الخبر على أيضا فقال ان الظاهر من قروعه
أن الاقرية انما تقدم اذا لم يكونوا وارثين كلهم فالما اذا كانوا كذلك فلا كلام والم
واجب لقولهم بقدر الارث اه وذلك ايجاب أيضا شيخ مشايخنا الساماني وقفيه
عصره شيخ مشايخنا على التركا في وهو الموافق لما قلناه في الضابط في قسم
اجتماع الاصول مع الخواش وقد نبهنا على سقوط الاشكال هناك فافهم (قوله
وتجب ايضا الخ) شروع في نفقة قرابة غير الوالد ووجوبها لا يثبت بالانقضاء أو الرضا
حق ولو نفرا أحدهم بنفسه قبل القضاء والرضا ليس له الاخذ بخلاف الزوجة
والولد والابوين فان لهم الاخذ قبل ذلك كما ذكرنا في الذخيرة وقبرها واعترض بأن
القاضي غير مشرع بل الوجوب ثابت بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وأوجب
بأن نفقة القريب المحرم فيها اختلاف المهتدين بخلاف الزوجة والولد واعترض بأن
الانقلابات يعمل فيها بدون القضاء وأوجب بأنه اذا قوى قول المخالف روى خلافه
واستعين بالحكم كالرجوع في الهبة وخيار البلوغ وأوجب أيضا بأن الوجوب ثابت
قبل الحكم وانما يتوقف عليه وجوب الاداء فتدبر الشئ ولا يجب أدائه كدين
على مفسر واعترض بأنه لو ثبت الوجوب لجاز أخذ القريب بمطاف من نفس حقه
وأوجب بنسخ الزوم لوقوع النسبة بالاختلاف في باب الحرمة فتركت معتزلة اليقين
خصوصا في الاموال والقضاء ترتفع الشبهة وله ظائر كثيرة وبسط ذلك في البر وفيما
علقناه عليه (قوله لكل ذي رحم محرم) خرج بالاول الآخر رضا عا وبالثاني ابن الم
ولا بد من كون الحرمة بتجربة القرابة فخرج ابن الم اذا كان أحسن الرضا فلا نفقة له
كذا في شرح الطحاوي وأطلق فيمن تجب عليه النفقة فتعمل الصغير الفتي والصغيرة
القنية فيؤمر الوصي بدفع نفقة قريبهما المحرم بشرطه كذا في اتفق الوسائل بغير تم
ان قول المصنف ولكل معطوف على قوله لاصوله أي أصول المورث فاذا اشتراط البسار

قال ولوله أم وعم وأب أم هل تلتزم
الأم فقط أم لا لارث احتمال
(و) تجب أيضا (لكل ذي رحم
محرم صغيرا وأقرب)

مطلب
في نفقة قرابة غير الوالد من الرحم
المحرم

فمن يحب عليه النفقة هنا أيضا لا يحب على فقير إلا لزوجة والولد الصغير كافي كافي
الحاكم وفي تفسيره الباري اختلاف المازر (قوله مطلقا) قيل لا تنفي أي سواء كانت بائنة
أو صغرة محصنة أو زمنية كما أفاده بقوله ولو كانت الخ والمراد بالصغرة الصغيرة على
الكسب لكن لو كانت مكتسبة بالقهر كالتقايه والمفسلة لا نفقة لها كما مر (قوله
أو كان الذكر بالغاً) لا يصح دخوله تحت المبالغة بعد تقييده بقوله صغير فكان على المصنف
أن يقول أو بالغ عاجز بالغز مطفا على صغير (قوله لكن عاجزا) الأولى اسقاط لكن
لأن العطف بما يتقرط له تنقضي أي ونهي ط (قوله كعمى الخ) أفاد أن المراد بالزمانة
العاهلة كافي القاموس وفي الدر المنثور أن الزمانة تكون في ستة العمى وفقد اليدين
أو الرجلين أو اليد والرجل من جانب واحد والعمى أو القطع اه فان قلت ان من ذكره قد
يكسب قال لا يصح على العمل بالادولاب وقطوع اليدين على دوس الغنم برجليه
أو الحراسة وكذا الآخر قلنا ان الكسب بذلك واستغنى عن الاتفاق فلا وجوب
والأفلايك لا هذه الأعذار تنفع عن الكسب عاهة فلا يكسبه (قوله وعنه)
بالصير يكسب ان العقل (قوله لحرفة) كذا في بعض النسخ بالحاء والفاء وفي المغرب
الحرفة بالكسر اسم من الاحتراف الا كسب ولا يصح أن لا يناسب هنا فالصواب
ما في بعض النسخ نظره بانها المحبة والقاف وآخره ضمير الغيبة وهو عدم معرفة حمل
السند فخرط من باب قرب فهو آخر مباح وفي الاختيار لا شرط وجوب نفقة
الكبير العجز عن الكسب حقيقة كل من والاعى ونحوهما أو معنى كمن به عرق ولم يه
اه (قوله وألكنونه من ذوى البيوتات) أي من أهل الشرف قال في المغرب البيوتات
جميع بيوت جمع بيت ويخصص بالاشراف وبعبارة القبح وكذا اذا كان من أبناء الكرام
لا يحد من يتأجره وبعبارة الزبلي أو يكون من أعبان الناس يلحقه العار بالكسب
واعترضه الرحي بأن كسب الحلال فريضة وبأن عليا سدد العرب كان يوزر نفسه
اليهود كل يوم يوزعهم من البريرة والصديق بعد أن يبيع بالطلا فجل أو أيا وقصد السوق
فردوه وفرضه له من بيت المال ما يكفيه وأخذه وقال سأ تاجر المسلمين في مالهم حتى أهوهم
عما اتفقت على نفسى وعبالي اه وأي فضل لبيوت تحمل أهلها أن تكون كالأعلى
الناس اه لمضاقلت لا ينبغي أن ذلك لم يكن عارا في زمن العصاة بل بعدونه لغرا
بختلاف من بعدهم ألا ترى أن الخلقة بل من دونه في زماننا فعمل كذلك لسقط من أعين
رعيته فضلا عن أعدائه وقد أثبت الشارع لولي المرأة فسخ الكساح لدفع العار عنه حيث
كان الكسب عاراً له كالموكان أنباء وأخلاقاً مبرراً وأما في القضاء مثلاً يحب له النفقة
عليه بشرطها (قوله أو طالب علم) أي اذا كان به رشد ومز الكلام عليه (قوله حال
من المجموع) أي من صغره وأخى وبالغ قال ط والأولى بجعله حالاً من ذى رحم محرم
لعمومه الكل وفي نسخة فقراء (قوله بحيث تحمل له الصدقة) كذا في نسخة في البدائع

مطلقاً (ولو) كانت الأخرى (بالنفقة)
محصة (أو) كان الذكر (بالنفقة)
لكن (عاجزاً) عن الكسب (بعضه)
زمانة كعمى وهو مطلق زان في
اللقى والختار ولا يحسن الكسب
لحرفة وألكنونه من ذوى البيوتات
أو طالب علم (تقديراً) حال من
المجموع بحيث تحمل له الصدقة

وذلك بأن لا يملك نصيباً تاماً أو غير تام زائداً عن حوائجها الأصلية والظاهر أن المراد به ما كان من غير جنس النفقة اذ لو كان يملك دون نصيب من طعام أو نفقة فصل في الصدقة ولا يجب له النفقة فيه بانظار لانها معاملة بالكفاية وما دام عنده ما يكفيه من ذلك لا يلزم غيره كفايته تأمل (قوله ولوله منزل ونادم) أي وهو محتاج اليها وهذا اعام في الوالدين والمولودين وذوي الارحام كما صرح به في الفخيرة وفيها لو كان يكفيه بعض المنزل أمر يسير بعضه وانفاقه على نفسه وكذا لو كانت له دابة نفيسة يؤمر بشراء الاذن وانفاق الفضل اهـ ومثله في شرح أدب القضاء ومحتاج البيت المحتاج اليه مثل المنزل والدابة كما في شرح أدب القضاء وهل مثله جهاز المرأة فتعني في الزكاة خلافاً في انه لاهل ضرر عليها الصدقة بسببه فراجعوه وهل يجب نفقة الخدام هل تنقض ما في البدائع نعم فإنه قال وكل من وجبت عليه نفقة غيره يجب عليه المأكل والملبس والسكن والرضاع ان كان رضيعاً لان وجوبها للكفاية والكفاية تتعلق بهذه الاشياء وان كان له خادم يحتاج الى خدمته يفرض له أيضاً لان ذلك من جهة الكفاية اهـ واحتياجه الى خدمته بأن يكون به عمله كما قد يشاء في خادم الاب وكذا لو كان من أهل البيوت لا يتعامل في خدمة نفسه يده تأمل (قوله بقدر الارث) أي يجب نفقة المهرم الفقير على من يرثه اذ اقامت بقدر ما لهم منه (قوله وعلى الوارث مثل ذلك) أي مثل الرزق والكسوة التي وجبت على المولود لئلا يأت الله تعالى النفقة بآدم الوارث فوجب التقدير بالارث ط (قوله ولذا) أي لآلية الشريعة حيث عبر فيها بآلي المقيدة للالزام ط ويوجد في بعض التفسيرين قوله ولذا وقوله يعبر عليه ما فيه يظهر ما المراد بالجبر هنا هل هو الحبس أو غيره وقد ذكرنا في القضاء حسب نفقة الولاد ومقامه علم الحبس لغيرهم قلت وكان المناسب ذكر هذا بعد قوله يعبر عليه ثم لا يفتي أنه اذا حبس الاب فقير بالاولى لان الاب لا يحبس في دين ولده سوى النفقة على أن المذكور في القضاء أنه يجب نفقة القريب والزوجة وأما ما سبذكره عن البدائع من أن الممنوع من نفقة القريب يضرب ولا يحبس فهو خطأ في النقل كما استعرفه قبيل قوله ولعله (قوله يعبر عليه) أي على الاتفاق وقدمنا عن الجرائم لو قال أنا اطعمك ولا أدفع شيئاً لا يجاب بل يدفعها اليه (قوله أي فقير) مقاديرها العاجز عن الكسب ان كان ذكراً بالغاً ولو صغيراً أو أخت فقيرت الفقير كاف كما مر (قوله له أخوات منفردتان) أي أخت حقيقة وأخت لاب وأخت لأم وأخت لأم (قوله اجناساً) ثلاثة اجناس على الشقيقة ومن على الأخت لا يوجب على الأخت لأم لانها ترثه كانت المسئلة من ستة ثلاثة للاولى ومهم للثانية ومهم للثالثة ومهم برثة عليهن قصير المسئلة رتبة من خمسة اهـ وكذلك تنفي النفقة اجناساً عند عدم الرتبة بأن كان معهن ابن عم اذ لا نفقة عليه لانه غير محرم فلو كان به عم عصى نصيراً سداً (قوله ولو اخوة منفردتين) أي ولو كان الورثة اخوة منفردتين (قوله

ولوله منزل ونادم على الصواب
بدائع (بقدر الارث) بقوله تعالى
وعلى الوارث مثل ذلك (و) اذا
(يعبر عليه) ثم ترفع على الاعتبار
الارث بقوله (نفقة من) أي فقير
(له اخوات منفردتان) موسرات
(عليهن اجناساً) ولو اخوة منفردتين

فسدسها) أى الثقة على الاخلام والباقي على الشقيق لسقوط الاخلاب بالشقيق في الارث مع (قوله كلته) مسدود مضاف لمفعوله أى كلتهم اياه (قوله وكذا) أى الحكم كذلك لو كان معهن أى مع الاخوات ومعهم أى مع الاخوة (قوله ابن معسر) أى صغيراً وكبيراً غير كافى في النخبة اذا لو كان صحيحاً أمر بالكسب لينفق على نفسه وعلى أبيه على رواية محمد بن زبجها الزبلى والكمال وفى النخبة أن نفقة ذلك الابن على عمته الشقيقة فى الاولى وعمه الشقيق فى الثانية لأن الاب المعسر كملت فكيون ارث الابن لعمه وأعمته المذكورين فقط فكذا نفقته (قوله لمسير واورنة) أى وبغضى عليهم بالنفقة وما يجعل الابن كالمعدم لانصير الاخوة والاخوات ورثة فيستدرايجب النفقة عليهم ط (قوله نفقة الاب على الاشقاء) أى على الاخت الشقيقة فى المسئلة الاولى وعلى الاخ الشقيق فى الثانية فأطلق الجمع على ما فوق الواحد وقوله لارثهم أى الاشقاء معها أى مع البنت فلا يجعل البنت كملت لانها لا تخرز كل الميراث وانما يجعل كملت من يخرز كل الميراث لينظر الى من يرث بعده فنصب النفقة عليه فى مسئلة الابن تجب على كل الاخوة والاخوات وهن على الاشقاء فقط لسقوط الاخوة والاخوات لاب اولام (قوله وعند التعدد) أى تعدد المعسرين والموسرين والاولى وعند الاجتماع وفى الخاتمة وغيرها الاصل أنه اذا اجتمع فى قرابة من تجب له النفقة موسر ومعسر ينظر الى المعسر فان كان يخرز كل الميراث فيجعل كالمعدم ثم ينظر الى ورثة من تجب له النفقة فيجعل النفقة عليهم على قدر موارثهم وان كان المعسر لا يخرز كل الميراث تقسم النفقة عليه وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر لظهورها قدر ما يجب على الموسرين ثم يجعل كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك اه (قوله كفى أم) أى كفى فقيراً وكبيراً من فقيره أم الخ (قوله فالنفقة عليهما ارباعاً) لأن النصف فى الارث للشقيقة والسدس للام والسدس للاخت لاب والسدس للاخت لام فكان نصب الشقيقة والام أربعة فربع النفقة على الام وثلاثة ارباعها على الشقيقة اه ح ولوجعل المعسر كامدوم أصلاً كانت النفقة على الام والشقيقة اجساماً ثلاثة اجناس على الشقيقة والام والام اعتباراً بالارث ثمانية وفيها ولو كان للصغير معسرة ولامه اخوات متفرقات موسرات فالنفقة على الخالة لابوام لان يخرز كل الميراث فيجعل كالمعدم وأما نفقة الام فعلى اخواتها اجساماً على الشقيقة ثلاثة اجناس وعلى الاخت لاب خمس وعلى الاخت لام خمس اه وقام ذلك فى رسالتنا تحرير القول (قوله اذا لا يتحقق الخ) حاصله أن حقيقة الوارث فى الآية غير مرادة فأنهم قام به الارث بالفعل وهذا لا يتحقق الا بعد موت من تجب له النفقة ولا نفقة بعد الموت فكان المراد من ثبت له ميراث فتح (قوله ولو استويا فى الحرمة الخ) أى وفى أهلية الارث ذخيرة قال فى الفتح والحاصل أن قوله أهلية الميراث لا احراز فيها اذا كان المهرز للميراث غير محرم ومعه محرم أمّا اذا ثبت حرمة كلهم

فسدسها على الاخلام والباقي على الشقيق (كلته) وكذا لو كان معهن أو معهم ابن معسر لانه يجعل كملت لمسير واورنة ولو كان مكاتب بنت فنفقة الاب على الاشقاء فقط لارثهم معها وعند التعدد يعتبر المعسر من احياها فيما يلزم الموسرين ثم يلزمهم الكل كذا ام واخوات متفرقات والام والشقيقة موسران فالنفقة عليهما ارباعاً (واعتبر فيه) أى الرحم المحرم (أهلية الارث لاحقيقه) اذا لا يتحقق الا بعد الموت فنفقة من لسان وابن عم على الخال لانه محرم ولو استويا فى الحرمة كم ونال ربح الوارث للخال ما لم يكن معسراً فيجعل كملت

وبعضهم لا يحرز الميراث في الحال كالحال والم إذا اجتماعاه يعتبر أحرا الميراث في
الحال ويجب على الم وإذا اتفقوا في المحرمية والأثر في الحال وكان بعضهم فقيرا جعل
كله دوماً وجبت على الباقيين على قدر أرزهم كأن ليس معهم غيرهم **١٥** وفي الذخيرة
لوه عمومة وسنة موسر ون قال نفقة على الم فلو الم معسر أفعى العمة والحالة الأولى
كانت **١٦** (قوله وفي القسبة الخ) مكرز مع ما قلته في القروع عن الواقعات (قوله
وفي السراج الخ) مكرزاً أيضاً مع ما قلته قبيل قوله قضى بنفقة الأعداء وأما ما قلته قبيل
القروع من أن الرجوع انما يثبت للام فقط على الأب دون غيره فلا يرد أما أولاً فلا
خلاف المقدم كما حرزناه هناك وأما ثانياً فلا الرجوع هنا على الزوج لا على الأب فافهم
(قوله على من رجه كامل) أي بأن يكون محرماً أيضاً (قوله وإذا) أي لاشتراط كونه
رجلاً محرماً وهو الرحم الكامل (قوله قوله) أي في مسئلة خال وابن عم (قوله فيه
نظر الخ) عبارة القهستاني في نوع مخالفة للكلام القوم **١٧** فين الشارح مخالفة بقوله
لأنه ليس بمحرم الخ وأنت خبير بأنه غير مخالف للكلام أصلاً بل هو مقر له ومؤكده أن
مسئلة خال وابن عم مذكورة في فتون المذهب وشروحه فصرحوا بوجوب النفقة
فيها على الحال لكون رجه كاملاً كما اشتراطوا أن كان الميراث كله لابن الم لكون رجه
ناقصاً وبه هو **١٨** المثال على شيء آخر أيضاً هو أن المتبهر أهلية الأرض لا الأرض حقيقة
كما ترنخ **١٩** أي بآيات مخالفة للكلام وأوهى من هذا ما قلته القهستاني عن بعضهم
أن الأولى التعليل بحال وعم لا بانه خطأ محض كما لا يخفى أن أراد أن النفقة على الحال
وإن أراد أنها على الم فلا فائدة في ذكر الحال ولينقل لأهلية الأرض مثال فافهم (قوله مع
الاستنلاف بنا) أي كالكفر والاسلام فلا يجب على أحدهما الاتفاق على الآخر وفيه
اشعار بأن نفقة النبي على الموسر الشيعي كما أشير إليه في التكميل قهستاني والمراد
الشيعي المضل بخلاف الساب القاذف فانه مرتد يقتل إن ثبت عليه ذلك فأن يقتل
تساهلاً في إقامة الحدود فالظاهر عدم الوجوب لأن مدار نفقة الرحم المحرم على أهلية
الأثر ولا قوائم بين مسلم ومترد فلو كان يجب ذلك ولا ينعى بالعمل بالظاهر وإن اشهر
حاله بخلافه والله سبحانه أعلم (قوله في الزوجة الخ) لأن نفقة الزوجة جزء الاحتباس وهو
لا يتعلق بأقدار الملة ونفقة الأصول والقروع البرية وجزء المرفق معنى نفسه فكما لا يتنع
نفقة نفسه بكفره لا يتنع نفقة غيره إلا أنهم إذا كانوا حريين لا يتنع نفقتهم على المسلم
وإن كانوا مستأمنين لأنهم متاعن البر في حق من يتلطف الدين كافي الهداية (قوله
لاتقطاع الأرض) أهمل لقوله ولا نفقة مع الاختلاف فينا ولقوله لا الحريين فإن الصلة
فيهم عدم التوارث كما نص عليه في كافي الحاكم قد أخر التعليل ليكون للمستثنى فافهم
(قوله لأن ولاية التصرف) فسه نظراً عبارة الهداية وغيرها لأن الأب ولاية الم حفظ
في حال الغائب ألا ترى أن للموصي ذلك غالباً أولى لو فوضته فسه **٢٠** قال في القنع وإذا

وفي القسبة يعتبر الأبعد إذا غاب
الأقرب وفي السراج مصره
زوجة ولزوجه أخ موسر أجبر
أخوها على نفقة ما ويرجع به على
الزوج إذا أبسر **٢١** وفيه
النفقة انما هي على من رجه كامل
ولذا قال القهستاني قولهم وابن
الم فيه قل لأنه ليس بمحرم
والكلام في ذي الرحم المحرم
فافهم (ولا نفقة) بواجبة
(مع الاختلاف فينا) لا للزوجة
والأصول والقروع) طوا أو
سفلوا (الذمي) لا الحريين
ولو مستأمنين لاتقطاع الأرض
(يرجع الأب) لأنه ولاية التصرف

جائحه صار الحاصل عنده الثمن وهو بئس حقه فباخذه بخلاف العقار لانه محصن
 بنفسه فلا يحتاج الى الحفظ بالبيع اهـ وحاصله أن المتقول مما يفتنى هلاكه فلا بل
 يعم حفظه وبعد بيعه يصير الثمن من جنس حقه فله الاتفاق منه فلا يقال انه انما يكون
 حفظا لا يفتنى عنه لان نفس البيع حفظ فلا ينافى تعلق حقه في الثمن بعد البيع فانهم
 نعم استشكل الزبيلي أنه اذا كان البيع من باب الحفظ وله ذلك فالحال منه لأجل دين
 آخر قال في البحر وأجاب عنه في غاية البيان بأن الثقة واجبة قبل القضاء والقضاء فيها
 اعانة لا قضاء على الغائب بخلاف مسائر المدين اهـ حل ثم ان ما ذكرناه قول الامام وهو
 الاستئناس وعندهما وهو القياس أن المتقول كالعقار لا قطع ولاية الاب بالبروغ وهل
 الحد كالاب لم أره (قوله لا الأتم) ذكر في الاقضية حواشيع الاوين فيقتل أن هذا
 رواية في أن الام كالاب ويقتل أن المراد أن الاب هو الذي يتولى البيع ويتق عليه
 وعليها ما نسبها بنفسها فبعد لهدم ولاية الحفظ كما في الفقه وغيره فأعاد ترجيح الثاني وفي
 الذخيرة أنه الظاهر ومثله في النهر عن الداية وفي الفهستاني عن الخلاصة أن ظاهر
 الرواية أن الام لا يبيع (قوله ولا يبيع آتاه به) وكذا انه كما في الفهستاني عن شرح
 الطحاوي (قوله فيبيع عقار صغير ويخون) تفريع على قوله لا عقاره الراجح الى
 الابن الكبير وإذا اجتمعوا في حكم الصغير (قوله ولو زوجته وأطفاله) المتبادر من
 كلامه أن الصغير راجع للاب كصغيرة وعصاة النهر ولم يقل للثقة لانه ممن أنه يثق على
 الام أيضا من الثمن ويقتنى أن تكون الزوجة وأولاده الصغار كذلك اهـ والبادر
 منها أن المراد زوجة الغائب وأولاده لان المراد من الام أمه أيضا (قوله بقدر زوجته)
 قال في النهر وفي قوله للثقة ايماء الى أنه لا يجوز له بيع زيادة على قدر حاجته فبما كذا
 في شرح الطحاوي اهـ وعزاه في البحر الى غاية البيان قات وهذا احتمال قلحت النهر لا
 أن يعمل على ما ذكره يمكن غيره ويؤيده أنه يثق على أم الغائب أيضا كما علمته (قوله
 ولا في دينه) أي للاب على الابن الغائب (قوله للثقة الخ) أشار الى ما مر من اشكال
 الزبيلي وجوابه (قوله لا ديانة) ظلمات الغائب حل له أن يصف لورثته أنهم ليس لهم
 عليه حق لانه لم يرد ذلك غير اصلاح بحر عن الفتح (قوله كديونه) أي فانه اذا
 أفتق على من ذكر عمله يضمن بمعنى أنه لا يبرأ فاضا مورا ديانة وحق (قوله وزوجته
 وأطفاله) أشار الى أن ذكر الابوين غير قيد كآبائه عليه في البحر وفي النهر انما خص
 الابوين ليم الزوجة والاولاد بالاول (قوله ان كان) أي ان وجد ثم فاض شرعي
 وهو من لم يأخذ القضاء بالرشوة ولم يطلب رشوة على الاذن والانهو كالعهدم وحق (قوله
 استصفا) لانه لم يرد به الا اصلاح ذخيرة وفيها وكذا قالوا في مسافرين المحمي على
 أحدهما ومات فأنفق الآخر عليه من ماله وفي عبدة أذن مات. ولا فائدة في الطريق
 وفي مسجد بل متول له أو فاق أنفق عليه منها بعض أهل المحلة لا يضمن استصفا فبما ينسبه

(لا الام) ولا يبيع آتاه به ولا
 القاضي اجاعا (عرض انبه)
 الكبير الغائب لا الحاضر اجاعا
 (لا عقاره) فيبيع عقار صغير
 ويخون اتفاقا للثقة ولزوجته
 وأطفاله كما في النهر بمشاهد
 حاجته لا فوفا (ولا في دينه)
 سواها) للثقة دين الثقة لسان
 الدين (ضمن) قضاء لا ديانة
 (مودع الابن) كديونه (لو)
 أنفق الوديعة على أبويه) وزوجته
 وأطفاله (بغير أمر) حاله
 (أو فاض) ان كان والا فلا ضمان
 استصفا

مطلبه
 في مواضع لا يضمن فيها المتفق
 اذا قصد الاصلاح

وبين الله تعالى وحكي عن محمد أنه مات تليذه فباع كتبه وأتفق في تجهيزه فقيل له أنه لم
 يوص بذلك فتلا محمد قوله تعالى والله يعلم المقصد من المصلح لما كان على قلب من هذا
 لا يضمن ديانة استصاناً أئاماً في الحكم فيضمن وكذا الوير في الوهيدي يتأعلى الميت نقضه
 لا يأنم وكذا الوات وب الوديعة وعليه مثلها دين لا تحرم لم يقضه فقضاء المودع ومنه
 المدين لو مات دأته وعليه دين لا تحرم لم يقضه فقضاء المدين وكذا الوارث الكبير
 لو أتفق على الصغير ولا يوصي له فهو محسن ديانة متعلق حكماً له لمخصص من البرلكن
 ذكر في التاتارية في المسئلة الأخيرة أنه إن كان طعاماً يتفق سواء كان الصغير في حجره
 أو لا وإن كان دواهم بغير شراء الطعام لو في حجره وإن كان شيئاً يحتاج إلى بيعه لا يملك إلا أن
 يملك وصياً (قوله كالأرجوع) أي المودع على الأب بما أتفق عليه إذا ضمنه
 الغائب لأن المودع ملك المدفوع بالضمن فكان متبرعاً عليه نفسه قال في التبرع وظاهره
 أنه لا فرق بين أن يتفق عليهم أو يدفع إليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود
 العلة فيهما ويظهر أنه لا ضمان لو أجاز المالك لأن الإجازة إبراء منه ولأنها كالوكالة
 السابقة اهـ (قوله وكالأرجوع) الخ) فإذا أتفق على أبي الغائب متلاً بلا أمر ثم
 مات الغائب ولا وارثه غير الأب فلا رجوع للأب على المودع لأنه وصل إليه من حقه
 وهذا ذكر في التبرع بخلافه به بما لو أظم المصوب للمالك بغير عمله (قوله لغائب)
 أي هو ولدهما (قوله أي حسن النفقة) الأنسب لذكر الصغير قول النعم من حسن
 ستهما أي النفقة (قوله لوجوب نفقة الولاد والزوجة) أشار به إلى أن الأبوين
 في المتن ليس يتبدل الزوجة ببقية الأولاد كذلك كافي المرح (قوله حتى ولو نظر)
 أي أحدهما (قوله فله أخذ) أي لا يقضاه ولا رضا بهر وعنا مقصد ما لا الأب
 وأن لا يكون غنة قاض كالمسقط (قوله حكم الحاكم) كذا في بعض النسخ وفي بعضها
 حكم الحاكم أي حال الأب يوم الخصومة فإن كان معسراً فالقول له استصاناً في نفقة مثله
 والافاقول للأب بهر (قوله ولو برهنا فيمنه الابن) أي لأنه ثبت أمر اعراضاً خاصة
 أي لأن الأصل الأعمار واليسار عارض ومقتضى هذا الإطلاق أنه مع البينة لا يتحول
 تحكيم الحال والافهاذا ظاهر فيما إذا كان معسراً يوم الخصومة لأن الظاهر أن مالاً كان موسراً
 كان القول به فتكون البينة المعتبرة في الابن لا يثبت خلاف الظاهر أمالو كان موسراً
 يومها فينبغي أن تقدم فيه الأب على أنه كان معسراً يوم الاتفاق كالأبوين وحده تأمل
 قلت وما من أن القول لشكر اليسار والبينة لدفعه فله عند عدم السلم للحال تأمل
 (قوله غير الزوجة) يشمل الأصول والفرع والمهرم والمساكين (قوله زاد الزبلي)
 والصغير يفي استثناءه أيضاً فلا تقضى نفقته المقضى بها بعض المدة كالزوجة بخلاف
 سائر الأقرار ثم اعلم أن ما ذكره الزبلي نقله عن الأخيرين الحاقى في القسارى وأقره
 عليه في البر والشر وتبهم الشارح مع أنه مخالف لإطلاق المتن والشرح وكافي

كالأرجوع وكالأرجوع وكالأرجوع
 المدفوع إليه لانه وصل إليه عين
 حقه (و) الابوان (أو أنفقاً
 ما عندهما) لغائب (من ماله على
 أنفسهما وهو من جنسه) أي
 جنس النفقة (لا) يضمن
 لوجوب نفقة الولاد والزوجة
 قبل القضاء حتى ولو نظر ببعض
 حقه فله أخذه وإذا فرضت من
 مال الغائب بخلاف بقية الأقالب
 ولو قال الابن أتفقته وأنت موسر
 وكذبه الأب حكم الحاكم
 يوم الخصومة ولو برهنا فيمنه الابن
 خلاصة (قضى بنفقة غير
 الزوجة) زاد الزبلي والصغير
 (ومضحة) أي شهر فأكبر
 (سقط) لخصول الاستثناء فيها

مضى

الحاكم وفي الهداية ولو قضى القاضي للولد والوالدين وذوي الارحام بالتفقة فغضت مدة سقطت لأن تفقة هؤلاء يجب كفاية الحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصلت بعض المتبذلات بخلاف تفقة الزوجة اذا قضى بها القاضي لانها تجب مع يسارها فلا تسقط بمحصول الاستثناء فيعلمضى ٨١ وقدر كلامه في فتح القدير ولم يترج على ما مر من الذخيرة على أنه في الذخيرة صرح بخلافه وعزاه الى الكتاب فانه قال فيها قال أى في الكتاب وكذلك ان فرض القاضي التفقة على الأب فغاب الأب وتركهم بلا تفقة فاستدانت بأمر القاضي وتفقت عليهم ترجع عليه بذلك فان لم تستدنت بعد القرض وكانوا يأكلون من مسئلة الناس لم ترجع على الأب بشئ لانهم اذا سألوا واعطوا صار ملكا لهم فوقع الاستثناء عن تفقة الأب واستحقاق هذه التفقة باعتبار الحاجة فان كانوا اعطوا مقدرا نصف الكفاية سقط نصف الكفاية من الأب ونصح الاستدانة في النصف بعد ذلك وعلى هذا القياس وليس هذا في حق الاولاد خاصة بل في تفقة جميع المحارم اذا أكلوا من مسئلة الناس لا يرجع لهم لان تفقة الاقارب لا تصير بنا بالقضاء بل تسقط بمضى المدة بخلاف تفقة الزوجة ٨٢ ومثله في شرح أدب القضاء للتصانف وذكر مثله فاضحا جازما به وقد قال في أول كتابه ان ما فيه أقوالا اقتصرت فيه على قول أو قولين وقطعت ما هو الاظهر واقتضت بما هو الاظهر وقد راجع الرجوع نسخة من الذخيرة مخترجة حتى اشبهت عليه ما مر بمسئلة الموت الانية وحكم على الزبلي ومن تبعه بالوهم وقال لا مراد الحماوى أن تفقة الصغير لا تسقط بعد الاستدانة وأطال بما لا يجزى فعمدا والصواب في الرد على الزبلي ما تقدمناه (قوله وأما ما دون شهر) محترز قوله أى شهر ما أكثر وجهه أن هذه المدة قصيرة وان القاضي ما مور بالقضاء فحطفت المدة القصيرة لم يكن للأمر بالقضاء فائدة لانه اذا كان كل ما مضى سقط لم يمكن استيفاء شئ كما في الفسخ (قوله وتفقة الزوجة والصغير) محترز قوله غير الزوجة والصغير أما الصغير فبقية ما علت وأما الزوجة فانهما تصير دينيا بالقضاء ولا تسقط بمضى المدة فلان تفقة ما تشرع لحاجتها كالاقارب بل لاحتباسها وقد علم من هذا أنها بعد القضاء لا تسقط بمضى المدة سواء كانت شهرا أو أكثر وأقل نعم تسقط تفقة ما مضى المدة قبل القضاء ان كانت شهرا فأكبر كقدمناه عند قول المصنف والتفقة لا تصير دينيا إلا بالقضاء والحاصل أن تفقة الزوجة قبل القضاء كنفقة الاقارب بعد القضاء في أنها تسقط بمضى المدة الطويلة (قوله غير الزوجة) أمأهى فترجع بما فرض لها ولو أكلت من مال نفسها أو من مسئلة كما في الخاتمة وغيرها فاستدانتا بعد القرض غير شرط نعم استدانتا الصغير بشرط كما علمت مما تروى بأن (قوله فلاول يستدنت) أفاد أن مجرد الأمر بالاستدانة لا يكفي وما فهمه بعضهم من عبارة الهداية فهو غلط كما نه عليه في اتبع الوسائل (قوله بل في الذخيرة) هذا محل التفرع فكان المناسب أن يقول في الذخيرة الخ وهذا أيضا فيما اذا فرض القاضي لهم التفقة وأمر الام

وأما ما دون شهر وتفقة الزوجة
والصغير فتصير دينيا بالقضاء (الآن
يستدنت) غير الزوجة (بأمر قاض)
فلاول يستدنت بالفعل فلا رجوع بل في
الذخيرة ولو أكل أطقا لمن مسئلة
الناس فلا رجوع لأمهم ولو أعطوا
شئ واستدانت شئ

بالاستدانة كإعطائه من كلام النخبة وأنت خبير بان هذا مخالف لما تقدمه عن الزبلي
من قوله والصغر كما ينبغي عليه أنفاقهم (قوله) أو أنفقت من مالها) هذا من كلام
الخانية كما تعرفه وما قبله مذكور في الخانية أيضا وقوله رجعت مما زادت أي بما استدانته
أو أنفقت من مالها التكميل فنفتهم وأفاد أن الاتفاق من مالها على الأولاد قائم مقام
الاستدانة فهو قيد لقوله فلم تستد في الفعل فلا رجوع لكن هذا فهم لصاحب البصر
وهو غير صحيح فإنه قال وفي الخانية رجل غاب ولم يزل ولاده الصغار ثقة ولاتهم مال
تجبر الأثم على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج ٥١ قال في الجرد لم يشترط الاستدانة ولا
الأذن بها في فرق بين ما إذا أنفقت عليهم من مالها وبين ما إذا أكلوا من المثل ٥١ قلت
لا ينبغي عليك أن ما في الخانية من مسائل أمر الأبعد بالاتفاق عند غيبة الأقرب وهي
كثيرة تفقت في الفروع عن واقعات المفتين لقد درى أفندي قضيا بأمر القاضي الأبعد
ليرجع على الأقرب كالأم لترجع على الأب فهو أمر بالأدانة ويحبس المتنع عنها لأن هذا
من المعروف كما تقدمه عن الزبلي والاختار قبيل قول المصنف قضى بثقة الأبعد
فإذا كانت الأم موسرة فزومر بالأدانة من مالها وإن كانت مصرة فزومر بالاستدانة
ففي كل منهما ما إذا أكل الأولاد من مسئلة الناس سقطت نفقتهم عن أيهم لحصول
الاستغناء فلا ترجع الأم في صورتين وأما إذا أمرت بالاستدانة ولم تستد بل
أنفقت من مالها فلا رجوع لها أيضا بخلاف ما إذا أكلوا من المثل لأنهم يقول ما أمرها
به القاضي القائم مقام القصاب ولذا أمرت بامتناع الاستدانة بالفعل ولم يكف مجرد
الامر بها خلافا لما في غلطه كما تقدمه عن أئمة الأصول ويدل على أن اتفاقها لا يقوم مقام
الاستدانة ما صرح به في البرازية بقوله وإن أنفقت عليه من مالها أو من مسئلة الناس
لا ترجع على الأب وكذا في ثقة المحارم ٥١ فهذا صريح فيما قلناه وأشار إلى بضعه
المفتدي وإن لم ير المولى فافهم نعم لو أمرت بالاتفاق وهي موسرة فاستدانت وأنفقت منه
ترجع لأن ما استدانة دين عليها لا على الأب لا يصير بنا على الأب إلا بالامر بالاستدانة
عليه لعموم ولاية القاضي فإذا كان دينها عليها من مالها فلا فرق بين الاتفاق منه
أو من مال آخر بخلاف ما إذا أمرت بالاستدانة وأنفقت من مالها فانها تكون متبرعة
فانقمت تحرير هذا المقام (قوله) ويتفق منها) الأولى منه أي بما استدانه (قوله) لكن
تقرب في التهرالخ) قد يجب عن الجربان المراد من قوله ويتفق مما استدانه تحقيق
الاستدانة فهو للاحتراز عما إذا لم يستد وأنفق من ماله أو من صدقة ولذا قال في البصر
بعد ذكر هذا الشرط قال في البسيط فلو أنفق بعد الأذن بالاستدانة من ماله أو من صدقة
فلا رجوع له لعدم الحاجة وحيث فلا خلاف وسقط التعليل فأده ط وحاصله أن
الاتفاق مما استدانه غير شرط لكن قال الرجعي لو أنفق من غيره فاما أن يكون من ماله
فلا يستحق نفقة لئلا يهبطه أو من مال غيره فهو استدانة ويصدق أنه أنفق مما استدانه لكن

أو أنفقت من مالها وجبت مما زادت
خاتبة (ويتفق منها) هذا في البصر
للمعبد ولكن نظري في التهر بأنه
لا لزوم للاحاقه بما استدانه حتى
لو استدانت وأنفق من غيره وفي
مما استدانه لم يسقط أيضا (هـ) قال
مات الأب

صاحب الترمذ ومولع بالاعتراض على أخيه في غير محله ١٥ قلت لكن هذا ظاهر إذا كان
 قبل الاستدانة أما بعد ما استدان وصار ما استدانه ديناً على المقتضى عليه ثم تصدق عليه
 بشئ فهل تسقط نفقته عن قريبه لأنها تجب كفاية الحاجة وقد حصلت بما صار معه من
 الصدقة فليس له أن يتفق بما استدانه حتى يتفق مامعه وإذا وقع له القريب فتنقته شهر
 أقصى الشهر وبني معه حتى لم يقض له بأخرى مالم يتفق مانيق أم لا تسقط لكون ما استدانه
 صار ملكه وإذا الوجهل في نفقة مدنفات أحدهما قبل تمام المدّة لا بدّ من شي منها اتفاقاً كما
 في البدائع وقطرية ما مر في موت الزوجة أو ملاقها فما استدانه في حكم المجهل فيما يظهر
 حيث ملكه فله أن يتفق منه أو من الصدقة لكن ليس له الاستدانة لأن ما لم يقرض جميع
 مامعه لتتحقق الحاجة فالماصل أنه إذا استدان بأمر فاض صار ملكه وإذا الوصيات
 القريب بعد ما يورث من تركته ولا يسقط باوثة الفرق حينئذ ينظر أن يتفق منه أو بما
 ملكه بعد الاستدانة فبصدقة أو غيرها هذا ما ظهر لقهي التاصر فتأمل (قوله أو من
 عليه النفقة) أي من يشية الأقارب فالأب غير قد (قوله دين ثابت في تركته) فلازم
 أن تأخذها من تركته ذخيرة (قوله قتال) أي عند الفتوى ما هو الأولى من هذين
 القولين المصعبين قلت لكن نقل الثاني في الذخيرة عن الخشاف والأول عن الأصل
 قال الشيرازي المتي وأنت على علم بأن تصحيح الخشاف لأباصم تصحيح الأصل مع ما فيه من
 الاضرار بالنسبة فيبني أن يعول عليه ١٥ أي على ما في الأصل للإمام محمد وفي شرح
 المقدسي ولو مات من عليه النفقة المستدانة لم تسقط في الصحيح فتؤخذ من تركته
 وإن صح في الخلاصة خلافه ١٥ ووفق ط بين القولين بما لا يظهر وعز ما في المتن
 إلى الكثرة والوقاية والإيضاح مع أنه غير الواقع فإن مسئلة الموت مما زادها المصنف على
 المتون بعالشج صاحب البصر فافهم (قوله وفي البدائع الخ) تبع في النقل عنها
 صاحب البصر والنهر والني رأيت في البدائع عكس ذلك فإنه قال ويجب في نفقة الأقارب
 كالزوجة وأما غير الأب فلا شك فيه وأما الأب فلا في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن
 الولد ولأنه لم تسقط بعض الزمان فلو لم يجس سقط حق الوالد أساف كان في حبه دفع
 الهلاك واستردك الحق من القوات لأن حبه يحمله على الأداء وهذا الوجه في سائر
 ديون الولد لانه لا تقوت ولهذا قال أصحابنا إن المتنع من القسم بضرب ولا يجس
 بخلاف سائر الحقوق لأنه لا يمكن استدراك هذا الحق بالحبس لانه يقوت بعض الزمان
 فيستدرك بالضرب بخلاف سائر الحقوق ١٥ ملخصاً به علم أن ما ذكره هو حكم المتنع
 عن القسم بين الزوجات وقد منعنا عن الذخيرة لا يجس والدوان علا في دين ولده وإن سفل
 الأفي النفقة لأن فيه اتلاف الصغير ويسأل في فصل الحبس التصريح بذلك وفي الكثر
 لا يجس في دين ولده إلا إذا أي عن الاتفاق عليه وذلك والمصنف هناك مثله وعلى هذا
 فلا يصح أن يقال أنه يمكن أن يستدين بأمر القاضي فلا يلزم المهور لأن الكلام

(بعدها)
 أو من عليه النفقة (فهو)
 أي الاستدانة المذكورة (فهو)
 أي النفقة (دين) ثابت (في)
 تركته في الصحيح) بغير نقل من
 البرازية تصحيح ما يضافه ونقله
 المصنف عن الخلاصة قالوا ولولم
 ترجع حتى مات لم تأخذها من
 تركته هو الصحيح ١٥ ملخصاً
 فتأمل وفي البدائع المتنع من
 نفقة القريب المحرم بضرب
 ولا يجس لقواتها بعض الزمان
 فيستدرك بالضرب

في الامتنع من الاتفاق وهو شامل للاتفاق بالاستدانة فيجب ليق من ماله أو وليستدين
 فافهم وقول البديع فلو لم يجس سقط حق الولد رأساً أي كله بخلاف ما إذا جبه فانه انما
 يسقط حقه في مدة الحبس فقط وفي هذا دليل على ان الصغير ليس في حكم الزبنة خلافاً
 لما مر من الزبيلي اذ لو كان في حكمه لما كان يمكن القاضي أن يقضى عليه بالنفقة فلا يسقطها
 منها شيء كما تريدون الصغير (قوله وقبده) أي قيد عدم الحبس في نفقة القريب
 وهذا معنى على النقل انطلقاً ما على الصواب الذي نقلناه فلا تشديد ثم قوله بما فوق الشهر
 حقه كافي ط أن يقال بالشهر فما فوقه لان الذي لا يسقط هو التقليل وهو ما دون شهر
 كما مر (قوله ولا يصح الاصر الخ) في التنازلية امرأه ابن صغير لا مال له ولا للمرأة
 فاستدانت وانفتحت على الصغير بأمر القاضي فبلغ لا ترجع عليه بذلك اه أي امرها
 القاضي بأن تستدين وترجع عليه بعد بلوغه كافي التنازلية قال في المنع فقد أقاد أنه لا يلحق
 الامر بالاستدانة الا اذا كان للصغير مال أو كان هناك من يجب نفقته عليه (قوله
 ويجب النفقة) أي على المولى ولو فقيراً فمستأنى (قوله لمالوك) أي بقدر كفايته من
 غالب قوت البلد وادامه وكذا الكسوة ولا يجوز الاقتصار فيها على ستر العورة ولا يلزم
 السبدان تنم على أن يدفع لملته بل يسحب ولو قرع على نفسه شهاً ورياضة لزمه القالب
 في الاصح وسحب التسوية بين عياله وجواربه في الاصح ويريد جارية الاستمتاع
 في الكسوة للعرف وعليه شراء ما الطهارة لهم وفي أن يجلسه لياكل معه ط
 ملخصاً من الهندية (قوله منقعة) تميز بخلافه عن نائب القاعل ونزج به المكاتب لانه
 مالك لما فيه ودخل فيه المدر وأم الولد فانها كالقن ولو له كبيراً ذكر حصصاً ولو له أب
 حاضر ولو أمة متزوجة مالم يوتها منزل الزوج كافي البصر (قوله كومي بخدمته) الا
 اذا مرض مرضاً يمنعه من الخدمة أو كان صغيراً لا يقدر على الخدمة فنقته على الموصي له
 بالرقبة حتى يصح ويبلغ الخدمة نهر (قوله والصحيح) وقبل يرفع البائع الامر الى
 الحاكم فيأذن له في بيعه وجاربه فبأن نفقة المبيع بشرط الخيار على من له الملك
 في العبد وقت الوجوب وقبل على البائع وقبل يستدين فترجع على من يقدر له الملك
 كمدقة القطر اه (قوله فبني أن تلزم المشتري) حجة عبارة الجرحه كذا وتكون
 تابعة للملك كالموهون كما يجنبه بهضم كافي القنية أيضاً اه ومثل في النهر والجواب أن
 المبيع باق في ضمان البائع واجب تسليمه كالمضروب نفقته على القاصب ولا ملك فيه
 رقة ولا منقعة ولانه قبل القبض يفرض العود الى ملكه اذا هلك ولذا يسقط عنه رجعي
 (قوله كعين البناء) هو من يجن له العطين وينا وله ما ينج به وهو تمثيل للصحيح غير المعارف
 بصناعته (قوله والا) أي ان لم يكن له كسب (قوله واجارية لا تزجر منها) بأن
 كانت حرة ناهية عن بيعها القنعة والحال أن ما عابرة عن الكسب حتى لو كانت
 الامة فادارة عليه ومعرفة بذلك بأن كانت خبازة أو غبالة توهم به أيضاً هكذا حال

مطلب
 في نفقة المملوك

وقبده في النهر هناك فوق الشهر
 لعدم سقوط مادونه كما مر ولا يصح
 الامر بالاستدانة ليرجع عليه بعد
 بلوغه (و) يجب النفقة بأنواعها
 (لمالوك) منقعة وان لم يملك رقة
 كومي بخدمته وفي القنية نفقة
 المبيع على البائع مادام في يده هو
 الصحيح واستشكل في الصريته
 لا ملك له رقة ولا منقعة فبني
 أن تلزم المشتري (فان امتنع فهي
 كسبه) ان قدر بان كان حصصاً ولو
 غير عارف بصناعة فقير جرح نفسه
 كعين البناء بصر (والا) ككونه
 زماً أو جارية (لا يفرج منها)

الامام أبو بكر البليغي وأبو اسحق الثقفي الحافظ هندية قال في الشريفة ليلية فعلم أن
 الاثنية من السبت امانة لعجز بصلانها في ذوى الارحام اه وتعلمه ط وقد سئنا
 هناك عن الرمي أن البنت لو كان لها كسب لانتم نفقتها الاب (قوله امره القاضي)
 وان امتنع حبه كافي الدرة المتفق قلت فلو كان السيد غائبا هل يبيعه القاضي الظاهر نعم
 كما أتى في العبد المودعة وتقدم أنه لا يقرض له القاضي في مال سيده الغائب بخلاف
 الزوجة وقربة الولاد (قوله وقال يبيعه القاضي) لانهم يريان جواز البيع على الحر
 لاجل حق الغير وسيأتي في الخبر أن الفتوى عليه فأما الامام فانه لا يرى ذلك ولكن يحبه
 نهر (قوله الرمز بالاتفاق) فان غاب ولا مال له حاضر فالظاهر أن القاضي بأمره
 بالاستدانة على سيده احياء لمحبته ويحتمل أن تلزم نفقته على بيت المال كالمعتق تأخر
 (قوله وأخذ) أي ثوبا يكتسبه به أو دراهم يشتري بها (قوله والا) أي لم يكن
 عاجزا عن الكسب وأذن له فيه (قوله كالمعتق) أي ضيق (قوله لا ياكل منه) أي
 من مال مولاه (قوله يجبران على نفقته) وكذا ولدا أمة مشتركة ادعاء الشريك
 وعليه اذا كبرت نفقة كل واحد منهما ط عن الهندية ولو أثبت أحدهما الحق لم يرجع
 عليه الا سخر لتبرعه حيث تعرض لمال غيره أو لوجوبه عليه بزمه رجعي (قوله لانه
 مضنون عليه) فانه لو تعيب عنده وأهلك بعض المالك إلى أن يرد عليه والرد واجب
 وان كان المالك غائبا أتى بقى عند القاصب فهو متبرع عما ينفقه (قوله ولكن ان خاف
 الخ) بأن خاف هربه بالعبد أو نحوه (قوله وأخذ الابن) ما كان ينبغي ذكره على
 هذا الوجه لان ذلك بضمه صاحب النهر حيث قال وتقولان أخذ الابن اذا طلب من
 القاضي ذلك فان رأى الاتفاق أصح أمره وان خاف أن تأكله النفقة أمره بالبيع فيقال
 ان أمره بالاجارة أصح فليذكره اه فالتقول في حكمه مخالف للمودع والمشتري على
 أن الرمي وغيره أجاب بأن الابن يضمن عليه الا باق ثانيا قال العايب انتفاء اصلية اجارته
 للغير فلذا استكواه عنه ثم بحث الرمي أن الحكم دام مع الاصلية حتى في المودع لو كان
 الاصلح الاتفاق عليه أمره فلا فرق بينهما تأدل اه قال في الخبر وكذلك أي كالعبد
 اذ وجد دابة متالة في مصر أو في غير مصر (قوله ونحوها) وهو الابن والمشتري
 (قوله لايحبه الخ) ذكر في الخبر أن القاضي ان رأى الاتفاق أصح أمره بذلك
 وكذلك في اللقيط والقطعة وبه علم أن المدار على الاصلية (قوله وأحذر يكي عبد
 الخ) أي ففرق التبريد الامر الى القاضي ويقم البينة على ذلك والقاضي بالخيار في
 قبول هذه البينة وعدمه فان قبلها فالحكم ما ذكر كافي البصر عن الخليفة وبأق ما اذ
 امتنع أحدهما عن الاتفاق (قوله والنفقة على الابن والراهن) أي نفقة العبد
 المأجور والمرهون على مالكة والمستعار على المستعير لانه يستوفى منفقته بلا عوض
 فهو محبوس في منفقته وقدمت أول الباب أن كل محبوس لمنفعة غيره تلزمه نفقته

(أمره القاضي يبيعه) وقال يبيعه
 القاضي به بقى (أن محله) والا
 كدبر وأم ولد الرمز بالاتفاق لا غير
 (عبد لا يتفق عليه مولداً) (كل)
 أو أخذ (من مال مولاه) قدس
 كفايته (بلا عوض عاجزا عن
 الكسب) أول ما أذن له فيه (والا)
 لا ياكل منه بل يكتسب ان قدر
 مجتبي وفيه تنازع في عده دابة
 في أيديهما يجبران على نفقته (نفقة)
 العبد المصوب على القاصب إلى
 أن يرد له الى مالكة فان طلب
 القاصب (من القاضي الامر
 بالنفقة أو البيع لايحبه) لانه
 مضنون عليه (و) لكن (ان
 خاف) القاضي (على العبد
 الضياع يابعه القاضي لا القاصب
 وأصل) القاضي (غنه المالك
 طلب المودع) أو أخذ الابن
 أو أحذر يكي عبد غاب أحدهما
 (من القاضي الامر بالنفقة على
 عبد المودعة) ونحوها (لا يحبه)
 لئلا تأكله النفقة (بل يزوج
 وينفق منه أو يبيعه ويحفظ ثمنه
 لمولاه) دفع الضرر والنفقة على
 الابن والراهن والمستعير

